

سُبُلُ السَّلَامِ

المَوْصُوفَاتُ

بَلَدِ الْمُرَامِ

الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصفهاني

(1099 - 1182 هـ)

طبعة مميزة ضبطها، وتوزيع فقراتها ووضع كلماتها في السجود
وتوزيع أعمادها، وتعدّل كتبها وأبوابها وعنوانها وأعمادها بأكثر من
ألف عنوان، وفهرستها للأبواب والأعماد بيت والوضوعات

أعني به

حسان عبد المنان

بَيْتُ الْإِسْلَامِ الدَّوْلِيَّةِ

سُبُلُ السَّلَامِ

المَوْصُلَةُ إِلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ

الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي
(1099 - 1182 هـ)

طبعة مميزة بصيغتها، وتوزيع فقراتها ووضع كلمات المتن في السج،
وتخرج أماريتها، وتعدل كتبها وأبوابها وعنوانه أماريتها بأكثر من
ألف عنوان، وفهرستها للزيارات والأماريت والموضوعات

اقتنى به
حسان عبد المنان

بَيْتُ الْإِفْكِكَارِ الدَّوْلِيَّةِ



جميع الحقوق محفوظة
All Copyrights Reserved

سجلت حقوق هذا الكتاب لشركة بيت الأفكار الدولية، طبع هذا الكتاب عام 2007 في لبنان، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الأسرار جاع أو نقله على أي وجه سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من الناشر، وإن عدم التزام ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية

216.1

الكحلاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي (١٩٩٠-١٩٨٢).
سبل السلام، الوصلة له بلوغ المرام/ تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي الكحلاني، تحقيق حسان عبدالمنان - عمان،
بيت الأفكار الدولية،

١١٢٦ صفحة

ر. (١٩٩٠/٧/٢٠٠٤).

الواصفات: // الفقه الإسلامي // الفقه /

ISEN ٩٩٥٧٢١١٨٦-٢

بيت الأفكار الدولية

الطبعة الثانية

الأردن

P.O.Box 827435 Amman 11190 Jordan
Tel +962 6 566 0201 Fax +962 6 566 0209

السعودية

P.O.Box 220705 Riyadh 11311 K.S.A
Tel +966 1 404 2555 Fax +966 1 403 4238

WWW

www.afkar.ws
e-mail: ideashome@afkar.ws

المؤمن للتوزيع

السعودية

P.O.Box 69786 Riyadh 11557 K.S.A

الرياض

+966 1 243 5423 Fax +966 1 243 5421

02 5742532

مكة المكرمة

02 6873547

جدة

04 8344355

الدمنة للنورة

03 8284282

الدمام

06 3260350

القصيم

07 2296615

أبها

الإمارات

P.O.Box 32920 Sharja - U.A.E

Tel +971 6 574 8455 Fax +971 6 574 8466



مقدمة الطبعة

إن الحمد لله غمدهُ ونستعينهُ ونستغفرهُ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فلا هاديَ لَهُ.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لَهُ، وأشهدُ أن محمداً عبدهُ ورسولهُ.

﴿يا أيها الذين آمنوا، اتقوا الله حقَّ تقاتِهِ، ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا، اتقوا ربَّكم الذي خَلَقَكُمْ من نفسٍ واحدةٍ وخالَقَ منها زوجها ويثُ منهما رجالاً كثيراً ونساءً، واتقوا الله الذي تَسْأَلُونَ بِهِ والأرحامَ، إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رقيباً﴾.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلحُ لكم أعمالكم ويغفرُ لكم ذنوبكم وَمَنْ يُطِيعِ اللهَ ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾.

أما بعدُ:

فقد اشتهر في القرن السابع والثامن والتاسع جمعُ أدلّة الأحكام وتخرّيج الأحاديث والآثار في ذلك، وشرح الأدلة بما يقتضيها من فقهِ وفهم، وبدأ ذلك الشيخ الإمام عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠) في كتابه «عمدة الأحكام» الذي عمله في أواخر القرن السادس، والتمزَّ فيه أن لا يودعه حديثاً خارج الصحيحين، فجاء مختصراً، فاعتنى به ابنُ دقيق العيد وشرحه شرحاً فائداً في كتاب «إحكام الأحكام».

ثم جاء بعد المقدسي: أبو البركات مجد الدين ابن تيمية الحراني (٥٩٠-٦٥٢) فعمل كتابه «متمقى الأخبار من

أحاديث سيد الأخيار»، وهو من أطول كتب الأدلة، وقد شرّحه الشوكاني في كتابه المشهور «نيل الأوطار».

ثم جاء بعد المجد بن تيمية: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦) فعمل كتاباً سماه تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، وقد جمعه من أصحّ الأسانيد، وشرّحه هو وابنه أبو زُرعة العراقي (٧٦٢-٨٢٦).

ثم جاء بعد العراقي: تلميذه ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢) فعمل كتاب «بلوغ المرام في أدلة الأحكام» جمع فيه الكثير من الأدلة بين صحيح وضعيف، وشرّحه القاضي الحسين بن محمد المغربي في كتابه «البدر التمام» فاختصره الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩-١١٨٢) وزاد عليه تقريرات في كتابه «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام»، ثم جاء محمد صديق حسن خان، فاختصر عمل الصنعاني ولم أجِد في عمله شيئاً يزيدُ عما ذكر مما يُلَفَتُ إليه.

وقد اعتنت (بيت الأفكار الدولية) بهذه الكتب، لأنّها أصول في مدار الأدلة، ولا يُعدُّ شيء بعد ذلك مما يجدر أن يُعنى به معها في ذات الموضوع. أمّا تلك الكتب فسيأتي الكلامُ عليها في مقدمات طبعاتها، ويُوضّح ما فيها من عمل.

وأما كتاب بلوغ المرام الذي هو موضوعُ هذا الكتاب، فقد ذكر فيه مؤلفه أحاديث كثيرة من الأدلة مبسّطة على الكتب والأبواب، وذكر تخرّيجها والكلام على بعض الأسانيد، ونقولاً عن علماء فيها.

وسار على ذلك النهج من التبويب الأميرُ الصنعاني، فشرح المادّة كاملة دونَ محاولة في تعديل أصل العناوين، وطبّع الكتاب مرّات على ذلك، فكان من أفضلها طبعة الأخوين محمد صبحي حسن الحلاق، وطارق بن عوض الله بن محمد، فقد اعتنيا بأصل الكتاب وتخرّيج نصّونه.

الفهرس وثلاث مئة عنوان، فهذه العناوين (غير الكتاب والأبواب) هي من صناعي وليست من أصل الكتاب.

٧- لم ألزم في ترقيم الأحاديث بعمل سابق، بل أنشأته على ما يقتضيه التفصيل. ولم أجد داعياً لذكر الحديث الأول، الحديث الثاني... تحت الباب أو الكتاب، وما يُذكر من الإحالة عليها يكفي فيه الإحالة إلى الرقم، أو أن الفهارس معينة على تعيين موقعها.

٨- زوّدت الكتاب بفهارس معينة، وهي فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس المحتويات.

٩- أخرجت الكتاب بصورة واضحة، إذ جعلت المتن واضحاً، وما كان منه في الشرح بحرف أسود مميز، وذكرت في أعلى الصفحة ترويسة فيها الكتاب الفقهي والباب والعنوان الفرعي ليسهل التعامل معه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حسان عبد المنان

٢٥/ ربيع الثاني/ ١٤٢٥

١٤/ حزيران/ ٢٠٠٤

وأنا إذ قرأت الكتاب وعزمت على طباعته، رأيت أن أضيف إلى الكتاب ما يستدعي أن يُخرج في طبعة لا يُعكّر فيها على الطبعين الآخرين.

ويمكن أن ألخص فيها بالآتي:

١- اعتني بنص الكتاب وضبطه، وقد قُوبل على أكثر من نسخة مطبوعة، واختير أفضل ذلك عبارة منها، على أن يكون ذلك تابعاً لأصل خطي.

٢- خرّجت الأحاديث والآثار، وقد استُفيد شيء منه من الكتب المطبوعة سابقاً.

٣- اعتنيت بفقرات الكتاب، فوضحت المقولات بفقرات مناسبة، وجعلت المتن المشروح في بداية الفقرة إلا ما اقتضى أن يكون تابعاً فيها.

٤- بالعادة يأتي المتن من بلوغ المرام كاملاً، وقد جعلته بالحرف الأسود، وتخريجه بأصغر منه، ثم يأتي الشارح فيعيد المتن مرة أخرى ويشرح في شرح الحديث وتخريجه. فإذا جاء بالنص كما هو تاماً دون أن يقطعه بشرح حذف المتن المكرّر لأنه تكرار لا فائدة منه. وأبقيت المتن المكرر إذا كان مؤزّعاً في الشرح، وهذا شأن أغلب الكتاب.

٥- لم ألزم بتبويب الكتاب، لأنني وجدت فيه تقسيمات لا تصلح، فاضطرت أن أضع الكتب والأبواب في أماكنها، وقد بينت ذلك تفصيلاً عقب المقدمة، حتى يتبين ما صنع المؤلف وما صنعت.

٦- عنونت الأحاديث كلها المذكورة ضمن الكتاب أو الباب، لتمييز، فقد يُذكر في الباب أو الكتاب عشرات الأحاديث مع شرحها، فيطول ذلك عند طالب أمر ما من هذا الباب إلا بقراءة عشرات الأوراق ليأتي على مطلوبه، فقصرت ذلك بوضع عناوين كثيرة لبيان أجزاء هذا الباب أو هذا الكتاب، وقد عدت العناوين التي ذكرتها أكثر من

| عناوين الأصل | العناوين بعد التعديل |
|--|--|
| ١- كِتَابُ الطَّهَّارَةِ | ١- كِتَابُ الطَّهَّارَةِ |
| ١- بَابُ الْمِيَاءِ | ١- بَابُ الْمِيَاءِ |
| ٢- بَابُ الْأَكْيَةِ | ٢- بَابُ الْأَكْيَةِ |
| ٣- بَابُ إِزَالَةِ النَجَاسَةِ وَبَيَانِهَا | ٣- بَابُ إِزَالَةِ النَجَاسَةِ وَبَيَانِهَا |
| ٤- بَابُ الْوُضُوءِ | ٤- بَابُ الْوُضُوءِ |
| ٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ | ٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ |
| ٦- بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ | ٦- بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ |
| ٧- بَابُ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ | ٧- بَابُ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ |
| ٨- بَابُ الْغَسْلِ وَحُكْمِ الْجَنْبِ | ٨- بَابُ الْغَسْلِ وَحُكْمِ الْجَنْبِ |
| ٩- بَابُ التَّيَمُّمِ | ٩- بَابُ التَّيَمُّمِ |
| ١٠- بَابُ الْحَيْضِ | ١٠- بَابُ الْحَيْضِ |
| ٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ | ٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ |
| ١- بَابُ الْمَوَاقِيتِ | ١- بَابُ الْمَوَاقِيتِ |
| ٢- بَابُ الْأَذَانِ | ٢- بَابُ الْأَذَانِ |
| ٣- بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ | ٣- بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ |
| ٤- بَابُ سِتْرِ الْمُصَلِّي | ٤- بَابُ سِتْرِ الْمُصَلِّي |
| ٥- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ | ٥- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ |
| ٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ | ٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ |
| ٧- بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ | ٧- بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ |
| ٨- بَابُ سُجُودِ الشُّهُوِّ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ | ٨- بَابُ سُجُودِ الشُّهُوِّ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ |
| ٩- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ | ٩- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ |
| ١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ | ١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ |
| ١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ | ١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ |
| ١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ | ١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ |

| عناوين الأصل | العناوين بعد التعديل |
|--|--|
| ١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ | ١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ |
| ١٤- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدِينَ | ١٦- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدِينَ |
| ١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ | ١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ |
| | ١٦- صَلَاةُ الْفِرْعِ |
| ١٦- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ | ١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ |
| ١٧- بَابُ اللَّبَاسِ | ١٨- بَابُ اللَّبَاسِ |
| ٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ | ٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ |
| ٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ | ٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ |
| ١- بَابُ صَلَاةِ الْفِطْرِ | ١- بَابُ زَكَاةِ مُخْتَلَفِ الْأَمْوَالِ وَنَصَابِهَا |
| ٢- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيْ النَّفْلِ | ٢- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ |
| ٣- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ | ٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيْ النَّفْلِ |
| ٤- كِتَابُ الصِّيَامِ | ٤- بَابُ تَقْيِيحِ السُّؤَالِ |
| ١- بَابُ فَضْلِهِ وَتَيَانٍ مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ | ٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ |
| ٢- بَابُ الْمَوَاقِيتِ | ٥- كِتَابُ الصِّيَامِ |
| ٣- بَابُ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ | ١- بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ وَمَا نَهَى عَنْ صَوْمِهِ |
| ٤- بَابُ الْإِحْرَامِ | ٢- بَابُ الْإِعْتِكَافِ وَقِيَامِ رَمَضَانَ |
| ٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ | ٦- كِتَابُ الْحَجِّ |
| | ١- بَابُ فَضْلِهِ وَتَيَانٍ مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ |
| | ٢- بَابُ الْمَوَاقِيتِ |
| | ٣- بَابُ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ |
| | ٤- بَابُ الْإِحْرَامِ |
| | ٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ |

| عناوين الأصل | العناوين بعد التعديل |
|--|--|
| ٦- بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ | ٦- بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ |
| ٧- كِتَابُ الْيُبُوعِ | ٧- كِتَابُ الْيُبُوعِ |
| ١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ | ١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ |
| ٢- بَابُ الْخِيَارِ | ٢- بَابُ الْخِيَارِ |
| ٣- بَابُ الرِّبَا | ٣- بَابُ الرِّبَا |
| ٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا وَتَبَعِ أَصُولِ الثَّمَارِ | ٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا وَتَبَعِ أَصُولِ الثَّمَارِ |
| ٥- أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ | ٥- أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ |
| ٦- بَابُ التَّغْلِيصِ وَالْحَجَرِ | ٨- كِتَابُ التَّغْلِيصِ وَالْحَجَرِ |
| ٧- بَابُ الصُّلْحِ | ٩- كِتَابُ الصُّلْحِ |
| ٨- بَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ | ١٠- كِتَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ |
| ٩- بَابُ الشَّرِكَةِ وَالْوَكَالَةِ | ١١- كِتَابُ الشَّرِكَةِ |
| ١٠- بَابُ الْإِفْرَاقِ | ١٢- كِتَابُ الْوَكَالَةِ |
| ١١- بَابُ الْعَارِيَةِ | ١٣- كِتَابُ الْإِفْرَاقِ |
| ١٢- بَابُ الْقَضْبِ | ١٤- كِتَابُ الْعَارِيَةِ |
| ١٣- بَابُ الشَّفْعَةِ | ١٥- كِتَابُ الْقَضْبِ |
| ١٤- بَابُ الْقِرَاضِ | ١٦- كِتَابُ الشَّفْعَةِ |
| ١٥- بَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ | ١٧- كِتَابُ الْقِرَاضِ |
| ١٦- بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ | ١٨- كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ |
| ١٧- بَابُ الرِّقْفِ | ١٩- كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ |
| ١٨- بَابُ الْهَبَةِ | ٢٠- كِتَابُ الرِّقْفِ |
| ١٩- بَابُ اللَّفْظَةِ | ٢١- كِتَابُ الْهَبَةِ |
| ٢٠- بَابُ الْفَرَائِضِ | ٢٢- كِتَابُ اللَّفْظَةِ |
| ٢١- بَابُ الْوَصَايَا | ٢٣- كِتَابُ الْفَرَائِضِ |
| | ٢٤- كِتَابُ الْوَصَايَا |

| عناوين الأصل | العناوين بعد التعديل |
|--|--|
| ٢٢- بَابُ الْوَرِيعَةِ | ٢٥- كِتَابُ الْوَرِيعَةِ |
| ٨- كِتَابُ النِّكَاحِ | ٢٦- كِتَابُ النِّكَاحِ |
| ١- بَابُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ | ١- بَابُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ |
| ٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ | ٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ |
| ٣- بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ | ٣- بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ |
| ٤- بَابُ الصَّدَاقِ | ٤- بَابُ الصَّدَاقِ |
| ٥- بَابُ الْوَلِيمَةِ | ٥- بَابُ الْوَلِيمَةِ |
| ٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ | ٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ |
| ٧- بَابُ الْخُلْعِ | |
| ٩- كِتَابُ الطَّلَاقِ | ٢٧- كِتَابُ الطَّلَاقِ |
| | ١- بَابُ الْخُلْعِ |
| | ٢- بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ |
| ١٠- كِتَابُ الرُّجْعَةِ | |
| ١- بَابُ الْإِبْلَاءِ وَالْكَفَارَةِ | ٢٨- كِتَابُ الْإِبْلَاءِ |
| ٢- بَابُ اللَّعَانِ | ٢٩- كِتَابُ الظَّهَارِ |
| ٣- بَابُ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ | ٣٠- كِتَابُ اللَّعَانِ |
| ٤- بَابُ الرِّضَاعِ | ٣١- كِتَابُ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ |
| ٥- بَابُ النِّفَقَاتِ | ٣٢- كِتَابُ الرِّضَاعِ |
| ٦- بَابُ الْحِضَانَةِ | ٣٣- كِتَابُ النِّفَقَاتِ |
| ١١- كِتَابُ الْجَنَائِزِ | ٣٤- كِتَابُ الْحِضَانَةِ |
| | ٣٥- كِتَابُ الْجَنَائِزِ |
| ١- بَابُ الدِّيَاتِ | ١- بَابُ الْقِصَاصِ |
| ٢- بَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ | ٢- بَابُ الدِّيَاتِ |
| ٣- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ | ٣- بَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ |
| | ٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ |

| عناوين الأصل | العناوين بعد التعديل |
|--|---|
| ٤- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي، وَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ | ٥- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي |
| ١٢- كِتَابُ الْحُدُودِ | ٦- بَابُ اقْتِلِ الْمُرْتَدِّ |
| ١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي | ٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ |
| ٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ | ١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي |
| ٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ | ٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ |
| ٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَتَيَانِ الْمُسْكِرِ | ٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ |
| ٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ | ٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَتَيَانِ الْمُسْكِرِ |
| ١٣- كِتَابُ الْجِهَادِ | ٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ |
| ١- بَابُ الْجَزِيَةِ وَالْهَدَنَةِ | ٣٧- كِتَابُ الْجِهَادِ |
| ٢- بَابُ السَّبْقِ وَالرُّمِي | ٣٨- كِتَابُ الْجَزِيَةِ وَالْهَدَنَةِ |
| ١٤- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ | ٣٩- كِتَابُ السَّبْقِ وَالرُّمِي |
| ١- بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ | ٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ |
| ٢- بَابُ الْأَضْحَايِ | ٤١- كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ |
| ٣- بَابُ الْعَقِيقَةِ | ٤٢- كِتَابُ الْأَضْحَايِ |
| ١٥- كِتَابُ الْإِيْمَانِ وَالنُّذُورِ | ٤٣- كِتَابُ الْعَقِيقَةِ |
| ١٦- كِتَابُ الْقَضَاءِ | ٤٤- كِتَابُ الْإِيْمَانِ وَالنُّذُورِ |
| ١- بَابُ الشَّهَادَاتِ | ٤٥- كِتَابُ الْقَضَاءِ |
| ٢- بَابُ الدُّعَاوَى وَالْيَتِيَّاتِ | ١- بَابُ أَحْكَامِ الْقَضَاءِ |
| ١٧- كِتَابُ الْعِنَى | ٢- بَابُ الشَّهَادَاتِ |
| ١- بَابُ الْمُدْبِرِ وَالْمُكَاتِبِ، وَأُمِّ الْوَلَدِ | ٣- بَابُ الدُّعَاوَى وَالْيَتِيَّاتِ |
| ١٨- كِتَابُ الْجَامِعِ | ٤٦- كِتَابُ الْعِنَى |
| ١- بَابُ الْأَدَبِ | ٤٧- كِتَابُ الْأَدَبِ |
| ٢- بَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ | ٤٨- كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ |

| عناوين الأصل | العناوين بعد التعديل |
|--|------------------------------------|
| ٣- بَابُ الرُّهْدِ وَالْوَرَعِ | ٤٩- كِتَابُ الرُّهْدِ وَالْوَرَعِ |
| ٤- بَابُ التَّرْهيبِ مِنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ | ٥٠- كِتَابُ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ |
| ٥- بَابُ التَّرْغِيبِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ | ٥١- كِتَابُ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ |
| ٦- بَابُ الذِّكْرِ وَالذُّعَاءِ | ٥٢- كِتَابُ الذِّكْرِ وَالذُّعَاءِ |

ترجمة الشارح

١- اسمه: هو السيد الإمام الكبير المجتهد المطلق، صاحب التصانيف، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين بن شرف الدين بن صلاح بن الحسن بن المهدي بن محمد بن إدريس بن علي بن محمد بن أحمد بن يحيى بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف بالأمير.

٢- مولده: وَلِدَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ نِصْفَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ (١٠٩٩) بِكُحْلَانَ. ثم انتقل.

٣- طلبه للعلم: ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة (١١٠٧) وأخذ عن علمائها كالسيد العلامة عبد الله بن علي الوزير، والقاضي العلامة علي بن محمد العنسي، ورحل إلى مكة وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة، وبرع في جميع العلوم، وفاق الأقران وتفرد برئاسة العلم في صنعاء، وتظهر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد، وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية. وكثر أتباع صاحب الترجمة من الخاصة والعامة، وعملوا باجتهاده وقرؤوا عليه.

٤- تلامذته: له تلامذة نبلاء علماء مجتهدون، منهم السيد العلامة عبد القادر بن أحمد، والقاضي العلامة أحمد بن محمد قاطن، والقاضي العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال، والسيد العلامة الحسن بن إسحاق بن المهدي، والسيد العلامة محمد بن إسحاق بن المهدي، وغيرهم الكثير.

٥- محنته: وجرت له مع أهل عصره خطوب ومحن، منها في أيام التوكل على الله القاسم بن الحسين، ثم في أيام ولده المنصور بالله الحسين بن القاسم، ثم في أيام ولده الإمام المهدي العباس بن الحسين. وتجمع العوام لقتله مرة بعد أخرى. وحفظه الله من كيدهم ومكرهم، وكفاه شرهم وولاه الإمام المنصور بالله الخطابة بجامع صنعاء، فاستمر كذلك إلى أيام ولده الإمام المهدي.

٦- مصنفاته، وهي كما ذكرت في طبعة الحلاق: إجابة السائل شرح بغية الأمل منظومة الكامل في أصول الفقه (ط)، الإحراز لما في أساس البلاغة من كناية ومجاز، الإدراك لضعف أدلة تحريم التنبك، الأدلة الجلية في تحريم نظر الأجنبية، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ط)، إسبال النظر بشرح نظم نجبة الفكر، استيفاء المقال في حقيقة الإرسال، الإصابة في الدعوات المجابة، إقامة البرهان على جواز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن (ط)، إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل، إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث، الإنصاف في حقيقة الأولياء ومآلهم من الألفاظ، الأنفاس الرحمانية اليمينية على الإفاضة المدنية، الأنوار على كتاب الإيثار، إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، بحث في إيقاع الطلاق بلفظ التحريم، بذل الموجود في حكم الأعمار وامرأة المفقود، بشرى الكتيب بلقاء الحبيب، التحجير لإيضاح التيسير، تحقيق عبارات قصص القرآن، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (ط)، تعليقات على البحر الزخار، التنوير على الجامع الصغير في حديث البشير النذير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار في علوم الآثار (ط)، الثمان المسائل المرضية (ط)، ثمرات النظر في علم

الأثر، جمع الشتيت في شرح وذيل أبيات الشيت
 للسيوطي (ط)، حاشية على شرح الرضي على
 الكافية، حسنُ الاتباع وقبح الابتداء، حلُّ الأقفال
 عمًا في رسالة الزكاة للجلال، الدراية بحاشية على
 شرح العناية نظم الهداية (ط)، ديوان الأمير
 الصنعاني (ط)، رسالة في تحقيق شرائط الجمعة،
 رسالة في الرسالة، رسالة في المفاضلة بين الصحاح
 والقاموس، الروضة الندية شرح التحفة العلوية
 (ط)، الروضُ النضيرُ في خطب السيد محمد الأمير،
 سبل السلام (ط)، السهم الصائب في نحر القول
 الكاذب، السيفُ الباقرُ في عيّن الصابر والشاكر،
 العدة على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام
 (ط)، فتح الخالق شرح مجمع الحقائق والرقائق في
 مباح رب الخلائق، كشف الأستار لإبطال أدلة
 القائلين بفناء النار (ط)، المسائل المرضية في بيان
 اتفاق أهل السنة في سنن الصلاة والزبدية، المسائل
 الثابتة الأنظار في تصحيح أدلة فسخ امرأة المعسر
 بالإعسار، مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار
 والقرآن، منحة الغفار على ضوء النهار (ط)،
 منسك الأمير الصنعاني (ط)، منظومة بلوغ المرام
 من أدلة الأحكام (ط)، نصرة المعبود في الرد على
 أهل وحدة الوجود، نهاية التحرير في الرد على
 قولهم في مختلف فيه نكير، الوفاء بأدلة جيلُ بيع
 النساء، اليواقيت في المواقيت.

٧- وفاته: توفي رحمه الله سنة (١١٨٢) في يوم
 الثلاثاء ثالث شهر شعبان. ورثاه شعراء العصر،
 وتأسفوا عليه.

٨- مصادر ترجمته: «البدر الطالع» للشوكانى ٢/

١٣٣-١٣٩، «الأعلام» للزركلى ٦/ ٣٨، مقدمة

سبل السلام ط الحلاق.

المقدمة

الحمد لله الذي من علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية، وتفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالعها العلية، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب اللدنية ﷺ وعلى آله الذين حُبهم ذخائر العقبى وهم خير البرية.

(وبعد) فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه قاصداً بذلك وجه الله، ثم التقريب للطالين فيه والناظرين، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقويل، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنباً للإيجاز المخل والإطناب الممل.

وقد ضمنت إليه زادات جمة على ما في الأصل من الفوائد؛ وأسأل الله أن يجعله في المعاد من خير العوائد، فهو حسي ونعم الوكيل، وعليه في البداية والنهاية التعليل.

١- البدء بفاتحة المقدمة

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قدماً وحديثاً، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في نصرته دينه سيراً حثيثاً، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم - والعلماء ورثة الأنبياء - أكرم بهم وارثاً وموروثاً.

(الحمد لله) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداية به من الآثار، ورجاء لبركة تأليفه، لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد الله متزوع البركة كما وردت بذلك الأخبار، وأتبعه بكتابتها لله المبين، وسلوك مسلك العلماء المؤلفين.

قال المناوي في «التعريفات» في حقيقة الحمد: إن الحمد اللغوي: الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان.

والحمد العربي: فعل يشعر بتعظيم النعم لكونه منعماً. والحمد القولي: حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أنسى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسوله. والحمد الفعلي: الإتيان بالأعمال البدنية إتفاء وجهه لله تعالى.

ودكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه: لغة: الوصف بالجميل على الجميل الاختياري. واصطلاحاً: الفعل الدال على تعظيم النعم من حيث إنه منعم، واصله تلك النعمة أو غير واصله. والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد. (على نعوذ) جمع: نعمة.

قال الرازي: النعمة: المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير.

وقال الراغب النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع. والإنعام: إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير.

(الظاهرة والباطنة) مأخوذ من قوله تعالى «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً».

وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان (١٢٠/٤) «عَنْ عَطَاء قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً» قَالَ: هَذَا مِنْ كَثَرِ عِلْمِي، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَّا الظَّاهِرَةُ فَمَا سَوَى مِنْ خَلْقِكَ. وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَمَا سَتَرَ مِنْ عَوْنِكَ، وَلَوْ أَبْدَاهَا لَفَلَاكَ أَهْلُكَ فَمَنْ سِوَاهُمْ».

وأخرج أيضاً عنه والبيهقي وابن النجار: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: أَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالْإِسْلَامُ وَمَا سِوَى مِنْ خَلْقِكَ وَمَا أَسْبَغَ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ. وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَمَا سَتَرَ عَلَيْكَ مِنْ عَمَلِكَ».

وفي رواية عنه موقوفة «النعمة الظاهرة الإسلام، والباطنة

ما سَتَرَ عَلَيْكَ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْعُيُوبِ وَالْخُذُودِ.

أَخْرَجَهَا ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنْهُ.

وفي رواية عنه موقوفة أيضاً «النِّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

أَخْرَجَهَا عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ (هـ: ٧٨/٢١) وَغَيْرُهُ.

وَتَفْسِيرُهُمَا مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ: نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى اللِّسَانِ، وَبَاطِنَةٌ قَالَ: فِي الْقَلْبِ.

أَخْرَجَهَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ جَرِيرٍ (هـ: ٧٨/٢١).

وَفَسَّرَهَا الشَّارِحُ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَرَأَيْنَا التَّفْسِيرَ الْمَرْفُوعَ وَتَفْسِيرَ السَّلَفِ أَوَّلَى بِالْإِعْتِمَادِ.

(قدِّمنا وحديثاً) منصور بن سفيان على أنَّهٗما حالان من نعيمه، ولم يُؤْتِ لَأَنَّ الْجَمْعَ لَمَّا أُضِيفَ صَارَ لِلْجِنْسِ فَكَأَنَّهُ قَالَ عَلَى جِنْسِ نَعِيمِهِ.

وَيَحْتَمِلُ النُّصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَأَنَّهٗمَا صَفَةُ لُزْمَانٍ مَحْذُوفٍ، أَي: زَمَانًا قَدِيمًا وَزَمَانًا حَدِيثًا؛ وَالْقَدِيمُ عَلَى عِبْدِهِ مِنْ حِينَ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَنْ مِنْ آتَاتِ زَمَانِهِ فَهِيَ مُسْبَغَةٌ عَلَيْهِ فِي قَدِيمِ زَمَانِهِ وَحَدِيثِهِ وَحَالٌ تَكَلَّمُوا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِقَدِيمِ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى الْأَبَاءِ فَإِنَّهَا نِعْمٌ عَلَى الْأَبْنَاءِ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذِكْرِ نِعْمَتِهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى آبَائِهِمْ فَقَالَ: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ» - الْآيَاتُ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ الْآيَةَ، وَالتَّلَاوَةَ «نِعْمَتِي» فَكَأَنَّهُ سَبَقَ قَلَمُ.

وَيُرَادُ بِالْحَدِيثِ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ تَعَالَى عَلَى عِبْدِهِ مِنْ حِينَ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ، فَهِيَ حَادِثَةٌ نَظَرًا إِلَى النِّعْمَةِ عَلَى الْأَبَاءِ.

(وَالصَّلَاةُ) عَطَفَ اسْمِيَّ عَلَى اسْمِيَّ، وَهَلْ هُمَا خَبَرَتَانِ أَوْ إِنشَائَتَانِ؟

فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْحَقِّقِينَ، وَالْحَقُّ أَنَّهُمَا خَبَرَتَانِ لَفْظًا يُرَادُ بِهِمَا الْإِنْشَاءُ.

وَلَمَّا كَانَتْ الْكِمَالَاتُ الدُّنْيِيَّةُ وَالدُّنْيَوِيَّةُ وَمَا فِيهِ صَلَاحٌ

الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ فَائِضَةٌ مِنَ الْجَنَابِ الْأَقْدَسِ عَلَى الْعِبَادِ بِوَاسِطَةِ هَذَا الرَّسُولِ الْكَرِيمِ، نَاسِبٌ إِرْدَاثُ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمِ لَذَلِكَ، وَإِيجَالُ آيَةٍ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» وَالحديث: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ وَلَا يُصَلِّي فِيهِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ أَكْتَعُ مَنْحُوقُ الْبَرَكَةِ» [نحوه (٤٨٤٠)، ج١ (١٨٤٩)] ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

وفي الجامع الكبير أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الدُّبْلِيُّ وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْقَادِرِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّهَاقِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ الرَّهَاقِيُّ: غَرِيبٌ نَفَرَدَ بِذِكْرِ الصَّلَاةِ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الشَّامِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يُعْتَدُ بِرَوَاتِهِ وَلَا بِزِيَادَتِهِ؛ انْتَهَى.

وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ لِرَسُولِهِ تَشْرِيفُهُ وَزِيَادَةُ تَكْرِمَتِهِ، فَالْقَائِلُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، طَالِبٌ لَهُ زِيَادَةُ التَّشْرِيفِ وَالتَّكْرَمَةِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنْهَا آيَةُ الْوَسِيلَةِ وَهِيَ الَّتِي طَلَبَ ﷺ مِنَ الْعِبَادِ أَنْ يَسْأَلُوهَا لَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْأَذَانِ.

(وَالسَّلَامُ) قَالَ الرَّاعِبِيُّ: السَّلَامُ وَالسَّلَامَةُ التَّعْرِئُ مِنَ الْأَقَاتِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ وَالسَّلَامَةُ الْحَقِيقَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْجَنَّةِ لِأَنَّ فِيهَا بَقَاءٌ بِلَا فَنَاءٍ وَغَنَاءٌ بِلَا فَقْرٍ، وَعَزَا بِلَا ذُلٍّ، وَصَحَّةٌ بِلَا سَقَمٍ.

(عَلَى نَبِيِّ) يَتَنَازَعُ فِيهِ الْمَصْدَرَانِ قَبْلَهُ.

وَالنَّبِيُّ: مِنَ النَّبُوَّةِ وَهِيَ الرَّقْعَةُ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعَلٌ)؛ أَي: الْمُنْبِي عَنْ اللَّهِ بِمَا تَسْكُنُ إِلَيْهِ الْعُقُولُ الرَّائِيَّةُ؛ وَالنَّبُوَّةُ سَفَارَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ ذَوِي الْعُقُولِ مِنْ عِبَادِهِ لِإِزَاحَةِ عُلَلِهِمْ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ.

(وَرَسُولُهُ) فِي الشَّرْحِ: النَّبِيُّ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَنْ إِنْسَانٍ أُنْزِلَ عَلَيْهِ شَرِيعَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ، فَبِإِذَا أَمَرَ بِتَبْلِيغِهَا إِلَى الْغَيْرِ سُمِّيَ رَسُولًا.

وفي أنوار التنزيل: الرَّسُولُ مَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ بِشَرِيعَةٍ مُجَدِّدَةٍ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهَا وَالنَّبِيُّ أَعْمُ مِنْهُ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى ضَمِيرِهِ تَعَالَى فِي رَسُولِهِ وَمَا قَبْلَهُ عَهْدِيَّةٌ، إِذِ الْمَقْهُودُ هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَزَادَهُ بَيَانًا قَوْلُهُ (مُحَمَّدٌ) فَإِنَّهُ عَطَفَ بَيَانَ عَلَى نَبِيِّهِ، وَهُوَ عَلِمَ مُشْتَقٌّ مِنْ حَدِّ

(وعلى أتباعهم) أتباع: الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) وهو علم الكتاب والسنة.

(والعلماء ورثة الأنبياء) وهو أقباس من حديث: «العلماء ورثة الأنبياء». أخرجه أبو داود (٣٦٤١) وقد ضعف وإليه أشار علماء الآل بقوله:

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم ورثته ما خلف المختار غير حديثه فينا فذلك مناعه واثاثه

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله والباء زائدة أو مفعول به. وفيه ضمير فاعله: (وارثا) نصب على التمييز، وهو ناظر إلى الأتباع، ثم قال (وموروثا) ناظر إلى من تقدمهم.

وفيهِ من البديع اللف والنشر مشوشاً.

ويشتمل عود الصفتين إلى الكل من الآل والأصحاب والأتباع، فإن الآل والأصحاب ورثوا علم رسول الله ﷺ وورثته الأتباع فهم وارثون وموروثون، وكذلك الأتباع ورثوا علوم من تقدمهم وورثوا أيضاً أتباع الأتباع ولعل هذا أولى لعمومه.

أما بعد:

٢- الهدف من المختصر

فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريراً بالغاً ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المتبدي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي.

(أما) هي حرف شرط.

وقوله (بعد) قائم مقام شرطها.

(وبعد) ظرف لثلاث حالات:

إضافته فيعرب كقوله تعالى «فقد خلقت من قبلكم سنن»-

وقطعه عن الإضافة مع ثبوت المضاف إليه فينبى على الضم

نحو «لله الأمر من قبل ومن بعد»

يجهون مشدّد العين أي كثير الخصال التي يحمّد عليها أكثر مما يحمّد غيره من البشر، فهو أبلغ من محمود لأن هذا مأخوذ من المزيد وذلك من الثلاثي، وأبلغ من أحمد لأنه أفعّل تفضيل مشتق من الحمد. وفيه قولان:

هل هو أكثر حمديّة لله تعالى فهو أحمد الحامدين لله؟

أو هو بمعنى أكثر عموديّة فيكون كمحمّد في معناه؟

وفي المسألة خلاف وجدال والمختار ما ذكرناه أولاً وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل زاد المعاد (٨٩/١).

(وآله) والدعاء للآل بعد الدعاء لله ﷻ امتثالاً لحديث التعلّم، وسيأتي في الصلاة وللرجو الذي سنذكره قريباً.

(وصحبه): اسم جمع لصاحب. وفي المراد بهم أقوال اختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من لقي النبي وكان مؤمناً ومات على الإسلام

وجه الشناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الشناء عليه ﷺ بعد الشناء على الرب؛ لأنهم الواسطة في إيصال الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء لهم.

(الذين ساروا في نصرة دينه) هو صفة للفريقين الآل والأصحاب.

والسير مراد به هنا الجد والاجتهاد والنصر.

والتصرة العون.

والذين وضع إليهم يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول.

والمراد أنهم اعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول.

وفي وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك.

(سراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (حيثاً) فإن المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنوع، والحيث السريع كما في القاموس.

وفي نسخة (في صحبه) وهو عوض من قوله: (نصرة

دينه).

(من يحفظه من بين أقرانه) جمع: قرن بكسر القاف وسكون الراء، وهو: الكفء والمثل (بالغا) بالنون وموحدة ومعجمة من: نبح.

قال في القاموس: التابعة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على: لا يصير.

(به الطالب) لأدلة الأحكام الشرعية الحديثية (المتنبي) فإنه قد قرب له الأدلة وهذبها (ولا يستغني عنه الراغب) في العلوم (المتنهي) البالغ نهاية مطلوبة؛ لأن رغبته تبعته على أن لا يستغني عن شيء فيه، سيما ما قد هذب وقرب.

٣- بيان رموز تخريج الكتاب والتعريف

بأصحابها

وقد بينت كل حديث من أخرجه من الأئمة؛ لإرادة نصح الأمة:

فالمراد بـ «السبعة»: أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وبـ «الستة»: من عدا أحمد.

وبـ «الخمسة»: من عدا البخاري ومسلم.

وقد أقول: «الأربعة وأحد».

وبـ «الأربعة»: من عدا الثلاثة الأول.

وبـ «الثلاثة»: من عداهم وعدا الأخير.

وبـ «المتفق عليه»: البخاري ومسلم.

وقد لا أذكر معهما غيرهما.

وما عدا ذلك؛ فهو مبين.

(وقد بينت عقب) من: عقبه، إذا خلفه كما في القاموس، أي: في آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر

وقطعه مع عدم نية المضاف إليه فيعرب منونا كقوله: فسأغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات.

(فهذا) الفاء: جواب الشرط، واسم الإشارة لما في ذهن من الألفاظ والمعاني (مختصر) في القاموس اختصر الكلام: أوجزه.

(يشتمل) يحتوي (على أصول) جمع: أصل، وهو أسفل الشيء، كما في القاموس، وفسره في الشرح بما هو معروف: بما يبنى عليه غيره.

(الأدلة) جمع: دليل، وهو في اللغة: المرشد إلى المطلوب.

وعند الأصوليين: ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبري.

وعند أهل الميزان: ما يلزم العلم به العلم بشيء آخر،

وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية: أي أصول هي الأدلة وهي أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

(الحديثية) صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية، وهي نسبة إلى حديث رسول الله ﷺ.

(للأحكام) جمع: حكم.

وهو عند أهل الأصول: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف، وهي خمسة: الوجوب والتحريم والتدبب والكراهة والإباحة.

(الشرعية) وصف للأحكام يخصها أيضاً عن العقلية، والشرع: ما شرعه الله لعباده كما في القاموس.

وفي غيره: نهج الطريق الواضح، واستعير للطريقة الإلهية من الدين.

(حررته) بالمهملات، والضمير للمختصر.

وفي القاموس: تحرير الكلام وغيره تنقيح.

وهو يناسب قول الشارح بتهديب الكلام وتنقيحه

(تحريراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (بالغة) بالغين المعجمة.

وفي القاموس: البالغ الجيد (لصين) علة لـ (حررته).

إسناده وسياق طريقه (لإرادة نصح الأمة) علّة لذكره من خرج الحديث.

وذلك أن في ذكر من أخرجه عدّة نصائح للأمة.

منها: بيان أن الحديث ثابت في دواوين الإسلام.

ومنها: أنه قد تداولته الأئمة الأعلام.

ومنها: أنه قد تشعب طريقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلال.

ومنها: إرشاد المتتبي أن يراجع أصولها التي منها انتقى هذا المختصر.

وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله «من أخرجه من الأئمة» وما قيل في الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الأحاديث كما ستعرفه.

(فالمراد أي مرادي بالسبعة) لأنه ليس مراداً لكل مصنف، ولا هو جنس المراد، بل اللام عوض عن الإضافة، والفاء جواب الشرط محذوف، أي: إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث: أخرجه السبعة هم الذين يثبتهم بالإبدال من لفظ العدد.

(أحمد) هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل.

وقد وسّع الشارح وسّع الله عليه في تراجم السبعة، فقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم، وأزمته ولاديتهم ووفائهم.

فنقول: ولد أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة.

وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهاده.

قال أبو زرعة: كانت كتبه اثني عشر جملاً وكان يحفظها عن ظهر قلبه، وكان يحفظ ألف ألف حديث.

وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أنقى ولا أزهّد ولا أروع ولا أعلم منه.

وألّف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وإتقاناً، فإنه لم يدخل فيه إلا ما ينتج به مع كونه انتقاءً من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف حديث.

وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام، وقبره معروف مزور.

وقد ألّف في ترجمته كتب مستغلة بسيطة.

(والبخاري) هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، طلب هذا الشأن صغيراً.

وردّ على بعض مشايخه غلطاً وهو في إحدى عشرة سنة فاصلح كتابه من حفظه.

سمع الحديث ببلد بخارى ثم رحل إلى عدّة أماكن، وسمع الكثير، وألّف الصحيح منه من زهاء سبعمائة ألف حديث، ألفه بمكة وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحاً، واحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومات في ألف حديث غير صحيح.

وقد ذكرنا توابل هذه العدّة في الشرح.

وقد أفردت ترجمته بالتأليف، وذكر المصنف منها شطراً صالحاً في مقدّمة فتح الباري، وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومائتين، عن اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ولم يخلف ولداً.

(ومسلم) هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن.

ولد سنة أربع ومائتين، وطلب علم الحديث صغيراً، وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم.

وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه، وألّف المؤلفات النافعة، وأنفقها صحيحه، الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبيدع طريقتيه، وحاز نفاس التحقيق.

وللعلماء في الفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف، وأنصف بعض العلماء في قوله:

تساجر قوم في البخاري ومسلم إلى وقالوا: أي ذنن تقدّم قلقت لفق فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصنعة مسلم.

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ عَشِيَّةَ الْأَحَدِ لِأَرْبَعِ بَقِيَّةٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ
إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بِنِيسَابُورَ، وَقَبْرُهُ بِهَا
مَشْهُورٌ مَزُورٌ.

(وابو داود) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ.

مولده اثنتين ومائتين.

سمع الحديث من أحمد والقعنبي وسليمان بن حرب
وغيرهم.

وعنه خلافتك كالتزمذي والنسائي.

وقال: كَتَبْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَمِائَةِ أَلْفٍ حَدِيثٍ، اتَّخَذْتُ
مِنْهَا مَا تَضَمَّنَتْ كِتَابَ السُّنَنِ، وَأَحَادِيثُهُ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ حَدِيثٍ
وَنَمَائِثُهُ، لَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ أَجَمَعَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِهِ.

روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه، وعرضها على أحمد
فاستجاذها واستحسنها.

قال الخطابي: هِيَ أَحْسَنُ وَضْعاً وَأَكْثَرُ فَقْهاً مِنَ
الصَّحِيحِينَ.

وقال ابن الأعرابي: مِنْ عِنْدِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ
لَمْ يَخْتِجْ إِلَى شَيْءٍ مَعَهُمَا مِنَ الْعِلْمِ.

وَمَنْ نَسِمَ صَرَّحَ الْغَزَالِيُّ بِأَنَّهَا تَكْفِي الْمُجْتَهِدَ فِي أَحَادِيثِ
الْأَحْكَامِ. وَتَبَعَهُ اثْنَتَا عَشَرَ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَانَتْ وَفَاةُ أَبِي دَاوُدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ بِالْبَصْرَةِ.

(والتزمذي) هُوَ أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سُورَةَ
التَّرْمِذِيُّ - مَثَلَتْ الْفَرَقِيَّةُ، وَالْمِيمُ مَضْمُومَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، نَسَبُهُ إِلَى
مَدِينَةٍ قَدِيمَةٍ عَلَى طَرَفِ جِيحُونَ نَهْرٍ بَلْخِ، لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ
وَلَا ذَنَّهُ وَلَا الذَّهَبِيُّ وَلَا ابْنُ الْأَثِيرِ.

وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري،
وكان إماماً ثباتاً حجةً، وألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان
ضرياً.

قال: عرضت كتابي هذا - أي كتاب السنن المسمى
بالجامع - على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به.

ومن كان في بيته فكانما في بيته نبي يتكلم.

قَالَ الْحَاكِمُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: مَاتَ الْبُخَارِيُّ
وَلَمْ يُخَلَّفْ بِخُرَاسَانَ مِثْلَ أَبِي عِيْسَى فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ وَالْوَرَعِ
وَالزُّهْدِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ أَوَّلَ رَجَبِ، سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ
وَمِائَتَيْنِ.

(والنسائي) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ شُعْبَةَ الْخُرَاسَانِيُّ.

ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ أَنَّ مَوْلَدَهُ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَسَمِعَ
مِنْ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ
بِخُرَاسَانَ وَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ.

ويرى في هذا الشأن تَفَرُّدًا بِالْمَعْرِفَةِ وَالْإِتْقَانِ وَعِلْمًا بِالإِسْنَادِ
وَأَسْتَوْطَنَ مِصْرَ.

قال أَيْمَةُ الْحَدِيثِ: إِنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ مِنْ مُسْلِمٍ صَاحِبِ
الصَّحِيحِ.

وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، واختار
مِنْ سُنَنِهِ كِتَابَ (الْمُجْتَبَى) لَمَّا طُلِبَ مِنْهُ أَنْ يُفَرِّدَ الصَّحِيحَ مِنَ
السُّنَنِ.

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لثَلَاثِ عَشْرَةٍ خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ
صَفَرِ سَنَةِ ثَلَاثِ وَثَلَاثِينَ بِالرُّمْلَةِ، وَدُفِنَ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ.

ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المَهْمَلَةِ وبعثها
هَمَزَةً، وَهِيَ مَدِينَةُ بَخْرَسَانَ خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَعْيَانِ.

(وابن ماجه) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ.

مولده سنة سبع ومائتين، وطلب هذا الشأن ورحل في
طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث، وروى
عنه خلافتك.

وكان أحد الأعلام، وألف السنن، وليست لها رتبة ما
ألف من قبله؛ لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكورة.

ونقل عن الحافظ الزبي أن غالب ما انفرد به ضعيف، ولذا
جری كثير من القدماء على إضافة الموطأ إلى الخمسة.

قال المصنف: وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو
الفضل بن طاهر في الأطراف، كذا في شروط أئمة السنن، ثم
الحافظ عبد الغني، في كتابه أسماء الرجال.

(والله) بالنصب مفعول (أسأل) قدّم عليه لإفادة الحصر:
أي: لا أسأل غيره.

(أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالأمر يفتح الواو: هو الشدة
والثقل كما في القاموس، أي لا يجعله شدة في الحساب وثقلاً
من جملة الأوزار، إذ الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله
انقلبت أوزاراً وآثاماً.

(وأن يرزقنا العمل بما يرضيه، سبحانه وتعالى) أنزله عن كل
تيسر، وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته، وكثيراً ما
قرن التيسر بصفة العلو كسبحان ربي الأعلى: ﴿وَسَبِّحْ اسْمَ
رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾.

وكانت وقاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة
ثلاث، أو خمس وسبعين ومائتين.

(وبالسنة) أي: والمراد بالسنة إذا قال: أخرجته السنة (من
عدا أحمد) وهم المعروفون بأهل الأمهات الست.

(وبالخمسة من عدا البخاري ومسلماً وقد أقول) عوضاً عن
قوله الخمسة. (الأربعة) وهم أصحاب السنن إذا قيل أصحاب
السنن (واحمد)

(و) المراد (بالأربعة) عند إطلاقه لهم (من عدا الثلاثة
الأول) الشيخين وأحمد

(و) المراد (بالثلاثة) عند إطلاقه لهم (من عداهم) أي من
عدا الشيخين وأحمد، والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن
(وعدا الآخرين) وهو ابن ماجه فبراد بالثلاثة: أبو داود والترمذي
والنسائي

(و) المراد (بالثقة) إذا قال مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ومسلم)
فإنهما إذا أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل
له: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أي بين الشيخين (وقد لا أذكر مقهوماً أي
الشيخين (غيرهما) كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو
أقل فيكتفي بنسبته إلى الشيخين.

(وما عدا ذلك) أي ما أخرجته غير من ذكر كابين خزيمة
والبيهقي والدارقطني (فهو مبين) بذكره صريحاً.

(ومتيته) أي المختصر: (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان
بلوغاً وصل إليه، كما في القاموس، والمرام: الطلب، والمعنى
الإضافي: وصول الطلب بمعنى المطلوب: أي فالمراد وصولي إلى
مطلوبي (من جميع أدلة الأحكام) ثم جعله اسماً لمختصروه.

ويجمل أنه أضافه إلى مفعول المصدر: أي بلوغ الطالب
مطلوبه من أدلة الأحكام.

٤- فاتحة المقدمة

والله أسأل أن لا يجعل ما علينا وبالأمر، وأن
يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى.

١- كِتَابُ الطَّهَارَةِ

هما في الأصل مصدران أضيفا وجعلا اسما لمسائل من مسائل الفقه تشتمل على مسائل خاصة؛ وبدأ بالطهارة اتباعاً لسنة المصنفين في ذلك وتقديماً للأمور الدينية على غيرها وأهميماً بأهمها وهي الصلاة، ولما كانت الطهارة شرطاً من شروطها بدأ بها.

وهي هنا اسم مصدر: أي طَهَّرَ تطهيراً وطهارة، مثل: كلَّمْ تَكْلِماً وكَلَاماً، وحقيقتها استيعمال المظهرين أي: الماء والتراب، أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث؛ لأن الفقيه إنما يبحث عن أحوال المكلفين من الوجوب وغيره.

ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهر به أصالة قدمه، أي: قدم الكلام على أحكامه، فقال:

١- بَابُ الْمَيَّاهِ

الباب لغة: ما يدخل ويخرج منه.

قال تعالى ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ﴾ «وَأَتُوا الثُّبُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» وهو هنا مجاز، شبه الدخول إلى الخوض في مسائل خصوصية بالدخول في الأمانين المحسوسة، ثم أثبت لها الباب.

(والمياه) جمع ماء وأصله موة، ولذا ظهرت الهاء في جميعه، وهو جنس يقع على القليل والكثير إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باختيار حكم الشرع، فإن فيه ما ينهى عنه. وفيه ما يكره، وباختيار الخلاف أيضاً في بعض المياه كماء البحر فإنه نقل الشارح الخلاف في التطهر به عن ابن عمر، وابن عمر.

وفي النهاية: أن في كون ماء البحر مطهراً خلافاً لبعض أهل الصدر الأول وكأنه لقدم الخلاف فيه بدأ المصنف بمحدث يفيد طهوريته، وهو حجة الجماهير.

١- طَهَارَةُ مَاءِ الْبَحْرِ

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الْبَحْرِ «هُوَ الطَّهُورُ مَآؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»

أخرجه الأربعة أبو داود (٨٣)، الترمذي (٦٩)، النسائي (٥٠/١)، ابن ماجه (٣٨٦)، وابن أبي شيبة (١٣١/١)، واللفظ له، وصححه ابن خزيمة (١١١) والترمذي، وزودة مسالك (٢٢/١) والشافعي (٦٩/١) وأحمد (٢٣٧/٣).

(عن أبي هريرة رضي الله عنه) الجار والمجرور متعلق بمقدّر كان قال: باب المياه أروي فيه، وأذكر، أو نحو ذلك حديثاً عن أبي هريرة وهو الأول من أحاديث الباب.

وأبو هريرة هو الصحابي الجليل الحافظ المكثر.

واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً. قال ابن عبد البر: الذي تستكن النفس إليه من الأقوال أنه عبد الرحمن بن صخر، وبه قال محمد بن إسحاق، ولحاكم أبو أحمد.

وذكر لأبي هريرة في مسند بقي بن خالد خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً، وهو أكثر الصحابة حديثاً، فليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا ما يقاربه.

قلت: كذا في الشرح، والذي رأيته في الاستيعاب (٤/ ١٧٧٠) لابن عبد البر بلفظ: إلا أن عبد الرحمن هو الذي يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام، ثم قال فيه (أي الاستيعاب): مات في المدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة، ودفن بالبيقع، وقيل: مات بالعقيق، وصلى عليه الوليد بن عتبة بن أبي سفيان وكان يومئذ أميراً على المدينة، كما قاله ابن عبد البر.

(قال: قال رسول الله ﷺ في البحر أي في حكمه، والبحر الماء الكثير، أو المالح فقط، كما في القاموس وهذا اللفظ ليس من مقوله ﷺ بل مقولة:

(هو الطهور) يفتح الطاء، هو المصدر واسم ما يطهر به، أو الطاهر المطهر كما في القاموس.

وفي الشرع: يطلق على المطهر، بالضم مصدر.

وقال سيوريه: إنه بالفتح لهما، ولم يذكره في القاموس بالضم.

(مآؤه) هو فاعل المصدر، وضمير مآؤه يقتضي أنه أريد بالضمير في قوله: هو الطهور، البحر: يعني مكانه، إذ لو أريد به

أصول الإسلام، تلقته الأمة بالقبول، وتداوله فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار، ورواه الأئمة الكبار.

ثُمَّ عَدَّ مَنْ رَوَاهُ وَمَنْ صَحَّحَهُ.

والحديث وقع جواباً عن سؤال كما في الموطأ (ص ٤٠) أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: (جاء رجل) وفي مسنده أحمد (من بني مدليج) وعند الطبراني (اسمه عبد الله) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفْتَوْنَا بِهِ؟.

وفي لفظ أبي داود بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هُوَ الطَّهْرُ مَاءُهُ الْجَلُّ مِيتُهُ»

فأفاد صلى الله عليه وسلم أن ماء البحر طاهر مطهر، لا يخرج عن الطهورة بحال إلا ما سيأتي من تخصيصه بما إذا تغير أحد أوصافه.

ولم يجبه صلى الله عليه وسلم بقوله: نعم، مع إفادتها الغرض، بل أجاب بهذا اللفظ ليقرن الحكم بعلته وهي الطهورة المتناهية في بابها، وكان السائل لما رأى ماء البحر خالف الماء بملوحة طعمه وتشن رعيه، تزعم أنه غير مراد من قوله تعالى - «فَاغْلُظْ» أي بالماء المعلوم إرادته من قوله «فَاغْلُظْ»، أو أنه لما عرف من قوله تعالى - «وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» ظن اختصاصه فقال عنه، فأفاد صلى الله عليه وسلم الحكم، وزاده حكماً لم يسان عنه، وهو حل ميتين.

قال الرافعي: لما عرف صلى الله عليه وسلم اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر اشفق أن يشتبه عليه حكم ميتين. وقد يتلى بها ركب البحر، فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم المينة.

قال ابن العربي: وذلك من محاسن الفتوى، أن يجاب في الجواب بأكثر مما سئل عنه تيمناً للفتاة، وإفادة لعلم غير المسؤول عنه، ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا؛ لأن من تروقت في طهورة ماء البحر فهو عن العلم محل ميتين مع تقدم تحريم المينة أشد تروقاً.

ثم المراد من (ميتين): ما مات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه، لا ما مات فيه مطلقاً، فإنه وإن صدق عليه لغة أنه ميت بحر فمعلوم أنه لا يراد إلا ما ذكرناه.

الماء لما احتيج إلى قوله ماء، إذ يصير في معنى طهور ماء في الماء.

والحل هو مصدر حل الشيء ضد حرم، ولفظ الدارطني: الحلال.

(ميتين) هو فاعل أيضاً.

(أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة) هو: أبو بكر قال الذهبي في حقه: الحافظ العديم النظر، الثبت التحرير: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، صاحب المسند والمصنف وغير ذلك، وهو من شيوخ البخاري، ومسلم، وأبي داود، وابن ماجه (واللفظ له) أي لفظ الحديث السابق سرده لابن أبي شيبة، وغيره، ممن ذكره أخرجه بمعناه.

(وصححه ابن خزيمة) بضم الحاء المعجمة فزاي بعدها مثناة تحية فتاء تائيه.

قال الذهبي: الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان.

(وصححه الترمذي) أيضاً، فقال عقب سريه: هذا حديث حسن صحيح.

وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال: حديث صحيح.

هذا لفظ الترمذي كما في مختصر السنن للحافظ المنذري (١/ ٨١)، وحقيقة الصحيح عند الحديثين ما نقله: عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير مغل ولا شاذ.

هذا وقد أخرج المصنف هذا الحديث في التلخيص (١/ ٢١-٢٤) من تسع طرق عن تسعة من الصحابة، ولم تخل طريق منها عن مقال، إلا أنه قد جزم بصحبه من سمعت، وصححه ابن عبد البر، وصححه ابن مندة، وابن المنذر، وأبو محمد البغوي.

قال المصنف: وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه.

قال الزرقاني في شرح الموطأ: وهذا الحديث أصل من

واعلم أنه قد اطلأ هنا في الشرح المقال، واستوفى ما قيل في حكم المياه من الأقوال، ولتقتصر في الخوض في المياه على قدر ينفع به شمل الأحاديث، ويعرف به ماخذ الأقوال ووجوه الاستدلال.

٢- طَهَارَةُ الْمَاءِ

٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ (ابو داود (٦٦، ٦٧)، الترمذي (٦٦)، النسائي (١/ ١٧٤)) وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٥٠)

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ سَنَانٍ الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْخَدْرِيُّ: بَضْمُ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَدَالٌ مُهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ، نِسْبَةٌ إِلَى خُدْرَةٍ حَيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الصُّحَابَةِ وَمِنْ شُهَدَاءِ يَمْعَةِ الشَّجْرَةِ، رَوَى حَدِيثًا كَثِيرًا وَافَقَى مُدَّةً، عَاشَ أَبُو سَعِيدٍ مِائَةً وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَمَاتَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَحَدِيثُهُ كَثِيرٌ، وَحَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ، وَلَهُ فِي الصَّحِيحِينَ أَرْبَعَةٌ وَثَمَانُونَ حَدِيثًا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ) هُمْ أَصْحَابُ السُّنَنِ مَا عَدَا ابْنَ مَاجَةَ كَمَا عَرَفْتَ.

(وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ) قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١/ ٧٤): إِنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، لَكِنْ قَالَ: حُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: حَدِيثٌ بَرٌّ بُضَاعَةٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أَسَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَرْوِ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بَرٍّ بُضَاعَةٌ بِأَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أَسَمَةَ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وَالْحَدِيثُ لَهُ سَبَبٌ وَهُوَ أَنَّهُ «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ بَرٍّ بُضَاعَةٍ وَهِيَ بَرٌّ يُطْرَحُ فِيهِ الْحَيْضُ وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالْتَّنُ فَقَالَ: الْمَاءُ طَهُورٌ» الْحَدِيثُ، هَكَذَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

وَلِي لَفْظُ فِيهِ (إِنَّ الْمَاءَ) (د (٦٧)) كَمَا سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ.

فَقَوْلُ: قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ يُؤْخَذُ مِنْهَا أَحْكَامُ الْمَاءِ فَمِنْهَا حَدِيثُ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» وَحَدِيثُ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قَلْبَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ» [د (٦٣)، ت (٦٧)، ص (١/ ٧٥)، ج (٥١٧)] وَحَدِيثُ «الْأَمْرُ بِصَبِّ ذَنْبٍ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمَسْجِدِ» [خ (٢٢١)، م (٢٨٤)]، وَحَدِيثُ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا» [خ (١٦٢)، م (٢٧٨)] وَحَدِيثُ «لَا يَتَوَلَّسُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَقْتَسِلُ فِيهِ» [م (٢٨٣)] وَحَدِيثُ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِيكُمْ» [م (٢٧٩)] الْحَدِيثُ، وَفِيهِ الْأَمْرُ بِإِرَاقَةِ الْمَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ.

وَهِيَ أَحَادِيثُ ثَابِتَةٌ سَتَأْتِي جَمِيعُهَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَإِنَّهُ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ وَلَمْ تَغَيِّرْ أَحَدَ أَوْصَافِهِ.

فَذَهَبَ الْقَاسِمُ، وَيَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ، وَمَالِكٌ وَالظَّاهِرِيُّ، وَاحِدٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِلَى أَنَّهُ طَهُورٌ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، عَمَلًا بِحَدِيثِ «الْمَاءُ طَهُورٌ»

وَأَمَّا حَكَمُوا بِعَدَمِ طَهَوْرِيَّةِ مَا غَيَّرَتْ النِّجَاسَةُ أَحَدَ أَوْصَافِهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

وَفَهَبَ الْهَادَوِيُّ، وَالْحَنْفِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، إِلَى قِسْمَةِ الْمَاءِ إِلَى قَلِيلٍ تَضُرُّهُ النِّجَاسَةُ مُطْلَقًا، وَكَثِيرٍ لَا تَضُرُّهُ إِلَّا إِذَا غَيَّرَتْ بَعْضَ أَوْصَافِهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.

فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيُّ إِلَى تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ بِأَنَّهُ مَا ظَنَّ الْمُسْتَعْمِلُ لِلْمَاءِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ النِّجَاسَةَ اسْتِعْمَالَهَا بِاسْتِعْمَالِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ الْكَثِيرُ.

وَفَهَبَ غَيْرُهُمْ فِي تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا:

فَقَالَتِ الْحَنْفِيُّ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَاءِ بِمَا إِذَا حَرَّكَ أَحَدُ

طَرَفِيهِ أَدْمَى لَمْ تَسِرِ الْحَرَكَةُ إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ، وَهَذَا رَأْيُ الْإِمَامِ.

أَمَّا رَأْيُ صَاحِبِيهِ: فَعَشْرَةٌ فِي عَشْرَةٍ، وَمَا عَذَاهُ فَهُوَ الْقَلِيلُ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَاءِ بِمَا بَلَغَ قَلَتَيْنِ مِنْ قَلَالِ هَجْرٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ خَمْسَمِائَةِ رَطْلٍ عَمَلًا بِحَدِيثِ الْقَلَتَيْنِ، وَمَا عَذَاهُ فَهُوَ الْقَلِيلُ.

وَوَجْهُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ تَعَارُضُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَسْلَفْنَاهَا،

فَإِنَّ حَدِيثَ الْأَسْتِيقَاطِ، وَحَدِيثَ الْمَاءِ الدَّائِمِ، يَقْضِيَانِ أَنَّ الْقَلِيلَ النُّجَاسَةِ يُنَجِّسُ قَلِيلَ الْمَاءِ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ الْوَلُوغِ، وَالْأَمْرُ بِإِرَاقَةٍ مَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ، وَعَارَضَهَا حَدِيثُ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ، وَالْأَمْرُ بِصَبِّ ذُنُوبِ مَاءٍ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَقْضِي أَنَّ الْقَلِيلَ النُّجَاسَةِ لَا يُنَجِّسُ قَلِيلَ الْمَاءِ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ بَوْلُ الْأَعْرَابِيِّ بِذَلِكَ الذَّنْبِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ».

فَقَالَ الْأَوَّلُونَ، وَهُمْ الْقَائِلُونَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ أَحَدٌ أَوْصَافِهِ: يُجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِالْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، كَمَا دَلَّ لَهُ هَذَا اللَّفْظُ.

وَدَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ، وَأَحَادِيثُ الْأَسْتِيقَاطِ، وَالْمَاءِ الدَّائِمِ، وَالْوَلُوغِ، لَيْسَتْ وَارِدَةً لِيَانِ حُكْمِ نَجَاسَةِ الْمَاءِ، بَلِ الْأَمْرُ بِاجْتِنَابِهَا تَعْدِيًّا لَا لِاجْلِ النُّجَاسَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَعْنَى لَا نَعْرِفُهُ، كَدَمِ مَعْرِفَتِنَا لِحِكْمَةِ أَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ وَغَيْرِهَا.

وَقِيلَ: بَلِ النُّهْيُ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِلْكَرَاهَةِ فَقَطْ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ مُطَهَّرَةٌ.

وَجَمَعَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّ حَدِيثَ «لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» عَمَلٌ عَلَى مَا بَلَغَ الْقَلَتَيْنِ فَمَا فَوْقَهُمَا، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَحَدِيثُ الْأَسْتِيقَاطِ، وَحَدِيثُ الْمَاءِ الدَّائِمِ، عَمَلٌ عَلَى الْقَلِيلِ.

وَعِنْدَ الْهَادِيَةِ أَنَّ حَدِيثَ الْأَسْتِيقَاطِ عَمَلٌ عَلَى النَّدْبِ، فَلَا يَجِبُ غَسْلُهَا لَهُ.

وَقَالَتْ الْحَفْصِيَّةُ: الْمُرَادُ بِ«لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»: الْكَثِيرُ الَّذِي سَبَقَ تَحْدِيدُهُ.

وَقَدْ أَعْلَوْا حَدِيثَ الْقَلَتَيْنِ بِالْاضْطِرَابِ وَكَذَلِكَ أَعْلَاهُ الْإِمَامُ

الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ، وَبَعْضُهُمْ تَأَوَّلَهُ، وَبَقِيَّةُ الْأَحَادِيثِ فِي الْقَلِيلِ.

وَلَكِنَّهُ وَرَدَ عَلَيْهِمْ حَدِيثُ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ، فَإِنَّهُ كَمَا عُرِفَتْ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ قَلِيلَ النُّجَاسَةِ قَلِيلَ الْمَاءِ.

فَدَفَعَتْهُ الشَّافِعِيُّ بِالْفَرْقِ بَيْنَ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النُّجَاسَةِ، وَوُرُودِهَا عَلَيْهِ.

فَقَالُوا: إِذَا وَرَدَتْ عَلَى الْمَاءِ نَجَسَتُهُ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْأَسْتِيقَاطِ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا الْمَاءُ لَمْ تَضُرَّ، كَمَا فِي خَبَرِ بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ.

وَلِيهِ بَحْثٌ حَقَّقْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْعَمَدَةِ، وَحَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُمْ حَكَمُوا أَنَّهُ إِذَا وَرَدَتْ النُّجَاسَةُ عَلَى الْمَاءِ الْقَلِيلِ نَجَسَتْهُ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا الْمَاءُ الْقَلِيلُ لَمْ يُنَجِّسْ، فَجَعَلُوا عَلَةً عَدَمَ تَنْجِيسِ الْمَاءِ الْوَرُودِ عَلَى النُّجَاسَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ التَّحْقِيقُ أَنَّهُ حِينَ يَرُدُّ الْمَاءُ عَلَى النُّجَاسَةِ يَرُدُّ عَلَيْهَا شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَفْنِيَ عَيْنَهَا، وَيَذْهَبَ قَبْلَ فَنَائِهِ، فَلَا يَأْتِي آخِرُ جُزْءٍ مِنَ الْمَاءِ الْوَارِدِ عَلَى النُّجَاسَةِ إِلَّا وَقَدْ ظَهَرَ الْحُلُّ الَّذِي اتَّصَلَتْ بِهِ، أَوْ بَقِيَ فِيهِ جُزْءٌ مِنْهَا، يَفْنَى وَيَتَلَاشَى عِنْدَ مُلَاقَاةِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهَا يَرُدُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، كَمَا تَفْنَى النُّجَاسَةُ وَتَلَاشَى إِذَا وَرَدَتْ عَلَى الْمَاءِ الْكَثِيرِ بِالإِجْمَاعِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْكَثِيرِ فِي إِفْنَاءِ الْكُلِّ لِلنُّجَاسَةِ، فَإِنَّ الْجُزْءَ الْآخِرَ الْوَارِدَ عَلَى النُّجَاسَةِ يُحِلُّ عَيْنَهَا لِكَثَرَتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ النُّجَاسَةِ، فَالْعَلَّةُ فِي عَدَمِ تَنْجِيسِهِ بِوُرُودِهِ عَلَيْهَا: فِي كَثَرَتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا لَا الْوُرُودَ، فَإِنَّهُ لَا يَعْقِلُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْوُرُودَيْنِ، بَلْ أَحَدُهُمَا يُنَجِّسُهُ دُونَ الْآخَرِ.

وَإِذَا عُرِفَتْ مَا أَسْلَفْنَاهُ وَأَنَّ تَحْدِيدَ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ لَمْ يَنْهَضْ عَلَى أَحَدِهِمَا دَلِيلٌ، فَاقْرَبُ الْأَقَاوِيلِ بِالنَّظَرِ إِلَى الدَّلِيلِ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ مَعَهُ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ، وَعَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أئمَّةِ الْآلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَاخْتَارَهُ مِنْهُمْ الْإِمَامُ شَرَفُ الدِّينِ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَحْمَدَ، وَنَصَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَتْبَاعِهِ، وَرَجَّحَهُ أَيْضًا مِنْ أَتْبَاعِ الشَّافِعِيِّ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ الرُّوْيَانِيُّ صَاحِبُ بَحْرِ الْمَذْهَبِ، قَالَهُ فِي الْإِلَامِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمَحَلَّى (١/ ١٦٨): إِنَّهُ رُوي عَنْ عَائِشَةَ

قَالَ أَبُو يُوسُفَ: كَانَ رَشْدَيْنِ رَجُلًا صَالِحًا فِي دِينِهِ فَادْرَكَتْهُ غَفْلَةُ الصَّالِحِينَ، فَخَلَطَ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ مَقْرُوكٌ.

وَحَقِيقَةُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ: هُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَحَدُ شُرُوطِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ، وَلَهُ سِتَّةُ أَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٍ، سَرَدَهَا فِي الشَّرْحِ.

(وَاللَّيْثِيُّ) هُوَ الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ شَيْخُ خُرَاسَانَ أَبُو بَكْرٍ أَحَدُ بَنِي الْحَسَنِ، لَهُ التَّصَانِيفُ الَّتِي لَمْ يُسَبِّقْ إِلَى مِثْلِهَا، كَانَ زَاهِدًا وَرِعًا نَقِيًّا، ارْتَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ.

قَالَ اللَّيْثِيُّ: تَأْلَفُ تَقَارِبُ الْفَرْجِ. وَيَنْهَقُ بِمَوْحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَمَثْنَاءُ تَحِيَّةٍ سَاكِتَةٍ وَهَاءٍ مَفْتُوحَةٍ قَفَافٍ: بَلَدٌ قَرِيبٌ نَيْسَابُورَ.

أَيُّ رَوَايَةٍ بِلَفْظِ.

(الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ) عَطَفَ عَلَيْهِ.

(بِنَجَاسَةِ الْبَاءِ سَبِيئَةٍ: أَيُّ بِسَبَبِ نَجَاسَةٍ (تَحْدُثُ لِيهِ).

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَلَا يَثْبُتُ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا قَلْتُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُ الْمَاءِ أَوْ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ كَانَ نَجَسًا، يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ لَا يَثْبُتُ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْحَدَّثُونَ عَلَى تَضْعِيفِهِ.

وَالْمُرَادُ تَضْعِيفُ رَوَايَةِ الْإِسْنَاءِ لَا أَصْلَ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثٍ بَثْرٍ بَضَاعَةٍ، وَلَكِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ قَدْ يُجْمَعُ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِحُكْمِهَا.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَتَغَيَّرَتْ لَهُ طَعْمًا أَوْ لَوْنًا أَوْ رِيحًا فَهُوَ نَجَسٌ؛ فَالْإِجْمَاعُ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى نَجَاسَةِ مَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ، لَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

٣ - حَكْمُ الْمَاءِ إِذَا بَلَغَ قَلْتَيْنِ

٤ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ

أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَمَيْمُونَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَذِيفَةَ بْنُ الْيَمَانِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخِيهِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَجَاهِدٌ وَعِكْرَمَةُ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ.

٣ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٥٢١)، وَضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْعِلَالِ» (٤٤/١) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٥٩/١)، (٢٦٠). «الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ، بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ».

(وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَاسْمُهُ صُدِّيٌّ يُهْمَلَتَيْنِ الْأُولَى مَضْمُومَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَفْتُوحَةٌ وَمَثْنَاءُ تَحِيَّةٍ مُشَدَّدَةٌ.

(الْبَاهِلِيُّ) بِمَوْحَدَةٍ نَسَبَ إِلَى بَاهِلَةَ: فِي الْقَامُوسِ: بَاهِلَةٌ قَوْمٌ وَاسْمُ أَبِيهِ عَجَلَانٌ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ يَعْنِي فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، سَكَنَ أَبُو أُمَامَةَ مَصْرَ، ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهَا وَسَكَنَ حَصْنَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةً إِحْدَى، وَقَبِلَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ: هُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالشَّامِ، كَانَ مِنَ الْكَثَرِينَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ ﷺ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» الْمُرَادُ أَحَدُهَا كَمَا يُفَسِّرُهُ حَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ.

(أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَضَعَفَهُ أَبُو حَاتِمٍ).

قَالَ اللَّيْثِيُّ فِي حَقِّهِ: أَبُو حَاتِمٍ هُوَ الرَّازِيُّ، الْإِسْمَامُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحَنْظَلِيُّ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، وَلَدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَأَتَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ، تَوَفَّى أَبُو حَاتِمٍ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ سَنَةً.

وَأَمَّا ضَعْفُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ رَشْدَيْنِ بْنِ سَعْدٍ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ.

يَحْمِلُ الْحَبْثَ.

وَفِي لَفْظِ «لَمْ يَنْجَسْ»

أَخْرَجَهُ الْأَوْثَقِيُّ أَبُو دَاوُدَ (٦٣، ٦٤، ٦٥)، السُّوْمِيُّ (٦٧)،
النَّسَائِيُّ (١٧٥/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٥١٧، ٥١٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمٍ (٩٢)
وَالْحَاكِمُ (١٣٢/١-١٣٣)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٤٩).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ: ابْنُ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ، أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ صَغِيرًا بِمَكَّةَ، وَأَوَّلُ مُشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ،
وَعُمَرَ.

وَرَوَى عَنْهُ خَلَاتِقٌ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، كَانَتْ وَفَاتُهُ بِمَكَّةَ
سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، وَدُفِنَ بِهَا بِدِي طُؤَى فِي مَقْبَرَةِ الْمُهَاجِرِينَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ
الْخَبْثَ) يَفْتَحُ الْمُعْجَمَةُ وَالْمَوْحَدَةُ.

(وَفِي لَفْظِ: لَمْ يَنْجَسْ) هُوَ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَضَمُّهَا، كَمَا فِي
الْقَامُوسِ

(أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمٍ)، تَقْدِيمُ ذِكْرِهِ فِي أَوَّلِ
حَدِيثٍ.

(وَالْحَاكِمُ) هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ إِمَامُ الْمُحَقِّقِينَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْبَيْعِ، صَاحِبُ
التَّصَانِيفِ.

وَلَدَ سَنَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ، وَطَلَبَ هَذَا الشَّانَ،
وَرَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِينَ، وَحُجَّ، ثُمَّ جَاءَ فِي خُرَاسَانَ
وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَسَمِعَ مِنَ الْفَقِيهِ شَيْخٍ، أَوْ مَحْوٍ ذَلِكَ، حَدَّثَ عَنْهُ
الدَّارَقُطْنِيُّ وَأَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ وَابْنُ يَهْيَى، وَخَلَاتِقٌ.

وَلَهُ التَّصَانِيفُ الْفَائِقَةُ مَعَ النُّقُولِ وَالذِّيَابَةِ، أَلْفُ الْمُسْتَدْرَكِ،
وَتَارِيخُ نَيْسَابُورَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

تُوفِّيَ فِي شَهْرِ صَفَرٍ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ.

(وَابْنُ حِبَّانَ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ الْخَافِضُ الْعَلَامَةُ: أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ
بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَبَّانَ السَّبْئِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، سَمِعَ أَمَّا لَا
يُحْصُونَ مِنْ مِصْرَ إِلَى خُرَاسَانَ، حَدَّثَ عَنْهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ.

كَانَ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ فَهْمَاءِ الدِّينِ، وَحَفَاطِ الْأَثَرِ، عَلِمًا
بِالطَّبِّ وَالنُّجُومِ وَفَنُونِ الْعِلْمِ، صَنَّفَ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ، وَالتَّارِيخَ،
وَكِتَابَ الضُّعْفَاءِ، وَفَقَّهَ النَّاسَ بِسَمَرْقَنْدَ.

قَالَ الْحَاكِمُ: كَانَ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَاللُّغَةِ
وَالْوَعْظِ، مِنْ عُقَلَاءِ الرُّجَالِ، تُوُفِّيَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ
وِثَلَاثَ مِائَةٍ، وَهُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ.

وَقَدْ سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ دَلِيلُ
الشَّافِعِيَّةِ فِي جَعْلِهِمُ الْكَثِيرَ مَا بَلَغَ قَلْتَيْنِ وَسَبَقَ اعْتِدَارُ الْهَادُوِيَّةِ
وَالْحَنَفِيَّةِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ لِلْاضْطِرَابِ فِي مَتْنِهِ إِذْ فِي رِوَايَةٍ (إِذَا بَلَغَ
ثَلَاثَ قَلَالٍ) وَفِي رِوَايَةٍ (قَلَّةً) وَبِجِهَالِ قَدْرِ الْقَلَّةِ وَبِاخْتِمَالِ مَعْنَاهُ،
فَإِنَّ قَوْلَهُ (لَمْ يَحْمِلِ الْخَبْثَ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ بِحِمْلِهِ، بَلْ نَصَرَهُ
الْخَبْثُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَتَلَاشَى فِيهِ الْخَبْثُ.

وَقَدْ أَجَابَ الشَّافِعِيَّةُ عَنْ هَذَا كُلُّهُ.

وَقَدْ بَسَطَهُ فِي الشَّرْحِ إِلَّا الْأَخْبَرَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ، كَأَنَّهُ تَرَكَهُ
لِضَعْفِهِ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ (لَمْ يَنْجَسْ) صَرِيحَةٌ فِي عَدَمِ اخْتِمَالِهِ الْمَعْنَى
الْأَوَّلَ.

٤- حَكْمُ الْإِغْتِسَالِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ
جُنُبٌ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٣) وَابْنُ خُرَيْمٍ (٢٣٩) «لَا يَتَوَلَّنِ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ
الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَخْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» - وَلَمْ يُسَلِّمْ يَنْفَرُ (٢٨٢)، وَلَا ابْنُ
دَاوُدَ (٧٠) «وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْخَبَابَةِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا
يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» هُوَ الرَّابِدُ السَّاكِنُ، وَيَأْتِي
وَصْفُهُ بِأَنَّهُ الَّذِي لَا يَخْرِي.

(وَهُوَ جُنُبٌ أَخْرَجَهُ) بِهَذَا اللَّفْظِ.

(مُسْلِمٌ، وَابْنُ خُرَيْمٍ) رِوَايَةُ بِلْفِظِ: «لَا يَتَوَلَّنِ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ
الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَخْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ» رَوَى بِرَفْعِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهُ
خَبَرٌ لِبَتْدَاءِ عَذُوفٍ: أَيِ ثُمَّ هُوَ يَغْتَسِلُ.

في معنى عدم الفعل الشامل للتحريم وَكَرَاهَةِ التَّزْيِيرِ.

فَأَمَّا حُكْمُ الْمَاءِ الرَّائِدِ وَتَنْجِيسُهُ بِالْبَوْلِ، أَوْ مَنَعُهُ مِنَ التَّطْهِيرِ بِالْاِغْتِسَالِ فِيهِ لِلْجَنَابَةِ، فَعَنْدَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يَنْجَسُ إِلَّا مَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ: النَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّعْبُدِ وَهُوَ طَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُمْ لِلْكَرَاهَةِ، وَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ، وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ تَعْبُدًا لَا لِأَجْلِ التَّجَنُّبِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فَقَالُوا: إِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا وَكُلَّ عَلَى أَصْلِهِ فِي حَدِّهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ فَهُوَ الطَّاهِرُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى طَهَوْرِيَّتِهِ تَخْصِصُ هَذَا الْعُمُومِ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ: إِذَا قُلْتُمْ: النَّهْيُ لِلْكَرَاهَةِ فِي الْكَثِيرِ فَلَا تَخْصِصُ لِعُمُومِ حَدِيثِ الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا وَكُلَّ فِي حَدِّهِ عَلَى أَصْلِهِ، فَالنَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّحْرِيمِ، إِذْ هُوَ غَيْرُ طَاهِرٍ وَلَا مَطْهُرٍ.

وَهَذَا عَلَى أَصْلِهِمْ فِي كَوْنِ النَّهْيِ لِلتَّجَنُّبِ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ الْأَقْوَالُ فِي الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْرِمُ فِي الْكَثِيرِ الْجَارِي كَمَا يَقْتَضِيهِ مَقْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ.

أَمَّا الْقَلِيلُ الْجَارِي فَقِيلَ: يُكْرَهُ، وَقِيلَ: يَجْرِمُ، وَهُوَ الْأَوَّلَى. قُلْتُ: بَلِ الْأَوَّلَى خِلَافُهُ، إِذْ الْحَدِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِمَا لَا يَجْرِي، فَلَا يَشْمَلُ الْجَارِي، قَلِيلًا كَانَ أَمْ كَثِيرًا. نَعَمْ لَوْ قِيلَ بِالْكَرَاهَةِ لَكَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا رَاكِدًا، فَقِيلَ: يُكْرَهُ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ قَاصِدًا إِلَّا إِذَا عَرَضَ وَهُوَ فِيهِ فَلَا كَرَاهَةَ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ لَكَانَ أَظْهَرَ وَأَوْفَقَ، لِظَاهِرِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ إِسَادًا لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَمُضَارَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ رَاكِدًا قَلِيلًا فَالصَّحِيحُ التَّحْرِيمُ لِلْحَدِيثِ. ثُمَّ هَلْ يَلْحَقُ غَيْرُ الْبَوْلِ كَالْعَاطِظِ بِهِ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَاءِ الْقَلِيلِ؟ فَالْجَاهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ بِالْأَوَّلَى.

وَعَنْ أَحَدِ بَنِي حَنْبَلٍ: لَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ، بَلْ يَخْتَصُّ الْحُكْمُ بِالْبَوْلِ.

وَقَدْ جُوزَ جَزْمُهُ عَلَى عَطْفِهِ عَلَى مَوْضِعِ (يُولَسُّ) وَنَصْبِهِ. بِتَقْدِيرِ أَنْ عَلَى الْإِلْحَاقِ (ثُمَّ) بِالْوَاوِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَفَادَ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَوْلِ وَالْاِغْتِسَالِ دُونَ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا، مَعَ أَنَّهُ يُنْهَى عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ لَا يُخْلُ بِجَوَارِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ، وَمِنْ غَيْرِهِ النَّهْيُ عَنْ إِفْرَادِ الْبَوْلِ وَإِفْرَادِ الْاِغْتِسَالِ؛ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ (ثُمَّ) صَارَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ تَقْيِيدُ الْجَمْعِ، وَهَذَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ مُعْتَرِضًا بِهِ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ، حَيْثُ جُوزَ النَّصْبُ.

وَأَمَّا ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي غَيْرِ شَرْحِ الْعَمْدَةِ، إِلَّا أَنَّهُ أَجَابَ عَلَى النَّوَوِيِّ بِمَا أَفَادَهُ قَوْلُنَا، فَإِنَّهُ لَا يُخْلُ بِجَوَارِ النَّصْبِ إِلَى آخِرِهِ.

قُلْتُ: وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ النَّهْيَ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَوْلِ ثُمَّ الْاِغْتِسَالِ فِيهِ، سِوَاهُ رَفَعَتْ اللَّامُ أَوْ نَصَبَتْ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) تَقْيِيدُ مَا تَقْيِيدُهُ الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ فِي أَنَّهَا لِلْجَمْعِ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ (ثُمَّ) بِالتَّزْيِيرِ، فَالْجَمْعُ وَاهْمُومٌ فِيهِمَا قُرُوءُهُ، وَلَا يُسْتَفَادُ النَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى إِفْرَادِهِ مِنْ رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَقْيِيدُ النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ.

وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ تَقْيِيدُ النَّهْيِ عَنِ الْاِغْتِسَالِ فَقَطْ، إِذَا لَمْ تَقْيِيدُ بِرَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ؛ نَعَمْ؛ ثُمَّ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: «لَا يُولَسُّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ» تَقْيِيدُ النَّهْيِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى إِفْرَادِهِ (فِيهِ وَلِمُسْلِمٍ) فِي رَوَايَتِهِ (مَنْهُ) بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ «فِيهِ»، وَالْأَوَّلَى تَقْيِيدُ أَنَّهُ لَا يَغْتَسِلُ فِيهِ بِالْاِتِّعَاشِ مَثَلًا، وَالثَّانِيَةُ تَقْيِيدُ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ مِنْهُ وَيَغْتَسِلُ خَارِجَهُ، (وَلَا يَمُوسُ دَاوُدَ) بِلَفْظٍ: (وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ) عَوْضًا عَنْ «ثُمَّ يَغْتَسِلُ»

(مَنْ الْجَنَابَةِ) عَوْضًا عَنْ قَوْلِهِ: وَهُوَ جُنُبٌ.

وَقَوْلُهُ هُنَا: «وَلَا يَغْتَسِلُ» دَالٌّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ عَلَى إِفْرَادِهِ كَمَا هُوَ أَحَدُ الْأَحْصَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي رَوَايَةِ «ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَهَذَا النَّهْيُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ لِلْكَرَاهَةِ. وَفِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ لِلتَّحْرِيمِ.

قِيلَ: عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِعْمَالِ لَفْظِ النَّهْيِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عُمُومِ الْمَجَازِ، وَالنَّهْيُ مُسْتَعْمَلٌ

وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُ ارَادَ ابْنُ حَزْمٍ بِالضَّعِيفِ دَاوُدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَكَأَنَّهُ فِي الْبَحْرِ اغْتَرَّ بِقَوْلِ ابْنِ حَزْمٍ، فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ: إِنَّ رَاوِيَهُ ضَعِيفٌ، وَاسْتَدَّه إِلَى مَجْهُولٍ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٠٠/١): إِنَّ رَجَالَهُ نَفَثَ وَلَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى عِلَّةٍ، فَلِهَذَا قَالَ هُنَا: وَهُوَ صَحِيحٌ، نَعَمْ هُوَ مُعَارَضٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فِي:

٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٢٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ أَبُو دَاوُدَ (٦٨)، التِّرْمِذِيُّ (٦٥)، النَّسَائِيُّ (١٧٣/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠، ٣٧١) -: «اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَفَةٍ، لَعْنَةُ بَغْيٍ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُبُ» وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٥)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٩١، ١٠٩).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ حَيْثُ أُطْلِقَ: مَجْرُ الْأُمَّةِ وَحَبْرُهَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَلَكِنْ قَبْلَ الْهَجَرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَشُهْرَةُ إِمَامَتِهِ فِي الْعِلْمِ بِبَرَكَاتِ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ بِالْحِكْمَةِ، وَالْفَقْهِ فِي الدِّينِ، وَالتَّأْوِيلِ، تُغْنِي عَنْ التَّعْرِيفِ بِهِ؛ كَانَتْ وَقَاتُهُ بِالطَّائِفِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، فِي آخِرِ أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، بَعْدَ أَنْ كُفِّ بِصُرَّةً.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِلَفْظٍ قَالَ: (أكبر علمي)، وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي أَنْ أبا الشَّعْثَاءِ أَخْبَرَنِي الْحَدِيثَ، وَأَعْلَهُ قَوْمٌ بِهَذَا التَّرْدُدِ.

وَلَكِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الشَّيْخِينَ بِلَفْظِ «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِسَاءَةِ وَاحِدٍ» [البخاري (٢٥٣)، مسلم (٣٢٢)] وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا كَانَا يَغْتَرِفَانِ مَعًا فَلَا تَعَارُضَ، نَعَمْ الْمَعَارِضُ:

قَوْلُهُ: (وَأَصْحَابُ السُّنَنِ) أَيِ مَنْ حَدَّثَ ابْنَ عَبَّاسٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ (١٨٩/١)، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي دَاوُدَ.

(اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَفَةٍ لَعْنَةُ) أَيِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: (فِي الْمَاءِ) صَرِيحٌ فِي التَّنْهِيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ، وَأَنَّهُ يُجْتَنَبُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِذَا بَالَ فِي إِسَاءَةٍ وَصَبَهُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.

وَعَنْ دَاوُدَ: لَا يُنْجُسُهُ، وَلَا يَكُونُ مِنْهَا عَنْهُ إِلَّا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَا غَيْرَ، وَحُكْمُ الْوَضوءِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي بَالَ فِيهِ مَنْ يُرِيدُ الْوَضوءَ حُكْمُ الْغَسْلِ، إِذِ الْحُكْمُ وَاحِدٌ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةٍ «لَا يُؤَلِّقُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ» ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يَنْسِبْهَا إِلَى أَحَدٍ.

وَقَدْ خَرَّجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٩/١)، وَاحْمَدُ (٢٥٩/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٨)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٤٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١٤/١)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٥٣) وَالْبَيْهَقِيُّ «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٣٩/١) بِزِيَادَةِ «أَوْ يَشْرَبُ مِنْهُ».

٥- حُكْمُ الْاِغْتِسَالِ بِفَضْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ

٦- وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعاً».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨١) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ» أَيِ: بِالْمَاءِ الَّذِي يَفْضُلُ عَنْ غَسْلِ الرَّجُلِ).

(أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ) مِثْلُهُ

(وَلْيَغْتَرِفَا) مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ اغْتِسَالِهِمَا مِنْهُ (جَمِيعاً)

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ) إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُرْسَلِ، أَوْ إِلَى قَوْلِ لَابِنِ حَزْمٍ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ أَحَدَ رَوَاتِهِ ضَعِيفٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى الْمُرْسَلِ، فَلِأَنَّ إِنْهَامَ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

(لِيَقْتَسِلَ مِنْهَا فَمَا لَهَا).

فِيهِ، وَالْإِرَاقَةُ لِلْمَاءِ.

(إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا) إِنِّي وَقَدْ اغْتَسَلْتُ مِنْهَا.

وَقَوْلُهُ: (طَهَرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ) فَإِنَّهُ لَا غَسْلَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَسٍ، وَلَيْسَ هُنَا حَدَثٌ، فَتَعَيَّنَ النَّجَسُ.

(فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجُزُّ» فِي الْقَامُوسِ: جَنِبَ الرَّجُلُ كَفَرَجَ وَجَنِبَ كَكَرَّمَ، فَيَجُوزُ فَتَحُ النَّوْنُ وَصَحَفُهَا هُنَا، هَذَا إِذَا جَعَلْتَهُ مِنَ الثَّلَاثِي، وَتَصِيحُ مِنْ أَجَنِبَ يُجَنِبُ.

وَأَمَّا اجْتَنَبَ فَلَمْ يَأْتِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ إِصَابَةُ الْجَنَابَةِ؛ وَصَحْحَةُ التِّرْمِذِيِّ وَابْنُ خَرِزْمَةَ.

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ مِنْ طُرُقٍ سَدَدًا فِي الشَّرْحِ.

وَقَدْ أَفَادَتْ مُعَارَضَةُ الْحَدِيثِ الْمَاضِي، وَأَنَّهُ يَجُوزُ غَسْلُ الرَّجُلِ بِفَضْلِ الْمَرَأَةِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْعَكْسُ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ.

وَفِي الْأَمْرَيْنِ خِلَافٌ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ، وَأَنَّ النِّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيهِ.

٦- حُكْمُ الْمَاءِ وَالْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَهَرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَ بِالثَّرَابِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٩). وَفِي لَفْظِ لَهُ (فَلْيَرْقُ) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩١) أَخْرَأَهُنَّ أَوْ أُولَاهُنَّ بِالثَّرَابِ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَهَرُوا إِنَاءَهُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، وَيُقَالُ بِقَتْحِهَا لَعَنَانٌ.

(إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ).

فِي الْقَامُوسِ: وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فِي الشَّرَابِ يَلْغُ كَيَهَبُ وَيَلْغُ كَوْرَثُ وَوَجَلَّ: شَرَبَ مَا فِيهِ بِأَطْرَافِ لِسَانِهِ، أَوْ أَدْخَلَ لِسَانَهُ فِيهِ فَحَرَكَهُ.

(أَنْ يَغْسِلَهُ) أَيِ الْإِنَاءِ (سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَ بِالثَّرَابِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظِ لَهُ (فَلْيَرْقُ) أَيِ الْمَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (أَخْرَأَهُنَّ) أَيِ السَّبْعِ (أَوْ أُولَاهُنَّ بِالثَّرَابِ): دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَحْكَامِ:

أَوَّلُهَا: نَجَاسَةُ فَمِ الْكَلْبِ مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ لَمَّا وَلَغَ

وَالْقَوْلُ بِنَجَاسَتِهِ قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ.

وَالْخِلَافُ لِلْمَالِكِ، وَدَاوُدَ، وَالزُّهْرِيِّ.

وَأَدْلَةُ الْأَوَّلِينَ مَا سَمِعَتْ.

وَأَدْلَةُ غَيْرِهِمْ وَهُمْ الْقَائِلُونَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْغَسْلِ لِلتَّعْبُدِ لَا لِلنَّجَاسَةِ.

قَالُوا: إِنَّهُ لَوْ كَانَ لِلنَّجَاسَةِ لَاكْتَفَى بِمَا دُونَ السَّبْعِ، إِذْ نَجَاسَتُهُ لَا تَزِيدُ عَلَى الْعَذْوَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَيَانُ أَصْلِ الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ مَعْقُولُ الْمَعْنَى، مُمَكِّنُ التَّعْلِيلِ، إِنِّي بَأَنَّهُ لِلنَّجَاسَةِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَحْكَامِ التَّعْلِيلُ، فَيَحْمِلُ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ، وَالتَّعْبُدُ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَدَدِ فَقَطْ.

كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَهُوَ مَاخُذٌ مِنْ شَرْحِ الْعَمَدَةِ.

وَقَدْ حَقَّقْنَا فِي حَوَاشِينَا خِلَافَ مَا قَرَّرَهُ مِنْ أَغْلِيَّةٍ تَعْلِيلِ الْأَحْكَامِ، وَطَوَّلْنَا هُنَالِكَ الْكَلَامَ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ سَبْعِ غَسَلَاتٍ لِلْإِنَاءِ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَمَنْ قَالَ: لَا تَجِبُ السَّبْعُ، بَلْ وَلَوْغُ الْكَلْبِ كَفِيرُهُ مِنْ

ورواية (أولاهن) أو (آخرهن) بالتخيير، إن كان ذلك من الراوي فهو شك منه، فيرجع إلى الترجيح، فرواية (أولاهن) أرجح، وإن كان من كلامه عليه السلام، فهو تخيير منه عليه السلام، ويرجع إلى ترجيح (أولاهن)، لثبوتها فقط عند أحد الشيخين كما عرفت.

وقوله (إنا أحذركم) الإضافة ملغاة هنا؛ لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكية الإناء، وكذا قوله (فليغسله) لا يتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل.

وقوله: (وفي لفظ له للفرقة) هي من الفاظ رواية مسلم، وهي أمر بإزالة الماء الذي ولغ فيه الكلب أو الطعام، وهي من أقوى الأدلة على النجاسة، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاماً، فلز كان طاهراً لم يأمر بإزالته كما عرفت، إلا أنه نقل المصنف في فتح الباري (٢٧٥/١) عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ.

وقال ابن عبد البر: لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش.

وقال ابن مندة: لا تعرف عن النبي عليه السلام بوجوه من الوجوه.

نعم أحمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم (٢٨٠): «وعفروه الثامنة بالتراب».

وقال ابن دقيق العيد: إنه قال بها الحسن البصري ولم يقل بها غيره، ولعل المراد بذلك من المتقدمين.

والحديث قوي فيها، ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجوه فيه استيكره انتهى.

قلت: والوجه أي المستكره في تأويله ذكره النووي فقال: المراد اغسلوه سبعاً، واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكان التراب قام مقام غسلة فسيت ثامنة.

قلت: ومثله قال الذميري في (شرح المنهاج)، وزاد: أنه أطلق الغسيل على التعفير مجازاً.

قلت: لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها، وتأويل من قال بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز كل ذلك محاماة على المنعيب.

النجاسات والتسييع ندب، استدلل على ذلك بأن راوي الحديث وهو أبو هريرة قال: يغسل من ولوغه ثلاث مرات، كما أخرجه الطحاوي في المعاني (٢٣/١)، والدارقطني (٦٦/١).

واجب عن هذا، بأن العمل بما رواه عن النبي عليه السلام لا بما رآه وأفتى به، ويأثم معارض بما روي عنه، وأيضاً: أنه أفتى بالغسل، وهي أرجح سنداً، وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة.

ولما روي عنه عليه السلام أنه قال في الكلب يلغ في الإناء «يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً» الدارقطني (٦٥/١).

قالوا: فالحديث دل على عدم تعيين السبع، وأنه مخير، ولا تخيير في معين.

واجب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة.

الحكم الثالث: وجوب الترتيب للإناء لثبوته في الحديث، ثم الحديث يدل على تعيين التراب، وأنه في الغسلة الأولى؛ ومن أوجبه قال: لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكثّر، أو يطرح الماء على التراب، أو يطرح التراب على الماء، وبعض من قال بإيجاب التسييع، قال: لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده.

روى: بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب، والزيادة من الثقة مقبولة، وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية، فروى أولاهن، أو آخرهن، أو إحداهن، أو السابعة، أو الثامنة، والاضطراب قاذح، فيجب الاطراح لها.

واجب عنه: بأنه لا يكون الاضطراب قاذحاً إلا مع استواء الروايات، وليس ذلك هنا كذلك، فلما رواه أولاهن أرجح لكثرة روايتها، وإخراج أحد الشيخين لها وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض، والفاظ الروايات التي عارضت بها «أولاهن» لا يغاومها، ويبان ذلك: أن رواية (آخرهن) مفتردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة، ورواية (السابعة بالتراب)، اختلف فيها، فلا تقوم رواية (أولاهن) بالتراب) ورواية (إحداهن) بالحاء والذال المهملتين ليست في الأمهات، بل رواها البزار «كشف الاستار» (١٤٥/١)، فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المتقدمة.

والحق مع الحسن البصري.

والثاني مؤنثاً سالماً نظراً إلى إناثتها.

هذا، وإن الأمر يقتل الجلاب، ثم النهي عنه، وذكر ما يباح اتخاذه منها، يأتي الكلام عليه في باب الصَّيْب، إن شاء الله تعالى.

فإن قلت: قد فات جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل وهو شرط لجمعوه علماً وصفة.

قلت: لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته وهو الخادم، أجره مجزؤه في جمعه صفة.

وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابسها لهم ولما في منزلهم خفف الله تعالى على عباده بجعلها غير نجس رفعاً للحرَج.

(أخرج الأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضاً البخاري، والعقيلي، والدارقطني.

والحديث دليل على طهارة الهرّة وسورها وإن باشرت نجساً.

وأنه لا تقيد لطهارة فيها بزمان.

وقيل: لا يظهر فيها إلا بمضي زمان من ليلة أو يوم، أو ساعة، أو شربها الماء، أو غيبتها، حتى يحصل ظن بذلك، أو يزول عين النجاسة من فيها؛ وهذا الأخير أوضح الأقوال؛ لأنه مع بقاء عين النجاسة في فيها، فالحكم بالنجاسة لتلك العين لا لقومها، فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس.

٨- نجاسة بول الأدمي

١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيقْ عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢١)، مسلم (٢٨٤)]..

(وعن أنس بن مالك رضي الله عنه) هو: أبو حمزة، بالحاء المهملة والزاي، الأنصاري، التجاري، الحزرجي، خدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة إلى وفاته صلى الله عليه وسلم، وقدم صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن عشر سنين، أو ثمان، أو تسع أعوام.

٧- حَكْمُ الْمَاءِ إِذَا شَرِبْتَ مِنْهُ الْمَرَّةَ

٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ - فِي الْهَرَّةِ -: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ [ابن داود (٧٥)، الترمذي (٩٢)، السامي (٥٥/١)، ابن ماجه (٣٦٧)]، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٠٤).

(وعن أبي قتادة رضي الله عنه) يفتح القاف، فمشاة فوقية، بعد الألف دالّ مهملة، اسمُ في أكثر الأقوال الحارث بن ربيع بكسر الراء، فموحدة ساكنة، فمهملة مكسورة، ومشاة مخيطة مُشددة، الأنصاري.

فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم، شهد أحداً وما بعدها، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة، وقيل: مات بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام وشهد معه خروبه كلها.

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرّة) والحديث له سبب وهو: «أن أبا قتادة سكب له وضوءاً فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت.

ف قيل له في ذلك فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنها ليست بنجس) أي فلا نجس ما لامسته (إنما هي من الطوافين) جمع طواف (عليكم).

قال ابن الأثير: الطائف، الخادم الذي يخدمك برفق وعناية، والطواف: فعّال منه.

شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله، أخذاً من قوله تعالى: «طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ» يعني الخدم والمالِك.

وفي رواية مالك (ص ٤٠-٤١) وأحمد (٢٩٦) وابن جبان (١٢٩٩) والحاكم (١٥٩/١-١٦٠) وغيرهم زيادة لفظ: (والطوافات) جمع الأول مذكراً سالماً نظراً إلى ذكور الهرّة،

سَكَنَ الْبَصْرَةَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، لِبَقَّةِ النَّاسِ، وَطَالَ عُمُرُهُ إِلَى مِائَةِ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَقِيلَ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ.
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَصَحُّ مَا قِيلَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً؛ وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ مِنَ الصُّحَابَةِ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ.

(قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ نِسْبَةً إِلَى الْأَعْرَابِ؛ وَهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ سِوَاكَ كَانُوا عَرَبًا أَوْ عَجَمًا.
وَقَدْ وَرَدَ تَسْمِيَتُهُ أَنَّهُ ذُو الْخَوْبِصَةِ الْبِمَانِي، وَكَانَ رَجُلًا جَافِيًا.

(فِيَالِ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ) أَيِ فِي نَاحِيَّتِهِ، وَالطَّائِفَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ.

(فَزَجَرَهُ النَّاسُ) بِالزَّيْ فَجِيعَ فَرَأَى أَيِ: نَهَرُوهُ.
وَلِي لَفْظٍ «فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْعُوا بِهِ» فِي أُخْرَى «فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْ، مَهْ».
(فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِقَوْلِهِ لَهُمْ: «دَعُوهُ» فِي لَفْظٍ «لَا تَزْرُمُوهُ».

(فَلَمَّا قَضَى بَوْلُهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ) يَفْتَحُ الذَّالَ الْمَعْجَمَةِ فَنُونِ آخِرَةِ مُوَحَّدَةً وَهِيَ الدَّلَوُ الْمَلَأَنُ مَاءً، وَقِيلَ: الْعَظِيمَةُ.
(مِنْ مَاءٍ) تَأْكِيدٌ وَإِلَّا فَقَدْ أَفَادَهُ لَفْظُ الذَّنُوبِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ كَتَبْتُ يَدِي.

وَلِي رَوَايَةٌ «سَجَلَاءُ» يَفْتَحُ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ وَسُكُونِ الْجِيمِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الذَّنُوبِ.

(فَأَهْرِيقْ عَلَيْهِ) أَصْلُهُ: فَارِيقَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْهَاءَ مِنَ الْهَمْزَةِ، فَصَارَ فَهْرِيقَ عَلَيْهِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ، زِيدَتْ هَمْزَةٌ أُخْرَى بَعْدَ إِدْبَالِ الْأَوَّلَى فَقِيلَ: فَأَهْرِيقْ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَعَلَى أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا تَنَجَّسَتْ طَهِّرَتْ بِالْمَاءِ كَسَائِرِ التَّنَجُّسَاتِ، وَهَلْ يُجْزَى فِي طَهَارَتِهَا غَيْرُ الْمَاءِ؟ قِيلَ: تَطَهَّرَهَا الشَّمْسُ وَالرِّيحُ، فَإِنَّ تَأْتِيرَهُمَا فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ أَعْظَمُ إِزَالَةٍ مِنَ الْمَاءِ،

وَلِحَدِيثِ «زَكَاةُ الْأَرْضِ يُسْهَأُ» ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٩/١).

وَاجِبٌ بَأْنُهُ ذَكَرَهُ مَوْقُوفًا، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ ﷺ كَمَا ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدِيثَ أَبِي قِلَابَةَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ بِلَفْظٍ: «جُفُوفُ الْأَرْضِ طَهُورُهَا» فَلَا تَقُومُ بِهِمَا حُجَّةٌ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ صَبَّ الْمَاءِ يُطَهِّرُ الْأَرْضَ، رَخْوَةً كَانَتْ أَوْ صَلْبَةً.

وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ غَسْلِ الصُّلْبَةِ كَغَيْرِهَا مِنَ التَّنَجُّسَاتِ، وَأَرْضُ مَسْجِدِهِ ﷺ كَانَتْ رَخْوَةً فَيَكْفِي فِيهَا الصَّبُّ.

وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا تَوَقُّفُ الطَّهَارَةَ عَلَى نُصُوبِ الْمَاءِ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الصَّبِّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ شَيْئًا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ. وَفِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ حَفْرُهَا وَالْقَاءُ التُّرَابِ.

وَقِيلَ: إِذَا كَانَتْ صَلْبَةً فَلَا بُدَّ مِنْ حَفْرِهَا، وَالْقَاءِ التُّرَابِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَمْ يَعْمَ أَعْلَاهَا وَأَسْفَلُهَا؛ وَلَأنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «خُذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ وَالْقَوَّةَ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَائِهِ مَاءً».

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيصِ (٤٩/١-٥٠): لَمْ يُسْتَدَانَ مَوْصُولَانِ: أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْآخَرُ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَمِ، وَفِيهِمَا مَقَالٌ، وَلَوْ قُبِلَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَرْضَ مَسْجِدِهِ ﷺ رَخْوَةٌ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَا يَحْفَرُ، وَيَلْقَى التُّرَابَ إِلَّا مِنَ الْأَرْضِ الصُّلْبَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ.

مِنْهَا: اخْتِرَامُ الْمَسَاجِدِ «فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ الْأَعْرَابِيُّ مِنْ بَوْلِهِ دَعَاهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَدَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ» وَلَأنَّ الصُّحَابَةَ لَمَّا تَبَادَرُوا إِلَى الْإِنْكَارِ أَقْرَبَهُمْ ﷺ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالرُّفْقِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ (ح) (٢٢٠)، (٣٨٠)، ت (١٤٧)، س (٤٨/١)، ج (٢٥٩) [لِلْحَدِيثِ إِلَّا مُسْلِمًا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» وَلَوْ كَانَ الْإِنْكَارُ غَيْرَ جَائِزٍ لَقَالَ لَهُمْ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ الْأَعْرَابِيُّ مَا يُوجِبُ نَهْيَكُمْ لَهُ».

وَمِنْهَا: الرُّفْقُ بِالْجَاهِلِ، وَعَدَمُ التَّعْنِيفِ.

ومنها: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ، وَلَطْفِهِ بِالْمَعْلَمِ.

بِقَطْعِ رَأْسِهَا، إِلَّا حُرِّمَتْ.

ومنها: أَنَّ الْإِبَاعَةَ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ يُرِيدُ الْغَائِطَ لَا الْبَوْلَ، فَإِنَّهُ كَانَ عُرِفَ الْعَرَبُ عَدَمَ ذَلِكَ، وَاقْرَأَ الشَّارِعَ، «وَقَدْ بَالَ ﷺ، وَجَعَلَ رَجُلًا عِنْدَ عَقِيهِ يَسْتُرُهُ».

وَكَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى حُلِّ مَيْتَةِ الْحَوْتِ عَلَى أَيِّ صِفَةٍ وَجَدَتْ، طَائِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَحَدِيثِ «الْحُلُّ مَيْتَةً».

ومنها: دَفْعُ أَعْظَمِ الْمَضْرُوبَيْنِ بَاخْفَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُطِعَ عَلَيْهِ بَوْلُهُ لِأَضْرَبِهِ بِهِ، وَكَانَ يَحْصُلُ مِنْ تَقْوِيهِ مِنْ حَلِّهِ مَعَ مَا قَدْ حَصَلَ مِنْ تَجَنُّبِ الْمَسْجِدِ تَجَنُّبًا بَدَنِيًّا، وَثَبَاتِيًّا، وَمَوَاضِعُ مِنَ الْمَسْجِدِ غَيْرَ الَّذِي قَدْ وَقَعَ فِيهِ الْبَوْلُ أَوَّلًا.

وقيل: لَا يَحِلُّ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ مَوْتُهُ بِسَبَبِ آدَمِيِّ، أَوْ جُزْرِ الْمَاءِ، أَوْ قَذْفِهِ أَوْ نَضْوِيهِ، وَلَا يَحِلُّ الطَّائِفُ لِحَدِيثِ «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوا، وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطَفًا فَلَا تَأْكُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨١٥)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَهُوَ خَاصٌّ فَيَخْصُ بِهِ جُمْهُورُ الْحَدِيثِينَ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ جَابِرٍ لَا يَحْجُزُ الْاجْتِنَاجَ بِهِ وَلَوْ لَمْ يُعَارِضْهُ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ مُعَارَضٌ (١ هـ).

فَلَا يُخْصُ بِهِ الْعَامُ، وَلِأَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنَ الْعَنْبَرَةِ الَّتِي قَذَفَهَا الْبَحْرُ لِأَصْحَابِ السَّرِيَةِ.

وَلَمْ يَسَّالْ بَائِي سَبَبَ كَانَ مَوْتُهَا، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ [الْبُخَارِيُّ (٢٤٨٣)، مُسْلِمٌ (١٩٥٣)]، وَالسَّيْرِ وَالْكِبْدِ حَلَالٌ بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَلِكَ مِثْلُهَا الطَّحَالُ، فَإِنَّهُ حَلَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْبَحْرِ قَالَ: يُكْرَهُ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ «إِنَّهُ لَقَمَةُ الشَّيْطَانِ» [الْمُصَنَّفُ] لِأَبِي شَيْبَةَ (١٢٦/٥) أَيُّ إِنَّهُ يُسْرُ بِأَكْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ حَدِيثٌ لَا يُعْرَفُ مِنْ أَخْرَجَهُ.

٩- ثَمَّ أُحِلَّ مَيْتَانِ وَدَمَانِ

١١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ. فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ. وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالطَّحَالُ وَالْكِبْدُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢١٨، ٣٣١٤). وَلَيْسَ ضَعْفٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ») أَيُّ بَعْدَ تَحْرِيمِهِمَا الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ.

(وَدَمَانٍ) كَذَلِكَ.

(فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْجَرَادُ) أَيُّ مَيْتَتُهُ (وَالْحَوْتُ) أَيُّ مَيْتَتُهُ.

(وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكِبْدُ وَالطَّحَالُ) بَزَنَةٌ: كِتَابٌ (وَالْكِبْدُ).

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَفِيهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّهُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُهُ مُنْكَرٌ.

١٠- حَكَمُ الشَّرَابِ إِذَا وَقَعَ فِيهِ الذُّبَابُ

١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٨٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٤)، وَزَادَ «وَأَنَّ نَجْسًا يَجْتَنِيهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ» وَهُوَ كَمَا أَسْلَفْنَا مِنْ أَنَّ الْإِضَافَةَ مُلْغَاةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ» فِي لَفْظِ

وَصَحَّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ، كَمَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (١٧/٢)، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ فَلَهُ حَكْمُ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: «أَحَلُّ لَنَا كَذَا» أَوْ «حَرَّمَ عَلَيْنَا كَذَا» مِثْلُ قَوْلِهِ: «أَمَرْنَا» وَ«نَهَيْنَا» فَيَتِمُّ بِهِ الْاجْتِنَاجُ، وَيَدُلُّ عَلَى حُلِّ مَيْتَةِ الْجَرَادِ عَلَى أَيِّ حَالٍ وَجَدَتْ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْجَرَادِ شَيْءٌ، سِوَا مَا تَخَفَتْ أَنْفُسُهُ أَوْ بِسَبَبِ.

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ اشْتَرَطَ مَوْتَهَا بِسَبَبٍ عَادِيٍّ، أَوْ

«فِي طَعَامِ أَحَدِكُمْ»

إِلَّا لِلْمَادَّةِ الَّتِي فِيهِ مِنَ الشَّفَاءِ.

(فَلْيُعْمِسْهُ) رَأَى فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «كُلُّهُ» تَأْكِيدًا.

وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ «فَامَقْلُوهُ» وَفِي لَفْظِ ابْنِ السَّكَنِ «فَلْيُعْمَلْهُ»

(تُمْ لِيَتَرَعَهُ) فِيهِ أَنَّهُ يُنْهَلُ فِي نَزْعِهِ بَعْدَ غَمْسِهِ.

(فَإِنْ فِي أَحَدِهِ جَنَاحُهُ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ) هَذَا تَعْلِيلٌ

لِلأَمْرِ بِغَمْسِهِ.

وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ «تُمْ لِيَطْرَحَهُ فَإِنْ فِي أَحَدِهِ جَنَاحُهُ شِفَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ».

وَفِي لَفْظِ «سَمًا»

(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ. وَزَادَ «وَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي

فِيهِ الدَّاءُ») وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٦٧/٣)، وَابْنِ مَاجَةَ (٣٥٠٤)، «إِنَّهُ يُقَدَّمُ السُّمُّ وَيُؤَخَّرُ الشَّفَاءُ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى جَوَازِ قَتْلِهِ دَفْعًا لضرره، وَأَنَّهُ يُطْرَحُ وَلَا يُؤْكَلُ، وَأَنَّ الدُّبَابَ إِذَا مَاتَ فِي مَائِهِ فَإِنَّهُ لَا يُنْجَسُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِغَمْسِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا سُبْحَانَ إِذَا كَانَ الطَّعَامُ حَارًّا، فَلَوْ كَانَ يُنْجَسُ لَكَانَ أَمْرًا بِإِفْسَادِ الطَّعَامِ، وَهُوَ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِإِصْلَاحِهِ، ثُمَّ عُدِيَ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى كُلِّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، كَالنَّحْلَةِ، وَالزُّبُورِ، وَالْعَنْكَبُوتِ، وَاشْتَبَاهَ ذَلِكَ، إِذِ الْحُكْمُ يعمُ بِعمومِ عَلَيْهِ، وَيَنْتَفِي بِإِنْتِفَاءِ سَبَبِهِ، فَلَمَّا كَانَ سَبَبُ التَّنَجِيسِ هُوَ الدَّمُ الْمُخْتَفِئُ فِي الْحَيَوَانِ بِمَوْتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ مَفْقُودًا فِيمَا لَا دَمَ لَهُ سَائِلًا، انْتَفَى الْحُكْمُ بِالتَّنَجِيسِ، لِانْتِفَاءِ عَلَيْهِ، وَالْأَمْرُ بِغَمْسِهِ لِيُخْرِجَ الشَّفَاءَ مِنْهُ كَمَا خَرَجَ الدَّاءُ مِنْهُ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي الدُّبَابِ قُوَّةَ سُعْيَةٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا الْوَرْمُ، وَالْحِكْمَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ لَسْعِهِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ السَّلَاحِ، فَإِذَا وَقَعَ فِيمَا يُؤْذِيهِ انْقَاءُ بِسِلَاحِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «فَإِنَّهُ يَتَّقِي بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ» أَمَرَ ﷺ أَنْ تُقَابَلَ تِلْكَ السُّعْيَةُ بِمَا أودَعَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهِ مِنَ الشَّفَاءِ فِي جَنَاحِهِ الْآخَرِ بِغَمْسِهِ كُلِّهِ، فَتُقَابَلُ الْمَادَّةُ النَّافِعَةُ، فَيُزَوَّلُ ضررُهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَطْبَاءِ أَنَّ لَسْعَةَ الْعُقْرَبِ وَالزُّبُورِ إِذَا دُلَّتْ مَوْضِعُهَا بِالدُّبَابِ نَفَعَ مِنْهُ نَفْعًا بَيِّنًا، وَيَسْكُنُهَا، وَمَا ذَلِكَ

١١- حَكْمُ مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيْةٌ

١٣- وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيْةٌ - فَهُوَ مَيْتٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٨٠)، وَحَسَنُهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ) بِقَافٍ مَكْسُورَةٍ، وَدَالٍ مُهْمَلَةٍ، اسْمُهُ: الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ، فِيهِ أَقْوَالٌ: قِيلَ: إِنَّهُ شَهِدَ بِدَرَاءٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

مَاتَ سَنَةً ثَمَانٍ أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ بِمَكَّةَ.

(اللَّيْثِيُّ) بِشَاوٍ نَحْوِيَّةٍ، نَسَبُهُ إِلَى لَيْثٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لَيْثٍ ﷺ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ) فِي الْقَامُوسِ: الْبَهِيمَةُ: كُلُّ ذَاتٍ أَرْبَعِ قَوَائِمَ وَلَوْ فِي الْمَاءِ وَكُلِّ حَيٍّ لَا يُمَيِّزُ، وَالْبَهِيمَةُ أَوْلَادُ الضَّئَانِ وَالْمَعَزِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا الْآخِرُ أَوِ الْأَوَّلُ، لَمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَهِيَ حَيْةٌ فَهُوَ) أَيِ الْمَقْطُوعُ (مَيْتٌ).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ)، أَيِ قَالَ: إِنَّهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ عُرِفَ مَعْنَى الْحَسَنِ فِي تَعْرِيفِ الصَّحِيحِ فِيمَا سَلَفَ، (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَيِ: لِلتِّرْمِذِيِّ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي وَاقِدٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَتَعَمِيمِ الدَّارِيِّ.

وَحَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ هَذَا رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (٢١٨/٥) وَالْحَاكِمُ (٢٣٩/٤) بِلَفْظٍ: «قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَبِهَا نَاسٌ يَعْبُدُونَ إِلَى آلِيَاتِ الْغَنَمِ وَأَسْنِمَةِ الْإِبِلِ فَقَالَ: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيْةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيْةٌ فَهُوَ مَيْتٌ مُحَرَّمٌ.

للمشركين، وإن لم يذكروا فهُمْ معلومون.

(في الدنيا) إخبار عما هم عليه لا إخبار بحلها لهم

(ولكنهم في الآخرة مُتَّقُونَ عليهما) بين الشيخين.

والحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافيهما، سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة إذ هو مما يشمل أنه إناء ذهب وفضة.

قال النووي: إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب

فيهما.

واختلف في العلّة قليل: للخيلاء، وقيل: بل لكونه ذهباً وفضة.

واختلفوا في الإناء المطلي بهما هل يلحق بهما في التحريم أو لا؟ قيل: إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعاً، لأنه مُستعمل للذهب والفضة، وإن كان لا يمكن فصلهما لا يجرم.

وأما الإناء المصنّب بهما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً، وهذا في الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه.

فأما غيرهما من سائر الاستعمالات ففيه الخلاف.

قيل: لا يجرم، لأن النص لم يرد إلا في الأكل والشرب.

وقيل يجرم سائر الاستعمالات إجماعاً، ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال: النص ورد في الأكل والشرب لا غير، والحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا يتم فيه شرائط القياس.

والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما، إذ هو الثابت بالنص، ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال، وتجاوزوا العبارة النبوية، وجاؤوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم ولها نظائر في عباراتهم، ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الرضوخ في آنية الذهب والفضة؛ لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك، والأ فباب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة.

وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الأربع، وهو المعنى الأول لذكره الإبل فيه لا المعنى الأخير الذي ذكره القاموس، لكنه مخصوص بما أئين من السمك، ولو كانت ذات أربع، أو يراد به المعنى الأوسط، وهو كل حي لا يميز فيخصص منه الجراد والسمك وما أئين مما لا دم له.

وقد افاد قوله (فَهُوَ مَيِّتٌ) أنه لا بد أن يمل المقطوع الحياة؛ لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حياً.

٢- باب الآنية

جمع إناء، وهو معروف. وإنما بسوب لها؛ لأن الشارع قد نهى عن بعضها فقد تعلق بها أحكام.

١- النهي عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة

١٤- عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٤٢٦)، مسلم (٢٠٦٧)).

(عن حذيفة) أي أروي أو أذكر كما سلف.

وحذيفة بضم الحاء المهملة فذال معجمة فمشاة نخيئة ساكنة ففاء، هو: أبو عبد الله حذيفة بن اليمان بفتح المشاة النخية وتخفيف الميم آخره نون، وحذيفة وأبوه صحابيَان جليلان شهدا أحداً، وحذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ.

وروي عنه جماعة من الصحابة والتابعين.

ومات بالمدينة سنة خمس أو ست وثلاثين، بعد قتل عثمان بأربعين ليلة.

(قال رسول الله ﷺ «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا») جمع صفحة.

قال الكسائي: الصفحة هي ما تشيع الخمسة.

(فإنها) أي آنية الذهب والفضة وصحافهما (لهم) أي

ثُمَّ هَلْ يَلْحَقُ بِالدُّعْبِ وَالْفَضَّةِ نَفَاسُ الْأَحْجَارِ كَالْيَاقُوتِ وَالْجَوَاهِرِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ الْحَاقِقِ، وَجَوَاؤُهُ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ النَّاقِلِ عَنْهَا.

١٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنْاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٦٣٤)، مسلم (٢٠٥٦)].

(وعن أم سلمة) هي أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، اسمها هند بنت أبي أمية، كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد. هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها، وتوفيت عنها في المدينة بعد عودتهما من الحبشة، وتزوجها النبي ﷺ في المدينة سنة أربع من الهجرة، وتوفيت سنة تسع وخمسين، وقيل اثنتين وستين، ودفنت بالبقيع، وعمرها أربع وثمانون سنة.

(قالت: قال رسول الله ﷺ: الذي يشرب في إناء الفضة) هكذا عند الشيخين وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله (في إناء الفضة والذهب).

(إنما يجرجر) بضم المشاء التخينة وجيم فراء وجيم مكسورة.

والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف، وصوت البعير عند الجررة، جعل الشرب والجرج جرجرة.

(في بطنه نار جهنم متفق عليه) بين الشيخين.

قال الزُّحَشْرِيُّ: يُرْوَى بِرَفْعِ النَّارِ عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ مُجَازًا، وَالْأَفْضَلُ نَارُ جَهَنَّمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا تُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ، إِنَّمَا جَعَلَ جَرَجَ الْإِنْسَانِ لِلْمَاءِ فِي هَذِهِ الْأَوَانِي الْمُنْهِي عَنْهَا، وَاسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا، كَجَرَجَةِ نَارِ جَهَنَّمَ فِي جَوْفِهِ مُجَازًا، هَكَذَا عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ.

وَذَكَرَ الْفَعْلُ يَعْنِي «يُجْرَجُ» وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ النَّارُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَعْلِهَا، وَلِأَن تَأْنِيثَهَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَصْبِ «نَارِ جَهَنَّمَ» وَفَاعِلُ الْجَرَجَةِ هُوَ الشَّارِبُ، وَالنَّارُ مَفْعُولُهُ، وَالْمَعْنَى: كَأَنَّمَا يُجْرَجُ نَارُ جَهَنَّمَ مِنْ بَابِ «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بَطُونِهِمْ نَارًا».

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالنَّصَبُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّارِحُونَ، وَأَهْلُ الْعُرْفِ وَاللُّغَةِ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَزْهَرِيُّ وَ«جَهَنَّمَ» جَمْعٌ لَا تَنْصَرِفُ لِلتَّائِيثِ وَالْعَلَمِيَّةِ، إِذْ هِيَ عَلَمٌ لَطَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ النَّارِ - أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْهَا - سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِبَعْدِ قَعْرِهَا، وَقِيلَ لَغَلْظِ أَمْرِهَا فِي الْعِقَابِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ خُذِيفَةَ الْأَوَّلِ.

٢- طهارة الإهاب إذا دُبِغَ

١٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٣٦٦] - وَعِنْدَ الْأَرَبَةِ (أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٣)، الترمذي (١٧٢٨)، السائي (١٧٣/٧)، ابن ماجه (٣٦٠٩)) «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ»

من أحاديث باب الآتية:

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ إذا دُبِغَ الْإِهَابُ بَزَنَ كِتَابٌ، هُوَ الْجِلْدُ. أَوْ مَا لَمْ يُدْبَغْ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهَائَةِ.

(فقد طهر) بفتح الطاء والهاء، ويجوز ضمها كما يفيدُه القاموس.

(أخرجه مسلم) بهذا اللفظ.

(وعند الأربعة) وهم أهل السنن:

(أيما إهاب دُبِغَ) تَمَامُهُ «فَقَدْ طَهَّرَ»

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِنَّمَا ااخْتَلَفَ لَفْظُهُ.

وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَاظِ. وَذَكَرَ لَهُ سَبَبٌ وَهُوَ «أَنَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ لَيَمُوتُونَ فَقَالَ: «أَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا فَإِنْ دَبِغَ الْأَدِيمُ طَهَّرَ».

وَرَوَى الْبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سُودَةَ (٦٦٨٦) قَالَتْ: «مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَذَبَقْنَا مِسْكَهَا ثُمَّ مَا زِلْنَا نَتَنِّدُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَتَاءً».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ مُطَهِّرٌ لَجِلْدِ مَيْتَةِ كُلِّ حَيَوَانٍ، كَمَا يُفِيدُهُ عُمُومُ كَلِمَةِ «أَيُّمَا» وَأَنَّهُ يَطَهِّرُ بَاطِنَهُ وَظَاهِرَهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ سَبْعَةُ أَقْوَالٍ:

أَمْ سَلَمَةُ ثَلَاثَةً، وَعَنْ أَنَسٍ حَدِيثَانِ، وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَبِيبِ وَعَائِشَةَ وَالْغُبَرَةَ وَأَبِي أَمَامَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَا نَسْخَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ تَاخُرِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى تَاخُرِ حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ، وَرَوَاةُ التَّارِيخِ فِيهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ مُعْلَةً، فَلَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ عَلَى النَّسْخِ، عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ رَوَاةُ التَّارِيخِ صَحِيحَةً مَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ جِزْماً، وَلَا يُقَالُ: فَإِذَا لَمْ يَتِمَّ النَّسْخُ تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَنْ مَعَهُ، وَمَعَ التَّعَارُضِ يُرْجَعُ إِلَى التَّرْجِيحِ أَوْ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا تَعَارُضَ إِلَّا مَعَ الْاِسْتِوَاءِ، وَهُوَ مَقْضُودٌ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ صَحَّةِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَثْرَةِ مَنْ مَعَهُ مِنَ الرُّوَاةِ، وَعَدَمِ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ.

(وَالثَّلَاثُ): بِأَنَّ الْإِهَابَ كَمَا عَرَفْتَ مِنَ الْقَامُوسِ وَالنَّهَائَةِ اسْمٌ لَمْ يُدْبَغْ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

وَقَالَ النُّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ: الْإِهَابُ لَمَّا لَمْ يُدْبَغْ، وَبَعْدَ الدَّبْغِ يُقَالُ لَهُ شُنٌّ وَقَرِيَةٌ، وَبِهِ جِزْمُ الْجَوْهَرِيِّ.

قِيلَ: فَلَمَّا اخْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ وَرَدَّ الْحَدِيثَانِ فِي صُورَةِ الْمُتَعَارِضَيْنِ، جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْاِسْتِفَاعِ بِالْإِهَابِ مَا لَمْ يُدْبَغْ، فَإِذَا دُبِغَ لَمْ يُسَمَّ إِهَاباً، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّهْيِ، وَهُوَ حَسَنٌ.

(الثَّالِثُ): يُطَهَّرُ جِلْدُ مِثْيَةِ الْمَأْكُولِ لَا غَيْرَهُ لَكِنْ يَرُدُّهُ عُمُومُ «إِيْمَا إِهَابٍ».

(الرَّابِعُ): يُطَهَّرُ الْجَمِيعُ إِلَّا الْخَنَزِيرَ، فَإِنَّهُ لَا جِلْدَ لَهُ وَهُوَ مَذْنَبٌ أَبِي حَنِيفَةَ.

(الْحَامِسُ): يُطَهَّرُ إِلَّا الْخَنَزِيرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَإِنَّهُ رَجَسٌ» وَالضَّمِيرُ لِلْخَنَزِيرِ، فَقَدْ حَكَمَ بِرَجْسِيَّتِهِ كُلُّهُ، وَالْكَلْبُ مَقِيسٌ عَلَيْهِ بِجَمَاعِ النَّجَاسَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

(السَّادِسُ): يُطَهَّرُ الْجَمِيعُ لَكِنْ ظَاهِرُهُ دُونَ بَاطِنِهِ، فَيَسْتَعْمَلُ فِي الْيَاسَاتِ دُونَ الْمَافِقَاتِ وَيُصَلِّيُ عَلَيْهِ وَلَا يُصَلِّيُ فِيهِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ جَمْعاً مِنْ بَيْنِ الْأَحَادِيثِ لَمَّا تَعَارَضَتْ.

(السَّابِعُ): يُتَّقَعُ بِجِلْدِ الْمِثْيَةِ وَإِنْ لَمْ تُدْبَغْ ظَاهِراً وَبَاطِناً، لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٩٢) مِنْ رَوَاةِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ

(الْأَوَّلُ) أَنَّ الدَّبَاغَ يُطَهَّرُ جِلْدَ الْمِثْيَةِ بَاطِنُهُ. وَظَاهِرُهُ وَلَا يُخْصَصُ مِنْهُ شَيْءٌ، عَمَلًا بِظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

(الثَّانِي): أَنَّهُ لَا يُطَهَّرُ الدَّبَاغُ شَيْئاً، وَهُوَ مَذْنَبُ جَاهِلِيٍّ الْهَادُوِيَّةِ.

وَيُرْوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ الشَّافِعِيِّ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٠/٤) وَابْنُ خَالٍ فِي تَارِيخِهِ (١٦٧/٧)، وَالْأَرْبَعَةُ [٤١٢٧]، ت (١٧٢٩)، س (١٧٥/٧)، ج (٣٦١٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٤/١) وَابْنُ حَبَّانٍ (١٢٧٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: «أَنَّا كَتَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ أَلَّا تَتَّبِعُوا مِنْ الْمِثْيَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» وَفِي رَوَاةِ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَأَبِي دَاوُدَ: «قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ: هَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ ثُمَّ تَرَكَهُ.

قَالُوا: أَيُّ الْهَادُوِيَّةِ وَهَذَا الْحَدِيثُ نَاسَخٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِ الْاِسْتِفَاعِ مِنَ الْمِثْيَةِ بِإِهَابِهَا وَعَصَبِهَا. وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَجْرَةٍ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَارَةً عَنْ مَشَايِخَ مِنْ جُهَيْنَةَ عَنْ قُرَأٍ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمُضْطَرَبٌ أَيْضاً فِي مَتْنِهِ، فَرُوِيَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ فِي رَوَاةِ الْأَكْلِ، وَرُوِيَ بِالتَّقْيِيدِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ مُعَلٌّ أَيْضاً بِالْإِسْمَالِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ مِنْهُ ﷺ.

وَمُعَلٌّ بِالْاِسْتِقْطَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى مِنْ ابْنِ عُكَيْمٍ، وَلِذَلِكَ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْقَوْلَ بِهِ آخِراً، وَكَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَوَّلًا كَمَا قَالَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٢٩).

(وَالثَّانِي): بِأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَى النَّسْخِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ الدَّبَاغِ اصْحَحُ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَرُوِيَ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي مَعْنَاهُ عِدَّةُ أَحَادِيثَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَمَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَانِ، وَعَنْ

مَيْتَةٍ فَقَالَ: هَلَّا اتَّقَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟ قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا، وَهُوَ رَأْيُ الرَّهْمِيِّ.

وَأَجِبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ مُطْلَقٌ فَيُذَنَّبُ أَحَادِيثُ الدَّبَاغِ الَّتِي سَلَفَتْ.

١٧- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا».

صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤٥٢٢).

(وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ - رضي الله عنه) هُوَ بَضْمُ الْمِمْ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الْمُوَحَّدَةِ الْمَكْسُورَةِ وَالْقَافِ - وَسَلَمَةُ صَحَابِيُّ يُعَدُّ فِي الْبَصْرِيِّينَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ سَنَانٌ، وَلِسَانًا أَيْضًا صُحْبَةً.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا» صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ) أَيَّ أَخْرَجَهُ وَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ غَيْرُ ابْنِ جِبَانَ هَذَا الْحَدِيثَ لَكِنْ بِأَلْفَاظٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٧٦/٣)، وَأَبِي دَاوُدَ (٤١٢٥)، وَالتَّسَائِي (١٧٣٧/١-١٧٤)، وَالتَّيَهَقِي (١٧/١) عَنْ سَلَمَةَ بِلَفْظِ «دِبَاغِ الْأَوِيمِ ذَكَاتُهُ». وَفِي لَفْظِ «دِبَاغُهَا ذَكَاتُهَا». وَفِي آخَرٍ «دِبَاغُهَا طَهُورُهَا». وَفِي لَفْظِ «ذَكَاتُهَا دِبَاغُهَا». وَفِي لَفْظِ آخَرٍ «ذَكَاةُ الْأَوِيمِ دِبَاغُهُ».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى مَا يُدَلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِي تَشْبِيهِهِ الدَّبَاغَ بِالذَّكَاءِ إِعْلَامٌ بِأَنَّ الدَّبَاغَ فِي التَّطْيِيرِ بِمَنْزِلَةِ تَذْكِيَةِ الشَّاةِ فِي الْإِحْلَالِ؛ لِأَنَّ الذَّبْحَ يُطَهِّرُهَا وَيُجَلِّ أَكْلَهَا.

١٨- وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا، فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٦)، وَالتَّسَائِي (١٧٤/٧-١٧٥).

(وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ، كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ، تَزَوَّجَهَا ﷺ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سَبْعٍ فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ، وَكَانَتْ وَقَاتَهَا سَنَةً إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: سِتٌّ وَسِتِّينَ؛ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهِيَ خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ ﷺ بَعْدَهَا.

(قَالَتْ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟ فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ؟ فَقَالَ: يُطَهَّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي) وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا» (٤١/١-٤٢).

وَأَمَّا رَوَايَةُ «أَلَيْسَ فِي الشُّتِّ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا» فَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ بِهَذَا اللَّفْظِ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: يَجُوزُ الدَّبَاغُ بِكُلِّ شَيْءٍ يُشْفُفُ فَصَلَاتِ الْجُلْدِ؛ وَيُطَيَّبُ وَيَتَمَنَعُ مِنْ وُرُودِ الْقَسَادِ عَلَيْهِ كَالشُّتِّ وَالْقَرْطِ وَقُشُورِ الرُّثَانِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَذْوِيَةِ الطَّاهِرَةِ، وَلَا يَخْصُلُ بِالشَّمْسِ إِلَّا عِنْدَ الْحَفِيَّةِ وَلَا بِالْتَّرَابِ؛ وَالرَّمَادِ، وَالْمَلْحِ عَلَى الْأَصْحِ.

٣- حُكْمُ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ

١٩- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، أَتَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا، وَكُلُوا فِيهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ٥٤٩٦)، مُسْلِمٌ (١٩٣٠).

(وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ) بِفَتْحِ الْمُلْتَمَةِ بَعْدَهَا عَيْنُ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ فَلَامٌ مَفْتُوحَةٌ فَمَوْحَدَةٌ.

(الْخُسَيْنِيُّ رضي الله عنه) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَشَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَنُونٌ نَسْبَةٌ إِلَى خُشَيْنَ بْنِ النُّعْمِ مِنْ قَضَاعَةٍ؛ حُذِفَتْ يَاءُهَا عِنْدَ النَّسْبَةِ؛ وَاسْمُهُ جَرْهَمٌ بِضَمِّ الْجِيمِ بَعْدَهَا رَاءٌ سَاكِنَةٌ فَهَاءٌ مَضْمُومَةٌ، ابْنُ نَاشِبٍ بِالنُّونِ، وَبَعْدَ الْأَلْفِ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ، اشْتَهَرَ بَلْقَبِهِ، بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، وَضَرَبَ لَهُ بِسْمِهِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَارْسَلَهُ إِلَى قَوْمِهِ فَاسْلَمُوا، نَزَلَ الشَّامَ، وَمَاتَ بِهَا سِتَّةَ خَمْسِينَ وَسَبْعِينَ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضِ قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ أَتَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُوا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ.

اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى نَجَاسَةِ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهَلْ هُوَ لِنَجَاسَةٍ

وَأَمَّا الْآيَةُ فَالْتَّجَسُّ لُغَةً: الْمُسْتَقْدَرُ، فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: ذُو عَجَسٍ، لِأَنَّهُمْ مَعَهُمُ الشَّرْكُ الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّجَسِ، وَلَأَنَّهُمْ لَا يَتَطَهَّرُونَ وَلَا يَتَسَلَّطُونَ وَلَا يَتَجَنَّبُونَ النَّجَاسَاتِ، فَهِيَ مُلَابَسَةٌ لَهُمْ، وَبِهَذَا يَتِمُّ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ آيَةِ الْمَائِدَةِ وَالْأَحَادِيثِ الْمَوَافِقَةِ لِحُكْمِهَا؛ وَآيَةُ الْمَائِدَةِ أَصْرَحُ فِي الْمِرَادِ.

٤- الوضوء من مزادة امرأة مشركة

٢٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ [البخاري (٣٤٤)، مسلم (٦٨٢)].

(وعن عمران بن حصين) بِالْمُهْمَلَتَيْنِ تَصْغِيرُ حَصْنٍ. وَعِمْرَانُ هُوَ ابْنُ نُجَيْدٍ بِالْجِيمِ تَصْغِيرُ نَجْدٍ، الْخَزَاعِيُّ الْكَعْبِيُّ، أَسْلَمَ عَامَ خَيْرٍ، وَسَكَنَ الْبَصْرَةَ إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ، وَكَانَ مِنْ فَضْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَفَقَهَاظِهِمْ.

(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةٍ) بِفَتْحِ الْمِيمِ بَعْدَ زَايِ ثُمَّ أَلِفٌ وَبَعْدَ الْأَلِفِ مُهْمَلَةٌ، وَهِيَ الرَّأْيَةُ وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ جُلْدَيْنِ تَقَامُ بِثَلَاثٍ بَيْنَهُمَا لِتَشْعَ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ (فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ). أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ بِالْفَاظِ فِيهَا: «أَنَّ اللَّهَ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ عَلَيْنَا وَآخِرُ مَعَهُ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ صلى الله عليه وسلم. وَقَدْ فَقَدَا الْمَاءَ، فَقَالَ: اذْهَبَا فَابْتِغِيَا الْمَاءَ، فَانْطَلَقَا، فَتَلَقِيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ، أَوْ سَطِيخَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ، عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَسْسَ هَذِهِ السَّاعَةِ، قَالَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم... إِلَى أَنْ قَالَ: وَدَعَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِإِيَّاهُ فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ، أَوْ السَّطِيخَتَيْنِ، وَتَوَدَّى فِي النَّاسِ اسْتَقْوَا وَاسْتَقْوَا، فَسَقَى مَنْ سَقَى، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَمَعْجَزَاتٌ نَبَوِيَّةٌ.

وَالْمِرَادُ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّعَ مِنْ مَزَادَةِ الْمَشْرِكَةِ وَهُوَ دَلِيلٌ لِمَا سَلَفَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ مِنْ طَهَارَةِ آيَةِ الْمَشْرِكِينَ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى طَهَرِ جُلْدِ الْيَتَةِ بِالْبَدَاغِ؛ لِأَنَّ الْمَزَادَتَيْنِ مِنْ جُلُودِ ذَبَائِحِ الْمَشْرِكِينَ وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ.

رُطُوبَتِهِمْ؛ أَوْ لِحَوَارِ أَكْلِهِمْ الْخَزِيرَ وَشَرِبِهِمُ الْخَمْرَ وَلِلْكَرَاهَةِ؟ دَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الْقَاتِلُونَ بِنَجَاسَةِ رُطُوبَةِ الْكُفَّارِ، وَهُمْ الْيَهُودِيُّونَ وَالْقَاسِمِيُّونَ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» وَالْكِتَابِيُّ يُسَمَّى مُشْرِكًا، إِذْ قَدْ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَعَزِيرُ ابْنِ اللَّهِ.

وَدَهَبَ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ كَالْمَوْلُودِ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ إِلَى طَهَارَةِ رُطُوبَتِهِمْ وَهُوَ الْحَقُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ» وَلِأَنَّهُ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّعَ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ، وَلَحْدِيثُ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٢٧/٣) وَأَبِي دَاوُدَ (٣٨٣٨) «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَصِيبَ مِنْ آيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْفِيَتِهِمْ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا».

وَاجِبٌ بَأَنَّ هَذَا كَانَ بَعْدَ الْاِسْتِيلَاءِ وَلَا كَلَامَ فِيهِ.

قُلْنَا: فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ غَنِيَّةٌ عَنْهُ، فَمَنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٠-٢١١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «أَنَّ اللَّهَ صلى الله عليه وسلم دَعَا يَهُودِيًّا إِلَى خُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةِ سَنَخَةٍ - يَفْتَحُ السَّيْنُ وَفَتْحُ النُّونِ الْمَعْجَمَةُ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَيْ مُتَغَيِّرَةٌ.

قَالَ فِي الْبَحْرِ: لَوْ حَرَمَتْ رُطُوبَتُهُمْ لَاسْتَفَاضَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ نَقْلُ تَوَقُّفِهِمْ لَهَا لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ ذُو كَثْرَةٍ اسْتِعْمَالَاتِهِمْ الَّتِي لَا يَجْلُو مِنْهَا مَلْبُوسٌ وَمَطْعُومٌ، وَالْعَادَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ تَقْضَى بِالِاسْتِفَاضَةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ إِذَا مَحْمُولٌ عَلَى كِرَاهَةِ الْأَكْلِ فِي آيَتِهِمْ لِلِاسْتِقْدَارِ، لَا لِكُونِهَا نَجَسَةً، إِذْ لَوْ كَانَتْ نَجَسَةً لَمْ يَجْعَلُهُ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ وَجْدَانِ غَيْرِهَا، إِذِ الْإِنَاءُ الْمُتَّجِسُّ بَعْدَ إِزَالَةِ نَجَاسَتِهِ هُوَ وَمَا لَمْ يَتَجَسَّسْ عَلَى سِوَاهُ، أَوْ لَسَدُ ذَرِيعَةِ الْحَرَمِ، أَوْ لِأَنَّهُ نَجَسَةٌ لِمَا يُطْبَخُ فِيهَا لَا لِرُطُوبَتِهِمْ كَمَا تَقْيِدُ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (٣٨٣٩) وَأَحْمَدَ (١٩٣/٤، ١٩٤) بِلَفْظِ: «إِنَّا نَجَاوَرُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبُخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آيَتِهِمُ الْخَمْرَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا» الْحَدِيثُ.

وَحَدِيثُهُ الْأَوَّلُ مُطْلَقٌ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِآيَةٍ يُطْبَخُ فِيهَا مَا ذُكِرَ وَشُرِبَ، فَيَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْقَيِّدِ.

وَيَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ رُطُوبَةِ الْمَشْرُكِ، فَإِنَّ الْمَرَأَةَ الْمَشْرُكَهَ قَدْ
بَاسَرَتِ الْمَاءَ وَهُوَ دُونَ الْقَلْتَيْنِ، فَإِنَّهُنَّ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجْمَلُ
الْجَمْلُ قَدْرَ الْقَلْتَيْنِ.
وَمَنْ يَقُولُ: إِنَّ رُطُوبَتَهُنَّ نَجِسَةٌ، وَيَقُولُ: لَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ مَا
غَيْرُهُ، فَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

٣- بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا

أَيُّ بَيَانِ النِّجَاسَةِ وَمُطَهَّرَاتِهَا.

٥- جَوَازُ وَضْعِ سَلْسَلَةٍ فَضَةً فِي الْقَدَحِ

٢١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ
ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سَلْسَلَةً مِنْ فِضَّةٍ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٠٩)

(وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ فَاتَّخَذَ
مَكَانَ الشَّعْبِ) يَفْتَحُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ، لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ
بَيْنَ مَعَانٍ الْمُرَادُ مِنْهَا هُنَا الصَّدْعُ وَالشَّقُّ.

(سَلْسَلَةٌ مِنْ فِضَّةٍ) فِي الْقَامُوسِ سَلْسَلَةٌ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَسُكُونُ
الْأَمِّ وَفَتْحُ السَّيْنِ الثَّانِيَةِ، مِنْهَا إِصْطَالُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، أَوْ سَلْسَلَةٌ
يَكْسِرُ أَوَّلُهُ دَائِرَةً مِنْ حَدِيدٍ وَمُخَوٍّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ، فَيَقْرَأُ
بِفَتْحِ أَوَّلِهِ (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

وَهُوَ دَلِيلٌ جَوَازُ تَضْيِيبِ الْإِنَاءِ بِالْفِضَّةِ، وَلَا خِلَافَ فِي
جَوَازِهِ كَمَا سَلَفَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي وَضْعِ السَّلْسَلَةِ.

فَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ (٢٩١/٣٠) عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الَّذِي جَعَلَ
السَّلْسَلَةَ هُوَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ.

وَقَالَ أَيْضًا: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ فِي الْبُخَارِيِّ (٥٦٣٨) مِنْ
حَدِيثِ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ «رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ فَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ فَسَلْسَلَتُهُ بِفِضَّةٍ، وَقَالَ ابْنُ سَبْرِينَ: إِنَّهُ
كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَارَادَ أَنَسُ أَنْ يَجْمَلَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ
ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: (لَا تُغَيِّرْ شَيْئًا صَنَعَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكَهُ) هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ «فَسَلْسَلَتُهُ بِفِضَّةٍ»
عَائِدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَى أَنَسٍ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، إِلَّا أَنَّ
آخِرَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ لِلأَوَّلِ، وَأَنَّ الْقَدَحَ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ

١- النَّهْيُ عَنِ اخْتِذَاكَ الْحَمْرِ خَلًا

٢٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «سُئِلَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ: تَتَّخَذُ خَلًا؟ قَالَ: لَا.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٣) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ
الْخَمْرِ) أَيُّ بَعْدَ تَحْرِيمِهَا.

(تَتَّخَذُ خَلًا، فَقَالَ: «لَا» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ
صَحِيحٌ).

فَسَرُّ الْاِخْتِذَاذِ بِالْعِلَاجِ لَهَا. وَقَدْ صَارَتْ خَمْرًا، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ
أَبِي طَلْحَةَ، فَإِنَّهَا لَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ سَأَلَ أَبُو طَلْحَةَ النَّبِيَّ ﷺ
عَنْ خَمْرِ عِنْدَهُ لَا يَتِمُّ هَلْ يَحْلُلُهَا؟ فَأَمَرَهُ بِإِزَاقِهَا.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٣).

وَالْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ هُوَ رَأْيُ الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيِّ، لِدَلَالَةِ
الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ، فَلَوْ خَلَّلَهَا لَمْ تَحُلْ، وَلَمْ تَطْهَرْ. وَظَاهِرُهُ بَأْيُ
عِلَاجِ كَانٍ، وَلَوْ بَقِيَتْهَا مِنَ الظِّلِّ إِلَى الشَّمْسِ أَوْ عَكْسُهُ، وَقِيلَ:
تَطْهَرُ وَتَحُلْ.

وَأَمَّا إِذَا تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ دُونِ عِلَاجٍ فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ حَلَالَةٌ،
إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ إِنَّهَا لَا تَطْهَرُ وَإِنْ
تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ عِلَاجٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِي خَلِّ الْخَمْرِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

(الأول: أَنَّهَا إِذَا تَخَلَّلَتْ الْخَمْرُ بِغَيْرِ قَصْدٍ حُلِّ خَلِّهَا، وَإِذَا
خَلَّلَتْ بِالْقَصْدِ حَرَّمَ خَلِّهَا.

(الثاني): يَحْرِمُ كُلُّ خَلٍّ تَوَلَّدَ عَنْ خَيْرٍ مُطْلَقًا.

والثاني: أَنَّهُ ﷺ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الضَّمِيرَيْنِ؛ وَلَيْسَ لغيرِهِ، لَعَلَّهُ بِجَلَالِ رَبِّهِ وَعَظَمَةِ اللَّهِ.

(عن لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ) كَمَا يَأْتِي (لِأَنَّهَا رَجَسٌ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(الثالث): أَنَّ الْخَلَّ حَلَالٌ مَعَ تَوَلُّدِهِ مِنَ الْحُمْرِ سِوَاةٍ قُصِدَ أَمْ لَا، إِلَّا أَنْ فَاعَلَهَا آتَمٌ إِنْ تَرَكَهَا بَعْدَ أَنْ صَارَتْ خِرَاءً، عَاصٍ لِلَّهِ، مَجْرُوحٌ الْعَدَالَةِ، لَعْدَمِ إِرَاقَتِهِ لَهَا حَالَةَ خَمَرِيَّتِهَا، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ كَمَا دَلَّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ.

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَحِلُّ الْخَلُّ الْكَائِنُ مِنَ الْحُمْرِ؛ فَلَا نَهْ خَلٍّ لُغَةً وَشَرْعًا.

قِيلَ: فَإِذَا أُريدَ جَعْلُ خَلٍّ لَا يَتَخَمَّرُ، فَيُعَصَّرُ الْعَنْبُ، ثُمَّ يُلْقَى عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَخَلَّلَ مِثْلِهِ خَلًّا صَادِقًا فَإِنَّهُ يَتَخَلَّلُ، وَلَا يَصِيرُ خِرَاءً أَصْلًا.

٢- نجاسة لحوم الحمر الأهلية

٢٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ، فَنَادَى إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رَجَسٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢٩٩١)، مسلم (١٩٤٠).

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَنَادَى: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِيكُمُ بِشَيْءٍ الضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ.

وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا الْحَدِيثُ «بِشْنِ خُطِيبِ الْقَوْمِ أَنْتَ» لَجْمِ بَيْنَ ضَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَضَمِيرِ رَسُولِهِ ﷺ، وَقَالَ: قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (م) (٨٧٠) فالواقعُ هُنَا يُعَارَضُهُ.

وَقَدْ وَقَعَ إِضًا فِي كَلَامِهِ ﷺ التَّشْبِيهُ بِلَفْظِ «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا».

وَاجِبٌ: بَأَنَّهُ ﷺ نَهَى الْخُطِيبَ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْخُطَابَةِ يَقْتَضِي الْبَسْطَ وَالِإِبْصَاحَ، فَارْشَدَهُ إِلَى أَنَّهُ يَأْتِي بِالِاسْمِ الظَّاهِرِ لَا بِالضَّمِيرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْعَنْبُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ جُمِعَ بَيْنَ ضَمِيرِهِ تَعَالَى وَضَمِيرِ رَسُولِهِ ﷺ.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ فِي الْبُخَارِيِّ (٥٥٢٨): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْحُمْرَ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْحُمْرَ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْحُمْرَ، فَأَمَرَ مُتَابِعِي يَنْدِي: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ يَنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رَجَسٌ، فَأَكَلْتُ الْقُدُورَ وَإِنَّهَا تَقُورُ بِالْحُمْرِ».

وَالنَّهْيُ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَالْبَرَاءِ، وَأَبِي ثَعْلَبَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْعَرِيضِ بْنِ سَارَةَ، وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَعُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَالْقُدَامِيِّ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَكُلُّهَا ثَابِتَةٌ فِي دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ.

وَقَدْ ذُكِرَ مِنْ أَخْرَجَهَا فِي الشَّرْحِ، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَتَحَرُّفُهَا هُوَ قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لَهَذِهِ الْأَدْلَةِ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٤٢٢٧) عَنْهُ: لَا أَدْرِي أَنْتَهَى عَنْهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا كَانَتْ حَوْلَةَ النَّاسِ أَوْ حُرِّمَتْ؟ وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وَإِنْ جَهِلْنَا عِلَّتَهُ.

وَاسْتَدَلَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِعَمَمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» الْآيَةَ.

فَإِنَّهُ تَلَا مَا جَوَابًا لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ تَحْرِيمِهَا، وَلِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٣٨٠٩) «أَنَّ جَاءَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصَابَتْنَا سَنَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا مِثْمَانُ حُمْرٍ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ: أَطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَبْعِينَ حُمْرًا فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرْيَةِ» يُرِيدُ الَّتِي تَأْكُلُ الْجِلَّةَ وَهِيَ الْعَذْرَةُ.

وَاجِبٌ: بِأَنَّ الْآيَةَ خَصَصَتْ عُمُومَهَا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ

الْمُتَقَدِّمَةُ، وَبِأَنِّ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ مُضْطَرَبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

قال البيهقي في «السنن» (٣٣٢/٩) بعد ذكره: أنه غُتِلَ في إسناده. قال: ومثله لا تعارض به الأحاديث الصحيحة، وإن صحَّ حله على الأكل منها عند الضرورة، كما دلَّ عليه قوله: (أصابتنا سنة) أي شدة حاجة.

قلت: وأما الاعتذار بأنه أبيع للضرورة، فإنه لا يطابق التعليل بقوله: «إنما حرمتها من أجل جوال القرية»، فإنه يؤذن بأنها إذا لم تكن جلالة حلت مطلقاً، فلا يتم الاعتذار بالضرورة.

وذكر المصنف لهذين الحديثين في باب النجاسات وتعددها مبني على أن التحريم من لازمة التنجيس، وهو قول الأكثر. وفيه خلاف.

والحق أن الأصل في الأعيان الطهارة وإن التحريم لا يلزم النجاسة، فإن الحشيشة محرمة طاهرة، وكذا المخدرات والسُّمُومُ القاتلة، لا دليل على نجاستها.

وأما النجاسة فيلزمها التحريم، فكُلُّ نجسٍ محرَّم ولا عكس، وذلك لأن الحكم في النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال، فالحكم بنجاسة العين حكمٌ بتحريمها بخلاف الحكم بالتحريم، فإنه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعاً، فإذا عرفت هذا فتحریم الحمر والخمر الذي دلَّت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستهما، بل لا بُدَّ من دليل آخر عليه وإلا بقيتا على الأصل المتفق عليه من الطهارة، فمن ادَّعى خلافه فالدليل عليه، وكذا نقول: لا حاجة إلى إتيان المصنف بحديث عمرو بن خارجة الآتي قريباً مستنداً به على طهارة الراحية؛ وأما الميتة فلولاً أنه ورد «بإغ الأديم طهوره» [صحيح ابن حبان (٤٥٠٥)] «وأيما إهاب دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ» [د (٤١٢٣)، ت (١٧٢٨)، س (١٧٣/٧)، ج (٣٦٠٩)] قلنا بطهارتها، إذ الوارد في القرآن تحريم أكلها، لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها.

٣- طَهَارَةُ لُعَابِ الْإِبِلِ

٢٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِعَيْنِي، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلُعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفِي».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٦/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢١) وَصَحَّحَهُ.

(وعن عمرو بن خارجة) وهو صحابي أنصاري عداؤه في أهل الشام، وكان حليفاً لأبي سفيان بن حرب، وهو الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في خطبته: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِيُورِثُ».

(قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَيْنِي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ الصَّالِحَةِ لِأَنَّهُ تَرَحَّلَ.

(وَلُعَابُهَا) بَضْمُ اللَّامِ وَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ مُوَحَّدَةٌ هُوَ: مَا سَالَ مِنَ الْفَمِ.

(يَسِيلُ عَلَى كَتِفِي. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ).

والحديث دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر، قيل: وهو إجماع، وهو أيضاً الأصل، فذكر الحديث بيان للأصل، ثم هذا مبني على أنه ﷺ علم سيلان اللعاب عليه، ليكون تقريراً.

٤- طَهَارَةُ الْمَنِيِّ

٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ. وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٩)، ٢٣٠، مسلم (٢٨٩)].

وَلَمْ يُسَلِّمْ (٢٨٨): «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكَا فَيَسْلِي بِهِ».

وَلِي لَفْظٌ لَهُ (٢٩٠): «لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ بِإِبْسَاطِي مِنْ ثَوْبِهِ».

(وعن عائشة - رضي الله عنها) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أمها أم رومان ابنة عامر، خطبتها النبي

الغداء، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة، والمني منها، ولأنه يجري من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات.

وتأولوا ما يأتي مما يفيد قوله: (ولسلم) أي عن عائشة، رواية انفردت بلفظها عن البخاري وهي قولها: (لقد كنت أفرسك من ثوب رسول الله ﷺ فركاً) مصدر تأكيد، يُفرس: أنها كانت تفرسك وتحمكه، والفرك: الدلك يقال فرك الثوب: إذا دلكه.

(فيصلي فيه ولي لفظ له) أي لمسلم عن عائشة: (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه.

(باباً بظفري من ثوبه) اختص مسلم بإخراج رواية الفرک ولم يخرجها البخاري.

وقد روى الحث والفرک أيضاً البيهقي، والدارقطني، وابن خزيمة، وابن الجوزي من حديث عائشة.

ولفظ البيهقي (٤١٦/٢): «وَمَا حَتَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي».

ولفظ الدارقطني (١٢٥/١) وابن خزيمة (٢٩٠): أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي. وهو لفظ ابن حبان (١٣٧٧): «لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ».

وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عند الدارقطني (١٢٤/١) والبيهقي (٤١٨/٢). «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَخَاطِ وَالْبَصَاقِ وَالْبَرَاقِ، وَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَهُ بِخُرْقَةٍ أَوْ إِذْخَرَةٍ».

وقال البيهقي بعد إخراجهم: ورواه وكيع، وابن أبي ليلى، موقوفاً على ابن عباس وهو الصحيح انتهى.

فالقائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث الفرک هذه بأن المراد به الفرک مع غسله بالماء وهو بعيد.

وقالت الشافعية: المني طاهر.

واستدلوا على طهارته بهذه الأحاديث

قالوا: وأحاديث غسله عمولة على التدب، وليس الغسل

بمكة، وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة، وهي بنت سبئ، وعرس بها، أي دخل بها في المدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة، وقيل غير ذلك، وبقيت معه تسع سنين من غير اختيار الكسري في سنة وفاته ﷺ عنها ومات عنها ولها ثماني عشرة سنة، ولم يتزوج بكراً غيرها، «واستأذنت النبي ﷺ في الكنية، فقال لها: تكني بآبِنِ أَخِيكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ».

وكانت فقيهة، عالمة فصيحة، فاضلة، كثيرة الحديث عن رسول الله ﷺ، عارفة بأيام العرب وأشعارها.

وروى عنها جماعة من الصحابة والتابعين، نزلت براءتها من السماء في عشر آيات من سورة النور، توفي رسول الله ﷺ في بيتها، ودفن فيه، وماتت بالمدينة سنة سبع وخمسين، وقيل سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلعت من رمضان، ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان في المدينة.

وأخرجه البخاري أيضاً من حديث عائشة بالفاظ مختلفة، وأنها كانت تغسل المني من ثوبه ﷺ.

وفي بعضها: (وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء) (٢٣٠).

وفي لفظ: «فَيُخْرَجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ» (٢٢٩).

وفي لفظ: (وأثر الغسل فيه بقع الماء) (٢٣١).

وفي لفظ: (ثم أراه فيه بقعة أو بقعا) (٢٣٢).

إلا أنه قد قال البراز: إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار، ولم يسمع عن عائشة، وسبقه إلى هذا الشافعي في الأم حكاية عن غيره.

وردد ما قاله البراز بأن صحيح البخاري له، وموافقة مسلم له على تصحيحه مفيد لصحة سماع سليمان من عائشة، وأن رفعه صحيح.

وبهذا الحديث استدل من قال بنجاسة المني، وهم الهادوية، والحنفية، ومالك ورواية عن أحمد قالوا: لأن الغسل لا يكون إلا عن نجس، وقياساً على غيره من فضلات البدن المستقدرة من البول والغائط، لانصباب جميعها إلى مقر، وإغلاها عن

دليل النجاسة، فقد يكون لأجل النظافة وإزالة الدرن ونحوه.

قالوا: وتشبهه بالبراق والمخاط دليل طهارته أيضاً، والأمر بمسحه بخرقة أو إذخرة، لأجل إزالة الدرن المستكره بقاءه في ثوب المصلي، ولو كان نجساً لما اجزأ مسحه؛ وأما التشبيه للمني بالفضلات المستفدرة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته، فلا قياس مع النص.

قال الأولون: هذه الأحاديث في فركه وحته إنما هي في مئيه عليه السلام، وفضلاته عليه السلام طاهرة، فلا يلحق به غيره.

وأجيب عنه: بأن عائشة أخبرت عن فركه المني من ثوبه، فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه مئى المراق، فلم يتعين أنه مئيه عليه السلام وحده، والاختلام على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير جائز؛ لأنه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم؛ ولئن قيل: إنه مئيه عليه السلام وحده وأنه من فيض الشهوة بعد تقدم أسباب خروجه من ملاءعة ونحوها وأنه لم يخالطه غيره، فهو محتمل، ولا دليل مع الاحتمال.

وهذه الحنفية إلى نجاسة المني كغيرهم، ولكن قالوا: يطهره الغسل أو الفرك أو الإزالة بالإذخر أو الخرقه عملاً بالحدثين؛ وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي «شرح العمدة».

٥- نجاسة بول الجارية والغلام

٢٦- وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ».

أخرج أبو داود (٣٧٦) والنسائي (١٥٨/١)، وصححه الحاكم (١٦٦/١).

(وعن أبي السّمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم فحاء مهملة، واسمه إياذ بكسر الهمزة ومثناة ثخينة مخففة، بعد الألف دال مهملة، وهو خادم رسول الله ﷺ، له حديث واحد.

قال: قال رسول الله ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ» في القاموس: أن الجارية فتية النساء.

(ويُرسُ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ). أخرجه أبو داود، والنسائي، وصححه الحاكم.

وأخرج الحديث أيضاً البيهقي وابن ماجه (٥٢٦)، وابن خزيمة (٢٨٣)، من حديث أبي السّمح قال: «كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنٍ أَوْ حُسَيْنٍ قَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ، فَجِئْتُ أَغْسِلُهُ فَقَالَ: يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ» الحديث.

وقد رواه أيضاً أحمد (٣٣٩/٦-٣٤٠)، وأبو داود (٣٧٥)، وابن خزيمة (٢٨٢)، وابن ماجه (٥٢٢)، والحاكم (١٦٦/١)، من حديث ثبابة بنت الحارث قالت: «كَانَ الْحُسَيْنُ» وذكر الحديث وفي لفظه: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنثَى وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ».

ورواه المذکورون أحمد (٧٦/١)، أبو داود (٣٧٧)، ابن خزيمة (٢٨٤)، ابن ماجه (٥٢٥)، الحاكم (١٦٥/١-١٦٦)، وابن حبان (١٣٧٢) من حديث علي عليه السلام قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَوْلِ الرُّضِيعِ: يُنْضَحُ بَوْلُ الْغَلَامِ وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ» قال قتادة راويه: «هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا».

وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة، وهي كما قال الحافظ البيهقي (٤١٦/٢): إذا ضُمَّ بعضها إلى بعض قويت.

والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم، وذلك قبل أن يأكل الطعام، كما قيد به الراوي.

وقد روي مرفوعاً أي بالتقيد بالطعم لهما.

وفي صحيح ابن حبان (١١٤/١) والمصنف لابن أبي شيبة (١١٤/١) عن ابن شهاب: «مَضَتِ السُّنَّةُ أَنْ يُرْسَ بَوْلُ مَنْ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ مِنَ الصِّبْيَانِ».

والمراد ما لم يحصل لهم الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال، وقيل غير ذلك.

وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: للهادوية، والحنفية، والمالكية: أنه يجب غسلهما كسائر النجاسات قياساً لبوليهما على سائر النجاسات، وتناولوا الأحاديث، وهو تقديم للقياس على النص.

(ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالمَاءِ أَيِ الثَّوْبِ، وَهُوَ يَفْتَحُ المُنْتَأَى الفَوْقِيَّةَ،
وإِسْكَانَ القَافِ، وَضَمُّ الرَّاءِ وَالصَّادِ المُهْمَلَتَيْنِ: أَيِ تَدْلُكُ الدَّمَ
بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهَا لِتَحُلُلِ بِذَلِكَ وَيُخْرَجَ مَا شَرِبَهُ الثَّوْبُ مِنْهُ.

(ثُمَّ تَنْضِجُهُ) يَفْتَحُ الضَّادِ المَعْجَمَةَ: أَيِ تَغْسِلُهُ بِالمَاءِ.

(ثُمَّ تُصَلِّي لِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ورَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦٢٩) بِلفظ: (أَقْرِصِيهِ بِالمَاءِ وَاغْسِلِيهِ)
ولابن أبي شَيْبَةَ (٩١/١) بِلفظ: (أَقْرِصِيهِ بِالمَاءِ وَاغْسِلِيهِ وَصَلِّي
فِيهِ).

ورَوَى أَحْمَدُ (٣٥٥/٦)، وَابْنُ دَاوُدَ (٣٦٣)،
وَالنَّسَائِيُّ (١٥٤/١-١٥٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٦٢٨)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٧٧)،
وَابْنُ حِبَّانَ (١٣٩٥)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ بَنَتْ عَصْنُ أَهْهَا
«سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ؟ فَقَالَ:
حُكِّي بِصَلَعٍ وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ».

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: إِسْنَادُهُ فِي غَايَةِ الصَّحْحِ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةً.

وَقَوْلُهُ: «بِصَلَعٍ» بِصَادٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَلَامٍ سَاكِنَةٍ وَعَيْنٍ
مُهْمَلَةٍ: الْحَجَرُ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ دَمِ الْخَيْضِ، وَعَلَى وَجُوبِ
غَسْلِهِ وَالمَبَالِغَةِ فِي إِزَالَتِهِ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الحَتِّ وَالْقَرَصِ وَالنَّضْحِ
لِإِذْخَابِ آثَرِهِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْعَيْنِ بَقِيَّةٌ
فَلَا يَجِبُ الإِلْحَافُ لِإِذْخَابِهَا، لِغَدَمِ ذِكْرِهِ فِي الْحَدِيثِ، أَيِ
حَدِيثِ أَسْمَاءَ وَهُوَ مَحَلُّ التِّيَانِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي غَيْرِهِ:

(وَلَا يَضُرُّكَ الرُّةُ) وَهُوَ:

٢٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَتْ خَوْلَةُ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ
المَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ آثَرُهُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ (هو عبد الله بن داود (٣٦٥)).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتْ خَوْلَةُ) بِالْحَاءِ المَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةٍ،
وَسُكُونِ الواوِ، وَهِيَ بَنْتُ يَسَارٍ، كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ عَبْدِ البرِّ فِي
الاسْتِيعَابِ (٣٠٧/٢)، حَيْثُ قَالَ: خَوْلَةُ بَنْتُ يَسَارٍ.

القَافِي: وَجَهٌ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَوْجُهِ عِنْدَهُمْ: أَنَّهُ
يَكْفِي النَّضْحُ فِي بَوْلِ الغَلَامِ لَا الجَارِيَةِ فَكَغَيْرِهَا مِنَ النِّجَاسَاتِ،
عَمَلًا بِالأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِالتَّفَرُّقِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، وَعَطَاءٍ، وَالحَسَنِ، وَاحِدٍ، وَإِسْحَاقَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَالثَّالِثُ: يَكْفِي النَّضْحُ فِيهِمَا، وَهُوَ كَلَامُ الْأَوَازِعِيِّ

وَأَمَّا: هَلْ بَوْلُ الصَّبِيِّ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟ فَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ
نَجِسٌ، وَإِنَّمَا خَفَّفَ الشَّارِعُ تَطْهِيرَهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّضْحَ قَالَهُ النُّوويُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ (١٩٥/٣):
هُوَ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي أَصَابَهُ الْبَوْلُ يُغْمَرُ وَيُكَاثَّرُ بِالمَاءِ مُكَاثَرَةً لَا
تَبْلُغُ جَرِيَانَ المَاءِ وَتَرْدُدُهُ، وَتَقَاطُرُهُ، بِمَخَالِفِ المَكَاثَرَةِ فِي غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ
يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ يَجْرِي عَلَيْهَا بَعْضُ المَاءِ، وَتَقَاطُرُ مِنْ
الحُلِّ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ عَصْرُهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ
قَوْلُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالحَقِيقَيْنِ.

٦- نجاسة دم الحيض

٢٧- وَعَنْ أَسْمَاءَ بَنَتْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ
الثَّوْبَ تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالمَاءِ، ثُمَّ تَنْضِجُهُ، ثُمَّ
تُصَلِّي فِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [البخاري (٣٠٧)، مسلم (٢٩١)]

(وَعَنْ أَسْمَاءَ) يَفْتَحُ الهمزة وسين مُهْمَلَةٍ فَمِيمٌ فَهَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ
بَنَتْ أَبِي بَكْرٍ وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَسْلَمَتْ بِمَكَّةَ قَدِيمًا،
وَبَايَعَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنْ عَاشَةِ بَعْشَرِ سَنَيْنَ، وَمَاتَتْ
بِمَكَّةَ بَعْدَ أَنْ قُتِلَ ابْنُهَا بِأَقْلَ مِنْ شَهْرٍ، وَلَهَا مِنَ الْعُمُرِ مِائَةُ سَنَةٍ،
وَذَلِكَ سَنَةٌ ثَلَاثٌ وَسَبْعِينَ، وَلَمْ تَسْقُطْ لَهَا سَنٌ، وَلَا تَغْيِرَ لَهَا
عَقْلًا، وَكَانَتْ قَدْ عَمِيَتْ.

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثَّوْبَ:
تَحْتَهُ) بِالفَتْحِ لِلْمُنْتَأَى الفَوْقِيَّةِ، وَضَمُّ الحَاءِ المُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدُ المُنْتَأَى
الفَوْقِيَّةِ: أَيِ تَحْكُمُ.

وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ إِزَالَةُ عَيْنِهِ.

٤- بَابُ الْوُضُوءِ

في القاموس: الوضوء يأتي بالضم: الفعل، وبالفتح ماؤه ومصدر أيضاً، أو لُتَّان، ويعني بهما الماء، ويقال: تَوَضَّأتَ للصلاة، وتَوَضَّيْتُ، لُغِيَّةٌ أو لُتَّةٌ (١ هـ).

واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة.

وقد ثبت عند الشيخين (خ) (٦٩٥٤)، م (٢٢٥) [من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَتْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» وَبُتَّ حديث: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ» (مسلم) (٢٢٣) بلفظ «الطهور شرط»]، الترمذي (٣٥١٧)، النسائي (٥/٥٠)، ابن ماجه (٢٨٠) [وأنزل الله فريضته من السماء في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»؛ الآية وهي مدنية].

واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة؟

فالمحققون على أنه فرض بالمدينة، لعدم النص الناهض على خلافه.

ورود في الوضوء فضائل كثيرة:

منها حديث أبي هريرة عند مالك في «الموطأ» (ص ٤٦) وغيره مرفوعاً: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بَعَيْنُهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَّتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

واشمل منه ما أخرجه مالك في «الموطأ» (ص ٥٥) أيضاً من حديث عبد الله الصائحي، بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة، نسبة إلى صنابح بطن من مراد، وهو صحابي قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، قَتَمَتْهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، وَإِذَا اسْتَنْتَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَشْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ،

(قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ». أخرجه الترمذي، وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي (٤٠٨/٢)؛ لأن فيه ابن لهيعة؛ وقال إبراهيم الحربي: لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث. ورواه الطبراني في الكبير (٢٤١/٢٤) من حديث خولة بنت حكيم، بإسناد أضعف من الأول.

وأخرجه الدارمي (٢٣٨/١) من حديث عائشة موقوفاً عليها: إِذَا غَسَلَتِ الْمَرْأَةُ الدَّمَ فَلَمْ يَذْهَبْ فَلْتَغَيِّرْهُ بِصُفْرَةٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ.

ورواه أبو داود (٣٥٧) عنها موقوفاً أيضاً.

وتغيّره بالصفرة والزعفران ليس لقلع عينيه، بل لتغطية لونه تنزهاً عنه.

والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استعمال الحاذق لقطع أثر النجاسة وإزالة عيها؛ وبه أخذ جماعة من أهل البيت، ومن الحنفية، والشافعية.

واستدل من أوجب الحاذق وهم النهادية: بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلي على أكمل هيئة، وأحسن زينة؛ ولحديث: «أَقْرَبِيهِ وَأَمِيطِيهِ عَنْكَ بِإِذْخَرَةٍ».

قال في الشرح: وقد عرفت أن ما ذكره يُفِيدُ المطلوب، وأن القول الأول أظهر، هذا كلامه.

وقد يُقال: قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر، والسدر من الحوادق.

والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت، فيقيد به ما أطلق في غيره، ويخص استعمال الحاذق بدم الحيض، ولا يقاس عليه غيره من النجاسات، وذلك لعدم تحقق شروط القياس، ويحمل حديث (لا يضرُّك أثره) وحديث عائشة.

وقولها (فلم يذهب) أي: بعد الحاذق.

فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على الخمر، ولحم الحمر الأهلية، والمني، وبول الجارية والغلام، ودم الحيض، ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد، ودباغ الأديم، ونحوه في هذا الباب لكان أوجه.

فَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ.

وفي معناه ما عدده أحاديث.

ثم هل الوضوء من خصائص هذه الأمة؟ فيه خلاف.

المحققون على أنه ليس من خصائصها؛ إنما الذي من خصائصها الغرة والتَّحْجِيلُ.

١- السَّوَالُكَ عِنْدَ الْوُضُوءِ

٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِكَ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ».

أخرجه مالك (ص ٦٤)، وأحمد (٢/٢٥٠)، والنسائي (١/١٢٧).

وصححه ابن خزيمة (١٣٩، ١٤٠).

وذكره البخاري تعليقاً (ك الصوم، باب ٢٧).

(أخرجه مالك، وأحمد، والنسائي، وصححه ابن خزيمة، وذكره البخاري تعليقاً). المعلق: هو ما يسقط من أول إسنادِهِ رَافٍ فَأَكْثَرُ.

قال في الشرح: الحديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذَا لَفْظُهُ.

قال ابن مندة: إسناده مُجْمَعٌ عَلَى صَحِّهِ.

قال التَّوْبِيُّ [المجموع: ٢٦٨/١]: غلط بعض الكبارِ فزعم أن البخاري لم يُخرِجْهُ.

قلت: وظاهرُ صنيعِ المصنِّفِ هُنَا يَقْضِي بَأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ وَاحِدًا مِنَ الشَّيْخَيْنِ، وَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ (عَمِدَةِ الْأَحْكَامِ) الَّتِي لَا يُذَكَّرُ فِيهَا إِلَّا مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، إِلَّا أَنَّهُ بِلَفْظِ: «عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

وفي معناه عدده أحاديث عن عدده من الصحابة منها: عن علي عليه السلام، عند أحمد (١/٨٠).

وعن زيد بن خالد عند الترمذي (٢٣).

وعن أم حبيبة عند أحمد (٦/٣٢٥).

وعن عبد الله بن عمرو، وسهل بن سعد، وجابر، وأنس، عند أبي نعيم.

وابي أيوب، عند أحمد (٥/٤٢١)، والترمذي (١٠٨٠).

ومن حديث ابن عباس، وعائشة، عند مسلم (٢٥٦) و(٥١)، وأبي داود (٥٨) من حديث ابن عباس و(٥١) من حديث عائشة.

ورود الأمر به من حديث: «تَسَوَّكُوا فَإِنَّ السَّوَالِكَ مَطَهْرَةٌ لِلْقَمِّ».

أخرجه ابن ماجه (٢٨٩).

وفيه ضعف، ولكن له شواهد عديدة دالة على أن الأمر به أصلاً.

ورود في أحاديث: «أَنَّ السَّوَالِكَ مِنْ سُنَنِ الْمُسْلِمِينَ» (١٠٨٠) وَأَنَّهُ مِنْ خِصَالِ الْفِطْرَةِ، وَأَنَّهُ مِنَ الطَّهَارَاتِ، وَأَنَّ فَضْلَ الصَّلَاةِ الَّتِي يَسْتَاكُّ لَهَا سَبْعُونَ ضِعْفًا.

أخرجه أحمد (٦/٢٧٢)، وابن خزيمة (١٣٧)، والحاكم (١٤٥)، والدارقطني وغيرهم.

قال في البدر المنير: قد ذكر في السَّوَالِكَ زيادة على مائة حديث فوا عجباً لسنه تأتي فيها الأحاديث الكثيرة، ثم يُهْلِكُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، فَهَذِهِ خِيبَةٌ عَظِيمَةٌ.

هذا، ولفظ السَّوَالِكَ بِكسر السين في اللغة: يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ، وَعَلَى الْأَلَةِ؛ وَيَذَكَّرُ وَيؤنثُ وَجَمْعُهُ سَوَالُكَ، وَكُتِبَ.

ويراد به في الاصطلاح: اسْتِعْمَالُ عُسُودٍ أَوْ نَحْوِهِ فِي الْأَسْنَانِ؛ لِتَنْهَبِ الصَّمْفَرَةَ وَغَيْرَهَا.

قلت: وعند ذهاب الأسنان أيضاً يُشْرَعُ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ قُوَّةُ، وَيَسْتَاكُّ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يُدْخِلُ أَصْبَعَهُ فِي فَمِهِ».

أخرجه الطبراني في الأوسط.

وفيه ضعف (٦٦٧٨).

وأما حُكْمُهُ: فَهُوَ سُنَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَقِيلَ بِوُجُوبِهِ،

الَّتِي ذَكَرَتْ، وَهِيَ أَكْلُ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ، وَطَوِيلُ السُّكُوتِ، وَكَثْرَةُ الْكَلَامِ، وَتَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، شَرَعَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَا فَلَا لَكَانَ وَجْهًا.

وقوله في رسم السُّوَالِكِ اصطلاحاً (أو نحوهُ): أي نحو العود.

ويريدون به كل ما يُزِيلُ التَّغْيِيرَ كالخَرْقَةِ الخَشْنَةِ، وَالْأَشْنَانِ؛ وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ السُّوَالِكُ عَوْدَ أَزَالِكٍ مُتَوَسِّطاً، لَا شَدِيدَ الْبَيْسِ، فَيَجْرَحُ اللَّتَّةَ، وَلَا شَدِيدَ الرُّطوبَةِ، فَلَا يُزِيلُ مَا يُرَادُ إِزَالَتُهُ.

٢ - صِفَةُ الْوُضُوءِ عَلَى الْعُمومِ

٣٠ - وَعَنْ حُمْرَانَ «أَنْ عُثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ، وَاسْتَنَشَقَّ، وَاسْتَنْشَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦)].

(وعن حمران) بضم الحاء المهملة وسكون الميم بعد ما وفتح الراء - ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة، وهو مولى عثمان بن عفان، أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في مغازيه، فاعتقه عثمان.

(أن عثمان رضي الله عنه) هو ابن عفان - تأتي ترجمته قريباً (دعا بوضوء) أي بماء يتوضأ به.

(فعسل كفَيْهِ ثلاث مرّاتٍ) هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء، وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي سيأتي حديثه، بل هذا سنة الوضوء؛ فلو استيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرّاتٍ، ثم الوضوء كذلك.

وحديث الباب دليل على عدم وجوبه، لقوله في الحديث: (لأمرتهم) أي أمر إيجاب، فإنه ترك الأمر به لأجل المشقة لا أمر التدب، فإنه قد ثبت بلا مرية.

والحديث دل على تعيين وقته، وهو عند كل وضوء. وفي الشرح: أنه يستحب في جميع الأوقات، ويشتد استحبابه في خمسة أوقات.

أحدها: عند الصلاة، سواء كان منطهرًا بماء أو تراب، أو غير منطهر، كمن لم يجد ماء ولا ترابًا.

الثاني: عند الوضوء.

الثالث: عند قراءة القرآن.

الرابع: عند الاستيقاظ من النوم.

الخامس: عند تغيير الفم.

قال ابن دقيق العيد: السُّرْفُ، أي في السُّوَالِكِ عند الصلاة، أنا مأمورون في كل حال من أحوال التقرب إلى الله أن نكون في حالة كمال ونظافة، إظهاراً لشرف العبادَةِ.

وقد قيل: إن ذلك الأمر يعلّق بالملك، وهو أن يضع فاه على فم القارئ ويتأذى بالرائحة الكريهة فسن السُّوَالِكِ لأجل ذلك، وهو وجه حسن.

ثم ظاهر الحديث أنه لا يخص صلاة في استحباب السُّوَالِكِ لها؛ في إفطار ولا صيام.

والشافعي يقول: لا يُسنُّ بعد الزوال في الصوم؛ لئلا يذهب به خلوف الفم المحبوب إلى الله تعالى.

وأجيب: بأن السُّوَالِكِ لا يذهب به الخلوف، فإنه صادر من خلوف المعدة، ولا يذهب بالسُّوَالِكِ.

ثم هل يُسنُّ ذلك للمصلي وإن كان متوضئاً، كما يدلُّ له حديث: (عند كل صلاة)؟ قيل: نعم يُسنُّ ذلك، وقيل لا يُسنُّ إلا عند الوضوء؛ لحديث (مع كل وضوء)، وأنه يُقيد إطلاق (عند كل صلاة) بأن المراد عند وضوء كل صلاة.

ولو قيل: إنه يلاحظ المعنى الذي لأجله شرع السُّوَالِكِ، فإن كان قد مضى وقت طويل يتغيّر فيه الفم بأحد المتغيّرات

وَيُحْتَمَلُ تَدَاخُلُهَا.

(لَمْ تَمْتَصُصْ) الْمَضْمُضَةُ بِأَنْ يَجْعَلَ الْمَاءُ فِي الْفَمِ ثُمَّ يَجْعُهُ، وَكَمَالُهَا أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي فِيهِ، ثُمَّ يَدِيرُهُ، ثُمَّ يَجْعُهُ كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الْمَضْمُضَةُ تَحْرِيكُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ، فَجَعَلَ مِنْ مُسَامَا تَحْرِيكُ وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْهُ الْمَجْ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ هَلْ فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ ثَلَاثًا، لَكِنْ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَنَشَرَّ يَدَيْهِ الْيُسْرَى فَعَلَ هَذَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: هَذَا طَهُورٌ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ» [أَبُو دَاوُدَ (١١١)، (١١٢)، السَّامِيُّ (٦٧/١-٦٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٤)].

(وَاسْتَنْشَقَ) الْاسْتِنْشَاقُ: لِيَصَالَ الْمَاءُ إِلَى دَاخِلِ الْأَنْفِ، وَجَذْبُهُ بِالْفَسِّ إِلَى اقْتِصَاءِ.

(وَاسْتَنْشَرَّ) الْاسْتِنْشَارُ عِنْدَ جُنْهُورِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ: إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ، بَعْدَ الْاسْتِنْشَاقِ.

(لَمْ يَغْسِلْ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى) فِيهِ بَيَانُ مَا أَجْمَلَ فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَبْدِيكُمْ» الْآيَةُ؛ وَأَنَّهُ يُقَدِّمُ الْيُمْنَى.

(إِلَى الْمِرْفَقِ) بِكَسْرِ مِيمِهِ وَفَتْحِ فَائِهِ، وَيَقْتَضِيهَا، وَكَلِمَةُ (إِلَى) فِي الْأَصْلِ لِلاتِّجَاهِ.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: مَعَ، وَبَيَّنَّتِ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ الْمُرَادُ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «كَانَ يُدِيرُ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ أَيِ النَّبِيِّ ﷺ» أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ (٨٣/١) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ فِي صِفَةِ وَضُوءِ عُثْمَانَ أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، حَتَّى مَسَحَ أَطْرَافَ الْعُضْدَيْنِ (٨٣/١).

وَهُوَ عِنْدَ الْبِزْأَرِ (١٤٠/١-١٤٢-١٤٤) وَالطَّبْرَانِيِّ [الْكَبِيرُ] كَمَا فِي الْجَمْعِ: (٢٢٤/١)، مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: «وَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى جَاوَزَ الْمِرْفَقَيْنِ».

وَفِي الطَّحَاوِيِّ فِي [شرح معاني الآثار] (٣٧/١)، وَالطَّبْرَانِيِّ [الْكَبِيرُ] كَمَا فِي [جمع الزوائد] (٢٢٤/١) مِنْ حَدِيثِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُبَادٍ عَنْ أَبِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى سَالَ الْمَاءُ عَلَى مِرْفَقَيْهِ».

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوْنِي: إِلَى فِي الْآيَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ

بِمَعْنَى الْغَايَةِ، وَإِنْ تَكُونُ بِمَعْنَى: مَعَ، فَبَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّهَا بِمَعْنَى مَعَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعْلَمُ خِلَافًا فِي إِجَابِ دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، وَبِهَذَا عَرَفْتُ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ.

قَالَ الرَّخْمَشِيُّ: لَفْظُ «إِلَى» يُفِيدُ مَعْنَى الْغَايَةِ مُطْلَقًا، فَأَمَّا دُخُولُهَا فِي الْحُكْمِ وَخُرُوجُهَا فَأَمْرٌ يَدُورُ مَعَ الدَّلِيلِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَمثلةً لذلك.

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ قَدْ قَامَ هَاهُنَا الدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِهَا.

(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلُ ذَلِكَ أَيُّ إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(لَمْ يَمْسَحْ بِرَأْسِهِ) هُوَ مُوَافِقٌ لِلْآيَةِ فِي الْإِثْنَيْنِ بِالْبَاءِ، وَمَسَحَ يَتَعَدَّى بِهَا وَيَنْفَعِي.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ [هشيرة] (٨٨/٦): إِنَّ الْبَاءَ هُنَا لِلتَّعْدِيدِ، يَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِثْبَاتُهَا، وَقِيلَ: دَخَلَتِ الْبَاءُ هَاهُنَا لِمَعْنَى تَفْيِيدِهِ وَهُوَ: أَنْ الْغَسْلَ لُغَةً يَقْتَضِي مَغْسُولًا بِهِ، وَالْمَسْحَ لُغَةً لَا يَقْتَضِي مَمْسُوحًا بِهِ، فَلَوْ قَالَ: امْسَحُوا رُءُوسَكُمْ - لَأَجْرًا الْمَسْحُ بِالْيَدِ بِغَيْرِ مَاءٍ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمُ الْمَاءَ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: فَامْسَحُوا بِالْمَاءِ رُءُوسَكُمْ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يَجِبُ مَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ أَوْ بَعْضِهِ؟ قَالُوا: الْآيَةُ لَا تَقْتَضِي أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بِعَيْنِهِ، إِذْ قَوْلُهُ: «وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» يُحْتَمَلُ جَمِيعُ الرَّأْسِ، أَوْ بَعْضُهُ، وَلَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى اسْتِيعَابِهِ، وَلَا عَدَمِ اسْتِيعَابِهِ لَكِنْ مِنْ قَوْلِهِ: يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِهِ قَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ وَرَدَّتْ مُبَيِّنَةً لِأَحَدِ اخْتِمَالِي الْآيَةِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [الأم] (٤١/١) مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ وَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ» وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا، فَقَدْ اعْتَصَدَ بِمَحْيِيهِ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ [أَبُو دَاوُدَ (١٤٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٥٦٤)]، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِهِ مُجْهُولٌ، فَقَدْ عَضَدَهُمَا مَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: «أَنَّهُ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ».

وَلِيهِ رَأْيٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَبَيَّنْتُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ [مصنف عبد الرزاق (٦/١)، (٧)] الْاِكْتِفَاءَ بِمَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ: وَلَمْ يُكْرَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ مَسْحِ الْبَعْضِ مَعَ التَّكْمِيلِ عَلَى الْعَمَامَةِ، لِحَدِيثِ الْمَغِيرَةِ وَسَيَّاتِي بِرَقْم (٤٢) وَجَابِرِ سَيَّاتِي بِرَقْم [٢٧٤] عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَكَرُّارَ مَسْحِ الرَّأْسِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي غَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَوَى ذَكَرَ التَّكَرُّارِ أَيْضًا فِي الْمَضْمَنَةِ، كَمَا عَرَفْتُ، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَا دَلِيلَ فِيهِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَأَمَّا غَسَلُ رِجْلَيْ الْيَمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي يَدِيهِ الْيَمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْفِقَ قَدْ اتَّفَقَ عَلَى مُسَمَّاهُ بِخِلَافِ الْكَعْبَيْنِ، فَوَقَعَ فِي الْمَرَادِ بِهِمَا خِلَافٌ الْمَشْهُورُ: أَنَّهُ الْعِظَمُ النَّاشِزُ عِنْدَ مُلْتَقَى السَّاقِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، وَحُكِّيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْإِمَامِيَّةِ أَنَّهُ الْعِظَمُ الَّذِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِدِ الشَّرَاكِ، وَفِي الْمَسَائِلِ مُنَاطَرَاتٌ وَمَقَالَاتٌ طَوِيلَةٌ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَمَنْ أَوْضَحَ الْأَدْلَةَ، أَيْ عَلَى مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ، حَدِيثَ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي صِفَةِ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ: «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يَلْزُقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِ صَاحِبِهِ» [أحمد (٢٧٦/٤)، أبو داود (٦٦٢)].

قُلْتُ: وَلَا يَجُوزُ أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَخَالَفَ يَقُولُ: أَنَا أَسْمِيهِ كَعْبًا، وَلَا أَخَالَفُكُمْ فِيهِ، لَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ غَيْرُ الْمَرَادِ فِي آيَةِ الْوُضوءِ، إِذِ الْكَعْبُ يُطْلَقُ عَلَى النَّاشِزِ وَعَلَى مَا فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، وَغَايَةُ مَا فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ أَنَّهُ سَمَى النَّاشِزَ كَعْبًا، وَلَا خِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهِ.

وَقَدْ أَبْدْنَا فِي حَوَاشِي (ضَوْءِ النَّهَارِ) أَرْجَحِيَّةَ مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ بِأَدْلَةٍ هُنَاكَ.

(ثُمَّ الْيَسْرَى مِثْلُ ذَلِكَ) أَيْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(ثُمَّ قَالَ) أَيْ عُثْمَانُ، (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَتَمَامُ الْحَدِيثِ فَقَالَ - أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ: لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) أَيْ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِأُمُورِ الدُّنْيَا، وَمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالصَّلَاةِ، وَلَوْ عَرَضَ لَهُ حَدِيثٌ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، بِمَجْرَدِ عُرُوضِهِ عَنِّي عَنْهُ، وَلَا يُعَدُّ مُحَدِّثًا لِنَفْسِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ أَفَادَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمُعْطَوَةِ بِهِ «ثُمَّ»، وَأَفَادَ التَّلِيثَ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ فَعَلِ تَرْتَبَتْ عَلَيْهِ فَضِيلَةٌ، وَلَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ عَدَمُ إِجْزَاءِ الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِصَفَتِهِ، وَلَا وَرْدَ بِلَفْظِ يَدُلُّ عَلَى إِجْبَابِ صَفَاتِهِ.

فَأَمَّا التَّرْتِيبُ فَخَالَفَتْ فِيهِ الْحَنَفِيَّةُ، وَقَالُوا: لَا يَجِبُ.

وَأَمَّا التَّلِيثُ فَغَيْرُ وَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلِهِيَ خِلَافٌ شَادٍ.

وَدَلِيلُ عَدَمِ وَجُوبِهِ: تَصْرِيحُ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ «تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرْتَبِنًا» (١٥٨)، وَمَرَّةً مَرَّةً (١٥٧)، وَبَعْضُ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا، وَبَعْضُهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ فِي وَضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ.

وَأَمَّا الْمَضْمَنَةُ وَالِاسْتِشْقَاقُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِهَا.

فَقِيلَ: بَيَّانُ لَثُبُوتِ الْأَمْرِ بِهِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَفِيهِ: «وَتَالِغٌ فِي الْاسْتِشْقَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» [وسياتي بِرَقْم (٣٥)] وَلَأَنَّهُ وَاطَبَ عَلَيْهِمَا فِي جَمِيعِ وَضُوءِهِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُمَا سُنَّةٌ بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٨٥٨) وَالدَّارَقُطَنِيِّ (٩٥/١) وَفِيهِ: «أَنَّهُ لَا تَيَمُّ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسْبِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَيَسْمَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَلَمْ يَذْكُرِ الْمَضْمَنَةَ وَالِاسْتِشْقَاقَ، فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ، وَحِثَّنِي فَيُؤَوِّلُ حَدِيثَ الْأَمْرِ بِأَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٍ.

٣١- وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي «صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ»

قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١)

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨) وَالنَّسَائِيُّ (٦٧/١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

بَلْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ

(وَعَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -) هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الذُّكُورِ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ عَلَى خِلَافِ سُنَّتِهِ، كَمْ كَانَ وَقْتُ إِسْلَامِهِ؟ وَلَيْسَ فِي الْأَقْوَالِ أَنَّهُ بَلَغَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، بَلْ

ابن خزيمة، كما ذكرناه؛ والقول بأن المسح مبيى على التخفيف، قياس في مقابلة النص، فلا يسمع.

فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يقال به بعد ثبوته عن الشارع، ثم رواية الترمذي لا تعارض رواية الفعل، وإن كثرت رواية الترمذي؛ إذ الكلام في أنه غير واجب، بل سنة من شأنها أن تفعل أحياناً، وتترك أحياناً.

(وأخرجه) أي حديث علي عليه السلام (النسائي، والترمذي بإسناد صحيح، بل قال الترمذي: إنه أصح شيء في الباب) وأخرجه أبو داود من ميث طرق (١١١-١١٧).

وفي بعض طرقه [برقم (١١٥)]، لم يذكر المضمضة والاستنشاق.

وفي بعض [برقم (١١٤)]: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمْ يَقْطُرْ».

٣- صفة المسح على الرأس

٣٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضوءِ قَالَ: «وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَدْبَرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٧)، مسلم (٢٣٥)] -

وفي لفظ لهما: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَبَاءِ، ثُمَّ زَفَعْنَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ بِهِ» [البخاري (١٨٥)، مسلم (٢٣٥) (٥٠٠)].

(وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الأنصاري المازني، من مازن بن النجار، شهد أحداً وهو الذي قتل مسلمة الكذاب، وشاركه وحشي.

وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ثلاث وستين؛ وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربّه، الذي يأتي حديثه في الآذان.

وقد غلط فيه بعض أئمة الحديث، فلذا نهىنا عليه.

(في صفة الوضوء قال: ومسح رسول الله ﷺ برأسه؛ فأقبل يديه وأدبر) متفق عليه) فسر الإقبال بهما بأنه بدأ من مؤخّر رأسه، فإن الإقبال باليد إذا كان مقدماً يكون من مؤخر الرأس إلا أنه قد ورد في البخاري بلفظ: (وأدبر يديه وأقبل) واللفظ الآخر في قوله «وفي لفظ لهما» أي الشيخين: (بدأ

مُرددة بين سبت عشرة إلى سبع سنين، شهد المشاهد كلها إلا ثوبك، فأقامه ﷺ في المدينة خليفة عنه. وقال له: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» [البخاري (٤١٦)]. مسلم (٢٤٠٤).

استخلف يوم قُتل عثمان يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من شهر ذي الحجة سنة خمس وثلاثين، واستشهد صبح الجمعة بالكوفة، لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين، ومات بعد ثلاث من ضربة السقي ابن ملجم له؛ وقيل غير ذلك.

وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام.

ولقد ألفت في صفاته وبيان أحواله كتب جمة، واستوفينا شرطاً صالحاً من ذلك في: الروضة الندية شرح التحفة العلوية.

(في صفة وضوء النبي ﷺ قال: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاجِدَةً» أخرجه أبو داود) هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره، وهو يفيد ما أفاده حديث عثمان، وإنما أتى المصنف به لما فيه من التصريح بما لم يصرح به في حديث عثمان، وهو مسح الرأس مرة، فإنه نص أنه واحدة مع تصريحه بتليث ما عداه من الأعضاء.

وقد اختلف العلماء في ذلك.

فقال قوم بتليث مسحه كما يثلاث غيره من الأعضاء إذ هو من جملتها.

وقد ثبت في الحديث تليثه، وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تليث الأعضاء؛ فإنه قد أخرج أبو داود (١٠٧)، (١١٠) من حديث عثمان في تليث المسح.

أخرجه من وجهين، صحح أحدهما ابن خزيمة (١٦٧) وذلك كافٍ في ثبوت هذه السنة.

وقيل: لا يشرع تليثه؛ لأن أحاديث عثمان الصّحاح كلها كما قال أبو داود [بعد (١٠٨)] تدل على مسح الرأس مرة واحدة، وبأن المسح مبيى على التخفيف، فلا يقاس على الغسل، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل.

واجب أن كلام أبي داود يقتضيه ما رواه هو، وصححه

٤- صفة مسح الأذنين

بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا أَيْ الْيَدَيْنِ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ.

الحديث يُفِيدُ صِفَةَ الْمَسْحِ لِلرَّاسِ، وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ لِيَدَيْهِ فَيَقْبِلَ بِهِمَا وَيَدْبِرَ.

وللعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: أن يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه؛ فيذهب إلى القفا؛ ثم إلى المكان الذي بدأ منه؛ وهو مبتدئ الشعر من جهة الوجه، وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ؛ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ».

إلا أنه أورد على هذه الصفة أنه ادبرَ بهما وأقبل؛ لأنَّ ذهابَهُ إلى جِهَةِ القفا إدباراً؛ ورجوعَهُ إلى جِهَةِ الوجه إقبالاً.

وأجيب: بأن الراوي لا تقتضي الترتيب، فالتقدير: وادبرَ وأقبل.

والثاني: أن يبدأ بمؤخر رأسه، ويمرُّ إلى جِهَةِ الوجه؛ ثم يرجع إلى المؤخر؛ محافظةً على ظاهر لفظ: أقبل وادبرَ، فالإقبال إلى مُقْدَمِ الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر.

وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح، «بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ»، ويحمل الاختلاف في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات.

والثالث: أن يبدأ بالناصية؛ ويذهب إلى ناحية الوجه؛ ثم يذهب إلى جِهَةِ مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية؛ ولعلَّ قائل هذا قصد المحافظة على قوله: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ» مع المحافظة على ظاهر لفظ «أقبل وادبرَ» لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضاً، فإنه ذهبَ إلى ناحية الوجه وهو القبل.

وقد أخرج أبو داود (١٢٢) من حديث المدايم «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مُقْدَمِ رَأْسِهِ فَأَمَرَهُمَا حَتَّى بَلَغَ الْقَفَا ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ وَهِيَ عِبَارَةٌ وَاضِحَةٌ فِي الْمُرَادِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْعَمَلِ الْمَخِيرِ فِيهِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ تَعْمِيمُ الرَّاسِ بِالْمَسْحِ.

٣٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ».

أخرجه أبو داود (١٣٥) والسنائي (٨٨/١) وصححه ابن خزيمة (١٧٤).

(وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين المهملة وهو أبو عبد الرحمن - أو أبو محمد - عبد الله بن عمرو بن العاص بن رباح والنسائي القرشي، يلتقي مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي، أسلم عبد الله قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة، وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً، وكانت وفاته سنة ثلاث وستين، وقيل: وسبعين، وقيل غير ذلك.

واختلف في موضع وفاته، فقيل، بمكة، أو الطائف، أو مصر، أو غير ذلك.

(في صفة الوضوء قال: «ثُمَّ مَسَحَ» أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ وَأَدْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ بِالْمُهْمَلَةِ فَمُوَحَّدَةً فَالْفَرْعُ بَعْدَهَا مُهْمَلَةٌ ثَنِيَّةٌ سَبَّاحَةٌ، وَإِرَادَ بِهِمَا مُسَبَّحَتَيِ الْيَدِ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، وَسَمَّيْتِ سَبَّاحَةً؛ لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهَا عِنْدَ التَّسْبِيحِ.

(في أذنيه ومسح بإبهامي يديه ظاهر أذنيه. أخرجه أبو داود، والسنائي، وصححه ابن خزيمة)

والحديث كالأحاديث الأولى في صفة الوضوء، إلا أنه أتى به المصنف لما ذكره من إفادة مسح الأذنين الذي لم تفته الأحاديث التي سلفت، ولذا اقتصر على ذلك من الحديث.

ومسح الأذنين قد ورد في عدد من الأحاديث: من حديث المقدم بن معدي كرب عند أبي داود (١٢١)، والطحاوي (شرح معاني الآثار ٢٢٢/١)، بإسناد حسن.

ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود (١٢٦) أيضاً.

ومن حديث أنس عند الدارقطني (١٠٦/١)، والحاكم (١٥٠/١).

بِهِ هُنَا بِإِرَادَةِ الرُّضْوَةِ، وَيَقْدُ النَّوْمُ بِمَنَامِ اللَّيْلِ كَمَا يُفِيدُهُ لَفْظُ «بَيْتٍ» إِذِ الْيَتَوْتَةُ فِيهِ، قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَنَوْمِ النَّهَارِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الِاسْتِنْتَارِ دُونَ الْمَضْمُضَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَجَمَاعَةٍ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجِبُ، بَلِ الْأَمْرُ لِلتَّنَدُّبِ.

وَأَسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ «تَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» وَعَيْنُ لَهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ «لَا تَيْمُ صَلَاةَ أَحَدٍ حَتَّى يُسَبِّحَ الرُّضْوَةَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيَغْتَسِلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٨) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ.

وَلَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ مِنْ رَوَايَاتٍ صَفَةِ وَضُوئِهِ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَعُثْمَانَ، وَابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَدَمَ ذِكْرِهِمَا مَعَ اسْتِيفَاءِ صَفَةِ وَضُوئِهِ، وَثَبَتَ ذِكْرُهُمَا أَيْضًا، وَذَلِكَ مِنْ أَدْلَةِ التَّنَدُّبِ.

وَقَوْلُهُ: «بَيْتُ الشَّيْطَانِ» قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَإِنَّ الْأَنْفَ أَحَدَ مَنَافِذِ الْجِسْمِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْهَا بِالْإِسْتِمَامِ، وَلَيْسَ مِنْ مَنَافِذِ الْجِسْمِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ غَلَقٌ سِوَاهُ وَسْوَى الْأَذْنَيْنِ.

وَلِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلَقًا» (الترمذي ١٨١٢) وَلِي الصَّحِيحُ بِغَرِ هَذَا اللَّفْظِ

وَجَاءَ فِي التَّوَابِيهِ الْأَمْرُ بِكَطْمِهِ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ الشَّيْطَانِ حَيْثُنَا فِي الْفَمِ.

وَيُخْتَمَلُ الِاسْتِعَارَةُ، فَإِنَّ الَّذِي يَنْعَقِدُ مِنَ الْغُبَارِ مِنْ رُطُوبَةٍ الْخِيَاشِيمِ قَذَارَةٌ تُؤَافِقُ الشَّيْطَانَ.

قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

٦- يَغْسِلُ يَدَهُ إِذَا اسْتَقِظَ مِنْ نَوْمِهِ

٣٥- وَعَنْهُ «إِذَا اسْتَقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذَرِي

وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. وَفِيهِ «أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ أَدْنَاهُ بِمَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ» وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٨).

وَقَالَ فِيهِ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَعَبُّهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ. وَقَالَ: الَّذِي فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ «وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذْنَيْنِ، وَإِيْذَهُ الْمَصْنُفُ [التعليق (١٠١/١)] بَأَنَّهُ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (٢٠٧/٢) وَالتِّرْمِذِيِّ (٣٥) كَذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُؤْخَذُ لِلأَذْنَيْنِ مَاءٌ جَدِيدٌ أَوْ يُمَسَحَانِ بِبَقِيَّةِ مَا مَسَحَ بِهِ الرَّاسُ؟

وَالْأَحَادِيثُ قَدْ وَرَدَتْ بِهَذَا وَهَذَا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

٥- يَسْتَنْتَرُ إِذَا اسْتَقِظَ مِنْ نَوْمِهِ

٣٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اسْتَقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَنْتِرْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٢٩٥)، مسلم (٢٢٨)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ» ظَاهِرُهُ لِبَلَاءٍ أَوْ نَهَارًا.

(فَلْيَسْتَنْتِرْ ثَلَاثًا) فِي الْقَامُوسِ: اسْتَنْتَرَ: اسْتَشْشَقَ الْمَاءَ ثُمَّ اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ بِنَفْسِ الْأَنْفِ (أ هـ).

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَمَعَ الْجَمْعُ يُرَادُ مِنَ الِاسْتِنْتَارِ دَفْعُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ، وَمِنْ الِاسْتِشْشَاقِ جَذْبُهُ إِلَى الْأَنْفِ.

(فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ) هُوَ أَعْلَى الْأَنْفِ، وَقِيلَ: الْأَنْفُ كُلُّهُ، وَقِيلَ: عِظَامُ رَقَاقِ لُبَّةٍ فِي أَقْصَى الْأَنْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّمَاعِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الِاسْتِنْتَارِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ مُطْلَقًا، إِلَّا أَنْ فِي رَوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ «إِذَا اسْتَقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْتِرْ ثَلَاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ» الْحَدِيثُ، فَيَقْدُ الْأَمْرُ الْمَطْلُوقُ

أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ

وقولُهُمْ أَظْهَرُ كَمَا سَلَفَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ (١٦٢)، م (٢٧٨)]. وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(وعنه) أَيُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ أَيْضًا.

٧- الإِسْبَاغُ فِي الوُضوءِ والمِبَالغةِ

(إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ خَرَجَ مَا إِذَا ادْخَلَ يَدَهُ بِالْمَعْرِفَةِ لِيَسْتَخْرِجَ الْمَاءَ، جَائِزٌ، إِذْ لَا غَمْسَ فِيهِ لِلْيَدِ.

وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ: «لَا يُدْخِلُ» لَكِنْ يُرَادُ بِهِ إِدْخَالُهَا لِلْغَمْسِ لَا لِلْإِخْذِ.

(فِي الْإِنَاءِ) يَخْرُجُ الْبِرْكُ وَالْحَيَاضُ.

(حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَنْزِي أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ).

الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى إِيْجَابِ غَسْلِ الْيَدِ لَمَنْ قَامَ مِنْ نَوْمِهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا.

وَقَالَ بِذَلِكَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ أَحَدُ، لِقَوْلِهِ: «بَاتَتْ» فَإِنَّهُ قَرِئَةُ إِرَادَةِ نَوْمِ اللَّيْلِ كَمَا سَلَفَ، لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٣) وَالتِّرْمِذِيِّ (٢٤) مِنْ وَجْهِ آخَرَ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّعْلِيلَ يَقْتَضِي الْحَاقَّ نَوْمَ النَّهَارِ بِنَوْمِ اللَّيْلِ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُ، وَهُوَ الشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي رَوَايَةِ: «فَلْيَغْسِلْ» لِلنَّدْبِ، وَالنَّهْيَ الَّذِي فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لِلْكَرَاهَةِ، وَالْقَرِئَةُ عَلَيْهِ ذِكْرُ الْعَدَدِ، فَإِنَّ ذِكْرَهُ فِي غَيْرِ النَّجَاسَةِ الْعَيْنِيَّةِ دَلِيلُ النَّدْبِ، وَلِأَنَّهُ عُلِّلَ بِأَمْرِ يَقْتَضِي الشُّكَّ، وَالشُّكُّ لَا يَقْتَضِي الْجُوبَ فِي هَذَا الْحُكْمِ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ وَلَا تَزُولُ الْكَرَاهَةُ إِلَّا بِالثَّلَاثِ الْغَسَلَاتِ، وَهَذَا فِي الْمُسْتَيْقِظِ مِنَ النَّوْمِ.

وَأَمَّا مَنْ يُرِيدُ الْوُضوءَ مِنْ غَيْرِ نَوْمٍ، فَيَسْتَحِبُّ لَهُ لَمَّا أَمَرَ فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ؛ وَلَا يُكْرَهُ التَّرْكُ لِعَدَمِ وُجُودِ النَّهْيِ فِيهِ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ وَالْأَمْرَ لِإِحْتِمَالِ النَّجَاسَةِ فِي الْيَدِ، وَأَنَّهُ لَوْ دَرَى أَيَّنَ بَاتَتْ يَدُهُ كَمَنْ لَفَّ عَلَيْهَا فَاسْتَيْقَظَ وَهِيَ عَلَى حَالِهَا، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَغْمِسَ يَدَهُ، وَإِنْ كَانَ غَسْلُهُمَا مُسْتَحَبًّا كَمَا فِي الْمُسْتَيْقِظِ؛ وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ: الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ تَعْبُدٌ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّاكِّ وَالْمُتَيَقِّنِ.

٣٦- وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَسْبِغِ الْوُضوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ، وَبَالِغٌ فِي الاسْتِشْقَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا».

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٢)، التِّرْمِذِيُّ (٣٨)، النَّسَائِيُّ (٦٦/١)، ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٧)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٥٠) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٤٤) فِي رَوَايَةٍ «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُوضٌ».

(وَعَنْ لَقِيطِ) يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَسَرَ الْقَافَ، ابْنُ عَامِرٍ (بْنِ صَبْرَةَ) يَفْتَحُ الصَّادَ وَكَسَرَ الْمُوحِدَةَ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو رَزِينٍ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ؛ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ، عَدَّاهُ فِي أَهْلِ الطَّائِفِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَسْبِغِ الْوُضوءَ» الإِسْبَاغُ: الْإِنْمَامُ وَاسْتِكْمَالُ الْأَعْضَاءِ.

(وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ) ظَاهِرٌ فِي إِرَادَةِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِهِمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (التِّرْمِذِيُّ (٣٩)، ابْنُ مَاجَهَ (٤٤٧)]: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» بِأَنَّهُ مِنْ أَخْرَجَهُ قَرِيبًا.

(وَبَالِغٌ فِي الاسْتِشْقَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا. أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ دَاوُدَ فِي رَوَايَةٍ «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُوضٌ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧/٤)؛ وَالشَّافِعِيُّ (تَرْبِيبُ الْمَسْنَدِ (٣٢/١) - (٣٣)، وَابْنُ الْجَارُودِ (التَّقْصِيصُ (٨٠)]؛ وَابْنُ حِبَّانَ (١٠٨٧)، وَالحَاكِمُ (١/١٤٧، ١٤٨)؛ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٠/١)؛ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ الْقَطَّانِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ إِسْبَاغِ الْوُضوءِ، وَهُوَ إِتْمَامُهُ، وَاسْتِكْمَالُ الْأَعْضَاءِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: اسْبَغَ الْوُضوءَ أَبْلَغَهُ مَوَاضِعَهُ، وَوَفَّى كُلَّ

عُضْرٍ حَقَّةً. تُجْزَى الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمَضْمُةُ وَالاسْتِشْقَاقُ.

وَفِي غَيْرِهِ مِثْلُهُ.

٨- تَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ

٣٧- وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٥١).

(وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْأُمَوِيُّ، الْقُرَشِيُّ، أَحَدُ الْخُلَفَاءِ، وَاحِدُ الْعَشْرَةِ.

اسْلَمَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ الْهَجْرَتَيْنِ، وَتَزَوَّجَ بِنْتِي النَّبِيِّ ﷺ رُقَيْةً أَوَّلًا، ثُمَّ لَمَّا تَوَفَّيَتْ زَوَّجَهُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَمِّ كَلثُومٍ اسْتَخْلَفَتْ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْحَرَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، وَقُتِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَثَمَانُ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، وَدُفِنَ لَيْلَةَ السَّبْتِ بِالْبَقِيعِ، وَعَمَرُهُ اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٤٩/١)، وَالدَّارَقُطْنِي (٨٦/١)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٠٨١)، مِنْ رَوَايَةِ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ [العلل الكبير للتِّرْمِذِيِّ (ص ٣٣)]: حَدِيثُهُ حَسَنٌ. وَقَالَ الْحَاكِمُ [المستدرک (١٤٩/١)]: لَا نَعْلَمُ فِيهِ ضَعْفًا بَوْحُوهُ مِنْ وَجُوهِ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَقَدْ ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ [الجرح والتعديل (٣٢٧/٦)].

وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ (١٤٩/١، ١٥٠) لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدَ عَنْ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَلِيٍّ وَعُمَارَ.

قَالَ الْمَصْنَفُ [التخليص الحميم (٩٦/١-٩٧)]:

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي أَمَامَةَ وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَى جَمِيعِهَا بِالتَّضْعِيفِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ: لَيْسَ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ

فَلَيْسَ التَّثْلِيثُ لِلأَعْضَاءِ مِنْ مُسَمَّاهُ، وَلَكِنْ التَّثْلِيثُ مَدْبُوبٌ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ غَسَلَ الْعُضْرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا جَعَلَهَا مَرَّتَيْنِ.

وَقَالَ الْجَوْنِيُّ: يَجْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا خَافَةَ مِنْ ارْتِكَابِ الْبِدْعَةِ.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ سَبْعًا فَعَلَّ صَحَابِيٍّ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ وَعَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ الْأَرِيعَ مِنْ نَحَاسَةٍ لَا تَزُولُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَدَلِيلٌ عَلَى إِجَابَةِ تَحْلِيلِ الْأَصَابِعِ؛ وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٩)، وَاحْمَدُ (٢٨٧/١)؛ وَابْنُ مَاجَةَ (٤٤٧)، وَالحَاكِمُ (١٨٢/١)، وَحُسَيْنُ الْبُخَارِيُّ [العلل الكبير (ص ٣٤)].

وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يُحْلَلَ بِيَدِهِ الْيَسْرَى بِالْخَنْصَرِ مِنْهَا، وَيَبْدَأُ بِأَسْفَلِ الْأَصَابِعِ.

وَأَمَّا كَوْنُ التَّحْلِيلِ بِالْيَدِ الْيَسْرَى فَلَيْسَ فِي النَّصِّ، وَأَمَّا قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِنَّهُ يَكُونُ بِهَا قِيَاسًا عَلَى الْاسْتِجَابِ وَيَبْدَأُ بِأَسْفَلِ الْأَصَابِعِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٤٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠)، مِنْ حَدِيثِ الْمُسْتَوْدِدِ بْنِ شَدَّادٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يُدَلِّكُ بِخَنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ».

وَلِي لَفْظُ لَابِنِ مَاجَةَ (٤٤٦): (يُحْلِلُ) بَدَلُ (يُدَلِّكُ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْمَالَغَةِ فِي الْاسْتِشْقَاقِ لِغَيْرِ الصَّائِمِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ فِي حَقِّهِ الْمَالَغَةُ؛ لِثَلَاثِ نِزَالٍ إِلَى حَلْقِهِ مَا يُقَطِّرُهُ.

وَدَلُّ ذَلِكَ عَنْ أَنَّ الْمَالَغَةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، إِذْ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَوَجِبَ عَلَيْهِ التَّحْرِي، وَلَمْ يُمْزَ لَهُ تَرْكُهَا.

وَقَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: (إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضِضْ) يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الْمَضْمُةِ؛ وَمَنْ قَالَ لَا تَحِبُّ، جَعَلَ الْأَمْرَ لِلتَّدْبِيرِ لِقَرِينَةٍ مَا سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ (أَبُو دَاوُدَ (٨٥٨-٨٦١)) فِي أَمْرِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ بِصَفَةِ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا

شيء.

رَطَلَيْنِ.

وحديثُ عُثْمَانَ هَذَا دَالٌّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ.

وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَاخْتَلَفَ فِيهِ:

والتِّرْمِذِيُّ (٦٠٩) بِلَفْظٍ: «يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رَطْلَانِ».

وَهِيَ كُلُّهَا قَاضِيَةٌ بِالتَّخْفِيفِ فِي مَاءِ الْوُضُوءِ.

وَقَدْ عَلَّمَ نَهْيُهُ ﷺ عَنِ الْإِسْرَافِ فِي الْمَاءِ وَخِبَارُهُ أَنَّهُ سَيَأْتِي قَوْمٌ يَغْتَدُونَ فِي الْوُضُوءِ فَمَنْ جَاوَزَ مَا قَالَ الشَّارِعُ أَنَّهُ يُجْزَى فَقَدْ أَسْرَفَ فَيَحْرُمُ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ هَذَا تَقْرِيبٌ لَا تَحْدِيدُ مَا هُوَ بَعِيدٌ، لَكِنَّ الْأَحْسَنَ بِالتَّشَرُّعِ مُحَاكَاةَ أَخْلَاقِهِ ﷺ وَالْإِقْدَاءُ بِهِ فِي كَمِّيَّةِ ذَلِكَ.

٩- قَدْرُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَغْتَسِلُ

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ لِأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ، فَمَنْ قَالَ بِوَجُوبِهِ اسْتَدَلَّ بِهَذَا وَمَنْ قَالَ: لَا يَجِبُ. قَالَ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْآيَةِ الْغَسْلُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ مُسَمَّاهُ، وَلَعَلَّهُ يَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ.

٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ

ﷺ أَتَى بِثَلْثِي مَدٍّ، فَجَعَلَ يَذُلُّكَ ذِرَاعِيهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١١٨).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثَلْثِي

مَدٍّ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ.

فِي الْقَامُوسِ: مِكْيَالٌ، وَهُوَ رَطْلَانِ، أَوْ رَطْلٌ وَثَلْثٌ، أَوْ مَلءُ كَفِّ الْإِنْسَانِ الْمُغْتَسِلِ، إِذَا مَلَأَهُمَا وَمَدَّ يَدَهُ بِهِمَا، وَمِنْهُ سُمِّيَ مَدًّا.

وَقَدْ جَرَّبْتُ ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ صَحِيحاً (أ هـ).

(فَجَعَلَ يَذُلُّكَ ذِرَاعِيهِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ) وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٩٤) بِهِ حَدِيثٌ أَمْ عُمَارَةُ الْأَنْصَارِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ: «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلْثِي مَدٍّ، فَنَزَلَ فِيهِ قَدْرُ ثَلْثِي مَدٍّ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٩٦/١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

فَنَلْنَا الْمَدَّ، وَهُوَ أَقَلُّ مَا رُوِيَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِهِ ﷺ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلْثِي مَدٍّ» فَلَا أَصْلَ لَهُ.

وَقَدْ صَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ [أَبُو دَاوُدَ (٩٢)، النَّسَائِيَّ (١٨/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨)]

وَجَابِرٍ [أَبُو دَاوُدَ (٩٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨)]: «أَنَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ

بِالصَّبَإِ وَتَوَضَّأَ بِالْمَدِّ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٣٢٦) نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ سَفِينَةَ.

وَأَبُو دَاوُدَ (٩٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ يَسْعُ

١٠- مَاءٌ جَدِيداً يَأْخُذُ لِأَذْنِيهِ

٣٩- وَعَنْهُ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذْنِيهِ

مَاءً غَيْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٥/١).

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٣٦) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «وَتَسَحَّ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ».

(وَعَنْهُ: أَنِّي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

(أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذْنِيهِ مَاءً غَيْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ أَيْ هَذَا الْحَدِيثُ.

(عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «وَتَسَحَّ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ. وَهُوَ الْمَحْفُوظُ) وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَصْنَفُ فِي التَّلْخِصِ (١٠١/١) عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّ الَّذِي رَأَاهُ فِي الرَّوَابِيةِ هُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ.

قَالَ الْمَصْنَفُ أَنَّهُ الْمَحْفُوظُ.

وَقَالَ الْمَصْنَفُ أَيْضاً: إِنَّهُ الَّذِي فِي صَحِيحِ ابْنِ

حِبَّانَ (٢١١/١).

وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ (٣٥)، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِي التَّلْخِصِ (١٠١/١) أَنَّهُ

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَا رَأْيَ لَهُ فِي مُسْلِمٍ.
وإذا كَانَ كَذَلِكَ فَأَخَذَ مَاءً جَدِيدًا لِلرَّأْسِ هُوَ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَحَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا هُوَ دَلِيلُ أَحَدٍ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَنَّهُ يُؤْخَذُ لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا، وَهُوَ دَلِيلُ ظَاهِرٍ.

(مَحْجَلِينَ) بِالْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ مِنَ التَّحْجِيلِ، فِي النِّهَآءِ أَيُّ بِيضٍ
مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْأَيْدِي وَالْأَقْدَامِ.

اسْتَمَارَ أَثَرُ الْوُضُوءِ فِي الرَّجُلِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ لِلْإِنْسَانِ
مِنَ الْبَيَاضِ الَّذِي يَكُونُ فِي وَجْهِ الْفَرَسِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ.

(مَنْ أَمَرَ الْوُضُوءَ) يَفْتَحُ الْوَاوَ؛ لِأَنَّهُ الْمَاءُ، وَيَجُوزُ الضَّمُّ عِنْدَ
الْبَعْضِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ): أَيُّ تَحْجِيلِهِ، وَإِنَّمَا
اقتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْآخَرَةِ، وَأَثَرُ الْغُرَّةِ وَهِيَ
مُؤَنَّثَةٌ عَلَى التَّحْجِيلِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ لَشَرْفِ مَوْضِعِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ
لِمُسْلِمٍ (٢٤٩) (٣٤) «فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلُهُ»
(فَلْيَفْعَلْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

وظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى آخِرِهِ» مِنْ
الْحَدِيثِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، إِذْ هُوَ فِي قَوْلٍ مِنْ شَأْنِ
مَنْكُمْ فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا مَا قِيْدَهُ بِهَا؛ إِذِ الْاسْتَطَاعَةُ لِلذِّكْرِ مُتَحَقِّقَةٌ
قَطْعًا.

وَقَالَ نَعِيمٌ أَحَدُ رُؤَايَاهُ: لَا أَدْرِي قَوْلَهُ: (فَمَنْ اسْتَطَاعَ) (إِنِ)
مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ؟

وَفِي الْفَتْحِ (٢٣٦/١): لَمْ آرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِمَّنْ
رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ عَشْرَةٌ، وَلَا مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ رِوَايَةِ نَعِيمٍ هَلِو.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ،
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنْ ذَلِكَ.

فَقِيلَ: فِي الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكِبِ. وَفِي الرُّجُلَيْنِ إِلَى الرُّكْبَةِ.
وَلَقَدْ ثَبَتَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً وَرِأْيًا، وَثَبَتَ مِنْ فِعْلِ
أَبِي عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«الْمَصْنَفُ» (١/٥٨)], وَأَبُو عُبَيْدٍ

وَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي سَلَفَتْ غَايَةُ مَا فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ
أَنَّهُ ﷺ أَخَذَ مَاءً جَدِيدًا، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ
الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ الرُّوَاةِ مِنَ الصَّحَابَةِ: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ
مَرَّةً وَاحِدَةً» ظَاهِرٌ أَنَّهُ بِمَاءٍ وَاحِدٍ.

وَحَدِيثُ: «الْأَنْثَانِ مِنَ الرَّأْسِ» [١٣٤]، ت (٣٧)،
ج (٤٤٤)، وَإِنْ كَانَ فِي أَسَانِيدِهِ مَقَالٌ إِلَّا أَنَّ كَثْرَةَ طَرِيقِهِ يَشُدُّ
بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَشْهَدُ لَهَا أَحَادِيثُ مَسْحِهَا مَعَ الرَّأْسِ مَرَّةً
وَاحِدَةً.

وَهِيَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالرَّبِيعِ،
وَعِثْمَانَ، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ مَسَحَهَا مَعَ الرَّأْسِ مَرَّةً
وَاحِدَةً، أَيُّ بِمَاءٍ وَاحِدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَفْظِ مَرَّةً، إِذْ لَوْ كَانَ يُؤْخَذُ
لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا مَا صُدِّقَ أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً،
وَأِنْ احْتَمَلَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَكْرَرْ مَسْحَهُمَا، وَأَنَّهُ أَخَذَ لِهَئِمَّا مَاءً
جَدِيدًا، فَهُوَ اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ.

وَتَأْوِيلُ حَدِيثِ أَنَّهُ أَخَذَ لِهَئِمَّا مَاءً خِلَافَ الَّذِي مَسَحَ بِهِ
رَأْسَهُ، أَقْرَبُ مَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي يَدَيْهِ بَلَّةٌ تَكْفِي. لِمَسْحِ
الْأَذْنَيْنِ. فَأَخَذَ لِهَئِمَّا مَاءً جَدِيدًا.

١١- فَضْلُ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ أُمِّي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا
مُحَجَّلِينَ، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ
يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ [الْبَحَارُ (١٣٦)، مُسْلِمٌ (٢٤٩)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«إِنْ أُمِّي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا» بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ

[«الطهور» (٢٥)] بإسناد حسن.

وقيل: إلى نصف العضد والساق، والغرة في الوجه أن يغسل إلى صفحتي العنق، والقول بعدم مشروعيتهما؛ وتأويل حديث أبي هريرة بأن المراد به المداومة على الوضوء خلاف الظاهر، ورد بأن الراوي أعرف بما روى، كيف وقد رُفِعَ معناه ولا وجه لنفيه.

وقد استدل على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث، وبحديث مسلم (٢٤٧)، مرفوعاً: «سَيِّمًا لَيْسَتْ لِأَخِيهِ غَيْرُكُمْ» و«السَّيِّمُ» بِكَسْرِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ: العلامة، ورد هذا بأنه قد ثبت الوضوء لمن قبل هذه الأمة.

قيل: فالذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتججيل.

١٢- الْبَدْءُ بِالْأَيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْعَمَلِ

٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ فِي تَعْلِيهِ، وَتَرْجُلِهِ، وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ».

متفق عليه. [البخاري (١٦٨)، مسلم (٢٦٨)]

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمُنُ» أي تقديم الأيمن.

(في تعْلِيهِ) لُبْسِ نَعْلِهِ.

(وَتَرْجُلِهِ) بِالْجِيَمِ، أي مشط شعره.

(وَطَهْوَرِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ) تَعْمِيمٌ بَعْدَ التَّخْصِصِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قال ابن دقيق العيد: هو عامٌ مخصوص، يعني: قوله «كُلُّهُ»، بدخول الخلاء، والخروج من المسجد؛ وغيرهما، فإنه يبدأ فيهما باليسار.

قيل: والتأكد بكله يدل على بقاء التعميم، ودفع التجوز عن البعض، فيحتمل أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً، وما يستحب فيه التيسر ليس من الأفعال المقصودة، بل هي إما تزكُّ. وإما غير مقصودة.

والحديث دليل على استحباب البداء بشق الرأس الأيمن في التَّرجُلِ، والغسلِ، والخلقِ، وباليَمانِ في الوضوءِ، والغسلِ، والأكلِ، والشربِ، وغير ذلك.

قال النووي: قاعدة الشرع المستمرة البداء باليمين في كل ما كان من باب التَّكْرِيمِ والتَّزْيِينِ وما كان بضدّها استحب فيه التَّيَّاسُرُ، ويأتي الحديث في الوضوء قريباً، وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ «يعجبه» يدل على استحباب ذلك شرعاً.

وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة، عند الكلام على هذا الحديث.

٤٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِيَمَانِيكُمْ».

أخرجه الأئمة [أبو داود (٤١٤١)، الرمزي (١٧٦٦)، النسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٣٥٨-٣٥٧/٩)، ابن ماجه (٤٠٢)]، وصححه ابن خزيمة (١٧٨).

وأخرجه أحمد (٣٥٤/٢)، وابن حبان (١٠٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٦/١) وزاد فيه: (وإذا لبستم).

قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصحح.

والحديث دليل على البداء باليمين عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين.

وأما غيرهما كالوجه والرأس فظاهر أيضاً شمولها، إلا أنه لم يقل أحد به فيهما، ولا ورد في أحاديث التعليم، بخلاف اليدين والرجلين، فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمين فيهما على اليسرى، في حديث عثمان الذي مضى وغيره، والآية مجملة بيئتها السنة.

واختلف في وجوب ذلك، ولا كلام في أنه الأول.

ف عند الهادوية: يجب لحديث الكتاب، وهو بلفظ الأمر، وهو للوجوب في أصله، باستمرار فعله ﷺ له، فإنه ما روي أنه توضع مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عباس، ولأنه فعلاً بياناً للواجب فيجب، والحديث، ابن عمر (٤١٩)، وزيد بن ثابت، وأبي هريرة: أنه ﷺ «تَوَضَّأَ عَلَى الْوَلَاءِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ» وله طرق يشد

بعضُها بعضاً.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَمُورُ

وَقَالَتِ الْحَنْبَلِيَّةُ وَجَاعَةً: لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضوءِ، وَلَا بَيْنَ الْيَمَنِ وَالْيَسَرَى مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ قَالُوا: الْوَأَوَّلُ فِي الْآيَةِ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَبِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ بَدَأَ بِمِاسِرِهِ، وَبِأَنَّهُ قَالَ: مَا أَبَالِي بِشِمَالِي بَدَأْتُ أَمْ يَمْنَى إِذَا أَتَمَمْتُ الْوُضوءَ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٨٧/١-٨٩) وَالْبَيْهَقِيُّ (٨٧/١)، وَقَالَ: إِنَّهُ مُنْقَطِعٌ. وَكَذَا رَوَاةُ الْفِعْلِ أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ.

الْاِقْتِصَارُ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زَادَ الْمَعَادَ (١٩٣/١-١٩٤)]: وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ الْبَيْتَةَ، لَكِنْ كَانَ إِذَا مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ كَمَّلَ عَلَى الْعِمَامَةِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْغُبَرَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُمَا أَثَرَانِ غَيْرُ ثَابِتَيْنِ، فَلَا تَقُومُ بِهِمَا حُجَّةٌ، وَلَا يُقَاوِمَانِ مَا سَلَفَ، وَإِنْ كَانَ الدَّارَقُطَنِيُّ قَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَلِيٍّ وَلَمْ يَضَعْفَهُ.

وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرُقٍ بِالْفَاظِ، لَكِنَّهَا مَوْقُوفَةٌ كُلُّهَا.

هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ الدَّارَقُطَنِيُّ: أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مَيِّتَيْنِ رَجُلًا.

وَأَمَّا الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْعِمَامَةِ بِالسَّحْبِ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زَادَ الْمَعَادَ (١٩٤/١)]: أَنَّهُ كَانَ يَمَسُّحُ رَأْسَهُ تَارَةً، وَعَلَى الْعِمَامَةِ تَارَةً، وَعَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ تَارَةً.

وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ يَأْتِي لَهُ بِأَبْ مُسْتَقِلٍّ، وَيَأْتِي حَدِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْعَصَائِبِ.

١٣- المسحُ على بعضِ الرأسِ والعمامةِ

٤٣- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٤)

(وعن المغيرة) بضم الميم فعين معجمة مكسورة فياء وراء، يُكْنَى أبا عبد الله أو أبا عيسى، أسلم عام الحندق، وقدم مهاجراً، وأول مشاهديه الحديثية، وفاته سنة خمسين من الهجرة بالكوفة، وكان عاملاً عليها من قبل معاوية، وهـ: (ابن شعبة) بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فموحدة مفتوحة. بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فموحدة مفتوحة.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ) فِي الْقَامُوسِ: النَّاصِيَةُ وَالنَّاصَةُ قِصَاصُ الشَّعْرِ.

(وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ) تَنْبِيْهُ خُفُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مضمومة، أي ومسح عليهما.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبَخَارِيُّ وَوَهَمَ مِنْ نَسْبِهِ إِلَيْهَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَسْحِ النَّاصِيَةِ.

١٤- الأَمْرُ بِالرَّوْضِ فِي الْوُضوءِ

٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ﷺ «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٢٤٠/٥، ٢٤١) هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ [١٢١٨] بِلَفْظِ الْخَبَرِ.

(وَعَنْ جَابِرٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ: بِالْخَاءِ وَالرَّاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ، الْأَنْصَارِيُّ، السُّلَمِيُّ، مِنْ مَشَاهِيرِ الصَّحَابَةِ.

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ أَنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا، وَكَانَ يُنْقَلُ الْمَاءُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَ مَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِي عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَذَكَرَ ذَلِكَ الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ، وَشَهِدَ صَنْيَنَ، مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ مِنَ الْكَثَرَيْنِ الْخَفَاطِ، وَكَفَّ بَصْرَهُ فِي آخِرِ عُمرِهِ، وَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ بِالْمَدِينَةِ وَعُمُرُهُ أَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

(فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ جَلِيلِ شَرِيفِ سَيِّئِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَجِّ.

(قَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ:

أَذَارَ الْمَاءِ عَلَى مِرْقَتَيْهِ.

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٨٣/١).

(وَعَنْهُ): أَيُّ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

(قَالَ): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَذَارَ الْمَاءَ عَلَى مِرْقَتَيْهِ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ هُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، الْإِمَامُ الْعَدِيمُ النَّظِيرُ فِي حَفِظِهِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي حَقِّهِ: هُوَ حَافِظُ الزَّمَانِ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ، الْحَافِظُ الشَّهِيرُ، صَاحِبُ السَّنَنِ، مَوْلَدُهُ سَنَةُ سِتٍّ وَثَلَاثِمِائَةٍ، سَمِعَ مِنْ عَوَالِمَ وَبَرَغَ فِي هَذَا الشَّانِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: صَارَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَوْحَدَ عَصْرِهِ فِي الْحَفِظِ، وَالْفَهْمِ، وَالرُّوْعِ، وَإِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَالنُّحُوِّ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا، وَاشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ مِثْلُهُ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَإِمَامًا وَفِيهِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْأَثَرِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِالْعِلَلِ، وَأَسْمَاءُ الرُّجَالِ مَعَ الصَّدِّقِ، وَالثَّقَةِ، وَصَحَّةُ الْإِعْتِقَادِ.

وَقَدْ اطَّلَعَ أَمَّةُ الْحَدِيثِ الثَّنَاءَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وَكَانَتْ وَقَاتُهُ فِي ثَامَنِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. (بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٦/١) أَيْضًا بِإِسْنَادِ الدَّارَقُطْنِيِّ.

وَفِي الْإِسْنَادَيْنِ مَعَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ، وَضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَعَدَّةُ ابْنِ حُبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، لَكِنَّ الْجَارِحَ أَوْلَى وَإِنْ كَثُرَ الْمَدْلُولُ، وَهَذَا الْجَارِحُ أَكْثَرُ؛ وَصَرَّحَ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ؛ كَالْمُنْدَرِيِّ، وَابْنِ الصَّلَاحِ وَالنُّوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَيَغْنِي عَنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ [٢٤٦]: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ حَتَّى اسْتَرْعَ فِي الْقُضْدِ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ».

قُلْتُ: وَلَوْ أَنِّي بِهِ هُنَا لَكَانَ أَوْلَى.

(ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ). أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ؛ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ (خَبِرَ) أَيُّ بِلَفْظِ بَدَأَ وَلَفْظِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: ثُمَّ «خَرَجَ - أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ الْبَابِ»: أَيُّ بَابِ الْحَرَمِ أَيُّ: الْمَسْجِدِ بَعْدَ طَوَافِهِ لِعِمْرَتِهِ «إِلَى الصَّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» بِلَفْظِ الْخَبَرِ فَعَلًا مُضَارِعًا فَبَدَأَ بِالصَّفَا لِبِدَاةِ اللَّهِ بِهِ فِي الْآيَةِ.

وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ هُنَا؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ أَنَّ مَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ذِكْرًا تَبْدِئُ بِهِ فَعَلًا، فَإِنْ كَانَ كَلَامُهُ كَلَامَ حَكِيمٍ لَا يَبْدُؤُا ذِكْرًا إِلَّا بِمَا يَسْتَحِقُّ الْبِدَاةَ بِهِ فَعَلًا، فَإِنَّهُ مُقْتَضَى الْبَلَاغَةِ وَلِذَا قَالَ سَيَبَوِي: إِنَّهُمْ أَيُّ الْعَرَبِ يُقَدِّمُونَ مَا هُمْ بِشَأْنِهِ أَهَمُّ وَهُمْ بِهِ أَعْنَى.

فَإِنَّ اللَّفْظَ عَامًّا، وَالْعَامُّ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى سَبَبِهِ، أَعْنَى «بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» لِأَنَّ كَلِمَةَ «مَا» مَوْصُولَةٌ، وَالْمَوْصُولَاتُ مِنَ الْفَاعِلِ الْعَمُومِ، وَآيَةُ الْوُضُوءِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ دَاخِلَةٌ تَحْتَ الْأَمْرِ يَقُولُهُ ﷺ: «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَيَجِبُ الْبِدَاةُ بِغَسْلِ الْوُجُوهِ، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَإِنْ كَانَتْ الْآيَةُ لَمْ تُقَدِّمِ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ، وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ قَرِيبًا.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ غَيْرُ وَاجِبٍ.

وَاسْتَدَلُّ لَهُمْ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَتَبَدَّى ثُمَّ رَجَلَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ».

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ لَهُ طَرِيقٌ صَحِيحَةٌ حَتَّى يَتِمَّ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا عَلَى حَدِيثِ الْغُبَرَةِ، وَجَعَلَهُ مُتَّصِلًا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لِتَقَارِبِهِمَا فِي الدَّلَالَةِ.

١٥- كيف يدير الماء في وضوئه

٤٥- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ

١٦- الأمر بالتسمية على الوضوء

٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٩)، بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ (٢٥، ٢٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَأَبِي سَعِيدٍ [أَحَدُ (٤١/٣)]، ابْنُ مَاجَةَ (٣٩٧) [نَحْوَهُ].

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَنْبَغُ فِيهِ شَيْءٌ.

هَذَا قِطْعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ، فَإِنَّهُمْ أَخْرَجُوهُ بِلَفْظٍ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وُضُوءَ لَهُ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ».

وَالْحَدِيثُ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ يَعْقُوبُ بْنُ سَلَمَةَ اللَّيْثِيُّ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا لِأَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٧١/١، ٧٩) وَابْنِ يَهْيَاقِ (٤١/١) وَلِكَيْفَ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ أَيْضاً، وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ [الْمُعْجَمُ الصَّغِيرُ (٧٣/١)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَإِنَّ حَفَظَتَكَ لَا تَزَالُ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تُخْلُصَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءِ» وَلَكِنْ سَنَدُهُ وَاقٍ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ لَمْ يَقُلْ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) وَزَيْدٌ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُورِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، صَاحِبِيُّ جَلِيلِ الْقَدْرِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ فِي السَّنَنِ بَلْ رَوَاهُ فِي الْعِلَالِ [هُوَ فِي السَّنَنِ (٢٥)]، فَغَايِرُ الْمُصْتَفَى فِي الْعِبَارَةِ لِهَذِهِ الْإِشَارَةِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَنْبَغُ فِيهِ شَيْءٌ).

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ [كَشَفَ الْأَسَاتِيرَ (٢٦١)] وَأَحْمَدُ (٧٠/٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٨)، وَالدَّارِقُطِيُّ (٧٢/١، ٧٣) وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ [الْعِلَالُ الْكَبِيرُ (ص ٣١، ٣٢)]: قَالَ مُحَمَّدٌ - يَعْنِي الْبُخَارِيُّ -: إِنَّهُ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ، لَكَيْفَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ فِي رَوَايَةٍ مُجْهُولِينَ.

وَرَوَاهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ الَّتِي أَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ [الْعِلَالُ الْكَبِيرُ (ص ٣٣)] وَغَيْرُهُ مِنْ رَوَايَةِ كَثِيرٍ مِنْ زَيْدٍ عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، وَلَكِنَّهُ قَدْحٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ زَيْدٍ. وَفِي رَبِيعٍ أَيْضاً.

وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثُ فِي التَّسْمِيَةِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، وَسَهْلٍ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَبْرَةَ، وَأُمِّ سَبْرَةَ، وَعَلِيٍّ، وَأَنْسَرٍ.

وَفِي الْجَمِيعِ مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضاً، فَلَا تَخْلُو عَنْ قُوَّةٍ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ثَبَتَ لَنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَالْحَدِيثُ قَدْ دُلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ: (لَا وُضُوءَ) أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يُوجَدُ مِنْ دُونِهَا، إِذِ الْأَصْلُ فِي النَّفْيِ الْحَقِيقَةُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ:

فَذَهَبَتِ الْهَادِوَةُ إِلَى: أَنَّهَا فَرْضٌ عَلَى الذَّاكِرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالظَّاهِرِيَّةُ: بَلْ وَعَلَى النَّاسِي.

وَفِي أَحَدِ قَوْلِي الْهَادِي: أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوَّلَ وَضُوئِهِ طَهَّرَ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهَرْ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعُ الْوُضُوءِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٧٤/١، ٧٥)، وَغَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٤٤/١) بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: وَهَذَا أَيْضاً ضَعِيفٌ، أَبُو بَكْرٍ الدَّاهِرِيُّ - يَرِيدُ: أَحَدَ رَوَاتِهِ - غَيْرُ ثِقَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ.

وَبِهِ اسْتَدَلَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الذَّاكِرِ وَالنَّاسِي قَائِلًا: إِنَّ الْأَوَّلَ فِي حَقِّ الْعَامِدِ، وَهَذَا فِي حَقِّ النَّاسِي، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا الْأَخِيرُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً فَقَدْ عَضَدَهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى عَدَمِ الْفَرْضِيَّةِ حَدِيثُ: (تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَهُوَ الدَّلِيلُ عَلَى تَأْوِيلِ النَّفْيِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ، بِأَنَّ الْمَرَادَ: لَا وَضُوءَ كَامِلٌ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ بِلَفْظِ «لَا وَضُوءَ كَامِلٌ» إِلَّا

أنه قال المصنف: لم نره بهذا اللفظ.

وأما القول بأن هذا مُثَبَّتٌ ودالٌّ على الإيجاب فيجُحُّ، ففيه أنه لم يثبت بُتوثاً يقضي بالإيجاب، بل طُرْفَةٌ كما عرفت.

وقد دلَّ على السُّنَّةِ حديث: (كلُّ امرئٍ ذي بالٍ واحد) (٣٥٩/٢)، أبو داود (٤٨٤٠)، ابن ماجه (١٨٩٤) [فِتْعَاضُ هُوَ وحديث الباب على مُطْلَقِ الشَّرْعِيَّةِ وأقلُّها النَّدِيَّةِ].

١٧- الفصل بين المضمضة والاستنشاق

٤٧- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، يَسَانِدٌ ضَعِيفٌ (١٣٩).

(وعن طلحة) هُوَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، أَوْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، طَلْحَةُ (بْنُ مُصْرَفٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرُ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَفَاءٌ.

وطلحة أحد الأعلام الأثبات من التابعين، مات سنة اثنتي عشرة ومائة.

(عن أبيه) مُصْرَفٍ (عن جده) كَعْبٍ بَنِ عَمْرِو بْنِ الْهَمْدَانِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: ابْنُ عُمَرَ، بَضْمُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

قال ابن عبد البر: والأشهرُ ابنُ عمرو، لَهُ صُحْبَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُهَا، وَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارٍ مِنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ: قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ يَسَانِدٌ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قال النووي: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَلَئِنْ مُصْرَفًا وَالسُّدَّ طَلْحَةَ بَجْهُولِ الْحَالِ.

قال أبو داود: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: زَعَمُوا أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يُنْكِرُهَا، يَقُولُ: أَيْشٍ هَذَا طَلْحَةُ بْنُ مُصْرَفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ؟!

والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق، بأن

يُؤْخَذُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَاءً جَدِيدًا.

وقد دلَّ لَهُ أَيْضًا حَدِيثُ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعُثْمَانَ: أَنَّهُمَا أَفْرَدَا الْمَضْمَضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ، ثُمَّ قَالَا: هَكَذَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَوَضُّأً؛ أَخْرَجَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ فِي صَحَابِهِ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّ السُّنَّةَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ، لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٤) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ تَمَضْمَضَ فَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١).

والجمع بَيْنَهُمَا وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ مِنْ سِتِّ طُرُقٍ، وَتَأْتِي إِحْدَاهَا قَرِيبًا، وَكَذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٩) وَغَيْرِهِ.

وَلِي لَفْظُ لَابِنِ جُبَّانَ (١٠٧٧): «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَنَاتٍ» وَفِي لَفْظِ اللَّبْخَارِيِّ [١٩٩]: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ غُرْفَةً وَاحِدَةً» وَمَعَ وُرُودِ الرُّوَايَتَيْنِ الْجَمْعُ وَعَدَمُهُ، فَلَا قَرْبُ التَّخْيِيرِ وَأَنَّ الْكُلَّ سُنَّةٌ، وَإِنْ كَانَتْ رِوَايَةُ الْجَمْعِ أَكْثَرَ وَأَصَحُّ؛ وَقَدْ اخْتَارَ فِي الشَّرْحِ التَّخْيِيرَ، وَقَالَ: إِنَّهُ قَوْلُ الْإِمَامِ بِحَسْبِ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْجَمْعَ قَدْ يَكُونُ بِغُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ وَثَلَاثٍ مِنْهَا، كَمَا أَرشَدَ إِلَيْهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ» وَ«مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ» وَقَدْ يَكُونُ الْجَمْعُ بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَرَّاتِ غُرْفَةٌ، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَنَاتٍ.

قَالَ النَّبَهِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٥٠/١) بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ: يَغْنِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ كُلَّ مَرَّةٍ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ قَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ.

قَالَ: وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ثُمَّ سَأَفَهُ بِسَنَدِهِ وَفِيهِ: «ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ» ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَيَبْزُحُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ

١٨- كيف يتمضمض ويستنثر

رَجُلًا. وَفِي قَدَمَيْهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصْبِئَهُ الْمَاءُ. فَقَالَ:
ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣)، ابْنُ مَاجَهَ (٦٦٥) النَّسَائِيُّ.

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا وَلِي قَدَمَيْهِ
مِثْلُ الظُّفْرِ» بِضَمِّ الطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالْفَاءِ، فِيهِ ثَلَاثُ أُخْرُ اجْوَدَهَا
مَا ذَكَرَ، وَجَمْعُهُ أَظْفَارٌ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ أَظْفِيرٌ.
(لَمْ يُصْبِئَهُ الْمَاءُ) أَيِ مَاءٍ وَضُوءِهِ.

(فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ)
وَقَدْ أَخْرَجَ مِثْلَهُ مُسْلِمٌ [٢٤٣] مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ، إِلَّا أَنَّهُ
قِيلَ: إِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٧٥) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي
وَفِي ظَهْرِ قَدَمَيْهِ لُغْمَةٌ قَدَرُ الذَّرْهَمِ لَمْ يُصْبِئَهَا الْمَاءُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ
ﷺ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ».

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَمَّا سُئِلَ عَنْ إِسْنَادِهِ، جَيِّدٌ؟ نَعَمْ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ اسْتِيعَابِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ
نَصًّا فِي الرَّجُلِ، وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» [بخ (١٦٣)،
م (٢٤١)] قَالَهُ ﷺ فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يَمْسُ أَعْقَابُهُمُ الْمَاءُ.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: إِنَّهُ يُعْفَى عَنْ نَصْفِ الْعَضْوِ،
أَوْ رُبْعِهِ، أَوْ أَقْلٍ مِنَ الذَّرْهَمِ، وَرَوَايَاتُ حِكْمَتٍ عَنْهُ.

وَقَدْ اسْتَدُلَّ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ الْمَوَالَاةِ، حَيْثُ
أَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى أَمْرِهِ بِغَسْلِ مَا تَرَكَ.

قِيلَ: وَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ التَّشْدِيدَ عَلَيْهِ فِي الْإِنْكَارِ،
وَالْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا فَكَأَنَّهُ تَرَكَ الْكُلَّ، وَلَا يَخْفَى
ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَ الرََّاوِي «أَمَرَهُ أَنْ
يُعِيدَ الْوُضُوءَ»، أَيِ غَسَلَ مَا تَرَكَ، وَسَمَّاهُ إِعَادَةً بِأَعْيَارِ ظَنِّ
الْمُوضِعِ، فَإِنَّهُ صَلَّى ظَنًّا بِأَنَّهُ قَدْ تَوَضَّأَ وَضُوءًا مُجْزِئًا، وَسَمَّاهُ
وُضُوءًا فِي قَوْلِهِ: يُعِيدُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ وَضُوءٌ لُغَةً.

٤٨- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ -

ثُمَّ «تَمَضَّمَضَ» وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا.

يُمَضِّضُ وَيَسْتَنْثِرُ مِنَ الْكَفِّ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ
الْمَاءُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٧/١-٦٩).

٤٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ - فِي صِفَةِ
الْوُضُوءِ - «ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ، فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ
مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٩١)، مُسْلِمٌ (٢٣٥) وَتَقَدَّمَ بِرَقْمِ (٣٢)]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ) أَيِ وَضُوءِهِ

ﷺ

(ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ) أَيِ فِي الْمَاءِ.

(فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ) لَمْ يَذْكُرِ الْاسْتِنْشَاقَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ إِنَّمَا هُوَ
ذِكْرُ اكْتِفَائِهِ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَاءِ، لَمَا يَدْخُلُ فِي الْقَمِّ وَالْأَنْفِ.

وَأَمَّا دَفْعُ الْمَاءِ فَلَيْسَ مِنْ مَقْصُودِ الْحَدِيثِ.

(مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ) الْكَفُّ يُذَكَّرُ وَيُؤنث.

(يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا؛ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَفَّاهُ كَفًّا
وَاحِدًا لِلثَّلَاثِ الْمَرَّاتِ، وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ فِعْلَ كُلِّ
مِنْهُمَا مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، يَغْتَرَفُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ.

وَالْحَدِيثُ كَالْأَوَّلِ مِنْ أَدْلَةِ الْجَمْعِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَالْأَوَّلُ
مُقْتَطَعَانِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ الطَّوِيلَيْنِ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا، إِلَّا أَنَّ الْمُنْصَفَ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى
مَوْضِعِ الْحِجَةِ الَّذِي يُرِيدُهُ كَالْجَمْعِ هُنَا.

١٩- ضرورة وصول الماء إلى أعضاء الوضوء

٥٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ

وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في الترك حكم العامد.

٢٠- قدر ما يتوضأ به ويغتسل

٥١- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠١)، مسلم (٣٢٥)]

(وعنه) أي أنس بن مالك.

(قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ) تقدّم تحقيق قدره. (ويغتسل بالصّاع) وهو أربعة أمداد، ولذا قال: (إلى خمسة أمداد) كأنه قال أربعة أمداد إلى خمسة، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأُ بِثَلَاثِي مُدٍّ، وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ أَقْبَلُ مَا قُدِّرَ بِهِ مَاءٌ وَضُوءُهُ؛ وَلَوْ أَخَّرَ الْمُسَنِّفُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِلَى هُنَا، أَوْ قَدَّمَ هَذَا، لَكَانَ أَوْفَقَ لِحَسَنِ التَّرْتِيبِ.

وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينتهي إليه وضوؤه ﷺ وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري (٢٥٠): «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ» بفتح الفاء والراء، وهو إناء يسع تسعة عشر رطلاً؛ لأنه ليس في حديثها أنه كان ملائناً ماءً، بل قولها «من إناء» يدل على تبعض ما توضأ منه.

وحديث أنس هذا.

والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد، يُرشدان إلى تقليل ماء الوضوء، والاكتفاء باليسير منه.

وقد قال البخاري: وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ؛ أَيِ مَاءِ الْوُضُوءِ، أَنْ يَتَجَاوَرَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ.

٢١- الْأَذْكَارُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٢- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَسْنِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ

يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥).

وَزَادَ «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

(وعن عمر) بضم العين المهملة منقول من جمع عمرة، وهو أبو حفص عمر بن الخطاب، القرشي؛ يَتِمُّعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي كَعْبِ بْنِ لُؤْيٍ.

اسلم سنة ست من النبوة، وقيل سنة خمس، بعد أربعين رجلاً، وشهد المشاهدة كلها مع النبي ﷺ، ولهُ مشاهد في الإسلام، وَفُتِّحَتْ فِي الْعِرَاقِ وَالشَّامِ.

وَتَوَفِّيَ فِي غُرَّةِ الْحَرَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، طَعَنَهُ أَبُو لُؤْلُؤَةَ غُلَامٌ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَخَلَفَتْهُ عَشْرُ سَنِينَ وَنِصْفٍ.

(قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْنِغُ الْوُضُوءَ») تقدّم أنه إنامته.

(ثم يقول) بعد إتمامه: (أشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ) هو من باب: «وَنُفِخَ فِي الصُّورِ»، عبّر عن الآتي بالماضي، لِتَحْقِيقِ وَقْعِهِ.

والمراد تَفْتَحُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ).

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٧٠)، وَابْنُ حِبَانَ (١٠٥٠).

(وَالْتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ») جَمَعَ بَيْنَهُمَا ائْتِمَامًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ».

وَلَمَّا كَانَتِ التَّوْبَةُ طَهَارَةً الْبَاطِنِ مِنْ أَدْرَانِ الذُّنُوبِ، وَالْوُضُوءُ طَهَارَةً الظَّاهِرِ عَنِ الْأَحْدَاثِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّقَرُّبِ إِلَى تَعَالَى، نَاسَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، أَيِ طَلَبِ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى غَايَةَ الْمُنَاسَبَةِ فِي طَلَبِ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مَحْبُوبًا بِاللَّهُ وَفِي زُمرَةِ الْمَحْبُوبِينَ لَهُ، وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثَ [بعد

والجورب: فوق الجر موق يُغَطِّي الكعبين بعض التغطية
دُونَ النعل، وَهِيَ تَكُونُ دُونَ الْكِعَابِ.

١- شرط المسح على الخفين إدخالهما على وضوء

٥٣- عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خَفِيهِ، فَقَالَ:
«دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٦)، مسلم (٢٧٤)].

(عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ أي
في سفر كما صرح به البخاري).

وعند مالك [الموطأ (ص ٤٨)]، وأبي داود (١٤٩) تعيين
السفر أنه في غزوة تبوك، وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر.

(فتوضأ) أي أخذ في الوضوء كما صرحت به الأحاديث،
ففي لفظ: «تغميض واستنشق ثلاث مرات» وفي أخرى:
«فمسح برأسه» فالمراد بقوله «توضأ» أخذ فيه، لا أنه استكملة
كما هو ظاهر اللفظ.

(فأهويت) أي مددت يدي، أو قصدت الهوي من القيام
إلى القعود.

(لأنزع خفيه) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح، أو
علمها وظن أنه ﷺ سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل
أفضل، ويأتي فيه الخلاف، أو جواز أنه لم يحصل شرط المسح،
وهذا الأخير أقرب لقوله (فقال: دعهما) أي الخفين.

(فإنني أدخلتهما طاهرتين) حال من القدمين كما تبينه رواية
أبي داود (فإنني أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان).

(فمسح عليهما) متفق عليه بين الشيخين؛ ولفظه هنا
للبخاري.

وذكر البيهقي أنه روي عن المغيرة من سبتين طريقاً، وذكر
منها ابن مندة خمسة وأربعين طريقاً.

والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر؛
لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت.

ج (٥٥): في إسناده اضطراب، فصدر الحديث ثابت في
مسلم (٢٣٤) وهذه الزيادة قد رواها البيهقي والطبراني في
الأوسط (٤٨٩٥) من طريق ثوبان بلفظ: «مَنْ دَعَا بِوَضُوءٍ
فَتَوَضَّأَ، فَسَاعَةَ فَرَّغَ مِنْ وَضُوءِهِ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ،
وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

ورواه ابن ماجه (٤٦٩) من حديث انس، وابن السني، في
عمل اليوم والليلة (٣٠)، والحاكم في المستدرک (٥٦٤/١)، من
حديث أبي سعيد بلفظ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ
فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطابعٍ فَلَا يُكْسَرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وصحح النسائي [عمل اليوم واليلة (٨١)] أنه موقوف.

وهذا الذكر عقيب الوضوء.

قال النووي: قال أصحابنا: ويستحب أيضاً عقيب الغسل.
وللها انتهى باب الوضوء، ولم يذكر المصنف من
الأذكار فيه إلا حديث التسمية في أوله، وهذا الذكر في آخره.
وأما حديث الذكر مع غسل كل عضو فلم يذكره للاتفاق
على ضعفه.

قال النووي: الأدعية في أثناء الوضوء لا أصل لها، ولم
يذكرها المتقدمون.

وقال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث.

هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا
الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء فعلاً، فقال له عند تمام أدليته
تالياً. وعقب الوضوء بالمسح على الخفين؛ لأنه من أحكام
الوضوء فقال:

٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

أي باب ذكر أدلة شرعية ذلك.

والخف: نعل من آدم يغطي الكعبين.

والجر موق: خف كبير يلبس فوق خف صغير.

وَأَمَّا فِي الْحَضَرِ فَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ الثَّالِثِ.

وَقَدْ اختلف العلماءُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ، فَالْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِهِ سَفَرًا لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَحَضَرًا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنِ الصَّحَابَةِ مَرْفُوعَةً.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: فِيهِ عَنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ نَحْوَ مِنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ:

وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَنْذَةَ أَسْمَاءَ مِنْ رَوَاهُ فِي تَذَكُّرَتِهِ، فَبَلَّغُوا ثَمَانِينَ صَحَابِيًّا.

وَالْقَوْلُ بِالْمَسْحِ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَبِلَالٍ، وَحَذِيفَةَ، وَبَرِيدَةَ، وَخَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَسُلَمَانَ، وَجَرِيرَ الْجَلِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ اخْتِلَافٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ إِتْكَارُهُ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ إِثْبَاتُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ إِتْكَارُهُ إِلَّا عَنْ مَالِكٍ، مَعَ أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ عَنْهُ مُصْرَحَةٌ بِإِثْبَاتِهِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَدْ صَرَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْخَفَاطِ بِأَنَّ الْمَسْحَ مُتَوَاتِرٌ؛ وَقَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مُسْتَدَلِّينَ بِمَا سَمِعْتُ.

وَرَوَى عَنِ الْهَادُوِيَّةِ وَالْإِمَامِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ الْقَوْلَ بِعَدَمِ جَوَازِهِ.

وَأَسْتَدِلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قَالُوا: فَعَيَّنَتِ الْآيَةُ مُبَاشَرَةَ الرَّجُلَيْنِ بِالْمَاءِ.

وَأَسْتَدِلُّوا أَيْضًا بِمَا سَلَفَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ أَحَادِيثِ التَّعْلِيمِ، وَكُلُّهَا عَيَّنَتْ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ.

قَالُوا: وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُمْ فِي الْمَسْحِ مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى النَّسْخِ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَبَقَ

الْكِتَابُ الْخُفَيْنِ [ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (١/١٦٩)].

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَا مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْمَائِدَةِ [الْبَيْهَقِيُّ: (٢٧٢/١)].

وَأَجِيبْ أَوَّلًا: بِأَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِجِ، وَمَسَحَهُ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ كَمَا عَرَفْتُ، فَكَيْفَ يَنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ الْمُتَأَخِّرَ.

وَنَاقِيًا: بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ تَأَخَّرَ آيَةُ الْمَائِدَةِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْآيَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ مُطْلَقٌ، وَقَدْ نَزَلَتْ أَحَادِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِ، أَوْ عَامٌّ وَخَصَّصَتْهُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُوَ حَدِيثٌ مُتَقَطِعٌ، وَكَذَا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَعَ أَنَّهُ يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ عَنْهُمَا مِنَ الْقَوْلِ بِالْمَسْحِ (٢٧٦/٢).

وَقَدْ عَارَضَ حَدِيثُهُمَا مَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُمَا، وَهُوَ حَدِيثُ جَرِيرِ الْجَلِيِّ [الْبَغَاوِيُّ (٣٨٧)، مُسْلَمٌ (٢٧٢)]، فَإِنَّهُ لَمَّا رَوَى أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَيْهِ قِيلَ لَهُ: هَلْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَائِدَةِ أَوْ بَعْدَهَا؟ قَالَ: وَهَلْ أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّعْلِيمِ فَلَيْسَ فِيهَا مَا يُنَافِي جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا فِيمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ خُفَانِ فَإِنَّ دَلَالَةَ عَلَى نَفْسِي ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: قَدْ ثَبَتَ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ الْقِرَاءَةُ بِالْجُرِّ لـ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ عَقْفًا عَلَى الْمَسْحِ وَهُوَ الرَّأْسُ، فَيَحْمَلُ عَلَى مَسْحِ الْخُفَيْنِ كَمَا يُنْتَهَى السُّنَّةُ، وَيَتِمُّ ثُبُوتُ الْمَسْحِ بِالسُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، وَهُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ الَّتِي تُوجِّهُ بِهِ قِرَاءَةُ الْجُرِّ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَلِلْمَسْحِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ شَرْطَانِ:

الأول: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ وَهُوَ لُبْسُ الْخُفَيْنِ مَعَ كَمَالِ طَهَارَةِ الْقَدَمَيْنِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَلْبَسُهُمَا وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ تَامَةٍ، بِأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُكْمَلَ وَضُوءُهُ ثُمَّ يَلْبَسُهُمَا، فَإِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ حَدَثًا أَصْغَرَ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِـ «طَاهِرَتَيْنِ»: الطَّهَارَةُ الْكَامِلَةُ.

وَقَدْ قِيلَ: بَلْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا طَاهِرَتَانِ عَنِ النَّجَاسَةِ، يُرَوَى عَنْ دَاوُدَ، وَيَأْتِي مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يُقَوِّي الْقَوْلَ الْأَوَّلَ.

والثاني: مُسْتَفَادٌ مِنْ مُسْمَى الْخَفِّ، فَإِنَّ الْمَرَادَ بِهِ الْكَامِلُ؛
لأنَّ التَّبَادُلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ بَأَن يَكُونَ سَاتِرًا، قَوِيًّا، مَانِعًا
نَفْوذَ الْمَاءِ غَيْرَ مُخْرَقٍ، فَلَا يُسْحُ عَلَى مَا لَا يَسْتُرُ الْعَقِبِينَ، وَلَا
عَلَى مُخْرَقٍ يَدُو مِنْهُ حُلُّ الْفَرْصِ، وَلَا عَلَى مَنْسُوجٍ إِذَا لَمْ يَمْنَحْ
نَفْوذَ الْمَاءِ، وَلَا مَقْصُوبٍ لَوْجُوبِ نَزْعِهِ.

وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (١٦٩/١): إِنَّهُ
حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ إِبَانَةٌ لِحُلِّ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُهُمَا
لَا غَيْرُ وَلَا يُمَسَحُ أَسْفَلُهُمَا.

وَاللُّغَوِيُّ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَمْنَسَ يَدِيهِ فِي الْمَاءِ؛ ثُمَّ يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ
الْيَسْرَى تَحْتَ عَقِبِ الْخَفِّ، وَكَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى اطْرَافِ أَصَابِعِهِ،
ثُمَّ يَمُرُّ الْيُمْنَى إِلَى سَاقِيهِ الْيَسْرَى إِلَى اطْرَافِ أَصَابِعِهِ؛ وَهَذَا
لِلشَّافِعِيِّ.

وَأَسْتَدِلُّ لِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ بِمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ: أَنَّهُ ﷺ
مَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى خَفَيْهِ
الْأَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَغْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، كَأَنِّي أَنْظُرُ أَصَابِعَهُ
عَلَى الْخَفَيْنِ.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٢/١)، وَهُوَ مُقْتَضٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفِي بِتِلْكَ
الصُّفَّةِ.

وَتَانِيَهُمَا: مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ، وَهِيَ الَّتِي أَفَادَهَا
حَدِيثٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا.

وَأَمَّا الْقَدَرُ الْمَجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ:

فَقِيلَ: لَا يُجْزِئُ إِلَّا قَدَرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ.

وَقِيلَ: وَلَوْ بِأَصْبَعٍ.

وَقِيلَ: لَا يُجْزِئُ إِلَّا إِذَا مَسَحَ أَكْثَرَهُ، وَحَدِيثٌ عَلَيْهِ
وَحَدِيثُ الْمَغِيرَةِ الْمَذْكُورَانِ فِي الْأَصْلِ لَيْسَ فِيهِمَا تَعَرُّضٌ لِذَلِكَ.

نَعَمْ قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ الْخَفِّ خَطُوطًا بِأَصَابِعِهِ» قَالَ النَّوَوِيُّ:
إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ (المجموع: ٥٢٢/١).

وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّهُ ﷺ أَرَى بَعْضَ مَنْ عَلَّمَهُ الْمَسْحَ
أَن يَمْسَحَ يَدَيْهِ مِنْ مُقَدِّمِ الْخَفَيْنِ إِلَى أَصْلِ السَّاقِ مَرَّةً وَفَرَجَ

٢- من ذكر مسح أعلى الخف وأسفله

٥٤- وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ».

وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ (إِسْنَادُ دَاوُدَ (١٦٥)، السَّرْمَدِيُّ (٩٧)، ابْنُ
مَاجَهٍ (٥٥٠)).

الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُ الْمَصْنُفِ: (وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ» وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ). يَبِينُ
أَنَّ حُلَّ الْمَسْحِ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلِهِ؛ وَيَأْتِي مِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ
قَدْ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ، وَيَبِينُ وَجْهَ ضَعْفِهِ فِي التَّلْخِصِ (١٦٨/١)،
وَأَنَّ أَمَّةَ الْحَدِيثِ ضَعْفُهُ بِكَاتِبِ الْمَغِيرَةِ هَذَا، وَكَذَلِكَ يَبِينُ حُلُّ
الْمَسْحِ.

وَعَارِضٌ حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ هَذَا:

٣- من ذكر مسح أعلى الخف

٥٥- «وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ
بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ.
وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٧) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ
بِالرَّأْيِ» أَيُّ بِالْقِيَاسِ وَمِلَاطَةِ الْمَعَانِي).

(لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ) أَيُّ مَا تَحْتَ
الْقَدَمِينَ أَوَّلُ بِالْمَسْحِ الَّذِي هُوَ عَلَى أَعْلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُبَاشِرُ

بَيْنَ أَصَابِعِهِ» [ابن ماجه (٥٥١)].

قَالَ الْمُسَنِّفُ فِي «التَّخْلِيسِ» (١٦٩/١): إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

بَلْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَيْسَ فِي التَّوْقِيتِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ [«الْعِلَلُ الْكَبِيرُ» (ص ٥٤)], وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَظَّابِيُّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَوْقِيتِ إِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ.
وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْوُضُوءِ دُونَ الْغَسْلِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَلَا الْكَمِّيَّةِ حَدِيثٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ إِلَّا حَدِيثُ عَلِيٍّ فِي بَيَانِ الْمَسْحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ الْمَكْلُوفُ مَا يُسَمَّى مَسْحًا عَلَى الْخُفِّ لَعَنَ أَجْزَاءَهُ.
وَأَمَّا مَقْدَارُ زَمَانِ جَوَازِ الْمَسْحِ فَقَدْ أَفَادَهُ:

وَالظَّاهِرُ قَوْلُهُ «يَأْمُرُنَا» لِلْجَوَابِ؛ وَلَكِنَّ الْإِجْمَاعَ صَرَفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَقَبِلَ لِلْإِبَاحَةِ وَلِلدَّبْرِ.

٤- الْفَتْوَى الَّتِي يَمْسَحُ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْأَفْضَلُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ أَوْ خَلْعُهُمَا وَغَسْلُ الْقَدَمَيْنِ؟

قَالَ الْمُسَنِّفُ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَنْ الْمَسْحَ أَفْضَلُ.

٥٦- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ».

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: صَرَّحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ الْغَسْلَ أَفْضَلُ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتْرَكَ الْمَسْحَ رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ كَمَا قَالُوا فِي تَفْضِيلِ الْقَصْرِ عَلَى الْإِتِمَامِ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٣/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ خَرِيفٌ (١٩٦)، وَصَحَّحَاهُ.

٥٧- وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ - يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ -».

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ صَفْوَانَ) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْفَاءِ (ابْنِ عَسَّالٍ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالْأَمْرِ الْمُرَادِيِّ سَكَنَ الْكُوفَةِ.

قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا جَمْعَ سَافِرٍ كَتَجَرٍ جَمْعُ تَاجِرٍ.

(وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ)، هَذَا مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاةِ.

(أَلَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ: فَتَنْزِعُهَا وَلَوْ قَبْلَ مُرُورِ الثَّلَاثِ.

(وَلَكِنْ) لَا نَنْزِعُهُنَّ (مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ) إِنِّي لِأَجْلِي هَذِهِ الْأَحْدَاثِ، إِلَّا إِذَا مَرَّتِ الْمُدَّةُ الْمَقْدُورَةُ.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (تَحْتَ ح (٩٥))؛ وَابْنُ حِبَّانَ (١٣٢٢).

(أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَصَحَّحَاهُ أَيْ: التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُرَيْمَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَوْقِيتِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ، كَمَا سَلَفَ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ، وَدَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْمَسْحِ لِلْمُقِيمِ أَيْضًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ زَمَانِ إِبَاحَتِهِ بِيَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لِلْمُقِيمِ، وَإِنَّمَا زَادَ فِي الْمُدَّةِ لِلْمَسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالرُّخْصَةِ مِنَ الْمُقِيمِ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [«تَرْبِيعُ الْمَسْنَدِ» (٤٢٠، ٤١/١)]، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٧٨)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٣١٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٧٦/١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٧٦/١).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ [بَعْدَ (٩٦)] عَنْ الْبُخَارِيِّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ

٥- جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ

وَأَن لَّمْ تَوْضِعْ عَلَى طَهَارَةٍ

٥٨- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ يَغْنِي الْعَمَائِمُ - وَالتَّسَاخِينِ يَغْنِي الْخُفَافُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٧/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٦)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٦٩/١)

(وَعَنْ ثَوْبَانَ) بِفَتْحِ الْمَثَلَةِ، ثَنِيَّةُ ثَوْبٍ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَالْأَوَّلُ أَصْحَابُ ابْنِ بُجْدٍ، بَضْمُ الْمُوحِدَةِ وَسُكُونُ الْجِيمِ وَضَمُّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْأُولَى، وَقِيلَ ابْنُ جَحْدِرٍ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَسُكُونُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَدَالٌ مُهْمَلَةٌ فَرَأَتْ.

وَهُوَ مِنْ أَهْلِ السَّرَّاءِ، مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ؛ وَقِيلَ: مَنْ حَمِرَ أَصَابُهُ سَبِيٌّ، فَسَرَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَقَهُ، وَلَمْ يَزَلْ مُلَازِمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَفَرًا وَحَضْرًا، إِلَى أَنْ تُوُفِيَ ﷺ، فَتَزَلَّ الشَّامَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى حِمصَ، فَتَوُفِّيَ بِهَا سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ.

(قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ، يَغْنِي الْعَمَائِمَ) سُمِّيَتْ عَصَابَةً لِأَنَّهُ يُعَصَّبُ بِهَا الرَّأْسُ.

(وَالْتَّسَاخِينِ) بِفَتْحِ التَّاءِ بَعْدَهَا سِينٌ مُهْمَلَةٌ وَبَعْدَ الْأَلِفِ خَاءٌ مُعْجَمَةٌ فَمَثَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ فَنَوْنٌ، جَمْعُ تَسَخَانٍ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ: التَّسَاخِينُ الْمَرَاجِلُ الْخَفَافُ، وَفُسِّرَتْهَا الرَّأْيِيُّ بِقَوْلِهِ: (يَغْنِي: الْخُفَافُ) جَمْعُ خُفٍّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ فِي قَوْلِهِ (يَغْنِي الْعَمَائِمَ) مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ الرَّأْيِيِّ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعَمَائِمِ كَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهَا الطَّهَارَةُ لِلرَّأْسِ وَالتَّوَقُّيْتُ كَالْخُفَيْنِ؟ لَمْ نَجِدْ فِيهِ كَلَامًا لِلْعُلَمَاءِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَوَاشِي الْقَاضِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ أَنْ يَتَمَّ

الْمَسْحُ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ كَمَا يَفْعَلُ النَّاسُ عَلَى الْخُفِّ، وَقَالَ: وَذَقَبَ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِمَا ادَّعَاهُ ذَلِيلًا.

وَزَظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْمَسْحِ عُذْرٌ، وَأَنَّهُ يُجْزِئُ مَسْحُهَا وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ الرَّأْسَ مَاءً أَصْلًا.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ [رَوَدَ الْعَادَةُ (١٩٣)، (١٩٤)]: إِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ قَطْعًا، وَمَسَحَ عَلَى النَّاصِيَةِ: وَكَمَّلَ بِالْعِمَامَةِ وَقِيلَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لُغْزَرًا، لِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٤٦): «أَنَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَلَمَّا قَامُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ، فَيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى لُغْزَرٍ.

وَفِي هَذَا الْحَمْلِ بَعْدُ، وَإِنْ جَنَحَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ فِي الشَّرْحِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

٦- بَقَاءُ الطَّهَارَةِ فِي الْمَسْحِ إِلَّا مِنْ جَانِبِهِ

٥٩- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَوْقُوفًا - وَعَنْ أَنَسٍ - مَرْفُوعًا - «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبَسَ خُفَّهُ فَلَْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا وَلْيَصِلْ فِيهِمَا، وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ الْجَنَابَةِ».

أَخْرَجَهُ الدَّرَقُطَنِيُّ (٢٠٣/١) وَالْحَاكِمُ (١٨١/١) وَصَحَّحَهُ.

(وَعَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا) الْمَوْقُوفُ هُوَ: مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ وَلَمْ يُنسَبْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

(وَعَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا) إِلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَبَسَ خُفَّهُ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا) تَقْيِيدُ اللَّبَسِ وَالْمَسْحُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ «ظَاهِرَتَيْنِ» فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ الطَّهَارَةُ الْمُتَحَقِّقَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْفَرِ.

(وَلْيَصِلْ فِيهِمَا وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ) فَيَكْفِيهِمَا بِالتَّسْبِيَةِ دَفْعًا لِمَا يُفِيدُهُ ظَاهِرُ الْأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ.

وَزَظَاهِرُ النَّهْيِ مِنَ التَّخْرِيمِ.

(إِلَّا مِنْ جَنَابِهِ) فَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّهُ يَجِبُ خَلْعُهُمَا.

(أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ).

وَالْخَدِيثُ قَدْ أَفَادَ شَرْطِيَّةَ الطَّهَارَةِ وَأَطْلَقَهُ عَنِ التَّوَيُّتِ فَهُوَ مُتَّبَعٌ بِهِ، كَمَا يُبَيِّنُهُ حَدِيثُ صَفْوَانَ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

٧- مَا يَذْكُرُ مِنَ التَّحْدِيدِ فِي فِتْرَةِ الْمَسْحِ

٦٠- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ: «أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَيْسَ خُفْيَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٩٤/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩٢).

وَهُوَ قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) بِفَتْحِ الْمُوحَّدَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَرَاءَ، اسْمُهُ نَفْعٌ، بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمِثَاءِ التَّخْيِيَةِ آخِرُهُ عَيْنٌ مُهْمَلَةٌ، ابْنُ مَسْرُوحٍ: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَآخِرُهُ حَاءٌ مَهْمَلَةٌ، كَمَا فِي جَامِعِ الْأَصُولِ - وَقِيلَ: ابْنُ الْحَارِثِ.

وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يَقُولُ: أَنَا مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَيَأْتِي أَنْ يُتَسَبَّبَ، وَكَانَ نَزَلَ مِنْ حِصْنِ الطَّائِفِ عِنْدَ حِصَارِهِ صلى الله عليه وسلم لَهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ غِلْمَانٍ أَهْلِ الطَّائِفِ، وَأَسْلَمَ وَأَعْتَقَهُ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ مِثْلُ النَّصْلِ مِنَ الْعِيَادَةِ، وَمَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ؛ وَكَانَ أَوْلَادُهُ أَشْرَافًا بِالْبَصْرَةِ بِالْعِلْمِ وَالْوِلَايَاتِ، وَلَهُ عَقَبٌ كَثِيرٌ.

(عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ أَيَّ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ).

(وَالْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ) أَيُّ كُلِّ مِنَ الْمُقِيمِ وَالْمَسَافِرِ إِذَا تَطَهَّرَ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ.

(فَلَيْسَ خُفْيَهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْفَاءِ التَّعْقِيبُ، بَلْ مُجَرَّدُ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا فِي الْمَسْحِ (أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا).

(أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ)، وَصَحَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا، وَنَقَلَ التِّيَهَقِيُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ صَحَّحَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٣٢٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٣/١)، وَابْنُ يَتِيمٍ (٢٨٦/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ.

الْحَدِيثُ مِثْلُ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي إِفَادَةِ مِقْدَارِ الْمُدَّةِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمُقِيمِ، وَمِثْلُ حَدِيثِ عُمَرَ وَأَنْسٍ فِي شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ.

وَفِيهِ إِبَانَةٌ أَنَّ الْمَسْحَ رُخْصَةٌ، لِتَسْمِيَةِ الصَّحَابِيِّ لَهُ بِذَلِكَ.

٨- مَا يَذْكُرُ مِنَ الْإِطْلَاقِ فِي مَدَةِ الْمَسْحِ

٦١- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنْ عُمَارَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَيَّ الْخُفَيْنِ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَوَقْتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمَا شِئْتُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٨)، وَقَالَ: لَيْسَ بِإِسْنَادٍ.

(وَعَنْ أَبِي) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِثَاءِ التَّخْيِيَةِ (ابْنُ عِمَارَةَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَهَوَّاءِ الْمَشْهُورِ. وَقَدْ تَضَمُّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّقْرِيبِ (ص ٩٦): مَدَنِيٌّ سَكَنَ مِصْرَ، لَهُ صُحْبَةٌ، فِي إِسْنَادِ حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ. يُرِيدُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِثْلُهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَشْيَاعِ (٧٠/١).

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١١٩/١-١٢٠) وَبِعَمَلَاءُ: أَيُّ بِمَعْنَى مَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: رَجَالُهُ لَا يَعْرِفُونَ وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ، هَذَا إِسْنَادٌ لَا يُثَبِّتُ (أهـ).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: لَسْتُ أَعْتَمِدُ عَلَى إِسْنَادِ خَيْرِهِ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يُثَبِّتُ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ قَائِمٌ، وَبِالْغِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ (الْعِلَلُ النَّاصِيَةُ) (٣٥٨/١) فَعَدَّهُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَوْقِيتِ الْمَسْحِ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَقَدِيمٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَلَكِنْ الْحَدِيثُ لَا يُقَاوِمُ مَفَاهِيمَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَلَفَتْ وَلَا يُدَانِيهَا، وَلَوْ ثَبَتَ لَكَانَ

ذلك على أقوال ثمانية:

(الأول): أن النوم ناقضٌ مطلقاً على كُلِّ حال، بدليل إطلاقه في حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الخفين، وفيه: «من بول أو غائط أو نوم» قالوا: فجعل مطلقاً النوم كالغائط والبول في النقص.

وحديث أنس بن مالك عباره روي ليس فيه بيان أنه قرأهم رسول الله ﷺ على ذلك، ولا رآهم، فهو فعلٌ صحابي لا يُدرى كيف وقع، والحجة إنما هي في أفعاله، وأقواله وتقريراته.

(القول الثاني): أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس، وحكاية نوم الصحابة على تلك الصناعات، ولو كان ناقضاً لما أقرهم الله عليه، وأوحى إلى رسول الله ﷺ في ذلك كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعليه، وبالأولى صحة صلاة من خلفه، ولكنه يردُّ عليهم حديث صفوان بن عسال (يُقدم برقم (٥٥)).

(القول الثالث): أن النوم ناقضٌ كُلُّهُ، إنما يُعفى عن خفتين ولو توالتا، وعن الخفقات المتفرقات، وهو مذهب الهادوية. والخفقة: هي ميلان الرأس من النعاس، وحدُّ الخفقة أن لا يستقرَّ رأسه من الميل حتى يستيقظ. ومن لم يمل رأسه، عُفي له عن قدر خفقة، وهي ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخفقة، ويميلون أحاديث أنس على النعاس الذي لا يزول معه التمييز، ولا يخفى بعده.

(القول الرابع): أن النوم ليس بناقضٍ بنفسه، بل هو مظنة للنقص لا غير، فإذا نام جالساً، مُمكنًا مقعدته من الأرض، لم ينقض، وإلا انتقض: وهو مذهب الشافعي.

واستدل بحديث علي - عليه السلام - «النعين وكاء السوء فمن نام فليترضاً» [٢٠٣] وسأني برقم (٧٤) حسنة الترمذي إلا أن فيه من لا تقوم به حجة، وهو بقاء بن الوليد وقد عنعنه.

وحمل أحاديث أنس على من نام مُمكنًا مقعدته جمعاً بين الأحاديث، وقيد حديث صفوان بحديث علي - عليه السلام - هذا. وقال: معنى حديث علي رضي الله عنه أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور، فالنوم ناقض لا بنفسه.

(الخامس): أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلّي راكعاً أو ساجداً أو قائماً، فإنه لا يتنقض وضوؤه، سواء كان في

إطلاقه مُقيداً بتلك الأحاديث، كما يُفيد بشرطية الطهارة التي أفادتها، هذا وأحاديث باب المسح تسعة، وعدّها في الشرح ثمانية، ولا وجه له.

٦- باب نواقض الوضوء

النواقض: جمع ناقض، والنقض في الأصل: حلُّ المبرم، ثم استعمل في إبطال الوضوء بما عيَّنه الشارعُ مبطلاً مجازاً، ثم صار حقيقة عرفية؛ وناقض الوضوء: ناقضٌ للتيقن، فإنه بدلٌ عنه.

١- بقاء الوضوء مع النوم دون تمكّن

٦٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى عَهْدِهِ - يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يَصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ». أخرجه أبو داود (٢٠٠) وصححه الدارقطني (١٣١/١)، وأصله في مسلم (٣٧٦).

(عن أنس بن مالك قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ على عهده ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤوسهم» من باب ضرب يضرب: أي تميل (رؤوسهم) أي من النوم.

(ثم يصلون لا يتوضئون. أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله في مسلم) وأخرجه الترمذي (٧٨) وفيه: «يقظون للصلاة» وفيه: «حتى إني لأسمع لأخبرهم غطيظاً، ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون».

وحمله جماعة من العلماء على نوم الجالس، ودفع هذا التأويل بأن في رواية عن أنس (يضعون جنوبهم) رواها يحيى القطان.

قال ابن دقيق العيد: يحمل على النوم الخفيف، ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيظ والإيقاظ، فإنهما لا يكونان إلا في نوم مُستغرق.

إذا عرفت هذا: فالأحاديث قد اشتملت على خفقة الرأس، وعلى الغطيظ، وعلى الإيقاظ وعلى وضع الجنوب، وكلها وصفت بأنهم لا يتوضئون من ذلك، فاختلف العلماء في

ومعلوم أن فيهم العلماء العارفين بأمور الدين، خصوصاً الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام وسيما الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه ﷺ، فإنهم أعيان الصحابة.

وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك، ويؤول ما ذكره أنس من الغبط ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق، فقد يغط من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه، ووضع الجنوب لا يستلزم الاستغراق، فقد كان ﷺ يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام، فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه، وإن كان قد قيل: إنه من خصائصه ﷺ: أنه لا ينقض نومه وضوءه، فعدم ملازمة النوم لوضع الجنوب معلومة، والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم، فينبه لئلا يستغرقه النوم.

هذا وقد أحق بالنوم الإغماء، والجنون، والسحر بأي مسكر، بجامع زوال العقل، وذكر في الشرح: أنهم اتفقوا على أن هذه الأمور ناقصة، فإن صح كان الدليل الإجماع.

٢- الوضوء من الاستحاضة

٦٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ. فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتَكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي.»

متفق عليه [البخاري (٣٠٦)، مسلم (٣٣٣)]. -

والبخاري (٢٢٨) ثم توضح بكل صلاة وأشار مسلم (٢٢٨) إلى أنه خذلهما عنهما.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حنيش) بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون المشاة التخيئة فشين معجمة.

وفاطمة قرشية أسدية، وهي زوج عبد الله بن جحش.

(إلى النبي ﷺ فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ

الصلاة أو خارجها، فإن نام مضطجعا أو على قفاه نقض. واستدل له بحديث: «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بِأَهَى اللَّهِ بِهِ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ: عَبْدِي وَرُوحُهُ عِنْدِي، وَجَسَدُهُ سَاجِدٌ بَيْنَ يَدَيَّ.»

رواه البيهقي [الخلافيات (٤١٢)] وغيره.

وقد ضُغِفَ.

قالوا: فسأله ساجدا وهو نائم، ولا سجود إلا بطهارة.

واجب بأنه ساءه باغتياره أول أمره أو باغتيار هيبته.

(السادس): أنه يُتَقَضُّ إلا نوم الرَّاكِعِ والسَّاجِدِ للحديث الذي سبق، وإن كان خاصا بالسجود فقد قاس عليه الركوع، كما قاس الذي قبله على سائر هيات المصلي.

(السابع): أنه لا ينقض النوم في الصلاة على أي حال، وينقض خارجها، وحجته الحديث المذكور؛ لأنه حجة هذه الأقوال الثلاثة.

(الثامن): أن كثير النوم ينقض على كل حال، ولا ينقض قليله، وهؤلاء يقولون: إن النوم ليس بناقض بنفسه، بل مظنة النقص، والكثير مظنة بخلاف القليل.

وحلوا أحاديث أنس على القليل، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير، حتى يعلم كلامهم بحقيقته، وهل هو داخل تحت أحد الأقوال أم لا؟.

فهذه أقوال العلماء في النوم اختلفت أنظارهم فيه لاختلاف الأحاديث التي ذكرناها.

وفي الباب أحاديث لا تخلو عن قبح، عرضنا عنها، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان.

وقد عرفت أنه صححه ابن خزيمة، والترمذي، والخطابي، ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة الافتiran ضعيفة، فلا يقال قد قرن بالبول أو الغائط وهما ناقضان على كل حال.

ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة، وأنهم كانوا لا يتوضئون ولو غطوا غطيظا، وبأنهم يضعون جنوبهم، وبأنهم كانوا يوقظون، والأصل جلالة قدرهم، وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء، سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقا،

من الاستحاضة، وهو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوايه.

(فلا أطهر، أفادع الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك) بكسر الكاف عطفاب للمؤنث (عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء فقامت.

وفي فتح الباري (٣٣٧/١): أن هذا العرق يسمى العاذل بعين مهملة وذال معجمة، ويقال عاذر بالراء بدلاً عن اللام، كما في القاموس.

(وليس يحيض) فإن الحيض يخرج من قعر رحم المرأة، فهو إخبار باختلاف المخرجين، وهو رد لقولها: (لا أطهر)؛ لأنها اعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم، فكنت بعدم الطهر عن اتصاله، وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلي، فظنت أن ذلك الحكم مفترق بجريان الدم، فبان لها ~~بطلان~~ أنه ليس يحيض، وأنها ظاهرة يلزمها الصلاة.

(إذا قبلت حيضتك بفتح الحاء ويجوز كسرهما.

والمراد بالإقبال ابتداء دم الحيض.

(فدعي الصلاة) يتضمن نهي الحائض عن الصلاة، وتحريم ذلك عليها، وفساد صلاتها وهو إجماع.

(وإذا أدبرت) هو ابتداء انقطاعها.

(فاغسلي عنك الدم) أي واغسلي، وهو مستفاد من أدلة أخرى.

(ثم صلي متفق عليه).

الحديث دليل على وقوع الاستحاضة، وعلى أن لها حكماً يخالف حكم الحيض.

وقد بينه ~~بطلان~~ أكمل بيان، فإنه افتأها بأنها لا تدع الصلاة مع جريان الدم، وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضتها فتترك الصلاة فيها، وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت، كما ورد في بعض طرق البخاري (٣٢٥): (واغتسلي) وفي بعضها كرواية المصنف فيها الإقتصار على غسل الدم.

والحاصل: أنه قد ذكر الأمران في الأحاديث الصحيحة: غسل الدم، والاغتيال، وإنما بعض الروايات اقتصر على أحد الأمرين، والآخر على الآخر؛ ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك، نعم

وإنما بقي الكلام في معرفتها لإقبال الحيض مع استمرار الدم بماذا يكون؟ فإنه قد علم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها، فدل على أنها تميز ذلك بعلامة.

وللعلماء في ذلك قولان:

(أحدهما): أنها تميز ذلك بالرجوع إلى عادتها، فإقبالها وجود الدم في أول أيام العادة؛ وورد الرد إلى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات (ح) (٣٢٥) بلفظ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها» وسيأتي في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك.

(الثاني): تراجع إلى صفه الدم، كما يأتي برقم (١٢٦) في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حنيس هذه بلفظ: «إن دم الحيض أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي وصلي» ويأتي في باب الحيض إن شاء الله تعالى.

فيكون إقبال الحيض إقبال الصفه وإدبارها، ويأتي أيضاً الأمر بالرد إلى عادة النساء، ويأتي تحقيق ذلك جميعاً، ويأتي بيان اختلاف العلماء، وأن كلا ذهب إلى القول بالعمل بعلامة من العلامات.

(وللبخاري) أي حديث عائشة هذا زيادة (ثم توضئي لكل صلاة) وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً؛ فإنه قال في صحيحه بعد سياق الحديث: وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره.

قال البيهقي (٣٤٤/١): هو قوله: (توضئي)؛ لأنها زيادة غير محفوظة، وأنه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث.

وقد قرّر المصنف في الفتح (٤٠٩/١) أنها ثابتة من طرق يتفي معها تفرد من قاله مسلم.

واعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض، وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لا أصل الحديث، فإنه من أحكام باب الاستحاضة، والحيض وسبيلته هنالك، فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الأحداث ناقض للوضوء ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة، إنما رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة، فإذا

فَرَعَتْ مِنَ الصَّلَاةِ نَقَضَ وَضُوءَهَا.

وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنَّ الْوُضُوءَ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ، وَأَنَّهَا تُصَلِّي بِوِ الْفَرِيضَةِ الْحَاضِرَةِ وَمَا شَاءَتْ مِنَ التَّوَافُلِ، وَتَجْمَعُ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ عِنْدَ مَنْ يُجِزُّ ذَلِكَ أَوْ لَعَنَهُ.

وَقَالُوا: الْحَدِيثُ فِيهِ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ فَهُوَ مِنْ جِازِ الْحَذَفِ وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَوْجِبُ التَّقْدِيرَ وَقَدْ تَكَلَّفَ فِي الشَّرْحِ إِلَى ذِكْرِ مَا لَعْنَهُ يُقَالُ: إِنَّهُ قَرِينَةٌ لِلْحَذَفِ وَضَعْفُهُ.

وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَسْتَحَبُّ الْوُضُوءَ وَلَا يَجِبُ إِلَّا لِحَدَثٍ آخَرَ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ مَا فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ فِي بَابِ الْحِيضِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي تَجُورُ لَهَا وَتُقَارَى بِهَا الْحَائِضُ هُنَاكَ، فَهُوَ عَمَلُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا. وَفِي الشَّرْحِ سَرْدُهُ هُنَا.

وَأَمَّا هُنَا فَمَا ذَكَرَ حَدِيثُهَا إِلَّا بِإِغْيَابِ نَقْضِ الْاسْتِحْضَاةِ لِلْوُضُوءِ.

٣- الْوُضُوءُ مِنَ الْمَذْيِ

٦٤- وَعَنْ «عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ» عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ (١٣٢)، مُسْلِمٌ (٣٠٣).

(وَعَنْ عَلِيٍّ) - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) بَزْنَةٌ ضَرَابٌ، صِغَةُ مُبَالَغَةٍ، مِنَ الْمَذْيِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ. وَفِيهِ لَفَاتٌ، وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ لِرَجُلٍ رَقِيقٌ يَخْرُجُ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ، أَوْ تَذَكُّرِ الْجَمَاعِ، أَوْ إِزَادَتِهِ يُقَالُ مَذْيٌ زَيْدٌ يَمْذِي، مِثْلُ: مَضَى يَمْضِي، وَأَمْذَى يُمَذِّي، مِثْلُ: أَعْطَى يُعْطِي.

(فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ) وَهُوَ ابْنُ الْأَسَدِ الْكِنْدِيُّ.

(أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَيُّ عَمَّا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَمْذَى،

فَسَأَلَهُ (قَالَ): فِيهِ الْوُضُوءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ، وَفِي بَعْضِ الْفَاطِمِيَّةِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (١٧٨) بَعْدَ هَذَا «فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» وَفِي لَفْظِ (٢٦٩) «لَمَّا كَانَ ابْنَتِي مِنِّي» وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (٣٠٣) «لَمَّا كَانَ فَاطِمَةُ».

وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٦) وَالنَّسَائِي (١١١/١) وَابْنِ خُرَيْمَةَ (٢٠) «عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَلَفَظْتُ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ مِنْهُ فِي الشَّتَاءِ حَتَّى تَشَقَّقَ ظَهْرِي».

وَزَادَ فِي لَفْظِ لِلْبَخَارِيِّ (٢٦٩) فَقَالَ: «تَوَضَّأْتُ وَأَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ».

وَفِي مُسْلِمٍ (٣٠٣) (١٧) «أَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْتُ».

وَقَدْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي السَّائِلِ: هَلْ هُوَ الْمُقَدَّادُ كَمَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ؟ أَوْ عَمَّارٌ، كَمَا فِي رَوَايَةِ أُخْرَى؟

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ السَّائِلُ، وَجَمَعَ ابْنُ حُبَّانٍ بَيْنَ ذَلِكَ بَأَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَمَرَ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ، ثُمَّ سَأَلَ بِنَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَقَّبَ بَأَنَّ قَوْلَهُ: «فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ لَمَّا كَانَ ابْنَتِي مِنِّي» دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُبَاشِرِ السُّؤَالَ، فَنسَبَ السُّؤَالَ إِلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ مِنْ قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا سَأَلَ» بِجَازٍ، لِكُونِهِ الْأَمْرَ بِالسُّؤَالِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَذْيَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَلَا جُلُوبَ ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوجِبُ غُسْلًا وَهُوَ إِبْجَاعٌ.

وَرَوَايَةُ: «تَوَضَّأْتُ وَأَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ» لَا تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَلِأَنَّ لَفْظَ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ يُبَيِّنُ الْمَرَادَ.

وَأَمَّا إِطْلَاقُ لَفْظِ «ذَكَرَكَ» فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي غَسْلِ الذَّكَرِ كُلِّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِذَا الْوَاجِبُ غَسْلُ عَمَلِ الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ، وَالْقَرِينَةُ مَا عَلَّمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ.

وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّهُ يَغْسِلُهُ كُلَّهُ عَمَلًا بَلَفَظَ الْحَدِيثُ، وَابْنُهُ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٨) «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَأَنْثَتَهُ وَتَوَضَّأْتُ وَعِنْدَهُ (٢١١) أَيْضًا «فَتَغْسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْثَتِكَ وَتَوَضَّأْتُ لِلصَّلَاةِ».

وَدَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ لِمَسَّ مَنْ لَا يَحْرُمُ نِكَاحُهَا نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ، مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «أَوْ لَمْ تَسْتَمِ النِّسَاءُ» فَلَزِمَ الْوُضُوءُ مِنَ اللَّمَسِ، قَالُوا: وَاللَّمَسُ حَقِيقَةٌ فِي الْيَدِ، وَيُؤَيِّدُ بَقَاءَهُ عَلَى مَعْنَاهُ قِرَاءَةُ «أَوْ لَمْ تَسْتَمِ النِّسَاءُ» فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي مُجَرَّدِ لِمَسِ الرَّجُلِ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَرَأَةِ فَعَلٌ، وَهَذَا يُحَقِّقُ بَقَاءَ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ، فَقِرَاءَةُ «أَوْ لَمْ تَسْتَمِ النِّسَاءُ» كَذَلِكَ، إِذَا الْأَصْلُ اتَّفَقَ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ.

وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ لِلْقِرْنَةِ، فَيُحْمَلُ إِلَى الْجَمَاعِ، وَهُوَ هُنَا حُلُّ الْمَلَامَةِ عَلَى الْجَمَاعِ، وَاللَّمَسُ كَذَلِكَ، وَالْقِرْنَةُ حَدِيثٌ عَائِشَةَ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ إِنْ قُدِّحَ فِيهِ بِمَا سَمِعَتْ فَطَرَفَهُ يَقُومُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَحَدِيثٌ عَائِشَةَ فِي قِيلَتِهِ (الْبَخَارِيُّ ٣٨٢)، (مُسْلِمٌ ٥١٧) فِي «أَنَّهَا كَانَتْ تَعْتَرِضُ فِي قِيلَتِهِ ﷺ، فَإِذَا قَامَ يَصَلِّي غَمَزَهَا فَقَبَضَتْ رِجْلَيْهَا؛ أَيْ عِنْدَ سُجُودِهِ، وَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا»، فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، وَيُؤَيِّدُ بَقَاءَ الْأَصْلِ، وَبَدَلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ اللَّمَسُ بِنَاقِضٍ.

وَأَمَّا اغْتِنَاؤُ الْمَصْنُفِ فِي قِتْحِ الْبَارِي (٤٩٢/١) عَنْ حَدِيثِهَا هَذَا، بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ بِجَاهِلٍ، أَوْ أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ.

وَقَدْ فَسَّرَ عَلِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَام - الْمَلَامَةَ بِالْجَمَاعِ: وَفَسَّرَهَا حَبْرُ الْأُمَّةِ ابْنُ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْمَدْعُو لَهُ بِأَنَّهُ يُعَلِّمُهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّأْوِيلَ، فَأَخْرَجَ عَنْهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَنَّهُ فَسَّرَ الْمَلَامَةَ بِعَدِّ أَنْ وَضَعَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ أَوْ هُوَ الْيَكُ.

وَأَخْرَجَ عَنْهُ الطُّسْتَجِيُّ أَنَّهُ سَأَلَهُ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ عَنِ الْمَلَامَةِ، فَفَسَّرَهَا بِالْجَمَاعِ، مَعَ أَنَّ تَرْكِيبَ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وَأَسْلُوبَهَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَلَامَةِ الْجَمَاعَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى عَدُّ مَنْ مَقْصُودَاتِ التَّيْمُمِ الْحِجْيَةِ مِنَ الْغَائِطِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَعَدُّ الْمَلَامَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ مُقَابِلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْأَمْرِ بِالْغُسْلِ بِالْمَاءِ «وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا» وَلَوْ حُمِلَتْ الْمَلَامَةُ عَلَى اللَّمَسِ النَّاقِضِ لِلْوُضُوءِ لَفَاتِ التَّنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ التُّرَابَ يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ فَيَرْفَعُهُ لِلْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَخَالَفَ صَدْرَ الْآيَةِ.

وَاللَّحْفَنِيَّةُ تَفَاصِيلُ لَا يَتَهَيَّضُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.

إِلَّا أَنَّ رَوَايَةَ غَسْلِ الْأَنْتَيْنِ قَدْ طُعِنَ فِيهَا؛ وَأَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ رَوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُرْوَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٧٣/١) مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ بِالزِّيَادَةِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيصِ (١٢٦/١): وَإِسْنَادُهُ لَا طَعْنَ فِيهِ، نَمَعَ صَحِيحُهَا فَلَا عُذْرَ عَنِ الْقَوْلِ بِهَا.

وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا غَسَلَهُ كُلَّهُ تَقْلَصَ، فَبَطَلَ خُرُوجُ الْمَذِي.

وَأَسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَذِي.

٤- التقييل لا يفسد الوضوء

٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢/٦) وَضَعْفَةُ الْبَخَارِيُّ (إِذْ كَرِهَ الدَّهْلَوِيُّ عَنْهُ فِي «السنن» (١٣٥/١)).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٤/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٠٢، ٥٠٣).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ. وَابُو دَاوُدَ (١٧٨) أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا شَيْئًا فَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ مُرْسَلٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: رُوِيَ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُوْءٍ عَنْ عَائِشَةَ، أوردَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخَلَائِفَاتِ» (١٨٤/٢-٢٠٦) وَضَعْفَهَا.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ قَبْلَ نَزُولِ الْوُضُوءِ مِنَ اللَّمَسِ.

إِذَا عُرِفَتْ هَذَا، فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِمَسَ الْمَرَأَةِ وَتَقْيِيلَهَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَالْحَدِيثُ مُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْهَادِيَّةُ جَمِيعًا، وَمِنْ الصَّحَابَةِ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٥- نقض الوضوء من صوتٍ أو ريحٍ دون الوسواس

بَضْعَةٍ مِنْكَ.

٦٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءًا، أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجُنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٦٢).

(وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام (بن علي) اليماني الحنفي: قال ابن عبد البر: إنه من أهل اليمامة.

(قال: قال رجل: مسنت ذكرري، أو قال: الرجل يمس ذكره في الصلاة عليه وضوء؟ فقال النبي ﷺ: لا) أي لا وضوء عليه.

(إنما هو) أي الذكر (بضعة) بفتح الواو وسكون الضاد المعجمة.

(منك) أي كاليد والرجل وغوهمما، وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منه.

(أخرجه الحمزة وصححه ابن حبان وقال ابن المديني: بفتح الميم فدان مهملة فمشاة مخيئة فنون، نسبة إلى جدو؛ وإلا فهو علي بن عبد الله المديني).

قال الذهبي: هو حافظ العصر، وقدوة أهل هذا الشأن أبو الحسن علي بن عبد الله صاحب التصانيف.

ولدت سنة إحدى وستين ومائة؛ من تلاميذ البخاري وأبو داود.

وقال ابن مهدي: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ.

قال النسائي: كان علي بن المديني خلق لهذا الشأن.

قال العلامة محيي الدين النووي: لابن المديني نحو مائة مصنف.

(وهو أحسن من حديث بسرة) بضم الواو وسكون السين المهملة فراء؛ ويأتي حديثها قريباً.

وهذا الحديث رواه أحمد (٢٢/٤، ٢٣) والدارقطني (١٤٩/١).

وقال الطحاوي [شرح معاني الآثار (٧٦/١)] إسناده مستقيم غير مضطرب وصححه الطبراني وابن حزم، وضعفه الشافعي،

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكَلَ عليه أخرج منه شيء، أم لا؟ فلا يخرجنَّ من المسجد» إذا كان فيه لإعادة الوضوء (حتى يسمع صوتاً) للخارج (أو يجد ريحاً) له.

(أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في ذلك، بل المراد حصول اليقين.

وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام، وقاعدة جلية من قواعد الفقه، وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يثبت خلاف ذلك، وأنه لا اثر للشك الطارئ عقبتها، فمن حصل له ظن أو شك بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره ذلك حتى يحصل له اليقين، كما افاده قوله (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) فإنه علقه بحصول ما يحسه، وذكرهما تمثيل، وإلا فكذلك سائر النواقض كالذي والودي، ويأتي حديث ابن عباس (رقم (٧٧)): «إن الشيطان يأتي أحدكم فيفزع في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث، فلا ينصرفنَّ حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجماهير.

وللماكينة تفاصيل وفروق بين من كان داخل الصلاة أو خارجها لا يتنهض عليها دليل.

٦- بقاء الوضوء مع مس الذكر

٦٧- وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ مَسَسْتُ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعْلَيْهِ الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا، إِنَّمَا هُوَ

والشافعي، على نقض مس الذكر للوضوء.

والمراد منه من غير حائل؛ لأنه أخرج ابن حبان في صحيحه (١١١٨) من حديث أبي هريرة «إذا أنفض أحدكم يديه إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء» وصححه الحاكم، وابن عبد البر؛ قال ابن السكيت: هو أجود ما روي في هذا الباب.

وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف، وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كف.

ورده عليهم المحققون بأن الإفضاء لغة: الوصول، أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظاهرهما.

قال ابن حزم: لا دليل على ما قالوه لا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا قول صاحب ولا قياس، ولا رأي صحيح.

وأيضاً حديث بسرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صاحباً مخرجة في كتب الحديث، ومنهم طلق بن علي راوي حديث عدم النقض، وتاول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان في أول الأمر، فإنه قدم في أول الهجرة قبل عمارته عليه السلام، فسجدته، فحديثه منسوخ بحديث بسرة، فإنها متأخرة الإسلام، وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح، فإن حديث بسرة أرجح، لكثرة من صححه من الأئمة، وكثرة شواهدهم، ولأن بسرة حدثت في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون، ولم يدفعه أحد، بل علمنا أن بعضهم صار إليه، وصار إليه عروة عن روايتها، فإنه رجع إلى قولها، وكان قبل ذلك يدفعه، وكان ابن عمر يحدث به عنها ولم يزل يتوضأ من مس الذكر إلى أن مات.

قال البيهقي: يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي؛ أنه لم يخرجها أصحابا الصحيح، ولم يخرجها بأحد من روايته.

وقد احتج بجميع رواة حديث بسرة، ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق.

قال الشافعي: قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه، فما يكون لنا قبول خبره.

وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، والبيهقي، وابن الجوزي.

والحديث دليل على ما هو الأصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء، وهو مروى عن علي - عليه السلام - وعن الهادي، والحنفية.

وذهب إلى أن مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين، ومن أئمة المذاهب: أحمد، والشافعي، مستدلين بقوله:

٧- نقض الوضوء من مس الذكر

٦٨- وَعَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

أخرجه العنسة أحمد (٤٠٦/٦، ٤٠٧)، أبو داود (١٨١)، السامي (١٠٠/١)، ابن ماجه (٤٧٩)، وصححه الترمذي (٨٢) وابن حبان (١١١٢-١١١٧).

وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب.

وهو قوله: (وعن بسرة) تقدم ضبط لفظها وهي بنت صفوان بن نوفل، القرشية الأسدية، كانت من المبايعات له عليه السلام، روى عنها عبد الله بن عمر، وغيره.

(أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».)

(أخرجه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان. وقال البخاري: هو أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه أيضاً الشافعي [ترتيب المسند (٣٤/١)]، وأحمد (٤٠٦/٦، ٤٠٧)، وابن خزيمة (٣٣)، والحاكم (١٣٦/١، ١٣٧)، وابن الجارود (١٦، ١٧).

وقال الدارقطني: صحيح ثابت، وصححه يحيى بن معين، والبيهقي والحازمي.

والقدح فيه بأنه رواه عروة عن مروان أو عن رجل مجهول، غير صحيح، فقد ثبت أن عروة سمعه من بسرة من غير واسطة، كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث، وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوي له عن أبيه، غير صحيح، فقد ثبت أنه سمعه من أبيه، فاندفع القدح وصح الحديث.

وبه استدلل من سمعت من الصحابة، والتابعين، وأحمد،

وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجةٌ وهبها.

وأما مالكٌ فلمَّا تعارضَ الحديثانِ قال بالوضوءِ من مسِّ الذَّكَرِ ندباً لا وجوباً.

٨- الوضوء من القيء والرعاف والقلس والمذي

٦٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ».

أخرجه ابن ماجه (١٧٢١)، وصححه أحمد وغيره.

(وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «: مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ» يَفْتَحُ الْقَافَ وَسُكُونِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا وَسِينِ الْمُهْمَلَةِ (أو مذي) أي من أصابه ذلك في صلاته (فلينصرف) منه (فلينصرف) ثم لين على صلاته وهو في ذلك) أي في حال انصرافه ووضوئه (لا يتكلم).

(أخرجه ابن ماجه وصححه أحمد وغيره) وحاصل ما ضعفوه به، أن رفعه إلى النبي ﷺ غلط، والصحيح أنه مرسل.

قال أحمد والبيهقي: المرسل الصواب، فمن يقول: إن المرسل حجة قال: ينقض ما ذكر فيه.

والنقض بالقيء مذهبُ الهاديَّة والحنفية، وشرطتِ الهاديَّة أن يكون من المعدة، إذ لا يسمى قئاً إلا ما كان منها، وأن يكون ملء الفم دفعةً لورود ما يقيئ المطلق هنا وهو «قيء ذراع ودسعة عملاً الفم»، كما في حديثِ عمار، وإن كان قد ضعف.

وعند زيد بن علي: أنه ينقض مطلقاً، عملاً بمطلق هذا الحديث، وكأنه لم يثبت عنده حديثُ عمار.

وذهب جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك إلى أن القيء غير ناقض، لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعاً، والأصل عدم النقص، فلا يخرج عنه إلا بدليل قوي.

وأما الرعاف: ففي نقضه الخلاف أيضاً؛ فمن قال بنقضه فهو عملاً بهذا الحديث؛ ومن قال بعدم نقضه، فإنه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث.

وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السيلين، فيأتي (برقم ٧٢) الكلام عليه في حديث أنسٍ «أنه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ».

وأما القلس: وهو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عادَ فهو القيء فالأكثر على أنه غير ناقض، لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من الأصل.

وأما المذي فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض إجماعاً.

وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها، وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم، ففيه خلاف.

فروي عن زيد بن علي، والحنفية ومالك، وقديم قولي الشافعي: أنه يبي ولا يفسد صلاته، بشرط ألا يفعل مُفسداً، كما أشار إليه الحديث بقوله: (لا يتكلم).

وقال الهاديَّة والنَّاصِرُ والشافعي في آخر قوليه: إن الحدث يفسد الصلاة، لما سيأتي من حديث طلق بن علي: «إذا فسأ أحدكم في الصلاة فليَنصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ».

رواه أبو داود (٢٠٥) وسنن أبي بكر (١٩١)، ويأتي الكلام عليه.

٩- الوضوء من لحوم الإبل

٧٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ «أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

أخرجه مسلم (٣٦٠).

(وعن جابر بن سمرة ﷺ) يفتح السين المهملة وضم الميم، فراء، أبو عبد الله وأبو خالد جابر بن سمرة العامري نزل الكوفة، ومات بها سنة أربع وسبعين، وقيل: ست وستين.

(أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحُومِ الْغَنَمِ؟) أي من

أَكْلُهَا (قَالَ: إِنْ شِئْتَ، قَالَ: اتَّوَضَّأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ).

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) رَوَى غَوْهٌ أَبُو دَاوُدَ (١٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨١) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٩٤)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ السَّرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ».

قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٢/١): لَمْ أَرَ خِلَافًا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، لِعَدَالَةِ نَاقِلِيهِ.

وَالْحَدِيثَانِ دَلِيلَانِ عَلَى نَقْضِ لَحْمِ الْإِبِلِ لِلْوُضُوءِ، وَأَنَّ مِنْ أَكْلِهَا انْتِقَاضُ وَضُوءِهِ.

وَقَالَ بِهِذَا أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَاخْتَارَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَحَكَاهُ عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا.

وَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فِي لَحْمِ الْإِبِلِ قُلْتُ بِهِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَدْ صَحَّ فِيهِ حَدِيثَانِ: حَدِيثُ جَابِرٍ، وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ.

وَدَعَبَ إِلَى خِلَافِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ.

وَيُرْوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ قَالُوا: وَالْحَدِيثَانِ إِذَا مَسُوخَانِ بِحَدِيثٍ «إِنَّهُ كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷺ عَدَمُ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٠)، وَالسَّائِي (١٠٨/١)، وَابْنُ حَبَّانَ (١١٣٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

قَالَ التُّرَيْسِيُّ: دَعَا النُّسَخُ بَاطِلَةً؛ لِأَنَّ هَذَا الْآخِرَ عَامٌّ وَذَلِكَ خَاصٌّ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ.

وَكَلَامُهُ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ مُطْلَقًا، تَقَدَّمَ الْخَاصُّ أَوْ تَأَخَّرَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ فِي الْأَصُولِ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ.

أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُضُوءِ التَّنْظِيفُ، وَهُوَ غَسْلُ الْيَدِ، لِأَجْلِ الرُّهُومَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَنَّ لَهُ دَسْمًا، وَالْوَارِدُ فِي اللَّبَنِ التَّمَضُّضُ مِنْ شَرِبِهِ.

وَدَعَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْوُضُوءِ، مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ لِلِاسْتِحْبَابِ لَا لِلِاجْتِبَابِ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الْأَمْرِ.

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «وَإِنَّمَا الشَّارِعُ بِالْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الْجَانِ، وَلِهَذَا أُمِرَ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ رَكْبِهَا، فَأَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِهَا، كَمَا أُمِرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ الْغَضَبِ؛ لِإِزُولِ اسْتِيلَاءِ الْغَضَبِ» انْتَهَى.

قُلْتُ: قَدْ أورد أنها خلقت من الشياطين، وأن على ذروة كل بعير شيطاناً. وأما لحوم الغنم فلا تنقض بأكلها بالاتفاق، كذا قيل، ولكن حكى في شرح السنن (٢٤٧/١، ٢٤٨) وجوب الوضوء مما مسّت النار.

وعن عمر بن عبد العزيز، أنه كان يتوضأ من أكل السكر.

قُلْتُ: وفي الحديث ماخذ لتجديد الوضوء، فإنه حكّم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم، وأجاز له الوضوء، وهو تجديد للوضوء على الوضوء.

١٠- الوضوء من حمل الميت والاغتسال من غسله

٧١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٢/١) وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَالْتِّرْمِذِيُّ (٩٩٣) وَخَنَسَهُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا آيَابُ شَيْءٍ.

وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ضَعْفٌ، وَلَكِنَّهُ قَدْ حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (١١٦١)، لِسُرُودِهِ مِنْ طَرِيقٍ لَيْسَ فِيهَا ضَعْفٌ، وَذَكَرَ الْمَاورِدِيُّ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ خَرَجَ لَهُ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ مَسْنُوخٌ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٩٨/٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رضي الله عنه قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسْلِ مَيِّتِكُمْ غَسْلٌ إِذَا غَسَلْتُمُوهُ، إِنْ مَيِّتُكُمْ يَمُوتُ طَاهِرًا وَلَيْسَ يَنْجَسُ، فَحَسِّنْكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ» وَلَكِنَّهُ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَتَعَقَّبَهُ الْمَصْنَفُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا ضَعِيفٌ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى أَبِي شَيْبَةَ.

فَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي «التَّخْلِيسِ الْخَيْرِ» (١/٤٦٦): أَبُو شَيْبَةَ هُوَ

وَأَسْتَعْمَلَهُ ﷺ عَلَى غُرَّانٍ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً، لِيَفْقَهُهُمْ فِي الدِّينِ، وَيَعْلَمَهُمُ الْقُرْآنَ، وَيَأْخُذَ صَدَقَاتِهِمْ، وَكَتَبَ لَهُ كِتَابًا فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ، وَالصَّدَقَاتُ وَالذِّيَّاتُ، وَتَوَفَّى عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بِالْمَدِينَةِ، ذَكَرَ هَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٣٠٠/٨).

(أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ) رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا؛ وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَهُوَ مَعْلُومٌ حَقِيقَةُ الْمَعْلُولِ الْحَدِيثُ الَّذِي يُطْلَعُ عَلَى الْوَهْمِ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَجَمْعُ الطَّرِيقِ، فَيَقَالُ لَهُ: مُعْلَلٌ، وَالْأَجْرُ أَنْ يُقَالَ الْمَعْلَلُ، مِنْ: أَعْلَهُ.

وَالْعَلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابِ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ طَرَأَتْ عَلَى الْحَدِيثِ، فَاتَّزَتْ فِيهِ، وَقَدَحَتْ؛ وَهُوَ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ غُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُهَا، وَلَا يَقُومُ بِذَلِكَ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ فَهَمًّا ثَابِتًا، وَحِفْظًا وَاسِعًا، وَمَعْرِفَةً ثَامَةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَلَكَةَ قُوَّةٍ بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتَوَّنِ.

وَلَمَّا قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَعْلُولٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ، وَوَهَمَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ ظَنُّهُ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ الْيَمَامِيَّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْخَوْلَانِيُّ وَهُوَ ثَقَّةٌ، أَتَى عَلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَعِثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِظِ، وَالْيَمَامِيِّ هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَكِتَابُ عَمْرُو بْنِ حَزْمٍ تَلَقَّاهُ النَّاسُ بِالْقَبُولِ؛ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ أَشْبَهَ الْمُتَوَاتِرَ لِتَلَقِّي النَّاسِ لَهُ بِالْقَبُولِ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ: لَا أَعْلَمُ كِتَابًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيَدْعُونَ رَأْيَهُمْ.

وَقَالَ الْحَاجِمِيُّ: قَدْ شَهِدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِسَامُ عَصْرِهِ الزُّهْرِيُّ، بِالصَّحَّةِ لِهَذَا الْكِتَابِ.

وَلِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ» [الطبراني في «الكبير» (٢٠٥/٣)، و«الأوسط» (٣٣٠١)] وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي جَمْعِ الزَّوَائِدِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ» [الطبراني في «الكبير» (٣١٣/١٢)، و«الصغير»

إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَيْبَةَ، اخْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ؛ وَوَقَّعَهُ النَّاسُ، وَمَنْ فَوْقَهُ اخْتَجَّ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنْ قَالَ: فَالْحَدِيثُ حَسَنٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّ الْأَمَرَ لِلنَّدْبِ.

قُلْتُ: وَقَرِئَتْ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ [تاريخ بغداد (٤٢٤/٥)] مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ: «كُنَّا نَغْسِلُ الْمَيِّتَ فَمِنَّا مَنْ يَغْتَسِلُ وَمِنَّا مَنْ لَا يَغْتَسِلُ».

قَالَ الْمَصْنُفُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا جُمِعَ بِهِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) فَلَا أَعْلَمُ قَائِلًا يَقُولُ بِأَنَّهُ يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ حَمْلِ الْمَيِّتِ وَلَا يَنْدُبُ.

قُلْتُ: وَلَكِنَّهُ مَعَ نَهْوِ الْحَدِيثِ لَا عُدْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَيُفَسِّرُ الْوُضُوءَ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ (إِنْ مِتَّكُمْ يَمُوتُ طَاهِرًا) فَإِنَّ لَمَسَ الطَّاهِرِ لَا يُوجِبُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ مِنْهُ، فَيَكُونُ فِي حَمْلِ الْمَيِّتِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ نَدْبًا تَعْبُدًا، إِذَا الْمَرَادُ إِذَا حَمَلَهُ مُبَاشَرًا لِيَدَيْهِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ، وَلِقَوْلِهِ (يَمُوتُ طَاهِرًا) فَإِنَّهُ لَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يُبَاشِرُ بَدَنَهُ بِالْحَمَلِ.

١١- لا يَمَسُّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ

٧٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ فِي كِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ «أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنُ إِلَّا طَاهِرٌ».

رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا (ص ٥٣٠)، وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ (٥٧/٨)، وَابْنُ حِبَّانَ (٦٥٥٩)، وَهُوَ مَعْلُومٌ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَنَّهُ وَأُمُّ أَسْمَاءُ وَاحِدَةٌ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّائِفَ، وَأَصَابَهُ سَهْمٌ، انْتَقَضَ عَلَيْهِ بَعْدَ سَنَيْنَ، فَمَاتَ مِنْهُ فِي شَوَّالِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ أَبُوهُ.

(أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ) هُوَ عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ بْنِ زَيْدِ الْخَزْرَجِيِّ، النَّجَّارِيُّ، يُكْنَى أَبَا الضَّحَّاكِ، أَوَّلُ مُشَاهِدِهِ الْخَنْدَقِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ وَمُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، عَلَى أَنْ خُرُوجَ الدَّمِ مِنَ
الْبَدَنِ غَيْرُ الْفَرْجَيْنِ لَا يَقْضِي الْوُضُوءَ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ تُفِيدُ عَدَمَ نَقْضِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ
عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي أَرْفَى: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

فَالْهَادِيَةُ عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ سَائِلًا يَقْطُرُ، أَوْ
يَكُونُ قَدَرُ الشَّعِيرَةِ يَسِيلُ فِي وَقْتِ وَاجِدٍ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إِلَى
مَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالنَّاصِرُ، وَجَمَاعَةٌ
مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: إِنْ خَرُجَ الدَّمُ مِنَ الْبَدَنِ مِنْ غَيْرِ
السَّبِيلَيْنِ لَيْسَ بِنَاقِضٍ، لِحَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا، وَمَا آيَدَهُ مِنَ الْأَثَرِ
عَمَّنْ ذَكَرْنَاهُ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٠/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٤) وَصَحَّحَهُ.

وَاحْمَدُ (٤٢٦/٣) وَالتَّطَبَّاعِيُّ «الْكَبِيرُ» (١٤٠/٧، ١٤١) بِلَفْظٍ:
«لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّقْضِ،
حَتَّى يَقْدَمَ مَا يَرْفَعُ الْأَصْلَ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

١٤- الوضوء من النوم مع التمكن

٧٥- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«الْعَيْنُ وَكَأَنَّ السُّوءَ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ
الْوِكَاءُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦/٤، ٩٧) وَالتَّطَبَّاعِيُّ «الْكَبِيرُ» (٣٧٢/١٩، ٣٧٣)،
وَرَوَاهُ وَفَنَنْ نَامَ فَلْيَقْرَأْ.

(وَعَنْ مُعَاوِيَةَ) هُوَ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ هُوَ
وَأَبُوهُ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَمِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَلَأَهُ عُمَرُ الشَّامَ
بَعْدَ مَوْتِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا مُتَوَلِيًّا أَرْبَعِينَ سَنَةً
إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ، فِي شَهْرِ رَجَبٍ بِدِمَشْقَ، وَلَهُ ثَمَانُ
وَمِائَتُونَ سَنَةً.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْعَيْنُ أَرَادَ الْجَنَسَ.

وَالْمُرَادُ الْعَيْنَانِ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ.

(وِكَاءٌ) بِكَسْرِ الْوَاوِ، وَالْمَدِّ (السُّوءُ) يَفْتَحُ السِّينَ الْمُهْمَلَةَ

(١٣٩/٢) قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (٢٧٦/١): رَجَالُهُ مُوثِقُونَ، وَذَكَرَ لَهُ
شَاهِدِينَ، وَلَكِنَّهُ يَبْقَى النَّظَرُ فِي الْمُرَادِ مِنَ الطَّاهِرِ، فَإِنَّهُ لَفْظٌ
مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى الطَّاهِرِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ وَالطَّاهِرِ مِنَ
الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَعَلَى مَنْ لَيْسَ عَلَى بَدَنِهِ
نَجَاسَةٌ، وَلَا بُدَّ لِحَمْلِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ مِنْ قَرِينَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» فَالْأَوْضَحُ أَنَّ
الضَّمِيرَ لِلْكِتَابِ الْمَكْتُوبِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي صَدْرِ الْآيَةِ، وَأَنَّ
الْمُطَهَّرُونَ هُمُ الْمَلَائِكَةُ.

١٢- جواز ذكر الله على غير طهارة

٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٧٣)، وَغُلَقَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَالْحَدِيثُ مُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ ذَكَرُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ
الْأَحْوَالِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي عُمُومِ الذِّكْرِ، فَتَدْخُلُ تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَلَوْ
كَانَ جُنْبًا؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَصَّصَهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -
الَّذِي فِي بَابِ الْغَسْلِ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ
يَكُنْ جُنْبًا» [سَامِي بِرَقَم (١٠٥)] وَاحَادِيثُ أُخَرُ فِي مَعْنَاهُ تَأْتِي.

وَكَذَلِكَ هُوَ مُخَصَّصٌ بِحَالَةِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالْجَمَاعِ.

وَالْمُرَادُ بِ(كُلِّ أَحْيَانِهِ) مُعْظَمُهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
«يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ» وَالْمُصَنَّفُ ذَكَرَ
الْحَدِيثَ لِثَلَاثِ أَشْيَاءَ أَنْ نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ مَانِعَةٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ
تَعَالَى.

١٣- بقاء الوضوء مع الاحتجام

٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
اِحْتَجَمَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَكَتَبَهُ (١٥١/١، ١٥٢).

أَيُّ قَالَ: هُوَ لَيْزٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ صَالِحُ بْنُ مُقَاتِلٍ
وَلَيْسَ بِالْقَوِي، وَذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي فَصْلِ الضَّعِيفِ.

وَكَسَرَهَا هِيَ: الدُّبُرُ.

(وَالْوِكَاءُ) مَا يُرْتَبُ بِهَ الْخَرِيطَةُ أَوْ نَحْوُهَا.

(فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ) أَيِ انْحَلَّ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»)

وهذه الزيادة في الحديث وهي قوله: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ:

٧٦- وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي

دَاوُدَ (٢٠٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ دُونَ قَوْلِهِ: اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ.

وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ. وَلَقَطَهُ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ الشَّيْءِ فَكَيْفَ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»

(دُونَ قَوْلِهِ: «اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ». وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ)

إِسْنَادُ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ وَإِسْنَادُ حَدِيثِ عَلِيٍّ.

فَإِنْ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بَقِيَّةٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ أَيْضاً بَقِيَّةٌ عَنِ الْوُضِيِّ بْنِ عَطَاءٍ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فَقَالَ: لَيْسَا بِقَوَّيْنِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ عَلِيٍّ أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ، وَحَسَنُ الْمُتَدِيرِيِّ وَالنُّوَيْ، وَإِنَّ الصَّلَاحَ: حَدِيثُ عَلِيٍّ.

وَالْحَدِيثَانِ يَدْلَانِ عَلَى أَنَّ النَّوْمَ لَيْسَ بِنَاقِضٍ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْطَعُ النَّقْضِ فَهُمَا مِنْ أَوْلَةِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا النَّوْمَ الْمُسْتَفْرِقُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ الْأَوَّلِيُّ بِحُسْنِ التَّرْتِيبِ أَنْ يَذْكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَقِبَ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي أَوَّلِ بَابِ النِّوَاقِصِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

٧٧- وَلَا بِي دَاوُدَ (٢٠٢) أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُصْطَطِجاً».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

لأنه قال أبو داود: إنه حديث مكرر، وبين وجه تكراره.

وَلِيهِ الْقَصْرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا نَوْمَ الْمُصْطَطِجِ لَا غَيْرَ، وَلَوْ اسْتَفْرَقَهُ النَّوْمُ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَضَى مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْأَغْلَبِ عَلَى مَنْ أَرَادَ النَّوْمَ وَالْإِصْطِجَاعَ، فَلَا مُعَارَضَةَ.

١٥- بقاء الوضوء مع الوسواس والتخيل

٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَيْهِ فَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَتْ، وَلَمْ يُحَدِّثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (كَشَفَ الْأَسْرَارَ (٢٨١)) - وَأَسْنَدُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ (الْبَخَارِيُّ (١٧٣))، مُسْلِمٌ (٣٦١)) وَلِمُسْلِمٍ (٣٦٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ» أَيِ حَالِ كَوْنِهِ فِيهَا (لِيَنْفُخَ فِي مَقْعَدَيْهِ لِيُخِيلَ إِلَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ. وَفِيهِ ضَمِيرٌ لِلشَّيْطَانِ، وَأَنَّ الَّذِي يُخِيلُ، أَيِ يُوقِعُ فِي خِيَالِ الْمَصْلِيِّ أَنَّهُ أَحَدَتْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَنَائِبُهُ (أَنَّهُ أَخَذَتْ وَلَمْ يُحَدِّثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا).

(أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّايِ بَعْدَ الْأَلِفِ رَاءً.

وَهُوَ: الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْحَالِقِ الْبَصْرِيُّ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ، الْمَعْلُولُ، أَخَذَ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ، وَاتَى عَلَيْهِ، لَمْ يَذْكَرِ الذَّهَبِيُّ وَلَا ذَنْهُ وَلَا وَقَاتُهُ.

وَالْحَدِيثُ تَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ إِعْلَانٌ مِنَ الشَّارِعِ بِتَسْلِيطِ الشَّيْطَانِ عَلَى الْعِبَادِ، حَتَّى فِي أَشْرَفِ الْعِبَادَاتِ، لِيُفْسِدَهَا عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُمْ ذَلِكَ، وَلَا يَخْرُجُونَ عَنِ الطَّهَارَةِ إِلَّا بِبَقِيَّتِهِ.

وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيدٍ ومسلم عن أبي هريرة نحوه، تقدّم حديث أبي هريرة في هذا الباب.

٧٩- وَلِلْحَاكِمِ (١٣٤/١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتُ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٦٦/١) بِلَفْظٍ «فَلْيَقُلْ لِي نَفْسِي».

قوله: (وللحاكم عن أبي سعيد) هو الخدري، تقدّم مرفوعاً: (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ فَقَالَ: أَيُّ وَسْوسٍ لَهُ فَانْطَلِقْ).

(إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتُ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَهُ لَفْظاً أَوْ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ قَوْلُهُ: (أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ بِلَفْظٍ: فَلْيَقُلْ لِي نَفْسِي) بَيْنَ أَنْ الْمُرَادَ الْآخَرَ مِنْهُ؛ وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ الْحَاكِمِ بزيادة بعد قوله «كَذَبْتُ» «إِلَّا مِنْ وَجَدَ رِيحاً أَوْ سَمِعَ صَوْتاً بِإِذْنِهِ» وَتَقَدَّمَ مَا تُفِيدُهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؛ وَلَوْ ضَمَّ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ إِلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي قَدَّمَهُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا لَكَانَ أَوْلَى بِحَسَنِ التَّرْتِيبِ كَمَا عَرَفْتُ.

وهذه الأحاديث: دالة على حرص الشيطان على إفساد عبادة بني آدم خصوصاً الصلاة؛ وما يتعلق بها؛ وأنه لا يأتيهم غالباً إلا من باب التشكيك في الطهارة، تارة بالقول؛ وتارة بالفعل.

ومن هنا نعرف أن أهل الوسواس في الطهارة امتثلوا ما فعله وقاله.

٧- باب آداب قضاء الحاجة

الحاجة: كناية عن خروج البول والغائط؛ وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ» م (٢٦٥) ويعبر عنه الفقهاء بباب: الاستطابة لحديث «وَلَا يَسْتَطِيبُ يَمِينُهُ» [ع (١٥٣)] م (٢٦٧) والمحدثون بباب: التخلّي، مأخوذ من قوله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ» [ع (١٥٢)] م (٢٧١) والتبرّؤ من قوله: «التَّبَرَّأُ فِي الْمَوَارِدِ» [د (٢٦)] ج (١٣٢٨) وكما سيأتي، فالتكلُّ من العبارات صحيحة.

١- نزغ الحاتم عند قضاء الحاجة

٨٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ».

أَخْرَجَهُ الْأَزْهَقِيُّ (أَبُو دَاوُدَ (١٩)، السُّلَمِيُّ (١٧٤٦)، السَّامِيُّ (١٧٨/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٣) وَهُوَ مَقْلُوبٌ.

(وعن أنس بن مالك ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء) بالخاء المعجمة معدود: المكان الخالي، كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضَعَ خَاتَمَهُ).

(أَخْرَجَهُ الْأَزْهَقِيُّ، وَهُوَ مَعْلُومٌ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ؛ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ، لَكِنْ ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، بَلْ سَمِعَهُ مِنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ؛ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَلَكِنْ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَهُوَ «أَنَّهُ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ» [مسلم (٢٠٩٣)] وَالْوَهْمُ مِنْ هَمَّامٍ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَهَمَّامٌ ثَقَّةٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَعِينٍ وَقَالَ أَحْمَدُ: ثَبَتَ فِي كُلِّ الْمَشَافِعِ.

وقد روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنسٍ من غير طريق هَمَّامٍ، وَأوردَ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٥/١) شَاهِداً وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٨٧/١) أَيْضاً بِلَفْظٍ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمًا نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؛ وَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَهُ».

إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه: هذا شاهد ضعيف.

والحديث دليلٌ على الإبعاد عند قضاء الحاجة؛ كما يُرشد إليه لفظ «الخلَاء»؛ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَكَانِ الْخَالِي، وَعَلَى الْمَكَانِ الْمَعْدُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَيَأْتِي فِي حَدِيثِ الْغُبَرَةِ (رقم ٨٠) مَا هُوَ أَصْرَحُ مِنْ هَذَا بِلَفْظٍ: (فَانْطَلِقْ حَتَّى تَوَارَى) وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ (٢) «كَانَ إِذَا أَرَادَ التَّبَرَّأَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ» وَدَلِيلٌ عَلَى تَبَعِيدِهِ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ عِنْدَ قَضَائِهَا.

وقال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة، قيل: فلو غفل عن تنحية ما فيه ذِكْرُ اللَّهِ حَتَّى اشْتَغَلَ بِقَضَائِهَا حَاجَتِهِ غِيَّةً فِيهِ؛ أَوْ فِي عَمَامَتِهِ، أَوْ نَحْوَهُ، وَهَذَا فَعَلَّ مِنْهُ ﷺ وَقَدْ عُرِفَ وَجْهُهُ، وَهُوَ صِيَانَةُ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ الْحَلَاتِ الْمُسْتَحْبَةِ، فَدَلَّ عَلَى نَدْبِهِ؛ وَلَيْسَ خَاصّاً بِالْحَاتَمِ؛ بَلْ فِي كُلِّ مَلْبُوسٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ.

٢- الدَّعَاءُ قَبْلَ الدُّخُولِ

٨١- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخُ وَاحِدٌ (٩٩/٣)، الْبُخَارِيُّ (١٤٢)، مُسْلِمٌ (٣٧٥)، أَبُو دَاوُدَ (٤)، الرُّومِيُّ (٥)، التِّرْمِذِيُّ (٥)، النَّسَائِيُّ (٢٠/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨).

(وَعَنْهُ): أَيُّ عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ أَيْ أَرَادَ دُخُولَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَيَجُوزُ اسْتِكْنَاهَا، جَمْعُ خَيْبٍ».

(وَالْخَبَائِثُ) جَمْعُ: خَيْبَةٍ، يُرِيدُ بِالْأَوَّلِ ذُكُورَ الشَّيَاطِينِ، وَبِالثَّانِي إِنَائِهِمْ.

(أَخْرَجَهُ الشَّيْخُ) وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، كَانَ يَقُولُ: (بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ) الْحَدِيثَ.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الْفَتْحِ (٢٤٤/١): وَرَوَاهُ الْمَعْمَرِيُّ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَفِيهِ زِيَادَةُ التَّسْمِيَةِ، وَلَمْ أَرَهَا فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا قُلْنَا: الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «دَخَلَ»، أَنَّهُ أَرَادَ دُخُولَهُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ لَا يَقُولُ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِمَا قَدَّرْنَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرِيدِ (٦٩٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ) الْحَدِيثَ.

وَهَذَا فِي الْأَمْكِنَةِ الْمَعْدُودَةِ لِلذِّكْرِ، بِقَرِينَةِ الدُّخُولِ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَوَايَةً (إِذَا أَتَى) أَعْمَ لَشَمُولِهَا، وَيُشْرَعُ هَذَا الذِّكْرُ فِي غَيْرِ الْأَمَّاكِنِ الْمَعْدُودَةِ لِقِضَاءِ الْحَاجَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي الْحَشَوِشِ وَأَنَّهَا تَحْضَرُهَا الشَّيَاطِينُ، وَيُشْرَعُ الْقَوْلُ بِهَذَا فِي غَيْرِ الْأَمَّاكِنِ الْمَعْدُودَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ رَفْعِ ثِيَابِهِ، وَفِيهَا قَبْلَ دُخُولِهَا.

وظَاهِرُ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُجَهِّرُ بِهَذَا الذِّكْرِ، فَيَحْسِنُ الْجَهْرَ بِهِ.

٣- الإِعَانَةُ فِي قِضَاءِ الْحَاجَةِ

٨٢- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَخْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِذَاوَةً وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٥٢)، مُسْلِمٌ (٢٧١)].

(وَعَنْ أَنَسٍ) كَأَنَّهُ تَرَكَ الْإِضْمَارَ فَلَمْ يَقُلْ: (وَعَنْهُ) لِبَعْدِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ؛ جَلَاوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ مَنْ يُلَوِّغُ الْمَرَامَ «وَعَنْهُ» بِالْإِضْمَارِ أَيْضاً. (قَالَ): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَاحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ الْغُلَامُ: هُوَ الْمُتَرَعِّعُ، قِيلَ: إِلَى حَدِّ السَّبْعِ سَنِينَ.

وَقِيلَ: إِلَى الْإِتْيَاءِ، وَيَطْلُقُ عَلَى غَيْرِهِ بِجَازَأَ.

(نَحْوِي إِذَاوَةً) يَكْسِرُ الْهَمْزَةَ إِنَاءً صَغِيرًا مِنْ جَلْدٍ يُتَّخَذُ لِلْمَاءِ.

(مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٍ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَفَتْحَ التَّوْنِ فَرَايَ، هِيَ: عَصَا طَوِيلَةٌ فِي أَسْفَلِهَا زَجٌّ؛ وَيَقَالُ: رُمِعَ قَصِيرٌ (فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْمَرَادُ بِالْخَلَاءِ هُنَا الْقِضَاءُ؛ بِقَرِينَةِ الْعَنْزَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ ﷺ صَلَّى إِلَيْهَا فِي الْقِضَاءِ، أَوْ يَسْتَنْزِلُ إِلَيْهَا، بَانَ يَضَعُ عَلَيْهَا ثَوْبًا أَوْ لَغِيرِ ذَلِكَ مِنْ قِضَاءِ الْحَاجَاتِ الَّتِي يَعْزُضُ لَهَا؛ وَلِأَنَّهُ خَدَمَتْهُ فِي الْبُيُوتِ تَخْتَصُّ بِأَهْلِهَا.

وَالْغُلَامُ الْآخَرُ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَقِيلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ جَازَأً؛ وَيَعْنِيهِ قَوْلُهُ: نَحْوِي فَلِإِنْ ابْنُ مَسْعُودٍ كَانَ كَبِيرًا؛ فَلَيْسَ نَحْوُ أَنَسٍ فِي سَنُو.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَحْوِي، فِي كَوْنِهِ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَصُحُّ، فَلِإِنْ ابْنُ مَسْعُودٍ كَانَ صَاحِبَ سَوَاكٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلُ نَعْلَهُ وَسَوَاكَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ جَازَأٌ كَمَا فِي الشَّرْحِ، وَقِيلَ هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ؛ وَقِيلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِخْدَامِ لِلصَّغِيرِ؛ وَعَلَى الْإِسْتِجْنَاءِ بِالْمَاءِ.

والشيطان) فلو كان في قضاء ليس فيه إنسان استحب له أن يستتر بشيء؛ ولو جمع كثير من رمل.

٤- لا تقضى الحاجة في طريق أو

ظل الناس أو الموارد أو تحت

الأشجار

٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ «اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ ظِلِّهِمْ».

رواه مسلم (٢٦٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا

اللَّعَانَيْنِ») بصيغة التنبيه وفي رواية مسلم قالوا: وَمَا اللَّعَانَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

قال الخطابي: يُريد باللَّعَانَيْنِ الأمرين الجالين للعين، الحاملين للناس عليه؛ والدَّاعِينَ إليه؛ وذلك أن من فعلهما لعن وشتم؛ يعني أن عادة الناس لعنه، فهو سبب؛ فالتسبب اللعن إليهما من الجار العقلي؛ قالوا: وقد يكون اللعن بمعنى الملعون، فاعل بمعنى مفعول، فهو كذلك من الجار العقلي.

والمراد بالذي يتخلَّى في طريق الناس، أي: يتغوط فيما يمر به الناس؛ فإنه يؤذيهم ببتو واستفذاره، ويؤذي إلى لعنه؛ فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة، وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأنيب غيره بلعنه.

لأن قلت: فاي الأمرين أريد هنا؟

قلت: أخرج الطبراني في «الكبير» (١٧٩/٣) بإسناد حسنة الحافظ المنذري [«الروغب والروغب» (١١١/١)] عن خليفة بن أسيد أن النبي ﷺ قال: «مَنْ آذَى الْمُسْلِمِينَ فِي طَرِيقِهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهُمْ».

وأخرج في الأوسط (٥٤٢٦)، والبيهقي (٩٨/١) وغيرهما برجال ثقات إلا محمد بن عمرو الأنصاري؛ وقد وثقه ابن

ونقل عن مالك أنه أنكر استنجاء النبي ﷺ بالماء والأحاديث قد أثبت ذلك، فلا سماع لإنكار مالك؛ قيل: وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة، وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام؛ ولو كان يساوي الحجارة أو هي أرجح منه لما احتج إلى ذلك.

والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء، فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة، فإن أرادها فخلاف؛ فمن يقول: تجزئ الحجارة لا يوجهه، ومن يقول: لا تجزئ يوجهه.

ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده، كما أخرجه أبو داود (٤٥) من حديث أبي هريرة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتَ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ فَاسْتَنْجَى مِنْهُ ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ».

وأخرج النسائي (٤٥/١) من حديث جرير؛ قال: «كَتَبْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ قَالَ: يَا جَرِيرُ هَاتِ طَهُورًا، فَأَتَيْتَهُ بِمَاءٍ فَاسْتَنْجَى وَقَالَ يَبْدُو فَذَلِكَ بِهَا الْأَرْضُ» ويأتي مثله في الغسل.

٨٣- وَعَنْ «الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: خُذِ الْإِدَاوَةَ فَانْطَلِقْ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ».

نُقل عنه [بخاري (٣٦٣)، مسلم (٢٧٤)].

الحديث دليل على التواري عند قضاء الحاجة، ولا يجب، إذ الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب، لكنه يجب بأدلة ستر العورات عن الأعين.

وقد ورد الأمر بالاستيتار من حديث أبي هريرة عند أحمد (٣٧١/٢) وأبي داود (٣٥) وابن ماجه (٣٧٧)؛ أنه ﷺ قال: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمَلٍ فَلْيَسْتِزِرْهُ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ».

فدل على استحباب الاستيتار؛ كما دل على رفع الحرج؛ ولكن هذا غير التواري عن الناس بل هذا خاص بقرينة؛ فلو أن

معين، من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَلَ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ النَّاسِ الْمُسْلِمِينَ فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» والسخيمة بالسَّيْنِ الْمُفْتُوحَةِ الْمُهْمَلَةِ والحاء المعجمة فمشاةٌ تَحْتِيَّةٌ: العذرة. فهذه الأحاديث دالة على استحبابه للجنة.

والمراد بالظل هنا مُسْتَظِلُّ النَّاسِ الَّذِي اتَّخَذُوهُ مَقِيلًا، ومناخاً يزلزلونه، ويقعدون فيه، إذ ليس كُلُّ ظِلٍّ يَحْرُمُ الْقَعُودُ لقضاء الحاجة تحته، فقد قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْتَ حَائِشِ النَّخْلِ لِجَانِبِهِ، وَلَهُ ظِلٌّ بِلَا شَكٍّ.

قُلْتُ: يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَحْمَدَ: (أَوْ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ).

٨٥- وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ (٢٦)، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْمَوَارِدُ وَلَفْظُهُ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ».

(وزاد أبو داود عن معاذ: والموارد؛ وَلَفْظُهُ «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ الْبَرَّازَ») يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةُ فَرَاءَ مَقْرُوحَةٍ آخَرُهُ زَائٍ، وَهُوَ الْمَسْعُ مِنَ الْأَرْضِ، يُكْنَى بِهِ عَنِ الْغَائِطِ، وَبِالْكَسْرِ الْمَارِزَةُ فِي الْحَرْبِ.

(في الموارد) جمع: مورد، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَأْتِيهِ النَّاسُ مِنْ رَأْسِ عَيْنٍ أَوْ نَهْرٍ لِشَرْبِ الْمَاءِ أَوْ لِلتَّوَضُّعِ.

(وقارعة الطريق) المراد الطريق الواسع الذي يقرعه الناس بآرجلهم، أي يدقونه، ويمرون عليه.

(والظل) تقدّم المراد به.

٨٦- وَلَا حَمْدَ (٢٩٩/١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ نَقَعَ مَاءً.

وَفِيهَا ضَعْفٌ.

قوله: (ولا حمد عن ابن عباس «أو نقع ماء» يفتح النون وسكون القاف فعين مُهْمَلَةٌ وَلَفْظُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ» أَنْ يَقْعُدَ أَحَدُكُمْ فِي ظِلٍّ يُسْتَظَلُّ بِهِ، أَوْ فِي طَرِيقٍ أَوْ نَقْعٍ مَاءٍ وَنَقْعُ الْمَاءِ الْمَرَادُ بِهِ الْمَاءُ الْمَجْتَمِعُ، كَمَا فِي النَّهْائَةِ. (وفيهما ضعف)، أي في حديث أحمد وأبي داود.

أما حديث أبي داود فلائنه قال أبو داود عقبه: وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَمِيرِيِّ، وَلَمْ يُدْرِكْ مُعَاذًا، فَيَكُونُ مُقْطَعًا.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٢٨) مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَحْمَدَ فَلَا يُدْرِكُ فِيهِ ابْنُ لَهْيَعَةَ وَالرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَبْهُوَةٌ.

٨٧- وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (٢٣٩٧) «النَّهْيُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَضَفَةِ النَّهْرِ الْجَارِي» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

قوله: (وأخرج الطبراني) قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ: الْإِمَامُ الْحُجَّةُ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيُّ مُسْنَدُ الدُّنْيَا، وَلَدَ سَنَةِ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَسَمِعَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَهَاجَرَ بِمَدَائِنِ الشَّامِ؛ وَالْيَمَنِ، وَمِصْرَ وَبَغْدَادَ وَالْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ وَأَصْبَهَانَ وَالْحِزْبَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَحَدَّثَ عَنْ الْفَرَسِ شَيْخٍ أَوْ يَزِيدُونَ وَكَانَ مِنْ فُرْسَانَ هَذَا الشَّانِ مَعَ الصَّدُوقِ وَالْأَمَانَةِ، وَأَتَى عَلَيْهِ الْأَمَةُ.

(النهي عن قضاء الحاجة تحت الأشجار المثمرة) وإن لم تكن ظلاً لأحد (وضفة) بفتح الضاد المعجمة وكسرها:

جَانِبِ (النهر الجاري) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِأَنَّهُ فِي رَوَايَةٍ مَتْرُوكًا وَهُوَ قَرَأَتْ بَنُ السَّائِبِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالَّذِي تَحْصُلُ مِنَ الْأَحَادِيثِ سِتَّةُ مَوَاضِعَ مَنَهِئَةٍ عَنِ التَّبَرُّزِ فِيهَا: قَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَيُعَيَّدُ مُطْلَقَ الطَّرِيقِ بِالْقَارِعَةِ، وَالظِّلَّ، وَالْمَوَارِدُ وَنَقْعُ الْمَاءِ، وَالْأَشْجَارُ الْمُثْمِرَةُ، وَجَانِبُ النَّهْرِ.

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاتِيلِهِ (٣) مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَبَالَ بِأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ».

٥- النهي عن حديث اثنين وهما في قضاء حاجة

٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا تَعَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ

وَلَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَمَقُّتُ عَلَى ذَلِكَ.

رواه أحمد، وصححه ابن السكيت، وابن القطان، وهو مغلوط

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا» أَيِ يَسْتَتِرَا، وَهُوَ مِنَ الْمَهْمُوزِ جُزْمٌ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، أَيِ الْمُتَقَلِّبَةِ أَلْفًا.

(كل واحدٍ منهما عن صاحبه) والأمر للإيجاب.

(ولا يتحدثان) حال تغوطهما.

(فإن الله يمقت على ذلك) والمقت: أشد البغض.

(رواه أحمد، وصححه ابن السكيت) بفتح السين المهملة وفتح الكاف.

وهو الحافظ الحجّة أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادى نزل مصر، وولد سنة أربع وتسعين ومائتين، وعنى بهذا الشأن، وجمع وصنف، وبعد صيته، روى عنه أئمة من أهل الحديث، توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة.

(وابن القطان) يفتح القاف وتشديد الطاء.

هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفارسي الشهير بابن القطان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، وله تاليف، حدث ودرس، وله كتاب «الوهم والإيهام» الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق، وهو يدل على حفظه، وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة.

(وهو معلون) ولم يذكر في الشرح العلة، وهو ما قاله أبو داود، لم يستند إلا بحديثه عن عمار العجلي اليماني.

وقد احتج به مسلم في صحيحه، وضعف بعض الحفاظ حديثه بحديثه عن يحيى بن أبي كثير.

وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير، واستشهد البخاري بحديثه عنه.

وقد روى حديث النهي عن الكلام حال قضاء الحاجة أبو داود (١٥)، وابن ماجه (٣٤٢)، من حديث أبي سعيد، وابن

خزيمة (٧١) في صحيحه، إلا أنهم رَوَوْهُ كُلُّهُمْ مِنْ رِوَايَةِ عِيَاضِ بْنِ هِلَالٍ، أَوْ هِلَالِ بْنِ عِيَاضٍ.

قال الحافظ المنذري «الوهم والوهب» (٨٥/١): لا أعرفه بجرح ولا عدالة، وهو في عداد المجتهولين.

والحديث دليل على وجوب ستر العورة، والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة، والأصل فيه التحريم، وتعليله بمقت الله عليه، أي شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة في بيان التحريم، ولكنه ادعى في البحر أنه لا يحرم إجماعاً، وأن النهي للكرهية، فإن صح الإجماع والأصل فإن الأصل هو التحريم. وقد ترك رضي الله عنه رد السلام الذي هو واجب عند ذلك؛ فأخرج الجماعة إلا البخاري عن ابن عمر: «أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرده عليه» [مسلم (٣٧٠)، أبو داود (١٦)، الترمذي (٩٠)، النسائي (٣٥/١)، ابن ماجه (٣٥٣)].

٦- من الذكر بالشمال

٨٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ «لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ، وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ».

متفق عليه، واللفظ لمسلم (بخاري (١٥٤)، مسلم (٢٦٧)).

(وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ»)

كتابة عن الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه.

(ولا يتنفس) يخرج نفسه (في الإناء) عند شربه منه، (متفق عليه، واللفظ لمسلم).

فيه دليل على تحريم من الذكر باليمين حال البول، لأنه الأصل في النهي: وتحريم التمسح بها من الغائط، وكذلك من البول، لما يأتي من حديث سلمان.

وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب.

وللإتحاف دليل على تحريم من الذكر باليمين حال البول، لأنه عرف، وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ، وَأَجَلَ الْبَخَارِيُّ فِي التَّرْجِمَةِ فَقَالَ: (بَابُ النَّهْيِ عَنِ الاسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ) وَذَكَرَ حَدِيثَ الْكِتَابِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٢٥٣/١): عُبِّرَ بِالنَّهْيِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُظْهَرْ لَهُ: هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ؟ أَوْ أَنَّ الْقِرْيَةَ الصَّارِفَةَ لِلنَّهْيِ عَنِ التَّحْرِيمِ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ؟

وَهَذَا حَيْثُ اسْتَنْجَى بِأَنَّهُ كَلَامٌ وَالْأَحْجَارُ.

أَمَّا لَوْ بَاشَرَ بِيَدَيْهِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ إِجْمَاعًا؛ وَهَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى شُرْفِ الْيَمِينِ وَصِيَانَتِهَا عَنِ الْأَقْدَارِ، وَالنَّهْيُ عَنِ التَّنْفُسِ فِي الْإِنْسَاءِ لِنَلَاءِ يُقَدَّرُهُ عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ يَسْقُطُ مِنْ فِعْمِهِ أَوْ أَنْفِهِ مَا يُفْسِدُهُ عَلَى الْغَيْرِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ.

وَحَمَلُهُ الْجَمَاهِيرُ عَلَى الْأَدَبِ.

٧- لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ وَلَا تُسْتَدْبَرُ

بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَا يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ

٩٠- وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نُسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ نُسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ نُسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢)

(وَعَنْ سَلْمَانَ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَيُقَالُ لَهُ: سَلْمَانُ الْخَبَرِ؛ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَصْلُهُ مِنْ فَارَسٍ، سَافَرَ لَطَلَبَ الدِّينِ وَتَنَصَّرَ، وَقَرَأَ الْكُتُبَ، وَلَهُ أَخْبَارٌ طَوِيلَةٌ نَفِيسَةٌ، ثُمَّ تَنَقَّلَ حَتَّى أَتَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّنَ بِهِ، وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، وَكَانَ رَأْسًا فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْمَانٌ مِنَّا أَهْلُ النَّبِيِّ» (الطِّرَائِي فِي الْكَبِيرِ (٢١٢/٦)، (٢١٣)، وَالْحَاكِمُ (٥٩٨/٣))

وَوَلَّاهُ عُمَرَ الْمَدَائِنَ، وَكَانَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، قِيلَ: عَاشَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: ثَلَاثَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، وَكَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ، وَيَتَصَدَّقُ بِعَطَانِهِ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً خَمْسِينَ وَقِيلَ: اثْنَتَيْنِ

وِثْلَتَيْنِ.

(قَالَ: لَقَدْ «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ

بَوْلٍ» الْمُرَادُ أَنْ نُسْتَقْبِلَ بِفُرُوجِنَا عِنْدَ خُرُوجِ الْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ (أَوْ أَنْ نُسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ) وَهَذَا غَيْرُ النَّهْيِ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْبَوْلِ الَّذِي مَرَّ.

(أَوْ أَنْ نُسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) الْاسْتِجْنَاءُ إِزَالَةُ النَّجْوِ بِالْمَاءِ أَوْ الْحِجَارَةِ.

(أَوْ أَنْ نُسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ) وَهُوَ الرُّوثُ.

(أَوْ عَظْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

الْحَدِيثُ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَهِيَ الْكَعْبَةُ، كَمَا فَسَّرَهَا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فِي قَوْلِهِ: فَوَجَدْنَا مَرَاغِيضَ قَدْ بُنِيَتْ غَوْرَ الْكَعْبَةِ فَتَنَحَرَفُ وَنُسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَسَيَّئِي (بِقَوْمِ (٩٠)).

ثُمَّ قَدْ وَدَّ النَّهْيُ عَنِ اسْتِدْبَارِهَا أَيْضًا كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٦٥) مَرْفُوعًا «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا» وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هَذَا النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لَا؟ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ؛ بَلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْفَضَاءِ وَالْعَمْرَانِ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا.

وَاحَادِيثُ النَّهْيِ عَمَلَةٌ عَلَى ذَلِكَ، بِقِرْيَةِ حَدِيثِ جَابِرٍ «رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٣٦٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٤٢٠) وَغَيْرُهُمَا؛ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلًا لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ مُسْتَدْبِرًا لِلْكَعْبَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ (١٤٥)، مُسْلِمٌ (٢٦٦))؛ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: «فَحَرَّلُوا مَقْعَدِي إِلَى الْقِبْلَةِ» الْمُرَادُ بِمَقْعَدِي مَا كَانَ يَقْعُدُ عَلَيْهِ حَالَ قِضَاءِ حَاجَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٧/٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٤)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَأَوَّلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ «ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا بِفُرُوجِهِمُ الْقِبْلَةَ، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ قَدْ فَعَلُوا، اسْتَقْبَلُوا بِمَقْعَدِي الْقِبْلَةَ» هَذَا لَفْظُ ابْنِ مَاجَةَ.

وقال النُّعْمِيُّ في الميزان (١٣٢/١) في ترجمة خالد بن الصُّلْتِ: هذا الحديث مُنْكَرٌ.

(الثاني): أنه مُحَرَّمٌ فِيهِمَا لظَاهِرِ أَحَادِيثِ النُّهْيِ.

والأحاديثُ الَّتِي جُعِلَتْ قِرْبَةً عَلَى أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ لِعَذْرِ وَلَا نَهَا حِكَايَةً فَعَلَّ لَا عُمُومَ لَهَا.

(الثالث): أنه مُبَاحٌ فِيهِمَا، قالوا: وأحاديثُ النُّهْيِ منسوخةٌ بأحاديثِ الإباحةِ؛ لأنَّ فِيهَا التَّقْيِيدَ بِقَبْلِ عَامٍ وَنَحْوَهُ؛ وَاسْتِقْوَاهُ فِي الشَّرْحِ.

(الرابع) يحرمُ في الصحاري دُونَ العِمْرَانِ؛ لأنَّ أَحَادِيثَ الإِبَاحَةِ وَرَدَتْ فِي العِمْرَانِ، فَحُمِلَتْ عَلَيْهِ، وَأَحَادِيثُ النُّهْيِ عَامَّةٌ، وَبَعْدَ تَحْصِيصِ العِمْرَانِ بِأَحَادِيثِ فِعْلِهِ الَّتِي سَلَفَتْ بِقِيَّتِ الصَّحْرَاءِ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وقَدْ قَالَ ابْنُ عَمَرَ: إِنَّمَا نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْقَضَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُرُكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

روَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١) وَغَيْرُهُ، وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِالْبَعِيدِ، لِبَقَاءِ أَحَادِيثِ النُّهْيِ عَلَى بَابِهَا، وَأَحَادِيثِ الإِبَاحَةِ كَذَلِكَ.

(الخامس): الضَّرْفُ بَيْنَ الِاسْتِقْبَالِ فِيحْرَمُ فِيهِمَا، وَيَجُوزُ الِاسْتِدْبَارُ فِيهِمَا، وَهُوَ مُرَدَّدٌ بِوُرُودِ النُّهْيِ فِيهِمَا عَلَى سِوَاهِ.

فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ اقْرَبُهَا الرَّابِعُ.

وقَدْ ذُكِرَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ سَبَبَ النُّهْيِ فِي الصَّحْرَاءِ أَنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مُصَلٍّ مِنْ مَلَكٍ أَوْ آدَمِيٍّ أَوْ جَنِّيٍّ، فَرُبَّمَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى عَوْرَتِهِ؛ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٣/١).

وقَدْ سُئِلَ: عَنْ اخْتِلَافِ الْحَدِيثَيْنِ، حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ رَأَى يَسْتَدْبِرُ الْقِبْلَةَ، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّهْيِ فَقَالَ: صَدَقَا جَمِيعًا.

أَمَّا قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَهُوَ فِي الصَّحْرَاءِ فَإِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا مَلَائِكَةً وَجَنًّا يُصَلُّونَ فَلَا يَسْتَقْبِلُهُمْ أَحَدٌ بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهُمْ.

وَأَمَّا كُنْفُكُمُ فَإِنَّمَا هِيَ بُيُوتٌ بُنِيَتْ لَا قِبْلَةَ فِيهَا.

وَهَذَا خَاصٌّ بِالْكُفَّةِ.

وقَدْ أُلْحِقَ بِهَا بَيْتُ الْمُقَدَّسِ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (١٠) «نَهَى

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَتَيْنِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ» وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقْرَأُ عَلَى رَفْعِ الْأَصْلِ، وَأَضْعَفُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ اسْتِقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ لَمَّا يَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي عَشَرَ.

وَالِاسْتِنْجَاءُ بِالْيَمْنِيِّ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ:

وقَوْلُهُ: بِرَأْنٍ تَسْتَجِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ.

وقَدْ وَرَدَ كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِ الثَّلَاثِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «حَجَرَانِ لِلصُّفْحَتَيْنِ وَحَجَرٌ لِلْمُسْرِيَةِ» [الدَّارِقُطِيُّ (٥٦/١)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنْ عِبَّاسٍ بْنِ سَهْلٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ وَهَبِ بْنِ مُهْمَلَةَ وَرَأَى مِثْلَهُ أَوْ مُفْتَوِّحَةً، يَجْرِي الْحَدِيثُ مِنَ الدُّبْرِ.

وَاللُّغَلَاءُ خِلَافٌ فِي الِاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ:

فَالْهَادِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الِاسْتِنْجَاءُ إِلَّا عَلَى الْمَتَيْمِ، أَوْ مِنْ خَشْيَةِ تَعَدِّي الرُّطُوبَةِ وَلَمْ تَزَلِ النُّجَاسَةُ بِالْمَاءِ؛ وَفِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالَةِ مُنْدُوبٌ لَا وَاجِبٌ؛ وَإِنَّمَا يَجِبُ الِاسْتِنْجَاءُ بِالْمَاءِ لِلصَّلَاةِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ: مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحِجَارَةِ إِيْمَانًا فَعَلَ أَجْزَاءً، وَإِذَا اكْتَفَى بِالْحِجَارَةِ فَلَا بُدَّ عِنْدَهُ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَسْحَاتِ، وَلَوْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِدُونِهَا.

وقِيلَ: إِذَا حَصَلَ الْإِنْقَاءُ بِدُونِ الثَّلَاثِ أَجْزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَحْصَلْ بِثَلَاثٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَيَنْدُبُ الْإِيْتَارُ.

وَيَسْتَحَبُّ الثَّلَاثُ فِي الْقَبْلِ وَالدُّبْرِ؛ فَتَكُونُ مِثْلَةَ أَحْجَارٍ، وَوَرَدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثٍ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَأْتِ فِي طَلْبِهِ ﷺ لِابْنِ مَسْعُودٍ [الْبَخَارِيُّ (١٥٦)]، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَاحِدٍ (٢٤٧/٢)، مُسْلِمٌ مَخْصَرًا (٢٦٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (٨)، النَّسَائِيُّ (٣٨١/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٢، ٣١٣)، وَغَيْرُهُمَا إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَجَاءَ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الدُّبْرِ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقَبْلِ، وَلَوْ كَانَتْ السُّتُ مُرَادَةً لَطَلِبَهَا ﷺ عِنْدَ إِزَائَتِهِ الشُّبْرَ، وَلَوْ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، فَلَوْ كَانَ حَجَرُ لَهْ مِثْلَةَ أَحْرَفٍ أَجْزَاءً الْمَسْحُ بِهَا، وَيَقُومُ غَيْرُ الْحِجَارَةِ ثَمَّا يُنْقَى مَقَامُهَا، خِلَافًا لِلظَّاهِرِ يُقَرَّرُ فَقَالُوا بِوَجُوبِ الْأَحْجَارِ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَاجِبٌ: بَأَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ؛ لِأَنَّهُ الْمَتَيْمُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ نَهْيُهُ أَنْ يُسْتَجِي بِرَجِيمٍ أَوْ عَظْمٍ، وَلَوْ تَعَيَّنَتِ الْحِجَارَةُ

لَنَهَى عَمَّا سِوَاهَا، وَكَذَلِكَ نَهَى عَنِ الْحَمِّ، فَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٩): «مُرُّ أُمَّتِكَ أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِرُوثِهِ أَوْ حُمَمَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا» فَهِيَ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ وَرَدَ فِي الْعِظَمِ أَنَّهَا مِنْ طَعَامِ الْجَنِّ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٠)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَفِيهِ «أَنَّهُ قَالَ ﷺ لِلْجِنِّ لَمَّا سَأَلُوهُ الرِّازِدَ: لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْفَرُ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَغْرَةٍ عُلِفَ لِدَوَابِّكُمْ».

وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُ الرُّوثَةِ بِأَنَّهَا رِثَسٌ فِي حَدِيثِ «ابْنِ مَسْعُودٍ [خ (١٥٦)] لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَخْجَارٍ فَأَنَّهُ بِحَجَرَيْنِ وَرُوثَةٍ فَالْقَى الرُّوثَةَ. وَقَالَ إِنَّهَا رِثَسٌ»

فَقَدْ يُعْلَلُ الْأَمْرَ الْوَاحِدَ بِعِلَلٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا مَانِعَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ رِجْسًا، وَتُجْعَلَ لِدَوَابِّ الْجَنِّ طَعَامًا، وَمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ النُّهْيِ عَنِ اسْتِيقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ الْحَدِيثُ الْأَتِي:

٩١- وَلِلَّسُّبُعَةِ [أَحْمَد (٤١٤/٥)، الْبَغَارِيُّ (٣٩٤)،

مُسْلِمٌ (٢٦٤)، أَبُو دَاوُدَ (٩)، السُّوْمِيُّ (٨)، النَّسَائِيُّ (٢١/١-٢٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٨)] عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَيْلَةَ وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلَّسُّبُعَةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ) وَاسْمُهُ: خَالِدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كَلْبٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ شَهِدَ بَدْرًا وَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَالَهُ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ عَلَيْهِ مَاتَ غَازِيًا سَنَةَ خَمْسِينَ بِالرُّومِ وَقِيلَ بَعْدَهَا.

وَالْحَدِيثُ مَرْفُوعٌ أَوَّلُهُ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «إِذَا أُنْثِمَ الْغَائِطُ الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ مِنْ كَلَامِ أَبِي أَيُّوبَ «قَالَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بُنِيتْ لِحُوِّ الْكَعْبَةِ الْحَدِيثُ تَقْدَمُ.

قَوْلُهُ: (فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَيْلَةَ وَلَا تَسْتَذْبِرُوهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ اسْتِيقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ وَاسْتِذْبَارِهِمَا إِذْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا فِي الشَّرْقِ أَوْ الْغَرْبِ غَالِبًا.

٨- ضَرُورَةُ الْإِسْتِارِ عِنْدَ قِضَاءِ الْحَاجَةِ

٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَبْرِئْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥).

هَذَا الْحَدِيثُ فِي السُّنَنِ نُسَبُّهُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ فِي التَّلْخِيصِ (١١٣/١)، وَقَالَ: مَدَارُهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُسْرَانِيِّ الْحَمِصِيِّ. وَفِيهِ اخْتِلَافٌ.

قِيلَ: إِنَّهُ صَحَابِيٌّ، وَلَا يَصِحُّ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ مُخْتَلَفَةٌ فِيهِ.

وَالْحَدِيثُ كَالَّذِي سَلَفَ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ الْإِسْتِارِ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا شَطْرَهُ، وَلَفْظُهُ فِي السُّنَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكْتَحَلَ فَلْيُورِثْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُورِثْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ وَمَا لَاكَ فَلْيَسْلُتْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَبْرِئْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمَلٍ فَلْيَسْتَبْرِئْ بِهِ، فَإِنْ الشَّيْطَانُ يَلْبَغُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ» فَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَيْسَ لَهُ هُنَا عَنْ عَائِشَةَ رَوَايَةٌ، ثُمَّ هُوَ مُضَعَّفٌ بِمَنْ سَمِعَتْ، فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَعْزُوهَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنْ يُشِيرُ إِلَى مَا فِيهِ عَلَى عَادَاتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ (٢٥٧/١): إِنَّ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ، وَفِي الْبَدْرِ النَّذِيرِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، صَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالتَّوْرِيُّ.

٩- مَا يُقَالُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْغَائِطِ

٩٣- وَعَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانُكَ».

أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ [أَحْمَد (١٥٥/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣٠)، السُّوْمِيُّ (٧)، النَّسَائِيُّ (عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ) (٧٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٠)].

وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ (١٥٨/١).

١٠- الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار

٩٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا، فَأَتَيْتُهُ بِرُوْتَةٍ فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرُّوْتَةَ، وَقَالَ: هَذَا رِجْسٌ - أَوْ رِجْسٌ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٦).

وَزَادَ أَحْمَدُ (٤٥٠/١) وَالدَّارِقُطِيُّ (٥٥/١) «أَتَى بِغَيْرِهَا».

(وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ؛ قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ الْإِمَامُ الرَّبَّانِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ عَبْدِ الْهَلْبِيِّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ وَخَادِمُهُ، وَاحِدُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، مِنْ كِبَارِ الْبَدَوِيِّينَ، وَمِنْ تَلَمَّذَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُقَرَّبِينَ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَحَفِظَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَبْعِينَ سُورَةً.

وَقَالَ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَيْلٍ» [ابن ماجه (١٣٨)].

وفضائله جمّة عديدة، تُوفّي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ولهُ نحو من ستين سنة.

قَالَ: (أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا فَأَتَيْتُهُ بِرُوْتَةٍ فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرُّوْتَةَ زَادَ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٧٠) أَنَّهَا «كَانَتْ رُوْتَةً حَارًا»

(وَقَالَ: إِنَّهَا رِجْسٌ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ فِي الْقَامُوسِ. أَنَّهُ الرِّجْسُ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَزَادَ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطِيُّ: «أَتَى بِغَيْرِهَا».

أَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فَاشْتَرَطُوا أَنْ لَا تَنْقُصَ الْأَحْجَارُ عَنِ الثَّلَاثَةِ، مَعَ مُرَاعَاةِ الْإِنْقَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهَا زَادَ حَتَّى يَنْقُ.

وَيَسْتَحَبُّ الْإِتْيَارُ، وَتَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ الْإِتْيَارُ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٣٥) «وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ» تَقَدَّمَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَوْ كَانَ الْقَصْدُ الْإِنْقَاءَ فَقَطْ لَخَلَا دَوْرُ اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ عَنِ الْفَائِدَةِ، فَلَمَّا اشْتَرَطَ الْعَدَدَ لَفْظًا وَعَلِمَ الْإِنْقَاءَ مَعْنَى دَلَّ عَلَى إِجْبَابِ الْأَمْرَيْنِ.

(وَعَنْهَا) أَيُّ: عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانُكَ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فَعَلَ بِمَحذُوفٍ: أَيُّ اطْلُبْ غُفْرَانُكَ (وَأَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَبُو حَاتِمٍ).

ولفظه «خرج» تُشْعِرُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَكَانِ كَمَا سَلَفَ فِي لَفْظِ «دَخَلَ» وَلَكِنَّ الْمُرَادَ أَعْمُ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ فِي الصَّحْرَاءِ.

قِيلَ: وَاسْتِغْفَارُهُ صلى الله عليه وسلم مِنْ تَرْكِهِ لِلذِّكْرِ لِلَّهِ وَقَتَّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَائِهِ، فَجَعَلَ تَرْكُهُ لِلذِّكْرِ اللَّهَ فِي تِلْكَ الْحَالِ تَقْصِيرًا، وَعَدَهُ عَلَى نَفْسِهِ ذَنْبًا، فَتَدَارَكَهُ بِالِاسْتِغْفَارِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ التَّوْبَةُ مِنْ تَقْصِيرِهِ فِي شُكْرِ نِعْمَتِهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْهِ، فَاطْعَمَهُ ثُمَّ هَضَمَهُ، ثُمَّ سَهَّلَ خُرُوجَ الْأَذَى مِنْهُ، فَرَأَى شُكْرَهُ قَاصِرًا عَنْ بُلُوغِ حَقِّ هَذِهِ النِّعْمَةِ، فَفَزَعَ إِلَى الْاسْتِغْفَارِ مِنْهُ، وَهَذَا أَنْسَبُ لِيُؤَافِقَ حَدِيثَ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَغَافَانِي».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠١).

ووردَ في وصف «نوح عليه السلام» أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مِنْ جُمْلَةِ شُكْرِهِ بَعْدَ الْغَائِطِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَلَوْ شَاءَ حَبَسَهُ فِيَّ؛ وَقَدْ وَصَفَهُ صلى الله عليه وسلم بِأَنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ اسْتِغْفَارَهُ لِلأَمْرَيْنِ مَعًا وَلَمَّا لَا نَعْلَمُهُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ صلى الله عليه وسلم وَإِنْ تَرَكَ الذِّكْرَ بِلِسَانِهِ حَالَ التَّجَرُّ لَمْ يَتْرُكْهُ بَقَلْبِهِ.

وَالِ الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ «كَانَ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» [ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٤)] وَحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ «كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي لَذَّتُهُ وَبَقِيَ فِي قُوَّتِهِ وَأَذْهَبَ عَنِّي أَذَاهُ» [ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٥)] وَكُلُّ اسَانِيدِهَا ضَعِيفَةٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَصَحُّ مَا فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَا بَأْسَ فِي الْإِتْيَانِ بِهَا جَمِيعًا شُكْرًا عَلَى النِّعْمَةِ، وَلَا يَشْتَرِطُ الصَّحَّةُ لِلْحَدِيثِ فِي مِثْلِ هَذَا.

إذا عرفت هذا فلا يستنجاء لغة: إزالة النجس وهو الغائط، والغائط: كناية عن الغزرة، والغزرة خارج الدبر، كما يفيد ذلك كلام أهل اللغة.

ففي القاموس النجس: ما يخرج من البطن من ربح أو غائط، واستنجى: اغتسل بالماء، أو تمسح بالحجر.

وفيه استطاب: استنجى، واستجمر: استنجى.

وفيه التمسح: إمرار اليد لإزالة الشيء السائل أو الملتصق.

ا هـ.

فعرفت من هذا كله أن الثلاثة الأحجار لم يرد الأمر بها، والنهي عن أقل منها إلا في إزالة خروج الدبر لا غير، ولم يأت بها دليل في خارج القبل، والأصل عدم التقدير بعدد، بل المطلوب الإزالة لأثر البول من الذكر، فيكفي فيه واحدة مع أنه قد ورد بيان استعمال الثلاث في الدبر: بأن واحدة للمسربة، واثنين للصحتين، ما ذاك إلا لاختصاصه بها.

١١- لَا يُسْتَجَى بِعَظْمٍ أَوْ رُوثٍ

٩٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «إِنْ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رُوثٍ وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ».

رواه الدارقطني (٥٦/١) وصححه.

وأخرجه ابن خزيمة (٨١) من حديث سلمان الفارسي بلفظه هذا والبخاري (٣٨٦٠) بقريب منه.

وزاد فيه «أَنَّ قَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا فَرَغَ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرُّوثِ؟ قَالَ: هِيَ مِنْ طَعَامِ الْجِنِّ».

وأخرجه البيهقي (١٠٨، ١٠٧/١) مطوّلًا كذا في الشرح، ولفظه في سنن البيهقي: «أَنَّ ﷺ قَالَ لَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ابْنِي أَحْجَارًا اسْتَفْضُ بِهَا وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رُوثٍ، فَأَنْتَبَهَ بِأَحْجَارٍ فِي ثَوْبِي، فَوَضَعَهَا إِلَى جَنْبِهِ حَتَّى إِذَا فَرَغَ، وَقَامَ بَعْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرُّوثِ؟ فَقَالَ: أَتَأْتِي وَفَدَّ نَصِييْنِ فَسَأَلُونِي الرَّادَّ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَلَّا يَمُرُوا بِرُوثِهِ وَلَا عَظْمِ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ طَعَامًا».

وَأَمَّا قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ: لَوْ كَانَ الثَّلَاثُ شَرْطًا لَطَلَبَ ﷺ ثَلَاثًا، فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ قَدْ طَلَبَ ﷺ الثَّلَاثَ كَمَا فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ وَالْدَارَقُطْنِي الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وقد قال في الفتح (٢٥٧/١): إِنْ رَجَّاهُ ثَقَاتٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَثْبُتِ الزِّيَادَةُ هَذِهِ فَالْجَوَابُ عَلَى الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ فِي طَلَبِ الثَّلَاثِ، وَحِينَ أُلْقِيَ الرُّوثُ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ امْتِنَالُهُ الْأَمْرَ، حَتَّى يَأْتِيَ بِثَلَاثَةٍ.

ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى بِأَحَدِ اطْرَافِ الْحَجَرَيْنِ، فَمَسَحَ بِهِ الْمَسْحَةَ الثَّلَاثَةَ، إِذِ الْمَطْلُوبُ ثَلَاثُ الْمَسْحِ وَلَوْ بِاطْرَافِ حَجَرٍ وَاحِدٍ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِأَحَدِ السَّيْلَيْنِ، وَيَشْتَرُطُ لِأَخْرَجِ ثَلَاثَةً أَيْضًا فَتَكُونُ سِتَّةَ حَدِيثٍ وَرَدَ بِذَلِكَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (١٤٦/٦)، عَلَى أَنَّ فِي النَّفْسِ مِنْ إِثْبَاتِ سِتَّةِ أَحْجَارٍ شَيْئًا، فَإِنَّهُ ﷺ مَا عَلِمَ أَنَّهُ طَلَبَ سِتَّةَ أَحْجَارٍ مَعَ تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ، مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا؛ وَالْأَحَادِيثُ بِلَفْظِ (مَنْ أَتَى الْغَائِطَ) كَحَدِيثِ عَائِشَةَ: «إِذَا دَعَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَنْطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنَّهَا تُجْزِئُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٠٨/٦)، وَالنَّسَائِي (٤١/١)، وَابْنِ دَاوُدَ (٤٠) وَالْدَارَقُطْنِي (٥٥، ٥٤/١)» وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ، مَعَ أَنَّ الْغَائِطَ إِذَا أُطْلِقَ ظَاهِرًا فِي خَارِجِ الدَّبْرِ، وَخَارِجِ الْقَبْلِ يُلَازِمُهُ.

وَفِي حَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنِ الاسْتِطَابَةِ فَقَالَ: بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١)، وَالسُّؤَالُ عَامٌّ لِلْمَخْرَجَيْنِ مَعًا أَوْ أَحَدِهِمَا، وَالْحُلُّ عَنِ الْبَيَانِ، وَحَدِيثُ سَلْمَانَ بِلَفْظِهِ: «أَمَرْنَا أَنْ لَا نَكْتَفِي بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢) وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي الْمَخْرَجَيْنِ.

وَمِنْ اشْتَرَطَ السَّتَّةَ فَلْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَلَا أُدْرِي مَا صَحَّتُهُ فَيَحْتَثُّ عَنْهُ.

ثُمَّ تَبَعَتْ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةَ فِي الْأَمْرِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَالنَّهْيِ عَنْ أَقْلٍ مِنْهَا، إِذَا هِيَ كُلُّهَا فِي خَارِجِ الدَّبْرِ، فَإِنَّهَا بِلَفْظِ النَّهْيِ عَنِ الاسْتِئْجَاءِ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَبِلَفْظِ الاسْتِجْمَارِ: «إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ ثَلَاثًا» [أَحْمَدُ: ٢/٢٥٤] وَبِلَفْظِ التَّمَسُّحِ: «نَهَى ﷺ أَنْ يَتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ» [م: (٢٦٣)].

والنَّهْيُ فِي الْبَابِ عَنِ الرَّبْرِ، وَجَابِرٍ، وَسَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، وَغَيْرِهِمْ بِاسَانِيدٍ فِيهَا مَا فِيهِ مَقَالٌ، وَالْجَمْعُ يُشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

وَعَلَّلَ هُنَا بِأَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُمَا طَعَامُ الْجَنِّ، وَعَلَّلَتِ الرُّوثَةُ بِأَنَّهُمَا رِكَسٌ، وَالتَّعْلِيلُ بَعْدُ التَّطْهِيرِ فِيهَا عَائِدٌ إِلَى كَوْنِهَا رِكَسًا.

وَأَمَّا عَدَمُ تَطْهِيرِ الْعَظْمِ فَلَأَنَّهُ لَرَجٌّ لَا يَكَادُ يَتِمَّاسُكَ، فَلَا يُنْشَفُ النَّجَاسَةُ، وَلَا يَقْطَعُ الْبَلَّةُ، وَلَمَّا عَلَّلَ عليه السلام بِأَنَّ «الْعَظْمَ وَالرُّوثَةَ طَعَامُ الْجِنِّ» قَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَمَا يُغْنِي عَنْهُمْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عَظْمًا إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ لَحْمَهُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ أُخِذَ، وَلَا وَجَدُوا رُوثًا إِلَّا وَجَدُوا فِيهِ حَبَّهُ الَّذِي كَانَ يَوْمَ أُكِلَ».

رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ فِي الدَّلَالِ، وَلَا يُنَافِيهِ مَا وَرَدَ أَنَّ الرُّوثَ عَلَفٌ لِدَوَابِّهِمْ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الاسْتِنْجَاءَ بِالْأَحْجَارِ طَهَارَةٌ لَا يَلْزَمُ مَعَهَا الْمَاءُ، وَإِنْ اسْتَحَبَّ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ بِأَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ، فَافَازَ أَنَّ غَيْرَهُمَا يُطَهَّرُ.

١٢- ضرورة التنزه من البول

٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٢٨/١)

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «اسْتَنْزَهُوا» مِنَ التَّنْزُهِ وَهُوَ الْبَعْدُ، بِمَعْنَى تَنْزَهُوا، أَوْ بِمَعْنَى اِطْلَبُوا التَّنَازُعَ.

(مِنَ الْبَوْلِ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ إِنِّي أَكْثَرُ مِنْ يُعَذَّبُ فِيهِ مِنْهُ) إِنِّي بِسَبَبِ مُلَابَسَتِهِ، وَعَدَمِ التَّنْزُهِ عَنْهُ (رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ)

وَالْحَدِيثُ أَمْرٌ بِالْبَعْدِ عَنِ الْبَوْلِ، وَإِنَّ عَقُوبَةَ عَدَمِ التَّنْزُهِ مِنْهُ تَعَجُّلٌ فِي الْقَبْرِ.

وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ الصَّحَّاحِينَ (الْبُخَارِيِّ (٢١٦)، مُسْلِمٌ (٢٩٧)): «أَنَّ عليه السلام مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ عَذَابَ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ الْبَوْلِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ بَوْلِهِ» مِنْ الْاسْتِنَارِ إِنِّي لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَوْلِهِ سَاتِرًا يَنْتَعِمُ عَنِ الْمَلَامَةِ لَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْرِئُ، مِنَ الْاسْتِبْرَاءِ، أَوْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّاهُ، وَكُلُّهَا الْفَاطُ وَارِدَةٌ فِي الرُّوَايَاتِ، وَالْكُلُّ مُفِيدٌ لِتَحْرِيمِ مُلَامَةِ الْبَوْلِ وَعَدَمِ التَّحَرُّرِ مِنْهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ فَرْضٌ أَوْ لَا؟

فَقَالَ مَالِكٌ: إِزَالَتُهَا لَيْسَتْ بِفَرْضٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِزَالَتُهَا فَرْضٌ مَا عَدَا مَا يُعْنَى عَنْهُ مِنْهَا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ بِحَدِيثِ التَّعْذِيبِ عَلَى عَدَمِ التَّنْزُهِ مِنَ الْبَوْلِ، وَهُوَ وَعِيدٌ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ فَرْضٍ.

واعتذر مالكٌ عن الحديثِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَذَابٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتْرُكُ الْبَوْلَ يَسِيلُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّي بِغَيْرِ طَهْوَرٍ؛ لِأَنَّ الْوَضُوءَ لَا يَصِحُّ مَعَ وُجُودِهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَحَادِيثَ الْأَمْرِ بِالذَّهَابِ إِلَى الْمَخْرَجِ بِالْأَحْجَارِ، وَالْأَمْرُ بِالْاسْتِطَابَةِ دَالَّةٌ عَلَى وَجُوبِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَجَاسَةِ الْبَوْلِ.

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي بَوْلِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالسَّادَّ فِي الْبَوْلِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ، إِنِّي عَنْ بَوْلِهِ، بِدَلِيلٍ لَفْظِ الْبُخَارِيِّ فِي صَاحِبِ الْقَبْرِينِ فَانْهَافًا بِلَفْظِ «كَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ عَنْ بَوْلِهِ» وَمِنْ حَلَّةٍ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَالِ، وَأَدْخَلَ فِيهِ أَبْوَالَ الْإِبِلِ كَالْمُصَنَّفِ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١/٣٢١، ٣٢٢) فَقَدْ نَعَسَفَ.

وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ التَّعْسُفِ فِي هَوَاشِئِ فَتْحِ الْبَارِي.

٩٧- وَلِلْحَاكِمِ (١٨٣/١) «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْ

الْبَوْلِ» وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

قَوْلُهُ: (وَلِلْحَاكِمِ) إِنِّي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ) وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ هَذَا كَلَامُهُ هُنَا.

وَفِي التَّخْلِيصِ (١١٧/١) مَا لَفَظَهُ وَلِلْحَاكِمِ (١٨٣/١) وَاحِدٌ (٣٢٦/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٨)، «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»

(قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ أَنْ نَقْعُدَ عَلَى

الْيَسْرِ») من الرجلين

(ونصب اليمنى رواه البيهقي بسند ضعيف) واخرجه

الطبراني في «الكبير» (١٣٦/٧)؛ قال الحازمي: في سننه من لا نعرفه، ولا نعلم في الباب غيره.

قيل: والحكمة في ذلك أنه يكون أعون على خروج

الخارج؛ لأن المعدة في الجانب الأيسر.

وقيل: ليكون مُعْتَمِداً على اليسرى، ويقول مع ذلك

استعمال اليمنى لشرفها.

١٤- نثر الذكر ثلاثاً بعد البول

٩٩- وَعَنْ عَيْسَى بْنِ يَزْدَادَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْثُرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

رواه ابن ماجه بسند ضعيف (٣٢٦).

(وعن عيسى بن يزادة قيل: بياض مؤخدة وراء مُهْمَلَةٍ ودالين

مُهْمَلَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ وَضَبَطَ بِمَشَاءٍ غَنِيَّةٍ وَزَايٍ مُعْجَمَةٍ، وَبَقِيَّتُهُ كَالْأَوَّلِ).

(عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْثُرْ

ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

رواه ابن ماجه بسند ضعيف).

ورواه أحمد في مُسنده (٣٤٧/٤)، والبيهقي (١١٣/١)، وابن

قانع في «معجم الصحابة» (٢٣٨/٣) وأبو نعيم في المعرف (٣٦٩/١)

وأبو داود في المراسيل (٤) والعقيلي في الضعفاء (٣٨٢، ٣٨/٣)؛ كلهم من رواية عيسى المذكور.

قال ابن معين: لا يعرف عيسى ولا أبوه.

وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

وقال النووي في شرح المُهْتَدَى (١٠٦/٢): اتفقوا على أنه

ضعيف، إلا أن معناه في الصحيحين في رواية ابن عساکر: كان

لا يستبرئ من بوله بمؤخدة ساكنة، أي لا يستفرغ البول جهده

وأعله أبو حاتم. وقال إن رفعه باطل [«العلل» (٣٦٦/١)] اهـ.

ولم يتعبه بحرف، وهنا جزم بصحبه، فاختلف كلامه كما

تري، ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك، فآثر كلامه هنا؛ والحديث يُفيد ما أفاده الأول.

واختلف في عدم الاستئزاه هل هو من الكبائر أو من

الصغائر؟

وسبب الاختلاف حديثُ صاحبي القرين، فإن فيه «وما

يُعَذِّبانِ في كبير» بلى إنه لكبير بعد أن ذكر أن أحدهما عَذَبَ

بسبب عدم الاستبراء من البول، فقيل: إن نفيه ﷺ أكبر ما

يُعَذِّبانِ فيه يدل على أنه من الصغائر، ورد هذا بأن قوله (بلى

إنه لكبير) يرد هذا.

وقيل بل أراد أنه ليس بكبير في اعتقادهما، أو في اعتقاد

المخاطبين، وهو عند الله كبير، وقال: ليس بكبير في مشقة

الاختراز، وجزم بهذا البغوي، ورجحه ابن دقيق العيد، وقيل

غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبائر.

١٣- يُقْعَدُ فِي الْخَلَاءِ عَلَى الْيَسْرِ

٩٨- وَعَنْ سُرَّاقَةَ بِنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «عَلَّمَنَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيَسْرِ، وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى».

رواه البيهقي (٩٦/١) بسند ضعيف.

(وعن سُرَّاقَةَ) بضم السين المُهْمَلَةِ وبعد الراء قاف وهو

أبو سفيان سُرَّاقَةُ بِنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، بضم الجيم وسكون

المُهْمَلَةِ وضم الشين المعجمة، وهو الذي ساخت قوائمه فرسيه لما

لحق برسول الله ﷺ حين خرج فاراً من مكة، والقصة مشهورة.

قال سُرَّاقَةُ في ذلك يُخَاطَبُ أَبَا جَهْلٍ:

أَبَا حَكَمٍ وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ شَاهِداً لِأَمْرِ جَوَادِي حِينَ سَاخَتْ قَوَائِمُهُ

عَلَفْتُ وَلَمْ تَشْكُ بِأَنْ مُحْصِداً رَسُولَ بِيْرَقَانٍ فَمَنْ ذَا يُقَاوِمُهُ

مِنْ أُنْيَاتٍ.

توفي سُرَّاقَةُ سنة أربع وعشرين، في صدر خلافة عثمان.

بعد فراغِهِ مِنْهُ، فيخرجُ منه بعدَ وضوئِهِ.

والحكمةُ في ذلكِ حُصولُ الظَّنِّ بأنَّهُ لم يبقَ في المخرجِ ما يخافُ من خروجهِ.

وقد أوجبَ بعضهم الاستبراءَ لحديثِ أحدِ صاحبي القبرينِ هذا، وهو شاهدٌ لحديثِ البابِ.

١٥- فضلُ من استنجى بالحجارةِ ثم الماءَ

١٠٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُنْثِي عَلَيْكُمْ قَالُوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ»..

رواهُ البزارُ في [كشف الأستار (٢٤٧)] بسندٍ ضعيفٍ، وأصلُهُ في أبي داودَ (٤٤) وصحَّحَهُ ابنُ خزيمةَ (٨٣) من حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه بِذَوْنِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ.

(وعن ابنِ عباسٍ - رضي الله عنهما - : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ) بضم القافِ مدوّدٌ مذكّرٌ مصروفٌ. وفيهِ لغةٌ بالقصرِ، وعدمِ الصّرفِ.

(فقال: إِنَّ اللَّهَ يُنْثِي عَلَيْكُمْ فقالوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ. رواهُ البزارُ بسندٍ ضعيفٍ) قال البزارُ: لا نعلمُ أحداً رواهُ عن الزُّهريِّ إلاَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ولا عَنْهُ إلاَّ ابْنَهُ، ومُحَمَّدٌ ضعيفٌ.

(وأصلُهُ في أبي داودَ) والترمذيُّ في السننِ (٣١٠٠) عن النَّبِيِّ ﷺ قال «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ» وفيهِ رِجَالٌ يُجِبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا قال: كانوا يَسْتَجُونَ بِالْمَاءِ، فنَزَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ

قال المنذريُّ، وزادَ الترمذيُّ: غريبٌ وأخرجهُ ابنُ ماجهَ (٣٥٧) وصحَّحَهُ ابنُ خزيمةَ من حديثِ أبي هريرةَ بدونِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ.

قال التُّوَيْي في شرح المَهْذُوبِ (١١٦/٢): المعروفُ في طَرِقِ الحديثِ أَنَّهُمْ كانوا يَسْتَجُونَ بِالْمَاءِ والأحجارِ.

وبنهُ ابنُ الرُّفْعَةِ فقال: لا يُوجدُ هذا في كُتُبِ الحديثِ؛ وكذا قالَ المحبُّ الطُّبريُّ نحوهً.

قال المصنّف: وروايةُ البزارِ واردةٌ عليهم، وإن كانت ضعيفةً.

قلت: يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يُريدونَ لا يُوجدُ في كُتُبِ الحديثِ بسندٍ صحيحٍ، ولكنَّ الأولى الرَّدُّ بما في الإلزامِ فَإنَّهُ صحَّحَ ذلكَ.

قال في البذر: والنُّويُّ معذورٌ، فإنَّ روايةَ ذلكَ غريبةٌ في زوايا وخبايا لَو قُطِعَتْ إِلَيْهَا أَجَادُ الإِبِلِ لَكَانَ قَلِيلاً.

قلت: يَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الاستِنْجَةَ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْحِجَارَةِ، والجمعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْكُلِّ بعدَ صحّةِ ما في الإلزامِ، ولم نَحِذْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا.

وعِدَّةُ أَحاديثٍ بابِ قضاءِ الحاجةِ أحدَ وعشرونَ؛ وقالَ في الشرح: خمسةَ عشرَ. وكأنَّهُ عُدَّ أَحاديثَ الملاعنِ حديثاً واحداً، ولا وَجْهَ لَهُ، فإنَّها أربعةُ أَحاديثٍ عن أبي هريرةَ عندَ مُسلمٍ، وعن مُعاذٍ عندَ أبي داودَ، وعن ابنِ عَبَّاسٍ عندَ أحمدَ، وعن ابنِ عُمرَ عندَ الطُّبرانيِّ، فقد اختلفتْ صحابةُ ومُروِّجونَ، وعدُّ حديثي النُّهي عن استِقبالِ القبلةِ واحداً، ومُهما حديثانِ عن سلمانَ عندَ مُسلمٍ، وعن أبي أيُّوبَ عندَ السُّبُعِيِّ.

٨- باب الغسل وحكم الجنب

(باب الغسل) بضم الغين المعجمة: اسمٌ للاغتسالِ؛ وقيل: إذا أريدَ بِهِ الماءُ فَهُوَ مضمومٌ.

وأما المصدرُ فيجوزُ فِيهِ الضَّمُّ والفتحُ؛ وقيل المصدرُ بالفتحِ، والَاغْتِسَالُ بالضَّمِّ.

وقيل إِنَّهُ بالفتحِ فعلٌ المَغْتَسِلُ، وبِالضَّمِّ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ، وبِالكَسْرِ ما يُجْعَلُ مَعَ الماءِ كالأَسْنَانِ.

(وحكمُ الجنبِ) أي الأحكامُ المتعلِّقةُ بِمن أصابَتْهُ جنابةٌ.

١- إنما الاغتسالُ من المني

١٠١- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

رواه مُسْلِمٌ (٣٤٣)، وأصله في البخاري (١٨٠).

أي الاغتسال من الإنزال، فالماء الأول المعروف، والثاني المني.

وفيه من البديع الجناسُ الثام.

وحقيقة الاغتسال إفاضة الماء على الأعضاء.

واختلف في وجوب الدلك، فقيل يجب، وقيل: لا يجب، والتحقق أن المسألة لغوية فإن الرائد في القرآن الغسل في أعضاء الرضوء، فتوقف إثبات الدلك فيه على أنه من مسماه.

وأما الغسل فورد بلفظ ﴿وَأَنْزِلْ عَلَيْكُمْ مِنْ غُبَرٍ فَاسْكُتُوا﴾ وهذا اللفظ فيه زيادة على مسمى الغسل، وأقلها الدلك، وما عدل عز وجل في العبارة إلا لإفادة التفرقة بين الأمرين.

فأما الغسل فالظاهر أنه ليس من مسماه الدلك، إذ يقال غسله العرق، وغسله المطر، فلا بُدَّ من دليل خارجي على شريطة الدلك في غسل أعضاء الرضوء، بخلاف غسل الجنابة والحيض، فقد ورد فيه بلفظ التطهير كما سمعت.

وفي الحيض ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ إلا أنه سيأتي في حديث عائشة وميمونة ما يدل على أنه ﷺ اكتفى في إزالة الجنابة بمجرد الغسل، وإفاضة الماء من دون ذلك فالله أعلم بالثبوت التي لأجلها عُبِّرَ في التنزيل عن غسل أعضاء الرضوء بالغسل، وعن إزالة الجنابة بالتطهير، مع الاتحاد في الكيفية.

وأما المسح فإنه الإمرار على الشيء باليد، يُصِيبُ ما أصاب، ويخطئ ما أخطأ، فلا يقال: لا يبقى فرق بين الغسل والمسح إذا لم يشترط الدلك.

وحديث الكتاب ذكره مُسْلِمٌ كما نسب المصنف إليه في قصّة عتبان بن مالك.

ورواه أبو داود (٢١٧) وابن خزيمة (٢٣٣) وابن حبان (١١٦٨) بلفظ الكتاب.

وروى البخاري (١٨٠) القصّة ولم يذكر الحديث، ولذا قال المصنف: (وأصله في البخاري) وهو ﷺ قَالَ لِعَتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ (إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ فَقَدَيْكَ الرُّضُوءَ)

والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة، عن أبي أيوب،

وعن رافع بن خديج، وعن عتبان بن مالك، وعن أبي هريرة، وعن أنس.

والحديث دالٌّ بمفهوم الحصر المستفاد من تعريف المسند إليه؛ وقد ورد عند مُسْلِمٍ بلفظ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» على أنه لا غُسلَ إلا من الإنزال، ولا غُسلَ من التَّيَمُّنِ الْخَتَانَيْنِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ داود، وقليل من الصحابة والتابعين.

وفي البخاري (١٧٩) «أَنَّ سَيْلَ عُثْمَانَ عَمَّنْ يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُعْنِ فَقَالَ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»

ومثله قال علي، والزبير، وطلحة وأبي بن كعب، وأبو أيوب، ورفعوه إلى رسول الله ﷺ ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: الْغُسْلُ أَحْطَ.

وقال الجمهور: هذا المفهوم منسوخٌ بحديث أبي هريرة الآتي:

٢- يغتسل من الجماع وإن لم ينزل

١٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٩١)، مسلم (٣٤٨)] -

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ: «وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ».

أعني: قوله: (وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَلَسَ) أي الرجلُ المَعْلُومُ مِنَ السِّيَاقِ.

(بَيْنَ شَعْبَيْهِ) أي المَرْأَةُ بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحَدَةٌ جَمْعُ شَعْبَةٍ وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

(الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا) يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَالْهَاءَ مَعْنَاهُ كَذَّهًا يَحْرَكِيهِ أَوْ بَلَغَ جَهْدَهُ فِي الْعَمَلِ بِهَا.

(فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ).

وفي مُسْلِمٍ «ثُمَّ اجْتَهَدَ» وعند أبي داود (٢١٦): «وَأَلْزَقَ الْخِتَانِ بِالْخِتَانِ ثُمَّ جَهَّدهَا».

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٣٩٥/١): وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنْدَ

هَذَا كِتَابَةٌ عَنْ مُعَالِجَةِ الْإِبْلَاجِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ «وَأَنْ لَمْ يُزَلَّ».

وَالشَّعْبُ الْأَرَبِيُّ، قِيلَ: يَذَاهَا وَرَجُلَاهَا، وَقِيلَ: رَجُلَاهَا وَفَخَذَاهَا، وَقِيلَ: سَاقَاهَا وَفَخَذَاهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْكُلُّ كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ اسْتَدْلٌ بِهَ الْجَمْهُورُ عَلَى نَسْخِ مَفْهُومِ حَدِيثِ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَاسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ هَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٥/٥) وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْفَتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ إِنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ كَانَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِغْتِسَالِ بَعْدَهُ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٢٥)، وَابْنُ حِبَّانَ (١١٧٣)، وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، إِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي النَّسْخِ.

عَلَى أَنَّ حَدِيثَ الْغُسْلِ «وَأَنْ لَمْ يُزَلَّ» أَرْجَحُ، لَوْ لَمْ يَثْبُتِ النَّسْخُ مَنْطُوقٌ فِي إيجابِ الْغُسْلِ، وَذَلِكَ مَفْهُومٌ، وَالْمَنْطُوقُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَفْهُومِ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْهُومُ مُوَافِقًا لِلْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْآيَةُ تُعْضِدُ الْمَنْطُوقَ فِي إيجابِ الْغُسْلِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ «وَأَنْ كَتَمْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَنَابَةَ تُطْلَقُ بِالْحَقِيقَةِ عَلَى الْجَمَاعِ، وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِزَالٌ. قَالَ: فَإِنَّ كُلَّ مَنْ خُوطِبَ بِأَنْ فَلَانًا أَجَنِبَ عَنْ فَلَانَةٍ عَقْلٌ أَنَّهُ أَصَابَهَا وَإِنْ لَمْ يُزَلَّ.

قَالَ: وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَنَّ الزَّنَا الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْجِلْدُ هُوَ الْجَمَاعُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِزَالٌ (١ هـ).

فَتَعَاوَدَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى إيجابِ الْغُسْلِ مِنَ الْإِبْلَاجِ.

٣- اغتسال المرأة كالرجل من الاحتلام

١٠٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ -

قَالَ: تَغْتَسِلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [مسلم (٣١٠) و (٣١٣)] وَلَمْ يَخْرُجْ [خ] -

زَادَ مُسْلِمٌ (٣١١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلِيمٍ: «قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبُهَةُ».

يَكْتَسِرُ الشُّبُهَةُ الْمُعْجَمَةُ وَسُكُونُ الْمُوَحَّدَةِ وَيَفْتَحُهُمَا لُغَتَانِ، اتَّفَقَ الشُّبُهَانُ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ طَرَفِ عَنِ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ، وَوَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِنِسَاءٍ مِنَ الصَّحَابِيَّاتِ؛ لِخَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ، عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٠٩/٦)، وَالنَّسَائِي (١١٥/١)، وَابْنِ مَاجَةَ (٦٠٢).

وَلِسَهْلَةَ بِنْتِ سُهَيْلٍ، عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ [الكبير: (٢٩٢/٢٤)]، وَلِبْسَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، عِنْدَ أَبِي شَيْبَةَ (٨٠/١).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَرَى مَا يَرَاهُ الرَّجُلُ فِي مَنَامِهِ. وَالْمَرَادُ إِذَا انْزَلَتْ الْمَاءُ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ: «قَالَ: نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» أَيْ الْمَنِي بَعْدَ الْإِسْتِغْقَازِ.

وَفِي رِوَايَةٍ «هَنْ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».

أَخْرَجَهَا الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِي مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ [أحمد (٢٥٦/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦)، التِّرْمِذِيُّ (١١٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٦١٢)].

وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَالِبٌ مِنْ حَالِ النِّسَاءِ كَالرِّجَالِ وَرَدُّهُ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَنِي الْمَرْأَةِ لَا يَبْرُزُ.

وَقَوْلُهُ (فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبُهَةُ اسْتِفْهَامٌ إِنكَارٌ، وَتَقْرِيرٌ أَنَّ الْوَلَدَ تَارَةً يُشَبِّهُ أَبَاهُ، وَتَارَةً يُشَبِّهُ أُمَّهُ وَأَخَوَالَهُ، فَأَيُّ الْمَاءَيْنِ غَلِبَ كَانَ الشُّبُهَةُ لِلْغَالِبِ).

٤- أَرْبَعُ يَغْتَسِلُ مِنْهَا

١٠٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتَةِ..

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٥٦).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٢/٦) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٩٩/١) - (٣٠٠).

وَفِي إِسْنَادِهِ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ. وَفِيهِ مَقَالٌ.

والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الأربعة الأحوال، فأما الجنابة فالوجوب ظاهر.
وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف.

أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» يأتي قريباً [برقم (١٠٦)].

وقال داود وجماعة إنه واجب لحديث: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» يأتي قريباً [برقم (١٠٥)].

أخرج السبعة من حديث أبي سعيد.

وأوجب بأنه يحمل الوجوب على تأكيد السنية.

وأما وقته ففيه خلاف أيضاً.

فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها، وعند غيرهم أنه للصلاة، فلا يُشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر، وحديث «مَنْ آتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» دليل الثاني، وحديث عائشة هذا يناسب الأول.

أما الغسل من الحجامة فقبل هو سنة، وتقدم حديث أنس «أَنَّهُ ﷺ اخْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» [الدارقطني (١٥١/١)، (١٥٢)] وتقدم برقم (٧٣) فدل على أنه سنة يفعل تارة كما أفاده حديث عائشة هذا، ويترك أخرى كما في حديث أنس، ويروى عن علي - عليه السلام - الغسل من الحجامة سنة، وإن تطهرت أجزأك.

وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: أنه سنة وهو أقربها، وأنه واجب، وأنه لا يستحب.

٥- الاغتسال عند الإسلام

١٠٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ - فِي قِصَّةِ نُمَامَةَ بْنِ أُنَالٍ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ - وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٩/٦) - وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٤٣٧٢)، مُسْلِمٌ (١٧٦٤).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي قِصَّةِ نُمَامَةَ) بَضَمُ الثَّلَاثَةِ وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ (بَنِ أُنَالٍ) بَضَمُ الْهَمْزَةِ فَمَثَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَهُوَ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ.

(عِنْدَمَا أَسْلَمَ) أَيَّ عِنْدَ إِسْلَامِهِ.

(وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ. وَهُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هِشَامِ الصَّنْعَانِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَنْ خَلَاتِقٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَالذَّهَلِيَّ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَثَّقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَحَدِيثُهُ مُخْرَجٌ فِي الصَّحَاحِ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، مَاتَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. (وَأَصْلُهُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ.

الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام.

وقوله (أمره) يدل على الإيجاب.

وقد اختلف العلماء في ذلك: فعند الهادوية أنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنابة، وإن كان قد اغتسل حال كفره فلا حكم له، وحديث «الإسلام يجب ما قبله» [أحمد (١٩٩/٤)] لا يوافق هذا القول.

وعند الحنفية: أنه إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه.

وعند الشافعية وغيرهم: لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة، للحديث المذكور، وهو «إن الإسلام يجب ما قبله» وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره.

أما عند أحمد فقال: يجب عليه مطلقاً، لظاهر حديث الكتاب، ولما أخرجه أبو داود (٣٥٥) من حديث قيس بن عاصم، قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ».

وأخرجه الترمذي (٦٠٥)، والنسائي (١٠٩/١) بنحوه.

٦- وجوب غسل الجمعة

الفريضة.

١٠٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخُ رَأْسُ الدُّنْيَا (٦/٣)، الْبُخَارِيُّ (٨٥٨)، مُسْلِمٌ (٨٤٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤١)، النَّسَائِيُّ (٩٢/٣)، ابْنُ مَاجَةَ (١٠٨٩)، وَلَمْ يَرْجِعْهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

هَذَا دَلِيلُ دَاوُدَ فِي إِيجَابِهِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ، وَالْجُمُحُورُ يَتَأَوَّلُونَهُ بِمَا عَرَفَتْ قَرِيبًا.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ الْإِيجَابُ أَوَّلَ الْأَمْرِ بِالْغُسْلِ لَمَّا كَانُوا فِيهِ مِنْ ضَيْقِ الْحَالِ، وَغَالِبُ لِبَاسِهِمُ الصُّوفُ، وَهُمْ فِي أَرْضٍ حَارَّةٍ الْهَوَاءِ، فَكَانُوا يَعْزِفُونَ عَنِ الْاجْتِمَاعِ لِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَأَمَرَهُمْ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بِالْغُسْلِ، فَلَمَّا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَلَبَسُوا الْقَطَنَ، رَخَّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

٧- استحباب غسل الجمعة

١٠٧- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ».

رَوَاهُ الْخَفَسَةُ (رَأْسُ الدُّنْيَا: ٨/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٥٤)، النَّسَائِيُّ (٩٤/٣)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٠٩١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَحَدَّثَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٩٧)

(وَعَنْ سَمُرَةَ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ (ابْنُ جُنْدَبٍ) بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ النُّونِ وَفَتْحُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةً، وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ الْفَزَارِيُّ، حَلِيفُ الْأَنْصَارِ، نَزَلَ الْكُوفَةَ، وَوَلَّى الْبَصْرَةَ وَعَدَّاهُ فِي الْبَصْرِيِّينَ، كَانَ مِنَ الْحِفَاطِ الْمَكْتَرِبِينَ بِالْبَصْرَةِ، مَاتَ آخِرَ سَنَةِ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا») أَيْ بِالسُّنَّةِ اخَذَ.

(وَنِعْمَتْ) السُّنَّةُ أَوْ بِالرُّخْصَةِ اخَذَ وَنِعْمَتْ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْغُسْلَ، أَوْ بِالْفَرِيضَةِ اخَذَ وَنِعْمَتْ الْفَرِيضَةُ فَإِنَّ الْوُضُوءَ هُوَ

(وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحَدَّثَهُ التِّرْمِذِيُّ) وَمَنْ صَحَّحَ سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ قَالَ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ خِلَافٌ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجوبِ الْغُسْلِ، وَهُوَ كَمَا عَرَفْتَ دَلِيلُ الْجُمُحُورِ عَلَى ذَلِكَ، وَعَلَى تَأْوِيلِ حَدِيثِ الْإِيجَابِ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ سَوَالًا وَهُوَ أَنَّهُ كَيْفَ يُفْضَلُ الْغُسْلُ وَهُوَ سُنَّةٌ عَلَى الْوُضُوءِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ، وَالْفَرِيضَةُ أَفْضَلُ إِمَّا عَمَّا؟.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَيْسَ التَّفْضِيلُ عَلَى الْوُضُوءِ نَفْسِيًّا، بَلْ عَلَى الْوُضُوءِ الَّذِي لَا غُسْلَ مَعَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ مِمَّنْ تَوَضَّأَ فَقَطَّ.

وَدَلٌّ لِعَدَمِ الْفَرِيضَةِ أَيْضًا حَدِيثُ مُسْلِمٍ (٢٧) «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غَيْرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» وَلِدَاوُدَ أَنْ يَقُولَ: هُوَ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِ الْإِيجَابِ فَالدَّلِيلُ النَّاهِيضُ حَدِيثُ سَمُرَةَ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ الشَّيْخَانِ، فَالْأَحْرَاقُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَتْرَكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ.

وَفِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٣٧٦/١): الْأَمْرُ بِالْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُؤَكَّدٌ جَدًّا، وَوُجُوبُهُ أَقْوَى مِنْ وَجوبِ الْوُتْرِ، وَقِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَوُجوبِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ النِّسَاءِ وَوُجُوبِهِ مِنْ مَسِّ الذَّكْرِ، وَوُجُوبِهِ مِنَ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَمِنْ الرُّعَافِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَالْقِيءِ.

٨- لا يقرأ القرآن وهو جنب

١٠٨- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا».

رَوَاهُ الْخَفَسَةُ (رَأْسُ الدُّنْيَا: ٨٣/١)، أَبُو دَاوُدَ (٢٢٩)، التِّرْمِذِيُّ (١٤٦)، النَّسَائِيُّ (١٤٤/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٥٩٤)، وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ (١٤٦) وَحَدَّثَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٩٩)

(وَعَنْ عَلِيٍّ) - عَلَيْهِ السَّلَامُ - (قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْرِئُنَا الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا».) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْخَمْسَةُ هَكَذَا فِي نَسْخِ بُلُوغِ الْمَرَامِ، وَالْأَوَّلَى «وَالْأَرْبَعَةُ» وَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ (وَهَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ وَحَدَّثَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ)

مسلم (٣٠٦) [دُونُ قَوْلِهِ: «إِنْ شَاءَ»، إِلَّا أَنْ تَصَحِّحَ مِنْ ذِكْرِهَا وإِخْرَاجِهَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ كِتَابِهِ كَانُوا فِي الْعَمَلِ؛ وَيُؤَيِّدُ حَدِيثُ «وَلَا يَمْسُ مَاءٌ» وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى تَأْوِيلِ التِّرْمِذِيِّ، وَيَعْضُدُّ الْأَصْلَ وَهُوَ عَدَمُ وَجُوبِ الْوَضُوءِ عَلَى مَنْ أَرَادَ النَّوْمَ جُنْبًا كَمَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ.

١١- صفة الاغتسال للجنابة

١١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

نُقِطَ عَلَيْهِ، وَالْفَقْتُ لِمُسْلِمٍ [البخاري (٢٤٨)، مسلم (٣١٦)].

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ» أَيَّ أَرَادَ ذَلِكَ.

(يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ) فِي حَدِيثِ مِيمونة: «مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»

(ثُمَّ يُفْرِغُ) أَيِ الْمَاءِ (بِيمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ) فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِي حَدِيثِ مِيمونة: «وُضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ»

(ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ) أَيِ شَعْرِ رَأْسِهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (١٧٥/١): «يَنْحَلُّ بِهَا شَقُّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَيَنْتَبِعُ بِهَا أَصُولُ الشَّعْرِ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشَقِّ رَأْسِهِ الْأَيْسَرِ كَذَلِكَ»

(ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ) الْحَفْنَةُ بِالْمُهْمَلَةِ فَفَاءٌ فَنونٌ، مَلَأَ الْكَفَّ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ، وَبَكَسَرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

وَفِي حَدِيثِ مِيمونة: «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مَلَأَ كَفَّيْهِ» إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ رِوَايَاتِ مُسْلِمٍ «مَلَأَ كَفَّهُ» بِالْإِفْرَادِ.

(ثُمَّ أَفَاضَ) أَيِ الْمَاءِ (عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ) أَيِ بَقِيَّتِهِ، وَلَفْظُ

١٠- جَوَازُ النَّوْمِ عَلَى جَنَابَةٍ

١١٠- وَلِلْأَرْبَعَةِ [أَبُو دَاوُدَ (٢٢٨)، التِّرْمِذِيُّ (١١٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣)] عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْسُ مَاءً».

وَهُوَ مَقُولٌ.

(بَيْنَ الْمُصَنِّفِ فِي «التَّخْلِيسِ» (١٤٨/١-١٤٩) بَيْنَ الْعِلَّةِ: لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَمٌ.

وَوَجْهُهُ أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الْأَسْوَدِ وَقَدْ صَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ [الكِرِيُّ (٢٠٢/١)] وَقَالَ: إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ سَمِعَهُ مِنَ الْأَسْوَدِ، فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ أَجْمَعَ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّهُ خَطَأٌ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحِّهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ لَا يَمْسُ مَاءَ الْغُسْلِ.

قُلْتُ: فَيَوَافِقُ أَحَادِيثَ الصَّحِيحِينَ فَإِنَّهَا مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ لِأَجْلِ النَّوْمِ، وَالْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالْجَمَاعِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هُوَ وَاجِبٌ؟ أَوْ غَيْرُ وَاجِبٍ؟

فَالْجُمْهُورُ قَالُوا بِالثَّانِي، لِحَدِيثِ الْبَابِ هَذَا، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا يَمْسُ مَاءً، وَحَدِيثِ طَوَائِفِهِ عَلَى نِسَائِهِ يَغْسِلُ وَاحِدًا كَذَا قِيلَ؛ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَلَى الْمُدَّعِي هُنَا دَلِيلٌ.

وَذَهَبَ دَاوُدَ وَجَمَاعَةٌ إِلَى وَجُوبِهِ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِالْغُسْلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٠٦): «لَيَتَوَضَّأُ ثُمَّ لَيَنَامَ».

وَفِي الْبَخَارِيِّ (٢٩٠): «أَغْسِلْ فَرْجَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ» وَأَصْلُهُ الْإِيجَابُ.

وَتَأَوَّلَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لِلِاسْتِحْبَابِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلُو، وَلَمَّا رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٢١١) وَابْنُ حِبَّانَ (١٢١٦) فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ إِنْ شَاءَ» وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِينَ [البخاري (٢٨٧)،

حديث ميمونة: «ثُمَّ غَسَلَ» بدل «أَفَاضَ»
(ثُمَّ غَسَلَ رَجُلِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

هذا كلامه. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَبْقَ رَائِحَةٌ بَلْ ضَرَبَ الْأَرْضَ لِإِزَالَةِ لُزُوجَةِ الْيَدِ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهَا تَفَارِقُ الرَّائِحَةَ.
وَأَمَّا وَضُوئُهُ قَبْلَ الْغَسْلِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَضُوئُهُ لِلصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يَصْحُ قَبْلَ رَفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ؛ وَأَنْ يَكُونَ غَسْلُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ كَافِيًا عَنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَأَنَّهُ يَتَدَاخَلُ الطَّهَارَتَانِ، وَهُوَ رَأْيُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالثَّاقِفِيِّ وَجَمَاعَةٍ، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ غَسَلَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ لِلْجَنَابَةِ وَقَدَّمَهَا تَشْرِيفًا لَهَا، ثُمَّ وَضَّأَهَا لِلصَّلَاةِ، لَكِنْ هَذَا لَمْ يَقُلْ أَصْلًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَضَّأَهَا لِلصَّلَاةِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهَا الْمَاءَ مَعَ بَقِيَّةِ الْجَسَدِ لِلْجَنَابَةِ، وَلَكِنْ عِبَارَةٌ: أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، لَا تُنَاسِبُ هَذَا؛ إِذْ هِيَ ظَاهِرَةٌ أَنَّهُ أَفَاضَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ جَسَدِهِ ثَمَّا لَمْ يَمْسَسْ الْمَاءَ، فَإِنَّ السَّائِرَ الْبَاقِيَ لَا الْجَمِيعُ؛ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَالسَّائِرُ: الْبَاقِيَ لَا الْجَمِيعُ كَمَا تَوَهَّمُ جَمَاعَاتٌ.

فَالْحَدِيثَانِ ظَاهِرَانِ فِي كِفَايَةِ غَسْلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَرَّةً وَاحِدَةً عَنِ الْجَنَابَةِ وَالْوُضُوءِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْوُضُوءِ رَفْعُ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَتَدَاخَلَانِ، وَأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ بَعْدَ كَمَالِ الْغَسْلِ، لَمْ يَنْهَضْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٥٠) «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ وَصَلَاةَ الْعَدَاةِ وَلَا يَمْسُ مَاءً» فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ الْغَسْلِ، وَلَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِالتَّدَاخُلِ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَهُ.

قُلْنَا: قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ السُّنَنِ صَلَاتُهُ بِهِ؛ نَعَمْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْنُفُ فِي وَضُوءِ الْغَسْلِ أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ قَدْ شَمَلَهُ قَوْلُ مَيْمُونَةَ: «وُضُوئُهُ لِلصَّلَاةِ».

وَقَوْلُهَا: (ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ)، الْإِفَاضَةُ: الْإِسَالَةُ.

وَقَدْ اسْتَدُلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الدَّلْكَ، وَعَلَى أَنَّ مُسَمًى غَسَلَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الدَّلْكُ؛ لِأَنَّهَا عَبَّرَتْ مَيْمُونَةُ بِالْغَسْلِ، وَعَبَّرَتْ عَائِشَةُ بِالْإِفَاضَةِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدَةٌ، وَالْإِفَاضَةُ لَا ذَلِكَ فِيهَا، فَكَذَلِكَ الْغَسْلُ.

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَفَاضَ بِمَعْنَى

١١٢- وَلَهُمَا (الْبَخَارِيُّ (٢٥٧)، مُسْلِمٌ (٣١٧)) مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ فَرَدَّهْ - وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَهُمَا) إِنِّي لِلشَّيْخَيْنِ.

(مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ) فِي صِفَةِ الْغَسْلِ مِنْ أَيْدِيهِ إِلَى أَنْتَهَائِهِ إِلَّا أَنَّ الْمَصْنُفَ اقْتَصَرَ عَلَى مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فَقَطْ: (ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ. وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْدِيلِ يَكْسِرُ الْمِمْسَ وَهُوَ مَعْرُوفٌ (فَرْدَةٌ - وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ) وَقِيلَ: هَذَا اللَّفْظُ فِي حَدِيثَيْهِمَا (ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَغَسَلَ رَجُلِيهِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ) إِلَى آخِرِهِ.

وَهَذَا؛ وَالْحَدِيثَانِ مُشْتَمِلَانِ عَلَى بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْغَسْلِ مِنْ أَيْدِيهِ إِلَى أَنْتَهَائِهِ، فَابْتِدَأُوهُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ، إِذَا كَانَ مُسْتَقِظًا مِنَ النَّوْمِ، كَمَا وَرَدَ صَرِيحًا، وَكَانَ الْغَسْلُ مِنَ الْإِنَاءِ.

وَقَدْ قِيْدَهُ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

ثُمَّ غَسَلَ الْفَرْجَ.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ ظَاهِرَهُ مُطْلَقُ الْغَسْلِ فَيَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً، وَدَلَّكَ الْأَرْضَ لِأَجْلِ إِزَالَةِ الرَّائِحَةِ مِنَ الْيَدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَعَادَ غَسْلَ الْفَرْجِ بَعْدَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ الرَّائِحَةُ فِي الْيَدِ فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي الْفَرْجِ؛ وَهَذَا مَا يُفْهَمُ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يُطَهَّرُ بِهِ مَحَلُّ النِّجَاسَةِ ظَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، وَعَلَى تَشْرِيكِ النَّبِيِّ لِلْغَسْلِ الَّذِي يُزِيلُ النِّجَاسَةَ بِرَفْعِهَا الْحَدَثِ، وَيَسْتَدُلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ بَقَاءَ الرَّائِحَةِ بَعْدَ غَسْلِ الْمَحَلِّ لَا يَضُرُّ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

غسل، والخلاف في الغسل قائم.

تَحْثِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٠).

هذا. وأما هل يُكْرَرُ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا عِنْدَ وُضُوءِ الْغَسْلِ؟ فَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمَيْمُونَةَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي شَيْءٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ ذَلِكَ.

قَالَ الْمَصْنَفُ: بَلْ قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ عَنْ عَائِشَةَ.

وَفِي قَوْلِ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ ﷺ أَخْرَجَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ» وَلَمْ يَرِدْ فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ.

قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعَادَ غَسْلَ رِجْلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَسَلَهُمَا أَوَّلًا لِلْوُضُوءِ، لظَاهِرِ قَوْلِهَا: «تَوَضُّأً وَوُضُوءً لِلصَّلَاةِ» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي دُخُولِ الرَّجُلَيْنِ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ غَسْلَهُمَا أَوَّلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ تَأْخِيرَ ذَلِكَ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ جَوَازُ تَفْرِيقِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ.

وَقَوْلُ مَيْمُونَةَ: (ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ فَرَدَّتْهُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ شَرْعِيَّةِ التَّشْيِيفِ لِلأَعْضَاءِ.

وَفِيهِ أَقْوَالٌ: الْأَشْهَرُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ، وَقِيلَ مُبَاحٌ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ نَفْضَ الْيَدِ مِنْ مَاءِ الْوُضُوءِ لَا بِإِسْرَافٍ.

وَقَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ «لَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَرَاوِحُ الشَّيْطَانِ» [ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٦١/١)] إِلَّا أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ الْبَابِ.

١٢- لا يشترط نقض الشعر عند الاغتسال

١١٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ؟

وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةُ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ

لَكِنَّ لَفْظَهُ «أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي» بَدَلُ «شَعْرِهِ»، وَكَأَنَّهُ رَوَاهُ الْمَصْنَفُ بِالْعَنَى، وَ«ضَفَرَ» بَفَتْحِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ هُوَ الْمَشْهُورُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَقْضُ الشَّعْرِ عَلَى الْمَرَأَةِ فِي غَسْلِهَا مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِهِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٌ:

فَعِنْدَ الْهَادِثَةِ لَا يَجِبُ النِّقْضُ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَيَجِبُ فِي الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ: «انْقِضِي شَعْرَكَ وَاعْتَسِلِي» [أحمد (١٩٤/٦)، ابن ماجه (٦٤١)].

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَمَرَ بِالنِّقْضِ لِلتَّذْبِيعِ.

وَيَجَابُ بِأَنَّ شَعْرَ أُمِّ سَلَمَةَ كَانَ خَفِيفًا، فَعَلِمَ ﷺ أَنَّهُ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِهِ.

وَقِيلَ: يَجِبُ النِّقْضُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ، وَإِنْ وَصَلَ لَخَفَةِ الشَّعْرِ لَمْ يَجِبْ نَقْضُهُ، أَوْ بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُشَدُودًا نَقِضْ وَلَا إِنْ لَمْ يَجِبْ نَقْضُهُ؛ لِأَنَّهُ يَبْلُغُ الْمَاءُ أَصُولَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «بُلُّوا الشَّعْرَ وَأَنْقِرُوا الْبَشْرَ» [بخاري برقم (١١٧)] فَلَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَأَمَّا فَعْلُهُ ﷺ، وَإِدْخَالُ أَصَابِعِهِ كَمَا سَلَفَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ، فَفَعَلٌ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، ثُمَّ هُوَ فِي حَقِّ الرُّجَالِ.

وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي غَسْلِ النِّسَاءِ هَذَا حَاصِلٌ مَا فِي الشَّرْحِ.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ فِي الْحَجِّ، فَإِنَّهَا أَحْرَمَتْ بِعَمْرَةٍ ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ، فَأَمَرَهَا ﷺ أَنْ تَنْقُضَ رَأْسَهَا، وَتَمْسِيطُ وَتَنْتِيشُ، وَتَهْلُ بِالْحَجِّ، وَهِيَ حَيْضَةٌ لَمْ تَطْهَرْ مِنْ حَيْضِهَا، فَلَيْسَ إِلَّا غَسْلُ تَنْظِيفٍ لَا حَيْضٍ، فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ أَصْلًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ التَّأْوِيلِ الَّتِي فِي غَايَةِ الرُّكُوءِ، فَإِنَّ خَفَةَ شَعْرِ هَذِهِ دُونَ هَذِهِ يَقْتَرِنُ إِلَى دَلِيلٍ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا مُشَدُودٌ، وَهَذَا مُخْلَافٌ - وَالْعِبَارَةُ عَنْهُمَا

من الراوي بلفظ النقص - دعوى بغير دليل.

سماع لقول ابن الرقعة: إن في روايته متروكاً؛ لأنه قد رد قوله بعض الأئمة.

والحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد، وهو قول الجمهور.

وقال داود وغيره: يجوز؛ وكأنه بنى على البراءة الأصلية، وإن هذا الحديث لا يرفعها.

وأما عبورهما المسجد فقليل: يجوز لقوله تعالى: ﴿إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ﴾ في الجنب، وتقاس الحائض عليه.

والمراد به مواضع الصلاة.

واجب بأن الآية فيمن اجنب في المسجد، فإنه يخرج منه للغسل، وهو خلاف الظاهر. وفيه تأويل آخر.

١٤- اغتسال الزوجين معاً

١١٥- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

متفق عليه [البخاري (٢٦١)، مسلم (٣٢١)].

وزاد ابن حبان (١١١١): وتلقي أيدينا.

(وعنها) أي عائشة قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، تختلف أيدينا فيه أي في الاغتراض منه.

(من الجنابة) بيان لـ «أغتسل».

(متفق عليه زاد ابن حبان «وتلقي») أي تلتقي أيدينا فيه.

وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في إناء واحد، والجواز هو الأصل؛ وقد سلف الكلام في هذا في باب المياه.

١٥- التحريض على تعميم الاغتسال

١١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوهَا

نعم في المسألة حديث واضح، فإنه أخرج الدارقطني في «الأفراد» والطبراني [المعجم الكبير (٢٦٠/١)] والخطيب في التلخيص (٧١، ٧٠/١) والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعاً: «إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا نَقَضَتْ شَعْرَهَا نَقْضاً وَغَسَلَتْهُ بِخُطْمِي وَأُشْتَانِ، وَإِنْ اغْتَسَلَتْ مِنْ جَنَابَةٍ صَبَّتِ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا صَبّاً وَعَصَرْتُهُ» فهذا الحديث مع إخراج الضياء له، وهو يشترط الصحة فيما يخرججه، يثمر الظن في العمل به، ويجمل هذا على التدبير لذكر الخطمي والأشنان، إذ لا قائل برجوبهما، فهو قرينة على التدبير، وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال: (إنما يكفيك) فإذا زادت نقض الشعر كان ندباً.

ويدل على عدم وجوب النقص ما أخرجه مسلم (٣٣١) وأحمد (٤٣/٦): «أَنَّهُ بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ فَقَالَتْ: يَا عَجِباً لَابْنِ عُمَرَ هُوَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَنْقُضْنَ شَعْرَهُنَّ أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِفْنَ رُؤُوسَهُنَّ؟ لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فَمَا أَرِيدُ أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ»

وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة.

وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقص في حيض وجنابة.

١٣- لا يدخل الجنب والحائض المسجد

١١٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنِّي لَا أَجِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ».

رواه أبو داود (٢٣٢).

وصححه ابن خزيمة (١٣٢٧).

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال: رسول الله ﷺ: «إني لا أجل المسجد لحائض ولا جنب».

(لحائض ولا جنب رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة)، ولا

الشَّعْرَ، وَأَنْقَوْا الْبَشْرَ».

رواه أبو داود (٢٤٨) والترمذي (١٠٦) وضعفاه

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَاحَةٌ فَاعْبِلُوا الشَّعْرَ» لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ جَنَابَةٌ فَيَأْوِلُ أَهْهَا فِيهِ، فَتَرْغُ غَسْلُ الشَّعْرِ عَلَى الْحُكْمِ بِأَنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرٍ جَنَابَةٌ.

(وانقوا البشر رواه أبو داود والترمذي، وضعفاه) لَأَنَّهُ عَنْهُمَا مِنْ رَوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ بِفَتْحِ الْوَائِ فَجِسم فَمَشَاوَةٌ تَحْتِيَّةً.

قال أبو داود: وحديثه مُتَكَرِّرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذلك.

وقال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت.

وقال البيهقي: أنكره أهل العلم بالحديث: البخاري وأبو داود وغيرهما.

ولكن في الباب من حديث علي - عليه السلام - مرفوعاً «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعَلَّ بِكَ كَذًا وَكَذًا» (أحمد (٩٤/١)، أبو داود (٢٤٩)، ابن ماجه (٥٩٩))، فَمَنْ تَمَّ عَادَتِ رَأْسِي فَمَنْ تَمَّ عَادَتِ رَأْسِي ثَلَاثًا، وَكَانَ يَجْزُهُ. وإسناده صحيح كما قال المصنف في «التلخيص» (١٥٠/١)، ولكن قال ابن كثير في الإرشاد: إن حديث علي هذا من رواية عطاء بن السائب، وهو سيئ الحفظ.

وقال النووي: إنه حديث ضعيف.

قلت: وسبب اختلاف الأئمة في تصحيحه وتضعيفه، أن عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره، فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة، ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة؛ وحديث علي هذا اختلفوا هل رواه قبل الاختلاط أو بعده؟ فلذا اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه؛ وقيل: الصواب وقفه على علي - عليه السلام

والحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن في الجنابة

ولا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ؛ قِيلَ: وَهُوَ إِجْمَاعٌ إِلَّا الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ، فَفِيهَا خِلَافٌ، قِيلَ: يَحْتَاجُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقِيلَ: لَا يَحْتَاجُ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي تَقْدَمُ وَمِمُونَةٍ وَحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا غَيْرَ صَحِيحٍ، وَلَا يُقَاوِمُ ذَلِكَ.

وأما أنه ﷺ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ فَعَلَّ لَا يَنْهَضُ عَلَى الْإِجَابِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ بَيَانٌ لِمَجْلٍ، فَإِنَّ الْغَسْلَ مُجْمَلٌ فِي الْقُرْآنِ يُبَيِّنُهُ الْفَعْلُ.

١١٧- وَلَا أَحَدَ (١١٠/٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوُهُ.

وليه راو مجهول.

قوله: (ولاحد عن عائشة نحوه. ولديه راو مجهول) لم يذكر المصنف الحديث في التلخيص ولا عين من فيه، وإذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة.

واحديث الباب عدتها سبعة عشر.

٩- باب التيمم

هُوَ فِي اللَّغَةِ: الْقَصْدُ.

وفي الشرع: القصد إلى الصعيدي لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها.

واختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة؟

وقيل: هو لعدم الماء عزيمة، وللعدر رخصة.

١- ميزة الأمة بالتيمم

١١٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ [البخاري (٣٣٥)، مسلم (٥٢١)].

(عن جابر) هو إذا أطلق جابر (بن عبد الله أن النبي ﷺ)

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الصَّحِيحِ «وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُهَا طَهُورًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٢) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّرَابِ، لَمَا عُرِفَتْ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذَكَرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَخْصُصُ بِهِ، ثُمَّ هُوَ مَفْهُومٌ لِقَبْلِ لَا يَعْمَلُ بِهِ عِنْدَ الْحَقَّاقِينَ.

نَعَمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ فِي التَّيْمُمِ «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ التَّرَابَ، وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مِنْ) لِلتَّبَعِيضِ كَمَا قَالَ فِي الْكُشَافِ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَفْهَمُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ قَوْلَ الْقَائِلِ: مَسَحْتُ بِرَأْسِهِ مِنَ التُّخَنِ، وَمِنَ التَّرَابِ، إِلَّا مَعْنَى التَّبَعِيضِ، انْتَهَى.

وَالتَّبَعِيضُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي الْمَسْحِ مِنَ التَّرَابِ لَا مِنَ الْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا.

(فَأَيُّمَا رَجُلٍ) هُوَ لِلْعُمُومِ فِي قُوَّةٍ: «كُلُّ رَجُلٍ» (أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ) أَيُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَسْجِدًا وَلَا مَاءً، أَيُّ بِالتَّيْمُمِ، كَمَا يَبَيِّنُهُ رَوَايَةُ أَبِي أُمَامَةَ (الْبَهْمِيُّ: ٢٢٢/١) «فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَجَدَ الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا».

وَفِي لَفْظِ [أَحْمَد: ١٨٧/٢] «فَعِنْدَهُ طَهُورُهُ وَمَسْجِدُهُ».

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى فَاقِدِ الْمَاءِ تَطَلُّعٌ.

(وَذَكَرَ الْحَدِيثَ): أَيُّ ذَكَرَ جَابِرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ، فَاَلْمَذْكُورُ فِي الْأَصْلِ اثْنَانِ وَلِذَلِكَ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ.

فَالْقَائِلَةُ: قَوْلُهُ: (وَأَحْلَتْ لِي الْغَنَائِمُ).

وَفِي رَوَايَةٍ: «الْمَغَانِمُ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَانَ مِنْ تَقَدُّمِ: أَيُّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي الْجِهَادِ فَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ مَغَانِمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ أُذِنَ لَهُمْ فِيهِ وَلَكِنْ إِذَا غَنِمُوا شَيْئًا لَمْ يَحِلَّ لَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوهُ؛ وَجَاءَتْ نَارٌ فَاحْرَقَتْهُ.

وَقِيلَ: أَجِيزٌ لِي التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالتَّشْفِيلِ وَالْإِصْطِفَاءِ وَالصَّرْفِ

فِي الْغَنَائِمِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «قُلِ الْأَنْفُسُ لِلَّهِ وَالرُّسُولُ».

وَالرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: (وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ) قَدْ عُدَّ فِي الشَّرْحِ الشَّفَاعَاتِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَاخْتَارَ أَنَّ الْكُلَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُخْتَصٌّ

قَالَ: مُتَّحِدًا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَمَبْنًى لِأَحْكَامِ شَرِيعَتِهِ (أُعْطِيَتْ) حَذَفَ الْفَاعِلُ لِلْعِلْمِ بِهِ (حَسًّا) أَيُّ خِصَالًا أَوْ فِضَالًا أَوْ خِصَالِصَ وَالْآخَرُ يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ (لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ لِقَبْلِ) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُعْطَاهُنَّ أَحَدٌ بَعْدَهُ فَتَكُونُ خِصَالِصَ لَهُ، إِذِ الْخَاصَّةُ مَا تَوْجَدُ فِي الشَّيْءِ وَلَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ، وَمَفْهُومُ الْعَدِيدِ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ أُعْطِيَ أَكْثَرَ مِنَ الْخَمْسِ.

وَقَدْ عُدَّتْهَا السُّيُوطِيُّ فِي الْخِصَالِصِ فَلَبَّغَتْ الْخِصَالِصَ زِيَادَةً عَلَى الْمَاتِنِينَ.

وَهَذَا إِجْمَالٌ فَصَّلُهُ (نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ) وَهُوَ الْحَرْفُ.

(مَسِيرَةَ شَهْرٍ) أَيُّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعَدُوِّ مَسَافَةً شَهْرٍ.

وَأَخْرَجَ الطَّرِيفِيُّ «[الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ: ٦٤/١١]» «نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ» عَلَى عَدُوِّي مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا «[الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ: ١٥٤/٧، ١٥٥]» تَفْسِيرَ ذَلِكَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ بِلَفْظِ «شَهْرٌ خَلْفِي وَشَهْرٌ أَمَامِي».

قِيلَ: وَإِنَّمَا جُعِلَ مَسَافَةُ شَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ ^{لِلْمَسَافَةِ} وَبَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَعْدَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَةً وَفِي كَوْنِهَا حَاصِلَةً لِأَمْتِهِ خِلَافًا.

(وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا) أَيُّ: مَوْضِعٌ سُجُودٍ، وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مَوْضِعٌ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَلَاكِي لَمْ تَكُنْ لَغَيْرِهِ ^{لِلْمَسَافَةِ}، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رَوَايَةٍ «وَكُنَّ مِنْ قَبْلِي إِنَّمَا كَانُوا يُصَلُّونَ فِي كَنَانِسِهِمْ» [أَحْمَد: ٢٢٢/٢] وَفِي أُخْرَى «وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى يَبْلُغَ عَرَابَهُ» [الْبَزَارِ، كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ٢٥٨/٨] وَهُوَ نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْخَاصَّةُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ.

(وَطَهُورًا) بِفَتْحِ الطَّاءِ: أَيُّ مُطَهَّرَةٌ تَسْتَبَاحُ بِهَا الصَّلَاةُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ التَّرَابَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ كَالْمَاءِ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الطَّهُورَةِ.

وَقَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ، وَيَقَالُ الَّذِي لَهُ مِنَ الطَّهُورَةِ اسْتِيبَاحَةٌ الصَّلَاةِ بِهِ كَالْمَاءِ.

وَيُدَلُّ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ بِمَجْمِيعِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ؛ وَفِي رَوَايَةٍ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا وَلَا مَتْنِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٤٨/٥) وَغَيْرِهِ.

به، وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ بِهَا الشَّمَاعَةَ الْعَظْمَى فِي إِزَاحَةِ النَّاسِ عَنِ الْمَوْقِفِ؛ لِأَنَّهَا الْفَرْدُ الْكَامِلُ، وَلِذَلِكَ ظَهَرَ شَرَفُهَا لِكُلِّ مَنْ فِي الْمَوْقِفِ.

٢- صفة التيمم بضربة واحدة

١٢١- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ. فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِدَيْتِكَ هَكَذَا» ثُمَّ صَرَبَ بِدَيْتِهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ. وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّفْظُ لِلسَّلِيمِ [البخاري (٣٤٧)، مسلم (٣٦٨)].

وَلَمْ يَرْوَاهُ [البخاري (٣٣٨)]: «وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، وَفَعَّ فِيهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِنَّ وَجْهَهُ وَتَفْهِيَهُ».

(عَنْ عَمَّارٍ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ آخِرُهُ رَاءٌ، هُوَ أَبُو الْيَقْطَانَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ مِمَّنْ شَاوَهُ نَحْوِيَّةٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ سِتْنٌ مُهْمَلَةٌ فَرَاءٌ، أَسْلَمَ عَمَّارٌ قَدِيمًا، وَعَذَّبَ فِي مَكَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَسَمَّاهُ ﷺ الطَّيِّبُ وَالْمُطِيبُ، وَهُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَقُتِلَ بِصَفِينٍ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ الَّذِي قَالَ لَهُ ﷺ: «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاقِيَةُ» [البخاري (٤٤٧)، مسلم (٢٩١٥)].

(قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ) أَيِ صَرْتُ جُنْبًا، وَقَدْ مَنَّا أَنَّهُ يُقَالُ: اجْتَنَبَ الرَّجُلُ صَارَ جُنْبًا، وَلَا يُقَالُ: اجْتَنَبَ، وَإِنْ كَثُرَ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ.

(فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ) يَفْتَحُ الْمَاءُ الْمُتَنَاءُ الْفَوْقِيَّةَ وَالْمِيمَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ فَغَيْنٌ مُعْجَمَةٌ.

وَلِي لَفْظٌ (تَصَمَّعْتُ) وَمَعْنَاهُ تَقَلَّبْتُ.

(فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ) ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ» أَيِ تَفْعَلْ، وَالْقَوْلُ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِمْ: قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا.

وَالْحَامِسَةُ قَوْلُهُ: (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ لِي قَوْمِيَّ خَاصَّةً وَيَبْعَثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً) فَعَمُومُ الرِّسَالَةِ خَاصٌّ بِهِ ﷺ وَآلِهِ، فَأَمَّا نُوحٌ فَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَى قَوْمِيهِ خَاصَّةً، نَعَمْ صَارَ بَعْدَ إِغْرَاقٍ مِنْ كَذِبٍ بِهِ، مَبْعُوثًا إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْعَمُومُ فِي أَصْلِ الْبَعْثَةِ؛ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَبِهَذَا عَرَفْتُ أَنَّهُ ﷺ وَآلُهُ مُخْتَصَّ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسِ لَا أَنَّهُ مُخْتَصَّ بِالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْأَفْرَادُ فَقَدْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ فِيهَا كَمَا قِيلَ فَإِنَّهُ قَوْلُ مُرَدُّدٍ.

وَلِي الْحَدِيثُ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ مُبَيَّنَةٌ فِي الْكُتُبِ الْمَطُولَةِ.

وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَعْطِفُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَفِي حَدِيثٍ حُدَيْفَةَ» إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَ حَدِيثُ جَابِرٍ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَى مُخْرِجٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فُهِمَ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِعَظَمَةِ قَوْلِهِ:

١١٩- وَفِي حَدِيثٍ حُدَيْفَةَ ﷺ، عِنْدَ مُسْلِمٍ (٥٢٧): «وَجُعِلَتْ تُرْتَبُهَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ».

أَعْنِي: قَوْلُهُ (وَفِي حَدِيثٍ حُدَيْفَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تُرْتَبُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ») هَذَا الْقَيْدُ قَرَأْتِي مُعْتَبَرٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، كَمَا بَيَّنَّا.

١٢٠- وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ (٩٨/١) «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا».

قَوْلُهُ: (وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا») هُوَ وَمَا قَبْلَهُ دَلِيلٌ مَنْ قَالَ إِنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَّا التُّرَابُ.

وَقَدْ أَجِيبَ بِمَا سَلَفَ مَنْ أَدَّ التَّنْصِيفَ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَكُونُ مُخْصَصًا، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَفْهُومِ اللَّقَبِ، وَلَا

في الصحيحين.

وقد كان يُقْبَلُ بِهِ بعدَ موتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وقال آخرون: إنها تحبُّ ضربتان، ومسحُ اليدين مع المرفقين، لحديث ابنِ عُمَرَ الْآبِيِّ، ويأتي أن الأصحَّ فيه أنه موقوفٌ فلا يُقاومُ حديثَ عُمَارِ الْمَرْفُوعِ الْوَارِدَ لِلتَّلْعِيمِ، ومن ذلك اختلافُهم في الترتيب بين الوجوه واليدين، وحديث عُمَارِ كما عرفت قاضٍ بأنه لا يجب، وإليه ذهب من قال: تكفي ضربة واحدة، قالوا: والعطف في الآية بالواو لا ينافي ذلك.

وذهب من قال بالضرتين إلى أنه قال: لا بُدَّ من الترتيب بتقديم الوجوه على اليدين، واليمنى على اليسرى.

وفي حديث عُمَارٍ دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب.

وقال بعدم إجزاء غيره الهادئة وغيرهم، لحديث عُمَارٍ هذا، وحديث ابنِ عُمَرَ الْآبِيِّ.

وقال الشافعي: يُجزئ وضع يده في التراب؛ لأن في إحدى روايتي تيمم صلى الله عليه وآله وسلم من الجدار، أنه وضع يده.

(وفي رواية) أي من حديث عُمَارٍ (للبخاري: «وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ» أي ظاهريهما كما سلف وهو كاللفظ الأول إلا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ.

فإنما نفخ التراب فهو مندوب.

وقيل: لا يُندب، وسلف الكلام في الترتيب.

وهذا التيمم وارد في كفاية التراب للجنب الفاسق للماء؛ وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء، وخالف فيه ابنُ عُمَرَ وَابْنُ سَعْدٍ.

وأما كون التراب يرفع الجنابة أو لا، فسيأتي في شرح حديث أبي هريرة وهو الحديث السادس.

(بيدك هكذا) بينه بقوله: (ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ. وَظَاهَرُ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ، (واللفظ لمسلم).

استعمل عُمَارُ الْقِيَّاسَ، فرأى أنه لما كان التراب نائبا عن الغسل فلا بُدَّ من عموميه للبدن، فبان له لَهُ الْكَيْفِيَّةُ الَّتِي تَجَرُّهُ، وأراه الصفة المشروعة، وأعلمه أنها فُرِضَتْ عَلَيْهِ.

ودل على أنه يكفي ضربة واحدة، ويكفي في اليدين مسح الكفَّين، وأن الآية مُجْمَلَةٌ بَيْنَهَا لِلْيَمِينِ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْكَفَّينِ، وأفاد أن الترتيب بين الوجوه والكفَّين غير واجب، وإن كانت الواو لا تُقيد الترتيب، إلا أنه قد ورد العطف في رواية للبخاري للوجه على الكفَّين بـ «ثُمَّ».

وفي لفظ لأبي داود (٣٧١): «ثُمَّ ضَرَبَ شِمَالَهُ عَلَى يَمِينِهِ وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَّينِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ».

وفي لفظ للإسماعيلي ما هو أوضح من هذا «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ يَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ تَنْفُضَهُمَا ثُمَّ تَمْسَحَ بِيَمِينِكَ عَلَى شِمَالِكَ وَبِشِمَالِكَ عَلَى يَمِينِكَ ثُمَّ تَمْسَحَ عَلَى وَجْهِكَ».

ودل أن التيمم فرض من اجنب ولم يجد الماء.

وقد اختلف في كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين.

فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم إلى أنها تكفي الضربة الواحدة.

وذهب إلى أنها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم، وقالوا: لا بُدَّ من ضربتين للحديث الآتي قريبا.

والذاهبون إلى كفاية الضربة جمهور العلماء وأهل الحديث عملاً بحديث عُمَارٍ، فإنه أصح حديث في الباب، وحديث الضرتين يأتي أنه لا يقوى على معارضته قالوا: وكل ما عدا حديث عُمَارٍ فهو ضعيف أو موقوف كما يأتي.

وأما قدر ذلك في اليدين فقال جماعة من العلماء وأهل الحديث: إنه يكفي في اليدين الرأحتان. وظاهر الكفَّين لحديث عُمَارٍ هذا.

وقد رويت عن عُمَارٍ روايات بخلاف هذا؛ لكن الأصح ما

٣- من قال: التيمم ضربتان

١٢٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٨٠).

وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَقَفَّه.

(وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: (قال رسول الله ﷺ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ) وَقَالَ فِي سُنَنِ عَقَبٍ رَوَاتِهِ: وَقَفَّهَ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَهَشِيمٌ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ الصَّوَابُ (أ هـ)، وَلِذَا قَالَ الْمُسْنَفُ: (وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَقَفَّهَ) عَلَى ابْنِ عُمَرَ قَالُوا: وَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ وَلِلْإِجْتِهَادِ مَسْرُوحٌ فِي ذَلِكَ.

وَفِي مَعْنَاهُ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ كُلُّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ بَلْ إِنَّمَا مَوْقُوفَةٌ، أَوْ ضَعِيفَةٌ، فَالْعَمْدَةُ حَدِيثُ عُمَارَ، وَبِهِ جَزَمَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، فَقَالَ: بَابُ التَّيْمُمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

قَالَ الْمُسْنَفُ فِي الْفَتْحِ (١/٤٤٤، ٤٤٥): أَيُّ هُوَ الْوَاجِبُ الْخِزْيُ، وَأَتَى بِصِغَةِ الْجَزْمِ فِي ذَلِكَ مَعَ شَهْرَةِ الْخِلَافِ فِيهِ لِقَوْلِهِ دَلِيلُهُ، فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي صِفَةِ التَّيْمُمِ لَمْ يَصْحُ مِنْهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي جُهَيْمٍ (الْبُخَارِيُّ (٣٢٧)، مُسْلِمٌ (٣٦٩)) وَعُمَارُ (سِقَ تَحْرِيجِهِ فِي ج (١٢٠))، وَمَا عَذَاهُمَا فَضْعِيفٌ، أَوْ مُخْتَلَفٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَالرَّاجِعُ عَدَمُ رَفْعِهِ.

فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي جُهَيْمٍ فَوَرَدَ بِذِكْرِ الْيَدَيْنِ مُجْمَلًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَارَ فَوَرَدَ بِلَفْظِ الْكَفَّيْنِ فِي الصَّحِيحَيْنِ [ج (٣٤٣)، م (٣٦٨)]، وَبِلَفْظِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي السُّنَنِ [د (٣٢٨)، م (٣١٢)، (٣١٩)].

وَفِي رَوَايَةٍ إِلَى نَصْفِ الذَّرَاعِ [د (٣٢٢)، م (٣١٦)] وَفِي رَوَايَةٍ إِلَى الْإِبَاطِ [د (٣١٨-٣٢٠)، م (٣١٤)].

فَأَمَّا رَوَايَةُ الْمِرْفَقَيْنِ وَكَذَا نَصْفُ الذَّرَاعِ ففِيهِمَا مَقَالٌ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ الْإِبَاطِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ كَانَ ذَلِكَ وَقَعَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُلُّ تَيْمُمٌ صَحَّحَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ فَهُوَ نَاسِخٌ

لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَقَعَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَالْحُجَّةُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ، وَيُؤَيِّدُ رَوَايَةَ الصَّحِيحَيْنِ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ أَنَّ عُمَارًا كَانَ يُفْتِي بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ، وَرَاوَى الْحَدِيثَ أَعْرَفُ بِالْمُرَادِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا الصَّحَابِيُّ الْمُجْتَهِدُ. انْتَهَى..

٤- لَا حَرَجَ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ

١٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سَبْعِينَ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ وَلْيُمْسِمْهُ بِشَرَّتِهِ».

رَوَاهُ الْبُزْأَنُ (٣١٠-كشَف).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ لِإِسْنَانِهِ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ هُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ التُّرَابُ».

وَعَنْ بَعْضِ أُمَّةِ اللَّغَةِ أَنَّهُ وَجَّهَ الْأَرْضَ تُرَابًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ صَخْرًا لَا تُرَابَ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سَبْعِينَ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَسْمِيَةِ التَّيْمُمِ وَضُوءًا.

(فَإِذَا وَجَدَ) أَيِ الْمُسْلِمِ (الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ وَلْيُمْسِمْهُ بِشَرَّتِهِ).

(رَوَاهُ الْبُزْأَنُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ضَبْطِ الْفَاعِلَيْنِ وَالتَّعْرِيفِ بِمَجَالِهِمَا، (لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِسْنَانَهُ) قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلَالِ: إِسْنَانُهُ أَصَحُّ.

وَفِي قَوْلِهِ: (إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ) ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَجَبَ إِسْمَاؤُهُ بِشَرَّتِهِ، وَتَمَسَّكَ بِهِ مِنْ قَالَ: إِنَّ التُّرَابَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ، وَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يُعَسِّهُ بِشَرَّتِهِ لِمَا سَلَفَ مِنْ جَنَابَةٍ، فَإِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَبَاحَ لَهُ التُّرَابَ الصَّلَاةَ لَا غَيْرَ، وَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا عَادَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْجَنَابَةِ، وَلِذَا قَالُوا: لَا بُدَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ تَيْمُمٍ.

وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ لَهُ: «أَصْلَيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ» [أحمد (٢٠٣/٤، ٢٠٤)، أبو داود (٣٣٤)] وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ لَهُ ﷺ: «إِنْ

عَمراً صَلَّى بِهِمْ وَهُوَ جُنُبٌ فَأَقْرَهُهُمْ عَلَى تَسْمِيَتِهِ جُنُباً.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ التُّرَابَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاءِ يَرْفَعُ الْجَنَابَةَ وَيُصَلِّي بِهِ مَا شَاءَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسُهُ إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الصَّلَاةِ.

وَاسْتَدْلُوا بِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ بَدَلاً عَنِ الْمَاءِ فُحْكْمُهُ حُكْمُهُ، وَبِأَنَّهُ ﷺ سَمَّاهُ طَهُوراً، وَسَمَّاهُ وَضوءاً، كَمَا سَلَفَ قَرِيباً.

وَالْحَقُّ أَنَّ التَّيْمُمَ يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ، وَيَرْفَعُ الْجَنَابَةَ رَفْعاً مُؤَقَّتاً إِلَى حَالِ وَجْدَانِ الْمَاءِ.

أَمَّا أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَاءِ فَلَأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ عَوْضاً عَنْهُ عِنْدَ عَدَمِهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَأَمَّا أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ اغْتَسَلَ فَلِتَسْمِيَتِهِ ﷺ عَمراً جُنُباً، وَلِقَوْلِهِ ﷺ (فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ) فَإِنَّ الْأَظْهَرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِسْمَاسِهِ الْمَاءَ لِسَبَبٍ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى وَجْدَانِ الْمَاءِ، إِذْ إِسْمَاسُهُ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَسْبَابٍ وَجُوبِ الْغَسْلِ أَوْ الْوَضُوءِ مَعْلُومٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالتَّائْسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّأْكِيدِ.

١٢٤- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٢٤) عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوَهُ، وَصَحَّحَهُ.

قَوْلُهُ: (وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ) بِذَلِكَ مُعْجَمَةٌ مُفْتَوَحَةٌ فِرَاءً: اسْمُهُ جُنْدَبٌ بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ النُّونِ وَضَمُّ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحُهَا أَيْضاً، بَنُ جُنَادَةٍ بَضْمُ الْجِيمِ وَتَخْفِيفُ النُّونِ بَعْدَ الْأَلْفِ دَالٌ مُهْمَلَةٌ.

وَأَبُو ذَرٍّ مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ، وَرُفَهَادِهِمْ، وَالْمُهَاجِرِينَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ حَيَّا النَّبِيَّ ﷺ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلَامِ، وَأَسْلَمَ قَدِيماً بِمَكَّةَ، يُقَالُ كَانَ خَاسِماً فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى قَوْمِهِ إِلَى أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الْخَنْدَقِ، ثُمَّ سَكَنَ الرِّبْدَةَ بَعْدَ وَقَايَةِ ﷺ إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَيُقَالُ إِنَّهُ مَاتَ بَعْدَهُ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ.

(نَحْوَهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ: «قَالَ أَبُو ذَرٍّ: اجْتَوَيْتِ الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِبِلٍ فَكَتَبْتُ فِيهَا، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: هَلَكَ أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: مَا حَالُكَ؟

قُلْتُ: كُنْتُ أَتَعَرَّضُ لِلْجَنَابَةِ وَلَيْسَ قُرْبِي مَاءٌ، قَالَ: الصَّعِيدُ طَهُورٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَلَوْ عَشْرَ سِنِينَ.

(وَصَحَّحَهُ): أَيُّ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، التِّرْمِذِيُّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٤٤٦/١): إِنَّهُ صَحَّحَهُ أَيْضاً ابْنُ حُبَّانٍ وَالدَّارَقُطِيُّ.

٥- مَنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ التَّيْمُمِ

١٢٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ - وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ - فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوَضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ وَأَجَزْتَكَ صَلَاتُكَ وَقَالَ لِلْآخَرِ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٣/١).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً» هُوَ الظَّاهِرُ الْحَالُ).

وَقَدْ قَيَّدَ اللَّهُ الصَّعِيدَ بِهِ فِي الْآيَتَيْنِ فِي الْقُرْآنِ، فإِطْلَاقُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُقَيَّدٌ بِالْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ.

(فَصَلَّيَا ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ) أَيُّ وَقْتُ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّيَاهَا.

(فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوَضُوءَ) سَمَّاهُ إِعَادَةً تَغْلِيظاً وَإِلَّا فَلَمْ يَكُنْ قَدْ تَرَضَّأَ، أَوْ سَمَّى التَّيْمُمَ وَضُوءاً جَازِئاً.

(وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَّةَ) أَيُّ الطَّرِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ.

(وَأَجَزْتَكَ صَلَاتُكَ)؛ لِأَنَّهَا وَقَفَتْ فِي وَقْفِهَا، وَالْمَاءُ مَقْضُودٌ، فَالْوَاجِبُ التُّرَابُ.

(وَقَالَ لِلْآخَرِ) الَّذِي أَعَادَ: (لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ) أَجْرُ

الصلوات بالتراب، وأجر الصلاة بالماء.

(رواه أبو داود، والنسائي) وفي مختصر السنن للمندري (٢١٠/١): أنه أخرجه النسائي مستنداً ومرسلاً.

وقال أبو داود: إنه مرسّل عن عطاء بن يسار.

لكن قال المصنّف [التلخيص] (١٦٤/١): هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه إسحاق في مستدركه: «أنه ﷺ قال: ثم تيمم فقل: إن الماء قريب منك؛ قال: فقل: لا أبلغه».

والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره ﷺ، وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له، أي الانتظار.

ودل على أنه لا تجب الإعادة على من صلى بالتراب، ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة.

وقيل: بل يُعيد الواجد في الوقت لقوله ﷺ (فإذا وجد الماء فليتبّئ الله وليمسّه بسترته) هذا قد وجد الماء.

واجب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه، وحال الصلاة وبعدها، وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال الصلاة، فهو مُقَيّد، فيحمل عليه المطلق، فيكون معناه: فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فامسّه بسترتك؛ أي إذا وجدت عليك جنباً مُتَقَدِّمَةً، فيقيد به كما قدّمناه.

واستدل القائل بالإعادة في الوقت بقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ والخطاب مُتَوَجِّهٌ مع بقاء الوقت.

واجب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجه إلى فاعلها، كيف وقد قال ﷺ: (واجزأك صلاتك) للذي لم يعد، إذ الإجراء عبارة عن كون الفعل مسقطاً لوجوب إعادة العبادة، والحق أنه قد أجزأه.

سَقَرُ قَالَ: إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ، فَيَجْنِبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنْ اغْتَسَلَ: تَيَمَّمَ.

رواه الدارقطني (١٧٧/١) موقوفاً، ورفقه البزار، وصححه ابن خزيمة (٢٧٢) والحاكم (١٦٥/١).

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ قَالَ إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ الْجِهَادِ.

(والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان، كالجدري ونحوه.

(فيجنب) نصية الجنب (فيخاف) يظن (أن يموت) إن اغتسل تيمم.

(رواه الدارقطني موقوفاً) على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي ﷺ (البزار) وصححه ابن خزيمة والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو حاتم: اخطأ فيه علي بن عاصم.

وقال البزار: لا نعلم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جريراً؛ وقد قال إنه سمع من عطاء بعد الاختلاف، وحيث لم يسم رفعه.

وفيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنب إن خاف الموت؛ فاما لو لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ دالة على إباحة التيمم للمريض، سواء خاف تلفاً أو دونه، والتخصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح إنما هو مُجَرَّدُ مَثَالٍ، وإلا فكل مريض كذلك.

ويحتمل أن ابن عباس يخص هذين من بين الأمراض. وكذلك كونها في سبيل الله مثال، فلو كانت الجراحة من سقطه فالحكم واحد، وإذا كان مثلاً فلا ينفي جواز التيمم لخشية الضرر.

إلا أن قوله: (أن يموت) يدل على أنه لا يجزئ التيمم إلا لمخافة الموت، وهو قول أحمد، واحد قول الشافعي.

وأما الهادوية، ومالك، واحد قول الشافعي؛ والحنفية، فاجازوا التيمم لخشية الضرر، قالوا: لإطلاق الآية.

٦- التيمم بسبب المرض ونحوه

١٢٦- «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ

وَذَقَبَ دَاوُدَ، وَالْمَنْصُورُ، إِلَى إِبَاحَتِهِ لِلْمَرَضِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ
ضُرَرًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ.

٨- المسح على مكان الجرح

١٢٨- «وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه - فِي الرَّجُلِ الَّذِي
شُجَّ، فَاعْتَسَلَ فَمَاتَ - وَإِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ،
وَيَعَصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ
سَائِرَ جَسَدِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٦) بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ. وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى
رَوَايِهِ.

يُقَوِّيه، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ)
بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَجِيمٍ مِنْ شَجَّةٍ يَشْجُو بِكَسْرِ الشَّيْنِ
وَضَمِّهَا: كَسَرُهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(فَاعْتَسَلَ فَمَاتَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعَصِبَ عَلَى
جُرْحِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ
بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّهُ تَقَرَّدَ بِهِ الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْقٍ بِضَمِّ الْخَاءِ
الْمَعْجَمَةِ فَرَأَى مَفْتُوحَةً وَمَثَلًا تَحْتِهَا سَاكِنَةٌ وَقَافٍ.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ؛ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

قُلْتُ: وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: إِنَّهُ صَدُوقٌ.

(وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رَوَايِهِ: وَهُوَ عَطَاءٌ، فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ الزُّبَيْرُ
بْنُ خُرَيْقٍ، عَنْ جَابِرٍ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ بِإِسْنَادٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
فَالْاِخْتِلَافُ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ عَطَاءٍ: هَلْ عَنْ جَابِرٍ أَوْ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ؟

وَفِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ مَا لَيْسَ فِي الْأُخْرَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَحَدِيثُ عَلِيِّ الْأَوَّلِ قَدْ تَعَاضَدَا عَلَى
وُجُوبِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ بِالْمَاءِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَمْسَحُ لِتَهْدِيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا
ضَعْفٌ فَقَدْ تَعَاضَدَا، وَلِأَنَّهُ عُضْرٌ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ بِالْمَاءِ فَمَسَحَ مَا
فَوْقَهُ كَشَعْرِ الرَّأْسِ، وَقِيَاسًا عَلَى مَسْحِ أَعْلَى الْخَفَيْنِ وَعَلَى
الْعِمَامَةِ، وَهَذَا الْقِيَاسُ يُقَوِّى النَّصَّ.

٧- المسح على الجبائر

١٢٧- وَعَنْ «عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى
رِجْلَيْي فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ
عَلَى الْجَبَائِرِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا (٦٥٧).

(وَعَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى رِجْلَيْي)
بِتَشْدِيدِ الْمَثَلَةِ التَّخْيِيَّةِ تَنْبِيْهُ زَنْدٍ، وَهُوَ مَفْصَلُ طَرْفِ الذَّرَاعِ فِي
الْكَفِّ.

(فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) إِنِّي عَنْ الْوَاجِبِ مِنَ الْوَضُوءِ
فِي ذَلِكَ.

(فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ) هِيَ مَا يُجْبَرُ بِهِ الْعَظْمُ
الْمَكْسُورُ، وَيُلْفَ عَلَيْهِ.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا) بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ
الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، إِنِّي أَجِدُ ضَعْفَهُ جَدًّا وَالْجَدُّ:
التَّحْقِيقُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، فَالْمُرَادُ أَحَقُّ ضَعْفَهُ تَحْقِيقًا.

وَالْحَدِيثُ أَنْكَرُهُ بِمِثْلِ بَنِي مَعِينٍ، وَاحْمَدٍ، وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا:
وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ كَذَّابٌ؛
وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٢٢٦/١) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٢٨/١) مِنْ طَرِيقَيْنِ أَوْحَى
مَنْهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ عَرَفْتُ إِسْنَادَهُ بِالصَّحَّةِ لَقُلْتُ بِهِ، وَهَذَا
مِمَّا اسْتَخِيرَ اللَّهُ فِيهِ.

وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ أُخَرُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ. إِلَّا أَنَّهُ يُقَوِّيه قَوْلُهُ.

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ أَيُّ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْمَرَادُ طَرِيقَتُهُ وَشَرْعُهُ (أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ) وَالْمَرَأَةُ أَيْضاً (بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً ثُمَّ يَتَيَّمُمُ لِلصَّلَاةِ الْآخَرَى).

(رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ) لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ وَابْنِ عُمرَ [السَّنَنِ] لِلدَّارَقُطْنِيِّ (١/١٨٤)، حَدِيثَانِ ضَعِيفَانِ.

وَأِنْ قِيلَ: إِنَّ ابْنَ عُمرَ أَصَحُّ فَهُوَ مَوْقُوفٌ، فَلَا تَقُومُ بِالْجَمِيعِ حُجَّةٌ.

وَالْأَصْلُ أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ التُّرَابَ قَائِمًا مَقَامَ الْمَاءِ؛ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْوُضُوءُ بِالْمَاءِ إِلَّا مِنَ الْحَدِيثِ، فَالتَّيْمُمُ مِثْلُهُ؛ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أئمَّةِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَهُوَ الْأَقْرَبُ دَلِيلًا.

١٠- باب الحيض

الْحَيْضُ مُصْدَرٌ: حَاضَتِ الْمَرَأَةُ حَيْضًا حَيْضًا وَمَحْضًا، فَهِيَ حَائِضٌ.

وَلَمَّا كَانَتْ لَهُ أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ مِنْ أَعْمَالٍ وَتَرْكٍ، عَقْدَ لَهُ الْمَصْنُفُ بَابًا، سَاقَ فِيهِ مَا وَرَدَ مِنْ أَحْكَامِهِ.

١- صفة دم الحيض والاستحاضة

١٣٠- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّيْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٥/١)، وَمُصَنِّعُهُ ابْنُ جِبَانَ (١٣٤٨) وَالحَاكِمِيُّ (١٧٤/١)، وَاسْتَكْرَاهُ أَبُو حَاتِمٍ [الْعِلَلُ] (٤٩/١-٤٠٠).

قُلْتُ: مَنْ قَالَ بِالسَّحِاحِ عَلَيْهِمَا قَوِيٌّ عِنْدَهُ السَّحِاحُ عَلَى الْجَبَانِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

ثُمَّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجْمَعُ بَيْنَ التَّيْمُمِ وَالسَّحِاحِ وَالْغُسْلِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ، حَيْثُ جُمِعَ بَيْنَ التَّيْمُمِ وَالْغُسْلِ.

قِيلَ: فَيَحْمَلُ عَلَى أَنَّ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ كَانَتْ جَرِيحَةً، فَتَعَذَّرَ إِسْمَاعُهَا بِالْمَاءِ، فَعُدِلَ إِلَى التَّيْمُمِ، ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى بَقِيَّةِ جَسَدِهِ.

وَأَمَّا الشُّجَّةُ فَقَدْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ، وَالْوَاجِبُ فِيهِ الْغُسْلُ، لَكِنْ تَعَذَّرَ لِأَجْلِ الشُّجَّةِ، فَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ عَصَبُهَا وَالسَّحِاحُ عَلَيْهَا.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيسِ (١/١٥٧): إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ذِكْرُ التَّيْمُمِ، فَنَبَتَ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ حَرْبٍ تَفَرَّدَ بِهِ، نَبَهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْقَطَّانِ.

ثُمَّ قَالَ: وَلَمْ يَقَعْ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ ذِكْرُ السَّحِاحِ عَلَى الْجَبِيرَةِ، فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الزُّبَيْرِ.

قَالَ: ثُمَّ سِيَاقُ الْمَصْنُفِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ» غَيْرُ مَرْفُوعٍ، وَإِنَّمَا لَمَّا اخْتَصَرَهُ الْمَصْنُفُ فَاتَّهَ الْعِبَارَةُ الدَّالَّةُ عَلَى رَفْعِهِ.

وَهُوَ حَدِيثٌ فِيهِ قِصَّةٌ، وَلَفْظُهَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٣٦) عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ ثُمَّ اخْتَلَمَ فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالُوا: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً عَلَى التَّيْمُمِ؟ قَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخْبِرَ بِذَلِكَ فَقَالَ: قَتَلُوهُ قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَّمَّمَ وَيَغْصِبَ - شَكُّ مُوسَى - عَلَى جُرْجُو خِرْقَةٍ ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْمِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ إِلَى آخِرِهِ.

١٢٩- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بِالتَّيْمُمِ إِلَّا صَلَاةً وَاحِدَةً، ثُمَّ يَتَيَّمُمُ لِلصَّلَاةِ الْآخَرَى».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٨٥) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ جَدًّا.

وَكَذَا فِي الْجَمَاعِ، وَلَئِنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ، وَلَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ بِتَحْرِيمِ جَمَاعِهَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمُسْتَحَاضَةُ بِأَيْتِهَا زَوْجُهَا إِذَا صَلَّتْ؛ الصَّلَاةَ اعْظُمَ.

يُرِيدُ: إِذَا جَازَتْ لَهَا الصَّلَاةُ وَدُمَهَا جَارٍ، وَهِيَ اعْظُمَ مَا يُشْتَرَطُ لَهُ الطَّهَارَةُ جَازَ جَمَاعُهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُؤْمَرُ بِالْإِخْطِاطِ فِي طَهَارَةِ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ، فَتَغْسِلُ فَرْجَهَا قَبْلَ الْوُضُوءِ، وَقَبْلَ التَّيَمُّمِ، وَتَحْشُو فَرْجَهَا بِقُطْنَةٍ أَوْ خِرْقَةٍ دَفْعاً لِلنَّجَاسَةِ وَتَقْلِيلًا لَهَا، فَإِنْ لَمْ يَنْدِفِعِ الدَّمُ بِذَلِكَ شَدَّتْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى فَرْجِهَا وَتَلَجَّمَتْ وَاسْتَشْفَرَتْ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْكُتُبِ الْمَطْوُوعَةِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا هُوَ الْأَوَّلُ تَقْلِيلًا لِلنَّجَاسَةِ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ، ثُمَّ تَتَوَضَّأُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا الْوُضُوءُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، إِذْ طَهَّرَتْهَا ضَرُورَتُهُ، فَلَيْسَ لَهَا تَقْدِيمُهَا قَبْلَ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

٢- صفة الاستحاضة وما يكون فيها من الاغتسال

١٣١- وَفِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٩٦)، «وَلَتَجْلِسُ فِي مِرْكَنٍ فَإِذَا رَأَتْ صَفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ فَلَتَغْتَسِلَ لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ، غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَالْمَشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَغْتَسِلَ لِلْفَجْرِ غُسْلًا وَاحِدًا وَتَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ».

(وَفِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ) بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الِيمِ وَسُكُونِ الْمُشَاءِ التَّخَاتِيَةِ فَسَيُنْهَضُ مِنْهُمَلَةٌ هِيَ امْرَأَةٌ جَعْفَرٌ، هَاجَرَتْ مَعَهُ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ وَوَلَدَتْ لَهُ هُنَاكَ أَوْلَادًا مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ، ثُمَّ لَمَّا قُبِلَ جَعْفَرٌ تَزَوَّجَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ؛ فَوَلَدَتْ لَهُ مُحَمَّدًا، وَلَمَّا مَاتَ أَبُو بَكْرٍ تَزَوَّجَهَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام فَوَلَدَتْ لَهُ يَحْيَى.

(عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: وَلَتَجْلِسُ) هُوَ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا سَاقَ شَطْرَ حَدِيثِ أَسْمَاءَ لَكِنْ فِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ عَنْهَا هَكَذَا: «سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ

(عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ فِي أَوَّلِ بَابِ التَّوَاقُضِ. (كَانَتْ تُسْتَحَاضُ).

تَقَدَّمَ أَنَّ الِاسْتِحَاضَةَ: جَرِيَانُ الدَّمِ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ؛ وَتَقَدَّمَ فِيهِ «أَنَّ فَاطِمَةَ جَاءَتْ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضَتْ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادْعُ الصَّلَاةِ؟

(قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنْ دَمُ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يُعْرِفُ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ: أَيُّ لُهُ عَرَفَ وَرَاحَةً، وَقِيلَ بِفَتْحِ الرَّاءِ: أَيُّ تَعَرَّفَهُ النِّسَاءُ.

(إِذَا كَانَ ذَلِكَ) بِكَسْرِ الْكَافِ (فَامْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخَرُ) أَيُّ الَّذِي لَيْسَ بِتِلْكَ الصَّفَةِ (فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي).

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُبَّانَ، وَالحَاكِمِيُّ وَاسْتَشْكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ) لِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَجَدُّهُ لَا يُعْرِفُ وَقَدْ ضَعَّفَ الْحَدِيثَ أَبُو دَاوُدَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ رَدُّ الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَى صِفَةِ الدَّمِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِتِلْكَ الصَّفَةِ فَهُوَ حَيْضٌ، وَإِلَّا فَهُوَ اسْتِحَاضَةٌ.

وَقَدْ قَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ فِي حَقِّ الْمُبْتَدَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي التَّوَاقُضِ [بَرْقَم (٦٢)]: «أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَهَا: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ فَذْعِمِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاعْبِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي» وَلَا يُنَافِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ قَوْلُهُ: (إِنْ دَمُ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ) بَيَانًا لَوْ قَسَمَ إِبْرَاهِيمُ الْحَيْضَةَ وَادْبَارَهَا.

فَالْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا مِيزَتْ أَيَّامَ حَيْضِهَا، إِنَّمَا بِصِفَةِ الدَّمِ، أَوْ بِإِتْيَانِهِ فِي وَقْتِ عَادَتِهَا إِنْ كَانَتْ مُعْتَادَةً، وَعَلِمَتْ بِعَادَتِهَا، فَفَاطِمَةُ هَذِهِ يَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ مُعْتَادَةً، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: (إِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتُكَ) أَيُّ بِالْعَادَةِ، أَوْ غَيْرَ مُعْتَادَةٍ، فَيَرَادُ إِبْرَاهِيمُ حَيْضَتِهَا بِالصَّفَةِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ اجْتِمَاعِ الْمُعْرِفِينَ فِي حَقِّهَا، وَحَقٌّ غَيْرُهَا. هَذَا وَلِلْمُسْتَحَاضَةِ أَحْكَامٌ خَمْسَةٌ قَدْ سَلَفَتْ إِشَارَةٌ إِلَى الْوَعْدِ بِهَا.

مِنْهَا: جَوَازُ طَهْنِهَا فِي حَالِ جَرِيَانِ دَمِ الِاسْتِحَاضَةِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهَا كَالطَّاهِرِ فِي الصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَغَيْرِهِمَا،

لِتَجْلِسَ إِلَى آخِرِهِ بِدُونِ وَاوٍ. وَفِي نُسْخَةٍ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ.

(فِي مَرْكَبٍ) بِكَسْرِ الْمِيمِ: الْإِجَانَةُ الَّتِي تُغْسَلُ فِيهَا النَّيَابُ.

(وَإِذَا رَأَتْ صَفْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ) الَّذِي تَقَعْدُ فِيهِ؛ فَتَصْبُ عَلَيْهِهَا الْمَاءَ، فَإِنَّهَا تَظْهَرُ الصَّفْرَةُ فَوْقَ الْمَاءِ.

(وَتَغْتَسِلُ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلُ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتَغْتَسِلُ لِلْفَجْرِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتَتَوَضَّأُ لِيَمَا بَيْنَ ذَلِكَ).

هَذَا الْحَدِيثُ وَحْدُهُ حَمَّةٌ الْآتِي، فِيهِ الْأَمْرُ بِالْاِغْتِسَالِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّ فِي حَدِيثٍ حَمَّةٌ أَنَّ الْمَرَادَ إِذَا أَخْرَتِ الظُّهْرَ وَالْمَغْرِبَ، وَمَقْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا وَقَّتْ اغْتَسَلَتْ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ.

فَرَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْاِغْتِسَالُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالُوا رَوَايَةً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ» [د (٢٩٢)، س (٢٠٩)، (٣٥٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَبَيَّنَّ الْبَيْهَقِيُّ (٣٥٤/١) ضَعْفَهَا.

وَقِيلَ: بَلْ هُوَ حَدِيثٌ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ [خ (٢٢٨)، م (٣٢٣)].

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّ النُّسخَ يَخْتِاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّأَخُّرِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: إِنَّ حَدِيثَ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ حَسَنٌ، فَاجْمَعْ بَيْنَ حَدِيثَيْهَا، وَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْغُسْلَ مَنْدُوبٌ بِقَرِينَةٍ عَدَمِ أَمْرِ فَاطِمَةَ بِهِ، وَاقْتِصَارُهُ عَلَى أَمْرِهَا بِالزُّوْرَةِ، فَالزُّوْرَةُ هُوَ الْوَاجِبُ.

وَقَدْ جَنَحَ الشَّافِعِيُّ إِلَى هَذَا.

٢- كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْمُسْتَحَاضَةِ

١٣٢- وَعَنْ حَمَّةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ

أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ

أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَذَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَظْهَرِينَ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ». قَالَ: «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

رَوَاهُ الْغَسَنِيُّ رَاحِد (٣٨١/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧)، الرُّومِيُّ (١٢٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٦٢٢) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْفَرُوزِيُّ (١٢٨)، وَحَسَنَهُ الْبَغَارِيُّ [فِي الرُّومِيِّ تَحْتَ (١٢٨)].

(وَعَنْ حَمَّةَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ (فَنُونَ بِنْتُ جَحْشٍ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَتَشِينُ مُعْجَمَةً: هِيَ أُخْتُ زَيْنَبَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَامْرَأَةُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ.

(قَالَتْ: كُنْتُ أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بَيَانٌ لِكَثَرَتِهَا، قَالَتْ: «إِنَّمَا أَتَجَّأُ».

(فَأَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ) مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ وَجَدَ سَبِيلًا إِلَى التَّلْبِيسِ عَلَيْهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا وَطَهَرِهَا وَصَلَاتِهَا؛ حَتَّى انْسَلَخَتْ عَادَتُهَا، وَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ كَأَنَّهَا رَكْعَةٌ مِنْهُ، وَلَا يُنَاقِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ عَرِقَ يُقَالُ لَهُ الْعَاذِلُ؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ رَكْعَتُهُ حَتَّى انْفَجَرَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا رَكْعَةٌ مِنْهُ حَقِيقَةً؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِهَا عَلَيْهِ.

(فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَذَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ) إِنْ كَانَتْ أَيَّامُ الْحَيْضِ سِتَّةً.

(أَوْ ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ) إِنْ كَانَتْ أَيَّامُ الْحَيْضِ سَبْعَةً.

(وَصُومِي وَصَلِّي) أَيَّ مَا شِئْتَ مِنْ فَرِيضَةٍ وَتَطَوُّعٍ.

(فَإِنْ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي) فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الشُّهُورِ؛ وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «فَافْعَلِي»

(كُلُّ شَهْرٍ: كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَزِيَادَةً: «وَكَمَا يَطْهَرْنَ مِيقَاتُ حِيضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ» فِيهِ الرُّدُّ لَهَا إِلَى غَالِبِ أَحْوَالِ النِّسَاءِ.

(فَإِنْ قَوِيَتْ) أَيُّ قَدَرْتُ (عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِيَ الظُّهْرَ وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ) هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَقَوْلُهُ: «وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ» يُرِيدُ أَنْ تُؤَخِّرِيَ الظُّهْرَ: أَيُّ قَتَاتِي بِهَا فِي آخِرِ وَقْتِهَا، قَبْلَ خُرُوجِهِ، (وَتُعْجِلِي الْعَصْرَ)، قَتَاتِي بِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ، فَتَكُونُ قَدْ أَتَيْتِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا وَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا جَمْعاً صَوَرِيّاً.

(ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ) هَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، بَلْ لَفْظُهُ هَكَذَا: «تَغْتَسِلِينَ فَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ» أَيُّ جَمْعاً صَوَرِيّاً كَمَا عَرَفْتَ.

(وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً) هَذَا غَيْرُ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ كَمَا عَرَفْتَ.

(ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَرْبَ وَالْعِشَاءَ) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «وَتُؤَخِّرِينَ الْمَرْبَ وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ» وَمَا كَانَ يَحْسُنُ مِنَ الْمَصْنُفِ حَذْفُ ذَلِكَ كَمَا عَرَفْتَ.

(ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِمَا لَعَلِّي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيْنَ)

(قَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ: (وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ، لِأَنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، قَالَ: فَقَالَتْ حَمْنَةُ: «هَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ»، لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ الْبُخَارِيُّ).

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١/١٨٦): قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَدْ تَرَكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ رَوَاهُ لَيْسَ بِذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِخْتِجَاعِ بِهِ. هَذَا آخَرُ كَلَامِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ؛ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَيْضاً: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (١ هـ).

فَعَرَفْتُ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ قَدْ صَحَّحَهُ الْأَثَمَةُ.

وَقَدْ عَرَفْتُ مِمَّا سَقَنَاهُ مِنْ لَفْظِ رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ الْمَصْنُفَ، نَقَلَ غَيْرَ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ مِنَ الْفَافِ أَحَدِ الْخَمْسَةِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ مَا أَطْلَقَتْهُ الرُّوَايَاتُ بِقَوْلِهِ: «وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ» كَمَا قَالَ: «وَتُعْجِلِينَ الْعَصْرَ»؛ لِأَنَّهُ أَرْشَدَهَا ﷺ إِلَى ذَلِكَ لِلْمُلَاحَظَةِ الْإِتْيَانِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا؛ هَذِهِ فِي آخِرِ وَقْتِهَا، وَهَذِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَيَّامٌ» لَيْسَتْ فِيهِ كَلِمَةُ «أَوْ» شَكّاً مِنَ الرُّوَايِ، وَلَا لِلتَّخْيِيرِ، بَلْ لِلإِعْلَامِ بِأَنَّ لِلنِّسَاءِ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ، فَمَنْهُنَّ مَنْ تَحِيضُ سِتَّةً، وَمَنْهُنَّ مَنْ تَحِيضُ سَبْعاً، فَتَرْجِعُ إِلَى مَنْ هِيَ فِي سِتِّهَا، وَأَقْرَبُ إِلَى مَزَاجِهَا.

ثُمَّ قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَوِيَتْ» يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَدْنُوبٌ لَهَا، وَإِلَّا فَإِنَّ الْوَاجِبَ إِنَّمَا هُوَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ عَنِ الْحَيْضِ بِمَرُورِ السَّاعَةِ أَوْ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَرْشَدَهَا ﷺ إِلَيْهِ، فَلِذَا فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ: «أَمْرُكَ بِأَمْرَيْنِ أَيُّهُمَا فَعَلْتَ أَجْزَأُ عَنْكَ مِنَ الْآخَرِ، وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَيْهِمَا فَأَنْتَ أَغْلَمُ» ثُمَّ ذَكَرَ لَهَا الْأَمْرَ الْأَوَّلَ أَنَّهَا تَحِيضُ سِتَّةً أَوْ سَبْعاً، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ اسْتِمْرَارَ الدَّمِ نَاقِضٌ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي غَيْرِهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَمْرَ الثَّانِيَّ مِنْ جَمْعِ الصَّلَاتَيْنِ وَالْإِغْتِسَالِ كَمَا عَرَفْتَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبَاحُ جَمْعُ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا لِلْعَذْرِ، إِذْ لَوْ أُبِيحَ لَعَذِرَ لَكَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ أَوَّلَ مَنْ يُبَاحُ لَهَا ذَلِكَ وَلَمْ يُبَحَّ لَهَا ذَلِكَ بَلْ أَمَرَهَا بِالتَّوَقُّيْتِ؛ كَمَا عَرَفْتَ.

٤- المستحاضة تغتسل لكل صلاة أو تنوضأ؟

١٣٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَّ، فَقَالَ: «امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسِنُكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٤)

وفي رواية للبخاري (٢٢٨): «وَنَوَضَّيْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ (٢٩٨) وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

(وعن عائشة - رضي الله عنها - أن أم حبيبة) بالحاء المهملة المفتوحة (بنت جحش).

قيل الأصح أن اسمها حبيبة وكُنيتها أم حبيب بغير هاء، وهي أخت حنة التي تقدم حديثها.

(شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَّ فَقَالَ: امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْسِنُكَ حَيْضَتُكَ) أي قبل استمرار جريان الدَّمِّ.

(ثُمَّ اغْتَسَلِي) أي غَسَلَ الْخُرُوجَ عَنِ الْحَيْضِ.

(فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ مِنْهُ ﷺ لَهَا بِذَلِكَ.

رواه مسلم وفي رواية للبخاري: وَنَوَضَّيْتُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهِيَ أَيْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ (لِأَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ).

أُمُّ حَبِيبَةَ كَانَتْ نَحْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَبَنَاتُ جَحْشٍ ثَلَاثٌ: زَيْنَبُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَنَةُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ، قِيلَ: إِنَّهُنَّ كُنَّ مُسْتَحَاضَاتٍ كُلُّهُنَّ.

وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً فَإِنَّ صَحَّ أَنَّ الثَّلَاثَ مُسْتَحَاضَاتٍ فَهِيَ زَيْنَبُ.

وقد عد العلماء المستحاضات في عصره ﷺ فبلغن عَشْرَ نِسْوَةٍ.

والحديث دليل على إرجاع المستحاضة إلى أحد المعرفات، وهي أيام عادتها، وعرفت أن المعرفات إما العادة التي كانت لها قبل الاستحاضة أو صفة الدَّمِّ بكونه أسود يعرف، أو العادة التي للنساء من السَّخَةِ الْإِيَّامِ أو السَّبْعَةِ، أو إقبال الحيضة

وإدبارها، كُلُّ هَذِهِ تَقَدَّمَتْ فِي أَحَادِيثِ الْمُسْتَحَاضَةِ، فَبَالَيْهَا وَقَعَ مَعْرِفَةُ الْحَيْضِ.

والمراد حصول الظن لا اليقين، عملت به، سواء كانت ذات عادة أو لا، كما يفيد إطلاق الأحاديث، بل ليس المراد إلا ما يحصل لها ظن أنه حيض، وإن تعددت الأمارات كان أقوى في حقها، ثُمَّ مَتَى حَصَلَ ظَنُّ زَوَالِ الْحَيْضِ وَجِبَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ، ثُمَّ تَنَوَّضًا لِكُلِّ صَلَاةٍ أَوْ تَجْمَعُ جَمَاعًا صَوْرًا بِالْغَسْلِ، وَهَلْ لَهَا أَنْ تَجْمَعَ الْجَمْعَ الصَّوْرِي بِالْوَضوءِ؟

هذا لم يرد به النص في حقها، إلا أنه معلوم جوازها لكل أحد من غيره.

وأما هل لها أن تُصَلِّيَ التَّوَاتُلَ بِوَضوءِ الْفَرِيضَةِ؟ فَهَذَا مَسْكُوتٌ عَنْهُ أَيْضًا، وَالْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

٥- حكم ما ينزل بعد الطهر

١٣٤- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) اسْمُهَا نُسَيْبَةُ بَضْمُ النُّونِ وَفَتْحُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الْمَشَاةِ التَّخِيَّةِ وَفَتْحُ الْمُوَحَّدَةِ بِنْتُ كَعْبٍ، وَقِيلَ: بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيَّةِ، بَايَعَتُ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَتْ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابِيَّاتِ، وَكَانَتْ تَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تُرَضُّ الْمَرْضَى، وَتُدَاوِي الْجَرَحَى.

(قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ) أَيْ: مَا هُوَ بِلَوْنِ الْمَاءِ الْوَسَخِ الْكُدْرِ.

(وَالصُّفْرَةَ) هُوَ: الْمَاءُ الَّذِي تَرَاهُ الْمَرَأَةُ كَالصَّدِيدِ يعلوه اصفرار.

(بَعْدَ الطَّهْرِ) أَيْ بَعْدَ رُؤْيَا الْقَصَّةِ الْبَيْضِ وَالْجَفَوْرِ (شَيْءًا) أَيْ لَا نَعُدُّهُ حَيْضًا.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ).

وقولها: «كُنَّا» قد اختلف فيه العلماء، فقيل: لَهُ حُكْمٌ

الرُّفْعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ الْمَرَادُ كُنَّا فِي زَمَانِهِ ﷺ مَعَ عَلَيْهِ،
فَيَكُونُ تَقْرِيراً مِنْهُ؛ وَهَذَا رَأْيُ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ
الْحَدِيثِ، فَيَكُونُ حُجَّةً.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَا لَيْسَ بِدَمٍ غَلِيظٍ أَسْوَدَ
يُعْرَفُ، فَلَا يُعَدُّ حَيْضاً بَعْدَ أَنْ تَرَى الْقِصَّةَ - بِنَتْجِ الْقَفَا
وَتَشْدِيدِ الصَّائِغِ الْمُهْمَلَةِ - قِيلَ: إِنَّهُ شَيْءٌ كَالْحَيْضِ الْأَبْيَضِ، يَخْرُجُ
مِنَ الرَّحِمِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ، أَوْ بَعْدَ الْجُفُوفِ، وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ مَا
يُحْسَى بِهِ الرَّحِمُ جَافاً.

وَمَقْهُومُ قَوْلِهَا: «بَعْدَ الطَّهْرِ» أَيُّ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ أَوْ قَبْلَهُ
تُعَدُّ «الْكُدْرَةُ وَالصُّفْرَةُ شَيْئاً» أَيُّ حَيْضاً.

وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَعْرُوفٌ فِي الْفُرُوعِ.

٦- تحريم نكاح الحائض

١٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا
حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠٢).

الْحَدِيثُ قَدْ بَيَّنَّ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ هُوَ أَذَى
فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» [البقرة:
٢٢٢] أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مِنَ الْإِعْتَزَالِ، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ مِنَ الْقَرَبِ هُوَ
النِّكَاحُ: أَيُّ اعْتَزَلُوا بِكَاحَتِهِنَّ، وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ لَهُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ
مِنَ الْمَوَاكِلَةِ وَالْجَالِسَةِ وَالْمُضَاجَعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَائِزٌ.

وَقَدْ كَانَ الْيَهُودُ لَا يَتَأَكَلُونَ الْحَائِضَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَلَا
يُجَامِعُونَهَا وَلَا يُؤَاكِلُونَهَا، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ.

وَأَمَّا الْاسْتِمْتَاعُ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَبَاحَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَكَمَا يُفِيدُهُ
أَيْضاً.

٧- اتِّزَارُ الْحَائِضِ عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ

١٣٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتِرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا
حَائِضٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٢)، مسلم (٢٩٣)].

أَيُّ يُلْصِقُ بِشَرَّتِهِ بَشِرَتِي فِيمَا دُونَ الْإِزَارِ وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ
بِأَنَّهُ يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا، إِنَّمَا فِيهِ إِصَاقُ الْبَشَرَةِ بِالْبَشَرَةِ.

وَالْاسْتِمْتَاعُ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْبَةِ وَالسُّرَّةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ أَجَاوِزُهُ
الْبَعْضُ، وَحُجَّتُهُ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» [يَقْدَمُ فِي (١٣٤)]
وَمَقْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ بَعْضُ بَزْكَاهَتِهِ، وَآخَرُ بِتَحْرِيمِهِ، فَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِلدَّلِيلِ.

فَأَمَّا لَوْ جَامَعَ وَهِيَ حَائِضٌ، فَإِنَّهُ يَأْتِمُ إِجْمَاعاً، وَلَا يَجِبُ
عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقِيلَ: تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ لِمَا يُفِيدُهُ.

٨- كفارة من يأتي الحائض

١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ
- قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ».

رَوَاهُ الْفَيْهِيُّ (٢٢٩/١)، ابْنُ دَاوُدَ (٢٦٤)، الرُّمَلِيُّ
(١٣٦)، النَّسَائِيُّ (١٥٣/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٦٤٠)، وَصَحَّحَهُ الْخَالِكِيُّ (١٧١/١)،
(١٧٢) وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَوَّجَهُ غَيْرُهُمَا وَقَفَّه [الطَّلْحِيُّ: (١٦٧/١)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ
بِنِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْخَالِكِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَوَّجَهُ
غَيْرُهُمَا وَقَفَّه) عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

الْحَدِيثُ فِيهِ رَوَايَاتٌ هَذِهِ إِحْدَاهَا، وَهِيَ الَّتِي خَرَجَ لِرَجَالِهَا
فِي الصَّحِيحِ، وَرَوَاتُهُ مَعَ ذَلِكَ مُضْطَرَّةٌ؛ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ
كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتاً لَأَخَذْنَا بِهِ.

قَالَ الْمُنْصَفُ فِي «التَّخْلِيصِ» (١٧٦/١): الْاضْطِرَابُ فِي
إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَتْنِهِ كَثِيرٌ جَدًّا.

وقَدْ ذَهَبَ إِلَى إيجابِ الصَّدَقَةِ الْحَسَنُ وَسَعِيدٌ، لَكِنْ قَالَا: يُعْتَقُ رَقَبَةً قِيَاسًا عَلَى مَنْ جَامَعَ فِي رَمَضَانَ.

وَقَالَ غَيْرُهُمَا: بَلْ يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا مُرْسَلٌ أَوْ مَوْقُوفٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يُوجِبْ: اضْطِرَابُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الذَّمَّ عَلَى الْبَرَاءَةِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُثَبَّتَ فِيهَا شَيْءٌ لِمُسْكِينٍ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا مَدْفَعَ فِيهِ، وَلَا مَطْعَنَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قُلْتُ: أَمَّا مَنْ صَحَّ عِنْدَهُ كَابِنُ الْقَطَّانِ فَإِنَّهُ أَمَعَنَ النَّظَرَ فِي تَصْحِيحِهِ، وَاجَابَ عَنْ طَرُقِ الطُّعْنِ فِيهِ، وَأَقَرَّ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَقَوَّاهُ فِي كِتَابِهِ «الْإِلَامُ» فَلَا عَذْرَ لَهُ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَصْخُ عِنْدَهُ كَالثَّانِعِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذَّمِّ، فَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى رَفْعِهَا.

٩- الحائض تدغ الصلاة والصيام

١٣٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ [البخاري (٣٠٤)، مسلم (٨٠)].

تَمَامُهُ: «فَذَلِكَ مِنْ تَقْصَانِ دِينِهَا».

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «تَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تَصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهَذَا تَقْصَانُ دِينِهَا».

وَهُوَ إِخْبَارٌ يُفِيدُ تَقْرِيرَهَا عَلَى تَرْكِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، وَكَوْنَهُمَا لَا يَجِبَانِ عَلَيْهَا، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي أَنَّهُمَا لَا يَجِبَانِ حَالَ الْحَيْضِ، وَيَجِبُ قِضَاءُ الصَّيَامِ لِأَدْلَةٍ أُخْرَى.

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَلْحَدِيثُ: «لَا أَجْلَ الْمَسْجِدِ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ» [٢٣٢] وَتَقَدَّمَ [برقم (١١٣)].

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَلْحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: «وَلَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا» [الترمذي (١٣١)، ابن

ماجد (٥٩٥)] وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ، وَكَذَلِكَ لَا تَمَسُّ الْمَحْصَفَ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ، تَقَدَّمَ، وَتَقَدَّمَتْ شَوَاهِدُهُ [برقم (٧١)، (١٠٧)].

وَالْأَحَادِيثُ لَا تَقْصُرُ عَنِ الْكَرَامَةِ لِكُلِّ مَا ذُكِرَ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّحْرِيمِ، إِذْ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ فِي طَرَفِهَا، وَدَلَالَةِ الْفَاطِظَا غَيْرِ صَرِيحَةٍ فِي التَّحْرِيمِ.

١٠- الحائض تؤدي مناسك الحج غير الطواف

١٣٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا سَرِفَ حِضْنَتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنَّبِيِّ حَتَّى تَطْهَرِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ [البخاري (٣٠٥)، مسلم (١٢١)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا ابْنَ عَامٍ حُجَّةَ الْوُدَاعِ، وَكَانَتْ قَدْ أَحْرَمَتْ مَعَهُ ﷺ).

(سُفَر) بِالسُّنِّ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٍ وَكَسْرِ الرَّاءِ فِضَاءً: اسْمُ مَحَلٍّ، مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، وَهُوَ مَحَلٌّ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

(حِضْنَتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنَّبِيِّ حَتَّى تَطْهَرِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ فِيهِ صَفَةُ حُجَّةٍ ﷺ).

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ يَصْخُ مِنْهَا جَمِيعُ أَعْمَالِ الْحَجِّ غَيْرَ الطَّوْفِ بِالنَّبِيِّ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَاخْتَلَفَ فِي عَلَيْهِ.

فَقِيلَ: لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الطَّوْفِ الطَّهَارَةَ.

وَقِيلَ: لِكَوْنِهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

وَأَمَّا رَكْعَتَا الطَّوْفِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمَا لَا يَصْحَانِ مِنْهَا، إِذْ هُمَا مُرْتَبَنَانِ عَلَى الطَّوْفِ وَالطَّهَارَةِ.

١١- يَحِلُّ مِنَ الْحَائِضِ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ

١٤٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ، وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٣) وَصَحَّفَهُ.

(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه، فعين مهملة خفيفة، آخره ذال معجمة؛ وهو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي، أحد من شهد العقبة من الأنصار، وشهد بدرًا وغيرها من المشاهد، وبعثه ﷺ إلى اليمن قاضياً، ومعلماً، وجعل إليه قبض الصدقات من العمال باليمن).

وَكَانَ مِنْ أَجْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَائِهِمْ، اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ عَلَى الشَّامِ بَعْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَمَاتَ فِي طَاعُونِ عَمَاسٍ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَقِيلَ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَلَهُ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً.

(أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّفَهُ).

فَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ مُبَاشَرَةِ حُلِّ الْإِزَارِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ عَارَضَهُ حَدِيثٌ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» تَقَدَّمَ [برقم (٢٣١)]، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ هَذَا، فَهُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ، وَلَوْ ضَمُّهُ الْمَصْنُفُ إِلَيْهِ لَكَانَ أَوَّلِي، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ [برقم (١٣٢)].

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَرُهُ».

١٢- مَدَّةُ النَّفَاسِ

١٤١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ نِفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٣٠٠/٦)، أبو داود (٣١١)، السرمدي (١٣٩)].

ابن ماجه (٢٤٨) [إلا النّسائي، واللفظ لأبي داود. وفي لفظ له: وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِضَاءِ صَلَاةِ النَّفَاسِ. وَصَحَّحَهُ الْخَوَاصِمُ (١٧٥/١)].

وَضَعُفَتْ جَمَاعَةٌ، لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ مُصَنِّفِي الْفُقَهَاءِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مُرَدُّودٌ عَلَيْهِمْ.

وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٦٤٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «وَقْتُ لِلنِّسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ».

وَلِلْخَوَاصِمِ (١٧٦/١) مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: «وَقْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي نِفَاسِهِنَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يَعْضُدُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّمَ الْخَارِجَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ حُكْمُهُ يَسْتَمُرُّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، تَقَعُدُ فِيهِ الْمَرْأَةُ عَنِ الصَّلَاةِ وَعَنِ الصَّوْمِ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ الْحَدِيثُ، فَقَدْ أُفِيدَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَفَادَ حَدِيثُ أَنَسٍ: أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ طَهَّرَتْ، وَأَنَّهُ لَا حَدَّ لَأَقْلَوِ.

٢- كتاب الصلاة

الصَّلَاةُ لُغَةً: الدُّعَاءُ؛ سُمِّيَتْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ بِاسْمِ الدُّعَاءِ لِاشْتِمَالِهَا عَلَيْهِ.

١- باب المواقيت

والمواقيت: جمع مِيقَاتٍ. والمراد به: الوقت الذي عُنِيَ اللَّهُ لِأَدَاءِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ الْقَدَرُ الْمَحْدُودُ لِلْفِعْلِ مِنَ الزَّمَانِ.

١- أوقات الصلوات

١٤٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْاَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ».

رواه مسلم (٦١٢).

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ»، أَي مَالَتْ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَهُوَ الدَّلُوكُ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِلدَّلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: ٧٨].

(وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ) أَي وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُهَا حَتَّى يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، فَهَذَا تَعْرِيفٌ لِأَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ وَآخِرِهِ، فَقَوْلُهُ: «وَكَانَ» عَطْفٌ عَلَى «زَالَتْ» كَمَا قُرِئَ: أَي وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى صِيرُورَةِ ظِلِّ الرَّجُلِ مِثْلَهُ.

(مَا لَمْ يَخْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ) وَحُضُورُهُ بِمَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، كَمَا يُقْبَلُ مِنْهُ هَذَا، وَصَرِيحٌ غَيْرُهُ.

(وَوَقْتُ الْعَصْرِ) يَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ) وَقَدْ عُنِيَ آخِرُهُ فِي غَيْرِهِ بِمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلِيَّةً.

(وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) مَنْ عِنْدَ سُقُوطِ قُرْصِ الشَّمْسِ، وَيَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ) الْأَحْمَرُ؛ يَأْتِي تَفْسِيرُهُ بِالْحُمْرَةِ أَيْضًا.

(وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) مَنْ غَيْبُورَةِ الشَّفَقِ، وَيَسْتَمِرُّ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْاَوْسَطِ) الْمُرَادُ بِهِ الْأَوَّلُ.

(وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ) أَوَّلُهُ (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَيَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ).

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَتَمَامُهُ: «فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ».

الحديثُ أَفَادَ تَعْيِينَ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ الرَّجُلُ فِي الْحَدِيثِ تَمَثُّلًا، وَإِذَا صَارَ كَذَلِكَ فَهُوَ أَوَّلُ الْعَصْرِ، وَلَكِنَّهُ يُشَارِكُهُ الظُّهْرُ فِي قَدْرِ لَا تَسَعُ لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ وَقْتُ لِهَمَا كَمَا يُقْبَلُ حَدِيثُ جَبْرِيلَ (الرَّمْلِيُّ ١٥٠)، النَّسَائِيُّ (٢٥٥/١، ٢٥٦) فَإِنَّهُ صَلَّى بِالنَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَصَلَّى بِهِ الْعَصْرَ عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي صَلَّى بِهِ الظُّهْرَ عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْعَصْرَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ يَسْتَمِرُّ فِيهِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ؛ وَهَذَا هُوَ الْوَقْتُ الْمَشْتَرِكُ. وَفِيهِ خِلَافٌ، فَمَنْ أَثْبَتَهُ فَحُجَّتُهُ مَا سَمِعْتَهُ، وَمَنْ نَفَاهُ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ: «وَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ»، بِأَنِّ مَعْنَاهُ: فَرَعَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ.

ثُمَّ يَسْتَمِرُّ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ الْاصْفِرَارِ لَيْسَ بِوَقْتٍ لِلْأَدَاءِ، بَلْ وَقْتُ قَضَاءٍ كَمَا قَالَه أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ.

وَقِيلَ بَلْ آدَاءٌ إِلَى بَقِيَّةِ تَسَعِ رَكَعَةٍ، لِحَدِيثٍ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْمَعْصِرَ» [خ (٥٧٩)، م (٦٠٨) وَسَائِي بِرَقْم (١٥١)].

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا وَجِبَتْ الشَّمْسُ: أَي غَرَبَتْ، كَمَا وَرَدَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ [خ (٥٦٠)، م (٦٤٦) وَسَائِي بِرَقْم (١٤٥)].

وغيرهما.

وفي لفظ [ج] (٥٦١)، م (٦٣٦): إذا غربت، وآخره: ما لم يغرب الشفق.

وفيه دليل على اتساع وقت الغروب، وعارضه حديث جبريل، فإنه صلى به ﷺ المغرب في وقت واحد في اليومين، وذلك بعد غروب الشمس.

والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتهما في ذلك؛ ولأن أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة، فإنها في المدينة، وإمامة جبريل في مكة، فهي زيادة تفضل الله بها.

وقيل: إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه.

وأول العشاء: غيبوبة الشفق، ويستمر إلى نصف الليل.

وقد ثبت في الحديث [ابو داود (٣٩٣)، الترمذي (١٤٩)] التحديد لآخره بثلاث الليل، لكن أحاديث النصف صحيحة، فيجب العمل بها.

وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر، ويستمر إلى طلوع الشمس.

فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخمسة وآخره.

وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولاً وآخرها، وهل يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لاداء العصر والعشاء أو لا؟

هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لهما، ولكن حديث: «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ» [ج] (٥٧٩)، م (٦٠٨)، وسامي رقم (١٥١) فإنه يدل على أن بعد الاصفرار وقتاً للعصر، وإن كان في لفظ «أدرك» ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحو، وورد في الفجر مثله وسائلي، ولم يرد مثله في العشاء.

ولكنه ورد في مسلم (٦٨١): «لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَقْرِيطٌ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى» فإنه

دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى؛ إلا أنه مخصوص بالفجر، فإن آخر وقتها طلوع الشمس، وليس بوقت للتي بعدها، وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل، وليس وقتاً للتي بعدها.

وقد قسم الوقت إلى اختياري واضطراري، ولم يقم دليل ناهض على غير ما سمعت.

وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سميناه: اليواقيت في المواقيت.

١٤٣- وَلَهُ (٦١٣) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ فِي الْعَصْرِ: «وَالشَّمْسُ بَيضاء نَقِيَّة».

(ولهُ) أي سلم (من حديث بريدة) بضم الموحدة فراء فمشاة نخية فдал مهملة فتاء تانيث.

وهو أبو عبد الله أو أبو سهل أو أبو الحبيب بريدة بن الحبيب بضم الحاء المهملة فصاد مهملة مفتوحة فمشاة نخية ساكنة فموحدة الأسلمي.

أسلم قبل بدر، ولم يشهدنا، وباع بيعة الرضوان، سكن المدينة، ثم تحول إلى البصرة، ثم خرج إلى خراسان غازياً فمات بمرور زمن يزيد بن معاوية، سنة اثنتين أو ثلاث وستين.

(في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس بيضاء نقية) بالنون والقاف ومثناة نخية مشددة: أي لم يدخلها شيء من الصفرة.

١٤٤- وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ» [م] (٦١٤).

(ومن حديث أبي موسى) أي: ولمسلم من حديث أبي موسى.

وهو عبد الله بن قيس الأشعري، أسلم قديماً بمكة، وهاجر إلى الحيرة، وقيل: رجع إلى أرضه، ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجري الحيرة، ولأه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل الخيرة سنة عشرين، فافتتح أبو موسى الأهواز، ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله، فانتقل إلى الكوفة، وأقام بها، ثم أقره عثمان عاملاً على الكوفة إلى أن قتل عثمان،

(وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) أَي يَصُلُّ إِلَى رَحْلِهِ حَالَهُ كَوْنِ الشَّمْسِ حَيَّةً، أَي بِيَضَاءٍ قَوِيَّةٍ الْأَثَرِ حَرَارَةً وَلَوْنًا وَإِنَارَةً.

(وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ) لَمْ يُبَيِّنْ إِلَى مَنْسَى، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ مُطْلَقَ التَّأخيرِ. وَقَدْ بَيَّنَّاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

(وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا) لِئَلَّا يَسْتَفْرِقَ النَّائِمُ فِيهِ حَتَّى يَخْرُجَ اخْتِيَارًا وَقِيَّتَهَا.

(وَالْحَدِيثُ) التَّحَادُثُ مَعَ النَّاسِ (بَعْدَهَا) فَيَنَامُ عَقِبَ تَكْفِيرِ الْخَطِيئَةِ بِالصَّلَاةِ، فَتَكُونُ خَاتِمَةً عَمَلِهِ، وَلِئَلَّا يَسْتَفْتَلِ بِالْحَدِيثِ عَنْ قِيَامِ آخِرِ اللَّيْلِ: إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَكَانَ يَفْتَلُّ) بِالْفَاءِ فَمَشَاةً فَوْقَهُ مَكْسُورَةً أَي: يَلْتَفِتُ إِلَى مَنْ خَلْفَهُ أَوْ يَنْصَرِفُ.

(مِنْ صَلَاةِ الْعِدَاةِ) الْفَجْرِ.

(حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ) أَي يَضُوءُ الْفَجْرَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَسْجُودَهُ ﷺ لَيْسَ فِيهِ مَصَابِيحٌ؛ وَهُوَ يَدُلُّ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ فِيهَا وَالرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَهُوَ دَلِيلُ التَّكْبِيرِ بِهَا.

(وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمَائَةِ) يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَصَرَ قَرَأَ بِالسُّتَيْنِ فِي صَلَاتِهِ فِي الْفَجْرِ، وَإِذَا طَوَّلَ فَلِإِلَى الْمِائَةِ مِنَ الْآيَاتِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ ذَكَرَ وَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ مِنْ دُونِ تَحْدِيدٍ لِلأَوْقَاتِ.

وَقَدْ سَبَقَ فِي الَّذِي مَضَى مَا هُوَ أَصْرَحُ وَاشْمَلُ.

٣- تقديم وتأخير العشاء، ووقت الفجر

١٤٦- وَعِنْدَهُمَا [الْبَغَايِغِ (٥٦٠)، مُسْلِمٌ (٦٤٦)] مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا، وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا: إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا أَخَّرَ، وَالصَّبْحُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بَعْلَسَ».

(وَعِنْدَهُمَا) أَي الشَّيْخَيْنِ الدَّلُولِ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ» (مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا) أَوَّلُ وَقْتِهَا (وَأَحْيَانًا

ثُمَّ انْتَقَلَ بَعْدَ أَمْرِ التَّحْكِيمِ إِلَى مَكَّةَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ سَنَةً خَمِينَ، وَقِيلَ بَعْدَهَا، وَلَهُ نَيْفٌ وَسِتُونَ سَنَةً.

(«وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ») أَي وَصَلَى الْعَصْرَ وَهِيَ مُرْتَفِعَةٌ لَمْ تَمَلْ إِلَى الْغُرُوبِ.

وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَسَارَعَةِ بِالْعَصْرِ، وَأَصْرَحُ الْأَحَادِيثُ فِي تَحْدِيدِ أَوَّلِ وَقْتِهَا حَدِيثُ جَبْرِيلَ: «أَنَّهُ صَلَّاهَا بِالنَّبِيِّ ﷺ وَظَلَّ الرَّجُلُ مِثْلَهُ» [قَدْ هُتِفَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ (١٤١)] وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ، وَحَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَحْمُولَةٌ عَلَيْهِ.

٢- وقت العصر والفجر، واستحباب

تأخير العشاء، وكراهة الحديث بعدها

١٤٥- وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَفْتَلُّ مِنَ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَغَايِغِ (٥٤٧)، مُسْلِمٌ (٦٤٧)].

(وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فزاي فَهَاءُ اسْمُهُ نَضْلَةٌ بَفَتْحِ النُّونِ فَضَادٌ سَاكِنَةٌ مُعْجَمَةٌ ابْنُ عُيَيْدٍ وَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

اسْلَمَ قَدِيمًا، وَشَهِدَ الْفَتْحَ، وَلَمْ يَزَلْ يَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى تَوَفَّى ﷺ فَنَزَلَ بِالْبَصْرَةِ، ثُمَّ غَزَا خُرَاسَانَ، وَتَوَفَّى بِمَرَوْ، وَقِيلَ بِغَيْرِهَا، سَنَةً سِتِينَ.

(الْأَسْلَمِيُّ) قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا» أَي بَعْدَ صَلَاتِهِ.

(إِلَى رَحْلِهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ: مَسْكَنُهُ (فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ) حَالًا مِنْ رَحْلِهِ، وَقِيلَ صَفَةً لَهُ.

يُؤَخِّرُهَا) عَنْهُ كَمَا فَضَّلَهُ قَوْلُهُ: (إِذَا رَأَوْهُمْ) أَيِ الصَّحَابَةِ.

(اجْتَمَعُوا) فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا (عَجَلْنَ) رَفْعاً بِهِمْ (وَإِذَا رَأَوْهُمْ أَبْطَرُوا) عَنْ أَوَّلِهِ (أَخَّرَ) مُرَاعَاةً لِمَا هُوَ الْأَرْقَى بِهِمْ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ لَوْلَا خَوْفُ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ لِأَخَّرَ بِهِمْ (أَحْمَدُ (٥/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٤٢٢)، التَّيَمِّسِيُّ (٢٦٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٦٩٣)).

(وَالصُّبْحُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا بِفِلْسِي الْفِلَسُ مُحَرَّكَةً: ظُلْمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْفَجْرِ وَيَأْتِي مَا يُعَارِضُهُ فِي حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

١٤٧- وَلِلْمُسْلِمِ (٦١٤)، وَتَقَدَّمَ بِرَمِ (١٤٣)) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَقَامَ الْفَجْرُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

قَوْلُهُ: (وَلِلْمُسْلِمِ) وَحْدَهُ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَقَامَ الْفَجْرُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» وَهُوَ كَمَا أَفَادَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ.

٤- وقت صلاة المغرب

١٤٨- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٥٩)، مُسْلِمٌ (٦٣٧)].

(وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الدَّالِ فَمَشَاةٌ تَحْتِيجُ فَجِيمٍ، وَرَافِعٌ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَيُقَالُ أَبُو خَدِيجٍ الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْأَوْسِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، تَأَخَّرَ عَنْ بَدْرِ؛ لَصَغَرِ سَنَةِ، وَشَهِدَ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهَا، أَصَابَهُ سَهْمٌ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَا أَشْهَدُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (أَحْمَدُ: ٣٧٨/٦) وَعَاشَ إِلَى زَمَانِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، ثُمَّ انْتَفَضَتْ جِرَاحَتُهُ، فَمَاتَ سَنَةً ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَلَهُ سِتٌّ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ.

(قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ» بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْوَاحِدَةِ وَهِيَ

السَّهْمُ الْعَرِيثُ لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، وَقِيلَ وَاحِدَهَا نَبْلَةٌ كَتَمَرٍ وَتَمَرَةٍ، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ، بِحَيْثُ يَنْصَرِفُ مِنْهَا، وَالضُّوءُ بَاقٍ.

وَقَدْ كَثُرَ الْحُثُّ عَلَى الْمَسَارَعَةِ بِهَا.

٥- تأخير صلاة العشاء

١٤٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَغْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ، حَتَّى ذَهَبَ عَائَةُ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْقْتُهَا لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٣٨).

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: أَغْتَمَ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَشَاةٌ فَوْقِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ، يُقَالُ: أَغْتَمَ إِذَا دَخَلَ فِي التَّغَمَّةِ، وَالتَّغَمَّةُ مُحَرَّكَةٌ: ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ بِمَدِّ غِيَابَةِ الشَّمْسِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ) أَيِ آخِرِ صَلَاتِهَا. (حَتَّى ذَهَبَ عَائَةُ اللَّيْلِ) كَثِيرٌ مِنْهُ لَا أَكْثَرُ. (لَمْ يَخْرُجْ فَصَلَّى) وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْقْتُهَا» أَيِ الْمُخْتَارِ وَالْأَفْضَلِ. (لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي) أَيِ لِأَخْرَجْتُهَا إِلَيْهِ؛ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ مُتَمَدَّدٌ، وَإِنْ آخَرَهُ أَفْضَلُهُ، وَأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُرَاعِي الْأَخْفَ عَلَى الْأَمَةِ، وَأَنَّهُ تَرَكَ الْأَفْضَلَ وَقْتًا، وَهِيَ بِخِلَافِ الْمَغْرِبِ، فَاذْفُلُهُ أَوَّلُهُ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ، إِلَّا الظُّهْرَ أَيَّامَ الْحَرِّ، كَمَا يُقَدِّمُهُ:

٦- تحيُّن الإبراد في صلاة الظهر

١٥٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَابْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قِتْحِ جَهَنَّمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٣، ٥٣٤)، مسلم (٦١٥)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِذُوا» بِهَمْزَةٍ مَقْطُوعَةٍ وَكَسْرِ الرَّاءِ.

[بالصلاة] أَي صَلَاةِ الظُّهْرِ.

(فَإِنْ شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمَشَاءِ الشَّحِيحَةِ فَحَاءٍ مُهْمَلَةٍ، أَي: سَعَةُ انْتِشَارِهَا وَتَنْفِيسِهَا، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

يُقَالُ: أَبْرَدَ، إِذَا دَخَلَ فِي وَقْتِ الْبَرْدِ كَاطْهَرَهُ إِذَا دَخَلَ فِي الظُّهْرِ، كَمَا يُقَالُ: انْحَدَ، وَأَنْتَهَمَ، إِذَا بَلَغَ نَجْدًا وَنَهَامَةً، ذَلِكَ فِي الزَّمَانِ وَهَذَا فِي الْمَكَانِ.

والحديث دليل على وجوب الإبراد بالظُّهْرِ عند شِدَّةِ الْحَرِّ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لِلِاسْتِحْبَابِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وظَاهِرُهُ عَامٌّ لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْبَلَدِ وَالْحَارِّ وَغَيْرِهِ.

وَلِيهِ أَقْوَالٌ غَيْرُ هَذِهِ.

وَقِيلَ: الْإِبْرَادُ سُنَّةٌ وَالتَّعَجُّلُ أَفْضَلُ لِعُمُومِ ادِّتِلَافِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ.

وَأَجِيبْ: بِأَنَّهَا عَامَّةٌ خُصُوصَةً بِأَحَادِيثِ الْإِبْرَادِ.

وعرض حديث الإبراد بحديث خباب: «شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا وَأَكْفَانَا فَلَمْ يُشْكِنَا» أَي: لَمْ يُزَلْ شَكُونَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦١٩).

وأجيب عنه بأجوبة أحسنها: أَنَّ الَّذِي شَكَّوهُ شِدَّةُ الرَّمْضَاءِ فِي الْأَكْفِ وَالْجِبَاهِ؛ وَهَذِهِ لَا تَذْهَبُ عَنِ الْأَرْضِ إِلَّا آخِرَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَ آخِرِهِ، وَلِذَا قَالَ لَهُمْ ﷺ: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا» كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي رِوَايَةِ خَبَّابٍ هَذِهِ بِلَفْظٍ: فَلَمْ يُشْكِنَا وَقَالَ: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا».

رواه ابن المنذر، فإنه دالٌّ على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً عن وقتِ الإبراد، فلا يُعارض حديثَ الأمرِ بالإبراد.

وتعليلُ الإبراد بأن شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، يَعْنِي وَعِنْدَ شِدَّتِهِ يَذْهَبُ الْحَشَوُ الَّذِي هُوَ رُوحُ الصَّلَاةِ، وَأَعْظَمُ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا.

قِيلَ: وَإِذَا كَانَ الْعَلَّةُ ذَلِكَ، فَلَا يُشْرَعُ الْإِبْرَادُ فِي الْبَلَادِ الْبَارِدَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي الْقَبَسِ: لَيْسَ فِي الْإِبْرَادِ تَحْدِيدٌ، إِلَّا مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٠/١، ٢٥١)، وَالْحَاكِمُ (١٩٩/١) مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ عَنْهُ: «كَانَ قَدَرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ ثَلَاثَةَ أَقْدَامٍ إِلَى خَمْسَةِ أَقْدَامٍ. وَفِي الشِّتَاءِ خَمْسَةَ أَقْدَامٍ إِلَى سَبْعَةِ أَقْدَامٍ» ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (١٩٢/١).

وَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتِمُّ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ فِي الْمَوَاقِيتِ.

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ حَدِيثَ الْإِبْرَادِ يُخَصِّصُ فَضِيلَةَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا بِزَمَانِ شِدَّةِ الْحَرِّ، كَمَا قِيلَ إِنَّهُ مُخَصِّصٌ بِالْفَجْرِ.

٧- استحباب تأخير الفجر إلى الإسفار

١٥١- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لَأَجُورِكُمْ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٤٦٥/٣)، أبو داود (٤٢٤)، الترمذي (١٥٤)، النسائي (٢٧٧/١)، ابن ماجه (٦٧٢)] وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (١٤٨٩).

(وعن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْفَرُوا».

(فإنه أعظم لأجوركم. رواه الخمسة، وصححه الترمذي وابن حبان) وَهَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَبِهِ اخْتِجَّتِ الْحَقِيقَةُ عَلَى تَأْخِيرِ الْفَجْرِ إِلَى الْإِسْفَارِ.

وأجيب عنه: بِأَنَّ اسْتِمْرَارَ صَلَاتِهِ ﷺ بِغَلَسٍ، وَأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «أَنَّ ﷺ أَسْفَرَ بِالصُّبْحِ مَرَّةً ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ بَغَلَسٍ حَتَّى مَاتَ» يُشْعِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِ«أَصْبَحُوا» غَيْرَ ظَاهِرِهِ.

فقيل: المراد به تحقق طلوع الفجر، وأن «أعظم» ليس للتفضيل.

وقيل: المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح، حتى يخرج منها سَفَرًا.

وقيل: المراد به الليالي القمرية، فإنه لا يتضح أول الفجر معها، لغلبة نور القمر لنوره، أو أنه ﷺ فعله مرة واحدة لعذر، ثم استمر على خلافه، كما يُفيد حديث أنس.

وأما الرُّدُّ على حديث الإسفار بحديث عائشة عند ابن أبي شيبة (هو عند الحاكم (١٩٠/١)) وغيره بلفظ: «مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ لَوْ قَبِلَهَا الْآخَرُ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ» فليس بتمام، لأن الإسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر، بل آخره ما يُفيد:

٨- مَنْ أدرك من الوقت ركعة أدرك الصلاة

١٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الصُّبْحَ، وَمَنْ أدرك رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الْعَصْرَ».

متفق عليه (بخاري (٥٧٩)، مسلم (٦٠٨))

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» أي: وأضاف إليها أخرى بعد طلوعها (فقد أدرك الصُّبْحَ) ضرورة أنه ليس المراد مَنْ صَلَّى رَكْعَةً فَقَطْ. والمراد فَقَدْ أدرك صلاته أداء، لوقوع رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ.

(وَمَنْ أدرك رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ) ففعلها (قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الْعَصْرَ) وإن فعل الثلاث بعد الغروب (متفق عليه).

وإنما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الإتيان بالركعة بعد الطلوع، وبالثلاث بعد الغروب، للإجماع على أنه ليس المراد: مَنْ أتى بركعة فقط من الصلاتين صار مُدْرِكًا لهما.

وقد ورد في الفجر صريحاً في رواية البيهقي (٣٧٨/١)، (٣٧٩) بلفظ: «مَنْ أدرك من الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَرَكْعَةً بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أدرك الصلاة».

وفي رواية [السنن الكبرى: ٣٧٩/١]: «مَنْ أدرك في الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيَصِلْ إِلَيْهَا أُخْرَى».

وفي العصر: من حديث أبي هريرة بلفظ: «مَنْ صَلَّى مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ بَعْدَ غُرُوبِهَا لَمْ يَفْتَهُ الْعَصْرُ» (أبو عوانة: ٣٥٨/١).

والمراد من الركعة الإتيان بواجباتها من الفاتحة، واستكمال الركوع والسجود.

وظاهر الأحاديث أن الكل أداء، وأن الإتيان ببعضها قبل خروج الوقت ينسحب حكمه على ما بعد خروجه، فضلاً من الله.

ثم مفهوم ما ذكر أنه مَنْ أدرك دون ركعة لا يكون مُدْرِكًا للصلاة، إلا أن قوله:

١٥٣- وَلِمُسْلِمٍ (٦٠٩)، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها نَحْوَهُ، وَقَالَ: «سَجْدَةٌ بِذَلِكَ رَكْعَةٌ» ثُمَّ قَالَ: «وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ».

(ولمسلم عن عائشة - رضي الله عنها - نحوه، وقال: سجدة بدل ركعة، فإنه ظاهر أن مَنْ أدرك سجدة صار مُدْرِكًا للصلاة، إلا أن قوله (ثم قال) أي الراوي.

ويحتمل أنه النبي ﷺ.

(والسجدة إنما هي الركعة) يدفع أن يُراد بالسجدة نفسها، لأن هذا التفسير إن كان من كلامه ﷺ فلا إشكال، وإن كان من كلام الراوي فهو أعرف بما روى.

وقال الخطابي: المراد بالسجدة الركعة بسجودها وركوعها، والركعة إنما تكون تامة بسجودها، فسميت على هذا المعنى سجدة (أه).

ولو بقيت السجدة على بابها لأفادت أن مَنْ أدرك رَكْعَةً بإحدى سجدتيها صار مُدْرِكًا، وليس بمراد، لورود سائر الأحاديث بلفظ الركعة، فتحمل رواية السجدة عليها، فيبقى مفهوم مَنْ أدرك رَكْعَةً سالماً عما يعارضه.

ويحتمل أن مَنْ أدرك سجدة فقط صار مُدْرِكًا للصلاة،

الشيخين [ج (٥٨٦)، م (٧٢٨)].

وفي رواية: «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» [البيهقي: ٤٦٥/٢] سنأتي.

فالنهي قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر، وفعل صلاة العصر، ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلتها فقط.

وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة النافلة مطلقاً، ما لم يصل العصر، وهذا نهي للصلاة الشرعية، وهو في معنى النهي، والأصل فيه التحريم، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطلقاً.

والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلاً، وما لا سبب لها لا تجوز، قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي (شرح العمدة).

وأما صلاته ﷺ ركعتين بعد صلاة العصر في منزله، كما أخرجه البخاري (٥٩١) من حديث عائشة: «ما ترك السجدةين بعد العصر عندي قط».

وفي لفظ (٥٩٢): «لم يكن يدعهما سراً ولا علانية».

فقد أجيب عنه: بأنه ﷺ صلاتهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته، ثم استمر عليهما؛ لأنه كان إذا عمل عملاً أثبتته، فدل على جواز قضاء الغائبة في وقت الكراهة، وبأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت، كما دل له حديث أبي داود (١٢٨٠) عن عائشة: «أنه كان يصلي بعد الغضر وينهي عنها، وكان يواصل وينهي عن الوصال».

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر، لصلايته ﷺ هذه بعد العصر، ولتقريره ﷺ لمن رآه يصلي بعد صلاة الفجر نافلة الفجر (د (١٢٦٧))، ولكنه يقال: هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة، لا أنها دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقاً، إذ الأصح لا يدل على رفع الأعم، بل يخصه، وهو من تخصيص الأقوال بالأفعال، على أنه يأتي النص على أن من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر، وأنه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدماً عليه.

كمن أدرك ركعة، ولا ينافي ذلك ورود من أدرك ركعة، لأن مفهومه غير مراد بدليل: «من أدرك سجدة» ويكون الله قد تفضل فجعل من أدرك سجدة كمن أدرك ركعة، ويكون إخباره ﷺ بإدراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مذكراً للصلاة، فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى.

وأما قوله: «والسجدة إنما هي الركعة»، فهو مختل أنه من كلام الراوي وليس بحجة.

وقولهم تفسير الراوي مقدّم: كلام أغلبي، والأ حديث «قرب مبلغ أوعى من سامع». وفي لفظ: أفقه (أبو داود (٣٦٦٠)، الرمذي (٢٦٥٦)، ابن ماجه (٢٣٠))، يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم.

ثم ظاهر الحديث أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكره الصلاة في حقّه عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وإن كانا وقتي كراهة ولكن في حق المتفل فقط، وهو الذي أفاده قوله:

٩- كراهة الصلاة بعد الصبح وقبل العصر

١٥٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد الغضر حتى تغيب الشمس».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٦٨)، مسلم (٨٢٧)).

ولفظ مسلم: «لا صلاة بعد صلاة الفجر».

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا صلاة) أي نافلة (بعد الصبح) أي صلاتي أو زمانه.

(حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر) أي صلاتي أو وقته (حتى تغيب الشمس). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَفْظُ مُسْلِمٍ: «لا صلاة بعد صلاة الفجر».

فعبئت المراد من قوله «بعد الفجر»، فإنه يَحْتَمِلُ ما ذكرناه كما ورد في رواية: «لا صلاة بعد الغضر» نسبها ابن الأثير إلى

فَالصَّوَابُ: أَنَّ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ يَحْرُمُ فِيهِمَا آدَاءُ النَّوَافِلِ، كَمَا تَحْرُمُ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَفَادَهَا:

١٠- الساعات التي يُنهي فيها عن الصلاة والدفن

١٥٥- وَلَهُ (٨٣١) عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِازِغَةٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَتَضَيَّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ».

(ولهُ) أي لـسليم.

(عن عقبة) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة مفتوحة:

(ابن عامر) هُوَ أَبُو حُمَادٍ أَوْ أَبُو عَامِرٍ عَقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ.

كَانَ عَامِلًا لِمَعَاوِيَةَ عَلَى مِصْرَ، وَتَوَفِّيَ بِهَا سَنَةً ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، وَذَكَرَ خَلِيفَةُ أَنَّهُ قُبِلَ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَغُلِّطَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

(ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ وَأَنْ نَقْبُرَ) بِضَمِّ النَّبَاءِ وَكَسْرِهَا (فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِازِغَةٍ، حَتَّى تَرْتَفِعَ) بَيْنَ قَدَرِ ارْتِفَاعِهَا الَّذِي عِنْدَهُ تَزُولُ الْكَرَاهَةِ، حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ بَلَفِظَ «وَتَرْتَفِعُ قَيْسٌ رُمْحٌ أَوْ رُمْحَيْنِ» وَقَيْسٌ: بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْمَشَاءِ التَّخْيِيشَةِ فَسَيْنٌ مُهْمَلَةٌ: أَيُّ قَدَرٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٧) وَالتَّسَنُّيُّ (٢٧٩/١، ٢٨٠).

(وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْسَةَ: «حِينَ يَنْعَدِلُ الرُّمْحُ ظِلَّهُ».

(حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ) أَيِ تَعْمِلَ عَنْ كِبَادِ السَّمَاءِ.

(وَحِينَ تَتَضَيَّفُ) يَفْتَحُ الْمَشَاءُ الْفَوْقِيَّةُ فَمَشَاءٌ بَعْدَهَا وَفَتْحُ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدُ الْبَاءِ وَفَاءً، أَيِ تَعْمَلُ (الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ).

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ إِنْ انْصَافَتْ إِلَى الْأَوَّلَيْنِ كَانَتْ خَمْسَةً، إِلَّا أَنَّ الثَّلَاثَةَ تَخْتَصُّ بِكَرَاهَةِ أَمْرَيْنِ: دَفْنِ الْمَوْتَى، وَالصَّلَاةِ، وَالْوَقْتَانِ الْأَوَّلَانِ يَخْتَصُّانِ بِالنَّهْيِ عَنِ الثَّانِي مِنْهُمَا.

وَقَدْ وَرَدَ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْسَةَ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ الشَّمْسَ عِنْدَ طُلُوعِهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، فَيُصَلِّي لَهَا الْكُفَّارُ وَيَأْتِي عِنْدَ قِيَامِ قَائِمِ الظُّهَيْرَةِ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ، وَتَفْتَحُ أَبْوَابُهَا، وَيَأْتِي تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَيُصَلِّي لَهَا الْكُفَّارُ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ» قِيَامُ الشَّمْسِ وَقَتَ الزَّوَالِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ قَامَتْ بِهِ دَابَّتُهُ وَقَفَتْ، وَالشَّمْسُ إِذَا بَلَغَتْ وَسْطَ السَّمَاءِ أَبْطَأَتْ حَرَكَةَ الظِّلِّ إِلَى أَنْ تَزُولَ، فَيَتَحَيَّلُ النَّاطِرُ الْمُتَأَمِّلُ أَنَّهَا وَقَفَتْ وَهِيَ سَائِرَةٌ.

وَالنَّهْيُ عَنِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ عَامٌ بِلَفْظِهِ لِفَرْضِ الصَّلَاةِ وَنَهْيِهَا وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ كَمَا عُرِفَتْ مِنْ أَنَّهُ أَصْلُهُ، وَكَذَا يَحْرُمُ قَبْرُ الْمَوْتَى فِيهَا، وَلَكِنْ فَرَضَ الصَّلَاةُ أَخْرَجَتْ حَدِيثُ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ» الْحَدِيثَ.

وَلِيهِ «فَرَقْتُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا [الْبَخَارِيُّ (٥٩٧)، مُسْلِمٌ (٦٨٤)] فِي أَيِّ وَقْتٍ ذَكَرَهَا أَوْ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمِهِ أَتَى بِهَا، وَكَذَا مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ طُلُوعِهَا، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ: بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ آدَاؤُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيَخْصُ النَّهْيُ بِالنَّوَافِلِ دُونَ الْفَرَائِضِ.

وَقِيلَ: بَلْ يَعْصِيهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا نَامَ فِي الْوَادِي عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ اسْتَيْقِظَ لَمْ يَأْتِ بِالصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، بَلْ أَخْرَجَهَا إِلَى أَنْ خَرَجَ الْوَقْتُ الْمَكْرُوهُ [الْبَخَارِيُّ (٣٤٤)، مُسْلِمٌ (٦٨٢)].

وَأَجِيبْ عَنْهُ:

أَوَّلًا: بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَيْقِظْ هُوَ وَأَصْحَابُهُ إِلَّا حِينَ أَصَابَهُمْ حَرُّ الشَّمْسِ، كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يُوقِظُهُمْ حَرُّهَا إِلَّا وَقَدْ ارْتَفَعَتْ وَزَالَ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ.

وِثَانِيًا: بِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ ﷺ وَجْهَ تَأْخِيرِ آدَائِهَا عِنْدَ الْاسْتَيْقَاطِ، بِأَنَّهُمْ فِي وَادٍ حَضَرَ فِيهِ الشَّيْطَانُ، فَخَرَجَ ﷺ عَنْهُ وَصَلَّى فِي غَيْرِهِ.

النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وقال: إنما كان ضعيفاً؛ لأن فيه إبراهيم بن يحيى، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهما ضعيفان؛ ولكنه يشهد له قوله:

١٥٧- وَكَذَا لِأَبِي دَاوُدَ (١٠٨٣) عَنْ أَبِي قَتَادَةَ نَحْوَهُ.

وهو قوله: (وكذا لأبي داود عن أبي قتادة نحوه): «وَكَرَّ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ يَنْصِفُ النَّهَارَ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ»؛ وقال: «إِنْ جِئْتُمْ تَسْجُرُوا إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ» قال أبو داود: إنه مُرسَلٌ. وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، إلا أنه أثبت فعل أصحاب النبي ﷺ، فإِنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ نِصْفَ النَّهَارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ولأنه ﷺ حثَّ على التَّكْبِيرِ إِلَيْهَا، ثُمَّ رَغِبَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ، مِنْ غَيْرِ تَخْصِيسٍ وَلَا اسْتِثْنَاءٍ، ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّبِيِّ عَامَّةٌ لِكُلِّ مَحَلٍّ يُصَلَّى فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَصَّهَا بِمَكَّةَ:

١١- جواز الصلاة في البيت والطواف في أي ساعة

١٥٨- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْتَنُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ وَصَلَّى آيَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

رواه الخمسة (أحمد ٨٠/٤)، أبو داود (١٨٩٤)، السوملي (٨٦٨)،

السنائي (٢٨٤/١)، ابن ماجه (١٢٥٤).

وصححه الترمذي (٨٦٨) وابن حبان (١٥٥٢).

(وعن جبير بن مطعم بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المشددة التحية فراء.

(ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة.

هو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي التوفلي، كنيته أبو أمية، أسلم قبل الفتح، ونزل المدينة، ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخسين، وكان جبير عالماً بأنساب قريش، قبل أن يأخذ ذلك من أبي بكر.

قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَا تَمْتَنُوا

وَهَذَا التَّعْلِيلُ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ التَّأخِيرُ لِأَجْلِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ لَوْ سَلِمَ أَنَّهُمْ اسْتَيْقَظُوا وَلَمْ يَكُنْ قَدْ خَرَجَ الْوَقْتُ، فَتَحْصُلَ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا تَحْرِمُ التَّوَأْفَلَ فِي الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقْضَى التَّوَأْفُلُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ.

أما صلاة العصر فلما سلف من صلاته ﷺ قاضياً لنافلة الظهر بعد العصر، إن لم تقل: إنه خاص به.

وأما صلاة الفجر فليقريره لمن صلى نافلة الفجر بعد صلاته، وأنها تصلى الفرائض في أي الأوقات الخمسة لناثم، وناس، ومؤخر عمداً وإن كان آمناً بالتأخير؛ والصلاة أداء في الكل، ما لم يخرج وقت العامد فهي قضاء في حق.

ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الأوقات بجواز الثقل فيه الحديث الآتي؛ وهو قوله:

١٥٦- وَالْحُكْمُ الثَّانِي عِنْدَ الشَّافِعِيِّ [ترتيب المسند (٤٠٨)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَزَادَ «إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

وهو قوله: (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال.

والحكم الأول: النهي عنها عند طلوع الشمس؛ إلا أنه تسامح المصنف في تسميته حكماً، فإن الحكم في الثلاثة الأوقات واحد، وهو النهي عن الصلاة فيها، وإنما هذا الثاني أحد محلات الحكم، لا أنه حكم ثان.

وفسر الشارح الحكم الثاني بالنهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، كما أفاده حديث أبي سعيد، وحديث عقبة، لكن فيه أنه الحكم الأول، لأن الثاني هو النهي عن قبر الأموات، فإنه الثاني في حديث عقبة.

وفيه يلزم أن زيادة استثناء يوم الجمعة يعم الثلاثة الأوقات في عدم الكراهة، وليس كذلك اتفاقاً، وإنما الخلاف في ساعة الزوال يوم الجمعة (عند الشافعي) من حديث أبي هريرة بسند ضعيف. وزاد فيه إلا يوم الجمعة وهذا الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٢٦) من حديث عطاء بن عجلان، عن أبي سعيد، وأبي هريرة قالا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ يَنْصِفُ

أَحَدًا طَافَ بِهَذَا النَّيْتِ وَصَلَّى آتَةً سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (الأم: ١٧٤/١)، وَاحْمَدُ (٨١/٤)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢٣/١-٤٢٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢٨)، وَالحَاكِمُ (٤٤٨/١) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ أَيْضًا.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢٥/١، ٤٢٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَخْرَجَهُ غَيْرُهُمْ.

وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الطُّوَافُ بِالنَّيْتِ، وَلَا الصَّلَاةُ فِيهِ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

وَقَدْ عَارَضَ مَا سَلَفَ.

فَالْجُمْهُورُ عَمِلُوا بِأَحَادِيثِ النَّهْيِ تَرْجِيحًا لْجَانِبِ الْكَرَاهَةِ؛ وَلِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا، وَهِيَ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهَا.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالُوا: لِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ قَدْ دَخَلَهَا التَّخْصِصُ بِالْفَائِتَةِ، وَالتَّوَمُّ عَنْهَا، وَالتَّافُلَةُ الَّتِي تَقْضَى، فَضَعَّفُوا جَانِبَ عُمُومِهَا، فَتَخَصَّصُوا أَيْضًا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَلَا تُكْرَهُ النَّافِلَةُ بِمَكَّةَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مِنَ السَّاعَاتِ، وَلَيْسَ هَذَا خَاصًّا بِرَكَتَيْ الطُّوَافِ، بَلْ يَعْمُ كُلُّ نَافِلَةٍ لِرَوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٥٥٠): «يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنْ كَانَ لَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ فَلَا أَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ يَمْنَعُ مَنْ يُصَلِّي عِنْدَ النَّيْتِ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

قَالَ فِي التَّجَمُّدِ الرَّهَّاجُ: وَإِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ النَّفْلِ: يَعْنِي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ فَهَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَوْ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ بُيُوتِ حَرَمِ مَكَّةَ؟ فَيَسُ وَجْهَانِ؛ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَعْمُ جَمِيعَ الْحَرَمِ.

١٢- توضيح لوقت المغرب

١٥٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٦٩/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٥٤).

وغيره وثقه على ابن عمر.

وتمام الحديث: «فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ».

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ وَعُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

قُلْتُ: الْبَحْثُ لُغَوِيٌّ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ وَقَحُّ الْعَرَبِ، فَكَلَامُهُ حُجَّةٌ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الشَّفَقُ (مَحْرُكَةً) الْحُمْرَةُ فِي الْأَفْقِ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْعِشَاءِ، وَإِلَى قَرِيبِهَا، أَوْ إِلَى قَرِيبِ الْعَمَةِ (أ هـ).

وَالشَّافِعِيُّ يَرَى أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ عَقِيبُ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِمَا يَتَّبِعُ لْخَمْسِ رَكَعَاتٍ، وَمُضَيُّ قَدْرِ الطَّهَّارَةِ، وَسَتَرِ الْعَوْرَةِ، وَأَذَانٍ، وَإِقَامَةٍ، لَا غَيْرَ، وَحُجَّتُهُ حَدِيثُ جَبْرِيلَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي شَرْحِ حَدِيثِ (١٤١): «أَنَّهُ صَلَّى بِهِ ﷺ الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمَيْنِ مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَقِيبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ»؛ قَالَ: فَلَوْ كَانَ لِلْمَغْرِبِ وَقْتُ مُتَمَتِّدٌ لِأَخْرَجِهِ إِلَيْهِ، كَمَا أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي.

وَأَحْبَبُ عَنْهُ بَأَنَّ حَدِيثَ جَبْرِيلَ مُتَقَدِّمٌ فِي أَوَّلِ فَرْضِ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ اتِّفَاقًا، وَأَحَادِيثُ «أَنَّ أَحْرَرَ وَقْتَ الْمَغْرِبِ الشَّفَقُ» مُتَأَخِّرَةٌ وَاقِعَةٌ فِي الْمَدِينَةِ، أَقْوَالًا وَأَفْعَالًا، فَالْحُكْمُ لَهَا، وَبِأَنَّهَا أَصَحُّ إِسْنَادًا مِنْ حَدِيثِ تَوْقِيتِ جَبْرِيلَ، فَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ بِأَنَّهَا أَقْوَالٌ، وَخَبَرُ جَبْرِيلَ فَعَلٌ، فَغَيْرُ نَافِعٍ، فَإِنَّ خَبَرَ جَبْرِيلَ فَعَلٌ وَقَوْلٌ، فَإِنَّهُ قَالَ لَهُ ﷺ بَعْدَ أَنْ صَلَّى بِهِ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةَ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ لَكَ وَلَا مِثْلِكَ».

نَعَمْ لَا بَيِّنَةٌ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عَلَى صَلَاةِ جَبْرِيلَ، فَيَسُّمُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ فَعَلٌ فَقَطْ بِالنَّظَرِ إِلَى وَقْتِ الْمَغْرِبِ، وَالْأَقْوَالِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْأَفْعَالِ عِنْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَأَمَّا هُنَا فَمَا نُمُّ تَعَارُضٌ، إِنَّمَا الْأَقْوَالُ أَفَادَتْ زِيَادَةً فِي الْوَقْتِ لِلْمَغْرِبِ مِنَ اللَّهِ بِهَا.

وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات: أن أول صلاة الصبح الفجر، بين الفجر المراد به، وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة، وهي التي أفادته قوله:

١٦١- وَلِلْحَاكِمِ (١٩١/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ.

وَزَادَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ الطَّعَامُ: «إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَبِيلًا فِي الْأَفْقِ».

وَفِي الْآخَرِ: «إِنَّهُ كَذَنِبَ السُّرْحَانَ».

وهو قوله: (وللحاكم من حديث جابر نحوه) أي: نحو حديث ابن عباس، ولفظه في المستدرک: «الفجر فجراً: فأما الفجر الذي يكون كذنب السرحان فلا يحل الصلاة وتحل الطعام؛ وأما الذي يذهب مستبيلًا في الأفق فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام» وقد عرفت معنى قول المصنف (وزاد في الذي يحرم الطعام أنه يذهب مستبيلًا أي مُتَنَدِّيًا في الأفق).

وفي رواية للبخاري (٦٢١): أَنَّهُ ﷺ مَذَّ يَدَهُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ (وفي الآخر) وهو الذي لا تحل فيه الصلاة ولا يحرم فيه الطعام: أي وقال في الآخر (أنه) في صيفيه (كذنب السرحان) بكسر السين المهملة وسكون الراء فتحاء مهملة وهو الذنب.

والمراد أنه لا يذهب مستبيلًا مُتَنَدِّيًا، بل يرتفع في السماء كالعمود، ويبينها ساعة، فإنه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً يَبِينًا، فهذا فيه بيان وقت الفجر، وهو أول وقته، وآخره ما يتسع لركعة كما عرفت.

ولما كان لكل وقت أول وآخر بين ﷺ الأفضل منهما في الحديث الآتي وهو:

١٤- أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا

١٦٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا».

رواه الترمذي (١٧٣) والحاكم (١٨٨/١، ١٨٩)، وصححه.

قلت: لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات، عقب أول حديث فيه، وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

واعلم أن هذا القول هو قول الشافعي في الجديد.

وقوله القديم أن لها وقتين: أحدهما: هذا، والثاني: يمتد إلى مغيب الشفق؛ وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة، والخطابي، والبيهقي، وغيرهم.

وقد ساق النووي في شرح المهذب (٣/٣٤، ٣٥) الأدلة على امتدادها إلى الشفق، فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزماً، لأن الشافعي نص عليه في القديم، وعلق القول به في الإملاء على ثبوته.

وقد ذلك ثبت الحديث بل أحاديث.

١٣- الفجر فجراً

١٦٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحْرَمُ الطَّعَامُ وَتَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَيْ صَلَاةُ الصُّبْحِ - وَتَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ».

رواه ابن خزيمة (٣٥٦) والحاكم (١٩١/١) وصححه.

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «الفجر» أي لئمة (فجراً: فجر يحرم الطعام) يريد على الصائم.

(وتحل فيه الصلاة) أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر.

(وفجر تحرم فيه الصلاة) أي صلاة الصبح، فسره بها، لئلا يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة، والتفسير يحتمل أنه منه ﷺ وهو الأصل.

ويحتمل أنه من الراوي.

(ويحل فيه الطعام. رواه ابن خزيمة والحاكم وصححه).

لما كان الفجر لئمة مشتركة بين الوقتين.

وأصله في الصحيحين [البخاري (٥٢٧)، مسلم (٨٥)].

دُونِ ذِكْرِ أَوَّلِ.

أخرج البخاري عن ابن مسعود بلفظ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لَوْ قُتِلَ فِيهَا» وليس فيه لفظ: أَوَّلِ.

فالحديث دلٌّ على أفضلية الصلاة في أول وقتها على كل عمل من الأعمال، كما هو ظاهر التعريف للأعمال بالآلام.

وقد عورض بحديث: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانٌ بِاللَّهِ» [مسند الطيالسي (١٦)، وانظر البخاري (٢٥١٨)، مسلم (١٨٤)].

ولا يخفى أنه معلوم أن المراد من الأعمال في حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان، فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان، فمراده غير الإيمان.

قال ابن دقيق العيد: الأعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية، فلا تتناول أعمال القلوب، فلا تعارض حديث أبي هريرة: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» ولكنها قد وردت أحاديث أخرى في أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال، فهي التي تعارض حديث الباب ظاهراً.

وقد أجيب: بأنه: ﷺ أخبر كل مخاطب بما هو الباقى به، وهو به أقوم، وإلى أرغب، ونفعه فيه أكثر، فالشجاع أفضل الأعمال في حق الجهاد، فإنه أفضل من تخليه للعبادة، والغني أفضل الأعمال في حق الصدقة وغير ذلك: أو أن كلمة «من» مقدرة.

والمراد من أفضل الأعمال، أو كلمة «أفضل» لم يرد بها الزيادة، بل الفضل المطلق.

وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره، بحديث العشاء، فإنه قال ﷺ: «لَوْ لَا أَنِ اشْتُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخْرَجَتْهَا» [قدم برقم (١٤٨)] يعني إلى النصف، أو قريب منه، وحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر، وبأحاديث الإبراد بالظهر.

والجواب: أن ذلك تخصيص لعمر أول الوقت، ولا معارضة بين عام وخاص.

وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرد به علي بن حصص من بين أصحاب شعبة، وأنهم كلهم رَوَوْهُ بلفظ «على وقتها»، من

فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفرد لا يضرب، فإنه شيخ صدوق من رجال مسلم، ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم.

وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٣٢٧)، ومن حيث الدراية أن رواية لفظ «على وقتها» تعيد معنى لفظ «أول» لأن كلمة «على» تقتضي الاستيلاء على جميع الوقت، ورواية «الوقت» بالآلام تعيد ذلك، لأن المراد استيقان وقتها، ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله، فتعين أن المراد لاستيقانكم الأكثر من وقتها، وذلك بالإتيان بها في أول وقتها، ولقوله تعالى: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ» [الأنبياء: ٩٠] ولأنه ﷺ كان دائماً دائماً بالإتيان بالصلاة في أول وقتها، ولا يفعل إلا الأفضل، إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشاء، ولحديث علي بن أبي داود (هو عند الترمذي (١٧١)): «ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُ»، ثم ذكر منها: «الصَّلَاةُ إِذَا حَضَرَ وَقْتُهَا».

والمراد أن ذلك الأفضل، وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتها جائز، ويدل له أيضاً قوله:

١٦٣- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَقْوُ اللَّهِ».

أخرجها الدارقطني [٢٤٩/١] بسند ضعيف جداً

(وعن أبي مخذومة) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة بعد الواو راء.

واختلفوا في اسمه على أقوال أصحها أنه سمره بن معين، بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة التخيئية.

وقال ابن عبد البر: إنه اتفق العلون بطريق أنساب قريش أن اسم أبي مخذومة أوس، وأبو مخذومة مؤذن النبي ﷺ، أسلم عام الفتح، وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة، مات سنة تسع وخمسين.

(أن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ الْوَقْتِ» أي للصلاة المفروضة.

(رضوان الله) أي يحصل بإدائها فيه رضوان الله تعالى

عَنْ فَاعِيلَهَا.

قُلْتُ: إِذَا صَحَّ هَذَا الْمَرْقُوفُ غَلَتْ حُكْمُ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي الْفَضَائِلِ بِالرَّأْيِ. وَفِيهِ اخْتِمَالٌ.

وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ) أَيْ يَحْصُلُ لِفَاعِلِ الصَّلَاةِ فِيهِ رَحْمَتُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ رُبَّةَ الرُّضْوَانِ أَبْلَغُ.

(وَأَخْرَجَهُ عَفْوُ اللَّهِ) وَلَا عَفْوَ إِلَّا عَنْ ذَنْبٍ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ الْكِبَارِ، وَكَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَتَرَكَهُ النَّسَائِيُّ، وَنَسَبَهُ ابْنُ حُبَّانٍ إِلَى الْوَضْعِ، كَذَا فِي حَوَاشِي الْقَاضِي.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ زَكْرِيَّا الْبَجْلِيَّ وَهُوَ مُتَّهِمٌ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنُفُ: (جَدًّا) مُؤَكَّدًا لَضَعْفِهِ، وَقَدَّمْنَا إِعْرَابَ «جَدًّا».

وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ:

١٦٤- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُهُ، دُونَ الْأَوْسَطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُهُ) فِي ذِكْرِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِهِ (دُونَ الْأَوْسَطِ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا) لِأَنَّ فِيهِ يَعْقُوبَ بْنَ الْوَلِيدِ أَيْضًا. وَفِيهِ مَا سَمِعْتُ.

وَأَمَّا قُلْنَا لَا يَصِحُّ شَاهِدًا، لِأَنَّ الشَّاهِدَ وَالْمَشْهُودَ لَهُ فِيهِمَا مِنْ قَالَ الْأَمَّةُ فِيهِ: إِنَّهُ كَذَّابٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ شَاهِدًا وَمَشْهُودًا لَهُ!

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْسٍ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَفِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ أَظُنُّ أَصَحَّ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ، فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ رِوَايَتَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، مَوْقُوفًا.

قَالَ الْحَاكِمُ: لَا أَعْرِفُ فِيهِ حَدِيثًا يَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا.

١٥- لا صلاة بعد الفجر

١٦٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ».

أَخْرَجَهُ الْغَنَمِيُّ إِلَى النَّسَائِيِّ (أَحْمَدُ ٢٣/٢)، أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٨)، التِّرْمِذِيُّ (٤١٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٥).

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٥٣/٣) «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطِيُّ (٤١٩/١)؛ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قَدَامَةَ بْنِ مُوسَى.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ النَّافِلَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاتِهِ إِلَّا سُنَّةَ الْفَجْرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ نَفِيًّا فَهَوَّ فِي مَعْنَى النَّهْيِ، وَأَصْلُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى كَرَاهَةِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: دَعَوَى التِّرْمِذِيُّ الْإِجْمَاعَ عَجِيبٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مَشْهُورٌ، حِكَاةً ابْنَ الْمُنْذِرِ وَغَيْرَهُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِهَا، وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى: أَنَّ يَفْعَلَ مِنْ قَاتَتِ الصَّلَاةَ فِي اللَّيْلِ.

وَالْمَرَادُ بِ(بَعْدَ الْفَجْرِ)، بَعْدَ طُلُوعِهِ، كَمَا دُلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ) أَيْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ» وَكَأَيْدِلُّ لَهُ قَوْلُهُ:

١٦٦- وَمِثْلُهُ لِلدَّارِقُطِيِّ (٤١٩/١) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ.

وهو قوله: (ومثله للدراقطي عن ابن عمرو بن العاص؛ فإنهما فسرا المراءى بـ) بعد الفجر

وهذا وقت سادس من الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها.

وقد عرفت الخمسة الأوقات مما مضى؛ إلا أنه قد عارض النهي عن الصلاة بعد العصر، الذي هو أحد السنة الأوقات بـ:

١٦- صلاة ركعتي الظهر بعد العصر

١٦٧- وعن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت: «صلى رسول الله ﷺ العصر، ثم دخل بيتي، فصلّى ركعتين، فسألته، فقال: «شغلت عن ركعتين بعد الظهر فصلّيتهما الآن»، فقلت: أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا».

أخرجه أحمد (٣١٥/٦)

(وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلّى ركعتين فسألته في سؤالها ما يدل على أنه ﷺ لم يصلهما قبل ذلك عندها، أو أنها قد كانت علمت بالنهي، فاستكرت مخالفة الفعل له.

(فقال: شغلت عن ركعتين بعد الظهر قد بين الشاغل له ﷺ أنه أتاه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس عند الترمذي (١٨٤): «أنه ﷺ أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر.

(فصلّيتهما الآن) أي قضاء عن ذلك.

وقد فهمت أم سلمة أنهما قضاء، فليهذا قالت: (قلت: أنقضيهما إذا فاتتا) أي كما قضيتهما في هذا الوقت (قال: لا) أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقرينة السياق، وإن كان النفي غير مقيد.

(أخرجه أحمد) إلا أنه سكّت عليه المصنف هنا.

وقال بعد سياقه له في فتح الباري (٦٤/٢، ٦٥): إنها رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يبين هنالك وجه ضعفها، وما كان

يحسن منه أن يسكت هنا عما قيل فيه.

والحديث دليل على ما سلف: أن القضاء في ذلك الوقت كان من خصائصه.

وقد دل على هذا حديث عائشة: «أنه ﷺ كان يصلّي بعد العصر وينهي عنها، ويواصل وينهي عن الوصال». أخرجه أبو داود (١٢٨٠).

ولكن قال البيهقي: الذي اختص به ﷺ المداومة على الركعتين بعد العصر، لا أصل القضاء (أ هـ).

ولا يخفى أن حديث أم سلمة المذكور يرد هذا القول. ويدل على أن القضاء خاص به أيضاً وهذا الذي أخرجه أبو داود، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله:

١٦٨- ولأبي داود (١٢٨٠) عن عائشة رضي الله تعالى عنها بمعناه.

تقدم الكلام فيه.

٢- باب الأذان

الأذان لغة: الإعلام.

قال الله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الوبة: ٣].

وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة.

وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة، ووردت أحاديث تدل على أنه شرع بمكة، والصحيح الأول.

١- كيفية الأذان كانت رؤيا لصحابي

١٦٩- عن عبد الله بن زيد بن عبد ربو قال: طاف بي - وأنا نائم رجل فقال: تقول: الله أكبر، الله أكبر، فذكر الأذان - بترييع التكبير بغير ترجيع، والإقامة فرادى، إلا قد قامت الصلاة - قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فقال: «إنها لرؤيا

حَقٌّ - الْحَدِيثُ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢/٤، ٤٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٩).

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٩) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٦٣).

وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ: قِصَّةُ قَوْلِ بِلَالٍ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ النَّوْمِ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ (بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ) الْأَنْصَارِيُّ الْخَزَرَجِيُّ.

شَهِدَ عَبْدِ اللَّهِ الْعَقِيَّةَ، وَبَدَأَ، وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ.

(قَالَ: طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ) وَلِلْحَدِيثِ سَبَبٌ، وَهُوَ مَا فِي الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ: لَمَّا كَثَرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَجْمَعُهُمْ لَهَا، فَقَالُوا: لَوْ اتَّخَذْنَا نَاقُوسًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ لِلنَّصَارَى، فَقَالُوا: لَوْ اتَّخَذْنَا بَوقًا؟ قَالَ: ذَلِكَ لِلْيَهُودِ، فَقَالُوا: لَوْ رَفَعْنَا نَارًا؟ قَالَ: ذَلِكَ لِلْمَجُوسِ، فَافْتَرَقُوا، فَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: طَافَ بِي الْحَدِيثُ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدَيْهِ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: بَلَى فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ أَيُّ إِلَى آخِرِهِ (بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ) تَكَرَّرَ أَرْبَعًا، وَيَأْتِي مَا عَاضَدَهُ وَمَا عَارَضَهُ (بِغَيْرِ تَرْبِيعٍ) أَيُّ فِي الشَّهَادَتَيْنِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هُوَ الْعُودُ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ بَرَفْعِ الصَّوْتِ بَعْدَ قَوْلِهِمَا مَرَّتَيْنِ بِخَفْضِ الصَّوْتِ، وَيَأْتِي قَرِيبًا (وَالْإِقَامَةُ فَرَادَى) لَا تَكَرَّرُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَاطِطِ (إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) فَإِنَّهَا تَكَرَّرُ (قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحَتْ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ. الْحَدِيثُ (أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ، دُعَاءٌ لِلْغَائِبِينَ لِيَحْضُرُوا إِلَيْهَا وَلِذَا أَهْتَمَّ ﷺ فِي النَّظَرِ فِي أَمْرِ يَجْمَعُهُمْ لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ إِعْلَامٌ بِدُخُولِ وَقْتِهَا أَيْضًا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وُجُوبِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ شُعَارِ أَهْلِ

الْإِسْلَامِ، وَمَنْ حَمَسَنِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ.

وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَالْأَدْلَةُ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ وَتَأْتِي، وَكَمِّيَّةُ الْفَاطِطِ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَرُ فِي أَوَّلِهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ، فَوَرَدَتْ بِالثَّنْيَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ.

وَفِي بَعْضِهَا بِالتَّرْبِيعِ أَيْضًا.

فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى الْعَمَلِ بِالتَّرْبِيعِ لَشَهْرَةِ رَوَاتِهِ، وَلِأَنَّهَا زِيَادَةُ عَدَلٍ فِيهِ مَقْبُولَةٌ:

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ التَّرْبِيعِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ:

فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ عَمَلٌ بِهَذِهِ الرُّوَايَةِ.

وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ مَشْرُوعٌ عَمَلٌ بِحَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ وَسَيَأْتِي [برقم (١٧٠)]:

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ تُقَرَّدُ الْفَاطِطُ إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ فَإِنَّهُ يُكْرَرُهَا.

وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُقَرَّدُ التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهَا، وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهَا يُكْرَرُ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: وَلَكِنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى تَكَرُّرِهِ فِي الْأَذَانِ أَرْبَعًا، كَأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَرٍ فِيهَا، وَكَذَلِكَ يُكْرَرُ فِي آخِرِهَا، وَيُكْرَرُ لَفْظُ الْإِقَامَةِ، وَتُقَرَّدُ بَقِيَّةُ الْأَلْفَافِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَمْرِ بِلَالٍ: «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ» وَسَيَأْتِي [برقم (١٧١)]:

وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ مَنْ قَالَ: الْأَذَانُ فِي كُلِّ كَلِمَاتِهِ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ الْفَاطِطُ مُعْرَدَةٌ، إِلَّا: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

وَقَدْ أَجَابَ أَهْلُ التَّرْبِيعِ بِأَنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ صَحِيحَةٌ، دَالَّةٌ عَلَى مَا ذُكِرَ، لَكِنْ رَوَايَةُ التَّرْبِيعِ قَدْ صَحَّتْ بِمَا مَرِئِي، وَهِيَ زِيَادَةٌ مِنْ عَدَلٍ مَقْبُولَةٍ، فَالْقَائِلُ بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ أَوَّلَ الْأَذَانِ قَدْ عَمِلَ بِالْحَدِيثَيْنِ، وَيَأْتِي أَنَّ رَوَايَةَ «يَشْفَعُ الْأَذَانُ» لَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّرْبِيعِ لِلتَّكْبِيرِ.

هَذَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ لَفْظَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ فِي آخِرِ الْأَذَانِ

والإقامة مُفردة بالاتفاق، فهو خارج عن الحكم بالأمر بشفع الأذان.

قال العلماء: والحكمة في تكرير الأذان وإفراد الفاظ الإقامة هي: أن الأذان لإعلام الغائبين، فاختيج إلى التكرير، ولذا يُشرع فيه رفع الصوت، وأن يكون على محل مُرتفع، بخلاف الإقامة، فإنها لإعلام الحاضرين، فلا حاجة إلى تكرير الفاظها، ولذا شرع فيها خفض الصوت، والحد، وإنما كررت جملة: «قد قامت الصلاة» لأنها مقصود الإقامة.

(وزاد أحمد في آخره) ظاهره في حديث عبد الله بن زيد هذا، وهو قوله.

(قصة قول بلال في أذان الفجر: «الصلاة خير من النوم»).

روى الترمذي (١٩٨)، وابن ماجه (٧١٥)، وأحمد (١٤/٦) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لا تتوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر».

إلا أن فيه ضعفاً. وفيه انقطاع أيضاً.

وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته.

ويقال: التوب مرتين كما في سنن أبي داود (٥٠٠)، وليس: «الصلاة خير من النوم» في حديث عبد الله بن زيد كما زعموا توهمة عبارة المصنف، حيث قال في آخره، وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بها رواية بلال.

٢- من الأذان في صلاة الفجر

«الصلاة خير من النوم»

١٧٠- ولابن خزيمة (٣٨٦) عن أنس رضي الله عنه قال: «من السنة إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم».

(ولابن خزيمة عن أنس رضي الله عنه قال: من السنة أي طريقة النبي ﷺ إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح، الفلاح هو الفوز والبقاء، أي هلموا إلى سبب ذلك) قال: «الصلاة خير من

النوم» وصححه ابن السكن.

وفي رواية النسائي (٧/٢-٨): «الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح».

وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات.

قال ابن رسلان: وصحح هذه الرواية ابن خزيمة (٣٨٥) قال: فشرعية التوب إنما هي في الأذان الأول للفجر؛ لأنه لإيقاظ الناس.

وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت، ودعاء إلى الصلاة.

ولفظ النسائي في سننه الكبرى [وفي «المصري» (١٣/١-١٤)] من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان، عن أبي عذرة قال: «كنت أؤذن لرسول الله ﷺ فكنت أقول في أذان الفجر الأول: حي على الصلاة، حي على الفلاح؛ الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم».

قال ابن حزم: وإسناده صحيح (أهـ)؛ من تخريج الزركشي لأحاديث الرافعي ومثل ذلك في سنن البيهقي الكبرى (٤٢١/١-٤٢٢) من حديث أبي عذرة: «أنه كان يتوب في الأذان الأول من الصبح بأمره ﷺ».

قلت: وعلى هذا ليس: «الصلاة خير من النوم» من الفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة، والإخبار بدخول وقتها، بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ الناس، فهو كالألفاظ التيسيرية الأخير الذي اعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضاً عن الأذان الأول.

وإذا عرفت هذا هان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدال في التوب، هل هو من الفاظ الأذان أو لا؟

ثم المراد من معناه: اليقظة للصلاة خير من النوم؛ أي من الراحة التي يتناصونها في الأجل خير من النوم، ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة لطيفة

٣- الترجيع في الأذان

١٧١- وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ، فَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٧٩)، وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ.
وَرَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٤٠٨/٣)، أبو داود (٥٠٠)، الترمذي (١٩٢)، النسائي (٤/٢)، ابن ماجه (٧٠٨)] فَذَكَرُوهُ مَرَّتَيْنِ

(وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ وَبَيَانُ حَالِهِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ) أَيِ الْقَاءَ بِنَفْسِهِ ﷺ فِي قِصَّةٍ حَاصِلُهَا: أَنَّهُ خَرَجَ أَبُو مَحْذُورَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ إِلَى خُبَيْنٍ هُوَ وَتِسْعَةٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْأَذَانَ أَذْنُوا اسْتِهْزَاءً بِالْمُؤْمِنِينَ؛ فَقَالَ ﷺ: «قَدْ سَمِعْتَ فِي هَؤُلَاءِ تَأْذِينَ إِنْسَانٍ حَسَنِ الصُّوْتِ»، فَارْسَلْنَا فَاذْنًا رَجُلًا رَجُلًا، وَكَتَبْتُ آخِرَهُمْ؛ فَقَالَ حِينَ أَذْنَتِ: «تَعَالَى» فَاجْلَسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَسَحَ عَلَى نَاصِيَّتِي، وَبَرَكَ عَلَيَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ فَاذْنُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلِمَنِي الْحَدِيثَ.

(لَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ) أَيِ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ: «ثُمَّ تَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ تَخْفِضُ بِهَا صَوْتَكَ» قِيلَ: الْمُرَادُ أَنْ يُسْمَعَ مِنْ يَمِينِهِ؛ قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِمَا أَوَّلًا بِتَدْبِيرٍ وَإِحْلَاصٍ، وَلَا يَتَأَتَّى كَمَا لَدَيْكَ إِلَّا مَعَ خَفَضِ الصَّوْتِ، قَالَ: «ثُمَّ تَرْفَعُ صَوْتَكَ بِالشَّهَادَةِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

فَهَذَا هُوَ التَّرْجِيعُ الَّذِي ذَعَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ.

وَالِىَ عَدَمِ الْقَوْلِ بِهِ ذَعَبَ الْهَادِي؛ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَآخَرُونَ، عَمَلًا مِنْهُمْ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الَّذِي تَقَدَّمَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ؛ وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ لَا كَمَا ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ آفًا، وَبِهَذِهِ الرِّوَايَةِ عَمِلَتِ الْهَادِيَّةُ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُهُمْ.

(وَرَوَاهُ) أَيِ حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ هَذَا (الْخَمْسَةُ) هُمْ أَهْلُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَاحِدٌ (فَذَكَرُوهُ) أَيِ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ (مَرَّتَيْنِ) كِرَوَايَاتِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ: التَّكْبِيرُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ مَحْفُوظٌ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ، وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ فِي الْمُتَقَى نَسَبَ التَّرْجِيعَ فِي حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ إِلَى رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَالْمَصْنُفُ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَّا إِلَى رِوَايَةِ الْخَمْسَةِ، فَارْجَعْتُ صَحِيحَ مُسْلِمٍ وَشَرَحْتُ فَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّ أَكْثَرَ أَصُولِهِ فِيهَا التَّكْبِيرُ مَرَّتَيْنِ فِي أَوَّلِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْفَارَسِيِّ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فِي أَوَّلِهِ، وَبِهِ تَعَرَّفَ أَنَّ الْمَصْنُفَ اعْتَبَرَ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ اعْتَمَدَ بَعْضَ طُرُقِهِ، فَلَا يَتَوَقَّعُ الْمُنَافَاةَ بَيْنَ كَلَامِ الْمَصْنُفِ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْجَامِعِ» - بَعْدَ سِيَاقِهِ لِلرِّوَايَاتِ، وَذَكَرَ رِوَايَاتِ التَّرْجِيعِ فِي أَوَّلِهِ وَقَالَ: وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْأَخِيرَةَ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ الرِّوَايَةَ بِتَرْجِيعِ التَّكْبِيرِ فِي أَوَّلِهِ، كَمَا قَرَرْنَا. انْتَهَى.

٤- ازدواج الأذان وإفراد الإقامة

١٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمِيرُ بِلَالٍ: أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ شَفْعًا، وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ، يَغْنِي: قَوْلُهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

نُصِّقَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ الْإِسْتِذْكَارَ [البحار (٦٠٥)، مسلم (٣٧٨)].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَمْرٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مَبْنًى لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، بُنِيَ كَذَلِكَ لِلْعِلْمِ بِالْفَاعِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ فِي الْأَصُولِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ، وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي قَرِيبًا (بِلَالٍ) نَائِبُ الْفَاعِلِ.

(أَنْ يَشْفَعَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ (الْأَذَانَ) يَأْتِي بِكَلِمَاتِهِ شَفْعًا أَيِ مَتًى مَتًى، أَوْ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، فَالْكُلُّ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَفَعَ، وَهَذَا إِجْمَالُ بَيِّنَةِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي مَحْذُورَةَ، أَنْ يَشْفَعَ التَّكْبِيرَ أَيِ: أَنْ يَأْتِيَ بِهِ أَرْبَعًا أَرْبَعًا، وَشَفَعَ غَيْرُهُ: أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَرَّتَيْنِ

فقد عرفت مذهب المذهب الهاديّة، وهم سكان غالب اليمن، وما أحسن ما قاله بعض المتأخرين - وقد ذكر الخلاف في الفاظ الأذان هل هو متى أو أربع؟ أي التكبير في أوله، وهل فيه ترجيح الشهادتين أو لا والخلاف في الإقامة؟ - ما لفظه:

هذه المسألة من غرائب الوقائع، يقلّ نظيرها في الشريعة، بل وفي العادات، وذلك أن هذه الألفاظ في الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة، يصاح بها في كل يوم وليلة خمس مرات، في أعلى مكان.

ولقد أمر كل سميع أن يقول كما يقول المؤذن، ومع هذا كله لم يذكر حوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها، وهم خير القرون في الإسلام، والحفاظ على الفضائل، ثم جاء الخلاف الشديد في المتأخرين، ثم كل من المرفوتين أدل بشيء صالح في الجملة وإن تفاوت، وليس بين الروايات تناف، لعدم المانع من أن يكون كل سنة كما نقوله.

وقد قيل في أمثاله كالألفاظ الشهادية، وصورة صلاة الخوف.

٥- هيئة المؤذن في إداؤه

١٧٤- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤْذَنُ أَتْبَعُ فَأَهْ، هَهْنَا وَهَهْنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ».

رواه أحمد (٣٠٧/٤) والترمذي (١٩٧) وصححه -

ولابن ماجه (٧١١) وجعل إصبعيه في أذنيه -

ولابن داود (٥٢٠) لوى عنقه، لما بلغ حي على الصلاة، يميناً وشمالاً ولم يتخير.

وأصله في الصحيحين البخاري (٦٤٣)، مسلم (٥٠٣).

(وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة فمشاة تحية ساكنة ففاء، هو وهب بن عبد الله وقيل: ابن مسلم السوائي بضم السين المهملة وتخفيف الواو وهمزة بعد الألف العامري.

نزل الكوفة، وكان من صغار الصحابة، توفي رسول الله ﷺ ولم يبلغ الحلم، ولكنه سمع منه؛ جعله علي عليه السلام

مرتين، وهذا بالنظر إلى الأكثر، وإلا فإن كلمة التهليل في آخره مرة واحدة اتفاقاً.

(ويوتر الإقامة) يفرّد الفاظها (إلا الإقامة) بين المراد بها بقوله (يعني): قوله قد قامت الصلاة، فإنه يُشرع أن يأتي بها مرتين، ولا يوترها.

(مُتفق عليه؛ ولم يذكر مسلم الاستثناء) أعني قوله: «إلا الإقامة».

فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال:

الأول: للهادوية فقالوا تُشرع تنبيه الفاظ الإقامة كلها لحديث: «إِنْ بِلَالًا كَانَ يَتَّبِي الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ».

رواه عبد الرزاق (٤٦٢/١)، والدارقطني (٢٤٢/١)، والطحاوي «شرح معاني الآثار» (١٣٤/١)، إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع، وله طرق فيها ضعف.

وبالجملة لا تعارض رواية التبريع في التكبير رواية الإفراد في الإقامة لصحتها؛ فلا يقال إن التنبيه في الفاظ الإقامة زيادة عدل، فيجب قبولها؛ لأنك قد عرفت أنها لم تصح.

والثاني: للمالك، فقال: تُفرّد الفاظ الإقامة، حتى قد قامت الصلاة.

والثالث: للجمهور أنها تُفرّد الفاظها إلا: قد قامت الصلاة، فتكرّر، عملاً بالأحاديث الثابتة بذلك.

١٧٣- وَلِلنَّسَائِيِّ (٣/٢): أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِلَالًا.

(وللنسائي) أي عن أنس (أمر) بالبناء للفعل وهو (النبي ﷺ بِلَالًا) وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول مُتَّفَقٌ عليه مرفوع، وإن ورد بصيغة البناء للمجهول.

قال الخطابي: إسناده تنبيه الأذان وإفراد الإقامة أصحها؛ أي الروايات، وعليه أكثر علماء الأمصار، وجرى العمل به في الحرمين، والحجاز، والشام، واليمن، وديار مصر، ونواحي الغرب، إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام، ثم عد من قاله من الأئمة.

قلت: وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب، وإلا

المال، وشهد معه المشاهد كلها، توفي بالكوفة سنة أربع وسبعين.
 (قال: رأيت بلالاً يُؤذّن، وأتبعني أي: أنا (قاه) أي: انظر إلى
 فيه متبعاً (هافناً) أي: يمنة (وهافناً) أي: يسرة (واصبغاه) أي
 إيهامهما، ولم يرد تعيين الإصبعين.

وقال النووي: هما المسبختان (في أذنيه).

١٧٥- وَعَنْ «أبي مخذورة» رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ، فَعَلَّمَهُ الْأَذَانَ.

رواه ابن خزيمة (٣٧٧) وصححه.

وقد قلنا القصة، واستحسناته ﷺ لصوته، وامره له

بالأذان بمكة.

وله دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً.

٧- العيد بلا أذان ولا إقامة

١٧٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ

النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ
 وَلَا إِقَامَةٍ.

رواه مسلم (٨٨٧)

(وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ» أي: بل مرّات كثيرة.

(بغير أذان ولا إقامة) أي: حال كون الصلاة غير مصحوبة
 بأذان ولا إقامة (رواه مسلم).

فيه دليل على أنه لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة،
 وهو كالإجماع.

وقد روي خلاف هذا عن ابن الزبير، ومعاوية، وعمر بن
 عبد العزيز، قياساً منهم للعديد على الجمعة، وهو قياس غير
 صحيح، بل فعل ذلك بدعة، إذ لم يؤثر عن الشارع، ولا عن
 خلفائه الراشدين، ويزيده تأكيداً قوله:

١٧٧- وَنَحْوُهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «الْبُعَارِي» (٩٦٠)،

مسلم (٨٨٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ.

(رواه أحمد والترمذي وصححه، ولاسن ماجة) أي: من
 حديث أبي جحيفة (وجعل إصبعه في أذنيه ولأبي داود) من
 حديثه: (لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة يمينا وشمالاً) هو بيان
 لقوله: «هافناً؛ هافناً».

(ولم يستدرج بجملة يدي، (وأصله في الصحيحين).

الحديث دل على آداب المؤذن، وهي الالتفات إلى جهة
 اليمين، وإلى جهة الشمال.

وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود حيث قال: «لوى عنقه
 لما بلغ حي على الصلاة» وأصرح منه حديث مسلم بلفظ:
 «فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ قَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا يَمِينًا وَشِمَالًا يَقُولُ: حَيَّ
 عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» ففيه بيان أن الالتفات عند
 الحيلتين.

وبوب عليه ابن خزيمة (٢٠٢/١) بقوله: «انحراف المؤذن
 عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح بيمينه لا يذنيه كله»
 قال: «وإنما يمكن الانحراف باليمين بانحراف الوجه»، ثم ساق
 من طريق وكيع «فَجَعَلَ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ هَكَذَا، وَخَرَفَ رَأْسَهُ
 يَمِينًا وَشِمَالًا».

وأما رواية: «أن بلالاً استدار في أذنيه» فليست بصحيحة،
 وكذلك رواية أنه ﷺ امره أن يجعل إصبعه في أذنيه رواية
 ضعيفة.

وعن أحمد بن حنبل: لا يدور إلا إذا كان على منارة،
 قصد لإسماع أهل الجهتين.

ودكر العلماء أن فائدة الالتفات أمران:

أحدهما: أنه أرفع لصوته.

وثانيهما: أنه علامة للمؤذن، ليعرف من يراه على بُعد، أو

صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا» الحديث.

وقد روى مُسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة أنه ﷺ: «أَمَرَ بِإِلْأَا بِالإِقَامَةِ» ولم يذكر الأذان؛ لأنه ﷺ لما فاتته الصلاة يوم الخندق أمر لها بالإقامة ولم يذكر الأذان، كما في حديث أبي سعيد عند الشافعي [الأم: ١٠٦/١] وَهَذِهِ لَا تُعَارِضُ رِوَايَةَ أَبِي قَتَادَةَ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ لَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْأَذَانِ بِنَفْسِهِ وَلَا إِبْتِثَاتٍ فَلَا مُعَارَضَةَ، إِذْ عَدَمُ الذِّكْرِ لَا يُعَارِضُ الذِّكْرَ.

٩- أذان واحد لصلاتين في الجمع وإقامتان

١٧٩- وَلَهُ (١٢١٨) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ»

(ولَهُ) أي: ولمسلم (عن جابر، أن النبي ﷺ أتى المزدلفة) أي: منصرفاً من عرفات، (فصلّى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد وإقامتين).

وقد روى البخاري (١٦٧٥) من حديث «ابن مسعود: أنه صَلَّى أَيْ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ؛ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ» وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ» ويعارضهما معاً قوله:

١٠- إقامة واحدة لصلاتين

١٨٠- وَلَهُ (١٢٨٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ».

وَرَأَى أَبُو دَاوُدَ (١٩٢٨): لِكُلِّ صَلَاةٍ

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

وهو قوله: (ولَهُ) أي: لمسلم (عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: «جمع النبي ﷺ بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة».

وهو قوله: (وَحُورَةُ) أي: نحو حديث جابر بن سمرة (في المتفق عليه) أي الذي اتفق على إخراجِهِ الشَّيْخَانِ (عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وَغَيْرِهِ) مِنَ الصَّحَابَةِ.

وأما القول بأنه يُقال في العيد عوضاً عن الأذان: الصلاة جامعة، فلم ترد به سنة في صلاة العيدين.

قال في الهدي النبوي: «وَكَانَ ﷺ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمُصَلَّى أَخَذَ فِي الصَّلَاةِ: أَيْ صَلَاةَ الْعِيدِ مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَلَا قَوْلٍ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ».

وبه يعرف أن قوله في الشرح: ويستحب في الدعاء إلى الصلاة في العيدين وغيرهما مما لا يشرع فيه أذان كالجنازة: الصلاة جامعة، غير صحيح؛ إذ لا دليل على الاستحباب، ولو كان مستحباً لما تركه ﷺ؛ والخلفاء الراشدون من بعده.

نعم ثبت ذلك في صلاة الكسوف لا غير، ولا يصح فيه القياس؛ لأن ما وجد سببه في عصره ولم يفعله ففعله بعد عصره بدعة، فلا يصح إتيانه بقياس ولا غيره.

٨- الأذان والإقامة لصلاة ذهب وقتها

١٧٨- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي تَوْمِيهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ - «ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلْأَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٨١).

(وعن أبي قتادة: في الحديث الطويل في توميتهم عن الصلاة) أي عن صلاة الفجر، وكان عند قولهم من غزوة خيبر.

قال ابن عبد البر: هو الصحيح.

(ثم أذن بإلأ) أي بأمره ﷺ كما في سنن أبي داود (٤٣٨) ثم: «أمر بإلأ أن يُنادي بالصلاة فنَادَى بِهَا».

(فصلّى رسول الله ﷺ كما كان يصنع كل يوم. رواه مسلم).

فيه دلالة على شرعية التأذين للصلاة الفاتية بنوم، ويلحق بها المنسية؛ لأنه ﷺ جمعهما في الحكم حيث قال: «مَنْ نَامَ عَنْ

أن المراد به قبيل الفجر، فإن فيها: ولم يكن بينهما إلا أن يرقى
ذا وينزل ذا وعند الطحاوي «شرح معاني الآثار» (١/١٣٨) بلفظ:
إلا أن يصعد هذا وينزل هذا (فكّلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم
مكتوم) واسمهُ عمرو.

(وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال
لَهُ: أصبحت أصبحت) أي دخلت في الصباح.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وفي آخره إدراج) أي كلام ليس من كلامه
ﷺ يُريد به قوله: «وكان رجلاً أعمى» إلى آخره.

ولفظ البخاري هكذا وكان رجلاً أعمى بزيادة لفظ «قال»،
وبين الشراح فاعل «قال» أنه ابن عمر، وقيل: الزهري، فهو
كلام أحد الرجلين.

وفي الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لا لما شرع له
الأذان، فإن الأذان شرع كما سلف للإعلام بدخول الوقت،
ولدعاء السامعين لحضور الصلاة.

وهذا الأذان الذي قبل الفجر قد أخبر ﷺ بوجه شرعيته
بقوله: «يُوقَظُ نَائِمُكُمْ وَيَرْجَعُ قَائِمُكُمْ».

رواه الجماعة إلا الترمذي [أحمد (٣٨٦/١)، البخاري (٦٢١)،
مسلم (١٠٩٣)، أبو داود (٢٣٤٧)، النسائي (١١/٢)، ابن ماجه (١٦٩٦)].

والقائم هو الذي يصلي صلاة الليل، ورجوعه عودته إلى
نومه، أو قعوده عن صلاته، إذا سمع الأذان فليس للإعلام
بدخول وقت، ولا لحضور الصلاة، وإنما هو كالتسبيحة الأخيرة
التي تفعل في هذه الأعصار، غاية أنه كان بالفاظ الأذان وهو
مثل النداء الذي أحده عثمان في يوم الجمعة لصلاتها، فإنه كان
يأمر بالنداء لها في محل يقال له الزوراء، ليجتمع الناس للصلاة،
وكان ينادي لها بالفاظ الأذان المشروع، ثم جعله الناس من
بعده تسبيحاً بالآية، والصلاة على النبي ﷺ.

فذكر الخلاف في المسألة، والاستئذان للمانع والمجيز، لا
يلتفت إليه من همة العمل بما ثبت.

وفي قوله: «كُلُوا واشربوا» أي أيها المريدون للصيام «حتى
يُؤذَنَ ابنُ أم مكتوم» ما يدل على إباحة ذلك إلى أذنيه.

وفي قوله: «إنه كان لا يؤذن» أي ابن أم مكتوم «حتى يقال

وظاهره أنه لا أذان فيهما، وهو صريح في مسلم أن ذلك
بالمؤذنين، فإن فيه قال سعيد بن جبير: أفضنا مع ابن عمر حتى
أتينا جمعاً: أي المؤذنين، فإنه اسم لها، وهو يفتح الجيم
وسكون الميم، فصلّى بها المغرب والعشاء بإقامة واحدة ثم
انصرف، وقال: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا
المكان.

وقد دل على أنه لا أذان بهما، وأنه لا إقامة إلا واحدة
للمصلّين.

وقد دل قوله: (ورأى أبو داود) أي من حديث ابن عمر
(لكل صلاة) أي أنه أقام لكل صلاة؛ لأنه زاد بعد قوله (بإقامة
واحدة) «لكل صلاة»، فدل على أن لكل صلاة إقامة، فرواية
مسلم تفيد برواية أبي داود هذه.

(وفي رواية له) أي لأبي داود عن ابن عمر (ولم يناد في
واحدة منهما) وهو صريح في نفي الأذان.

وقد تعارضت هذه الروايات، فحاجب أثبت أذاناً واحداً
واقامتين، وابن عمر نفى الأذان وأثبت الإقامتين، وحديث ابن
مسعود الذي ذكرناه أثبت الأذنين والإقامتين.

فإن قلنا: الثبوت مقدم على النافي عملنا بخبر ابن
مسعود، والشارح رحمه الله قال: يقدم خبر جابر، أي؛ لأنه
ثبت للأذان على خبر ابن عمر؛ لأنه نافي له، ولكن نقول:
بل تقدم خبر ابن مسعود؛ لأنه أكثر إنباتاً.

١١- اتخاذ مؤذنين لصلاة واحدة

١٨١- وعن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما
قالا: قال رسول الله ﷺ «إِنْ بَلَائاً يُؤذَنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا
واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم، وكان رجلاً أعمى
لا ينادي، حتى يقال له: أصبحت، أصبحت».

متفق عليه.

وفي آخره إدراج [البخاري (٦٢٢)، مسلم (١٠٩٢)]

(وعن ابن عمر وعائشة - رضي الله عنهما - قالاً: قال
رسول الله ﷺ «إِنْ بَلَائاً يُؤذَنُ بِلَيْلٍ» قد بينت رواية البخاري

حماد بن سلمة.

وقال المنذري [مختصر السنن] (٢٨٦/١): قال الترمذي: هذا حديث غير محفوظ؛ وقال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة هو غير محفوظ، وأخطأ فيه حماد بن سلمة أي: أخطأ في رفعه، والصواب: وقفه على ابن عمر، وأنه الذي وقع له ذلك مع مؤذنيه.

وقد استدلل به من قال: لا يُشرع الأذان قبل الفجر، ولا يخفى أنه لا يقاوم الحديث الذي اتفق عليه الشيخان، ولو ثبت أنه قبل شرعية الأذان الأول، فإنه كان بلائاً هو المؤذن الأول الذي أمر النبي ﷺ عبد الله بن زيد أن يلقي عليه الفاظ الأذان؛ ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذناً مع بلال، فكان بلال يؤذن الأذان الأول، لما ذكره ﷺ من فائدة اذانيه، ثم إذا طلع الفجر أذن ابن أم مكتوم.

١٣- الترديد عند الأذان كما يقول المؤذن

١٨٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا وَمِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

متفق عليه [بخاري (٦١١)، مسلم (٣٨٣)]

فيه شرعية القول لمن سمع المؤذن أن يقول: على أي حال كان من طهارة وغيرها، ولو جنباً أو حائضاً؛ إلا حال الجماع، وحال التخلي، لكرهية الذكر فيها.

وأما إذا كان السامع في حال الصلاة ففيه أقوال: الأقرب أنه يؤخر الإجابة إلى بعد خروجه منها؛ والأمر يدل على الوجوب على السامع لا على من رآه فوق المنارة، ولم يسمعه أو كان أصم.

وقد اختلف في وجوب الإجابة فقال به الحنفية، وأهل الظاهر وآخرون.

وقال الجمهور: لا يجب.

واستدلوا بأنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: «على الفطرة»، فلما تشهد، قال: «خرجت من النار».

له: أصبحت» أصبحت ما يدل على جواز الأكل والشرب بعد دخول الفجر.

وقال به جماعة، ومن منع من ذلك قال: معنى قوله: «أصبحت أصبحت» قاربت الصباح، وأنهم يقولون له ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل، وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر.

وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد، ويؤذن واحد بعد واحد.

وأما أذان اثنين معاً فممنوعة قوم وقالوا: أول من أذنته بنو أمية.

وقيل لا يكره إلا أن يحصل بذلك تشويش. قلت: في هذا المأخذ نظر؛ لأن بلالاً لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت، بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم.

واستدل بالحديث على جواز تقليد المؤذن الأعمى والبصير.

وعلى جواز تقليد الواحد. وعلى جواز الأكل والشرب مع الشك في طلوع الفجر، إذ الأصل بقاء الليل.

وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا عرفه، وإن لم يشاهد الراوي.

وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العادة إذا كان القصد التعريف به ونحوه، وجواز نسبته إلى أمه، إذا اشتهر بذلك.

١٢- إذا أخطأ المؤذن في وقته، يُنادي بخطئه

١٨٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ بِلَالاً أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ، فَيُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ».

رواه أبو داود (٥٣٢)، وضعفه.

فإنه قال عقب إخراجِهِ: هذا حديث لم يرو عنه أثوب إلا

أخرجهُ مُسْلِمٌ (٣٨٢).

قالوا: فلز كانت الإجابة واجبة لقول ﷺ كما قال المؤذن،
فلما لم يقل ذلك على أن الأمر في حديث أبي سعيد
للاستحباب.

وَتَعَقَّبَ بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الرَّائِي مَا يَدُلُّ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقُلْ
كَمَا قَالَ فَيَجُوزُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ الرَّائِي اخْتِصَاءً
بِالْعَادَةِ، وَنَقَلَ الرَّائِدُ.

وقوله: (مثلاً يقول) يدل على أنه يتبع كل كلمة يسمها
فيقول مثلاً.

وقد روت أم سلمة أنه ﷺ: «كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ
الْمُؤَذِّنُ حَتَّى يَسْكُتَ».

أخرجهُ النَّسَائِيُّ [عمل اليوم والليلة] (٣٥) من حديث أم حبيبة،
فلو لم يجاوبه حتى فرغ من الأذان استحب له التدارك إن لم
يُطل الفصل.

وظاهر قوله في النداء أنه يجيب كل مؤذن أذن بعد الأول
وإجابة الأول أفضل.

قال في الشرح: إلا في الفجر والجمعة فهما سواء؛ لأنهما
مشروعان.

قلت: يريد الأذان قبل الفجر والأذان قبل حضور الجمعة،
ولا يخفى أن الذي قبل الفجر قد صحت مشروعيته، وسماء
النبي ﷺ أذاناً في قوله: «إِنْ بِلَا لَا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ» فبدخل تحت
حديث أبي سعيد.

وأما الأذان قبل الجمعة فهو محدث بعد وفاته ﷺ، ولا
يسمى أذاناً شرعياً.

وليس المراد من المماثلة أن يرفع صوته كالْمُؤَذِّنِ؛ لأن رفعه
لصوته لقصد الإعلام بخلاف الجيب، ولا يكفي إمرأه الإجابة
على خاطره، فإنه ليس بقول.

وظاهر حديث أبي سعيد والحديث الآتي:

١٨٤- وَلِلْبُخَارِيِّ (١١٣) عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ.

وهو قوله: (وللبخاري عن معاوية مثله) أي مثل حديث أبي

سعيد، أن السامع يقول كقول المؤذن في جميع الفاظهِ إلا في
الحيعلتين، فيقول ما أفاده قوله:

١٨٥- وَلِلْمُسْلِمِ (٣٨٥) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَضْلِ
الْقَوْلِ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً، سِوَى الْحَيْعَلَتَيْنِ،
فَيَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(ولمسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة
كلمة سوى الحيعلتين) أي على الصلاة أي على الفلاح؛ فإنه
يُخصَّصُ ما قبله.

(فيقول): أي السامع (لا حول ولا قوة إلا بالله) عند كل
واحدة منهما.

وهذا المتن هو الذي رواه معاوية كما في البخاري، وعمر
كما في مسلم، وإنما اختصر المصنف فقال: وللبخاري عن
معاوية: أي القول كما يقول المؤذن إلى آخر ما ساقه في رواية
مسلم عن عمر.

إذا عرفت هذا فيقولها أربع مرات، ولفظه عند
مسلم (٣٨٥): «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ أَحَدُكُمْ:
اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» إلى أن قال: «فَإِذَا قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ،
قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الفلاح، قَالَ:
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

فيحتمل أنه يريد إذا قال: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حوقل، وإذا
قالها ثانية حوقل، ومثله حَيَّ عَلَى الفلاح، فيكون أربعاً.

ويحتمل أنها تكفي حوقلة واحدة عند الأولى من الحيعلتين.
وقد أخرج النَّسَائِيُّ (٢٥٢/٢) وابن خزيمة (٤١٤) حديث
معاوية وفيه يقول ذلك.

وقول المصنف «في فضل القول»؛ لأن آخر الحديث أنه
قال: «إِذَا قَالَ السَّامِعُ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ» والمصنف لم
يأت بلقظ الحديث؛ بل بمعناه.

هذا «والحوال»: هو الحركة: أي لا حركة ولا استطرحة إلا
بمشيئة الله.

وقيل: لا حول في دفع شر، ولا قوة في تحصيل خير إلا

بالله.

١٤- استحباب أن لا يأخذ المؤذن أجراً

١٨٦- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي فَقَالَ: «أَنْتَ
إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَذَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى
أَذَانِهِ أَجْرًا».

أَخْرَجَهُ الْخُفْصَةُ [أحمد (٢١/٤)، أبو داود (٥٣١)، الرمزي (٢٠٩)،
السنائي (٢٣/٢)، ابن ماجه (٧١٤)]، وَخُسْنَةُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٩)، وَصَحَّحَهُ
الْحَاكِمُ (١٩٩/١).

(وعن عثمان بن أبي العاصي) هو أبو عبد الله عثمان بن
أبي العاصي بن بشر الثقفي، استعمله النبي ﷺ على الطائف،
فلم يزل عليها مدة حياته ﷺ، وخلافة أبي بكر، وسنين من
خلافة عمر، ثم عزله وولاه عثمان والبحرين.

وَكَانَ مِنَ الْوَافِدِينَ عَلَيْهِ ﷺ فِي وَقْتِ تَقْيِيفٍ، وَكَانَ
اصْغَرَهُمْ سِنًا، لَهُ سَبْعٌ وَعَشْرُونَ سَنَةً، وَلَمَّا تُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ عَزَمَتْ تَقْيِيفٌ عَلَى الرَّدَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ: يَا تَقْيِفُ كَتُمُ آخِرَ
النَّاسِ إِسْلَامًا فَلَا تَكُونُوا أَوَّلَهُمْ رَدَّةً، فامْتَنَعُوا مِنَ الرَّدَّةِ؛ مَاتَ
بِالْبَصْرَةِ سَنَةً إِحْدَى وَخَمْسِينَ.

(أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي، فَقَالَ: «أَنْتَ
إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ» أَيِ اجْعَلْ أَضْعَفَهُمْ لِمَرْضِهِ أَوْ زَمَانِهِ
أَوْ غَوِيهِمَا قُدْرَةً لَكَ، تُصَلِّي بِصَلَاتِهِ تَخْفِيفًا.
(وَاتَّخِذْ مُؤَذَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا». أَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ،
وَحُسْنَةُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ)

الحديث يدل على جواز طلب الإمامة في الخير.

وقد ورد في أدعية عباد الرحمن الذين وصفهم الله ﷻ بثلث
الأوصاف أنهم يقولون: «وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا» [الفرقان: ٧٤]
وليس من طلب الرياسة المكروهة، فإن ذلك فيما يتعلق برياسة
الدنيا التي لا يُعَانُ من طلبها، ولا يستحق أن يُعطَا كما يأتي
بيانه.

وأنه يجب على إمام الصلاة أن يلاحظ حال المصلين
خلفه، فيجعل أضعفهم كأئمة المقتدى به، فيخفف لأجله، ويأتي
في أبواب الإمامة في الصلاة تخفيفه.

وقيل: لا حول من معصية الله إلا بعصيته، ولا قوة على
طاعته إلا بمعاونته، وحكي هذا عن ابن مسعود مرفوعاً.

واعلم أن هذا الحديث مُقَيَّدٌ لإطلاق حديث أبي سعيد
الذي فيه «فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» أي فيما عدا الحيلة.

وقيل: يجمع السامع بين الحيلة والحويلة عملاً بالحدِيثين،
والأول أولى، لأنه تخصيص للحديث العام، أو تقييد لمطلقه؛
ولأن المعنى مناسب لإجابة الحيلة من السامع بالحويلة، فإنه لما
دُعِيَ إلى ما فيه الفور والفلاح والنجاة وإصابة الخير ناسب أن
يقول: هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفي القيام به، إلا إذا
وقَّني الله بحوله وقوته، ولأن الفاظ الأذان ذكَّر الله فناسب أن
يُجيب بها إذ هو ذكَّر له تعالى.

وأما الحيلة فإنما هي دعاء إلى الصلاة، والذي يدعو إليها
هو المؤذن.

وأما السامع فإنما عليه الاتِّسَالُ والإقبال على ما دُعِيَ
إليه، وإجابته في ذكر الله لا فيما عداه.

والعمل بالحدِيثين كما ذكرنا هو الطريقة المعروفة في حل
المطلق على المقيد، أو تقديم الخاص على العام، فهي أولى
بالاتباع.

وهل يجيب عند الترجيع أو لا يجيب وعند التوسيع فيه
خلاف.

وقيل: يقول في جواب التوسيع صدقت وبررت، وهذا
استيحسان من قائله، وإلا فليس فيه سنة تُتَمَدُّ.

فائدة: أخرج أبو داود (٥٢٨) عن بعض أصحاب النبي ﷺ
أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

قال النبي ﷺ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا» وقال في سائر الإقامة
بنحو حديث عمر في الأذان، يريد بحديث عمر ما ذكره
المصنف، وسقاه في الشرح، من متابعة المقيم في الفاظ الإقامة
كلها.

وأنه يتخذ المتبوع مؤذناً ليجمع الناس للصلاة.

وإن من صفة المؤذن المأمور باتخاذوه أن (لا يأخذ على أذنيه أجراً) أي أجره.

وهو دليل على أن من أخذ على أذنيه أجراً ليس مأموراً باتخاذوه، وهل يجوز له أخذ الأجرة؟

فلنذهب الشافعية إلى جواز اخذ الأجرة مع الكراهة.

وهبت الهاديونية والخفية إلى أنها تحرم عليه الأجرة لهذا الحديث.

قلت: ولا يخفى أنه لا يدل على التحريم.

وقيل: يجوز اخذها على التاذين في عمل مخصوص، إذ ليست على الأذان حيثية بل على ملازمة المكان كاجرة الرصد.

١٥- أذان من لم يسمع الأذان لصلاة فيها جمع

١٨٧- وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: قال لنا النبي ﷺ: «إذا حضرَت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم» الحديث.

أخرجه الشُّعْبَةُ راجحاً (٤٣٦/٣)، البخاري (٦٨٥)، مسلم (٦٧٤)، أبو داود (٥٩٨)، الترمذي (٢٠٥)، السامي (٨/٢)، ابن ماجه (٩٧٩).

(وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون الشاء التحتية وكسر الراء وئاء مثله هو أبو سليمان مالك بن الحويرث الليثي، وفد على النبي ﷺ، وأقام عنده عشرين ليلة، وسكن البصرة، ومات سنة أربع وتسعين بها.

(قال: قال لنا النبي ﷺ): «إذا حضرَت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم»؛ الحديث أخرجه السبعة، هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بالفاظ.

أحدّها (٦٢٨): قال مالك: أتيت النبي ﷺ في نفر من قومي، فاتمنا عنده عشرين ليلة، وكان رجلاً رقيقاً، فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال: «ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا، فإذا حضرَت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم وليؤمكم أكبركم».

زاد في رواية (٦٣١): «وصلوا كما رأيتموني أصلي».

فساق المصنف قطعة منه، هي موضوع ما يريد من الدلالة على الحث على الأذان، ودليل إيجاب الأمر به.

وليه أنه لا يشترط في المؤذن غير الإيمان، لقوله: «أحذكم».

١٦- طريقة أداء الأذان والإقامة

١٨٨- وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال

ليلال: «إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فأخذن واجعلن بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله» الحديث.

رواه الترمذي (١٩٥)، وحققه.

(وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ليلال: «إذا أذنت

فترسل» أي رتل الفاظة، ولا تعجل، ولا تسرع في سريعا (وإذا أقمت فأخذن) بالحاء والذال المهملتين والذال مضمومة فراء وأخذن: الإسراع.

(واجعلن بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله) أي تمهل وقتاً يقدر فيه فراغ الأكل من أكله، (الحديث). بالنسبة على أنه مقبول فعل مخدوف: أي اقرأ الحديث، أو أتم، أو نحوه، ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ مخدوف، وإنما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث، ومثله قولهم: الآية، والبيت.

وهذا الحديث لم يستوفيه المصنف وتماث: «والشارب من شربه، والمغتصِر إذا دخل لِقضاء الحاجة، ولا تقوموا حتى تروني».

(رواه الترمذي وحققه)، قال: لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم، وإسناده مجهول.

وأخرجه الحاكم (٢٠٤/١) أيضاً، وله شاهد من حديث أبي هريرة، ومن حديث سليمان.

أخرجه أبو الشيخ، ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد [رواه المسند (١٤٣/٥)]، وكلها واهية، إلا أنه

المؤذن مُتَرَضِّعًا، فَلَا وَجْهَ لِمَا قَالُوهُ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَدَّثَيْنِ.
وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِصِحِّهِ مِنَ الْمُحَدِّثِ حَدَّثًا أَصْغَرَ بِالْقِيَاسِ
عَلَى جَوَازِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، فَقِيَاسٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ لَا يُعْمَلُ بِهِ
عِنْدَهُمْ فِي الْأَصُولِ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَذَانُ الْمُحَدِّثِ
حَدَّثًا أَصْغَرَ، عَمَلًا بِهِذَا الْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا عَرَفْتَ،
وَالْتَرْمِذِيُّ صَحَّحَ وَفَّقَهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَلَا تَكْثُرُ عَلَى شَرْطِيَّةِ الْوُضُوءِ لَهَا قَالُوا: لِأَنَّهُ
لَمْ يَرَدْ أَنَّهُ وَقَعَتْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: تَجُوزُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا.
وَقَالَ آخَرُونَ: تَجُوزُ بِلَا كَرَاهَةٍ.

يُقَوِّمُهَا الْمَعْنَى الَّتِي شَرَعَ لَهُ الْأَذَانُ، فَإِنَّهُ بَدَأَ، لِغَيْرِ الْحَاضِرِينَ
لِيَحْضُرُوا لِلصَّلَاةِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرٍ وَقْتٍ يَسْبِقُ لِلنَّعَابِ لِلصَّلَاةِ
وَحُضُورِهَا، وَإِلَّا لَضَاعَتْ فَائِدَةُ النَّدَاءِ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ التُّخَارِيُّ فِي الْآدَابِ، بَاب (١٤): بَابُ كَمْ يَتَيْنِ
الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ وَلَكِنْ لَمْ يَنْبِتِ التَّقْدِيرَ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَا حَظَّ لِلذِّكْرِ غَيْرَ تَمَكُّنِ دُخُولِ الْوَقْتِ،
وَاجْتِمَاعِ الْمُصَلِّينَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ
الْإِعْلَامُ لِلْعَبِيدِ، وَهُوَ مَعَ التَّرْسُلِ أَكْثَرُ إِبْلَاغًا، وَعَلَى شَرْعِيَّةِ
الْحَذَرِ وَالْإِسْرَاعِ فِي الْإِقَامَةِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا إِعْلَامُ الْحَاضِرِينَ،
فَكَانَ الْإِسْرَاعُ بِهَا أُنْسَبَ، لِيَفْرَغَ مِنْهَا بِسُرْعَةٍ، فَيَأْتِيَ بِالْمَقْصُودِ
وَهُوَ الصَّلَاةُ.

١٧- شرط الوضوء للمؤذن

١٨٩- وَلَهُ (٢٠٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
قَالَ: «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا» وَضَعْفُهُ أَيْضًا

(وَلَهُ) أَيِ التَّرْمِذِيُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا» وَضَعْفُهُ أَيْضًا) أَيِ كَمَا ضَعَفَ الْأَوَّلَ، فَإِنَّهُ
ضَعَفَ هَذَا بِالْإِنْقِطَاعِ، إِذْ هُوَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ
التَّرْمِذِيُّ: وَالزُّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالرَّوَايَةُ لَهُ عَنْ
الزُّهْرِيِّ ضَعِيفٌ، وَرَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ
عَنْهُ مَوْفُوفًا إِلَّا أَنَّهُ بَلَّفَظَ: «لَا يُنَادِي» وَهَذَا أَصَحُّ.

وَرَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
بَلَّفَظَ: «إِنَّ الْأَذَانَ مُتَّصِلٌ بِالصَّلَاةِ فَلَا يُؤْذَنُ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ
طَاهِرٌ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ لِلأَذَانِ مِنَ الْحَدَّثِ
الْأَصْغَرِ، وَمِنْ الْحَدَّثِ الْأَكْبَرِ بِالْأَوَّلَى.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: يَشْتَرَطُ فِيهِ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَّثِ الْأَكْبَرِ،
فَلَا يَصِحُّ أَذَانُ الْجَنَسِ، وَيَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْمُتَوَضِّئِ، عَمَلًا بِهِذَا
الْحَدِيثِ كَمَا قَالَ فِي الشَّرْحِ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ ذَالِ عَلَى شَرْطِيَّةِ كَوْنِ

١٨- مَنْ أَذَنَ فَهُوَ يُقِيمُ

١٩٠- وَلَهُ (١٩٩) عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «وَمَنْ أَذَنَ فَهُوَ يُقِيمُ» وَضَعْفُهُ
أَيْضًا

(وَلَهُ) أَيِ: التَّرْمِذِيُّ (عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ قَالَ:
الْحَارِثُ الصَّدَاقِيُّ، بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَذَنَ بَيْنَ يَدَيْهِ، يُعَدُّ فِي
الْبَصْرِيِّينَ، وَصُدَّاءُ بَضْمِ الصَّدَاةِ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ
وَبَعْدَ الْأَلِفِ هَمْزَةٌ: اسْمٌ قَبِيلَةٌ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَنْ أَذَنَ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ،
وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ أَخَا صُدَّاءَ قَدْ أَذَنَ» (فَهُوَ يُقِيمُ) وَضَعْفُهُ
أَيْضًا، أَيِ كَمَا ضَعَفَ مَا قَبْلَهُ.

قَالَ التَّرْمِذِيُّ: إِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ أَنْعَمَ
الْإِفْرِيقِيِّ وَقَدْ ضَعَفَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ مُقَارِبٌ لِحَدِيثِ وَضَعْفَهُ أَبُو حَاتِمٍ،
وَابْنُ حَبَّانَ.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤذن أملك بالأذان» أي وقته موكلون إليه؛ لأنه أمين عليه (والإمام أملك بالإقامة) فلا يقيم إلا بعد إشارته.

(رواه ابن عدي) هو الحافظ الكبير، الإمام الشهير: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضاً بابن القصار، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام. ولد سنة تسع وسبعين ومائتين، وسمع على خلانق، وعنه أمم قال ابن عساکر: كان ثقة على حين فيه.

قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه أحد مثله.

قال الخليلي: كان عديم النظير حفظاً وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع؛ توفي في جمادى الآخرة سنة خمس وستين وثلاثمائة.

(وضمته)؛ لأنه أخرجه في ترجمه شريك القاضي وتفرده به شريك.

وقال البيهقي: ليس بمحفوظ.

ورواه أبو الشيخ. وفيه ضعف.

والحديث دليل على أن المؤذن أملك بالأذان: أي أن ابتداء وقت الأذان إليه؛ لأنه الأمين على الوقت، والموكلون بإيقاعه، وعلى أن الإمام أملك بالإقامة، فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك.

وقد أخرج البخاري (٦٣٨): «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» فدل على أن المقيم يقيم، وإن لم يحضر الإمام فإقامته غير متوقفة على إذنه، كذا في الشرح؛ ولكن قد ورد: «أنه كان يلاّن قبل أن يقيم يأتي إلى منزله ﷺ يؤذنه بالصلاة» (ع) (٦٣١٠) والإيذان لها بعد الأذان استئذان في الإقامة.

وقال المصنف: إن حديث البخاري معارضٌ بحديث جابر بن سمرة: «بأن بلالاً كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله ﷺ» [مسلم (٦٠٦)].

قال: ويجمع بينهما بأن بلالاً كان يراقب وقت خروج

وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم.

والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن، فلا تصح من غيره، وعليه الهادوية.

وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ «مهلاً يا بلال فإنما يقيم من أذن».

أخرجه الطبراني في [المعجم الكبير] (٤٣٥/١٢)، والعقيلي [الضعفاء] (١٠٥/٢)، وأبو الشيخ، وإن كان قد ضعفه أبو حاتم، وابن حبان، وقالت الحنفية وغيرهم: تجزئ إقامة غير من أذن، لعدم نهوض الدليل على ذلك، ولما يدل له قوله:

١٩١- ولأبي داود (٥١٢) من حديث عبد الله بن زيد أنه قال: أنا رأيته - يعني الأذان - وأنا كنت أريده، قال: «فأقم أنت».

وفيهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

(ولأبي داود من حديث عبد الله بن زيد) أي ابن عبد ربو الذي تقدم حديثه أول الباب (أنه قال): أي النبي ﷺ لما أمره أن يلقبه على بلال (أنا رأيته: يعني الأذان) في المنام.

(وأنا كنت أريده، قال: فأقم أنت).

وفيهِ ضَعْفٌ أَيْضاً؛ لم يتعرض الشارح لبيان وجهه ولا بينه أبو داود، بل سكت عليه، لكن قال الحافظ المنذري (٢٨٠/١): إنه ذكر البيهقي أن في إسناده ومتنبه اختلافاً.

وقال أبو بكر الحازمي: في إسناده مقال، وحيثلو فلا يتم به الاستدلال، نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن.

والحديث يقوي ذلك الأصل.

١٩- المؤذن يؤذن والإمام يقيم

١٩٢- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة».

رواه ابن عدي [الكامل] (١٣٢٧/٤) وضمته.

تقييده بما في الأحاديث غيره، من أنه ما لم يكن دعا بلائم أو قطيعة رحم.

هذا وقد ورد تعيين أدعية تُقال بعد الأذان، وهو ما بين الأذان والإقامة:

الأول: أن يقول: «رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ مَنْ قَالَ ذَلِكَ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ» [مسلم (٣٨٦)].

الثاني: أن يُصَلِّيَ على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد فراغه من إجابة المؤذن.

قال ابن القيم في الهدي: أكمل ما يُصَلَّى به ويصلى إليه كما علم أنه أن يُصَلَّوا عليه، فلا صلاة عليه أكمل منها.

قلت: وستأتي صفتها في كتاب الصلاة، إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن يقول بعد صلاته عليه: «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الذُّعُورَةُ النَّائِمَةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ» وهذا في صحيح البخاري (٦١٤).

وزاد غيره: [البهقي: ٤١٠/١] «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْوَعْدَةَ».

والرابع: أن يدعو لنفسه بعد ذلك، ويسأل الله من فضله

كما في السنن (أبو داود (٥٢٤)، النسائي في (عمل اليوم والليلة) (٤٤))

عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: قل مثل ما يقول أي المؤذن فإذا انتهت فسل تعطه.

وروى أحمد بن حنبل (٣٣٧/٣) عنه عليه السلام أنه قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يَنَادِي الْمُنَادِي: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الذُّعُورَةُ الْقَائِمَةُ، وَالصَّلَاةُ النَّائِمَةُ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَارْضَ عَنْهُ رِضًا لَا سَخَطَ بَعْدَهُ اسْتَجَابَ اللَّهُ دَعْوَتَهُ».

وأخرج الترمذي (٣٥٨٩) من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: علمني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن أقول عند أذان المغرب: «اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ وَإِبْتَارُ نَهَارِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَايِكَ؛ فَأَغْفِرْ لِي».

وأخرج الحاكم (٥٤٦/١، ٥٤٧) عن أبي أمامة يرفعه قال:

«كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنُ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الذُّعُورَةُ الْمُسْتَجَابَةُ الْمُسْتَجَابَ لَهَا، دَعْوَةُ الْحَقِّ وَكَلِمَةُ التَّقْوَى، تَوْفَنِي عَلَيْهَا

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، فإذا رآه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رآه قاموا (أ هـ).

وأما تعيين وقت قيام المؤتمنين إلى الصلاة، فقال مالك في الموطأ (ص ٦٧): لم أسمع في قيام الناس حين تُقام الصلاة حدًّا محدودًا، إلا أنني أرى ذلك على طاقة الناس، فإن منهم الثقيل والخفيف.

وذهب الأكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة.

وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره.

وعن ابن المسيب: إذا قال المؤذن: الله أكبر، وجب القيام؛ وإذا قال: حي على الصلاة، غلّت الصفوف، وإذا قال: لا إله إلا الله، كبر الإمام، ولكن هذا رأي من لم يذكر فيه سنة.

١٩٣- وَلِلْبَيْهَقِيِّ (١٩/٢) نَحْوُهُ، عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَام - مِنْ قَوْلِهِ.

(وللبهقي؛ نحوه) أي: نحو حديث أبي هريرة (عن عليٍّ - عليه السلام - مِنْ قَوْلِهِ).

٢٠- استجابة الدعاء بين الأذان والإقامة

١٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

رواه النسائي [عمل اليوم والليلة (٦٧)]، وصححه ابن خزيمة (٤٢٥).

والحديث مرفوع في سنن أبي داود (٥٢١) أيضاً، ولفظه هكذا عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» (أ هـ).

قال المنذري [مختصر السنن (٢٨٣/١)]: وأخرجه الترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة (أ هـ).

والحديث دليل على قبول الدعاء في هذه المواطن، إذ عدم الرد يبرأ به القبول والإجابة، ثم هو عام لكل دعاء، ولا بُد من

وَأَخْبَنِي عَلَيْهَا وَاجْعَلْنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا عَمَلًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وقد عثر عليه ما يدعى به أيضاً لما قال «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَرُدُّ»، قالوا: فما نقول يا رسول الله؟ قال: «سَلُوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» [الترمذي (٣٥٩٤)].

قال ابن القيم [رواد المعاد (٣٩٤/٢)]: إنه حديث صحيح؛ وذكر البيهقي [السنن الكبرى (٤١١/١)] أنه عليه كان يقول عند كلمة الإقامة: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا».

وفي المقام ادعية أخرى.

٣- باب شروط الصلاة

الشرط لغة: العلامة، ومنه قوله تعالى: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» أي علامات الساعة.

وفي لسان الفقهاء: ما يلزم من عليه العدم.

١- شرط الطهارة

١٩٥- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَلْحٍ عليه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، وَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدَّ الصَّلَاةَ».

رواه الخمسة [أحمد (٨٦/١)، أبو داود (٢٠٥)، الترمذي (١١٦٤)، النسائي في عشرة النساء (١٣٧)، ولم يخرج ابن ماجه، وصححه ابن حبان (٢٢٣٧)].

(وعن علي بن طلح) تقدم طلق بن علي في نواقض الوضوء.

قال ابن عبد البر: أظنه والد طلق بن علي الحنفي.

ومال أحمد والبخاري إلى أن علي بن طلق وطلق بن علي اسم لذات واحدة.

(قال) قال رسول الله ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدَّ الصَّلَاةَ» رواه الخمسة وصححه ابن حبان كأنه عبر بهذه العبارة اختصاراً، وإلا فاصلها: وأخرج ابن حبان وصححه.

وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً.

ويجمل أن ابن حبان صحح أحاديث أخرجه غيره، ولم يخرجها هو، وهو بعيد.

وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفي، فإنه لا يعرف.

وقال الترمذي [مخت (١١٦٤)]: قال البخاري: لا أعلم لعلي بن طلح غير هذا الحديث الواحد.

والحديث دليل على أن الفسأ ناقض الوضوء، وهو مجمع عليه، ويقاس عليه غيره من النواقض، وأنه تبطل به الصلاة.

وقد تقدم حديث عائشة [برقم (٦٨)] فيمن أصابه شيء في صلاته، أو رُعاف؛ فإنه ينصرف ويبني على صلاحه حيث لم يتكلم، وهو معارض لهذا، وكل منهما فيه مقال، والشارح جنيح إلى ترجيح هذا.

قال: لأنه ثبت لاستئناف الصلاة، وذلك ناف.

وقد يقال: هذا ناف لصحة الصلاة، وذلك ثبت لها، فالأولى الترجيح بأن هذا قال بصحبه ابن حبان، وذلك لم يقل أحد بصحبه، فهذا أرجح من حيث الصحة.

٢- شرط السر للمرأة

١٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ».

رواه الخمسة إلا النسائي [أحمد (١٥٠/٦)، أبو داود (٦٤١)، الترمذي (٣٧٧)، ابن ماجه (٦٥٥)] وصححه ابن خزيمة (٧٧٥).

(وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: لا يقبل الله صلاة حائضٍ المراد بها المكففة، وإن تكلفت بالاخلام مثلاً، وإنما عبر بالحليص نظراً إلى الأغلب.

(إلا بخمارٍ) بكسر الخاء المعجمة آخره راء، هو هنا ما يغطي به الرأس والعنق.

(رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة).

وأخرجه أحمد والحاكم (٢٥١/١) وأغلب الدارقطني،

وَقَالَ: إِنَّ وَقْفَهُ أَشْبَهَ، وَأَعْلَهُ الْحَاكِمِيَّا لِإِزْمَالٍ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ (٥٤/٢)، وَالْأَوْسَطِ (٧٦٠/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ يُلْفِظُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةً حَتَّى تُوَارِيَ زَيْنَهَا، وَلَا مِنْ جَارِيَةٍ بَلَغَتْ الْمَحِيضَ حَتَّى تَخْتِمَ» وَنَفَى الْقَبُولَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا نَفَى الصَّحَّةَ وَالْإِجْزَاءَ؛ وَقَدْ يُطْلَقُ الْقَبُولُ وَيُرَادُ بِهِ كَوْنُ الْعِيَادَةِ بِحَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الثُّوبُ، فَإِذَا نَفَى كَانَ نَفْيًا لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الثُّوبِ لَا نَفْيًا لِلصَّحَّةِ، كَمَا وَرَدَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ الْآبِيِّ» (٢٣٠/٣) «وَلَا مَنْ فِي جَوْفِهِ خَمَرٌ» [الطبراني في الكبير (٦٦٧٢)] كَذَا قِيلَ: وَقَدْ يَنْبَأُ فِي رِسَالَةِ الْإِسْبَالِ، وَخَوَاشِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ (٨٥/١-٩٠): أَنَّ نَفْيَ الْقَبُولِ يُلَازِمُ نَفْيَ الصَّحَّةِ.

وَفِي قَوْلِهِ «إِلَّا بِخِمَارٍ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ سِتْرُ رَأْسِهَا وَعُقْبَتُهَا وَنَحْوِهِ، مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ الْخِمَارُ؛ وَيَأْتِي فِي حَدِيثِ أَبِي ذَاوُدَ (١٩٧) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ، وَأَنَّهُ قَالَ ﷺ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِقًا يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا» فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صَلَاتِهَا مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهَا وَرَقَبَتِهَا، كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ الْخِمَارِ، وَمِنْ تَغْطِيَةِ بَقِيَّةِ بَدَنِهَا حَتَّى ظَهَرَ قَدَمَيْهَا كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَيَبَاحُ كَشْفُ وَجْهِهَا حَيْثُ لَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ بِتَغْطِيَتِهِ.

وَالْمُرَادُ كَشْفُهُ عِنْدَ صَلَاتِهَا بِحَيْثُ لَا يَرَاهَا أَجْنَبِيٌّ، فَهَذِهِ عَوْرَتُهَا فِي الصَّلَاةِ؛ وَأَمَّا عَوْرَتُهَا بِالنَّظَرِ إِلَى نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ إِلَيْهَا فَكُلُّهَا عَوْرَةٌ كَمَا يَأْتِي تَحْقِيقُهُ.

وَذَكَرَهُ هُنَا وَجَعَلَ عَوْرَتَهَا فِي الصَّلَاةِ هِيَ عَوْرَتُهَا بِالنَّظَرِ إِلَى نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ حَلُّهُ هُنَا، إِذْ لَهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَعَوْرَةٌ فِي نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ، وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي يَأْتِي فِي حَلِّهِ.

٣- سؤ العورة بالثوب ونحوه

١٩٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ».

وَلِمُسْلِمٍ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٦١)، مسلم (٣٠١٠)]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ» يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ، وَلِمُسْلِمٍ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ» وَذَلِكَ بِأَنْ يَجْعَلَ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ.

(وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْإِلْتِحَافُ: فِي مَعْنَى الْإِزْدِمَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَتَرَبَّزَ بِأَحَدِ طَرَفِي الثُّوبِ، وَيَتَنَدَّى بِالطَّرْفِ الْآخَرِ.

وَقَوْلُهُ: (يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ أَحَدِ الرُّوَاةِ، فَيَدُلُّ بِهِ أَحَدًا مِنَ الْقَصْدِ، فَإِنْ فِيهَا أَنَّهُ قَالَ جَابِرٌ: جِئْتُ إِلَيْهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي وَعَلَيْ ثَوْبٍ فَاشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِي ﷺ: «مَا هَذَا الْأَشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟» قُلْتُ: كَانَ ثَوْبٌ، قَالَ: فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ».

فَالْحَدِيثُ قَدْ أَفَادَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَالْتَحِفْ بِهِ بَعْدَ اتِّزَانِهِ بِطَرَفَيْهِ، وَإِذَا كَانَ ضَيْقًا أَتَّرَبَّ بِهِ لَسْتَرِ عَوْرَتِهِ، فَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنْ تَحْتِ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ عَلَى أَشْهُرِ الْأَقْوَالِ.

١٩٨- وَلَهُمَا [البخاري (٣٥٩)، مسلم (٥١٦)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ».

(وَلَهُمَا) أَيِ: الشَّيْخَيْنِ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» أَيِ إِذَا كَانَ وَاسِعًا، كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ.

وَالْمُرَادُ لَا يَتَرَبَّزُ فِي وَسْطِهِ، وَيَشُدُّ طَرَفِي الثُّوبِ فِي حَقْوَيْهِ، بَلْ يَتَوَشَّعُ بِهِ عَلَى عَاتِقِهِ، فَيَحْصُلُ السُّتْرُ لِأَعَالِي الْبَدَنِ.

وَحَلَّ الْجُمْهُورُ هَذَا النَّهْيَ عَلَى التَّنْزِيهِ كَمَا حَلُّوا الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ: فَالْتَحِفْ بِهِ عَلَى النَّدْبِ.

وَحَلَّهُ أَحَدٌ عَلَى الرَّجْوِ، وَأَنَّهُ لَا تَصَحُّ صَلَاةٌ مِنْ قَدَرٍ عَلَى ذَلِكَ فَتَرَكَهُ.

وَفِي رَوَايَةٍ عَنْهُ تَصَحُّ الصَّلَاةُ وَيَسْتَأْمَنُ، فَجَعَلَهُ عَلَى الرُّوَايَةِ الْأُولَى مِنَ الشَّرَاطِئِ وَعَلَى الثَّانِيَةِ مِنَ الرَّوَاجِاتِ.

٦- شرط التوجه إلى القبلة إلا إن تعذر

٢٠٠- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ، فَصَلَّيْنَا. فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَتَزَلْتُ «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ» [البقرة: ١١٥].

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّفَهُ (٣٤٥).

(وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكٍ الْعَنْزِيُّ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّوْنِ، وَقِيلَ بِفَتْحِهَا وَالزَّايِ نَسَبًا إِلَى عَتْرِ بْنِ وَاثِلٍ، وَيُقَالُ لَهُ الْعَدَوِيُّ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَهَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ، وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، مَاتَ سَنَةَ الثَّانِينَ، أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ.

(قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَصَلَّيْنَا» ظَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْأَمَارَاتِ (فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَتَزَلْتُ «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَسَمَّ وَجْهَ اللَّهِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّفَهُ) لِأَنَّهُ فِيهِ أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ السَّمَّانُ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ لَظْلَمَةٍ أَوْ غَيْمٍ أَنَّهَا تُخْرِجُهُ صَلَاتُهُ، سَوَاءَ كَانَ مَعَ النَّظَرِ فِي الْأَمَارَاتِ وَالتَّخَرُّجِ أَوْ لَا، وَسَوَاءَ انْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ فِي الرَّقْعِ أَوْ بَعْدَهُ، وَيَذِلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [الأوسط (٢٤٦)] مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ فِي السَّفَرِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، قَالَ: «قَدْ رُفِعَتْ صَلَاتُكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى اللَّهِ».

وفيه أبو عبله. وقد وثقه ابن حبان.

وقد اختلف العلماء في هذا الحكم.

فالقول بالإجزاء مذهب الشعبي، والحنفية، والكوفيين فيما عدا من صلى بغير تحرر وتيقن الخطأ، فإنه حكى في البحر الإجماع على وجوب الإعادة عليه، فإن تم الإجماع خص به

واستدل الخطابي للجمهور بصلاته ﷺ في ثوب واحد، كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى بَعْضِ نَسَائِهِ، وَهِيَ نَائِمَةٌ قَالَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ الطَّرْفَ الَّذِي هُوَ لَابِسُهُ مِنَ الثُّوبِ غَيْرُ مُتَّسِعٍ، بَأَنَّهُ يَتَزَرَّرُ بِهِ وَيُفَضِّلُ مِنْهُ مَا كَانَ لَعَاتِقِهِ.

قلت: وقد يجاب عنه بأن مراد أحمد مع القدرة على الالتفاف، لا أنه لا تصح صلاته أو يائمه مطلقاً، كما صرح به قوله: «لا تصح صلاة من قدر على ذلك».

ويجمل أنه في تلك الحالة لا يقدر على غير ذلك الثوب، بل صلاته فيه؛ والحال أن بعضه على النائم، أكبر دليل على أنه لا يجد غيره.

٥- ضرورة أن يغطي قميص المرأة قدميها

١٩٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، بَغَيْرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٤٠).

وصححه الأئمة وثقه.

(وعن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ بَغَيْرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ فِي «النهاية» درع المرأة قميصها (سَابِغًا) بَسِينٍ مُهْمَلَةٍ فَمَوْحَدَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ فَعَيْنٍ مُعْجَمَةٍ: أَيْ وَاسِعًا (يُغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا)، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَصَحَّحَ الْأَئِمَّةُ وَثَقَهُ).

وقد تقدم بيان معناه، وله حكم الرقع، وإن كان موقوفاً، إذ الأقرب أنه لا مسرح للاجتهاد في ذلك.

وقد أخرجه مالك [الموطأ (ص ١٠٧)] وأبو داود (٦٣٩) موقوفاً، ولفظه عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمي، أنها سألت أم سلمة: ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب؟ قالت: تصلي في الخمار والدرع السابغ إذا غيب ظهرك قدميها.

عموم الحديث.

فِي حَقِّ مَنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ الْعَيْنُ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِذَا صَلَّى بِنَحْرٍ وَانْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ. وَقَدْ خَرَجَ الْوَقْتُ.

وَأَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْخَطَأَ، وَالْوَقْتُ بَاقٍ، وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، لِنَوَجُوهُ الْخُطَابَ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ فَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْآخِرِ، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَا إِعَادَةَ لِلْحَدِيثِ، وَاشْتَرَطُوا التَّحَرِّيَ إِذَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَيَقُّنُ الْاسْتِقْبَالِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْيَقِينُ فَعَلَّ مَا أَمَكَّهُ مِنَ التَّحَرِّيِ، فَإِنْ قَصُرَ فَهُوَ غَيْرُ مَعْدُورٍ، إِلَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْإِصَابَةَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ وَتَعْدُهُ؛ لِأَنَّ الْاسْتِقْبَالَ وَاجِبٌ قَطْعًا، وَحَدِيثُ السَّرِيَّةِ فِيهِ ضَعْفٌ.

قُلْتُ: الْأَظْهَرُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ السَّرِيَّةِ، لِقَوْبِهِ بِحَدِيثِ مُعَاذٍ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ وَخَذَةٌ، وَالْإِجْمَاعُ، قَدْ عُرِفَ كَثْرَةُ دَعْوَاهُمْ لَهُ، وَلَا يَصِحُّ.

٢٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٢) وَقَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي التَّلْخِصِ حَدِيثُ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَكَانَ عَلَيْهِ هُنَا أَنْ يَذْكُرَ تَصْحِيحَ التِّرْمِذِيِّ لَهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ، وَرَأْيَاهُ فِي التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ سِيَاقِهِ لَهُ بِسَنَدِهِ مِنْ طَرِيقَيْنِ حَسَنٍ إِحْدَاهُمَا وَصَحَّحَهَا ثُمَّ قَالَ:

وَقَدْ رَوَيْتُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ: إِذَا جَعَلْتَ الْمَغْرِبَ عَنْ يَمِينِكَ وَالْمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ (أ هـ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ لَا الْعَيْنِ،

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ قِبْلَةٌ لِغَيْرِ الْمُعَايِنِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعَايِنَ لَا تَنْحَصِرُ قِبْلَتُهُ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، بَلْ كُلُّ الْجِهَاتِ فِي حَقِّهِ سَوَاءٌ مَهْمَا قَابَلَ الْعَيْنَ أَوْ شَطْرَهَا، فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ قِبْلَةٌ، وَأَنَّ الْجِهَةَ كَافِيَةٌ فِي الْاسْتِقْبَالِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُعَايِنَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْعَيْنُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] خُطَابٌ لَهُ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ، وَاسْتِقْبَالُ الْعَيْنِ فِيهَا مُتَعَسِّرٌ أَوْ مُتَعَذِّرٌ، إِلَّا مَا قِيلَ فِي مَحْرَابِهِ ﷺ، لَكِنَّ الْأَمْرَ بِتَوَلِّيَّتِهِ وَجْهَهُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامٌّ لَصَلَاتِهِ فِي مَحْرَابِهِ وَغَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَخَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ دَالٌّ عَلَى كِفَايَةِ الْجِهَةِ، إِذِ الْعَيْنُ فِي كُلِّ حَالٍ تَتَعَذَّرُ عَلَى كُلِّ مَوْضِعٍ.

وَقَوْلُهُمْ: يُقْسَمُ الْجِهَاتُ حَتَّى يَحْصَلَ لَهُ أَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى الْعَيْنِ، تَعَمُّقٌ لَمْ يَرِزْ بِهِ دَلِيلٌ، وَلَا فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ، وَهُمْ خَيْرُ قِبَلٍ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْجِهَةَ كَافِيَةٌ، وَلَوْ كَانَ فِي مَكَّةَ وَمَا بِلَيْهَا.

٧- جواز الصلاة على الراحلة في النافلة

٢٠٢- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ خَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٩٣)، مسلم (٧٠١)]

زَادَ الْبُخَارِيُّ: يَوْمَئِذٍ بَرَأَبِي - وَلَمْ يَكُنْ يَضْمَعُ فِي الْمَكْتُوبَةِ

(وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ خَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هُوَ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ بِلَفْظٍ «كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ» [البخاري (١٠٩٧)].

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ «[تَرْبِيعُ الْمَسْنَدِ] (١٩٣)» نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِلَفْظٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ

التَّوَابِلَ».

وقوله: (زاد البخاري: يومئ برأيه) أي في سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة (١١٠٥). ولكنه يخفض السجدين من الركعة.

(ولم يكن يصنعه) أي هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي الفريضة.

الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على الراحلة، وإن فاته استقبل القبلة.

وظاهره سواء كان على مخمل أو لا، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً إلا أن في رواية زر بن حبيش جابر زيادة: «في سفر القصر» وذهب إلى شرطية هذا جماعة من العلماء، وقيل: لا يشترط، بل يجوز في الحضر، وهو مزوي عن أنس من قوله ويفعل، والراحلة: هي الناقة.

والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب.

وأما الثاني فمسكوت عنه، وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياساً على الراكب، بجامع التيسير للمتطوع، إلا أنه قيل: لا يفتى له عدم الاستقبال في ركوعه وسجوده وإتمامهما، وأنه لا يمتشي إلا في قيامه وتشهده، ولهم في جواز مشيه عند الاعتدال من الركوع قولان: وأما اعتداله بين السجدين فلا يمتشي فيه، إذ لا يمتشي إلا مع القيام، وهو يجب عليه القعود بينهما.

وظاهر قوله: «حيث توجهت» أنه لا يتسدى لأجل الاستقبال، لا في حال صلاته ولا في أولها، إلا أن في قوله:

٨- البدء بالصلاة على الراحلة إلى القبلة

٢٠٣- ولأبي داود (١٢٢٥) من حديث أنس رضي الله عنه: «كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَطْوُعَ اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ الْقِبْلَةَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَ رِكَابِهِ». وإسادة حسن.

ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة، وهي زيادة مقبولة، وحديثه حسن، فيعمل بها.

وقوله: «ناقته». وفي الأول: «راحلته» هما بمعنى واحد، وليس بشرط أن يكون ركوعه على ناقة، بل قد صح في رواية مسلم (٧٠٢) «أنه رضي الله عنه صلى على جماره».

وقوله: (إذا سافر) تقدم أن السفر شرط عند بعض العلماء، وكأنه يأخذه من هذا، وليس بظاهر في الشرطية.

وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في الفصل لا الفرض، بل صرح البخاري (١٠٩٧) أنه لا يصنعه في المكتوبة.

إلا أنه قد ورد في رواية الترمذي والنسائي، «أنه رضي الله عنه أتى إلى مضيض هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلدة من أسفل بينهم، فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام، ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته فصلّى بهم، يومئ إتمام فيجعل السجود أخفض من الركوع» قال الترمذي: حديث غريب (٤١١)، ولم يرحه النسائي، وثبت ذلك عن أنس من فعليه، وصححه عبد الحق، وحسنه الثوري، وضعفه البيهقي.

وذهب البعض إلى أن الفريضة تصح على الراحلة، إذا كان مستقبل القبلة في هودج، ولو كانت سائرة كالسفينة، فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً.

قلت: وقد يفرق بأنه قد يعتذر في البحر وجدان الأرض فعفي عنه، بخلاف ركب الهودج.

وأما إذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعي تصح الصلاة للفريضة، كما تصح عندهم في الأرجوحة المشدودة بالحبال، وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين.

والمراد من المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين، فلا يرد عليه أنه رضي الله عنه كان يوتر على راحلته، والوتر واجب عليه.

٩- لا يصلى في مقبرة أو حمام

٢٠٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ».

رواه الترمذي (٣١٧) وله علة.

وَهِيَ الْإِخْلَافُ فِي وَصْلِهِ وَإِسْرَالِهِ، فَرَوَاهُ حَمَّادٌ مُوصُولاً عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

ورَوَاهُ الثَّوْرِيُّ مُرْسِلاً عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَاةُ الثَّوْرِيِّ أَصَحُّ وَأَثْبَتُ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: الْحَفُوظُ الْمُرْسَلُ، وَرَجَحَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا تَصَحُّ فِيهَا الصَّلَاةُ مَا عدا المقبرة، وَهِيَ الَّتِي تُدْفَنُ فِيهَا الْمَوْتَى، فَلَا تَصَحُّ فِيهَا الصَّلَاةُ. وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى الْقَبْرِ أَوْ بَيْنَ الْقُبُورِ، وَسَوَاءٌ كَانَ قَبْرٌ مُؤْمِنٍ أَوْ كَافِرٍ، فَالْمُؤْمِنُ تَكْرَمُ لَهُ، وَالْكَافِرُ بَعْدُ مِنْ خِيْبِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يُخَصِّصُ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً» الْحَدِيثُ.

وَكَذَلِكَ الْحَمَامُ فَإِنَّهُ لَا تَصَحُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، فَقِيلَ: لِلنَّجَاسَةِ، فَيُخْتَصُّ بِمَا فِيهِ النَّجَاسَةُ مِنْهُ، وَقِيلَ: تَكْرَهُ لَا غَيْرُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا تَصَحُّ فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَوْ عَلَى سَطْحِهِ، عَمَلًا بِالْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْجَمْهُورُ إِلَى صَحَّتِهَا، وَلَكِنْ مَعَ كَرَاهِيَةِ وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ مُعَلَّلاً بِأَنَّهُ حُلُّ الشَّيَاطِينِ، وَالْقَوْلُ الْأَظْهَرُ مَعَ أَحْمَدَ.

ثُمَّ لَيْسَ التَّخْصِصُ لِعَمُومِ حَدِيثِ «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَظَهْوراً» بِهَذَيْنِ الْحَلِّينِ فَقَطْ، بَلْ بِمَا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ الْآخِي وَهُوَ قَوْلُهُ:

١٠- النهي عن الصلاة في سبع مواضع

٢٠٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: الْمَرْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَالْحَمَامِ، وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ (٣٤٦).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ الْمَرْبَلَةِ» هِيَ جَمْعُ الْإِقَاءِ الزُّبْلِ (وَالْمَجْزَرَةِ) حُلُّ جَزْرِ الْأَنْعَامِ.

(وَالْمَقْبَرَةُ) وَهَمَّا بَزَنَةٌ: مَفْعَلَةٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَلِحُوقِ النَّاسِ بِهِمَا شَاذٌ.

(وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ) مَا تَقْرَعُهُ الْأَقْدَامُ بِالْمُرُورِ عَلَيْهَا. (وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ) وَهُوَ مَبْرَكُ الْإِبِلِ حَوْلَ الْمَاءِ (وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى).

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مَا لَفْظُهُ: وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي زَيْدِ بْنِ جَبْرِ مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ. وَجَبْرَةٌ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ فَمَشَاةٌ تَحْتِيجُ فَرَاةً. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ: مَتْرُوكٌ.

وَقَدْ تَكَلَّفَ اسْتِخْرَاجَ عَلَلِ النَّهْيِ عَنْ هَذِهِ الْمَحَلَّاتِ فَقِيلَ: الْمَقْبَرَةُ، وَالْمَجْزَرَةُ، لِلنَّجَاسَةِ، وَقَارِعَةُ الطَّرِيقِ كَذَلِكَ، وَقِيلَ: لِأَنَّ فِيهَا حَقّاً لِلغَيْرِ، فَلَا يَصَحُّ فِيهَا الصَّلَاةُ، وَاسِعَةٌ كَانَتْ أَوْ ضَيِّقَةً لِعَمُومِ النَّهْيِ، (وَمَعَاطِنِ الْإِبِلِ) وَرَدَ التَّعْلِيلُ فِيهَا مَنْصُوصاً بِأَنَّهَا مَأْوَى الشَّيَاطِينِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨٤)، وَوَرَدَ بِلَفْظِ: «مَبَارِكِ الْإِبِلِ» وَفِي لَفْظِ «مَزَابِلِ الْإِبِلِ». وَفِي أُخْرَى: «مُنَاخِ الْإِبِلِ» وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ «مَعَاطِنِ الْإِبِلِ».

وَعَلَّلُوا النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ وَقَبْدُوهُ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَى طَرَفٍ، يَحْتَاجُ يُخْرَجُ عَنْ هَوَانِهَا لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ؛ وَالْأَصَحُّ، وَإِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ أَبْطَلَ مَعْنَى الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ بَطَلَتْ الصَّلَاةُ، لِعَدَمِ الشَّرْطِ لَا لِكُونِهَا عَلَى ظَهْرِ الْكَعْبَةِ، فَلَوْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ بَقَاءُ النَّهْيِ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ هُوَ الرَّاجِبُ، وَكَانَ مُخَصَّصاً لِعَمُومِ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً» [هَدَمَ بَرْقَمَ (١١٧)] لَكِنْ قَدْ عَرَفْتُ مَا فِيهِ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْقُبُورِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ قَدْ صَحَّ، كَمَا يُفِيدُهُ.

١١- لَا يُصَلَّى إِلَى الْقُبُورِ

٢٠٦- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا

تَجْلِسُوا عَلَيْهَا».

فِيهِمَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٢).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٠) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠١٧).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ أَيَّ نَعْلَيْهِ، كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ قَوْلَهُ: «فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَدْرًا» شَكَ مِنْ الرَّايِ فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصَلْ فِيهِمَا»).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ) اختلف في وصله وإرساله، ورجح أبو حاتم وصله.

ورواه الحاكم (١٣٩/١، ١٤٠) من حديث أنس وإسناده مسعود.

ورواه الدارقطني (٣٩٩/١) من حديث ابن عباس، وعبد الله بن الشخير، وإسنادهما ضعيف.

وفي الحديث دلالة على شرعية الصلاة في النعال وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القدر والأذى، والظاهر فيهما عند الإطلاق النجاسة، رطوبة أو جافة، ويدل له سبب الحديث وهو إخبار جبريل عليه السلام أن في نعليه أذى، في صلاته واستمر فيهما، فإنه سبب هذا.

وإن المصلي إذا دخل في الصلاة وهو ملتبس بنجاسة غير عالم بما بها، أو ناسيًا لها، ثم عرّف بها في أثناء صلاته أنه يجب عليه إزالتها، ثم يستمر في صلاته، ويبني على ما صلى.

وفي الكل خلاف إلا أنه لا دليل للمخالف بقاوم الحديث، فلا تطيل بذكره.

ويؤيد طهורת النعال بالمسح بالتراب الحديث الآتي، وهو:

٢٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخَفْيِهِ فَطَهَرَهُمَا التُّرَابُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٤٠٤).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخَفْيِهِ» أي نعليه، أو أي ملبوس لقدّمه (لطهورهما) أي الخفين (التراب»).

وهو قوله: (وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ) يفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة (الغنوي) يفتح الغين والنون المعجمة؛ وهو مرثد بن أبي مرثد أسلم هو وأبوه؛ وشهدا بدرًا، وقتل مرثد يوم غزوة الرجيع شهيدًا، في حياته رضي الله عنه.

(قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وفيهِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ، كَمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ، وَالْأَصْلُ التَّحْرِيمُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَقْدَارَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَا يُعَدُّ مُسْتَقْبَلًا لَهُ عُرْفًا؛ وَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ.

وقد وردت به أحاديث كحديث جابر في وطء القبر، وحديث أبي هريرة «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ نِيَابَتُهُ فَتَخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧١).

وقد ذهب إلى تحريم ذلك جماعة من العلماء.

وعن مالك: أنه لا يكره القعود عليها وغوّه وإنما النهي عن القعود لقضاء الحاجة.

وفي الموطأ (ص ١٦١) عن علي - عليه السلام - : أنه كان يتوسّد القبر ويضطجع عليه ومثله في البخاري إك الجائز، باب (٨٢) عن ابن عمر وغيره.

والأصل في النهي التحريم كما عرفت غير مرّ؛ وفعل الصحابي لا يعارض الحديث المرفوع، إلا أن يقال: إن فعل الصحابي دليل لحمل النهي على الكراهة، ولا يخفى بعده.

١٢- إزالة الأذى من النعلين إذا أراد الصلاة فيهما

٢٠٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَدْرًا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصَلْ

ماشي، فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطير، فخلع نعليه وسراويله، قال: قلت: هات يا أمير المؤمنين أحله عنك، قال: لا، فخاص، فلما جاوزه لبس نعليه وسراويله، ثم صلى بالناس، ولم يغسل رجله.

ومن المعلوم؛ أن الماء المجتمع في القرى لا يخلو عن النجاسة.

١٣- شرط عدم الكلام في الصلاة

٢٠٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٣٧).

(وعن معاوية بن الحكم) هو: معاوية بن الحكم السلمي، كان ينزل المدينة، وعداده في أهل الحجاز.

وللحديث سبب حاصله: أنه عطس في الصلاة رجل، فسمته معاوية وهو في الصلاة، فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك، ثم قال له النبي ﷺ بعد ذلك: «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْحَدِيثُ، وَلَهُ عَذَّةُ الْفَاظِ».

والمراد من عدم الصلاحية عدم صحيتها، ومن الكلام: مكالمة الناس ومخاطبتهم، كما هو صريح السبب؛ فدل على أن المخاطبة في الصلاة تبطلها، سواء كانت لإصلاح الصلاة أو غيرها، وإذا احتيج إلى تنبيه الداخل فيأتي حكمه، وبماذا ينبه.

ودل الحديث على أن الكلام من الجاهل في الصلاة لا يبطلها وأنه معذور لجأله؛ فإنه ﷺ لم يامر معاوية بالإعادة.

وقوله: «إِنَّمَا هُوَ» أي الكلام المأذون فيه في الصلاة، أو الذي يصلح فيها التسبيح والتكبير وقراءة القرآن؛ أي إنما يشرع فيها ذلك وما انضم إليه من الأدعية ونحوها، للدليل الآتي وهو:

٢١٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنَّا لَتَنَكَلِّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُكَلِّمُ

(أخرجه أبو داود وصححه) ابن حبان وأخرجه ابن السكن والحاكم (١٦٦/١) والبيهقي (٤٣٠/٢) من حديث أبي هريرة، وسنده ضعيف.

وأخرجه أبو داود (٣٨٧) من حديث عائشة.

وفي الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضاً.

وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث، وكذا النخعي، وقالوا: يجزيه أن يسمح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب، ويصلي فيهما، ويشهد له أن أم سلمة سألت النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أظيل ذيلي، وأمشي في المكان القدر، فقال: «يُطَهَّرُ مَا بَعْدَهُ».

أخرجه أبو داود (٣٨٣)، والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١).

ونحوه: أن امرأة من بني عبد الأشهل: قالت: قلت يا رسول الله: إن لنا طريقاً إلى المسجد متينة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ فقال: «أَلَيْسَ مِنْ بَعْدِهَا طَرِيقٌ هِيَ أَطْيَبُ مِنْهَا؟» قلت: بلى، قال: «فَهَذِهِ بِهَذِهِ».

أخرجه أبو داود (٣٨٤) وابن ماجه (٥٣٣).

قال الخطابي: وفي إسناده الحديثين مقال.

وتأولته الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابساً لا يعلو بالثوب منه شيء.

قلت: ولا يناسبه قولها: إذا مطرنا.

وقال مالك: معنى كون الأرض يطهر بعضها بعضاً: أن يطأ الأرض القدرة ثم يطأ الأرض الطيبة اليابسة، فإن بعضها يطهر بعضها.

أما النجاسة تُصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء، قال: وهو إجماع.

قيل: وما يدل لحديث الباب وأنه على ظاهره، ما أخرجه البيهقي (٤٣٤/٢) عن أبي العلى عن أبيه عن جدّه قال: أقبلت مع علي بن أبي طالب - عليه السلام - إلى الجمعة وهو

أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلْتُ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (البخاري (١٢٠٠)، مسلم (٥٣٩)).

(وعن زيد بن أرقم قال: إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ).

والمراد ما لا يذم منه من الكلام كرد السلام ونحوه، لا أنهم كانوا يتحدثون فيها تحدث المتجالسين، كما يدل له قوله: (يُكَلِّمُ أَحَدُنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلْتُ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾) وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ عَلَى أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ وَقَدْ ادَّعَى فِيهِ الْإِجْمَاعُ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ.

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ التَّكَلَّمَ فِيهَا عَامِدٌ، عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ، لَغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا، وَلِغَيْرِ إِنْقِاذِ هَالِكٍ وَشَبْهِهِ مُبْطَلٌ لِلصَّلَاةِ.

وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْكَلَامِ لِمَصْلَحَتِهَا، وَيَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ فِي أَبْوَابِ السُّهُورِ.

وَفَهِمَ الصَّحَابَةُ الْأَمْرَ بِالسُّكُوتِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قَانِتِينَ﴾؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ مَعَانِي الْقَنُوتِ وَلَهُ أَحَدُ عَشَرَ مَعْنًى مَعْرُوفَةً، وَكَأَنَّهُمْ أَخَذُوا خُصُوصَ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْقِرَائِنِ، أَوْ مِنْ تَفْسِيرِهِ ﷺ لَهُمْ ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ أَبْحَاثٌ قَدْ سَقَّيْنَاهَا فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ، فَإِنْ اضْطُرَّ الْمُصَلِّي إِلَى تَنْبِيهِ غَيْرِهِ فَقَدْ أَبَاحَ لَهُ الشَّارِعُ نَوْعاً مِنَ الْأَلْفَافِ، كَمَا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ.

١٤- إذا أراد المصلي أمراً وهو في الصلاة

٢١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

«التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٢٠٣)، مسلم (٤٢٢)).

زَادَ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ.

(وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ».)

وَفِي رَوَابِغِ «إِذَا تَابَكُمُ أَمْرُ فَالتَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ» وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. زَادَ مُسْلِمٌ: فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ السِّيَاقِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ لِمَنْ نَابَهُ فِي الصَّلَاةِ أَحَرٌّ مِنَ الْأُمُورِ؛ كَأَن يُرِيدَ تَنْبِيهُ الْإِمَامِ عَلَى أَمْرِ سَهَا عَنْهُ، وَتَنْبِيهِ الْمَلَأَ، أَوْ مِنْ يُرِيدُ مِنْهُ أَمراً، وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ يُصَلِّي فِيْبَهُ عَلَى أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ، فَإِنْ كَانَ الْمُصَلِّي رَجُلًا قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْبَخَارِيِّ ((٢٦٩٠)) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا اللَّفْظِ وَأُطْلِقَ فِيمَا عَدَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُصَلِّيةُ أَمْرًا تَبَيَّنَتْ بِالتَّصْفِيقِ.

وَكَيْفِيَّتُهُ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ أَيُّوبَ بَأَن تَضْرِبَ بِأَصْبَعَيْنِ مِنْ يَمِينِهَا عَلَى كَفِّهَا الْيُسْرَى.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَبَعْضُهُمْ فَصَّلَ بِلَا دَلِيلٍ نَافِضٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّهُ فِي صَلَاةٍ فَلَا يُطْلَعُهَا، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُطْلَعُهَا، وَقَدْ كَانَ قَتْنَا عَلَى الْإِمَامِ، قَالُوا لِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٠٨) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ».

وَأَجِيبَ: بَأَن أَبَا دَاوُدَ ضَعَفَهُ بَعْدَ سِيَاقِهِ لَهُ، فَحَدِيثُ الْبَابِ بَاقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ، لَا تَخْرُجُ مِنْهُ صُورَةٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّسْبِيحِ تَنْبِيْهًا، أَوْ التَّصْفِيقِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ فِي رَوَاتِهِ: «إِذَا تَابَكُمُ أَمْرٌ فَلْيَتَسَبَّحِ الرِّجَالُ وَلْيَتَصَفَّقِ النِّسَاءُ» وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ.

قَالَ شَارِحُ التَّقْرِيبِ: الَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا وَمِنْهُمْ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ: أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَصْحَابِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ: وَالْحَقُّ انْقِسَامٌ فِي التَّسْبِيحِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى مَا هُوَ وَاجِبٌ، وَمَنْدُوبٌ، وَمُبَاحٌ، مَحْسَبٌ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ.

١٥- البكاء في الصلاة

٢١٢- وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَزِيرٌ كَأَزِيرِ الْمَرْجُلِ، مِنَ الْبُكَاءِ».

أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ [أحمد (٢٥/٤)، (٢٦)، أبو داود (٩٠٤)، الترمذي في «الشمائل» (٣١٥)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٦٥).

(وعن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء المهملية وتشديد الراء المكسورة وبالفاء: ابن عبد الله بن الشخير بكسر الشين المعجمة وكسر الحاء المشددة، ومطرف تابعي جليل، عن أبيه عبد الله بن الشخير، وهو ممن وفد إلى النبي ﷺ في بني عامر، يعد في البصريين.

(قال): «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيرٌ» بفتح الهمزة فزاي مكسورة فمشاة تحية ساكنة فزاي، وهو صوت القدر عند غليانها.

(كأزير الرجل) بكسر الميم وسكون الراء، وفتح الجيم: هو القدر.

(من البكاء) بيان للأزير.

(أخرجه الخمسة) هم عنده على ما ذكره في الخطبة من عدا الشيخين، فهم أصحاب السنن واحداً، إلا أنه هنا أراد بهم غير ذلك، هم أهل السنن الثلاثة واحداً كما بينه قوله: «إلا ابن ماجه، صححه ابن حبان، وصححه أيضاً ابن خزيمة (٩٠٠)، والحاكم (٢٦٤/١)، وهم من قال: إن مسلماً أخرجه».

ومثله ما روي: أن عمر صلى صلاة الصبح، وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله: «إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ» (يوسف: ٨٦) فسمع نسيجه.

أخرجه البخاري مقطوعاً، ووصله سعيد بن منصور (١١٣٨).

وأخرجه ابن المنذر.

والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يبطل الصلاة، وقيس عليه الآتي.

١٦- جواز التنحنح في الصلاة

٢١٣- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ، فَكَنتُ إِذَا أَتَيْتَهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّنَحُ لِي».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠٨).

(وعن علي) عليه السلام قال: كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان يفتح الميم ودال مهملته وخاء معجمته، تنية مدخل، بزنة مقفل؛ أي وقتان أدخل عليه فيهما.

(فكنت إذا أتته وهو يصلي تنحنح لي. رواه النسائي وابن ماجه) وصححه ابن السكن.

وقد روي بلفظ: «سبح» [أحمد: (٢٢/٢) مكان «تنحنح» من طريق أخرى ضعيفة.

والحديث دليل على أن التنحنح غير مبطل للصلاة.

وقد ذهب إليه الناصر والشافعي عملاً بهذا الحديث.

وعند الهادي: أنه مفسد إذا كان بحرفين فصاعداً، إلحاقاً للكلام المفسد؛ قالوا: وهذا الحديث فيه اضطراب.

ولو ثبت الحديثان معاً لكان الجمع بينهما بأنه ﷺ كان تارة يسبح، وتارة يتنحنح صحيحاً، ولكن قد سمعت أن رواية «تنحنح» صححها ابن السكن، ورواية «سبح» ضعيفة، فلا تتم دعوى الاضطراب إذ لا يكون الاضطراب إلا في الأحاديث الصحيحة، كما علم في علوم الحديث.

١٧- جواز الإشارة في الصلاة

٢١٤- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنهما «قَالَ: قُلْتُ لَيْلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَيَسْطُ كَفَّهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٨) وَصَحَّحَهُ.

(وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «قال: قلت ليلال:

كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟» أُنِيَ عَلَى الْأَنْصَارِ كَمَا دَلَّ لَهُ السِّيَاقُ.

(حِينَ يَسْلُمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَتَسْطُ كَفَّهُ).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ) وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً أَحْمَدُ (١٢/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠١٧) وَأَصْلُ الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قُبَاةٍ يُصَلِّي فِيهِ، فَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ وَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ؟» الْحَدِيثُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠/٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٢٥٨)، وَالحَاكِمُ (١٢/٣) أَيْضاً، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَأَلَ صُحْباً عَنْ ذَلِكَ بَدَلِ بِلَالٍ. وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَانِ جَمِيعاً.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ أَحَدٌ عَلَى الْمُصَلِّي رَدُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِشَارَةٍ دُونَ النُّطْقِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ [٥٤٠] بِاخْتِلَافٍ فِي بَعْضِ لَفَظِهِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ لِحَاجَةٍ، قَالَ: ثُمَّ أَذْرَكْتَهُ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا قَرَعَ دَعَائِي وَقَالَ: إِنَّكَ سَلَّمْتَ عَلَيَّ فَأَعْتَدَرْتُ إِلَيْهِ بَعْدَ الرُّدِّ بِالْإِشَارَةِ».

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ ﷺ وَلَا ذَكَرَ الْإِشَارَةَ بَلْ قَالَ لَهُ بَعْدَ قَرَأَتِهِ مِنَ الصَّلَاةِ «إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا» (الْبَغَارِيُّ ١١٩٩)، (مُسْلِمٌ ٥٣٨)» إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٠/٢) فِي حَدِيثِهِ: «أَنَّهُ ﷺ أَوْمَأَ لَهُ بِرَأْسِهِ».

وَقَدْ اختلف العلماءُ فِي رَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمُصَلِّي. فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَرُدُّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَرُدُّ فِي نَفْسِهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ، كَمَا أَفَادَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَهَذَا هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ لِلدَّلِيلِ، وَمَا عَدَاهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ دَلِيلٌ.

قِيلَ: وَهَذَا الرُّدُّ بِالْإِشَارَةِ اسْتِحْبَابٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ ﷺ بِهِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، بَلْ قَالَ لَهُ: «إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا».

قُلْتُ: قَدْ عُرِفَتْ مِنْ رَوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ «أَنَّهُ ﷺ رَدَّ عَلَيْهِ

بِالْإِشَارَةِ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ اعْتَدَرَ إِلَيْهِ عَنِ الرُّدِّ بِاللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ يَرُدُّ بِهِ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا حُرِّمَ الْكَلَامُ رَدُّ عَلَيْهِ ﷺ بِالْإِشَارَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ «أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»، فَالْعَجَبُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: يَرُدُّ بِاللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَذَا أَيْ أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ الْإِعْتِدَارَ عَنْ رَدِّهِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ السَّلَامَ بِاللَّفْظِ، وَجَعَلَ رَدَّهُ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ كَلَاماً، وَإِنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْهُ.

وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ مِنْ سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي لَا يَسْتَحِقُّ جَوَاباً: يَعْنِي بِالْإِشَارَةِ وَلَا بِاللَّفْظِ، يَرُدُّهُ رَدُّهُ ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِ، وَعَلَى جَابِرٍ بِالْإِشَارَةِ، وَلَوْ كَانُوا لَا يَسْتَحِقُّونَ لِأَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْإِشَارَةِ فِي الْمُسْنَدِ (٣٣٢/٤) مِنْ حَدِيثِ صُحْبٍ قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ فَرَدَّ عَلَيَّ إِشَارَةً» قَالَ الرَّأَوِيُّ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبِعِهِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي وَصْفِهِ لِرَدِّهِ ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَكَذَا، وَسَطَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ - الرَّأَوِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - كَفَّهُ وَجَعَلَ بَطْنَهُ أَسْفَلَ، وَجَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى فَوْقٍ.

فَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُجِيبُ الْمُصَلِّيَ بِالْإِشَارَةِ إِمَّا بِرَأْسِهِ، أَوْ بِيَدِهِ، أَوْ بِأَصْبِعِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الرُّدَّ بِالْقَوْلِ وَاجِبٌ. وَقَدْ تَعَذَّرَ فِي الصَّلَاةِ، فَبَقِيَ الرُّدُّ بِأَيِّ مُمَكِّنٍ.

وَقَدْ امْتَنَعَ بِالْإِشَارَةِ، وَجَعَلَهُ الشَّارِعُ رَدّاً، وَسَمَّاهُ الصُّحْبَةَ رَدّاً، وَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ رُدُّوْهَا﴾ [النساء: ٨٦].

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ إِشَارَةً فَتُهُمْ عَنْهُ فَلْيُعِذْ صَلَاتَهُ» ذَكَرَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي (٨٣/٢، ٨٤)، فَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي غُظْفَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ رَجُلٌ مُنْجَوٍّ.

١٨- جواز حمل الصغير في الصلاة

٢١٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ - فَلِإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٥١٦)، مسلم (٥٤٣).

وَلِمُسْلِمٍ (٥٤٣) (٤٢): وَهُوَ يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ.

(وعن أبي قتادة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ خَامِلٌ أُمَامَةً» بضم الهمزة.

(بنت زينب) هي أمها، وهي زينب بنت رسول الله ﷺ؛ وأبوها أبو العاص بن الربيع.

(لهذا سجد وضعها وإذا قام حملها. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ومسلم زيادة: «وَهُوَ يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ» في قوله: «كَانَ يُصَلِّي»، ما يدل على أن هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقاً؛ لأن هذا الحمل لأمامة وقع منه ﷺ مرة واحدة لا غير.

والحديث دليل على أن حمل المصلي في الصلاة حيواناً أو آدمياً أو غيره لا يضر صلاته، سواء كان ذلك لضرورة أو غيرها، وسواء كان صلاة فريضة أو غيرها، وسواء كان إماماً أو منفرداً.

وقد صرح في رواية مسلم: أنه ﷺ كان إماماً، فإذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد، وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأول.

وفيه دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم، وأنه الأصل ما لم تظهر النجاسة، وأن الأفعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة، فإنه ﷺ كان، يحملها ويضعها.

وقد ذهب إليه الشافعي ومنع غيره من ذلك، وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدة.

منها: أنه خاص به ﷺ.

ومنها: أن أمانة كانت تعلق به دون فعل منه.

ومنها: أنه للضرورة.

ومنهم من قال: إنه منسوخ وكلها دعاوى بغير برهان واضح.

وقد أطال ابن دقيق العيد في شرح العمدة (٢٩٢/٢-٢٩٩) القول في هذا، وزدناه إيضاحاً في حواشينا.

١٩- جواز قتل المؤذي في الصلاة

٢١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ».

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ (أبو داود ٩٢١)، الرمذي (٣٩٠)، السائي (١٠/٣)، ابن ماجه (١٢٤٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٥١) وَلَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ.

و «الأسودان»: اسم يطلق على الحية والعقرب، على أي لون كانا، كما يقيد كلام أئمة اللغة، فلا يتوهم أنه خاص بذئ اللون الأسود فيهما.

وهو دليل على وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة، إذ هو الأصل في الأمر، وقيل إنه للتدب، وهو دليل على أن الفعل الذي لا يتم قتلها إلا به لا يبطل الصلاة، سواء كان بفعل قليل أو كثير.

وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء.

وذهبت الهادوية إلى أن ذلك يفسد الصلاة، وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياساً على سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة، وتعرض وهو يصلي كإيقاظ الغريق ونحوه فإنه يخرج لذلك من صلاته.

وفيه لغبرهم تفاصيل أخر لا يقوم عليها دليل.

والحديث حجة للقول الأول.

وأحاديث الباب اثنان وعشرون.

وفي الشرح ستة وعشرون.

٤- باب ستر المصلي

١- عقوبة المار بين يدي المصلي

٢١٧- عَنْ أَبِي جَهَنيمِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيِ

الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَأَنَّ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ [البخاري (٥١٠)، مسلم (٥٠٧)].

وَوَقَعَ فِي التَّيَّارِ «البحر الرخاء» (٣٧٨٢) مِنْ وَجْهِ آخَرِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا.

(عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ) بَضُمَ الْجِيمُ مُصَغَّرُ جَهْمٍ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُهَيْمٍ وَقِيلَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ، يَكْسِرُ الْمَهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الِيمِ، الْأَنْصَارِيُّ، لَهُ حَدِيثَانِ هَذَا أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ فِي السَّلَامِ عَلَى مَنْ يَبُولُ؛ وَقَالَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الْجُهَيْمِ بْنُ الصَّمَّةِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ رَاوِيَ حَدِيثِ الْبَوْلِ رَجُلٌ آخَرٌ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، وَالَّذِي هُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُهَيْمٍ، وَأَنْهُمَا اثْنَانِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ» لَفُظُ «مِنَ الْإِثْمِ» لَيْسَ مِنَ الْفَاعِلِ الْبُخَارِيُّ وَلَا مُسْلِمٌ، بَلْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٥٨٥/١): إِنَّهَا لَا تَوُجَدُ فِي الْبُخَارِيِّ إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ رَوَاتِهِ، وَقَدْ خُفِيَ فِيهِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ: وَقَدْ عَيَّبَ عَلَى الطَّبْرِيِّ نَسْبَتَهَا إِلَى الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِهِ الْأَخْتَكَامُ، وَكَذَا عَيَّبَ عَلَى صَاحِبِ الْعَمْدَةِ نَسْبَتَهَا إِلَى الشَّيْخَيْنِ مَعَ (أ) هـ.

فَالْعَجَبُ مِنْ نَسْبَةِ الْمُصَنِّفِ لَهَا هُنَا إِلَى الشَّيْخَيْنِ، فَقَدْ وَقَعَ لَهُ مِنَ الْوَهْمِ مَا وَقَعَ لَصَاحِبِ الْعَمْدَةِ.

(لَكَأَنَّ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ) وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ مُمَيِّزِ الْأَرْبَعِينَ. (وَوَقَعَ فِي الْبَرَارِ): أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُهَيْمٍ.

(مَنْ وَجَّهَ): أَيُّ مِنْ طَرِيقِ رَجَالِهَا غَيْرِ رَجَالِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ؛ (أَرْبَعِينَ خَرِيفًا) أَيُّ عَامًا، أَطْلَقَ الْخَرِيفُ عَلَى الْعَامِ مِنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؛ أَيُّ مَا بَيْنَ مَوْضِعِ جَهَنَّمَ فِي سُجُودِهِ وَقَدَمَيْهِ، وَقِيلَ غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ

عَامٌ فِي كُلِّ مُصَلٍّ، فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، سَوَاءً كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا، يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ، إِلَّا الْمَأْمُومَ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رُذِّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ السُّتْرَةَ إِنَّمَا تَرْفَعُ الْخُرْجَ عَنِ الْمُصَلِّي لَا عَنِ الْمَارِّ، ثُمَّ ظَاهِرُ الرَّوْعِيْدِ يَخْتَصُّ بِالْمَارِّ لَا بِبَيْنَ وَقَفَ عَائِدًا مَثَلًا بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، أَوْ قَدَّمَ أَوْ رَفَعَهُ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ التَّشْوِيشَ عَلَى الْمُصَلِّي فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَارِّ.

٢- ما يجعل سورة للمصلي

٢١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠٠).

وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ» بَضُمَ الِيمِ وَهَمْزُهُ سَاكِنَةٌ وَكَسَرَ الْخَاءُ الْمُعْجَمَةَ، وَفِيهَا لَفَاتٌ أُخْرَى. (الرَّحْلُ) هُوَ الْعَوْدُ الَّذِي فِي آخِرِ الرَّحْلِ؛ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

وَلِي الْحَدِيثِ نَدَبٌ لِلْمُصَلِّي إِلَى اتِّخَاذِ سُتْرَةٍ، وَأَنَّهُ يَكْفِيهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، وَهِيَ قَدْرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ، وَتَحْصُلُ بِأَيِّ شَيْءٍ أَقَامَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحِكْمَةُ فِي السُّتْرَةِ كَفُّ الْبَصَرِ عَمَّا وَرَاءَهَا، وَمَنْعُ مَنْ يَمْتَنِرُ بِقَرْبِهِ.

وَأُخِذَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْخَطُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ بِهِ حَدِيثٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٨٩)، إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ.

وَقَدْ أَخَذَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَقَالَ: يَكْفِي الْخَطُ.

وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدْنُو مِنَ السُّتْرَةِ وَلَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَصًا أَوْ غَوَّهَا جَمَعَ الْحِجَارَ أَوْ تَرَابًا أَوْ مَتَاعَهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ الدُّنُوَّ مِنَ السُّتْرَةِ بِحَيْثُ

يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا قَدْرُ مَكَانِ السُّجُودِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الصُّنُوفِ.

وقد ورد الأمر بالدنو منها، وبيان الحكمة في اتخاذها، وهو ما رواه أبو داود (٦٩٥) وغيره، من حديث سهل بن أبي حشمة مرفوعاً: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعْ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ» ويأتي في الحديث الرابع ما يفيد ذلك، والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل، يرده الحديث الآتي.

٢١٩- وَعَنْ سَبْرَةَ بِنِ مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَيْسَ تَبَرُّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ بِسَهْمٍ».

أخرجه الحاكم (٢٥٢/١).

(وعن سبرة) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة، وهو أبو ثرية بضم المثلثة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية وهو سبرة بن معبد الجهني سكن المدينة، وعداده في البصريين.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ تَبَرُّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ بِسَهْمٍ».) أخرجه الحاكم في الأمر بالستر.

وحمل الجاهل على الذنب، وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء، ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي.

وفي قوله: (ولو بسهم) ما يفيد أنها تجزئ السترة غلظت أو دقت، وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرحل كما قيل.

قالوا: والمختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها.

٣- يقطع الصلاة: المرأة والحمار والكلب الأسود

٢٢٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ - الْمَرْأَةُ، وَالْجِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» - الحديث. وفيه «الكلب الأسود شيطان».

أخرجه مسلم (٥١٠).

(وعن أبي ذر) بفتح الذال المعجمة.

وقد تقدمت ترجمته.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ» أَيْ يُفْسِدُهَا أَوْ يُقَلِّلُ ثَوَابَهَا.

(إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ) أَيْ مَثَلًا، وَإِلَّا فَقَدْ أَجْزَأَ السَّهْمُ كَمَا عَرَفْتُ.

(المرأة) هو فاعل «يقطع»: أي مرور المرأة.

(والحمار والكلب الأسود).

(الحديث) أي أتم الحديث.

وتعامة قلت: فما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ عما سألتني؟ فقال: «الكلب الأسود شيطان».

(وليه: الكلب الأسود شيطان) الجار يتعلق بمقدر: أي وقال.

(أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذي (٣٣٨)، والنسائي (٦٣/٢)، وابن ماجه (٩٥٢) مختصراً ومطولاً.

الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا ستر له مرور هذه المذكورات.

وظاهر القطع الإبطال.

وقد اختلف العلماء في العمل بذلك:

فقال قوم: يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار؛

لحديث ورد في ذلك عن ابن عباس: «أنه مرّتين يدي الصفّ على جمار، والنبي ﷺ يصلي، ولم يعد الصلاة، ولا أمر أصحابه بإعادتها».

أخرجه الشيخان (٨٦١) ح (٥٠٤)، فعملوه مخصصاً لما هنا.

وقال أحمد: يقطعها الكلب الأسود قال: وفي نفسي من المرأة والحمار؛ أما الحمار: فلحديث ابن عباس؛ وأما المرأة:

وقوله: (دون آخره) يريد أنه ليس في حديث ابن عباس آخر حديث أبي هريرة الذي في مسلم وهو قوله: «ويبقى من ذلك مثل مؤخيرة الرجل» فالضمير في آخره عبارة المصنف لآخر حديث أبي هريرة، مع أنه لم يأت بلفظه كما عرفت، ولا يصح أنه يريد دون آخر حديث أبي ذر، كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب؛ ثم راجعت سنن أبي داود وإذا لفظة: «يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب» (١ هـ)، فاحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث أبي ذر.

وقوله: «الكلب الأسود شيطان» أو دون حديث أبي هريرة وهو ما ذكرناه في الشرح، والأول أقرب؛ لأنه ذكر لفظ حديث أبي ذر دون لفظ حديث أبي هريرة، وإن صح أن يعيد إليه الضمير، وإن لم يذكره إحالة على الناظر.

وتقييد المرأة بالحائض يقتضي مع صحة الحديث حمل المطلق على المقيّد، فلا تقطع إلا الحائض، كما أنه أطلق الكلب عن وصفه بالأسود في بعض الأحاديث؛ وتقيّد في بعضها به، فحملوا المطلق على المقيّد وقالوا: لا يقطع إلا الأسود، فتعين في المرأة الحائض، حمل المطلق على المقيّد.

٤- مقالة المار بين يدي المصلي

٢٢٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتره من الناس، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبي فليقاتله، فإنما هو شيطان».

متفق عليه (بخاري ٥٠٩)، مسلم (٥٠٥).

ولم يروى (٥٠٦) من حديث ابن عمر [وإن مئة القرن].

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتره من الناس» مما سلف تعيينه من السترة، وقدرها، وقدر كم يكون بينها وبين المصلي. (فأراد أحد أن يجتاز أي يمضي بين يديه فليدفعه) ظاهرة وجوباً.

(لأن أبي) أي عن الاندفاع.

فلحديث عائشة عند البخاري (٣٨٢) أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل وهي مغمضة بين يديه، فإذا سجد غمز رجلها فكفنها فإذا قام بسطت يديها» فلو كانت الصلاة يقطعها مرور المرأة لقطعها اضطجاعها بين يديه.

وفذهب الجمهور إلى أنه لا يقطعها شيء، وتأولوا الحديث بأن المراد بالقطع نقص الأجر لا الإبطال.

قالوا: لشغل القلب بهذه الأشياء.

ومنهم من قال: هذا الحديث منسوخ بحديث أبي سعيد الآتي (برقم ٢٢٣): «لا يقطع الصلاة شيء» وبأني الكلام عليه.

وقد ورد: «أنه يقطع الصلاة اليهودي والنصراني والمجوسي والخزيري» وهو ضعيف أخرجه أبو داود (٧٠٤) من حديث ابن عباس، وضعفه.

٢٢١- ولله (٥١١) عن أبي هريرة نحوه دون الكلب.

(وله) أي لمسلم (عن أبي هريرة نحوه) أي نحو حديث أبي ذر.

(دون الكلب) كذا في نسخ بلوغ المرام.

ويريد: أن لفظ الكلب لم يذكر في حديث أبي هريرة، ولكن راجعت الحديث فوالت لفظه في مسلم عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والجمار والكلب، ويبقى من ذلك مثل مؤخيرة الرجل».

٢٢٢- ولأبي داود (٧٠٣)، والنسائي (٦٤/٢)، عن ابن عباس نحوه، دون آخره. وتقيّد المرأة بالحائض.

قوله: (ولأبي داود، والنسائي، عن ابن عباس نحوه، دون آخره، وتقيّد المرأة بالحائض) في أبي داود عن شعبة قال: حدثنا قتادة قال: سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس رفعه شعبة قال: «يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب».

وأخرجه النسائي (٦٤/٢) وابن ماجه (٩٤٩).

(فليقاتله) ظاهره كذلك.

(فإنما هو شيطان) تعليل للأمر بقتله أو لعدم اندفاعه أو
لَهُمَا.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وفي رواية) أي لمسلم (٥٠٦) من حديث ابن
عمر من حديث أبي هريرة.

(فإن معه القرين) في القاموس: القرين: الشيطان المقرون
بالإنسان لا يفارقه.

وظاهر كلام المصنف أن رواية: «فإن معه القرين» مُتَّفَقٌ
عليها بين الشيخين من حديث أبي سعيد، ولم أجدها في
البخاري، ووجدتها في صحيح مسلم، لكن من حديث أبي
هريرة.

والحديث دالٌّ بمفهوميهِ على أنه إذا لم يكن للمصلي سُتْرَةٌ
فليس له دفع المارِّ بين يديه، وإذا كان له سُتْرَةٌ دفعه.

قال القرطبي: بالإشارة ولطيف المنع فإن لم يمتنع عن
الاندفاع قائله: أي دفعه دفعاً أشد من الأول.

قال: واجمعوا أنه لا يلزمه أن يُقاتله بالسلاح، لمخالفة ذلك
قاعدة الصلاة في الإقبال عليها، والاشتغال بها، والخشوع، هذا
كلامه.

واطلق جماعة: أن له قتاله حقيقة، وهو ظاهر اللفظ،
والقول بأنه يدفعه بعينه وسببه يرده لفظ هذا الحديث، ويؤيده
فعل أبي سعيد راوي الحديث مع الشاب الذي أراد أن يجتاز
بين يديه وهو يصلي، أخرجه البخاري (٥٠٩) عن أبي صالح
السَّمان قال: رأيت أبا سعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى
شيء يستتره من الناس، فأراد شاب من بني أبي المعيط أن يجتاز
بين يديه، فدفعه أبو سعيد في صدره، فظن الشاب فلم يجد
مساغاً إلا بين يديه، فعاد ليجتاز، فدفعه أبو سعيد أشد من
الأول. الحديث.

وقيل: يرده باستهل الوجوه، فإذا أبى فبأشد، ولو أدى إلى
قتله، فإن قتله فلا شيء عليه؛ لأن الشارع أباح قتله.

والأمر في الحديث وإن كان ظاهره الإيجاب لكن قال
النووي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع، بل

صرح أصحابنا بأنه مندوب، ولكن قال المصنف: قد صرح
بوجوبه أهل الظاهر.

وفي قوله «فإنما هو شيطان» تعليل بأن فعله فعل الشيطان
في إرادة التشويش على المصلي.

وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان
الذي يريد إفساد صلاة المصلي وفتنه في دينه، كما قال تعالى:
«شَيطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ» [الأعام: ١٢].

وقيل المراد بأن الحامل له على ذلك شيطان، ويدل له
رواية مسلم (٥٠٦) فإن معه القرين.

وقد اختلف في الحكمة المتضمنة للأمر بالدفع.

ف قيل: لدفع الإثم عن المارِّ، وقيل: لدفع الخلل الواقع
بالمرور في الصلاة، وهذا الأرجح؛ لأن عناية المصلي بصيانة
صلاته أهم من دفعه الإثم عن غيره.

قلت: ولو قيل: إنه لَهُمَا معاً لما بُعِدَ، فيكون لدفع الإثم
عن المارِّ الذي أفاده حديث: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ» (خ (٥١٠)،
م (٥٠٧)) ولصيانة الصلاة عن النقصان من أجراها.

فقد أخرج أبو نعيم عن عمر: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَصْلِي مَا يَنْقُصُ
من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى إلا إلى شيء يستتره من
الناس».

وأخرج ابن أبي شيبة (٢٥٢/١) عن ابن مسعود: «إن المروِّ
بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته».

ولَهُمَا حُكْمُ الرُّفْعِ وإن كانا موقوفين، إلا أن الأول فيمن
لم يتخذ سُتْرَةً، والثاني مطلق فيحمل عليه.

وأما من اتخذ السُتْرَةَ فلا نقص في صلاته بمرور المارِّ؛ لأنه
قد صرح الحديث أنه مع اتخاذ السُتْرَةِ لا يضره مرور من مر،
فأمره بدفعه للمارِّ، لعل وجه إنكار المنكر على المارِّ يُتَعَدَّى ما
نهاه عنه الشارع، ولذا يُقَدَّمُ الأخفُّ على الأغلظ.

٥- ضرورة السورة للمصلي

٢٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مِنْ مَرٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

كَانَ الْمَصْلِيُّ إِمَامًا أَوْ مُفْرَدًا لَا إِذَا كَانَ مُؤْتَمًّا، فَإِنَّ الْإِمَامَ سُرَّةَ لَهْ أَوْ سُرَّتَهُ سُرَّةَ لَهْ.

وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا.

وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ [كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ (٩٠)]، وَأَبُو دَاوُدَ [بَابُ (١١٢)].

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٤٩/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٦١)، وَلَمْ يَصِبْ مِنْ زَعْمٍ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [الْأَوْسَطُ (٤٦٥)] مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «سُرَّةُ الْإِمَامِ لِمَنْ خَلْفَهُ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مِنْ مَرٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَلَمْ يَصِبْ مِنْ زَعْمٍ (وَهُوَ ابْنُ الصَّلَاحِ).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِي الْأَمْرِ بِاتِّخَاذِ السُّرَّةِ فِي الْفَضَاءِ وَغَيْرِهِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَدْرَ مَمَرِ الشَّاةِ» [الْبُخَارِيُّ (٤٩٦)]، مُسْلِمٌ (٥٠٨) وَلَمْ يَكُنْ يَتَبَاعَدُ مِنْهُ، بَلْ أَمَرَ بِالْقُرْبِ مِنَ السُّرَّةِ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى عُودٍ أَوْ عُمُودٍ أَوْ شَجَرَةٍ جَعَلَهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، أَوْ الْأَيْسَرِ، وَلَمْ يَصْمُدْ لَهُ صِمْدًا، وَكَانَ يُرَكِّزُ الْحَرَبَةَ فِي السُّفْرِ، أَوْ الْعِزَّةِ، فَيَصَلِّي إِلَيْهَا، فَتَكُونُ سُرَّتَهُ، وَكَانَ يَعْزُضُ رَاحِلَتَهُ فَيَصَلِّي إِلَيْهَا، وَقَاسَ الشَّافِعِيُّ عَلَى ذَلِكَ بَسَطَ الْمَصْلِيُّ لِنَحْوِ سَجْدَةِ بَجَامِعِ إِشْعَارِ الْكُفَّارِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

(أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ) فَإِنَّهُ أوردَهُ مَثَالًا لِلْمُضْطَرِبِ فِيهِ.

(بَلْ هُوَ حَسَنٌ) وَنَازَعَهُ الْمَصْنُفُ فِي النُّكْتِ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ.

وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ (٣٤٠/١) قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ نَجِدْ شَيْئًا نَشُدُّ بِهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَجِئْ إِلَّا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ.

وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ تَشُدُّونَهُ بِهِ؟

وَقَدْ أَشَارَ الشَّافِعِيُّ إِلَى ضَعْفِهِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ تُجَزِّئُ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ.

وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ (٣٤٠/١) قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: رَأَيْتُ شَرِيكًا صَلَّى بِنَا فِي جَبَابَةِ الْعَصْرِ، فَوَضَعَ قَلَنْسُوْتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبُخَارِيُّ (٥٠٧)]، مُسْلِمٌ (٥٠٢) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: «أَنَّ ﷺ كَانَ يَعْزُضُ رَاحِلَتَهُ فَيَصَلِّي إِلَيْهَا».

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ: أَيُّ الْمَصْلِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ جَمْعَ تَرَابٍ أَوْ أَحْجَارًا، وَاخْتَارَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنْ يَكُونَ الْخَطُّ كَالْهَلَالِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ شَيْءٌ» مَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَضُرُّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا بِقِصَاصٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ يَبْطُلُهَا عَلَى مَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، إِذْ فِي الْمَرَادِ بِالْقَطْعِ الْخِلَافُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا

٦- الصلاة لا يقطعها شيء

٢٢٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرُؤُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧١٩).

وَلَمْ يَنْدِهِ ضَعْفٌ

فِي «مُخْتَصَرِ السَّنَنِ» (٣٥٠/١): فِي إِسْنَادِهِ مُجَالِدٌ وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَرَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ؛ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثًا مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّعْبِيِّ.

وَأَخْرَجَ غَوْهَ أَيْضًا الدَّارِقُطِيُّ (٣١٧/١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَأَبِي أَمَامَةَ وَالتَّبْرَانِيُّ [«الْأَوْسَطُ» (٧٧٧)] مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (٥١٠)، وَفِيهِ:

«أَنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاةَ مَنْ لَيْسَ لَهُ سُرَّةٌ: الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ.
الْأَسْوَدُ».

ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيهما:

١- النهي عن الاختصار في الصلاة

٢٢٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا».
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢١٩)، مسلم (٥٤٥)]، وَالْفَلْظُ لِمُسْلِمٍ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَخْغَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ» هذا إخبار من أبي هريرة عن نهيه ﷺ ولم يأت بلفظه الذي أفاده النهي، لكن هذا له حكم الرفع.
(أن يصلي الرجل) ومثله المرأة.

(مختصراً) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية فساداً مهنلةً مكسورة فراء، وهو متعصب على الحال، وعامله «يُصلي»، وصاحبها «الرجل».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفَلْظُ لِمُسْلِمٍ) وفُسْرَةُ المصنّف أيضاً بقوله:
(ومعناه أن يجعل يده اليمنى أو اليسرى.

(على خاصرته) كذلك: أي الخاصرة اليمنى، أو اليسرى، أو هما معاً عليهما.

إلا أن تفسيره بما ذكر يعارضه ما في القاموس من قوله:
وفي الحديث: «المُخْتَصِرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وَجْهِهِمُ النُّورُ» أي المصلون بالليل، فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم (أ هـ).

إلا أنني لم أجد الحديث مخرجاً؛ فإن صح، فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب، كما يفيد قوله في تفسيره: «فإذا تعبوا».

إلا أنه يخالفه تفسير النهاية فإنه قال: أراد أنهم يأتون معهم أعمالاً صالحة، يتكئون عليها.

وفي القاموس: الخاصرة الشاكلة وما بين الحرقطة والقصيرى، وفسر الحرقطة بعظم الحجة: أي رأس الورك، وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر.

ف قيل: المراد بالقطع في حديث أبي ذر نقص الصلاة بشغل القلب بمرور المذكورات، وبعد القطع في حديث أبي سعيد عدم البطلان، أي أنه لا يطلها شيء وإن نقص ثوابها بمرور ما ذكر في حديث أبي ذر.

وقيل: حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذر؛ وهذا ضعيف؛ لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت؛ ولأنه لا يتم النسخ إلا بمعرفة التاريخ؛ ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر، على أنه لو تعدد الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح؛ لأنه أخرجه مسلم في صحيحه (٥١٠)، وحديث أبي سعيد في سننوه ضعف، كما عرفت.

٥- باب الحث على الخشوع في الصلاة

في القاموس: الخشوع: الخضوع، أو قريب من الخضوع، أو هو في البدن، والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتأمل.

وفي «الشرح» الخضوع تارة يكون في القلب، وتارة يكون من قبل البدن، كالسكوت، وقيل لا بد من اعتبارهما، حكاه الفخر الرازي في تفسيره.

ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي - عليه السلام -: «الخشوع في القلب».

أخرجه الحاكم (٣٩٣/٢).

قلت: ويدل له حديث «لَوْ خَشَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ» [نوارد الأصول للحكيم التوماني ص ٣١٧] وحديث الدعاء في الاستعاذه: «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ» [مسلم (٢٧٢٢)].

وقد اختلف في وجوب الخشوع في الصلاة، فالجمهور على عدم وجوبه.

وقد اطلق الغزالي في الإحياء (١٥٩/١) الكلام في ذلك، وذكر أدلة وجوبه، وادعى النووي (المجموع: ٣١٤/٣) الإجماع

وقيل: الاختصار في الصلاة: هو أن يأخذ بيده عصاً يتركها عليها.

وقيل: أن يختصر السورة، ويقرأ من آخرها آية أو آيتين.

وقيل: أن يحذف من الصلاة، فلا يمد قيامها وزكوعها وسجودها وحدودها؛ والحكمة في النهي عنه بينها قوله:

٢٢٧- وفي البخاري (٣٤٥٨) عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ الْيَهُودُ فِي صَلَاتِهِمْ».

(وفي البخاري عن عائشة أَنَّ ذَلِكَ) أي الاختصار في الصلاة.

(فَعَلَ الْيَهُودُ فِي صَلَاتِهِمْ) وقد نهينا عن التشبه بهم في جميع أحوالهم.

فهذا وجه حكمة النهي، لا ما قيل: إنه فعل الشيطان، أو أن إبليس أقبط من الجنة كذلك، أو أنه فعل المتكبرين؛ لأن هذه علل تخمينية، وما ورد منصوصاً: أي عن الصحابي هو العمد؛ لأنه أعرف بسبب الحديث.

ويحتمل أنه مرفوع، وما ورد في الصحيح مقدم على غيره لورود هذه الأشياء أنراً.

وفي ذكر المصنف للحديث في باب الخشوع ما يشعر بأن العلة في النهي عن الاختصار أنه ينافي الخشوع.

٢- البدء بالعشاء قبل العشاء

٢٢٨- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعَشَاءُ فَاذْبُدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تَصَلُّوا الْمَغْرِبَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٦٣)، مسلم (٥٥٧)].

(وعن أنس رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعَشَاءُ مَدْرَدٌ كَسَمَاءٍ: طَعَامُ الْعَشِيِّ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (فاذبُدوا به) أي بأكله (قبل أن تصلوا المغرب) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وقد ورد بإطلاق لفظ الصلاة.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فَيَحْمَلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَوردَ بِلَفْظٍ: «إِذَا وُضِعَ الْعَشَاءُ وَاحَدَكُمْ صَائِمٌ» فَلَا يُقَيَّدُ بِهِ لَمَّا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ الْخَاصِّ الْمَوَافِقِ لَا يَقْتَضِي تَقْيِيداً وَلَا تَخْصِيصاً.

والحديث دالٌّ على إيجاب تقديم أكل العشاء إذا حضر على صلاة المغرب، والجمهور حملوه على التدب.

وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: بَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ أَكْلِ الْعَشَاءِ، فَلَوْ قُدِّمَ الصَّلَاةُ لَبَطَلَتْ عَمَلًا بظَاهِرِ الْأَمْرِ.

ثم الحديث ظاهر في أنه يُقَدِّمُ الْعَشَاءَ مُطْلَقاً، سواء كان مُتَجَانِجاً إِلَى الطَّعَامِ أَوْ لَا، وَسواء خَشِيَ فسادَ الطَّعَامِ أَوْ لَا، وَسواء كَانَ خَفِيفاً أَوْ لَا.

وفي معنى الحديث تفاصيل أخرى بغير دليل، بل تتبعوا علة الأمر بتقديم الطعام، فقالوا: هو تشويش خاطر بحضور الطعام، وهو يفضي إلى ترك الخشوع في الصلاة، وهي علة ليس عليها دليل إلا ما يفهم من كلام بعض الصحابة، فإنه أخرج ابن أبي شيبة [المصنف (١٨٤/٢)] عن أبي هريرة، وابن عباس: «أَنَّهُمَا كَانَا يَأْكُلَانِ طَعَاماً وَفِي التَّوَرِ شِوَاءٌ، فَارَادَ الْمُؤَدَّدُ أَنْ يُقِيمَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَعْجَلْ، لَا نَقُومُ وَفِي أَنْفُسِنَا مِنْهُ شَيْءٌ».

وفي رواية: «إِنَّمَا يَغْرِضُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا».

وله (١٨٤/٢) عن الحسن بن علي - عليهما السلام - أنه قال: «الْعَشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يُذْهِبُ النَّفْسَ اللَّوَامَةَ».

وفي هذه الآثار إشارة إلى التعليل بما ذكر؛ ثم هذا إذا كان الوقت مؤتمناً.

واختلف إذا تضيّق بحيث لو قُدِّمَ أَكْلُ الْعَشَاءِ خَرَجَ الْوَقْتُ.

فقيل: يُقَدِّمُ الْأَكْلَ، وإن خَرَجَ الْوَقْتُ مُحَافَظَةً عَلَى تَحْصِيلِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

قيل: وهذا على قول من يقول بوجود الخشوع في الصلاة.

وقيل: بل يبدأ بالصلاة مُحَافَظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْوَقْتِ، وهو

قول الجمهور من العلماء.

رواية لأحمد: الإذن بمسحة واحدة، لكان واضحاً.

وفيه أن حضور الطعام عذر في ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره.

قيل: وفي قوله «فابدؤوا» ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل، فلا يتمادي فيه، وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاؤه وسمع قراءة الإمام في الصلاة لم يقم حتى يفرغ من طعامه.

وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخير تشويش خاطر، فالأولى البداية به.

٣- النهي عن مسح الخصى

عن مواضع السجود في الصلاة

٢٢٩- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْخَصْيَ، فَإِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجَهُهُ».

رواه الخمسة [ابو داود (٩٤٥)، الرمذي (٣٧٩)، النسائي (٦/٣)، ابن ماجه (١٠٢٧)] بإسناد صحيح.

وزاد أحمد (١٦٣/٥): واحدة أو دغ

(وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَيْ: دَخَلَ فِيهَا.

(فَلَا يَمْسَحِ الْخَصْيَ) أَي: مِنْ جَنْبَيْهِ أَوْ مِنْ حُلِّ سُجُودِهِ، (فَإِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجَهُهُ. رواه الخمسة بإسناد صحيح. وزاد أحمد) في روايته: (واحدة أو دغ).

في هذا النقل قلق؛ لأنه يفهم أنه زاد أحد على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف، ومعناه: على هذا فلا مسح واحدة أو دغ، وهو غير مراد.

ولفظه عند أحمد عن أبي ذرٍّ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْخَصَا، فَقَالَ: «وَاحِدَةً أَوْ دَغَ» أَيْ: مَسْحَ وَاحِدَةٍ أَوْ تَرْكُ الْمَسْحِ، فَانْخِصَارُ الْمَصْنُفِ اخْتِصَارٌ بِالْمَعْنَى، كَأَنَّهُ اتَّكَلَّ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ عَلَى لَفْظِهِ لِمَنْ عَرَفَهُ، وَلِزَ قَالَ: وَفِي

والحديث دليل على النهي عن مسح الخصى بعد الذخول في الصلاة لا قبله، فالأولى له أن يفعل ذلك؛ لئلا يشغل باله وهو في الصلاة، والتقييد بالخصي أو التراب كما في رواية للعلابي، ولا يدل على نفيه عما عداه.

قيل: والعلّة في النهي المحافظة على الخشوع، كما يفيد سياق المصنف للحديث في هذا الباب، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة.

وقد نص الشارع على العلّة بقوله: «فَإِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجَهُهُ»: أَي: تَكُونُ تَلَقَاءً وَجْهٍ؛ فَلَا يُغَيَّرُ مَا تَلَسَّقَ بِوَجْهِهِ مِنَ التَّرَابِ، وَالْخَصْيِ، وَلَا مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُؤْلَهُ فَلَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ النَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ.

٢٣٠- وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَيْقِبِ نَحْوُهُ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ [الخارعي (١٢٠٧)، مسلم (٥٤٦)].

(وفي الصحيح) أي المتفق عليه (عن معقيب) بضم الميم وفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر القاف بعدها تحية ساكنة بعدها موحدة.

هو معقيب بن أبي فاطمة الدوسي، شهيد بدرًا وكان أسلم قديماً بمكة، وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، وأقام بها حتى قدم النبي ﷺ المدينة، وكان على خاتم النبي ﷺ، واستعمله أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما على بيت المال مات سنة ست وأربعين، وقيل: في آخر خلافة عثمان.

(نحوه) أي نحو حديث أبي ذرٍّ ولفظه: «لَا تَمْسَحِ الْخَصْيَ وَأَنْتَ تَصَلِّي فَإِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاحِدَةً فَوَاحِدَةً لِتَسْوِيَةِ الْخَصْيِ» (بغير تعليل) أي ليس فيه: أن الرحمة تواجهه.

٤- النهي عن الالتفات في الصلاة

٢٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةٍ

العبد.

٥- النهي عن البصاق في الصلاة بين يديه

رواه البخاري (٧٥١).

٢٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنْجِي رَأْيَهُ، فَلَا يَبْصُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤١٣)، مسلم (٥٥١)].

وفي رواية: أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ.

«وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنْجِي رَأْيَهُ» وفي رواية في البخاري (٤٠٥): «فَلَنْ رَأْيَهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ».

والمراد من المناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان.

«فَلَا يَبْصُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ» قَدْ عُلِّلَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ [البخاري (٤١٦)] بِأَنَّهُ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا.

«وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ، تَحْتَ قَدَمِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَفِي رَوَايَةٍ: أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ. الْحَدِيثُ نَهَى عَنِ الْبَصَاقِ إِلَى جِهَةِ الْقَبِيلَةِ، أَوْ جِهَةِ الْيَمِينِ، إِذَا كَانَ الْعَبْدُ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ مُطْلَقًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ: «أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى نَخَامَةً فِي جِذَارِ الْمَسْجِدِ فَتَنَازَلَ خَصَاةً فَحَنَّتْهَا وَقَالَ: إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَبْصُقَنَّ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤١٠)، (٤١١)، مسلم (٥٤٨)].

وَقَدْ جَزَمَ النَّوَوِيُّ بِالْمَنْعِ فِي كُلِّ حَالَةٍ دَاخِلِ الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا، سَوَاءً كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ أَفَادَهُ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي، إِلَّا أَنْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ قَدْ أَفَادَتْ تَحْرِيمَ الْبَصَاقِ إِلَى الْقَبِيلَةِ مُطْلَقًا فِي الْمَسْجِدِ وَفِي غَيْرِهِ، وَعَلَى الْمُصَلِّي وَغَيْرِهِ.

فَفِي صَحِيحِ ابْنِ خُرَيْمَةَ (٩٢٥) وَابْنِ حِبَّانَ (١٦٣٩) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَفَلَ تَجَاةَ الْقَبِيلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَفَلَّتُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ».

وَلَا بِنِ خُرَيْمَةَ (١٣١٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «يُبْعَثُ

وَاللَّتْمِيذِيُّ [٥٨٩] مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - وَصَحَّحَهُ - «إِنَّكَ وَالْأَلْفِيفَاتُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَبِى الطَّرْفِ».

«وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأَلْفِيفَاتِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: «هُوَ اخْتِلَاسٌ» بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَشَأْنٌ فَوْقِيَّةٌ، آخِرُهُ سِتْرٌ مُهْمَلَةٌ هُوَ الْأَخْذُ لِلشَّيْءِ عَلَى غَفْلَةٍ (يُخْتَلَسُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) قَالَ الطَّبْرِيُّ: سَمَاءُ اخْتِلَاسًا؛ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ يُقْبِلُ عَلَى رَبِّهِ تَعَالَى، وَيَتَرَصَّدُ الشَّيْطَانُ فَوَاتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَإِذَا التَفَتَ اسْتَلَبَهُ ذَلِكَ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ الْأَلْفِيفَاتِ فِي الصَّلَاةِ.

وَحَمَلَهُ الْجُمْهُورُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْتِفَاتًا لَا يَلِغُ إِلَى اسْتِدْبَارِ الْقَبِيلَةِ بِصَدْرِهِ، وَإِلَّا كَانَ مُبْطَلًا لِلصَّلَاةِ.

وَسَبَبُ الْكَرَاهَةِ تَقْصَانُ الْخُشُوعِ، كَمَا أَفَادَهُ إِسْرَادُ الْمُصَنِّفِ لِلْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ، أَوْ تَرْكُ اسْتِيقَالِ الْقَبِيلَةِ بَعْضُ الْبَدَنِ، أَوْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنِ التَّوَجُّؤِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا أَفَادَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٧٢/٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (لم يخرج)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ: «لَا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَرَفَ وَجْهَهُ انْصَرَفَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٠٩)، وَالسَّائِي (٨/٣).

«وَاللَّتْمِيذِيُّ» أَيُّ عَنْ عَائِشَةَ (وَصَحَّحَهُ: لِأَنَّكَ بِكَسْرِ الْكَافِ؛ لِأَنَّهُ خُطَابُ الْمُؤَنَّثِ).

«وَالْأَلْفِيفَاتُ» بِالضَّمِّ؛ لِأَنَّهُ مُحَذَّرٌ مِنْهُ (فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ هَلَكَةٌ) لِإِخْلَالِهِ بِأَفْضَلِ الْعِبَادَاتِ، وَأَيُّ هَلَكَةٍ أَعْظَمَ مِنْ هَلَكَةِ الدِّينِ.

«فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْأَلْفِيفَاتِ، (فَبِى الطَّرْفِ)».

قِيلَ: وَالنَّهْيُ عَنِ الْأَلْفِيفَاتِ إِذَا كَانَ لغير حاجةٍ، وَإِلَّا فَقَدْ بَيَّنَّ (خ) (١٢٠)، (٤٢١): أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّفَتَّ لِحُجْمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالتَّفَتَّ النَّاسُ لَخُرُوجِهِ ﷺ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، حَيْثُ أَشَارَ إِلَيْهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَلْتَفِتُوا مَا عَلِمُوا بِخُرُوجِهِ، وَلَا إِشَارَتِهِ، وَأَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

صَاحِبُ النُّخَامَةِ فِي الْقِبْلَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ فِي وَجْهِهِ.

وأخرج أبو داود (٤٨١) وابن حبان (١٦٣٦) من حديث السائب بن خلاد «أن رجلاً أم قوماً قبضت في القبلة، فلما قرع قال رسول الله ﷺ: لا يصلي لكم».

ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين، فإنه منهى عنه مطلقاً أيضاً.

وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود: أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة [المصنف (٤٣٥/١)].

وعن معاوية بن جبل: ما بصفت عن يميني منذ أسلمت [المصنف (٤٣٥/١)، (٤٣٦)].

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه نهى عنه أيضاً واحد [١٩٩/٣، (٢٠٠)].

«وقد أُرشد ﷺ إلى أي جهة ينصت فقال: عن شماله تحت قدميه، فبين الجهة أنها جهة الشمال، والحل أنه تحت القدم؛ وورد في حديث أنس عند أحمد ومسلم بعد قوله: ولكن عن يساره أو تحت قدميه زيادة: «ثم أخذ طرف رداءه قبضت فيه ورذ بعضه على بعض فقال: أو يفعل هكذا» [أحمد (١٩٩/٣)، (٢٠٠)].

وقوله: «أو تحت قدميه» خاص بمن ليس في المسجد.

وأما إذا كان فيه ففي ثوبه حديث: «البصاق في المسجد خطيئة» [البخاري (٤١٥)، مسلم (٢٥٢) وسنن أبي داود (٢٤٧)].

إلا أنه قد يقال: المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم، أو عن شماله؛ لأنه قد أذن فيه الشارع ولا ياذن في خطيئة.

هذا وقد سمعت أنه علل النهي عن البصاق على اليمين بأن عن يمينه ملكاً [انظر (٤١٦)، (٥٤٨)]، فأورد سؤال وهو أن على الشمال أيضاً ملكاً وهو كاتب السجلات.

واجب بأنه اختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له وتشريفاً وإكراماً.

واجب بعض المتأخرين: بأن الصلاة أم الحسنات البدنية

فلا دخل لكاتب السجلات فيها؛ واستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف (١٤٢/٢)] من حديث حذيفة موقوفاً في هذا الحديث: «ولا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات».

وفي الطبراني [المعجم الكبير (٢٣٤/٨)، (٢٣٥)] من حديث أمانة في هذا الحديث: «فإنه يقوم بين يدي الله وملك عن يمينه وقرينه عن يساره».

وإذا ثبت هذا فالثقل يقع على القرين وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار لا يصيبه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين.

٦- النهي عن التصاوير لأنها تلهي عن الصلاة

٢٣٣- وعنه قال: «كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي ﷺ: أميطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي».

رواه البخاري (٣٧٤).
(وعنه) أي أنس رضي الله عنه (قال: كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: الستر الرقيق؛ وقيل: الصفيق من صوف ذي اللون.

(لعائشة) سترت به جانب بيتها.

(فقال لها النبي ﷺ: أميطي عنا) أي أزيلني.

(قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض) بفتح المشاء والفاء وكسر الراء (لي في صلاتي، رواه البخاري).

في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي صلاته مما في منزله، أو في محل صلاته، ولا دليل فيه على بطلان الصلاة ولأنه لم يرو أنه ﷺ أعادها.

ومثله:

٧- إزالة أو إبعاد اللباس الملفت عن الصلاة

٢٣٤- وأتفقاً على حديثها في قصة أنبجائية

يَشْغَلُ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهَا.

أَبِي جَهْمٍ، «فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي» [البخاري (٧٥٢)، مسلم (٥٥٦)]

وهو قوله: (وَاتَّفَقَا) أَبِي الشَّيْخَانِ (عَلَى حَدِيثِهَا) أَبِي عَائِشَةَ

(فِي قِصَّةِ أَنْبَجَانِيَّةٍ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَسُكُونُ النُّونِ وَكَسْرُ الْمُوحَّدَةِ وَتَخْفِيفُ الْجِيمِ وَبَعْدَ النُّونِ يَاءُ النَّسْبَةِ: كَسَاءٌ غَلِيظٌ لَا عِلْمَ فِيهِ.

(أَبِي جَهْمٍ) يَفْتَحُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْهَاءِ وَهُوَ: عَائِزُ بْنُ حُذَيْفَةَ.

وَقِيهِ: (فَإِنَّهَا) أَيْ الْخَمِيصَةُ وَكَانَتْ ذَاتَ اِعْلَامٍ أَهْدَاهَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو جَهْمٍ فَالضَّمِيرُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ ذِكْرُهَا.

ولفظ الحديث عن عائشة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا اِعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى اِعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْبَجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ، فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي» هذا لفظ البخاري.

وعبارة المصنف نفهم أن ضمير «فَإِنَّهَا» لِلْأَنْبَجَانِيَّةِ وَمَنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الْمَصْنُفُ: «قِصَّةُ خَمِيصَةِ أَبِي جَهْمٍ».

(أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي)، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ خَمِيصَةً لَهَا اِعْلَامٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: رُدُّوا هَذِهِ الْخَمِيصَةَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ.

وَالرَّوَايَةُ عَنْهَا [ح (٣٧٣)]: «كَانَتْ أَنْظُرُ إِلَى عِلْمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَخَافُ أَنْ يَفْتِنَنِي»

كما روى مالك في الموطأ (ص ٨١) عن عائشة قالت: «أَهْدَى أَبُو جَهْمٍ بَنِي حُذَيْفَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمِيصَةً لَهَا اِعْلَامٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: إِنَّمَا طَلَبَ مِنْهُ ثَوْبًا غَيْرَهَا لِغِلْمِهِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ هَدِيَّتُهُ اسْتِخْفَافًا بِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ ذَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ مَا يَشْغَلُ عَنِ الصَّلَاةِ مِنَ النُّفُوسِ وَنَحْوِهَا، مِمَّا يَشْغَلُ الْقَلْبَ.

وَقِيهِ مَبَادِرَتُهُ ﷺ إِلَى صِيَانَةِ الصَّلَاةِ عَمَّا يُلْهِمِي، وَإِزَالَةِ مَا

٨- النهي عن رفع الأبصار في الصلاة

٢٣٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَتَّهِنَنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٧٨).

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَتَّهِنَنَّ» يَفْتَحُ اللَّامَ وَالْمَثَنَاءُ التَّخِيَّةُ وَسُكُونُ النُّونِ وَفَتْحُ الْمَثَنَاءِ الْفَتْوِيَّةُ وَكَسْرُ الْهَاءِ.

(أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ) أَيْ إِلَى مَا فَوْقَهُمْ مُطْلَقًا (أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (٤/١٥٢): فِيهِ النَّهْيُ الْأَكِيدُ وَالْوَعْدُ الشَّدِيدُ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ نُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَالنَّهْيُ يُفِيدُ تَحْرِيمًا.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فِي الدُّعَاءِ فَكَرِهَهُ قَوْمٌ، وَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ.

٩- النهي عن الصلاة بحضرة

الطعام أو مدافعة الآخرين

٢٣٦- وَلَهُ (٥٦٠)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَانَ».

(وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ (عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِخَضِرَةِ طَعَامٍ»).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يُفِيدُ أَنَّهَا لَا تَقَامُ الصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ خَضِرَ فِيهِ الطَّعَامُ، وَهُوَ عَامٌّ لِلنَّفْلِ وَالْفَرْضِ، وَلِلْجَائِعِ وَغَيْرِهِ، وَالَّذِي تَقَدَّمَ أَخْصَرُ مِنْ هَذَا.

(وَلَا) أَيُّ لَا صَلَاةَ (وَهُوَ) أَيُّ الْمَصْلِيِّ (بِدَافِعِهِ الْأَخْيَاسِ) الْبَوْلُ وَالْعَانَطُ، وَيَلْحَقُ بِهِمَا مُدَافَعَةُ الرِّيحِ فَهَذَا مَعَ الْمُدَافِعِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ ثَقُلَ ذَلِكَ وَلَيْسَ هُنَاكَ مُدَافَعَةٌ فَلَا نَهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَهُ، وَمَعَ الْمُدَافِعَةِ فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ، قِيلَ تَزْيِيدًا لِقِصَاصِ الْخُشُوعِ، فَلَوْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ إِنْ قَدَّمَ التَّبَرُّعَ وَإِخْرَاجَ الْأَخْيَاسِ، قَدَّمَ الصَّلَاةَ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ مَكْرُوهَةٌ كَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ، وَيَسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا، وَعَنِ الظَّاهِرِيَّةِ: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ.

١٠- النهي عن التَّأَوُّبِ فِي الصَّلَاةِ مَا اسْتَطَاعَ

٢٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّأَوُّبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٩٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٠)، وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّأَوُّبُ مِنَ الشَّيْطَانِ» لِأَنَّهُ يُصَدَّرُ عَنِ الْإِنْسِلَاءِ وَالْكَسَلِ، وَهُمَا مِمَّا يُجِبُهُ الشَّيْطَانُ، فَكَانَ التَّأَوُّبُ مِنْهُ.

(فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ) أَيُّ يَمْنَعُهُ وَيَمْسِكُهُ (مَا اسْتَطَاعَ) (رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ) أَيُّ التِّرْمِذِيُّ: «(فِي الصَّلَاةِ) فَقَبْدُ الْأَمْرِ بِالْكْظِمِ بِكَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يُبْنَى النُّهْيُ عَنْ تِلْكَ الْحَالَةِ مُطْلَقًا لِمُوَافَقَةِ الْمُتَيَّدِ الْمَطْلُوقِ فِي الْحُكْمِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ هِيَ فِي الْبُخَارِيِّ (لَيْسَتْ عَنْهُ، بَلْ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٩٩٥) (٥٩) أَيْضًا).

وَفِيهِ بَعْدَهَا (٣٢٨٩): «وَلَا يَقُلْ: هَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ».

وَكُلُّ هَذَا مِمَّا يُبْنَى الْخُشُوعُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ حَدِيثٌ: «إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ التَّأَوُّبِ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١/٣)، وَالشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَقْرَدِ» (٩٤٩)، مُسْلِمٌ (٢٩٩٥)] وَغَيْرُهُمْ.

٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ

(الْمَسَاجِدُ): جَمْعُ مَسْجِدٍ يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَكَسْرُهَا، فَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمَكَانُ الْمَخْصُوصُ فَهُوَ بِكَسْرِ الْجَيْمِ لَا غَيْرُ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَوْضِعُ السُّجُودِ وَهُوَ مَوْضِعُ وَقُوعِ الْجَنْبَةِ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ.

وَفِي فَصَائِلِ الْمَسَاجِدِ أَحَادِيثُ وَاسِعَةٌ، وَأَنَّهَا أَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا مِنْ مَالٍ خَلَالَ بَنَى اللَّهُ لَهُ نَيْشًا فِي الْجَنَّةِ» (ابن حبان في «المجروحين» ٣٣٤/١) وَأَحَادِيثُهَا فِي جَمْعِ الزَّوَائِدِ (١٠٧/٢) وَغَيْرِهِ.

١- الصلاة في البيوت

٢٣٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوْرِ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٩/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩٤). وَصَحَّحَ إِسْرَافِيلُ.

(عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوْرِ» يَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ بِهَا الْبُيُوتُ وَهِيَ الْمَنَازِلُ، عَلَى أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا لَفْظُ الدَّارِ.

وَفِي «الْقَامُوسِ»: الدَّارُ: الْحُلُ بِجَمْعِ الْبِنَاءِ، الْعَرَضَةُ، وَالْبَلَدُ، وَمَدِينَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَوْضِعٌ، وَالْقَبِيلَةُ. انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ الْحَالَّ الَّتِي تُبْنَى فِيهَا الدُّوْرُ.

(وَأَنْ تُنْظَفَ) عَنْ الْأَقْذَارِ (وَتُطَيَّبَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَ إِسْرَافِيلُ.

وَالْتُّطْيِبُ بِالْبُخُورِ وَنَحْوِهِ.

وَالْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِلدُّنْبِ لِقَوْلِهِ: «أَيُّمًا أَذْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٠) وَنَحْوُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا فِي جَوَارِ صَالِحٍ، وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ؛ وَلَا لِتَوَجُّهِ نَحْوَهُ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْوَعِيدِ.

قُلْتُ: قَوْلُهُ «لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ» يُقَالُ: اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ يَقْرِبُوهُ وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِهِ تَعْظِيمَ لَهُ، ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّهْيِ مُطْلَقَةٌ وَلَا دَلِيلَ عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعِلَّةَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ، وَمَنْعُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا فِي جَوَارِ صَالِحٍ وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ وَلَا لِتَوَجُّهِ نَحْوَهُ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْوَعِيدِ.

قُلْتُ: قَوْلُهُ «لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ» يُقَالُ: اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ يَقْرِبُوهُ وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِهِ تَعْظِيمَ لَهُ.

ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّهْيِ مُطْلَقَةٌ وَلَا دَلِيلَ عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعِلَّةَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ وَالبَعْدُ عَنْ التَّشْبِيهِ بَعْدَهُ الْأَوَّانِ الَّذِينَ يُعْظَمُونَ الْجَمَادَاتِ الَّتِي لَا تَسْمَعُ وَلَا تَفْعُ وَلَا تَضُرُّ وَلَمَّا فِي إِتْفَاقِ الْمَالِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعَبَثِ وَالتَّذْيِيرِ الْخَالِي عَنِ النَّفْعِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ وَلِأَنَّهُ سَبَبٌ لِإِقَادِ السُّرْحِ عَلَيْهَا الْمَلْعُونُ فَاعْلُهُ.

وَمَفَاسِدُ مَا يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ مِنَ الْمَشَاهِدِ وَالْقِيَابِ لَا تُحْصَرُ؛ وَقَدْ خَرَّجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٣٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٠) وَالنَّسَائِيُّ (٩٤/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٧٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَاوِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرْحَ».

(وَزَادَ مُسْلِمٌ: وَالنَّصَارَى) زَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ: «الْيَهُودُ» وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَارَى لَيْسَ لَهُمْ نَبِيٌّ إِلَّا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ لَا نَبِيَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ حَيٌّ فِي السَّمَاءِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ أَنْبِيَاءٌ غَيْرُ مُرْسَلِينَ كَالْحَوَارِيِّينَ وَمَرِمْ فِي قَوْلِ، وَأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْبِيَائِهِمْ» الْمَجْمُوعُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَوْ الْمَرَادُ الْأَنْبِيَاءُ وَكِبَارُ أَتَابِعِهِمْ وَكَتَفَى بِذِكْرِ الْأَنْبِيَاءِ؛ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٥٣٢)، «كَانُوا يَتَخَذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ».

قِيلَ: وَعَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأُولَى فِي الدُّورِ، فَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسَاجِدَ شَرْطُهَا قَصْدُ التَّسْبِيلِ، إِذْ لَوْ كَانَ يَتِمُّ مَسْجِدًا بِالتَّسْمِيَةِ لَخَرَجَتْ تِلْكَ الْأَمَاكِينُ الَّتِي اتَّخَذَتْ فِي الْمَسَاكِينِ عَنْ مَلِكٍ أَهْلِهَا.

وَفِي شَرْحِ السُّنَنِ (٣٩٧/٢): أَنَّ الْمَرَادَ الْحَالُ الَّتِي فِيهَا الدُّورُ، وَمِنْهُ «سَأَرِيكُمْ دَارَ الْقَاسِمِينَ» (الأعراف: ١٤٥) لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسْمُونَ الْحَالُ الَّتِي اجْتَمَعَتْ فِيهَا الْقَبِيلَةُ دَارًا.

قَالَ سُفْيَانُ: بَنَاءُ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ: يَعْنِي الْقَبَائِلَ.

٢- النهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد

٢٣٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَزَادَ مُسْلِمٌ: وَالنَّصَارَى (البخاري (٤٣٧)، مسلم (٥٣٠))

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ» إِي لَعْنٍ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ (خ (١٣٣٠)، م (٥٢٩)).

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: قَتَلْتُمْ وَأَهْلَكْتُمْ.

(اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَفِي مُسْلِمٍ (٥٢٨) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنْ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمُّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْسَةً رَأَتْهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا نَصَاوِيرٌ، فَقَالَ: إِنْ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا تِلْكَ النَّصَاوِيرَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَإِتَّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ إِلَيْهَا، أَوْ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ عَلَيْهَا؛ وَفِي مُسْلِمٍ (٩٧٢): «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا وَلَا عَلَيْهَا».

قَالَ الْبَيْضاوي: لَمَّا كَانَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَسْجُدُونَ لِقُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ، تَعْظِيمًا لَهَا، وَيَعْلَنُهَا قَبْلَةَ يَتَوَجَّهُونَ فِي الصَّلَاةِ نَحْوَهَا، اتَّخَذُوهَا أَوَّانًا لَهُمْ، وَمَنْعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.

ولهذا لما أفرَدَ النصارى كما في:

وَالطَّاعَةَ وَقَدْ أَنْزَلَ أَوْ قَدْ تَقَبَّلَ فِي الْمَسْجِدِ (أحمد ٢١٨/٤).

أبو داود (٣٠٢٦).

٣- النهي عن اتخاذ القبور مساجد

٢٤٠- وَلَهُمَا [البخاري (٤٢٧)، مسلم (٥٢٨)] مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا» وَفِيهِ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».

وهو قوله: (ولَهُمَا) أي البخاري ومسلم.

(من حديث عائشة: كانوا إذا ماتَ فيهم أي النصارى.

(الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً) ولما أفرَدَ اليهود كما في حديث أبي هريرة قال «أنبيائهم».

وأحسن من هذا أن يقال: أنبياء اليهود أنبياء النصارى لأن النصارى مأمورون بالإيمان بكل رسول فرسل بني إسرائيل يُسمون أنبياء في حق الفريقين.

وفيه: أولئك شرارُ الخلق اسم الإشارة عائذ إلى الفريقين وكفى به ذمًا.

والمراد من اتخاذ اسم من أن يكون ابتداءً أو اتباعاً فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت.

٤- جواز ربط الأسير بسارية المسجد

٢٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْلًا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سِوَارِي الْمَسْجِدِ». الْحَدِيثُ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٦٢)، مسلم (١٧٦٤)].

الرَّجُلُ هُوَ ثَمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ الرَّبْطَ عَنْ أَمْرِهِ أ، وَلَكِنَّهُ إِذَا قَرَّرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ كَانَ يَمُرُّ بِهِنَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيَقُولُ: مَا عِنْدَكُمْ يَا ثَمَامَةُ - الْحَدِيثُ.

وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان كافراً وأن هذا مخصص لقوله «إِنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ جَوَازُ دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ إِذَا كَانَ لَهُ فِيهِ حَاجَةٌ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ غَرِيمٌ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَخْرُجُ إِلَيْهِ وَمِثْلُ أَنْ يَحْكُمَ إِلَى قَاضٍ هُوَ فِي الْمَسْجِدِ.

وقد كان الكُفَّارُ يدخلون مسجده ﷺ ويطلبون فيه الجلوس.

وقد أخرج أبو داود (٤٨٨) من حديث أبي هريرة «أَنَّ الْيَهُودَ اتَّزَمُوا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ».

وأما قوله تعالى: «فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» فالمراد به لَا يُعْتَكُونَ مِنْ حِجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ كَمَا وَرَدَ فِي الْقِصَّةِ الَّتِي بَعَثَ لِأَجْلِهَا ﷺ بَابَاتِ بَرَاءَةَ إِلَى مَكَّةَ.

وقوله: «فَلَا يَحْجُنْ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ مُشْرِكٌ» [البخاري (٣٦٩)، مسلم (١٣٤٧)].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ» لَا يَتِمُّ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ لِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي حَقِّ مَنْ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا وَكَانَتْ لَهُ الْحُكْمَةُ وَالنِّعَةُ كَمَا وَقَعَ فِي سَبَبِ نَزُولِ آيَةِ الْكَرْمَةِ فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ النَّصَارَى وَاسْتِثْلَايَهُمْ عَلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَالْقَاءِ الْأَذَى فِيهِ وَالْأَرْبَابِ، أَوْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ قُرَيْشٍ وَمَعِيَهُمْ لَهُ ﷺ عَامُ الْحَدِيثِ عَنِ الْعُمَرَاءِ.

وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تُفْذَهِ الْآيَةُ الْكَرْمَةُ: وَكَانَ الْمُصَنِّفُ سَاقَهُ لِيَبَانَ جَوَازُ دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ وَهُوَ مَذْهَبُ إِمَامِهِ فِيمَا عَدَا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ.

٥- جواز إنشاد الشعر في المساجد

٢٤٢- وَعَنْهُ «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانٍ يُنْشِدُ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتَ أَتَشِدُّ فِيهِ. وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٢١٢)، مسلم (٢٤٨٥)].

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٦٨)

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنْ عَمَرَ ﷺ مَرَّ بِحَسَّانَ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٍ فَيَنْ مَهْمَلَةً مُشَدَّدَةً هُوَ ابْنُ ثَابِتٍ شَاعِرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْنَى أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَطَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٣٤١/١-٣٥١) قَالَ: وَتَوَفَّى حَسَّانَ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَبْلَ بَلِّ مَاتَ سَنَةً خَمْسِينَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً.

(يُنْشَدُ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ.

(فِي الْمَسْجِدِ فَلِلْحَظِّ إِلَيْهِ) أَيِ نَظَرٍ إِلَيْهِ وَكَانَ حَسَّانَ فَهَمَّ مِنْهُ نَظَرَ الْإِنْكَارِ.

(فَقَالَ قَدْ كُنْتُ أَنْشُدُ فِيهِ) أَيِ الْمَسْجِدِ.

(مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ بَدَأِ الْخَلْقِ (٣٢١٢) فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ حَسَّانًا أَنْشَدَ فِي الْمَسْجِدِ مَا أَجَابَ بِهِ الْمَشْرِكِينَ عَنْهُ ﷺ.

فَفي الحديث دلالة على جوازِ إنشادِ الشعرِ في المسجدِ، وَقَدْ عَارَضَهُ أَحَادِيثُ.

أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٣٠٤) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٢) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاضُلِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ» وَلَهُ شَوَاهِدُ وَجَمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ النَّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى تَنَاضُلِ أَشْعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ وَأَهْلِ الْبَطَالَةِ وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ وَالْمَازُونُ فِيهِ مَا سَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: الْمَازُونُ فِيهِ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ ثَمًّا يَشْغُلُ مَنْ فِي الْمَسْجِدِ بِهِ.

٦- النهي عن السؤال عن الصلاة في المسجد

٢٤٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشَدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقْلُ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٦٨)

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشَدُ) يَفْتَحُ الْمَثَلَةَ التَّخْيِيَّةَ وَسُكُونِ النُّونِ وَضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ مَنْ نَشَدَ الدَّائِمَةَ إِذَا طَلَبَهَا.

(ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقْلُ لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ) عُقُوبَةٌ لَهُ لِأَرْبَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ مَا لَا يَجُوزُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ جَهْرًا وَأَنَّهُ وَاجِبٌ.

(فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أَيِ بَلِّ بُنِيَ لِلزُّكْرِ اللَّهُ وَالصَّلَاةُ وَالْعِلْمُ وَالْمَذَاكِرَةُ فِي الْخَيْرِ وَغَوِيهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ عَنْ ضَالَّةِ الْحَيَوَانِ فِي الْمَسْجِدِ وَهَلْ يَلْحَقُ بِهِ السُّؤَالُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ التَّنَاعِ وَلَوْ ذَهَبَ فِي الْمَسْجِدِ؟

قِيلَ: يَلْحَقُ لِلْعَلَّةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا» وَأَنَّ مَنْ ذَهَبَ عَلَيْهِ تَنَاعٌ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ قَعَدَ فِي بَابِ الْمَسْجِدِ يَسْأَلُ الْخَارِجِينَ وَالذَّخَالِينَ إِلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ أَيْضًا فِي تَعْلِيمِ الصَّيَّانِ الْقُرْآنَ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ الْمَانِعُ يَنْعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ رَفْعِ الْأَصْوَاتِ الْمُنْهِي عَنْهُ فِي حَدِيثٍ وَائِلَةٍ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَجَالِسَكُمْ وَصِيَّانَكُمْ وَرَفَعُ أَصْوَاتِكُمْ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٧٢٧) مَرْسَلًا [وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٥٦/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٧٥٠)].

٧- النهي عن البيع في المسجد

٢٤٤- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا

رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَتَنَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا أَرْبَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [عَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (١٧٦)] وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٢١) وَخُصَّ.

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَنَاعُ» يَشْتَرِي.

الْخَنْدَقِ فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٦٣)، مسلم (١٧٦٩)].

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أصيب سعدُ هُوَ ابْنُ مُعَاذٍ بِضَمِّ المِيمِ فَعِزَّ مَهْمَلَةً بَعْدَ الألفِ ذَالٌ مُعْجَمَةٌ هُوَ أَبُو عَمْرِو سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ الأوسِيُّ.

أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل وسماه رسول الله ﷺ: سيّد الأنصار.

وَكَانَ مَقْدَاماً مُطَاعاً شَرِيفاً فِي قَوْمِهِ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، شَهِدَ بَدْرًا وَاحِدًا وَأَصِيبَ يَوْمِ الْخَنْدَقِ فِي أَكْحَلِهِ فَلَمْ يَرَقَأْ دُمُهُ حَتَّى مَاتَ بَعْدَ شَهْرٍ.

تُوفِيَ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

(يوم الخندق فضرِبَ عليه رسول الله ﷺ) أي نصب عليه.

(خيمة في المسجد ليعوده من قريب) أي لِيَكُونَ مَكَانُهُ قَرِيباً مِنْهُ ﷺ فَيَعُودُهُ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ النَّوْمِ فِي الْمَسْجِدِ وَبِقَاءِ الْمَرِيضِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ جَرِيحاً وَضُرِبَ الْخِيَمَةُ وَإِنْ مَنَعَتْ مِنَ الصَّلَاةِ.

١٠- جواز التدريب في المسجد

٢٤٧- وَعَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ» - الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٨٨)، مسلم (٨٩٢)].

(وعنها) أي عن عائشة.

(رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ) - الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَدْ بَيَّنَّ فِي رَوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ (٩٥٠) أَنَّ لَعِبَهُمْ كَانَ بِاللَّزِقِ وَالْجَرَابِ.

(فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا أَرَسَحَ اللَّهُ بِجَارَتِكَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَحَسَنَهُ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَى ذَلِكَ فِيهِ بِقَوْلٍ لِكُلِّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي: «لَا أَرَسَحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ» يَقُولُهُ جَهْرًا زَجْرًا لِلْفَاعِلِ لِذَلِكَ وَالْعَلَّةُ هِيَ قَوْلُهُ فِيمَا سَلَفَ: «فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُنَّ لِدَيْكَ» [م (٥٦٨)] وَهَلْ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ؟

قَالَ الْمَوْرِدِيُّ: إِنَّهُ يَنْعَقَدُ اتِّفَاقًا.

٨- النهي عن إقامة الحدود في المساجد

٢٤٥- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٤/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٠) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

(وعن حكيم بن حزام) بالحاء المَهْمَلَةِ مَكْسُورَةٍ وَالزَّايِ، وَحَكِيمٌ صَحَابِيٌّ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ عَاشْرَ مِائَةٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، سَيِّئُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَسَيِّئُونَ فِي الْإِسْلَامِ، وَتُوفِيَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَلَهُ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ صَحَابِيُّونَ كُلُّهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ وَخَالِدٌ وَيَحْيَى وَهَيْشَامٌ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا») أَيِ يُقَامُ الْقَوْدُ فِيهَا.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ) وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٧٨/٤) وَابْنُ السَّكَنِ وَاحِدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٤٣٤/٣) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٨٥/٣) وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ (٣٢٨/٨).

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٨٦/٤): لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ وَعَلَى تَحْرِيمِ اسْتِقَادَةِ فِيهَا.

٩- جواز إقامة المريض في المسجد

٢٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ

وفي رواية لمسلم (٨٩٢) يلعبون في المسجد بالحرايب.

وفي رواية للبخاري (٩٥٠) وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ.

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ فِي يَوْمٍ مَسْرُورٍ.

وقيل: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَمَّا الْقُرْآنُ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمِ يُبْعَثُ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا

اسْمُهُ﴾.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَبَحْدِيثٍ «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ،

وَبَجَانِيَكُمْ، وَسَلِّ سَبِيضَكُمْ، وَإِقَامَةَ حُدُودِكُمْ، وَخُصُومَاتِكُمْ،

وَجَمْرُوهَا فِي الْجَمْعِ، وَاجْعَلُوا عَلَى أَبْوَابِهَا الْمَطَاهِرَ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي «[الكامل] (١٨٦١/٥) [والطبراني «الكبير»

(١٥٦/٨)] وَالْبَيْهَقِيُّ (١٠٣/١٠) وَابْنُ عَسَاكِرَ.

وَكَأَنَّهُ يَقُولُ الْقَائِلُ بِالنَّسَخِ: إِنَّهُ إِذَا نَهَى عَنِ الْخُصُومَةِ

وَسَلِّ السِّبْوَ، فَبِالْأَوَّلَى عَنِ اللَّعِبِ بِالْحَرَابِ.

وَفِيهِ بُعْدٌ.

وَتُعْتَقَبُ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَلَيْسَ فِيهِ وَلَا فِي الْآيَةِ

تَصْرِيحٌ بِمَا ادَّعَاهُ وَلَا عَرَفَ التَّارِخُ قِيَمَ النَّسَخِ..

وَلَقَدْ حُكِيَ أَنَّ لَعِبَهُمْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَعَائِشَةُ كَانَتْ فِي

الْمَسْجِدِ؛ وَهَذَا مَرْدُودٌ بِمَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ (خ) (٩٨٨)

هَذَا «أَنَّ عُمَرَ أَتَى عَلَيْهِمْ لَعِبَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: دَعَهُمْ».

وَفِي بَعْضِ الْفَاظِلِيَّةِ (أ) (١١٦/٦) أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ: «لَتَعْلَمَ

الْيَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فَسْحَةً وَأَنِّي بَعِثْتُ بِحَنِيفِيَّةٍ سَمِيحَةٍ».

وَكَانَ عُمَرُ بَنَى عَلَى الْأَصْلِ فِي تَزْيِينِ الْمَسَاجِدِ فَبَيَّنَ لَهُ ﷺ

أَنَّ التَّعَمُّقَ وَالتَّشَدُّدَ يُنَافِي قَاعِدَةَ شَرِيعَتِهِ ﷺ مِنَ التَّسَهُّلِ

وَالْتَّيْسِيرِ.

وَهَذَا؛ يَدْفَعُ قَوْلَ الطَّبْرِيِّ: إِنَّهُ يُغْتَفَرُ لِلحَبَشِ مَا لَا يُغْتَفَرُ

لِغَيْرِهِمْ فَقِرْ حَيْثُ وَرَدَ.

وَيَدْفَعُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّعِبَ بِالْحَرَابِ لَيْسَ لَعِبًا مُجَرَّدًا

بَلْ فِيهِ تَدْرِيسُ الشُّجْعَانِ عَلَى مَوَاضِعِ الْحُرُوبِ وَالِاسْتِعْدَادِ

لِلْعَدُوِّ فِي ذَلِكَ الْمَصْلُحَةُ الَّتِي تَجْمَعُ عَائَةُ الْمُسْلِمِينَ وَيَتَنَاجَى إِلَيْهَا

فِي إِقَامَةِ الدِّينِ فَاجِيزٌ فَعَلَهَا فِي الْمَسْجِدِ.

هَذَا وَأَمَّا نَظَرُ عَائِشَةَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ يَلْعَبُونَ وَهِيَ أَجْنِبِيَّةٌ فَفِيهِ

دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرَأَةِ إِلَى جُمْلَةِ النَّاسِ مِنْ دُونِ تَفْصِيلِ

لِأَفْرَادِهِمْ كَمَا تَنْظُرُهُمْ إِذَا خَرَجَتْ لِلصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ وَعِنْدَ

الْمَلَاقَاةِ فِي الطَّرَفَاتِ وَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَعْلَمِهَا.

١١- إقامة المرأة في المسجد

٢٤٨- وَعَنْهَا «أَنَّ وَلِيدَةَ سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا خِيَاءٌ

فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي» -

الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٣٩)، ولم يخرج مسلم].

(وَعَنْهَا) أَيَّ عَائِشَةَ.

(أَنَّ وَلِيدَةَ) الْوَلِيدَةُ الْأُمَةُ.

(سَوْدَاءُ) كَانَ لَهَا خِيَاءٌ بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَمَوْحَلَةٌ فَهَمْزَةٌ

مُدَوَّدَةٌ الْخِيَمَةُ مِنْ وَبَرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَقِيلَ: لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ شَعْرِ.

(فِي الْمَسْجِدِ) فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي - الْحَدِيثُ، مُتَّفَقٌ

(عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ بُرِّمَتْهُ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ وَلِيدَةَ سَوْدَاءَ

كَانَتْ لِحْيٍ مِنَ الْقَرَبِ فَأَغْشَوْهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ فَخَرَجَتْ صَبِيَّةً

لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاخَ أَحْمَرٌ مِنْ سُبُورٍ، قَالَتْ فَوَضَعَتْهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهَا

فَمَرَّتْ حَدِيَّاتُهُ وَهُوَ مُلْقَى فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا فَخَطَفْتُهُ.

قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَاتَّهَمُونِي بِهِ فَجَعَلُوا يُقْسِمُونِي

حَتَّى قَسَمُوا قُبُلَهَا قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحَدِيَّاتُ

فَالْقَتُّ.

قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ، فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ

وَأَنَا بَرِيئةٌ مِنْهُ وَهَذَا هُوَ ذَا، قَالَتْ: فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَأَسْلَمْتُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَ لَهَا خِيَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ جَفَشَ

فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي، قَالَتْ فَلَا تَجْلِسُ إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوُشَاحِ مِنْ تَسَاجِيدِ رَبِّكَ

أَلَا إِنَّهُ مِنْ ذَاكَ الْكُفْرِ أَنْجَانِي

وَحُورُهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٥٥٣)، مَرْفُوعًا: «وَجَدْتُ فِي مَسَاجِدِ أُمَّيِ النُّعْمَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تَذْفَنُ».

وَهَكَذَا فَهِمَ السَّلَفُ، فِي سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ أَنَّهُ تَنَحَّمَ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلَةً فَنَسِيَ أَنْ يَذْفِنَهَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَاخَذَ شُعْلَةً مِنْ نَارِ ثَمٍّ جَاءَ فَطَلَبَهَا حَتَّى دَفَنَهَا وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَيْثُ لَمْ تَكْتَبْ عَلَيَّ خَطِيئَةَ اللَّيْلَةِ.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فَهِمَ أَنَّ الْخَطِيئَةَ مُخْتَصَّةٌ لِمَنْ تَرَكَهَا.

وَقَدْ مَنَّا وَجْهًا مِنَ الْجَمْعِ وَهُوَ أَنَّ الْخَطِيئَةَ حَيْثُ كَانَ التَّفَلُّعُ عَنِ الْيَمِينِ أَوْ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَا إِذَا كَانَ عَنِ الشَّمَالِ وَتَحْتَ الْقَدَمِ فَالْحَدِيثُ هَذَا مُخَصَّصٌ بِذَلِكَ وَمَقِيدٌ بِهِ.

قَالَ الْجُمْهُورُ:

وَالْمُرَادُ أَيُّ مَنْ دَفَنَهَا، دَفَنَهَا فِي تُرَابِ الْمَسْجِدِ وَرَمَلِهِ وَحَصَاةٍ وَقَوْلٌ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادُ مَنْ دَفَنَهَا إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ بَعِيدٌ.

١٣- النهي عن التباهي في المسجد

٢٥٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ».

أَخْرَجَهُ الْغَمْسِيُّ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (أَحْمَدُ ١٣٤/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩)، النَّسَائِيُّ (٣٢/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٧٣٩) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٣٢١).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَنَسِي (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى» يَتَفَاخَرُ (النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ) بَأَن يَقُولَ وَاحِدٌ: مَسْجِدِي أَحْسَنُ مِنْ مَسْجِدِكَ عُلُوقًا وَزِينَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(أَخْرَجَهُ الْغَمْسِيُّ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ)

الْحَدِيثُ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ» قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَالتَّبَاهِي إِذَا بِالْقَوْلِ كَمَا عَرَفْتَ أَوْ بِالْفِعْلِ كَأَن يُبَالِغَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي تَزْيِينِ مَسْجِدِهِ وَرَفْعِ بَنَائِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ مُفْهَمَةٌ بِكَرَاهَةِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ تَشْيِيدَ الْمَسَاجِدِ وَلَا عِمَارَتَهَا إِلَّا بِالطَّاعَةِ

قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ إِلَّا قُلْتُ هَذَا؟ فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ.

فَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «الْحَدِيثُ».

وَالْحَدِيثُ دَلَالَةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْمَيْتِ وَالْمَقِيلِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ مَسْكَنٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً عِنْدَ أَمَنِ الْفِتْنَةِ وَجَوَازِ ضَرْبِ الْخِيَمَةِ لَهُ أَوْ نُحُورِهَا.

١٢- النهي عن البصاق في المسجد

٢٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَغَاوِيُّ (٤١٥)، مُسْلِمٌ (٥٥٢)].

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَصَاقُ فِي الْقَامُوسِ: الْبَصَاقُ كُفْرَابٍ، وَالبَّسَاقُ وَالبَزَاقُ مَاءُ الْفَمِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ وَمَا دَامَ فِيهِ فَهُوَ رِيْقٌ».

وَالْفِظَةُ الْبَخَارِيُّ (٤١٥): «الْبَزَاقُ» وَمُسْلِمٌ (٥٥٢) (٥٦): «التَّفَلُّعُ»

(فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَصَاقَ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَالدَّفْنُ يُكْفَرُهَا وَقَدْ عَارَضَهُ مَا تَقَدَّمَ (بِرَقْمِ ٢٣٠) مِنْ حَدِيثٍ «فَلْيَصِقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ».

قَالَ النَّوَوِيُّ: هُمَا عُمُومَانِ لَكِنَّ الثَّانِيَّ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ وَيَقَى عُمُومُ الْخَطِيئَةِ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ دُونِ تَخْصِيصٍ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّمَا يَكُونُ الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةً إِذَا لَمْ يَدْفَنَهُ وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ دَفْنَهُ فَلَا.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَثَمَةُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَحْمَدَ (٢٦٠/٥) وَالتَّطَبُّرَانِيَّ (الكبير ٣٤١/٨) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ تَنَحَّجَّ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَذْفِنْهُ فَسَيِّئَةٌ فَإِنْ دَفَنَهُ فَحَسَنَةٌ» فَلَمْ يَجْعَلْهُ سَيِّئَةً إِلَّا بِقِيْدِ عَدَمِ الدَّفْنِ.

ويأتي؛ حديث ابن عباس، وهو:

حجارة منقوشة وسقفة بالساج.

١٤- النهي عن زخرفة المساجد

٢٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (١٦١٥).

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَتَزَخَّرِفْنَهَا كَمَا زَخَّرِفْتَهَا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى» وَهَذَا مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَأَنَّهُ فَهَمُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَحْدُو حَذْوَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

والتشييد: رفع البناء وتزيينه بالشيد وهو الجص كذا في الشرح والذي في القاموس شاذ الحائط يشيده طلاء بالشيد وهو ما يطلى به الحائط من جص ونحوه، انتهى؛ فلم يجعل رفع البناء من مسماء.

والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس: كما زخرفت اليهود والنصارى، فإن التشبي بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن يقي الناس من الحر والبرد وتزيينها يشغل القلوب عن الإقبال على الطاعة، ويذهب الخشوع الذي هو روح جسم الصلاة.

والقول بأنه يجوز تزيين المحراب باطل.

قال المهدي في البحر: إن تزيين الحرمين لم يكن براى ذي حل وعقد ولا سكوت رضا أي من العلماء، وإنما فعله أهل الدول الجبارة من غير مؤاذنة لأحد من أهل الفضل وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهذا كلام حسن.

وفي قوله ﷺ: (ما أمرت) إشعار بأنه لا يحسن ذلك فإنه لو كان حسناً لأمره الله به ﷺ وأخرج البخاري (٤٤٦) من حديث ابن عمر «أن مسجده ﷺ كان على عهد ﷺ متيناً باللبن وسقفة الجريد وعمده خشب النخل» فلم يزد أبو بكر شيئاً.

وزاد فيه عمر وبناه على بنائه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيرة عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جدرانها بالأحجار المنقوشة والجص وجعل عمده من

قال ابن بطال: وهذا يدل على أن السنة في ببناء المساجد القصد وترك الغلو في تحسينها فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجدة عما كان عليه وإنما احتاج إلى تجديد لئلا جريد النخل كان قد خثر في أيامه ثم قال عند عمارته: أكين الناس من المطر وإياك أن تحمر أو تصفر فتفنن الناس ثم كان عثمان والمال في زميه أكثر فحسنته بما لا يقتضي الزخرفة ومع ذلك أنكز بعض الصحابة عليه.

وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة.

١٥- فضل من يزيل الأوساخ من المسجد

٢٥٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَرِضْتُ عَلَيَّ أَجُورُ أُتِيصِي، حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩١٦)، وَاسْتَفْرَغَهُ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢٩٧).

القذاة بزنة حصاة هي مستعملة في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً.

وهذا إخبار بأن ما يخرج الرجل من المسجد وإن قل وحقر ما جاور فيه لأن فيه تنظيف يستلزم إزالة ما يؤذي المؤمنين ويفيد بمفهومه أن من الأوزار إدخال القذاة إلى المسجد.

١٦- استحباب صلاة تحية المسجد

٢٥٣- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٤٤)، مسلم (٧١٤)].

الحديث نهي عن جلوس الداخل إلى المسجد إلا بعد

صلاتيه ركعتين وهما تحية المسجد، وظاهرة وجوب ذلك.

ودُخِبَ الجمهور إلى أنه ندب واستدلوا بقوله ﷺ للذي رآه يتخطى: «اجلس فقد آذيت» [أحمد (١٨٨/٤)، ابن داود (١١١٨)، الساجي (١٠٣/٣)] ولم يأمره بصلاتيهما وبأنه قال ﷺ لمن علمه الأركان الخمسة فقال: لا أزيد عليها: «أفلس إن صدق» [البخاري (٤٦)، مسلم (١١)]

والأول مردود بأنه لا دليل على أنه لم يصلهما فإنه يجوز أنه صلاهما في طرف المسجد ثم جاء يتخطى الرقاب.

والثاني بأنه قد وجب غير ما ذكر كصلاة الجنائز وغيرها ولا مانع من أنه وجب بعد قوله «لا أزيد» واجبات وأعلمه ﷺ بها.

ثم ظاهر الحديث أنه يصلهما في أي وقت شاء ولو وقت الكراهة.

وفيه خلاف وقرئناه في حواشي شرح العمدة (١٢٥/٣-١٢٧) أنه لا يصلهما من دخل المسجد في أوقات الكراهة وقرئنا أيضاً أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الأوامر الواردة به.

وظاهرة: أنه إذا جلس ولم يصلهما لا يُشرع له أن يقوم فيصلهما.

وقال جماعة: يُشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه (٣٦١) من حديث «أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ: ركعت ركعتين قال: لا قال: فم فأركعهما».

وترجم عليه ابن حبان «تحية المسجد لا تقوت بالجلوس» وكذلك ما يأتي (ساجي برقم ٤١٩) من قصة سليل الغطفاني.

وقوله: «ركعتين» لا مفهوماً له في جانب الزيادة بل في جانب القلة فلا تنأى سنة التحية بركعة واحدة.

قال في الشرح: وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام فتحية الطواف وذلك لأن النبي ﷺ بدأ فيه بالطواف.

قلت هكذا ذكره ابن القيم في «الهدى» (١٢٨/٢).

وقد يقال: إنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام إذ التحية إنما تُشرع لمن جلس والداخل المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم

يُصلي صلاة المقام فلا يجلس إلا وقد صلى، نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فإنه يُشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد.

وكذا قد استثنوا صلاة العيد لأنه ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها.

ويجاء عنه بأنه ﷺ ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية بل وصل إلى الجبابة أو إلى المسجد فإنه صلى العيد في مسجده مرة واحدة ولم يقعد بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة العيد وأما الجبابة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد.

وأما إذا استغل الداخل بالصلاة كان يدخل وقد أقيمت الفريضة فدخل فيها فإنها تجزئه عن ركعتي التحية بل هو منهي عنها بحديث: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» [مسلم (٧١٠)، الرمزي (٤٢١)].

٧- باب صفة الصلاة

١- صفة عامة في هيئة الصلاة وما يقرأ فيها

٢٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعاً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِساً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِداً، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

أخرجه السيئة، واللفظ للبخاري، ولابن ماجه (١٠٦٠) بإسناد مسلم حتى تطمئن.

(عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) مخاطباً للمسي في صلاتيه وهو خلاص بن رافع.

(«إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ» تقدم أن إسباغ الوضوء إتمامه.

(ثم استقبل القبلة فكثرت تكبيرة الإحرام.

(ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) فيه أنه لا يجب دعاء الاستفتاح إذ لو وجب لامره به.

وظاهره أنه يجزئه من القرآن في الفاتحة وبأي تحقيقه.

(ثم اركع حتى تطمئن ركعاً) فيه إيجاب الرجوع والاطمئنان فيه. (ثم ارفع) من الركوع.

(حتى تغدل قائماً) من الركوع.

(ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) فيه أيضاً وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه.

(ثم ارفع) من السجود.

(حتى تطمئن جالساً) بعد السجدة الأولى.

(ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجداً) كالأولى.

فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياماً وتلاوةً وركوعاً واعتدالاً منه وسجوداً وطمأنينةً وجلوساً بين السجدةين ثم سجدةً باطمئنان كالأولى فهذه صفة ركعة كاملة.

(ثم افعل ذلك) أي جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال إلا تكبيرة الإحرام فإنها مخصوصة بالركعة الأولى لما علم شرعاً من عدم تكرارها.

(في صلاتك) في ركعات صلاتك (كلها أخرجه السبعة) بالفاظ متقاربة.

(و) هذا (اللفظ) الذي ساقه هنا (للبخاري) وحده.

(ولابن ماجه) أي من حديث أبي هريرة.

(بإسناد مسلم) أي بإسناد رجاله رجال مسلم.

(حتى تطمئن قائماً) عوضاً عن قوله في لفظ البخاري: «حتى تغدل» فدل على إيجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع.

(ومثله): ما أخرجه ابن ماجه ما في قوله:

٢٥٥- ومثله في حديث رفاعه بن رافع عند

أحمد (٣٤٠/٤) وابن حبان (١٧٨٧) حتى تطمئن قائماً.

ولاحمد «فأقم صلتك حتى ترجع العظام».

وللنسائي (٢٢٥/٢، ٢٢٦) وأبي داود (٨٥٧) من

حديث رفاعه بن رافع «إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى، ثم يكبر الله تعالى ويحمد» ويثنى عليه فيها فإن كان معك قرآن

فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهله.

ولأبي داود (٨٥٩) «ثم اقرأ بأم الكتاب وبما شاء

الله» ولابن حبان «ثم بما شئت».

وهو قوله: (وي حديث رفاعه) بكسر الراء هو ابن رافع

صحابي أنصاري شهد بدرًا وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ وشهد مع علي عليه السلام الجمل وصفين وتوفي أول إمارة معاوية.

(عند أحمد وابن حبان) فإنه عندهما بلفظ (حتى تطمئن قائماً).

وفي لفظ (لاحمد «فأقم صلتك حتى ترجع العظام») أي التي انخفضت حال الركوع وترجع إلى ما كانت عليه حال القيام للقراءة وذلك بكمال الاعتدال.

(وللنسائي وأبي داود من حديث رفاعه بن رافع) أي مرفوعاً «إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله» في آية المائدة.

(ثم يكبر الله) تكبيرة الإحرام.

(ويحمده) بقراءة الفاتحة إلا أن قوله «فإن كان معك قرآن» يشعر بأن المراد بقوله «يحمده» غير القراءة وهو دعاء الافتتاح فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الإحرام وبأي الكلام في ذلك.

(ويثنى عليه) بها (وليها) أي في رواية النسائي وأبي داود عن رفاعه.

(فإن كان معك قرآن فاقرأ وإلا) أي وإن لم يكن معك

قُرْآنَ (الحمد لله) أي بالفاظ الحمد والأظهر أن يقول: الحمد لله (وكثرة) بلفظ الله أكبر.

(وهلله) يقول: لا إله إلا الله فدل على أن هذه عوض القراءة لمن ليس له قرآن يحفظه.

(ولابي داود) أي من رواية رفاعه (ثم اقرأ بآم الكتاب وبما شاء الله. وابن حبان: ثم بما شئت).

هذا حديث جليل يعرف بحديث المسيء صلاته وقد اشتمل على تعليم ما يجب في الصلاة وما لا يتم إلا به.

فدل على وجوب الرضوء لكل قائم إلى الصلاة وهو كما دلت عليه الآية: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ».

والمراد لمن كان مُحَدَّثًا كما عُرِفَ من غيره.

وقد فصل ما أجملته رواية البخاري رواية النسائي بلفظ: «حَتَّى يُسَبِّحَ الرُّضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيَسْبِيحَ وَجْهَهُ وَيَذْبِذَهُ إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق ويكُون هذا قرينة على حمل الأمر بهما حيث ورد على التدب.

ودل على إيجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الإحرام، وقد تقدم وجوبه وبيان عفو الاستقبال للمتفطر الرَّاكِب.

ودل على وجوب تكبيرة الإحرام وعلى تعيين الفاظها رواية الطبراني «المعجم الكبير» (٣٨/٥، ٣٩) لحديث رفاعه بلفظ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَرواية ابن ماجه (٨٠٣) التي صححها ابن خزيمة (٥٨٧) وابن حبان (١٨٦٥) من حديث أبي حميد من فعله عليه السلام «إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ».

ومثله أخرجه البرزالي «البحر الزخار» (١٦٨/٢، ١٦٩) من حديث علي عليه السلام بإسناد صحيح على شرط مسلم «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ» فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ.

ودل على وجوب قراءة القرآن في الصلاة سواء كانت

الفاتحة أو غيرها لقوله (ما تيسر معك من القرآن).

وقوله: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ وَلَكِنْ رَوَاةُ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ «أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ حَبَّانٍ ثُمَّ أَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ أَقْرَأُ بِمَا شِئْتُ وَتَرَجَمَ لَهُ ابْنُ حَبَّانٍ «بَابُ فَرَضِ الْمَصْلِيِّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» فمع تصريح الرواية بآم القرآن يحمل قوله «ما تيسر معك» على الفاتحة لأنها كانت المتيسرة لحفظ المسلمين لها أو يحمل أنه عليه السلام عرفت من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ غيرها فله أن يقرأه أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة.

ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فإنها عيّنت الفاتحة وجعلت ما تيسر لها لما عداها فيحمل أن الراوي حيث قال: «ما تيسر» ولم يذكر الفاتحة ذهل عنها.

ودل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله «بآم الكتاب وبما شاء الله أو شئت».

ودل على أن من لم يحفظ القرآن يجزئه الحمد والتكبير والتهليل وأنه لا يتعين عليه منه قدر مخصوص ولا لفظ مخصوص وقد ورد تعيين الألفاظ بأن يقول: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

ودل على وجوب الركوع ووجوب الاطمئنان فيه.

وفي لفظ لأحمد (٣٤٠/٤) بيان كيفية فقال: «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَأَمْدُدْ ظَهْرَكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ».

وفي رواية يس: [٢٢٥/٢] «ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَرَكُّعُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَقَاصِلُكَ وَتَسْتَرْحِي».

ودل على وجوب الرفع من الركوع وعلى وجوب الانصباء قائماً وعلى وجوب الاطمئنان لقوله: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ» قائماً وقد قال المصنف: إنها بإسناد مسلم وقد أخرجهما السراج أيضاً بإسناد على شرط البخاري فهي على شرط الشيخين.

ودل على وجوب السجود والطمأنينة فيه وقد فصلتها رواية النسائي [٢٢٥/٢] عن إسحاق بن أبي طلحة بلفظ: «ثُمَّ

يُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يُمَكِّنَ وَجْهَهُ وَجَنَّتَهُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَفَاصِلُهُ وَتَسْتَرَّخِيَ.

ودلَّ على وجوب القعود بين السجدةين.

وفي رواية النسائي (٢٢٥/٢) «ثُمَّ يَكَبِّرُ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدَا عَلَى مَقْعَدَيْهِ وَيَقِيمُ صَلَاتَهُ».

وفي رواية الإحسان لابن حبان (١٧٨٤) «فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ فَاجْلِسْ عَلَى فَخْذِكَ الْيُسْرَى».

فدلَّ على أن هيئة القعود بين السجدةين بافتراش اليسرى.

ودلَّ على أنه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام فإنه معلوم أن وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة.

ودلَّ على إيجاب القراءة في كل ركعة وعلى ما عرفت من تفسير ما يسر بالفاتحة فتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء معها في كل ركعة ويأتي الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخريتين والثالثة من المغرب.

واعلم أن هذا حديث جليل تذكر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لا يذكر فيه.

أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب فلأنه ساقط عنه بلفظ الأمر بعد قوله: «لَنْ تَبِمَ الصَّلَاةُ إِلَّا بِمَا ذُكِرَ فِيهِ».

وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلأن المقام مقام تعليم الواجبات في الصلاة فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز بالإجماع فإذا حصرنا لفظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد ثم إن عارض الوجوب الدال عليه اللفظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به، وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في هذا الحديث احتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على حل الصيغة على التدب واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به.

ومن الواجبات المتفق عليها ولم تذكر في هذا الحديث النيّة.

قلت: كذا في الشرح.

قلت: ولقاتل أن يقول: قوله «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ دَلَّ عَلَى إيجابها إذ ليس النيّة إلا القصد إلى فعل الشيء».

وقوله: «فَرَضًا» أي قاصداً له.

ثم قال: والقعود الأخير أي من الواجب المتفق عليه ولم يذكره في الحديث.

ثم قال: ومن المختلف فيه التشهّد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة.

٢٥٦- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

تعالى عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ قَفَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخِرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٢٨).

(وعن أبي حميد بصيغة التصغير (الساعدي) هو أبو حميد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخزرج المدني غلب عليه كنيته، مات آخر ولاية معاوية.

(قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا كبر أي للإحرام.

(جعل يديه أي كفيه.

(جلد) بفتح الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة.

(منكبيه) وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام.

(وإذا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ) تقدم بيانه في رواية

أحمد (٣٤٠/٤) لحديث المسيء صلاته «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاخَتَكَ عَلَى رُكْبَتِكَ وَأَمْدُدْ ظَهْرَكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ».

(ثم هصر) بفتح الهاء فصاد مهملة مفتوحة فراء.

(ظَهَرَهُ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَيُّ نَتَأَةٍ فِي اسْتِثْنَاءٍ مِنْ غَيْرِ تَقْوِيَةٍ.

وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبَخَارِيِّ «ثُمَّ حَتَّى» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ وَفِي رَوَايَةٍ: غَيْرُ مُقْنِعٍ رَأْسَهُ وَلَا مُصَوِّبٍ وَفِي رَوَايَةٍ «وَفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

(فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَيُّ مِنَ الرُّكُوعِ.

(اسْتَوَى) زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٧٣٣) «فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ».

وَفِي رَوَايَةٍ لِعَلِيِّ الْحَمِيدِيِّ زِيَادَةٌ حَتَّى يُحَاذِي بِهِمَا مَنَكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا [أَبُو دَاوُدَ (٧٣٠)].

(حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ) يَفْتَحُ الْفَاءَ وَالْقَافَ آخِرُهُ رَاءٌ جَمْعُ فَقَارَةٍ وَهِيَ عِظَامُ الظَّهْرِ وَفِيهَا رَوَايَةٌ بِتَقْدِيمِ الْقَافِ عَلَى الْفَاءِ (مَكَانَهُ) وَهِيَ الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا فِي حَدِيثٍ رِفَاعَةُ بِقَوْلِهِ «حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ».

(فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ) أَيُّ لَهْمًا وَعِنْدَ ابْنِ حَبَّانَ (١٨٥٩) «غَيْرَ مُفْتَرَشٍ ذِرَاعِيًّا» (وَلَا قَابِضِهِمَا) بَأَنَ يَضُمُهُمَا إِلَيْهِ.

(وَأَسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقَبْضَتَيْنِ) وَيَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثٍ «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ حَتَّى سَبَعَةُ أَعْظَمَ» (سَيَانِي بِرَقْمِ (٢٨١)). (وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكُوعَتَيْنِ) جُلُوسُ الشَّهَادَةِ الْأَوْسَطِ.

(جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيَسْرَى وَنَصَبَ الْيَمْنَى) وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ لِلشَّهَادَةِ الْآخِرِ (قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى وَيَقْعُدُ عَلَى مَقْعَدَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ).

حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذَا رُوِيَ عَنْهُ قَوْلًا وَرُوِيَ عَنْهُ فِعْلًا وَاصْفًا فِيهِمَا صَلَاتُهُ ﷺ.

وَفِيهِ بَيَانُ صَلَاتِهِ ﷺ وَأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنَكِبَيْهِ فَبَيِّنَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ.

وَأَنَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ مُقَارَنٌ لِلتَّكْبِيرِ وَهُوَ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٢٦) وَقَدْ وَرَدَ تَقْدِيمُ الرُّفْعِ عَلَى التَّكْبِيرِ وَعَكْسُهُ فَوَرَدَ بِلَفْظِ «رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ» وَبِلَفْظِ «كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ» وَلِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ.

الْأَوَّلُ مُقَارَنَةُ الرُّفْعِ لِلتَّكْبِيرِ.

وَالثَّانِي: تَقْدِيمُ الرُّفْعِ عَلَى التَّكْبِيرِ.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِتَقْدِيمِ التَّكْبِيرِ عَلَى الرُّفْعِ فَهَذِهِ صِفَتُهُ.

وَفِي الْمُنْهَاجِ وَشَرْحِهِ النُّجْمِ الْوَهَّاجِ.

وَالْأَوَّلُ: رَفَعُهُ وَهُوَ الْأَصْحَحُ مَعَ ابْتِدَائِهِ لَمَّا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [الْبَخَارِيُّ (٧٣٥)، مُسْلِمٌ (٣٩٠)] عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنَكِبَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ» فَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ وَلَا اسْتِصْحَابُ فِي انْتِهَائِهِ فَإِنْ فَرَعَ مِنَ التَّكْبِيرِ قَبْلَ تِمَامِ الرُّفْعِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَتَمَّ الْآخَرُ فَإِنْ فَرَعَ مِنْهُمَا حَطَّ يَدَيْهِ وَلَمْ يَسْتَدِمِ الرُّفْعَ.

وَالثَّانِي: يَرْفَعُ غَيْرَ مُكَبَّرٍ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَدَاهُ مُقَارَنَتَانِ فَإِذَا فَرَعَ أَرْسَلَهُمَا لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ رَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٧٣٠) وَصَحَّحَ هَذَا الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٥، ١٤/٣) وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَدَلِيلُهُ فِي مُسْلِمٍ (٣٩٠) مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالثَّالِثُ يَرْفَعُ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ وَيَكُونُ انْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ وَيَحْطُفُهُمَا [الْبَخَارِيُّ (٦٣١)، مُسْلِمٌ (٣٩١)] بَعْدَ فِرَاقِ التَّكْبِيرِ لَا قَبْلَ فِرَاقِهِ لِأَنَّ الرُّفْعَ لِلتَّكْبِيرِ فَكَانَ مَعَهُ وَصَحَّحَهُ الْمُسْتَفْ وَنَسَبَهُ إِلَى الْجُمْهُورِ.

انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

وَفِيهِ تَحْقِيقُ الْأَقْوَالِ وَأَدْلَتُهَا وَدَلَّتِ الْأَدْلَةُ أَنَّهُ مِنَ الْعَمَلِ الْخَيْرِ فِيهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ بَعِيْنَهُ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ فَقَالَ دَاوُدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَمِيدِيُّ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ وَاجِبٌ لِثَبُوتِهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فَإِنَّهُ قَالَ الْمُسْتَفْ: إِنَّهُ رَوَى رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ خَمْسُونَ صَحَابِيًّا مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَاكِمِ قَالَ: لَا نَعْلَمُ سُنَّةً اتَّفَقَ عَلَى رَوَايَتِهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخَلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ثُمَّ الْعَشْرَةُ الْمُشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ فَمَنْ بَعَثَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْبِلَادِ الشَّاسِعَةِ غَيْرَ هَذِهِ السُّنَّةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ أَسْنَدَانَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ الْمَوْجِبُونَ: قَدْ ثَبَتَ الرُّفْعُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ هَذَا

الثبوت.

الشافعي ومن تابعه.

وقد قال عليه السلام: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» (ج(٣١)، م(٣٩١)) فلذا قلنا بالوجوب.

٢- ما يُذكر عند البدء في الصلاة

٢٥٧- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ - إِلَى قَوْلِهِ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ - إِلَى آخِرِهِ.

رواه مسلم (٧٧١).

وفي رواية له: إِنَّ ذَلِكَ لِي صَلَاةُ النَّبِيِّ

(وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي» أَيِ قَصَدْتُ عِبَادَتِي.

(لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) إِلَى قَوْلِهِ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وفيهِ روايتان: أَنْ يَقُولَ: «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمَصْنُوعُ، وَرَوَاةٌ بِلَفْظِ الْآيَةِ؛ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ؛ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ. إِلَى آخِرِهِ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ.

عَمَامَةُ: «ظَلَمْتُ نَفْسِي؛ وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاعْفُ عَنِّي ذُنُوبِي، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لَأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا يَهْدِي لَأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، لَيْسَ إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَتَعَذَّلْتُكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ».

وقوله: (فَطَرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) أَيِ ابْتِدَاءِ خَلْقِهِمَا مِنْ غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ.

وقوله (حنيفاً) أَيِ مَائِلاً إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، وَزِيَادَةُ «وَمَا أَنَا مِنَ الْمَشْرِكِينَ» بَيَانٌ لِلْحَنِيفِ، وَابْتِصَاحٌ لِعَمَلِهِ.

و «النُّسْكَ»: الْعِبَادَةُ، وَكُلُّ مَا يُقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ بِهِ، وَعَطْفُهُ عَلَى الصَّلَاةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

وقوله: «وَعِيَايَ وَنَمَاتِي»: أَيِ حَيَاتِي وَمَوْتِي لِلَّهِ، أَيِ هُوَ

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: إِنَّهُ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْقَاسِمُ وَالنَّاصِرُ وَالْإِمَامُ بِحَيْ؛ وَبِهِ قَالَتِ الْأَنْثَةُ الْأَرْبَعَةُ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ؛ وَلَمْ يَخَالَفْ فِيهِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ سُنَّةٌ إِلَّا الْهَادِي.

وبهذا يُعرفُ أَنَّ مَنْ رَوَى عَنْ الزُّيْدِيَّةِ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ، فَقَدْ عَمَّ النَّقْلُ بِمَا عَلِمَ.

هذا وَائِثًا إِلَى أَيِّ مَحَلٍّ يَكُونُ الرَّفْعُ، فَرَوَاةُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذِهِ تَفِيدُ أَنَّهُ إِلَى مُقَابِلِ الْمُنْكَبِينَ، وَالْمُنْكَبُ بِمَجْمَعِ رَأْسِ عَظْمِ الْكَتِفِ وَالْعَضْبِ، وَبِهِ أَخَذَتِ الشَّافِعِيَّةُ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُحَازِيَ بَيْنَهُمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ لِحْدَيْهِ وَائِلٍ بِنِ حُجْرٍ بِلَفْظِ «حَتَّى حَازَى أُذُنَيْهِ» [أحمد(٣١٦/٤)، أبو داود(٧٢٦)، الترمذي (٢٩٢)، الساجي(١٢٦/٢)، ابن ماجه(٨١٠)].

وَجَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بَأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ يُحَازِي بظَهْرِ كَتِفَيْهِ الْمُنْكَبِينَ وَبِأَطْرَافِ أَمَامِلِهِ الْأُذُنَيْنِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ رَوَاةُ لُؤَالِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٢٤) بِلَفْظٍ: حَتَّى كَانَتْ حِيَالُ مَنَكيبِهِ وَيَحَازِي بِإِنْهَامِيهِ أُذُنَيْهِ.

وقوله: (أَمْكَنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ) قَدْ فَسَّرَ هَذَا الْإِمَّاكَانَ رَوَاةُ ابْنِ دَاوُدَ (٧٣٤): وَكَانَهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا.

وقوله: (هَصَرَ ظَهْرَهُ) تَقَدَّمَ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ فِيهِ، وَتَقَدَّمَ فِي رَوَاةٍ: «ثُمَّ حَنَى» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ: وَفِي رَوَاةٍ: «غَيْرَ مُقْنِعَ رَأْسَهُ وَلَا مُصَوِّبِهِ» وَفِي رَوَاةٍ: «وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ» وَقَدْ سَبَقَ.

وقوله: (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَصَارٍ الْمُرَادُ مِنْهُ كِمَالُ الْاِغْتِدَالِ، وَتُفَسَّرُهُ رَوَاةٌ: «ثُمَّ يَمْكُثُ قَائِماً حَتَّى يَقَعَ كُلُّ عُضْوٍ مَوْضِعَهُ»

وَفِي ذِكْرِهِ كَيْفِيَّةُ الْجُلُوسَيْنِ: الْجُلُوسِ الْأَوْسَطِ، وَالْأَخِيرِ، دَلِيلٌ عَلَى تَغَايُرِهِمَا، وَأَنَّهُ فِي الْجُلُوسَةِ الْآخِرَةِ يَتَوَرَّكُ، أَيِ يُفَضِّي بِوَرِكَهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى.

وفيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ سِيَائِي، وَبِهَذَا الْحَدِيثِ عَمَلٌ

المالِكُ لَهُمَا وَالْمُخْتَصَرُ بِهِمَا.

أو قول ما أفاده

وقوله: «رب العالمين» الربُّ الملِكُ، والعالمين جمع عالم مُشْتَقٌّ من العلم، وهو اسمٌ لجميع المخلوقات كذا قيل.

وفي القاموسِ العالمُ: الخلقُ كُلُّهُ أو ما حواه بطنُ الفلكِ، ولا يُجمعُ فاعلٌ بالواو والنونِ غيرهَ وغير «يأسم».

وقوله «لا شريكَ له»: تأكيدٌ لقوله «رب العالمين»، المفهومُ منه الاختصاصُ.

وقوله: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ»، أي المالكُ لجميع المخلوقات.

وقوله: «ظلمت نفسي»، اعترافٌ بظلمِ نفسه، قدَّمَهُ على سؤالِ المغفرة.

ومعنى: لَيْتَكَ: أقيمتُ على طاعتِكَ وأمثَلُ أمرَكَ، إقامة مُتَكَرِّرَةٌ.

وسعدَيْكَ: أي أسعدُ أمرَكَ وأنبِغُهُ إسعاداً مُتَكَرِّراً، ومعنى: «الخيرُ كُلُّهُ في يديكَ» الإقرارُ بأنَّ خيرَ واصلٍ إلى العبادِ، ومرجُوُّ وُصُولِهِ فهو في يديهِ تعالى.

ومعنى: «والشُّرُّ ليسَ إِلَيْكَ» أي ليسَ ثَمَّ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ: أولاً يُضَافُ إِلَيْكَ، فلا يُقالُ يا ربَّ الشُّرِّ، أو لا يصعدُ إِلَيْكَ، فإنَّهُ إِنَّمَا يصعدُ إِلَيْهِ الكَلَمُ الطَّيِّبُ.

ومعنى: «أنا بِكَ وَإِلَيْكَ» أي التَّجَانِي والتَّهَيَّائي إِلَيْكَ، وتَوْفِيقِي بِكَ.

ومعنى: «تَبَارَكْتَ» اسْتَحَقَقْتَ الثَّنَاءَ، أو ثَبَتَ الْخَيْرُ عِنْدَكَ، فَهَذَا مَا يُقَالُ فِي الاسْتِفْتَاخِ مُطْلَقاً.

(وفي روايةٍ له) أي لِمَسْلَمٍ (أنْ ذَلِكَ) كَانَ يَقُولُهُ ﷺ (في صلاةِ اللَّيْلِ) لم نجد في مسلم هذا الذي ذكره المصنف، من أنه كان يقولُه في صلاةِ اللَّيْلِ، وإنما ساق حديث علي عليه السلام هذا في قيامِ اللَّيْلِ.

وقد نقل المصنّف في التلخيصِ عن الشافعي وإبنِ خزيمة أنه يُقالُ في المكتوبة، وأن حديثَ عليٍّ - عليه السلام - وردَ فيها، فعلى كلامِهِ هُنَا يَحْتَمَلُ أَنَّهُ مُخْتَصَرٌ بِهَا هَذَا الذِّكْرُ.

ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ عامٌ، وأنه يُخَيَّرُ العبدُ بين قولِهِ عقيبَ التَّكْبِيرِ،

٣- ما يقول المصلي بعد التكبير من الدعاء

٢٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالتَّبَرْدِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٤٤)، مسلم (٥٩٨)].

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ أَيْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ (سَكَتَ هُنَيْهَةً) بِضَمِّ الْهَاءِ فَنَوْنٌ فَمَشَاءٌ نَحْنَةً فَهَاءٌ مَقْرُونَةٌ فَتَاءٌ. أَيْ سَاعَةً لَطِيفَةً.

(قيل أن يقرأ لسانه) أي عن سكونِهِ ما يقول فيه.

(فقال: أُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ) المباحة: المرادُ بِهَا حَوْ ما حصلَ مِنْهَا، أو العصمةُ عما يأتي مِنْهَا.

(كما باعدت بين المشرق والمغرب) فكما لا يَجْتَمِعُ المشرق والمغربُ لا يَجْتَمِعُ هُوَ وَخَطَايَاهُ.

(اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ) بفتح الدالِ الْمُهْمَلَةِ والنونِ فَسِنَّ مُهْمَلَةً، في القاموسِ أَنَّهُ الوسخ.

والمرادُ أزلَ عَنِّي الخطايا بِهَذِهِ الإزالة.

(اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالتَّبَرْدِ) بالتَّحْرِيكِ، جمعُ بَرْدٍ.

قال الخطابي: ذَكَرُ التَّلَجُّ والتَّبَرْدُ تأكيداً، أو لأنَّهُمَا ماءانِ لم تستعملْهُمَا الأيدي.

وقال ابنُ دقيق العيد: عبَّرَ بِذَلِكَ عَنْ غَايَةِ الْحَوَرِ، فإنَّ الثَّوْبَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ مُتَقِيَّةٍ يَكُونُ فِي غَايَةِ النِّقَاءِ.

وفيه اقوالٌ آخرُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٤- الاستعاذة من الشيطان قبل الفاتحة

٢٦٠- وَنَحْوُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه مَرْفُوعاً عِنْدَ الْخَمْسَةِ، وَفِيهِ: وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمْزِهِ، وَنَفْسِهِ، وَنَفْسِهِ» [إمام (٥٠/٣)، أبو داود (٧٧٥)، الرمزي (٢٤٢)، السائي (١٣٢/٢)، ابن ماجه (٨٠٤)].

(ونحوه) أي نحو حديث عمر.

(عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة، وفيه: وكان يقول بعد التكبير: أعوذ بالله السميع العليم) لأقوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم (من الشيطان الرجيم) المرجوم.

(من همزه) المراد به الجنون.

(ونفسه) بالنون فالفاء فالحاء المعجمة.

والمراد به الكبير.

(ونفسه) بالنون والفاء والمثلثة المراد به الشعر، وكأنه أراد به الهجاء.

والحديث دليل على الاستعاذة، وأنها بعد التكبير، والظاهر أنها أيضاً بعد التوجُّو بالأدعية؛ لأنها تعود القراءة وهي قبلها.

٥- ثم قراءة الفاتحة (وصفة الصلاة)

٢٦١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ: بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ.

وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِماً.

وفي الحديث دليل على أنه يقول هذا الذِّكْرَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ والقراءة سرّاً، وأنه يُخَيِّرُ الْعَبْدَ بَيْنَ هَذَا الدُّعَاءِ والدُّعَاءِ الَّذِي سَلَفَ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

٢٥٩- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٩٩) بِسَبْطٍ مُنْقَطِعٍ.

وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٢٩٩/١)، ٣٠٠، مُوَصَّلاً وَمَوْقُوفاً.

(وعن عمر رضي الله عنه كان يقول) أي بعد تكبيرة الإحرام.

(سبحانك اللهم وبحمدك) أي أسجدُ حال كوني مُتَلَبِّساً بحمدك.

(تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) رَوَاهُ مُسْلِمٌ بِسَبْطٍ مُنْقَطِعٍ قَالَ الْحَاكِمُ (٢٣٥/١): قَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ.

وَقَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ [٢٠٥/١]: إِنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَفْتِحُ بِهِ فِي مَقَامِ النَّبِيِّ ﷺ وَيُنْجِهُ بِهِ، وَيَعْلَمُهُ النَّاسُ، وَهُوَ بِهَذَا الْوَجْهِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَمَّا أَنَا فَأَذْهَبُ إِلَى مَا رَوَيْ عَنْ عُمَرَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَفْتَحَ بِبَعْضِ مَا رَوِيَ لَكَانَ حَسَنًا.

وقد روي في التَّوَجُّو ألفاظ كثيرة، والقول بأنه يُخَيِّرُ الْعَبْدَ بَيْنَهُمَا قول حسن.

وأما الجمعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ: «وَجْهَتُ وَجْهِي» الَّذِي تَقَدَّمَ، فَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٣٥٣/١٢)، ٣٥٤.

وفي رَوَاتِهِ ضَعْفٌ.

(والدارقطني) عطف على مسلم؛ أي رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (موصلاً وموقُوفاً) على عمر.

وأخرجه أبو داود (٧٧٦) والحاكِمُ (٢٣٥/١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ الْحَدِيثُ؛ وَرَجُلَانِ إِسْنَادُهُ ثَقَاتٌ.

وليه انقطاع، وأعله أبو داود قال الدارقطني: ليس بالقوي.

وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا.

وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ.

وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى.

وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَقْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّيِّعِ.

وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُ عِلَّةٌ (٤٩٨).

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح) أي يفتح.

(الصلاة بالكسب) أي يقول: الله أكبر، كما ورد بهذا اللفظ في الحلية (١٣/٣) لأبي نعيم.

والمراد تكبيرة الإحرام، ويقال لها، تكبيرة الافتتاح.

(والقراءة) منصوب عطفاً على الصلاة أي ويستفتح القراءة.

(بالحمد) بضم الذال على الحكاية.

(لله رب العالمين) وكان إذا ركع لم يشخص بضم المشاء التحية فشين فحاء معجمتين فصاد مهملة.

(رأسه) أي لم يرفعه (ولم يصوبه) بضمها أيضاً وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة أي لم يخفضه خفضاً بليغاً بل بين الخفض والرفع وهو التسوية، كما دلّ له قوله:

(ولكن بين ذلك) أي بين المذكور من الخفض والرفع.

(وكان إذا رفع) أي رأسه (من الركوع) لم يسجد حتى يستوي قائماً تقدم في حديث أبي هريرة في أول الباب: «ثم أرفع حتى تعتدل قائماً».

(وكان إذا رفع رأسه من السجود) أي الأول.

(لم يسجد) الثانية.

(حتى يستوي) بينهما (جالساً) وتقدم: «ثم أرفع حتى تطمئن جالساً».

(وكان يقول في كل ركعتين) أي بعدهما.

(التحية) أي تشهد بالتحيات لله كما يأتي، ففي الثلاثية والرابعة المراد به الأوسط وفي الثانية الأخير.

(وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ظاهرة أن هذا جلوسه في جميع الجلسات بين السجودين، وحال التشهدين، وتقدم في حديث أبي حميد: «وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى».

(وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة، ويأتي تفسيرها.

(وينهى أن يقتريش الرجل ذراعيه افتراش السبع) بأن يسطهما في سجود، وفسر السبع بالكلب، وورد في رواية بلفظه (وكان يختم الصلاة بالتسليم). أخرجه مسلم وله علة وهي: أنه أخرجه مسلم من رواية أبي الجوزاء بالجيم والزاي عن عائشة قال ابن عبد البر: هو مرسل، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة؛ وأعل أيضاً بأنه أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي مكنابة.

والحديث فيه دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة، وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة أول الباب.

واستدل بقولها: «والقراءة بالحمد» على أن البسملة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من الصحابة.

وقال به مالك، وأبو حنيفة، وآخرون وحججهم هذا الحديث.

وقد أجب عنه: بأن مرادها بـ «الحمد لله رب العالمين» السورة نفسها، لا هذا اللفظ، فإن الفاتحة تسمى «الحمد لله رب العالمين»، كما ثبت ذلك في صحيح البخاري (٤٧٤)، فلا حجة فيه على أن البسملة ليست من الفاتحة، ويأتي الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريباً (برقم ٢٦٥).

وتقدم الكلام على أنه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم، على قوله «وكان إذا رفع رأسه» إلى قوله

تُسَمَّى إِقْعَاءً.

أو جعلوا المنهي عنه هُوَ الْهَيْئَةُ الثَّانِيَةُ وَتُسَمَّى أَيْضاً إِقْعَاءً، وَهِيَ أَنْ يُلْصَقَ الرَّجُلُ الْيَمَانِي فِي الْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ سَاقِيهِ وَفَخَذِيهِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا يَقَعِي الْكَلْبُ.

وإِفْتِرَاشُ الذَّرَاعَيْنِ تَقْدَمُ أَنَّهُ بَسْطُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ حَالِ السُّجُودِ.

وَقَدْ نَهَى ﷺ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالْحَيَوَانَاتِ وَنَهَى عَنْ بُرُوكِ كَسْبُرُوكِ الْبَعِيرِ [د(٨٤٠)، ص(٢٠٧/٢)]، وَالتَّيَقُّاتِ كَالْتَّيَقَّاتِ الثَّعْلَبِ [أحمد: ٣١١/٢]، وَإِفْتِرَاشِ كَافْتِرَاشِ السَّيْحِ [د(٤٩٨)]، وَإِقْعَاءِ كَإِقْعَاءِ الْكَلْبِ [د(٢٨٢)، ج(٨٩٥)]، وَنَقَرِ كَنْفَرِ الْغَرَابِ [د(٨١٢)]، وَرَفْعِ الْأَيْدِي وَقْتَ السَّلَامِ كَأَذْنَابِ خَيْلِ شَمْسٍ [د(٤٣١)].

وَفِي قَوْلِهَا (وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ) دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّسْلِيمِ وَأَمَّا إِجَابَةُ فَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِمَا قَدْ مَنَاهُ سَابِقاً.

٦- ويرفع يديه عند التكبير في

الافتتاح والركوع والرفع

٢٦٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا اقْتَسَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري(٧٣٥)، مسلم(٣٩٠)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: أَيِ مُقَابِلَ.

(مَنْكِبَيْهِ إِذَا اقْتَسَحَ الصَّلَاةَ) تَقْدَمُ فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعَدِيِّ.

(وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ) رَفَعَهُمَا.

(وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَيِ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَهُ (مِنَ الرُّكُوعِ) مُنْطَقٌ عَلَيْهِ.

فِيهِ: شَرْعِيَّةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَوَاضِعِ؛ أَمَّا عِنْدَ

«وَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّةَ»، وَالْمَرَادُ بِهَا التَّنَاسُّعُ بِالْمَعْرُوفِ بِالتَّحِيَّاتِ لِلَّهِ الْآتِي لَفْظُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [البخاري(٦٣١)، مسلم(٦٧٤)] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَفِيهِ شَرْعِيَّةُ التَّشَهُّدِ الْأَوْسَطِ وَالْآخِرِ؛ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ لِأَنَّهُ فَعْلٌ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ بَيَانٌ لِإِجْمَالِ الصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ الْمَأْمُورُ بِهَا وَجُوباً، وَالْأَفْعَالُ لِبَيَانِ الْوَاجِبِ وَاجِبَةً، أَوْ يُقَالُ بِإِجْمَابِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [خ(٦٣١)، م(٣٩١)].

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي التَّشَهُّدَيْنِ، فَقِيلَ: وَاجِبَانِ، وَقِيلَ: سُنَّتَانِ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ سُنَّةٌ، وَالْآخِرُ: وَاجِبٌ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [برقم(٢٩٥)] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى التَّشَهُّدِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْأَوْسَطُ فَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ بِهَذَا الْحَدِيثِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَقَوْلُهُ ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» الْحَدِيثُ [خ(٨٣١)، م(٤٠٢)].

وَمَنْ قَالَ: بِأَنَّهَا سُنَّةٌ اسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ لَمَّا سَهَا عَنْهُ لَمْ يَعُدْ لِأَدَائِهِ، وَجَبَرَهُ بِسُجُودِ السُّهُوِّ، وَلَوْ وَجِبَ لَمْ يَجِبَرَهُ سُجُودُ السُّهُوِّ كَالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوُجُوبُ مَعَ الذِّكْرِ، فَإِنْ نَسِيَ حَتَّى دَخَلَ فِي فَرْضٍ آخَرَ يَجِبَرُهُ سُجُودُ السُّهُوِّ.

وَفِي قَوْلِهَا (وَكَانَ يَقْرَأُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى) مَا يَدُلُّ أَنَّهُ كَانَ جُلُوسُهُ ﷺ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَحَالِ التَّشَهُّدِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ، وَلَكِنْ حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ الَّذِي تَقْدَمُ فَرَقَ بَيْنَ الْجُلُوسَيْنِ فَجَعَلَ هَذَا صِفَةَ الْجُلُوسِ بَعْدَ الرُّكُوعَيْنِ وَجَعَلَ صِفَةَ الْجُلُوسِ الْآخِرِ تَقْدِيمَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى، وَالْقَعُودُ عَلَى مَقْعَدَيْهِ.

وَاللُّغَمَاءُ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَخِيرِ فِيهَا.

وَفِي قَوْلِهَا: (يَنْهَى عَنْ غُفْبَةِ الشَّيْطَانِ) أَيِ فِي الْقَعُودِ، وَفُسِّرَتْ بِتَفْسِيرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَقْرَأُ قَدَمَيْهِ وَيَجْلِسُ بِالْيَمَانِيَةِ عَلَى عَقْبَيْهِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْقَعْدَةُ اخْتَارَهَا الْعِبَادَةُ فِي الْقَعُودِ فِي غَيْرِ الْآخِرِ، وَهَذِهِ

تكبيرة الإحرام فتقدم فيه الكلام.

وأما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على مشروعيته ذلك.

قال محمد بن نصر المروزي: أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة.

قلت: والخلاف فيه للهادوية مطلقاً في المواضع الثلاثة؛ واستند للهادي في البحر بقوله ﷺ: مالي أراكم الحديث.

قلت: وهو إشارة إلى حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم (٤٣١)، وأبو داود (٩٩٨)، والنسائي (٦١/٣)، ولفظه عنه قال: «كنا إذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا بأيدينا السلام عليكم ورحمة الله وأشار يديه إلى الجانبين، فقال رسول الله ﷺ: غلام تؤمنون بأيديكم، كاذناب خيل شمس، استكنوا في الصلاة، وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله» انتهى بلفظه.

وهو حديث صريح في أنه كان ذلك في إيمانهم بأيديهم عند السلام، والخروج من الصلاة وسببه صريح في ذلك.

وأما قوله: «استكنوا في الصلاة» فهو عائد إلى ما يُنكره عليهم من الإيماء إلى كل حركة في الصلاة، فإنه معلوم أن الصلاة مركبة من حركات، وسكون وذكر الله.

قال القليبي في «النار» على كلام الإمام المهدي: إن كان هذا غفلة من الإمام إلى هذا الحد فقد أبعد، وإن كان مع معرفته حقيقة الأمر فهو أورع وأرفع من ذلك؛ والافتقار في هذا لجأ مجرّد، وأمر الرفع أوضح من أن تُورد له الأحاديث المفردات.

وقد كثرت كثرة لا توازي، وصحت صحة لا تمنع، ولذا لم يقع الخلاف المحقق فيه إلا للهادي فقط، فهي من النوادر التي تقع لأفراد العلماء مثل مالك، والشافعي، وغيرهما، ما أخذ منهم إلا أنه نادرة ينبغي أن تعمّر في جنب فضله، وتجنب؛ انتهى.

وخالف الحنفية فيما عدا الرفع عند تكبيرة الإحرام واحتجوا برواية مجاهد: أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل

ذلك [البخاري في «جزء رفع اليدين» (١٦)] وبما أخرجه أبو داود (٧٤٨) من حديث ابن مسعود: بأنه «رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود».

وأجيب: بأن الأول فيه أبو بكر بن عياش.

وقد ساء حفظه، ولأنه معارض برواية نافع، وسالم بن عمر لذلك، وهما مثبّتان، ومجاهد نافع، والمثبت مقدم، وبأن تركه لذلك إذا ثبت كما رواه مجاهد يكون مبيهاً لجوازه؛ وأنه لا يراه واجباً.

وبأن الثاني: وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعي، ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليها، لأنها إثبات، وذلك نفي، والإثبات مقدم.

وقد نقل البخاري [«جزء رفع اليدين» (٢٩)، (٣٠)] عن الحسن، وحيد بن هلال: أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك.

قال البخاري: ولم يستثن الحسن أحداً، ونقل عن شيخه علي بن المديني أنه قال: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه؛ لحديث ابن عمر هذا.

وزاد البخاري [«جزء رفع اليدين» (٢)] في موضع آخر بعد كلام ابن المديني: وكان علي أعلم أهل زمانه، قال: ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة.

وبدل له قوله:

٢٦٣- وفي حديث أبي حميد، عند أبي داود (٧٣٠): «يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر».

تقدم حديث أبي حميد من رواية البخاري.

لكن ليس فيه ذكر الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام، بخلاف حديثه عند أبي داود ففيه إثبات الرفع في الثلاثة المواضع؛ كما أفاده حديث ابن عمر.

ولفظه عند أبي داود (٧٣٠): «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه» الحديث؛

تَمَامُهُ: ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَرَكَعَ ثُمَّ اعْتَدَلَ، فَلَمْ يَصُوبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَقْنَعْ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاعْتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ مُغْتَبِلًا حَدِيثٌ.

وأفاد رفعه يديه ﷺ في الثلاثة المواضع، وكان على المصنف أن يقول بعد قوله: ثُمَّ يَكْبُرُ، الحديث، ليفيد أن الاستدلال به جميعه، فإنه قد يَتَوَهَّم أن حديث أبي حميد ليس فيه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله:

٢٦٤- وَلِمُسْلِمٍ (٣٩١) عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ قَالَ: حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.

وهو قوله: (ولمسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر) أي الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال: حتى يحاذي بهما أي البدين (فروع أذنيه) أطرافهما، فخالف رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ.

فذهب البعض إلى ترجيح رواية ابن عمر: لكونها متفقاً عليها، وجمع آخرون بينهما فقالوا: يحاذي بظهر منكبَيْهِ الْكَفَّيْنِ، وبأطراف أُنَامِلِي الْأُذُنَيْنِ، وأدوا ذلك برواية أبي داود (٧٢٤) عن وائل بلفظ: «حَتَّى كَانَتْ [٧٢٤]: وعنده بلفظ «كَانَتْ» بالشيء] حيال منكبَيْهِ وحاذى بإبهاميه أذنيه» وهذا جمع حسن.

وقد تقدم.

٧- وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى

٢٦٥- وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٤٧٩).

(وعن وائل) بفتح الواو والفتحة فهزئة هو أبو هنيئ بضم الهاء وفتح النون ابن حجر بن ربيعة الحضرمي، كان أبوه من ملوك حضرموت، وقد وائل على النبي ﷺ فأسلم، ويقال إنه

ﷺ بشر أصحابه قبل قدومه فقال: «يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَإِلَى بَنِ حُجْرٍ مِنْ أَرْضِ بَيْدَةَ طَائِعاً رَاغِباً فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي رَسُولِهِ، وَهُوَ بَقِيَّةُ أَبْنَاءِ الْمُلُوكِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ ﷺ رَحِبَ بِهِ، وَأَذْنَاهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَتَسَطَّ لَهُ رِءَاءٌ، فَاجْلَسَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى وَاثِلٍ وَإِلَى وَلَدَيْهِ» وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَقْيَالِ مِنْ حَضْرَمَوْتَ. [الطبراني في «الكبير» (٤٦/٢٢، ٤٩)] روى له الجماعة إلا البخاري، وعاش إلى زمن معاوية وبايع له.

(قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ». أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ).

وأخرج أبو داود (٧٢٧) والنسائي (١٢٦/٢) بلفظ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرُّشْخِ وَالسَّاعِدِ».

والرُشْخُ: بضم الراء وسكون السين المهملة بعثا معجمة هو المفصل بين الساعد والكف.

والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور في الصلاة، وعمله على الصدر كما أفاد هذا الحديث.

وقال النووي في المنهاج: ويجعل يديه تحت صدره.

قال في شرح النجم الوهاج: عبارة الأصحاب «تحت صدره» يريد:

والحديث بلفظ: «على صدره» قال: وَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا التَّفَاوُتَ بَيْنَهُمَا يَسِيراً.

ولقد ذهب إلى مشروعيت زيد بن علي وأحمد بن عيسى.

وروى أحمد بن عيسى حديث وائل هذا في كتابه الأمالي.

وإليه ذهبت الشافعية، والحنفية.

وذهبت الهاديئة إلى عدم مشروعيتها، وأنه يُبطل الصلاة لكونه فعلاً كثيراً.

قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين.

قال: وهو الذي ذكره مالك في الموطأ (ص ١١٧)، ولم يملك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروي عن مالك: الإرسال، وصار إليه أكثر أصحابه.

٨- وقرأ بالفاتحة

٢٦٦- وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٧٦٥)، مسلم (٣٩٤)) -

وفي رواية: لابن حبان (١٧٨٢) والدارقطني (٣٢١/١، ٣٢٢) «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» -

وفي أخرى: لأحمد (٣١٣/٥) وأبي داود (٨٢٣)، والترمذي (٣١١)، وابن حبان (١٧٨٥) «لَقُلُوكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفَ إِبْرَاهِيمَ؟ قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: لَا تَقْلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

(وعن عبادة) بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف دال مهملة.

وهو أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس الخزرجي الأنصاري السلمي، كان من نجباء الأنصار، وشهد العقبة الأولى والثانية والثالثة، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، وجهه عمر إلى الشام قاضياً ومعلماً، فأقام بمصر، ثم انتقل إلى فلسطين ومات بها في الرملة.

وقيل: في بيت المقدس سنة أربع وثلاثين، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

هو دليل على نفي الصلاة الشرعية إذا لم يقرأ فيها المصلي بالفاتحة؛ لأن الصلاة مركبة من أقوال وأفعال، والمركب يتنفي بانتفاء جميع أجزائه، وبانتفاء البعض، ولا حاجة إلى تقدير نفي الكمال، لأن التقدير إنما يكون عند تعذر صدق نفي الذات.

إلا أن الحديث الذي أفاده قوله (وفي رواية لابن حبان والدارقطني: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الإجزاء، وهو كالنفي للذات في المال لأن ما لا يجزى فليس بصلوة شرعية.

والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، ولا يدل على إلزامها في كل ركعة، بل في الصلاة جملة.

وفي احتمال أنه في كل ركعة، لأن الركعة تسمى صلاة،

وحديث المسيب صلاته قد دل على أن كل ركعة تسمى صلاة، لقوله ﷺ بعد أن علمه ما فعله في ركعة «وافعل ذلك في صلاتك كلها» فدل على إلزامها في كل ركعة، لأنه أمره أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب.

ولم وجوبها في كل ركعة ذهب الشافعية وغيرهم.

وعند الهادي وأخرون: أنها لا تجب قراءتها في كل ركعة، بل في جملة الصلاة.

والدليل ظاهر مع أهل القول الأول؛ وبيانه من وجهين:

الأول: أن في بعض الفاظها بعد تعليمه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما ذكره من القراءة والركوع والسجود والاطمئنان إلى آخره، أنه قال الراوي: فوصف: أي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلاة هكذا أربع ركعات، حتى فرغ ثم قال: «لَا تَبِمُ صَلَاةً أَحَدِكُمْ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ».

ومعلوم أن المراد من قوله «يفعل ذلك»: أي كل ما ذكره من القراءة بأمر الكتاب وغيرها في كل ركعة؛ لقوله: «فوصف الصلاة هكذا أربع ركعات».

والثاني: أن ما ذكره صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع القراءة من صفات الركوع، والسجود، والاعتدال، ونحوه، مأمور به في كل ركعة كما يفيد هذا الحديث؛ والمخالف في قراءة الفاتحة في كل ركعة لا يقول إنه يكفي الركوع والسجود والاطمئنان في ركعة واحدة من صلاته، أو يفرقها في ركعاتها، فكيف يقول إن القراءة بالفاتحة تنفرد من بين هذه المأمورات بأنها لا تجب إلا في ركعة واحدة؟ أو يفرق بين الركعات؟ وهذا تفرق بين أجزاء الدليل بلا دليل.

فتعين حينئذ أن المراد من قوله «ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» في ركعاتها.

ثم رأيت بعد كتب هذا أنه أخرج أحمد (٤/٣٤٠) والبيهقي (٣٧٣/٢) وابن حبان (١٧٨٧) بسند صحيح: أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال لخالد بن رافع وهو المسيب صلاته: «ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» ولأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)].

ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية، وجهريته
للمنفرد والمؤتم.

أما المنفرد فظاهر.

وأما المؤتم فدخله في ذلك واضح.

وزاد أيضاً في قوله: (وفي أخرى) من رواية عبادة.

(لأحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟ قُلْنَا، نَعَمْ، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» فإنه دليل على إيجاب قراءة القاتحة خلف الإمام تخصيصاً، كما دل اللفظ الذي عند الشيخين لعموميه، وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية.

وفي كل ركعة أيضاً.

ولل هذا ذهب الشافعية.

وهذه اليهودية إلى أنه لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا كان يسمع قراءته، ويقرأها في السرية، وحيث لا يسمع في الجهرية.

وقالت الحنفية: لا يقرأها المأموم في سرية ولا جهريته، وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلواهم بحديث «مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَرَأَ الْإِمَامُ قِرَاءَةً لَهُ» [أحمد (٣٣٩/٣)، ابن ماجه (٨٥٠)] مع كونه ضعيفاً قال المصنف في التلخيص (٢٤٧/١) بأنه مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلومة؛ انتهى.

وفي «المتقى»: رواه الدارقطني (٣٢٣/١-٣٢٥) من طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل لا يتم به الاستدلال؛ لأنه عام: لأن لفظ قراءة الإمام اسم جنس مضارب يعم كل ما يقرؤه الإمام، وكذلك قوله تعالى: «إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» وحديث «إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» [أحمد (٣٧٦/٢)، أبو داود (٦٠٤)، النسائي (١٤٦/٢، ١٤٧)، ابن ماجه (٨٤٦)] فلو هذو عمومات في القاتحة وغيرها، وحديث عبادة خاص بالقاتحة فيخص به العام.

ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الإمام، فقيل: في محل سكتاتيه بين الآيات، وقيل سكوته بعد تمام قراءة

القاتحة، ولا دليل على هذين القولين في الحديث؛ بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام القاتحة، ويزيده إيضاحاً ما أخرجه أبو داود (٨٢٤) من حديث عبادة: «أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، فَجَعَلَ عِبَادَةُ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ لِعِبَادَةَ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ يَقْرَأُ: سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ، قَالَ: أَجَلْ، صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ.

قَالَ فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: هَلْ تَقْرَءُونَ إِذَا جَهَرْتَ بِالْقِرَاءَةِ؟ فَقَالَ بَعْضُنَا: نَعَمْ، إِنَّا نَصْنَعُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَا، وَأَنَا أَقُولُ: سَالِي يُنَازِعُنِي الْقُرْآنُ فَلَا تَقْرَءُوا بِشَيْءٍ إِذَا جَهَرْتَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ.

فهذا عبادة راوي الحديث قرأ بها جهراً خلف الإمام، لأنه فهم من كلامه ﷺ أنه يقرأ بها خلف الإمام جهراً وإن نازعه.

وأما أبو هريرة فإنه أخرجه عنه أبو داود (٨٢١) أنه لما حدث بقوله: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ» قَالَ لَهُ الرَّاوي عَنْهُ وَهُوَ أَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَكُونُ أحياناً وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَعَمَزَ ذِرَاعِي وَقَالَ: اقْرَأْ بِهَا يَا فَارِسِي فِي تَفْسِيك، الحديث.

وأخرج (٨٢٥) عن مكحول أنه كان يقول: اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بقاتحة الكتاب في كل ركعة سراً ثم قاله مكحول: اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بقاتحة الكتاب، وسكت سراً، فإن لم يسكت قرأتها قبله ومعه وبعده لا تتركها على حال.

وقد أخرجه أبو داود (٨٢٠) من حديث أبي هريرة: أنه «أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يُنَادِيَ فِي الْعَمِيَّةِ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ قَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ.

وفي لفظ (٨١٩): إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِقَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ.

إلا أنه أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة «وإن لم يزد على أم القرآن أجزاء»، ولابن خزيمة من حديث ابن عباس، «أن النبي ﷺ قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بعامية الكتاب» يحمل على المنفرد جمعاً بينه وبين حديث عبادة الدال

على أنه لا يقرأ خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب.

قال: لا يذكرون: أي لا يذكرونها جهراً:

(خلافاً لمن أعلنها) أي أبدى علته لما زاده مسلّم، والعلّة هي: أن الأوزاعي روى هذه الزيادة عن قتادة مكتوبة.

وقد رُدّت هذه العلّة بأن الأوزاعي لم ينفرد بها، بل قد رواها غيره رواية صحيحة.

والحديث قد استدل به من يقول: إن البسملة لا يجهرُ بها في الفاتحة ولا في غيرها بناءً على أن قوله: (ولا في آخرها) مراد به أول السورة الثانية، ومن أثبتها قال المراد أنه لم يجهرُ بها الثلاثة حال جهريهم بالفاتحة، بل يقرءونها سرّاً كما قرره المصنف.

وقد أطال العلماء في هذه المسألة الكلام، وألف فيها بعض الأعلام، ويبيّن أن حديث أنسٍ مضطرب.

قال ابن عبد البر في الاستذكار بعد سرد روايات حديث أنس هذه ما لفظه: هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرءونها.

وقد سئل عن ذلك أنس فقال: كبرت سني ونسيت؛ انتهى، فلا حجة فيه، والأصل أن البسملة من القرآن.

وطال الجدال بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب، والأقرب أنه ﷺ كان يقرأ بها تارة جهراً، وتارة يخفيها.

وقد استوفينا البحث في حواشي شرح العمدة (العدة) (٢٣٧/٢، ٢٣٨) بما لا زيادة عليه.

واختار جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهرُ بها فيما يجهرُ فيه، وسرّ بها فيما يسرّ فيه.

وأما الاستدلال بكونه ﷺ لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست بآية، والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض، لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرأتها، فإنه ليس الدليل على قرأتها الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل أعم من ذلك، وإذا اتقى الدليل الخاص لم يتفّر الدليل العام.

٩- ولا يجهرُ بالبسملة

٢٦٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٤٣)، مسلم (٣٩٩)] - زَادَ مُسْلِمٌ: لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا.

وفي رواية لأحمد (٢٦٤/٣) والنسائي (١٣٤/٢، ١٣٥) وابن خزيمة (٤٩٧): لَا يَجْهَرُونَ بِـ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» - وَفِي أُخْرَى لابن خزيمة (٤٩٨): كَانُوا يُسْرُونَ.

وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، خِلَافاً لِمَنْ أَعْلَهَا.

(وعن أنسٍ رضي الله عنه «أن النبي ﷺ وأبا بكرٍ وعمرُ كانوا يفتتحون الصلاة بـ «الحمد لله رب العالمين» أي القراءة في الصلاة بهذا اللفظ. (متفق عليه).

ولا يتم هنا أن يقال ما قلناه في حديث عائشة: أن المراد بالحمد لله رب العالمين السورة، فلا يدل على حذف البسملة، بل يكون دليلاً عليها إذ هي من مسمى السورة لقوله: (زاد مسلّم: لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) زيادة في المبالغة، في النفي، وإلا فإنه ليس في آخرها بسملة.

ويحتمل أن يريد بآخرها السورة الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة.

والحديث دليل على أن الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ البسملة عند قراءة الفاتحة جهراً، مع احتمال أنهم يقرؤون البسملة سرّاً، ولا يقرءونها أصلاً، إلا أن قوله: (وفي رواية) أي عن أنسٍ (لاحد والنسائي وابن خزيمة) لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم يدل بمفهومه أنهم يقرءونها سرّاً.

ودل قوله: (وفي أخرى) أي رواية أخرى عن أنسٍ لابن خزيمة: (كانوا يسرون) فمنطوقه أنهم كانوا يقرءون بها سرّاً، ولذا قال المصنف: (وعلى هذا) أي على قراءة النبي ﷺ وأبي بكرٍ وعمرُ البسملة سرّاً (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث

١٠- من جهر بالبسملة

٢٦٨- وَعَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِرِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَشْتَبِهَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم».
 رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٣٤/٢) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٤٩٩).

(وعن نعيم) بضم النون وفتح العين المُمَلَّة مُصَغَّرًا (المجمر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم وبالراء ويقال: وتشديد الميم الثانية، ذَكَرَ الحَلْبِيُّ فِي شرح العمدة.

هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، وَسَمِيَ مُجَمِّرًا لِأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُجَمَّرَ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ كُلُّ جُمُعَةٍ حِينَ يَتَصَفَّى النَّهَارُ.

(قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ آمِينَ، وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ أَيْ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَهُوَ تَكْبِيرُ الثَّقَلِ).

(ثُمَّ يَقُولُ) أَيْ أَبُو هُرَيْرَةَ (إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَيْ رُوحِي فِي نَصْرَتِهِ (إِنِّي لَأَشْتَبِهَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم). رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ خُرَيْمَةَ.

وَذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ تَعْلِيلًا (٧٨٥).

وَأَخْرَجَهُ السُّرَّاجُ وَابْنُ حَبَّانَ (١٧٩٧) وَغَيْرُهُمْ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ: الْجَهْرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ وَرَدَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ كَوْنُ الْبِسْمَةِ حُكْمًا حُكْمَ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِرَاءَةِ جَهْرًا وَإِسْرَارًا، إِذْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ بِالْبِسْمَةِ «لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَأَشْتَبِهَكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم» وَإِنْ كَانَ مُخْتَلًا أَنَّهُ يُرِيدُ فِي أَكْثَرِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالِهَا، إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَيَعْدُ مِنْ

الصَّحَابِيِّ أَنْ يَتَدَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِيهَا، ثُمَّ يَقُولُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَشْتَبِهَكُمْ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرَعِيَّةِ التَّأْمِينِ لِلْإِمَامِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي السُّنَنِ (٣٣٤/١) مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا قَالَ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ، يَمْدُ بِهَا صَوْتَهُ وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَدَلِيلٌ عَلَى تَكْبِيرِ الثَّقَلِ، وَيَأْتِي مَا فِيهِ مُسْتَوْفَى فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٦٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا».
 رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣١٢/١)، وَصَوَّبَ وَقَدْ.

لَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ هَذَا عَلَى الْجَهْرِ بِهَا وَلَا الْإِسْرَارِ بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِمَطْلَقِ قِرَاءَتِهَا.

وَقَدْ سَأَلَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي السُّنَنِ (٣٠٢/١-٣١٣) لَهُ أَحَادِيثٌ فِي الْجَهْرِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَاسْعَةً مَرْفُوعَةً عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَعَنْ عُمَارَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَرْدِ أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مَا لَفْظُهُ: وَرَوَى الْجَهْرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ أَصْحَابِهِ وَمِنْ أَزْوَاجِهِ غَيْرَ مَنْ سَمِعْنَا، كَتَبْنَا أَحَادِيثَهُمْ بِذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجَهْرِ بِهَا مُقَرَّدًا، وَأَقْتَصَرْنَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا هُنَا طَلِبًا لِلْإِخْتِصَارِ وَالتَّخْفِيفِ (٣١١/١)، انْتَهَى لَفْظُهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْبِسْمَةِ وَأَنَّهَا إِحْدَى آيَاتِ الْفَاتِحَةِ، وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ

١١- رفع الصوت بـ (آمين)

٢٧٠- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا

بعض أهل الظاهر أنه للوجوب، عملاً بظاهر الأمر، فأوجبوه على كل مُصلٍّ.

واستدلَّت الهاديَّة على أنه بدعة مُفسدة للصلاة بحديث [إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس] [قدم] الحديث؛ ولا يتمُّ به الاستدلال، لأن هذا قام الدليل على أنه من أذكار الصلاة كالنسيح ونحوه، وكلام الناس المراد به مكالمتهم ومخاطبتهم، كما عرفت.

٢٧١- ولأبي داود (٩٣٢) والترمذي (٢٤٨) من حديث وإيل بن حنجر نحوه.

أي نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن: «إذا قرأ الإمام ﴿ولا الضالين﴾ قال: آمين ورفع بها صوته». وفي لفظ له عنه: «أنه صلى خلف رسول الله ﷺ فجهز بآمين».

«وآمين» بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكي فيها لغات، ومعناها: اللهم استجب؛ وقيل غير ذلك.

١٢- من أجاز الذكر مكان الفاتحة

٢٧٢- وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً، فعلمني ما يُجزئني منه، فقال: قل: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» الحديث.

رواه أحمد (٣٥٣/٤) وأبو داود (٨٣٢) والسنن (١٤٣/٢).

وصححه ابن جبان (١٨٠٨) والدارقطني (٢١٣/١، ٢١٤) والحاكم (٢٤١/١).

(وعن عبد الله بن أبي أوفى) هو: أبو إبراهيم أو محمد أو معاوية، واسم أبي أوفى: علقمة بن قيس بن الحارث الأسلمي، شهد الحديث وخبر وما بعدهما، ولم يزل في المدينة حتى قبض.

فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال: آمين.

رواه الدارقطني (٣٣٥/١) وخسنه والحاكم (٢٢٣/١) وصححه

(وعنه) أي أبي هريرة (قال: «كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال: آمين»). رواه الدارقطني وخسنه والحاكم وصححه قال الحاكم: إسناده صحيح على شرطهما.

وقال البيهقي: حسن صحيح.

والحديث دليل على أنه يُشرع للإمام التأمين بعد قراءة الفاتحة جهراً.

وظاهره في الجهرية وفي السرية.

وبشرعيته قالت الشافعية.

ودهبت الهاديَّة إلى عدم شرعيته لما يأتي.

وقالت الحنفية: يسرُّ بها في الجهرية.

ولمالك قولان: الأول: كالحنفية، والثاني: أنه لا يقولها.

والحديث حجة بيَّنة للشافعية.

وليس في الحديث تعرض لتأمين المأموم والمُنفرد.

وقد أخرج البخاري (٧٨٠) في شرعيته التأمين للمأموم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «إذا أتم الإمام قارئاً، فإنه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه».

وأخرج أيضاً (٧٨٢) من حديثه قال: قال رسول الله ﷺ «إذا قال الإمام ﴿ولا الضالين﴾، فقولوا: آمين» الحديث.

وأخرج أيضاً (٧٨١) من حديثه مرفوعاً «إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السماء آمين، فوافق أحدهما الآخر، غفر الله له ما تقدم من ذنبه».

فدلَّت الأحاديث على شرعيته للمأموم، والآخر يُعْم المُنْفَرِد.

وقد حمله الجمهور من القائلين به على الذنب، وعن

ﷺ، فَتَحَوَّلَ إِلَى الْكُوفَةِ وَمَاتَ بِهَا، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْكُوفَةِ
مِنَ الصَّحَابَةِ.

(قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ
أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَلَمْ يَنْبِ مَا يُخَوِّنُنِي عَنْهُ، فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ
اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» الْحَدِيثُ) بِالنُّسْبِ؛ أَيُّ: أُمُّ الْحَدِيثِ.

وَتَمَامُهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «قَالَ: أَيُّ الرَّجُلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
هَذَا لِلَّهِ فَمَا لِي؟ قَالَ: قُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي
وَاهْدِنِي، فَلَمَّا قَامَ قَالَ هَكَذَا يَبْدُو، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا
هَذَا فَقَدْ مَلَأَ يَدَيَّ مِنَ الْخَيْرِ» أَنْتَهَى؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي سُنَنِ أَبِي
دَاوُدَ: الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
وَالدَّارِقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَذْكَارَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْقِرَاءَةِ
لِلْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا لَمْ لَا يُحْسَنُ ذَلِكَ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعْلُمُ الْقُرْآنِ لِقِرَاءَتِهِ فِي الصَّلَاةِ،
فَإِنْ مَعْنَى «لَا أَسْتَطِيعُ»: لَا أَحْفَظُ الْآنَ مِنْهُ شَيْئًا، فَلَمْ يَأْمُرْ
بِحِفْظِهِ وَأَمَرَهُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ حِفْظَ الْفَاتِحَةِ كَمَا يَحْفَظُ
هَذِهِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ

١٣- ما زادَ على الرُّكعتين يقتصرُ فيها على الفاتحة

٢٧٣- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي
الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ،
وَيُسَمِّعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَطْوِلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى، وَيَقْرَأُ
فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَيْهَقِيُّ (٧٧٦)، مُسْلِمٌ (٤٥١)].

(وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ
الْأُولَيَيْنِ») بَيَّانٌ تَنْبِيهُ أُولَى.

(بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) أَيُّ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْهُمَا.

(وَسُورَتَيْنِ) أَيُّ يَقْرَأُهُمَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سُورَةً.

(وَيُسَمِّعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا) وَكَأَنَّهُ مِنْ هُنَا عَلِمُوا مَقْدَارَ قِرَاءَتِهِ.

(وَيَطْوِلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى) يَجْعَلُ السُّورَةَ فِيهَا أَطْوَلَ مِنَ الثَّانِيَةِ
فِي الثَّانِيَةِ.

(وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ) تَنْبِيهُ أُخْرَى.

(بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَرْبَعِ الرُّكْعَاتِ فِي
كُلِّ وَاحِدَةٍ، وَقِرَاءَةُ سُورَةٍ مَعَهَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنَ الْأُولَيَيْنِ، وَأَنَّ
هَذَا كَانَ عَادَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا يَدُلُّ لَهُ «كَانَ يُصَلِّي»، إِذْ هِيَ
عِبَارَةٌ تُفِيدُ الْاسْتِمْرَارَ غَالِبًا.

وإِسْمَاعُهُمُ الْآيَةَ أَحْيَانًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْرَارُ فِي
السُّرِّيَّةِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي سُجُودَ السُّهُورِ.

وَفِي قَوْلِهِ أَحْيَانًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٦٣/٢) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ قَالَ: «كُنَّا
نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ وَنَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ
لُقْمَانَ وَالذَّارِيَاتِ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٥١٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ، وَلَكِنْ
قَالَ: «سَمِعْتُ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ».

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَطْوِيلِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَوُجْهُهُ مَا
أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٤/٢) فِي آخِرِ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا:
وَضَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ يَدْرِكُ النَّاسَ الرُّكْعَةَ الْأُولَى.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ [... وَرَوَى] عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ
عَطَاءٍ: إِنِّي لَأَحِبُّ أَنْ يُطَوِّلَ الْإِمَامُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ،
حَتَّى يَكْثُرَ النَّاسُ فِي الْأُولَى، وَيَقْتَصِرُ فِي الثَّانِيَةِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ التَّطْوِيلَ يَكُونُ بِطَوِيلِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.
وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ حِبَّانَ أَنَّ التَّطْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ بِتَرْتِيلِ الْقِرَاءَةِ مَعَ
اسْتِزْوَاقِ الْمُقْرَأِ؛ وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ (٧٣٣) مِنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ: «كَانَ
يُرْتِّلُ السُّورَةَ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا».

وَقِيلَ: إِنَّمَا طَالَتِ الْأُولَى بِدَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّدِ.

وأما القراءة فيها فهُمَا سواء؛ وفي حديث أبي سعيد الآتي ما يُرشد إلى ذلك.

وقال البيهقي: يطول في الأولى إن كان يتطهر أحداً، وإلا فيسوي بين الأوليين.

وفيه دليل على أنه لا يزداد في الآخرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب، وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ (ص ٧١) من طريق الصائحي: أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها «ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هدّيتنا» الآية.

وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الآخرين.

وفيه دليل على جواز أن يُخير الإنسان بالظن، وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين.

وإسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة، وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الإخبار عن ذلك بالظن؛ وكذا حديث خباب حين سئل: بِمَ كُتِمَ تَعْرِفُونَ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: بِأَضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ (البغاري ٧١١) وَلَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ قِرَاءَتَهُ فِيهِمَا بِخَبَرٍ عَنْهُ ﷺ لَذَكَرُوهُ.

١٤- الركعتان الأوليان أطول من الآخرين

٢٧٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَحْزِرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرِ: «الْم تَنْزِيلِ» السَّجْدَةِ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدَرِ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَفِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدَرِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَالْآخِرَتَيْنِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ».

رواه مسلم (٤٥٢).

(وعن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَحْزِرُ).

بفتح النون وسكون الحاء المهملة وضمة الزاي: نخرس ونقدّر.

وفي قوله (كنا نحزر) ما يدل على أن المقدّرين لذلك

جماعة؛ وقد أخرج ابن ماجه (٨٢٨) رواية أن الحازرين ثلاثون رجلاً من الصحابة.

(«قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدَرِ: «الْم تَنْزِيلِ» - السَّجْدَةِ» أي في كل ركعة بعد قراءة الفاتحة.

(وفي الآخرين قدر النصف من ذلك).

وفيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في الآخرين.

ويزيده دلالة على ذلك قوله.

(وفي الأولتين من العصر على قدر الآخريتين من الظهر) ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غير الفاتحة.

(والآخرين) أي من العصر (على النصف من ذلك) أي من الأوليين منه.

(رواه مسلم).

الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها «كانت صلاة الظهر تقام، فيذهب الذاهب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي إلى أهله، فيتوضأ ويذكر النبي ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها».

أخرجه مسلم (٤٥٤)، والنسائي (١٦٤/٢) عن أبي سعيد.

وأخرج أحمد (٢/٣) ومسلم (٤٥٢) من حديث أبي سعيد أيضاً: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية؛ وفي الآخريتين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك».

وفي الآخريتين قدر نصف ذلك» هذا لفظ مسلم.

وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الآخرين من العصر إلا الفاتحة، وأنه يقرأ في الآخرين من الظهر غيرها معها؛ وتقدم حديث أبي قتادة (رقم ٢٧٠): «أنه كان يقرأ في الآخريتين من الظهر بأُم الكتاب وتسوعاً الآية أحياناً».

وظاهره أنه لا يزيد على أم الكتاب فيهما، ولعله أرجح من حديث أبي سعيد من حيث الرواية لأنه اتفق عليه الشيخان من حيث الرواية ومن حيث الدراية، لأنه إخبار مجزوم به،

وخبرُ أبي سعيدٍ انفردَ بهُ مُسلمٌ، ولأنَّهُ خبرٌ عنِ حَزْبٍ وتَقْدِيرٍ وَتَنْظُنْ.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْنَعُ هَذَا تَارَةً،
فَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَى غَيْرَ الْفَاتِحَةِ مَعَهَا، وَيَقْتَصِرُ فِيهِمَا أحياناً،
فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا فِيهِمَا سُنَّةٌ فَعَلَّ أحياناً، وَتَرَكَ أحياناً.

١٥- الصلاة التي يطيلُ فيها ويقصرُ في القراءة

٢٧٥- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: «كَانَ فَلَانٌ
يُطِيلُ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي
الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ وَفِي الْعِشَاءِ بَوْمَسْطِهِ وَفِي
الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ
أَشَبَّهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (١٦٧/٢، ١٦٨).

(وعن سليمان بن يسار) هُوَ: أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ
يَفْتَحُ الثَّنَاءَ التَّحِيَّةَ وَتَخْفِيفُ السُّنَنِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ
الْمُؤْمِنِينَ، وَآخِرُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَكِبَارِ التَّابِعِينَ؛
كَانَ فِيهَا فاضلاً ثَقَّةً عابداً ورعاً حُجَّةً، وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ
السَّبْعَةِ.

(قال: كان فلان)، فِي شَرْحِ السُّنَنِ (٧٩/٣) لِلْبَيْهَقِيِّ أَنَّ فَلَاناً
يُرِيدُ بِهِ أَمِيرًا كَانَ عَلَى الْمَدِينَةِ، قِيلَ: اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ،
وَلَيْسَ هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَمَا قِيلَ، لِأَنَّ وَلَادَةَ عُمَرَ بْنِ
عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَتْ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَدِيثُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّ أَبَا
هُرَيْرَةَ صَلَّى خَلْفَ فَلَانٍ هَذَا.

(يُطِيلُ الْأَوَّلَيْنِ فِي الظُّهْرِ وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ
بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ)، اخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ الْمُفْصَلِ:

فَقِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الصَّافَاتِ، أَوِ الْجَائِئَةِ أَوِ الْقِيَالِ، أَوِ
الْحِجَرَاتِ، أَوِ الصَّفِّ، أَوِ تَبَارَكَ، أَوِ سُبْحٍ، أَوِ الضُّحَى، وَأَتَّفَقَ
أَنَّ مُنْتَهَاهُ آخِرُ الْقُرْآنِ.

(وَالْعِشَاءُ بَوْمَسْطِهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا
صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشَبَّهَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا أَخْرَجَهُ
النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: السُّنَّةُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ بِطَوَالِ
الْمُفْصَلِ، وَيَكُونُ الصُّبْحُ أَطْوَلَ.

وَفِي الْعِشَاءِ وَالْعَصْرِ بَأَوْسَطِهِ.

وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِهِ.

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِي تَطْوِيلِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ أَنَّهُمَا وَقْتَا غَفْلَةٍ
بِالنَّوْمِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالْقَائِلَةِ، فَطَوَّلَهُمَا لِيُدْرِكَهُمَا الْمَتَأَخَّرُونَ لِفُغْلَةٍ
أَوْ نَوْمٍ وَغَوِيهِمَا.

وَفِي الْعَصْرِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ فِي وَقْتِ الْأَعْمَالِ
فَخَفَّفَتْ لَذَلِكَ.

وَفِي الْمَغْرِبِ لَصِيقِ الْوَقْتِ؛ فَاخْتِجَّ إِلَى زِيَادَةِ تَخْفِيفِهَا،
وَلِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى عِشَاءِ صَالِحِيهِمْ وَضَيْفِهِمْ.

وَفِي الْعِشَاءِ لَغَلْبَةِ النَّوْمِ، وَلَكِنْ وَقْتُهَا وَاسِعٌ فَانْشَبَهَتْ
الْعَصْرَ، هَكَذَا قَالُوهُ، وَسَتَعْرِفُ اخْتِلَافَ أَحْوَالِ صَلَاتِهِ ﷺ عِنْدَ مَا
يَأْتِي قَرِيباً، بِمَا لَا يَتِمُّ بِهِ هَذَا التَّفْصِيلُ.

١٦- ما يقرأ في سورة المغرب

٢٧٦- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٦٥)، مُسْلِمٌ (٤٦٣)].

(وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُمَا وَيَبَانُ حَالُ
جُبَيْرٍ.

(قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ»
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) قَدْ بَيَّنَّ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٤٨/٢) أَنَّ سَمَاعَةَ لَذَلِكَ كَانَ
قَبْلَ إِسْلَامِهِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَغْرِبَ لَا يَخْتَصُّ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِـ «الْمَصِّ» [٨١٢)،
مِنْ (١٦٩/٢)، خ مَحْضَرًا (٧٦٤)، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا
بِالصَّافَاتِ [مِنْ (١٦٩/٢)]، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «حَمِّ الدُّخَانِ»، وَأَنَّهُ
قَرَأَ فِيهَا بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «الَّتَيْنِ
وَالزَّيْتُونِ»، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالْمُرْسَلَاتِ

أَيَّ يَجْعَلُهُ عَادَةً دَائِمَةً لَهُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: السُّرُّ في قراءتهما في صلاة فجر يوم الجمعة أنَّهما تضمَّنَتَا ما كان وما يَكُونُ يومَهُمَا، فإنَّهُمَا اشتمَلَتَا على خلقِ آدمَ، وعلى ذِكْرِ المعادِ وحشرِ العبادِ، وذلك يَكُونُ في يومِ الجمعة، ففي قراءتهما تذكيرٌ للعبادِ بما كان فيه ويَكُونُ.

قُلْتُ: ليعتبروا بِذِكْرِ ما كان، ويستعدُّوا لما يَكُونُ.

١٨- السؤال عند آية الرحمة

والاستعاذة عند آية العذاب

٢٧٩- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا».

أَخْرَجَهُ الْخُفَّيَّةُ (أحمد/٣٨٢/٥)، أبو داود (٨٧١)، الترمذي (٢٦٢)، النسائي (١٧٦/٢)، ابن ماجه (٨٩٧).

وَحُفَّيَّةُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٢).

(وعن حذيفة رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ» أَي يَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَتَهُ (ولا آية عذاب إلا تعوذ منها) مَّا ذَكَرَ فِيهَا (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ التِّرْمِذِيُّ).

في الحديث دليلٌ على أَنَّهُ ينبغي للقارئ في الصلاة تدبُّرٌ ما يقرؤه وسؤالٌ رَحْمَتِهِ والاستعاذة من عذابه، ولعلَّ هذا كان في صلاة اللَّيْلِ.

وَأَمَّا قُلْنَا ذَلِكَ؛ لَأَنَّ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ مُطْلَقٌ وَوَرَدَ تَقْيِيدُهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ لَيْسَتْ بِرُضْطَةٍ، فَمَرَّ بِذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ وَلِلَّهِ أَهْلُ النَّارِ».

رواه أحمد (٣٤٧/٤) وابنُ ماجه (١٣٥٢) بمعناه.

وأخرج أحمد (٩٢/٦) عن عائشة: «قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةَ التَّمَامِ فَكَانَ يَقْرَأُ بِالْبَقَرَةِ وَالنَّسَاءِ وَآلِ عِمْرَانَ، وَلَا يَمُرُّ

إِخ (٧٦٣)، م (٤٦٢)، وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِيهَا بِقِصَارِ الْمُفْصِلِ (الموطأ/٢٥)، وَكُلُّهَا أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ.

وَأَمَّا الْمَدَامَةُ فِي الْمَغْرِبِ عَلَى قِصَارِ الْمُفْصِلِ فَإِنَّمَا هُوَ فَعْلٌ مَرَوْنُ بْنُ الْحَكَمِ.

وَقَدْ أَتَكَرَّ عَلَيْهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَالَ لَهُ: مَا لَكَ تَقْرَأُ بِقِصَارِ الْمُفْصِلِ، وَقَدْ «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطَوَّلِي الطَّوْلَيْنِ» تَنْبِيهُ طَوَّلِي.

وَالْمُرَادُ بِهِمَا الْأَعْرَافُ وَالْأَنْعَامُ، وَالْأَعْرَافُ أَطْوَلُ مِنَ الْأَنْعَامِ، إِلَى هُنَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٦٤) وَهِيَ الْأَعْرَافُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٧٠/٢)، «أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم فَرَّقَ فِي الْأَعْرَافِ فِي رَكْعَتَيْ الْمَغْرِبِ؛ وَقَدْ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِ«الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ» وَوَقَّتَ لِمُعَاذٍ فِيهَا بِ«وَالشَّمْسِ وَضَحَاها»، وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَنْشِئُ»، وَ«سَبَّحَ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَغَوَّاهَا.

وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُ صلى الله عليه وسلم بِاخْتِلَافِ الْحَالَاتِ، وَالْأَوْقَاتِ وَالْأَشْغَالِ، عَدَمًا وَوُجُودًا.

١٧- ما يقرأ في سورة الفجر

٢٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ «الْم تَنْزِيلُ» السَّجْدَةِ وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري/٨٩١)، مسلم (٨٨٠).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ «الْم تَنْزِيلُ» السَّجْدَةِ أَي فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» أَي فِي الثَّانِيَةِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ دَابَّةً صلى الله عليه وسلم فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ.

وَزَادَ اسْتِمْرَارُهُ عَلَى ذَلِكَ بَيَانًا قَوْلُهُ:

٢٧٨- وَلِلطَّبْرَانِيِّ «الصَّغِيرِ» (٨٠/٢، ٨١) مِنْ

حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يُؤَدِّمُ ذَلِكَ

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يُؤَدِّمُ ذَلِكَ)

بِأَيِّ فِيهَا تَخْوِيفٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَاسْتَعَاذَ وَلَا يَمُرُّ بِأَيِّ فِيهَا اسْتِئْذَانٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغَبَ إِلَيْهِ.

وأخرج النسائي (١٩١/٢) وأبو داود (٨٧٣)، من حديث عوف بن مالك: «قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْدًا فَاسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَاسْتَفْتَحَ الْبَقْرَةَ لَا يَمُرُّ بِأَيِّ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ، فَسَأَلَ، وَلَا يَمُرُّ بِأَيِّ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّدَ» الحديث، وليس لأبي داود ذكرُ السُّوَالِ وَالرَّوْضِ.

فَهَذَا كُلُّهُ فِي النَّافِلَةِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْأَوَّلِ.

وفي قيام الليل كما يفيدُه الحديثانِ الآخرانِ، فإنه لم يأت عنه ﷺ في روايةٍ قطُّ أنه أمَّ النَّاسَ بالبَقْرَةِ وآلِ عِمْرَانَ في فريضةٍ أصلاً؛ ولَفْظُ «قُمْتُ» يشعرُ أنه في الليلِ قَسَمَ ما ترجينَا بقولنا: ولعلَّ هذا في صلاةِ الليلِ فهذا باختيارٍ ما ورد، فلو فعله أحدٌ في الفريضة، فلعَلَّهُ لا بأسَ فيه، ولا يُخلُ بصلايته، سيما إذا كان مُتَّزِعاً، لئلا يشقَّ على غيره إذا كان إماماً.

وقولُها: «ليلةُ التَّمامِ» في القاموس: ليلةُ التَّمامِ ككِتَابٍ وليلٌ يتمُّ أطولُ ليالي الشَّاءِ، وهي ثلاثٌ لا يُسْتَبَانُ نقصانُها، أو هي إذا بلغت اثنتي عشرة ساعة فصاعداً، انتهى.

١٩- الركوعُ لتعظيمِ الربِّ والسجودِ للدعاء

٢٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ. وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَقَمِنَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ».

رواه مسلم (٤٧٩).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا وإنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً أَوْ سَاجِداً» فَكَانَتْ قِيلَ: فَمَاذَا تَقُولُ فِيهِمَا؟ فَقَالَ الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ) فَدَبَّرَ بَيْنَ كَيْفِيَةِ هَذَا التَّعْظِيمِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ (٧٧٢) عَنْ حُذَيْفَةَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ.

(وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَمِنَ بِفَتْحِ الْقَافِ

وَكَسَرَ الْمِيمِ وَمَعْنَاهُ حَقِيقٌ (أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الحديثُ دليلٌ على تحريمِ قراءةِ القرآنِ حالَ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ؛ لأنَّ الأصلَ في النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وظاهرُه وَجُوبُ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ، وَوَجُوبُ الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ، لِلأَمْرِ بِهِمَا.

وقد ذهب إلى ذلك أحمدُ بنُ حنبلٍ وطائفةٌ من المُحدِّثين.

وقال الجمهورُ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ، لحديثِ المسيِّءِ صَلَاتُهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْهُ ﷺ، وَلَوْ كَانَ وَاجِباً لَأَمَرَهُ بِهِ.

ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ) أَنَّهَا تُجْزَى الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ، وَيَكُونُ بِهَا مُتَمَثِّلاً مَا أَمَرَ بِهِ.

وقد أخرج أبو داود (٨٨٦) من حديثِ ابنِ مسعودٍ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ».

ورواه الترمذي (٢٦١) وابن ماجه (٨٩٠)، إلا أنه قال أبو داود: فيه إرسال، وكذا قال البخاري والترمذي.

وفي قوله: «ذلك أذناه» ما يدلُّ على أنها لا تُجْزَى الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ.

والحديثُ دليلٌ على مشروعِيَّةِ الدُّعَاءِ حالَ السُّجُودِ بِأَيِّ دُعَاءٍ كَانَ، مِنْ طَلَبِ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالاسْتِعَاذَةِ مِنْ شَرِّهِمَا، وَأَنَّهُ عَمَلٌ الْإِجَابَةِ.

وقد بينَ بعضُ الأدعيةِ ما أفادتهُ قَوْلُهُ:

٢٠- ما يدعو في الركوع والسجود

٢٨١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي».

متفق عليه (البخاري (٨١٧)، مسلم (٤٨٤))

الراوٍ للعطفِ والمعطوفُ عليه: ما يفيدُه ما قبلُه والمعطوفُ يتعلَّقُ بـ «حمديك»، والمعنى: أنزهك وأتلبسُ بحمديك.

مِنْ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَعَرِّضاً لِتَوَابِهِ اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهٗ، وَاعْطَاهُ مَا تَعَرَّضَ لَهٗ، فَتَنَاسَبَ بَعْدَهُ أَنْ يَقُولَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

(حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) فَهَذَا فِي حَالِ اخْذِهِ فِي رَفْعِ صَلَاتِهِ مِنْ هُوَيْهِ لِلْقِيَامِ.

(ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ لِلْعَطْفِ عَلَى مُقَدَّرٍ: أَيْ رَبَّنَا أَعْطَيْنَاكَ وَحَمْدَكَ، أَوْ لِلْحَالِ، أَوْ زَائِدَةً، وَوردَ فِي رِوَايَةٍ بِحَذْفِهَا، وَهِيَ نُسْخَةٌ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِداً) تَكْبِيرُ النُّقْلِ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) أَيْ مِنَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ) أَيْ السُّجُودَ الثَّانِيَةَ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ) أَيْ مِنَ السُّجُودِ الثَّانِيَةِ، هَذَا كُلُّهُ تَكْبِيرُ النُّقْلِ.

(ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذُكِرَ مَا عَدَا التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى الَّتِي لِلْإِحْرَامِ.

(فِي الصَّلَاةِ أَيْ رَكَعَاتِهَا) كُلَّهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ (لِلشَّهَادَةِ) الْأَوْسَطِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ مَا ذُكِرَ فِيهِ مِنَ الْأَذْكَارِ فَأَمَّا أَوَّلُ التَّكْبِيرِ: فَهِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنَ التَّكْبِيرِ الَّذِي وَصَفَهُ فَقَدْ كَانَ مِنْ بَعْضِ أَمْرَاءِ بَنِي أُمَيَّةٍ تَرَكَهَ تَسَاهُلاً، وَلَكِنَّهُ اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ مِنَ الْأَمَةِ عَلَى فَعْلِهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ خَمْسُ تَكْبِيرَاتٍ، كَمَا عَرَفْنَاهُ مِنْ لَفْظِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَزَيْدٌ فِي الرَّبَاعِيَّةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ تَكْبِيرَةَ النُّهُوضِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوْسَطِ، فَيَتَحَصَّلُ فِي الْمَكْتُوباتِ الْخَمْسُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَرْبَعٌ وَيَتَسَعُونَ تَكْبِيرَةً، وَمِنْ ذَوْنِهَا تِسْعٌ وَثَمَانُونَ تَكْبِيرَةً.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ تَكْبِيرِ النُّقْلِ.

فَقِيلَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ.

وَرَوَى قَوْلًا لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ دَاوَمَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ، وَالْمُرَادُ: أَسْبَحُكَ وَأَنَا مُتَلَبِّسٌ بِحَمْدِكَ: أَيْ حَالِ كَوْنِي مُتَلَبِّساً بِهِ.

(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنْ أَذْكَارِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَا يُنَافِيهِ حَدِيثُ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ» لِأَنَّ هَذَا الذِّكْرَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ التَّعْظِيمِ الَّذِي كَانَ يَقُولُهُ ﷺ، فَيَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا.

وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» مِثَالٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ».

وَفِيهِ مُسَارَعَتُهُ ﷺ إِلَى امْتِنَالِ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ قِيَاماً بِحَقِّ الْعِبَادِيَّةِ، وَتَعْظِيمِ لِسَانِ الرُّبُوبِيَّةِ، زَادَهُ اللَّهُ شُرْفاً وَفَضْلاً.

وَقَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ.

٢١- صفة الصلاة بعد القراءة

٢٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِداً، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ الْجُلُوسِ».

نُفِثَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٨٩)، مُسْلِمٌ (٣٩٢)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ) أَيْ إِذَا قَامَ فِيهَا.

(يُكَبِّرُ) أَيْ تَكْبِيرَ الْإِحْرَامِ (حِينَ يَقُومُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَوَجَّهَ وَلَا يَصْنَعُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ شَيْئاً.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ) تَكْبِيرَةُ النُّقْلِ.

(ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أَيْ أَجَابَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ، فَلَا

الْمُؤْتَمَّ خَلْفَ الْإِمَامِ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» وَلَكِنْ يَقُولُ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» وَلَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الشَّعْبِيِّ، فَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ.

وقد ادَّعى الطُّحاوي وابنُ عبد البر الإجماع على كونِ المنفرد يجمع بينهما.

وذهب آخرون إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد، ويحمدُ المؤتمُّ، قالوا: والحجَّةُ جمعُ الإمام بينهما، لأنَّه حَكَمَ الإمام والمنفرد.

وذهب الجمهورُ إلى ندبه، لأنَّه ﷺ لم يُعلمه المسيةَ صلاته، وإنَّما علمه تكبيرةَ الإحرام؛ وهو موضعُ البيانِ للواجب، ولا يجوزُ تأخيرُه عن وقتِ الحاجة.

وأوجب عنه بأنه قد أخرج تكبيرةَ النُّقل في حديثِ المسيءِ أبو داود (٨٥٧) من حديثِ رفاعَةَ بنِ رافعٍ فإنَّه ساقه، وفيه: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَرْجِعُ وَذَكَرَ فِيهِ قَوْلُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» وَبِقِيَّةِ تَكْبِيرَاتِ النُّقْلِ.

وأخرجها الترمذي (٣٠٢) والنسائي (٢٢٥/٢)، ولذا ذهب أحمدُ وأبو داود إلى وجوبِ تكبيرِ النُّقلِ.

وظاهرُ قوله: «يَكْبَرُ حِينَ كَذَا وَحِينَ كَذَا» أَنَّ التَّكْبِيرَ يُقَارَنُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ، فَيُشْرَعُ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ انْتِهَايِهِ لِلرُّكُوعِ؛ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ بِمَدِّ التَّكْبِيرِ حَتَّى يَمْدَ الْحَرَكَةَ، كَمَا فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، بَلْ يَأْتِي بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَى آدَائِهِ، وَلَا تَقْصَانٍ مِنْهُ.

وظاهرُ قوله «ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» أَنَّهُ يُشْرَعُ ذَلِكَ لِكُلِّ مُصَلٍّ مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ، إِذْ هُوَ حِكَايَةٌ لِمَطْلَقِ صَلَاتِهِ ﷺ؛ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حِكَايَةٌ لِمَطْلَقِ صَلَاتِهِ ﷺ إِمَامًا، إِذِ الْمُبَادَرُ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهَا الْوَاجِبَةُ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ ﷺ الْوَاجِبَةَ جَمَاعَةً، وَهُوَ الْإِمَامُ فِيهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ هَذَا، فَإِنَّ قَوْلَهُ ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» أَمْرٌ لِكُلِّ مُصَلٍّ أَنْ يُصَلِّيَ كَصَلَاتِهِ ﷺ مِنْ إِمَامٍ وَمَنْفَرَدٍ.

وذهب الشافعيُّ والهادونيُّ وغيرُهم إلى أن التَّسْمِيعَ مُطْلَقًا لِنُتْقَلٍ أَوْ مُفْتَرَضٍ، لِلْإِمَامِ وَالْمَنْفَرَدِ، وَالْحَمْدُ لِلْمُؤْتَمِّ لِحَدِيثٍ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ».

أخرجهُ أبو داود (٨٤٨).

ويجبُ بأنَّ قوله: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» لَا يَنْفِي قَوْلَ الْمُؤْتَمِّ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، عَقِبَ قَوْلِ إِمَامِهِ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»، وَالْوَاقِعُ هُوَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»، فِي حَالِ انْتِقَالِهِ، وَالْمَأْمُومُ يَقُولُ التَّحْمِيدَ فِي حَالِ اعْتِدَالِهِ، وَاسْتَفِيدَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

قلت: لكن أخرج أبو داود (٨٤٩) عن الشعبي: «لَا يَقُولُ

٢٢- ما يقال بعد الرفع من الركوع

٢٨٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ النَّسَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكَلَّمَا لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

رواهُ مُسْلِمٌ (٤٧٧).

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: اللهم) لم أجد لفظ «اللهم» في مسلم في رواية أبي سعيد، ووجدتها في رواية ابن عباس (ربنا لك الحمد ملء) [مسلم (٤٧٨)] بنصب الهمزة على المصدرية، ويجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف (السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ).

وفي سنن أبي داود (٨٤٧) وغيره «وملء الأرض» وهي في رواية ابن عباس عند مسلم (٤٧٨)، فهذه الرواية كلها ليست رواية أبي سعيد، لعدم وجود «اللهم» في أوله، ولا لفظ ابن عباس لوجود «ملء الأرض» فيها.

(وملء ما شئت من شيء بعد) بضم الدال على البناء للقطع عن الإضافة وثبته المضاف إليه.

(أهل) بنصبه على النساء أو رفعه: أي أنت أهل النساء والمجد أحق بالرفع خبر مبتدأ محذوف، و(ما) مصدرية تقديره

هذا: أي قولُ اللّهُمَّ لك الحمدُ أحقُّ قولِ العبدِ.

ولأنما لم نجعل «لا مانع لما أعطيت» خبراً و«أحق» مُبتدأ،
لأنه محذوف في بعض الروايات، فجعلناه جملة استثنائية، إذا
حذف ثم الكلام من دون ذكره.

وفي الشرح جعل «أحق» مُبتدأ، وخبره «لا مانع لما
أعطيت».

وفي شرح المهذب (٣/٣٨٩) نقلًا عن ابن الصلاح معناه:
أحقُّ ما قال العبدُ قوله: لا مانع لما أعطيت إلى آخره.

وقوله: «وكلنا لك عبد» اعتراضٌ بين المبتدأ والخبر: قال:
أو يكونُ قوله «أحق» ما قال العبدُ خبراً لما قبله أي قوله ربنا
لك الحمد إلى آخره أحقُّ ما قال العبدُ: قال: والأولُّ أولى.

قال النووي: لما فيه من كمال التواضع إلى اللّهِ تعالى،
والاعتزاز بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه، وانفرادِهِ
بالوحدانية، وتدبيرِ مخلوقاته: انتهى.

(ما قال العبدُ وكلنا لك عبد) ثم استأنف فقال (اللّهُمَّ لا
مانع لما أعطيت ولا مغطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك
الجَدُّ رواه مسلم).

الحديث دليلٌ على مشروعية هذا الذكر في هذا الركن لكلِّ
مُصلٍّ وقد جعل الحمد كالأجسام، وجعله ساداً لما ذكره من
الظروف مُبالغة في كثرة الحمد.

وزاد مُبالغةً بذكر ما يشاؤه تعالى مما لا يعلمه العبدُ.

والثناء: الوصف بالجميل، والمدح. والجدُّ: العظمة ونهاية
الشرف.

وقوله «الجدَّة والجدُّ يفتح الجيم معناه الحظُّ من عقوبتك،
أي لا ينفع ذا حظٍّ من عقوبتك حظُّه، بل ينفعه العمل الصالح،
وروي بكسر الجيم: أي لا ينفعه جدُّه واجتهاده.

وقد ضُعفت رواية الكسِرِ.

قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ
أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَنَّةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ -
وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٨١٢)، مسلم (٤٩٠)]

وفي رواية «أمرنا» أي أيُّها الأئمة.

وفي رواية: «أمر النبي ﷺ» والثلاث الروايات للبخاري (٨١٠).

(٨٠٩)

وقوله: (وأشار بيده إلى أنفه) فسرتها رواية السَّائِي (٢/٢٠٩)،

(٢١٠): قَالَ ابْنُ طَاوُسٍ: وَضَعَ يَدَهُ عَلَى جَنْبَيْهِ وَأَمَرَهَا عَلَى أَنْفِهِ
وَقَالَ: هَذَا وَاحِدٌ.

قال القرطبي: هذا يدلُّ على أنَّ الجَنَّةَ الأصلُ في السُّجودِ
والأنف تبعُ لها.

قال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ: معناه أَنَّهُ جَعَلَهُمَا كَأَنَّهُمَا عُضْوٌ وَاحِدٌ،
وَالْأَنَّكَ لَكَائَتِ الْأَعْضَاءِ ثَمَانِيَةً.

والمراد من اليدينِ الْكُفَّانِ.

وقد وقع بلفظهما في رواية.

والمراد من قوله «وأطراف القدمين» أن يجعل قدميه قائمتين
على بطون أصابعهما، وعقباه مرتفعتان، فيستقبل بظهور قدميه
القبلة وقد ورد في هذا حديث أبي حميد في صفة السُّجود.

وقيل: يُدْبِ ضَمُّ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ، لَأَنَّهَا لَوْ انْفَرَجَتْ انْحَرَفَتْ
رُؤُوسُ بَعْضِهَا عَنِ الْقِبْلَةِ.

وأما أصابع الرجلين فقد تقدَّم [برقم (٢٥٤)] في حديث أبي
حميد السَّاعِدِيِّ في باب صفة الصلاة بلفظ «واستقبل بأصابع
رجليه القبلة».

وهذا الحديث دليلٌ على وجوب السُّجود على ما ذكره
ﷺ بلفظ الإخبار عن أمر اللّهِ لَهُ وَلَأَمْرِهِ وَالْأَمْرُ لَا يَرُدُّ إِلَّا
بِخَوْفٍ صِغَةً أَفْعَلْ، وَهِيَ تَفِيدُ الْوَجُوبَ.

وقد اختلف في ذلك:

فألهادوية واحدٌ قولِي الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لِلْوَجُوبِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وذهب أبو حنيفة إلى أَنَّهُ يُجْزئُ السُّجُودُ عَلَى الْأَنْفِ فَقَطْ،

٢٣- الأَظْم التي يسجدُ عليها

٢٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

مُسْتَدَلًا بِقَوْلِهِ: «وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ».

قَالَ الصَّنَفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢/٢٩٦): وَقَدْ اخْتَجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِهَذَا فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَالْحَقُّ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَارَضُ التَّصْرِيحُ بِالْجَنْبَةِ، وَإِنْ امْتَكَنَ أَنْ يَتَّقَدَّ أَتَمُّهُمَا كَعَضُو وَاحِدٍ، فَذَلِكَ فِي التَّسْمِيَةِ، وَالْعَبَارَةُ لَا فِي الْحُكْمِ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ، أَنْتَهَى.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ وَقَعَ هُنَا فِي الشَّرْحِ أَنَّهُ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْجَنْبَةَ فَقَطْ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ: «وَمَكَّنَ جَنْبَتَكَ» فَكَانَ قَرِينَةً عَلَى حَلِّ الْأَمْرِ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْوَجُوبِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ هَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ تَقْدُمُ هَذَا عَلَى حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ لِيَكُونَ قَرِينَةً عَلَى حَلِّ الْأَمْرِ عَلَى النَّدْبِ. وَأَمَّا لَوْ فُرِضَ تَأَخُّرُهُ لَكَانَ فِي هَذَا زِيَادَةٌ شَرْعٌ.

وَيَكُونُ أَنَّ تَأَخُّرَ شَرِيعَتِهِ، وَمَعَ جَهْلِ التَّارِيخِ يَرْجِعُ الْعَمَلُ بِالْمَوْجِبِ، لِزِيَادَةِ الْإِحْطَاءِ، كَذَا قَالَهُ الشَّارِحُ.

وَجَعَلَ السُّجُودَ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ مَذْهَبًا لِلْعِتْرَةِ؛ فَحَوَّلْنَا عِبَارَتَهُ إِلَى الْهَادِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبُهُمْ إِلَّا السُّجُودُ عَلَى الْجَنْبَةِ فَقَطْ، كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

وَلَفْظُ الشَّرْحِ هُنَا وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ السُّجُودِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْعِتْرَةُ وَاحِدٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، أَنْتَهَى.

وَعَرَفْتُ أَنَّهُ وَهَمٌ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يُوجِبُهُ عَلَى الْجَنْبَةِ فَإِنَّهُ يُجِيزُ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى الْأَنْفِ، وَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ. هَذَا فِي «الشَّرْحِ».

وَالَّذِي فِي «الْبَحْرِ»: أَنَّهُ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَهُمَا سَجْدَ اجْزَاءَ؛ لِأَنَّهُمَا عَضُو وَاحِدٍ. أَنْتَهَى. فَجَعَلَ الْخِلَافَ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدَهُ دُونَ أَصْحَابِهِ.

وَفِي «عَيُونِ الْمَذَاهِبِ» لِلطَّحَاوِيِّ: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَنْفِ جَازٌ، وَعِنْدَهُمَا وَالثَّلَاثَةُ بِلَا عَذَرٍ. أَنْتَهَى.

فَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ بِاجْزَاءِ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ فَقَطْ

إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَنَّ صَاحِبِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبَا يُوسُفَ يَخَالِفَانِهِ، فَلَا يَنْبَغِي نِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَى الْحَنِفِيَّةِ.

ثُمَّ ظَاهِرُهُ وَجُوبُ السُّجُودِ عَلَى الْعَضُو جَمِيعُهُ، وَلَا يَكْفِي بَعْضُ ذَلِكَ، وَالْجَنْبَةُ يَضَعُ مِنْهَا عَلَى الْأَرْضِ مَا امْتَكَنَ بِدَلِيلٍ: «وَتَمَكَّنَ جَنْبَتَكَ».

وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّ مُسَمَّى السُّجُودِ عَلَيْهَا يَصْدُقُ بَوَاضِعُهَا مِنْ دُونِ كَشْفِهَا، وَلَا خِلَافَ أَنَّ كَشْفَ الرُّكْبَتَيْنِ غَيْرُ وَاجِبٍ، لَمَّا يَخَافُ مِنْ كَشْفِ الْعُورَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْجَنْبَةِ:

فَقِيلَ: يَجِبُ كَشْفُهَا لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ (٨٤): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ عَلَى جَنْبِهِ وَقَدْ اغْتَمَّ عَلَى جَنْبَيْهِ فَحَسَرَ عَنْ جَنْبَيْهِ».

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَلَّقَ الْبُخَارِيُّ إِنْكَارَ الصَّلَاةِ تَحْتَ بَابِ (٢٣) عَنْ الْحَسَنِ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُونَ بِأَيْدِيهِمْ فِي يَسَابِغِهِمْ، وَيَسْجُدُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ عَلَى عِمَامَتِهِ» وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٦/٢). وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ مَا فِي السُّجُودِ مَوْقُوفًا عَلَى الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ رُوِيَ أَحَادِيثُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحَلِيقَةِ (٥٥/٨).

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧١٨٤).

وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ «[الْكَامِلُ] (١٧٨١/٥)».

وَفِيهِ مَتْرُوكَانِ.

وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (١٨٧/١).

وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَذَكَرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَغَيْرَهَا الْبَيْهَقِيُّ (١٠٦/٢) ثُمَّ قَالَ:

أحاديثُ «كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ» لَا يَثْبُتُ فِيهَا شَيْءٌ،
يعني مرفوعاً، والأحاديثُ من الجانبين غيرُ ناهضةٍ على الإيجاب.

وقوله «يسجدُ على جبهتي» يصدقُ على الأمرين، وإنْ كَانَ
مع عدمِ الحائلِ أظْهَرَ؛ فالأصلُ جَوَازُ الأمرين.

وأما حديثُ خُبَابٍ «شَكَّرْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُرَّ
الرَّمْضَاءِ فِي جَبَاهِنَا وَأَكْفَانَا فَلَمْ يُشْكِرْنَا» الحديثُ [مسلم (٦١٩)]؛
فلا دلالةَ فيه على كشفِ هذه الأعضاء ولا عدمه.

وفي حديثِ أنسٍ عند مسلم (٦١٩): «أَنَّهُ كَانَ أَحَدُهُمْ يَسْطُرُ
نُوبَهُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ثُمَّ يَسْجُدُ عَلَيْهِ» ولعلَّ هذا مما لا خلافَ
فيه؛ والخلافُ في السجودِ على معموليه، فَهَرُ محلُّ النزاعِ،
وحديثُ أنسٍ مُحْتَمَلٌ.

٢٤- صفة السجود

٢٨٥- وَعَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:
كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْذُلَ
بَيَاضُ إِبْطِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٠٨)، مسلم (٤٩٥)].

(وعن ابنِ بُحَيْنَةَ) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ ابْنُ بُحَيْنَةَ بَضَمُ
الباءِ الموحدةِ وَفَتْحُ الحاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الْمُشَاءِ التَّخْيِيفِ وَبَعْدَهَا
نُونٌ، وَهُوَ اسْمٌ لِأَمِّ عَبْدِ اللَّهِ، وَاسْمُ أَبِيهِ مَالِكُ بْنُ الْقَشْبِ بِكَسْرِ
القافِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ فَمَوْحِدَةُ الْأَرْدِيِّ، مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ
فِي وِلَايَةِ مُعَاوِيَةَ، بَيْنَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانٍ وَخَمْسِينَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَجَّ) بَفَتْحِ الفاءِ
وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ آخِرُهُ جِيمٌ.

(بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيُّ بَاعِدَ بَيْنَهُمَا: أَيُّ نَحَى كُلِّ يَدٍ عَنِ الْجَنْبِ
الَّذِي يَلِيهَا.

(حَتَّى يَبْذُلَ بَيَاضَ إِبْطِيهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

والحديثُ دليلٌ على فعلِ هذه الهيئةِ في الصلاةِ قبلَ
والحكمةِ في ذلكِ أَنَّ يَظْهَرُ كُلُّ غُضُو بِنَفْسِهِ وَيَتِمُّ حَتَّى يَكُونَ
الإنسانُ الواحدُ في سجدِ كائنه عددٌ؛ ومقتضى هذا أَن يَسْتَقِلَّ

كُلُّ غُضُو بِنَفْسِهِ، وَلَا يَغْتَمِدُ بَعْضُ أَعْضَاءٍ عَلَى بَعْضٍ.

وقَدْ وَرَدَ هَذَا الْمَعْنَى مُصْرَحاً بِهِ فِيمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ
وغيرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَفْتَرِشُ
أَفْتِرَاشَ السَّعْيِ وَاعْتَمِدْ عَلَى رَاخَتِكَ وَأَبْدِ ضَنْعَيْكَ؛ فَإِذَا فَعَلْتَ
ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ غُضُو مِنْكَ».

وعند مسلم (٤٩٦) مِنْ حَدِيثِ مِيمُونَةَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يُجَافِي يَدَيْهِ، فَلَوْ أَنَّ بَهِيمَةً أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ مَرْتًا.

وَيَظَاهِرُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا
رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» يَقْتَضِي الْوَجُوبَ، وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ أَبُو
دَاوُدَ (٩٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ
وَاجِبٍ بَلْفَظٍ: «شَكَأَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ
إِذَا تَفَرَّجُوا فَقَالَ: اسْتَعِينُوا بِالرَّكْبِ» وَتَرْجَمَ لَهُ الرُّخَصَةُ فِي تَرْكِ
التَّفْرِيجِ.

قَالَ ابْنُ عَجَلَانَ أَحَدُ رَوَاتِهِ: وَذَلِكَ أَنَّ بَضْعَ مَرْفَئِهِ عَلَى
رُكْبَتَيْهِ إِذَا اطَّلَا السُّجُودَ.

وقوله «حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ» لَيْسَ فِيهِ كَمَا قِيلَ دَلَالَةٌ
عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ﷺ لَابِئاً الْقَمِيصِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَابِئاً فَإِنَّهُ
قَدْ يَبْدُو مِنْهُ أَطْرَافُ إِبْطِيهِ، لِأَنَّهُمَا كَانَتْ أَكْثَامُ قُمَصَانِ أَهْلِ ذَلِكَ
العصرِ غَيْرِ طَوِيلَةٍ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَرَى الْإِبْطَ مِنْ كُمُهَا.

ولا دَلَالَةٌ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى إِبْطِيهِ شَعْرٌ كَمَا قِيلَ،
لَأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ الْمَرَادُ يَرَى أَطْرَافَ إِبْطِيهِ لَا بَاطِنَهُمَا حَيْثُ الشَّعْرُ،
فَإِنَّهُ لَا يَرَى إِلَّا بِتَكَالُفٍ، وَإِنْ صَحَّ مَا قِيلَ: إِنَّ مِنْ خَوَاصِصِهِ أَنَّهُ
لَيْسَ عَلَى إِبْطِيهِ شَعْرٌ، فَلَا إِشْكَالَ.

٢٨٦- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ
مِرْفَقَيْكَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩٤)

(وعن البراءِ) بَفَتْحِ الواوِ الموحدةِ فراءٍ، وَقِيلَ: بِالْقَصْرِ، ثُمَّ هَمْزَةٌ
مُدَوَّدَةٌ، هُوَ: أَبُو عُمَارَةُ فِي الْأَشْهُرِ، وَهُوَ (ابْنُ عَازِبٍ) بَعِيْنُ
مُهْمَلَةٌ فَرَائِي بَعْدَ الْأَلْفِ مَكْسُورَةٌ فَمَوْحِدَةٌ، ابْنُ الْحَارِثِ الْأَوْسِيُّ
الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ.

أَوَّلُ شَهَدٍ شَهِدَهُ الْخَدَقُ، نَزَلَ الْكُوفَةُ، وَفَتَحَ الرَّيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ فِي قَوْلِهِ، وَشَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْجَمَلُ وَصَفَيْنَ وَالنُّهْرَوَانَ، مَاتَ بِالْكُوفَةِ أَيَّامَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا سَجَدْتَ فَصَغْ كَفِّكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

٢٥- صفة الركوع والسجود

٢٨٧- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٢٤/١)

(وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ) أَيَّ أَصَابِعِ يَدَيْهِ (وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ). رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي ضَمِّهِ أَصَابِعَهُ عِنْدَ سُجُودِهِ، لِتُكُونُ مُتَوَجِّهَةً إِلَى سُنَّتِ الْقَبْلَةِ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ لِلْأَمْرِ بِهَا. وَحَلَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ.

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ اشْتَبَهَ بِالتَّوَاضُعِ، وَأَتَمُّ فِي تَمَكُّنِ الْجَنَهِتِ وَالْأَنْفِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبْعَدُ مِنْ هَيْئَةِ الْكُسَالِ، فَإِنَّ الْمُنِيبَ يُشَبِّهُ الْكَلْبَ، وَيَشْعُرُ حَالَهُ بِالتَّهَوُّنِ بِالصَّلَاةِ وَقَلَّةِ الْإِعْتِنَاءِ بِهَا، وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا.

٢٦- جواز الترتيع في الصلاة

٢٨٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتَرْتِعًا».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٢٤/٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٩٧٨).

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٥/٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو هَكَذَا وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ مُتَرْتِعٌ جَالِسٌ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٥/٢) عَنْ حُمَيْدٍ: رَأَيْتُ أَنَسًا يُصَلِّي مُتَرْتِعًا عَلَى فُرَائِيهِ وَعَلَفَهُ الْبَخَارِيُّ (١٤ الصَّلَاةُ، تَحْتَ بَابِ (٢٢)).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَصْفُ التَّرْتِيعِ أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنُ قَدَمِهِ الْيَمْنَى تَحْتَ الْفَخْذِ الْيَسْرَى، مُطْمَئِنَّةً، وَكَفُّهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، مُفَرَّقًا أَمَامَهُ كَالرَّائِحِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى كَيْفِيَّةِ قُعُودِ الْعَلِيلِ إِذَا صَلَّى مِنْ قُعُودٍ، إِذَا الْحَدِيثُ وَارِدٌ فِي ذَلِكَ، «وَهُوَ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ لَمَّا سَقَطَ عَنْ قَرَسِهِ، فَأَنْفَكْتَ قَدَمَهُ، فَصَلَّى مُتَرْتِعًا»، وَهَذِهِ الْقَعْدَةُ اخْتَارَهَا الْهَادَوِيُّ فِي قُعُودِ الْمَرِيضِ لَصَلَاتِهِ، وَلِغَيْرِهِمْ اخْتِيَارَ آخَرُ، وَالذَّلِيلُ مَعَ الْهَادَوِيِّ، وَهُوَ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَهَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةَ فَإِنَّهَا تَخَالَفُهُ فِي ذَلِكَ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِلِهِ (٨٧) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تُصَلِّيَانِ، فَقَالَ: إِذَا سَجَدْتُمَا فَضْمَا بَعْضُ اللَّحْمِ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ كَالرَّجُلِ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا الْمَرْسَلُ أَحْسَنُ مِنْ مَوْصُولَيْنِ فِيهِ - يَعْنِي مِنْ حَدِيثَيْنِ مَوْصُولَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ (٢٢٢/٢)، وَضَعَهُمَا (٢٢٣).

وَمِنَ السُّنَنِ تَفْرِيجُ الْأَصَابِعِ فِي الرُّكُوعِ، لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٣١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: «أَنَّهُ كَانَ ﷺ يُنْصِبُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَالْقَابِضِ عَلَيْهِمَا وَيُفَرِّجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

وَمِنَ السُّنَنِ فِي الرُّكُوعِ أَنْ يُؤَيَّرَ يَدَيْهِ فَيَجَافِي عَنْ جَنْبِيهِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٣٤) بِهَذَا اللَّفْظِ؛ وَرَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٦٣٧) بِلَفْظٍ: «وَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبِيهِ» وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا.

وَذَكَرَ الْمَصْنَفُ حَدِيثَ ابْنِ بُحَيْنَةَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «بُلُوغِ الْمَرَامِ» فِي التَّلْخِصِ (٢٥٨/١) مَرَّتَيْنِ أَوَّلًا فِي وَصْفِ رُكُوعِهِ، وَثَانِيًا فِي وَصْفِ سُجُودِهِ، دَلِيلًا عَلَى التَّفْرِيجِ فِي الرُّكُوعِ وَهُوَ صَحِيحٌ فَإِنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَنْدُو بِيَاضَ إِبْطَيْهِ» فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

٢٧- ما يقول بين السجدين

الثانية أو الرابعة، وتُسمى جلسة الاستراحة.

وقد ذهب إلى القول بشرعيتها الشافعي في أحد قوليه، وهو غير المشهور عنه، والمشهور عنه وهو رأي الهادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحاق: أنه لا يُشرع القعود، مُستدلين بحديث واثل بن حُجر في صفة صلاته ﷺ بلفظ: «فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَتَيْنِ اسْتَوَى قَائِمًا».

أخرج البزار في مُسنده [كشف الأستار] (٢٦٨) إلا أنه ضعفه النووي، وبما رواه ابن المنذر (الأوسط: ١٩٥/٣) من حديث النعمان بن أبي عياش: أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ فِي أَوَّلِ رُكْعَةٍ وَفِي الثَّالِثَةِ قَامَ كَمَا هُوَ وَلَمْ يَجْلِسْ.

ويجاب عن الكل بأنه لا منافاة، إذ من فعلها فلأنها سنة، ومن تركها فكذلك، وإن كان ذكرها في حديث المسي يُشعر بوجودها، لكن لم يقل به أحد فيما أعلم.

٢٩- جواز القنوت في الصلاة بعد الركوع

٢٩١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَذْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ».

متفق عليه [بخاري (٤٠٨٩)، مسلم (١٦٧٧)].

ولأحمد (١٦٢/٣) والدارقطني (٣٩/٢) نحوه من وجوه آخر، ورواه: «وَأَنَا فِي الصَّحِّحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْتَضِي فَارَقَ الدُّنْيَا».

(وعن أنس رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَذْعُو عَلَى أَحْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ»)، وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنو لحبان.

(ثم تركه، متفق عليه) لفظه في البخاري مطلقاً عن عاصم الأحوال قال: سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال: قد كان القنوت.

قلت: قبل الركوع، أو بعده؟ قال: قبله.

قلت: فإن فلان أخبرني أنك قلت بعد الركوع، قال: إنما قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، أَرَأَيْتَ كَانَ بَعَثَ

٢٨٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي».

رواه الأربعة إلا النسائي (أسود) (٨٥٠)، الترمذي (٢٨٤)، ابن ماجه (٨٩٨) [واللفظ لأبي داود].

وصححه الحاكم (٢٧١/١).

ولفظ الترمذي «واجبرني» بدل «وارحمني» ولم يقل «وعافني».

وجمع ابن ماجه في لفظ روايته بين «ارحمني» و«اجبرني» ولم يقل «اهديني» ولا «عافني»، وجمع الحاكم بينهما إلا أنه لم يقل «وعافني».

والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدين.

وظاهره أنه كان ﷺ بقوله جهراً.

٢٨- جلسة الاستراحة بين الركعتين

٢٩٠- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا».

رواه البخاري (٨٢٣).

وفي لفظ له (٨٢٤): «إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَامَ».

وأخرج أبو داود (٧٣٠) من حديث أبي حميد في صفة صلاته ﷺ، وفيه: «ثُمَّ أَهْوَى سَاجِدًا ثُمَّ ثَنَى رِجْلَيْهِ وَقَعَدَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ ثُمَّ نَهَضَ» وقد ذكرت هذه القعدة في بعض ألفاظ رواية حديث المسي صلاته.

وفي الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى، والركعة الثالثة، ثم ينهض لأداء الركعة

ولا تقومُ بهِ حُجَّةٌ.

وقد ذهبَ إلى أن الدعاءَ عقبَ آخرِ رُكُوعٍ من الفجرِ سنةٌ جماعةٌ من السلفِ، ومن الخلفِ: الهادي، والقاسمُ، وزيدُ بنُ عليٍّ، والشافعيُّ، وإن اختلفوا في الفاظِهِ:

فعند الهادي بدعاءٍ من القرآن.

وعند الشافعيٍّ بحديث: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» إلى آخرِهِ.

٢٩٢- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ لَا يَقْنُتُ

إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ،

صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٦٢٠).

(وعنه) أي أنس (أن النبي ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ).

أما دعاؤه لقوم: فَكَما ثبت «أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو لِلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ»؛ وَأما دعاؤه على قوم: فَكَما عرفته قريباً.

ومن هنا قال بعضُ العلماء: يُسنُّ القنوتُ في النوازلِ، فيدعو بما يناسبُ الحادثة.

وإذا عرفت هذا فالقولُ بأنه يُسنُّ في النوازلِ قولٌ حسنٌ، تاسياً بما فعلَهُ ﷺ في دعاوِهِ على أولئك الأحياءِ من العربِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ نَزَلَ بِهِ ﷺ حوادث: كحصارِ الخندقِ وغيرِهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ قَنَتَ فِيهِ، وَلَعَلَّهُ يُقَالُ: التَّرْكُ لِيَانِ الْجَوَازِ.

وقد ذهبَ أبو حنيفةً، وأبو يوسف: إلى أَنَّهُ مِنْهَيٌّ عَنِ القنوتِ في الفجرِ، وَكَأَنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

٣٠- تركُ القنوتِ في الفجرِ

٢٩٣- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشَجَعِيِّ رضي الله عنه

قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي يَكْرَهُ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ؟ قَالَ: أَيُّ بُنَيٍّ مُخَدَّثٌ.

رَوَاهُ الْغَنَسَةُ إِلَّا أَنَّهُ دَاوُدُ (أحمد ٤٧٢/٣)، السومني (٤٠٢)،

قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ، زُهَاءٌ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَتَدْرُوْا وَقَتْلُوا الْقُرَاءَ دُونَ أَوْلِيكَ، بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَنَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ.

(ولاحظه والدارقطني نحوه) أي من حديث أنس.

(من وجهٍ آخر، وزاد: «فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا»، فقوله في الحديثِ الأولِ «ثُمَّ تَرَكَهُ» أي فيما عدا الفجرِ، ويدلُّ أَنَّهُ ارَادَهُ قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتْ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ».

هذا، والأحاديثُ عن أنسٍ في القنوتِ قد اضطربت وتعارضت في صلاة الغداة.

وقد جمع بينها في الهدي النبوي (٢٨٢/١)، فقال: أحاديثُ أنسٍ كُلُّهَا صحاحٌ، يُصَدِّقُ بعضها بعضها ولا تنافضُ فيها، والقنوتُ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَهُ، وَالَّذِي وَقَّعَهُ غَيْرُ الَّذِي أَطْلَقَهُ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ هُوَ إطالةُ القيامِ للقراءةِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقِيَامِ» [مسلم (٧٦٥)] وَالَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَ هُوَ إطالةُ القيامِ للدُّعَاءِ، ففعلُهُ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ، وَيَدْعُو لِقَوْمٍ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ تَطَوُّلُ هَذَا الرُّكْنِ للدُّعَاءِ وَالثَّنَاءِ، إِلَى أَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا، كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ: أَنْ «أَنَسًا كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَضَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ هَذِهِ صِفَةُ صَلَاتِهِ ﷺ».

أخرجه عنه في الصحيحين (البخاري ٨٢١)، مسلم (٤٧٢).

فهَذَا هُوَ القنوتُ الَّذِي قَالَ فِيهِ أَنَسٌ: «إِنَّهُ مَا زَالَ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَالَّذِي تَرَكَهُ هُوَ الدُّعَاءُ عَلَى أَقْصَامٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فمرادُ أنسٍ بالقنوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَيْهِ؛ هُوَ إطالةُ القيامِ فِي هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ، بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَبِالدُّعَاءِ، هَذَا مضمونُ كلامِهِ.

ولا يخفى أَنَّهُ لَا يُوَافِقُ قَوْلُهُ: «فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتْ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَأَنَّهُ دَلَّ أَنْ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْفَجْرِ، وَإِطَالَةُ الْقِيَامِ بَعْدَ الرُّكُوعِ عَامٌّ لِلصَّلَوَاتِ جَمِيعًا.

وأما حديثُ أبي هريرةَ الَّذِي أخرجه الحَاكِمُ وصحَّحَهُ: أَنَّهُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي الرُّمَّةِ الثَّانِيَةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ قِيْدَعُو بِهِذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ» ففيهِ عبدُ اللَّهِ بنُ سعيدٍ المقبريُّ

النسائي (٢٠٤/٢)، ابن ماجه (١٢٤١).

(وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ «سعيد»، وهو «سعد»
بغير مُثَنَاءٍ نَحْوِيَّةٍ.

(ابن طارق الأشجعي قال: قلت لأبي) وهو طارق بن
أشيم، بفتح الهمزة فشين مُعْجَمَةٌ مُثَنَاءٌ نَحْوِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ بِزَوْنٍ أَحْمَرٍ.
قال ابن عبد البر: يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ أَبُو
مَالِكٍ: سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ.

(يَا أَبَتِ إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بِكَرٍّ وَعَمَرَ
وَعُثْمَانَ وَعَلَى أَفْكَالُوا يَقْتَنُونَ فِي الْفَقْرِ؟ قَالَ: أَيُّ بَنِي مُحَمَّدٍ؟
رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ).

وقد روي خلافه عن ذكر، والجمع بينهما أنه وقع
القنوت لهما تارة، وتركوه أخرى.

وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فإنهم جعلوه منهياً عنه لهذا
الحديث، لأنه إذا كان محدثاً فهو بدعة، والبدعة منهية عنها.

٣١- ما يقال في قنوت الوتر

٢٩٤- وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
أَنَّهُ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهَا فِي
قُنُوتِ الْوُتْرِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي
فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا
أَعْطَيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا
يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا
وَتَعَالَيْتَ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (١٩٩/١)، أبو داود (١٤٢٥)، الترمذي (٤٦٤)،
النسائي (٢٤٨/٣)، ابن ماجه (١١٧٨)].

وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (٧٣/٣)] وَالْبَيْهَقِيُّ [الكبير (٢٠٩/٢)]:
وَلَا يُعْزُ مِنْ عَادَتِهِ.

زَادَ النَّسَائِيُّ (٢٤٨/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: وَحَسْبِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
النَّبِيِّ.

(وعن الحسن بن علي) - عليهما السلام - هو أبو محمد:

الحسن بن علي سبط رسول الله ﷺ، وَلَدَ فِي النُّصَبِ مِنْ شَهْرِ
رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْهِجْرَةِ.

قال ابن عبد البر: إِنَّهُ أَصْحَبُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ.

وقال أيضاً: كَانَ الْحَسَنُ حَلِيمًا، وَرِعًا فَاضِلًا، وَدَعَاءً وَرِعُهُ
وَفَضْلُهُ إِلَى أَنَّهُ تَرَكَ الدُّنْيَا وَالْمَلِكَ، رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ، بَايَعُوهُ
بَعْدَ أَبِيهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - فَبَقِيَ نَحْوًا مِنْ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ خَلِيفَةً
بِالْعِرَاقِ وَمَا وَرَاءَهَا مِنْ خُرَاسَانَ، وَفَضَائِلُهُ لَا تُحْصَى.

وقد ذكروا منها شطراً صالحاً في «الرؤضة الندية».

وفاته سنة إحدى وخمسين بالمدينة النبوية، ودفن في البقيع.

وقد أطال ابن عبد البر في الاستيعاب (٣٨٣/١-٣٩٢) في
عدو فضائله.

(قال: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهَا فِي قُنُوتِ
الْوُتْرِ) أَيِ فِي دُعَائِهِ وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِحَلَمِهِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ
هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا
أَعْطَيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ
لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ، وَزَادَ
الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَلَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ: «وَلَا يَعْزُ مِنْ
عَادَتِهِ. زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: وَحَسْبِيَ اللَّهُ عَلَى
النَّبِيِّ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَذْكَارِ» (١٤٣/٢)،
(١٤٤): إِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ غَرِيبَةٌ لَا تَبْتُغِ، لِأَنَّ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَلِيٍّ لَا يَعْرِفُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ
بْنِ عَلِيٍّ، فَالْسُّنَدُ مُنْقَطِعٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمِّهِ الْحَسَنِ ثُمَّ قَالَ:
فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْحَسَنِ لِانْقِطَاعِهِ أَوْ جَهَالَةِ
رَوَاتِهِ، انْتَهَى.

فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: وَلَا تَبْتُغِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.

والحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر،
وهو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي النُّصَبِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

وَدَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ أَيْضًا فِي غَيْرِهِ، إِلَّا
أَنَّ الْهَادَوِيَّةَ لَا يُجِيزُونَهُ بِالْأَدْعَاءِ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ.

والشافعية يقولون: إِنَّهُ يَقْتَضِي هَذَا الدُّعَاءَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ،

ومستندهم في ذلك قوله:

٣٢- تأكيدُ قنوتِ الفجر

٢٩٥- وَلِلنَّبِيِّ (٢١٠/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ».

وفي سننهِ ضعف.

قلت: أجله هنا، وذكره في «تخريج الأذكار» [١٤٣/٢- (١٤٤)] من رواية البيهقي وقال: «اللهم اهدني» الحديث؛ إلى آخره.

رواه البيهقي (٢١٠/٢) من طرق أحدها: عن بُريدٍ بالموحدة والراءِ تصغير بُريدٍ، وهو: ثقبه بنُ أبي مريم، سمعت ابنَ الحنفيةَ وابنَ عباسٍ، يقولان: «كان النبي ﷺ يقرأ في صلاة الصبح وَتَرِ اللَّيْلُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ».

وفي إسناده مجهول.

وروي من طريق أخرى وهي التي ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ «يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت وصلاة الصبح».

وفيهِ عبدُ الرحمن بنُ هُرْمَزٍ ضعيف، ولذا قال المصنف (وفي سننهِ ضعف).

٣٣- نزول الساجدِ على يديه قبل ركبته

٢٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

أخرجه الثلاثةُ (أبو داود (٨٤٠)، الترمذي (٢٦٩)، النسائي (٢٠٧/٢)).

وهو أقوى من حديثِ والي بنِ خنجر.

وهذا الحديثُ أخرجه أهلُ السنن، وعلمه البخاري، والترمذي، والدارقطني.

قال البخاري [الصارخ الكبير (١٣٩/١)]: مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ؛ وَقَالَ: لَا أَدْرِي سَمِعَ مِنْ أَبِي الزُّنَادِ أَمْ لَا؟.

وقال الترمذي: غريبٌ لا نعرفه من حديثِ أبي الزُّنَادِ إلا من هذا الوجه.

وقد أخرجه النسائي من حديثِ أبي هُرَيْرَةَ أيضاً عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

وقد أخرج ابنُ أبي داود من حديثِ أبي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» ومثله الدراوردي من حديثِ ابنِ عمر، وهو الشاهدُ الذي سيسيرُ المصنفُ إليه.

وقد أخرج ابنُ خزيمة في صحيحه (٦٢٨) من حديثِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ، فَأَمَرْنَا بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ».

والحديثُ دليلٌ على أنه يُقدِّمُ المصلي يديه قبل رُكْبَتَيْهِ عند الانحطاط إلى السجود.

وظاهرُ الحديثِ الوجوبُ لقوله: «لَا يَبْرُكُنَّ»، وهو نهْيٌ وللأمر بقوله: «وَلْيَضَعْ» قيل: ولم يقل أحدٌ بوجوبه، فتعين أنه مندوبٌ.

وقد اختلفَ العلماءُ في ذلك:

فذهبَ الهادويةُ، وروايةٌ عن مالكٍ، والأوزاعي: إلى العملِ بهذا الحديثِ، حتى قال الأوزاعي: أدركنا الناسَ يضعون أيديهم قبل رُكْبَتَيْهِ.

وقال ابنُ أبي داود: وهو قولُ أصحابِ الحديثِ.

وذهبَتِ الشافعيةُ، والحنفيةُ، وروايةٌ عن مالكٍ: إلى العملِ بحديثِ والي، وهو:

قوله (وهو) أي حديثُ أبي هُرَيْرَةَ هذا (أقوى) في سننهِ (من حديثِ والي بنِ خنجر) وهو:

٣٤- نزولُ الساجدِ على ركبته قبل يديه

٢٩٧- «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ

رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٨٣٨)، التِّرْمِذِيُّ (٢٦٨)،
السَّانِي (٢٠٦/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٨٨٢)].

فَإِنَّ لِلْأَوَّلِ شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، صَحَّحَهُ
ابْنُ خُزَيْمَةَ (٦٢٧)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا مَوْفُورًا الْإِذَانِ، تَحْتَ بَابِ (١٢٨)
مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ:

قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ؛ فَإِنَّ لِلْأَوَّلِ أَيَّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(شَاهِدًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ)، تَقْدِمُ ذِكْرُ
الشَّاهِدِ هَذَا قَرِيبًا.

(وَذَكَرَهُ أَيُّ الشَّاهِدِ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا مَوْفُورًا)، فَقَالَ: قَالَ
نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

وَحَدِيثُ وَائِلٍ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ
خُزَيْمَةَ (٦٢٦)، وَابْنُ السَّكَنِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، مِنْ طَرِيقِ شَرِيكٍ،
عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: تَفَرَّدَ بِهِ
شَرِيكٌ، وَلَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ:
«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْحَطَ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى سَبَّحَتْ رُكْبَتَاهُ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٣٤٥/١) وَالْحَاكِمُ (٢٢٦/١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩٩/٢).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: وَهُوَ عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَالْعَلَاءُ مَجْهُولٌ.

هَذَا وَحَدِيثُ وَائِلٍ هُوَ دَلِيلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ
مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [«الْمُسْنَفُ» (١٧٦/٢)]، وَعَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (٢٥٦/١)].

وَقَالَ بِهِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُسْنَفِ تَرْجِيحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ
خِلَافُ مَذْهَبِ إِمَامِيهِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ عَلَى الْآخَرِ،
وَلَكِنْ أَهْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ رَجَّحُوا حَدِيثَ وَائِلٍ، وَقَالُوا فِي حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ، إِذْ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ الْأَمْرَانِ.

وَحَقَّقَ ابْنُ الْقَيْمِ الْمَسْأَلَةَ وَأَطَالَ فِيهَا وَقَالَ: إِنَّ فِي حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَلْبًا مِنَ الرَّأْيِ، حَيْثُ قَالَ: «وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ
رُكْبَتَيْهِ» وَإِنْ أَصْلُهُ: «وَلِيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَلَا يَبْرُكُ كَمَا
يَبْرُكُ الْبَعِيرُ» فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ بُرُوكِ الْبَعِيرِ هُوَ تَقْدِيمُ الْيَدَيْنِ
عَلَى الرُّجُلَيْنِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَمْرُ بِمُخَالَفَةِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ فِي
هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ، فَتَنَى عَنِ الْفَنَاتِ كَالْفَنَاتِ الثَّمَلِيَّةِ، وَعَنِ افْتِرَاشِ
كَافْتِرَاشِ السَّيْعِ، وَإِقْعَاءِ كِإِقْعَاءِ الْكَلْبِ، وَنَقَرِ كَنَقَرِ الْغَرَابِ،
وَرَفْعِ الْأَيْدِي كَأَذْنَابِ خَيْلِ شَمْسٍ، أَيْ حَالِ السَّلَامِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَبِمَجْمَعِهَا قَوْلُنَا:

إِذَا غَنَ قُمْنَا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّا نُهِنَا عَنِ الْإِنْيَانِ فِيهَا بِسِتَّةِ
بُرُوكِ بَعِيرٍ وَثَلَاثَةِ كَثْمَلِيَّةٍ وَنَقَرِ غَرَابٍ فِي سُجُودِ الْفَرِيضَةِ
وَإِقْعَاءِ كَلْبٍ أَوْ كِبْسِ ذِرَاعِهِ وَأَذْنَابِ خَيْلٍ عِنْدَ فَعْلِ التَّحِيَّةِ

وَقَدْ زِدْنَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ قَوْلُنَا:

وَزِدْنَا كَتْدِيحِ الْحِمَارِ لِمَدِّهِ لَعَنَ وَتَصَوُّبِ لِرَأْسِهِ بِرُكْعَةٍ

هَذَا السَّائِعِ، وَهُوَ: بِالذَّالِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ، وَمِثْلُهَا تَحِيَّةُ وَحَاءٍ
مُهْمَلَةٌ، وَرَوِيَ بِالذَّالِ الْمَجْمُوعَةُ، قِيلَ وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

قَالَ فِي النَّهَائَةِ: هُوَ أَنْ يُطَاطَعَ الْمُصَلِّي رَأْسُهُ حَتَّى يَكُونَ
أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ، أَنْتَهَى.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثُ التَّدْيِيحِ ضَعِيفٌ.

وَقِيلَ: كَانَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ، ثُمَّ أَمْرُوهُنَّ بِوَضْعِ
الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ، وَحَدِيثُ ابْنِ خُزَيْمَةَ [صَحِيحُهُ (٨٢٦)] الَّذِي
أَخْرَجَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَقَدْ مَنَاهُ قَرِيبًا، يُشْعِرُ بِذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْمُسْتَفْرِ: «إِنَّ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ شَاهِدًا يَقْوَى بِهِ»
مُعَارَضٌ: بَأَنَّ لِحَدِيثِ وَائِلٍ أَيْضًا شَاهِدًا قَدْ قَدَّمَاهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: إِنَّهُ عَلَى شَرْطِهِمَا. وَغَايَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كَلَامُ

الْحَاكِمِ فَهُوَ مِثْلُ شَاهِدِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكَ، فَقَدْ
اتَّفَقَ حَدِيثُ وَاثِلٍ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْقَوَى، وَعَلَى تَحْقِيقِ
ابْنِ الْقَيْمِ، فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَائِدٌ إِلَى حَدِيثِ وَاثِلٍ، وَإِنَّمَا وَقَعَ
فِيهِ قَلْبٌ، وَلَا يُتَكَّرُ ذَلِكَ، فَقَدْ وَقَعَ الْقَلْبُ فِي الْفَاطِ حَدِيثِ.

٣٥- هيئةُ الجلوسِ للشَّهْدِ والإشارةِ بالسَّبَاةِ

٢٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلشَّهْدِ وَضَعَ يَدَهُ
الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى، وَالْيُمْنَى عَلَى الْيُمْنَى،
وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِإصْبَعِهِ السَّبَاةِ».

رواهُ مُسْلِمٌ ((٥٨٠)(١١٥)).

وَلَمْ يَرْوَاهُ لَهُ ((٥٨٠)(١١٦)): وَقَضَى أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَيْ يَمِينِهِ
الْإِبْهَامِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: خُصَّتِ السَّبَاةُ بِالإِشَارَةِ لِاتِّصَالِهَا بِسِيَاطِ
الْقَلْبِ، فَتَحْرِيكُهَا سَبَبٌ لِحَضْرِهِ.

((رواهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَقَضَى أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَيْ يَمِينِهِ
تِلْكَ الْإِبْهَامِ)).

وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ جَمْعٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ) قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ:
صَوَّرَتْهَا أَنْ يَجْعَلَ الْإِبْهَامَ مَفْتُوحَةً تَحْتَ السَّبَاةِ.

وَقَوْلُهُ (أَصَابِعُهُ كُلَّهَا) أَيُّ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى قَبَضَهَا عَلَى
الرَّاحَةِ، وَأَشَارَ بِالسَّبَاةِ.

وَقَوْلُهُ: (الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ) وَصَفَ كَاشِفَ لِتَحْقِيقِ السَّبَاةِ.

وَقَوْلُهُ - وَفِي رِوَايَةِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ: «حَلَّقَ بَيْنَ الْإِبْهَامِ
وَالْوَسْطَى» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩١٢).

فَهَذِهِ ثَلَاثُ هَيْئَاتٍ:

جَعَلَ الْإِبْهَامَ تَحْتَ الْمَسْبُوحَةِ مَفْتُوحَةً، وَسَكَتَ فِي هَذِهِ عَنْ
بَقِيَّةِ الْأَصَابِعِ، هَلْ تَضُمُّ إِلَى الرَّاحَةِ أَوْ تَبْقَى مَنشُورَةً عَلَى
الرُّكْبَتَيْنِ؟

الثَّانِيَةُ: ضَمُّ الْأَصَابِعِ كُلَّهَا عَلَى الرَّاحَةِ، وَالْإِشَارَةُ بِالسَّبَاةِ.

الْقَائِلَةُ التَّحْلِيقُ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالْوَسْطَى، ثُمَّ الْإِشَارَةُ بِالسَّبَاةِ
وَرَدَّ بِلَفْظِ الْإِشَارَةِ كَمَا هُنَا وَكَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ: «أَنَّ ﷺ
كَانَ يُشِيرُ بِالسَّبَاةِ وَلَا يُحَرِّكُهَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٤)، وَابْنُ دَاوُدَ (٩٨٩)، وَالتَّسَنُّي (٣/٣٧)،
(٣٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٩٤٣).

وَعَنْدَ ابْنِ خُرَيْمَةَ (٧١٤)، وَابْنِ يَنْهَشٍ (١٣٢/٢) مِنْ حَدِيثِ
وَاثِلٍ: «أَنَّ ﷺ رَفَعَ أَصْبَعَهُ فَرَأَيْتُهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا».

قَالَ ابْنُ يَنْهَشٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالتَّحْرِيكِ الْإِشَارَةَ لَا
تَكَرِيرَ تَحْرِيكِهَا، حَتَّى لَا يُعَارِضَ حَدِيثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

وَمَوْضِعُ الْإِشَارَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لَمَّا رَوَاهُ
ابْنُ يَنْهَشٍ (١٣٢/٢، ١٣٣) مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ: وَيُسَوِّي بِالْإِشَارَةِ
التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ فِيهِ؛ فَيَكُونُ جَامِعاً فِي التَّوْحِيدِ بَيْنَ الْفِعْلِ
وَالْقَوْلِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَلِلَّذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْإِشَارَةِ
بِالْأَصْبَعَيْنِ وَقَالَ: «أَحَدٌ أَخَذَهُ لِمَنْ رَأَى يُشِيرُ بِأَصْبَعَيْهِ».

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُخَيَّرَ بَيْنَ هَذِهِ الْهَيْئَاتِ؛

وَوَجْهُ الْحِكْمَةِ شَغْلُ كُلِّ غُضُرٍ بِعِبَادَةِ.

وَوَرَدَ فِي الْيَدِ الْيُسْرَى عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٣٤٩/١، ٣٥٠) مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ ﷺ أَلْفَمَ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ» وَفَسَّرَ
الْإِلْفَامَ بِعَطْفِ الْأَصَابِعِ عَلَى الرُّكْبَةِ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُهُمْ عَمَلًا بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ، قَالَ: وَكَانَ
الْحِكْمَةُ فِيهِ مَنَعُ الْيَدِ عَنِ الْعَبَثِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: (وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ)
إِشَارَةٌ إِلَى طَرِيقَةٍ مَعْرُوفَةٍ تَوَاطَأَتْ عَلَيْهَا الْعَرَبُ فِي غُفُودِ
الْحَسَابِ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْآحَادِ، وَالْعَشْرَاتِ، وَالْمِائِينَ، وَالْأَلُوفِ.

أَمَّا الْآحَادُ: فَلِلْوَحْدِ عَقْدُ الْخَمْسِ إِلَى اقْرَبِ مَا يَلِيهِ مِنْ
بَاطِنِ الْكَفِّ، وَلِلثَلَاثِينَ عَقْدُ الْبَنْصَرِ مَعَهَا كَذَلِكَ، وَلِلثَلَاثَةِ عَقْدُ
الْوَسْطَى مَعَهَا كَذَلِكَ، وَلِلْأَرْبَعَةِ حُلُّ الْخَمْسِ، وَلِلْخَمْسَةِ حُلُّ
الْبَنْصَرِ مَعَهَا دُونَ الْوَسْطَى، وَلِلسَّتَةِ عَقْدُ الْبَنْصَرِ وَحُلُّ جَمِيعِ
الْأَنَامِلِ، وَلِلسَّبْعَةِ بَسْطُ الْبَنْصَرِ إِلَى أَصْلِ الْإِبْهَامِ ثَمَّ يَلِي الْكَفَّ،
وَلِلثَمَانِيَةِ بَسْطُ الْبَنْصَرِ فَوْقَهَا كَذَلِكَ، وَلِلتَّسْعَةِ بَسْطُ الْوَسْطَى
فَوْقَهَا كَذَلِكَ.

والنفل، أو العبادات كلها، أو الدعوات، أو الرحمة.

وقيل (التحيات): العبادات القولية، (الصلوات) العبادات الفعلية.

(والطيات) أي ما طاب من الكلام، وحسن أن يُسني به على الله، أو الأقوال الصالحة، أو الأعمال الصالحة، أو ما هو أعم من ذلك، وطيبها كونها كاملة خالصة من الشوائب، (والتحيات) مبتدأ خبرها (لله)، (الصلوات والطيات) عطف عليه، وخبرهما محذوف.

وفيه تقادير أخرى.

(السلام) أي السلام الذي يعرفه كل أحد (عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته).

خصوه ﷺ أولاً بالسلام عليه، لعظم حقه عليهم، وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك ثم أتبعوه بالسلام عليهم في قولهم (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) وقد ورد: أنه يشمل كل عبد صالح في السماء والأرض، وفسر الصالح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عبادِهِ، ودرجاتهم متفاوتة.

(أشهد أن لا إله إلا الله) لا مُستحق للعبادة بحق غيره، فهو قصر أفراد، لأن المشركين كانوا يعبدونه ويشركون معه غيره.

(وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) هكذا هو بلفظ «عبده ورسوله» في جميع روايات الأئمة الست، وهم ابن الأنبر في «جامع الأصول» فساق حديث ابن مسعود بلفظ: «وأن محمداً رسول الله» ونسبه إلى الشيخين وغيرهما، وتبعه على فهمه صاحب «تيسير الوصول»، وتبعهما على الوهم الجلال في «ضوء النهار».

وزاد أنه لفظ البخاري، ولفظ البخاري كما قاله المصنف، فتنبه.

(ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو متفق عليه، واللفظ للبخاري).

قال الزائر: أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن

وأما العشرات: فلها الإيهام والسبابة، فللعشرة الأولى عقد رأس الإيهام على طرف السبابة، وللعشرين إدخال الإيهام بين السبابة والوسطى، وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإيهام عكس العشرة، وللأربعين تركيب الإيهام على العقد الأوسط من السبابة، على ظهر الإيهام إلى أصلها، وللخمسين عطف الإيهام إلى أصلها، وللستين تركيب السبابة على ظهر الإيهام عكس الأربعين، وللستين إلقاء رأس الإيهام على العقد الأوسط من السبابة ورد طرف السبابة إلى الإيهام، وللثمانين رد طرف السبابة إلى أصلها، ويسط الإيهام على جنب السبابة من ناحية الإيهام، وللتسعين عطف السبابة إلى أصل الإيهام، وضمها بالإيهام.

وأما الذين فكلاً واحداً إلى تسعمائة في اليد اليسرى، والألف كالعشرات في اليسرى.

٣٦- قراءة التحيات في الجلوس، والدعاء قبل السلام

٢٩٩- وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال:

التفت إلينا رسول الله ﷺ، فقال «إذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه، فيدعو».

متفق عليه البخاري (٨٣١)، مسلم (٤٠٢)، واللفظ للبخاري.

وللسنن (٤٠/٣، ٤١): كما تقول قبل أن يقرض علينا التشهد.

ولأحمد (٣٧٦/١): «أن النبي ﷺ علمه التشهد، وأمره أن يعلمه الناس».

(وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: التفت إلينا رسول الله ﷺ فقال: «إذا صلى أحدكم فليقل: التحيات»).

جمع تحية، ومعناها: البقاء والدوام، أو العظمة أو السلامة من الآفات، أو كل أنواع التعظيم.

(لله والصلوات) قيل الخمس، أو ما هو أعم من الفرض

ومعوه للنسائي (٢٣٨/٢) من وجوه بلفظ: «فليدع».

وظاهره الوجوب أيضاً للأمر به، وأنه يدعو بما شاء من خير الدنيا والآخرة.

وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة الآتية طائوس؛ فإنه أمر ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الأربع الآتية ذكرها، وبه قال بعض الظاهريين.

وقال ابن حزم: ويجب أيضاً في التشهد الأول، والظاهر مع القائل بالوجوب.

وذهب الحنفية والنخعي وطائوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن.

وقال بعضهم: لا يدعو إلا بما كان مأثوراً، ويرد القولين قوله ﷺ: «ثُمَّ لِيَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ» وفي لفظ: «ما أحب» وفي لفظ للبخاري، من الثناء ما شاء فهو إطلاق الداعي أن يدعو بما أراد.

وقال ابن سيرين: لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة.

وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود: «فَعَلَمْنَا التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ: أَيِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَقُولُ: إِذَا فَرَعَ أَخَذَكُمْ مِنَ التَّشَهُدِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلْتُكَ مِنْهُ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ عِبَادُكَ الصَّالِحُونَ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً الْآيَةَ».

ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله: «وللنسائي» أي من حديث ابن مسعود: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُدُ» حذف المصنف تمامه، وهو: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَذَا وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ إِلَى آخِرِهِ».

ففي قوله: «يُفْرَضُ عَلَيْنَا»، دليل على الإيجاب، إلا أنه أخرج النسائي (٢٣٩/٢) هذا الحديث من طريق ابن عيينة.

قال ابن عبد البر في الاستذكار: تفرد ابن عيينة بذلك.

وأخرج مثله الدارقطني (٣٥٠/١) والبيهقي (١٣٨/٢)

مسعود، يروى عنه من ثلثين وعشرين طريقاً، ولا نعلم روى عن النبي ﷺ في التشهد أثبت منه، ولا أصح إسناداً؛ ولا أثبت رجالاً ولا أشد تضامراً بكثرة الأسانيد والطرق.

وقال مسلم: إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود، لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً وغيره قد اختلف عنه أصحابه.

وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو أصح ما روي في التشهد؛ وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحيحاً بالفاظ مختلفة، اختار الجماهير منها حديث ابن مسعود.

والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله: «فليقل».

وقد ذهب إلى وجوبه أئمة الأهل، وغيرهم من العلماء.

وقالت طائفة: إنه غير واجب؛ لعدم تعليمه المسية صلاته. ثم اختلفوا في الألفاظ التي تجب عند من أوجبها أو عند من قال إنه سنة.

وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود.

وقد اختاره الأكثر فهو الأرجح.

وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة.

وزاد ابن أبي شيبة قول: «وحده لا شريك له» في حديث ابن مسعود من رواية أبي عبيدة عن أبيه، وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم (٤٠٤) دون الزيادة.

وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ (ص ٧٨).

وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني (٣٥٠/١)، إلا أنه بسند ضعيف.

وفي سنن أبي داود (٩٧١): قال ابن عمر: رذت فيه «وحده لا شريك له».

وظاهره أنه موقوف على ابن عمر.

وقوله: «ثُمَّ لِيَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ» زاد أبو داود (٩٦٨): «فدعو به».

وصحّاهُ.

٣٧- الأمرُ بالتحيات والصلاة على

النبي والدعاء قبل السلام

٣٠١- وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَيْبٍ رضي الله عنه قَالَ: «سَمِعَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «عَجَلْ هَذَا» ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالنَّسَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ».

رواه أحمد (١٨/٦) والفاخر (١٤٨١)، الرملي (٣٤٧٦)، السائي (٤٤٣/٣)، وصححه الترمذي (٣٤٧٦) وابن حبان (١٩٦٠) والحاكم (٢٣٠/١).

(وعن فضالة) يفتح الفاء بزنة سحابة، هو أبو محمد فضالة ابن عبيد بصيرة الصغير لعبد، أنصاري أوسي، أول مشاهيدو أحد، ثم شهد ما بعدها، وباع تحت الشجرة، ثم انتقل إلى الشام، وسكن دمشق، وتولى القضاء بها، ومات بها، وقيل غير ذلك.

(قال: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «عَجَلْ هَذَا» أَيِ بَدْعَائِهِ قَبْلَ تَقْدِيمِ الْأَمْرَيْنِ (ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ: إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالنَّسَاءِ عَلَيْهِ) وَهُوَ عَطَفٌ تَفْسِيرِيٌّ.

ويحتمل أن يراد بالتحميد نفسه، وبالنساء ما هو أعم: بأي عابرة، فيكون من عطف العام على الخاص.

(ثُمَّ يُصَلِّي) هُوَ خَبَرٌ مَحْذُوفٌ: أَيِ ثُمَّ هُوَ يُصَلِّي عَطَفَ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ، فَلِذَا لَمْ تُجْزَمْ.

(على النبي ﷺ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ) مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(رواه أحمد والفاخر، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم).

الحديث دليل على وجوب ما ذكر من التحميد والنساء والصلاة عليه ﷺ، والدعاء بما شاء، وهو موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره، فإن أحاديث الشَّهْدِ تَتَضَمَّنُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَمْدِ وَالنَّسَاءِ وَهِيَ مُبَيَّنَةٌ لِمَا أَجْمَلَهُ هَذَا، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي(ولاحد) أَيِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ مَنْ أَدْلَسَ الْوُجُوبَ أَيْضًا، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ الشَّهْدَ وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ).أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهْدَ وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهَا النَّاسَ: التَّحِيَّاتِ، وَذَكَرَهُ».٣٠٠- وَلِمُسْلِمٍ (٤٠٣)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهْدَ التَّحِيَّاتِ الْمُبَارَكَاتِ الصَّلَوَاتِ الطَّيِّبَاتِ لِلَّهِ - إِلَى آخِرِهِ».

تأمله: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

هذا لفظُ مُسْلِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ (٩٧٤).

ورواه الترمذي (٢٩٠) وصححه كذلك، لكنه ذكر السلام مُتَكَرِّرًا.

ورواه ابن ماجه (٩٠٠) كمسلم لكنه قال: وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

ورواه الشافعي (الأم: ١٤٠/١) وأحمد (٢٩٢/١) بتكرير السلام أيضاً وقال فيه: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا» وَلَمْ يَذْكُرْ «أَشْهَدُ».

وفي زيادة «المباركات»، وحذف الواو من «الصلوات»، ومن «الطيبات».

وقد اختار الشافعي تشهد ابن عباس هذا.

قال المصنف [الفتح] (٣١٦/٢): إِنَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ صَرَفْتَ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الشَّهْدِ؟ قَالَ: لَمَّا رَأَيْتُهُ وَاسِعًا، وَسَمِعْتُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحِيحًا، كَانَ عِنْدِي أَجْمَعُ، وَأَكْثَرُ لَفْظًا مِنْ غَيْرِهِ، فَاخْتَذْتُ بِهِ غَيْرَ مُتَعَفِّفٍ لِمَنْ يَأْخُذُ بِغَيْرِهِ مِمَّا صَحَّ.

الصلاة عليه ﷺ، وهذا إذا ثبت أن هذا الدعاء الذي سمعه النبي ﷺ من ذلك الرجل كان في قعدة التشهد، وإلا فليس في هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قعدة التشهد، إلا أن ذكر المصنف له هنا يدل على أنه كان في قعود التشهد، وكأنه عرف ذلك من سياقه.

وفيه دليل على تقديم الوسائل بين يدي المسائل وهي نظير «إياك نعبد وإياك نستعين» حيث قدم الوسيلة وهي العبادة، على طلب الاستعانة.

٣٨- صيغة الصلاة على النبي ﷺ

٣٠٢- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ».

رواه مسلم (٤٠٥).

وزاد ابن خزيمة (٧١١) فيه: فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلواتنا؟

(وعن أبي مسعود الأنصاري). أبو مسعود اسمه عقبه بن عامر بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البصري، شهد العقبة الثانية وهو صغير، ولم يشهد بدرأ، وإنما نزل به فنسب إليه، سكن الكوفة ومات بها في خلافة أمير المؤمنين علي - عليه السلام.

(قال: قال بشر بن سعيد): هو أبو النعمان بشير بن سعيد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، والد النعمان بن بشير شهد العقبة وما بعدها.

(يا رسول الله أمرنا الله أن نصلي عليك) يريد في قوله تعالى «صلوا عليه وسلموا تسليماً».

(فكيف نصلي عليك؟ فسكت) أي رسول الله ﷺ، وعند أحمد (٢٧٣/٥، ٢٧٤) ومسلم (٤٠٥) زيادة «حتى ثمننا أنه لم يسأله».

(ثم قال: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ).

الحميد: صيغة مبالغة، فاعل بمعنى مفعول، يستوي فيه المذكر والمؤنث: أي إنك عمودٌ بحمادك اللاتفة بعظمة شأنك، وهو تعليل لطلب الصلاة: أي لأنك عمود، ومن حمادك إفاضتك أنواع العنايات، وزيادة البركات على نبيك الذي تقرب إليك بانتيال ما أهلت له من أداء الرسالة.

ويحتمل أن «حميداً» بمعنى حامد: أي أنك حامدٌ من يستحق أن يُحمد، ومحمد ﷺ من أحق عبادك بحمدك، وقبول دعاء من يدعو له ولآله، وهذا أنسب بالمقام.

(مجيد) مبالغة ماجد، والمجد: الشرف.

(والسلام) كما غلثتم بالبناء للمجهول، وتشديد اللام.

وفيه رواية للبناء بالعلوم وتخفيف اللام.

(رواه مسلم، وزاد ابن خزيمة: فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلواتنا) وقصده الزيادة رواها أيضاً ابن حبان (١٩٥٩) والدارقطني (٣٥٤/١، ٣٥٥) والحاكم (٢٦٨/١).

وأخرجها أبو حاتم وابن خزيمة (٧١١) في صحيحهما.

وحديث الصلاة أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة (البخاري (٤٧٩٧)، مسلم (٤٠٦))، وعن أبي حمزة الساعدي (البخاري (٦٣٦٠)، مسلم (٤٠٧)).

وأخرجه البخاري (٦٣٥٨) عن أبي سعيد، والنسائي (٤٨/٣) عن طلحة، والطبراني عن سهل بن سعيد، وأحمد (١٩٩/١) والنسائي (٤٨/٣) عن زيد بن خارجة.

والحديث دليل على وجوب الصلاة عليه ﷺ في الصلاة، لظاهر الأمر: أعني «قُولُوا» وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والأئمة، والشافعي، وإسحاق، ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة.

ويقتضي أيضاً وجوب الصلاة على الآل، وهو قول الهادي، والقاسم، وأحمد بن حنبل، ولا غدر لمن قال بوجوب الصلاة عليه ﷺ مستنداً بهذا الحديث من القول بوجوبها على

قلت: الجواب من وجهين:

الأول: المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله «صلاتنا» الشرعية لا اللغوية، والحقيقة العرفية مقدمة إذا تردت بين المعنيين.

الثاني: أنه قد ثبت وجوب الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به، والصلاة عليه ﷺ قبل الدعاء واجبة، لما عرفت من حديث فضالة، وبهذا يتم إيجاب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه.

٣٩- الاستعاذة من أربع قبل السلام

٣٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٧٧)]، [مسلم (٥٨٨) (١٢٨)].

وفي رواية لمسلم (٥٨٨) (١٣٠) إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير.

(وعن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: إذا تشهد أحدكم) مطلق في التشهد الأوسط والأخير.

(فليستعذ بالله من أربع) بينا بقوله: (يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيَا والممات؛ ومن فتنة المسيح الدجال، متفق عليه - وفي رواية لمسلم: إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير).

هذه الرواية قيدت إطلاق الأولى وأبانت أن الاستعاذة المأمور بها بعد التشهد الأخير؛ وبدل التعقيب بالفاء أنها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء.

والحديث دليل على وجوب الاستعاذة عما ذكر، وهو مذنب الظاهرية.

وقال ابن حزم منهم: ويجب أيضاً في التشهد الأول. عملاً

الآل، إذ المأمور به واحد، ودعوى التوحي وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة، غير مسلمة، بل تقول: الصلاة عليه ﷺ لا يتم ويكُون العبد مُمْتَلًا بها، حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الآل، لأنه قال السائل: كيف نُصَلِّي عليك؟ فاجابه بالكيفية، أنها الصلاة عليه وعلى آله، فمن لم يأت بالآل فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها، فلا يكون مُمْتَلًا للأمر، فلا يكون مُصَلِّيًا عليه ﷺ؛ وكذلك بقية الحديث من قوله «كما صليت» إلى آخره، يجب إذ هو من الكيفية المأمور بها، ومن فرق بين الفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها وندب بعضها فلا دليل له على ذلك.

وأما استدلال المهدي في البحر على أن الصلاة على الآل سنة بالقياس على الأذان، فإنهم لم يذكرُوا معه ﷺ فيه، فكلام باطل، فإنه كما قيل: لا قياس مع النص لأنه لا يذكر الآل في تشهد الأذان لا ندباً ولا وجوباً، ولأنه ليس في الأذان دعاء له ﷺ، بل شهادة بأنه رسول الله، والآل لم يأت تعبداً بالشهادة بأنهم آله.

ومن هنا نعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كتب الحديث ليس على ما ينبغي؛ وكنت سألت عنه قديماً، فاجبت أنه قد صرح عند أهل الحديث بلا ريب: كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهم روايتها، وكأنهم حذفوها خطأ ثقة لما كان في الدولة الأموية من تكبره وكرههم، ثم استمر عليه عمل الناس متابعة من الآخر للأول، فلا وجه له، وبسط هذا الجواب في حواشي شرح العمدة [(٢٠٣-٢٨)] بسطاً شافياً.

وأما من هم الآل؟ ففي ذلك أقوال:

الأصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة؛ فإنه بذلك فسره زبد بن أرقم، والصحابي أعرف بمراوده ﷺ، فتفسيره قرينة على تعيين المراد من اللفظ المشترك.

وقد فسره بآل علي، وآل جعفر، وآل عقیل، وآل العباس.

فإن قيل: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا» أَيُّ إِذَا نَحْنُ دَعَوْنَا فِي دُعَاتِنَا، فَلَا يَدُلُّ عَلَى إِيْجَابِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.

منه بإطلاق اللفظ المتفق عليه.

وأمر طائوس ابنه بإعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها، فإنه يقول بالوجوب، وعلان صلاة من تركها.

والجهمور حملوه على التذنب.

وفيه دلالة على ثبوت عذاب القبر.

والمراد من «فتنة الحيا» ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات، وأعظمها - والعباد بالله - أمر الحاتمة عند الموت، وقيل: هي الابتلاء مع عدم الصبر.

و «فتنة الممات»، قيل المراد بها: الفتنة عند الموت، أضيفت إليها لقربها منه، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر، وقيل: أراد بها السؤال مع الحيرة.

وقد أخرج البخاري (٨٦): «إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ الدُّجَالِ» ولا يكون هذا تكريماً لعذاب القبر لأن عذاب القبر مُتَّفَقٌ على ذلك.

وقوله: «فتنة المسيح الدجال».

قال العلماء أهل اللغة: الفتنة: الامتحان والاختيار.

وقد يطلق على القتل والإحراق والتهمه وغير ذلك.

و «المسيح» بفتح الميم وتخفيف السين المهملة وآخره حاء مهملة.

وفيه ضبط آخره، وهذا الأصح، ويطلق على الدجال، وعلى عيسى، ولكن إذا أريد به الدجال قيد باسمه، سمي المسيح لمسيحه الأرض، وقيل لأنه مسح العين.

أما عيسى فقبل له المسيح؛ لأنه خرج من بطن أمه مسحاً بالدهن، وقيل: لأن ذكرنا مسحه؛ وقيل: لأنه كان لا مسح ذا عاهة إلا برئ، وذكر صاحب القاموس أنه جمع في وجهه تسميته بذلك خمسين قولاً.

٤٠- ما يدعو به في الصلاة

٣٠٤- «وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ قُلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٣٤)، مسلم (٢٧٠٥)].

(وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: قُلُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا» يُرْوَى بِالثَّلَاثِ وَبِالْمَوْحِدَةِ، فَيُخَيَّرُ الدَّاعِي بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ إِلَّا أَحَدُهُمَا.

(ولا يغفر الذنوب إلا أنت) إقرار بالوحدانية.

(فاغفر لي) استجلاب للمغفرة.

(مغفرة) نكرها للتعظيم: أي مغفرة عظيمة، وزادها تعظيماً بوصفها بقوله: (من عندك) لأن ما يكون من عنده تعالى لا تحيط بوصفه عبارة (وارحمي) أنك أنت الغفور الرحيم) توسل إلى نيل مغفرة الله ورحمته بصفتي غفراني ورحمته (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث دليل على شرعية الدعاء في الصلاة على الإطلاق من غير تعيين محل له، ومن علانيته بعد الشهود، والصلاة عليه ﷺ، والاستعاذة، لقوله: «فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»، والإقرار بظلم نفسه اعتراف بأنه لا يخلو أحد من البشر عن ظلم نفسه بارتكابه ما نهى عنه، أو تقصيره عن أداء ما أمر به.

وفيه التوسل إلى الله تعالى بأسمائه عند طلب الحاجات، واستدفاع المكروهات؛ وأنه يأتي من صفاته في كل مقام ما يناسبه كلفظ: الغفور الرحيم، عند طلب المغفرة، ونحو: «وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» [الباقية: ١١٤] عند طلب الرزق؛ والقرآن والأدعية النبوية مملوءة بذلك.

وفي الحديث: دليل على طلب التعليم من العالم، سيما في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم.

واعلم أنه قد ورد في الدعاء بعد الشهود ألفاظ غير ما ذكر.

أخرج النسائي (٥٨٣) عن جابر: «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ: أَحْسَنُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ

هَذَا مُخْتَصَرٌ.

وحديثُ التَّسْلِيمَتَيْنِ رَوَاهُ خَمْسَةُ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَحَادِيثٍ مُخْتَلَفَةٍ، فِيهَا صَحِيحٌ وَحَسَنٌ، وَضَعِيفٌ، وَمَتْرُوكٌ، وَكُلُّهَا بِدُونِ زِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ» إِلَّا فِي رَوَايَةِ وَائِلٍ هَذِهِ، وَرَوَايَةٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ ابْنِ مَاجَةَ [٩١٤]، وَعَنْهُ دُونَ الزِّيَادَةِ، وَعَنْ ابْنِ حَبَّانٍ [٩١٩٣].

وَمَعَ صَحْوَ إِسْنَادِ حَدِيثِ وَائِلٍ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا يَتَعَيَّنُ قَبُولُ زِيَادَتِهِ إِذْ هِيَ زِيَادَةُ عَدْلِ، وَعَدَمُ ذِكْرِهَا فِي رَوَايَةِ غَيْرِهِ لَيْسَتْ رَوَايَةً لَعْدِمِهَا.

قَالَ الشَّارِحُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِ مِنْ قَالَ بِوُجُوبِ زِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ» إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ الْإِمَامُ بِحَيْ: إِذَا زَادَ «وَبَرَكَاتُهُ» وَرَضَوْنَاهُ وَكَرَّمْتَهُ أَجْزَأُ، إِذْ هِيَ زِيَادَةُ فَضِيلَةٍ.

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْوَارِدَ زِيَادَةُ «وَبَرَكَاتُهُ».

وَقَدْ صَحَّحْتُ، وَلَا عَدَرَ عَنِ الْقَوْلِ بِهَا.

وَقَالَ بِهِ السَّرْحَسِيُّ، وَالْإِمَامُ، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي الْحَلِيقَةِ.

وَقَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ: إِنَّهَا لَمْ تُثَبِّتْ؛ قَدْ تَعَجَّبَ مِنْهُ الْمُصَنِّفُ وَقَالَ: هِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ ابْنِ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ [٩١٩٣]، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ [٩١٦٦] دُونَ الزِّيَادَةِ، وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ [٩١٤].

قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ: لَمْ يُجَدِّهَا فِي ابْنِ مَاجَةَ؛ قُلْتُ: رَاجِعْنَا سُنْنَ ابْنِ مَاجَةَ [٩١٤] مِنْ نُسْخَةِ صَحِيحِهِ مَقْرُوءَةٍ، فَوَجَدْنَا فِيهِ مَا لَفْظُهُ: بَابُ التَّسْلِيمِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى يُرَى تَيَاضُ خَدَّيْهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

وَفِي «تَلْقِيحِ الْأَذْكَارِ تَحْرِيجُ الْأَذْكَارِ»، لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ لَمَّا ذَكَرَ التَّوْرِي: أَنَّ زِيَادَةَ «وَبَرَكَاتُهُ» زِيَادَةُ فَرْدَةٍ، سَاقِ الْحَافِظِ طَرُقًا عِدَّةً لَزِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ»؛ ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ عِدَّةُ طَرُقٍ ثُبُتَ بِهَا وَبَرَكَاتُهُ، بِخِلَافِ مَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ أَنَّهَا رَوَايَةُ فَرْدَةٍ، انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَحَيْثُ ثَبَّتَ أَنَّ التَّسْلِيمَتَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ. وَقَدْ ثَبَّتَ قَوْلُهُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [خ (٦٣١)].

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [٩٦٩] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ: اللَّهُمَّ أَلْفَ عَلَى الْخَيْرِ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَأَصْلِحْ بَيْنَنَا، وَاهْدِنَا سَبِيلَ السَّلَامِ، وَتَجَنَّبْنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَجَنَّبْنَا الْقَوَاحِشَ وَالْفِتَنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا، وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، مُتَّعِينَ بِهَا، قَابِلِينَهَا، وَأَيُّمَهَا عَلَيْنَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٩٦٩].

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [٧٩٢] أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: أَتَشْهَدُ ثُمَّ أَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ».

أَمَّا إِنِّي لَا أَحْسِنُ ذُنُوبَكَ وَلَا ذُنُوبَكَ مُعَادٍ، فَقَالَ ﷺ: خَوَّلَ ذَلِكَ نَذْرًا أَنَا وَمُعَادٌ.

فَفِيهِ أَنَّ يَدْعُو الْإِنْسَانُ بِأَيِّ لَفْظٍ شَاءَ، مِنْ مَأْثُورٍ وَغَيْرِهِ.

٤١- صيغة السلام عن اليمين والشمال

٣٠٥- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ﷺ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَعَنْ شِمَالِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ [٩٩٧] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عِلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَنَسَبَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ [٢٨٩/١] إِلَى عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلٍ، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، فَاعْلَمْ بِالْانْقِطَاعِ، وَهَذَا قَالَ: صَحِيحٌ.

وَرَاجِعْنَا سُنْنَ أَبِي دَاوُدَ فَرَأَيْنَاهُ رَوَاهُ عَنْ عِلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ.

وَقَدْ صَحَّ سَمَاعُ عِلْقَمَةَ عَنْ أَبِيهِ، فَالْحَدِيثُ سَالِمٌ عَنِ انْقِطَاعِ، فَصَحِيحُهُ هُنَا هُوَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ خَالَفَ مَا فِي التَّلْخِصِ.

م (٣٩١) [وَبِتَ حَدِيثُ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَخْلِيلُهَا السَّلَامُ». اللَّهُ وَيَدْعُو ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٦١)، التِّرْمِذِيُّ (٣)، إِبْنُ مَاجَهَ (٢٧٥)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لِذَلِكَ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ: الْهَادُوَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ؛ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُسْتَدَلَّةٌ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ إِبْنِ عُمَرَ: «إِذَا رَفَعَ الْإِنْسَانُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ وَقَعْدَ ثُمَّ أَخَذَتْ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَقَدْ ثَمَّتْ صَلَاتُهُ» [أَبُو دَاوُدَ (٦١٧)، التِّرْمِذِيُّ (٤٠٨)] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ لَيْسَ بِرُكْنٍ وَاجِبٍ، وَإِلَّا لَوَجِبَتِ الْإِعَادَةُ، وَلَحِثَ الْمَسِيءُ صَلَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِالسَّلَامِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ حَدِيثَ إِبْنِ عُمَرَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ.

وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ؛ وَحَدِيثُ الْمَسِيءِ صَلَاتُهُ لَا يُنَافِي الْوُجُوبَ، فَإِنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ.

وَالِاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا» [الْحَج: ٧٧] عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ السَّلَامِ اسْتِدْلَالٌ غَيْرُ تَامٍ، لِأَنَّ الْآيَةَ مُجْمَلَةٌ بَيْنَ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا فِعْلُهُ ﷺ، وَلَوْ عَمِلَ بِهَا وَحْدَهَا لَمَا وَجِبَتْ الْقِرَاءَةُ وَلَا غَيْرُهَا.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ التَّسْلِيمِ عَلَى الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادُوَّةُ وَجَمَاعَةٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَالثَّانِيَةَ مُسْتَوْنَةً.

قَالَ النَّوَوِيُّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ ثَلَاثًا وَجْهَهُ، فَإِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ جَعَلَ الْأُولَى عَنْ يَمِينِهِ، وَالثَّانِيَةَ عَنْ يَسَارِهِ، وَلَعَلَّ حُجَّةَ الشَّافِعِيِّ حَدِيثُ عَائِشَةَ: «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوْتَرَ يَتَّبِعُ رَكَعَاتٍ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْكُرُهُ وَيَدْعُو ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّيُ التَّاسِعَةَ فَيَجْلِسُ وَيَذْكُرُ

أَخْرَجَهُ إِبْنُ حِبَّانَ (٢٤٤٢) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّهُ لَا يُعَارِضُ حَدِيثَ الزِّيَادَةِ كَمَا عُرِفَتْ مِنْ قِبَلِ الزِّيَادَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ عَدَلٍ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْنُونَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً؛ وَقَدْ بَيَّنَّ إِبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ضَعْفَ ادِّعَاةِ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَاسْتَدَلَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى كِفَايَةِ التَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ عَمَلُ تَوَارِثُوهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ عَمَلَهُمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ» أَيُّ مُنْحَرَفًا إِلَى الْجِهَتَيْنِ بِحَيْثُ يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ كَمَا وَرَدَ فِي رِوَايَةِ سَعْدٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى صَفْحَةِ خَدِّهِ».

وَفِي لَفْظِهِ: «حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٨٢) وَالنَّسَائِيُّ (٦١/٣).

٤٢- ما يُسبَحُ به عقب الصلاة

٣٠٦- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٨٤٤)، مُسْلِمٌ (٥٩٣)].

(وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ قَالٍ فِي الْقَامُوسِ: الدُّبُرُ بَضْمُ الدَّالِ وَبِضْمَتَيْنِ: تَقْيِضُ الْقَبْلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، عَقِيْبُهُ وَمُؤَخَّرُهُ.

وَقَالَ فِي الدُّبُرِ مُحَرَّكَ الدَّالِ وَالْبَاءِ بِالْفَتْحِ: الصَّلَاةُ فِي آخِرِ

وَقِيَّتَهَا، وَتَسْكُنُ الْبَاءُ وَلَا يُقَالُ بَضْمَتَيْنِ فَإِنَّهُ مِنْ لَحْنِ الْحَدِيثَيْنِ.

(كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) وَوَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ (٣٩١) بَعْدَهُ: «وَلَا رَأْدَ لِمَا قَضَيْتَ».

(وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٣٩٢/٢٠) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْمَغِيرَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ: «يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ» وَرَوَاهُ مُوْتَقُونَ.

وَتَبَيَّنَ مِثْلُهُ عِنْدَ الزُّبَيْرِ [البحر الزخار] (١٠٥١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، لَكِنَّهُ فِي الْقَوْلِ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى.

وَمَعْنَى: (لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ) أَنْ مِنْ قَضَيْتَ لَهُ بِقَضَاءٍ مِنْ رِزْقٍ أَوْ غَيْرِهِ، لَا يَمْنَعُهُ أَحَدٌ عَنْهُ.

وَمَعْنَى (لَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) أَنَّهُ مِنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَرَمَانٍ لَا مُعْطِيَ لَهُ.

(وَالْجَدُّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ كَمَا سَلَفَ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ: مَعْنَاهُ الْغِنَى.

وَالْمَرَادُ: لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يُنْجِيهِ حُظُّهُ فِي الدُّنْيَا بِالسَّالِ، وَالْوَلَدِ، وَالْعِظْمَةِ، وَالسُّلْطَانِ، وَإِنَّمَا يُنْجِيهِ فَضْلُكَ وَرَحْمَتُكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِجَابِ هَذَا الدُّعَاءِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ، لِمَا اشْتَمَلَ عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَنَسْبَةِ الْأَمْرِ كُلِّهِ إِلَيْهِ، وَالْمَنَعَ، وَالْإِعْطَاءَ، وَتَمَامَ الْقُدْرَةَ.

٤٣- ما يدعو به عقب الصلاة

٣٠٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢٨٢٢).

(وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ) إِنِّي التَّجَوُّزُ إِلَيْكَ. (مِنَ الْبُخْلِ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ. وَفِيهِ لُغَاتٌ.

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ) بِزَنْةِ الْبُخْلِ.

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ).

قَوْلُهُ: (دُبُرَ الصَّلَاةِ) هُنَا.

وَفِي الْأَوَّلِ، يُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَبْلَ الْخُرُوجِ، لِأَنَّ دُبُرَ الْحَيَوانِ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ بَعْدَهَا وَهُوَ أَقْرَبُ.

وَالْمَرَادُ بِ «الصَّلَاةِ» عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْمَفْرُوضَةُ.

وَالْتَعَوُّذُ مِنَ الْبُخْلِ قَدْ كَثُرَ فِي الْأَحَادِيثِ، قِيلَ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: مَنَعَ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَالِ، شَرْعاً أَوْ عَادَةً.

وَالجَبَنِ: هُوَ الْمَهَابَةُ لِلْأَشْيَاءِ وَالتَّأَخُّرُ عَنْ فِعْلِهَا، يُقَالُ مِنْهُ: جَبَانٌ كَسَحَابٍ، لَمَنْ قَامَ بِهِ، وَالتَّعَوُّذُ مِنْهُ هُوَ التَّأَخُّرُ عَنِ الْإِقْدَامِ بِالنَّفْسِ إِلَى الْجِهَادِ الْوَاجِبِ، وَالتَّأَخُّرُ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهَنُّيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَغَوِي ذَلِكَ.

وَالْمَرَادُ مِنَ «الرَّدِّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ»: هُوَ بُلُوغُ الْهَرَمِ وَالْخَرَفِ، حَتَّى يَعُودَ كَهَيْئَتِهِ الْأُولَى فِي أَوَانِ الطُّفُولِيَّةِ، ضَعِيفَ الْبَيَّةِ، سَخِيفَ الْعَقْلِ، قَلِيلَ الْفَهْمِ.

وَأَمَّا (فِتْنَةُ الدُّنْيَا) فَهِيَ الْأَفْتَانُ بِشَهَوَاتِهَا وَزَخَارِفِهَا، حَتَّى تُلْهِمَهُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَاجِبَاتِ الَّتِي خُلِقَ لَهَا الْعَبْدُ، وَهِيَ عِبَادَةُ بَارِيهِ وَخَالِقِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا أَنْوَالُكُمْ وَأَرْوَادُكُمْ فِتْنَةٌ» وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ.

٣٠٨- وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا

الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

رواه مسلم (٥٩١).

(وعن ثوبان رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته أي: سلم منها.

(استغفر الله ثلاثاً) بلفظ: استغفر الله.

وفي الأذكار للتتوي: قيل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث: كيف الاستغفار؟ قال: تقول: استغفر الله، استغفر الله.

(وقال: اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام، رواه مسلم).

والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه، لما يعرض له من الوسواس والخواطر، فشرع له الاستغفار تداركاً لذلك، وشرع له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به نفسه.

والمراد: ذو السلامة من كل نقص وآفة، مصدر وُصف به للمبالغة.

(ومنك السلام) أي منك نطلب السلامة من شرور الدنيا والآخرة.

والمراد بقوله (يا ذا الجلال والإكرام) يا ذا الغنى المطلق، والفضل التام، وقيل الذي عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين، وهو من عظام صفاته تعالى؛ ولذا قال ﷺ «أَلْطَوَا بِنَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» [الترمذي (٣٥٢٥)] «وَمَنْ يَرْجُلْ يُصَلِّيْ وَهُوَ يَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَقَالَ: قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ» [الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٩٢)].

٤٤- فضل التسيح عقب الصلاة

٣٠٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَبَلَغَ ثَمَانِينَ وَتَسَبَّحَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ، وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

رواه مسلم (٥٩٧).

وفي رواية أخرى (م ٥٩٦): أَنْ التَّكْبِيرَ أَرْبَعَ وَثَلَاثُونَ

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ») يقول: سبحان الله.

(وحمد الله ثلاثاً وثلاثين) يقول: الحمد لله.

(وكبر الله ثلاثاً وثلاثين) يقول: الله أكبر.

(فبَلَغَ ثَمَانِينَ وَتَسَبَّحَ) عدد أسماء الله الحسنى.

(وقال: تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ) هو ما يُعُولُ عليه عند اضطرابه.

(رواه مسلم). وفي رواية أخرى) لمسلم عن أبي هريرة (أن التكبير أربع وثلاثون) وبه تَمَّ المائة.

فينبغي العمل بهذا تارة وبالثقليل أخرى ليكون قد عمل بالروايتين.

وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه؛ لأنه لم يرد الجمع بينهما، ولأنه يخرج العدد عن المائة.

هذا وللحديث سبب، وهو: «أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنِّعَمِ الْقَيِّمِ، فَقَالَ: مَا ذَلِكَ؟ قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَيُصُومُونَ كَمَا نُصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَصَدَّقُ وَيَتَّقُونَ وَلَا نَتَّقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَلَا أَعَلَمَكُمْ شَيْئًا تَذْكُرُونَ بِهِ مَنْ سَبَّحَكُمْ وَتَسَبَّحُونَ بِهِ مَنْ يَعْلَمُكُمْ وَلَا يَكُونُ أَخَذَ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: سَبِّحُوا اللَّهَ الْحَدِيثَ (ج ٦٣٢٩)، (ص ٥٩٥).

وكيفية التسيح وأخبره كما ذكرناه؛ وقيل يقول: سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثة وثلاثين.

وقد ورد في البخاري (٦٣٢٩) من حديث أبي هريرة أيضاً:

«يَسْبُحُونَ عَشْرًا وَيَحْمَدُونَ عَشْرًا وَيُكَبِّرُونَ عَشْرًا».

وفي صفة أخرى [النسائي (٧٦/٣)]: «يَسْبُحُونَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ تَسْبِيحَةً وَيَمْلَأُهَا تَحْمِيدًا وَيَمْلَأُهَا تَكْبِيرًا وَيَمْلَأُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَتِمُّ مِائَةٍ».

وأخرج أبو داود (١٥٠٨) من حديث زيد بن أرقم: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ أَنَا شَهِيدُ أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ الْبَيَّاضَ كُلَّهُمْ إِخْوَةٌ».

اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ اجْعَلْنِي مُخْلِصًا لَكَ، وَأَهْلِي فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ اسْتَجِبْ وَاسْتَجِبْ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ».

وأخرج أبو داود (١٥٠٩) من حديث علي - عليه السلام - «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وأخرج أبو داود (١٥٢٣) والنسائي (٦٨/٣) من حديث عتبة بن عامر: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوِّذَاتِ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ».

وأخرج مسلم (٧٠٩) من حديث البراء «أَنَّ اللَّهَ ﷻ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ: رَبِّ قَبِي عَذَابِكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ».

ورود بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصيهما: قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات. أخرجه أحمد (٤١٥٥) وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما.

وأخرج الترمذي (٣٤٧٤) عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ فِي ذُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانِ رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ

يُخْبِي وَيُعِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَسَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ فِي حِرْزٍ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَجِرْزٍ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَمْ يَنْبَغْ لِدَنْبٍ أَنْ يَذْرُكَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا الشَّرُّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» قال الترمذي: غريب حسن صحيح.

وأخرجه النسائي [ويعمل اليوم والليلة] (١٢٦) دون الزيادة من حديث معاذ.

ورأى فيه: «بيدو الخير».

ورأى فيه أيضاً «وكان له بكل واحدٍ قالها عتق رقبة».

أخرج الترمذي (٣٥٣٤) والنسائي [ويعمل اليوم والليلة] (٥٨٣) من حديث عمار بن شبيب قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخْبِي وَيُعِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ عَلَى أَثَرِ الْمَغْرِبِ بَقِيَ اللَّهُ لَهُ مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ حَتَّى يُضَيِّحَ وَكَتَبَ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ مُبَقَّاتٍ وَكَانَتْ لَهُ بِعَدْلِ عَشْرِ رَقَبَاتٍ مُؤْنَاتٍ».

قال الترمذي: حسن لا نعرفه إلا من حديث ليس بن سعد، ولا نعرف لعمار سماعاً من النبي ﷺ.

وأما قراءة الفاتحة بتيه كذا، وبتيه كذا، كما يفعل الآن، فلم يرد بها دليل، بل هي بدعة.

وأما الصلاة على النبي ﷺ بعد تمام التسبيح وأخرويه من الشاء فالدعاء بعد الذكر سنة، والصلاة على النبي ﷺ أمام الدعاء كذلك سنة، إنما الاعتياد لذلك، وجعله في حكم السنن الرائية، ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستديراً للمأمومين فلم يأت به سنة.

بل الذي ورد «أَنَّ اللَّهَ ﷻ كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومِينَ إِذَا سَلَّمَ».

قال البخاري [رك الأذان، باب (١٥٦)] باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم وورد من حديث سمرة بن جندب وحديث زيد بن خالد: «كَانَ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ».

وظاهره المداومة على ذلك.

٤٥- الحُضُّ على الدعاء بالذكر

والشكر والعبادة عقب الصلاة

٣١٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدْعُنْ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِزِّي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ».

رواه أحمد (٢٤٤/٥) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (٥٣/٣) بسند قوي.

(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال له: أوصيك يا معاذ لا تدعن حين تذكرك من دعائه، إلا أنه هجر ماضيه في الأكثر استغناء عنه بتركه).

وقد ورد قليلاً وقرئ «مَا وَدَعْتَ رَبَّكَ».

(ذُبرَ كُلُّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعِزِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوي).

النهي أصله التحريم، فيدل على إيجاب هذه الكلمات ذُبر الصلاة.

وقيل: إنه نهى إرشاداً ولا بُدَّ من قرينة على ذلك.

وقيل: يُحتمل أنها في حق معاذ نهى تحريم.

وفيه بُعد؛ وهذه الكلمات عامة لخير الدنيا والآخرة.

٤٦- قراءة آية الكرسي عقب الصلاة

٣١١- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ».

رواه النسائي (عمل اليوم والليلة) (١٠٠)، وصححه ابن حبان.

وزاد فيه الطبراني (المعجم الكبير) (١٣٤/٨): «وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

(وعن أبي أمامة) هو إياس على الأصح، كما قاله ابن عبد البر ابن ثعلبة الحارثي الأنصاري الخزرجي، لم يشهد بدرأ

إلا أنه عذره ﷺ عن الخروج لعلته بمرض والدتيه؛ وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب، فإذا أطلق فالمراد به هذا، وإذا أريد الباهلي قيد به.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَمَّنْ مَقْرُوضَةً لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» رواه النسائي وصححه ابن حبان. وزاد فيه الطبراني: «وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».)

وقد روي نحوه من حديث علي - عليه السلام - بزيادة: «مَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ أَمَّنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دُورَاتِ حَوَلَةٍ».

رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٨٨/٢) وضعف إسناده.

وقوله: (لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت) هو حذف مضاف: أي لا يمنعه إلا عدم موته، حذف لدلالة المعنى عليه.

واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الأسماء والصفات الإلهية، وبالوحدانية، والحياة، والقيومية، والعلم، والملئكة، والقدرة، والإرادة، «وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» مُتَمَخِّضَةٌ لَذِكْرِ صِفَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى.

٤٧- وجوب الاقتداء بالنبي ﷺ في صلاته

٣١٢- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

رواه البخاري (٦٣١).

هذا الحديث أصل عظيم في دلالته على أن أفعاله ﷺ في الصلاة وأقواله بيان لما أجل من الأمر بالصلاة في القرآن، وفي الأحاديث.

وفيه دلالة على وجوب التأسّي به ﷺ فيما فعله في الصلاة، فكل ما حافظ عليه من أفعالها وأقوالها وجب على الأمة، إلا للدليل يخصص شيئاً من ذلك.

وقد أطال العلماء الكلام في الحديث، واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة، وزدناه تحقيقاً في حواشيهما [العمدة] (٢٨٥-٢٨٨/٢).

٤٨- مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّلَاةَ قَائِمًا (صلاة المريض)

إِسْنَادُهُمَا ضَعْفٌ.

الحديث دليل على أنه لا يُصَلِّي الفريضة قاعداً إلا لعذر، وهو عدم الاستطاعة، ويلحق به ما إذا خشي ضرراً لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨)، وكذا قوله: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

وفي قوله في حديث الطبراني «(الأوسط)» (٣٩٩٧): «فَإِنْ نَأَتْهُ مَشَقَّةٌ فَجَالِسًا؛ فَإِنْ نَأَتْهُ مَشَقَّةٌ فَتَائِمًا» أي مضطجماً.

وفيه حجة على من قال: إن العاجز عن القعود تسقط عنه الصلاة وهو يدل على أن من نأته مشقة ولو بالتألم يباح له الصلاة من قعود.

وفيه خلاف؛ والحديث مع من قال إن التألم يبيح ذلك، ومن المشقة صلاة من يخاف دوران رأسه إذا صلى قائماً في السفينة، أو يخاف الغرق، أبيع له القعود.

هذا ولم يبين الحديث هيئة القعود على أي صفة، ومقتضى إطلاقه صحتُه على أي هيئة شاءها المصلي، وإليه ذهب جماعة من العلماء.

وقال النّهادي وغيره: إنه يترتب وضعا يديه على ركبتيه، ومثله عند الحنفية.

وذهب زيد بن علي وجماعة إلى أنه مثل قعود الشاهد، قيل: والخلاف في الأفضل.

قال المصنف في فتح الباري (٥٨٦/٢): اختلف في الأنضل، فعند الأئمة الثلاثة التربع، وقيل مفترشا، وقيل متوركاً. وفي كل منها أحاديث.

وقوله في الحديث: «فَعَلَى جَنْبٍ» الكلام في الاستطاعة هنا كما مر، وهو هنا مطلق، وقيدته في حديث علي - عليه السلام - عند الدارقطني «على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه»، وهو حجة الجمهور، وأنه يكون على هذه الصفة كوجه الميت في القبر.

ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تعذر الإيماء على الجنب.

وعن الشافعي والمؤيد يجب الإيماء بالعينين والحاجبين.

وعن زفر: الإيماء بالقلب.

٣١٣- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ، وَإِلَّا فَأَوْمٍ».

رواه البخاري (١١١٧).

(وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صل قائماً فإن لم تستطع أي الصلاة قائماً.

فقاعداً، فإن لم تستطع أي وإن لم تستطع الصلاة قاعداً.

(فعلى جنب، وإلا أي وإن لم تستطع الصلاة على جنب فأوم).

ولم نخذه في نسخ بلوغ المرام منسباً.

وقد أخرج البخاري دون قوله: وإلا فأوم.

وللساني (٢٢٣/٣) دون الزيادة.

وزاد فإن لم تستطع فمستلق ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا سُوْعَهَا﴾.

وقد رواه الدارقطني (٤٢/٢، ٤٣) من حديث علي - عليه السلام - بلفظ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْجُدَ أَوْمَ وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَقْبِلًا رِجْلَهُ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ».

وفي إسناده ضعف.

وفيه متروك.

وقال المصنف في «التخليص» (٢٤١/١): لم يقع في الحديث ذكر الإيماء وإنما أوردته الرافعي؛ قال: ولكنه ورد في حديث جابر: «إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْمَ إِمَاءً وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

أخرجه البراء (٥٦٨- كشف) في البيهقي في المعرفة (١٤٠/٢)، وقال البراء: وقد سئل عنه أبو حاتم، فقال: الصواب عن جابر مرفوعاً، ورفعته خطأ.

وقد روي أيضاً من حديث ابن عمر وابن عباس وفي

وقيل: يُومئُ لهُمَا كليهما من القعود، ويقوم للقراءة.
وقيل: يسقط عنه القيام، ويصلي قاعداً، فإن صلى قائماً
جاز، وإن تعذر عليه القعود أوماً لهُمَا من قيام.

٨- باب سُجُود السُّهُو وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

١- سجود السهو قبل السلام

٣١٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمَ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ. ثُمَّ سَلَّمَ».

أَخْرَجَهُ السَّيِّدُ [أحمد (٣٤٥/٥)، البخاري (١٢٣٠)، مسلم (٥٧٠)، أبو داود (١٠٣٤)، الرَّمْذِي (٣٩١)، السَّامِيُّ (٢٤٤/٢)، ابن ماجه (١٢٠٦)]، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ (١٢٣٠).

وَلَمْ يَرْوَاهُ لِإِسْلَامٍ (٥٧٣): يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَسْجُدُ. وَيَسْجُدُ النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.
(وعن عبد الله ابن بَحِينَةَ رضي الله عنه) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ وَتَرَجُّمُهُ، وَتَكَرَّرَ عَلَى الشَّارِحِ تَرَجُّمُهُ فَأَعَادَهَا هُنَا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمَ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ) بِالْمَتْنَيْنِ التَّحْيِثَيْنِ.

(وَلَمْ يَجْلِسْ) هُوَ تَأْكِيدٌ لـ «قَامَ» مِنْ بَابٍ: أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا.

(فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ ثُمَّ سَلَّمَ، أَخْرَجَهُ السَّيِّدُ وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَرَكَ التَّشْهِيدَ الْأَوَّلَ سَهْواً يُجِبُهُ سُجُودُ السُّهُو.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» يَدُلُّ عَلَى

وَقِيلَ: يَجِبُ إِمْرَارُ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرُ عَلَى اللِّسَانِ، ثُمَّ عَلَى الْقَلْبِ، إِلَّا أَنَّ الْكَلِمَةَ لَمْ تَأْتِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ وَفِي الْآيَةِ: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣] وَإِنْ كَانَ عَدَمُ الذِّكْرِ لَا يَنْفِي الرُّجُوبَ بِدَلِيلٍ آخَرَ؛ فَقَدْ وَجِبَتْ الصَّلَاةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَجَبَتْ «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧)] إِذَا اسْتَطَاعَ شَيْئاً مِمَّا يُفْعَلُ فِي الصَّلَاةِ وَجَبَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ لَهُ.

٣١٤- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَرِيضٍ - صَلَّى عَلَى وَسَادَةٍ، فَرَسَى بِهَا - وَقَالَ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوِّمَ إِمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٦/٢) بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَلَكِنْ صَنَعَ أَبُو حَاتِمٍ «العلل» (١١٣/١) وَفَقَهُ.

الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (١٤٠/٢، ١٤١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ «فَرَمَى بِهَا»، وَأَخَذَ عُوداً لِيَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ وَرَمَى بِهِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَقَالَ الْبِرَّازُ: لَا يُعْرَفُ أَحَدٌ رَوَاهُ عَنْ الثَّوْرِيِّ غَيْرَ أَبِي بَكْرِ الْحَنْفِيِّ؛ وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ فَقَالَ: الصُّوَابُ عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفاً، وَرَفَعَهُ خَطَأً.

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ [«المعجم الكبير» (٢٦٩/١٢، ٢٧٠)] مِنْ حَدِيثِ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرِيضاً؛ فَذَكَرَهُ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّخَذُ الْمَرِيضُ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ حَيْثُ تَعَذَّرَ سُجُودُهُ عَلَى الْأَرْضِ.

وَقَدْ أَرَشَدَهُ إِلَى أَنَّهُ يَفْضَلُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَيَجْعَلُ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ فَإِنَّهُ يُومئُ مِنْ قُعُودٍ لهُمَا جَاعِلاً الْإِمَاءَ بِالسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، أَوْ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ الْقِيَامُ، فَإِنَّهُ يُومئُ لِلرُّكُوعِ مِنْ قِيَامٍ، ثُمَّ يَقْعُدُ وَيُومئُ لِلسُّجُودِ مِنْ قُعُودٍ؛ وَقِيلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يُومئُ لهُمَا مِنْ قِيَامٍ يَقْعُدُ لِلتَّشْهِيدِ.

إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسَيِّتَ أَمْ قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْ وَلَمْ تُقْصَرْ فَقَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِيتُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [لِبخاري (١٢٢٩)، مسلم (٥٧٣)]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (٥٧٣): صَلَاةُ الْفَضْرِ -

وَلَا بِي دَاوُدَ (١٠٠٨) فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَأَوْثَقُوا: أَيْ نَعَمْ وَهِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، لَكِنْ بِلَفْظٍ: فَقَالُوا.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (١٠١٢): لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ هُوَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُجْمَعَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُنَاةِ التَّحْتِيَّةِ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا.

وَقَدْ عَيَّنَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (٥٧٣) (١٠٠) أَنَّهَا الظُّهْرُ.

وَفِي أُخْرَى (٥٧٣) (٩٩) أَنَّهَا الْعَصْرُ، وَيَأْتِي.

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا تَعَدَّتِ الْقِصَّةَ.

(رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشَبَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا وَفِي الْقَوْمِ) الْمُصَلِّينَ.

(أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ) أَيْ بِأَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ.

(وَخَرَجَ) مِنَ الْمَسْجِدِ (سَرْعَانَ النَّاسِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَيُرْوَى بِاسْتِكَانِ الرَّاءِ هُمُ الْمُسْرِعُونَ إِلَى الْخُرُوجِ، قِيلَ وَيَضْمُهُمَا وَسُكُونُ الرَّاءِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ سَرِيعٌ كَقَفْزِ وَقْفَزَانٍ.

وُجُوبُ التَّشَهُُّدِ الْأَوَّلِ، وَجِرَائُهُ هُنَا عِنْدَ تَرْكِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبًا فَإِنَّهُ يُجْبَرُ بِسُجُودِ السُّهُو، وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا جَبَرَهُ السُّجُودُ، إِذْ حَقُّ الْوَاجِبِ أَنْ يُعْمَلَ بِنَفْسِهِ لَا يَتِمُّ، إِذْ يُمْكِنُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَاجِبٌ، وَلَكِنَّهُ إِنْ تَرَكَ سَهْوًا جَبَرَهُ سُجُودُ السُّهُو.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ: أَنْ كُلُّ وَاجِبٍ لَا يُجْزَى عَنْهُ سُجُودُ السُّهُو إِنْ تَرَكَ سَهْوًا.

وَقَوْلُهُ: (كَبَّرَ) دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِسُجُودِ السُّهُو، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِاللَّدْخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يُكَبِّرُهَا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ صَلَاتِهِ بِالسَّلَامِ مِنْهَا.

وَأَمَّا تَكْبِيرَةُ النُّقْلِ فَلَمْ تُذَكَّرْ هُنَا وَلَكِنَّهَا ذُكِّرَتْ فِي قَوْلِهِ (وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ) أَيْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ.

(يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُ مَعَهُ النَّاسُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ تَكْبِيرِ النُّقْلِ كَمَا سَلَفَ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَوْلُهُ (مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ) كَأَنَّهُ عَرَفَ الصَّحَابِيُّ ذَلِكَ مِنْ قَرِينَةِ الْحَالِ، فَهَذَا لَفْظٌ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ الرَّائِي لَيْسَ حِكَايَةً لِفِعْلِهِ ﷺ الَّذِي شَاهَدَهُ، وَلَا لِقَوْلِهِ ﷺ، ثُمَّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَعْلُومًا مِثْلَ هَذَا السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَيَأْتِي مَا يُخَالِفُهُ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَتِهِ وَإِنْ تَرَكَ مَا هَذَا حَالُهُ فَإِنَّهُ ﷺ أَقْرَهُهُمْ عَلَى مُتَابَعَتِهِ، مَعَ تَرْكِهِمْ لِلتَّشَهُُّدِ عَمْدًا.

وَفِيهِ تَأْمُلٌ لِأَحْثَمَالِ أَنَّهُ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ وَتَرَكَوْا إِلَّا بَعْدَ تَلْبِيسِهِ وَتَلْبِيسِهِمْ بِوَأَجِبِ آخِرَ.

٢- سُجُودُ السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ

٣١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ

(فَقَالُوا: أَقْصَرْتَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِ الصَّادِ.

(الصَّلَاةُ) وَرَوَى بِفَتْحِ الْقَافِ وَضَمِّ الصَّادِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ.

(وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ) أَيُّ يُسَمِّيهِ (النَّبِيُّ ﷺ): ذَا الْبَيْدَيْنِ.

وَفِي رِوَايَةٍ (٥٧٤) «رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ بْنُ عَمْرٍو» بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمُجَمَّةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَبَاءٍ مُوحَّدَةٌ، آخِرُهُ قَافٌ لَقَبٌ ذَا الْبَيْدَيْنِ، لِطَوْلِ كَانٍ فِي يَدَيْهِ.

وَفِي الصَّحَابَةِ رَجُلٌ آخَرُ يُقَالُ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ هُوَ غَيْرُ ذِي الْبَيْدَيْنِ، وَوَهَمَ الزُّهْرِيُّ فَجَعَلَ ذَا الْبَيْدَيْنِ وَذَا الشَّمَالَيْنِ وَاحِدًا. وَقَدْ بَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ وَهْمَهُ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةُ؟) إِنِّي شَرَعْتُ اللَّهُ قَصَرَ الرُّبَاعِيَّةِ إِلَى اثْنَتَيْنِ.

(فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ) إِنِّي فِي ظَنِّي.

(فَقَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ قَفَّ عَلَيْهِ؛ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ).

هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اطَّالَ الْعُلَمَاءُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَتَعَرَّضُوا لِمَبَاحِثِ أَصُولِيَّةٍ وَغَيْرِهَا، وَأَكْثَرُهُمْ اسْتِيفَاءٌ لِلذِّلِكَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ، ثُمَّ الْحَقُّ بْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ (٢٥/٢، ٢٨).

وَقَدْ وَفَّيْنَا الْمَقَامَ حَقَّهُ فِي حَوَاشِيهَا (١٣/٢-٤٤٥).

وَالْمُهْمُ هُنَا الْحُكْمُ الْفَرَعِيُّ الْمَأْخُذُ مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَقَطْعُهَا إِذَا كَانَتْ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ التَّامِّ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَهَا وَلَوْ سَلَّمَ التَّسْلِيمَتَيْنِ، وَأَنَّ كَلَامَ النَّاسِي لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَكَذَا كَلَامٌ مِنْ ظَنِّ التَّامِّ، وَبِهَذَا قَالَ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَآخِيهِ عُرْوَةَ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنُ، وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ، وَاحِدٌ، وَجَمِيعُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ؛ وَقَالَ بِهِ النَّاصِرُ مِنْ أَئِمَّةِ الْأَل.

وَقَالَتِ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: التَّكْلُمُ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

يُبْطِلُهَا، مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [البخاري (١١٩٩)، مسلم (٥٣٨)] وَقَدْ قَامَ فِي شَرْحِ (٢١٢)، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ [هَدَمَ بِرَقْمِ: (٢٠٨)] فِي النَّهْيِ عَنِ التَّكْلُمِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالُوا: هُمَا نَاسِخَانِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ بِمَكَّةَ مُتَقَدِّمًا عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ بِأَعْوَامٍ، وَالتَّوَقُّفُ لَا يَنْسَخُ الْمُتَأَخَّرُ؛ وَإِنَّ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَحَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا عُمُومَانِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ خَاصٌّ مِمَّنْ تَكَلَّمَ ظَانًّا لِتِمَامِ صَلَاتِهِ فَيُخَصُّ بِإِوَاقِ الْحَدِيثَانِ الْمَذْكُورَانِ، فَتَجَمُّعُ الْأَدْلَةِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ لَشَيْءٍ مِنْهَا وَيَدُلُّ الْحَدِيثُ أَيْضًا أَنَّ الْكَلَامَ عَمْدًا لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ لَا يُبْطِلُهَا كَمَا فِي كَلَامِ ذِي الْبَيْدَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: «فَقَالُوا» يُرِيدُ الصَّحَابَةَ «نَعَمْ» كَمَا فِي رِوَايَةٍ تَأْتِي، فَإِنَّهُ كَلَامٌ عَمْدٌ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَكَلَّمَ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْاسْتِيفَارِ وَالسُّؤَالِ عِنْدَ الشُّكِّ، وَإِجَابَةِ الْمَأْمُومِ، أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْفَسِدُ؛ وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّهُ ﷺ تَكَلَّمَ مُتَقَدِّمًا لِتِمَامِهَا، وَتَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ مُتَقَدِّمِينَ لِلنَّبِيِّ، وَظَنُّوا حَيْثُوتَهُ التَّامَّ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْجَزْمَ بِإِغْتِقَادِهِمُ التَّامَّ حُلٌّ نَظَرِي، بَلْ فِيهِمْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْقَصْرِ وَالنَّسْبَانِ وَهُوَ ذُو الْبَيْدَيْنِ، نَعَمْ سَرِعَانِ النَّاسِ اعْتَقَدُوا الْقَصْرَ، وَلَا يَلْزَمُ اعْتِقَادُ الْجَمِيعِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا غَدْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ لِمَنْ يَتَّقُ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمَا أَحْسَنَ كَلَامَ صَاحِبِ الْمَنَارِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ كَلَامَ الْهَادِي وَدَعَاؤَهُ نَسْخَهُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ رَدَّهُ بِمَا رَدَدْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: وَأَنَا أَرْجُو لِلْعَبْدِ إِذَا لَقِيَ اللَّهَ عَامِلًا لِذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَهُ فِي الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ: صَحَّ لِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِكَ، وَلَمْ أَجِدْ مَا يَمْنَعُهُ، وَأَنْ يَنْجُو بِذَلِكَ، وَشَابَّ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، وَخَافَ عَلَى الْمُتَكَلِّفِينَ وَعَلَى الْمُجْبَرِينَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ لِلِاسْتِيفَانِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَحْوَجَ كَمَا تَرَى، لِأَنَّ الْخُرُوجَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ مَنُوعٌ وَإِبْطَالٌ لِلْعَمَلِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ إِذَا وَقَعَتْ سَهْوًا وَظَنًّا التَّامَّ لَا تَنْفَسِدُ بِهَا الصَّلَاةَ، فَإِنَّ فِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ» وَفِي أُخْرَى: «يَجُوزُ رَدَاةٌ مُغْضَبًا» وَكَذَلِكَ خُرُوجُ سَرِعَانِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ قَطْعًا.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الشَّافِعِيُّ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ طَالَ زَمَنُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ رِبْعَةَ، وَنَسَبَ إِلَى مَالِكٍ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ عَنْهُ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَخْتَصُّ جَوَائِزَ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا قَرِيبًا، وَقِيلَ: بِمَقْدَارِ الصَّلَاةِ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا أَنَّهُ يُجِبُّ ذَلِكَ سُجُودُ السُّهُوِّ وَجُوبًا لِحَدِيثِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي».

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ سُجُودَ السُّهُوِّ لَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّوِ اسْبَابِ السُّهُوِّ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ سُجُودَ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ خِلَافُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَيَأْتِي فِيهِ الْكَلَامُ.

وَأَمَّا تَعْيِينُ الصَّلَاةِ الَّتِي انْتَفَتَتْ فِيهَا الْقِصَّةُ فَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ (وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ) إِنِّي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(صَلَاةُ الْعَصْرِ) عَوْضًا عَنْ قَوْلِهِ فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ.

(وَلَا بِي دَاوُدَ) إِنِّي مِنْ حَدِيثِهِ أَيْضًا (فَقَالَ) أَيِ النَّبِيِّ ﷺ: (أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟) فَأَوْمَنُوا: أَيِ نَعَمْ، وَهِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ لَكِنْ بِلَفْظٍ: (فَقَالُوا).

قُلْتُ: وَهِيَ فِي رَوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فَأَوْمَأُوا إِلَّا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ.

(وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ) إِنِّي لِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ) وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُوِّ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ» إِنِّي صَيَّرْتُ تَسْلِيمَهُ عَلَى نَتْنَيْنِ يَبِينَانِ عِنْدَهُ إِمَّا بَوَحِيٍّ، أَوْ تَذَكُّرٍ حَصَلَ لَهُ الْيَقِينُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا مُسْتَدَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا.

ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٥) وَخَشَنَ.

وَالْحَاكِمُ (٣٢٣/١) وَصَحَّحَهُ.

فِي سِيَاقِ حَدِيثِ السُّنَنِ أَنَّ هَذَا السُّهُوَّ سَهْوَةٌ ﷺ الَّذِي فِي خَيْرِ ذِي الْيَدَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَ مَا سَلَفَ مِنْ سِيَاقِ الصَّحِيحَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ» مَا لَفْظُهُ: «فَقِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: سَلَّمَ فِي السُّهُوِّ؟ فَقَالَ: لَمْ أَحْفَظْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنْ بُنِيتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ».

وَفِي السُّنَنِ لِأَبِي دَاوُدَ (١٠١٨)، السَّامِيُّ (٢٦/٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢١٥) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخُرْبَائِيُّ كَانَ طَوِيلَ الْيَدَيْنِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَالَ أَصْدَقُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى تِلْكَ الرُّكْعَةَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا ثُمَّ سَلَّمَ» انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَعَدَّدَتِ الْقِصَّةُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عَقِبَ الصَّلَاةِ كَمَا تَدُلُّ الْفَاءُ.

وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِالشَّهَادَةِ، قِيلَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِوَجوبِهِ، وَلَفْظُ: «تَشَهَّدَ»، يَدُلُّ أَنَّهُ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَقِيلَ: يَكْفِي التَّشَهُُّدُ الْأَوْسَطُ، وَاللَّفْظُ فِي الْأَوَّلِ أَظْهَرُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّسْلِيمِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ رَوَايَةُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، لَا الرُّوَايَةَ الَّتِي أَتَى بِهَا الْمُصَنِّفُ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ أَنَّ التَّسْلِيمَ كَانَ لِسَجْدَتَيِ السُّهُوِّ، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ لِلصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ سَجَدَ لَهَا قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ سَلَّمَ تَسْلِيمَ الصَّلَاةِ.

٤- يَبْنِي الشَّاكُّ عَلَى الْيَقِينِ وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ

٣- سُجُودُ السُّهُوِّ قَبْلَ التَّشَهُُّدِ

٣١٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ

٣١٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ

الحديث، وإن كان عَادَتُهُ أَنْ يُعِيدَهُ النَّظَرُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُعِدَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ إِیضاً الْإِعَادَةُ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ إِیضاً حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٩٠/١) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا لَمْ يَذَرْ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَجْعَلْهُنَّ اثْنَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَذَرْ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْجُدْ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ سَجْدَتَيْنِ».

٥- النسيان والشك يستدعي سجدة السهو

٣١٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَتَنَّى رَجُلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصُّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ٤٠١)، مُسْلِمٌ (٥٧٢).

وَلِي رِوَايَةُ لِلْبُخَارِيِّ فَلْيَتِمَّ ثُمَّ يَسْلَمْ ثُمَّ يَسْجُدْ.

وَلِمُسْلِمٍ (٥٧٢) (٩٥): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ الشُّهُو وَغَيْرِهِ السَّلَامِ وَالْكَلامِ».

(وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيِ أَحَدَى الرُّبَاعِيَّاتِ خُصًّا.

وَلِي رِوَايَةُ أَنَّهُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ السَّخَعِيُّ: «زَادَ أَوْ نَقَصَ».

(فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَتَنَّى رَجُلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَتِمَّنْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ».

رِوَاةُ مُسْلِمٍ (٥٧١).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَتِمَّنْ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا» فِي رُبَاعِيَّةٍ (شَفَعْنَ) أَيِ السَّجْدَتَانِ.

(لَهُ صَلَاتُهُ) صَيَّرْنَهَا شَفْعًا لِأَنَّ السَّجْدَتَيْنِ قَامَتَا مَقَامَ رَكْعَةٍ، وَكَانَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الرُّبَاعِيَّةِ الشَّفْعُ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِ وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ أَيِ الْإِصْقَاقَ لِأَنْفِهِ بِالرُّعَامِ وَالرُّعَامُ: بَزَنَةُ غُرَابٍ: التُّرَابُ، وَالصَّاقُ الْأَنْفُ بِهِ فِي قَوْلِهِمْ رَغِمَ أَنْفُهُ كَنَاءَةً عَنْ إِذْلَالِهِ وَإِهَانَتِهِ.

وَالْمَرَادُ إِهَانَةُ الشَّيْطَانِ، حَيْثُ لُبَسَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، (رِوَاةُ مُسْلِمٍ).

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّاكَّ فِي صَلَاتِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْبَقِيَّةِ عِنْدَهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُعِيدُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا شَكَ فِي الرَّابِعَةِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ وَالْحَدِيثُ مَعَ الْأَوَّلِينَ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ حُكْمَ الشَّاكِّ مُطْلَقًا مُتَبَدِّأً كَانَ أَوْ مُتَمَلِّئًا.

وَفَرَّقَ الْهَادَوِيُّ بَيْنَهُمَا فَقَالُوا فِي الْأَوَّلِ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

وَفِي الثَّانِي يَتَحَرَّى بِالنَّظَرِ فِي الْأَمَارَاتِ، فَإِنْ حَصَلَ لَهُ ظَنٌّ التَّمَامِ أَوْ النِّقْصِ عَمَلٌ بِهِ، وَإِنْ كَانَ النَّظَرُ فِي الْأَمَارَاتِ لَا يَحْصُلُ لَهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ شَيْئًا فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَقْلَى كَمَا فِي هَذَا

ومنها حديث ابن بُحَيْنَةَ (تقدم برقم (٣١١)).

وفيه السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ.

ولما وردت هكذا اختلفت آراء العلماء في الأخذ بها:

فقال داود: تُسْتَعْمَلُ في مواضعها على ما جاءت به، ولا

يُقَاسَ عليها.

ومثله قال أحمد في هذه الصلاة خاصة، وخالف فيما

سواها، فقال: يسجد قبل السلام لكل سهُو.

وقال آخرون: هو مُخَيَّرٌ في كل سهُو إن شاء سجد بعد

السلام، وإن شاء قبل السلام في الزيادة والنقص.

وقال مالك: إن كان السُّجُودُ للزيادة سجد بعد السلام،

وإن كان لنقصان سجد له.

وقالت الهاديّة والحنفية: الأصل في سُجُود السُّهُو بعد

السلام، وتأولوا الأحاديث الواردة في السُّجُود قبله، وسألتني أدلتهم.

وقال الشافعي: الأصل السُّجُود قبل السلام، ورد ما خالفه

من الأحاديث بأدعائه نسخ السُّجُود بعد السلام.

وروي عن الزُّهري قال: «سجد رسول الله ﷺ سجدتي

السُّهُو قبل السلام» (البيهقي (٣٤١/٢)) وبعده، وآخر الأمرين قبل

السلام.

وأيدته برواية معاوية «أنه ﷺ سجدتهما قبل السلام»

(البيهقي (٣٣٤/٢، ٣٣٥)) وصحَّته متأخرة؛ ودُفِعَ إلى مثل قول

الشافعي أبو هريرة ومكحول، والزُّهري، وغيرهم.

قال في الشرح: وطريق الإنصاف أن الأحاديث الواردة في

ذلك قولاً وفعلًا فيها نوع تعارض، وتقدم وتأخر البعض غير

ثابت برواية صحيحة موصولة، حتى يستقيم القول بالنسخ،

فالأولى الحمل على التوسع في جواز الأمرين.

ومن أدلة الهاديّة والحنفية رواية البخاري التي أفادها

قوله: (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (رضي الله عنه)

يُسَلِّمُ ثُمَّ يسجد ما يدل على أنه بعد السلام.

وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله: (ولمسلم) أي من

أنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأكم به، ولكن إنما أنا بشرٌ
مِثْلُكُمْ في البشريّة، وبين وجه التلوية بقوله: (أنسى كما تنسون؛
فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحد في صلاته) هل زاد أو
نقص (فلْيَحْزَرْ الصَّوَابَ) بأن يعمل بظنه من غير تفرقة بين
الشك في ركعة أو ركن.

وقد فسره حديث عبد الرحمن بن عوف الذي قدّمناه
(فلْيَمِمْ عليه ثم يسجد سجدتين، متفق عليه).

ظاهر الحديث أنهم تابعوه ﷺ على الزيادة، ففيه دليل
على أن متابعة المؤتم للإمام فيما ظنّه واجباً لا يفسد صلاته،
فإنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة، وهذا في حق أصحابه في مثل هذه
الصورة، لتجوزهم التغيير في عصر النبوة، فأما لو اتفق الآن
قيام الإمام إلى الخامسة سجد له من خلفه، فإن لم يقعد انتظروه
فعوداً حتى يشهدوا بتهديده، ويسلموا بتسليمه، فإنها لم تفسد
عليه حتى يقال يمزلون، بل فعل ما هو واجب في حقّه.

وفي هذا دليل على أن محل سُجُود السُّهُو بعد السلام إلا
أنه قد يقال إنه ﷺ ما عرف سهُوّه في الصلاة إلا بعد أن سلم
منها، فلا يكون دليلاً.

واعلم أنه قد اختلفت الأحاديث في محل سُجُود السُّهُو.

واختلفت بسبب ذلك أقوال الأئمة.

قال بعض أئمة الأحاديث: أحاديث باب سُجُود السُّهُو
فقد تعددت: منها حديث أبي هريرة (البخاري (١٢٢٩))،
مسلم (٥٧٣) وتقدم برقم (٣١٢) فيمن شك فلم يدر كم صلى؟.

وفيه الأمر أن يسجد سجدتين، ولم يذكر موضعهما، وهو
حديث أخرجه الجماعة، ولم يذكروا فيه محل السجدتين هل هو
قبل السلام أو بعده؟

نعم عند أبي داود (١٠٣١) وابن ماجه (١٢١٦) فيه زيادة:
«قبل أن يسلم».

ومنها حديث أبي سعيد (تقدم برقم (٣١٤)): من شك.

وفيه أنه يسجد سجدتين قبل التسليم.

ومنها حديث أبي هريرة (تقدم برقم (٣١٢))، وفيه: القيام إلى
الحشبة وأنه سجد بعد السلام.

الأول.

(وليسجد سجدتين) لَمْ يَذْكُرْ عَنْهُمَا.

(لأن لَمْ يَسْتَمَّ قَائِماً فليجلس) ليأتي بالشَّهْدِ الأول.

(ولا سَهْوٌ عليه، رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسندٍ ضعيف) وذلك أن مداره في جمع طَرَفَيْهِ على جابر الجعفي وهو ضعيف.

وقد قال أبو داود: ليس في كتابي عن جابر الجعفي غير هذا الحديث.

وفي الحديث دلالة على أنه لا يسجد للسُّهُو إلا لفواتِ الشَّهْدِ الأول لا لفعل القيام لقوله «ولا سَهْوٌ عليه» وقد ذهب إلى هذا جماعة.

وذهبت القنادية وابن حنبل إلى أنه يسجد للسُّهُو لما أخرجه البيهقي (٣٤٣/٢) من حديث أنس أنه تحرَّك للقيام من الركعتين الآخرين من العصر على جهة السُّهُو، فسبحوا فبعد، ثم سجد للسُّهُو وأخرجه الدارقطني «العلل» كما في الصلح (٤٨٠)، والكل من فعل أنس موقوف عليه؛ إلا أن في بعض طَرَفَيْهِ أنه قال: هذِهِ السُّنَّةُ.

وقد رجح حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعاً، ولأنه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا سَهْوٌ إلا في قيامٍ عَنْ جُلُوسٍ أو جُلُوسٍ عَنْ قِيَامٍ».

أخرج الدارقطني (٣٧٧/١) والحاكم (٣٢٤/١) والبيهقي (٣٤٤/٢، ٣٤٥).

وفيهِ ضعف ولكن يؤيد ذلك أنها قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل، وأفعال صدرت منه ﷺ ومن غيره، مع عليه بذلك ولم يأمَر فيها بسجود السُّهُو؛ ولا سجد لما صدر عنه منها.

قلت: وأخرج النسائي (٢٤٤/٢) من حديث ابن بريدة: «أنه ﷺ صَلَّى قَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحُوا بِهِ فَمَضَى؛ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ».

وأخرج أحمد (٢٤٧/٤) والترمذي (٣٦٥) وصححه من حديث زياد بن علاقة قال: «صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةَ بَنُ شُعْبَةَ فَلَمَّا

حَدَّثَ ابْنُ مَسْعُودٍ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ) مِنَ الصَّلَاةِ (وَالْكَلَامِ) أَيِ الَّذِي خُوطِبَ بِهِ وَاجَابَ عَنْهُ بِمَا أَفَادَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ.

ويدلُّ لَهُ أَيْضاً:

٦- سجود السهو بعد السلام

٣٢٠- وَلَا حَمْدَ (٢٠٤/١) وَأَبِي دَاوُدَ (١٠٣٣) وَالنَّسَائِيَّ (٣٠/٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعاً «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠٣٣).

فهذه أدلة من يقول إنه يسجد بعد السلام مطلقاً، ولكن قد عارضها ما عرفت، فالقول بالتخيير أقرب الطرق إلى الجمع بين الأحاديث كما عرفت.

قال الحافظ أبو بكر البيهقي: روينا «عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَ لِلْسُّهُو كَبَلِ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ».

وروينا «أَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِهِ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَلَهُمَا شَوَاهِدٌ بَطُولُ بَذْكُومِهَا الْكَلَامُ، ثُمَّ قَالَ: الْأَشْبَهُ بِالصُّوَابِ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً، قَالَ: وَهَذَا مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا.

٧- مَنْ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ دُونَ تَشْهَدِ السُّهُو

٣٢١- وَعَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَاسْتَمَّ قَائِماً، فَلْيُمْضِ، وَلَا يَعُودْ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمَّ قَائِماً فَلْيَجْلِسْ وَلَا سَهْوٌ عَلَيْهِ».

رواه أبو داود (١٠٣٦) وابن ماجه (١٢٠٨) والدارقطني (٣٧٨/١)، واللفظ له، بسندٍ ضعيف.

(وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ قَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَاسْتَمَّ قَائِماً فَلْيُمْضِ» (ولا يعدُّ لِلتَّشْهُدِ

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٨) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢١٩) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

قَالُوا: لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ.

وَفِيهِ مَقَالٌ وَخِلَافٌ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ: يَعْنِي الشَّامِيِّينَ فَصَحِيحٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رَوَايَتِهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ، فَضَعِيفُ الْحَدِيثِ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِمَسَائِلَيْنِ.

الْأُولَى: أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْمُتَقَضِّي لِسُجُودِ السُّهُوِّ تَعَدَّدَ لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ؛ وَقَدْ حَكَّمِي عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ السُّجُودُ وَإِنْ تَعَدَّدَ مُرْجِيهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثٍ ذِي الْيَدَيْنِ سَلَّمَ، وَتَكَلَّمَ، وَمَشَى نَاسِيًا، وَلَمْ يَسْجُدْ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ.

وَلَمَّا قِيلَ: إِنَّ الْقَوْلَ أَوَّلَى بِالْعَمَلِ بِهِ مِنَ الْفَعْلِ.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا دَلَالَهَ لَهُ عَلَى تَعَدُّدِ السُّجُودِ لِتَعَدُّدِ مُقْتَضِيهِ، بَلْ هُوَ لِلْعُمُومِ لِكُلِّ سَاهٍ، فَيُقْبَلُ الْحَدِيثُ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَهَا فِي صَلَاتِهِ بِأَيِّ سُهُوٍّ كَانَ يُشْرَعُ لَهُ سَجْدَتَانِ، وَلَا يَخْتَصِمَانِ بِالْمَوَاضِعِ الَّتِي سَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا بِالْأَنْوَاعِ الَّتِي سَهَا بِهَا، وَالْحَمْلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الظَّاهِرُ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ، عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ حَدِيثَ ذِي الْيَدَيْنِ لَمْ يَقَعْ فِيهِ السُّهُوُّ الْمَذْكُورُ حَالِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ عُلِّ التَّرَاغُ فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ الْبَابِ.

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: يَخْتِجُ بِهِ مَنْ يَرَى سُجُودَ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ، وَتَقَدَّمَ فِيهِ تَحْقِيقُ الْكَلَامِ.

١٠- سجود التلاوة

٣٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وَ«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٧٨).

صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ فَسَبَّحَ لَهُ مَنْ خَلْفَهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: صَنَعَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا إِلَّا أَنْ هَذِهِ فِيمَنْ مَضَى بَعْدَ أَنْ يُسَبِّحُوا لَهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَجَدَ لِتَرْكِ التَّشْهُدِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

٨- ليس على المأموم سهو

٣٢٢- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سُهُوٌّ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلْفَهُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٢/٢) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ (٣٧٧/١) فِي السُّنَنِ بِلَفْظٍ آخَرَ.

وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «وَإِنْ سَهَا مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سُهُوٌّ وَالْإِمَامُ كَافِيهِ» وَالْكُلُّ مِنَ الرُّوَايَاتِ فِيهَا خَارِجَةٌ عَنْ مُصْعَبٍ ضَعِيفٍ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «الْكَامِل» (لَابِنِ عَدِي (١٧٢٢/٢)) إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَتْرُوكًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْتَمِّ سُجُودُ السُّهُوِّ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا سَهَا الْإِمَامُ فَقَطْ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرُ، وَالْحَنْفِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ.

وَذَهَبَ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ لِعُمُومِ أدْلَةِ سُجُودِ السُّهُوِّ لِلْإِمَامِ وَالْمُتَمِّمِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ تَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ مُخَصَّصًا لِعُمُومَاتِ أدْلَةِ سُجُودِ السُّهُوِّ، وَمَعَ عَدَمِ ثَبُوتِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْهَادِي - عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٩- لكل سهو سجدتان

٣٢٣- وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلَّمُ».

هذا من أحاديث سُجُود التَّلَاوةِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي تَرْجِمَةِ الْمُصَنَّفِ الْمَاضِيَةِ، كَمَا عَرَفْتُمْ حَيْثُ قَالَ: بَابُ سُجُودِ الشُّهُورِ وَغَيْرِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ سُجُودِ التَّلَاوةِ وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْوَجُوبِ فِي مَوَاضِعِ السُّجُودِ.

فَالْجَهَنُورُ أَنَّهُ سُنَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَاجِبٌ غَيْرُ فَرَضٍ، ثُمَّ هُوَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ التَّالِيِ وَالْمُسْتَمْعِ إِنْ سَجَدَ التَّالِيِ، وَقِيلَ: وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ.

فَأَمَّا مَوَاضِعُ السُّجُودِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْجُدُ فِيهَا عِدَا الْمُفْصَلِ، فَيَكُونُ أَحَدُ عَشَرَ مَوْضِعًا.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَحَلًّا، إِلَّا أَنَّ الْحَنَفِيَّةَ لَا يَعْدُونَ فِي الْحُجِّ إِلَّا سَجْدَةً، وَاعْتَبَرُوا بِسَجْدَةِ سُورَةِ ﴿ص﴾.

وَالْهَادَوِيَّةُ عَكَسُوا ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ: يَسْجُدُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، عِدَا سَجْدَتَيْ الْحُجِّ وَسَجْدَةِ (ص).

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الطَّهَّارَةِ وَغَيْرِهَا؟ فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُشْتَرَطُ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ [كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ، بَابُ (٥)]: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ.

وَفِي مُسْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٥/١): كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْزِلُ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَيُهْرِقُ الْمَاءَ، ثُمَّ يَرْكَبُ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ فَيَسْجُدُ وَمَا يَتَوَضَّأُ، وَوَافَقَهُ الشُّعْبِيُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ [بِإِهْتِمَامٍ فِي الْكِبَرِيِّ (٣٢٥/٢)]، وَجَمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْهِ وَفَعَلِهِ عَلَى الطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ.

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الطَّهَّارَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَأَدْلَةُ وَجُوبِ الطَّهَّارَةِ وَرَدَتْ لِلصَّلَاةِ، وَالسَّجْدَةِ لَا تُسَمَّى صَلَاةً،

فَالدَّلِيلُ عَلَى مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ أَوْقَاتُ الْكَرَاهَةِ وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، فَلَا تَشْمَلُ السَّجْدَةُ الْفَرْدَةُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى السُّجُودِ لِلتَّلَاوةِ فِي الْمَفْصَلِ وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ رَأَيْتُ لَابْنَ حَزْمٍ كَلَامًا فِي شَرْحِ الْحُلِيِّ (١٠٦/٥) لَفْظَةً: «السُّجُودُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَيْسَ رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ فَلَيْسَ صَلَاةً وَإِذَا كَانَ لَيْسَ صَلَاةً فَهُوَ جَائِزٌ بِلَا وُضُوءٍ، وَلِلْجَنَابِ، وَالْحَائِضِ، وَلِلْغَيْرِ الْقَبِيلَةِ، كَسَائِرِ الذَّكْرِ، وَلَا فَرْقَ، إِذْ لَا يُلْزَمُ الْوُضُوءُ إِلَّا لِلصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِ بِإِجْبَابِهِ لَغَيْرِ الصَّلَاةِ قُرْآنًا، وَلَا سُنَّةً، وَلَا إِجْمَاعًا، وَلَا قِيَاسًا.

فَإِنْ قِيلَ: السُّجُودُ مِنَ الصَّلَاةِ وَبَعْضُ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ.

قُلْنَا: وَالتَّكْبِيرُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، وَالْجُلُوسُ، وَالْقِيَامُ، وَالسَّلَامُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، فَهَلْ يَلْتَزِمُونَ أَنْ لَا يَفْعَلُ أَحَدٌ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ إِلَّا وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ؟ هَذَا لَا يَقُولُونَهُ، وَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ، انْتَهَى.

١١- السُّورَةُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا السُّجُودُ

٣٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ص﴾ لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ. وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٦٩).

أَيُّ لَيْسَتْ ثَمَّا وَرَدَ فِي السُّجُودِ فِيهَا أَمْرٌ وَلَا تَحْرِيفٌ وَلَا تَخْصِصٌ وَلَا حَثٌّ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِصِفَةِ الْإِخْبَارِ عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَأَنَّهُ فَعَلَهَا وَسَجَدَ نَبِيَّنَا ﷺ فِيهَا اقْتِدَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُهْدَاهُمْ سَبِيلَهُمْ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٩].

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْنَوَاتِ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ؛ وَقَدْ رَوَى [س: ١٥٩/٢] أَنَّهُ قَالَ ﷺ «سَجَدْنَا دَاوُدَ تَوْبَةً، وَسَجَدْنَا شُكْرًا».

وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ [ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ «الْمَصْنَفُ» (١٧/٢)] بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: إِنْ الْعَزَائِمُ: ﴿حَمْدٌ﴾، وَ﴿النَّجْمُ﴾، وَ﴿اقْرَأْ﴾، وَ﴿الْمُتَزِيلُ﴾.

وحديث غيره وهو ابن عباسٍ مُثَبَّتٌ، والمُثَبَّتُ مُقَدَّمٌ.

وكذا ثبت عن ابن عباسٍ في الثلاثة الآخر.

وقيل: الأعراف وسُبحان، و﴿حم﴾ و﴿الم﴾.

أخرجه ابن أبي شيبَةَ [المصنف (١/٣٧٧، ٣٧٨)].

١٤- من سجدة في سورة الحج

١٢- السجود في سورة النجم

٣٢٨- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رضي الله عنه قَالَ:
«فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ».

٣٢٦- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاتِبِ (٧٨).

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٧١).

(وعن خالد بن معدان رضي الله عنه) بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف الدال، هو أبو عبد الله بن معدان الشامي الكلاعي بفتح الكاف، تابعي من أهل حمص قال: لقيت سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ.

(وعنه) أي ابن عباسٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِالنَّجْمِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَكَانَ مِنْ فَنَاتِ الشَّامِيِّينَ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ سَنَةَ ثَلَاثٍ.

وهو دليل على السجود في المفصل كما أن الحديث الأول دليل على ذلك.

وقد خالف فيه مالك وقال: لا سجود ليلالوة في المفصل.

(قال: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاتِبِ) كذا نسبة المصنف إلى مراسيل أبي داود، وهو موجود في سني مرفوعاً من حديث عتبة بن عامر بلفظ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا» فالعجب كيف نسب المصنف إلى المراسيل مع وجوده في سني (١٤٠٢) مرفوعاً. وَلَكِنَّهُ قَدْ وَصَلَ فِي:

وقد قدماً لك الخلاف في أول الفصل مُحْتَجاً بما روي عن ابن عباسٍ «أَنَّ ﷺ لَمْ يَسْجُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَفْصَلِ مُنْذُ تَحَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ».

أخرجه أبو داود (١٤٠٣) وهو ضعيف الإسناد؛ فيه أبو قدامة واسمه الحارث بن عبد الله ليادي بصري لا يُحتجُ بحديثه، كما قال الحافظ المنذري في مختصر السنن (١١٧/٢)، ومُحْتَجاً أيضاً بقوله:

١٥- من لم يسجد في سورة الحج

١٣- لم يسجد في سورة النجم

٣٢٩- وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: (١٥١/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٧٨) مُوَصَّوْلاً مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ: «فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهَا»

٣٢٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٠٧٣)، مسلم (٥٧٧)).

وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

وزيد بن ثابت من أهل المدينة، وقراءته بها كانت في المدينة.

قوله: (ورواه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عتبة بن عامر وزاد) أي الترمذي في روايته (فمن لم يسجدْهُمَا فلا يقرأها) بضمير مفرد: أي السورة أو آية السجدة، ويراد الجنس. (وسنده ضعيف) لأن فيه ابن لبيبة؛ قيل إنه تفرد به.

قال مالك: فأيّد حديث ابن عباسٍ.

وأجيب عنه: بأن ترك السجود تارةً وفعله تارةً دليل السنيّة، أو لما عارض ذلك، ومع ثبوت حديث زيد فهو نافي،

١٧- سنة النبي في السجود وسجود من معه

٣٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسُّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٣) بِسَنَدٍ فِيهِ لِينٌ.

لأنه من رواية عبد الله المُكَبِّرِ العمري، وهو ضعيف. وأخرجه الحاكم (٢٢٧/١) من رواية عُبيد الله المصغري - وهو ثقة.

وفي الحديث دلالة على التَّكْبِيرِ، وأنه مشروع، وكَسَانِ الثَّوْبِ يُعْجِبُهُ هَذَا الْحَدِيثُ.

قال أبو داود: يُعْجِبُهُ لِأَنَّهُ كَبَّرَ، وَهَلْ هُوَ تَكْبِيرُ الْإِفْتِاحِ أَوْ النُّقْلِ؟

الأول أقرب، ولكنه يَجْزِي بِهَا عَنْ تَكْبِيرَةِ النُّقْلِ، لعدم ذِكْرِ تَكْبِيرَةٍ أُخْرَى، وقيل: يُكَبِّرُ لَهُ، وعدم الذِّكْرِ ليس دليلاً. قال بعضهم: وَيَشْهَدُ وَسَلَّمَ قِيَاساً لِلتَّحْلِيلِ عَلَى التَّحْرِيمِ. وأجيب بأنه لا يَجْزِي هَذَا الْقِيَاسُ فَلَ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ.

وفي الحديث دليل على مشروعية سُجُود التلاوة للسامع، لقوله: «وسجدنا».

وظاهره سواء كانا مُصَلِّينِ معاً، أو أحدهما في الصلاة. وقالت الهادوية: إذا كانت الصلاة فرضاً أخرها حتى يُسَلَّمَ.

قالوا: لأنها زيادة عن الصلاة فتُسَلِّمُ، ولما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ».

أخرجه أبو داود (١٤١٢).

قالوا: ويشرع له أن يسجد إذا كانت الصلاة نافلة، لأن النافلة مُحَقَّقَةٌ فِيهَا.

وأجيب عن الحديث بأنه استدلال بالفهم.

وأيضاً الحاكم (٣٩٠/٢) بأن الرواية صَحَّتْ فِيهِ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ وَابْنِهِ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابِي الدُّرْدَاءِ، وَابِي مُوسَى، وَعُمَارُ، وَسَاقَهَا مَوْقُوفَةً عَلَيْهِمْ، وَأَكَّدَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِمَا رَوَاهُ فِي الْمَعْرِفَةِ (١٥٣/٢) مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ.

وفي الحديث رد على أبي حنيفة وغيره ممن قال: إنه ليس بواجب، كما قال إنه ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة في الأخيرة منها.

وفي قوله: (فمن لم يسجد فإياها فلا يقرأها) تأكيد لشرعية السجود فيها؛ ومن قال بإيجابها فهو من أدلته.

ومن قال: ليس بواجب، قال: لما ترك السنة وهو سُجُودُ التلاوة بفعل المندوب وهو القرآن كان الأليق الاعتناء بالمسنون، وإن لا يتركها، فإذا تركها فلا حسن له أن لا يقرأ السورة.

١٦- سجود التلاوة ليس فرضاً

٣٣٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِيَّامَ عَلَيْهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٧٧)، وفيه: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَفْرُضِ السُّجُودَ إِلَّا أَنْ نَشَاءَ.

وهو في الموطأ (ص ١٤٥).

(وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ) أَيُّ بَالِيَةٍ.

(فمن سجد فقد أصاب) أي السنة (ومن لم يسجد فلا إيم عليه، رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (إن الله لم يفرض السجود) أي لم يجعله فرضاً (إلا أن نشاء، وهو في الموطأ).

فيه دلالة على أن عمر كان لا يرى وجوب سُجُود التلاوة. واستدل بقوله (إلا أن نشاء) أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه، لأنه مُخْرَجٌ مِنْ بَعْضِ حَالَاتٍ عَدِمَ فَرْضِيَّةُ السُّجُودِ.

وأجيب بأنه استثناء مُنْقَطِعٌ، والمراد: ولكن ذلك موَكَّلٌ إِلَى مَشِيئَتِهِ.

والحديث دليلٌ للأولين، «وَقَدْ سَجَدَ ﷺ فِي سُورَةِ
﴿ص﴾ وَقَالَ: هِيَ لَنَا شُكْرًا». [السنن (١٥٩/٢)]

واعلم أنه قد اختلف هل يُشترط لها الطهارة أم لا؟ فقيل:
يُشترط قياساً على الصلاة، وقيل: لا يُشترط، لأنها ليست
بصلاة، وهو الأقرب كما قدمناه: وقال المهدي: إنه يكبر لسجود
الشكر.

وقال أبو طالب: ويستقبل القبلة.

وقال الإمام يحيى: ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً
واحداً إذ ليس من توابعها.

قيل: ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو اندفاع مكروه؛
فيفعل ذلك في الصلاة، ويكون سجود التلاوة.

٣٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:
«سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ،
فَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَنَانِي، فَبَشَّرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ
شُكْرًا».

رواه أحمد (١٩١/١) وصححه الحاكم (٢٢٢/١).

(وعن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فَأَطَالَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَنَانِي
فَبَشَّرَنِي») وجاء تفسيرُ البشري بأنه تعالى قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ
ﷺ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا».

رواه أحمد في المستدرج من طرق (١٩١/١).

(فسجدت لله شكراً، رواه أحمد وصححه الحاكم).

وأخرجه [البحر الرغاة (٢١٩/٣، ٢٢٠)]، وابن أبي عاصم،
في فضل الصلاة عليه ﷺ، قال البيهقي [السنن الكبرى: ٣٧١/٢]:
وفي الباب عن جابر، وابن عمر، وأنس، وجابر، وأبي جحيفة.

٣٣٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ:
فَكَتَبَ عَلِيٌّ بِإِسْلَامِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا، شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ».

وقد ثبت من فعله ﷺ أنه قرأ سورة الانشقاق في
الصلاة، وسجد وسجد من خلفه [البخاري (١٠٧٤)، مسلم (٥٧٨)]،
وكذلك سورة تنزيل السجدة، قرأ بها وسجد فيها
[البخاري (٨٩١)، مسلم (٨٨٠)].

وقد أخرج أبو داود (١٨٠٧)، والحاكم (٢٢١/١)، والطحاوي
[شرح معاني الآثار (٢٠٧/١، ٢٠٨)] من حديث ابن عمر: «أَنَّ
ﷺ سَجَدَ فِي الظُّهْرِ فَرَأَى أَصْحَابَهُ أَنَّهُ قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةِ
فَسَجَدُواهَا».

واعلم أنه قد ورد الذكر في سُجُود التلاوة بأن يقول:
«سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ
وَقُوَّتِهِ».

أخرجه أحمد (١٧/٦)، وأصحاب السنن (أبو داود (١٤١٤)،
الترمذي (٥٨٠)، السنن (٢٢٢/٢)، والحاكم (٢٢٠/١)،
والبيهقي (٣٢٥/٢)، وصححه ابن السكن.

وزاد في آخره: ثلاثاً.

وزاد الحاكم في آخره «فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ».

وفي حديث ابن عباس، «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ
التلاوة: اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ
ذُخْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ
ذَاوُدَ» [الترمذي (٥٧٩)، ابن ماجه (١٠٥٣)].

١٨- سجود الشكر

٣٣٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ:
كَانَ إِذَا جَاءَهُ خَيْرٌ يَسْرُهُ خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ».

رواه الخمسة (أحمد (٤٥/٥)، أبو داود (٢٧٧٤)، الترمذي (١٥٧٨)،
ابن ماجه (١٣٩٤)] إلا السنن.

هذا مما شملته الترجمة بقوله «وغيره»، وهو دليل على
شرعية سُجُود الشكر.

وفذهب إلى شرعيته الهادي والشافعي وأحمد، خلافاً للمالك،
ورواية لأبي حنيفة بأنه لا كراهة فيه ولا ندب.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ [الكبرى] (٣٦٩/٢).

وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٤٣٤٩).

(وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(إِلَى الْيَمَنِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (يَا سَلَامِيهِمْ) فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ).

وَفِي مَعْنَاهُ سُجُودُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ [البخاري (٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩)] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّةَ ذَلِكَ كَانَتْ مُتَقَرَّرَةً عِنْدَهُمْ.

٩- باب صلاة التطوع

أَيُّ صَلَاةِ الْعَبْدِ التَّطَوُّعُ فَهِيَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَحَذْفِ فَاعِلِهِ.

فِي الْقَامُوسِ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ: النَّافِلَةُ.

١- الدعاء بكثرة السجود

٣٣٥- عَنْ رِبْعَةَ ابْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ»، فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ» فَقُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٨٩).

(عَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه هُوَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ كَانَ خَادِمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحْبُهُ قَدِيمًا وَلَا زَمَهُ حَضْرًا وَسَفَرًا مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ مِنَ الْهِجْرَةِ وَكُنِّيَتْهُ أَبُو فِرَاسٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ فَرَاءَ آخِرُهُ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ.

(قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ» فَقُلْتُ أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» قُلْتُ هُوَ ذَلِكَ قَالَ «فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ» أَيُّ عَلَى نِيلٍ مُرَادٍ نَفْسِكَ.

(«بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

حَلَّ الْمَصْنُفُ السُّجُودَ عَلَى الصَّلَاةِ نَفْلًا فَجَعَلَ الْحَدِيثَ دَلِيلًا عَلَى التَّطَوُّعِ وَكَأَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ الْحَقِيقَةِ كَوْنُ السُّجُودِ بَغِيرِ صَلَاةٍ غَيْرِ مُرْغَبٍ فِيهِ عَلَى انْفِرَادِهِ، وَالسُّجُودُ وَإِنْ كَانَ يَصْدُقُ عَلَى الْفَرَضِ لَكِنَّ الْإِتْيَانَ بِالْفَرَائِضِ لَا يُدْ مِنْهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا أُرْشِدُهُ ﷺ إِلَى شَيْءٍ يَخْتَصُّ بِهِ يَنَالُ بِهِ مَا طَلَبَهُ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كَمَالِ إِيمَانِ الْمَذْكُورِ وَسَمُوهُ هُمَيُّو إِلَى أَشْرَفِ الْمَطَالِبِ وَأَعْلَى الْمَرَاتِبِ وَعَزَفَ نَفْسِهِ عَنِ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا.

وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ فِي حَقِّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يُرْشِدْهُ ﷺ إِلَى نِيلٍ مَا طَلَبَهُ إِلَّا بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّ مَطْلُوبَهُ أَشْرَفُ الْمَطَالِبِ.

٢- نوافل الصلوات المكتوبة

٣٣٦- وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٨٠)، مسلم (٧٢٩)].

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (٩٣٧)، م (٧٢٩): وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ

وَلِمُسْلِمٍ (٧٢٣) (٨٨): كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

(وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ) هَذَا إِجْمَاعٌ فَصَّلَهُ بِقَوْلِهِ (رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ) تَقْيِيدًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا كَانَ يَفْعَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ) لَمْ يَقْيِدْهُمَا مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُهُمَا ﷺ فِي بَيْتِهِ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ التَّقْيِيدَ لَشُهْرَةِ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا: وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ) فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَشْرَ رَكَعَاتٍ نَظَرًا إِلَى التَّكْرَارِ كُلِّ يَوْمٍ

(ومسلم) أي من حديث ابن عمر.
 (كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين) هما
 المعدودتان في العشر وإنما أفاض لفظ مسلم خفتهما، وأنه لا
 يصلي بعد طلوعه سواهما وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي
 وغيرهما.

وأيضاً ابن عمر شاهد اثنتين فقط.
 ويحتمل أنهما من غيرها، وأنه ﷺ كان يصليها أربعاً
 متصلة.

ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود (١٢٧٠)،
 والترمذي في الشمائل (٢٨٧) وابن ماجه (١١٥٧) وابن خزيمة
 (١٢١٤) بلفظ «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن
 أبواب السماء» وحديث أنس «أربع قبل الظهر كعدلهن بعد
 العشاء» وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر.

أخرج الطبراني في الأوسط (٢٧٣٣) وعلى هذا فيكون
 قبل الظهر ست ركعات.

ويحتمل أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها وعنهما
 أخبرت عائشة وتارة يصلي ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر.

٤- التشديد على ركعتي الفجر

٣٣٨- وَعَنْهَا رضي الله عنها قالت: لَمْ يَكُنِ
 النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُداً مِنْهُ
 عَلَى رَكْعَتَيْ الْفَجْرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٦٩)، مسلم (٧٢٤)].

ومسلم (٧٢٥) «رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

(وعنها) أي عن عائشة.

(قالت لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهداً
 منه على ركعتي الفجر، متفق عليه) تعاهداً أي محافظةً وقد ثبت
 أنه كان لا يتركهما حضراً ولا سفراً وقد حكى وجوبهما عن
 الحسن البصري.

(ومسلم) أي عن عائشة مرفوعاً.

(رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) أي أجرهما خير من
 الدنيا وكأنه يريد بالدنيا الأرض وما فيها أثمانها ومتاعها.

وفيهِ دليل على الترغيب في فعلهما وأنهما ليستا بواجبتين
 إذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلهما.

وقد جاء في حديث عائشة «حَتَّى أَقُولَ أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ»
 يأتي قريباً [برقم (٣٣٧)].

والحديث دليل على أن هذه النوافل للصلوات.

وقد قيل في حكمة شرعيتهما: إن ذلك ليكون ما بعد
 الفريضة جبراً لما فرط فيها من آدابها وما قبلها لذلك، وليدخل
 في الفريضة.

وقد انشرح صدره للإتيان بها وأقبل قلبه على فعلها

قلت: قد أخرج أحمد (١٠٣/٤) وأبو داود (٨٦٦) وابن
 ماجه (١٤٢٦) والحاكم (٢٦٢/١) من حديث عيم الداري قال: قال
 رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُخَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ
 فَإِنْ كَانَ أَنْفَهِ كَيِّسَتْ لَهُ نَامَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْفَهِ قَالَ اللَّهُ
 لِمَلَائِكَتِهِ: انْظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَتُكْمِلُونَهَا بِهَا
 فَرِيضَتُهُ ثُمَّ الزَّكَاةُ كَذَلِكَ ثُمَّ تُوَخَّذُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ».

وهو دليل لما قيل من حكمة شرعيتهما.

وقوله في حديث مسلم (أنه لا يصلي بعد طلوع الفجر إلا
 ركعتيه) قد استدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر
 وقد قدمنا ذلك.

٣- ما يذكر من أربع ركعات قبل الظهر

٣٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعاً قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ
 الْعَدَاةِ.

رواه البخاري (١١٨٢).

لا يُنافي حديث ابن عمر في قوله «رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ»
 لأن هذِهِ زِيَادَةٌ عَلِمَتْهَا عَائِشَةُ وَلَمْ يَعْلَمْهَا ابْنُ عُمَرَ ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنَّ

٥- فضل من أتى بنوافل الصوات المكتوبة

٣٣٩- وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ يُبْنِيَ لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ».

رواه مسلم (٧٢٨). وفي رواية تطوعاً [(٧٢٨) (١٠٢)].

والترمذي (٤١٥) نحوه.

وزاد «أربعاً قبل الظهر، ورَكْعَتَيْنِ بعدها ورَكْعَتَيْنِ بعد المغرب، ورَكْعَتَيْنِ بعد العشاء، ورَكْعَتَيْنِ قبل صلاة الفجر».

واللخسة عنها «من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرَّمة الله على السَّارِ» واحد (٣٢٥/٦)، أبو داود (١٢٦٩)، الترمذي (٤٢٧)، النسائي (٢٦٤/٣).

(وعن أم حبيبة أم المؤمنين) تقدم ذكر اسمها وترجمتها.

(قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى اثنتي عشرة رَكْعَةً فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ» كان المراد في كل يوم وليلة لا في يوم من الأيام وليلة من الليالي.

(بني له بهن بيت في الجنة) ويأتي تفصيلها في رواية الترمذي.

(رواه مسلم وفي رواية) أي لمسلم عن أم حبيبة.

(«تطوعاً») تميز لاثنتي عشرة زيادة في البيان وإلا فإنه معلوم.

(والترمذي) أي عن أم حبيبة (نحوه) أي نحو حديث مسلم (وزاد) تفصيل ما أجملته رواية مسلم.

(«أربعاً قبل الظهر») هي التي ذكرتها عائشة في حديثها السابق.

(ورَكْعَتَيْنِ بعدها) هي التي في حديث ابن عمر.

(ورَكْعَتَيْنِ بعد المغرب) هي التي قيدها حديث ابن عمر بـ «في» بيته.

(ورَكْعَتَيْنِ بعد العشاء) هي التي قيدها أيضاً بـ «في» بيته.

(ورَكْعَتَيْنِ قبل صلاة الفجر) هما اللتان اتفق عليهما ابن عمر وعائشة في حديثيهما السابقين.

(واللخسة عنها) أي عن أم حبيبة (من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها) يُحْتَمَلُ أَنَّهَا غَيْرُ الرَّكْعَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ سابقاً.

ويَحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادَ أَرْبَعاً مِنْهَا الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ مَرَّ ذَكَرَهُمَا.

(حرَّمة الله على السَّارِ) أي منعه عن دخولها كما يمنع الشيء المحرم عن حرِّم عليه.

٦- ما يذكر من أربع قبل العصر

٣٤٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ».

رواه أحمد (١١٧/٢) وأبو داود (١٢٧١) والترمذي (٤٣٠)، وحسنه وابن خزيمة (١١٩٣)، وصححه.

(وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ أَمْرًا صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ» هذه الأربع لم تذكر فيما سلف من النوافل فإذا ضُمَّت إلى حديث أم حبيبة الذي عند الترمذي كانت النوافل قبل الفرائض وبعدها ست عشرة رَكْعَةً.

(رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه ابن خزيمة وصححه) وأما صلاة رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ فقط فيشمَلُهُمَا حديث «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» [البخاري (٦٢٤)، مسلم (٨٣٨)].

٧- ما يذكر من الصلاة قبل المغرب

٣٤١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ الْمُرَبِّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ «لِمَنْ شَاءَ» كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً.

رواه البخاري (١١٨٣).

وفي رواية لابن حبان (١٥٨٨). أن النبي ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ

رَكَعَتَيْنِ.

ولا يخفى أنه بلغ عدد ما ذكر هنا من النوافل غير الوتر اثنتين وعشرين إن جعلنا الأربع قبل الظهر وبعده داخله تحتها الاثنان اللتان في حديث ابن عمر ويزاد ما في حديث أم حبيبة التي بعد العشاء فالجميع أربع وعشرون ركعة من دون الوتر والفرائض.

٨- تخفيف ركعتي الفجر

٣٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٧١)، مسلم (٧٢٤)].

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يخفف الركعتين اللتين قبل الصبح أي نافلة الفجر. حتى إني أقول -: أقرأ بأَمِّ الكتاب) يعني أم لا لتخفيفه قيامهما (متفق عليه). وإلى تخفيفهما ذهب الجمهور، ويأتي تعيين قدر ما يُقرأ فيهما.

وذهبت الحنفية إلى تطويلهما ونقل عن النخعي. وأورد فيه البيهقي حديثاً مرسلًا عن سعيد بن جبير. وفيه راي لم يسم وما ثبت في الصحيح لا يعارضه مثل ذلك.

٩- ما يقرأ في نافلة الفجر

٣٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

رواه مسلم (٧٢٦).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الفجر «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» أي في الأولى بعد الفاتحة و«قُلْ هُوَ

(وعن عبد الله بن مغفل المزني) بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء مفتوحة هو أبو سعيد في الأشهر عبد الله بن مغفل بن غنم كان من أصحاب الشجرة سكن المدينة المنورة ثم تحول إلى البصرة وأبني بها داراً وكان أحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفقهون الناس، ومات عبد الله بها سنة ستين، وقيل قبلها بسنة.

(عن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» [أحمد (٥٥/٥)، أبي داود (١٢٨١)] ولم يخرجه البخاري بهذا اللفظ المكرر. ثم قال في التاليف لمن شاء «كراهية» أي إكراهية (أن يتخللها الناس سنة) أي طريقة مالوفة لا يتخلفون عنها فقد يؤدي إلى فوات أول الوقت.

(رواه البخاري) وهو دليل على أنها تندب الصلاة قبل صلاة المغرب إذ هو المراد من قوله «قَبْلَ الْمَغْرِبِ» لا أن المراد قبل الوقت لما علم من أنه منهي عن الصلاة فيه.

(وفي رواية لابن حبان) أي من حديث عبد الله المذكور أن النبي ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين فثبت شرعيتها بالقول والفعل.

٣٤٢- وَلِمُسْلِمٍ (٨٣٦) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرَانَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا.

فَكُونُ ثَابِتَةً بالتقرير أيضاً فثبتت هاتان الركعتان باقسام السنة الثلاثة ولعل أنسا لم يبلغه حديث عبد الله الذي فيه الأمر بهما وبهذه تكون النوافل عشرين ركعة تضاف إلى الفرائض وهي سبع عشرة ركعة فيتم لمن حافظ على هذه النوافل في اليوم والليلة سبع وثلاثون ركعة وثلاث ركعات الوتر تكون أربعين ركعة في اليوم والليلة.

وقال ابن القيم (زاد المعاد: ٣٢٧/١): ثبت أنه «كَانَ ﷺ يُحَافِظُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى أَرْبَعِينَ رَكَعَةً سَبْعَ عَشْرَةَ الْفَرَايِضَ، وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ الَّتِي رَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ وَإِحْدَى عَشْرَةَ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَكَانَتْ أَرْبَعِينَ رَكَعَةً» انتهى.

اللَّهُ أَحَدٌ) أَيِ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

لَمِنْ فَعَلَهَا رَاحَةً وَكَرِهُوهَا لَمَنْ فَعَلَهَا اسْتِنَانًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِاسْتِحْبَابِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ سِوَاهُ فَعَلَهَا اسْتِرَاحَةً أَمْ لَا.

قِيلَ: وَقَدْ شُرِعَتْ لِمَنْ يَتَهَجَّدُ مِنَ اللَّيْلِ لَمَّا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٣/٣) عَنْ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَجِعْ لِسَنَةِ لَيْلَةٍ كَانَ يَذَّابُ لَيْلَةً فَيَضْطَجِعُ لِيَسْتَرِيحَ مِنْهُ».

وَفِيهِ رَأْيٌ لَمْ يُسَمَّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُخْتَارُ أَنَّهُ سُنَّةٌ لظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْتُ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَوْ صَحَّ فَنَاقِضٌ أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ فَهْمِهَا، وَعَدَمُ اسْتِمْرَارِهِ ﷺ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مُنْهَكٌ ثُمَّ إِنَّهُ يُسْنُّ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ.

قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْأَيْمَنِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ وَلَا يَضْطَجِعُ عَلَى الْأَيْسَرِ.

١٠- الاضطجاع بعد ركعتي الفجر

٣٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٦٠)

الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الضُّجْعَةِ بَيْنَ مَفْرُطٍ وَمَفْرُطٍ وَمَتَوَسِّطٍ.

فَافْرَطَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ مِنْهُمْ ابْنُ حَزَمٍ وَمَنْ تَابَعَهُ فَقَالُوا يَوْجِبُهَا وَأَبْطَلُوا صَلَاةَ الْفَجْرِ بِرُكُوعِهَا وَذَلِكَ لِغَلْوَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ وَلِحَدِيثِ الْأَمْرِ بِهَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ (مَحْت) (٤٢٠): حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ وَفِي حِفْظِهِ مَقَالٌ.

قَالَ الْمُسْتَفْتَى: وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ إِلَّا أَنَّهُ صَرَفَ الْأَمْرَ عَنِ الرُّجُوبِ مَا وَرَدَ مِنْ عَدَمِ مُدَاوَنَتِهِ ﷺ عَلَى فَعْلِهَا.

وَفَرُطَ جَمَاعَةٌ فَقَالُوا بِكَرَاهَتِهَا، وَاجْتَنَبُوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ وَيَقُولُ «كَفَى بِالتَّسْلِيمِ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٢/٣) وَيَأْتُهُ كَانَ يَحْصُبُ مِنْ يَفْعَلُهَا.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ «مَا بَالُ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ تَمَعَّكَ كَمَا يَتَمَعَّكَ الْحِمَارُ» [المصنف] لابن أبي شبة (٥٥/٢).

وَتَوَسَّطَ فِيهَا طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ فَلَمْ يَرَوْا بِهَا بَأْسًا

٣٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٥/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٢٠) وَصَحَّحَهُ.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ وَأَنَّهُ كَانَ ﷺ يَفْعَلُهَا وَهَذِهِ رَوَايَةٌ فِي الْأَمْرِ بِهَا وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ الْإِجْبَابِ مَا عُرِفَتْ، وَعُرِفَتْ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ.

١١- صلاة الليل مثنى مثنى

٣٤٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رُكْعَةً وَاحِدَةً، تَوَيَّرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٩٠)، مسلم (٧٤٩)].

وَلِلْخَمْسَةِ [أحمد (٢٦/٢)، دار (١٢٩٥)، ت (٥٩٧)، ص (٢٢٧/٣)،

جده (١٣٢٢) - وصححه ابن حبان (٢٤٨٢) - بلفظ «صلاة الليل والنهار متى متى».

في آخرتين» ولفظ أحمد «كَانَ يُؤْتَرُ بِثَلَاثٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ» ولفظ الحاكم «لَا يَفْعَلُ».

وقال النسائي: هذا خطأ.

الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل متى متى فيسلم على كل ركعتين، وإليه ذهب جماهير العلماء.

وقال مالك: لا تجوز الزيادة على اثنتين؛ لأن مفهوم الحديث الحصر؛ لأنه في قوة «ما صلاة الليل إلا متى متى فيسلم»؛ لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب.

وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جواباً لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر، وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله ﷺ وهو ثبت إتياره بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين (٧٣٧)، ولم يذكره (١١٧٠) ويوتر من ذلك بخمس والفعل قرينة على عدم إرادة الحصر.

وقوله (فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ) دليل على أنه لا يؤتر بركعة واحدة إلا خشية طلوع الفجر، وإلا أوتر بخمس أو سبع أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث فإنه أخرج الدارقطني (٢٤/٢) والحاكم (٣٠٤/١) وابن حبان (٢٤٢٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أوتروا بخمس أو بسبع أو تسع أو بإحدى عشرة» زاد الحاكم «وَلَا تُؤْتَرُوا لَا تَشَبَّهُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ»

قال المصنف [اللطيف] (١٥/٢) «ورجائه كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفة».

إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ».

أخرجه أبو داود (١٣٢٢) والنسائي (٢٣٨/٣) وابن ماجه (١١٩٠) وغيرهم.

وقد جمع بينهما بأن النهي عن الثلاث إذا كان يقعد ليشهد الأوسط؛ لأنه يشبه المغرب وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد أيده حديث عائشة عند أحمد (١٥٥/٦، ١٥٦) والنسائي (٢٣٤/٣، ٢٣٥) والبيهقي (٢٨/٣) والحاكم (٣٠٤/١) «كَانَ ﷺ يُؤْتَرُ بِثَلَاثٍ لَا يَجْلِسُ إِلَّا

وَأَمَّا مَفْهُومُ أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ بِوَاحِدَةٍ إِلَّا لَخَشْيَةِ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَإِنَّهُ يُعَارِضُهُ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ هَذَا فَإِنَّهُ فِيهِ «وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ» وَهُوَ أَقْوَى مِنْ مَفْهُومِ حَدِيثِ الْكِتَابِ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ الْإِحْرَامِ بِرَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ وَسَيَأْتِي قَرِيباً.

(وللخمسة) أي من حديث أبي هريرة.

(وصححه ابن حبان بلفظ «صلاة الليل والنهار متى متى» وقال النسائي هذا خطأ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقني الأزدي عن ابن عمر بهذا وأصله في «الصحيحين» (ج ٩٩٠، ٢٤٩٩) بدون ذكر النهار.

وقال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكروه عليه، وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول: إن نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِدُونِ ذِكْرِ النَّهَارِ وَرَوَى بَسْتَوِي عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَاةُ النَّهَارِ أَرْبَعٌ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ فَقِيلَ لَهُ: فَإِنْ أَحَدُ بَنِي حَنْبَلٍ يَقُولُ: صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَتْنِي مَتْنِي قَالَ: بَأَيِّ حَدِيثٍ؟ قِيلَ: بِحَدِيثِ الْأَزْدِيِّ قَالَ: وَمَنْ الْأَزْدِيُّ حَتَّى أَقْبَلَ مِنْهُ.

قال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ.

وكذا قال الحاكم في علوم الحديث (ص ٥٨) وقال الدارقطني في العلل [كما في اللطيف: ٢٢/٢]: «ذَكَرَ النَّهَارُ فِيهِ وَهْمٌ».

وقال الخطابي (معالم السنن: ٦٥/٢) روى هذا الحديث طاوسٌ ونافعٌ وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحد في النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل.

وقال البيهقي: هذا حديث صحيح وقال: والبارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في «التلخيص» (٢٢/٢، ٢٣).

فانظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافاً شديداً ولعل الأمرين جائزان.

وقال أبو حنيفة: يُخَيَّرُ فِي النَّهَارِ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ

رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا أَرْبَعًا وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ.

وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في صلاة النهار رَكَعَتَانِ (١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، وفي مواضع أخرى).

فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ.

رواه الأربعة إلا الترمذي واحد (٤١٨/٥)، أبو داود (١٤٢٢)، ابن ماجه (١١٩٠) وصححه ابن حبان (٢٤٠٧)، وزجج النسائي (٢٣٨/٣) وقفه.

(وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الوتر حق على كل مسلم» هو دليل لمن قال بوجوب الوتر).

(ومن أحب أن يوتر بخمس فليفعَل) ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعَل قد قدمنا الجمع بينه وبين ما عارضه.

(ومن أحب أن يوتر بواحدة) من دون أن يُضيف إليها غيرها كما هو الظاهر (فليفعَل).

(رواه الأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وكذا صحح أبو حاتم والذهلي والدارقطني في «العلل» (١٠٠، ٩٨/٦) والبيهقي وغير واحد وقفه.

قال المصنف «التلخيص» (١٤/٢): وهو الصواب.

قلت: وله حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه أي في المقادير.

والحديث دليل على إيجاب الوتر وبدل له أيضاً حديث أبي هريرة عند أحمد (٤٤٣/٢) «مَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

والى وجوبه فَعَبَتِ الحنفية وَدَعَبَ الجمهور إلى أنه ليس بواجب مُسْتَدَلِّينَ بحديث علي رضي الله عنه «الوتر ليس بختم كهيئة المكتوبة ولكن سنة سنها رسول الله ﷺ» ويأتي في الحديث التالي برقم (٣٤٤) لفظه عند ابن ماجه (١١٦٩) «إِنَّ الْوُتْرَ لَيْسَ بِخَتَمٍ وَلَا كَصَلَاتِكُمُ الْمَكْتُوبَةِ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْتَرَ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرُحِبُّ الْوُتْرَ».

وذكر المجد ابن تيمية أن ابن المنذر روى حديث أبي أيوب بلفظ «الوتر حق وليس بواجب» ومحدث ثلاث من علي فرائض ولکم تطوع (أحمد ٢٣١/١) وعنه منها الوتر، وإن كان ضعيفاً فله متابعات يتأيد بها، على أن حديث أبي أيوب الذي استدل به على الإيجاب قد عرفت أن الأصح وقفه عليه، وإن سبق أن له حكم المرفوع فهو لا يقاوم الأدلة الدالة على عدم الإيجاب، والإيجاب قد يطلق على المسنون تأكيداً كما سلف في غسل الجمعة.

١٢- فضل صلاة الليل

٣٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٦٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ». (صلاة الليل). أخرجه مسلم.

يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِاللَّيْلِ جَوْفَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَاحِدٌ (٣٠٣/٢)، مسلم (١١٦٣)، أبو داود (٢٤٢٩)، الترمذي (٤٣٨) قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْ الصَّلَاةَ أَفْضَلَ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ».

وفي حديث عمرو بن عبسة عند الترمذي (٣٥٧٩) وصححه «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ».

وفي حديثه أيضاً عند أبي داود (١٢٧٧) «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ اللَّيْلِ أَسْتَعِ قَالَ «جَوْفُ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ فَصَلِّ مَا شِئْتَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ مَكْتُوبَةٌ مَشْهُودَةٌ».

والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر كما وردت به الأحاديث.

١٣- عدد ما يوتر به

٣٤٩- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ

وقوله: «بِخَمْسٍ» أو «بِثَلَاثٍ» أي ولا يقعد إلا في آخرها
ويأتي حديث عائشة في الخمس [عند شرح حديث رقم (٣٤٩)].

وقوله «بِوَاحِدَةٍ» ظاهره مُقْتَصِرٌ عَلَيْهَا.

وقد روي فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فأخرج
مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ وغيره بإسناد صحيح [يختصر قيام الليل (ص ٦٥)]
عَنْ السَّائِبِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ عُمَرَ قَرَأَ الْقُرْآنَ لَيْلَةً فِي رَكْعَةٍ لَمْ يُصَلِّ
غَيْرَهَا.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (٣٧٦٤، ٣٧٦٥) أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ
وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ اسْتَضَوَّه.

١٤- سنّة الوتر

٣٥٠- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ:
لَيْسَ الْوُتْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

رواه الترمذي (٤٥٣) وخسنه والنسائي (٢٢٩/٣)، والحاكم
(٣٠٠/١)، وصححه.

تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَوْلَى الْجُمُوعِ عَلَى عَدَمِ الرُّجُوبِ.

وفي حديث عليّ هذا عاصم بن ضمرة نكلم فيه غير
واحد وذكره القاضي الخيمي في حواشيه على «بلوغ المرام»
ولم أجده في «التلخيص» بل ذكر هنا أنه صححه الحاكم ولم
يتعبه فما أدري من أين نقل القاضي.

ثم رأيت في التقریب ما لفظه: عاصم بن ضمرة السلولي
الكوفي صدوق من السادسة مات سنة أربع وسبعين. انتهى.

وفي «التلخيص» (١٤/٢): رواه النسائي والترمذي من
طريق عاصم بن ضمرة، وصححه الحاكم. انتهى.

١٥- سنّة صلاة التراويح

٣٥١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ

اِنْتَظَرُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ
أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ».

رواه ابن جبان (٢٤٠٩).

ابعد المصنف النجعة.

والحديث في البخاري (٧٢٩) من حديث عائشة إلا أنه بلفظ
«أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمُ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

وأخرجه أبو داود (١٣٧٣) من حديث عائشة ولفظه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى
بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا في
الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فلما أصبح قال: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ
الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ» هذا.

والحديث في البخاري (١١٢٩) بقرب منه.

واعلم أنه قد اشكل التعليل لعدم الخروج بخشية الفرضية
عليهم مع ثبوت حديث [مسلم (١٦٣)] «هِنَ خَمْسٌ وَهِيَ
خَمْسُونَ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ» فإذا أمن التبدل كيف يقع
الخوف من الزيادة.

وقد نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاثة
أجوبة قال: إنه فتح الباري عليه بها وذكرها واستجود منها أن
خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من أفتراض قيام الليل
يعني جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التفضل
بالليل.

قال: ويومئذ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت [ع (٧٢٩٠)]
وسمي برفم (٣٧٦) «حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ كُتِبَ
عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ» فمنعهم من
التجمع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه انتهى.

(قلت) ولا يخفى أنه لا يطابق قوله «أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ
صَلَاةُ اللَّيْلِ» كما في البخاري (١١٢٩) فإنه ظاهر أنه خشية
فرضها مطلقاً وكان ذلك في رمضان فدل على أنه صلى بهم
ليلتين.

وحديث الكتاب أنه صلى بهم ليلة واحدة وفي رواية أحمد

أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ثلاث ليالٍ وعصر المسجد بأهله في الليلة الرابعة.

وفي قوله «خَشِيتُ أَنْ يَكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ» دلالة على أن الوتر غير واجب.

(واعلم) أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كميتهم فإنهم يصلونها جماعة عشرين يتروحون بين كل ركعتين.

فأما الجماعة فإن عمر أول من جمعهم على إمام معين وقال «إنها بدعة» كما أخرجه مسلم في «صحيحه» وهو في البخاري (٢٠١٠) ولم يخرجهم مسلم.

وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة البخاري (٢٠٠٩)، مسلم (٧٥٩) أنه ﷺ كان يرغهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قال وتوفي رسول الله ﷺ، والأمر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر زاد في رواية عند البيهقي (٤٩٣/٢): «قال عروة فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة ظفاد في رمضان في المسجد وأهل المسجد أوزاعٌ متفرقون يصلِّي الرجل لنفسه ويصلِّي الرجل فيصلي بصلاته الرُّهْطُ فقال عمر: واللَّهِ لأظنُّ لو جمعناهم على قارئ واحد فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلُّون بصلاته فقال عمر «نعم البدعة هذه» وساق البيهقي في «السنن» عدة روايات في هذا المعنى (٤٩٣/٢)، (٤٩٤).

إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة.

وأما قوله «نعم البدعة» فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة.

واعلم أنه يتعين حمل قوله «بدعة» على جميعهم لعمري على معين، والزاهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة فإنه ﷺ قد جمع بهم كما عرفت.

وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع إلا ما رواه عبد بن حميد (٦٥٣) والطبراني [المعجم الكبير] (٣٩٣/١١) من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة، والوتر».

قال في «سبل الرشاد»: أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين، والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة.

وقال ابن معين: ليس بثقة. وعد هذا الحديث من منكراته. وقال الأذري في «الموسط»: وأما ما نقل أنه ﷺ صلى في الليلتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر.

وقال الزركشي في «الآخاد»: «دعوى أنه ﷺ صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح بل الثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر بالعدي» ولما في رواية جابر «أنه ﷺ صلى بهم ثمانين ركعات، والوتر ثم انتظروا في القابلة فلم يخرج إليهم».

رواه ابن خزيمة (١٠٧٠) وابن حبان (٢٤٠٩) في «صحيحهما» انتهى.

وأخرج البيهقي (٤٩٦/٢) رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال: إنه ضعيف. وساق روايات «أن عمر أمر أبا وتيمم الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة».

وفي رواية «أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة».

وفي رواية «ثلاث وعشرين ركعة».

وفي رواية «أن علياً ﷺ كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث» قال: وفيه قوة.

إذا عرفت هذا علمت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة بل يأتي (برقم (٣٤٩)) حديث عائشة المتفق عليه قريباً «أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة» فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه الأكثر بدعة.

أَنَّ الْاِتِّدَاءَ لَيْسَ هُوَ التَّقْلِيدُ بَلْ هُوَ غَيْرُهُ كَمَا حَقَّقْنَاهُ فِي شَرْحِ نَظْمِ الْكَافِلِ فِي بَحْثِ الْإِجْمَاعِ.

١٦- فضل صلاة الوتر

٣٥٢- وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ خُذَافَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْوُتْرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ».

رَوَاهُ النُّعْمَةُ ابْنُ السَّائِي (أَبُو دَاوُدَ (١٤١٨)، الرَّمْذِيُّ (٤٥٢)، ابْنُ مَاجَةَ (١١٦٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٠٦/١).

(وَعَنْ خَارِجَةَ) بِالْحَاءِ الْمَجْمُوعَةِ فَرَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ فَجِيمٌ هُوَ (ابْنُ خُذَافَةَ) بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ فَذَالٌ بَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ فَسَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ وَهُوَ قُرْشِيٌّ عَذُوِيٌّ كَانَ يُعَذِّلُ بِالْفِ فَارِسٍ.

رَوَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ اسْتَمَدَّ مِنْ عُمَرُ ثَلَاثَةَ آلَافٍ فَارِسٍ فَامَدَهُ ثَلَاثَةٌ وَهُمْ خَارِجَةُ بْنُ خُذَافَةَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَالْمَقْدَادُ بْنُ الْأَسَدِ.

وَلِي خَارِجَةُ الْقَضَاءُ بِمَصْرَ لِعَمْرُو بْنِ الْعَاصِ وَقِيلَ: كَانَ عَلَى شَرْطِيَّةٍ وَعِدَادُهُ فِي أَهْلِ مَصْرَ قَتْلَهُ الْخَارِجِيُّ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ حِينَ تَعَاقَدَتِ الْخَوَارِجُ عَلَى قَتْلِ ثَلَاثَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَعَاوِيَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَتَمَ أَمْرُ اللَّهِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ الْآخَرِينَ، وَإِلَى الْغُلَطِ بِخَارِجَةَ أَشَارَ مَنْ قَالَ شِعْرًا:

فَلَيْتَهَا إِذَا فَدَّتْ بِخَارِجَةَ فَدَّتْ عَلِيًّا بِمَنْ شَاءَتْ مِنَ الْبَشَرِ وَكَانَ قَتْلُ خَارِجَةَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ

قُلْتُ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَقِيبَ إِخْرَاجِهِ لَهُ: حَدِيثُ خَارِجَةَ بْنِ خُذَافَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ سَاقَ الْوَهْمَ فَيَدُ؟ فَكَانَ بِحَسْنٍ مِنَ الْمَصْنُفِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ هَذَا.

وَلِي الْحَدِيثِ مَا يُفِيدُ عَدَمَ وُجُودِ الْوُتْرِ لِقَوْلِهِ (أَمَدَكُمْ) فَإِنَّ الْإِمْدَادَ هُوَ الزَّيَادَةُ بِمَا يَقْوَى الْمَزِيدُ عَلَيْهِ يُقَالُ مَدَّ الْجَيْشَ وَأَمَدَهُ

نَعَمْ قِيَامُ رَمَضَانَ سُنَّةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَالْجَمَاعَةُ فِي نَافِلَتِهِ لَا تَنْكَرُ وَقَدْ اتَّهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَغَيْرُهُ بِصَلَاةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ لَكِنْ جَعَلَ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ، وَالْكَمِّيَّةَ سُنَّةً، وَالْحَافِظَةُ عَلَيْهَا هُوَ الَّذِي نَقُولُ إِنَّهُ بَدْعَةٌ، وَهَذَا عُمَرُ رضي الله عنه خَرَجَ أَوَّلًا وَالنَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ مِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي مُنْفَرِدًا وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً عَلَى مَا كَانُوا فِي عَصْرِهِ رضي الله عنه وَخَيْرُ الْأُمُورِ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِهِ.

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا بِالتَّرَاوِيعِ فَكَانَ وَجْهُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٩٧/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ يَتَرَوَّحُ فَأَطَالَ حَتَّى رَجَعَتْهُ» الْحَدِيثُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ الْمَغِيرَةُ بْنُ دِيَابٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِي فَإِنَّ ثَبْتَ فَهُوَ أَصْلٌ فِي تَرَوُّحِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيعِ انْتَهَى.

وَأَمَّا حَدِيثُ «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنُّوَاجِلِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٦/٤)، وَابْنُ دَاوُدَ (٤٦٠٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٩٥/١) وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَمِثْلُهُ حَدِيثُ «اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦٦٢) وَقَالَ: حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨٢/٥-٣٨٥-٤٠٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧)، وَابْنُ حَبَّانَ (٦٩٠٢) وَلَهُ طَرُقٌ فِيهَا مَقَالٌ إِلَّا أَنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَّا طَرِيقَتَهُمُ الْمَوَافَقَةَ لَطَرِيقَتِهِ ﷺ مِنْ جِهَادِ الْأَعْدَاءِ وَتَقْوِيَةِ شَعَائِرِ الدِّينِ وَخَوِّهَا فَإِنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ لِكُلِّ خَلِيفَةٍ رَاشِدٍ لَا يَخْصُ الشَّيْخَيْنِ، وَمَعْلُومٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ لَيْسَ لَخَلِيفَةٍ رَاشِدٍ أَنْ يُشَرِّعَ طَرِيقَةً غَيْرَ مَا كَانَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه نَفْسَهُ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ سَمِيَ مَا رَأَاهُ مِنْ تَجْمِيعِ صَلَاتِهِ لِبَالِي رَمَضَانَ بَدْعَةً وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا سُنَّةٌ فَتَاطَلَّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَالَفُوا الشَّيْخَيْنِ فِي مَوَاضِعَ وَمَسَائِلَ فَدَلَّ إِنَّهُمْ لَمْ يَحْمِلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ مَا قَالُوهُ وَفَعَلُوهُ حُجَّةٌ.

وَقَدْ حَقَّقَ الْبِرْمَاوِيُّ الْكَلَامَ فِي «شَرْحِ أَلْفِيَّةٍ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مَعَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى قَوْلٍ كَانَ حُجَّةً لَا إِذَا انْفَرَدَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَالتَّحْقِيقُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٩) بِسَنَدٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَخَاهُ (٣٠٥/١).
وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٤٣/٢).

(وعن عبد الله بن بريدة) بضم الموحدة بعدها راء مهملة مفتوحة ثم مثناة تحتيه ساكنة فداled مهملة مفتوحة هو ابن الحبيب بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة، والمثناة التحتيّة، والباء الموحدة الأسلمي وعبد الله من ثقات التابعين سمع آياه وسمره بن جندب وآخرين وتروى قضاء مرو ومات بها.

(عن أبيه) بريدة بن الحبيب تقدم ذكره.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُتْرُ حَقٌّ» إِي لَازِمٌ فَهُوَ مِنْ أَدْلَى الْإِيجَابِ.

(فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ فِيهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التَّحَنُّيَّ ضَعْفُهُ الْبَخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ.

(وصححه الحاكم) وقال ابن معين: إنه موقوف.

(وله شاهد ضعيف عن أبي هريرة عند أحمد) رواه بلفظ «مَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

وفيه الخليل بن مرة مكرر الحديث، وإسناده منقطع كما قاله أحمد.

ومعنى «ليس منا» ليس على شئنا وطريقنا.

والحديث محمول على تأكيد السنية للوتر جمعاً بينه وبين الأحاديث الدالة على عدم الرجوب.

١٨- عدد ركعات قيام الليل

٣٥٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطَوْلِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ

إِذَا زَادَهُ وَالْحَقُّ بِهِ مَا يُقْوِي وَيُكَثِّرُهُ وَمَدَّ الدَّوَاءَ وَأَمَدَّهَا زَادَهَا مَا يُصْلِحُهَا وَمَدَدَتْ السَّرَّاجَ، وَالْأَرْضُ إِذَا أَصْلَحَتْهَا بِالزَّيْتِ وَالسَّمَادِ، وَتَقْدَمُ الْخِلَافُ فِي وَجوب الوتر وعدمه.

(فائدة) في حكمه شرعية النوافل:

أَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٠٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٦٦) وَابْنُ مَاجَهٍ (١٤٢٦)، وَالْحَاكِمُ (٢٦٢/١، ٢٦٣) مِنْ حَدِيثِ عِمِّمِ الدَّارِيِّ مَرْفُوعاً «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ فَإِنْ كَانَ أَتَمَّهَا كَبِّتَ لَهُ تَامَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَمَّهَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - لِمَلَائِكَتِهِ: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَتَكْمِلُونَ بِهَا فَرِيضَتَهُ ثُمَّ الرِّكَاتُ كَذَلِكَ ثُمَّ تُوَخَّدُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْكُنَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعاً: «أَوَّلُ مَا أَفْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى أَتَمِّي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسُ وَأَوَّلُ مَا يُرْفَعُ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَأَوَّلُ مَا يُسْأَلُونَ عَنْهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَمَنْ كَانَ ضَيِّعَ شَيْئاً مِنْهَا يَقُولُ اللَّهُ - تَعَالَى -: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صَلَوَاتٍ تَتِمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ وَانظُرُوا صِيَامَ عَبْدِي شَهْرَ رَمَضَانَ فَإِنْ كَانَ ضَيِّعَ شَيْئاً مِنْهُ فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صِيَامٍ تَتِمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الصِّيَامِ وَانظُرُوا فِي زَكَاةِ عَبْدِي فَإِنْ كَانَ ضَيِّعَ شَيْئاً فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صَدَقَةٍ تَتِمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الزَّكَاةِ فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ عَلَى فَرَايِضِ اللَّهِ وَذَلِكَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَعَدْلِهِ فَإِنْ وَجَدَ لَهُ فَضْلٌ وَضِعَ فِي مِيزَانِهِ وَقِيلَ لَهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ مَسْرُوراً، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أُمِرَتْ الزَّبَانِيَّةُ فَأَخَذَتْ بِيَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ ثُمَّ قُلِفَ فِي النَّارِ وَهُوَ كَالشَّرْحِ وَالتَّفْصِيلُ لِحَدِيثِ عِمِّمِ الدَّارِيِّ

٣٥٣- وَرَوَى أَحْمَدُ (٣٩٧/٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ نَحْوَهُ
إِي نَحْوَ حَدِيثٍ خَارِجَةٍ فَرَحَهُ شَرْحُهُ.

١٧- الحضر على الوتر

٣٥٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ

حُسَيْنٌ وَطَوِيلٌ ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْتُم قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٤٧)، مسلم (٧٣٨)]. وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا [البخاري (١١٤٠)، مسلم (٧٣٨)]: عَنْهَا: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ، وَيُؤْتِرُ بِسُجْدَةٍ، وَيَتَوَكَّعُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ، فَيَلْزَمُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكَعَةٍ) ثُمَّ فَصَّلَتْهَا بِقَوْلِهَا: (يُصَلِّي أَرْبَعًا) يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُتَّصِلَاتٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُتَّصِلَاتٌ وَهُوَ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ يُوَافِقُ حَدِيثَ «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْنِي مِثْنِي».

(فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطَوِيلٍ) نَهَتْ عَنْ سُؤَالِ ذَلِكَ إِذَا أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ الْمُخَاطَبُ عَلَى مِثْلِهِ فَإِنِّي حَاجَةٌ لَهُ فِي السُّؤَالِ؛ أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ حُسْنَ طَوِيلٍ وَلِشَهْرِيهِ فَلَا يَسْأَلُ عَنْهُ؛ أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ تَصِفُ ذَلِكَ.

(ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسَيْنٍ وَطَوِيلٍ ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَأْتُم قَبْلَ أَنْ تُؤْتِرَ) كَأَنَّهُ كَانَ يَنَامُ بَعْدَ الْأَرْبَعِ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي الثَّلَاثَ وَكَأَنَّهُ كَانَ قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ النَّوْمَ نَاقِضٌ لِلْوُضوءِ فَسَأَلَتْهُ فَاجَابَهَا بِقَوْلِهِ.

(قَالَ «يَا عَائِشَةُ إِنَّ عَيْنِي تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي») دَلَّ عَلَى أَنَّ النَّاقِضَ نَوْمَ الْقَلْبِ، وَهُوَ حَاصِلٌ مَعَ كُلِّ مَنْ نَامَ مُسْتَعْرِفًا فَيَكُونُ مِنَ الْخَصَائِصِ أَنَّ النَّوْمَ لَا يَنْقُضُ وَضوءَهُ ﷺ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْمَصْنُفُ بِذَلِكَ فِي التَّلْخِصِ (١٥٥/٣) وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَجْدِثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٢٥٦/١)، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٢)، الرُّومِي (٧٧) «أَنَّ ﷺ نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

وَفِي الْبَخَارِيِّ (٣٥٧٠)، وَمُسْلِمَ (١٦٢): «إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ تَنَامُوا أَغْيَهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ عَنْ عَائِشَةَ فِي كَيْفِيَّةِ صَلَاتِهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ وَعَدِيدِهَا فَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا سَبْعٌ وَتِسْعٌ، وَإِحْدَى

عَشْرَةٌ سِوَى رَكَعَتِي الْفَجْرِ وَمِنْهَا هَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي أَفَادَهَا قَوْلُهُ (وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا) أَيِ الشَّيْخَيْنِ (عَنْهَا) أَيِ عَنْ عَائِشَةَ (كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ).

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مُوَصُولَةٌ لَا قَعُودَ فِيهَا (وَيُؤْتِرُ بِسُجْدَةٍ) أَيِ رَكَعَةً (وَيَتَوَكَّعُ رَكَعَتِي الْفَجْرِ) أَيِ بَعْدَ طُلُوعِهِ.

(فَيَلْزَمُ) أَيِ الصَّلَاةَ فِي اللَّيْلِ مَعَ تَغْلِيْبِ رَكَعَتِي الْفَجْرِ أَوْ فَيَلْزَمُ الصَّلَاةَ جَمِيعًا.

(ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً) وَفِي رِوَايَةٍ (١١٧٠) «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ فَكَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةَ رَكَعَةً».

وَلَمَّا اخْتَلَفَتْ الْفَاطَةُ حَدِيثَ عَائِشَةَ زَعَمَ الْبَعْضُ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الرِّوَايَاتُ عَمَلَةٌ عَلَى أَوْقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَأَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ بِمَجْسَبِ الشَّاطِرِ وَبَيَانِ الْجَوَازِ وَأَنَّ الْكُلَّ جَائِزٌ، وَهَذَا لَا يَنَاسِبُ قَوْلَهَا «وَلَا فِي غَيْرِهِ»، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا أَخْبَرَتْ عَنِ الْأَغْلَبِ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ فَلَا يُنَافِيهِ مَا خَالَفَهُ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنِ النََّادِرِ.

١٩- عدد ما يوتر به

٣٥٦- وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً، يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا [مسلم (٧٣٧)].

(وَعَنْهَا) أَيِ عَائِشَةَ.

(قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكَعَةً) لَمْ تَفْصَلْهَا وَبَيَّنَّ عَلَى كَمِّ كَانَ يُسَلِّمُ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ إِنَّمَا يَبْتَدِئُ هَذَا فِي الْوُتْرِ بِقَوْلِهَا (يُؤْتِرُ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ.

(بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا) كَانَ هَذَا أَحَدَ أَنْوَاعِ إِيْتَارِهِ ﷺ كَمَا أَنَّ الْإِيْتَارَ ثَلَاثٌ أَحَدُهَا كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُهَا السَّابِقُ.

٢٠- متى يوتر

٣٥٧- وَعَنْهَا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فِي كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَانْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحْرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا [البخاري (٩٩٦)، مسلم (٧٤٥)].

(وعنها) أي عائشة (قالت: من كل الليل قد أوترت رسول الله ﷺ) أي من أوله وأوسطه وآخره.

(وانتهى وتره إلى السحر، متفق عليهما) أي على الحديثين.

وهذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه الليل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال «الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر» [هدهم برقم (٣٤٦)] وقد ذكرنا أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار.

٢١- الحض على مداومة قيام الليل

٣٥٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٥٢)، مسلم (١١٥٩)].

قوله (مثل فلان) (٣٧/٣-٣٨): لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكان إبهام هذا القصد للسخر عليه.

قال ابن العربي: هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب إذ لو كان واجباً لم يكتف بتاركه بهذا القدر بل كان يذمه أبلغ ذم.

وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفریط.

ويستنبط منه كراهة قطع العبادة.

٢٢- فضل الوتر

٣٥٩- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرٌ يُجِبُ الْوِتْرَ».

رواه الخمسة [أحمد (٨٦/١)، أبو داود (١٤١٦)، الترمذي (٤٥٤)، النسائي (٢٢٨/٣)، ابن ماجه (١١٦٩)] وصححه ابن خزيمة (١٠٦٧).

(وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر» في النهاية: أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة واحد في صفاته لا شبيه له ولا مثل، واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين.

(يجب الوتر) يُبَيِّبُ عَلَيْهِ وَيَقْبَلُهُ مِنْ عَامِلِهِ.

(رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون؛ لأنهم الذين صدقوا القرآن وخاصة من يتولى حفظه ويقوم بتلاوته ومراعاة حدوده وأحكامه.

والتعليل بأنه تعالى - وتر فيه كما قال القاضي عياض - أن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه وقد عرفت أن الأمر للندب للأدلة التي سلفت الدالة على عدم وجوب الوتر.

٢٣- الوتر آخر صلاة الليل

٣٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٩٨)، مسلم (٧٥١)].

في فتح الباري (٥٨٠/٢-٤٨١): أنه اختلف السلف في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس والثاني من أوتر ثم أراد أن يتنفل من الليل هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل هذا هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا.

أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة «أنه ﷺ كان يصلي من الليل ركعتين بعد الوتر وهو جالس».

بعدها ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أي في الثالثة بعدها.

(رواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد أي النسائي (ولا يُسلم إلا في آخرهن).

الحديث دليل على الإتيان بثلاث وقد عارضه حديث «لا تؤنبروا بثلاث» وهو عن أبي هريرة صححه الحاكم (٣٠٤/١) وقد صحح الحاكم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد قدمنا وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه.

فذهبت الحنفية، والهادوية إلى تعيين الإتيان بالثلاث تصلى موصولة.

قالوا: لأن الصحابة أجمعوا على أن الإتيان بثلاث موصولة جائز.

واختلفوا فيما عداه فالأخذ به أخذ بالإجماع ورد عليهم بعدم صحة الإجماع كما عرفت.

٣٦٣- ولأبي داود (١٤٢٤) والترمذي (٤٦٣) نحوه عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: «كل سورة في ركعة»، وفي الأخيرة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين.

(ولأبي داود والترمذي نحوه) أي نحو حديث أبي (عن عائشة. وفيه كل سورة من «سبح»، و«الكافرون».

(في ركعة) من الأولى والثانية كما بيناه.

(وفي الأخيرة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، والمعوذتين) في حديث عائشة لين؛ لأن فيه خصيفاً الجزري.

ورواه ابن حبان (الإحسان ٢٤٣٢) والدارقطني (٣٥٠، ٣٤/٢) من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قال العقيلي: إسناده صالح.

وقال ابن الجوزي: أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين.

وروى ابن السكن له شاهداً من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب.

وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في قوله «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر» مختصاً بمن أوثر آخر الليل وأجاب من لم يقل بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وحله النووي على أنه ﷺ فعل ذلك لبيان جواز النفل بعد الوتر وجواز التفيل جالساً.

وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أراه ولا ينقض وتره الأول عملاً بالحديث.

٢٤- النهي عن وترين في ليلة

٣٦١- وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

رواه أحمد (٢٣/٤) والثلاثة أبو داود (١٤٣٩)، الترمذي (٤٧٠)، النسائي (٢٢٩/٣)، وصححه ابن حبان (صحيحه) (٢٤٤٩).

وهو (وعن طلق بن علي ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا وتران في ليلة». رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان فدل على أنه لا يؤنبر بل يصلي شفعا ما شاء، وهذا نظر إلى ظاهري فعله، وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وتر واحد هو ما يفعله آخراً.

وقد روي عن ابن عمر أنه قال: لما سئل عن ذلك «إذا كنت لا تحاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوثر».

٢٤- ما يقرأ في الوتر

٣٦٢- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِرُ بِـ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾».

رواه أحمد (روائد المسند ١٢٣/٥) وأبو داود (١٤٢٣) والنسائي (٢٣٥-٢٤٤) وزاد: «ولا يُسلم إلا في آخرهن».

(وعن أبي بن كعب ﷺ كان رسول الله ﷺ يؤثر أي يقرأ في صلاة الوتر بـ «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أي في الأولى بعد قراءة الفاتحة و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ أي في الثانية

فيمن نام عن الفريضة أو نسيها.

٢٥- الوتر قبل الصبح

٣٦٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا».

رواه مسلم (٧٥٤)

ولابن حبان (٢٤٠٨): «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتْرَ لَهُ».

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رواه مسلم) هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوِتْرَ قَبْلَ الصُّبْحِ.

(ولابن حبان) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوتِرْ فَلَا وَتْرَ لَهُ» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْوِتْرُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قِضَاؤُهُ فَلَا إِذِ الْمَرَادُ مِنْ تَرْكِهِ مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ قَدْ فَاتَتْهُ السُّنَّةُ الْعَظِيمَى حَتَّى أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ تَدَارُكُهُ.

وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السُّلَفِ أَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ بِالْفَجْرِ وَقَتُّهُ الْاخْتِيَارِيُّ.

وَأَمَّا وَقَتُّهُ الْاضْطِرَارِيُّ فَيَبْقَى إِلَى قِيَامِ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وَأَمَّا مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ وَنَسِيَ فَقَدْ بَيَّنَّ حُكْمُهُ:

٢٦- مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ صَلَّاهَا مَتَى ذَكَرَهَا

٣٦٥- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ».

رواه الحمصاني (١٤٣١)، أبو داود (١٤٣١)، الرمذي (٤٦٥)، ابن ماجه (١١٨٨).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ» لَفٌّ وَشَرْحٌ مُرْتَبِّ: أَصْبَحَ حَيْثُ كَانَ نَائِمًا أَوْ ذَكَرَ إِذَا كَانَ نَاسِيًا.

(رواه الحمصاني إِلَّا النَّسَائِيَّ) فَدَلٌّ عَلَى أَنَّ مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ نَامَ عَنِ الْفَرِيضَةِ أَوْ نَسِيَهَا أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا عِنْدَ الْاسْتِيقَظِ أَوْ الذِّكْرِ أَوْ الْقِيَاسِ أَنَّهُ آدَاءٌ كَمَا عُرِفَتْ

٢٧- مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوِتْرِ

٣٦٦- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنْ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ».

رواه مسلم (٧٥٥).

(وعن جابر رضي الله عنه) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنْ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رواه مسلم) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ تَاخِيرَ الْوِتْرِ أَفْضَلُ وَلَكِنْ إِنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ قَدَّمَهُ لِئَلَّا يَقُوتَهُ فَعَلًا.

وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ إِلَى هَذَا.

وَالِىَ هَذَا وَفَعَلَ كُلُّ بِالْحَالِينَ.

وَمَعْنَى كَوْنِ «صَلَاةِ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةً» تَشْهَدُهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ.

٢٧- آخِرُ وَقْتِ الْوِتْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ

٣٦٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرِ. فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

رواه الترمذي (٤٦٩).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ» أَيِ النَّوَاسِلِ الْمَشْرُوعَةِ فِيهِ.

(وَالْوِتْرِ) عَطَفَ خَاصًّا عَلَى عَامٍّ فَإِنَّهُ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ عَطَفَهُ عَلَيْهِ لِيَبَانَ شَرْفُهُ فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَتَخْصِيصُ الْأَمْرِ بِالْإِيتَارِ لَزِمَادَةُ الْعَنَاءِ بِشَائِهِ وَيَبَيَّنُ أَنَّهُ أَهَمُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ

الرابع: يَسْتَحِبُّ فَعْلَهَا تَارَةً وَتَرْكُهَا تَارَةً فَلَا يُوَاطَّبُ عَلَيْهَا.

الخامس: يَسْتَحِبُّ الْمَوَاطَبَةَ عَلَيْهَا فِي الْبُيُوتِ.

السادس: أَنَّهَا بِدْعَةٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ هُنَاكَ مُسْتَنَدَ كُلِّ قَوْلٍ.

هذا وأرجع الأقوال أَنَّهَا سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ دَقِيقِ

العبد. نعم وقد عارض حديث عائشة هذا حديثها الذي أضافه قوله:

٢٩- المداومة على صلاة الضحى

٣٦٩- وَلَهُ [مسلم (٧١٧)] عَنْهَا: أَنَّهَا سُنَّتِلَتْ: هَلْ

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا أَنْ

يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ-

(وله) أي لمسلم (عنها) أي عن عائشة.

(أَنَّهَا سُنَّتِلَتْ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى قَالَتْ: لَا.

إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ) فَإِنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيهَا

دَائِمًا لَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ «كَانَ» فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّكَرُّارِ، وَالثَّانِيَةُ

دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّيهَا إِلَّا فِي حَالِ جِيئِهِ مِنْ مَغِيْبِهِ وَقَدْ

جُمِعَ بَيْنَهُمَا، بَأَنَّ كَلِمَةَ «كَانَ يَفْعُلُ» كَذَا لَا تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ

دَائِمًا بَلْ غَالِبًا، وَإِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِهِ صَرَفَتْهَا عَنْهُ كَمَا

هُنَا فَإِنَّ اللَّفْظَ الثَّانِي صَرَفَهَا عَنِ الدَّوَامِ وَأَنَّهَا أَرَادَتْ بِقَوْلِهَا «لَا

إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ» نَفْيَ رُؤْيَيْهَا صَلَاةَ الضُّحَى وَأَنَّهَا لَمْ تَرَ

يَفْعُلَهَا إِلَّا فِي ذَلِكَ الرَّقْعِ وَاللَّفْظَ الْأَوَّلَ إِنْجَارًا عَمَّا بَلَّغَتْ فِي أَنَّهُ

مَا كَانَ يَتْرُكُ صَلَاةَ الضُّحَى إِلَّا أَنَّهُ يُضَعِّفُ هَذَا قَوْلَهُ

٣٠- قُلَّةٌ مَا كَانَ يُصَلِّي النَّبِيُّ ﷺ

صلاة الضحى

٣٧٠- (وله [مسلم (٧١٨)] عَنْهَا: مَا رَأَيْتَ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَطُّ سُبْحَةَ الضُّحَى، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا.

(وله) أي لمسلم وَهُوَ أَيْضًا فِي الْبَخَارِيِّ (١١٢٨) بِلَفْظِهِ فُلُوْ

يَذْهَبُ وَقْتُهُ بِذَهَابِ اللَّيْلِ وَتَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّاسَ
وَالنَّاسِي يَأْتِيَانِ بِالْوُتْرِ عِنْدَ الْيَقْظَةِ إِذَا أَصْبَحَ وَالنَّاسِي عِنْدَ التَّذَكُّرِ
فَهُوَ مُخَصَّصٌ لِهَذَا، فَيَبَيَّنُ أَنَّ الْمَرَادَ بِذَهَابِ وَقْتِ الْوُتْرِ بِذَهَابِ
الَّيْلِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْوُتْرَ لِغَيْرِ الْعَذْرِ.

وَفِي تَرْكِ ذَلِكَ لِلنُّومِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٤٥) عَنْ عَائِشَةَ
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ مِنَ اللَّيْلِ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ
النُّومِ أَوْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً» وَقَالَ:
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَكَأَنَّهُ تَدَارُكٌ لِمَا قَامَ.

(رواه الترمذي) قلت: وقال عقيبة: سليمان بن موسى قد
تفرَّدَ بِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ.

٢٨- صلاة الضحى تبدأ من أربع

٣٦٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ
اللَّهُ.

رواه مسلم (٧١٩).

هذا يدل على شرعية صلاة الضحى وأن أقلها أربع وقيل
رَكْعَتَانِ، وَهَذَا فِي الصَّحِيحَيْنِ (البخاري (١١٧٨)، مسلم (٧٢١)).
مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَكْعَتَي الضُّحَى.

وقال ابن دقيق العيد: لعله ذَكَرَ الْأَوَّلَ الَّذِي يُوجَدُ التَّأَكُّيدُ
بِفَعْلِهِ.

قال: وفي هذا دليل على استحباب صلاة الضحى وأن
أقلها رَكْعَتَانِ، وَعَدَمُ مَوَاطَبَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى فَعْلِهَا لَا يُنَافِي
إِسْتِحْبَابَهَا؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ بِدَلَالَةِ الْقَوْلِ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْحُكْمِ أَنْ
تَتَظَافَرَ عَلَيْهِ أدلة القول، والفعل لكن ما واطب النبي ﷺ على
فَعْلِهِ مُرْجِعٌ عَلَى مَا لَمْ يُوَاطَّبْ عَلَيْهِ أَنْتَهَى.

وَأَمَّا حُكْمُهَا فَقَدْ جَمَعَ ابْنُ الْقَيِّمِ الْأَقْوَالَ فَبَلَّغَتْ سِتَّةَ أَقْوَالٍ.

الأول: أَنَّهَا سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ.

الثاني: لَا تَشْرَعُ إِلَّا لِسَبَبٍ.

الثالث: لَا تَسْتَحِبُّ أَصْلًا.

قَالَ وَلَهُمَا كَانَ أَوَّلَى.

الحر.

و «الفصل» جمع فصيل: وَهُوَ وَلَدُ النَّاقَةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ
لفصيلة عن أمه.

(عنها) أَيِ عَائِشَةَ «مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَطُّ
سُبْحَةَ الضُّحَى» بَضُمَ السُّنَّ وَكُتِبَ الْبَاءُ أَيِ نَافَلَتُهُ.

(رواه الترمذي) وَلَمْ يَذْكُرْ لَهَا عِدداً وَقَدْ أَخْرَجَ السَّيْرَاءُ
«وكشف الاستار» (٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ يَصْفِ النَّهَارِ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ هَذِهِ السَّاعَةَ قَالَ «تُفْتَحُ فِيهَا
أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَيَنْظَرُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِيهَا بِالرَّحْمَةِ إِلَى خَلْقِهِ
وَهِيَ صَلَاةٌ كَانَ يُحَافِظُ عَلَيْهَا آدَمُ وَنُوحٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى
وَعِيسَى».

(وَأَيُّ لَأَسْبَحَهَا) فَفَتَتْ رُؤُوسَهَا لِعَلِّهِ ﷺ لَهَا وَأَخْبَرَتْ أَنَّهَا
تَعْمَلُهَا كَأَنَّهُ اسْتِنَادٌ إِلَى مَا بَلَغَهَا مِنَ الْحَثِّ عَلَيْهَا وَمِنْ فَعْلِهِ ﷺ
لَهَا فَالْفَاظُ لَا تَعَارَضُ حَيْثُ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «مَا رَأَيْتَهُ سَبَّحَهَا» أَيِ دَاوَمَ
عَلَيْهَا.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: يُرْجَعُ مَا انْفَقَ عَلَيْهِ الشُّبَّخَانِ، وَهُوَ
رَوَايَةُ إِثْبَاتِهَا دُونَ مَا انْفَرَدَ بِهِ مُسْلِمٌ [ورواه البخاري أيضاً (١١٢٨)]
وَهِيَ رَوَايَةٌ نَفِيهَا.

وفيه رَوَايَةٌ مَشْرُوكَةٌ. وَوَرَدَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ أَنَّهَا أَرْبَعُ
رَكَعَاتٍ.

قَالَ: وَعَدَمُ رُؤْيَا عَائِشَةَ لِذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْوُقُوعِ
الَّذِي اتَّبَعَتْهُ غَيْرَهَا. هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ.

٣٢- مَا يَذْكُرُ مِنْ عَدَدِ رَكَعَاتِ الضُّحَى اثْنِي عَشْرَةَ

قُلْتُ: وَمَا انْفَقَ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي
الصُّحُوحِ [البخاري (١١٧٨)، مسلم (٧٢١)]. أَنَّهُ أَوْصَاهُ ﷺ بِأَنْ
لَا يَتْرَكَ رَكَعَتَيِ الضُّحَى.

٣٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ
لَهُ قَصْراً فِي الْجَنَّةِ».

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي فَعْلِهَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَفِي عَدِيدِهَا كَذَلِكَ:
مَبْسُوطَةٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَفْرَغَهُ (٤٧٣).

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

٣١- صلاة الأوابين

وَأَخْرَجَ الْبَزَّازُ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ يَا عُمَاةُ
أَوْصِنِي قَالَ: سَأَلْتَنِي عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ
صَلَّيْتَ الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ تُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَ
أَرْبَعًا كُتِبْتَ مِنَ الْعَابِدِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَ مِائَةً لَمْ يَلْحَقْكَ ذَنْبٌ،
وَإِنْ صَلَّيْتَ ثَمَانِيًا كُتِبْتَ مِنَ الْقَائِمِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ
يُسِّيَ لَكَ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ».

٣٧١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفَصَالُ»
رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (لَمْ يَرْوِهِ التِّرْمِذِيُّ وَإِنَّمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِالرَّح (٤٧٣))
أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٤٨).

وفيه حُسَيْنُ بْنُ عَطَاءٍ ضَعُفَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ وَذَكَرَهُ ابْنُ
حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ: يُخْطِئُ وَيُدَلِّسُ.

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ صَلَاةُ
الْأَوَابِينَ) الْأَوَابُ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - بِتَرْكِ الذُّنُوبِ وَفَعْلِ
الْخَيْرَاتِ.

وَالْبَابُ أَحَادِيثُ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

(حِينَ تَرْمِضُ الْفَصَالُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ مِنْ رَمَضَتْ بِكَسْرِهَا أَيِ
تَحْتَرَّقُ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَهُوَ شِدَّةُ حَرَارَةِ الْأَرْضِ مِنْ وَقُوعِ الشَّمْسِ
عَلَى الرَّمْلِ وَغَيْرِهِ وَذَلِكَ يَكُونُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ، وَتَأْتِيهَا

٣٣- ما يُذكر أنها ثمان

٣٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْتَئِي فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ.

رَوَاهُ ابْنُ جِبَانَ فِي صَحِيحِهِ (٢٥٣١).

قَدْ تَقَدَّمَ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ (٧١٧) عَنْهَا أَنَّهَا مَا رَأَتْهُ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى، وَهَذَا الْحَدِيثُ اثْبَتَ فِيهِ صَلَاتُهُ فِي بَيْتِهَا، وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَأْنَهَا نَفْتَ الرُّؤْيَةِ، وَصَلَاتُهُ فِي بَيْتِهَا يَجُوزُ أَنَّهَا لَمْ تَرَهُ، وَلَكِنَّهُ ثَبَتَ لَهَا بِرَوَايَةٍ وَاخْتَارَ الْقَاضِي عِيَاضُ هَذَا الْوَجْهَ وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي بَيْتِهَا جُجُورٌ غَفَلَتْهَا فِي الْوَقْتِ فَلَا مُنَافَاةَ، وَالْجَمْعُ مَهْمَا امْتَكَنَ هُوَ الْوَاجِبُ.

(فائدة) من فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تُصْبِحُ على مفاصل الإنسان في كل يوم وهي ثلاث مشقة وسِتُونَ مَفْصَلًا لما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الَّذِي قَالَ فِيهِ «وَتُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكَعَتَا الضُّحَى».

١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ

١- فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد

٣٧٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٤٥)، مسلم (٦٥٠)].

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» بِالْفَاءِ وَالسَّادِ الْمَعْجَمَةِ الْفَرْدِ.

(بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

٣٧٥- وَلَهُمَا [البخاري (٦٤٨)، مسلم (٦٤٩)]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

(وَلَهُمَا). أَيِ الشَّيْخَيْنِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا) عَوْضًا عَنْ قَوْلِهِ «سَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

٣٧٦- وَكَذَا لِلْبُخَارِيِّ (٦٤٦)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَالَ: «دَرَجَةً».

(وَكَذَا) أَيِ وَبَلْفِظَ بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ.

(لِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَقَالَ: دَرَجَةً) عَوْضًا عَنْ «جُزْءًا».

وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ مِنْهُمْ:

أَنَسُ وَعَائِشَةُ وَصُهَيْبٌ وَمَعَاذُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: عَامَّةُ مَنْ رَوَاهُ قَالُوا: «خَمْسًا وَعِشْرِينَ» إِلَّا ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ «سَبْعَةً وَعِشْرِينَ» وَلَهُ رَوَايَةٌ فِيهَا «خَمْسًا وَعِشْرِينَ»، وَلَا مُنَافَاةَ فَإِنَّ مَفْهُومَ الْعَدَدِ غَيْرُ مُرَادٍ فَرَوَايَةُ الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ دَاخِلَةٌ تَحْتَ رَوَايَةِ السَّبْعِ، وَالْعِشْرِينَ أَوْ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ﷺ بِالْأَقْلَ عَدَدًا أَوَّلًا ثُمَّ أَخْبَرَ بِالْأَكْثَرِ وَأَنَّهُ زِيَادَةٌ تَفْضُلُ اللَّهِ بِهَا.

وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ السَّبْعَ عَمُولَةٌ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، وَالْخَمْسَ لِمَنْ صَلَّى فِي غَيْرِهِ، وَقِيلَ: السَّبْعُ لِبَعِيدِ الْمَسْجِدِ، وَالْخَمْسُ لِقَرِيبِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْدَى مُنَاسَبَاتٍ وَتَعْلِيلَاتٍ اسْتَوْفَاهَا الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٣٢/٢، ١٣٣) وَهِيَ أَقْوَالٌ تَحْمِيئِيَّةٌ لِبَسِّ عَلَيْهِمَا نَصٍّ، وَالْجُزْءُ وَالْدَرَجَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ هُنَا؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ وَقَدْ وَرَدَ تَفْسِيرُهُمَا بِالصَّلَاةِ، وَأَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً فُرَادَى.

وَالْحَدِيثُ حَثٌّ عَلَى الْجَمَاعَةِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهَا.

وَقَدْ قَالَ بِوُجُوبِهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُسْتَنْدِلِينَ بِقَوْلِهِ:

٢- التشديد في حضور الجماعة

٣٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ

وَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ هَذَا؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ دَلِيلٍ وَلِذَا قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ غَيْرُ شَرْطٍ.

وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ تَحْصِيلاً لِمَنْعِبِ الْهَادِي أَنَّهَا فَرْضٌ كَفَايَةٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْ مُتَقَدِّمِي الشَّافِعِيَّةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ.

وَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ وَالنَّاصِرُ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

اسْتَدَلَّ الْقَاتِلُ بِالْوَجُوبِ بِحَدِيثِ الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ الْبَالِغَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَحَدِيثِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ مَا بِي وَلَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَإِنْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ شَجَرًا وَغُلًّا وَلَا أَقْدَرُ عَلَى قَائِدٍ كُلِّ سَاعَةٍ قَالَ ﷺ «أَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ «فَاخْضَرِّهَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٣/٣) وَابْنُ خُرَيْمَةَ [صحيحه] (١٤٨٠)، وَالْحَاكِمُ (٧٤٧/١) وَابْنُ حِبَّانٍ [صحيحه] (٧٠٦٣) بِلَفْظِ «أَتَسْمَعُ الْأَذَانَ» قَالَ نَعَمْ قَالَ «فَأَيُّهَا وَلَوْ حَبْوًا».

وَالْأَحَادِيثُ فِي مَعْنَاهُ كَثِيرَةٌ وَيَأْتِي حَدِيثُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ أَطْلَقَ الْبُخَارِيُّ الْوَجُوبَ عَلَيْهَا وَيُؤَيِّدُهُ بِقَوْلِهِ «بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ».

وَقَالُوا: هِيَ فَرْضٌ عَيْنٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ فَرْضٌ كَفَايَةٌ لَكَانَ قَدْ اسْقَطَ وَجُوبَهَا فَعَلُ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ مَعْنَى لَهَا.

وَأَمَّا التَّحْرِيقُ فِي الْعُقُوبَاتِ بِالنَّارِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبِتَ النَّهْيُ عَنْهُ عَامًّا فَهَذَا خَاصٌّ.

وَأَدْلَةُ الْقَاتِلِ بِأَنَّهَا فَرْضٌ كَفَايَةٌ أَدْلَةٌ مِنْ قَالَ إِنَّهَا فَرْضٌ عَيْنٌ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ الصَّارِفِ لِلْأَدْلَةِ عَلَى فَرْضِ الْعَيْنِ إِلَى فَرْضِ الْكِفَايَةِ.

وَقَدْ أَطَالَ الْقَاتِلُونَ بِالسَّنِيَّةِ الْكَلَامَ فِي الْجَوَابَاتِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَا لَا يَشْفِي، وَأَقْرَبُهَا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الرَّجْسِ لَا الْحَقِيقَةِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ.

وَاسْتَدَلَّ الْقَاتِلُ بِالسَّنِيَّةِ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

يَحْطَبُ فَيَحْطَبُ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنُ لَهَا ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجُلٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَفًا مَسِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ [البخاري (٦٤٤)، مسلم (٦٥١)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَيُّ فِي مَلَكِهِ وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ.

(لَقَدْ هَمَمْتُ) جَوَابُ الْقَسَمِ، وَالْإِقْسَامُ مِنْهُ ﷺ لِيَبَانَ عَظَمُ شَأْنِ مَا يَذْكُرُهُ زَجْرًا عَنْ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ.

(أَنَّ أَمَرَ يَحْطَبُ فَيَحْطَبُ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذِّنُ لَهَا ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أَخَالَفَ) فِي «الصَّحَاحِ»: خَالَفَ إِلَى فَلَانٍ أَيُّ أَتَاهُ إِذَا غَابَ عَنْهُ (إِلَى رَجُلٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ) أَيُّ لَا يَحْضُرُونَ الْجَمَاعَةَ.

(فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَفًا) يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةُ وَسُكُونُ الرَّاءِ ثُمَّ قَافٍ هُوَ الْعَظَمُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ لَحْمٌ.

(مَسِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ) ثَنِيَّةٌ مَرْمَأَةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ فَرَاءٌ سَاكِنَةٌ وَقَدْ تَفَتَّحَ الْمِيمُ وَهِيَ مَا بَيْنَ ضَلْعِ الشَّاةِ مِنَ اللَّحْمِ.

(حَسَنَتَيْنِ) بِمُهْمَلَتَيْنِ مِنَ الْحَسَنِ (لَشَهِدَ الْعِشَاءَ) أَيُّ صَلَاتَهُ فِي جَمَاعَةٍ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَيُّ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ (وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَيْنًا لَا كَفَايَةً إِذْ قَدْ قَامَ بِهَا غَيْرُهُمْ فَلَا يَسْتَحِقُّونَ الْعُقُوبَةَ وَلَا عُقُوبَةَ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فَعَلٍ مُحَرَّمٍ.

وَالِى أَنَّهَا فَرْضٌ عَيْنٌ ذَهَبَ عطاءُ والأوزاعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ حِبَّانٍ.

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَبُو الْعَبَّاسِ.

وَقَالَتْ بِهِ الظَّاهِرِيَّةُ وَقَالَ دَاوُدُ: إِنَّهَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ بِنَاءً عَلَى مَا يَخْتَارُهُ مَنْ أَنْ كُلَّ وَاجِبٍ فِي الصَّلَاةِ فَهَوَّ شَرْطٌ فِيهَا

فِيهِمَا أَنَّى إِلَيْهِمَا عَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّهُ مَا حَالَ بَيْنَ الْمُنَافِقِ وَبَيْنَ هَذَا الْإِثْنَانِ إِلَّا عَدَمُ تَصْدِيقِهِ بِمَا فِيهِمَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

٤- الأعمى لا يُرْخَصُ لَهُ فِي التَّخْلُفِ

عن الجماعة مع سماع النداء

٣٧٩- وَعَنْهُ قَالَ: أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَرُخِّصْ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَا، فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ».

رَوَاهُ سُئِمٌ (٦٥٣).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال أنى النبي ﷺ رجل أعمى) قد وردت بتفسيره الرواية الأخرى وأنه ابن أم مكتوم.

(قال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فرخص له) أي في عدم إتيان المسجد.

(فلما ولَّى دعاه فقال هل تسمع النداء) وفي رواية «الإقامة» (بالصلاة قال: نعم قال: فأجب رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

كَانَ التَّرْخِصُ أَوَّلًا مُطْلَقًا عَنِ التَّقْيِيدِ بِسَمَاعِهِ النَّدَاءِ فَرُخِّصَ لَهُ ثُمَّ سَأَلَهُ «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ» قَالَ: نَعَمْ فَأَمَرَهُ بِالْإِجَابَةِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ كَانَ ذَلِكَ عُذْرًا لَهُ، وَإِذَا سَمِعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ عَنِ الْحُضُورِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدَلِّهِ الْإِجَابِ لِلْجَمَاعَةِ عَيْنًا لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ الْوَجُوبُ عَيْنًا عَلَى سَمَاعِ النَّدَاءِ لِتَقْيِيدِ حَدِيثِ الْأَعْمَى وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ وَمَا أُطْلِقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الدَّعْوَى وَجُوبُ الْجَمَاعَةِ عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً، وَالذَّلِيلُ هُوَ حَدِيثُ الْهَمِّ بِالتَّحْرِيقِ وَحَدِيثُ الْأَعْمَى وَهُمَا إِنَّمَا دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ حُضُورِ جَمَاعَتِهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ لِسَمَاعِ النَّدَاءِ وَهُوَ أَخْصُ مِنْ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ وَلَوْ كَانَتْ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةً مُطْلَقًا لَيُنَظَّرُ ذَلِكَ لِلأَعْمَى وَلِقَالَ لَهُ «انْظُرْ مِنْ يَصْلِي مَعَكَ» وَلِقَالَ فِي التَّخْلُفَيْنِ «إِنَّهُمْ لَا يَحْضُرُونَ جَمَاعَتَهُ

«صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدِّ» [خ (٦٤٨)، م (٦٤٩)] فَقَدْ اشْتَرَكَا فِي الْفَضِيلَةِ وَلَوْ كَانَتْ الْفَرَادَى غَيْرَ مُجَزَّئَةٍ لَمَا كَانَتْ لَهَا فَضِيلَةٌ أَصْلًا وَحَدِيثُ «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا» [د (٥٧٥)]، ت (٢١٩)، س (١٢/٢، ١٣)] فَابْتَدَتْ لَهُمَا الصَّلَاةُ فِي رَحَالِهِمَا وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَمَاعَةً وَسَيَأْتِي [ب (٣٧١)].

٣- أثقل الصلاة على المنافقين

٣٧٨- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ: صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَاتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٥٧)، مسلم (٦٥١)].

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «أثقل الصلاة على المنافقين»)

فِيهِ أَنَّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا عَلَيْهِمْ ثَقِيلَةٌ فَإِنَّهُمْ الَّذِينَ «إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى» [النساء: ١٤٢] وَلَكِنْ الْأَثْقَلُ عَلَيْهِمْ (صَلَاةُ الْعِشَاءِ)؛ لِأَنَّهَا فِي وَقْتِ الرَّاحَةِ وَالسُّكُونِ (وَصَلَاةُ الْفَجْرِ)؛ لِأَنَّهَا فِي وَقْتِ النَّوْمِ وَلَيْسَ لَهُمْ دَاعٍ دِينِي وَلَا تَصَدِيقٌ بِأَجْرِهِمَا حَتَّى يَبْعَثَهُمْ عَلَى إِيْتَانِهِمَا وَيَخَفُ عَلَيْهِمُ الْإِثْنَانُ بِهِمَا وَلَا تُهَيِّمُهُمَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَدَاعِي الرِّيَاءِ الَّذِي لِأَجْلِهِ يُصَلُّونَ مُتَفَرِّقِينَ لَعَدَمِ مُشَاهَدَةِ مَنْ يُرَاوُونَهُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا الْقَلِيلَ فَاتَّقَى الْبَاعَثُ الدِّينِي مِنْهُمَا كَمَا اتَّقَى فِي غَيْرِهِمَا ثُمَّ اتَّقَى الْبَاعَثُ الدُّنْيَوِي الَّذِي فِي غَيْرِهِمَا.

وَلِذَا قَالَ ﷺ نَاطَرًا إِلَى انْتِفَاءِ الْبَاعَثِ الدِّينِيِّ عَنْهُمْ (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا) فِي فِعْلِهِمَا مِنَ الْأَجْرِ (لَاتَوْهُمَا) إِلَى الْمَسْجِدِ (وَلَوْ حَبَوًّا) أَيِ شَيْئًا حَبَوًّا كَحَبْوِ الصَّيِّ عَلَى يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَقِيلَ: هُوَ الرَّخْفُ عَلَى الرُّكْبَةِ وَقِيلَ عَلَى الْإِسْتِ فِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ [«المعجم الكبير» (٢٦٦/٨، ٢٦٧)] «وَلَوْ حَبَوًّا عَلَى يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ».

وَفِي رَوَايَةِ جَابِرٍ عِنْدَهُ أَيْضًا [«المعجم الأوسط» (٣٧٢٦)] بِلَفْظِ «وَلَوْ حَبَوًّا أَوْ رَخْفًا».

فِيهِ حُتُّ بَلِيغٌ عَلَى الْإِثْنَانِ إِلَيْهِمَا وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا عَلِمَ مَا

والأعذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومن أكل كُرْأَسًا أو نحوه من ذوات الريح الكَرِبَةِ فليس له أن يقرب المسجد

قيل: ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْهَا لَا يُلْزَمُ مَنْ أَكَلَهَا مِنْ تَفْرِيتِ الْفَرِيضَةِ فَيَكُونُ أَكَلُهَا آتِمًا لَا تَسَبُّبُ لَهُ مِنْ تَرْكِ الْفَرِيضَةِ وَلَكِنْ لَعَلَّ مَنْ يَقُولُ إِنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٌ يَقُولُ تَسْقُطُ بِهِذِهِ الْأَعْذَارُ صَلَاتُهَا فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي الْبَيْتِ فَيُصَلِّيَهَا جَمَاعَةً.

٦- مَنْ صَلَّى منفردًا ثم أدرك الجماعة فليصل معهم

٣٨١- وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ «صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا، فَدَعَا بِهِمَا، فَجِئَ بِهِمَا تَرَعُدُ فَرَأَيْتُهُمَا، فَقَالَ لَهُمَا: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» قَالَا: قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَذْرَكْتُمَا الْإِيمَانَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٠/٤)، وَالْقُطَيْبِيُّ (١٦١)، وَالثَّلَاثَةُ (أَبُو دَاوُدَ ٥٧٥)، النَّسَائِيُّ (١١٢/٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (١٥٦٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٩).

(وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ (رضي الله عنه) هُوَ أَبُو جَابِرٍ يَزِيدُ بْنُ الْأَسْوَدِ السُّوَّانِيُّ بَضَمُ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفُ الْوَاوِ، وَالْمَذْ يُقَالُ الْخَزَاعِيُّ وَيُقَالُ الْعَامِرِيُّ رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ جَابِرٌ وَعِدَادُهُ فِي أَهْلِ الطَّائِفِ وَحَدِيثُهُ فِي الْكُوفِيِّينَ.

(أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ فَرَعٍ مِنْ صَلَاتِهِ.

(إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ لَمْ يُصَلِّيَا أَيُّ مَعَهُ.

(فَدَعَا بِهِمَا فَجِئَ بِهِمَا تَرَعُدُ بَضَمُ الْمَهْمَلَةِ.

(فَرَأَيْتُهُمَا جَمْعُ فَرِيضَةٍ وَهِيَ الْحُمَةُ الَّتِي بَيْنَ جَنْبِ الدَّائِيَةِ وَكَتِفَيْهَا أَيُّ تَرَجَفُ مِنَ الْخَوْفِ قَالَهُ فِي النَّهَائِيَةِ.

(فَقَالَ لَهُمَا «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا» قَالَا قَدْ صَلَّيْنَا فِي

لَهُمَا وَلَا يُجْمَعُونَ فِي مَنَازِلِهِمْ»، وَالْبَيَانُ لَا يَحْجُوزُ تَاخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ فَالْأَحَادِيثُ إِنَّمَا دَلَّتْ عَلَى وَجوبِ حُضُورِ جَمَاعَتِهِ عَلَيْهِ عَيْنًا عَلَى سَمَاعِ النَّدَاءِ لَا عَلَى وَجوبِ مُطْلَقِ الْجَمَاعَةِ كَفَايَةً وَلَا عَيْنًا.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يُرْخَصُ لَسَامِعِ النَّدَاءِ عَنِ الْحُضُورِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ فَإِنَّ هَذَا ذَكَرَ الْعُذْرَ وَأَنَّهُ لَا يَجِدُ قَائِدًا فَلَمْ يَعْذَرْهُ إِذَا؟.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ التَّرْخِصَ لَهُ ثَابِتٌ لِلْعُذْرِ وَلَكِنَّهُ أَمْرُهُ بِالْإِجَابَةِ نَدْبًا لَا وَجُوبًا لِحَرَرِ الْأَجْرِ فِي ذَلِكَ، وَالْمَشَقَّةُ تَغْتَفَرُ بِمَا يَجِدُهُ فِي قَلْبِهِ مِنَ الرُّوحِ فِي الْحُضُورِ.

وَيَدُلُّ لِكُونَ الْأَمْرِ لِلنَّدْبِ أَيُّ مَعَ الْعُذْرِ قَوْلُهُ:

٥- من سَمِعَ النداء وجب عليه الحضور

٣٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٧٩٣) وَالدَّارِقُطِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٢٠/١) وَابْنُ جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٦٤)، وَالْحَاكِمِيُّ (٤٢٥/١)، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، لَكِنْ رَجَحَ بَعْضُهُمْ وَقَفَهُ

الْحَدِيثُ أُخْرِجَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا، وَالْمَوْقُوفُ فِيهِ زِيَادَةٌ: «إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» فَإِنَّ الْحَاكِمِيَّ وَقَفَهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِ شُعْبَةَ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٢٢٦٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى عَنْهُ ﷺ «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَجِبْ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ وَلَا عُذْرٍ فَلَا صَلَاةَ لَهُ» قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (الْجَمْعُ: ٤٢/٢) فِيهِ قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ وَقَفَهُ شُعْبَةَ وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ وَضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَذْكُورَ أَبُو دَاوُدَ (٥٥١) بِزِيَادَةِ قَالُوا: وَمَا الْعُذْرُ؟ قَالَ «خَوْفٌ أَوْ مَرَضٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّى» بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَأَكُّدِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَنْ يَقُولُ إِنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٌ وَمَنْ يَقُولُ إِنَّهَا سُنَّةٌ يُؤَوِّلُ قَوْلَهُ «فَلَا صَلَاةَ لَهُ» أَيُّ كَامِلَةً وَأَنَّهُ نَزَلَ نَفْيُ الْكَمَالِ مِنْزِلَةً نَفْيِ الذَّاتِ مُبَالِغَةً.

فِي بَيْتِهِ نَافِلَةً.

قَالَ الدَّارَقُطِيُّ: هَذِهِ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ شَاذَةٌ.

وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا بُدَّ مِنَ الرُّفْضِ لِلأَوَّلَى بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الثَّانِيَةِ وَقِيلَ: بِشَرْطِ فَرَاغِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ صَحِيحَةٌ.

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ ثَالِثٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْتَسِبُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ لَمَنْ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ «أَوْ ذَلِكَ إِلَيْكَ؟» إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَخْتَسِبُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ.

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ١٠٢).

وَقَدْ غُرِضَ حَدِيثُ الْبَابِ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٩) وَالنَّسَائِيُّ (١١٤/٢) وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ يَرْفَعُهُ «لَا تَصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

وَيَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ أَنْ يُصَلِّيَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا فَرِيضَةٌ لَا عَلَى أَنْ إِحْدَاهُمَا نَافِلَةٌ أَوْ الْمَرَادُ يُصَلِّيهِمَا مَرَّتَيْنِ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ ظَاهَرَ حَدِيثُ الْبَابِ عُمُومُ ذَلِكَ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُعَادُ إِلَّا الظُّهْرُ، وَالْعِشَاءُ أَمَّا الصُّبْحُ، وَالْعَصْرُ فَلَا لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَهُمَا وَأَمَّا الْمَغْرِبُ فَلَأَنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ فَلَوْ أَعَادَهَا صَارَتْ شَفْعًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ صَلَاتُهَا فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يُعَدَّهَا، وَإِنْ صَلَاتُهَا مُتَفَرِّدًا أَعَادَهَا.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ بَلْ فِي حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فَيَكُونُ أَظْهَرَ فِي رَدِّ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَيَخْصُ بِهِ عُمُومُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتَيْنِ.

٧- الاتِّصَامُ بِالْإِمَامِ

٣٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ

رَحَلْنَا) جَمْعُ رَجُلٍ يَبْتَحِ الرِّاءَ وَسُكُونُ الْمُهِمْلَةِ هُوَ الْمَنْزَلُ، وَيُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ وَلَكِنْ الْمَرَادُ هُنَا بِهِ الْمَنْزَلُ.

(قَالَ) فَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّا مَعَهُ فَإِنَّهَا) أَيِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ صَلَاتَيْهِمَا الْفَرِيضَةَ (لَكُمَا نَافِلَةٌ).

وَالْفَرِيضَةُ هِيَ الْأَوَّلَى سِوَاءَ صَلَّيْتَ جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَاللَّفْظُ لَهُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالتِّرْمِذِيُّ) زَادَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٣٠/٢): وَالْحَاكِمُ وَالدَّارَقُطِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ الْأَسْوَدِ لَيْسَ لَهُ رَاوٍ غَيْرُ أَبِيهِ وَلَا لِأَبِيهِ جَابِرٌ غَيْرُ يَعْلَى.

قُلْتُ: يَعْلَى مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ وَجَابِرٌ وَثَقَةُ النَّسَائِيِّ وَغَيْرُهُ انتهى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَقَعَ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ فَدُلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ إِذَا وَجَدَهُ يُصَلِّي أَوْ سَيُصَلِّي بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ صَلَّى جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى، وَالْأَوَّلَى هِيَ الْفَرِيضَةُ، وَالْآخَرَى نَافِلَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى رَفْضِ الْأَوَّلَى.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْمَوْيِذُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَذَهَبَ الْهَادِي وَمَالِكٌ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْفَرِيضَةُ لِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٧) مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ رضي الله عنه قَالَ «إِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجِدْتَ النَّاسَ يُصَلُّونَ فَصَلِّ مَعَهُمْ إِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ نَكُنْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَهَذِهِ مَكْتُوبَةٌ».

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ضَعْفُهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ مُخَالَفٌ لِحَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ وَهُوَ أَصَحُّ مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ (٤١٤/١)، بِلَفْظِ «وَلْيَجْعَلِ النَّبِيُّ صَلَّي

تَعْقُدُ مَعَهُ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ إِمَامًا إِذِ الدُّخُولُ بِهَا بَعْدَهُ وَهِيَ
عُنْوَانُ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَاتِّخَاذِهِ إِمَامًا.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى عَدَمِ فسادِ الصَّلَاةِ بِمُخَالَفَتِهِ لِإِمَامِهِ بِأَنَّهُ ﷺ
تَوَعَّدَ مَنْ سَابَقَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ بِأَنَّهُ لَنْ يَجْعَلَ
رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ [البخاري (٦٩١)، مسلم (٤٢٧)]. وَلَمْ يَأْمُرْ بِإِعَادَةِ
صَلَاتِهِ وَلَا قَالَ: فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ لَمْ يَشْتَرِطِ الْمَسَاوَةَ فِي النَّيَّةِ فَدَلَّ أَنَّهَا إِذَا
اخْتَلَفَتْ نِيَّةُ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ كَانَ يَنْوِي أَحَدُهُمَا فَرْضًا، وَالْآخَرُ
نَفْلًا أَوْ يَنْوِي هَذَا عَصْرًا، وَالْآخَرُ ظَهْرًا أَنَّهَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ
جَمَاعَةً، وَإِلَيْهِ دَعَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِ
جَابِرٍ فِي صَلَاةِ مُعَاذٍ.

وَقَوْلُهُ، وَإِذَا (قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) يَدُلُّ أَنَّهُ الَّذِي
يَقُولُهُ الْإِمَامُ وَيَقُولُ الْمَأْمُومُ «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» وَقَدْ وَرَدَ
بِزِيَادَةِ الرَّوَاكِ وَوَرَدَ بِحَذْفِ «اللَّهُمَّ»، وَالْكَلُّ جَائِزٌ، وَالْأَرْجَحُ الْعَمَلُ
بِزِيَادَةِ «اللَّهُمَّ» وَزِيَادَةِ الرَّوَاكِ لِأَنَّهَا يُقِيدَانِ مَعْنَى زَائِدًا.

وَلَقَدْ اخْتَجَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجْمَعُ الْإِمَامُ، وَالْمُؤْتَمُّ
بَيْنَ التَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ وَهُمْ الْهَادِيَّةُ، وَالْحَنْفِيَّةُ قَالُوا: وَيُشْرَعُ
لِلْإِمَامِ، وَالْمُفْرَدُ التَّسْمِيعُ وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمَّادٌ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ، وَالْمُفْرَدُ
وَيَقُولُ الْمُؤْتَمُّ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ
كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وظَاهِرُهُ مُفْرَدًا، وَإِمَامًا فَإِنَّ صَلَاتَهُ ﷺ مُؤْتَمًّا نَادِرَةً.
وَيَقَالُ عَلَيْهِ: فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهُ يَشْمَلُ الْمُؤْتَمَّ فَإِنَّ الَّذِي
فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا أَنَّهُ يَحْمَدُ.

وَدَعَبَ الْإِسْمَ بِحَسْبِ وَالتَّوَرِي وَالْأَوْرَاعِي إِلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ
بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ، وَالْمُفْرَدُ وَيَحْمَدُ الْمُؤْتَمَّ لِقَهْومِ حَدِيثِ الْبَابِ إِذْ
يَقُولُ مِنْ قَوْلِهِ «فَقُولُوا اللَّهُمَّ» الْخ أَنَّهُ لَا يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ إِلَّا ذَلِكَ.

وَدَعَبَ الشَّافِعِي إِلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمُصَلِّي مُطْلَقًا مُسْتَدَلًّا
بِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ
إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
لَكَ الْحَمْدُ» الْحَدِيثُ.

حَمْدُهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ
فَأَسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى
قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا
أَجْمَعِينَ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٠٣)، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري
(٧٢٢)، مسلم (٤١٤)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّمَا يُجْعَلُ
الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ») إِنِّي لِلْإِحْرَامِ أَوْ مُطْلَقًا فَيَشْمَلُ تَكْبِيرَ
النَّفْلِ.

(فَكَّرُوا وَلَا تُكْبِرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ زَادَهُ تَأْكِيدًا لِمَا أَفَادَهُ مَفْهُومُ
الشَّرْطِ كَمَا فِي سَائِرِ الْجُمْلِ الْآتِيَةِ.

(وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ) إِنِّي حَتَّى يَأْخُذَ
فِي الرُّكُوعِ لَا حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ كَمَا يَتَّبَادَرُ مِنَ اللَّفْظِ.

(وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ،
وَإِذَا سَجَدَ) أَخَذَ فِي السُّجُودِ.

(فَأَسْجُدُوا وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا
قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا) لَعَنَ.

(فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ) هَكَذَا بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَهِيَ
رَوَايَةٌ فِي الْبَخَارِيِّ (٧٢٢، ٧٣٤) وَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ «أَجْمَعُونَ» بِالرَّفْعِ
تَأْكِيدًا لِضَمِيرِ الْجَمْعِ.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا لَفْظُهُ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ) إِنَّمَا يُقِيدُ
جَعْلُ الْإِمَامِ مَقْصُورًا عَلَى الْإِنْتِصَافِ بِكَوْنِهِ مُؤْتَمًّا بِهِ لَا يَتَجَاوَزُهُ
الْمُؤْتَمُّ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، وَالْإِتِّمَامُ الْإِقْتِدَاءُ وَالْإِتَابُ.

وَالْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّةَ الْإِمَامَةِ لِقَبْدَتِ الْإِمَامِ وَمَنْ
شَاءَ التَّابِعِ، وَالْمَأْمُومِ أَنَّ لَا يَتَقَدَّمَ مَتَّبِعُهُ وَلَا يُسَاوِيهِ وَلَا يَتَقَدَّمَ
عَلَيْهِ فِي مَوْقِفِهِ بَلْ يُرَاقِبُ أَحْوَالَهُ وَيَأْتِي عَلَى أَثَرِهَا بِنَحْوِ فَعْلِهِ
وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ لَا يُخَالَفُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَقَدْ فَصَّلَ
الْحَدِيثُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ «فَإِذَا كَبَّرَ» إِلَى آخِرِهِ.

وَيُقَاسُ مَا لَمْ يُذَكَّرْ مِنْ أَحْوَالِهِ كَالْتَسْلِيمِ عَلَى مَا ذُكِرَ فَمَنْ
خَالَفَهُ فِي شَيْءٍ ثَمَّ ذُكِرَ فَقَدْ أَثَمَ وَلَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ
إِنْ خَالَفَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِتَقْدِيمِهَا عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ فَإِنَّهَا لَا

كذا قرأه الشافعي.

واجيب بان الأحاديث التي أمرهم فيها بالجلوس لم يختلف في صحتها ولا في سياقها.

وأما صلاته ﷺ في مرض موته فقد اختلف فيها هل كان إماماً أو مأموماً، والاستدلال بصلايته في مرض موته لا يتسم إلا على أنه كان إماماً.

ومنها أنه يُحتمل أن الأمر بالجلوس للندب وتقرير القيام قرينة على ذلك فيكون هذا جمعاً بين الروايتين خارجاً عن المذهبين جميعاً؛ لأنه يقتضي التخيير للمؤتم بين القيام، والقعود.

ومنها أنها قد ثبت فعل ذلك عن جماعة من الصحابة بعد وفاته ﷺ أنهم أمروا قعوداً ومن خلفهم قعوداً أيضاً منهم أسيد بن حضير وجابر وأقي به أبو هريرة قال ابن المنذر ولا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك.

وأما حديث «لا يؤمن أحدكم بعدي قاعداً قوماً قياماً» فإنه حديث ضعيف أخرجه البيهقي (٨٠/٣) والدارقطني (٣٩٨/١) من حديث جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي ﷺ وجابر ضعيف جداً وهو مع ذلك مرسل.

قال الشافعي قد علم من احتج به أنه لا حجة فيه؛ لأنه مرسل ومن رواه رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابراً الجعفي.

وهذه أحمد بن حنبل في الجمع بين الحديثين إلى أنه إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعداً لمرض يرجى برؤه فإنهم يصلون خلفه قعوداً، وإذا ابتدأ الإمام الصلاة قائماً لزم المأمومين أن يصلوا خلفه قياماً سواء طرأ ما يقتضي صلاة إمامهم قاعداً أم لا كما في الأحاديث التي في مرض موته فإنه ﷺ لم يأمهم بالقعود؛ لأن ابتداء إمامهم صلاة قائماً ثم أمهم ﷺ في بقية الصلاة قاعداً بخلاف صلاته ﷺ بهم في مرضه الأول فإنه ابتدأ صلاته قاعداً فأمرهم بالقعود وهو جمع حسن.

٨- كل يأتهم من قبله من الصفوف

٣٨٣- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن

قال: والظاهر عموم أحوال صلاته جماعة ومنفرداً وقد قال ﷺ «صلوا كما رأيتموني أصلي» البخاري (٦٣١)، مسلم (٣٩١). ولا حجة في سائر الروايات على الاختصار إذ عدم الذكر في اللفظ لا يدل على عدم الشرعية فقله «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده» لا يدل على نفي قوله «ربنا ولك الحمد».

وقوله «قولوا ربنا لك الحمد» لا يدل على نفي قول المؤتم «سمع الله لمن حمده»، وحديث ابن أبي أوفى في جكاته لفعليه صلى الله عليه وآله وسلم زيادة وهي مقبولة؛ لأن القول غير معارض لها.

وقد روى ابن المنذر هذا القول عن عطاء وابن سيرين وغيرهما فلم ينفرد به الشافعي ويكون قوله «سمع الله لمن حمده» عند رفع رأسه.

وقوله «ربنا لك الحمد» عند انصافه.

وقوله (فصلوا قعوداً أجمعين) دليل على أنه يجب متابعة الإمام في القعود لعذر وأنه يقعد المأموم مع قدرته على القيام وقد ورد تعليقه بأنه فعل فارس والرؤم أي القيام مع قعود الإمام فإنه ﷺ قال «إن كذبت أبقا فتعلمون فغل فارس والرؤم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تعلموا» (مسلم (٤١٣)).

وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وإسحاق وغيرهما.

وهذه الهادوية ومالك وغيرهم إلى أنها لا تصح صلاة القائم خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً لقوله ﷺ «لا تختلفوا على إمامكم ولا تتابعوه في القعود» كذا في شرح القاضي، ولم يستند إلى كتاب ولا وجدته قوله «ولا تتابعوه في القعود» في حديث فينظر.

وهذه الشافعية إلى أنها تصح صلاة القائم خلف القاعد ولا يتابعه في القعود قالوا: لصلاة أصحاب رسول الله ﷺ في مرض موته قياماً حين خرج وأبو بكر قد افتتح الصلاة فبعد عن يساره البخاري (٦٨٣)، مسلم (٤١٨).

فكان ذلك ناسخاً لأمره ﷺ لهم بالجلوس في حديث أبي هريرة فإن ذلك كان في صلاته حين جش وأفكت قدمه فكان هذا آخر الأمرين فتعين العمل به.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً، فَقَالَ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّمُوا بِي، وَلْيَأْتُمْ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٨).

كَانَهُمْ تَأَخَّرُوا عَنِ الْقَرِيبِ وَالذُّنُو مِنْهُ ﷺ.

وَقَوْلُهُ (اتَّمُوا بِي) أَيِ اتَّقَدُّوا بِأَفْعَالِي.

(وَلْيَقْدِمَ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ) مُسْتَدَلِّينَ بِأَفْعَالِكُمْ عَلَى أَفْعَالِي.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اتِّبَاعُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ مِمَّنْ لَا يَرَاهُ وَلَا يَسْمَعُهُ كَأَهْلِ الصُّفِّ الثَّانِي يَتَقَدُّونَ بِالْأَوَّلِ وَأَهْلُ الصُّفِّ الثَّالثِ بِالثَّانِي وَغَيْرِهِ أَوْ بِمَنْ يُلْغُ عَنْهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ حُثٌّ عَلَى الصُّفِّ الْأَوَّلِ وَكَرَاهَةُ الْبَعْدِ عَنْهُ وَتِمَامُ الْحَدِيثِ «لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤْخَرَهُمُ اللَّهُ».

٩- أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ

٣٨٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «: اخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً مُخَصَّصَةً، فَصَلَّى فِيهَا، فَتَّبِعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ، وَجَاوَزُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ - الْحَدِيثُ. وَفِيهِ «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٧٣١)، مسلم (٧٨١)).

(وعن زيد بن ثابت قال اختجر) هو بالراء المنع أي اتخذ شيئاً كالحجرة من الخوص وهو الحصر ويروى بالزاي أي اتخذ حائزاً بينه وبين غيره أي مانعاً.

(رسول الله ﷺ حجرة مخصصة فصلّى فيها فتبع إليه رجال وجازوا يصلون بصلاته، الحديث، وفيه «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» متفق عليه) وقد تقدم في شرح حديث جابر في باب صلاة التطوع.

وفيه دلالة على جواز فعل مثل ذلك في المسجد إذا لم يكن فيه تضيق على المصلين؛ لأنه كان يفعله بالليل ويسقط بالنهار وفي رواية مسلم «ولم يتخذها دائماً».

وقوله (فتبع) من التبع الطلب، والمعنى طلبوا موضعاً

واجتمعوا إليه وفي رواية البخاري «فأثر إليه».

وفي رواية له (٧٢٩) «فصلّى فيها ليلي فصلّى بصلاته ناس من أصحابه فلما علم بهم جعل يقعد فخرج إليهم فقال قد عرفت الذي رأيتم من صيغكم فصلّوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» هذا لفظه وفي مسلم قريب منه.

والمصنف ساق الحديث في أبواب الإمامة لإفادة شرعية الجماعة في النافلة وقد تقدم معناه في التطوع.

١٠- لَا تَطُولُ الصَّلَاةُ بِالْمَامُومِينَ

٣٨٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى مُعَاذٌ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ قَتَانًا؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَافْرَأْ بِ- الشَّمْسِ وَضَحَاهَا»، وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«افْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ»، وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٧٠٥)، مسلم (٤٦٥))، وَالْفَرْقُ لِمُسْلِمٍ.

الحديث في البخاري لفظه «أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذاً يصلي فترك ناضحيه وأقبل إلى معاذ فقرأ معاذ سورة البقرة أو النساء فانطلق الرجل بغد أن قطع الاقتداء بمعاذ وأتم صلاته مفرداً» وعليه بوب البخاري بقوله: إذا طوّل الإمام وكان للرجل أي الماموم حاجة فخرج.

وبلغته أن معاذاً نال منه وقد جاء ما قاله معاذ مفسراً بلفظ «فبلغ ذلك معاذاً فقال إنه متافق فتأتى النبي ﷺ فشكا معاذاً فقال النبي ﷺ: «أفأنت أنت يا معاذ؟» أو «فأنت أنت؟ ثلاث مرات فلز صليت ب- سبّح اسم ربك الأعلى» و«الشمس وضحاها» و«والليل إذا يغشى» فإنه يصلي ورائك الكبير والضعيف وذو الحاجة».

وله في البخاري الفاظ غير هذِهِ.

والمراد بـ «قَتَان» أي أتمدب أصحابك بالتطويل.

«جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ» وَلَمْ يُعَيِّنْ فِيهِ عِلًّا جُلُوسِهِ لَكِنْ قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ عَيَّنَ الْحُلَّ فِي رَوَايَةِ بِلِاسْنَادٍ حَسَنٍ: «أَنَّهُ عَنْ بَسَارِهِ».

قُلْتُ: وَحَيْثُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ فَهِيَ تُبَيِّنُ مَا أَجَلَّ فِي أُخْرَى وَبِهِ يُتَضَحُّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِمَامًا (فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي (قَائِمًا يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ وَقُوفُ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَإِنْ حَضَرَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ صَنَعَ ذَلِكَ لِيَلْبِغَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ أَوْ لِيَكُونِيهِ كَانَ إِمَامًا أَوَّلَ الصَّلَاةِ أَوْ لِيَكُونَ الصَّفُّ قَدْ ضَاقَ أَوْ لِيُغَيِّرَ ذَلِكَ مِنَ الْحَتَمَاتِ وَمَعَ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ لَوَاحِدٍ مِنْهَا فَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَقَوْلُهَا «يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْاِقْتِدَاءُ عَلَى جِهَةِ الْاِثْمَامِ فَيَكُونُ أَبُو بَكْرٍ إِمَامًا وَمَامُومًا.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ إِمَامًا كَانَ مُبْلَغًا وَلَيْسَ بِإِمَامٍ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَفِي غَيْرِهِ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِمَامًا أَوْ مَامُومًا، وَوَرَدَتِ الرُّوَايَاتُ بِمَا يُفِيدُ هَذَا وَمَا يُفِيدُ هَذَا لَكِنَّا قَدْ مَنَّا ظَهَرُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ الْإِمَامَ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ دَفَعَ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ فَرَجَّحَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ الْإِمَامَ لَوْجُوهٍ مِنَ التَّرْجِيحِ مُسْتَوْفَاةٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي.

وَفِي الشَّرْحِ بَعْضُ مَنْ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ النَّاسِ بَعْضُ وَجُوهٍ تَرْجِيحٍ خِلَافِهِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ بِتَعَدُّ الْقِسْمَةِ وَأَنَّهُ ﷺ صَلَّى تَارَةً إِمَامًا وَتَارَةً مَامُومًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ هَذَا.

وَقَدْ اسْتَدُلَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا.

وَقَوْلُهَا «يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ» أَنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ مَامُومًا إِمَامًا.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبَخَارِيُّ عَلَى هَذَا فَقَالَ (بَابُ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَامُومِ).

وَحَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَةِ الْمَامُومِينَ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْأَفْأَنَّهُ ﷺ قَرَأَ الْأَعْرَافَ فِي الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهَا.

وَكَانَ مَقْدَارُ قِيَامِهِ فِي الظُّهْرِ بِالسَّتِينَ آيَةً وَقَرَأَ بِاقْصَرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاِخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ فِي الْإِمَامِ وَالْمَامُومِينَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَقِفِ فَإِنْ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي فَرِيضَةَ الْعِشَاءِ مَعَهُ ﷺ ثُمَّ يَنْقَسِبُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَيُصَلِّيهِمْ بِهِمْ تَفْلًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالشَّافِعِيُّ [«تَرْجِيحُ الْمُسْنَدِ» (٣٠٥)] وَالطُّحَاوِيُّ (شَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ: ٤٠٩/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَفِيهِ «هِيَ لَهُ تَطَرُّعٌ» وَقَدْ طَوَّلَ الْمَصْنُفُ الْكَلَامَ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٩٧-١٩٢/٢) وَقَدْ كَتَبْنَا فِيهِ رِسَالَةً مُسْتَقْلَةً جَوَابَ سُؤَالٍ وَأَبْنَا فِيهَا عَدَمَ نُهُوضِ الْحَدِيثِ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَقِفِ.

وَالْحَدِيثُ أَفَادَ أَنَّهُ يُخَفِّفُ الْإِمَامُ فِي قِرَاءَتِهِ وَصَلَاتِهِ وَقَدْ عَيَّنَ ﷺ مَقْدَارَ الْقِرَاءَةِ وَيَأْتِي حَدِيثُ «إِذَا أُمِّمَ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ».

١١- أَبُو بَكْرٍ يَأْتُمُ بِالنَّبِيِّ وَالنَّاسِ بِأَبِي بَكْرٍ

٣٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ - قَالَتْ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (٧١٣)، مُسْلِمٌ (٤١٨)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَتْ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ) هَكَذَا فِي رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ فِي (بَابِ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ) تَعْيِينَ مَكَانَ جُلُوسِهِ ﷺ وَأَنَّهُ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ وَهَذَا هُوَ مَقَامُ الْإِمَامِ وَوَقَعَ فِي الْبَخَارِيِّ فِي «بَابِ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ» بِلَفْظِ

وَلَكِنَّهُ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ «إِنَّمَا التَّخْرِيطُ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْآخَرَى».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٨١) فَإِذَا تَعَارَضَتْ مَصْلَحَةُ الْمَالِغَةِ فِي الْكَمَالِ بِالتَّطْوِيلِ وَمَفْسَدَةُ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا كَانَتْ مُرَاعَاةُ تَرْكِ الْمَفْسَدَةِ أُولَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالمؤخرِ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ مِنْ لَمْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا حَتَّى يَخْرُجَ.

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَصَدَّقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

١٣- تَقْدِيمُ الْأَقْرَأِ فِي الْإِمَامَةِ

٣٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: «إِذَا خَضَعْتَ الصَّلَاةَ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» قَالَ: فَتَنَظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنِّي قُرْآنًا، فَقَدَّمُونِي، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ.

زَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٨٥) وَالتَّيْسَانِيُّ (٧٧/٢).

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ) بِكَسْرِ اللَّامِ هُوَ أَبُو يَزِيدَ مِنَ الزِّيَادَةِ كَمَا قَالَه الْبَخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ مُسْلِمٌ وَآخَرُونَ بِرَيْدِ بَضْمِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَفُتِحَ الرَّاءُ وَسُكُونُ الْمُنَاةِ التَّجَنُّدِ فَدَالٍ مُهْمَلَةٌ هُوَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ الْجَرْمِيُّ بِالْجِيمِ وَالرَّاءُ مُخَفَّفٌ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يَوْمَ قَوْمَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَقْرَأَهُمْ لِلْقُرْآنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَبِيهِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي قُدُومِ أَبِيهِ.

نَزَلَ عَمْرُو الْبَصْرَةَ وَرَوَى عَنْهُ أَبُو قَلَابَةَ وَعَامَرُ الْأَحْوَلُ وَأَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ.

(قَالَ: قَالَ أَبِي) أَيُّ سَلَمَةَ بْنِ نَعِيعِ بَضْمِ النُّونِ أَوْ ابْنِ لَايٍ بِفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْخِلَافِ فِي اسْمِهِ.

(جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا) نَصَبَ عَلَى صِفَةِ الْمَصْدَرِ

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا يُوَافِقُ قَوْلَ مَسْرُوقٍ وَالشَّعْبِيِّ: إِنَّ الصُّنُوفَ يَوْمٌ بَعْضُهَا بَعْضًا خِلَافًا لِلْجَمْعِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ رُؤُوسُهُمْ مِنَ الرُّكْعَةِ إِنَّهُ أَدْرَكَهَا وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ رَفَعَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ اثْمَةٌ فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّهُمْ يَتَحَمَّلُونَ عَنْ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مَا يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ.

وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ «تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِبِي وَلِيَأْتِمَ بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ» وَقَدْ تَقَدَّمَ [بِقَوْمِ (٣٧٣)].

وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُسَمِّعُهُم التَّكْبِيرَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ الصُّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ لِإِسْمَاعِ الْمَامُومِينَ فَيَتَّبِعُونَهُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُقْتَدِي اتِّبَاعَ صَوْتِ الْكَبِيرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَمْعِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ لِلْمَالِكِيَّةِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ مَذْهَبِهِمْ: إِنْ مِنْهُمْ مَنْ يُبْطِلُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُبْطِلُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ أَذِنَ لَهُ الْإِمَامُ بِالإِسْمَاعِ صَحَّ الْإِقْدَاءُ بِهِ وَالْأَفْلَا لَهُمْ تَفَاصِيلُ غَيْرُ هَذِهِ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ هُوَ الْإِمَامُ، وَلَا كَلَامَ أَنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ لِإِعْلَامٍ مِنْ خَلْفِهِ.

١٢- الْحِصْنُ عَلَى التَّخْفِيفِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (٧٠٣)، مُسْلِمٌ (٤٦٧)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ»)، وَهَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ التَّخْفِيفَ فَيُلَاحِظُهُمُ الْإِمَامُ (وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) مُخَفَّفًا وَمَطْوَلًا.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَطْوِيلِ الْمَشْرِدِ لِلصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ أَرْكَانِهَا وَلَوْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَصَحَّحَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ،

المخدوف أي نبوة حقاً أو أنه مصدر مؤكّد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حقاً فهو مصدر مؤكّد لغيره.

(قال: «إِذَا خَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنِ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤَمِّمْكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» قال) أي عمرو بن سلمة.

(ففظروا فلم يكن أحد أكثر مني قرآنًا) وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته أنه كان يتلقى الركبان الذين كانوا يقدون إليه ﷺ ويعزّون بعمرو وأهله فكان يتلقى منهم ما يقرءونه، وذلك قبل إسلام أبيه وقومه.

(فقدمني وأنا ابن سبت أو سبع سنين، رواه البخاري وأبو داود والسنائي).

فيه دلالة على أن الأحق بالإمامة الأكثر قرآنًا وبأنه الحديث بذلك قريباً.

وفيه أن الإمامة أفضل من الأذان؛ لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً.

وتقدّمه وهو ابن سبع دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه لا كراهة في إمامة المميز وكبرهما مالك والثوري.

وعن أحمد وأبي حنيفة وروایتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض.

وقال بعدم صحيتها الهادي والناصر وغيرهما قياساً على المجنون.

قالوا: ولا حجة في قصة عمرو هذه؛ لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره ﷺ، ولا تقريره.

واجب أن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي، ولا يبرر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام.

وقد ثبت ﷺ بالوحي على القذى الذي كان في نعليه (أحمد ٩٢-٢٠/٣)، أبو داود (٦٥٠) فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك.

وقد استدلل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزّلون والقرآن

ينزل والوفد الذين قدّموا عمراً كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً في ذلك، واختصاصاً أنه أمهم في نافلة يبعده سياق القصة فإنه ﷺ علمهم الأوقات للفرائض ثم قال لهم إنه يؤمكم أكثركم قرآنًا.

وقد أخرج أبو داود (٥٨٧) في سننه قال عمرو: فما شهدت مشهداً في جزم (اسم قبيلة) إلا كنت إمامهم، وهذا يعم الفرائض والنوافل.

(قلت) ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض والنفل، وأنه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل.

ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف المتفعل كذا في الشرح.

وفيه تأمل.

١٤- مراتب الترجيح في تقديم الإمام

٣٨٩- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى -

فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنْ

كَانُوا فِي السُّنَنِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي

الهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا» - وَفِي رِوَايَةٍ:

[٢٧٣] (٢٩١) «سِنًا - وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي

سُلْطَانِيهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

رواه مسلم (٦٧٣) (٢٩٠).

(وعن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ

أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظاً، وقيل:

أعلمهم بأحكامه.

والحديث الأول يناسب القول الأول.

(«فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَنِ فَإِنْ كَانُوا فِي

السُّنَنِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ

سِلْمًا») أي إسلاماً، (وفي رواية سنّا) عوضاً عن «سِلْمًا».

(ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانيه، ولا يقعد في بيته على

تَكْرِمَتِهِ) يَفْتَحُ الْمُنَادِيَةُ الْفَوْقِيَّةَ وَكَسَرَ الرَّاءَ: الْفَرَّاشُ وَغَوْهُ ثَمَّ يُبْسِطُ لِصَاحِبِ الْمَنْزِلِ وَيَخْتَصُّ بِهِ.

(إِلَّا يَأْذِيهِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْأَقْرَأِ عَلَى الْأَفْقَى وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٌ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْأَفْقَى عَلَى الْأَقْرَأِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ مُضْبُوطٌ وَالَّذِي يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْفَقْهِ غَيْرُ مُضْبُوطٍ.

وَقَدْ يَعْزُضُ فِي الصَّلَاةِ أُمُورٌ لَا يَقْدَرُ عَلَى مُرَاعَاتِهَا إِلَّا كَامِلُ الْفَقْهِ.

قَالُوا: وَلِهَذَا قَدَّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَبَا بَكْرٍ عَلَى غَيْرِهِ مَعَ قَوْلِهِ «أَقْرؤُكُمْ أَبِي» (ج) (٥٠٥).

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ خَرَجَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَالُ الصَّحَابَةِ مِنْ أَنَّ الْأَقْرَأَ هُوَ الْأَفْقَى وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا كُنَّا تَتَجَاوَرُ عَشْرَ آيَاتٍ حَتَّى نَعْرِفَ حُكْمَهَا وَأَمْرَهَا وَنَهْيَهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ يُعَدُّ هَذَا قَوْلُهُ «فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمُ بِالسُّنَّةِ» فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْأَقْرَأِ مُطْلَقًا، وَالْأَقْرَأُ عَلَى مَا فَسَّرُوهُ بِهِ هُوَ الْأَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ فَلَوْ أُرِيدَ بِهِ ذَلِكَ لَكَانَ الْقِسْمَانِ قِسْمًا وَاحِدًا.

وَقَوْلُهُ: «فَأَعْلَمُهُمُ هِجْرَةً» هُوَ شَامِلٌ لِمَنْ تَقَدَّمَ هِجْرَةً سِوَاكَانٍ فِي زَمَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ بَعْدَهُ كَمَنْ يَهَاجِرُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ» (ج) (٣٩٠)، (١٨٦٤) فَلِرَأْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا صَارَا دَارَ إِسْلَامٍ وَلَعَلَّهُ يُقَالُ: وَأَوْلَادُ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ حُكْمُ آبَائِهِمْ فِي التَّقْدِيمِ.

وَقَوْلُهُ (سَلَّمَ) أَيُّ مَنْ تَقَدَّمَ إِسْلَامُهُ، وَلَعَلَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى مَنْ تَأَخَّرَ، وَكَذَا رَوَايَةُ «سَيِّئًا» أَيُّ الْأَكْبَرِ فِي السَّنِّ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ بْنِ الْحَوِيثِ [الْبَخَارِيُّ] (٦٣١)، مُسْلِمٌ (٦٧٤): «وَلْيُؤْمَرُكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وَمَنْ الَّذِينَ يَسْتَحَقُّونَ التَّقْدِيمَ قُرِشٌ لِحَدِيثِ «قَدُّمُوا قُرَيْشًا» «السَّنَنِ الْكَبْرَى» لِلْبَهْقَمِيِّ (١٢١/٣) قَالَ الْخَافِضُ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ قَدْ جُمِعَ طَرُقُهُ فِي جُزْءٍ كَبِيرٍ.

وَمِنْهُمْ: الْأَحْسَنُ وَجْهًا لِحَدِيثِ وَرَدِّ بِهِ.

وَفِيهِ رَأْيٌ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَلَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِيهِ) فَهُوَ نَهْيٌ عَنْ تَقْدِيمِ غَيْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِ.

وَالْمَرَادُ ذُو الْوِلَايَةِ سِوَاكَانٍ السُّلْطَانِ الْأَعْظَمُ أَوْ نَائِبُهُ.

وَمُظَاهَرَةٌ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَكْثَرَ قُرْآنًا، وَفَقْهًا فَيَكُونُ هَذَا خَاصًّا، وَأَوَّلُ الْحَدِيثِ عَامٌّ، وَيُلْحَقُ بِالسُّلْطَانِ صَاحِبُ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي صَاحِبِ الْبَيْتِ حَدِيثٌ بِمُخْصَرِّهِ بِأَنَّهُ الْأَحَقُّ؛ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٢٦٣/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُتَقَدَّمَ صَاحِبُ الْبَيْتِ قَالَ الْمَصْنُفُ: رَجَالُهُ ثَقَاتٌ.

وَأَمَّا إِمَامُ الْمَسْجِدِ فَإِنْ كَانَ عَنْ وِلَايَةٍ مِنَ السُّلْطَانِ أَوْ عَامِلِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حُكْمِ السُّلْطَانِ، وَإِنْ كَانَ بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ أَحَقًّا، وَأَنَّهَا وِلَايَةٌ خَاصَّةٌ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ عَنِ الْقَعُودِ ثَمَّ يَخْتَصُّ بِهِ السُّلْطَانُ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ الرَّجُلُ مِنْ فَرَّاشٍ وَسَرِيرٍ وَغَوْهِ، وَلَا يَقَعْدُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَغَوْهُ قَوْلُهُ:

١٥- مَنْ لَا يَصْلِحُ لِلإِمَامَةِ

٣٩٠- وَلَا بَيْنَ مَا جَاءَ (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ «وَلَا تَوْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَغْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ»

فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، وَالْعَدَوِيُّ اتَّهَمَهُ وَكَبِحَ بَرُوحُ الْحَدِيثِ وَشَبَّخَهُ ضَعِيفٌ.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى فِيهَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ وَهُوَ مُتَّهَمٌ بِسَرَقَةِ الْحَدِيثِ وَتَخْلِيطِ الْأَسَانِيدِ.

هُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَوْمَنُ الرَّجُلَ.

وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ، وَالْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَجَازُ الزَّمَنِيِّ وَابُو نُورٍ إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ، وَأَجَازُ الطَّبْرِيِّ إِمَامَتُهَا فِي التَّرَاوِجِ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ مِنْ يَحْفَظُ الْقُرْآنَ، وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ أُمِّ

ورقة وسيأتي [برقم (٣٩٠)] ويعملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون: الحديث ضعيف.

(وعن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال رُصُّوا) أي في صلاة الجماعة بضم الراء والصاد المهملة من: رص البناء.

ويدل أيضاً على أنه لا يوم الأعرابي مهاجراً ولعله محمول على الكراهة إذ كان في صدر الإسلام.

(صفوفكم) بانضمام بعضهم إلى بعض.

ويدل أيضاً أنه لا يوم الفاجر وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً.

(وقاربوا بينها) أي يساوي بعضهم بعضاً في الصف.

(وحاذوا) أي يساوي بعضهم بعضاً في الصف.

(بالاعتاق) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان تمام الحديث من سنن أبي داود «قَالَ الَّذِي نَفْسِي يَبْدُو إِلَيَّ لَأَرَى الشَّيَاطِينَ تَدْخُلُ فِي خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهُا الْحَذَفُ» بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة هي صغار الغنم.

وأخرج الشيخان البخاري ومسلم كتاب الأذان تحت باب (٧٦)، مسلم (٤٣٦)، وأبو داود (٦٦٢) من حديث الثعمان بن بشير قال «أَتَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ بَرَجَهُ فَقَالَ: «أَيُّكُمْ صُفُوفُكُمْ» ثَلَاثًا «وَاللَّهِ لَتَقِيْمَنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» قَالَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَلْزُقُ مَنِيكَيْهِ بِمَنِيكِبِ صَاحِبِهِ وَكَعْبُهُ بِكَعْبِهِ».

وأخرج أبو داود عنه أيضاً (٦٦٣) قال كان النبي ﷺ يسوينا في الصفوف كما يقوم القدح حتى إذا ظن أن قد اخذنا ذلك عنه، وفقهنا أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل متبذ بصدره فقال «لَتَسُوَنَّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ».

وأخرج أيضاً (٦٦٤) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية بمسح صدورنا ومناكينا ويقول: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ».

وهذه الأحاديث، والوعيد الذي فيها دالة على وجوب ذلك، وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يفيد حديث أنس عنه رضي الله عنه «أَيُّمُوا الصَّفَّ الْمُقَدَّمُ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ».

أخرجه أبو داود (٦٧١).

فإنك ترى الناس في المسجد يقومون للجماعة وهم لا يملأون الصف الأول لو قاموا فيه فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفاً على اثنين وعلى ثلاثة ونحوه.

وإلى هذا ذهب الهادي فاشتراطوا عدالة من يصلى خلفه وقالوا: لا تصح إمامة الفاسق.

وذهب الشافعية، والحنفية إلى صحة إمامته مستدلين بما يأتي من حديث ابن عمر [برقم (٣٩٣)] وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر، وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة.

وقد عارضها حديث «لَا يُؤْمِنُكُمْ ذُو جُرْأَوْ فِي دِينِهِ» ونحوه وهي أيضاً ضعيفة.

قالوا: فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل، وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته، وأيد ذلك فعل الصحابة فإنه أخرج البخاري في التاريخ («الكمي» ٩٠/٦) عن عبد الكريم أنه قال «أَذْرَكْتُ عَشْرَةَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ يُصَلُّونَ خَلْفَ أَيْمَةِ الْجَوْرِ».

ويؤيده أيضاً حديث مسلم (٦٤٨) «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكَ أَمْرٌ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا أَوْ يُعَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟» قَالَ: فَمَا تَأْمُرَنِي قَالَ «صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَعَتْهَا فَإِنْ أَذْرَكْتُهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ» فَقَدْ أَذِنَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ وَجَعَلَهَا نَافِلَةً؛ لِأَنَّهُمْ أَخْرَجُوهَا عَنْ وَقْتِهَا.

وظاهره أنهم لو صلّوها في وقتها لكان مأموراً بصلايتها خلفهم فريضة.

١٦- رِصُّ الصُّفُوفِ

٣٩١- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَازُوا بِالْأَعْتَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٦٧) وَالنَّسَائِيُّ (٩٢/٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ

وأخرج أبو داود (٦٦١) من حديث جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قُلْنَا: وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قَالَ: «يُتِمُّونَ الصُّوْفَ الْمَقْدُمَةَ وَتَرَاصُونَ فِي الصَّفِّ».

وورد في سدِّ الفرج في الصُّوْفِ أحاديثٌ كحديث ابن عمر «مَا مِنْ خُطْوَةٍ أَكْثَمَ أَجْراً مِنْ خُطْوَةٍ مَشَاهَا الرَّجُلُ فِي فُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ فَسَدَّهَا».

أخرج الطبراني في الأوسط (٥٢١٧).

وأخرج أيضاً «الأوسط» (٥٧٩٧) فيه من حديث عائشة قال ﷺ: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي صَفِّ رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَبَنَى لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ».

قال الهيثمي: فيه مسلم بن خالد الزنجي وهو ضعيف وثقة ابن حبان.

وأخرج البرزاري «كشف الاستار» (٥١١) من حديث أبي جحيفة عنه ﷺ «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ غُفِرَ لَهُ».

قال الهيثمي: إسناده حسن ويغني عنه «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ» الحديث (٦٦٧)، من (٩٢/٢) إذ الفرج إنما تكون من عدم رصهم الصُّوْفَ.

١٧- خَيْرُ الصُّوْفِ أَوْلَاهَا

٣٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا».

رواه مسلم (٤٤٠)

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا» أَيْ أَكْثَرُهَا أَجْراً، وَهُوَ الصَّفُّ الَّذِي تُصَلِّي الْمَلَائِكَةُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِيهِ كَمَا بَيَّنَّا).

(وشَرُّهَا آخِرُهَا) أَقْلُهَا أَجْراً.

(وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا). رواه مسلم ورواه أيضاً البرزاري «كشف الاستار» (٥١٣) والطبراني «الكبير»

(٢٠٣/١١)، والأوسط (٤٩٣)، والأحاديث في فضائل الصَّفِّ الأول واسعة.

أخرج أحمد (٢٦٢/٥) - قال الهيثمي رجاله موقنون - والطبراني (٢٠٥/٨) في «الكبير» من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» قالوا يا رسول الله وعلى الثاني؟ قال: «وعلى الثاني»، قال: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ». قالوا: يا رسول الله وعلى الثاني؟ قال: «وعلى الثاني».

وأخرج أحمد (٢٦٩/٤)، والبرزاري «كشف الاستار» (٥٠٨) - قال الهيثمي: رجاله ثقات - من حديث الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» - أو «الصُّوْفِ الْأَوَّلِ».

وأخرج البرزاري «كشف الاستار» (٥٠٩)، من حديث أبي هريرة، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْتَرَ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا وَلِلثَّانِي مَرَّتَيْنِ وَلِلثَّلَاثِ مَرَّةً» قال الهيثمي: فيه أيوب بن عتبة ضعيف من قبل حفظه.

ثم قد ورد في ميمنة الصَّفِّ الأول ومسامحة الإمام، وأفضليته على الأيسر أحاديث.

فأخرج الطبراني في «الأوسط» (٦٠٧٨) من حديث أبي بَرزَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ اسْتَنْطَقْتَ أَنْ تَكُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا فَعَنْ يَمِينِهِ».

قال الهيثمي: فيه من لم اجد له ذكراً.

وأخرج أيضاً في «الأوسط» (٣٣٨)، و«الكبير» (٣٥٧/١١) من حديث ابن عباس عَنِ عَائِشَةَ «عَلَيْكُمْ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ وَعَلَيْكُمْ بِالْيَمِينَةِ، وَإِلَّاكُمْ وَالصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي».

قال الهيثمي فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف.

واعلم أن الأحق بالصَّفِّ الأول أولو الأحلام والنهي فقد أخرج البرزاري «كشف الاستار» (٥٠٥) من حديث عامر بن ربيعة قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِلَيْنِي مِنْكُمْ أَهْلُ الْأَحْلَامِ وَالنُّهْيِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ».

قال الهيثمي: فيه عاصم بن عبيد الله العمري، والأكثر

على تضعيفه واختلف في الاختصاص به.

أخرجه سعيد بن منصور

ووجهه بأن الإمامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك.

قيل: ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الإمام؛ لأنه ﷺ لم يأمر ابن عباس بالإعادة.

وليه: أنه لا يجوز أنه لم يأمر؛ لأنه معذور بجهله أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة.

ثم قوله (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ) ظاهر في أنه قام مساوياً له. وفي بعض النسخ (فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ) ظاهر في أنه قام مساوياً له.

وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً إلا أنه قد أخرج ابن جريج قال: قلنا لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه؟ قال: إلى شقه قلت: أيمانيه حتى يصف معه لا يقوت أحدهما الآخر قال: نعم قلت: بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال: نعم.

ومثله في الموطأ (ص ١١٤) عن عمر من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أنه صف معه فقرته حتى جعله حذاءه عن يمينه.

١٩ صلاة النساء خلف الرجال

٣٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُمْتُ أَنَا وَتَيْمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٦٠)، مسلم (٦٥٨)]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ

(وعن أنس رضي الله عنه قال صلى رسول الله ﷺ فقمت وتيم خلفه) فيه العطف على المرفوع المتصل من دون تأكيد، ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم التيم ضميرة وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة.

(وأم سليم) هي أم أنس واسمها مليكة مصغراً.

(خلفنا، متفق عليه واللفظ للبخاري).

دل الحديث على صحة الجماعة في النفل.

وأخرجه مسلم (٤٣٢)، والأربعة [ابن داود (٦٧٥)، الترمذي (٢٢٨)، النسائي (٩٠/٢)] لم يخرجوا ابن ماجه من حديث ابن مسعود بزيادة «وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِلَّاكُمْ، وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ».

وفي الباب أحاديث غيرة.

وفي حديث الباب دلالة على جواز اصطفاة النساء صفوفاً.

وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء.

وقد علل خيرته آخر صفوفهن بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال وعن رؤيتهن وسماح كلامهن إلا أنها علة لا تيم إلا إذا كانت صلاتهن مع الرجال.

وأما إذا صلين، وامنهن امرأة فصفوفها كصفوف الرجال افضلها اولها.

١٨- المأموم على يمين الإمام

٣٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٥٩)، مسلم (٧٦٣)].

(وعن ابن عباس قال: صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة هي ليلة مبيته عنده المعروفة.

(فقمت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه. متفق عليه) دل على صحة صلاة المتنفل بالتنفل وعلى أن موقف الواحد مع الإمام عن يمينه بدليل الإدارة إذ لو كان اليسار موقفاً لما أدارة في الصلاة.

وإلى هذا ذهب الجماهير.

وخالف النخعي فقال: إذا كان الإمام وواحد قام الواحد خلف الإمام فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه

وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرُّك كما تدلُّ عليه القصة.

وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام.

وعلى أن الصَّغِيرَ يُعْتَدُ بوقوفه ويسدُّ الجناحَ وهو الظاهر من لفظ التَّيَمُّمِ إِذْ لَا يُتَمَّ بعد الاختِلَامِ.

وعلى أن المرأة لا تصفُ مع الرجال، وأنها تنفردُ في الصفِّ، وأنَّ عدمَ امرأةٍ تنضمُّ إليها عُذْرٌ في ذلك فإن انضمت المرأة مع الرجل اجزأت صلاتها؛ لأنَّه ليس في الحديث إلا تقريرها على التأخر، وأنه موقفها، وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلَّت في غيره.

وعند الهاديَّة أنها تفسدُ عليها وعلى من خلفها وعلى من في صفِّها إن علموا.

وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة، ولا دليل على الفساد في صورتين.

٢٠- البدء بالصلاة بعد وصول الصف

٣٩٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٨٣).

وزاد أبو داود (٦٨٤) فيه: فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ

(وعن أبي بكره أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا) أَيُّ عَلَى طَلَبِ الْخَيْرِ.

(ولا تعُدْ) بفتح الشَّاءِ الفوقية من العود.

(رواه البخاري. وزاد أبو داود فيه «فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ»).

الحديث يدلُّ على أن من وجدَ الإمامَ رَاكِعًا فلا يدخلُ في الصلاة حَتَّى يَصِلَ الصَّفِّ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم، «وَلَا تَعُدْ».

وقيل: بل يدلُّ على أَنَّهُ يَصْحُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَأْمُرْ بِالْإِعَادَةِ لصلاته فدلَّ على صحَّتها.

قلت: لعلة صلى الله عليه وسلم لَمْ يَأْمُرْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا لِلْحُكْمِ، وَالْجَهْلُ عُذْرٌ.

وروى الطبراني في الأوسط (٧٠١٦) من رواية عطاء عن ابن الزبير - قَالَ الْهَاشِمِيُّ: رَجُلَاهُ رَجُلَا الصَّحِيحِ - أَنَّهُ قَالَ «إِنَّا دَخَلْنَا أَحَدَكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ رُكُوعٌ فَلَمَّا رَكَعَ جِئْنَا يَدْخُلُ ثُمَّ يَدْبُ رَاكِعًا حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ فَإِنَّ ذَلِكَ السُّنَّةُ» قَالَ عطاء فذ رَأَيْتُهُ يَصْنَعُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ عطاءَ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

قلت: وَكَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ لَفْظَ، «وَلَا تَعُدْ» بِضَمِّ الشَّاءِ الْفُوقِيَّةِ مِنَ الْإِعَادَةِ أَيُّ زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا عَلَى طَلَبِ الْخَيْرِ، وَلَا تَعُدْ صَلَاتَكَ فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ.

وروي سُكُونُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ مِنَ الْعُدْوِ وَتَوَيْدُهُ رواية ابن السكن من حديث أبي بكره بلفظ «أُيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقْتُ أَسْتَعِي حَتَّى دَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ السَّاعِي آتِنَا» قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَقُلْتُ أَنَا قَالَ صلى الله عليه وسلم «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ»، وَالْأَقْرَبُ رواية أَنَّهُ «لَا تَعُدْ» مِنَ الْعُدْوِ أَيُّ لَا تَعُدْ سَاعِيًا إِلَى الدُّخُولِ قَبْلَ وَصُولِكَ الصَّفِّ إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُشْعُرُ بِفَسَادِ صَلَاتِهِ حَتَّى يُفَيِّتَهُ صلى الله عليه وسلم بِأَنَّهُ لَا يُعِيدُهَا بَلْ قَوْلُهُ «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا» يُشْعُرُ بِاجْزَائِهَا، أَوْ «لَا تَعُدْ» مِنَ الْعُدْوِ.

٢١- إعادة من صلى خلف الصف منفرداً

٣٩٦- وَعَنْ وَابِصَةَ بِنِ مَعْبِدٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَخَدَّهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

رواه أحمد (٢٢٧/٤، ٢٢٨)، وأبو داود (٦٨٢) والترمذي (٦٣٠-٦٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٢١٩٩).

(وعن وابصة) بفتح الواو وَكسر الموحدة فصاد مُهْمَلَةٌ هُوَ أَبُو قِرَاصَةَ بِكسر القافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فصاد مُهْمَلَةٌ، وَيَعِدُ الْأَلْفَ فاءً.

(ابن معبد) بِكسر الميمِ وَسُكُونِ الميمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ فَدَالٍ مُهْمَلَةٌ وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ مِنْ خِزْمَةِ الْأَنْصَارِيِّ

الأسدي.

(لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ) فَإِنَّ النَّفْسَ ظَاهِرٌ فِي نَفْسِ

الصَّحَّةِ.

نَزَلَ وَابِصَةُ الْكُوفَةِ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْحِيرَةِ وَمَاتَ بِالرُّقَّةِ.

(وَرَأَى الطَّبْرَانِيُّ) فِي حَدِيثٍ وَابِصَةَ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ

(أَلَا دَخَلَتْ) أَيُّهَا الْمَصَلِّي مُنْفَرِدًا عَنِ الصَّفِّ.

فَامْرَأَةٌ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ وَصَحِّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ.

(مَعَهُمْ) أَيُّ فِي الصَّفِّ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ

(أَوْ اجْتَرَزَتْ رَجُلًا) أَيُّ مِنَ الصَّفِّ فَيَنْضُمُ إِلَيْكَ وَتَمَامُ

حَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ «إِنْ ضَاقَ بِكَ الْمَكَانُ أَعِدْ صَلَاتَكَ فَإِنَّهُ لَا

وَقَدْ قَالَ يَبْطُلَانِهَا النَّخَعِيُّ وَاحِدٌ.

صَلَاةَ لَكَ».

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَيَقُولُ: لَوْ بَسَتْ هَذَا

وَهُوَ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (٩٦/٢) مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا

انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّفِّ وَقَدْ تَمَّ فَلْيَجْزِبْ إِلَيْهِ رَجُلًا يُقِيمُهُ إِلَى

جَنْبِهِ وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧٧٦٤) وَقَالَ: لَا يُرَوَى

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

الْحَدِيثُ لَقَلْتُ بِهِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْاِخْتِيَارُ أَنْ يَتَوَقَّى ذَلِكَ لِثُبُوتِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ.

وَمَنْ قَالَ بَعْدَ بُطْلَانِهَا اسْتَدْلَّ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ، وَأَنَّهُ لَمْ

يَأْمُرْهُ ﷺ بِالْإِعَادَةِ مَعَ أَنَّهُ أَتَى بِيَعُضِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ

مُنْفَرِدًا.

وَفِيهِ السَّرِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَيُظْهَرُ مِنْ كَلَامِ «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» أَنَّ فِي حَدِيثٍ وَابِصَةَ

السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالشَّارَحُ ذَكَرَ أَنَّ السَّرِّيَّ فِي

رَوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ الَّتِي فِيهَا الزِّيَادَةُ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٨٣) مِنْ رَوَايَةِ

مُقَاتِلِ بْنِ حَبَّانٍ مَرْفُوعًا «إِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا

فَلْيَخْتَلِجْ إِلَيْهِ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ فَلْيَقُمْ مَعَهُ فَمَا أَغْظَمَ أَجْرَ

الْمُخْتَلِجِ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧٧٦٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْآيَتِيَّ وَقَدْ تَمَّتِ الصُّفُوفُ بِأَنْ

يَجْتَذِبَ إِلَيْهِ رَجُلًا يُقِيمُهُ إِلَى جَنْبِهِ» وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ.

قَالُوا: فَيَحْمِلُ الْأَمْرُ بِالْإِعَادَةِ هَاهُنَا عَلَى النَّدْبِ.

قِيلَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ عَلَى الْعَدْرِ، وَهُوَ

خَشْيَةُ الْقَوَاتِ مَعَ انْضِمَامِهِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَهَذَا لَغَيْرِ عُدْرٍ فِي

جَمِيعِ الصَّلَاةِ.

(قُلْتُ): وَاحْسَنُ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ هَذَا لَا يُعَارِضُ حَدِيثَ أَبِي

بَكْرَةَ بَلْ يُؤَافِقُهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْ ﷺ أَبَا بَكْرَةَ بِالْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ

مَعْدُورًا بِجَهْلِهِ وَيَحْمِلُ أَمْرَهُ بِالْإِعَادَةِ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ بِأَنَّهُ

كَانَ عَالِمًا بِالْحُكْمِ.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ أَيْضًا مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ:

٣٩٧- وَلَهُ [صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ] (٢٢٠٣) عَنْ طَلْقِ بْنِ

عَلِيٍّ ﷺ «لَا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ».

٢٢- مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ أَتَمَّهَا

٣٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ

ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ

وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ

فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا».

وَرَأَى الطَّبْرَانِيُّ [الْعَجْمَ الْكَبِيرَ] (١٤٥/٢٢، ١٤٦) فِي

حَدِيثٍ وَابِصَةَ «أَلَا دَخَلَتْ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَرَزَتْ رَجُلًا؟».

(وَلَهُ) أَيُّ لَابِنِ حَبَّانَ.

(عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ) الَّذِي سَلَفَ ذِكْرُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ] (٦٣٦)، مُسْلِمٌ (٦٠٢)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ أَيْ الصَّلَاةَ فَأَمْسُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ» قَالَ النَّوَوِيُّ: السَّكِينَةُ الثَّانِي فِي الْحَرَكَاتِ وَاجْتِنَابُ الْعَبَثِ.

(والوقار) فِي الْهَيْئَةِ كَغَضُ الطَّرْفِ وَخَفْضُ الصَّوْتِ وَعَدَمُ الْإِتِّفَاتِ.

وقيل: معناهما واحدٌ وَذَكَرَ الثَّانِي تَأْكِيداً وَقَدْ بَيَّنَّ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي شَرْعِيَّةِ هَذَا الْأَدَبِ بِقَوْلِهِ فِي آخِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا «فَإِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ» أَيْ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَصْلِيِّ فَيَنْبَغِي اعْتِمَادُ مَا يَنْبَغِي لِلْمَصْلِيِّ اعْتِمَادُهُ وَاجْتِنَابُ مَا يَنْبَغِي لَهُ اجْتِنَابُهُ.

(ولا تُسرِعوا لما أدرَكْتُم من الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ (فصلوا وما فاتَكُمْ فَأَتِمُّوا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ).

فِيهِ الْأَمْرُ بِالْوَقَارِ وَعَدَمُ الْإِسْرَاعِ فِي الْإِتِّبَانِ إِلَى الصَّلَاةِ وَذَلِكَ لِتَكْثِيرِ الْخَطِيئَةِ فَيُنَالُ فَضِيلَةُ ذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٦٦٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «إِنْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ دَرَجَةٌ».

وعند أبي داود (٥٦٣) مرفوعاً «إِذَا تَوَضَّأَ أَخَذَكُمْ فَأَخْسَنَ الرُّضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَمْ يَرْفَعْ قَدَمَهُ الْيُمْنَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ سَيِّئَةً فَإِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غَيْرَ لَهُ فَإِنْ جَاءَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضُ فَصَلَّى مَا أَذْرَكَ، وَأَنْتُمْ مَا بَقِيَ كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا كَانَ كَذَلِكَ».

وقوله «فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا» جوابُ شرطٍ محذوفٍ أَيْ إِذَا فَعَلْتُمْ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ مِنْ تَرْكِ الْإِسْرَاعِ وَغَوِيهِ فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا.

وفيه دلالة على أَنَّ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ يُدْرِكُهَا، وَلَوْ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَيْ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ وَلَوْ دُونَ رَكْعَةٍ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُدْرِكاً لَهَا إِلَّا بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ لِقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَهَا» [النسائي (٢٧٤/١)، ابن ماجه (١١٢٣)] وسيأتي فِي الْجَمْعَةِ اشْتِرَاطُ إِدْرَاكِ رَكْعَةٍ، وَيُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا.

وَاجِبٌ بَأَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَوَاقَاتِ لَا فِي الْجَمَاعَةِ وَبِأَنَّ الْجَمْعَةَ غُصُوصَةٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

وَاسْتَدْلُ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى صَحَّةِ الدُّخُولِ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَيْ حَالَةٍ أَدْرَكَهُ عَلَيْهَا وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«المنصف» (٢٢٧/١)] مرفوعاً «وَمَنْ وَجَدَنِي رَاكِعاً أَوْ قَائِماً أَوْ سَاجِداً فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى أَيْ أَنَا عَلَيْهَا».

قُلْتُ: وَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اعْتِدَائِهِ بِمَا أَذْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَا عَلَى إِحْرَامِهِ فِي أَيْ حَالَةٍ أَدْرَكَهُ عَلَيْهَا بَلْ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْكَوْنِ مَعَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣١١/٩) بِرِجَالٍ مُوثِقِينَ - كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ - عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا «مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ فَلَا يَغْتَدِّ بِالسُّجُودِ».

وَأَخْرَجَ أَيْضاً فِي «الْكَبِيرِ» (٣١٢/٩) - قَالَ الْهَيْثَمِيُّ أَيْضاً بِرِجَالٍ مُوثِقِينَ - مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ «دَخَلْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَرَكَعْنَا ثُمَّ مَشَيْنَا حَتَّى اسْتَوَيْنَا بِالصَّفِّ فَلَمَّا قَرَعَ الْإِمَامُ قَمَتَ أَقْصَى فَقَالَ قَدْ أَذْرَكَهُ».

وَهَذِهِ آثَارُ مَوْقُوفَةٍ.

وَفِي الْآخِرِ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ (د(٥٧٣)، م(١١٤/٢)) حَدِيثُ الْبَابِ بِلَفْظِ «فَاقْضُوا» عَرْضَ «أَتِمُّوا»، وَالْقَضَاءُ يُطْلَقُ عَلَى آدَاءِ الشَّيْءِ فَهُوَ فِي مَعْنَى «أَتِمُّوا» فَلَا مُغَايِرَةَ.

ثُمَّ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا يُدْرِكُهُ الْلَا حَقُّ مَعَ إِمَامِهِ هَلْ هِيَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ أَوْ آخِرُهَا؟ وَالْحَقُّ أَنَّهَا أَوَّلُهَا وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ».

وَاخْتَلَفَ فِيمَا إِذَا أَذْرَكَ الْإِمَامُ رَاكِعاً فَرَكَعَ مَعَهُ هَلْ تَسْقُطُ قِرَاءَةُ تِلْكَ الرَّكْعَةِ عِنْدَ مَنْ أَوْجِبَ الْفَاتِحَةَ فَيَغْتَدِّ بِهَا أَوْ لَا تَسْقُطُ فَلَا يَغْتَدِّ بِهَا؟

قِيلَ: يَغْتَدِّ بِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ صَلَاتَهُ وَقِيلَ: لَا يَغْتَدِّ بِهَا؛ لِأَنَّهُ فَاتَتْهُ الْفَاتِحَةُ وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي مَسَالِقِ مُسْتَقْلَلَةٍ وَتَرْجِيحِ عِنْدَنَا الْإِجْزَاءَ.

وَمِنْ أَدْلِيَّتِهِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ حَيْثُ رَكَعَ وَهُمْ رُكُوعٌ ثُمَّ

أقره ﷺ على ذلك، وإنما نَهَاهُ عن العودة إلى الدُخُولِ قبل الانتهاء إلى الصفِّ كما عرفت.

٢٣- الحظُّ على تكثير الجماعة

٣٩٩- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -».

رواه أبو داود (٥٥٤) والنسائي (١٠٤/٢) وصححه ابن حبان (٢٠٥٦).

(وعن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر أجراً من صلاته منفرداً».)

(وصلته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كان أكثر فهو أحبُّ إلى الله تعالى). رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان.

وأخرجه ابن ماجه (٧٩٠) وصححه ابن السكك، والعقيلي، والحاكم (٢٤٩/١) وذكر الاختلاف فيه.

وأخرجه البزار [«كشف الاستار» (٤٦١)] والطبراني [«المعجم الكبير» (٣٦/١٩)] بلفظ «صلاة الرجلين يؤم أحدهم صاحبه أزكى عند الله من صلاة مائة تترى».

وفيه دلالة على أن أقل صلاة الجماعة إمام ومأموم.

ويوافقه ما أخرجه ابن ماجه (٩٧٢) من حديث أبي موسى «انَّانِ قَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ».

ورواه البيهقي (٦٩/٣) أيضاً من حديث أنس، وفيهما ضعف.

وبوب البخاري (باب انَّانِ قَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ) كتاب الاذان، باب (٣٥) واستدل بحديث مالك بن الحويرث «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا ثُمَّ أَقِيمَا ثُمَّ لِيُؤْمِكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

وقد روى أحمد (٨٥/٣) من حديث أبي سعيد «أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ رَجُلٌ».

وقد صلى النبي ﷺ بأصحابه الظهر فقال له النبي «مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانُ عَنِ الصَّلَاةِ؟» فَذَكَرَ شَيْئاً اعْتَلَّ بِهِ قَالَ: فَقَامَ يُصَلِّي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَتَّصِلُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ؟» فَقَامَ رَجُلٌ مَعَهُ.

قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

٢٤- المرأة تؤم أهل بيتها وإن كان فيه رجل

٤٠٠- وَعَنْ أُمِّ وَرَقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَمَرَهَا أَنْ تُوْمَّ أَهْلَ دَارِهَا.

رواه أبو داود (٥٩١)، وصححه ابن خزيمة (١٦٧٦)

(وعن أم ورقة) بفتح السواو والراء والقاف هي أم ورقة بنت نوفل الأنصاري وقيل: بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر كان رسول الله ﷺ يزورها ويسمها الشهيدة وكانت قد جمعت القرآن وكانت تؤم أهل دارها ولما غزا رسول الله ﷺ بدرأ قالت: يا رسول الله ائذن لي في الغزو معك... الحديث أحمد: ٤٠٥/٦، ٥٩١.

وامرأها أن تؤم أهل دارها وجعل لها مؤذناً يؤذن، وكان لها غلام وجارية فدبرتهما.

وفي الحديث أن الغلام، والجارية قاما إليها في الليل فغماها بقطيفة لها حتى ماتت وذهبا فاصبح عمر فقام في الناس فقال: من عنده من علم هذين؟ أو من رآهما فليجئ بهما؟ فوجدنا فامر بهما فصلبهما وكانا أول مصلوبين بالمدينة.

(أن النبي ﷺ امرأها أن تؤم أهل دارها. رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة).

والحديث دليل على صحة إمامة المرأة أهل دارها، وإن كان فيهم الرجل فإنه كان لها مؤذن وكان شيخاً كما في الرواية والظاهر أنها كانت تؤم وغلامها وجاريتها وذهب إلى صحة ذلك أبو ثور والمزني والطبري وخالف في ذلك الجماهير.

وأما إمامة الرجل النساء فقط فقد روى عبد الله بن أحمد

في «المسند» (١١٥/٥) من حديث «أبي بن كعب» أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَمِلْتُ اللَّيْلَةَ عَمَلًا قَالَ: «مَا هُوَ» قَالَ نِسْوَةٌ مَعِيَ فِي الدَّارِ قُلْنَ: إِنَّكَ تَقْرَأُ، وَلَا تَقْرَأُ فَصَلُّ بِنَا فَصَلَّيْتُ ثَمَانِيًا، وَالْوَتْرَ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فَرَأَيْنَا أَنْ سَكَتَهُ رَضًا.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ.

قَالَ: وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٣٦/٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٢٧٣١)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى

٤٠١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، يَوْمَ النَّاسِ، وَهُوَ أَعْمَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٢/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٩٥).

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَتَقَدَّمَ اسْمُهُ فِي الْأَذَانِ.

(يَوْمَ النَّاسِ وَهُوَ أَعْمَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ) فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٥٩٥) أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ مَرَّتَيْنِ. وَهُوَ فِي الْأَوْسَطِ (٢٧٢٣) لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ مَرَّتَيْنِ يَوْمَ النَّاسِ».

وَالْمَرَادُ اسْتَخْلَافُهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ٦٥/٢ بِلَفْظِ «فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ عُدَّتْ مَرَاتُ الْاسْتَخْلَافِ لَهُ فَبَلَغَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةِ مَرَّةٍ ذَكَرَهُ فِي الْخِلَاصَةِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحْوِ إِمَامَةِ الْأَعْمَى مِنْ غَيْرِ كَرَاهِيَةٍ ذَلِكَ.

٤٠٢- وَنَحْوُهُ لِابْنِ حِبَّانَ (٢١٣٤) عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا.

(وَنَحْوُهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(لِابْنِ حِبَّانَ عَنْ عَائِشَةَ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ٦٥/٢.

٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْمُسْلِمِ بَعْمُومٍ

٤٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٥٦/٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيُّ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

(وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

قَالَ فِي الْبَدْرِ الْمُنِيرِ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ لَا يَثْبُتُ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى مَنْ قَالَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالْوَجِبَاتِ وَذَهَبَ إِلَى هَذَا زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَاحِدُ بْنُ عَمِيرٍ وَذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشَى قَاطِعَ الطَّرِيقِ، وَالبَاغِي.

وَاللِّشَّافِعِيُّ أَقْوَالٌ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ إِذَا صَلَّبَ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ مَنْ قَالَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ فَلَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَمِنْهُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَلَيْهِ.

وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقَصَ فَقَالَ ﷺ: «أَنَا أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ» وَلَمْ يَنْهَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ [٩٧/٢] وَلَآنَ عُمُومَ شَرْعِيَّةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لَا يُخَصُّ مِنْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَإِنَّمَا الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى اسْتِثْرَاطِ الْعَدَالَةِ، وَأَنَّ مَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ صَحَّتْ إِمَامَتُهُ.

٢٦- الدخول في صلاة الإمام من مكان ما وصل

٤٠٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ، وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيُصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ».

رواه الترمذي بإسناد ضعيف (٥٩١)

أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ.

وفيه ضعف وانقطاع وقال: لا نعلم أحداً أسنده إلا من هذا الوجه.

وقد أخرجه أبو داود (٥٠٦) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا - الحديث. وفيه أن معاذاً قال: «لا أراه على حالٍ إلا كنت عليها»، وبهذا يندفع الانقطاع إذ الظاهر أن الراوي لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع إنما ادعى بين عبد الرحمن ومعاذ.

قالوا: لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا «أصحابنا».

والمراد به الصحابة رضي الله عنهم.

وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق بالإمام أن ينضم إليه في أي جزء كان من أجزاء الصلاة فإذا كان الإمام قائماً أو راكعاً فإنه يعتد بما أدركه معه كما سلف فإذا كان قاعداً أو ساجداً فقد بقعوه وسجد بسجودهم، ولا يعتد بذلك وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة المصنف: ٢٥٣/١: «مَنْ وَجَدَنِي قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى الَّتِي أَنَا عَلَيْهَا».

وأخرج ابن خزيمة (١٦٢٢) مرفوعاً عن أبي هريرة «إِذَا جِئْتُمْ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

وأخرج أيضاً (١٥٩٥) فيه مرفوعاً عن أبي هريرة «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ فَقَدْ أَدْرَكَهَا» وترجم له (باب ذكر الوقت الذي يكون فيه المأموم مدرِكاً

لِلرُّكْعَةِ إِذَا رَكَعَ إِمَامُهُ.

وقوله «فَلْيُصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ» ليس صريحاً أنه يدخل معه بتكبيره الإحرام بل ينضم إليه إما بها إذا كان قائماً أو راكعاً، فيكبر اللاحق من قيام ثم يركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للإحرام وغايته أنه يُحْتَمَلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ شَرَعِيَّةُ تَكْبِيرَةِ الإحرام حال القيام للمنفرد، والإمام يقتضي أن لا تجزئ إلا كذلك، وذلك أصرح من دخولها بالاحتيمال، والله أعلم.

٢٧- فائدة في الأغذار في ترك الجماعة

أخرج الشيخان [البخاري (٦٣٢)، مسلم (٦٩٧)]. عن ابن عمر عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْمُنَادِيَ بِنَادِي «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ، وَفِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ.

وعن جابر خرجنا مع رسول الله ﷺ فِي سَفَرٍ فَمَطَرْنَا فَقَالَ «لِيُصَلِّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحِيلِهِ».

رواه مسلم (٦٩٨)، وأبو داود (١٠٦٥) والترمذي (٤٠٩) وصححه.

وأخرجه الشيخان [البخاري (٩٠١)، مسلم (٦٩٩)]. عن ابن عباس أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» فَلَا تَقُلْ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» قُلْ «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» قَالَ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَكْبَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ: أَتَعْجَبُونَ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ فَعَلَ ذَا مِنْهُ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

وعند مسلم (٦٩٩) أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه.

وأخرج البخاري (٦٧٤) عن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ».

وأخرج أحمد (٤٣/٦) ومسلم (٥٦٠) من حديث عائشة قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يَدْفَعُ الْأَخْبَثِينَ».

وأخرج البخاري [كتاب الأذان. تحت باب (٤٢)] عن أبي الدرداء قال: من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على

صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارَعَ.

وَوَجُوبُهُ مَذْهَبُ الْهَادِيَّةِ، وَالْحَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ وَالتَّمَامُ أَفْضَلُ.

١١- بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ

١- صَلَاةُ السَّفَرِ وَصَلَاةُ الْحَضَرِ

٤٠٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٩٠)، مسلم (٦٨٥)]. -

وَاللَّبَّاحِيُّ (٣٩٣٥): ثُمَّ هَاجَرَ، فَفَرَضَتْ أَرْبَعًا، وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ - زَادَ أَحْمَدُ (٢٤١/٦): إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ، وَإِلَّا الصُّبْحَ، فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ مَا عَدَا الْمَغْرِبَ.

(رَكَعَتَيْنِ) أَيِ حَضْرًا وَسَفَرًا.

(فَأُقِرَّتْ) أَيِ أَقْرَ اللَّهُ.

(صَلَاةُ السَّفَرِ) بِإِبْقَائِهَا رَكَعَتَيْنِ.

(وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ) مَا عَدَا الْمَغْرِبَ يُرِيدُ فِي الثَّلَاثِ الصَّلَوَاتِ رَكَعَتَيْنِ.

فَالْمُرَادُ بِ«أُتِمَّتْ» زَيْدٌ فِيهَا حَتَّى كَانَتْ تَامَةً بِالنَّظَرِ إِلَى صَلَاةِ السَّفَرِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَللَّبَّاحِيُّ) وَحَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ.

(ثُمَّ هَاجَرَ) أَيِ النَّبِيُّ ﷺ.

(فَفَرَضَتْ أَرْبَعًا) أَيِ صَارَتْ أَرْبَعًا بِزِيَادَةِ اثْنَيْنِ.

(وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ عَلَى الْفَرْضِ الْأَوَّلِ.

(زَادَ أَحْمَدُ إِلَّا الْمَغْرِبَ) أَيِ زَادَهُ مِنْ رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ بَعْدَ قَوْلِهَا «أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ» أَيِ «إِلَّا الْمَغْرِبَ» فَإِنَّهَا فُرِضَتْ ثَلَاثًا (فَإِنَّهَا) أَيِ الْمَغْرِبَ (وَتَرُ النَّهَارَ) فَفَرَضَتْ وَتَرَا ثَلَاثًا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ (وَإِلَّا الصُّبْحَ) فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ «فُرِضَتْ» بِمَعْنَى أُوجِبَتْ.

وَقَالُوا: فُرِضَتْ بِمَعْنَى قُدِّرَتْ أَوْ فُرِضَتْ لِمَنْ أَرَادَ الْقَصْرَ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١] وَبِأَنَّهُ سَافِرٌ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ فَمَنْهُمْ مَنْ يَقْصِرُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُتِمُّ، وَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَبِأَنَّهُ عُمَانٌ كَانَ يُتِمُّ وَكَذَلِكَ عَائِشَةُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ (٦٨٥).

وَرُوِّ بِأَنَّ هَذِهِ أَعْمَالُ صَحَابَةٍ لَا حُجَّةَ فِيهَا وَبِأَنَّهُ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصُّبْحِ (٨٤/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ نَزَلَتْما مِنَ السَّمَاءِ فَإِنْ شِئْتُمْ فَرُدُّوهُمَا» قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: رَجَالُهُ مَوْثُقُونَ.

وَهُوَ تَوْقِيفٌ إِذْ لَا مَسْرَحَ فِيهِ لِلْإِجْتِهَادِ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْهُ فِي «الْكَبِيرِ» [كَمَا فِي الْمَجْمَعِ (١٥٤/٢)، (١٥٥)]

بِرَجَالٍ الصَّحِيحِ «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ مِنْ خَالَفَتِ السُّنَّةَ كَفَرًا».

وَلِي قَوْلِهِ «السُّنَّةُ» دَلِيلٌ عَلَى رَفْعِهِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٦٤/١): كَانَ يَقْصِرُ ﷺ الرُّبَاعِيَّةَ فَيَصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مُسَافِرًا إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَمْ يَبُثَّ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَمَّ الرُّبَاعِيَّةَ فِي السَّفَرِ الْبَيْتَةِ.

وَفِي قَوْلِهَا «إِلَّا الْمَغْرِبَ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّتَهَا فِي الْأَصْلِ ثَلَاثًا لَمْ تَتَغَيَّرْ.

وَقَوْلُهَا «إِنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ» أَيِ صَلَاةُ النَّهَارِ كَانَتْ شَفْعًا، وَالْمَغْرِبَ آخِرَهَا لَوْقُوعِهَا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ فَهِيَ وَتَرُ لَصَلَاةِ النَّهَارِ كَمَا أَنَّهُ شَرَعَ الْوِتْرَ لَصَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرُ مُحِبُّوبٌ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - كَمَا تَقَدَّمَ [بِرَقْمِ (٣٥١)] فِي الْحَدِيثِ «إِنَّ اللَّهَ وَتَرُ يُجِبُّ الْوِتْرَ».

وَقَوْلُهَا «إِلَّا الصُّبْحَ» فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ تَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَقْصِرُ فِي صَلَاتِهَا فَإِنَّهَا رَكَعَتَانِ حَضْرًا وَسَفَرًا؛ لِأَنَّهُ شَرَعَ فِيهَا تَطَوِيلَ الْقِرَاءَةِ وَلِلَّذَلِكَ عُبِّرَ عَنْهَا فِي الْآيَةِ بِ«قُرْآنِ الْقَجْرِ» (الإسراء: ٧٨) لَمَّا كَانَتْ الْقِرَاءَةُ مُعْظَمَ أَرْكَانِهَا لَطَوِيلًا فِيهَا فَعَبِّرَ عَنْهَا بِهَا مِنْ إِبْطَالِ الْجُزْءِ الْأَعْظَمِ عَلَى الْكُلِّ.

٢- يجوز في السفر القصر والإتمام

٤٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ».

رواه الدارقطني (١٨٩/٢) ورواه ثقات. إلا أنه معلون، والمخطوط عن عائشة من فعلها، وقالت: إنه لا يشق عليّ. أخرجه البيهقي (١٤٢/٣).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ» الأربعة الأفعال بالمشاة التخيية أي أنه ﷺ كان يفعل هذا، وهذا.

(رواه الدارقطني ورواه من طريق عطاء عن عائشة.

(ثقات إلا أنه معلون، والمخطوط عن عائشة من فعلها وقالت إنه لا يشق عليّ. أخرجه البيهقي) واستكره أحمد فإن عروة روى عنها أنها كانت تيم، وأنها تناولت كما تناول عثمان كما في الصحيح البخاري (٣٥٠)، مسلم (٦٨٥). فلز كان عندها عن النبي ﷺ رواية لم يقل عروة إنها تناولت وقد ثبت في الصحيحين خلاف ذلك.

وأخرج أيضاً الدارقطني (١٨٩/٢) عن عطاء، والبيهقي (١٤٢/٣) عن عائشة أنها اعتمرت معه ﷺ من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله بآبي أنت وأمي أتممت وقصرت، وأفطرت وصمت فقال «أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ» وما عاب عليّ.

قال ابن القيم في [زاد المعاد] (٤٦٥/١): «وقد روي «كان يقصر وتيم» الأول: بالياء آخر الحروف والثاني: بالمشاة من فوق وكذلك «يفطر وتصوم» أي تأخذ هي بالعرصة في الموضعين.

قال شيخنا ابن تيمية: وهذا باطل ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله ﷺ وجميع أصحابه فتصلي خلاف صلاتهم.

وفي الصحيح (١٠٩٠)، م (٣٩٣٥) «عنها «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ فَلَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ زِيدَ فِي صَلَاةِ الْخَضِرِ وَأَقْرُبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ» فَكَيْفَ يُظَنُّ بِهَا مَعَ ذَلِكَ أَنَّهَا تُصَلِّي خِلَافَ صَلَاتِهِ وَصَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُ!

قلت: وقد آتت عائشة بعد موته ﷺ.

قال ابن عباس وغيره: إنها تناولت كما تناول عثمان انتهى. هذا وحديث الباب قد اختلف في اتصاله فإنه من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة قال الدارقطني (السنن: ٨٨/٢): إنه أدرك عائشة وهو مراهق.

قال المصنف رحمه الله: هو كما قال ففي تاريخ البخاري (٢٥٢/٥، ٢٥٣) وغيره ما يشهد لذلك.

وقال أبو حاتم: أدخل عليها وهو صغير ولم يسمع منها. وأدعى ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها.

واختلف قول الدارقطني في الحديث فقال في السنن: إسناده حسن وقال في العلل المرسل أشبه.

هذا كلام المصنف ونقله الشارح وراجعت سنن الدارقطني فرائته ساقه. وقال: إنه صحيح ثم فيه العلاء بن رهير. وقال الذهبي في الميزان (١٠١/٣): وثقه ابن معين.

وقال ابن حبان (المجروحين: ١٨٣/٢): كان ممن يروي عن الثقات مما لا يشبه حديث الأتبات انتهى.

فبطل الاختجاج به فيما لم يوافق الأتبات، وبطل بهذا ادعاء ابن حزم جهالته فقد عرف عينا وحالا.

وقال ابن القيم بعد روايته حديث عائشة هذا ما لفظه: وسمعت شيخ الإسلام يقول: وهذا كذب على رسول الله ﷺ انتهى.

يزيد رواية «يقصر وتيم» بالمشاة التخيية وجعل ذلك من فعله ﷺ فإنه ثبت عنه ﷺ بأنه لم يتم رباعية في سفر، ولا صام فيه فرضاً.

وقد حققنا ما في البحث برسالة مستقلة، اخترنا فيها: أن القصر رخصة، لا عزيمة.

٣- الحض على إتيان الرخصة

٤٠٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا

أَصْبَعًا مُعْتَرِضَةً مُتَعَادِلَةً، وَالْأَصْبَعُ سِتُّ شَعِيرَاتٍ مُعْتَرِضَةً مُتَعَادِلَةً.

وقيل: هُوَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ قَدَمٍ يَقْدُمُ الْإِنْسَانُ.

وقيل: هُوَ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ.

وقيل: أَلْفُ خُطْوَةٍ لِلْجَمَلِ.

وقيل: ثَلَاثُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ بِالْهَاشِمِيِّ وَهُوَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ أَصْبَعًا، وَهُوَ ذِرَاعُ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الذِّرَاعُ الْعَمْرِيُّ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ فِي صُنْعَاءِ وَبِلَادِهِمَا.

وَأَمَّا الْفَرَسُخُ فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ عَلَى نَحْوِ عَشْرِينَ قَوْلًا حَكَاهَا ابْنُ الْمُنْذِرِ.

فَنَهَبَ الظَّاهِرِيَّةُ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: مَسَافَةُ الْقَصْرِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ.

وَأَجِبَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ فَلَا يُخْتَجُّ بِهِ عَلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْأَمْيَالِ نَعَمْ يُخْتَجُّ بِهِ عَلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْفَرَسَاخِ إِذَا الْأَمْيَالُ دَاخِلَةٌ فِيهَا فَيُؤْخَذُ بِالْأَكْثَرِ، وَهُوَ الْاِخْتِطَاطُ لَكِنْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْفَرَسَاخِ أَحَدًا.

نَعَمْ يَصِحُّ الْاِخْتِجَاجُ لِلظَّاهِرِيَّةِ بِمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا يُقْصَرُ الصَّلَاةُ» وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْفَرَسَخَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ.

وَأَقْلُ مَا قِيلَ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٠٠/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا خَرَجْتُ مِيلًا قَصُرَتْ الصَّلَاةُ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ دَاوُدَ.

وَيُلْحَقُ بِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَاحِدَ بَنٍ عَيْسَى وَالْهَادِي وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُ يَقْصَرُ فِي مَسَافَةِ بَرِيدٍ فِصَاعِدًا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «لَا يَجِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تَسَافِرُ بَرِيدًا إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٢٥).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِيبُ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٩٥٠) وَابْنُ حِبَّانَ (٢٧٤٢).

وَلِي رِوَايَةً [صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ (٣٥٤)] «كَمَا يُجِبُ أَنْ تُؤْتَى غَزَائِمُهُ» فَسُرَتْ عَيْنُ اللَّهِ بِرِضَاهُ وَكَرَاهَتُهُ بِجَلَالِهَا.

وَعِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ أَنَّ الرُّخْصَةَ مَا شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ لِعَدْرِ، وَالْعَزِيمَةُ مُقَابِلُهَا.

وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا مَا سَهَّلَهُ لِعِبَادِهِ وَوَسَّعَهُ عِنْدَ الشَّدْوَةِ مِنْ تَرْكِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ، وَإِبَاحَةِ بَعْضِ الْحُرْمَاتِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الرُّخْصَةِ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِ الْعَزِيمَةِ كَذَا قِيلَ وَلَيْسَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ بَلْ يَدُلُّ عَلَى مُسَاوَاتِيهَا لِلْعَزِيمَةِ.

وَالْحَدِيثُ يُوَافِقُ قَوْلَهُ تَعَالَى «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥].

٤- متى يقصر في السفر

٤٠٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ فَرَسَاخٍ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٩١).

الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ (إِذَا خَرَجَ) إِذَا كَانَ قَصْدُهُ مَسَافَةَ هَذَا الْقَدْرِ لَا أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا فَلَا يَقْصَرُ إِلَّا بَعْدَ هَذِهِ الْمَسَافَةِ.

وَقَوْلُهُ (أَمْيَالٍ أَوْ فَرَسَاخٍ) شَكٌّ مِنَ السَّرَاوِي وَلَيْسَ التَّخْيِيرُ فِي أَصْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: شَكٌّ فِيهِ شُعْبَةٌ.

قِيلَ فِي حَدِّ الْمِيلِ هُوَ أَنْ يَنْظَرَ إِلَى الشَّخْصِ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ فَلَا يَدْرِي أَهُوَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ سِتُّ أَلْفٍ ذِرَاعٍ وَالذِّرَاعُ أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ

﴿مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَكَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٨١)، مسلم (٦٩٣)]، وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ.

(وعنه) أَبِي عَنْ أَنَسٍ (قَالَ خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ وَكَانَ يُصَلِّي) أَيِ الرُّبَاعِيَّةِ (رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ) أَيِ كُلِّ رُبَاعِيَّةٍ رَكَعَتَيْنِ.

(حَتَّى رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ) يُخْتَمَلُ أَنَّ هَذَا كَانَ فِي سَفَرِهِ فِي عَامِ الْفَتْحِ.

وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٢٣٣) زِيَادَةٌ أَنَّهُمْ قَالُوا لَأَنَسٍ: هَلْ أَقَمْتُمْ بِهَا شَيْئًا؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا وَيَأْتِي أَنَّهُمْ أَقَامُوا فِي الْفَتْحِ زِيَادَةً عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ وَقَدْ صَرَّحَ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ هَذَا أَيُّ خَمْسَ عَشْرَةَ وَنَحْوَهَا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ مَعَ إِقَامَتِهِ فِي مَكَّةَ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْآخِي.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْخُرُوجِ مِنَ الْبَلَدِ بِنَيْتِ السَّفَرِ يَقْتَضِي الْقَصْرَ وَلَوْ لَمْ يُجَاوِزْ مِنَ الْبَلَدِ مِيلًا، وَلَا أَقْلًا، وَأَنَّهُ لَا يَزَالُ يَقْصُرُ حَتَّى يَدْخُلَ الْبَلَدَ، وَلَوْ صَلَّى وَيُوتِنَاهَا بِرَأْيِ مَنْهُ.

٤١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ. وَفِي لَفْظٍ: بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٨٠).

وَلَمْ يَرْوَاهُ لِأَبِي دَاوُدَ (١٢٣٠): سِتْعَ عَشْرَةَ.

وَلَمْ يَأْخُذْ (١٢٣١): خَمْسَ عَشْرَةَ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ. وَفِي لَفْظٍ) تَبَيَّنَ حُلُّ الْإِقَامَةِ، وَأَنَّهُ (بِمَكَّةَ) تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَفِي رِوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ) أَيِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(سِتْعَ عَشْرَةَ) بِالتَّذْكِيرِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، لِأَنَّهُ ذَكَرَ مُمَيَّزَةً يَوْمًا، وَهُوَ مُذَكَّرٌ وَبِالتَّأْنِيثِ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ؛ لِأَنَّهُ حَذَفَ مُمَيَّزَةً وَتَقْدِيرُهُ لَيْلَةً.

قَالُوا: فَسُمِّيَ مَسَافَةَ الْبَرِيدِ سَفَرًا. وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُسَمَّى الْأَقْلُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَافَةِ سَفَرًا، وَإِنَّمَا هَذَا تَحْدِيدٌ لِلسَّفَرِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْحَرَمُ.

وَلَا تَلَاَمٌ بَيْنَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَمَسَافَةِ وَجُوبِ الْحَرَمِ لِحَوَازِ التَّوَسُّعِ فِي إِجَابِ الْحَرَمِ تَخْفِيفًا عَلَى الْعِبَادِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْمُوَيْذِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَالْخَفِيفَةُ: بَلْ مَسَافَتُهُ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ فَرْسَخًا لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ [١٠٨٦]، وَمُسْلِمٌ (١٣٣٨). مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «لَا يَجِلُّ لِأَمْرَأَةٍ تُوَصِنُ بِاللَّوْءِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَسَافِرَ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ مَحْرَمٍ».

قَالُوا: وَسِيرُ الْإِبِلِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ثَمَانِيَةَ فَرَسَاحٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلْ أَرْبَعَةُ بُرْدٍ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ» وَسَيَأْتِي [بِقِسْمِ] (٤٠٥).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٣٦/٣-١٣٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ فَعْلٍ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَيَأْتُهُ رَوَى الْبَخَارِيُّ [قَبْلَ ح (١٠٨٦)] بِلَفْظٍ مُعَاوٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعْلِيْقًا بِصِغَةِ الْجَزْمِ أَنَّهُ سُئِلَ أَتَقْصِرُ الصَّلَاةَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عَرَفَةَ قَالَ لَا وَلَكِنْ إِلَى عُسْفَانَ، وَإِلَى جُدَّةَ، وَإِلَى الطَّائِفِ.

وَهَذِهِ الْأَمْكِنَةُ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ أَرْبَعَةُ بُرْدٍ فَمَا فَوْقَهَا.

وَالْأَقْوَالُ مُتَعَارِضَةٌ كَمَا سَمِعْتُ، وَالْأَدَلَّةُ مُتَقَاوِمَةٌ.

قَالَ فِي زَادِ الْمَعَادِ (٤٨١/١): وَلَمْ يَحْذَرْ ﷺ لِأَمْرِهِ مَسَافَةَ عُدُودَةَ لِلْقَصْرِ، وَالْفَطْرِ بَلْ أَطْلَقَ لَهُمْ ذَلِكَ فِي مُطْلَقِ السَّفَرِ وَالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَطْلَقَ لَهُمُ التَّيْمُّ فِي كُلِّ سَفَرٍ.

وَأَمَّا مَا يُرَوَّى عَنْهُ مِنَ التَّحْدِيدِ بِالْيَوْمِ، وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَلَمْ يَصِحْ عَنْهُ فِيهَا شَيْءٌ الْبَتَّةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَجَوَازُ الْقَصْرِ، وَالْجَمْعُ فِي طَوِيلِ السَّفَرِ وَقَصِيرِهِ مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ.

٥- المدة التي يقصر فيها المسافر

٤٠٩- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

(وفي رواية لابي داود) عنه (سبعة عشر) كالرواية الأولى.

(وفي أخرى) أي لابي داود عن ابن عباس (خمس عشرة ولة) أي لابي داود.

٤١١- ولة (١٢٢٩) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: ثَمَانِي عَشْرَةَ.

من أحاديث الباب: (عن عمران بن حصين ثمانى عشرة) ولفظه عند أبي داود «شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول: يا أهل البلد صلوا أربعاً فلما قوم سفر» (ولة) أي لابي داود.

٤١٢- ولة (١٢٣٥) عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: «أَقَامَ بِبُيُوتِكَ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ.

من أحاديث الباب (عن جابر أقام أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيوتك عشرين يوماً يقصر الصلاة ورواته ثقات إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن جابر قال أبو داود: غير معمر لا يستند.

فاعله الدارقطني في «العلل» بالإرسال والانقطاع.

قال المصنف رحمه الله: وقد أخرجه البيهقي (١٥٢/٣) عن جابر بلفظ «بضع عشرة».

واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذيو الأحاديث (باب: متى يُتِمُّ المسافر) ثم ساقها، وفيها كلام ابن عباس «من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم».

وقد اختلف العلماء في قدر مدة الإقامة التي إذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال:

فقال ابن عباس، وإليه ذهب الهادوية: إن أقل مدة الإقامة عشرة أيام لقول علي عليه السلام «إذا أقمت عشرة فأتم الصلاة».

أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد من طرق فيها ضراء بن صرد.

قال المصنف في التقریب: إنه غير ثقة.

قالوا: وهو توقيف.

وقالت الحنفية: خمسة عشر يوماً مستدلين بإحدى روايات ابن عباس ويقولون وقول ابن عمر «إذا قديمت بلدة، وأنت مسافر».

وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأقول الصلاة.

وذهب المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروى عن عثمان.

والمراد غير يوم النحر، والخروج واستدلوا بمنعهم رضي الله عنه المهاجرين بعد مضي التسلك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقيماً.

وثمة أقوال أخر لا دليل عليها.

وهذا كله فيمن دخل البلد عازماً على الإقامة فيها.

وأما من تردد في الإقامة، ولم يعزم فيه خلاف أيضاً.

فقال الهادوية: يقصر إلى شهر لقول علي عليه السلام «إنه من يقول اليوم أخرج غداً يقصر الصلاة شهراً»

وذهب أبو حنيفة، وأصحابه وهو قول للشافعي وقال به الإمام يحيى إنه يقصر أبداً إذ الأصل السفر ولفعيل ابن عمر [السنن الكبرى: البيهقي (١٥٢/٣)] فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروي عن أنس بن مالك [المصنف: لابن أبي شيبة (٢٠/٢)] أنه أقام بنيسابور سنة أو ستين يقصر الصلاة.

وعن جماعة من الصحابة [السنن الكبرى: البيهقي (١٥٢/٣)] أنهم أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة.

ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ما وردت الروايات في مدة إقامته رضي الله عنه في مكة وتبوك، وأنه بعدما يجاوز مدة ما روي عنه رضي الله عنه يتم صلاته.

ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفسي القصر فيما زاد عليها، وإذا لم يبق دليل على تقدير المسئلة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله الصحابة؛ لأنه لا يسمى

بالبقاء مع التردّد كل يوم في الإقامة والرحيل مُقيماً، وإن طالت المدة ويؤيّد ما أخرجه البيهقي في السنن (١٥٢/٣) عن ابن عباس «أنه ﷺ أقام ببوك أربعين يوماً يقصر للصلاة» ثم قال: تفرّد به الحسين بن عماره وهو غير محتج به.

في التقديم.
وعن الأوزاعي: أنه يجوز للمسافر جمع التأخير فقط عملاً بهذا الحديث.
وهو مروى عن مالك وأحمد بن حنبل، واختاره أبو محمد بن حزم.

٦- طريقة الجمع للمسافر

٤١٣- وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل في سفره قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب.

متفق عليه البخاري (١١١٢)، مسلم (٧٠٤).

وفي رواية للحاكم في «الأربعين»: بإسناد صحيح: صلى الظهر والعصر ثم ركب.

ولأبي نعيم في «مستخرج مسلم» [السنن الكبرى] للبيهقي (١٦٢/٣): كان إذا كان في سفر، قرأت الشمس صلى الظهر، والعصر جميعاً، ثم ارتحل.

(وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل في سفره قبل أن تزيغ الشمس) أي قبل الزوال (أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر) أي وحده، ولا يضم إليه العصر (ثم ركب، متفق عليه).

الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيراً ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديماً لقوله «صلى الظهر» إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر، وهذا الفعل منه ﷺ يخصّص أحاديث التوقيت التي مضت.

وقد اختلف العلماء في ذلك:

فذهبت النّهادية وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة.

وروي عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقديماً وتأخيراً عملاً بهذا الحديث في التأخير وما يأتي

وذهب النخعي والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع لا تقديماً، ولا تأخيراً للمسافر وتأولوا ما ورد من جمعه ﷺ بأنه جمع صوري، وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها، وقدم العصر في أول وقتها، ومثله العشاء.

وردّ عليهم بأنه، وإن عمش لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله «وفي رواية للحاكم في الأربعين بإسناد صحيح صلى الظهر، والعصر» أي إذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الفريضة معاً (ثم ركب) فإنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله ﷺ، ولا يتصور فيه الجمع الصوري.

(و) مثله الرواية التي (لأبي نعيم في مستخرج مسلم) أي في مستخرجه على صحيح مسلم.

(كان) أي النبي ﷺ.

(إذا كان في سفر قرأت الشمس صلى الظهر، والعصر جميعاً ثم ارتحل) فقد أفادت رواية الحاكم، وأبي نعيم ثبوت جمع التقديم أيضاً وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف.

إلا أنه قال ابن القيم (زاد المعاد: ٤٧٧/١-٤٧٩): إنه اختلف في رواية الحاكم فمنهم من صحّحها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو الحاكم فإنه حكّم بوضعها.

ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم ردّه ابن القيم واختار أنه ليس بموضوع، وسكوت المصنف هنا عليه وجزمه بأنه بإسناد صحيح يدل على ردّه لكلام الحاكم، ويؤيد صحته قوله:

٧- مَا يَجْمَعُ الْمَسَافِرُ بَيْنَهُمَا

٤١٤- وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الطُّهْرَ، وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٦).

إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ مُحْتَمِلٌ لَجَمْعِ التَّأخيرِ لَا غَيْرَ، أَوْ لَهُ وَلِجَمْعِ التَّقْدِيمِ وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٥٣) بِلَفْظٍ «كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَعَ الشَّمْسُ آخِرَ الطُّهْرِ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَلَ الْعَصْرَ إِلَى الطُّهْرِ وَصَلَّى الطُّهْرَ، وَالْعَصْرَ جَمِيعًا» فَهُوَ كالتَّفْصِيلِ لِمَجْمَلِ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ قَتِيبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرُهُ.

قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثُ مُعَاذٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ بَيْنَ الطُّهْرِ، وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ» انْتَهَى.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَجَمْعُ التَّقْدِيمِ فِي ثُبُوتِ رَوَايَتِهِ مَقَالٌ إِلَّا رَوَايَةَ الْمُسْتَخْرِجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا مَقَالَ فِيهَا.

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ التَّأخيرِ لِثُبُوتِ الرُّوَايَةِ بِهِ لَا جَمْعَ التَّقْدِيمِ وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَرَوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ وَاحِدٌ.

نُتِمَ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ لِلْمَسَافِرِ هَلِ الْجَمْعُ أَوْ التَّرْقِيتُ:

فَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: تَرْكُ الْجَمْعِ أَفْضَلُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِمَنْ لَهُ عُذْرٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٨١/١): لَمْ يَكُنْ ﷺ يَجْمَعُ رِثَاءً فِي سَفَرِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَجْمَعُ حَالَ تَرْوِيلِهِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ يَجْمَعُ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّرِيرُ، وَإِذَا سَارَ عَقِيبَ الصَّلَاةِ كَمَا فِي أَحَادِيثِ ثُبُوكَ.

وَأَمَّا جَمْعُهُ وَهُوَ نَازِلٌ غَيْرُ مُسَافِرٍ فَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَّا بِعَرَفَةٍ وَمَزْدَلَفَةٍ لِأَجْلِ اتِّصَالِ الْوُقُوفِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَشَيْخُنَا

وَجَعَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ تَمَامِ النَّسْكِ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِنَّ سَبَبَ الْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ وَمَزْدَلَفَةِ السَّفَرِ.

وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ فَقَالَ الشَّارِحُ بَعْدَ ذِكْرِ أدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِهِ فِيهِ: إِنَّهُ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَثْمَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُبِينَةِ لِأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَلِمَا تَوَاتَرَ مِنْ مُحَافَظَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَوْقَاتِهَا حَتَّى قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً لِغَيْرِ مِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا» (الْبُخَارِيُّ (١٦٨٢)، مُسْلِمٌ (١٢٨٩)).

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٠٥) «أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الطُّهْرِ، وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ» قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أَثْمُهُ.

فَلَا يَصُحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ لَجَمْعِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَتَعْيِينُ وَاحِدٍ مِنْهَا تَحَكُّمٌ فَوْجِبَ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْعُمُومِ فِي حَدِيثِ الْأَوْقَاتِ لِلْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ، وَتَخْصِصُ الْمَسَافِرِ لِثُبُوتِ الْمُخْصَصِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ الْحَاسِمُ.

وَأَمَّا مَا يَرُوى مِنَ الْأَثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَغَيْرُ حُجَّةٍ إِذْ لِلْإِحْتِجَاحِ فِي ذَلِكَ مَسْرَحٌ.

وَقَدْ أَوَّلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْجَمْعِ الصُّورِيِّ وَاسْتَحْسَنَهُ الْقُرْطُبِيُّ وَرَجَّحَهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمَاجَشُونِ وَالطُّحَاوِيُّ وَقَوَاهُ ابْنُ سَيِّدٍ النَّاسِ لِمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ (الْبُخَارِيُّ (١١٧٤)، مُسْلِمٌ (٧٠٥)). عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ - رَاوِي الْحَدِيثِ - عَنْ أَبِي الشَّعْنَاءِ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْنَاءِ أَظُنُّهُ آخِرَ الطُّهْرِ وَعَجَلَ الْعَصْرَ، وَآخِرَ الْمَغْرِبِ وَعَجَلَ الْعِشَاءَ؟ قَالَ: وَأَنَا أَظُنُّهُ.

قَالَ ابْنُ سَيِّدٍ النَّاسِ: وَرَاوِي الْحَدِيثِ أَدْرَى بِالْمُرَادِ مِنْهُ مَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزَمْ أَبُو الشَّعْنَاءِ بِذَلِكَ.

وَأَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ ظَنٌّ مِنَ الرَّاوِي وَالَّذِي يُقَالُ فِيهِ: «أَدْرَى

بما روى إنما يجري تفسيره للفظ مثلاً.

مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ.

رواه الدارقطني (٣٨٧/١) بإسناد ضعيف، والصحيح أنه موقوف.

كما أخرجه ابن خزيمة

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله

ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى

عُسْفَانَ». رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) فإنه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك نسبه الثوري إلى الكذب.

وقال الأزدي: لا تحمل الرواية عنه، وهو منقطع أيضاً؛ لأنه

لم يسمع من أبيه.

(والصحيح أنه موقوف كما أخرجه ابن خزيمة) أي موقوفاً

على ابن عباس، وإسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرّع

فيحتمل أنه من رأيه وتقديمه أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع.

٩- الحضر على القصر في السفر

٤١٦- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاءُوا

اسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا، وَأَقْطَرُوا».

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٥٥٨) بإسناد ضعيف، وهو في مرسل

سعيد بن المسيب عند أبيه [«معرفه السن والآثار» (٤٢٥/٢)] مختصراً

الحديث دليل على أن القصر، والفطر أفضل للمسافر من

خلافهما.

وقالت الشافعية: ترك الجمع أفضل فقياس هذا أن يقولوا

التمام أفضل وقد صرحوا به أيضاً وكانهم لم يقولوا بهذا

الحديث لضعفه.

واعلم أن المصنف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن

حصين وحديث جابر وهما قوله:

١٠- صلاة المريض حسب الاستطاعة

٤١٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ

عَلَى أَنْ فِي هَذِهِ الدُّعْوَى نَظَرًا فَإِنْ قَوْلُهُ ﷺ «قُرْبُ حَامِلٍ

فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْبَهُ مِنْهُ» (إمام أحمد (١٨٣/٥)، أبو داود (٣٦٦٠)،

الترمذي (٢٦٥٦)) يردُّ عمومها.

نعم يتعين هذا التأويل فإنه صرح به النسائي (٢٨٦/١) في

أصل حديث ابن عباس ولفظه «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بِالْمَدِينَةِ ثَمَانِيًا جَمْعًا وَسَبْعًا جَمْعًا آخَرَ الظَّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ،

وَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ».

والعجب من الثوري كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن

متن الحديث المروي، والمطلق في رواية يحمل على المقيّد إذا

كانا في قصّة واحدة كما في هذا.

والقول بأن قوله «أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أَثْنُهُ» يضعف هذا

الجمع الصوري لوجود الحرج فيه مدفوع بأن ذلك أيسر من

التوقيف إذ يكفي للصلاطين تأهب واحد وقصد واحد إلى

المسجد ووضوء واحد بحسب الأغلب بخلاف الوقتين فالخرج

في هذا الجمع لا شك أخف.

وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم؛ لأن العلة

في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع، وإلا لزم مثله

في القصر، والفطر انتهى.

قلت: وهو كلام رصين وقد كنا ذكرنا ما يلاقيه في رسالتنا

«البواقيت في المواقيت» قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه

الله وجزاه خيراً.

ثم قال: واعلم أن جمع التّقديم فيه خطر عظيم وهو كمن

صلى الصلاة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال

الله - تعالى - «وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا»

الآية (الكهف: ١٠٤) من ابتدائها، وهذه الصلاة المقدمة لا دلالة

عليها بمنطوق، ولا مفهوم، ولا عموم، ولا خصوص.

٨- من قال القصر من نحو حسين ميلاً

٤١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ

١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ

بِضْمِ الْمِيمِ، وَفِيهَا الْإِسْكَانُ، وَالْفَتْحُ مِثْلُ هُمَزَةٍ وَلِزْوَةٍ وَكَانَتْ تُسَمَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْعَرُوبَةِ.

أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٤٨٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهِ خَلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةُ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

١- التشديد على متخلف الجمعة

٤٢٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - عَلَى أَعْوَادٍ مِثْرَةٍ - «لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٤)

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى أَعْوَادٍ مِثْرَةٍ أَيْ مِثْرَةٍ الَّتِي مِنْ عُرْدٍ لَا عَلَى الَّذِي كَانَ مِنَ الطَّيْنِ، وَلَا عَلَى الْجَذَعِ الَّذِي كَانَ يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْمِثْرُ عُمَلُهُ ﷺ سَنَةَ سَبْعٍ، وَقِيلَ سَنَةَ ثَمَانٍ عَمَلُهُ لَهُ غُلَامٌ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ تَجَارًا وَاسِمُهُ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ مَيْمُونٌ كَانَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجٍ وَلَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ حَتَّى زَادَهُ مَرْوَانُ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ سِتُّ دَرَجٍ مِنْ أَسْفَلِهِ وَلَهُ قِصَّةٌ فِي زِيَادَتِهِ.

وَهِيَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَهُ إِلَى دِمَشْقَ فَأَمَرَ بِهِ ففَلَحَ فَاطْلَمَتِ الْمَدِينَةَ فَخَرَجَ مَرْوَانُ فخطب فقال: إِنَّمَا أَمْرُنِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ أَرْفَعَهُ.

وَقَالَ: إِنَّمَا رَزَدَتْ عَلَيْهِ لَمَّا كَثَرَ النَّاسُ وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى اخْتَرَقَ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَمَانَةً فَاخْتَرَقَ.

(لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمْ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ تَرْكِهِمْ.

(الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ) الْخَتْمُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْ

كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٍ فَسَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١١٧).

(وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ) هَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا سَلَفَ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ.

(فَقَالَ «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ هُوَ كَمَا قَالَ وَلَمْ يَنْسِبْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى أَحَدٍ وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ رَوَاهُ غَيْرَ الْبُخَارِيِّ وَمَا فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ.

٤١٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَادَ النَّبِيُّ ﷺ مَرِيضًا فَرَأَاهُ يُصَلِّي عَلَى وَسَادَةٍ فَرَمَى بِهَا، وَقَالَ: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوْقُمْ إِمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

رَوَاهُ التَّيْهَقِيُّ «السنن الكبرى» (٣٠٦/٢) وَصَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَفَقَهُ «العلل» لابن أبي حاتم (١١٣/١)

زَادَ فِيمَا مَضَى أَنَّهُ رَوَاهُ التَّيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ قُبِيلَ بَابِ سُجُودِ السُّهُرِ بِلَفْظِهِمَا وَشَرَحْنَاهُمَا هُنَاكَ فَتَرَكْنَا شَرْحَهُمَا هَا هُنَا لِذَلِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ هُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ وَقَدْ مَرَّ أَيْضًا فِي حَدِيثٍ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بِلَفْظِهِ، وَقَالَ هُنَاكَ: صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَقَالَ هُنَا: صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ.

٤١٩- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٢٤/٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٥٨/١-٢٧٥).

وَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ صَلَاةِ الْمَرِيضِ لَا مِنْ أَحَادِيثِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ. وَقَدْ أَتَى بِهِ فِيمَا سَلَفَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِفَةِ قُعُودِ الْمُصَلِّي إِذَا كَانَ لَهُ عُذْرٌ عَنِ الْقِيَامِ. وَفِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي تَقَدَّمَ.

والنبي في قوله «وليس للحيطان ظل» مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْقَبْرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «يُسْتَظَلُّ بِهِ» لَا نَفِي لِأَصْلِ الظِّلِّ حَتَّى يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ صَلَاحًا قَبْلَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

وَهَذَا التَّأْوِيلُ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ وَقْتُ الْجُمُعَةِ هُوَ وَقْتُ الظُّهْرِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ. وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَقْتُهَا صَلَاةُ الْعِيدِ، وَقَبْلَ السَّاعَةِ السَّادَةِ.

وَأَجَارَ مَالِكُ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الزَّوَالِ دُونَ الصَّلَاةِ وَحُجَّتُهُمْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَمَا بَعْدَهُ، وَأَصْرَحَ مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٣١/٣) وَمُسْلِمٌ (٨/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَذَبَ إِلَى جِمَاةٍ فَنَزَحَتْهَا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ» يَعْنِي التَّرَاضُحَ.

وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧/٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الْجُمُعَةَ فَكَانَتْ خُطْبَتُهُ وَصَلَاتُهُ قَبْلَ نِصْفِ النَّهَارِ ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُمَرَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ أَنْتَصِفَ النَّهَارَ ثُمَّ شَهِدْتُهَا مَعَ عُثْمَانَ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ إِلَى أَنْ أَقُولَ زَالَ النَّهَارُ فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَابَ ذَلِكَ، وَلَا أَنْكَرَهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (وَسَالَهُ (ص ١٢٥-١٢٦)) قَالَ: وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَسَعِيدٍ وَمَعَاوِيَةَ أَنَّهُمْ صَلُّوا قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَدَلَالَةُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَاضِحَةٌ.

وَالتَّأْوِيلُ الَّذِي سَبَقَ مِنَ الْجُمْهُورِ يَدْفَعُهُ أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ قِرَائَتِهِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ وَخُطْبَتَهُ لَوْ كَانَتْ بَعْدَ الزَّوَالِ لَمَا ذَهَبُوا مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَلِلْحِطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ. كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَحَقَّقْنَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» أَنَّ وَقْتُهَا الزَّوَالُ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ:

٤٢٢- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: مَا كُنَّا نَقِيلُ، وَلَا نَتَغَذَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ٩٣٣- مسلم ٨٥٩)، وَالْفَرَقُ لِمُسْلِمٍ.

وَلِي رِوَايَةٍ: فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الشَّيْءُ يَضْرِبُ الْحَاتِمَ عَلَيْهِ كَتَمًا لَهُ وَتَغْطِيَةً لئَلَّا يُتَوَصَّلَ إِلَيْهِ، وَلَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ شُبُهَتُ الْقُلُوبِ بِسَبَبِ إِعْرَاضِهِمْ عَنِ الْحَقِّ وَاسْتِكْبَارِهِمْ عَنْ قَبُولِهِ وَعَدَمِ نَفُوزِ الْحَقِّ إِلَيْهَا بِالأَشْيَاءِ الَّتِي اسْتَوْتَقُوا عَلَيْهَا بِالْحَتْمِ فَلَا يَفْضُدُ إِلَى بَاطِنِهَا شَيْءٌ، وَهَذِهِ عُقُوبَةُ عَلَى عَدَمِ الْإِثْبَاتِ لِأَمْرِ اللَّهِ، وَعَدَمِ إِبْتِنَانِ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابِ تَيْسِيرِ الْعُسْرِ.

(ثُمَّ لِيَكُونَ مِنَ الْغَافِلِينَ رِوَاةُ مُسْلِمٍ) بَعْدَ خَتْمِهِ - تَعَالَى - عَلَى قُلُوبِهِمْ فَيَغْفُلُونَ عَنْ اكْتِسَابِ مَا يَنْفَعُهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ وَعَنْ تَرْكِ مَا يَضُرُّهُمْ مِنْهَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَعْظَمِ الزُّوَاجِرِ عَنْ تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالسَّاهِلِ فِيهَا.

وَفِيهِ إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ تَرَكَّهَا مِنْ أَعْظَمِ سَبَابِ الْخِذْلَانِ بِالْكُتْبَةِ، وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى وَجوبِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالْأَكْثَرُ أَنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٌ.

وَقَالَ فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ (١/٦٤٤): إِنَّهَا فَرَضٌ كَفَايَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

٢- وقت الجمعة

٤٢١- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ نَتَصَرَّفُ وَلَيْسَ لِلْحِطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ٤١٦٨)، مُسْلِمٌ (٨٦٠)، وَالْفَرَقُ لِلْبُخَارِيِّ. وَلِي لَفْظُ لِمُسْلِمٍ (٨٦٠) (٣١): كُنَّا نَجْمَعُ مَعَهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ نَرْجِعُ، نَتَّبِعُ الْفَتَى.

(وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ نَتَصَرَّفُ وَلَيْسَ لِلْحِطَانِ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَرَقُ لِلْبُخَارِيِّ. وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ) أَيُّ مِنْ رِوَايَةِ سَلَمَةَ.

(كُنَّا نَجْمَعُ مَعَهُ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ.

(إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَتَى).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ عِنْدَ أَوَّلِ زَوَالِ الشَّمْسِ.

(وعن سَهْلٍ بنِ سَعْدٍ) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلٌ بنُ سَعْدٍ بنِ مَالِكٍ الْخَزْرَجِيُّ السَّاعِدِيُّ الْأَنْصَارِيُّ قِيلَ: كَانَ اسْمُهُ حَزَنًا فَسَمَّاهُ سَهْلًا.

مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَهُ خَمْسٌ عَشْرَةَ سَنَةً وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ. (قال ما كُنَّا نَقِيلُ) مِنَ الْقِيلُولَةِ.

(وَلَا تَعْدُو إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رَوَايَةٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي النَّهْيَةِ: الْقِيلُ، وَالْقِيلُولَةُ: الْأَسْتِرَاحَةُ نَصَفَ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نَوْمٌ.

فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ مِنْ أَدْلَةِ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا أَتَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا لِقَوْلِهِ رَوَايَةُ «عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» لِشَأْنِ يَقُولَ قَائِلٌ إِنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ بِالرَّوَايَةِ فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَتَقْرِيرِهِ فَدَفَعَهُ بِالرُّوَايَةِ الَّتِي اثْبَتَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِهِ سِوَاهُ فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الصَّلَاةِ قَبْلَ الزُّوَالِ، لِأَنَّهُمْ فِي الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ لَا يَقِيلُونَ، وَلَا يَتَعَدُونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ [البور: ٥٨].

نَعَمْ كَانَ ﷺ يُسَارِعُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الزُّوَالِ بِخِلَافِ الظُّهْرِ فَقَدْ كَانَ يُؤَخِّرُهُ بَعْدَهُ حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ.

٣- عددُ الحضور في الجمعة

٤٢٣- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ، فَانْفَلَّتِ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٣).

(وعن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا فَجَاءَتْ عِيرٌ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاثَةِ التَّخْتِيَةِ فَرَأَى.

قَالَ فِي النَّهْيَةِ: الْعِيرُ الْإِبِلُ بِأَحَالِهَا.

(مِنَ الشَّامِ فَانْفَلَّتِ) بِالنُّونِ السَّائِكَةِ، وَفُتِحَ الْفَاءُ فَمُنَاثًا فَوْقِيَّةً. أَيِ انْصَرَفَ.

(النَّاسُ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ) أَيِ فِي الْمَسْجِدِ (إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ فِي الْخُطْبَةِ أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا عَدَدٌ مُعَيَّنٌ كَمَا قِيلَ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ لَهَا أَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَلَا مَا قِيلَ: إِنَّ أَقَلَّ مَا تَتَعَدُّ بِهِ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ أَنَّهَا لَا تَتَعَدُّ بِأَقَلِّ.

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ هِيَ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا الْآيَةُ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ الْآيَةُ [الجمعة: ١١].

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ إِنَّهُ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَامِسِهِ (٦٢) أَنَّ خُطْبَتَهُ ﷺ الَّتِي انْفَضَتْ عَنْهَا إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَظَنُوا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي الْانْفِضَاضِ عَنِ الْخُطْبَةِ، وَأَنَّهُ قَبْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا أَشْبَهُ بِحَالِ أَصْحَابِهِ، وَالْمُظَنُّونَ بِهِمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَكِنَّهُمْ ظَنُّوا جَوَازَ الْانْصِرَافِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ.

٤- من أدرك ركعة من الجمعة

٤٢٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى. وَقَدْ ثُمَّتْ صَلَاتُهُ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٧٤/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (١١٢٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٢/٤)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوَى أَبُو حَالِيمٍ لِإِسْنَادِهِ [العلل: (١٧٢/١)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا) أَيِ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ (فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى) فِي الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا يُضِفُ إِلَيْهَا مَا بَقِيَ مِنْ رَكْعَتَيْهَا وَأَكْثَرُ.

(وَقَدْ ثُمَّتْ صَلَاتُهُ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ

واللفظ له، وإسناده صحيح لكن قوَى أبو حاتم إرساله الحديث أخرجه من حديث بقیة: حدثني یونس بن یزید عن سالم عن أبيه.... الحديث.

قال أبو داود والدارقطني: تفرد به بقیة عن یونس.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١٧٧٢/١) عن أبيه: هذا خطأ في المتن، والإسناد، وإنما هو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَهَا».

وأما قوله (مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) فوهم.

وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقاً عن أبي هريرة ومن ثلاثة طرق عن ابن عمر.

وفي جميعها مقال.

وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للأحق، وإن لم يدرك من الخطبة شيئاً.

وإلى هذا ذهب زيد بن علي والمؤيد والشافعي وأبو حنيفة.

وذهبت الهادوية إلى أن إدراك شيء من الخطبة شرط لا تصح الجمعة بدونه، وهذا الحديث حجة عليهم، وإن كان فيه مقال لكن كثرة طرقه يقوي بعضها بعضاً مع أنه أخرجه الحاكم من ثلاث طرق أحدها من حديث أبي هريرة (٢٩١/١) وقال فيها: على شرط الشيخين. ثم الأصل عدم الشرط حتى يقوم عليه دليل.

٥ - خطبتان وهو قائم

٤٢٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِماً، يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِماً، فَمَنْ نَبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِساً فَقَدْ كَذَبَ.

أخرجه مسلم (٨٦٢)

الحديث دليل على أنه يشرع القيام حال الخطبتين، والفصل بينهما بالجلوس وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو سنة.

فقال أبو حنيفة: إن القيام، والقعود سنة.

وذهب مالك إلى أن القيام واجب فإن تركه إساءة وصحت الخطبة.

وذهب الشافعي وغيره إلى أن الخطبة لا تكون إلا من قيام لمن أطاعه. واحتجوا بمواظبيته ﷺ على ذلك حتى قال جابر «فمن أنبأك... إلى آخره» ولما روي أن كعب بن عجرة لما دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً فأنكر عليه وتلا عليه ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِماً﴾ [الجمعة: ١١] (٨٦٤/٤)

وفي رواية ابن خزيمة: ما رأيت كالיום قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس. يقول ذلك مرتين.

وأخرج ابن أبي شيبة [المصنف] (٤٤٨/١) عن طائوس «خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان، وأول من جلس على المنبر معاوية».

وأخرج ابن أبي شيبة [المصنف] (٤٤٩/١) عن الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحموه، وهذا إبانة للعذر فإنه مع العذر في حكم المتفق على جواز القعود في الخطبة.

وأما حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري (٣٩٠٤) «أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله» فقد أجاب عنه الشافعي أنه كان في غير جمعة.

وهذه الأدلة تقضي بشرعية القيام، والقعود المذكورين في الخطبة.

وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحتها فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأسّي به ﷺ وقد قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)]، وفعله في الجمعة في الخطبتين، وتقديهما على الصلاة مبين لآية الجمعة فما واطب عليه فهو واجب، وما لم يواظب عليه كان في التارك دليل على عدم الوجوب فإن صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول، وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني.

(فائدة) تسليم الخطيب على المنبر على الناس فيه حديث

لَتَهْدِي» [الشورى: ٥٢] «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي» [الإسراء: ٩] وقد يُضاف إليه - تعالى - وهو بمعنى اللطف والترفيق، والمصنعة «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ» الآية [القصاص: ٥٦].

(وشر الأمور محدثاتها) المراد بالمحدثات ما لم يكن ثابتاً بشرع من الله، ولا من رسوله.

(وكل بدعة ضلالة) البدعة لغة ما عمل على غير مثال سابق.

والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب، ولا سنة.

(رواه مسلم) وقد قسم العلماء البدعة خمسة أقسام:

واجبة: كحفظ العلوم بالتدوين، والرُّد على الملاحدة بإقامة الأدلة.

ومندوبة: كبناء المدارس.

ومباحة: كالنوسعة في الوان الأطعمة، وقاخر الثياب.

وعمرمة ومكرهة: وهما ظاهران فيقول: «كل بدعة ضلالة» عام مخصوص.

ولي الحديث دليل على أنه يستحب للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويجزئ كلامه ويأتي بجموع التكليم من التثنية والتثنية ويأتي بقوله (أما بعد).

وقد عقد البخاري باباً في استحبابها، وذكر فيه جملة من الأحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذكر «أما بعد» لبعض الحديثين.

وأخرجها عن اثنين وثلاثين صحابياً.

وظاهره أنه كان ﷺ يلازمها في جميع خطبه، وذلك بعد حمد الله، والثناء والتشهد كما تفيد الرواية المشار إليها بقوله: (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر بن عبد الله.

(كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويثني عليه ثم يقول على أثر ذلك ولا صوته) حذف القول اتكالاً على ما تقدم، وهو قوله (أما بعد، فإن خير الحديث) إلى آخر ما تقدم ولم يذكر الشهادة اختصاراً؛ لثبوتها في غير هذه الرواية.

أخرج الأثرم بسنده عن الشعبي «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» الحديث وهو مُرْسَلٌ.

وأخرج ابن عدي [الكامل (١٨٦٣/٥)] «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَنَا مِنَ مَنْبَرِهِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمِنْبَرِ ثُمَّ صَعِدَ فَإِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بَوَّجَهُوهُ سَلَامٌ ثُمَّ قَعَدَ».

إلا أنه ضعفه ابن عدي بعيسى بن عبد الله الأنصاري وضعفه به ابن حبان.

٦- صورة الخطيب وما يبدأ به

٤٢٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، اخْمَرَتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبِّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ، وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وَكُلُّ بَدْعٍ ضَلَالَةٌ».

رواه مسلم (٨٦٧) (٤٣).

وفي رواية له (٨٦٧) (٤٤): «كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَوَّلِ ذَلِكَ - وَقَدْ غَلَا صَوْتُهُ».

وفي رواية له [(٨٦٧) (٤٥)]: «مَنْ نَهَى اللَّهَ فَلَا مُصِلَ لَهُ، وَمَنْ يُعْذِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ».

وللتأني (١٨٨/٣، ١٨٩) «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي الْبَارِ»

(وعن جابر بن عبد الله ﷺ قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ اخْمَرَتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ صَبِّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ وَيَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ») قال النووي ضبطناه في مسلم بضم الهاء، وفتح الدال فيهما ويفتح الهاء وسكون الدال فيهما.

وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق أي أحسن الطريق طريق محمد وعلى رواية الضم معناه الدلالة، والإرشاد وهو الذي يُضاف إلى الرسل، وإلى القرآن قال تعالى: «وَإِنَّكَ

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ» [أحمد: (٣٤٣/٢)].

وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله - عز وجل - «وَجَعَلْتُ أَشْكَكَ لَا يَجُورُ لَهُمْ خُطْبَةٌ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّكَ عَبْدِي وَرَسُولِي» وَكَانَ يَذْكُرُ فِي تَشْهُدِهِ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ الْعَلَمِ.

(وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر.

(مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ) أَي: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ بَعْدَ «أَمَّا بَعْدُ».

(وَالنَّسَائِيُّ) أَي: عَنْ جَابِرٍ (وَكُلُّ صَلَاةٍ فِي النَّارِ) أَي: بَعْدَ قَوْلِهِ (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) كَمَا هُوَ فِي النَّسَائِيِّ وَاخْتَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَالْمُرَادُ صَاحِبُهَا.

وَكَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ وَشُرَائِعَهُ وَيَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ فِي خُطْبَتِهِ إِذَا عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ كَمَا أَمَرَ الدَّاخِلَ، وَهُوَ يَخْطُبُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَذْكُرُ مَعَالِمَ الشَّرَائِعِ فِي الْخُطْبَةِ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَالْعَادَ وَيَأْمُرُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَيَحْذَرُ مِنْ غَضَبِهِ وَيَرْغُبُ فِي مُوجِبَاتِ رِضَاةٍ وَقَدْ وَرَدَ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ (٨٦٢) «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ النَّاسَ وَيَحْذَرُ».

وظَاهِرُهُ مُحَافَظَتُهُ ﷺ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْخُطْبَةِ وَوُجُوبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي آيَةِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» [ع: (٦٣١)، م: (٣٩١)] وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَتِ الْهَادِثَةُ: لَا يَجِبُ فِي الْخُطْبَةِ إِلَّا الْحَمْدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخُطْبَتَيْنِ جَمِيعاً.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَكْفِي سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُجْزَى إِلَّا مَا سُمِّيَ خُطْبَةً.

٧- الحَضُّ عَلَى تَقْصِيرِ الْخُطْبَةِ

٤٢٧- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ مِثْنَةً مِنْ فِقْهِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٩)

(وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ مِثْنَةً» يَفْتَحُ الْمِمْ نُمَ هَمْزَةً مَكْسُورَةً ثُمَّ نُونٌ مُشَدَّدَةٌ أَي: عِلَامَةً.

(مِنْ فِقْهِهِ) أَي: ثَمَّا يُعْرِفُ بِهِ فِقْهُ الرَّجُلِ، وَكُلُّ شَيْءٍ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ مِثْنَةٌ لَهُ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وَأَمَّا كَانَ قَصْرُ الْخُطْبَةِ عِلَامَةً عَلَى فِقْهِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ هُوَ الْمَطْلَعُ عَلَى حَقَائِقِ الْمَعَانِي وَجَوَامِعِ الْأَلْفَاظِ فَيَتِمَكَّنُ مِنَ التَّبْعِيرِ بِالْعِبَارَةِ الْجَزَلَةِ الْفَعِيدَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ تَمَامِ هَذَا الْحَدِيثِ «فَاطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصَرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنْ مِنَ الْبَيَانِ لَيْسَ خَرًا».

فَشَبَّهَ الْكَلَامَ الْعَامِلَ فِي الْقُلُوبِ الْجَاذِبَ لِلْعَقُولِ بِالسَّحْرِ؛ لِأَجْلِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزَالَةِ وَتَنَاسُقِ الدَّلَالَةِ، وَإِفَادَةِ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ، وَوُقُوعِهِ فِي مجَازِهِ مِنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَغَوِي ذَلِكَ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ فِقَّ فِي الْمَعَانِي وَتَنَاسَقَ دَلَالَتُهَا فَإِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ فَإِنَّهُ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ طَوَّلِ الصَّلَاةِ الطُّوْلُ الَّذِي لَا يَدْخُلُ فَاعِلُهُ تَحْتَ النَّهْيِ وَقَدْ كَانَ يُصَلِّي ﷺ الْجُمُعَةَ بِالْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ وَذَلِكَ طَوْلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى خُطْبَتِهِ وَلَيْسَ بِالتَّطَوُّلِ النَّهْيِيُّ عَنْهُ.

٨- مَا يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ

٤٢٨- وَعَنْ أُمِّ هِشَامِ بِنْتِ حَارِثَةَ بِنْتِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ هَقَّ وَالْقُرْآنَ الْحَمِيدَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٣).

(وعن أُمِّ هَشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هِيَ الْأَنْصَارِيُّه رَوَى عَنْهَا حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَافٍ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أُمُّ هَشَامٍ بِنْتُ حَارِثَةَ بَابِعَتْ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِعَايِبِ (١٩٦٣/٤) وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهَا وَذَكَرَهَا الْمَصْنُفُ فِي التَّقْرِيبِ وَلَمْ يُسَمِّهَا أَيْضًا، وَإِنَّمَا قَالَ: صَحَابِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ.

(قَالَتْ مَا أَخَذْتُ هَقًّا وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُوهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمَنبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسُ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ قِرَاءَةِ سُورَةِ «ق» فِي الْخُطْبَةِ كُلِّ جُمُعَةٍ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَسَبَبُ اخْتِيَارِهِ ﷺ هَذِهِ السُّورَةَ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ الْبَعْثِ، وَالْمَوْتِ، وَالْمَوَاعِظِ الشَّدِيدَةِ وَالزُّوْجَرِ الْأَكِيدَةِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ لِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْخُطْبَةِ كَمَا سَبَقَ.

وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ قِرَاءَةِ السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا بَعْضُهَا فِي الْخُطْبَةِ وَكَانَتْ مُحَافَظَتُهُ عَلَى هَذِهِ السُّورَةِ اخْتِيَارًا مِنْهُ لَا هُوَ الْأَحْسَنُ فِي الْوَعِظِ وَالتَّذْكِيرِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَرْدِيدِ الْوَعِظِ فِي الْخُطْبَةِ.

٩- النَهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْجُمُعَةِ

٤٢٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ. لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٠/١) بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ قَوِيٌّ فِي جَامِعِ حَمَّادٍ مُرْسَلٌ (وَهُوَ) ابْنُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (يُفَسِّرُ) الْحَدِيثَ.

٤٣٠- وَهُوَ يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْبُخَارِيِّ

(٣٩٤)، مُسْلِمٌ (٨٥١). مَرْفُوعًا: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ».

فِي قَوْلِهِ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خُطْبَةَ غَيْرِ الْجُمُعَةِ لَيْسَتْ مِثْلَهَا يُنْهَى عَنِ الْكَلَامِ حَالَهَا.

وَقَوْلُهُ (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ النَّهْيُ بِمَجَالِ الْخُطْبَةِ.

وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنْهَى عَنِ الْكَلَامِ مِنْ حَالِ خُرُوجِ الْإِمَامِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عِنْدَ جُلُوسِهِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ فَهُوَ غَيْرُ خَاطِبٍ فَلَا يُنْهَى عَنِ الْكَلَامِ جَالَةً.

وَقِيلَ: هُوَ وَقْتُ سَيْرِ يَشْبُ بِالسُّكُوتِ لِتَنْفُسِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْخَاطِبِ.

وَأَمَّا شُبُهٌ بِالْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، لِأَنَّهُ فَاتَتْهُ الْأَنْفَاعُ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ.

وَقَدْ تَكَلَّفَ الْمَشَقَّةَ، وَأَتَمَّبَ نَفْسَهُ فِي حُضُورِ الْجُمُعَةِ، وَالْمَشَبُهُ بِهِ كَذَلِكَ فَاتَتْهُ الْأَنْفَاعُ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحْمِيلِ التَّعْبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ «لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ فَإِنَّ الْمَرَادَ بِالْجُمُعَةِ الصَّلَاةَ إِلَّا أَنَّهَا تُجْزَأُ إِجْمَاعًا فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا بِأَنَّهُ نَهْيٌ لِلْفَضِيلَةِ الَّتِي يَجُوزُهَا مَنْ أَنْصَتَ وَهُوَ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٧) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (١٨١٠) بَلْفِظٍ «مَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ ظُهُرًا».

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ أَحَدُ رَوَاتِهِ: مَعْنَاهُ اجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ وَحَرَّمَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ.

وَقَدْ اخْتِجَ بِالْحَدِيثِ مَنْ قَالَ بِمَرْمَةِ الْكَلَامِ حَالَ الْخُطْبَةِ وَهُمْ الْفَهَادِيُّ وَابْنُ حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَرَوَايَةُ عَنِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ تَشْبِيهَهُ بِالْمَشَبِ بِهِ الْمُسْتَكْرَ، وَمِلَاحَظَةَ وَجْهِ الشُّبُهَةِ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ نَسَبَتْهُ إِلَى فَوَاتِ الْفَضِيلَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْجُمُعَةِ مَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا يَلْحَقُ الْمُتَكَلِّمَ مِنَ الْوُزْرِ الَّذِي يُقَادِمُ الْفَضِيلَةَ فَيَصِيرُ مُحْبَطًا لَهَا.

وَذَهَبَ الْقَاسِمُ وَابْنُ الْهَادِي، وَاحِدٌ قَوْلِي أَحْمَدَ وَالشَّافِعِي إِلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ مَنْ يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ، وَمَنْ لَا يَسْمَعُهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الإجماع على وجوب الإنصات على من يسمع خطبة الجمعة إلا عن قليل من التابعين.

وقوله (إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ فَقَدْ لَعَنْتَ) تأكيد في النهي عن الكلام؛ لأنه إذا عُدَّ من اللغو، وهو أمرٌ معروفٌ فأولى من غيره فعلى هذا يجب عليه أن يأمُرَ بالإشارة إن أمكن ذلك.

والمراد بالإنصات قيل: من مكالمه الناس فيجوز على هذا الذكر وقراءة القرآن، والأظهر أن النهي شامل للجميع، ومن فرق فعليه دليلٌ فمثل جواب التحية والصلاة على النبي ﷺ عند ذكره عند من يقول بوجوبها قد تعارض فيه عموم النهي هنا وعموم الوجوب فيهما وتخصيص أحدهما للعموم الآخر تحكم من دون مرجع.

واختلفوا في معنى قوله «لَعَنْتَ» والأقرب ما قاله ابن المنبر أن اللغو ما لا يحسن.

وقيل: بطلت فضيلة جمعك وصارت ظهراً

١٠- تحية المسجد والخطيب بخطب

٤٣١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «صَلَّيْتُ؟» قَالَ لَا، قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ»..

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٩٣١)، مسلم (٨٧٥)].

الرَّجُلُ هُوَ سُلَيْكُ الْغَطَفَانِيِّ سَأَاهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ [(٨٧٥)(٥٨)(٥٩)].

وقيل: غيره وحذفت همزة الاستفهام من قوله «صَلَّيْتُ»، وأصله أَصَلَّيْتُ.

وفي مُسْلِمٍ [(٨٧٥)(٥٤)(٥٥)] قَالَ لَهُ: «أَصَلَّيْتُ».

وقد ثبت في بعض طرق البخاري (٩٣١).

وسليك: بضم السين المهملة بعد اللام مُتَّسَةً نَحْيَةً مُصَغَّرُ (الغطفاني) بفتح الغين المعجمة، فطاء مهملة بعدها فاء.

وقوله (صَلِّ رَكَعَتَيْنِ) وعند البخاري وصفهما بخفيفتين وعند مسلم «وَتَجُوزُ فِيهِمَا» وبوب البخاري لذلك بقوله (بَابُ: مِنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ).

وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تُصَلَّى حال الخطبة. وقد ذهب إلى هذا طائفة من الآل، والفقهاء، والمحدثين ويخفف لسماع الخطبة.

وذهب جماعة من السلف، والخلف إلى عدم شرعيتها حال الخطبة.

والحديث هذا حجة عليهم.

وقد تأولوه بأحد عشر تأويلاً كلها مردودة سردّها المصنف في «الفتح» (٤٠٩/٢-٤١١) برودودها، ونقل ذلك الشارح رحمه الله في الشرح.

واستدلوا بقوله - تعالى - ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤] ولا دليل في ذلك؛ لأن هذا خاصٌ وذلك عامٌ، ولأن الخطبة ليست قرآناً وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى الرجل أن يقول لصاحبه، والخطيب بخطب: أنصت، وهو أمرٌ معروف.

وجوابه أن هذا أمر الشارع، وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمريه بل القاعد يُنصت والداخل يركع التحية.

وبإطابق أهل المدينة خلقاً عن سلف على منع التأفلة حال الخطبة وهذا الدليل للمالكية.

وجوابه: أنه ليس إجماعهم حجة لو اجمعوا كما عرفت في الأصول على أنه لا يتم دعوى إجماعهم فقد أخرج الترمذي (٥١١)، وابن خزيمة (١٨٣٠)، وصححه أن أبا سعيد أتى مرواناً بخطب فصلأهما فاراد حرس مروان أن يمنوه فأبى حتى صلاهما ثم قال: ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمُر بهما.

وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير (كما في المجمع (١٨٤/٢)) مرفوعاً بلفظ «إِذَا دَخَلَ أَخَذَكُمْ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ».

ففيه أيوب بن نهيك متروك وضعفه جماعة وذكره ابن

حَبَّانٍ فِي التَّقَاتِ.

وَيَرْكَبُهُمْ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ، وَالْحِكْمَةَ، وَالْحَتَّ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

وَقَالَ: يُخْطَى.

ولما في سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ مِنْ تَوْبِيخِ أَهْلِ التَّفَاقِ وَحَثِّهِمْ عَلَى التَّوْبَةِ وَدَعَائِهِمْ إِلَى طَلَبِ الْاسْتِغْفَارِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَأَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَكْثُرُ اجْتِمَاعُهُمْ فِي صَلَاتِهَا، وَلَمَّا فِي آخِرِهَا مِنَ الْوَعظِ، وَالْحَتُّ عَلَى الصَّدَقَةِ.

وَقَدْ أَخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْخَطِيبِ أَنْ يَقْطَعَ الْخُطْبَةَ بِالْيَسِيرِ مِنَ الْكَلَامِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّ هَذَا الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ ﷺ مِنْ جُمْلَةِ الْأَوَامِرِ الَّتِي شَرَعَتْ لَهَا الْخُطْبَةُ، وَأَمْرُهُ ﷺ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْبَعْضُ.

١٢- ما يقرأ في العيدين والجمعة

٤٣٣- وَلَهُ (٨٧٩) عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ. وَفِي الْجُمُعَةِ: بِ- «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ».

وَأَمَّا مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ فِي غَيْرِ حَالِ الْخُطْبَةِ فَإِنَّهُ يُشْرِعُ لَهُ الطَّوَافُ فَإِنَّهُ تَحِيَّةٌ أَوْ لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ لَا يَقْعُدُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةٍ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

وَأَمَّا صَلَاتُهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي جَانَةِ غَيْرِ مُسَبَّلَةٍ فَلَا يُشْرِعُ لَهَا التَّحِيَّةَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَسْجِدٍ فَتُشْرِعُ.

(وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ.

(عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه كَانَ يَقْرَأُ) أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(فِي الْعِيدَيْنِ) الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى أَيُّ فِي صَلَاتَيْهِمَا.

(وَلِي الْجُمُعَةِ) أَيُّ فِي صَلَاتِهَا بِ- «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أَيُّ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ» أَيُّ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَهَا.

وَأَمَّا كَوْنُهُ ﷺ لَمَّْا خَرَجَ إِلَى صَلَاتِهِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا شَيْئًا فَذَلِكَ؛ أَنَّهُ حَالَ قُدُومِهِ اشْتَغَلَ بِالذُّخُولِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُهَا فِي الْجَانَةِ وَلَمْ يُصَلِّهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي مَسْجِدِهِ ﷺ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّهَا لَا تُشْرِعُ لِغَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَتْ الْعِيدُ فِي مَسْجِدٍ.

١١- ما يقرأ في صلاة الجمعة

٤٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٩))

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأُولَى (وَالْمُنَافِقِينَ) فِي الثَّانِيَةِ أَيُّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِيهِمَا لَمَّا عُلِمَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَكُنْهُ كَانَ يَقْرَأُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ تَارَةً وَمَا ذَكَرَهُ النُّعْمَانُ تَارَةً.

وَفِي سُورَةِ «سُبْحِ»، وَ«الْغَاشِيَةِ» مِنَ التَّنْذِيرِ بِأَحْوَالِ الْآخِرَةِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعْدِ مَا يُنَاسِبُ قِرَاءَتَهُمَا فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ الْجَامِعَةِ. وَقَدْ وَرَدَ فِي الْعِيدَيْنِ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ بِ- «قَافٍ» وَ«اقْتَرَبَتْ».

١٣- إذا اجتمع العيد والجمعة أجزأ العيد

٤٣٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وَإِنَّمَا خَصَّصَهَا بِهِمَا لَمَّا فِي سُورَةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْحَتِّ عَلَى حُضُورِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَبَيَانِ فَضِيلَةِ بَعْتِهِ ﷺ وَذِكْرِ الْأَرْبَعِ الْحِكَمِ فِي بَعْتِهِ ﷺ مِنْ أَنَّهُ يُتْلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ

(رَوَاهُ الْغَسَنِيُّ إِلَّا السَّرْمُذِيَّ وَاحِدَ (٣٧٧/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٠)، السَّامِيُّ (١٩٤/٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٣١٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٤٦٤))

(وعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: صلى النبي ﷺ العيدين في يوم الجمعة (ثم رخص في الجمعة) أي في صلاتها.

(ثم قال: من شاء أن يصلي أي الجمعة (فليصل) هذا بيان لقوله «رخص»، وإعلام بأنه كان الترخيص بهذا اللفظ.

(رواه الحمسة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة).

وأخرج أيضاً أبو داود (١٠٧٣) من حديث أبي هريرة أنه رضي الله عنه قال: «قد اجتمع في يومكم هذا عيذان فمن شاء أجزأه عن الجمعة، وأنا مجمعون».

وأخرجه ابن ماجه (١٣١١)، والحاكم (٢٨٨٨/١-٢٨٨٩) من حديث أبي صالح.

وفي إسناده بقیة.

وصحح الذارقطي وغيره إرساله.

وفي الباب عن ابن الزبير من حديث عطاء أنه ترك ذلك، وأنه سئل ابن عباس فقال: أصاب السنة (أبو داود (١٠٧١)، النسائي (١٩٤/٣)).

والحديث دليل على أن صلاة الجمعة بعد صلاة العيدين تصير رخصة يجوز فعلها وتركها، وهو خاص بمن صلى العيدين دون من لم يصلها.

والإلهاء ذهب الهادي وجماعة إلا في حق الإمام وثلاثة معه.

وذهب الشافعي وجماعة إلى أنها لا تصير رخصة مستدلين بأن دليل وجوبها عام لجميع الأيام، وما ذكر من الأحاديث، والآثار لا يقوى على تخصيصها لما في أسانيدنا من المقال.

(قلت: حديث زيد بن أرقم قد صححه ابن خزيمة ولم يطعن غيره فيه فهو يصلح للتخصيص فإنه يخص العام بالآحاد.

وذهب عطاء إلى أنه يسقط فرضها عن الجميع لظاهر قوله: «من شاء أن يصلي فليصل» ولعل ابن الزبير فإنه صلى بهم في يوم عيد صلاة العيد يوم الجمعة، قال عطاء: ثم جئنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدثنا قال: وكان ابن عباس في

الطائف فلما قدم ذكرنا له ذلك فقال: أصاب السنة، وعنده أيضاً أنه يسقط فرض الظهر ولا يصلى إلا العصر.

وأخرج أبو داود (١٠٧٢) عن ابن الزبير أنه قال: «عيدان اجتماعاً في يوم واحد فجمعتهما فصلاهما ركعتين بكرة لم يزد عليهما حتى صلى العصر».

وعلى القول بأن الجمعة الأصل في يومها، والظهر بدل فهو يقتضي صحة هذا القول؛ لأنه إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل.

وظاهر الحديث أيضاً حيث رخص لهم في الجمعة، ولم يأمرهم بصلاة الظهر مع تقدير إسقاط الجمعة للظهر يدل على ذلك كما قاله الشارح، وإيد الشارح مذهب ابن الزبير.

(قلت: ولا يخفى أن عطاء أخبر أنه لم يخرج ابن الزبير لصلاة الجمعة، وليس ذلك بنص قاطع أنه لم يصل الظهر في منزله فالجزم بأن مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون عيداً على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح لاحتimal أنه صلى الظهر في منزله بل في قول عطاء إنهم صلوا وحدثنا أي الظهر ما يشعر بأنه لا قائل بسقوطه، ولا يقال: إن مراده صلوا الجمعة وحدثنا فإنها لا تصح إلا جماعة إجماعاً.

ثم القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة، والظهر بدل عنها قول مرجوح بل الظهر هو الفرض الأصلي المفروض ليلة الإسراء، والجمعة متأخر فرضها، ثم إذا فاتت وجب الظهر إجماعاً فهي البدل عنه.

وقد حققناه في رسالته.

١٤- نافلة الجمعة أربع بعدها

٤٣٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول

الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً».

رواه مسلم (٨٨١/٦٧)

الحديث دليل على شرعية أربع ركعات بعد الجمعة،

والأمرُ بها، وإن كان ظاهِرُهُ الوجوبُ إلا أنه أخرجَهُ عَنْهُ مَا، وَقَعَ فِي لَفْظِهِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الصَّبَّاحِ «مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ((٨٨١)) (٦٩) مِنْ رِوَايَةِ سَفِيانٍ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وَالْأَرْبَعُ أَفْضَلُ مِنَ الْاِثْنَيْنِ؛ لَوْ قَوِيَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ وَكَثُرَ فَعَلُهُ لَهَا ﷺ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٤٠/١): وَكَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ دَخَلَ مَنْزِلَهُ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ سُبُّهًا، وَأَمَرَ مَنْ صَلَّاهَا أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا أَرْبَعًا.

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ (١١٣٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا صَلَّى فِي بَيْتِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٩٣٧)، مسلم (٨٨٢)]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ «كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ».

١٥- الجمعة لا توصل بصلوة إلا بفواصل

٤٣٦- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ لَهُ: إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ: أَنْ لَا نَصِلَ صَلَاةَ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ.

رِوَاةُ مُسْلِمٍ (٨٨٣)

(وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ) هُوَ أَبُو يَزِيدَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ فِي الْأَشْهَرِ وَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَحَضَرَ حُجَّةَ الْوُدَاعِ مَعَ أَبِيهِ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ.

(أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا) بِفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنَ الْوَصْلِ.

(بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ) أَيِ مِنَ الْمَسْجِدِ (فَإِنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ أَنْ لَا تُوصِلَ صَلَاةَ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ) «أَنَّ» وَمَا بَعْدَهُ: بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ مِنْ «بِذَلِكَ» (رِوَاةُ مُسْلِمٍ).

فِيهِ مَشْرُوعِيَّةٌ فَصَلَّ النَّافِلَةُ عَنِ الْفَرِيضَةِ، وَأَنْ لَا تُوصَلَ بِهَا.

وظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وَلَيْسَ خَاصًّا بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ الرَّوَايَ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِذِكْرِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِحَدِيثٍ يَعْمُهَا وَغَيْرَهَا.

قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ لثَلَاثَتَيْنِ الْفَرْضُ بِالنَّافِلَةِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ ذَلِكَ هَلَكَةٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّحَوُّلُ لِلنَّافِلَةِ مِنْ مَوْضِعِ الْفَرِيضَةِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى بَيْتِهِ فَإِنَّ فَعْلَ التَّوَافُلِ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ، وَإِلَّا فَالَى مَوْضِعٍ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ. وَفِيهِ تَكْثِيرٌ لِمَوَاضِعِ السُّجُودِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٠٠٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «أَيُعْزِزُ أَخَذَكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ يَغْنِي السُّبْحَةَ» وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٨٤٨) وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» وَلَمْ يَصَحِّ النَّهْيُ.

١٦- فَضْلُ الْجُمُعَةِ

٤٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرَغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

رِوَاةُ مُسْلِمٍ (٨٥٧)

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَنْ اغْتَسَلَ أَيُّ لِلْجُمُعَةِ لِحَدِيثِ «إِذَا أَتَى أَخَذَكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» [خ (٨٨٢)، م (٨٤٥)] أَوْ مُطْلَقًا.

وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - شَيْئًا إِلَّا
أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ: يَقُلُّهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بخاري (٩٣٥)، مسلم (٨٥٢)).

ولي رواية لمسلم (٨٥٢)(١٥) «وهي ساعة خفيفة».

(وعنه) أي عن أبي هريرة.

(أن رسول الله ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا
يُؤَاقِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ» جُمْلَةً حَالِيَةً أَوْ صَفَةً لـ «عبد»،
والواو لتأكيد لصوق الصفوة.

(يُصَلِّي) حال ثانٍ.

(يسأل الله تعالى) حال ثالث.

(شيئًا إلا أعطاهُ إيَّاهُ، وأشارَ أي النبي ﷺ).

(بيدِهِ يَقُلُّهَا) يحقر وقتها.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ولي رواية لمسلم وهي ساعة خفيفة) هو الذي
أفاده لفظ «يَقُلُّهَا» في الأولى.

وليه إيهام الساعة ويأتي تعيينها.

ومعنى «قائم» أي مقيم لها مُتَلَبِّسٌ بِأَرْكَانِهِ لَا يَمْنَعُ حَالُ
القيام فقط وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ ثَابِتَةٌ فِي رَوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الْحَفَظِ
وَسَقَطَتْ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى.

وحكي عن بعض العلماء أنه كان يأمرُ بحذفها من الحديث
وكانه استشكل الصلاة إذ وقت تلك الساعة إذا كان من بعد
العصر فهو وقت كراهة للصلاة، وكذا إذا كان من حال جلوس
الخطيب على المنبر إلى انصرافه.

وقد تأولت هذه الجملة بأن المراد مُتَطَرِّقًا للصلاة، والمتطرق
للصلاة في صلاة كما ثبت في الحديث [خ (٦٥٩)، م (٦٤٩)].

وإنما قلنا: إن المشير بيده هو النبي ﷺ لما في رواية
مالك (الموطأ (١٥)) فأشار النبي ﷺ.

وقيل: المشير بعض الرؤاة.

وأما كيفية الإشارة فهو أنه وضع أُمْلَتَهُ على بطن
الوسطى، والخصر يُبَيِّنُ قَلْبَهَا.

(ثم أتى الجمعة) أي الموضع الذي تقام فيه كما يدلُّه
قوله (فصلي) من التوافل.

(ما قُدِّرَ لَهُ ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرَغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ ثُمَّ يُصَلِّي
مَعَهُ غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَفَضْلُ أَيِّ زِيَادَةٍ (ثَلَاثَةُ
أَيَّامٍ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

فيه دلالة على أنه لا بُدَّ في إحرازه لما ذُكِرَ من الأجر من
الاعتسال إلا أن في رواية لمسلم (٨٧٥)(٢٧) «مَنْ تَوَضَّأَ
فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ».

وفي هذه الرواية بيان أن غسل الجمعة ليس بواجب، وأنه
لا بُدَّ من التأفلة حسبما يُمكنه فإنه لم يُقدَّرْها بِجَدِّ قِيَمٍ لَهُ هَذَا
الآجر ولو اقتصر على تحية المسجد.

وقوله: (أَنْصَتَ) من الإنصات، وهو السكوت، وهو غير
الاستماع إذ هو الإصغاء لسماع الشيء. ولذا قال تعالى:
«فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا» (الاعراف: ٢٠٤) وتقدم الكلام هل
الإنصات يجب أو لا.

وليه دلالة على أن النهي عن الكلام إنما هو حال الخطبة
لا بعد الفراغ منها، ولو قبل الصلاة فإنه لا نهى عنه كما دلَّت
عليه «حتى».

وقوله: (غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ) أي ما بين صلاتها
وخطبتها إلى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى يكون
سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان أي غُفِرَتْ لَهُ الْخَطَايَا الْكَاتِنَةُ
فِيهَا بَيْنَهُمَا.

(وفضل ثلاثة أيام) أي غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ
السَّبعة حتى تكون عشرة.

وقل المغفور الكبائر؟ الجمهور على الآخر، وأن الكبائر لا
يغفرها إلا التوبة.

١٧- السَّاعَةُ الْمُسْتَجَابَةُ

٤٣٨- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَاقِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ،

وَقَدْ أَطْلَقَ السُّؤَالُ هُنَا، وَفِيهِ فِي غَيْرِهِ كَمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٠٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي لِبَابَةَ الْأَنْصَارِيِّ بِالْفَصْلِ «مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهُ حَرَامًا» «مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ إِلَّا نَهْيًا» وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٢٨٤/٥) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ «مَا لَمْ يَسْأَلْ إِلَّا نَهْيًا أَوْ قَطِيعَةً رَحِمَ».

٤٣٩- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيَّنَّ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٣)، وَزَجَّجَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ.

(وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَدَالِ مُهْمَلَةٍ هُوَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو بُرْدَةَ مِنَ التَّابِعِينَ الْمَشْهُورِينَ سَمِعَ أَبَاهُ وَعَلِيًّا رضي الله عنهما وَابْنَ عُمَرَ وَغَيْرَهُمْ.

(عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ.

(قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: هِيَ) أَيُّ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ. (مَا بَيَّنَّ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ) أَيُّ عَلَى الْمَنْبَرِ (لِي أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَزَجَّجَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤١٦/٢-٤٢٢)، عَنْ الْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةً وَأَرْبَعِينَ قَوْلًا وَسِيَرُ إِلَيْهَا وَسَرَدَهَا الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ، وَهَذَا الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى أَحَدَهَا وَرَجَّحَهُ مُسْلِمٌ عَلَى مَا رَوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٠/٣)، وَقَالَ: هُوَ أَجْوَدُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَصَحُّهُ.

وَقَالَ بِهِ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَجَمَاعَةٌ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هُوَ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ الصَّحِيحُ بِلِ الصُّوَابِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَلَيْسَ الْمَرَادُ أَنَّهَا تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الْوَقْتِ الَّذِي عَيْنُ بَلْ تَكُونُ فِي أَثْنَائِهِ لِقَوْلِهِ «يُقَلَّلُهَا».

وَقَوْلُهُ «خَفِيفَةٌ».

وَفَائِدَةٌ ذَكَرَ الْوَقْتُ أَنَّهَا تَتَمَلَّلُ فِيهَا فَيَكُونُ إِيْنَادُ مَظَنِّيْهَا إِيْنَادُ الْخَطِيئَةِ مَثَلًا، وَإِنْهَاؤُهَا أَنْتِهَاءُ الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُ رَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ فَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا فَإِنَّهُ لَا مَسْرَحَ لِلْإِجْتِهَادِ فِي تَعْيِينِ أَوْقَاتِ الْعِبَادَاتِ، وَيَأْتِي مَا أَعْلَهُ بِهِ الدَّارَقُطْنِيُّ قَرِيبًا.

٤٤٠- وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١١٣٩).

(وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ) هُوَ أَبُو يُوسُفَ بْنِ سَلَامٍ مِنْ بَنِي قَيْنَسَاقَ إِسْرَائِيلِيٍّ مِنْ وَلَدِ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَحْبَابِ، وَاحِدٌ مِنْ شُهَدَاءِ لَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْجَنُودِ. رَوَى عَنْهُ أَبَاهُ يُوسُفُ وَعُمَرُ، وَانْسُ بْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُمْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَلَامٌ بِتَخْفِيفِ السَّلَامِ قَالَ الْمُبَرِّدُ: لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ سَلَامٌ بِالتَّخْفِيفِ غَيْرُهُ.

(عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ) لَفْظُهُ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: قُلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَعْنِي التَّوْرَةَ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَافَقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا قَضَى اللَّهُ لَهُ حَاجَتَهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاشَارَ أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ قُلْتُ: أَيُّ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ: «هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ» قُلْتُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ سَاعَةً صَلَاةٍ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا صَلَّى ثُمَّ جَلَسَ لَا يُجْلِسُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ» أَنْتَهَى.

٤٤١- وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٤٨) وَالنَّسَائِيِّ (٩٩/٣) أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَمْلَيْتُهَا فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ (٤١٦/٢-٤٢١).

(وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ) فَقَوْلُهُ «أَنَّهَا» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ «وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ إِلَى آخِرِهِ».

وَرَجَّحَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْقَوْلَ رَوَاهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (١١١٠)

حديث (٤٨٩).

وفي الحديث بيان فضيلة الجمعة لاخصاصها بهذه الساعة.

وقال أحمد: أكثر الأحاديث على ذلك.

وقال ابن عبد البر: هو أثبت شيء في هذا الباب.

١٨- نصاب الجمعة

٤٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: مَضَتِ السُّنَّةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَصَاعِدًا جُمُعَةٌ.

رواه الدارقطني (٣/٢) بإسناد ضعيف.

(وعن جابر) هو ابن عبد الله.

وقال «مضت السنة أن في كل أربعين فصاعدا جمعة»، رواه الدارقطني بإسناد ضعيف، وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحمد: اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني: منكر الحديث.

وقال ابن حبان: لا يجوز أن يُختج به.

وفي الباب أحاديث لا أصل لها.

وقال عبد الحق: لا يثبت في العدد حديث.

وقد اختلف العلماء في النصاب الذين بهم تقوم الجمعة:

فذهب إلى وجوبها على الأربعين لا على من دونهم عمر بن عبد العزيز والشافعي.

وفي كون الإمام أحدهم وجهان عند الشافعية.

وذهب أبو حنيفة والمؤيد وأبو طالب إلى أنها تنعقد بثلاثة مع الإمام، وهو أقل عدد تنعقد به فلا تحب إذا لم يتم هذا القدر مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَعُوا﴾ [الجمعة: ٩].

قالوا: والخطاب للجماعة بعد النداء للجمعة، وأقل الجمع ثلاثة فدل على وجوب السعي على الجماعة للجمعة بعد النداء لها، والنداء لا بد له من مناد فكانوا ثلاثة مع الإمام ولا دليل على اشتراط ما زاد على ذلك.

واغترض بأنه لا يلزم من خطاب الجماعة فعلهم لها مجتمعين.

روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن «أن ناساً من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افترقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة» ورجحه إسحاق وغيره وحكى أنه نص الشافعي.

وقد استشكل هذا فإنه ترجيح لغير ما في الصحيح على ما فيه، والمعروف من علوم الحديث وغيرها أن ما في الصحيحين أو في أحدهما مقدم على غيره.

والجواب أن ذلك حديث لم يكن حديث الصحيحين أو أحدهما مما انتقده الحفاظ كحديث أبي موسى هذا الذي في مسلم (٨٥٣) (١٦) فإنه قد أعل بالانقطاع والاضطراب.

أما الأول فلأنه من رواية خزيمة ابن بكير.

وقد صرح أنه لم يسمع من أبيه فليس على شرط مسلم.

وأما الثاني فلأن أهل الكوفة أخرجوه عن أبي بردة غير مرفوع، وأبو بردة كوفي، وأهل بلذية أعلم بحديثه من بكير فلز كان مرفوعاً عند أبي بردة لم يقفوه عليه ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب.

وجمع ابن القيم [إزاد المعاد (٣٩٤/١)] بين حديث أبي موسى وابن سلام بأن الساعة تنحصر في أحد الوقتين وسبقه إلى هذا أحمد بن حنبل.

(وقد اختلف فيها على أكثر من أربعين قولاً أمليتها في شرح البخاري) تقدمت الإشارة إلى هذا.

قال الخطابي: اختلف فيها على قولين.

ف قيل: قد رفعت، وهو حكى عن بعض الصحابة.

وقيل: هي باقية واختلف في تعيينها ثم سرد الأقوال، ولم يبلغ بها ما بلغ بها المصنف من العدد.

وقد اقتصر المصنف هاهنا على قولين كأنهما الأرجح عنده دليلاً.

وله دليل على مشروعية ذلك للخطيب؛ لأنها موضع الدُّعاء.

وقد ذهب إلى وجوب دُعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين، والمؤمنات أبو طالب والإمام يحيى وكأنهم يقولون: إن مؤظفتم دليل الوجوب كما يفيدُه «كَانَ يَسْتَغْفِرُ».

وقال غيرهم: يُندب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب. قال الشارح: والأول أظهر.

٢٠- التذكير بآيات القرآن

٤٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَذْكُرُ النَّاسَ. رَوَاهُ أَبُو قَاوَدَ (١٢٠١)، وَاحْتَمَلَهُ فِي مُسْلِمٍ (٨٦٦)

كأنه يُريد ما تقدم [رقم (٢٠)] من حديث أم هشام بنت حارثة أنها قالت: ما أخذت «قَالَ الْقُرْآنُ الْمَجِيدُ» إِلَّا مِنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلَّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمَنبَرِ.

وروى الطبراني في الأوسط (٤٠٤٥) من حديث عليٍّ عليه السلام أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على المنبر «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

وله رجل مجهول وبقية رجاله مؤثوقون.

وأخرج الطبراني في أيضاً (٨٣٠٦) من حديث جابر «أَنَّهُ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ فِي خُطْبَتِهِ آخِرَ الزَّمْرِ فَتَحَرَكَ الْعَجُوزُ مَرَّتَيْنِ».

وفي روايته ضعيفان.

٢١- مَنْ يُعَذِّرُ فِي الْجُمُعَةِ

٤٤٥- وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرَبَعَةً: مَمْلُوكٌ وَأَمْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَمَرِيضٌ». رَوَاهُ أَبُو قَاوَدَ (١٠٦٧)، وَقَالَ: لَمْ يَسْنَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

وقد صرح في البحر بهذا واعترض به أهل المنع بما استدلوا به للمذهب ونقضه بقوله تعالى: «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» [البقرة: ٤٣] «وَجَاهِدُوا» [الحج: ٧٨] فإنه لا يلزم إلتناء الزكاة في جمعة.

قلت: والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب ولا من السنة، وإذ قد علم أنها لا تكون صلاحها إلا جمعة كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه (٩٧٢) وابن عدي [الكامل] (٩٨٩/٣) وحديث أبي أمامة عند أحمد (٢٥٤/٥-٢٦٩) والطبراني [المعجم الكبير] (٢٥٢/٨) والاثنيان أقل ما تيسر به الجماعة لحديث «الْأَثْنَانِ جَمَاعَةٌ» فتم بهم في الأظهر.

وقد سرد الشارح الخلاف، والأقوال في كمية العدد المتخير في صلاة الجمعة فبلغت أربعة عشر قولاً وذكر ما تشبث به كل قائل من الدليل على ما ادعاه بما لا ينهض حجة على الشرطية ثم قال: والذي نقل من حال النبي ﷺ أنه كان يصلّيها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المتخير هو الجمع الذي يحصل به الشعار، ولا يكون إلا في كثرة يغيظ بها المنافق وتكبت بها الجاحد ويسر بها المصدق، والآية الكريمة دالة على الأمر بالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم يبعد.

قلت: قد كتبنا رسالة في شروط الجمعة التي ذكروها ووسعنا المقال والاستدلال سميناها: «اللمعة في تحقيق شرائط الجمعة».

١٩- الاستغفار للمؤمنين في خطبة الجمعة

٤٤٣- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ».

رَوَاهُ الْبَرْزَاءُ بِإِسْنَادٍ كَثِيرٍ [كشف الاستار] (٦٤١).

قلت: قال البراء: لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد. وفي إسناد البراء يوسف بن خالد السمي، وهو ضعيف.

ورواه الطبراني في الكبير (٢٦٤/٧) إلا أنه بزيادة، «وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمَاتِ».

وأخرجه الحاكم (٢٨٨/١) من رواية طارق المذکور عن أبي موسى.
(وعن طارق بن شهاب) بن عبد شمس لأحمسي البجلي
الكوفي.

أدرك الجاهلية ورأى النبي ﷺ وليس له منه سماعٌ وغزا
في خلافة أبي بكرٍ وعمر ثلاثاً وثلاثين أو أربعاً وثلاثين غزوةً
وسريةً ومات سنة اثنتين وثمانين.

(أن رسول الله ﷺ قال: «الجمعة حق واجب على كل
مسلم في جماعة إلا أربعةً: مملوكٌ وامرأةٌ وصبيٌّ ومريضٌ». رواه
أبو داود. وقال لم يسمع طارق من النبي ﷺ) إلا أنه في سنن
أبي داود بلفظ «عبد مملوكٌ أو امرأةٌ أو صبيٌّ أو مريضٌ» بلفظ
«أو» وكذا ساقه المصنف في التلخيص (٦٩/٢).

ثم قال أبو داود: طارق قد رأى النبي ﷺ، وهو من
أصحاب النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً انتهى.

(وأخرجه الحاكم من رواية طارق المذکور عن أبي موسى)
يريد المصنف أنه بهذا صار موصولاً.

وفي الباب عن تميم الداري وابن عمر ومولى لابن الزبير
رواه البيهقي (١٨٤/٣) وحديث تميم فيه أربعة أنفس ضعفة
على الولاء قاله ابن القطان.

وحديث ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط (٨١٨)
بلفظ «ليس على مسافرٍ جمعة».

وفيه أيضاً (٢٠٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «خمسة
لا جمعة عليهم المرأة، والمسافر، والغيب، والصبي، وأهل
البادية».

٤٤٦- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال:
قال رسول الله ﷺ: «ليس على مسافرٍ جمعة».

رواه الطبراني بإسناد ضعيف [المعجم الأوسط] (٨١٨).

ولم يذكر المصنف تضعيفه في التلخيص (٦٩/٢) ولا بيان
وجوه ضعفه، وإذا عرفت هذا فقد اجتمع من الأحاديث أنها لا
تجب الجمعة على سبعة أنفس:

الصبي، وهو متفق على أنه لا جمعة عليه.

والمملوك: وهو متفق عليه إلا عند داود فقال بوجوبها عليه
لدخوله تحت عموم «يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة»
[الجمعة: ٩] فإنه تقرر في الأصول دخول العبيد في الخطاب.

واجب عنه بأنه خصصته الأحاديث، وإن كان فيها مقال
فإنه يقوي بعضها بعضاً.

والمرأة: وهو مجمع على عدم وجوبها عليها.

وقال الشافعي: يستحب للعجائز حضورها بإذن الزوج
ورواية البحر عنه أنه يقول بالوجوب عليهن خلاف ما هو
مصرح به في كتب الشافعية.

والمريض: فإنه لا يجب عليه حضورها إذا كان يتضرر به.

والمسافر: لا يجب عليه حضورها، وهو يحتمل أن يراد به
مباشر السفر.

وأما النازل فيجب عليه ولو نزل بمقدار الصلاة.

والى هذا ذهب جماعة من الآل وغيرهم.

وقيل: لا تجب عليه؛ لأنه داخل في لفظ المسافر، واليه
ذهب جماعة من الآل أيضاً، وهو الأقرب؛ لأن أحكام السفر
باقية له من القصر ونحوه ولذا لم يُنقل أنه ﷺ صلى الجمعة
بعرفات في حجة الوداع؛ لأنه كان مسافراً وكذلك العيد تسقط
صلاته على المسافر ولذا لم يرو أنه ﷺ صلى صلاة العيد في
حجته تلك.

وقد وهم ابن حزم فقال: إنه صلاحها في حجته وغلطه
العلماء.

السادس: أهل البادية.

وفي النهاية أن البادية تختص بأهل العمد، والخيام دون
أهل القرى، والمدن.

وفي شرح العمدة أن حكم أهل القرى حكم أهل البادية
ذكره في شرح حديث «لا يبيع خاضعٌ ليا» [بخاري (٢١٥٠)،
مسلم (١٥١٥)].

٢٢- استقبال الخطيب

٤٤٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَنَاهُ بِوُجُوهِنَا.

رواه الترمذي بإسناد ضعيف (٥٠٩).

وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة

(وعن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا. رواه الترمذي بإسناد ضعيف) لأن فيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو ضعيف تفرد به وضعفه أبو الدارقطني وابن عدي وغيرهما.

(وله شاهد من حديث البراء عند ابن خزيمة) لم يذكره الشارح ولا رأته في التلخيص.

والحديث يدل على أن استقبال الناس الخطيب مواجهة له أمر مستمر، وهو في حكم الجمع عليه وجزم بوجوبه أبو الطيب من الشافعية.

وللهادوية احتمالان فيما إذا تقدم بعض المستمعين على الإمام، ولم يواجهوه يصح أو لا يصح.

ونص صاحب «الأثمار» أنه يجب على العدد الذين تنعقد بهم الجمعة المواجهة دون غيرهم.

٢٣- توكلو الخطيب على عصا

٤٤٨- وَعَنِ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ رضي الله عنه: شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا قَوْسٍ.

رواه أبو داود (١٠٩٦).

(وعن الحكم بن حزن) بفتح المهمل وسكون الزاي فنون.

والحكم قال ابن عبد البر: إنه أسلم عام الفتح وقيل: يوم اليمامة، وأبو حزن بن أبي وهب المخزومي.

(شهدنا الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكئاً على عصا

أو قوس. رواه أبو داود) غامضة في الشئ «فحمد الله»، ولئن عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات ثم قال: «لَئِنِ النَّاسُ لَانْفَكُوا عَنْ صَلَاتِهِمْ سُدَّتْ أَعْيُنُ رَبِّكَ عَلَى النَّاسِ وَنَسُوا». وفي رواية، «وابشروا»، وإسناده حسن وصححه ابن السكن وابن خزيمة.

وله شاهد عند أبي داود (١١٤٥) من حديث البراء أنه ﷺ أعطي يوم العيد قوساً فخطب عليه، وطولت له أحمد والطبراني وصححه ابن السكن.

وأخرج الشافعي [تريب المسند] (٤٧١): «أنه ﷺ كان إذا خطب يتمد على عنزة له، والعنزة مثل نصف الرمح أو أكبر فيها سنان مثل سنان الرمح.

وفي الحديث دليل أنه يندب للخطيب الاعتماد على سيف أو غيره وقت خطبته، والحكمة أن في ذلك ربطاً للقلب وللبعد يدينه عن العبد فإن لم يجد ما يتمد عليه أرسل يديه أو وضع اليمنى على اليسرى أو على جانب المنبر ويكره في المنبر بالسيف إذ لم يؤخر فهو بدعة.

١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخُوفِ

١- من قال ركعة واحدة ويتم أخرى

٤٤٩- عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ رضي الله عنه عَنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخُوفِ: أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَاءَ الْعَدُوُّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا؛ لِأَنفُسِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَاءَ الْعَدُوُّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

متفق عليه [البحاري (٤١٢٩)، مسلم (٨٤٢)]، وهذا فقط مسلم ووقع في المتفرقة لابن خزيمة، عن صالح بن خوات عن أبيه.

(عن صالح بن خوات) بفتح الحاء المعجمة وتشدِيد الواو
منشأة فوقه الأنصاري المدني تابعي مشهور سمع جماعة من
الصحابية.

(عن علي بن النعمان) في صحيح مسلم (٨٤١) عن
صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حنيفة فصرح بمن
حدثه في الرواية.

وفي رواية أبيه كما هنا.

(يوم ذات الرقاع) بكسر الراء ففأت مخففة آخره عين
مُهَمَّلَةٌ: هُوَ مَكَانٌ مِنْ نَجْدٍ بَارِضٍ غَطَّانٍ سُمِّيَتْ الْغَزَاةَ بِذَلِكَ؛
لأن أقدامهم تقبت فلفوا عليها الحرق كما في صحيح البخاري
(٤١٢٨) من حديث أبي موسى وكانت في جمادى الأولى في
السنة الرابعة من الهجرة.

(صلاة الخوف): أن طائفة من أصحابه ﷺ صفت معه
وطائفة وجاه بكسر الواو فجيم: مواجهة (العدو) فصلّى بالذنين
معه ركعة ثم ثب قائماً، وأتموا؛ لأنفسهم ثم انصرفوا وصفوا في
سُلم «فصفوا» بالفاء (وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى
بهم الركعة التي بقيت ثم ثب جالساً، وأتموا؛ لأنفسهم ثم سلم
بهم، متفق عليه وهذا لفظ مسلم ووقع في المعرفة) كتاب (لابن
منه) بفتح الميم وسكون النون فدلّ مُهَمَّلَةٌ إمام كبير من أئمة
الحديث (عن صالح بن خوات عن أبيه) أي خوات، وهو
صحابي فذكر الميهم أنه أبوه.

وفي سلم أنه من ذكرناه.

واعلم أن هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه، وهو
الذي قاله ابن إسحاق وغيره من أهل السير، والمغازي وتلقاه
الناس منهم.

قال ابن القيم: وهو مُشْكِلٌ جداً فإنه قد صح أن المشركين
حبسوا رسول الله ﷺ يوم الخندق عن صلاة الظهر، والعصر،
والغروب، والعشاء فصلاهم جميعاً وذلك قبل نزول صلاة
الخوف، والخندق بعد ذات الرقاع سنة خمس.

قال: والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ
للخوف بعسفان ولا خلاف بينهم أن عسفان كانت بعد
الخندق.

وقد صح عنه ﷺ أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع
فعلم أنها بعد الخندق وبعد عسفان.

وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى.

ومن يخرج بتقديم شرعيتها على الخندق على رواية أهل
السير من يقول: إنها لا تصل صلاة الخوف في الحضر ولذا لم
يصلها النبي ﷺ يوم الخندق.

وهذه الصفة التي ذكرت في الحديث في كيفية صلاتها
واضحة.

وقد ذهب إليها جماعة من الصحابة ومن الال من بعدهم.

واشترط الشافعي أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهذا
في الثنائية، وإن كانت ثلاثية انتظر في التشهد الأول، وتسم
الطائفة الركعة الثالثة وكذلك في الرباعية إن قلنا إنها تصلّى
صلاة الخوف في الحضر ينتظر في التشهد أيضاً.

وظاهر القرآن مطابق لما دلّ عليه هذا الحديث الجليل لقوله
﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢].

وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المتأد من الصلاة في تقليل
الأفعال المنافية للصلاة والمتابعة للإمام.

٤٥٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

غزوت مع رسول الله ﷺ، قبل نجد، فوآزينا العدو
فصافقناهم، فقام رسول الله ﷺ، فصلّى بنا، فقامت
طائفة معه، وأقبلت طائفة على العدو، وركع بمن
معه، وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة
التي لم تصل، فجاءوا فركع بهم ركعة، وسجد
سجدتين، ثم سلم فقام كل واحد منهم، فركع
ركعة، وسجد سجدتين.

متفق عليه [بخاري (٩٤٣)، مسلم (٨٣٩)]. واللفظ لبخاري.

(وعن ابن عمر قال غزوت مع رسول الله ﷺ قبل بكسر
القاف، وفتح الموحدة أي جهة (نجد) نجد: كل ما ارتفع من
بلاد العرب.

(فوازينا) بالرأي بعدها مُثَنَاءٌ نَحْيَةً قَابِلًا.

(العدو) فصاففناهم فقام رسول الله ﷺ فصلّى بنا) في الغازي من البخاري أنها صلاة العصر ثم لفظ البخاري «فصلّى لنا» باللام.

قال المصنف في الفتح (٤٣٠/٢): أي؛ لأجلنا ولم يذكر أن فيه رواية بالوحدة.

وفيه «يُصلّي» بالفعل المضارع.

(فقامت طائفة معه، وأقبلت طائفة على العدو وركع بمن معه ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا) أي الذين صلوا معه، ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم (مَكَانَ الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين. متفق عليه، هذا لفظ البخاري).

قال المصنف: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا.

ويحتمل أنهم آتموا في حالة واحدة.

ويحتمل أنهم آتموا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى، والأول مستلزم تضييع الحراسة المطلوبة، وإفراذ الإمام وحده ويرجح ما رواه أبو داود (١٢٤٤) من حديث ابن مسعود بلفظ «ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا» انتهى.

والطائفة تطلق على القليل، والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثة جاز للإمام أن يصلّي بواحد والثالث يجرس ثم يصلّي مع الإمام وقد أقل ما تحصل به جماعة الخوف.

وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية والتي بين ركعتيها ثم آتت الطائفة الأولى بعدها.

وقد ذهب إلى هذه الكيفية أبو حنيفة ومحمد.

٤٥١- وعن جابر رضي الله عنه قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فصففنا صفين: صف رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي

ﷺ وكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه، فذكر الحديث (٨٤٠) (٣٠٧).

وفي رواية (٨٤٠) (٣٠٨): «ثم سجد وسجد معه الصف الأول، فلما قاموا سجد الصف الثاني، وذكر مثله، وفي أخرى: ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً». رواه مسلم.

(وعن جابر قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصففنا صفين صف خلف رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعاً ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه) أي انحدر الصف الذي يليه، وهو عطف على الضمير المتصل من دون تأكيد؛ لأنه قد وقع الفصل.

وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث.

تمامه «انحدر الصف المؤخر بالسجود، وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً».

وقال جابر كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرهم انتهى لفظ مسلم.

قوله (وفي رواية) هي في مسلم عن جابر، وفيها تعيين القوم الذين حاربوهم ولفظها «غزونا مع رسول الله ﷺ قوماً من جهة فقاتلونا قتالاً شديداً فلما صلينا الظهر قال المشركون: لو ملنا عليهم ميلاً واحدة لا قطعناهم فأخبر جبريل رسول الله ﷺ فذكر ذلك لنا رسول الله ﷺ قال: وقالوا:

رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ.
(وللنَّسَائِيِّ مَنْ وَجَّهَ آخَرَ غَيْرَ الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْهُ مُسَلِّمٌ).

(عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ صَلَّى بِآخَرَيْنِ) أَيْضاً (رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ) فَصَلَّى بِإِحْدَاهُمَا فِرَاضاً وَبِالْآخَرَى نَفْلًا لَهُ.

وَعَمِلَ بِهَذَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَادَّعَى الطَّحَاوِيُّ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ الْمُفْتَرِضُ خَلْفَ الْمُتَشَلِّلِ وَلَا دَلِيلٌ عَلَى النَّسْخِ.

٤٥٤- وَمِثْلُهُ؛ لِأَبِي دَاوُدَ (١٢٤٨)، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.
وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَإِنَّهُ يُصَلِّي سِتَّ رَكَعَاتٍ، وَالْقَوْمُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

٣- من قال: ركعة واحدة دون إتمام

٤٥٥- وَعَنْ حُذَيْفَةَ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخُرُوفِ بِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً، وَبِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٥/٥، ٣٩٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ (١٦٧/٣)، وَصَنَعَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٤٥٢).

وَمِثْلُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُرَيْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهَذِهِ الصَّلَاةُ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ صَلَاةً حُدَيْفَةُ بِطَبْرِسْتَانَ وَكَانَ الْأَمِيرُ سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ فَقَالَ «أَيُّكُمْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخُرُوفِ؟ قَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا فَصَلَّى بِهِمْ هَذِهِ الصَّلَاةَ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٢٤٣) عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ قَالَ زَيْدٌ «كَانَتْ لِلْقَوْمِ رَكَعَةٌ رَكَعَةً وَلِلنَّبِيِّ ﷺ رَكَعَتَيْنِ».

وَأَخْرَجَ (١٢٤٧) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ «فَرَضَ اللَّهُ - تَعَالَى - الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي الْخَضِرِ أَرْبَعًا وَفِي السَّهْرِ رَكَعَتَيْنِ، وَفِي الْخُرُوفِ رَكَعَةً».

وَإِذَا خَذَ بِهَذَا عَطَاءٌ وَطَاوَسٌ وَغَيْرُهُمْ فَقَالُوا: يُصَلِّي فِي شِدَّةِ الْخُرُوفِ رَكَعَةً يَوْمِي إِيْمَاءً وَكَانَ إِسْحَاقُ يَقُولُ: تُجْزِئُكَ

إِنَّهَا سَتَأْتِيهِمْ صَلَاةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأُولَى فَلَمَّا حَضَرَتْ الْعَصْرَ إِلَى أَنْ قَالَ: (ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصَّفِّ الثَّانِي ثُمَّ تَأَخَّرَ الصَّفِّ الْأَوَّلُ وَتَقَدَّمَ الصَّفِّ الثَّانِي. فَلَذَكَرَ مِثْلَهُ).

قَالَ «فَقَامُوا مَقَامَ الْأَوَّلِ فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبَّرْنَا وَرَكَعَ وَرَكَعْنَا ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَقَامَ الثَّانِي فَلَمَّا سَجَدَ الصَّفِّ الثَّانِي جَلَسُوا جَمِيعًا».

(وَفِي آوَاخِرِهِ ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يُخَالَفُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهَا تُمَكِّنُ الْحِرَاسَةَ مَعَ دُخُولِهِمْ جَمِيعًا فِي الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحِرَاسَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي حَالِ السُّجُودِ فَقَطْ يُتَابِعُونَ الْإِمَامَ فِي الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَيَحْرُسُ الصَّفِّ الْمُوَخَّرُ فِي حَالِ السُّجُودِ بِأَنْ يَتْرَكُوا الْمَتَابِعَةَ لِلْإِمَامِ ثُمَّ يَسْجُدُونَ عِنْدَ قِيَامِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَيَتَقَدَّمُ الْمُوَخَّرُ إِلَى حُلِّ الصَّفِّ الْمَقْدَمِ وَيَتَأَخَّرُ الْمَقْدَمُ لِتُتَابِعَ الْمُوَخَّرُ الْإِمَامَ فِي السُّجُودِ الْآخَرَتَيْنِ فَيَصِحُّ مَعَ كُلِّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْمَتَابِعَةُ فِي سَجْدَتَيْنِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ أَنَّهَا لَا تَكُونُ الْحِرَاسَةَ إِلَّا حَالِ السُّجُودِ فَقَطْ دُونَ حَالِ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ حَالِ الرُّكُوعِ لَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ إِدْرَاكُ أَحْوَالِ الْعَدُوِّ، وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ لَا تُوَافِقُ ظَاهِرَ الْآيَةِ وَلَا تُوَافِقُ الرَّوَايَةَ الْأُولَى عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتِمٍ وَلَا رَوَايَةَ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا تَخْتَلِفُ الصَّفَاتُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

٤٥٢- وَلِأَبِي دَاوُدَ (١٢٣٦)، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ، وَزَادَ: إِنَّهَا كَانَتْ بِعُسْفَانَ.

(وَلِأَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ مِثْلُهُ) أَيْ مِثْلُ رَوَايَةِ جَابِرِ هَذِهِ (وَزَادَ) تَعْيِينَ حُلِّ الصَّلَاةِ (أَنَّهَا كَانَتْ بِعُسْفَانَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَنَاءَ آخِرِهِ نُونٌ: وَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى مَرَحِلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

٢- من قال: ركعتين مع الإمام

٤٥٣- وَلِلنَّسَائِيِّ (١٧٨/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرِ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ

عند المسابقة ركعة واحدة تؤمُّ لها إمام فإن لم تقدر فسجدة فإن لم تفكرية؛ لأنها ذكر الله.

٤٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْخَوْفِ رَكْعَةٌ عَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ».

رواه الترمذي بإسناد ضعيف [كشف الاستار: ٦٧٨].

وأخرج النسائي (١٦٩/٣) أنه ﷺ صلّاها بذي قرد بهذو الكيفية.

وقال المصنف: قد صحّحه ابن حبان وغيره.

وأما الشافعي فقال: لا يثبت.

والحديث دليل على أن صلاة الخوف ركعة واحدة في حق الإمام، والمأموم.

وقد قال به الثوري وجماعة.

وقال به من الصحابة أبو هريرة وأبو موسى.

واعلم أنه ذكر المصنف في هذا الكتاب خمس كفيات لصلاة الخوف.

وفي سنن أبي داود ثمان كفيات منها هذه الخمس.

وزاد ثلاثاً.

وقال المصنف في فتح الباري (٤٣١/٢): قد روي في صلاة الخوف كفيات كثيرة ورجح ابن عبد البر الكيفية الواردة في حديث ابن عمر لقوة الإسناد وموافقة الأصول في أن المؤتم لا يتم صلاته قبل الإمام.

وقال ابن حزم: صحّ منها أربعة عشر وجهاً.

وقال ابن العربي: فيها روايات كثيرة أصحها ست عشرة رواية مختلفة.

وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يثبتها.

قال الحافظ:

وقد يثبتها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي.

وزاد وجهاً فصارت سبعة عشرة، ولكن يمكن أن تتداخل.

وقال في المهدي النبوي (٥٣٢/١): صلّاها النبي ﷺ عشر مرات.

وقال ابن العربي: صلّاها أربعاً وعشرين مرة.

وقال الخطابي: صلّاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى ما هو الأحوط للصلاة، والأبلغ في الحراسة فهي على اختلاف صورتها متفقة المعنى انتهى.

٤- رَفْعُ السُّهُوِّ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

٤٥٧- وَعَنْ مَرْقُوعٍ أَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ.

أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف (٥٨/٢)

(وعنه) أي ابن عمر (مرقوعاً أيس في صلاة الخوف سَهْوٌ). أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف، وهو مع هذا موقوف.

قيل: ولم يقل به أحد من العلماء.

واعلم أنه قد شرط في صلاة الخوف شروط:

منها السقر فاشتراط جماعة لقوله تعالى ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [النساء: ١٠١] ولأنه ﷺ لم يصلّها في الحضر.

وقال زيد بن علي والناصر، والحنفية والشافعية: لا يشترط لقوله تعالى ﴿وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ﴾ [النساء: ١٠٢] بناء على أنه معطوف على قوله ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ فهو غير داخل في التقيد بالضرب في الأرض ولعل الأولين يجعلونه مقيداً بالضرب في الأرض، وأن التقدير، وإذا كنت فيهم مع هذه الحالة التي هي الضرب في الأرض، والكلام مستوفى في كتيب التفسير.

ومنها: أن يكون آخر الوقت؛ لأنها بدل عن صلاة الأمن لا تجزئ إلا عند اليأس من المبدل منه وهذا قاعدة للقائلين بذلك، وهم النهادية.

وغيرهم يقول: تجزئ أول الوقت لعموم أدلة الأوقات.

ومنها: حلُّ السُّلَاحِ حالَ الصَّلَاةِ.

اشترطه داود فلا تصحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِحَمْلِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِهِ.

وأوجبه الشافعيُّ والنَّاصِرُ لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْآيَةِ وَلَهُمْ فِي السُّلَاحِ تَفَاصِيلُ مَعْرُوفَةٌ.

ومنها أَنْ لَا يَكُونَ الْقِتَالُ مُحَرَّمًا سِوَاهُ كَانَ وَاجِبًا عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً.

ومنها أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّيَ مُطْلُوبًا لِلْعَدُوِّ لَا طَالِبًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ طَالِبًا امْتَكَنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ تَامَةً أَوْ يَكُونَ خَاشِعًا لِكُرِّ الْعَدُوِّ عَلَيْهِ.

وهذه الشرائطُ مُسْتَوْفَاةٌ فِي الْفُرُوعِ مَاخُودَةٌ مِنْ أَحْوَالِ شَرْعِيَّتِهَا وَلَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ فِي الشَّرْطِيَّةِ.

واعلمُ أَنَّ شَرْعِيَّةَ هَذِهِ الصَّلَاةِ مِنْ أَعْظَمِ الْأَدْلَةِ عَلَى عَظَمِ شَأْنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

١٤- باب صلاة العيدين

١- تحديد العيدين

٤٥٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٠٢).

وقال بعد سياقِهِ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّ مَعْنَى هَذَا الْفِطْرِ وَالصَّوْمِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَعَظَمِ النَّاسِ، انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي ثُبُوتِ الْعِيدِ بِمُوَافَقَةِ النَّاسِ، وَإِنْ الْمُنْفَرِدُ بِمَعْرِفَةِ يَوْمِ الْعِيدِ بِالرُّؤْيَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ مُوَافَقَةُ غَيْرِهِ، وَلِزَمَهُ حُكْمُهُمْ فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِفْطَارِ، وَالْأَضْحَى.

وقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقال: حسن.

وَفِي مَعْنَاهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ [مِثْلُ (١٠٨٧)] وَقَدْ قَالَ لَهُ كُرَيْبٌ «إِنَّهُ صَامَ أَهْلُ الشَّامِ وَمُعَاوِيَةُ بِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالشَّامِ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ آخِرَ الشَّهْرِ وَأَخْبَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ قَالَ: فَقُلْتُ: أَوَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَالنَّاسِ؟ قَالَ: لَا هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ كُرَيْبًا مِمَّنْ رَأَاهُ، وَأَنَّهُ أَمَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ يَتِمَّ صَوْمُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَيَقِّنًا أَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ عِنْدَهُ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وقال: يجبُ مُوَافَقَةُ النَّاسِ، وَإِنْ خَالَفَ يَقِينُ نَفْسِهِ وَكَذَا فِي الْحُجِّ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ «وَعَرَفْتُمْ يَوْمَ تَعْرِفُونَ».

وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي نَفْسِهِ بِمَا تَبَيَّنَ وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا يُخَالَفُ النَّاسَ فَإِنَّهُ إِذَا انْكَشَفَ بَعْدَ الْخَطِّ فَقَدْ أَجْزَاهُ مَا فَعَلَ.

قَالُوا: وَتَأَخَّرَ الْإِيَّامُ فِي حَقِّ مَنْ التَّبَسَّ عَلَيْهِ وَعَمِلَ بِالْأَصْلِ وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِرُؤْيَا أَهْلِ الشَّامِ لِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الشَّامِ وَالْحِجَازِ، أَوْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَخْبِرُ وَاحِدًا لَمْ يُعْمَلْ بِشَهَادَتِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ كَرِيبًا بِالْعَمَلِ بِخِلَافِ يَقِينِ نَفْسِهِ فَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ بِذَلِكَ؛ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

٢- الإفطار قبل صلاة الفطر

٤٥٩- وَعَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنَّ رَجُلًا جَاؤُوا فَسَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَنْسِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُفْطِرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٧/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٥٧). وَهَذَا لَفْظُهُ - وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٧٤)، مسلم (٨٩٠)].

(وعن أم عطية) هي الأنصارية اسمها نسيئة بنت الحارث وقيل: بنت كعب كانت تغزو مع رسول الله ﷺ كثيراً تُداوي الجرحى وتُمرِّضُ المريض تُعدُّ في أهل البصرة وكان جماعة من الصحابة وعلماء التابعين بالبصرة يأخذون عنها غسل الميت؛ لأنها شهدت غسل بنت رسول الله ﷺ فحكَّت ذلك، وأتقنت فحديثها أصل في غسل الميت ويأتي حديثها هذا في كتاب الجنائز.

(قالت أمنا) ميني للمجهول للعلم بالأمر، وأنه رسول الله ﷺ.

وفي رواية للبخاري «أمنا نبينا».

(أن نخرج) أي إلى المصلى.

(العوائق) البنات الأيتام البالغات، والمقاربات للبلوغ.

(والحيض) هو أعم من الأول من وجوه.

(في العيدين يشهدن الخير) هو الدخول في فضيلة الصلاة لغیر الحيض.

(ودعوة المسلمين) تعم للجميع (ويغتزل الحيض المصلى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) لكن لفظه عند البخاري «أمنا أن نخرج العوائق ذوات الخدور أو قال: العوائق وذوات الخدور فيغتزلن الحيض المصلى» ولفظ مسلم «أمنا النبي ﷺ أن نخرج العوائق وذوات الخدور، وأمر الحيض أن يغتزلن مصلى المسلمين» فهذا اللفظ الذي أتى به المصنف ليس لفظ أحدهما.

والحديث دليل على وجوب إخراجهن.

وفيه أقوال ثلاثة:

الأول: أنه واجب، وبه قال الخلفاء الثلاثة أبو بكر وعمر وعلي ويؤيد الوجوب ما أخرجه ابن ماجه (١٣٠٩)، والبيهقي (٣٠٧/٣) من حديث ابن عباس «أنه ﷺ كان يُخرج نساءه وبناته في العيدين»، وهو ظاهر في استمرار ذلك منه ﷺ، وهو عام لمن كانت ذات هيئة وغيرها وصريح في الثواب.

وفي المجاز بالأولى.

حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ.

رواه أحمد (٣٥٢/٥، ٣٦٠) والترمذي (٥٤٢) وصححه ابن حبان (٢٨١٢).

(وعن ابن بريدة) بضم الموحدة، وفتح الراء وسكون النون التخيئة ودال مهملة.

(عن أبيه) هو بريدة بن الحصيب تقدم واسم ابن بريدة عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي أبو سهل المروزي قاضيه ثقة من الثالثة قاله المصنف في التقریب.

(قال كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي). رواه أحمد.

وزاد فيه «فياكل من أضحيتيه».

(والترمذي وصححه ابن حبان).

وأخرجه أيضاً ابن ماجه (١٧٥٦) والدارقطني (٤٥/٢)، والحاكم (٢٩٤/١)، والبيهقي (٢٨٣/٣) وصححه ابن القطان.

وفي رواية البيهقي زيادة «وكان إذا رجع أكل من كبده أضحيتيه».

قال الترمذي: وفي الباب عن علي [السنن الكبرى للبيهقي (٢٨٣/٣)]، وأبو داود الترمذي أيضاً عن ابن عمر، وفيها ضعف [السنن الكبرى للبيهقي (٢٨٣/٣)].

والحديث دليل على شرعية الأكل يوم الفطر قبل الصلاة وتأخير يوم الأضحى إلى ما بعد الصلاة، والحكمة فيه هو أنه لما كان إظهار كرامة الله تعالى للعباد بشرعية غير الأصحاب كان الأهم الأبداء بأكلها شكراً لله على ما أنعم به من شرعية النسكية الجامعة لخير الدنيا وثواب الآخرة.

٥- شهود النساء العيدين وإن كنَّ حيضاً

٤٦٢- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَائِقَ، وَالْحَيْضَ فِي الْعِيدَيْنِ: يَشْهَدْنَ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَغْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى».

وخليفته واستمروا على ذلك.

وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة.

وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستنده ما أخرجه النسائي (١٨٥/٣) وابن ماجه (١٢٩٠)، وأبو داود (١١٥٥) من حديث عبد الله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى صلاته قال: «إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْقُصَ فَلْيَنْقُصْ» فكانت غير واجبة فلز قدمها لم تشرع إعادتها، وإن كان فاعلاً خلاف السنة.

وقد اختلف من أول من خطب قبل الصلاة:

ففي مسلم (٨٨٩) أنه مروان.

وقيل: سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر الأوسط: ٢٧٢/٤ بسند صحيح إلى الحسن البصري قال: أول من خطب قبل الصلاة عثمان أي صلاة العيد.

وأما مروان فإنه إنما قدم الخطبة؛ لأنه قال لما أنكر عليه أبو سعيد: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة قيل: إنهم كانوا يتعمدون ترك اجتماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب، والإفراط في مدح بعض الناس.

وقد روى عبد الرزاق (المصنف: ٢٨٤/٣) عن ابن جريج عن الزهري قال: أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية.

وعلى كل تقدير فإنه بدعة مخالفة لهدي ﷺ.

وقد اعتذر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناوت البيوت فكان يقدم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة، وهو رأي مخالف لهدي ﷺ.

٧- عدد ركعات العيد

٤٦٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين، لم يصل قبلهما ولا بعدهما.

والثاني: سنة وحمل الأمر بخروجهم على الندب قاله جماعة، وقواه الشارح مستدلاً بأنه علل خروجهم بشهود الخير ودعوة المسلمين. قال: ولو كان واجباً لما علل بذلك ولكان خروجهم لإداء الواجب عليهم لا ميثال الأمر. (قلت).

وله تأمل فإنه قد يُعْلَل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يُعْلَل بآدائه.

وفي كلام الشافعي في الأم (٢٧٥/١) التفرقة بين ذوات الهيات، والعجائز فإنه قال: أحب شهود العجائز، وغير ذوات الهيات من النساء الصلاة، وأنا لشهودهن الأعياد أشد استحباباً.

والثالث: أنه منسوخ قال الطحاوي: إن ذلك كان في صدر الإسلام للاختياج في خروجهم لثكثير السواد فيكون فيه إلهاب للعدو ثم نسخ.

وتعقب أنه بمجرد الدعوى ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهم وهو صغير، وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إليهن لقوة الإسلام حيثئذ ويدفعه أنه علل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ويدفعه أنه أفتت به أم عطية بعد، وفاتيه ﷺ بمدد ولم يخالفها أحد من الصحابة.

وأما قول عائشة: «لَوْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا أَخَذَتِ النِّسَاءُ لَمَنَعْنَهُنَّ عَنِ الْمَسَاجِدِ» [البخاري (٨٦٩)، مسلم (٤٤٥)] فهو لا يدل على تحريم خروجهم ولا على نسخ الأمر به بل فيه دليل على أنهم لا يمنعون؛ لأنه لم يمنعهن ﷺ بل أمر بإخراجهم فليس لنا أن نمنع ما أمر به.

٦- الصلاة قبل الخطبة

٤٦٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٦٣)، مسلم (٨٨٨)].

فيه دليل على أن ذلك هو الأمر الذي دأب عليه ﷺ

وفي قوله (لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا) دليل على عدم شرعية التأفلة قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَلَا أَمَرَ بِهِ ﷺ فَلَيْسَ بِمَشْرُوعٍ فِي حَقِّهِ فَلَا يَكُونُ مَشْرُوعاً فِي حَقِّنَا، وَيَأْتِي حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فَإِنَّ فِيهِ الدَّلَالََةَ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَأْتِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ» (ج١: ١٢٩٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ هُنَا (وَلَا بَعْدَهَا) أَيِّ فِي الْمُصَلَّى.

٨- صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة

٤٦٥- وَعَنْهُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلَا

أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٤٧)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٩٦٠)

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلَا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ شَرْعِيَّتِهِمَا فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهُمَا بَدْعَةٌ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٩١/١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَ الْأَذَانَ لَصَلَاةِ الْعِيدِ مُعَاوِيَةُ.

وَمَثَلُهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (الأم: ٢٦٩/١) عَنِ الثَّقَفِيِّ وَزَادَ، «وَأَخَذَ بِهِ الْحَجَّاجُ حِينَ أَمَرَ عَلَى الْمَدِينَةِ» وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ (الأوسط: ٢٥٩/٤): أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَهُ زِيَادٌ بِالْبَصْرَةِ.

وَقِيلَ: أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَهُ مِرْوَانُ.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَقَامَ أَيْضاً.

وَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ (الأم: ٢٦٩/١) عَنِ الثَّقَفِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ فِي الْعِيدِ أَنْ يَقُولَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً».

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَهَذَا مُرْسَلٌ يُعْتَصَدُّ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْكُوفَةِ لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِيهِ.

قُلْتُ:

أَخْرَجَهُ الشُّبَيْقِيُّ رَأْسَهُ (٣٤٠، ٢٨٠/١)، الْبُخَارِيُّ (٩٨٩)، مُسْلِمٌ (٨٨٤)، أَبُو دَاوُدَ (١١٥٩)، الرَّمْزِيُّ (٥٣٧)، السَّامِيُّ (١٩٣/٣)، ابْنُ مَاجَةَ (١٢٩١).

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ رَكَعَتَانِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِيمَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ فِي الْجَنَائِزِ.

وَأَمَّا إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْإِمَامِ فَصَلَّى وَحْدَهُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُصَلِّي أَرْبَعًا.

وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»، وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنَّ صَلَاتَهَا فِي الْجَنَائِزِ فَرَكْعَتَيْنِ، وَإِلَّا فَاثْنَتَيْنِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا قَضَى صَلَاةَ الْعِيدِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ اثْنَتَيْنِ، وَأَرْبَعٍ.

وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ مُجْمَعٌ عَلَى شَرْعِيَّتِهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ.

(الْأَوَّلُ): وَجُوبُهَا عَيْنًا عِنْدَ الْهَادِي وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مُدَاوَمَتِهِ ﷺ، وَالْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَمْرِهِ بِإِخْرَاجِ النِّسَاءِ، وَكَذَلِكَ مَا سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ أَمْرِهِمْ بِالْغَدْوِ إِلَى مُصَلَّاهُمْ فَالْأَمْرُ أَصْلُهُ الْوَجُوبُ، وَمِنْ الْأَدْلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْتَ حَرٌّ» [الكوثر: ٢] عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْمَرَادُ بِهِ صَلَاةُ النَّحْرِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى» [الأعلى: ١٤، ١٥] فَسَرَّهَا الْأَكْثَرُ بِرُكَاةِ الْفَطْرِ وَصَلَاةِ عِيدِهِ.

(الثَّانِي): أَنَّهَا فَرَضٌ كَفَايَةٌ؛ لِأَنَّهَا شَعَارٌ وَتَسْقُطُ بِقِيَامِ الْبَعْضِ بِهِ كَالْجِهَادِ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ وَآخَرُونَ.

(الثَّالِثُ): أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَمَوَاطِنُهُ ﷺ عَلَيْهَا دَلِيلٌ تَأْكِيدٍ سُنِّيَّهَا، وَهُوَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَجَمَاعَةٍ قَالُوا: لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ» [البخاري (٤٦)، مسلم (١١)].

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ بِمَفْهُومِ الْعَدِيدِ وَبَأَنَّهُ يُخْتَمَلُ عَلَى كَتَبِهِنَّ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

وليه تأمل.

٩- صلاة ركعتين بعد العيد في البيت

٤٦٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْعِيدِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

رواه ابن ماجه (١٢٩٣) بإسناد حسن

وأخرجه الحاكم (٢٧٩/١)، وأحمد (٤٠، ٢٨/٣)، وروى الترمذي (٥٣٨) عن ابن عمر نحوه وصححه، وهو عند أحمد (٥٧/٢)، والحاكم (٢٩٥/١) وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط (٧٨٢٧) وليس فيه جابر الجعفي، لكن فيه جابر الجعفي، وهو متروك.

والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل.

وقد عارضه حديث ابن عمر عند أحمد (٥٧/٢) مرفوعاً «لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها»، والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة في الجبانة

١٠- الموعظة في خطبة العيد

٤٦٧- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ - فَيُعِظُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ».

متفق عليه [بخاري (٩٥٦)، مسلم (٨٨٩)].

(وعنه) أي أبي سعيد.

قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعِظُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ»، متفق عليه.

فيه دليل على شرعية الخروج إلى المصلى، والتبادر منه

الخروج إلى موضع غير مسجده ﷺ، وهو كذلك فإن مصلاه ﷺ محل معروف بينه وبين باب مسجده الف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة.

وفي الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة وتقديم على أنه لا نقل قبلها.

وفي قوله: «يقوم مقابل الناس» دليل على أنه لم يكن في مصلاه منبر.

وقد أخرج ابن حبان (٢٨٢٥) في روايته «خُطِبَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ».

وقد ذكر البخاري في تمام روايته عن أبي سعيد «إِنْ أَوَّلَ مَنْ تَأْخُذُ النَّبِيُّ فِي مُصَلَّى الْعِيدِ مِرْوَانَ»، وإن كان قد روى عمر بن شبة أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان فعلة مرة ثم تركه حتى أعاده مروان وكان أبا سعيد لم يطلع على ذلك.

وليه دليل على مشروعية خطبة العيد، وأنها كخطبة الجمع أمر ووعظ، وليس فيها أنها خطبتان كالجمعة، وأنه يقعد بينهما ولعله لم يثبت ذلك من فعله ﷺ، وإنما صنع الناس قياساً على الجمعة.

١١- تكبيرات ركعتي العيد

٤٦٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَنَعٌ فِي الْأَوَّلَى وَخَمْسٌ فِي الْآخَرَى وَالْفِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَاهُمَا».

أخرجه أبو داود (١١٥١)، وتقل الترمذي في [«العلل الكبير» (ص ٩٣-٩٤)] عن البخاري تصحيحاً

(وعن عمرو بن شعيب) هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص سمع أباه وابن المسيب وطاوساً وروى عنه الزهري وجماعة ولم يخرج الشيخان حديثه.

وضمير أبيه وجدّه إن كان معناه أن أبا شعيباً روى عن

جدهُ مُحَمَّدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا فَيَكُونُ مُرْسَلًا؛ لِأَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدًا لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.

هذه المسألة؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. هذا والحديث دليلٌ على أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِي الْأَوَّلَى مِنْ رَكَعَتَيِ الْعِيدِ سَبْعًا.

وإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي أَبِيهِ عَائِدًا إِلَى شُعَيْبٍ وَالضَّمِيرُ فِي جَدِّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَيَرَادُ أَنَّ شُعَيْبًا رَوَى عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ فَشُعَيْبٌ لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ فَلِهَذَا الْعِلَّةُ لَمْ يُخْرَجَا حَدِيثُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا بِتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِسَاحِ، وَأَنَّهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَالْأَوْضَحُ أَنَّهَا مِنْ ذَوْنِهَا، وَفِيهَا خِلَافٌ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: قَدْ ثَبَتَ سَمَاعُ شُعَيْبٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ أَرْبَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

وَقَالَ فِي الْهَدْيِ الثَّبَوِيُّ (١/٤٤٣): إِنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِسَاحِ مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ.

وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا.

(عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: التَّكْبِيرُ فِي الْفَطْرِ أَيُّ فِي صَلَاةِ عِيدِ الْفَطْرِ.

(سَمِعَ فِي الْأَوَّلَى) أَيُّ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى.

(وَحَسَنٌ فِي الْأُخْرَى) أَيُّ الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى.

(وَالْقِرَاءَةُ) الْحَمْدُ وَسُورَةُ.

(بَعْدَهُمَا كَلَّتْنِيهِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحًا).

(قُلْتُ): وَالْأَقْرَبُ الْعَمَلُ بِحَدِيثِ الْبَابِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ طَرَقِهِ وَاهِيَةً فَإِنَّهُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ وَلِأَنَّهُ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ لَيْسَ فِيهَا سُنَّةٌ يُعْمَلُ بِهَا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٢) وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَصَحَّاحُهُ.

وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَحْمَدُ (٧٠/٦)، أَبُو دَاوُدَ (١١٤٩، ١١٥٠)، ابْنُ مَاجَةَ (١٢٨٠).

وَسَعْدُ الْقُرْظِيُّ [الطَّيْرَانِيُّ فِي «الْكِبَرِ» (٤٠/٦)].

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ.

وَذَهَبَ الْهَادِي إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ قَبْلَهَا فِيهِمَا وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِمَا لَا يَتِمُّ دَلِيلًا.

وَذَهَبَ الْبَاقُونَ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّكْبِيرَ فِي الْأَوَّلَى وَيُؤَخِّرُهُ فِي الثَّانِيَةِ لِيُؤَالِيَ بَيْنَ الْفَرَائِضِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: إِنَّهُ نَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحًا.

وَإِبْنُ عَبَّاسٍ [سَنَنِ الدَّارَقُطِيِّ (٦٦/٢)].

وَإِبْنُ عُثْمَرَ وَكَثِيرٌ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ [التِّرْمِذِيُّ (٥٣٦)، ابْنُ مَاجَةَ (١٢٧٩)].

وَالْكُلُّ فِيهِ ضَعْفَاءُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ [مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَاقِ (٢٩٢/٣)] عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنُ عَبَّاسٍ [السَّنَنِ الْكِبَرِيُّ] لِلْيَهْقِي (٢٨٨/٣-٢٨٩) مَوْقُوفًا.

(قُلْتُ): وَرَوَى الْعَقِيلِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ يُرَوَى فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: إِنَّمَا صَارُوا إِلَى الْأَخْذِ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي

وَقَالَ فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ (٩٠/٢): إِنَّهُ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَا أُدْرِي مِنْ أَيْنَ نَقَلَهُ عَنِ التِّرْمِذِيِّ فَإِنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يُخْرِجْ فِي سُنَنِهِ رِوَايَةَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَصْلًا [هُوَ فِي «الْعِلَلِ» ص ٩٣، ٩٤] بَلْ أَخْرَجَ رِوَايَةَ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ جَدُّ كَثِيرٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُثْمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عمرو ولم يذكر عن البخاري شيئاً.

وقد وقع للبيهقي في السنن الكبرى (٢٨٦/٣) هذا الوهم بعينه إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال: قال أبو عيسى: سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه.

قال: وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في هذا الباب هو صحيح أيضاً انتهى كلام البيهقي.

ولم نجد في الترمذي شيئاً مما ذكره.

وقد نبّه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا.

قال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن البيهقي أن الترمذي قال: سألت محمداً عنه الخ، وبهذا يعرف أن المصنف قلّد في النقل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب إلا إلى أبي داود.

والأولى العمل بحديث عمرو لما عرفت، وأنه أشفى شيء في الباب وكان ﷺ يسكت بين كل تكبيرتين سكّة لطيفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ولكن ذكر الخلل عن ابن مسعود أنه قال: يحمّد الله ويثني عليه ويصلي على النبي ﷺ.

وأخرج الطبراني في الكبير (كما في المجموع: ٢٠٥/٢ وفيه عبد الكريم بدل سليمان بن أرقم) عن ابن مسعود «أن بين كل تكبيرتين قذر كلمتين»، وهو موقوف.

وفيه سليمان بن أرقم ضعيف وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة.

١٢- ما يقرأ في صلاة العيد

٤٦٩- وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى بِـ ﴿ق﴾ وَ﴿اقْتَرَبْتَ﴾».

أخرجه مسلم (٨٩١)

(وعن أبي واقدٍ بقافٍ مُهملةٍ اسمُ فاعلٍ منْ وَقَدَ اسمُهُ الحارثُ بنُ عوفٍ اللَّيْثِيُّ قديمُ الإسلامِ قيل: إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وقيل: إِنَّهُ منْ مُسلمَةِ الفتحِ، والأوّلُ أصحُّ.

عداؤه في أهل المدينة وجاور بمكة ومات بها سنة ثمان وسيتين.

(اللَّيْثِيُّ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى بِقَافٍ» أي في الأولى بعد الفاحشة (واقتربت) أي في الثانية بعداً (أخرجه مسلم).

فيه دليل على أن القراءة بهما في صلاة العيد سنة.

وقد سلف أنه يقرأ فيهما بـ «سج»، والغاشية والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة.

وقد ذهب إلى سنية ذلك الشافعي ومالك.

١٣- المخالفة في طريق العيد

٤٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ».

أخرجه البخاري (٩٨٦)

يعني أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التي خرج منها إليه.

قال الترمذي: أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبوا للإمام فيه يقول الشافعي انتهى.

وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعاً للإمام، والمأموم الذي أشار إليه بقوله:

٤٧١- وَلَأَبِي دَاوُدَ (١١٥٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ.

الذي أشار إليه بقوله: (ولأبي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى».

فيه دليل أيضاً على ما دل عليه حديث جابر واختلف في وجوه الحكمة في ذلك.

فقيل: ليسلم على أهل الطريقين.

وقيل: لينال بركته الفريقان.

وقيل: ليقضي حاجة من له حاجة فيهما.

وقيل: ليظهر شعائر الإسلام في سائر الفجاج، والطريق.

وقيل: ليغيط المنافقين برويتهم عزة الإسلام، وأهلته ومقام

شعائره.

وقيل: لتكثر شهادة البقاع فإن الذاهب إلى المسجد أو

المصلى إحدى خطوآتيه ترفع درجة، والأخرى تحط خطيئة حتى

يرجع إلى منزله.

وقيل: وهو الأصح: إنه لذلك كله من الحكيم التي لا يخلو

فعله عنها.

وكان ابن عمر مع شدو تحريه للسنة يكبر من بينه إلى

المصلى.

١٤- اللعب يوم العيد

٤٧٢- وعن أنس رضي الله عنه قال: «قدم رسول الله

ﷺ المدينة، ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: قد

أبدلكم الله بهما خيراً منهما: يوم الأضحية ويوم

الفطر».

أخرجه أبو داود (١١٣٤) والنسائي (١٧٩/٣) بإسناد صحيح.

الحديث يدل على أنه قال ﷺ ذلك عقب قدومه المدينة

كما تقتضيه الفاء.

والذي في كتب السير أن أول عيد شرع في الإسلام عيد

الفطر في السنة الثانية من الهجرة.

وفيه دليل على أن إظهار السرور في العيدين مندوب، وأن

ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده إذ في إبدال عيد

الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين

المشروعين ما تفعله الجاهلية في أعيادها، وإنما خالفهم في تعيين

الوقتين.

(قلت): هكذا في الشرح ومراؤه من أفعال الجاهلية ما ليس

بمحظور ولا شاغل عن طاعة.

وأما التوسعة على العيال في الأعياد بما حصل لهم من

ترويح البدن وبسط النفس من كلف العباد فهو مشروع.

وقد استنبط بعضهم كراهية الفرح في أعياد المشركين

والتشبه بهم، وبالع في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي من

الحنفية، وقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد

كفر بالله.

١٥- الخروج إلى العيد مشياً

٤٧٣- وعن علي رضي الله عنه قال: «من السنة أن

يخرج إلى العيد ماشياً».

رواه الترمذي وحسنه (٥٣٠).

تمامه من الترمذي، «وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج».

قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل

العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً، وأن يأكل شيئاً

قبل أن يخرج.

قال أبو عيسى: ويستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى.

ولم أجد فيه أنه حسنة في النسخ المطبوعة: قال أبو عيسى: هذا

حديث حسن صحيح ولا أظن أنه يحسنه؛ لأنه رواه من طريق

الحارث الأعور وللمحدثين فيه مقال.

وقد أخرج سعيد بن منصور عن الزهري مرسلاً «أنه ﷺ

ما ركب في عيد ولا جنازة» [معركة السن والآثار للسيهي (٢٢/٣)].

وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشياً ويعود ماشياً.

وتقييد الأكل يقبل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث

عبد الله بن بريدة عن أبيه.

وروى ابن ماجه (١٢٩٧) من حديث أبي رافع وغيره «أنه

ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً» ولكنه بوب البخاري في

الصحيح عن المضي والركوب إلى العيد فقال: (باب المضي

والركوب إلى العيد) [ك العيدين، باب (٧)] فسوى بينهما كأنه لما

راى من عدم صحّة الحديث فرجع إلى الأصل في التوسعة.

وقتته مجهول مختلف فيه على قولين:

١٦- صلاة العيد في المسجد إذا كان مطر

٤٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : « أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ ».

رواه أبو داود بإسناد كبر (١١٦٠)

لأن في إسناده رجلاً مجهولاً ورواه ابن ماجه (١٣١٣)،
والحاكم (٢٩٥/١) بإسناد ضعيف.

وقد اختلف العلماء على قولين: هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبّة أو الصلّة في مسجد البلد إذا كان واسعاً؟.

والقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج إلى الجبّة أفضل، ولو اتسع المسجد للناس وحجّتهم محافظته صلى الله عليه وسلم على ذلك ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وسلم إلا على الأفضل، ولقول علي عليه السلام فإنه روي أنه خرج إلى الجبّة لصلاة العيد، وقال: «لَوْ لَا أَنَّهُ السَّنَةُ لَصَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ، وَاسْتَخَلَفْتُ مَنْ يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ» [المصنف لابن أبي شيبة (٥/٢)].

قالوا: فإن كان في الجبّة مسجد مكشوف فالصلّة فيه أفضل، وإن كان مسقوفاً ففيه تردّد.

والقول الثاني: قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد واسعاً صلّوا فيه ولا يخرجون فكلامه يقضي بأن العلة في الخروج طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وسلم بإخراج العواتق وذوات الخدور فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل، ولذلك فإن أهل مكة لا يخرجون، لسعة مسجدها وضيق أطرافها.

وإلى هذا ذهب الإمام يحيى وجماعة قالوا: الصلّة في المسجد أفضل.

(فائدة) التّكبير في العيدين مشروع عند الجماهير فأمّا تكبير عيد الإفطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والأكثر أنه سنة.

فَعِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ خُرُوجِ الْإِمَامِ لِلصَّلَاةِ إِلَى مَبْدَأِ الْخُطْبَةِ، وَذَكَرَ فِيهِ الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثَيْنِ وَضَعَهُمَا لَكِنْ قَالَ الْحَاكِمُ [المستدرک: ٢٩٨/١]: هَذَا سَنَةٌ تَدَاوَلَهَا أَثَمَةُ الْحَدِيثِ.

وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة. والثاني للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر يومها خلف كل صلاة.

وعند الشافعي إلى خروج الإمام أو حتى يصلّي أو حتى يفرغ من الخطبة؛ أقوال عنه.

وأما صفته ففي «فضائل الأوقات» (٢٢٧) للبيهقي بإسناد إلى سلمان «أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ وَيَقُولُ: كَبِّرُوا اللَّهَ أَكْبَرَ اللَّهِ أَكْبَرَ كَبِيرًا أَوْ قَالَ كَبِيرًا اللَّهُمَّ أَنْتَ أَعْلَى، وَأَجَلٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَكَ صَاحِبَةٌ أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلَدٌ أَوْ يَكُونَ لَكَ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكِبْرَةُ تَكْبِيرِ اللَّهِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا».

وأما تكبير عيد النحر فأوجبه أيضاً الناصر لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ولقوله: ﴿كَذَلِكَ سَخَرْنَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]، ووافقه المنصور بالله.

وذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء ومنهم من خصه بالرجال.

وأما وقتها فظاهر الآية الكريمة، والآثار عن الصحابة أنه لا يختص بوقت دون وقت.

إلا أنه اختلف العلماء فمنهم من خصه بعقيب الصلّة مطلقاً ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوافل ومنهم من خصه بالجماعة دونفرادى وبالوفاة دون المقضية وبالقيم دون المسافرين وبالأصابع دون القرى.

وأما ابتداءه وانتهاءه ففيه خلاف أيضاً.

ف قيل: في الأول من صبح يوم عرفة، وقيل: من ظهره، وقيل: من عصره.

﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٢٨] فَإِنَّهَا تُشْعِرُ بِأَنَّ الْمَرَادَ أَيَّامَ النَّحْرِ انْتَهَى.

وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات بل تسمية التشريق معدودات مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾.

وقد ذَكَرَ البخاريُّ [ك العيدين، باب (١١)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عُمَرَ تَعْلِيْقًا أَتَاهُمَا كَانَا يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ أَيَّامَ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا. وَذَكَرَ الْبَغَوِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ ذَلِكَ. قَالَ الطَّحَاوِيُّ: كَانَ مَشَاغِبَنَا يَقُولُونَ بِذَلِكَ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ الْعَشْرِ جَمِيعًا.

(فائدة ثالثة) يُنْدَبُ لُبْسُ أَحْسَنِ الثِّيَابِ، وَالتَّطَيُّبُ بِأَجُودِ الْأَطْيَابِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ وَزَيْدٌ فِي الْأَضْحَى الضَّحِيَّةَ بِاسْمِنِ مَا يَجِدُ لَمَّا أَخْرَجَتْهُ الْحَاكِمُ (٢٣٠/٤، ٢٣١) مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ الْبَسِطِ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ نَلْبَسَ أَجْوَدَ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نَتَطَيَّبَ بِأَجْوَدَ مَا نَجِدُ، وَأَنْ نَضْحِيَ بِأَسْمَنِ مَا نَجِدُ الْبَقَرَةَ عَنْ مَبْعَعٍ وَالْجَزْوَورَ عَنْ عَشْرَةٍ، وَأَنْ نَظْهَرَ التَّكْبِيرَ وَالسَّكِينَةَ وَالْوَقَارَ».

قَالَ الْحَاكِمُ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ بَرَزَخٍ: لَوْلَا جَهَالَةُ إِسْحَاقَ هَذَا لَحُكِمَتْ لِلْحَدِيثِ بِالصَّحَّةِ.

(قلت): لَيْسَ بِمَجْهُولٍ فَقَدْ ضَعَفَهُ الْأَزْدِيُّ وَوَثَّقَهُ ابْنُ حَبَّانٍ ذَكَرَهُ فِي التَّلْخِصِ (٨٧/٢).

١٥- باب صلاة الكسوف

١- الكسوف لا يكون لسبب موت ونحوه

٤٧٥- عَنْ الْمُؤَيَّرَةِ بِنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا

وَفِي الثَّانِي إِلَى ظَهْرِ ثَالِثِهِ، وَقِيلَ: إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، وَقِيلَ: إِلَى ظَهْرِهِ، وَقِيلَ: إِلَى عَصْرِهِ.

وَلَمْ يُثَبِّتْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ وَاضِحٌ.

وَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ [«المصنف» لابن أبي شيبة (٤٨٨/١)]، وَأَنَّهُ مِنْ صُبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامٍ مَنَى أَخْرَجَهُمَا ابْنُ الْمُنْذَرِ [الأوسط: ٣٠١/٣، ٣١٤].

وَأَمَّا صَفَتُهُ فَاصْحَحُ مَا وَرَدَ فِيهِ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [«السنن الكبرى» للبيهقي من طريق عبد الرزاق (٣١٦/٣)] عَنْ سَلْمَانَ بْنِ سِنْدٍ صَحِيحٌ قَالَ: «كَبَرُوا اللَّهَ أَكْبَرَ اللَّهُ أَكْبَرَ اللَّهُ أَكْبَرَ كَبِيرًا».

وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَجَاهِلِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَزَادَ فِيهِ «وَلِلَّهِ الْحَمْدُ».

وَفِي الشَّرْحِ صِفَاتٌ كَثِيرَةٌ وَاسْتِحْسَانَاتٌ عَنْ عَدَّةٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي الْأَمْرِ، وَإِطْلَاقِ الْآيَةِ بِقِتْضَى ذَلِكَ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَكْبِيرِ عِيدِ الْإِفْطَارِ وَعِيدِ النَّحْرِ فِي مَشْرُوعِيَّةِ التَّكْبِيرِ لِاسْتِثْنَاءِ الْأَدَلَّةِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ تَكْبِيرُ عِيدِ النَّحْرِ.

وَقَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ فِي الْآيَةِ بِالذِّكْرِ فِي الْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ، وَالْأَيَّامِ الْمَعْلُومَاتِ.

وَاللَّعَلَّاءُ قَوْلَانِ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُمَا مُخْتَلِفَانِ فَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَالْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ الْعَشْرِ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ [ك العيدين، باب (١١)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَعْلِيْقًا وَوَصَلَهُ غَيْرُهُ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي قَبْلَ أَيَّامِ التَّرْوِيَةِ وَيَوْمِ التَّرْوِيَةِ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ، وَالْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وظَاهِرُهُ إِدْخَالُ يَوْمِ الْعِيدِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا: أَنَّ الْمَعْلُومَاتِ يَوْمَ النَّحْرِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ وَرَجَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ لِقَوْلِهِ:

لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٤٣)، مسلم (٩١٥)].

وفي رواية [البخاري (١٠٦٠)] «حَتَّى تَخْلُبَ».

(عن المغيرة بن شعبة قال: «انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ» أي ابنه عليه السلام وموته في العاشرة من الهجرة.

وقال أبو داود: في ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه.

وقيل: في الرابعة.

(فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيْ زَادَ عَلَيْهِمْ: (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا) هذا لفظُ مسلمٍ ولفظُ البخاري «فصلوا وادعوا لله».

(حَتَّى تَنْكَشِفَ) ليسَ هذا اللفظُ في البخاري بل هوَ في مُسلمٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

يُقَالُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ بَفَتْحِ الْكَافِ وَتَضَمُّ نَادِرًا وَانْكَسَفَتِ وَخَسَفَتِ بَفَتْحِ الْخَاءِ وَتَضَمُّ نَادِرًا وَانْخَسَفَتِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اللَّفْظَيْنِ هَلْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ أَوْ يَخْتَصُّ كُلُّ لَفْظٍ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْقُرْآنِ نِسْبَةُ الْخُسُوفِ إِلَى الْقَمَرِ وَوَرَدَ فِي الْحَدِيثِ خَسَفَتِ الشَّمْسُ [البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١)] كَمَا ثَبَتَ فِيهِ نِسْبَةُ الْكُسُوفِ إِلَيْهَا وَثَبَتَ اسْتِعْمَالُهَا مِنْسُوبِينَ إِلَيْهَا فَيُقَالُ فِيهِمَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَنْخَسِفَانِ وَيَنْكَسِفَانِ إِنَّمَا الَّذِي لَمْ يَرَدْ فِي الْأَحَادِيثِ نِسْبَةُ الْكُسُوفِ إِلَى الْقَمَرِ عَلَى جِهَةِ الْإِنْفِرَادِ وَعَلَى هَذَا اسْتِعْمَالُ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّهُمْ يَخْصُوصُونَ الْكُسُوفَ بِالشَّمْسِ وَالْخُسُوفَ بِالْقَمَرِ، خِتَارُهُ تَعْلُبُ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: إِنَّهُ أَفْصَحُ وَقِيلَ يُقَالُ بِهِمَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا. وَالْكَسُوفُ لُغَةٌ: التَّغْيِيرُ إِلَى السَّوَادِ وَالْخُسُوفُ النُّقْصَانُ وَفِي ذَلِكَ أَقْوَالٌ أُخَرُ.

وَأَمَّا قَالُوا: إِنَّهَا كَسَفَتِ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِأَنَّهَا كَسَفَتْ فِي غَيْرِ يَوْمٍ كُسُوفُهَا الْمُنَادِ فَإِنْ كُسُوفُهَا فِي الْعَاشِرِ أَوْ الرَّابِعِ لَا يَكَادُ يَتَّفَقُ فَلِذَا قَالُوا: إِنَّمَا هُوَ؛ لِأَجْلِ هَذَا الْخَطْبِ الْعَظِيمِ فَرُدَّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، وَخَبَّرَهُمْ أَنَّهُمَا عَلَامَتَانِ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَقَدَرَتِهِ عَلَى تَخْوِيفِ عِبَادِهِ مِنْ بَاسِهِ وَسُطْرَتِهِ.

وَالْحَدِيثُ مُاخُذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩].

وفي قوله: (لِحَيَاتِهِ) مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا ذَلِكَ بَيَانٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَكَمَا أَنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ بِكُسُوفِهَا لِحَيَاةِ أَحَدٍ كَذَلِكَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِهِ، أَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ حَيَاتِهِ صِحَّتُهُ مِنْ مَرَضِهِ وَنَحْوِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْقَمَرُ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ خَاصٌّ بِكُسُوفِ الشَّمْسِ زِيَادَةً فِي الْإِفَادَةِ وَالْبَيَانِ أَنَّ حُكْمَ النَّبِيرَيْنِ وَاحِدٌ فِي ذَلِكَ ثُمَّ أَرَشَدَ الْعِبَادَ إِلَى مَا يُشْرَعُ عِنْدَ رُؤْيَا ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ وَيَأْتِي صِفَةُ الصَّلَاةِ.

وَالْأَمْرُ دَلِيلُ الْوَجُوبِ إِلَّا أَنَّهُ حُلَّةُ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِإِخْصَارِ الْوَاجِبَاتِ فِي الْخَمْسِ الصَّلَوَاتِ.

وَصَرَّحَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (٣٦٦/٢) بِوَجُوبِهَا وَقَبَلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَوْجَبَهَا، وَجَعَلَ ﷺ غَايَةَ وَقْتِ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ انْكِشَافَ الْكُسُوفِ فَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا تَفُوتُ الصَّلَاةَ بِالْإِجْلَاءِ فَإِذَا اجْتَلَتْ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يُتِمُّهَا بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَا فَعَلَ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ((٩٠١)) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فَسَلَّمَ.

وَقَدْ اجْتَلَتْ فَدُلَّ أَنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَصَلَ الْإِجْلَاءُ وَيُؤَيِّدُهُ الْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّهَا تُقَيَّدُ بِرُكْعَةٍ كَمَا سَلَفَ فَإِذَا آتَى بِرُكْعَةٍ أَتَمَّهَا.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَعْلَهَا يَقْتَضِي بِحَصُولِ السَّبَبِ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ مَا عَدَا أَوْقَاتَ الْكِرَاءَةِ.

(وفي رواية [البخاري] أي عن المغيرة.

(حتى تنجلي) عوض قوله «تتكشف» والمعنى واحد.

٢- الدعاء في الكُسوف

٤٧٦- وَلِلْبَخَارِيِّ (١٠٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ

رضي الله عنه: «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بِكُمْ»

هو أول حديث ساقه البخاري في باب الكُسوف ولفظه «يُكْشَفُ».

والمراد: يُرْفَعُ ما حلَّ بِكُمْ من كُسوف الشمس أو القمر.

٣- الكُسوف أربع ركعات في أربع سجعات

٤٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٦٥)، مسلم (٩٠١)]، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وفي رواية لـ (٩٠١) (٤): قَبْتُ مُنَادِيًا يُنَادِي: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ

(وعن عائشة رضي الله عنها - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ») أَي رُكُوعَاتٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهَا:

(فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ).

الحديث دليل على شرعية الجهر بالقراءة في صلاة الكُسوف.

والمراد هنا كُسوف الشمس لما أخرجه أحمد (٦٥/٦) بلفظ «خَسَفَتِ الشَّمْسُ» وقال: «ثُمَّ قَرَأَ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ».

وقد أخرج الجهر أيضاً الترمذي (٥٦٣) والطحاوي (شرح

معاني الآثار (٣٣٣/١) والدارقطني (٦٣/٢) وقد أخرج ابن خزيمة (١٣٨٨) وغيره عن علي عليه السلام مرفوعاً «الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ».

وفي ذلك أقوال أربعة.

(الأول): أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ مُطْلَقاً فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

لهذا الحديث وغيره، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ وَارِداً فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ فَالْقَمَرُ مِثْلُهُ لِمَجْمُوعِهِ ﷺ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ حَيْثُ قَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا» أَي كَاسِفَتَيْنِ «فَصَلُّوا وَادْعُوا» وَالْأَصْلُ اسْتَوَاهُمَا فِي كَيْفِيَةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَإِبْنِ خُزَيْمَةَ وَإِبْنِ الْمُنْذِرِ وَآخَرِينَ.

(الثاني): يُسَرُّ مُطْلَقاً لحديث ابن عباس [البخاري (١٠٥٢)،

مسلم (٩٠٧)] «أَنَّ ﷺ قَامَ قِيَاماً طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ» فَلَوْ جَهَرَ لَمْ يُقَدَّرْ بِمَا ذَكَرَهُ وَقَدْ عَلَّقَ الشَّافِعِيُّ [معرفة السنن والآثار لليهي (٨٨/٣)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ قَامَ يَجْتَنِبُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكُسُوفِ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ خَرَفًا» وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ [معرفة السنن والآثار (٨٩/٣)] مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ أَسَانِيدُهَا وَاهِيَةٌ فَيُضَعَّفُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجْتَنِلُ أَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ بَعِيداً مِنْهُ ﷺ فَلَمْ يَسْمَعْ جَهْرَهُ بِالْقِرَاءَةِ.

(الثالث): أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِيهِمَا بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ لِثُبُوتِ الْأَمْرَيْنِ عَنْهُ ﷺ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ أدلة القولين.

(الرابع): أَنَّهُ يُسَرُّ فِي الشَّمْسِ وَيَجْهَرُ فِي الْقَمَرِ، وَهُوَ لَمْ يَعدِ الْخَفِيَّةَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَمَلًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقياساً عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ دَلِيلِ أَهْلِ الْجَهْرِ مُطْلَقاً أَنَّهُضُ نَحْنُ قَالُوهُ.

وقد أفاد حديث الباب أن صفة صلاة الكُسوف ركعتان في كل ركعة ركوعان وفي كل ركعة سجدتان ويأتي في شرح الحديث الرابع الخلاف في ذلك.

(وفي رواية) أي لمسلم عن عائشة (فبعث) أي النبي ﷺ (منادياً يُنادي الصلاة جامعة) بنصب «الصلاة» و«جامعة» فالأول على أنه مفعول فعل عذوف أي احضروا والثاني على الحال ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر.

وفيهِ تَقَادِيرُ أُخَرُ.

وهو دليل على مشروعية الإعلام بهذا اللفظ للاجتماع لَهَا وَلَمْ يَرِدْ الْأَمْرُ بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْهُ ﷺ إِلَّا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ.

٤- من ذهب إلى ثمان ركعات

وأربع سجعات أو غير ذلك

مالكٌ والثَّافِعِيُّ والليثُ وآخرون.

وفي قوله: (نحواً من قراءة سورة البقرة) دليلٌ على أنه يقرأ فيها القرآن.

قال النووي: اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة ويختلفون في القيام الثاني، ومنهبتنا مالكٌ أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها.

وليه دليلٌ على شرعية طول الركوع.

قال المصنف: لم أر في شيءٍ من الطرق بياناً ما قاله عليه السلام فيه إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه، وإنما المشروع فيه الذكر من تسبيح وتكبير وغيرهما.

وفي قوله: (وهو دون الأول) دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه، وأنه دون الأول، وإن كان قد وقع في رواية مسلم (٩٠٤) (١٠) في حديث جابر أنه اطال ذلك لكن قال النووي: إنها شاذة فلا يعمل بها.

ونقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتاول هذه الرواية بأنه أراد بالإطالة زيادة الطمانينة ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبت إطلاله في رواية أبي موسى عند البخاري (١٠٥٩) وحديث ابن عمر عند مسلم (٩١٠) من حديث عبد الله بن عمرو.

قال النووي: قال المحققون من أصحابنا، وهو المنصوص للشافعي أنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك فأخرج أبو داود (١١٨٤) والنسائي (١٤٠٣) من حديث سمرة «كان أطول ما يسجد في صلاة قط» وفي رواية مسلم (٩٠٤) من حديث جابر «وسجوده نحو من ركوعه» وبه جزم أهل العلم بالحديث.

ويقول عقيب كل ركوع سمع الله لمن حمده ثم يقول عقبة: ربنا لك الحمد إلى آخره ويطول الجلوس بين السجدين فقد وقع في رواية مسلم لحديث جابر «إطلاله الاعتدال بين السجدين».

قال المصنف: لم أقف عليه في شيءٍ من الطرق إلا في هذا ونقل الغزالي الاتفاق على عدم إطلاله مردود.

وفي قوله: (ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول) دليلٌ

٤٧٨- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلّى فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم انصرف. وقد انجلت الشمس فخطب الناس».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧)] وَالْفُظُّ [البخاري] وفي رواية لمسلم: (٩٠٨) (١٨) «صلى حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات»

قوله (فصلّى) ظاهر الفاء التعقيب.

واعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان، وأبو داود (١٠٨٢) وغيرهم [٥٦٠]، س (١٤٧٢)، وهي سنة باتفاق العلماء.

وفي دعوى الاتفاق نظر؛ لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وحكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة وتقدم عن أبي حنيفة إيجابها.

ومنهبت الشافعي وجماعة أنها تسن في جماعة.

وقال آخرون: فرادى. وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة من فعله ﷺ لها جماعة.

ثم اختلفوا في صفتها:

فاجتهنور أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان والسجود سجدتان كبيرهما، وهذيه الكيفية ذهب إليها

(وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عباس (صلى) أي النبي ﷺ (حين كسفت الشمس ثمانين ركعات) أي ركوعات.

(في أربع سجعات) في ركعتين؛ لأن كل ركعة لها سجدتان.

والمراد أنه ركع في كل ركعة أربع ركوعات فيحصل في الركعتين ثمان ركوعات، وإلى هذه الصفة ذهب طائفة.

٤٧٩- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مِثْلُ ذَلِكَ (٩٠٨).

(وعن علي عليه السلام) أي.

وأخرج مسلم عنه (مثل ذلك) أي مثل رواية ابن عباس.

٥- من قال ست ركعات بأربع سجعات

٤٨٠- وَلَهُ [مسلم (٩٠٤) (٢)] عَنْ جَابِرٍ: صَلَّى سِتَّ

رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.

(ولله) أي لمسلم (عن جابر بن عبد الله).

(صلى) أي النبي ﷺ (ست ركعات بأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان.

١٠- من قال عشر ركعات بأربع سجعات

٤٨١- وَلَإِبْنِي دَاوُدَ (١١٨٢) عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ

ﷺ: «صَلَّى فَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَفَعَلَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ»

(ولابن داود عن أبي بن كعب رضي الله عنه صلى) أي النبي ﷺ.

(فركع خمس ركعات) أي ركوعات في كل ركعة.

(وسجد سجدتين) ولعل في الثانية مثل ذلك) ركع خمس ركوعات وسجد سجدتين.

إذا عرفت هذه الأحاديث، فقد يحصل من مجموعها أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً إنما اختلفت في كمية الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع الروايات التي ساقها المصنف

على إطالة القيام في الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الأولى.

وقد ورد في رواية أبي داود (١١٨٧) عن عروة أنه قرأ آل عمران.

قال ابن بطال: لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها.

واختلف في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه أو يكونان سواء؟

قيل: وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله: «وهو دون القيام الأول» هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله.

وفي قوله: (فخطب الناس) دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف، وإلى استحبابها ذهب الشافعي، وأكثر أئمة الحديث.

وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف؛ لأنها لم تنقل.

وتعقب بالأحاديث المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله ﷺ لم يقصد به الخطبة بل قصد الرّد على من اعتقد أن الكسوف بسبب موت أحد متعقب بأن رواية البخاري (١٠٥٣) فحمد الله، وأثنى عليه وفي رواية (أحمد: ١٦/٥) وشهد أنه عبده ورسوله وفي رواية للبخاري (١٠٥٢) أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك، وهذه مقاصد الخطبة وفي لفظ مسلم (٩٠٥) من حديث فاطمة عن أسماء قالت: «فخطب رسول الله ﷺ الناس فحمد الله، وأثنى عليه ثم قال: أما بعد ما من شيء لم أكن رأيته إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، وإنه قد أوحى إلي أنكم تقتنون في القبور قريباً أو مثل فتنة المسيح الدجال لا أذري أي ذلك قال قالت أسماء: فيؤتى أحدكم فيقال: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو المؤمن لا أذري أي ذلك قالت أسماء: فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا، وأطعنا ثلاث مرات ثم يقال: نعم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فم صليحاً».

وفي مسلم (٩٠١) (٣) رواية أخرى في الخطبة بالفاظ فيها زيادة.

أربع صور:

١٦- صلاة الفزع

(الأولى): رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَبِهَذَا أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ وَعَلَيْهَا دَلِيلٌ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: هُوَ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ وَبَاقِي الرُّوَايَاتِ مُعَلَّلَةٌ ضَعِيفَةٌ.

(الثانية): رَكَعَتَانِ أَيْضاً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أَرْبَعُ رُكُوعَاتٍ، وَهِيَ الَّتِي أَفَادَتْهَا رِوَايَةُ مُسْلِمٍ (٩٠٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(والثالثة): رَكَعَتَانِ أَيْضاً فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ثَلَاثُ رُكُوعَاتٍ وَعَلَيْهَا دَلِيلٌ حَدِيثُ جَابِرٍ.

(والرابعة): رَكَعَتَانِ أَيْضاً يَرْكَعُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَ رُكُوعَاتٍ.

وَلَمَّْا اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فَالْجُمْهُورُ اخَذُوا بِالْأُولَى لِمَا عُرِفَتْ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ البرِّ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ اخَذَ بِكُلِّ نَوْعٍ بَعْضُ الصَّحَابَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّهُ مُخَيَّرَ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ فَأَيُّهَا فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعَدَّدَ الْكُسُوفُ، وَأَنَّهُ فَعَلَ هَذِهِ تَارَةً، وَهَذَا أُخْرَى.

وَلَكِنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ كُلَّ الرُّوَايَاتِ حِكَايَةٌ عَنْ وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ صَلَاتُهُ ﷺ يَوْمَ وِفَاةِ إِبْرَاهِيمَ، وَلِهَذَا عَوَّلَ الْآخَرُونَ عَلَى إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي حَكَتِ الصُّورُ الثَّلَاثَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (٤٥٣/١)]: كِبَارُ الْأُئِمَّةِ لَا يُصَحِّحُونَ التَّعَدُّدَ لِذَلِكَ كَالْإِسْمِ أَحْمَدَ وَابْنِ خَارِيٍّ وَالشَّافِعِيَّ وَيُرْوَاهُ غَلَطًا.

وَفَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَسَائِرِ النُّوَافِلِ.

١- الدعاء عند الفزع

٤٨٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«مَا هَبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلَّا جِئْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ الْمُسَدَّدُ ص ٨١ وَالطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير (٢١٣/١١) - (٢١٤)].

(وعن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا هَبَّتِ رِيحٌ قَطُّ إِلَّا جِئْنَا بِالْجِيمِ وَالثَّلْثَةِ.

(النبي ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ) أَيِ بَرَكَ عَلَيْهِمَا، وَهِيَ قَعْدَةُ الْمُخَافَةِ لَا يَفْعَلُهَا فِي الْأَغْلِبِ إِلَّا الْخَائِفُ.

(وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ).

الرَّيْحُ: اسْمُ جَنْسٍ صَادِقٌ عَلَى مَا يَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَيَأْتِي بِالْعَذَابِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «الرَّيْحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَيَأْتِي بِالْعَذَابِ فَلَا تَسْبُوهَا» [أحمد (٢٦٨/٢)، (٥١٨)، أبو داود (٥٠٩٧)].

وَقَدْ وَرَدَ فِي تَمَامِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحاً وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحاً»، وَهُوَ يَدُلُّ أَنَّ الْمَفْرَدَ يَخْتَصُّ بِالْعَذَابِ وَالْجَمْعُ بِالرَّحْمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كِتَابِ اللَّهِ «إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَرًا» [القصص: ١٩] وَ«إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ» [الدَّوَاب: ٤١] وَ«وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ» [الحجر: ٢٢] وَ«أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحُ مَبْشَرَاتٍ» [الروم: ٤٦] رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ.

وَهُوَ بَيَانٌ أَنَّهَا جَاءَتْ بِمَجْمُوعَةٍ فِي الرَّحْمَةِ وَمَفْرَدَةٍ فِي الْعَذَابِ فَاسْتَشْكِلَ مَا فِي الْحَدِيثِ مَنْ طَلَبَ أَنْ تَكُونَ رَحْمَةً.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ لَا تَهْلِكُنَا بِهَذِهِ الرِّيحِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ هَلَكُوا

يَهْدِيهِ الرِّيحُ لَمْ تَهْبُ عَلَيْهِمْ رِيحٌ أُخْرَى فَتَكُونُ رِيحًا لَا رِيحًا.

١٧- باب صلاة الاستسقاء

أي: طلب استساقية اللّٰه - تعالى - عند حدوث الجذب.

٢- الصلاة عند الزلزلة

٤٨٣- وَعَنْهُ عليه السلام: أَنَّهُ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ سِتَّ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَقَالَ: هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ.

رواه البيهقي (٣/٣٤٣).

وذكر الشافعي في (الأم: ١٧٧/٧) عن علي بن أبي طالب عليه السلام ملة دون آخره.

(وعنه) أي ابن عباس أنه: أي: ابن عباس.

(صلى في زلزلة ست ركعات) أي ركوعات.

(وأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات.

(وقال هكذا صلاة الآيات، رواه البيهقي وذكر الشافعي عن علي ملة دون آخره)، وهو قوله: «هكذا صلاة الآيات» أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الحارث أنه كان ذلك في زلزلة في البصرة.

ورواه ابن أبي شيبة (٢/٢٧٠) من هذا الوجه مختصراً «أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة أربع سجعات ركع فيها ستاً». وظاهر اللفظ أنه صلى بهم جماعة.

وإلى هذا ذهب القاسم من الآل، وقال: يصلي للأفزع مثل صلاة الكسوف، وإن شاء ركعتين ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل ولكن قال: كصلاة الكسوف.

(قلت): لكن في كتب الحنابلة أنه يصلي الكسوف ركعتين إذا شاء.

وذهب الشافعي وغيره إلى أنه لا يسن التجميع.

وأما صلاة المنفرد فحسن.

قال: لأنه لم يرو أنه عليه السلام أمر بالتجميع إلا في الكسوفين.

١- هيئة الخروج إلى الصلاة، وبيان ركعاتها

٤٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ عليه السلام مُتَوَاضِعًا، مُتَبَدِّلًا، مُتَخَشِّعًا مُتَرَسِّلًا، مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْغَيْدِ، لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ».

رواه الغنمى (١/٢٣٠)، أبو داود (١١٦٥)، السامي (١٥٦/١٦٣)، ابن ماجه (١٢٦٦)، وصححه الترمذي (٥٥٨)، وأبو غرانة (١٢٢/١٢٢)، وابن حبان (٢٨٦٢).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج النبي عليه السلام أي من المدينة.

(متواضعاً متبدلاً) بالمشاة الفوقية فذاً معجمة أي أنه لا يس ثياب البدلة.

والمراد ترك الزينة وحسن الهيئة تواضعاً، وإظهاراً للحاجة. (متخشعاً) الخشوع في الصوت والبصر كالخضوع في البدن. (مترسلاً) من الترسل في المشي، وهو التلاني وعدم العجلة.

(متضرعاً) لفظ أبي داود «متبدلاً متواضعاً متضرعاً» والتضرع: التذلل والمبالغة في السؤال والرغبة كما في النهاية.

(فصلى ركعتين كما يصلي في الغيد) لم يخطب خطبتكم هذه تمامه من لفظ أبي داود «ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي في الغيد».

فأفاد لفظه أن الصلاة كانت بعد الدعاء واللفظ الذي أتى

بِهِ الْمُنْتَفُ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ.

(رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حُبَّانٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٦/١-٣٢٧) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٤٤/٣) وَالْأَكْبَرُ
وَالدَّارِقُطِيُّ (٦٧/٢، ٦٨).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ لِلْاسْتِسْقَاءِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
الْأَكْبَرُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلَّى لِلْاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّمَا شُرِعَ الدُّعَاءُ
فَقَطْ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِشَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ.

فَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ فِي تَكْبِيرِهَا وَقِرَاءَتِهَا، وَهُوَ
الْمَنْصُوصُ لِلشَّافِعِيِّ عَمَلًا بِظَاهِرِ لَفْظِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا صِفَةَ لَهُمَا زَالِدَةٌ عَلَى
ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ.

وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ مُسْتَدَلِّينَ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٢٤)،
وَبِهِ (١٠٢٥، ١٠٢٦) مِنْ حَدِيثِ عُبَادِ بْنِ نَعِيمٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى بِهِمْ
رَكَعَتَيْنِ» وَكَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ الْآتِي قَرِيبًا [بِرِقْم (٤٧٨)]
وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّشْبِيهَ فِي الْعَدَدِ لَا فِي
الصُّفَةِ.

وَيَعِدُّهُ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الدَّارِقُطِيُّ (٦٧/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ «أَنَّهُ يَكْبَرُ فِيهِمَا سَبْعًا وَخَمْسًا كَالْعِيدَيْنِ وَيَقْرَأُ بِـ«سُبْحٍ»
وَهَلْ أَتَاكَ»، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ
الْبَابِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَاسْتَدَلَّ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٦٨)
وَالْتِّرْمِذِيُّ (٥٥٧) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ اسْتَسْقَى عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ
بِالدُّعَاءِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (١٢٤/٢) «أَنَّهُ شَكََا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ
فَرَمَ الْقَحْطَ فَقَالَ: اجْثَا عَلَى الرُّكْبِ وَقُولُوا: يَا رَبِّ يَا رَبِّ».

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، وَثَبَتَ تَرْكُهَا فِي
بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ.

وَقَدْ عُدَّ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٥٦/١-٤٥٨) أَنْوَاعُ
اسْتِسْقَائِهِ ﷺ:

(الْأَوَّلُ): خُرُوجُهُ ﷺ إِلَى الْمَصَلَّى، وَصَلَاتُهُ وَخُطْبَتُهُ.

(وَالثَّانِي): يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنَبْرِ أَثْنَاءَ الْخُطْبَةِ.

(الثَّالِثُ): اسْتِسْقَاؤُهُ عَلَى مَنْبَرِ الْمَدِينَةِ اسْتِسْقَى مُجَرَّدًا فِي
غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهُ فِيهِ صَلَاةٌ.

(الرَّابِعُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى، وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَرَفَعَ يَدَهُ
وَدَعَا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -.

(الْخَامِسُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ قَرِيبًا مِنْ
الرُّوْرَاءِ، وَهِيَ خَارِجُ بَابِ الْمَسْجِدِ.

(الْسَّادِسُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى فِي بَعْضِ غُرُورَاتِهِ لَمَّا سَبَقَهُ الْمَشْرُكُونَ
إِلَى الْمَاءِ وَأَغِيثَ ﷺ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اسْتَسْقَى فِيهَا.

وَاخْتَلَفَ فِي الْخُطْبَةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

فَذَهَبَ الْهَدَايُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُخْطَبُ فِيهِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَمْ
يُخْطَبْ» إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْنَى أَنَّهُ يَفِي الْخُطْبَةَ الْمَشَابِهَةَ لَخُطْبَتِهِمْ وَذَكَرَ
مَا قَالَهُ ﷺ.

وَقَدْ زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (١١٦٥) أَنَّهُ ﷺ رَقَى الْمَنَبَرَ.
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْقَاهُ إِلَّا لِلْخُطْبَةِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُخْطَبُ فِيهَا كَالْجُمُعَةِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ
الْآتِي وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا هَلْ يُخْطَبُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا:

فَذَهَبَ النَّاصِرُ وَجَمَاعَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى الثَّانِي مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٢٦/٢) وَابْنِ مَاجَةَ (١١٦٨)، وَأَبِي عَوَانَةَ
(١٢٢/٢) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٤٧/٣) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ لِلْاسْتِسْقَاءِ فَصَلَّى
رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ خُطِبَ».

وَاسْتَدَلَّ الْأَوَّلُونَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا لَفْظَهُ:

وَجَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الَّذِي بَدَأَ بِهِ هُوَ الدُّعَاءُ فَعَبَّرَ بَعْضُ

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [وفاد المعاد (١/٤٥٧)]: إِنْ صَحَّ، وَالْأَفْصَى الْقَلْبُ مِنْهُ شَيْءٌ.

(فَكَثَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ ثُمَّ قَالَ إِنَّكُمْ شَكَرْتُمْ جَذَبَ دِيَارَكُمْ فَقَدْ أَمَرَكُمْ اللَّهُ أَنْ تَذْعُوهُ) قَالَ تَعَالَى «اذْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» (غافر: ٦٠).

(وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ) كَمَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى فِي قَوْلِهِ «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ» (البقرة: ١٨٦).

(ثُمَّ قَالَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ») فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ افْتِتَاحِ الْخُطْبَةِ بِالسَّمْلَةِ بَلْ بِالْحَمْدِ لَهُ وَلَمْ تَأْتِ رَوَايَةٌ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ افْتَتَحَ الْخُطْبَةَ بِغَيْرِ التَّحْمِيدِ.

(«مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى جِبْنٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ») فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «فِي الرَّفْعِ».

(حَتَّى رُمِيَ بِيَاضِ إِبْطِيهِ ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ) فَاسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ.

(وَقَلْبَ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «وَحَوْلَ» (رَدَاءَةً) وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ بَعْدَ تَحْوِيلِ ظَهْرِهِ عَنْهُمْ.

(وَنَزَلَ) أَبِي عَنِ الْمَنْبَرِ.

(فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَأَنشَأَ اللَّهُ سَحَابَهُ فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ) عَمَامَةٌ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «بِلَاذْنِ اللَّهِ، فَلَمْ يَأْتِ بِبَابٍ مَسْجُودِهِ حَتَّى سَأَلَتْ السُّيُوفُ فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكَيْنِ ضَجَّكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ».

وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ) هُوَ مِنْ عَمَامِ قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَءُونَ «مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ»، وَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ لَهُمْ.

وَفِي قَوْلِهِ «وَعَدَ النَّاسَ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِحَسْنِ تَقْدِيمِ تَبْيِينِ الْيَوْمِ لِلنَّاسِ لِيَتَأَهَّبُوا وَيَتَخَلَّصُوا مِنَ الْمَظَالِمِ وَنَحْوِهَا وَيَقْدَمُوا

الرَّوَاةَ عَنِ الدُّعَاءِ بِالْخُطْبَةِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَرَوْا الْخُطْبَةَ بَعْدَهَا وَالرَّوَايَ يُتَقَدِّمُ الصَّلَاةَ عَلَى الْخُطْبَةِ اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَرَوْا الدُّعَاءَ قَبْلَهَا، وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ.

وَأَمَّا مَا يَدْعُو بِهِ فَيُخْرِجُ مَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ إِبَانَ الْأَلْفَاظَ الَّتِي دَعَا بِهَا ﷺ بِقَوْلِهِ:

٢- خطبة الاستسقاء وقلب الرءاء

٤٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمِنْبَرٍ، فَوَضَعَ لَهُ بِالْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ شَكَرْتُمْ جَذَبَ دِيَارَكُمْ. وَقَدْ أَمَرَكُمْ اللَّهُ أَنْ تَذْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَا لِكِ يَوْمَ الدِّينِ»، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ: أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى جِبْنٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى رُمِيَ بِيَاضِ إِبْطِيهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلْبَ رَدَاءَةً، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنشَأَ اللَّهُ تَعَالَى سَحَابَهُ فَرَعَدَتْ، وَبَرَقَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٧٣)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ

(وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ) هُوَ مُصَدَّرٌ كَالْقُحُوطِ.

(فَأَمَرَ بِمِنْبَرٍ فَوَضَعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ عِنْتَهُ لَهُمْ.

(فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ).

التَّوْبَةِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَاجِبَةٌ مُطْلَقاً إِلَّا أَنَّهُ مَعَ حُصُولِ الشَّدْوِ وَطَلَبِ تَفْرِيجِهَا مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - يَتَضَيَّقُ ذَلِكَ.

وقد ورد في الإسرائيليات: إنَّ اللَّهَ حَرَّمَ قَوْماً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ السُّقْيَا بَعْدَ خُرُوجِهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ عَاصٍ وَاحِدٌ.

ولفظ «النَّاسِ» يَعْمُ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرَهُمْ قِيلَ: فَيُشْرَعُ إِخْرَاجُ أَهْلِ الدِّمَةِ وَيَعْتَرِلُونَ الْمُصَلِّيَ.

وفي الحديث دليلٌ على شَرْعِيَّةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَلَكِنَّهُ يُبَالِغُ فِي رَفْعِهِمَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ حَتَّى يُسَاوِيَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَلَا يُجَاوِزُ بِهِمَا رَأْسَهُ.

وقد ثبت رفعُ اليدين عند الدُّعَاءِ فِي عَدَّةٍ أَحَادِيثَ وَصَنَّفَ الْمُنْذِرِيُّ فِي ذَلِكَ جُزْءاً.

وقال النووي قد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما وذكرها في أواخر بابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ مِنْ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ (٥٠٧/٤-٥١١).

وأما حديث أنسٍ فِي نَفْيِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي غَيْرِ الْاسْتِسْقَاءِ فَلَمَّا رَأَى بِهِ نَفْيَ الْمُبَالِغَةِ لَا نَفْيَ أَصْلِ الرُّفْعِ.

وأما كَيْفِيَّةُ قَلْبِ الرَّدَاءِ فَيَأْتِي عَنْ الْبَخَارِيِّ (٤٧٩) «جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّمَالِ».

وزاد ابنُ ماجَّةَ (١١٦٨) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٤١٤) «وَجَعَلَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ» فِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ (١١٦٣) «جَعَلَ عِطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرَ وَعِطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ».

وفي روايةٍ لِأَبِي دَاوُدَ (١١٦٤) «أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِأَسْفَلِهَا وَيَجْعَلَهَا أَعْلَاهَا فَلَمَّا ثَقُلَتْ عَلَيْهِ قَلَبَهَا عَلَى عَاتِقِهِ».

ويُشْرَعُ لِلنَّاسِ أَنْ يُحَوِّلُوا مَعَهُ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحَدُ (٤١/٤) بَلْفِظِ «وَحَوَّلَ النَّاسُ مَعَهُ».

وقال اللَّيْثُ وَابُو يُوسُفَ: إِنَّهُ يَخْتَصُّ التَّحْوِيلَ بِالْإِمَامِ.

وقال بعضهم: لَا تُحَوَّلُ النِّسَاءُ.

وأما وَقْتُ التَّحْوِيلِ فَعِنْدَ اسْتِيقْبَالِهِ الْقِبْلَةَ.

ولمسلم (٨٩٤) «أَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ» ومثله في البخاري (١٠١٢).

وفي الحديث دليلٌ على أَنَّ صَلَاةَ الْاسْتِسْقَاءِ رَكَعَتَانِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وقال الهادي: أَرْبَعٌ بِتَسْلِيمَتَيْنِ

ووجهُ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ ﷺ اسْتَسْقَى فِي الْجُمُعَةِ كَمَا فِي قِصَّةِ الْأَعْرَابِيِّ وَالْجُمُعَةُ بِالْخَطْبَتَيْنِ بِمِثْلَةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ.

وقد ثبت من فعلِهِ ﷺ الرُّكْعَتَانِ كَمَا عَرَفْتُمْ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ وَلَمَّا ذَهَبَتِ الْحَقِيقَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ التَّحْوِيلُ.

وقد أفادَهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْمَاضِي زَادَ الْمُصَنِّفُ تَقْوِيَةً لِالاسْتِدْلَالِ عَلَى كِبَرِ التَّحْوِيلِ بِقَوْلِهِ:

٤٨٦- وَقِصَّةُ التَّحْوِيلِ فِي الصَّحِيحِ [البخاري

(١٠٢٤)] مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَفِيهِ: «فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ».

(وقِصَّةُ التَّحْوِيلِ فِي الصَّحِيحِ) أَيِ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ

(مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) أَيِ الْمَازِنِيِّ وَلَيْسَ هُوَ رَاوِي الْأَذَانِ كَمَا وَهَمَ فِيهِ بَعْضُ الْحَفَاطِ وَلَفْظُهُ فِي الْبَخَارِيِّ «فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ».

(وَفِيهِ) أَيِ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

(فَتَوَجَّهَ) أَيِ النَّيُّ ﷺ.

(إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو) فِي الْبَخَارِيِّ بَعْدَ يَدْعُو «وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ» وَفِي لَفْظِ (١١٠١، ١١٠٣) «قَلَبَ رِدَاءَهُ».

(ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) قَالَ الْبَخَارِيُّ (١٠٢٧) قَالَ سُفْيَانُ: وَأَخْبَرَنِي الْمَسْعُودِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّمَالِ انْتَهَى.

زَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٤١٤) «وَالشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ».

وقد اختلفت في حِكْمَةِ التَّحْوِيلِ فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَيْهِ بِطِلَافِ الْحَدِيثِ:

٤٨٧- وَلِلدَّارِقُطِيِّ (١٦/٢) مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ

الْبَاقِرِ: «وَحَوْلَ رِدَائِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ»

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلِلدَّارِقُطِيِّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ سَمِعَ أَبَاهُ زَيْنَ الْعَابِدِينَ وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ وَغَيْرُهُ.

وَلَدَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً وَدُفِنَ بِالْبَقْعِ فِي الْبَقْعَةِ الَّتِي دُفِنَ فِيهَا أَبُوهُ وَعُمُّ أَبِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَسَمِيَ الْبَاقِرَ؛ لِأَنَّهُ تَبَقَّرَ فِي الْعِلْمِ أَيُّ تَوْسَعٍ فِيهِ أَنْتَهَى مِنْ جَامِعِ الْأَصُولِ.

(وَحَوْلَ رِدَائِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ).

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هُوَ أَمَارَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ قِيلَ لَهُ: حَوْلَ رِدَائِكَ لِيَتَحَوَّلَ حَالُكَ وَتُعْتَبَ قَوْلُهُ هَذَا بِأَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى نَقْلِ، وَاعْتَرَضَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّحْوِيلَ لِلتَّغَاوُلِ قَالَ: لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْفَالِ أَنْ لَا يَقْصِدَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ وَرَدَ فِي التَّغَاوُلِ حَدِيثُ رَجُلَاهُ ثَقَاتٍ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٤٩٩/٢): إِنَّهُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ (٣٢٦/١) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ فَوَصَلَهُ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ لَقِيَ جَابِرًا وَرَوَى عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ رَجَعَ الدَّارِقُطِيُّ إِرْسَالَهُ.

ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِالظَّنِّ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: (جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبَخَارِيِّ «يَجْهَرُ».

وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى الْجَهْرِ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ.

وَاخْذَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تُصَلَّى إِلَّا فِي النَّهَارِ وَلَوْ كَانَتْ تُصَلَّى فِي اللَّيْلِ لَأَسْرَ فِيهَا نَهَارًا وَجَهَرَ فِيهَا لَيْلًا وَفِي هَذَا الْأَخْذِ بَعْدُ لَا يَخْفَى.

٣- الدعاء في الاستسقاء

٤٨٨- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ

يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَّا اللَّهُمَّ اغْنِنَّا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٠١٤)، مُسْلِمٌ (٨٩٧)]

(وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ») زَادَ الْبَخَارِيُّ فِي رَوَايَةِ «وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ».

ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَّا) فِي الْبَخَارِيِّ «اسْقِنَا».

(اللَّهُمَّ اغْنِنَا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا) أَيِ السَّحَابِ عَنِ الْإِمطارِ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) تَمَامُهُ مِنْ مُسْلِمٍ «قَالَ أَنَسٌ: فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ نَيْسٍ وَلَا دَارٍ قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ زَوَائِجِ سَحَابَةٍ مِثْلُ التَّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَفْطَرَتْ قَالَ: فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَبِيًّا ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثَنَا عَنَّا قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ وَطُطُونِ الْأَوْيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ قَالَ: فَانْقَلَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهُوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَدرِي أَنْتَهَى.

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَهَلَاكَ الْأَمْوَالُ يَعْمُ الْمَوَاشِي وَالْأَطْيَانُ، وَأَنْقَطَاعُ السُّبُلِ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ السَّفَرِ لضعف الإبلِ بسببِ عَدَمِ الْمَرْعى وَالْأَقْوَاتِ أَوْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَفَذَ مَا عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الطَّعَامِ لَمْ يَجِدُوا مَا يَحْمِلُونَهُ إِلَى الْأَسْوَاقِ.

وقوله: (يعني) يَحْتَمِلُ تَحُحْ حرفٍ المضارعة على أنه من غاث إما من الغيث أو الغوث.

ويَحْتَمِلُ ضَمُّهُ على أنه من الإغاثَةِ ويرْجَحُ هذا قوله: «اللَّهُمَّ اغثنا».

وفيهِ دلالة على أنه يدعو إذا كثُر المطرُ.

وقد يُوَبَّ لهُ البخاري (باب الدعاء إذا كثُر المطرُ) [باب (١٤)] وذكر الحديث.

وأخرج الشافعي في مُسنَدِهِ [ترتيب المسند (١٧٣/١)]، وهو مُرْسَلٌ من حديثِ المُطَّلِبِ بنِ حنطبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: اللَّهُمَّ سَقِيَا رَحْمَةً لَا سُقْيَا عَذَابٍ وَلَا بَلَاءٍ وَلَا هَظْمٍ وَلَا غَرَقٍ اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا».

٤- الاستسقاء بالعباس

٤٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِيكَ إِلَيْكَ بَنِينَ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا فَيَسْقُونُ. رواه البخاري (١٠١٠)

(وعن أنس رضي الله عنه أن عمر كان إذا قُحِطوا) بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط.

(استسقى بالعباس بن عبد المطلب، وقال) أي عمر (اللهم إنا كنا نستسقي إليك بنيينا فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعمة نبينا فاسقنا فيسقون، رواه البخاري).

وأما العباس رضي الله عنه فإنه قال: «اللهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب ولم ينكشف إلا بتوبة».

وقد توجهت بي القوم إليك لِمَكَانِي من نبيك، وهذو أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث فأزخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض» أخرجه الزبير بن بكار في «الأنساب».

وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث وذكر البارزي أن عام الرمادة كان سنة ثمانٍ عشرة، والرمادة يفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب فاجترت الأرض جداً من عدم المطر.

وفي هذه القصة دليل على الاستسقاء بأهل الخير والصلاح وبين النبوة.

وفيهِ فضيلة العباس وتواضع عمر، ومعرفة بحق أهل البيت صلى الله عليهم

٥- الكشف عن البدن لخصه المطر

٤٩٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: فَحَسَرْتُوهُ، حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي».

رواه مسلم (٨٩٨)

(وعن أنس قال: أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر فحسرتوبه) أي كشف بعضه عن بدنه.

(حتى أصابه من المطر، وقال: إنه حديث عهد بربي رواه مسلم) ويروى له البخاري (ك الاستسقاء باب (٢٤)) فقال: «باب من يُمطر حتى يتحادر عن لحيته» ومما حديث أنس بطوله.

وقوله: (حديث عهد بربي) أي بإيجاد ربو لئاه: يعني أن المطر رحمة، وهي قربة العهد بخلق الله لها فتبرك بها، وهو دليل على استحباب ذلك.

٦- الدعاء عند رؤية المطر

٤٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا».

أخرجه البخاري (١٠٣٢)، مسلم مجاهد (٨٩٩)

أي الشيطان، وهذا خلاف عادة المصنف فإنه يقول فيما أخرجه متفق عليه.

«الظُّرُوبَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» [الزمذى (٣٥٢٤، ٣٥٢٥)] وروى
«أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي وَيَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ
فَقَالَ: قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ» [أحمد (٢٣١/٥)، الزمذى (٣٥٢٧)]

٧- استسقاء غلّة في عهد سليمان

٤٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ: «خَرَجَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَسْقِي،
فَرَأَى نَمْلَةً مُسْتَلْقِيَةً عَلَى ظَهْرِهَا رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى
السَّمَاءِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلَقْنَا مِنْ خَلْقِكَ، لَيْسَ بِنَا
غَنَى عَنْ سُقْيَاكَ، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَقَدْ سُقِيتُمْ بِدَعْوَةِ
غَيْرِكُمْ».

رواه أحمد [لم يخرج الإمام أحمد في مسنده] وصححه الحاكم
(٣٢٦-٣٢٥/١)

فيه دلالة على أن الاستسقاء شرع قديم والخروج له
كذلك.

وله أنه يحسن إخراج التَّهَامِ في الاستسقاء، وأن لها
إدراكاً يتعلّق بمعرفة الله، ومعرفة بذكره، وتطلب الحاجات منه
وفي ذلك قصص يطول ذكرها وآيات من كتاب الله دالة على
ذلك، وتأويل المتأولين لها لا ملجأ له.

٨- إشارة بظهر الكفين إلى السماء

٤٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى
فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ».

أخرجه مسلم (٨٩٦).

فيه دلالة أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء فإنه يرفع يديه
ويجعل ظهره كفيّه إلى السماء، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله
جعل بطن كفيّه إلى السماء.

وقد ورد صريحاً في حديث خلاّب بن السائب عن أبيه «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَأَلَ جَعَلَ بَطْنَ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِذَا
اسْتَعَاذَ جَعَلَ ظَهْرَهُمَا إِلَيْهَا» [أحمد (٥٩/٤) من مرسل خلاّب بن

والصَّيْبُ مِنْ صَابِ الْمَطَرِ إِذَا وَقَعَ. ونافعاً: صفة مُقَيَّدَةٌ
اختياراً عن الصَّيْبِ الضَّارِّ.

٤٩٢- وَعَنْ سَعْدٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي
الْإِسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا سَحَاباً، كَيْفَاءً، قَصِيفاً،
دَلُوقاً، ضَحُوكاً، تُمْطِرُنَا مِنْهُ رَذَاذاً، قَطِيطاً، سَجَلًا،
يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

رواه أبو عوانة في صحيحه (٢٥١٤)

(وعن سعدٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ
جَلِّلْنَا) بالجمع من التجليل.
والمراد تجميع الأرض.

(سحابة كيفاً) بفتح الكاف فمثلة فمشاة تحية فقاء أي
مُكَانَفاً مُتَرَاكِماً.

(قصيفاً) بالقاف المفتوحة فصاد مُهْمَلَةٌ فمشاة تحية فقاء،
وهو ما كان رعداً شديداً الصَّوْتِ، وهو من أمارات قُوَّةِ المطر.

(دلوفاً) بفتح الدال المهملة وضَمُّ اللَّامِ وسُكُونُ الْوَاوِ
فَقَافٌ يُقَالُ: خِيلَ دَلُوقٌ أَيْ مُدْفَعَةٌ شَدِيدَةُ الدَّفْعَةِ وَيُقَالُ: دَلَقَ
السَّيْلُ عَلَى الْقَوْمِ هَجَمَ.

(ضحوكاً) بفتح أوله بزنة فعول أي ذات برق.
(تمطرنا منه رذاذاً) بضم الراء فذال مُعْجَمَةٌ فَأخرى مثلها
هو ما كان مطره دُونَ الطُّشِّ.

(قطقطاً) بكسر القافين وسُكُونِ الطَّاءِ الْأَوَّلِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ:
الْقَطْقُطُ أَصْغَرُ الْمَطَرِ ثُمَّ الرَّذَاذُ، وَهُوَ فَوْقَ الْقَطْقُطِ ثُمَّ الطُّشُّ،
وَهُوَ فَوْقَ الرَّذَاذِ.

(سجلاً) مصدرُ سَجَلْتُ الْمَاءَ سَجَلًا إِذَا صَبَّهَ صَبًّا وَصَفَ
بِهِ السَّحَابُ مُبَالِغَةً فِي كَثَرَةِ مَا يُصَبُّ مِنْهَا مِنَ الْمَاءِ حَتَّى كَانَتْهَا
نَفْسُ الْمَصْدَرِ.

(يا ذا الجلال والإكرام) رواه أبو عوانة في صحيحه، وهذا
الوصفان نطق بهما القرآن وفي التفسير أي: الاستغناء المطلق
والفضل الثام وقيل: الذي عند الإجلال والإكرام للمخلصين
من عباده، وهما من عظام صفاته - تعالى - ولهذا قال ﷺ:

وفيه التصريح بذلك.

وفي الحديث دليل أن استحلال الحرير لا يخرج فاعله من مسمى الأمة كذا قال.

(قلت): ولا يخفى ضعف هذا القول فإن من استحل محرماً أي اعتقد حله فإنه قد كذب الرسول ﷺ الذي أخبر أنه حرام فقولُه جملو ردِّ إكلامه وتكذيبه، وتكذيبه كفر فلا يُد من تأويل الحديث بأنه أراد أنه من الأمة قبل الاستحلال فإذا استحل خرج عن مسمى الأمة.

ولا يصح أن يُراد بالأمة هنا أمة الدعوة؛ لأنهم مستحلون لكل ما حرّمه لا لهذا المذكور بخصوصه.

وقد اختلف في ضبط هذه اللفظة في الحديث فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنها بالخاء المعجمة والزاي، وهو الذي نص عليه الحميدي، وابن الأثير النهاية: [٢٨/٢] في هذا الحديث، وهو ضرب من ثياب الإبريسم معروف وضبطه أبو موسى بالخاء والراء المهملتين.

قال ابن الأثير في النهاية: والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول.

وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخالص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص؛ لأن الخبز ضرب من الحرير.

وقد يطلق الخبز على ثياب تسج من الحرير والصوف، ولكنه غير مراد هنا لما عرفت من أن هذا النوع حلال، وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود (٤٠٣٨) عن عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه سعد قال: «رأيت يَخَارِي رجلاً على بغلة بيضاء عليه عمامة خبز سوداء قال: كساها رسول الله ﷺ».

وأخرجه الترمذي (٣٣٢١) النسائي [كبرى] (٤٧٦/٥) وذكره البخاري [التاريخ الكبير] (٦٧/٤)، ويأتي من حديث عمر [وقته] (٤٩٠) بيان ما يحل من غير الخالص.

السانب، وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس «سَلُوا اللَّهَ بِطَوْنِ أَكْفَكُمْ وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظَهْرِيهَا» [أبو داود (١٤٨٥)، ابن ماجه (٣٨٦٦)]، وإن كان ضعيفاً فالجمع بينهما:

أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال بمحصل شيء لا لدفع بلاء.

وقد فسّر قوله تعالى: «وَيَذَعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً» [الأنبياء: ٩] أن الرغب بالبطون والرهب بالظهور.

١٩- بَابُ اللَّبَاسِ

أي: ما يحل منه وما يحرم.

١- تحريم الحرير

٤٩٥- عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْكُونَنَّ مِنْ أُمَّيِّ أَقْوَامٍ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ».

رواه أبو داود (٤٠٣٩)، وأصله في البخاري [معلقاً] (٥٥٩٠).

(عن أبي عامر الأشعري) قال في الأطراف (٢٢٩/٩): اختلف في اسمه فقيل: عبد الله ابن هاني وقيل: عبد الله بن وهب وقيل: عبيد بن وهب.

وبقي إلى خلافة عبد الملك ابن مروان سكن الشام وليس بعم أبي موسى الأشعري، ذلك قيل أيام حنين في حياة النبي ﷺ واسمه عبيد بن سليم.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْكُونَنَّ مِنْ أُمَّيِّ أَقْوَامٍ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ بِالْخَاءِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ».

والمراد به استحلال الزنى وبالخاء والزاي المعجمتين.

(والحرير رواه أبو داود، وأصله في البخاري).

وأخرجه البخاري تعليقاً.

والحديث دليل على تحريم لباس الحرير؛ لأن قوله «يَسْتَحِلُّونَ» بمعنى يجعلون الحرام حلالاً ويأتي الحديث الثاني.

٢- تحريم الشرب في آية الذهب

والفضة ولبس الديباج

٤٩٦- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَاللِّدْيَاجِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ».

رواه البخاري (٥٨٣٧)

(وعن حذيفة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن نشرب في آية الذهب والفضة وأن نأكل فيها» تقدم الحديث عن حذيفة بلفظ قال رسول الله ﷺ: «لا تشربوا في آية الذهب والفضة» الحديث.

فقلوه هنا «نهى» إخبار عن ذلك اللفظ الذي تقدم، وتقدم الكلام فيه.

(وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه، رواه البخاري) أي ونهى عن لبس الحرير، والنهي ظاهر في التحريم.

وإلى تحريم لبس الحرير ذهب الجماهير من الأمة على الرجال دون النساء.

وحكى القاضي عياض عن قوم إباحته.

ونسب في البحر إباحته إلى ابن علية، وقال: إنه انعقد الإجماع بعده على التحريم.

ولكن قال المصنف في الفتح (٢٩٥/١٠): قد ثبت لبس الحرير عن جماعة من الصحابة وغيرهم.

قال أبو داود (٤٠٣٩): لبسه عشرون من الصحابة، وأكثر رواه ابن أبي شيبة (المصنف: ١٥١/٨-١٥٦) عن جمع منهم.

وقد أخرج ابن أبي شيبة (المصنف: ١٥٧/٨) من طريق عمار بن أبي عمار قال: «أتت مروان بن الحكم مطارف خز فكساها أصحاب رسول الله ﷺ».

قال: والأصح في تفسير الخز أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره.

وقيل: تسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه.

وقيل: أصله اسم دابة يقال لها الخز فسمي الثوب المتخذ من وبره خزاً لنعمته ثم أطلق على ما خلط بحرير لنعمته الحرير.

إذا عرفت هذا فقد يُحتمل أن الذي لبسه الصحابة في رواية أبي داود كان من الخز، وإن كان ظاهراً عابريه بأبي ذلك.

وأما القر: بالقاف بدل الخاء المعجمة.

فقال الراغب: إنه عند الأئمة من الحرير فحرموه على الرجال أيضاً.

والقول بخلوه وحل الحرير للنساء قول الجماهير إلا ابن الزبير فإنه أخرج مسلم (٢٠٦٩) عنه أنه خطب فقال: لا تلبسوا نساءكم الحرير فإني سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا الحرير» فأخذ بالعموم.

إلا أنه انعقد الإجماع على حل الحرير للنساء.

فأما الصبيان من الذكور فيحرم عليهم أيضاً عند الأكثر لعموم قوله رضي الله عنه: «حرام على ذكور أمي» [أحمد (١١٥/١)، أبو داود (٤٠٥٧)، النسائي (١٦٠/٨)].

وقال محمد بن الحسن: يجوز لباسهم.

وقال أصحاب الشافعي: يجوز لباسهم الحلي والحرير في يوم العيد؛ لأنه لا تكليف عليهم ولهم في غير يوم العيد ثلاثة أوجه أصحها جوازها.

وأما الديباج: فهو ما غلظ من ثياب الحرير وعطفه عليه من عطف الخاص على العام.

وأما الجلوس على الحرير: فقد أفاد الحديث النهي عنه إلا أنه قال المصنف في الفتح (٢٩٢/١٠): إنه قد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من غير وجه وليس فيه هذه الزيادة، وهو قوله: «وأن نجلس عليه» قال: وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير، وهو قول الجمهور خلافاً لابن الماجشون والكوثيين، وبعض الشافعية.

وقال بعض الحنفية في الدليل على عدم تحريم الجلوس على الحرير إن قوله «نهى» ليس صريحاً في التحريم.

وقال بعضهم: إنه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ وَرَدَ عَنْ مَجْمُوعِ
اللبس والجلوس لا الجلوس وحده.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى تَكَلُّفُ هَذَا الْقَاتِلِ، وَالْإِخْرَاجُ عَنِ الظَّاهِرِ
بِلا حَاجَةٍ.

وقال بعضُ الحنفية: يُدَارُ الْجَوَازُ وَالتَّحْرِيمُ عَلَى اللَّبَسِ
لِصَحَّةِ الْأَخْبَارِ فِيهِ وَالْجُلُوسُ لَيْسَ بِلَبَسٍ.

وَاجْتَنَبَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُسَمَّى الْجُلُوسُ لُبْسًا بِمَجْدِثِ أَنَسٍ
فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٣٨٠)، مسلم (٨٥٦)] «فَقَعْتُ إِلَى حَصِيرٍ
لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لُبْسٌ» وَلِأَنَّ لُبْسَ كُلِّ شَيْءٍ بِجَسَدِهِ.

وَأَمَّا اقْتِرَاشُ النِّسَاءِ لِلْحَرِيرِ فَالْأَصْلُ جَوَازُهُ.

وَقَدْ أَجْلَّ لَهُنَّ لُبْسُهُ وَمِنْهُ الْاِقْتِرَاشُ، وَمَنْ قَالَ بِمَنْعِهِنَّ عَنْ
اِقْتِرَاشِهِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ.

وَاجْتَلَفَ فِي عِلَّةِ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى قَوْلَيْنِ.

الْأَوَّلُ: الْخِيَلَةُ.

وَالثَّانِي: كَوْنُهُ لِبَاسَ رَفَاقِيَّةٍ وَزِينَةٍ تَلْبِقُ بِالنِّسَاءِ دُونَ شَهَامَةِ
الرِّجَالِ.

٣- مقدار ما يتجوّز من الحرير

٤٩٧- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ
أَوْ أَرْبَعٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ [البخاري (٥٨٢٩)، مسلم (٢٠٦٩)].

قَالَ الْمُسْتَفْتَى: «أَوْ» هُنَا لِلتَّخْيِيرِ وَالتَّنْوِيعِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف (١٥١/٥)] مِنْ
هَذَا الرَّجُلِ بِلَفْظِ «إِنَّ الْحَرِيرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا هَكَذَا أَوْ هَكَذَا» يَعْنِي
إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا.

وَمَنْ قَالَ الْمَرَادُ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ كُمٍ إِصْبَعَانِ فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ
رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ (٢٠٢/٨) «لَمْ يُرَخَّصْ فِي الدِّيَنَاجِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ
أَرْبَعِ أَصَابِعٍ».

وَهَذَا أَيُّ التَّرْخِصِ فِي الْأَرْبَعِ الْأَصَابِعِ مُتَقَبُّ الْجُمْهُورِ
وَعَنْ مَالِكٍ فِي رَوَايَةٍ مَنَعُهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَنْسُوجًا أَوْ مُلَصَّقًا
وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْجُلُوسُ.

وَقُدِّرَتْ الْهَادِيَةُ الرَّخْصَةُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ لَكِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ
نَصٌّ فِي الْأَرْبَعِ.

٤- مَنْ يُرَخَّصُ لَهُ فِي الْحَرِيرِ

٤٩٨- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ
لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ
فِي سَفَرٍ مِنْ حِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٢٩)، مسلم (٢٠٧٦)].

(وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
وَالزُّبَيْرِ فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ فِي سَفَرٍ مِنْ حِكْمَةٍ» يَكْسِرُ الْحَاءَ الْمَهْمَلَةَ
وَتَشْدِيدُ الْكَافِ نَوْعٌ مِنَ الْجُرْبِ وَذِكْرُ الْحِكْمَةِ مَثَلًا لَا قَيْدًا أَيُّ
مَنْ أَجَلَ حِكْمَةً فَ «مِنْ» لِلتَّلْعِيلِ.
(كَانَتْ بِهِمَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَفِي رَوَايَةٍ أُتِّهِمَا «شَكَرَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْقَمِيصَ
فَرَخَّصَ لَهُمَا قَمِيصَ الْحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا».

قَالَ الْمُسْتَفْتَى فِي الْفَتْحِ (١٠١/٦): يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَأَنَّ الْحِكْمَةَ
حَصَلَتْ مِنَ الْقَمَلِ فَتَنْسَبُ الْعِلَّةُ تَارَةً إِلَى السَّبَبِ، وَتَارَةً إِلَى
سَبَبِ السَّبَبِ.

وَقَدْ اجْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِهِ لِلْحِكْمَةِ وَغَيْرِهَا.

فَقَالَ الطَّبْرِيُّ: دَلَّتِ الرَّخْصَةُ فِي لُبْسِهِ لِلْحِكْمَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ
قَصَدَ بِلَبْسِهِ دَفْعَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَذَى الْحِكْمَةِ كَدَفْعِ السَّلَاحِ،
وَلَحِزِّ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ.

وَالْقَاتِلُونَ بِالْجَوَازِ لَا يَخْصُونَهُ بِالسَّفَرِ.

وَقَالَ الْبَعْضُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: يَخْتَصُّ بِهِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ مَنَعَ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ
الْخُصُوصِيَّةَ بِالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَلَا تَصَحُّ تِلْكَ الدَّعْوَى.

وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِالْجَوَازِ لِلزَّرُورَةِ.

وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ تَبَعًا لِلنُّوْيِ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي لُبْسِ
الْحَرِيرِ لِلْحِكْمَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبُرُودَةِ.
وَتَعَقَّبَ أَنَّ الْحَرِيرَ حَادٌّ فَالضُّوَابُ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ بِمَخَاصِيئِهِ
فِيهِ تَدْفَعُ مَا تَنْشَأُ عَنِ الْحِكْمَةِ مِنَ الْقَمَلِ.

وَقَدْ اسْتَدْلُّ بِالْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ تَاخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ
الْخُطَابِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَرْسَلَهَا لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبَنَى عَلَى ظَاهِرِ
الْإِرْسَالِ وَاتَّقَعَ بِهَا فِي أَشْهُرِ مَا صَنَعَتْ لَهُ، وَهُوَ اللَّبْسُ فَيُنْ لَه
النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ لُبْسَهَا.

٥- جَوَازُ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ

٤٩٩- وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: «كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ
حُلَّةَ سَيِّرَاءَ فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ
فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ [البخاري (٥٨٤٠)، مسلم (٢٠٧١)]

٥٠٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ: «أَحْلِلُ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ لِلْإِنَاثِ أُمَّتِي، وَحَرَّمَ
عَلَى ذُكُورِهِمَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٢/٤) وَالتَّيَمِيُّ (١٦١/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٠)
وَصَحَّحَهُ

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَحْلِلُ الذَّهَبَ
وَالْحَرِيرَ أَيْ لُبْسَهُمَا).

(لِلْإِنَاثِ أُمَّتِي وَحَرَّمَ) أَيْ لُبْسَهُمَا وَفَرَّاشُ الْحَرِيرِ كَمَا سَلَفَ.
(عَلَى ذُكُورِهِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّيَمِيُّ وَصَحَّحَهُ) إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَهُ

التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَعْلَهُ
أَبُو حَاتِمٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ.

وَكَذَا قَالَ ابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ [الإحسان: ٢٥٠/١٢]: سَعِيدُ
بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى مَعْلُومٌ لَا يَصَحُّ.

وَأَمَّا ابْنُ خُرَيْمَةَ فَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ ثَمَانِ طَرِيقٍ غَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ عَنْ ثَمَانِيَةِ مَنِ
الصُّحَابَةِ، وَكُلُّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ وَلَكِنَّهُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرُّجَالِ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ،
وَجَوَازِ لُبْسِهِمَا لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ حُلَّ الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ
مَنْسُوخٌ.

قَالَ الْخَلِيلُ: لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلَاءٌ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ مَعَ الْمَدِّ
سِوَى سِيرَاءٍ - وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَى رَأْسِ الْمَوْلُودِ -
وَحَوْلَاءٍ وَعِبَاءٌ لَغَةً فِي الْعَنْبِ، وَضَبُّ «حُلَّة» بِالتَّنْوِينِ عَلَى أَنَّ
«سِيرَاءً» صِفَةٌ لَهَا، وَيَغْيِرُ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُوَ الْأَجُودُ كَمَا فِي
شَرْحِ مُسْلِمٍ.

(فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ
نِسَائِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ) قَالَ أَبُو عِيْسَى: الْحُلَّةُ إِزَارٌ
وَرِدَاءٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: هِيَ بُرُودٌ مُضْلَعَةٌ بِالْقَرِّ، وَقِيلَ: حَرِيرٌ خَالِصٌ، وَهُوَ
الْأَقْرَبُ.

وَقَوْلُهُ: (فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ
(٢٠٧١) (١٧) فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْغُثْهَا إِلَّاكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَغِثْتُهَا إِلَيْكَ
لِتَشَقَّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ، وَلِذَا شَقَّقْتُهَا خُمْرًا بَيْنَ الْقَوَاطِمِ».

وَقَوْلُهُ: «فَشَقَّقْتُهَا» أَيْ قَطَعْتُهَا فَفَرَّقْتُهَا خُمْرًا، وَهِيَ بِالْخَاءِ

٧- رُؤْيَا أَمْرِ النِّعْمَةِ عَلَى الْعَبْدِ

٥٠١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ».

رُؤَاةُ النَّبِيِّ (٢٧١/٣)

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٩٦/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨١٩) وَالْحَاكِمُ (١٣٥/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ».

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٨١/٨) عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِيهِ.

وَفِيهِ «إِذَا أَنْكَرَ اللَّهُ مَا لَا فَلَئِنْ أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ».

فِي هَذَا الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ مِنَ الْعَبْدِ إِظْهَارَ نِعْمَتِهِ فِي مَأْكَلِهِ، وَمَلْبَسِهِ فَإِنَّهُ شُكْرٌ لِلنِّعْمَةِ فَعَلِيٍّ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا رَأَى الْحَاجَّ فِي هَيْئَةٍ حَسَنَةٍ قَصْدَهُ؛ لِيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَيَذَاهِدَ الْهَيْئَةَ سُؤَالَ، وَإِظْهَارَ لِلْفَقْرِ بِلِسَانِ الْحَالِ وَلِذَا قِيلَ: وَلِسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ أَنْطَقُ

وقيل:

وَكَفَّاكَ شَاهِدُ مَنْظَرِي عَنْ مَنْخَبَرِي

٨- النَّهْيُ عَنِ لِبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصِفِرِ

٥٠٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصِفِرِ».

رُؤَاةُ سَلِيمٍ (٢٠٧٨)

(وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ بَضَمِ اللَّامِ (الْقَسِيِّ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا يَاءُ النَّسْبَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْحَدِيثَيْنِ يَكْسِرُونَ الْقَافَ، وَأَهْلُ مِصْرَ يَفْتَحُونَهَا، وَهِيَ نَسْبَةٌ إِلَى بَلَدٍ يُقَالُ لَهَا الْقَسِ».

وَقَدْ فَسَّرَ الْقَسِيُّ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهَا نِيَابٌ مُضْلَعَةٌ يُؤْتَى بِهَا مِنْ مِصْرَ وَالشَّامِ هَكَذَا فِي مُسْلِمٍ وَفِي الْبَخَارِيِّ فِيهَا حَرِيرٌ أَمْشَلُ الْأَنْزَجِ.

(وَالْمَعْصِفِرُ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ، هُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْمَعْصِفِرِ.

فَالنَّهْيُ فِي الْأَوَّلِ لِلتَّحْرِيمِ إِنْ كَانَ حَرِيرَةً أَكْثَرَ، وَلَا فَإِنَّهُ لِلتَّزْيِينِ وَالزَّكْرَافَةِ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ أَيْضًا التَّحْرِيمُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَذَهَبَ جَمَاهِيرُ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى جَوَازِ لِبْسِ الْمَعْصِفِرِ وَيَوْمَ قَالَ الْفَقَهَاءُ غَيْرُ أَحَدٍ.

وقيل: مَكْرُوهٌ تَزْيِينًا.

قَالُوا: لِأَنَّهُ لِبْسٌ ﷺ خُلَّةٌ حَمْرَاءُ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيُّ (١٦٦)، مُسْلِمٌ (١١٨٧)] عَنْ ابْنِ عُمَرَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِالْمَعْصِفِرِ».

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْقَيِّمِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا خُلَّةٌ حَمْرَاءُ بَحْثًا، وَقَالَ: إِنَّ الْخُلَّةَ الْحَمْرَاءَ بُرْدَانِ بَيَاضَانِ مَنَسُوجَانِ مَخْطُوطِ خُمْرٍ مَعَ الْأَسْوَدِ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِهَذَا الْأِسْمِ بِاِغْتِيَابٍ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطُوطِ.

وَأَمَّا الْأَحْمَرُ الْبَحْثُ فَمِنْهُيْ عَنْهُ أَشَدُّ النَّهْيِ؛ فَفِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيُّ (٥٨٤٩)، مُسْلِمٌ (٢٠٦٦)] «أَنَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمَتَابِيرِ الْخُمْرِ».

٥٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: رَأَى عَلِيَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مَعْصِفِرَيْنِ، فَقَالَ: أَمْكُ أَمْرَتِكَ بِهَذَا».

رُؤَاةُ سَلِيمٍ (٢٠٧٧).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَعْصِفِرِ مُعَصَّدٌ لِلنَّهْيِ الْأَوَّلِ وَزَيْدُهُ قُوَّةٌ فِي الدَّلَالَةِ تَمَامُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ مُسْلِمٍ: قُلْتُ: اغْسَلَهُمَا بِمَا رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: بَلْ احْرِقْهُمَا.

وَفِي رَوَايَةٍ (٢٠٧٧) (٢٨) «إِنَّ هَلَاكَهُ مِنْ شِيَابِ الْكَفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهُمَا».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٨) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٨).

وَفِي قَوْلِهِ: (أَمْكُ أَمْرَتِكَ) إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ وَزَيْنَتِهِنَّ، وَأَخْلَاقِهِنَّ.

وَفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى الْعُقُوبَةِ بِإِتْلَافِ الْمَالِ، وَهُوَ أَيُّ أَمْرِ ابْنِ عَمْرٍو بِتَحْرِيقِهَا يُعَارِضُ حَدِيثَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [رَهْمٌ (٤٨٧)]

وأمره بأن يشقها بين نسائه كما في رواية قدسناها فينظر في وجهه
الجمع إلا أن في سنن أبي داود (٤٠٦٦) عن عبد الله بن عمرو
«أنه ﷺ رأى عليه رِبْطَةً مُضْرَجَةً بِالْمُصْفَرِّ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الرِبْطَةُ
الَّتِي عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ فَأَتَيْتُ أَهْلِي، وَهُمْ يَسْجُرُونَ
تَنَوُّراً لَهُمْ فَقَذَفْتُهَا فِيهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا
فَعَلْتَ الرِبْطَةَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: هَلَّا كَسَوْتَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ فَإِنَّهُ لَا
يَأْسُ بِهَا لِلنِّسَاءِ».

فهذا يدل على أنه أحرقها من غير أمر من النبي ﷺ فلو
صححت هذه الرواية لزال التعارض بين حديث علي عليه
السلام.

لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمر.

وقد يقال: إنه ﷺ أمر أولاً بإحراقها ندباً ثم لما أحرقها
قال له ﷺ: «لو كسوتها بعض أهلك» إعلاماً له بأن هذا كان
كافياً عن إحراقها لو فعله، وإن الأمر للتدب.

وقال القاضي عياض في شرح مسلم (٥٥/٤٤) [٥٦] امره
ﷺ بإحراقها من باب التغليظ أو العقوبة.

٩- جواز ثياب فيها أطراف من الديباغ

٥٠٤- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا: «أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَكْفُوفَةً
الْجَنَيبِ وَالْكَتْمَيْنِ وَالْفَرْجَيْنِ بِالْذَّبْيِاجِ».

رواه أبو داود (٤٠٥٤).

وأصله في مسلم (٢٠٦٩) وزاد: «كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ،
فَقَبِضْتُهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا، فَخَنَ نَعْلَيْهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَنْشَفَى بِهَا».

وزاد البخاري في الأدب المفرد (٣٤٨): «وَكَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ
وَالْجُمُعَةِ».

(وعن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة رسول الله ﷺ
مكفوفة من الحرير ما اتخذ جيبه من حرير وكان
لذيله، وأكماميه كفاف منه.

(الجيب والكتمين والفرجين بالذبايح) هو ما غلظ من الحرير
كما سلف.

(رواه أبو داود، وأصله في مسلم وزاد) أي: من رواية
أسماء.

(كانت أي الجبة عند عائشة حتى قبضت) مغير الصيغة
أي ماتت.

(فقبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها فنحن نغسلها للمرضى
يُستشفى بها).

الحديث في مسلم له سبب، وهو أن أسماء أرسلت إلى
ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب فاجاب بأنه سمع
عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرُ
مَنْ لَا خَلَاقَ» لَهُ فَخِيفَتْ أَنْ يَكُونَ الْعَلَمُ مِنْهُ فَأَخْرَجَتْ أَسْمَاءُ
الْجُبَّةَ.

(وزاد البخاري في الأدب المفرد) في رواية أسماء «وَكَانَ
يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ».

قال في شرح مسلم للنووي (٤٤/١٤) على قوله «مَكْفُوفَةً».

ومعنى المكفوفة أنه جعل له كفة بضم الكاف، وهو ما
يُكَفُّ به جواربها ويعطف عليها، وتكون ذلك في الذيل وفي
الفرجين وفي الكتفين انتهى.

وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم
يكن مضمتاً جمعاً بين الأدلة.

وله جوار مثل ذلك من الحرير وجوار لبس الجبة، وما له
فرجان من غير كراهة.

وله استشفاء بآثاره ﷺ وبما لامس جسده الشريف.

وفي قولها: «كَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ» دليل على
استحباب التجليل بالرؤية للوفد ونحوه كذا قيل إلا أنه لا يخفى
أنه قول صحابي لا دليل فيه.

وأما خياطة الثوب بالخيوط الحرير، وليس له وجعل خيط
السبعة من الحرير، وليقة الدواة وكيس المصحف، وغشاية
الكتب فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهي له.

وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول
طولاً فاحشاً، وإرسالها بين الكتفين، ويجوز تركها بالأصالة.

وَفِي الْقَمِيصِ الْكُمُ؛ حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ (٤٠٢٧) عَنْ أَسْمَاءَ
«كَانَ كُمُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: إِفْرَاطُ تَوْسِعَةِ الثِّيَابِ وَالْأَكْمَامِ بَدْعَةٌ
وَسَرَفٌ.

وَفِي الْمَتَرِ، وَمِثْلُهُ اللَّبَاسُ وَالْقَمِيصُ أَنْ لَا يُسَبَّلَهُ زِيَادَةً عَلَى
نَصْفِ السَّاقِ وَيَحْرُمُ أَنْ جَاوَزَ الْكَعْبَيْنِ.

وفي لفظ لابن حبان (الإحسان ٢٩٩٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٤/٧) «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ عِنْدَ قَطْ فِي ضَيْقٍ إِلَّا وَسَّعَهُ وَلَا فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا».

وفي حديث أنس عند ابن لال في مكارم الأخلاق «أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَإِنَّ ذَلِكَ تَمْحِصٌ لِلذُّنُوبِ وَتَرْهِيذٌ فِي الدُّنْيَا».

وعند البزار (كشف الاستار ٢٤٠/٤) «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ فِي ضَيْقٍ مِنَ الْعَيْشِ إِلَّا وَسَّعَهُ عَلَيْهِ وَلَا فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا» وعند ابن أبي الدنيا «أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فَإِنَّهُ يَمْحَقُ الذُّنُوبَ وَيُزِيدُ فِي الدُّنْيَا فَإِنْ ذَكَرْتُمُوهُ عِنْدَ الْغِنَى هَدَمَهُ، وَإِنْ ذَكَرْتُمُوهُ عِنْدَ الْفَقْرِ أَرْضَاكُمْ بِعَيْشِكُمْ».

٢- النهي عن تمحي الموت

٥٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِيُضْرَ نَزْلَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَخْبِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

متفق عليه [بخاري (٦٣٥١)، مسلم (٢٦٨٠)]

(وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِيُضْرَ نَزْلَ بِهِ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْهُ أَيْ لَا فِرَاقَ وَلَا حَالَةَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ».

(مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ) بدلاً عن لفظ التمني الدعاء. وتفريض ذلك إلى الله.

(اللَّهُمَّ أَخْبِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي. متفق عليه).

الحديث دليل على النهي عن تمني الموت للوقوع في بلاء وحنة أو خشية ذلك من عدو أو مرض أو فاقة أو نحوها من مشاق الدنيا؛ لما في ذلك من الجزع وعدم الصبر على القضاء وعدم الرضا.

وفي قوله: «لِيُضْرَ نَزْلَ بِهِ» ما يُرشد إلى أنه إذا كان لغير ذلك من خوف أو فتنة في الدين فإنه لا بأس به.

٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الجنائز جمع جنازة يفتح الجيم وكسرها. في «القاموس» الجنازة الميت وتفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر: السرير مع الميت.

١- الإِكْتَارُ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ

٥٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ: الْمَوْتِ».

رواه الترمذي (٢٣٠٧) والنسائي (٤/٤) وصححه ابن حبان (٢٩٩٢)

(عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ») بالكسر بدل من هازم.

(رواه الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان) والحاكم وابن السكن وابن طاهر، وأعله الدارقطني بالإرسال.

وفي الباب عن عمر وعن أنس، وما تخلو عن مقال.

قال المصنف نقلاً عن السهيلي: إن الرواية في «هازم» بالذال المعجمة معناه: القاطع.

وأما بالمهملة فمعناه المزيل للشيء وليس مراداً هنا.

قال المصنف: وفي هذا التفي نظر لا يخفى.

(قلت) يريد أن المعنى على الذال المهملة صحيح فإن الموت يُزيل اللَّذَاتِ كما يقطعها ولكن العمد الرواية.

والحديث دليل على أنه لا ينبغي للإنسان أن يغفل عن ذكر أعظم المواعظ وهو الموت.

وقد ذكر في آخر الحديث فائدة الذكر بقوله: «فَلْيَنْكُرْ مَا تَذَكَّرُونَهُ فِي كَثِيرٍ إِلَّا قَلَّةٌ وَلَا قَلِيلٍ إِلَّا كَثْرَةٌ».

وفي رواية للذيلمي [القرطبي (٧٤/١)] عن أبي هريرة «أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَمَا مِنْ عَبْدٍ أَكْثَرَ ذِكْرَهُ إِلَّا أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ، وَهَوَّنَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ».

وقد دلَّ لهُ حديثُ الدعاءِ «إِذَا أَرَدْتَ بِبَيِّدِكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ» [أحمد (٢٤٣/٥)، الرملي (٣٢٣٥)] أو كَانَ تَحْنِيًا لِلشَّهَادَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ وَكَمَا فِي قَوْلِ مَرْيَمَ: «يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا» [مريم: ٢٣] فَإِنَّهَا إِنْ تَمَنَّتْ ذَلِكَ لِمَثَلِ هَذَا الْأَمْرِ الْمَخُوفِ مَنْ كَفَرَ وَشَقَاوَةَ مَنْ شَقِيَ بِسَيِّئِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ كَانَ مُتَمَنِّيًا» يَعْنِي إِذَا ضَاقَ صَدْرُهُ وَفَقَدَ صَبْرَهُ عَدَلَ إِلَى هَذَا الدُّعَاءِ، وَإِلَّا فَالْأَوَّلُ لَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ.

٣- يموت المؤمن وهو يكابد

٥٠٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ».

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ [الرملي (٩٨٢)، النسائي (٦٠٥/٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠١١)]، وَلَمْ يَحْرَجْهُ أَبُو دَاوُدَ.

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ) هُوَ ابْنُ الْحَصِيبِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُتَهَمِّلَةِ وَالرَّاءِ [الجبين، رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ].

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٠/٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٥٢) وَجَمَاعَةٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الأوسط» (١٥٠٧)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَمَّا يُكَابِدُهُ مِنْ شِدَّةِ السَّيَاقِ الَّذِي يَعْرِقُ ذُوهُ جَبِينُهُ أَيْ يُشَدُّ عَلَيْهِ تَحْصِصًا لِبَقِيَّةِ ذُنُوبِهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ كِتَابَةٌ عَنْ كَدِّ الْمُؤْمِنِ فِي طَلَبِ الْحَلَالِ وَتَضْيِيقِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ فَيَكُونُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ النَّصَبِ عَلَى الْحَالِ.

وَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ حَالَ الْمَوْتِ وَنَزْوَعِ الرُّوحِ شَدِيدٌ عَلَيْهِ فَهُوَ صِفَةٌ لِكَيْفِيَّةِ الْمَوْتِ وَشِدَّتِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِ.

وَالْمَعْنَى عَلَى الثَّانِي أَنَّهُ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فِي حَالِ كَوْنِهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ الشَّدِيدَةِ الَّتِي يَعْرِقُ مِنْهَا الْجَبِينُ فَهُوَ صِفَةٌ لِلْحَالِ الَّتِي

يُفَاجِئُهُ الْمَوْتُ عَلَيْهَا.

٤- تَلْقَيْنُ اخْتِضَارِ

٥٠٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩١٦) وَالْأَلْبَانِيُّ [أَبُو دَاوُدَ (٣١١٧)، الْوَلِيدِيُّ (٩٧٦)، النَّسَائِيُّ (٥/٤)، ابْنُ مَاجَةَ (١٤٤٥)].

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ) أَيِ الَّذِينَ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ فَهُوَ بِجَازٍ.

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَلْبَانِيُّ)، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ بِلَفْظِهِ (٣٠٠٤) وَزِيَادَةُ «فَمَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ الدُّعْرِ وَإِنْ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ».

وَقَدْ غَلَطَ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى الشَّيْخَيْنِ أَوْ إِلَى الْبُخَارِيِّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا [الْمُحَضَّرِينَ: ٢/١] عَنْ حُذَيْفَةَ بِلَفْظِ «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّهَا تَهْدِيكُمْ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْخَطَايَا».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ.

وَقَوْلُهُ: «لَقِّنُوا» الْمُرَادُ تَذْكِيرُ الَّذِي فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ هَذَا اللَّفْظُ الْجَلِيلُ وَذَلِكَ لِقَوْلِهَا فَتَكُونُ آخِرَ كَلَامِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ كَمَا سَبَقَ.

فَالْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ بِالتَّلْقِينِ عَامٌّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ يَمُوتُ مِنْ هُبُورٍ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ، وَهُوَ أَمْرٌ نَدْبٌ وَكَرَّةٌ الْعُلَمَاءُ الْإِكْتِسَارَ عَلَيْهِ وَالْمَوَالَاةَ لِثَلَاثٍ يَضِجَرُ، وَيَضِيقُ حَالَهُ وَيَشْتَدُّ كَرُهُهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ وَيَتَكَلَّمُ بِمَا لَا يَلِيقُ.

قَالُوا: وَإِذَا تَكَلَّمَ مَرَّةً فَيَعَادُ عَلَيْهِ الْعَرَضُ لِيَكُونَ آخِرَ كَلَامِهِ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيِ، وَقَوْلُ «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ إِحْدَاهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ كَمَا عَلِمَ.

وَالْمُرَادُ «مَوْتَاكُمْ» مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ.

وَأَمَّا مَوْتَى غَيْرِهِمْ فَيَعْرِضُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ كَمَا «عَرَضَهُ ﷺ عَلَى عَمِّهِ وَجَدَّ السَّيَاقِ وَعَلَى الدُّمِيِّ الَّذِي كَانَ يَخْدُمُهُ

«اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس».

رواه أبو داود (٣١٢١) والنسائي [عمل اليوم والليلة] (١٠٨٢) وصححه ابن حبان (٣٠٠٢).

(وعن معقل بن يسار رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ) قال ابن حبان: أراد به من حضرته الميتة لا أن الميت يُقرأ عليه.

(يس) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان.

وأخرجه أحمد (٢٦/٥) وابن ماجه (١٤٤٨) من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان وليس بالنهدي عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقل النسائي وابن ماجه «عن أبيه».

وأعله ابن القطان بالاضطراب والوقف وبجهاالة حال أبي عثمان، وأبيه ونقل عن الدارقطني أنه قال هذا: حديث مضطرب الإسناد مجهول المتن ولا يصح.

وقال أحمد في مستدركه (١٠٥/٤): حدثنا صفوان قال: كانت المشيخة يقولون: إذا قرئت يس عند الموت خُفَّت عنه بها.

واسنده صاحب «الفردوس» عن أبي الذرداء، وأبي ذرّ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيُقْرَأَ عِنْدَهُ يَسُ إِلَّا هُوَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وهذان يؤيدان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المختصر، وهما أصرح في ذلك مما استدل به.

وأخرج أبو الشيخ في «فضائل القرآن»، وأبو بكر المروزي في كتاب «الجنائز» عن أبي الشعثاء صاحب ابن عباس أنه يُستحب قراءة سورة الرعد.

وزاد: فإن ذلك يُخَفِّفُ عن الميت.

وفيه أيضاً عن الشعبي كانت الأنصار يستحبون أن تُقرأ عند الميت سورة البقرة.

٦- الدعاء للميت واغماض عينه

٥- قراءة يس على الأموات

٥١٠- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ

فَعَادَهُ وَعَرَّضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ. وَكَانَتْ حَصْنٌ فِي الْحَدِيثِ مَوْتَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ يَقْبَلُونَ ذَلِكَ؛ وَلَأنْ حُضِرَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَنْهُمْ هُوَ الْأَغْلَبُ بِخِلَافِ الْكُفَّارِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُ مَوْتَاهُمْ إِلَّا الْكُفَّارُ

(فائدة) يحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة الله ولطفه وبره فيحسن ظنه بربه لما أخرجه مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته: «لَا يَمُوتُنَ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ».

وفي الصحيحين [البخاري (٧٤٠٥)، مسلم (٢٦٧٥)] مرفوعاً من حديث أبي هريرة قال «قَالَ اللَّهُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي».

وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم قال كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه بربه.

وقد قال بعض أئمة العلم إنه يحسن جمع أربعين حديثاً في الرجاء تُقرأ على المريض فيشتد حسن ظنه بالله فإنه تعالى عند ظن عبده به، وإذا امتزج خوف العبد برجائه عند سياق الموت فهو محمود أخرجه الترمذي (٩٨٣) بإسناد جيّد من حديث أنس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ فَقِيلَ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَ: أَرْجُو اللَّهَ وَأَخَافُ ذُنُوبِي فَقَالَ ﷺ: لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبٍ عَبْدٌ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْتِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُوهُ، وَأَمْسَهُ مِثَا يَخَافُ».

فائدة أخرى: ينبغي أن يوجه من هو في السياق إلى القليلة لما أخرجه الحاكم (٣٥٣/١، ٣٥٤) وصححه من حديث أبي قتادة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ سَأَلَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ قَالُوا: تُوَفِّي، وَأَوْصَى بِثَلَاثِ مَالِهِ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْصَى أَنْ يُوَجَّهَ الْقَبِيلَةُ إِذَا اخْتَصَرَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَابَ الْفِطْرَةَ».

وقد ردّدت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلّى عليه، وقال: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَذِلِّهِ جَنَّتِكَ وَقَدْ فَعَلْتَ».

وقال الحاكم: لا أعلم في توجيه المختصر للقيلة غيره.

٥٠٩- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

٧- تغطية الميت

٥١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ حِينَ تُوفِّي - سَجَّى بِرُودٍ حَبْرَةٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ [(١٢٤١، ١٢٤٢)، مُسْلِمٌ (٩٤٢)]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوفِّي سَجَّى بِرُودٍ حَبْرَةٍ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ فَرَاءَ قَسَاءَ تَأْنِيثٍ بَزْنَةً عَنِةً.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) التَّسْجِيَةُ بِالْمُهْمَلَةِ وَالْجِسْمِ التَّغْطِيَةُ أَيْ غُطِّيَ، وَالرُّودُ يَجُورُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْحَبْرَةِ وَوَصْفُهُ بِهَا وَالْحَبْرَةُ مَا كَانَ لَهَا أَعْلَامٌ، وَهِيَ مِنْ أَحَبِّ اللَّبَاسِ إِلَيْهِ ﷺ، وَهَذِهِ التَّغْطِيَةُ قَبْلَ الْغَسْلِ.

قَالَ التَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَحِكْمَتُهُ صِيَانَةُ الْمَيِّتِ عَنِ الْإِنْكَشَافِ وَسِتْرُ صُورَتِهِ الْمُتَغَيِّرَةِ عَنِ الْأَعْيُنِ. قَالُوا: وَتَكُونُ التَّسْجِيَةُ بَعْدَ نَزْعِ ثِيَابِهِ الَّتِي تُوفِّي فِيهَا لثَلَا يَتَغَيَّرَ بَدَنُهُ بِسَبَبِهَا.

٨- تَقْيِيلُ الْمَيِّتِ

٥١٢- وَعَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ

مَوْتِهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٤١، ١٢٤٢)

(وَعَنْهَا) أَيْ عَائِشَةُ (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْيِيلِ الْمَيِّتِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَلَى أَنَّهَا تُدْبُ تَسْجِيَتُهُ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ صَحَابِيَّةٌ بَعْدَ وَقَائِهِ لَا دَلِيلَ فِيهَا لِإِحْصَارِ الْأَدْلَةِ فِي الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ جَائِزَةٌ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٩٨٩) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ، وَهُوَ مَيِّتٌ، وَهُوَ يَبْكِي أَوْ قَالَ: وَعَيْنَاهُ تَهْرَقَانِ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

فَأَغْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمُنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ» ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ وَاخْلُقْهُ فِي عَقِبِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٢٠)

(وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ. وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ» فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ يَفْتَحُ الشَّيْءَ وَرَفَعَ «بَصَرُهُ»، وَهُوَ فَاعِلٌ «شَقَّ» هَكَذَا ضَبْطَانَهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ.

وَضَبَطَ بَعْضُهُمْ «بَصَرَهُ» بِالنَّصْبِ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضاً فَالشَّيْءُ مَفْتُوحَةٌ بِلَا خِلَافٍ.

(بَصَرُهُ فَأَغْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ: لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْمُنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ) أَيْ مِنَ الدُّعَاءِ.

(ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ وَاخْلُقْهُ فِي عَقِبِهِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ) يُقَالُ: شَقَّ الْمَيِّتَ بَصَرَهُ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَصَارَ يَنْظُرُ إِلَى الشَّيْءِ لَا يَرْتَدُّ عَنْهُ طَرَفُهُ.

وَفِي إِغْمَاضِهِ ﷺ طَرَفُهُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

وَقَدْ غُلِّلَ فِي الْحَدِيثِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ أَيْ يَنْظُرُ أَيْنَ تَذْهَبُ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَةٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْأَرْوَاحَ أَجْسَامَ لَطِيفَةً مُتَحَلِّلَةً فِي الْبَدَنِ، وَتَذْهَبُ الْحَيَاةُ مِنَ الْجَسَدِ بِذَوَابِّهَا، وَلَيْسَ عَرْضاً كَمَا يَقُولُهُ آخَرُونَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُدْعَى لِلْمَيِّتِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَأَهْلِيهِ وَعَقِبِهِ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ يُنْعَمُ فِي قَبْرِهِ أَوْ يُعَذَّبُ.

٩- شِدَّةُ الدِّينِ عَلَى الْمَيِّتِ

تَوَارَدَ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ وَغَسَلَ الطَّاهِرُ الْمَطْهُرُ فَكَيْفَ بِمَنْ سَوَاهُ،
وَيَأْتِي كَمَثَلِ الْغَسَلَاتِ فِي حَدِيثٍ أَمْ عَطِيَّةٌ قَرِيباً.

وَقَوْلُهُ (عَاءٍ وَسِدْرٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَخْلُطُ السُّدْرُ بِالْمَاءِ فِي كُلِّ
مَرَّةٍ مِنْ مَرَاتِ الْغَسْلِ.

قِيلَ: وَهُوَ يُشْعَرُ بَأَنْ غُسَلَ الْمَيِّتَ لِلتَّنْظِيفِ لَا لِلتَّطْهِيرِ؛ لِأَنَّ
الْمَاءَ الْمُضَافَ لَا يَطْهَرُ بِهِ.

قِيلَ: وَقَدْ يُقَالُ يُخْتَمَلُ أَنَّ السُّدْرَ لَا يُغَيَّرُ وَصَفَ الْمَاءِ فَلَا
يَصِيرُ مُضَافاً وَذَلِكَ بَأَنْ يُعْمَكُ بِالسُّدْرِ ثُمَّ يُغَسَّلُ بِالْمَاءِ فِي كُلِّ
مَرَّةٍ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يُجْعَلُ السُّدْرُ فِي مَاءٍ ثُمَّ يُخَضَّضُ إِلَى أَنْ
تَخْرُجَ رَغَوَتُهُ وَبِذَلِكَ بِهِ جَسَدُ الْمَيِّتِ ثُمَّ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْقَرَّاحُ
فَهَذِهِ غَسَلَةٌ.

وَقِيلَ: لَا يُطْرَحُ السُّدْرُ فِي الْمَاءِ أَيَّ لَسْلاً يُمَازَجُ الْمَاءُ
فَيُغَيَّرُ وَصَفَ الْمَاءِ الْمَطْلِقِ.

وَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ فَقَالَ: غُسْلُ الْمَيِّتِ
إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْظِيفِ فَيَجْزِي الْمَاءُ الْمُضَافُ كَمَا الْوَرْدُ وَنَحْوِهِ،
وَقَالُوا: إِنَّمَا يُكْرَهُ؛ لِأَجْلِ السُّرْفِ.

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ غُسْلٌ تَعْبُدِي يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا
يُشْتَرَطُ فِي الْأَغْتِسَالَاتِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُنْدُوبَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنْ تَحْنِيطِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَصْنُفُ كَمَا
عُرِفَتْ وَتَعْلِيلُهُ «بَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْتَبِئاً» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ
النَّهْيِ كَوْنُهُ مَاتَ مُحَرَمًا فَإِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ انْتَفَى النَّهْيُ، وَهُوَ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ الْحَنُوطَ لِلْمَيِّتِ كَانَ أَمراً مُتَقَرِّراً عَنْدهُمْ.

وَفِيهِ أَيْضاً النَّهْيُ عَنْ تَحْمِيرِهِ وَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ؛ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ
فَمَنْ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ يُحْنِطُ وَيَحْمِرُ رَأْسَهُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ حُكْمُ
الْإِحْرَامِ بِالْمَوْتِ كَمَا تَقُولُهُ الْحَنْفِيَّةُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي الشَّرْحِ خِلَافَهُمْ، وَأَدْلَتُهُمْ وَلَيْسَتْ بِنَاقِضَةٍ
عَلَى مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى سَرِّهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ» يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ التَّكْفِينِ، وَأَنَّهُ
لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ وَتَرّاً.

٥١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٠/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ (١٠٧٩)

وَقَدْ وَرَدَ التَّشْدِيدُ فِي الدِّينِ حَتَّى تَرَكَ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى
مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ حَتَّى تَحْمِلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وَآخِرُ
ﷺ أَنَّهُ يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ عِنْدَ أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا
الدِّينَ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَزَالُ الْمَيِّتُ مَشْغُولاً بِدَيْنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ
فَفِيهِ حَثٌّ عَلَى التَّخْلِصِ عَنْهُ قَبْلَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ أَهَمُّ الْحَقُوقِ، وَإِذَا
كَانَ هَذَا فِي الدِّينِ الْمَاخُوذِ بِرِضَا صَاحِبِهِ فَكَيْفَ بِمَا أَخَذَ غَضَباً
وَنَهَباً وَسَلْباً.

١٠- غَسْلُ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينُهُ

٥١٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ:
اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٤٩)، مسلم (١٢٠٦)]

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ
رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ) وَذَلِكَ، وَهُوَ وَقَفَ بِعَرَفَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كَمَا فِي
الْبَخَارِيِّ (اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ تَمَامُهُ
«وَلَا تُحْنِطُوهُ وَلَا تُحْمِرُوا رَأْسَهُ» وَبَعْدَهُ فِي الْبَخَارِيِّ «فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْتَبِئاً».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ غَسْلِ الْمَيِّتِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ فِي الْفَتْحِ: وَهُوَ ذَهْرٌ شَدِيدٌ فَإِنَّ
الْخِلَافَ فِيهِ مَشْهُورٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ حَتَّى إِنَّ الْقُرْطُبِيَّ رَجَّحَ فِي شَرْحِ
مُسْلِمٍ أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى وَجوبِهِ.

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى مَنْ لَمْ يَقْلْ بِذَلِكَ، وَقَالَ: قَدْ

وَقِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ الْأَقْصَارَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ مَاتَ فِيهِمَا، وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ الْفَاضِلَةِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لَهُ غَيْرَهُمَا، وَأَنَّهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِهِ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ عَلَيْهِ دِينَ مُسْتَقْرَقٌ أَمْ لَا.

وَوَرَدَ «الْثَوْبَيْنِ» فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ مُطْلَقَيْنِ.

وَفِي رَوَايَةٍ فِي الْبُخَارِيِّ (١٨٥١) «فِي ثَوْبَيْنِ» وَلِلنَّسَائِيِّ (٣٩/٤) «فِي ثَوْبَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحْرَمَ فِيهِمَا».

قَالَ الْمَصْنُفُ: فِيهِ اسْتِجَابُ تَكْفِينِ الْمَيِّتِ فِي ثِيَابِ إِحْرَامِهِ، وَإِنْ إِحْرَامُهُ بَاقٍ، وَأَنَّهُ لَا يُكْفَنُ فِي الْمَخِيطِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «يُتَبَّعُ مُلَيَّبًا» مَا يَدُلُّ لِمَنْ شَرَعَ فِي عَمَلٍ طَاعَةٍ ثُمَّ حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَمَامِهَا بِالْمَوْتِ أَنَّهُ يُرْجَى لَهُ أَنْ يَكْتَبَهُ اللَّهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ.

١١- تجريد الميت لتغسله

٥١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أَرَادُوا غُسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَذْرِي نَجْرُدَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا نَجْرُدُّ مَوْتَانَا أَمْ لَا؟ الْحَدِيثُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٧/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣١٤١).

وَتَمَامُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣١٤١) «فَلَمَّا اخْتَلَفُوا الْقَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّوْمَ حَتَّى مَا مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ ثُمَّ كَلَّمَهُمْ مُكَلِّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: اغْسِلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ. فَغَسَلُوهُ وَعَلَيْهِ قَمِيصُهُ يَصْبُرُونَ الْمَاءَ فَوْقَ الْقَمِيصِ وَيَدْلُكُونَهُ بِالْقَمِيصِ دُونَ أَيْدِيهِمْ» وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غُسِّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاءً.

وَفِي رَوَايَةٍ لِابْنِ حِبَّانَ (٦٦٢٨) «وَكَانَ الَّذِي اجْلَسَهُ فِي حَجَرٍ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وَرَوَى الْحَاكِمُ (المستدرک) (٥٩/٣) قَالَ: «غُسِّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى يَدِ عَلِيٍّ خَرَقَةً فَغَسَّلَهُ فَادْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ

الْقَمِيصِ فَغَسَّلَهُ وَالْقَمِيصُ عَلَيْهِ».

وَرَوَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ «تَرْبِيعُ الْمَسْنَدِ» (٢٠٤/١) عَنْ مَالِكٍ

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ.

وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَيْسَ كغَيْرِهِ مِنَ الْمَوْتَى.

١٣- عدد ما يغسل وجعل الكافور فيه

٥١٦- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ. فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ» فَلَمَّا فَرَّغْنَا آذَانَهَا، فَالَقَى إِلَيْنَا حِفْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَاهَا إِيَّاهُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٢٥٣)، مُسْلِمٌ (٩٣٩).

وَفِي رَوَايَةٍ [ج] (١٢٥٥)، م (٩٣٩)، (٤٣): «إِذَا نَزَّ بِمَيِّتِهَا، وَتَوَاصَحَ الْوُضُوءُ بَيْنَهَا».

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ (١٢٦٣): «فَنَقَرْنَا حَفْرًا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ فَالْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا».

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) تَقَدَّمَ اسْمُهَا.

وَفِيهِ خِلَافٌ، وَهِيَ أَنْصَارَتُهُ.

(قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ») لَمْ تَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ مُسَمَّاةٍ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا زَيْنَبُ زَوْجُ أَبِي الْعَاصِ كَانَتْ وَقَاتْنَاهَا فِي أَوَّلِ سَنَةِ ثَمَانٍ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَاتٍ أَنَّهَا أُمُّ كُلْثُومٍ وَوَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ (١٢٦١) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: لَا أَدْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ.

(قَالَتْ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ») هُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ: أَيُّ اللَّفْظَيْنِ.

قَالَ: وَالْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ نَكِيرَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ فَيَصْدُقُ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ.

(فلما فرغنا آذناه) في البخاري «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُنَّ: «فَإِذَا فَرَّغْتُنَّ آذَنَيْي».

ووقع في رواية البخاري «فلما فرغن» عوضاً عن «فرغنا».

(فالقى إلينا حقوه) في لفظ البخاري «فأعطانا حقوه»، وهو بفتح المَهْمَلَةِ ويجوز كسرهما ويعدها قاف ساكنة.

والمراد هنا الإزار وأطلق على الإزار مجازاً إذ معناه الحقيقي معقد الإزار فهو من تسمية الحال باسم الحل.

(فقال: أشعرنها إياه). أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها (ومتفق عليه في رواية) أي للشيعين عن أم عطية.

(«ابندان بمياميها، ومواضع الوضوء منها»). وفي لفظ للبخاري) أي عن أم عطية.

(فصفرنا شعرها ثلاثة قرون فآلقيناه خلفها).

دل الأمر في قوله «اغسلنها ثلاثاً» على أنه يجب ذلك العدد، والظاهر الإجماع على إجراء الواحدة فالأمر بذلك محمول على الندب.

وأما أصل الغسل فقد علم وجوبه من محل آخر.

وقيل: تحب الثلاث.

وقوله: «أو خمساً» أو: للتخير لا للترتيب هو الظاهر.

وقوله: «أو أكثر» قد فسّر في رواية «أو سبعاً» بدّل قوله: «أو أكثر من ذلك» وبه قال أحمد وكرة الزيادة على سبع.

قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع إلا أنه وقع عند أبي داود (٣١٤٢) «أو سبعاً أو أكثر من ذلك» فظاهرها شرعية الزيادة على السبع.

وتقدّم الكلام في كيفية غسلة الصدر.

قالوا: والحكمة فيه أنه يلين جسد الميت.

وأما غسلة الكافور فظاهرها أنه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء تغيره به، والحكمة فيه أنه يطيب رائحة الموضع؛ لأجل من حضر من الملايكة وغيرهم مع أن فيه تحفيفاً وتبريداً وقوة نفوذ وخاصية في تصليب جسد الميت وصرف الهوام عنه، ومنع ما يتحلل من الفضلات، ومنع إسراع الفساد إليه، وهو أقوى

الروائح الطيبة في ذلك، وهذا هو السر في جعله في الآخرة إذ لو كان في الأولى مثلاً لأذهبه الماء.

وفيه دلالة على البداءة في الغسل بالميا من.

والمراد بها ما يلي الجانب الأيمن.

وقوله: «ومواضع الوضوء منها» ليس بين الأمرين تنافٍ لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميا من معاً.

وقيل: المراد ابدان بمياميها في الغسلات التي لا وضوء فيها، ومواضع الوضوء منها في الغسلة المتصلة بالوضوء، والحكمة في الأمر بالوضوء تجديد سمة المؤمن في ظهور أثر الغرة والتجليل.

وظاهر مواضع الوضوء دخول المضمضة والاستنشاق.

وقولها: «صفرنا شعرها» استدلل به على صفر شعر الميت.

وقال الحنفية: يرسل شعر المرأة خلفها، وعلى وجهها مفرقاً.

قال القرطبي: كان سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية لم يكن عن أمره ﷺ.

ولكنه قال المصنف (الفتح: ١٣٤/٣): إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ قالت: قال رسول الله ﷺ: «اغسلنها وترأ واجعلن شعرها صفائر».

وفي صحيح ابن حبان (٣٠٣٣) «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجعلن لها ثلاثة قرون» والقرن هنا المراد به الضفائر.

وفي بعض ألفاظ البخاري: «ناصيتها، وقريتها» فصي لفظ «ثلاثة قرون» تغليب، والكُلُّ حجة على الحنفية، والضمير يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله، وهو في البخاري صريحاً.

وفيه دلائل على إلقاء الشعر خلفها.

وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذه الألفاظ في البخاري فنسب القول به إلى بعض الشافعية، وأنه استند في ذلك إلى حديث غريب.

١٣- تكفين رسول الله في ثلاثة أثواب

٥١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سُحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٦٤)، مسلم (٩٤١)]

(وعن عائشة قالت: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سُحُولِيَّةٍ بَضْمُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

(من كُرسفو) بَضْمُ الْكَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَضْمُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَنَاءً أَيْ قُطْنِ.

(ليس فيها) أي الثلاثة (قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) بَلْ إِزَارٌ وَرَدَاءٌ وَلِفَافَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ (٢/٧٨٣) عَنِ الشَّعْبِيِّ. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ التَّكْفِينُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يَكُنْ يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ ﷺ إِلَّا الْأَفْضَلَ.

وَقَدْ رَوَى أَهْلُ السُّنَنِ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٨)، التِّرْمِذِيُّ (٩٩٤) وَسَائِمِي بِرَقَمَ (٥٠٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «السُّوَا ثِيَابُ النَّبِيَّاسِ فَإِنَّهَا أَطْيَبُ وَأَطْفَهَرُ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمُ» وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ أَخْرَجُوهُ [أحمد (١٣/٥)، أبو داود (٢٨١٠)، التِّرْمِذِيُّ (٣٤٤/٤)، النسائي (٣٤٤/٤)، ابن ماجه (٣٥٦٧)] وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ أَيْضاً.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ ﷺ سَجَّيَ بِبَرْدٍ حَبِيرَةٍ وَهِيَ بَرْدٌ بَيَانِيٌّ مُخَطَّطٌ غَالِي الثَّمَنِ فَإِنَّهُ لَا يُعَارَضُ مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكْفَنْ فِي ذَلِكَ الْبَرْدِ بَلْ سَجَّوَهُ بِهِ لِتَجَفُّفِ فِيهِ ثُمَّ نَزَعُوهُ عَنْهُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٤١).

عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ السَّجِيَّةَ كَانَتْ قَبْلَ الْغَسَلِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: تَكْفِينُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي كَفْنِهِ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٤/١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«المصنف»

(٤٦٥/٢)] وَالزَّيْرَانِيُّ [«كشف الاستار» (٨٥٠)] مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ ﷺ كَفَّنَ فِي سَبْعَةِ أَثْوَابٍ فَهُوَ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ يَصْلُحُ حَدِيثُهُ فِي التَّابَعَاتِ إِلَّا إِذَا انفردَ فَلَا يَحْسُنُ كَفَيْتُ إِذَا خَالَفَ كَمَا هُنَا فَلَا يَقْبَلُ.

قَالَ الْمَصَنَّفُ: وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ مَا يَعْضُدُ رَوَايَةَ ابْنِ عَقِيلٍ فَإِنْ ثَبَتَ جُمُعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِأَنَّهَا رَوَتْ مَا أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ، وَغَيْرُهَا رَوَى مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ سَيِّئاً إِنْ صَحَّحَتِ الرُّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ فَإِنَّهُ كَانَ الْمُبَاشِرُ لِلْغَسَلِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ مِنَ الْكَفْنِ مَا يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِ الْمَيِّتِ فَإِنْ قَصَرَ عَنْ سِتْرِ الْجَمِيعِ قُدِّمَ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فَمَا زَادَ عَلَيْهَا سِتْرٌ بِهِ مِنْ جَانِبِ الرَّأْسِ وَجَعَلَ عَلَى الرَّجُلَيْنِ حَشِيشٌ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَمِّهِ حَزْرَةَ وَمَصْعَبِ بْنِ عَمٍّ (١٢٧٤) فَإِنْ أُرِيدَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ فَالْمَدْنُوبُ أَنْ يَكُونَ وَتَرَا وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ كَمَا مَرَّ فِي حَدِيثِ الْحَرَمِ الَّذِي مَاتَ.

وَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ رَوَايَةِ الشَّعْبِيِّ كَيْفِيَّةَ الثَّلَاثَةِ، وَأَنَّهَا إِزَارٌ وَرَدَاءٌ وَلِفَافَةٌ وَقِيلَ: مَتَرٌ وَدَرَجَانٌ وَقِيلَ: يَكُونُ مِنْهَا قَمِيصٌ غَيْرُ خِطْبٍ، وَإِذَا رُبِعَ مِنْ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَلِفَافَةٌ يُلَفُّ بِهَا مَنْ قَرِيبُهُ إِلَى قَدِيمِهِ وَتَأَوَّلَ هَذَا الْقَائِلُ قَوْلَ عَائِشَةَ: «لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ» بِأَنَّهَا أَرَادَتْ نَفْيَ وَجُوبِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ لَا الْقَمِيصِ وَحَدِّهِ أَوْ أَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ عَنِ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ ثَمَا عِدَاهُمَا، وَإِنْ كَانَا مَوْجُودَيْنِ، وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا.

قِيلَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّكْفِينَ بِالْقَمِيصِ وَعَدِيمِهِ سَوَاءٌ يُسْتَحْبَبُ فَإِنَّهُ ﷺ كَفَّنَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي فِي قَمِيصِهِ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٢٦٩) وَلَا يَفْعَلُ ﷺ إِلَّا مَا هُوَ الْأَحْسَنُ.

وَفِيهِ أَنْ قَمِيصَ الْمَيِّتِ مِثْلُ قَمِيصِ الْحَيِّ مَكْفُوفًا مَزْرُورًا.

وَقَدْ اسْتَحَبَّ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ كَمَا ذَكَرَهُ الْيَهْقِي فِي الْخِلَافَاتِ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْقَمِيصُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَطْرَافُهُ غَيْرَ مَكْفُوفَةٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ كَفَّ اطْرَافَ الْقَمِيصِ كَانَ عُرِفَ أَهْلُ ذَلِكَ الْعَصْرِ.

١٤- تَكْفِينُ الْمَيِّتِ فِي قَمِيصٍ

٥١٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ أَبِي جَسَاءٍ ابْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفُنُهُ فِيهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

نَفَقَ عَلَيْهِ (البخاري (١٢٦٩)، مسلم (٢٧٧٤)).

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّكْفِينِ فِي الْقَمِيصِ كَمَا سَلَفَ قَرِيبًا.

وظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ طَلَبَ الْقَمِيصَ مِنْهُ ﷺ قَبْلَ التَّكْفِينِ لِأَنَّهُ قَدْ عَارَضَهَا مَا عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (١٢٧٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ ﷺ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَعْدَمَةَ دُفِنَ فَأَخْرَجَهُ فَتَفَتَّ فِيهِ مِنْ رِيْقِهِ، وَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهُ كَانَ الْإِعْطَاءُ وَالْإِلْبَاسُ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ يُخَالِفُهُ.

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «فَاعْطَاهُ» أَيِ أَنْعَمَ لَهُ بِذَلِكَ فَاطْلَقَ عَلَى الْعِدَّةِ اسْمُ الْعَطِيَّةِ مجازاً لِيَتَحَقَّقَ وَقُوعُهَا وَكَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «بَعْدَمَا دُفِنَ» أَيِ ذَلِكِ فِي حُفْرَتِهِ.

أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ حُفْرَتِهِ هُوَ النَّفْسُ.

وَأَمَّا الْقَمِيصُ فَقَدْ كَانَ أَلْبَسَ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِهِمَا مَعًا؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ لَا يَنْتَظِي التَّرْتِيبَ وَلَا الْمَعْبَةَ فَلَعَلَّهُ ارْتَادَ أَنْ يَذْكُرَ مَا وَقَعَ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ إِكْرَامِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ.

وَقِيلَ: إِنَّ ﷺ أَعْطَاهُ أَحَدَ قَمِيصَيْهِ أَوَّلًا، وَلَمَّا دُفِنَ أَعْطَاهُ الثَّانِي بِسُؤَالِ وَلِيِّهِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَفِي الْإِكْلِيلِ لِلْحَاكِمِ (كما في «الفتح» ١٣٩/٣) مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي؛ لِأَنَّهُ

كَانَ رَجُلًا صَالِحًا؛ وَلَأَنَّهُ سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، وَإِلَّا فَإِنَّ أَبَاهُ الَّذِي الْبَسَهُ قَمِيصَهُ ﷺ وَكَفَّنَ فِيهِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَافِقِينَ، وَمَاتَ عَلَى نَفَاقِهِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: «وَلَا تُصَلُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا» (البقرة: ٨٤).

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَسَاهُ ﷺ قَمِيصَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَسَا الْعَبَّاسَ لَمَّا أَسْرَ بِيَدِ فَارَادِ ﷺ أَنْ يَكَاْفَهُ.

١٥- تَكْفِينُ الْمَيِّتِ بِثِيَابٍ بَيْضٍ

٥١٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ».

رَوَاهُ الْغُسَّسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَحَدَ (٢٣١/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٨)، الرُّزْمِيُّ (٩٩٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٤٧٢)). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٩٤).

تَقَدَّمَ حَدِيثُ الْبَخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ (رَقْمُ (٥١٠)) «أَنَّ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثِ أَثَوَابٍ بَيْضٍ».

وظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَجِبُ التَّكْفِينُ فِي الثِّيَابِ الْبَيْضِ وَيَجِبُ لِبَسُهَا لِأَنَّهُ صَرَفَ الْأَمْرَ عَنْهُ فِي اللَّبَسِ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ لَبَسَ غَيْرَ الْأَبْيَضِ.

وَأَمَّا التَّكْفِينُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا صَارَفَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ الْأَبْيَضُ كَمَا، وَقَعَ فِي تَكْفِينِ شَهْدَاءِ أَحَدٍ فَإِنَّهُ ﷺ كَفَّنَ جَمَاعَةً فِي غَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يَأْتِي (رَقْمُ (٥١٤)) فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ «الْكَامِلُ» (٢٠٦٨/٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ﷺ كَفَّنَ فِي قَطِيفَةٍ حَمْرَاءَ» فَبِهِ قِيسُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَكَأَنَّهُ اسْتَبَنَ عَلَيْهِ بِحَدِيثٍ «أَنَّهُ جُعِلَ فِي قَبْرِهِ قَطِيفَةٌ حَمْرَاءَ» (م (٩٦٣)) وَكَذَلِكَ مَا قِيلَ إِنَّهُ كَفَّنَ فِي بُرْدٍ حَبِيرَةٍ، وَتَقَدَّمَ (رَقْمُ (٥٠٤)) الْكَلَامُ أَنَّهُ إِنَّمَا سُجِّيَ بِهَا ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ.

١٦- تَحْسِينُ الْكَفْنِ

٥٢٠- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفَنَهُ».

وأخرج عبد الله بن أحمد الفصح الرباعي: (١٥٤/٧) من حديث أبي بن كعب «إِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبِضَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَغَسَلُوهُ وَكَفَّنُوهُ وَحَنَطُوهُ وَحَفَرُوا لَهُ وَأَلْحَدُوهُ وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَدَخَلُوا قَبْرَهُ وَوَضَعُوا عَلَيْهِ اللَّبَنَ ثُمَّ خَرَجُوا مِنَ الْقَبْرِ ثُمَّ حَتَّوْا عَلَيْهِ التُّرَابَ ثُمَّ قَالُوا: يَا بَنِي آدَمَ هَذَا سُبُكُّكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٤٣).

ورواه الترمذي (٩٩٥) أيضاً من حديث أبي قتادة وقال: حديث حسن غريب. ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ قَوْلُهُ: «وَلِيَحْسَنَ كَفَنُهُ» قَالَ: هُوَ الصَّفَاءُ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ أَيِ الْوَاسِعِ الْفَائِضِ.

١٧- جمع القتلى في قبر واحد وتقديم الأقرأ

٥٢١- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ: أَهْلُهُمْ أَكْثَرُ أَخَذَا لِلْقُرْآنِ؟ فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٣).

(وعنه) أي عن جابر.

(كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ: أَهْلُهُمْ أَكْثَرُ أَخَذَا لِلْقُرْآنِ فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ) سُمِّيَ لِحْدًا؛ لِأَنَّهُ شَقٌّ يُمْعَلُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ فَيَمِيلُ عَنْ وَسْطِهِ، وَالْإِلْحَادُ لُغَةُ الْمِيلِ.

(وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) دَلٌّ عَلَى أَحْكَامِ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ الْمَيِّتِينَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لِلضَّرُورَةِ وَهُوَ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ.

(وَالثَّانِي): أَنَّ الْمَرَادَ يَقْطَعُهُ بَيْنَهُمَا وَيُكْفَنُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حَالِهِ وَإِلَى هَذَا دَفَعَبِ الْأَكْثَرُونَ بَلْ قِيلَ: إِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْلُ بِالْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ أَحَدٌ فَإِنَّهُ فِيهِ الْبَقَاءُ بِشَرِّتَيِ الْمَيِّتِينَ وَلَا يَخْضَى أَنَّ قَوْلَ جَابِرٍ فِي عَامِ الْحَدِيثِ «فَكَفَّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي ثَمَرَةٍ وَاحِدَةٍ» (أحمد (٤٣١/٥)) دَلِيلٌ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الشَّارْحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: الظَّاهِرُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي كَمَا فَعَلَ فِي حِمْرَةِ ﷺ.

(قُلْتُ): حَدِيثُ جَابِرٍ أَوْضَحُ فِي عَدَمِ تَقْطِيعِ الثَّوْبِ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ أَحَدُ الْجَانِزَيْنِ وَالتَّقْطِيعُ جَائِزٌ عَلَى الْأَصْلِ

وَفِي الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الْكَفَنِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِيَارِ مَا كَانَ أَحْسَنَ فِي الذَّاتِ.

وَفِي صِفَةِ الثَّوْبِ فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِ الثَّيَابِ عَلَى الْمَيِّتِ فَاثْمَا حُسْنُ الذَّاتِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمَغَالَاةِ كَمَا سَيَأْتِي النَّهْيُ عَنْهُ.

وَأَمَّا صِفَةُ الثَّوْبِ فَقَدْ بَيَّنَّاهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي قَبْلَ هَذَا.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ وَضْعِ الثَّيَابِ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَدْ بَيَّنَّتْ فِيمَا سَلَفَ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي إِحْسَانِ الْكَفَنِ وَذِكْرَتْ فِيهَا عِلَّةُ ذَلِكَ.

أَخْرَجَ الدِّهْلِيُّ (الفرروس: ٩٨/١) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «أَحْسِنُوا كَفْنَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهُمْ يَبْتَاهُونَ وَيَتَزَاوَرُونَ بِهَا فِي قُبُورِهِمْ».

وَأَخْرَجَ إِضْرَارُ (الفرروس: ٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ «أَحْسِنُوا الْكَفْنَ وَلَا تَوَدُّوا مَوْتَاكُمْ بِتَوِيلٍ وَلَا بِتَرْكِسَةٍ وَلَا بِتَأْخِيرٍ وَصِيَّةٍ وَلَا بِقَطِيعَةٍ وَعَجِّلُوا بِقَضَاءِ ذَيْنِهِ وَاعْدِلُوا عَنْ جِيرَانِ السُّوءِ وَأَعْمِقُوا إِذَا حَفَرْتُمْ وَوَسَّعُوا».

وَمِنَ الْإِحْسَانِ إِلَى الْمَيِّتِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنْهُ ﷺ «وَمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ وَلَمْ يُفْسِدْ عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مِنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وَقَالَ ﷺ: «لِيَلَهُ أَقْرَبُكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ وَرَعٍ وَأَمَانَةٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦).

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ (البخاري (٢٤٤٢)، مسلم (٢٥٨٠)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمَلًا بِرَوَايَةِ جَابِرٍ هَذِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: جَاءَتْ الْأَخْيَارُ كَانَهَا عِيَانٌ مِنْ وَجْهِهِ مُتَوَاتِرَةٌ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلَّ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ» وَمَا رَوَى «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَكَبَّرَ عَلَى حَمْرَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً» لَا يَصِحُّ وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لِمَنْ عَارَضَ بِذَلِكَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فَقَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ يَعْنِي وَالْمُخَالَفُ يَقُولُ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ فَلَا يَتِمُّ لَهُ الْإِسْتِدْلَالُ وَكَأَنَّهُ ﷺ دَعَا لَهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ حِينَ عَلِمَ قُرْبَ أَجَلِهِ مُودَعًا بِذَلِكَ وَلَا يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ انْتَهَى.

وَيُؤَيِّدُ كَوْنَهُ دَعَا لَهُمْ عَدَمُ الْجُمُعَةِ بِأَصْحَابِهِ إِذْ لَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْجَنَائِزِ لِأَشْعَرَ أَصْحَابِهِ وَصَلَاهَا جَمَاعَةً كَمَا فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ أَفْضَلُ قَطْعًا وَأَهْلُ أَحَدٍ أَوَّلَى النَّاسِ بِالْأَفْضَلِ، وَلَأنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَرَادَى وَحْدَهُ عُقْبَةُ أَخْرَجَتْهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٤) بَلْفَظٍ: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ» زَادَ ابْنُ حِبَّانَ (٣١٩٩): «وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْنِهِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

١٨- النهي عن المغالاة في الكفن

٥٢٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ

يَقُولُ: «لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعًا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٥٤).

مِنْ رَوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي إِسْنَادِهِ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْجَنْبِيُّ يَفْتَحُ الْجَمِيعَ فَنُونَ سَاكِنَةٌ فَمَوْحِدَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَفِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ الشَّعْبِيِّ وَعَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْمَغَالَاةِ فِي الْكَفَنِ وَهِيَ زِيَادَةُ الثَّمَنِ.

وَقَوْلُهُ: «لِأَنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعًا» كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ سَرِيعُ الْبَلْسِ وَالذَّهَابِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَظَرَ إِلَى نُوبٍ عَلَيْهِ

(الْحُكْمُ الثَّانِي): أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْأَكْثَرُ اخْتِذَاً لِلْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِهِ لِفَضِيلَةِ الْقُرْآنِ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ جِهَاتِ الْفَضْلِ إِذَا جُمِعُوا فِي اللَّحْدِ

(الْحُكْمُ الثَّلَاثُ): جُمِعَ جَمَاعَةٌ فِي قَبْرِ وَكَأَنَّهُ لِلضَّرُورَةِ وَيُؤَبَّ الْبُخَارِيُّ (١٢ الْجَنَائِزِ، بَاب (٧٣)) بِأَب (دَفَنُ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ) وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا وَإِنْ كَانَتْ رَوَايَةُ جَابِرٍ فِي الرَّجُلَيْنِ فَقَدْ وَقَعَ ذِكْرُ الثَّلَاثَةِ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤٧٤/٣)، (٤٧٥) كَانَ يَدْفَنُ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ.

وَرَوَى أَصْحَابُ السُّنَنِ أَبُو دَاوُدَ (٣٢١٥)، التِّرْمِذِيُّ (١٧١٣)، السَّامِيُّ (٨٠/٤)، ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٠) عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «جَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ فَقَالُوا: أَصَابَنَا قَرْحٌ وَجَهَدْنَا فَقَالَ: اخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا وَاجْعَلُوا الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَمِثْلُهُ الْمَرَّاتَانِ وَالثَّلَاثُ.

وَأَمَّا دَفْنُ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ فَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٧٤/٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ أَنَّهُ «كَانَ يَدْفِنُ الرَّجُلَ وَالْمَرَأَةَ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ فَيَقْدِمُ الرَّجُلَ وَتَجْعَلُ الْمَرَأَةَ وَرَاءَهُ» وَكَأَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلًا مِنْ تَرَابٍ.

(الْحُكْمُ الرَّابِعُ): أَنَّهُ لَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَلَأَهْلُ الْمَذْهَبِ تَفَاصِيلُ فِي ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ وَابْنِ سُرَيْجٍ [مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٢٥٣/٢) أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ.

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢٢٩/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي قَتْلَى أَحَدٍ: لَا تُغْسَلُوهُمْ فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ دَمٍ يَفْرُجُ مِسْكَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَبَيْنَ الْحِكْمَةِ فِي ذَلِكَ

(الْحُكْمُ الْخَامِسُ): عَدَمُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَعْرُوفٌ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمَلًا بَعْمُومٍ أَدْلَةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَبِأَنَّهُ رَوَى أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ وَكَبَّرَ عَلَى حَمْرَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً [الْمُسْتَدْرَكُ] (١١٩/٢).

وَبِأَنَّهُ رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٣٤٤) عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ».

هذا يدلُّ على ما دلَّ عليه الحديثُ الأولُ.

وأما غُسلُ المرأةِ زوجها فيستدلُّ له بما أخرجه أبو داود (٣١٤١) عن عائشة أنها قالت: لو استقبلت من أمري ما استبدرت ما غُسلَ رسولُ الله ﷺ غيرُ نساياه وصحَّحَهُ الحاكمُ (٥٩/٣، ٦٠) وإن كان قول صحابيَّة.

وكذلك حديثُ فاطمة فهو يدلُّ على أنه كان أمراً معروفاً في حياته ﷺ ويؤيده ما رواه البيهقي (٣٩٧/٣) من أن أبا بكرٍ أوصى امرأته أسماء بنتَ عُميسٍ أن تغسله واستعانت بعبد الرحمن بن عوفٍ لضعفها عن ذلك ولم ينكره أحدٌ وهو قولُ الجمهور والخلافُ فيه لأحمد بن حنبلٍ قال: لا ارتفاعُ النكاحِ كذا في الشرح.

والذي في «دليل المطالب» من كُتب الخنابلة ما لفظه: وللرجل أن يغسلَ زوجته وأمثه ويتأدُّون سبعاً للمرأة غُسلَ زوجها وسيديها وابنِ دُونِ سبعٍ.

٢٠- يُصَلِّي على المحدودة

٥٢٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ - فِي قِصَّةِ الْغَامِديَّةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزَّانَا - قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدَفِنْتُ.

رواه مُسْلِمٌ (١٦٩٥).

(وعن بُريدة في قصة الغامدية) بالغين المعجمة وبعد الميم دالٌ مُهْمَلَةٌ نسبةٌ إلى غامدٍ وتأتي قصتها في الحدود.

(التي أمر النبي ﷺ بِرَجْمِهَا فِي الزَّانَا) قال: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدَفِنْتُ. رواه مُسْلِمٌ.

فيه دليلٌ على أنه يُصَلِّي على من قُتِلَ بحدٍّ وليس فيه أنه ﷺ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهَا.

وقد قال مالك: إنه لا يُصَلِّي الإمامُ على مقتولٍ في حدٍّ لأنَّ الفضلاء لا يُصَلُّون على الفساق زجراً لهم.

(قلت): كذا في الشرح لكن قد قال ﷺ في الغامدية: إِنَّهَا تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَعَتْهُمْ أو نحو هذا

كَانَ يُمَرِّضُ فِيهِ بِوَرْدٍ مِنْ زَعْفَرَانٍ فَقَالَ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ وَكَفَّنُونِي فِيهَا قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خُلِقَ قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهَلَّةِ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٨٧) مُخْتَصِراً.

١٩- تغسيل الرجل زوجته

٥٢٣- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: لَوْ مِتُّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ الْحَدِيثَ.

رواه أَحْمَدُ (٢٢٨/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ (٦٥٨٦).

فيه دلالةٌ على أن للرجل أن يغسلَ زوجته وهو قولُ الجمهور.

وقال أبو حنيفة: لا يغسلُها بخلافِ العكسِ لا ارتفاعُ النكاحِ ولا عُدَّةٌ عليه والحديثُ يردُّ قوله هذا في الزوجين.

وأما في الأجانبِ فإنه أخرج أبو داود في المراسيل (٤١٤) من حديثِ أبي بكرٍ بنِ عَياضٍ عن مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ لَيْسَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا وَالرِّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ غَيْرُهُ فَإِنَّهُمَا يَمُوتَانِ وَيُدْفَنَانِ وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ انْتَهَى.

عُمَدُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ هَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي التَّفَاتِ (٤٠٨/٧).

وقال البخاري: لا يُتَابَعُ على حديثه.

وعن عليٍّ عليه السلام قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُبْرِزْ فَخْذَكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَخْذِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ».

رواه أبو داود (٤٠١٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٠) وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ.

٥٢٤- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ أَنْ يُغْسَلَها عَلِيٌّ عليه السلام.

رواه الثَّارِقِيُّ (٧٩/٢).

اللفظ.

الْمَرْأَةُ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ
- فَقَالُوا: مَاتَتْ فَقَالَ: أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي؟ فَكَانَتْهُمْ
صَغُرُوا أَمْرَهَا فَقَالَ: ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا فَذَلُّوهُ فَصَلُّوْا
عَلَيْهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣٧)، مسلم (٩٥٦)].

وَزَادَ مُسْلِمٌ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ
يُؤَزِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ».

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُ
الْمَسْجِدَ) بِفَتْحٍ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ أَيْ تُخْرِجُ الْقِمَامَةَ مِنْهُ وَهِيَ
الْكُنَاسَةُ.

(فسأل عنها النبي ﷺ فقالوا: مَاتَتْ فقال: أفلا كنتم
آذنتموني؟ فكانهم صغروا أمرها فقال: ذلوني على قبرها) أي بعد
قولهم في جواب سؤاله: إنها ماتت.

(فذللوه فصلوا عليها. متفق عليه. وزاد مسلم) أي من رواية
أبي هريرة.

(ثم قال) أي النبي ﷺ (إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى
أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَزِّرُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَمْ يُخْرِجْهَا
البخاري؛ لأنها مُدرِجَةٌ من مراسيل ثابتة كما قال أحمد:

هذا والمصنف جزم أن القصة كانت مع امرأة وفي
البخاري: «أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ بِالشُّكِّ مِنْ ثَابِتِ
الرَّوَايَةِ لِكُنْهٍ صَرَّحَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فِي الْبَخَارِيِّ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ:
وَلَا أَرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ فَقَالَ: «امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ».

ورواه البيهقي (٤٨/٤) أيضاً بإسناد حسن وسامعاً أم
عجن وأفاد أن الذي أجابه ﷺ عن سؤاله هو أبو بكر وفي
البخاري عرض «فَسَأَلَ عَنْهَا» فَقَالَ: (مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ
قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) الْحَدِيثُ.

والحديث دليل على صحة الصلاة على الميت بعد دفنه
مطلقاً سواء صلى عليه قبل الدفن أم لا.

وإلى هذا ذهب الشافعي.

ويُذَلُّ لَهُ أَيْضاً «صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى الْبِرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ فَإِنَّهُ

وللعلماء خلاف في الصلاة على الفساق وعلى من قُتِلَ
في حَدٍّ وَعَلَى الْمُحَارِبِ وَعَلَى وَلَدِ الزَّوْنِ.

وقال ابن العربي: مذهب العلماء كافة الصلاة على كُلِّ
مُسْلِمٍ وَمَحْدُودٍ وَمَرْجُومٍ وَقَاتِلٍ نَفْسُهُ وَوَلَدِ الزَّوْنِ وَقَدْ وَرَدَ فِي
قَاتِلِ نَفْسِهِ الْحَدِيثُ:

٢١- ترك الصلاة على المتحرر

٥٢٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَتَى
النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلِّ
عَلَيْهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٨).

المشاقص جمع مشقص وهو نصل عريض.

قال الخطابي: وَتَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ الْعُقُوبَةُ لَهُ وَرَدَعُ
لغيره عن مثل فعله.

وقد اختلف الناس في هذا.

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَا يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ
نَفْسَهُ وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

وقال أكثر الفقهاء: يُصَلِّي عَلَيْهِ، انْتَهَى.

وقالوا في هذا الحديث: إِنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ.

قَالُوا: وَهَذَا كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ مَاتَ
وعليه دين أول الأمر وأمرهم بالصلاة على صاحبهم.

(قلت): إِنْ ثَبَتَ نَقْلُ إِنَّهُ أَمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ
أَصْحَابَهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ وَالْأَوَّلُ فَرَأَيْ عُمَرَ
بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْفَقَ بِالْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٦٦/٤):
«أَنَا أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ» فَرُبَّمَا أَخَذَ مِنْهَا أَنَّ غَيْرَهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ.

٢٢- الصلاة على القبر

٥٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «فِي قِصَّةِ

مَاتَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ فَلَمَّا قَدِمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ شَهْرٍ مِنْ وَقَاتِهِ [والسنن الكبرى: للسيهقي (٤/٤٩)].

وَيَذَلُّ لَهُ أَيْضاً «صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى الْغُلَامِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي دُفِنَ لَيْلًا وَلَمْ يَشْعُرِ ﷺ بِمَوْتِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٢١):

وَيَذَلُّ لَهُ أَيْضاً أَحَادِيثُ وَرَدَتْ فِي الْبَابِ عَنْ تِسْعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي الشَّرْحِ.

وَذَهَبَ أَبُو طَالِبٍ تَحْصِيلاً لِمَذْهَبِ الْهَادِي إِلَى أَنَّهُ لَا صَلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِمُحَدِّثٍ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ أَحَادِيثِ الْمُتَّبِعِينَ لَمَا عَرَفَتْ مِنْ صَحِّحَتِهَا وَكَثَرَتِهَا.

وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي تُشْرَعُ فِيهَا الصَّلَاةُ.

فَقِيلَ: إِلَى شَهْرٍ بَعْدَ دَفْنِهِ.

وَقِيلَ: إِلَى أَنْ يَبْلَى الْمَيِّتُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلِيَ لَمْ يَبْقَ مَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: أَيْدَاءً؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ الدَّعَاءُ وَهُوَ جَائِزٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

(قُلْتُ): هَذَا هُوَ الْحَقُّ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّحْدِيدِ بِمُدَّةٍ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ فَلَا تَنْتَهِي؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْخِصُوصِيَّةِ خِلَافُ الْأَصْلِ.

٢٣- النهي عن النعي

٥٢٨- وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ»..

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٥/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ (٩٨٦).

(وَعَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ».)

فِي «الْقَامُوسِ» نَعَاءٌ لَهُ نَعِيًا أَوْ نَعِيَانًا أَخْبَرَهُ بِمَوْتِهِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ) وَكَانَ صِيغَةُ النَّهْيِ هِيَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٨٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ ﷺ: «إِسَاكُمُ

وَالنَّعْيُ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ» فَإِنَّ صِيغَةَ التَّحْنِيفِ فِي مَعْنَى النَّهْيِ.

وَأَخْرَجَ حَدِيثَ حُدَيْفَةَ (٩٨٦).

وَفِيهِ قِصَّةٌ فَإِنَّهُ سَأَلَ سَنَدَهُ إِلَى حُدَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: «إِذَا مِتَّ فَلَا يُؤْذَنُ أَحَدٌ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعِيًا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ» هَذَا لَفْظُهُ وَلَمْ يُحَسِّنْهُ.

ثُمَّ فَسَّرَ التِّرْمِذِيُّ النَّعْيَ بِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُنَادَى فِي النَّاسِ أَنْ فَلَانًا مَاتَ لِيَسْهَدُوا جَنَازَتَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ وَإِخْوَانَتُهُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ أَنْتَهَى.

وَقِيلَ: الْحَرَمُ مَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ كَانُوا يُرْسَلُونَ مِنْ يُعْلَمُ بِخَبَرِ مَوْتِ الْمَيِّتِ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَالْأَسْوَاقِ.

وَفِي النِّهَايَةِ: وَالْمَشْهُورُ فِي الْعَرَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمْ شَرِيفٌ أَوْ قَتِلَ بَعَثُوا رَاكِبًا إِلَى الْقَبَائِلِ يَنْعَاهُ إِلَيْهِمْ يَقُولُ: نَعَاءُ فَلَانًا أَوْ يَا نَعَاءَ الْعَرَبِ هَلْكَ فَلَانٌ أَوْ هَلَكْتَ الْعَرَبُ بِمَوْتِ فَلَانٍ أَنْتَهَى.

وَيَقْرَبُ عِنْدِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَنْهَى عَنْهُ.

(قُلْتُ) وَمَنْهُ النَّعْيُ مِنْ أَعْلَى الْمَنَارَاتِ كَمَا يُعْرَفُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ فِي مَوْتِ الْعِظَمَاءِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

(الْأُولَى): إِعْلَامُ الْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ فَهَذِهِ سُنَّةٌ.

(الثَّانِيَةُ): دَعْوَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ لِلْمُفَاخَرَةِ فَهَذِهِ تُكْرَهُ.

(الثَّالِثَةُ): إِعْلَامُ بَنِي آخَرٍ كَالنِّبَاحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَهَذَا يَحْرَمُ أَنْتَهَى.

وَكَأَنَّهُ أَخَذَ سُنَّةَ الْأَوَّلَى مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمَاعَةٍ يُخَاطَبُونَ بِالْفَسْلِ وَالصَّلَاةِ وَالذَّفْنِ وَيَذَلُّ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِلَّا آذَنْتُمُونِي»

وَنَحْوُهُ وَمَنْهُ.

يُصَلِّي عَلَيْهِ فِيهَا كَالنَّجَاشِيِّ فَإِنْ مَاتَ بَارِضٍ لَمْ يُسَلِّمْ أَهْلَهَا.

٢٤- الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ، وَنَعِيهِ

٥٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى. فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣٣)، مسلم (٩٥١)].

[وعن أبي هريرة رضي الله عنه] «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ» يَفْتَحُ النَّونَ وَتَخْفِيفُ الْجِيمِ بَعْدَ الْأَلْفِ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ ثُمَّ مُثَنَاءٌ تَحْيِيَّةٌ مُشَدَّدَةٌ وَقِيلَ: مُخَفَّفَةٌ: لِقَبِّ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْحَبِشَةَ وَاسْمُهُ أَصْحَمَةٌ.

(في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلّى) يُخْتَمَلُ أَنَّهُ مُصَلَّى الْعِيدِ أَوْ عَمَلٌ اتَّخَذَ لصلَاةِ الْجَنَائِزِ (فصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّعْيَ اسْمٌ لِلإِعْلَامِ بِالْمَوْتِ وَأَنَّهُ لِمَجْرَدِ الإِعْلَامِ جَائِزٌ.

وفيه دلالة على شرعية صلاة الجنائز على الغائب.

وفيه أقوال:

الأول: تُشْرَعُ مُطْلَقًا وَيُوقَفُ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمَا.

وقال ابن حزم: لم يأت عن أحدٍ من السلف خلافة.

والثاني: منعه مطلقاً وهو للهادوية والحنفية ومالك.

والثالث: يجوز في اليوم الذي مات فيه الميت أو ما قرب منه إلا إذا طالت المدة.

الرابع: يجوز ذلك إذا كان الميت في جهة القبلة

ووجه التفصيل في القولين معاً الجمود على قصة النجاشي.

وقال المانع مطلقاً: إنَّ صَلَاتَهُ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ خَاصَّةٌ بِهِ وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ وَاعْتَدَلُوا بِمَا قَالَهُ أَهْلُ الْقَوْلِ الْخَامِسِ وَهُوَ أَنَّ يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ إِذَا مَاتَ بَارِضٍ لَا

وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٨٨/٣) عَنِ الْخَطَّابِيِّ وَأَنَّهُ اسْتَحْسَنَهُ الرَّوْيَانِيُّ ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ أَحَدٌ. وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ لَخُرُوجِهِ ﷺ وَالْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ لِلْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ.

وَرَدَ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ نَهْيٌ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَبِأَنَّ الَّذِي كَرِهَهُ الْقَائِلُ بِالْكَرَاهَةِ إِنَّمَا هُوَ إِدْخَالُ الْمَيِّتِ الْمَسْجِدَ وَإِنَّمَا خَرَجَ ﷺ تَعْظِيمًا لِمَنْ لَانَ النَّجَاشِيَّ وَلِتُكْتَرَّ الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ.

وفيه شرعية الصفوف على الجنائز؛ لأنَّه أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٣١٧) فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ حَدِيثَ جَابِرٍ وَأَنَّهُ كَانَ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ وَيُوبَّ لَهُ الْبُخَارِيُّ (بَابُ مَنْ صَفَّ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ).

وفي الحديث من أعلام النبوة إعلامهم بموته في اليوم الذي تُوفِّيَ فِيهِ مَعَ بُعْدِ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالْحَبِشَةِ.

٢٥- شَفَاعَةُ الْمُصَلِّينَ فِي الْمَيِّتِ

٥٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمْ اللَّهُ فِيهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٤٨).

في الحديث دليلٌ على فضيلة تكثير الجماعة على الميت وأن شفاعَةَ الْمُؤْمِنِ نَافِعَةٌ مَقْبُولَةٌ عِنْدَهُ تَعَالَى.

وفي رواية [مسلم (٩٤٧)] «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَلْبِغُونَ كُلَّهُمْ مِائَةَ شَفْعَةٍ فِيهِ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ».

وفي رواية ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ زَابُو دَاوُدَ (٣١٦٦)، الترمذي (١٠٢٨)، ابن ماجه (١٤٩٠).

قال القاضي: قيل: هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين

سألوا عن ذلك فأجاب كل واحدٍ عن سؤاله.

٢٧- الصلاة على الميت في المسجد

٥٣٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَتِيمًا فِي الْمَسْجِدِ».

رواه مسلم (٩٧٣).

(وعن عائشة قالت: «وَاللَّهُ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَتِيمًا» هُمَا سَهْلٌ وَسُهَيْلٌ ابْنَاهُمَا وَهَبُ بْنُ رَبِيعَةَ وَأُمُّهُمَا الْيَتِيمَانِ اسْمُهُمَا دَعْدٌ وَالْيَتِيمَانِ صَفَةُ لَهَا.

(في المسجد رواية مسلم) «قَالَتْ عَائِشَةُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهَا صَلَاتَهَا عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ وَاللَّهُ لَقَدْ صَلَّى الْحَدِيثُ.

والحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور من عدم كراهية صلاة الجنازة في المسجد.

وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تصح.

وفي «القدوري» للحنفية: ولا يُصلى على ميت في مسجد جماعة واحتجاً بما سلف من خروجهم ﷺ إلى القضاء للصلاة على النجاشي وتقدم جوابه.

وبما أخرجه أبو داود (٣١٩١) «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ لَهُ».

واجب بأنه نص أحمد على ضعفه لأنه تفرّد به صالح مولى الثوامة وهو ضعيف على أنه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ «فلا شيء عليه».

وقد روي أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد ابن أبي شيبة (٦٥٧٦) وأن صهيياً صلى على عمر في المسجد الموطأ: [٢٣٠/١].

وعند الهاديّة يُكره إدخال الميت المسجد كراهة تنزيه وتآكلوا هم والحنفية والمالكية حديث عائشة بأن المراد أنه ﷺ صلى على ابني اليتيم وجنازتهما خارج المسجد وهو ﷺ داخل المسجد ولا يخفى بُعدُهُ وأنه لا يطابق احتجاج عائشة.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ أَخْبَرَ بِقَبُولِ شَفَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا إِذْ مَقْهُومُ الْعَدَدِ يُطْرَحُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ فَجَمِيعُ الْأَحَادِيثِ مَعْمُولٌ بِهَا وَتَقْبَلُ الشَّفَاعَةُ بِإِدْنَاهَا.

٢٦- مكان ما يقوم على المرأة في الصلاة عليها

٥٣١- وَعَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي يَفَاسِيهَا، فَقَامَ وَسَطُهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣١، ١٣٣٢)، مسلم (٩٦٤)].

فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة إذا صلى عليها وهذا مندوب.

وأما الواجب فإنما هو استقبال جزء من الميت رجلاً أو امرأة.

واختلف العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل والمرأة: فقال أبو حنيفة: إنهما سواء.

وعند الهاديّة إنه يستقبل الإمام سرّة الرجل وتدي المرأة لرواية أهل البيت عليهم السلام عن عليّ عليه السلام.

وقال القاسم: صدر المرأة وبينه وبين السرّة من الرجل إذ قد روي قيامه ﷺ عند صدرها ولا بُدَّ من مخالفة بينهما وبين الرجل.

وعن الشافعي أنه يقف حذاء رأس الرجل وعند عجزيتها لما أخرجه أبو داود (٣١٩٤) والترمذي (١٠٣٤) من حديث أنس «أَنَّ صَلَاتِي عَلَى رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ وَصَلَّيْتُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَامَ عِنْدَ عَجْزَتِهَا» فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

إلا أنه قال المصنف في الفتح (٢٠١/٣): إن البخاري أشار بإيراد حديث سمرة إلى تضعيف حديث أنس.

٢٨- تَكْبِيرَاتُ الْجَنَازَةِ

٥٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رضي الله عنه يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُهَا».

رواه مسلم (٩٥٧) والأربعة زابو داود (٣١٩٧)، الرمزي (١٠٢٣)، النسائي (٧٢/٤)، ابن ماجه (١٥٠٥).

(وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى) هو أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولذ ليس سني بقيت من خلافة عمر سمع إياه وعلي بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من الصحابة ووفاته سنة اثنتين وثمانين وفي سبب وفاته أقوال.

قيل: قُتِلَ وَقِيلَ: قُتِلَ، وقيل: غرق في نهر البصرة.

(قال: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُكَبِّرُهَا».

رواه مسلم والأربعة) تقدّم برقم (٥١٦) في حديث أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا».

وَرَوَيْتُ الْأَرْبَعُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه «الْمَصْنَف» لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) وأبي هريرة وعقبة بن عامر رضي الله عنه «الْمَصْنَف» لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) والبراء بن عازب رضي الله عنه «الْمَصْنَف» لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) وزيد بن ثابت رضي الله عنه «الْمَصْنَف» لابن أبي شبة (٤٩٣/٢).

وفي الصحيحين البخاري (١٣١٩)، مسلم (٩٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنه «صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَيْكَبْرُ أَرْبَعًا».

وأخرج ابن ماجه (١٥٣٤) عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فُكَبِّرُ أَرْبَعًا».

قال ابن أبي داود: ليس في الباب أصح منه.

فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا أَرْبَعٌ لَا غَيْرُ، جُمُهورٌ من السلف والخلف منهم الفقهاء الأربعة ورواية عن زيد بن علي رضي الله عنه وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْهَادِثِينَ إِلَى أَنَّ يُكَبَّرُ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ وَاحْتَجَّجُوا بِمَا رَوَى أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه كَبَّرَ عَلَى فَاطِمَةَ خَمْسًا وَأَنَّ الْحَسَنَ كَبَّرَ عَلَى أَبِيهِ خَمْسًا

وعن ابن الحنفية أنه كَبَّرَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ خَمْسًا وَتَأَوَّلُوا رَوَايَةَ الْأَرْبَعِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا عَدَا تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِاحِ وَهُوَ بَعِيدٌ.

٥٣٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ مِثْلًا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِيٌّ.

رواه سعيد بن منصور (كما في «الفتح» ١٢٠/٢)، وأصله في البخاري (٤٠٠٤).

(وعن علي رضي الله عنه) أنه كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ فَنَوْنٌ فَشَاءَ تَحِيَّةَ فَنَاءَ.

(سَيِّدًا وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِيٌّ) أَي مِمَّنْ شَهِدَ وَقَعَةً بَدْرٍ مَعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

(رواه سعيد بن منصور وأصله في البخاري) الذي في البخاري «أَنَّ عَلِيًّا كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ» زَادَ الْبَرْقَانِيُّ فِي مُسْتَخْرِجِهِ سَيِّدًا كَذَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ «الْكَبِير» (٩٧/٤).

وقد اختلفت الروايات في عدة تَكْبِيرَاتِ الْجَنَازَةِ:

فأخرج البيهقي (٣٧/٤) عن سعيد بن المسيب أن عمر قال: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ أَرْبَعًا وَخَمْسًا فَاجْتَمَعْنَا عَلَى أَرْبَعٍ.

ورواه ابن المنذر (الأوسط: ٤٣٠/٥) من وجوه آخر عن سعيد.

ورواه البيهقي (٣٧/٤) أيضاً عن أبي وائل قال: «كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَرْبَعًا وَخَمْسًا وَسَيِّدًا وَسَبْعًا فَجَمَعَ عُمَرُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرَ كُلُّ بِمَا رَأَى فَجَمَعَهُمْ عُمَرُ عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ».

وروى ابن عبد البر في الاستذكار بإسناده «كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُ عَلَى الْجَنَائِزِ أَرْبَعًا وَخَمْسًا وَسَيِّدًا وَسَبْعًا وَثَمَانِيًا حَتَّى جَاءَ مَوْتُ النَّجَاشِيِّ فَخَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى وَصَفَّ النَّاسَ وَزَادَ: وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ثُمَّ ثَبَتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى أَرْبَعٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ».

فإن صح هذا فكان عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الأمر على الأربع حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك.

٢٩- قِرَاءَةُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى

٥٣٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:

وقد روى الترمذي (١٠٢٦) عن ابن عباس رضي الله عنه أنه ﷺ قرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب، ثم قال: لا يصح والصحيح عن ابن عباس قوله: «من السنة».

قال الحاكم: اجمعوا على أن قول الصحابي من السنة حديث مفسد.

قال المصنف: كذا نقل الإجماع مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير.

والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة؛ لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه ﷺ لا أن المراد بها ما يقابل الفريضة فإنه اصطلاح عرفي.

وزاد الوجوب تأكيداً قوله (حق) أي ثابت.

وقد أخرج ابن ماجه (١٤٩٦) من حديث أم شريك قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب».

وفي إسناده ضعف يسير يجره حديث ابن عباس والأمر من أدلة الوجوب.

والى وجوبها ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف.

وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود: «لم يوقت لنا رسول الله ﷺ قراءة في صلاة الجنائزة بل قال: كبر إذا كبر الإمام واختار من أطيب الكلام ما شئت».

إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثي حتى تعرف صحته من عديها ثم هو قول صحابي على أنه نافي وابن عباس مثبت وهو مقدم.

وعن الهادي وجماعة من الآل أن القراءة سنة عملاً بقول ابن عباس رضي الله عنه «سنة» وقد عرفت المراد بها في لفظه.

واستدل للوجوب بأنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» [البخاري (٧٥٦)، مسلم (٣٤٩)]

فهي داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل.

وأما موضع قراءة الفاتحة فإنه بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر فيصلي على النبي ﷺ ثم يكبر فيدعو للميت، وكيفية الدعاء

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا وَيَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى».

رواه الشافعي بإسناد ضعيف [ترتيب المسند (٥٧٨)].

سقط هذا الحديث من نسخة الشرح فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله.

قال المصنف في الفتح (٢٠٤/٣): إنه أفاد شيخه في شرح الترمذي أن سنده ضعيف.

وفي التلخيص (١٢٦/٢) أنه رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى وقد ضعفوا ابن عقيل.

واعلم أنه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة.

فقال ابن المنذر (الأوسط: ٤٣٧/٥) عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيها.

وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق.

ونقل عن أبي هريرة وابن عمر أنه ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكويتيين.

واستدل الأولون بما سلف وهو إن كان ضعيفاً فقد شهد له قوله:

٥٣٦- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَائِزَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَقَالَ: لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ».

رواه البخاري (١٣٣٥).

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي (٧٥/٤) بلفظ: فأخذت بيده فسألته عن ذلك فقال: نعم يا ابن أخي إنه حق وسنة.

وأخرج النسائي (٧٥/٤) أيضاً من طريق أخرى بلفظ «فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهه حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته فقال: سنة وحق».

فَذُفِّدَا قَوْلُهُ:

(١٠٢٤)، النسائي [«عمل اليوم والليلة» (١٠٨٨)]، [ابن ماجه (١٤٩٨)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا») إِنْ حَاضَرْنَا.

٣٠- الدعاء للميت

٥٣٧- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنْ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٣).

يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ جَهَرَ بِهِ فِي حَفْظِهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَالَ مَا قَالَهُ فَذَكَرَهُ لَهُ فِي حَفْظِهِ.

وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: يُنْدَبُ الْإِسْرَارُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُخَيَّرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُسْرُ فِي النَّهَارِ وَيُجْهَرُ فِي اللَّيْلِ.

وَالدَّعَاءُ الْمَيِّتِ يَنْبَغِي الْإِخْلَاصُ فِيهِ لَهُ لِقَوْلِهِ ﷺ:«إِخْلَصُوا لَهُ الدَّعَاءَ» (أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٩)، ابْنُ مَاجَهَ (١٤٩٧)) وَمَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَوَّلُ.

وَاصْحُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

٥٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا، وَمَيِّتِنَا، وَشَاهِدِنَا، وَعَافِيْنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا، وَأَنْتَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ. اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ [بِمُحَرِّجِهِ] وَالْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠١)، التِّرْمِذِيُّ

(وَعَانِيَا وَصَغِيرِنَا) إِنْ ثَبَّتَهُ عِنْدَ التَّكْلِيفِ لِلْأَفْعَالِ الصَّالِحَةِ وَإِلَّا فَلَا ذَنْبَ لَهُ.

(وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأَنْتَانَا اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْنَؤَةُ وَالْأَحَادِيثُ فِي الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ كَثِيرَةٌ.

فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٠٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَاتِيهَا جَنَّتَا شَفَعَاءَ لَهُ فَأَغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ».

وَإِبْنُ مَاجَهَ (١٤٩٩) مِنْ حَدِيثِ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْفَعِ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٍ فِي ذَنْبِكَ وَخَبَلَ جَوَارِكَ فَبِهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ وَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَأَغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

وَاخْتِلَافُ الرُّوَايَاتِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ مُتَّعٍ فِي ذَلِكَ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ وَقَدْ اخْتَارَ الْهَادِثُونَ أَدْعِيَةً أُخْرَى وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ كَذَلِكَ وَالْكَلْبِيُّ مَسْطُورٌ فِي الشَّرْحِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ سُورَةِ مَعَ الْحَمْدِ فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَمَا عُرِفَتْ فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَلَمْ يَرَدْ فِيهَا تَعْيِينَ وَإِنَّمَا الشَّائِلُ فِي إِخْلَاصِ الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي شَرَعَتْ لَهُ الصَّلَاةُ وَالَّذِي وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ.

٣١- الإِخْلَاصُ لِلْمَيِّتِ فِي الدَّعَاءِ

٥٣٩- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدَّعَاءَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٩) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠٧٦)، (٣٠٧٧).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْهُ) إِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وقال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ولأن البطء ربما أدى إلى التباهي والاختيال هذا بناءً على أن المراد بقوله «بالجنائز» يحملها إلى قبرها.

وقيل: المراد الإسراع بتجهيزها فهو أعم من الأول.

قال النووي: هذا باطل مردود بقوله في الحديث: «تضعونه عن رقابكم».

وتعقب بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول: حمل فلان على رقبته ديوناً.

قال: ويؤيده أن الكل لا يحملونه.

قال المصنف بعد نقله في الفتح (١٨٤/٣): ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَحْسَبُوهُ وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ».

أخرجه الطبراني [الكبير] (٤٤٤/١٢) بإسناد حسن.

ولأبي داود (٣١٥٩) مرفوعاً «لَا يَنْبَغِي لَجِيْفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَبْقَى بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِي».

والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه وهذا في غير المفلوج ونحوه فإنه ينبغي التثبت في أمره.

٣٣- أجر من شهد الجنائز

٥٤١- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٢٥)، مسلم (٩٤٥)(٥٢)].

والمسلم (٩٤٥)(١٠٠) حتى توضع في اللحد.

وللبخاري أيضاً (٤٧) من حديث أبي هريرة: «مَنْ بَعَثَ جَنَازَةً مُسْلِمٍ إِيَّانَا وَاجْتِبَا، وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَتُغْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ بِمِثْلِ جَبَلٍ أَحَدِهِ».

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ

أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ». رواه أبو داود وصححه ابن حبان؛ لأنهم شفعاء والشافع يبالغ في طلبها يريد قبول شفاعته فيه.

وروى الطبراني [الدعاء] (١١٦١) أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال: هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً.

ثم أسند عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى جَنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا نُكْتَبْ لَهُ عَشْرُونَ حَسَنَةً».

٣٢- الإسراع بالجنائز

٥٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ، فَإِنْ تَكَ صَلَاحَةٌ فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكَ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣١٥)، مسلم (٩٤٤)].

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ فَإِنْ تَكَ أَبِي الْجَنَائِزِ.

والمراد بها الميت.

(صاحبة فخير) خير مبتدأ محذوف أي فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها إليه وإن تك سوى ذلك فشر) تضعونه عن رقابكم. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

نقل ابن قدامة أن الأمر بالإسراع للندب بلا خلاف بين العلماء وستل ابن حزم فقال بوجوبه.

والمراد به شدة المشي وعلى ذلك حملة بعض السلف.

وعند الشافعي والجمهور المراد بالإسراع فوق سجية المشي المعتاد ويكره الإسراع الشديد.

والحاصل أنه يستحب الإسراع بها لكن بحيث أنه لا يتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والمشي.

ثَابِتٌ «إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/٣) بَلْفُظٍ «إِذَا صَلَّيْتُمْ».

وَرَأَى فِي آخِرِهِ «فَخَلُّوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَهْلِهَا»

وَمَعْنَاهُ قَدْ قَضَيْتَ حَقَّ الْمَيِّتِ فَإِنْ أَرَدْتَ الْإِتِّبَاعَ فَلَكَ زِيَادَةٌ

أَجْرٍ.

وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ [كِتَابُ الْجَنَازَةِ، تَحْتَ بَابِ (٥٨)] قَوْلَ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ «مَا عَلَّمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا وَلَّكَ مِنْ صَلَّيْ وَرَجَعَ فَلَهُ قَبْرًا»

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَمِيرَانِ وَلَيْسَا أَمِيرَيْنِ الرَّجُلُ يَكُونُ مَعَ الْجَنَازَةِ يُصَلِّي عَلَىهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ وَلِيَّهَا».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥١٤/٣) فَإِنَّهُ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ مُوقُوفٌ.

وَقَدْ رَوَيْتُ فِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ مَرْفُوعَةٌ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَلَمَّا كَانَ وَزْنُ الْأَعْمَالِ فِي الْآخِرَةِ لَيْسَ لَنَا طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعْرِيفُنَا لِذَلِكَ إِلَّا بِتَشْبِيهِهِ بِمَا نَعْرِفُهُ مِنْ أَحْوَالِ الْمَقَادِيرِ شَبَّهَ قَدْرَ الْأَجْرِ الْحَاصِلِ مِنْ ذَلِكَ بِالْقَبْرِاطِ لِيَبْرُرَ لَنَا الْعَقُولُ فِي صُورَةِ الْحُسُوسِ.

وَلَمَّا كَانَ الْقَبْرِاطُ قَحِيرٌ الْقَدْرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا نَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا ثَبَّةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ بَأَنَّهُ كَأَحَدِ الْجِبَلِ الْمَعْرُوفِ بِالْمَدِينَةِ.

وَقَوْلُهُ: «حَتَّى تُدْفَنَ» ظَاهِرٌ فِي وَقُوعِ مُطْلَقِ الدَّفْنِ وَإِنْ لَمْ يُفْرَغْ مِنْهُ كُلُّهُ وَلَفْظُ «حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ» كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى لِمُسْلِمٍ [٢٠٣/٢] «حَتَّى يُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا» فِيهِمَا بَيَانٌ وَتَفْسِيرٌ لِمَا فِي غَيْرِهَا.

وَالْحَدِيثُ تَرْغِيبٌ فِي حُضُورِ الْمَيِّتِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَظَمِ فَضْلِ اللَّهِ وَتَكْرِيمِهِ لِلْمَيِّتِ وَإِكْرَامِهِ بِجَزِيلِ الْإِثَابَةِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ

(تَبَيَّنَ) فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٩٠٤-٢١) يُسْتَدْرَكُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَعَ أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ ثُمَّ لِيَتَطَرَّعْ بَعْدَ أَنْ يَذَرَ فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ».

عَلَيْهَا فَلَهُ قَبْرًا وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قَبْرًا طَانًا قِيلَ صَرَّحَ أَبُو عَوَانَةَ بِأَنَّ «الْقَائِلَ وَمَا الْقَبْرِاطَانِ؟» هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ.

(وَمَا الْقَبْرِاطَانِ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(حَتَّى يُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ وَلِلْبُخَارِيِّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقَبْرِاطَيْنِ كُلِّ قَبْرِاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدِهِ») فَاتَّفَقَا عَلَى صَدْرِ الْحَدِيثِ ثُمَّ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِلَفْظِهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ اثْنَا عَشَرَ صَحَابِيًّا.

قَوْلُهُ: (إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا) قِيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ تَرْتُّبَ الثَّوَابِ عَلَى الْعَمَلِ يَسْتَدْعِي سَبْقَ النَّيَّةِ فَيَخْرُجُ مِنْ فِعْلِهِ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُكَافَأَةِ الْمَجْرُودَةِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْحَابَةِ ذِكْرُهُ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (١٩٧/٣).

وَقَوْلُهُ: (مِثْلُ أَحَدٍ) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٧٧/٤) «فَلَهُ قَبْرِاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَظُمٌ مِنْ أَحَدٍ» وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ [٩٤٥/٣] «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ»

وَعِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ [الْكَامِلُ: ٢٣٢٧/٦] مِنْ رِوَايَةِ وَائِلَةَ «كُتِبَ لَهُ قَبْرِاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ أَخْفَهُمَا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ جَبَلٍ أَحَدٍ»

وَالشُّهُودُ الْحَاضِرُونَ.

وظَاهِرُهُ الْحَاضِرُونَ مَعَهَا مِنْ إِيْتَاءِ الْخُرُوجِ بِهَا.

وَقَدْ وَرَدَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ [٩٤٥/٢] «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْنَتِهَا ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قَبْرِاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ قَبْرِاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ قَبْرًا»

وَالرِّوَايَاتُ إِذَا رُدَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَقْضِي بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ الْمَذْكُورَ إِلَّا مَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ تَبِعَهَا

قَالَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَحْصُلُ الْأَجْرُ لِمَنْ صَلَّى وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَسِيلَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ لَكِنْ يَكُونُ قَبْرِاطٌ مِنْ صَلَّى فَقَطْ دُونَ قَبْرِاطٍ مِنْ صَلَّى وَتَبَعَ.

وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ

وَعَمَرُ وَعُثْمَانُ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَذَلِكَ السَّنَةُ.

وقد ذَكَرَ الدَّارَقُطِيُّ في الملل اختلافاً كثيراً فيهِ عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: والصَّحِيحُ قولُ مَنْ قَالَ: عن الزُّهْرِيِّ عن سَالِمٍ عن أَبِيهِ «أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي» قَالَ: «وقد مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَمَرُ رضي الله عنهما يَتَيْنَ يَدَيْهَا» وَهَذَا مُرْسَلٌ

وقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إنَّ المَوْصُولَ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُيَيْنَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ خَالَفَكَ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: اسْتَيْقَنَ الزُّهْرِيُّ حَدِيثَهُ مَرَاراً لَسْتُ أَحْصِيهِ يُعِيدُهُ وَيُبدِيهِ سَمِعْتُهُ مِنْ فِيهِ «عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ»

قَالَ الْمَصْنَفُ [الطَّلَعِيُّ الحَبِيرُ (١١٨/٢، ١١٩)]: وَهَذَا لَا يَنْفِي الْوَهْمَ؛ لِأَنَّهُ ضَبَطَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ «عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ» وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِدْرَاجاً وَصَحَّحَهُ الزُّهْرِيُّ وَحَدَّثَ بِهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ وَفَصَلَهُ لغيره.

وللإختلاف في الحديث اختلف العلماء على خمسة أقوال: (الأول): أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ لورودِهِ مِنْ فَعْلِهِ وَفَعْلُ الْخَلْفَاءِ وَدَعَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالشَّافِعِيُّ.

(والثاني): لِلْهَادِوَةِ وَالْحَفَظَةِ أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ «مَا مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ إِلَّا خَلْفَ الْجَنَازَةِ»

وَلَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَهَا كَفَضْلِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَهُوَ مَوْقُوفٌ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

وَحَكَى الْأَثَرُ أَنَّ أَحْمَدَ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِهِ.

(الثالث): أَنَّهُ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ شِمَالِهَا عَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ [كتاب الجنائز، باب (٥٢)] عَنْ أَنَسٍ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مَوْصُولاً [المصنف (٤٧٧/٢)] وَكَذَلِكَ

وَأَخْرَجَ بِسَنَدِهِ [٢٠/٤] أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ حَمَلَ بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ سَرِيرَ أُمِّهِ فَلَمْ يُفَارِقْهُ حَتَّى وَضَعَهُ

وَأَخْرَجَ إِیْضاً [٢٠/٤] أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمَلَ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ

وَأَخْرَجَ [٢٠/٤] أَنَّ ابْنَ الزَّيْزِرِ حَمَلَ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ الْمَسُورِ بْنِ خُرْمَةَ

وَأَخْرَجَ [٢٠/٤، ٢١] مِنْ حَدِيثِ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ: شَهِدْتُ جَنَازَةَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَفِيهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ فَانْطَلَقَ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى أَخَذَ بِمَقْدَمِ السَّرِيرِ بَيْنَ الْقَائِمِينَ فَوَضَعَهُ عَلَى كَاهِلِهِ ثُمَّ مَشَى بِهَا أَنْتَهَى.

٣٤- المشي أمام الجنائز

٥٤٢- وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنهما: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ، وَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٨/٢)، أبو داود (٣١٧٩)، الترمذي (١٠٠٧)، النسائي (٥٦/٤)، ابن ماجه (١٤٨٢)] وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠٤٦، ٣٠٤٥)، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةُ [الإمام الكبير] للترمذي (ص ١٤٤).

(وعَنْ سَالِمٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبُو عَمْرٍو سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَحَدُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ وَأَعْيَانِ عُلَمَائِهِمْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ

(عَنْ أَبِيهِ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

(أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ وَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةُ [الإمام الكبير] اختلف في وصليهِ وإرسالِهِ

فَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هُوَ عَنْ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلٌ وَحَدِيثُ سَالِمٍ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ مِنْ فَعْلِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَهْلُ الْحَدِيثِ يَرَوْنَ الْمُرْسَلَ أَصَحَّ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٣٠٤٨) عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ «كَانَ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَأَبُو بَكْرٍ

عبد الرزاق [المصنف (٤٤٥/٣)].

وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الإسراع بالجنائز وأنهم لا يلزمون مكاناً واحداً يمضون فيه لئلا يشق عليهم أو على بعضهم

(القول الرابع): للشوري أن الماشي يشي حيث شاء والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن (أبو داود (٣١٨٠)، الرمذي (١٠٣١)، السائي (٥٩٤-٥٨) وصححه ابن حبان (٣٠٤٩) والحاكم (٣٥٥/١) من حديث المغيرة مرفوعاً «الراكب خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها».

(القول الخامس): للنخعي إن كان مع الجنائز نساء مشى أمامها وإلا فخلفها.

أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف (٤٨٢/٢)] من حديث أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال: دغها يا عمر» الحديث

وأخرجه السائي (١٩/٤) وابن ماجه (١٥٨٧) من طريق أخرى ورجالها ثقات.

٣٦- القيام للجنائز

٥٤٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوْضَعَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣١٠)، مسلم (٩٥٩)].

الأمر ظاهر في وجوب القيام للجنائز إذا مررت بالكلف وإن لم يقصد تشيعها.

وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرج البخاري (١٣١١) «قيامه ﷺ لجنازة يهودي مرّت به» وعمل ذلك بأن الموت فزع

وفي رواية (ج) (١٣١٢) «اليسّت نفساً»

وأخرج الحاكم (٣٥٧/١) «إنما قمنا للملائكة»

وأخرج أحمد (١٦٨/٢) والحاكم (٣٥٧/١) «إنما تقوم أعظاماً للذي يقبض النفوس» ولفظ ابن حبان (٣٠٥٣) «إعظاماً لله» ولا منافاة بين التعليق

وقد عارض هذا الأمر علي عليه السلام عند مسلم (٩٦٢) «أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد» والقول بأنه يُحتمل أن مراده قام ثم قعد لما بعدت عنه يدفعه أن علياً أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث.

ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك:

فذهب الشافعي إلى أن حديث علي عليه السلام ناسخ

للأمر بالقيام

ورّد بأن حديث علي ليس نصّاً في النسخ؛ لاخيال أن قعوده ﷺ كان لبيان الجواز ولذا قال النووي: المختار أنه

٣٥- نهى النساء اتباع الجنائز

٥٤٣- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «نُهِنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٢٨)، مسلم (٩٣٨)].

(وعن أم عطية قالت: «نُهينا» مبني للمجهول

عن اتباع الجنائز ولم يُعْزَمْ عَلَيْنَا) جمهور أهل الأصول والمحدثين أن قول الصحابي «نُهينا» أو «أمرنا» بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع إذ الظاهر من ذلك أن الأمر والنهي هو النبي ﷺ وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه وأنه أخرجه البخاري (٣١٣) بلفظ: «وكنا نهى عن اتباع الجنائز» في باب الحيض عن أم عطية بلفظ نهانا رسول الله ﷺ الحديث إلا أنه مرسل؛ لأن أم عطية لم تسمع منه لما أخرجه الطبراني [المعجم الكبير] (٤٥/٢٥) عنها قالت: «لما دخل النبي ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال: إن رسول الله ﷺ بعثني إليك لأباعدكن على أن لا تسرفن» الحديث.

وفيه «نهانا أن نخرج في جنازة».

وقولها: «ولم يُعْزَمْ عَلَيْنَا» ظاهر في أن النهي للكرهية لا للتحريم كأنها فهمته من قرينة وإلا فاصله التحريم

وإلى أنه للكرهية ذهب جمهور أهل العلم، ويدلّ له ما

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا

أَيَّ فِي الْحَدِيثِ هَذَا وَهُوَ

قَوْلُهُ: (مَنْ حَدِيثٌ أَمْ سَلَمَةٌ: فِي الْإِثْمِ) بَيَانٌ لِلْمَثَلِيَّةِ

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ اخْتِرَامِ الْمَيِّتِ كَمَا يُخْتَرَمُ الْحَيُّ وَلَكِنْ زِيَادَةُ «فِي الْإِثْمِ» أَنْبَأَتْ أَنَّهُ يُفَارَقُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَيِّتَ يَتَأَلَّمُ كَمَا يَتَأَلَّمُ الْحَيُّ وَقَدْ وَرَدَ بِهِ حَدِيثٌ.

٣٨- مَا يُقَالُ عِنْدَ وَضْعِ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ

٤٠- لِحْدِ الْقَبْرِ وَبِنَاءِ اللَّبَنِ

٥٤٩- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: الْحَدُّوا لِي لَحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبَنَ نَضْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٦)

هَذَا الْكَلَامُ قَالَهُ سَعْدٌ لَمَّا قِيلَ لَهُ: لَا تَتَّخِذْ لَكَ شَيْئًا كَأَنَّهُ الصَّدُوقُ مِنَ الْخَشَبِ فَقَالَ: اصْنَعُوا فَذَكَرَهُ

وَاللَّحْدُ يَفْتَحُ اللَّامُ وَضَمُّهَا هُوَ الْحَفْرُ تَحْتَ الْجَانِبِ الْقَبْلِيِّ مِنَ الْقَبْرِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ لَحْدٌ لَهُ ﷺ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٩/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٥٧) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَنَّهُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ رَجُلٌ يَلْحَدُ وَرَجُلٌ يَشُقُّ فَبَعَثَ الصَّحَابَةُ فِي طَلِبِهِمَا فَقَالُوا: أَيُّهُمَا جَاءَ عَمَلٌ عَمَلَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ فَلْحَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨/١) وَالتِّرْمِذِيِّ [وَلَمْ يَخْرُجْهُ التِّرْمِذِيُّ وَهُوَ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ (١٦٢٨)] وَأَنَّ الَّذِي كَانَ يَلْحَدُ هُوَ أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّحْدَ أَفْضَلُ.

٤١- قَدَرٌ مَا يُرْفَعُ مِنَ الْقَبْرِ

٥٥٠- وَلِلْبَيْهَقِيِّ (٤١٠/٣) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَزَادَ: وَرَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبِيرٍ.
وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٦٣٥).

(قُلْتُ): وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٤) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنَاثَهُمْ يَدْفَنُونَ مَيِّتًا وَقَدْ بُسِطَ الثُّوبُ عَلَى قَبْرِهِ فَجَذَبَ الثُّوبَ مِنَ الْقَبْرِ وَقَالَ: إِنَّمَا يَصْنَعُ هَذَا النِّسَاءُ.

٥٤٦- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ، فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (١٠٩٦، ١٠٩٧)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣١١٠)، وَأَعْلَسَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْوَقْفِ.

وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ وَقَفَّهُ عَلَى ابْنِ عَمَرَ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ لَهُ شَوَاهِدٌ مَرْفُوعَةٌ ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٩/٢) وَالبَيْهَقِيُّ (٤٠٩/٣) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ «أَنَّهَا لَمَّا وَضِعَتْ أُمُّ كَلْبُومٍ بِنْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَبْرِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نَعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى» [طه: ٥٥] بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»

وَاللِّشَافِعِيُّ (الأم: ٣١٧/١) دَعَاءُ آخَرُ اسْتَحْسَنَهُ.

فَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّهُ يُجْتَنَزُّ الدَّافِقُ مِنَ الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ مَا يَرَاهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ.

٣٩- النَّهْيُ عَنْ كَسْرِ عَظْمِ الْمَيِّتِ

٥٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٧) بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٥٤٨- وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ (١٦١٧) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ «فِي الْإِثْمِ»

وهو قوله: (وَالْبَيْهَقِيُّ) أَيُّ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (عَنْ جَابِرِ نَحْوَهُ) أَيُّ نَحْوَ حَدِيثِ سَعْدٍ

(وَزَادَ: وَرَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَلْبَرٌ شَبْرٌ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ)

هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ حَبَّانَ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ

وَفِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ: يَا أُمُّهُ أَكْشَفِي لِي عَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ فَكَشَفَتْ لَهُ عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ وَلَا لَاطِنَةَ مَبْطُوحَةٍ يَبْطُحُهَا الْعَرِصَةُ الْحَمْرَاءُ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٢٠) وَالحَاكِمُ (٣٦٩/١، ٣٧٠).

وَزَادَ وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُقَدِّمًا وَأَبُو بَكْرٍ رَأْسُهُ بَيْنَ كَتِفَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَمَرَ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ (٤٢١) عَنْ صَالِحٍ قَالَ: رَأَيْتُ قَبْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَبْرًا أَوْ نَحْوَ شَبْرٍ

وَبَعَارَضَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (تَحْتَ ١٣٩٠)) مِنْ حَدِيثِ سَفْيَانَ الثَّمَارِ أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْنَمًا أَيُّ مُرْتَفَعًا كَهَيْئَةِ السَّنَامِ

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ بِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلًا مُسْطَحًا ثُمَّ لَمَّا سَقَطَ الْجِدَارُ فِي زَمَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَصْلَحَ فَجَعَلَ مُسْنَمًا (فَالْتَذَرُ: كَانَتْ وَفَاتَهُ ﷺ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ عِنْدَمَا زَاغَتِ الشَّمْسُ لَانْتَبَيَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ رَيْحِ الْأَوَّلِ وَدُفِنَ يَوْمَ الثَّلَاثَةِ كَمَا فِي الْمَوْطِ (١٥٩))

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ وَتَوَلَّى غُسْلَهُ وَدَفَنَهُ عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ وَأَسَامَةُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٩) وَعِنْدَهُ «الْفَضْلُ» بِدَلَا مِنْ الْعَبَّاسِ مِنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ.

وَزَادَ «وَحَدَّثَنِي مَرْحَبٌ كَذَا فِي الشَّرْحِ وَالَّذِي فِي التَّلْخِصِ مَرْحَبٌ أَوْ أَبُو مَرْحَبٍ بِالشُّكِّ أَنَّهُمْ ادْخَلُوا مَعَهُمْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (٥٣/٤) بِزِيَادَةِ مَعَ عَلِيِّ بْنِ الْعَبَّاسِ «الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ وَصَالِحٌ» وَهُوَ شَقْرَانٌ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَوْفٍ

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٥٣/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٢٨) «عَلِيٌّ وَالْفَضْلُ» وَقَتَّمُ وَشَقْرَانُ.

وَزَادَ: «وَسَوَّى لِحْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ»

وَجَمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ بِأَنَّهُ مَنْ نَقَصَ فَبَاغِتْيَارٍ مَا رَأَى أَوَّلَ الْأَمْرِ وَمَنْ زَادَ أَرَادَ بِهِ آخِرَ الْأَمْرِ.

٤٢- النهي عن تحميم القبر وبناءه

٥٥١- وَلِمُسْلِمٍ (١٧٠) عَنْهُ ﷺ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنْسَى عَلَيْهِ».

(وَلِمُسْلِمٍ عَنْهُ) أَيُّ عَنْ جَابِرٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُنْسَى عَلَيْهِ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النَّهْيِ

وَقَفَّ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي الْبِنَاءِ وَالتَّجْصِصِ لِلتَّزْيِينِ وَالْقُعُودِ لِلتَّحْرِيمِ وَهُوَ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ وَلَا يُعْرَفُ مَا الصَّارِفُ عَنْ حُلِّ الْجَمِيعِ عَلَى الْحَقِيقَةِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ النَّهْيِ وَقَدْ وَرَدَتْ الْأَحَادِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْكَتْبِ عَلَيْهَا وَالتَّسْرِيجِ وَأَنْ يُزَادَ فِيهَا وَأَنْ تُوْطَأَ

فَأَخْرَجَ [أَبُو دَاوُدَ (٣٢٣٦) وَالْقُرْمَلِيُّ (٣٢٠) وَالنَّسَائِيُّ (٩٤/٤)، (٩٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا «لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَجَلِّينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ». وَفِي لَفْظٍ لِلنَّسَائِيِّ (٨٦/٤): «نَهَى أَنْ يُنْسَى عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ أَوْ يُجَصَّصَ أَوْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ».

وَأَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (٤٤٤٣، ٤٤٤٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»

وَأَتَّفَقَا [الْبَغَاوِيُّ (٤٣٧)، مُسْلِمٌ (٥٣٠)] عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٤١٠/٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: «تَوَفَّى رَجُلٌ فَلَمْ تُصَبِّ لَهُ حَسَنَةٌ إِلَّا ثَلَاثَ حَيَّاتٍ خَفَاها عَلَى قَبْرِ فَنَفَرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ»

وَلَكِنْ هَذِهِ شَهَدَتْ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْحَسِيِّ عَلَى الْقَبْرِ ثَلَاثًا وَهُوَ يَكُونُ بِالْيَدَيْنِ مَعَ لُثُوبِهِ فِي حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ فِيهِ «حَتَّى يَبْدُو» وَاسْتَحَبَّ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ ذَلِكَ: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ» الْآيَةُ [طه: ٥٥].

٤٤- الاستغفار للميت بعد الدفن

٥٥٣- وَعَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّيِّبَاتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٢١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٠/١).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى انْتِفَاعِ الْمَيِّتِ بِاسْتِغْفَارِ الْحَيِّ لَهُ وَعَلَيْهِ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ» [الحشر: ١٠].

وَقَوْلُهُ: «وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [بمعد: ١٩] وَخَوَّهْمَا عَلَى أَنَّهُ يُسَالُ فِي الْقَبْرِ وَقَدْ وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ كَمَا أَخْرَجَ ذَلِكَ الشَّيْخَانِ:

فَمِنْهَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ [البخاري (١٣٣٨)، مسلم (٢٨٧٠)] أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرَعَ نَعَالِهِمْ» زَادَ مُسْلِمٌ [(٢٨٧٠) (٧١)] «وَإِذَا انْصَرَفُوا أَنَّهُ مَلَكَانِ»

زَادَ ابْنُ حِبَّانَ (٣١١٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَرْزَقَانِ أَسْوَدَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ وَالْآخَرُ النُّكَيْرُ»

زَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ «أَغْنِيَهُمَا بِمِثْلِ قُدُورِ النَّحَاسِ وَأَتَيْنَهُمَا بِمِثْلِ صَبَاصِي الْبَقْرِ وَأَصَوَاتُهُمَا بِمِثْلِ الرُّغْدِ»

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٠٤٩) «أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَبِي الْهَيْجَ الْأَسَدِيُّ: أَبْعَثَكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا أَدْعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ وَلَا تَمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ»

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَكَرِهُوا أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ فَوْقَ الْأَرْضِ.

قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ الْمَعْبُورُ فِيهَا بِاللَّعْنِ وَالتَّشْبِيهِ يَقُولُهُ: «لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ» [أحمد: ٢٤٦/٢] تُفِيدُ التَّحْرِيمَ لِلْعِمَارَةِ وَالتَّزْيِينِ وَالتَّجْصِصِ وَوَضْعِ الصَّنَدُوقِ الْمُزَخْرَفِ وَوَضْعِ السَّنَائِرِ عَلَى الْقَبْرِ وَعَلَى سَمَائِهِ وَالتَّمَسُّحِ بِجِدَارِ الْقَبْرِ وَأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُفْضَى مَعَ بَعْدِ الْعَهْدِ وَفَشْرُ الْجَهْلِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأُمَمُ السَّابِقَةُ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فَكَانَ فِي الْمَنْعِ عَنْ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ قَطْعٌ لِهَذِهِ الذَّرِيعَةِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى الْفَسَادِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْحِكْمَةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي شَرْعِ الْأَحْكَامِ مِنْ جَلِبِ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَفَاسِدِ سِوَاكَ كَانَتْ بِأَنْفُسِهَا أَوْ بِأَغْيَابِ مَا تُفْضَى إِلَيْهِ. انْتَهَى.

وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ وَقَدْ وَفَّيْنَا الْمَقَامَ حَقَّهُ فِي مَسْأَلَةِ مُسْتَقْلَةٍ.

٤٣- حَيَاتٍ مِنْ تَرَابٍ تَوْضَعُ عَلَى الْقَبْرِ

٥٥٢- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ، وَأَتَى الْقَبْرَ، فَحَتَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٧٦/٢).

وَأَخْرَجَ الْبِرَّارُ [كشف الاستار (٨٤٣) دون الزيادة الأولى].

وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ «وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ رَبِّهِ».

وَزَادَ أَيْضًا «وَأَمَرَ فَرَشَ عَلَيْهِ الْمَاءَ».

وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ حَتَّى عَلَى مُسْلِمٍ اخْتِسَابًا كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ نَرَاةٍ حَسَنَةٌ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مِنْ قَبْلِ الرَّأْسِ ثَلَاثًا».

وقبل الإسلام عن أظفَره سواء أخلص أم لا، وقبض الله لهم من يسألهم في القبور ليخرج الله سرهم بالسؤال وليميز الخبيث من الطيب.

وذَهَبَ ابنُ القيمِ إلى عمومِ المسألة وسطَ المسألة في كتاب الروح.

زاد عبد الرزاق (٥٨٣، ٥٨٢/٣) «ويخبران بأنبياهما ويظآن في أشعارهما ومعهم ميزته لو اجتمع عليهما أهلُ منى لم يقلوها».

وزاد البخاري (لم يخرجه البخاري) من حديث البراء «فيعاد روحه في جسده»

٤٥- من التلقين للميت في قبره

٥٥٤- وَعَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ رضي الله عنه - أَحَدِ السَّابِغِينَ - قَالَ: كَانُوا يَسْتَحْيُونَ إِذَا سُوِيَ عَلَى الْمَيِّتِ قَبْرَهُ، وَانصَرَفَ النَّاسُ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ قَبْرِهِ: يَا فُلَانُ، قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَا فُلَانُ: قُلْ رَبِّي اللَّهُ، وَدِينِي الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّ مُحَمَّدٍ.

رواه سعيد بن منصور مرفوعاً (كما في الطلح: ١٣٦/٢)

وللطبراني (المعجم الكبير) (٢٩٨/٨، ٢٩٩) نحوه من حديث أبي أمامة مرفوعاً موطأً.

(وعن ضمرة) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم ابن حبيب بالحاء المهملة مفتوحة فموحدة فمشناة فموحدة

(أحد السابغين) حمصي ثقة روى عن شداد بن أوس وغيره

(قال: كانوا) ظاهره الصحابة الذين أدركهم

(يستحيون إذا سوي) بضم السين المهملة معير الصيغة من التسوية

(على الميت قبره وانصرف الناس عنه أن يقال عند قبره: يا فلان قُلْ: لا إله إلا الله ثلاث مراتٍ يا فلان قُلْ: ربِّي الله وديني الإسلام ونبيي محمدٌ رواه سعيد بن منصور موطأً) على ضمرة بن حبيب

(وللطبراني نحوه من حديث أبي أمامة موطأً) ولفظه عن أبي أمامة «إذا أنا ميت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله ﷺ أن نصنع بموتانا، أمرنا رسول الله ﷺ فقال: إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل: يا فلان ابن فلانة فإنه يسمعه ولا يجب ثم

ويستفاد من مجموع الأحاديث أنهما يسألانه فيقولان: «ما كنت تعبداً؟ فإن كان الله هذا» - فيقول: كنت أعبد الله فيقولان: «ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله» وفي رواية «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، فيقال له: صدقت، فلا يسأل عن شيء غيرها ثم يقال له: على اليقين كنت وعليه ميت وعليه تبعث إن شاء الله تعالى».

وفي لفظ «فيناوي منادٍ من أهل السماء أن صدق عبيدي فأفرشوه من الجنة وافتحوا له باباً إلى الجنة وألبسوه من الجنة قال: فيأتيه من روحها وطيبها ويفسح له مدٌ بصرو» ويقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعداً من الجنة فإيهما جيعاً فيقول: دعوني حتى أذهب أبشر أهلي، فيقال له: اسكت ويفسح له في قبره سبعون ذراعاً وغلاً خضرأ إلى يوم القيامة».

وفي لفظ «ويقال له: ثم فينام نومة العروس لا يوقظه إلا أحب أهليه».

وأما الكافر والمنافق فيقول له الملكان: من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري ويقولان: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري، فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري فيقال: لا تزت ولا تلتك أي لا فهمت ولا تبغت من بينهم «ويضرب ببطارق من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصار تراباً فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين».

واعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على اختصاص هذه الأمة بالسؤال في القبر دون الأمم السالفة.

قال العلماء: والسرف فيه أن الأمم كانت تأتيهم الرسل فلما أطاعوهم فالماز وإن عصوهم اغتزلوهم وعوجلوا بالعداب، فلما أرسل الله محمداً ﷺ رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب

وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ اثْنَةِ التَّحْقِيقِ أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَالْعَمَلُ بِهِ بَدْعٌ وَلَا يُقْتَرُ بِكَثْرَةِ مَنْ يَفْعَلُهُ.

٤٦- الرخصة في زيارة القبور بل الحضر عليها

٥٥٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِيِّ

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

رواه مسلم (٩٧٧)، زاد الترمذي (١٠٥٤): «لأنها تُذكرُ الآخرة».

(وعن بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْنِ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

رواه مسلم زاد الترمذي) أي من حديث بُرَيْدَةَ

(لأنها تُذكرُ الآخرة)

٥٥٦- زَادَ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٧١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

مَسْعُودٍ وَتَرْهَدُ فِي الدُّنْيَا.

(زاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود) وهو: بلفظ ما

مضى؛ وزاد: (وَتَرْهَدُ فِي الدُّنْيَا)

وفي الباب أحاديثٌ عن أبي هريرة عند مسلم (٩٧٦).

وعن ابن مسعود عند ابن ماجَةَ (١٥٧١) والحاكم

(٣٧٥/١)

وعن أبي سعيد عند أحمد (٣٨/٣) والحاكم (٣٧٤/١)

وعن علي عليه السلام عند أحمد [المسند] (٤٥/١)

وعن عائشة عند ابن ماجَةَ (١٥٧٠)

والكلُّ دالٌّ على مشروعِيَّةِ زيارة القبور وبيان الحكمة فيها وأنها للاعتبار فإنه في لفظ حديث ابن مسعود «فإنها عبرة وذكرٌ للآخرة والتَّزْهِيدُ فِي الدُّنْيَا» فإذا خلَّتْ من هذِهِ لَمْ تَكُنْ مُرَادَةً شَرْعاً

وحديث بُرَيْدَةَ جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ ذِكْرِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ نَهَى أَوَّلًا عَنْ زِيَارَتِهَا ثُمَّ أَذِنَ فِيهَا أُخْرَى

وفي قوله: «فزوروها» أمرٌ للرجال بالزيارة وهو أمرٌ نَدْبٍ

يَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانَةَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرَشِدُنَا رَحِمَكَ اللَّهُ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ فَلْيَقُلْ: اذْكُرْ مَا كُنْتَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مِنْ شَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنْكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا فَلْيَنْ مُكْرَماً وَتَكْبِيراً يَأْخُذُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ، فَيَقُولُ: انْطَلَقْ بِنَا مَا يَقْعِدُنَا عِنْدَ مَنْ قَدْ لَقِّنَ حُجَّتَهُ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أُمُّهُ قَالَ: يُنْسَبُ إِلَى أُمِّهِ حَوَاءٌ يَا فُلَانُ ابْنُ حَوَاءَ»

قال المصنف: إسناده صالح وقد قواه أيضاً في الأحكام له

قلت: قال الهيثمي [المجمع: ٣٢٤/٢] بعد سياقه ما لفظه:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِي إِسْنَادِهِ جَمَاعَةٌ لَمْ أَعْرِفُهُمْ وَفِي هَامِشِهِ: فِيهِ عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ضَعِيفٌ.

ثم قال: والراوي عن أبي أمامة سعيد الأزدي يَبْضُ لَهُ

أَبُو خَاتِمٍ

قال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: هذا الذي تصنعونه إذا

دُفِنَ الْمَيِّتُ يَقِفُ الرَّجُلُ وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَفْعَلُهُ إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ حِينَ مَاتَ أَبُو الْغُبَرَةِ وَيُرَوَّى فِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَشْيَاحِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ.

وقد ذهب إليه الشافعية

وقال في المنار: إن حديث الثلقين هذا حديث لا يشك أهل

المعرفة بالحديث في وضعه وأنه أخرجه سعيد بن منصور في سننه عن ضمرة بن حبيب عن أشياخ له من أهل حمص فالسألة حمصية.

وأما جعل «اسألوا له التَّيْبَتَ فَإِنَّهُ يُسَال» [٣٢٢١]

شاهداً له - فلا شهادة فيه، وكذلك «أمر عمرو بن العاص بالوقوف عند قبره مقدار ما يُنَحَرُ جُزُورٌ لِيَسْتَأْذِنَ بِهِمْ عِنْدَ مُرَاجَعَةِ رُسُلِ رَبِّهِ لَا شَهَادَةَ فِيهِ عَلَى الثَّلَقِينَ

وابن القيم جزم في الهدى (٥٢٣/١) بمثل كلام المنار

وأما في كتاب «الروح» (ص ١٩) فإنه جعل حديث الثلقين

من أدلة سماع الميت لكلام الأحياء وجعل اتصال العمل بمحدث الثلقين من غير تكبير كافياً في العمل به ولم يحكم له بالصحة بل قال في كتاب الروح: إنه حديث ضعيف

اتِّفَاقًا وَيَتَكَّدُّ فِي حَقِّ الْوَالِدَيْنِ لِأَثَرٍ فِي ذَلِكَ.

لَا حَقَّ

وَمَا أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٣٧٧/١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ
«أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ تَزُورُ قَبْرَ عَمِّهَا حَمْزَةَ كُلِّ جُمُعَةٍ
فَتُصَلِّي وَتَبْكِي عِنْدَهُ»

وَأَمَّا مَا يَقُولُهُ الزَّائِرُ عِنْدَ وَصُولِهِ الْمَقَابِرَ فَهُوَ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
دِيَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَيَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ»
وَنَحْوَهَا.

(قُلْتُ): وَهُوَ حَدِيثُ مُرْسَلٌ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ لَمْ يُدْرِكْ
فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ عليها السلام

وَسَيِّئَاتِي (بِرَقْم ٥٥٠) حَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي ذَلِكَ قَرِيباً وَأَمَّا
قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهَا عِنْدَ الْقَبْرِ فَيَسِيئَاتِي الْكَلَامُ فِيهَا قَرِيباً.

٤٧- لعن زائرات القبور

وَعَمُومٌ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ (٧٩٠١)
مُرْسَلاً: «مَنْ زَارَ قَبْرَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ غُفِرَ لَهُ
وَكُتِبَ بَاراً».

٥٥٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٥٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣١٧٩).

٥٥٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّائِحَةَ
وَالْمُسْتَمِعَةَ».

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَالْبَابُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [النَّسَائِي (٩٤/٤)] وَحُسَّانَ [ابن

مَاجَه (١٥٧٤)]

أَخْرَجَهُ أَبُو ذَاوُدَ (٣١٢٨)

النَّوَّاحُ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِتَعْدِيدِ شِمَائِلِ الْمَيِّتِ وَمَحَاسِنِ
أَفْعَالِهِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرْخَصَ
النَّبِيُّ ﷺ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَلَمَّا رُخِّصَ دَخَلَ فِي رُخْصَتِهِ الرُّجَالُ
وَالنِّسَاءُ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كَرِهَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ لِقَوْلِهِ صَبِرْهُنَّ
وَكَثْرَةَ جَزَعِهِنَّ

٤٩- النهي عن النياحة

٥٥٩- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا
قَالَتْ: «أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَنْوَحَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البُخَارِيُّ (١٣٠٦)، مُسْلِمٌ (٩٣٦)].

كَانَ اخْتِلَافُهُمْ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَقَدْ تَبَيَّنَ عَلَى الْإِسْلَامِ
وَالْحَدِيثَانِ دَلَالَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ النِّيَاحَةِ وَتَحْرِيمِ اسْتِمَاعِهَا إِذْ
لَا يَكُونُ اللَّعْنُ إِلَّا عَلَى مُحَرَّمٍ

ثُمَّ سَاقَ بَسْنَدُهُ [١٠٥٥] وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتَ الثَّانِي: أَنَّ عَبْدَ
الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ تُوُفِّيَ وَدُفِنَ فِي مَكَّةَ وَأَتَتْ عَائِشَةُ قَبْرَهُ ثُمَّ
قَالَتْ شِعْراً:
وَكُنَّا كَنَدِمَانِي جَذِيَّةَ بُرْهَةٍ مِنْ الدُّغْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا
وَعَشْنَا بِخَيْرِ فِي الْحَيَاةِ وَقَبَلْنَا أَصَابَ الْمَنَاءِ رَفْعُ كَسْرٍ وَنَبْجَا
وَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ يَبْتَ لَيْلَةٌ مَعَا
انْتَهَى.

وَالْبَابُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى
الْجَاهِلِيَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البُخَارِيُّ (١٢٩٧)، مُسْلِمٌ (١٠٣)].

وَأَخْرَجَا [البُخَارِيُّ (١٢٩٦)، مُسْلِمٌ (١٠٤)] مِنْ حَدِيثِ

وَيَدُلُّ لَمَّا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧٣)
عَنْ «عَائِشَةَ قَالَتْ: كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زُرْتُ الْقُبُورَ؟
فَقَالَ: قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ
يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ مِنَّا وَالْمُسَافِرِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ

أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ».

وفي الباب غير ذلك.

ولا يُعارضُ ذلك ما أخرجَ أحمدُ (٤٠/٢) وابنُ ماجهَ (١٥٩١) وصحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٩٤/٣، ١٩٥) عن ابنِ عُمَرَ «أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِنِسَاءِ ابْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ يَتَكَيَّنَ هَلْكَاهُنَّ يَوْمَ أُحُدٍ فَقَالَ: لَكِنَّ حَمْرَةَ لَا بَوَاكِي. فَجَاءَ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ يَتَكَيَّنَ حَمْرَةَ» الحديثُ فإنه منسوخٌ بما في آخره بلفظ «فَلَا تَتَكَيَّنَ عَلَى هَالِكٍ بَعْدَ الْيَوْمِ» وَهُوَ يدلُّ على أَنَّهُ عَبَّرَ عَنِ النَّيَاحَةِ بِالْبُكَاءِ فَإِنَّ الْبُكَاءَ غَيْرُ مِنْهِي عَنْهُ كَمَا يدلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٩/٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَاتَ مَيْتٌ مِنْ آلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاجْتَمَعَ النِّسَاءُ يَتَكَيَّنَ عَلَيْهِ فَقَامَ عُمَرُ يَنْهَاهُنَّ وَيَطْرُدُهُنَّ فَقَالَ لَهُ ﷺ: ذَهَبْنَ يَا عُمَرُ فَإِنَّ الْعَيْنَ تَذْمَعُ وَالْقَلْبُ مُصَابٌ وَالْفَهْدُ قَرِيبٌ» وَالْمَيْتُ هِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣٨/١).

وفيه أَنَّهُ قَالَ لَهُنَّ: «إِذَا كَانَ وَتَعَيَّنَ الشَّيْطَانُ فَإِنَّهُ مَهْمَا كَانَ مِنَ الْعَيْنِ وَمِنَ الْقَلْبِ فَمِنَ اللَّهِ وَمِنَ الرَّحْمَةِ وَمَا كَانَ مِنَ الْيَدِ وَاللِّسَانِ فَمِنَ الشَّيْطَانِ» فَإِنَّهُ يدلُّ على جَوَازِ الْبُكَاءِ وَأَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الصَّوْتِ.

ومنه قوله ﷺ: «الْعَيْنُ تَذْمَعُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ وَلَا تَقُولُ إِلَّا مَا يُرْضِي الرَّبَّ» (ابن حبان «الإحسان» ٣١٦٠) قَالَهُ فِي وَفَاةٍ وَلِوَيْهِ إِبْرَاهِيمُ

وأخرج البخاري (١٣٠٤) من حديثِ ابنِ عُمَرَ «إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِذَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحَزَنِ الْقَلْبِ وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ أَوْ يَرْحَمُ»

وأما ما في حديثِ عائشةَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ [البخاري (١٢٩٩)، مسلم (٩٣٥)] فِي «قَوْلِهِ ﷺ لِمَنْ أَمَرَهُ أَنْ يَنْهَى النِّسَاءَ الْمُجْتَمِعَاتِ لِلْبُكَاءِ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «احْثِي فِي وَجُوهِهِنَّ التُّرَابَ» فِيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ بُكَاءً بِتَصْوِيتِ النَّيَاحَةِ فَاثْمَرُ بِالنَّهْيِ عَنْهُ وَلَوْ بِحَثِّ التُّرَابِ فِي أَفْوَاهِهِنَّ.

٥٠- عَذَابُ الْمَيِّتِ بِنِجَاحِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

٥٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٩٢)، مسلم (٩٢٧)].

(وعن عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٦١- وَلَهُمَا نَحْوُهُ عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ [البخاري (١٢٩١)، مسلم (٩٣٣)].

(ولَهُمَا) أَيِ الشَّيْخَيْنِ كَمَا دَلَّ لَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهُمَا الْمَرَادُ بِهِ (نَحْوُهُ) أَيِ نَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ:
(عن المغيرة بن شعبة) الأحاديثُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ

وفيهَا دلالةٌ على تعذيبِ المَيِّتِ بسببِ النَّيَاحَةِ عَلَيْهِ وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تَعْذِيبَهُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ وَاخْتَلَفَتْ الْجَوَابَاتُ:

فَانْكَرَتْ عائشةُ ذَلِكَ على عُمَرَ وابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَاجْتَنَبَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [الأنعام: ١٦٤] وَكَذَلِكَ أَنْكَرَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ

وَاسْتَبَعَدَ الْقُرْطُبِيُّ إِنْكَارَ عائشةَ وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَاهُ عَدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهَا مَعَ إِمْكَانِ تَأْوِيلِهِ

ثُمَّ جَمَعَ الْقُرْطُبِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ التَّعْذِيبِ وَالْآيَةِ بِأَنَّهُ قَالَ: حَالُ الْبَرَزِخِ يَلْحَقُ بِأَحْوَالِ الدُّنْيَا وَقَدْ جَرَى التَّعْذِيبُ فِيهَا بِسَبَبِ ذَنْبِ الْغَيْرِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً» [الأنفال: ٢٥] فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ التَّعْذِيبِ آيَةُ «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [الأنعام: ١٦٤]؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِهَا الْإِجْبَارُ عَنْ حَالِ الْآخِرَةِ وَاسْتِقْوَاهُ الشَّارِحُ وَذَقَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى تَأْوِيلِهِ بِوُجُوهٍ:

(الأول): لِلْبَخَارِيِّ أَنَّهُ يُعَذَّبُ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ سَتُهُ وَطَرِيقَتُهُ وَقَدْ أَقْرَأَ عَلَيْهِ أَهْلُهُ فِي حَيَاتِهِ فَيُعَذَّبُ لِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقَتُهُ فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ فَالْمَرَادُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ

٥١- الدمع والحزن ليسا من النياحة

وحاصله أنه قد يُعَذَّبُ العبدُ بفعلٍ غيره إذا كانَ له فيه سببٌ.

(القاضي): المرادُ أنه يُعَذَّبُ إذا أوصى أن يُنْكِي عليه وهو تأويلُ الجمهورِ

قالوا: وقد كانَ معروفاً عندَ القدماءِ كما قالَ طرفةُ بنُ العبدِ.

إذا ميتٌ فابكيني بما أنا أهلهُ وشقي عليَّ الجيبُ يا أمَّ معبدٍ ولا يلزمُ من وقوعِ النياحةِ من أهلِ الميتِ امتثالاً له أن لا يُعَذَّبَ لو لم يمتثلوا بل يُعَذَّبُ بمجردَ الإيضاءِ فإن امتثلوه وناحوا عَذَّبَ على الأمرينِ والإيضاءِ؛ لأنه فعلُهُ والنياحةُ؛ لأنها بسببِهِ.

(الثالثُ): أنه خاصٌّ بالكافرِ وإن المؤمنَ لا يُعَذَّبُ بذنبٍ غيره أصلاً.

وفيه بعدُ لا يخفى فإنَّ الكافرَ لا يُحملُ عليه ذنبُ غيره أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

(الرابعُ): أن معنى التعذيبِ: توبيخُ الملائكةِ للميتِ بما يندبُهُ به أهلهُ، كما روى أحمدُ (٤١٤/٤) من حديثِ أبي موسى مرفوعاً «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِكَلِمَةٍ أَلْفَ نَفْسٍ إِذَا قَالَتْ النَّائِيحَةُ: وَاعْضَاذُهُ وَنَاصِرَاهُ وَكَاسِيَتُهُ حَبْدُ الْمَيِّتِ وَقَالَ: أَنْتَ عَضَدُهَا أَنْتَ نَاصِرُهَا أَنْتَ كَاسِيَتُهَا».

وأخرج معناه ابنُ ماجه (١٥٩٤) والترمذي (١٠٠٣).

(الخامسُ) أن معنى التعذيبِ تألمُ الميتِ بما يقعُ من أهلهِ من النياحةِ وغيرها فإنه يرقُّ لهمُ وإلى هذا التأويلِ ذهبَ مُحَمَّدُ بنُ جريرٍ وغيره.

وقال القاضي عياضٌ: هو أولى الأقوالِ واختَجَرُوا بحديثٍ فيه: «أنَّهُ ﷺ رَجَعَ امْرَأَةً عَنِ الْكَلَاءِ عَلَى ابْنَيْهَا، وَقَالَ: إِنْ أَحَدَكُمُ إِذَا بَكَى اسْتَبْرَأَ لَهُ صَوْنِيحِيَّةً يَأْتِيهَا اللَّهُ لَا تُعَذِّبُوا إِخْوَانَكُمْ» [الطبراني في الكبير (١٢-٧/٢٥)]

واستدلَّ أنه أيضاً أن أعمالَ العبادِ تُعرضُ على موتاهم وهو صحيح.

وثمة تأويلات أخرُ وما ذكرناه أشفُ ما في الباب.

٥٦٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ بَنَاتًا لِلنَّبِيِّ ﷺ تُذْفَنُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْمَعَانِ».

رواه البخاري (١٢٨٥).

قد بينَ الواقدي وغيره في روايته أن البناتِ أم كلثومَ وقد ردَّ البخاري قولَ من قال: إنها رثيتهُ بأنها ماتت ورسولُ الله ﷺ في بدرٍ فلم يشهد ﷺ دفنها.

والحديثُ دليلٌ على جوازِ الكَلَامِ على الميتِ بعدَ موتهِ وتقدّمُ ما يدلُّ له أيضاً

إلا أنه غرضٌ بحديثٍ «فَإِذَا وَجَّيْتُ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً» [أحمد (٤٤٦/٥)، أبو داود (٣١١)، النسائي (١٢/٤)]

وجمع بينهما بأنه محمولٌ على رفعِ الصوتِ أو أنه مخصوصٌ بالنساءِ؛ لأنه قد يُفْضَى بكأوهنَ إلى النياحةِ فيكونُ من بابِ سدِّ الذريعةِ.

٥٢- النهي عن الدفن ليلاً إلا اضطراراً

٥٦٣- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَذْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا».

أخرجه ابنُ ماجه (١٥٢١).

وأصلُهُ في مُسْلِمٍ (٩٤٣)، لكن قال: «وَجَزَّ أَنْ يُقْفَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ».

(وعن جابرٍ أن النبي ﷺ قال: «لَا تَذْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا». أخرجه ابنُ ماجه وأصلُهُ في مُسْلِمٍ لكن قال: «وَجَزَّ بِالرَّأْيِ وَالْجَمِيعِ وَالرَّاءِ عَنْ عَوْضٍ «نَهَى»

(أن يُقْفَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ) دلٌّ على النهي عن الدفنِ للميتِ ليلاً إلا لضرورةٍ وقد ذهبَ إلى هذا الحسنُ ووردَ تعليلُ النهي عن ذلك بأن ملائكةَ النهارِ أَرَأْفُ من ملائكةِ الليلِ في حديثٍ

قال شارحُ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحِّهِ.

اصْنَعُوا لَأَلِّ جَعْفَرَ طَعَامًا، فَقَدْ أَتَاهُمْ مَا يَشْغَلُهُمْ».

أَخْرَجَهُ الْخَفْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَاحِدَ (٢٠٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣١٣٢)،
الترمذي (٩٩٨)، ابن ماجه (١٦١٠).

فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام لهم
لما هم فيه من الشغل بالموت وكيفية أخرجه أحمد (٢٠٤/٢) من
حديث جرير بن عبد الله البجلي: كنا نعد الاجتماع إلى أهل
الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة فيحمل حديث جرير
على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر
لدينهم كما هو عرف بعض أهل الجهات

وأما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به، وهو
الذي أفاده حديث عبد الله.

ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهي عنه فإنه
أخرج أحمد (١٩٧/٣) وأبو داود (٣٢٢٢) من حديث أنس أن
النبي ﷺ قال: «لا عُقِرْ فِي الْإِسْلَامِ»

قال عبد الرزاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة

قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر
الرجل الجواد، يقولون: نُجَازِيهِ عَلَى فَعْلِهِ؛ لأنه كان يعقرها في
حياته فيقطعها الأضياف فنحن نعقرها عند قبره حتى تأكلها
السباع والطير فيكون مطعمًا بعد وفاته كما كان يطعم في حياته
ومنهم من كان يذهب إلى أنه إذا عُقِرَتْ راحلته عند قبره
خُسِرَ في القيامة ركبًا ومن لم يعقر عنده خُسِرَ راجلاً وكان هذا
على مذهب من يقول منهم بالبعث فهذا فعل جاهلي مُحَرَّمٌ.

٥٤- السلام على أهل القبور

٥٦٥- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا
خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ
الدِّيارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ
بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَاقِبَةَ».

رواه مسلم (٩٧٥).

وقوله: (وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ) لَفْظُ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ «أَنَّهُ ﷺ
خَطَبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ وَكَفَنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ
طَائِلٍ وَقَبْرٌ لَيْلًا وَرَجَزَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ
إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ الْإِنْسَانُ إِلَى ذَلِكَ»

وهو ظاهر أن النهي إنما هو حيث كان مظنة حصول
التقصير في حق الميت بترك الصلاة أو عدم إحسان الكفن فإذا
كان يحصل بتأخير الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من
يرجى دُعَاؤُهُ حَسَنٌ تَأْخِرُهُ

وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار
ودل لذلك دفن علي عليه السلام لفاطمة عليها السلام ليلاً
ودفن الصحابة؛ لأبي بكر ليلاً.

وأخرج الترمذي (١٠٥٧) من حديث ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا فَاسْرَجَ لَهُ سِرَاجٌ فَأَخَذَهُ مِنْ قِبَلِ الْقِيْلَةِ
فَقَالَ: رَحِمَكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ لِأَوَّاهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ لِلْقُرْآنِ الْحَدِيثُ قَالَ:
هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

قال: وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلاً

وقال ابن حزم: لا يدفن أحد ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك
قال: ومن دفن ليلاً من أصحابه ﷺ وأزواجه فإنه
لضرورة أوجبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من
حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً ولا يحمل
لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك انتهى.

(تبيين: تقدم في الأوقات [برقم ١٥٤]) حديث عتبة بن
عامر «ثَلَاثَ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَهَانُ أَنْ تُصَلِّيَ فِيهِمْ
وَأَنْ يُقْبَرَ فِيهِمْ مَوْتَانًا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ
وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَحِينَ تَضَيَّفُ
الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ» انتهى وكان يحسن وذكر المصنف
له هنا.

٥٣- تقديم الطعام لأهل الميت

٥٦٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ﷺ قَالَ: «لَمَّا
جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(وعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ هُوَ الْأَسْلَمِيُّ رَوَى عَنْ أَبِيهِ لَهُمْ.

وعمران بن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة
(عن أبيه) أي بُرَيْدَةَ

وظاهروا في جمعة وغيرها

(قال كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُهُمْ) أي أصحابه

وفي الحديثين الأول وهذا دليل أن الإنسان إذا دعا لأحد
أو استغفر له يبدأ بالدعاء لنفسه والاستغفار لها وعليه وردت
الادعية القرآنية ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾
[الحشر: ١٠] ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [محمد: ١٩] وغير
ذلك.

(إذا خرجوا إلى المقابر) أي أن يقولوا (السلام على أهل
الديار من المسلمين والمؤمنين وأنا إن شاء الله بِكُمْ لاحقون أسأل
الله لنا ولكم العافية رواه مسلم) وأخرجه أيضاً (٩٧٤) من
حديث عائشة.

وليه زيادة «وَرَحِمَ اللَّهُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَّا وَالْمُتَأَخِّرِينَ»

والحديث دليل على شرعية زيارة القبور والسلام على من
فيها من الأموات وأنه بلفظ السلام على الأحياء.

قال الخطابي: فيه أن اسم الدار يقع على المقابر وهو
صحيح فإن الدار في اللغة تقع على الرُحى المسكون وعلى
الخراب غير المأهول والتقييد بالشيئة للترك وإمتهالاً لقوله تعالى
﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُشِيرُ إِلَيْنَا فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾
[الكهف: ٢٣، ٢٤]

وقيل: الشيئة عائدة إلى تلك التربة بعينها.

وسأله العافية دليل على أنها من أقم ما يطلب وأشرف
ما يسأل والعافية للميت سلامته من العذاب ومناقشة الحساب.
ومقصود زيارة القبور الدعاء لهم والإحسان إليهم وتذكُّر
الآخرة والزهد في الدنيا.

وأما ما أحدثه العامة من خلاف هذا كدعائهم الميت
والاستصراخ به والاستغاثة به وسؤال الله بحقه وطلب الحاجات
إليه تعالى به فهذا من البدع والجهالات وتقدم شيء من هذا.

٥٦٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ:
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ،
أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ».

رواه الترمذي (١٠٥٣)، وقال: حسن.

فيه أن يسلم عليهم إذا مر بالقبرة وإن لم يقصد الزيارة

وليه أن هذو الادعية ومحورها نافعة للميت بلا خلاف.
وأما غيرها من قراءة القرآن له فالشافعي يقول: لا يصلح
ذلك إليه.

وذهب أحمد وجماعة من العلماء إلى وصول ذلك إليه.
وذهب جماعة من أهل السنة والحقيقة إلى أن للإنسان أن
يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كان أو صوماً أو حجاً أو صدقة
أو قراءة قرآن أو ذكر أو أي أنواع القرب وهذا هو القول
الأرجح دليلاً.

وقد أخرج الدارقطني «أن رجلاً سأل النبي ﷺ أنه كيف
يبرأ أبويّه بعد موتيهما؟ فأجابته بأنه يصلي لهما مع صلاحيه
وتصوم لهما مع صياميه».

وأخرج أبو داود (٣٢٢١) من حديث معقل بن يسار عنه
ﷺ «افرؤوا على موتاكم سورة يس» وهو شامل للميت بل
هو الحقيقة فيه.

وأخرج الشيخان «أنه ﷺ كَانَ يُصْحِي عَنْ نَفْسِهِ بِكَبْشٍ
وَعَنْ أَمِيَّتِهِ بِكَبْشٍ» [البخاري (٥٥٥٨)، مسلم (١٩٦٦)] أخرجه بلفظ:
«صلى بكبشين أحمرين» ولم يذكر «وعن أمه بكبش».

وليه إشارة إلى أن الإنسان يفعله عمل غيره وقد بسطنا
الكلام في حواشي ضوء النهار بما يتضح منه قوة هذا المنع.

٥٥- النهي عن سبِّ الأموات

٥٦٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٩٣).

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا» أَي (وَصَلُّوا إِلَى مَا قَدَّمُوا) أَي: مِنَ الْأَعْمَالِ (رواه البخاري).

الحديث دليل على تحريم سبِّ الأموات.

وظاهره العموم للمسلم والكافر

وفي الشرح الظاهر أنه مُخَصَّصٌ بِجَوَازِ سَبِّ الْكَافِرِ لِمَا حَكَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَمِّ الْكُفَّارِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ كَعَادٍ وَنَمُودٍ وَاشْتَبَاهِهِمْ (قُلْتُ): لَكِنْ قَوْلُهُ «قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» عَلَّةٌ عَامَّةٌ لِلرَّافِقِينَ مَعْنَاهَا أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ تَحْتَ سَبِّهِمْ وَالتَّفَكُّهُ بِأَعْرَاضِهِمْ وَأَمَّا ذِكْرُهُ تَعَالَى لِلْأَمَامِ الْحَالِيَةِ بِمَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الضَّلَالِ فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ ذَمُّهُمْ بَلْ تَحْدِيرٌ لِلْأُمَّةِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الَّتِي أَفْضَتْ بِفَعْلِهَا إِلَى الرُّبَالِ وَبَيَانِ مُحَرَّمَاتِ ارْتِكَابِهَا.

وَذَكَرَ الْفَاجِرُ بِخَصَالِ فَجُورِهِ لِعَرَضِ جَائِزٍ وَلَيْسَ مِنَ السَّبِّ الْمُنْهَى عَنْهُ فَلَا تَخْصِصَ بِالْكَفَّارِ.

نعم الحديث مُخَصَّصٌ بِيَعِضِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ (البخاري (١٣٦٧)، مسلم (٩٤٩)) «أَنَّ مَرْ عَليَّهِ ﷺ بَيَّنَّا زَوْ قَاتَنُوا عَلَيْهَا شَرًّا» الْحَدِيثُ. وَأَقْرَبُهُمْ ﷺ عَلَى ذَلِكَ بَلْ قَالَ: «وَجَبَتْ» أَي النَّارُ ثُمَّ قَالَ: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ»

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الَّذِي أَثَرَا عَلَيْهِ شَرًّا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي ذِمَّةٍ: «بَسَّ الْمَرْءُ كَانَ لَقَدْ كَانَ فَظًّا غَلِيظًا» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ إِذْ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمَا تَعَرَّضُوا لَذِمِّهِ بِغَيْرِ كُفْرِهِ

وَقَدْ أَجَابَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ سَبِّهِمْ لَهُ وَإِقْرَارِهِ ﷺ لَهُمْ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَظْهِرًا بِالشَّرِّ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ «لَا غِيَةَ لِفَاسِقٍ» أَوْ بِأَنَّهُ يُحْمَلُ النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ عَلَى مَا بَعْدَ الدَّفْنِ

(قُلْتُ): وَهُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ التَّعْلِيلَ بِإِفْضَالِهِمْ إِلَى مَا قَدَّمُوا

فَإِنَّ الْإِفْضَاءَ الْحَقِيقِيَّ بَعْدَ الدَّفْنِ.

٥٦٨- وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٩٨٢) عَنْ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، لَكِنْ قَالَ: فَتَوَذَّوْا الْأَحْيَاءَ.

(وروى الترمذي عن المغيرة نحوه) أَي: نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ

(لَكِنْ قَالَ) عَرِضَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» (فَتَوَذَّوْا الْأَحْيَاءَ)

قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: إِنْ سَبَّ الْكَافِرُ يَحْرُمُ إِذَا تَأَذَّى بِهِ الْحَيُّ الْمُسْلِمُ وَيَحِلُّ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ الْأَذَى وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَيَحْرُمُ إِلَّا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ كَأَن يَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَيِّتِ إِذَا أُرِيدَ تَخْلِيصُهُ مِنْ مَظْلَمَةٍ وَقَعَتْ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَحْسُنُ بَلْ يَجِبُ إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ سَبُّهُ وَهُوَ نَظِيرُ مَا اسْتَسْنَى مِنْ جَوَازِ الْغِيْبَةِ لِمَجَاعَةٍ مِنَ الْأَحْيَاءِ لِأُمُورٍ.

(نَبِيَّةٌ): مِنَ الْأَذَى لِلْمَيِّتِ الْقَعُودُ عَلَى قَبْرِهِ لِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «أَطْرَافِ الْمَسْنَدِ» (٦٧٩٠)) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُتَكَبِّئٌ عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْلِسْ أَخَذَكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ نِيَابَهُ فَتَخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ الْجُلُوسِ عَلَيْهِ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩٧٢) عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ مَرْفُوعاً «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» وَالنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٢٤/٣) نَقْلًا عَنْ النَّوَوِيِّ: إِنَّ الْجَمْهُورَ يَقُولُونَ بِكَرَاهَةِ الْقَعُودِ عَلَيْهِ

وَقَالَ مَالِكٌ: الْمُرَادُ بِالْقَعُودِ الْحَدَثُ وَهُوَ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ. انْتَهَى.

وَيُمَثِّلُ قَوْلَ مَالِكٍ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْفَتْحِ

(قُلْتُ): وَالذَّلِيلُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْقَعُودِ عَلَيْهِ وَالْمُرُورِ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ» نَهْيٌ عَنْ أَذَى الْقَبْرِ مِنَ

المؤمنين، وأذية المؤمن مُحَرَّمَةٌ بنص القرآن ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ
 الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا
 مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

٤- كتاب الزكاة

واستدل بقوله: «تؤخذ من أموالهم» أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرحها إما بنفسه أو باتباعه فمن امتنع منها أخذت منه قهراً وقد بين عليه السلام المراد من ذلك بيعه السعاة.

واستدل بقوله: «ترد على فقرائهم» أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد

وقيل: يُحتمل أنه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل على ما ذكر ولعله أريد بالفقير من يحمل إليه الصرف فيدخل المسكين عند من يقول: إن المسكين أعلى حالاً من الفقير ومن قال بالعكس فالأمر واضح.

الزكاة لغة: مشتركة بين النماء والطهارة وتطلق على الصدقة الواجبة والمندوبة والتفقة والعفو والحق وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة وبما علم من ضرورة الدين واختلف في أي سنة فرضت:

فقال الأكثر: إنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان ويأتي بيان متى فرض في باب.

١- باب زكاة مختلف الأموال ونصابها

٢- زكاة الإبل والغنم والفضة

١- فرض الصدقة على الأغنياء

٥٧٠- وعن أنس «أن أبا بكر الصديق عليه السلام

كتب له: هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله عليه السلام على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله في كل أربع وعشرين من الإبل فما دونها الغنم: في كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى، فإن لم تكن قابض لكون ذكر، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لكون أنثى، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الجمال، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لكون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمال، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لكون. وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها.

وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة شاة، فإذا زادت على عشرين

٥٦٩- عن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن النبي عليه السلام بعث معاذاً إلى اليمن - فذكر الحديث - وفيه: أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، فترد في فقرائهم».

شرح عليه، واللفظ للبخاري [البخاري (١٤٥٨)، مسلم (١٩)].

كان بعثه عليه السلام لمعاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي عليه السلام كما ذكره البخاري في أواخر المغازي

وقيل: كان آخر سنة تسع عند منصرفه عليه السلام من غزوة تبوك

وقيل: سنة ثمان بعد الفتح وبقي فيه إلى خلافة أبي بكر.

والحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس «أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم فإذا أطاعوك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس»

وَمِائَةٌ إِلَى مِائَتَيْنِ فِيهَا شَتَانَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ شَيَاءٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِيهَا كُلُّ مِائَةٍ شَاءَ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ.

وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ.

وَفِي الرَّقَّةِ: فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٥٤)

(وعن أنس أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له) لما وجهه إلى البحرين عاملاً

(هذه فريضة الصدقة) أي نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف للعلم به.

وله جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك.

واعلم أن في البخاري تصدير الكتاب هذا بيسم الله الرحمن الرحيم (التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين) فيه دلالة على أن الحديث مرفوع.

والمراد بفريضتها قدرها؛ لأن وجوبها ثابت بنص القرآن كما

يدلُّ له قوله: (وَأَتَى أَمْرَ اللَّهِ بِهَا رَسُولُهُ) أَيُّ أَنَّهُ تَعَالَى أَمْرُهُ بِتَقْدِيرِ أَنْوَاعِهَا وَأَجْنَاسِهَا وَالْقَدَرِ الْمَخْرُجِ مِنْهَا كَمَا بَيَّنَّهَ التَّفْصِيلُ بِقَوْلِهِ: «فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ» مِنَ الْإِبِلِ «فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ» وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ إِلَى فَمَا دُونَهَا

(وَلَيْ كُلُّ خَمْسٍ شَاءَ) فِيهَا تَعْيِينٌ إِخْرَاجِ الْغَنَمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَاحِدٌ فَلَوْ أَخْرَجَ بَعِيراً لَمْ يُجْزِئْ

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يُجْزِئُ. قَالُوا: لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَجِبَ مِنْ جَنْسِ الْمَالِ وَإِنَّمَا عُذِلَ عَنْهُ رَقْعًا بِالْمَالِكِ فَإِذَا رَجَعَ بِاخْتِيَارِهِ إِلَى الْأَصْلِ أَجْزَأُ فَإِنَّ كَانَتْ قِيمَةُ الَّذِي يُخْرِجُهُ دُونَ قِيمَةِ الْأَرْبَعِ الشَّيْءُ فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٣١٩/٣): وَالْأَقْبَسُ أَنْ لَا يُجْزِئَ

(فَإِذَا بَلَغَتْ) أَيِ الْإِبِلِ (خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ أَقْبَى) زَادَهُ تَأْكِيدًا وَإِلَّا فَقَدْ عُلِمَتْ وَالْمَخَاضُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ الْمَعْجَمَةِ أَخْرَجَهُ مُعْجَمَةٌ وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ مَا اسْتَكْمَلَ السَّنَةَ الْأُولَى وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَى آخِرِهَا سُمِّيَ بِذَلِكَ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، لِأَنَّ أُمَّهُ مِنَ الْمَخَاضِ أَيِ: الْحَوَامِلِ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

وَالْمَخَاضُ الْحَامِلُ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُ حَمْلِهَا وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ وَضُمِرَ «فِيهَا» لِلْإِبِلِ الَّتِي بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَإِنَّهَا تَجِبُ فِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ مِنْ حِينَ تَبْلُغَ عِذَّتُهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَبِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ

وَرَوَى [الصف: لابن أبي شبة (٣٥٩/٢)] عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ خَمْسُ شَيَاءٍ» لِحَدِيثِ مَرْفُوعٍ وَرَدَّ بِذَلِكَ وَحْدِيثِ مَرْفُوعٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَكِنْ الْمَرْفُوعُ ضَعِيفٌ وَالْمَوْقُوفُ لَيْسَ بِمَجْزِئٍ فَلَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ

(لأن لم يكن) أي توجد (لابن لُبُونِ ذَكَرَ) هُوَ مِنَ الْإِبِلِ مَا اسْتَكْمَلَ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ إِلَى تَمَامِهَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ ذَاتُ لَبْنٍ

وَيَقَالُ: بَنْتُ اللَّبُونِ لِلأُنْثَى وَإِنَّمَا زَادَ قَوْلُهُ: «ذَكَرَ» مَعَ قَوْلِهِ: «ابْنُ لَبُونٍ»، لِلتَّأْكِيدِ كَمَا عَرَفْتَ (فَإِذَا بَلَغَتْ أَيِ الْإِبِلِ مِائَةً وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ أَتَى) فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فِيهَا حِقَّةٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ وَهِيَ مِنَ

الإبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها ويقال للذكر: حقٌ سُميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل ولذلك قال: (طروقة الجمل) بفتح أوله أي مطروقة فعله بمعنى مفعولة.

والمراد من شائها أن تقبل ذلك وإن لم يطرفها

(فإذا بلغت) الإبل (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي أتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة

(فإذا بلغت) أي الإبل (ميتاً وستين إلى تسعين ففيها بنتا لبون) تقدم بيانه

(فإذا بلغت) أي الإبل (اخذى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل) تقدم بيانه

(فإذا زادت) أي الإبل (على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعداً كما هو قول الجمهور ويدل له كتاب عمر عليه السلام «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة»

ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فإن زكاته بالإبل وإذا كانت بالإبل فلا تجب زكاتها إلا إذا بلغت مائة وثلاثين فإنه يجب فيها بنتا لبون وحقّة فإذا بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقّتان.

وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيكون في كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة

(قلت): والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة يلزم ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها فيحمل ما قاله أبو حنيفة.

ويحمل أنها وقص حتى تبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه والله أعلم

(وفي كل أربعين بنت لبون ولبي كل خمسين حقّة ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها)

أي أن يخرج عنها نفلاً منه وإلا فلا واجب عليه فهو استثناء منقطع ذكر لدفع توهم نشأ من قوله «فليس فيها صدقة» أن المنفي مطلق الصدقة لاختمال اللفظ له، وإن كان غير مقصود فهذه صدقة الإبل الواجبة فصلت في هذا الحديث الجليل.

وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتي قريباً أن من لم يجد العين الواجبة أجره غيرها.

وأما زكاة الغنم فقد بينها قوله: (وفي صدقة الغنم في سائمتها) بدل من «صدقة الغنم» بإعادة العامل وهو خبر مقدم والسائمة من الغنم: الراعية غير الملوقة.

واعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهور

وقال مالك وربيعة: لا يشترط

وقال داود: يشترط في الغنم لهذا الحديث

قلنا: وفي الإبل لما أخرجه أبو داود (١٥٧٥) والنسائي (١٥/١٧) من حديث بهز بن حكيم بلفظ «في كل سائمة إبل» وسيأتي [برقم (٥٦٥)] نعم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما قاسوها على الإبل والغنم

(إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالجر تمييزاً مائة والشاة نعم الذكر والأنثى والضأن والمز (شاة) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله «في صدقة الغنم» فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة

(فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهره: أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تفي أربعمائة وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلاثمائة واحدة وجبت الأربع

(«فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة شاة واحدة فليس فيها صدقة») واجبة (إلا أن يشاء ربها) إخراج صدقة نفلاً كما سلف

(ولا يجمع) بالبناء للمفعول (بين مفترق ولا يفرق) مثله مُشدّد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعول له والجمع بين

الْمُتَّفَرِّقِ صَوْرَتُهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةً نَفَرٍ مِثْلًا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ شَاةً وَقَدْ وَجِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الصَّدَقَةُ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِمَا الْمَصْدُوقُ جَمَعُوها لِيَكُونَ عَلَيْهِمَا فِيهَا شَاةٌ وَاحِدَةٌ فَنَهَوْا عَنْ ذَلِكَ

وصورة التفريق بين مجتمع أن الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة؛ فيكون عليهما فيها ثلاث شياؤه فإذا وصل إليهم المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فنهوا عن ذلك.

قال ابن الأثير: هذا الذي سمعته في ذلك

وقال الخطابي قال الشافعي: الخطاب في هذا للمصدق ولرب المال

قال: والخشية خشيتان: خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن يقل ماله فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة

(«وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا») والتراجع بين الخليطين أن يكون؛ لأحدهما مثلاً أربعون بقرة وللآخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تبيعاً فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذن التبيع بأربعة أسباعه على خليطه؛ لأن كل واحد من السنين واجب على الشيوع كأن المال ملك واحد.

وفي قوله: (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فآخذ منه زيادة على فرضه فإنه لا يرجع بها على شريكه وإنما يغرر له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة كذا في الشرح ولو قيل مثلاً: إنه يدل أنهم يتساويان في الحق والظلم لما بعد الحديث عن إفادة ذلك

(ولا يخرج) مبي للمجهول (في الصدقة هرة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها

(ولا ذات عوار) بفتح العين المهملة وضمة واء وقيل: بالفتح معيبة العين وبالضم عوراء العين ويدخل في ذلك المرض، والأولى أن تكون مفتوحة لتشمل ذات العيب فدخل ما أفاده حديث أبي داود (١٥٨٢) «وَلَا يُعْطِي الْهَرَمَةَ وَلَا الدَّرَنَةَ وَلَا الْغَرِيضَةَ وَلَا الشَّرْطَ اللَّيِّمَةَ وَلَكِنْ مِنْ وَسَطِ أَمْوَالِكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ وَلَا أَمْرَكُمْ بِشَرِّهِ» انتهى.

والذرة الجرباء من الدرن الوسخ والشرط اللئيمة هي أرذل المال

وقيل: صغاره وشراره، قاله في النهاية

(ولا تيس إلا أن يشاء المصدق) اختلف في ضبطه فالاكثر على أنه بالتشديد وأصله المتصدق أدغمت التاء بعد قلبها صاداً.

والمراد به المالك والاستثناء راجع إلى الآخر وهو التيس وذلك أنه لم يكن معداً للإنزاع فهو من الخيار وللمالك أن يخرج.

ويجمل رده إلى الجميع.

وفيد أن للمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت سميعة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا اختلاف بين المفرعين.

وقيل: إن ضبطه بالتخفيف.

والمراد به الساعي فيدل على أن له الاجتهاد في نظر الأصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتقيد مشيئته بالمصلحة فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة فلز كانت معيبة كلها أو نبوساً أجزاء إخراج واحدة، وعن المالكية يشري شاة مجزئة عملاً بظاهر الحديث، وهذه زكاة الغنم وتقدمت زكاة الإبل وتأتي زكاة البقر.

وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله (وفي الرقة) بكسر الراء وتخفيف القافر وهي الفضة الخالصة في ماتي درهم

(ربع العشر) أي يجب إخراج ربع عشرها زكاة ويأتي النص على الذهب

(فإن لم تكن) أي الفضة (إلا تسعين) درهماً (ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) كما عرفت

وفي قوله «تسعين ومائة» ما يؤهم أنها إذا زادت على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين: أن فيها صدقة وليس كذلك بل إنما ذكره؛ لأنه آخر عقد قبل المائة والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعمود والعشرات والمئين والألوف فذكر التسعين لذلك

بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً
تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ
حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَافِرِيًّا.

رواه النخعي (٢٣٠/٥)، أبو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، الساجي (٢٥/٥)، ابن ماجه (١٨٠٣)، واللفظ: لأحمد، وحسنه
الترمذي، وأشار إلى اختلاف أبي وصلي، وصححه ابن حبان (٤٨٨٦)
والحاكم (٣٩٨/١).

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ
فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً) فِيهِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ
بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ

والتببيع ذو الحولِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى

(وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً) وَهِيَ ذَاتُ حَوْلَيْنِ

(وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا) أَيُّ مُخْتَلَمٍ.

وقد أخرجه بهذا اللفظ أبو داود.

والمراد به الجزية مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ

(أَوْ عَدْلَهُ) بفتح العين المَهْمَلَةُ وَسُكُونِ الدَّالِ المَهْمَلَةِ

(مَعَاظِرًا) نَسَبَهُ إِلَى مَعَاظِرِ زَنْةٍ مَسَاجِدَ حَيٍّ فِي الْيَمَنِ إِلَيْهِمْ
تُسَبُّ الثِّبَابُ المَعَاظِرَةُ يُقَالُ: ثَوَّبَ مَعَاظِرِيَّ

(رواه الحسنة واللفظ: لأحمد وحسنه الترمذي وأشار إلى
اختلاف في وصله) لفظ الترمذي بعد إخراجِه: وروى بعضهم
هذا الحديث عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق أن النبي ﷺ
بعث مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ أَيُّ
مَنْ رَوَاهُ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(وصححه ابن حبان والحاكم) وإنما رجح الترمذي الرواية
المرسلة؛ لأن رواية الاتصالِ اعترضت بأن مسروقاً لم يلق مُعَاذًا.

وأجيب عنه بأن مسروقاً همداني النسب من وادعة يمني
الدار وقد كان في أيام مُعَاذٍ باليمن فاللقاء ممكن بينهما فهو
محكوم باتصاله على رأي الجمهور

(قلت): وكان رأي الترمذي رأي البخاري أنه لا بُدَّ مِنْ

تحقيق اللقاء.

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ زَكَاةِ الْإِبِلِ قَدْ أَشْرْنَا إِلَى أَنَّهُ يَأْتِي
بقوله (وَمِنْ بَلَغَتْ عِدَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ) وَقَدْ عَرَفْتُ فِي
صدر الحديث العِدَّةَ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْجَذَعَةُ

(وَلَيْسَتْ عِدَّةٌ) أَيُّ فِي مَذْكُورِهِ (وَعِدَّةٌ حَقَّةٌ لِإِنِّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ)
عَرْضًا مِنَ الْجَذَعَةِ (وَيُجْعَلُ مَعَهَا) أَيُّ تَوْفِيَةٌ لَهَا (شَاتَيْنِ إِنْ
اسْتَيْسَرَتَا لَهُ أَوْ عَشْرَيْنِ دَرَاهِمًا) إِذَا لَمْ تَيْسَرَ لَهُ الشَّاتَانِ.

وفي الحديث دليل أن هذا القدر هو جبر التفاوت ما بين
الحقَّة والجذعة

(وَمِنْ بَلَغَتْ عِدَّةٌ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ) الَّتِي عَرَفْتُ قَدْرَهَا (وَلَيْسَتْ
عِدَّةٌ الْحَقَّةُ وَعِدَّةُ الْجَذَعَةِ لِإِنِّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ) وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً
عَلَى مَا يَلْزَمُهُ فَلَا يَكْلَفُ تَحْصِيلُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

(وَيُعْطِيهِ الْمَصْدَقُ) مُقَابِلَ مَا زَادَ عِنْدَهُ (شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرَيْنِ
دَرَاهِمًا) كَمَا سَلَفَ فِي عَكْسِهِ (رواه البخاري).

وقد اختلف في قدر التفاوت في سائر الأسنان:

فذهب الشافعي إلى أن التفاوت بين كل سِنَّين كما ذُكِرَ فِي
الحديث.

وذهب الهاديُّ إلى أن الواجب هو زيادة فضل القيمة من
ربِّ المال أو ردَّ الفضل من المصدق ويرجع في ذلك إلى التقويم
قالوا: بدليل أنه ورد في رواية «عشرة دراهم أو شاة» وما
ذلك إلا أن التقويم يختلف باختلاف الزمان والمكان فيجب
الرجوع إلى التقويم.

وقد أشار البخاري (كتاب الزكاة، باب (٣٣)) إلى ذلك فإنه
أورد حديث أبي بكر في باب أخذ العروض من الزكاة وذكر
في ذلك قول مُعَاذٍ: لأهل اليمن «اتقوني بعرض ثيابكم خيص
أو ليس في الصدقة مكان الشعر والذرة أهون عليكم وخير»
لأصحاب محمد ﷺ بالمدينة (خ ك الزكاة، باب (٣٣)) ويأتي
استيفاء ذلك.

٣- زكاة البقر

٥٧١- «وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

وقد أخرج أبو داود (١٥٨٨) عن جابر بن عتيك مرفوعاً
«سَيَاتِيكُمْ رَكْبٌ مُبْعَضُونَ فَإِذَا أَتَوَكُمْ فَرَحَبُوا بِهِمْ وَخَلُّوا بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ مَا يَتَّبِعُونَ فَإِنْ عَدَلُوا فَلَا تُنْفِسِهِمْ وَإِنْ ظَلَمُوا فَعَلَيْهَا
وَأَرْضُوهُمْ فَإِنْ تَمَامَ زَكَاتُكُمْ رِضَاهُمْ» فهذا يدل أنَّهُم يَتَزَلُّونَ
بِأَهْلِ الْأَمْوَالِ وَأَنَّهُمْ يُرِضُونَهُمْ وَإِنْ ظَلَمُوهُمْ

وعند أحمد (١٣٦/٣) من حديث انس قال: «أَتَى رَجُلٌ مِنْ
بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا أَتَيْتَ الزَّكَاةَ إِلَى رَسُولِكَ فَقَدْ
بَرَأْتَ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَالَ: نَعَمْ وَلَكِ أَجْرُهَا وَإِنَّمَا عَلَى
مَنْ بَدَّلَهَا».

وأخرج مسلم (٩٨٩) من حديث جرير بن عبد الله حديث
جابر مرفوعاً «أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ» فِي جَوَابِ نَاسٍ مِنَ الْأَعْرَابِ
أَتَوْهُ ﷺ فَقَالُوا: إِنْ نَأَسْنَا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا فَيُظْلِمُونَنَا.

إِلَّا أَنْ فِي الْبَخَارِيِّ أَنَّ «مَنْ سُئِلَ أَكْثَرَ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ فَلَا
يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ».

وَجَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ ذَلِكَ حَيْثُ يَطْلُبُ
الزَّيَادَةَ عَلَى الْوَاجِبِ مِنْ غَيْرِ تَاوِيلٍ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ حَيْثُ
طَلَبَهَا مُتَاوَلًا وَإِنْ رَأَى صَاحِبُ الْمَالِ ظُلْمًا.

٥- لا صدقة في العبد والفرس

٥٧٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ
صَدَقَةٌ».

رواه البخاري (١٤٦٣).

ولمسلم (٩٨٢) (١٠) «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ عَلَى
الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ» رواه البخاري. ولمسلم. أي
من رواية أبي هريرة «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»

الحديث نص على أنه لا زكاة في العبد ولا الخيل وهو
إجماع فيما كان للخدمة والركوب

وأما الخيل المعدة للترحال ففيها خلاف للحنفية وتفصيل
واختلجوا بحديث «فِي كُلِّ فَرَسٍ سَائِمَةٌ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ».

والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وإن نصابها ما
ذُكِرَ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الْأَمْرِينِ.

وقال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن السنة في
زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه.

وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء.

وفيه خلاف للزهري فقال: يجب في كل خمس شاة قياساً
على الإبل.

واجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس وبأنه قد
رُوي «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ» وَهُوَ وَإِنْ كَانَ
مُجْمَعٌ الْإِسْنَادُ فَمَقْهُومُ مُعَاذٍ يُؤَيِّدُهُ.

٤- زكاة المياه

٥٧٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ».

رواه أحمد (١٨٤/٢).

ولأبي داود أيضاً (١٥٩١): «لَا تُؤْخَذُ صَدَقَتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ»

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول
اللَّهِ ﷺ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ».

ومعنى «لا جنب» أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع
أصحاب الصدقة فتجنب إليه فنهى عن ذلك.

وفيه تفسير آخر يخرجُه عن هذا الباب.

والأحاديث دلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمَصْدُقَ هُوَ الَّذِي يَأْتِي إِلَى رَبِّ
الْمَالِ فَيَأْخُذُ الصَّدَقَةَ وَلَفْظُ أَحْمَدُ خَاصٌّ بِزَكَاةِ الْمَاشِيَةِ وَلَفْظُ أَبِي
دَاوُدَ عَامٌّ لِكُلِّ صَدَقَةٍ.

أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ (١٢٥/٢، ١٢٦) وَالْبَيْهَقِيُّ (١١٩/٤) وَضَعْفَاءُ.

وَأَجِيبْ بِأَنَّهُ لَا يُقَاوَمُ حَدِيثَ النَّفِيِّ الصَّحِيحِ وَاتَّفَقَتْ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ فِي زَمَنِ مِرْوَانَ فَشَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِي ذَلِكَ فَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ الْحَدِيثَ «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عَبْدِهِ وَلَا قَرَسِهِ صَدَقَةٌ» فَقَالَ مِرْوَانُ لَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا سَعِيدٍ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَجِبًا مِنْ مِرْوَانَ أَحَدُهُمْ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا سَعِيدٍ فَقَالَ زَيْدٌ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْفَرَسَ الْغَازِيَّ فَاتَّأَجَّرَ يَطْلُبُ نَسْلَهَا فِيهَا الصَّدَقَةُ فَقَالَ: كَمْ قَالَ: فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ

وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: لَا تَحِبُّ الزَّكَاةَ فِي الْخَيْلِ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ.

وَأَجِيبْ بِأَنَّ زَكَاةَ التَّجَارَةِ وَاجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ
(قُلْتُ): كَيْفَ الْإِجْمَاعُ وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِيَّةِ.

٦- الجبر في أخذ الزكاة

٥٧٤- وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ: فِي أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ، لَا تَفْرُقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا، لَا يَجِلُّ لَالٌ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٥٠٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥/٥) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٩٨/١)، وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى كُتُبِهِ.

(وَعَنْ بَهْزٍ يَفْتَحُ الْبَابَ الْمُوَحَّدَةَ وَسُكُونُ الْفَاءِ وَالزَّايَّ) (ابْنُ حَكِيمٍ) بِنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حِدَةَ يَفْتَحُ الْحَاءَ وَسُكُونُ الْمُنَاةِ التَّخْيِيزِ وَفَتْحُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ الْقَشِيرِيِّ بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمَجْمُوعَةِ.

وَبَهْزٌ تَابِعِيٌّ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِخْتِجَاعِ بِهِ فَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: فِي هَذِهِ التَّرْجُومَةِ: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِذَا كَانَ مِنْ دُونِ بَهْزٍ ثَقَّةً

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ شَيْخٌ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَخْتَجُّ بِهِ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ بِمَجَّةٍ

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: مَا تَرَكَهُ عَالَمٌ قَطُّ

(عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ) وَهُوَ مُعَاوِيَةُ بْنُ حِدَةَ صَحَابِيُّ قَالَ:

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ فِي أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ») تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ [بِقِوَمِ (٥٦١)] أَنَّ بَنَتْ اللَّبُونِ تَحِبُّ مِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَهُوَ يَصْدَقُ عَلَى أَنَّهُ يَحِبُّ فِي الْأَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ وَمَقْهُومُ الْعِدِّ هُنَا مَطْرَحُ زِيَادَةٍ وَنَقْصَانًا؛ لِأَنَّهُ عَارِضَةٌ الْمَطْرُوقِ الصَّرِيحُ وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسٍ

(لَا تَفْرُقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا) مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَالِكَ لَا يَفْرُقُ مَلَكُهُ عَنْ مَلِكٍ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَا خَلِيطَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ

(مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا) أَيَّ قَاصِدًا لِلْأَجْرِ بِإِعْطَائِهَا

(فَلَهُ أَجْرُهَا وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ عَزْمَةٌ) يَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَنَصْبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ وَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ لِنَفْسِهِ، مِثْلُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دَرَاهِمٍ اغْتِرَافًا وَالتَّانِصُ بِهِ لَمْ يَفْعَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ جُمْلَةُ «فَإِنَّا آخِذُوهَا»

وَالْعَزْمَةُ الْجِدُّ فِي الْأَمْرِ يَعْنِي أَنَّ أَخَذَ ذَلِكَ بِجِدِّ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ

(مِنْ عَزَمَاتٍ رَبَّنَا لَا يَجِلُّ لَالٌ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ).

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى كُتُبِهِ فَإِنْ قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يُشْبِهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَلَوْ ثَبِتَ لَقَلْنَا بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ [«الْمُجَرَّحِينَ» (١/١٩٤)]: كَانَ - يَعْنِي بَهْزًا - يُخْطِئُ كَثِيرًا وَلَوْلَا هَذَا الْحَدِيثُ لَادْخَلْتَهُ فِي الثَّقَاتِ وَهُوَ مِنْ اسْتِخْرَاجِ اللَّهِ فِيهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ قَهْرًا مِنْ مَنْعِهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَإِنْ ثَبَتَ الْإِمَامُ كَافِيَةً وَأَنَّهُ تَجَزَّئُ مِنْ هِيَ عَلَيْهِ وَإِنْ فَاتَهُ الْأَجْرُ فَقَدْ سَقَطَ عَنْهُ الرَّجُوبُ.

وَقَوْلُهُ: (وَشَطْرَ مَالِهِ) هُوَ عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي (آخِذُوهَا).

والمراد من الشطر البعض.

وظاهره أن ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على منعه إخراج الزكاة

وقد قيل: إن ذلك منسوخ ولم يقدم مدعي النسخ دليلاً على النسخ بل دل على عدمه أحاديث أخر ذكرها في الشرح.

وأما قول المصنف: إنه لا دليل في حديث بهز على جواز العقوبة بالمال؛ لأن الرواية «وشطر ماله» بضم الشين فعل مبني للمجهول أي جعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة.

(قلت): وفي النهاية ما لفظه: قال الحربي: غلط الراوي في لفظ الرواية إنما هي «وشطر ماله» أي يجعل ماله شطرين إلى آخر ما ذكره المصنف

وللإضافة جرح صاحب «ضوء النهار» فيه وفي غيره من رسائله وذكرنا في حواشيه أنه على هذه الرواية أيضاً دال على جواز العقوبة بالمال إذ الأخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ زيادة على الواجب، إذ الواجب الوسط غير الخيار.

ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذي قلناه في حواشي ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه.

ثم رأيت النووي بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه رداً على من قال: إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز العقوبة بالمال، ولفظه: إذا تخير المصدق وأخذ من خير الشطرين فقد أخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال إلا أن حديث بهز هذا لو صح فلا يدل إلا على هذه العقوبة بخصوصها في مانع الزكاة لا غير، وهذا الشطر المأخوذ يكون زكاة كله أي حكمه حكمها أخذاً ومصرفاً ولا يلحق بالزكاة غيرها في ذلك؛ لأنه إلحاق بالقياس ولا نص على عليه وغير النص من أدلة العلة لا يفيد ظناً يعمل به سيما وقد تقررت حرمة مال المسلم بالأدلة القطعية كحرمة دمه فلا يحل أخذه شيء منه إلا بدليل قاطع ولا دليل بل هذا الوارد في حديث بهز أحادي لا يفيد إلا الظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطعي.

ولقد استرسل أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال في العقوبة استرسالاً ينكروه العقل والشرع وصارت تناسط

الولايات يجْهال لا يعرفون من الشرع شيئاً ولا من الدين أمراً فليس همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية يسؤونه أدياً وتآدياً ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأتليان وعمار المساكين والأوطان فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ومنهم من يضيّع حد السرقة أو شرب المسكر ويقبض عليه مالا.

ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقبض المال وكل ذلك محرّم ضرورة دينية لكنه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير وترك العلماء التكرير فزاد الشر في الأمر الخطير.

وقوله: (لا تحل لآل محمّد) يأتي الكلام في هذا الحكم مستوفى إن شاء الله تعالى.

٧- زكاة الدراهم والحول فيها

٥٧٥- وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ - ففِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، ففِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

رواه أبو داود (١٥٧٣)، وهو حسن.

وقد اختلف في رفعه

(وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ففِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ رُبْعُ عَشْرًا

(وليس عليك شيء) أي في الذهب

(حتى يكون لك عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ففِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

رواه أبو داود مرفوعاً من حديث الحارث رفعه)

أخرج الحديث أبو داود مرفوعاً من حديث الحارث

وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَأَمَّا الْحَبُوبُ فَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُمْ أَجَعُوا فِيمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَتَاهَا تَحِبُّ زَكَاتُهُ لِحَسَابِهِ وَأَنَّهُ لَا أَوْقَاصَ فِيهَا أَنْتَهَى.

وَحَلُّوْا مَا يَأْتِي [برقم (٥٧٣)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بَلَفَظَ «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ» عَلَى مَا لَمْ يَنْضَمْ إِلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ وَهَذَا أَوْثَقُ وَهَذَا يَقْوِي مَذْهَبَ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الَّذِي قَدَّمَاهُ فِي الثَّقَدِينَ.

وَقَوْلُهُ: (وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ لَكَ عَشْرُونَ دِينَارًا) فِيهِ حُكْمُ نَصَابِ الذَّهَبِ وَقَدَرُ زَكَاتِهِ وَأَنَّهُ عَشْرُونَ دِينَارًا وَفِيهَا نَصْفُ دِينَارٍ وَهُوَ أَيْضًا رُبْعُ عَشْرِيهَا وَهُوَ عَامٌّ لِكُلِّ فِضَّةٍ وَذَهَبٍ مَضْرُوبِينَ أَوْ غَيْرِ مَضْرُوبِينَ.

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٩٢/٢) وَفِيهِ: «وَلَا يَجِلُّ بِالْوَرِقِ زَكَاتٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَ أَوْاقٍ».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (٩٣/٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ»
وَأَمَّا الذَّهَبُ فَبِهِ هَذَا الْحَدِيثُ

وَقَالَ الْمَصْنُفُ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْوَرِقِ صَدَقَةً فَاحْذَرِ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَهُ فِي الذَّهَبِ صَدَقَةً إِمَّا بِخَبَرٍ لَمْ يَبْلُغْنَا وَإِمَّا قِيَاسًا

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الذَّهَبِ شَيْءٌ مِنْ جِهَةِ نَقْلِ الْأَحَادِ الثَّقَاتِ وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ

(قُلْتُ): لَكِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] مُثَبِّتٌ عَلَى أَنَّ فِي الذَّهَبِ حَقًّا لِلَّهِ

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٤٠٣) وَابْنُ دَاوُدَ (١٦٥٨) وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤْذِي حَقَّهَا إِلَّا جُعِلَتْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَفَائِحُ وَأُخْمِي عَلَيْهِ» الْحَدِيثُ.

الْأَعْوَرُ إِلَّا قَوْلُهُ: «فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ» قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَعْلَى يَقُولُ «فَبِحَسَابِ ذَلِكَ» أَوْ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِلَّا قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ فِي الْمَالِ زَكَاتٌ إِلَى آخِرِهِ أَنْتَهَى

فَإِنَّا ذَكَرْنَا كَلَامَ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ فِي رَفْعِهِ بِجَمَلَيْهِ اخْتِلَافًا وَبُثَّةَ الْمَصْنُفِ فِي التَّلْخِيصِ (١٨٤/٣، ١٨٥) عَلَى أَنَّهُ مَعْلُومٌ وَيُسَنُّ عِلَّتُهُ، وَلَكِنَّهُ أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (٩٠/٢) الْجُمْلَةَ الْأُخْرَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا بَلَفَظَ «لَا زَكَاتٌ فِي مَالِ امْرِئٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (٩٠/٢، ٩١) عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا «لَيْسَ فِي الْمَالِ زَكَاتٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْهَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَصَابَ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي قَدْرِ الدَّرْهَمِ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا كَثِيرًا سَرَدَهُ فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يَأْتِ بِمَا يَشْفِي وَتَسْكُنُ النَّفْسَ إِلَيْهِ فِي قَدَرِهِ

وَفِي شَرْحِ الدُّمَيْرِيِّ: أَنَّ كُلَّ دِرْهَمٍ سِتَّةُ دَوَانِيقَ وَكُلُّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ لَا يَتَغَيَّرُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ

قَالَ: وَاجْمَعِ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَذَا وَقَرَّرَ فِي الْمَنَارِ بَعْدَ بَحْثٍ طَوِيلٍ أَنَّ نَصَابَ الْفِضَّةِ مِنَ الْقُرُوشِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى رَأْيِ الْهَادَوِيَّةِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ قَرَشًا، وَعَلَى رَأْيِ الشَّافِعِيَّةِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ وَعَلَى رَأْيِ الْحَنْفِيَّةِ عَشْرُونَ وَتَزِيدُ قَلِيلًا وَأَنَّ نَصَابَ الذَّهَبِ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ خَمْسَةُ عَشَرَ أَحْمَرًا وَعَشْرُونَ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَقْرِيبٌ.

وَفِيهِ أَنَّ قَدْرَ زَكَاتِ الْمَالَتِي الدَّرْهَمِ رُبْعُ الْعَشْرِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

وَقَوْلُهُ: «فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ» قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ فِي رَفْعِهِ خِلَافًا وَعَلَى ثُبُوتِهِ فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الرِّائِدِ.

وَقَالَ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ [المصنف: لابن أبي شبة (٣٥٦-٣٥٧)] أَنَّهُمَا قَالَا: مَا زَادَ عَلَى النُّصَابِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَبِهِ أَيُّ الرِّائِدِ رُبْعُ الْعَشْرِ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَأَنَّهُ لَا وَقَصَّ فِيهِمَا وَلَعَلَّهُمْ يَجْمَعُونَ حَدِيثَ جَابِرِ الْأَكْبَرِيِّ [برقم (٥٧٢)] بَلَفَظَ «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ» عَلَى مَا إِذَا انْفَرَدَتْ عَنْ نَصَابٍ مِنْهُمَا لَا إِذَا كَانَتْ مُضَافَةً إِلَى نَصَابٍ مِنْهُمَا

فَحَقُّهَا هُوَ زَكَاتُهَا

تُخْرِجُهَا فَيُهِلُّكَ الْحَرَامُ الْحَلَالَ»

وفي البابِ عدَّةُ أحاديثٍ يشدُّ بعضها بعضاً سرداً في الدُّرِّ
المشور (١٧٩/٤-١٨٢).

ولا بُدُّ في نصابِ الذَّهَبِ والفضَّةِ من أن يكونا خالصين
من الغشِّ

وفي شرحِ الدُّميريِّ على المنهاجِ أنَّه إذا كان الغشُّ يُمائلُ
أجرةَ الضَّرْبِ والتَّخْلِصِ فَيُسامَحُ بِهِ وبِهِ عَمَلُ النَّاسِ على
الإخراجِ منها.

ودلَّ الحديثُ على أنَّه لا زكاةٌ في المالِ حتَّى يحولَ عليه
الحولُ وهو قولُ الجماهيرِ.

وفيهِ خلافٌ لجماعةٍ من الصحابةِ والتَّابعينَ وبعضِ الآلِ
وداود فقالوا: إنَّه لا يَشْتَرُطُ الحولُ لإطلاقِ حديثِ «في الرِّقَّةِ
رَبْعُ العُشْرِ» [البخاري (١٤٥٤) وقدم بطوله برقم (٥٥٥)].

وأجيبَ بأنَّه مُفِيدٌ بهذا الحديثِ وما عضَّدَهُ من الشُّواهدِ
ومن شواهدِهِ أيضاً.

٥٧٦ - وَلِلتَّرْمِذِيِّ (٦٣٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا: مَنْ اسْتَفَادَ مَالاً، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ
عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

وَالرَّاجِعُ وَقَفُّهُ

(وَلِلتَّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «مَنْ اسْتَفَادَ مَالاً فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ
حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ»).

رواه مرفوعاً (وَالرَّاجِعُ وَقَفُّهُ) إِلَّا أَنَّ لَهُ حُكْمَ الرُّفْعِ إِذْ لَا
مَسْرَحَ لِلإِجْتِهَادِ فِيهِ وَتَوَيَّدَهُ آثَارُ صَحِيحَةٍ عَنِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ
وغيرِهِمَا فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَيَنْبَغِي الْمَبَادَرَةُ بِإِخْرَاجِهِمَا فَقَدْ
أَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ «تَرْبِيبَ الْمَسَدِ» (٦٠٧) وَالبخاريُّ فِي التَّارِيخِ
(١٨٠/١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً «مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةَ مَالاً
قَطُّ إِلَّا أَهْلَكَتْهُ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ (١١٥/١).

وَرَأَى «يَكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ صَدَقَةٌ فَلَا

٨ - ليس في البقر العوامل صدقة

٥٧٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَيْسَ فِي الْبَقْرِ
الْعَوَامِلُ صَدَقَةٌ

رواه أبو داود (١٥٧٢) والدارقطني (١٠٣/٢)، وَالرَّاجِعُ وَقَفُّهُ أَيْضاً
قَالَ الْمُسَنِّفُ: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١١٦/٤): رَوَاهُ الثُّفَيْلِيُّ عَنْ رُغَيْرٍ
بِالشُّكِّ فِي وَقْفِهِ وَرَفَعَهُ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْمُسَنِّفُ بِلَفْظِ «لَيْسَ فِي
الْبَقْرِ الْعَوَامِلُ شَيْءٌ».

ورواه بلفظِ الْكِتَابِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَنَسَبَهُ
لِلدَّارِقُطِيِّ (١٠٣/٢).

وفيهِ مَرْكُوكٌ

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٠٣/٢) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
وَأَخْرَجَهُ (١٠٤/٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ إِلَّا أَنَّهُ بِلَفْظِ «لَيْسَ فِي الْبَقْرِ
الْمُتَبَيِّرَةُ صَدَقَةٌ» وَضَعَفَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادَهُ.

والحديثُ دَلِيلٌ على أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلُ شَيْءٌ.
وظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَتْ سَائِمَةً أَوْ مَعْلُوفَةً وَقَدْ ثَبَّتَتْ شَرْطِيَّةُ
السُّومِ فِي الْغَنَمِ فِي الْبَخَارِيِّ [(١٤٥٤)] وَهَدَمَ بِطُولِهِ بِرَقَمِ (٥٥٥)
وَفِي الْإِبِلِ فِي حَدِيثِ بَهْزٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٥٧٥) وَالنَّسَائِيِّ
(١٥/٥) قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَالحَقَّتِ الْبَقَرُ بِهِمَا.

٩ - زكاة مال البيتيم

٥٧٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَجَرَّ
لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ».

رواه التِّرْمِذِيُّ (٦٤١) والدارقطني (١٠٩/٢، ١١٠)، وَإِسْنَادُهُ

ضعيف، وله شاهد مُرسل عند الشافعي [ترتيب المسند] (٦١٤).

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَلِيَ يَتِيماً لَهُ مَالٌ فَلْيَنْجِزْ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». رواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف؛ لأن فيه المثني بن الصباح وفي رواية الترمذي والمثنى ضعيف. ورواية الدارقطني فيها مندل بن علي ضعيف والعزمي متروك.

ولكن قال المصنف: (وله): أي لحديث عمرو (شاهد مُرسل عند الشافعي) هو قوله ﷺ: «ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهُ الزَّكَاةُ».

أخرجه من رواية ابن جريج عن يونس بن مَاهَك مُرسلاً وأكدّه الشافعي لعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة مطلقاً.

وقد روي مثل حديث عمرو أيضاً عن أنس وعن ابن عمر [ترتيب المسند] (٦١٨) موقوفاً وعن علي عليه السلام فإنه أخرج الدارقطني (١١٠/٢، ١١١) من حديث أبي رافع قال: كانت لآل بني رافع أموال عند علي فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص فحسبوا مع الزكاة فوجدوها تامة فأثروا علياً فقال: كنتم ترون أن يكون عندي مال لا أركبه.

وعن عائشة أخرجه مالك في الموطأ (ص ١٧١) أنها كانت تخرج زكاة أيتام كانوا في حجرها

ففي الكل دلالة على وجوب الزكاة في مال الصبي كالمكلف ويجب على وليه الإخراج وهو رأي الجمهور

وروي عن ابن مسعود [المصنف لابن أبي شيبة] (٣٧٩/٢، ٣٨٠) أنه يخرج الصبي بعد تكليفه

ودهب ابن عباس وجماعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلته لا غيره لحديث أحمد (١٠٠/٦)، أبو داود (٤٣٩٨)، النسائي (١٥٦/٦) «رفع القلم»

(قلت): ولا يخفى أنه لا دلالة فيه وأن العموم في العشر أيضاً حاصل في غيره كحديث «في الرقة ربع العشر» [البخاري (١٤٥٤) وتقدم بطوله برقم (٥٥٥)] ونحوه.

١٠ - الدعاء للمتصدق

٥٧٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٤٩٧)، مسلم (١٠٧٨)]

هذا منه ﷺ امتثالاً لقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» - إلى قوله - «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» [التوبة: ١٠٣] فإنه أمره الله بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال: «اللهم صل على آل أبي فلان»

وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجه النسائي (٣٠/٥) أنه قال في رجل بعث بالزكاة: «اللهم بارك فيه وفي أهله»

وقال بعض الظاهرية بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه من الأمر في الآية

ورد بأنه لو وجب لعلمه ﷺ السعة ولم يُقبل فالأمر محمول في الآية على أنه خاص به ﷺ فإنه الذي صلاته سكن لهم.

واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وكرهه مالك

وقال الخطابي: أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له فصلاة النبي ﷺ على أمتع دعاء لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القربة والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره.

١١ - تعجيل الصدقة قبل وقتها

٥٨٠- وَعَنْ عَلِيٍّ «أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ».

رواه الترمذي (٦٧٨) والحاكم (٣٣٢/٣)

قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس

أَوَاقٍ وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ «أَوَاقِي» بِالْيَاءِ وَفِي غَيْرِهِ بِحَذُوفِهَا وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ فَإِنَّهُ جُمِعَ أَوْقِيَةٌ وَيَجُوزُ فِي جَمِيعِهَا الْوَجْهَانِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَهْلُ اللُّغَةِ

(مَنْ الْوَرَقِ) يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسْرُهَا وَكَسْرُ الرَّاءِ وَإِسْكَانُهَا الْفَضَةُ مُطْلَقًا

(صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ) يَفْتَحُ الذَّالَ الْمَعْجَمَةَ وَسُكُونِ الْوَاوِ الْمَهْمَلَةَ هِيَ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ

(مَنْ الْإِبِلِ) لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ (صَدَقَةٌ وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ) بِالْمَثَلَةِ مَفْتُوحَةً وَالْمِيمِ (صَدَقَةٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

الْحَدِيثُ صَرَّحَ بِمَقَاهِيمِ الْأَعْدَادِ الَّتِي سَلَفَتْ فِي بَيَانِ الْأَنْصَابِ إِذْ قَدْ عُرِفَتْ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنْ نَصَابَ الْإِبِلِ خَمْسٌ وَنَصَابُ الْفَضَةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَهِيَ خَمْسُ أَوَاقٍ وَأَمَّا نَصَابُ الطَّعَامِ فَلَمْ يَتَقَدَّمَ وَإِنَّمَا عُرِفَ هَذَا بِنَفْيِ الْوَاجِبِ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْخَمْسَةِ بِمَقْهُومِ النَّفْيِ

٥٨٢- وَلَهُ [مُسْلِمٌ (٩٧٩)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ **عَلَيْهِ** «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ»

وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [إِسْنَادُهُ] (١٤٤٧)، مُسْلِمٌ (٩٧٩).

(وَلَهُ) أَيِ لِمُسْلِمٍ وَهُوَ:

(مَنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ **عَلَيْهِ**) «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ» (وَلَا حَبٍّ صَدَقَةٌ) وَأَصْلُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الْحَدِيثُ تَصْرِيحٌ أَيْضًا بِمَا سَلَفَ مِنْ مَقَاهِيمِ الْأَحَادِيثِ إِلَّا التَّمْرُ فَلَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ شَيْءٌ

وَالْأَوْسُقُ جَمْعُ وَسْقٍ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسْرُهَا وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ فَالْخَمْسَةُ الْأَوْسُقُ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ وَالْمَدُّ رَطْلٌ وَثَلَاثُ

قَالَ الدَّوْدِيُّ: مَعْيَارُهُ الَّذِي لَا يَخْتَلِفُ أَرْبَعُ حَفَنَاتٍ بِكَفِّي الرَّجُلِ الَّذِي لَيْسَ بِعَظِيمِ الْكَفِّينِ وَلَا صَغِيرِهِمَا

قَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ بَعْدَ حِكَايَتِهِ لِهَذَا الْقَوْلِ: وَجَرَّتْ

قَالَ: وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ قَبْلَ عَمَلِهَا وَرَأَى طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُعْجَلَهَا بِهِ يَقُولُ سُبَيَّانٌ وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنْ عُجِّلَتْ قَبْلَ عَمَلِهَا أَجْزَأَتْ عَنْهُ أَنْتَهَى.

وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ أَحْمَدُ (١٠٤/١) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ رَابِعُ دَاوُدَ (١٦٢٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٧٩٥) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١١/٤)

وَقَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: رُوِيَ «أَنَّهُ **عَلَيْهِ** تَسَلَّفَ صَدَقَةَ مَالِ الْعَبَّاسِ قَبْلَ أَنْ تَجِلَّ» وَلَا أُدْرِي أَتَبَيَّنَ أَمْ لَا

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عَنِ بِذَلِكَ هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ مُعْتَصَدٌ بِحَدِيثِ أَبِي الْبَخْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [السَّنَنِ الْكَبْرَى] (١١١/٤) أَنَّ النَّبِيَّ **عَلَيْهِ** قَالَ: «إِنَّا كُنَّا نَحْتَجُّنَا فَاسْتَلَفْنَا الْعَبَّاسُ صَدَقَةَ عَامَتَيْنِ» رَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ

وَقَدْ وَرَدَ هَذَا مِنْ طَرُقٍ بِالْفَاظِ مَجْمُوعًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ **عَلَيْهِ** تَقَدَّمَ مِنَ الْعَبَّاسِ زَكَاةَ عَامَتَيْنِ.

وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ هَلْ هُوَ اسْتَلَفَ ذَلِكَ أَوْ تَقَدَّمَ وَلَعَلَّهَا وَأَقَامَ مَعًا وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَكْثَرُ كَمَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَكِنَّهُ خَصَّصَ جَوَازَهُ بِالْمَالِكِ وَلَا يَصُحُّ مِنَ الْمُتَصَرِّفِ بِالْوَصَايَةِ وَالْوَلَايَةِ.

وَاسْتَدَلَّ مِنْ مَنَعَ التَّعْجِيلَ مُطْلَقًا «إِنَّهُ لَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ» (ت (٦٣١)) كَمَا دَلَّتْ لَهُ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا وَجُوبَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهَذَا لَا يَنْفِي جَوَازَ التَّعْجِيلِ وَيَأْتِي كَالصَّلَاةِ قَبْلَ الْوَقْتِ.

وَاجِبٌ: بِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ.

١٢- نصاب الزكاة

٥٨١- وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ **عَلَيْهِ** قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَرْزَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٨٠)

(وَعَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ **عَلَيْهِ**) قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ

ذلك فوجدته صحيحاً انتهى.

والحديث دليل أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الورك والإبل والشمر والتمر لطفاً من الله بعباده وتخفيفاً وهو اتفاق في الأولين.

وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضه من:

١٣- زكاة الزرع

٥٨٣- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

رواه البخاري (١٤٨٣)، وأبو داود (١٥٩٦): «إِذَا كَانَ بَعْدَ الْعُشْرِ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَالِي أَوْ النَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

وهو قوله (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر (عن النبي ﷺ) قال: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ بِمَطَرٍ أَوْ ثَلَجٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ طُلٍّ

(والعيون) الأنهار الجارية التي يسقى منها بإساحة الماء من غير اغتراف له

(أو كان عثرياً) بفتح المهملة وفتح المشاء وكسر الراء وتشديد الشاء التحتية

قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه؛ لأنه عثر على الماء وذلك حيث الماء قريباً من وجه الأرض فيغرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقي.

وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقربها.

(العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله «فِيمَا سَقَتِ» أو أنه فاعل محذوف أي فيما ذكر يجب

(وفيمَا سَقَى بالنضح) النضح بفتح النون وسكون الضاد فحاء مهملة السائية من الإبل والبقر وغيرها من الرجال

(نصف العشر) رواه البخاري وأبو داود من حديث سالم

(إذا كان بعللاً) عوضاً عن قوله (عثرياً) وهو بفتح الموحدة

وضم العين المهملة كذا في الشرح

وفي القاموس أنه ساكن العين وفسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه

(العشر) وفيما سقى بالسواني أو النضح دل عطفه عليه على التغيرات وأن السواني المراد بها الدواب والنضح ما كان بغيرها كنضح الرجال بالآلة.

والمراد من الكل ما كان سقى بتعب وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ما سقى بالسواني وبين ما سقى بماء السماء والأنهار وحكمته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رقفاً من الله تعالى بعباده

ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره الزكاة وهذا معارض بحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلف العلماء في الحكم في ذلك.

فالجمهور أن حديث الأوساق مخصص لحديث سالم وأنه لا زكاة فيما لم يبلغ الخمسة الأوساق

وذهب جماعة منهم زيد بن علي وأبو حنيفة إلى أنه لا يخص بل يعمل بمعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره

والحق مع أهل القول الأول؛ لأن حديث الأوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة كما ورد حديث «ماتني الدرهم» لبيان ذلك مع ورود «في الرقة ربع العشر» (البخاري (١٤٥٤)) ولم يقل أحد: إنه يجب في قليل الفضة وكثيرها الزكاة، وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كما عرفت وذلك؛ لأنه لم يرد حديث «في الرقة ربع العشر» (البخاري (١٤٥٤)) وتقدم إلا لبيان أن هذا الجنس تجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فمؤكد إلى حديث التين له بماتني درهم فكذا هنا قوله «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» أي في هذا الجنس يجب العشر

وأما بيان ما يجب فيه فمؤكد إلى حديث الأوساق وزاده

إيضاحاً قوله في الحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»
كأنه ما ورد إلا لدفع ما يُتَوَقَّعُ مِنْ عُمومٍ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ
رُبْعَ الْعُشْرِ» كما ورد ذلك في قوله: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ
أَوْسُقٍ مِنَ الزَّوْقِ صَدَقَةٌ» ثُمَّ إِذَا تَعَارَضَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ كَانَ
الْعَمَلُ بِالْخَاصِّ عِنْدَ جَهْلِ التَّارِيخِ كَمَا هُنَا فَإِنَّهُ أَظْهَرَ الْأَقْوَالِ فِي
الْأَصُولِ.

١٤- ما يؤخذ من زكاة الزرع

٥٨٤- «وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: لَا تَأْخُذُوا
فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ،
وَالْحِنْطَةُ، وَالزَّرْبِيُّ، وَالتَّمْرُ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ «الكبير» كما في «مجمع الزوائد» (٧٥/٣) «والمعجم»
(٤٠١/١).

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا)
حِينَ بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ لِيُعْلِمَا النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ

(«لَا تَأْخُذُوا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ
وَالْحِنْطَةُ وَالزَّرْبِيُّ وَالتَّمْرُ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَاتُهُ ثَقَاتٌ وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ (هُوَ عِنْدَ
الدَّارِقُطِيِّ (٩٦/٢) كَمَا فِي «التَّلْخِصِ» (١٧٦/٢)) مِنْ حَدِيثِ مُوسَى
بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عُمَرَ «إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ
الْأَرْبَعَةِ فَذَكَرَهَا».

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَسَاقَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ تَفِيدُ
مَا ذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ الْمَرَاثِلُ طَرَقَهَا مُخْتَلِفَةٌ وَهِيَ تُؤَكِّدُ بَعْضُهَا
بَعْضاً وَمَعَهَا قَوْلُ عُمَرَ «السَّنُّ الْكَبِيرُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (١٢٩/٤) وَعَلِيِّ
«السَّنُّ الْكَبِيرُ» لِلْبَيْهَقِيِّ (١٢٩/٤) وَعَائِشَةُ [الدَّارِقُطِيُّ (٩٥/٢) مَرْفُوعاً]
«لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ» انْتَهَى

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ
الْمَذْكُورَةِ لَا غَيْرَ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ
صَالِحٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَلَا يَجِبُ
عِنْدَهُمْ فِي الذَّرَةِ وَغَرِهَا

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَذَكَرَ
الْأَرْبَعَةَ.

وفيه زيادةُ الذَّرَةِ رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٩٤/٢) وَمِنْ دُونِ ذِكْرِ
الذَّرَةِ وَابْنُ مَاجَةَ (١٨١٥) بِذِكْرِهَا فَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّهُ حَدِيثٌ
وَأَوْ فِي الْبَابِ مَرَاثِلُ فِيهَا ذِكْرُ الذَّرَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضاً.

كَذَا قَالَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا لَا تُقَاوَمُ حَدِيثَ الْكِتَابِ وَمَا فِيهِ
مِنَ الْحَصْرِ

وقد الحقَّ الشَّافِعِيُّ الذَّرَةَ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ
بِجَمَاعِ الْأَقْيَانِ فِي الْإِخْتِيَارِ وَاحْتَرَزَ بِالْإِخْتِيَارِ عَمَّا يَقْتَضِي فِي
الْجَمَاعَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ فِيهِ فَمَنْ كَانَ رَأْيُهُ الْعَمَلُ بِالْقِيَاسِ لَزِمَهُ
هَذَا إِنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ الْأَقْيَانُ وَمَنْ لَا يَرَاهُ دَلِيلًا لَمْ
يَقُلْ بِهِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ فِي كُلِّ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ
لِعُمومِ الْأَدْلَةِ نَحْوِ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ».

إِلَّا الْحَشِيشَ وَالْحَطَبَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِى
ثَلَاثٍ» (أَحْمَدُ (٣٦٤/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٢))
وَقَاسُوا الْحَطَبَ عَلَى الْحَشِيشِ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَالحديثُ أَنِي حَدِيثُ مُعَاذٍ وَأَبِي مُوسَى وَارِدٌ
عَلَى الْجَمِيعِ وَالظَّاهِرُ مَعَ مَنْ قَالَ بِهِ

(قُلْتُ): لِأَنَّهُ حَصَرَ لَا يَقَاوِمُهُ الْعُمومُ وَلَا الْقِيَاسُ وَبِهِ
يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا يَقَاوِمُهُ حَدِيثُ «خُذْ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ» الْحَدِيثُ
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٩٩)؛ لِأَنَّهُ عُمومٌ فَالْأَوْضَحُ دَلِيلًا مَعَ
الْحَاصِرِينَ لِلْجَوَابِ فِي الْأَرْبَعَةِ

وَقَالَ فِي الْمَنَارِ: إِنْ مَا عَدَا الْأَرْبَعَةَ حُلٌّ اخْتِيَاظُ اخْتِذَاً وَتَرَكَاً
وَالَّذِي يَقْوِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِهَا

(قُلْتُ): الْأَصْلُ الْمَقْطُوعُ بِهِ حُرْمَةُ مَالِ الْمُسْلِمِ وَلَا يُخْرَجُ
عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ وَهُوَ الْمَذْكُورُ لَا يَرْفَعُ ذَلِكَ الْأَصْلَ وَأَيْضاً
فَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذَّرَةِ وَهَذَانِ الْأَصْلَانِ لَمْ يَرْفَعَهُمَا دَلِيلٌ يَقَاوِمُهُمَا
فَلَيْسَ حُلُّ الْإِخْتِيَاظِ إِلَّا تَرَكَ الْأَخْذَ مِنَ الذَّرَةِ وَغَيْرِهَا ثَمَّ لَمْ يَأْتِ
بِهِ إِلَّا مُجَرَّدُ الْعُمومِ الَّذِي قَدْ ثَبَتَ تَخْصِيصُهُ.

١٥- زَرْعٌ لَا صَدَقَةَ فِيهِ

الثُّلُثَ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ.

رواه النخعي [أحمد (٤٤٨/٣)، أبو داود (١٦٠٥)، السومري (٦٤٣)، السامي (٤٧/٥)] إلا ابن ماجه.

وصححه ابن حبان (٣٧٨٠) والحاكم (٤٠٢/١)

(وعن سهل بن أبي حنمة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة قال: (أمرنا رسول الله ﷺ إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث)؛ لأهل المال (فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع) رواه الحمسة إلا ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وفي إسناده مجهول الحال كما قال ابن القطان

ليكون قال الحاكم: له شاهد متفق على صحته أن عمر أمر

به.

كأنه أشار إلى ما أخرجه عبد الرزاق (١٢٩/٤) وابن أبي شيبة (٤١٤/٢) وأبو عبيد [الأموال (١٤٤٩)] أن عمر كان يقول للخاص: دغ لهم قدر ما يأكلون وقدر ما يقع

وأخرجه ابن عبد البر [التمهيد (٤٧٢/٦)] عن جابر مرفوعاً «خففوا في الخرص فإن في المال العريضة والوطية والأكلة الحديث وقد اختلف في معنى الحديث على قولين:

(أحدهما): أن يترك الثلث أو الربع من العشر.

(والثانيهما): أن يترك ذلك من نفس الثمر قبل أن يعثر

وقال الشافعي: معناه أن يدغ ثلث الزكاة أو ربعها ليفرقها هو بنفسه على أقارب وجيرانه

وقيل: يدغ له ولا يخله قدر ما يأكلون ولا يحرص

قال في الشرح: والأولى الرجوع إلى ما صرح به رواية جابر وهو التخفيف في الخرص ويترك من العشر قدر الربع أو الثلث فإن الأمور المذكورة قد لا تدرك الحصاد فلا تجب فيها الزكاة.

قال ابن تيمية: إن الحديث جار على قواعد الشريعة ومحاسنها موافق لقوله ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقة» [الدارقطني (٩٧/٢)]؛ لأنه قد جرت العادة أنه لا بُدَّ لرب المال بعد كمال الصلاح أن يأكل هو وعياله ويطعم الناس ما لا يُذخر ولا يبقى فكان ما جرى العرف بإطاعيه وأكله بمنزلة

٥٨٥- وللدارقطني (٩٧/٢)، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«فَأَمَّا الْقَنَاءُ، وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ

قوله: (وللدارقطني عن معاذ بن جبل قال: فأما القناء والبطيخ والرمان والقصب) بالقاف والصاد المهملة والضاد المعجمة معاً (لقد عفا عنه رسول الله ﷺ وإسناده ضعيف)؛ لأن في إسناده محمد بن عبد الله العزمي بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الراء كذا في حواشي بلوغ المرام بخط السيد محمد بن إبراهيم بن الفضل رحمه الله

والذي في الدارقطني (٩٤/٢) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: سئل عبد الله بن عمرو عن نبات الأرض البقل والقناء والخيار فقال: ليس في البقول زكاة

فهذا الذي من رواية محمد بن عبد الله العزمي

وأما رواية معاذ التي في الكتاب فقال المصنف في التلخيص (١٧٥/٢): فيها ضعف وانقطاع إلا أن معناه قد أفاد الحصر في الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث الأول وحديث «ليس في الخضراوات صدقة».

أخرجه الدارقطني (٩٧/٢) مرفوعاً من طريق موسى بن طلحة (٩٧/٢، ٩٨) ومعاذ (٩٧/٢) وقول الترمذي لم يصح رفعه إنما هو مرسل من حديث موسى بن طلحة عن النبي ﷺ فموسى بن طلحة تابعي عدل يلزم من يقبل المراسيل قبول ما أرسله

وقد ثبت عن علي [مصنف عبد الرزاق: (٧١٨٨)] وعمر [السنن الكبرى للبيهقي: (١٢٩/٤)] موقوفاً وله حكم الربع والخضراوات ما لا يكال ولا يُقَات

١٦- الإطعام من ثمر الزرع

٥٨٦- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا خَرَصْتُمْ فَخَذُوا وَدَعُوا

الخضراوات التي لا تُدخَر يُوضَح ذلك بأن هذا العرف الجاري بمنزله ما لا يُمكن تركه فإنه لا بُدَّ للنفوس من الأكل من الثمار الرطبة ولا بُدَّ من الطعام بحيث يَكُون ترك ذلك مُضراً بها وشاقاً عليها انتهى

١٧- زكاة العنب

٥٨٧- وَعَنْ عَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيئاً».

رواه الخمسة (أبو داود (١٦٠٣)، الترمذي (٦٤٤)، النسائي (١٨١٩)، ابن ماجه (١٠٩/٥)).

وليه انقطاع

(وعن عتاب) - بفتح المَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَةِ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ.

(ابن أسيد) بفتح المَهْمَلَةِ وَكَسْرِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمَثَاءِ التَّخْيِيَةِ

قال: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ الْعَنْبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيئاً» رواه الخمسة. وفيه انقطاع؛ لأنه رواه سعيد بن المسيب عن عتاب وقد قال أبو داود: إنه لم يسمع منه قال أبو حاتم [العلل] لانه (٢١٣/١): الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر عتاباً؛ مرسل.

قال النسوي: وهو وإن كان مرسلًا فهو يُنْتَضَدُ بقول الأئمة

والحديث دليل على وجوب خرص التمر والعنب؛ لأن قول الرازي «أمر» يفهم منه أنه أتى ﷺ بصيغة تنفيذ الأمر والأصل فيه الوجوب، وبالوجوب قال الشافعي وقالت الهادوية: إنه مندوب.

وقال أبو حنيفة: إنه مُحَرَّمٌ؛ لأنه رجم بالغيب.

وأجيب عنه بأنه عمل بالظن ورد به أمر الشارع ويكفي فيه خاوص واحد عدل؛ لأن الفاسق لا يُقبل خبره عارف؛ لأن

الجاهل بالشيء ليس من أهل الاجتهاد فيه؛ لأنه ﷺ كَانَ يَتَعَثَّرُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ وَخَذَهُ يُخْرَصُ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ وَاحِدَ (٣٦٧/٣)، أبو داود (٣٤١٤) ولأنه كالحاكم يَتَنَهَّدُ ويعمل، فإن أصابت الثمرة جائحة بعد الخرص فقال ابن عبد البر: أجمع من يُحفظ عنه العلم أن المخروص إذا أصابته جائحة قبل الجداو فلا ضمان (هو من قول ابن السدر وليس ابن عبد البر كما في «الفتح» (٣٤٤/٣)).

وفائدة الخرص أمن الحياصة من رب المال ولذلك يجب عليه البيئة في دعوى النقص بعد الخرص وضبط حق الفقراء على المالك ومطالبة المصدق بقدر ما خرصه، وانضغ المالك بالأكلي ونحوه.

واعلم أن النص ورد بخرص النخل والعنب قيل: ويقاس عليه غيره مما يُمكن ضبطه وإحاطة النظر به وقيل: يقتصر على محل النص وهو الأقرب لعدم النص على العلّة

وعند الهادوية والشافعية أنه لا خرص في الزرع يُتَعَذَّرُ ضبطه لاستتاره بالقشر، وإذا ادعى المخروص عليه النقص بسبب يُمكن إقامة البيئة عليه وجب إقامتها وإلا صدق بيمينه.

وصفة الخرص أن يطوف بالشجرة ويرى جميع ثمرتها ويقول: خرصها كذا وكذا رطباً ويحي منه كذا وكذا يابساً

١٨- زكاة الأسورة من الذهب

٥٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا. وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَنَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: أَتُعْطِينَ زَكَاتَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَأَلْقَتْهُمَا».

رواه الثلاثة (أبو داود (١٥٦٣)، الترمذي (٦٣٧)، النسائي (٣٨/٥)، وإشادة قوي، وصححه الحاكم من حديث عائشة (٣٨٩/١)، (٣٩٠).

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة) هي أسماء بنت يزيد بن السكن (أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها في يدها ابنتان مسكّان) بفتح الميم وفتح السين المهملّة، الواحدة مسكّة وهي الإسورة والخلاخيل

وأما نصابها فعند المجيبين نصاب التقدين. وظاهر حديثها الإطلاق وكأنهم قيّدوه بأحاديث التقدين ويقوّي الوجوب قوله:

١٩ - زكاة الفضة

٥٨٩ - «وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَلْبَسُ أَوْضَاحًا، مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَكْثَرُ هُوَ؟ قَالَ: إِذَا أُذِيتَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَثْرٍ».

رواه أبو داود (١٥٦٤) والدارقطني (١٠٥/٢).

وضحّة الحاكيم (٣٩٠/١)

(وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحاً في النهاية: هي نوع من الحلّي يعمل من الفضة سميت بها لبياضها، واحدها وضح. انتهى.

وقوله (من ذهب) يدل أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوصاحاً

(فقالت: يا رسول الله أكثر هو؟) أي فدخل تحت آية ﴿وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ﴾ الآية [البقرة: ٣٤]

(قال: «إِذَا أُذِيتَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَثْرٍ».) رواه أبو داود والدارقطني وضحّة الحاكيم

فيه دليل كما في الذي قبله على وجوب زكاة الحلية وإن كل مال أخرجت زكاته فليس بكثر فلا يشمل الوعيد في الآية

٢٠ - زكاة عروض التجارة

٥٩٠ - «وَعَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعُدُّهُ لِلْبَيْعِ».

رواه أبو داود (١٥٦٢)، وإسناده كين

لأنه من رواية سليمان بن سمره وهو مجهول

«مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: أَتُعْطِينَ زَكَاتَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا.

قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سيوارين من نار فألقتهما» رواه الثلاثة وإسناده قوي، ورواه أبو داود من حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي: إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة؛ غير صحيح.

(وضحّة الحاكيم من حديث عائشة) وحديث عائشة أخرجه الحاكيم وغيره ولفظه «أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى فِي يَدَيْهَا فَتَخَابَتَ مِنْ رَوْقٍ فَقَالَ مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ فَقَالَتْ: صُغْنُهُنَّ، لِأَتَزَيِّنَ لَكَ بِهِنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: أَتُؤْذِينَ زَكَاتَهُنَّ؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: هُنَّ حَسَبُكَ مِنَ النَّارِ» قال الحاكيم إسناده على شرط الشيخين.

والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية.

وظاهره أنه لا نصاب لها؛ لأمره ﷺ بتزكية هذه المذكورة ولا تكون خمس أواق في الأغلب.

وفي المسألة أربعة أقوال:

(الأول) وجوب الزكاة وهو مذهب الهادوية وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي عملاً بهذه الأحاديث.

(والثاني) لا تجب الزكاة في الحلية وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لأنار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية ولكن بعد صحة الحديث لا اثر للآثار.

(والثالث) أن زكاة الحلية عاريتها كما روى الدارقطني (١٠٩/٢) عن أنس وأسماء بنت أبي بكر (١٠٩/٢).

(الرابع) أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي (١٣٨/٤) عن أنس

وأظهر الأقوال دليلاً وجوبها لصحة الحديث وقوته

وأخرجهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٢٧/٢) والْبِزْزَارُ (كشف الأسرار) (٨٨٦)) من حديثه أيضاً.

والحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة.

واستدل للوجوب أيضاً بقوله تعالى ﴿انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٧].

قال مجاهد: نزلت في التجارة.

وبما أخرجه الحاكيم (٢٨٨/١) «أنهُ ﷺ قال في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البئر صدقتها».

والبئر بالياء الموحدة والزأي المعجمة: ما يبيعه البزازون، وكذا ضبطه الدارقطي والبيهقي

قال ابن المنذر: الإجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة ممن

قال بوجوبها الفقهاء السبعة قال: لكن لا يخفى جاحلها للاختلاف فيها

٢١- صدقة الركايز

٥٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَفِي الرُّكَاظِ الْخُمْسُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٤٩٩)، مُسْلِمٌ (١٧١٠))

(وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: وفي الركايز يكسر الراء آخره زاي: المال المدفون - يؤخذ من غير أن يطلب بكثير عمل (الخمسة متفق عليه).

للعلماء في حقيقة الركايز قولان:

(الأول) أنه المال المدفون في الأرض من كنوز الجاهلية.

(الثاني) أنه المعادن.

قال مالك بالأول

قال: وأما المعادن فتؤخذ فيها الزكاة؛ لأنها بمنزلة الزرع

ومثله قال الشافعي

وإلى الثاني ذهبته الهاديونية وهو قول أبي حنيفة

ويدل للأول قوله ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَبَارٌ وَالْمَعْدُونُ جَبَارٌ وَفِي الرُّكَاظِ الْخُمْسُ».

أخرجهُ الْبُخَارِيُّ فإنه ظاهر أنه غير المعدن.

وخص الشافعي المعدن بالذهب والفضة لما أخرجه البيهقي (١٥٢/٤) «أَنَّهُمْ قَالُوا: وَمَا الرُّكَاظُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الَّتِي خُلِقَتْ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خُلِقَتْ».

إلا أنه قيل: إن هذا التفسير رواية ضعيفة.

واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحد عملاً بمحدث «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» [هـدم برقم (٥٦٦)] في نصاب الذهب والفضة وإلى أنه يجب ربع العشر بمحدث «وفي الرقة ربع العشر» [هـدم برقم (٥٦٢)] بخلاف الركايز فيجب فيه الخمس ولا يعتبر فيه النصاب.

ووجه الحكمة في التفرقة أن أخذ الركايز بسهولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن فإنه لا بد فيه من المشقة.

وذهب الهاديونية إلى أنه يجب الخمس في المعدن والركايز وأنه لا تقدير لهما بالنصاب بل يجب في القليل والكثير وإلى أنه يعم كل ما استخرج من البحر والبر من ظاهرهما أو باطنهما فيشمل الرصاص والنحاس والحديد والنفط والملح والحطب والحشيش والقيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الأصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل.

وقد كانت هذه الأشياء موجودة في عصر النبوة ولا يعلم أنه أخذ فيها خمساً ولم يرد إلا حديث الركايز وهو في الظاهر في الذهب والفضة وآية «واعلموا أنما غنمتم من شيء» [الأهال: ٤١] وهي في غنائم الحرب

٢٢- زكاة الكنز والركايز

٥٩٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِبَةٍ - إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ

مَسْكُونَةٌ فَعَرَفَهُ وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ
فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ يَسَادُ حَسَنٍ (هُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٧١٠) بِحَوِّهِ]

يُسَبِّحُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ رَوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا إِقْطَاعُهُ.
وَأَمَّا الزَّكَاةُ فِي الْمَعَادِنِ دُونَ الْخَمْسِ فَلَيْسَتْ مَرْوِيَّةً عَنِ
النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ
وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الصَّدَقَةِ فِي الْمَعَادِنِ.
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا الْخَمْسُ

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى الثَّانِي وَهُوَ وَجوبُ الْخَمْسِ لِقَوْلِهِ «وَفِي
الرِّكَازِ الْخَمْسُ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ اخْتِمَالٌ كَمَا سَلَفَ

٢ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

أَيِ الْإِنْفَاطَارِ وَأَصِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ مَا فِي
بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ: زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ

١ - مقدار زكاة الفطر وبيان مستحقها

٥٩٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
«فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ
أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ، وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ،
وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا
أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (١٥٠٤)، مُسْلِمٌ (٩٨٤)).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا» نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ بَدَلٍ مِنْ «زَكَاةٍ»،
بَيَانٌ لَهَا

(مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكْرِ
وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ
خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ لِقَوْلِهِ: «فَرَضَ»
فَإِنَّهُ يَمَعْنِي الزَّمَّ وَأَوْجَبَ.

فِي قَوْلِهِ: (فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ) بَيَانٌ أَنَّهُ قَدْ صَارَ مَلَكًا لِرَاجِدِهِ
وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ خُمُسِهِ وَهَذَا الَّذِي يَجِدُهُ فِي قَرَبَةٍ لَمْ يُسَمِّهِ
الشَّارِعُ رِكَازًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْرِجْهُ مِنْ بَاطِنِ الْأَرْضِ بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ
وُجِدَ فِي ظَاهِرِ الْقَرَبَةِ

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الرِّكَازِ أَمْرَانِ:
كَوْنُهُ جَاهِلِيًّا، وَكَوْنُهُ فِي مَوَاتٍ، فَإِنْ وَجِدَ فِي شَارِعٍ أَوْ مَسْجِدٍ
فَلَقَطَةً؛ لِأَنَّهُ يَدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ وَقَدْ جَهَلَ مَالِكُهُ فَيَكُونُ لِقِطَّةٍ وَإِنْ
وُجِدَ فِي مَلِكٍ شَخْصٍ فَلِلْمُشْخَصِ إِنْ لَمْ يَنْفِهِ عَنْ مَلِكِهِ فَإِنْ نَفَاهُ
عَنْ مَلِكِهِ فَلِمَنْ مَلِكُهُ عَنْهُ وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْحِمَى لِلْأَرْضِ.

وَوَجْهٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مَا أَخْرَجَهُ هُوَ [تَرْبِيبُ الْمَسْدِ
(٦٧٣)] عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بَلْفِظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي كَثْرٍ
وَجَدْتُهُ رَجُلٌ فِي خَرَبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ؛ إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ مَسْكُونَةٍ أَوْ
طَرِيقٍ مَيِّتٍ فَعَرَفَهُ وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي خَرَبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ أَوْ قَرَبَةٍ غَيْرِ
مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

٥٩٣- وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةِ الصَّدَقَةَ»..
زَوَاهِي أَبُو دَاوُدَ (٣٠٦١)

(وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ) هُوَ الْمَزْنِيُّ وَفَدَّ عَلَى رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ سَنَةً خَمْسَ وَسِتِّينَ الْمَدِينَةَ وَكَانَ أَحَدًا مِنْ يَحْمِلِ الْوَيْةَ
مُزِينَةً يَوْمَ الْفَتْحِ رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْحَارِثِ مَاتَ سَنَةً سِتِّينَ وَلَهُ
ثَمَانُونَ سَنَةً

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةِ) يَفْتَحُ الْقَافِي
وَيَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَكَسَرَ اللَّامَ وَيَاءٍ مُسْتَدْرَكَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَهِيَ مَوْضِعٌ
بِنَاحِيَةِ الْفُرُوجِ (الصَّدَقَةُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

وَفِي الْمَوْطَأِ (ص ١٦٩، ١٧٠) عَنْ رِبْعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ
عُلَمَائِهِمْ «أَنَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمَعَادِنَ الْقَبِيلَةَ وَأَخَذَ
مِنْهَا الزَّكَاةَ دُونَ الْخُمْسِ»

قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ أَنْ رَوَى حَدِيثَ مَالِكٍ: لَيْسَ هَذَا عَمَّا

وقيل: تلزم الأب مطلقاً.

وقيل: لا تجب على الصغير أصلاً؛ لأنها شرعت طهراً للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي.

واجب بأنه خرج على الأغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير.

وهو أيضاً دال على أنه يجب صاع على كل إنسان من التمر والشعير ولا خلاف في ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب.

وقوله في الحديث (من المسلمين) لأنتم الحديث كلام طويل في هذه الزيادة؛ لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث إلا أنها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل وتدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه. وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟

فقال الجمهور: لا.

وقالت الحنفية وغيرهم: تجب مستدلين بحديث «ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر» [مسلم (٩٨٢)] وقدم برقم (٥٦٤).

واجب بأن حديث الباب خاص والخاص يقضى به على العام فعموم قوله: «عبده» مخصص بقوله: «من المسلمين»

وأما قول الطحاوي: «إن من المسلمين» صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم فإنه ياباه ظاهر الحديث فإن فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين يؤيده حديث مسلم [٩٨٢] (١٠) بلفظ «على كل نفس من المسلمين حر أو عبد».

وقوله (وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) يدل على أن المبادرة بها هي المأمور بها فلما أخرجها عن الصلاة ائتم وخرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله:

٥٩٥- ولا بين عليّ «الكامل» (٧/٢٥١٩) والدارقطني (٢/١٥٣) بإسناده ضعيف «أغنؤهم عن

قال إسحاق: هي واجبة بالإجماع وكأنه ما علم فيها الخلاف لداود وبعض الشافعية فإنهم قالوا: إنها سنة وتناولوا «فرض» بأن المراد قد ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر.

وأما القول بأنها كانت فرضاً ثم نسخت بالزكاة؛ لحديث قيس بن عباد [أحمد (٤٢١/٣)]، السامي (٤٩/٥) «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا»

فهو قول غير صحيح؛ لأن الحديث فيه راو مجهول ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ؛ لأن عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانياً لا يشعر بأنها نسخت فإنه يكفي الأمر الأول ولا يرفعه عدم الأمر.

والحديث دليل على عموم وجوبها على العبيد والأحرار الذكور والإناث صغيراً وكبيراً غنياً وفقيراً

وقد أخرج البيهقي (١٦٣/٤) من حديث عبد الله بن أبي ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله مرفوعاً «أدوا صاعاً من قمح عن كل إنسان ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً أو مملوكاً».

أما الغني فيزكّيه الله وأما الفقير فيرد الله عليه أكثر مما أعطى

قال المنذري في مختصر السنن (٢/٢٢٠): في إسناده النعمان بن راشد لا يحتج بحديثه

نعم العبد تلزم مولاة عند من يقول: إنه لا يملك

ومن يقول: إنه يملك تلزمه، وكذلك الزوجة يلزم زوجها والخدام مخدومه والقريب من تلزمه نفقته حديث «أدوا صدقة الفطر عمن تمونون».

أخرجه الدارقطني (٢/١٤١) والبيهقي (٤/١٦١) وإسناده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في المسألة كما هو مبسوط في الشرح وغيره.

وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزمه الزكاة في ماله.

وإن لم يكن له مال لزمته نفقته كما يقول الجمهور.

الطَّوَّافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(ولابن عدي والدارقطني) أي من حديث ابن عمر

(ياسناد ضعيف)؛ لأن فيه مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ الْوَاقِدِيَّ

(أَغْنَوْهُمْ) أي الفقراء (عن الطَّوَّافِ) في الْأَرْقَةِ وَالْأَسْوَاقِ

لطلب المعاش

(في هذا اليوم) أي يوم العيد وإغناؤهم يَكُونُ بِإِعْطَائِهِمْ
صَدَقَتَهُ أَوَّلَ الْيَوْمِ.

٥٩٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا
نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ
صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ
زَبِيبٍ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٠٥)، مسلم (٩٨٥)].

وَلَمْ يَرْوَاهُ [البخاري (١٥٠٦)، م (٩٨٥)]: أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه (م (٩٨٥) (١٨)): «لَمَّا آتَا فَلَا أَرْزَالُ أَخْرَجَهُ كَمَا كُنْتُ
أَخْرَجُهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم».

وَلَابِي دَاوُدَ (١٦١٨): لَا أَخْرَجَ أَبَدًا إِلَّا صَاعاً.

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَعْطِيهَا) أَيِ صَدَقَةِ الْفَيْطَرِ

(فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ
صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ مُنْفَقٍ عَلَيْهِ) وَفِي رِوَايَةِ [البخاري
(أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ لَبَنٌ مُجْتَفٍ بِأَسْنٍ
مُسْتَحْجَرٌ يُطْبَخُ بِهِ، كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

وَلَا خِلَافَ فِيْمَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ صَاعٌ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي
الْحَنْطَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٣٩٣) عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُعَاوِيَةُ عَدَلَ النَّاسَ نِصْفَ صَاعٍ بَرٍّ بِصَاعٍ شَعِيرٍ
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصٌّ فِي الْحَنْطَةِ أَنَّهُ يُخْرَجُ فِيهَا صَاعٌ وَالْقَوْلُ
بِأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَرَادَ بِالطَّعَامِ الْحَنْطَةَ فِي حَدِيثِهِ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا
حَقَّقَهُ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٧٣/٣، ٣٧٤).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا نَعْلَمُ فِي الْقَمْحِ خَبَرًا ثَابِتًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ
عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَكُنِ الْبَرُّ فِي الْمَدِينَةِ ذَلِكَ الْوَقْتُ إِلَّا الشَّيْءُ
الْيَسِيرُ مِنْهُ فَلَمَّا كَثُرَ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ رَأَوْا أَنَّ نِصْفَ صَاعٍ مِنْهُ

يَقُومُ مَقَامَ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ وَهُمْ الْأَنْثَمَةُ فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ
قَوْلِهِمْ إِلَّا إِلَى قَوْلِ مِثْلِهِمْ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ أَبُو سَعِيدٍ
كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: قَالَ الرَّأْوِيُّ (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا فَلَا أَرْزَالُ
أَخْرَجُهُ) أَيِ الصَّاعِ (كَمَا كُنْتُ أَخْرَجُهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم
وَلَابِي دَاوُدَ) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (لَا أَخْرَجَ أَبَدًا إِلَّا صَاعاً) أَيِ مِنْ أَيِّ
قُوتٍ

أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٤١٩) وَالْحَاكِمُ (٤١١/١) قَالَ أَبُو
سَعِيدٍ: وَقَدْ ذَكَرَ عِنْدَهُ صَدَقَةُ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا أَخْرَجُ إِلَّا مَا
كُنْتُ أَخْرَجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً
مِنْ حَنْطَةٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ
مِنَ الْقَوْمِ: أَوْ مُدَيْنٍ مِنْ قَمْحٍ؟ قَالَ: لَا، تِلْكَ فَعُلْ مُعَاوِيَةُ لَا
أَقْبَلُهَا وَلَا أَعْمَلُ بِهَا».

لَكِنَّهُ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: ذَكَرَ الْحَنْطَةَ فِي خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ غَيْرِ
مَحْفُوظٍ وَلَا أَدْرِي ثَمَنَ الْوَهْمِ؟

وَقَالَ التَّوْرِيُّ: تَمَسَّكَ بِقَوْلِ مُعَاوِيَةَ مَنْ قَالَ بِالْمُدَيْنِ مِنْ
الْحَنْطَةِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فَعُلْ صَحَابِيٌّ وَقَدْ خَالَفَهُ فِيهِ أَبُو سَعِيدٍ
وغيره من الصحابة ثَمَنُ هُوَ أَطْوَلُ صُحْبَةٍ مِنْهُ وَأَعْلَمُ بِمَجَالِ النَّبِيِّ
صلى الله عليه وسلم وَقَدْ صَرَّحَ مُعَاوِيَةُ بِأَنَّهُ رَأَى رَأَاهُ لَا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم
كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ (١٦٥/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
«أَنَّهُ قَدَّمَ مُعَاوِيَةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِراً فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَانَ
فِيْمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَرَى مُدَيْنٍ مِنْ سَمَرِ الشَّامِ
تَعْدُلُ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ فَأَخَذَ بِذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا أَنَا
فَلَا أَرْزَالُ أَخْرَجُهُ» الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ؛ فَهَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ
رَأَى مُعَاوِيَةَ

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١٧٠/٤) بَعْدَ إِيرادِ أَحَادِيثَ فِي الْبَابِ مَا
لَفْظُهُ: وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «فِي صَاعٍ مِنْ بُرٍّ»
وَوَرَدَتْ أَخْبَارٌ فِي «نِصْفِ صَاعٍ» وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ
بَيَّنَّتْ عِلَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي الْخِلَافَاتِ انْتَهَى.

٢- وقت إخراجها

٥٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا كَالزَّكَاةِ تُصَرَفُ فِي الثَّمَانِيَةِ
الْأَصْنَافِ وَاسْتَفْتَاهُ الْمُهَنْدِيُّ لِعُمُومِ «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ» [الحرية: ٦٠]
وَالْتَّخِصُّصُ عَلَى بَعْضِ الْأَصْنَافِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ التَّخْصِصُ فَإِنَّهُ قَدْ
وَقَعَ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِتَخْصِصِ مَصْرُفِهَا فِي
حَدِيثِ ثُمَامٍ «أَمَرْتُ أَنْ أَخْلَعَا مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَزْدَعَا فِي
فُقَرَائِكُمْ» (ع: ١٣٩٥)، (١٩) (٢٩) بحره

٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَي النِّفْلِ

١- فضل الصدقة في اليوم الآخر

٥٩٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ -
فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ
فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تَتَّقَى يَمِينُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٤٢٣)، مُسْلِمٌ (١٠٣١)

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي
ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ -) فِي تَعْدَادِ السَّبْعَةِ
وَهُمْ «الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مَمْلُوءٌ
بِالنَّسَاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَافْتَرَقَا عَلَيْهِ
وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»
وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»

(وَلِيهِ: «رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا
تَتَّقَى يَمِينُهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قِيلَ: الْمُرَادُ بِالظِّلِّ الْحِمَاةُ وَالْكَفَنُ، كَمَا يُقَالُ: أَنَا فِي ظِلِّ
فُلَانٍ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ ظِلُّ عَرْشِهِ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ
مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ»
وَبِهِ جَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ.

وَقَوْلُهُ (أَخْفَى) بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ حَالٌ بِتَقْدِيرِ «قَدْ».

وَقَوْلُهُ (حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ) مُبَالَغَةٌ فِي الْإخْفَاءِ وَتَبْعِيدِ
الصَّدَقَةِ عَنْ مِطَاطِ الرِّيَاءِ.

«فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ
مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَاهَا
قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ
الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٢٧).

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٠٩/١)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ») الرَّاقِعُ مِنْهُ فِي
صَوْبِهِ (وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ فَمَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ أَي صَلَاةَ الْعِيدِ
(فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ)

لِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهَا لِقَوْلِهِ: «فَرَضَ» كَمَا سَلَفَ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَاتِ تُكَفِّرُ السَّيِّئَاتِ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ إِخْرَاجِهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَإِنْ
وُجِبَتْ مُؤَقَّتٌ

فَقِيلَ: تَجِبُ مِنْ فَجْرِ أَوَّلِ شَوَّالٍ لِقَوْلِهِ «أَغْنَوْهُمْ عَنْ
الطَّوَارِفِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» [الرافعي: ١٥٢/٢]

وَقِيلَ: تَجِبُ مِنْ غُرُوبِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِهِ «طَهْرَةً
لِلصَّائِمِ»

وَقِيلَ: تَجِبُ بِمَضِيِّ الْوَقْتَيْنِ عَمَلًا بِالذَّلِيلَيْنِ.

وَلِي جَوَازٍ تَقْدِيرُهَا أَقْوَالٌ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي رَمَضَانَ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبْعِينَ
الصَّوْمَ وَالْإِفْطَارَ، فَلَا تَقْدُمُهَا كَالنَّصَابِ وَالْحَوْلِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي رَمَضَانَ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبْعِينَ
الصَّوْمَ وَالْإِفْطَارَ، فَلَا تَقْدُمُهَا كَالنَّصَابِ وَالْحَوْلِ.

وَقِيلَ: لَا تَقْدُمُ عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهَا إِلَّا مَا يُغْتَفَرُ كَالْيَوْمِ
وَالْيَوْمَيْنِ وَأَدْلَى الْأَقْوَالِ كَمَا تَرَى.

وَلِي قَوْلِهِ «طَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ» دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِمْ بِهَا
وَالِيهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ عَنْ شِمَالِهِ.

وعديله

وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إبدائها إلا أن يعلم أن في إظهارها ترغيباً للناس في الإقْدَاءِ وأنه يحرس سره عن داعية الرياء وقد قال تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ الآية (البقرة: ٢٧١)، والصدقة في الحديث عامة للواجبة والتأفلة فلا يظن أنها خاصة بالتأفلة حيث جعله المصنف في بابها.

واعلم أنه لا مفهوم يعمل به في قوله: «ورجل تصدق» فإن المرأة كذلك إلا في الإمامة، ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى تقتضي الظل وأبلغها المصنف في الفتح (١٤٤/٢) إلى ثمان وعشرين خصلة.

وزاد عليها الحافظ السيوطي حتى أبلغها إلى سبعين وأفردها بالتأليف ثم لخصها في كراسة سماها: «بزوغ الهلال في الخصال المفتضية للظلال»

٥٩٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُفَصَّلَ بَيْنَ النَّاسِ».

رواه ابن حبان (٣٣١٠) والحاكم (٤١٦/١)

(وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ» أي يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والتأفلة

حتى يفصل بين الناس. رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على الصدقة وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة وأنها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس أو المراد في كثرتها وحمايتها.

ومن فوائد صدقة النفل أنها تكون توفية لصدقة الفرض إن وجدت في الآخرة ناقصة كما أخرجها الحاكم في «الكنى» من حديث ابن عمر.

وفيه «وانظروا في زكاة عبيدي فإن كان ضيغ منها شيئاً فانظروا هل تجدون لعبدي تأفلة من صدقة لبثوا بها ما نقص من الزكاة» فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمته الله

٦٠٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى غُرِي كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خَضِرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ».

رواه أبو داود وفي إسناده لين (١٦٨٢)

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى غُرِي كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خَضِرِ الْجَنَّةِ») أي من ثيابها الخضر

(وأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا) مُتَّصِفًا بِكَرَمِهِ (على جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ) وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا) مُتَّصِفًا بِكَرَمِهِ (على ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ) هُوَ الْخَالِصُ مِنَ الشَّرَابِ الَّذِي لَا غَشٍّ فِيهِ

(المختوم) الذي تَخْتَمُ أَوَانِيهِ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ نَفَاسَتِهَا

(رواه أبو داود وفي إسناده لين) لم يبين الشارح وجهه

وفي مختصر السنن (٢٥٦/٢) للمنزدي: في إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالذالاني وقد أنسى عليه غير واحد وتكلم فيه غير واحد

وفي الحديث الحث على أنواع البر وإعطائها من هو مُتَقَرَّرٌ إليها وَكَوْنُ الْجَزَاءِ عَلَيْهَا مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ

٢ - خير الصدقة

٦٠١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعِمْهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ».

نُفِخَ عَلَيْهِ، وَالْفَلَقُ لِلْبَحَارِي [البحاري (١٤٢٧)، مسلم (١٠٣٤)]

أَكْثَرُ التَّفَاسِيرِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّ «الْيَدَ الْعُلْيَا» يَدُ الْمُعْطِي
وَالسُّفْلَى يَدُ السَّائِلِ وَقِيلَ: يَدُ الْمُتَعَفِّفِ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ يَدُ إِلَيْهِ
الْمُعْطِي وَعُلُوُّهَا مَعْنَوِيٌّ، وَقِيلَ: يَدُ الْأَخْذِ بِغَيْرِ سَوْالٍ، وَقِيلَ:
الْعُلْيَا الْمُعْطِيَةُ وَالسُّفْلَى: الْمَانِعَةُ.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ: الْيَدُ الْآخِذَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُعْطِيَةِ
مُطْلَقًا

قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: مَا أَرَى هَوْلًا إِلَّا قَوْمًا اسْتَطَابُوا السُّوَالَ
فَهُمْ يَجْتَنِبُونَ لِلذَّهَابِ وَنَعَمَ مَا قَالَ.

وَقَدْ وَرَدَ التَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ بِأَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا الَّتِي تُعْطِي وَلَا
تَأْخُذُ أُخْرَجَ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ «قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ مَا الْيَدُ الْعُلْيَا» فَذَكَرَهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى الْبِدَاءِ بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ؛ لِأَنَّهُمْ الْأَهَمُّ.

وَفِيهِ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ مَا بَقِيَ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا صَاحِبُهَا
مُسْتَعْنِيًا إِذْ مَعْنَى أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَى الْمُتَصَدِّقُ مِنْ مَالِهِ مَا
يَسْتَظْهَرُ بِهِ عَلَى حَوَائِجِهِ وَمَصَالِحِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ بِمَجْمِيعِ مَالِهِ
يَنْدَمُ غَالِبًا وَيَحِبُّ إِذَا اخْتِاجَ أَنَّهُ لَمْ يَتَصَدَّقْ، وَلَفْظُ «الظَّهَرِ» كَمَا
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَنَّهُ يُورَدُ فِي مِثْلِ هَذَا اتِّسَاعًا فِي الْكَلَامِ وَقِيلَ غَيْرُ
ذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صَدَقَةِ الرَّجُلِ بِمَجْمِيعِ مَالِهِ:

فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّهُ جُوزُهُ الْعُلَمَاءُ وَأَمْتُهُ الْأَمْصَارُ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ وَمَعَ جَوَازِهِ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ وَأَنْ يَقْتَصِرَ
عَلَى الثَّلَاثِ.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ وَكَانَ صَبُورًا عَلَى
الْفَاقَةِ وَلَا عِيَالًا لَهُ أَوْ لَهُ عِيَالٌ يَصْبِرُونَ فَلَا كَلَامَ فِي حُسْنِ
ذَلِكَ، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ» [الْآيَةُ
(الْحَسْرَةِ: ٩)] «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ» [الْإِنْسَانِ: ٨] وَمَنْ لَمْ
يَكُنْ يَهْدِيهِ الْمَثَابَةُ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ (وَمَنْ يَسْتَغْفِرُ) أَيُّ عَنِ الْمَسَالَةِ (بِعَفْوِ اللَّهِ) أَيُّ يُعِينُهُ
اللَّهُ عَلَى الْعَفْوِ

(وَمَنْ يَسْتَغْنِي) بِمَا عِنْدَهُ وَإِنْ قُلَّ (بِعِوِي اللَّهِ) بِالْقَاءِ الْقِنَاعَةِ فِي
قَلْبِهِ وَالْقَنُوعِ بِمَا عِنْدَهُ.

٦٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قِيلَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: جُهِدُ الْمُقِلِّ،
وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٧٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
(٣٣٤٦) وَالْحَاكِمُ (٤١٤/١)

الْجُهْدُ بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ الْهَاءِ: الْوَسْعُ وَالطَّاقَةُ وَبِالْفَتْحِ:
الْمَشَقَّةُ.

وَقِيلَ: الْمُبَالِغَةُ وَالْغَايَةُ، وَقِيلَ: هُمَا لَفْظَانِ بِمَعْنَى:

قَالَ فِي النِّهَايَةِ: أَيُّ قَدَرٍ مَا يَجْتَمِعُ الْقَلِيلُ مِنَ الْمَالِ وَهَذَا
بِمَعْنَى حَدِيثِ «سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمَانِ
أَخَذَ أَخَذَهُمَا فَتَصَدَّقَ بِهِ وَرَجُلٌ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَأَخَذَ مِنْ عَرَضِهِ
مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَتَصَدَّقَ بِهَا».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (٥٩/٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٣٤٧) وَالْحَاكِمُ (٤١٦/١) مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ مَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ
وَلَفْظُهُ: وَالْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ رضي الله عنه «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ
غِنًى».

وَقَوْلُهُ (أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جُهِدُ الْمُقِلِّ) أَنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ
أَحْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْفَاقَةِ وَالشَّدْوِ وَالْاِكْتِفَاءِ بِأَقْلٍ
الْكِفَايَةِ وَسَاقِ أَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

٦٠٣- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ
قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ:
تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ
بِهِ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ
عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٩١) وَالنَّسَائِيُّ (٦٢/٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
(٣٣٣٧) وَالْحَاكِمُ (٤١٥/١).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ

وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا أَدْنَى الرَّوْجِ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِجَالِ وَهُوَ اخْتِيارُ الْبُخَارِيِّ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٧٠) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْفِقِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامَ؟ قَالَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا».

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٦٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظِ «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ»

وَلَعَلَّهُ يُقَالُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِنْ إِنْفَاقَهَا مَعَ إِذْنِهِ تَسْتَحِقُّ بِهِ الْأَجْرَ كَامِلًا وَمَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ نِصْفَ الْأَجْرِ، وَإِنْ نَهَى عَنْ إِنْفَاقِهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ إِذَا عَرَفَتْ مِنْهُ الْفَقْرَ أَوْ الْبَخْلَ فَلَا يَحِلُّ لَهَا الْإِنْفَاقُ إِلَّا بِإِذْنِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَفَتْ مِنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ جَازَ لَهَا الْإِنْفَاقُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ وَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِنَفَقَةِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ وَالْخَادِمِ النُّفْعَةُ عَلَى عِيَالٍ صَاحِبِ الْمَالِ فِي مَصَالِحِهِ. وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالْخَادِمِ فَقَالَ: الْمَرْأَةُ لَهَا حَقٌّ فِي مَالِ الزَّوْجِ وَالتَّصَرُّفُ فِي بَيْتِهِ فَجَازَ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ بِخِلَافِ الْخَادِمِ فَلَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي مَالِ مَوْلَاهُ فَيَشْتَرِطُ الْإِذْنَ فِيهِ.

وَيُرْوَدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا التَّصَرُّفُ إِلَّا فِي الْقَدْرِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ وَإِذَا تَصَدَّقَتْ مِنْهُ اخْتَصَمَتْ بِأَجْرِهِ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ سَوَاءٌ فِي الْأَجْرِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَالِ حُصُولُ الْأَجْرِ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ كَانَ أَجْرُ الْمُكْتَسِبِ أَوْفَرَ إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ» فَهَوَّ يُشْعَرُ بِالمساواة

٤ - صدقة المرأة على زوجها

٦٠٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ أَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الزَّوْجَةَ وَقَدْ وَرَدَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٧٩٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُقَدِّمَةً عَلَى الْوَلَدِ.

وَلِيهِ أَنْ النُّفْعَةَ عَلَى النَّفْسِ صَدَقَةٌ وَأَنَّهُ يَبْدَأُ بِهَا ثُمَّ عَلَى الزَّوْجَةِ ثُمَّ عَلَى الْوَلَدِ ثُمَّ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ كَانَ أَوْ مُطْلَقٍ مِنْ يَخْدُمُهُ ثُمَّ حَيْثُ شَاءَ وَيَأْتِي فِي النُّفَقَاتِ تَحْقِيقُ النُّفْعَةِ عَلَى مَنْ تَحِبُّ لَهُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا

٣ - صدقة المرأة من طعام بيتها

٦٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَارِجِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٤٤١)، مُسْلِمٌ (١٠٢٤)]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرُ مُسْرِفَةٍ فِي الْإِنْفَاقِ

(كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَلِلْخَادِمِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَصَدَّقِ الْمَرْأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا.

وَالْمُرَادُ إِنْفَاقُهَا مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي لَهَا فِيهِ تَصَرُّفٌ بِصَفَتِهِ لِلزَّوْجِ وَمَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِضْرَارٍ وَأَنْ لَا يَخْلُ بِنَفَقَتِهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ فِي الشَّيْءِ الْبَسِيرِ الَّذِي لَا يُؤْذِي لَهُ وَلَا يَظْهَرُ بِهِ النُّقْصَانُ

صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، رُؤُوسُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ.

زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٦٢)

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى مَنْ كَانَ أَقْرَبَ مِنَ الْمُتَصَدِّقِ أَفْضَلَ وَأَوْلَى.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي صَدَقَةِ الْوَاجِبِ.

٤- تَقْيِيحُ السُّوَالِ

١- وَجْهُ السَّائِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٦٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ». ثَفَقَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٤٧٤)، مُسْلِمٌ (١٠٤٠)]

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ الرَّجُلُ وَالْمَرَأَةُ

(يَسْأَلُ النَّاسَ) أَمْوَالَهُمْ

(حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّيِّ فَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ (لَحْمٍ) ثَفَقَ عَلَيْهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قُبْحِ كَثْرَةِ السُّوَالِ وَأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ تُذْهِبُ مِنْ وَجْهِهِ قِطْعَةً لَحْمٍ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ شَيْءٌ؛ لِقَوْلِهِ «لَا يَزَالُ» وَلَفْظُ «النَّاسِ» عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِالسُّلْطَانِ كَمَا يَأْتِي.

وَالْحَدِيثُ مُطْلَقٌ فِي قُبْحِ السُّوَالِ مُطْلَقاً وَفِيهِ الْبُخَارِيُّ بِمَنْ يَسْأَلُ تَكَثُّراً كَمَا يَأْتِي بِعَيْنٍ مِنْ سَأَلَ وَهُوَ غَيٌّ فَإِنَّهُ تَرْجَمَ لَهُ: (بَابُ مَنْ سَأَلَ تَكَثُّراً) لَا مِنْ سَأَلَ لِحَاجَةٍ فَإِنَّهُ يُسَاحُ لَهُ ذَلِكَ وَيَأْتِي قَرِيباً بِبَيَانِ الْغِنَى الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ السُّوَالِ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ» يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ يَأْتِي مَسَاقِطاً لَا قَدَرَ لَهُ وَلَا جَاهَ أَوْ يُعَذِّبُ فِي وَجْهِهِ حَتَّى يَسْقُطَ لَحْمُهُ عَقُوبَةً لَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَنَابَةِ لِكَوْنِهِ أَذِلٌّ وَجْهَهُ بِالسُّوَالِ أَوْ أَنَّهُ يُعَذِّبُ وَجْهَهُ عَظَمَ لِكَوْنِهِ ذَلِكَ شِعَارُهُ الَّذِي يُعْرِفُ بِهِ

وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (٣٣٣/٢٠)] وَالْبَزَّازُ [«كَشَفُ الْأَسْتَارِ» (٩١٩)] مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرٍو «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ وَهُوَ غَيٌّ حَتَّى يَخْلُقَ وَجْهَهُ فَلَا يَكُونُ لَهُ عِنْدَ

وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا التَّطَوُّعُ وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٦٦) «عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْجُزِي عَنَّا أَنْ نَجْعَلَ الصَّدَقَةَ فِي زَوْجٍ فَقِيرٍ وَأَبْنَاءُ أَخٍ أَتِيَامٍ فِي حُجُورِنَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَكَ أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَجْرُ الصَّلَةِ».

وَأَخْرَجَهُ إِضْماً مُسْلِمٌ (١٠٠٠) وَهُوَ أَوْضَحُ فِي صَدَقَةِ الْوَاجِبِ لِقَوْلَيْهَا: «أَيْجُزِي» وَلِقَوْلِهِ: «صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ» إِذِ الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تَبَادُرُ فِي الْوَاجِبَةِ

وَبِهَذَا جَزَمَ الْمَازِنِيُّ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ صَرْفِ زَكَاةِ الْمَرَأَةِ فِي زَوْجِهَا وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَلَا دَلِيلَ لَهُ يَقَارِمُ النَّصَّ الْمَذْكُورَ. وَمَنْ اسْتَدَلَّ لَهُ بِأَنَّهَا تَعُودُ إِلَيْهَا بِالثَّفَقَةِ فَكَأَنَّهَا مَا خُرِجَتْ عَنْهَا فَقَدْ أوردَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُلْزِمُهُ مَنَعُ صَرْفِهَا صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ فِي زَوْجِهَا مَعَ أَنَّهَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِيهِ اتِّفَاقاً.

وَأَمَّا الزَّوْجُ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَرْفُ صَدَقَةِ وَاجِبَةٍ فِي زَوْجَتِهِ قَالُوا: لِأَنَّ نَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فَتَسْتَعْنِي بِهَا عَنِ الزَّكَاةِ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٣٣٠/٣)

وَعِنْدِي فِي هَذَا الْأَخِيرِ تَوْقُفٌ؛ لِأَنَّ غِنَى الْمَرَأَةِ بِوَجُوبِ الثَّفَقَةِ عَلَى زَوْجِهَا لَا يُصَيِّرُهَا غَنِيَّةً الْغِنَى الَّذِي يَمْنَعُ مَنْ حُلَّ الزَّكَاةُ لَهَا.

وَفِي قَوْلِهِ (و) مَا يَدُلُّ عَلَى إِجْزَائِهَا فِي الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّهُ ادَّعَى ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ صَرْفِهَا إِلَى الْوَلَدِ وَهَلَمُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبَةِ أَوْ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الزَّوْجِ وَهُوَ الْمُنْفَقُ عَلَى الْأَوْلَادِ أَوْ أَنَّ الْأَوْلَادَ لِلزَّوْجِ وَلَمْ يَكُونُوا مِنْهَا كَمَا يُشْعَرُ بِهِ مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى «عَلَى زَوْجِهَا وَأَيْتَامٍ فِي

اللَّهُ وَجْهَهُ.

وزاد بالحث على الاكتساب ولو أدخل على نفسه المشقة وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذل السؤال وذلة الرد إن لم يعطيه المسؤول ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى كل من يسأل

وفيه أقوال أخر.

٢- من يسأل الناس تكثرأ

وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب:

أصحهما أنه حرام لظاهر الأحاديث.

والفاني: أنه مكروه بثلاثة شروط: أنه لا يذل نفسه ولا يلح في السؤال ولا يؤدي المسؤول؛ فإن فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق

٤- المسألة كذا

٦٠٩- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّالَةُ كَذُ يَكْذُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ».

رواه الترمذي (٦٨١) وصححه

أي سؤال الرجل أموال الناس

(كذ) أي خدش وهو الأثر وفي رواية «كدوخ» بضم

الكَاف

وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه؛ لأنه إنما يسأل مما هو حق له في بيت المال ولا منة للسلطان على السائل؛ لأنه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حق الذي لديه.

وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثرأ فإنه لا بأس فيه ولا إثم؛ لأنه جعله قسيماً للأمر الذي لا بد منه وقد فسّر الأمر الذي لا بد منه حديث قيص.

وفيه «لا يحل السؤال إلا لثلاثة: ذي فقر مذفع أو دم موجه أو غرم مظع» الحديث [هو بهذا اللفظ من حديث أنس عند أحمد (١١٤/٣)، أبو داود (١٦٤١)، ابن ماجه (٢١٩٨)، ومن حديث قيص بنحوه: مسلم (١٠٤٤)، أحمد (٤٧٧/٣)، أبو داود (١٦٤٠)، السنائي

(٨٨/٥) وسياحي برقم (٦٠٣)] الحديث.

وقوله (أو في أمر لا بد منه) أي لا يتم له حصوله مع

٦٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ».

رواه مسلم (١٠٤١).

قال ابن العربي: إن قوله (فإنما يسأل جمراً) معناه أنه يعاقب بالنار.

ويجمل أن يكون حقيقة أي أنه يصير ما يأخذه جماً يكرى به كما في مانع الزكاة.

وقوله (فليستقل) أمر للتهكم ومثله ما عطف عليه أو للتهديد من باب «اعملوا ما شئتم» [صلت: ٤٠] وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثر.

٣- العمل أفضل من السؤال

٦٠٨- وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «لَاَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ قِيَّائِي بِحُزْمَةٍ مِنَ الْخَطْبِ عَلَى ظَهْرِهِ، قِيَّيْعَهَا، فَيَكْفُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

رواه البخاري (١٤٧١).

(وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «لَاَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ قِيَّائِي بِحُزْمَةٍ مِنَ الْخَطْبِ عَلَى ظَهْرِهِ قِيَّيْعَهَا فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا) أَي: بِقِيَّيْعَهَا

(وجْهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». رواه البخاري)

الحديث دل على ما دل قبله عليه من قبح السؤال مع الحاجة.

تَحِبُّ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَهُوَ مِنْ يَمْلِكُ مَا تَمَّتْ ذَرْعُهُمْ لِقَوْلِهِ ﷺ «أُبْرَتَ أَنْ أَخَذَهَا مِنْ أَغْنِيَاكُمْ وَأَرَدَهَا فِي فَقْرَائِكُمْ» [أوردته القرطبي في «تفسيره» (٣٣٧/٣) بدون سند بهذا اللفظ] فقابلَ بَيْنَ الْغَنِيِّ

ضُرُورَتِهِ إِلَّا بِسُؤَالٍ وَيَأْتِي حَدِيثٌ قَبِيصَةٌ قَرِيبًا وَهُوَ مُبَيَّنٌ وَمُفَسَّرٌ لِلأَمْرِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ أَي: لَا يَتِمُّ لَهُ حَصُولُهُ مَعَ ضُرُورَتِهِ إِلَّا بِالسُّؤَالِ

٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ

أَي: قِسْمَةُ اللَّهِ لِلصَّدَقَاتِ بَيْنَ مَصَارِفِهَا

١- من تحلُّ عليه الصدقة

وَأَفَادَ حَدِيثُ الْبَابِ حَلَّتْهَا لِلْعَامِلِ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ أَجْرَهُ عَلَى عَمَلِهِ لَا لِفَقْرِهِ

وَكَذَلِكَ مَنْ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ فَإِنَّهَا قَدْ وُاقَعَتْ مَصْرَفَهَا وَصَارَتْ مِلْكًا لَهُ فَإِذَا بَاعَهَا فَقَدْ بَاعَ مَا لَيْسَ بِزَكَاةٍ حِينَ يَبِيعُ بَلْ مَا هُوَ مِلْكٌ لَهُ

وَكَذَلِكَ الْغَارِمُ تَحَلُّ لَهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا وَكَذَلِكَ الْغَازِي يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَجَهَّزَ مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ سَاعٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَيَلْحَقُ بِهِ مَنْ كَانَ قَائِمًا بِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَضَاءِ وَالْإِقْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا.

وَادْخَلَ أَبُو عُبَيْدٍ مَنْ كَانَ فِي مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ فِي الْعَامِلِينَ، وَاشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ حَيْثُ قَالَ (بَابُ رِزْقِ الْحَاكِمِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا) وَأَرَادَ بِالرِّزْقِ مَا يَرْزُقُهُ الْإِمَامُ مَنْ يَنْتَسِبُ الْمَالِ لِمَنْ يَقُومُ بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَضَاءِ وَالتَّقْيَاتِ وَالتَّدْرِيسِ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ فِيمَا يَقُومُ بِهِ مُدَّةَ الْقِيَامِ بِالمَصْلَحَةِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّهُ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ اخْتِزَاعِ الْقَاضِي الْأَجْرَةَ عَلَى الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ يَشْغُلُهُ الْحُكْمُ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ غَيْرِ أَنْ طَائِفَةً مِنَ السَّلَفِ كَرِهُوا ذَلِكَ وَلَمْ يُحَرِّمُوهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَخْذَ الرِّزْقِ عَلَى الْقَضَاءِ إِنْ كَانَتْ جِهَةٌ الْأَخْذُ مِنَ الْحَلَالِ كَانَ جَائِزًا إجماعاً وَمِنْ تَرْكِهِ فَإِنَّمَا تَرْكُهُ تَوَرُّعاً وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ شُبُهَةٌ فَلِلأَوَّلَى التَّرْكُ

وَيُحَرِّمُ إِذَا كَانَ الْمَالُ يُؤْخَذُ لِنَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ وَاخْتَلَفَ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ حَرَامًا.

وَأَمَّا الْأَخْذُ مِنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فَفِي جَوَازِهِ خِلَافٌ وَمِنْ جَوَازِهِ

٦١٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مُسْكِينٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٤١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٠٧/١)، وَأَعْلَلَ بِالْإِزْمَالِ

ظَاهِرُهُ إِعْلَالُ مَا أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ جَمِيعًا.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ النَّبِيَّ أَعْلَنَ بِالْإِرْسَالِ رَوَايَةَ الْحَاكِمِ الَّتِي حَكَّمَ بِصَحِّهَا.

وَقَوْلُهُ: (لِغَنِيٍّ) قَدْ اخْتَلَفَتِ الْأَقْوَالُ فِي حَدِّ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ قَبْضُ الصَّدَقَةِ عَلَى أَقْوَالٍ وَلَيْسَ عَلَيْهَا مَا تَسْكُنُ لَهُ النَّفْسُ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ الْمُبْحَثَ لَيْسَ لُغَوِيًّا حَتَّى يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى تَفْسِيرٍ لُغَوِيٍّ وَلَئِنْ فِي اللَّغَةِ أَمْرٌ نَسِيَّ لَا يَتَعَيَّنُ فِي قَدْرِ

وَوَرَدَتْ أَحَادِيثٌ مُعَيَّنَةٌ لِقَدْرِ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ السُّؤَالُ كَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٩٨/٥) «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أُوْقِيَّةٌ فَقَدْ أَلْخَفَ» وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٦٢٨) «مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوْقِيَّةٌ أَوْ عَذْلَهَا فَقَدْ سَأَلَ إِخْفَاءً».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (١٦٢٩) «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْبِرُ مِنَ النَّارِ قَالُوا: وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: قَدَّرَ مَا يُغْنِيهِ وَيُعْدِّيهِ» صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٣٩٤) فَهَذَا قَدْرُ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ مَعَهُ السُّؤَالُ.

وَأَمَّا الْغَنِيُّ الَّذِي يَحْرُمُ مَعَهُ قَبْضُ الزَّكَاةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْ

فَقَدْ شَرَطَ لَهُ شَرَايِطَ وَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْرِضْ لَهُ الشَّارِحُ هُنَا تَعْرِضُنَا لَهُ:

٢- لا تُعْطَى لَغْنِيٍّ أَوْ قَوِيٍّ

٦١١- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ، فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لَغْنِيٍّ، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٤/٤) وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٣٣) وَالتَّسَانِيُّ (٩٩/٥)

(وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَمَشْنَأُ نَحْوِهِ آخِرُهُ رَأَى؛ وَعُبَيْدُ اللَّهِ يُقَالُ: إِنَّهُ وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُعَدُّ فِي التَّابِعِينَ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعِثْمَانَ وَغَيْرِهِمَا

(أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ) فَسَرَتْ ذَلِكَ الرُّوَايَةُ الْآخَرَى بِلَفْظِ «فَرَفَعَ فِينَا النَّظَرَ وَخَفَضَهُ»

(فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لَغْنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَانِيُّ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا أَجَوَدُهُ مِنْ حَدِيثٍ!

وَقَوْلُهُ (إِنْ شِئْنَا) أَيُّ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ ذَلَّةً فَإِنْ رَضِيتُمَا بِهَا أَعْطَيْتُكُمَا أَوْ أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَى الْجُلْدِ (فَإِنْ شِئْنَا) تَنَاوَلَ الْحَرَامَ (أَعْطَيْتُكُمَا) قَالَهُ تَرْبِيخًا وَتَغْلِيظًا.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدَلَّةِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْغْنِيِّ وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِمَقْهُومِ الْآيَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي تَحْقِيقِ الْغْنِيِّ كَمَا سَلَفَ وَعَلَى الْقَوِيِّ الْمُكْتَسِبِ؛ لِأَنَّ حَرْفَهُ صَيْرُنُهُ فِي حُكْمِ الْغْنِيِّ وَمَنْ أَجَازَ لَهُ تَنَاوَلَ الْحَدِيثِ بِمَا لَا يُقْبَلُ.

٣- المسألة من حمالة وفاقة وعيش

٦١٢- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَخَدٍ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ تَحْمِلُ حِمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُمْسِكَ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ، لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُخْتُ يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُخْتًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٤٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٤٠) وَابْنُ عُزَيْمَةَ (٢٣٥٩) وَابْنُ جِبَانَ (٢٢٩١).

(وَعَنْ قَبِيصَةَ) بَفَتْحِ الْقَافِ فَمَوْحِدَةٌ مَكْسُورَةٌ فَمَشْنَأُ نَحْوِهِ نَصَادٌ مُهْمَلَةٌ

(ابْنُ مُخَارِقٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ فَرَاهُ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ فَقَافٌ (الْهَلَالِيُّ)

وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِدَادَةٌ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ قَطْنٌ وَغَيْرُهُ

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَخَدٍ ثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ» بِالْكَسْرِ بَدَلًا مِنْ «ثَلَاثَةٍ» وَيَصُحُّ رَفْعُهُ بِتَقْدِيرِ أَحَدُهُمْ

(تَحْمِلُ حِمَالَةً) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْمَالُ يَتَحَمَّلُهُ الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ

(فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ) أَيُّ آفَةٍ (اجْتَنَحَتْ) أَيُّ أَهْلَكَتْ (مَالَهُ) فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا بِكَسْرِ الْقَافِ مَا يَقُومُ بِحَاجَتِهِ وَسَدِّ خَلَّتِهِ

(مِنْ عَيْشٍ) وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ أَيُّ حَاجَةٌ (حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ) بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ مَقْصُورٌ الْعَقْلُ

(مِنْ قَوْمِهِ)؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِحَالِهِ يَقُولُونَ أَوْ قَائِلِينَ (لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا) بِكَسْرِ الْقَافِ (مِنْ عَيْشٍ) فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُخْتُ بِضَمِّ

السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ

٤- لَا تُعْطَى لَالٍ مُحَمَّدٍ

(بِأَكْلِهَا) أَيِ الصَّدَقَةِ أَثَتْ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ السُّخْتِ عِبَارَةً عَنْهَا
وَالْأُفَالْضَمِيرُ لَهُ

(سُخْتًا) السُّخْتُ الْحَرَامُ الَّذِي لَا يَجِلُّ كَسْبُهُ؛ لِأَنَّهُ يُسَجِّتُ
الْبَرَكَةَ أَيِ يُذْهِبُهَا

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَحْرُمُ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ:

(الْأَوَّلُ) لِمَنْ تَحْمَلُ حَالَةً وَذَلِكَ أَنْ يَتَحَمَّلَ الْإِنْسَانُ عَنْ
غَيْرِهِ دِينًا أَوْ دِيَةً أَوْ يُصَالِحَ بِمَالٍ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ فَإِنَّهَا تَحِلُّ لَهُ
الْمَسْأَلَةُ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ مِنْ مَالِهِ وَهَذَا
هُوَ أَحَدُ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ يَجِلُّ لَهُمْ اخْتِذُ الصَّدَقَةَ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ
كَمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

(وَالثَّانِي) مَنْ أَصَابَ مَالَهُ آفَةٌ سَمَوِيَّةٌ أَوْ أَرْضِيَّةٌ كَالْبَرْدِ
وَالْغَرَقِ وَغَوْرٍ يَجِثُ لَمْ يَبْقَ لَهُ مَا يَقُومُ بِعَيْشِهِ حُلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ
حَتَّى يَحْصِلَ لَهُ مَا يَقُومُ بِمَجَالِهِ وَيُسَدُّ خَلَّتُهُ.

(وَالثَّلَاثُ) مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا
بَشَرطٍ أَنْ يَشْهَدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُمْ آخِرُ مَجَالِهِ - ثَلَاثَةٌ مِنْ
ذَوِي الْعُقُولِ لَا مِنْ غَلَبٍ عَلَيْهِ الْغَيَاوَةُ وَالتَّغْفِيلُ وَإِلَى كَوْنِهِمْ
ثَلَاثَةٌ ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ لِلنَّصِّ فَقَالُوا: لَا يَقْبَلُ فِي الْإِعْسَارِ أَقْلٌ مِنْ
ثَلَاثَةٍ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى كِفَايَةِ الْاِثْنَيْنِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الشَّهَادَاتِ
وَحَلُّوا الْحَدِيثَ عَلَى التَّنْدِبِ.

ثُمَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْغِنَى ثُمَّ افْتَقَرَ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِلُّ لَهُ السُّؤَالُ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا
لَهُ بِالْفَاقَةِ يَقْبَلُ قَوْلُهُ

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَنَّهَا تَسْقُطُ بِسِوِ
الْعَدَالَةِ

وَالظَّاهِرُ مِنَ الْأَحَادِيثِ تَحْرِيمُ السُّؤَالِ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ
أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمَسْأُولُ السُّلْطَانُ كَمَا سَلَفَ.

٦١٣- وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رِبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لَالٍ
مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» [١٠٧٢(١) (١٦٧)].

وَلِي رِوَايَةٌ [١٠٧٢(١) (١٦٨)] «وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ
وَلَا لَالٍ مُحَمَّدٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٧٢).

(وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رِبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ) ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ
هَاشِمٍ.

سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ مَحْوَلٌ عَنْهَا إِلَى دِمَشْقَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَيْنِ
وَسِتِّينَ وَكَانَ قَدْ أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَجْعَلَ
عَامِلًا عَلَى بَعْضِ الزَّكَاةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثُ.

وَفِيهِ قِصَّةٌ

(قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لَالٍ
مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» هُوَ بَيَانٌ لَعَلَّةِ التَّحْرِيمِ

(وَلِي رِوَايَةٌ) أَيِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ «وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ
لِمُحَمَّدٍ وَلَا لَالٍ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَأَنَذَا أَنْ لَفْظَ «لَا تَنْبَغِي»
أَرَادَ بِهِ لَا تَحِلُّ فَيُفِيدُ التَّحْرِيمَ أَيْضًا وَلَيْسَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْمَذْكُورِ
فِي الْكُتُبِ السُّنَّةُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى آلِهِ،
فَأَمَّا عَلَيْهِ ﷺ فَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ

وَكَذَا ادَّعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى حُرْمَتِهَا عَلَى آلِهِ أَبُو طَالِبٍ وَابْنُ
قُدَامَةَ وَنَقَلَ الْجَوَازُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

وَقِيلَ: إِنْ مُنَعُوا خُمْسَ الْخُمْسِ وَالتَّحْرِيمُ هُوَ الَّذِي دَلَّتْ
عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَمَنْ قَالَ: بِخِلَافِهَا قَالَ مُتَأَوَّلًا لَهَا وَلَا حَاجَةَ
لِلتَّأْوِيلِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ التَّأْوِيلُ إِذَا قَامَ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهِ دَلِيلٌ
وَالْتَّعْلِيلُ بِأَنَّهَا أَوْسَاخُ النَّاسِ قَاضٍ بِتَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ
عَلَيْهِمْ لَا النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَطْهَرُ بِهَا مَنْ يُخْرِجُهَا كَمَا قَالَ
تَعَالَى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا» وَالْحَرَمَةُ:
[٣] إِلَّا أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي صَدَقَةِ النُّفْلِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ

التفسير.

وَسُكُونُ الْيَاءِ التَّخِيَّةُ (بِنِ مَطْعَمٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الطَّاءِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ - ابنُ نَوْفَلٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيُّ.

اسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَنَزَلَ الْمَدِينَةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ

(قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْنَا وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ) الْمُرَادُ بَنِي هَاشِمٍ: آلُ عَلِيٍّ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ الْعَبَّاسِ وَآلُ الْحَارِثِ وَلَمْ يُدْخَلْ آلُ أَبِي لَهَبٍ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ فِي عَصْرِهِ ﷺ أَحَدٌ وَقِيلَ: بَلِ اسْلَمَ مِنْهُمْ غُثْبَةٌ وَمُعْتَبَرٌ ابْنَا أَبِي لَهَبٍ وَبَنَاتُهُمَا مَعَهُ ﷺ فِي خَيْبَرَ (شَيْءٌ وَاحِدٌ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَنِي الْمُطَّلِبِ يُشَارِكُونَ بَنِي هَاشِمٍ فِي سَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى وَتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ أَيْضاً دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِي النَّسَبِ سَوَاءً، وَعَلَّلَهُ ﷺ بِاسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى الْمَوَالَاةِ كَمَا فِي لَفْظِ آخِرِ تَعْلِيلِهِ «بِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ» رَأَى (٨١/٤)، النَّسَائِيُّ (١٣١/٧) فَصَارُوا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ فِي ذَلِكَ

وَذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ وَقَالُوا: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَاهُمْ عَلَى جِهَةِ التَّفَضُّلِ لَا الْإِسْتِحْقَاقِ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، بَلِ قَوْلُهُ: «شَيْءٌ وَاحِدٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ يُشَارِكُونَهُمْ فِي اسْتِحْقَاقِ الْخُمْسِ وَتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ.

وَعَلِمَ أَنَّ بَنِي الْمُطَّلِبِ هُمْ أَوْلَادُ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَجَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ مِنْ أَوْلَادِ نَوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَعُثْمَانَ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنُو نَوْفَلٍ أَوْلَادُ عَمٍّ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَذَا قَالَ عُثْمَانُ وَجَبْرِ بْنُ مَطْعَمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُمْ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ أَبْنَاءُ عَمٍّ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ كَانَ لِعَبْدِ مَنَافٍ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ: هَاشِمٌ وَالْمُطَّلِبُ وَنَوْفَلٌ وَعَبْدُ شَمْسٍ. وَلِهَاشِمٍ مِنَ الْأَوْلَادِ: عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَصَيْفِي أَبُو صَيْفِي وَأَسَدٌ. وَلِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ مِنَ الْأَوْلَادِ: عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو طَالِبٌ وَحَمْزَةُ وَالْعَبَّاسُ وَأَبُو لَهَبٍ وَالْحَارِثُ وَعَبْدُ الْعَزَى وَخَنْجَلٌ

وَقَدْ ذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى تَحْرِيمِ صَدَقَةِ التُّفْلِ أَيْضاً عَلَى الْإِلِّ وَاخْتِرَانَهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» لِعَمُومِ الْأَدَلَّةِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ كَرَّمَ آلَهُ عَنْ أَنْ يَكُونُوا عَمَلًا لِلنَّفْسَالَةِ وَشَرَفَهُمْ عَنْهَا وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ وَقَدْ وَرَدَ التَّعْلِيلُ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ [«مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ» (٢٦٨٧/٥)] مَرْفُوعاً بِأَنَّ لَهُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يَكْفِيهِمْ وَيَغْنِيهِمْ فَهَمَّا عِلَّتَانِ مَنْصُوصَتَانِ وَلَا يُلْزَمُ مَنْ مَنَعَهُمْ عَنِ الْخُمْسِ أَنْ يَحُلَّ لَهُمْ فَإِنَّ مَنْ مَنَعَ الْإِنْسَانَ عَنْ مَالِهِ وَحَقِّهِ لَا يَكُونُ مَنَعُهُ لَهُ مُحْلَلًا مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي رِسَالَةِ مُسْتَقْلَةٍ.

وَفِي الْمُرَادِ بِالْآلِ خِلَافٌ وَالْأَقْرَبُ مَا فَسَّرَهُمْ بِهِ الرَّأْيِيُّ وَهُوَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ بِأَنَّهُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ الْعَبَّاسِ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ. أَتَتْهُ.

قُلْتُ: تَرْيَةُ: آلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لِهَذَا الْحَدِيثِ فَهُوَ تَفْسِيرُ الرَّأْيِيِّ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِ فَالرَّجُوعُ إِلَيْهِ مِنْ تَفْسِيرِ آلٍ مُحْمِلٍ هُنَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْآلِ مُشْتَرَكٌ وَتَفْسِيرُ رَأْيِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُرَادِ مِنْ مَعَانِيهِ؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ فَسَّرَهُمْ بِهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٣١٤٠) وَإِنَّمَا تَفْسِيرُهُمْ هُنَا بَنِي هَاشِمٍ لِأَنَّهُمْ مَنَعُوا دُخُولَ مَنْ اسْلَمَ مِنْ أَوْلَادِ أَبِي لَهَبٍ وَنَحْوِهِمْ فَهُوَ تَفْسِيرٌ بِخِلَافِ تَفْسِيرِ الرَّأْيِيِّ وَكَذَلِكَ يَدْخُلُ فِي تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ بَنُو الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ كَمَا يَدْخُلُونَ مَعَهُمْ فِي قِسْمَةِ الْخُمْسِ كَمَا يُفِيدُهُ:

٥ - مَنْ يُعْطَى مِنَ الْخُمْسِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ

٦١٤ - وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ ﷺ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْنَا وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٣١٤٠).

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ جَبْرِ) بَضْمُ الْجِيمِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ

ومقرم والتفدياق وضرار وزبير.

٦- مَوْلَى النَّبِيِّ لَهُ حُكْمُ آلِهِ

٦١٥- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَاسْأَلَهُ. فَاتَّاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا لَا تَجِلُ لَنَا الصَّدَقَةُ».

رواه أحمد (٨/٦) والثلاثة (أبو داود (١٦٥٠)، الترمذي (٦٥٧)، النسائي (١٠٧/٥) وابن خزيمة (٢٣٤٤) وابن حبان (٣٢٩٣).

(وعن أبي رافع) هو أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل: اسمه إبراهيم، وقيل: هُرْمُز، وقيل: كَانَ لِلْعَبَّاسِ فَوْقَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَلَمَّا أَسْلَمَ الْعَبَّاسُ بِشَرِّ أَبِي رَافِعٍ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِإِسْلَامِهِ فَاغْتَقَهُ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ

(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ) أَيَّ عَلَى قَبْضِهَا

(مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ) اسْمُهُ الْأَرْقَمُ

(فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا فَقَالَ: حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَاسْأَلَهُ فَاتَّاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وَإِنَّمَا لَا تَجِلُ لَنَا الصَّدَقَةُ». رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان.

الحديث دليل على أَنَّ حُكْمَ مَوْلَى آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم حُكْمُهُمْ فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (٩١/٣): إِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي عَدَمِ حُلِّ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلِبَنِي هَاشِمٍ وَلِمَوْلَاهِمُ أَنْتَهَى.

وَفَقَّهَتِ جَمَاعَةٌ إِلَى عَدَمِ تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ فِي النَّسَبِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْخَمْسِ سَهْمٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ النَّصَّ لَا تَقْدَمُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعِلَلُ فَهِيَ مُرَدُّوَةٌ فَإِنَّمَا تَرْفَعُ النَّصَّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا خِلَافُ الثَّابِتِ مِنَ النَّصِّ ثُمَّ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ الْعِمَالَةِ عَلَى الْمَوَالِي وَبِالْأَوَّلَى عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ

صلى الله عليه وسلم؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الرَّجُلَ الَّذِي عَرَضَ عَلَى أَبِي رَافِعٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ عَلَى بَعْضِ عَمَلِهِ الَّذِي وَلَّاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَيُنَالُ عِمَالَةً لَا أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ أَجْرِهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِأَبِي رَافِعٍ اخْذُهُ إِذْ هُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْخَمْسِ الَّذِينَ تَحِلُّ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَجْرَتَهُ فَيُعْطِيهِ مِنْ مَلَكَهٖ فَهُوَ حَالٌ لِأَبِي رَافِعٍ فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ فِيمَا سَلَفَ «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا».

٧- لَا حَرَجَ فِي الْعَطَاءِ وَهُوَ غَيْرُ الصَّدَقَةِ

٦١٦- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أَغْطِيهِ أَفْقَرُ مِنِّي، فَيَقُولُ: خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ».

رواه مسلم (١٠٤٥).

(وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُعْطِي عُمَرَ الْعَطَاءَ فَيَقُولُ: أَغْطِيهِ أَفْقَرُ مِنِّي، فَيَقُولُ: خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ» بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْفَاءِ مِنَ الْإِشْرَافِ: وَهُوَ التَّعَرُّضُ لِلشَّيْءِ وَالْحَرَصُ عَلَيْهِ.

(وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ وَمَا لَا فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ) أَيَّ لَا تَعْلَقْهَا بِطَلْبِهِ (رواه مسلم)

الحديث أفاد أن العامل ينبغي له أن يأخذ العِمَالَةَ وَلَا يَرُدُّهَا فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِي الْعِمَالَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ.

وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ: «فَخُذْهُ» لِلتَّنْدِبِ وَقِيلَ: لِلزُّجُوبِ

قِيلَ: وَهُوَ مَدْبُوبٌ فِي كُلِّ عَطِيَّةٍ يُعْطَاها الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ قَبُولُهَا بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي الْحَدِيثِ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ الَّذِي يُعْطِيهِ مِنْهُ حَلَالًا.

وَأَمَّا عَطِيَّةُ السُّلْطَانِ الْجَائِزِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَالِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ:

فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنْ أَخَذَهَا جَائِزٌ مُرْخَصٌ فِيهِ

قَالَ: وَحِجَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي الْيَهُودِ «سَمَاعُونَ
لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِلْسُّخْتِ» [البقرة: ٤٢] وَقَدْ زَهَنَ ﷺ دِرْعَهُ مَعَ
يَهُودِيٍّ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَكَذَا أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ
وَإِنْ كَثِيرًا مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِنْ ثَمَنِ الْخَنْزِيرِ وَالْمَعَامَلَاتِ الْبَاطِلَةِ.
انْتَهَى.

وَفِي «الْجَامِعِ الْكَافِي» أَنَّ عَطِيَّةَ السُّلْطَانِ الْجَائِزَ لَا تُرَدُّ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ عَيْنُ مَالِ الْمُسْلِمِ وَجَبَ قَبُولُهُ وَتَسْلِيمُهُ إِلَى
مَالِكِهِ وَإِنْ كَانَ مُلْتَبَسًا فَهُوَ مَظْلَمَةٌ يَصْرِفُهَا عَلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَإِنْ
كَانَ ذَلِكَ عَيْنَ مَالِ الْجَائِزِ فَفِيهِ تَقْلِيلٌ لِبَاطِلِهِ وَأَخْذُ مَا يَسْتَعِينُ
بِإِنْفَاقِهِ عَلَى مَعَصِيَتِهِ؛ وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ جَارٍ عَلَى قَوَاعِدِ
الشَّرِيعَةِ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْمَنَ الْقَابِضُ عَلَى نَفْسِهِ
مِنْ مَحَبَّةِ الْمُحْسَنِ الَّذِي جَبَلَتِ النُّفُوسُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا
وَأَنْ لَا يُوهَمَ الْغَيْرُ أَنَّ السُّلْطَانَ عَلَى الْحَقِّ حَيْثُ قَبِضَ مَا أَعْطَاهُ
وَقَدْ بَسَطْنَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» فِي كِتَابِ الْبَيْعِ مَا هُوَ
أَوْسَعُ مِنْ هَذَا.

«إلا رجلاً».

٥- كتاب الصيام

الصَّيَّامُ لُغَةً: الإِمْسَاكُ، فَيَعْمُ الإِمْسَاكُ عَنِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ
مِنَ النَّاسِ وَالِدَوَابِّ وَغَيْرِهَا.

وقال أبو عبيد [غريب الحديث: ١/٣٢٥-٣٢٧]: كل ممسك
عن كلام أو طعام أو سير فهو صائم.

وفي الشرع: إمساكٌ مخصوصٌ وَهُوَ الإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ
وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فِي النَّهَارِ عَلَى
الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ.

وَيَنْتِجُ ذَلِكَ الإِمْسَاكُ عَنِ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ
الْكَلَامِ الْحَرَمِ وَالْمَكْرُوهِ لِرُودِ الْأَحَادِيثِ بِالنَّهْيِ عَنْهَا فِي الصَّوْمِ
زِيَادَةً عَلَى غَيْرِهِ فِي وَقْتِ غُصُوصٍ بِشُرُوطٍ غُصُوصَةٌ تَفْصُلُهَا
الْأَحَادِيثُ الْأَتِيَّةُ، وَكَانَ مَبْدَأُ فَرْضِهِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ.

١- باب صفة الصيام

١- لا يُقدَّم رمضان بصيام يصله به

٦١٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ،
إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩١٤)، مسلم (١٠٨٢)].

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقدّموا
رمضان») فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى شَهْرِ رَمَضَانَ:
وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ [البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠١/٤)]
وَلَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا «لَا تَقُولُوا: جَاءَ رَمَضَانُ فَإِنْ
رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَلَكِنْ قُولُوا: جَاءَ شَهْرُ رَمَضَانَ»
حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ.

(بصوم يوم ولا يومين إلا رجلاً) كَذَا فِي نُسْخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ»
وَلَفْظُهُ فِي الْبُخَارِيِّ «إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا».

قَالَ الْمَصْنُفُ «يَكُونُ» تَائِدَةً. أَيْ يُوجَدُ رَجُلٌ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ

قُلْتُ: وَهُوَ قِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ مِنْ مَذْكُورٍ.

(كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُومْهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ قَبْلَ رَمَضَانَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا أَنْ يَتَعَجَّلَ الرَّجُلُ الصَّيَّامُ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ
لَعَنَى رَمَضَانَ أَنْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: (لَعَنَى رَمَضَانَ) تَقْيِيدٌ لِلنَّهْيِ بِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ بِكَوْنِ
الصَّوْمِ اخْتِيَاظًا لَا لَوْ كَانَ الصَّوْمُ صَوْمًا مُطْلَقًا كَالنَّقْلِ الْمَطْلُوقِ
وَالنَّذْرِ وَنَحْوِهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ بَعْدَ هَذَا التَّقْيِيدِ يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ تَقْدِيمِ
رَمَضَانَ بِأَيِّ صَوْمٍ كَانَ وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ النَّهْيِ فَإِنَّهُ عَامٌّ لَمْ
يُسْتَنْثَى مِنْهُ إِلَّا صَوْمٌ مِنْ اعْتَادَ صَوْمَ أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ، وَوَافَقَ ذَلِكَ
آخِرَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ وَلَوْ أَرَادَ ﷺ الصَّوْمَ الْمُقَيَّدَ بِمَا ذَكَرَ لَقَالَ:
إِلَّا مُتَّفَقًا أَوْ نَحْوَ هَذَا اللَّفْظِ.

وَأَمَّا نَهْيٌ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ عَلَنَ
الدُّخُولَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا هَلَالِهِ فَالْتَقَدُّمُ عَلَيْهِ مُخَالَفَةٌ
لِلنَّصِّ أَمْرًا وَنَهْيًا.

وَفِيهِ إِطْلَاقٌ لِمَا يَفْعَلُهُ الْبَاطِنِيُّ مِنْ تَقْدِيمِ الصَّوْمِ يَوْمٍ أَوْ
يَوْمَيْنِ قَبْلَ رُؤْيَا هَلَالِ رَمَضَانَ وَزَعَمِيهِمْ أَنَّ اللَّأَمَ فِي قَوْلِهِ
«صُومُوا لِرُؤْيَا» [إسائي برقم (٦٠٥)]، فِي مَعْنَى مُسْتَقْبَلِينَ لَهَا؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يُفِيدُ أَنَّ اللَّأَمَ لَا يَصَحُّ حَالُهَا عَلَى هَذَا
الْمَعْنَى وَإِنْ وَرَدَتْ لَهُ فِي مَوَاضِعَ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّوْمِ مِنْ بَعْدِ
التَّصَدِّقِ الْأَوَّلِ مِنْ يَوْمِ سَادَسَ عَشَرَ مِنْ شَعْبَانَ حَدِيثُ أَبِي
هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِذَا اتَّصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٧)، التِّرْمِذِيُّ (٧٣٨)،
ابن ماجه (١٦٥١)] وَغَيْرُهُمْ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يُكْرَهُ بَعْدَ الْإِنْتِصَافِ وَيَحْرُمُ قَبْلَ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ
يَوْمَيْنِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: يَجُوزُ مِنْ بَعْدِ انْتِصَافِهِ وَيَحْرَمُ قَبْلَهُ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ.

أَمَّا جَوَازُ الْأَوَّلِ فَلَأَنَّهُ الْأَصْلُ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَعِيفٌ.
قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ.

وَأَمَّا تَحْرِيمُ الثَّانِي فَلِحَدِيثِ الْكِتَابِ وَهُوَ قَوْلُ حَسَنٍ.

٢- لا يُصام يوم الشك

٦١٨- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه».

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَلْقِيفًا [كتاب الصوم، تحت باب (١١)]، وَوَصَلَهُ الْخَمْسَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٤)، الترمذي (٦٨٦)، النسائي (١٥٣/٤)، ابن ماجه (١٦٤٥)]، وَضَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩١٤) وَابْنُ جِبَانَ (٣٥٨٥).

(وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ مُعْزِرُ الصَّيْغَةِ مُسْنَدٌ إِلَى (فِيهِ) فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَلْقِيفًا وَوَصَلَهُ إِلَى عَمَّارٍ (الْخَمْسَةُ) وَزَادَ الْمُسْنَفُ فِي الْفَتْحِ (١٢٠/٤): الْحَاكِمُ (٤٢٣/١، ٤٢٤)، وَأَنَّهُمْ وَصَلُوهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَلَفَّظَهُ عِنْدَهُمْ «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَيْتُ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَقَالَ: كُلُوا فَتَنَحَّى بَعْضُ الْقَوْمِ فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ» (وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ جِبَانَ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ مُسْنَدٌ عِنْدَهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ، أَنْتَهَى.

وَهُوَ مَوْقُوفٌ لَفْظًا مَرْفُوعٌ حُكْمًا وَمَعْنَاهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنْ اسْتِيقْبَالِ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ وَاحِدٍ بِالصَّوْمِ لِرُؤْيَاهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ هُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا لَمْ يُرَ الْهِلَالُ فِي لَيْلِيَةِ بَغِيضٍ سَائِرٍ أَوْ غَوِيهِ فَيَجُوزُ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ وَكَوْنُهُ مِنْ شَعْبَانَ.

وَالْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِهِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ [«تَرْبِيعُ الْمَسْئَلَةِ» (٧٢١)] وَاخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي ذَلِكَ.

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ صَوْمِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْهُ وَعَدَّهُ

عَصِيَانًا لِأَبِي الْقَاسِمِ وَالْأَدْلَةُ مَعَ الْحَرَمِيِّينَ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ «أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ» فَهُوَ أَثَرٌ مُنْقَطِعٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي يَوْمِ شَكِّ مُجَرَّدٍ بَلْ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ عَلَى رُؤْيَا الْهِلَالِ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ وَقَالَ: «لَأَنْ أَصُومَ» الْخ.

وَمَا هُوَ نَصٌّ فِي الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «فَإِنْ خَالَ يَنْتَكُمُ وَيَبْنُو سَحَابٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِيقْبَالًا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٦/١) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٧)، الترمذي (٦٨٨)، النسائي (١٥٣/٤)، ابن ماجه (١٦٥٥)] وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩١٢).

وَإِبْرَاهِيمُ يَعْلَى (٢٤٣/٤) وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢٧٩٣) بِلَفْظٍ «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا رَمَضَانَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ».

وَأَخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ (١٦٢/٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (١٩١٩) وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٣٢٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ شَعْبَانَ مَا لَا يَتَحَفَّظُ مِنْ غَيْرِهِ يَصُومُ لِرُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِ عِدَّةُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٦) مِنْ حَدِيثِ خُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ وَاسِعَةٌ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

٣- إتمام عدة الشهر والتقدير له

٦١٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩٠٠)، مُسْلِمٌ (١٠٨٠/٨)].

وَلِلمُسْلِمِ (١٠٨٠/٤) «فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»

وللبخاري (١٠٩٧): «فأكملوا العدة ثلاثين»

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ أَيَّ الْهِلَالِ»

فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا فَإِنْ غُمَّ بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمُنْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَمِيمِ أَيْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ غَيْمٌ (عَلَيْكُمْ فَاغْفِرُوا لَهُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وإفطاره أول يوم من شوال لرؤية هلاله.

وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكون قام الإجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما يثبت به الحكم الشرعي من إخبار الواحد العدل أو الاثنين على خلاف في ذلك.

فمعنى «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ» أي إذا وجدت فيما بينكم الرؤية، فبدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم.

وقيل: لا يُعْتَبَرُ؛ لأن قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ» خطاب لأناس مخصوصين به.

وفي المسألة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سميتها.

وفي قوله: (لرؤية) [البخاري (١٩٠٩)] من حديث أبي هريرة دليل على أن الواحد إذا انفرد برؤية الهلال لزمه الصوم والإفطار وهو قول أئمة الآل وأئمة المذاهب الأربعة في الصوم.

واختلفوا في الإفطار:

فقال الشافعي: يُفْطَرُ وَيُجْفِيهِ.

وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً؛ كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم له في أول باب صلاة العيدين أنه لم يقل بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيباني وإن الجمهور يقولون: إنه يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه فناقض هنا ما سلف.

وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب «إنه لا يعتد برؤية

الهِلَالِ» وَهُوَ بِالشَّامِ، بَلْ يُوَفَّقُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَيَصُومُ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ بِاخْتِيَارِ رُؤْيَا الشَّامِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ.

وتقدم الحديث وليس بنص فيما اختجوا به لاختيمالو كما تقدم فالحق أنه يعمل بيقين نفسه صوماً وإفطاراً ويجسن التكتم بها صوماً للعباد عن إثمهم بإساءة الظن به.

(ولمسلم) أي عن ابن عمر (فإن أغوي عليكم فافذروا له ثلاثين وللبخاري) أي عن ابن عمر (فأكملوا العدة ثلاثين).

قوله: «فاقدروا له» هو أمر همزته همزة وصل وتكسر الدال وتضم، وقيل: الضم خطأ، وفسر المراد به بقوله: «فاقدروا ثلاثين» قوله: «وأكملوا العدة ثلاثين».

والمعنى: افطروا يوم الثلاثين واحسبوا تمام الشهر وهذا أحسن تفاسيره.

وله تفاسير أخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث.

قال ابن بطال: في الحديث دفع لمراعاة المنجمين، وإنما المعول عليه رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف.

وقد قال الباجي في الرد على من قال: إنه يجوز للحاسب والمنجم وغيرهما الصوم والإفطار اعتماداً على النجوم: إن إجماع السلف حجة عليهم.

وقال ابن بريدة: هو مذهب باطل قد نهت الشريعة على الخوض في علم النجوم؛ لأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع.

قال الشارح: قلت: والجواب الواضح عليهم ما أخرجه البخاري (١٩١٣) عن ابن عمر أنه ﷺ قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أَمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْشُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا يَعْنِي تِسْعًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً وَثَلَاثِينَ مَرَّةً».

٦٢٠- وَلَهُ (١٩٠٩) فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «فَافْطَرُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»

قوله: (وله) أي: البخاري (في حديث أبي هريرة) «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» هو تصريح بمفاد الأمر بالصوم لرؤية في

رواية فإن غُمَ (فأكملوا العدة) أي عدة شعبان.

وهذه الأحاديث تُعصِّصُ في أنه لا صوم ولا إفتار إلا بالرؤية للهلال أو إكمال العدة.

٤- شهادة الواحد في رؤية الهلال

٦٢١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ، فَأَخْبَرَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ».

رواه أبو داود (٢٣٤٢)، وصححه الحاكم (٤٢٣/١) وابن حبان (٣٤٤٧).

الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولاً فيه، وهو مذهب طائفة من أئمة العلم ويشترط فيه العدالة.

وذهب آخرون إلى أنه لا بُدَّ من الاثنين؛ لأنها شهادة واستدلوا بخبر رواه النسائي (١٣٢/٤) عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال: جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وحديثوني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدَانِ» فدل بمفهومه أنه لا يكفي الواحد.

واجب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر وحديث الأعرابي الآتي أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر المرأة والعبد.

وأما الخروج منه فالظاهر أن الصوم والإفتار مُستويان في كفاية خبر الواحد.

وأما حديث ابن عباس وابن عمر «أنه ﷺ أجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الإفتار إلا بشهادة رجلين» فإنه ضعفه الدارقطني (١٥٦/٢) وقال: تفرّد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف.

ويدل لقبول خبر الواحد في الصوم دخولاً أيضاً قوله:

٦٢٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ،

فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَادْنُ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ: أَنْ يَصُومُوا غَدًا».

رواه الخمسة وأبو داود (٢٣٤٠)، الرمزي (٦٩١)، ابن ماجه (١٦٥٢).

وصححه ابن خزيمة (١٩٢٣) وابن حبان (٣٤٤٦)، وزجج النسائي إسناده (١٣١/٤).

فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم ودلالة على أن الأصل في المسلمين العدالة إذ لم يطلب من الأعرابي إلا الشهادة.

وفيهِ أن الأمر في الهلال جار مجرى الإخبار لا الشهادة. وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالشهادتين ولا يلزم التبري من سائر الأديان.

٥- النية في الصيام

٦٢٣- وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

رواه الخمسة وأحمد (٢٨٧/٦)، أبو داود (٢٤٥٤)، الرمزي (٧٣٠)، السامي (١٩٦/٤)، ابن ماجه (١٧٠٠)، وقال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفي.

وصححه مرفوعاً ابن خزيمة (١٩٣٣) وابن حبان (المروحين (٤٦/٢).

وللدارقطني (١٧٢/٢) «لا صيام لمن لم يقرضه من الليل»

(وعن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ». رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفي) على حفصة.

(وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني) أي عن حفصة (لا صيام لمن لم يقرضه من الليل).

الحديث اختلف الأئمة في رفعه ووقفي.

وقال أبو محمد بن حزم: الاختلاف فيه يُزِيدُ الْحَبَرَ قُوَّةً، لأن من رواه مرفوعاً قد رواه موقوفاً.

وقد أخرجه الطبراني [الكبير] (١٩٦/٢٣) من طريق أخرى وقال: رجالها ثقات.

٦- الإفطار بعد نية الصيام

٦٢٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ، ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ، فَقُلْنَا: أَهْدِي لَنَا حَيْسَ، فَقَالَ: أَرَيْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلْتُ».

رواه مسلم (١١٥٤)

وهو قوله: (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: أَهْدِي لَنَا حَيْسَ») بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَثَلَةٌ مُنْجِيَةٌ فَسَيِّئٌ مُهْمَلَةٌ هُوَ التَّمَرُ مَعَ السَّمَنِ وَالْأَقْطِ. (قَالَ: أَرَيْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا فَأَكَلْتُ»، رواه مسلم).

فالجواب عنه أنه اسمٌ من أن يكون يَتَّ الصَّوْمُ أو لا فيحمل على التَّيْسِ؛ لأنَّ الاحتمال يُرَدُّ إلى العامِّ ونحوه على أن في بعض روايات حديثها «إِنِّي كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا».

والحاصل أن الأصل عمومُ حديثِ التَّيْسِ وعدمُ الفرقِ بين الفرضِ والتَّفْلِ والقضاءِ والتَّنْذِرِ ولم يقم ما يرفع هذين الأصلين فتعين البقاء عليهما.

٧- سنة تعجيل الفطر

٦٢٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٥٧)، مسلم (١٠٩٨)]

(وعن سهل بن سعد ﷺ) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ مَالِكٍ. أنصاري خزرجي يُقَالُ: كَانَ اسْمُهُ حَزْنًا؛ فَسَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَهْلًا، مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَهُ خَمْسُ عَشْرَةَ سَنَةً وَمَاتَ سَهْلٌ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَقِيلَ: ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ، وَهُوَ آخَرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْمَدِينَةِ.

وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الصَّيَامُ إِلَّا بِتَيِّسِ النَّيَّةِ وَهُوَ أَنْ يَنْوِيَ الصَّيَامَ فِي أَيِّ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ وَأَوَّلُ وَقْتِهَا الْغُرُوبُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عَمَلٌ وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَأَجْزَاءُ النَّهَارِ غَيْرُ مُفَصَّلَةٍ مِنَ اللَّيْلِ بِفَاصِلٍ يَتَحَقَّقُ فَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا كَانَتِ النَّيَّةُ وَاقِعَةً فِي جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَتَشْتَرِطُ النَّيَّةُ لِكُلِّ يَوْمٍ عَلَى انْفِرَادِهِ وَهَذَا مُشْهُورٌ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَلَهُ قَوْلٌ: إِنَّهُ إِذَا نَوَى مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ تَجَزَّئَتْ.

وقوى هذا القول ابن عَقِيلٍ بِأَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى» [البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧)] وَهَذَا قَدْ نَوَى جَمِيعَ الشَّهْرِ، وَلِأَنَّ رَمَضَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ فِي لَيْلِيهِ عِبَادَةٌ أَيْضًا يَسْتَعَانُ بِهَا عَلَى صَوْمِ نَهَارِهِ وَأَطَالَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى هَذَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهِ وَالْحَدِيثُ عَامٌّ لِلْفَرْضِ وَالتَّفْلِ وَالْقَضَاءِ وَالتَّنْذِرِ مُعَيَّنًا وَمُطْلَقًا.

وفيه خلافٌ وتفاصيل.

واستدلَّ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ وَجُوبِ التَّيْسِ بِحَدِيثِ الْبَخَارِيِّ [البخاري (٢٠٠٧)، مسلم (١١٣٥)] «أَنَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ إِنْ مَنْ أَكَلَ فَلَيْتُمْ أَوْ فَلْيَصُمْ وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ».

قالوا: وَقَدْ كَانَ وَاجِبًا ثُمَّ نُسَخَ وَجُوبُهُ بِصَوْمِ رَمَضَانَ وَنُسَخَ وَجُوبُهُ لَا يَرْفَعُ سَائِرَ الْأَحْكَامِ فَقَيَسَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنَ التَّنْذِرِ الْمَعْنَى وَالتَّطَوُّعِ فَخَصَّ عُمُومٌ «فَلَا صِيَامَ لَهُ» بِالْقِيَاسِ وَبِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْآتِي فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصُومُ تَطَوُّعًا مِنْ غَيْرِ تَيِّسِ النَّيَّةِ.

واجب: بِأَنَّ صَوْمَ عَاشُورَاءَ غَيْرُ مُسَاوٍ لَصَوْمِ رَمَضَانَ حَتَّى يُقَاسَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ ﷺ الزَّمَ الْإِمْسَاكَ لِمَنْ قَدْ أَكَلَ وَلِمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَمْرٌ خَاصٌّ وَلَأنَّهُ إِنَّمَا أَجْزَأُ عَاشُورَاءَ بِغَيْرِ تَيِّسٍ لِتَعَدُّوهِ بِقِيَاسٍ عَلَيْهِ مَا سِوَاهُ كَمَنْ نَامَ حَتَّى أَصْبَحَ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ تَمَّ الْإِمْسَاكَ وَوَجُوبُهُ أَنَّهُ صَوْمٌ مُجْزِئٌ.

وأما حديثُ عائشةَ وَهُوَ:

٨- بركة السحور

٦٢٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (١٩٢٣)، مسلم (١٠٥٩)]

(وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ اسْمٌ لِمَا يُتَسَحَّرُ بِهِ وَرَوَى بِالضَّمِّ عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ.

(بركة مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ أَحَدُ (١٢/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ: «فَلَا تَذْعُوهُ وَلَوْ أَنَّ يَتَجَرَّعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ فَإِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ».

وظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ التَّسَحُّرِ وَلَكِنَّهُ صَرَفَهُ عَنْهُ إِلَى التَّدْبِيرِ مَا ثَبَتَ مِنْ مُوَاصِلَتِهِ ﷺ وَمَوَاصِلَةِ أَصْحَابِهِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي حُكْمِ الْوَصَالِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ التَّسَحُّرَ مُنْدُوبٌ.

وَالْبَرَكَةُ الْمَشَارُ إِلَيْهَا فِيهِ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ وَمُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (١٠٩٦) مَرْفُوعاً «فَضَّلْ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةَ السَّحْرِ» وَالتَّقْوَى بِهِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَزِيَادَةِ النَّشَاطِ وَالتَّسَبُّبِ لِلصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ سَأَلَ وَقْتَ السَّحْرِ.

٩- الإسراع في الإفطار

٦٢٨- وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمَرٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (١٧/٤)، أبو داود (٢٣٥٥)، الترمذي (٦٥٨)، النسائي في الكبرى] كَمَا فِي «نَحْطَةِ الْأَشْرَافِ» (٤٤٨٦)، ابْنُ مَاجَةَ (١٦٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٠٦٧) وَابْنُ جِبَانَ (٣٥١٥) وَالْحَاكِمُ (٤٣١/١).

(وعن سلمان بن عامر الضبي رضي الله عنه) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَشْتِعَابِ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّحَابَةِ ضَبِّيٌّ غَيْرُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْمَذْكُورِ.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ أَحَدُ (١٧٢/٥) «وَأَخْرَوْا السَّحُورَ» زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٣): «لَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخَّرُونَ الْإِفْطَارَ إِلَى اسْتِثْنَائِكَ النَّجُومِ».

قَالَ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ: ثُمَّ صَارَ فِي مِلَّتِنَا شِعَاراً لِأَهْلِ الْبَدْعَةِ وَسِمَةً لَهُمْ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ إِذَا تَحَقَّقَ غُرُوبُ الشَّمْسِ بِالرُّؤْيَا أَوْ بِإِخْبَارٍ مَنْ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْعِلَّةَ وَهِيَ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَزَادُ فِي النَّهَارِ مِنَ اللَّيْلِ وَلَئِنْ أُرْفِقَ بِالصَّائِمِ وَأَقْرَى لَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ مُسْتَحَبٌّ وَلَا يَكْرَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَّا لِمَنْ تَعَمَّدَهُ وَرَأَى الْفَضْلَ فِيهِ.

(قُلْتُ) فِي إِبَاحَتِهِ ﷺ الْمَوَاصِلَةَ إِلَى السَّحْرِ كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ [خ (١٩٦٧)] مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ سِيَاسَةً لِلنَّسْرِ وَدَفْعاً لَشَهَوَاتِهَا إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ:

٦٢٦- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا».

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا»)

دَالٌّ عَلَى أَنَّ تَعْجِيلَ الْإِفْطَارِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَأْخِيرِهِ.

وَأَنَّ إِبَاحَةَ الْمَوَاصِلَةِ إِلَى السَّحْرِ لَا تَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ أَوْ يُرَادُ بِ«عِبَادِي» الَّذِينَ يُفْطِرُونَ وَلَا يُوَاصِلُونَ إِلَى السَّحْرِ.

وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ خَارِجٌ عَنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ لِتَصْرِيحِهِ ﷺ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُمْ كَمَا يَأْتِي فَهُوَ أَحَبُّ الصَّائِمِينَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي الْوَصَالِ وَلَوْ إِيَّامًا مُتَّصِلَةً كَمَا يَأْتِي.

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٦٥)، مسلم (١١٠٣)]

(وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ») هُوَ تَرْكُ الْفِطْرِ بِالنَّهَارِ فِي لَيَالِي رَمَضَانَ بِالْقَصْدِ.

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ «فَإِنَّكَ تَوَاصِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: وَأَيْكُمْ مِثْلِي إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرِذْتُكُمْ كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْحَدِيثُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ [خ (١٩٦٥)، م (١١٠٣)] وَابْنِ عُمَرَ [البخاري (١٩٢٢)، مسلم (١١٠٢)] وَعَائِشَةَ [البخاري (١٩٦٤)، مسلم (١١٠٥)] وَأَنْسٍ [البخاري (١٩٦١)، مسلم (١١٠٤)] وَتَفَرَّدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ [البخاري (٩٦٣)] وَلَمْ يَخْرُجْهُ مُسْلِمٌ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْوِصَالِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي النَّهْيِ.

وَقَدْ أُبِيحَ الْوِصَالُ إِلَى الشَّحْرِ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ [خ (١٩٦٧)] «فَأَيْكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ إِلَى الشَّحْرِ».

وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِسْمَاكَ بَعْضَ اللَّيْلِ مُوَاصَلَةٌ.

وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّيْلَ لَيْسَ عَمَلًا لِلصُّومِ فَلَا يَنْعَقِدُ بَشِيرُهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْوِصَالَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

فَقِيلَ: التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: مُحَرَّمٌ فِي حَقِّ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ وَيَسَاحُ لِمَنْ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ رَأْيُ الْأَكْثَرِ لِلنَّهْيِ وَأَصْلُهُ التَّحْرِيمُ.

وَاسْتَدُلَّ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُزُّ بِأَنَّهُ ﷺ وَاصَلَ بِهِمْ وَلَوْ كَانَ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ لَمَا اقْتَرَفَهُ عَلَيْهِ فَهُوَ قَرِينَةٌ أَنَّهُ لِلتَّكْرَارَةِ رَحْمَةً لَهُمْ وَتَخْفِيفًا عَنْهُمْ، وَلَئِنْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٤) عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجِمَامَةِ وَالْمُوَاصَلَةِ وَلَمْ يَخَرِّمْهُمَا إِفْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ» إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ «وإِسْقَاء» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «نَهَى».

(عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ»). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حُبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَالْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ [ابن عدي كما في الطحطاوي (٢١١/٢)].

وَفِيهِ ضَعْفٌ وَمِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٩٤) وَالْحَاكِمُ (٤٣١/١) وَصَحَّحَهُ وَرَوَاهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ (٦٩٦) وَالنَّسَائِيُّ [الكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٠٢٦)] وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» وَوَرَدَ فِي عَدَدِ التَّمْرِ أَنَّهَا ثَلَاثٌ وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ فِي مَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ الْإِفْطَارَ بِمَا ذُكِرَ هُوَ الشُّعْءُ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (٥٠/٢)]: وَهَذَا مِنْ كَمَالِ شَفَقَتِهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَنَصِيحَتِهِمْ فَإِنْ إعْطَا الطَّيْبَةَ الشَّيْءَ الْحَلَوَّ مَعَ خُلُوِّ الْمَعْدَةِ ادَّعَى إِلَى قَبُولِهِ وَانْتِفَاعِ الْقَوَى بِهِ لَا سِيَّما الْقُوَّةَ الْبَاصِرَةَ فَإِنَّهَا تَقْوَى بِهِ وَأَمَّا الْمَاءُ فَإِنَّ الْكِبْدَ يَحْصُلُ لَهَا بِالصُّومِ نَوْعٌ يَسَّرُ فَإِنْ رَطَبَتْ بِالْمَاءِ كَمَلَتْ انْتِفَاعُهَا بِالْغِذَاءِ بَعْدَهُ هَذَا مَعَ مَا فِي التَّمْرِ وَالْمَاءِ مِنَ الْخَاصِيَّةِ الَّتِي لَهَا تَأْسِيرٌ فِي صَلَاحِ الْقَلْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أطِبَاءُ الْقُلُوبِ.

٢- باب ما يبطل به الصيام وما يجوز

١- النهي عن الوصال

٦٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ تَوَاصِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: وَأَيْكُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوِصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرِذْتُكُمْ». كَالْمُنْكَلِ، لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا».

وروى البرزأ [«كشف الأستار» (١٠٢٤)] والطبراني في الأوسط [«المعجم الكبير» (٢٤٩/٧)] من حديث سمرة «نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزيمة».

ويدلُّ له أيضاً مواسلة الصحابة فروى ابن أبي شيبة (٣١٢/٢) بإسناد صحيح أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوماً وذكر ذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه.

ويدلُّ للجواز أيضاً ما أخرجه ابن السكن مرفوعاً «إن الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتبني ولا أجز له».

قالوا: والتعليل بأنه من فعل النصارى لا يقتضي التحريم.

واغترد الجمهور عن مواسلته ﷺ بالصحابة بأن ذلك كان تقريباً لهم وتكسلاً بهم واحتمل جواز ذلك؛ لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم؛ لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك ادعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات والأقرب من الأقوال هو التفصيل.

وقوله ﷺ «وايكن مثلي» استيفها إنكار وتوبيخ أي ايكنم على صفتي ومزلي من ربي.

واختلف في قوله (يطعمني ويسقيني) فقيل: هو على حقيقته كان يطعم ويسقى من عند الله، وتعب بأنه لو كان كذلك لم يكن مواسلاً.

واجب عنه بأن ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فإنه لا ينافي التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا.

وقال ابن القيم [«إزاد المعاد» (٣٢/٢-٣٣)]: المراد ما يغذيه الله من معارفه وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته وقرّة عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق إليه وتوابع ذلك من الأحوال التي هي غذاء القلوب وتنعيم الأرواح وقرّة العين وبهجة النفوس، وللقلب والروح بها أعظم غذاء وأجوده وأنفعه وقد يقوى هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام بزهة من الزمان كما قيل شعراً.

لها أحاديث من ذكرناك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد لها بوجهك نور يستضاء به ومن حديثك في أعقابها حادي ومن له أدنى معرفة أو تشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء

القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني ولا سيما المسرور الفرحان الظافر بمطلوبه الذي قرئت عينه بمحبوبه وتنعم بقربه والرضا عنه، وساق هذا المعنى واختار هذا الوجه في الإطعام والإسقاء.

وأما الوصال إلى السحر فقد أذن ﷺ فيه كما في حديث البخاري عند أبي سعيد أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر».

وأما حديث عمر في الصحيحين [البخاري (١٩٥٤)، مسلم (١١٠٠)] مرفوعاً «إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم» فإنه لا ينافي الوصال؛ لأن المراد به «افطر» دخل في وقت الإفطار لا أنه صار مفطراً حقيقة كما قيل؛ لأنه لو صار مفطراً حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الإفطار ولا النهي عن الوصال ولا استنقام الإذن بالوصال إلى السحر.

٢- بطلان الصيام بالمكرات

٦٣٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ وَالْجَهْلَ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

رواه البخاري (١٩٠٣) وأبو داود (٢٣٦٢)، واللفظ له

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: من لم يدع قول الزور أي الكذب.

(والعمل به والجهل) أي السفه.

(فليس لله حاجة) أي إرادة.

(في أن يدع شربه وطعامه) رواه البخاري وأبو داود واللفظ

له.

الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السفه على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضاً إلا أن التحريم في حق كذا كذا تحريم الزنا من الشيخ والخيلاء من

الفقير.

شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك فطريقكم كف النفس عن ذلك.

وأخرج النسائي [السنن الكبرى] كما في «تحفة الأشراف» (١٥٩٥٠) من طريق الأسود «قلت لعائشة: أيتأشير الصائم؟ قالت: لا.

قلت: أليس رسول الله ﷺ كان يتأشير وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه.

وظاهر هذا أنها اعتقدت أن ذلك خاص به ﷺ. قال القرطبي: وهو اجتihad منها.

وقيل: الظاهر أنها ترى كراهة القبلة لغيره ﷺ كراهة تنزيه لا تحريم كما يدل له قولها: «أملككم لإربه».

وفي كتاب «الصيام» لأبي يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة: سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها.

وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم لدليل التأسي به ﷺ ولأنها ذكرت عائشة الحديث جواباً عما سأل عن القبلة وهو صائم وجوابها قاض بالإباحة مستدلة بما كان يفعل ﷺ وفي المسألة أقوال:

الأول: للملكية أنه مكروه مطلقاً.

الثاني: أنه محرم مستدلين بقوله تعالى: «فَلَا تَبْشِرُوهُنَّ» [البقرة: ١٨٧] فإنه منع المباشرة في النهار.

واجب بأن المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعله ﷺ كما أفاده حديث الباب.

وقال قوم: إنها تحرم القبلة، وقالوا: إن من قبل بطل صومه.

الثالث: أنه مباح وبالغ بعض الظاهرية فقال: إنه مستحب.

الرابع: التفصيل فقالوا: يحرم للشباب ويباح للشيوخ، ويرى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود (٢٣٨٧) «أنه أتاه ﷺ رجل فسأله عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فتهاه فإذا الذي رخص له شيوخ والذي نهاه شباب».

الخامس: أن من ملك نفسه جاز له وإلا فلا وهو مروى

والمراد من قوله (فليس لله حاجة) أي إرادة بيان عظم ارتكاب ما ذكر وأن صيامه كلا صيام ولا معنى لاغتيار المفهوم هنا فإن الله لا يحتاج إلى أحد هو الغني سبحانه؛ ذكره ابن بطال.

وقيل: هو كناية عن عدم القبول كما يقول المغضب لمن رد شيئاً عليه: لا حيلة لي في كذا.

وقيل: إن معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر.

هذا وقد ورد في الحديث الآخر [البخاري (١٩٠٤)] مسلم (١١٥١) «فإن شاتم أحد أو سابه فليقل: إني صائم» فلا تشتم مبتدئاً ولا مجاباً.

٣- جواز التقييل في الصيام

٦٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِزْبِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٢٧)]، مسلم (١١٠٦)، وَاللَّفْظُ بِمُسْلِمٍ.

وَزَادَ فِي رِوَايَةِ (م) (١١٠٦) (٧١): «فِي رَمَضَانَ»

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويتأشير» المباشرة: الملاسة وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج وليس بمراد هنا.

(وهو صائم ولكنه أملككم لإربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فموحدة وهو حاجة النفس ووطؤها.

وقال المصنف في التلخيص (٢٠٧/٢) معناه لعضوه.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ وَزَادَ) إني مُسْلِمٌ (في رواية: «في رمضان».)

قال العلماء: معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاختراز من القبلة ولا تتوهموا أنكم مثل رسول الله ﷺ في استباحتها لأنه يملك نفسه ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها إنزال أو

عن الشافعي واستدل له مجدي «عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي ﷺ فأخبرته أمه أم سلمة أنه ﷺ يصنع ذلك فقال: يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال: إني أخشاكم لله» [م (١١٠٨)].

فدل على أنه لا فرق بين الشاب والشيوخ والألبنة ﷺ لعمر لا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه.

وقد ظهر مما عرفت أن الإباحة أقوى الأقوال ويدل ذلك ما أخرجه أحمد (٢١/١) وأبو داود (٢٣٨٥) من حديث «عمر بن الخطاب قال: هشيشت يوماً فقبلت وأنا صائم، فأثبت النبي ﷺ فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: أرايت لو تخضضت بماء وأثت صائم؟ قلت: لا بأش بذلك، فقال رسول الله ﷺ: فقيم، انتهى.

قوله «هشيشت» بفتح الهاء وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة معناه ارتخت وخففت.

واختلفوا أيضاً فيما إذا قبل أو نظر أو باشر فانزل أو أمدى.

فمن الشافعي وغيره أنه يقضي إذا انزل في غير النظر ولا قضاء في الإمضاء.

وقال مالك: يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الإمضاء فيقضي فقط.

وثمة خلافات أخر الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع وإلحاق غير الجامع به بعيد.

(تنبيه) قولها: «وهو صائم» لا يدل أنه قبلها وهي صائمة.

وقد أخرج ابن حبان في صحيحه (٣٥٤٥) عن عائشة «كان يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع» ثم ساق بإسناده «أن النبي ﷺ كان لا يمس وجهها وهي صائمة» (٣٥٤٦).

وقال: ليس بين الخبرين تضاد؛ لأنه كان يملك إربه وثبة فعليه ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله وتركه استعماله إذا كانت المرأة صائمة علماً منه بما ركب في النساء من الضعف عند الأشياء التي ترد عليهن، انتهى.

٤- جواز الاحتجام في الصيام

٦٣٢- وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، «أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم».

رواه البخاري (١٩٣٨)

قيل: ظاهره أنه وقع منه الأمران المذكوران فترقن وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولكنه لم يقع ذلك في وقت واحد؛ لأنه لم يكن صائماً في إحرامه إذا أريد إحرامه وهو في حجة الوداع إذ ليس في رمضان ولا كان محرماً في سفره في رمضان عام الفتح ولا في شيء من عمره النبي اعتمرها وإن احتمل أنه صام نفلًا إلا أنه لم يعرف ذلك وفي الحديث روايات.

وقال أحمد: إن أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً.

وقال أبو حاتم «العلل» (٢٣٠/١): «أخطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى الحجام أجرته وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه فعلى هذا الثابت إنما هو الحجام».

قلت: والحديث يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة وإن المراد احتجم وهو محرم في وقت واحتجم وهو صائم في وقت آخر.

والقرينة على هذا معرفة أنه لم يتفق له اجتماع الإحرام والصيام.

وأما تغليب شريك وإنقاله إلى ذلك اللفظ فامر بعيد والحمل على صحة لفظ روايته مع تأويلها.

وقد اختلف فيمن احتجم وهو صائم:

فذهب إلى أنها لا تقطر الصائم الأكثر من الأئمة، وقالوا: إن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وهو:

٥- أظفر الحاجم والمحجوم

٦٣٣- وعن شداد بن أوس «أن النبي ﷺ أتى

عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ:
أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ.

رَوَاهُ الْخُضْصَةُ (أَبُو دَاوُدَ ٢٣٦٨، ٢٣٦٩)، النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» كَمَا
فِي «مُتَقَاتِلِ الْأَشْرَافِ» (٤٨٢٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٦٨١) إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ
أَخْذَهُ (١٢٢/٤) وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ (١٩٦٣) وَأَبْنُ حِبَّانَ (٣٥٣٣)

الْحَدِيثُ قَدْ صَحَّحَهُ الْبَخَارِيُّ وَغَيْرُهُ وَآخَرَجَهُ الْأَثَمَةُ عَنْ
سِتَّةِ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: إِنَّهُ مُتَوَاتِرٌ وَهُوَ دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ الْحِجَامَةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ مَنْ حَاجِمٍ وَمَحْجُومٍ لَهُ وَقَدْ
ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ إِلَى ذَلِكَ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَتْبَاعُهُ لِحَدِيثِ
شَدَّادٍ.

وَفَقَّهَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُفْطِرُ الْمَحْجُومُ لَهُ وَأَمَّا الْحَاجِمُ فَإِنَّهُ لَا
يُفْطِرُ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ هَذَا فِي الطَّرْفِ الْأَوَّلِ فَلَا أُدْرِي مَا الَّذِي
أَوْجَبَ الْعَمَلَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ.

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ الْقَائِلُونَ: إِنَّهُ لَا يُفْطِرُ حَاجِمٌ وَلَا مَحْجُومٌ لَهُ
فَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ شَدَّادٍ هَذَا بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ
عَبَّاسٍ مُتَأَخِّرٌ؛ لِأَنَّهُ صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ حَجَّهِ وَهُوَ سَنَةُ عَشْرٍ،
وَشَدَّادٌ صَحْبُهُ عَامَ الْفَتْحِ كَذَا حَكَمِيٌّ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: وَتَوَقَّيْ
الْحِجَامَةَ اخْتِيَاظًا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَيُؤَيِّدُ النُّسخَ مَا يَأْتِي فِي حَدِيثِ أَنَسٍ [التَّالِي بِرَقْمِ (٦١٩)]
فِي قِصَّةِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَازِمِيُّ [«الاعتبار في
النسخ والمنسوخ» (ص ٢١٧)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ [المُحَلَّى: ٢٠٤/٦، ٥٠٥]: إِنَّ حَدِيثَ
«أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» نَابِتٌ بِلَا رَيْبٍ لَكِنْ وَجَدْنَا فِي
حَدِيثٍ «أَنَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ وَعَنِ الْمُوَاصَلَةِ وَلَمْ
يُحَرِّمْهُمَا إِنْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ» [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٤)] إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٨/٢، ٣٠٩) مَا يُؤَيِّدُ حَدِيثَ
أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ» وَالرُّخْصَةُ
إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْعَزِيمَةِ فَدَلَّ عَلَى النُّسخِ سِوَاهُ كَانَ حَاجِمًا أَوْ
مَحْجُومًا.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَيَدُلُّ لَهَا حَدِيثُ أَنَسٍ الْآخِي.

وَقِيلَ: إِنَّمَا قَالَ ﷺ فِي خَاصٍّ وَهُوَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِمَا وَمَهْمَا
يَتَنَبَّاهُ النَّاسُ رَوَاهُ الْوَحَاطِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ أَبِي
الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْطَرَ
الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا يَتَنَبَّاهُ النَّاسُ».

وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي هَذَا التَّوَالِي: إِنَّهُ أَعْجَبُونِي؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِهِ
لَا يَقُولُ: إِنَّ النِّيَّةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ سَلِمَ مِنَ الْغِيَةِ؟ لَوْ كَانَتْ الْغِيَةُ تُفْطِرُ مَا
كَانَ لَنَا صَوْمٌ.

وَقَدْ وَجَّهَ الشَّافِعِيُّ هَذَا الْقَوْلَ وَحَمَلَ الشَّافِعِيُّ الْإِنْفَارَ
بِالنِّيَّةِ عَلَى سَقُوطِ أَجْرِ الصَّوْمِ مِثْلَ «قَوْلِهِ ﷺ لِلْمُتَكَلِّمِ
وَالْخَطِيبِ يَخْطُبُ لَا جُمُعَةَ لَهُ» [أَبُو دَاوُدَ (١٠٥١)] وَلَمْ يَأْمُرْ
بِالْإِعَادَةِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ سَقُوطَ الْأَجْرِ وَحَيْثُ فَلَا وَجْهَ لَجْعَلِهِ
أَعْجَبُونِي كَمَا قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: الْمَرَادُ بِإِفْطَارِهِمَا تَعَرُّضُهُمَا لِلْإِفْطَارِ.

أَمَّا الْحَاجِمُ فَلَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَصُولَ شَيْءٍ مِنَ الدَّمِ إِلَى جُرْفِهِ
عِنْدَ الْمَصِّ.

وَأَمَّا الْمَحْجُومُ فَلَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ ضَعْفِ قُوَّتِهِ بِخُرُوجِ الدَّمِ
فَيُؤْوِلُ إِلَى الْإِفْطَارِ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي رَدِّ هَذَا التَّوَالِي: إِنَّ قَوْلَهُ ﷺ «أَفْطَرَ
الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» لَهُ نَصْرٌ فِي حُصُولِ الْفِطْرِ لَهُمَا فَلَا يَجُوزُ
أَنْ يُتَّقَدَّ بَقَاءُ صَوْمِهِمَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مُخَيَّرٌ عَنْهُمَا بِالْفِطْرِ لَا سِيَّما
وَقَدْ أَطْلَقَ هَذَا الْقَوْلَ إِطْلَاقًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَرَّنَ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى
أَنْ ظَاهِرُهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ مُقَارَبَةَ الْفِطْرِ دُونَ حَقِيقَةِ
لَكَانَ ذَلِكَ تَلْيِيسًا لَا تَبَيِّنًا لِلْحُكْمِ، انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ قَوْلُهُ:

٦- الرخصة في الحجامة

٦٣٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَوَّلُ مَا
كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ
اِحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَفْطَرَ

هَذَا. ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ فِي الْحِجَامَةِ
لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنَسٌ يَخْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ وَقَوَاهُ (١٨٢/٢)

قَالَ: إِنْ رَجَلَهُ ثَقَاتٌ وَلَا تَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَدْلَةِ النَّسَخِ حَدِيثٌ شَدِيدٌ.

٧- الاحتكاح في الصيام

٦٣٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ اكْتَحَلَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٧٨) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (٩٦/٣): لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

ثُمَّ قَالَ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَحْلِ لِلصَّائِمِ فَكَرِهَهُ
بَعْضُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ سُبْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَرَخَّصَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْكَحْلِ لِلصَّائِمِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، انْتَهَى.

وَخَالَفَ ابْنُ شُبْرَمَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى فَقَالَا: إِنَّهُ يُفْطِرُ لِقَوْلِهِ
ﷺ «الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ» وَإِذَا وَجَدَ طَعْمَهُ فَقَدْ
دَخَلَ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْسًا لَا نَسْلُمُ كَوْنَهُ دَاخِلًا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَيْسَتْ
بِمَنْفَعَةٍ وَإِنَّمَا يَصُلُّ مِنَ الْمَسَامِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُدَلِّكُ قَدَمَيْهِ
بِالْخَنْظَلِ فَيَجِدُ طَعْمَهُ فِيهِ لَا يُفْطِرُ وَحَدِيثُ «الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ»
عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [كتاب الصيام، تحت باب (٣٢٢)]،
وَوَصَلَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٨/٢).

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٧) عَنْهُ ﷺ قَالَ فِي الْإِنْمِدِ:
«لَيَتَقَوَّ الصَّائِمُ» فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ مُتَكَرِّرٌ.

٨- إتمام الصائم إذا نسي

٦٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ،
فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٣٣)، مسلم (١١٥٥)].

وَالْحَاكِمُ (٤٣٠/١) «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ»
وَهُوَ صَحِيحٌ

وَلِي رَوَايَةُ التِّرْمِذِيُّ (٧٢١): «إِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ»
(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْحَاكِمُ) إِنِّي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(«مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ»
وَهُوَ صَحِيحٌ) وَوَرُودُ لَفْظِ «مَنْ أَفْطَرَ» بِعَمِّ الْجَمَاعِ وَأِنَّمَا خَصَّ
الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ لِيَكُونَهُمَا الْغَالِبُ فِي النَّسْيَانِ كَمَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ
الْعِيدِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا
لصَوْمِهِ فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُهُ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ «فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» عَلَى أَنَّهُ
صَائِمٌ حَقِيقَةً وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْبَاقِرُ وَاحِدٌ
بِإِسْنَادٍ عَنِ عِيسَى وَالْإِمَامِ يَحْيَى وَالفَرَقَيْنِ.

وَقَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُفْطِرُ.

قَالُوا: لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ رُكْنُ الصَّوْمِ فَحُكْمُهُ
حُكْمٌ مِنْ نَسْيِ رُكْنٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ
كَانَ نَاسِيًا.

وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ «فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» بِأَنَّ الْمُرَادَ فَلْيَتِمَّ إِمْسَاكُهُ عَنِ
الْمَفْطَرَاتِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ» صَرِيحٌ فِي
صَحَّةِ صَوْمِهِ وَعَدَمِ قَضَائِهِ لَهُ وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارَقُطِيُّ (١٧٩/٢)
إِسْقَاطَ الْقَضَاءِ فِي رَوَايَةِ أَبِي رَافِعٍ وَسَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ وَالْوَلِيدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَفْتَى بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَزَيْدُ
بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ حَزْمٍ.
وَلِي سَقُوطُ الْقَضَاءِ أَحَادِيثُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا وَيَتَسَمَّى
الْاِخْتِجَاجُ بِهَا.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ الْاِخْتِيَارُ؛ لِأَنَّهُ
فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، عَلَى أَنَّهُ مُنَازَعٌ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ أَخْرَجَ أَحَدُ
(٣٦٧/٦) عَنْ مَوْلَاةٍ لِبَعْضِ الصَّحَابِيَّاتِ «أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ
ﷺ فَأَنِّي بِقَضَعَةٍ مِنْ تَرِيدٍ فَأَكَلْتُ مِنْهَا ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّهَا كَانَتْ
صَائِمَةً فَقَالَ لَهَا ذُو الْبَيْنِ «الآنَ بَعْدَ مَا شَبِعْتَ» فَقَالَ لَهَا
النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَمِّي صَوْمَكَ فَإِنَّمَا هُوَ رَزَقٌ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْكَ».

ضعيف «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُونَ: الْقِيءُ وَالْجَبَامَةُ وَالْإِخْلَامُ».

ويجَابُ عَنْهُ بِمَحَلِّهِ عَلَى مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلَةِ وَحَلًّا لِلْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ عَلَى أَنَّ الْعَامَّ غَيْرُ صَحِيحٍ وَالْخَاصُّ أَرْجَحُ مِنْهُ سَنَدًا فَالْعَمَلُ بِهِ وَإِنْ عَارِضَتُهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ.

٩- الإفطار في القيء

٦٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ».

رَوَاهُ الْخَنَسِيُّ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٨٠)، الرَّمْذِيُّ (٧٢٠)، النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ، كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» (١٤٥٢)، ابْنُ مَاجَهَ (١٦٧٦)، وَأَعْلَاهُ أَحْمَدُ (٤٩٨/٢)، وَقَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٨٤/٢).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَتَيْنِ أَيْ سَبَقَهُ وَغَلَبَهُ فِي الْخُرُوجِ.

(فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَمَنْ اسْتَقَاءَ أَيْ طَلَبَ الْقَيْءَ بِاخْتِيَارِهِ (فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَأَعْلَاهُ أَحْمَدُ) بَأَنَّهُ غَلَطَ (وَقَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ) وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا أَرَاهُ مَحْفُوظًا وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَلَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ.

وَأَنْكَرَهُ أَحْمَدُ وَقَالَ: لَيْسَ مِنْ ذَا شَيْءٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُرِيدُ أَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَقَالَ: يُقَالُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِالْقَيْءِ الْغَالِبِ لِقَوْلِهِ «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ» إِذْ عَدِمَ الْقَضَاءُ فَرَعُ الصَّحَّةِ.

وَعَلَى أَنَّهُ يُفْطِرُ مَنْ طَلَبَ الْقَيْءَ وَاسْتَجْلَبَهُ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ قَيْءٌ لِأَمْرِهِ بِالْقَضَاءِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ تَعَمُّدَ الْقَيْءِ يُفْطِرُ.

(قُلْتُ) وَلَكِنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَالِكٍ وَرَبِيعَةَ وَالْهَادِي أَنَّ الْقَيْءَ لَا يُفْطِرُ مُطْلَقًا إِلَّا إِذَا رَجَعَ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَحُجَّتُهُمْ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧١٩) وَابْنُ يَثْبَغٍ (٢٢٠/٤) بِإِسْنَادٍ

٣- باب الرُّخص في الصيام

١- الإفطار في السفر

٦٣٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَشَرِبَ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْعَصَاةُ».

وَفِي لَفْظٍ «فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ. فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ. فَشَرِبَ»
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١١٤)

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ.

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ خَرَجَ يَوْمَ الْعَاشِرِ مِنْهُ.

(فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ) بِضَمِّ الْكَافِ فَرَأَى آخِرَهُ مُهْمَلَةً، وَالْغَمِيمُ بِمَعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَهُوَ وَادٍ أَمَامَ عُسْفَانَ «فَصَامَ النَّاسُ ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ فَشَرِبَ» لِيَعْلَمَ النَّاسُ بِإِفْطَارِهِ.

(«ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ فَقَالَ: أُولَئِكَ الْعَصَاةُ».)

فِي لَفْظٍ «قِيلَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَشَرِبَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وأن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود والإمامية فقالوا: لا يجزئ الصوم لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويقول «أولئك العصاة».

وقوله «ليس من البر الصيام في السفر» [البخاري (١٩٤٦)]، مسلم (١١١٥).

وخالفهم الجماهير فقالوا: يجزئه صومه لفعليه ﷺ والآية لا دليل فيها على عدم الإجزاء.

وقوله «أولئك العصاة» إنما هو لمخالفتهم؛ لأمره بالإفطار وقد تعين عليهم.

وفيه أنه ليس في الحديث أنه أمرهم وإنما يتيهم على أن فعله يقتضي الجواب.

وأما حديث «ليس من البر» فإنما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام.

نعم يتيهم الاستدلال بتحريم الصوم في السفر على من شق عليه فإنه إنما افطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم: «إنهم قد شق عليهم الصيام» والذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة.

وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار فذهب أيضاً إلى جوازه الجماهير وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا نوى الصيام في السفر.

فأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار وأجازه أحمد وإسحاق وغيرهم والظاهر معهم؛ لأنه مسافر.

وأما الأفضل فذهبت الهادوية وأبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر فإن تضرر فالفطر أفضل.

وقال أحمد وإسحاق وآخرون: الفطر أفضل مطلقاً واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال: لا يجزئ الصوم.

قالوا: وتلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكان حديث حمزة بن عمرو الآتي.

وقوله «ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لأنه محرم ولا أفضل واحتج من قال بأن الصوم الأفضل أنه كان غالب فعليه ﷺ في أسفاره ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية وتأولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم.

وقال آخرون: الصوم والإفطار سواء ليعادل الأحاديث في ذلك وهو ظاهر حديث أنس [البخاري (١٩٤٧)]، مسلم (١١١٨) «سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم».

وظاهره التسوية.

٢- رخصة الإفطار في السفر

٦٣٩- وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنَ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ».

رواه مسلم (١١٢١).

وأصله في التلخيص عليه [البخاري (١٩٤٣)]، مسلم (١١٢١) ومن حديث عائشة أن حمزة بن عمرو.

(وعن حمزة بن عمرو الأسلمي) هو أبو صالح أو محمد حمزة بالحاء المهملة وزاي يعد في أهل الحجاز روى عنه ابنه محمد وعائشة مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة (أنه) «قال: يا رسول الله أجِدُ في قُوَّةٍ على الصيام في السفر فهل علي جناح؟» فقال رسول الله ﷺ: «هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه». رواه مسلم وأصله في التلخيص عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل. وفي لفظ مسلم «إني رجل أسرود الصوم أقاصوم في السفر» قال: صم إن شئت وأفطر إن شئت.

ففي هذا اللفظ دلالة على أنهما سواء وتقدم الكلام في ذلك.

وفيه أيضاً (٢٠٧/٢) «لا يُرخصُ في هذا إلاَّ للكبِير الَّذِي لَا يُطِيقُ الصَّيَامَ أَوْ مَرِيضٍ لَا يُشْفَى» قَالَ: وَهَذَا صَحِيحٌ وَعَيْنٌ فِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطِيِّ: (٢٠٧/٢) قَدَرُ الإِطْعَامِ وَأَنَّهُ نَصَفُ صَاعٍ مِنْ حَنْطَلَةٍ.

وَأَخْرَجَ إِيضاً [الدَّارَقُطِيُّ: ٢٠٧/٢] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ فِي الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ أَنَّهُمَا يُفْطَرَانِ وَلَا قَضَاءَ.

وَأَخْرَجَ [الدَّارَقُطِيُّ: ٢٠٧/٢] مِثْلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَنَّهُمَا يُطْعَمَانِ كُلُّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

وَأَخْرَجَ (٢٠٧/٢) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ ضَعَفَ عَامًا عَنْ الصَّوْمِ فَصَنَعَ جَفَنَةً مِنْ ثُرَيْدٍ فِدَعَا ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَاشْبَعَهُمْ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ السَّلَفِ:

فَالْجَاهُورُ أَنَّ الإِطْعَامَ لَازِمٌ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُطِيقِ الصَّيَامَ لِكِبَرٍ مَنسُوخٍ فِي غَيْرِهِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: الإِطْعَامُ مَنسُوخٌ وَلَيْسَ عَلَى الْكَبِيرِ إِذَا لَمْ يُطِيقِ الصَّيَامَ إِطْعَامٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُسْتَحَبُّ لَهُ الإِطْعَامُ.

وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْأَظْهَرُ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَالْمَرَادُ بِالشَّيْخِ الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ حَدِيثَهُ مُوقُوفٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ رُخْصَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَغَيْرُ الصَّيْفَةِ لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ فَإِنَّ التَّرْخِصَ إِنَّمَا يَكُونُ تَوْقِيفًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِيهِمَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ الْآيَةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

٤- كفارة الجماع في نهار رمضان

٦٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه

قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُغَيِّقُ رَقَبَةً؟

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ صَوْمَ الدَّخْرِ (البخاري (١٩٩٧)، مسلم (١١٥٩)) وَذَلِكَ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْرُدُ الصَّوْمَ فَاقْرَأْهُ وَلَمْ يُكْزَرْ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي السَّقَرِ فَفَسَدَ الْحَضَرُ بِالْأَوَّلِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَا يُضَعْفُ بِهِ عَنْ وَاجِبٍ وَلَا يَقُوتُ بِسَبَبِهِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَبِشَرْطِ فِطْرِهِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقِ.

وَأَمَّا إِتْكَارُهُ ﷺ عَلَى ابْنِ عُمَرَ صَوْمَ الدَّخْرِ فَلَا يُعَارِضُ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ عَلِمَ ﷺ أَنَّهُ سَيُضَعَفُ عَنْهُ وَهَكَذَا كَانَ فَإِنَّهُ ضَعَفَ آخِرَ عُمُرِهِ وَكَانَ يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي قَبْلَتْ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ ﷺ يُحِبُّ الْعَمَلَ الدَّائِمَ وَإِنْ قَلَّ وَيَحْتُمُّ عَلَيْهِ.

٣- رخصة إفتار الشيخ الكبير

٦٤٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما قَالَ: «رُخْصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ (٢٠٥/٢) وَالْخَاكِمُ (٤٤٠/١) وَصَحَّاحُهُ

اعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ» [البقرة: ١٨٤] وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَُا مَنسُوخَةٌ وَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ فَرَضِ الصَّيَامِ أَنْ مَنْ شَاءَ أَطْعَمَ مَسْكِينًا وَافْطَرَ وَمَنْ شَاءَ صَامَ ثُمَّ نَسَخَتْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: ١٨٤].

وَقِيلَ بِقَوْلِهِ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ غَيْرُ مَنسُوخَةٍ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ كَمَا هُنَا وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهَا «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ» [البقرة: ١٨٤] أَيْ يَكْلَفُونَهُ وَيَقُولُ: لَيْسَتْ بِمَنسُوخَةٍ هِيَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرَأَةِ الْهَيْمَةِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْهُ مِنْ ذِكْرِهِ الْمَصْنُفُ.

وَفِي سُنَنِ الدَّارَقُطِيِّ (٢٠٥/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ» وَاحِدٌ «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا» قَالَ: زَادَ مَسْكِينًا آخَرَ «فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ» قَالَ: وَلَيْسَتْ بِمَنسُوخَةٍ إِلَّا أَنَّهُ رُخْصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصَّيَامَ.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ثَابِتٌ.

ذمّه؛ لأنه ﷺ لم يبين له أنها باقية عليه.

واختلف في الرقبة فإنها هنا مطلقة فالجمهور قيدوها بالمؤمنة حلاً للمطلق هنا على المقيّد في كفارة القتل

قالوا: لأن كلام الله في حكم الخطاب الواحد فيترتب فيه المطلق على المقيّد:

وقالت الحنفية: لا يحمل المطلق على المقيّد فتجزئ الرقبة الكافرة:

وقيل: يفصل في ذلك وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقيّد فيكون تقيداً بالقياس كالتخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والعلّة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة والمسألة مبسطة في الأصول.

ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مؤتبة على ما ذكر في الحديث فلا تجزئ العدول إلى الثاني مع إمكان الأول ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مؤتباً في رواية الصحيحين وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفساً أو أكثر.

ورواية التخير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهذه الكفارة شبيهة بها.

وقوله: «ستين مسكيناً» ظاهر مفهومه أنه لا تجزئ إلا إطعام هذا العدد فلا تجزئ أقل من ذلك.

وقالت الحنفية: تجزئ الصرّف في واحد.

ففي «القدوري» من كتبهم: فإن أطعم مسكيناً واحداً ستين يوماً أجزاءً عدنا وإن أعطاه في يوم واحد لم يجزئه إلا عن يومه.

وقوله: «أذهب فاطعته أهلكت» فيه قولان للعلماء:

أحدهما: أن هذه كفارة ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس لكونه ﷺ خصه بذلك ورد بأن الأصل عدم الخصوصية.

الثاني: أن الكفارة ساقطة عنه لإعساره ويدلّ له حديث علي عليه السلام (الدارقطني [٢/٢٠٨]) عليه السلام: «كله أنت

قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا، ثم جلس، فأني النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: تصدّق بهذا فقال: أعلى أفقر منّا؟! فما بين لابتئها أهل بيت أخوج إليه منّا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: اذهب فاطعته أهلكت.

رواه الشيخة وأحمد (٢/٢٠٨)، البخاري (١٩٣٦)، أبو داود (٢٣٩٠)، الرمزي (٧٢٤)، الساني في الكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٢٧٥)، ابن ماجه (١٦٧١) واللفظ لمسلم (١١١١).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل هو سلمة أو سلمان بن صخر البياضي.

إلى النبي ﷺ فقال: «هلكت يا رسول الله، قال: وما أهلكتك؟ قال: وقفت على امرأتي في رمضان قال: هل تجد ما تغني رقبة بالنصب بذل من «ما».

قال: لا قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ الجمهور أن لكل مسكين مئداً من طعام ربع صاع (قال: لا، ثم جلس فأني) بضم الهَمْزة مُعَيَّر الصيغة.

(النبي ﷺ بعرق) بفتح العين المهملّة والراء ثم قاف (فيه تمر) ورد في رواية (الدارقطني [٢/١٩٠]) في غير الصحيحين «فيه خمسة عشر صاعاً» وفي أخرى (الموطأ [١/٢٩٧]) «عشرون».

(فقال: تصدّق بهذا فقال: أعلى أفقر منّا فما بين لابتئها) تنبيه لآية وهي: الحرّة ويقال فيها: لوبة ونوبة بالنون وهي غير مَهْمُوزة.

(«أهل بيت أخوج إليه منّا فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال: اذهب فاطعته أهلكت» رواه الشيخة واللفظ لمسلم).

الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامداً.

وذكر النووي أنه إجماع معسراً كان أو موسراً فالمعسر تثبت في ذمّه على أحد قولين للشافعية ثانيهما لا تستقر في

وَعَيْتُكَ فَقَدْ كَفَّرَ اللَّهُ عَنْكَ».

إلا أنه حديث ضعيف أو أنها باقية في ذمته والذي أعطاه
 ﷺ صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه ﷺ من حاجتهم.

وقالت الهادوية وجماعة: إن الكفارة غير واجبة أصلاً لا
 على مؤسر ولا معسر.

قالوا: لأنه أباح له أن يأكل منها ولو كانت واجبة لما جاز
 ذلك وهو استدلال غير ناهض؛ لأن المراء ظاهر في الوجوب
 وإباحة الأكل لا تدل على أنها كفارة بل فيها الاحتمالات التي
 سلفت.

واستدل المهدي في «البحر» على عدم وجوب الكفارة «بأنه
 ﷺ قال للمجاميع: استغفر الله وصم يوماً مكانه» ولم يذكرها.

واجب عنه بأنه قد ثبت رواية الأمر بها عند السبعة بهذا
 الحديث المذكور هنا.

واعلم أنه ﷺ لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي
 جامع فيه إلا أنه ورد في رواية أخرجه أبو داود (٢٣٩٣) من
 حديث أبي هريرة بلفظ: «كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً
 واستغفر الله».

ولم وجوب القضاء ذهبت الهادوية والشافعية لعموم قوله
 تعالى: «فعدة من أيام أخر» [البقرة: ١٨٤، ١٨٥].

وفي قول للشافعية: إنه لا قضاء؛ لأنه ﷺ لم يأمره إلا
 بالكفارة لا غير.

واجب: بأنه أتكل ﷺ على ما علم من الآية.

هذا حكم يجب على الرجل.

وأما المرأة التي جامعها فقد استدلت بهذا الحديث أنه لا
 يلزم إلا كفارة واحدة وأنها لا تجب على الزوجة وهو الأصح
 من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي.

وفذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضاً قالوا: وإنما
 لم يذكرها النبي ﷺ مع الزوج؛ لأنها لم تعترف واغتراف الزوج
 لا يوجب عليها الحكم أو لاحتمال أن المرأة لم تكن صائمة بأن
 تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع الفجر، أو أن بيان الحكم

في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضاً لما علم من
 تعميم الأحكام أو أنه عرف فقرها كما ظهر من حال زوجها.

واعلم أن هذا حديث جليل كثير الفوائد.

قال المصنف في فتح الباري (١٧٣/٤): إنه قد اعتنى بعض
 المتأخرين ممن أدرك شيوخنا بهذا الحديث فتكلم عليه في
 مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة انتهى.

وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الأحكام وقد طول الشارح
 فيه ناقلاً من «فتح الباري».

٥- من أدرك الصبح وهو جنب

٦٤٢- وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
 عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنْباً مِنْ جَمَاعٍ،
 ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ البخاري (١٩٢٦)، مسلم (١١٠٩) (٧٥).

وزاد مسلم (١١٠٩) (٧٧) في حديث أم سلمة: «ولا يقضي»

فيه دليل على صحة صوم من أصبح أي دخل في الصباح
 وهو جنب من جماع وإلى هذا ذهب الجمهور.

وقال النووي: إنه إجماع.

وقد عارضه ما أخرجه أحمد (٣١٤/٢) وابن حبان (٣٤٨٥)
 من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم: «إذا نودي للصلاة - صلاة الصبح - وأخذكم جنب فلا
 يصم يومه».

واجاب الجمهور بأنه منسوخ وإن أبا هريرة رجح عنه لما
 روي له حديث عائشة وأم سلمة وأقوى بقولهما.

ويدل للنسخ ما أخرجه مسلم (١١١٠) وابن حبان
 (٣٤٩٥) وابن خزيمة (٢٠١٤) عن عائشة «أن رجلاً جاء إلى
 النبي ﷺ يستفتيه وهي تسنم من وراء حجاب فقال: يا رسول
 الله تذكرني الصلاة أي صلاة الصبح وأنا جنب فقال النبي:
 وأنا تذكرني الصلاة وأنا جنب فأصوم» قال:

لست مثلاً يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من

ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَقِي».

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى النَّسَخِ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدْفَعُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ خَاصًّا بِهِ عليه السلام.

وَرَدَّ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ أَقْوَى سَنَدًا حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ صَحٌّ وَتَوَاتَرٌ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ كَانَ يُقْنِي بِهِ وَرَوَايَةُ الرَّفْعِ أَقْلُ وَمَعَ التَّعَارُضِ يُرْجَحُ لِقَوْلُهُ الطَّرِيقُ.

٦- من مات وعليه صيام

٦٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩٥٢)، مُسْلِمٌ (١١٤٧)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُعْزَى الْمَيِّتُ صِيَامٌ وَلِيُّهُ عَنْهُ إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَاجِبٌ وَالْإِخْبَارُ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ أَيْ لِيَصُمَّ عَنْهُ وَلِيُّهُ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْوَجُوبُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ادَّعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ. وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَوْلَى كُلِّ قَرِيبٍ وَقَبِيلٍ: الْوَارِثُ خَاصَّةً، وَقَبِيلٌ: عَصَبَتُهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ فَقَالَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَبُو ثَوْرٍ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ يُعْزَى صَوْمُ الْوَلِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ. وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا صِيَامَ عَنِ الْمَيِّتِ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ الْكُفَّارَةُ لِمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧١٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ أُطْعِمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ سَكِينَةً».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الرُّوْجِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

قَالُوا: وَلِأَنَّهُ وَرَدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ الْفَتْيَا بِالْإِطْعَامِ وَلِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِهَا مُكَلَّفٌ وَالْحُجْ

مُخْصَصٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْأَثَرَ الْمَرْوِيَّةَ مِنْ فِتْيَا عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ لَا تَقَاوُمُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

وَأَمَّا قِيَامُ مُكَلَّفٍ بِعِبَادَةٍ عَنْ غَيْرِهِ فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحُجِّ بِالنَّصِّ الثَّابِتِ فَيُثْبِتُ فِي الصَّوْمِ بِهِ فَلَا عُذْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَاعْتِدَارُ الْمَالِكِيَّةِ عَنْهُ بِعَدَمِ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُمُ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ حُجَّةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ، وَكَذَلِكَ اعْتِدَارُ الْحَنْفِيَّةِ بَأَنَّ الرَّاَوِيَّ أَتَى بِخِلَافٍ مَا رَوَى عُذْرٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ إِذِ الْعَبْرَةُ بِمَا يَرَوِي لَا بِمَا رَأَى كَمَا عُرِفَ فِيهَا أَيْضًا.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَلِيِّ أَوْ لَا.

فَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالْوَلِيِّ بَلْ لَوْ صَامَ عَنْهُ الْأَجَنِيُّ بِأَمْرِهِ اجْزَأَ كَمَا فِي الْحُجِّ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْوَلِيَّ فِي الْحَدِيثِ لِلْغَالِبِ.

وَقِيلَ: يَصَحُّ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِ الْأَجَنِيُّ بِغَيْرِ أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَبَّهَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالذِّينِ حَيْثُ قَالَ: «فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» [سَيَاسِي بَرْقَم (٦٦١)].

فَكَمَا أَنَّ الذِّينَ لَا يَخْتَصُّ بِقَضَائِهِ الْقَرِيبُ فَالْصَّوْمُ مِثْلُهُ وَلِلْقَرِيبِ أَنْ يَسْتَتِيبَ.

٤- باب صَوْمِ التَّطَوُّعِ

١- صيام عرفة وعاشوراء والاثنين

٦٤٤- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ: ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدَتْ فِيهِ، وَبُعِثْتُ فِيهِ وَأَنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٢)

قَدْ اسْتَشْكِلَ تَكْفِيرُ مَا لَمْ يَقَعْ وَهُوَ ذَنْبُ السَّنَةِ الْآتِيَةِ.

فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو
مذهب جماعة من الآل واحد والشافعي.

وقال مالك: يُكره صومها قال: لأنه ما رأى أحداً من أهل
العلم يصومها ولئلا يظن وجوبها.

والجواب: أنه بعد ثبوت النص بذلك لا حكم لهذه
التعليلات وما أحسن ما قاله ابن عبد البر إنه لم يبلغ مالكاً هذا
الحديث يعني حديث مسلم.

واعلم أن أجر صومها يحصل لمن صامها متفرقة أو متوالية
ومن صامها عقيب العيد أو في أثناء الشهر. وفي سنن الترمذي
[الرح ٧٥٩] عن ابن المبارك أنه اختار أن يكون ستة أيام من
أول شوال.

وقد روي عن ابن المبارك [الرح ٧٥٩] أنه قال: من صام
ستة أيام من شوال متفرقاً فهو جائز.

(قلت): ولا دليل على اختيار كونه من أول شوال إذ من
أتى بها في شوال في أي أيامه صدق عليه أنه أتبع رمضان ميتاً
من شوال.

وإنما شبهها بصيام الدهر؛ لأن الحسنة بعشر أمثالها
فرمضان بعشرة أشهر وست من شوال بشهرين.

وليس في الحديث دليل على مشروعية صيام الدهر ويأتي
بيانه في آخر الباب.

واعلم: أنه قال الثقي السبكي: إنه قد طعن في هذا الحديث
من لا فهم له معتزاً بقول الترمذي «إنه حسن» يريد في رواية
سعيد بن سعيد الأنصاري أخي يحيى بن سعيد

قلت: ووجه الاعتراض أن الترمذي لم يصفه بالصحة بل
بالحسن وكأنه في نسخة والذي رأيناه في سنن الترمذي بعد
سياقه للحديث ما لفظه: قال أبو عيسى: حديث أبي أيوب
حديث حسن صحيح ثم قال: وسعد بن سعيد هو أخو يحيى
بن سعيد الأنصاري وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعيد بن
سعيد من قبل حفظه، انتهى

قلت: قال ابن دحية: إنه قال أحمد بن حنبل: سعيد ضعيف
الحديث.

واجب بأن المراد أن يوفق فيها لعدم الإتيان بذنب وسماه
تخفيراً لمناسبة الماضي أو أنه إن وقع فيه ذنباً وفق للإتيان بما
يُكَفِّرُهُ.

وأما صوم يوم عاشوراء وهو العاشر من شهر المحرم عند
الجماهير فإنه كان واجباً قبل فرض رمضان ثم صار بعده
مستحباً.

وافاد الحديث أن صوم عرفة أفضل من صوم يوم
عاشوراء.

وعلى ذلك شرعية صوم يوم الاثنين بأنه ولد فيه أو بعث
فيه أو أنزل عليه فيه وكأنه شك من الراوي وقد اتفق أنه عليه
ولد فيه وبعث فيه.

وفيه دلالة على أنه ينبغي تعظيم اليوم الذي أحدث الله
فيه على عبده نعمة بصومه والتقرب فيه وقد ورد في حديث
أسامة (رح ٢٠٠/٥)، أبو داود (٢٤٣٦) تعليق صومه عليه يوم
الاثنين والخميس «بأنه يوم تغرض فيه الأعمال وأنه يجب أن
تغرض عمله وهو صائم» ولا منافاة بين التعليقين.

٢- صِيَامُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ

٦٤٥- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ
تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ
ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

رواه مسلم (١١٦٤)

(وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:
«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا» هكذا ورد «مؤشراً»^(١) مع أن
مميزه «أيام» وهي مذكّرة؛ لأن اسم العدد إذا لم يذكر مميزه جاز
فيه الوجهان كما صرح به النحاة.

(من شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم).

(١) يريد أنه في مقام المؤنث، وإذا زيدت التاء كانت في مقام المذكر،
وذلك باعتبار المميز. أي: إذا قيل: (ست) صحب المؤنث، وإذا قيل
(سته) صحب المذكر. وما ذكرته من شرح العبارة هو المناسب للسياق.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا عَنْ سَلَامَتِهِ مِنْ عَذَابِهَا.

وقال أبو حاتم: لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد.
انتهى.

٤- الصيام في شعبان

٦٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٩٦٩)، مسلم (١١٥٣))

وَالْفَقْهُ لِمُسْلِمٍ

فيه دليل على أن صومه ﷺ لم يكن مختصاً بشهر دون شهر وأنه كان ﷺ يسرّد الصيام أحياناً ويسرّد الفطر أحياناً ولعله كان يفعل ما يقتضيه الحال من تحرّره عن الأشغال فيتابع الصوم ومن عكس ذلك فيتابع الإفطار.

ودليل على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره.

وقد نهت عائشة على علّة ذلك فاستخرج الطبراني (الأوسط (٢٠٨٩)) عنها «أنه ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ قَرِيبًا آخَرَ ذَلِكَ فَيَجْتَمِعُ صَوْمُ السَّنَةِ بِصَوْمِ شَعْبَانَ» وفيه ابن أبي ليلى وهو ضعيف، وقيل: كان يصوم ذلك تعظيماً لرمضان كما أخرجه الترمذي (٦٦٣) من حديث أنس وغيره «أنه سئل رسول الله ﷺ: أي الصوم أفضل؟ فقال: شعبان لتعظيم رمضان» قال الترمذي: فيه صدقة بن موسى وهو عندهم ليس بالقوي.

وقيل: كان يصومه، لأنه شهر يغفل عنه الناس بين رجب ورمضان» كما أخرجه النسائي (٢٠١/٤) وأبو داود (٣٤٣٦) وصححه ابن خزيمة (٢١١٩) عن أسامة بن زيد قال: «قلت: يا رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان قال: ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأجِبْ أن يرفع في عملي وأنا صائم»

قلت: ويحتمل أنه كان يصومه لهذه الحكمة كلها. وقد

ثم قال ابن السكيتي وقد اعتنى شيخنا أبو محمد الدمياطي بجمع طرقه فاستدّ عن بضعة وعشرين رجلاً رووه عن سعد بن سعيد وأكثرهم حفاظاً نفّات منهم السفينان وتابع سعداً على روايته أخوه يحيى وعبد ربه وصفوان بن سليم وغيرهم.

ورواه أيضاً عن النبي ﷺ ثوبان وأبو هريرة الطبراني في المعجم الأوسط (٧٦٠٧) وجابر (أحمد (٣٠٨/٣)) وابن عباس الطبراني في المعجم الأوسط (٤٦٤٢) والبراء بن عازب (الدارقطني في العلل (١٠٨/٦)) وعائشة ولفظ ثوبان: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرُهُ بِشَرِّهِ وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ».

رواه أحمد (٢٨٠/٥) والنسائي (النسائي «كبرى» كما في النسخة (٢١٠٧)).

٣- صيام النافلة

٦٤٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٨٤٠)، مسلم (١١٥٣))، وَالْفَقْهُ لِمُسْلِمٍ.

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يصوم يوماً في سبيل الله هو إذا أطلق يراذ به الجهاد».

(إلا باعد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين خريفاً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفَقْهُ لِمُسْلِمٍ).

فيه دلالة على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه عن قتال عدوه وكان فضيلة ذلك لأنه جمع بين جهاد عدوه وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وشهوته، وكفى بقوله: «باعد الله

غوررض حديث «إِنْ صَوْمَ شَعْبَانَ أَفْضَلُ الصُّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ»
بما أخرجه مسلم (١١٦٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أَفْضَلُ
الصُّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ صَوْمُ الْمُحَرَّمِ» وأورد عليه أنه لو كان
أفضل لحافظ على الإكثار من صيامه، وحديث عائشة يقتضي
أنه كان أكثر صيامه في شعبان.

فاجيب بأن تفضيل صوم المحرم بالنظر إلى الأشهر الحرم
وقد فضل شعبان مطلقاً.

وأما عدم إكثاره لصوم المحرم فقال النووي: لأنه إنما علم
ذلك آخر عمره.

٥- صيام ثلاثة أيام من الشهر

٦٤٨- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله تعالى عنه قَالَ:
«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ نَصُومَ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ».

رواه النسائي (٢٢٢/٤)، والترمذي (٧٦١) وصححه ابن حبان
(٣٦٥٠).

(وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ
مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» وبينها بقوله: (ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ
وخمسة عشرة. رواه النسائي والترمذي وصححه ابن حبان).

الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلفظ
«فَإِنْ كُنْتَ صَائِماً فَصُمْ الْغُرَّ» أي البيض.

أخرجه أحمد (٣٣٦/٢) والنسائي (٢٢٢/٤) وابن حبان
(٣٦٥٠).

وفي بعض الفاظهم عن النسائي «فَإِنْ كُنْتَ صَائِماً فَصُمْ
الْبَيْضَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ».

وأخرج أصحاب السنن (أبو داود (٢٤٤٩)، النسائي (٢٢٤/٤)،
ابن ماجه (١٧٠٧)) من حديث قتادة بن ملحان «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ
عَشْرَةَ، وَقَالَ: هِيَ كَهَيْئَةِ الدُّهْرِ».

وأخرج النسائي (٢٢١/٤) من حديث جرير مرفوعاً «صِيَامُ
ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَصِيَامِ الدُّهْرِ ثَلَاثَ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ»

الحديث. وإسناده صحيح.

وردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقاً
ومبينة بغير الثلاثة.

وأخرج أصحاب السنن (أبو داود (٢٤٥٠)، الترمذي (٧٤٢)،
النسائي (٢٠٤/٤)، ابن ماجه (١٧٢٥)) وصححه ابن خزيمة (٢١٢٩)
من حديث ابن مسعود «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ عِدَّةَ ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ».

وأخرج مسلم (١١٦٠) من حديث عائشة «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَا يَبَالِي فِي أَيِّ الشَّهْرِ
صَامَ».

وأما المعينة بغير الثلاث فهي ما أخرجه أبو داود (٢٤٥١)
والنسائي (٢٠٣/٤) من حديث حفصة «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَصُومُ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، الْاَثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَالْاَثْنَيْنِ مِنَ
الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».

ولا معارضة بين هذه الأحاديث فإنها كلها دالة على ندية
صوم كل ما ورد وكل من الرواة حكى ما أطلع عليه إلا أن ما
أمر به وحث عليه ووصى به أولى وأفضل.

وأما فعلة ﷺ فلعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة
ذلك وقد عيّن الشارع أيام البيض للعلماء في تعيين الثلاثة
الأيام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة سردتها في
الشرح.

٥- باب ما نهى عن صومه

١- نهى المرأة عن الصيام إلا بإذن زوجها

٦٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ
وَرَجُلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

نُقِيَ عَنْهُ بِالْبُخَارِيِّ (٥١٩٥)، مسلم (١٠٢٦)، واللفظ للبخاري.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٤٥٨) «فِي رَمَضَانَ»

(١٠٤/٨) من حديث بشر بن سُحيم وأصحاب السنن [أبو داود (٢٤١٩)، الترمذي (٧٧٣)، النسائي (٢٥٢/٥)] من حديث عُقبة بن عامر والبزار [كما في التلخيص (١٩٧/٢)] من حديث ابن عمر «أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد».

وأخرج أبو داود (٢٤١٨) من حديث عمرو من حديث عمر في قصته «أنه ﷺ كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِإِفْطَارِهَا وَيَنْهَاهُمْ عَنْ صِيَامِهَا أَيَّامَ التَّشْرِيقِ».

وأخرج الدارقطني (١٨٧/٢) من حديث عبد الله بن حذافة السهمي «أيام التشريق أيام أكل وشرب ويَعَالُ البعَالُ: مُوَاقَعَةُ النِّسَاءِ».

والحديث وما سَقْنَاهُ في معناه دالٌّ على النهي عن صوم أيام التشريق وإنما اختلف هل هو نهي تحريم أو تنزيه:

فَلَقَبَ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ مُطْلَقًا جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ وَغَيْرُهُمْ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ وَهَؤُلَاءِ قَالُوا: لَا يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ وَلَا غَيْرُهُ وَجَعَلُوهُ مُخَصَّصًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» [البقرة: ١٩٦]؛ لِأَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ فِيمَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ وَمَا بَعْدَهُ، وَالْحَدِيثُ خَاصٌّ بِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عُمُومٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَجِّ وَغَيْرِهِ فَيَرْجَحُ خُصُوصُهَا لِكُونِهِ مَقْصُودًا بِالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَمَلًا لِلصَّوْمِ وَإِنْ دَأَبَتْهَا بِإِغْيَارٍ مَا هِيَ مُؤَهَّلَةٌ لَهُ كَانَتْهَا مُنَافِيَةً لِلصَّوْمِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَةُ إِلَى أَنَّهُ يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ الْفَاقِدُ لِلْهَدْيِ كَمَا يُفِيدُهُ سِيَاقُ الْآيَةِ وَرَوَايَةُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالُوا: وَلَا يَصُومُهَا الْقَارُنُ وَالْحَصْرُ إِذَا فَقَدَ الْهَدْيَ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ وَمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَهُوَ الْحَصْرُ وَالْقَارُنُ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَلَمَّا افَادَهُ:

٦٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصِمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٩٧، ١٩٩٨)

وهو قوله (وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما قالا: لم يُرَخَّصْ بصيغة المجهول (في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَيْ الْمَرْوُجَةِ بَدْلِيلُ قَوْلِهِ (أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ) أَيُّهَا حَاضِرٌ (إِلَّا بِإِذْنِهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ زَادَ أَبُو دَاوُدَ: غَيْرَ رَمَضَانَ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَفَاءَ بِحَقِّ الزَّوْجِ مِنَ التَّطَرُّعِ بِالصَّوْمِ وَإِنَّمَا رَمَضَانُ فَإِنَّهُ يُجِبُّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَرِهَ الزَّوْجُ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَلَوْ صَامَتِ النِّفْلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَتْ فَاعِلَةً لِحَرَمٍ.

٢- النهي عن صيام العيدين

٦٥٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ؛ لِأَنَّ أَوَّلَ النَّهْيِ التَّحْرِيمَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ فَلَوْ نَذَرَ صَوْمَهُمَا لَمْ يَتَعَذَّرْ نَذَرُهُ فِي الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرٌ بِمَعْصِيَةٍ وَقِيلَ: يَصُومُ مَكَانَهَا عَنْهَا.

٣- النهي عن صيام أيام التشريق

٦٥١- وَعَنْ ثُبَيْشَةَ الْهَذَلِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٤١)

(وَعَنْ ثُبَيْشَةَ) بَضَمُ النُّونِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونُ الْمَثْنَاءِ التَّخْيِيفَةِ وَشِينٌ مُعْجَمَةٌ يُقَالُ لَهُ: ثُبَيْشَةُ الْخَيْرِ بْنُ عَمْرِو وَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

(الْهَذَلِيَّةُ) ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَقِيلَ: يَوْمَانِ بَعْدَ النَّحْرِ.

(«أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٤٢) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ حَبَّانَ [الإحسان (٣٦٠٢)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالنَّسَائِيَّ

الْهَدْي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وقال أبو جعفر الطبري: يُفَرَّقُ بَيْنَ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ بَأَنِ
الْإِجْمَاعُ مُتَعَقِدٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ الْعِيدِ وَلَوْ صَامَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.
وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ إِفْرَادِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ
لِلتَّنْزِيهِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ
مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقَلَمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٤٢) وَحَسَنَهُ. فَكَانَ فَعْلُهُ ﷺ قَرِينَةً
عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّهُ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ
وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ.

وَخُتِلَفَ فِي وَجْهِ حِكْمَةِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ:

أَظْهَرُهَا أَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ كَمَا رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَأْسُ
[[٥٣٢/٢]] مَرْفُوعًا «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدُكُمْ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٧/٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيٍّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَطَوِّعًا مِنَ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْ يَوْمَ
الْخَمِيسِ وَلَا يَصُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ يَوْمٌ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَذِكْرٍ».

وَهَذَا أَيْضًا مِنْ أَدَلَّةِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ
كَالْعِيدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَإِنَّهُ تَزُولُ حُرْمَةُ صَوْمِهِ بِصِيَامِ يَوْمٍ قَبْلَهُ
وَيَوْمٍ بَعْدَهُ كَمَا يُفِيدُهُ:

٦٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«لَا يَصُومُنَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ
يَوْمًا قَبْلَهُ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩٨٥) - مُسْلِمٌ (١١٤٤)]

فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى زَوَالِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ لِحِكْمَةِ لَا نَعْلَمُهَا فَلَوْ
أَفْرَدَهُ بِالصَّوْمِ وَجِبَ فِطْرُهُ كَمَا يُفِيدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ (٣٢٤/٦)
وَالْبُخَارِيُّ (١٩٨٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٢) مِنْ حَدِيثِ «جُوزِيَتْهُ أَنْ
النَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ لَهَا:
أَصُمْتَ أَمْسِي؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: تَصُومِينَ غَدًا قَالَتْ: لَا، قَالَ:
فَأَفْطِرِي» وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ.

فَإِنَّهُ إِذَا أَنْ صَوْمَ أَيَّامِ الشَّرِيقِ جَائِزٌ رُخْصَةً لِمَنْ لَمْ يَجِدِ
الْهَدْيَ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا أَوْ مُحْضَرًا لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ بِنَاءً
عَلَى أَنَّ فَاعِلَ «يُرْخَصُ» هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ مَرْفُوعٌ فِي
ذَلِكَ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

ثَالِثًا أَنَّهُ إِنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى عَهْدِهِ ﷺ كَانَ حُجَّةً وَإِلَّا فَلَا
وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِالْفَاعِلِ فِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطِيِّ (١٨٦/٢)
وَالطَّحَاوِيِّ «[شرح معاني الآثار] (٢٤٣/٢)» إِلَّا أَنَّهَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ
وَلَفْظُهَا «رُخْصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ أَنْ
يَصُومَ أَيَّامَ الشَّرِيقِ» إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ الْمُتَمَتِّعَ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لِأَهْلِ
هَذَا الْقَوْلِ وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٩٩٦) مِنْ فَعْلٍ عَائِشَةَ وَأَبِي
بَكْرٍ وَفَتِيًّا لَعَلِّي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ
وَأَنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُهَا لِكُلِّ وَاحِدٍ وَهُوَ قَوْلٌ لَا يَنْهَضُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

٤- النهي عن صيام يوم الجمعة

٦٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْصُمُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ
مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ
بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٤٤)

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ تَخْصِيسِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِالْعِبَادَةِ
بِصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ غَيْرِ مُتَعَادَةٍ إِلَّا مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ كَقِرَاءَةِ
سُورَةِ الْكَهْفِ [الْمُسْتَدْرَكُ] (٣٦٨/٢) فَإِنَّهُ وَرَدَ تَخْصِيسُ لَيْلَةِ
الْجُمُعَةِ بِقِرَاءَتِهَا وَسُورٍ أُخَرُ وَرَدَتْ بِهَا أَحَادِيثُ فِيهَا مَقَالٌ.

وَقَدْ دَلَّ هَذَا بِعُمُومِهِ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الرُّغَائِبِ
[الموضوعات] لابن الجوزي (١٠٠٨) فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ
وَلَوْ ثَبِتَ حَدِيثُهَا لَكَانَ مُخَصَّصًا لَهَا مِنْ عُسْرِ النَّهْيِ لَكِنْ
حَدِيثُهَا تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ وَحَكَمُوا بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ.

وَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ النَّفْلِ بِصَوْمِ يَوْمِهَا مُتَفَرِّدًا.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبِتَ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ الْجُمُعَةِ كَمَا ثَبِتَ عَنْ

صَوْمِ الْعِيدِ.

٥- النهي عن صيام النصف الأخير من شعبان

٦٥٥- وَعَنْهُ أَيْضاً ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانٌ فَلَا تَصُومُوا».

رواه الخمسة زاحد (٤٤٦/٢)، أبو داود (٢٣٣٧)، الترمذي (٧٣٨)، النسائي وكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٤٠٩)، ابن ماجه (١٦٥١) واستنكره أحمد.

(وعنه) أي: أبي هريرة ﷺ (أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانٌ فَلَا تَصُومُوا». رواه الخمسة واستنكره أحمد) وصححه ابن حبان (٣٥٨٩) وغيره. وإنما استنكره أحمد؛ لأنه من رواية العلاء بن عبد الرحمن.

قلت: وهو من رجال مسلم.

قال المصنف في التريب: إنه صدوق وربما وهم.

والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد انتصافه ولكنه مقيّد بحديث «إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمًا مُعْتَادًا» كما تقدّم (رقم ٦٠٨) واختلف العلماء في ذلك.

فذهب كثير من الشافعية إلى التحريم لهذا النهي.

وقيل: إنه يكره إلا قبل رمضان بيوم أو يومين فإنه محرم. وقيل: لا يكره.

وقيل: إنه مندوب، وأن الحديث مؤول بمن يضعفه الصوم وكأنهم استدلوا بحديث «أَنَّ ﷺ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ» (أبو داود (٢٣٣٦)، الترمذي (٧٣٦)، النسائي (١٥٠/٤)، ابن ماجه (١٦٤٨)) ولا يخفى أنه إذا تعارض القول والفعل كان القول مقدماً.

٦- النهي عن صيام يوم السبت

٦٥٦- وَعَنِ الصَّمَاءِ بِنْتِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمَّا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءً عَنِيبًا أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا».

رواه الخمسة زاحد (٣٦٨/٦)، أبو داود (٢٤٢١)، الترمذي (٧٤٤)، النسائي وكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٥٩١)، ابن ماجه (١٧٢٦) ورِجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ وَقَدْ انْكَرَهُ مَالِكٌ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ مَنْسُوخٌ

(وعن الصَّمَاءِ) بالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ (بِنْتُ بُسْرِ) بالموحدة مضمومة وسين مُهْمَلَةٍ اسمها بَهِيَّةٌ بضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المشاءِ التَّخْيِثِ.

وقيل: اسمها بَهِيمةٌ بزيادة الميم هي أختُ عبدِ اللهِ بنِ بُسْرِ روى عنها أخوها عبدُ اللهِ (أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمَّا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءً») بفتح اللام فحاء مُهْمَلَةٍ ممدودة.

(عن) بكسر المَهْمَلَةِ وفتح النون فموحدة الفاكهة المعروفة.

والمراد قشره

(أو عُودَ شَجَرَةٍ فليمضغها) أي يطعمها للفطير بها.

(رواه الخمسة ورجاله ثقات إلا أنه مضطرب وقد انكره مالك وقال أبو داود: هو منسوخ) أما الاضطراب فلائنه رواه عبدُ اللهِ بنِ بُسْرِ عن أخيه الصَّمَاءِ.

وقيل: عن عبدِ اللهِ وليس فيه ذكر أخيه.

قيل: وليست هذيه بعلّة قادحةً فإنّه صحابي، وقيل «عنه عن أبيه بُسْر» وقيل «عن الصَّمَاءِ عن عائشة».

قال النسائي: هذا حديث مضطرب.

قال المصنف: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أَخِيهِ وَعِنْدَ أَخِيهِ بِوَاسِطَةٍ وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ صَحِيحَةٌ.

وقد رجّح عبدُ الحَقِّ الطَّرِيقَ الْأَوَّلَ وَتَبَعَ فِي ذَلِكَ الدَّارِقُطِيُّ.

لكن هذا التلؤن في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهم الرواية وينبئ بقلّة الضبط، إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلّة الضبط وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوي أيضاً عن عبدِ اللهِ بنِ بُسْرِ.

وَأَمَّا إِنْكَارُ مَا لِكُلِّ لَهٗ فَإِنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَالِكٍ: إِنَّهُ قَالَ: هَذَا كَذِبٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ فَلَعَلَّهُ ارَادَ أَنْ نَاسَخَهُ قَوْلُهُ:

٧- مشروعية صيام السبت والأحد

٦٥٧- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَيَوْمَ الْأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَهُمْ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [كبرى] كما في نسخة الأشراف (١٨٢٠٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٦٧)، وَهَذَا لَفْظُهُ.

فَالنَّهْيُ عَنْ صَوْمِهِ كَانَ أَوَّلَ الْأَمْرِ حَيْثُ كَانَ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ ثُمَّ كَانَ آخِرَ أَمْرِهِ ﷺ مُخَالَفَتَهُمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ.

وَقِيلَ: بَلِ النَّهْيُ كَانَ عَنْ إِفْرَادِهِ بِالصَّوْمِ إِلَّا إِذَا صَامَ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهُ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٧٤٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَةَ وَالْخَمِيسَ».

وَحَدِيثُ الْكِتَابِ دَالٌّ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ مُخَالَفَةً لِأَهْلِ الْكِتَابِ.

وظَاهِرُهُ صَوْمُ كُلِّ عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَالْاجْتِمَاعِ.

٨- النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة

٦٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ [أحمد (٣٠٤/٢)، أبو داود (٢٤٤٠)، النسائي في [كبرى] كما في نسخة الأشراف (١٤٢٥٣)، ابن ماجه (١٧٣٢)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٠١) وَالْحَاكِمُ (المستدرک: ٤٣٤/١) وَاسْتَكْرَاهُ الْعَقْلِيُّ [الضعفاء الكبير (٢٩٨/١)]

لأن في إسناده مهدياً الهجري ضعفه العقيلي وقال: لا يتابع عليه والراوي عنه مختلف فيه.

قُلْتُ: فِي الْخِلَاصَةِ: إِنَّهُ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَا أَعْرِفُهُ.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَصَحَّحَ حَدِيثَهُ وَأَقْرَبَهُ الذَّهَبِيُّ فِي مُخْتَصَرِ الْمُسْتَدْرَكِ وَلَمْ يَعُدَّهُ مِنَ الضَّعُفَاءِ فِي «الْمَعْنَى» وَأَمَّا الرَّائِي عَنْهُ فَإِنَّهُ حَوْشَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّقْرِيبِ: إِنَّهُ ثَقَّةٌ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ وَإِلَيْهِ دَعَبَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَقَالَ: يَجِبُ إِفْطَارُهُ عَلَى الْحَاجِّ. وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَضَعِفْ عَنِ الدَّعَاءِ نَقَلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَاخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِفْطَارُهُ.

وَأَمَّا هُوَ ﷺ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ مُقْطِعاً فِي حَجَّتِهِ وَلَكِنْ لَا يَدُلُّ تَرْكُهُ الصَّوْمَ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

نَعَمْ يَدُلُّ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ هُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْمَفْضُولَ لِيَبَانَ الْجَوَازُ فَيَكُونُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْرِيعِ وَالتَّبْلِيغِ بِالْفِعْلِ وَلَكِنْ الْأَظْهَرُ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ النَّهْيِ.

٩- النهي عن صيام الدهر

٦٥٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْكَبَدَ».

تَفَقَّحَ عَلَيْهِ [البحاري (١٩٧٧)، مسلم (١١٥٩)].

اِخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ قَالَ شَارِحُ الْمَصَابِيحِ: فَسَّرَ هَذَا مِنْ

وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الدَّعَاءِ عَلَيْهِ زَجْرٌ لَهُ عَنْ صَنِيعِهِ.

وَالْآخَرُ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ.

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بِمُكَابَدَةِ سُورَةِ الْجُوعِ وَحَرِّ الظَّمَا لِاغْتِيَادِهِ الصَّوْمَ حَتَّى خَفَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْتَرِ إِلَى الصَّبْرِ عَلَى الْجَهْدِ الَّذِي

يَتَعَلَّقُ بِهِ الثَّوَابُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ فَضِيلَةُ الصَّوْمِ وَيُؤَيِّدُ أَنَّهُ لِلْإِجَابَةِ

٦٦٠- وَلِمُسْلِمٍ (١١٦٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ بَلَفَظَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»

وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ (٧٦٧) عَنْهُ بَلَفَظَ «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطَرْ».

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنْ كَانَ دُعَاءُ فَيَا وَيْحَ مِنْ دَعَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْخَبَرُ فَيَا وَيْحَ مِنْ أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصُمْ وَإِذَا لَمْ يَصُمْ شَرْعاً فَكَيْفَ يُكْتَبُ لَهُ ثَوَابٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صِيَامِ الْأَبَدِ فَقَالَ بِتَحْرِيمِهِ طَائِفَةٌ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ خُزَيْمَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ.

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى جَوَازِهِ وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ بِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ صَامَةٍ مَعَ الْأَيَّامِ الْمُنْهِي عَنْهَا مِنَ الْعِيدِينَ وَالْيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ تَأْوِيلُ مُرَدُّهُ بِنَهْيِهِ ﷺ لِابْنِ عَمْرٍو عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ.

وَتَعْلِيلُهُ بِأَنَّ لِنَفْسِهِ عَلَيْهِ حَقّاً وَلِأَهْلِهِ حَقّاً وَلِضَيْفِهِ حَقّاً [البخاري (١٩٧٥)، مسلم (١١٥٩)] وَلِقَوْلِهِ [البخاري (٥٠٦٣)، مسلم (١٤٠١)] «أَمَّا أَنَا فَأَصُومُ وَأَفْطِرُ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتَيْيَ فَلَيْسَ مِنِّي» فَالتَّحْرِيمُ هُوَ الْأَوْجَهُ دَلِيلًا.

وَمَنْ أَدْلَيْتِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٤/٤) وَالنَّسَائِيُّ (كما في «الحففة» (٩٠/١)) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعاً «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيَّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ وَعَقِدَ بَيْدَهُ».

قَالَ الْجُمْهُورُ: يُسْتَحَبُّ صَوْمُ الدَّهْرِ لِمَنْ لَا يُضْعِفُهُ عَنْ حَقِّهِ وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ النَّهْيِ تَأْوِيلًا غَيْرَ رَاجِحٍ وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ ﷺ شَبَّهَ صَوْمَ سِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ مَعَ رَمَضَانَ وَشَبَّهَ صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ بِصَوْمِ الدَّهْرِ فَلَوْلَا أَنَّ صَاحِبَهُ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ لَمَا شَبَّهَ بِهِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ مَشْرُوعِيَّتِهِ فَإِنَّهَا تُغْنِي عَنْهُ كَمَا اغْتَنِيَ الْخَمْسُ الصَّلَوَاتُ عَنْ الْخَمْسِينَ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ كَانَتْ فُرِضَتْ مَعَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّاهَا أَحَدٌ لَوَجِبَ بِهَا لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَوَاباً بَلْ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ.

نَعَمْ أَخْرَجَ ابْنُ السَّنَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «مَنْ صَامَ الدَّهْرَ فَقَدْ وَهَبَ نَفْسَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

إِلَّا أَنَّا لَا نَدْرِي مَا صَحَّتُهُ.

٦- باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعْتِكَافُ لَفْعٌ: لُزُومُ الشَّيْءِ وَحَبْسُ النَّفْسِ عَلَيْهِ.

وَشَرْعاً: الْمَقَامُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ.

(وَقِيَامُ رَمَضَانَ) أَيُّ قِيَامٍ لِيَالِيهِ مُصَلِّياً أَوْ تَالِياً.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قِيَامُ رَمَضَانَ بِمَحْصَلِ بَصَلَاةِ التَّرَافُيعِ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِغْرَاقُ كُلِّ اللَّيْلِ بِصَلَاةِ النَّافِلَةِ فِيهِ وَيَأْتِي مَا فِي كَلَامِ النَّوَوِيِّ.

١- أجر من قام رمضان

٦٦١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٠٩)، مسلم (٧٥٩)]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا» أَيُّ: تَصَدِيقًا بِوَعْدِ اللَّهِ لِلثَّوَابِ.

(وَاحْتِسَابًا) مُنْصَوِّبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ كَالَّذِي عَطَفَ عَلَيْهِ أَيُّ طَلَباً لَوَجْهِ اللَّهِ وَثَوَابِهِ، وَالْإِحْتِسَابُ مِنَ الْحَسْبِ كَالِإِعْتِدَادِ مِنَ الْعُدُوِّ وَإِنَّمَا قِيلَ فِيمَنْ يَنْوِي بِعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ احْتِسَاباً؛ لِأَنَّهُ لَوْ حِثَّنُوهُ أَنْ يَعْتَدَ عَمَلَهُ فَعَجَلٌ فِي حَالِ مُبَاشَرَةِ الْفِعْلِ كَأَنَّهُ مُعْتَدٍّ بِهِ قَالَهُ فِي النِّهَايَةِ.

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُرِيدُ قِيَامَ جَمِيعِ لَيَالِيهِ وَأَنْ مَنْ قَامَ بَعْضَهَا لَا يَحْصُلُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِطْلَاقُ الذَّنْبِ شَامِلٌ لِلْكِبَارِ وَالصَّغَاتِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالصَّغَاتِ وَبِهِ جَزَمَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَنَسَبَهُ عِيَاضُ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَهُوَ مِنِّي عَلَى أَنَّهُ لَا تُغْفَرُ

الكبائر إلا بالتوبة وقد زاد النسائي «كبرى» كما في «الصفة»
[٢٧، ٢٦/١١] في روايته «ما تقدم وما تأخر» وقد أخرجها أحمد
[٣٨٥/٢] وأخرجت من طريق مالك وتقدم معنى مغفرة الذنوب
التأخر.

والحديث دليل على فضيلة قيام رمضان والذي يظهر أنه
يحصل بصلوة الوتر إحدى عشرة ركعة كما كان ﷺ يفعل في
رمضان وغيره كما سلف في حديث عائشة [١١٤٧] م
[٨٣٧].

وأما التراويح على ما اغتيد الآن فلم تقع في عصره ﷺ
إنما كان ابتدئها عمر في خلافته وأمر أبا أن يجمع الناس.

واختلف في القدر الذي كان يصلي به أبي.

ف قيل: كان يصلي بهم إحدى عشرة ركعة وروي إحدى
وعشرون وروي عشرون ركعة، وقيل: ثلاث وعشرون، وقيل
غير ذلك وقد قدمنا تحقيق ذلك.

٢- الحضر على القيام في العشر الأواخر

٦٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - أَيِ الْعَشْرِ
الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ - شَدَّ مِزْرَهُ، وَاحْتَبَأَ لَيْلَهُ، وَأَقْبَطَ
أَهْلَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٤)، مسلم (١١٧٤)].

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا
دخل العشر أي العشر الأخيرة من رمضان هذا التفسير مدرج
من كلام الراوي.

(شد مزره) أي اعتزل النساء.

(واحبا ليله وأبظ أهله متفق عليه) وقيل في تفسير «شد
مزره»: إنه كناية عن التشمير للعبادة.

قيل: ويحتمل أن يكون المعنى أنه شد مزره جمعه فلم يحلله
واعتزل النساء وشمر للعبادة. إلا أنه يبعده ما روي عن علي
[السنن الكبرى] ليهقي (٣١٤/٤) ﷺ بلفظ «فشد مزره واعتزل

النساء» فإن العطف يقتضي المغايرة وإيقاع الإحياء على الليل
مجاز عقلي لكونه زماناً للإحياء نفسه.
والمراد به الشهر.

وقوله (أبظ أهله) أي للصلاة والعبادة وإنما خص بذلك
ﷺ آخر رمضان لقرب خروج وقت العبادة فيجتهد فيه؛ لأنه
خاتمة العمل والأعمال بخواتيمها.

٦٦٣- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٦)، مسلم (١١٧١)].

(وعنها) أي عائشة (رضي الله عنها) «أن النبي ﷺ كان
يغتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل ثم
اغتكف أزواجه من بعده» متفق عليه) فيه دليل على أن
الاعتكاف سنة وأطب عليها رسول الله ﷺ وأزواجه من بعده.

قال أبو داود عن أحمد: لا أعلم عن أحد من العلماء
خلافاً أن الاعتكاف سنون وأما المقصود منه فهو جمع القلب
على الله تعالى بالخلاوة مع خلوة المعدة، والإقبال عليه تعالى
والتنعم بذكره والإعراض عما عداه.

٣- الاعتكاف بعد الفجر

٦٦٤- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ
النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ
مُغْتَكِفَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٣)، مسلم (١١٧٢)].

(وعنها) أي عائشة رضي الله عنها.

(قالت: «كان النبي ﷺ إذا أراد أن يغتكف صلى الفجر ثم
دخل مغتكفه» متفق عليه).

فيه دليل على أن أول وقت الاعتكاف بعد صلاة الفجر
وهو ظاهر في ذلك.

وقد خالف فيه من قال: إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان مُعْتَكِفًا نَهَارًا وقبل غروب الشمس إذا كان مُعْتَكِفًا لَيْلًا وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو ﷺ في المسجد ومن بعد صلاته الفجر يخلو بنفسه في المحل الذي أعدّه لاغتيكافه.

(قلت) ولا يخفى بعده فإنها كانت عَادَتُهُ ﷺ أنه لا يخرج من منزله إلا عند الإقامة للصلاة.

٥- ما يُمنع منه المعتكف

٦٦٦- وَعَنْهَا قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ».

رواه أبو داود (٢٤٧٣) ولا بأس برجاله إلا أن الرجوع وقف آخره (وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت: السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ) مما سلف ونحوه (ولا اغتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ، رواه أبو داود ولا بأس برجاله إلا أن الرجوع وقف آخره) من قولها «ولا اغتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ».

وقال المصنف: جزم الدارقطني أن القدر الذي من حديث عائشة قولها (لا يخرج إلا لحاجة) وما عداه ممن دونهما، انتهى من فتح الباري (٢٧٣/٤) وهنا قال: إن آخره موقوف.

وفيه دلالة أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عيَّنه هذه الرواية.

وأنه أيضاً لا يخرج لشهود الجمعة وأنه إن فعل - أي ذلك - بطل اغتِكَافُه.

وفي المسألة خلاف كبير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه. وأما اشتراط الصوم فيه خلاف أيضاً وهذا الحديث الموقوف دالٌّ على اشتراطه.

وفيه أحاديث منها في نفي شرطيه ومنها في إثباته والكل لا يستتص حجة إلا أن الاغتِكَاف عُرف من فعله ﷺ ولم يعتكف إلا صائماً.

واغتِكَافُه في العشر الأول من شوال الظاهر أنه صائماً ولم يعتكف إلا من ثاني شوال، لأن يوم العيد يوم شغل بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجبانة إلا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الشرطية.

٤- لا يخرج من الاعتكاف إلا لحاجة

٦٦٥- وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا».

متفق عليه، واللفظ للبخاري (البخاري (٢٠٢٩)، مسلم (٢٩٧)).

(وعنها) أي عائشة رضي الله عنها (قالت: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا» متفق عليه واللفظ للبخاري).

في الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض بدنه لا يضر.

وفيه أنه يُشرع للمعتكف النظافة والغسل والحلق والتزيت.

وعلى أن العمل السير من الأفعال الخاصة بالإنسان يجوز فعلها وهو في المسجد.

وعلى جواز استخدام الرجل لزوجته.

وقوله (إلا لحاجة) يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للامر الضروري والحاجة فسرها الزهري بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائيهما واختلف في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب والحق بالبول والغائط جواز الخروج للفسد والحجامة ونحوهما.

وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطية إلا عن بعض العلماء .

والمراد من كونه جامعاً أن تُقام فيه الصلوات وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة .

وقال الجمهور: يجوز في كل مسجد إلا لمن تلوّمه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع .

وفيه مثل ما في الصرم من أنه ﷺ لم يكتف إلا في مسجده وهو مسجد جامع .

ومن الأحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله .

٦٦٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ» .

رواه الدارقطني (١٩٩/٢) والحاكم (٤٣٩/١)، والراجح وقفه أيضاً

وهو قوله: (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ» . رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه أيضاً) على ابن عباس قال البيهقي (٣١٩/٤): الصحيح أنه موقوف ورفعته وهم .

(قلت) وللإختلاف في هذا مصرح فلا يقوم دليلاً على عدم الشرطية .

وأما قوله: إلا أن يجعله على نفسه، فالمراد أن يندرج بالصوم .

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قَالَ المصنف: لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء .

وقوله (أروا) بضم الهَمْزة على البناء للمجهول .

(ليلة القدر في المنام) أي قيل لهم في المنام: هي (في السبع الأواخر) فقال رسول الله ﷺ: أرى بضم الهَمْزة أي اظن (رؤياكم قد تواطأت) أي توافقت لفظاً .

ومعنى (في السبع الأواخر) لمن كان متحرّجاً فليتحركها في السبع الأواخر متفق عليه) وأخرج مسلم (١١٦٥) من حديث ابن عمر مرفوعاً «التَّيَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرَةِ فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ فَلَا يَغْلِبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي» .

وأخرج أحمد (٣٦/٢) «رَأَى رَجُلٌ أَنْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ أَوْ كَذَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: التَّيَسُّوْهَا فِي الْعَشْرِ الْبَوَاقِي فِي الْوَيْلِ مِنْهَا» .

وروى أحمد (١٣٣/١) من حديث علي مرفوعاً «إِنْ غَلِبْتُمْ فَلَا تُغْلِبُوا عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي» .

وجمع بين الروايات بأن العشر للاختياط منها وكذلك السبع والتسع؛ لأن ذلك هو المظنة وهو أقصى ما يُظن فيه الإدراك .

وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستئذان إليها في الأمور الوجودية بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية .

٧- ليلة القدر في ليلة سبع وعشرين

٦٦٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ» .

رواه أبو داود (١٣٨٦)، والراجح وقفه .

وقد احتج في نفيها على أربعين قولاً أوردتها في فتح الباري (٢٦٧، ٢٦٢/٤) .

(وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ فِي «لَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ» . رواه أبو داود) (والراجح وقفه) على معاوية وله حكم الرفع .

٦- ليلة القدر في السبع الأواخر

٦٦٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَرَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ، فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّجًا فَلْيَتَحَرَّجْ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ» .

متفق عليه البخاري (٢٠١٥)، مسلم (١١٦٥)

ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الطَّبْرِيِّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَآخَرُونَ.

وَالثَّانِي ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ وَبَدَّلَ لَهُ مَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٦٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقَهَا» قَالَ الثَّوْرِيُّ أَنِّي يَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ يُؤَافِقُهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هُوَ ذَلِكَ.

وَرَجَّحَ هَذَا الْمَصْنُفُ قَالَ: وَلَا أَتَكْبِرُ حُصُولَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ لِمَنْ قَامَ لَا يَتَيَّأَمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَإِنْ لَمْ يُؤَافِقْ لَهَا، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي حُصُولِ الثَّوَابِ الْمَعِينِ الْمَوْعُودِ بِهِ وَهُوَ مَغْفَرَةٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

٩- لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ

٦٧١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُشَدُّ بِضِمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى أَنَّهُ نَفْيٌ وَيُرْوَى بِسُكُونِهَا عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ).

(الرِّحَالُ) جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ لِلْبَعِيرِ كَالشَّرْحِ لِلْفَرَسِ وَشِدَّةٌ هُنَا كِتَابَةٌ عَنِ السُّقْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَةَ غَالِبًا.

(إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيِ الْحَرَمِ (وَمَسْجِدِي هَذَا) هَذَا الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنْ إِدْخَالَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: لَا يَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ النَّهْيُ بِحَاجِزَةٍ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْتَقِيمُ شَرْعًا أَنْ يُقْصَدَ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا هَذِهِ الْبِقَاعُ لِإِخْتِصَاصِهَا بِمَا اخْتَصَتْ بِهِ مِنَ الْمَزِيَّةِ الَّتِي شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَا.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُوَ الْحَرَمُ كُلُّهُ لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ «أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: هَذَا الْفَضْلُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَخَذَهُ أَمْ فِي الْحَرَمِ؟ قَالَ: بَلَى فِي الْحَرَمِ كُلِّهِ».

(وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَعْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا أوردتها في فتح الباري) وَلَا حَاجَةَ إِلَى سَرْدِهَا؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَيْسَ فِي تَعْيِينِهَا كَالْقَوْلِ بِأَنَّهَا رَفَعَتْ وَالْقَوْلِ بِإِنْكَارِهَا مِنْ أَصْلِهَا فَإِنَّ هَذِهِ عِنْدَ الْمَصْنُفِ مِنَ الْأَرْبَعِينَ.

وَفِيهَا أَقْوَالٌ أُخَرُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَأَظْهَرُ الْأَقْوَالِ أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٦٦/٤) بَعْدَ سَرْدِهِ الْأَقْوَالِ: وَأَرْجَحُهَا كُلُّهَا أَنَّهَا فِي وَتَرِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَأَنَّهَا تَنْتَقِلُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ وَأَرْجَاهَا أَوْتَارُ الْوَتَرِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: إِحْدَى وَعَشْرِينَ أَوْ ثَلَاثَ وَعَشْرِينَ عَلَى مَا فِي حَدِيثِي أَبِي سَعِيدٍ (خ (٢٠١٦)، م (١١٦٧)) وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ [م (١١٦٨)، (٢١٨)] وَأَرْجَاهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ.

٨- مَا يُقَالُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٦٧٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي».

رَوَاهُ الْعُصْمَةُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ (١٧١/٦)، النَّسَائِيُّ (عَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٨٧٨، ٨٧٩)، ابْنُ مَاجَه (٣٨٥٠)، غَيْرُ أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْفَرِيزِيُّ (٣٥١٣)، وَالْحَاكِمُ (٥٣٠/١).

قِيلَ: عَلَامَتُهَا أَنَّ الْمَطْلُعَ عَلَيْهَا يَرَى كُلَّ شَيْءٍ سَاجِدًا.

وَقِيلَ: يَرَى الْأَنْوَارَ فِي كُلِّ مَكَانٍ سَاطِعَةً حَتَّى الْمَوَاضِعَ الْمَظْلُومَةَ.

وَقِيلَ: يَسْمَعُ سَلَامًا أَوْ خُطَابًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

وَقِيلَ: عَلَامَتُهَا اسْتِجَابَةُ دُعَاءٍ مِنْ وَقَعَتْ لَهُ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ فَأَنَّهَا قَدْ تَحْصُلُ وَلَا يُرَى شَيْءٌ وَلَا يُسْمَعُ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَقَعُ الثَّوَابُ الْمَرْتَبُ لِمَنْ أَتَفَقَّ أَنَّهُ وَافَقَهَا وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ أَوْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى كَشْفِهَا؟.

ولأنه لما أراد ﷺ التَّعِينَ للمسجد قال: «مسجدي هذا»
والمسجد الأقصى بيت المقدس سُمِّيَ بذلك؛ لأنه لم يكن وراءه
مسجد كما قاله الرُّمَّحَرِيُّ.

والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه ودل بمفهوم
الحصر أنه يُحرَّم شدُّ الرِّحَالِ لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين
أحياء وأمواتاً لقصد التَّقَرُّبِ ولقصد المواضع الفاضلة لقصد
التَّبرُّكِ بها والصلاة فيها وقد ذُهبَ إلى هذا الشيخ أبو محمد
الجربني وبه قال القاضي عياض وطائفة.

ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن [هو عند أحمد: ٧/٦] من
إنكار أبي بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور
وقال: لو أدركتك قبل أن تخرج ما خرجت.

واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة.

وذُهبَ الجمهور إلى أن ذلك غير مُحَرَّم واستدلوا بما لا
ينهُضُ وتَأَوَّلُوا أحاديث الباب بتأويل بعيدة ولا ينبغي التأويل
إلا بعد أن ينهض على خلاف ما أولوه الدليل.

وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة وأن أفضلها
المسجد الحرام؛ لأنَّ للتقديم ذكراً يدل على مزية المقدم ثم
مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى.

وقد دل لهذا أيضاً ما أخرجه البرزالي «كشف الاستار»
(٤٢٢) وحسن إسناده من حديث أبي الدرداء مرفوعاً «الصلاة
في المسجد الحرام بيانة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي
بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة».

وفي معناه أحاديث أخر.

ثم اختلفوا هل الصلاة في المساجد تعم الغرض والنفل أو
تخص الأول؟.

قال الطحاوي وغيره: إنها تخص بالفروض لقوله ﷺ
«أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة» [البخاري
(٧٣١)، مسلم (٧٨١)].

ولا يخفى أن لفظ الصلاة المعروف بلام الجنس عام فيشمل
النافلة إلا أن يقال: إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا
الفريضة فلا يشملها.

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُزَارُ بِهَا الْبَيْتُ وَيَقْصَدُ.

وَيَقُولُ (الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ) دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ الْعُمْرَةِ وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ وَلَا تَحْدِيدَ بِوَقْتٍ، وَقَالَتْ الْمَالِكِيَّةُ: يُكْرَهُ فِي السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهَا إِلَّا مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ وَأَفْعَالُهُ ﷺ تُحْمَلُ عَنْدهُمْ عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ أَحْوَالِهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتْرَكُ الشَّيْءَ وَهُوَ يَسْتَحِبُّ فَعَلَهُ لِيَرْفَعَ الْمَشَقَّةَ عَنِ الْأُمَّةِ وَقَدْ نَدَبَ إِلَى ذَلِكَ بِالْقَوْلِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ عُمُومُ الْأَوْقَاتِ فِي شَرْعِيَّتِهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَقِيلَ: إِلَّا لِلْمُتَلَبِّسِ بِالْحَجِّ وَقِيلَ: إِلَّا آيَاتُ التَّشْرِيقِ وَقِيلَ: وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَقِيلَ: إِلَّا أَشْهُرُ الْحَجِّ لِغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ مُطْلَقًا وَفَعَلَهُ ﷺ لَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِكَرَاهَتِهَا فِيهَا فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَمَتَّعْ عُمْرَةَ الْأَرْبَعِ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَإِنْ كَانَتْ الْعُمْرَةُ الرَّابِعَةُ فِي حَجٍّ فَإِنَّهُ ﷺ حَجٌّ قَارِنًا كَمَا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَدَمَةُ الْأَجَلَّةُ.

٢- الْحَجُّ جِهَادُ الْمَرَاةِ

٦٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٥/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠/١)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ [الْبُخَارِيُّ (١٨٦١)]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ هُوَ إِنْخِبَارٌ يُرَادُّ بِهِ الْإِسْتِيفَاءُ.

(قَالَ: نَعَمْ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ) كَأَنَّهَا قَالَتْ: مَا هُوَ؟ فَقَالَ (الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ) أَطْلَقَ عَلَيْهِمَا لَفْظَ الْجِهَادِ بِجَارِأٍ شَبَّهَهُمَا بِالْجِهَادِ وَأَطْلَقَهُ عَلَيْهِمَا بِجَامِعِ الْمَشَقَّةِ.

٦- كتاب الحج

الْحَجُّ: يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهِمْلَةَ وَكَسْرُهَا لُغَتَانِ وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ بِالِاتِّفَاقِ.

وَأَوَّلُ فَرْضِهِ سَنَةٌ سَبْعٌ عَشْرٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ (١٠١/٢) أَنَّهُ فَرَضَ سَنَةٌ تِسْعٌ أَوْ عَشْرٌ وَفِيهِ خِلَافٌ.

١- بَابُ فَضْلِهِ وَبَيَانِ مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ

١- جزاء الحج الجنة

٦٧٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٧٧٣)، مُسْلِمٌ (١٣٤٩)]

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ») قِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِنِّمِ وَرَجَحَهُ النَّوَوِيُّ.

وَقِيلَ: الْمَقْبُولُ.

وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِأَن يَكُونَ حَالُهُ بَعْدَهُ خَيْرًا مِنْ حَالِهِ قَبْلَهُ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٢٥/٣) وَالْحَاكِمُ (٤٨٣/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَرُّ الْحَجِّ؟ قَالَ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَإِفْسَاءُ السَّلَامِ».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ وَلَوْ ثَبَتَ لَتَعَيَّنَ بِهِ التَّفْسِيرُ

(لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

الْعُمْرَةُ لُغَةً: الزَّيَارَةُ وَقِيلَ: الْقَصْدُ.

وَفِي الشَّرْعِ: إِحْرَامٌ وَسَعْيٌ وَطَوَافٌ وَحَلْقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ

وقوله (لا يقال فيه) إيضاح للمراد وبذكره خرج عن كونه استعارة.

والجواب من الأسلوب الحكيم.

(رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أي لابن ماجه.

(وإسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي في صحيح البخاري وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح فالمراد به البخاري أو أراد بذلك ما أخرجه البخاري (١٨٦١) من حديث عائشة بنت طلحة عن «عائشة أم المؤمنين أنها قالت: يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟ قال: لا، لكن أفضل الجهاد حج مبرور».

وأفاد تقييد إطلاق رواية أحمد للحج.

وأفاد أن الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد في حق النساء.

وأفاد أيضاً بظاهره أن العمرة واجبة إلا أن الحديث الآتي بخلافه وهو:

٣- استحبابُ العمرة

٦٧٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعرابيٌّ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: لَا. وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ.

رواه أحمد (٣١٦/٣) والترمذي (٩٣١) والراجح وقفه.

وأخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف (الكامل) (٢٥٠٧/٧).

يُخالفه وهو قوله: (وعن جابر رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ أعرابيٌّ بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط الغيث والكلا سواء كانوا من العرب أو من مواليهم والعربي من كان نسبة إلى العرب ثابتاً وجمعه أعراب ويجمع الأعرابي على الأعراب والأعراب).

(فقال: يا رسول الله، أخبرني عن العمرة أي عن حكمها كما أفادته (أواجبة هي قال: لا) أي لا تجب وهو من الإيجاب).

(وأن تعتمر خير لك) أي من تركها.

والأخيرة في الأجر تدل على ندبها وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والإنسان بهذه الجملة لدفع ما يؤثمهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والندب بل كان ظاهراً في الإباحة؛ لأنها الأصل فابان بها ندبها.

(رواه أحمد والترمذي) مرفوعاً (والراجح وقفه) على جابر فإنه الذي سأله الأعرابي وأجاب عنه وهو مما للاختصاص فيه مسرح.

(وأخرجه ابن عدي من وجه آخر) وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكدر عن جابر وأبو عصمة كذبوه.

(ضعيف) لأنه في إسناده أبا عصمة وفي إسناده عند أحمد والترمذي أيضاً الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف.

وقد روى ابن عدي (الكامل: ١٤٦٨/٤) والبيهقي (السنن الكبرى: ٣٥٠/٤) من حديث عطاء عن جابر «الحج والعمرة فريضتان» سيأتي بما فيه.

والقول بأن حديث جابر المذكور صحيحه الترمذي مردود بما في «الإمام» أن الترمذي لم يزد على قوله: حسن في جميع الروايات عنه وأفرط ابن حزم فقال: إنه مكذوب باطل.

وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة.

ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال: ليس في العمرة شيء ثابت، أنها تطوع وفي إيجابها أحاديث لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث:

٤- الحج والعمرة فريضتان

٦٧٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعاً «الحج والعمرة فريضتان» [الكامل: لابن عدي (١٤٦٨/٤)].

وهو قوله: (وعن جابر رضي الله عنه مرفوعاً «الحج والعمرة فريضتان») ولو ثبت لكان ناهضاً على إيجاب العمرة إلا أن المصنف لم يذكر هنا من أخرجه ولا ما قيل فيه والذي في التلخيص (٢٣٩/٢، ٢٤٠) أنه أخرجه ابن عدي والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف وقال ابن عدي: هو غير محفوظ عن عطاء.

وأخرجه أيضاً الدارقطني (٢٨٤/٢) من رواية زيد بن ثابت بزيادة «لا يضررك بأيهما بدأت» وفي إحدى طريقه ضعف وانقطاع في الأخرى.

ورواه البيهقي (٣٥١/٤) عن زيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفاً وإسناده أصح وصححه الحاكم (٤٧١/١).

ولما اختلفت الأدلة في إيجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء في ذلك سلفاً وخلفاً.

فذهب ابن عمر إلى وجوبها رواه عنه البخاري تعليقاً [كتاب العمرة، تحت باب (١)] ووصله عنه ابن خزيمة (٣٠٦٦) والدارقطني (٢٨٥/٢) وعلق أيضاً عن ابن عباس أنها لقريتها في كتاب الله ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [كتاب العمرة، تحت باب (١)] ووصله عنه الشافعي (الأم: ١٤٤/٢) وغيره وصرح البخاري بالوجوب وبوب عليه بقوله (باب وجوب العمرة وفضلها) وساق خبر ابن عمر وابن عباس.

واستدل غيره للوجوب بحديث «حج عن أبيك واعتبر» [أحمد (١٠/٤)، أبو داود (١٨١٠)، الرملي (٩٣٠)، النسائي (١١١/٥)، ابن ماجه (٢٩٠٦)]. وهو حديث صحيح.

قال الشافعي: لا أعلم في إيجاب العمرة أجود منه.

وإلى الإيجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الأدلة.

وأما الاستدلال بقوله تعالى ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد إلا وجوب الإتمام وهو متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة ولو تطوعاً.

وذهب الشافعية إلى أن العمرة فرض في الأظهر.

والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه.

٥- مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ

٦٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ».

رواه الدارقطني (٢١٦/٢) وصححه الحاكم (٤٤١/١)، والزجاج

إرساله.

وأخرجه الترمذي (٨١٣) من حديث ابن عمر وفي إسناده ضعف

(وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ أَيُّ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رواه الدارقطني وصححه الحاكم) قُلْتُ والبيهقي (٢٣٠/٤) أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(والزجاج إرساله) لأنه قال البيهقي: الصواب عن قتادة عن الحسن مرسلاً.

قال المصنف: يعني الذي أخرجه الدارقطني وسنده صحيح إلى الحسن ولا أرى الموصول إلا وهماً.

(وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضاً) أي كما أخرجه غيره من حديث أنس.

(وفي إسناده ضعف) وإن قال الترمذي: إنه حسن وذلك أن فيه راوياً متروك الحديث.

والحديث له طرق عن علي رضي الله عنه [الدارقطني (٢١٨/٢)] وعن ابن عباس [ابن ماجه (٢٨٩٧)] وعن ابن مسعود [الدارقطني (٢١٦/٢)] وعن عائشة [الدارقطني (١٧/٢)] وعن غيرهم من طرق كلها ضعيفة.

قال عبد الحق: طرقة كلها ضعيفة.

وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مسنداً والصحيح رواية الحسن المرسلة.

وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأمة فالزاد شرط مطلقاً والراحلة لمن داره على مسافة.

وقال ابن تيمية في شرح العمدة (١٢٩/٢) بعد سرده لما ورد في ذلك: فهذه الأحاديث مسندة من طرق حسان ومرسلة وموقوفة تدل على أن مناط الوجوب الزاد والراحلة مع علم النبي صلى الله عليه وسلم أن كثيراً من الناس يقدرُونَ على المشي أيضاً فإن الله قال في الحج «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧] أما أن يعني القدرة المتغيرة في جميع العبادات وهو مطلق المكنة أو قدراً زائداً على ذلك فإن كان المتبر هو الأول لم يحتاج إلى هذا التقييد كما لم يحتاج إليه في آية الصوم والصلاة فلم أن المتبر

قَدَرُ زَائِدٌ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ إِلَّا الْمَالُ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الْحُجَّ عِبَادَةٌ مُتَقَرَّرَةٌ إِلَى مَسَافَةٍ فَانْقَرَضَتْ وَجُوهُهَا إِلَى مَلِكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ كَالْجِهَادِ، وَدَلِيلُ الْأَصْلِ قَوْلُهُ «وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ» إِلَى قَوْلِهِ «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَتَذِمُنَّ أَمْوَالَهُمْ» [الطه: ٩٢]. انْتَهَى.

وَذَهَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ هِيَ الصَّحَّةُ لَا غَيْرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى» [البقرة: ١٩٧] فَإِنَّهُ فَسَّرَ الزَّادَ بِالتَّقْوَى.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنَ الْآيَةِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ سَبَبُ نَزُولِهَا.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالزَّادِ الْحَقِيقَةُ وَهُوَ وَإِنْ ضَعُفَتْ طَرَفُهُ فَكُنْزُهَا تَشْدُّ ضَعْفَهُ.

وَالْمُرَادُ بِهِ كِفَايَةُ فَاضِلَةٍ عَنْ كِفَايَةِ مَنْ يَعُولُ حَتَّى يَعُودَ لِقَوْلِهِ ﷺ «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضَيِّعَ مَنْ يَعُولُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٩٢).

وَيَجْزِي الْحُجَّ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ حَرَامًا وَيَأْتِي عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُجْزَى.

٦- حُجُّ الصَّيِّ

٦٧٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٦)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا) - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ - قَالَ عِيَّاضٌ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَقِيَهُمْ لِيَلَّا فَلَمْ يَعْرِفُوهُ ﷺ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ نَهَارًا وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَرَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

(رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ) بَرَاءٌ مُهْمَلَةٌ بَعْدَ الْوَاوِ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ بَزْنٌ حَرَاءٌ: حُلٌّ قَرِيبٌ الْمَدِينَةِ.

(«فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ») بِسَبَبِ حَمَلِهَا وَحُجَّتِهَا بِهِ أَوْ بِسَبَبِ سُؤْلِهَا عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَوْ بِسَبَبِ الْأَمْرِينِ.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ يَصْحُ حُجُّ الصَّيِّ وَيَنْعَقِدُ سِوَاهُ كَانَ مُعَيَّرًا أَمْ لَا حَيْثُ فَعَلَ وَلِيَهُ عَنْهُ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَلَكِنَّهُ لَا يَجْزِيهِ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَيُّمَا غُلَامٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى».

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ «تَارِيخُ بَغْدَادَ» (٢٠٩/٨) وَالضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلِيهِ زِيَادَةٌ

قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَاهُ إِذَا بَلَغَ عَنْ فَرِيضَةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا فَرَقَةً شَذَتْ فَقَالَتْ: يُجْزَاهُ لِقَوْلِهِ «نَعَمْ» فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ حُجٌّ وَالْحُجَّ إِذَا أُطْلِقَ يَتَبَادَرُ مِنْهُ مَا يَسْقُطُ الْوَاجِبُ وَلَكِنْ الْعُلَمَاءُ ذَهَبُوا إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ:

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالْوَلِيُّ الَّذِي يُحْرَمُ عَنِ الصَّيِّ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعَيَّرٍ هُوَ وَلِيُّ مَالِهِ وَهُوَ أَبُوهُ أَوْ جَدُّهُ أَوْ الْوَصِيُّ أَيْ الْمَنْصُوبُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَا يَصْحُ إِحْرَامُهَا عَنْهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً عَنْهُ أَوْ مَنْصُوبَةً مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

وَقِيلَ: يَصْحُ إِحْرَامُهَا وَإِحْرَامُ الْعَصْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَايَةُ الْمَالِ.

وصفة إحرام الولي عنه أن يقول بقلبه: جعلته مُحْرَمًا.

٧- الْحُجُّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ

٦٧٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ

الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِمْ فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ

يُجْزئُهُ حَجُّ الْغَيْرِ.

إِلَّا أَنَّهُ ادَّعَى فِي «الْبَحْرِ» الإجماعَ عَلَى أَنَّ الصَّحَّةَ وَهِيَ الَّتِي يَسْتَمْسِكُ مَعَهَا قَاعِدًا شَرْطُ الإجماعِ، فَإِنَّ صَحَّ الإجماعُ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَالذَّكْلِيلُ مَعَ مَنْ ذَكَرْنَا.

قِيلَ: وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ عَنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَرَأَةَ لَمْ تُبَيَّنْ أَنْ أَبَاحًا مُسْتَطِيعٌ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ ذَلِكَ.

وَرَدَّ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا الْإِجْزَاءُ لَا الْوَجُوبُ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ أَتَاهَا قَدْ عَرَفَتْ وَجُوبَ الْحَجِّ عَلَى أَيْبَاهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهَا «إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ» فَإِنَّهَا عِبَارَةٌ دَالَّةٌ عَلَى عِلْمِهَا بِشَرْطِ دَلِيلِ الْوَجُوبِ وَهُوَ الْإِسْطِطَاعَةُ.

وَاتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الْحَجِّ عَنْ فَرِيضَةِ الْغَيْرِ بِأَنَّهُ لَا يُجْزئُ إِلَّا عَنْ مَوْتٍ أَوْ عَدَمِ قُدْرَةٍ مِنْ عَجَزٍ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ الثَّقَلِ فَإِنَّهُ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى جَوَازِ النَّيَابَةِ عَنِ الْغَيْرِ فِيهِ مُطْلَقًا لِلتَّوْسِيعِ فِي الثَّقَلِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْحَجَّ عَنْ فَرَضِ الْغَيْرِ لَا يُجْزئُ أَحَدًا وَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَخْتَصُّ بِصَاحِبَةِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِصَاصُ خِلَافَ الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِزِيَادَةِ رُويَتْ فِي الْحَدِيثِ بِلَفْظِ «حُجِّي عَنْهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَكَ» وَرَدَّ بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ رُويَتْ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْوَلَدِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ عَلَى الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ» كَمَا يَأْتِي فَعَمَلُهُ دِينًا وَالَّذِينَ يَصْحُ أَنْ يَقْضِيَهُ غَيْرُ الْوَلَدِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَمَا يَأْتِي مِنْ حَدِيثِ شُبْرَمَةَ.

٨- الحج عن الميت

٦٧٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ

جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ

الْفَضْلَ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥١٣)، مسلم (١٣٣٤)] وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي مَنَى.

(فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمَ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةً فَمَثَلَتْ سَاكِنَةً نَعِيمٍ مُهْمَلَةً قَبِيلَةً مَعْرُوفَةً.

(فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي) حَالُ كَرْنِهِ (شَيْخًا) مُتَّصِبٌ عَلَى الْحَالِ.

وَقَوْلُهُ (كَبِيرًا) يَصْحُ صِفَةً وَلَا يُنَافِي اسْتِثْرَاطَ كَوْنِ الْحَالِ نَكِيرَةً إِذْ لَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْهَا (لَا يَثْبُتُ) صِفَةً ثَانِيَةً (عَلَى الرَّاحِلَةِ) يَصْحُ صِفَةً أَيْضًا وَيَحْتَمِلُ الْحَالُ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الْفَاطِيهِ «وَأَنَّ شِدْثَهُ خَشِيتُ عَلَيْهِ».

(أَفَأَحُجُّ) نِيَابَةً (عَنْهُ قَالَ: نَعَمْ) أَيِ حُجِّي عَنْهُ.

(وَذَلِكَ) أَيِ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ) فِي الْحَدِيثِ رَوَايَاتٌ أُخْرُفَ فِي بَعْضِهَا «أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ وَأَنَّهُ سَأَلَ هَلْ يَحُجُّ عَنْ أُمِّهِ» فَيَجُوزُ تَعَدُّ الْقَضِيَّةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجْزئُ الْحَجَّ عَنْ الْمَكْلُوفِ إِذَا كَانَ مَا يَوْسًا مِنْهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ مِثْلَ الشَّيْخُوخَةِ فَإِنَّهُ مَا يَوْسُ زَوَالُهَا.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ لِأَجْلِ مَرَضٍ أَوْ جُنُونٍ يُرْجى بُرُؤُهُمَا فَلَا يَصْحُ.

وظَاهَرِ الْحَدِيثُ مَعَ الزِّيَادَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صَحَّةِ التَّحْجِيجِ عَنْهُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ عَدَمِ ثَبَاتِهِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْخَشْيَةِ مِنَ الضَّرْبِ عَلَيْهِ مِنْ شِدْثِهِ، فَمَنْ لَا يَضُرُّهُ الشَّدُّ كَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الْمَخْفَةِ لَا

أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟ أَقْضُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالرِّقَاءِ.

رواه البخاري (٦٦٩٩)

(وعنه) أي عن ابن عباس (أن امرأة) قال المصنف: لم أقف على اسمها ولا اسم أمها.

(من جهينة) بضم الجيم بعدها مثناة مخيئة فنون اسم قبيلة.

(وجاءت إلى النبي ﷺ) فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ وَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ أَقْضُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالرِّقَاءِ، رواه البخاري.

الحديث دليل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج اجزأه أن يحج عنه ولده وقريبه، ويميزه عنه وإن لم يكن قد حجّ عن نفسه؛ لأنه ﷺ لم يسألها حجّت عن نفسها أم لا؛ ولأنه ﷺ شبهه بالدين وهو يجوز أن يقضي الرجل دين غيره قبل دينه.

ورّد بأنه سيأتي في حديث شبرمة ما يدل على عدم اجزأه حج من لم يحج عن نفسه.

وأما مسألة الدين فإنه لا يجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه.

وفي الحديث دليل على مشروعية القياس، وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع، وتشبيه المجهول حكمه بالمعلوم فإنه دل أن قضاء الدين عن الميت كان معلوماً عندهم مقرراً، ولهذا حسن الإلحاق به.

ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص؛ لأن الدين يجب قضاؤه مطلقاً وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها.

وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي.

ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم.

وظاهره أنه يقدم على دين الأدمي وهو أحد أقوال

الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» الآية، لأن ذلك عام خصه هذا الحديث أو لأن ذلك في حق الكافر.

وقيل: اللأم في الآية بمعنى «على» أي ليس عليه مثل «وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ» أي عليهم وقد بسطنا القول في هذا في حواشي «ضوء النهار».

٩- للصبي حجّ وعليه أخرى

٦٨٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ الْجَنَّةَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ، ثُمَّ أَعْتَقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى».

رواه ابن أبي شيبة (٣٥٥/٣) موقوفاً على ابن عباس والبيهقي (٣٢٥/٤)، ورجاله ثقات، إلا أنه اختلف في رفعه، والمحمول أنه موقوف

(وعنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال: قال رسول الله ﷺ: أيما صبي حج ثم بلغ الحنث) بكسر الحاء المهملة وسكون النون فمثلة أي الإنم أي بلغ أن يكتب عليه حنث.

(فعليه أن يحج حجة أخرى، «أيما عبد حج ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى» رواه ابن أبي شيبة والبيهقي ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في رفعه والمحمول أنه موقوف).

قال ابن خزيمة: الصحيح أنه موقوف. وللمحدثين كلام كثير في رفعه ووقفه.

وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعاً قال: قال رسول الله ﷺ: «إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين أيما صبي حج به أهله فمات أجزأت فإن أدرك فعلية الحج» ومثله قال في العبد رواه سعيد بن منصور وأبو داود في مراسيله (١٣٢) واحتج به أحمد.

وروى الشافعي حديث ابن عباس.

قال ابن تيمية [شرح المدة] ٢/٢٦٢: والمرسل إذا عمل به الصحابة حجة اتفاقاً.

قَالَ: وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَلَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ فَيَصُحُّ مِنْهُ الْحُجُّ وَلَا يُجْزِئُهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ.

١٠- لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ

٦٨١- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَمْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَنَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٦)، مُسْلِمٌ (١٣٤١)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(وعنه) إِيَّيْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب يقول: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ أَيْ أَجْنَبِيَّةٍ لِقَوْلِهِ (إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ)» فَقَامَ رَجُلٌ قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَفْقَ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَنَيْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ الْخُلُوءِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ فَإِنْ تَالَتْهُمَا الشَّيْطَانُ (أَحْمَدُ (٣٣٩/٣)، السَّامِيُّ (١٩٨/١)).

وَهَلْ يَقُومُ غَيْرُ الْحَرَمِ مَقَامَهُ فِي هَذَا بَأَن يَكُونَ مَعَهُمَا مَنْ يُزِيلُ مَعْنَى الْخُلُوءِ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقُومُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبَ لِلنَّهْيِ إِنَّمَا هُوَ خَشْيَةُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَهُمَا الشَّيْطَانُ الْفِتْنَةُ.

وَقَالَ الْقَفَّالُ: لَا بُدَّ مِنَ الْحَرَمِ عَمَلًا بِلَفْظِ الْحَدِيثِ.

وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى تَحْرِيمِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ مَحْرَمٍ وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي قَلِيلِ السَّفَرِ وَكَثِيرِهِ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ مُفِيدَةٌ لِهَذَا الْإِطْلَاقِ إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ الْفَاطِلُهَا.

فَنِي لَفْظِ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَفِيرَةً لَيْلَةً إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» (م (١٣٣٩)).

وَفِي آخَرٍ «فَوْقَ ثَلَاثٍ» (م يَالِ (١٣٣٨)).

وَفِي آخَرٍ «مَسِيرَةً يَوْمَيْنِ» [الْبُخَارِيُّ (١٨٦٤)، مُسْلِمٌ بِإِسْنَادٍ (١٣٣٨)] وَفِي آخَرٍ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ [الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢١/١٢)] وَفِي لَفْظٍ بِرِيدًا [أَبُو دَاوُدَ (١٧٢٥)].

وَفِي آخَرٍ «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» [الْبُخَارِيُّ (١٠٨٦)، مُسْلِمٌ (١٣٣٨)]

قَالَ التَّوْبِيُّ: لَيْسَ الْمَرَادُ مِنَ التَّحْدِيدِ ظَاهِرُهُ بَلْ كُلُّ مَا يُسَمَّى سَفَرًا فَالْمَرْأَةُ مِنْهُنَّ عَنْهُ إِلَّا بِالْحَرَمِ وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّحْدِيدُ عَنْ أَمْرِ وَاقِعٍ فَلَا يُعْمَلُ بِمَقْهُومِهِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ قَالُوا: وَيَجُوزُ سَفَرُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا فِي الْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَالْمَخَافَةِ عَلَى نَفْسِهَا وَلِقَضَاءِ الدِّينِ وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ وَالرُّجُوعِ مِنَ النُّشُوزِ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي سَفَرِ الْحُجِّ الْوَاجِبِ:

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّائِبَةِ إِلَّا مَعَ مَحْرَمٍ وَنَقَلَ قَوْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تُسَافِرُ وَحْدَهَا إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ أَمْنًا وَلَمْ يَنْهَضْ دَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ» [آلِ عِمْرَانَ: ٩٧] عُمُومٌ شَامِلٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وَقَوْلُهُ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» عُمُومٌ لِكُلِّ أَنْوَاعِ السَّفَرِ فَتَعَارَضَ الْعُمُومَانِ.

وَيَجِبُ بَأَن أَحَادِيثَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ لِلْحُجِّ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ. مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

نَمَّ الْحَدِيثُ عَامًّا لِلشَّائِبَةِ وَالْعَجُوزِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ: يَجُوزُ لِلْعَجُوزِ السَّفَرُ مِنْ غَيْرِ مَحْرَمٍ وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى الْمَعْنَى فَخَصَّصُوا بِهِ الْعُمُومَ.

وَقِيلَ: لَا يُخَصَّصُ بَلِ الْعَجُوزُ كَالشَّائِبَةِ وَهَلْ تَقُومُ النِّسَاءُ التَّقَاتُ مَقَامَ الْحَرَمِ لِلْمَرْأَةِ؟

فَاجَاوَزَ الْبَعْضُ مُسْتَدَلًّا بِأَفْعَالِ الصُّحَابَةِ وَلَا تَنْهَضُ حُجَّةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ حَشَمٍ وَالْأَدَلَّةُ لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَمْرُهُ ﷺ لَهُ بِالْخُرُوجِ مَعَ أَمْرَائِهِ فَإِنَّهُ أَخَذَ مِنْهُ أَحَدٌ أَنَّهُ يَجِبُ خُرُوجُ الزَّوْجِ مَعَ زَوْجَتِهِ إِلَى الْحَجِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا غَيْرُهُ.

وغيرُ أحمد قال: لا يَجِبُ عَلَيْهِ وَحَلُّ الْأَمْرِ عَلَى النَّدْبِ.

قال: وإن كان لا يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ عَلَيْهِ فَالْقَرِينَةُ عَلَيْهِ مَا عَلِمَ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ بَذْلُ مَنَافِعَ نَفْسِهِ لِتَحْصِيلِ غَيْرِهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

وأخذ من الحديث أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ مَنَعُ أَمْرَائِهِ مِنْ حُجِّ الْفَرِيضَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا وَلَا طَاعَةٌ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ سِوَاهُ قُلْنَا: إِنَّهُ عَلَى الْفُورِ أَوْ السَّرَاخِي أَمَّا الْأَوَّلُ فظَاهِرٌ، قِيلَ: وَعَلَى الثَّانِي أَيْضاً فَإِنَّ لَهَا أَنْ تُسَارِعَ إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهَا كَمَا أَنَّ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ (٢٢٣/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مَرْفُوعاً فِي امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ وَلَهَا مَالٌ وَلَا يُؤْذَنُ لَهَا فِي الْحَجِّ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْتَلِقَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا. فَإِنَّهُ عَمَلٌ عَلَى حُجِّ التَّطَوُّعِ جَمْعاً بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْكِتَابِ مَا يَدُلُّ أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ دُونِ إِذْنِ زَوْجِهَا.

وقال ابنُ تيمية: إِنَّهُ يَصَحُّ الْحَجُّ مِنَ الْمَرَأَةِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ وَمِنْ غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ.

وحاصله أن من لم يَجِبْ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْإِسْطِطَاعَةِ مِثْلُ الْمَرِيضِ وَالْفَقِيرِ وَالْمَعْضُوبِ وَالْمَقْطُوعِ طَرِيقَهُ وَالْمَرَأَةِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِذَا تَكَلَّفُوا شُهُودَ الْمَشَاهِدِ أَجْزَأَهُمُ الْحَجُّ ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُحَسَّنٌ فِي ذَلِكَ كَالَّذِي يَحُجُّ مَاشِياً وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُسِيءٌ فِي ذَلِكَ كَالَّذِي يَحُجُّ بِالسَّالَةِ وَالْمَرَأَةِ تَحُجُّ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ وَإِنَّمَا أَجْزَأُهُمْ؛ لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ تَامَّةٌ وَالْمَعْصِيَةَ إِنْ وَقَعَتْ فِيهِ فِي الطَّرِيقِ لَا فِي نَفْسِ الْمَقْصُودِ.

١١- حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ عَنْ قَرِيبِكَ

٦٨٢- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:

لَيْتَكَ عَنْ شَبْرَمَةَ، قَالَ: مَنْ شَبْرَمَةُ؟ قَالَ: أَخٌ لِي، أَوْ قَرِيبٌ لِي، فَقَالَ: حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٩٨٨)، وَالرَّاجِعُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقَفَّهَ

(وَعَنْهُ) أَبِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ شَبْرَمَةَ) بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ فَمَوْحِدَةٌ سَاكِنَةٌ.

(قَالَ: مَنْ شَبْرَمَةُ؟ قَالَ: أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي) شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ (فَقَالَ: حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شَبْرَمَةَ).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالرَّاجِعُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقَفَّهَ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ مِنْهُ.

وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ.

وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

وقال الدارقطني: المرسل أصح.

قال المصنف: هُوَ كَمَا قَالَ لَيْتَهُ يَقُومِي الْمَرْفُوعُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ رَجَالِهِ.

وقال ابن تيمية: إِنَّ أَحْمَدَ حَكَّمَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ فَيَكُونُ قَدْ أُطْلِعَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ رَفَعَهُ.

قال: وَقَدْ رَفَعَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفاً فَلَيْسَ لِابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ مُخَالَفٌ.

والحديث دليل على أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ فَإِذَا أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ أَنْ لَبَّى عَنْ شَبْرَمَةَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَنْعَقِدِ النَّيَّةُ عَنْ غَيْرِهِ وَإِلَّا لَوَجِبَ عَلَيْهِ الْمَضْيُ فِيهِ، وَإِنَّ الْإِحْرَامَ يَنْعَقِدُ مَعَ الصَّحَةِ وَالْفَسَادِ وَيَنْعَقِدُ مُطْلَقاً مَجْهُولاً مُعْتَقاً فَجَازَ أَنْ يَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ وَيَكُونَ عَنْ نَفْسِهِ وَهَذَا؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُ عَنِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ؛ لِأَجْلِ النَّهْيِ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، وَيَطْلُلُ صِفَةُ الْإِحْرَامِ لَا تُوجِبُ بَطْلَانَ أَصْلِهِ.

وهذا قول أكثر الأمة أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ مُطْلَقاً مُسْتَطِيعاً كَانَ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْإِسْتِيفَالِ وَالتَّفْرِيقِ فِي حِكَايَةِ الْأَحْوَالِ دَالٌّ عَلَى الْعَمُومِ وَلِأَنَّ الْحَجَّ

٢- باب المواقيت

جمع ميقات والميقات: ما حُدِّدَ ووقَّت للعبادة من زمان ومكان والتوقيت: التحديد ولهذا يُذكر في هذا الباب ما حدَّده الشارع للإحرام من الأماكن.

١- ميقات المدينة والشام ونجد واليمن

٦٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ: هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٥٢٤)، مُسْلِمٌ (١١٨١)

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة) بضم الحاء المهملة وبعد اللام ثمانية تحفة وفاء تصغير حلقة والحلقة واحدة الحلفاء: نبت في الماء وهي مكان معروف بينة وبين مكة عشر مراحل وهي من المدينة على فوسخ وبها المسجد الذي أحرم منه ﷺ والبر الذي تسمى الآن بئر علي وهي أبعد المواقيت إلى مكة.

(«ولأهل الشام الجحفة») بضم الجيم وسكون الحاء المهملة فاء سميت بذلك؛ لأن السبل اختجفت أهلها إلى الجبل الذي هنالك وهي من مكة على ثلاث مراحل وتسمى مهبعة كانت قرية قديمة وهي الآن خراب ولذا يحرمون الآن من رابع قبلتها بمرحلة لوجود الماء بها للاغتسال.

(«ولأهل نجد قرن المنازل») بفتح القاف وسكون الراء ويقال له: قرن الثعالب بينة وبين مكة مرحلتان.

(«ولأهل اليمن يلملم») بينة وبين مكة مرحلتان.

(هن) أي المواقيت.

(لهن) أي للبلدان المذكورة والمراد: لأهلها.

واجب في أول سنة من سني الإمكان فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره؛ لأن الأول فرض والثاني نفل كمن عليه دين وهو مطالب به ومعه دراهم بقدره لم يكن له أن يصرفها إلا إلى دينه وكذلك كل ما احتاج أن يصرفه إلى واجبه عنه فلا يصرفه إلى غيره إلا أن هذا إنما يتم في المستطيع.

ولذا قيل: إنما يؤمر بأن يبدأ بالحج عن نفسه إذا كان واجبا عليه وغير المستطيع لم يجب عليه فجاز أن يحج عن غيره ولكن العمل بظاهر عموم الحديث أولى.

١٢- وجوب الحج مرة واحدة

٦٨٣- وَعَنْهُ رضي الله عنهما قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَقَامَ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجَّيْتُ، الْحَجَّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ».

رواه الخمسة غير الترمذي واحد (٢٥٥/١)، أبو داود (١٧٢١)، النسائي (١١١/٥)، ابن ماجه (٢٨٨٦).

وأصله في مسلم من حديث أبي هريرة (١٣٣٧)

(وعنه) أي ابن عباس (رضي الله عنهما، قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «إن الله كتب عليكم الحج فقام الأفرع بن حابس فقال: أفى كل عام يا رسول الله قال: لو قلتها لوججت الحج مرة فما زاد فهو تطوع»). رواه الخمسة غير الترمذي وأصله في مسلم من حديث أبي هريرة. وفي رواية زياد بعد قوله: «لوججت»: «ولو وجبت لم تقوموا بها ولو لم تقوموا بها لعذبتم».

والحديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة في العمر على كل مكلف مستطيع.

وقد أخذ من قوله ﷺ «لو قلت: نعم لوجبت» أنه يجوز أن يفوض الله إلى الرسول ﷺ شرع الأحكام ومحل المسألة الأصول وفيها خلاف بين العلماء قد أشار إليه الشارح رحمه الله.

وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ مَرَّ بِهِمْ ذَا الْحَلِيفَةِ.

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «هَنْ لَهْم» فِي رِوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ (١٥٣٠) «هَنْ لِأَهْلِهِنَّ».

(وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ وَلَمْ يَكُنْ دُونَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْمَوَاقِيَتِ.

(لَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُحْرَمُونَ (مِنْ مَكَّةَ) بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فَهَذِهِ الْمَوَاقِيَتُ الَّتِي عَلَيْهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَذْكُرْهُ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَهِيَ أَيْضًا مَوَاقِيَتُ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَفَاقِ الْمُعَيَّنَةِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا إِذَا أَتَى عَلَيْهَا قَاصِدًا لِإِتْيَانِ مَكَّةَ لِأَحَدِ النَّسَكَيْنِ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا إِذَا وَرَدَ الشَّامُ مِثْلًا إِلَى ذِي الْحَلِيفَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنْهَا وَلَا يَتْرُكُهُ حَتَّى يَصِلَ الْجُحْفَةَ فَإِنْ آخَرَ أَسَاءَ وَلَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّأَخِيرُ إِلَى مِيقَاتِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ لَهُ خِلَافَهُ.

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ مُحْتَمَلٌ فَإِنْ قَوْلُهُ (هَنْ لَهْم) ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَفْطَارِ سِوَاءَ وَرَدَ عَلَى مِيقَاتِهِ أَوْ وَرَدَ عَلَى مِيقَاتِ آخَرَ فَإِنَّ لَهُ الْعُدُولَ إِلَى مِيقَاتِهِ كَمَا لَوْ وَرَدَ الشَّامُ عَلَى ذِي الْحَلِيفَةِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ بَلْ يُحْرَمُ مِنَ الْجُحْفَةِ وَعُمُومُ قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى الشَّامِيِّ فِي مِثَالِنَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ مَنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: قَوْلُهُ (وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةُ) يَشْمَلُ مِنْ مَرَّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَمَنْ لَمْ يَمُرَّ.

وَقَوْلُهُ (وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ) يَشْمَلُ الشَّامِيَّ إِذَا مَرَّ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَغَيْرِهِ فَهَاهُنَا عُمُومَانِ قَدْ تَعَارَضَا انْتَهَى مُلْخَصًا.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَيَحْصُلُ الْإِتْيَاكَافُ بِأَنْ قَوْلُهُ: «هَنْ لَهْم» مُفسَّرٌ لِقَوْلِهِ مِثْلًا: «وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ» وَأَنْ الْمَرَادَ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ سَاكِنُوهَا وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ مِيقَاتِهِمْ فَمَرَّ عَلَى مِيقَاتِهِمْ انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَإِنْ صَحَّ مَا قَدْ رَوِيَ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ «أَنَّ

تَبَيَّنَ أَنَّ الْجُحْفَةَ إِنَّمَا هِيَ مِيقَاتُ لِلشَّامِيِّ إِذَا لَمْ يَأْتِ الْمَدِينَةَ وَلِأَنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِيَتِ مُحِيطَةٌ بِالْبَيْتِ كِلَاحِطَةٌ جَوَانِبِ الْحَرَمِ فَكُلُّ مَنْ مَرَّ بِجَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِهِ لَزِمَهُ تَعْظِيمُ حُرْمَتِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ جَوَانِبِهِ أَبْعَدَ مِنْ بَعْضٍ.

وَدَلُّ قَوْلُهُ: (وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ لَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ) عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ حَيْثُ أَنْشَأَ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا مِنْ أَهْلِهِ وَوَطَنِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: («حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ») دَلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُحْرَمُونَ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَّهَا مِيقَاتُهُمْ سِوَاءَ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ مِنَ الْجَوَارِيينَ أَوْ الْوَارِدِينَ إِلَيْهَا أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَفِي قَوْلِهِ: (مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ) مَا يَدُلُّ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُ الْإِحْرَامَ إِلَّا مَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ لِأَحَدِ النَّسَكَيْنِ فَلَوْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ جَازَ لَهُ دُخُولُهَا مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ وَقَدْ دَخَلَ ابْنُ عُمرَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالِاتِّفَاقِ أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهَا إِنَّمَا تَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَى كُلِّ مَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَغْتَمِرَ لَوَجِبَ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ مُجَاوِزَةُ الْمِيقَاتِ إِلَّا بِالْإِحْرَامِ إِلَّا لِمَنْ اسْتَشْتِيَ مِنْ أَهْلِ الْحَاجَاتِ كَالْحَطَّائِينَ فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ آثَارًا عَنِ السَّلَفِ وَلَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ فَمَنْ دَخَلَ مُرِيدًا مَكَّةَ لَا يَنْوِي نُسُكًا مِنْ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ وَجَاوَزَ مِيقَاتَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَإِنَّ بَدَأَ لَهُ إِرَادَةُ أَحَدِ النَّسَكَيْنِ أَحْرَمَ مَنْ حَيْثُ أَرَادَ وَلَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مِيقَاتِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» يَدُلُّ أَنَّ مِيقَاتَ عُمْرَةِ أَهْلِ مَكَّةَ كَحُجَّتِهِمْ وَكَذَلِكَ الْقَارُونَ مِنْهُمْ مِيقَاتُهُ مَكَّةَ.

وَلَكِنْ قَالَ الْحَبَّ الطُّبْرِي: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدًا جَعَلَ مَكَّةَ مِيقَاتًا لِلْعُمْرَةِ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهَا مِيقَاتًا لَهَا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا مَا رَوَيْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ الْعُمْرَةَ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَسَّرٍ.

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ
الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ») بِكسر العين الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا
قَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ وَسَمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ عِرْقًا وَهُوَ
الْجَبَلُ الصَّغِيرُ.

(رواه أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر
إِلَّا أَنَّ رَأْيَهُ شَكٌّ فِي رَفْعِهِ)؛ لِأَنَّهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ
أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَ عَنِ الْمَهْلِ فَقَالَ: سَمِعْتُ:
أَحْسِبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَجِزْ بِرَفْعِهِ (وَلِي صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ:
أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ) وَذَلِكَ أَنَّهَا لَمَّا فَتَحَتِ الْبَصْرَةَ
وَالْكُوفَةَ أَيْ ارْضَهُمَا وَالْأَفْنَ الَّذِي مَصْرُهُمَا الْمُسْلِمُونَ طَلَبُوا
مَنْ عُمَرُ أَنَّهُ يُعَيِّنُ لَهُمْ مِيقَاتًا فَعَيَّنَ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ وَاجْمَعَ عَلَيْهِ
الْمُسْلِمُونَ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْمُنْتَقَى»: وَالنَّصُّ بِتَوْقِيتِ ذَاتِ عِرْقٍ
لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ فَإِنْ ثَبَتَ فَلَيْسَ بِسَدْعٍ وَقَوْعُ اجْتِهَادِ عُمَرَ
عَلَى وَفْقِهِ فَإِنَّهُ كَانَ مُوَفِّقًا لِلصَّوَابِ وَكَأَنَّ عُمَرَ لَمْ يَلْغُهُ الْحَدِيثُ
فَاجْتَهَدَ بِمَا وَافَقَ النَّصَّ هَذَا وَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ رَوَى رَفَعُهُ بِلَا شَكٍّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ
عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٩١٥) وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مَرْفُوعًا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ (٣٣٦/٣) وَابْنِ عُمَرَ (١٨١/٢) فِي إِسْنَادِهِ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٥/٥) وَالدَّارِقُطَنِيُّ
(٢٣٦/٢) وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ
الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ» بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَيْضًا عَنْهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ مُرْسَلًا عَنْ مَكْحُولٍ وَعَطَاءٍ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْمَرْفُوعَةُ الْجَيَادُ الْحَسَنُ
يَجِبُ الْعَمَلُ بِمِثْلِهَا مَعَ تَعَدُّدِهَا وَبِحَبِيثِهَا مُسْتَدَّةٌ وَمُرْسَلَةٌ مِنْ وَجْهِ
شَتَّى وَأَمَّا:

٣- ميقات المشرق

٦٨٦- وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٣٤٤/١) وَأَبِي دَاوُدَ (١٧٤٠)
وَالْتِّرْمِذِيُّ (٨٣٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ

وَقَالَ أَيْضًا: مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَغْتَمِرَ خَرَجَ إِلَى
التَّنْعِيمِ وَيَجَاوِزُ الْحَرَمَ.
فَأَنَارَ مَوْقُوفَةً لَا تُقَاوَمُ الْمَرْفُوعَ.

وَأَمَّا مَا ثَبَتَ مِنْ أَمْرِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ بِالْخُرُوجِ إِلَى التَّنْعِيمِ
لِحَرَمٍ بِعَمْرَةٍ فَلَمْ يَرُودْ إِلَّا تَطْيِيبُ قَلْبِهَا بِدُخُولِهَا إِلَى مَكَّةَ مُغْتَمِرَةً
كَصَوَابِهَا؛ لِأَنَّهَا أَحْرَمَتْ بِالْعَمْرَةِ مَعَهُ ثُمَّ حَاضَتْ فَدَخَلَتْ
مَكَّةَ وَلَمْ تَطْفُفْ بِالْبَيْتِ كَمَا طُفِنَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهَا «قُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ يَصْنَعُ النَّاسُ بِسُكُكَيْنِ وَأَصْلَدُ بِسُكٍّ وَاحِدٍ قَالَ:
أَنْتَظِرِي فَأَخْرَجَنِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَيْ مِنْهُ» - الْحَدِيثُ [الْبُخَارِيُّ
(١٧٨٤)، مُسْلِمٌ (١٢١١)] فَإِنَّهُ مُحْتَمَلٌ أَنَّهَا إِذَا ارْتَدَتْ أَنْ تُشَابِهَ
الدَّخَالِينَ مِنَ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ بِالْعَمْرَةِ وَلَا يَدُلُّ أَنَّهَا لَا تَصْحُ
الْعَمْرَةُ إِلَّا مِنَ الْحِلِّ لِمَنْ صَارَ فِي مَكَّةَ وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُقَاوَمُ
حَدِيثُ الْكِتَابِ.

وَقَدْ قَالَ طَاوَسٌ: لَا أَدْرِي الَّذِينَ يَغْتَمِرُونَ مِنَ التَّنْعِيمِ
يُوجِرُونَ أَوْ يُعَذِّبُونَ قَلِيلٌ لَهُ: فَلَمْ يُعَذِّبُوا؟ قَالَ: لِأَنَّهُ يَدْعُ الْبَيْتَ
وَالطَّوَافَ وَيَخْرُجُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ وَيَجِيءُ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ قَدْ طَافَ
مَاتِي طَوَافٍ وَكُلَّمَا طَافَ كَانَ أَعْظَمَ أَجْرًا مِنْ أَنْ يَمْشِيَ فِي غَيْرِ
عَمَشَى إِلَّا أَنْ كَلَامَهُ فِي تَفْضِيلِ الطَّوَافِ عَلَى الْعَمْرَةِ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْعَمْرَةُ بِمَكَّةَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَخْتَارُهَا عَلَى الطَّوَافِ
وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَارُ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ وَالطَّوَافِ.

وَعِنْدَ أَصْحَابِ أَحْمَدَ أَنَّ الْمَكِّيَّ إِذَا أَحْرَمَ لِلْعَمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ
كَانَتْ عَمْرَةً صَحِيحَةً.

قَالُوا: وَيَلْزُمُهُ دَمٌ لَمَّا تَرَكَ مِنَ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَيَأْتِيكَ
أَنْ الزَّامَةُ الدَّمُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

٢- ميقات العراق

٦٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٣٩) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٥/٥) وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ
(١١٨٣)(١١٨٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّ رَأْيَهُ شَكٌّ فِي رَفْعِهِ.

وَلِي صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٥٣١) أَنَّ عُمَرَ هُوَ الَّذِي وَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ

النَّبِيِّ ﷺ «وَقَتَّ لَأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ»

وهو قوله: (وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ «وَقَتَّ لَأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ» فَإِنَّهُ وَإِنْ قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَسَنٌ فَإِنْ مَدَّاهُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْادٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْعِرَاقِيِّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ إِحْرَامٌ مِنَ الْمِيقَاتِ.

هَذَا وَالْعَقِيقُ يُعَدُّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنْ كَانَ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا أَصْلٌ فَيَكُونُ مَنْسُوخًا؛ لِأَنَّهُ تَوَقَّعَتْ ذَاتُ عِرْقٍ كَانَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ أَكْمَلَ اللَّهُ دِينَهُ كَمَا يَدُلُّ مَا أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ عَمْرٍو السُّهْمِيُّ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبْنِي أَوْ عَرَفَاتٍ وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ قَالَ: فَتَجِيءُ الْأَعْرَابُ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا: هَذَا وَجْهُ مُبَارَكٌ قَالَ: وَوَقَّتْ ذَاتُ عِرْقٍ لَأَهْلِ الْعِرَاقِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٤٢) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٣٦/٢).

٣- بَابُ وَجْهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ

جَمْعُ وَجْهِ

وَالْمُرَادُ بِهَا: الْأَنْوَاعُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِحْرَامُ وَهُوَ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ أَوْ مَجْمُوعُهُمَا.

(وَصِفَتُهُ): كَيْفِيَّتُهُ الَّتِي يَكُونُ فَاعِلُهَا بِهَا مُحْرَمًا.

١- حُجُّ الْمُرَدِّ وَالْقَارِنِ وَالْمَتَمِّعِ

٦٨٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ، وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ.

فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ. وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلُّوا

حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣١٩)، مُسْلِمٌ (١٢١١).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا أَيَّ مِنَ الْمَدِينَةِ وَكَانَ خُرُوجُهُ ﷺ يَوْمَ السَّبْتِ لِحَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ بَعْدَ صَلَاتِهِ الظُّهْرِ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَ أَنْ خَطَبَهُمْ خُطْبَةً عَلَّمَهُمْ فِيهَا الْإِحْرَامَ وَوَجَبَاتِهِ وَسُنَّتَهُ.

(مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ) وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً عَشَرَ مِنَ الْهَجْرَةِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ دُفِعَ النَّاسُ فِيهَا وَلَمْ يَحْجْ بَعْدَ هَجْرَتِهِ غَيْرَهَا.

(لَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ) فَكَانَ قَارِنًا.

(وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ) فَكَانَ مُفْرَدًا.

(«وَأَهْلٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ فَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فَحَلَّ عِنْدَ قُدُومِهِ») مَكَّةَ بَعْدَ إِتْيَانِهِ بِبَقِيَّةِ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ.

(«وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْإِمْلَاقُ: رَفْعُ الصَّوْتِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ هُنَا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْإِحْرَامِ وَدَلُّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ مَجْمُوعِ الرُّكْبِ الَّذِينَ صَحَبُوهُ فِي حِجَّةِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا رَوَايَاتٌ تُخَالِفُ هَذَا وَجَمَعَ بَيْنَهَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي إِحْرَامِ عَائِشَةَ بِمَاذَا كَانَ لِاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ أَيْضًا.

وَدَلُّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ الرُّكْبِ الْإِحْرَامَ بِأَنْوَاعِ الْحَجِّ الثَّلَاثَةِ فَالْمَحْرَمُ بِالْحَجِّ هُوَ مِنْ حُجِّ الْأَنْوَاعِ وَالْمَحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ هُوَ مِنْ حُجِّ التَّمَتُّعِ وَالْمَحْرَمُ بِهِمَا هُوَ الْقَارِنُ.

وَدَلُّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّ مَنْ أَهْلٌ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا لَهُ عَنِ الْعُمْرَةِ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ.

وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ صَحَابِيًّا فِي الصُّحُوحِ [البخاري (١٥٧٠)، مسلم (١٢١٦)]

وفي رواية [م (١١٨٦) (٢٤)] «أَنَّ أَهْلَ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ» وَالشَّجَرَةُ كَانَتْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

وعند مسلم (١١٨٨) «أَنَّ أَهْلَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلَ».

وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذِي الْحُلَيْفَةِ أَنَّ أَهْلَ لَمْ أَهْلَ مِنْهُمَا وَكُلُّ مَنْ رَوَى أَنَّ أَهْلَ بِكَذَا فَهُوَ رَاوٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ إِهْلَالِهِ.

وقد أخرج أبو داود (١٧٧٠) والحاكم (٤٥١/١) من حديث ابن عباس «أَنَّ أَهْلَ لَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ أَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَعَ مِنْهُمَا» فَسَمِعَ قَوْمٌ فَحَفَظُوهُ فَلَمَّا اسْتَقَرَّتْ بِهِ راحِلَتُهُ أَهْلَ وَادْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى فَسَمِعُوهُ حِينَ ذَاكَ فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلَ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ راحِلَتُهُ. ثُمَّ مضى فلما علا شرف البيداء أَهْلَ وَادْرَكَ ذَلِكَ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوهُ فَنَقَلَ كَمَا سَمِعَ الْحَدِيثَ.

ودل الحديث على أن الأفضل أن يُحْرَمَ مِنَ الْمَقَاتِ لَا قَبْلَهُ فَإِنْ أَحْرَمَ قَبْلَهُ فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ الْمَقَاتِ أَنَّهُ مُحْرَمٌ وَهَلْ يُكْرَهُ قِيلَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ «وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْحُلَيْفَةَ» يَقْضِي بِالْإِهْلَالِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ وَيَقْضِي بِنَفْيِ النُّقْصِ وَالزِّيَادَةِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ الزِّيَادَةُ مُحْرَمَةً فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهَا أَفْضَلَ وَلَوْلَا مَا قِيلَ مِنَ الْإِجْمَاعِ بِجَوَازِ ذَلِكَ لَقَلْنَا بِتَحْرِيمِهِ؛ لِأَدْلَةِ التَّوَقُّفِ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْمَقْدَرَاتِ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ كَأَعْدَادِ الصَّلَاةِ وَرَمِيِّ الْجِمَارِ لَا تُشْرَعُ كَالنُّقْصِ مِنْهَا وَإِنَّمَا لَمْ يُحْزَمْ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ وَلِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمَقَاتِ فَاحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ بَيْتِ الْقُدْسِ وَأَحْرَمَ أَنَسٌ مِنَ الْعَقِيقِ وَأَحْرَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ الشَّامِ وَأَهْلُ عَمْرَانَ بْنُ حُصَيْنٍ مِنَ الْبَصْرَةِ وَأَهْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنَ الْقَادِسِيَّةِ.

ورود في تفسير الآية أن الحج والعمرة تمامهما أن تحرم بهما من ذبيرة أهليك عن علي وابن مسعود وإن كان قد تؤول بأن مرادهما أن ينشئ لهما سفراً مفرداً من بلده كما أنشأ ﷺ للعمرة الحديبية والقضاء سفراً من بلده.

ويدل لهذا التأويل أن علياً لم يفعل ذلك ولا أحد من

وغيرهما أنه ﷺ أمر من لم يكن معه هدي أن يفسخ حجه إلى العمرة.

قيل: فيتأول حديث عائشة على تقييده بمن كان معه هدي وأحرم بحج مفرداً فإنه كمن ساق الهدى وأحرم بالحج والعمرة معاً.

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في الفسخ للحج إلى العمرة هل هو خاص بالذنين حجوا معه ﷺ أو لا.

وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد (١٧٨/٢) وأفردناه برسالة ولا يُحْتَمَلُ هُنَا نَقْلُ الْخِلَافِ وَالْإِطَالَةُ.

واختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به ﷺ: والأكثر أنه أحرم بحج وعمرة فكان قرناً.

وحديث عائشة هذا دل أن ﷺ أحرم بالحج مفرداً لكن الأدلة الدالة على أنه حج قرناً واسعة جداً.

واختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج والأدلة تدل على أن أفضلها القرائن وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم.

٤- باب الإحرام

الإحرام: الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعماله بالنية.

١- الإهلال من مسجد ذي الحليفة

٦٨٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٤١)، مسلم (١١٨٦)]

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ») أَيِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هَذَا قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ رِداً عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ أَحْرَمَ مِنَ الْبَيْدَاءِ فَإِنَّهُ قَالَ: «يَبْدَأُوكُمْ هَذِهِ الْأَيَّ تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَهْلَ مِنْهَا مَا أَهْلَ» الْحَدِيثُ [مسلم (١١٨٦)]

(بن السائب) بالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

«عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال». رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان.

وأخرج ابن ماجه (٢٩٢٤) «أن رسول الله ﷺ سأل أي الأعمال أفضل قال: الحج والتج». الأعمال أفضل قال: الحج والتج.

وفي رواية (٥٦/٤) عن السائب عنه ﷺ «أتاني جبريل فقال: كن عجاجاً نجاجاً»

والعج: رفع الصوت والتج: نحر البدن كل ذلك على استحباب رفع الصوت بالتلبية وإن كان ظاهراً الأمر الوجوب. وأخرج ابن أبي شيبة (٣٧٣/٣) «أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم» وإلى هذا ذهب الجمهور.

وعن مالك لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى.

٣- تجرد لإهلاله واغتسل

٦٩٠- وعن زيد بن ثابت ؓ: «أن النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل».

رواه الترمذي وحسنه (٨٣٠)

وغرته وضعفه العقيلي [الضعفاء الكبير] (١٣٨/٤) وأخرجه الدارقطني (٧٢٠/٧) والبيهقي (٣٢/٥) والطبراني [الكبير] (١٣٥/٥) ورواه الحاكم (٤٤٧/١) والبيهقي (٣٣/٥) من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس «اغتنسل رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعبيره فلما استوى به على التلواء أكرم بالحج» ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام وإذا أراد دخول مكة» والمسند (٤٤٧/١).

الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمره إلا من المقات بل لم يفعلوه فكيف يكون ذلك تمام الحج ولم يفعلوه ولا أحد من الخلفاء ولا جماهير الصحابة.

نعم الإحرام من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أהל من المسجد الأقصى بعمره أو بحجة غير له ما تقدم من ذنبه».

رواه أحمد (٢٩٩/٦)

وفي لفظ: «من أكرم من بيت المقدس غير له ما تقدم من ذنبه».

رواه أبو داود (١٧٤١) ولفظه: «من أهل بحجة أو عمره من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غير له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة» شك من الراوي.

ورواه ابن ماجه (٣٠٠١) بلفظ: «من أهل بعمره من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب» فيكون هذا خصوصاً بيت المقدس فيكون الإحرام منه خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت.

ويدل له إحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من ضعف الحديث ومنهم من تأوله بأن المراد ينشئ لهما السفر من هنالك.

٢- رفع الأصوات بالإهلال

٦٨٩- وعن خلاد بن السائب عن أبيه رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال».

رواه الخمسة (٥٥/٤) أبو داود (١٨١٤)، النسائي (١٦٢/٥)، ابن ماجه (٢٩٢٢) وصححه الترمذي (٨٢٩) وابن حبان (٣٨٠٢)

(وعن خلاد) بفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام آخره دال مهملة.

وَيَسْتَحِبُّ الطَّيِّبُ قَبْلَ الإِحْرَامِ لِحَدِيثِ «عَائِشَةُ كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ».

وفي رواية «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ثُمَّ يُحْرِمُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٩٢٨)، مسلم (١١٨٩)) وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

٤- لباس المحرم

٦٩١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ، فَقَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِثْلُ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ (البخاري (١٥٤٢)، مسلم (١١٧٧))

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ قَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرَانِسَ وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ» إِيَّيْ لَا يَجِدُهُمَا يُبَاعَانِ أَوْ يَجِدُهُمَا يُبَاعَانِ وَلَكِنْ لَيْسَ مَعَهُ ثَمَنٌ فَائْضٌ عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَبْدَالِ.

«فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِثْلُ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ» بَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الرَّاءِ آخِرُهُ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ) وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ (البخاري

(١٨٤٣)، مسلم (١١٧٨)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ خَفَيْنِ».

ومثله عند أحمد (٢١٥/١) والظاهر أنه ناسخ حديث ابن عمر بقطع الخفين؛ لأنه قال بعرفاتٍ في وقت الحاجة، وحديث ابن عمر كان في المدينة؛ قاله ابن تيمية في المتقى.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرَمِ هُنَا عَلَى الرَّجُلِ وَلَا تَلْحَقُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ.

واعلم أنه حصل من الأدلة أنه يحرم على المحرم الخف وليس القميص والعمامة والبرانس والسراويل وثوب مئة ورس أو زعفران ولبس الخفين إلا لعدم غيرهما فيشقهما ويلبسهما والطيب والوطء.

والمراد من القميص: كل ما أحاط بالبدن مما كان عن تفصيل وتقطيع.

وبالعمامة: ما أحاط بالرأس فيلحق بها غيرها مما يغطي الرأس.

قال الخطابي: ذكر البرانس والعمامة معاً ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعصاة ولا بالنادر كالبرانس وهو كل ثوب رأسه منه ملتزماً من جبة أو ذراع أو غيرهما.

واعلم أن المصنف لم يأت بالحديث فيما يحرم على المرأة المحرمة والذي يحرم عليها في الأحاديث الانتقاة أي لبس النقاب كما يحرم لبس الرجل القميص والخفين فيحرم عليها النقاب ومثله البرقع وهو الذي فصل على قدر سنن الوجه؛ لأنه الذي ورد به النص كما ورد بالنهي عن القميص للرجل مع جواز سنن الرجل لبدنه بغيره اتفاقاً فكذلك المرأة المحرمة تستر وجهها بغير ما ذكر كالخمار والثوب.

ومن قال: إن وجهها كراس الرجل المحرم لا يغطي شيء فلا دليل معه.

ويحرم عليها لبس القفازين ولبس ما مئة ورس أو زعفران من الثياب.

وبإباحة لها ما أحببت من غير ذلك من حلية وغيرها والطيب.

وأما الصيّد وحلق الرأس فالظاهر أنه كالرجل في ذلك والله أعلم.

وأما الانغماس في الماء ومباشرة المحمل بالرأس وستر الرأس باليد وكذا وضعه على المخدة عند النوم فإنه لا يضر؛ لأنه لا يسمى لباساً.

والخفافُ جمع خُفٌ وَهُوَ مَا يَكُونُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ.

ومثله في الحُكْمِ الجورِبُ وَهُوَ مَا يَكُونُ إِلَى فَوْقِ الرُّكْبَةِ وَقَدْ أُبَيِّحَ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ بِشَرْطِ الْقَطْعِ إِلَّا أَنَّكَ قَدْ سَمِعْتَ مَا قَالَهُ فِي الْمُتَقَى مِنْ نَسْخِ الْقَطْعِ وَقَدْ رَجَّحَهُ فِي الشَّرْحِ بَعْدَ إِطَالَةِ الْكَلَامِ بِذِكْرِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ ثُمَّ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى لَا بَسِ الْخَفَيْنِ لِعَدَمِ التَّعْلِينِ.

وخالفت الحنفية فقالوا: تحب الفدية.

ودل الحديث على تحريم لبس ما منه الزعفران والورس. واختلف في العلة التي لأجلها النهي هل هي الرينة أو الرائحة؟.

فذهب الجمهور إلى أنها الرائحة فلزم صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه.

وقد ورد في رواية [المصنف لابن أبي شيبة (١٦٩/٣)] إلا أن يكون غسلاً وإن كان فيها مقال.

ولبس المعصر والمورس محرّم على الرجال في حال الحل كما في الإحرام.

٥- الطيب قبل الإحرام وقبل الطواف

٦٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَنتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٣٠)، مسلم (٧٩/٦)]

فيه دليل على استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام وجواز استدمايته بعد الإحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه وإنما يحرم ابتدأه في حال الإحرام وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين.

وذهب جماعة منهم إلى خلافه وتكلفوا لإلهيه الرواية ونحوها بما لا يتم به مدعاهاهم فإنهم قالوا: إنه ﷺ تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب.

قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره: الصواب ما قاله

الجمهور من أنه يستحب الطيب للإحرام لقوله: (لإحرامه) ومنهم من زعم أن ذلك خاص به ﷺ ولا يتم كبروت الخصوصية إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة «كنا ننضح بالمسك المطيب عند عرقنا قبل أن نحرم فنعرق ويسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا».

رواه أبو داود (١٨٣٠).

وأحد (٧٩/٦) بلفظ «كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فننضح جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرقت إحدانا سال على وجهها فтира النبي ﷺ فلا ينهانا».

ولا يقال: هذا خاص بالنساء؛ لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالنكاح؛ لأنه من دواعيه والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لا من استدمايته فكذلك الطيب، ولأن الطيب من النظافة من حيث إنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ولذا استحبت أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام وإن بقي أثره بعده.

وأما حديث مسلم (١١٨٠) في «الرجل الذي جاء يسأل النبي ﷺ كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمخ بالطيب فقال: يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرته في جبّة بدنها تضمخ بالطيب؟ فقال ﷺ: أما الطيب الذي بك فأغسله ثلاث مرّات» - الحديث.

فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجرعانة في ذي القعدة سنة ثمان وقد حجّ ﷺ سنة عشر واستدام الطيب وإنما يؤخر الآخر من أمر رسول الله ﷺ؛ لأنه يكون ناسخاً للأول.

وقولها: (حلّه قبل أن يطوف بالبيت) المراد حلّه الإحلال الذي يحل به كل محظور وهو طواف الزيارة.

وقد كان حل بعض الإحلال وهو الرمي الذي يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء.

وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف.

٦- لا ينكح المحرم ولا يحطب

٦٩٣- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكَحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَحْطُبُ».

(رواه مسلم (١٤٠٩))

(وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينكح» بفتح حرف المضارعة أي لا ينكح هو لنفسه.

(المحرم ولا ينكح) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره.

(ولا يحطب) له ولا لغيره (رواه مسلم).

الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك، والقول بأنه ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس (البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠)) لذلك، مردود بأن رواية أبي رافع (أحمد (٣٩٢/٦)، الترمذي (٨٤١)) «أنه تزوجها ﷺ وهو خال» أرجح؛ لأنه كان السفير بينهما أي بين النبي ﷺ وبين ميمونة ولأنها رواية أكثر الصحابة.

قال القاضي عياض: لم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده.

حتى قال سعيد بن المسيب: ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعدما حل.

ذكره البخاري (هو عند (١٨٤٥)) ولم يخرج خ.

ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم إلا أنه قيل: إن النهي في الخطبة للتنزيه وأنه إجماع فإن صح الإجماع فذاك ولا اظن صحته وإلا فالظاهر هو التحريم.

ثم رأيت بعد هذا نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي أنها تحرم الخطبة أيضاً.

قال ابن تيمية: لأن النبي ﷺ نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهي التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر.

٧- أكل المحرم من صيد غيره

٦٩٤- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ - قَالَ: «فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِأَصْحَابِهِ - وَكَانُوا مُحْرِمِينَ - هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ».

متفق عليه (البخاري (٢٩١٤)، مسلم (١١٩٦))

(وعن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه في قصة صيده الجمار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية.

(قال: فقال النبي ﷺ: لأصحابه وكانوا محرمين: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ فقالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمه متفق عليه) قد استشكل عدم إحرام أبي قتادة وقد جاوز المقات.

واجب عنه بأجوبة:

منها أنه كان قد بعثه ﷺ هو وأصحابه لكشف عدو لهم بالساحل.

ومنها أنه لم يخرج مع النبي ﷺ بل بعثه أهل المدينة.

ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقعت في ذلك الوقت.

والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر.

والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إعانة على قتله بشيء وهو رأي الجماهير والحديث نص فيه.

وقيل: لا يحل أكله وإن لم يكن منه إعانة عليه.

ويرى هذا عن علي رضي الله عنه وابن عباس وابن عمر وهو مذهب الهاديّة عملاً بظاهر قوله تعالى: «وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» (المائدة: ٩٦) بناء على أنه أريد بالصيد المصيد.

واجب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد ولفظ الصيد وإن كان متردداً بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده بياناً حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: «صيد البر لكم

حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ زَاهِدُ دَاوُدَ (١٨٥١)، التِّرْمِذِيُّ (٨٤٦)،
النَّسَائِيُّ (١٨٧/٥) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٦٤١) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٩٧٤)
وَالْحَاكِمُ (٤٥٢/١) إِلَّا أَنَّ فِي بَعْضِ رَوَاتِهِ مَقَالًا يَنْتَهِي الْمَصْنُفُ فِي
التَّلْخِصِ (٢٩٧/٢، ٢٩٨).

وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ الْحَيَوَانُ الَّذِي يُصَادُ فَقَدْ
تَبَيَّنَ تَحْرِيمُ الْأَصْطِيَادِ مِنْ آيَاتٍ أُخَرُ وَمِنْ أَحَادِيثَ، وَوَقَعَ الْبَيَانُ
بِحَدِيثِ جَابِرٍ فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي الْمَرَادِ وَالْحَدِيثِ فِيهِ زِيَادَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ
ﷺ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمٍ شَيْءٍ» وَفِي رِوَايَةٍ «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ
شَيْءٌ» قَالُوا: مَعَنَا رَجُلُهُ فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلَهَا.

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الشَّيْخَانِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَاسْتَدَلَّ الْمَانِعُ؛ لِأَكْلِ
الْحَرَمِ الصَّيْدِ مُطْلَقًا بِقَوْلِهِ:

٨- ردُّ الحَرَمِ هَدِيَّةَ الصَّيْدِ

٦٩٥- وَعَنِ الصُّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ ﷺ أَنَّهُ
«أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا. وَهُوَ
بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ يَوْذَانٍ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ
عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٢٥)، مسلم (١١٩٣)]

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنِ الصُّعْبِيِّ) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ
الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ.

(ابْنُ جَثَامَةَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْمَثَلَةِ اللَّيْثِيِّ (أَنَّهُ «أَهْدَى
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا»).

وَفِي رِوَايَةٍ «حِمَارٌ وَحْشٍ يَقْطُرُ دَمًا» وَفِي أُخْرَى «لَحْمَ حِمَارٍ
وَحْشٍ» وَفِي أُخْرَى «عَجَزَ حِمَارٍ وَحْشٍ» وَفِي رِوَايَةٍ «عَضْدًا مِنْ
لَحْمِ صَيْدٍ» كُلُّهَا فِي مُسْلِمٍ [(١٩٩٤) (٥٤) وَ(١٩٩٥) (٥٥)].

(وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ) بِالْمَوْحِدَةِ مَدْمُودَةٌ.

(أَوْ يَوْذَانٍ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَكَانَ ذَلِكَ
فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ.

(فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ) بِفَتْحِ الدَّالِ رَوَاهُ الْمُحَدِّثُونَ

وَأَنكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالُوا: صَوَابُهُ ضَمُّهَا؛ لِأَنَّهُ
الْقَاعِدَةُ فِي تَحْرِيمِ السَّائِكِينَ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ ضَمِيرُ الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ
عَلَى الْأَصَحِّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِي رَدِّهِ وَغَوْرِهِ لِلْمَذْكَرِ ثَلَاثَةٌ
أَوْجُوهٌ: أَوْضَحُّهَا الضَّمُّ وَالثَّانِي الْكَسْرُ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالثَّلَاثُ
الْفَتْحُ وَهُوَ أَوْضَعُ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمَوْثُوثِ
غَوْ «رُدَّهَا» فَإِنَّهُ بِالْفَتْحِ.

(عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ) بِضَمِّ الْحَاءِ وَالرَّاءِ أَيُّ مُحْرَمُونَ (مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ).

وَقَالَ: دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَحْمُ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ
عَلَّلَ ﷺ رَدَّهُ لِكَوْنِهِ مُحْرَمًا وَلَمْ يَسْتَفْضِلْ هَلْ صَادَهُ لِأَجْلِيهِ أَوْ
لَا، فَدَلَّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا.

وَاجَابَ مِنْ جَوَازِهِ بِأَنَّهُ عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ لِأَجْلِيهِ ﷺ
فَيَكُونُ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ إِذَا امْتَكَنَ أَوَّلَى مِنْ إِطْرَاحِ بَعْضِهَا.
وَقَدْ دَلَّ لِهَذَا أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمَاضِي عِنْدَ أَحْمَدَ
(١٨٢/٥) وَابْنِ مَاجَةَ (٣٠٩٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ «إِنَّمَا صَيَدْتُهُ لَهُ وَأَنَّهُ
أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِأَكْلِهِ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتَهُ أَنِّي اصْطَلَدْتُهُ
لَهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّسَابُورِيُّ: قَوْلُهُ: «اصْطَلَدْتُهُ لَكَ» وَأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ
مِنْهُ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ مَعْمَرٍ.

(قُلْتُ): مَعْمَرٌ ثَقَّةٌ لَا يَضُرُّ تَفَرُّدَهُ وَيَشْهَدُ لِلزِّيَادَةِ حَدِيثُ
جَابِرِ الَّذِي قَدْ نَعَاهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي قَبُولُ الْهَدِيَّةِ وَإِيَانَةُ الْمَانِعِ
مَنْ قَبُولِهَا إِذَا رُدَّهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفَاطَةَ الرُّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ:

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ الصُّعْبِيُّ أَهْدَى النَّبِيَّ ﷺ الْحِمَارَ
حَيًّا فَلَيْسَ لِلْمَحْرَمِ ذَبْحُ حِمَارٍ وَحْشِيٍّ، وَإِنْ كَانَ أَهْدَى لَحْمَ حِمَارٍ
فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ قَدْ فَهِمَ أَنَّهُ صَادَهُ لِأَجْلِيهِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ «أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنْهُ» الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ

[[١٣٧]] رجاله ثقات.

استقوى من الروايات رواية «الحم حار».

قال: لأنها لا تنافي رواية من روى «حاراً»؛ لأنه قد يسمى الجزء باسم الكل وهو شائع في اللغة ولأن أكثر الروايات اتفقت أنه بعض من أبعاض الحمار وإنما وقع الاختلاف في ذلك البعض ولا تناقض بينها فإنه يُحتمل أن يكون المهدى من الشئ الذي فيه العجز الذي فيه رجل.

٩- ما يجوز من قتل الدواب في الإحرام

٦٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ وَالْجِدَاةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

ثَفَقَ عَلَيْهِ [البخاري (٣٢١٤)، مسلم (١١٩٨)]

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «خمس من الدواب كلهن فواسق يقتلن في الحرم الغراب والجداة») بكسر الحاء المهملة وفتح الدال بعدها همزة.

(والعقرب) يُقال على الذكر والأنثى وقد يُقال: عقربة.

(والفارة) بهَمْزة ساكنة ويجوز تخفيفها الفاء.

(والكلب العقور مُثَقَّفٌ عليه) وفي رواية في البخاري [هي عند

مسلم (١١٩٩) (٧٥)] زيادة ذكر «الحية» فكانت سبتاً.

وقد أخرجها بلفظ سبت أبو عوانة وسرد الخمس مع الحية.

ووقع عند أبي داود (١٨٤٨) زيادة «السبع العادي» فكانت سبعاً.

ووقع عند ابن خزيمة (٢٦٦٦) وابن المنذر زيادة «الذئب والنمر» فكانت تسعاً.

إلا أنه نقل عن الذهلي أنه ذكرهما في تفسير الكلب العقور.

ووقع ذكر الذئب في حديث مُرسَلٍ [مراسيل أبي داود]

وأخرج أحمد (٣٠/٢) مرفوعاً الأمر للمحرم بقتل الذئب.

وفيه راو ضعيف وقد دلت هذه الزيادات أن مفهوم العدد غير مُرادٍ من قوله: «خمس».

(والدواب) بتشديد الباء جمع دابة وهو ما دب من الحيوان.

وظاهره أنه يسمى الطائر دابة وهو يطابق قوله تعالى ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ﴿وَكَايْنِ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠].

وقيل: يخرج الطائر من لفظ الدابة لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ولا حجة؛ لأنه يُحتمل أنه عطف خاص على عام.

هذا وقد اختص في العرف لفظ الدابة بذوات الأربع القوائم وتسميتها فواسق؛ لأن الفسق لغة الخروج ومنه «ففسق عن أمر ربه» [الكهف: ٥٠] أي خرج ويسمى العاصي فاسقاً لخروجه عن طاعة ربه ووصفت المذكورة بذلك لخروجها عن حكم غيرها من الحيوانات في تحريم قتل المحرم لها.

وقيل: لخروجها عن غيرها من الحيوانات في حل أكله لقوله تعالى: ﴿أَوْ فِسْقاً أَهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥] فسُمي ما لا يؤكل فسقاً قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وقيل: لخروجها عن حكم غيرها بالإبذاء والإفساد وعدم الانتفاع.

فهذه ثلاث علل استخرجها العلماء في حل قتل هذه الخمس.

ثم اختلف أهل الفتوى.

فمن قال بالأول الحق بالخمسة كل ما جاز قتله للحلال في الحرم.

ومن قال بالثاني الحق كل ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتله.

وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّ مَا عَقَرَ النَّاسُ وَخَافَهُمْ وَعَدَا عَلَيْهِمْ مِثْلُ
الْأَسَدِ وَالنَّعْرِ وَالْفَهْدِ، وَالذَّنْبُ هُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ.

وَنَقَلَ عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَاسْتَدْلَكَ لِدَلِيلِكَ بِقَوْلِهِ
ﷺ: «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ، فَقَتَلَهُ الْأَسَدُ» وَهُوَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٥٣٩/٢).

١٠- احتجم وهو محرم

٦٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُمَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٣٥)، مسلم (١٢٠٢)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ
وَهُوَ مُحْرِمٌ») وَذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بِمَحَلٍّ يُقَالُ لَهُ لُحْيٌ جَبَلٌ
بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

دَلٌّ عَلَى جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ وَهُوَ إِجْمَاعُ فِي الرَّأْسِ
وغيره إذا كَانَ لِحَاجَةٍ فَإِنْ قُلِعَ مِنَ الشَّعْرِ شَيْئًا كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ
الْحَلْقِ وَإِنْ لَمْ يَقْلَعْ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ.

وإن كَانَتِ الْحِجَامَةُ لِغَيْرِ عُدْرٍ فَإِنْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ حُرِّمَتْ
إِنْ قُطِعَ مَعَهَا شَعْرٌ لِحَرْمَةِ قَطْعِ الشَّعْرِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ لَا
شَعْرَ فِيهِ فَهِيَ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا فِدْيَةَ وَكَرِهَهَا قَوْمٌ.

وَقِيلَ: تَحِبُّ فِيهَا الْفِدْيَةُ وَقَدْ نَبَّهَ الْحَدِيثُ عَلَى قَاعِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ
وَهِيَ أَنَّ مُحْرِمَاتِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْحَلْقِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ وَنَحْوِهِمَا تَبَاحٌ
لِلْحَاجَةِ وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ فَمَنْ اخْتَجَمَ إِلَى حَلْقِ شَعْرِ رَأْسِهِ أَوْ لُبْسِ
قَمِيصِهِ مِثْلًا لِحُرِّ أَوْ بَرْدٍ أُبِيحَ لَهُ ذَلِكَ وَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ وَعَلَيْهِ دَلٌّ
قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ»
الآيَةُ [البقرة: ١٩٦] وَيَبِينَ قَدْرُ الْفِدْيَةِ الْحَدِيثُ:

١١- مَنْ يَحْلِقُ رَأْسَهُ لِعُدْرٍ

٦٩٨- «وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ قَالَ:
حُمِلَتْ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يُتَنَازَرُ عَلَى
وَجْهِهِ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى،

وَهَذَا قَدْ يُجَامَعُ الْأَوَّلُ وَمَنْ قَالَ بِالثَّلَاثِ خَصَّ الْإِلْحَاقَ بِمَا
يَحْصُلُ مِنْهُ الْإِسْفَادُ.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي تَفْسِيرِ الْبَارِي (٤٠/٤): قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ
هَذِهِ الْعِلَلُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا فَيَعْدُ الْإِلْحَاقُ لِغَيْرِ الْمَنْصُوصِ بِهَا
وَالْأَحْوَطُ عَدَمُ الْإِلْحَاقِ بِهِ وَقَالَتْ الْحَفْظِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُمْ أَحَقُّوا الْحَيَّةَ
لثُبُوتِ الْخَبَرِ وَالذَّنْبُ لِمَشَارَكَةِ الْكَلْبِ فِي الْكَلْبِيَّةِ وَأَحَقُّوا بِذَلِكَ
مَنْ ابْتَدَأَ بِالْعُدْوَانِ وَالْأَذَى مِنْ غَيْرِهَا.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ: وَالتَّعْدِيَةُ بِمَعْنَى الْأَذَى إِلَى كُلِّ مُؤَذٍ
قَوِيٍّ بِالنَّظَرِ إِلَى تَصَرُّفِ أَهْلِ الْقِيَاسِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ جِهَةِ الْإِيمَاءِ
بِالتَّعْلِيلِ بِالْفَسْقِ وَهُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الْحُدُودِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ فَسْقِهَا عَلَى
ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ كَمَا عَرَفْتَ فَلَا يَتِمُّ تَعْيِينُ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَةً لِلْإِيمَاءِ
فَلَا يَتِمُّ الْإِلْحَاقُ بِهِ وَإِذَا جَازَ قَتْلُهُنَّ لِلْمُحْرِمِ جَازَ لِلْحَلَالِ بِالْأَوَّلِ
وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ «يُقْتَلْنَ فِي الْحُلِّ وَالْحَرَمِ» عِنْدَ مُسْلِمٍ (١١٩٨) وَفِي
لَفْظٍ [ابن حزم (٢٦٦٦)] «لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ»
فَدَلٌّ أَنَّهُ يُقْتَلُهَا الْحَرَمُ فِي الْحَرَمِ وَفِي الْحُلِّ بِالْأَوَّلِ.

وَقَوْلُهُ: (يُقْتَلْنَ) إِخْبَارٌ بِمَحَلِّ قَتْلِهِنَّ وَقَدْ وَرَدَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ وَبِلَفْظِ
نَهْيِ الْجُنَاحِ وَنَهْيِ الْحَرَجِ عَلَى قَاتِلَيْهِنَّ فَدَلٌّ عَلَى حَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى
الْإِبَاحَةِ وَأُطْلِقَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَفْظُ الْغَرَابِ وَقِيْدَ عِنْدَ مُسْلِمٍ
(١١٩٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِالْأَبْقَعِ وَهُوَ الَّذِي فِي ظَهْرِهِ أَوْ بَطْنِهِ
بَيَاضٌ فَذَهَبَ بَعْضُ أُمَّةِ الْحَدِيثِ إِلَى تَقْيِيدِ الْمَطْلُوقِ بِهَذَا وَهِيَ
القَاعِدَةُ فِي حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَالْقَدْحُ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ بِالشَّدُوذِ وَتَدْلِيْسِ الرَّأْيِ مَدْفُوعٌ
بِأَنَّهُ صَرَحَ الرَّأْيِ بِالسَّمَاعِ فَلَا تَدْلِيْسَ وَبِأَنَّهَا زِيَادَةٌ مِنْ عَدْلِ ثِقَةٍ
حَافِظٍ فَلَا شَدُوذٌ:

قَالَ الْمَصْنَفُ: قَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى إِخْرَاجِ الْغَرَابِ الصَّغِيرِ
الَّذِي يَأْكُلُ الْحَبَّ وَيُقَالُ لَهُ: غَرَابُ الزَّرْعِ وَقَدْ اخْتَجَمُوا بِجَمَازٍ
أَكَلِهِ فِيْقِي مَا عَذَاهُ مِنَ الْغَرَابِ مُلْحَقًا بِالْأَبْقَعِ.

وَالْمَرَادُ بِ«الْكَلْبِ» هُوَ الْمَعْرُوفُ وَتَقْيِيدُهُ بِالْعَقُورِ يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ غَيْرُ الْعَقُورِ، وَنَقَلَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ تَفْسِيرَ الْكَلْبِ
الْعَقُورِ بِالْأَسَدِ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ تَفْسِيرَهُ بِالْحَيَّةِ، وَعَنْ سُفْيَانَ
أَنَّهُ الذَّنْبُ خَاصَّةً.

أَتَجِدُ شَاةً؟ قُلْتُ: لَا قَالَ: فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨١٦)، مسلم (١٢٠١)].

(وَهُوَ قَوْلُهُ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ بِضَمِّ الْمُهَنْتِلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَبِالرَّاءِ - وَكَعْبُ صَحَابِيٍّ جَلِيلٍ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ نَزَلَ الْكُوفَةَ وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً إِحْدَى وَخَمْسِينَ.

(قَالَ: حُمِلَتْ) مُغَيَّرُ الصِّغَةِ.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَنْشَأُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى) بِضَمِّ الْمُهَنْزَةِ أَيْ أَظُنُّ (الْوَجْعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى) بِفَتْحِ الْمُهَنْزَةِ مِنَ الرُّوْيَةِ (أَتَجِدُ شَاةً قُلْتُ: لَا قَالَ: تَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ تَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبَخَارِيِّ (١٨١٥) «مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِيَّةِ وَرَأْسِي يَتَهافتُ قَمَلًا فَقَالَ: أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: فَاحْلِلْ رَأْسَكَ» - الْحَدِيثُ.

وَفِيهِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ» الْآيَةُ [البقرة: ١٩٦].

وَقَدْ رُوِيَ الْحَدِيثُ بِالْفَاظِ عَدِيدَةً.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ النُّسْكِ عَلَى التَّوَعُّبِ الْآخَرِينَ إِذَا وَجَدَ.

وظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَسَائِرُ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا، وَلِذَا قَالَ الْبَخَارِيُّ فِي أَوَّلِ بَابِ الْكُفَّارَاتِ رَحِمَتْ بَاب (١): «خَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا فِي الْفِدْيَةِ»

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٨٥٧) مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى «عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْسِكَ نَسِيكَةً وَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ شِئْتَ فَاطْعِمِ» - الْحَدِيثُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّخْيِيرَ إِبْجَاعٌ.

وَقَوْلُهُ: (نِصْفُ صَاعٍ) أَخَذَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ بِظَاهِرِهِ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ أَنَّهُ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهَا.

١٢- حرمة مكة

٦٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَأَنْهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنْفِرُ صَبْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ قِيلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُوتِنَا، فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٣٤)، مسلم (١٣٥٥)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ) أَيْ: أَرَادَ فَتْحَ مَكَّةَ وَأَطْلَقَهُ، لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ.

(قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ) أَيْ خَاطَبًا وَكَانَ قِيَامُهُ ثَانِي الْفَتْحِ.

(«فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ») تَعْرِيفًا لَهُمْ بِالْمَنْعِ الَّتِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا عَلَيْهِمْ وَهِيَ قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ.

(وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ) فَفَتْحُوهَا عَنوةً.

(«وَأَنْهَا لَمْ تَحِلَّ، لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ» هِيَ سَاعَةٌ دَخُولُهَا.)

(«وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي فَلَا يُنْفِرُ بِالْبَنَاءِ لِلْمَجْهُولِ (صَبْدُهَا)» أَيْ لَا يُزْعِجُهُ أَحَدٌ وَلَا يُنْحِيهِ عَنْ مَوْضِعِهِ.

(«وَلَا يُخْتَلَى») بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَبْنًى لِلْمَجْهُولِ أَيْضًا (شَوْكُهَا) أَيْ لَا يُؤْخَذُ وَيَقْطَعُ.

(«وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا») أَيْ لَقَطَتُهَا وَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي رَوَايَةٍ.

(إِلَّا لِمَشْرِدٍ أَيْ مُعْرِفٍ لَهَا يُقَالُ لَهُ: مُشْرِدٌ وَطَائِبُهَا نَاشِدٌ.

«وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ») إِمَّا أَخَذَ الدِّيَةَ أَوْ قَتَلَ الْقَاتِلَ.

«فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ» بِكَسْرِ الهمزة وسكون الذال المعجمة فحاءٌ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ نَبَتْ معروفٌ طِيبُ الرَّائِحَةِ «فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَتْحَ مَكَّةَ عَنْوَةٌ لِقَوْلِهِ «لَمْ تَحُلْ» وَقَوْلُهُ (لَا تَحُلْ) وَعَلَى ذَلِكَ الْجَمَاهِيرُ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا فَتَحَتْ صَلَاحًا؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُقَسِّمَهَا عَلَى الْغَائِمِينَ كَمَا قَسَمَ خَيْرٌ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ مِنْ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَجَعَلَهُمُ الطَّلَاقَ وَصَانَهُمْ عَنِ الْقَتْلِ وَالسَّبْيِ لِلنِّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ وَاعْتِنَامِ الْأَمْوَالِ إِنْصَالًا مِنْهُ عَلَى قَرَابَتِهِ وَعَشِيرَتِهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ ﷺ بِمَكَّةَ.

قَالَ الْمَوْرِدِيُّ: مِنْ خِصَائِصِ الْحَرَمِ أَنَّهُ لَا يُحَارَبُ أَهْلُهُ وَإِنْ بَغَوْا عَلَى أَهْلِ الْعَدْلِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِجَوَازِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ.

وَتَحْرِيمُ الْقِتَالِ فِيهَا هُوَ الظَّاهِرُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ ﷺ بِالْقِتَالِ لِأَعْتِدَارِهِ عَنِ ذَلِكَ الَّذِي أُبَيِّحَ لَهُ مَعَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا إِذْ ذَلِكَ مُسْتَحَقِّينَ لِلْقِتَالِ لَصُدُّهِمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ وَكُفْرِهِمْ وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يَتَأَكَّدُ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُؤْذَنَ فِيهِ لغيرِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ» [البخاري (١٠٤)، مسلم (١٣٥٤)] فَدَلٌّ أَنَّ حُلَّ الْقِتَالِ فِيهَا مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ.

وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ تَغْيِيرِ صَيْلِهَا وَبِالْأَوَّلَى تَحْرِيمُ قَتْلِهِ وَعَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ شَرْكِهَا وَفَيْدِ تَحْرِيمِ قَطْعِ مَا لَا يُؤْذِي بِالْأَوَّلَى.

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ قَطْعِ الشُّرُوكِ مِنْ

فُرُوعِ الشَّجَرِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو ثَوْرٍ.

وَأَجَازُهُ جَمَاعَةٌ غَيْرُهُ وَمِنْهُمْ الْهَادِيَّةُ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُؤْذِي فَاشِبَةَ الْفَوَاسِقِ.

(قُلْتُ): وَهَذَا مِنْ تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ بَاطِلٌ عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَمْ يَقَمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ قَتْلِ الْفَوَاسِقِ هِيَ الْأَذْيَةُ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ أَشْجَارِهَا الَّتِي لَمْ يُنْبِتْهَا الْآدَمِيُّونَ فِي الْعَادَةِ وَعَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ خِلَافًا وَهُوَ الرُّطْبُ مِنَ الْكَلَا إِذَا دَاسَ فَهُوَ الْحَشِيشُ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ:

فَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْجُمْهُورُ عَلَى الْجَوَازِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا تَحِلُّ لِقُطْعِهَا إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ بِهَا أَبَدًا وَلَا يَتِمْلِكُهَا وَهُوَ خَاصٌّ بِلِقْطَةِ مَكَّةَ وَأَمَّا غَيْرُهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَهَا بَنِيَّةُ التَّمْلُكِ بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِهَا سُنَّةً وَيَأْتِي ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ لِلْوَلِيِّ وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْجَنَائِزَاتِ.

وَقَوْلُهُ: (تَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا) أَيْ نَسُدُّ بِهِ خِلَلَ الْحِجَارَةِ الَّتِي تُجْعَلُ عَلَى اللَّحْدِ وَفِي الْبُيُوتِ كَذَلِكَ يُجْعَلُ فِيمَا بَيْنَ الْحَشَبِ عَلَى السَّقُوفِ.

وَكَلَامُ الْعَبَّاسِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ شَفَاعَةٌ إِلَيْهِ ﷺ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهَا اجْتِهَادٌ مِنْهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْعُمُومَ غَالِبُهُ التَّخْصِيصُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ وَقَدْ عَهَدَ مِنَ الشَّرْعِيَّةِ عَدَمَ الْحَرَجِ فَفَرَزَ ﷺ كَلَامَهُ وَاسْتِثْنَاهُ إِذَا بُوْجِيَ أَوْ اجْتِهَادٌ مِنْهُ ﷺ.

٧٠٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا بِعُثْلٍ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٢٩)، مسلم (١٣٦٠)].

ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَكْبَابِ الْأَعْلَامِ: إِنَّ هَذَا تَصْحِيفٌ وَالصُّوَابُ إِلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ ثَوْرٌ إِنَّمَا هُوَ بِمَكَّةَ فَغَيْرُ جَبَلٍ لِمَا أَخْبَرَنِي الشُّجَاعُ الْبَعْلِيُّ الشَّيْخُ الزَّاهِدُ عَنْ الْخَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ حِذَاءَ أَحَدٍ جَانِحًا إِلَى وَرَائِهِ جَبَلًا صَغِيرًا يُقَالُ لَهُ: ثَوْرٌ وَتَكَرَّرَ سُؤَالِي عَنْهُ طَوَائِفٌ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارِفِينَ بِتِلْكَ الْأَرْضِ فَكُلُّ أَخْبَرَنِي أَنَّ اسْمَهُ ثَوْرٌ، وَلَمَّا كَتَبَ إِلَيَّ الشَّيْخُ عَفِيفُ الدِّينِ الْمَطْرِيُّ عَنْ وَالِدِهِ الْخَافِظِ الثَّقَفِ قَالَ: إِنَّ خَلْفَ أَحَدٍ عَنْ شِمَالِهِ جَبَلًا صَغِيرًا مُدَوَّرًا يُسَمَّى ثَوْرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ خَلْفَ عَنْ سَلْفِهِ انْتَهَى.

وَهُوَ لَا يُنَاسِي حَدِيثَ «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا»؛ لِأَنَّهُمَا حُرَّتَانِ يَكْتَفِيَانِيهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِ وَثَوْرٌ مُكْتَفٍ فِي الْمَدِينَةِ فَحَدِيثُ «غَيْرِ وَثَوْرٍ» يُفَسِّرُ اللَّابَتَيْنِ.

٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ

أَرَادَ بِهِ بَيَانَ الْمَنَاسِكِ وَالْإِتْيَانِ بِهَا مُرتَبَةً وَكَيْفِيَّةً وَتَوَقُّعَهَا وَذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ وَهُوَ وَافٍ بِجَمِيعِ ذَلِكَ.

١- حجة الوداع

٧٠٢- «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، قَوْلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَقَالَتْ: «اغْتَسِلِي وَاسْتَفْرِجِي بِثَوْبٍ، وَأَخْرِمِي» وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلُ بِالتَّوْحِيدِ «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.

ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنْ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ» وَفِي رَوَايَةٍ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ» وَلَا مُنَافَاةَ فَاَلْمَرَادُ أَنَّ اللَّهَ حَكَّمَ بِحَرَمِهَا وَإِبْرَاهِيمَ أَظْهَرَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْعِبَادِ (وَدَعَا لِأَهْلِهَا) حَيْثُ قَالَ «زَبَّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا أَبَدًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ» [البقرة: ١٢٦] وَغَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ.

(وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ) هِيَ عِلْمٌ بِالْغَلْبَةِ لِمَدِينَتِهِ ﷺ الَّتِي هَاجَرَ إِلَيْهَا فَلَا يَبَادُرُ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِهَا إِلَّا هِيَ.

(كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمَلَقَا) أَيُّ فِيمَا يُكَالُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِكْيَالَانِ مَعْرُوفَانِ.

(بِئْسَلِ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمَ لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْمَرَادُ مِنْ تَحْرِيمِ مَكَّةَ تَأْمِينَ أَهْلِهَا مِنْ أَنْ يَقَاتِلُوا وَتَحْرِيمِ مَنْ يَدْخُلُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ آمِنًا» [آل عمران: ٩٧] وَتَحْرِيمِ صَبِيحِهَا وَقَطْعِ شَجَرِهَا وَغَضِّ شُرُكَيْهَا.

وَالْمَرَادُ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ تَحْرِيمُ صَبِيحِهَا وَقَطْعِ شَجَرِهَا وَلَا يَحْدُثُ فِيهَا حَدَثٌ.

وَفِي تَحْدِيدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ خِلَافٌ وَرَدَّ تَحْدِيدُهُ بِالْفَافِ كَثِيرَةٌ وَرُجِّحَتْ رَوَايَةُ «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا» [البخاري (١٨٧٣)، مسلم (١٣٧٢)] لِتَوَارِدِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا.

١٣- حرمة المدينة

٧٠١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٧٠).

(وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَنْ ثَابِتٌ تَحِيَّةَ قَرَاءَةٍ جَبَلٍ بِالْمَدِينَةِ

(إِلَى ثَوْرٍ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ثَوْرٌ بِالثَّلَاثَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَآخِرُهُ رَاءٌ. فِي الْقَامُوسِ إِنَّهُ جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ قَالَ:

وَفِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ.

ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَا، وَكَبَّرَهُ، وَهَلَّلَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى اسْتَفْرَجَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَّكَ قَلِيلًا.

ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، كُلَّ حَصَاةٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَحَرَّ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاصُ إِلَى الثَّيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا (١٢١٨).

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حجَّ عبْرَ الْمَاضِي، لِأَنَّهُ رَوَى ذَلِكَ بَعْدَ تَقْضِي الْحَجِّ حِينَ سَأَلَهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(فخرجنا معه) أي من المدينة.

(«حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْخُلَيْفَةِ فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُتَيْبٍ بِصِغَةِ التَّصْغِيرِ امْرَأَةً أَبِي بَكْرٍ يَغْنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ (قَالَ) أَيُ النَّبِيِّ ﷺ (الْعَسْلِيُّ وَالْأَسْفَرِيُّ)») سَبْعَ مَهْمَلَةٍ فَمَشَاءَ فَوْقِيَّةً ثُمَّ رَأَى هُوَ شِدَّ الْمَرَأَةِ عَلَى وَسْطِهَا شَيْئًا ثُمَّ تَأَخَذَ خِرْقَةً عَرِيضَةً تَجَمَّلَهَا فِي عَمَلِ الدِّمِّ وَتَشَدَّدَ طَرَفَيْهَا مِنْ وَرَائِهَا وَمِنْ قُدَامِهَا إِلَى ذَلِكَ الَّذِي شَدَّدَتْهُ فِي وَسْطِهَا.

وقوله (بشوب) بيان لما تستغفر به.

(واحرمني) فيه أنه لا يمنع النَّفْسَ صِحَّةَ عَقْدِ الْإِحْرَامِ.

(وصلَّى رسول الله ﷺ) أي صلاةَ الفجرِ كذا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالَّذِي فِي «الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ» أَنَّهَا صَلَاةُ

الصفاء قرأ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 1٥٨] «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَرَقَى الصَّفَا، حَتَّى رَأَى الثَّيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالًا مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَنَى، وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَجَازَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِمِرَّةٍ فَتَزَلَّ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصُّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ. وَقَدْ شَقَّ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى لَانَ رَأْسُهَا لِيُصِيبَ مَوْرِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولَ بِيَدِهِ الْيَمْنَى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةُ، السَّكِينَةُ».

وَكَلَّمَا أَتَى جَبَلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ حَتَّى أَتَى الْمَرْزَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ

الظُّهْرُ وَهُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ الْخَامِسَةِ هِيَ الظُّهْرُ وَسَافِرٌ بَعْدَهَا.

(فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ) يَفْتَحُ الْقَافُ فِصَادَ مُهْمَلَةٍ فَوَاوٌ فَالْفَ مَدْدَةٌ - وَقِيلَ: بَضُمَ الْقَافُ مَقْصُورٌ وَخُطِيَ مِنْ قَالَهُ - لِقَبِّ لِنَاقِيَةِ ﷺ.

(حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ) اسْمُ مَحَلٍّ (أَهْلُ) رَفَعَ صَوْتَهُ (بِالتَّوْحِيدِ) أَيِ إِفْرَادِ التَّائِيَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِقَوْلِهِ «كَئِذَاكَ اللَّهُمَّ كَيْتُكَ كَيْتُكَ لَا شَرِيكَ لَكَ كَيْتُكَ» وَكَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تُزِيدُ فِي التَّائِيَةِ: «إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ».

(إِنَّ الْحَمْدَ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَهَا وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَهُوَ التَّعْلِيلُ.

(وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ حَتَّى إِذَا آتَيْنَا النَّبْتَ اسْتَغْنَمَ الرُّكْنَ) أَيِ مَسَحَهُ بِيَدِهِ وَارَادَ بِهِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَأُطْلِقَ الرُّكْنَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ غَلَبَ عَلَى الْيَمَانِيِّ.

(فَرَمَلْ) أَيِ فِي طَوَائِفِهِ بِالْيَبِيتِ أَيِ اسْرَعَ فِي مَشْيِهِ مُهْرُولًا. (ثَلَاثًا) أَيِ مَرَّاتٍ.

(وَمَشَى أَرْبَعًا ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى) رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

(وَرَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ) أَيِ بَابِ الْحَرَمِ (إِلَى الصُّفَا فَلَمَّا دَنَا) أَيِ قَرَّبَ (مِنَ الصُّفَا قَرَأَ: «إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»).

(أَبْدَأَ) فِي الْآخِرِ فِي السُّغْيِ (بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَرَقَى) يَفْتَحُ الْقَافُ (الصُّفَا حَتَّى رَأَى النَّبْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ) وَبَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخِزْيُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَبِيرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ) بِإِظْهَارِهِ تَعَالَى لِلذِّبْنِ.

(وَنَصَرَ عَبْدَهُ) يُرِيدُ بِهِ نَفْسَهُ (وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ) فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ (وَحَدَّةٌ) أَيِ مِنْ غَيْرِ قِتَالِ الْأَدْمِيِّينَ وَلَا سَبَبٍ لَانْهَزَامِهِمْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا أَلَمَ تَرَوْنَهَا» (الْأَحْزَابُ: ٩) أَوْ الْمَرَاذِكُلُ مِنْ تَحْزُبٍ لِحَرِبِهِ ﷺ فَإِنَّهُ هَزَمَهُمْ.

(ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) دَلَّ أَنَّهُ كَرَّرَ الذِّكْرَ الْمَذْكُورَ

ثَلَاثًا.

(ثُمَّ نَزَلَ مِنَ الصُّفَا) مُتَّهِيًا (إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي).

(قَالَ عِيَّاضٌ: فِيهِ إِسْقَاطٌ لَفْظِي لَا بُدَّ مِنْهَا وَهِيَ «حَتَّى انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فَرَمَلْ فِي بَطْنِ الْوَادِي» فَسَقَطَ لَفْظُ «رَمَلْ».

(قَالَ: وَقَدْ ثَبَّتَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ وَكَذَا ذَكَرَهَا الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصُّحُوحِ).

(حَتَّى إِذَا صَعِدَ) مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

(مَشَى إِلَى الْمَرْوَةِ فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا) مِنْ اسْتِقْبَالِهِ الْقِبْلَةَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

(فَذَكَرَ) أَيِ جَابَرَ (الْحَدِيثَ) بِتَمَامِهِ وَاقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ.

(وَفِيهِ) أَيِ فِي الْحَدِيثِ.

(لَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ) يَفْتَحُ الْمَثَاءُ الْفَوْقِيَّةَ فَرَاءَ وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَرَوُونَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعَرَفَةَ مَاءً.

(فَوَجَّهَهَا إِلَى بَيْتِ وَرَكِبَ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ مَكَثَ) يَفْتَحُ الْكَافُ ثُمَّ مَثَلَةٌ لِبَيْتٍ.

(فَلَمَّا) أَيِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ (حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَاجَازَ) أَيِ جَاوَزَ الْمُرْدَلِفَةَ وَلَمْ يَقِفْ بِهَا.

(حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ) أَيِ قَرَّبَ مِنْهَا لَا أَنَّهُ دَخَلَهَا بِدَلِيلٍ (فَوَجَدَ الْقَبَةَ) خِيْمَةً صَغِيرَةً (فَدُخِرَتْ لَهُ بِعَمْرَةٍ) يَفْتَحُ النُّونَ وَكَسَرَ الْمِيمَ فَرَاءَ فَتَاءً تَائِيَةً، مَحَلٌّ مَعْرُوفٌ.

(فَنَزَلَ بِهَا) فَإِنَّ غَمْرَةَ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ (حَتَّى إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ فَرَحَلَتْ لَهُ) مُغَيَّرٌ صِيغَةً مُخَفَّفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةُ أَيِ وَضَعَ عَلَيْهَا رَحْلَهَا.

(«فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي» وَادِي عَرَفَةَ) فَخَطَبَ النَّاسَ ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ جَمْعًا مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ (وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقِيَةِ

«فَأَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَا وَكَثَّرَ وَهَلَّلَ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ» أي الفجر (جداً) يَكْسِرُ الجِمْ إِسْفَاراً بليغاً.

«فَدَلَّعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى آتَى بَطْنَ مُحْصِرٍ» بضم الميم وَفَتَحَ الْمُهْمَلَةَ وَكَسَرَ السَّيْنَ الْمُهْمَلَةَ الْمُشَدَّدَةَ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قِبْلَ أَصْحَابِ الْفِيلِ حُسِرَ فِيهِ إِيْ كُلُّ وَأَعْيَا.

(فَحَرَّكَ قَلِيلًا) إِيْ حَرَّكَ لَدَائِيهِ لَتَسْرِعَ فِي الْمَشْيِ وَذَلِكَ مِقْدَارُ مَسَافَةِ رَمِيَةِ حَجَرٍ

(ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوَسْطَى) وَهِيَ غَيْرُ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَهَبَ فِيهَا إِلَى عِرْقَاتٍ.

(الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى) وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقْبَةِ. (حَتَّى آتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ) وَهِيَ حَدٌّ لَنَا وَلَيْسَتْ مِنْهَا وَالْجُمُرَةُ اسْمٌ لِمَجْتَمِعِ الْحَصَى سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ يُقَالُ: اجْمَرَ بَنُو فُلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا.

(فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يَكْثُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا كُلُّ حَصَاةٍ مِثْلُ حَصَى الْحَذَفِ) وَقَدَرَهُ مِثْلُ حَبَّةِ الْبَاقْلَاءِ. (رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) بَيَانٌ لِحُلِّ الرَّمْيِ.

«ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَحَجَرَ ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَضَ إِلَى النَّيْتِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ» فِيهِ حَذْفُ إِيْ فَأَنَاضَ إِلَى الْيَنْتِ فَطَافَ بِهِ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَهَذَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ «أَنَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنِي» [أحمد (١٢٩/٢)].

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ ثُمَّ أَعَادَهُ بِأَصْحَابِهِ جَمَاعَةً بَنَى لِيُنَالُوا فَضْلَ الْجَمَاعَةِ خَلْفَهُ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا) وَفِيهِ زِيَادَاتٌ حَذَفَهَا الْمُنْصِفُ وَأَقْتَصَرَ عَلَى حُلِّ الْحَاجَةِ هُنَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْفَوَائِدِ وَنَفَائِسَ مِنْ مُهِمَّاتِ الْقَوَاعِدِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ وَأَكْثَرُوا، وَصَنَّفَ فِيهِ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْمُنْدَرِ جُزْأً كَبِيرًا أَخْرَجَ فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ مِائَةً وَثِيْقًا وَخَمْسِينَ نَوْعًا.

الْقَضَاءُ إِلَى الصُّخْرَاتِ وَجَعَلَ حِجْلَ الْمَشَاءِ فِيهِ ضَبْطَانُ بِالْجِيمِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ إِمَّا مَفْتُوحَةً أَوْ مَسَاجِنَةً وَبِهَا ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ وَفَسَّرَهُ: بِطَرِيقِهِمُ الَّذِي يَسْلُكُونَهُ فِي الرَّمْلِ وَقِيلَ: أَرَادَ صَفَهُمْ وَجَمْعَهُمْ فِي مَشْيِهِمْ تَشْبِيْهَا بِحِجْلِ الرَّمْلِ.

(بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ).

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ

قَالَ: قِيلَ: صَوَابُهُ حِينَ غَابَ الْقَرَصُ

قَالَ: وَغُثِمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ) بَيَانًا لِقَوْلِهِ (غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ) فَإِنَّ هَذِهِ قَدْ تَطَلَّعَ بِجَارِأَ عَلَى مَغِيبِ مُعْظَمِ الْقَرَصِ فَازَالَ ذَلِكَ الْاِخْتِمَالَ بِقَوْلِهِ: «حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ».

(وَدَفَعَ وَفَدَّ شَنْقَ) بِتَخْفِيفِ التَّوْنِ ضَمٌّ وَضَبٌّ.

(لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامِ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيَصِيبُ مَوْكِ) يَفْتَحُ الْمِيمُ وَكَسَرَ الرَّاءَ.

(رَحْلِهِ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَشِي الرَّاكِبُ رِجْلِيهِ عَلَيْهِ قَدَامٌ وَسَطُ الرَّحْلِ إِذَا مَلَ مِنَ الرُّكُوبِ.

(وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيَمْنَى) إِيْ يُشِيرُ بِهَا قَائِلًا «يَا أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ» بِالنُّصْبِ إِيْ الزَّمَا (كَلِمَا آتَى حِيَلًا) بِالْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ (مَنْ حِيَالِ الرَّمْلِ وَحِجْلِ الرَّمْلِ مَا طَالَ مِنْهُ وَضَحَمَ).

(أَرَخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ) يَفْتَحُ الْمَشَاءَ وَضَمُّهَا، يُقَالُ: صَعَدَ وَأَصْعَدَ.

(حَتَّى إِذَا آتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يَسْجُدْ) إِيْ لَمْ يُصَلِّ (بَيْنَهُمَا شَيْئًا) إِيْ نَافِلَةً.

«ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى آتَى الْمَشْعَرَ الْخَرَامَ» وَهُوَ جَبَلٌ مَعْرُوفٌ فِي الْمَزْدَلِفَةِ يُقَالُ لَهُ: فَرْخٌ، بضم القافِ وَفَتَحَ الرَّايِ وَحَاءُ مُهْمَلَةٍ.

قال: ولو تقصى لزيد على هذا العدد أو قريب منه.

بالبَيْتِ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَي الطَّوَافِ.

(قلت): وليعلم أن الأصل في كل ما ثبت أنه فعله ﷺ

واختلفوا هل هما واجبتان أم لا.

في حجة الوجود؛ لأمرين:

فقليل بالوجوب.

أحدهما: أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به والأفعال في بيان الوجوب عمولة على الوجوب.

وقيل: إن كان الطواف واجباً وجبتاً وإلا فسنة.

والثاني: قوله ﷺ خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ [م (١٢٩٧)] فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعاليه في الحج فعليه الدليل.

ولندكر ما يمتلئه المختصر من فوائده ودلائله:

ففيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للتفساء والحائض ولغيرهما بالأولى وعلى استيفار الحائض والتفساء وعلى صحة إحرامهما وأن يكون الإحرام عقيب صلاة فرض أو نفل فإنه قد قيل: إن الركنين اللتين أهل بعدهما فريضة الفجر وأنه يرفع صوته بالتلبية.

قال العلماء: ويستحب الإقصار على تلبية النبي ﷺ فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر ﷺ لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك [والنصف] لابن أبي شيبة (٢٠٤/٣).

وابن عمر ﷺ لبيك وسعديك والخير بيدك والرغباء إليك والعمل [مسلم (١١٨٤)].

وانس ﷺ لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً [وكشف الاستار (١٠٩٠)].

وأنه ينبغي للحاج القدوم أولاً مكة ليطوف طواف القدوم وأنه يستلم الركن قبل طوافه ثم يرمي في الثلاثة الأشواط الأول.

والرمل إسراع المشي مع تقارب الخطأ وهو الحجب ثم يمشي أربعاً على عادته.

وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويثلو «وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى».

ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين.

وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف

وودة في القراءة فيهما في الأولى بعد الفاتحة الكافرون والثانية بعد الصمد رواه مسلم (١٢١٨).

ودل على أنه يشرع له الاستسلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول.

وأنفقوا أن الاستسلام سنة وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفا ويرقى إلى أعلاه ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات.

وفي الموطأ (ص ٢٤٥) «حَتَّى إِذَا انْصَبْتَ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى».

وقد قدمنا لك أن في رواية مسلم سقطاً فدلّت رواية «الموطأ» أنه يرمي في بطن الوادي وهو الذي يقال به بين الملبين وهو مشرع في كل مرة من السبعة الأشواط لا في الثلاثة الأول كما في طواف القدوم بالبيت.

وأنه يرقى أيضاً على الروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو ويتم ذلك ثم عمرته فإن حلق أو قصر صار حلالاً وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة وأما من كان قارناً فإنه لا يخلو ولا يقصر ويبقى على إحرامه.

ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته ويطلع هو ومن كان قارناً إلى منى كما قال جابر «فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى» لم (١٢١٨) أي توجه من كان باقياً على إحرامه لتمام حجه ومن كان قد صار حلالاً أحرم وتوجه إلى منى.

وَتَوَجَّهَ ﷺ إِلَيْهَا رَاكِبًا فَتَزَلَّ بِهَا وَصَلَّى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ.

وفيه أن الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً، وفيه خلافٌ ودليلٌ الأنصليَّةُ فعلةً ﷺ.

وأنَّ السُّنَّةَ أن يُصَلِّيَ بِمَنْى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وأن يبيتَ بِهَا هذه اللَّيْلَةَ وَهِيَ لَيْلَةُ التَّاسِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.

وأنَّ السُّنَّةَ أن لا يخرجوا يومَ عرفةَ مِنْ مَنْى إِلَّا بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وأنَّ السُّنَّةَ أن لا يدخلوا عرفاتٍ إِلَّا بعدَ زوالِ الشَّمْسِ.

وأن يُصَلُّوا الظُّهْرَ والعصرَ جميعاً بعرفاتٍ فَإِنَّهُ ﷺ نَزَلَ بِمِمْرَةٍ وَلَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ وَلَمْ يَدْخُلْ إِلَى الْمَوْقِفِ إِلَّا بعدَ الصَّلَاتَيْنِ وَأَنْ لَا يُصَلِّيَ بَيْنَهُمَا شَيْئاً وَأَنَّ السُّنَّةَ أن يخطبَ الإمامُ النَّاسَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِينِ وَهَذِهِ إِحْدَى الْأَرْبَعِ الْخُطَبِ الْمُسْنُونَةِ وَالثَّانِيَةُ يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ يَخْطُبُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ بعدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالثَّلَاثَةُ يَوْمَ النَّحْرِ وَالرَّابِعَةُ يَوْمَ النَّفَرِ وَهُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ الشَّرِيقِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا.

وفي قوله «ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ إِلَى آخِرِهِ» سُنُّنٌ وَأَدَابٌ مِنْهَا أَنَّهُ يَجْعَلُ الذَّهَابَ إِلَى الْمَوْقِفِ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنْ الصَّلَاتَيْنِ.

ومنها أن الوقوف رَكِيبٌ أَفْضَلُ.

ومنها أن يقفَ عِنْدَ الصُّخْرَاتِ وَهِيَ صَخْرَاتُ مُفْتَرَشَاتٍ فِي أَسْفَلِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي بَوْسَطِ أَرْضِ عَرَفَاتٍ.

ومنها استقبالُ القبلةِ فِي الْوُقُوفِ.

ومنها أَنَّهُ يَبْقَى فِي الْمَوْقِفِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ وَيَكُونُ فِي وَفْوِهِ دَاعِيَاً «فَإِنَّهُ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَاجِلَيْهِ رَاكِبًا يَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَانَ فِي دُعَائِهِ رَافِعاً يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ خَيْرَ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَذَكَرَ مِنْ دُعَائِهِ فِي الْمَوْقِفِ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ وَخَيْراً مِمَّا نَقُولُ اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي وَتَسْبِيحِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي وَإِلَيْكَ مَأْبِي وَبِكَ تَرَاثِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَسَوَاسِ الصُّدْرِ وَشَتَاتِ الْأَمْرِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَجِيءُ بِهِ الرِّيحُ» ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٢٠).

ومنها أن يدفعَ بعدَ تَحَقُّقِ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالسَّكِينَةِ وَيَأْمُرُ بِهَا النَّاسَ إِنْ كَانَ مُطَاعاً وَيَضُمُّ زَمَامَ مَرْكُوبِهِ لئلاَّ يُسْرِعَ فِي الْمَشْيِ إِلَّا إِذَا أَتَى جَبَلًا مِنْ جِبَالِ الرُّمَالِ أَرْخَاهُ قَلِيلاً لِيَخْفَ عَلَى مَرْكُوبِهِ صُعُودَهُ فَإِذَا أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ نَزَلَ بِهَا وَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعاً بَازَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَهَذَا الْجَمْعُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي سَبِيهِ فَقِيلَ: لِأَنَّهُ نُسْكٌ، وَقِيلَ: لِأَجْلِ أَنَّهُمْ مُسَافِرُونَ وَأَنَّهُ لَا يُصَلِّيَ بَيْنَهُمَا شَيْئاً.

وقوله (ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ) فِيهِ سُنُّنٌ نَبَوِيَّةٌ: الْمَيْتُ بِمَزْدَلِفَةَ وَهُوَ جَمْعٌ عَلَى أَنَّهُ نُسْكٌ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ.

وَالْأَصْلُ فِيهَا فَعْلَةٌ ﷺ فِي حُجَّيْهِ الْوُجُوبُ كَمَا عَرَفْتُ وَأَنَّ السُّنَّةَ أن يُصَلِّيَ الصُّبْحَ بِالْمَزْدَلِفَةِ ثُمَّ يدفعَ مِنْهَا بعدَ ذَلِكَ فَيَأْتِي الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ يَقِفُ بِهِ وَيَدْعُو وَالْوُقُوفُ عِنْدَهُ مِنَ الْمُنَاسِكِ ثُمَّ يدفعُ مِنْهُ عِنْدَ إِسْفَارِ الْفَجْرِ إِسْفَاراً بَلِيغاً فَيَأْتِي بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَيَسْرِعُ السَّيْرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَلُّ غَضَبِ اللَّهِ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الْفِيلِ فَلَا يَنْبَغِي الْأَنَاءُ فِيهِ وَلَا الْبَقَاءُ بِهِ إِذَا أَتَى الْجَمْرَةَ - وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ - نَزَلَ بِبَطْنِ الْوَادِي وَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ كُلُّ حَصَاةٍ كَحَبَّةِ الْبَاقِلَاءِ يَكْتَبُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

ثُمَّ يَنْصَرِفُ بعدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَيَنْحَرُ إِنْ كَانَتْ عَنْتُهُ بَدَنٌ يُرِيدُ نَحْرَهَا وَأَمَّا هُوَ ﷺ فَإِنَّهُ نَحَرَ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةَ ثَلَاثاً وَسِتِّينَ بَدَنَةً وَكَانَ مَعَهُ مِائَةُ بَدَنَةٍ فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَحْرِ بَاقِيهَا ثُمَّ رَكِبَ إِلَى مَكَّةَ فَطَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَمَنْ بَعْدَهُ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ مَا حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ حَتَّى وَطءَ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَطْفِ هذا الطَّوَافَ فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ مَا عَدَا النِّسَاءَ.

فهذه الجملُ مِنَ السُّنَنِ وَالْأَدَابِ الَّتِي أَفَادَنَا هَذَا الْحَدِيثُ الْجَلِيلُ مِنْ أَفْعَالِهِ ﷺ تَبَيَّنَ كَيْفِيَّةُ أَعْمَالِ الْحَجِّ.

وفي كثيرٍ ممَّا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ الْجَلِيلُ مِمَّا سَقَّاهُ خِلافَ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ فِي وَجُوبِهِ وَعَدَمِ وَجُوبِهِ وَفِي لُزُومِ الدَّمِ بِتَرْكِهِ وَعَدَمِ لُزُومِهِ وَفِي صِحَّةِ الْحَجِّ إِنْ تَرَكَ مِنْهُ شَيْئاً وَعَدَمِ صَحَّتِهِ وَقَدْ طَوَّلَ بَذِكْرُ ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ وَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ

الآتي بما اشتمل عليه هو الممثل لقوله ﷺ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» [مسلم (١٢٩٧)] والمتنبي يه في أفعاله وأقواله.

٢- ما يدعو بعد فراغه من التلبية

٧٠٣- وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ».

رواه الشافعي بإسناد ضعيف [ترتيب المسند (٧٩٧)].

سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقفنا عليها فلم يتكلم عليه

وجهه ضعفه أن فيه صالح بن محمد بن أبي زائدة أبا واقد الليثي ضعفه.

والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يلبيها الحرم في أي حين بهذا الدعاء ونحوه.

ويجتمل أن المراد بالفراغ منها انتهاء وقت مشروعيتهما وهو عند رمي جمرة العقبة والأول أوضح.

٣- منى منحر، وعرفة موقف

٧٠٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَبَنَيْتُ كُلَّهَا مَنْحَرًا، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَهُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفًا».

رواه مسلم (١٢١٨).

(وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَا هُنَا وَبَنَيْتُ كُلَّهَا مَنْحَرًا فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ» جمع رحل وهو المنزل.

(«وَوَقِفْتُ هَا هُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» وحد عرفة ما خرج عن وادي عرفة إلى الجبال المقابلة مما يلي بساتين بني عامر («وَوَقِفْتُ هَا هُنَا وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفًا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أفاد ﷺ أنه لا يتعين على أحد نحره حيث نحر ولا وقوفه بعرفة ولا جمع

حيث وقف بل ذلك موشع عليهم حيث نحرُوا في أي بقعة من بقاع منى فإنه يجزئ عنهم وفي أي بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا اجزأً وهذيه زيادات في بيان التخصيف عليهم وقد كان ﷺ أفاد تقريره لمن حج معه عن لم يقف في موقعه ولم ينحر في منحره إذ من المعلوم أنه حج معه أمم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحوه.

هذا والدُّم الذي محله منى هو دم القران والتَّمَسُّع والإحصار والإفساد والتطوع بالهدي.

وأما الذي يلزم المتمتع فمحله مكة.

وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فمحلهما الحرم الحرم وفي ذلك خلاف معروف.

٤- دخول مكة والخروج منها

٧٠٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَغْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْهَا أَسْفَلَهَا».

متفق عليه [البخاري (١٥٧٧)، مسلم (١٢٥٨)].

هذا إخبار عن دخوله ﷺ عام الفتح فإنه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمد غير منصرف وهي الثنية التي يترجل منها إلى الملاء مقبرة أهل مكة وكانت صعبة المرتقى فسئلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ثم سئلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة.

وأسفل مكة هي الثنية السفلى يقال لها كذا بضم الكاف والقصر عند باب الشيكة، ويقول أهل مكة: افتح وادخل وضم واخرج

وجه دخوله ﷺ من الثنية العليا ما روي «أنه قال أبو سفيان: لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس: ما هذا؟ قال: شيء طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل من هنالك أبداً قال العباس: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله ﷺ منها».

وعند البيهقي [دلائل النبوة (٤٩/٥)] من حديث ابن عمر

وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخوله مكة

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قَالَ حَسَّانُ» فَأَنشَدَهُ شِعْرًا: عَلِمْتُ بُيُوتِي إِنْ لَمْ تَرَوْهَا تُبِيرُ النَّفْسَ مَطْلَعُهَا كَدَاءَ قَبَسِمٍ ﷺ وَقَالَ: «ادْخُلُوهَا مِنْ حَيْثُ قَالَ حَسَّانُ».

٦- تقبيل الحجر الأسود

واختلف في استحباب الدُّخُولِ مِنْ حَيْثُ دَخَلَ ﷺ والخروج من حيث خرج.

فقيل: يُسْتَحَبُّ وَأَنَّهُ يَدُلُّ إِلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَيْهِ.

وقال البعض: إِنَّمَا فَعَلَهُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى طَرِيقِهِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

وقال ابن تيمية: يُسَبِّحُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الثَّيْبَةَ الْعُلْيَا الَّتِي تُشْرِفُ عَلَى الْأَبْطَحِ وَالْمَقَابِرِ إِذَا دَخَلَ مِنْهَا الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ يَأْتِي مِنْ وَجْهَةِ الْبَلَدِ وَالْكَعْبَةِ وَيُسْتَقْبَلُهَا اسْتِقبالاً مِنْ غَيْرِ انْحِرَافٍ بخلاف الذي يدخل من الناحية السفلى؛ لِأَنَّهُ يَسْتَدْبِرُ الْبَلَدَ وَالْكَعْبَةَ فَاسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ مَا يَلِيهِ مِنْهَا مُؤَخَّرًا لئَلَّا يَسْتَدْبِرَ وَجْهَهَا.

٥- القادم من مكة بيت بذي طوى

٧٠٦- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٥٧٣)، مسلم (١٢٥٩)).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ لَيْلَةً قُدُومًا).

(بذي طوى) في القاموس مُثَلَّثَةُ الطَّاءِ وَيَنْوُنُ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ.

(حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَيُّ أَنَّهُ فَعَلَهُ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ.

وَأَنَّهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ.

وقال جماعة من السلف وغيرهم: اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ سَوَاءٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْجِعْرَانَةِ لَيْلًا.

٧٠٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ.
رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٤٥٥/١) مُرْتَوِعًا وَالتَّيْهَقِيُّ مُتَوَكِّفًا (٧٤/٥).

وَحَسَنُهُ أَحْمَدُ وَقَدْ رَوَاهُ الْأَزْرَقِيُّ «أَخْبَارُ مَكَّةَ» (٣٢٩/١) بِسَنَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ جَاءَ يَوْمَ التَّروِيَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ مُرْجَلًا رَأَسَهُ قَبْلُ الْحَجَرِ وَسَجَدَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَبَّلَهُ وَسَجَدَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا.

وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى (١٩٢/١) بِسَنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ الْمَخْزُومِيِّ «قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَسَجَدَ عَلَيْهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ خَالَي ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ».

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٢٧١) «أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَالتَّرَمَةَ» وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَيًّا يُؤَيِّدُ هَذَا.

فَفِيهِ شَرْعِيَّةُ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ وَالسُّجُودِ عَلَيْهِ.

٧- ثلاثة أشواط يرمل فيها

٧٠٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يَرْمِلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٦٠٢)، مسلم (١٢٦٦)).

(وَعَنْهُ) أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ قَدِمُوا مَعَهُ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ (أَنْ يَرْمِلُوا) بِضَمِّ الْمِيمِ (ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ) أَيُّ يُهْرَلُونَ فِيهَا فِي الطَّوَارِفِ (وَيَمْشُوا أَرْبَعًا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

٧٠٩- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ

كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ خَبَّ ثَلَاثًا،
وَمَشَى أَرْبَعًا [البخاري (١٦٤٤)، مسلم (١٢٦١)].

وَفِي رَوَايَةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي
الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ
أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ وَمَشْيٍ أَرْبَعَةً.
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٦١٦)، م (١٢٦١).

وَأَصْلُ ذَلِكَ وَجْهُ جَعَلَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَدِمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ
عَلَيْكُمْ وَقَدْ قَدْ وَهَتَهُمْ حُمَى يَثْرِبَ فَأَمَرَ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِنْفَاءَ عَلَيْهِمْ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٤٢٥٦)، مسلم (١٢٦٦)].

وَلِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (١٢٦٦) «أَنَّ الْمُشْرِكِينَ جَلَسُوا مِمَّا يَلِي
الْحَجَرَ وَأَنَّهُمْ حِينَ رَأَوْهُمْ يَرْمُلُونَ قَالُوا: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ
الْحُمَى وَهَتَهُمْ أَنَّهُمْ لَا جِلْدَ مِنْ كَذَا وَكَذَا».

وَلِي لَفْظٍ لغيره [أبو داود (١٨٨٩)] «إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْغَزَلَانِ»
فَكَانَ هَذَا أَصْلَ الرُّمْلِ وَسَبِيَهُ إِغَاظَةُ الْمُشْرِكِينَ وَرُدُّ قَوْلِهِمْ وَكَانَ
هَذَا فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، ثُمَّ صَارَ سَنَةً فَعَلَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مَعَ
زَوَالِ سَبِيهِ وَإِسْلَامٍ مِنْ فِي مَكَّةَ.

وَأَمَّا لَمْ يَرْمِلُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا مِنْ نَاحِيَةِ
الْحَجَرِ عِنْدَ قُعَيْقَعَانَ فَلَمْ يَكُونُوا يَرُونَ مِنْ بَيْنِ الرُّكْنَيْنِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقَصْدِ إِغَاظَةِ الْأَعْدَاءِ بِالْعِبَادَةِ
وَأَنَّهُ لَا يُنَاقِي إِخْلَاصَ الْعَمَلِ بَلْ هُوَ إِضَافَةٌ طَاعَةٍ إِلَى طَاعَةٍ وَقَدْ
قَالَ تَعَالَى «وَلَا يَتَّكِلُونَ مِنْ غَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ
صَالِحٌ».

٨- استلام الركنين اليمانيين

٧١٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمْ أَرِ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ
الْيَمَانِيَيْنِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٦٩).

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ (قَالَ) «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ
مِنَ الْبَيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (أَعْلَمَ أَنَّ الْبَيْتَ
أَرْبَعَةُ أَرْكَانٍ:

الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ، ثُمَّ الْيَمَانِي وَيُقَالُ لَهُمَا: الْيَمَانِيَانِ بِتَخْفِيفِ
الْيَاءِ وَقَدْ تُشَدُّ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُمَا: الْيَمَانِيَانِ تَغْلِيظًا كَالْأَبَوَيْنِ
وَالْقَمَرَيْنِ.

وَالرُّكْنَانِ الْآخَرَانِ يُقَالُ لَهُمَا الشَّامِيَانِ.
وَفِي الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فَضِيلَتَانِ كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَالثَّانِيَةِ كَوْنُهُ فِي الْحِجْرِ.

وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ فَبِهِ فَضِيلَةٌ كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وَأَمَّا الشَّامِيَانِ فَلَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْفَضِيلَتَيْنِ فَلِهَذَا
خُصَّ الْأَسْوَدُ بِسِتِي التَّقْيِيلِ وَالِاسْتِلَامِ لِلْفَضِيلَتَيْنِ.

وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ فَيَسْتَلِمُهُ مِنْ يَطُوفُ وَلَا يَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَضِيلَةً
وَاحِدَةً.

وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى اسْتِحْبَابِ اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.
وَاتَّفَقَ الْجَمَاهِيرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْسَحُ الطَّائِفُ الرُّكْنَيْنِ
الْآخَرَيْنِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَكَانَ فِيهِ - أَيِ فِي اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ
- خِلَافٌ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَانْقِرَضَ الْخِلَافُ وَاجْتَمَعُوا
عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَسْتَلِمَانِ وَعَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ.

٩- اتِّبَاعُ السَّنَةِ فِي تَقْيِيلِ الْحَجَرِ

٧١١- «وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَبِلَ الْحَجَرَ وَقَالَ: إِنِّي
أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْ لَا أَنِّي رَأَيْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٩٧)، مسلم (١٢٧٠)].

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٢٧١) مِنْ حَدِيثِ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ أَنَّهُ قَالَ:
«رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّرَمُّمَةِ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَكُ حَقِيًّا».

الأرض يُصَافِحُ بِهِ عِبَادَهُ مُصَافِحَةَ الرَّجُلِ أَخَاهُ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنْهُ الرُّكْنَ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ وَالَّذِي نَفْسُ ابْنِ عَبَّاسٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ يَسْأَلُ اللَّهَ عِنْدَهُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

وَحَدِيثُ أَبِي الطُّفَيْلِ دَالٌّ أَنَّهُ يُجْزَى عَنْ اسْتِلَامِهِ بِالْيَدِ اسْتِلَامُهُ بِالْكَفِّ وَقَبْلُ الْأَلَةِ كَالْحَجْنِ وَالْعَصَا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ قَبْلَ يَدِهِ.

فَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ لِعَطَاءٍ: هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَّلُوا أَيْدِيَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَ عُمَرَ وَابَا سَعِيدٍ وَابَا هُرَيْرَةَ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَّلُوا أَيْدِيَهُمْ؛ فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ اسْتِلَامُهُ؛ لِأَجْلِ الزُّهْمَةِ فَأَمَّ حِيَالَهُ وَرَفَعَ يَدَهُ وَكَبَّرَ؛ لَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَسْوِي لَا تَزَاجِمُ عَلَى الْحَجَرِ فَتُؤْذِي الضَّعْفَاءَ إِنْ وَجَدْتَ خُلُوفَهُ فَاسْتَلِمَهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلْهُ وَهَلَّلْ وَكَبِّرْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/١) وَالْأَزْرَقِيُّ [أَخْبَارُ مَكَّةَ (١/٣٢٣، ٣٣٤)] وَإِذَا أَشَارَ بِيَدِهِ فَلَا يَقْبَلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْحَجَرَ أَوْ مَا مِثْلُ الْحَجَرِ.

١١- الاضطباع في الطواف

٧١٣- وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَبِعًا بِبِرْدٍ أَخْضَرَ».

رَوَاهُ الْغَنَسِيُّ وَاحِدٌ (٢٢٢/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٨٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٥٤) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٥٩).

الاضطباع: اتِّعَالَ مِنَ الضَّعِيعِ وَهُوَ الْعَصْرُ وَيُسَمَّى التَّائِبُ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ وَسْطَ الرُّدَاءِ تَحْتَ الْإِبْطِ وَيُدِي ضَبْعَهُ الْأَيْمَنَ. وَقِيلَ: يُدِي ضَبْعِيهِ.

وَفِي النِّهَايَةِ: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْإِزَارَ أَوْ الْبِرْدَ وَيَجْعَلُهُ تَحْتَ إِبْطِهِ الْأَيْمَنِ وَيُلْقِي طَرَفِيهِ عَلَى كَتِفَيْهِ الْأَيْسَرِ مِنْ جِهَتَيْ صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٨٨٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: اضْطَبَعَ فَكَبَّرَ وَاسْتَلَمَ وَكَبَّرَ ثُمَّ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ كَانُوا إِذَا بَلَغُوا الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَتَغَيَّبُوا مِنْ قُرْبِهِ شَمُوا ثُمَّ يَطْلَعُونَ عَلَيْهِمْ يَرْمِلُونَ

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٦١١) أَنَّ «رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبَلُهُ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتَ فَقَالَ: دَعْ أَرَأَيْتَ بِأَيْمَنِ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيُقْبَلُهُ».

وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ [أَخْبَارُ مَكَّةَ (١/٣٢٣، ٣٢٤)] حَدِيثَ عُمَرَ بِزِيَادَةٍ وَأَنَّهُ قَالَ لَهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ يَضْرُ وَيَضْفَعُ؛ قَالَ: وَأَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: فِي كَتَبِ اللَّهِ؛ قَالَ: وَأَيْنَ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: قَالَ اللَّهُ «وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ نَبِيِّ أَدَمٍ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنشَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا» [الاعراف: ١٧٢] قَالَ: فَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ أَدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ صُلْبِهِ فَقَرَّرَهُمْ أَنَّهُ الرَّبُّ وَهُمْ الْعَبِيدُ ثُمَّ كَتَبَ مِيثَاقَهُمْ فِي رَقٍّ وَكَانَ لِهَذَا الْحَجَرِ عَيْنَانِ وَلِسَانٌ فَقَالَ لَهُ: افْتَحْ فَانْظُرْ فَالْقَمَّةَ ذَلِكَ السُّرُّ وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَالَ: تَشْهَدُ لِمَنْ وَافَاكَ بِالْإِيمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ الرَّوَّادِيُّ: فَقَالَ عُمَرُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَعِيشَ فِي قَوْمٍ لَسْتُ فِيهِمْ يَا أبا الْحَسَنِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عُمَرُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدَ بَعَادَةِ الْأَصْنَافِ فَخَشِيَ عُمَرُ أَنْ يَفْهَمُوا أَنْ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ مِنْ بَابِ تَعْظِيمٍ بَعْضُ الْأَحْجَارِ كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ أَنَّ اسْتِلَامَهُ اتِّبَاعٌ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا لِأَنَّ الْحَجَرَ يَنْفَعُ وَيَضُرُّ بِذَاتِهِ كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَنْتَقِذُهُ فِي الْأَوْتَانِ.

١٠- اسْتِلَامُ الرُّكْنِ بِمَحْجَنِ وَتَقْبِيلِ الْحَجْنِ

٧١٢- وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْيَمِينِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنِ مَعَهُ، وَيُقْبَلُ الْمَحْجَنَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٧٥)

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٩٦١) وَغَيْرُهُ وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ وَتَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ».

وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ [أَخْبَارُ مَكَّةَ (١/٣٢٤)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرُّكْنَ يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي

تَقُولُ قُرَيْشٌ: كَانَهُمُ الْغَزَلَاءُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكَانَتْ سُنَّةٌ.

وَأَوَّلُ مَا اضْطَبَعُوا فِي عُمَرَةِ الْقَضَاءِ لِيَسْتَعِينُوا بِذَلِكَ عَلَى الرَّمْلِ لِيرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ ثُمَّ صَارَ سُنَّةٌ وَيَضْطَبِعُ فِي الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ فَلَمَّا قَضَى طَوَافَهُ سَوَّى ثِيَابَهُ وَلَمْ يَضْطَبِعْ فِي رَكَعَتَيْ الطَّوَافِ وَقِيلَ: فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى لَا غَيْرَ.

١٢- التَّكْبِيرُ فِي حِينِ التَّهْلِيلِ

٧١٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ يَهْلُ مِنَّا الْمَهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٥٩)، مسلم (١٢٨٥)].

تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِهْلَالَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ وَأَوَّلُ وَقْتِهِ مِنْ حِينِ الْإِحْرَامِ إِلَى الشَّرُوعِ فِي الْإِحْلَالِ وَهُوَ فِي الْحَجِّ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي رَمِي جِمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَفِي الْعَمَرَةِ إِلَى الطَّوَافِ.

وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَثَرِ مَكَانِ التَّلْبِيَةِ فَلَا نَكِيرَ عَلَيْهِ بَلْ هُوَ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَسَاءَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ فَيَقْرَأُ كُلًّا عَلَى مَا قَالَهُ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي صَفَةِ غَدُوِّهِمْ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ.

وَفِيهِ رُءُوعٌ عَلَى مَنْ قَالَ: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بَعْدَ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

١٣- الْإِسْرَاعُ بِالضَّعْفَةِ مِنْ مَزْدَلَفَةٍ

٧١٥- «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٧٧)، مسلم (١٢٩٣)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ) - بَفَتْحِ الثَّلَاثَةِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَهُوَ مَتَاعُ الْمَسَافِرِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

(أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ) شَكٌّ مِنَ الرَّوَايَةِ

(مَنْ جَمَعَ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ عَلَى الْمَزْدَلَفَةِ سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ لَمَّا أَهْبَطَا اجْتَمَعَا بِهَا كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

(بَلِيلٍ) وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمَبِيتِ بِجَمْعٍ وَأَنَّهُ لَا يُقْبَضُ مِنْ بَاتٍ بِهَا إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِهَا ثُمَّ يَقِفُ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَلَا يَدْفَعُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ إِسْفَارِ الْفَجْرِ جَدًّا وَيَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَدْ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ لَا يُقْبَضُونَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ نَبِيرٌ كَيْمَا نَغِيرُ، فَخَالَفَهُمْ ﷺ إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَنَحْوَهُ دَلٌّ عَلَى الرُّخْصَةِ لِلضَّعْفَةِ فِي عَدَمِ اسْتِكْمَالِ الْمَبِيتِ.

وَالنِّسَاءُ كَالضَّعْفَةِ أَيْضًا لِحَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ [البخاري (١٦٧٩)، مسلم (١٢٩١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلطُّعْمِ» بِضَمِّ الطَّاءِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِهَا جَمْعٌ طَعْنَةٌ وَهِيَ الْمَرَاةُ فِي الْهُودِجِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمَرَاةِ عَلَى الْهُودِجِ بَلَا امْرَأَةٍ كَمَا فِي «النَّهَائَةِ».

١٤- جَوَازُ الدَّفْعِ مِنْ مَزْدَلَفَةٍ قَبْلَ الْفَجْرِ لِعَذْرِ

٧١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلَفَةِ: أَنْ تَذْفَعَ قَبْلَهُ، وَكَانَتْ ثَبُطَةً - تَغْنِي ثَقِيلَةً - فَأَذِنَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٨٠)، مسلم (١٢٩٠)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلَفَةِ أَنْ تَذْفَعَ قَبْلَهُ وَكَانَتْ ثَبُطَةً) بَفَتْحِ الثَّلَاثَةِ وَسُكُونِ الْمُوحَّدَةِ فَسَرَّهَا قَوْلُهُ (يَغْنِي: ثَقِيلَةً فَأَذِنَ لَهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الدَّفْعِ مِنْ مَزْدَلَفَةٍ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَكِنْ لِلْعَذْرِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (وَكَانَتْ ثَبُطَةً) وَجَهْوَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ الْمَبِيتُ بِمَزْدَلَفَةٍ وَلِزَمَ مِنْ تَرْكِهِ دَمٌ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ إِنْ تَرَكَهَ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ وَلَا إِسْمَ عَلَيْهِ وَلَا دَمٌ وَيَبِيتُ أَكْثَرَ اللَّيْلِ.

وَقِيلَ: سَاعَةٌ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي.

وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ وَالَّذِي فَعَلَهُ ﷺ الْمَبِيتُ بِهَا إِلَى أَنْ صَلَّى

الفجر.

وقد قال «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

«أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ
الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاصَتْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٢) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ

١٥- رمي الجمرة بعد طلوع الفجر

٧١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى
تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٢٣٤/١)، أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٠)،
الترمذي (٨٩٣)، ورواه النسائي (٢٧٠/٥)، ابن ماجه (٣٠٢٥).

وَفِيهِ انْقِطَاعٌ

وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ الْحَسَنُ الْعَرَنِيُّ يَجْلِي كُوفِي تَقَةً اخْتَجَّ بِهِ
مُسْلِمٌ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبَخَارِيُّ غَيْرَ أَنَّهُ حَدِيثُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
مُنْقَطِعٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْحَسَنُ الْعَرَنِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ
الشَّمْسِ وَإِنَّ كَانَ الرَّامِي مِمَّنْ أُبِيحَ لَهُ التَّقَدُّمُ إِلَى مَنْى وَادَّنَ لَهُ
فِي عَدَمِ الْمَيْتِ بِمَزْدَلَفَةٍ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) جَوَازُ الرَّمْيِ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ لِلْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ
قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ.

(الثَّانِي) لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ مُطْلَقًا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي
حَنِيفَةَ.

(الثَّالِثُ) لَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَلِمَنْ لَهُ عُذْرٌ
بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَهُوَ قَوْلُ الْهَادِثِيَّةِ.

(الرَّابِعُ) لِلثَّوْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِلْقَادِرِ؛ وَهَذَا أَقْوَى الْأَقْوَالِ دَلِيلًا وَارْجَحُهَا قِيلًا.

١٦- من أجاز رمي الجمار قبل الفجر

٧١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الرَّمْيِ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ
لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ﷺ ذَلِكَ فَقَرَّرَهُ وَقَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ قَبْلَ الْفَجْرِ لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ،
وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا عُذْرَ لَهُ وَهَذَا قَوْلُ الْهَادِثِيَّةِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ:
لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ لِلْقَادِرِ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ وَيَجُوزُ لِغَيْرِهِ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ
الَّيْلِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا لِلْقَادِرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ الرَّمْيِ مِنْ بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ
لِلْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ لَا رَمِيَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِلْقَادِرِ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ لَهُ فَعْلُهُ ﷺ.

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمُ قَرِيبًا، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ
فِيهِ انْقِطَاعٌ فَقَدْ عَضَّدَهُ فَعْلُهُ مَعَ قَوْلِهِ «خُذُوا عَنِّي» الْحَدِيثَ.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ.

١٧- الحج: مزدلفة وعرفة

٧١٩- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَعْنِي
بِالْمَزْدَلِفَةِ - فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ. وَقَدْ وَقَفَ
بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى
نَفْسَهُ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ (١٥/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٩٥)، النَّسَائِيُّ
(٢٦٣/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠١٦)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٩١) وَابْنُ خُزَيْمَةَ
(٢٨٢٠).

(وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَبِالضَّادِ
الْمُعْجَمَةِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ، كُوفِي شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَصَدُرَ حَدِيثُهُ
أَنَّهُ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْقِفِ يَعْنِي جَمْعًا فَقُلْتُ:
جِئْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ جَبَلٍ طَبِيعِي فَأَكَلْتُ مَطْيِئِي وَأَتَيْتُ

نَفْسِي وَاللَّهُ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وفي رواية؛ لأبي داود (١٩٤٩) «مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ».

ومن رواية الدارقطني (٢٤٠/٢) «الْحَجُّ عَرَفَةُ الْحَجِّ عَرَفَةُ». قالوا: فهذا صريح في المراد.

وأجابوا عن زيادة «وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حَجَّ لَهُ» باحتمالها التأويل أي فلا حج كامل الفضيلة وبأنها رواية أنكرها أبو جعفر العقيلي وألف في إنكارها جزءاً. وعن الآية أنها لا تدلُّ إلا على الأمر بالذكر عند المشعر لا على أنه رُكُنٌ وبأنه فعله ﷺ بياناً للواجب المستكمل الفضيلة.

١٨- الإفاضة قبل أن تطلع الشمس

٧٢٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا: أَشْرِقَ نَبِيرُ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَقَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رواه البخاري (١٦٨٤).

(وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ) أي من مُزْدَلِفَةَ.

(حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا: أَشْرِقَ) بفتح الهمزة فعل أمر من الإشراف أي ادخل في الشروق (نَبِيرُ) بفتح التثنية وكسر الموحدة فمشتاة تحية فراء جبل معروف على يسار الداهب إلى منى وهو أعظم جبال مكة.

«وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ فَأَقَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رواه البخاري.

وفي رواية بزيادة «كَيْمَا نُغَيِّرُ» أخرجها الإسماعيلي وابن ماجه (٣٠٢٢) وهو من الإغارة: الإسراع في العدو الفرس.

وليه أنه يشرع الدفع وهو الإفاضة قبل شروق الشمس

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا يَغْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ هَلِوْ يَغْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ قَوْفٌ مَقَامًا أَيْ فِي مُزْدَلِفَةَ حَتَّى نَذْلَعَ وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى نَفَقَتَهُ».

رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة

فيه دلالة على أنه لا يتم الحج إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الإمام وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليل أو نهار.

ودل على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الأضحى وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى نفقته وهو قضاء المناسك.

وقيل: إذهاب الشعر ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه.

فإنما الوقوف بعرفة فإنه مجمع عليه.

وأما بمزدلفة فذهب الجمهور إلى أنه يتم الحج وإن فاتته ويلزم فيه دم.

وذهب ابن عباس وجماعة من السلف إلى أنه رُكُنٌ كعرفة وهذا مفهوم دليله ويدل له رواية النسائي «وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حَجَّ لَهُ».

وقوله تعالى «فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ» [البقرة: ١٩٨] وفعله ﷺ.

وقوله «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكمال من الحج ويدل له ما أخرجه أحمد (٣٠٩/٤) وأهل السنن (أبو داود (١٩٤٩)، الترمذي (٨٨٩)، النسائي (٢٦٤/٥)، ابن ماجه (٣٠١٥)) وابن حبان (٣٨٩٢) والحاكم (٤٦٣/١) والدارقطني (٢٤٠/٢) والبيهقي (٧٣/٥) «أَنَّهُ أَنَاءَ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَاتٍ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَقَالُوا: كَيْفَ الْحَجُّ؟ فَقَالَ: الْحَجُّ عَرَفَةَ مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةٍ جَمَعَ فَقَدْ

وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ جَابِرٍ (م) (١٢١٨) «حَتَّى أَصْفَرَ جَدًّا».

الإجماع على أن هذه الكيفية ليست بواجبة وإنما هي مستحبة وهذا قاله ابن مسعود ردًا على من يرميها من فوقها.

وَاتَّفَقُوا أَنَّ سَائِرَ الْجَمَارِ تُرْمَى مِنْ فَوْقِهَا

١٩- التلبية حتى رمي الجمار

٧٢١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَا: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

وخصَّ سورة البقرة بالذكر؛ لأن غالب أعمال الحج مذكورة فيها أو لأنها اشتملت على أكثر أمور الديانات والمعاملات.

وفيه جواز أن يقال: سورة البقرة خلافاً لمن قال: يكره ولا دليل له.

رواه البخاري (١٦٨٤).

فيه دليل على مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرمي الجمرة وهل يقطعه عند الرمي بأول حصاة أو مع فراغه منها؟.

٢١- وقت رمي الجمرات

٧٢٣- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى. وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ».

فذهب الجمهور إلى الأول واحداً إلى الثاني ودل له ما رواه النسائي (٢٦٨/٥) «فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ فَلَمَّا رَجَعَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ».

رواه مسلم (١٢٩٩).

وما رواه أيضاً ابن خزيمة (٢٨٨٧) وقال: حديث صحيح من حديث ابن عباس عن الفضل «أَنَّه قَالَ: أَقْضَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ مَعَ آخِرِ حَصَاةٍ وَهُوَ يُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» أَيِ أَنْتُمْ رَمَيْتَهَا وَلِلْعُلَمَاءِ.

خلاف متى يقطع التلبية وهذه الأحاديث قد ثبتت وقت تركيها ﷺ لها.

تقدم الكلام على وقت رمي جمرة العقبة والحديث دليل على أن وقت رمي الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس وهو قول جماهير العلماء.

٢٢- رمي الجمرات الثلاث

٧٢٤- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى أَوَّلِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ثُمَّ يُسْهَلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيُسْهَلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ».

٢٠- رمي الجمرة بسبع حصيات

٧٢٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَبَيْنَ عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

متفق عليه (البخاري (١٧٤٨)، مسلم (١٢٩٦)).

(وعن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه جعل البيت على يساره عند رمي جمرة العقبة (ومنى عن يمينه ورمى الجمرة بسبع حصيات وقال: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه) قام

رواه البخاري (١٧٥١).

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا بِضَمِّ الدَّالِّ وَيَكْسِرُهَا أَيِ الدَّانِيَةِ إِلَى مَسْجِدِ الْخَيْفِ وَهِيَ أَوَّلُ الْجُمَرَاتِ الَّتِي تَرْمِي ثَانِي النَّحْرِ.

«بَسْتَعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى أَثَرِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ثُمَّ يُسَهِّلُ» بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ أَيِ يَقْصِدُ السَّهْلَ مِنَ الْأَرْضِ.

(فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي الْوَسْطَى ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ) أَيِ يَمْشِي إِلَى جِهَةِ شِمَالِهِ لِيَقِفَ دَاعِيًا فِي مَقَامٍ لَا يُصِيبُهُ الرَّمْيُ.

(فَيَسَهِّلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

فِيهِ مَا قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ الْمَاضِيَةُ مِنَ الرَّمْيِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَالتَّكْبِيرِ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ.

وَفِيهِ زِيَادَةٌ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ الرَّمْيِ لِلْجُمَرَتَيْنِ وَيَقُومُ طَوِيلًا يَدْعُو اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ فَسَّرَ مَقْدَارَ الْقِيَامِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف] (٢٩٤/٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ ابْنَ عُمرَ كَانَ يَقُومُ عِنْدَ الْجُمَرَتَيْنِ بِمَقْدَارِ مَا يقرأ سُورَةُ الْبَقَرَةِ. وَأَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ.

قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ دَلِيلٌ خِلَافَ مَا قَالَ مَالِكٌ.

٢٣- التحليق والتقصير

٧٢٥- وَعَنْهُ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحْلِقِينَ قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٢٧)، مسلم (١٣٠١)]

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحْلِقِينَ») أَيِ الَّذِينَ حَلَقُوا رُءُوسَهُمْ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ عِنْدَ الْإِحْلَالِ مِنْهَا.

(قَالُوا): يَعْنِي السَّامِعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٥٦٢/٣): إِنَّهُ لَمْ يَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَلَى الَّذِي تَوَلَّى السُّؤَالَ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ عَنْهُ.

(وَالْمُقَصِّرِينَ) هُوَ مَنْ عَطَفَ التَّلْقِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «قَالَ وَمَنْ كَفَرَ» عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْآيَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَارْحَمْ الْمُقَصِّرِينَ.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ دَعَا لِلْمُحْلِقِينَ مَرَّتَيْنِ وَعَطَفَ الْمُقَصِّرِينَ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي رَوَايَاتٍ «أَنَّهُ دَعَا لِلْمُحْلِقِينَ ثَلَاثًا» ثُمَّ عَطَفَ «الْمُقَصِّرِينَ»

ثُمَّ إِنَّهُ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الدُّعَاءِ مَتَى كَانَ مِنْهُ ﷺ فَقِيلَ: فِي عُمْرَةِ الْحَدِيدِيَّةِ وَجَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمِينَ.

وَقِيلَ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَقَوَاهُ النَّوَوِيُّ وَقَالَ: هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: كَانَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَلَا يَبْعُدُ ذَلِكَ وَعَمِلِيهِ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ لِتَنَظِيرِ الرُّوَايَاتِ بِذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ وَأَنَّ الْحَلْقَ.

أَفْضَلُ هَذَا وَيَجِبُ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ اسْتِكْمَالُ حَلْقِهِ عِنْدَ الْهَادُوَّةِ وَمَالِكٍ وَاحِدًا.

وَقِيلَ: هُوَ الْأَفْضَلُ وَيَجْزِي الْأَقْلُ.

فَقِيلَ: الرَّبْعُ.

وَقِيلَ: النِّصْفُ.

وَقِيلَ: أَقْلُ مَا يَجِبُ حَلْقُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ.

وَقِيلَ: شَعْرَةٌ وَاحِدَةٌ. وَخِلَافُ فِي التَّقْصِيرِ فِي التَّفْضِيلِ مِثْلُ

هَذَا.

وَأَمَّا مَقْدَارُهُ فَيَكُونُ مَقْدَارَ أَثْمَلَةٍ.

رَاحِلَتِهِ يَخْطُبُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ.

(فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ فَقَالَ رَجُلٌ).

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ.

(لَمْ أَشْعُرْ أَيْ لَمْ أَظُنْ وَلَمْ أَعْلَمْ).

(فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ: أَذْبَحْ أَيْ: الْهَدْيَ، وَالذَّبْحُ مَا

يَكُونُ فِي الْحَلْقِ).

(وَلَا حَرَجَ) أَيْ لَا إِثْمَ.

(وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ) النَّحْرُ مَا يَكُونُ فِي اللَّبَةِ

(قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ) جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

(وَقَالَ: أَرَمَ وَلَا حَرَجَ فَمَا سُئِلَ يُؤَمِّدُ عَنْ شَيْءٍ قُلْتُمْ وَلَا

آخَرَ إِلَّا قَالَ: أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

أَعْلَمُ أَنَّ الْوُظَافَةَ عَلَى الْحَاجِّ يَوْمَ النَّحْرِ أَرْبَعُ: الرُّمْيُ

لِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ثُمَّ نَحْرُ الْهَدْيِ أَوْ ذُبْحُهُ ثُمَّ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ثُمَّ

طَوَافُ الْإِفَاضَةِ. هَذَا هُوَ التَّرْتِيبُ الْمَشْرُوعُ فِيهَا.

وَهَكَذَا فَعَلَ ﷺ فِي حَجَّتِهِ فَقِي الصَّحِيحِينَ [مُسْلِمٌ (١٣٠٥)]

وَلَمْ يَخْرُجْ الْبَخَارِيُّ «أَنَّهُ ﷺ أَتَى مِنَى فَاتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا ثُمَّ أَتَى

مَنْزِلَهُ بَنِي قَنْحَرٍ وَقَالَ لِلْحَالِقِ: خُذْهُ وَلَا نَزَاعَ فِي هَذَا لِلْحَاجِّ

مُطْلَقاً وَنَزَاعَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فِي الْقَارِنِ فَقَالَ: لَا يَحِلُّ حَتَّى

يَطُوفَ.

٢٤- الْحَلْقُ قَبْلَ الذَّبْحِ وَالنَّحْرَ قَبْلَ الرَّمْيِ

٧٢٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي

حَجَّةِ الْوُدَاعِ، فَجَعَلُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ

أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ: أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ

وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ،

قَالَ: أَرَمَ وَلَا حَرَجَ فَمَا سُئِلَ يُؤَمِّدُ عَنْ شَيْءٍ قُلْتُمْ

وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ: أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٧٣٦)، مُسْلِمٌ (١٣٠٦)]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ) أَيْ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَهُوَ عَلَى

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجُوزُ تَقْدِيمُ بَعْضِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ

وَتَأْخِيرُهَا وَأَنَّهُ لَا ضَيْقَ وَلَا إِثْمَ عَلَى مَنْ قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ.

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَلَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَجُهْهُرُ السُّلَفِ

وَفُقَهَاءُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْعُلَمَاءُ إِلَى الْجَوَازِ.

وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ الدُّمُّ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ لِلْسَّائِلِ (وَلَا

حَرَجَ) فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَهْيِ الْإِثْمِ وَالْفِدْيَةِ مَعاً؛ لِأَنَّ اسْمَ الضَّيْقِ

يَشْمَلُهَا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: لَمْ يُسْقَطِ النَّبِيُّ ﷺ الْحَرَجَ إِلَّا وَقَدْ اجْزَأَ

الْفِعْلُ إِذْ لَوْ لَمْ يُجِزْهُ لَأَمَرَهُ بِالْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ وَالنَّسْيَانَ لَا

يُضَعَانِ عَنِ الْمَكْلُوفِ الْحُكْمَ الَّذِي يُلْزِمُهُ فِي الْحُجِّ كَمَا لَوْ تَرَكَ

الرَّمْيَ وَغَوَّهَ فَإِنَّهُ لَا يَتِمُّ بِتَرْكِهِ نَاسِياً أَوْ جَاهِلِلاً لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ

الإعادة.

منه وحفظ عنه.

انتقل من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد فقتله حجر من حجار المنجنيق وهو يصلي في أول سنة أربع وستين وكان من أهل الفضل والدين. (أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك) رواه البخاري.

فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلقي وتقدم قريباً أن المشروع تقديم الحلقي قبل الذبح.

فقال: حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الحديبية حيث أحصر فتحلّ صلى الله عليه وآله وسلم بالذبح وقد بوب عليه البخاري (باب النحر قبل الحلقي في الحصر) وأشار البخاري إلى أن هذا الترتيب يختص بالحصر على جهة الوجوب فإنه أخرجه بمعناه هذا.

وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط (٢٧٣١، ٢٧٣٢ مطولاً).

وفيه «أنه قال لأصحابه: قوموا فأنحروا ثم اخلقوا».

وفيه قول أم سلمة لـ ﷺ «أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بذلك، فخرج فنحر بدنه ثم دعا خالقه فحلّقه» الحديث. وكان الأحسن تأخير المصنف له إلى باب الإحصار.

٢٦- الحل بعد الرمي والخلقي

٧٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ».

رواه أحمد (١٤٣/٦) وأبو داود (١٩٧٨).

وفي إسناده ضعف.

لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة وله طرق آخر مدارها عليه. وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين رمى جمرة العقبة

وأما القدية فالأظهر سقوطها عن الناسي والجاهل وعدم سقوطها عن العالم.

قال ابن دقيق العيد: القول بسقوط الدم عن الجاهل والناسي دون العاقد قوي من جهة أن الدليل على وجوب اتباع أفعال النبي ﷺ في الحج بقوله: «خذوا عني مناسيكم».

وهذه السؤالات المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرئت بقول السائل «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحالة.

ويحمل قوله «لا حرج» على نفي الإثم والدم معاً في الناسي والجاهل ويبقى العاقد على أصل وجوب اتباع الرسول ﷺ في الحج.

والقائل بالفرقة بين العاقد وغيره قد مشى أيضاً على القاعدة في أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز إطرأه ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخاة والحكم علق به فلا يمكن إطرأه بإلحاق العاقد به إذ لا يساويه.

قال: وأما التمسك بقول الراوي «فما سئل عن شيء» إلى آخره لإشعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى.

فجوابه أن هذي الإخبار من الراوي تتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا تبقى حجة في حال العمل.

٢٥- النحر قبل الحلقي

٧٢٧- وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ».

رواه البخاري (١٨١١).

(وعن المسور) بكسر الميم وسكون المهمله وفتح الواو فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء زهري قرشي مات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين وسمع

والخلق محل كل مُحَرَّم على الحَرَمِ إِلَّا النِّسَاءَ فَلَا يَحِلُّ وَطُؤُهُنَّ إِلَّا بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.

والظاهر أنه مُجْمَعٌ على حلِّ الطَّبِيبِ وغيرِهِ إِلَّا الوَطَاءَ بَعْدَ الرُّمِيِّ وَإِنْ لَمْ يَحْلُقْ.

٢٧- على النساء التقصير

٧٢٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، وَإِنَّمَا يَقْصُرْنَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (١٩٨٤).

تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الْحُكْمِ فِي الشَّرْحِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَقِّهِنَّ الْحَلْقُ فَإِنْ حَلَقْنَ أَجَزَأَ.

٢٨- المييت بمكة ليالي منى

٧٣٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنًى، مِنْ أَجْلِ سِقَاتِيهِ، فَأَذِنَ لَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٣٤)، مسلم (١٣١٥)]

وَهِيَ مَاءٌ زَمَزَمَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَغْتَرِفُونَهُ بِاللَّيْلِ وَيَجْعَلُونَهُ فِي الْحِيَاضِ سَبِيلًا (فَأَذِنَ لَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْمَيْتُ بِمَنًى لَيْلَةَ ثَانِي النَّحْرِ وَثَالِثِهِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ وَهَذَا يُرَوَّى عَنْ أَحْمَدَ.

وَالْحَنَفِيَّةُ قَالَتْ: إِنَّهُ سُنَّةٌ

قِيلَ: إِنَّهُ يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالْعَبَّاسِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: بَلْ وَبِمَنْ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي سِقَاتِيهِ وَهُوَ الْأَطْفَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ وَحْدَهُ إِعْدَادُ الْمَاءِ لِلشَّارِبِينَ وَهَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَاءِ أَوْ يَلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا حِفْظُ مَالِهِ وَعِلَاجُ مَرِيضِهِ وَهَذَا الْإِلْحَاقُ رَأْيُ الشَّافِعِيِّ وَيَدُلُّ لِلْإِلْحَاقِ الْحَدِيثُ:

٢٩- الرخصة في عدم المييت

٧٣١- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنًى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَّ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِّ، لَيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٤٥٠/٥)، أبو داود (١٩٧٥)، النسائي (٢٧٣/٥)، ابن ماجه (٣٠٣٧)] وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٨٨٨)

(وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ ﷺ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عُمَرُ أَوْ عَمْرُو حَلِيفُ بَنِي عُيَيْدٍ بْنِ زَيْدٍ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ مِنْ الْأَنْصَارِ شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا.

وَقِيلَ: لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا وَإِنَّمَا خَرَجَ إِلَيْهَا مَعَهُ ﷺ فَرَدَّهُ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ لشيءٍ بَلَغَهُ عَنْهُمْ وَضَرَبَ لَهُ سَهْمَهُ وَأَجْرَهُ فَكَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا مَاتَ سَنَةً خَمْسَ وَارْبَعِينَ، وَقِيلَ: اسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ وَقَدْ بَلَغَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنًى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ) جَرَّةُ الْعَقَبَةِ ثُمَّ يَنْفِرُونَ وَلَا يَبِيتُونَ بِمَنًى.

(ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَيْنِ) أَيَّ يَرْمُونَ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ لِذَلِكَ الْيَوْمِ وَالْيَوْمَ الَّذِي فَاتَهُمُ الرُّمِيُّ فِيهِ هُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي.

(ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ) أَيَّ الْيَوْمِ الرَّابِعِ إِنْ لَمْ يَتَعَجَّلُوا.

(رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ) فَإِنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِأَهْلِ الْأَعْدَارِ عَدَمُ الْمَيْتِ بِمَنًى وَأَنَّهُ غَيْرُ خَاصٍّ بِالْعَبَّاسِ وَلَا بِسِقَاتِيهِ وَأَنَّهُ لَوْ أَحْدَثَ أَحَدٌ سَقَايَةً جَازَ لَهُ مَا جَازَ لِأَهْلِ سَقَايَةِ زَمَزَمَ.

٣٠- الخطبة يوم النحر

٧٣٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ» الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٤١)، مسلم (١٦٧٩)]

فِيهِ شَرْعِيَّةُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَيْسَتْ خُطْبَةُ الْعِيدِ فَإِنَّهُ ﷺ

لم يُصلِّ العيدَ في حجَّيْهِ ولا خطبَ خطبته.

واعلم أنَّ الخطبَ المشروعاتِ في الحجِّ ثلاثٌ عندَ المالِكِيَّةِ
والحنَفِيَّةِ.

الأولى سابعُ ذي الحِجَّةِ.

والثانية يومُ عرفة.

والثالثة ثانيُ النحرِ.

وزاد الشافعيُّ رابعةً في يومِ النحرِ وجعلَ الثالثةَ في ثالثِ
النحرِ لا في الثانيةِ قال: لأنَّه أوَّلُ النفرِ.

وقالت المالِكِيَّةُ والحنَفِيَّةُ: إنَّ خطبةَ يومِ النحرِ لا تعدُّ خطبةً
إنما هي وصايا عامةٌ لا أنها مشروعةٌ في الحجِّ.

ورَدَّ عليهمُ بأنَّ الصحابةَ سمَّوها خطبةً وبأنَّها اشتمَلَتْ
على مقاصدِ الخطبةِ كما أفادتهُ لفظُها وهو قولُه: «أَتَذَرُونَ أَيُّ
يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ
بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ: أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟
قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ
اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذِي الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟
قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ
اسْمِهِ فَقَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدُ الْحَرَامُ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ
وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي
بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ،
قَالَ: اللَّهُمَّ اسْتَهْذِ فليُبلغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ قُرْبُ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ
سَامِعٍ فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

أخرجه البخاريُّ (٥٥٥٠)

فاشتمَلَ الحديثُ على تعظيمِ البلدِ الحرامِ ويومِ النحرِ
وشهرِ ذي الحِجَّةِ والنهيِ عن الدَّماءِ والأموالِ والنهيِ عن
رُجوعِهِمْ كَفَّارًا وعن قتالِهِمْ بعضهم بعضاً والأمرُ بالإبلاغِ عنه
وهذا من مقاصدِ الخطبِ ويدلُّ على شرعيَّةِ خطبةِ ثاني يومِ
النحرِ.

٣١- الخطبةُ ثاني يومِ النحرِ

٧٣٣- وَعَنْ سَرَاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَتْ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرَّؤُوسِ فَقَالَ:
أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟» الْحَدِيثُ.
رواهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (١٩٥٣)

(وعن سراء) بفتح المَهْمَلَةِ وتشديد الرَّاءِ ممدود (بنت نهبان)
بفتح النونِ وسكونِ الموحدةِ.

(قالت): «خطبنا رسول الله ﷺ يومَ الرؤوسِ فقال: أليسَ
هذا أوسطُ أيامِ التشريقِ» الحديثُ رواهُ أبو داودَ بإسنادٍ حسنٍ.

وهذه هي الخطبةُ الرابعةُ «ويومُ الرؤوسِ» ثاني يومِ النحرِ
بالانفتاحِ.

وقوله: «أوسطُ أيامِ التشريقِ» يَحْتَمِلُ أَفْضَلَهَا.

ويَحْتَمِلُ الْأَوْسَطَ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ.

وليه دليلٌ على أنَّ يومَ النحرِ منها.

ولفظُ حديثِ السَّراءِ «قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ: أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يَدْعُونَهُ يَوْمَ
الرَّؤُوسِ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ
التَّشْرِيقِ قَالَ: أَتَذَرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ
قَالَ: هَذَا الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ قَالَ: إِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَفْقَاهُ بَعْدَ
عَامِي هَذَا أَلَا وَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ
كَحُرْمَةِ بَلَدِكُمْ هَذَا حَتَّى تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلَكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ أَلَا
فليُبلغِ أذنَاكم أَفْصَاكم أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ لَمْ
يَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى مَاتَ».

٣٢- الطواف والسعي يكفي الحجَّ والعمرة

٧٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ: «طَوَافُكَ بِالنَّيْتِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصَّفَا
وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ».

رواهُ مُسْلِمٌ (١٢١٢).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَارَنَ يَكْفِيهِ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ
لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ.
وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَوَافَيْنِ وَسَعْيَيْنِ
فَالْأَحَادِيثُ مُتَوَارِدَةٌ عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَاسْتَدْلُّ مَنْ قَالَ بِالطَّوَّافَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ
وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ التَّمَامَ حَاصِلٌ
وَأَنْ لَمْ يَطْفِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

وَقَدْ اكْتَفَى ﷺ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ وَكَانَ قَارَنًا كَمَا هُوَ
الْحَقُّ.

وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِمَحْدِثِ رِوَاةِ زِيَادُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ فِي الْمِيزَانِ:
زِيَادُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْهُ رُويَ
حَدِيثُ «الْقَارَنُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ» [التاريخ الكبير: (٣٧٢/٣)].

وَأَعْلَمُ «أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ قَدْ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ وَلَكِنَّهَا حَاضَتْ
فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْضِي عُمَرَتَكَ»

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى رَفْضِهَا لِأَنَّهَا رَفَضَ الْعَمَلَ فِيهَا وَإِتِمَامَ
أَعْمَالِهَا الَّتِي هِيَ الطَّوَّافُ وَالسَّعْيُ وَتَقْصِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ فَأَمَرَهَا
ﷺ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ وَأَنْ تَحْرِمَ بِالْحَجِّ تَقْصِيرَ قَارَنَةٍ
وَتَقِفَ بِعُرْفَاتٍ وَتَقْعَلَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا الطَّوَّافَ فَتُوَخَّرَهُ حَتَّى
تَطْهَرَ.

وَمَنْ أَدْلَى أَنَّهَا صَارَتْ قَارَنَةً قَوْلُهُ ﷺ لَهَا: «طَوَّافُكَ
بِالْبَيْتِ» الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَلَبِّسَةً بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ
وَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ ﷺ: ارْضِي عُمَرَتَكَ بِمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ
فَلَيْسَ مَعْنَى «ارْضِي الْعُمْرَةَ» بِالْخُرُوجِ مِنْهَا وَلِبَاطِلِهَا بِالْكَلْبَةِ فَإِنَّ
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَا يَصُحُّ الْخُرُوجُ مِنْهُمَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِمَا بِنِيَّةِ
الْخُرُوجِ وَإِنَّمَا يَصُحُّ بِالْتَّحَلُّلِ مِنْهُمَا بَعْدَ فِرَاقِهَا.

النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَفَاضَ فِيهِ.

رَوَاهُ الْعُصَمَاءُ إِلَّا الْوَلَدِي (أَبُو دَاوُدَ (٢٠٠١)، النَّسَائِيُّ «الْكَبِيرُ» كَمَا
فِي «مَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٥٩١٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٠٦٠) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ
[المستدرک: ٤٧٥/١].

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الرُّمْلُ الَّذِي سَلَفَتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ
فِي طَوَافِ الْقُدُومِ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

٣٤- الْمُحْصَبُ ثُمَّ طَوَافُ الْوُدَاعِ

٧٣٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى
الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً
بِالْمُحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [البخاري: (١٧٦٤)].

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ
وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ رَقَدَ رَقْدَةً بِالْمُحْصَبِ بِالْمُهْمَلَتَيْنِ فَمُوَحَّدَةً
بِزَنَةِ مُكْرَمٍ اسْمُ مَفْعُولٍ: الشَّعْبُ الَّذِي خَرَجَهُ إِلَى الْأَبْطَحِ وَهُوَ
خِيفَ بَنِي كِنَانَةَ.

(ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ) أَيُّ طَوَافِ الْوُدَاعِ (رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ).

وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ، وَهُوَ ثَالِثُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهُ
ﷺ رَمَى الْجِمَارَ يَوْمَ النَّفَرِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَآخِرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى
وَصَلَ الْمُحْصَبَ ثُمَّ صَلَّى الصَّلَاةَ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ.

وَاخْتَلَفَ السُّلَفُ وَالْخَلَفُ هَلِ التَّحْصِيبُ سُنَّةٌ أَمْ لَا؟

فَقِيلَ: سُنَّةٌ.

وَقِيلَ: لَا إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ فَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ
بَعْدَهُ تَأْسِيًا بِهِ ﷺ

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَنَاسِكِ الْمُسْتَحَبَّةِ وَإِلَى
مِثْلِهِ ذَهَبَتْ عَائِشَةُ كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ.

٣٥- نَزُولُ الْأَبْطَحِ

٧٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمْ

٣٣- لا رَمْلَ فِي طَوَافِ الْإِفاضة

٧٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ

تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ - أَيِ التَّزْوِلِ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ.

رواه مسلم (١٣١١)

وهو قوله: (وعن عائشة رضي الله عنها أنها لم تكن تفعل ذلك - أي: التزول بالأبطح - وتقول: إنما نزله رسول الله ﷺ، لأنه كان منزلاً أسمح لخروجه. رواه مسلم) أي استهل لخروجه من مكة راجعاً إلى المدينة.

قيل: والحكمة في نزوله فيه إظهار نعمة الله بأعزاز دينه وإظهار كلمته وظهوره على الدين كله فإن هذا المحل هو الذي تقاسمت فيه قريش على قطيعة بني هاشم وكتبوا صحيفة القطيعة في القصبة المعروفة.

وإذا كانت الحكمة هي هذه فهي نعمة على الأمة أجمعين فينبغي نزوله لمن حج من الأمة إلى يوم الدين.

٣٦- البيت آخر أعمال الحاج

٧٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالنِّبْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْخَائِضِ».

متفق عليه (البخاري (١٧٥٥)، مسلم (١٣٢٨)).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال أمر بضم الهزء.

(الناس) نائب الفاعل.

(وأن يكون آخر عهدهم بالنبت إلا أنه خفف عن الخائض متفق عليه) الأمر للناس هو النبي ﷺ وكذلك المحفف عن الخائض وغير الراوي الصيغة للعلم بالفاعل.

وقد أخرجه مسلم (١٣٢٧) وأحمد (٢٢٢/١) عن ابن عباس بلفظ «كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَنْصَرِفُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالنِّبْتِ».

وهو دليل على وجوب طواف الوداع وبه قال جماهير السلف والخلف.

وخالف الناصر ومالك وقالوا: لو كان واجباً لما خفف عن الخائض.

واجب بأن التخفيف دليل الإيجاب إذ لو لم يكن واجباً لما أطلق عليه لفظ التخفيف والتخفيف عنها دليل أنه لا يجب عليها فلا تنتظر الطهر ولا يلزمها دم بتركه؛ لأنه ساقط عنها من أصله.

ووقت طواف الوداع من ثالث النحر فإنه يجزئ إجماعاً وهل يجزئ قبله والأظهر عدم إجزائه؛ لأنه آخر المناسك.

واختلفوا إذا أقام بعده هل يعيده أم لا؟.

قيل: إذا بقي بعده لشراء زاد وصلاة جماعة لم يعده.

وقيل: يعيده إذا قام لتمرير ونحوه.

وقال أبو حنيفة: لا يعيد ولو أقام شهرين.

ثم هل يشرع في حق المعتمر؟.

قيل: لا يلزمه؛ لأنه لم يرد إلا في الحج.

وقال الثوري: يجب على المعتمر أيضاً وإلا لزمه دم.

٣٧- فضل الصلاة في المسجدين

٧٣٩- وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ».

رواه أحمد (٥/٤)، وصححه ابن حبان (١٦٢٠).

(وعن ابن الزبير رضي الله عنهما) هو عند الإطلاق يراد به عبد الله.

(قال: قال رسول الله ﷺ: صلاة في مسجدي هذا الإشارة تفيد أنه الموجود عند الخطاب فلا يدخل في الحكم ما زيد فيه.

(أفضل من ألف صلاة) وفي رواية «خير» وفي أخرى «تعدل ألف صلاة».

اِخْتِصَاصَ لِلْمَوْجُودِ حَالِ تَكْلُمِهِ ﷺ بَلْ كُلُّ مَا زِيدَ فِيهِ دَاخِلٌ فِي الْفَضِيلَةِ وَفَائِدَةِ الْإِضَافَةِ الدَّلَالَةِ عَلَى اِخْتِصَاصِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ لَا أَنَّهَا لِلَاخْتِرَازِ عَمَّا يَزِيدُ فِيهِ.

(قُلْتُ): بَلْ فَائِدَةُ الْإِضَافَةِ الْأَمْرَانِ مَعًا

قَالَ: مَنْ عَمَّمَ الْفَضِيلَةَ فِيمَا زِيدَ فِيهِ: أَنَّهُ يَشْهَدُ لِهَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالدَّيْلَمِيُّ فِي مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ (٥١٥٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «لَوْ كُنَّا هَذَا الْمَسْجِدَ إِلَى صَنْعَةِ لَكَانَ مَسْجِدِي».

وَرَوَى الدَّيْلَمِيُّ مَرْفُوعًا «هَذَا مَسْجِدِي وَمَا زِيدَ فَهُوَ مِنِّي».

وَفِي سَنَدِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْقُبَيْرِيُّ وَهُوَ وَاهٍ.

وَاخْرَجَ الدَّيْلَمِيُّ أَيْضًا حَدِيثًا آخَرَ فِي مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ حَدِيثٌ مُعْضَلٌ.

وَاخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «قَالَ: زَادَ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَاعِيَةٍ ثُمَّ قَالَ: لَوْ زِدْنَا فِيهِ حَتَّى يَلْبِغَ الْجَنَانَةَ كَانَ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَفِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ الْمَدَنِيُّ مَتْرُوكٌ وَلَا يَخْفَى عَدَمُ تَهْوِصِ هَذِهِ الْآثَارِ إِذِ الْمَرْفُوعُ مُعْضَلٌ وَغَيْرُهُ كَلَامُ صَحَابِيٍّ.

ثُمَّ هَلْ تَعَمُّ هَذِهِ الْمَضَاعِفُ الْفَرَضَ وَالنَّفْلَ أَوْ تَخْصُنُ بِالْأَوَّلِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهَا تَعَمُّهُمَا.

وَخَالَفَهُ الطَّحَاوِيُّ وَالْمَالِكِيُّ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ «أَفْضَلُ صَلَاةٍ أَلْمَزَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» [البخاري (٧٣١)، مسلم (٧٨١)].

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: يُمَكِّنُ بَقَاءَ حَدِيثِ «أَفْضَلُ صَلَاةٍ الْمَرْءُ عَلَى عُمُومِهِ فَتَكُونُ النَّافِلَةُ فِي بَيْتِهِ فِي مَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةِ تَضَاعَفَتْ عَلَى صَلَاتِهَا فِي الْبَيْتِ بِغَيْرِهَا وَكَذَا فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ مُطْلَقًا.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَضَاعِفِ فِي الْمَسْجِدِ لَا فِي الْبُيُوتِ فِي الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ إِذَا لَمْ تَرُدَّ فِيهِمَا الْمَضَاعِفُ بَلْ فِي مَسْجِدَيْهِمَا.

وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهَا تَضَاعَفُ النَّافِلَةُ فِي مَسْجِدِ

(فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَصَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ) وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٤١٣) وَابْنِ زُجَيْوَيْهِ وَابْنِ عَسَاكِرَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفَ صَلَاةٍ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٦/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ».

وَفِي لَفْظٍ عَنْ جَابِرٍ «أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ» أَخْرَجَهَا أَحْمَدُ (٣٤٣/٣) وَغَيْرُهُ

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُبَّانٍ) وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (٧/٤) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِ الْمَقْلِسِ بِخَمْسِمِائَةِ صَلَاةٍ».

وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ الْبَزَّازِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

(قُلْتُ): فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ «بِمِائَةِ صَلَاةٍ» أَيُّ مِنْ صَلَاةٍ مَسْجِدِي فَتَكُونُ مِائَةُ أَلْفِ صَلَاةٍ فَيَتَوَافَقُ الْحَدِيثَانِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزَمٍ: رَوَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِسَنَدٍ كَالْتَمَسَ فِي الصَّحَّةِ وَلَا مُخَالَفَ لِهَهُمَا مِنَ الصَّحَابَةِ فَصَارَ كَالْإِجْمَاعِ وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَاظِ كَثِيرَةً عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَدَدُهُمْ فِيمَا أَطْلَعْتُ عَلَيْهِ خَمْسَةُ عَشَرَ صَحَابِيًّا. وَسَرَدَ أَسْمَاءَهُمْ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ دَالٌّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ الْمَسْجِدَيْنِ عَلَى غَيْرِهِمَا مِنْ مَسَاجِدِ الْأَرْضِ وَعَلَى تَفَاضُلِهِمَا فِيمَا بَيْنَهُمَا وَقَدْ اِخْتَلَفَتْ أَعْدَادُ الْمَضَاعِفِ كَمَا عُرِفَتْ وَالْأَكْثَرُ دَالٌّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ مَفْهُومِ الْأَقْلَى وَالْحَكْمُ لِلْأَكْثَرِ؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ وَسَقَتْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَفْضَلِيَّةَ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ خَاصَّةٌ بِالْمَوْجُودِ فِي عَصَرِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ لِقَوْلِهِ فِي «مَسْجِدِي» فَلَا إِضَافَةَ لِلْعَهْدِ.

(قُلْتُ) وَلِقَوْلِهِ هَذَا وَمِثْلُ مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ نَقَلَ الْمَصْنُفُ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ الْحَنْبَلِيِّ وَقَالَ الْآخَرُونَ: إِنَّهُ لَا

وَالْيَهُ ذَهَبَ طَوَائِفُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ، وَقَالُوا: إِنَّهُ يَكُونُ بِالْمَرْضِ وَالْكَبِيرِ وَالْخَوْفِ وَهَذِهِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا وَيُقَاسُ عَلَيْهَا سَائِرُ الْأَعْدَارِ الْمَانِعَةِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ﴾ [الآية: البقرة: ١٩٦]، وَإِنْ كَانَ سَبَبُ تَزْوِيلِهَا إِحْصَارُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعَدُوِّ فَالْعَامُّ لَا يَقْصُرُ عَلَى سَبَبِهِ.

وفيه ثلاثة أقوال أخر:

أحدها: أَنَّهَا خَاصٌّ بِهِ ﷺ وَأَنَّهُ لَا حَصْرَ بَعْدَهُ.

والثاني: أَنَّهُ خَاصٌّ بِمَنْ لَمْ يَأْتِ مَا اتَّفَقَ لَهُ ﷺ فَلَا يَلْحَقُ بِهِ إِلَّا مَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ كَافِرٌ.

الثالث: أَنَّ الْإِحْصَارَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْعَدُوِّ كَافِرًا كَانَ أَوْ بَاطِلًا.

والقولُ المصدَّرُ هُوَ أَقْوَى الْأَقْوَالِ وَلَيْسَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ إِلَّا آثَارٌ وَقَتَارَى لِلصَّحَابَةِ.

هَذَا وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ الْبَخَارِيِّ «وَأَنَّهُ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَذَلِكَ فِي قِصَّةِ الْحَذَنِيَّةِ».

قَالُوا: وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا لَا يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ كَمَا عَرَفْتُ وَلَمْ يَقْصِدْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنَّمَا قَصَدَ وَصْفَ مَا وَقَعَ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى تَرْتِيبِهِ.

وَقَوْلُهُ (وَحَرَّ هَدْيُهُ) هُوَ إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ كَانَ مَعَهُ ﷺ هَدْيٌ نَحْرُهُ هُنَالِكَ وَلَا يَدُلُّ كَلَامُهُ عَلَى إِجْبَائِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الْهَدْيِ عَلَى الْمَحْصَرِّ.

فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى وَجُوبِهِ وَخَالَفَ مَالِكٌ فَقَالَ: لَا يَجِبُ وَالْحَقُّ مَعَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَ كُلِّ الْمَحْصَرِّينَ هَدْيٌ وَهَذَا الْهَدْيُ الَّذِي كَانَ مَعَهُ ﷺ سَاقَةً مِنَ الْمَدِينَةِ مُتَفَلِّئًا بِهِ وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْهَدْيُ مَعَكُمْ فَاِنْ يَبْلُغْ مَجْلَهُ﴾ [الفصح: ٢٥] وَالْآيَةُ، لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِجْبَابِ أَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَحَقَّقْنَاهُ فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ».

وَقَوْلُهُ: (حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا) قِيلَ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى إِجْبَابِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ أَحْصَرَ.

الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَصَلَاتُهَا فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ.

(قُلْتُ): يَدُلُّ، لِأَفْضَلِيَّةِ النَّافِلَةِ فِي الْبُيُوتِ مُطْلَقًا مُحَافَظَتُهُ ﷺ عَلَى صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِي بَيْتِهِ وَمَا كَانَ يَخْرُجُ إِلَى مَسْجِدِهِ إِلَّا لِأَدَاءِ الْفَرَائِضِ مَعَ قُرْبِ بَيْتِهِ مِنْ مَسْجِدِهِ ثُمَّ هَذَا التَّضْعِيفُ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ بَلْ قَالَ الْغَزَالِيُّ: كُلُّ عَمَلٍ فِي الْمَدِينَةِ بِالْفِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ [شُعَبُ الْإِيمَانِ (٤١٤٧)] عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَالْجُمُعَةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ جُمُعَةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَشَهْرُ رَمَضَانَ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

وَعَنْ ابْنِ عُمرَ [شُعَبُ الْإِيمَانِ (٤١٤٨)] غَوْهٌ.

وَقَرِيبٌ مِنْهُ الطَّبْرَانِيُّ (٣٧٢/١) فِي «الْكَبِيرِ» عَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ.

٦- بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

الْحَصْرُ: الْمَنْعُ قَالَهُ أَكْثَرُ أئمَّةِ اللُّغَةِ.

وَالْإِحْصَارُ: هُوَ الَّذِي يَكُونُ بِالْمَرْضِ وَالْعَجِزِ وَالْخَوْفِ وَغَوَّهَا وَإِذَا كَانَ بِالْعَدُوِّ قَبْلَ لَهُ: الْحَصْرُ، وَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

١- حكم من أحصر

٧٤٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَدْ أَخْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَامًا قَابِلًا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٠٩)

اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار.

فقال الأكثر: يكون من كل حابس يجبس الحاج من عدو ومريض وغير ذلك حتى أقتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه محصر.

والمراد من أحصر عن النفل وأما من أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الإتيان بالواجب إن منع من أدائه.

والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه ﷺ اعتَمَرَ عاماً قابلاً ولا كلام أنه ﷺ اعتَمَرَ في عام القضاء ولكنها عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية.

أخرج مالك [الموطأ] (ص ٢٣٦) بلاغاً «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ الْحُدَيْبِيَّةَ فَتَحَرَّوْا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ».

ثم لم يعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه يقضون شيئاً ولا أن يعودوا لشيء.

وقال الشافعي: فحيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله لم يذكر قضاء.

ثم قال: لأننا علمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتَمَرُوا عُمَرَةَ الْقَضَاءِ فَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ وَلَوْ لَزِمَهُمُ الْقَضَاءُ لِأَمْرِهِمْ بَأَنْ لَا يَتَخَلَّفُوا عَنْهُ.

وقال: إنما سُمِّيَتْ عُمَرَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَضِيَّةُ لِلْمَقَاضَاةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ لَا عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ قَضَاءُ تِلْكَ الْعُمَرَةِ.

وقول ابن عباس (ونحو هديته) اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم؟

وظاهر قوله تعالى: «وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ» [الفتح: ٢٥] أنهم نحره في الحل وفي محل نحر الهدي للمحصر أقوال:

الأول: للجمهور أنه يذبح هديته حيث يحل في حل أو حرم.

الثاني: للهادوية والحنفية أنه لا ينحره إلا في الحرم.

الثالث: لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به

إلى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل إحصاره.

وقيل: إنه نحره في طرف الحديبية وهو من الحرم. والأول أظهر.

٢- مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي

٧٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٩)، مُسْلِمٌ (١٢٠٧)

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بَضْمُ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ ثُمَّ مَوْحَدَةٌ مُخَفَّفَةٌ بِنْتُ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بِنْتُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

تَزَوَّجَهَا الْمُقَدَّادُ بْنُ عَمْرِو فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَرِيمَةً.

رَوَى عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَغَيْرُهُمَا قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ.

(فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَّةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فيه دليل على أن الحرم إذا اشترط في إحصائه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد وإسحاق وهو الصحيح من مذهب الشافعي.

ومن قال: إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض، قال: يصير المريض مُحَصِّراً لَهُ حُكْمُهُ.

وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير مُحَصِّراً بَلْ يَحِلُّ حَيْثُ حَصَرَهُ الْمَرَضُ وَلَا يُلْزَمُهُ مَا يُلْزَمُ الْمُحَصَّرَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا غَيْرِهِ.

وقالت طائفة من الفقهاء: إنه لا يصح الاشتراط ولا حُكْمُ

لَهُ.

(فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ آتَى بِالْفَرِيضَةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ ضُبَاعَةَ قِصَّةٌ عَيْنٌ مَوْقُوفَةٌ مَرْجُوحَةٌ أَوْ مَسْخُوحَةٌ أَوْ أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ وَعَدَمُ النَّسَخِ وَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٧٧٦) وَالتِّرْمِذِيِّ (٩٤١) وَالنَّسَائِيِّ (١٦٨/٥) وَسَائِرُ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنْ طَرِيقٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَدَلٌّ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي إِحْرَامِهِ فَلَيْسَ لَهُ التَّحْلُلُ وَيَصِيرُ مُحْصَرًا لَهُ حُكْمُ الْحَصْرِ عَلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَارَ يَكُونُ بَغَيْرِ الْعَدْوِ.

٣- مَنْ مَرَضَ بِكَسْرِ أَوْ عَرَجٍ وَلَمْ يَحُجَّ

٧٤٢- وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَا: صَدَقَ.

رَوَاهُ الْغُمَّسَةُ [أحمد (٤٥٠/٣)، أبو داود (١٨٦٢)، النسائي (١٩٨/٥)، ابن ماجه (٣٠٧٧)] وَحُسْنُهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٤٠).

(وَعَنْ عِكْرِمَةَ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِكْرَمَةُ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَسْلَهُ مِنَ الْبَرَبِ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَغَيْرِهِمْ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ وَقَدْ أَطَالَ الْمَصْنَفُ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي مُقَدِّمَةِ الْفَتْحِ وَأَطَالَ الذَّهَبِيُّ فِيهِ فِي الْمِيزَانِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى اطِّرَاجِهِ وَعَدَمِ قَبُولِهِ.

(عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو) بَنِي عَمْرٍو غَزِيَّةٌ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الزَّيِّ وَتَشْدِيدِ الْمَثَاةِ التَّخْيِيَّةِ (الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَازَنِيُّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ مَازَنِ بْنِ النَّجَّارِ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ: لَهُ صُحْبَةٌ رَوَى عَنْهُ حَدِيثَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَسِرَ) مُغَيَّرُ الصِّيغَةِ

(أَوْ عَرَجَ) بَفَتْحِ الهملة وَكَسْرِ الرَّاءِ وَهُوَ مُحْرَمٌ لِقَوْلِهِ:

(قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا: صَدَقَ) فِي إِخْبَارِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (رَوَاهُ الْغُمَّسَةُ وَحُسْنُهُ التِّرْمِذِيُّ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ فَاصْبَاهُ مَانِعٌ مِنْ مَرَضٍ مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ حُصُولِ ذَلِكَ الْمَانِعِ يَصِيرُ حَلَالًا فَافَادَتِ الثَّلَاثَةُ الْأَحَادِيثُ أَنَّ الْحَرَمَ يُخْرَجُ عَنْ إِحْرَامِهِ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَمَّا بِالْإِحْصَارِ بِأَيِّ مَانِعٍ كَانَ، أَوْ بِالِاشْتِرَاطِ، أَوْ بِحُصُولِ مَا ذَكَرَ مِنْ حَادَثٍ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ وَهَذَا فِيمَنْ أَحْصَرَ وَقَاتَهُ الْحَجُّ.

وَأَمَّا مَنْ قَاتَهُ الْحَجُّ لَغَيْرِ إِحْصَارٍ فَإِنَّهُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِ.

فَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِإِحْرَامِهِ الَّذِي أَحْرَمَهُ لِلْحَجِّ بِعَمْرَةٍ.

وَعَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ عَنْ قَاتِهِ الْحَجُّ وَقَدْ أَحْرَمَ بِهِ فَقَالَ: يَهْلُ بِعَمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ثُمَّ لَقِيتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مِثْلَهُ أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ (١٧٥/٥).

وَلَقِيلَ: يَهْلُ بِعَمْرَةٍ وَيَسْتَأْنِفُ لَهَا إِحْرَامًا آخَرَ.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيُّ: وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ لِقَوَاتِهِ الْحَجِّ.

وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذْ يَشْرَعُ لَهُ التَّحْلُلُ وَقَدْ تَحَلَّلَ بِعَمْرَةٍ.

وَالْأَظْهَرُ مَا قَالُوا لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِجَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقيل: ما دُونَ نصابِ الرقّةِ والأشبهِ أتباعُ العرفِ.

٧- كِتَابُ الْبَيْعِ

ثم الحقُّ أنه لم يَتِمَّ دليلٌ على اشتراطِ الإيجابِ والقبولِ بل حقيقةُ البيعِ المبادلةُ الصادرةُ عن تراضٍ كما أفادت الآيةُ والحديثُ.

نعم الرضا أمرٌ خفي يُنَاطُ بقرائنٍ منها الإيجابُ والقبولُ ولا ينحصرُ فيهما بل متى انسلختِ النفسُ عن المبيعِ والثمنِ بأي لفظٍ كان.

وعلى هذا مُعاملاتُ الناسِ قديماً وحديثاً إلا من عرف المذاهبَ وخافَ نقصَ الحاكمِ للبيعِ لاحظَ الإيجابَ والقبولَ.

١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ

يعني بالشروط: شروطُ البيعِ.

والشرطُ في عرفِ الفقهاء: ما يلزمُ من عديمٍ عدمُ حكمٍ أو سببٍ سواءَ علّقَ بكلمةٍ شرطٍ أو لا وله في عرفِ النحاةِ معنى آخر.

وقد جعلوا شروطَ البيعِ أنواعاً منها في العاقدِ وهو أن يكونَ عاقلًا مُميّزاً ومنها في الآلةِ وهو أن يكونَ بلفظِ الماضي. ومنها في المحلِّ وهو أن يكونَ مالاً مُتقوماً وأن يكونَ مقدورَ التسليمِ.

ومنها التراضي

ومنها شرطُ النفاذِ وهو الملكُ أو الولايةُ.

وقوله (وما نهى عنه) أي من البيعِ وستأتي الأحاديثُ في الذي نهى عن بيعِهِ.

١- فضل البيع المبرور

٧٤٣- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ».

رواهُ النَّبَزَارُ «كشف الأسرار» (١٢٥٧) وصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ((١٠/٢)) من حديثِ رافعِ بنِ خديجٍ.

اعلم أن الحكمةَ في شرعيّةِ البيعِ كما قاله المصنّف في «فتح الباري» (٢٨٧/٤): أن حاجةَ الإنسانِ تتعلّقُ بما في يده صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يبذلُه ففي شرعيّةِ البيعِ وسيلةٌ إلى بلوغِ الغرضِ من غيرِ حرجٍ، انتهى.

وإنما جمعه دلالةٌ على اختلافِ أنواعِهِ وهي ثمانيةٌ ولفظُ البيعِ والشراءُ يطلقُ كُلُّ منهما على ما يطلقُ عليه الآخرُ فهما من الألفاظِ المشتركةِ بين المعاني المتضادةِ.

وحقيقةُ البيعِ لغةً: غلبك مالٌ بمالٍ.

وزاد فيه الشرعُ قيدَ التراضي.

وقيل: هو إيجابٌ وقبولٌ في مالين ليسَ فيهما معنى التبرّعِ فتخرجُ المعاطاةُ.

وقيل: مُبادلةُ مالٍ بمالٍ لا على وجهِ التبرّعِ فتدخلُ فيه المعاطاةُ.

والدليلُ على اشتراطِ الإيجابِ والقبولِ أنه تعالى قال: «يَجَارَةُ عَنْ تَرَاضٍ» (النساء: ٢٩).

وأخرج ابنُ حبانٍ (الإحسان) ((٤٩٦٧)) وابنُ ماجّةٍ (٢١٨٥) عنه ﷺ «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ».

ولما كان الرضا أمراً خفياً لا يُطْلَعُ عليه وجبَ تعلّقُ الحكمِ بسببٍ ظاهرٍ يدلُّ عليه وهو الصيغةُ ولا بُدَّ أن يكونَ على صيغةِ الجزمِ لفظها لِيَتِمَّ معرفةُ الرضا.

وقد استثنى المحقّرُ من ذلكَ لجري عادةِ المسلمين فيه بالدُخُولِ فيه من غيرِ لفظٍ وهذا عندَ الجماهيرِ من علماءِ الأمةِ.

ودَهَبَتِ الشافعيةُ إلى أنه لا بُدَّ من اللّفظينِ كغيرِهِ.

وقد اختارَ النوويُّ وأكثرُ المتأخّرينَ من الشافعيةِ عدمَ اشتراطِ العقدِ في المحقّرِ.

والمحقّرُ: ما دُونَ رُبْعِ المقالِ.

وقيل: التّأنيهِ من البقولِ والرُّطبِ والخنيزِ.

قال الحافظ ابن حجر: وفوق ذلك ما يُكْسَبُ مِنْ أَسْوَاقِ الْكُفَّارِ بِالْجِهَادِ وَهُوَ مَكْسَبُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَشْرَفُ الْمَكْسَبِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْلَالِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْتَهَى قِيلَ: وَهُوَ دَاخِلٌ فِي كَسْبِ الْيَدِ.

٢- تحريم بيع ما حُرِّمَ أكله، والتحاييل فيها

٧٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِزْيِرِ، وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهَا تَطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَتُدَهَّنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٢٣٦)، مسلم (١٥٨١))

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح) كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة.

(وهو بمكة: إن الله ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بإفراد الضمير وفي بعض الطرق «إن الله حرم».

وفي رواية في غيرهما «إن الله ورسوله حراما».

وتقدم وجه الكلام على جمع الضميرين في باب الآتي.

(بيع الخمر والميتة) بفتح الميم: ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية.

(والخيزر والأصنام) قال الجوهرى: الصنم هو الوثن.

وقال غيره: الوثن ما له جنة والصنم ما كان مصورا.

(فقيل يا رسول الله: أرايت شحوم الميتة فإنها تطلى بها

(عن رفاع بن رافع) هو زرقى انصاري شهيد بدرأ وأبوه رافع أحد الثقباء الاثني عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاع المشاهدة كلها وشهد مع علي الجمل وصفتين توفي أول زمن معاوية.

(«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَمِثْلَةُ الْمَرْأَةِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَرْبُورٍ» هُوَ مَا خَلَصَ عَنِ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ لِتَنْفِيكِ السَّلْعَةِ وَعَنِ الْغَشِّ فِي الْمَاعِلَةِ.

(رواه الزائر وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص (٣/٣) عن رافع بن خديج ومثله في المشكاة (٨٤٧/٢) وعزاه لأحمد (١٤١/٤) وأخرجه السيوطي في الجامع (٧٣/١) أيضاً عن رافع ذكره في مسنده

قيل: ويحتمل أنه أريد برفاعة: رفاع بن رافع بن خديج فقد رواه الطبراني «المعجم الكبير» (٢٧٦/٤) عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جدّه وعباية هو ابن رفاع بن رافع بن خديج فيكون سقط على المصنف قوله «عن أبيه».

والحديث دليل على تقرير ما جيلت عليه الطابع من طلب المكاسب وإنما سئل ﷺ عن أطيبها أي أحلها وأبركها.

وتقديم عمل اليد على البيع المبرور دال على أنه الأفضل ويدل له حديث البخاري الآتي ودل على أطيبها التجارة الموصوفة.

وللعلماء خلاف في أفضل المكاسب:

قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة.

قال: والأشبه بمنزلة الشافعي أن أطيبها التجارة.

قال: والأرجح عندي أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل، وتعقب ما أخرجه البخاري (٢٠٧٢) من حديث المقدم مرفوعاً «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَاماً قَطُّ خَيْراً مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ».

قال النووي: والصواب أن أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد، وإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام للآدمي وللذواب والطير.

السُّقْنُ وَتَذَنُّهُنَّ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصِحُّ بِهَا النَّاسُ قَالَ: لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شَحُومَهَا جَلَوْهُ، يَفْتَحِ الْجَيْشُ وَالْمَيْمِ أَيُّ إِذَا بَرَّهُ (كُنْ بِبَاغُوهُ) فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلانْتِفَاعِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ «فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّقْنُ» إِلَى آخِرِهِ.

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ مَا ذَكَرَ.

قِيلَ: وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ هِيَ النَّجَاسَةُ وَلَكِنْ الْأَدَلَّةُ عَلَى نَجَاسَةِ الْحَمْرِ غَيْرُ نَافِضَةٍ وَكَذَا نَجَاسَةُ الْمَيْتَةِ وَالْخَنَزِيرِ فَمَنْ جَعَلَ الْعَلَّةُ النَّجَاسَةَ عَذَى الْحُكْمِ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ كُلِّ نَجَسٍ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يَجُوزُ بَيْعُ الْأَزْيَالِ النَّجَسَةِ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ ذَلِكَ لِلْمُشْتَرِي دُونَ الْبَائِعِ لِاخْتِيَاجِ الْمُشْتَرِي دُونَهُ وَهِيَ عِلَّةٌ غَلِيظَةٌ، وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ الْعَلَّةُ النَّجَاسَةَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ دَلِيلٌ عَلَى التَّعْلِيلِ بِذَلِكَ بَلِ الْعَلَّةُ التَّحْرِيمُ وَلِذَا قَالَ ﷺ لَمَّا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَعَلَ الْعَلَّةُ نَفْسَ التَّحْرِيمِ وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَّةً.

هَذَا وَلَا يَدْخُلُ فِي الْمَيْتَةِ شَعْرُهَا وَصُوفُهَا وَبِرُّهَا لِأَنَّهَا لَا تَحِلُّهَا الْحَيَاةُ وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْمَيْتَةِ.

وَقِيلَ: إِنَّ الشُّعُورَ مُتَنَجِّسَةٌ وَتَطْهَرُ بِالغَسْلِ، وَجَوَازُ بَيْعِهَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَقِيلَ: إِلَّا مِنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ نَجَسَةُ الذَّاتِ.

وَأَمَّا عِلَّةُ تَحْرِيمِ بَيْعِ الْأَصْنَامِ فَقِيلَ: لِأَنَّهَا لَا مَنَفْعَةَ فِيهَا مُبَاحَةً.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَتْ بِحَيْثُ إِذَا كَسَرَتْ انْتَفَعَ بِأَكْسَارِهَا جَازَ بَيْعُهَا وَالْأَوَّلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَهِيَ أَصْنَامٌ لِلنَّهْيِ وَيَجُوزُ بَيْعُ كَسَرِهَا إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِأَصْنَامٍ وَلَا وَجْهٌ لَمَنْعِ بَيْعِ الْأَكْسَارِ أَصْلًا.

وَلَمَّا أُطْلِقَ ﷺ تَحْرِيمَ بَيْعِ الْمَيْتَةِ جَوَزَ السَّامِعُ أَنَّهُ قَدْ يَخْصُصُ مِنَ الْعَامِّ بَعْضٌ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ فَقَالَ السَّائِلُ: «أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ» وَذَكَرَ لَهَا ثَلَاثَ مَنَافِعَ، أَيُّ أَحْبَرْنِي عَنْ الشُّحُومِ هَلْ تُخْصُصُ مِنَ التَّحْرِيمِ لِنَفْعِهَا أَمْ لَا؟ فَاجَابَ ﷺ «أَنَّهُ حَرَامٌ» فَأَبَانَ لَهُ أَنَّهَا غَيْرُ خَارِجَةٍ عَنِ الْحُكْمِ.

وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ «هُوَ حَرَامٌ» يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْبَيْعِ أَيُّ يَبِيعُ

وَحِلَّةُ الْأَكْثَرِ عَلَيْهِ فَقَالُوا: لَا يَنْتَفِعُ مِنَ الْمَيْتَةِ بِشَيْءٍ إِلَّا بِجَلْدِهَا إِذَا دُبِغَ لِلدَّلِيلِ الَّذِي مَضَى فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فَهُوَ يَخْصُصُ هَذَا الْعُمُومَ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى الْانْتِفَاعِ، وَمَنْ قَالَ: الضَّمِيرُ يَعُودُ إِلَى الْبَيْعِ اسْتَدَلَّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ إِطْعَامِ الْمَيْتَةِ الْكِلَابِ وَلَوْ كَانَتْ كِلَابُ الصَّيْدِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْأَقْرَبَ عَوْدَ الضَّمِيرِ إِلَى الْبَيْعِ فَيَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِالنَّجَسِ مُطْلَقًا وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ لَمَّا عُرِفَتْ وَقَدْ يَزِيدُهُ قُوَّةُ قَوْلِهِ فِي ذِمِّ الْيَهُودِ: «إِنَّهُمْ جَلَوْا الشَّحْمَ ثُمَّ بَاغَوْهُ وَأَكَلُوا ثَمَنَهُ»، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي تَوَجُّهِ النَّهْيِ إِلَى الْبَيْعِ الَّذِي تَرْتَّبَ عَلَيْهِ أَكْلُ الثَّمَنِ.

وَإِذَا كَانَ التَّحْرِيمُ لِلْبَيْعِ جَازَ الْانْتِفَاعُ بِشَحُومِ الْمَيْتَةِ وَالْأَذْيَانِ الْمُتَنَجِّسَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ غَيْرِ أَكْلِ الْإِنْسَانِ وَذَهْنِ بَدَنِهِ فَيَحْرُمَانِ كَحَرَمَةِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَالتَّرْتُّبُ بِالنَّجَاسَةِ، وَجَازَ إِطْعَامُ شَحُومِ الْمَيْتَةِ الْكِلَابِ وَإِطْعَامُ الْعَسَلِ الْمُتَنَجِّسِ النَّحْلَ وَإِطْعَامُهُ الدُّوَابَّ.

وَجَوَازُ جَمِيعِ ذَلِكَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَتَقْلَهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ مَالِكٍ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ وَابِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَاللَّيْثُ.

وَيُؤَيِّدُ جَوَازَ الْانْتِفَاعِ مَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ «شرح مشكل الآثار» (٥٣٥٤) «أَنَّ ﷺ سِئِلَ عَنْ فَارَوَ وَقَعَتْ فِيهِ سَمَنٌ فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِدًا فَالْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَائِعًا فَاسْتَصْبَحُوا بِهِ وَاتَّقُوا بِهِ».

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: إِنْ رَجَلَهُ ثَقَاتٌ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ وَمُوسَى، وَمِنَ التَّابِعِينَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهَذَا هُوَ الْوَاضِعُ دَلِيلًا.

وَأَمَّا التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْأَسْتِهْلَاكَاتِ وَغَيْرِهَا فَلَا دَلِيلَ لَهَا بَلْ هُوَ رَأْيٌ مُحْضٌ.

وَأَمَّا الْمُتَنَجِّسُ فَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ فَلَا كَلَامَ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ فَيَحْرُمُ بَيْعُهُ قَالَتْهُ الْهَادِثَةُ وَاحِدُ بْنُ

وحبل. والوجه في التحالف أن كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منهما اليمين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله ﷺ «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ» [السنن الكبرى، للبيهقي (٢٥٢/١)].

والحاصل أن هذا حديث مطلق مُقَيَّدُ بِأَدَلَةٍ بِابِ الدُّعَاوِ وسَيَأْتِي.

٣- الْحُكْمُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُتَبَاعِينَ

٧٤٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَاعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَانِ».

رَوَاهُ الْخُفَيْدُ [أحمد (٤٦٦/١)، أبو داود (٣٥١١)، الترمذي (١٢٧٠)، النسائي (٣٠٢/٧)، ابن ماجه (٢١٨٦)] وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٥/٢).

وفي رواية: «الْبَيْعَانِ» وفي رواية «يَتَرَادَانِ» زَادَ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٨٦) فِي رَوَاتِهِ: «وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بَعِينُهُ» وَلَأَحْمَدُ (٤٦٦/١): «وَالسَّلْعَةُ كَمَا هِيَ».

وَأَمَّا رَوَاتُهُ: «وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلَكٌ» فَهِيَ مُضَعَّفَةٌ.

(رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ) وَلِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ كَثِيرٌ عَلَى صَحَّةِ الْحَدِيثِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمَشْتَرِي فِي الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ مَعَ بَيِّنَةٍ لَمْ تُعْرَفْ مِنَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ أَنْ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْحُكْمِ الَّذِي أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ لِلْهَادِي: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْبَائِعِ مُطْلَقاً وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثُ الْبَابِ.

الثَّانِي: لِلْفَقْهَاءِ أَنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ وَيَتَرَادَانِ الْمَبِيعَ.

وَالثَّالِثُ: فِيهِ تَفْصِيلٌ وَفَرَّقَ بَيْنَ الْاِخْتِلَافِ فِي النَّوعِ أَوْ الْجِنْسِ أَوْ الصِّفَةِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا وَهُوَ تَفْصِيلٌ بَلَا دَلِيلٍ مُسْتَوْفٍ فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ، وَنَقَلَهُ فِي الشَّرْحِ.

وَمَعْنَى بِالْتَّحَالَفِ: أَنَّ يَحْلِفُ الْبَائِعُ مَا بَغْتَ مِنْكَ كَذَا وَيَحْلِفُ الْمَشْتَرِي مَا اشْتَرَيْتَ مِنْكَ كَذَا وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

٤- النَّهْيُ عَنِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُولِ الْكَاهِنِ

٧٤٦- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُولِ الْكَاهِنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧)].

(وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ») بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَثَاوَةِ التَّحِيَّةِ أُرِيدَ بِهَا الرِّائِيَةُ.

(وَحُلُولِ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ.

(الْكَاهِنُ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ وَالصَّحَابِيُّ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ ﷺ نَهَى، أَيِ أَتَى بِعِبَارَةِ نَهْيِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا وَهُوَ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ.

الْأَوَّلُ: تَحْرِيمُ ثَمَنِ الْكَلْبِ بِالْأَنْصِ وَيَدُّ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهِ بِاللَّزُومِ وَهُوَ عَامٌّ لِكُلِّ كَلْبٍ مِنْ مُعْلَمٍ وَغَيْرِهِ، وَمَا يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهُ وَمَا لَا يَجُوزُ.

وَعَنْ عَطَاءٍ وَالتَّخَمِيِّ: يَجُوزُ بَيْعُ كَلْبِ الصَّيْدِ لِحَدِيثِ جَابِرٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٠٩/٧) بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ إِلَّا أَنَّهُ طَعَنَ فِي صَحِّهِ فَإِنْ صَحَّ خَصَّصَ عُمُومَ النَّهْيِ.

وَالثَّانِي: تَحْرِيمُ مَهْرِ الْبَغِيِّ وَهُوَ مَا تَأْخُذُهُ الرِّائِيَةُ فِي مُقَابِلِ الرِّئِيِّ سَمَاءً مَهْرًا مَجَازًا فَهَذَا مَالٌ حَرَامٌ وَلِلْفَقْهَاءِ تَفْصِيلٌ فِي حُكْمِهِ تَعُدُّ إِلَى كَيْفِيَّةِ اخْتِذِهِ.

وَالَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ [زَادَ الْعَادَةَ (٧٧٩/٥)] أَنَّهُ فِي جَمِيعِ

فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَقَالَ: أَتَرَانِي بِضَمِّ الْمَثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ أَيْ تَنْظُرِي.

(مَا كَسْنَتْكَ) الْمَمَّاكْسَةُ: الْمَمَالِكَةُ فِي النِّقْصِ مِنَ الثَّمَنِ.

(لَاخَذَ جَمْلَكَ لَا خَذَ جَمْلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ) مُتَّفَقٌ

عَلَيْهِ وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِطَلْبِ الْبَيْعِ مِنَ الرَّجُلِ لِسَلْبَتِهِ

وَلَا بِالْمَمَّاكْسَةِ وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلدَّائِبَةِ وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا، وَلَكِنْ

عَارِضُهُ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَنْ بَيْعِ الثُّنْيَا وَسَيَأْتِي [رقم (٧٥٨)] وَعَنْ

بَيْعِ وَشُرْطٍ، وَلَمَّا تَعَارَضَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ لِأَحَدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ وَحْدَيْهِ بَيْعُ الثُّنْيَا فِيهِ «إِلَّا أَنْ

يَعْلَمَ ذَلِكَ» وَهَذَا مِنْهُ فَقَدْ عُلِمَتِ الثُّنْيَا فَصَحَّ الْبَيْعُ وَحْدَيْهِ

النَّبِيِّ عَنْ بَيْعِ وَشُرْطٍ فِيهِ مَقَالٌ مَعَ اخْتِمَالٍ أَنَّهُ أَرَادَ الشَّرْطَ

الْمُجْهُولَ.

وَالثَّانِي لِلْمَالِكِ أَنَّهُ يَصِحُّ إِذَا كَانَتِ الْمَسَافَةُ قَرِيبَةً وَحْدَهُ ثَلَاثَةَ

أَيَّامٍ وَحُمِلَ حَدِيثُ جَابِرٍ عَلَى هَذَا.

الثَّالِثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَحْدَيْهِ جَابِرٌ مُوَوَّلٌ بِأَنَّهُ قِصَّةٌ

مَوْقُوفَةٌ يَنْطَرِقُ فِيهَا الْإِحْتِمَالَاتُ

قَالُوا: وَلَأنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَ الثَّمَنَ وَلَمْ يُرِدْ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ

قَالُوا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّرْطَ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ فَلَعَلَّهُ كَانَ

سَابِقًا فَلَمْ يُؤْثَرِ ثُمَّ تَبَرَّعَ ﷺ بِإِرْكَابِهِ.

وَإِظْهَرَ الْأَقْوَالُ الْأَوَّلُ وَهُوَ صَحُّهُ مِثْلُ هَذَا الشَّرْطِ؛ وَكُلُّ

شَرْطٍ يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ كِلَيْصَالِ الْمَيْعِ إِلَى الْمَنْزِلِ وَخِيَاطَةِ

الثُّوبِ وَسُكْنَى الدَّارِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ بَاعَ دَارًا وَاسْتَسْنَى سُكْنَاهَا شَهْرًا

ذَكَرَهُ فِي الشُّقَا.

٦- منعُ المُفْلِسِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ

٧٤٨- وَعَنْهُ قَالَ: «أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ

دُبُرٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ

فَبَاعَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٤)، مسلم (٩٩٧)].

كَيْفِيَّتِهِ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُرَدُّ إِلَى الدَّافِعِ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ بِاخْتِيَارِهِ

فِي مُقَابِلِ عَوْضٍ لَا يُتِمُّنُ صَاحِبُ الْعَوْضِ اسْتِجْرَاعَهُ فَهُوَ

كَسَبٌ خَبِيثٌ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُعَانُ صَاحِبُ الْعَصِيَةِ

بِمَحْصُولِ غَرْضِهِ وَرُجُوعِ مَالِهِ.

وَالثَّالِثُ: حُلُوفُ الْكَاهِنِ وَهُوَ مَصْدَرٌ حُلُوفُهُ حُلُوفًا إِذَا

أَعْطِيَتْهُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ شُبَّهَ بِالشَّيْءِ الْحَلِيِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ

يُؤْخَذُ سَهْلًا بِلَا كَلْفَةٍ.

وَاجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ حُلُوفِ الْكَاهِنِ، وَالْكَاهِنُ الَّذِي

يَدْعِي عِلْمَ الْغَيْبِ وَيُخْبِرُ النَّاسَ عَنِ الْكُوفَاتِنِ وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ

مَنْ يَدْعِي ذَلِكَ مِنْ مُنْجِمٍ وَضُرَّابٍ بِالْحَصْبَاءِ وَخَوَّارٍ ذَلِكَ فَكُلُّ

هَؤُلَاءِ دَاخِلٌ تَحْتَ حُكْمِ الْحَدِيثِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ مَا يُعْطَاهُ وَلَا يَحِلُّ

لِأَحَدٍ تَصَدِيقُهُ فِيمَا يَنْعَاطَاهُ.

٥- البيع بشرط

٧٤٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى

جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ

ﷺ فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ،

فَقَالَ: «بِغْيِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا ثُمَّ قَالَ: «بِغْيِيهِ» فَبِغْتُهُ

بِأَوْقِيَّةٍ، وَاسْتَرْطَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتَ

أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَفَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي

أَثَرِي فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كَسْنَتْكَ لَاخَذَ جَمْلَكَ؟ خَذَ

جَمْلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٠٦)، مسلم (٧١٥)]، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ.

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ

أَغْيَا) أَيْ كُلُّ عَنِ السَّيْرِ.

(فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ قَالَ فَلَحِقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا لِي

فَضَرَبَهُ فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ قَالَ: «بِغْيِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا ثُمَّ

قَالَ: «بِغْيِيهِ فَبِغْتُهُ بِأَوْقِيَّةٍ وَاسْتَرْطَطْتُ حُمْلَانَهُ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ

أَيْ الْحَمَلِ عَلَيْهِ.

(إِلَى أَهْلِي فَلَمَّا بَلَغْتَ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ فَفَقَدَنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ رَجَعْتُ

(وعنه) إِي عَنْ جَابِرٍ (قَالَ: «أَغْتَقَ رَجُلٌ مِسًا أَيْ مِسَّ الْأَنْصَارِ.

(عَبْدًا لَهُ عَن دُبَيْنٍ يَضُمُّ الدَّالَ الْمُهْمَلَةَ وَضَمَّ الْمُوَحَّدَةَ أَيْضًا.

(لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَبَاعَةً مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٧٥) وَالتَّسَانِي (٤٠٣/٧) عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا وَسَمِيًّا فِيهِ الْعَبْدُ وَالرَّجُلُ وَلَفْظُهُ عَنْ جَابِرٍ «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكُورٍ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ يُقَالُ لَهُ أَبُو يَغْقُوبَ عَنْ دُبَيْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَدَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّحَّاسِ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَرَهْمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ» زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ «وَعَلَيْهِ دِينَ».

وَقَدْ تَرَجَّمْ لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي بَابِ الْاسْتِقْرَاضِ فَقَالَ: مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُسْلِمِ وَقَسَّمَهُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ أَوْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ حَتَّى يُنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ» فَاشَارَ إِلَى عِلْوٍ يَبِيعُ وَهُوَ الْاِخْتِيَاغُ إِلَى ثَمَنِهِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى مَنَعِ الْمُسْلِمِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، وَعَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبِيعَ عَنْهُ وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ أَحْمَدَ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٧- حُكْمُ السَّمَنِ تَقَعُ فِيهِ الْفَارَةُ

٧٤٩- وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّ فَارَةً وَقَعَتْ فِي سَمَنِ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: «أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ».

زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٥).

وَزَادَ أَحْمَدُ (٣٣٠/٦) وَالتَّسَانِي (١٧٨/٧): فِي «سَمَنِ جَائِدٍ».

دَلَّ أَمْرُهُ ﷺ بِالْقَاءِ مَا حَوْلَهَا وَهُوَ مَا لَامَسَتْهُ مِنَ السَّمَنِ عَلَى نَجَاسَةِ الْيَتَةِ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِمَا حَوْلَهَا مَا لَاقَاهَا.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٦٧٠/٩): لَمْ يَأْتِ فِي طَرِيقِ صَحِيحَةٍ تَحْدِيدُ مَا يُلْقَى لَكِنْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٥/١) مِنْ مُرْسَلٍ عَطَاءُ «أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الْكَفِّ»، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ لَوْلَا إِرسَالُهُ.

وَدَلَّ مَقْهُومُ قَوْلِهِ «جَائِدًا» أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَانِعًا لَنَجَسَ كُلُّهُ لَعَدِمَ تَمْيِزُ مَا لَاقَاهَا عَمَّا لَمْ يَلَاقَاهَا.

وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَمَتَّعُ بِالدُّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَنْتِفَاعَاتِ إِلَّا أَنَّهُ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يُبَاحُ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ وَدُهْنِ الْأَدَمِيِّ فَيَحْمَلُ هَذَا وَمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ «فَلَا تَقْرُبُوهُ» عَلَى الْأَكْلِ وَالدُّهْنِ لِلأَدَمِيِّ جَمْعًا بَيْنَ مُقْتَضَى الْأَدْلَةِ نَعَمْ.

وَأَمَّا مُبَاشَرَةُ النَّجَاسَةِ فَهِيَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ إِلَّا لِإِزَالَتِهَا عَمَّا وَجِبَ أَوْ نَدَبَ إِزَالَتِهَا عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ لِأَنَّهُ لَدَفْعِ مَفْسِدَتِهَا، وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي مُبَاشَرَتِهَا لِتَسْجِيرِ التَّسْوِيرِ وَإِصْلَاحِ الْأَرْضِ بِهَا فَقِيلَ هُوَ طَلَبُ مَصْلَحَتِهَا وَأَنَّهُ يُقَاسُ جَوَازُ الْمُبَاشَرَةِ لَهُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ لِإِزَالَةِ مَفْسِدَتِهَا، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تَدْخُلُ إِزَالَةُ مَفْسِدَتِهَا تَحْتَ جَلْبِ مَصْلَحَتِهَا فَتَسْجِيرُ التَّسْوِيرِ بِهَا يَدْخُلُ فِيهِ الْأَمْرَانِ: إِزَالَةُ مَفْسَدَةٍ بَقَاءِ عَيْنِهَا وَجَلْبُ الْمَصْلَحَةِ لِنَفْعِهَا فِي التَّسْجِيرِ، وَحَيْثُ جَوَازُ الْمُبَاشَرَةِ لِلْأَنْتِفَاعِ لَا إِشْكَالٌ فِيهِ.

٧٥٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ، فَلِنْ كَانَ جَائِدًا فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَانِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ».

زَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٢).

وَقَدْ حُكِمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ [التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ص ٢٩٨] وَأَبُو خَالِيمٍ بِالْوَهْمِ (الْعِلَلُ: ١٢/٢).

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَمِعْتُ الْبَخَارِيَّ يَقُولُ: هُوَ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ «الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» فَرَأَى الْبَخَارِيَّ أَنَّهُ ثَابِتٌ عَنْ مَيْمُونَةَ فَحَكَّمَ بِالْوَهْمِ عَلَى الطَّرِيقِ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَجَزَمَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٢٣٧/٤) وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ ثَابِتٌ مِنَ الرَّجَحَيْنِ.

وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ إِنَّمَا هُوَ لِتَصْحِيحِ اللَّفْظِ الْوَارِدِ وَأَمَّا الْحُكْمُ فَهُوَ ثَابِتٌ، وَإِنْ طَرَحَهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَالْأَنْتِفَاعُ بِالْبَاقِي لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَائِدِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَيْضًا فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (٥٥٣٨) بِلَفْظِ «حَذَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوا سَمَنَكُمْ».

وَيَقْهَرُ مِنْهُ أَنَّ الذَّائِبَ يُلْقَى جَمِيعُهُ إِذَا الْعِلَّةُ مُبَاشَرَةُ الْيَتَةِ وَلَا اخْتِصَاصُ فِي الذَّائِبِ بِالْمُبَاشَرَةِ وَتَمْيِزُ الْبَعْضِ عَنِ الْبَعْضِ.

حديث جابر ورجاله ثقات انتهت: ورواية جابر هذه رواها أحمد (٣١٧/٣) والنسائي وفيها استثناء الكلب المعلم.

إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعباً لقول المصنف: إن رجالها ثقات بأنه قال ابن الجوزي: فيه الحسين بن حفص.

قال يحيى: ليس بشيء وضعه أحمد.

وقال ابن حبان: هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له.

نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص من عمل من اقتناه لقوله «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ» [البخاري ٥٤٨٠، مسلم ١٥٧٤].

فيل: قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل من القرض والتغل.

هذا والنهي عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود [البخاري ٢٢٣٧، مسلم ١٥٦٧]، وانفرد مسلم برواية النهي عن ثمن السنور، وأصل النهي التحريم والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً واختلفوا في السنور.

وقد ذهب إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس وجاهد.

وقدب الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع وحلوا النهي على التزوي وهو خلاف ظاهر الحديث، والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج مسلم له وغيره.

والقول بأنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن مسلمة مردود أيضاً بأنه أخرج مسلم عن معقل بن عبد الله عن أبي الزبير فهذان ثقتان روايا عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً.

٩- كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل

٧٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

جَاءَنِي بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتُ أَهْلِي عَلَى نَسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةٌ، فَأَعْيِنَنِي فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبُّ أَهْلِكَ أَنْ أَعْدَمَهُ لَهُمْ وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ،

وظاهر الحديث أنه لا يقرب السمن المائع، ولو كان في غاية الكثرة وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين حديث الطحاوي.

فائدة: تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة ونحوها جائز وبه قال الإمام يحيى وقواه المهدي وقال: إذ لم يُعْهَدَ عن السلف منعها انتهت.

قلت: بل واجب إن لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث «أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ» [البخاري ٣٣١٨، مسلم ٢٦١٩] وعلله بأنها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض.

وفي خشاش الأرض ما هو محرم على المكلف وغيره، فالحديث دل على أن أحد الأمرين إطعامها أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة، وخشاش الأرض بالخاء المعجمة المفتوحة فشين معجمة ثم الف فشين معجمة: هو هوام الأرض وحشراتهما كما في النهاية.

٨- النهي عن ثمن السنور والكلب

٧٥١- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا «عَنْ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَلْبِ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ».

رواه مسلم (١٥٦٩) والنسائي (١٩١/٧) وزاد: «إِلَّا كَلَبٌ صَيِّدٌ».

(وعن أبي الزبير) هو أبو الزبير محمد بن مسلم المكي تابعي.

وروى عن جابر بن عبد الله كثيراً.

(قال: سألت جابرًا عن ثمن السنور) بكسر المهملة وتشديد النون هو الهر كما في القاموس.

(والكلب فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك. رواه مسلم والنسائي. وزاد إلا كلب صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج (١٥٦٨).

وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال: هذا منكر.

قال المصنف في التلخيص (٤/٣): إنه ورد الاستثناء من

قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ» إِنِّي فِي شَرْعِهِ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَحُكْمُهُ أَعْمُ مِنْ بُيُوتِهِ بِالْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ (فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ) بِالْإِتِّبَاعِ مِنَ الشَّرْطِ الْمَخَالِفَةِ لِحُكْمِ اللَّهِ.

(وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ «اشْتَرَيْهَا وَأَغْيِظْهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».)

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ عَقْدٌ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَهُوَ الْفَرْضُ وَالْحُكْمُ كَمَا فِي قَوْلِهِ «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» [البقرة: ١٨٣] وَهِيَ مَدْرُوبَةٌ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَدَاوُدُ: وَاجِبَةٌ إِذَا طَلَبَهَا الْعَبْدُ بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ لظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي «فَكَاتِبُوهُمْ» [النور: ٣٣] وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى قَيْدُ الْوَجُوبِ بِقَوْلِهِ «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» [النور: ٣٣] نَعَمْ بَعْدَ عِلْمِ الْخَيْرِ فِيهِمْ تَحِبُّ الْكِتَابَةَ وَفِي تَفْسِيرِ الْخَيْرِ اقْوَالٌ لِلسُّلَفِ:

الْأَوَّلُ: مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ مُرْسَلٍ وَمَرْفُوعٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ [المراسيل (١٨٥)]:

أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ حِرْفَةً وَلَا تُرْسِلُوهُمْ كَلًّا عَلَى النَّاسِ».

وَالثَّانِي: لِابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ خَيْرًا الْمَالُ.

الثَّلَاثُ: عَنْهُ أَمَانَةٌ وَوَفَاءٌ.

الرَّابِعُ: عَنْهُ إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ مَكَاتِبَكَ يَقْضِيكَ.

وَقَوْلُهَا «فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً» فِي تَقْرِيرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّجْعِمْ لَا عَلَى تَحْتِمِهِ وَشَرْطِيَّتِهِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْهَادِي وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالُوا: التَّجْعِمْ فِي الْكِتَابَةِ شَرْطٌ وَأَقْلَهُ نَحْمَانِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِرَوَايَاتٍ عَنِ السُّلَفِ لَا تَنْهَضُ دَلِيلًا.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَاحِدٌ وَمَالِكٌ إِلَى جَوَازِ عَقْدِ الْكِتَابَةِ عَلَى نَحْمٍ لِقَوْلِهِ «فَكَاتِبُوهُمْ» وَلَمْ يَفْصَلْ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ قَيْدٌ

فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ» فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ (٢٧٢٩)، م (١٥٠٤)] وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ - وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَغْيِظْهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَرَامِينَ بَيْنَهُمَا مِثْلُ ثَنَاءٍ تَحِيَّةٍ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ.

(فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ مِنَ الْمَكَاتِبَةِ وَهِيَ الْعَقْدُ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ (أَهْلِي) هُمْ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا هُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ.

(عَلَى تِسْعِ أَوْاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً فَأَعْيَيْتَنِي بِصِغَةِ الْأَمْرِ لِلْمَوْنِ مِنَ الْإِعَانَةِ فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ فَلَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمْ».)

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْمُزْنِيُّ: يَعْنِي اشْتَرِطِي عَلَيْهِمْ فَالْأَمُّ بِمَعْنَى عَلَى.

(وَالْوَلَاءُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ

إِطْلَاقَهَا الْآثَارُ عَنِ السَّلَفِ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَتَقْيِيدُ الْآيَاتِ بِآرَاءِ الْعُلَمَاءِ بَاطِلٌ.

وَدَلَّ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «خُلُوبُهَا» عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ عِنْدَ تَعَسُّرِ الْإِيْفَاءِ بِمَالِ الْكِتَابَةِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: جَوَازُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُهُ ﷺ «الْمَكَاتِبُ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذِمَّتُهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بَرَضًا إِلَى مَنْ يُعْتَقُهُ مُخْتَجِينَ بِظَاهِرِ حَدِيثِ بَرِيرَةَ.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مُطْلَقًا وَهُوَ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٍ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَلِكِ السَّيِّدِ وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْوَقْعِ فِي قَصَّةِ بَرِيرَةَ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ شَرُطٌ وَإِنَّمَا كَانَ الْوَقْعُ كَذَلِكَ فَمَنْ أَيْنَ أَنَّهُ شَرُطٌ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بَأَنَّهُ يَبْعُهُ يُوجِبُ سُقُوطَ حَقِّ اللَّهِ فَجَوَابُهُ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مَا ثَبَتَ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِيْفَاءِ وَالْفَرْضُ أَنَّهُ عَجَزَ الْمَكَاتِبُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ «وَاشْتَرَيْطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ» إِنْ جُعِلَتِ اللَّامُ بِمَعْنَى (عَلَى) مِنْ بَابِ قَوْلِهِ «وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا» [الْإِسْرَاءُ: ٧] «وَيَخْرُونَ لِلْأَقْدَانِ» [١٠٩] كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فَلَا إِشْكَالَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ضَعَفَ بَأْثُهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُكْرَهْ عَلَيْهِمْ اشْتِرَاؤُ الْوَلَاءِ.

وَيَجِبُ عَنْهُ بَأْنُ الَّذِي أَنْكَرَهُ اشْتِرَاؤُهُمْ لَهُ أَوَّلَ الْأَمْرِ.

وَقِيلَ أَرَادَ بِذَلِكَ الرُّجْعَ وَالتَّوْبِيخَ لَهُمْ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ حُكْمَ الْوَلَاءِ، وَأَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَا يَحِلُّ فَلَمَّا ظَهَرَتْ مِنْهُمْ الْمَخَالَفَةُ قَالَ لِعَائِشَةَ ذَلِكَ وَمَعْنَاهُ: لَا تَبَالِي لِأَنَّ اشْتِرَاؤَهُمْ مُخَالَفٌ لِلْحَقِّ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِلِإِبَاحَةِ بَلِ الْمَقْصُودُ الْإِهَانَةُ وَعَدَمُ الْمَبَالَاةِ بِالشَّرْطِ وَأَنَّ وُجُودَهُ كَعَدَمِهِ.

وَبَعْدَ مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَالشَّوَابِلِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ بِأَنَّهُ

كَيْفَ وَقَعَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْإِذْنُ لِعَائِشَةَ بِالشَّرْطِ لَهُمْ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ خَدَاعٌ وَغَرَرٌ لِلْبَائِعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَعْتَقِدُ عِنْدَ الْبَيْعِ أَنَّهُ بَقِيَ لَهُ بَعْضُ الْمَنَافِعِ وَأُنْكَشِفَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَكِنْ بَعْدَ تَحْقِيقِ وَجْهِهِ التَّأْوِيلِ يَذْهَبُ الْإِشْكَالُ.

وَفِي قَوْلِهِ «وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَنَى» دَلِيلٌ عَلَى حَصْرِ الْوَلَاءِ فِيمَنْ أَغْتَنَى لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ.

١٠- النهي عن بيع أمهات الأولاد

٧٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَقَالَ: لَا تَبَاعُ، وَلَا تَوْهَبُ، وَلَا تُورَثُ، يَسْتَمْتَعُ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ.

رَوَاهُ مَالِكٌ [«الْمَوْطَأُ» (ص ٤٨٥)] وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٢/١) وَقَالَ: رَفَعَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ فَوَهِيمٌ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: الصَّحِيحُ وَقَعَهُ عَلَى عُمَرَ وَمِثْلُهُ قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ.

قَالَ صَاحِبُ الْإِلَامِ: الْمَعْرُوفُ فِيهِ الْوَقْفُ وَالَّذِي رَفَعَهُ تَقَى وَفِي الْبَابِ آثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٤٥٨/٢) وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ الْمُنْذِرَ عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ إِذْ سَمِعْتُ صَائِحَةً قَالَتْ يَا يَرْفَأُ انْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ فَنَظَرْتُ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ تَبَاعُ أُمُّهَا فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ فَلَمْ يَمْكُثْ سَاعَةً حَتَّى امْتَلَأَتِ الدَّارُ وَالْحَجَرَةُ فَحَمَدَ اللَّهُ وَاتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَهَلْ كَانَ فِيمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْقَطِيعَةُ قَالُوا: لَا قَالَ: فَإِنَّهَا قَدْ أَصْبَحَتْ فِيكُمْ فَاشِيَةً ثُمَّ قَرَأَ «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ» [يُحَمَّدُ: ٢٢] ثُمَّ قَالَ: وَإِي قَطِيعَةٍ أَقْطَعُ مِنْ أَنْ تَبَاعَ أُمَّ امْرِئٍ مِنْكُمْ وَقَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالُوا: فَاصْنَعْ مَا بَدَأَ لَكَ فَكَتَبَ إِلَى الْأَنْفَاقِ: أَنْ لَا تَبَاعَ أُمَّ خُرٍ فَإِنَّهَا قَطِيعَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ.

فَهَذَا وَغَوْهُ مِنَ الْآثَارِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا حَرَمَ

يُبْعُهَا سِوَاهُ كَانَ الْوَلَدُ بَاقِيًا أَوْ لَا.

وَلِإِنَّ هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ وَادَّعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهَا جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَأَفْرَدَ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ.

قَالَ: وَتَلَخَّصَ لِي عَنِ الشَّافِعِيِّ فِيهَا أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ ثَمَانِيَةُ أَقْوَالٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ النَّاصِرُ وَالْإِمَامِيَّةُ وَدَاوُدُ إِلَى جَوَازِ بَيْعِهَا لَمَّا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي:

٧٥٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِيَنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ، لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [[كبرى]] كَمَا فِي «نَحْوَ الْأَشْرَافِ» [[٢٨٣٥]] وَابْنُ مَاجَهٍ [[٢٥١٧]] وَالدَّارَقُطْنِيُّ [[١٣٥/٤]]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ [[٤٣٢٣]].

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ [[٣٢١/٣]] وَالشَّافِعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ [[٣٤٨/١٠]] وَأَبُو دَاوُدَ [[٣٩٥٤]] وَالْحَاكِمُ [[١٨/٢]].

وَزَادَ «فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا فَانْتَهَيْنَا».

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ [[١٩/٢]] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ [[٣٤٨/١٠]]: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ وَأَقْرَأَهُمْ عَلَيْهِ، وَتَرَدَّدَتْ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ [[كبرى]] [[١٩٩/٣]] الَّتِي فِيهَا وَالتَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حَيٌّ لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا.

وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُونَ بِجَوَازِ بَيْعِهَا بِأَنَّهُ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ تَحْرِيمِ بَيْعِهَا إِلَى جَوَازِهِ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [[٢٩١/٧]] عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي سَرِيحٍ عَنْ عُبَيْدَةَ السُّلَمِيِّ الْمَرَادِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ فِي أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ أَنْ لَا يُبْعَنَ.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ يُبْعَنَ - الْحَدِيثُ، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي أَصْحَابِ الْأَسَانِيدِ.

وَأَجَابَ فِي الشَّرْحِ عَنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ حَدِيثَ

جَابِرٍ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ وَأَنْ مَا ذُكِرَ نَاسَخٌ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى التَّقْرِيرِ وَمَا ذُكِرَ قَوْلٌ وَعِنْدَ التَّعَارُضِ الْقَوْلُ أَرْجَحُ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا الْجَوَابِ لِأَنَّهُ لَا نَسْخَ بِالْإِحْتِمَالِ فَلِلْقَائِلِ بِجَوَازِ بَيْعِهَا أَنْ يَقْلِبَ الْأَسْتِدْلَالَ وَيَقُولَ: يُحْتَمَلُ أَنْ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ [[٢٥١٧]] كَانَ أَوَّلَ الْأَمْرِ ثُمَّ نُسَخَ بِحَدِيثِ جَابِرٍ وَإِنْ كَانَ إِحْتِمَالًا بَعِيدًا ثُمَّ قَوْلُهُ: إِنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ رَاجِعٌ إِلَى التَّقْرِيرِ وَحَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ قَوْلٌ وَالْقَوْلُ أَرْجَحُ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

يُقَالُ عَلَيْهِ: الْقَوْلُ لَمْ يَصْحَ رَفْعُهُ بَلْ صَرَّحَ الْمُنْصَنِّفُ وَغَيْرُهُ أَنْ رَفْعَهُ وَهَمٌّ وَلَيْسَ فِي مَنَعِ بَيْعِهَا إِلَّا رَأْيُ عُمَرَ [[٢٥١٧]] لَا غَيْرَ، وَمَنْ شَاوَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ فَلَيْسَ بِمَجْتَمِعٍ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ لَمَا اخْتَلَفَ عُمَرُ وَالصَّحَابَةُ إِلَى الرَّأْيِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ [[ابن ماجه]] [[٢٥١٦]] أَنَّهُمَا وَلِدَتْ مَارِيَةَ ابْنَةُ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ [[ابن ماجه]] [[٢٥١٥]]: «اعْتَقَهَا وَلَدُهَا» فَإِنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الاسْتِذْكَارِ»: إِنَّهُ رَوَى مِنْ أَوْجِهِ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَا يَثْبِتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ [[ابن ماجه]] [[٣١٧]]، ابْنِ مَاجَهٍ [[٢٥١٥]] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ [[ابن ماجه]] [[٢٥١٥]] أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا أُمَّةٍ وَلِدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ إِذَا مَاتَ» لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مَتْرُوكٌ. انْتَهَى.

وَأَمَّا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فَقَدْ صَحَّحَ الْأَوَّلَ، وَتَعَقَّبَ بِمَا بَطَّنَاهُ فِي «حَوَاشِي ضَرْعِ النَّهَارِ».

١١- النهي عن بيع فضل الماء

٧٥٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ [[١٥٦٥]].

وَزَادَ فِي رِوَايَتِهِ [[١٥٦٥]] [[٣٥]]: وَعَنْ تَيْعِ هِزَابِ بْنِ الْخَطَلِ.

وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [[٣٤٧٨]] د [[٣٤٧٨]] ت [[١٢٧١]]، س [[٤٦٦٢]]، ج [[٢٤٧٦]] مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْقَشِيرِيُّ: هُوَ عَلَى شَرْطِهِمَا.

والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه.

قال العلماء: وصورة ذلك أن يبيع في أرض مباحة فيسقي الأعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع، وكذا إذا اتخذ حفرة في أرض مملوكة يجتمع فيها الماء أو حفر بئرًا ليستقي منه ويسقي أرضه فليس له منع ما فضل.

وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب أو ظهور أو سقي زرع، وسواء كان في أرض مباحة أو مملوكة.

وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهدي (٨٠٤/٥).

وقال: إنه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلأ لأن له حقًا في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير وقال: إنه نص أحمد على جواز الرعي في أرض غير مباحة للراعي.

وإلى مثله ذهب المنصور بالله والإمام يحيى في الحطب والحشيش.

ثم قال: إنه لا فائدة لإذن صاحب الأرض لأنه ليس له منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الإذن وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان.

وأما إذا لم يكن فيها سكن فقد قال تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٩].

ومن احتضر بئرًا أو نهرًا فهو أحق بمأبىه ولا يمنعه الفضلة عن غيره سواء.

قلنا: إن الماء حق للحافر لا ملك كما هو قول جماعة من العلماء.

أو قلنا هو ملك فإن عليه بذل الفضلة لغيره لما أخرجه أبو داود (٣٤٧٦) «أنه قال رجل: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجلب منعه؟ قال: الماء قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجلب منعه؟ قال: المنع».

وأفاد أن في حكم الماء الملح وما شاكله ومثله الكلأ فمن سبق بدوابه إلى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه ما

دامت فيه دوابه فإذا خرجت منه فليس له بيعه.

هذا وأما المحرور في الأسقية والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال ﷺ «لَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلًا يَأْخُذُ حَزْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَ ذَلِكَ فَيَكْفَ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أُعْطِيَ أَوْ مُنِعَ» [البخاري (١٤٧١)].

فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا لمضطر وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما فإنه جائز فقد قال ﷺ «مَنْ يَشْرِي بَيْتًا رُومَةً يَوْسُجَ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَلَهُ الْجَنَّةُ فَاشْتَرَاهَا عُثْمَانُ» [الرمذي (٣٧٠٣)، النسائي (٢٣٥/٦)] والقصة معروفة.

وقوله (وعن ضراب الجمل) أي ونهى عن أجرة ضراب الجمل وقد عبر عنه بالعسب في الحديث الآتي.

١٢- النهي عن عسب الفعل

٧٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَعْلِ»
رواه البخاري (٢٢٨٤)

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَعْلِ») وهو بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة فباء موحدة (رواه البخاري).

وفيهِ وفيما قبله دليل على تحريم استئجار الفعل للضراب والأجرة حرام.

ودفع جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك إلا أنه يستأجره للضراب مئة معلومة أو تكون الضربات معلومة.

قالوا: لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة وحلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصليه.

١٣- النهي عن بيع حبل الحبلية

٧٥٧- وَعَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ

حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ يَبْعَا يَبْنَاهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ: كَانَ الرَّجُلُ يَتَنَاقَشُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تَتَسَجَّ النَّاقَةُ ثُمَّ تَتَسَجُّ

الَّتِي فِي بَطْنِهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٤٣)، مسلم (١٥١٤)]، وَالْفَلْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمَرَ.

(وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْخَيْلَةِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فِيهِمَا.

(وَكَانَ يَبْعُ يَبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ) وَفَسَّرَهُ قَوْلُهُ (كَانَ الرَّجُلُ يَبْعُ الْجَزُورَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَضَمِّ الزَّايِ أَيِ الْبَعِيرِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤَنَّثٌ وَإِنْ أَطْلَقَ عَلَى مُذَكَّرٍ فَقَوْلُ هَذَا الْجَزُورِ.

(إِلَى أَنْ تَنْتَجِ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحٌ ثَالِثُهُ أَيِ تَلَدَ النَّاقَةُ وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَأْتِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ.

(لَمْ تَنْتَجِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا) وَهَذَا التَّفْسِيرُ مِنْ قَوْلِهِ (وَكَانَ يَبْعُ) الْخُ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ وَقِيلَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَلْظُ لِلْبَخَارِيِّ) وَوَقَعَ فِي رَوَايَةٍ وَلَدَ حَمَلٍ النَّاقَةُ مِنْ دُونَ اشْتِرَاطِ الْإِنْتِاجِ.

وَفِي رَوَايَةٍ «أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا» مِنْ دُونَ أَنْ يَكُونَ يَتَأَجَّهَا قَدْ حَمَلُ وَأَنْتَجَ.

وَالْحَبْلُ مُصَدَّرٌ حَبَلَتْ تَحْبِلُ سُمِّيَ بِهِ الْحَبُولُ.

وَالْحَبْلَةُ جَمْعُ حَابِلٍ مِثْلُ ظِلْمَةٍ فِي ظِلْمٍ وَكَبَّةٌ فِي كَاتِبٍ، وَيُقَالُ حَابِلٌ وَحَابِلَةٌ بِالنَّاءِ.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ لَمْ يَرِدِ الْحَبْلُ فِي غَيْرِ الْأَدْمِيَّاتِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ غَيْرُهُ: بَلْ ثَبَتَ فِي غَيْرِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ هَذَا الْبَيْعِ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْمُنْهَي عَنْهُ لِاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ هَلْ هُوَ مِنْ حَيْثُ يُؤْجَلُ بَشَمَنِ الْجَزُورِ إِلَى أَنْ يَحِلَّ النَّتَاجُ الْمَذْكُورُ أَوْ أَنَّهُ يَبْعُ مِنْهُ النَّتَاجَ.

ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ قَالُوا: وَعَلَّةُ النَّهْيِ جَهَالَةُ الْأَجْلِ.

وَذَهَبَ إِلَى الثَّانِي أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أئِمَّةِ اللُّغَةِ وَبِهِ جَزَمَ التِّرْمِذِيُّ قَالُوا: وَعَلَّةُ النَّهْيِ هُوَ كَوْنُهُ يَبْعُ مَعْدُومٍ وَمَجْهُولٍ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى

هَذَا الْبَخَارِيُّ حَيْثُ صَدَّرَ الْبَابَ بِبَيْعِ الْغَرَرِ وَأَشَارَ إِلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ وَرَجَّحَهُ أَيْضًا فِي بَابِ تَفْسِيرِ السَّلَمِ بِكَوْنِهِ مُوَافِقًا لِلْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ مُوَافِقًا لِلثَّانِي.

نَعَمْ وَيَتَحَصَّلُ مِنَ الْخِلَافِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ لِأَنَّهُ يُقَالُ: هَلِ الْمَرَادُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بَيْعُ الْجَنِينِ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلِ الْمَرَادُ بِالْأَجَلِ وَلَادَةُ الْأُمِّ أَوْ وَلَادَةُ وَلَدِهَا.

وَعَلَى الثَّانِي هَلِ الْمَرَادُ بَيْعُ الْجَنِينِ الْأَوَّلِ أَوْ جَنِينِ الْجَنِينِ فَصَارَتْ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ.

هَذَا وَحُكِّيَ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ وَأَبِي الْعِيسَى الْمِرْدُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَبْلَةِ الْكُرْمَةُ وَأَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ الْعَنْبِ قَبْلَ أَنْ يَصْلَحَ فَاصِلُهُ عَلَى هَذَا بِسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ لَكِنَّ الرُّوَايَاتِ بِالتَّحْرِيكِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حُكِّيَ فِي الْحَبْلَةِ بِمَعْنَى الْكُرْمَةِ فَتَحُّهَا.

١٤- النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْتِهِ

٧٥٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَيْتِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)].

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمَرَ.

(وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ (وَعَنْ هَيْتِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَالْوَلَاءُ هُوَ الْبَيْعُ أَيِ إِذَا مَاتَ الْمُتَعَقُّ وَرَثَتُهُ مُعَقِّقَةٌ كَانَتِ الْعَرَبُ نَهْبَهُ وَتَبِعَهُ فَتَبِعَ عَنْهُ لِأَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ لَا يَزُولُ بِالْإِزَالَةِ ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ.

١٥- النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ وَالْغَرَرِ

٧٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥١٣).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ صُورَتَيْنِ مِنْ صُورِ الْبَيْعِ.

(الْأُولَى) بَيْعُ الْحَصَاةِ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ بَيْعِ الْحَصَاةِ.

قِيلَ هُوَ أَنْ يَقُولَ: ارْمِ بِهَذِهِ الْحَصَاةَ فَعَلَى أَيِّ ثَوْبٍ وَقَعَتْ
فَهَرَّ لَكَ بِدَرَاهِمٍ.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ أَرْضِهِ قَدَرًا مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ رَمِيَّةُ
الْحَصَاةِ.

١٦- لَا يُبَاعُ الطَّعَامُ حَتَّى يُكْتَالَ

٧٦٠- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ
اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يُكْتَالَ»،
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٢٨).

(وَعَنْهُ) أَيُّ ابْنِ هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ
اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يُكْتَالَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَقَدْ وَرَدَ فِي
الطَّعَامِ أَنَّهُ لَا يَبِيعُهُ مِنْ اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ مِنْ حَدِيثِ جَمَاعَةٍ
مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَوَرَدَ فِي أَصَمٍّ مِنَ الطَّعَامِ حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عِنْدَ
أَحْمَدَ (٤٠٢/٣) قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اشْتَرَيْتُ بَيْعًا فَمَا
يَحِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ قَالَ: «إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِيعْهُ
حَتَّى تَقْبِضَهُ».

وَأَخْرَجَ الذَّارِقُطِيُّ (١٣/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٩٩) مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ
بْنِ ثَابِتٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ السَّلْعَةُ حَيْثُ تَبْتَاعُ حَتَّى
يُخَوِّزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

وَأَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ وَاحِدٌ (٢٢١/١)، الْبُخَارِيُّ (٢١٣٢)،
مُسْلِمٌ (١٥٢٥) أَبُو دَاوُدَ (٣٤٩٦)، النَّسَائِيُّ (٢٨٥/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٢٧)،
إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (أَخْرَجَهُ بِرَقَمٍ (١٢٩١)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

فَدَلَّتِ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَيِّ سَلْعَةٍ شَرَيْتَ إِلَّا بَعْدَ
قَبْضِ الْبَائِعِ لَهَا وَاسْتِيفَائِهَا.

وَدَقَّبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يُخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالطَّعَامِ لَا غَيْرِهِ مِنْ
الْمَبِيعَاتِ.

وَدَقَّبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْمَقُولِ دُونَ غَيْرِهِ
لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ فِي السَّلْعِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ الْخَاصِّ لَا يُخَصُّ بِهِ الْعَامُّ،

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَقْبِضَ عَلَى كَفٍّ مِنْ حَصَا وَيَقُولَ لِي بَعْدِي
مَا خَرَجَ فِي الْقَبْضَةِ مِنَ الشَّيْءِ الْمَبِيعِ، أَوْ يَبِيعُهُ سَلْعَةً وَيَقْبِضُ
عَلَى كَفٍّ مِنْ حَصَا وَيَقُولُ: لِي بِكُلِّ حَصَاةٍ دَرَاهِمٌ.

وَقِيلَ: أَنْ يَمْسِكَ أَحَدُهُمَا حَصَاةً بِيَدِهِ وَيَقُولُ: أَيُّ وَقْتٍ
سَقَطَتِ الْحَصَاةُ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَغْتَرِضَ الْقَطِيعَ مِنَ الْغَنَمِ فَيَأْخُذَ حَصَاةً
وَيَقُولُ: أَيُّ شَاةٍ أَصَابَتْهَا فَهِيَ لَكَ بِكَذَا.

وَكُلُّ هَذِهِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْعَرْرِ لِمَا فِي الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ مِنَ الْجَهَالَةِ
وَلِقَظِ الْعَرْرِ يَشْمَلُهَا وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُ لِكُونِهَا كَانَتْ مِمَّا يَتَنَاعَقُ
الْجَاهِلِيَّةُ فَهِيَ ﷺ عَنْهَا، وَأَضِيفَ الْبَيْعُ إِلَى الْحَصَاةِ لِلْمَلَابَسَةِ
لَاغْتِبَارِ الْحَصَاةِ فِيهِ.

(وَالثَّانِيَةُ) بَيْعُ الْعَرْرِ - بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ الْمَكْرُورَةِ -
: وَهُوَ بِمَعْنَى مَغْرُورٍ بِهِ اسْمٌ مَفْعُولٌ وَإِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ مِنْ
إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ.

وَيَحْتَمِلُ غَيْرُ هَذَا وَمَعْنَاهُ الْخِدَاعُ الَّذِي هُوَ مِثْلُهُ أَنْ لَا رِضَا
بِهِ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ فَيَكُونُ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَتَحَقُّقُ فِي صُورِهِ:
إِمَّا بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ كِبَيْعِ الْعَبْدِ الْأَبْيِّ وَالْفَرَسِ النَّافِرِ أَوْ
بِكُونِهِ مَعْدُومًا أَوْ مَجْهُولًا أَوْ لَا يَتِمُّ مِلْكُ الْبَائِعِ لَهُ كَالسَّمَكِ فِي
الْمَاءِ الْكَثِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصُّورِ وَقَدْ يُحْتَمَلُ بِيَعْبُضِ الْعَرْرِ
فَيَصِحُّ مَعَهُ الْبَيْعُ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كَالْجَهْلِ بِأَسَاسِ الدَّارِ
وَكِبَيْعِ الْحَبَّةِ الْحَشُوشَةِ وَإِنْ لَمْ يَرِ حَشْوُهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ
وَكَذَا عَلَى جَوَازِ إِجَارَةِ الدَّارِ وَالذَّائِبَةِ شَهْرًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ
الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ.

وَعَلَى دُخُولِ الْحَمَامِ بِالْأَجْرَةِ مَعَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي
اسْتِعْمَالِهِمُ الْمَاءَ وَقَدَرِ مَكْنِيِّهِ.

وَعَلَى جَوَازِ الشُّرْبِ فِي السَّقَاءِ بِالْعَوْضِ مَعَ الْجَهَالَةِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْأَجْنَةِ فِي الْبَطُونِ وَالطَّيْرِ فِي

وحديث حكيم عام فالعمل عليه.
 (وعنه) أي أبي هريرة (قال) «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ». رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان ولأبي داود) أي من حديث أبي هريرة.
 («مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرُّبَا»).

قال الشافعي: له تاويلان:

أحدهما أن يقول: بعتك بالدين نسيئة وبالف نقداً فأيهما شئت أخذت به، وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق.
 والثاني: أن يقول: بعتك عبدي على أن تبعني فوسك انتهى.

وعلة النهي على الأول عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل الشاء.
 وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر الملك.

وقوله «فله أوكسهما أو الربا» يعني أنه إذا فعل ذلك فهو لا يخلو عن أحد الأمرين: إما الأوكس الذي هو أخذ الأقل أو الربا، وهذا مما يؤيد التفسير الأول:

١٨- لا يخل سلف وبيع ولا شرطان

ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ماليس

عندك

٧٦٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرَطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مِمَّا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مِمَّا لَيْسَ عِنْدَكَ».

رواه الغنم (أحمد ١٧٤/٢)، أبو داود (٣٥٠٤)، النسائي (٢٨٨/٧)، ابن ماجه (٢١٨٨)، وصححه الترمذي (١٢٣٤) وابن خزيمة (١٧/٢).

وأخرجه في علوم الحديث (ص ١٢٨) من رواية أبي خيفة عن عمرو المذكور بلفظ: نهى عن بيع وشرط.

ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني في الأوسط (١٥٥٤)، وهو غريب.

(فائدة) أخرج الدارقطني (٨/٣) من حديث جابر «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْزِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ صَاعُ الْبَائِعِ وَصَاعُ الْمُشْتَرِي» ونحوه للبخاري (كشف الاستار) (١٢٦٥) من حديث أبي هريرة بإسناد حسن فدل على أنه إذا اشترى الشيء مكابله وقضه ثم باعه لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهور.

وقال عطاء: يجوز بيعه بالكيل الأول، وكأنه لم يبلغه الحديث.

ولعل علة الأمر بالكيل ثانياً لتحقيق ما يجوز من النقص بإعادة الكيل لإذهاب الخداع.

وحديث الصاعين دليل على أنه لا يجوز بيع الجراف إلا أن في حديث ابن عمر أنهم كانوا يتناعون الطعام جرافاً ولفظه «كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّمَّانِ جَرَاغًا فَهَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ».

أخرجه الجماعة (أحمد ٥٦/١)، البخاري (٢١٦٦)، مسلم (١٥٢٧)، أبو داود (٣٤٩٣)، النسائي (٢٨٧/٧)، ابن ماجه (٢٢٢٩) إلا الترمذي.

قال ابن قدامة: يجوز بيع الصبرة جرافاً لا نعلم فيه خلافاً.

وإذا ثبت جواز بيع الجراف حمل حديث الصاعين على أن المراد أنه إذا اشترى الطعام كيلاً وأريد بيعه فلا بد من إعادة كيله للمشتري.

١٧- النهي عن بيعتين في بيعة

٧٦١- وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ».

رواه أحمد (٤٣٢/٢)، والنسائي (٢٩٥/٧)، وصححه الترمذي (١٢٣١) وابن حبان (٤٩٧٣).

ولأبي داود (٣٤٦١) «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرُّبَا».

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجُلُ سَلَفٌ وَتَبِعٌ وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ وَلَا يَبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وخروجه أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ نهى عن بيع وشرط ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم.

(أخرجه الطبراني في الأوسط وهو غريب) وقد رواه جماعة واستغربه النووي.

والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتيها:

الأولى: سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء، وعنده أن ذلك لا يجوز فيحتال بأن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة.

والثانية: شرطان في بيع اختلف في تفسيرهما.

ف قيل: هو أن يقول: بعت هذا نقداً بكذا وبكذا نسيئة، وقيل هو أن يشرط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يبيها.

وقيل: هو أن يقول بعتك هذه السلعة بكذا. على أن تبقي السلعة الفلانية بكذا ذكره في الشرح نقلاً عن الغيث.

وفي النهاية: لا يجل سلف وبيع هو مثل أن يقول: بعتك هذا العبد بالف على أن تسلفني الفاً في متاع أو على أن تقرضني الفاً لأنه يفرضه لحيابيه في الثمن فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطا ولا يصح.

وقوله «لَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ» فسرّه في النهاية بأنه كقولك: بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين وهو كالبيعتين في بيعه.

والقائلة: قوله «لَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ» قيل: معناه ما لم يملك وذلك هو الغصب فإنه غير ملك الغاصب فإذا باعه وربح في ثمنه لم يجل له الربح.

وقيل: معناه ما لم يقبض لأن السلعة قبل قبضها ليست في

ضمان المشتري إذا تلفت تلفت من مال البائع.

والرابعة: قوله «وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» فذسرها حديث حكيم بن حزام عن أبي داود (٣٥٠٣) والنسائي (٤١٣) (أنه قال: قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي فأبتاعه من السوق؟ قال: «لَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» فدل على أنه لا يجل بيع الشيء قبل أن يملكه.

١٩- النهي عن بيع العربان

٧٦٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنْ بَيْعِ الْعُرَبَانِ».

رواه مالك [الموطأ (ص ٣٧٧)] قال: بلغني عن عمرو بن شعيب

(وعنه) أي عمرو بن شعيب.

(قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرَبَانِ») بضم العين المهملة وسكون الراء وبالياء الموحدة ويقال: أربان. ويقال عربون (رواه مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود (٣٥٠٢) وابن ماجه (٢١٩٢).

وفي رواية لم يسم وسمي في رواية فإذا هو ضعيف وله طرق لا تخلو عن مقال.

فبيع العربان فسرّه مالك قال: هو أن يشتري الرجل العبد أو الأمة أو يكتري ثم يقول للذي اشتري منه أو اكترى منه: أعطيتك ديناراً أو درهمين على أني إن أخذت السلعة فهو من ثمنها وإلا فهو لك.

واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع فأبطله مالك والشافعي لهذا النهي ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ودخوله في أكل المال بالباطل.

وروي عن عمر وابنه واحد جوازه.

٢٠- لَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

٧٦٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال:

٢١- التصرف بالنقد في حضور البائع

٧٦٥- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذَا وَأَعْطِي هَذَا مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ».

رواه الأئمة (أحمد ٣٣/٢)، أبو داود (٣٣٥٤)، الرمذي (١٢٤٢)، النسائي (٧/٢٨١)، ابن ماجه (٢٢٢٢) وصححه الحاكم [المستدرک: ٤٤/٢].

(وعنه) أي: ابن عمر.

(قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذَا وَأَعْطِي هَذَا مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ» رَوَاهُ الْحَمْدِيُّ وَصَحَّحَهُ).

هو دليل على أنه يجوز أن يقضي عن الذئب الفضة وعن الفضة الذئب لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير فيلزم المشتري في ذميه له دنانير وهي الثمن ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس.

وبوب أبو داود (٣٣٥٤) باب اقتضاء الذئب عن الورق، ولفظه «كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ وَأَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام فَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ».

وفيه دليل على أن التقدين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدهما فيسقط الحكم بأتمهما إذا فعلا ذلك فحُفُّهُ أَنْ لَا يَفْتَرَقَا إِلَّا وَقَدْ قَبِضَ مَا هُوَ لَازِمٌ عَوْضَ مَا فِي الذَّمِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبِضَ الْبَعْضُ مِنَ الذَّهَبِ وَيَقْبِضَ الْبَعْضُ فِي ذَمِّهِ مِنْ عَلَيْهِ الدَّنَانِيرُ عَوْضاً عَنْهَا وَلَا الْعَكْسُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الصَّرْفِ وَالشَّرْطُ فِيهِ أَنْ لَا يَفْتَرَقَا وَبَيْنَهُمَا شَيْءٌ.

وأما قوله في رواية أبي داود «بسعر يومها»، فالظاهر أنه غير شرط وإن كان أمراً أغلياً في الواقع يدل على ذلك قوله «فَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْنَافُ فَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ بَدْءُ يَدٍ».

ابْتِغَتْ زَيْتًا فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفَتُ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتِغَتْهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، «لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

رواه أحمد (١٩١/٥) وأبو داود (٣٤٩٩)، واللفظ له، وصححه ابن حبان (٤٩٨٤) والحاكم (٣٩/٢).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ابْتِغَتْ زَيْتًا فِي السُّوقِ فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحًا حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ) يعني يعقد له البيع.

(فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتِغَتْهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ «لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ).

الحديث دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله، والظاهر أن المراد به القبض لئلا يبيع عنه بما ذكر لما كان غالب قبض المشتري الحيارة إلى المكان الذي يختص به.

وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به فعند الجمهور أن ذلك قبض.

وفصل الشافعي فقال: إِنْ كَانَ ثَمًّا يُتَسَاوَلُ بِالْيَدِ كَالدَّرَاهِمِ وَالثُّوبِ فَقَبْضُهُ نَقْلٌ وَمَا يُنْقَلُ فِي الْعَادَةِ كَالْأَخْشَابِ وَالْحُجُوبِ وَالْحَيَوَانِ فَقَبْضُهُ بِالنَّقْلِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ، وَمَا كَانَ لَا يُنْقَلُ كَالْعِقَارِ وَالشَّيْءِ عَلَى الشَّجَرِ فَقَبْضُهُ بِالتَّخْلِيَةِ.

قوله، (فَلَمَّا اسْتَوْجَبْتَهُ) في رواية أبي داود «اسْتَوْفَيْتَهُ».

وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله، ويدل على ذلك قوله «نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

٢٢- النَهْيُ عَنِ النَّجْشِ

٧٦٦- وَعَنْهُ عليه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنِ النَّجْشِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٤٢)، مسلم (١٥١٦)].

(وعنه) أي ابن عمر.

(قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ») بفتح النون وسكون الجيم بعددًا شينًا معجمة.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

النَجْشُ لُغَةٌ: تَغْيِيرُ الصِّدِّقِ وَاسْتِثَارَتُهُ مِنْ مَكَانِهِ لِيَصَادَ.

وفي الشرع: الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا يشتريها بل ليغير بذلك غيره، وسُمِّي النَّجْشُ فِي السَّلْعَةِ نَاجِشًا لِأَنَّهُ يُبَيِّرُ الرُّغْبَةَ فِيهَا وَيَرْفَعُ ثَمَنَهَا.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّاجِشَ عَاصٍ بِفِعْلِهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَيْعِ إِذَا وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ.

إِلَّا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ يَقُولُونَ بِفَسَادِهِ إِنْ كَانَ مُوَاطَاةً مِنَ الْبَائِعِ أَوْ مِنْهُ.

وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: يَبْتَئِ لَهُ الْخِيَارُ وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ قِيَاسًا عَلَى الْمَصْرَاةِ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ.

قَالُوا: لِأَنَّ النَّهْيَ عَائِدٌ إِلَى أَمْرِ مُقَارِفٍ لِلْبَيْعِ وَهُوَ قَصْدُ الْخِدَاعِ فَلَمْ يَقْتَضِ الْفَسَادَ.

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ البرِّ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ أَنَّ التَّحْرِيمَ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فَوْقَ ثَمَنِ الْمَثَلِ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا رَأَى سَلْعَةً تَبَاعٌ بِدُونِ قِيَمَتِهَا فَزَادَ فِيهَا لِيَتَّهِمَ إِلَى قِيَمَتِهَا لَمْ يَكُنْ نَاجِشًا عَاصِيًا بَلْ يُوجَرُّ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنًا.

قَالُوا: لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ فَهُوَ مُرَدُّودٌ بِأَنَّ النَّصِيحَةَ تَحْصُلُ بِغَيْرِ إِهْمَامٍ أَنَّهُ يُرِيدُ الشِّرَاءَ.

وَأَمَّا مَعَ هَذَا فَهُوَ خِدَاعٌ وَغَرَرٌ وَبِأَنَّهُ أَخْرَجَ

البخاري (٢٠٨٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى فِي سَبَبِ نَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» الْآيَةَ [آل عمران: ٧٧] قَالَ: أَقَامَ رَجُلٌ سَلْعَتَهُ وَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ فَتَزَلَّتْ.

قَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ أَكَلُ رِبَا خَائِنٌ.

فَجَعَلَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى مِنْ أَخْبَرٍ بِأَكْثَرِ ثَمَنِ اشْتَرَى بِهِ أَنَّهُ نَاجِشٌ لِمَشَارَكَتِهِ لِمَنْ يُزِيدُ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فِي ضَرَرٍ الْغَيْرِ فَاشْتَرَكَا فِي الْحُكْمِ لِذَلِكَ وَحَيْثُ كَانَ النَّاجِشُ غَيْرَ الْبَائِعِ فَقَدْ يَكُونُ أَكَلُ رِبَا إِذَا جَعَلَ لِلْبَائِعِ جُعْلًا.

٢٣- النَهْيُ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَابَةِ وَالْمَخَابَرَةِ وَالتَّيَا

٧٦٧- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ

الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمَزَابَةِ، وَالْمَخَابَرَةِ، وَعَنِ التَّيَا، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ.

رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (أحمد (٣٦٤/٣)، أبو داود (٣٣٧٥)، الترمذي (١٣١٣)، النسائي (٢٩٦/٧)، ابن ماجه (٢٢٦٦)).

(وعن جابر رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ») مُفَاعَلَةٌ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْقَافِ.

(وَالْمَزَابَةُ) بَزَنَتَهَا بِالزَّيْ بَعْدَ الْأَلْفِ مُوَحَّدَةٌ فَنَوْنٌ.

(وَالْمَخَابَرَةُ) بَزَنَتَهَا بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَالْفَ فَمَوْحَّدَةٌ فَرَاءٌ.

(وعن التيا) بِالْمَثَلَةِ مَضْمُومَةٌ فَنَوْنٌ مُفَتْوحَةٌ فَمَثْنَاءٌ تَحْتِيةٌ بَزَنَةٌ ثَرِيًّا: الْاسْتِثْنَاءُ.

(إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ) عَائِدٌ إِلَى الْأَخِيرِ.

(رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى أَرْبَعِ صُورٍ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا:

الْأُولَى: الْمُحَاقَلَةُ وَفَسَّرَهَا جَابِرٌ رَاوِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهَا بَيْعُ الرَّجُلِ مِنَ الرَّجُلِ الزُّرْعَ بِمِائَةِ فَرْقٍ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَفَسَّرَهَا أَبُو عُبَيْدٍ بِأَنَّهَا بَيْعُ الطَّعَامِ فِي سَبِيلِهِ، وَفَسَّرَهَا مَالِكٌ بِأَنَّهُ تَكْرَرُ الْأَرْضِ بِيَعُضٍ مَا تَبَيَّنَ وَهَذِهِ الْمَخَابَرَةُ وَيَعْبُدُ هَذَا التَّفسيرَ عَطَفَهَا عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَبِأَنَّ الصَّحَابِيَّ اعْرَفَ بِتَفْسِيرِ مَا رَوَى.

(وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ» بِالْخَاءِ وَالضَّادِ مُعْجَمَتَيْنِ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْخَضَرَةِ.

(والملازمة والمناسبة) بالذال المعجمة (والمزابنة) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ.

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى خَمْسِ صُورٍ مِنْ صُورِ الْبَيْعِ مِنْهَا عَنْهَا:

الاولى المخافلة وتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا.

والثانية المخاضرة وهي بَيْعُ الثَّمَارِ وَالْجُيُوبِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا.

وقد اختلف العلماء فيما يصحُّ بَيْعُهُ مِنَ الثَّمَارِ وَالزَّرْعِ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِذَا كَانَ قَدْ بَلَغَ حَدًّا يُتَمَقَّعُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَخَذَ الثَّمَرُ الْوَانَةَ وَاشْتَدَّ الْحَبُّ صَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ.

وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ الْبَقَاءَ فَلَا يَصَحُّ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ شَغْلٌ لِلْمَلِكِ الْبَائِعِ أَوْ لِأَنَّهُ صَفَقَتَانِ فِي صَفَقَةٍ وَهُوَ إِعَارَةٌ أَوْ إِجَارَةٌ وَبَيْعٌ.

وَأَمَّا إِذَا بَلَغَ حَدَّ الصَّلَاحِ فَاشْتَدَّ الْحَبُّ وَأَخَذَ الثَّمَرُ الْوَانَةَ فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ وَفَاقًا إِلَّا أَنْ يَشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي بَقَاءَهُ فَقِيلَ: لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ وَقِيلَ: يَصَحُّ.

وقيل: إِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مَعْلُومَةً صَحَّ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَمْ يَصَحَّ، فَلَوْ كَانَ قَدْ صَلَحَ بَعْضُ مَنْهُ دُونَ بَعْضٍ فَبَيْعُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلِلْحَنْفِيَّةِ تَفَاصِيلٌ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.

وَالثَّالِثَةُ: الْمَلَاذِمَةُ وَبَيْنَهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٨٢٠) عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهَا لِمَسِّ الرَّجُلِ الثُّوبَ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ.

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٦٠/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هِيَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: ابْيَعْكَ ثَوْبِي بِثَوْبِكَ. وَلَا يَنْظُرُ أَحَدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ الْآخَرِ وَلَكِنَّهُ يَلْمِسُهُ لَمَسًا.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٩٥/٣) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ: الْمَلَاذِمَةُ أَنْ يَلْمَسَ الثُّوبَ بِيَدِهِ وَلَا يَنْشُرَهُ وَلَا يُقْلَبَهُ إِذَا مَسَّهُ وَجِبَ الْبَيْعُ.

وَمُسْلِمٌ (١٥١٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنْ يَلْمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْمُلٍ.

وَالرَّابِعَةُ: الْمُنَابَذَةُ فَسَرَّهَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٧٠) مِنْ

وَقَدْ فَسَّرَهَا جَابِرٌ بِمَا عَرَفَ كَمَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ [المسند: ٣١١/١].

وَالثَّانِيَةُ: الْمَزَابِنَةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الزَّرَنِ يَفْتَحُ الزَّائِي وَسُكُونُ الْمَوْحِدَةِ وَهُوَ الدَّفْعُ الشَّدِيدُ كَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَاعِينَ يَدْفَعُ الْآخَرَ عَنْ حَقِّهِ، وَفَسَّرَهَا ابْنُ عُزْمَرٍ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ بِبَيْعِ الثَّمَرِ أَيْ رُطْبًا بِالْثَمَرِ كَيْلًا وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّرِيِّ كَيْلًا.

وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٦٣/٧) وَقَالَ: تَفْسِيرُ الْمَخَافَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ فِي الْأَحَادِيثِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْصُوصًا.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَنْ رَوَاهُ، وَالْعِلَّةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ هُوَ الرُّبَا لَعَدِمِ الْعِلْمُ بِالتَّسَاوِي.

وَالثَّالِثَةُ: الْمَخَابِرَةُ وَهِيَ مِنَ الْمَزَارَعَةِ وَهِيَ الْمَاعِلَةُ عَلَى الْأَرْضِ يَبْعُضُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الزَّرْعِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَزَارَعَةِ.

وَالرَّابِعَةُ: الثَّنِيَا فَإِنَّهُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ، وَصُورَةُ ذَلِكَ أَنْ يَبْعَ شَيْئًا وَيُسْتَنَّى بَعْضُهُ وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مَعْلُومًا صَحَّتْ نَحْوُ أَنْ يَبْعَ أَشْجَارًا أَوْ أَعْنَابًا وَيُسْتَنَّى وَاحِدَةً مُعَيَّنَةً، فَإِنْ ذَلِكَ يَصَحُّ اتِّفَاقًا.

قَالُوا: لَوْ قَالَ: إِلَّا بَعْضُهَا فَلَا يَصَحُّ لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مَجْهُولٌ. وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْقَدْرُ الْمُسْتَنَّى صَحَّ مُطْلَقًا وَقِيلَ لَا يَصَحُّ أَنْ يُسْتَنَّى مَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ.

هَذَا وَالرَّوْجَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الثَّنِيَا هُوَ الْجَهَالَةُ وَمَا كَانَ مَعْلُومًا فَقَدْ اتَّفَقَتِ الْعِلَّةُ فَخَرَجَ عَنْ حُكْمِ النَّهْيِ وَقَدْ ثَبَتَ النَّصُّ عَنِ الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ «إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ».

٢٤- النهي عن المخاضرة والملازمة والمباذة

٧٦٨- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمَلَاذِمَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمَزَابِنَةِ».

رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٢٢٠٧).

طريق سفيان عن الزُّهري: المناذبة أن يقول: السق لي ما معك والقي إليك ما معي.

والنَّسائي (٢٦١/٧) من حديث أبي هريرة أن يقول: أنبذ ما معي وتبذ ما معك ويشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر.

واحد (٩٥/٣) عن عبد الرزاق عن معمر: المناذبة أن يقول: إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع.

ومسلم (١٥١١) من حديث أبي هريرة المناذبة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه.

وعلمت من قوله (فقد وجب البيع) أن بيع الملامسة والمناذبة جعل فيه نفس لمس والتبذ بيعاً بغير صيغته.

وظاهر النهي التحريم ولللقهاء تفاصيل في هذا لا تليق بهذا المختصر.

فائدة: استدل بقوله «لا ينظر إليه» أنه لا يصح بيع الغائب، وللعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: لا يصح وهو قول الشافعي.

والثاني: يصح ويثبت له الخيار إذا رآه وهو للهادوية والحنفية.

والثالث: إن وصفه صح وإلا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين.

واستدل به على بطلان بيع الأعمى.

وفيه أيضاً ثلاثة أقوال:

الأول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك.

والثاني: يصح إن وصف له.

والثالث: يصح مطلقاً وهو للهادوية والحنفية.

٢٥- النهي عن تلقي الركبان

٧٦٩- وَعَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَاذٍ» قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٥٨)، مسلم (١٥٢١)]، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع: (الأولى) النهي عن تلقي الركبان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركباناً أو مشاة جماعة أو واحداً، وإنما خرج الحديث على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً.

وأما ابتداء التلقي فيكون ابتداءه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة.

وفي حديث ابن عمر [البخاري (٢١٦٦)، (٢١٦٧)، مسلم (١٥١٧)] «كُنَّا تَلْقَى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ سَوَاقِ الطَّعَامِ».

وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق.

قال ابن عمر: كانوا يتساعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكائدهم فهأهم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكائدهم حتى ينقلوه أخرجه البخاري (٢١٦٧).

فدل على أن القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً وأن منتهى التلقي ما فوق السوق.

وقالت الهادوية والشافعية إنه لا يكون التلقي إلا خارج البلد.

وكأنهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع وهو تغريب الجالب، فإنه إذا قدم إلى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فإن لم يفعل ذلك فهو من قصيره.

واعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق السوق مطلقاً عملاً بظاهر الحديث.

وَالنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ حَيْثُ كَانَ قَاصِدًا لِلتَّلْقَى عَالِمًا
بِالنَّهْيِ عَنْهُ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّلْقَى إِذَا لَمْ يَضُرَّ
النَّاسَ فَإِنْ ضُرَّ كُرِهَ فَإِنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى صَحَّ الْبَيْعُ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ
وَالشَّافِعِيَّةِ وَتَبَتِ الْخِيَارُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِلْبَائِعِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو
دَاوُدَ (٣٤٣٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَاشْتَرَاهُ
فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ».

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّهْيِ نَفْعُ الْبَائِعِ وَإِزَالَةُ الضَّرَرِ
عَنْهُ.

وَقِيلَ: نَفْعُ أَهْلِ السُّوقِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرٍ «لَا تَلْقُوا السَّلْعَ
حَتَّى تَهْبِطُوا بِهَا السُّوقَ».

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْبَيْعُ مَعَهُ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ.
فَعِنْدَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا أَنَّهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ النَّهْيَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى
نَفْسِ الْعَقْدِ وَلَا إِلَى وَصْفٍ مُلَازِمٍ لَهُ فَلَا يَقْتَضِي النَّهْيُ الْفَسَادَ.
وَدَهَيْتُ طَائِفَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي
الْفَسَادَ مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

وَقَدْ اشْتَرَطَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِتَحْرِيمِ التَّلْقَى شُرَاطَ
فَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فِي التَّحْرِيمِ أَنْ يَكْذِبَ الْمُتَّلَقِّي فِي سَعْرِ الْبَلَدِ
وَيَشْتَرِي مِنْهُمْ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ.

وَقِيلَ: أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِكَثْرَةِ الْمُؤْنَةِ عَلَيْهِمْ فِي الدُّخُولِ.
وَقِيلَ: أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيُغْنِيَهُمْ وَهَذِهِ تَقْيِيدَاتٌ
لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ بَلِ الْحَدِيثُ أَطْلَقَ النَّهْيَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ
التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» وَقَدْ

فُسِّرَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ «لَا يَكُونُ لَهُ سَمَارًا» بَسِيْنَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ

وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْقِيَمُ بِالْأَمْرِ وَالْحَافِظُ، ثُمَّ اشْتَهَرَ فِي مَثَرَتِي الْبَيْعِ
وَالشِّرَاءِ لَغَوِيٍّ بِالْأَجْرَةِ كَذَا قَيَّدَهُ الْبَخَارِيُّ وَجَعَلَ حَدِيثَ ابْنِ
عَبَّاسٍ مُقَيَّدًا لَمَّا أَطْلَقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا بَغْيَرُ أَجْرَةٍ فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ وَالْمَعَاوَنَةِ فَاجْزَاهُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (مُسْنَدُهُ ٤٩٤٦) عَنْ ابْنِ
سِيرِينَ قَالَ: لَقِيتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَقُلْتُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ أَمَّا

وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (مُسْنَدُهُ ٤٩٤٦) عَنْ ابْنِ
سِيرِينَ قَالَ: لَقِيتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَقُلْتُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ أَمَّا

نَهَيْتُمْ أَنْ تَبِيعُوا أَوْ تَبْتَاعُوا لَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٤٠).

٢٧- لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ

وعن ابن سيرين عن أنس كان يُقَالُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَهِيَ كَلِمَةُ جَامِعَةٍ لَا يَبِيعُ لَهُ شَيْئًا وَلَا يَتَّاعُ لَهُ شَيْئًا.

فإن قيل: قد لوحظ في النهي عن تلقي الجلوبة عدم غبن البادي، ولوحظ في النهي عن بيع الحاضر للبادي الرقن بأهل البلد واعتبر فيه غبن البادي وهو تناقض.

فالجواب: أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الجماعة.

ولما كان البادي إذا باع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصاً فانتفع به جميع سكان البلد - لاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادي.

ولما كان في التلقي إنما يُنتفع خاصته وهو واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وقد تضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد التلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من المتلقي - نظر الشارع لهم فلا تناقض بين المسألتين بل هما صحيحتان في الحكمة والمصلحة.

٢٦- النهي عن تلقي الجلب

٧٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرِي مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رواه مسلم (١٥١٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ» بفتح اللام مصدر بمعنى المجلوب.

«فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرِي مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رواه مسلم.

تقدم الكلام عليه وأنه دليل على كبر الخيار للبائع وظاهرة ولو شراه المتلقي بسعر السوق فإن الخيار ثابت.

٧٧١- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِنْأَتِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢١٤٠)، مسلم (١٥١٥)).

والمسلم (١٥١٥) (٩) «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ».

(وعنه) أي أبي هريرة (قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ» بِكسر الحاء المعجمة. وأما في الجمعة وغيرها فبضمها.

«أَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِنْأَتِهَا» كَفَاتُ الْإِنَاءِ كَبْنَتْ وَقَلْبَتْ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَمُسْلِمٌ «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ».

اشتمل الحديث على مسائل منهية عنها.

الأولى: نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم.

الثانية: ما يُعَيِّدُهُ قَوْلُهُ «وَلَا تَتَاجَشُوا» وَهُوَ مَعْطُوفٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ «نَهَى»؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيباً فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمر «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ» (تقدم برقم (٧٥٧)).

الثالثة: قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» يُرَوَّى بِرَفْعِ الْمَضَارِعِ عَلَى أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ وَبِجَزْوِيٍّ عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ وَإِثْبَاتُ الْبَاءِ يُقَوِّي الْأَوَّلَ، وَعَلَى الثَّانِي فَبَأْتِ عَوْمَلُ الْمُجْزُومِ مُعَامَلَةٌ غَيْرُ الْمُجْزُومِ فَتَرَكْتُ الْبَاءَ فِي رَوَايَةٍ مَجْذِبَةٍ فَلَا إِشْكَالَ.

وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فيأتي في مئة الخيار رجل فيقول للمشتري: افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أحسن منه.

وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع في مئة الخيار: افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن.

وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك

كَانَ يَكُونُ كَافِرًا فَلَا يَحْرُمُ وَهُوَ حَيْثُ تَكُونُ الْمَرْأَةُ كِتَابِيَّةً وَكَانَ يَسْتَجِيرُ بِكَأَحَتِهَا وَيَوْمَ قَالَ الْأَوَزَاعِيُّ:

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحْرُمُ أَيْضًا عَلَى خُطْبَةِ الْكَافِرِ وَالْحَدِيثُ خَرَجَ التَّقْيِيدُ فِيهِ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَلَا اخْتِيَارَ لِمَقْهُومِهِ.

الخامسة: قَوْلُهُ (وَلَا تُسَالِ الْمَرْأَةُ) يُرَوَّى مَرْفُوعًا وَمَجْزُومًا وَعَلَيْهِ بِكَسْرِ اللَّامِ لِاتِّفَاقِ السَّائِكِينَ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ لَا تُسَالِ الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ أَمْرَأَتَهُ وَيُنكِحَهَا وَيَصِيرَ مَا هُوَ لَهَا مِنَ الثَّفَقَةِ وَالْعَشْرَةِ لَهَا، وَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْإِكْتَاءِ لِمَا فِي الصُّحُفَةِ مِنْ بَابِ التَّمَثِيلِ كَأَنَّ مَا ذَكَرْنَا كَانَ مُعَدًّا لِلزَّوْجَةِ فَهُوَ فِي حُكْمِ مَا قَدْ جُمِعَتْهُ فِي الصُّحُفَةِ لِتَتَفَعَّلَ بِهِ إِذَا ذَهَبَ عَنْهَا فَكَأَنَّمَا قَدْ كَفَّتِ الصُّحُفَةُ وَخَرَجَ ذَلِكَ عَنْهَا فَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ الْمَرْكَبِ بِالْمَرْكَبِ الْمَذْكُورِ لِلشَّبَهِ بَيْنَهُمَا.

٢٨- زَجْرُ مَنْ فُرِّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا

٧٧٢- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ فُرِّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٢/٥). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ.

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فُرِّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ) لِأَنَّ فِيهِ حَبِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعَارِفِيَّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

(وَلَهُ شَاهِدٌ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا قِيلَ: إِلَى مَتَى؟ قَالَ حَتَّى يُلْغَ الْغُلَامُ وَتَحْيِضَ الْجَارِيَةُ».

أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ (٦٨/٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) وَفِي سَنَدِهِ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْوَاقِفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي بَعْدَهُ كَانَ يَحْسُنُ ضَمُّهُمَا إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي تَقَدَّمَ [بِرَقْم (٧٤٤)] فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ أَوْ يُؤَخَّرُ هُوَ إِلَى هُنَا.

السَّلْعَةُ وَالرَّاعِبُ فِيهَا عَلَى الْبَيْعِ وَلَمْ يَعْقِدْ فَيَقُولُ آخَرُ لِلْبَائِعِ: إِنَّا اشْتَرَيْنَا مِنْكَ بِأَكْثَرٍ بَعْدَ أَنْ كَانَا قَدْ اتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ.

وَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا وَإِنْ فَاعَلَهَا عَاصٍ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْمَزَايِدَةِ وَهُوَ الْبَيْعُ مِمَّنْ يَزِيدُ فَلَيْسَ مِنَ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبَخَارِيُّ (كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ (٥٩)) بِبَيْعِ الْمَزَايِدَةِ وَوَرَدَ فِي ذَلِكَ صَرِيحًا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (١٦٤١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢١٨)، السَّامِيُّ (٢٥٩/٧)، إِبْنُ مَاجَةَ (٢١٩٨)) - وَاللُّغْظُ لِلتِّرْمِذِيِّ وَقَالَ: حَسَنٌ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّهُ ﷺ بَاعَ حِلْسًا وَقَدَحًا وَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْجِلْسَ وَالْقَدَحَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمٍ فَقَالَ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ فَبَاغَهُمَا مِنْهُ».

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْبَيْعُ مِمَّنْ يَزِيدُ اتِّفَاقًا وَقِيلَ: إِنَّهُ يَكْرَهُ وَاسْتَدَلَّ لِقَائِلِهِ بِحَدِيثِ عَنْ سُهَيْبَانَ بْنِ وَهَبٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ» (الزَّوَارِ كَشَفَ الْأَسَارَ (١٢٧٦)) وَلَكِنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ لَهْيَعَةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ (وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ) زَادَ فِي مُسْلِمٍ (١٤١٢) «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ» وَفِي رَوَايَةٍ «حَتَّى يَأْذَنَ»، وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهَا إِذَا كَانَ قَدْ صَرَخَ بِالْإِجَابَةِ وَلَمْ يَأْذَنَ وَلَمْ يَتْرُكْ، فَإِنْ تَزَوَّجَ وَالْحَالُ هَذِهِ عَصَى اتِّفَاقًا وَصَحَّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَ دَاوُدُ: يَفْسَخُ النِّكَاحُ وَنَعَمْ مَا قَالَ وَهَبِي رَوَايَةً عَنْ مَالِكٍ.

وَأَمَّا اشْتَرَطَ التَّصْرِيحَ بِالْإِجَابَةِ وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ مُطْلَقًا لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ [مُسْلِمٌ (١٤٨٠)] فَإِنَّهَا قَالَتْ: خَطَبَنِي أَبُو جَنَهِمْ وَمُعَاوِيَةُ فَلَمْ يُكْزِرْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ بَلْ خَطَبَهَا مَعَ ذَلِكَ لِأَسَامَةَ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدُهُمَا بِخُطْبَةِ الْآخَرِ وَأَنَّهُ ﷺ أَشَارَ بِأَسَامَةَ لَا أَنَّهُ خَطَبَ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

وَقَوْلُهُ «أَخِيهِ» أَيُّ فِي الدِّينِ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ أَخٍ

وَهَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدَيْهَا.

وظَاهِرُهُ عَامٌّ فِي الْمَلِكِ وَالْجِهَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ ذَهَبَ أَحَدٌ إِلَى هَذَا الْعَمُومِ فَهُوَ عَمُومٌ عَلَى التَّفْرِيقِ فِي الْمَلِكِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ الْأَبِيِّ.

وظَاهِرُهُ أَيْضاً تَحْرِيمُ التَّفْرِيقِ لَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ إِلَّا أَنَّهُ يُقَيَّدُ بِحَدِيثِ عُبَادَةَ.

وَفِي «الْفَيْه» أَنَّهُ خَصَّهُ فِي الْكَبِيرِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْعَتَقِ، وَكَانَ مُسْتَدْتِدَ الْإِجْمَاعِ حَدِيثُ عُبَادَةَ.

فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ مَعَ الْعَصِيَانِ.

قَالُوا: وَالْأَمْرُ بِالْإِجْتِمَاعِ لِلْعَامِلِينَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَعْدُ جَدِيدٍ

بِرِضَا الْمُشْتَرِي.

فَالْتَدَّةُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْبَيْهَةِ وَلَدَيْهَا وَجِهَانِ لَا يَصْحُ

لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ تَعْذِيبِ الْبَهَائِمِ وَيَصْحُ قِيَاساً عَلَى الذَّبْحِ وَهُوَ الْأَوَّلُ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدَيْهَا وَقَدْ فَسَّرَ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَرْحَامِ الْحَارِمِ بِجَمَاعِ الرِّحَامَةِ وَكَذَلِكَ وَرَدَ النَّصُّ فِي الْأَخَوَةِ وَهُوَ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ:

٢٩- النهي عن بيع الأخوين بتفريق

٧٧٣- وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَبِيعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَذْرِكُهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا، وَلَا تَبِعْهُمَا إِلَّا جَمِيعاً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٧/١)، وَرِجَالُهُ إِهَابَاتٌ.

وَلَقَدْ صَنَحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ الْجَوَارِدِ (٥٧٥)، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالحَاكِمِ (٥٤/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ.

وَحَكَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي عَنِ أَبِيهِ فِي «الْعِلَلِ» (٣٨٦/١) أَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَهُ الْحَكَمَ مِنْ مِيمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ يَرْوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ وَمِيمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيّاً.

٣٠- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ

٧٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «غَلَا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، (أَحْمَدُ ١٥٦/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤٥١)، الزُّمَدِيُّ (١٣١٤)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٠٠)، (٤٩٣٥).

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: غَلَا السَّعْرُ الْغَلَاءُ مَدُودٌ وَهُوَ ارْتِفَاعُ السَّعْرِ عَلَى مُعْتَادِهِ.

فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ فَسَعَرْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ» يَعْنِي يَفْعَلُ ذَلِكَ هُوَ وَحْدَهُ بِإِرَادَتِهِ.

(الْقَابِضُ) أَيِ الْمَقْتِرِ

(الْبَاسِطُ) الْمَرْسُوعُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَسْطُرُ» [البقرة: ٢٤٥].

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْبَيْعِ وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى التَّفْرِيقِ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِهِ بِالْبَيْعِ.

وَالْحَقُّوهُ بِتَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بِسَائِرِ الْإِنْشَاءَاتِ كَالْبَيْهَةِ وَالنَّذِيرِ وَهُوَ مَا كَانَ بِاخْتِيَارِ الْمُفَرِّقِ.

وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بِالْقِسْمَةِ فَلَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ فَإِنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ قَهْرِيٌّ

(الرَّازِقُ) إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٩/٢) وَالسَّبْزَارُ وَأَبُو يَعْلَى (٢٧٧٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّسْعِيرَ مَظْلَمَةٌ وَإِذَا كَانَ مَظْلَمَةً فَهُوَ مُحَرَّمٌ وَإِلَى هَذَا دَعَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّسْعِيرُ وَلَوْ فِي الْقَوَاتِينِ.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّسْعِيرِ لِكُلِّ مَتَاعٍ وَإِنْ كَانَ سِيَاقُهُ فِي خَاصٍّ.

وَقَالَ الْمُهَذَّبِيُّ: إِنَّهُ اسْتَحْسَنَ الْأَثْمَةُ الْمَتَّاعُونَ تَسْعِيرَ مَا عَدَا الْقَوَاتِينَ كَاللَّحْمِ وَالسَّمْنِ وَرِعَايَةَ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ وَدَفْعَ الضَّرَرِ عَنْهُمْ.

وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَنْحَةِ «الْعَفَّارِ» وَبَسَطْنَا الْقَوْلَ هُنَاكَ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

٣١- النَّهْيُ عَنِ الْاِحْتِكَارِ

٧٧٥- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٠٥).

(وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَيُقَالُ لَهُ مَعْمَرُ بْنُ أَبِي مَعْمَرٍ.

اسْلَمَ قَدِيمًا وَهَاجَرَ إِلَى الْحِشْيَةِ وَتَأَخَّرَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ثُمَّ هَاجَرَ إِلَيْهَا وَسَكَنَ بِهَا (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» بِالْهَمْزَةِ هُوَ الْعَاصِي الْأَثَمُ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْاِحْتِكَارِ.

وَفِي «النِّهَايَةِ» عَلَى قَوْلِهِ ﷺ «مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا» قَالَ: أَيِ اشْتَرَاهُ وَحَبَسَهُ لِيَقْلُ فَيَغْلُو.

وظَاهِرُ حَدِيثِ مُسْلِمٍ تَحْرِيمُ الْاِحْتِكَارِ لِلطَّعَامِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ

يُدْعَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: اخْتَكَرَ إِلَّا فِي الطَّعَامِ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى عُمُومِهِ فَقَالَ: كُلُّ مَا أَضُرَّ بِالنَّاسِ حَبْسُهُ فَهُوَ اخْتِكَارٌ وَإِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ ثِيَابًا.

وَقِيلَ: لَا اخْتِكَارَ إِلَّا فِي قُوْتِ النَّاسِ وَقُوْتِ الْبَهَائِمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادُوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

وَلَا يَنْفَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الرَّادَّةَ فِي مَنَعِ الْاِحْتِكَارِ وَرَدَتْ مُطْلَقَةً وَمَقْتَدَةً بِالطَّعَامِ وَمَا كَانَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا يُقَيَّدُ فِيهِ الْمَطْلُوقُ بِالْمَقْيَدِ لِعَدَمِ التَّعَارُضِ بَيْنَهُمَا بَلْ يَبْقَى الْمَطْلُوقُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالْمَطْلُوقِ فِي مَنَعِ الْاِحْتِكَارِ مُطْلَقًا وَلَا يُقَيَّدُ بِالْقَوَاتِينِ إِلَّا عَلَى رَأْيِ أَبِي ثَوْرٍ.

وَقَدْ رَدَّهْ أَيْمَةُ الْأَصُولِ وَكَانَ الْجُمْهُورُ خَصُّوهُ بِالْقَوَاتِينِ نَظْرًا إِلَى الْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلتَّحْرِيمِ وَهِيَ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْ عَامَّةِ النَّاسِ، وَالْأَغْلَبُ فِي دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ الْعَامَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقَوَاتِينِ فَقَيَّدُوا الْإِطْلَاقَ بِالْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ أَوْ أَنَّهُمْ قَيَّدُوهُ بِذَهَبِ الصَّحَابِيِّ الرَّاوِي، فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٦٠٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَكِرُ قَلِيلَ لَهْ: فَلَبَّكَ تَخْتَكِرُ فَقَالَ: لِأَنَّ مَعْمَرًا رَاوِيَ الْحَدِيثَ كَانَ يَخْتَكِرُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّرِّ: كَانَ يَخْتَكِرُ الْزَيْتَ وَهَذَا ظَاهِرٌ أَنَّ سَعِيدًا قَيَّدَ الْإِطْلَاقَ بِعَمَلِ الرَّاوِي.

وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَلَا يُعْلَمُ بِمَ قَيَّدَهُ وَلَعَلَّهُ بِالْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ الَّتِي قَيَّدَ بِهَا الْجُمْهُورُ.

٣٢- النَّهْيُ عَنِ تَصْرِيفِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

٧٧٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ فَهْوٍ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (٢١٤٨)، مُسْلِمٌ (١٥١٥)].

وَلِمُسْلِمٍ (١٥٢٤) «فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ((٢٥)) عُلْفَتُهَا الْبَخَارِيُّ [نَحْت (٢١٤٨)] «وَرَدَّهَا مِنْهَا

صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَفَرَاءَ، قَالَ الْبَخَارِيُّ: وَالتَّمَرُ أَكْثَرُ.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: لَا تُصَرُّوا) بِضَمٍّ
الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَفَتَحَ الصَّادَ الْمُهْمَلَةَ مِنْ صَرَى يُصَرِّي عَلَى
الْأَصَحِّ.

(«الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين») (الرايين).

(«بعد أن يخلتها إن شاء أمسك وإن شاء ردّها وصاعاً»)

عطفت على ضمير المفعول في ردّها على تقدير يعطي.

(من تمر. متفق عليه ولمسلم) أي عن أبي هريرة (فَهُوَ
بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) وفي رواية له علقها البخاري «وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً
مِنْ طَعَامٍ لَا سَفَرَاءَ» قَالَ الْبَخَارِيُّ وَالتَّمَرُ أَكْثَرُ.

أصل التصرية حبس الماء يُقَالُ: صَرَيْتُ الْمَاءَ: إِذَا حَبَسْتَهُ.

وقال الشافعي: هي ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حلبها
حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها ولم يذكر
في الحديث البقر والحكم واحد. والحديث نهى عن التصرية
للحيوان إذا أريد بيعه لأنه قد ورد تقييده في رواية
النسائي (٢٥٣/٧) بلفظ «وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ لِلْبَيْعِ».

وفي رواية له (٤٤٨٦) «إِذَا بَاعَ أَحَدُكُمُ الشَّاةَ أَوِ الْفَحَّةَ
فَلْيُحْلِبْهَا» وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ
بِالتَّحْلِيلِ وَالْغَرَرِ.

كذا قيل إلا أني لم أزل التعليل بهما منصوفاً.

وأما التصرية لا للبيع بل ليجتمع الحليب لنفع المالك فهو
وإن كان فيه إيذاء للحيوان إلا أنه ليس فيه إضرار فيجوز.

وظاهر الحديث أنه لا يثبت الخيار إلا بعد الحلب ولو
ظهرت التصرية بغير حلب فالخيار ثابت، وثبت الخيار قاضٍ
بصحّة بيع المصراة.

وفي الحديث دليل على أن الرد بالتصرية فوراً لأن الفاء
في قوله «فَهُوَ بخير النظرين» تدل على التعقيب من غير تراخٍ
وليه ذهب بعض الشافعية.

وذهب الأكثر إلى أنه على التراخي لقوله «فَلَهُ الْخِيَارُ
ثَلَاثًا».

وأجيب من طرف القائل بالنور أن ذلك عمول على ما
إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثالث لأن الغالب أنها لا تعلم
في أقل من ذلك لجواز نقصان باختلاف العلف ونحوه، ولأن
في رواية أحمد (٢٤٢/٧) والطحاوي «شرح معاني الآثار» (١٧/٤)
فَهُوَ بِأَحَدِ النَّظَرَيْنِ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ يَحْزَنَهَا أَوْ يَرُدَّهَا

وَأَمَّا ابْتِدَاءُ الثَّلَاثِ فَبَيْنَهُ خِلَافٌ قَلِيلٌ مِنْ بَعْدِ تَبَيُّنِ التَّصْرِيَةِ
وَقِيلَ: مَنْ عِنْدَ الْعَقْدِ وَقِيلَ: مَنْ التَّصْرِيفِ.

ودل الحديث أنه يرُدُّ عوض اللبن صاعاً من تمر.

وأما الرواية التي علقها البخاري بذكر «صاعاً من طعام»
فقد رجح البخاري رواية التمر لكونه أكثر، وإذا ثبت أنه يرُدُّ
المشتري صاعاً من تمر ففي المسألة ثلاثة مذاهب:

(الأول) للجمهور من الصحابة والتابعين بإثبات الرد
للمصراة ورد صاع من تمر سواء كان اللبن كثيراً أو قليلاً
والتمر قوتاً لأهل البلد أو لا.

(الثاني) للهادوية فقالوا: فترد المصراة ولكنهم قالوا برُدِّ
اللبن بعينه إن كان باقياً أو مثله إن كان تالفاً أو قيمته يوم الرد
حيث لم يوجد المثل.

قالوا: وذلك لأنه تقرّر أن ضمان المتلف إن كان مثلياً
فبالمثل وإن كان قيمياً فالقيمة، واللبن إن كان مثلياً ضمن بمثله
وإن كان قيمياً قوّم بأحد التقدين ضمن بذلك فكيف يضمن
بالتمر أو الطعام.

قالوا: وأيضاً فإنه كان الواجب أن يختلف الضمان بقدر
اللبن ولا يُقدَّرُ بصاع قل أو كثير.

وأجيب بأن هذا القياس تضمن العموم في جميع التلفات
وهذا خاص ورد به النص والخاص مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ.

أما تقدير الصاع فإنه قدره الشارع ليدفع التشاجر لعدم
الوقوف على حقيقة قدر اللبن لجواز اختلاطه بمحاذ بعد البيع،
فقطع الشارع النزاع وقدره محدد لا يبعد رفعاً للخصومة وقدره
بأقرب شيء إلى اللبن فإنهما كانا قوتاً في ذلك الزمان ولهذا
الحكم نظائر في الشريعة وهو ضمان الجنائيات كالموضحة فإن
أرسلها مُقدَّرٌ مع الاختلاف في الكبير والصغير والغرة في الجنين

مَعَ اخْتِلَافِهِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ دَفْعُ التَّشَاجُرِ.

(وَالثَّالِثُ) لِلْحَفْطَةِ فَخَالَفُوا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَقَالُوا: لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ بِعَبِيبِ التَّصْرِيَةِ فَلَا يَجِبُ رَدُّ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ، وَاعْتَدُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِاعْذَارٍ كَثِيرَةٍ بِالْقَدَحِ فِي الصَّحَابِيِّ الرَّأَوِيِّ لِلْحَدِيثِ وَبِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ وَبِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَبِأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].
وَكُلُّهَا اعْذَارٌ مُرَدُّوَةٌ.

وَقَالُوا: الْحَدِيثُ خَالَفَ قِيَاسَ الْأَصُولِ مِنْ جِهَاتٍ:

(الْأُولَى) مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّيْنَ التَّالِفَ إِنْ كَانَ موجوداً عِنْدَ الْعَقْدِ فَقَدْ نَقَصَ جُزْءٌ مِنَ الْمَبِيعِ فَيَمْتَنِعُ الرُّدُّ وَإِنْ كَانَ حَادِثاً عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ.

وَاجِبٌ

(أَوَّلًا) بِأَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ بِرَأْسِهِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ خَالَفَ قِيَاسَ الْأَصُولِ.

(وَالثَّانِي) بِأَنَّ النِّقْصَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الرُّدَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لاسْتِعْلَامِ الْعَيْبِ وَهُوَ هُنَا لاسْتِعْلَامِ الْعَيْبِ فَلَا يَمْنَعُ.

(وَالثَّانِيَةُ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ الْخِيَارَ فِيهِ ثَلَاثًا مَعَ أَنَّ خِيَارَ الْعَيْبِ وَخِيَارَ الْمَجْلِسِ وَخِيَارَ الرُّوْيَةِ لَا يَقْدَرُ شَيْءٌ مِنْهَا بِالثَّلَاثِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ الْمَصْرُوءَةَ انْفَرَدَتْ بِالْمَذْمُومَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَسَّرُ حُكْمُ التَّصْرِيَةِ فِي الْأَغْلِبِ إِلَّا بِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

(وَالثَّالِثَةُ) أَنَّهُ يَلْزَمُ ضَمَانُ الْأَعْيَانِ مَعَ بَقَائِهَا حَيْثُ كَانَ اللَّيْنُ موجوداً.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ موجودٍ مُتَمَيِّزٌ لِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِاللَّيْنِ الْحَادِثِ فَقَدْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ بِعَيْنِهِ بِسَبَبِ الْاِخْتِلَاطِ فَيَكُونُ مِثْلَ ضَمَانِ الْعَبْدِ الْأَبْقَى الْمَغْصُوبِ.

(وَالرَّابِعَةُ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَلْزَمُ إِثْبَاتُ الرُّدِّ بِغَيْرِ عَيْبٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَقْصَانُ اللَّيْنِ عَيْباً لَثَبَتْ بِهِ الرُّدُّ مِنْ دُونِ تَصْرِيَةٍ وَلَا اشْتِرَاطٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْطَرِطْ الرُّدُّ.

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ فِي حُكْمِ خِيَارِ الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّ الْمُشْتَرِي لَمْ يَرَأِ ضَرْعَهَا مَمْلُوءَةً فَكَانَ الْبَائِعُ شَرْطَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ

عَادَةً لَهَا وَقَدْ ثَبِتَ لِهَذَا نِظَائِرٌ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَلْقَى الْجُلُوبَةِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكَ ضَعْفُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ عَلِمْتَ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْأَوَّلُ وَعَرَفْتَ أَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْغَشِّ وَفِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِمَنْ دَلَّسَ عَلَيْهِ.

وَفِي أَنَّ التَّدْلِيلَ لَا يَفْسُدُ أَصْلَ الْعَقْدِ.

وَفِي تَحْرِيمِ التَّصْرِيَةِ لِلْمَبِيعِ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ بِهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٤٣٣/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً «يَبِيعُ الْمُخَفَّلَاتُ خِلَابَةً وَلَا تَجِلُّ الْخِلَابَةُ لِمُسْلِمٍ».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٣٩/٤) مَوْقُوفاً بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَالْمُخَفَّلَاتُ جَمْعُ مُخَفَّلَةٍ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْفَاءِ الَّتِي تَجْمَعُ لِبَنَائِهَا فِي ضُرُوعِهَا، وَالْخِلَابَةُ: بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ: الْخِدَاعُ.

٣٣- مَنْ رَدَّ الْخَفْلَةَ

٧٧٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ اشْتَرَى مُخَفَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعاً.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٤٩).

وَرَوَاهُ الْإِسْنَاعِيُّ مِنْ تَفَرُّعٍ.

لَمْ يَرْفَعَهُ الْمُصَنِّفُ بَلْ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرْفَعَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَاهُ مُسْتَوْفَى.

٣٤- مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي

٧٧٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَلٍّ فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ:

أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٢).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ) الصَّبْرَةُ بَضْمُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الْمُوحَّدَةِ: الْكَوْمَةُ الْجُمُوعَةُ مِنَ الطَّعَامِ.

(«مِنْ طَعَامٍ فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ: أَصَابَتْنِي السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ عَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي» رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

قَالَ النَّوَوِيُّ: كَذَا فِي الْأَصُولِ «مَنِي» بِيَاءِ التَّكَلُّمِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَمَعْنَاهُ لَيْسَ عَنِّي أَهْتَدَى يَهْدِي وَاقْتَدَى بَعَلْمِي وَعَمَلِي وَحَسَنَ طَرِيقَتِي.

وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَكْرَهُ تَفْسِيرَ مِثْلِ هَذَا وَيَقُولُ: نُسِبْتُكَ عَنْ تَأْوِيلِهِ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي الثُّغُورِ وَابْلَغَ فِي الرَّجْرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْغَشِّ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ شَرْعاً مَذْمُومٌ فَاعْلُهُ عَقْلاً

٣٥- تحريم البيع لمن يقصد بالمبيع حراماً

٧٧٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٥٣٥٦) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) هُوَ أَبُو سَهْلٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِيِّ الْأَسْلَمِيُّ قَاضِي مَرُوفٍ تَابِعِي ثَقَّةٌ سَمِعَ أَبَاهُ وَغَيْرَهُ.

(عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ» الْأَيَّامُ الَّتِي يَقْطَفُ فِيهَا.

(«حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ») أَيُّ عَلَى عِلْمٍ بِالسَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِدُخُولِهِ.

(رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ) وَآخِرُجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (٥٦١٨) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بَزِيَادَةٍ «حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ

يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مِنْ يَدِّ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ خَمْراً فَقَدْ تَقَحَّمَ فِي النَّارِ عَلَى بَصِيرَةٍ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْعَنْبِ عَمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً لَوْعِيدِ الْبَائِعِ بِالنَّارِ وَهُوَ مَعَ الْقَصْدِ مُحَرَّمٌ إِجْمَاعاً.

وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْقَصْدِ فَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: يَجُوزُ الْبَيْعُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَيُؤَوَّلُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَعَ الشُّكِّ فِي جَعْلِهِ خَمْراً.

وَأَمَّا إِذَا عَلِمَهُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَيَقَالُ عَلَى ذَلِكَ مَا كَانَ يُسْتَعَانُ بِهِ فِي مَعْصِيَةٍ.

وَأَمَّا مَا لَا يَفْعَلُ إِلَّا لِمَعْصِيَةٍ كَالزَّامِرِ وَالطَّائِبِ وَغَوَّارٍ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا شُرَاؤُهَا إِجْمَاعاً وَكَذَلِكَ بَيْعُ السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْبَغَاةِ إِذَا كَانُوا يَسْتَعِينُونَ بِهَا عَلَى حَرْبِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُبَاعَ بِافْضَلِ مِنْهُ جَارٍ.

٣٦- الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ

٧٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ».

رَوَاهُ الْفَيْصَةُ رَأْسُ (٤٩/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٨)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٥)، السَّامِيُّ (٢٥٤/٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٢٤٢).

وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَضَعَفَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْعَلَلُ الْكَبِيرُ ص ١٩١، ١٩٢، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ الْمَقْصِيُّ (٦٢٦)، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٢٧)، وَالْجَاكِمُ (١٥٠/٢)، وَابْنُ الْقَطَّانِ.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ» رَوَاهُ الْفَيْصَةُ وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ) لِأَنَّ فِيهِ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدٍ الرَّثْمِيِّ ذَاهِبَ الْحَدِيثِ.

(وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْجَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ).

الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الشُّنَنِ بِطَوِيلِهِ وَهُوَ «أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى غُلَامًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ رَدَّهُ مِنْ عَيْبٍ وَجَدَهُ فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَدِّهِ بِالْعَيْبِ فَقَالَ الْمَقْصِيُّ عَلَيْهِ: قَدْ اسْتَعْمَلْتَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ» وَالْخَرَجُ هُوَ الْغَلَّةُ وَالْكَرَاءُ.

ومعناه أن المبيع إذا كان له دخل وغلة فإن مالكَ الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها، فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها أو ماشية فتجها أو دابة فركبها أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به عيباً فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري فوجب أن يكون الخراج له.

وقد اختلف العلماء في المسألة على ثلاثة أقوال:

(الأول) للشافعي أن الخراج بالضمان على ما قرئناه في معنى الحديث وما وجد من الفوائد الأصلية والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما أخذه.

(الثاني) للهادوية أنه يفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية فيستحق المشتري الفرعية.

وأما الأصلية فتصير أمانة في يديه فإن رد المشتري المبيع بالحكم وجب الرد وضمن التلف وإن كان بالتراضي لم يردّها.

(الثالث) للحنفية أن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكراء.

وأما الفوائد الأصلية كالثمر فإن كانت باقية ردّها مع الأصل وإن كانت تالفة امتنع الرد واستحق الأرض.

(الرابع) لما لك أنه يفرق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرده مع أمه، وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد فإن كانت متصلة وجب الرد لها إجماعاً هذا ما قاله المذكورون.

والحديث ظاهر فيما ذهب إليه الشافعي.

وأما إذا وطئ المشتري الأمة ثم وجد فيها عيباً فقد اختلف العلماء في ذلك.

فقال الهادوية وأهل الرأي والثوري وإسحاق: يمتنع الرد لأن الرقبة جناية لأنه لا يجل وطء الأمة لأصل المشتري ولا لفصله فقد عيبتها بذلك.

قالوا: وكذا مقدّمات الرقبة يمتنع الرد بعدها لذلك.

قالوا: ولكنّه يرجع على البائع بارش العيب.

وقيل يردّها ويرد معها مهر مثلها.

ومنهم من فرق بين الثيب والبكر.

وقد استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارئة عن الاستدلال.

ودعوى أن الرقبة جناية دعوى غير صحيحة، والتعليل بأنه حرّمها به على أصوله وفصوله فكانت جناية عليل فإنه لم ينحصر المشتري لها فيها.

٣٧- مَنْ تَصَرَّفَ بِشَرَاءٍ مَالٍ يُوَكَّلُ بِشِرَائِهِ

٧٨١- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَاراً لِيَشْتَرِيَ بِهِ أَضْحِيَّةً، أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى تَرَاباً لَرَبِحَ فِيهِ».

رواه الغنم إلاً النسائي [أحمد (٣٧٥/٤)، أبو داود (٣٣٨٥)، الترمذي (١٢٥٨)، ابن ماجه (٢٤٠٢)].

وقد أخرجه البخاري (٣٦٤٢) في ضمن حديث، ولم يسق لفظة.

وأورد الترمذي له شاهداً من حديث حكيم بن حزام (١٢٥٧).

الحديث في إسناده سعيد بن زيد آخر حماد مختلف فيه.

قال المنذري والنووي: إسناده حسن صحيح.

وفيه كلام كثير.

وقال المصنف «التعليق الحبر» (٥/٣): «الصواب أنه متصل في إسناده مبهم».

وفي الحديث دلالة على أن عروة شري ما لم يوكل بشرائه وباع كذلك لأنه أعطاه ديناراً لشراء أضحية فلو وقف على الأمر لشري ببعض الدينار الأضحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال:

(الأول) أنه يصح العقد الموقوف وذعب إلى هذا جماعة من السلف والهادوية عملاً بالحديث.

(والثاني) أَنَّهُ لَا يَصَحُّ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَقَالَ إِنَّ
الْإِجَازَةَ لَا تُصَحِّحُهُ مُخْتَجًا بِحَدِيثٍ «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»
أَخْرَجَهُ (أَبُو دَاوُدَ ٣٥٠٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٣٢) وَالسَّائِكِيُّ (٢٨٩/٧)؛ وَهُوَ
شَامِلٌ لِلْمَعْدُومِ وَمِلْكِ الْغَيْرِ وَتَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ فِي صَحَّةِ حَدِيثِ
عُرْوَةَ وَعَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى صَحِّهِ.

(وَالثَّلَاثُ) التَّصْفِيلُ لِأَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: يَجُوزُ الْبَيْعُ لَا الشِّرَاءَ
وَكَأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْبَيْعَ إِخْرَاجٌ عَنْ مِلْكِ الْمَالِكِ وَلِلْمَالِكِ
حَقٌّ فِي اسْتِقْبَالِ مِلْكِهِ فَإِذَا أَجَازَ فَقَدْ اسْقَطَ حَقَّهُ بِمَخْلَافِ الشِّرَاءِ
فَأَنَّهُ إِثْبَاتُ الْمِلْكِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَوَلِّيِ الْمَالِكِ لِذَلِكَ.

(وَالرَّابِعُ) لِلْمَالِكِ وَهُوَ عَكْسُ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ
الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَدِيثُ «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» وَحَدِيثُ
عُرْوَةَ فَيَعْمَلُ بِهِ مَا لَمْ يُعَارَضْ.

(وَالْخَامِسُ) أَنَّهُ يَصَحُّ إِذَا وَكَّلَ بِشَرَاءِ شَيْءٍ فَيَشْتَرِي بَعْضَهُ
وَهُوَ لِلْحَصَاصِ.

وَإِذَا صَحَّ حَدِيثُ عُرْوَةَ فَالْعَمَلُ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ بَيْعِ الْأَصْحِيَّةِ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ بِالشِّرَاءِ
لِإِبْدَالِ الْمَثَلِ وَلَا تَطِبُّ زِيَادَةُ الثَّمَنِ وَلِذَا أَمَرَهُ بِالْتَّصَدُّقِ بِهَا وَفِي
دُعَائِهِ ﷺ لَهُ بِالْبَرَكَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ شُكْرَ الصَّنِيعِ لِمَنْ فَعَلَ
الْمَعْرُوفَ وَمُكَافَأَتُهُ مُسْتَحَبَّةٌ وَلَوْ بِالْأَعْدَاءِ.

كَالتَّضَرِّ بْنِ شَمِيلٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ وَغَيْرِهِمْ
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: شَهَرْتُ حَسَنَ الْحَدِيثِ وَقَوَّى أَمْرَهُ.
وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ.
وَالْحَدِيثُ اشْتَمَلَ عَلَى سِتِّ صُورٍ مِنْهَا:

(الْأَوَّلُ) بَيْعُ مَا فِي بَطُونِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ.
(وَالثَّانِيَةُ) اللَّبَنُ فِي الصُّرُوعِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا وَقَدْ
تَقَدَّمَ.

(وَالثَّلَاثَةُ) الْعَبْدُ الْآبِقُ وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ تَسْلِيمِهِ.

(وَالرَّابِعَةُ) شِرَاءُ الْغَنَامِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَذَلِكَ لِعَدَمِ الْمَلِكِ.

(وَالْخَامِسَةُ) شِرَاءُ الصَّدَقَاتِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ مِلْكُ
الْمُتَّصِدِّقِ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْقَبْضِ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى الْفَقَهَاءُ مِنْ ذَلِكَ
بَيْعَ الْمَصْدُوقِ لِلصَّدَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ لِأَنَّهُمْ
جَعَلُوا التَّخْلِيَةَ كَالْقَبْضِ فِي حَقِّهِ.

(السَّادِسَةُ) ضَرْبَةُ الْغَنَاصِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَغْوَصُ فِي الْبَحْرِ
غَوْصَةً بِكَذَا فَمَا أَخْرَجَ فَهُوَ لَكَ وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْغَرَرُ.

٣٩- لَا يُشْتَرَى السَّمَكُ فِي الْمَاءِ

٧٨٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ غَرَرٌ».

زَوَاهٍ أَخَذَ (٣٨٨/١)، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ وَقْفُهُ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَةِ بَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ.

وَقَدْ عَلَّلَهُ بِأَنَّهُ غَرَرٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَخَفُ فِي الْمَاءِ حَقِيقَتُهُ وَيَسِرُّ
الصَّغِيرُ كَبِيرًا وَعَكْسُهُ.

وظَاهِرُهُ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ مُطْلَقًا، وَفَصَّلَ الْفَقَهَاءُ فِي ذَلِكَ
فَقَالُوا: إِنْ كَانَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافَهُ إِلَّا بِتَصْدِيدٍ، وَيَجُوزُ
عَدَمُ اخْتِلَافِهِ فَالْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ فِي مَاءٍ لَا يَفُوتُ فِيهِ
وَيُؤْخَذُ بِتَصْدِيدٍ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَيُثْبِتُ فِيهِ الْخِيَارُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَإِنْ
كَانَ لَا يَخْتِاجُ إِلَى تَصْدِيدٍ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَيُثْبِتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّؤُومَةِ
وَهَذَا التَّصْفِيلُ يُؤْخَذُ مِنَ الْأَدْلَى، وَالتَّغْلِيلُ الْمُتَّقَضِي لِلْإِلْحَاقِ

٣٨- النهي عن شراء بطون الأنعام

والعبد الآبق والصدقات دون قبض

٧٨٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ
ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ،
وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ
آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسِّمَ، وَعَنْ شِرَاءِ
الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبِضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ».

زَوَاهٍ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٩٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (كَمَا فِي «صَبِّ الرَّابَةِ» ١٥٠، ١٤/٤)
وَالدَّارَقُطِيُّ (١٥/٣) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

لِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، وَشَهَرٌ تَكَلَّمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ

يُخَصَّصُ عُمُومُ النَّهْيِ.

(وَالثَّالِثَةُ) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَرْرِ.

وَذَهَبَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ إِلَى جَوَازِهِ قَالَهُ: لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَالْأَهْلُ وَسَلَّمَ سَمِيَ الضَّرْعُ خِزَانَةً فِي قَوْلِهِ فَيَمْنُ يَحْلُبُ شَاةَ أَخِيهِ
بِغَيْرِ إِذْنِهِ «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى خِزَانَةِ أَخِيهِ وَيَأْخُذُ مَا فِيهَا»
(البخاري (٢٤٣٥)، مسلم (١٧٢٦)).

وَأَجِيبَ بَأَن تَسْمِيَتَهُ خِزَانَةً جَمَازٌ وَلَسَنَ سَلَمَ فَيَبِيعُ مَا فِي
الْخِزَانَةِ بَيْعَ غَرَرٍ وَلَا يَدْرِي بِكَيْفِيَّتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ.

٤١- النهي عن بيع المضامين والملاقيح

٧٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ.

رَوَاهُ الْبُزَارِيُّ «كَشَفُ الْإِسَارَةِ» (١٢٦٧).

وَلِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ») الْمُرَادُ بِهَا: مَا فِي بُطُونِ الْإِبِلِ.

(وَالْمَلَاقِيحُ) هُوَ مَا فِي ظُهُورِ الْجَمَالِ.

(رَوَاهُ الْبُزَارِيُّ وَلِي إِسْنَادُهُ ضَعْفٌ) لِأَن فِي رَوَاتِهِ صَالِحُ بْنُ
أَبِي الْأَخْضَرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ مَالِكٌ [«الْمَوْطَأُ»
(ص ٤٠٦)] عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ مُرْسَلًا.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْعِلَلِ: تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَوَصَلَهُ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ
عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَوْلُ مَالِكٍ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَلِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢١/٨) بِإِسْنَادٍ
قَوِيٍّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ
وَقَدْ تَقَدَّمَ وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

٤٢- الإقالة في البيع

٧٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَمَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبِيعُهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ».

٤٠- النهي عن بيع الفمرة قبل صلاحها

٧٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُبَاعَ فَمْرَةٌ حَتَّى تَطْعَمَ، وَلَا
تُبَاعَ صَوْفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٧٠٨) وَالدَّارِقُطِيُّ (١٤/٣).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرْاسِيلِ (١٨٣) لِإِكْرَمَةٍ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الْمَرْاسِيلِ» (١٨٢) مُؤَقَّفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ
قَوِيٍّ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ يَتِيمٍ (٥/٣٤٠).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ فَمْرَةٌ حَتَّى تَطْعَمَ») بَضْمُ الْمَشَاةِ
الْفَوْقِيَّةِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ الْمُتَمَلِّسَةِ يَبْدُو صِلَاحُهَا («وَلَا يُبَاعُ صَوْفٌ
عَلَى ظَهْرٍ وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ
وَالدَّارِقُطِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرْاسِيلِ لِإِكْرَمَةٍ وَهُوَ الرَّاجِحُ).

(وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مُؤَقَّفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ وَرَجَّحَهُ
ابْنُ يَتِيمٍ).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

(الْأُولَى) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاحُهَا وَيَطْبِيبُ
أَكْلُهَا وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَالثَّانِيَةُ) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الصَّوْفِ عَلَى الظَّهْرِ.

وَلِيهِ قَوْلَانِ لِلْعِلْمَاءِ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ وَلِأَنَّهُ يَقَعُ الْاِخْتِلَافُ
فِي مَوْضِعِ الْقَطْعِ مِنَ الْخِيَارِ فَيَقَعُ الْإِضْرَارُ بِهِ وَهَذَا قَوْلُ
الْمُهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

(وَالْقَوْلُ الثَّانِي): أَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ لِأَنَّهُ مُشَاهَدَةٌ يُمَكِّنُ تَسْلِيمَتَهُ
فَيَصِحُّ كَمَا صَحَّ مِنَ الْمَذْبُوحِ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ مُؤَقَّفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَالْحَدِيثُ قَدْ تَعَاذَتْ فِيهِ الْمَرْسَلُ
وَالْمَوْقُوفُ وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنِ الْغَرْرِ وَالْغَرَرُ حَاصِلٌ فِيهِ

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
جِبَانَ (٥٠٣٠) وَالْحَاكِمُ (٤٥٠٢).

وَهُوَ عِنْدَهُ بِلَفْظٍ «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ».

والمراء بالابدان

(وَكَلَّا جَمْعًا أَوْ يُخَيَّرُ مِنَ التَّخْيِيرِ)

(أَحَدُهُمَا الْآخَرُ فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ) أَيْ إِذَا اشْتَرَطَ
أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ مُدَّةً مَعْلُومَةً فَإِنَّ الْخِيَارَ لَا يَقْضِي بِالتَّفَرُّقِ بَلْ
يَبْقَى حَتَّى تَمْضِيَ مُدَّةُ الْخِيَارِ الَّتِي شَرَطَهَا.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ إِذَا اخْتَارَ امْضَاءَ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ لَزَمَهُ الْبَيْعُ
حِينَئِذٍ وَبَطَلَ اخْتِيَارُ التَّفَرُّقِ وَبَدَلُ لِهَذَا قَوْلُهُ (فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا
الْآخَرُ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ النَّبَيْعُ) أَيْ نَفَذَ وَتَمَّ.

(وَإِنْ تَفَرَّقَا) بِالْأَبْدَانِ (بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا) أَيْ عَقَدَا عَقْدَ الْبَيْعِ.

(وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا النَّبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ النَّبَيْعُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

الحديث دليل على كُيُوتِ خيار المجلس للمُتَبَايِعِينَ وَأَنَّهُ يَمْتَنِدُ
إِلَى أَنْ يَحْصَلَ التَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كُيُوتِهِ عَلَى
قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ كُيُوتُهُ وَهُوَ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيٌّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُمْ.

وَالثَّوْنِي ذَهَبَ أَكْثَرُ التَّابِعِينَ وَالتَّشَافِعِي وَاحِدٌ وَاسْحَاقُ وَالْإِمَامُ
يَحْيَى قَالُوا: وَالتَّفَرُّقُ الَّذِي يَطْلُقُ بِهِ الْخِيَارُ مَا يُسَمَّى عَادَةً تَفَرُّقًا
فَفِي الْمَنْزِلِ الصَّغِيرِ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا فِي الْكَبِيرِ بِالتَّحَوُّلِ مِنْ
مَجْلِسِهِ إِلَى آخَرٍ مَخْطُوتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا تَفَرُّقٌ فَعَلَّ
ابْنُ عُمَرَ الْمَعْرُوفَ، فَإِنْ قَامَا مَعًا أَوْ ذَعَبَا مَعًا فَالْخِيَارُ بَاقٍ وَهَذَا
الْمَذْهَبُ دَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

(الْقَوْلُ الثَّانِي) لِلْمُهَادَوِيِّ وَالْحَنَفِيِّ وَمَالِكٍ وَالْإِمَامِيَّةِ: أَنَّهُ لَا
يُثْبِتُ خَيْرَ الْمَجْلِسِ بَلْ مَتَى تَفَرَّقَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْقَوْلِ فَلَا خِيَارَ إِلَّا مَا
شَرَطَ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تَبَايَعْتُمْ﴾ [النساء: ٢٩]
وَيَقُولُوا ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قَالُوا: وَالْإِشْهَادُ إِنْ وَقَعَ بَعْدَ التَّفَرُّقِ لَمْ يُطَابِقِ الْأَمْرَ، وَإِنْ

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْقَشِيرِيُّ: هُوَ عَلَى شَرْطِهَا فِي الْبَابِ مَا
يَشُدُّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى فَضِيلَةِ الْإِقَالَةِ وَحَقِيقَتِهَا شَرْعًا:
رَفْعُ الْعَقْدِ الرَّاقِعِ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ إِجْمَالًا، وَلَا بُدَّ
مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَهُوَ «أَقَلْتُ»، أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ عَرَفًا،
وَالْإِقَالَةُ شَرَايِطُ ذُكِرَتْ فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا دَلَّ
الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهَا تَكُونُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ لِقَوْلِهِ «بَيْعَتَهُ».

وَأَمَّا كَوْنُ الْمَقَالِ مُسْلِمًا فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِكُونِهِ
حُكْمًا أَغْلِيًّا وَلَا فَوْتَابُ الْإِقَالَةِ ثَابِتٌ فِي إِقَالَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ وَقَدْ
وَرَدَ بِلَفْظٍ «مَنْ أَقَالَ نَادِمًا» أَخْرَجَهُ السَّبَّارُ (كَمَا فِي التَّحْلِيلِ
[١١٩٧]).

٢- بَابُ الْخِيَارِ

الْخِيَارُ: يَكْسَرُ الْخَاءُ الْمَعْجَمَةُ اسْمٌ مِنَ الْاِخْتِيَارِ أَوْ التَّخْيِيرِ
وَهُوَ طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ امْضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ فسخِهِ وَهُوَ أَنْوَاعٌ
ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ خِيَارَ الشَّرْطِ وَخِيَارَ الْمَجْلِسِ

١- البيعان بالخيار مالم ينفقا

٧٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ
أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى
ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ النَّبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ
يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا النَّبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ النَّبَيْعُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٠٧)، مسلم (١٥٣١)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ
«إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ» أَيْ أَوْقَعَا الْعَقْدَ بَيْنَهُمَا لَا تَسَاوَأَ مِنْ غَيْرِ

وَقَعَ قَبْلَهُ لَمْ يُصَادَفْ حَلُّهُ، وَحَدِيثُ «إِذَا اخْتَلَفَ التَّبَعَانِ فَالْقَوْلُ
قَوْلُ الْبَائِعِ» [هَدَمَ بِرَقْم (٧٣٦)] وَلَمْ يَفْصَلْ.

وَأَمَّا مُعَارَضَةُ حَدِيثِ الْبَابِ بِالْحَدِيثِ الْآخِي:

٧٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَائِعُ
وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً
خِيَارٍ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ».

رَوَاهُ الْغَنَصِيُّ إِلَّا ابْنَ مَاجَهَ (وَاحِدٌ ١٨٣/٢)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤٥٦)،
الترمذي (١٢٤٧)، السَّانِي (٢٥١/٧).

وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٥٠/٣) وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْخَارُودِ (٦٢٠) وَفِي رِوَايَةٍ
(الدَّارِقُطِيُّ: ٥٠/٣) «حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَائِبِهِمَا»

وَمُحَدِّثُ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَيْلَفُظُ «التَّبَعَانِ بِالْخِيَارِ
مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ
صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»

قَالُوا: فَقَوْلُهُ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ دَالٌّ عَلَى نَفُوذِ الْبَيْعِ

فَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ
«بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا».

وَأَمَّا قَوْلُهُ «أَنْ يَسْتَقِيلَهُ» فَالْمُرَادُ بِهِ الْفَسْخُ لِأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ
الاسْتِقَالَةَ حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ لِلْمُفَارِقَةِ مَعْنَى فَتَعَيَّنَ حُلُّهَا عَلَى
الْفَسْخِ.

وَعَلَى ذَلِكَ حَلُّهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَقَالُوا: مَعْنَاهُ
لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةً أَنْ يَخْتَارَ فُسْخَ الْمُبِيعِ، فَالْمُرَادُ
بِالاسْتِقَالَةِ فُسْخُ النَّادِمِ.

وَحَلُّوا نَفْسَ الْحُلِّ عَلَى الْكَرَاهَةِ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالْمُرُوءَةِ
وَحَسَنِ مُعَاشَرَةِ الْمُسْلِمِ لَا أَنْ اخْتِيَارَ الْفُسْخِ حَرَامٌ.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَحَ (٢١٠٧) «أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَايَعَ
رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ يَتِمَّ بَيْتَهُ قَامَ بِمِشْيِ هُنَيْفَةَ فَرَجَعَ إِلَيْهِ» فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ
عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَلْبِغْهُ النَّهْيَ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: حُلُّ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو هَذَا عَلَى التَّفَرُّقِ
بِالْأَقْوَالِ تَذَهَّبُ مَعَهُ فَائِدَةُ الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مَعَهُ حُلُّ التَّفَرُّقِ
سِوَاهُ خَشْيَةِ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ أَوْ لَا لِأَنَّ الْإِقَالَةَ تَصَحُّ قَبْلَ التَّفَرُّقِ

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ قُيِّدَتْ بِالْحَدِيثِ، وَكَخِيَارِ الْمَجْلِسِ
كَمَا لَا يُنَافِيهِ سَائِرُ الْخِيَارَاتِ

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ بِمُحَدِّثِ «الْمُسْلِمُونَ عَلَى
شُرُوطِهِمْ» [سَيَاسِي بِرَقْم (٨٢١)] وَالْخِيَارُ بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ يُقِيدُ
الشَّرْطَ.

وَرُدُّهُ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النُّسخِ وَلَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ

قَالُوا: وَلِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ.

وَأُجِيبَ بِأَنَّ مُخَالَفَةَ الرَّأْيِ لَا تُوجِبُ عَدَمَ الْعَمَلِ بِرِوَايَتِهِ
لِأَنَّ عَمَلَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى اخْتِيَارِهِ وَقَدْ يَظْهَرُ لَهُ مَا هُوَ أَرْجَحُ عِنْدَهُ
عَمَّا رَوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَرْجَحُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

قَالُوا: وَحَدِيثُ الْبَابِ يُحْمَلُ عَلَى التَّسَاوِينِ فَإِنْ اسْتِيعِمَا
الْبَائِعُ فِي الْمَسَامِ شَائِعٌ.

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ مُجَازِيٌّ وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ

وَعُورِضَ عَنْهُ يُلْزَمُ أَيْضًا حَلُّهُ عَلَى الْمُجَازِيِّ، عَلَى الْقَوْلِ
الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّفَرُّقَ بِالْأَبْدَانِ هُوَ بَعْدَ
تَمَامِ الصُّيغَةِ وَقَدْ مَضَى فَهُوَ مُجَازٌ فِي الْمَاضِي.

وَرُدَّتْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةُ بِأَنَّ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُجَازٌ فِي الْمَاضِي بَلْ
هُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ بِمُخْلَافِ الْمُسْتَقْبَلِ فَمُجَازٌ
اتِّفَاقًا.

قَالُوا: الْمُرَادُ التَّفَرُّقُ بِالْأَقْوَالِ.

وَالْمُرَادُ بِالتَّفَرُّقِ فِيهَا هُوَ مَا بَيْنَ قَوْلِ الْبَائِعِ: بَعَثْتُكَ بِكَذَا أَوْ
قَوْلِ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ.

قَالُوا: فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي قَوْلِهِ اشْتَرَيْتُ أَوْ تَرَكِيهِ، وَالْبَائِعُ
بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ يُوجِبَ الْمُشْتَرِي.

وَلَا يَخْفَى زَكَاةُ هَذَا الْقَوْلِ وَبَطْلَانُهُ فَإِنَّهُ إِنْغَاءٌ لِلْحَدِيثِ
عَنِ الْفَائِدَةِ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ يَقِينًا أَنَّ كُلًّا مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي فِي
هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى الْخِيَارِ إِذْ لَا عَقْدَ بَيْنَهُمَا، فَالْإِخْبَارُ بِهِ لَاغٍ عَنِ
الْإِفَادَةِ، وَبِرُودِهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ كَمَا لَا يَخْفَى فَالْحَقُّ هُوَ الْقَوْلُ

وبعدَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ: قَدْ أَكْثَرَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ فِي الْكَلَامِ بَرْدَ الْحَدِيثِ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ وَأَكْثَرُهُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِذَا ثَبِتَ لَفْظُ «مَكَانَهُمَا» لَمْ يَسْقِ لِلتَّائِيلِ مَجَالٌ، وَيَطْلُبُ بَطْلَانًا ظَاهِرًا حَلَّهُ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَقْوَالِ.

وَفَهَّتِ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى عَدَمِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْغِنِ لِعُمُومِ أدْلَةِ الْبَيْعِ وَنُفُوذِهِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ الْغِنِ أَوَّلًا

قَالُوا: وَحَدِيثُ الْبَابِ إِنَّمَا كَانَ الْخِيَارُ فِيهِ لضعفِ عَقْلِ ذَلِكَ الرَّجُلِ إِلَّا أَنَّهُ ضَعْفٌ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ حَدِّ التَّمْيِيزِ فَتَصَرُّفُهُ كَتَصَرُّفِ الصَّبِيِّ الْمَازُونِ لَهُ، وَثَبِتَ لَهُ الْخِيَارُ مَعَ الْغِنِ

قُلْتُ: وَبِدَلِّ لضعفِ عَقْلِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٠١)، السُّوْمَدِيُّ (١٢٥٠)،

النَّسَائِيُّ (٢٥٢/٧)، ابْنُ مَاجَهٍ (٢٤٥٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِلَفْظِ أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُبَايِعُ وَكَانَ فِي عَقْلِهِ - أَيِّ ادْرَاكِهِ - ضَعْفٌ وَلَأنَّهُ لَقْنَهُ بِقَوْلِهِ «لَا خِلَابَةَ» اشْتِرَاطُ عَدَمِ الْخِلَافِ فَكَانَ شِرَاطُهُ وَبَيْعُهُ مُشْرُوطًا بِعَدَمِ الْخِلَافِ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّ الْخِلَابَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْغِنِ أَوْ فِي الْمَلِكِ أَوْ فِي الثَّمَنِ أَوْ فِي الْغِنِ فَلَا يَحْتَجُّ بِهَا فِي الْغِنِ بِمَخْصُوصٍ، وَهِيَ قِصَّةٌ خَاصَّةٌ لَا عُمُومَ فِيهَا.

قُلْتُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ شَكَأَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا يَلْقَى مِنَ الْغِنِ وَهِيَ تَرْدٌ مَا قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي «لَا خِلَابَةَ» ثَبِتَ الْخِيَارُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غِنٌ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا فِي الرِّوَايَةِ أَنَّهُ كَانَ يُغْنِي.

وَأَثَبَتِ الْهَادِوِيَّةُ الْخِيَارَ بِالْغِنِ فِي صُورَتَيْنِ.

الْأُولَى مِنْ تَصَرُّفٍ عَنِ الْغِنِ.

وَالثَّانِيَةِ فِي الصَّبِيِّ الْمُخْتَجِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ دَلِيلٌ لَهُمْ عَلَى الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ كَانَ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ دُونَ الْأُولَى.

٣- بَابُ الرِّبَا

الرِّبَا بِكَسْرِ الرَّاءِ مَقْصُورَةٌ: مَنْ رَبَا يَرْبُو وَيَقَالُ: الرَّمَاءُ بِالْمِيمِ وَالْمَدُّ بِمَعْنَاهُ، وَالرُّبِيَّةُ بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْتَحْفِيفُ وَهُوَ الزِّيَادَةُ وَمَنْهُ قَوْلُهُ

٢- مَا يُقَالُ لِلْخَادِعِ فِي بَيْعِهِ

٧٨٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَيْهَقِيُّ ٢١١٧)، مُسْلِمٌ (١٥٣٣).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ذَكَرَ رَجُلٌ) هُوَ حَبَابٌ يَفْتَحُ الْخَاءَ الْمُهْمَلَةَ وَالْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ ابْنُ مُنْقِذٍ

(لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ» بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ بِمَوْحَدَةٍ: أَيِّ لَا خِدْبَةً

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ (الْبَيْهَقِيُّ ٢١٣/٥) وَعَبْدُ الْأَعْلَى (الدَّارِقُطِيُّ ٥٥٠/٣) عَنْهُ «ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتِغَاءَ ثَلَاثِ لَيَالٍ فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْذُدْ فَبَقِيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى أَذْرَكَ زَمَانَ عُثْمَانَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً فَكَثَّرَ النَّاسُ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ، فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ غَيَّبْتَ فِيهِ رَجْعَ فَيَشْهَدُ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ثَلَاثًا، فَيَرُدُّ لَهُ ذَرَاهِمَهُ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى خِيَارِ الْغِنِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِذَا حَصَلَ الْغِنِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ بِالْغِنِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الْغِنِ فَاحْشًا لِمَنْ لَا يَعْرِفُ ثَمَنَ السِّلْعَةِ، وَقِيْدُهُ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ بِأَنَّهُ يَبْلُغُ الْغِنِ ثُلُثَ الْقِيَمَةِ، وَلَعَلَّهُمْ أَخَذُوا التَّقْيِيدَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْ مُطْلَقِ الْغِنِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ، وَلَأنَّ الْقَلِيلَ يُسَامَحُ بِهِ فِي الْعَادَةِ وَأَنَّهُ مِنْ رَضِيَ بِالْغِنِ بَعْدَ

تعالى «أَهْتَرْتُ وَرَبَّتْ» [الحج: ٥].

ويطلق الربا على كل بيع مُحَرَّم.

وقد اجتمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل، والأحاديث في النهي عنه وذم فاعليه ومن أعانته كثيرة جداً ووردت بلبعضها ومنها:

١- لَعْنُ أَكْلِ الرِّبَا

٧٩٠- عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ».

رواه مسلم (١٥٩٨).

والبخاري نحوه من حديث أبي جحيفة (٢٠٨٦).

أي دعا على المذكورين بالإبعاد عن الرخصة وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الأكل لأنه الأغلب في الانبعاث، وغيره مثله.

والمراد من موكله: الذي أعطى الربا لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلاً في الإثم وإثم الكاتب والشاهدين لإعانتهم على المحذور، وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا.

ورود في رواية (أبو داود (٣٣٣٣)) لعن الشاهد بالإفراد على إرادة الجنس.

فإن قلت: حديث «اللَّهُمَّ مَا لَعَنْتَ مِنْ لَعْنَةٍ فَاجْعَلْهَا رَحْمَةً» [البخاري (٦٣٦١)، مسلم (٢٦٠١)] أو نحوه وفي لفظ [أحمد: ١٩٠/٥] من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً «ما لعنت فعلى من لعنت» يدل على أنه لا يدل اللعن منه ﷺ على التحريم وأنه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن.

قلت: ذلك فيما إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل محرم معلوم أو كان اللعن في حال غضب منه ﷺ.

٢- مَرْتَبَةُ الرِّبَا بَيْنَ الْكِبَائِرِ

٧٩١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَاباً أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أَرَى الرِّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ».

رواه ابن ماجه (٢٢٧٥) مختصراً، والحاكم (٣٧/٢) بإسناد صحيحه. قلت: لم يصح في رفعه إسناد.

وفي معناه أحاديث.

وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله: «السَّبْتَانِ بالسَّوَةِ».

وفيه دليل على أنه يطلق الربا على الفعل المحرم، وإن لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتشبيه أيسر الربا بإتيان الرجل أمه لما فيه من استباح ذلك عند العقل.

٣- لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ

٧٩٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَايِبًا بِنَاجِزٍ».

متفق عليه [البخاري (٢١٧٧)، مسلم (١٥٨٤)].

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا» بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مكسورة ففاء مشددة أي لا تفضلوا.

«بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز» بالجيم والزاي أي حاضر (متفق عليه).

الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلاً سواء كان حاضراً أو غائباً لقوله «إلا مثلاً بمثل» فإنه استثنى من أعم الأحوال كأنه قال: لا تبيعوا ذلك في حال من الأحوال إلا في حال كونه «مثلاً بمثل» أي متساويين قدرًا وزاد تأكيداً بقوله «ولا تشفوا» أي لا تفاضلوا وهو من الشف بكَسْرِ الشين وهي الزيادة هنا.

وَلَكِنْ لَمْ يَجِدُوا عِلَّةً مَنْصُوصَةً اخْتَلَفُوا فِيهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا يَقُومُ
لِلنَّاسِ الْعَارِفِ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الظَّاهِرَةُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجْرِي
الرِّبَا إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا وَقَدْ أَفْرَدْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ
فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقْلَةٍ سَمَّيْنَاهَا «الْقَوْلُ الْجَنَّتِيُّ».

وَعَلِمْنَا أَنَّهُ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ رِبْسِي رِبْسِي لَا
يُشَارِكُهُ فِي الْجَنْسِ مُوْجَلًا وَمُتَفَاضِلًا كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْخَنَاطَةِ
وَالْفِضَّةِ بِالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَيْلِ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الشَّيْءِ بِجَنْسِهِ وَأَحَدُهُمَا
مُوْجَلٌ.

٤- الزِّيَادَةُ رَبَا

٧٩٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ
وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ، فَمَنْ زَادَ أَوْ
اسْتَرَادَ فَهُوَ رَبَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٨).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الذَّهَبُ
بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوَزْنٍ» نَصَبَ عَلَى الْحَالِ.

(«مِثْلًا بِمِثْلِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ فَمَنْ زَادَ
أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رَبَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِ التَّقْدِيرِ
بِالْوَزْنِ لَا بِالْخَرِصِ وَالتَّخْمِينِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ الَّذِي يَحْصُلُ
بِالْوَزْنِ.

وَقَوْلُهُ «فَمَنْ زَادَ» أَيُّ أَعْطَى الزِّيَادَةَ.

(أَوْ اسْتَرَادَ) أَيُّ طَلَبَ الزِّيَادَةَ.

(لَقَدْ أَرَى) أَيُّ فَعَلَ الرِّبَا الْحَرَّمَ وَاشْتَرَكَ فِي إِثْمِهِ الْأَخَذُ

وَالْمَعْطَى.

٥- لَا تَبِعَ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ

٧٩٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ

وَلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ذَهَبَتِ الْجِلَّةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالصُّحَابَةِ
وَالثَّابِعِينَ وَالْجُتْرَةَ وَالْفَقَهَاءَ فَقَالُوا: يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ فِيمَا ذَكَرَ غَائِبًا
كَانَ أَوْ حَاضِرًا.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ
الرِّبَا إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ مُسْتَدْلِينَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «لَا رَبَا إِلَّا فِي
النَّسِيبَةِ» [الْبَخَارِيُّ (٢١٧٨)، مُسْلِمٌ (١٥٩٦)].

وَاجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ مَعْنَاهُ لَا رَبَا أَشَدُّ إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ،
فَالْمَرَادُ نَفْيُ الْكَمَالِ لَا نَفْيُ الْأَصْلِ، وَلَئِنَّهُ مَفْهُومٌ، وَحَدِيثُ أَبِي
سَعِيدٍ مَنْطُوقٌ وَلَا يُقَاوِمُ الْمَفْهُومَ الْمَنْطُوقَ فَإِنَّهُ مَطْرُوحٌ مَعَ الْمَنْطُوقِ.

وَلَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ (٤٧٢/٢، ٤٣)، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجَعَ عَنْ
ذَلِكَ الْقَوْلِ أَيُّ بَأْثُهُ لَا رَبَا إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ مِنَ الْقَوْلِ

بِهِ.

وَلَفْظُ الذَّهَبِ عَامٌ لَجَمِيعِ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَضْرُوبٍ
وغيرِهِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْوَرَقِ.

وَقَوْلُهُ «لَا تَبِيعُوا غَائِبًا مِنْهَا بِتَاجِرٍ» الْمَرَادُ بِالْغَائِبِ مَا غَابَ
عَنْ مَجْلِسِ الْبَيْعِ مُوْجَلًا كَانَ أَوْ لَا وَالتَّاجِرُ الْحَاضِرُ.

٧٩٣- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ،
وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ
بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلِ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا
اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ
يَدًا بِيَدٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٧).

لَا يَنْجِي مَا أَفَادَهُ مِنَ التَّكْيِيدِ بِقَوْلِهِ «مِثْلًا بِمِثْلِ» وَسَوَاءٌ
بِسَوَاءٍ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيمَا اتَّفَقَا جَنْسًا مِنَ الشَّيْءِ
الْمَذْكُورَةِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا النَّصُّ.

وَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا فِيهَا ذَهَبَتِ الْأُمَّةُ كَافَّةً وَاخْتَلَفُوا فِيمَا
عَدَاهَا.

فَلَنَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى كُتُوبِهِ فِيمَا عَدَاهَا ثَمَّ شَارَكَهَا فِي الْعِلَّةِ

أُرِيدَ مِثْلُ ذَلِكَ بِبَيْعِ بِالذَّرَاهِمِ وَشَرَى مَا يُرَادُ بِهَا، وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ.

وَاحْتَجَّتِ الْحَقِيقَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ فِي زَمَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَكِيلًا لَا يَصُحُّ أَنْ يُبَاعَ ذَلِكَ بِالْوَزْنِ مُتَسَاوِيًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ كَيْلِهِ وَتَسَاوِيِهِ كَيْلًا، وَكَذَلِكَ الْوَزْنُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا أَنَّ مَا كَانَ أَصْلُهُ الْوَزْنُ لَا يَصُحُّ أَنْ يُبَاعَ بِالْكَيْلِ، بخلاف ما كَانَ أَصْلُهُ الْكَيْلَ فَإِنْ بَعْضُهُمْ يُعَيِّرُ فِيهِ الْوَزْنَ وَيَقُولُ: إِنَّ الْمَائِلَةَ تُدْرِكُ بِالْوَزْنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَغَيْرُهُمْ يَعْتَبِرُونَ الْكَيْلَ وَالْوَزْنَ بِعَادَةِ الْبَلَدِ، وَلَوْ خَالَفَ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ، فَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْعَادَةُ اخْتَبَرَ بِالْأَغْلَبِ، فَإِنْ اسْتَرَى الْأَمْرَانِ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَكِيلِ إِذَا بَاعَ بِالْكَيْلِ، وَإِنْ بَاعَ بِالْوَزْنِ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَوْزُونِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَهُ بِرَدِّ الْبَيْعِ بَلْ ظَاهِرُهَا أَنَّهُ قَرَّرَهُ وَإِنَّمَا أَعْلَمَهُ بِالْحُكْمِ وَعِذَرَهُ لِلْجَهْلِ بِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ سُكُوتَ الرَّوَايَةِ عَنْ رَوَايَةِ نَسَخِ الْعَقْدِ وَرَدِّهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَكَانَتْ تُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَصْرَةَ عَنْ سَعِيدٍ (مُسْلِمٌ ١٥٩٤)) نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ فَقَالَ: هَذَا الرُّبَا فَرَدَّهُ

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ تَعَدُّ الْقِصَّةِ وَأَنَّ الَّتِي لَمْ يَقَعْ فِيهَا الرُّدُّ كَانَتْ مُقَدَّمَةً.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ التَّرْفِيهِ عَلَى النَّفْسِ بِاخْتِيَارِ الْأَفْضَلِ

٦- النِّهْيُ عَنْ بَيْعِ مَجْهُولِ الْكِيلِ

٧٩٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ الثَّمَرِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمَرِ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ ١٥٣٠)

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِثَمَرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْ ثَمَرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا» وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ ٢٢٠١)، مُسْلِمٌ (١٥٩٣).

وَلِمُسْلِمٍ (١٥٩٣) (٩٤) وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ.

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا» اسْمُهُ سَوَادٌ يَفْتَحُ السَّيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَتَخْفِيفُ الْوَاوِ وَدَالِ مُهْمَلَةً - ابْنُ غَرِيبَةَ - يَفْتَحُ الْغَيْنَ الْمُعْجَمَةَ وَكَسْرَ الزَّايِ وَمِثْلُهَا نَحْوُهُ بَزَنَةٌ عَطِيَّةٌ وَهُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ).

(«عَلَى خَيْبَرٍ فَجَاءَهُ بِثَمَرٍ جَنِيْبٍ») بِالْجَمْعِ الْمُفْرَحَةِ وَالتَّنُونِ بَزَنَةٌ عَظِيمٌ يَأْتِي بِبَيَانِ مَعْنَاهُ.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ ثَمَرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالْفَلَاحَةَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ») يَفْتَحُ الْجِيمَ وَسُكُونِ الْمِيمِ: الثَّمَرُ الرَّدِيُّ.

(بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيْبًا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ) الْخَنْبُ قَبْلُ: الطَّيْبُ، وَقَبْلُ: الصُّلْبُ وَقَبْلُ: الَّذِي أَخْرَجَ مِنْهُ حَشْفُهُ وَرَدِيَّتُهُ، وَقَبْلُ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَلِطُ بِغَيْرِهِ.

وَقَدْ فُتِّرَ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ اتِّفَاقًا وَفُسِّرَ فِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ (١٥٩٤) (٩٦) بِأَنَّهُ الْخَلْطُ مِنَ الثَّمَرِ وَمَعْنَاهُ مَجْمُوعٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْجَنَسِ بِجَنَسِهِ يَجِبُ فِيهِ التَّسَاوِيُ سِوَاءَ اتِّفَاقِهِ فِي الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ أَوْ اخْتِلَافِهِ وَأَنَّ الْكُلَّ جَنَسٌ وَاحِدٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ) أَيُّ قَالَ فِيمَا كَانَ يُوزَنُ إِذَا بَاعَ بِجَنَسِهِ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْمَكِيلِ إِنَّهُ لَا يُبَاعُ مُتَفَاضِلًا، وَإِذَا

حديث أبي داود (٣٣٤٩) والنسائي (٢٧٥/٧) (٢٧٦) من حديث عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشُّعْرِ بِالشُّعْرِ وَالشُّعْرِ أَكْثَرُ وَهُمَا يَدَا يَدَيَّ».

٨- النهي عن بيع الذهب مع

غيره بالذهب الخالص للجهالة

٧٩٨- وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَيْسٍ ﷺ قَالَ:

«اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرٍ قِلَادَةً بِائْتِنِي عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ.

فَفَصَّلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَا تُبَاعَ حَتَّى تَفْصَلَ».

رواه مسلم (١٥٩١)

الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير (٣٠٢/٨) بطرق كثيرة بالفاظ متعددة حتى قيل: إنه مضطرب.

وأجاب المصنف [التعليق الجوهري (١٠/٣)] أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفا بل النص من الاستدلال بحفظ لا اختلاف فيه وهو النهي عن بيع ما لم يفصل.

وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتلقى به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب وحيث لا ينبغي الترجيح بين روايتها وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبطهم فتكون رواية الباقي بالنسبة إليه شاذة وهو كلام حسن يجاب به فيما يشابه هذا، مثل حديث جابر [قدم برقم (٧٣٨)] وقصة جليلة ومقدار ثمنه.

والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل ويباع الذهب بوزنه ذهباً، ويباع الآخر بما زاد، ومثله غيره من الروايات فإنه ﷺ قال: «لَا تُبَاعَ حَتَّى تَفْصَلَ» فصرح ببيان العقد وأنه يجب التدارك له.

وقد اختلف في هذا الحكم.

(وعن جابر ﷺ قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّوْرَةِ» بضم الصاد المهملة: الطعام المجتمع «من الثمر التي لا تعلم مكيلها بالكيل المسمى من الثمر». رواه مسلم) دل الحديث على أنه لا بد من تساوي بين الجنسين وتقدم اشتراطه وهو وجه النهي.

٧- الشُّعْرُ بِالشُّعْرِ

٧٩٧- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشُّعِيرُ».

رواه مسلم (١٥٩٢)

ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعم، ويدل على أنه لا يُباع متفاضلاً وإن اختلف الجنس والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم وإنما الخلاف في البر والشعير كما سيأتي عن مالك، ولكن معماً خص الطعام بالشعير وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم وقد ذهب إلى التخصيص بها الحنفية.

والجمهور لا يخصصون بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم والأحمل اللفظ على العموم، ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله «فَإِذَا اختلفت الأصناف فبيئوا كيف شئتم» بعد عدو للبر والشعير، فدل على أنهما صنفان وهو قول الجماهير.

وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا: هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، وسبقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوي الحديث فأخرج مسلم (١٥٩٢) (٣٩) عنه أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال: بعه ثم اشتر به شعيراً.

فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فقال له معمر: لم فعلت ذلك انطلق فردّه ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل فإني سمعت رسول الله ﷺ ثم ساق هذا الحديث المذكور.

ف قيل له فإنه ليس مثله فقال: إني أخاف أن يضارع.

وظاهره أنه اجتهد منه ويرد عليهم ظاهر الحديث ونص

فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ إِلَى الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ وَقَالُوا بِجَوَازِ ذَلِكَ بِأَكْثَرِ ثَمَّا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِدُونِهِ.

قَالُوا: وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَصَلَ الذَّهَبُ فِي مُقَابَلَةِ الذَّهَبِ، وَالزَّائِدُ مِنَ الذَّهَبِ فِي مُقَابَلَةِ الْمَصَاحِبِ لَهُ فَصَحَّ الْعَقْدُ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَمَلَ الْعَقْدُ وَجَهَ صَحَّةً وَبَطْلَانٍ حُمِلَ عَلَى الصَّحَّةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ الْقَلَادَةِ الذَّهَبُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ اثْنِي عَشَرَ دِينَارًا لِأَنَّهَا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ فِي مُسَلِّمٍ وَصَحَّحَهَا أَبُو عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ. وَلَفْظُهَا قَلَادَةٌ فِيهَا اثْنَا عَشَرَ دِينَارًا وَهِيَ أَيْضًا كُرُوَابِيَّةُ الْأَكْثَرِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُنْفَرِدُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَصَاحِبِ لِيَكُونَ مَا زَادَ مِنَ الْمُنْفَرِدِ فِي مُقَابَلَةِ الْمَصَاحِبِ.

وَأَجَابَ الْمَانِعُونَ بِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِلَّةِ النَّهْيِ وَهُوَ عَدَمُ الْفَصْلِ حَيْثُ قَالَ: «لَا تَبَاغُ حَتَّى تَفْصَلَ».

وَبَظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ فِي الْمَسَاوِي وَغَيْرِهِ، فَالْحَقُّ مَعَ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ وَلَعَلَّ وَجَهَ حِكْمَةِ النَّهْيِ هُوَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ إِلَى وَقُوعِ التَّفَاضُلِ فِي الْجِنْسِ الرُّبُوبِيِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِتَمْيِيزِهِ بِفَصْلِ وَاخْتِبَارِ الْمَسَاوَاةِ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ وَعَدَمِ الْكِفَايَةِ بِالظَّنِّ فِي التَّغْلِيبِ.

وَاللَّيْثُ قَوْلُ ثَالِثٍ فِي الْمَسَالَةِ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السِّيفِ الْحُلِيِّ بِالذَّهَبِ إِذَا كَانَ الذَّهَبُ فِي الْبَيْعِ تَابِعًا لِغَيْرِهِ وَقُدْرَةً بِأَنْ يَكُونَ الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ، وَعَلَّلَ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجِنْسُ الْمُقَابِلُ بِجِنْسِهِ الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ فَهُوَ مَغْلُوبٌ وَمَكْشُورٌ لِلْجِنْسِ الْمُخَالَفِ، وَالْأَكْثَرُ يُنْزَلُ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ مِثْلُ الْكُلِّ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَبْعَ ذَلِكَ الْجِنْسَ بِجِنْسِهِ، وَلَا تَخْفَى رِكَتُهُ وَضَعْفُهُ.

وَأَضَعَفَ مِنْهُ الْقَوْلُ الرَّابِعُ وَهُوَ جَوَازُ بَيْعِهِ بِالذَّهَبِ مُطْلَقًا مِثْلًا بِمِثْلِ أَوْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ وَلَعَلَّ قَائِلَهُ مَا عَرَفَ حَدِيثَ الْقَلَادَةِ.

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.

رَوَاهُ الْفُحْشَةُ (وَاحِدٌ ١٢/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٧)، النَّسَائِيُّ (٢٩١٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٧٠).

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٧) وَابْنُ الْخَارُودِ (٦١١)

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالضَّيَّاءُ فِي الْمُخْتَارَةِ كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: رَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّ الْحِفَاطَ رَجَعُوا إِرسَالَهُ لِمَا فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ مِنَ النَّزَاعِ.

لَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ جَبَّانَ (٥٠٢٨)، وَالدَّارِقُطِيُّ (٧١/٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ رَجَعَ الْبَخَارِيُّ وَاحِدًا إِرسَالَهُ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٨) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ (٩٩/٥) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالطُّحَاوِيِّ «فَرَحَ مَعَانِي الْأَثَارِ» (٦٠/٤) وَالطَّبْرَانِيُّ «الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ» (٢٥٧/٢) عَنْ ابْنِ عُمرٍ وَهُوَ يَغْتَضِدُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ رَوَايَةُ أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ ﷺ اسْتَشْلَفَ بَعِيرًا بِكَرٍّ وَقَضَى رِبَاعِيًّا وَسَيَّئِي [بِقِصَمِ (٨١١)] فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ سَمُرَةَ.

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِحَدِيثِ سَمُرَةَ أَنَّ يَكُونُ نَسِيئَةً مِنَ الطَّرَفَيْنِ مَعًا فَيَكُونُ مِنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيَةِ وَهُوَ لَا يَصَحُّ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ الشَّافِعِيُّ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ فِي الْقَرْضِ وَلَيْسَ بِبَيْعٍ وَالزِّيَادَةُ فِي الْقَضَاءِ تَفْضُلًا مِنْهُ ﷺ فَلَا تَعَارِضُ أَصْلًا.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا نَاسِخٌ لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ النُّسخَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَالْجَمْعُ أَوَّلُ مِنْهُ وَقَدْ امْتَكَنَ بِمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ آثَارٌ عَنْ الصَّحَابَةِ أَخْرَجَهَا

٩- النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

٧٩٩- وَعَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدُبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

الخراساني اسمه إسحاق عن عطاء الخراساني.

قال الذَّهَبِيُّ في المِيزَانِ: هذا من مناكيرِهِ.

(ولاحذ نحوه من رواية عطاء ورجاله ثقات وصححة ابن القطان) قال المصنف «اللمع الحبر» (٢١٧/٣): «وعندي أن الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً، لأن الأعمش مدلس ولم يذكر أنه سمعه من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو الخراساني فيكون من تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر فيرجع إلى الحديث الأول وهو المشهور اهـ.

والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي (٣١٦/٥) باباً وبين عللها.

واعلم أن بيع العينة: هو أن يبيع سلعة بشئ معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليقى الكثير في ذنبه، وسُميت عينة لحصول العين أي النقد فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله.

وفيه دليل على تحريم هذا البيع.

ودُفِعَ إليه مالكٌ واحدٌ وبعضُ الشافعية عملاً بالحديث.

قالوا: ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا؛ وسد الدرائع مقصود.

قال القرطبي: لأن بعض صور هذا البيع تؤدي إلى بيع الثمر بالثمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً.

وأما الشافعية فنقل عنه أنه قال بجوازِهِ أخذاً من قوله ﷺ في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدّم (رقم ٧٨٦): «بيع الجَمْعِ بالدَّراهِمِ ثُمَّ ابْتِيعَ بالدَّراهِمِ جَنِيحاً».

قال: فإنه دالٌّ على جوازِ بيع العينة، فيصح أن يشتري ذلك البائع له ويعود له عين ماله؛ لأنه لما لم يفصل ذلك في مقام الاختيال دلٌّ على صحته البيع مطلقاً سواء كان من البائع أو غيره، وذلك لأن ترك الاستيفصال في مقام الاختيال يجري مجرى العموم في المقال.

وأيّد ما دُفِعَ إليه الشافعية بأنه قد قام الإجماع على جوازِ البيع من البائع بعد مدّة لا لأجل التوصل إلى عودِهِ إليه

البخاري (٣٤)، باب (١٠٨)) قال: اشترى ابن عمر راحلةً بأربعة أبرة مضمونةً عليه يوفّيها صاحبها بالربعة.

واشترى رافع بن خديج بعيراً ببعيرين وأعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غداً.

وقال ابن المسيّب: لا ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل.

واعلم أن الهادوة يُعلّلون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود بأن المبيع القيمي لا بد أن يكون موجوداً وإن لم يكن حاضراً مجلس العقد، فلا بد أن يكون مُتميّزاً عند البائع إما بإشارة أو لقب أو وصف، وكذلك علّلوا منع قرصٍ الحيوان بعدم إمكان ضبطه.

وحديث أبي رافع يزعمون نسخه ويأتي تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع عشر.

١٠- النهي عن بيع العينة

٨٠٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ».

رواه أبو داود (٣٤٦٢) من رواية نافع عنه.

وفي إسناده مقال.

ولاخذ (٤٧/٢) نحوه من رواية عطاء، ورجاله ثقات.

وصححه ابن القطان.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ» بكسر العين المهملة وسكون المشاة النحوية) «وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا» بضم الذال المعجمة والكسر: الاستهانة والضعف.

«لَا يَنْزِعُهُ شَيْءٌ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ» رواه أبو داود من رواية نافع عنه وفي إسناده مقال لأن في إسناده أبا عبد الرحمن

بِالرِّبَاةِ.

وَقَالَتْ الْهَادِثَةُ: يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنَ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ حِيلَةٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْجِيلِ وَبِأَنَّ الْمُتَعَبِّرَ فِي ذَلِكَ وَجُودَ الشَّرْطِ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَعَدَمِهِ، فَإِذَا كَانَ مُشْرُوطاً عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْبَائِعِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ أَوْ بَاطِلٌ عَلَى الْخِلَافِ، وَإِنْ كَانَ مُضْمرًا غَيْرَ مُشْرُوطٍ فَهُوَ صَحِيحٌ وَلَعَلَّهُمْ يَقُولُونَ: حَدِيثُ الْعَيْنَةِ فِيهِ مَقَالٌ فَلَا يَنْهَضُ دَلِيلًا عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَقَوْلُهُ (وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقْرِ) كِتَابَةٌ عَنِ الْاِسْتِغْنَالِ عَنِ الْجِهَادِ بِالْحَرْثِ.

(وَالرِّضَا بِالزُّرْعِ) كِتَابَةٌ عَنْ كُرَيْبٍ قَدْ صَارَ هُمُومُهُمْ وَهَمَّتُهُمْ.

(وَتَسْلِيطُ اللَّهِ) كِتَابَةٌ عَنْ جَعْلِهِمْ أَذْلَاءً بِالتَّسْلِيطِ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَلْبَةِ وَالْقَهْرِ.

وَقَوْلُهُ (حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ) أَيِ تَرْجِعُوا إِلَى الْاِسْتِغْنَالِ بِأَعْمَالِ الدِّينِ.

وَفِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ زَجْرٌ بِالْغِ وَتَقْرِيعٌ شَدِيدٌ حَتَّى جَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرُّدَّةِ.

وَفِيهِ الْحُثُّ عَلَى الْجِهَادِ.

١٢- لَعْنُ الرَّاشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ

٨٠٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣٧) وَصَحَّحَهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْقَضَاءِ (١٦٤/٢) وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَحْكَامِ (٢٣١٣) وَالتَّطَبُّرَاتِيُّ فِي الصَّغِيرِ (٢٨/١) وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ [مَجْمَعُ الرِّوَاةِ: ١٩٩/٤] رَجَالُهُ ثَقَاتٌ.

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَبْوَابِ الرِّبَا لِأَنَّهُ أَفَادَ لَعْنَ مَنْ ذَكَرَ لِأَجْلِ اخْتِارِ الْمَالِ الَّذِي يُشَبِّهُ الرِّبَا كَذَلِكَ اخْتِارَ الرِّبَا. وَكَذَلِكَ لَعْنُ أَخِيهِ أَوَّلُ الْبَابِ.

وَحَقِيقَةُ اللَّعْنِ الْبَعْدُ عَنْ مِظَانِ الرُّحْمَةِ وَمَوَاطِنِهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ اللَّعْنُ عَنْهُ ﷺ لِأَصْنَافٍ كَثِيرَةٍ تَزِيدُ عَلَى

١١- هَدِيَةُ الْمَشْفَعِ مِنَ الرِّبَا

٨٠١- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى أَبَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٤١).

وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْهَدِيَّةِ فِي مُقَابَلَةِ الشَّفَاعَةِ.

وظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ قَاصِدًا لِذَلِكَ عِنْدَ الشَّفَاعَةِ أَوْ غَيْرَ قَاصِدٍ لَهَا وَتَسَمِيَّتُهُ رِبَاً مِنْ بَابِ الْاِسْتِعَارَةِ لِلشَّيْءِ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّبَا هُوَ الزِّيَادَةُ فِي الْمَالِ مِنَ الْغَيْرِ لَا فِي مُقَابَلَةِ عَوْضٍ وَهَذَا مِثْلُهُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ إِذَا كَانَتْ الشَّفَاعَةُ فِي وَاجِبٍ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ السُّلْطَانِ فِي إِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ أَوْ كَانَتْ فِي مَحْظُورٍ

العشرين. جواز ذلك إلا جارية لمن يملك وطأها فإنه لا يجوز، ويجوز لمن

لا يملك وطأها كمحاربتها والراء. وفيه دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة.

(القائي) يجوز مطلقاً للجارية وغيرها وهو لابن جرير (الرملي) (١٩٧٧) فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلغنه الله ولا رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تفيد صيغة «فقال»

والرأشي هو الذي يذل المال ليتوصل إلى الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر. وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم صحته.

واعلم أنه قد وقع في الشرح أن حديث ابن عمرو في قرض الحيوان كما ذكرناه وراجعنا كتب الحديث فوجدنا في سنن البيهقي (٢٨٧/٥) ما لفظه بعد سياقه بإسناده «قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص: إنا بأرض ليس فيها ذهب ولا فضة أفابيع البقرة بالقرنين والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين فقال: أمرني رسول الله ﷺ أن أجهز جيشاً -

وفي حديث ثوبان (٢٧٩/٥) زيادة، «والرائش» - يعني الذي يمشي بينهما».

١٣- جواز اقراض الحيوان

٨٠٣- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا. فَتَفَدَّتِ الْإِبِلُ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى فَلَانِصِ الصَّدَقَةِ. قَالَ: فَكُنْتُ آخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ».

وفي لفظ (البيهقي: ٢٨٨/٥) «فأمره النبي ﷺ أن يتناع ظهراً إلى خروج المصدق». فسائق الأول واضح أنه في بيع، ولفظ الثاني صريح في ذلك.

إذا عرفت هذا فحمله على القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

وقد عارضه حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم في الحديث السبعائة والتسعين.

وقد علمت ما قيل فيه.

والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمرو أرجح من حيث الإسناد فإنه قد قال الشافعي في حديث سمرة: إنه غير ثابت عن رسول الله ﷺ كما رواه عنه البيهقي (٢٨٩/٥).

وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه ﷺ جوازه أيضاً. وفيه أقوال ثلاثة:

(الأول) جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجهه العلماء من السلف والخلف عملاً بهذا الحديث وبأن الأصل

١٤- النهي عن المزابنة

٨٠٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُرَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ تَمَرٌ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٨٥)، مسلم (١٥٤٢)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المُرَابَنَةِ» ولمصرها بقوله «وَأَنْ يَبِيعَ تَمَرٌ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَزَابِنَةِ وَاشْتِقَاقِهَا وَوَجْهِ التَّسْمِيَةِ.

وقوله «تمر» بالثلاثَةِ وَفَتْحِ الْمِيمِ فَشَمَلَ الرُّطْبَ وَغَيْرَهُ.

والمَرَادُ: مَا كَانَ فِي أَصْلِهِ رُطْبًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَرَادَ بِالكَرْمِ: الْعِنَبَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَفْسِيرِ الْمَزَابِنَةِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمَعُولَ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِهَا مَا فَسَّرَهَا بِهِ الصَّحَابِيُّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ وَإِلَّا فَهُوَ أَعْرَفُ بِمَرَادِ الرَّسُولِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا مُخَالَفَ لَهُمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مُزَابَنَةٌ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ يُلْحَقُ بِذَلِكَ كُلُّ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَالْجَهْلُورُ عَلَى الْإِلْحَاقِ فِي الْحُكْمِ لِلْمِشَارَكَةِ فِي الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالتَّسَاوِيِ مَعَ الْإِتْفَاقِ فِي الْجِنْسِ وَالتَّقْدِيرِ.

وَأَمَّا تَسْمِيَةُ مَا لَحِقَ مُزَابَنَةً فَهُوَ الْإِلْحَاقُ فِي الْأِسْمِ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى رَأْيٍ مِنْ اثْبَتِ اللَّغَةَ بِالْقِيَاسِ.

١٥- النهي عن بيع الرطب بالتمر

٨٠٥- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ

بِالتَّمْرِ. فَقَالَ: أَيْقِصُ الرُّطْبُ إِذَا يَيْسُ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ».

رَوَاهُ الْغَنَسِيُّ رَاحِدُ (١٧٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٩)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٢٥)، التَّسَالِيُّ (٢٦٨/٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٢٦٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢٥) وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٩٧) وَالْحَاكِمُ (٣٩/٢).

وَأَمَّا صَحَّحَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَإِنْ كَانَ مَالِكٌ عُلَّقَهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُسَيْنِ لِأَنَّ مَالِكًا لَقِيَ شَيْخَهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَحَدَّثَ بِهِ مَرَّةً عَنْ دَاوُدَ ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى التَّحْدِيثِ بِهِ عَنْ شَيْخِهِ.

قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: إِنْ وَالِدُهُ حَدَّثَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ بِتَعْلِيْقِهِ عَنْ دَاوُدَ إِلَّا أَنَّ سَمَاعَ وَالدَّوْدَ عَنْ مَالِكٍ قَدِيمٌ ثُمَّ حَدَّثَ بِهِ مَالِكٌ عَنْ شَيْخِهِ فَصَحَّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ.

وَمَنْ أَعْلَمَهُ بِجَهَالَةِ خَالِدِ أَبِي عِيَّاشٍ فَقَدْ رُدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الدَّارِقُطِيَّ قَالَ: إِنَّهُ ثَبَتَ ثَقَّةً.

وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ: قَدْ رَوَى عَنْهُ ثَقَاتٌ وَقَدْ اعْتَمَدَهُ مَالِكٌ مَعَ شِدَّةِ تَقْيِيدِهِ.

قَالَ الْحَاكِمُ: وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا طَعَنَ فِيهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ لِعَدَمِ التَّسَاوِيِ كَمَا تَقَدَّمَ.

١٦- النهي عن بيع الدَّيْنِ بِالْذَّيْنِ

٨٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، يَخْنِي الدَّيْنُ بِالْذَّيْنِ».

رَوَاهُ إِسْحَاقُ وَالتِّرْمِذِيُّ [كشف الأستار (١٢٨٠)] بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٥٧/٢) وَالدَّارِقُطِيَّ (٧٢/٣) مِنْ دُونِ تَفْسِيرٍ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ الرُّبَيْدِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ أَحْمَدُ لَا تَحُلْ الرُّوَابِيَةَ عِنْدِي عَنْهُ وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ لغيرِهِ.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَقَالَ: مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ فَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَتَعَجَّبَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ تَصْحِيْفِهِ عَلَى الْحَاكِمِ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ فِي هَذَا حَدِيثٌ يَصِحُّ لَكِنْ إِجْمَاعُ النَّاسِ أَنَّهُ

لا يجوز بيع دين بدين.

وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع، والكالي من كلاً الذين كلوا فهو كالي إذا تأخر وكلاًته إذا أسأته وقد لا يهمل تخفيفاً.

قال في النهاية: هو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بعينه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجري بينهما تقاض.

والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلاً.

٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا

وَبَيْعِ أَصُولِ الثَّمَارِ

١- الرخصة في بيع العرايا

٨٠٧- عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا: أن تباع بخرصها كَيْلاً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٩٢)، مسلم (١٥٣٩)].

ولفُسْلِم [١٥٣٩] (٦١) «فرخص في القرية يأخذها أهل التيس بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً».

الترخيص في الأصل: التسهيل والتيسير.

وفي عرف التشريع: ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتحریم لولا ذلك العذر.

وهذا دليل على أن حكم العرايا مخرج من بين المحرمات خصوصاً بالحكم.

وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري (٢١٨٩) بلفظ «نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر حتى يطيب ولا يساغ شيء منه إلا بالثناير والذراهم إلا العرايا».

وفي قوله «في العرايا» مضاف محذوف أي في بيع تمر العرايا لأن العريئة هي النخلة وهي في الأصل عطية تمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل منهم

بذلك على من لا تمر له كما كانوا يتطوعون بمبيحة الشاة والإبل.

وقال مالك: العريئة أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه فرخص له أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيما دون خمسة أوسق بشرط التقاض.

ولأننا قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة وهو:

٨٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٩٠)، مسلم (١٥٤١)].

ويبين مسلم أن الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون الخمسة واستثناعه فيما فوقها، والخلاف بينهما فيها والأقرب تحريمه فيها لحديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول: الوُسُقُ وَالْوُسُقَيْنِ وَالثَلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ.

أخرجه أحمد (٣٦٠/٣) وترجم له ابن حبان (٣٨١/١١): الاختياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق.

وأما اشتراط التقاض فلا الترخيص إنما وقع في بيع ما ذكر مع عدم يقين التساوي فقط.

وأما التقاض فلم يقع فيه ترخيص بقي على الأصل من اعتباره.

ويدل لاشتراطه ما أخرجه الشافعي «ترتيب المسد» (٥١٦)

(و(٥١٨)) من حديث زيد بن ثابت «أنه سعى رجلاً مُجْتَاجِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ شَكْوًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَقْدَرُ فِي أَيْدِيهِمْ يَتَنَاعُونَ بِهِ رُطْبًا وَيَأْكُلُونَ مَعَ النَّاسِ، وَعِنْدَهُمْ فَضُولٌ فَوَيْهِمْ مِنَ التَّمْرِ فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَتَنَاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ».

وفيهِ ماخذ لمن يشترط التقاض، وإلا لم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه.

واعلم أن الحديث ورد في الرُّطْبِ بِالنَّمْرِ عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ.

وأما شراء الرُّطْبِ بعد قطعِهِ بِالنَّمْرِ فَقَالَ بِجَوَازِهِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِحْقَاقًا لَهُ بِمَا عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ بِنَاءً عَلَى الْغَاءِ وَصِفِهِ كَوْنِهِ عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ كَمَا يَرُوبُ بِذَلِكَ الْبَخَارِيُّ لِأَنَّهُ عَمَلُ الرُّخْصَةِ هُوَ الرُّطْبُ نَفْسُهُ مُطْلَقًا أَعْمُ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ أَوْ قَدْ قُطِعَ فَيَشْمَلُهُ النَّصُّ وَلَا يَكُونُ قِيَاسًا.

ولا منع إذ قد تدعو حِكْمَةُ التَّرْخِصِ إِلَى شِرَاءِ الرُّطْبِ الْحَاصِلِ فَإِنَّهُ قَدْ تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ فِي الْحَالِ.

وقد يَكُونُ مَعَ الْمُشْتَرِي غَرٌّ فَيَأْخُذُهُ بِهِ فَيَدْفَعُ بِهِ قَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَجْهًا وَاحِدًا لِأَنَّهُ أَحَدُ الْمَعَانِي فِي الرُّخْصَةِ أَنْ يَأْكُلَ الرُّطْبُ عَلَى التَّدْرِيجِ طَرِيقًا، وَهَذَا الْقَصْدُ لَا يَحْصُلُ ثَمًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

٢- النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاخُهُ

٨٠٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاخُهَا نَهَى الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٩٤)، مسلم (١٥٣٤)].

وفي رواية [البخاري (١٤٨٦)]: «وَكَانَ إِذَا سِيلَ عَنْ صِلَاخِهَا قَالَ: حَتَّى تَذَهَبَ غَائِظُهَا».

وهي الآفة والعيب.

وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي الْمَرَادِ بِبَدْوِ الصِّلَاخِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

(الأول) أَنَّهُ يَكْفِي بَدْوُ الصِّلَاخِ فِي جَنْسِ الثَّمَارِ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الصِّلَاخُ مُتَلَاخًا وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ وَالْمَالِكِيَّةِ.

(والثاني) أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي جَنْسِ تِلْكَ الثَّمَرَةِ الْمَبِيعَةِ وَهُوَ قَوْلُ لَأَحْمَدَ.

(والثالث) أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الصِّلَاخُ فِي تِلْكَ الشَّجَرَةِ الْمَبِيعَةِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ.

وَفِيهِمْ مَنْ قَوْلُهُ «يَبْدُو» أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَكَامُلُهُ فَيَكْفِي زَهُوُّ

بَعْضِ الثَّمَرَةِ وَبَعْضِ الشَّجَرِ مَعَ حُصُولِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، وَهُوَ الْأَمَانُ مِنَ الْعَاقَةِ.

وقد جَرَتْ حِكْمَةُ اللَّهِ أَنْ لَا تَطِيبَ الثَّمَارُ دَفْعَةً وَاحِدَةً لِيَتَطَوَّلَ مُدَّةُ التَّفَكُّهِ بِهَا وَالْإِنْتِفَاعِ.

والحديث دليل على النُّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاخِهَا، وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ خُرُوجِهَا لِأَنَّهُ يَبِيعُ مَعْدُومًا، وَكَذَا بَعْدَ خُرُوجِهَا قَبْلَ نَفْعِهَا.

إِلَّا أَنَّهُ رَوَى الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ: أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ أَجَازُوا بَيْعَ الثَّمَارِ قَبْلَ بَدْوِ الصِّلَاخِ وَبَعْدَهُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ وَابْطُلُوهُ بِشَرَطِ الْبَقَاءِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ.

وأما بعد صلاحها ففيه تفاصيل: فَإِنْ كَانَ بِشَرَطِ الْقَطْعِ صَحَّ إجماعاً وَإِنْ كَانَ بِشَرَطِ الْبَقَاءِ كَانَ يَبِيعُ فَاسِدًا إِنْ جُهِلَتْ الْمُدَّةُ فَإِنْ عَلِمَتْ صَحَّ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ وَلَا غَرَرٌ.

وقال المؤيد: لَا يَصَحُّ لِلنَّهْيِ عَنْ بَيْعِ وَشَرَطِ. وَإِنْ أُطْلِقَ صَحَّ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ وَابِي حَنِيفَةَ إِذَا الْمُتَرَدَّدُ بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ يُحْمَلُ عَلَى الصَّحَّةِ إِذَا هِيَ الظَّاهِرُ إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ عُرْفُ بَيْعَائِهِ مُدَّةً مَجْهُولَةً فَسَدَ.

وإفادته نهي البائع والمبتاع أما البائع فلتلا يأكل مال أخيه بالباطل.

وأما المشتري فلتلا يضيع ماله.

والعاقبة: هي الآفة التي تُصِيبُ الثَّمَارَ.

وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت (أبو داود (٣٧٧٢)) قَالَ: «كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَنَاعَوْنَ الثَّمَارَ فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَخَصَرَ تَقَاضِيَهُمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدَّمَانُ - وَهُوَ فَسَادُ الطَّلَعِ وَسَوَادُهُ - مَرَضٌ قَشَامٌ عَاهَاتٌ يَحْتَجُونَ بِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ «فَإِنَّمَا لَا فَلَا يَتَنَاعَوُ حَتَّى يَبْدُو صِلَاخُ الثَّمَرَةِ» كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَاتِهِمْ. انْتَهَى.

وافهم قوله «كالمشورة» أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ كَأَنَّهُ فَهَمَةٌ مِنَ السِّيَاقِ وَالْإِفَاصِلَةُ التَّحْرِيمُ، وَكَانَ زَيْدٌ لَا يَبِيعُ ثَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الثَّرِيَّا فَيَتَبَيَّنَ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [هُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٤١/٢)] وَلَمْ يَخْرُجْهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ صَبَاحاً رُفِعَتْ الْعَاةُ مِنْ كُلِّ بَلَدٍ» وَالنُّجْمُ الثُّرَيَّا.

وَالْمَرَادُ طُلُوعُهَا صَبَاحاً وَهُوَ فِي أَوَّلِ فَصْلِ الصَّبْرِ وَذَلِكَ عِنْدَ اسْتِدَادِ الْحَرِّ بِلَاوِ الْحِجَازِ وَإِبْدَاءِ نَضِجِ الثَّمَارِ وَهُوَ الْمَعْتَبَرُ حَقِيقَةُ وَطُلُوعِ الثُّرَيَّا عِلَامَةً.

٨١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهَى. قِيلَ: وَمَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٢١٩٧)، مُسْلِمٌ (١٥٥٥)]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهَى قِيلَ» فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٤٥٢٦) «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ» فَأَفَادَ أَنَّ التَّصْفِيرَ مَرْفُوعٌ.

(وَمَا زَهْوُهَا) بِفَتْحِ الزَّيْ «قَالَ تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ يُقَالُ: أَزْهَى يَزْهَى إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ، وَزَهَا النَّخْلُ يَزْهُو: إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ وَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى الْأَحْمَرِّ وَالْأَصْفَرِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهُو وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهَى كَذَا فِي النَّهَايَةِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ: هِيَ الصُّوَابُ وَلَا يُقَالُ فِي النَّخْلِ يَزْهُو إِنَّمَا يُقَالُ يَزْهَى لَا غَيْرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: زَهَا إِذَا طَالَ وَاكْتَمَلَ وَأَزْهَى إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَوْلُهُ «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ» لَمْ يُرَدْ بِذَلِكَ اللَّوْنُ الْخَالِصُ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ إِنَّمَا أَرَادَ حُمْرَةً أَوْ صُفْرَةً بِكُمُودَةٍ فَلِذَلِكَ قَالَ تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ.

قَالَ: وَلَوْ أَرَادَ اللَّوْنُ الْخَالِصَ لَقَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ» ظُهُورَ أَوَانِلِ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ قَبْلَ أَنْ يَنْضَجَ.

قَالَ: وَإِنَّمَا يُقَالُ يَفْعَالُ فِي اللَّوْنِ الْمُتَغَيِّرِ إِذَا كَانَ يَزُولُ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لَا فَرْقَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ فِي هَذَا الْحُلِّ الْمَرَادُ بِهِ مَا ذُكِرَ بِقَرِينَةِ الْحَدِيثِ الْأَيْ:

٨١١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ» وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ.

رَوَاهُ الْغَنَصِيُّ [أَحْمَدَ (٢٢١/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٧١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٢٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٧)] إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٩٩٣) وَالْحَاكِمُ (١٩/٢).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ أَنَسٍ) قِيَاسُ قَاعِدَتِهِ: وَعَنْهُ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ» وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ. رَوَاهُ الْحَمْدِيُّ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

الْمَرَادُ بِاسْوَدَادِ الْعِنَبِ وَاسْتِدَادِ الْحَبِّ: بُدُوُ صَلاَحِهِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ لِلْمَنْعِبِ الْكُوفِيِّينَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السُّبُلِ الْمُشْتَدِّ.

وَأَمَّا مَا نَهَبْنَا فِيهِ تَفْصِيلٌ:

فَإِنْ كَانَ السُّبُلُ شَعْبَرًا أَوْ ذُرَّةً أَوْ ثَمًّا فِي مَعْنَاهُمَا ثَمًا تَرَى حَبَّاهُ خَارِجَةً صَحَّ بَيْعُهُ وَإِنْ كَانَ حَنْطَةً أَوْ حَوْثًا ثَمًّا تُسْتَرُّ حَبَّاهُ بِالْقَشُورِ الَّتِي تَزُولُ بِالدِّيَاسِ فِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ الْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلَيْهِ وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ يَصَحُّ.

وَأَمَّا قَبْلَ الْاسْتِدَادِ فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ كَمَا ذَكَرْنَا.

فَإِذَا بَاعَ الزَّرْعَ قَبْلَ الْاسْتِدَادِ مَعَ الْأَرْضِ بِلَا شَرْطٍ صَحَّ تَبَعًا لِلْأَرْضِ وَكَذَا الثَّمَارُ قَبْلَ الصَّلَاحِ إِذَا بَعِثَ مَعَ الشَّجَرِ جَازَ بِلَا شَرْطٍ تَبَعًا وَهَكَذَا حُكْمُ الْقَوْلِ فِي الْأَرْضِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا دُونَ الزَّرْعِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ، وَكَذَا لَا يَصَحُّ بَيْعُ الْبَطِيخِ وَغَيْرِهِ قَبْلَ بُدُوِ صَلاَحِهِ.

وَفُرُوعُ الْمَسْأَلَةِ كَثِيرَةٌ وَقَدْ تَفَحَّطَ مَقَاصِدُهَا فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» وَ«شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» وَجُمْتُ فِيهَا جُمْلَةً مُسْتَكْتَرَةً وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

٣- مِنْ بَاعٍ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَانِحَةٌ

لَأَجْلِ الْجَانِحَةِ إِلَّا نَدْبًا وَاحْتِجُوا لَهُ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَلَى الَّذِي أُصِيبَ فِيهِ ثَمَارُهُ» وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٨١٥).

قَالُوا:

وَوَجْهُ تَلْفِهِ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي بِأَنَّ التَّخْلِيَةَ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ بِمَنْزِلَةِ الْقَبْضِ وَقَدْ سَلَّمَهُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي بِالتَّخْلِيَةِ فَكَانَتْ قَبْضَةً.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنْ قَوْلُهُ «فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا» الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ وَأَنَّهُ تَلَفٌ عَلَى الْبَائِعِ لِقَوْلِهِ «مَالِ أَخِيكَ» إِذْ يَدُلُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحِقْ مِنْهُ الثَّمَنَ، وَأَنَّهُ مَالُ أَخِيهِ لَا مَالَهُ. وَحَدِيثُ التَّصَدُّقِ عَمَلٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: «لَا يَجِلُّ لَكَ»

وَفَائِدَةُ الْأَمْرِ بِالتَّصَدُّقِ الْإِرْشَادُ إِلَى الْوَفَاءِ بِفَرْضَيْنِ جَبْرُ الْبَائِعِ وَتَعْرِضُ الْمُشْتَرِي لِكَارَمِ الْأَخْلَاقِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ لَمَّا طَلَبُوا الْوَفَاءَ «لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» فَلَوْ كَانَ لَازِمًا لَأَمَرَهُمْ بِالنُّظْرَةِ إِلَى مِيسَرَةٍ.

٤- الشَّرْطُ فِي النَّخْلِ الْمُؤَبَّرِ

٨١٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَاهِي: ٢٢٠٤)، مُسْلِمٌ (١٥٤٣).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا» هُوَ اسْمُ جَنْسٍ يُذَكَّرُ وَيؤنثُ وَالْجَمْعُ نَخْلٌ).

(«بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ») وَالتَّأْبِيرُ التَّشْقِيقُ وَالتَّلْقِيحُ وَهُوَ شَقُّ طَلْعِ النَّخْلَةِ الْأَثْنَى لِيَذَرَ فِيهَا شَيْءَ مِنْ طَلْعِ النَّخْلَةِ الذَّكَرِ.

(«فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ بَعْدَ التَّأْبِيرِ لِلْبَائِعِ وَهَذَا مَنْطُوقُهُ وَمَقْهُومُهُ إِنَّهَا قَبْلُهُ لِلْمُشْتَرِي وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ لِلْبَائِعِ قَبْلَ التَّأْبِيرِ وَبَعْدَهُ فَعَمَلٌ

٨١٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (١٧)(١٥٥٤): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَانِحِ» (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَانِحَةٌ» هِيَ آتَةٌ تُصِيبُ الزَّرْعَ).

(«فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَانِحِ»)

الْجَانِحَةُ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَوْحِ وَهُوَ الِاسْتِئْصَالُ وَمِنْهُ حَدِيثُ «إِنْ أَبِي يَجْنَحُ مَالِي» (د: ٣٥٣)، (ج: ٢٢٢٢).

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّمَارَ الَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ إِذَا بَاعَهَا الْمَالِكُ وَاصَابَتْهَا جَانِحَةٌ أَنْ يَكُونَ تَلْفَهَا مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ شَيْئًا.

وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ فِيمَا بَاعَهُ بَيْعًا غَيْرَ مِنْهِي عَنْهُ وَأَنَّهُ وَقَعَ الْبَيْعُ بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ لِأَنَّهُ مِنْهِي عَنْ بَيْعِهِ قَبْلَ بُدْوِهِ.

وَيَحْتَمِلُ وَرُودُهُ أَيَّ حَدِيثٍ وَضَعَ الْجَوَانِحَ قَبْلَ النَّهْيِ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ (أَبُو دَاوُدَ: ٣٣٧٢) أَنَّهُ قَالَ «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبْتَاعُ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا وَسَمِعَ خُصُومَةً فَقَالَ «مَا هَذَا؟» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَأَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِهَا قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا» إِلَّا أَنَّهُ أَفَادَ مَعَ ذِكْرِ سَبَبِ النَّهْيِ تَارِيخَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ حَدِيثُ وَضْعِ الْجَوَانِحِ مُتَأَخِّرًا فَيَحْتَمِلُ أَيَّ حَدِيثٍ وَضَعَ الْجَوَانِحَ عَلَى الْبَيْعِ بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَضْعِ الْجَوَانِحِ فَذَهَبَ الْأَقْلُ إِلَى أَنَّ الْجَانِحَةَ إِذَا أَصَابَتْ الثَّمَرَ جَمِيعَةً أَنْ يُوَضَعَ الثَّمَنُ جَمِيعُهُ وَأَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي وَأَنَّهُ لَا وَضَعَ

بالمَنطوق ولم يعمل بالفَهْم بناءً على أصله من عدم العمل
بفَهْم المخالفة.

وردَّ عليه بأنَّ الفوائد المستترَّة تُخالِف الظَّاهِرة في البيع،
فإنَّ ولدَ الأُمَّة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها.

وفي قوله «إلا أن يشترط المتباع» دليل على أنه إذا قال
المشتري اشتريت الشجرة بشرطها كانت الثمرة له.

ودلَّ الحديث على أنَّ الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد
لا يفسد البيع فيخصُّ النهي عن بيع وشرط؛ وهذا النصُّ في
النخل ويقاس عليه غيره من الأشجار.

٥- باب السلم والقرض والرهن

١- حكم السلف في الثمار

٨١٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ
الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتِينَ،
فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيَسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ،
وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

متفق عليه [بخاري (٢٢٤١)، مسلم (١٦٠٤)].

وللبخاري (٢٢٤٠) «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ».

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ
الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّتِينَ» منصوبان بنزع
الخاصَّين أي إلى السَّنَةِ وَالسَّتِينَ).

(فقال من أسلف في ثمرٍ روي بالثاء والثنية فهو بها أعمُّ
«فَلْيَسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ» إذا كان ثَمًّا يَكُنَّ).

(ووزن معلوم) إذا كان ثَمًّا يوزن (إلى أجل معلوم، متفق
عليه وللبخاري من أسلف في شيء).

السلف بفتحين هو السلم وزناً. ومعنى

قيل: وهو لغة أهل العراق

والسلف: لغة أهل الحجاز

وحقيقته شرعاً: بيع موصوف في الثَمَّةِ بديلٍ يُعطى عاجلاً
وهو مشروع إلا عند ابن المسيب.

واتفقوا على أنه يُشترط فيه ما يُشترط في البيع وعلى
تسليم رأس المال في المجلس.

إلا أنه أجاز مالك تاجيل الثمن يوماً أو يومين ولا بُدَّ أن
من يُقدَّر بأحد المقدارين كما في الحديث فإن كان ثَمًّا لا يَكُنَّ
ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري: فلا بُدَّ فيه من عدو
معلوم.

رواه ابن بطال وادعى عليه الإجماع

وقال المصنف أو ذرع معلوم فإن العدد والذرع يلحقان
بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهالة بالقدار.

واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يُسلم فيه بالكيل
كصاع الحجاز وقفيز العراق وإردب مصر فإذا أطلق انقلب إلى
الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم.

واتفقوا على أنه لا بُدَّ من معرفة صفة الشيء المسلم فيه
صفة تميزه عن غيره ولم يتعرض له في الحديث لأنهم كانوا
يعلمون به.

وظاهر الحديث أنَّ التَّاجِيلَ شرط في السلم فإن كان حالاً
لم يصحَّ أو كان الأجل مجهولاً.

ولمَّا هذا ذهب ابن عباس وجماعة من السلف

وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في
الحال.

والظاهر أنه لم يقع في عصر النبوة إلا في المؤجل، والحق
الحال بالمؤجل قياساً على ما خالف القياس إذ هو بيع معدوم
وعقد غرر.

واختلفوا أيضاً في شرطية المكان الذي يُسلم فيه:

فأثبت جماعة قياساً على الكيل والوزن والتَّاجِيلَ.

وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه وفصلت الحنفية فقالت:
إن كان لحمله مؤونة فيشترط وإلا فلا

وقالت الشافعية: إن عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق

فِي شَرْطٍ وَإِلَّا فَقُولَانِ.

وَكُلُّ هَذِهِ التَّفَاصِيلُ مُسْتَنْدَها الْعَرَفُ.

٨١٥- «وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَا: كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنَ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنَسْلِفُهُمْ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ - وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالزَّرِيبُ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ: أَكَّانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ ذَلِكَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٤٢).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الرَّيِّ الْخِرَاصِيِّ. سَكَنَ الْكُوفَةُ وَاسْتَعْمَلَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى خُرَاسَانَ وَادْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَلَّى خَلْفَهُ.

(قَالَ: «كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنَ أَنْبَاطِ الشَّامِ») هُمْ مِنَ الْعَرَبِ دَخَلُوا فِي الْعِجْمِ وَالرُّومِ فَاخْتَلَطَتْ أَسَابِقُهُمْ وَفَسَدَتْ السُّتُومُ سُمُّوا بِذَلِكَ لِكثَرَةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْبَاطِ الْمَاءِ أَيْ اسْتِخْرَاجِهِ.

(«فَنَسْلِفُهُمْ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ». وَفِي رِوَايَةٍ «وَالزَّرِيبُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ أَكَّانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ السُّلُوفِ فِي حَالِ الْعَقْدِ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِهِ وَجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَاسْتَفْصَلُوهُمْ وَقَدْ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ وَتَرَكَ الْاسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْاِحْتِمَالِ يُزِيلُ مَنْزِلَةَ الْعَمُومِ فِي الْمَقَالِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْفَادَوِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَاشْتَرَطُوا إِمْتَكَانَ وَجُودِهِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَلَا يَضُرُّ انْقِطَاعُهُ قَبْلَ حُضُورِ الْأَجَلِ لَمَا عُرِفَتْ مِنْ تَرَكَ الْاسْتِفْصَالَ. كَذَا فِي الشَّرْحِ

(قُلْتُ) وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِفِعْلِ الصَّحَابِيِّ أَوْ تَرْكِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ وَاقَرَّهُ.

وَأَحْسَنُ مِنْهُ فِي الْاسْتِدْلَالِ أَنَّهُ ﷺ أَقْرَأَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ عَلَى السَّلَامِ سَنَةً وَسَتَيْنِ، وَالرُّطْبُ يُنْقَطِعُ فِي ذَلِكَ وَيَعَارِضُ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٤٦٧) «وَلَا تُسْلِفُوا فِي النَّخْلِ حَتَّى يَنْدُو صِلَاحُهُ» فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ مُقِيداً لِتَقْرِيرِهِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى سَلَامِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ وَأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِأَنْ لَا يُسْلِفُوا حَتَّى يَدُوَّ صِلَاحُ النَّخْلِ.

وَيَقْوَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاصِرُ وَأَبُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ موجوداً مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْحُلُولِ.

٢- زَجْرُ مَنْ لَا يُوَدِّي الْحَقَّ لِأَصْحَابِهَا

٨١٦- «وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٨٧).

التَّعْبِيرُ بِأَخَذِ أَمْوَالِ النَّاسِ يَشْمَلُ اخْتِذَها بِالْاِسْتِدَانَةِ وَاخْتِذَها لِحِفْظِهَا.

وَالْمَرَادُ مِنْ إِرَادَتِهِ التَّادِيَةِ قَضَاؤُهَا فِي الدُّنْيَا، وَتَادِيَةُ اللَّهِ عَنْهَا يَشْمَلُ تَسِيرَتَهُ تَعَالَى لِقَضَائِهَا فِي الدُّنْيَا بِأَنْ يَسُوقَ إِلَى الْمُسْتَدِينِ مَا يَقْضِي بِهِ دِينَهُ، وَأَدَاؤُهَا عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ بِإَرْضَائِهِ غَرْمَهُ بِمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَهَ (٢٤٠٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٥٠٤١) وَالْحَاكِمُ (٢٣/٢) مَرْفُوعاً «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُدَانُ دَيْنًا يَقْلَمُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَدَاءَهُ إِلَّا أَدَّاهُ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

وَقَوْلُهُ (يُرِيدُ إِتْلَافَهَا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ يَأْخُذُهَا بِالْاِسْتِدَانَةِ مِثْلًا لَا حَاجَةَ وَلَا لِيَجَارَةَ بَلْ لَا يُرِيدُ إِلَّا إِتْلَافَ مَا أَخَذَ عَلَى صَاحِبِهِ وَلَا يَنْوِي قَضَاءَهَا.

وَقَوْلُهُ (أَتْلَفَهُ اللَّهُ) الظَّاهِرُ إِتْلَافُ الشَّخْصِ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا بِإِهْلَاكِهِ وَهُوَ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَيَشْمَلُ إِتْلَافَ طَبِيبٍ عَيْشِهِ وَتَضْيِيقَ أُمُورِهِ وَتَعَسُّرَ مَطَالِبِهِ وَحَقَّ بَرَكِيَّتِهِ.

وَيَحْتَمِلُ إِتْلَافَهُ فِي الْآخِرَةِ بِتَعْلِيلِهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ الْحُثُّ عَلَى تَرْكِ اسْتِكْثَالِ أَمْوَالِ النَّاسِ وَالتَّرْغِيبُ فِي حُسْنِ التَّادِيَةِ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الْمَدَائِنَةِ وَأَنَّ الْجَزَاءَ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ.

وَإِخْذَ مِنْهُ الدَّادِيُّ أَنَّ مِنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَا يُغْتَنَى.

وَفِيهِ بُعْذٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ الْحُثُّ عَلَى حُسْنِ النِّيَّةِ وَالتَّرْهِيْبُ عَنْ خِلَافِهِ وَيَبَيِّنُ أَنَّ مَدَارَ الْأَعْمَالِ عَلَيْهِا.

وَأَنَّ مِنْ اسْتِدْنَانِ نَاوِيَا الْإِيْضَاءِ اعْتَانَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ يَرْغُبُ فِي الدِّينِ فَيَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٠٩) وَالحَاكِمُ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٢/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَلَفَظَ «مَا مِنْ عَبْدٍ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فِي وَفَاءِ دَيْنِهِ إِلَّا كَانَ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ» قَالَتْ يَعْنِي عَائِشَةُ: فَاِنَّا أَلْتَمَسْنَا ذَلِكَ الْعَوْنَ.

(لَمَّا قُلْتُ) إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ «أَنَّهُ يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ» [مسلم (١٨٨٦)] وَحَدِيثُ «الآن بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ» [أحمد (٣٣٠/٣)] قَالَهُ لَمَّا أَذَى دِينًا عَنْ مَيْتٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ.

(قُلْتُ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَى لَا يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ الدِّينَ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَيْهِ حَتَّى يُوفِيَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ بَقَايِهِ عَلَيْهِ أَنْ يُعَاقَبَ بِهِ فِي قَبْرِهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ «بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ» خَلَصَتْهُ مِنْ بَقَاءِ الدِّينِ عَلَيْهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ فِيمَنْ اسْتَدْنَانَ وَلَمْ يَنْوَ الرَّفَاءَ

٣- جواز بيع الثياب نسيئة

٨١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فُلَانًا قَدِمَ لَهُ بَرٌّ مِنَ الشَّامِ،

فَلَوْ بَعَثْتُ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتُ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ؟

فَبَعَثْتُ إِلَيْهِ فَأَمْتَنَعَ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٣/٢) وَالتَّيْهِي (٢٥/٦)، وَرَجَّاهُ هَهُنَا.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَيْعِ النَّسِيئَةِ وَصَحُّو التَّاجِلِ إِلَى مَيْسَرَةٍ.

وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ حُسْنِ مُعَامَلَةِ الْعِبَادِ وَعَدَمِ إِكْرَاهِهِمْ عَلَى الشَّيْءِ وَعَدَمِ الْإِلْحَاحِ عَلَيْهِمْ.

٤- الدابة ترهن

٨١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥١١)، (٢٥١٢)

وَهُوَ مِنْ بَابِ الرُّهْنِ وَهُوَ لُغَةٌ: الْإِخْتِيسَاسُ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَهَنْ الشَّيْءَ إِذَا دَامَ وَثَبَتْ وَمِنْهُ «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» [المعنى: ٣٨].

وَفِي الشَّرْعِ: جَعْلُ مَالٍ وَثِيقَةً عَلَى دَيْنٍ وَيَطْلُقُ عَلَى الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ -

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الظَّهْرُ يُرْكَبُ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَمِثْلُهُ يُشْرَبُ.

«بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَكِنْ الدَّرُّ» يَفْتَحُ الدَّالُ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ: وَهُوَ الدَّرُّ تَسْمِيَةً بِالْمَصْدَرِ: قِيلَ: هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ: وَقِيلَ: مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ

«يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) فَاعِلُ «يَرْكَبُ» وَ«يَشْرَبُ» هُوَ الْمَرْتَهِنُ بَقَرِيَّةِ الْعَوْضِ وَهُوَ الرُّكُوبُ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ الرَّاهِنُ إِلَّا أَنَّهُ اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لَازِمَةٌ لَهُ فَإِنَّ الْمَرْهُونَ مُلْكُهُ وَقَدْ جُعِلَتْ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الرَّائِيَةِ وَالشَّارِبِ وَهُوَ غَيْرُ الْمَالِكِ إِذِ النَّفَقَةُ لَازِمَةٌ لِلْمَالِكِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ الْمَرْتَهِنُ الْإِنْتِفَاعَ بِالرُّهْنِ فِي

مُقَابِلَةً نَفَقَتِهِ فِي الْمَسَالَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) ذَهَبَ أَحَدٌ وَإِسْحَاقُ إِلَى الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَخَصَرُوا ذَلِكَ بِالرُّكُوبِ وَالذَّرُّ فَقَالُوا: يَنْتَفِعُ بِهِمَا بِقَدْرِ قِيَمَةِ النَّفَقَةِ وَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُمَا عَلَيْهِمَا.

(وَالثَّانِي) لِلْجُمْهُورِ قَالُوا: لَا يَنْتَفِعُ الْمُرْتَهِنُ بِشَيْءٍ قَالُوا: وَالْحَدِيثُ خَالَفَ الْقِيَاسَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا تَجْوِيزُ الرُّكُوبِ وَالشُّرْبِ لغيرِ المالكِ بغيرِ إِذْنِهِ

وِثَانِيَهُمَا: تَضَمُّنُهُ ذَلِكَ بِالنَّفَقَةِ لَا بِالْقِيَمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ تَرُدُّهُ أَصُولُ مُجْتَمَعَةٍ وَأَثَرٌ ثَابِتٌ لَا يَخْتَلَفُ فِي صَحِّحَتِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى نَسْخِهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ «لَا تَحْلُبُ مَاشِيَةً أَمْرِي بِغَيْرِ إِذْنِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْمَظَالِمِ [وَإِنَّمَا هُوَ فِي كِتَابِ اللَّفْظَةِ، بَابُ (٨)]

(قُلْتُ): أَمَّا النَّسْخُ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ وَلَا تَعَدَّرَ هُنَا إِذْ يَخْصُ عُمُومُ النَّهْيِ بِالْمُرْهُونَةِ.

وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ فَلَيْسَتْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مُطَرَّدَةٌ عَلَى نَسْخِ وَاحِدٍ بَلِ الْأَدَلَّةُ تَفَرَّقُ بَيْنَهَا فِي الْأَحْكَامِ، وَالشَّارِعُ حَكَمَ هُنَا بِرُّكُوبِ الْمُرْهُونِ وَشُرْبِ لَبْنِهِ وَجَعَلَهُ قِيَمَةَ النَّفَقَةِ وَقَدْ حَكَمَ الشَّارِعُ بِبَيْعِ الْحَاكِمِ عَنِ التَّمَرِّدِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَجَعَلَ صَاعَ التَّمَرِ عَوْضًا عَنِ اللَّبَنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الْمَرَادُ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ ظَهَرِهَا وَدَرَّهَا فَجَعَلَ الْفَاعِلَ الرَّاهِنَ.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ وَرَدَ بِلَفْظِ الْمُرْتَهِنِ فَتَعَيَّنَ الْفَاعِلُ.

(وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ) لِلْأَوَازِعِيِّ وَاللَّيْثِ أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْمُرْهُونِ فَيَبَاحُ حَيْثُ كَانَ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْخِيَوَانِ حِفْظًا لِحَيَاتِهِ وَجَعَلَ لَهُ فِي مُقَابِلِ النَّفَقَةِ الْإِنْفَاقَ بِالرُّكُوبِ أَوْ شُرْبِ اللَّبَنِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ قَدْرُ ذَلِكَ أَوْ قِيَمَتُهُ عَلَى قَدْرِ عَلَيْهِ.

وَقَوَّى هَذَا الْقَوْلَ فِي الشَّرْحِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْحَدِيثِ

بِمَا لَمْ يَقْعُدْ بِهِ الشَّارِعُ وَإِنَّمَا قَيْدُهُ بِالضَّائِبِ الْمُتَصَدِّقِ مِنَ الْأَدَلَّةِ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ فِي يَدِهِ لغيرِهِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهَا بِنَيْتِ الرُّجُوعِ عَلَى الْمَالِكِ وَلَهُ أَنْ يُوجِرَهَا أَوْ يَتَصَرَّفَ فِي لَبْنِهَا فِي قِيَمَةِ الْعَلْفِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ فَلَا رُجُوعَ بِمَا انْفَقَ وَيُلْزِمُهُ غَرَامَةُ الْمُنْفَعَةِ وَاللَّبَنِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ أَوْ كَانَ يَتَصَرَّفُ الْخِيَوَانُ بِمَدَّةِ الرُّجُوعِ فَلَهُ أَنْ يُنْفَقَ وَيَرْجَعَ بِمَا انْفَقَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ فَتَخْصُ بِحَدِيثِ الْكِتَابِ.

٥- الرهن له غنمه وعليه غرمه

٨١٩- -- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا

يَغْلِقُ الرُّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٧/٣) وَالْحَاكِمُ (٥١/٢)، وَرَجَّاهُ نَقَّاشٌ، إِلَّا أَنَّ الْمُخْفُوطَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٨٦، ١٨٧) وَغَيْرِهِ إِسْنَانُهُ

(وَعَنْهُ) أَبِي أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ): «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْلِقُ» بِفَتْحٍ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَغَيْرِ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ وَلَا مِ مَقْرُونَةٍ وَقَافٍ.

يُقَالُ: غَلَقَ الرُّهْنُ إِذَا خَرَجَ عَنْ مَلِكِ الرَّاهِنِ وَاسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ بِسَبَبِ عَجْزِهِ عَنْ آدَاءِ مَا رَهْنَهُ فِيهِ وَكَانَ هَذَا عَادَةً الْعَرَبِ فَتَهَاكُمُ النَّيُّ

(«الرُّهْنُ مِنَ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ لَهُ غَنَمُهُ» زِيَادَتُهُ (وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ) هَلَاكُهُ وَنَفَقَتُهُ

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَرَجَّاهُ نَقَّاشٌ إِلَّا أَنَّ الْمُخْفُوطَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِسْنَانُهُ

قَالَ الْخَافِضُ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ «لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» قَبِيلٌ هِيَ مُدْرَجَةٌ مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَرَفَعَهَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَمَعَمَّرٌ وَغَيْرُهُمَا مَعَ كَوْنِهِمْ أَرْسَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى اخْتِلَافٍ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَوَقَفَهَا غَيْرُهُمْ وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ هَذَا الْحَدِيثَ فَجَوَّدَهُ وَيَبِينُ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ قَوَّى أَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِ.

وَمَعْنَى «يَغْلِقُ» لَا يَسْتَحْقُّهُ الْمُرْتَهِنُ إِذَا عَجَزَ صَاحِبُهُ عَنْ

فَكَهْ.

٧- كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رَبَا

٨٢١- وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رَبَا».

رواه البخاري بن أبي أسامة (رواه الحارث) (٤٣٦) وإسناده ساقط.

وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عن البيهقي (٣٥٠/٥)

وأخر موقوف عن عبد الله بن سلام عن البخاري (٣٨١٤)

(وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رَبَا». رواه الحارث بن أبي أسامة وإسناده ساقط) لأن في إسناده سواد بن مضعب الهمداني المؤذن الأعمى وهو متروك

(وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عن البيهقي) أخرجه البيهقي في المعرفة (٣٨١٤) بلفظ «كُلُّ قَرْضٍ جَرُّ مَنْفَعَةٍ فَهُوَ رِبَا» من وجوه الربا

(وأخر موقوف عن عبد الله بن سلام عن البخاري) حديث (٣٨١٤) لم أجده في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبة المصنف في التلخيص (٣٩/٣) إلى البخاري بل قال: إنه رواه البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٩/٥، ٣٥٠) عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم انتهى. فلز كان في البخاري لما أفضل نسبته إليه في التلخيص (٣٩/٣).

والحديث بعد صحيح لا بد من التوفيق بينه وبين ما تقدم وذلك بأن هذا محمول على أن المنفعة مشروطة من القرض أو في حكم المشروطة.

وأما لو كانت تبرعاً من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيراً مما أخذه

٦- الحديث على قضاء الدين بأحسن منه

٨٢٠- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَةً، فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً».

(رواه مسلم) (١٦٠٠)

وهو من أحاديث باب القرض، والأحاديث في فضله والحديث عليه كثيرة

(وعن أبي رافع «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا» بفتح الموحدة وسكون الكاف: الصغير من الإبل «فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَةً قَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا» هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة وتبني رباعيته

(فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسَ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً» رواه

مسلم)

تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جوازه

وأنه يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجرة من الذي عليه وأن ذلك من مكارم الأخلاق الحمودة عرفاً وشرعاً ولا يدخل في القرض الذي يجر نفعاً لأنه لم يكن مشروطاً من المقرض وإنما ذلك تبرع من المستقرض.

وظاهره العموم للزيادة عدداً أو صفه.

وقال مالك الزيادة في العدد لا محل.

(«عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مُرسلاً).

وقد وصله أبو داود من طريق أخرى (٣٥٢٢) فيها
إسماعيل بن عياش لأنها من روايته عن الشاميين، وروايتها
عنهم صحيحة

(بلفظ: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ
الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعِيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ مَاتَ
الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْفَرَمَاءِ» ووصله البيهقي وضعفه
تبعاً لأبي داود)

قد راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفاً للرواية
هذه بل قال في هذه الرواية بعد إخراجها لها من طريق مالك:
وحدث مالك أصح.

يُرِيدُ أَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّتِي
سَاقَهَا أَبُو دَاوُدَ فِيهَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلْ مَنْ
تَوَفَّى وَعِنْدَهُ سِلْعَةٌ رَجُلٍ بَعِيْهَا لَمْ يَقْضِ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئاً
فَصَاحِبُ السِّلْعَةِ أَسْوَأُ الْفَرَمَاءِ فِيهَا» وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ
عَلَى هَذَا بَشِيْءٍ.

(ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة) بفتح
الحاء المعجمة وسكون اللام ودالٍ مُهْمَلَةٍ.

(قال: «أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ فَقَالَ:
لَأَقْضِيَنَّ لَكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ
رَجُلٌ مَتَاعَهُ بَعِيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ
وَضَعَفَ أَيْضاً هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ)

سَكَتَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَقَدْ رَاجَعْتُ سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ فَلَمْ أَجِدْ
فِيهَا تَضَعِيفاً لِرِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ بَلْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ رِوَايَةِ
حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرْسَلَةِ الَّتِي سَاقَ لَفْظَهَا
الْمُصَنِّفُ هُنَا بِلَفْظِ «إِنَّمَا رَجُلٌ» إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ قَالَ الشَّامِيُّ رِوَايَةُ
عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ أَوَّلَى مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ هَذِهِ

قال: لأنها موصولة جمع فيها النبي ﷺ بين الموت
والإنفلاس

قال: وحدث ابن شهاب - يُرِيدُ بِهِ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
عبد الرحمن المذكورة - مُتَقَطِّعٌ.

٨- كتاب التّفليس والحجر

هوَ لُغَةٌ: مُصَدَّرٌ فَلَسْتُهُ نَسَبْتُ إِلَى الْإِفْلَاسِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ
أَفْلَسَ أَيَّ صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا يَمْلِكُ فِيهَا فِلْساً

(والحجر) لُغَةٌ: مُصَدَّرٌ حَجَرَ أَيَّ مَنَعَ وَضَيَّقَ
وشرعاً: قول الحاكم للمدين: حجرت عليك التصرف في
مالك.

١- المال عند المفلس صاحبه أحق به

٨٢٢- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ
أَذْرَكَ مَالَهُ بَعِيْهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ
مِنْ غَيْرِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٠٢)، مسلم (١٥٥٩)]

ورواه أبو داود (٣٥٢٠) ومالك [الموطأ (ص ٤٢٠، ٤٢١)] من
رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مُرسلاً بلفظ: «إِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ
الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بَعِيْهِ، فَهُوَ أَحَقُّ
بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْفَرَمَاءِ».

ووصله البيهقي (٤٧/٦)، وضعفه تبعاً لأبي داود [نحت (٣٥٢٢)].

ورواه أبو داود (٣٥٢٣) وابن ماجه (٢٣٦٠) من رواية عمر بن خلدة
قال: «أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ لَكُمْ
بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بَعِيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ
بِهِ»

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٠/٢، ٥١)، وَضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَفَ أَيْضاً هَذِهِ
الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ

(عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام
المخزومي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة روى عنه
الشعبي والزهري

(عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بَعِيْهِ» لَمْ يَنْغَيِّرْ بَصْنَةً مِنَ الصَّنَافِتِ وَلَا بَزِيَادَةً
وَلَا تَقْصَانِ

وساق في ذلك كلاماً كثيراً يرجح به رواية عمر بن خلدة
فليظنر هذا الحديث اشتمل على مسائل:

(الأولى) أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شرأه منه وقد
أفلس فإنه أحق بمتاعه من سائر الغرماء فيأخذه إذا كان له
غرماء وعموم قوله «من أدرك ماله» يعلم من كان له مال عند
الآخر بقرض أو بيع، وإن كان قد وردت أحاديث مصرية
بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان (٥٠٣٧، ٥٠٣٨)،
وغيرهما الحديث بلفظ «إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي
عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء»

فقد عرفت في الأصول أن الخاص الموافق للعالم لا
يخصص العام إلا عند أبي ثور وقد زعموا ما ذهب إليه من
ذلك.

ولذلك ذهب الشافعي وآخرون إلى أن القرض أولى بماله
في القرض كما أنه أولى به في البيع.

وذهب غيره إلى أنه يختص ذلك بالبيع للتصريح به في
أحاديث الباب لكن قد عرفت أن ذلك لا يخص عموم حديث
الباب.

(المسألة الثانية) أفاد قوله «بعينه» أنه إذا وجدته.

وقد تغير بصفة من الصفات أو بزيادة أو نقصان فإنه ليس
صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء.

وقد اختلف العلماء في ذلك.

فذهب الهادي والشافعي إلى أنه إذا تغيرت صفته بعيب
فللبائع أخذه ولا أرش له وإن تغير بزيادة كان للمشتري غرامة
تلك الزيادة وهي ما انفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد
للمشتري ولو كانت متصلة لأنها إنما حدثت في ملكه ويلزم له
قيمة ما لا حد لبقائه كالشجرة إذا غرسها، وإبقاء ما له حد بلا
أجرة كالزرع، وكذلك إذا نقصت العين فله أخذ الباقي بمحضه
من الثمن.

والحديث يتناول له لأن الباقي مبيع باقي بعينه.

(المسألة الثالثة) دل لفظ أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل أن
البائع إذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع

المبيع بل يكون أسوة الغرماء وبهذا أخذ جمهور العلماء
وعند الهادي وهو راجح قول الشافعي أنه لا يصير
البائع يقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء بل البائع أولى به.

وكان الشافعي ذهب إلى هذا لأنه لم يصح الحديث عنده
بل قال: إنه منقطع فمن قال بصحة الحديث وأنه موصول قال
بما قاله الجمهور ومن لا فلا.

وفي وصلي وعديو خلاف منهم من رجح إرساله وهم
أكثر الحفاظ.

(المسألة الرابعة) قوله «فإن مات المشتري فصاحب المتاع
أسوة الغرماء» فيه حذف تقديره: فتتاع صاحب المتاع أسوة
الغرماء. وهذا دال على التفرقة بين الموت والإفلاس. وإلى
التفرقة بينهما ذهب مالك وأحمد عملاً بهذا الرواية قالوا: لأن
الميت برئت ذمته وليس للغرماء عمل يرجعون إليه فاستوتوا في
ذلك بخلاف الفليس وسواء خلف الميت وفاء أو لا

وذهب الهادي إلى أنه إذا خلف وفاء فليس البائع أولى
بمتاعه بل يسلم الورثة الثمن من التركة، وحجتهم أنه قد ورد
في حديث أبي بكر بن عبد الرحمن زيادة لفظ «إلا إن ترك
صاحبها وفاء»

لكن قال الشافعي يَحْتَمَلُ أن الزيادة من رأي أبي بكر بن
عبد الرحمن، وقربة الاختمال أن الذين وصلوه عنه لم يذكروا
قضية الموت وكذلك الذين رَوَوْه عن أبي هريرة.

وذهب الشافعي إلى أنه لا فرق بين الموت والإفلاس وأن
صاحب المتاع أولى بمتاعه لعموم «من أدرك ماله عند رجلي» -
الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والإفلاس والتفرقة
بينهما برواية أبي بكر بن عبد الرحمن.

وقوله فيها (لأن مات لصاحب المتاع أسوة الغرماء) غير
صحيحة لأن الحديث مرسل لم يصح وصله فلا يعمل به بل في
رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت والإفلاس وهو حديث
حسن يحتاج بمثله.

٨٢٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِي الْوَاجِدُ يُجَلُّ عِزُّهُ

وَعُقُوبَتُهُ».

٢- ليس للدائن على المفلّس من سبيل

٨٢٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ:

«أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارٍ ابْتَاعَهَا، فَكَثَرَ دَيْنُهُ، فَأَفْلَسَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ. فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَقَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٦).

تَقَدَّمَ [برقم (٨٠٣)] الْكَلَامُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ جَابِرٍ.

وَقَوْلُهُ «فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ» بَأَنَّ هَذَا عَلَى جِهَةِ الِاسْتِحْبَابِ وَالْحَثِّ عَلَى جَبْرِ مَنْ حَدَثَ عَلَيْهِ حَادَثٌ.

وَبِذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ «وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ غَيْرَ مَضْمُونَةٍ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَضْمُونَةً لَقَالَ: وَمَا بَقِيَ فَنظَرَةٌ إِلَى مِيسَرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا إِذِ الدَّيْنُ لَا يَسْقُطُ بِإِعْسَارِ الْمَدِينِ، وَإِنَّمَا تَسَاخَرُ عَنْهُ الْمَطَالِبَةُ فِي الْحَالِ وَمَتَى أَيْسَرَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

٣- يُعْطَى الدَّائِنُ مِنَ الْمَفْلُوسِ مَتَاعُهُ

٨٢٥- وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٣٠/٤)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٨/٢).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسِلاً [المراسيل] (١٧١)، وَرَوَّجَهُ

(وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ) اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَمَاءُ عَبْدُ

الرُّزَّاقِ

(عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ عَنْ دَيْنٍ كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسِلاً وَرَوَّجَهُ) قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: الْمُرْسَلُ أَصَحُّ مِنَ التَّصْلِيلِ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الْأَحْكَامِ: هُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ كَانَ ذَلِكَ فِي

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٨) وَالنَّسَائِيُّ (٣١٦/٧)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ رَكَ الاسْتِعْرَاضَ، بَابُ (١٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٥٠٨٩).

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ رضي الله عنه) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ تَابِعِي سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرَهُ عَنْ أَبِيهِ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي) بِفَتْحِ اللَّامِ ثُمَّ مَثْنَاءُ تَحِيَّةٍ مُشَدَّدَةٌ مُصَدَّرٌ لَوْ يُلَوَّى أَيْ مِثْلُ أَصِيفَ إِلَى فَاعِلِيهِ وَهُوَ (الوَاجِدُ) بِالْجَمِّ يَعْنِي مِنَ الْوَجْدِ بِالضَّمِّ أَيْ الْقُدْرَةِ

(يَجِلُّ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ (عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ) وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/٤). وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٢٧) وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٥١/٦) وَفَسَّرَ الْبُخَارِيُّ رَكَ الاسْتِعْرَاضَ، تَحْتَ بَابِ (١٣) حُلَّ الْعَرَضِ بِمَا عَلَّقَهُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: يَقُولُ: مِثْلِي وَعُقُوبَتُهُ حِسْبُهُ وَهُوَ دَلِيلٌ لِزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ يُحِبُّ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ.

وَأَجَازَ الْجُمْهُورُ الْحَجَرَ وَبَيْعَ الْحَاكِمِ عَنْ مَالِهِ وَهَذَا أَيْضاً دَاخِلٌ تَحْتَ لَفْظِ عُقُوبَتِهِ لَا سِيَّمَا وَتَفْسِيرُهَا بِالْحَبْسِ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ. وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ مِثْلِ الْوَاجِدِ وَلِذَا أُبَيِّحَتْ عُقُوبَتُهُ وَإِنَّمَا ائْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَبْلُغُ إِلَى حَدِّ الْكِبِيرَةِ فَيَفْسُقُ وَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ بِمِثْلِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَمْ لَا؟ فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَفْسُقُ بِذَلِكَ وَائْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَا يَفْسُقُ بِهِ

فَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ: إِنَّهُ يَفْسُقُ بِمِثْلِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَمَا فَوْقَ قِيَاساً عَلَى نَصَابِ السَّرْقَةِ وَفِي كَلَامِ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَقْضِي بَأَنَّهُ يَفْسُقُ بِدُونِ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ ذَهَبَتْ إِلَى هَذَا الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَدَّدُوا فِي اشْتِرَاطِ التَّكْرَارِ.

وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ اشْتِرَاطُهُ.

ثُمَّ يَدُلُّ بِمُفْهَوْمِهِ عَلَى أَنَّ مِثْلَ غَيْرِ الْوَاجِدِ وَهُوَ الْمَعْسُورُ لَا يُحِلُّ عَرْضُهُ وَلَا عُقُوبَتُهُ، وَالْحُكْمُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ وَهُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَنظَرَةٌ إِلَى مِيسَرَةٍ» [البقرة: ٢٨٠].

سنة تسع وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ لَنَا فَقَالَ «لَيْسَ لَكُمْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ».

وأخرجه البيهقي (٥٠/١) من طريق الواقدي.

وزاد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْيَمَنِ لِيَجْبِرَهُ»

والحديث دليل على أَنَّهُ يَجْبِرُ الْحَاكِمُ عَلَى الْمَدِينِ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ وَيَبِيعُهُ عَنْهُ لِقَضَاءِ غُرْمَائِهِ، والقول بأنه حِكَايَةُ فَعْلٍ غَيْرِ صَحِيحٍ فَإِنَّ هَذَا فَعْلٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَقْوَالٍ تَصَدَّرُ عَنْهُ ﷺ يَجْبِرُ بِهَا تَصَرُّفَهُ وَالْفَاطَظُ يَبِيعُ بِهَا مَالَهُ وَالْفَاطَظُ يَقْضِي بِهَا غُرْمَاءَهُ وَمَا كَانَ بِهَذِهِ الثَّابِتَةِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ حِكَايَةُ فَعْلٍ إِنَّمَا حِكَايَةُ الْفَعْلِ مِثْلُ حَدِيثِ «خَلَعَ نَعْلَهُ فَخَلَعُوا نَعَالَهُمْ» (تهدم برقم ٢٠٥) كما لَا يَخْفَى

وظاهر الحديث أَنَّ مَالَهُ كَانَ مُسْتَغْرَقًا بِالذَّيْنِ فَهَلْ يَلْحَقُ بِهِ مَنْ لَمْ يَسْتَغْرِقْ مَالَهُ فِي الْحَجْرِ وَالْبَيْعِ عَنْهُ كَالْوَاكِدِ إِذَا مَطَّلَ. اختلف العلماء في ذَلِكَ.

فَقَالَ جُمْهُورُ الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيُّ إِنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ فَيَحْجَرُ عَلَيْهِ وَيَبَاعُ مَالَهُ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْمُقْتَضَى لِلذَّيْنِ وَهُوَ عَدَمُ الْمَسَارَعَةِ بِقَضَاءِ الذَّيْنِ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْحَنَفِيُّ: إِنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ فَلَا يَحْجَرُ عَلَيْهِ وَلَا يُبَاعُ عَنْهُ بَلْ يَجِبُ حِسَبُهُ حَتَّى يَقْضَى دَيْنُهُ لِحَدِيثِ «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» (إحمد ٥/٧٢) لقوله تعالى «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ» (النساء: ٢٩) ومقتضى الحجر والبيع إخراج المال من غير طيبة من نفسه ولا رضا.

(والجواب) عَنْهُ بَأَنَّ الْحَدِيثَ وَالْآيَةَ عَامَانِ خُصَّصَا بِحَدِيثِ مُعَاذٍ لَا يَتِمُّ لِأَنَّ حَدِيثَ مُعَاذٍ لَيْسَ إِلَّا فِي الْمُسْتَغْرَقِ مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِهِ وَهُوَ الْوَاجِدُ الْمَاطِلُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمَا خُصَّصَا بِقِيَاسِ الْمَاطِلِ الْوَاجِدِ عَلَى مَنْ اسْتَغْرَقَ دَيْنَهُ مَالَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَدَمُ نُهُوضِ الْقِيَاسِ.

نعم في حديث «لِيَ الْوَاجِدِ يَحِلُّ عِرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ» دليل على أَنَّهُ يَحْجَرُ عَلَيْهِ وَيَبَاعُ عَنْهُ مَالَهُ فَإِنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ مَفْهُومِ الْعُقُوبَةِ، وَتَفْسِيرُهَا بِالْحَبْسِ فَقَطْ مُجَرَّدُ رَأْيٍ مِنْ قَائِلِهِ.

هَذَا وَقَدْ حَكَّمَ عُمَرُ فِي أَسْفَعِ جُهِنَةٍ كَحْكْمِهِ ﷺ فِي مُعَاذٍ فَأَخْرَجَ مَالِيكَ (الموطأ ص ٤٨١) بِسَنَدٍ مُنْقَطِعٍ وَرَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ فِي «غَرَائِبِ مَالِيكَ» بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُهِنَةِ كَانَ يَشْتَرِي الرُّوَّاحِلَ فَيُغَالِي فِيهَا فَيَسْرِعُ الْمَسِيرَ فَيَسْبِقُ الْحَاجُّ فَاظْلَسَ فَرَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّ الْأَسْفَعَ أَسْفَعُ جُهِنَةٍ قَدْ رَضِيَ مِنْ دَيْنِهِ وَأَمَاتِهِ أَنْ يُقَالَ سَبَقَ الْحَاجُّ - وَفِيهِ - إِلَّا أَنَّهُ أَدَانَ مُعْرَضًا فَاصْبِرْ وَقَدْ دِينَ بِهِ - أَيُّ أَحَاطَ بِهِ الذَّيْنُ - فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا بِالْغَدَاةِ فَتَقْسِمْ مَالَهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ وَلِإِكْمِ وَالذَّيْنِ فَإِنَّ أَوَّلَهُ هُمْ وَآخِرُهُ حَرْبٌ انْتَهَى.

وَأَمَّا قِصَّةُ جَابِرٍ مَعَ غُرْمَاءِ أَبِيهِ (البخاري ٢٣٩٥) وَهِيَ أَنَّهُ لَمَّا قُتِلَ أَبُوهُ فِي أَحَدٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَاسْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ خَاتِمِي وَيُخَلِّلُوا أَبِي فَلَمْ يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ خَاتِمِي وَقَالَ: سَتَنْدُو عَلَيَّكَ فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبَرَكَةِ فَجَذَذَتْهَا فَقَضَيْتَهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا»

فَإِنَّ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ انْتِظَارَ الْعَلُوِّ وَالْتِمَاسَ مِنْهَا لَا يُعَدُّ مَطْلًا

قِيلَ: وَيُؤْخَذُ مِنْهَا أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ دَخْلٌ يُنْظَرُ إِلَى دَخْلِهِ وَإِنْ طَالَتْ مُدَّتُهُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ وَالْقَصِيرَةِ فِي حَقِّ الْأَدَمِيِّ وَمَنْ لَا دَخْلَ لَهُ لَا يُنْظَرُ وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ لِأَهْلِ الذَّيْنِ نَعَمْ وَأَمَّا الْحَجْرُ عَلَى الْبَالِغِ لِسَفْوٍ وَسَوْءٍ تَصَرُّفِهِ فَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَلَمْ يَقُلْ بِهِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَلَا أَبُو حَنِيفَةَ وَبَوَّبَ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٦١/٦) بَابُ الْحَجْرِ عَلَى الْبَالِغِينَ بِالسَّفْوِ وَذَكَرَ فِيهِ بِسَنَدِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ اشْتَرَى أَرْضًا بِسِتْمِائَةِ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ فَهَمَّ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ أَنْ يَحْجِرَا عَلَيْهِ قَالَ: فَلَقِيتُ الرَّبِيرَ فَقَالَ: مَا اشْتَرَى أَحَدٌ بِيَعًا أَرْخَصَ ثَمًّا اشْتَرَيْتُ قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْحَجْرَ قَالَ: لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَالًا لَشَارَكْتُكَ قَالَ: فَإِنِّي أَقْرَضُكَ نِصْفَ الْمَالِ قَالَ: فَإِنِّي شَرِيكُكَ فَاتَّاهُمَا عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ وَهُمَا يَتَرَاوَضَانِ قَالَا: مَا تَرَاوَضَانِ فَذَكَرَا لَهُ الْحَجْرَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: أَتَحْجِرَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَا شَرِيكُهُ قَالَ: لَا لِعَمْرِي قَالَ: فَإِنِّي شَرِيكُهُ.

وَلِي رَوَايَةٌ قَالَ عُثْمَانُ: كَيْفَ أَحْجَرُ عَلَى رَجُلٍ فِي بَيْعٍ

شريكه فيه الزَّبير

«فَلَمْ يَرَبِّي بَلَّغَتْ» وناقش في الاستدلال به على بعض المتأخرين قائلًا: إن الإذن في الخروج للحرب يدور على الجلادة والأهلية فليس له في ردِّه دليل على أنه لأجل عدم البلوغ، وفهم ابن عمر ليس بحجة

(قلت) وهو احتيال بعيد والصحابي أعرف بما رواه.

وليه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع والقول بأنها سنة خمس يردُّه هذا الحديث ولأنهم اجتمعوا أن أحدا كانت سنة ثلاث

٨٢٧- وَعَنْ عَطِيَّةِ الْقُرْظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَيْتُ قَتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خَلَى سَبِيلَهُ، فَكَتَتَ مِنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَى سَبِيلِي».

رواه الأربعة [أبو داود (٤٤٠٤)، الترمذي (١٥٨٤)، النسائي (١٥٥٦)، ابن ماجه (٢٥٤١)]، وصححه ابن حبان (٤٧٨٠) والحاكم (١٢٣/٢)، وقال: على شرط الشيخين.

(وعن عطية القرظي رضي الله عنه) بضم القاف فراء نسبة إلى بني قريظة

(قال «عرضنا على النبي ﷺ يوم قريظة فكان من أتيت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي» رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين وهو كما قال إلا أنهما لم يخرجوا لعطية.

والحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البلوغ فتجري على من أتت أحكام المكلفين ولعله إجماع.

٥- المرأة لا تعطي إلا بإذن زوجها

٨٢٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وفي لفظ «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا

قال الشافعي: فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلا لقال: لا يحجر على بالغ وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر ثم ساق حديث عائشة [البهقي: ٦١/٦] وإرادة عبد الله بن الزبير الحجر عليها وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف، ويستدلُّ له بالحديث الصحيح (خ (١٤٧٧)) وهو النهي عن إضاعة المال فإن السقفة يضيعه بسوء تصرفه فيجب الإنكار عليه بحجره عنه

قال النووي: والصغير لا ينقطع عنه حكم الثم بمجرد علو السن ولا بمجرد البلوغ بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله

وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط.

٤- من بلغ خمس عشرة سنة صار له حكم الرجال

٨٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي».

متفق عليه [البخاري (٤٠٩٧)، مسلم (١٨٦٨)]

وفي رواية للنسائي (٥٤/٦) [بنحوه]: فلم يجزني ولم يربي بَلَّغَتْ. وصححه ابن خزيمة.

وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره.

ومعنى قوله «لم يجزني» لم يجعل لي حكم الرجال المتقاتلين في إيجاب الجهاد علي وخروجه معه.

وقوله «فأجازني» أي رأيي فيمن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج إليه.

وليه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفاً بالغا له أحكام الرجال ومن كان دونها فلا ويدلُّ له قوله

مَلَكَ زَوْجَهَا عَصَمَتَهَا.

رواه أحمد (٢٢١/٢) وأصحاب السنن (ابن داود (٣٥٤٦)، النسائي (٢٧٨/٦)، ابن ماجه (٢٣٨٨))، وصححه الحاكم (٤٧/٢).

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال «لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها»).

قال الخطابي: حملهُ الأكثرُ على حُسْنِ العشرة واستِطابة النفس أو يُحملُ على غير الرّشيدة وقد ثبت «عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلنِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَلْقِي الْقُرْطِ وَالْخَاتَمِ وَبِلَالٍ يَتْلِفَاهُ بِرِدَائِهِ» وَهَذِهِ عَطِيَّةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ. انْتَهَى

وهذا مذهب الجمهور مستندين بمفهورات الكتاب والسنة ولم ينهت إلى معنى الحديث إلا طائفة فقال إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مَرْجُوعَةً إلا فيما أذن لها فيه الزوج وقب مالك إلى أن تصرفها من الثلث.

٦- من تحل له المسألة

٨٢٩- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ».

رواه مسلم (١٠٤٤) وقدم برقم (٦١١).

(وعن قبصة بفتح القاف لموحدة فمشاة تحية فصاد مهملة ابن مخرق) بضم الميم فخاء معجمة فراء مكسورة

(قال قال رسول الله ﷺ «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ رَجُلٍ تَحْمِلُ حَمَالَةً» بفتح الحاء المهملة وتخفيف الميم «فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ

جَائِحَةٌ اجْتَاَحَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ» رواه مسلم) قد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل إعادته هنا أن الرجل الذي تحمل حمالة قد لزمه دين، فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه بل يُترك حتى يسأل الناس فيضي دينه وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال.

وفي الميزان عن ابن حبان له عن أبيه عن جدّه نسخة موضوعة.

٩- كتاب الصلح

قد قسم العلماء الصلح أقساماً:

وقال الشافعي وأبو داود هو ركن من أركان الكذب

واغتنر المصنف عن الترمذي بقوله (وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة) فيه مسألان:

صلح المسلم مع الكافر

والصلح بين الزوجين

والصلح بين الفتنه الباغية والعدالة

والصلح بين المتقاضين

والصلح في الجراح كالغفر على مال

الأولى في أحكام الصلح وهو أن وضعه مشروط فيه المراضة لقوله «جائز» أي أنه ليس بحكم لازم يقضي به وإن لم يرض به الخصم وهو جائز أيضاً بين غير المسلمين من الكفار فتعتبر أحكام الصلح بينهم.

وإنما خص المسلمون بالذكر لأنهم المعتبرون في الخطاب المتقارون لأحكام السنة والكتاب.

والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح.

١- الصلح جائز والمسلمون عند شروطهم

٨٣٠- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَرْزَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً حَرَمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَ حَرَاماً وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطاً حَرَمَ حَلَالاً، أَوْ أَحَلَ حَرَاماً».

رواه الترمذي وصححه (١٣٥٢)، وأنكروا عليه، لأن رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف، وكأنه اغتره بكثرة طرقه.

وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة (٥٠٩١) رضي الله تعالى عنه

(عن عمرو بن عوف المرزبي رحمه الله أن رسول الله ﷺ قال «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون») وفي لفظ لأبي داود (٣٥٩٤) ولفظه: المسلمون، من حديث أبي هريرة «والمؤمنون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً» رواه الترمذي وصححه وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف) كذب الشافعي وتركه أحمد

والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار بل من الصلح مع سكوت المدعى عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لأن الزبير لم يكن عالماً بالحق الذي له حتى يدعيه بالصلح بل هذا أول التشريع في قدر السبق والتحقق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا وأما بعد إبانة الحق للخصم فإنما يطلب من صاحب الحق أو يترك لخصمه بعض ما يستحقه.

ولى جواز الصلح على الإنكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الهاديون والشافعي، وقالوا: لا يصح الصلح مع الإنكار.

ومعنى عدم صحته أن لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح وذلك حيث يدعي عليه آخر عيناً أو ديناً فيصالح ببعض العين أو الدين مع إنكار خصمه فإن الباقي لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله ﷺ «لا تجل مال امرئ مسلم إلا

بَطْنِيَّةٍ مِنْ نَفْسِهِ» [أحمد (٧٢/٥)].

وقوله تعالى «عَنْ تَرَاضٍ» [النساء: ٢٩].

واجب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي

(قلت) الأولى أن يقال إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه جاز له قبض ما صولح عليه وإن كان خصمه منكراً، وإن كان يدعي باطلاً فإنه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صولح به والمدعي عليه إن كان عنده حق يعلمه وإنما يتكرر لغرض وجب عليه تسليم ما صولح به عليه، وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق جاز له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذنته، وحرم على المدعي أخذه

وهذا يجمع الأدلة فلا يقال: الصلح على الإنكار لا يصح ولا أنه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه.

(المسألة الثانية) ما أفادها قوله «وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» - أي ثابتون عليها واقفون عندها.

وفي تعديته «على» ووصفهم بالإسلام أو الإيمان دلالة على علو مرتبتهم، وأنهم لا يخلون بشروطهم.

وفيه دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما استثناه في الحديث.

وللمفرضين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يصح ولا يلزم ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسطة بعلل ومناسبات وللبخاري في كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة.

وقوله «إلا شرطاً حرم خلافاً» وذلك كاشتراط البائع أن لا يطاء الأمة «أو أحل حراماً» مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم الله عليه وطأها.

٢- لا يمنع جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ

٨٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ ثُمَّ

يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ».

نُتَقِلُ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٦٣)، مسلم (١٦٠٦)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: لا يمنع يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهي

(جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً) بالإفراد وفي لفظ «خشبة» بالجمع

(في جداره) ثم يقول أبو هريرة: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَأَرْمِيَنَّ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ) بالتاء جمع كَيْفَ (نُتَقِلُ عَلَيْهِ)

وفي لفظ أبي داود (٣٦٣٤) «فَنَكَسُوا رُؤُوسَهُمْ» ولاحد (٢٤٠/٢) حين حدثهم بذلك فطاطنوا رؤوسهم.

والمراد المخاطبون وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان فإنه كان يستخلفه فيها فالمخاطبون ممن يجوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة.

وقد روى أحمد (٣١٣/١) وعبد الرزاق من حديث ابن عباس «لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره»

والحديث فيه دليل على أنه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره وأنه إذا امتنع عن ذلك أجبر لأنه حق ثابت لجاره.

والى هذا ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما عملاً بالحديث.

وذهب إليه الشافعي في القديم، وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة

وقال الشافعي: إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة: وهو فيما رواه مالك [الموطأ] (ص ٤٦٤) بسند صحيح: أن الضحالك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجربو في أرض لمحمد بن مسلمة فامتنع فكلّمه عمر في ذلك فلم يوافق: قال: والله لتمرن به ولو على بطيك؛ وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة وعمته عمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه.

وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة
إشارة إلى تاويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التنزيه كما
هو قول الشافعي في الجديد

ويرد عليه أنه إنما يحتاج إلى التأويل إذا تعدد الجمع وهو
هنا ممكن بالتخصيص، فإن حديث أبي هريرة خاص وتلك
الأدلة عامة كما عرفت وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة
كأخذ الزكاة كرهاً وكالشفعة وإطعام المضرط ونفقة القريب
المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك
برضاها فإنها تؤخذ منه كرهاً، وغرر الخشب منها على أنه مجرد
انتفاع والعين باقية.

وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز أن يضع خشبة إلا بإذن
جاريه فإن لم ياذن لم يجوز.

قالوا: لأن أدلة «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبته» من
نفسه تمنع هذا الحكم فهو للتنزيه.

وأجيب عنه بما قال البيهقي: لم نخذ في السنن الصحيحة ما
يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يتكر أن يخصها.

وقد حملها الراوي على ظاهره من التحريم وهو أعلم
بالمراد بدليل قوله «مالي أراكم عنها معرضين» فإنه استتكار
لإعراضهم دال على أن ذلك للتحريم.

قال الخطابي: معنى قوله «بين أكتافكم» إن لم تقبلوا هذا
الحكم وتعملوا به راضين. لأجلها أي الخشب على رقابكم
كارهين: قال: وأراد بذلك المبالغة

(قلت) والذي يتبادر أن المراد لأمرين بها أي هذه السنة
الأمور بها بينكم بلاغاً لما تحمّلته منها وخروجاً عن كثرتها وإقامة
الحجة عليكم بها.

٣- تحريم مال المسلم إلا بطيب نفس

٨٣٢- وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال:
قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرئ أن يأخذ
عصاً أخيه بغير طيب نفس منه».

رواه ابن حبان (٥٩٧٨) والحاكم في صحيحتهما.

وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه.

أخرج الشيخان البخاري (٢٤٣٥) ومسلم (١٧٢٦) من حديث عبد
الله بن عمر من حديث عمر «لا يخلين أحد مائبة أحد بغير
إذنه».

وأخرج أبو داود (٥٠٠٣) والترمذي (٢١٦٠)
والبيهقي (١٠٠/٦) من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن
أبيه عن جده بلفظ «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعياً ولا جاداً»
والأحاديث دالة على تحريم مال المسلم إلا بطيبته من نفسه
وإن قل والإجماع واقع على ذلك.

المدافعة.

والمراد هنا تأخير ما استحقَّ أدائه بغير عذر من قادر على الأداء والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل أنه يجرم على الغني القادر أن يظل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز.

ومعناه على التقدير الثاني أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولى.

ودل الأمر على وجوب قبول الإحالة وحله الجمهور على الاستيجاب ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره، وعلى الوجوب حله أهل الظاهر.

وتقدم البحث في أن المظل كبيرة يفسق صاحبه فلا تكرر.

وإنما اختلفوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بد منه والذي يشعر به الحديث أنه لا بد من الطلب لأن المظل لا يكون إلا معه، ويشمل المظل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد في نفقه عبده.

ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مظل العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم ومن لا يقول بالمفهوم يقول لا يسمى العاجز ماطلاً، والغني الغائب عنه ماله كالمعدوم، ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى يوسر.

قال الشافعي: لو جازت مواخذته لكان ظالماً، والفرص أنه ليس بظالم لعجزه ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقر لم يكن للمختال الرجوع على المحل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرطه الشارع علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوعاً له كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحبه الدين.

وقالت الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان.

وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع

١٠- كِتَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ

يفتح الحاء وقد تكسر.

حقيقتها عند الفقهاء: نقل دين من ذمة إلى ذمة.

واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء.

وقيل: هي عقد إرفاق مستقل ويشترط فيها لفظها ورضا المحل بلا خلاف والمحال عند الأكثر والمحال عليه عند البعض، وتماثل الصفات وأن تكون في الشيء المعلوم.

ومنهم من خصها بما دون الطعام لأنه يبع طعام قبل أن يستوفى.

١- مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمَ

٨٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أُتِيعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُتَيْعَ».

متفق عليه (بخاري ٢٢٨٧)، مسلم (١٥٦٤).

وفي رواية لأحمد (٤٦٣/٢) «وَمَنْ أَحِيلَ فَلْيَحْتَلْ».

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: مَظْلُ الْغَنِيِّ إضافة للمصدر إلى الفاعل أي مظل الغني غريمه، وقيل إلى المفعول أي مظل الغريم للغني).

(ظلم) وبالأولى مطله الفقير.

(وإذا أتيع) بضم الهمزة وسكون المشاء فوقية وكسر

الموحدة

(أحدكم على مليء) مأخوذ من الملاء بالهمزة يقال ملأ الرجل أي صار مليئاً

(فلْيُتَيْعَ) بإسكان المشاء فوقية أيضاً مبني للمجهول كالأول أي إذا أحيل فليحتل (متفق عليه).

دل الحديث على تحريم المظل من الغني، والمظل هو

٢- جَوَازُ تَحْمِيلِ الدِّينِ عَنِ الْمَدِينِ

وَرَوَى الدَّارِقُطِيُّ (٤٧/٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِجَنَازَةٍ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِ الرَّجُلِ وَيَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ فَإِنْ قِيلَ: عَلَيْهِ دَيْنٌ كَفَّ وَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ صَلَّى، فَأَتَى بِجَنَازَةٍ فَلَمَّا قَامَ لِيُكَبِّرَ سَأَلَ: هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ فَقَالُوا: دِينَارَانِ فَعَدَلَ عَنْهُ فَقَالَ عَلِيُّ: هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُمَا فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَكَفَّ اللَّهُ رَهَاتِكَ» - الْحَدِيثُ

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: دَخَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى صَحَّةِ هَذِهِ الْكِفَالَةِ عَنِ الْمَيِّتِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ فِي مَالِ الْمَيِّتِ

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَحْتَمَلَ الرَّاجِبُ غَيْرَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ وَيَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ أَمْرِ الدِّينِ فَإِنَّهُ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُمَا شَفَاعَةٌ وَشَفَاعَتُهُ مَقْبُولَةٌ لَا تُرَدُّ، وَالَّذِينَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالتَّادِيَةِ

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِالظَّاهِرِ مِنَ اللَّفْظِ بَلْ لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ فِي الْإِلْزَامِ بِالْحَقِّ مَنْ تَحَقَّقَ الْفَاطِرُ الْعَقُودِ وَالْإِقْرَارَاتِ.

وَأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى مِنْ عَلَيْهِ الْحُكُومَةُ أَنَّهُ قَصَدَ بِاللَّفْظِ مَعْنَى يَحْتَمِلُ، وَإِنْ بَعْدَ الْاِخْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ وَعُطِفَ «وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ» عَلَى ذَلِكَ ثَمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا الْمَعْنَى الْمُسْتَبْطَ

٣- قَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ الدِّينَ عَنِ الْمَيِّتِ

٨٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِيكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوَفِّيَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٢٢٩٨)، مُسْلِمٌ (١٦١٩).

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (٥٣٧١) «لَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرَكَ وَفَاءً».

٨٣٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «تُوَفِّيَ رَجُلٌ مِنَّا فَعَسَلْنَاهُ وَحَطْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: تُصَلِّيْ عَلَيْهِ؟ فَخَطَا خَطْيً، ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟ فَقُلْنَا: دِينَارَانِ، فَاَنْصَرَفَ، فَتَحْمَلُهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدِّينَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْغَرِيمِ، وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟ قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٤٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٥/٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠٦٤) وَابْنُ خَالَسٍ (٥٨/٢).

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «تُوَفِّيَ رَجُلٌ مِنَّا فَعَسَلْنَاهُ وَحَطْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: تُصَلِّيْ عَلَيْهِ، فَخَطَا خَطْيً، ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟ فَقُلْنَا: دِينَارَانِ فَاَنْصَرَفَ») أَيُّ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

(فَتَحْمَلُهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ الدِّينَارَانِ عَلَيَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْغَرِيمِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مُؤَكَّدٌ لِمُضْمَرِ قَوْلِهِ «الدِّينَارَانِ عَلَيَّ» أَيُّ حَقُّ عَلَيْكَ الْحَقُّ وَثَبَتَ عَلَيْكَ وَكَانَتْ غَرَامًا.

(وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ قَالَ نَعَمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ خَالَسٍ.

وَآخِرُجُهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٩) مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِهِ «ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ» وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٤٣) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣١/٧) وَجَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ «دِينَارَانِ» أَنَّ فِي حَدِيثِ الْكُتَّابِ أَنَّهُمَا كَانَا دِينَارَيْنِ وَشَطْرًا فَمَنْ قَالَ ثَلَاثَةَ جِزْرِ الْكَسْرِ وَمَنْ قَالَ «دِينَارَانِ» الْفَاءُ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ ثَلَاثَةً فَقَضَى قَبْلَ مَوْتِهِ دِينَارًا فَمَنْ قَالَ «ثَلَاثَةً» اعْتَبِرَ أَصْلُ الدِّينِ وَمَنْ قَالَ «دِينَارَانِ» اعْتَبِرَ الْبَاقِي.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا قِصَّتَانِ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا.

وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ إِذَا لَقِيَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: «مَا صَنَعْتَ الدِّينَارَانِ حَتَّى كَانَ آخِرَ ذَلِكَ أَنْ قَالَ قَضَيْتُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْآنَ بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ».

وما لم يكلفه الله إثاء قط؟.

وأجاز الكفالة بالوجوه جماعة من العلماء واستدلوا بأنه عليه السلام كفل في تهمة.

قال: وهو خبر باطل لأنه من رواية إبراهيم بن خنيس بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما.

ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وردّها كلّها بأنّها لا حجة فيها إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غيره، وهذا الأثر قد سرتّها في الشرح.

وفي رواية للبخاري فمن مات ولم يترك ولاءً إيراد المصنف له عقيب الذي قبله إشارة إلى أنه عليه السلام نسخ ذلك الحكم لما فُتِح عليه عليه السلام وأُتسع الحال بتحمّله الديون عن الأموات فظاهر قوله (فعلي قضاءه) أنه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل.

قال ابن بطال: وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعل فيمن مات وعليه دين فإن لم يفعل فالإثم عليه.

وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث: «قيل يا رسول الله وعلى كل إمام بعدك؟ قال: وعلى كل إمام بعدي».

وقد وقع معناه في الطبراني الكبير (٢٤٠/٦) من حديث زاذان عن سلمان قال «أمرنا رسول الله عليه السلام أن نفدي سبائنا المسلمين ونعطي سائلهم ثم قال: من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاة من بعدي في بيت مال المسلمين». وفيه راو متروك ومثمن.

٤- لا كفالة في حد

٨٣٦- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله عليه السلام: «لا كفالة في حد».

رواه التيهي بإسناد ضعيف (٧٧/٦).

وقال: إنه منكر.

وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد.

قال ابن حزم: لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

ومن طريق النظر أن نسال من قال بصححه عن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجهه؟ أتلزمونه غرامة ما على المضمون؟ فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلتزمه قط.

أم تركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه؟.

أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به

١١- كتاب الشركة

٢- الشركة قبل الإسلام

٨٣٨- وَعَنْ «السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ» رحمته الله أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَبْلَ الْبُعْثَةِ. فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٧).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ: السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَعَمَّنْ حَسُنَ إِسْلَامُهُ وَكَانَ مِنَ الْمُعْتَرِينَ عَاشَرَ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ وَكَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ فِي التَّجَارَةِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ قَالَ «مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي كَانَ لَا يُمَارِي وَلَا يُذَارِي».

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٦١/٢).

وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٧): «كَانَتْ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ: وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَهَ كَانَتْ ثَابِتَةً قَبْلَ الْإِسْلَامِ ثُمَّ فَرَزَهَا الشَّارِعُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.

٣- جواز شركة الأبدان

٨٣٩- وَعَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نَصِيبُ يَوْمٍ بِذَرِّهِ» الْحَدِيثُ. رَوَاهُ السَّائِبُ (٥٧/٧).

ثُمَّ أَمَّهُ «فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِدْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ الشَّرْكَهِ فِي الْمَكَاسِبِ وَتُسَمَّى شَرْكَهَ الْأَبْدَانِ وَحَقِيقَتُهَا أَنَّ يُوَكَّلُ كُلُّ صَاحِبَةٍ أَنْ يَقْبَلَ وَيَعْمَلَ عَنْهُ فِي قَدْرِ مَعْلُومٍ وَيَعْنَانِ الصَّنْعَةَ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى صَحَّتِهَا الْهَادِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى عَدَمِ صَحَّتِهَا لِثَبَاتِهَا عَلَى الْغَرَرِ إِذْ لَا يَقْطَعَانِ بِمَحْصُولِ الرِّبْحِ لِتَجْوِيزِ تَعَدُّرِ الْعَمَلِ وَيَقُولُهُ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ حَزْمٍ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا تَجُوزُ الشَّرْكَهَ بِالْأَبْدَانِ فِي شَيْءٍ مِنْ

بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَيَكْسِرُهُ مَعَ سُكُونِهَا وَهِيَ بِضَمِّ الشَّيْنِ: اسْمٌ لِلشَّيْءِ الْمَشْتَرَكِ.

وَالشَّرْكَهُ: الْحَالَةُ الَّتِي تَحْدُثُ بِالْإِخْتِيَارِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وَإِنْ أُرِيدَ الشَّرْكَهُ بَيْنَ الْوَرَثَةِ فِي الْمَالِ الْمُرُوثِ خُلِفَتْ بِالْإِخْتِيَارِ.

وَالْوَكَالَةُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَقَدْ تُكْسَرُ مُصَدَّرٌ وَكُلُّ مُشْدَدٍّ بِمَعْنَى التَّفْوِضِ وَالْحِفْظِ، وَتُخَفَّفُ فَتَكُونُ بِمَعْنَى التَّفْوِضِ

وَهِيَ شَرْعًا: إِقَامَةُ الشَّخْصِ غَيْرَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ مُطْلَقًا وَمَقِيدًا

١- شر الحيانة في الشركة

٨٣٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَهُمَا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٢/٢).

وَأَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَّانِ بِالْجَهْلِ بِمَجَالِ سَعِيدِ بْنِ حِيَّانٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَلَدُهُ أَبُو حِيَّانٍ بْنُ سَعِيدٍ.

لَكِنْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِيَّانٍ فِي الثَّقَاتِ وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ الْحَارِثُ بْنُ شَرِيدٍ.

إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٣٥/٣) بِالْإِرْسَالِ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ وَقَالَ إِنَّهُ الصَّوَابُ.

وَمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ مَعَهُمَا: أَيُّ فِي الْحِفْظِ وَالرَّعَايَةِ وَالْإِمْدَادِ بِمَعُونَتِهِمَا فِي مَالِهِمَا وَإِنْ زَالَ الْبَرْكَهَ فِي تِجَارَتِهِمَا فَإِذَا حَصَلَتْ الْحَيَانَةُ نَزَعَتِ الْبَرْكَهَ مِنْ مَالِهِمَا.

وَفِيهِ حُثٌّ عَلَى التَّشَارُكِ مَعَ عَدَمِ الْحَيَانَةِ وَتَحْذِيرٌ مِنْهَا.

الأشياء أصلاً فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهما ما كسب فإن اقتسماه وجب أن يقضي له ما اخذ والأبطله لأنها شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً فقد روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة: أتذكر عن عبد الله شيئاً؟ قال: لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين: إن هذه شركة لا تجوز وإنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلاف فإن فعل فهو غلو من كبار الذنوب ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها الله عز وجل وأنزل ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ الآية (الأفال: ١) فأبطلها الله تعالى وقسمها هو بين المجاهدين.

ثم إن الحنفية لا يجيزون الشركة في الاصطياد ولا يجيزوها المالكية في العمل في مكانين فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم اهـ

هذا وقد قسم الفقهاء الشركة إلى أربعة أقسام اطلوا فيها وفي فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها.

قال ابن بطال: اجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يغلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً إلا أن يقيم كل منهما الآخر مقام نفسه وهذه تسمى شركة العنان.

وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال ويكون الربح والخسار على قدر مال كل واحد منهما، وكذلك إذا اشتريا سلعة بينهما على السواء أو ابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسار بمقدار ما أعطى من الثمن، وبهذه ذلك أنهما إذا خلطا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا بها فمشاع بينهما وإذا كان كذلك فثمنه وربحه وخسارته مشاع بينهما ومثله السلعة التي اشتريتها فإنها بدل من الثمن.

١٢ - كتاب الوكالة

١ - شرعية الوكالة والعمل بالقرينة

٨٤٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتُ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقًا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّفَهُ (٣٦٣٢).

تمام الحديث: «فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْفُوتِهِ». وفي الحديث دليل على شرعية الوكالة. والإجماع على ذلك. وتعلق الأحكام بالوكيل.

وتمام الحديث فيه دليل على العمل بالقرينة في مال الغير وأنه يصدق بها الرسول لقبض العين.

وقد ذهب إلى تصديق الرسول في القبض جماعة من العلماء وقبده المهدي في «الغيث»: مع غلبة ظن صدقه.

وعند الهادي أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصح التصديق فيه وقيل عنهم إلا أن يحصل الظن بصدق الرسول جاز الدفع إليه.

٢ - التصرف بمال الوكيل دون علمه

٨٤١- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينًا يَشْتَرِي لَهُ أَصْحِيَّةً الْحَدِيثُ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [٣٦٤٢] فِي أَتْسَاءِ حَدِيثٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٧٨٠)]

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَتْسَاءِ حَدِيثٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ.

٨٤٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ الْحَدِيثُ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (١٤٨٦)، مسلم (٩٨٣)].

تمامه «فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَعِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْقُصُ ابْنَ جَعِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ».

وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا قَدْ احْتَسَنَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا»

والظاهر أنه ﷺ بعث عمر لقبض الزكاة، وابن جميل من الأنصار كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك.

قال المصنف: وابن جميل لم أقف على اسمه.

وقوله (ما ينقص) بكسر القاف ما ينكر

(إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله) وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلا عذر له.

وفيه التعريض بكفران النعمة والتفريع بسوء الصنيع.

وقوله (أغناه) جمع عتد يفتحون وهو ما يعده الرجل من السلاح والذواب وقيل: الخيل خاصة.

وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في سبيل الله وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة.

وقوله (فهي عليّ ومثلها معها) يفيد أنه ﷺ حملها عن العباس تبرعاً.

وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي قتادة [تقدم برقم (٨١٥)] في تبرعه بحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات

وقد روي بالفاظ أخر تحتمل احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنف في الفتح (٣٣٣/٣) وتبعه الشارح.

وأما حديث [أحمد (١٠٤/١)، أبو داود (١٦٢٤)، الترمذي (٦٧٨)] أنه ﷺ كان قد تعجل منه زكاة عامين فقد روي من طرق لم يسلم شيء منها من مقال.

وذكر هنا بناءً على أن المأمور وكيل عن الإمام في إقامة الحد ويؤبّ البخاري (باب الوكالة في الحدود) وأورد هذا الحديث وغيره.

وقال المصنف في الفتح (٤/٤٩٢): والإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغير.

وفي الحديث دليل على توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة ولأجل هذا ذكره المصنف هنا.

وفيه أن بعث العمال لقبض الزكاة سنة نبوية.

وفيه أنه يذكر الغافل بما أنعم الله عليه بإغناؤه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحق الله.

وفيه جواز ذكر من منع الواجب في غيبته بما ينقصه.

وفيه تحمل الإمام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل.

٣- الوكالة في الذبح

٨٤٣- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رضي الله عنه أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِيَّ الْحَدِيث.

رواه مسلم (١٢١٨).

تقدم الكلام عليه في كتاب الحج.

وفيه دلالة على صحة التوكيل في غير الهدى وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً فإن كان كافراً كتابياً صح عند الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهدى عنه دفعه إليه أو عند ذبحه.

٤- الوكالة في إقامة الحد

٨٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاعْذُ يَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا» الْحَدِيث.

متفق عليه [البخاري (٢٣١٤)، مسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف) بعين وسين مهملتين فمشتاة تحيية ففاء: الأجير وزناً.

ومعنى (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اعْذُ يَا أُتَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا» - الحديث متفق عليه) سيأتي في الحدود مستوفى.

١٣- كتاب الإقرار

الإقرار لغة: الإثبات.

وفي الشرع: إخبار الإنسان بما عليه وهو ضد الجحود.

٨٤٥- عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّﷺ: «قُلِ الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا»

صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ مِنْ خَلِيْفٍ طَوِيلٍ (٤٤٩)

سَاقَهُ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ. وَفِيهِ وَصَايَا
 نَبَوِيَّةٌ وَلَفْظَةٌ: قَالَ «أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى
 مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنِّي وَلَا أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقِي، وَأَنْ أُحِبَّ
 الْمَسَاكِينَ، وَأَنْ أَذْنُو مِنْهُمْ، وَأَنْ أَصِلَ رَجِيسِي وَإِنْ قَطَعُونِي
 وَجُفُونِي، وَأَنْ أَقُولَ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا، وَأَنْ لَا أَخَافَ فِي اللَّهِ
 لَوْمَةً لَائِمَةً، وَأَنْ لَا أَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا، وَأَنْ أَسْتَكْثِرَ مِنْ لَا حَوْلَ
 وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

وقوله «قُلِ الْحَقَّ» يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو
 مأخوذ من قوله تعالى «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ
 عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» [النساء: ١٣٥] ومن قوله
 تعالى «وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» [النساء: ١٧٧] وباختيار
 شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعي فإنه ذكره في باب
 الإقرار.

وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع
 الأمور وهو أمر عام لجميع الأحكام لأن قول الحق على النفس
 هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بمال أو بدن أو
 عرض.

وقوله «ولو كان مرًّا» من باب التشبيه لأن الحق قد
 يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليها إساعة المر لمراتبه
 ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الإقرار.

والثاني: للهادي وآخرين معه أن العارية لا يجب ضمانها إلا إذا شرط مُستدلين بحديث صفوان [سأني برقم (٨٤٠)] ويأتي الكلام عليه.

والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين: أنها لا تضمن وإن ضمنت لقوله ﷺ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمَغْلُ وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْذَعِ غَيْرُ الْمَغْلُ ضَمَانًا».

أخرجه الذارقطني (٤١/٣) والبيهقي (٩١/٦) عن ابن عمر وضعفاه وصححا وقفه على شريح.

وقوله «المغل» بضم الميم فغين معجمة

قال في النهاية: أي إذا لم يكن في العارية الوديعة فلا ضمان عليه من الإغلال وهو الخيانة.

وقيل: المغل المستغل وأراد به القابض لأنه بالقبض يكون مستغلاً والأول أولى. انتهى. وحيث لا تقوم به حجة.

على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه لأن المراد ليس عليه ذلك من حيث هو مُستعير لأنه لو التزم الضمان للزومه.

وحديث الباب كثيراً ما يستدلون منه بقوله «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» على التضمن ولا دلالة فيه صريحاً فإن اليد الآمنة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤدي ولذلك قلنا: وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية إلا قوله ﷺ «عارية مضمونة» في حديث صفوان [سأني برقم (٨٤٠)] فإن وصفها بمضمونة يَحْتَمِلُ أنها صفة موصحة وإن المراد من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً.

ويَحْتَمِلُ أنها صفة للتقييد وهو الأظهر لأنها تأسس ولأنها كثيرة.

ثم ظاهرة أن المراد عارية قد ضمانها لك وحيث يَحْتَمِلُ أنه يلزم.

ويَحْتَمِلُ أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد فقيم الدليل بالحديث القائل إنها تضمن - وهو الأظهر - بالتضمن إما بطلب صاحبها له أو بتبرع المستعير.

١٤- كتاب العارية

العارية بتشديد المنة والتخفيف والتخفيف يقال: عارة وهو مأخوذ من عاز الفرس إذا ذهب لأن العارية تذهب من يد المعير أو من العار لأنه لا يستعير أحد إلا ويو عاز من حاجة وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك العير.

١- ضمان العارية

٨٤٦- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ».

رواه أحمد (٨/٥) والترمذي (٣٥٦١)، الحملي (١٢٦٦)، النسائي (كبرى) كما في تحفة الأشراف (٤٥٨٤)، ابن ماجه (٢٤٠٠) وصححه الحاكم (٤٧/٢).

بناءً منه على سماع الحسن من سمرة لأن الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب:

الأول أنه سَمِعَ منه مطلقاً وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي.

والثاني لا مطلقاً وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان.

والثالث: لم يسمع منه إلا حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر وأدعى عبد الحق أنه الصحيح.

والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك غيره ولا يبرأ إلا بمصيره إلى مالكه أو من يقوم مقامه لقوله «حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» ولا تتحقق التأدية إلا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره في باب العارية لشموله لها، وربما يفهم منه أنها مضمونة على المستعير.

وفي ذلك ثلاثة أقوال:

الأول أنها مضمونة مطلقاً وإليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء واحد وإسحاق والثاقفي لهذا الحديث ولما يأتي مما يفيد معناه.

٢ - أداء الأمانة

أَنْكَرَ فَإِنْ اسْتَحْلَفَ حَلَفَ وَهُوَ مَاجُورٌ فِي ذَلِكَ.

قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَأَصْحَابِهِمَا.

وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا كُلُّ مَنْ ظَفَرَ لظَالِمٍ بِمَا لِفَرْضٍ عَلَيْهِ اخْذَهُ وَإِنصَافِ الْمَظْلُومِ مِنْهُ.

وَاسْتَدَلَّ بِالْأَيْتَيْنِ وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿وَلَمَنْ اتَّصَرَ بِغَدٍ ظَلَمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَيَقُولُ ﷺ لِهَنْدٍ امْرَأَةٍ أَبِي سُفْيَانَ «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ» (١٠٦٧). لَمَّا ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَأَنَّهُ لَا يُعْطِي مَا يَكْفِيهِ وَبَنِي فَقَالَ عَلِيٌّ مِنْ جُنَاحِ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا [البخاري (٥٣٦٤)، مسلم (١٧١٤)] وَسَيَانِي بَرَقَ (١٠٥٤) [وَلَحْدِيهِ الْبَخَارِيُّ (٦١٣٧)] «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ».

وَاسْتَدَلَّ لِكَوْنِهِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ يَكُونُ عَاصِيًا يَقُولُ تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]

قَالَ: فَمَنْ ظَفَرَ بِمِثْلِ مَا ظَلَمَ فِيهِ هُوَ أَوْ مُسَلِّمٌ أَوْ ذَمِيٌّ فَلَمْ يُزَلِّهِ عَنْ يَدِ الظَّالِمِ وَيُرُدُّ إِلَى الْمَظْلُومِ حَقَّهُ فَهُوَ أَحَدُ الظَّالِمِينَ وَلَمْ يُعْنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى بَلْ أَعَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَكَذَلِكَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ رَأَى مُنْكَرًا أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ [مسلم (٤٩)] فَمَنْ قَدَرَ عَلَى قَطْعِ الظُّلْمِ وَكَفِّهِ وَإِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ قَدَرَ عَلَى إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَلَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ طَلْحِ بْنِ غُنَافٍ عَنْ شَرِيكٍ وَقَيْسِ بْنِ الرَّيِّعِ وَكُلُّهُمَا ضَعِيفٌ.

قَالَ: وَلَنْ صَحَّ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ انْتِصَافُ الْمَرْءِ مِنْ حَقِّهِ خِيَانَةً بَلْ هُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ وَإِنْكَارُ مُنْكَرٍ وَإِنَّمَا الْخِيَانَةُ أَنْ يَخُونُ بِالظُّلْمِ وَالْبَاطِلِ مَنْ لَا حَقَّ لَهُ عِنْدَهُ

(قُلْتُ) وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ حَدِيثُ [البخاري (٢٤٤٣)] «انصُرْ

٨٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ انْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ».

رواه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤) وَخُشْنَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٦٤/٢)، وَاسْتَكْرَاهُ أَبُو خَاتِمٍ الرَّازِيُّ [العلل: ٣٧٥/١].

وَأَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْعَاوِيَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَغَوِيهِمَا وَأَنَّهُ يَجِبُ آدَاءُ الْأَمَانَةِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وقوله «وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجَازِي بِالْإِسَاءَةِ مَنْ إِسَاءَهُ وَحَمْلُهُ الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لِلدَّلَالَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ» [النحل: ١٢٦] عَلَى الْجَوَازِ وَهَذِهِ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِمَسَالَةِ الظُّفْرِ وَفِيهَا أَقْوَالٌ لِلْعُلَمَاءِ:

هَذَا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْأَشْهُرُ مِنْ أَقْوَالِ الشَّافِعِيِّ وَسِوَاهُ كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا أَخَذَ عَلَيْهِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِيهِ.

وَالثَّانِي: يَجُوزُ إِذَا كَانَ مِنْ جَنْسٍ مَا أَخَذَ عَلَيْهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ «بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ».

وقوله «مِثْلُهَا» وَهُوَ رَأْيُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمُؤَيِّدِ.

وَالثَّالِثُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ لظَاهِرِ النُّهْيِ فِي الْحَدِيثِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وَاجِبٌ أَنَّهُ لَيْسَ أَكْلًا بِالْبَاطِلِ وَالْحَدِيثُ يُحْمَلُ فِيهِ النُّهْيُ عَلَى التَّنْزِيهِ

الرَّابِعُ لَا بِنِ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ حَقِّهِ سِوَاهُ كَانَ مِنْ نَوْعٍ مَا هُوَ لَهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَيَبِيتُهُ وَيُسْتَوْفَى حَقُّهُ فَإِنْ فَضَّلَ عَلَى مَا هُوَ لَهُ رَدَّهُ لَهُ أَوْ لَوْرَتِيهِ وَإِنْ نَقَصَ بَقِيَ فِي ذِمَّةٍ مِنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهُوَ عَاصٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا أَنْ يُحْلَلَهُ وَيَبْرَأَهُ فَهُوَ مَاجُورٌ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ الَّذِي لَهُ لَا بَيِّنَةَ لَهُ عَلَيْهِ وَظَفَرَ بِشَيْءٍ مِنْ مَالٍ مِنْ عِنْدِهِ لَهُ الْحَقُّ اخْذَهُ فَإِنْ طُولَبَ

كافراً ثم أسلم وحسن إسلامه.

(«أن النبي ﷺ استعار منه دروعاً يوم حنين فقال: أغضب يا محمد قال: بل عارية مضمونة» رواه أبو داود وأحمد والنسائي وصححه الحاكم وأخرج له شافياً ضعيفاً عن ابن عباس) ولفظه «بل عارية مؤداة».

٣- عارية مؤداة

٨٤٨- وعن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال: «قال لي رسول الله ﷺ: إذا أتتك رُسلي فأعطهم ثلاثين درعاً قلت: يا رسول الله، أعارية مضمونة، أو عارية مؤداة؟ قال: بل عارية مؤداة».

رواه أحمد (٢٢٢/٤) وأبو داود (٣٥٦٦) والنسائي في «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (١١٨٤١)، وصححه ابن حبان (٤٧٢٠).

(وعن يعلى بن أمية) ويقال مئبة بضم الميم وفتح النون وتشديد التخيية المشاة صحابي مشهور

(قال: «قال لي رسول الله ﷺ: إذا أتتك رُسلي فأعطهم ثلاثين درعاً قلت: يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ قال بل عارية مؤداة» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان)

المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة، والمؤداة التي تجب تاديتها مع بقاء عينها فإن تلفت لم تضمن بالقيمة.

والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمن وتقدم أنه أوضح الأقوال

٤- عارية مضمونة

٨٤٩- وعن صفوان بن أمية رضي الله عنه أن النبي ﷺ استعار منه دروعاً يوم حنين فقال: أغضب يا محمد؟ قال: بل عارية مضمونة».

رواه أبو داود (٣٥٦٢) وأحمد (٤٠١/٣) والنسائي في «كبرى» كما في «الصحفة» (٤٩٤٥)، وصححه الحاكم (٤٧/٢) - وأخرج له شافياً ضعيفاً عن ابن عباس رضي الله عنهما [الحاكم (٤٧/٢)].

(وعن صفوان بن أمية) قرشي من أشراف قريش هرب يوم الفتح واستؤمن له فعاد وحضر مع النبي ﷺ حيناً والطائف

وفي عدد الدروع روايات فلاحي داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين.

وللبيهقي (٨٩/٦) في حديث مرسل كانت ثمانين، وللحاكم (٤٨/٣) من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها.

وزاد أحمد وأحمد: ٤٠١/٣ كم رواية صفوان بن أمية والنسائي في «كبرى»: ٤٠٩/٣، معه مرسل عطاء في رواية ابن عباس «فصاع بعضها فعرض عليه النبي ﷺ أن يضمها له فقال أنا اليوم يا رسول الله أرغب في الإسلام».

وقوله (مضمونة) تقدم الكلام عليها وإن أصل الوصف التقييد وأنه الأكثر فهو دليل على ضمانها بالتضمن كما أسلفنا لا أنه محتمل ويكون مجعلاً كما قيل قاله الشارح.

منع من أراد أن يجفر تحتها سرباً أو بئراً

وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة أو أبنية أو معادن وإن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من يجاوره

وأن الأرضين السبع مراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها.

وفيه دلالة على أن الأرض تصير مغصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب، فيه خلاف فقيل: لا تضمن لأنه إنما يضمن ما أخذ لقوله ﷺ «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» (قدم برقم (٨٣٧)).

قالوا: ولا يقاس بثبوت اليد في غير المنقول على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف.

وقد ذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنه يضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم يُنقل يقال: استولى الملك على البلد، واستولى زيد على أرض عمرو.

وقوله «شبراً» كذا ما فوقه بالأولى وما دونه داخل في التحريم وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً.

وقد وقع في بعض الفاظ عند البخاري (٢٤٥٢) «شيتاً» عوضاً عن «شبراً» فعم.

إلا أن الفقهاء يقولون: إنه لا بد أن يكون المغصوب له قيمة فالزموا أنه حينئذ يأكل الرجل صاع عمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن فيأكل عمره من المال الحرام فلا يضمن وإن أتم كأكله من الخبز واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع.

٢- إذا زال النفع عن المغصوب

٨٥١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ

١٥- كتاب الغصب

هو مصدر غَصَبَ يَغْصِبُهُ: أخذه ظلماً، كاعتصبت؛ كما في «القاموس».

١- عقاب الغاصب

٨٥٠- عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّقَهُ اللَّهُ إِثْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٥٢)، مسلم (١٦١٠)]

(عن سعيد بن زيد أن رسول الله ﷺ قال «من اقتطع شيئاً من الأرض» أي من أخذه وهو أحد الفاظ الصحيحين «ظلماً طوَّقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِثْمَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) اختلف في معنى التطويق

لفيل معناه يُعاقبُ بالغصب إلى سبع أرضين فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عُقْبِهِ وَيُؤَيَّدُهُ أَنْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (ج ٢٤٥٤) «خُصِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ»

وقيل: يُكَلَّفُ نَقْلَ مَا ظَلَمَهُ مِنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى الْحَشْرِ وَيَكُونُ كَالطُّوقِ فِي عُقْبِهِ لَا أَنَّهُ طَوَّقَ حَقِيقَةً وَيُؤَيَّدُهُ حَدِيثُ «إِنَّمَا رَجُلٌ ظَلَمَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ كَلَفَهُ اللَّهُ أَنْ يَخْفِرَهُ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ ثُمَّ يُطَوَّقُهُ حَتَّى يَقْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير (٢٧٠/٢٢)] وابن حبان (٥١٦٤) من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً.

ولأحمد (١٧٣/٤) والطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير (٢٧٠/٢٢)] «مَنْ أَخَذَ أَرْضاً بِغَيْرِ حَقِّهَا كَلَفَ أَنْ يَحْمَلَ ثَرَاهِهَا إِلَى الْمَحْشَرِ».

وفيه قولان آخران

والحديث دليل على تحريم الظلم والغصب وشدّة عُقُوبَتِهِ وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر

وأن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض، وله

معه بقول النبي ﷺ «إِنَاءٌ يِنَاءٌ وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ» وما وقع في رواية ابن أبي خاتم [العلل] (٤٦٦/١) «مَنْ كَسَرَ شَيْئاً فَهُوَ لَهُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ» زاد في رواية الدارقطني (١٥٣/٤) فصارت قضية أي من النبي ﷺ أي حُكماً عاماً لكل من وقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال إنها قضية عين لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله ﷺ «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» كافياً في الدليل على أن ذكره للطعام واضح في التشريع العام لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للإناء.

وأما الطعام فَهُوَ هَدِيَّةٌ لَهُ ﷺ فَإِنْ عُدِمَ الْمَثَلُ فَالْمُصَوَّبُ لَهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُمَهِّلَهُ حَتَّى يَجِدَ الْمَثَلَ وَيَبْنَ أَنْ يَأْخُذَ الْقِيَمَةَ.

واستدل في البحر [البحر الزخار: ١٧٤/٤] وغيره لمن قال بوجوب القيمة بأنه ﷺ قضى على من اعتق شركاً له في عبد أن يُقَوِّمَ عَلَيْهِ بِاقِيَةِ لَشْرِيكَو [البحاري (٢٥٢٢)، مسلم (١٥٠١)، وسامي برم (١٣٣٩)] قالوا: ففُضِيَ ﷺ بِالْقِيَمَةِ.

واجب بأن المعتق نصيبه من عبد يبيته وبين آخر لم يستهلك شيئاً ولا غصب شيئاً ولا تعلق أصلاً بل اعتق حصته التي أباح الله له عتقها، ثم إن المستهلك بزعم المستدل هنا هو النقص من العبد، ومناظرة نقص لشخص تبعه فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على أن التقييم لغة يشمل التقدير بالمثل أو بالقيمة، وإنما خص اصطلاحاً بالقيمة، وكلام الشارع يُفسَّرُ بِاللُّغَةِ لَا بِالاصْطِلَاحِ الْحَادِثِ.

واستدل بإسناديه ﷺ أَسَارَ الْقَصْعَةِ فِي بَيْتِ الْتِي كَسَرَتْ لِلْهَادُوِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ الْقَاتِلِينَ بِأَنَّ الْعَيْنَ الْمَغْصُوبَةَ إِذَا زَالَ بِفَعْلٍ الْغَاصِبِ اسْمُهَا وَمَعْطَمٌ نَفْعُهَا تَصِيرُ مَلَكاً لِلْغَاصِبِ.

قال ابن حزم: إنه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق: إذا أردت أخذ قمح تيسم أو غيره أو أكل غنمه أو استحلل ثيابه، فقطعها ثياباً على رغبه وأذبح غنمه وأطبخها وخذ الحنطة وأطحنها، وكل ذلك حلالاً طيباً وليس عليك إلا قيمة ما أخذت وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى أن تؤكل أموال الناس بالباطل، وخلاف المتواتر عن رسول الله ﷺ «إِنَّ أَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» [سامي برم (٨٤٥)]

واختج المخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيها

بعض يسأله فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَيْهَا فَكَسَرَتْ الْقَصْعَةَ فَضَمَّتْهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: كُلُوا وَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرُّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ.

رواه البخاري (٢٤٨١) والترمذي (١٣٥٩)، وسُمِّيَ الطَّارِئَةُ عَائِشَةَ، وَزَادَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» وَصَحَّحَهُ

(وعن انس رضي الله عنه) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ يَسَائِلِهِ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ» سَمَاءُ ابْنُ حَزْمٍ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ

(مع خادم لها) قَالَ الْمَصْنَفُ: لَمْ أَفْقِدْ عَلَى اسْمِ الْخَادِمِ «بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَيْهَا فَكَسَرَتْ الْقَصْعَةَ فَضَمَّتْهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: كُلُوا وَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرُّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ» - رواه البخاري والترمذي وسُمِّيَ الطَّارِئَةُ عَائِشَةَ. وَزَادَ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» وَصَحَّحَهُ.

وَاتَّفَقَتْ مِثْلُ هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ عَائِشَةَ فِي صَفْحَةٍ أُمِّ سَلَمَةَ فِيمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٧٠/٧) عَنْ «أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا آتَتْ بِطَعَامٍ فِي صَفْحَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فَبَاءَتْ عَائِشَةُ مُتَزَرَّةً بِكِسَاءٍ وَمَعَهَا فَهَرٌ فَقُلْتُ بِهِ الصَّفْحَةَ» - الحديث.

وقد وقع مثلها لحفصة [الدارقطني (١٥٣/٤)] وَأَنَّ عَائِشَةَ كَسَرَتْ الْإِنَاءَ

ووقع مثلها لصفيّة [د (٣٥٦٨)، س (٣٩٥٧)] مع عائشة.

والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً كان مضموناً بمثله وهو متفق عليه في المثلي من الحبوب وغيرها.

وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال:

الأول للشافعي والكوفي: أنه يجب فيه المثل حيواناً كان أو غيره ولا تجزئ القيمة إلا عند عديم.

والثاني للهادوية أن القيمي يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ

وقال مالك والحنفية: أمّا ما يكال أو يوزن فمثلُه وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة واستدل الشافعي ومن

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى أَنَّ الزَّرْعَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ
الغاصبِ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْأَرْضِ وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ «الزَّرْعُ لِلزَّارِعِ
وَإِنْ كَانَ غَاصِبًا» [باطل، لا أصل له].

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ أَحَدٌ

قَالَ فِي الْمَارِ:

وَلَقَدْ بَحَثْتُ عَنْهُ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَالشَّارِحُ نَقَلَهُ وَيُضِلُّ لِمُخْرِجِهِ.
وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» وَيَأْتِي وَهُوَ
لَا هِلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَظْهَرَ فِي الْإِسْتِدْلَالِ.

٤- لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ

٨٥٣- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ
رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ،
غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَالْأُخَرِ فَقَضَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ
النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ: لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ».
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (٣٠٧٤) -

وَأُخْرَى عَنْ أَصْحَابِ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٣)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٧٨)،
النَّسَائِيُّ (كَبَرَى) كَمَا فِي «تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ» (٤٤٧٣)] مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِسْنَانِهِ.

وَلِي تَعْيِينَ صَحَابِيهِ.

(وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي
أَرْضٍ غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا، وَالْأُخَرِ لِقَضَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ
لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» بِالْإِضَافَةِ وَالتَّوَصُّيفِ وَانْتَكَرَ الْخَطَّابِيُّ الْإِضَافَةَ

(حَقٌّ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَأُخْرَى عَنْ أَصْحَابِ
السُّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ
وَإِسْنَانِهِ وَلِي تَعْيِينَ صَحَابِيهِ) فَروَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ
مُرْسَلًا (٣٠٧٤) وَمِنْ طَرِيقِ آخَرٍ مُتَّصِلًا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ

وَاخْتَجُّوا بِحَدِيثِ الشَّائِءِ [أَحْمَدُ (٢٩٣/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٣٢)] الْمَعْرُوفِ
وَهُوَ أَنَّ «امْرَأَةً دَعَتْهُ ﷺ إِلَى طَعَامٍ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَرَادَتْ ابْتِغَاءَ
شَاةٍ فَلَمْ تَجِدْهَا فَأَرْسَلَتْ إِلَى جَارَتِهَا لَهَا أَنْ ابْعَثْ لِي الشَّاةَ الَّتِي
لِزَوْجِكَ فَبَعَثَتْ بِهَا إِلَيْهَا فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشَّاةِ أَنْ تُطْعَمَ
الْأَسَارَى» قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَقَّ صَاحِبِ الشَّاةِ قَدْ سَقَطَ
عَنْهَا إِذَا شَوَيْتُ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِحُّ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ
خِلَافُ قَوْلِهِمْ إِذْ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبْقَ ذَلِكَ اللَّحْمُ فِي مِلْكِهِ الَّتِي
أَخَذَتْهَا بغيرِ إِذْنِ مَالِكِيهَا وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لِلْغَاصِبِ وَقَدْ تَصَدَّقَ
بِهَا ﷺ بغيرِ إِذْنِهَا، وَخَبَرُ الشَّاةِ الْأَسَارَى قَدْ بَحَثْنَا فِيهِ فِي «مَنْحَةِ
الْفَقَارِ».

٣- مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ

٨٥٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ
فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (٤٦٥/٣)، وَالْأَلْبَانِيُّ (٣٤٠٣)،
الزُّمَيْدِيُّ (١٣٦٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦٦).

وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٦٦).

وَيَقَالُ إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعُفَ

هَذَا الْقَوْلُ عَنِ الْبُخَارِيِّ ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَخَالَفَهُ التِّرْمِذِيُّ
فَقَالَ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَحْسِينَهُ [الْعَلَلُ الْكَبِيرُ] لَهُ (ص ٢١٢) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ
أَبُو ذُرْعَةَ وَغَيْرُهُ: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ مِنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

وَلَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْحَفَاطُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا وَلَهُ شَوَاهِدُ تَقْوِيهِ

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَاصِبَ الْأَرْضِ إِذَا زَرَعَ الْأَرْضَ لَا
يَمْلِكُ الزَّرْعَ وَأَنَّهُ لِمَالِكِيهَا، وَلَهُ مَا غَرِمَ عَلَى الزَّرْعِ مِنَ الثَّفَقَةِ
وَالْبَذْرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ وَمَالِكٍ، وَهُوَ قَوْلُ
أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ وَالْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ دَعْبَ أَبُو مُحَمَّدٍ
بْنُ حَزْمٍ، وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» وَسَيَأْتِي (وَهُوَ
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ) إِذَا الْمُرَادُ بِهِ مَنْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ أَوْ بَنَى أَوْ حَفَرَ فِي
أَرْضٍ غَيْرِهِ بغيرِ حَقٍّ وَلَا شَهِيَّةٍ.

إسحاق (٣٠٧٥) وقال: فقال رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ وأكثر ظني أنه أبو سعيد.

وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي (١٥٤٣) وعن سمرة عند أبي داود (٣٠٧٧) والبيهقي (١٤٧/٦) وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني [كما في المجموع: ١٥٨/٤].

واختلفوا في تفسير «عرق ظالم»

فقيل: هو أن يغرس الرجل في أرض فيستحقها بذلك.

وقال مالك: كل ما أخذ واختر وغرس بغير حق.

وقال ربيعة: العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما اختر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن، والظاهر ما بناء أو غرسه.

وقيل: الظالم من بنى أو زرع أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة.

وكل ما ذكر من التفسير متقارب ودليل على أن الزراع في أرض غيره ظالم ولا حق له بل يخير بين إخراج ما غرسه وأخذ نفقته عليه جمعاً بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر، والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له على خلاف ظاهره، وكيف يقول الشارع: ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالماً وينفي عنه الحق ونقول: بل الحق له.

٥- إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم

٨٥٤- وعن أبي بكره رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر بمنى: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا.

متفق عليه [بخاري (٦٧)، مسلم (١٦٧٩)].

وما دل عليه واضح وإجماع ولو بدأ به المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساساً وأحسن افتتاحاً

«الشفعة في كل شرك» أي مشتركة

«في أرض أو ربع» بفتح الراء وسكون الموحدة: الدار
ويطلق على الأرض

«أو حائط لا يصلح ولا يلفظ لا يحل أن يبيع» الخليط
لدلالة السياق عليه

«حتى يفرض على شريكه». وفي رواية الطحاوي: أي من
حديث جابر «قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء» ورجاله
ثقات

الألفاظ في هذا الحديث قد تضافرت في الدلالة على
ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين، وهذا مجمع
عليه إذا كان مما يقسم، وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه
خلاف.

وهذه الهادوية - وفي البحر العترة - إلى صحة الشفعة
في كل شيء.

ومثله في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه.

وبدل له حديث الطحاوي، ومثله عن ابن عباس عند
الترمذي (١٣٧١) مرفوعاً «الشفعة في كل شيء».

وإن قيل: إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس
وهو شاهد لرفعيه على أن مرسل الصحابي إذا صحت إليه
الرواية حجة.

وعن المنصور أنه لا شفعة في المكيل والموزون لأنه لا
ضرر فيه.

فاجب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار ولأن لا
نسلم أن العلة الضرر

وهذه الأكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين بقوله
«فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فإنه دال على
أنها لا تكون إلا في العقار وتلحق به الدار لقوله في حديث
مسلم «أو ربع»

قالوا: ولأن الضرر في المنقول نادر.

واجب بأن ذكر حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه.

١٦ - كتاب الشفعة

الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء.

في اشتقاقها ثلاثة أقوال:

قيل: من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة

وقيل من الإعانة

وهي شرعاً: انتقال حصّة إلى حصّة بسبب شرعي كانت
انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى.

وقال أكثر الفقهاء: إنها واردة على خلاف القياس لأنها
تؤخذ كرهاً، ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر، وقيل
خالف هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع فيها ضرر الغير
بضرر آخر، ثم يؤخذ حق كرهاً كييع الحاكم عن المتمرد
والفلس ونحوهما.

١ - ما يجوز فيه الشفعة وما لا يجوز

٨٥٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ
يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا
شَفْعَةَ».

متفق عليه، واللفظ للبخاري [البخاري (٢٢٥٧)، مسلم (١٦٠٨)]

وفي رواية مسلم «الشفعة في كل شرك: في أرض، أو ربع، أو حائط،
لا يصلح».

وفي لفظ: «لا يحل» - أن يبيع حتى يفرض على شريكه -

وفي رواية الطحاوي [شرح معاني الآثار (١٢٢/٤): «قضى النبي
ﷺ بالشفعة في كل شيء» ورجاله ثقات.

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) قَالَ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ» بضم
الصاد المهملة وتشديد الراء فقاء: معناه يثبت مصارف (الطرق)
وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه واللفظ للبخاري وفي رواية
مسلم) أي من حديث جابر

قالوا: ولأنه أخرج البرار من حديث جابر والبيهقي (١٠٩/٨) من حديث أبي هريرة بلفظ الحصر فيهما. الأول «ولا شفعة إلا في ربع أو خائط»، ولفظ الثاني «لا شفعة إلا في دار أو عقار».

إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه له: الإسناد ضعيف.

وأجيب بأنها لو ثبتت لكانت مفاهيم ولا يقاوم منطوق «في كل شيء» ومنهم من استثنى من المنقول الثياب فقالوا: تصح فيها الشفعة ومنهم من استثنى منه الحيوان فقال: تصح فيه شفعة.

وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحمل للشريك بيع حصته حتى يعرض على شريكه، وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه، ومن حمله على الكراهة فهو حمل على خلاف أصل النهي بلا دليل.

واختلف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن أدته شريكه ثم باع من غيره.

فقال: له ذلك ولا يمنع صحتها تقدم إيدائه، وهذا قول الأكثر.

وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث: تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الأوفق بلفظ الحديث وهو الذي اخترناه في حاشية ضوء النهار.

وفي قوله (أن يبيع) ما يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان بعده البيع وهذا مجمع عليه.

وفي غيره خلاف.

وقوله «في كل شيء» يشمل الشفعة في الإجارة وقد منعها الهادوية وقالوا: إنما تكون في عين لا منفعة، وضعف قولهم لأن المنفعة تسمى شيئاً وتكون مشتركة فشمّلها «في كل شرك» أيضاً إذ لو لم تكن شيئاً ولا مشتركة لما صح التاجير فيها ولا القسمة بالنهاية وغو ذلك وهي بيع مخصوص فشمّلها «لا يحل» له أن يبيع» فالحق بنبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها ولوجود علّة الشفعة فيها.

وظاهر قوله (في كل شرك) أي مشتركة ثبتها للذمي في

المسلم إذا كان شريكاً له في الملك.

وفي خلاف والأظهر ثبوتها للذمي في غير جزيرة العرب لأنهم منهيون عن البقاء فيها

٢- جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْدارِ

٨٥٦- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْدارِ».

رواه النسائي «كبرى» كما في نسخة الأشراف (١٢٢٢)، ونسخة ابن جبان (٥١٨٢) وله جلة.

وهي أنه أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس، وآخرون أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو المفوظ وقيل: هما صحيحان جميعاً قاله ابن القطان وهو الأولى وهذا وإن كان فيه علة ف:

٣- الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ

٨٥٧- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ».

أخرجه البخاري (٢٢٥٨).

وفي قصة.

صحيح وهو قوله - (وعن أبي رافع رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بصقبه») بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب

(أخرجه البخاري. وفيه قصة) وهي أنه «قال أبو رافع ليلسور بن مخرمة: ألا تأمر هذا يشير إلى سعد أن يشتري مني بيتي اللذين في داره فقال له سعد: والله لا أزيدك على أربعين دينار مقطعة أو منجمة فقال أبو رافع: سبحان الله لقد مننتهما من خمسينة نقداً فلولا أي سمعت رسول الله ﷺ يقول الجار أحق بصقبه ما بتك».

والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم الشفعة فنقّب إلى ثبوتها الهادوية والحنفية وآخرون لهذه الأحاديث ولغيرها كحديث الشريد بن سويد قال «قلت يا رسول الله:

كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا.

رواه أحمد (٣٠٣/٣) والأربعة (أبو داود (٣٥١٨)، الترمذي (١٣٦٩)، النسائي (كبرى) كما في (تحفة الأشراف) (٢٤٣٤)، ابن ماجه (٢٤٩٤)، ورجاله ثقات

(وهو قوله: وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائبًا إذا كان طريقهما واحدًا» رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات أحسن المصنفين توثيق رجاله وعدم إعلاله، وإلا فإنهم قد تكلموا في هذه الرواية بأنه انفرد بزيادة قوله «إذا كان طريقهما واحدًا» عبد الملك بن أبي سليمان العزمي

(قلت) وعبد الملك ثقة مأمون لا يضر انفراؤه كما عرف في الأصول وعلوم الحديث.

والحديث من أدلة شفعة الجار إلا أنه قيده بقوله «إذا كان طريقهما واحدًا» وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء قائلًا بأنها تثبت الشفعة للجار إذا اشتركت في الطريق.

قال في الشرح: ولا يبعد اغتيابه أما من حيث الدليل فللتصريح به في حديث جابر هذا، ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفًا فلا شفعة.

وأما من حيث التعليل فلأن شرعية الشفعة لمناسبة دفع الضرر، والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبهة الانتفاع وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق، ويندر الضرر مع عدم ذلك، وحديث جابر القيد بالشرط لا يمتثل التأويل المذكور أو لا لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحدًا

(قلت) ولا يخفى أنه قد آل الكلام إلى الخليط لأنه مع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها، وهذا هو الذي قررناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار.

قال ابن القيم «إعلام الموقعين» (١٣٢/٢): وهو عدل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام بن تيمية: وحديث جابر هذا صريح فيه، فإنه أثبت الشفعة بالجار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافها حيث قال «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه

أرض لي ليس لأحد فيها شريك ولا قسم إلا الجوار فقال الجار أحق بشفعه.

أخرجه ابن سعد (الطبقات: ٥١٣/٥) عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد، وحديث جابر الآتي.

وذهب علي وعمرو وعثمان والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم إلى أنه لا شفعة بالجار قالوا:

والمراد بالجار في الأحاديث الشريك

قالوا: ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبي رافع فإنه سعى الخليط جارًا واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد، والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارًا غير صحيح فإن كل شيء قارب شيئًا فهو جار.

وأجيب بأن أبا رافع غير شريك لسعد بل جار له لأنه كان يملك بيتين في دار سعد لا أنه كان يملك شقصًا شائعًا من منزل سعد.

واستدلوا أيضاً بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك. وقوله «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة.

وأجيب عنها بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجار لا بمنطوق ولا مفهوم.

ومفهوم الحصر في قوله (إنما جعل النبي ﷺ الشفعة - الحديث) إنما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك فمدلوله أن القسمة تبطل الشفعة وهو صريح رواية «إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم» وأحاديث إثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سلف ومنها:

٤- الجار أحق بشفعة جاره

٨٥٨- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله

ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره، ينتظر بها - وإن

منطوق حديثه المتقدم فاحدهما يصدق الآخر ويوافقه لا يعارضه ولا يناقضه، وجابر روى اللفظين فتوافقت السنن واتلفت محمد الله انتهى بمعناه.

وقوله «ينتظر بها» دال على أنها لا تبطل شفعة الغائب وإن تراخى وأنه لا يجب عليه السير حين يبلغه الشراء لأجلها. وأما:

٥- فورية الشفعة

٨٥٩- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ».

رواه ابن ماجه (٢٥٠٠) والبرز.

وزاد «ولا شفعة لغائب» وإسناده ضعيف

وهو قوله - (وعن ابن عمر ﷺ) «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ». رواه ابن ماجه والبرز. وزاد «ولا شفعة لغائب» وإسناده ضعيف فإنه لا تقوم به حجة لما ستعرفه ولفظه من روايتهما «لا شفعة لغائب ولا لصغير، والشُّفْعَةُ كَحَلِّ عِقَالٍ» وضعفه البرز وقال ابن حبان: لا أصل له.

وقال أبو زرعة: منكر.

وقال البيهقي: ليس بشايد وفي معناه أحاديث كلها لا أصل لها.

واختلف الفقهاء في ذلك.

ف عند النهادوي والشافعي والحنابلة أنها على الفور ولهم تقادير في زمان الفور لا دليل على شيء منها ولا شك أنه إذا كان وجه شرعيتها دفع الضرر فإنه يناسب الفورية لأنه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر الشفيع، ويبالغ في ضرر المشتري ببقاء مشتراه معلقاً إلا أنه لا يكفي هذا القدر في إثبات حكم، والأصل عدم اشتراط الفورية وإثباتها يحتاج إلى دليل ولا دليل.

وقد عقد البيهقي باباً في السنن الكبرى لألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء وعد منها «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ عِقَالٍ» و«لا شفعة لصبي ولا لغائب»، و«الشُّفْعَةُ لا تترث ولا تورث»،

١٧- كتاب القراض

القراضُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَهُوَ مُعَامَلَةُ الْعَامِلِ بِنَصِيبٍ مِنَ الرَّبْحِ وَهَذِهِ تَسْمِيَّتُهُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَتُسَمَّى مُضَارَبَةً مَأخُذَةً مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ لَمَّا كَانَ الرَّبْحُ يَحْصُلُ فِي الْغَالِبِ بِالسَّفَرِ.

أَوْ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْمَالِ وَهُوَ التَّصَرُّفُ.

١- في القرض بركة

٨٦٠- عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ يَسَانِدَ ضَعِيفٍ (٢٢٨٩).

وَأَمَّا كَانَتِ الْبَرَكَةُ فِي ثَلَاثٍ لَمَّا فِي الْبَيْعِ إِلَى أَجَلٍ مِنَ الْمَسَاعَةِ وَالْمَسَاهَلَةِ وَالْإِعَانَةِ لِلْغَرِيمِ بِالتَّأَجُّلِ وَفِي الْمُقَارَضَةِ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ انْتِفَاعِ النَّاسِ بِبَعْضِهِمْ بَعْضٌ وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ قُوَّتًا لَا لِلْبَيْعِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِيهِ غَرَرٌ وَغَشٌّ.

٢- الشرط في المقارضة

٨٦١- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً: أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ وَطَبَةِ، وَلَا تَحْمِلَهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَعَفْتَ مَالِي.

رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٦٣/٣)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْعِظَةِ (ص ٤٢٧)، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَغُوبَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: إِنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِعُثْمَانَ عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ مُؤَقَّوفٌ صَحِيحٌ

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ الْقَرَارِ وَأَنَّهُ ثَمًا كَانَ فِي

الْجَاهِلِيَّةِ فَافْقَهُ الْإِسْلَامُ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ غُفِيَ فِيهَا عَنْ جَهَالَةِ الْأَجْرِ، وَكَانَتِ الرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الرَّفَقَ بِالنَّاسِ وَلَهَا أَرْكَانٌ وَشُرُوطٌ فَارْكَانُهَا الْعَقْدُ بِالْإِجَابِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ وَالْقَبُولُ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ، وَهُوَ الْإِمْتِثَالُ بَيْنَ جَانِزِي التَّصَرُّفِ إِلَّا مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ عَلَى مَالٍ نَقْدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَلَهَا أَحْكَامٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا

مِنْهَا أَنَّ الْجَهَالََةَ مُتَغَفَّرَةٌ فِيهَا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْعَامِلِ فِيمَا تَلَفَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ دَيْنًا

فَالْجُمْهُورُ عَلَى مَنَعِهِ:

قِيلَ لِتَجْوِيزِ إِعْسَارِ الْعَامِلِ بِالَّذِينَ يَكُونُونَ مِنْ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ لِأَجْلِ الرَّبْحِ يَكُونُونَ مِنَ الرُّبَا الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّ مَا فِي الذَّمِّ يَتَحَوَّلُ عَنِ الضَّمَانَةِ وَيَصِيرُ أَمَانَةً

وَقِيلَ: لِأَنَّ مَا فِي الذَّمِّ لَيْسَ بِمَضَرٍّ حَقِيقَةً فَلَمْ يَتَعَيَّنْ كَوْنُهُ مَالًا الْمَضَارِبَةِ، وَمِنْ شَرْطِ الْمَضَارِبَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَالٍ مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ

اتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ أَحَدُهُمَا مِنَ الرَّبْحِ لِنَفْسِهِ شَيْئًا زَائِدًا مُعَيَّنًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَيُلغى.

وَدَلَّ حَدِيثُ حَكِيمٍ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَالِكٍ الْمَالِ أَنْ يَجْعَلَ الْعَامِلَ عَمَّا شَاءَ فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ إِذَا تَلَفَ الْمَالُ وَإِنْ سَلِمَ الْمَالُ فَلَا مَضَارِبَةَ بَاقِيَةً فِيمَا إِذَا كَانَ يَرْجِعُ إِلَى الْحِفْظِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِشْتِرَاطُ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْحِفْظِ بَلْ كَانَ يَرْجِعُ إِلَى التَّجَارَةِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَنْهَاهُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ نَوْعًا مُعَيَّنًا، وَلَا يَبِيعُ مِنْ فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ فُضُولًا إِذَا خَالَفَ، فَإِنْ أَجَارَ الْمَالِكُ نَفَذَ الْبَيْعُ وَإِنْ لَمْ يَجِزْ لَمْ يَنْفَذْ.

[وَقَدَّمَ شَيْءًا مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْبُيُوعِ]

١٨- كتاب المساقاة والإجارة

١- المساقاة والمزارعة بشرط ما يخرج

٨٦٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٢٩)، مسلم (١٥٥١)].

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (ج (٢٣٣٨)، م (١٥٥١) (٦)): «وَسَأَلُوهُ أَنْ يَقْرَأَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلُهَا وَلَهُمْ يَصْنَعُ الثَّمَرُ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْرَأُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ قَرَأُوا بِهَا، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عَمَرُ ﷺ».

وَلِلسَّيِّدِ (١٥٥١) (٥): «وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوا مِنْ أَنْوَالِهِمْ، وَلَهُمْ شَطْرُ ثَمَرِهَا».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَاحِدٌ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَسَائِرُ قُحَّهَاءِ الْحَدِيثِ إِنَّهُمَا يَحْوِزَانِ مُجْتَمَعَتَيْنِ وَتَجُوزُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مُفْرَدَةً وَالْمُسْلِمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ مُسْتَمِرُّونَ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَزَارَعَةِ.

وَقَوْلُهُ (مَا شِئْتُمْ) دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مَجْهُولَةً.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا تَحْوِزُ الْمَسَاقَاةُ وَالْمَزَارَعَةُ إِلَّا فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لِلْإِجَارَةِ وَتَأْوَلُّوا قَوْلَهُ «مَا شِئْتُمْ» عَلَى مُدَّةِ الْعَهْدِ وَأَنَّ الْمَرَادَ تَمَكِّنُكُمْ مِنَ الْمَقَامِ فِي خَيْبَرَ مَا شِئْتُمْ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ إِذَا شِئْتُمْ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ عَازِماً عَلَى إِخْرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَأَمَّا الْمَسَاقَاةُ فَإِنَّ مُدَّتَهَا مَعْلُومَةٌ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ.

وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْوِزُ إِلَّا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي [زَادُ الْمَعَادِ (٣/٣٤٥)]: فِي قِصَّةِ خَيْبَرَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ بِجِزْمَةٍ مِنَ الْعَلَقِ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ فَإِنَّهُ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى حِينٍ

وَقَاتِيهِ وَلَمْ يُسْخَرْ أَلْبَنَةُ وَاسْتَمَرَّ عَمَلُ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَوَاجِرَةِ فِي شَيْءٍ بَلْ مِنْ بَابِ الْمَشَارِكَةِ وَهُوَ تَقْلِيدُ الْمُضَارِبَةِ سَوَاءً فَمَنْ أَبَاحَ الْمُضَارِبَةَ وَحَرَّمَ ذَلِكَ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مُتَمَاتِلَيْنِ، فَإِنَّهُ ﷺ دَفَعَ إِلَيْهِمُ الْأَرْضَ عَلَى أَنْ يَغْتَمِلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِمُ الْبَذْرَ وَلَا كَانَ يَجْعَلُ إِلَيْهِمُ الْبَذْرَ مِنَ الْمَدِينَةِ قِطْعاً فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَدِيَّةً عَدَمَ اسْتِثْنَاءٍ كَوْنِ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَامِلِ وَهَذَا كَانَ هَدِيَّةً ﷺ وَهَدَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ.

وَكَمَا أَنَّهُ هُوَ الْمَقُولُ فَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْقِيَاسِ فَإِنَّ الْأَرْضَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمُضَارِبَةِ، وَالْبَذْرُ يَجْرِي بِجَرَى سَقْيِ الْمَاءِ، وَلِهَذَا يُقَوِّمُ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمُضَارِبَةِ لِاسْتِثْنَاءِ عَوْدِهِ إِلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا يَفْسُدُ الْمَزَارَعَةَ، فَعَلِمَ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحِيحَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِهُدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ اتَّهَمُوا.

وَقَدْ أَشَارَ فِي كَلَامِهِ إِلَى مَا يَنْقَبُ إِلَيْهِ الْحَنَفِيَّةُ وَالنَّهْدَوِيَّةُ مِنْ أَنَّ الْمَسَاقَاةَ وَالْمَزَارَعَةَ لَا تَصَحُّ وَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَتَأْوَلُّوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ خَيْبَرَ قُتِبَتْ عَنْهُ فَكَانَ أَهْلُهُ عِبِيداً لَهُ ﷺ فَمَا أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ وَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ لَهُ، وَهُوَ كَلَامٌ مُرَدُّدٌ لَا يَحْسُنُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ.

٢- كراء الأرض

٨٦٣- وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَلِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَادِيَّاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلَ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءُ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٤٧).

وَقِيصُ تَيَانٍ لِمَا أَجْمَلَ فِيهِ الْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٤٦)، مسلم (١٥٤٧)] مِنْ إِطْلَاقِ النَّاسِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ

٣- نهى عن المزارعة وأمر المواجهة

٨٦٤- وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ.
رواه مسلم أيضاً (١٥٤٩)

وأخرج مسلم أيضاً (١٥٤٧) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنِ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ مَاذَا تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَالَ رَافِعٌ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَمِّي وَكَانَا شَاهِدًا بَذْرًا يُحَدِّثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَغْلُمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذْتُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فَرَكًا كِرَاءِ الْأَرْضِ.

وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة وقد جمع بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه.

أحسنها أن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس وكون المهاجرين ليس لهم أرض فامر الانتصار بالتركهم بالمواساة، ويدل له ما أخرجه مسلم (١٥٣٩) من حديث جابر قال: «كَانَ لِرِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فُضُولُ أَرْضٍ وَكَانُوا يُكْرُونَهَا بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ أَيْ قَلِيْمِسِكْهَا».

وهذا كما نهوا عن ادخار لحوم الأضحية ليتصدقوا بذلك ثم بعد توسع حال المسلمين زال الاختياج فابيح لهم المزارعة وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها، ويدل على ذلك ما وقع من المزارعة في عهده ﷺ وعهد الخلفاء من بعده ومن البعيد غفلتهم عن النهي وترك إشاعة رافع له في هذه المدّة وذكره في آخر خلافة معاوية.

قال الخطابي: قد عقل المعنى ابن عباس وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشرط ما أخرجه الأرض، وإنما أريد بذلك أن يمتنعوا وأن يرفق بعضهم ببعض انتهى.

(وعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه) هُوَ الزُّرْقِيُّ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ ثَقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

(قال: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَازِيَانَاتِ») بَذَالُ مُعْجَمَةٍ مَكْسُورَةٍ ثُمَّ مُثَنَاءُ نَحِيَّةٍ ثُمَّ الْفُ وَنُونٌ ثُمَّ الْفُ ثُمَّ مُثَنَاءُ فَوْقَهُ هِيَ مَسَابِلُ الْمَاءِ وَقِيلَ: مَا يَبْنَى حَوْلَ السُّوَاقي

(واقبال الجدول) يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ فَعَفَتْ فَمَوْحِدَةٌ أَوَائِلُ الْجُدُولِ

(وأشياء من الزرع فهلك هذا وتسلم هذا وتسلم هذا ويهلك هذا، ولم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك زجر عنه فأما شيء معلوم فلا بأس به رواه مسلم).

وفي بيان ما أجهل في المتفق عليه من إطلاق النهي عن كراء الأرض

مضمون الحديث دليل على صحة كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة، ويقاس عليهما غيرهما من سائر الأشياء المتقومة ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع لما دل عليه الحديث الأول، وحديث ابن عمر قال قد علمت «أن الأرض كانت تُكْرَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرْبَاعِ وَشَيْءٍ مِنَ الثَّيْنِ لَا أَذْرِي مَا هُوَ» أخرجه مسلم (هو بهذا اللفظ عند السامي (٥٣/٧)، ونحوه مسلم (١٥٤٧))

وأخرج أيضاً (١٥٤٨) من حديث رافع بن خديج بلفظ آخر أن ابن عمر «كَانَ يُعْطِي أَرْضَهُ بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ ثُمَّ تَرَكَهُ» ويأتي ما يعارضه.

وقوله «على الأرباع» جمع ربع وهي الساقية الصغيرة.

ومعناه هو وحديث الباب أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها يبذر من عندو على أن يكون لمالك الأرض ما يثبت على مسابيل المياه ورووس الجدول أو هذه القطعة والباقي للعامل فنهوا من ذلك لما فيه من الضرر فربما هلك ذا دون ذلك

وليه جواز التدوي بإخراج الدَّم وغيره وهو إجماع.

٥- كراهة اجرة الحجام

٨٦٦- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَسَبَ الْحَجَّامُ خِيئَةً».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٦٨).

الحَيْثُ ضَدَّ الطَّيِّبَ وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَهُ فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ «وَلَا يَتِمُّوا الْخِيئَةَ مِنْهُ تَتَّقُونَ» [البقرة: ٢٦٧] فَسُمِّيَ رَذَالُ الْمَالِ خِيئًا وَلَمْ يُحَرِّمَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «مِنَ السُّخْتِ كَسَبَ الْحَجَّامُ» [أحمد (٢٩٩/٢)] فَقَدْ فَسَّرَهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَأَنَّهُ أُرِيدَ بِالسُّخْتِ عَدَمُ الطَّيِّبِ وَإِذْ ذَلِكَ إِعْطَاؤُهُ ﷺ الْحَجَّامَ أَجْرَهُ

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِعْطَائِهِ ﷺ الْحَجَّامَ أَجْرَهُ بَأَنْ عَمَلَ الْحَوَازِ مَا إِذَا كَانَتْ الْأَجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ، وَعَمَلَ الزَّجْرِ مَا إِذَا كَانَتْ الْأَجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مُجْهُولٍ (قُلْتُ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنْ مَا يَأْخُذُهُ حَرَامٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَوْزِيِّ: إِنَّمَا كُرِهَتْ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ إِعَاتَتُهُ بِهَا عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ فَمَا كَانَ يَنْفِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى ذَلِكَ أَجْرًا

٦- الحثُّ على إعطاء اجرة الأجير

٨٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَآكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ [هو عند البخاري (٢٢٧٠) ولم يخرجه مسلم]

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شِدَّةِ جُرْمِ مَنْ ذَكَرَ وَأَنَّهُ تَعَالَى يَخْصُمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نِبَاةً عَنْ ظُلْمِهِ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ شَابِثٍ [أبو داود (٣٣٩٠)، النسائي (٥٠/٧)، ابن ماجه (٢٤٦١)] «يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ إِنَّمَا أَنَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ اخْتَلَفَا فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ»

كَانَ زَيْدًا يَقُولُ: إِنْ رَافِعًا اقْتَطَعَ الْحَدِيثَ فَرَوَى النَّهْيَ غَيْرَ رَاوٍ أَوَّلَهُ فَأَخْلَعَ بِالْمَقْصُودِ.

وَأَمَّا الْاِغْتِدَارُ عَنْ جَهَالَةِ الْأَجْرَةِ فَقَدْ صَحَّ فِي الْمَرْضَعَةِ بِالنَّفَقَةِ وَالْكَسْوَةِ مَعَ الْجَهَالَةِ قَدْرًا وَلِأَنَّهُ كَالْمَعْلُومِ جُمْلَةً لِأَنَّ الْغَالِبَ تَقَارُبُ حَالِ الْحَاصِلِ وَقَدْ حُدِّ بِجَهَةِ الْكَمِّيَّةِ أَعْيَى النِّصْفِ وَالثَّلْثِ، وَجَاءَ النَّصُّ فَقَطَعَ التَّكَلُّفَاتِ

٤- اجرة الحجام

٨٦٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [البخاري (٢١٠٣)، مسلم (١٢٠٢)].

وَلِي لَفْظٍ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٢٧٩) وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ وَهَذَا مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَأَنَّهُ يُرِيدُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ إِعْطَاءُ الْحَجَّامِ أَجْرَتَهُ وَأَنَّهُ حَرَامٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَجْرَةِ الْحَجَّامِ:

فَلَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ وَاخْتَجُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: هُوَ كَسَبٌ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَلَيْسَ بِمَحْرُومٍ وَحَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى التَّنْزِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ ادَّعَى النُّسْخَ وَأَنَّهُ كَانَ حَرَامًا ثُمَّ أُبِيحَ وَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا عُرِفَ التَّارِيخُ.

وَفَهَبَ أَحْمَدُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْحَرِّ الْاِخْتِرَافِ بِالْحِجَامَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْاِئْتِاقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ أَجْرِهَا وَيَجُوزُ لَهُ الْاِئْتِاقُ عَلَى الرَّقِيقِ وَالذُّوَابِ وَحِجَّتُهُمْ مَا أَخْرَجَهُ مَالِكُ [الوطاء]

(٢٨) وَأَحْمَدُ (٤٣٥/٥) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ [أبو داود (٣٤٢٢)، الترمذي

(١٢٧٧)، ابن ماجه (٢١٦٦)] بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ مِنْ حَدِيثِ مُحِيصَةٍ أَنَّهُ «سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسَبِ الْحَجَّامِ فَتَنَاهَا فَذَكَرَ لَهُ الْخَاجَةِ فَقَالَ: اغْلِقْهُ نَوَاضِحَكَ» وَأَبَاخُوهُ لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا.

٩- تعيين الأجرة

٨٧٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيَسِّمْ لَهُ أَجْرَتَهُ».

رواه عبد الرزاق (٢٣٥/٨) وفيه انقطاع، ووصله البيهقي (١٢٠/٦) من طريق أبي حنيفة

قال البيهقي: كذا رواه أبو حنيفة وكذا في كتابي عن أبي هريرة وقيل من وجوه آخر ضعيف عن ابن مسعود.

وفي الحديث دليل على ندب تسمية أجرة الأجير على عمله لتلا تَكُونْ مَجْهُولَةً فتؤدي إلى الشجار والخصام

يُشْتَرَطُ فِيهِ إِذْنُ الْإِمَامِ.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ يَدَ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ كِبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ثَمَّا لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْهَادِثِينَ.

وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ وَابُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهَا بِمَالٍ لَجَرِيهَا مَجْرَى الْأَمْلَاقِ لِتَعَلُّقِ سُيُولِ الْمُسْلِمِينَ بِهَا إِذْ هِيَ مَجْرَى السُّيُولِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُهَذَّبِيُّ: وَهُوَ قَوِيٌّ، فَإِنْ تَحَوَّلَ عَنْهَا جَرِي الْمَاءِ جَازَ إِحْيَاؤُهَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِاتِّقَاعِ الْحَقِّ وَعَدَمِ تَعَيُّنِ أَهْلِيهِ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ الْإِذْنُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ لَا ضَرَرَ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِذْنُ لِكُفَّارٍ بِالْإِحْيَاءِ لِقَوْلِهِ ﷺ «عَارِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» [البيهقي (١٤٣/٦)] وَالْخَطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَقَوْلُهُ «وَقَضَى بِهِ عُمَرُ» قَبْلَ «هُوَ مُرْسَلٌ لِأَنَّ غُرُورَهُ وَلَدَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ».

٢- مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ

٨٧٢- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ».

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ [يَقْدُم بِرَقْم (٨٤٤)].

وَقَالَ: رُوي مُرْسَلًا وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ.

وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ.

(وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ

(عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَحَسَنُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: رُوي مُرْسَلًا وَهُوَ كَمَا قَالَ وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ) إِنِّي فِي رَاوِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ

(فَقِيلَ جَابِرٌ وَقِيلَ عَائِشَةُ وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الرَّاجِحُ) مِنْ الثَّلَاثَةِ الْأَقْوَالِ (الْأَوَّلُ).

وَلِهِيَ أَنْ «رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضٍ الْآخَرُ فَقَضَى لِصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّمَا تُضْرَبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ وَإِنَّمَا لِلنَّخْلِ عُمٌ حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا»

١٩- كتابُ إحياءِ المَوَاتِ

المَوَاتُ يَفْتَحُ الْمَيْمَ وَالْوَاوِ الْخَفِيفَةُ: الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تَعْمَرَ شَبَّهَتْ الْعِمَارَةَ بِالْحَيَاةِ وَتَعَطُّلُهَا بِعَدَمِ الْحَيَاةِ وَإِحْيَاؤُهَا عِمَارَتُهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِحْيَاءَ وَرَدَّ عَنِ الشَّارِعِ مُطْلَقًا وَمَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ مُطْلَقَاتِ الشَّارِعِ كَمَا فِي قَبْضِ الْمَبْعُوثَاتِ وَالْحَزَرِ فِي السَّرْقَةِ ثَمَّا يَحْكُمُ بِهِ الْعَرَفُ، وَالَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْيَاءُ فِي الْعَرَفِ أَحَدُ خَمْسَةِ أَسْبَابٍ تَبْيِضُ الْأَرْضَ وَتَنْقِيَتُهَا لِلزَّرْعِ، وَبِنَاءُ الْخَائِطِ عَلَى الْأَرْضِ وَحُفْرُ الْخَنْدَقِ الْقَعْبِيرِ الَّذِي لَا يَطْلُعُ مِنْ نَزْلِهِ إِلَّا بِمَطْلَعٍ، هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ بِحَسْبِ.

١- أحقية الأرض التي لا صاحب لها

٨٧١- عَنْ غُرُورَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا»

قَالَ غُرُورَةُ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٣٥).

(عَنْ غُرُورَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ عَمَرَ أَرْضًا») بِالْفِعْلِ الْمَاضِي وَقَعَ «أَعْمَرَ» فِي رِوَايَةِ (خ) وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

(«لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا» قَالَ غُرُورَةُ وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْيَاءَ تَمْلُكٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَلَكَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ ثَبَتَ فِيهَا حَقٌّ لِلْغَيْرِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ إِذْنُ الْإِمَامِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ.

وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ هَذَا الْحَدِيثُ وَالْقِيَاسُ عَلَى مَاءِ الْبَحْرِ وَالتَّهْرِ وَمَا صِيدَ مِنْ طَيْرٍ وَحَيَوَانٍ وَأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى فَهْمِهِ وَأَنَّهُ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ»

للمسلمين.

٣- لا حمى إلا لله ولرسوله

فَقَالَ الْمُهَدِي: كَانَ لَهُ عليه السلام أَنْ يَحْمِيَ لِنَفْسِهِ لَكُنْهُ لَمْ يَمْلِكْ لِنَفْسِهِ مَا يَحْمِي لِأَجْلِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالْفَرِيقَانِ: لَا يَحْمِي إِلَّا لِحَبْلِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَحْمِي لِنَفْسِهِ وَيَحْمِي لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ وَلَمْ يَضَعْفْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْإِتِّجَاعِ لِقَوْلِهِ «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ الْحَدِيثُ».

وَلَا يَحْمِي اللَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ أَمَّا قِصَّةُ عُمَرَ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَلَفْظُهَا فِيهَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُيَيْدٍ [الأموال] (٧٤) [وَابْنُ شَيْبَةَ وَالْبُخَارِيُّ (٣٠٥٩) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ] عَنْ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُسَمَّى هُنَيْئًا عَلَى الْحِمَى فَقَالَ لَهُ: يَا هُنَيْئُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَأَتْنِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُجَابَةٌ وَادْخُلْ رَبُّ الصَّرِيحَةِ وَرَبُّ الْغَنِيمَةِ وَإِلَّاكَ وَنَعَمْ ابْنُ عَوْفٍ وَنَعَمْ ابْنُ عُفَّانَ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا بِرَجْعَانِ إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ وَإِنْ رَبُّ الصَّرِيحَةِ وَرَبُّ الْغَنِيمَةِ إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِيَنَّ بَيْنَهُمَا يَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَارَكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَحْلُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّخَبِ وَالْوَرَقِ، وَيَأْمُرُ اللَّهُ إِيَّاهُمْ بِرَدِّهِ أَنْتَ ظَلَمْتَهُمْ وَإِنَّهَا لِبَلَاغَتِهِمْ فَاتْلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتَ عَلَى النَّاسِ فِي بِلَادِهِمْ أَنْتَهَى هَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا يَحْمِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ.

٨٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الصُّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِي أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٧٠)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصُّعْبَ) بَفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةً (ابْنَ جَثَامَةَ) بَفَتْحِ الْجِيمِ فَمَثَلَةٌ مُشَدَّدَةٌ (أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ الْحِمَى يَقْصُرُ وَعِدٌ وَالْقَصْرُ أَكْثَرُ وَهُوَ الْمَكَانُ الْحَمِيُّ وَهُوَ خِلَافُ الْمُبَاحِ وَمَعْنَاهُ أَنْ يَمْنَعَ الْإِمَامُ الرَّحْمَى فِي أَرْضٍ مَخْصُوصَةٍ لِيَتَخَصَّ بِرِعِيَّهَا إِبْلِ الصَّدَقَةِ مَثَلًا، وَكَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: إِذَا أَرَادَ الرَّئِيسُ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسَ مِنْ مَحَلٍّ يُرِيدُ إِخْتِصَاصَهُ اسْتَعْمَى كَلِمًا مِنْ مَكَانٍ عَالٍ فَلِلَّ حَيْثُ يَتَهَيَّيْ صَوْتُهُ حِمَاهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فَلَا يَرَعَاهُ غَيْرُهُ وَيَرَعَى هُوَ مَعَ غَيْرِهِ فَابْطَلَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ وَابْتَدَأَ الْحِمَى لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْتَمِلُ الْحَدِيثُ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِيَ لِلْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَا حَمَاهُ النَّبِيُّ

عليه السلام

وَالْآخَرُ مَعْنَاهُ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَا حَمَاهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْوَلَاةِ بَعْدَهُ أَنْ يَحْمِيَ

وَعَلَى الثَّانِي يَخْتَصُّ الْحِمَى بِمَنْ قَامَ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ الْخَلِيفَةُ خَاصَّةً وَرَجَّحَ هَذَا الثَّانِي بِمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنِ الرَّهْزَرِيِّ تَلْقِيقًا (تَحْتِ ٢٣٧٠) أَنَّ عُمَرَ حَمَى الشَّرَفَ وَالرَّبْدَةَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَى الرَّبْدَةَ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَلَاةِ الْأَنْبَالِ فِي أَنَّهُمْ يَحْمُونَ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَضُرَّ بِكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَاخْتَلَفَ هَلْ يَحْمِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَحْمِي إِلَّا لِمَا هُوَ

٤- تحريم الضرر

٨٧٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٣/١) وَابْنُ جَابِرٍ (٢٣٤١) -

وَلَهُ (ابْنُ مَاجَةَ ٢٣٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ خَلِيفَتِهِ أَبِي سَعِيدٍ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٤٦٤) مُرْسَلٌ

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَلَهُ) أَيُّ لَابِنِ مَاجَةَ

(مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مَطْلُوعٌ وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ مُرْسَلٌ) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤٠) أَيْضًا وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣٣/١٠) مِنْ حَدِيثِ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ

٥ - امتلاك الأرض ليس لها صاحب

٨٧٥- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ».

رواه أبو داود (٣٠٧٧)، وصححه ابنُ الخازمي (١٠١٥).

وتقدّم أن من عمّر أرضاً ليست لأحدٍ فهي له وقدّا الحديث بين نوعاً من أنواع العمارة ولا بُدّ من تقييد الأرض بأنّه لا حقّ فيها لأحدٍ كما سلف.

٦ - حریم البئر

٨٧٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بَيْتْرًا فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا عَطَاءً لِمَاشِيَتِهِ».

رواه ابنُ ماجة بإسنادٍ ضعيفٍ (٢٤٨٦).

(وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «من حفر بئراً فلله أربعون ذراعاً عطاءً» بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون.

في القاموس: العطن مُحَرَّكة: وطن الإبل ومبركها حول الحوض

(لماشيته رواه ابنُ ماجة بإسنادٍ ضعيفٍ) لأن فيه إسماعيل بن سلم وقد أخرجه الطبراني من حديثٍ أشعث عن الحسن

وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد (٤٩٤/٢) بلفظ مغاير «حریم البئر البديء خمسة وعشرون ذراعاً وحریم البئر العادي خمسةون ذراعاً».

وأخرجه الدارقطني (٢٢٠/٤) من طريقٍ سعيدي بن المسيب عنه وأعله بالإرسال وقال: من أسنده فقد وهم.

وفي سننوه مُحَمَّد بنُ يوسف المقرئ شيخُ شيخ الدارقطني وهو مُتَّهَم بالوضع

ورواه البيهقي (١٥٥/٦) من طريقِ يونس عن الزهري

وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مُرسلاً بزيادة «مَنْ ضَارَّ ضَارَّهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقَّ شَاقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وأخرجه بها الدارقطني (٢٢٨/٤) والحاكم (٧٥/٢) والبيهقي (٦٩/٦) عن أبي سعيد مرفوعاً

وأخرجه عبد الرزاق وأحمد (٣١٣/١) عن ابنِ عباسٍ أيضاً. وفيه زيادة «وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَتَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَالطَّرِيقُ الْبَيْتَاءُ سَبْعَةُ أَذْرَعٍ».

وقوله (لا ضرر)، الضرُّ ضدُّ النفع يقالُ ضرُّه يضرُّه ضرراً وضراراً وأضرُّ به يضرُّ إضراراً، ومعناه لا يضرُّ الرجلُ أخاه فينقصه شيئاً من حقِّه، والضرُّ فعلان من الضرُّ أي لا يُجَازِيه بإضرارٍ بإدخالِ الضرِّ عليه فالضرُّ ابتداءُ الفعلِ والضرُّاءُ الجزاءُ عليه

(قلت) يُعِدُّه جوازُ الانحصارِ لمن ظلمَ «وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ» الآية (الشورى: ٤١) «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» (الشورى: ٤٠)

وقيل: الضرُّ ما تضرُّ به صاحبك وتنتفع أنت به، والضرُّاءُ أن تضرَّه من غير أن تنتفع.

وقيل هما بمعنى، وتكرارهما للتأكيد.

وقد دلَّ الحديثُ على تحريمِ الضرِّ لأنَّه إذا نفى ذاته دلَّ على النهي عنه لأنَّ النهي لطلبِ الكفِّ عن الفعلِ وهو يلزم منه عدمُ ذاتِ الفعلِ فاستعملَ اللازمُ في الملزوم.

وتحريمُ الضرِّ معلومٌ عقلاً وشرعاً إلا ما دلَّ الشرعُ على إباحته رعايةً للمصلحة التي تربو على المفسدة، وذلك مثلُ إقامة الحدود ونحوها وذلك معلومٌ في تفاصيلِ الشريعة.

ويَحْتَمِلُ أن لا تُسمَّى الحدودُ من القتلِ والضربِ ونحوه ضرراً من فاعليها لغيره لأنَّه إنما امْتَثَلَ أمرُ اللهَ له بإقامة الحدِّ على العاصي فهو عُقُوبَةٌ من الله تعالى لا أنه إنزالُ ضررٍ من الفاعل، ولذا لا يذمُّ الفاعلُ لإقامة الحدِّ بل يُمدحُ على ذلك.

وحريم الأرض ما محتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها،
وكذا المسيل حريمه مثل البئر على الخلاف.

وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وهذا في
الأرض المباحة.

وأما الأرض المملوكة فلا حريم في ذلك بل كل يعمل في
ملكه ما شاء.

٧- الإقطاع ببعض الأرض الموات

٨٧٧- وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَةِ مَوْتٍ.

رواه أبو داود (٣٠٥٨) والترمذي (١٣٨١).

وصححه ابن جبان (٧٢٠٥).

وصححه أيضاً الترمذي والبيهقي (١٤٤/٦).

ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص بها،
ويصير أولى بها بإحيائه ممن لم يسبق إليها بالإحياء، واختصاص
الإحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية والهادوية وغيرهم.

وحكى القاضي عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال
الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك

قال: وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن
يراه ما يجوز إما بأن يملكه إياه فيعمره وإما بأن يجعل له غلتها
مدة

قال: والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً ولم أر
أحداً من أصحابنا ذكره، وتخريجه على طريق فقهي مشكوك
والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص
المتحجر، ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى.

وبه جزم المحب الطبري.

وادعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض
الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك

قال ابن التين: إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو
عقار وإنما يقطع من الفيه ولا يقطع من حق مسلم ولا

ابن المسيب مرسلاً.

وزاد فيه «وحريم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها
كلها».

وأخرجه الحاكم (٩٧/٤) من حديث أبي هريرة موصولاً
ومرسلاً، والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف.

والحديث دليل على ثبوت الحريم للبئر.

والمراد بالحريم ما يمنع منه المحي والمختل لإضراره.

وفي النهاية: سمي بالحريم لأنه يحرم منع صاحبه منه،
ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه.

والحديث نص في حريم البئر.

وظاهر حديث عبد الله أن العلة في ذلك هي ما يحتاج
إليه صاحب البئر عند سقي إبله لاجتماعها على الماء.

وحديث أبي هريرة دال على أن العلة في ذلك هو ما
يحتاج إليه البئر لتلا تحصل المضرة عليها بقرب الإحياء منها،
ولذلك اختلف الحال في البدن والعادي.

والجمع بين الحديثين أنه ينظر ما يحتاج إليه إما لأجل
السقي للماشية أو لأجل البئر.

وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادي والشافعي
وأبو حنيفة إلى أن حريم البئر الإسلامية أربعون.

وذهب أحمد إلى أن الحريم خمسة وعشرون.

وأما العيون فذهب الهادي إلى أن حريم العين الكبيرة
الفؤارة خمسمائة ذراع من كل جانب استحساناً

قبل: وكأنه نظر إلى أرض رخوة محتاج إلى ذلك القدر.

وأما الأرض الصلبة فدون ذلك والدار المنفردة حريمها
فناؤها وهو مقدار طول جدار الدار

وقيل: ما تصل إليه الحجارة إذا انتهت وإلى هذا ذهب
زيد بن علي وغيره.

وحريم النهر قدر ما يلقى من كسحيه، وقيل مثل نصفه
من كل جانب، وقيل بل بقدر أرض النهر جميعاً.

مُعَاهِد.

٩ - الناس شركاء في ثلاث

قال: وقد يكون الإقطاع غليظاً وغير غليظ.

٨٧٩- وَعَنْ «رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ:

غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٦٤/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٧)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ

(وَعَنْ «رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةِ الْكَلَاءِ» مَهْمُوزٌ وَمَقْصُورٌ «وَالْمَاءِ وَالنَّارِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ)

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «ثَلَاثٌ لَا يُنْتَفَعَنَّ: الْكَلَاءُ وَالْمَاءُ وَالنَّارُ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ

وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ وَلَكِنَّ الْكُلَّ يَنْهَضُ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

وَيَدُلُّ لِلْمَاءِ بِنُصُوصِهِ أَحَادِيثُ فِي مُسْلِمٍ (١٥٦٥) وَغَيْرِهِ.

وَالْكَلَاءُ: النَّبَاتُ رَطْباً كَانَ أَوْ يَابساً.

وَأَمَّا الْحَشِيشُ وَالْهَشِيمُ فَمَخْتَصٌ بِالْيَابِسِ.

وَأَمَّا الْكَلَاءُ مَقْصُورٌ غَيْرُ مَهْمُوزٍ فَيَخْتَصُّ بِالرُّطْبِ وَمِثْلُهُ الْعُشْبُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ بِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي الْكَلَاءِ فِي الْأَرْضِ الْمُبَاحَةِ وَالْجِبَالِ الَّتِي لَمْ يُحْرَزْهَا أَحَدٌ، فَإِنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ مِنْ أَخَذِ كُلِّهَا أَحَدٌ إِلَّا مَا حَمَاهُ الْإِمَامُ كَمَا سَلَفَ.

وَأَمَّا النَّبْتُ فِي الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ وَالتَّحْجَرَةِ فَبِهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

فَعِنْدَ الْهَادِثَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مُبَاحٌ أَيْضاً

وَعُمُومُ الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لَهُمْ.

وَأَمَّا النَّارُ فَاخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ بِهَا فَقِيلَ أُرِيدَ بِهَا الْخَطْبُ الَّذِي يَحِطُّهُ النَّاسُ.

وَقِيلَ: أُرِيدَ بِهَا الْإِسْتِصْبَاحُ مِنْهَا وَالْإِسْتِصْاءَةُ بِضَرْبِهَا

٨ - إقطاع الإمام الأرض الموات

٨٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضَرَ فَرَسِيهِ، فَأَجَزَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٢).

وَفِيهِ ضَعْفٌ

(وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضَرَ» بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمُجْمَعَةِ فَرَأَ

(فَرَسِيهِ) أَيْ ارْتِفَاعِ الْفَرَسِ فِي عَدْوِهِ

(«فَأَجَزَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَفِيهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّ فِيهِ الْعَمْرِيَّ الْمَكْتَبَرُ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَفِيهِ مَقَالٌ

وَاخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٧/٦) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ.

وَفِيهِ أَنَّ الْإِقْطَاعَ كَانَ مِنْ أُمُودِ بَنِي النَّضِيرِ

قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَلِلْإِمَامِ إِقْطَاعُ الْمَوَاتِ لِإِقْطَاعِ النَّبِيِّ ﷺ الزُّبَيْرِ حُضَرَ فَرَسِيهِ وَلِفَعْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ.

وقيل الحجارة التي توري منها النار إذا كانت في موات،
والأقرب أنه أريد بها النار حقيقة.

فإن كانت من حطب مملوك فقل حُكْمُهَا حُكْمُ أَصْلِهَا
وقيل يَحْتَمِلُ أنه يأتي فيها الخلاف الذي في الماء وذلك
لعموم الحاجة وتسامح الناس في ذلك.

وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وأنه يحرم منع المياه المجتمعة
من الأمطار في أرض مباحة وأنه ليس أحد أحق بها من أحد
إلا لقرب أرضه منها ولو كان في أرض مملوكة فَكَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ
صاحب الأرض المملوكة أحق به يسقيها ويسقي ماشيته ويجب
بذلك لما فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو
بئر اختفرتها فإنه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع به
على غيره وللغير دخول أرضه كما سلف.

فإن قيل: فهل يجوز بيع العين والبئر نفسيهما؟

قيل: يجوز بيع العين والبئر لأن النهي وارد عن بيع فضل
الماء لا البئر والعيون في قرارهما فلا نهى عن بيعهما والمشتري
لهما أحق بمائهما بقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة
من اليهودي بأمره عليه السلام وسئلها للمسلمين (الرمذي ٣٧٠٣)،
النسائي (٢٣٥/٦).

فإن قيل: إذا كان الماء لا يملك فكيف تحجز اليهودي البئر
حتى باعها من عثمان؟

قيل: هذا كان في أول الإسلام حين قدم النبي ﷺ المدينة
وقبل تقرير الأحكام على اليهودي، والنبي ﷺ أبقاهم أول
الأمر على ما كانوا عليه، وقرزهم على ما تحت أيديهم.

مُجَاباً.

والحديث دليل على أنه يقطع أجر كل عمل بعد الموت إلا هذه الثلاثة فإنه يجري أجرها بعد الموت ويتجدد ثوابها.

قال العلماء: لأن ذلك من كسبه.

وفي دليل على أن دعاء الولد لأبويه بعد الموت يلحقهما، وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما.

واعلم أنه قد زيد على هذه الثلاثة ما أخرجه ابن ماجه (٢٤٢) بلفظ «إِنْ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْماً نَشَرَهُ وَوَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ أَوْ مُصْحَفًا وَرَثَتُهُ أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ أَوْ نَهْرًا أَوْ أَجْرًا أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحِّهِ وَحَيَاتِهِ تَلَحُّقُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ»

ووردت خصال آخر تبلغها عشرًا ونظمها الحافظ السيوطي رضي الله تعالى عنه قال:

إذا مات ابن آدم ليس يجري عليه من فعال غير عشر علوم بثها ودعاء لخل وغرس النخل والصدقات تجري ورائه مصحف ورياط نثر وحفر البئر أو إجراء نهْر يسو أو بناء محل ذكر

٢- الوقف لا يباع ولا يوهب

٨٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَصَابَ عُمَرُ رضي الله عنه أَرْضًا بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْتَأْذِنُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ قَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ: أَنَّهُ لَا بَيْعَ أَصْلُهَا، وَلَا يُوْرَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقُ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالًا».

متفق عليه [البخاري (٢٧٣٧)، مسلم (١٦٣٢)]، واللفظ لمسلم.

٢٠- كتاب الوقف

الوقف لغة: الحبس يقال: وقفت كذا أي حبسته.

وهو شرعاً: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.

١- انقطاع عمل ابن آدم إلا من ثلاث

٨٨٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ».

رواه مسلم (٢٦٨٢)

ذكره في باب الوقف لأنه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف

وكان أول وقف في الإسلام وقف عمر رضي الله عنه الأبي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة (٦٦٠/٣) أن أول حبس في الإسلام صدقة عمر

قال الترمذي: لا نعلم بين الصحابة والمقدمين من أهل الفقه خلافاً في جواز وقف الأرضين، وأشار الشافعي أنه من خصائص الإسلام لا يعلم في الجاهلية.

والفاطمة: وقفت وحسنت وسبلت وأبذت فهذه صرائع الفاظها.

وكيائته: تصدقت.

واختلفت في حرمت فقيل صريح وقيل غير صريح.

وقوله (أو علم ينتفع به) المراد النفع الأخروي فيخرج ما لا نفع فيه كعلم النجوم من حيث أحكام السعادة وضدها يدخل فيه من ألف علماً نافعاً أو نشره بقي من يرويه عنه وينتفع به، أو كتب علماً نافعاً ولو بالأجرة مع النبي أو وقف كسباً، ولفظ الولد شامل للأبى والذكر، وشرط صلاحه ليكون الدعاء

وفي رواية للبخاري (٢٧٦٤): «تَصَدَّقُ بِأَصْلِهِ: لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ».

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قَالَ: «أَصَابَ عُمَرُ أَرْضاً بِخَيْرٍ» في رواية النسائي أَنَّهُ كَانَ لِعُمَرَ مِائَةُ رَاسٍ فَاشْتَرَى بِهَا مِائَةَ سَنَمٍ مِنْ خَيْرٍ.

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ لَمْ أَحِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ وَأَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ فَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ وَفِي الْفَرَسِيِّ) أَيُّ ذَوِي قُرْبَى عُمَرُ

(وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والطيف لا جَنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالاً) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَقْهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «تَصَدَّقُ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»

أَفَادَتْ رِوَايَةَ الْبُخَارِيِّ أَنَّ كَوْنَهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ وَأَنَّ هَذَا شَأْنُ الْوَقْفِ وَهُوَ يَدْفَعُ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ بِجَوَازِ بَيْعِ الْوَقْفِ

قَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنَّهُ لَوْ بَلَغَ أَبَا حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثَ لَقَالَ بِهِ وَرَجَعَ عَنْ بَيْعِ الْوَقْفِ

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: رَدُّ الْوَقْفِ مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ «أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَنْ وَلِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ» قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّ الْعَامِلَ يَأْكُلُ مِنْ ثَمَرَةِ الْوَقْفِ حَتَّى لَوْ اشْتَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنْهُ لَاسْتَنْجَبَ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَالْمُرَادُ بِ«الْمَعْرُوفِ»! الْقَدْرُ الَّذِي جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَقِيلَ: الْقَدْرُ الَّذِي يَدْفَعُ الشُّهُورَةَ وَقِيلَ: الْمُرَادُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِقَدْرِ عَمَلِهِ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

وقوله (غير متمول) أي غير متخذ منها مالا أي ملكاً.

والمراد لا يَتمَلِكُ شيئاً من رقبائها ولا يأخذ من غلبتها ما يشتري بدله ملكاً بل ليس له إلا ما يُنفقه.

وزاد أحمد في روايته «أَنْ عُمَرَ أَوْصَى بِهَا إِلَى حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ إِلَى الْأَكْبَابِ مِنْ آلِ عُمَرَ» ونحوه عند

٣- صحة وقف العروض

٨٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ الْحَدِيثِ. وَفِيهِ «فَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ (١٤٨٦)، م (٩٨٣)]

وفيه «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ تَقَدَّمَ تَحْسِيرُ الْأَعْتَادِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ وَقْفِ الْعَيْنِ عَنِ الزَّكَاةِ وَأَنَّهُ يَأْخُذُ بِزَكَاتِهِ آلَاتٍ لِلْحَرْبِ لِلْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى أَنَّهُ يَصْحُ وَقْفُ الْعُرُوضِ.

وقال أبو حنيفة: لا يصح لأن العروض تبدل وتغير والوقف موضوع على التأييد والحديث حجة عليه ودل على صحته وقف الحيوان لأنها قد فسرت الأعتاد بالخيل وعلى جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية.

وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكر بأن القصة مُحْتَمَلَةٌ لَا ذِكْرَ وَلِغَيْرِهِ فَلَا يَتَّهَضُ الِاسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى شَيْءٍ ثَمَّ ذِكْرَ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَحْسِيرُ خَالِدٍ إِرْصَاداً وَعَدَمَ تَصْرِفِهِ وَلَا يَكُونُ وَقْفاً

«سَوُوا بَيْنَهُمْ»، ولحديث ابن عباس «سَوُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ فَلَوْ كُنْتُ مُفَضَّلًا أَحَدًا لَفَضَّلْتُ النِّسَاءَ».

أخرجه سعيد بن منصور، والبيهقي (١٧٧/٦) بإسناد حسن.
وقيل: بل النسوة أن يجعلن للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التورث.

ودفع الجاهل إلى أنها لا تجب النسوة بل تندب، وأطالوا في الاعتذار عن الحديث، وذكر في الشرح عشرة أعيان كلها غير ناهضة.

وقد كتبنا في ذلك رسالة جواب سؤال أوضحنا فيها قوة القول بوجوب النسوة، وأن الهبة مع عديها باطلة.

٢- الرجوع عن الرجوع في الهبة

٨٨٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

نُفِقَ عَلَيْهِ (البخاري (٢٥٨٩)، مسلم (١٦٢٢)).

وفي رواية للبخاري (٢٦٢٢) «لَيْسَ لَكَ مَعَالُ الشَّيْءِ الَّذِي يَفْعُو فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة، وهو من ذهب جماهير العلماء، ويؤيد له البخاري: (باب لا يحل لأحد أن يرجع في هَبَّتِهِ، وصدقته).

وقد استثنى الجمهور ما يأتي من الهبة للولد، ونحوه. وذهبت الهادئة وأبو حنيفة إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا الهبة لذي رحم.

قالوا: والحديث المراد به التغليظ في الكراهة.

قال الطحاوي قوله «كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»، وإن اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الأخرى، وهي قوله «كَالْكَلْبِ» تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد فالتقي ليس حراماً عليه.

والمراد التنزه عن فعل يشبه فعل الكلب.

٢١- كتابُ الهبة

الهبة - بكسر الهاء مصدر وهبت

وهي شرعاً: تملك عين بعقد على غير عوض معلوم في الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك.

١- هبة الأولاد مع العدل بينهم

٨٨٣- «عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْهُ».

وفي لفظ: «فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ: أَفَعَلْتَ هَذَا بَوْلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ قَالَ لَا قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فَارْجِعْ أَبِي، فَرَدَّ بِلَدِّكَ الصَّدَقَةَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ (البخاري (٢٥٨٦)، مسلم (١٦٢٣)).

وفي رواية لسنن (١٦٢٣) (١٧) قال: «لَشَهِدَ عَلَيَّ هَذَا غَيْرِي ثُمَّ قَالَ: «أَيْسُرُكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءٌ؟ قَالَ: بَلَى قَالَ: فَلَا إِذْنَ».

الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد في الهبة وقد صرح به البخاري وهو قول أحمد وإسحاق والثوري وآخرين وإنها باطلة مع عدم المساواة وهو الذي تفيد الفاظ الحديث من أمره ﷺ بإرجاعه ومن قوله «اتَّقُوا اللَّهَ».

وقوله «اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

وقوله «فَلَا إِذْنَ».

وقوله «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْزٍ».

واختلفت في كيفية التسوية فقيل: بأن تكون عطية الذكر، والأنثى سواء، وهو ظاهر قوله في بعض الفاظ عند النسائي (٢٦١/٦) «أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ»، وعند ابن حبان (٥٠٩٨).

٤- قبول الهدية والإثابة عليها

٨٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٨٥).

فيه دلالة على أن عادته ﷺ كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها.

وفي رواية لابن أبي شيبة (٤٤٥/٤) «وُثِّبَ عَلَيْهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا»

وقد استدل به على وجوب الإثابة على الهدية إذ كونه عادة له ﷺ مستمرة يقتضي لزومه، ولا يتم به الاستدلال على الوجوب لأنه قد يقال: إنما فعله ﷺ مستمراً لما جُلَّ عليه من مكارم الأخلاق لا لوجوبه.

وقد ذهبت الهادوية إلى وجوب المكافأة بحسب العرف قالوا لأن الأصل في الأعيان الأعواض.

قال في البحر: ويجب تعويضها حسب العرف.

وقال الإمام يحيى المثلي مثله، والقيمي قيمته، ويجب له الإيصاء بها.

وقال الشافعي في الجديد: الهبة للثواب باطلة لا تنعقد لأنها بيع بمن موقوف، ولأن موضع الهبة التبرع فلو أوجبناه لكان في معنى المعاوضة.

وقد فرق الشارح والعرف بين الهبة والبيع فما يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة.

قيل: وكان من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط، وهو ثواب مثلها.

وقال بعض المالكية: يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغي بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى فإذا لم يرض الواهب بالثواب فقليل: تلزم الهبة إذا أعطاه للمزحوب له القيمة.

وقيل: لا تلزم إلا أن يرضيه، والأول المشهور عن مالك رحمه الله، ويرد الحديث الآتي، وهو:

وَتُعَقَّبُ بِاسْتِعَادِ التَّأْوِيلِ، وَمَنَافَرَةِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ لَهُ، وَعَرَفَ الشَّرْعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الرَّجْعَ الشَّدِيدَ كَمَا وَرَدَ النَّهْيُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ، وَتَقَرُّ الْغَرَابِ، وَالْيَقَاتِ الثَّلَبِ، وَغَوِيهِ، وَلَا يَفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا التَّحْرِيمُ، وَالتَّأْوِيلُ الْبَعِيدُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ الْحَدِيثُ الْآتِي، وَهُوَ:

٣- عدم الجواز في الرجوع عن العطية إلا لو اللد

٨٨٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَا: «لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٧/١)، وَالْأَرْنَؤَةُ (أبو داود (٣٥٢٩)، السُّوْمِي (١٢٩٩)، السَّامِيُّ (٢٦٥/٦)، ابْنُ مَاجَه (٢٣٧٧)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جِبَانٍ (٥١٢٣)، وَالْأَخَاكِي (٤٦/٢).

فإن قوله «لا يجل» ظاهر في التحريم، والقول بأنه مجاز عن الكراهة الشديدة صرف له عن ظاهره.

وقوله «إلا الوالد» دليل على أنه يجوز للأب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيراً كان أو صغيراً، واختصه الهادوية بالطفل، وهو خلاف ظاهر الحديث.

وفرق بعض العلماء فقال: يجل الرجوع في الهبة دون الصدقة لأن الصدقة يراد بها ثواب الآخرة، وهو فرق غير مؤثر في الحكم، وحكم الأم حكم الأب عند أكثر العلماء.

نعم وخص الهادي ما وهبه الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك، ومثله رواه البخاري (١٠٤) باب (١٤) عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز تعليقاً.

وقال الزهري: يرُدُّ إليها إن كان خدعها.

وأخرج عبد الرزاق (١١٥/٩) بسند منقطع «إن النساء يُعْطَيْنَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً فَأَيُّمَا امْرَأَةٍ أُعْطِيَ زَوْجُهَا فَشَاءَتْ أَنْ تَرْجِعَ رَجَعَتْ».

٥- اشتراط رضا الواهب

جابر

«لَا تُرْقِبُوا وَلَا تُغْمِرُوا فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا أَوْ أُغْمِرَ شَيْئًا فَهُوَ

لِوَرَثَتِهِ».

الأصل في العمرى، والرقي أنه كان في الجاهلية يُعطي الرجل الرجل الدار، ويقول: اعمرتك إياها أي اجنتها لك مدة عمرك قليل لها: عمرى لذلك كما أنه قيل لها: رقي لأن كلاً منهما يرقب موت الآخر، وجاءت الشريعة بتقرير ذلك

ففي الحديث دلالة على شرعيتها، وأنها مملوكة لمن وهبت له، وإليه ذهب العلماء كافة إلا رواية عن داود أنها لا تصح.

واختلفوا إلى ماذا يتوجه التملك

فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقية كغيرها من الهبات.

وعند الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقية، وتكون على

ثلاثة أقسام:

مؤبد: إن قال: أبداً

ومطلق: عند عدم التقيد.

ومقيد: بأن يقول ما عشت فإذا ميت رجعت إلى.

واختلف العلماء في ذلك، والأصح أنها صحيحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع، وغيره من التصرفات، وذلك لتصریح الأحاديث بأنها لمن أعمرها حياً وميتاً.

وأما قوله: «فَإِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا» فلائذ بهذا القيد قد شرط أن تعود إلى الواهب بعد موته فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط، وهي كما لو أعمره شهراً أو سنة فإنها عارئة إجماعاً.

وقوله: «أَنْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ».

وقوله: «لَا تُرْقِبُوا» عموم على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون، ويرجع إليهم إذا مات من أعمره وأرقبه فجاء الشرع بمراعاتهم.

وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه أشبه الرجوع في الهبة.

٨٨٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً فَأَنَابَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: لَا فَرَادَهُ، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: لَا فَرَادَهُ، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: نَعَمْ».

رواه أحمد (٢٩٥/١)، وصححه ابن حبان (٦٣٨٤)، ورواه الترمذي (٣٩٤٥)، ويثبت أن العوض كان بيت بكرات.

وفيه دليل على اشتراط رضا الواهب، وأنه إن سلم إليه قدر ما وهب، ولم يرض زيد له، وهو دليل لأحد القولين الماضيين، وهو قول ابن عمر قالوا فإذا اشتراط فيه الرضا فليس هناك بيع انعقد؟

٦- العمرى لمن وهبت له

٨٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ».

متفق عليه [البخاري (٢٦٢٥)، مسلم (١٦٢٥)].

ولمسلم (١٦٢٥) (٢٥) «أَنْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَغْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أُغْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلَقِيَهُ» وفي لفظ (م) (١٦٢٥) (٢٣) «إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلَقِيكَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا».

ولأبي داود (٣٥٥٦)، والنسائي (٢٧٣/٦) «لَا تُرْقِبُوا، وَلَا تُغْمِرُوا فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا أَوْ أُغْمِرَ شَيْئًا فَهُوَ لِوَرَثَتِهِ».

(وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بضم المهملة، وسكون الميم، والفت مقصورة

«لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ» متفق عليه، ولمسلم) أي من حديث جابر «أَنْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُوهَا فَإِنَّهُ مَنْ أَغْمَرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أُغْمِرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلَقِيَهُ».

وفي لفظ: «إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقُولَ هِيَ لَكَ، وَلَقِيكَ فَأَمَّا إِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عَشْتُ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا» ولأبي داود، والنسائي) أي من حديث

وقد صحَّ النَّهْيُ عَنْهُ.

(قلت) هذا في الرجوع في الهبة فأمَّا شراؤها، وهو الذي فيه سياق هذا الحديث فالظاهر أنَّ النَّهْيَ لِلتَّزْيِيدِ، وأمَّا التحريم في الرجوع فيها. ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا لِلنَّهْيِ، واصله التحريم.

وأخرج النسائي (٢٦٩/٦) من حديث ابن عباس يرفعه (الْمُعْزَى لِمَنْ أَعْمَرَهَا، وَالرُّقْبَى لِمَنْ أَرْقَاهَا، وَالْعَائِدُ فِي هَيْبِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْبِهِ).

وأما إذا صرَّحَ بالشرط كما في الحديث.

وقال: ما عشت فإنها عارضة مؤقتة لا هبة، ومرو حديث (الْعَائِدُ فِي هَيْبِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْبِهِ) [(٢٥٨٩)، م (١٦٢٢)]، ومثله:

٧- النهي عن شراء الهبة

٨٨٩- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا تَبْتِعْهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ الْحَدِيثُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٢٣)، مسلم (١٦٢٠)].

تأمله (فإنَّ العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه).

وقوله (فأضاعه) أي قصر في مؤنته، وحسن القيام به.

وقوله (لا تبتعه) أي لا تشتريه.

وفي لفظ (ولا تعذ في صدقتك) فسمى الشراء عوداً في الصدقة.

قيل: لأنَّ العادة جرت بالمساحة في ذلك من البائع للمشتري فاطلق على القدر الذي يقع به التسامح به رجوعاً.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُبَالِغَةٌ، وَأَنْ عَوْدَهَا إِلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ كَالرَّجُوعِ - .

وظاهر النهي التحريم، وإليه ذهب قوم.

وقال الجمهور: إنه للتزويج، وتقدم أنَّ الرجوع في الهبة مُحَرَّمٌ، وأنه الأقوى دليلاً إلا ما استثنى.

قال الطبري: يخص من عسوم هذا الحديث من وقب بشرط الثواب، وما إذا كان الواهب الوالد لولده، والهبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لبسوت الأخبار باستثناء ذلك، ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة.

٨- الحض على الإهداء

٨٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَهَادَوْا تَحَابُّوا».

رواه البخاري في الألف (المفرد (ص ١٧٤))، وأبو يعلى بإسناد حسن (٦١٤٨).

وأخرجه البيهقي (١٦٩/٦)، وغيره.

وفي كلِّ روايته مقال، والمصنف قد حسن إسناده، وكأنه لشواهده التي منها:

٨٩١- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السُّخِيمَةَ».

رواه الترمذي (كشف الاستار (١٩٣٧)) بإسناد ضعيف.

وإنَّ كَانَ ضَعِيفاً، وهو قوله: (وعن أنس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «تهادوا فإنَّ الهديَّة تسْلُ السُّخِيمَةَ» بِالسُّيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوَةٌ تَخِيَّةٌ.

وفي القاموس: السُّخِيمَةُ والسُّخِيمَةُ بِالضَّمِّ: الْحَقْدُ

(رواه الترمذي بإسناد ضعيف) لأنَّ في روايته من ضَعْفِهِ وَلَهُ طَرَقٌ كُلُّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

وفي بعض ألفاظه: «تُذْهِبُ وَحَرَ الصُّدْرِ» بِفَتْحِ السُّوَابِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وهو الحقُّ أيضاً.

والأحاديث وإنَّ لَمْ تَخْلُ عَنْ مَقَالٍ فَإِنَّ لِلْهَدِيَّةِ فِيهِ الْقُلُوبَ مَوْقِعاً لَا يَخْفَى.

٨٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةَ لِبَارِيهَا، وَلَوْ فَرْسِينَ شاةً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٦٦)، مسلم (١٠٣٠)].

وفي حُكْمِ الهبةِ للتَّوَابِ، والمُكَافَاةِ.

وما أَحْسَنَ ما قِيلَ في ذَلِكَ إِنَّ الفاعِلَ لا يَفْعَلُ إِلَّا لَغَرَضٍ
فَالْهَبَةُ لِلأَدْنَى كَثِيرًا ما تَكُونُ كَالصَّدَقَةِ، وَهِيَ غَرَضٌ مُهِمٌّ،
وَلِلْمَسَاوِي مُعَاشَرَةٌ لَجَلْبِ المَوْدَّةِ، وَحَسَنُ العِشْرَةِ، وَهِيَ مِثْلُ
عَطِيَّةِ الأَدْنَى إِلَّا أَنَّ في عَطِيَّةِ الأَدْنَى تَوْهُمَ الصَّدَقَةِ.

والعرفُ جَارٍ بِتَخَالُفِ الهَدَايَا بِاعْتِبَارِ حالِ المُهْدِي والمُهْدَى
إِلَيْهِ فَإِذَا كَانَ الغَرَضُ الطَّمَعُ والتَّحْصِيلُ كما يُهْدَى التَّكْسِبُ
لِلْمَلِكِ يُتَخَفُّ بِشَيْءٍ يَرْجُو فَضْلَهُ فَلَوْ اقْتَصَرَ المَلِكُ عَلَى قَدْرِ
قِيَمَتِهَا لَذَمٌ، وَالذَّمُّ دَلِيلُ الرُّجُوعِ بَلْ إِمَّا أَنْ يَرُدَّهَا أَوْ يُعْطِيَ خَيْرًا
مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ غَرَضُ المُهْدِي تَحْصِيلَ الاتِّصَالِ بَيْنَهُمَا، والمُخَالَفَةُ
الحَسَنَةُ، وَتَصْفِيَةُ ذَاتِ الْبَيْنِ أَجْزَأُهُ مِنَ المُكَافَاةِ أَدْنَى شَيْءٍ قُلْ أَوْ
كَثَرِ بَلِ الْأَقْلُ أَنْسَبُ لِإِشْعَارِهِ بِأَنْ لَيْسَ الغَرَضُ المَعَاوِضَةُ بَلْ
تَكْمِيلُ المَوْدَّةِ، وَأَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ ما تَمْلِكُهُ أَنْتَ، وما أَمْلِكُهُ أَنَا.

(وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بَنَاءَ
الْمُسْلِمَاتِ» قَالَ الْقَاضِي: الْأَشْهَرُ نَصَبُ «النِّسَاءِ» عَلَى أَنَّهُ
مُنَادَى مُضَافٌ إِلَى الْمُسْلِمَاتِ مِنْ إِضَافَةِ الصَّفَةِ، وَقِيلَ: غَيْرُ هَذَا

(لا تَحْقِرْنَ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ سَاكِنَةً، وَفَتْحِ القَافِ وَكَسْرِهَا
(«جَارَةٌ لِبَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً») بِكَسْرِ الفَاءِ، وَسُكُونِ
الرَّاءِ، وَكَسْرِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ آخِرُهُ نُونٌ، وَهُوَ مِنَ الْبَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ
الْحَافِرِ مِنَ الذَّابِقِ، وَرُبَّمَا اسْتَعِيرَ لِلشَّاةِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)
فِي الْحَدِيثِ حَذَفَ تَقْدِيرُهُ لا تَحْقِرْنَ جَارَةً لِبَارَتِهَا هَدِيَّةً،
وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً.

والمُرَادُ مِنْ ذِكْرِهِ الْمُبَالَغَةُ فِي الْحَثِّ عَلَى هَدِيَّةِ الجَارَةِ لِبَارَتِهَا
لَا حَقِيقَةَ الْفَرَسَيْنِ لِأَنَّهُ لَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِإِهْدَائِهِ.

وظَاهِرُهُ النَّهْيُ لِلْمُهْدِي (اسْمُ فاعِلٍ) عَنْ اسْتِحْقَاقِ ما يُهْدِيهِ
بِحَيْثُ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ الإِهْدَاءِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْمُهْدَى إِلَيْهِ.

والمُرَادُ لا يَحْقِرْنَ ما أُهْدِيَ إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ حَقِيرًا.

وَيَحْتَمِلُ إِرَادَةَ الْجَمِيعِ.

وفِيهِ الْحَثُّ عَلَى التَّهَادِي سُبْحًا بَيْنَ الْجَبْرَيْنِ، وَلَوْ بِالْشَيْءِ
الْحَقِيرِ لَمْ يَكُنْ مِنْ جَلْبِ الْحُبَّةِ، وَالتَّائِسِ.

٩- من ذهب إلى جواز الرجوع في الهبة

٨٩٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِمَّا لَمْ
يُثَبَّ عَلَيْهِا».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٥٢/٢)، وَصَحَّحَهُ، وَالمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ
عُمَرَ - قَوْلُهُ [البهيقي (١٧١/٦)].

قَالَ المصنِّفُ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ حَزَمٍ.

وفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الرُّجُوعِ فِي الهِبَةِ الَّتِي لَمْ يُثَبَّ عَلَيْهَا،
وَعَدَمِ جَوَازِ الرُّجُوعِ فِي الهِبَةِ الَّتِي أَثَابَ عَلَيْهَا الْمُؤَهَّبُ لَهُ
الْوَاهِبُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

٢- ما توصف به اللقطة

٨٩٥- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: اغْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا مِيقَاؤُهَا وَجَذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٢٩)، مسلم (١٧٢٢)].

(وعن زيد بن خالد الجهني) هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن نزل الكوفة، ومات بها سنة ثمان وسبعين، وهو ابن خمس وثمانين سنة. وروى عنه جماعة

(قال جاء رجل إلى النبي ﷺ) لم يسم بزمكان على تعيين

الرجل

(«فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ») أَي عَنْ حُكْمِهَا شَرْعاً

(«فَقَالَ اغْرِفْ عِفَاصَهَا») بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَصَاءً، وَبَعْدَ الْأَلْفِ صَادٌ مُهْمَلَةٌ، وَعَاءٌ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ «خَرَقَتَهَا»

(«وَوِكَاءَهَا») بِكَسْرِ الْوَاوِ مَمْدُوداً: مَا يُرْبِطُ بِهِ

(«ثُمَّ عَرِّفْهَا») بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ (سَنَةً) فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا قَالَ فَضَالَّةُ الْغَنَمِ) الضَّالَّةُ تُضَالُّ عَلَى الْحَيَوَانِ وَمَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ يُقَالُ لَهُ لُقْطَةٌ

(قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّبِّ قَالَ فَضَالَّةُ الْإِبِلِ قَالَ:

مَا لَكَ، وَلَهَا مَعَهَا مِيقَاؤُهَا) أَي جَوْفُهَا، وَقِيلَ: عُنُقُهَا

(وَجَذَاؤُهَا) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَذَالٌ مُعْجَمَةٌ أَي خَفْئُهَا

(«تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» نُفِثَ عَلَيْهِ)

اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك.

فقال أبو حنيفة الأفضل الالتقاط لأن من الواجب على

المسلم حفظ مال أخيه، ومثله قال الشافعي.

٢٢- كتاب اللقطة

اللُقْطَةُ بَضْمُ اللَّامِ وَفَتْحُ الْقَافِ قِيلَ: لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

وَقَالَ الْخَلِيلُ: الْقَافُ سَاكِنَةٌ لَا غَيْرُ.

وَأَمَّا بِفَتْحِهَا فَهُوَ اللَّاقُطُ

قِيلَ: وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ إِلَّا أَنَّهُ أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى الْفَتْحِ، وَلِذَا قِيلَ: لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ.

١- حكم اللقطة لآل البيت

٨٩٤- عَنْ أَنَسِ قَالَ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَعْرَوْ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونُ مِنَ الصَّدَقَةِ لَا كَلْتَهَا».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٣١)، مسلم (١٠٧١)].

دَلَّ عَلَى جَوَازِ اخْتِذِ الشَّيْءِ الْخَفِيرِ الَّذِي يُتَسَامَحُ بِهِ، وَلَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ بِهِ، وَأَنَّ الْاِخْتِذَ يَمْلِكُهُ بِمَجْرُؤِ الْاِخْتِذِ لَهُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْخَفِيرِ، وَإِنْ كَانَ مَالِكُهُ مَعْرُوفًا، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا جُهِلَ.

وَأَمَّا إِذَا عُلِمَ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا.

وَقَدْ أورد عليه سؤال أَنَّهُ ﷺ كَلِمَتُ تَرْكَهَا فِي الطَّرِيقِ مَعَ أَنَّ عَلَى الْإِمَامِ حِفْظَ الْمَالِ الضَّائِعِ، وَحِفْظَ مَا كَانَ مِنَ الزَّكَاةِ، وَصَرْفَهُ فِي مَصَارِفِهِ.

وَيَجِبُ عَنْهُ بَأْنُهُ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْخُذْهُ لِلْحِفْظِ، وَإِنَّمَا تَرَكَ أَكْلَهَا تَوَرُّعًا أَوْ أَنَّهُ تَرَكَهَا عَمْدًا لِإِخْلَافِ مَنْ يَمُرُّ مِنْهُمُ تَحُلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا حِفْظُ الْمَالِ الَّذِي يَعْلَمُ طَلِبَ صَاحِبِهِ لَهُ لَا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ لِحَقَارَتِهِ.

وفيه حث على التورع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام.

وقال مالكٌ واحِدٌ: تركه أفضلُ حديثٍ «ضالةُ المؤمنِ حَرَقَ النَّارِ» [أحمد: ٨٠/٥]، ولما يُخافُ من التَّضمينِ والذِّينِ.

وقال قومٌ: بل الالتقاط واجبٌ، وتناولوا الحديثَ بأنه فيمن أَرَادَ اخْتِلافاً للارتفاعِ بها من أوَّلِ الأمرِ قبلَ تعريفِها

هذا وقد اشتملَ الحديثُ على ثلاثِ مسائلٍ

(الأولى) في حُكْمِ اللقطةِ، وهي الضائعةُ التي ليستَ بمحيوانٍ فإنَّ ذلكَ يُقالُ لَهُ ضالَّةٌ فقد أمرَ ﷺ الملتقطُ أن يعرفَ وعاءَها، وما تُشَدُّ به.

وظاهرُ الأمرِ وجوبُ التعرفِ لما ذُكِرَ ووجوبُ التعريفِ، ويزيدُ الأخيرُ عليه دلالةُ قوله:

٣- تعريف الضالة

٨٩٦- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يَعْرِفْهَا».

رواهُ مُسْلِمٌ (١٧٢٥)

(وعنه) أي عن زيد بن خالدٍ

(قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى ضالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا» رواهُ مُسْلِمٌ) فوصفه بالضلالِ إذا لم يعرفِها.

وقد اختلفَ في فائدةِ معرفتيها فقيل: ليرُدَّ للواصفِ لَهَا، وأنه يُقبلُ قوله بعدَ إخبارِهِ بصفَتِها، ويجبُ رُدُّها إِلَيْهِ كما دُلَّ لَهُ ما هُنا، وما في روايةِ البخاري (٢٤٢٧) «فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا».

ولم يَلْفِظْ بِعَدِّيْهَا وَوَعَائِيْهَا وَوَكَائِيْهَا فَأَعْطِيْهَا إِثْمًا» م (١٧٢٢).

وإلى هذا ذهبَ أحمدٌ ومالكٌ.

واشترطتِ المالكيةُ زيادةَ صفةِ الدَّانِيَةِ والعددِ

قالوا: لورودِ ذلكَ في بعضِ الرواياتِ.

وقالوا: لا يضرُّه الجهلُ بالعددِ إذا عرفَ العفاصَ والوكاءَ فإنَّما إذا عرفَ إحدى العلامتينِ المنصوصِ عليهما من العفاصِ والوكاءِ، وجَهَلِ الأخرى

فقيل: لا شيءَ لَهُ إلا بمعرفتيها جميعاً.

وقيل: تُدفعُ إِلَيْهِ بعدَ الإنظارِ مُدَّةٌ

ثم اختلفَ هل تُدفعُ إِلَيْهِ بعدَ وصفِهِ لعفاسيها ووكائِيْها بغيرِ يمينِهِ أم لا بُدَّ مِنَ اليمينِ

فقيل: تُدفعُ إِلَيْهِ بغيرِ يمينٍ لَأَنَّهُ ظَاهِرُ الأحاديثِ.

وقيل: لا تُردُّ إِلَيْهِ إلا باليَمِينِ.

وقال من أوجبَ اليَمِينِ: إن فائدةَ أمرِ الملتقطِ بمعرفتيها لئلا تلتبسَ بمالِهِ لا لأجلِ رُدِّها لِمَنْ وصفَهَا فإنَّها لا تُردُّ إِلَيْهِ إلا باليَمِينِ

قالوا: وذلكَ لَأَنَّهُ مُدْعٍ لا يُسَلِّمُ إِلَيْهِ ما ادَّعاهُ إلا باليَمِينِ.

وهذا أصلٌ مُقرَّرٌ شرعاً لا يُخرجُ عَنْهُ بِمَجْرَدِ وصفِ المدعي للعفاصِ والوكاءِ.

وأوجبَ بأنَّ ظاهِرَ الأحاديثِ وجوبُ الرُّدِّ بِمَجْرَدِ الوصفِ فإنه قالَ ﷺ فَأَعْطِيْهَا إِثْمًا.

وفي حديثِ البابِ يُقدَّرُ بعدَ قوله «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا» أي فاعطيه إِثْمًا، وإثما حُذِفَ جوابُ الشرطِ للعلمِ بِهِ، وحديثُ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى» [البيهقي (٢٥٢/١٠)] ليستَ اليَمِينَةُ مقصورةٌ على الشهادةِ بل هي عامةٌ لِكُلِّ ما يَتَبَيَّنُ بِهِ الْحَقُّ، ومنها وصفُ العفاصِ والوكاءِ على أَنَّهُ قَدْ قَالَ من اشترطَ اليَمِينَةَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ الزيادةَ، وهي قوله «فَاعْطِيْهَا إِثْمًا» كَانَ الْعَمَلُ عَلَيْهَا وَالزِّيَادَةُ قَدْ صَحَّتْ كَمَا حَقَّقَهُ الْمَصْنُفُ فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، وَيَجِبُ الرُّدُّ بِالْوَصْفِ، وَكَمَا أَوْجَبَ ﷺ التَّعْرِيفَ بِهَا فَقَدْ حَدَّ وَقْتَهُ بِسَنَةٍ فَأَوْجَبَ التَّعْرِيفَ بِهَا سَنَةً.

وأما ما بعدها فقيل: لا يجبُ التَّعْرِيفُ بِهَا بعدَ السَّنَةِ، وقيل: يجبُ، والدليلُ مع الأولِ.

ودلَّ على أَنَّهُ يَعْرِفُ بِهَا سَنَةً لا غيرُ حقيرةٍ كانتِ أو عظيمةً ثُمَّ التَّعْرِيفُ يَكُونُ فِي مِطَاطِ الْجَمَاعِ النَّاسِ مِنَ الْأَسْوَاقِ، وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَالْجَامِعِ الْخَافِلَةِ.

وقوله «وَالْإِثْمَانُكُ بِهَا» نُصِبَ «شَأْنُكَ» عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى الْإِثْدَاءِ، وَخَبَرُهُ بِهَا، وَهُوَ تَقْوِضُ لَهُ فِي

حفظها أو الانتفاع بها.

وفيهِ حَتٌّ عَلَى اخْذِهِ لِإِنِّهَا، وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُ قِيَمَتِهَا
لصاحبها أو لا.

فَقَالَ الْجُمْهُورُ إِنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا.

وَالْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ، وَاحْتُجَّ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ
الْمَلْطَقِ وَالذَّنْبِ، وَالذَّنْبُ لَا غَرَامَةَ عَلَيْهِ فَكَذَلِكَ الْمَلْطَقُ.

وَاجِبٌ بَأَنِ اللَّامُ لَيْسَتْ لِلتَّمْلِيكِ لِأَنَّ الذَّنْبَ لَا يَمْلِكُ.

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَاءَ صَاحِبُهَا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَهَا الْمَلْطَقُ
فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِهِ صَاحِبُهَا

(وَالْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ) فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ.

وَقَدْ حَكَّمَ رحمته بِأَنَّهَا لَا تَلْتَقِطُ بَلْ تَنْتَرِكُ تَرعى الشَّجَرَ،
وَتَرُدُّ الْمَاءَ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهَا

قَالُوا: وَقَدْ ثَبَتَ رحمته عَلَى أَنَّهَا غَنِيَّةٌ غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى الْحَفْظِ
بِمَا رَكَّبَ اللَّهُ فِي طَبَاعِهَا مِنَ الْجَلَادَةِ عَلَى الْعُطْشِ، وَتَسَالُوِ الْمَاءِ
بِغَيْرِ تَعَبٍ لَطُولِ عُقْبَتِهَا، وَقُوَّتِهَا عَلَى الْمَشْيِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى الْمَلْطَقِ
بِخِلَافِ الْغَنَمِ.

وَقَالَتِ الْحَفِظِيُّ، وَغَيْرُهُمُ الْأَوَّلُ الْيَقَاطُهَا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحِكْمَةُ فِي النِّهْيِ عَنِ الْيَقَاطِ الْإِبِلِ أَنْ يَبْقَاةَا
حَيْثُ ضَلَّتْ أَقْرَبُ إِلَى وَجْدَانِ مَالِكِهَا لَهَا مِنْ تَطَلُّبِهِ لَهَا فِي
رِحَالِ النَّاسِ.

٤- الانتفاع باللقطة بعد مرور مدة التعريف بها

٨٩٧- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً
فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ
لَا يَكْتُمُ، وَلَا يُغَيِّبُ، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا،
وِلَا فُتْهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦١/٤) وَالْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ) (١٧٠٩)، النَّسَائِيُّ (كَبَرَى)
كَمَا فِي (مُخْتَصَرِ الْأَشْرَافِ) (١١٠١٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٠)، إِلَّا الْغَزَمِيلِيُّ،
وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَرَبِيَّةَ، وَابْنُ الْجَزَارِيِّ (الْمَنْصُورُ) (٦٧١)، وَابْنُ حِبَّانَ
(١١٦٩).

وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَصَرُّفِ الْمَلْطَقِ فِيهَا أَيُّ تَصَرُّفٍ إِذَا
بَصَرَفَهَا عَلَى نَفْسِهِ غَنِيًّا كَانَ أَوْ فَقِيرًا أَوْ التَّصَدَّقُ بِهَا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ
وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَمَلَّكُهَا فَعِنْدَ مُسْلِمٍ
((١٧٢٢) ٤) «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ،
وَوَيْعَةُ عِنْدَكَ».

وَفِي رِوَايَةِ ((١٧٢٢) ٥) «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ
فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدُّغْرِ
فَأَذْنَاهَا إِلَيْهِ».

وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهَا بَعْدَ السَّنَةِ

قَالَ فِي نِهَآيَةِ الْمُجْتَهِدِ (١٧٧/٤): إِنَّهُ اتَّفَقَ فَقْهَاءُ الْأَمْصَارِ مَالِكُ
وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ لَهُ تَمَلَّكَهَا، وَمِثْلُهُ عَنْ عُمَرَ
وَإِبْنِهِ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا.

وَمِثْلُهُ يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ،
وَكُلُّهُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَكَلَهَا ضَمِنَهَا لَصَاحِبِهَا إِلَّا أَهْلَ
الظَّاهِرِ فَقَالُوا: لَحْلٌ لَهُ بَعْدَ السَّنَةِ، وَتَصِيرُ مَالًا مِنْ مَالِهِ، وَلَا
يَضْمِنُهَا إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا

(قُلْتُ)، وَلَا أَدْرِي مَا يَقُولُونَ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ، وَغَوِيهِ
الدَّالُّ عَلَى وَجُوبِ ضَمَانِهَا؟

وَاقْرَبُ الْأَقْوَالِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَمَنْ مَعَهُ لِأَنَّهُ أَذِنَ
لِلْمَلْطَقِ فِي اسْتِيقَانِهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّصَدَّقِ بِهَا ثُمَّ أَمَرَهُ بَعْدَ الْإِذْنِ
فِي الْاسْتِيقَانِ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا إِنْ جَاءَ يَوْمًا مِنَ الدُّغْرِ،
وَذَلِكَ تَضْمِينٌ لَهَا

(الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ) فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ فَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ
لِوَالِدِ الْغَنَمِ فِي الْمَكَانِ الْقَفْرِ الْبَعِيدِ مِنَ الْعِمْرَانِ أَنْ يَأْكُلَهَا لِقَوْلِهِ
ﷺ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ» فَإِنْ مَعْنَاهُ أَنَّهَا مُعْرَضَةٌ
لِلْهَلَاكِ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تَأْخُذَهَا أَوْ أُخْرِكَ.

وَالْمُرَادُ بِهِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنْ صَاحِبِهَا أَوْ مِنْ مَلْطَقِهَا آخَرَ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الذَّنْبِ جَنْسٌ مَا يَأْكُلُ الشَّاةَ مِنَ السَّبَاعِ.

أخي طلحة بن عبيد الله صحابي، وقيل: إنه أدرك النبي ﷺ، وليست له رؤية، واسلم يوم الحديبية، وقيل: يوم الفتح، وقيل مع ابن الزبير

(أن النبي ﷺ «نهى عن لقطة الحاج» رواه مسلم) أي عن التقاط الرجل ما ضاع للحاج.

والمراد ما ضاع في مكة لما تقدم من حديث أبي هريرة أنها «لا تجلُّ لقطتها إلا لمنشد» وتقدم أنه حمله الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للملك لا للتعريف بها فإنه محل

قالوا: وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لإمكان إيصالها إلى أربابها لأنها إن كانت لمكي فظاهر، وإن كانت لأفريقي فلا يخلو أئق في الغالب من وارد منه إليها فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها.

قاله ابن بطال.

وقال جماعة: هي كغيرها من البلاد، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده.

وقد لا يعود فاستأج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها.

والظاهر القول الأول، وأن حديث النبي هذا مفيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يجلُّ لقطتها إلا لمنشد فالذي اختصت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبداً فلا تجوز للملك.

ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقاً في مكة، وغيرها لأنه هنا مطلق، ولا دليل على تقييده بكونها في مكة.

٦- اللقطة من مال المعاهد كاللقطة من مال المسلم

٨٩٩- وعن المقدام بن معدي كرب

قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا لا يجلُّ ذو نابٍ من السباع، ولا الجمار الأهلي، ولا اللقطة من مال معاهد، إلا أن يستغني عنها».

رواه أبو داود (٣٨٠٤).

يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الأطعمة، وذكر الحديث هنا لقوله «ولا اللقطة من مال معاهد» فدل على أن

(وعن عياض) بكسر الميم آخره ضاد معجمة، (ابن حمار) بلفظ الحيوان المعروف صحابي معروف

(قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجد لقطة فليشهد ذوي غنل، وليحفظ عفاصها ووكائفها ثم لا يكتس ولا يبيع فإن جاء ربها فهو أحق بها، وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء» رواه أحمد، والأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان)

تقدم الكلام في اللقطة والعفاص والوكائف.

وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها.

وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي فقالوا: يجب الإشهاد على اللقطة، وعلى أوصافها.

وقد ذهب الهادي ومالك، وهو أحد قولي الشافعي إلى أنه لا يجب الإشهاد.

قالوا: لعدم ذكر الإشهاد في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على التدب.

وقال الأولون: هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب الإشهاد، ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث، والحق وجوب الإشهاد.

وفي قوله «فهو مال الله يؤتيه من يشاء» دليل للظاهريّة في أنها تصير ملكاً للملتقط، ولا يضمها.

وقد يجاب بأن هذا مفيد بما سلف من إيجاب الضمان.

وأما قوله ﷺ «يؤتيه من يشاء» فالمراد أنه يجلُّ انتفاعه بها بعد مرور سنة التعريف.

٥- النهي عن لقطة الحاج

٨٩٨- وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي

«أن النبي ﷺ «نهى عن لقطة الحاج».

رواه مسلم (١٧٢٤).

(وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرشي، وهو ابن

اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم، وهذا محمول على التقاطها من محل غالب أهله أو كلهم ذميون، وإلا فاللقطة لا تعرف من مال أي إنسان عند التقاطها.

وقوله: «إلا أن يستغنى عنها» مؤول بالحقير كما سلف في الثمرة، ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف بها كما سلف أيضاً، وعبر عنه بالاستغناء لأنه سبب عدم المعرفة في الأغلب فإنه لو لم يستغن عنها لباع في طلبها أو نحو ذلك.

(هائدة) قال النووي في شرح المهذب (٥٩/٩): اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع أو ماشية

فقال الجمهور: لا يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ، ويغرم عند الشافعي والجمهور.

وقال بعض السلف: لا يلزمه شيء.

وقال أحمد: إذا لم يكن للبستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين، ولو لم يحتاج إلى ذلك.

وفي الأخرى إذا احتاج، ولا ضمان عليه في الحالين، وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث

قال البيهقي (٣٥٩/٩) يعني حديث ابن عمر مرفوعاً: «إذا مر أحدكم بحائط فليأكل، ولا يتخذ خبنة».

أخرجه الترمذي (١٢٨٧)، واستغفبه

قال البيهقي: لم يصح، وجاء من أوجه غير قوية

قال المصنف: والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح.

وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها.

وقد بينت ذلك في كتابي النحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة اهـ.

وفي المسألة خلاف، وأقويل كثيرة قد نقلها الشارح عن المهذب، ولم يتلخص البحث لتمام الأحاديث في الإباحة والنهي فلم يقر نقل أحاديث الإباحة على نقل الأصل، وهو حرمة مال آدمي، وأحاديث النهي أكدت ذلك الأصل.

٢٣- كتاب الفرائض

الفرائض جمع فريضة، وهي فعيلة بمعنى مفروضة من الفرض، وهو القطع.

وخصت الماراث باسم الفرائض من قوله تعالى ﴿نصيباً مفروضاً﴾ [النساء: ٧] أي مقداراً معلوماً.

وقد وردت أحاديث كثيرة في الحث على تعلم علم الفرائض، وورد أنه أول علم يرفع [ج: (٢٧١٩)].

١- ما بقي من الفرائض للأولى رجل ذكر

٩٠٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٣٢)، مسلم (١٦١٥)].

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا».)

والمراد بها السُّتُ المنصوص عليها، وعلى أهلها في القرآن (فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ) اختلفت في فائدة وصف الرجل بالذكر، والأقرب أنه تأكيد، ونقل في الشرح كلاماً كثيراً وفائدته قليلة (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

والفرائض المنصوصة في القرآن سِتُّ: النصف ونصفه ونصف نصفيه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفيهما.

والمراد من أهلها: من يستحقها بنص كتاب الله

قال ابن بطال: المراد به «أولى رجل» أن الرجال من العصبية بعد أهل الفرائض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استأوا اشتروا، ولم يقصد من يبدل بالأباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استأوا في المنزل.

وقال غيره: المراد به العممة مع العم، وبنت الأخ مع ابن

الأخ، وبنت العم مع ابن العم، وخرج من ذلك الأخ، والأخت لأبوين أو لأب فإنهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿وَأِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء: ١٧٦] وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم، وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد أبو الأب، وإن علا.

وتفاصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مُستوفى في كتب الفرائض.

والحديث مبني على وجود عصبية من الرجال فإذا لم توجد عصبية من الرجال أعطيت بقية الميراث من لا فرض له من النساء كما يأتي في بنت وبنت ابن وأخت.

٢- لا وراثه بين دينين

٩٠١- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤)].

المسلم في صدر الحديث فاعل، والكافر مفعول.

وفي آخره بالعكس، وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير. وروى خلافة عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق.

وذهب إليه الإمامية والناصر قالوا: إنه يرث المسلم من الكافر من غير عكس، واحتج معاذ بأنه سمع النبي ﷺ يقول «الإسلام يزيد ولا ينقص».

أخرجه أبو داود (٢٩١٢)، وصححه الحاكم (٣٤٥/٤).

وقد أخرج مُسَدَّدٌ أنه اختصم إلى معاذ أخوان: مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فحاز ابنه اليهودي ميراثه فازعه المسلم فورث معاذ المسلم.

وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغفل (٢٨٤/٦) قال: ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية نرت أهل الكتاب، ولا يرثونا كما يحل لنا النكاح منهم، ولا

يحلُّ لَهُمْ مَنَّا.

زَوَاهُ أَخْمَدُ (١٧٨/٢)، وَالْأَثَمَةُ إِلَّا السَّوْمَلِيَّ (أَبُو دَاوُدَ) (٢٩١١)،
السَّانِي «كَبِيرِي» كَمَا فِي «الْتَّحْفَةِ» (٨٧٢٤)، ابْنُ حَاجَرٍ (٢٨٣١).

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٤٥/٤) بِإِسْنَادِهِ.

وَزَوَى السَّانِي «كَمَا فِي «تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ» (١١٣) حَدِيثُ أَثَمَةَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ مُخْتَلَفَتَيْنِ
بِالْكَفْرِ أَوْ بِالْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمِلَّتَيْنِ الْإِسْلَامَ وَالْكَفْرَ
فَيَكُونُ كَحَدِيثِ «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» الْحَدِيثُ

قَالُوا: وَأَمَّا تَوْرِيثُ مِلَّةِ الْكَفْرِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِنَّهُ
ثَابِتٌ، وَلَمْ يَقُلْ بِعَمُومِ الْحَدِيثِ لِلْمِلَّةِ كُلِّهَا إِلَّا الْأَوْزَاعِيَّ فَإِنَّهُ
قَالَ: لَا يَرِثُ الْيَهُودِيُّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ، وَلَا عَكْسُهُ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ
الْمِلَّةِ.

وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَعَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ.
وَالْحَدِيثُ مُخَصَّصٌ لِلْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي
أَوْلَادِكُمْ» [النِّسَاءُ: ١١] فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي الْأَوْلَادِ فَيُخَصُّ مِنْهُ الْوَلَدُ
الْكَافِرُ بِأَنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ الْمُسْلِمِ، وَالْقُرْآنُ يُخَصُّ بِأَخْبَارِ
الْأَحَادِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

٥- ميراثُ الجدِّ

٩٠٤- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ أُمِّي مَاتَ، فَمَا
لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: لَكَ السُّدُسُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ،
فَقَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: إِنَّ
السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ».

زَوَاهُ أَخْمَدُ (٤٢٨/٤) وَالْأَثَمَةُ (أَبُو دَاوُدَ) (٢٨٩٦)، السَّانِي [«كَبِيرِي»
كَمَا فِي «الْتَّحْفَةِ» (١٠٨٠١)، وَصَحَّحَةُ التِّرْمِذِيِّ (٢٠٩٩)، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ
الْحَسَنِ النَّضَرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَنْصَحْ بِهِ

قَالَ قَتَادَةُ: لَا أَدْرِي مَعَ أَيِّ شَيْءٍ وَرَّثَهُ.

وَقَالَ: أَقْلُ شَيْءٍ وَرَّثَ الْجَدُّ السُّدُسَ.

٣- في بنتِ وبنتِ ابنِ وأختِ

٩٠٢- «وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
- فِي بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأَخْتِ - فَقَضَى النَّبِيُّ ﷺ
لِلْأَبْنَةِ النِّصْفَ، وَلِلْبَنَةِ الْإِبْنَ السُّدُسَ - تَكْمِلَةً
لِلثَّلَاثِينَ - وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ».

زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٣٦).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَخْتَ مَعَ الْبِنْتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ عَصَبَةٌ
تُعْطَى بَقِيَّةَ الْمِيرَاثِ، وَهُوَ مَجْمُوعٌ عَلَى أَنَّ الْأَخَوَاتِ مَعَ الْبَنَاتِ
عَصَبَةٌ.

وَلَقَدْ كَانَ أَقْبَى أَبُو مُوسَى أَنَّ لِلْأَخْتِ النِّصْفَ ثُمَّ أَمَرَ
السَّائِلَ أَنْ يَسْأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَضَى ابْنُ مَسْعُودٍ بِقَضَاءِ النَّبِيِّ
ﷺ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ.

ضَبَطَ أَثَمَةُ اللُّغَةُ الْحَبْرَ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحُهَا، وَرِوَايَةُ الْمُحَدِّثَيْنِ
جَمِيعًا لَهُ بِفَتْحِهَا

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ الْعَالَمُ بِتَحْيِيرِ الْكَلَامِ وَتَحْسِينِهِ

وَقِيلَ: سُمِّيَ حَبْرًا لَمَّا يَبْقَى مِنْ أَثَرِ عُلُوبِهِ

زَادَ الرَّاعِبُ: فِي قُلُوبِ النَّاسِ، وَمِنْ أَثَرِ أَعْمَالِهِ الْحَسَنَةِ
الْمُقْتَدَى بِهَا.

٤- لا يتوارث أهلُ مِلَّتَيْنِ

٩٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ
مِلَّتَيْنِ».

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣١/٤)، وَالْإِسْنَاءُ سَوَى الرَّمْذِي (أَبُو دَاوُدَ ٢٨٩٩)،
النَّسَائِي [كَبَرِي] كَمَا فِي «الْتَحْفَةِ» (١١٥٦٩)، ابْنُ مَاجَه (٢٦٣٤)،
وَحَشَنَةُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، وَصَحِيحَةُ الْحَاكِمِ (٣٤٤/٤)، وَابْنُ جِبَانَ (٦٠٣٥).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَوَرِثِ الْخَالِ عِنْدَ عَدَمِ مَنْ يَرِثُ مِنْ
الْعَصِيَّةِ، وَذَوِي السَّهَامِ وَالْخَالُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَوَرِثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَذَهَبَتْ
طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى تَوَرِثِهِمْ.

فَمَنْ خَلَفَ عَتْنَهُ وَخَالَتَهُ، وَلَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُمَا كَانَ
لِلْعَمَّةِ الثَّلَاثِ، وَلِلْخَالَاتِ الثَّلَاثِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقُولُونَ تَعَالَى «وَأُولُو الْأَرْحَامِ
بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ» [الْأَنْفَالُ: ٧٥]

وَخَالَفَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَنْفَعَةِ وَقَالُوا: لَا يَثْبُتُ لَذَوِي الْأَرْحَامِ
مِيرَاثٌ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ صَحِيحَةٍ
أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالْكُلُّ مَفْقُودٌ هُنَا، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ
نَصٌّ فِي الْخَالِ لَا فِي غَيْرِهِ، وَالآيَةُ مُجْمَلَةٌ، وَمُسَمًّى أُولَى الْأَرْحَامِ
فِيهِمَا غَيْرُ مُسَمَّاهُ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ وَأَبُو دَاوُدَ
فِي «الْمُرَاسِلِ» (٣٦١)، [الدَّرَقُطِيُّ: ٩٨/٤]، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَقَالٌ لَكَيْفَهَا
مُتَضَعَةً بَأَنِ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمِيرَاثِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ النَّاهِضُ ثَمَّا
ذَكَرْنَاهُ.

وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ يَقُولُونَ: يَكُونُ
مَالٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ لِيَبْتَغِيَ الْمَالُ إِذَا كَانَ مُتَّظَمًا، وَهُوَ إِذَا كَانَ
فِي يَدِ إِمَامٍ عَادِلٍ يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ أَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ قَائِمٌ
بَشُرُوطِ الْقَضَاءِ مَاذُونَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْمَصَالِحِ دَفَعَ إِلَيْهِ
لِيَصْرِفَهُ فِيهَا.

وَتَفَاصِيلُ بَقِيَّةِ مَوَارِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى الْقَوْلِ بِه
مُسْتَوْفَاةٌ فِي كِتَابِ هَذَا الْفَنِّ فَلَا نَطُولَ بَهَا.

٩٠٧- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ﷺ قَالَ:

كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا

وَصُورَةٌ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَنَّهُ تَرَكَ الْمَيْتُ بَتْنَيْنِ، وَهَذَا السَّائِلُ،
وَهُوَ الْجَدُّ فَلِلْبَتْنَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَبَقِيَ ثَلَاثُ فِدَعٍ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى
السَّائِلِ السُّدُسَ بِالْفَرْضِ لِأَنَّهُ فَرَضَ الْجَدُّ هُنَا، وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ
السُّدُسَ الْآخَرَ لِأَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ فَرَضَهُ الثَّلَاثُ، وَتَرَكَهُ حَتَّى وَلَّى أَيْ
ذَهَبَ فِدَعَاهُ فَقَالَ «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ» - بِكَسْرِ الْخَاءِ - «طُعْمَةٌ»
أَيْ زِيَادَةٌ عَلَى الْفَرِيضَةِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ إِعْلَامُهُ بِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الْفَرْضِ الَّذِي لَهُ
فَلَهُ سُدُسٌ فَرْضًا، وَالباقِي تعصياً.

٦- ميراث الجدّة

٩٠٥- وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ
يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٥) وَالنَّسَائِيُّ [كَبَرِي] كَمَا فِي «الْتَحْفَةِ»
(١٩٨٥).

وَصَحِيحَةُ ابْنِ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ [الْمَطْنِيُّ] (٩٦٠)، وَقُوَّةُ ابْنِ
عَدِيٍّ

(وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ﷺ عَنْ أَبِيهِ ﷺ) هُوَ بُرَيْدَةُ بْنُ
الْحَصْبِيِّ

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهَا أُمٌّ».
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحِيحَةُ ابْنِ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ،
وَقُوَّةُ ابْنِ عَدِيٍّ فِيهِ عُيُودُ اللَّهِ الْعَنَكِيُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَتَقَى أَبُو
حَاتِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِيرَاثَ الْجَدَّةِ السُّدُسَ سِوَاهُ كَانَتْ
أُمٌّ أَوْ أُمٌّ أَوْ ابْنٌ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَدُّانِ فَأَكْثَرُ إِذَا اسْتَوَيْنِ فَإِنَّ
اِخْتَلَفْنَ سَقَطَتِ الْبَعْدَى مِنَ الْجِهَتَيْنِ بِالْقُرْبَى، وَلَا يُسْقَطُهُنَّ إِلَّا
الْأُمُّ وَإِلَّا الْأَبُ يُسْقَطُ مَنْ كَانَ مِنْ جِهَتِهِ.

٧- الخال وارث من لا وارث له

٩٠٦- وَعَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: قَالَ

مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/١)، وَالْأَزْهَرِيُّ سَوَّى أَبِي دَاوُدَ (السُّوْمَدِيُّ (٢١٠٣)،
النَّسَائِيُّ [«كِبَرِيٍّ»] كَمَا فِي «الْصَّحِيحَةِ» (١٠٣٨٤)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٧٣٧)،
وَحُسَيْنُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٠٣).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٣٧).

الْحَدِيثُ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْخَالِ فِي حَدِيثِ
الْمُقَدِّمِ السُّلْطَانِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ أَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ
لَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ
(٥٣٠/١) «أَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَغْفِلُ عَنْهُ، وَارِثُهُ»

فَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْمُقَدِّمِ، وَحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ
الدَّالِّينَ عَلَى كِبَرِ مِيرَاثِ الْخَالِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ مِنَ الْعَصَبَاتِ،
وَذَوِي السُّهَامِ، وَالْخَالِ.

وَالْمَرَادُ مِنْ ارِثِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يَصِيرُ الْمَالُ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَّهُ
لَا يَكُونُ الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ جَمِيعِ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْخَالِ
وغيره.

٨- ميراث المولود

٩٠٨- وَعَنْ جَابِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرَثَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ
حِبَّانَ (٦٠٣٢).

وَالِاسْتِهْلَالُ رُويَ فِي تَفْسِيرِهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ ضَعِيفٌ
«الِاسْتِهْلَالُ الْطَّمَسُ».

أَخْرَجَهُ الْبُرَّاءُ [«كَشَفُ الْاِسْتَارَةِ» (١٣٩٠)].

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ إِذَا بَكَى عِنْدَ وَلَدَيْهِ، وَهُوَ
كُنَايَةٌ عَنْ وَلَدَيْهِ حَيًّا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ بَلْ وَجَدَتْ مِنْهُ أَمَارَةٌ تَدُلُّ
عَلَى حَيَاتِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَهْلَ السَّقَطُ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ
غَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَرِثُ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْغُسْلِ

وَالْتَكْفِينِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَيَلْزَمُ مَنْ قَتَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدِّيَّةُ.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكْفِي فِي الْإِخْبَارِ بِاسْتِهْلَالِهِ عَذْلَةٌ أَوْ لَا يَبْدُ
مِنْ عَدْلَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ:

الْأَوَّلُ لِلنَّهَادِيَّةِ، وَالثَّانِي لِلنَّهَادِي، وَالثَّالِثُ لِلشَّافِعِيِّ، وَهَذَا
الْخِلَافُ يَجْرِي فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَوَارِثِ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا مَقْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَهْلِ لَا يُحْكَمُ بِحَيَاتِهِ فَلَا
يُبَيِّنُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

٩- ليس للقاتل ميراث

٩٠٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنْ
الْمِيرَاثِ شَيْءٌ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [«كِبَرِيٍّ»] (٩٧/٤)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٩٦، ٩٧)، وَتَوَاتَرَتْ ابْنُ
عَدِي الْأَثَرُ، وَأَعْلَى النَّسَائِيِّ، وَالصُّوَابُ وَقَفَّ عَلَى غَمَرٍ.

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ لَا تَقْصُرُ عَنِ الْعَمَلِ بِمَجْمُوعِهَا.

وَالِى مَا أَفَادَهُ مِنْ عَدَمِ ارِثِ الْقَاتِلِ عَمْدًا كَأَنَّهُ أَوْ خَطَا
ذَقَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا لَا
يَرِثُ مِنَ الدِّيَّةِ، وَلَا مِنَ الْمَالِ.

وَذَهَبَتِ النَّهَادِيَّةُ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً، وَرِثَ
مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَّةِ.

وَلَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلٌ نَاهِيصٌ عَلَى هَذِهِ التَّفَرُّقِ بَلْ أَخْرَجَ
الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٠/٩) عَنْ خَلَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحَجَرٍ فَاصْطَابَ أُمَّةً
فَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَارَادَ نَصِيئَتَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ
لَكَ فَارْتَمِعُوا إِلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحَجَرُ فَارْتَمَعَهُ الدِّيَّةُ، وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا
شَيْئًا.

وَأَخْرَجَ إِضْطَافًا (٢٢٠/٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ
قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَاً مِمَّنْ يَرِثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ
مِنْهَا، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطَاً فَلَا
مِيرَاثَ لَهَا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا فَالْقَوْدُ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ
أَوْلِيَاهُ الْقَتُولِ فَإِنْ عَفَا فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْ عَقْلِهِ، وَلَا مِنْ مَالِهِ

(٢٩٢/١-٢٩٢).

وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث، وصحبه، وعدوها.

وقد تقدم في كتاب البيع.

ودل على أن الولاية لا يكتسب ببيع ولا هبة، ويقاس
عليهما سائر التمليكات من النذر، والوصية لأنه قد جعله
كالنسب، والنسب لا يقتل بعوض، ولا بغير عوض.

١٢- أفرضكم زيد بن ثابت

٩١٢- وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ».

أخرجه أحمد (١٨٤/٣)، والأربعة سوى أبي داود، النسائي [لصائل
الصحابة] (١٣٨)، ابن ماجه (١٥٤)، وصححه الترمذي (٣٩٧١)، وابن
حيان (٧١٣١)، والحاكم (٤٢٧/٣)، وأعلل بالإرسال.

(وعن أبي قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام بعده الف
فمروحة تابعي جليل.

(عن أنس رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: «أفرضكم زيد
بن ثابت». أخرجه أحمد، والأربعة سوى أبي داود، وصححه
الترمذي، وابن حبان، والحاكم، وأعلل بالإرسال) بأن أبا قلابة لم
يسمع هذا الحديث من أنس، وإن كان سماعه لغيره من
الأحاديث عن أنس ثابتاً.

وهذا الذي ذكر قطعة من الحديث فإنه حديث طويل فيه
ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بمصلحة خير فذكر
المصنف منه ما له تعلق بباب الفرائض لأنه شهادة لزيد بن
ثابت بأنه أعلم المخاطبين بالموارث فيؤخذ منه أنه يرجع إليه
عند الاختلاف، واعتمده الشافعي في الفرائض ورجحه على
غيره.

قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح، وغيرهم من قضاة
المسلمين.

١٠- ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصية

٩١٠- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ
الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصِيَّتِهِ مَنْ كَانَ».

رواه أبو داود (٢٩١٧)، والنسائي [الكبرى] كما في [الحفة]
(١٠٥٨١)، وابن ماجه (٢٧٣٢)، وصححه ابن النجيب، وابن عبد البر.

المراد بإحراز الوالد أو الولد: أن ما صار مستحقاً لهما من
الحقوق فإنه يكون للعصية ميراثاً.

والحديث فيه قصة، ولفظه في السنن «أن رثاب بن خديفة
تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمان فماتت أمهم فورثوها رباعها
وولاء مواليتها، وكان عمرو بن العاص عصبة بينها فأخرجهم
إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن العاص، ومات مولى لها
وترك مالا فخاصمه إخوانها إلى عمر بن الخطاب فقال عمر:
قال رسول الله ﷺ: «ما أحرز» - الحديث قال: فكتب له كتاباً
فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف، وزيد بن ثابت ورجل آخر.

والحديث دليل على أن الولاية لا يورث.

وفيه خلاف، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا اعتق رجل
عبداً ثم مات ذلك الرجل، وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد
الابنتين، وترك ابناً أو أحد الأخوين وترك ابناً، فعلى القول
بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الأخ وابن الأخ،
وعلى القول بعديهما يكون للابن وحده.

١١- الولاية لا يباغ ولا يوهب

٩١١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ رضي الله تعالى
عنها قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ
كَلْحَمَةِ النَّسَبِ لَا يُبَاغُ وَلَا يُوهَبُ».

رواه الحاكم (٣٤١/٤) من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن
أبي يوسف، وصححه ابن حبان (٤٩٥٠)، وأعله الطهطاوي [السنن الكبرى]

من حيث المعنى بأنه لو لم يُوصَ لقسَم جميع ماله بين ورثته بالإجماع فلز كانت الوصية واجبة لأخْرِج من ماله سهم ينوب عن الوصية.

والأقرب ما دُفِعَ إليه الهادوية وأبو ثور من وجوبها على من عليه حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يُوصَ به كوديعة، ودين لله تعالى أو لادمي، ومحل الوجوب فيمن عليه حق، ومعه مال، ولم يُمكنه تخليصه إلا إذا أوصى به، وما انتفى فيه واحد من ذلك فليس بواجب.

وقوله (لثنتين) للتقريب لا للتحديد، وإلا فقد روي «ثلاث ليالٍ» [م (١٦٢٧) (٤)].

وقال الطيبي: في تخصيص اللثنتين والثلاث تسمع في إرادة البالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً.

وقد ساءت في اللثنتين والثلاث فلا ينبغي أن يتجاوز ذلك.

وروي مسلم (١٦٢٧) عن ابن عمر راوي الحديث أنه قال: ولم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي.

وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض: موته ألا توصي؟ قال: أما مالي فإلله أعلم ما كنت أصنع فيه.

فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته ويتعاهد بها، وينجز ما كان يوصي به حتى وفد عليه الموت، ولم يكن له شيء يوصي به.

وفي قوله «أما مالي فإلله أعلم ما كنت أصنع فيه» ما يدل لهذا الجمع.

واستدل بقوله (مكتوبة عنده) على جواز الاعتماد على الكتاب والخط، وإن لم يقرن بشهادة.

وقال بعض أئمة الشافعية: إن ذلك خاص بالوصية، وأنه يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فيها، ولأن الوصية لما أمر الشارع بها، وهي تكون مما يلزم من حقوق ولوازم كان حقاً أن تجدد في الأوقات، واستصحاب الإشهاد في كل لازم يريد أن يتخلص منه خشية مفاجأة الأجل مُتَعَسِّر.

٢٤- كتاب الوصايا

الوصايا جمع وصية كهدايا وهديّة، وهي شرعاً عهد خاص يُضاف إلى ما بعد الموت.

١- الأمر بالوصية

٩١٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ بَيْتَ لَيْتَيْنِ إِلَّا وَوصيته مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البحاري (٢٧٣٨)، مسلم (١٦٢٧)].

كلمة «ما» نافية بمعنى ليس، و«حق» اسمها، وخبرها ما بعد «إلا»، والواو زائدة في الخبر لوقوع الفصل به «إلا».

قال الشافعي: معناه ما الحزم، والاختياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه لأنه لا يدرى متى تأتبه ميتته فتحول بينه وبين ما يريد من ذلك.

وقال غيره: الحق لغة: الشيء الثابت، ويطلق شرعاً على ما يثبت به الحكم، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً، ويطلق على المباح بقلة فإن اقترن به «على»، ونحوه كان ظاهراً في الوجوب، وإلا فهو على الاختمال.

وفي قوله (يريد أن يوصي) ما يدل على أن الوصية ليست بواجبة عليه، وإنما ذلك عند إرادته.

وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، وإنما اختلفوا هل هي واجبة أم لا.

فلنذهب الجماهير إلى أنها مندوبة.

ودُفِعَ داود، وأهل الظاهر إلى وجوبها، وحكي عن الشافعي في القديم.

وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوبها مُسْتَدَلًا

بل يتعدى في بعض الأوقات فيلزم منه عدم وجوب الوصية أو شرعييتها بالكتابة من دون شهادة إذ لا فائدة في ذلك.

وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة.

وقال الجماهير: المراد مكتوبة بشروطها، وهو الشهادة.

واستدلوا بقوله تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٦] فإنه دال على اعتبار الإشهاد في الوصية.

وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإشهاد في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به.

والتحقيق أن المعبر معرفة الخط فإذا عُرِفَ خط الموصي عمل به، ومثله خط الحاكم، وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً.

وقد كان رسول الله ﷺ يبعث الكتب يدعو فيها العباد إلى الله، وتقوم عليهم الحجة بذلك، ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينيات والديونيات، ويعملون بها، وعليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون إشهاد.

والحديث دليل على الإيصاء بشيء يتعلق بالحقوق، ونحوها لقوله «له شيء يريد أن يوصي» فيه.

وأما كتب الشهادات، ونحوها مما جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع.

وإنما أخرج عبد الرزاق (٥٣/٩) بسند صحيح عن أنس مرفوعاً قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله «وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور»، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله، ويصلحوا ذات بينهم، ويعطوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب «إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون» [البقرة: ١٣٢].

وضمير «كانوا» عائذ إلى الصحابة إذ المخبر صحابي.

واختلف العلماء هل أوصى رسول الله ﷺ أو لم يوص

لاختلاف الروايات في ذلك

ففي البخاري (٢٧٤٠) عن ابن أبي أوفى أنه لم يوص قالوا: لأنه لم يترك مالا.

وأما الأرض فقد كان سبيلها.

وأما السلاح والبقلة فقد كان أخبر أنها لا تورث. كذا ذكره النووي

وفي المغازي لابن إسحاق «أنه ﷺ لم يوص عند موته إلا بثلاث لكل من الدارين، والرعاويين، والأشعرين بجاذ مائة وسق من خيبر، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وأن يُنفذ بعث أسامة».

وأخرج مسلم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس «أوصى ﷺ بثلاث: أجيروا الوفاء ببطل ما كنت أجيروهم» - الحديث.

وفي حديث ابن أوفى (ج ٢٧٤٠): أوصى بكتاب الله.

وفي حديث أنس عند النسائي «كبرى» كما في «نسخة الأشراف» (٨٩١)، وأحمد (١١٧/٣)، وابن سعد (الطبقات ٢٥٣/٢) «كانت وصيته ﷺ حين حضرته الموت: الصلاة وما ملكت أيمانكم».

وقد ثبت وصيته بالانصار، وبأهل بيته، ولكنها ليست عند الموت، وروي غير ذلك.

قلت: وقد ثبت أنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب كتاباً، وهو وصيته للأمة إلا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري (٤٤٣١، ٤٤٣٢).

٢- أكثر ما يُوصى به الثلث

٩١٤- وَعَنْ «سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِيهِ؟ قَالَ: الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ

تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ

الناس».

مُثَقَّ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٩٥)، مسلم (١٦٢٨)]

(وعن «سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آتَا دُو مَالٍ» وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ (١٦٢٨) (٨): «كثِيرٌ»

(وَلَا يَرِيحِي إِلَّا ابْنَةُ لِي وَاحِدَةً أَفَأَصْدُقُ بِثَلَاثِي مَالِي قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَصْدُقُ بِشَطْرِ مَالِي؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَصْدُقُ بِثَلَاثِيهِ؟ قَالَ: الثَّلَاثُ وَالْثَلَاثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ إِنِّي يَرَوِي بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا فَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرٍ لَامِ التَّعْلِيلِ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُهُ «خَيْرٌ» عَلَى تَقْدِيرٍ فَهُوَ خَيْرٌ

(تَلَزَزَ وَرَوَّكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَلَزَّزَهُمْ عَالَةً) جَمْعُ عَائِلٍ هُوَ الْفَقِيرُ

(يَتَكَفَّفُونَ) يَسْأَلُونَ (النَّاسَ) بِأَكْثَرِهِمْ (مُثَقَّ عَلَيْهِ)

اخْتَلَفَ مَتَى وَقَعَ هَذَا الْحُكْمُ

فَقِيلَ: فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بِمَكَّةَ فَإِنَّهُ مَرَضَ سَعْدٌ فَعَادَهُ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ.

وَقِيلَ: فِي فَتْحِ مَكَّةَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١١٩) عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَاتَّفَقَ الْحَفَظُ أَنَّهُ وَهَمٌ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقِيلَ: وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْمَرْتَبَيْنِ مَعًا، وَاحَدٌ مِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ «كَثِيرٌ» أَنَّهُ لَا يُوصَى مِنْ مَالٍ قَلِيلٍ رَوَى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

وَقَوْلُهُ (وَلَا يَرِيحِي إِلَّا ابْنَةُ لِي) أَيُّ لَا يَرِيحِي مِنَ الْأَوَّلَاءِ، وَإِلَّا فَإِنْ سَعِدَا كَانَ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهَمَّ عَصِيَّتُهُ، وَكَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ يُؤَلَّهَ لَهُ الذُّكُورُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْوَاقِدِي أَنَّهُ وَلَدَ لِسَعْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ بَنِينَ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ، وَمِنَ الْبَنَاتِ اثْنَتَا عَشْرَةَ بِنْتًا.

وَقَوْلُهُ (أَفَأَصْدُقُ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَهُ فِي تَجْزِئِ ذَلِكَ فِي الْحَالِ أَوْ أَرَادَ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنَّهُ فِي رِوَايَةٍ بَلْفُظٍ «أَوْصِي»، وَهِيَ نَصٌّ فِي الثَّانِي فَيَحْتَمِلُ الْأَوَّلَ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ (بِشَطْرِ مَالِي) أَرَادَ بِهِ النِّصْفَ.

وَقَوْلُهُ «وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ» يَرَوِي بِالْمَثَلَةِ، وَيَسْمُوهُ عَلَى أَنَّهُ

ثَلَاثٌ مِنَ الرَّأْيِ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْبَخَارِيِّ (٢٧٤٤)، وَمِثْلُهُ وَقَعَ فِي الثَّانِي (٢٤١/٦)، وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ بِالْمَثَلَةِ وَوَصَفَ الثَّلَاثَ بِأَكْثَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهُ.

وَفِي قَائِدَةٍ وَصَفُوهُ بِذَلِكَ اخْتِمَالًا:

الْأَوَّلُ بَيَانُ أَنَّ الْأَوَّلَى الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَهَذَا هُوَ الْمُبَادَرُ، وَفِيهِمَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: وَدَدْتُ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الرَّبْعِ فِي الْوَصِيَّةِ.

وَالثَّانِي: بَيَانُ أَنَّ التَّصَدُّقَ بِالْثَّلَاثِ هُوَ الْأَكْمَلُ أَيْ كَثِيرٌ أَجْرُهُ، وَيَكُونُ مِنَ الْوَصْفِ بِجَمَالِ الْمُتَعَلِّقِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَنْعِ الْوَصِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ لِمَنْ لَهُ وَاثَرٌ، وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ يُسْتَحَبُّ الثَّلَاثُ أَوْ أَقْلُ

فَنَعَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ، وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ مَا دُونَ الثَّلَاثِ لِقَوْلِهِ «وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ»

قَالَ قَتَادَةُ: أَوْصَى أَبُو بَكْرٍ بِالْخَمْسِ، وَأَوْصَى عُمَرُ بِالرَّبْعِ وَالْخَمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَذَعَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ الثَّلَاثُ لِقَوْلِهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ فِي الْوَصِيَّةِ ثَلَاثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ»، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا (بِرِوَايَةِ (٩٠٨)) أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَالْحَدِيثُ وَرَدَ فِيمَنْ لَهُ وَاثَرٌ

فَأَمَّا مَنْ لَا وَاثَرَ لَهُ فَذَعَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ مِثْلُ مَنْ لَهُ وَاثَرٌ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ.

وَاجَازَتْ الْهَادِيَّةُ وَالْحَفَظَةُ لَهُ الْوَصِيَّةَ بِالْمَالِ كُلِّهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَلَوْ أَجَازَ الْوَارِثُ الْوَصِيَّةَ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ نَقَلَتْ لِإِسْقَاطِهِمْ حَقَّهُمْ.

وَالِى هَذَا ذَعَبَ الْجُمْهُورُ، وَخَالَفَتْ الظَّاهِرَةُ وَالْمَزْنِسِيَّةُ، وَسَيَأْتِي (بِرِوَايَةِ (٩٠٧)) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»، وَأَنَّهُ حَسَنٌ يُعْمَلُ بِهِ.

نَعَمْ فَلَوْ رَجَعَ الْوَرِثَةُ عَنِ الْإِجَازَةِ فَذَعَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُمْ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي، وَلَا بَعْدَ وَفَاتِهِ.

وقيل: إن رجعوا بعد وفاته فلا يصح لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فإنه يتجدد لهم الحق.

وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله ﷺ «إني أنذركم إلى آخره» هل يفهم منه علة المنع من الوصية بأكثر من الثلث، وإن السبب في ذلك رعاية حق الوارث، وأنه إذا انتفى ذلك الحكم بالمنع أو العلة لا تعدى الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قولي الشافعي، والأظهر أن العلة متعدية، وأنه ينتفى الحكم في حق من ليس له وارث معين.

٣- الصدقة عن لم يوص

٩١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أُمِّي أَقْتَلَتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفُطَيْمِيُّ لِلْبَخَارِيِّ (٢٧٦٠)، مُسْلِمٌ (١٠٠٤)

(وعن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً جاء مريضاً أنه سعد بن عباد)

(«أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي أَقْتَلَتْ» بضم المثناة بعد الفاء الساكنة، وكسر اللام (نفسها) أَخَذَتْ فَلْتَةً «وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا قَالَ: نَعَمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفُطَيْمِيُّ لِمُسْلِمٍ)

في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت، ولا يعارضه قوله تعالى «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم: ٣٩] لثبوت حديث «إِنْ أَوْلَادُكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ» (أبو داود: ٣٥٣٠)، ابن ماجه (٢٢٩٢)، ونحو قوله من سعيه، وثبوت «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» (مسلم: ٢٦٨٢)، وقدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز.

٤- لا وصية لوارث

٩١٦- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٧/٥) وَالْأَرْنَؤَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَبُو دَاوُدَ: ٢٨٧٠)، التِّرْمِذِيَّ (٦٧٠)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٠٧) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَخُصَّ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَتَوَفَّاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ (٩٤٩) -

وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٥٢/٤) مِنْ خَلِيفَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَزَادَ فِي آخِرِهِ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»، وَبِإِسْنَادٍ خَسَنٍ

وَلِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ عَنِ التِّرْمِذِيِّ (٢١٢)، وَالنَّسَائِيِّ (٢٤٧/٦)، وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٧١٤)، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الدَّارِقُطِيِّ (٩٨/٤)، وَعَنْ جَابِرٍ عَنْهُ أَيْضًا (٩٧/٤).

وَقَالَ: الصَّوَابُ إِرْسَالُهُ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

شَيْبَةَ (٢٠٨/٦).

ولا يخلو إسناده كل واحد منها عن مقال لكون مجموعها ينهض على العمل به بل جزم الشافعي في الأم (١١٤/٤): أن هذا المتن متواتر فإنه قال إنه نقل كافيه عن كافيه، وهو أقوى من نقل واحد

(قلت: الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه، ولما قاله الشافعي، وإن نازع في تواتره الفخر الرازي، ولا يضر ذلك بشيئه فإنه متلقى بالقبول من الأمة كما عرف).

وقد ترجم له البخاري (ك الوصايا، باب (٦)) فقال: باب لا وصية لوارث، وكأنه لم يثبت على شرطه فلم يخرجها، ولكنّه أخرج بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً في تفسير الآية، وله حكم المرفوع.

والحديث دليل على منع الوصية للوارث، وهو قول الجماهير من العلماء.

وذهب الهادي، وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ» [البقرة: ١٨٠]

(قلت): والأحسن ما قيل عن بعض المالكية، واختاره الروائي من الشافعية: أن مدار الأمر على التهمة وعدمها، فإن فقدت جاز، وإلا فلا، وهي تعرف بقرائن الأحوال، وغيرها. وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح إقراره إلا للزوجة بتبهرها.

٥ - شرعية الوصية بالثلث

٩١٧ - وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ».

رواه الثوري (١٥٠/٤) وأخرجه أحمد (٤٤٠/٦)، والنسائي (كشف الاستار (١٣٨٧)) من حديث أبي الثرقاء.

وإن ما جاء (٧٧٠/٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا ضعيف، لكن قد يقوي بضعها بقضا: والله أعلم.

وذلك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش، وشيخه حنبل بن حميد، وهما ضعيفان، وإن كان لهما في رواية إسماعيل تفصيل معروف.

والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث، وأنه لا يمنع منه الميت.

وظاهره الإطلاق في حق من له مال كثير، ومن قل ماله، وسواء كانت لوارث أو غيره، ولكن يقيده ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا تنفذ للوارث، وإليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم والمؤيد بالله وروى عن زيد بن علي.

وذهبت الهاديئة إلى نفوذها للوارث، وادعى فيه إجماع أهل البيت، ولا يصح هذا.

واعلم أن قوله تعالى ﴿مَنْ بَذَرَ وَصِيَّةً يُوصَى بِهَا أَوْ فِئَةً﴾ (النساء: ١١) يقتضي ظاهراً أنه يخرج الدين، والوصية من تركته الميت على سواء فتشارك الوصية الدين إذا استغرق المال.

وقد اتفق العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد (٧٩/١)، والترمذي (٢٠٩٤)، وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحارث الأعور عنه قال «قضى مُحَمَّدٌ ﷺ أن الدين قبل الوصية، وأنتم تقرؤون الوصية قبل

قالوا، ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز قلنا: نعم لو لم يرد هذا الحديث فإنه نافذ لجوازه إذ وجوبها قد علم نسخه من آية الموارث كما قال ابن عباس كان المال للولد، والوصية للوالدين فنسخ الله سبحانه من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والرابع، وللزوج الشطر والرابع.

وقوله «إلا أن يشاء الورثة» دل على أنها تصح، وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة، وتقدم الكلام في إجازة الورثة ما زاد على الثلث هل ينفذ بها أو لا، وإن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا اثر لإجازتهم، والظاهر معهم لأنه ﷺ لما نهى عن الوصية للوارث قديماً بقوله «إلا أن يشاء الورثة»، وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثلث، وليس لنا تقييد ما أطلقه، ومن قيد هنالك قال إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله (إنك إن تذر الخ) فإنه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة فإن أجازوا سقط حقهم، ولا يخلو عن قو هذا في الوصية للوارث.

واختلفوا إذا أقر المريض للوارث بشيء من ماله فأجازة الأوزاعي، وجماعة مطلقاً.

وقال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً، واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً.

واحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المحتضر بعيدة، وبأنه وقع الانتفاء أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار بالمال، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى الله تعالى.

(قلت) وهذا القول أقوى دليلاً، واستثنى مالك ما إذا أقر لبيته، ومعها من يشاركها من غير الولد كابن العم قال: لأنه يهتم في أنه يزيد لأبيه، وينقص ابن العم، وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجه المعروف بحبيبه لها، وميل إليها، وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد لا سيما إذا كان له منها ولد في تلك الحال.

الدين» وعلقه البخاري [ك الوصايا، باب (٩)، وإسناده ضعيف لكن قال الترمذي: العمل عليه عند أهل العلم، وكان البخاري اعتمد عليه لاغتياده بالاتفاق على مقتضاه.

وقد أورد له شاهداً، ولم يختلف العلماء أن الدين يُقدم على الوصية.

لأن قيل: فإذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في الآية؟

(قلت) أجاب السهيلي بأنها لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة، والدين يقع بتعدي الميت بحسب الأغلب بدأ بالوصية لكونها أفضل.

وأجاب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض، والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوراث من إخراج الدين، وكان أداؤها مظنة التفريط بخلاف الدين فقدمت الوصية لذلك، ولأنها حظ الفقير والمسكين غالباً، والدين حظ الغريم يطلبه بقوة، وله مقال، ولأن الوصية ينشئها الموصي من قبل نفسه فقدمت تحريصاً على العمل بها بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر أو لأن الوصية ممكنة من كل أحد تتعلق بذمته إما ندباً أو وجوباً فيشارك فيها جميع المخاطبين، وتقع بالمال والعمل، وقل من يخلو عن ذلك بخلاف الدين، وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أولاً مما يقل وقوعه.

الوديعة أمانة.

٢٥- كتاب الوديعة

وفي بعضها مقال، ويغني عن ذلك الإجماع فإنه وقع على أنه ليس على الوديعة ضمان إلا ما يروى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه الضمان فإنه يضمن.

وقد تؤول بأنه مع التفريط.

والوديعة قد تكون باللفظ كاستودعتك، ونحوه من الألفاظ الدالة على الاحتفاظ، ويكفي القبول لفظاً.

وقد تكون بغير لفظ كأن يضع في حانوته، وهو حاضر، ولم يمنعه من ذلك أو في المسجد، وهو غير متصل.

وأما إذا كان في الصلاة فلا لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة. وفي باب الوديعة تفاصيل في الفروع كثيرة.

قوله (وباب قسم الصدقات) بين الأصناف الثمانية

(تقدم في آخر الزكاة) وهو اليتى بالانصال به

(وباب قسم الفيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى)

وهو أولى بأن يلي الجهاد لأنه من توابعه، وإنما ذكر المصنف هذا لأنها جرت عادة كتّاب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبيل كتاب النكاح، والمصنف خالفهم فالحقهما ما هو اليتى بهما.

الوديعة: هي العين التي يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها، وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢].

وقوله ﷺ «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره، وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها.

١- لا ضمان في الوديعة

٩١٨- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أودَعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ».

أخرجه ابن ماجه (٢٤٠١).

ولي إسناده ضعف.

وباب قسم الصدقات تقدم في آخر الزكاة.

وباب قسم الفيء والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى.

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أودَعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ». أخرجه ابن ماجه. ولي إسناده ضعف)، وذلك أن في روايته المنسوبة للصباح، وهو متروك.

وأخرجه الدارقطني (٤١/٣) بلفظ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرِ الْمُعْلِلِ ضَمَانٌ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ غَيْرِ الْمُعْلِلِ ضَمَانٌ».

وفي إسناده ضعيفان قال الدارقطني: وإنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع، وفسر المغل.

في رواية الدارقطني بالحاءين، وقيل: هو المستغل.

ولي الباب آثار عن أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر أن

ووقع في رواية ابن حبان (٤٠٢٦) مُدرجاً تفسيرُ الوجاء بأنه الإخصاء.

وقيل: الوجاء رضُ الخصيتين، والإخصاء سَلُهُمَا.

والمراد أن الصوم كالوجاء، والأمر بالتزويج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته.

والى الوجوب ذهب داود، وهو رواية عن أحمد.

وقال ابن حزم: وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم.

وقال: إنه قول جماعة من السلف.

وذهب الجمهور إلى أن الأمر للنَّدْب مُستدلين بأنه تعالى خَيْرَ بَيْنِ التَّزْوِجِ وَالتَّسْرِي بِقَوْلِهِ «فَرَاجِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» [النساء: ٣] والتسري لا يجب إجماعاً فكذا النكاح لأنه لا يخير بين الواجب وغير واجب إلا أن دعوى الإجماع غير صحيحة لخلاف داود وابن حزم.

وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت، وقدر على النكاح، وتعدّر عليه التسري. وكذا حكاه القرطبي فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به ثم ذكر من يحرم عليه، ويكرهه، ويندب له، ويباح.

فيحرم عليه من يخل بالتزويج في الوطء، والإنفاق مع قدرته عليه، وتوقاؤه إليه.

ويكرهه في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالتزويج.

والإباحة فيما إذا انتفت الدواعي والموانع.

ويندب في حق كل من يرجى منه النسل، ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقرله عليه السلام «فلاني مكاتير بكُم الأسم» [أحمد (١٥٨/٣)] ولظواهر الحث على النكاح، والأمر.

وقوله «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ» إغراء بلزوم الصوم، وضمير «عليه» يعود إلى من هو مخاطب في المعنى، وإنما جعل الصوم وجاء لأنه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة، ولسر جعله الله تعالى في الصوم فلا ينفع تقليل الطعام وحده

٢٦- كتاب النكاح

النكاح لغة: الضم والتداخل، ويستعمل في الوطء وفي العقد

قيل: مجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب.

وقيل: إنه حقيقة فيهما، وهو مراد من قال إنه مشترك فيهما، وكثر استعماله في العقد فقيل: إنه فيه حقيقة شرعية، ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد.

١- باب الحلال والحرام في النكاح

١- الحض على الزواج

٩١٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ».

متفق عليه [بخاري (١٩٠٥)، مسلم (١٤٠٠)]

(عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ» بالباء الموحدة والهمزة والمد

«فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» بكسر الواو والجيم والمد متفق عليه) وقع الخطاب منه للشباب لأنهم مظنة الشهوة للنساء.

وقد اختلف العلماء في المراد بالباء، والأصح أن المراد بها الجماع تقديراً: من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة النكاح فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم لدفع شهوته، ويقطع شر ما به كما يقطع الوجاء.

مَنْ دُونَ صَوْمٍ. رَسُوْلُ اللهِ ﷺ قَدْ غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ.

فَقَالَ أَخَذَهُمْ: أَمَا أَنَا فَلَيْتَ أَصْلَى اللَّيْلِ أَبْدَأُ.

وَقَالَ آخَرُ: وَأَنَا أَصُومُ الدُّعْرَ وَلَا أَفْطِرُ.

وَقَالَ آخَرُ: وَأَنَا أَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوِّجُ فَجَاءَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: أَنْتُمْ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ، وَلَكِنِّي أَنَا أَصْلَى وَأَنَامُ، وَأَصُومُ - الْحَيِثُ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ هُوَ الْاِقْتِصَادُ فِي الْعِبَادَاتِ دُونَ الْاِهْتِمَاكِ وَالْإِضْرَارِ بِالنَّفْسِ، وَهَجْرَ الْمَالَوفَاتِ كُلِّهَا، وَأَنْ هَذِهِ الْمَلَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ مَبْنِيَّةٌ شَرِيعَتُهَا عَلَى الْاِقْتِصَادِ وَالتَّسْهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ وَعَدَمِ التَّعْسِيرِ «يُرِيدُ اللهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥]

قَالَ الطَّبْرِيُّ: فِي الْحَدِيثِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ اسْتِعْمَالَ الْحَلَالِ مِنَ الطَّيِّبَاتِ مَأْكَلًا وَمَلْبَسًا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هَذَا ثَمًّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَا قَالَهُ الطَّبْرِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ.

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا» [الأحقاف: ٦]

قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ.

وَقَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَمْرَيْنِ، وَالْأَوَّلِ التَّوَسُّطُ فِي الْأُمُورِ، وَعَدَمُ الْإِفْرَاطِ فِي مُلَازِمَةِ الطَّيِّبَاتِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّرَفِّعِ وَالْبَطْرِ، وَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّبُهَاتِ فَلِذَا مِنْ اعْتِنَادِ ذَلِكَ قَدْ لَا يَجِدُهُ أَحْيَانًا فَلَا يَسْتَطِيعُ الصَّبْرَ عَنْهُ فَيَقَعُ فِي الْمَحْظُورِ كَمَا أَنَّ مَنْ مَنَعَ مِنْ تَنَاوُلِ ذَلِكَ أَحْيَانًا قَدْ يُفْضِي بِهِ إِلَى التَّنَطُّعِ، وَهُوَ التَّكَلُّفُ الْمُوَدِّي إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ السُّنَّةِ الْمُنَهْيِ عَنْهُ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ صَرِيحُ قَوْلِهِ تَعَالَى «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ» [الأعراف: ٣٢]

كَمَا أَنَّ الْإِخْذَ بِالتَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ يُؤَدِّي إِلَى الْمَلَلِ الْقَاطِعِ لِأَصْلِهَا، وَمُلَازِمَةَ الْاِقْتِصَادِ عَلَى الْفَرَائِضِ مَثَلًا، وَتَرْكُ الشُّغْلِ يُفْضِي إِلَى الْبَطَالَةِ، وَعَدَمُ النُّشَاطِ إِلَى الْعِبَادَةِ وَخِيَارِ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا.

وَارَادَ ﷺ بِقَوْلِهِ «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي» عَنْ طَرَفَيْتِي

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَطَّابِيُّ عَلَى جَوَازِ التَّدَاوِي لِقَطْعِ الشَّهْوَةِ بِالْأَدْوِيَةِ، وَحَكَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ (٦/٩)، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى دَوَاءِ يَسْكُنُ الشَّهْوَةَ، وَلَا يَقْطَعُهَا بِالْأَصَالَةِ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْوَى عَلَى وَجْدَانِ مَوْنِ النِّكَاحِ بَلْ قَدْ وَعَدَ اللهُ مَنْ يَسْتَعْفُ أَنْ يُغْنِيَهُ مِنْ فَضْلِهِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْإِغْنَاءَ غَايَةً لِلِاسْتِعْفَافِ، وَلِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى مَنَعِ الْجَبِّ وَالْإِخْصَاءِ فَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَفِيهِ الْحَثُّ عَلَى تَحْصِيلِ مَا يَغْضُ بِهِ الْبَصَرُ، وَيَحْصُنُ الْفَرْجَ.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ لِلنِّكَاحِ بِغَيْرِ الْمَكْنِ كَالِاسْتِدَانَةِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْقَرَّائِيُّ عَلَى أَنَّ التَّشْرِيكَ فِي الْعِبَادَةِ لَا يَضُرُّ بِخِلَافِ الرِّيَاءِ لَكِنَّهُ يُقَالُ: إِنْ كَانَ الْمَشْرُوكُ عِبَادَةً كَالْمَشْرُوكِ فِيهِ فَلَا يَضُرُّ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِالصُّومِ تَحْصِينُ الْفَرْجِ، وَغَضُّ الْبَصَرِ.

وَأَمَّا تَشْرِيكَ الْمَبَاحِ كَمَا لَوْ دَخَلَ إِلَى الصَّلَاةِ لَتَرَكَ خُطَابًا مِنْ مَجْلٍ خُطَابُهُ فَهُوَ مَجْلٌ نَظَرٌ يَحْتَمِلُ الْقِيَاسَ عَلَى مَا ذَكَرَ.

وَيَحْتَمِلُ عَدَمَ صِحَّةِ الْقِيَاسِ نَعَمْ إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ لَتَرَكَ الْخُرُوضَ فِي الْبَاطِلِ أَوْ الْغِييَةِ، وَسَمَاعِهَا كَانَ مُقْصَدًا صَحِيحًا.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْاسْتِمْنَاءِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُبَاحًا لَأَرْشَدَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ.

وَقَدْ أَبَاحَ الْاسْتِمْنَاءَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ، وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ.

٢- الزواج من السنة

٩٢٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

حَمِدَ اللَّهَ وَأَتَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَكِنِّي أَنَا أَصْلَى، وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

نُفِّقَ عَلَيْهِ [البحاري (٥٠٦٣)، مسلم (١٤٠١)]

هَذَا اللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَلِلْحَدِيثِ سَبَبٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ أَنَسٌ «جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٌ إِلَى يَبُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﷺ فَلَمَّا أَخْبَرُوا كَانَهُمْ تَقَالُوهَا فَقَالُوا: أَيْنَ نَحْنُ مِنْ

ووجه ذلك أن من أتمه أكثر فتوابعه أكثر لأن له مثل أجر من تبعه.

٤- تنكح المرأة لأربع

٩٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ بِذَاكَ».

متفق عليه [بخاري (٥٠٩٠)، مسلم (١٤٦٦)] مع بقية السنة [احمد (٤٢٨/٢)، أبو داود (٢٠٤٧)، النسائي (٦٨/٦)، ابن ماجه (١٨٥٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: تنكح المرأة أي الذي يرغب في نكاحها، ويدعو إليه خصال أربع

(لِمَالِهَا وَحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ بِذَاكَ) متفق عليه بين الشيخين (مع بقية السبعة) الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب

الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى التزوج أحد هذه الأربع، وآخرها عندهم «ذات الدين» فامرهم صلى الله عليه وسلم أنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلوا عنها.

وقد ورد النهي عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه (١٨٥٩)، والبراء (٤١٣/٦)، والبيهقي (٨٠/٧) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «لا تنكحوا النساء لحسنهن فلعله يزدبن، ولا لجمالهن فلعله يطعنهن، وأنكحوهن للدين، ولأمة سوادهن خرقاء ذات دين أفضل»

ورود في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي (٦٨/٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «قيل: يا رسول الله أي النساء خير؟ قال: التي تسره إن نظرت، وتطيعه إن أمرت، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره».

والحسب: هو الفعل الجميل للرجل وآبائه.

وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٣٢٧١)، وحسنه من حديث سمرة مرفوعاً «الحسب المال، والكرم التقوى».

إلا أنه لا يراؤ به المال في حديث الباب لذكرو مجبه فالمراد

(ليس مني) أي ليس من أهل الحنفية السهلة بل الذي يتعين عليه أن يفطر ليقوى على الصرم وينام ليقوى على القيام، وينكح النساء ليعف نظره وفرجه.

وقيل: إن أراد من خالف هديته صلى الله عليه وسلم، وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه صلى الله عليه وسلم فمعنى ليس مني أي «ليس من» أهل ملتي لأن اعتقاد ذلك يؤدي إلى الكفر.

٣- تزوجوا الودود الولود

٩٢١- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّيْتَلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

رواه أحمد (١٥٨/٣)، وصححه ابن حبان (٤٠٢٨).

وله شاهد عند أبي داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٦٥/٦)، وابن حبان (٤٠٥٦) من حديث معقل بن يسار

(وعنه) أي عن انس

(قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّيْتَلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه أحمد، وصححه ابن حبان، وله شاهد عند أبي داود، والنسائي، وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار).

التَّيْتَلُ: الانقطاع عن النساء، وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله.

وأصل التَّيْتَلِ: القطع، ومنه قيل: لمريم: التَّيْتَلُ، ولفاطمة عليها السلام التَّيْتَلُ لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة.

والمرأة الولود: كثيرة الولادة، ويعرف ذلك في البكر بحال قربانها، والودود: المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير، وحسن الخلق، والتجيب إلى زوجها.

والمكاثرة: المفاخرة.

وفي جوارها في الدار الآخرة.

فيه المعنى الأول.

تَزَوَّجْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ.

ورأى الدارمي (١٤٦/٢) «وَبَارَكَ عَلَيْكَ».

وفيه أن الدعاء للمتزوج سنة.

وأما التزويج فيسن له أن يفعل، ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ «إِذَا أَقَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ ذَاتَهُ فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَهَا مَا جِئْتَ عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا جِئْتَ عَلَيْهِ».

رواه أبو داود (٢١٦٠)، والنسائي [عمل اليوم والليلة] (٢٤٠)، وابن ماجه (١٩١٨).

٥- ما يدعى للمتزوج من المبركة

٩٢٣- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

رواه أحمد (٣٨١/٢)، والأربعة [أبو داود (٢١٣٠)، النسائي [عمل اليوم والليلة] (٢٥٩)، ابن ماجه (١٩٠٥)]، وصححه الترمذي (١٠٩١)، وابن خزيمة، وابن حبان (٤٠٥٢).

(وعنه) أي أبي هريرة

(«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ» بالراء، وتشديد الفاء فالفت مقصورة

(«إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ» رواه أحمد، والأربعة، وصححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان)

الرفأ: الموافقة، وحسن المعاشرة وهو من رفأ الثوب، وقيل: من رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع

فالمراد إذا دعا ﷺ للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله، وحسن العشرة بينهما قال ذلك.

وقد أخرج بقي بن خلل عن رجل من بني تميم قال: كنا نقول في الجاهلية بالرفاء واليبين فقلنا رسول الله ﷺ فقال تولوا... الحديث.

وأخرج مسلم (٧١٥) من حديث جابر «أَنَّ ﷺ قَالَ لَهُ:

٦- ما يقال في خطبة النكاح

٩٢٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ».

رواه أحمد (٣٩٢/١)، والأربعة [أبو داود (٢١١٨)، النسائي (٨٩/١)، ابن ماجه (١٨٩٢)]، وصححه الترمذي (١١٠٥)، وأحمد (١٨٢/٢).

(وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ» زاد فيه ابن كثير في «الإرشاد»: «فِي النِّكَاحِ، وَغَيْرِهِ»

(«إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ» رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي وأحمد).

والآيات: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ» إلى «رَبِّكُمْ» [النساء: ١]

والثانية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ - إلى آخرها [آل عمران: ١٠٢].

والثالثة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ - إلى قوله - «عَظِيمًا» [الأحزاب: ٧، ٧١] كذا في الشرح.

وفي «الإرشاد» لابن كثير عد الأيات في نفس الحديث إلا أنه جعل الأولى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾... الآية، والثالثة كما هنا.

وقوله (في الحاجة) عام لكل حاجة، ومنها النكاح.

وقد صرح به في رواية كما ذكرناه.

وأخرج البيهقي (١٤٦/٧) أنه قال شعبة: قلت لأبي إسحاق هذو في خطبة النكاح وغيرها؟ قال: في كل حاجة.

وليه دلالة على سببه ذلك في النكاح وغيره، ويغضب بها العاقد بنفسه حال العقد، وهي من السنن المتهجورة.

ودفعت الظاهرية إلى أنها واجبة، ووافقهم من الشافعية أبو عوانة، وترجم في صحيحه (باب وجوب الخطبة عند العقد) ويأتي في شرح الحديث التاسع ما يدل على عدم الوجوب.

٧- النظر إلى ما يدعو إلى نكاح المخطوبة

٩٢٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ».

رواه أحمد (٣/٣٣٤)، وأبو داود (٢٠٨٢)، ورجاله ثقات، وصححه الحاكم (١٦٥/٢) -

وقد شاهده عند الترمذي (١٠٨٧) والنسائي (٦٩/٦) عن الثوري -

وعنه ابن ماجه (١٨٦٤) وابن حبان (٤٠٤٢) من حديث محمد بن مسلمة -

ومسلم (١٤٢٤) عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قَالَ: لَا قَالَ: أَذْهَبَ فَأَنْظُرَ إِلَيْهَا».

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا

فَلْيَفْعَلْ». وَتَمَامُهُ: قَالَ جَابِرٌ: فَخَطَبْتُ جَارِيَةً فَكُنْتُ آتِخًا لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا فَتَزَوَّجْتُهَا)

(رواه أحمد، وأبو داود، ورجاله ثقات وصححه الحاكم، وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن الثوري) ولفظه أنه «قَالَ لَهُ».

وَقَدْ خَطَبَ امْرَأَةً: أَنْظَرَ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ يَنْكِحَهَا

(وعنه ابن ماجه، وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة ومسلم عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً» أي أراد ذلك «وَأَنْظَرْتَ إِلَيْهَا قَالَ لَا قَالَ أَذْهَبَ فَأَنْظُرَ إِلَيْهَا»)

دلت الأحاديث على أنه يُدبُ تقديم النظر إلى من يريد نكاحها، وهو قول جماهير العلماء.

والنظر إلى الوجه والكفين لأنه يُستدل بالوجه على الجمال أو ضده، والكفين على خصوصية البدن أو عديمها.

وقال الأوزاعي: ينظر إلى مواضع اللحم.

وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها.

والحديث مطلق فنظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه، ويدل على فهم الصحابة لذلك ما رواه عبد الرزاق (١٦٣/٦)، وسعيد بن منصور «السنن» (١٧٣/١) أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت علي لما بعث بها علي إليه لينظرها، ولا يُشترط رضا المرأة بذلك النظر بل له أن يفعل ذلك على غفلة كما فعله جابر

قال أصحاب الشافعي: ينبغي أن يكونَ نظرَ إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إزاءٍ بخلافه بعد الخطبة.

وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يشقُّ بها تنظرَ إليها، وتجبره بصفيتها فقد روى انس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أُمَّ سَلَمَةَ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ: أَنْظِرِي إِلَى عُرْفِهَا، وَشَمِّي مَعَاطِفَهَا».

أخرجه أحمد (٣/٢٣١)، والطبراني، والحاكم (١٦٦/٢)، والبيهقي (٨٧/٧).

وليه كلام.

ولي رواية «شَمِّي عَوَارِضَهَا» وهي الأسنان التي في عرض الفم وهي ما بين الشنبا والأضراس وحدثها عارض.

والمراد اختياراً رائحة النكهة.

وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور: يصح.

وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق.

وقال داود: يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده.

ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه ما يعجبها منها كذا قيل؛ ولم يرذ به حديث، والأصل تحريم نظر الأجنبية والأجنبي إلا بدليل كالل دليل على جواز نظره الرجل لمن يريد خطبتها.

٨- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه

٩٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتَرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (البخاري: ٥١٤٢)، مسلم (١٤١٢).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» تقدم أنها بكسر الخاء «حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له» متفق عليه، واللفظ للبخاري).

النهي أصله التحريم إلا للدليل يصرفه عنه، وادعى النووي الإجماع على أنه له.

وقال الخطابي: النهي للتأديب، وليس للتحريم.

وظاهره أنه منهي عنه سواء أجبب الخاطب أم لا، وقدمنا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة، والدليل حديث فاطمة بنت قيس، وتقدم، والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة، والإجابة من المرأة المكلفة في الكف، ومن ولي الصغيرة.

وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القول بأن له المنع، وهذا في الإجابة الصريحة.

وأما إذا كانت غير صريحة فلا يصح عدم التحريم، وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة.

ونحن الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخاطب فهو إجابة.

خطبته؟

قال الأمير الحسين في «الشفا» إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق، ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك ورجحه ابن العربي، وهو قريب فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كف لها فتكون خطبته كلا خطبة، ولم يفتبر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القول.

٩- جواز أن يكون المهر سوراً من القرآن

٩٢٧- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهَبُ لَكَ نَفْسِي، فَتَنْظُرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئاً جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ فِيهَا حَاجَةٌ فَرَّوْا بِهَا قَالَ: فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَذْهَبَ إِلَى أُمِّكَ، فَتَنْظُرَ إِلَيْهَا شَيْئاً؟ فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ شَيْئاً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْظُرْ، وَلَوْ عَاتَمَتِ مِنْ خَلِيدٍ، فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ شَيْئاً، وَاللَّهُ، وَلَا خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رِي - قَالَ

اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ لَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا. فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا، أَيْ وَلَوْ نَظَرْتَ خَاتَمًا (مِنْ حَيْدٍ فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَيْدٍ) أَيْ مَوْجُودَ فَخَاتَمٍ مُتَبَدِّأً حَذَفَ خَيْرُهُ

(وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رَأَى قَالَ) سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الرَّائِي (مَا لَهُ رِذَاءٌ غَيْرُهُ فَلَهَا يَنْصِفُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَيْسَتْهُ) أَيْ كُلُّهُ (لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ) أَيْ كُلُّهُ (لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ).

ولعلهُ بهذا الجواب بين له أن قسمة الرِّدَاءِ لا تنفعُهُ، ولا تنفعُ المرأةَ

(فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَذَعَا بِهِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا عِدَدُهَا فَقَالَ: تَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ «انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «أَمَّا كُنَّا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، وَلَا يُبَيِّنُ دَاوُدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا تَحْفَظُ) قَالَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا قَالَ: قَدْ فَعَلِمْتُهَا عِشْرِينَ آيَةً

دلُّ الحديثُ على مسائلٍ عديدةٍ.

وقَدْ تَبَعَهَا ابْنُ التَّيْنِ.

وقَالَ: هَذِهِ إِحْدَى وَعِشْرُونَ فَائِدَةً بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى أَكْثَرِهَا.

قُلْتُ: وَلَنَأْتِ بِنَفْسِهَا وَأَوْضَحِيهَا

(الْأُولَى) جَوَازُ عَرْضِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَجَوَازُ النَّظَرِ مِنَ الرَّجُلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَاطِبًا لِإِرَادَةِ التَّزْوِجِ يُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ جَوَازُ النَّظَرِ خَاصًّا لِلْخَاطِبِ بَلْ يَجُوزُ لِمَنْ تَخَطَّبَ الْمَرْأَةُ فَإِنْ نَظَرَهُ ﷺ إِلَيْهَا دَلِيلٌ أَنَّهُ أَرَادَ زَوَاجَهَا بَعْدَ عَرْضِهَا عَلَيْهِ نَفْسَهَا، وَكَأَنَّهُ لَمْ تُعْجِبْهُ فَاضْرَبَ عَنْهَا

(وَالثَّانِيَةُ) وَلَايَةُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا قَرِيبَ لَهَا إِذَا

سَهَّلَ: مَا لَهُ رِذَاءٌ غَيْرُهُ - فَلَهَا يَنْصِفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَجَلَسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فَدَعَا بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، عِدَدُهَا فَقَالَ: تَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَذْهَبَ، فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ [البخاري (٥١٣٥)، مسلم (١٤٢٥)].

وَفِي رِوَايَةٍ لَدُنْ (١٤٢٥) قَالَ: «انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ (انظر الفتح: ٢١٤/٩) «أَمَّا كُنَّا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» -

وَلَا يُبَيِّنُ دَاوُدُ (٢١١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا قَالَ: قَدْ فَعَلِمْتُهَا عِشْرِينَ آيَةً»

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ، قَالَ: الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا

(أَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهَبَ لَكَ نَفْسِي) أَيْ أَمَرَ نَفْسِي لِأَنَّ الْحُرَّ لَا تُمْلِكُ رَقَبَتَهُ

(فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ) فِي النَّهَائِيَةِ: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «فَصَعَّدَ فِي النَّظَرِ وَصَوَّبَهُ» أَيْ نَظَرَ أَعْلَاهِ وَأَسْفَلِي وَتَأَمَّلَنِي، وَهُوَ مِنْ أَدْلَى جَوَازِ النَّظَرِ إِلَى مَنْ يُرِيدُ زَوَاجَهَا.

وقَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ تَحَرَّرَ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَجْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَى الْمُؤْمِنَاتِ الْأَجْنِبِيَّاتِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ

(وَأُمُّ طَاعًا رَأَسَهُ فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةَ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الصَّخَابَةِ) قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ

(فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرُوحِيْهَا قَالَ: فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:

أَدْنَتْ إِلَّا أَنْ فِي بَعْضِ الْفَاطِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا فَوُضِّتْ أَمْرَهَا إِلَيْهِ،
وَذَلِكَ تَوَكُّيلٌ، وَأَنَّهُ يَعْقِدُ لِلْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ عَنْ وَلِيِّهَا هَلْ
هُوَ مَوْجُودٌ أَوْ لَا حَاضِرٌ أَوْ لَا، وَلَا سُؤَالُهَا هَلْ هِيَ فِي عَصْمَةِ
رَجُلٍ أَوْ عَدِيمَةٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ:

وَالِ هَذَا دَعَبٌ جَمَاعَةٌ حَمَلُوا عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ أَنَّهَا تَحْلَفُ الْغَرِيبَةَ اخْتِطَاطًا

(الْقَائِلَةُ) أَنَّ الْهَيْبَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالْقَبُولِ

(الرَّابِعَةُ) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الصَّدَاقِ فِي النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ
يَكُونَ شَيْئًا بَسِيرًا فَإِنْ قَوْلُهُ «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ» مُبَالِغَةٌ فِي
تَقْلِيلِهِ فَيَصْحُحُ بِكُلِّ مَا تَرْضَى عَلَيْهِ الزَّوْجَانِ أَوْ مِنْ إِلَيْهِ وَلَا يَبْدُ
الْعَقْدُ ثَمًّا فِيهِ مُنْفَعَةٌ وَضَائِطُهُ أَنْ كُلُّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قِيمَةً
وَتَمَنَّا لشيءٍ يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا.

وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِجَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ
ثَمًّا لَا قِيمَةً لَهُ، وَلَا يَجِلُّ بِهِ النِّكَاحُ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: يَصْحُحُ بِكُلِّ مَا يُسَمَّى شَيْئًا، وَلَوْ حَبَّةً مِنْ
شَعِيرٍ لِقَوْلِهِ ﷺ «هَلْ تَجِدُ شَيْئًا».

وَاجِبٌ بَأَن قَوْلَهُ ﷺ «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَلِيدٍ» مُبَالِغَةٌ فِي
التَّخْفِيلِ وَلَهُ قِيمَةٌ.

وَبَأَن قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ، وَمَنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ» دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَسْتَطِيعُهُ كُلُّ وَاحِدٍ، وَحَبَّةُ الشَّعِيرِ
مُسْتَطَاعَةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ
طَوْلًا» [النساء: ٢٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى «أَنْ تَتَّخِذُوا بِأَمْوَالِكُمْ» [النساء: ٢٤] دَلٌّ عَلَى
اِغْتِيَابِ الْمَالِيَّةِ فِي الصَّدَاقِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ أَقَلُّهُ خَمْسُونَ، وَقِيلَ:
أَرْبَعُونَ، وَقِيلَ: خَمْسَةٌ دَرَاهِمٍ.

وَأِنْ كَانَتْ هَذِهِ التَّقَادِيرُ لَا دَلِيلَ عَلَى اِغْتِيَابِهَا بِمَخْصُوصِهَا،
وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَصْحُحُ بِمَا يَكُونُ لَهُ قِيمَةٌ، وَإِنْ تَحَقَّرَتْ، وَالْأَحَادِيثُ،
وَالْآيَاتُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ الرِّضَا
هُنَا مِنَ الزَّوْجَةِ إِلَّا بِكَوْنِهِ مَالًا لَهُ صُورَةٌ، وَلَا يُطِيقُ كُلُّ أَحَدٍ
تَحْصِيلَهُ

(الْخَامِسَةُ) أَنَّهُ يَنْبَغِي ذِكْرُ الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ لِأَنَّهُ اقْطَعُ
لِلزَّوَاجِ، وَانْفَعُ لِلْمَرْأَةِ فَلَوْ عَقَّدَ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ صَحَّ الْعَقْدُ،
وَوَجِبَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ الْمَثَلِ بِالْخَوَلِ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَعَجِيلُ الْمَهْرِ

(السَّادِسَةُ) أَنَّهُ يَجُوزُ الْحَلْفُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَأَنَّهُ
يَجُوزُ الْحَلْفُ عَلَى مَا يَظُنُّهُ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ بَعْدَ يَمِينِهِ «أَذْهَبْ
إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَدَلَّ أَنْ يَمِينَهُ كَانَتْ عَلَى ظَنِّهِ،
وَلَوْ كَانَتْ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْعِلْمِ لَمْ يَكُنْ لِلْأَمْرِ بِذَعَابِهِ إِلَى
أَهْلِهِ فَائِدَةٌ

(السَّابِعَةُ) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَلِكِهِ مَا لَا بُدَّ
لَهُ مِنْهُ كَالَّذِي يَشْتَرُ عَوْرَتَهُ أَوْ يَسُدُّ خَلَّتَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ
لِأَنَّهُ ﷺ عَلَّلَ مَنْعَهُ عَنْ قِسْمَةِ ثَوْبِهِ بِقَوْلِهِ «إِنْ لَبِستُهُ لَمْ يَكُنْ
عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ»

(الثَّامِنَةُ) اِخْتِيَارُ مُدْعِي الْإِعْسَارِ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَدِّقْهُ فِي أَوَّلِ
دَعْوَةِ الْإِعْسَارِ حَتَّى ظَهَرَ لَهُ قِرَائِنُ صَدِيقِهِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ
لَا يُسْمَعُ الْيَمِينُ مِنْ مُدْعِي الْإِعْسَارِ حَتَّى تَظْهَرَ قِرَائِنُ إِعْسَارِهِ

(التَّاسِعَةُ) أَنَّهَا لَا تَحِبُّ الْخَطْبَةَ لِلْعَقْدِ لِأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي شَيْءٍ
مِنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الظَّاهِرِيَّةَ تَقُولُ بِوَجُوبِهَا، وَهَذَا يَرُدُّ
قَوْلَهُمْ

وَأَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ مُنْفَعَةً كَالْتَعْلِيمِ فَإِنَّهُ مُنْفَعَةٌ،
وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِصَّةُ مُوسَى مَعَ شُعَيْبٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ كَوْنِهِ مُنْفَعَةً الْهَادَوِيَّةُ، وَخَالَفَتْ الْحَنْفِيَّةُ،
وَتَكَلَّفُوا لِتَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، وَادَّعَوْا أَنَّ التَّزْوِجَ بِغَيْرِ مَهْرٍ مِنْ
خَوَاصِهِ ﷺ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ

(الْعَاشِرَةُ) اقْوَلُهُ «بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» يُحْتَمَلُ كَمَا قَالَهُ
الْقَاضِي عِيَاضُ وَجْهَيْنِ

أَظْهَرُهُمَا: أَنْ يُعْلَمَ مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ قَدْرًا مُعَيَّنًا مِنْهُ،
وَيَكُونُ ذَلِكَ صَدَاقًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ الصَّحِيحَةِ
«فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي بَعْضِهَا تَعْيِينُ عَشْرِ مِنَ الْآيَاتِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْبَاءَةَ لِلتَّعْلِيلِ، وَأَنَّهُ زَوْجَةٌ بِهَا بِغَيْرِ صَدَاقٍ
إِكْرَامًا لَهُ لِكُونِهِ حَافِظًا لِبَعْضِ مِنَ الْقُرْآنِ.

١٠- إعلان النكاح

٩٢٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٨٣/٢).

وفي الباب عن عائشة «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ» أي الدُّفَّ أخرجهُ الترمذي (١٠٨٩) بلفظ: «واضربوا عليه بالدُّفوف».

وفي روايته عيسى بن ميمون ضعيف كما قاله الترمذي.

وأخرجهُ ابن ماجه (١٨٩٥) والبيهقي (٢٩٠/٧).

وفي إسناده خالد بن إياس مُتَكَرِّر الحديث كما قاله أحمد.

وأخرج الترمذي (١٠٨٩) أيضاً من حديث عائشة.

وقال: حسن غريب «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْدُّفُوفِ وَلْيُؤَلِّمُوا أَحَدَكُمْ وَلَوْ بِشَاةٍ فَإِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً وَقَدْ خَضِبَ بِالسَّوَادِ فَلْيَعْلَمَنَّهَا لَا يَغْرُهَا»

دلت الأحاديثُ على الأمر بإعلان النكاح، والإعلان خلاف الإسرار، وعلى الأمر بضرب الغربال وفسره بالدف، والأحاديثُ فيه واسعة، وإن كان في كُلِّ منها مقال إلا أنها يعضد بعضها بعضاً.

ويدلُّ على شرعية ضرب الدف لأنه أبلغ في الإعلان من عديمه.

وظاهر الأمر الوجوب، ولعله لا قائل به فيكون مستنواً، ولكن بشرط أن لا يصحبه مُحَرَّمٌ من التثني بصوتٍ رخيص من امرأة أجنبيةٍ بشعرٍ فيه مدح القدود والحدود بل يُنظر الأسلوب العربي الذي كان في عصره ﷺ فهو المأمور به.

وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به، ولا كلام في أنه في هذه الأعصار يقرن بمحرقات كثيرة فيحرم لذلك لا لنفسه.

ويؤيد هذا الاختيال قصته أم سليم مع أبي سليم، وذلك أنه خطبها فقالت، واللَّهِ ما مثلك يُرِدُّ، ولكُنَّكَ كافرًا، وأنا مُسلمة، ولا يحلُّ لي أن أتزوجك فإن تُسلم فذلك مهرُك، ولا أسألك غيره فاسلم فكان ذلك مهرَها أخرجهُ النسائي (١١٤/٦)، وصحَّحه عن ابن عباس، وترجم له النسائي (باب التزويج على الإسلام) وترجم على حديث سهل هذا بقوله (باب التزويج على سورة البقرة)، وهذا ترجيحٌ منه للاختيال الثاني، والاختيال الأول أظهر كما قاله القاضي لثبوت رواية «فعلَّمنها من القرآن»

(الحادية عشرة) أن النكاح يتعقد بلفظ التمليل، وهو مذنب الهادوية والحنفية، ولا يخفى أنها قد اختلفت الألفاظ في الحديث فروي بالتمليل والتزويج وبالإمكان

قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة في قصة واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث، والظاهر أن الواقع من النبي ﷺ لفظ واحد فالمرجع في هذا إلى الترجيح.

وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى «قد زوجتُكها»، وأنهم أكثر واحفظ.

وأطال المصنف في الفتح (٢١٤/٩) الكلام على هذه الثلاثة الألفاظ ثم قال: فرواية التزويج والإنكاح أرجح.

وأما قول ابن التين: إنه اجتمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية «زوجتُكها»، وأن رواية «ملكُكها» وهم فيه فقد قال المصنف: إن ذلك مُبالغة منه.

وقال البغوي: الذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخطابي «زوجيتها» إذ هو الغالب في لفظ العقود إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين.

وقد ذهبت الهادوية، والحنفية، والمشهور عن المالكية إلى جواز العقد بكل لفظ يُفيد معناه إذا قرن به الصداق أو قصد به النكاح كالتمليل، ونحوه ولا يصح بلفظ العارية والإجارة والوصية.

١١- لا نكاح إلا بولي

٩٢٩- وَعَنْ أَبِي بُرَّةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ».

رواه أحمد (٣٩٤/٤)، والأربعة (أبو داود (٢٠٨٥)، الترمذي (١١٠١)، ابن ماجه (١٨٨١)، وصححه ابن المديني، والترمذي (١١٠١)، وابن حبان (صحيحه (١٢٤٣)) وأعله بالإرسال.

قال ابن كثير: قد أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه، وغيرهم من حديث إسرائيل، وأبو عوانة، وشريك القاضي، وقيس بن الربيع، ويونس بن أبي إسحاق، وهشيم بن معاوية كلهم عن أبي إسحاق كذلك قال الترمذي.

ورواه شعبة والثوري عن ابن إسحاق مرسلاً قال: والأول عندي أصح هكذا صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن ابن المثنى عنه.

وقال علي بن المديني: حديث إسرائيل في النكاح صحيح، وكذا صححه البيهقي، وغير واحد من الحفاظ.

قال: ورواه أبو يعلى الموصلي في مستدركه (٧٢/٤) عن جابر مرفوعاً

قال الحفاظ الضياء بإسناد رجاله كلهم ثقات

قلت: ويأتي (برقم (٩٣٠)) حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها» وحديث عائشة (هو الحديث الآتي) «إن النكاح من غير ولي باطل»

قال الحاكم: وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش قال: وفي الباب عن علي، وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابياً.

والحديث دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في الشيء نفسه الصحة لا نفي الكمال، والولي هو الأقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها.

واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فالجمهور على اشتراطه، وأنه لا تزوج المرأة نفسها،

وحكي عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث.

وقال مالك: يشترط في حق الشريفة لا الرضيعة فلها أن تزوج نفسها.

ودفعت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً مختجين بالقياس على البيع فإنها تستقل ببيع سلتها، وهو قياس فاسد الاختيار إذ هو قياس مع نص، ويأتي الكلام في ذلك مستوفي في شرح حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة» - الحديث

وقالت الظاهرية يعتبر الولي في حق البكر لحديث «التيب أولى بنفسها» وسيأتي (سأني برقم (٩٢٠)) أن المراد منه اختيار رضاها جمعاً بينه وبين أحاديث اختيار الولي.

وقال أبو ثور: للمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها لمفهوم الحديث الآتي.

١٢- بطلان النكاح بغير إذن الولي

٩٣٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِّنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

أخرجه الأربعة إلا الساني (أبو داود (٢٠٨٣)، الترمذي (١١٠٢)، ابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه أبو عوانة، وابن حبان (٤٠٧٥)، والحاكم (١٦٨/٢).

قال ابن كثير: وصححه يحيى بن معين، وغيره من الحفاظ قال أبو ثور: فقوله (بغير إذن وليها) يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها.

واجب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المطوق باشتراطه.

واعلم أن الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري، وستل الزهري عنه فلم يعرفه، والذي

روى هذا القدر هو إسماعيل بن علقمة القاضي عن ابن جريج الراوي عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه.

وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهري أنه أن يكون سليمان بن موسى وهم عليه لا سيما وقد اتسب الزهري على سليمان بن موسى.

وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث، واستوفاه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٥/٧).

وقد عاضدته أحاديث اعتبار الولي، وغيرها مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة.

وفي الحديث دليل على اعتبار إذن الولي في النكاح وهو يعقدونها أو عقده ويكيله.

وظاهره أن المرأة تستحق المهر بالدخول، وإن كان النكاح باطلاً لقوله «فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها».

وفيه دليل على أنه إذا احتل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل، وأن النكاح يسمى باطلاً وصحيحاً، ولا واسطة.

وقد أثبت الوسطة الهادئة، وجعلوها العقد الفاسد

قال: وهو ما خالف منذهب الزوجين أو أحدهما جاهلين، ولم تكن المخالفة في أمر مجمع عليه، وترتب عليه أحكام مبنية في الفروع.

والضمير في قوله «فإن استخروا» عائد إلى الأولياء الدال عليهم ذكر الولي والسباق.

والمراد بالاشتجار منع الأولياء من العقد عليها، وهذا هو العضل، وبه تنتقل الولاية إلى السلطان إن عضل الأقرب.

وقيل: بل تنتقل إلى الأبعد، وانتقالها إلى السلطان مبني على منع الأقرب الأبعد، وهو محتمل.

ودل على أن السلطان ولي من لا ولي لها لعدمية أو لضعفه، ومثلها غيبة الولي.

ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني «المعجم الكبير»

(١٤٢/١١) من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له»، وإن كان فيه الحجاج بن أرطاة فقد أخرجه سفيان في جامعيه، ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٥٢١). بإسناد حسن عن ابن عباس بلفظ «لا نكاح إلا بولي مريض أو سلطان»

ثم المراد بالسلطان من إليه الأمر جائراً كان أو عادلاً لعموم الأحاديث القاضي بالأمر لطاعة السلطان جائراً أو عادلاً، وقيل: بل المراد به العادل المتولي لمصالح العباد لا سلاطين الجور فإنهم ليسوا بأهل لذلك.

١٣- الأيم تستامر والبكر تستأذن

٩٣١- وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه

أن رسول الله ﷺ قال: «لا تنكح الأيم حتى تستامر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا: يا رسول الله، وكيف إذن؟ قال: أن تسكت».

متفق عليه (البخاري ٥١٣٦)، مسلم (١٤١٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا تنكح مغيّر الصبيغة مجزوماً، ومرفوعاً، ومثله الذي بعده (الأيم) التي فارقت زوجها بطلاق أو موت)

(حتى تستامر) من الاستمارة طلب الأمر («ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف إذن؟ قال: أن تسكت» متفق عليه)

فيه أنه لا بد من طلب الأمر من الثيب، وأمرها فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الأمر منها بالإذن بالعقد.

والمراد من ذلك اعتبار رضاها، وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الأحاديث.

وقوله (والبكر) أراد بها البكر البالغة، وعبر هنا بالاستئذان، وعبر في الثيب بالاستمارة إشارة إلى الفرق بينهما، وأنه مشاورة الثيب، ويحتاج الولي إلى صريح القول بالإذن منها في العقد عليها والإذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول، وإنما اكتفي منها بالسكوت لأنها

فقد تَنَحَّى من التَّصْرِيحِ.

وقد ورد في رواية «أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْبِكْرَ تَنَحَّى قَال: رِضَاهَا صُمَاتُهَا».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٥١٣٧)، مسلم (١٤٢٠)].

وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ سُكُونَهَا رِضًا.

وَقَالَ سُفْيَانُ: يُقَالُ لَهَا ثَلَاثًا: إِنْ رَضِيَتْ فَاسْكُتِي، وَإِنْ كَرِهَتْ فَانْطِقِي فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَنْطِقْ، وَلَكِنَّهَا بَكَتْ عِنْدَ ذَلِكَ فَقِيلَ لَا يَكُونُ سُكُونُهَا رِضًا مَعَ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لَا أَثَرَ لِبُكَائِهَا فِي الْمَنْعِ إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِصَبَاحٍ وَغَوِيٍّ.

وَقِيلَ: يُعْتَبَرُ الدَّمْعُ هَلْ هُوَ حَارٌّ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ أَوْ بَارِدٌ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُرْجَعَ إِلَى الْقَرَانِ فَإِنَّهَا لَا تَخْفَى.

وَالْحَدِيثُ عَامٌّ لِلأَوَّلِيَّاتِ مِنَ الْأَبِّ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَالْحَفِيَّةُ وَآخَرُونَ عَمَلًا بِعَمُومِ الْحَدِيثِ هُنَا، وَبِالْخَاصِّ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٢١) بِلَفْظِ «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ، وَاسْتِيفَاءُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ السَّابِعِ عَشَرَ.

٩٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢١).

وَفِي لَفْظِ «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ التَّيِّبِ أَمْرٌ، وَالتَّيِّمَةُ تُسْتَأْمَرُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٠٠) وَالتَّيْمَانِيُّ (٨٥/٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ

جِبَانَ (٤٠٨٩).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظِ) إِي مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ

(«لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ التَّيِّبِ أَمْرٌ، وَالتَّيِّمَةُ تُسْتَأْمَرُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمَانِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ) تَقْدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَحَقِّيَّةِ التَّيِّبِ بِنَفْسِهَا اخْتِيَارَ رِضَاهَا كَمَا تَقْدَّمَ عَلَى اسْتِمَارِ الْبِكْرِ.

وَقَوْلُهُ «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ التَّيِّبِ أَمْرٌ» إِي إِنْ لَمْ تَرْضَ نَحْنًا سَلَفَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى اخْتِيَارِ رِضَاهَا، وَعَلَى أَنَّ الْعَقْدَ إِلَى الْوَلِيِّ وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَالَّتَيْمَةُ تُسْتَأْمَرُ» فَالتَّيِّمَةُ فِي الشَّرْعِ: الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا أَبَ لَهَا، وَهِيَ دَلِيلٌ لِلنَّاصِرِ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ الصَّغِيرَةَ إِلَّا الْأَبُ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ «تُسْتَأْمَرُ التَّيِّمَةُ»، وَلَا اسْتِمَارَ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ إِذَا لَا فَائِدَةَ لاسْتِمَارِ الصَّغِيرَةِ.

وَذَهَبَ الْحَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهَا الْأَوَّلِيَاءُ مُسْتَدَلِّينَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِيهِ التَّيْمَانَ» (النساء: ٣) وَمَا ذَكَرَ فِي سَبَبِ نَزُولِهَا [البخاري (٥٠٩٢)، مسلم (٣٠١٨)] فِي أَنَّهُ يَكُونُ فِي حَجَرِ الْوَلِيِّ تَيْمَةً لَيْسَ لَهُ رَغْبَةٌ فِي نِكَاحِهَا، وَإِنَّمَا يَرْغَبُ فِي مَالِهَا فَيُزَوَّجُهَا لِذَلِكَ فَهِيَ، وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي أَنَّهُ يَنْكِحُهَا صَغِيرَةً لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ يَمْنَعُهَا الْأَزْوَاجَ حَتَّى تَبْلُغَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا.

قَالُوا: وَلَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ الْخِيَارُ قِيَاسًا عَلَى الْأَمَةِ فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ إِذَا أُغْنِيَتْ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ، وَالْجَامِعُ خُدُوثُ مُلْكِ التَّصَرُّفِ.

وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، وَمَا يَتَضَرَّعُ مِنْهُ مِنْ جَوَازِ الْفَسْخِ وَضَعْفِ الْقِيَاسِ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا خِيَارَ لَهَا مَعَ قَوْلِهِ بِجَوَازِ تَزْوِيجِ غَيْرِ الْأَبِ لَهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِالْخِيَارِ لضعفِ الْقِيَاسِ فَالْأَرْجَحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ.

١٤- لا تَرُوجُ المرأةُ المرأةَ أو نفسها

٩٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٨٢)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٢٧/٣) وَرِجَالُهُ بَقَاتَ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا وَلَايَةٌ فِي الْإِنْكَاحِ لِنَفْسِهَا، وَلَا لِغَيْرِهَا فَلَا عِبْرَةَ لَهَا فِي النِّكَاحِ إِجْبَابًا، وَلَا قَبُولًا فَلَا تَزَوَّجُ نَفْسَهَا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ، وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا تَزَوَّجُ غَيْرَهَا بِوَلَايَةٍ وَلَا بِوَكَالَةٍ، وَلَا تَقْبَلُ النِّكَاحَ بِوَلَايَةٍ وَلَا وَكَالَةٍ، وَهِيَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى تَزْوِيجِ الْعَاقِلَةِ الْبَالِغَةِ نَفْسَهَا وَابْتِنَاءِ الصَّغِيرَةِ، وَتَوَكُّلُهَا عَنِ الْغَيْرِ لَكِنْ لَوْ وَضَعَتْ نَفْسَهَا عِنْدَ غَيْرِ

كف، فلاوليائها الاغراض.

وقال مالك: تزوج الذبئة نفسها دون الشريفة كما تقدم.

واستدل الجمهور بالحديث، ويقولون تعالى ﴿فلا تغضلوهم﴾

أَنْ يُنكِحَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

قال الشافعي: هي أصح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان

لعضله معنى.

وسبب نزولها في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها طلقه رجعي، وتركها حتى انقضت عدتها ورام رجعتها فحلف أن لا يزوجهما قال: فبينه نزلت هذه الآية رواه البخاري (٥١٣٠).

زاد أبو داود (٢٠٨٧):

فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه.

فلو كان لها تزويج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع، ولكان نزول الآية لبيان أنها تزوج نفسها.

وسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي: إن الضمير للأزواج، وضعف قول صاحب نهاية المجتهد (٢٢/٣): أنه ليس في الآية إلا نهئهم عن العضل، ولا يفهم منه اشتراط إذنهم في صحة العقد لا حقيقة، ولا مجازاً بل قد يفهم منه ضد هذا، وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلونهم اهـ

ويقال عليه: قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره عليه السلام، ويأيد من نزلت فيه إلى التكفير عن يمينه والعقد، ولو كان لا سبيل للأولياء لأبان الله تعالى غاية البيان بل كرر تعالى كون الأمر إلى الأولياء في عدة آيات، ولم يأت حرف واحد أن للمرأة إنكاح نفسها.

ودلت أيضاً على أن نسبة النكاح إليهم في الآيات مثل ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ [البقرة: ٢٣٠] مراد به الإنكاح بعقد الولي إذ لو فهم عليه السلام أنها تنكح نفسها لأمرها بعد نزول الآية بذلك، ولأبان لأخيها أنه لا ولاية له، ولم يبح له الحث في يمينه والتكفير.

ويدل لاشتراط الولي ما أخرجه البخاري (٥١٢٧)، وأبو

داود (٢٢٧٢) من حديث عروة «عن عائشة أنها أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء منها ينكح الناس

اليوم، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ثم قالت في آخره: فلما بيعت محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا ينكح الناس اليوم»

فهذا دال أنه عليه السلام قرر ذلك النكاح المعتبر فيه الولي، وزاده تأكيد بما قد سمعت من الأحاديث، ويدل له نكاحه عليه السلام سلمة [أحمد (٢٩٥/٦)، النسائي (٨١/٦)].

وقولها: إنه ليس أحد من أوليائها حاضراً، ولم يقل عليه السلام انكحي أنت نفسك مع أنه مقام البيان، ويدل قوله تعالى ﴿ولا تنكحوا المشركين﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنه خطاب للأولياء بأن لا ينكحوا المسلمات المشركين، ولو فرض أنه يجوز لها إنكاح نفسها لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن لأن القائل بأنها تنكح نفسها يقول بأنه ينكحها وليها أيضاً فيلزم أن الآية لم تدل على نهى الأولياء عن إنكاح المشركين لا على نهى المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم.

وقد علم تحريم نكاح المشركين المسلمات فالأمر للأولياء دال على أنه ليس للمرأة ولاية في النكاح.

ولقد تكلم صاحب نهاية المجتهد على الآية بكلام في غاية السقوط فقال: الآية مترددة بين أن تكون خطاباً للأولياء أو لأولي الأمر

ثم قال: فإن قيل: هو عام، والعام يشمل أولي الأمر والأولياء

قلنا: هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع، والمنع بالشرع فيستري فيه الأولياء وغيرهم، وكون الولي مأموراً بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالإذن.

ولو قلنا: إنه خطاب للأولياء يوجب اشتراط إذنهم في النكاح لكان مجمللاً لا يصح به عمل لأنه ليس فيه ذكر أصناف الأولياء، ولا مراتبهم، والبيان لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة اهـ.

والجواب أن الأظهر أن الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصدرها أعني قوله ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾.

والمراد لا يُنكِحُهُنَّ مَنْ إِلَيْهِ الْإِنْكَاحُ، وَهُمْ الْأَوْلِيَاءُ أَوْ خُطَابُ الْأَوْلِيَاءِ، وَمِنْهُمْ الْأَمْرَاءُ عِنْدَ قَدِيهِمْ أَوْ عَضِلِهِمْ لِمَا عَرَفَتْ مِنْ قَوْلِهِ «فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهَا» [تقدم برقم (٩٢٧)] فَيُطَلَّ قَوْلُهُ إِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ خُطَابِ الْأَوْلِيَاءِ وَأَوَّلِي الْأَمْرِ.

١٥- النهي عن الشغار

٩٣٤- وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥١١٢)، مسلم (١٤١٥)).

وَاتَّفَقَا (البخاري (٦٩٦٠)، مسلم (١٤١٥) (٥٨)) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ كَلَامِ نَافِعٍ

(وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ» فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ «أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَدْرِي التَّفْسِيرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَوْ عَنِ نَافِعٍ أَوْ عَنِ مَالِكٍ. حَكَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٣٣٨/٥).

وَقَالَ الْخَطِيبُ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَلَّ بِالنَّسْرِ الْمَرْفُوعِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَالْقَعْنَبِيُّ، وَبَدَّلَ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ [كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٦٢/٩)] مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّ الشَّغَارَ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ الْبُخَّ.

وَأَمَّا الْبَخَارِيُّ فَصَرَّحَ فِي كِتَابِ الْحَيْلِ (٦٩٦٠) أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: تَفْسِيرُ الشَّغَارِ بِمَا ذَكَرَ صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللَّغَةِ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً فَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فَمَقْبُولٌ أَيْضاً لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِالْمَقَالِ، وَأَفْقَهُ بِالْحَالِ اهـ.

وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ هُوَ بَاطِلٌ أَوْ غَيْرُ بَاطِلٍ

وقوله: قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع بالشرع (قلنا) نعم.

قوله: والمنع بالشرع يستوي فيه الأولياء، وغيرهم

(قلنا) هذا كلام في غاية السقوط فإن المنع بالشرع هنا للأولياء الذين يتولون العقد إما جوازاً كما تقول الحنفية أو شرطاً كما يقول غيرهم فالأجنبي بمحزل عن المنع لأنه لا ولاية له على بنات زيد مثلاً فما معنى نهيه عن شيء ليس من تكليفه فهذا تكليف يخص الأولياء فهو كمنع الغني من السؤال ومنع النساء عن التبرج فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور، ومنها ما يخص الإناث، ومنها ما يخص بعضاً من الفريقين أو فرداً منهما، ومنها ما يعم الفريقين.

وإن أراد أنه يجب على الأجنبي الإنكار على من يزوج مسلمة بمشرك فمخروج من البحث.

وقوله: ولو قلنا إنه خطاب للأولياء لكان مجعلاً لا يصح به عمل.

جوابه: أنه ليس بمجمل إذ الأولياء معروفون في زمان من أنزلت عليهم الآية.

وقد كان معروفاً عندهم ألا ترى إلى قول عائشة: يخطب الرجل إلى الرجل وليته فإنه دال على أن الأولياء معروفون.

وكذلك قول أم سلمة لـ ﷺ «ليس أحد من أوليائي حاضراً»، وإنما ذكرنا هذا لأنه نقل الشارح رحمه الله كلام التهاية، وهو طويل، وجنح إلى رأي الحنفية، واستقواء الشارح، ولم يقو في نظري ما قاله فأجبت أن أثبت على بعض ما فيه ولو لا حجة الاختصار لقلته بطوله، وأثبت ما فيه.

ومن الأدلة على اغتبار الولي قوله ﷺ «الطيب أحق بنفسها من وليها» [تقدم برقم (٩٢٩)] فإنه أثبت حقاً للولي كما

فَذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَطْلَانَ، وَلِلْفَقْهَاءِ خِلَافٌ فِي عِلَّةِ النَّهْيِ لَا تُطَوَّلُ بِهِ فَكَلَّهَا أَقْوَالٌ تَحْشِيئَةً.

وَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «لَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا» أَنَّهُ عِلَّةُ النَّهْيِ.

وَذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ، وَطَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ، وَيَلْفَسُو مَا ذَكَرَ فِيهِ عَمَلًا بِعَمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى «فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» (النساء: ٣).

وَيَجَابُ بِأَنَّهُ خَصَّةُ النَّهْيِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ لِلْأَبِ إِجْبَارَ ابْنِهِ الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى النِّكَاحِ عَمَلًا بِمَقْهُومِ «النِّسَاءُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا» كَمَا تَقَدَّمَ [برقم (٩٢٣)] فَإِنَّهُ دَلٌّ أَنَّ الْبَكْرَ بِخِلَافِهَا، وَأَنَّ الْوَلِيَّ أَحَقُّ بِهَا، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ مَقْهُومٌ لَا يَقَاوِمُ الْمَنْطُوقَ، وبأنه لو أخذ بعَمومِهِ لَزِمَ فِي حَقِّ غَيْرِ الْأَبِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَأَنَّ لَا يُخْصُ الْأَبُ بِجَوَازِ الْإِجْبَارِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي تَقْوِيَةِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ زَوْجَتَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: جَوَابُ الْبَيْهَقِيِّ هُوَ الْمَعْتَمَدُ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنُهَا فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِهَا تَعَمُّيًّا.

(قُلْتُ) كَلَامُ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ مُحَامَاةٌ عَنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبِهِمْ، وَالْأَقْوَالُ الْبَيْهَقِيُّ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَذَكَرْتُهُ الْمَرَّةَ بَلْ قَالَتْ: إِنَّهُ زَوْجَتَهَا، وَهِيَ كَارِهَةٌ فَالْعِلَّةُ كَرَاهَتُهَا فَعَلِيهَا عُلِقَ التَّخْيِيرُ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ فَكَأَنَّهُ قَالَ ﷺ إِذَا كُنْتَ كَارِهَةً فَأَنْتِ بِالْحَيَارِ.

وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ «إِنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنُهَا» كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ حُكْمٌ عَامٌّ لِعَمومِ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا وَجَدَتْ الْكَرَاهَةَ ثَبَتَ الْحُكْمُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٨٦/٩) «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَتَاةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ ابْنِ أَخِيهِ يَرْفَعُ بِي خَيْسِيئَةً، وَأَنَا كَارِهَةٌ قَالَتْ: اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ فَارْسَلَتْ إِلَى أَبِيهَا فَدَعَاها فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ لِلْأَبِ إِجْبَارٌ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ».

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا بَكْرٌ، وَلَعَلَّهَا الْبَكْرُ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ زَوَّجَتَهَا أَبُوهَا كَفْنَا ابْنَ أَخِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ شَيْئًا فَقَدْ صَرَّحَتْ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُهَا إِلَّا إِعْلَامُ النِّسَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَفْظُ النِّسَاءِ عَامٌّ لِلنِّسَاءِ وَالْبَكْرِ. وَقَدْ قَالَتْ هَذَا عِنْدَهُ ﷺ فَأَقْرَبَهَا عَلَيْهِ.

وَالْمُرَادُ بِبَنِي الْأَمْرِ عَنْ الْأَبَاءِ: التَّزْوِيجُ لِلْكَرَاهَةِ لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي ذَلِكَ فَلَا يُقَالُ: هُوَ عَامٌّ لِكُلِّ شَيْءٍ.

١٦- حكم الإكراه على الزواج

٩٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ جَارِيَةَ بَكْرًا أَنْتِ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرْتُ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٣/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٧٥)، وَأَبُو بَلَالٍ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ رَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَيُّوبَ مَوْصُولًا، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَّانٍ عَنْ أَيُّوبَ مَوْصُولًا.

وَإِذَا اخْتَلَفَ فِي وَصْلِ الْحَدِيثِ، وَإِرْسَالِهِ فَالْحُكْمُ لِمَنْ وَصَلَهُ قَالَ الْمَصْنُفُ: الطَّعْنُ فِي الْحَدِيثِ لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّ لَهُ طُرُقًا يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا هـ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٩٢٢)] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَفِيهِ: «وَلَا تَنْكِحِ الْبَكْرَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَفَادَ مَا أَفَادَهُ قَدْ عَلِيَ تَحْرِيمِ إِجْبَارِ الْأَبِ لِابْنِهِ الْبَكْرِ عَلَى النِّكَاحِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ بِالْأُولَى.

وَالِىَ عَدَمِ جَوَازِ إِجْبَارِ الْأَبِ ذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ، وَالْحَنْفِيَّةُ لِمَا ذَكَرَ، وَلِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (١٤٢١) «وَالْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»، وَإِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: زِيَادَةُ الْأَبِ فِي الْحَدِيثِ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ فَقَدْ رَدَّ الْمَصْنُفُ بِأَنَّهَا زِيَادَةُ عَدْلِ يَعْنِي فَيَعْمَلُ بِهَا.

١٧- من زوجها وليان

٩٣٦- وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ
تعالى عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا
وَلَيَّانٌ فَهِيَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا».

رواه أحمد (٨/٥) والأربعة (٢٠٨٨)، السامي (٣١٤/٧)، ابن
ماجه (٢١٩١) وحسن الترمذي (٢١٩١).

(وعن الحسن) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن مولى
زيد بن ثابت ولد لستين بقيتا من خلافة عمر بالمدينة، وقدم
البصرة بعد مقتل عثمان.

وقيل: إنه لقي علياً بالمدينة. وأما بالبصرة فلم تصح رؤيته
إياه.

وكان إماماً وفقياً عالماً وزهداً وورعاً مات في رجب سنة
عشر ومائة.

(عن سمرة عن النبي ﷺ قال «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٌ فَهِيَ
لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا». رواه أحمد والأربعة، وحسن الترمذي)

تقدم ذكر الخلاف من سماع الحسن عن سمرة.

ورواه الشافعي (ترتيب المسند (٢٩)) وأحمد (٨/٥) والنسائي
من طريق قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال الترمذي:
الحسن عن سمرة في هذا أصح

قال ابن المديني: لم يسمع الحسن من عتبة شيئاً.

والحديث دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لرجلين،
وكان العقد مترتباً أنها للأول منهما سواء دخل بها الثاني أو لا

أما إذا دخل بها علماً فإجاء أنه زنى، وأنها للأول.

وكذلك إن دخل بها جاهلاً إلا أنه لا حد عليه للجهل

فإن وقع العقدان في وقت واحد بطلا.

وكذا إذا علم ثم التيس فإنهما يطلان إلا أنها إذا أقرت
الزوجة أو دخل بها أحد الزوجين برضاها فإن ذلك يقرّر العقد
الذي أقرت بسبقه إذ الحق عليها بإقرارها صحيح، وكذا
الدخول برضاها فإنه قرينة السبق لوجوب الحمل على السلامة.

١٨- زواج العبد بإذن مولاه

٩٣٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ
مَوْلَاهُ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ».

رواه أحمد (٣٠٠/٣)، وأبو داود (٢٠٧٨)، والترمذي (١١١١)،
وصححه، وكذلك ابن حبان

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ
بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ وَأَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ») أي زان (رواه أحمد، وأبو
داود، والترمذي، وصححه، وكذلك ابن حبان) ورواه
من حديث ابن عمر موقوفاً وهو في المصنف لعبد الرزاق
(٢٤٣/٧)، وأنه وجد عبداً له تزوج بغير إذنه ففرق بينهما
وأبطل عقده وضربه الحد.

والحديث دليل على أن نكاح العبد بغير إذن مالكيه باطل،
وحكمه حكم الزنا عند الجمهور إلا أنه يسقط عنه الحد إذا كان
جاهلاً بالتحريم، ويلحق به النسب.

ودفع داود إلى أن ينكح العبد بغير إذن مالكيه صحيح
لأن النكاح عنده فرض عين فهو كسائر فروض العين لا يقتصر
إلى إذن السيّد، وكأنه لم يثبت لديه الحديث.

وقال الإمام يحيى: إن العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا
هنا، ولو كان علماً بالتحريم لأن العقد شبهة يدرأ بها الحد،
وهل ينفذ عقده بالإجازة من سيده

فقال الناصر والشافعي: لا ينفذ بالإجازة لأنه سماء النبي
ﷺ عاهراً.

واجيب بأن المراد إذا لم تحصل الإجازة إلا أن الشافعي لا
يقول بالعقد الموقوف أصلاً.

والمراد بالعاهر أنه كالعاهر، وأنه ليس بزنا حقيقة.

١٩- لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها

٩٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ

المرأة وخالاتها.

متفق عليه [البخاري (٥١٠٩)، مسلم (١٤٠٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا يجمع) بلفظ المضارع المبني للمجهول، ولا نافية فهو مرفوع، ومعناه النهي.

وقد ورد في إحدى روايات الصحيح خ (٥١١٠)، بلفظ «نهى رسول الله ﷺ أن يجمع».

(بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالاتها) متفق عليه فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر

قال الشافعي: يجرم الجمع بين من ذكر، وهو قول من لقيه من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك، ومثله قال الترمذي.

وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج، ونقل الإجماع أيضاً ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي.

ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ الآية [النساء: ٢٤].

قيل: ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم الكتاب على أخبار الأحاد

إلا أنه أجاب صاحب الهداية بأنه حديث مشهور، والمشهور له حكم القطعي سيما مع الإجماع من الأمة، وعدم الاعتداد بالمخالف.

٢٠ لا ينكح المحرم

٩٣٩- وعن عثمان رضي الله تعالى عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح».

رواه مسلم (١٤٠٩).

وفي رواية له (١٤٠٩) (٤١): «ولا يخطب».

وزاد ابن حبان (٤١٢٤): «ولا يخطب عليه».

(وعن عثمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا ينكح)

بفتح حرفي المضارعة من نكح

(المحرم، ولا ينكح) بضمه من أنكح

(رواه مسلم. وفي رواية له) أي لمسلم عن عثمان

(ولا يخطب) أي لنفسه أو لغيره

(زاد ابن حبان: ولا يخطب عليه) وتقدم ذلك في كتاب

الحج إلا قوله «ولا يخطب عليه».

والمراد أنه لا يخطب أحد منه وليته.

٢١- زواج النبي ﷺ محرماً

٩٤٠- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال:

«تزوج النبي ﷺ ميمونة، وهو محرم».

متفق عليه [البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠)]

الحديث قد أكثر الناس فيه الكلام لمخالفة ابن عباس لغيره.

قال ابن عبد البر: اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها، وهو حلال جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد لكن الزعم إلى الواحد أقرب من الزعم إلى الجماعة فاقول أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد انتهى.

وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول بأي شيء يدفع حديث ابن عباس؟ أي مع صحته قال: الله المستعان ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال انتهى.

يريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو:

٢٢- زواجه وهو حلال

٩٤١- وللمسلم (١٤١١) «عن ميمونة نفسها

رضي الله عنها أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال»

وعضد حديثها حديث عثمان [م (١٤٠٩)].

وقد نُزِّلَ حديثُ ابنِ عباسٍ بأنَّ معنى، «وَهُوَ مُحْرَمٌ» أي داخلٌ في الحَرَمِ أو في الأشْهُرِ الحَرَمِ جَزَمَ بِهَذَا التَّأْوِيلِ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ [الإحسان: ٤٤٢/٩]، وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ لَا تُسَاعِدُ عَلَيْهِ الْفَاقَةُ الْأَحَادِيثُ.

وَأَخْرَجَ غَوْهَ التِّرْمِذِيُّ [بائرج (١١٢٧)] مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ

عَنْ عَائِشَةَ

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي الْحِجِّ.

٢٣- أحق الشروط ما استحللتم به الفروج

٩٤٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَحَقَّ الشُّرُوطُ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٧٢١)، مسلم (١٤١٨)]

إِنِّي أَحَقُّ الشُّرُوطِ بِالْوَفَاءِ شُرُوطُ النِّكَاحِ لِأَنَّ أَمْرَهُ أَحْوَضُ، وَبَابُهُ أَضْيَقُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ يَتَعَيَّنُ الْوَفَاءُ بِهَا سِوَاهُ كَانَ الشَّرْطُ عَرْضًا أَوْ مَالًا حَيْثُ كَانَ الشَّرْطُ لِلْمَرْأَةِ لِأَنَّ اسْتِحْلَالَ الْبِضْعِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا أَوْ تَرْضَاهُ لِغَيْرِهَا، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ مُخْتَلِفَةٌ فِيهَا، فَمِنْهَا مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ اتِّفَاقًا، وَهُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِهِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحِ بِإِحْسَانٍ، وَعَلَيْهِ حَمَلُ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِنْهَا مَا لَا يُؤْفَى بِهِ اتِّفَاقًا كَطَلَاكِ أُنْكِحَهَا لِمَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَاشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَلَا يَتَسَرَّى، وَلَا يَنْقَلِبَ مِنْ مَنَازِلِهَا إِلَى مَنَازِلِهِ.

وَأَمَّا مَا يَشْتَرِطُهُ الْعَاقِدُ لِنَفْسِهِ خَارِجًا عَنِ الصَّدَاقِ

فَقِيلَ: هُوَ لِلْمَرْأَةِ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيِّ وَعَطَاءٍ وَجَمَاعَةٍ.

وَقِيلَ: هُوَ لِمَنْ شَرَطَهُ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْأَبِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنْ وَقَعَ فِي حَالِ الْعَقْدِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَهْرِ أَوْ خَارِجًا عَنْهُ فَهُوَ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ، وَدَلِيلُهُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٢٠/٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ بِلَفْظِ

ثُمَّ قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عُمَرُ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا لَزَمَ، وَيَبْقَى يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَعَقَّبَ بِأَنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ غَرِيبٌ، وَالْمَعْرُوفُ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الشُّرُوطِ هِيَ الَّتِي لَا تُنَافِي النِّكَاحَ بَلْ تَكُونُ مِنْ مُقْتَضِيَاتِهِ، وَمَقَاصِدِهِ كَاشْتِرَاطِ حُسْنِ الْعِشْرَةِ وَالْإِنْفَاقِ وَالْكَسْبِ وَالسُّكْنَى، وَأَنْ لَا يَقْصُرَ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقِّهَا مِنْ قِسْمَةٍ وَنَفَقَةٍ، وَكَشَرَطِهِ عَلَيْهَا الْأَخْرَاجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَنْ لَا تَتَصَرَّفَ فِي مَتَاعِهِ، وَغَوْ ذَلِكَ

(قُلْتُ) هَذِهِ الشُّرُوطُ إِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ فَقَدْ قَلَّلُوا فَادَّعَتْهُ لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ لَازِمَةٌ لِلْعَقْدِ لَا تَتَقَرَّرُ إِلَى شَرْطٍ، وَإِنْ أَرَادُوا غَيْرَ ذَلِكَ فَمَا هُوَ؟

نَعَمْ لَوْ شَرَطَتْ مَا يُنَافِي الْعَقْدَ كَانَ لَا يَقْسَمُ لَهَا، وَلَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَبَقَ شَرْطُ اللَّهِ شَرْطَهَا.

فَالْمَرَادُ فِي الْحَدِيثِ الشُّرُوطُ الْجَائِزَةُ لَا الْمَنْهِيَّةُ عَنْهَا

فَأَمَّا شَرْطُهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَنَازِلِهَا فَهَذَا شَرْطٌ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَيَتَعَيَّنُ الْوَفَاءُ بِهِ.

٢٤- الترخيص في المتعة والديهي عنها

٩٤٣- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «رَخِّصَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أَوْطَاسٍ فِي الْمُتَعَةِ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٠٥).

اعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَعَةِ كَمَا فِي كِتَابِ الْإِمَامِيَّةِ هِيَ النِّكَاحُ

خُرْمَتِهَا وَلَا أَغْلَمَ أَحَدًا تَمْتَعُ، وَهُوَ مُخَصَّنٌ إِلَّا رَجَمَتْهُ بِالْحِجَارَةِ».

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «نَهَانَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا كُنَّا مُسَافِحِينَ» إسناده قوي.

وَالْقَوْلُ بَأَنِّ إِبَاحَتِهَا قَطْعِي، وَنَسَخَتِهَا ظَنِّي غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الرَّاوِثِينَ لِإِبَاحَتِهَا رَوَوْا نَسَخَهَا، وَذَلِكَ إِمَّا قَطْعِي فِي الطَّرْفَيْنِ أَوْ ظَنِّي فِي الطَّرْفَيْنِ جَمِيعًا كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَفِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: أَنَّهَا تَوَاسَّتَتْ الْأَخْبَارُ بِالتَّحْرِيمِ إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ فِي الرُّقْعَةِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّحْرِيمُ انْتَهَى.

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي تَحْرِيمِهَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ».

٢٥- النهي عن المتعة

٩٤٤- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ عَامَّ خَيْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧)].

لَفْظُهُ فِي الْبَخَارِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَعَنِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ» بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ أَوَّلُهُ وَالرَّاءُ آخِرُهُ.

وَقَدْ وَهَمَ مَنْ رَوَاهُ عَامَّ حُسَيْنٍ بِمُتْعَلَمِهِ أَوَّلُهُ وَنَوَوْنَ آخِرُهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ وَكَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٦٨/٩)، وَبِهِ عَلَى أَنَّهُ وَهَمٌ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّرْفَ فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرَيْنِ مَعَ الْمُتْعَةِ، وَلَحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ [٢٠١/٧] عَنِ الْحَمِيدِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سُبْحَانَ بَنٍ عُيَيْنَةَ: «فِي خَيْرٍ» يَتَعَلَّقُ بِالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ لَا بِالْمُتْعَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ مُحْتَمَلٌ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ يُفِيدُ تَعَلُّقَهُ بِهِمَا.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (١٤٢/١) مِنْ طَرِيقٍ مَعْمَرٍ بِسَنَدِهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَخَّصَ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ يَوْمَ خَيْرٍ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ السُّهَيْلِيُّ: إِنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَنْ أَهْلِ السَّيْرِ وَرِوَاةَ

الْمَوْثِقِ بِأَمْرٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ، وَغَايَتُهُ إِلَى خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَيَرْفَعُ النِّكَاحَ بِانْقِضَاءِ الْمَوْثِقِ فِي الْمَقْطَعَةِ الْحَيْضِ، وَبِحَيْضَتَيْنِ فِي الْحَائِضِ، وَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا.

وَحُكْمُهُ أَنَّ لَا يَثْبُتُ لَهَا مَهْرٌ غَيْرُ الْمَشْرُوطِ، وَلَا يَثْبُتُ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا تَوَارِثٌ وَلَا عِدَّةٌ إِلَّا الْأَسْتِبْرَاءُ بِمَا ذُكِرَ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ نَسَبٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ، وَتَحْرُمُ الْمُصَاغَرَةُ بِسَبَبِهِ هَذَا كَلَامُهُمْ.

وَحَدِيثُ سَلَمَةَ هَذَا أَفَادَ أَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ فِي الْمُتْعَةِ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا، وَاسْتَمَرَّ النَّهْيُ، وَنَسَخَتِ الرُّخْصَةُ، وَإِلَى نَسَخِهَا ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وَقَدْ رَوَى نَسَخَهَا بَعْدَ التَّرْخِصِ فِي سِتَّةِ مَوَاطِنَ:

الْأَوَّلُ: فِي خَيْرٍ.

الثَّانِي: فِي عُمرَةِ الْقَضَاءِ.

الثَّالِثُ: عَامَ الْفَتْحِ.

الرَّابِعُ: عَامَ أُوطَاسٍ.

الْخَامِسُ: غَزْوَةُ ثُبُوكَ.

الْسَّادِسُ: فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ

فَهَذِهِ الَّتِي وَرَدَتْ إِلَّا أَنَّ فِي ثُبُوتِ بَعْضِهَا خِلَافًا.

قَالَ النَّسَائِيُّ: الصَّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا وَإِبَاحَتَهَا وَقَعَ مَرَّتَيْنِ فَكَانَتْ مُبَاحَةً قَبْلَ خَيْرٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ فِيهَا ثُمَّ أُبِيحَتْ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ عَامُ أُوطَاسٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا.

وَإِلَى هَذَا التَّحْرِيمِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَمَةِ.

وَفَقَّبَ إِلَى بَقَاءِ الرُّخْصَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَرَوَى رَجُوعُهُمْ.

وَقَوْلُهُمْ بِالنَّسَخِ، وَمَنْ أَوْلَايْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَى عَنْهُ بَقَاءُ الرُّخْصَةِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ [تحت (٥١١٩)]: بَيَّنَّ عَلِيٌُّّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَنسُوخٌ.

وَإِخْرَاجُ ابْنِ مَاجَةَ (١٩٦٣) عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ خُطِبَ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ

الآثار أنه نهي عن نكاح المتعة يوم خير قال: والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير.

وقد ذكر ابن عبد البر أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي زمن خير عن لحوم الحرم الأهلية.

وأما المتعة فكان في غير يوم خير.

وقال أبو عوانة في صحيحه: سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث علي أنه نهي يوم خير عن لحوم الحرم: وأما المتعة فسكت عنها، وإنما نهي عنها يوم الفتح

والحامل لهُؤلاء على ما سمعت بُوت الرخصة بعد زمن خير، ولا تقوم لملي الحجة على ابن عباس إلا إذا وقع النهي أخيراً إلا أنه يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً عليه السلام لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عن قرب، ويمكن أن علياً عرف بالرخصة يوم الفتح، ولكن فهم توفيت الترخيص، وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة، وبعد مضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم فتقوم له الحجة على ابن عباس.

وأما قول ابن القيم (زاد المسادة ٣/٣٤٤، ٣٤٥): إن المسلمين لم يكونوا يستمتعون بالكنائيات، يريد أن يتقوى به على أن النهي لم يقع عام خير إذ لم يقع هناك نكاح متعة.

فقد يجاب عنه بأنه قد يكون هناك مشركات غير كنائيات فإن أهل خير كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فلعنه كان هناك من نساء الأوس والخزرج من يستمتعون منهن.

٢٦- لعن المخل والمخل له

٩٤٥- وعن ابن مسعود عليه السلام قال: لعن رسول الله ﷺ المخل والمخل له.

رواه أحمد (٤٤٨/١)، والنسائي (١٤٩/١)، والترمذي (١١٢٠) وصححه

وفي الباب عن علي أخرجه الأربعة إلا النسائي (أبو داود (٢٠٧٦)، الترمذي (١١١٩)، ابن ماجه (١٩٣٥)).

(وعن ابن مسعود عليه السلام قال: لعن رسول الله ﷺ المخل والمخل له. رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب

عن علي عليه السلام)

ولفظه عن علي عليه السلام «أنه لعن المخل والمخل له». (أخرجه الأربعة إلا النسائي)

وصحح حديث ابن مسعود ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر، وهو قول الفقهاء من التابعين.

وأما حديث علي عليه السلام ففي إسناده مجالد وهو ضعيف وصححه ابن السكن، وأعله الترمذي ورواه ابن ماجه (١٩٣٦) والحاكم (١٩٩/٢) من حديث عقبة بن عامر، ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ «ألا أخبركم بالنسب المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال: فهو المخل لعن الله المخل والمخل له»

والحديث دليل على تحريم التحليل لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم، وكل محرم منهى عنه، والنهي يقتضي فساد العقد واللعن، وإن كان ذلك للفاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون علته الحكم، وذكروا للتحليل صوراً:

منها أن يقول له في العقد: إذا أحللتها فلا نكاح. وهذا مثل نكاح المتعة لأجل التوقيف.

ومنها أن يقول في العقد: إذا أحللتها طلقها.

ومنها أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطأ على التحليل، ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود.

وظاهر شمول اللعن فساد العقول لجميع الصور.

وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل بها.

٢٧- لا ينكح الزاني إلا مثله

٩٤٦- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله».

رواه أحمد (٣٢٤/٢)، وأبو داود (٢٠٥٢)، ورواهه بقية.

الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج من ظهر

الحديث، ويوجب الصداق.

وقال الأزهرى: الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع التي تحصل بتغيب الحشفة.

وقال أبو عبيد: العسيلة لذة الجماع، والعرب تسمي كل شيء تستلذه علًا.

والحديث مُحْتَمَل.

وأما قول سعيد بن المسيب إنه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فقال ابن المنذر: لا نعلم أحدا وافقه عليه إلا الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فاخذ بظاهر القرآن.

وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبير فلا يوجد مستندا عنه في كتاب إنما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن، وتبعه عبد الرّهّاب المالكي في شرح الرسالة.

وقد حكى ابن الجوزي مثل قول ابن المسيب عن داود

٢ - باب الكفاءة والخيار

الكفاءة: المساواة والمائلة.

والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعا.

١ - كفاءة العرب والموالي

٩٤٨ - عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

«العرب بغضهم أكفاء بغض، والموالي بغضهم أكفاء بغض، إلا حائكا أو حجاما».

رواه الحاكم (هو عند البيهقي (١٣٤/٧) من طريق الحاكم).

وفي إسناده رآه لم يُسم.

واستكره أبو حاتم [العلل] (٤١٢/١)

وله شاهد عند الزّار [كشف الاستار] (١٤٢٤) عن معاذ بن جبل

بسنه منقطع

وسال ابن أبي حاتم عن هذا الحديث أباه فقال: هذا

زناه، ولعل الوصف بالجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنى، وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالرّانية التي ظهر زناها، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى «وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» [النور: ٣]

إلا أنه حمل الحديث والآية الأكثر من العلماء على أن معنى «لا ينكح» لا يرغب الرّاني بالجلود إلا في مثله، والرّانية لا ترغب في نكاح غير العاهر هكذا تاولوهما.

والذي يدل عليه الحديث والآية النهي عن ذلك لا الإخبار عن مجرد الرغبة، وأنه يحرم نكاح الرّاني العفيفة، والعفيف الرّانية، ولا اصرح من قوله «وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» [النور: ٣] أي كاملي الإيمان الذين هم ليسوا بزناة، وإلا فإن الرّاني لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الأكثر.

٢٨ - لا حتى يذوق الآخر من غسيلها

٩٤٧ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرُ مِنْ غَسِيلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ».

متفق عليه، واللفظ بإسليم [البخاري] (٢٦٣٩)، مسلم (١٤٣٣).

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرُ مِنْ غَسِيلَتِهَا» مُصَغَّرٌ عَسَلٍ، وَأَنْتَ لِأَنَّ الْعَسَلَ مُؤَنَّثٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَذْكُرُ وَيؤنثُ

(ما ذاق الأول. متفق عليه، واللفظ لمسلم)

اختلف في المراد بالعسيلة فقيل: إنزال المنى، وأن التحليل لا يكون إلا بذلك.

ودهب إليه الحسن.

وقال الجمهور: ذوق العسيلة كناية عن الجماع، وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة، ويكفي منه ما يوجب

كذب لا اصل له.

وقال في موضع آخر: باطل.

ورواه ابن عبد البر في التمهيد (١٩/١٦٤): قال الدارقطني

في العلل: لا يصح.

وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد «أو حجاماً»: «أو دباغاً» فاجتمع عليه الدباغون وهموا به.

قال ابن عبد البر هذا منكّر موضوع، وله طرق كلها واهية.

والحديث دليل على أن العرب سواء في الكُفَاءِ بعضهم لبعض، وأن المولي ليسوا أكفاء لهم.

وقد اختلف العلماء في الاعتبار من الكُفَاءِ اختلافاً كثيراً، والذي يقرى هو ما ذهب إليه زيد بن علي ومالك، ويروى عن عمر وابن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز، وهو أحد قولي الناصر أن الاعتبار الذين لقوله تعالى ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] ولحديث «الناس كلهم ولد آدم»، وتماثله «وآدم من نراب».

أخرجه ابن سعد [الطبقات الكبرى] (١/٥١١) من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ «كلهم» و«الناس كاستنان المشط لا فضل لأحد على أحد إلا بالقوى».

أخرجه ابن لال [كما في كنز العمال] (٢٤٨٢٢) بلفظ قريب من لفظ حديث سهل بن سعد.

وأشار البخاري في النكاح، باب (١٥) إلى نصرة هذا القول حيث قال: باب الأكفاء في الدين.

وقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ الآية فاستنبط من الآية [الفرقان: ٥٤] الكرمية المساواة بين بني آدم.

ثم أردفه [أي البخاري] بقرن (٥٠٨٨) بأنكاح أبي خديفة من سالم بابتنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم مولى لامراً من الأنصار.

وقد تقدّم [برقم (٩١٣)] حديث «فعلبك بذات الدين».

وقد خطب النبي ﷺ يوم فتح مكة فقال «الحمد لله

الذي أذهب عنكم عبية - بضم المهملة وكسرهما - الجاهلية، وتكبرها. يا أيها الناس إنما الناس رجلان مؤمن تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله» [ابن داود (٥١١٦)، الرمذي (٣٩٥٥)] ثم قرأ الآية.

وقال ﷺ «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ

فجعل ﷺ الالتفات إلى الأنساب من عبية الجاهلية وتكبرها فكيف يعتبرها المؤمن، وبني عليها حكماً شرعياً؟!

وفي الحديث «أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس.... ثم ذكر منها الفخر بالأنساب».

أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس.

وفي الأحاديث شيء كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها.

ولقد أمر ﷺ بني تيمية بأنكح أبي هند الحجام، وقال: إنما هو امرؤ من المسلمين» [د (٢١٠٢) وساني برقم (٩٤١)] فبته على الوجه المقتضي لمساواتهم، وفسر الاتفاق في وصف الإسلام.

وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترف، ولا إله إلا الله كم حرمت المومنات للنكاح لكبرياء الأولياء واستعظابهم انفسهم اللهم إنا نبرأ إليك من شرط ولذة الهوى، ورباه الكبرياء، ولقد شئت الفاطميات في جهة اليمن ما أحل الله لهم من النكاح لقول بعض أهل مذهب الهاديوة: إنه يجرم بكاح الفاطمية إلا من فاطمي من غير دليل ذكره، وليس مذهباً للإمام الهادي عليه السلام بل زوج بناته من الطبريين، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان، وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال: تحرم شرائفهم على الفاطميات إلا من ملهم، وكل ذلك من غير علم، ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كما دلّ له.

رواه سنن (١٤٨٠)

٤ - تخيير بريرة بعد العتي

وفاطمة قرشية فخرية أخت الضحالك بن قيس، وهي من المهاجرات الأول كانت ذات جمال وفضل وكمال «جاءت إلى رسول الله ﷺ بعد أن طلقها أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدتها منه فأخبرته أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباها فقال رسول الله ﷺ: أما أبو جهم فلا يصح عصاه عن عاتيقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكحي أسامة بن زيد» - الحديث

فامرأها بكناح أسامة مولاة ابن مولاة، وهي قرشية، وقدمه على أختائها من ذكر، ولا أعلم أنه طلب من أحد من أوليائها إسقاط حق.

وكان المصنف رحمه الله أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول للإشارة إلى أنه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما أورد لذلك:

٣ - إنكاح الحجام

٩٥٠ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «يا بني بياضة، أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إليوه، وكان حجاماً.

رواه أبو داود (٢١٠٢)، والحاكم (١٦٤/٢) بسند جيد

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يا بني بياضة أنكحوا أبا هند) اسمه يسار، وهو الذي حجج النبي ﷺ، وكان مولى لبني بياضة

(«وأنكحوا إليوه»، وكان حجاماً رواه أبو داود، والحاكم بسند جيد) فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الأنساب.

ولقد صح أن بلالاً نكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف، وعرض عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي.

٩٥١ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت:

خيرت بريرة على زوجها حين عتقت.

متفق عليه في حديث طويل [البخاري (٥٢٧٩)، مسلم (١٥٠٤)].

ولمسلم (١٥٠٤) (٩) عنها رضي الله عنها: «أن زوجها كان عبداً.

وفي رواية عنها [البخاري (٢٧٥٤)] من قول الأسود منقطعاً، أبو

داود (٢٢٣٥)، النسائي (٢٦١٤)، الرملي (١١٥٥)، ابن ماجه (٢٠٧٤):

«كان حرّاً.

والأول أثبت.

وصح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه عند البخاري (٥٢٨٠)

ينحوم أنه كان عبداً

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت «خيرت بريرة على

زوجها حين عتقت». متفق عليه في حديث طويل. ولمسلم عنها أن

زوجها كان عبداً. وفي رواية عنها «كان حرّاً»، والأول أثبت) لأنه

جزم البخاري أنه كان عبداً، ولذا قال (وصح عن ابن عباس عند

البخاري «أنه كان عبداً» ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء

المدينة شيئاً، ورواه فهو أصح.

وأخرجه أبو داود (٢٧٣٢) من حديث ابن عباس بلفظ «إن

زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مغيثاً فخيرتها النبي ﷺ،

وأمرها أن تعتد.

وفي البخاري (٥٢٨١) عن ابن عباس «ذاك مغيث عبد بني

فلان» يعني زوج بريرة.

وفي أخرى عند البخاري (٥٢٨٢) «كان زوج بريرة عبداً

أسود يقال له مغيث»

قال الدارقطني: لم تختلف الرواية عن عروة عن عائشة أنه

كان عبداً.

وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة

قال النووي: يؤيد قول من قال: «كان عبداً» قول عائشة

كان عبداً فاختبرت وهي صاحبة القصّة بأنه كان عبداً فصح

رجحان كونه عبداً قوة وكثرة وحفظاً.

والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في

زوجها إذا كان عبداً، وهو إجماع.

واختلف إذا كان حراً فقيل: لا يثبت لها الخيار، وهو قول الجمهور.

قالوا: لأن العلة في ثبوت الخيار إذا كان عبداً هو عدم المكافأة من العبد للحر في كثير من الأحكام فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتيه أو المفاقة لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار.

ودعيت النهادوية والشعبي وآخرون إلى أنه يثبت لها الخيار، وإن كان حراً.

واختبروا بأنه قد ورد في رواية [٢٢٣٥]، (س) (٢٦١٤)، (١١٥٥)، (ج) (٢٠٧٤)، «أن زوج بريرة كان حراً» ورده الأولون بأنها رواية مرجوحة لا يعمل بها.

قالوا: ولأنها عند تزويجها لم تكن لها اختيار فإن سيئها يزوجه، وإن كرهت فإذا أعتقت تحدد لها حال لم تكن قبل ذلك.

قال ابن القيم [إزاد المعاد] (١٦٩/٥): في تخييرها ثلاثة مآخذ، وذكر ماخذين وضعفهما ثم ذكر الثالث، وهو أرجحها وتحققه أن السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها، والعتق يقتضي تملك الرقبة والمنافع للعتق، وهذا مقصود العتيق وجكمنه فإذا ملكت رقبته ملكت بعضها ومنافعها، ومن جملتها منافع البضع فلا يملك عليها إلا باختيارها فخيرها الشارع بين الأمرين البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه.

وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة «ملككت نفسك فاختاري»

قلت، وهو من تعليق الحكم، وهو الاختيار على ملكها لنفسها فهو إشارة إلى علة التخير، وهذا يقتضي ثبوت الخيار، وإن كانت تحت حراً، وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار؟ قيل: نعم كما يدل له قوله في الحديث «خيرت».

وقيل: لا يذ من لفظ الفسخ ثم إذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة عليها، وإنما يراجعها بعقد جديد إن رضيت به،

ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما لم يظاهما لما أخرجه أحمد (٣٧٨/٥) عنه عليه السلام «إذا عتقت الأنثى فهي بالخيار ما لم يظاهما إن نشأ فارقت»، وإن وظنهما فلا خيار لهما.

وأخرجه الدارقطني (٢٩٤/٣) بلفظ «إن وظنك فلا خيار لك».

وأخرجه أبو داود (٢٢٣٦) بلفظ «إن قارتك فلا خيار لك» فدل أن الوطء مانع من الخيار، وإليه ذهب الحنابلة.

واعلم أن هذا الحديث جليل قد ذكره العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة.

وفي العتيق.

وفي البيع.

وفي النكاح، وذكره البخاري في البيع.

وأطال المصنف في عدو ما استخرج منه من الفوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين فائدة فذكر ما له تعلق بالبيع الذي نحن بصدده:

(منها) جواز بيع أحد الزوجين الرقيق دون الآخر.

وأن يبيع الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً، وأن عتقها لا يكون طلاقاً، ولا فسخاً.

وأن للرقيق أن يسعى في فكك رقبته من الرق.

وأن الكفاءة معتبرة في الحرمة

(قلت) قد أشار الحديث إلى سبب تخييرها، وهو ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم هذا، وإن اختلفت برضا المرأة التي لا ولي لها، وإنما ذكر في قصة بريرة أن زوجها كان يتيها في سبيل المدينة يتحدر دمعاً لفرط محبته لها.

قالوا: فيؤخذ منه أن الحب يذهب الحياة، وأنه يبعد من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه فيعد أهل الحب في الله إذا حصل لهم الولد عند سماع ما يفهمون منه الإشادة إلى أحوالهم حيث يقتصر منهم ما لا يحصل عن اختيار كالرقص، ونحوه.

(قلت) لا يخفى أن زوج بريرة بكى من فراق من يحب

فمحبُّ الله ينيكي شوقاً إلى لقاءه، وخوفاً من سخطه كما كان رسول الله ﷺ ينيكي عند سماع القرآن، وكذلك أصحابه، ومن تبعهم بإحسان.

وأما الرقص والتصفيق فشان أهل الفسق، والخلاعة، لا شأن من يحبُّ الله، ويخشاه فاعجب لهذا الماخذ الذي أخذوه من الحديث، وذكره المصنف في الفتح (٤١٠/٩) ثم سرد فيه غير ما ذكرناه، وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه.

وفي بعضها خفاء، وتكلف لا يليق بمثل كلام رسول الله ﷺ

٥ - طلاق إحدى الأختين

٩٥٢ - وَعَنْ «الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزٍ الدَّيْلَمِيِّ عَنِ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّي أَخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلِّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ».

رواه أحمد (٢٣٢/٤)، والبيهقي (٢٢٤٣)، والترمذي (١١٢٩)، ابن ماجه (١٩٥١)، وصححه ابن حبان (٤١٥٥)، والدارقطني (٢٧٣/٣)، والبيهقي (١٨٤/٧)، وأعله البخاري.

(وعن الضحَّاك) تابعي معروف روى عن أبيه

(ابن فيروز) بفتح الفاء وسكون النون التخيئة وضم الراء وسكون الواو وآخره زاي هو أبو عبد الله (الدَّيْلَمِيُّ) ويقال: الحِميري لزوج له حمير، وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء.

كان ممن وفد على النبي ﷺ، وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة، وأتى حين قتله النبي ﷺ، وهو مريض مرض موته، وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر.

(عن أبيه قال «قلت يا رسول الله إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَخَيَّي أَخْتَانِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلِّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ». رواه أحمد، والأربعة إلا النسائي، وصححه ابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، وأعله البخاري) بأنه رواه الضحَّاك عن أبيه.

ورواه عنه أبو وهب الجيثاني - بفتح الجيم وسكون

النساء التخيئة والشين المعجمة فنون.

قال البخاري: لا تعرف سماع بعضهم من بعض.

والحديث دليل على اعتبار أنكحة الكفار، وإن خالفت نكاح الإسلام.

وأنها لا تخرج المرأة من الزوج إلا بطلاق بعد الإسلام، وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد، وهذا مذنب مالك واحد والشافعي وداود.

وعند الهادي، والحنفية أنه لا يقر منه إلا ما وافق الإسلام، وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق: الاعتزال وإسناك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد، ولا يخفى أنه تأويل متعسف، وكيف يخاطب رسول الله ﷺ من دخل في الإسلام، ولم يعرف الأحكام بمثل هذا. وكذلك تأولوا مثل هذا:

٦ - طلاق ما زاد عن الأربع

٩٥٣ - وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ «أَنْ غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا».

رواه أحمد (١٤/٢)، والترمذي (١١٢٨)، وصححه ابن حبان (٤١٥٦)، والحاكم (١٩٢/٢)، وأعله البخاري (علل الترمذي الكبير) (ص ١٦٤)، وأبو زرعة، وأبو حاتم (العلل) (٤٠٠/١).

وهو قوله: (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (أن غيلان بن سلمة) هو من أسلم بعد فتح الطائف، ولم يهاجر، وهو من أعيان ثقيف، ومات في خلافة عمر.

(«أسلم» وله عشر نساء فأسلمن معه فأمره النبي ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» رواه أحمد، والترمذي، وصححه ابن حبان، والحاكم، وأعله البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم)

قال الترمذي:

قال البخاري: هذا الحديث غير محفوظ.

وأطال المصنف في التلخيص (١٩٢/٣) الكلام على

إِلَى أَقْدَمِهِمْ عِنْدِي عَاقِبَ مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً فَقَارَفْتَهَا وَعَاشَ نَوْفَلَ
بْنُ مُعَاوِيَةَ مِائَةَ وَعِشْرِينَ سَنَةً سِتِّينَ فِي الْإِسْلَامِ وَسِتِّينَ فِي
الْجَاهِلِيَّةِ.

وَفِي كَلَامِ عُمَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ الْخِلْعَةِ لِمَنْعِ الثَّوْبِ.
وَأَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَقْذِفُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ مَا يَسْتَرْفُهُ مِنْ
السَّمْعِ مِنْ أَحْوَالِهِ.

وَأَنَّهُ يُرْجَمُ الْقَبْرُ عُقُوبَةً لِلْعَاصِي، وَإِهَانَةً، وَتَحْذِيرًا عَنْ
مِثْلِ مَا فَعَلَهُ.

٧- إقرارُ النكاح إن تأخر إسلام أحد الزوجين

٩٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ
ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّيِّعِ، بَعْدَ مِثِّ
سِتِّينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُخِذْ نِكَاحًا».

رواه أحمد (٢١٧/١)، والأربعة إلا الساني (أبو داود (٢٢٤٠)،
الترمذي (١٩٤٣)، ابن ماجه (٢٠٠٩)، وصنَّحَهُ أَخْضَدُ،
وَالْحَاكِمُ (٢٠٠/٢).

قال الترمذي: حسن، وليس بإسنادٍ بأس.

وَفِي لَفْظٍ لِأَحَدٍ «كَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ إِسْلَامِي بَيْتِ سِتِّينَ»
وَعَنِ يَسْلَامِيهَا: هَجَرْتَهَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَسْلَمَتْ مَعَ سَائِرِ بَنَاتِهِ
ﷺ، وَهَنْ أَسْلَمْنَ مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ، وَكَانَتْ هَجَرْتُهَا بَعْدَ وَقْعِهِ بِدِرْ
بَقْلِيلٍ وَوَقْعَهُ بِدِرْ كَانَتْ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ هَجَرَتِهِ
ﷺ، وَحُرِّمَتْ الْمُسْلِمَاتُ عَلَى الْكُفَّارِ فِي الْحَدِيثِ سَنَةً سِتِّينَ، وَلِهَذَا
وَرَدَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (رَدُّهَا عَلَيْهِ بَعْدَ سِتِّينَ)، وَهَكَذَا قَرَّرَ
ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ

قال الترمذي: لا يُعرف وجهُ هذا الحديث - يُشيرُ إلى أَنَّهُ
كَيْفَ رَدُّهَا عَلَيْهِ بَعْدَ سِتِّينَ سَنَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ سِتِّينَ، وَهُوَ
مُشْكِلٌ لِاسْتِعَادِ أَنْ تَبْقَى عِدَّتُهَا هَذِهِ الْمُدَّةَ.

وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى تَقْرِيرِ الْمُسْلِمَةِ تَحْتَ الْكُفْرِ إِذَا تَأَخَّرَ
إِسْلَامُهَا عَنْ إِسْلَامِهَا نَقْلَ الْإِجْمَاعِ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَشَارَ
إِلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الظَّاهِرِ جَوَّزَهُ.

الْحَدِيثُ، وَأَخْصَرُ مِنْهُ، وَأَحْسَنُ إِفَادَةً كَلَامُ ابْنِ كَثِيرٍ فِي
«الْإِرْشَادِ» قَالَ عَقِبَ سِيَاقِهِ لَهُ: رَوَاهُ الْإِمَامَانِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ، وَاحِدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ
مَاجَةَ وَهَذَا الْإِسْنَادُ رَجَالُهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِلَّا أَنَّ التِّرْمِذِيَّ
يَقُولُ: سَمِعْتُ الْبَخَارِيَّ يَقُولُ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ عَفْوَظِي،
وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبٌ، وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثْتُ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ شُعَيْبٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غِيلَانَ... فَذَكَرَهُ

قال البخاري: وإنما حديث الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ
رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَتَرَا جَمْعُ نِسَاءِكَ
الْحَدِيثَ

قال ابن كثير: قُلْتُ: قَدْ جَمَعَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا
الْحَدِيثِ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ بِهَذَا السَّنَدِ فَلَيْسَ مَا ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ
قَادِحًا، وَسَاقَ رِوَايَةَ النَّسَائِيِّ لَهُ بِرِجَالٍ ثَقَاتٍ إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى
ابْنِ كَثِيرٍ مَا نَقَلَهُ الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ
صَحِيحٍ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الضَّحَّاكِيِّ، وَمَنْ تَأَوَّلَ
ذَلِكَ تَأَوَّلَ هَذَا.

(قَائِدَةٌ) سَبَقَتْ إِنْشَارُهُ إِلَى قِصَّةِ تَطْلِيْقِ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ
نِسَاءَهُ: وَذَلِكَ أَنَّهُ اخْتَارَ أَرْبَعًا فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ طَلَّقَ نِسَاءَهُ،
وَقَسَمَ مَالَهُ بَيْنَ بَنِيهِ فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ قَالَ: إِنِّي لَأُظَنُّ الشَّيْطَانَ
فَمَا يَسْتَرْقُ مِنْ السَّمْعِ سَمْعَ بَمَوْتِكَ فَقَذَفَهُ فِي نَفْسِكَ، وَأَعْلَمَكَ
أَنَّكَ لَا تَمُوتُ إِلَّا قَلِيلًا، وَابْتِغَاءَ اللَّهِ لَتَرَا جَمْعُ نِسَاءِكَ، وَلَتَرَا جَمْعُ
مَالِكَ أَوْ لَأَوْرَثُكَ مِنْكَ، وَلَأَمْرُنَ بِقَبْرِكَ فَلِيرْجَمَ كَمَا رَجِمَ قَبْرُ
أَبِي رَغَالٍ الْحَدِيثِ.

وَوَقَعَ فِي الْوَسِيطِ «ابْنُ غِيلَانَ»، وَهُوَ وَهْمٌ بَلْ هُوَ غِيلَانُ،
وَأَشَدُّ مِنْهُ وَهْمًا مَا وَقَعَ فِي مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ «ابْنُ غِيلَانَ»
بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٤١) «أَنَّ قَيْسَ بْنَ الْحَارِثِ أَسْلَمَ،
وَعِنْدَهُ ثَمَانِ نِسْوَةٍ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَخْتَارَ أَرْبَعًا».

وروى الشافعي [ترتيب المسند (ح ٤٤)، والبيهقي (١٨٤/٧)]
عن نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ: «أَسْلَمْتُ، وَتَخَيَّرْتُ خَمْسَ نِسْوَةٍ
فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: فَارِقْ وَاحِدَةً وَأَمْسِكْ أَرْبَعًا فَعَمَدْتُ

وأما تنجيزُ الفرقة ومراعاةُ العدة فلا يُعلمُ أن رسول الله ﷺ قضى بواحدٍ منهما مع كثرة من أسلم في عهديه، وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبُعْدِهِ منه.

قال: ولولا إقراره ﷺ الزوجين على نكاحيهما وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى ﴿لَا مَن جَلَّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾ [المتحة: ١٠].

وقوله تعالى ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ﴾ [المتحة: ١٠] ثم سرد قضايا تؤكّد ما ذهب إليه، وهو أقرب الأقوال في المسألة.

٨- نقص النكاح بكفر أحد الزوجين

٩٥٥- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ كَعْبٍ جَدِيدًا» [أحمد (٢٠٧/٢)، الترمذي (١١٤٢)، ابن ماجه (٢٠١٠)].

قال الترمذي: حديث ابن عباس أجود إسناده، والعمل أجود على حديث عمرو بن شعيب.

قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد: قال الإمام أحمد: هذا حديث ضعيف، وحجاج لم يسمعه من عمرو بن شعيب إنما سمعه من محمد بن عبد الله العزمي، والعزمي لا يساوي حديثه شيئاً.

قال: والصحيح حديث ابن عباس - يعني المتقدم.

وهكذا قال البخاري، والترمذي، والدارقطني، والبيهقي، وحكاة عن حفاظ الحديث.

وأما ابن عبد البر فإنه جنح إلى ترجيح رواية عمرو بن شعيب، وجمع بينه وبين حديث ابن عباس فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الأول أي بشروطه.

ومعنى «لم يحدث شيئاً» أي لم يزد على ذلك شيئاً.

وقد أشرنا إليه آنفاً

ورّد بالإجماع، وتُعقّب بثبوت الخلاف فيه عن عليّ والتخمي أخرجه ابن أبي شيبة (المصنف: ٩١/٥) عنهما.

وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة فروى عن عليّ أنه قال في الزوجين الكافرين يُسلم أحدهما «هو أملكك لبضعها ما دامت في دار هجرتها».

وفي رواية «هو أولى بها ما لم تخرج من مصرها» وفي رواية عن الزهري: أنه إن أسلمت، ولم يُسلم زوجها فمهما على نكاحيهما ما لم يُفرّق بينهما سلطان.

وقال الجمهور: إن أسلمت الحرّية، وزوجها حربياً، وهي مدخول بها فإن أسلم، وهي في العدة فالتكاح باق، وإن أسلم بعد انقضاء عدتها وقطعت الفرقة بينهما، وهذا الذي ادعى عليه الإجماع في البحر، وادّعه ابن عبد البر كما عرفت.

وتأول الجمهور حديث زينب بأن عدتها لم تكن قد انقضت، وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسلمة تحت الكافر، وهو مقدار ستين وأشهر لأن الحيض قد يتأخر مع بعض النساء فردّها ﷺ عليه لما كانت العدة غير منقضية.

وقيل المراد بقوله «بالنكاح الأول» أنه لم يحدث زيادة شرط ولا مهتر.

ورّد هذا ابن القيم [إعلام الموقعين (٣٥١/٢)].

وقال: لا نعرف اعتبار العدة في شيء من الأحاديث، ولا كان النبي ﷺ يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا، ولا ريب أن الإسلام لو كان مجزؤه فرقة لكانت فرقة بائنة لا رجعية فلا اثر للعدة في بقاء النكاح، وإنما اثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الإسلام قد تجرّ الفرقة بينهما لم يكن أحقّ بها في العدة.

ولكن الذي دلّ عليه حكمه ﷺ أن النكاح موقوف فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت، وإن أحبت انتظاره فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح، ولا يُعلم أحد جدّد بعد الإسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد الأمرين إما افتراقهما ونكاحها غيره.

وأما بقاؤهما عليه، وإن تأخر إسلامه.

قَالَ: وَحَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ تَعَضُّدُهُ الْأَصُولُ.

وَقَدْ صَرَّخَ فِيهِ بِوُقُوعِ عَقْدِهِ جَدِيدٍ، وَهَسَرَ جَدِيدٍ، وَالْأَخْذُ
بِالصَّرِيحِ أَوَّلُ مِنَ الْأَخْذِ بِالْخُتْمِ لِأَنَّهُ

(قُلْتُ) يَرُدُّ تَأْوِيلَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَصْرِيحُ ابْنِ عَبَّاسٍ
فِي رِوَايَةٍ «فَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً، وَلَا صَدَاقًا».

رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ، وَنَسَبَهُ إِلَى إِخْرَاجِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
لَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ.
فَإِنَّهُ يُرِيدُ عَمَلَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَمَلَهُمْ بِالْحَدِيثِ
الضَّعِيفِ، وَهَجَرَ الْقَوِيَّ لَا يَقْوِي الضَّعِيفَ بَلْ يُضَعِّفُ مَا ذُكِرُوا
إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ.

٩- إِذَا تَرَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا

الْأَوَّلِ دُونَ أَنْ يُطْلَقَهَا

٩٥٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
«أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ فَتَرَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا فَقَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَسْلَمْتُ، وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي
فَانْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ وَرَدَّهَا
إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٢/١)، وَابُو دَاوُدَ (٢٢٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤٤)،
وَالْبُخَارِيُّ (٢٠٠٨).

وَضَعَفَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤١٥٩)، وَالْحَاكِمُ (٢٠٠/٢).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ، وَعَلِمَتِ امْرَأَتُهُ
بِإِسْلَامِهِ فَهِيَ فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ، وَإِنْ تَرَوَّجَتْ فَهِيَ تَزُوجُ بَاطِلًا
تَنْتَزِعُ مِنَ الزَّوْجِ الْآخِرِ.

وَقَوْلُهُ (وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ
عَدَّتِهَا أَوْ قَبْلَهَا، وَأَنَّهَا تُرَدُّ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنَّ عِلْمَهَا
بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ تَزَوُّجِهَا بغيرِهِ يُبْطِلُ نِكَاحَهَا مُطْلَقًا سِوَا انْقِضَاتِ
عَدَّتِهَا أَمْ لَا فَهِيَ مِنَ الْأَدْلَةِ لِكَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ الَّذِي قَدَّمَ أَنَّهُ لَا
تَرْكَةَ ﷺ الْاسْتِيفَاضَ هَلْ عَلِمَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعَدَّةِ أَوْ لَا دَلِيلَ

عَلَى أَنَّهُ لَا حَكْمَ لِلْعَدَّةِ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ الَّذِي
قَدَّمَ أَنَّهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا تَزُوجُ مِنْ شَاءَتْ لَا تَرْتِمُ هُنَا
الْقِصَّةُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ تَزَوُّجِهَا فِي الْعَدَّةِ كَذَا قَالَ الشَّارِحُ بِرَحْمَةِ
اللَّهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَقْدُ الْآخِرِ بَعْدَ انْقِضَاءِ
عَدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ صَحِيحًا وَإِنْ كَانَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا
فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَسْلَمَ وَهِيَ فِي الْعَدَّةِ، وَإِذَا أَسْلَمَ
وَهِيَ فِيهَا فَالنِّكَاحُ بَاقٍ بَيْنَهُمَا فَتَزُوجُهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ بَاطِلٌ لِأَنَّهَا
بَاقِيَةٌ فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ فَهَذَا أَقْرَبُ.

١٠- رَدُّ الْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَ عَمَّا

٩٥٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ
قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ،
فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْحِهَا
بَيَاضًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَلَيْسَ ثِيَابُكَ، وَالْحَقِّي
بِأَهْلِكَ، وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٤/٤).

وَلِي إِسْنَادُهُ جَمِيلٌ بَنُ زَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخُوهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «تَزَوَّجَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ» بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ فَهَاءٌ خَفِيفَةٌ
فَرَاءٌ بَعْدَ الْأَلْفِ: قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ

(«فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا رَأَى بِكَشْحِهَا» بِشَحْجٍ
الْكَافِ فَشَيْنٌ مُعْجَمَةٌ فَهَاءٌ مُهْمَلَةٌ هُوَ مَا بَيْنَ الْخَاصِرَتَيْنِ إِلَى
الضِّلَعِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ).

(«بَيَاضًا قَالَ: أَلَيْسَ ثِيَابُكَ وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ، وَأَمَرَ لَهَا
بِالصَّدَاقِ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ. وَلِي إِسْنَادُهُ جَمِيلٌ بَنُ زَيْدٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ.
وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخُوهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)

اخْتَلَفَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جَمِيلٍ فَقِيلَ: عَنْهُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ،
وَقِيلَ عَنْ ابْنِ عُمرَ، وَقِيلَ: عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَقِيلَ: عَنْ
كَعْبِ بْنِ زَيْدٍ.

والحديث فيه دليل على أن البرص مُنفَر، ولا يدل الحديث على أنه يُفسخ به النكاح صريحاً لا احتمال قوله ﷺ «الْحَقِيقُ بِأَهْلِكَ» أنه قصد به الطلاق إلا أنه قد روى هذا الحديث ابنُ كثير بلفظ «أنه ﷺ تزوج امرأةً من بني غفار فلما دخلت عليه رأى بكشجها وضحا فردها إلى أهلها.

وقال: «دَلَّسْنُمُ عَلِيَّ» فهو دليل على الفسخ، وهذا الحديث ذكره ابنُ كثير في باب الخيار في النكاح والرَّد بالعيب.

وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيب فذهب أكثر الأمة إلى كُتوبه، وإن اختلفوا في التفاصيل

فروي عن عليٍّ وعمرُ أنها لا تُردُّ النساء إلا من أربع من الجنون، والجذام، والبرص، والدَّاء في الفرج، وإسناده مُقطَّع.

وروى البيهقي (٢١٥/٧) بإسنادٍ جيِّدٍ عن ابن عباسٍ ﷺ أربع لا يجوزُ في بيع، ولا نكاح الجنونة، والجذومة، والبرصاء، والعملاء، والرجلُ يُشارك المرأة في ذلك، ويزيد بالجلب والعنة على خلاف في العنة.

وفي أنواع من المنفَرات خلاف.

واختار ابنُ القيم [فوائد المعاد (١٨٠/٥)] أن كلَّ عيبٍ يفسرُ الزوج الآخر منه، ولا يحصلُ به مقصودُ النكاح من المودة، والرَّحمة يُوجبُ الخيار، وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالفناء من الشروط في البيع

قال: ومن تدبَّر مقاصدَ الشرع في مصادره وموارده وعديله وحِكَمَتِهِ، وما اشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحانُ هذا القول، وقربه من قواعدِ الشريعة

قال: وأما الاقتصارُ على عيبين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساوئها فلا وجه له فالعمى، والخرس، والطَّرش، وتكونها مقطوعة الدين أو الرجلين أو إحداهما من أعظم المنفَرات، والسُّكُوت عنه من أقبح التدليس والغش، وهو مُنافٍ للدين، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً.

قال: وقد قال أمير المؤمنين عمرُ بن الخطاب لمن تزوج

١١- إذا وجد عيباً هل يدفع الصداق

٩٥٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَوَجَدَهَا بَرَصَاءَ، أَوْ مَجْنُونَةً، أَوْ مَجْدُومَةً فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَسِيئِهِ إِيَّاهَا، وَهُوَ لَهُ عَلَى مَنْ غَرَّهَ مِنْهَا أَنْفَرُهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْجُورٍ [مسند (٢٤٥/١)]، وَمَالِكٌ [الموطأ (ص ٣٢٦)]، وَإِنِّي أَبِي شَيْئاً (٤٨٦/٣).

ورجالة ههنا.

تقدَّم الكلام في الفسخ بالعيب.

وقوله (وهو) أي المهرُ له أي للزوج على مَنْ غَرَّهَ منها أي يرجعُ عليه، وإليه ذهبُ الهادي ومالك، وأصحابُ الشافعي، وذلك لأنه غرَّم لحقه بسببه إلا أنهم اشترطوا علمه بالعيب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه. وقولُ عمرَ (على مَنْ غَرَّهَ) دالٌّ على ذلك إذ لا غرمَ منه إلا مع العلم.

ودذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع إلا أن الشافعي قال بهذا في الجديد.

قال ابنُ كثير في «الإرشاد»:

وقد حكى الشافعي في القديم عن عمرَ وعليٍّ وابنِ عباسٍ في المروور يرجع بالمهر على مَنْ غَرَّهَ، ويعتصم بما تقدَّم من قوله ﷺ «مَنْ غَشَّاهُ فَلَيْسَ مِنَّا» [مسلم (١٠١)].

ثم قال الشافعي في الجديد: وإنما تركنا ذلك لحديث أحمد (٤/٦)، أبو داود (٢٠٨٣)، الرمزي (١١٠٢)، ابن ماجه (١٨٧٩) وهلم برقم (٩٢١) «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَيَكَاحُهَا

بَاطِلٌ فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلُ مِنْ فَرْجِهَا

قَالَ: فَجَعَلَ لَهَا الصَّدَاقُ فِي النِّكَاحِ الْبَاطِلِ، وَهِيَ الَّتِي غَرَّهَ فَلَنْ يُجْعَلَ لَهَا الصَّدَاقُ بِلَا رُجُوعٍ عَلَى الْغَارِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ الَّذِي الرُّوْجُ فِيهِ مُخْتَارٌ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِ انْتَهَى.

وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا مُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِ الْبَابِ.

٩٥٩- وَرَوَى سَعِيدٌ (٨٢٠)، أَيْضاً عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَبِهَا قَرْنٌ، فَزَوَّجَهَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلُ مِنْ فَرْجِهَا.

(وروى سعيد أيضاً) يعني ابن منصور (عن عليٍّ عليه السلام) نحوه، وزاد: وبها قرن) بفتح القاف وسكون الراء هو العقلة بفتح العين المهملة وفتح الفاء واللام، وهي تخرج في قبل النساء، وحياء الناقة كالآذنة في الرجال.

(فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها)

١٢- الْحُكْمُ فِي الْعَيْنِ

٩٦٠- وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضاً (٢٠٠٩)، قَالَ: قَضَى عُمَرُ عليه السلام فِي الْعَيْنِ أَنْ يُؤْجَلَ سَنَةً، وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ

(ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً) أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب

(قال قضى عمر أن العين يؤجل سنة، ورجاله ثقات) بالمهملة فنون فمشاة غنيّة فنون، بزنة سيكين: هو من لا يأتي النساء عجزاً لعدم انتشار ذكره، ولا يريدهن، والاسم العانة والعين والعينية بالكسر ويشدد، والغنة بالضم الاسم أيضاً من عَنَنْ عن امرأته حكَمَ عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر.

وهذا الأثر دالٌّ على أنها عيبٌ يفسخ بها النكاح بعد تحققها.

واختلفوا في ذلك، والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في إمهاله ليحصل التحقيق

فَقِيلَ: يُعْهَلُ سَنَةً، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وروي عن عثمان أنه لم يؤجله

وعن الحارث بن عبد الله يؤجل عشرة أشهر.

وفذهب أحمد والهادي، وجماعة إلى أنه لا فسخ في ذلك.

واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ، وهذا أثر لا حجة فيه،

وبأنه عليه السلام لم يخير امرأة رفاة.

وقد شككت منه ذلك، وهو في موضع التعليم.

وقد اجاب في البحر بقوله: قلنا: لعل زوجها انكر،

والظاهر معة

(قلت) لا ينفى «أن امرأة رفاة لم تشك من رفاة» فإنه كان قد طلقها فزوجه عند الرخص بن الرضيع فجاءت تشكو إليه عليه السلام وقالت إنما معة مثل هذبة الثوب فقال عليه السلام: أتريدن أن ترجعي إلى رفاة؟ لا حتى يذوق عسيلتك، وتلقيني عسيلته (البحار) (٥٧٩٢)، مسلم (١٤٣٣).

وفي رواية الموطأ (ص ٣٢٨) «أن رفاة طلق امرأته تيممة بنتاً وهب في عهد رسول الله عليه السلام ثلاثاً فتكحت عند الرخص بن الرضيع فأعرض عنها فلم يستطيع أن يمسها ففارقها فأزاد رفاة أن ينكحها، وهو زوجها الأول فقال عليه السلام أتريدن - الحديث.

وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاة فإنها لم تطلب الفسخ بل فهم منها عليه السلام أنها تريد أن يراجعها رفاة فأخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق عسيلتها، ولا ذاق عسيلته لا يحلها لرفاة.

وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ.

وقد أخرج مالك في الموطأ «أن عبد الرحمن لم يستطيع أن يمسها فطلقها فأزاد رفاة أن ينكحها، وهو زوجها الأول فجاءت تستفتي رسول الله عليه السلام فأجابها بأنها لا تحل لهُ.

وأما قصة أبي ركانة، وهي «أنه نكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي عليه السلام فقالت: ما يغني عني إلا كما تغني عني هذه الشجرة - لشجرة أخذتها من رأسها - ففرق بيني وبينه فأخذت النبي عليه السلام حمية فدعا بركانة وإخوته ثم قال لجلسائه:

رواه أبو داود (٢١٦٢)، والسنائي (عشرة النساء ١٢٩)، واللفظ له،
ورجاله يقاتن لكن أعل بالإنزال.

روى هذا الحديث بلفظه من طرق كثيرة عن جماعة من
الصحابية منهم علي بن أبي طالب (الحمد ٨٦/١) عليه السلام، وعمر
[السنائي (عشرة النساء ١٢٢)]، وخزيمة [ابن ماجة (١٩٢٤)]، وعلي
بن طلق [المؤلف (١١٦٤)]، وطلق بن علي، وابن مسعود [ابن
عدي في الكامل: ١٠٦٢/٣].

وجابر، وابن عباس، وابن عمر، والبراء، وعقبة بن عامر،
وانس، وأبو ذر.

وفي طرقه جميعها كلام، ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف
الرواة يشد بعض طرقه بعضاً.

ويدل على تحريم إتيان النساء في أديارهن.

ولل هذا ذهبت الأمة إلا القليل للحديث هذا، ولأن
الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحله الله، ولم يحل تعالى إلا قبل
كما دل قوله ﴿فَاتُوا حُرَّتْكُمْ أَنْ تَشْتُمُوا﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وقوله ﴿فَاتُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فإباح
موضع الحرث، والمطلوب من الحرث ثبات الزرع فكذلك النساء
الغرض من إتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة، وهو لا
يكون إلا في قبل فيحرم ما عدا موضع الحرث، ولا يقاس
عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محلاً للزرع.

وأما حل الاستمتاع فيما عدا الفرج فماخوذ من دليل
آخر، وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج.

وذهبت الإمامية إلى جواز إتيان الزوجة والأمة بل
والمملوك في الدبر.

وروي عن الشافعي أنه قال: لم يصح في تحليله، ولا تحريمه
شيء، والقياس أنه حلال.

ولكن قال الربيع: واللّه الذي لا إله إلا هو لقد نص
الشافعي على تحريمه في ستة كتب.

ويقال: إنه كان يقول بحله في القديم.

وفي الهمداني النوي عن الشافعي أنه قال: لا أرخص فيه
بل أنهى عنه.

أترؤن فلاناً يعني ولداً له يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد،
وفلاناً لابنه الآخر يشبه منه كذا وكذا قالوا: نعم قال النبي ﷺ
لعتب يزيد طلقها فقل - الحديث

أخرجه أبو داود (٢١٩٦) عن ابن عباس.

والظاهر أنه لم يثبت عنده ﷺ ما ادعته المرأة من العنة
لأنها خلاف الأصل، ولأنه ﷺ تعرف أولاده بالقيافة، وسأل
عنها أصحابه ﷺ فدل أنه لم يثبت له أنه عتبن فامره بالطلاق
إرشاداً إلى أنه ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لا أن يجب
عليه.

(فاائدة) قال ابن المنذر: اختلفوا في المرأة تطالب الرجل
بالجماع.

فقال الأكثرون: إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم
يؤجل أجل العتبن، وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة
ومالك والشافعي وإسحاق.

وقال أبو ثور: إن ترك جماعها لعله أجل لها سنة، وإن كان
لغيره فليس ناجل.

وقال عياض: اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في
الجماع فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوبة، والمسوخ جاهلة
بهما، ويضرب للعتبن أجل سنة لا خيار زوال ما به انتهى.

(قلت) ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالشئ بدليل ناهض
إنما يذكر الفقهاء أنه لأجل أن عمر به الفصول الأربعة فيبين
حيثن حالة.

٣- باب عشرة النساء

بكسر العين وسكون الشين المعجمة - أي عشرة الرجال
- أي: الأزواج - النساء أي: الزوجات.

١- النهي عن إتيان الدبر

٩٦١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا».

كسرتها، وإن تركته لم يزل أعرج، واستوصوا بالنساء خيراً) أي اقبلوا الوصية فيهن.

والمعنى إني أوصيكن بهن خيراً أو المعنى: يوصي بعضكن بعضاً فيهن خيراً (متفق عليه، واللفظ للبخاري ومسلم) «فإن استمعت بها استمعت بها، وبها عوج» هو بكسر الهمزة على الأرجح

(«وإن ذهبت تقيمها كسرتها وكسرتها طلاقها»).

الحديث دليل على عظم حق الجار، وأن من أدى الجار فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر، وهذا وإن كان يلزمه منه كفر من أدى جاره إلا أنه محمول على المبالغة لأن من حقق الإيمان ذلك فلا ينبغي لمومن الانصاف به.

وقد عُدَّ أدى الجار من الكبائر فالمراد من كان يؤمن إيماناً كاملاً.

وقد وصى الله على الجار في القرآن، وحُدَّ الجار إلى أربعين داراً كما أخرجه الطبراني (كما في المجموع: ١٦٧/٨) أنه «أتى النبي ﷺ رجل فقال يا رسول الله إني نزلت في محل بني فلان، وإن أشدعهم لي أدى أقرّبهم إلي داراً فبعت النبي ﷺ أباً بكر، وعمر، وعلياً رضي الله عنهم يأتون المسجِدَ فيصيحون على أن أرتعين داراً جاراً، ولا يدخل الجنة من خاف جاره بواقعة».

وأخرج الطبراني في الكبير والأوسط (٤٠٨٠) «إن الله يذفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من جيرانه» وهذا فيه زيادة على الأول.

والأدوية للمؤمن مطلقاً محرمة قال تعالى «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً» (الأحزاب: ٥٨) ولكنه في حق الجار أشدّ حرماً فلا يقتصر منه شيء، وهو كل ما يُعدُّ في العرف أدى حتى ورد في الحديث «إنه لا يؤذي به بقاء قدره إلا أن يُعرف له من مرقبه، ولا يخجز عنه الريح إلا بإذنه، وإن اشترى فأكبه أهدى إليه منها» (الطبراني كما في المجموع: ١٦٥/٨)، وحقوق الجار مستوفاة في «الإحياء» (٢١٥-١١٢/٢) للغزالي.

وقوله (واستوصوا) تقدم بيان معناه، وعلمه بقوله «فإنهن

وقال: إن من نقل عن الأئمة إباحته فقد غلط عليهم انفتح الخلط وأقبله، وإنما الذي أباحوه أن يكون الدبر طريقاً إلى الوطء في الفرج فبطاً من الدبر فاشتبه على السامع انتهى. ويروى جواز ذلك عن مالك، وأئمة أصحابه.

وقد أطال الشارح القول في المسألة بما لا حاجة إلى استيفائه هنا، وقرّر آخراً تحريم ذلك، ومن أدلة تحريمه قوله.

٩٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا».

رواه الترمذي (١١٥٦) والنسائي (عشرة النساء: ١١٥) وابن حبان (الإحسان: ٤٢٠٣)، وأعل بالوقوع

على ابن عباس، ولكن المسألة لا مسرح للاختلاف فيها سيما ذكر هذا النوع من الوعيد فإنه لا يدرك بالاختلاف فله حكم الركن.

٢- الوصية بالنساء

٩٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصَا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَلَنَهْنُ خَلِيقَنَ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ أَغْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَحِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

متفق عليه، واللفظ للبخاري (البخاري: ٥١٨٥)، مسلم (١٤٦٨).

وللمسلم (١٤٦٨) (٥٩) «فإن استمعت بها استمعت بها، وبها عوج، وإن ذهبت تقيمها كسرتها، وكسرتها طلاقها».

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصَا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَلَنَهْنُ خَلِيقَنَ مِنْ ضِلْعٍ») بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وإسكانها واحد الأصل

(«فإن أغوجَ شيءٌ من الضِّلْعِ أَغْلَاهُ إِذَا ذَهَبَتْ تَحِيمُهُ

قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبًا لِنَدْخُلَ فَقَالَ ﷺ أَمْهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا
يَغْنِي عِشَاءً لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ) يَفْتَحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةَ وَكَسْرِ
الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَشَاةً

(وَتَسْتَحِدُّ) بِسَيْنٍ وَجَاهٍ مُهْمَلَتَيْنِ

(الغنية) بضم الميم وكسر المعجمة بعد ما مشاة غنية ساكنة
فموحدة مفتوحة: التي غاب عنها زوجها (متفق عليه)

فيه دليل على أنه يحسن الثاني للقدام على أهله حتى
يشعروا بقُدُومِهِ قبل وصوله بزمان يتسع لما ذكر من تحسين
هينأت من غاب عنهم أزواجهم من الامتناساط، وإزالة الشعر
بالموسى مثلاً من الحلات التي يحسن إزالته منها، وذلك لئلا
يَهْجَمَ على أهله وهم في هيئة غير مناسبة فيفر الزوج عنهم.

والمراد إذا سافر سافراً يطبل فيه الغيبة كما دل له قوله:

(وفي رواية للبخاري) أي عن جابر (إِذَا أَطَالَ أَخَذَكُمْ الْغَيْبَةُ
فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلًا) قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الطَّرُوقُ الْهَجْيُ بِاللَّيْلِ مِنْ
سَفَرٍ، وَغَيْرُهُ عَلَى غَفْلَةٍ، وَيُقَالُ لِكُلِّ آتٍ بِاللَّيْلِ طَارِقٌ، وَلَا يُقَالُ
فِي النَّهَارِ إِلَّا بِحَاجَزٍ.

وقوله (لَيْلًا) ظاهراً تقييداً للنهي بالليل، وأنه لا كراهة في
دخوله إلى أهله نهاراً من غير شعورهم.

واختلف في علّة التفرقة بين الليل والنهار

فعلّل البخاري في ترجمة الباب بقوله (باب لا يطرق
الرجل أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتصم
عثراتهم) فعلى هذا التعليل يكون الليل جزءاً على؛ لأن الرئية
تغلب في الليل، وتندر في النهار، وإن كانت العلّة ما صرح به،
وهو قوله (لِكَيْ تَمْتَشِطَ إلى آخره) فهو حاصل في الليل، والنهار
قليل ويحتمل أن يكون معتبراً على كلا التقديرين فإن
الغرض من التطييف والتزيين هو تحصيل لِكَمَالِ الغرض من
قضاء الشهوة، وذلك في الأغلب يكون في الليل فالقدام في
النهار يتأتى ليحصل لزوجه التطييف والتزيين لو فتت المباشرة،
وهو الليل بخلاف القام في الليل، وكذلك ما يخشى منه من
العثر على وجود اجنبي هو في الأغلب يكون في الليل.

وقد أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر قال «نهى رسول الله

خُلِقَ مِنْ ضِلَعٍ يُرِيدُ خُلِقَ خَلْقاً فِيهِ اعْوِجَاجٌ لَأَنَّهُنَّ خُلِقْنَ
مِنْ أَصْلٍ مُعْجَجٍ.

والمراد أن حواء أصلها خلقت من ضلع آدم كما قال
تعالى ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] بعد قوله ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾

وأخرج ابن إسحاق من حديث ابن عباس «إِنَّ حَوَاءَ
خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ الْأَفْصَرِ الْأَيْسَرِ، وَهُوَ نَائِمٌ».

وقوله «وَأَنَّ اعْوِجَاجَ مَا فِي الضِّلَعِ» إخبار بأنها خلقت من
اعوج اجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة لهن، وضمير
قوله «تَقِيمُهُنَّ» والكسرة للضلع، وهو يُذَكَّرُ ويؤنث، وكذا جاء
في لفظ البخاري «تَقِيمُهُنَّ»، «وَكَسَرَتْهَا».

ويحتمل أنه للمرأة، ورواية مسلم صريحة في ذلك حيث
قال «وَكَسَرَتْهَا طَلَقَهَا».

والحديث فيه الأمر بالصيغة بالنساء والاختمال لهن
والصبر على عوج أخلاقهن.

وأنه لا سبيل إلى إصلاح أخلاقهن بل لا بُدَّ من العوج
فيها، وأنه من أصل الخلقة، وتقدم ضبط العوج هنا.

وقد قال أهل اللغة العوج: بالفتح في كل متصّب كالخائط
والعود وشبههما وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين،
ويقال: فلان في دينه عوج بالكسر

٣- المهلة في الدخول على النساء من سفر

٩٦٤- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي
غَزْوَةٍ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبًا لِنَدْخُلَ فَقَالَ: أَمْهَلُوا
حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - يَغْنِي عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ
الشَّعِثَةَ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغْنِيَةَ».

متفق عليه [البخاري (٥٠٧٩)، مسلم يار (١٩٢٨)].

وفي رواية للبخاري (٥٢٤٤): «إِذَا أَطَالَ أَخَذَكُمْ الْغَيْبَةُ فَلَا يَطْرُقُ
أَهْلَهُ لَيْلًا».

(وعن جابر رضي الله عنه قال «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا

يُرِيدُ أَنْ يَطْرُقَ النِّسَاءَ لَيْلًا فَطَرَقَ رَجُلَانِ كِلَاهُمَا فَوَجَدَ - يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ امْرَأَتِهِ مَا يَكْرَهُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ [المسند: ١١٤/٥] مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ أَتَى امْرَأَتَهُ لَيْلًا، وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ تَمْسُطُهَا فَظَنَّهَا رَجُلًا فَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالسَّيْفِ فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَهَى أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا.

وَفِي الْحَدِيثِ الْحُثُّ عَلَى الْبَعْدِ عَنْ تَتَبُّعِ عَوْرَاتِ الْأَهْلِ، وَالْحُثُّ عَلَى مَا يَجْلِبُ التَّوَدُّدَ وَالتَّحَابَّ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَعَدَمُ التَّعَرُّضِ لِمَا يَجُوبُ سُوءَ الظَّنِّ بِالْأَهْلِ، وَبِغَيْرِهِمْ أُولَى.

وَفِيهِ إِنْ الْأَسْتِحْدَادُ وَغَوْرُهُ مِمَّا تَنْتَرِي بِِ الْمَرْأَةِ لِرُوحِهَا عَجُوبٌ لِلشَّرْعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ النَّهْيُ عَنْهُ

٤- النَّهْيُ عَنْ نَشْرِ السَّرِّ بَيْنَهُمَا

٩٦٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٣٧).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ» مِنْ أَفْضَى الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ جَامِعُهَا أَوْ خِلَا بِهَا جَامِعٌ أَوْ لَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ

(وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا) أَيِ وَتَنْشُرُ سِرَّهُ

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) إِلَّا أَنَّهُ بَلَفَظَ «إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ»

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: وَأَهْلُ النَّحْوِ يَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ أَشْرُ وَالْآخِرُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَشَرٌّ مِنْهُ

قَالَ: وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِاللُّغَتَيْنِ جَمِيعًا، وَهِيَ حُجَّةٌ فِي جَوَازِهِمَا جَمِيعًا، وَأَتَاهُمَا لُغَتَانِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ إِفْشَاءِ الرَّجُلِ مَا يَقَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ مِنْ أُمُورِ الْوَقَاعِ وَوَصْفِ تَفَاصِيلِ ذَلِكَ، وَمَا يَجْرِي مِنْ

المرأة فيه من قول أو فعل أو غيره.

وَأَمَّا مُجَرَّدُ ذِكْرِ الْوَقَاعِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ فِدْكَرُهُ مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَرْوُوقِ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» [البخاري (٦٤٧٥)، مسلم (٤٧)]

فَإِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ أَوْ تَرْتَبَتْ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ، بَأَنْ كَانَ يُنْكَرُ إِعْرَاضُهُ عَنْهَا أَوْ تَدْعِي عَلَيْهِ الْعِزَّ عَنْ الْجَمَاعِ أَوْ لِحُذِّكَ فَلَا كِرَاهَةَ فِي ذِكْرِهِ كَمَا قَالَ ﷺ «إِنِّي لَأَفْعَلُهُ أَنَا وَعَذِيرُهُ» [مسلم (٣٥٠)].

وَقَالَ لَأَبِي طَلْحَةَ «أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ» [البخاري (٥٤٧٠)، مسلم (٢١٤٤)].

وَقَالَ لَجَابِرٍ «الْكَيْسُ الْكَيْسُ» [البخاري (٥٢٤٦)] وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَا يَجُوزُ لَهَا إِفْشَاءُ سِرِّهِ.

وَقَدْ وَرَدَ بِهِ نَصٌّ أَيْضًا.

٥- حَقُّ الزَّوْجَةِ

٩٦٦- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ وَلَا تَقْبَحُ، وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

رواه أحمد (٤٤٧/٤)، وأبو داود (٢١٤٢)، والسنائي (كبرى) كما في (تحفة الأشراف) (١١٣٩٥)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وعلق البخاري بغيره [ك النكاح، باب (٩٢)]، وصححه ابن حبان (٤١٧٥)، وألحاه (١٨٨/٢)

(وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة فمثناة نخية ساكنة فداال مهملة، ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم.

وروى عن حكيم ابنه بهز بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي

(عن أبيه قال «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا؟» هَكَذَا بَعْدَ التَّاءِ هِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَجَاءَ «زَوْجَةٌ» بِالتَّاءِ

(عليه) قَالَ: تَطْعُمُهَا إِذَا أَكَلَتْ وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَبَتْ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تَقْبِضُ، وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ، حَيْثُ قَالَ: بَابُ هَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيْتِهِمْ، وَيَذْكُرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حِدَةَ رَفَعَهُ (وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ)، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ

(وصححه ابن حبان والحاكم)

وَاسْتَدَلَّ لَهُ، وَهَؤُلَاءِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَكَسْوَتِهَا، وَأَنَّ النِّفَقَةَ بِقَدْرِ سَعْيِهِ لَا بِكُلْفٍ فَوْقَ وَسْعِهِ لِقَوْلِهِ «إِذَا أَكَلَتْ»، كَذَا قِيلَ.

وَفِي أَخْلَوِهِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ خَفَاءٌ فَمَتَى قَدَرَ عَلَى تَحْصِيلِ النِّفَقَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَخْتَصَّ بِهَا دُونَ زَوْجَتِهِ، وَلَعَلَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ سَعْيِهِ خَلَتْهُ حَدِيثُ «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ» [مُسْلِمٌ (٩٩٧)]، وَمِثْلُهُ الْقَوْلُ فِي الْكِسْوَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الضَّرْبِ تَادِيَةً إِلَّا أَنَّهُ مُنْهَى عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ لِلزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَوْلُهُ «لَا تَقْبِضُ» أَيُّ لَا تُسَمِّعُهَا مَا تَكْرَهُ، وَتَقُولُ: قَبْضَكَ اللَّهُ وَخَوَهُ مِنَ الْكَلَامِ الْخَافِي.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ «لَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ هَجْرَهَا فِي الْمَضْجَعِ تَادِيَةً لَهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى «وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ» [النِّسَاءُ: ٣٤] فَلَا تَهْجُرُهَا إِلَّا فِي الْبَيْتِ، وَلَا يَتَحَوَّنَ إِلَى دَارٍ أُخْرَى أَوْ يُحَوِّلُهَا إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ رَوَاةُ الْبُخَارِيِّ النَّسِيُّ ذَكَرْنَا أَنَّهُ ﷺ هَجَرَ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيْتِهِمْ، وَخَرَجَ إِلَى مَشْرِئِهِ لَهُ.

وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنَّ هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ.

هَذَا.

وَقَدْ يُقَالُ: دَلَّ فَعْلُهُ عَلَى جَوَازِ هَجْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ، وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ عَلَى هَجْرِهِمْ فِي الْبُيُوتِ، وَيَكُونُ مَقْهُومُ الْحَصْرِ غَيْرَ مُرَادٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْهَجْرِ

فَالْجَمْعُ هُجْرٌ فَسَرُّهُ بَتْرُكُ الدُّخُولِ عَلَيْهِمْ وَالْإِقَامَةُ عَنْهُمْ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَهُوَ مِنَ الْهَجْرَانِ بِمَعْنَى الْبَعْدِ، وَقِيلَ: يُضَاجِعُهَا، وَيُولِيهَا ظَهْرَهُ، وَقِيلَ: يَتْرُكُ جَمَاعَهَا، وَقِيلَ: يُجَامِعُهَا، وَلَا يَكَلِّمُهَا، وَقِيلَ: مِنَ الْهَجْرِ: الْإِعْلَاطُ فِي الْقَوْلِ، وَقِيلَ: مِنَ الْهَجَارِ، وَهُوَ الْحَيْلُ الَّذِي يُرْبِطُ بِهِ الْبَعِيرُ إِذَا أَوْتَقَوْهُنَّ فِي الْبُيُوتِ قَالَهُ الطَّبْرِيُّ.

٦- مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي قِبْلِهَا مِنْ دَبْرِهَا

٩٦٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دَبْرِهَا فِي قِبْلِهَا كَانَ الزَّوْلَدُ أَخَوَلُ فَتَزَلَّتْ «نِسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ».

نَقَلَ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ) (٤٥٢٨)، [مُسْلِمٌ (١٤٣٥)]، وَاللَّفْظُ لِبُسْلَيْمٍ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: سَعِغَتْ جَابِرًا يَقُولُ «كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا أَيُّ فِي قِبْلِهَا كَمَا فَسَّرْتُهُ الرُّوَاةُ الْأَوَّلَى جَاءَ الزَّوْلَدُ أَخَوَلُ فَتَزَلَّتْ «نِسَاؤُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» [الْبُقَرَةُ: ٢٢٣]

وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي سَبَبِ نَزْلِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ فِي إِثْنَانِ الْمَرْأَةُ مِنْ وَرَائِهَا فِي قِبْلِهَا.

وَأُخْرَجَ هَذَا الْمَعْنَى جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ جَابِرٍ، وَغَيْرِهِ، وَاجْتَمَعَ فِيهِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا صَرَحَ فِي بَعْضِهَا أَنَّهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا فِي الْقُبْلِ.

وَفِي أَكْثَرِهَا الرُّدُّ عَلَى الْيَهُودِ

(الثَّانِي) أَنَّهُا نَزَلَتْ فِي حِلِّ إِثْنَانِ دُبْرِ الزَّوْجَةِ أَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ عُمرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ طَرِيقًا

(الثَّالِثُ) أَنَّهُا نَزَلَتْ فِي حِلِّ الْعَزْلِ عَنِ الزَّوْجَةِ أَخْرَجَهُ إِيمَةُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ ابْنِ عُمرَ وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ فَالرَّاجِعُ
هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَأَبْنُ عُمَرَ قَدْ اخْتَلَفَتْ عَنْهُ الرِّوَايَةُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ
أُرِيدَ بِهَا الْعَزْلُ لَا يُنَاسِبُهُ لَفْظُ الْآيَةِ.
هَذَا.

وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى «أَنَّى
شِئْتُمْ» إِذَا شِئْتُمْ فَهُوَ تَيَّانٌ لِلْفَرْقِ «أَنَّى»، وَأَنَّهُ بِمَعْنَى «إِذَا» فَلَا
يَذَلُّ عَلَى شَيْءٍ وَمِمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ سَبَبُ النُّزُولِ عَلَى أَنَّ إِيَّانَ الرُّوْجَةِ
مَوْكُولٌ إِلَى مَشِيئَةِ الرُّوْجِ.

٧- الدُّعَاءُ عِنْدَ الْجَمَاعِ

٩٦٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ
يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ،
وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ
فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (١٤١)، مسلم (١٤٣٤)]

هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ عِنْدَ
الْإِرَادَةِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تُفَسِّرُ رَوَايَةَ «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ
يَأْتِي أَهْلَهُ» - أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (٥١٦٥) - بِأَنَّ الْمُرَادَ حِينَ يُرِيدُ،
وَضَمِيرُ «جَنِّبْنَا» لِلرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ.

وَفِي رَوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ [المعجم الكبير (٢٤٦/٨)] «جَنِّبْنِي»
وَجَنِّبْ مَا رَزَقْتَنِي» بِالْإِفْرَادِ.

وَقَوْلُهُ «لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» أَيُّ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: نَفْسُ الضَّرْرِ عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ فِي
جَمِيعِ أَنْوَاعِ الضَّرْرِ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ الْعُمُومُ فِي جَمِيعِ
الْأَحْوَالِ مِنْ صِغَةِ النَّفْيِ مَعَ التَّأْيِيدِ، وَذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ
مَنْ أَنْ «كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَطْعَنُ الشَّيْطَانَ فِي بَطْنِهِ حِينَ يُوَلَّدُ إِلَّا
مَرْيَمَ وَابْنَهَا» [البخاري (٣٢٨٦)، مسلم (٢٣٦٦)] فَإِنَّ فِي هَذَا الطَّنِ
نَوْعَ ضَرَرٍ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ صُرَاحِهِ

قُلْتُ: هَذَا مِنَ الْقَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى عُمُومِ الضَّرْرِ الدِّينِيِّ
وَالدُّنْيَوِيِّ.

وَقِيلَ: لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا الدِّينِيُّ، وَأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادِ
الَّذِينَ قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ «إِنْ عِيسَاوِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ
سُلْطَانٌ» [الحجر: ٤٢].

وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٩٤/٦) عَنْ الْحَسَنِ
وَلِيهِ «فَكَانَ يُرْجَى إِنْ حَلَّتْ بِهِ أَنْ يَكُونَ وَلَدًا صَالِحًا،
وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَكِنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْ قَبْلِ الرَّايِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ فِي دِينِهِ، وَلَكِنْ
يَلْزَمُ مِنْهُ الْعَصَمَةُ، وَلَيْسَتْ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ.

وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّ الْعَصَمَةَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى جِهَةِ
الْوُجُوبِ.

وَفِي حَقِّ مَنْ دُعِيَ لِأَجْلِ هَذَا الدُّعَاءِ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ فَلَا
يَعْدُ أَنْ يُوْجَدَ مَنْ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ عَمْدًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
ذَلِكَ وَاجِبًا لَهُ.

وَقِيلَ «لَمْ يَضُرَّهُ» لَمْ يَفْتِنْهُ فِي دِينِهِ إِلَى الْكُفْرِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ
عَصَمَتُهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ.

وَقِيلَ: «لَمْ يَضُرَّهُ» لِمُشَارَكَةِ الشَّيْطَانِ لِأَيِّهِ فِي جَمَاعِ أَهْلِهِ،
وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الَّذِي يُجَامِعُ، وَلَا يُسَمِّي يَلْتَفِتُ
الشَّيْطَانُ عَلَى إِحْلِيلِهِ فَيَجَامِعُ مَعَهُ
قِيلَ: وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ الْأَجَوِبَةِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ مَنْ أَخْرَجَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ثُمَّ هُوَ
مُرْسَلٌ ثُمَّ الْحَدِيثُ سَبَقَ لِفَائِدَةِ تَحْصُلِ الْوَلَدِ، وَلَا تَحْصُلِ عَلَى
هَذَا، وَلَعَلَّهُ يَقُولُ: إِنْ عَدِمَ مُشَارَكَةَ الشَّيْطَانِ لِأَيِّهِ فِي جَمَاعِ أَهْلِهِ
فَائِدَةُ عَائِدَةِ عَلَى الْوَلَدِ أَيْضًا.

وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ، وَبَيَانُ بَرَكَتِهَا فِي كُلِّ حَالٍ،
وَأَنْ يَنْتَصِمَ بِاللَّهِ وَذِكْرُهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالتَّسْبِيحُ بِاسْمِهِ،
وَالِاسْتِعَاذَةُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْوَءِ.

وَلِيهِ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يُقَارِقُ ابْنَ آدَمَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ
إِلَّا إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ.

٨- حرمة امتناع المرأة عن الفرائض

٩٦٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، قَبَاتٌ غَضَبَانِ لَعْنَتُهُمَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٣٢٣٧)، مسلم (١٤٣٦))، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ (١٤٣٦): «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ قَبَاتٌ غَضَبَانِ لَعْنَتُهُمَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ») أَيِ وَتَرَجَعَ عَنِ الْعَصِيانِ فِي بَعْضِ الْفَاقِ الْبُخَارِيُّ «حَتَّى تَرْجِعَ» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا»)

في الحديث إخبار بأنه يجب على المرأة إجابة زوجها أي إذا دعاها للجماع لأن قوله «إلى فراشه» كناية عن الجماع كما في قوله «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ» [ج (٦٨١٨)، م (١٤٥٨)].

ودليل الوجوب لعن الملائكة لها إذ لا يلعنون إلا عن أمر الله، ولا يكون إلا عقوبة، ولا عقوبة إلا على ترك واجب. وقوله «(حَتَّى تُصْبِحَ)» دليل على وجوب الإجابة في الليل، ولا مفهوم له لأنه خرج ذكره مخرج الغالب، وإلا فإنه يجب عليها إجابهته نهاراً.

وقد أخرج غير مُقْبِلٍ بِاللَّيْلِ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٩٤٠)، وَابْنُ حَبَّانٍ مَرْفُوعاً (٥٣٥٥) «ثَلَاثَةٌ لَا تَقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تَصْنَعُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ حَسَنَةً - الْعَبْدُ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ، وَالسَّكْرَانُ حَتَّى يَصْحَوْ، وَالْمَرْأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى»، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي سَخَطِهِ مُطْلَقًا، وَلَوْ لَعَدِمَ طَاعَتَهَا فِي غَيْرِ الْجَمَاعِ، وَلَيْسَ فِيهِ لَعْنٌ إِلَّا أَنْ فِيهِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ يَدْخُلُ فِيهِ عَدَمُ طَاعَتِهَا لَهُ فِي جَمَاعِهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

وزاد البخاري في روايته في بدء الخلق (٣٢٣٧): «قَبَاتٌ غَضَبَانِ عَلَيْهَا» أَيِ زَوْجُهَا.

وقيل: وهذه الزيادة بتجة وقوع اللعن عليها لأنها حيثئذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فإنها

لا تستحق اللعن.

وفي قوله (لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ) دلالة على أن منع من عليه الحق عمن هو له. - وقد طلبه - يوجب سخط الله تعالى على المانع سواء كان الحق في بدن أو مال. قيل: ويدل على أنه يجوز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإزهاب عليه قبل أن يواقع المعصية فإذا واقعها دعي له بالتوبة، والمغفرة.

قال المصنف في الفتح (٢٩٤/٩) بعد نقله لهذا عن المهلب: ليس هذا التقييد مستفاداً من الحديث بل من أدلة أخرى.

والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي، وهو الإبعاد من الرحمة، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية.

والذي أجازه أراد معناه العرفي، وهو مطلق السب، ولا يخفى أن علمه إذا كان بحيث يرتدع العاصي به وسزجر، ولعن الملائكة لا يلزم منه جواز اللعن منّا فإن التكليف مختلف انتهى كلامه.

(قلت) قول المهلب: إنه يلعن قبل وقوع المعصية للإزهاب كلام مردود فإنه لا يجوز لعنه قبل إيقاعه لها أصلاً لأن سب اللعن وقوعها منه فقيل وقوع السب لا وجه لإيقاع السب.

ثم إنه رتب في الحديث لعن الملائكة على إساء المرأة عن الإجابة، وأحاديث لعن الله شارب الخمر (ابن داود (٣٦٧٤)، ابن ماجه (٣٣٨٠)) رتب فيها اللعن على وصف كونه شارباً.

وقول الحافظ بأنه إن أريد معناه العرفي جاز لا يخفى أنه غير مراد للشارح إلا المعنى اللغوي.

والتحقيق أن الله تعالى أخبرنا أن الملائكة تلعن من ذكر، وبأنه تعالى لعن شارب الخمر، ولم يأمرنا بلعنه فإن ورد الأمر بلعنه وجب علينا الامتناع، ولعنه ما لم تعلن توبته، ونذب لنا الدعاء له بالتوفيق للتوبة والاستغفار له.

وقد أخبر الله تعالى أن الملائكة تلعن من ذكر، ومعلوم أنه عن أمر الله، وأخبر أنهم يستغفرون لمن في الأرض، وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الإيمان، وهم المرادون في الآية إذ

أَوْ غَيْرِهِ سِوَاكَ كَانَتْ الْمَرْأَةُ ذَاتَ زِينَةٍ أَوْ لَا مُزَوَّجَةً أَوْ غَيْرَ مُزَوَّجَةٍ.

وللهادوثي، والشافعية خلاف، وتفصيل لا ينهض عليها دليل بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقاً لوصل الشعر واستيصاله كما هي قاضية بتحريم الوشم وسؤاله ودل اللعن أن هذه المعاصي من الكبائر.

هذا وقد علل الوشم في بعض الأحاديث بأنه تغيير خلق الله، ولا يقال: إن الخضاب بالحناء ونحوه تشمله العلة، وإن شملته فهو مخصوص بالإجماع، وبأنه قد وقع في عصره ﷺ بل أمر بتغيير بياض أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند (ابو داود ٤١٦٥)

فأما وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي عياض: اختلف العلماء في المسألة فقال مالك والطبري، وكثيرون أو قال الأكثرون: الوصل ممنوع بكل شيء سواء وصلته بصوف أو حرير أو خرق، واحتجوا بحديث مسلم (٢١٢٦) عن جابر «أن النبي ﷺ رَجَرَ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا».

وقال الليث بن سعد: النهي مختص بالوصل بالشعر، ولا بأس بوصله بصوف أو خرق، وغير ذلك.

وقال بعضهم: يجوز بكل شيء، وهو مروى عن عائشة، ولا يصح عنها.

قال القاضي: وأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل، ولا لعنى مقصود من الوصل، وإنما هو للتجميل والتحسين انتهى.

ومراؤه من المعنى المناسب هو ما في ذلك من الخداع للزوج فما كان لونه مغايراً للون الشعر فلا خداع فيه.

١٠- جَوَازُ الْغِيلَةِ وَالْعَزْلِ

٩٧١- وَعَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ فَظَنَرْتُ

المرأء من عصاة أهل الإيمان لأنهم المحتاجون إلى الاستغفار لا أنها مقيدة بقوله «زَيْنًا وَسَبَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَحِمَةً وَعِلْمًا فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا» - الآية (غافر: ٧) كما قيل لأن التائب مغفور له، وإنما دعاؤهم له بالمغفرة تعب، وزيادة تنويه بشأن التائبين.

وأما شمول عمومها للكفار فمعلوم أنه غير مراد، وبهذا يعرف أن الملايكة قاموا بالأميرين كما أشرنا إليه.

وفي الحديث رعاية الله لعبده، ولعن من عصاه في قضاء شهوته منه، وأي رعاية أعظم من رعاية الملك الكبير للعبد الخفير فليكن لنعم مولاه ذاكراً، ولأياويه شاكيراً، ومن معاصيه مُحاذراً، ولهذه النكتة الشريفة من كلام رسول الله ﷺ مذكراً.

٩- لَعْنُ الْوَاصِلَةِ وَالْمُسْتَوْصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ

٩٧٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ، وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ».

متفق عليه (بخاري ٥٩٤٠)، مسلم (٢١٢٤)

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ لعن الواصلة» بالصاد المهملة

(«والمستوصلة»، «والواشمة» بالشين المعجمة) («والمستوشمة» متفق عليه)

الواصلة: هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها سواء فعلته لنفسها أو لغيرها.

والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك.

وزاد في الشرح، «وفعل بها»، ولا يدل عليه اللفظ.

والواشمة: فاعلة الوشم، وهو أن تغرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتيها أو نحوهما من بدنهما حتى يسيل الدَّم ثم تحسّر ذلك الموضع بالكحل والنورة فيخضر.

والمستوشمة: الطالبة لذلك.

والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث فالوصل مُحَرَّمٌ للمرأة مطلقاً بشعر مُحَرَّمٍ أو غيره آدمي

وقوله في جواب سؤالهم عنه «إنه الوأد الخفي» دال على تحريمه لأن الرأد دفن البنت حيّة.
وبالتحريم حرم ابن حزم «الحلى» (٧٠/١٠) محتجاً بحديث الباب هذا.

وقال الجمهور: يجوز عن الحرّة بإذنها وعن الأمة السريّة بغير إذنها، ولهم خلاف في الأمة المزووجة محرّرة قالوا: وحديث الكتاب معارض بحديثين

الأول: عن جابر قال «كانت لنا جوار، وكنا نعرّل فقالت اليهود: تلك المؤمنة الصغرى فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: كذبت اليهود، ولو أَرَادَ الله خلقه لم تستطع رذه».

أخرجه النسائي [عشرة النساء (١٩٣)]، والترمذي (١١٣٦)، وصحّحه.

والثاني: أخرجه النسائي [عشرة النساء (١٩٨)] من حديث أبي هريرة نحوه

قال الطحاوي [مشكل الآثار (١٧٣/٥)]، والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه.

ورجح ابن حزم في «الحلى» (٧١-٧٠/١٠) حديث جذامة، وإن النهي فيه للتحريم بأن حديث غيرها مرجح لأصل الإباحة، وحديثها مانع فمن ادعى أنه أبيض بعد المنع فعليه البيان.

ونوزع ابن حزم في دلالة قوله ﷺ «ذلك الوأد الخفي» على الصراحة بالتحريم لأن التحريم للوَادِ المحقق الذي هو قطع حياة مُحَقَّقَة، والعزل، وإن شبهه ﷺ به فإنما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة، والمشبّه دون المشبّه به، وإنما ساءه وأدا لما تعلّق به من قصد منع الحمل.

وأما علّة النهي عن العزل فالأحاديث دالة على أن وجهه أنه معاندة للقدر، وهو دال على عدم التفرقة بين الحرّة والأمة.

(فائدة) معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح ينقض جوارّه وعدمه على الخلاف في العزل، ومن أجازها أجاز المعالجة، ومن حرّمه حرّم هذا بالأولى.

في الروم وفارس، فإذا هم يُغِيلُونَ أولادهم فلا يضرّ ذلك أولادهم شيئاً؛ ثم سأله عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الوأد الخفي».

رواه مسلم (١٤٤٢).

(وعن جذامة بنت وهب) بضم الجيم وذال معجمة، ويرى بالذال المهملة قيل: وهو تصحيف هي أخت عكاشة بن محصن من أمّه هاجرت مع قومه، وكانت تحت أبيس بن قنادة مصغر أنس

قالت: «حضرت رسول الله ﷺ في أناس، وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة» بكسر الغين المعجمة فمشاة تحية

(فقطرت في الروم، وفارس فإذا هم يُغِيلُونَ أولادهم فلا يضرّ ذلك أولادهم شيئاً) ثم سأله عن العزل فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الوأد الخفي» رواه مسلم

اشتمل الحديث على مسألتين

(الأولى) الغيلة تقدّم ضبطها، ويقال لها الغيل بفتح الغين مع فتح المشاة التحية، والغيال بكسر الغين.

والمراد بها: مُجَامَعَةُ الرجل امرأته، وهي ترضع كما قاله مالك، والأصمعي، وغيرهما.

وقيل: هي أن ترضع المرأة، وهي حامل، والأطباء يقولون: إن ذلك داء، والعرب تكرهه وتقيّه، ولكن النبي ﷺ رد ذلك عليهم، وبين عدم الضرر الذي زعمه العرب، والأطباء بأن فارساً والروم تفعل ذلك، ولا ضرر يحدث مع الأولاد.

وقوله «فإذا هم يُغِيلُونَ» من أغال يُغِيلُ.

والمسألة الثانية: العزل، وهو يفتح العين المهملة وسكون الزاي، وهو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج، وهو يفعل لأحد أمرين:

أما في حق الأمة فلئلا تحمل كراهة لحيء الولد من الأمة، ولأنه مع ذلك يتعدّر بيها.

وأما في حق الحرّة فلكراهة ضرر الرضيع إن كان أو لئلا تحمل المرأة.

وَيُلْحَقُ بِهَذَا تَعَاطِي الْمَرَأَةِ مَا يَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْ أَصْلِهِ.

مسعود

وَقَدْ أَتَى بَعْضُ الشَّافِعِيِّ بِالْمَنْعِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى قَوْلِهِمْ
بِإِبَاحَةِ الْعَزْلِ مُطْلَقًا.

١١- جَوَازُ الْعَزْلِ

٩٧٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَعَزِّلُ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرَّجَالُ، وَإِنَّ الْيَهُودَ تَحَدَّثُ: أَنَّ الْعَزْلَ الْمَوْوَدَّةَ الصَّغْرَى قَالَ: كَذَبَتِ الْيَهُودُ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥١/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٧١)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالنَّسَائِيُّ [عَشْرَةُ النِّسَاءِ (١٩٤)]، وَالطَّحَاوِيُّ [مَشْكَلُ الْأَمْرِ (١٩١٦)]، وَرِجَالُهُ هُنَا

الْحَدِيثُ قَدْ عَارَضَ حَدِيثَ النَّهْيِ، وَتَسَمَّيْتُهُ الْعَزْلُ الْوَادِ الْخَفِيُّ.

وَفِي هَذَا كَذِبُ يَهُودٍ فِي تَسْمِيَةِ الْمَوْوَدَّةِ الصَّغْرَى.

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ حُمِلَ عَلَى التَّنْزِيهِ وَتَكْذِيبِ الْيَهُودِ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّحْرِيمَ الْحَقِيقِي.

وَقَوْلُهُ «لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ» - إِلَى آخِرِهِ - مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى إِذَا قَدَّرَ خَلْقَ نَفْسٍ فَلَا بُدَّ مِنْ خَلْقِهَا، وَأَنَّهُ يَسْبِقُكُمُ الْمَاءُ فَلَا تَقْدِرُونَ عَلَى دَفْعِهِ، وَلَا يَنْفَعُكُمُ الْحِرْصُ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ يَسْبِقُ الْمَاءُ مِنْ غَيْرِ شُعُورِ الْعَازِلِ لِتِمَامِ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٤٠/٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢١٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ أَهْرَقَتْهُ عَلَى صَخْرَةٍ لَأَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا وَلَدًا» وَلَهُ شَاهِدَانِ فِي الْكَبِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ (كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (٢٩٦/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَفِي الْأَوْسَطِ (٦٨٤٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ عَنْ ابْنِ

٩٧٣- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعَزِّلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ (٥٢٠٩)، مُسْلِمٌ (١٤٤٠)).

وَلِمُسْلِمٍ: «فَلَمَّا قِيلَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ»

(وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَعَزِّلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ «لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَنْهَى عَنْهُ» إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ الْبَخَارِيُّ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ كَلَامِ سَفْيَانَ أَحَدِ رَوَاتِهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ قَالَهُ اسْتِنْبَاطًا.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الْفَتْحِ (٣٠٥/٩): تَبَيَّنَتْ الْمَسَائِدُ فَوُجِدَتْ أَكْثَرُ رَوَاتِهِ عَنْ سَفْيَانَ لَا يَذْكُرُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ أَنْتَهَى.

وَقَدْ وَقَعَ لِصَاحِبِ الْعَمْدَةِ مِثْلُ مَا وَقَعَ لِلْمَصْنَفِ هُنَا فَجَعَلَ الزِّيَادَةَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَشَرَحَهَا ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ، وَاسْتَعْرَبَ اسْتِدْلَالَ جَابِرٍ بِتَقْرِيرِ اللَّهِ لَهُمْ

(وَلِمُسْلِمٍ) أَيِ عَنْ جَابِرٍ «فَلَمَّا قِيلَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ» فَدَلَّ تَقْرِيرُهُ ﷺ لَهُمْ عَلَى جَوَازِهِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ جَابِرٌ بِالْقُرْآنِ مَا يُقْرَأُ أَعْمَ مِنَ التَّعْبِيدِ بِتِلَاوَتِهِ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُوحَى إِلَيْهِ فَكَانَتْهُ يَقُولُ: فَعَلْنَا فِي زَمَنِ التَّشْرِيعِ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ نَقْرَأْ عَلَيْهِ.

قِيلَ: فَيَزُولُ اسْتِغْرَابُ ابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَنَّهُمْ فَعَلُوهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعَزْلِ، وَلَا يُنَافِيهِ كَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ كَمَا دَلَّ لَهُ أَحَادِيثُ النَّهْيِ.

١٢- الطَّوْفُ عَلَى النِّسَاءِ بِغَسْلِ وَاحِدٍ

٩٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسْلِ وَاحِدٍ».

أَخْرَجَهُ [البخاري (٢٨٤)، مسلم (٣٠٩)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْغَسْلِ.

وَاسْتَدْلِلَ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْقِسْمُ بَيْنَ نَسَائِهِ ﷺ عَلَيْهِ وَاجِبًا.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا الْقِسْمُ، وَهِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ فَإِنْ اشْتَغَلَ عَنْهَا كَانَتْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٢١٦) «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نَسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ»

فَقَوْلُهَا «فَيَذْنُو» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْوَقَاعِ إِلَّا أَنْ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ [ابن داود (٢١٣٥)] «مَنْ غَيْرِ وَقَاعٍ» فَهُوَ لَا يَتِمُّ مَأْخُذًا لِابْنِ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (٥٢١٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «أَنَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نَسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمَيْنِ تَسْعُ نِسْوَةٌ، وَلَا يَتِمُّ أَنْ يُرَادَ بِاللَّيْلَةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ لَا يَتَسَعُ ذَلِكَ الْوَقْتُ سِوَمَا مَعَ الْإِنْتِظَارِ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ لِغَلَلِ ذَلِكَ كَذَا قِيلَ، وَهُوَ مُجَرَّدُ اسْتِيعَادٍ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ اتِّسَاعُهُ لِذَلِكَ فَقَدْ كَانَ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ أَوْ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةً فِي ذَلِكَ لَمْ يُعْطِهَا غَيْرُهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ كَانَ لَا يَجِبُ الْقِسْمُ عَلَيْهِ لِنَسَائِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تَرْجِي مِنْ نَسَاءِ مِنْهُنَّ﴾ - الْآيَةُ [الاحزاب: ٥١].

وَذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَالْجُمْهُورُ يَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِسْمُ، وَتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِرِضَاءِ صَاحِبَةِ النَّوْبَةِ، وَبِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الْقِسْمِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَةَ، وَبِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ وَجُوبِ الْقِسْمِ.

وَقَوْلُهُ «وَلَهُ يَوْمَيْنِ تَسْعُ نِسْوَةٌ» فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ (٢٦٨) «وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ».

وَيَجْمَعُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ بَأَنَ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ «تَسْعُ» نَظْرًا إِلَى الزَّوْجَاتِ اللَّائِي اجْتَمَعْنَ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ

تَسْعٍ، وَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ تَسْعٍ كَمَا قَالَ أَنَسٌ أَخْرَجَهُ الضَّيَاءُ عَنْهُ فِي «الْمُخْتَارَةِ»، وَمَنْ قَالَ «إِحْدَى عَشْرَةَ» أَدْخَلَ مَارِيَةَ الْقَبْطِيَّةَ، وَرِيحَانَةَ فِيهِنَّ، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِمَا لَفْظَ نَسَائِهِ تَغْلِيًّا.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَكْمَلَ الرِّجَالَ فِي الرُّجُولِيَّةِ حَيْثُ كَانَ لَهُ هَذِهِ الْقُوَّةُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (٢٦٨) «أَنَّ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ ثَلَاثِينَ رَجُلًا».

وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ [انظر «الفتح» (٣٧٨/١)] «قُوَّةُ أَرْبَعِينَ»، وَمِثْلُهُ لِأَبِي نُعَيْمٍ فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ».

وَزَادَ «مَنْ رَجُلٌ أَهْلُ الْجَنَّةِ».

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣١٧/٤)، وَالنَّسَائِيُّ [«الكبرى»] كَمَا فِي «نَحْفَةِ الْأَصْرَافِ» (٢٦٥٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ «أَنَّ الرُّجُلَ فِي الْجَنَّةِ لَيُعْطَى قُوَّةُ مِائَةٍ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَالشَّهْوَةِ».

٤ - بَابُ الصَّدَاقِ

الصَّدَاقُ: يَفْتَحُ الصَّادُ الْمَهْمَلَةَ وَكَسْرُهَا مَأْخُذٌ مِنَ الصَّدَقِ لِإِسْعَارِهِ بِصَدَقِ رَغْبَةِ الزَّوْجِ فِي الزَّوْجَةِ.

وَفِيهِ سَعٌ لُغَاتٍ وَلَهُ ثَمَانِيَةُ أَسْمَاءٍ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

صَدَاقٌ وَمَهْرٌ يَخْلَعُ وَفَرِيضَةٌ حَيَاةً وَاجِرٌ ثُمَّ غَضْرُ عَلَانِقٍ وَكَانَ الصَّدَاقُ فِي شَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا لِلْأُولِيَاءِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْمُسْتَعَذِبِ عَلَى الْمُهَذَّبِ».

١ - جعل العتق هو الصداق

٩٧٥ - عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ اعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٨٦)، مسلم (١٣٦٥)]

هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيْبٍ بِنِ أَخْطَبٍ مِنْ سَبْطِ هَارُونَ بْنِ عِمْرَانَ كَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَقِيلَ يَوْمَ خَيْبَرٍ، وَوَقَعَتْ صَفِيَّةُ فِي السَّيِّ فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا وَمَاتَتْ سَنَةً خَمْسِينَ وَقِيلَ غَيْرُ

ذلك

حَالَةَ الرِّقِّ وَهُوَ مُحَالٌ أَيْضاً لِتَنَاقُضِهِمَا أَوْ حَالَةَ الْحَرِّيَّةِ فَيُلْزَمُ سَبْقُهَا عَلَى الْعَقْدِ فَيُلْزَمُ وُجُودُ الْعِتْقِ حَالَ فَرَضِ عَدَمِهِ وَهُوَ مُحَالٌ لِأَنَّ الصَّدَاقَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ تَقَرُّرُهُ عَلَى الزَّوْجِ إِمَّا نَهْضاً وَإِمَّا حُكْماً حَتَّى يَمْلِكَ الزَّوْجَةُ طَلَبَهُ وَلَا يَتَأْتَى مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْعِتْقِ فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقاً.

وأجيب:

أَوَّلًا أَنَّهُ بَعْدَ صَحَّةِ الْقِصَّةِ لَا يُبَالِي بِهَذِهِ الْمُنَاسَبَاتِ.

وَالثَّانِي: بَعْدَ تَسْلِيمِ مَا قَالُوهُ فَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْعَقْدَ يَكُونُ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ الْعَقْدِ لَزِمَهَا السَّعْيُ بِقِيَمَتِهَا وَلَا حَذَرُ فِي ذَلِكَ وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّ الْعِتْقَ مُنْعَةٌ يَصْغُ الْمَعْلُوضَةُ عَنْهَا وَالْمُنْعَةُ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ صَحَّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مِثْلَ سُكْنَى الدَّارِ وَخِدْمَةِ الزَّوْجِ وَلِغَوِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ ثَوَابَ الْعِتْقِ عَظِيمٌ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفُوتَ بِجَعْلِهِ صَدَاقاً وَكَانَ يُمكنُ جَعْلُ الْمَهْرِ غَيْرَهُ.

فَجَوَابُهُ ﷺ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْمَفْضُولَ لِبَيَانِ الشَّرْعِ وَيَكُونُ ثَوَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَوَابِ الْأَفْضَلِ فَهُوَ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ.

وَأَمَّا جَعْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ جُورِيَّةَ مُؤَيِّداً لِحَدِيثِ صَفِيَّةَ وَلَفْظُهُ «أَنَّ ﷺ قَالَ لِحُورَيْرَةَ لَمَّا جَاءَتْ تَسْتَعِينُهُ فِي كِتَابَتِهَا: هَلْ لَكَ أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَأَتَزَوَّجَكَ قَالَتْ: قَدْ فَعَلْتُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٣١) فَلَا يَنْبَغِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْمَهْرِ وَلَا غَيْرِهِ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

٢ - الصَّدَاقُ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ

٩٧٦ - وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأُ، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَ: قُلْتُ لَا قَالَتْ: يَصْنَفُ أَوْقِيَّةً فَبَيْنَكَ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ صَدَاقاً بِأَيِّ عِبَارَةٍ وَقَعَتْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ وَلِلْفَقَهَاءِ عِدَّةُ عِبَارَاتٍ فِي كَيْفِيَّةِ الْعِبَارَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَذَهَبَ إِلَى صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ مَهْراً الْهَادُوَّةُ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمْ وَاسْتَدْلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى عَدَمِ صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ مَهْراً

وَأَجَابُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ اعْتَقَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَوَجِبَ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَتُهَا وَكَانَتْ مَعْلُومَةً فَتَزَوَّجَهَا بِهَا

وَيُرَدُّ هَذَا التَّأْوِيلُ أَنَّهُ فِي مُسْلِمٍ (١٣٦٥) بِلَفْظِ «ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».

وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ رَاوِيهِ: «قَالَ ثَابِتٌ لَأَنْسٍ بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا وَاعْتَقَهَا» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَ الْعِتْقِ صَدَاقاً.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا شَيْءٌ فَهَمَّةٌ أَنْسٍ فَعَبَّرَ بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ فَهَمَّةٌ غَيْرُ صَحِيحٍ فَجَوَابُهُ أَنَّهُ اعْرِفْ بِاللَّفْظِ وَأَفْهَمْ لَهُ وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَ الْعِتْقَ صَدَاقاً فَهُوَ رَأَى لِفَعْلِهِ ﷺ وَحَسُنَ الظَّنُّ بِهِ لِتَقْيُّهِ يُوجِبُ قَبُولَ رَوَايَةِ الْأَفْعَالِ كَمَا يُوجِبُ قَبُولَهَا لِلْأَقْوَالِ وَالْإِلَازِمُ رَدُّ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِذْ لَمْ يَنْقَلِ الصَّحَابَةُ اللَّفْظَ النَّبَوِيَّ إِلَّا فِي شَيْءٍ قَلِيلٍ وَأَكْثَرُ مَا يَرَوْنَهُ بِالْمَعْنَى كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَرَوَايَةُ الْمَعْنَى عُمْدَتُهَا فَهَمَّةٌ.

وَقَوْلُهُ «إِنَّهُ لَمْ يَرْفَعْهُ أَنْسٌ بَلْ قَالَهُ «تَنْظُنَّ» خِلَافُ ظَاهِرٍ لِفَظِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: «جَعَلَ» - يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ «صَدَاقَهَا عِتْقَهَا»

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«المعجم الكبير» (٧٣/٢٤)] وَأَبُو الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةَ قَالَتْ: «اعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عِتْقِي صَدَاقِي» هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا رَوَاهُ أَنْسٌ وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ تَنْظُنَّ كَمَا قِيلَ وَإِنَّمَا خَالَفَ الْجَمْعُ هُورُ الْحَدِيثِ وَتَأَوَّلُوهُ قَالُوا: لِأَنَّهُ خَالَفَ الْقِيَاسَ لَوَجْهِهِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَقْدَهَا عَلَى نَفْسِهَا إِمَّا أَنْ يَقَعَ قَبْلَ عِتْقِهَا وَهُوَ مُحَالٌ وَإِمَّا بَعْدَهُ وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لَهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّا إِنْ جَعَلْنَا الْعِتْقَ صَدَاقاً فَلَمَّا أَنْ يَتَقَرَّرَ الْعِتْقُ

رواه مسلم (١٤٢٦).

٣ - درغ الصداق

(وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) هُوَ: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيُّ القرشي أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالفقه بالمدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يُقال إن اسمه كُنِيَتْهُ وهو كثير الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة

مات سنة أربع وسبعين وقيل أربع ومائة وهو في سبعين سنة

(قال «سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه التي عشرة أوقية») بضم الهَمْزة وتشديد الشَّاءِ التَّحِيَّةُ

(ونشأ) بفتح النون وشين مُعْجَمَةٌ مُشَدَّدَةٌ

(«وقالت: أتدري ما النش قلت: لا قالت: نصف أوقية فقلت خمسائة درهم فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه» رواه مسلم)

المراء في الحديث أوقية الحجاز، وهي أربعون درهماً، وكان كلام عائشة هذا بناءً على الأغلب، وإلا فإن صداق صفيّة عتقها قيل: ومثلها جويرية.

وخديجة لم يكن صداقها هذا المقدار وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي ﷺ بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف دينار إلا أنه كان تبرعاً منه إكراماً لرسول الله ﷺ، ولم يكن عن امرئ ﷺ.

وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسمائة درهم ناسياً.

وأما أقل المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه أما أكثره فلا حد له إجماعاً قال تعالى «وَأَنْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قَنطَارًا» [النساء: ٢٠] والقنطار قيل: إنه ألف ومائتا أوقية ذهباً، وقيل: ملء مسك نور ذهباً، وقيل: سبعون ألف مثقال، وقيل: مائة رطل ذهباً.

وقد كان أراد عمر قصر أكثره على قدر مهر أزواج النبي ﷺ، ورد الزيادة إلى بيت المال، وتكلم به في الخطبة فردت عليه امرأة مخنجة بقوله تعالى «وَأَنْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قَنطَارًا» فرجع وقال: كلكم أفقه من عمر [البيهقي: ٢٣٣/٧].

٩٧٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ ﷺ: أَعْطَيْهَا شَيْئًا قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ: فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْخُطْمِيَّةُ؟».

رواه أبو داود (٢١٢٥)، والنسائي (١٢٩/٦)، وصححه الحاكم.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رضي الله عنهما) هي سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، تَزَوَّجَهَا عَلِيٌّ ﷺ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَتَنَى عَلَيْهَا فِي ذِي الْحِجَّةِ وَلَدَتْ لَهُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَالْمُحَنِّينَ، وَزَيْنَبَ وَرُقَيْيَةَ وَأُمَّ كُلثُومَ، وَمَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

وقد بسطنا ترجمتها في الروضة الندية

(«قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطَيْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْخُطْمِيَّةُ») بضم الحاء المَهْمَلَةِ، وَفَتْحُ الطَّاءِ نِسَبَةٌ إِلَى خُطْمَةٍ مِنْ مُحَارِبٍ بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ كَانُوا يَعْمَلُونَ الدَّرُوعَ

(رواه أبو داود، والنسائي، وصححه الحاكم).

فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبراً لخطبتهما، وهو المعروف عند الناس كافة، ولم يذكر في الرواية هل أعطاهما درعاً المذكورة أو غيرها.

وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى علي فاطمة رضي الله عنهما إلا أنها غير مُسْتَدَّة.

٤ - لمن الصداق

٩٧٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَيَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لِمَنْ أَعْطَاهُ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهَا».

انتهى.

رواه أخفش (١٨٢/٢)، والأربعة [أبو داود (٢١٢٩)، النسائي (١٢٠/٩)، ابن ماجه (١٩٥٥)] إلا القزيلي.

وإنما علل ذلك بما سمعت، ولم يذكر الحديث لأن فيه مقالا

هذا؛ وأما ما يعطى الزوج في العرف فما هو للإتلاف كالطعام ونحوه فإن شرط في العقد كان مهرًا، وما سلم قبل العقد كان إباحةً فيصحب الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم للتلف، وإن كان يسلم للبقاء رجع في قيمته بعد تلفه إلا أن يتمنوا من تزويجه رجع بقيمته في الطرفين جميعاً.

وإذا ماتت الزوجة أو امتنع هو من التزويج كان له الرجوع فيما سلم للبقاء، وفيما تلف قبل الوقت الذي يُعتاد التلف فيه لا فيما عدا ذلك، وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال أو رشوة إن لم تسلم إلا به، وإن كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس فما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة، وكان مشروطاً مع العقد لصغيره، وفعل ذلك جاز تناول منه لمن يُعتاد لمثل ذلك كالقراية وغيرهم، لأن الزوج إنما شرطه، وسلمه ليفعل ذلك لا ليقبى ملكاً للزوج، والعرف معتبر في هذا.

٥ - صدق المثل

٩٧٩ - وَعَنْ عُلَقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسْ، وَلَا شَطَطُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْخِيَرَاتُ فَقَامَ مَغِيلُ بْنُ سِنَانَ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرْزُوقِ بِنْتِ وَاسِقٍ - امْرَأَةٍ مِنَّا - مِثْلَ مَا قَضَيْتَ فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ».

رواه أخفش (٢٨٠/٤) والأربعة [أبو داود (٢١١٥)، السرمدي (١١٤٥)، النسائي (١٢١/٩)، ابن ماجه (١٨٩١)] وصححه القزيلي وخشعة جماعة

(وعن علقمة) أي ابن قيس؛ أبو شبل ابن مالك من بني بكر بن النخع.

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حِيَاءٍ» بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ فَهَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ: الْعَطِيَّةُ لِلْغَيْرِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ زَائِدَةٌ عَلَى مَهْرِهَا
(أو عدة) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ: مَا وَعَدَ بِهِ الزَّوْجُ، وَإِنْ لَمْ يُحْضَرْ

(وَقِيلَ عِصْمَةُ النِّكَاحِ فَهِيَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهِيَ لِمَنْ أُعْطِيَتْ، وَأَخْبَرَنَا مَا أَكْرَمَ الرَّجُلَ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهَا) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأربعة إِلَّا الترمذي.

الحديث دليل على أن ما ساءه الزوج قبل العقد فهو للزوجة، وإن كان تسميته لغيرها من أب، وإخ، وكذلك ما كان عند العقد.

وفي المسألة خلاف

فذهب إلى ما أفاده الحديث الهادي ومالك وعمر بن عبد العزيز والثوري.

وذهب أبو حنيفة، وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكر من أخ أو أب، والنكاح صحيح.

وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون فاسدة، ولها صدق المثل.

وذهب مالك إلى أنه إن كان الشرط عند العقد فهو لآبتيه، وإن كان بعد النكاح فهو له

قال في نهاية المجتهد (٥٢٢/٣): وسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع فمن شبهه بالوكيل يبيع السلعة شرط لنفسه حياء.

قال: لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع، ومن جعل النكاح في ذلك مخالفاً للبيع قال: يجوز.

وأما فريق مالك فلأنه أنهم إذا كان الشرط في عقد النكاح أن يكون ذلك اشترط لنفسه نقصاناً عن صدق مثلهما، ولم يتمه إذا كان بعد انعقاد النكاح، والاتفاق على الصداق

هذا تضعيف الشافعي بالاضطراب، وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فما عرفه علماء المدينة.

وقد روي عن علي عليه السلام أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبيه.

وأجيب بأن الاضطراب غير قادح لأنه متردد بين صحابي وصحابي، وهذا لا يطمع به في الرواية وعن قوله: «إنه يروي عن بعض أشجع» فلا يضر أيضاً لأنه قد فسر ذلك البعض بمعقل فقد تبين أن ذلك البعض صحابي.

وأما عدم معرفة علماء المدينة فلا يقدح بها مع عدالة الراوي.

وأما الرواية عن علي عليه السلام فقال في «البدر المنير»: لم يصح عنه.

وقد روى الحاكم (١٨٠/٢) من حديث حرملة بن يحيى أنه قال سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروغ بنت واشق قلت به.

قال الحاكم قلت: صح فقل به.

وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال: وانسبها إسناداً حديث قتادة إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابي.

قلت: لا يضر جهالة اسمه على رأي الحديثين، وما قال المصنف في «تليخيص الجبر» (٢١٧/٣) من أن لحديث بروغ شاهداً من حديث غيبة بن عامر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم روج امرأة رجلاً فدخل بها، ولم يفرض لها صداقاً فحضرته الوفاة فقال: أشهدكم أن سنهاي بخير لها».

أخرجه أبو داود (٢١١٧) والحاكم (١٨١/٢).

فلا يخفى أن لا شهادة له على ذلك لأن هذا في امرأة دخل بها زوجها نعم فيه شاهد أنه يصح النكاح بغير تسمية.

والحديث دليل على أن المرأة تستحق كمال المهر بالموت، وإن لم يسم لها الزوج، ولا دخل بها، وتستحق مهر مثلها.

وفي المسألة قولان

الأول العمل بالحديث، وأنها تستحق المهر كما ذكر، وقول

روي عن عمر، وابن مسعود، وهو تابعي جليل اشتهر بحديث ابن مسعود، وصحبه، وهو عم الأسود النخعي مات سنة إحدى وستين.

(عن ابن مسعود أنه سأل عن رجل تزوج امرأة، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صداق نسايتها لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مَهْمَلَةٌ: هو النقص أي لا ينقص من مهر نسايتها.

(ولا شطط) بفتح الشين المعجمة، وبالطاء المَهْمَلَةُ، وهو الجور أي لا يجاز على الزوج بزيادة مهرها على نسايتها.

(وعليها العدة، ولها الميراث فقام معقل بفتح الميم وسكون العين المَهْمَلَةُ وكسر القاف

(ابن سنان) بكسر السين المَهْمَلَةُ فنون فالف فنون

(الأشعجي) بفتح الهَمْزة وشين معجمة ساكنة.

ومعقل هو أبو محمد شهيد فتح مكة، ونزل الكوفة، وحديثه في أهل الكوفة، وقيل يوم الحرة صبراً.

(لقال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروغ) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مَهْمَلَةٌ

(بنت واشق) بواو مفتوحة فالف فشين معجمة فقف

(امرأة منا) بكسر الميم فنون مُشَدَّدَةٌ فالف

(ومثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود). رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وجماعة منهم ابن مهدي وابن حزم.

وقال لا مغزى فيه لصحة إسناده، ومثله قال البيهقي في الخلافيات.

وقال الشافعي: لا أحفظه من وجوه يثبت مثله، وقال: لو ثبت حديث بروغ لقلت به.

وقال في الأم (١٨١/٧): إن كان يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور، ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كبر، ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له، ولم أحفظه عنه من وجوه يثبت مثله مرة يقال «عن معقل بن سنان»، ومرة «عن معقل بن يسار»، ومرة «عن بعض أشجع» لا يسمى.

ابن مسعود اجتهد موافقاً للدليل، وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين والدليل الحديث، وما طعن به فيه قد سمعت دفعه.

والثاني: لا تستحق إلا الميراث لعلّي وابن عباس وابن عمر والنهادي ومالك، واحد قول الشافعي

قالوا: لأن الصداق عوض فإذا لم يستوف الزوج الم عوض عنه لم يلزم قياساً على ثمن المبيع

قالوا: والحديث فيه تلك المطاعن

قلنا: المطاعن قد دفعت فنهض الحديث للاستدلال فهو أولى من القياس.

٦- الاستحلال بالصداق

٩٨٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوِيْقًا، أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَلَ».

أخرجه أبو داود (٢١١٠)، وأشار إلى ترجيح وقفه.

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «من أعطى في صداق امرأة سويقاً» هو دقيق القمح المقلو أو الليرة أو الشعير أو غيرها

«أو تمرًا فقد استحل» أخرجه أبو داود وأشار إلى ترجيح وقفه)

وقال المصنف في التلخيص (٢١٥/٣): فيه موسى بن مسلم بن رومان، وهو ضعيف وروي موقوفاً، وهو أقوى انتهى.

فكان عليه أن يشير إلى أن فيه ضعفاً على عادته.

وأخرجه الشافعي بلاغاً.

والحديث دليل على أنه يصح كون المهر من غير الدراهم والدنانير، وأنه يجزئ مطلق السويق والتمر.

وظاهره وإن قل، وتقدمت أقاويل العلماء في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهية نفسها (رقم ٩١٨).

٧- جواز الصداق بتعنين

٩٨١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى تَعْنِينَ».

أخرجه الترمذي (١١١٣)، وصححه، وخولف في ذلك

(وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة هو أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي يفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي. وفي نسبه خلاف كثير قبض النبي ﷺ، وهو في أربع سنين أو خمس مات عبد الله المذكور سنة خمس وثمانين، وقيل سنة تسعين

عن أبيه «أن النبي ﷺ أجاز نكاح امرأة على تعنين». أخرجه الترمذي وصححه وخولف أي الترمذي

(في ذلك) أي في التصحيح

لفظ الحديث «أن امرأة من بني فزارة تزوجت على تعنين فقال رسول الله ﷺ: رضيت من نفسك ومالك بتعنين قالت: نعم فأجازه».

والحديث دليل على صحة جعل المهر أي شيء له ثمن.

وقد سلف أن كل ما صح جعله ثمناً صح جعله مهراً.

وفيه ماخذ لما ورد في غيره من أنها لا تنصرف المرأة في مالها إلا براى زوجها.

٨- جواز الصداق بخاتم من حديد

٩٨٢- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: «زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ».

أخرجه الحاكم (١٧٨/٢)، وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم في أوائل النكاح

قد تقدم حديث سهل (رقم ٩١٨) في الواهية نفسها بطوله.

وفيه أنه ﷺ أمر من خطبها أن يلتمس ولو خاتماً من

رقم (٩٦٧) أن عمر نهى عن المغالاة في المهر فقالت امرأة: ليس ذلك إليك يا عمر إن الله يقول: «وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا مِنْ ذَهَبٍ» قال عمر: امرأة خاصمت عمر فخصمته. أخرجه عبد الرزاق (١٨٠/٦).

وقوله في الرواية «من ذهب» هي قراءة ابن مسعود، وله طرق بالفاظ مختلفة.

ويتمثل أن الخبرة بركة المرأة ففي الحديث «أَبْرَكَهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ مُؤَنَّةً» (أحمد (٨٢/٦)).

حديدي فلم يجده فروجه إياها على تعليمها شيئاً من القرآن. فإن كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتماً من حديد كما عرفت، وإن أريد غيره فيجتمل، وهو بعيد لقول المصنف (وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم في أوائل النكاح)

وعلى تقدير أنه أريد ذلك الحديث فتأويله أنه ﷺ اذن في جعل الصداق خاتماً من حديد، وإن لم يتم العقد عليه.

٩- لا مهر أقل من عشرة دراهم

٩٨٣- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ

أخرجه الثارنقطي (٢٤٥/٣) موقوفاً.

وفي سننه مقال

أي موقوف على علي عليه السلام.

وقد روي من حديث جابر مرفوعاً (الناظر (٢٤٤/٣)) ولم يصح.

والحديث معارض للأحاديث المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله مهراً كما عرفت.

والقال الذي في الحديث هو أن فيه مبشّر بن عبيد قال أحمد: كان يضع الحديث [معرفة السن والآثار (٣٧٨/٥)]

١٠- خير الصداق أيسره

٩٨٤- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ».

أخرجه أبو داود (٢١١٧)، وصححه الحاكم (١٨٢/٢).

(وعن عقبة بن عامر عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ» أي أسهله على الرجل) أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم.

فيه دلالة على استيجاب تخفيف المهر، وأن غير الأيسر على خلاف ذلك، وإن كان جائزاً كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله «وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا» [النساء: ٢٠] وتقدم في شرح

١١- صداق المطلقة قبل الدخول

٩٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها «أَنَّ عُمَرَ بَنَتِ الْجَوْنَ تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ يَغْنَى لَمَّا تَزَوَّجَهَا - فَقَالَ: لَقَدْ عُدْتُ بِمَعَاذِ فَطَلَّقَهَا، وَأَمَرَ أَسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ».

أخرجه ابن ماجه (٢٠٣٧).

وفي إسناده راو موقوف - وأصل القصة في الصحيح [خ (٥٢٥٤)] من حديث أبي أسيد الساعدي

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ عُمَرَ بَنَتِ الْجَوْنَ» بفتح الجيم وسكون الواو فنون)

(«تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ يَغْنَى لَمَّا تَزَوَّجَهَا فَقَالَ لَقَدْ عُدْتُ بِمَعَاذِ» بفتح الميم ما يستعاض به

(«فَطَلَّقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ» أخرجه ابن ماجه.

وفي إسناده راو موقوف، وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) وقد سهاها في الحديث عمرة، ووقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير، ولكنه لا يتعلق به حكم شرعي.

واختلف في سبب تعوذها منه

ففي رواية أخرجه ابن سعد [الطبقات الكبرى: (١٠٤/٨)] «أَنَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ فَدَاخَلَ نِسَاءَهُ ﷺ غَيْرَ قَبِيلِ لَهَا: إِنَّمَا تَخْطِي الْمَرْأَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَقُولَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ».

وَالَّذِي خَصَّهُ الْآيَةُ الْأُخْرَى الَّتِي أَوْجَبَ فِيهَا التَّمَتُّعَ لِأَنَّهُ شَرَطُ
فِيهَا عَدَمُ الْمَسِّ، وَهَذَا قَدْ مَسَّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمْتَعْتِكُن﴾ [الاحزاب: ٢٨] فَإِنَّهُ
يَحْتَمِلُ نَفَقَةَ الْعَدُوِّ، وَلَا دَلِيلَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ هَذَا.

وَلَقَدْ سَبَقَتْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْبَيْتَ لَا يَقُولُ بِوُجُوبِ التَّمَتُّعِ
مُطْلَقًا.

وَاسْتَدْلُّ لَهُ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَكَانَتْ مُقَدَّرَةً، وَدَفَعَ بِأَنَّ
نَفَقَةَ الْقَرِيبِ وَاجِبَةٌ، وَلَا تَقْدِيرَ لَهَا

٥- بَابُ الْوَلِيْمَةِ

مُسْتَفْتًى مِنَ الْوَلَمِ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ الْجَمْعُ لِأَنَّ
الرُّوَجِينَ يَجْتَمِعَانِ قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ.

وَالْفِعْلُ مِنْهَا أَوَّلٌ، وَتَقَعَّ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ يَتَّخِذُ لِسَرِيرٍ
حَادِثٌ.

وَوَلِيْمَةُ الْعَرَسِ: مَا يَتَّخِذُ عِنْدَ الدُّخُولِ، وَمَا يَتَّخِذُ عِنْدَ
الْإِمْلَاقِ.

١- الْأَمْرُ بِالْوَلِيْمَةِ

٩٨٦- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم
رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنْزَرَ صُفْرَةً فَقَالَ: مَا
هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى
وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ: فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ
بِشَاوَةٍ.

نُفِقَ عَلَيْهِ (البخاري: ٥١٦٧)، مسلم (١٤٢٧).

وَالْفُظُّ يُمْسِلُ

جَاءَ فِي الرُّوَايَاتِ تَفْسِيرُ الصُّفْرَةِ بِأَنَّهَا رَدْغٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ،
وَهُوَ يَفْتَحُ الرِّاءَ وَدَالٌ مُهْمَلَةٌ وَغَيْنٌ مُعْجَمَةٌ: أَنْزَرَ الزَّعْفَرَانِ

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ عَنْ التَّرْغِفِ فَكَيْفَ لَمْ يُنْكِرْهُ
ﷺ؟

وَالِي رَوَايَةٍ أَخْرَجَهَا ابْنُ سَعْدٍ [الطبقات الكبرى: (١٠٤/٨)]
أَيْضًا بِإِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ وَحْفَصَةَ دَخَلَا عَلَيْهَا أَوَّلَ مَا
قَدِمَتْ مَسْطَنَاهَا وَخَضَبَتَاهَا، وَقَالَتْ لَهَا إِحْدَاهُمَا: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم
يُعِجُّهُ مِنَ الْمَرَاةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا أَنْ تَقُولَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ.

وَقِيلَ فِي سَبِيهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّمَتُّعِ لِلْمُطَلَّاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ،
وَأَتَّفَقَ الْأَكْثَرُ عَلَى وَجُوبِهَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا إِلَّا
عَنِ الْبَيْتِ وَمَالِكٍ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ
تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَتَمَتُّوهُنَّ عَلَى الْمُوسِمِ قَدْرَهُ
وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وَوَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ [(٢٤٤/٧)] دُونَ قَوْلِهِ «الْمَسِّ النِّكَاحُ
وَالْفَرِيضَةُ الصَّدَاقُ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الْمَسُّ: النِّكَاحُ، وَالْفَرِيضَةُ:
الصَّدَاقُ.

﴿وَتَمَتُّوهُنَّ﴾ قَالَ: هُوَ عَلَى الرُّوَجِ يَتَزَوَّجُ الْمَرَأَةَ وَلَمْ يُسَمِّ
لَهَا صَدَاقًا ثُمَّ يَطْلُقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَامْرَأَةُ اللَّهِ أَنْ يُمَتِّعَهَا
عَلَى قَدْرِ عُسْرِهِ وَيُسِرُّهُ - الْحَدِيثُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٣٠/٢)، وَابْنُ
الْمُنْذِرِ، وَابْنُ أَبِي خَاتِمٍ: مُتَّعَ الطَّلَاقِ أَعْلَاهَا الْخَادِمُ، وَدُونَ ذَلِكَ
الْوَرَقُ، وَدُونَ ذَلِكَ الْكِسْوَةُ

نَعَمْ هَذِهِ الْمَرَأَةُ الَّتِي مَتَّعَهَا ﷺ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ لَهَا
صَدَاقًا فَمَتَّعَهَا كَمَا قَضَتْ بِهِ الْآيَةُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ سَمَّى لَهَا فَمَتَّعَهَا إِحْسَانًا مِنْهُ وَفَضْلًا.

وَأَمَّا تَمَتُّعُ مَنْ لَمْ يُسَمِّ الرُّوَجَ لَهَا مَهْرًا وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ فَارَقَهَا
فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ

فَذَهَبَ عَلِيُّ وَعُمَرُ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى وَجُوبِهَا أَيْضًا عَمَلًا بِقَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿وَلِلْمُطَلَّاقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١]

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا مَهْرُ الْمَثَلِ لَا
غَيْرَ قَالُوا: وَعَمُومُ الْآيَةِ خُصُوصٌ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ بِهَا،

(قلت) هذا مخصص للنهي بجوازهِ للعروس.

[(٢٧١/٣)].

وقيل: يَحْتَمَلُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي ثِيَابِهِ دُونَ بَدَنِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِهِ فِي الثَّوْبِ.

وَفِي قَوْلِهِ «أَوَّلَمَ وَلَوْ بِشَاةٍ» دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْوَلِيمَةِ فِي الْعَرَسِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الظَّاهِرَةُ.

وَقَدْ مَنَعَ جَوَازُهُ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا.

قِيلَ: وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأَمِّ» [١٩٦/٦]، وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ (٣٥٩/٥) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ: لَا بُدَّ مِنِّي وَلَيْمَةٍ»، وَسَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى لزومِ الْوَلِيمَةِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْوَجُوبِ.

وَالْقَوْلُ بِجَوَازِهِ فِي الثِّيَابِ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَعِلْمَاءُ الْمَدِينَةِ.

وَاسْتَدُلُّ لَهُمْ بِمَقْهُومِ النَّهْيِ الثَّابِتِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَحَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعاً «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنَ الْخُلُقِ» [أحمد (٤٠٣/٤)، أبو داود (٤١٧٨)].

وَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ وَالطَّرَائِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٩٤٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «الْوَلِيمَةُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ فَمَنْ دَعِيَ وَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى» وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَقِّ الْوَجُوبِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ ذَلِكَ مَقْهُومٌ لَا يُقَاوَمُ النَّهْيُ الثَّابِتُ فِي

الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَيَأْنِ قِصَّةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَتْ قَبْلَ النَّهْيِ فِي أَوَّلِ الْهِجْرَةِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: الْوَلِيمَةُ سُنَّةٌ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: مَنْدُوبَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَهَا. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الْخِلَافَ.

وَيَأْنِ يَحْتَمَلُ أَنَّ الصُّفْرَةَ الَّتِي رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ

امْرَأَتِهِ عُلِقَتْ بِهِ فَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَهُ، وَرَجَّحَ هَذَا النَّوَوِيُّ، وَعَزَاهُ لِلْمَحْقِقِينَ، وَبَنَى عَلَيْهِ الْبِضَاوِيُّ.

وَاسْتَدُلُّ عَلَى النَّدْبَةِ بِمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا أَعْلَمُ أَمْرًا بِذَلِكَ غَيْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ الْوَلِيمَةَ رَوَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ [«مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْآثَارِ» (٤٠٢/٥)] فَجَعَلَ ذَلِكَ مُسْتَنَدًا إِلَى كَوْنِ الْوَلِيمَةِ غَيْرَ وَاجِبَةٍ، وَلَا يَجْنَى مَا فِيهِ.

وَقَوْلُهُ (عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ) قِيلَ الْمَرَادُ وَاحِدَةُ نَوَى

الْتِمَرِ، قِيلَ كَانَ قَدْرُهَا يَوْمَئِذٍ رُبْعُ دِينَارٍ.

وَرَدُّ بَأَنَّ نَوَى التَّمْرِ يَحْتَلِفُ فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَعْيَارًا لِمَا يُوزَنُ؟

وَاسْتَدُلُّ عَلَى النَّوَاةِ مِنْ ذَهَبٍ عِبَارَةً عَمَّا قِيمَتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْوَرَقِ، وَجَزَمَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ، وَاخْتَارَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَنَقَلَهُ عِيَاضٌ عَنْ أَكْثَرِ الْعِلْمَاءِ.

وَقِيلَ: إِنَّ النَّوَاةَ مِنْ ذَهَبٍ عِبَارَةٌ عَمَّا قِيمَتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ

مِنَ الْوَرَقِ، وَجَزَمَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ، وَاخْتَارَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَنَقَلَهُ عِيَاضٌ عَنْ أَكْثَرِ الْعِلْمَاءِ.

وَهِيَ أَقْوَالٌ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عِنْدَ الْعَقْدِ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (٢٣٧/٧): «وَرَنُ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ

قَوِّمَتْ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ».

وَصَرَّحَ الْمَوْرِدِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهَا عِنْدَ الدُّخُولِ.

وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٢٣٧/٧) عَنْ قَتَادَةَ «قَوِّمَتْ ثَلَاثَةَ

دَرَاهِمٍ وَثَلَاثًا»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لَكِنْ جَزَمَ بِهِ أَحْمَدُ، وَقِيلَ فِي قَدْرِهَا غَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ السَّبْكِ: وَالتَّقُولُ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا بَعْدَ الدُّخُولِ، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى قِصَّةِ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ [م (١٤٢٨)] لِقَوْلِ أَنَسٍ «أَصْبَحَ يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ فَدَعَا الْقَوْمَ».

وَعَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ النَّوَاةَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ رُبْعُ دِينَارٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُدْعَى لِلْعُرْسِ بِالْبَرَكَةِ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ (بَابُ وَقْتِ الْوَلِيمَةِ) (٢٦٠/٧).

وَأَمَّا مَقْدَارُهَا فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّاةَ أَقْلُ مَا يُجَزَى إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَمَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَغَيْرِهَا بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ

وَقَدْ نَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَرَكَةَ الدُّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ حَتَّى قَالَ: فَلَقَدْ

رَأَيْتَنِي لَوْ رَفَعْتُ حَجْرًا لَرَجَوْتُ أَنْ أَصِيبَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ [الرِّيَادَةُ عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»

إمام (٩٩/٣)، ابن ماجه (١٩١٠)، وَأَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ بِشَاةٍ.

عَلَيْهِ مَالِكٌ.

وعن البعض فرض كفاية.

وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الإجابة في وليمة العرس، وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال إتيان دعوة الوليمة حق، والوليمة: التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتيين أنه عاص كما يتيين لي في وليمة العرس.

وفي البحر للمهدي حكاية إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولايم كلها

٢- وجوب الإجابة إلى الوليمة

هذا، وعلى القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإلام:

وقد يسوغ ترك الإجابة لأعداء: منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الأغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا يليق لمجالسته أو يدعو له خوف شره أو لطمع في جأبه أو ليعاونه على باطل أو يكون هناك منكر من خبر أو نهر أو فراش حرير أو ينير لجدار البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الأعداء وغوهم في تركها على القول بالوجوب، وعلى القول بالنذير بالأولى.

وهذا ماخوذ مما علم من الشريعة، ومن قضايا وقعت للصحابية كما في البخاري: أن أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت سترًا على الجدار فقال ابن عمر: غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعمك لك طعاماً فرجع

أخرجه البخاري تعليقاً في النكاح، باب (٨٦)، ووصله أحمد [الدرع] (٨٣)، ومسند في مسنده (كما في فتح الباري) (٢٤٩/٩).

وأخرج الطبراني [كما في المعجم] (٥٤/٤) عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: عرست في عهد أبي فاذننا الناس فكان أبو أيوب فيمن أذننا.

وقد سئروا بيني ببجاد اخضر فاتقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال: يا عبد الله أتسترون الجدار فقال أبي - واستحياء - غلبنا

وَقَالَ أَنَسٌ لَمْ يُولَمَ عَلَى غَيْرِ زَيْنَبَ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُولِمَ عَلَيْهَا [البخاري (٥١٦٨)، مسلم يانر (١٤٢٧)] إِلَّا أَنَّهُ أُولِمَ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ لَمَّا تَزَوَّجَهَا بِمَكَّةَ عَامَ الْقُضَيْيَةِ، وَطَلَّبَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَخْضُرُوا فَامْتَنَعُوا بِأَكْثَرِ مِنْ وَلِيْمَتِهِ عَلَى زَيْنَبَ، وَكَانَ انْسَاءً يُرِيدُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي وَلِيْمَةِ زَيْنَبَ بِالشَّاةِ مِنَ الرِّكَزَةِ فِي الطَّعَامِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي غَيْرِهَا فَإِنَّهُ اشْتَبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا فَكَانَ الْمُرَادُ لَمْ يُشْبِعْ أَحَدًا خُبْرًا وَلَحْمًا فِي وَلِيْمَةٍ مِنْ وَلَانِيهِ ﷺ أَكْثَرَ مِمَّا وَقَعَ فِي وَلِيْمَةِ زَيْنَبَ.

٩٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا».

متفق عليه [البخاري (٥١٧٣)، مسلم (١٤٢٩)].

وَلَمْ يَسْمَعْ [البخاري (١٤٢٩)، (١٠٠)] «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ غُرْسًا كَانَ أَوْ نَخْوَةً».

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا». متفق عليه ولمسلم) أي عن ابن عمر مرفوعاً (إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ غُرْسًا كَانَ أَوْ نَخْوَةً).

الحديث الأول دال على وجوب الإجابة إلى الوليمة.

والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة، ولا تعارض بين الروايتين، وإن كانا عن راوٍ واحد.

وقد أخذت الظاهرية، وبعض الشافعية بظاهرها فقالوا: تجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً، وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين.

ومنهج من فرق بين وليمة العرس، وغيرها

فقل ابن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب إجابة وليمة العرس.

وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين، ونص

عليه النساء يا ابا ايوب فقال: من خشيته ان تغلبه النساء فذكره.

وفي رواية: فاقبل اصحاب النبي ﷺ يدخلون الاول فالاول حتى اقبل ابو ايوب.

وفيه: فقال عبد الله: اقسمت عليك لترجعن فقال: وانا اعزم على نفسي ان لا ادخل يومي هذا ثم انصرف.

واخرج احمد في كتاب الزهد (١٩٧) ان رجلاً دعا ابن عمر الى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى عولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من اصحاب محمد ﷺ ليهتك كل رجل ما يليه.

والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران.

وقد اخرج ابو داود وغيره (١٤٨٥) بنحوه من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا تستروا الجدر بالثياب».

وفيه ضعف، وله شاهد.

واخرج البيهقي (٢٧٧/٧) وغيره من حديث سلمان موقوفاً: انه انكر ستر البيت فقال امخموهم بينكم او عولت الكعبة عندكم! ثم قال: لا ادخله حتى يهتك، والمساءلة فيها خلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار، وجهور الشافعية على انه مكروه.

وقد اخرج مسلم (٢١٠٧) «انه ﷺ قال ان الله لم يأمرنا ان نكسو الججارة والطين» وجذب الستر حتى هتكه. في قصة معروفة.

وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قديمة

اخرج الطبراني في الاوسط (٤٤١) من حديث عمران بن الحصين «نهى رسول الله ﷺ عن اجابة طعام الفاسقين».

واخرج النسائي «السنن الكبرى» كما في «تحفة الاشراف» (٢٨٨٦) من حديث جابر مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر، واسناده جيد.

واخرجه الترمذي (٢٨٠١) من وجوه آخر عن جابر.

وفيه ضعف.

واخرجه احمد (٢٠/١) من حديث عمر.

وبالجملة: الدعوة مقتضية للإجابة، وحصول النكاح مانع عنها فتعارض المانع والمقتضي، والحكم للمانع.

٣- شر الطعام الوليمة

٩٨٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شر الطعام طعام الوليمة: يُمنعها من يأتيها، ويدعى إليها من يأبأها، ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله».

اخرجه مسلم (١٤٣٢) بنحوه البخاري (٥١٧٧).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شر الطعام طعام الوليمة يُمنعها من يأتيها» وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني «المعجم الكبير» (١٥٩/١٢) «بشر الطعام طعام الوليمة يُدعى إليها الشبان، ويُمنع عنها الجبان» ١ هـ.

فلو شملت الدعوة الفريقين زالت الشبهة عنها

(«ويدعى إليها من يأبأها» يعني الأغنياء («ومن لم يجب الدعوة» يفتح الدال على المشهور وضمتها فطرب في مثلثه وغلط «فقد عصى الله ورسوله» واخرجه مسلم).

المراء من الوليمة: وليمة العرس لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس.

وشبهة طعناها قد بين وجهه قوله (يدعى إليها من يأبأها) فإنها جملة مستأنفة بيان لوجوه شبهة الطعام.

والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة، وإن كانت شر طعام، وأنه يعصي الله ورسوله من لم يجب، وتقدم الكلام على ذلك

٤- إجابة الصائم للوليمة

٩٨٩- وعنه رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

٥- جَوَازُ تَعْدُدِ أَيَّامِ الْوَلِيْمَةِ إِلَّا الْيَوْمَ الثَّالِثَ

«إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٣١) أَيْضًا.

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ)

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ صَائِمًا أَنْ لَا يَغْتَنِلَ بِالصَّوْمِ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ مِنَ الصَّلَاةِ

فَقَالَ الْجُمْهُورُ: الْمَرَادُ فَلْيَدْعُ لِأَهْلِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةُ أَيِ: يَشْتَغِلُ بِالصَّلَاةِ لِيَحْصُلَ فَضْلُهَا، وَيُنَالِ بَرَكَتَهَا أَهْلُ الطَّعَامِ وَالْحَاضِرُونَ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْإِفْطَارُ لِيَجِبَ فَإِنْ كَانَ صَوْمُهُ فَرْضًا فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا جَازَ لَهُ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ (فَلْيَطْعَمْ) وَجُوبُ الْأَكْلِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَكْلُ فِي طَعَامِ الْوَلِيْمَةِ وَلَا غَيْرَهَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ لظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَأَقْلَهُ لِقَمَةٍ، وَلَا تَحِبُّ الزِّيَادَةُ.

وَقَالَ: مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْأَكْلَ: الْأَمْرُ لِلشَّدِيدِ، وَالْقَرِينَةُ الصَّارِقَةُ إِلَيْهِ.

٩٩٠- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (١٤٣٠) نَحْوُهُ وَقَالَ:

«فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»

قَوْلُهُ (وَلَهُ) أَيِ لِمُسْلِمٍ (مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَمْرٍو. وَقَالَ «إِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» فَإِنَّهُ خَيْرُهُ، وَالتَّخْيِيرُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ لِلأَكْلِ، وَلِذَلِكَ أوردَهُ الْمُصَنِّفُ عَقِيبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

٩٩١- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُنْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ مِنَ اللَّهِ بِهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٩٧) وَاسْتَفَرَّغَ رِجَالَهُ الصَّحِيحَ

وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ ((١٩١٥)) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

((وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ»)) أَيِ وَاجِبٌ أَوْ مَدْبُوبٌ

((وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سُنْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ مِنَ اللَّهِ بِهِ)) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَفَرَّغَهُ وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالنَّكَارَاتِ

قَالَ الْمُصَنِّفُ كَالرَّادِّ عَلَى التِّرْمِذِيِّ مَا لَفْظُهُ

((وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ)) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّ زِيَادًا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَشَيْخُهُ عطاءُ بْنُ السَّائِبِ اخْتَلَطَ. وَسَمَاعُهُ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ انْتَهَى

قُلْتُ: وَحَيْثُ لَا يَصِحُّ قَوْلُهُ «إِنَّ رِجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ»

ثُمَّ قَالَ (وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ) وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُسَيْنٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الضِّيَافَةِ فِي الْوَلِيْمَةِ يَوْمَيْنِ فَضِي أَوَّلِ يَوْمٍ وَاجِبَةٌ كَمَا يُفِيدُهُ لَفْظُ «حَقٌّ» لِأَنَّهُ الثَّابِتُ اللَّازِمُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

((وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ)) أَيِ طَرِيقَةٌ مُسْتَمَرَّةٌ يَتَنَادَى النَّاسُ فَعَلَهَا لَا يَدْخُلُ صَاحِبُهَا الرِّيَاءُ وَالتَّسْمِيعُ.

وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ رِيَاءٌ وَسَمْعَةٌ فَيَكُونُ فَعَلُهَا حَرَامًا، وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا كَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ

قَالَ الشُّرُوعِيُّ: إِذَا أَوَّلَ ثَلَاثًا فَالْإِجَابَةُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ

مَكْرُوهَةٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ

وفي اليوم الثاني لا تحب مطلقاً، ولا يكون استيجابها فيه كاستيجابها في اليوم الأول.

ودفع جماعة إلى أنها لا تكرر في الثالث لغير المدعو في اليوم الأول، والثاني لأنه إذا كان المدعوون كثيرين، ويشق جمعهم في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقاً لم يكن في ذلك رياء، ولا سُمعة، وهذا قريب.

وجنح البخاري إلى أنه لا بأس بالضيافة، ولو إلى سبعة أيام حيث قال (ك النكاح، باب (٧١)) باب حق إجابة الوليمة والدعوة، ومن أول سبعة أيام ونحوه، ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين.

وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦١/٣) من طريق حفصة بنت سيرين قالت: لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام.

وفي رواية ثمانية أيام، وإليها أشار البخاري بقوله «أو نحوه».

وفي قوله، «ولم يوقت» ما يدل على عدم صحة حديث الباب عنده

قال القاضي عياض: استحب أصحابنا لأهل السنة كونها أسبوعاً فأخذت المالكية بما دل عليه كلام البخاري.

٦ - الوليمة بمدين من شعر

٩٩٢ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوْلِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمَدِينٍ مِنْ شَعِيرٍ».

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥١٧٢)

(وعن صفية بنت شيبة) أي ابن أبي عثمان بن أبي طلحة الحنفي من بني عبد الدار قيل: إنها رأت النبي ﷺ، وقيل إنها لم تره، وجزم ابن سعد بأنها تابعية

(قالت «أولم النبي ﷺ على بعض نساياه بمدين من شعير»

قال المصنف: لم أقف على تعيين اسمها يعني «بعض نساياه» المذكورة هنا

قال: وفي الباب أحاديث تدل على أنها أم سلمة، وقيل: إنها وليمة علي بفاطمة رضي الله عنهما، وأراد به «بعض نساياه» من تنسب إليه من النساء في الجملة، وإن كان خلاف التبادر إلا أنه يدل له ما أخرجه الطبراني (المعجم الكبير ١٤٥/٢٤) من حديث أسماء بنت عميس قالت لقد أولم علي بفاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة، رهن دعه عند يهودي بشطر شعير.

ولعل المراد: مدين من شعير لأن المدين نصف صاع فكأنه قال شطر صاع فيطبق على القصة التي في الباب، ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله ﷺ مجازة إما لكونه الذي وفي اليهودي من شعيره أو لغير ذلك

(قلت): ولا يخفى أنه تكلف، ولا مانع أن يؤلم ﷺ بمدين، ويؤلم علي أيضاً بمدين، والمذكور في الباب وليمة ﷺ.

٧ - وليمة بلا لحم ولا خبز

٩٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ، وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يَبْنِي عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ فَبَسِطَتْ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ»

نُقِيَ عَلَيْهِ (البخاري (٥٠٨٥)، مسلم (١٣٦٥))، واللفظ البخاري.

(وعن أنس رضي الله عنه) قال «أقام رسول الله ﷺ بين خيبر، والمدينة ثلاث ليل يبنى عليه بصفيّة (عليه بصفيّة) أي يبنى عليه خباء جديد بسبب صفيّة أو بمصاحبتها (فدعوت المسلمين إلى وليمة فما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع فبسطت فألقى عليها التمر والأقط) في «القاموس» الأقط ككخب وإبل: شيء يتخذ من المخيض الغنمي (والسمن) ومجموع هذه الأشياء يسمى حساً

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ)

٩- الْأَكْلُ مُتَكَنًّا

٩٩٥- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَكَنًّا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٩٨)

الْإِتْكَاءُ مَا خُوِذَ مِنَ الْوَكَاءِ، وَالتَّاءُ بَدَلٌ عَنِ الْوَاوِ، وَالْوَكَاءُ: هُوَ مَا يُشَدُّ بِهِ الْكَيْسُ أَوْ غَيْرُهُ فَكَأَنَّهُ أَوْكًا مَقْعَدَتُهُ وَشُلُوعًا بِالْقَعْدِ عَلَى الرِّوَاءِ الَّذِي نَحْنُهُ، وَمَعْنَاهُ الْاسْتِوَاءُ عَلَى وَطَاءٍ مُتَمَكَّنًا

قَالَ الْخَطَّابِيُّ الْمُتَكَنُّ هُنَا هُوَ الْمُتَمَكَّنُ فِي جُلُوسِهِ مِنَ التَّرْتِيعِ وَشِبْهِهِ الْمُعْتَمِدُ عَلَى الرِّوَاءِ نَحْتُهُ

قَالَ: وَمَنْ اسْتَوَى قَاعِدًا عَلَى وَطَاءٍ فَهُوَ مُتَكَنٌّ، وَالْعَامَّةُ لَا تُعْرِفُ الْمُتَكَنَّى إِلَّا مِنْ مَالٍ عَلَى أَحَدٍ شَقِيهٍ «مَعَامُ السَّن» (٣٠١/٥).

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ إِذَا أَكَلْتَ لَا اقْعُدْ مُتَكَنًّا كَفَعْلٍ مِنْ يُرِيدُ الْاسْتِئْكَارَ مِنَ الْأَكْلِ، وَلَكِنْ أَكَلْ بِلُغَةٍ فَيَكُونُ قُعُودِي مُسْتَوْفَا، وَمَنْ حَمَلَ الْإِتْكَاءَ عَلَى الْمِيلِ عَلَى أَحَدِ الشَّقَيْنِ تَأَوَّلَ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الطَّبِّ بَأَنَ ذَلِكَ فِيهِ ضَرَرٌ فَإِنَّهُ لَا يَنْحَدِرُ فِي مَجَارِي الطَّعَامِ سَهْلًا، وَلَا يُسَبِّغُهُ هِنًا، وَرُبَّمَا تَأَذَّى بِهِ

١٠- آدَابُ الطَّعَامِ

٩٩٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ مَسْ اللَّهُ وَكُلْ بِحَبِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

نَقَّحَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٣٧٦)، مُسْلِمٌ (٧٠٢٢)]

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ التَّسْمِيَةِ لِلْأَمْرِ بِهَا.

وَقِيلَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ فِي الْأَكْلِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الشُّرْبُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْهَرَ بِالتَّسْمِيَةِ لِيَسْمَعَ غَيْرُهُ، وَيَنْهَهُ عَلَيْهَا فَإِنْ تَرَكَهَا لِأَيِّ سَبَبٍ نَسِيَانٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي أَوَّلِ الطَّعَامِ فَلْيَقُلْ فِي أَثْنَائِهِ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ لِحَدِيثِ أَبِي

فِيهِ إِجْزَاءُ الْوَلِيمَةِ بِغَيْرِ ذَبْحٍ شَاؤَ وَالْبِنَاءُ بِالْمَرْأَةِ فِي السُّفْرِ، وَلِيُشَارَ الْجَدِيدَةَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانُوا فِي السُّفْرِ

٨- إجابة أقرب الداعيين

٩٩٤- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٥٦) وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ

(وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا» زَادَ فِي التَّلْخِصِ فَإِنْ أَقْرَبَهُمَا إِلَيْكَ أَبَا أَقْرَبَهُمَا إِلَيْكَ جَوَارًا

«فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ) لَكِنْ رَجَالُ إِسْنَادِهِ مُوثِقُونَ، وَلَا يَدْرِي مَا وَجْهُ ضَعْفِ سَنَدِهِ فَإِنَّهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ هُنَّادِ بْنِ السَّرِيِّ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ الْأَوْدِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ وَثَقُهُمُ الْأَثَمَةُ إِلَّا أَبَا خَالِدٍ الدَّالَانِيَّ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَوَثَقَهُ أَبُو حَاتِمٍ.

وَقَالَ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: لَا يَجُوزُ الْإِخْتِجَاعُ بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: حَدِيثُهُ لَيْسَ.

وَقَالَ شَرِيكَ: كَانَ مُرْجَأًا.

وَالْحَدِيثُ عَلَى سِيَاقِ الْمَصْنَفِ ظَاهِرُهُ الرَّفَقُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَالْأَحَقُّ بِالْإِجَابَةِ الْأَسْبَقُ فَإِنْ اسْتَوَى قَدَّمَ الْجَارَ، وَالْجَارُ عَلَى مَرَاتِبٍ فَاحَقُّهُمْ أَقْرَبُهُمْ أَبَا فَإِنْ اسْتَوَى اقْرَأَ بَيْنَهُمْ.

داود (٣٧٦٧)، والترمذي (١٨٥٨)، وغيرهما قال الترمذي: حسن صحيح أنه ﷺ قال «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ».

وينبغي أن يُسمي كل واحد من الأكلين فإن سُمي واحد فقط فقد حصل بسميته السنة.

قال الشافعي: ويستدل له بأنه ﷺ أخبر أن الشيطان يستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه فإن ذكره واحد من الأكلين صدق عليه أنه ذكر اسم الله عليه.

وفي الحديث دليل على وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضاً، ويزيده تأكيداً أنه ﷺ أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله [مسلم (٢٠٢٠)]، وفعل الشيطان يحرم على الإنسان، ويزيده تأكيداً «أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَهُ ﷺ بِشِمَالِهِ فَقَالَ كُلْ يَمِينِكَ فَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ: لَا اسْتَطِيعْتَ مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ» فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢١).

ولا يدعوا ﷺ إلا على من ترك الواجب.

وأما كون الدعاء لتكبره فهو مُحْتَمَلٌ أيضاً، ولا يُنافي أن الدعاء عليه للأمرين معاً.

وفي قوله، «وَكُلْ مِمَّا بِيَدِكَ» دليل أنه يجب الأكل مما يليه، وأنه ينبغي حسن العشرة للجليس، وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جلسيه مما فيه سوء عشرة وتترك مروة فقد يتقذر جلسيه ذلك لا سيما في الثريد والأوراق وغورها إلا في مثل الفاكهة فإنه قد أخرج الترمذي (١٨٤٨)، وغيره من حديث عكرش بن دؤيب «قَالَ: أَتَيْنَا بِجَنَّةِ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالزُّدْرِ - وَهُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ فَرَأَاهُ جَمْعُ وَذَرَةٍ: قِطْعَةٍ مِنْ اللَّحْمِ لَا عَظْمَ فِيهَا - فَخَبَطْتُ بِيَدِي نَوَاحِيهَا، وَأَكَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَقَبَضَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى يَدِي الْيُمْنَى ثُمَّ قَالَ: يَا عَكَرَاشُ كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانُ التَّمْرِ فَجَعَلْتُ أَكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّبَقِ فَقَالَ: يَا عَكَرَاشُ كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ».

فهذا يدل على التفرقة بين الأطعمة والفواكه بل يدل على أنه إذا تعدد لون المأكول من طعام أو غيره فله أن يأكل من أي

جانب، وكذلك إذا لم يبق تحت يده الأكل شيء فله أن يتبع ذلك، ولو من سائر الجوانب.

فقد أخرج البخاري (٥٤٣٦)، ومسلم (٢٠٤١) من حديث أنس «أَنَّ خِيَّاطًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ قَالَ: فَذَهَبَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَّبَ خَبَزٌ شَعِيرَ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَلِيدٌ فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقِصْعَةِ - أَيْ جَوَانِبِهَا - فَلَمْ أَزَلْ أَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ» وفي الحديث قال أنس «فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَقْبِيهِ إِلَيْهِ، وَلَا أَطْعُمُهُ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَطَلُّبِهِ لَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقِصْعَةِ لِحُبِّهِ لَهُ».

هذا وما نهى عنه الأكل من وسط القصة كما يدل له:

١١- البركة في وسط الطعام

٩٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِقِصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ. فَقَالَ: كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكََةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا».

رواه الأربعة زاهر داود (٣٧٧٢)، الترمذي (١٨٠٥)، النسائي [السنن الكبرى] كما في «نغمة الأشراف» (٥٥٦٦)، ابن ماجه (٣٢٧٧)، وهذا لفظ النسائي، وشذذه صحيح.

دل على النهي عن الأكل من وسط القصة، وعلم أنه تنزل البركة في وسطها، وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام، والنهي يقتضي التحريم، وسواء كان الأكل وحده أو مع جماعة.

١٢- جواز استحباب طعام، وكره آخر

٩٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٠٩)، مسلم (٢٠٦٤)]

فيه إخبار بعدم عيبه ﷺ للطعام وذمه له فلا يقول هو مالح أو حامض أو نحو ذلك.

(ولأبي داود، ونحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (ويضع فيه، وصححه الترمذي) فيه دلالة على تحريم النفخ في الإناء.

وأخرج الترمذي (١٨٨٧) من حديث أبي سعيد: أن النبي ﷺ «نهى عن النفخ في الشراب فقال رجل: القذاة أراها في الإناء فقال: أهرقها قال: فأني لا أروى من نفس واحد قال: فأين القذح عن فيك ثم تنفس».

وفي الشرب ثلاث مرات من حديث ابن عباس (١٨٨٥) رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «لا تشربوا واحداً أي شرباً واحداً كشراب البعير، ولكن اشربوا متنى وثلاث وسموا إذا أنتم شربتم، واحمدوا إذا أنتم رفعتم» وإذ أن المرئين سنة أيضاً

نعم قد ورد النهي عن الشرب من فم السقاء فأخرج الشيخان [البخاري (٥٦٢٩)، ولم يخرج مسلم] من حديث ابن عباس «أن رسول الله ﷺ نهى عن الشرب من فم السقاء».

وأخرج [البخاري (٥٦٢٥)، مسلم (٢٠٢٣)] من حديث أبي سعيد قال «نهى رسول الله ﷺ عن اختناث الأسقية» وإذ في رواية [مسلم (٥٦١٦)] «واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه».

وقد عارضه حديث كشة قالت «دخل علي رسول الله ﷺ فشرب من فم قربة معلقة قائماً فقممت إلى فيها فقطعت» - أي أخذته - شيفاً تبركاً به، وتسنهني به.

أخرجه الترمذي (١٨٩٢).

وقال: حسن غريب صحيح.

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٢٣)، وجمع بينهما بأن النهي إنما هو في السقاء الكبير، والقربة هي الصغيرة أو أن النهي للتزويج لئلا يتخذ الناس عادة دون الندرة، وعلّة النهي أنها قد تكون فيه دابة فتخرج إلى في شارب فيتلعها مع الماء كما روي [ابن ماجه (٣٤١٩)] أنه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه جثة.

وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً فأخرج مسلم (٢٠٢٤) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا يشربن أحدكم قائماً فمن نسي فليستغني أي يتقيأ».

وحاصله أنه دل على عدم عنايته ﷺ بالأكل بل ما اشتهاه أكله، وما لم يشتهه تركه، وليس في تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام.

١٣- النهي عن الأكل بالشمال

٩٩٩- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ».

رواه مسلم (٢٠١٩)

تقدم أنه من ادلة تحريم الأكل بالشمال، وإن ذهب الجماهير إلى كراهية لا غير.

وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً، وهو دليل على أن الشيطان يأكل أكلاً حقيقياً

١٤- النهي عن التنفس في الإناء

١٠٠٠- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ».

متفق عليه [البخاري (٥٦٣٠)، مسلم (٢٢٦٧)].

وقد أخرج الشيخان [البخاري (٥٦٣٠)، مسلم (٢٠٢٨)] من حديث أنس «أنه ﷺ كان يتنفس في الشراب ثلاثاً أي في إناء الشراب لا أنه في إناء الشراب».

ورود تعليل ذلك في رواية مسلم (٢٠٢٨) أنه «أروى» أي أقمع للعطش، «وابراً» أي أكثر برأ لما فيه من الهضم، ومن سلامته من التأثير في برد المعدة، «وامراً» أي أكثر مرادة لما فيه من السهولة، وقيل: العلة خشية تقذيره على غيره لأنه قد يخرج شيء من الفم فيتصل بالماء فيقذره على غيره

١٠٠١- وَلَإِبْنِ دَاوُدَ (٣٧٢٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا نَحْوَهُ. وَزَادَ وَيَنْفُخُ فِيهِ.

وصححه الترمذي (١٨٨٨)

وفي رواية (م) (٢٠٢٤) (١١٢) عن أنس «زجر عن الشرب قائماً» قَالَ قَتَادَةُ: قُلْنَا: فَلَا كُلَّ قَالَ: أَشَدُّ، وَأَحَبُّ.

ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم (٢٠٢٧) (١١٧) من حديث ابن عباس قال «سَقَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ، وَهُوَ قَائِمٌ».

وفي لفظ (م) (٢٠٢٧) (١١٨) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ، وَهُوَ قَائِمٌ».

وفي صحيح البخاري (٥٦١٦) «أَنَّ عَلِيًّا ﷺ شَرِبَ قَائِمًا. وَقَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي».

وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه فعله ﷺ بياناً لجواز ذلك فهو واجب في حقه ﷺ لبيان التشريع.

وقد وقع منه ﷺ مثل هذا في صور كثيرة وأما التقيؤ لمن شرب قائماً فإنه يستحب للحديث الصحيح (م) (٢٠٢٤) الوارد بذلك.

وظاهر حديث التقيؤ أنه يستحب مطلقاً لعامة الناس ونحوهما.

وقال القاضي عياض: إنه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقيأ.

نعم، ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلساء، وأراد أن يعمم الجلسة أن يبدأ بمن عن يمينه كما أخرج الشيخان [البخاري (٥٦١٩)، مسلم (٢٠٢٩)] حديث أنس «أَنَّهُ أُعْطِيَ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٌّ فَقَالَ عُمَرُ: أُعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَعْطَى الْأَغْرَابِيَّ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ: الْإِيْمَنُ فَلَا يَمَنُ».

وأخرج [البخاري (٥٦٢٠)، مسلم (٢٠٣٠)] من حديث سهل بن سعد قال «أَبَى النَّبِيُّ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ الْقَوْمِ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَالْأَشْيَاحُ عَنْ يَسَارِهِ فَقَالَ: يَا غُلَامُ أَتَأْذُنُ أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاحُ فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَوْثَرِ بِفَضْلِ مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

ومن مكروهات الشرب أن تشرب من ثلمة القدح لما

أخرجه أبو داود (٣٧٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ ثَلَمَةِ الْقَدَحِ».

٦ - باب القسم بين الزوجات

١ - يعدل فيما يملك

١٠٠٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِنِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».

رواه الأربعة (أبو داود (٢١٣٤)، الترمذي (١١٤٠)، النسائي (٦٣/٧)، ابن ماجه (١٩٧١)).

وصححه ابن حبان (٤٢٠٥) والحاكم (١٨٧/٢)، ولكن رجح الترمذي إسناده.

عن عائشة رضي الله عنها قالت «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ، وَيَعْدِلُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي» يفتح القاف («فِيمَا أَمْلِكُ») وَهُوَ المِيتُ مع كُلِّ واحدةٍ في نَوْبِهَا

(«فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا أَمْلِكُ») قَالَ الترمذي: يعني به الحب والمودة.

(رواه الأربعة، وصححه ابن حبان، والحاكم لكن رجح الترمذي إسناده)

قال أبو روعة: لا أعلم أحداً تسابع حماد بن سلمة على وصيه

لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أثوب السخثاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة قال الترمذي: المرسل أصح

قلت: بعد تصحيح ابن حبان للوصل فقد تعاضد الموصول والمرسل

دل الحديث على أنه ﷺ كان يقسم بين نسائه، وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان واجباً عليه أم لا؟

قيل: وَكَانَ الْقِسْمُ عَلَيْهِ ﷺ غَيْرَ وَاجِبٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾ [الاحزاب: ٥١]

قَالَ بَعْضُ الْمَفْسُورِينَ: إِنَّهُ إِبَاحٌ لِلَّهِ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ التَّسْوِيَةَ
وَالْقِسْمَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ حَتَّى إِنَّهُ لَيُؤَخِّرُ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ عَنْ نَوَيْتِهَا،
وَيُطَأُّ مَنْ يَشَاءُ فِي غَيْرِ نَوَيْتِهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ بِنَاءً
عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «مِنْهُنَّ» لِلزَّوْجَاتِ

وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِسْمُ عَلَيْهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يَقْسِمُ
بَيْنَهُنَّ مِنْ حُسْنِ عَشْرَتِهِ وَكَمَالِ حُسْنِ خُلُقِهِ، وَتَأْلِيفِ قُلُوبِ
نَسَائِهِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُبَّ وَمِيلَ الْقَلْبِ أَمْرٌ غَيْرُ مَقْدُورٍ
لِلْعَبْدِ بَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ، وَيَدُلُّ لَهُ «وَلَكِنْ
اللَّهُ أَلْفَ بَيْنَهُمْ» [الأنفال: ٦٣] بَعْدَ قَوْلِهِ «لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي
الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ» وَبِهِ فُسِّرَ «وَأَعْلَمُوا أَنَّ
اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ» [الأنفال: ٢٤].

٢- تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين

١٠٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةٌ مَائِلٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢/٢٩٥) (٣٤٧/٢)، وَالْأَزْهَقِيُّ (أَبُو دَاوُدَ) (٢١٣٣)، التَّوْمَدِيُّ
(١١٤١)، النَّسَائِيُّ (٦٣/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (١٩٦٩)، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ
الزَّوْجَاتِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمِيلُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ» [النساء: ١٢٩].
وَالْمَرَادُ: الْمِيلُ فِي الْقِسْمِ وَالْإِنْفَاقِ لَا فِي الْحُبِّ لِأَنَّ عُرْفَ مَنْ
أَنَهَا ثَمًا لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ.

وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ «كُلَّ الْمَيْلِ» جَوَازُ الْمَيْلِ الْبَسِيرِ، وَلَكِنْ
إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ يَنْفِي ذَلِكَ.

وَيَحْتَمِلُ تَقْيِيدَ الْحَدِيثِ بِمَفْهُومِ الْآيَةِ.

٣- الإقامة عند البكر والثيب

١٠٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مِنْ السُّنَّةِ إِذَا
تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ
قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البخاري] (٥٢١٤)، مسلم (١٤٦١)، وَالْفَلَّاحُ [البخاري]

يُرِيدُ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَلِذَا قَالَ أَبُو
قَلَابَةَ رَوَاةٌ عَنْ أَنَسٍ: «لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أُنْثَى رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ
ﷺ يُرِيدُ فَتَكُونُ رَوَايَتُهُ بِالْمَعْنَى إِذْ مَعْنَى مِنَ السُّنَّةِ هُوَ الرَّفْعُ إِلَّا
أَنَّهُ رَأَى الْحَافِظَةَ عَلَى قَوْلِ أَنَسٍ أُولَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَوْنَهُ مَرْفُوعًا
إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ اجْتِهَادِي مُخْتَمَلٌ، وَالرَّفْعُ نَصٌّ، وَلَيْسَ لِلرَّوَايَةِ
أَنْ يَنْقَلَّ مَا هُوَ مُخْتَمَلٌ إِلَى مَا هُوَ نَصٌّ غَيْرُ مُخْتَمَلٍ كَذَا قَالَ
ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ [إحكام الأحكام: ٤١/٤].

وَبِالْجَمْلَةِ إِنَّهُمْ لَا يَعْنُونَ بِالسُّنَّةِ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ قَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ يَعْنُونَ - يُرِيدُ الصَّحَابَةَ - بِذَلِكَ إِلَّا
سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ أَخْرَجَهُ اثْنَتَا مِائَةَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا مِنْ
طَرَفِ مُخْتَلَفٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى إِثَارِ الْجَدِيدَةِ لِمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ
لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الزَّافَرِ سِوَاهُ أَكَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ أَمْ لَا [الاستدكار:
١٦/١٤١]، وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ [شرح صحيح مسلم: ٤٥/١٠]

لَكِنْ الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ فِيمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْبَكْرِ وَالثَّيِّبِ بِمَا ذَكَرَ الْجُمْهُورُ
فَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ حَقٌّ لِلزَّوْجَةِ الْجَدِيدَةِ.

وَفِي الْكُلِّ خِلَافٌ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ يَقَاطِمُ الْأَحَادِيثَ.

وَالْمَرَادُ بِالْإِثَارِ فِي الْبَقَاءِ عِنْدَهَا مَا كَانَ مُتَعَارَفًا حَالَ
الْخِطَابِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِثَارَ يَكُونُ بِالْمَيْتَةِ، وَالْقِيلُولَةُ لَا اسْتِغْرَاقُ
سَاعَاتِ اللَّيْلِ، وَالتَّهَارُ عِنْدَهَا كَمَا قَالَه جَمَاعَةٌ حَتَّى قَالَ ابْنُ دَقِيقِ
الْعِيدِ: إِنَّهُ أَفْرَطَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ حَتَّى جَعَلَ مُقَامَتَهُ عِنْدَهَا عُذْرًا فِي
إِسْقَاطِ الْجُمُعَةِ، وَتَجَبُّ الْمِرَالَةِ فِي السَّبْعِ، وَالثَّلَاثُ فَلَوْ فُرِّقَ

وجب الاستئناف، ولا فرق بين الحرية والأمة فلو تزوج أخرى في مئة السبع أو الثلاث فالظاهر أنه يُسَمُّ ذلك لأنه قد صار مُسْتَحَقًّا لَهَا.

٤- ثلاثة أيام أو سبعة للزوجة الجديدة

١٠٠٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

رواه مسلم (١٤٦٠)

(عن) «أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. وَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ» يريد نفسه

(«هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ») إني أتمنت عندك سبعة (وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي) رواه مسلم.

وزاد في رواية (١٤٦٠)(٤٢) «إِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ شَمِ دَرْتُمْ» قالت: ثلث.

وفي رواية (١٤٦٠)(١٠٠): «دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِيَدِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ زِدْتُ لَكَ، وَحَاسَبْتُكَ لِلْبِكْرِ سَبْعَ، وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَ».

دل ما تقدم على استحقاق البكر والنسب لما ذكر من العدد.

ودلت الأحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من الإيثار، وجب عليه القضاء لذلك.

وأما إذا كان بغير رضاها فحقها ثابت، وهو مفهوم قوله ﷺ «إِنْ شِئْتَ».

ومعنى قوله «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ» أنه لا يلحقك مناهوان، ولا نُضِيعُ ثَمًّا تَسْتَحِقُّهُ شَيْئًا بَلْ تَاخِذِيهِ كَامِلًا ثُمَّ أَعْلَمَهَا أَنَّ إِلَيْهَا الْإِخْتِيَارَ بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ، وَبَيْنَ سَبْعٍ، وَيَقْضِي نِسَاءَهُ.

وَلِيهِ حُسْنُ مُلَاطَفَةِ الْأَهْلِ، وَإِيَانَةٌ مَا يَجِبُ لَهُمْ، وَمَا لَا يَجِبُ، وَالتَّخْيِيرُ لَهُمْ فِيمَا هُوَ لَهُمْ.

٥- جواز أن تهب المرأة يومها لضرتها

١٠٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ.

متفق عليه البخاري (٥٢١٢)، مسلم (١٤٦٣).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ» بفتح الزاي والميم وعين مُهَمَّلَةٌ، وَكَانَ ﷺ تَزَوَّجَ سَوْدَةَ بِمَكَّةَ بَعْدَ مَوْتِ خَدِيجَةٍ، وَتَوَقَّيْتُ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ

(«وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ» متفق عليه) زاد البخاري «وَلِيلَتَهَا».

وزاد أيضاً في آخره «تَبَتَّغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وأخرجه أبو داود (٢١٣٥)، وذكر فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم «أَنَّ سَوْدَةَ حِينَ أَسْنَتْ، وَخَافَتْ أَنَّ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ فَقَبِلَ مِنْهَا» فيها وأشباهها نزلت «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا» الآية [النساء: ١٢٨].

وأخرج ابن سعد في «طبقاته» (٣٦/٨) رجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلاً «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَهَا يَغْنِي سَوْدَةَ فَقَعَدَتْ عَلَى طَرِيقِهِ، وَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَالِي فِي الرُّجَالِ حَاجَةٌ، وَلَكِنْ أَحِبُّ أَنْ أَتَعَثَ مَعَ نِسَائِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَشْذُكَ بِالَّذِي أَتَزَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَابَ هَلْ طَلَّقْتَنِي بِوَجْدَةٍ وَخَدَنَتَا عَلَيَّ؟ قَالَ: لَا قَالَتْ: فَأَشْذُكَ اللَّهُ لَمَّا رَاجَعْتَنِي فَرَاغَتْهَا قَالَتْ: فَإِنِّي جَعَلْتُ يَوْمِي لِعَائِشَةَ حَبِيبَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها، ويعتبر رضا الزوج لأن له حقاً في الزوجة فليس لها أن تسقط حقه إلا برضا.

واختلف الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج

فَقَالَ الْأَكْثَرُ: تَصَحُّ، وَيُخْصُ بِهَا الزَّوْجُ مَنْ أَرَادَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ

وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَلْ تَصِيرُ كَالْمَعْدُومَةِ

وَقِيلَ: إِنْ قَالَتْ لَهُ: خُصْ بِهَا مِنْ شَيْءٍ جَازٍ إِلَّا إِذَا أَطْلَقَتْ لَهُ

قَالُوا: وَيَصِحُّ الرُّجُوعُ لِلْمَرْأَةِ فِيمَا وَهَبَتْ مِنْ نَوَيْتِهَا لِأَنَّ الْحَقَّ يَتَجَدَّدُ

٦- جَوَارِ الطَّوَافِ عَلَى النِّسَاءِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ

١٠٠٧- وَعَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمِ مِنْ مَكْنِيهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا هُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ، حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتَ عِنْدَهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٧/٦) وَابُو دَاوُدَ (٢١٣٥)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٨٦/٢).

(وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَتْ: «قَالَتْ عَائِشَةُ يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمِ فِي مَكْنِيهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلَّ يَوْمٌ إِلَّا هُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ».) وَفِي رِوَايَةٍ (٢١٣٥) «بِغَيْرِ وَقَاعٍ» فَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا («حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتَ عِنْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الدُّخُولُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَوْمِهَا مِنْ نِسَائِهِ، وَالتَّائِبِسَ لَهَا وَاللَّمْسَ وَالتَّقْبِيلَ.

وَفِيهِ بَيَانٌ حَسَنٌ خَلَقَهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ خَيْرَ النَّاسِ لِأَهْلِهِ.

وَفِي هَذَا رَدٌّ لِمَا قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَابِقًا أَنَّهُ كَانَ لَهُ ﷺ سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِسْمُ فِيهَا، وَهِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَجِدْ لِمَا قَالَهُ دَلِيلًا.

وَقَدْ عَيَّنَ السَّاعَةَ الَّتِي كَانَ يَدُورُ فِيهَا الْحَدِيثُ:

١٠٠٨- وَلِمُسْلِمٍ (١٤٧٤). وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢١٦)

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ» الْحَدِيثُ.

(وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ» أَيْ دَنَسَ لِسَ وَتَقْبِيلَ مِنْ دُونِ وَقَاعٍ كَمَا عُرِفَ).

٧- الِاسْتِثْنَانُ فِي أَنْ يُمَرَّضَ عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ

١٠٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: أَيْنَ أَنَا غَدًا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ».

نَقَلَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٢١٧)، مُسْلِمٌ (٢٤٤٣)]

وَفِي رِوَايَةٍ «وَكَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ مِنْ مَرَضِهِ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ».

أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْمَغَازِي (٤١٨) بِلَفْظٍ: «أَوَّلُ مَا اشْتَكَى ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ».

وَقَوْلُهُ «فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ»، وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢١٩/٦) عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ ﷺ قَالَ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدُورَ بِبُيُوتِكُنَّ فَإِنْ شِئْتُمْ أَذِنْتُ لِي فَأَذِنَ لَهُ».

وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ [إِي «طَبَقَاتِهِ» (٢٣١/٢)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ «أَنَّ فَاطِمَةَ هِيَ الَّتِي خَاطَبَتْ أَهْمَاتَ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَالَتْ إِنَّهُ يَشْكُو عَلَيْهِ الْإِخْلَافَ، وَثُمَّ كُنْ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ ﷺ، وَاسْتَأْذَنَتْ لَهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» فَيَجْتَمِعُ الْحَدِيثَانِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُ دَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَمَاتَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الَّذِي يَلِيهِ».

جوابه: أن السفر أسقط هذا الواجب بدليل أن له أن يسافر، ولا يخرج منهن أحداً فإنه لا يجب عليه بعد عودوه قضاء أيام سفره لهن اتفاقاً، والإقراغ لا يدل الحديث على وجوبه لما عرفت أنه فعل.

وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء، ونحوهم والمشهور عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة

قال القاضي عياض: هو مشهور عن مالك، وأصحابه لأنه من باب الخطر والقمار، وحكي عن الحنفية إجازتها هـ.

واختج من منع القرعة بأن بعض النساء قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة للتي لا نفع فيها في السفر لأضر بحال الزوج، وكذا قد يقوم بعض النساء برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت القرعة عليها بالسفر لأضر بحال الزوج من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر.

وقال القرطبي تختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لثلاث أخص واحدة فيكون ترجيحاً بلا مرجح

قيل: هذا تخصيص لعدم الحديث بالمعنى الذي شرع لأجله الحكم، والجري على ظاهره كما ذهب إليه الشافعي أقوم.

٩- النهي عن ضرب المرأة بشدة

١٠١١- وعن عبد الله بن رَمْعَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد».

رواه البخاري (٥٢٠٤)

(وعن عبد الله بن رَمْعَةَ رضي الله عنه) هو ابن الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى صحابي مشهور، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وعادته في أهل المدينة

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد») بالنصب على المصدرية

(رواه البخاري) وتماؤه فيه «ثم يجامعها».

والحديث دليل على أن المرأة إذا أدت كان مسقطاً لحقها من النوبة، وأنه لا تكفي القرعة إذا مرض كما تكفي إذا سافر كما دلّ له قوله:

٨- القرعة بين النساء في السفر

١٠١٠- وعنّها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أفرغ بين نسائه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه».

متفق عليه (البخاري (٢٥٩٣)، مسلم (٢٧٧٠)).

(وعنها) أي عائشة (قالت) وكان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أفرغ بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه. متفق عليه.

وأخرج ابن سعد.

وزاد فيه عنها فكان «إذا خرج سهم غيري عرف فيه الكراهة».

دلّ الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفراً، وأراد إخراج إحداهن معه، وهذا فعل لا يدل على الوجوب.

وذهب الشافعي إلى وجوبه.

وذهب الهاديون إلى أن له السفر بمن شاء وأنه لا تلزمه القرعة

قالوا: لأنه لا يجب عليه القسم في السفر، وفعله ﷺ إنما كان من مكارم أخلاقه، ولطف شمالك، وحسن معاملته فإن سافر بزوجة فلا يجب القضاء لغير من سافر بها.

وقال أبو حنيفة: يجب القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها.

وقال الشافعي: إن كان بقرعة لم يجب القضاء، وإن كان بغيرها وجب عليه القضاء، ولا دليل على الوجوب مطلقاً، ولا مفصلاً.

والاستبدال بأن القسم واجب، وأنه لا يسقط الواجب بالسفر

وفي رواية (٤٩٤٢)، «ولعلهُ أن يُضَاجَعَهَا».

وفي الحديث دليلٌ على جوازِ ضربِ المرأةِ ضرباً خفيفاً لقوله «جلد العبد»، ولقوله في رواية أبي داود (١٤٢)، «ولا تُضْرَبُ ظَعِيتُكَ ضَرْبَكَ أَمَتِكَ».

وفي لفظٍ للنسائي [«عشرة النساء» (٢٨٤)] «كَمَا تُضْرَبُ الْعَبْدُ أَوْ الْأَمَةُ».

وفي روايةٍ للبخاري (٦٠٤٢) «ضَرْبُ الْفَخْلِ أَوْ الْعَبْدِ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِ الضَّرْبِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلِغُ ضَرْبُ الْحَيَوَانَاتِ وَالْمَمَالِكِ».

وقد قال تعالى ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]

ودلٌ على جوازِ ضربِ غيرِ الزَّوْجَاتِ فيما ذُكِرَ ضرباً شديداً.

وقوله «ثُمَّ يُجَامَعُهَا» دلٌّ على أن علةَ النهي أن ذلك لا يَسْتَحْسِنُهُ الْعُقْلَاءُ فِي مَجْرَى الْعَادَاتِ لِأَنَّ الْجَمَاعَ وَالْمُضَاجَعَةَ إِنَّمَا تَلِيقُ مَعَ مِيلِ النَّفْسِ وَالرَّغْبَةِ فِي الْعَشْرَةِ، وَالْمَجْلُودُ غَالِباً يَنْفَرُ عَمَّنْ جِلْدُهُ بِخِلَافِ التَّأْدِيبِ الْمُسْتَحْسَنِ فَإِنَّهُ لَا يُنْفَرُ الطَّبَاعُ.

ولا ريب أن عدمَ الضَّرْبِ وَالْإِعْتِفَارِ وَالسَّمَاحَةِ أَشْرَفُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ أَخْلَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وقد أخرج النسائي [«عشرة النساء» (٢٨١)] من حديث عائشة «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً لَهُ، وَلَا خَادِمًا قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ قَطُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ تَتَهَكُّ مَخَارِمَ اللَّهِ فَيَتَّقِمُ لِلَّهِ».

(مَا أَعْيِبُ) رَوَى بِإِسْنَادٍ الْقَوِيَّةِ مَضْمُونَةً وَمَكْسُورَةً مِنْ الْعَتَبِ، وَإِلِئِذَا تَخَيَّرَ سَاكِنَةً مِنَ الْعَتَبِ، وَهُوَ أَوقَفُ بِالْمُرَادِ (عَلَيْهِ فِي خُلْعِي) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَضَمِّ اللَّامِ، وَتَجَوُّزُ سَكُونِهَا

٢٧- كتاب الطلاق

١- بَابُ الْخُلْعِ

بِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ وَسَكُونِ اللَّامِ: هُوَ فِرَاقُ الزَّوْجَةِ عَلَى مَالٍ، مَأْخُودٌ مِنْ: خُلِعَ الثَّوبُ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لِبَاسُ الرِّجَالِ بِمَجَازٍ، وَضَمُّ الْمَصْدَرِ تَفَرُّقٌ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

(وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ فَقَالَتْ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلِ الْحَقِيقَةَ، وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ لَهُ «وَأَمْرَةً بِطَلَّاقِهَا»، وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ أَيْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (وَحَسَنُهُ أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا خِيَصَةً)

١- جَوَازُ الْعِوَضِ فِي الْخُلْعِ أَوْ رَدِّ الصَّدَاقِ

١٠١٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْيِبُ عَلَيْهِ فِي خُلْعِي وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَقِيقَتَهُ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْبَلِ الْحَقِيقَةَ وَطَلَّقْهَا تَطْلِيقَةً».

قَوْلُهَا (أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ) أَيْ أَكْرَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ عِنْدَهُ أَنْ أَقْعَ فِيمَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ.

وَالْمُرَادُ مَا يُضَادُّ الْإِسْلَامَ مِنَ الشُّرُوكِ وَبَغْضِ الزَّوْجِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ أَطْلَقَتْ عَلَى مَا يُبَايِنُ خُلُقَ الْإِسْلَامِ الْكُفْرَ مُبَالِغَةً.

وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ.

وقوله (حَقِيقَتَهُ) أَيْ بُسْتَانَتَهُ فِي الرِّوَايَةِ: أَنَّهُ كَانَ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَقِيقَةِ نَخْلٍ.

الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته، وأنه يحل أخذ العوض من المرأة.

واختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشئة أم لا

فذهب إلى الأول الهادي، والظاهرية، واختاره ابن المنذر مستندين بقصته ثابت هذيو فإن طلب الطلاق نشور، ويقولو تعالى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقوله ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وذهب أبو حنيفة والشافعي والمؤيد، وأكثر أهل العلم إلى الثاني، وقالوا: يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين، وإن كانت الحال مستقيمة بينهما، ويحل العوض لقوله تعالى ﴿فَإِنْ طَلَّقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٢٤]، ولم تفرق، ولحديث «إِلَّا بِطَبِيعَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» [أحمد: ٥/٧٢٧].

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٧٣).

وَلِي رِوَايَةٌ لَهُ (٥٢٧٤): «وَأَمْرَةً بِطَلَّاقِهَا».

وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٢٢٩) وَالتِّرْمِذِيِّ (١١٨٥) وَحَسَنُهُ أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا خِيَصَةً.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ) سَمَّاهَا الْبُخَارِيُّ جَمِيلَةً ذَكَرَهُ عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا (٥٢٧٧).

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣١٤/٧) مُرْسَلًا أَنَّ اسْمَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْنِ سَلُولٍ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ هُوَ خَزَرَجِي أَنْصَارِي شَهِدَ أَحَدًا، وَمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ مِنْ أَغْيَانِ الصَّخَابَةِ كَانَ خَطِيئًا لِلْأَنْصَارِ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ)

وَقَالُوا: إِنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثٍ ثَابِتٍ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْاِشْتِرَاطِ، وَالْآيَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ الْخَوْفَ فِيهَا، وَهُوَ الظَّنُّ، وَالْحِسَابُ يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَالُ مُسْتَقِيمًا بَيْنَهُمَا، وَهُمَا مُقِيمَانِ لِحُدُودِ اللَّهِ فِي الْحَالِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ أَنْ يَعْلَمَا الْأَيْقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُ الْعِلْمُ إِلَّا لِتَحَقُّقِهِ فِي الْحَالِ كَذَا قِيلَ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ الْعِلْمُ لَا يُبَاقِي أَنْ يَكُونَ النُّشُورُ مُسْتَقْبَلًا.

وَالْمُرَادُ إِنِّي أَعْلَمُ فِي الْحَالِ أَنِّي لَا أَحْتَمِلُ مَعَهُ إِقَامَةَ حُدُودِ اللَّهِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ، وَحَيْثُ فَلَا دَلِيلٌ عَلَى اِشْتِرَاطِ النُّشُورِ فِي الْآيَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ الزَّوْجَ مِنْهَا مَا أَعْطَاهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ.

وَاخْتَلَفَ هَلْ تَحْجُزُ الزِّيَادَةُ أَمْ لَا

فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهَا تَحْمِلُ الزِّيَادَةَ إِذَا كَانَ النُّشُورُ مِنَ الْمَرَاةِ

قَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ الْقَدِيحَةَ تَحْجُزُ بِالصَّدَاقِ، وَيَأْكُثَرُ مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَحْجُزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْخَلْعِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَزَلْ أَحَدًا مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ مِنْ ذَلِكَ لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

وَأَمَّا الرُّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا أَنَّهُ قَالَ ﷺ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» فَلَمْ يَثْبُتْ رَفْعُهَا.

وَذَهَبَ عَطَاءٌ وَطَاوَسٌ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ، وَالنَّهَادِيَّةُ، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَحْجُزُ الزِّيَادَةَ لِحَدِيثِ الْبَابِ، وَلَمَّا وَرَدَ مِنْ رِوَايَةِ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهَا فِي آخِرِ حَدِيثِ الْبَابِ النَّبَهِيُّ (٣١٤/٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٥٦)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلًا.

وَمِثْلُهُ عِنْدَ الدَّارَقُطِيِّ (٢٥٥/٣) أَنَّهَا قَالَتْ «لَمَّا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ

الزِّيَادَةُ فَلَا» الْحَدِيثُ، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ. وَاجَابَ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الزِّيَادَةِ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى الزِّيَادَةِ نَفْيًا، وَلَا إِبْتِنَاءً، وَحَدِيثُ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ رَفْعُهَا، وَأَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَإِنْ ثَبُتَ رَفْعُهَا فَلَعَلَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَشُورَةِ عَلَيْهَا، وَالرَّأْيُ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزِمُهَا إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِخْبَارِ عَنْ تَحْرِيكِهَا عَلَى الزَّوْجِ.

وَأَمَّا أَمْرُهُ ﷺ بِتَطْلِيْقِهِ لَهَا فَإِنَّهُ أَمْرٌ إِرْشَادٌ لَا إِجْبَابٌ كَلَامًا قِيلَ، وَالظَّاهِرُ بِقَاوُذِهِ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِجْبَابِ، وَبَدَلَهُ لَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فَإِنْ الْمُرَادُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، وَهَذَا قَدْ تَعَدَّرَ الْإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ لَطَلِبُهَا لِلْفِرَاقِ فَيَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ التَّسْرِيعُ بِإِحْسَانٍ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقَعُ الْخَلْعُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، وَأَنْ الْمَوَاطَاةَ عَلَى رَدِّ الْمَهْرِ لِأَجْلِ الطَّلَاقِ يَصِيرُ بِهَا الطَّلَاقُ خُلْعًا.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْخَلْعِ فَلَتَقَبَّحَتْ الْفَهَادِيَّةُ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّهُ لَفْظٌ لَا يَمْلِكُ إِلَّا الزَّوْجُ فَكَانَ طَلَاقًا، وَلَوْ كَانَ فَسْخًا لَمْ جَازَ عَلَى غَيْرِ الصَّدَاقِ كَالْإِقَالَةِ، وَهُوَ يَحْجُزُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِمَا قُلْنَا أَوْ كَثُرَ فَدَلَّ أَنَّهُ طَلَاقٌ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ فَسْخٌ، وَهُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَبَدَلَهُ لَقَوْلُهُ ﷺ أَمْرًا أَنْ تَتَّخِذَ بِحِضَّةٍ قَالِ الْخَطَّابِيُّ فِي هَذَا أَقْوَى دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ الْخَلْعَ فَسْخٌ، وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ إِذْ لَوْ كَانَ طَلَاقًا لَمْ يَكْتَفِ بِحِضَّةٍ لِلْعَدَّةِ.

وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُ بِأَنَّهُ فَسْخٌ بِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ الطَّلَاقِ فَقَالَ «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» [البقرة: ٢٢٩] ثُمَّ ذَكَرَ الْاِفْتِدَاءَ ثُمَّ قَالَ «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» [البقرة: ٢٣٠] فَلَوْ كَانَ الْاِفْتِدَاءُ طَلَاقًا لَكَانَ الطَّلَاقُ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّابِعُ.

وَهَذَا اِلسْتِدْلَالُ مَرْوِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَصْنُوعِ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ (٤٨٥/٦) فَإِنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلْقَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَعَهَا قَالَ نَعَمْ يَنْكِحُهَا فَإِنَّ الْخَلْعَ لَيْسَ بِطَلَاقٍ، ذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ وَآخِرَهَا، وَالْخَلْعُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ فَلَيْسَ الْخَلْعُ بِشَيْءٍ ثُمَّ قَالَ «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ [البقرة: ٢٢٩]

عَامِرِ بْنِ الْحَارِثِ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَفَرَتْ مِنْهُ فَشَكَاَ إِلَى أَبِيهَا
فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكَ فِرَاقَ أَهْلِكَ وَمَالِكَ.
وَقَدْ خَلَعْتُهَا مِنْكَ بِمَا أُعْطِيَتْهَا.

زَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذَا كَانَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْعَرَبِ.

٢٢٩] ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَخَيَّرَ
زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وَقَدْ قَرَّرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ فِي «مَنْحَةِ
الْغَفَّارِ حَاشِيَةِ ضَرْوِ النَّهَارِ»، وَوَضَحْنَا هُنَاكَ الْأَدْلَةَ، وَبَسَطْنَاهَا
ثُمَّ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ طَلَاقٌ يَقُولُ: إِنَّهُ طَلَاقٌ بَاطِنٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
لِلزَّوْجِ الرُّجْعَةُ لَمْ يَكُنْ لِلْإِفْدَاءِ بِهَا فَائِدَةٌ، وَلِلْفَقْهَاءِ أَجْمَاعٍ
طَوِيلَةٌ، وَفِرْعَوْنٌ كَثِيرَةٌ فِي الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْخُلْعِ،
وَمَقْصُودُنَا شَرْحُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ زِدْنَا عَلَى
ذَلِكَ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ.

٣- جَوَازُ الْخُلْعِ لِقِيحِ الْوَجْهِ

١٠١٣- وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ مَرْوِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٠٥٧) «أَنَّ
ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا، وَأَنَّ امْرَأَتَهُ قَالَتْ: لَوْلَا
مَخَافَةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَّقْتُ فِي وَجْهِهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتٍ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا يَجْتَمِعُ رَأْسِي وَرَأْسُ ثَابِتٍ أَبَدًا
إِنِّي رَفَعْتُ جَانِبَ الْخِيَاءِ فَرَأَيْتُهُ أَقْبَلَ فِي عِدَّةٍ فَيَاذًا هُوَ أَشَدُّهُمْ
سَوَادًا وَأَقْصَرَهُمْ قَامَةً، وَأَقْبَحَهُمْ وَجْهًا» الْحَدِيثُ [عصره الطبري
(٤٦١/٢)]

فَصَرَّحَ الْحَدِيثُ بِسَبَبِ طَلِبِهَا الْخُلْعَ وَابَانَ.

٣- أَوَّلُ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ

١٠١٤- وَلَاخْمَدَ (٣/٤) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي
حَنَمَةَ: وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَاخْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ) بِفَتْحِ
الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَثَلُهُ سَاكِئَةٌ

(وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ) أَنَّهُ أَوَّلُ خُلْعٍ وَقَعَ فِي

عَصْرِهِ ﷺ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ عَامَرَ بْنَ الظَّرْبِ بِفَتْحِ
الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ثُمَّ مُوَحَّدَةً زَوْجَ ابْنَتِهِ مِنْ ابْنِ أَخِيهِ

٢- باب أحكام الطلاق

هو لغة: حلُّ الوثاق مُشْتَقٌّ مِنَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ الْإِرْسَالُ، وَالتَّرْكَ، وَفَلَانَ طَلَّقَ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرِ أَيُّ كَثِيرِ الْبَذْلِ وَالْإِرْسَالِ لِهَمَّا بِذَلِكَ.

وفي الشرع: حلُّ عَقْدَةِ التَّزْوِيجِ

قال إمام الحرمين: هُوَ لَفْظٌ جَاهِلِيٌّ وَرَدَّ الْإِسْلَامُ بِتَقْرِيرِهِ.

١- أبغض الحلال الطلاق

١٠١٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ».

رواه أبو داود (٢١٨٧)، وابن ماجه (٢٠١٨) وصححه الحاكم (١٩٦/٢)، ورجح أبو حاتم إسناده [العلل: ٤٣١/١]

وكذا الدارقطني [كما في «الطحيس» (٣٢٣/٢)]، والبيهقي (٣٢٢/٧) رجحا الإرسال.

الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مبغوضة إلى الله تعالى، وأن أبغضها الطلاق فيكون مجازاً عن كونه لا ثواب فيه، ولا قرينة في فعله، ومثل بعض العلماء المبغوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد لغير عذر.

وفي الحديث دليل على أنه يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة.

وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام الخمسة:

فالحرām: الطلاق البدعي

والمكروه: الواقع لغير سبب مع استقامة الحال، وهذا هو القسم المبغوض مع حله.

٢- طلاق المرأة وهي حائض

١٠١٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ

حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٣٣٢)، مسلم (١٤٧١)).

وفي رواية لمسلم (١٤٧١) (٥): «مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

وفي رواية أخرى للبخاري (٥٢٥٣) «وَحَبِطَ تَطْلِقُ».

وفي رواية لمسلم (١٤٧١) (١):

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَنَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَرَا جَعَلَهَا ثُمَّ أَمْسَكَ حَتَّى تَحِيضَ حَبِطَ أُخْرَى، ثُمَّ أَهْلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ أَطْلَقَهَا قَبْلَ أَنْ أَمْسَهَا».

وَأَنَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ -

وفي رواية أخرى [مسلم (١٤٧١) (١٤)]: قَالَ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَدَّهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَزَاحَ شَيْئًا».

وقال: «إِذَا طَهَرَتْ فَلْيَطْلُقْ أَوْ لَيْسَ بِكَ»

في قوله (مرة فليراجعها) دليل على أن الأمر لابن عمر بالمراجعة النبي ﷺ فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي ﷺ إلى ابنه بأنه مأمور بالمراجعة فهو نظير قوله تعالى «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» [إبراهيم: ٣١] فإنه ﷺ مأمور بأن يأمرنا بإقامة الصلاة فنحن مأمورون من الله تعالى، وابن عمر كذلك مأمور من النبي ﷺ فلا يُتَوَهَّمُ أَنْ هَذَا الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ مَسْأَلَةِ هَلِ الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ أَمْ بِذَلِكَ الشَّيْءِ، وَإِنَّمَا تِلْكَ الْمَسْأَلَةُ مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْمَعُوا» الحديث (أبو داود (٤٩٥)) لا مثل هذو.

وإذا عرفت أنه مأمور منه ﷺ بالمراجعة فهل الأمر للوجوب فتجب الرجعة أم لا

دَعَبَ إِلَى الْأَوَّلِ مَالِكٌ، وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ أَحْمَدَ.

وصحح صاحب الهداية من الحنفية وجوبها، وهو قول داود، ودليلهم الأمر بها

قالوا: فإذا امتنع الرجل منها أدبه الحاكم فإن أصر على الامتناع ارتجح الحاكم عنه.

ودفع الجمهور إلى أنها مستحبة فقط

قالوا: لأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك فكان القياس قرينة على أن الأمر للنسب.

واجب بأن الطلاق لما كان محرماً في الحيض كان استدامته النكاح فيه واجبة.

وفي قوله (حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) دليل على أنه لا يطلّق إلا في الطهر الثاني دون الأول.

وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك، وهو الأصح عند الشافعية.

ودفع أبو حنيفة إلى أن الانتظار إلى الطهر الثاني مندوب، وكذا عن أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عمر «مرة فليزجفها ثم يطلّقها طاهراً أو حائضاً» فاطلق الطهر، ولأن التحريم إنما كان لأجل الحيض فإذا زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده، وكما يجوز في الطهر الذي لم يتقدمه طلاق في حيضة، ولا يخفى قرب ما قالوه.

وفي قوله (قبل أن يمسه) دليل على أنه إذا طلق في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي محرّم، وبه صرح الجمهور.

وقال بعض المالكية: إنه يجبر على الرجعة فيه كما إذا طلق، وهي حائض.

وفي قوله (ثم تطهر).

وقوله (طاهراً) خلاف للفقهاء هل المراد به انقطاع الدّم أو لا بد من الغسل

فعن أحمد روايتان، والراجح أنه لا بد من اغتبار الغسل لما مر في رواية النسائي (١٤٠/٦) «فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلّقها، وإن شاء أن يمسه كما أنسكتها»، وهو مفسر لقوله «طاهراً» وقوله «ثم تطهر».

وقوله (فلنك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) أي

أذن في قوله «فطلّقوهن لبعديهن» [الطلاق: ١] وفي رواية مسلم (١٤٧١/١٤) قال ابن عمر، «وقرأ النبي ﷺ «يأيها النبي» الآية.

وفي الحديث دليل على أن الأقراء الأطهار للامر بطلاقها في الطهر.

وقوله «فطلّقوهن لبعديهن» أي وقت ابتداء عديهن.

وفي قوله (أو حائضاً) دليل على أن طلاق الحائض سني، وإليه ذهب الجمهور.

وإذا عرفت أن الطلاق البدعي منهى عنه محرّم فقد اختلف فيه هل يقع، ويتعد به أم لا يقع؟ فقال الجمهور: يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي في رواية أخرى

(للبخاري وحديث تليقة) وهو يضم الحاء المهملة ميني للمجهول من الحساب.

والمراد جعلها واحدة من الثلاث التليقات التي يملكها الزوج كونه لم يصرح بالفاعل هنا فإن كان الفاعل ابن عمر فلا حجة فيه، وإن كان النبي ﷺ فهو الحجة إلا أنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية كما في مستند ابن وهب بلفظ.

«وإذا ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي ﷺ، وهي واحدة».

وأخرجه الدارقطني (٩/٤) من حديث ابن أبي ذئب، وابن إسحاق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال «هي واحدة».

وقد ورد أن الحاسب لها هو النبي ﷺ من طرق يقوي بعضها بعضاً

(وفي رواية لمسلم قال ابن عمر) أي لما سأله سائل

(«أما أنت طلقها واحدة أو اتين فإن رسول الله ﷺ أمرني أن أراجعها ثم أمسكها حتى تحيض حيضة أخرى ثم أمهلها حتى تطهر ثم قبل أن أمسها. وأما أنت طلقها ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك») دل على تحريم الطلاق في الحيض.

وقد يدلُّ قوله (أمرني أن أراجعتها) على وقوع الطلاق إذ الرجعة فرع الوقوع.

وفي بحث، وخالفه فيه طائوس، والخوارج، والروافض، وحكاه في البحر عن الباقر والصديق والناصر قالوا لا يقع شيء.

ونصر هذا القول ابن حزم، ورجحه ابن تيمية وابن القيم.

واستدلوا بقوله (وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن ابن عمر (قال عبد الله بن عمر فردها علي، ولم يرها شيئاً). وقال: إذا طهرت فليطلق أو ليمسك) ومثله في رواية أبي داود «فردها علي، ولم يرها شيئاً» وإسناده على شرط الصحيح.

إلا أنه قال ابن عبد البر في قوله، «ولم يرها شيئاً» منكراً لم يقله غير أبي الزبير، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه، ولو صح لكان معناها، والله أعلم، ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السوء.

وقال الخطابي في قال أهل الحديث لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا.

ويحتمل أن معناه لم يرها شيئاً حرم معه المراجعة أو لم يرها شيئاً جازاً في السوء ماضياً في الاختيار، وإن كان لازماً له.

ونقل البيهقي في المعرفة (٥٣/٥) عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال: نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا.

وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبوت

قالوا: وحمل قوله، «ولم يرها شيئاً» على أنه لم يعدّها شيئاً صواباً غير خطئ بل يؤمر صاحبها ألا يقسم عليه لأنه امره بالمراجعة، ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه: إنه لم يصنع شيئاً، أي: لم يصنع شيئاً صواباً.

وقد اطال ابن القيم في (الهدى) (٢٢١/٥) الكلام على نصرة عدم الوقوع، ولكن بعد ثبوت أنه عليه السلام «حسبها تطليقة» تطيح كل عبارة، ويضع كل صنيع.

وقد كنا نفتي بعدم الوقوع، وكتبنا فيه رسالة، وتوقفنا مدة

ثم رأينا وقوعه.

تنبيه ثم إنه قوي عندي ما كنت أفتي به أولاً من عدم الوقوع لأدلة قوية سقتها في رسالة سمينها «الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي»، ومن الأدلة أنه منسوب ومسمى لنسبته إلى البدعة، وكل بدعة ضلالة، والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي، ولا يقع بها بل هي باطلة، ولأن الرواة لحديث ابن عمر اتفقوا على أن المسند المرفوع في الحديث غير مذكور فيه أن النبي ﷺ حسب تلك التطليقة على ابن عمر، ولا قال له قد وقعت، ولا رواه ابن عمر مرفوعاً بل في صحيح مسلم [(١٤٧١) (١)] ما دل على أن وقوعها إنما هو رأي لابن عمر وأنه سئل عن ذلك فقال: «ومالي لا أعتد بها، وإن كنت قد عجزت، واستحمت».

وهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك نصاً نبوياً لأنه لو كان عنده لم يترك روايته، ويتعلق بهذه العلة العلية فإن العجز والحق لا مدخل لهما في صحة الطلاق، ولو كان عنده نص نبوي لقال: ومالي لا أعتد بها.

وقد أمرني رسول الله ﷺ أن أعتد بها.

وقد صرح الإمام الكبير أحمد بن إبراهيم الوزير بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه عليه السلام.

وقد ساق السيّد محمد ميت عشرة حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي، ولخصناها في رسالتنا المذكورة، وبعد هذا تعرف رجوعنا عما هنا فليحق هذا في نسخ «سبل السلام».

وأما الاستدلال على الوقوع بقوله «فليراجعها»، ولا رجعة إلا بعد طلاق فهو غير ناهض لأن الرجعة المقيّدة بغير الطلاق عرفت شرعي متأخر إذ هي لغة أعم من ذلك.

ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض.

وبأن الرجعة يستقل بها الزوج من دون رضا المرأة والولي لأنه جعل ذلك إليه، ولقوله تعالى «ويعزلنهنّ أحقّ برزقهنّ في ذلك» [البقرة: ٢٢٨]

وبأن الحامل لا تحيض لقوله «ظاهراً أو حاملاً» فدل على أنها لا تحيض لإطلاق الطلاق فيه.

إلا أنه لم يشتهر النسخ بقي الحُكْم المنسوخ معمولاً به إلى أن أنكره عمر.

(قلت): إن ثبت رواية النسخ فذاك وإلا، فإنه يُضعف هذا قول عمر «إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» إلخ، فإنه واضح في أنه رأي محض لا سنة فيه وما في بعض الفاظهم عند مسلم (١٤٧٢) (١٧) أنه قال ابن عباس لأبي الصهباء «لما سأل الناس في الطلاق في عهد عمر فأجازوه عليهم».

(ثانيها): أن حديث ابن عباس هذا مضطرب

قال القرطبي في شرح مسلم (٢٤١/٤): وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سياقه أن هذا الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك ويشتر، ولا يفرد به ابن عباس، فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إذا لم يقتض القطع بطلانه اهـ.

(قلت): وهذا مجرّد استبعاد، فإنه كم من سنة واحدة انفرد بها راو، ولا يضّر شيئا مثل ابن عباس حبر الأمة

ويؤيد ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة، وإن كان فيه كلام وسيأتي.

(الثالث): أن هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق: أنت طالق أنت طالق وذلك أنه كان في عصر النبوة وما بعده حال الناس معمولاً على السلامة والصدق فيقبل قول من ادعى أن اللفظ الثاني تأكيد للأول لا تأسيس لطلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عمر تغير أحوال الناس وغلبة الدعاوى الباطلة رأى من المصلحة أن يجري المتكلم على ظاهر قوله، ولا يصدق في دعوى ضميمه.

وهذا الجواب ارتضاه القرطبي

قال النووي: هو أصح الأجوبة.

(قلت): ولا يخفى أنه تقرير لكون نهي عمر رأياً محضاً ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فيهم الصادق والكاذب وما يعرف ما في ضمير الإنسان إلا من كلامه فيقبل قوله، وإن كان مبطلاً في نفس الأمر فيحكم بالظاهر والله

وأوجب بأن حيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يُعتبر لأن عدتها بوضع الحمل، وإن الأقراء في العدة هي الأطهار.

قال الغزالي: ويستثنى من تحريم طلاق الحائض طلاق المخالعة لأن النبي ﷺ لم يستفصل حال امرأة ثابت هل هي طاهرة أو حائض مع أمره له بالطلاق

والشافعي يذهب إلى أن ترك الاستيفصال في مقام الاختيال ينزل منزلة العموم في المقال.

٣- طلاق الثلاث مرة واحدة

١٠١٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم؟ فأمنضاه عليهم».

رواه مسلم (١٤٧٢).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» يفتح الهزرة أي مهلة (فلو أمضيته عليهم فأمنضاه عليهم».

رواه مسلم).

الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس.

وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان في عصره ﷺ ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه.

وظاهر كلام ابن عباس أنه كان الإجماع على ذلك.

وأوجب عنه بسنة أجوبة:

(الأول): أنه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره ﷺ، فقد أخرج أبو داود (٢١٩٥) من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان الرجل إذا طلق امرأته، فهو أحق برجعيتها، وإن طلقها ثلاثاً فسخ ذلك اهـ.

يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ مَعَ أَنْ ظَاهَرَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ «طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ» أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ بِلَايَةٍ عَابَرَةٍ وَقَعَتْ.

(الرابع): أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ «كَانَ طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً» أَنَّ الطَّلَاكَ الَّذِي كَانَ يُوقَعُ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِنَّمَا كَانَ يُوقَعُ فِي الْغَالِبِ وَاحِدَةً لَا يُوقَعُ ثَلَاثًا فَمَرَادُهُ أَنَّ هَذَا الطَّلَاكَ الَّذِي تَوَقَّعُونَهُ ثَلَاثًا كَانَ يُوقَعُ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ وَاحِدَةً فَيَكُونُ قَوْلُهُ «فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ» بِمَعْنَى لَوْ أَجْرَيْنَاهُ عَلَى حُكْمٍ مَا شَرَعَ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ.

وَهَذَا الْجَوَابُ يَنْزِلُ عَلَى قَوْلِهِ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ تَنْزُلًا قَرِيبًا مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ الْإِخْبَارُ عَنْ اخْتِلَافِ عَادَاتِ النَّاسِ فِي إِسْقَاعِ الطَّلَاكِ لَا فِي وَقُوعِهِ فَالْحُكْمُ مُتَقَرَّرٌ.

وَقَدْ رَجَّحَ هَذَا التَّأْوِيلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ وَكَذَلِكَ الْبَيْهَقِيُّ أَخْرَجَهُ عَنْهُ (٣٣٨/٧)

قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّ مَا تُطْلَقُونَ أَنْتُمْ ثَلَاثًا كَانُوا يُطْلَقُونَ وَاحِدَةً.

(قُلْتُ): وَهَذَا يَتِمُّ إِنْ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ إِسْرَافُ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَحَدِيثُ أَبِي رُكَانَةَ (د(٢١٩٦)، وَسَيَاتِي بِرَقْم (١٠٠٩)) وَغَيْرِهِ يَدْفَعُهُ وَيُنِيرُهُ عَنْهُ قَوْلُ عُمَرَ «فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ»، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَضَى فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ حَتَّى رَأَى إِمْضَاءَهُ، وَهُوَ دَلِيلٌ وَقُوعِهِ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ لِكَيْتَهُ لَمْ يَمْضِ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ دَفْعَةً نَادِرًا فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ.

(الخامس): أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَانَ طَلَاكَ الثَّلَاثِ» لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْجَوَابُ ضَعِيفٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ «كُنَّا نَفْعَلُ» - وَكَانُوا يَفْعَلُونَ» لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

(السادس): أَنَّهُ أُرِيدَ بِقَوْلِهِ «طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً» هُوَ لَفْظُ الثَّبَّةِ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الثَّبَّةُ وَكَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ رُكَانَةَ [بِرَقْم (١٠٠٩)] فَكَانَ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ ذَلِكَ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِالْوَاحِدَةِ وَبِالثَّلَاثِ فَلَمَّا كَانَ فِي عَصْرِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ التَّفْسِيرُ بِالْوَاحِدَةِ

قِيلَ: وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْبَخَارِيُّ، فَإِنَّهُ أَدْخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ الْأَنْبَارَ الَّتِي فِيهَا الثَّبَّةُ وَالْأَحَادِيثُ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالثَّلَاثِ كَأَنَّهُ

يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ الثَّبَّةَ إِذَا أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْمَطْلُوقُ وَاحِدَةً فَيَقْبَلُ فَرَوَى بَعْضُ الرُّوَالَةِ الثَّبَّةَ بِلَفْظِ الثَّلَاثِ يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَانَ طَلَاكَ الثَّبَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ» إِلَى آخِرِهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا التَّأْوِيلِ وَتَوْهِيمِ الرَّوَايِ فِي التَّبْدِيلِ وَيَبْعُدُهُ أَنَّ الطَّلَاكَ بِلَفْظِ الثَّبَّةِ فِي غَايَةِ الدُّوْرِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وَقَعَ كَيْفَ وَقَوْلُ عُمَرَ «قَدْ اسْتَعَجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ» يَدُلُّ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ أَيْضًا فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ هَذَا رَأْيَ مَنْ عُمَرَ تَرَجَّحَ لَهُ كَمَا مَنَعَ مِنْ مُنْعَةِ الْحُجِّ وَغَيْرِهَا وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيَتْرَكُ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَكُونُهُ خَالَفَ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ، فَهُوَ نَظِيرُ مُنْعَةِ الْحُجِّ بِلَا رَبِّهِ وَالتَّكْلُفَاتِ فِي الْأَجُوبَةِ لِيُوَافِقَ مَا ثَبَتَ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ لَا يَلِيقُ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ أَجْهَازَاتٍ يَعْصُرُ تَطْلِيقَهَا عَلَى ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ امْتَكَنَ التَّطْيِيقُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، فَهُوَ الْمَرَادُ.

١٠١٨- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْلٍ ﷺ قَالَ: «أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتَلُهُ؟

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٤٢/٦) وَزَوَّاهُ مُؤَقَّرُونَ.

(وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْلٍ ﷺ) ابْنِ أَبِي رَافِعٍ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ

وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَحَادِيثُ قَالَ الْبَخَارِيُّ: لَهُ صُحْبَةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا نَعْرِفُ لَهُ صُحْبَةً وَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّابِعِينَ

وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتَسْعِينَ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ أَحَدٌ فِي مُسْنَدِهِ وَأَخْرَجَ لَهُ أَحَادِيثُ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ صَرَّحَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ

قَالَ «أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ

حَتَّى قَامَ رَجُلٌ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَرَوَاهُ مُوَفَّقُونَ.

الحديث دليل على أن جمع الثلاث التطلقات بدعة واختلف العلماء في ذلك

فذهب الهادوية وأبو حنيفة ومالك إلى أنه بدعة

وذهب الشافعي وأحمد والإمام يحيى إلى أنه ليس بدعة، ولا مكروه

واستدل الأولون بغضبه ﷺ وبقوله «أَلْيَعْبُ بِكِتَابِ اللَّهِ» وما أخرجه سعيد بن منصور [سنه ٣٠٢/١] بسند صحيح عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره ضرباً وكأنه أخذ تحريمه من قوله ﷺ «أَلْيَعْبُ بِكِتَابِ اللَّهِ».

استدل الآخرون بقوله تعالى «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» [الطلاق: ١] وبقوله «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» [الطلاق: ٢٢٩] وما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج ثلاثاً بحضريه ﷺ ولم يكره عليه.

واجب بان الآيتين مطلقتان والحديث صريح بتحريم الثلاث فتقيد به الآيتان

وبأن طلاق الملاعن لزوجته ليس طلاقاً في محله؛ لأنها بانت بمجرّد اللعان كما يأتي.

واعلم أن حديث عمود لم يكن فيه دليل على أنه ﷺ أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة، وإنما ذكره المصنف إخباراً بأنها قد وقعت التطلقات الثلاث في عصره.

١٠١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَاجِعِ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ، رَاجِعُهَا».

رواه أبو داود (٢١٩٦).

وفي لفظ لأحمد (٢٦٥/١): «طلق أبو رُكَانَةَ امرأته في مجلس واحد ثلاثاً، فخرن عليها، فقال له رسول الله ﷺ: فإنها واحدة».

وفي سندهما ابن إسحاق. وفيه مقال.

وقد روى أبو داود (٢٢٠٦) من وجه آخر أحسن منه: «أن رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ أَلْبَنَةَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ».

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «طلق أبو رُكَانَةَ» بضَمِّ الرَّاءِ وبعد الألف نون

أم رُكَانَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ رَاجِعِ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَالَ قَدْ عَلِمْتَ رَاجِعُهَا» رواه أبو داود وفي لفظ لأحمد) أي عن ابن عباس «طلق رُكَانَةَ امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فخرن عليها، فقال له رسول الله ﷺ، فإنها واحدة» وفي سندهما) أي حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن إسحاق) أي مُحَمَّدٌ صَاحِبُ السُّرَّةِ (وفي مقال) قد حققنا في «ثمرات النظر في علم أهل الأثر» وفي «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» عدم صحة القدر بما يجرح روايته.

(وقد رواه أبو داود من وجه آخر أحسن منه «أن رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سُهَيْمَةَ») بالسین المهملة - تصغير سُهْمَةَ

(«أَلْبَنَةَ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ إِلَّا وَاحِدَةً فَرَدَّهَا إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ») وأخرجه أبو يعلى [سنه ١٥٣٧] وصححه وطرقه كلها من رواية مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وقد عمل العلماء بمثل هذا الإسناد في عدو من الأحكام مثل حديث «أنه ﷺ رد ابنته على أبي الغاصي بالكباح الأول» تقدم (برقم ٩٤٥).

وقد صححه أبو داود؛ لأنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى وهي التي أشار إليها المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عَجْرٍ بن عبد يزيد بن رُكَانَةَ أن رُكَانَةَ الحديث.

وصححه أيضاً ابن حبان [صحيحه] (٤٢٧٤) والحاكم (١٩٩/٢).

وفي خلاف بين العلماء بين مُصَحِّحٍ ومضعفٍ

والحديث دليل على أن إرسال الثلاث التطلقات في مجلس واحد يكون طلاقاً واحدة.

وقد اختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال:

الأول: إنه لا يقع بها شيء لأنه طلاق بدعي وتقدم ذكرهم وأدلتهم.

الثاني: إنه يقع به الثلاث وإليه ذهب عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن علي والفقهاء الأربعة وجهور السلف والخلف واستدلوا بآيات الطلاق، وأنها لم تفرق بين واحدة، ولا ثلاث.

وأجيب بما سلف أنها مطلقات تحتمل التقييد بالأحاديث واستدلوا بما في الصحيحين [البخاري (٥٢٥٩)، مسلم (١٤٩٢)] «أن غوثيراً العجلاني طلق امرأته ثلاثاً بحضرتي ﷺ ولم ينكر عليهما» فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها.

وأجيب بأن هذا التقرير لا يدل على الجواز، ولا على وقوع الثلاث؛ لأن النهي إنما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه بقي له إمساكها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد سواء كان فراقه بنفس اللعان، أو بتفريق الحاكم، فلا يدل على المطلوب.

واستدلوا بما في المتفق عليه [مسلم (١٤٨٠)] ولم يخرج البخاري أيضاً في حديث «فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً، وأنه ﷺ لما أخبر بذلك قال: ليس لها نفقة وعليها العدة».

وأجيب بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد، فلا يدل على المطلوب.

قالوا: عدم استيفائهم ﷺ هل كان في مجلس، أو مجالس دال على أنه لا فرق في ذلك ويجاب عنه بأنه لم يستفصل؛ لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم إرسال الثلاث كما تقدم وقولنا: غالباً لئلا يقال: قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة؛ لأننا نقول: نعم لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة «أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فترزجت فطلق الآخر فسئل رسول الله ﷺ: أتجل لبلول؟ قال لا حتى يدوق عسلتها».

أخرجه البخاري (٥٢٦١).

والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنن فيها ضعف، فلا تقوم بها حجة، فلا نعلم بها حجم الكتاب وكذلك ما استدلوا به من فتاوى الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حجة.

(القول الثالث): أنها تقع بها واحدة رجعية، وهو مروى عن علي وابن عباس وذهب إليه الهادي والقاسم والصادق والباقر ونصره أبو العباس بن تيمية وتبعه ابن القيم تلميذه على نصره واستدلوا بما مر من حديثي ابن عباس وهما صريحان في المطلوب وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة أما الأول والثاني فلما عرفت ويأتي ما في غيرهما.

(القول الرابع): أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث على المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة، وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس وإليه ذهب إسحاق بن راهوية.

استدلوا بما وقع في رواية أبي داود (٢١٩٩) «أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ الحديث».

وبالقياس، فإنه إذا قال: أنت طالق. بانت منه بذلك، فإذا أعاد اللفظ لم يصادف علماً للطلاق فكان لغواً.

وأجيب بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيرها فمفهوم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن عباس.

واعلم أن ظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين أن يقول أنت طالق ثلاثاً أو يكرر هذا اللفظ ثلاثاً.

وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الألفاظ لم تستند إلى دليل واضح.

وقد أطل الباحثون في الفروع في هذه المسألة الأقوال.

وقد أطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث متتابعة لإمضاء عمر لها واشتد نكيرهم على من خالف ذلك وصارت هذه المسألة علماً عندهم للرأفة والمخالفين وعوقب بسبب الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية وطيف بتلميذه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث، ولا يخفى أن

هذِهِ مُحَضُّ عَصِيَّةٍ شَدِيدَةٍ فِي مَسْأَلَةِ فِرْعَوِيَّةٍ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا سَلَفُ الْأُمَمِ وَخَلَفُهَا، فَلَا نَكِيرَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَهَاهُنَا يَتِمُّزُ الْمُصَنَّفُ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ فُحُولِ النَّظَرِ وَالْإِتْقَاءِ مِنَ الرِّجَالِ.

٤ - لا هزل في النكاح والطلاق والرجعة

١٠٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النُّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ».

رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٤)، التِّرْمِذِيُّ (١١٨٤)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٣٩) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٩٧/٢).
وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ عُديٍّ «الْكامل» (٢٠٣٣/٦) مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ «الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَالنُّكَاحُ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ النُّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (لَابِنِ عَدِيٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَالنُّكَاحُ).

وَقَدْ بَيَّنَّ مَعْنَاهَا قَوْلُهُ:

١٠٢١ - وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - رَفَعَهُ «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقُ، وَالنُّكَاحُ، وَالْعَتَاقُ، فَمَنْ قَالَهُنَّ، فَقَدْ وَجَبَ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ يَرْفَعُهُ «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقُ وَالنُّكَاحُ وَالْعَتَاقُ فَمَنْ قَالَهُنَّ، فَقَدْ وَجَبَ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ)؛ لِأَنَّ فِيهِ ابْنَ لَهَيْعَةٍ وَفِيهِ انْقِطَاعٌ أَيْضًا

وَالْأَحَادِيثُ دَلَّتْ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ مِنَ الْهَازِلِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتِجُ إِلَى النَّيَّةِ فِي الصَّرِيحِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَالْخَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ

وَذَهَبَ أَحَدُ وَالنَّاصِرُ وَالصَّادِقُ وَالْبَاقِرُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ

النِّيَّةِ لِعُمُومِ حَدِيثِ الْأَعْمَالِ بِالْيَتَاتِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ عَامٌّ خَصَّهُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْعَيْتِ.

٥ - تجاوز الله عن وساوس الأمة إلا أن تعمل بها

١٠٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ، أَوْ تَكَلِّمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ (٥٢٦٩)، مُسْلِمٌ (١٢٧)).

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ «عَمَّا تَوَسَّسُ بِهِ صُدُورُهَا» بَدَلًا مَا «حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا».
وَزَادَ فِي آخِرِهِ «وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»

قَالَ الْمُصَنَّفُ [وَفَحِ الْبَارِي (١٦١/٥)] وَأَطْلَقَ الزِّيَادَةُ هَذِهِ مُدْرَجَةً كَأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ مِنْ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَرَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيِّ وَرِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ بَأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَقَوَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِأَنَّهُ مِنْ اعْتِقَادِ الْكُفَرِ بَقَلْبِهِ وَمَنْ أَصْرَ عَلَى الْمُعْصِيَةِ أَيْمٌ وَكَذَلِكَ مِنْ قَذَفَ مُسْلِمًا بَقَلْبِهِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ دُونَ اللِّسَانِ.

وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُ الْأُمَّةَ بِحَدِيثِ نَفْسِهَا، وَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» [البقرة: ٢٨٦] وَحَدِيثُ النَّفْسِ يَخْرُجُ عَنِ الْوُسْعِ نَعَمَ الْاسْتِزْسَالُ مَعَ النَّفْسِ فِي بَاطِلِ أَحَادِيثِهَا يُصَيِّرُ الْعَبْدَ عَازِمًا عَلَى الْفِعْلِ فَيَخَافُ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِيمَا يَحْرُمُ، فَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُسَارَعَ بِقَطْعِهِ إِذَا خَطَرَ.

وَأَمَّا اخْتِجَاجُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ بِالْكَفْرِ وَالرِّيَاءِ، فَلَا يَخْفَى أَنَّهُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ فَهُمَا مَخْصُوصَانِ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْإِعْقَادَ وَقَصْدَ الرِّيَاءِ قَدْ خَرَجَا عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ.

وَأَمَّا الْمَصْرُ عَلَى الْمُعْصِيَةِ فَالْإِثْمُ عَلَى عَمَلِ الْمُعْصِيَةِ الْمُتَقَدِّمِ

على الإصرار، فإنه دال على أنه لم يتب عنها واستندل به على أن من كتب الطلاق طلقت امرأته؛ لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابه، وهو قول الجمهور وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك وسيأتي.

٦- العفو عن الخطأ والنسيان والإكراه

١٠٢٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله تعالى عنهما «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

رواه ابن ماجه (٢٠٤٥) والحاكم (١٩٨/٢).

وقال أبو حاتم (العلل: (٤٣١/١)): لم يثبت.

وقال النووي في «الروضة» في تعليق الطلاق: إنه حديث حسن وكذا قال في أواخر الأربعين (٣٩) أنه أ. هـ.

وللحديث أسانيد.

وقال ابن أبي حاتم: إنه سأل أباه عن أسانيده، فقال هذه أحاديث منكرة كلها موضوعة.

وقال عبد الله بن أحمد بن محمد في العلي (٥٦١/١): سألت أبي عنه فأنكره جداً.

وقال: ليس يروى هذا إلا عن الحسن بن النبي ﷺ

ونقل الخلل عن أحمد أنه قال: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع، فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ: الكفارة.

والحديث دليل على أن الأحكام الأخروية من العقاب معفوة عن الأمة المحمدية إذا صدرت عن خطأ، أو نسيان، أو إكراه.

وأما ابتناء الأحكام والآثار الشرعية عليها، ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلّفوا في طلاق النّاسي فعن الحسن أنه كان يراه كالعمد إلا إذا اشترط أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٢/٤) عنه وعن عطاء.

وهو قول الجمهور أنه لا يكون طلاقاً للحديث

وكذا ذهب الجماهير أنه لا يقع طلاق الخاطيء

وعن الحنفية يقع

واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع.

ويروى عن النخعي وبه قالت الحنفية أنه يقع واستند الجمهور بقوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وقال عطاء: الشُّرك أعظم من الطلاق

وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عمن تفلط به حال الإكراه وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر؛ لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى.

٧- تحريم الزوجة ليس طلاقاً

١٠٢٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» [الأحزاب: ٢١].

رواه البخاري (٥٢٦٦).

ولمسلم (١٤٧٣) عن ابن عباس: إذا حرم الرجل امرأته، فهو يمين يكفرها.

الحديث موقوف.

وفيه دليل على أن تحريم الزوجة لا يكون طلاقاً، وإن كان يلزم فيه كفارة يمين كما دلّت له رواية مسلم فمراده «ليس بشيء» ليس بطلاق لا أنه لا حكم له أصلاً.

وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلفظ «وإذا حرم الرجل امرأته، فإنما هي يمين يكفرها» فدل على أنه المراد بقوله «ليس بشيء» أنه ليس بطلاق.

ويحتمل أنه أراد لا يلزم فيه شيء وتكون رواية أنه يمين رواية أخرى فيكون له قولان في المسألة.

والمسألة اختلفت فيها السلف من الصحابة والتابعين والخلف من الأئمة المجتهدين حتى بلغت الأقوال إلى ثلاثة عشر

قولا أصولاً وَتَفَرَّعَتْ إِلَى عَشْرِينَ مَذْهَباً:

(الأول): أَنَّهُ لَعَوْ لَا حُكْمَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَقَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ وَالْحِجَّةُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا قَالَ «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ» [البحل: ١١٦].

وَقَدْ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ «لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» [التحریم: ١].

وَقَالَ تَعَالَى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ» [المائدة: ٨٧]

قَالُوا: وَلَئِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَحْلِيلِ الْحَرَامِ وَتَحْرِيمِ الْحَلَالِ فَلَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ بَاطِلاً فَلْيَكُنِ الثَّانِي بَاطِلاً.

ثُمَّ قَوْلُهُ «هِيَ حَرَامٌ» إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِنْشَاءَ، فَإِنْشَاءُ التَّحْرِيمِ لَيْسَ بِالْبَيِّنِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِخْبَارَ، فَهُوَ كَذِبٌ.

قَالُوا: وَنَظَرْنَا إِلَى مَا سَوَى هَذَا الْقَوْلِ يَعْنِي مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي هِيَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَجَدْنَاهَا أَقْوَالاً مُضْطَرِبَةً لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا مِنَ اللَّهِ فَيَتِمُّنَ الْقَوْلُ بِهَذَا، وَهَذَا الْقَوْلُ يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتَلَاوُثُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ بِالتَّحْرِيمِ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَتَكَرَّرَ عَلَى رَسُولِهِ تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ الْكُفَّارَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً لِيَمَانِكُمْ» [التحریم: ٢]، فَإِنَّهَا كُفَّارَةٌ حَلْفِيَّةٌ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ [تفسيره: ١٥٥/٢٨] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ النَّابِغِيِّ الْمَشْهُورِ قَالَ: «أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ وَلَدِي فِي بَيْتٍ بَعْضُ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي وَعَلَى فِرَاشِي! فَجَعَلَهَا عَلَيْهِ حَرَاماً، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تُحَرِّمُ الْخَلَائِفَ؟ فَخَلَفَ بِاللَّهِ لَا يُصَيِّهَا فَتَزَلَّتْ».

هَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِيمَا حَرَّمَهُ ﷺ وَسِبَابُي الْقَوْلِ الْآخَرُ فِي تَحْرِيمِ إِيْلَائِهِ ﷺ.

وَالْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مُرْسِلاً، فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٧١/٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطْرُقُهَا فَلَمْ

تَزَلْ بِهِ خَفِصَةً وَعَائِشَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ»، وَهَذَا أَصَحُّ طَرُقٍ سَبَّبَ التَّزْوِيلَ وَالْمُرْسَلُ عَنْ زَيْدٍ قَدْ شَهِدَ لَهُ هَذَا فَالْكُفَّارَةُ لِلْيَعِينِ لَا لِجُرَدِ التَّحْرِيمِ.

وَقَدْ فَهِمَ هَذَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، فَقَالَ بَعْدَ رَوَاتِهِ الْقِصَّةَ «يَقُولُ الرَّجُلُ لِأَمْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ لَعَوْ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ كُفَّارَةُ يَعِينِ إِنْ خَلَفَ» وَحِيَّتِيذٍ فَالْأُسْوَةُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْغَاثُ التَّحْرِيمِ، وَالتَّكْفِيرُ إِنْ خَلَفَ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ وَأَرْجَحُهَا عِنْدِي فَلَمْ أَسْزِدْ مِنْهَا شَيْئاً سِوَاهُ.

٨ - جواز الكناية عن الطلاق

١٠٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا «أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُذْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٥٤).

اختلف في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً ونفع تعيينها قليلاً، فلا نشغل ببقوله

أخرج ابن سعد (١٤٣/٨) من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال «قَدِمَ النُّعْمَانُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ الْكِنْدِيُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَوْجُكَ أَجْمَلَ أَيْمٍ فِي الْعَرَبِ كَانَتْ تَحْتَ ابْنِ عَمٍّ لَهَا فَتَوَفَّيْ».

وَقَدْ رَغِبْتَ فِيكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَبَعْتُ مَنْ يَحْمِلُهَا إِلَيْكَ فَبَعْتُ مَعَهُ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ قَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: فَأَقَمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ تَحَمَّلْتُ بِهَا مَعِيَ فِي مِحْفَةٍ فَأَقْبَلْتُ بِهَا حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَنْزَلْتُهَا فِي بَيْتِي سَاعِدَةً وَوَجَّهْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتِي غَمْرُو بْنُ عَوْفٍ فَأَخْبَرْتَهُ الْحَدِيثَ

قال ابن أبي عون: وَكَانَ ذَلِكَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ ثُمَّ أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقَيْنِ.

وَفِي غَمِّ الْقِصَّةِ «قِيلَ لَهَا: اسْتَعِيزِي مِنِّي، فَإِنَّهُ أَخْطَى لَكَ عِنْدَهُ وَخُدِعَتْ: لِمَا رُبِّي مِنْ جَمَالِهَا وَذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ حَمَلَهَا عَلَى مَا قَالَتْ قَالَ: إِنَّهُمْ صَوَاجِبُ يُوسُفَ وَكَيْدُهُنَّ»

والحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته: الحقي بأهلك طلاق؛ لأنه لم يرو أنه زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق إذا أريد به الطلاق كان طلاقاً

قال البيهقي (٣٤٢/٧) زاد ابن أبي ذئب عن الزهري الحقي بأهلك جعلها تطلقه

ويدل على أنه كناية طلاق أنه قد جاء في قصة كعب بن مالك (بخاري ٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩) أنه لما قيل له: اغتزل امرأتك قال: الحقي بأهلك فكوني عندهم ولم يرد الطلاق فلم تطلق

والى هذا ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم.

وقالت الظاهرية: لا يقع الطلاق بـ«الحقي بأهلك» قالوا: والنبي ﷺ لم يكن قد عقد بابنة الجون، وإنما أرسل إليها ليخطبها إذ الروايات قد اختلفت في قصتها ويدل على أنه لم يكن عقد بها ما في صحيح البخاري (٥٢٥٥) «أنه ﷺ قال: «هي لي نفسك» قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى ليضع يده عليها ليسكن، فقالت: أعوذ بالله منك» قالوا: فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقد بها ويعد ما قالوه.

قوله: «ليضع يده» ورواية «فلما دخل عليها»، فإن ذلك إنما يكون مع الزوجة.

وأما قوله «هي لي نفسك»، فإنه قاله تطبيقاً لحاطرها واستمالةً لقلبها ويؤيده ما سلف من رواية أنها رغبت فيك.

وقد روي (الطبقات لابن سعد ١٠٢/٨) اتفاقاً مع أبيها على مقدار صداقها، وهذه، وإن لم تكن صرائح في العقد بها إلا أنه أقرب الاحتمالين.

٩- لا طلاق إلا بعد نكاح

١٠٢٦- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».

رواه أبو يعلى (كما في التلخيص ٢٣٨/٣) وصححه الحاكم (٤١٩/٢)، وهو مقبول

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».) رواه أبو يعلى وصححه الحاكم.

وقال: أنا متعجب من الشيخين كيف أهملاه لقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى

(وهو معلول) بما قاله الدارقطني (العلل ٧٤/٣) الصحيح مرسل ليس فيه جابر

قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي ﷺ «لا طلاق قبل نكاح».

وقال ابن عبد البر: روي من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى وليكن يشهد له:

١٠٢٧+ وأخرج ابن ماجه (٢٠٤٨) عن المنصور بن مخرمة مثله، وإسناده حسن، لكنه معلول أيضاً.

وهو قوله: (وأخرج ابن ماجه عن المنصور) - بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو فراء -

(بن مخرمة) بفتح الميم فحاء معجمة ساكنة

(مثله وإسناده حسن لكنه معلول أيضاً)؛ لأنه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيده عن الزهري عن عروة عن المنصور.

وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيده عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم.

ذكرها البيهقي: أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

قال الترمذي (١١٨١): هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولفظه عند أصحاب السنن (أبو داود ٢١٩٠)، السلمي

(١١٨١)، ابن ماجه (٢٠٤٧) «ليس على رجل طلاق فيما لا يملك» الحديث

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ وَأَشْهَرُهُ حَدِيثُ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَيَأْتِي. وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ عَلِيٍّ مَدَارُهُ عَلَى جَوَابِهِ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنْ التِّرْمِذِيِّ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَجَوَابِهِ مَرْكُوكٌ

ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ تَنْجِيزًا فَلِجَمَاعٍ، وَإِنْ كَانَ تَغْلِيظًا بِالنِّكَاحِ كَانَ يَقُولُ: إِنْ نَكَحْتَ فَلَا تَعْلَمُ فِيهِ طَالِقٌ.

فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَأَحْمَدَ وَدَاوُدَ وَآخَرِينَ

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا

وَذَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ حَدِيثُ الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ مِنْ قِبَلِ الْإِسْنَادِ، فَهُوَ مُتَأَيَّدٌ بِكَثْرَةِ الطَّرِيقِ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ [الْبُخَارِيُّ كَالطَّلَاقِ، بَاب (٩)] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٩] وَلَمْ يَقُلْ: إِذَا طَلَقْتُمُوهُنَّ ثُمَّ نَكَحْتُمُوهُنَّ، وَبِأَنَّهُ إِذَا قَالَ الْمُطَلَّقُ: إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَا تَعْلَمُ هِيَ طَالِقٌ مُطْلَقٌ لِأَجْنَبِيَّةٍ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ إِنِشَاءُ الطَّلَاقِ أَجْنَبِيَّةٍ وَالْمُتَجَدِّدُ هُوَ بِنِكَاحِهَا، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَدَخَلَتْ وَهِيَ زَوْجَتُهُ لَمْ تَطْلُقْ إِجْمَاعًا.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَخَذَ قَوْلِي الْمُؤَيَّدَ بِاللَّهِ إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ التَّغْلِيظُ مُطْلَقًا وَذَهَبَ مَالِكٌ وَآخَرُونَ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَقَالُوا: إِنْ خَصَّ بِأَن يَقُولَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ بَنِي فُلَانٍ، أَوْ مِنْ بَلَدٍ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، أَوْ قَالَ فِي وَقْتٍ كَذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ.

وَإِنْ عَمَّ وَقَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

وَقَالَ فِي «بَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» سَبَبُ الْخِلَافِ هَلْ مِنْ شَرْطٍ وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَجُودُ الْمِلْكِ مُقَدِّمًا عَلَى الطَّلَاقِ بِالرِّئَاسَانِ، أَوْ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ فَمَنْ قَالَ: هُوَ مِنْ شَرْطِهِ قَالَ: لَا يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ إِلَّا وَجُودُ الْمِلْكِ فَقَطْ قَالَ:

يَقَعُ.

(قُلْتُ): دَعَوَى الشَّرْطِيَّةِ تَخْتِاجُ إِلَى ذَلِيلٍ وَمَنْ لَمْ يَدْعُهَا فَلَا أَصْلَ مَعَهُ

ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِيمِ فَاسْتِخْسَانٌ مَنِيئًا عَلَى الْمَصْلَحَةِ وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ التَّعْيِيمُ فَلَوْ قُلْنَا بِوُقُوعِهِ اِمْتِنَاعٌ مِنْهُ التَّزْوِيجُ فَلَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى النِّكَاحِ الْحَلَالِ فَكَانَ مِنْ بَابِ النَّذْرِ بِالْمَعْصِيَةِ وَأَمَّا إِذَا خُصَّصَ، فَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ ذَلِكَ هـ.

(قُلْتُ): سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ هَذَا وَالْخِلَافُ فِي الْعِنَقِ يَمْلِكُ الْخِلَافُ فِي الطَّلَاقِ فَيَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: وَعِنْدَ أَحْمَدَ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ.

وَمِنْهُمْ ابْنُ الْقَيْمِ، فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعِنَاقِ فَأَبْطَلَهُ فِي الْأَوَّلِ.

وَقَالَ بِهِ فِي الثَّانِي مُسْتَدْلًا عَلَى الثَّانِي بِأَنَ الْعِنَقَ لَهُ قُوَّةٌ وَسِرِّيَّةٌ، فَإِنَّهُ يَسْرِي إِلَى مِلْكِ الْغَيْرِ وَلِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ الْمِلْكُ سَبَبًا لِلْعِنَقِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِيُعْتِقَهُ عَنْ كِفَارَةٍ، أَوْ نَذْرٍ، أَوْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الْعِنَقِ وَلِأَنَ الْعِنَقَ مِنْ بَابِ الْقُرْبِ وَالطَّاعَاتِ، وَهُوَ يَصِحُّ النَّذْرُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَالُ النَّذْرِ بِهِ مَمْلُوكًا كَقَوْلِكَ لَيْنِ أَتَانِي اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ لِأَصْدَقَنَ بِكَذَا وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْهَدْيِ الشَّرِيِّ (٢١٥/٥).

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، فَإِنَّ السَّرَايَةَ إِلَى مِلْكِ الْغَيْرِ تَفَرَّغَتْ مِنْ إِعْتَاقِهِ لِمَا يَمْلِكُهُ مِنَ الشُّقْصِ فَحَكَمَ الشَّارِعُ بِالسَّرَايَةِ لِعَدَمِ تَبْعُضِ الْعِنَقِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ الْمِلْكُ سَبَبًا لِلْعِنَقِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِيُعْتِقَهُ

فَيَجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ هَذَا الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَّا بِإِعْتَاقِهِ كَمَا قَالَ لِيُعْتِقَهُ، وَهَذَا عِنَقٌ لِمَا يَمْلِكُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُ يَصِحُّ النَّذْرُ. وَمِثْلُهُ يَقُولُهُ: لَيْنِ أَتَانِي اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، فَهَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ وَذَلِيلُ الْمُخَالِفِ أَنَّهُ قَدْ قَالَ ﷺ «لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» كَمَا يَقِيْدُهُ:

١٠- لا طلاق فيما لا يملك

١٠٢٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذَرَ لِبَنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨١) وَصَحَّحَهُ.

وَقُلَّ عَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ أَصْحَحَ مَا رَوَدَ فِيهِ.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مُسْتَوْفَى.

١١- ثلاثة رُفِعَ عَنْهُمْ الْقَلَمُ

١٠٢٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيقَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٦) وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ (٤٣٩٨) وَدَاوُدُ (٤٣٩٨).

النَّسَائِيُّ (١٥٦/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤١) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٩/٢).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ [صَحِيحُهُ] (١٤٢).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «رُفِعَ الْقَلَمُ») أَيُّ لَيْسَ يَجْرِي أَصَالُهُ لَا أَنَّهُ رُفِعَ بَعْدَ وَضْعِهِ.

وَالْمُرَادُ رُفْعُ قَلَمِ عَدَمِ الْمَوَاحِدَةِ لَا قَلَمِ الشُّوَابِ، فَلَا يُنَافِيهِ صَحُّهُ إِسْلَامِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ كَمَا ثَبَتَ فِي «الْعِلَامِ الْيَهُودِيِّ الَّذِي كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ فَاسْتَلَمَ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ» [الْبُخَارِيُّ (١٣٥٦)].

وَكَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ «امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَيْهِ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَلَكُ أَجْرٌ» [م (١٣٣٦)] وَغَرَوْ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْأَحَادِيثِ.

(عَنْ «ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيقَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ فِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ لِأَمْتَةِ الْحَدِيثِ.

وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلّق بهم تكليف، وقَوْ في النَّائِمِ الْمُسْتَنَرِقِ إجماع والصَّغِيرِ الَّذِي لَا تَمَيِّزُ لَهُ.

وفيه خلافٌ إذا عقل وميَّز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى أن يكبر.

فقيل: إلى أن يطيق الصَّيَّامَ ويعصي الصلاة، وهذا لأحمد.

وقيل: إذا بلغ اثنتي عشرة سنة.

وقيل: إذا نَاهَرَ الْإِخْلَامَ.

وقيل: إذا بلغ والبلوغ يكون بالاختلام في حق الذكر مع إزاله المني إجماعاً وفي حق الأنثى عند الْهَادُوِيَّةِ، وبلوغ خمس عشرة سنة، وإنبات الشعر الأسود المتجدد في العانة بعد تسع سنين عند الْهَادُوِيَّةِ وكذلك الإنماء في حال اليقظة إذا كان لشهوة.

وفي الكل خلاف معروف.

وأما المجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيه السُّكْرَانُ وَالطُّفُلُ كما يدخل المجنون.

وقد اختلف في طلاق السُّكْرَانِ على قولين:

(الأول): أَنَّهُ لَا يَقَعُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عُثْمَانُ وَجَابِرٌ وَزَيْدٌ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَأَهْلِ الظَّاهِرِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» [النساء: ٤٣] فجعل قول السُّكْرَانِ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا يَقُولُ وبأنه غَيْرُ مُكَلَّفٍ لِانْتِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ الْعَقْلَ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ مَا يَقُولُ فَلَيْسَ بِمُكَلَّفٍ، أَوْ بِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَقَعَ طَلَاقُهُ إِذَا كَانَ مُكْرَهًا عَلَى شَرْبِهَا، أَوْ غَيْرِ عَالِمٍ بِأَنَّهُا حَرَمٌ، وَلَا يَقُولُهُ الْمَخَالِفُ.

(والثاني): وَقَوْعُ طَلَاقِ السُّكْرَانِ وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَنِ الْهَادِي وَابِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَمَالِكٍ وَاحْتِجَّ لَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى»، فَإِنَّهُ نَهَى لَهُمْ عَنْ قُرْبَانِهَا حَالَ السُّكْرِ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ مُكَلَّفُونَ حَالَ سُكْرِهِمْ وَالْمُكَلَّفُ يَصِحُّ مِنْهُ الْإِنْشَاءُ وَإِنْ إيقاع الطلاق عُقُوبَةٌ لَهُ وَإِنْ تَرْتِيبُ الطَّلَاقِ عَلَى التَّطْلِيقِ مِنْ

باب ربط الأحكام بأسبابها، فلا يؤثر فيه السكر وبأن الصحابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه، فإنهم قالوا: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، فإذا هذى اقترى وحد المفتري ثمانون

وبأنه أخرج سعيد بن منصور «سنه» (١١٣٠) عنه عليه السلام «لا قبُولَة في الطلاق».

واجب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهيهم قبل سكرهم أن يقرّبوا الصلاة حاله أنهم لا يعلمون ما يقولون فبي دليل لنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله، فإن الله لم يجعل عقوبته إلا الحد وبأن ترتيب الطلاق على التلطيق محل النزاع.

وقد قال أحمد والبيهي: إنه لا يلزمه عقد، ولا بيع، ولا غيره على أنه يلزمهم القول بترتيب الطلاق على التلطيق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا: إذا شرب إلى آخره.

فقال ابن حزم «اعلم» (٢١١/١٠) إنه خبر مكذوب باطل متناقض، فإن فيه إيجاب الحد على من هذى والنهائي لا حد عليه

وبأن حديث «لا قبُولَة في طلاق» خبر غير صحيح، وإن صح فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعى.

١٢- الإشهاد على رجعة المطلقة

١٠٣٠- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ ثُمَّ يُرَاجِعُ، وَلَا يُشْهَدُ، فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا.

رواه أبو داود (٢١٨٦) هكذا موقوفاً، وسنده صحيح.

وأخرج البيهقي (٣٧٣/٧) بإسقاط: إن عمران بن حصين عليه السلام سئل عن راجع امرأته، ولم يشهد، فقال: أرجع لي غير سنة؟ فليشهد الآن.

وزاد الطبراني «المعجم الكبير» (١٨١/١٨) في رواية: وتستغفر الله

دل الحديث على شرعية الرجعة والأصل فيها قوله تعالى

«وَيَعْلَمُ أَنَّ أَحَقَّ بِرَدِّهِنَّ» الآية [البقرة: ٢٢٨].

وقد أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا ولها إذا كان الطلاق بعد المسيس وكان الحكم بصحة الرجعة مجتمعاً عليه لا إذا كان مختلفاً فيه

والحديث دل على ما دلّت عليه آية سورة الطلاق وهي قوله «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢] بعد ذكره الطلاق.

وظاهر الأمر وجوب الإشهاد وبه قال الشافعي في القديم وكأنه استقر مذهبه على عدم وجوبه، فإنه قال الموزعي في «تيسير البيان».

وقد اتفق الناس على أن الطلاق من غير إشهاد جائز. وأما الرجعة فيحتمل أنها تكون في معنى الطلاق؛ لأنها قريته، فلا يجب فيها الإشهاد؛ لأنها حق للزوج، ولا يجب عليه الإشهاد على قبضه.

ويحتمل أن يجب الإشهاد، وهو ظاهر الخطاب انتهى والحديث يحتمل أنه قاله عمران اجتهداً إذ للاجتهاد فيه مسرح إلا أن قوله: «أرجع في غير سنة؟» قد يقال: إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي عليه السلام فيكون مرفوعاً إلا أنه لا يدل على الإيجاب لتردد كونه من سنة النبي عليه السلام بين الإيجاب والتدب والإشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح واتفقوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل.

فقال الشافعي والإمام يحيى إن الفعل محرم، فلا تحل به ولأنه تعالى ذكر الإشهاد، ولا إشهاد إلا على القول.

(واجب) بأنه لا إثم عليه؛ لأنه تعالى قال «إلا على أزواجه» [المومن: ٦] وهي زوجة والإشهاد غير واجب كما سلف.

وقال الجمهور يصح بالفعل

واختلفوا هل من شرط الفعل التيقن؟

فقال مالك لا يصح بالفعل إلا مع التيقن كأنه يقول لعوم الأعمال بالنيات.

وقال الجمهورُ يصحُّ لأنها زوجةٌ شرعاً داخلةٌ تحت قوله ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾، ولا يشترط النية في لس الزوجية وتقبيلها وغيرهما إجماعاً.

واختلف هل يجب عليه إعلامها بأنه قد راجعها لئلا تزوج غيره

فذهب الجمهور من العلماء أنه لا يجب عليه

والقول: يجب وتفرع من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بأنه راجعها.

فقال الأولون: النكاح باطل وهي لزوجها الذي ارتجعها واستدلوا بإجماع العلماء على أن الرجعة صحيحة، وإن لم تعلم بها المرأة وبأنهم اجمعوا أن الزوج الأول أحقُّ بها قبل أن تزوج.

وعن مالك: إنها للثاني دخل بها، أو لم يدخل واستدل بما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال: مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها ثم يكتمها رجعتها فتحل فتكبح زوجها غيره إنه ليس له من امرها شيء ولكونها لمن تزوجها [«المصنف» لابن أبي شبة (١٦٠/٤) معناه]

إلا أنه قيل: إنه لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط، وهو الزهري فيكون من قوله وليس بحجة

ويشهد لكلام الجمهور حديث الترمذي (١١١٠) عن سمرة بن جندب أنه عليه السلام قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا اثْنَانِ فَهِيَ لِأَوَّلِ مِنْهُمَا، فَإِنَّهُ صَادِقٌ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ.

واعلم أنه قال تعالى ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَخَى بُرْدِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي أحقُّ بردهنَّ في العدة بشرط أن يُريدَ الزوجُ بردها الإصلاح، وهو حُسنُ العشرة والقيام بحقوق الزوجية.

فإن أراد بالرجعة غير ذلك كمن يراجع زوجته ليطلقها كما يفعله العامة، فإنه يطلق ثم يتقل من موضعه فيراجع ثم يطلق إرادة لبينة المرأة، فهذه المراجعة لم يُردَّ بها إصلاحاً، ولا إقامة حدود الله فهي باطلة إذلاية ظاهرة في أنه لا تباح له المراجعة، ولا يكون أحقُّ بردها إلا بشرط إرادة الإصلاح وأي إرادة إصلاح في مراجعتها ليطلقها.

١٣- رجعة المطلقة لأنها حائض

١٠٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّهُ لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَرَّةٌ فَلْيَرْاجِعْهَا».

متفق عليه [«الخارعي» (٥٢٥٢)، مسلم (١٤٧١) وقدم برقم (١٠٠٦)].

تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة.

(وثانيها): السَّبُّ في إيلائه «أَنْ فَرَّقَ هَدِيَّةَ جَاءَتْ لَهُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَلَمْ تَرْضَ رَيْتُ بَنَتْ جَحْشٍ بِتَصْيِبِهَا فَرَادَهَا مَرَّةً أُخْرَى فَلَمْ تَرْضَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ أَفْأَمْتُ وَجْهَكَ تَرُدُّ عَلَيْكَ الْهَدِيَّةَ، فَقَالَ: لَأَتُنَّ أَهْرُونَ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَغْمِيَنِي لَا أَذْخُلَ عَلَيْكُمْ شَهْرًا».

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ [«طبقاته» (١٩٠/٨)] عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ. وَمِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ.

وَقَالَ: ذَبَحَ ذَبْحًا.

(ثالثها): أَنَّهُ بِسَبَبِ طَلِبِهِنَّ الثَّقَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٧٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

فَهَذِهِ أَسْبَابُ ثَلَاثَةِ

إِمَّا لِإِفْشَاءِ بَعْضِ نِسَائِهِ السَّرَّ وَهِيَ حَفْصَةُ وَالسَّرُّ أَحَدُ ثَلَاثَةِ إِمَّا تَحْرِيمُهُ مَارِيَةً، أَوْ الْعَسْلَ.

أَوْ بِتَحْرِيجِ صَدْرِهِ مِنْ قَبْلِ مَا فَرَّقَهُ بَيْنَهُنَّ مِنَ الْهَدِيَّةِ، أَوْ تَضْيِيقِهِنَّ فِي طَلَبِ الثَّقَةِ

قَالَ الْمَصْنَفُ: وَاللَّاتِقُ بِمَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ ﷺ وَسِعَةُ صَدْرِهِ وَكَثْرَةُ صَفَحِهِ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ سَبَبًا لِاعْتِزَالِهَا.

وَقَوْلُهَا (وَحَرَّمَ) أَيَّ حَرَّمَ مَارِيَةً أَوْ الْعَسْلَ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ لِلْجَمَاعِ حَتَّى يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِيْلَاءِ الشَّرْعِيِّ، فَلَا وَجْهَ لِحُزْمِ ابْنِ بَطَّالٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ﷺ ائْتَمَّ مِنْ جَمَاعِ نِسَائِهِ ذَلِكَ الشَّهْرَ إِنْ أَخَذَهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا مُسْتَنْدَ لَهُ غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ قَالَ الْمَصْنَفُ لَمْ أَقِفْ عَلَى نَقْلِ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ دُخُولِهِ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا تَدْخُلَ إِحْدَاهُنَّ عَلَيْهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي اعْتَزَلَ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَكَانُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْمَسْجِدِ قَيْمًا اسْتِزْلَامَ عَدَمِ الدُّخُولِ عَلَيْهِنَّ مَعَ اسْتِمْرَارِ الْإِقَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْوَطءِ لِامْتِنَاعِ الْوَطءِ فِي الْمَسْجِدِ.

٢ - مَدَّةُ الْإِيْلَاءِ وَبَيَانُ أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ

١٠٣٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ الْمُؤَلِي حَتَّى يُطَلَّقَ، وَلَا

٢٨ - كتاب الإيلاء

الإيلاء لغة: الحلف.

وشرعاً: الامتناع باليمين من وطء الزوجة.

(والظَّهَارُ) بِكَسْرِ الظَّاءِ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ لِقَوْلِ الْقَائِلِ: أَتَيْتُ عَلِيَّ كَظْهَرِ أُمِّي.

(وَالْكَفَّارَةُ) وَهِيَ مِنَ التَّكْفِيرِ: التَّغْطِيَةُ.

١ - للإيلاء كفارة

١٠٣٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَّمَ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ لِلْيَمِينِ كَفَّارَةً».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٠١)، وَزَوَّادُهُ بِقَاتٍ.

وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِسْرَاءَهُ عَلَى وَصْلِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ حَلْفِ الرَّجُلِ مِنْ زَوْجَتِهِ وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالْإِيْلَاءِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْحَلْفُ مِنْ وَطءِ الزَّوْجَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي سَبَبِ إِيْلَائِهِ ﷺ وَفِي الشَّيْءِ الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى رَوَايَاتٍ:

(أَحَدُهَا): أَنَّهُ بِسَبَبِ إِفْشَاءِ حَفْصَةَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي أَسْرَهُ إِلَيْهَا وَاخْتَلَفَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَسْرَهُ إِلَيْهَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ وَأَجَلٍ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هَذِهِ وَفُسِّرَتْ فِي رَوَايَةِ أَخْرَجَهَا الشُّيْخَانُ [هُوَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٣١٦)] وَلَمْ يَخْرُجْ الشُّيْخَانُ بِأَنَّهُ تَحْرِيمُهُ لِمَارِيَةٍ، وَأَنَّهُ أَسْرَهُ إِلَى حَفْصَةَ فَأَخْبِرَتْ بِهِ عَائِشَةُ، أَوْ تَحْرِيمُهُ لِلْعَسْلِ.

وَقِيلَ: بَلْ أَسْرَ إِلَى حَفْصَةَ أَنَّ أَبَاهَا يَلِي أَمْرَ الْأُمَّةِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ.

وَقَالَ: لَا تُخْبِرِي عَائِشَةَ بِتَحْرِيمِي مَارِيَةً.

يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٩١).

الحديث كالتفسير لقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦).

وقد اختلف العلماء في مسائل من الإيلاء:

(الأولى) في اليمين، فإنهم اختلفوا فيها.

فقال الجمهور: يتعذر الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله، أو بغيره.

وقالت الهاديّة: إنه لا يتعذر إلا بالحلف بالله قالوا: لأنه لا يكون يمينا إلا ما كان بالله تعالى، فلا تشمل الآية ما كان بغيره.

(قلت): وهو الحق.

(الثانية) في الأمر الذي تعلق به الإيلاء، وهو ترك الجماع صريحا، أو كناية، أو ترك الكلام عند البعض.

والجمهور على أنه لا بُد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا مجرد الامتناع عن الزوجة، ولا كلام أن الأصل في الإيلاء قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ الآية، فإنها نزلت لإبطال ما كان عليه الجاهليّة من إطالة مدة الإيلاء، فإنه كان الرجل يولي من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وأنظر المولى أربعة أشهر فإذا أن يطأ، أو يطلق.

(الثالثة) اختلفوا في مدة الإيلاء:

فعند الجمهور والحنفية أنه لا بُد أن يكون أكثر من أربعة أشهر.

وقال الحسن وآخرون يتعذر بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾

ورد بأنه لا دليل في الآية إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله تعالى ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ فالأربعة قد جعلها الله مدة الإمهال وهي كاجل الدين، لأنه تعالى قال ﴿فَإِنْ فَاوُؤَا﴾ بقاء التعقيب، وهو بعد الأربعة فلز كانت المدة أربعة أو أقل لكأنت قد انقضت، فلا يطالب بعدها والتعقيب للمدة لا للإيلاء لبعده.

(والرابعة): أن مضي المدة لا يكون طلاقاً عند الجمهور.

وقال أبو حنيفة: بل إذا مضت الأربعة الأشهر طلقت المرأة.

قالوا: والدليل على أنه لا يكون بمضيها طلاقاً أنه تعالى خير في الآية بين الفينة والعزم على الطلاق فيكونان في وقت واحد، وهو بعد مضي الأربعة فلو كان الطلاق يقع بمضي الأربعة والفينة بعدها لم يكن خيرا؛ لأن حق الخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة ولأنه تعالى أضاف عزم الطلاق إلى الرجل وليس مضي المدة من فعل الرجل، ولحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سياقه، وإن كان موقوفاً، فهو مقو للدلالة.

(الخامسة): الفينة: هي الرجوع ثم اختلفوا بماذا تكون

فقيل: تكون بالوطء على القادر والمعدور يبين عذره بقوله: لو قدرت لفنت؛ لأنه الذي يقدر عليه لقوله تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾

وقيل: بقوله: رجعت عن يميني، وهذا للهاديّة كأنهم يقولون المراد رجوعه عن يمينه لا إيقاع ما حلف عليه

وقيل: تكون في حق المعدور بالنية؛ لأنها توبة يخفي فيها العزم

ورد بأنها توبة عن حق خلوق، فلا بُد من إتمام الرجوع عن الأمر الذي عزم عليه.

(السادسة) اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء.

فقال الجمهور: تجب؛ لأنها يمين قد حنث فيها فتجب الكفارة لحديث [مسلم (١٦٥٠)] «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»

وقيل: لا تجب لقوله تعالى ﴿فَإِنْ فَاوُؤَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب لا بالكفارة ويدل للمسألة الخامسة:

١٠٣٤- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه قَالَ:

بعد مضي الأربعة أشهر من إيقاف المولي.

أَدْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمَوْلِي.

رواه الشافعي [درج المسند] (١٣٩).

(وعن سليمان بن يسار) بفتح المشاء فسين مَهْمَلَةٌ مُخَفَّفَةٌ بعد ألف راء: هُوَ أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ زَوْجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَخُو عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ.

كَانَ سُلَيْمَانُ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ وَكِبَارِ التَّابِعِينَ نَفَقَةً فَاضِلًا وَرِعًا حُجَّةً، هُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ.

روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة

مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَمِائَةٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً.

(قَالَ أَدْرَكْتُ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمَوْلِي رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ).

وفي «الإرشاد» لابن كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر أ.

يريد أقل ما يطلق عليه لفظ بضعه عشر.

وقوله: «يقفون» بمعنى يقفونه أربعة أشهر كما أخرجه إسماعيل هُوَ ابْنُ أَبِي إِدْرِيسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكْنَا النَّاسَ يَقْفُونَ الْإِيْلَاءَ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ. فإِطْلَاقُ رِوَايَةِ الْكِتَابِ مَحْمُولَةٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وقد أخرج الدارقطني (٦١/٤) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: سألت اثني عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يؤلي، فقالوا ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق.

وأخرج إسماعيل المذكور من حديث ابن عمر أنه قال إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليها الطلاق حتى يطلق.

وأخرج الإسماعيلي أثر ابن عمر بلفظ أنه كان يقول: إني ما رجل آلى من امرأته، فإن مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو يفيء، ولا يقع عليها طلاق إذا مضت حتى يوقف.

وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بُدَّ

ومعنى إيقافه هُوَ أَنْ يُطَالَبَ إِثْمًا بِالْفِيءِ وَإِثْمًا بِالطَّلَاقِ، وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِمَجْرَدِ مَضِيِّ الْمَدَّةِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ وَعَلَيْهِ دَلٌّ ظَاهِرٌ الْآيَةِ إِذْ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢٢٧] يَدُلُّ قَوْلُهُ «سَمِيعٌ» عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بِقَوْلٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ السَّمْعُ، وَلَوْ كَانَ يَقَعُ بِمَضِيِّ الْمَدَّةِ لَكُنِيَ قَوْلُهُ «عَلِيمٌ» لَمَا عُرِفَ مِنْ بِلَاغَةِ الْقُرْآنِ، وَأَنْ فَوَاصِلَ الْآيَاتِ تُشِيرُ إِلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ السَّابِقَةُ، فَبِإِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ رَجْعِيًّا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَلَغَيْرِهِمْ تَفَاصِيلُ لَا يَقْرَأُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.

٣ - بين إيلاء الجاهلية والإسلام

١٠٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ فَوَقَّتَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (٣٨١/٧).

وأخرجه الطبراني أيضاً [المعجم الكبير] (١٥٨/١١) عنه.

وقال الشافعي: كانت العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء.

وفي لفظ: كانوا يطلقون الطلاق والظهار والإيلاء فنقل تعالى الإيلاء والظهار عما كان عليه الجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما استقر عليه حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه.

والحديث دليل على أن أقل ما ينقضي به الإيلاء أربعة أشهر.

٢٩- كتاب الظهار

١- لا يمس في الظهار حتى يكفر

١٠٣٦- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ، قَالَ: فَلَا تَقْرِنَهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ.

رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٢٣)، التِّرْمِذِيُّ (١١٩٩)،
السَّامِيُّ (١٦٧/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٦٥)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَّجَهُ النَّسَائِيُّ
إِسْنَانًا

وَرَوَاهُ الْبُزَّارُ إِكْمَالًا فِي «تَلْخِصِ الْخَيْرِ» (٢٤٩/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا.
وَرَوَاهُ فِيهِ «كَفَرُ، وَلَا تَعْدُ».

هذا من باب الظَّهَارِ والحديث لا يضر إرساله كما كررناه
من أن إتيانه من طريق مُرسلة وطريق موصولة لا يكون علة
بل يزيده قوة.

والظَّهَارُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهَرِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ
عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي فَاخْذِ اسْمَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَكُتِبَا بِالظَّهْرِ عَمَّا
يُسْتَنْهَجْنَ ذِكْرُهُ وَاضَافُوهُ إِلَى الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْحَرَمَاتِ.

وقد أجمع العلماء على تحريم الظَّهَارِ وإثم فاعله كما قال
تعالى ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [المجادلة: ٢].
وأما حُكْمُهُ بَعْدَ إِقْبَاعِهِ فَيَأْتِي.

وقد اتفق العلماء على أنه يقع بِتَشْبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظْهَرِ الْأُمِّ
ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهِ فِي مَسَائِلَ:

(الأولى) إذا شَبَّهَهَا بِبَعْضٍ مِنْهَا غَيْرِهِ فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ
يَكُونُ ظَهَارًا أَيْضًا

وقيل: يَكُونُ ظَهَارًا إِذَا شَبَّهَهَا بِبَعْضٍ يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ.

وقد عرفت أن النَّصَّ لم يرد إلا في الظَّهْرِ.

(الثانية): أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِيمَا إِذَا شَبَّهَهَا بِغَيْرِ الْأُمِّ مِنْ

المحارم.

فَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: لَا يَكُونُ ظَهَارًا؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي الْأُمِّ

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ
يَكُونُ ظَهَارًا، وَلَوْ شَبَّهَهَا بِمَحْرَمٍ مِنَ الرُّضَاعِ وَدَلِيلُهُمُ الْقِيَاسُ،
فَإِنَّ الْعِلَّةَ التَّحْرِيمَ الْمُؤَيَّدَ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْمَحَارِمِ كُتُبِيَّةٍ فِي الْأُمِّ.

وقال مالكٌ وأحمد: إِنَّهُ يَنْعَقِدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَشَبَّهَةُ بِوِثْقَةٍ
التَّحْرِيمِ كَالْأَجْنِيَّةِ بَلْ قَالَ أَحَدُ حَتَّى فِي الْبَيْمَةِ، وَلَا يَنْفُسُ أَنَّ
النَّصَّ لم يرد إلا في الأم وما ذُكِرَ مِنَ الْحَاقِّ غَيْرَهَا فَبِالْقِيَاسِ
وملاحظة المعنى، ولا يتشخص دليلًا على الحكم.

(الثالثة): أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا هَلْ يَنْعَقِدُ الظَّهَارُ مِنَ الْكَافِرِ

فقيل: نعم لعموم الخطاب في الآية

وقيل: لا ينعقد منه؛ لِأَنَّ مِنْ لَوَازِمِهِ الْكَفَّارَةُ وَهِيَ لَا تَصَحُّ
مِنَ الْكَافِرِ؟ وَمَنْ قَالَ: يَنْعَقِدُ مِنْهُ قَالَ: يَكْفُرُ بِالْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ
لَا بِالصَّوْمِ لِعَتْدَرِهِ فِي حَقِّهِ.

وأوجب بأن العتق والإطعام إذا فعلا لأجل الكفارة كانا
قربة، ولا قربة لكافِرٍ.

(الرابعة): أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي الظَّهَارِ مِنَ الْأُمَةِ الْمَمْلُوكَةِ.
فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ الظَّهَارُ
مِنْهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَمْلُوكَةُ فِي عَرَفِ
اللُّغَةِ لِلاتِّفَاقِ فِي الْإِبْلَاءِ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي عُمُومِ النِّسَاءِ
وَقِيَاسًا عَلَى الطَّلَاقِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يَصَحُّ مِنَ الْأُمَةِ لِعُمُومِ لَفْظِ
النِّسَاءِ

إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِصَحِّهِ مِنْهَا فِي الْكَفَّارَةِ

فقيل: لا تجب إلا نصف الكفارة فكأنه قاس ذلك على
الطلاق عنده.

(الخامسة): الحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي
ظاهر منها قبل التكفير، وهو مجمع عليه لقوله تعالى ﴿مِنْ قَبْلِ
أَنْ يَتَنَاسَّ﴾ [المجادلة: ٣، ٤] فلو وطئ لم يسقط التكفير، ولا

يَتَضَاعَفُ لِقَوْلِهِ ﷺ «حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ»

قَالَ الصَّلْتُ بْنُ دِينَارٍ: سَأَلْتُ عَشْرَةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْمَظَاهِيرِ يُجَامَعُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، فَقَالُوا: كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لِلظَّهَارِ الَّذِي أَقْتَرَنَ بِهِ الْعَوْدَ وَالثَّانِيَةَ لِلوِطْءِ الْحَرَمِ كَالوِطْءِ فِي رَمَضَانَ نَهَارًا، وَلَا يَجْنَى ضَعْفُهُ.

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ لِأَنَّهُ فَاتَ وَقْتَهَا، فَإِنَّهُ قَبْلَ الْمَسِيحِ.

وَقَدْ فَاتَ.

(وَأَجِيبْ) بَأَنَّ فَوَاتَ وَقْتُ الْإِدَاءِ لَا يَسْقُطُ الثَّابِتُ فِي الذَّمِّ كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَحْرِيمِ الْمَقْدَمَاتِ

فَقِيلَ: حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسِيحِ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَنْ يَحْرُمُ فِي حَقِّهَا الْوِطْءُ وَمَقْدَمَاتُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ

وَعَنِ الْأَقْلَى لَا تَحْرُمُ الْمَقْدَمَاتُ؛ لِأَنَّ الْمَسِيحَ هُوَ الْوِطْءُ وَحْدَهُ، فَلَا يَشْمَلُ الْمَقْدَمَاتُ إِلَّا جِازًا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ

وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ يَجْلُ لُهُ الْأَسْتِثْنَاءُ بِمَا فَوْقَ الْإِزَارِ.

٢ - كفارة من واقع من ظهار وفي رمضان

١٠٣٧ - وَعَنْ «سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ» ﷺ قَالَ: دَخَلَ رَمَضَانٌ فَخِيفْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا فَانْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَرِّزْ رَقَبَةً فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي قَالَ: فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: أَطْعِمُ فَرَقًا مِنْ تَمْرٍ سِتِّينَ مِسْكِينًا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧/٤) وَالْأَرْنَؤَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ [أَبُو دَاوُدَ (٢٢١٣)]،

الزُّمْدِيُّ (١١٩٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٠٦٢) [[إِلَّا النَّسَائِيَّ].

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ [صَحِيحُهُ (٢٣٧٨)] وَابْنُ الْخَارُودِ [الْمُخْتَصَرُ (٧٤٤)].

(وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ) هُوَ الْبِيضِيُّ يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَتَخْفِيفُ الْمُنَاةِ التَّخْفِيفُ وَضَادٌ مُعْجَمَةٌ أَنْصَارِيٌّ خَزْرَجِيٌّ

كَانَ أَحَدَ الْبَكَاثَيْنِ رَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ.

وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ يَعْنِي هَذَا الَّذِي فِي الظَّهَارِ

(قَالَ) «دَخَلَ رَمَضَانٌ فَخِيفْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي».

وَفِي الْإِرْشَادِ: قَالَ «إِنِّي كُنْتُ امْرَأً أَصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي (فَظَاهَرْتُ مِنْهَا فَانْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَرِّزْ رَقَبَةً فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي قَالَ: فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ قَالَ أَطْعِمُ فَرَقًا مِنْ تَمْرٍ سِتِّينَ مِسْكِينًا).

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ).

وَقَدْ أَعْلَهُ عَبْدُ الْحَقِّ بِالْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَسَلَمَةَ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ لَمْ يُدْرِكْ سَلَمَةَ حَتَّى ذَلِكَ التَّرْمِذِيُّ عَنْ الْبَخَارِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى) أَنَّهُ دَلَّ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ مِنْ تَرْتِيبِ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، وَالتَّرْتِيبُ إِجْمَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

(الثَّانِيَةُ) أَنَّهَا أَطْلَقَتْ الرَّقَبَةَ فِي الْآيَةِ وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا وَلَمْ تُقَيَّدْ بِالْإِيْمَانِ كَمَا قَيَّدَتْ بِهِ فِي آيَةِ الْقَتْلِ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمَا إِلَى عَدَمِ التَّقْيِيدِ، وَأَنَّهَا تُجَزَّئُ رَقَبَةً ذَمِيَّةً، وَقَالُوا: لَا تُقَيَّدُ بِمَا فِي آيَةِ الْقَتْلِ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ.

وَقَدْ أَشَارَ الزُّعْمَرِيُّ إِلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْقِيَاسِ لِعَدَمِ الْأَشْتِرَاقِ فِي الْعَلَّةِ، فَإِنَّ الْمُنَاسِبَةَ أَنَّهُ لَمَّا أَخْرَجَ رَقَبَةً مُؤْمَنَةً مِنْ صِفَةِ الْحَيَاةِ إِلَى الْمَوْتِ كَانَتْ كَفَّارَتُهُ إِدْخَالُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ فِي حَيَاةِ الْحَرَّةِ وَإِخْرَاجُهَا عَنْ مَوْتِ الرَّقَبَةِ، فَإِنَّ السَّرْقَ يَقْتَضِي سَلْبَ التَّصَرُّفِ

عن المملوك فاشبة الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت فكان في اعتاقه إثبات التصرف فاشبة الإحياء الذي يقتضي إثبات التصرف للحَيِّ.

وَقَدِ تَقَصَّتْ.

وَلِلْحَنِفَةِ تَفَاصِيلُ فِي الْعَيْبِ يَطُولُ تَعْدَادُهَا وَيَعْرِضُ قِيَامُ الْأَدْلَةِ عَلَيْهَا.

(الرابعة) أَنْ قَوْلَهُ ﷺ «فَصَمُّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ» دَالٌّ عَلَى وَجوبِ التَّابِعِ وَعَلَيْهِ دَلَّتِ الْآيَةُ وَشَرَطَتْ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْمُسِيءِ فَلَوْ مَسَّ فِيهِمَا اسْتَنْتَفَ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ إِذَا وَطِئَهَا نَهَارًا مُتَعَمِّدًا.

وَكَذَا لَيْلًا عِنْدَ الْهَادُوَّةِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَآخِرِينَ، وَلَوْ نَاسِيًا لِلْآيَةِ.

وَقَدَّ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَيَجُوزُ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ النَّهْيِ إِفْسَادُ الصَّوْمِ، وَلَا إِفْسَادُ بَوَاطِنِ اللَّيْلِ.

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ

وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَطِئَ نَهَارًا نَاسِيًا

عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي يُوسُفَ: لَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ لَمْ يُفْسِدِ الصَّوْمَ.

وَقَالَتِ الْهَادُوَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: بَلْ يَسْتَنْتَفُ كَمَا إِذَا وَطِئَ

عَامِدًا لِعُمُومِ الْآيَةِ

قَالُوا وَلَيْسَتْ الْعِلَّةُ إِفْسَادُ الصَّوْمِ بَلْ دَلُّ عُمُومِ التَّلِيلِ لِلْأَحْوَالِ كُلِّهَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَرِيحُ الْكُفَّارَةَ إِلَّا بِوُقُوعِهَا قَبْلَ الْمُسِيءِ.

(الخامسة) اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِيمَا إِذَا عَرَضَ لَهُ فِي أَثْنَاءِ صِيَامِهِ عَذْرٌ مِيُوسٌ ثُمَّ زَالَ هَلْ يَبْنِي عَلَى صَوْمِهِ، أَوْ يَسْتَنْتَفُ.

فَقَالَتِ الْهَادُوَّةُ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ: إِنَّهُ يَبْنِي عَلَى صَوْمِهِ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَهُ بِنَبْرِ اخْتِيَارِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ: بَلْ يَسْتَنْتَفُ لِاخْتِيَارِهِ التَّفْرِيقِ.

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْعَذْرَ صِيرَةَ كَغَيْرِ الْمُخْتَارِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَذْرُ مَرْجُوءًا

فَقِيلَ: يَبْنِي أَيْضًا

وَقَالُوا: تُقَيَّدُ آيَةُ الطَّهَارِ كَمَا قُيِّدَتْ آيَةُ الْقَتْلِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ

وَقَدَّتِ الْهَادُوَّةُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِعْتِقَاقُ رَقَبَةٍ كَافِرَةٍ.

وَقَالُوا: تُقَيَّدُ آيَةُ الطَّهَارِ كَمَا قُيِّدَتْ آيَةُ الْقَتْلِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّبَبُ

قَالُوا: وَقَدْ أُبْذِنَ ذَلِكَ السَّنَةُ، فَإِنَّهُ «لَمَّا جَاءَهُ ﷺ السَّائِلُ يَسْتَفْتِيهِ فِي عِتْقِ رَقَبَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ سَائِلٌ ﷺ الْجَارِيَةَ أَيْنَ اللَّهُ، فَقَالَتْ فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ قَالَ: فَأَعِظْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [لَمْ يَخْرُجْهُ الْبُخَارِيُّ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٣٧) مَطْوَلًا] وَغَيْرُهُ

قَالُوا: فَسَوَّاهُ ﷺ لَهَا عَنِ الْإِيمَانِ وَعَدَمِ سُؤَالِهِ عَنْ صِفَةِ الْكُفَّارَةِ وَسَبَبِهَا دَالٌّ عَلَى اغْتِيَابِ الْإِيمَانِ فِي كُلِّ رَقَبَةٍ تُعْتَقُ عَنْ سَبَبٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ أَنْ تَرَكَ الْاسْتِفْصَالَ مَعَ قِيَامِ الْاِحْتِمَالِ يُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ كَمَا قَدْ تَكَرَّرَ

قُلْتُ: الشَّافِعِيُّ قَاتِلٌ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فَإِنْ قَالَ بِهَا مِنْ مَعَهُ مِنَ الْمَخَالِفِينَ كَانَ الدَّلِيلُ عَلَى التَّقْيِيدِ هُوَ السَّنَةُ لَا الْكِتَابُ؛ لِأَنَّهُمْ قَرَرُوا فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ الْمَطْلُوعُ عَلَى الْقَيِّدِ إِلَّا مَعَ اتِّحَادِ السَّبَبِ وَلَكِنَّهُ وَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٨٤) مَا لَفْظُهُ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ عَلِيَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ

قَالَ عَزَّ الدِّينُ الذَّهَبِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَحَيْثُ فَلَا دَلِيلَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا ذَكَرْتُ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْأَلْهَا عَنِ الْإِيمَانِ إِلَّا لِأَنَّ السَّائِلَ قَالَ: عَلَيْهِ رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ.

(الثالثة) اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الرَّقَبَةِ الْمَعِيَةِ بِأَيِّ عَيْبٍ.

فَقَالَتِ الْهَادُوَّةُ وَدَاوُدُ تُجْزَى الْمَعِيَةُ لِتَنَالِ اسْمَ الرَّقَبَةِ لَهَا وَفَقَّبَ آخَرُونَ إِلَى عَدَمِ إِجْزَاءِ الْمَعِيَةِ قِيَاسًا عَلَى الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا بِجَمَاعِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ.

وَفَصَّلَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: إِنْ كَانَتْ كَامِلَةً الْمَنْفَعَةُ كَالْأَعْوَرِ

وقيل: لا يبي؛ لأن رجاء زوال العذر صيرته كالمختار.

إليه.

وأجيب بأنه مع العذر لا اختيار له.

(الثامنة) اختلف في قدر الإطعام لكل مسكين

فذهب الهاديون والحنفية إلى أن الواجب ستون صاعاً من تمر، أو ذرة، أو شعير، أو نصف صاع من بر.

وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مد والمد ربع الصاع واستدل بقوله في حديث الباب «أطعم عرقاً من تمر ستين مسكيناً والعرق: مِكْتَلٌ يأخذ خمسة عشر صاعاً من تمر ولأنه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا

واستدل الأولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق «أذهب إلى صاحب صدقة بني رزق فقل له فليدفعها إليك فأطعم عنك منها وسقاً ستين مسكيناً» قالوا: والوسق: ستون صاعاً.

وفي رواية لأبي داود (٢٢١٣) والترمذي (٣٢٩٩) «فأطعم وسقاً من تمر ستين مسكيناً» وجاء في تفسير العرق أنه ستون صاعاً.

وفي رواية لأبي داود (٢٢١٥) «أن العرق مِكْتَلٌ يسع ثلاثين صاعاً» قال أبو داود: وهذا أصح الحديثين.

ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه جنح الشافعي إلى الترجيح بالكثرة وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً.

وقال الخطابي في معالم السنن (٦٦٣/٢) العرق السقيفة التي من الخوص فيؤخذ منها المكاتل قال وجاء تفسيره أنه ستون صاعاً وفي رواية لأبي داود يسع ثلاثين صاعاً.

وفي رواية سلمة (٢٢١٤) يسع خمسة عشر صاعاً فذكر أن العرق يختلف في السعة والضيقة قال: فذهب الشافعي إلى رواية الخمسة عشر صاعاً.

(قلت): يؤيد قوله أن الأصل براءة الدمة عن الزائد، وهو وجه الترجيح.

(التاسعة): وفي الحديث دليل على أن الكفارة لا تسقط جميع أنواعها بالعجز.

وفيه خلاف.

(السادسة) أن ترتيب قوله ﷺ «فصم» على قول السائل «ما أم لك إلا رقتي» يقضي بما قضت به الآية من أنه لا يتنقل إلى الصوم إلا لعدم وجدان الرقبة، فإن وجد الرقبة إلا أنه يحتاجها لحديثه للعجز، فإنه لا يصح منه الصوم.

(فإن قيل: إنه قد صح التيمم لواجب الماء إذا كان يحتاج إليه فهل قسمنا هذا عليه؟

(قلت): لا يقاس؛ لأن التيمم قد شرع مع العذر فكان الاختياج إلى الماء كالعذر.

(فإن قيل: فهل يجعل الشبق إلى الجماع عذراً يكون له معه الدلول إلى الإطعام وبعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم؟

(قلت): هو ظاهر حديث سلمة.

وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام: «وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام» وإقراره ﷺ على عذره.

وقوله: «أطعم» يدل على أنه عذر يعدل معه إلى الإطعام.

(السابعة) أن النص القرآني والنبوي صريح في إطعام ستين مسكيناً كأنه جعل عن كل يوم من الشهرين إطعام مسكين.

واختلف العلماء هل لا بد من إطعام ستين مسكيناً، أو يكفي إطعام مسكين واحد ستين يوماً.

فذهب الهاديون ومالك والشافعي إلى الأول لظاهر الآية

وذهب الحنفية، وهو أحد قولي زيد بن علي والناصر إلى الثاني، وأنه يكفي إطعام واحد ستين يوماً، أو أكثر من واحد بقدر إطعام ستين مسكيناً.

قالوا: لأنه في اليوم الثاني مستحق قبل الدفع إليه.

وأجيب بأن ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات

ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين هذين والثالث: إن وجد غير المسكين لم يجز الصرف إليه وإلا أجزأ إعادة الصرف

حديث «خَوِيلَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ: فِي وَاللَّهِ وَفِي أَوْسٍ أَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْمُجَادَلَةِ قَالَتْ كُنْتُ عِنْدَهُ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ سَاءَ خُلُقُهُ.

وَقَدْ ضَجِرَ قَالَتْ: فَدَخَلَ عَلَيَّ يَوْمًا فَرَاغَتْهُ بِشْيِيءٍ فَنَضِيبٌ، فَقَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجَ فَجَلَسَ فِي نَادِي قَوْمِي سَاعَةً ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَإِذَا هُوَ يُرَاوِدُنِي عَنْ نَفْسِي قَالَتْ: قُلْتُ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ خَوِيلَةَ بَيْنِي لَا تَخْلُصُ إِلَيَّ.

وَقَدْ قُلْتُ مَا قُلْتُ فَحَكَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِيهِمَا - الحديث رواه الإمام أحمد (٤١٠/٦) وأبو داود (٢٢١٤) وإسناده مشهور

وأخذ منه أنه إذا قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهاراً وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما

قال الشافعي: ولو ظاهر يُريدُ به طلاقاً كان ظهاراً، ولو طلق يُريدُ ظهاراً كان طلاقاً.

وقال أحمد: إذا قال أنت علي كظهر أُمِّي. وعنى به الطلاق كان ظهاراً، ولا تطلق

وعلمه ابن القيم [وفاد المعاد (٣٢٥/٥)] بأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ففسخ فلم يميز أن يعاد إلى الأمر المنسوخ وإيضاً فإوس إنما نوى به الطلاق لا كان عليه فاجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق وإيضاً، فإنه صريح في حكمه فلم يميز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب.

فذهب الشافعي وأحد الروائين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالعجز لما في حديث أبي داود (٢٢١٤) عن «خَوِيلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ ظَاهَرَنِي زَوْجِي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ إِلَى أَنْ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُعَيِّنُ رَقَبَةً قَالَتْ: لَا يَجِدُ قَالَ: يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قَالَتْ: إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ قَالَ: يُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ يَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَ: فَإِنِّي سَأَعِيثُ بِعَرَقٍ» الحديث

فلو كان يسقط عنه بالعجز لأبانه ﷺ ولم يُعنه من عنده. وذهب أحمد في رواية وطائفة إلى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن إبدالها.

وقيل: إنها تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرها من الكفارات

قالوا: لأن النبي ﷺ أمر الجامع في نهار رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله والرجل لا يكون مصرفاً لكفاريه.

وقال الأولون: إنما حلت له؛ لأنه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرقها إليه، وهو مذنب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرها من الكفارات قولان.

وهو نظير ما قالته الهادوية من أنه يجوز للإمام إذا قبض الزكاة من شخص أن يردّها إليه.

(العاشرة) قال الخطابي: دل الحديث على أن الظهار المقيد كالظهار المطلق، وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة

واختلفوا فيه إذا بر ولم يحنث، فقال مالك وابن أبي ليلي: إذا قال لامرأته: أنت علي كظهر أُمِّي إلى الليل لزمته الكفارة، وإن لم يقرنها.

وقال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه إذا لم يقرنها وجعل الشافعي في الظهار المؤقت قولين أحدهما: أنه ليس بظهار.

(الفائدة): قد يتوهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا لاتفاق الحكمين في الآية والحديث وليس كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكره ابن كثير في «الإرشاد» من

٣٠- كتاب اللعان

هو مأخوذ من اللعن؛ لأنه يقول الزوج في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين

ويقال فيه: اللعان والائتعان والملاعنة

واختلف في وجوبه على الزوج، فقال في «الشفاء» للأمبر الحسين: يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم يقر بها.

وفي «المهذب» والائتصار أنه مع غلبة الظن بالزنا من المرأة، أو العلم بيجور ولا يجب ومع عدم الظن بجرم.

١- التفريق باللعان

١٠٣٨- عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما

قال: «سأل فلان، فقال: يا رسول الله، أرايت أن لو وجدنا أمة أمراًته على فاحشة، كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكنت سكنت على مثل ذلك، فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أتاه، فقال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فأنزل الله الآيات في سورة النور، فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

قال: لا، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها، ثم دعاها، فوعظها كذلك، قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه لكاذب، فبدأ بالرجل، فشهد أربع شهادات بالله، ثم ثنى بالمرأة، ثم فرق بينهما». رواه مسلم (١٤٩٣).

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «سأل فلان») هو عومر العجلاني كما في أكثر الروايات

(«فقال يا رسول الله أرايت أن لو وجدنا أمة أمراًته على فاحشة كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكنت سكنت

على مثل ذلك) أي على أمر عظيم (فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه، فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله الآيات في سورة النور) والأكثر في الروايات أن سبب نزول الآيات قصة هلال بن أمية وزوجته وكانت متقدمة على قصة عومر، وإنما تلاها ﷺ لأن حكمها عام للأمة

(«فتلاهن ووعظه وذكره») عطف تفسير إذ الوعظ هو التذكير

(«وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة») الموعود به في قوله «لعبسوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم» [النور: ٢٣]

(«قال لا، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها كذلك قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله ثم ثنى بالمرأة ثم فرق بينهما»). رواه مسلم.

في الحديث مسائل:

(الأولى) قوله «فلم يجبه» وقع عند أبي داود (٢٢٤٥): «فكره ﷺ المسائل وعابها»

قال الخطابي: يريد المسألة عما لا حاجة بالسائل إليه.

وقال الشافعي: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لتلا ينزل في ذلك ما يؤقّمهم في مشقة وتعتب كما قال تعالى «لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم» [البقرة: ١٠١].

وفي الحديث الصحيح «أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله» [البخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨)].

وقال الخطابي [معالم السنن: ٦٨٠/٢] قد وجدنا المسألة في كتاب الله على وجهين:

أحدهما: ما كانت على وجه التبيين والتعليم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين

والآخر: ما كان على طريق التعتب والتكليف فاباح النوع الأول وأمر به وأجاب عنه، فقال «فاسألوا أهل الذكر» [الحل:

[٤٣]

عَلَّه.

وَقَالَ «فَسَأَلُ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ» [يونس: ٩٤] «وَأَجَابَ تَعَالَى فِي الْآيَاتِ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ» [البقرة: ١٨٩] «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَمِيزِ» [البقرة: ٢٢٢] وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ فِي النَّوعِ الْآخَرِ «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي» [الإسراء: ٨٥].

وَقَالَ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا» [التازعات: ٤٢٠، ٤٣]

فَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ السُّؤَالِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ، فَإِذَا وَقَعَ السُّكُوتُ عَنْ جَوَابِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ زَجَرٌ وَرَدَعٌ لِلسَّائِلِ، فَإِذَا وَقَعَ الْجَوَابُ، فَهُوَ عَقُوبَةٌ وَتَغْلِيظٌ.

(الثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُبَدَأُ بِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْمُدَّعِي فَيَقْدُمُ بِهِ وَفَعَتْ الْبِدَاءُ فِي الْآيَةِ.

وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَهُ سُنَّةٌ وَاخْتَلَفَ هَلْ تَحِبُّ الْبِدَاءُ بِهِ أَمْ لَا؟

فَذَعَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى وَجُوبِهَا لقَوْلِهِ ﷺ لِإِهْلَالِ «الْبَيِّنَةِ وَالْأَحَدِ فِي ظَهْرِكَ» [البخاري (٤٧٤٧)] فَكَانَتْ الْبِدَاءُ بِهِ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الرَّجُلِ فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْأَةِ كَانَ دَافِعًا لِأَمْرٍ لَمْ يَثْبُتْ

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهَا تَصَحُّ الْبِدَاءُ بِالْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَدَلَّ عَلَى لُزُومِ الْبِدَاءِ بِالرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْعُطْفَ فِيهَا بِالرَّوَاكِ وَهِيَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْتِهَا، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ التَّرْتِيبَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَا يُبَدَأُ إِلَّا بِمَا هُوَ الْأَحَقُّ فِي الْبِدَاءِ وَالْأَقْدَمُ فِي الْعِنَايَةِ وَيُسَنُّ فَعْلُهُ ﷺ ذَلِكَ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» [مسلم (١٢١٨)] مَطْوَلًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي وَجُوبِ الْبِدَاءِ بِالصِّمْتَائِ.

(الثَّالِثَةُ) قَوْلُهُ «ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا» دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَةَ بَيْنَهُمَا لَا تَقَعُ إِلَّا بِتَفْرِيقِ الْحَاكِمِ لَا بِنَفْسِ اللَّعَانِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ كَثِيرٌ مُسْتَدْلِينَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ الرَّجُلَ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ غَمَامِ اللَّعَانِ وَاقَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَتْ الْفَرْقَةُ تَقَعُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ لَبَيَّنَ ﷺ أَنَّ طَلَّاقَهُ فِي غَيْرِ

وَقَالَ الْجَمْهُورُ: بَلِ الْفَرْقَةُ تَقَعُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ بِتِمَامِ لَعَانِهِ، وَإِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ هِيَ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَحْصُلُ بِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتِمَامِ لَعَانِهِمَا وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَبِهِ قَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٤٩٢) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «ذَلِكَمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ».

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَخْبَرَ ﷺ بِقَوْلِهِ «ذَلِكَمُ» عَنْ قَوْلِهِ «الْأَبَدُ لَكَ عَلَيْهَا»

قَالَ: وَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْفِرَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحُكْمٍ، فَقَدْ نَهَى الْحُكْمُ فِيهِ مِنَ الْحَاكِمِ الْأَعْظَمِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ»

قَالُوا:

وَقَوْلُهُ: (فَرَّقَ بَيْنَهُمَا) مَعْنَاهُ إِظْهَارُ ذَلِكَ وَبَيَانُ حُكْمِ الشَّرْعِ فِيهِ لَا أَنَّهُ أَنْشَأَ الْفَرْقَةَ بَيْنَهُمَا

قَالُوا: فَأَمَّا طَلَّاقُهُ إِثْمًا فَلَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِ ﷺ وَبِأَنَّهُ لَمْ يَزِدِ التَّحْرِيمَ الْوَاقِعَ بِاللَّعَانِ إِلَّا تَأْكِيدًا، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى انْكَارِهِ وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا فَرْقَةَ إِلَّا بِالطَّلَاقِ لَجَازَ لَهُ الزَّوْاجُ بِهَا بَعْدَ أَنْ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثَ.

وَلِيهِ «وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَبْسُتَ لَهَا عَلَيْهِ، وَلَا قُوَّةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ، وَلَا مَتَوَفَى عَنْهَا»

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٠) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي حَدِيثِ الْمُتْلَاعَيْنِ «قَالَ: مَضَتْ السُّنَّةُ بَعْدَ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤١٠/٧) بِلَفْظِ «فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»

وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا مَضَتْ السُّنَّةُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ لَا يَجْتَمِعَا أَبَدًا [مصنف عبد الرزاق: ١١٢٧/٧]

وعن عمر: يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجْتَمَعَانِ أَبَدًا [مصنف عبد الرزاق: ٣٥١/٤].

(الرابعة) اختلف العلماء في فُرْقَةِ اللّعَانِ هل هي فسخٌ، أو طلاقٌ بائنٌ؟

فَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا فَسْخٌ مُسْتَدَلِّينَ بِأَنَّهَا تَوْجِبُ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا فَكَانَتْ فَسْخًا كَفَرْقَةِ الرُّضَاعِ إِذْ لَا يَجْتَمَعَانِ أَبَدًا وَلَأَنَّ اللّعَانَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الطَّلَاقِ، وَلَا كِتَابَةً فِيهِ

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهَا طَلَاقٌ بَائِنٌ مُسْتَدَلًّا بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ زَوْجَةٍ فَهِيَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الْمُخْتَصَّةِ فَهِيَ طَلَاقٌ إِذْ هُوَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الْمُخْتَصَّةِ بِخِلَافِ الْفَسْخِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَحْكَامِ غَيْرِ النِّكَاحِ كَالْفَسْخِ بِالْعَيْبِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالنِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا كَمَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِيهِ نَفَقَةٌ، وَلَا غَيْرُهَا.

الخامسة: وهي فرع للرابعة، اختلفوا لو أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ اللّعَانِ، هل تحل له الزوجة؟

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تَحَلُّ لَّهُ لِزَوَالِ الْمَنْعِ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ، فَإِنَّهُ خَاطَبٌ مِنَ الْخُطَّابِ.

وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: تُرَدُّ إِلَيْهِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ: لَا تَحَلُّ لَّهُ أَبَدًا لِقَوْلِهِ ﷺ «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا».

قُلْتُ: قَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ قَالَهُ لِمَنِ التَّعَنُّ وَلَمْ يَكْذِبْ نَفْسَهُ.

(السادسة) في حديث لعان لعلانٍ هلال بن أمية أنه كَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٥٤) وَغَيْرِهِ

قَالَ الْخُطَّابِيُّ: فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا كَذَفَ امْرَأَتَهُ بِرَجُلٍ بَعِيثِهِ ثُمَّ تَلَاعَنَا، فَإِنَّ اللّعَانَ يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ فَيَصِيرُ فِي التَّقْدِيرِ ذِكْرَهُ الْمَقْدُوفُ بِهِ تَبَعًا، وَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ «قَالَ ﷺ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَلَمَّا تَلَاعَنَّا لَمْ يَتَغَيَّرْ لِهَلَالٍ بِالْخَدِّ»، وَلَا يُرَوَّى فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ

شَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ عَفَا عَنْهُ فَعُلِمَ أَنَّ الْحَدَّ الَّذِي كَانَ يَلْزَمُهُ بِالْقَذْفِ سَقَطَ عَنْهُ بِاللّعَانِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى ذِكْرِ مَنْ يَقْدِفُهَا بِهِ لِإِزَالَةِ الضَّرْرِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَمْ يُحْمَلْ نَفْسُهُ عَلَى الْقَصْدِ لَهُ بِالْقَذْفِ وَإِدْخَالِ الضَّرْرِ عَلَيْهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَجْزِي أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي تَعْيِينِ مَنْ قَذَفَهَا بِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يَسْقُطُ الْحَدُّ عَنْهُ إِذَا ذَكَرَ الرَّجُلَ وَاسْمَهُ فِي اللّعَانِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حُدَّ لَهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْحَدُّ لَازِمٌ لَهُ وَلِلرَّجُلِ مُطَالَبَتُهُ بِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُحَدُّ لِلرَّجُلِ وَيَلَاعَنُ لِلزَّوْجَةِ انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا دَلِيلَ فِي حَدِيثِ هَلَالٍ عَلَى سُقُوطِ الْحَدِّ بِالْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَقْدُوفِ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ طَالِبٌ بِهِ حَتَّى يَقُولَ لَهُ ﷺ قَدْ سَقَطَ بِاللّعَانِ، أَوْ يُحَدُّ الْقَاذِفُ فَيَتَيَسَّرُ الْحُكْمُ وَالْأَصْلُ يُبْرَأُ الْحَدُّ عَلَى الْقَاذِفِ وَاللّعَانُ إِنَّمَا شَرَعَ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ.

٢- لا حق للملاعن في الصداق

١٠٣٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ: حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَالِي فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ حَسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ» يَنْتُهُ بِقَوْلِهِ «أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ».)

فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَاذِبًا فَاللَّهُ هُوَ الْمُتَوَلَّى لجزائره

(«لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا») هُوَ إِيَّانَةُ لِلْفَرْقَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَلَفَ

(«قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي») يُرِيدُ بِهِ الصَّدَاقَ الَّذِي سَلَّمَهُ

إِلَيْهَا

وفي الحديث دليل على أنه يصح اللعان للمرأة الحامل، ولا يؤخر إلى أن تضع وإلى ذهب الجمهور لهذا الحديث.

وقالت الهاديّة وأبو يوسف ومحمد ويروى عن أبي حنيفة واحداً: لا لعان لنفي الحمل لجواز أن يكون ريحاً، فلا يكون للعان حثيث معنى.

(قلت): وهذا رأي في مقابلة النص وكأنهم يريدون أنه لا لعان بمجرد ظن الحمل من الأجنبية لا لوجداً معها الذي هو صورة النص.

وفي الحديث دليل على أنه يتنفي الولد باللعان، وإن لم يذكر النفي في اليمين وإلى هذا ذهب أهل الظاهر

وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد: أنه لا يصح اللعان على الحمل إلا بشرط ذكر الزوج لنفي الولد دون المرأة، وأنه يصح نفي الولد، وهو حمل ويؤخر اللعان إلى ما بعد الوضع، ولا دليل عليهما بل الحق قول الظاهرية، فإنه لم يقع في اللعان عنده نفي الولد ولم نره في حديث هلال، ولا عويمر ولم يكن اللعان إلا منهما في عصره.

وأما لعان الحامل، فقد ثبت في هذه الأحاديث.

وقد أخرج مالك «الموطأ» (ص ٣٥٠) عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأة وتنفي من ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة».

وفي حديث سهل وكانت حاملاً فانكر حملها وذكر أنه انتفى من ولده ولكنه لا يدل على اشتراط نفي الولد؛ لأنه فعلة الرجل من تلقاء نفسه.

وقال أبو حنيفة: لا يصح نفي الحمل واللعان عليه، فإن لاعنها حاملاً ثم آتت بالولد لزمه ولم يمكن من نفيه أصلاً؛ لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين، وهذا قد بان بلعانها في حال حملها.

ويجاب بأن هذا رأي في مقابلة النص الثابت في حديث الباب.

وفي حديث ابن عمر هذا، وإن كان البخاري قد بين أن قوله فيه «وكانت حاملاً» من كلام الزهري لكن حديث الباب

(«قَالَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهَوَ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِباً عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث أفاد ما سلف من الفراق بينهما، وإن أحدهما كاذب في نفس الأمر وحسابه على الله، وإن لا يرجع بشيء مما سلمه من الصادق؛ لأنه إن كان صادقاً في القذف، فقد استحققت المال بما استحل منها، وإن كان كاذباً، فقد استحقته أيضاً بذلك ورجوعه إليه أبعد؛ لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرتجع ما أعطاه!

٣- جواز لعان المرأة الحامل

١٠٤٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْبَضَ سَبْطاً، فَهَوَ لِرَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا، فَهَوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (مسلم (١٤٩٦)، ولم يخرج البخاري).

(وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْبَضَ سَبْطاً» بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعد طاء مهملة: وهو الكامل الخلق من الرجال

(فهو لزوجها، وإن جاءت به أكحل) بفتح الهَمْزَةِ وسكون الكاف، وهو الذي منابت أجنابه كلها سود كان فيها كحلاً وهي خلقة

(جعداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة فداًلْ مُهْمَلَةٌ، وهو من الرجال القصير

(فهو للذي رمَاهَا بِهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ولهما (البخاري (٥٣٠٩)، ولم يخرج مسلم بهذا اللفظ في أخرى «فجاءت به على النعت المَكْرُوه».

وفي الأحاديث ثبتت له عدة صفات.

وفي رواية لهما (البخاري (٥٣١٦)، مسلم (١٤٩٧)) وللنسائي (١٧٣/٦) أنه قال ﷺ بعد سرد صفات ما في بطنها: «اللَّهُمَّ بَيِّنْ» فوضعت شبيهاً بالذي ذكر زوجها أنه وجدته عندها.

صحيح صريح.

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ الْمُتْلَعَيْنِ قَالَ) أَيِ الرَّجُلِ

(وَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاعِيهِمَا كَذَبَتْ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مُنْفَقٌ عَلَيْهِ» تَقْدُّمُ الْكَلَامِ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَقَامِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْقِيَاةِ وَكَانَ مُقْتَضَاهَا إِحَاقُّ الْوَلَدِ بِالزَّوْجِ إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صَفِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لِلْفَرَّاشِ لَكِنُهُ بَيْنَ الْمُتْلَعِ مِنَ الْحُكْمِ بِالْقِيَاةِ نَفْسِيًّا وَإِثْبَاتًا بِقَوْلِهِ «الْوَلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ».

٤- اللعنة الخامسة واجبة في الفرقة والعقاب

٦- إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ

١٠٤٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ قَالَ: غَرَبَتْهَا قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَهَا نَفْسِي قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٤٩) وَالتِّرْمِذِيُّ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٦٧/٦) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بِلَفْظٍ قَالَ: «طَلَّقَهَا قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالَ: فَامْسِكْهَا»

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ قَالَ غَرَبَتْهَا» بِالْغَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ وَالرَّاءِ وَبَاءً مُوَحَّدَةً

١٠٤١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٧٥/٦)، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ مِنَ الْحَاكِمِ الْمُبَالِغَةُ فِي مَنَعِ الْحَلْفِ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا، فَإِنَّهُ ﷺ مَنَعَ بِالْقَوْلِ بِالتَّذْكِيرِ وَالْوَعْظِ كَمَا سَلَفَ ثُمَّ مَنَعَ هَاهُنَا بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِوَضْعِ يَدِ أَحَدٍ عَلَى فَمِ الْمَرَاةِ، وَإِنْ أَوْحَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ.

وَقَوْلُهُ: (إِنَّهَا الْمُوجِبَةُ) أَيِ الْفُرْقَةِ وَلِعَذَابِ الْكَاذِبِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّعْنَ الْخَامِسَةَ وَاجِبَةٌ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّحْلِيلِ فَاخْرَجَ الْحَاكِمُ (٢٠٧/٢)

وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٩٥/٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «فِي تَحْلِيلِ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْلُفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنِّي لَصَادِقٌ؛ يَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ

قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ.

٥- الاعتراف بالكذب بعد اللعان

١٠٤٢- «وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ

الْمُتْلَعَيْنِ - قَالَ: فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاعِيهِمَا قَالَ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٥٣٠٨)، مُسْلِمٌ (١٤٩٢)).

اختلف العلماء في تفسير قوله «لا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ» عَلَى قَوْلَيْنِ:

(الْأَوَّلُ) أَنْ مَعْنَاهُ الْفَجُورُ، وَأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ مَنْ يُرِيدُ مِنْهَا الْفَاحِشَةَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ وَالْخَلَّالِ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَالْخَطَّابِيِّ وَاسْتَدَلُّ بِهِ الرَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَطْلِيقُ مَنْ نَفَسَتْ بِالزَّوْنِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مُفَارَقَتِهَا.

(والثاني) أنها تبذر بمال زوجها، ولا تمنع أحدا طلب منها شيئا منه، وهذا قول أحمد والأصمعي ونقله عن علماء الإسلام. وأنكر ابن الجوزي على من ذهب إلى الأول

قال في النهاية: وهو أشبه بالحديث؛ لأن المعنى الأول يشكل على ظاهر قوله تعالى ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]، وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة.

(قلت): الوجه الأول في غاية من البعد بل لا يصح للآية ولأنه ﷺ لا يأمر الرجل أن يكون ديوتا فحمله على هذا لا يصح والثاني بعيد؛ لأن التبذير إن كان بمالها فمنعها ممكن، وإن كان من مال الزوج فكذلك، ولا يوجب امره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغة أن يقال: فلان لا يرؤ بد لاس كناية عن الجور.

فالأقرب المراد أنها سهلة الأخلاق ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب لا أنها تأتي الفاحشة وكثير من النساء والرجال يهذؤ المثابة مع البعد من الفاحشة، كما قال أبو الطيب:

بيضاء يطمع فيها تحت حلتها وعز ذلك مطلوب إذا طلبا ولو أراد به أنها لا تمنع نفسها عن الوقاع من الأجانب لكان قاذفا لها.

٧- عقوبة اللعان الكاذب

١٠٤٤- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول - حين نزلت آية المتلاعنين: أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، ولم يدخلها الله جنته، وأيما رجل جحد ولده - وهو ينظر إليه - احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين.

أخرجه أبو داود (٢٦٦٣) والنسائي (١٧٩٦) وابن ماجه (٢٧٤٣)، وصححه ابن حبان (٤١٠٨).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول حين نزلت آية المتلاعنين: أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، وأن يدخلها الله جنته وأيما رجل

جحد ولده، وهو ينظر إليه) أي يعلم أنه ولده (احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين). أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان.

وقد نفرد به عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث، ففي تصحيحه نظر وصححه أيضا الدارقطني مع اغترافه بتفرد عبد الله.

وفي الباب عن ابن عمر عند السراج [كشف الاستار] (١٣٨٦).

وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي ضعيف وأخرج أحمد (٦٢/٢) من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن أبيه عن وكيع.

وقال: نفرد به وكيع.

ومعنى الحديث واضح.

٨- الإقرار بالولد

١٠٤٥- وعن عمر رضي الله عنه قال: من أقر بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه

أخرجه الترمذي (٤١١٧-٤١٢)، وهو حسن مؤلف.

فيه دليل على أنه لا يصح النفي للولد بعد الإقرار به، وهو مجمع عليه واختلف فيما إذا سكّت بعد علمه به ولم ينفي. فقال المؤيد: إنه يلزمه، وإن لم يعلم أن له النفي؛ لأن ذلك حق يطل بالسكوت وذلك كالشئع إذا بطل شفعته قبل علمه باستحقاقها

وذهب أبو طالب إلى أن له النفي متى علم إذ لا يثبت التخير من دون علم، فإن سكّت عند العلم لزم ولم يمكن من النفي بعد ذلك، ولا يعتبر عنده فور ولا تراخ، بل السكوت كالإقرار.

وقال الإمام يحيى والثانفي بل يكون نفيه على الفور قال: وحد الفور ما لم يعد تراخيا عرفا؛ فلو اشتغل بإسراج

دائبي، أو لبس ثيابه، أو نحو ذلك لم يعد تراخياً
ولهم في المسألة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأى وفروع
على غير أصل أصيل.

خلاف الشبه واللون دالة يجب الحكم بها وضرب له المثل بما
يوجد من اختلاف الألوان في الإبل ولقائها واحد.
وفي هذا الباب إثبات القياس وبيان أن التشابهين حكمهما
من حيث الشبه واحد
ثم قال:

٩- الشك في الولد

١٠٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ.

قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ.

قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَأَنَّى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ.

قَالَ: فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ.

ثَبَّتَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٠٥)، مسلم (١٥٠٠)].

وفي رواية لمسلم ((١٥٠٠) (١٩)): «وَهُوَ يُعْرَضُ بِأَن يَنْفِقَهُ».

وقال في آخره: «وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ».

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال عبد الغني: إِنَّ اسْمَهُ
ضَمُّمٌ بَنِي قَتَادَةَ

(«قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ قَالَ: هَلْ
لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ قَالَ: هَلْ فِيهَا
مِنْ أَوْزَقٍ») بالراء والقاف بزنة أحمر، وهو الذي في لونه سواد
ليس بمالك

(«قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَنَّى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ») بالنون فزاي

وعين مهملة أي جذبته إليه

(«عِرْقٌ قَالَ فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ» ثَبَّتَ عَلَيْهِ. وفي

رواية لمسلم، أي عن أبي هريرة (هو) أي الرجل (يعرض بأن
ينفقه. وقال في آخره: «وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ»

قال الخطابي: هذا القول من الرجل تعرض بالرؤية كأنه
يريد نفي الولد فحكم النبي ﷺ بأن الولد للفراس ولم يجعل

وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المكاني، وإنما يجب في
القذف الصريح [معالم السنن: ٦٩٤/٢].

وقال المهلب: التعريض إذا كان على جهة السؤال لا حد
فيه، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على المواجهة
والمشاهدة.

وقال ابن كثير: يفرق بين الزوج والأجنبي في التعريض أن
الأجنبي يقصد الأدية المحضة والزواج قد يُعذر بالنسبة إلى صيانة
النسب.

وقال القرطبي لا خلاف أنه لا يجوز نفي الولد باختلاف
الألوان المتقاربة كالسمر والأدمية، ولا في البياض والسواد إذا
كان قد أقر بالوطء ولم غص مدة الاستبراء

قال في الشرح: كأنه أراد في مذنبه وإلا فالخلاف ثابت
عند الشافعية بتفصيل، وهو إن لم ينضم إليه قرينة زنى لم يحز
النفي، وإن اتهمها بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز
النفي على الصحيح.

وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً والخلاف إنما
هو عند عديمها والحديث يَحْتَمِلُهُ لَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ مَعَهُ قَرِينَةَ الزُّنَا،
وإنما هو مجرد مخالفة اللون.

(بليال) وقع في تقديرها خلاف كبير لا حاجة إلى ذكره
ويأتي بعضه قريباً

٣١- كتاب العِدَّة وَالْإِحْدَاد

العدة: بكسر العين المَهْمَلَة: اسمٌ لمدّة تَرْتَبِعُ بها المرأة عن
التزويج بعد وفاة زوجها، أو فراقه لها إما بالولادة، أو الأقراء،
أو الأشهر.

والإحداد بالخاء المَهْمَلَة بعدد دالان مَهْمَلَتان بينهما ألف.

وهو لغة: المنع

وشرعاً: ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة.

١- انقضاء العدة بوضع الحمل

١٠٤٧- عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ «أَنْ سُبَّعَةَ
الْإِسْلَمِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَفْسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا
بِلَيَالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَتَكَبَّحَ، فَأَذِنَ
لَهَا، فَتَكَحَّتْ».

رواه البخاري (٥٣٢٠)، وأصله في الصحيحين البخاري (٤٩٠٩)،
مسلم (١٤٨٥)).

وفي لفظ البخاري (٤٩٠٩): «أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَارْتِينَ
لَيْلَةً».

وفي لفظ لمسلم (١٤٨٤).

قال الزُّهْرِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِيهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَفْرَقُهَا
زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرُ.

(عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المَهْمَلَة فواو
مفتوحة فراء -

(بن محرمه) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء
تقدمت ترجمته

(أن سُبَّعَةَ) بضم السين المَهْمَلَة فباء موحدة فمشاة مخيطة
تصغيرُ سبع وتاء التانيث

(الاسلمية نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاة
زوجها) هو سعيد بن خولة توفي بمكة بعد حجة الوداع

(فجاءت إلى النبي ﷺ) فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَتَكَبَّحَ فَأَذِنَ لَهَا فَتَكَحَّتْ
رواه البخاري وأصله في الصحيحين وفي لفظ البخاري «أَنَّهَا
وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَارْتِينَ لَيْلَةً» وفي لفظ لمسلم أي عن
المسور

(قال الزُّهْرِيُّ، وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُزَوَّجَ وَهِيَ فِي دِيهَا) أي دم
نفسها (غير أنه لا يفريقها زوجها حتى تطهر).

الحديث دليل على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقضي
عدتها بوضع الحمل، وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشر
ويجوز بعده أن تتكبح.

وفي المسألة خلاف، فهذا الذي أفاده الحديث قول جياهير
العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله تعالى
«وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» (الطلاق: ٤)

والآية وإن كان ما قبلها في المطلقات لكن ذلك لا يخص
عمومها وأيد بقاء عمومها على أصله ما أخرجه عبد الله بن
أحمد في رواية المستدر (١١٦/٥) والضياء في المختارة وابن مردويه
عن «أبي بن كعب قال: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «وَأُولَاتِ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» هِيَ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا أَمْ
الْمُتَوَفَّى عَنْهَا؟ قَالَ هِيَ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا».

وأخرجه ابن جرير «مسوره» (١٤٣/٢٨) وابن أبي حاتم
وابن مردويه والدارقطني (٢٠٣/٣) عن أبي من وجه آخر قال
«لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ الْآيَةُ مُشْتَرَكَةٌ أَمْ
مُتَهَمَةٌ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: آيَةُ آيَةٍ؟ قُلْتُ: «وَأُولَاتِ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» الْمَطْلُوقَةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا
زَوْجُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ»

وثبت عن ابن مسعود ﷺ عدة روايات دالة على قوله
بهذا.

وأخرج عنه ابن مردويه قال: نسخَتِ سُورَةُ النِّسَاءِ
الْقَصْرَى كُلَّ عِدَّةٍ «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ
حَمْلَهُنَّ» أَجَلَ كُلِّ حَامِلٍ مُطْلَقَةٍ، أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ
تَضَعَ حَمْلَهَا

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: نزلت سورة النساء القصص بعد التي في البقرة سبع سنين.

وأخرج الشيخان [البخاري (٤٩٠٩)، مسلم (١٤٨٥)] وأبو داود والترمذي (١١٩٤) والنسائي (١٩١/٦) وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه «عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: كنت أنا وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم فجاء رجل، فقال أفتني في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة أخلت؟ قال ابن عباس تغتد آخر الأجلين قلت: أنا «وأولات الأخمال أجلهن أن يضرعن حملهن» قال ابن عباس: ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أرايت لو أن امرأة جرت حملها سنة فما عدتها قال ابن عباس: آخر الأجلين قال أبو هريرة: أنا مع ابن أبي يعقوب أبا سلمة فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة يسألها أنضت في ذلك سنة؟ فقالت: قبل زوج سبعة الأسلمية وهي حبلى فوضعت بعد مائة وأربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ».

وأخرجه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة.

وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها، فقالت ولدت سبعة مثل ما مضى إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها بليال.

وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدا، وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة ومع تأخر نزولها كما صرحنا به الروايات ينبغي أن يكون التخصيص، أو النسخ متفقاً عليه.

وفهمت الهادوية وغيرهم ويروى عن علي أنها تغتد بأخر الأجلين إما وضع الحمل إن تأخر عن الأربعة الأشهر والعشر، أو بالمدد المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» قالوا: فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من وجه وقوله: «وأولات الأخمال أجلهن» كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج من العهد بيقين بخلاف ما إذا عمل بأحدهما.

واجب عنه بأن حديث سبعة نص في الحكم مبين بأن آية النساء القصص شاملة للمتوفى عنها زوجها وإيد حديثها ما

سمعت من الأحاديث والآثار.

وأما الرواية عن علي عليه السلام، فقال الشعبي: ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول: عدة المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين

هذا وكلام الزهري صريح أنه يعتد بها، وإن كانت لم تظهر من دم نفاسها، وإن حرم وطؤها لأجل علة أخرى هي بقاء الدم.

وقال النووي في شرح مسلم:

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان الحمل ولداً، أو أكثر كامل الخلق أو ناقصها، أو علقه، أو مضغة، فإنها تنقض العدة بوضعها إذا كان فيه صورة خلق آدمي سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها، أو صورة جليلة يعرفها كل أحد.

وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل التام المتخلف.

وأما خروج المضغة والعلقة، فهو نادر والحمل على الغالب اقوى.

قال المصنف: ولهذا نقل عن الشافعي قولاً بأن العدة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضاء، ولا خفية.

وظاهر الحديث والآية الإطلاق فيما يتحقق كونه حملاً.

وأما ما لا يتحقق كونه حملاً، فلا لحواز أنه قطعة لحم والعدة لازمة بيقين، فلا تنقض بمشكوك فيه.

٢- العدة بثلاث حيض

١٠٤٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت:

أمرت بريرة أن تغتد بثلاث حيض.

رواه ابن ماجه (٢٠٧٧) وزاوة ثقات، لكنه منقول.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت أمرت) مغير الصفي

والآخر هو النبي ﷺ

(بريرة أن تغتد بثلاث حيض رواه ابن ماجه ورواته ثقات

لَكِنَّهُ مَعْلُومٌ.

وقد ورد ما يؤيده.

وهو دليل على أن العدة تُعْتَبَرُ بالمرأة عند من يجعل عدة المملوكة دون عدة الحرة لا بالزوج على القول الأظهر من أن زوج بيرة كان عبداً.

٣- المطلق ثلاثاً ليس لها سكن ولا نفقة

١٠٤٩- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا - لَيْسَ لَهَا سَكْنٌ، وَلَا نَفَقَةٌ».

رواه مسلم (١٤٨٠).

(وعن الشعبي) هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي تابعي جليل القدر فقيه كبير قال ابن عيينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه. مر ابن عمر بالشعبي، وهو يحدث بالمغازي، فقال: شهدت القوم، وهو أعلم بها مني.

وقال الزهري: العلماء أربعة: ابن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام

ولّد الشعبي في خلافة عمر كما في الكاشف للذهبي

وقيل: لبيت خلّت من خلافة عثمان ومات سنة أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة

(عن فاطمة بنت قيس «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا سَكْنٌ، وَلَا نَفَقَةٌ» رواه مسلم).

الحديث دليل على أن المطلق ثلاثاً ليس لها نفقة، ولا سكن.

وفي المسألة خلاف:

ذهب إلى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والإمامية وإسحاق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث مستدلّين بهذا الحديث.

وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنيفة والثوري وغيرهم إلى أنها تجب لها النفقة والسكنى مستدلّين على الأول بقوله تعالى «فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» [الطلاق: ٦]، وهذا في الحامل وبالإجماع في الرجعية على أنها تجب لها النفقة.

وعلى الثاني بقوله تعالى «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ».

وذهب الهادي وآخرون إلى وجوب النفقة دون السكنى مستدلّين بقوله تعالى «وَالْمُطَلَّقاتُ مَتَاعٌ» ولأنها حبست بسببه كالرجعية، ولا يجب لها السكنى، لأن قوله «مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ» [الطلاق: ٦] يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج، وهو يقتضي الاختلاط، ولا يكون ذلك إلا في حق الرجعية.

قالوا: وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يضعف معها الاحتجاج به وحاصلها أربعة مطاعن:

الأول: كون الراوي امرأة ولم تقترب بشاهدين عدلين يتابعانها على حديثها.

الثاني: أن الرواية تخالف ظاهر القرآن.

الثالث: أن خروجها من المنزل لم يكن لأجل أنه لا حق لها في السكنى بل لإيذاها أهل زوجها بلسانها.

الرابع: معارضة روايتها برواية عمر.

واجب بأن كون الراوي امرأة غير قاذح فكف من سنن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير وأسانيد الصحابة.

وأما قول عمر «لا تترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت» [مسلم (١٤٨٠)]، فهذا تردّد منه في حفظها وإلا، فإنه قد قيل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردّد في حفظها عذر له في عدم العمل بالحديث، ولا يكون شكّه حجة على غيره.

وأما قوله «إنه مخالف للقرآن»، وهو قوله تعالى «لا تخرجنوهن من بيوتهن»، فإن الجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص لبعض أفراد العام.

وأما رواية عمر فأرادوا بها قوله «وسنة نبينا».

وقد عُرِفَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ كَذَا يَكُونُ مَرْفُوعاً.

فالجواب: أَنَّهُ قَدْ انْتَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الزِّيَادَةَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ وَجَعَلَ يُقْسَمُ وَيَقُولُ: وَأَيُّنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِيْجَابُ الثَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى لِلْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا؟ وَقَالَ: هَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ الدَّارِقُطِيُّ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «عُمَرَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَهَا السُّكْنَى وَالثَّفَقَةُ»، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عُمَرَ وَإِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عُمَرَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ بِسِتِينَ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ خُرُوجَ فَاطِمَةَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لِإِذَائِهَا لِأَهْلِ بَيْتِهَا فَكَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ عَمَّا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَتْ، وَلَوْ كَانَتْ تَسْتَحِقُّ السُّكْنَى لَمَا اسْقَطَهُ ﷺ لِإِذَائَةِ لِسَانِهَا وَلَوْعَظَهَا وَكَفَّهَا عَنْ إِذَائَةِ أَهْلِ زَوْجِهَا.

وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذِهِ الْمَطَاعِنِ فِي رَدِّ الْحَدِيثِ فَالْحَقُّ مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ.

وَقَدْ اطَّلَعَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي ذَلِكَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٦٩١/٥) نَاصِراً لِلْعَمَلِ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ.

٤- الحداد أربعة أشهر وعشراً

١٠٥٠- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحَدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إِلَّا ثَوْبَ غَضَبٍ، وَلَا تَكْتَجِلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْدَةً مِنْ قُنْطَرٍ، أَوْ أَظْفَارًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٣٤١)، مُسْلِمٌ بِإِسْنَادٍ (١٤٩١)]، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ
وَلَا يُبَيِّنُ دَاوُدُ (٣٣٠٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٤/٦) مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَا تَخْتَصِبُ،
وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٦)، «وَلَا تَمْسُطُ».

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) اسْمُهَا نُسَيْبَةُ بِضَمِّ النُّونِ وَفَتَحِ الْمُهْمَلَةِ صَحَابِيَّةٌ لَهَا أَحَادِيثٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تُحَدُّ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ وَكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَيَجُوزُ ضَمُّ الدَّالِ عَلَى أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ وَجُزْمُهَا عَلَى أَنَّهَا نَهْيٌ

(«امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ غَضَبٍ») بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ فَبَاءَ مُوَحَّدَةً

فِي النَّهْيَةِ: أَنَّهَا يُرْوَدُ بِمِثَّةِ يُعَصَّبُ غَزْلُهَا أَيْ يُجْمَعُ وَيَشْدُ ثُمَّ يُصْبَغُ وَيُنْشَرُ فَيَقِي مُوشَى لِبْقَاءِ مَا غُصِبَ مِنْهُ أَيْضًا لَمْ يَأْخُذْهُ الصَّبْغُ

(«وَلَا تَكْتَجِلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ نُبْدَةً») بِضَمِّ النُّونِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فَذَلِكَ مُعْجَمَةٌ أَيْ قِطْعَةٌ

(مِنْ قُنْطَرٍ) بِضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ.

فِي النَّهْيَةِ أَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ الطَّبِيبِ وَقِيلَ: الْعَوْدُ

(أَوْ أَظْفَارٍ) بِأَيِّ تَفْسِيرِهِ

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَلَا يُبَيِّنُ دَاوُدُ وَالنَّسَائِيُّ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَا تَخْتَصِبُ وَالنَّسَائِيُّ، وَلَا تَمْسُطُ).

الْحَدِيثُ فِيهِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى) تَحْرِيمُ إِحْدَادِ الْمَرْأَةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَلَى أَيْ مَيِّتٍ مِنْ أَبِي، أَوْ غَيْرِهِ وَجَوَازُهُ ثَلَاثًا عَلَيْهِ وَعَلَى الزَّوْجِ فَقَطْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا

إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِلِ (٤٠٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى أَبِيهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَعَلَى مَنْ سِوَاهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»

فَلَوْ صَحَّ كَانَ مُخَصَّصًا لِلْأَبِ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ فِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ لَا يَقْوَى عَلَى التَّخْصِصِ.

(الثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «امْرَأَةٌ» إِخْرَاجُ اللَّصْغَةِ بِمَفْهُومِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ عَلَى الزَّوْجِ، فَلَا تَنْتَهِي عَنِ الْإِحْدَادِ عَلَى غَيْرِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَفَنِيُّ وَالْهَاشِمِيُّ

وَفَقَّهَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْعُمُومِ، وَأَنَّ ذِكْرَ الْمَرْأَةِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَالتَّكْلِيفِ عَلَى وَلِيِّهَا فِي مَنَعِهَا مِنَ الطَّبِيبِ

زوجها تَكْتَحِلانَ وَتَمْتَشِطانَ وَتَطْطِيبانَ وَتَقْلُدانَ وَتَتَعَلَّانِ وَتَصْغِيانِ مَا شَاءَتْما وَاسْتَدْلًا بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٩/٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ [«صحيحه» (٣١٤٨)] مِنْ حَدِيثِ «أَسْمَاءُ بِنْتُ غُمَيْسٍ قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ الثَّالِثُ مِنْ قَتْلِ جَنْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: لَا تَجِدِي بَعْدَ يَوْمِكَ» هَذَا لَفْظُ أَحْمَدَ وَلَهُ الْفَاطَةُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرِه ﷺ لَهَا بِعَدَمِ الْإِحْدَادِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَهَذَا نَاسِخٌ لِأَحَادِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْإِحْدَادِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهَا، فَإِنْ أُمُّ سَلَمَةَ أَمَرَتْ بِالْإِحْدَادِ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا وَمَوْتُهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى قَتْلِ جَعْفَرٍ.

وقد أجاب الجمهور عن حديث أسماء بأجوبة سبعة كلها تكلف لا حاجة إلى سردها.

(المسألة الخامسة) في قوله «أربعة أشهر وعشر»

قيل: الحكمة في التقدير بهذه المدة أن الولد تكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاختياط وذكر العشر مؤثراً باختيار الليالي.

والمراد مع إياها عند الجمهور، فلا محل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة.

(المسألة السادسة) في قوله «ثوباً مصبوغاً» دليل على النهي عن كل مصبوغ بأي لون إلا ما استثناه في الحديث.

وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة، ولا المصبوغة إلا ما صُنع بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن.

واختلفت في الحرير فذهب الشافعية في الأصح إلى المنع لها منه مطلقاً مصبوغاً، أو غير مصبوغ.

قالوا: لأنه أبيع للنساء للترين به والحادة ممنوعة من التزين.

وقال ابن حزم: إنها تجتنب الثياب المصبوغة فقط ويحل لها أن تلبس ما شاءت من حرير أبيض، أو أصفر من لونه الذي لم يصنع ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت، وهذا جمود منه على لفظ

وغيره ولأن العدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة، ولا محل خطبتها.

(الثالثة) في قوله «على ميت» دليل على أنه لا إحداذ على المطلقة، فإن كان رجعيًا فإجماع، وإن كان بائناً فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداذ عليها، وهو قول الهادي والشافعي ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله «على ميت»، وإن كان مفهوماً، فإنه يؤيده أن الإحداذ شرع لقطع ما يدعو إلى الجماع وكان هذا في حق المتوفى عنها ليتعذر رجوعها إلى الزوج.

وأما المطلقة بائناً، فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعقد إذا لم تكن مثناة أي مطلقة ثلاثاً.

وذهب آخرون منهم علي وزيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى وجوب الإحداذ على المطلقة بائناً قياساً على المتوفى عنها؛ لأنهما اشتركتا في العدة واختلفتا في سببها ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليلاً.

(الرابعة) أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداذ، وإنما دل على حله على الزوج الميت وذهب إلى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود (٢٣٠٥) من حديث «أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ.

وَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيَّ صَبْرًا» الحديث سيأتي ورواه النسائي (٢٠٤/٦)

قال ابن كثير: وفي سنن غرابة قال: ولكن رواه الشافعي عن مالك أنه بلغه عن أم سلمة فذكره.

وهو مما يتقوى به الحديث ويدل على أنه أصل ولما أخرجه عنها أيضاً أحمد (٣٠٧/٦) وأبو داود (٢٣٠٤) والنسائي (٢٠٣/٦) أن رسول الله ﷺ قال «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحلي، ولا تختضب، ولا تكتحل»

قال الحافظ ابن كثير: إسناده جيد لكن رواه البيهقي (٤٤٠/٧) موقوفاً عليها.

وذهب الحسن والشافعي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها

النَّصُّ الوارد في حديث أم عطية.

بذلك.

(قلت): ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب الإحدا.

وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن لبسها الثياب المعصفرة، ولا المسقفة، ولا الحلي، فقال إنه لم يصح لأنه من رواية إبراهيم بن طهمان

ورد عليه بأنه من الحفاظ الأثبات الثقات.

وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك واحمد وأبي حاتم.

وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص

وغوّه من الأئمة إدارة على التعليل بالزينة فيصي كلامهم أن ثوب العصب إذا كان فيه زينة منعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن «النهاية» وللعلماء في تفسيره أقوال أخر.

(المسألة السابعة) في قوله، «ولا تكتحل» دليل على منعها من الاحتحال، وهو قول الجمهور.

وقال ابن حزم: ولا تكتحل، ولو ذهبت عنها لا ليلا، ولا نهارا ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه (البخاري (٢٣٣٦)، مسلم (١٤٨٨)) «أن امرأة توفى عنها زوجها فخافوا على عيبتها فاتوا النبي ﷺ فاستأذنوه في الكحل فما أذن فيه بل قال: لا مرتين، أو ثلاثا».

وذهب الجمهور ومالك واحمد وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجوز الاحتحال بالإئتمار للتداوي مستثنين حديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود (٢٣٠٥) أنها قالت في كحل الجلاء لما سألها امرأة أن زوجها توفي وكانت تشكي عيبتها فإرسلت إلى أم سلمة فسالته عن كحل الجلاء، فقالت أم سلمة: لا يكتحل منه إلا من امر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار ثم قالت أم سلمة: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وذكرت حديث الصبر

قال ابن عبد البر: وهذا عندي، وإن كان مخالفا لحديثها الآخر الناهي عن الكحل مع الخوف على العين إلا أنه يمكن الجمع بأنه ﷺ عرف من الحالة التي نهاها أن حاجتها إلى الكحل خفيفة غير ضرورية والإباحة في الليل لدفع الضرر

٥- ما تفعله الحادَّة

١٠٥١- وَعَنْ «أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا، بَعْدَ أَنْ تَوَفَّى أَبُو سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ يَشِبُّ الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَانْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمَشِطِي بِالطَّبِيبِ، وَلَا بِالْجِنَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْتَشِطُ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ».

رواه أبو داود (٢٣٠٥) والنسائي (٢٠٤/٦)، وإسادة حسن

(وعن «أم سلمة قالت: جعلت على عيني صبرا بعد أن توفي أبو سلمة، فقال رسول الله ﷺ: إنه يشب الوجه» بفتح حرف المضارعة «فلا تجعليه إلا بالليل وانزعيه بالنهار، ولا تمسطي بالطبيب، ولا بالجنا، فإنه خضاب قلت: بأي شيء أمتشط قال بالسدر». رواه أبو داود والنسائي وإسادة حسن).

فيه دليل على تحريم الطبيب، وهو عام لكل طبيب.

وقد ورد في لفظ «لا تمس طبيبا» ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حيضها وأذن لها في القسط والأظفار

قال البخاري: القسط والكس: مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما القاف والكاف

قال الثوري: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور.

٦- الكحل للحادَّة

١٠٥٢- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا. وَقَدْ اسْتَنْكَتْ عَيْنَهَا، أَفَنَكْحُلُهَا؟ قَالَ: لَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٣٦)، مسلم (١٤٨٨)].

(وعنها) أَي أُمِّ سَلَمَةَ «وَأَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَلَيْهَا أَفْكُحْلُهَا» بَضُمَ الْحَاءُ [قَالَ لَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ]

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْكُحْلِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهَا لَا تُكْحَلُهَا لِتُدَاوِيَ فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ تُمْنَعُ الْحَادَّةُ مِنَ الْكُحْلِ بِالْإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ الزَّيْنَةُ، فَأَمَّا الْكُحْلُ التَّوْبَتَاءُ وَالْمَنْزَوْتُ وَنَحْوُهُمَا، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا زَيْنَةَ فِيهِ بَلْ يُصِحِّحُ الْعَيْنَ: يَرُدُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ كُحْلِ تُدَاوِيَ بِهِ الْعَيْنَ لَا عَنْ كُحْلِ الْإِثْمِ بِمَحْصُوبِهِ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْكُحْلَ إِذَا أُطْلِقَ لَا يَتَبَادَرُ إِلَّا إِلَيْهِ.

٧- جواز خروج المعتدة للضرورة

١٠٥٣- وَعَنْ «جَابِرٍ رضي الله عنه» قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَخْلَهَا فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: بَلَى، جُدِّي نَخْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٣).

(وَعَنْ «جَابِرٍ قَالَ طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ» بِالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ هُوَ الْقَطْعُ الْمُسْتَأْصَلُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. وَفِي النِّهَايَةِ: بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ صِرَامُ النَّخْلِ، وَهُوَ قَطْعُ ثَمَرِهَا «فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ» قَالَتْ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: بَلْ جُدِّي نَخْلَكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدَّقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِ جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَةِ الْبَائِسِ كَمَا بَوَّهَ النَّوَوِيُّ

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٩٧) وَالتَّسَنُّيُّ (٢٠٩/٦) بِزِيَادَةِ «طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقِ بَائِسٍ مِنْ مَنَازِلِهَا فِي النَّهَارِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالُوا: يَجُوزُ الْخُرُوجُ لِلْحَاجَةِ وَالْعَذْرِ لَيْلًا وَنَهَارًا كَالْخَوْفِ

وِخْشِيَةِ انْهَادِمِ الْمَنْزِلِ وَيَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا تَأَذَّتْ بِالْجِيرَانِ، أَوْ تَأَذُّوا بِهَا أَدَى شَدِيدًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ» [الطَّلَاق: ١] وَفُسِّرَ الْفَاحِشَةُ بِالْبَذَاءِ عَلَى الْأَحْمَاءِ وَغَيْرِهِمْ

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ إِلَى جَوَازِ خُرُوجِهَا نَهَارًا مُطْلَقًا دُونَ الدَّلِيلِ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَقِيَاسًا عَلَى عَدْوِ الْوَفَاءِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ عُلِّلَ فِيهِ جَوَازُ الْخُرُوجِ بِرَجَاءِ أَنْ تَصْدَّقَ، أَوْ تَفْعَلَ مَعْرُوفًا، وَهَذَا عُدْرٌ فِي الْخُرُوجِ.

وَأَمَّا لِغَيْرِ عُدْرٍ، فَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا رَجَاءُ فَعَلٍ ذَلِكَ.

وَقَدْ يُرْجَى فِي كُلِّ خُرُوجٍ فِي الْغَالِبِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ الصَّدَقَةِ مِنَ التَّمَرُّعِ عِنْدَ جَدَاوِهِ وَاسْتِحْبَابِ التَّعْرِيزِ لِصَاحِبِهِ بِفَعْلِ الْخَيْرِ وَالتَّذْكِيرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْبِرِّ.

٨- عدة المتوفى عنها زوجها في بيتها

١٠٥٤- وَعَنْ «فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ زَوَّجَنِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكَنًا يَمْلِكُهُ، وَلَا نَفَقَةً، فَقَالَ: نَعَمْ فَلَمَّا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ: فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧٠/٦) وَالْأَزْهَرِيُّ (أَبُو دَاوُدَ (٢٣٠٠)، الزُّهْرِيُّ (١٢٠٤)، النَّسَائِيُّ (١٩٩/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٣١)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٠٤) وَاللَّحْظِيُّ (وَأَبْنُ جَبَانَ (٢٢٩٢) وَالْحَاكِمُ (٢٠٨/٢) وَغَيْرُهُمْ (وَعَنْ فُرَيْعَةَ) بَضُمَ الْفَاءُ وَفُتِحَ الرَّاءُ وَسُكُونُ الْمُنَاةِ التَّحْيِيَةُ وَعَيْنُ مُهْمَلَةٌ أَخْتُ ابْنِ سَعِيدٍ الْحَضْرِيُّ شَهِدَتْ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ وَلَهَا رَوَايَةٌ

(بِنْتُ مَالِكٍ) أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ

[إخراج] [البقرة: ٢٤]

والآية وإن كان قد نسخ فيها استيمرار النفقة والكسوة
حولاً فالسكنى باقٍ حكمها مدة العدة.

وقد قرّر الشافعي الاستيصال بالآية بما فيه تطويل.

ودُهيت طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى
للمتوفى عنها.

روى عبد الرزاق (٢٩/٧) عن عروة عن عائشة أنها كانت
تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها.

وأخرج أيضاً (٢٩/٧) عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله
تعدّ أربعة أشهر وعشراً ولم يقل تعدّ في بيتها فتعدّ حيث
شاءت

ومثله أخرجه (٣٠/٧) عن جابر بن عبد الله

ومثله عن جماعة من الصحابة

وإليه ذهب الهادي، فقال: لا تجب لها السكنى ويجب أن
لا تبيت إلا في منزلها.

ودليلهم ما ذكره ابن عباس من أنه تعالى ذكر مدة العدة
ولم يذكر السكنى.

والجواب أنه ثبت بالسنة، وهو حديث الفريرة وبالكتاب
أيضاً كما تقدّم إلا أن حديث الفريرة صرّحت فيه أن البيت
ليس لزوجه فيؤخذ منه أنها لا تخرج من البيت الذي مات
وهي فيه سواء كان له، أم لا.

وقد اطال في الهدي النبوي (٦٧٩/٥) الكلام على ما يفرع
من إثبات السكنى وهل تجب على الورثة من راس التركة، أو
لا؟ وهل تخرج من منزلها للضرورة، أو لا؟ وذكر خلافاً كثيراً
بين العلماء في ذلك ليس للتطويل بقليل كثير فائدة إذ ليس على
شيء من تلك الفروع دليل ناهض.

٩- خروج المطلقة ثلاثاً من بيتها

قالت: فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم
يتزل إلي مسكناً يملكه، ولا نفقة، فقال: نعم فلما كنت في
الحجرة ناداني، فقال: انكبي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله
قالت: فاعذت فيه أربعة أشهر وعشراً قالت فقضى به بعد ذلك
عثمان أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي والذهلي بضم
الذال المعجمة

(وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث
سعد بن إسحاق بن كعب عن عمته زينب بنت كعب بن
عجرة عن الفريرة

قال ابن عبد البر: هذا حديث معروف مشهور عند علماء
الحجاز والعراق وأعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بجهالة حال
زينب وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور العدالة

وتعقب بأن زينب هذيه من التابعيات وهي امرأة أبي سعيد
روى عنها سعد بن إسحاق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات.

وقد روى عنها سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة
فهي امرأة تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يطعن
فيها بحرف وسعد بن إسحاق وثقه ابن معين والنسائي
والدارقطني وروى عنه حماد بن زيد وسفيان الثوري وابن جريج
ومالك وغيرهم

والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تعدّ في بيتها
الذي نوت فيه العدة، ولا تخرج منه إلى غيره وإلى هذا ذهب
جماعة من السلف والخلف.

وفي ذلك عدة روايات وآثار عن الصحابة ومن بعدهم.

وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم.

وقال ابن عبد البر: ويؤيد قول جماعة من فقهاء الأمصار
بالحجاز والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بمحضر من
المهاجرين والأنصار.

والدليل حديث الفريرة ولم يطعن فيه أحد، ولا في روايته
إلا ما عرفت.

وقد دنع.

١٠٥٥- وعن «فاطمة بنت قيس قالت: قلت:

يا رسول الله، إن زوجي طلقني ثلاثاً، وأخاف أن

يُقْتَحَمَ عَلَيَّ. فَأَمَرَهَا، فَتَحَوَّلَتْ.

رواه مسلم (١٤٨٢).

(وعن «فاطمة بنت قيس» قالت قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً وأخاف أن يُقْتَحَمَ) مُعَيَّرُ الصَّغِيرَةِ

(علي) أي يهجم علي أحد بغير شعور

(فأمرها فتحوّلت رواة مسلم) تقدّم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أفادته، ولا وجه لإعادة المصنف له.

١٠- عدة أم الولد

١٠٥٦- وَعَنْ «عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ» رضي الله عنه قَالَ: لَا تُلَبِّسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَيْيَا: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا سَيِّدُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

رواه أحمد (٢٠٣/٤) وأبو داود (٢٣٠٨) وابن ماجه (٢٣٠٨)، وصححه الحاكم (٢٠٨/٢)، وأعله الدارقطني [«السنن» (٣٠٩/٣)] بالانقطاع.

وذلك لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه؛ قاله الدارقطني.

وقال ابن المنذر: ضعفه أحمد وأبو عبيد.

وقال محمد بن موسى: سألت أبا عبد الله عنه، فقال لا يصح.

وقال الميموني: رأيت أبا عبيد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال: أي سنة للنبي ﷺ في هذا!

وقال: أربعة أشهر وعشراً إنما هي عدة الحرّة عن النكاح، وإنما هذه أمة خرجت عن الرّق إلى الحرّة.

وقال المنذري: في إسناده حديث عمرو مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق.

وقد ضعفه غير واحد وله علة ثالثة هي الاضطراب؛ لأنه روي على ثلاثة وجوه.

وقال أحمد: حديث منكّر.

وقد روى خلاص عن علي مثل رواية قبيصة عن عمرو ولكن خلاص بن عمرو قد تنكّم في حديثه كان ابن معين لا يعبأ بحديثه.

وقال أحمد: في روايته عن علي يقال إنها كتاب.

وقال البيهقي: رواية خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم

والمسألة: فيها خلاف ذهب إلى ما أفادته حديث عمرو الأزاعي والناصر والظاهرية وآخرون.

وذهب مالك والثافعي وأحمد وجماعة إلى أن عدتها حيضة لأنها ليست زوجة، ولا مطلقة فليس إلا استبراء رحمها وذلك بحیضة تشبيهاً بالأمّة يموت عنها سيدها وذلك بما لا خلاف فيه. وقال مالك: فإن كانت ممن لا تحيض اعتدت بثلاثة أشهر ولها السكنى.

وقال أبو حنيفة: عدتها ثلاث حيض، وهو قول علي وابن مسعود وذلك؛ لأن العدة إنما وجبت عليها وهي حرّة وليست بزوجة فتعذّ عدة الوفاة، ولا بأمّة فتعذّ عدة الأمّة فوجب أن يستبرأ رحمها بعدة الحرائر، قلنا: إذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة إذ بها يتحقّق.

وقال قوم: عدتها نصف عدة الحرّة تشبيهاً لها بالأمّة المزووجة عند من يرى ذلك وسيأتي.

وقالت الهاديّة: عدتها حيضتان تشبيهاً بعدة البائع المشتري، فإنهم يوجبون على البائع الاستبراء بحیضة وعلى المشتري كذلك والجامع زوال الملك.

قال في نهاية المجتهد (١٨٢/٣): سبب الخلاف أنها مسكوت عنها أي في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبهة بين الأمّة والحرّة، فأما من شبهها بالزوجة الأمّة فضعف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرّة المطلقة انتهى.

(قلت): وقد عرفت ما في حديث عمرو من المقال فالأقرب قول أحمد والثافعي أنها تعتد بحیضة، وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهرني؛ لأن الأصل البراءة من الحكم وعدم حبسها عن الأزواج،

واستبراء الرّحم يحصل بمحضة.

١١- الأقراء هي الأطهار

١٠٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ: الْأَطْهَارُ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي فِصَلَةِ بَسْمِ صَحِيحٍ [ملوطاً] (ص ٣٥٦).

والقصة هي ما أفاذه سياق الحديث

قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت:

وقد جادلها في ذلك ناس، وقالوا: إن الله يقول: ثلاثة قروء، فقالت عائشة: صدقتم وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء: الأطهار

قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب: ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا.

يريد الذي قالت عائشة انتهى.

واعلم أن هذه مسألة اختلف فيها سلف الأمة وخلفها مع الاتفاق أن القرء بفتح القاف وضمها يطلق لغة على الحيض والطهر، وأنه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أحدهما لا مجموعهما إلا أنهم اختلفوا في الأحيد المراد منهما فيها:

فذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، وهو قول مالك.

وقال: هو الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن المراد بالأقراء في الآية الكريمة الأطهار مستدلّين بحديث عائشة هذا.

وقال الشافعي: إنه يدلّ لذلك الكتاب والسنان أي اللغة أمّا الكتاب فقوله تعالى ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

وقد قال مالك في حديث ابن عمر [البخاري (٥٣٣٢)، مسلم (١٤٧١)] «ثُمَّ تَطَهَّرْ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقْ فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

وفي حديث «ابن عمر لما طلق امرأته حائضاً قال رسول الله ﷺ إذا طهرت فليطلق، أو يُنكِحَ وتلا ﷺ «إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ، أَوْ فِي بَيْتٍ عِدَّتِهِنَّ» قال الشافعي [ترتيب المسند (١٠٦)] أنا شككت.

فاخبر ﷺ أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ «فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ»، وهو أن يطلقها طاهراً وحينئذ يستقبل عدتها فلو طلقت حائضاً لم تكن مستقبل عدتها إلا بعد الحيض.

وأما اللسان، فهو أن القرء اسم معناه الحبس تقول العرب هو يُقرئ الماء في حوضه وفي سقائه وتقول: يُقرئ الطعام في شقيقه يعني يحبس الطعام فيه وتقول إذا حبس الشيء: أقرأه أي أخبأه.

وقال الأعشى:

أني كل يوم أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزيماً عزائكاً
مورثة عزاً وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نسايكاً
فالقرء في البيت بمعنى الطهر؛ لأنه ضيع أطهارهن في غزائه
وآثرها عليهن أي آثر الغزو على القعود فصاعت قروء نسايه
بلا جماع فدل على أنها الأطهار.

وذهب جماعة من السلف كالخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أنها الحيض

وبه قال ائمة الحديث وإليه رجع أحمد ونقل عنه أنه قال: كنت أقول إنها الأطهار، وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض.

وهو قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض لقوله تعالى ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذا هو الحيض والحمل؛ لأن المخلوق في الرحم هو أحدهما وبهذا فسره السلف والخلف.

وقوله ﷺ «ذُعي الصلاة أيام أقرأك» [أحمد (٤٢٠/٦)]، أبو داود (٢٨٠)، السان (١٢١/١) ولم يقل أحد أن المراد به الطهر ولقوله ﷺ فيما أخرجه أحمد وأبو داود في سبأيا أوطاس «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تبيض خيضة» وسياهي [برقم (١٠٥٤)].

وأجاب الأولون عن الآية بأن الآية أفادت تحريم كتمان

وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى
المقال.

قال السيّد رحمه الله: ولم يقهرنا دليله إلى تعيين ما قاله.
ومن أدلة القول بأن الأقراء الحيض:

١٢ - عدة الأمة حيضتان

١٠٥٨ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان».

رواه الدارقطني.

وأخرجه مرفوعاً، وضعفه (٣٨/٤).

وأخرجه أبو داود (٢١٨٩) والترمذي (١١٨٢) وابن ماجه (٢٠٨٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الحاكم (٢٠٥/٢) وخالفوه، فاتفقوا على ضعفه.

قوله: (وعن ابن عمر رضي الله عنهما طلاق الأمة) المزوجة (تطليقتان وعدتها حيضتان) رواه الدارقطني مرفوعاً على ابن عمر (وأخرجه مرفوعاً وضعفه)؛ لأنه من رواية عطية العوفي.

وقد ضعفه غير واحد من الأئمة

(وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ «طلاق الأمة طليقتان وقروها حيضتان»، وهو ضعيف؛ لأنه من حديث مطاهر بن مسلم قال فيه أبو خاتم: منكر الحديث.

وقال ابن معين: لا يعرف

(وصححه الحاكم وخالفوه فاتفقوا على ضعفه) لما عرفته، فلا يتم به الاستدلال للمسألة الأولى.

واستدل به هنا على أن الأمة تُخالف الحرة فتبين على الزوج بطليقتين وتكون عدتها قرأين.

واختلف العلماء في المسألة على الأربعة أقوال:

أقواها ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحرة سواء لعدم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة.

ما خلق الله في أرحامهن، وهو الحيض، أو الحمل، أو كلاهما، ولا ريب أن الحيض داخل في ذلك وتكون تحريم كتمانها لا يدل على أن القرء المذكور في الآية هو الحيض، فإنها إذا كانت الأظهار، فإنها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة، أو الثالثة فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي يتم به العدة فتكون دلالة الآية على أن الأقراء: الأظهار أظهر وعن الحديث الأول بأن الأصح أن لفظه كما قال الشافعي: أخبرنا مالك عن نافع بن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال «لينتظر عذاد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم ليدع الصلاة ثم ليتغتسل وتصل» [ابن داود (٢٧٤)، السامي (١١٩/١)، (١٨٢)]، وهذا رواية نافع، ونافع أحفظ من سليمان بن يسار الراوي لذلك اللفظ، هذا حاصل ما نقل عن الشافعي من ردّه للحديث الأول.

وعن الحديث الثاني بأنه لا شك أن الاستبراء ورد بحضة، وهو النص عن رسول الله ﷺ، وهو قول جمهور الأمة والفرق بين الاستبراء والعدة أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت بزمان حق، وهو الطهر وبأنها تتكرر فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء.

واعلم أنه قد أكثر الاستدلال المتنازعون في المسألة من الطرفين كل يستدل على ما ذهب إليه

وغاية ما افادت الأدلة أنه أطلق القرء على الحيض وأطلق على الطهر، وهو في الآية محتمل كما عرفت، فإن كان مشتركاً كما قاله جماعة، فلا بُد من قرينة لأحد معنييه، وإن كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالأصل الحقيقة وليكنهم مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر، أو العكس.

قال الآخرون بالأول.

وقال الأولون بالثاني

فالأولون يحملونه في الآية على الحيض؛ لأنه الحقيقة والأولون على الطهر، ولا ينهض دليل على تعيين أحد القولين؛ لأن غاية الموجود في اللغة الاستعمال في المعنيين.

وللمجاز علامات من التبادر وصحة النفسي ونحو ذلك، ولا ظهور لها هنا.

حُكْمُ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَحْكَامٌ أُخِرَ تَعْلُقُ الْحَقُّ فِيهَا بِالسَّيِّدِ كَمَا يَتَعْلَقُ فِي الْحِرَّةِ الصَّغِيرَةِ بِالْوَلِيِّ فَالرَّاجِعُ أَنَّهَا كَالْحِرَّةِ تَطْلِيقًا وَعِدَّةً.

١٣- تحريم وطء الحامل من غير الواطئ

١٠٥٩- وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ [مَوَارِدُ الطَّيِّمَانِ (١٦٧٥)]، وَخَشَنَ التِّرْزَانُ.

(وَعَنْ رُوَيْفِعٍ تَصْغِيرُ رَافِعِ بْنِ ثَابِتٍ) مِنْ بَنِي مَالِكٍ بْنِ النُّجَّارِ عِدَادُهُ فِي الْمَصْرِيِّينَ تُوفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَارْبَعِينَ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالبَزَّازُ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ وَطْءِ الْحَامِلِ مِنْ غَيْرِ الْوَاطِئِ وَذَلِكَ كَالْأَمَةِ الْمُشْتَرَاةِ إِذَا كَانَتْ حَامِلًا مِنْ غَيْرِهِ وَالْمُسَيِّبَةِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَمْلُ مُتَحَقَّقًا

أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ وَمَلَكَتِ الْأَمَةُ بَسِيًّا، أَوْ شَرَاءً، أَوْ غَيْرِهِ فَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَطْؤُهَا حَتَّى تُسْتَبْرَأَ بِحَيْضَةٍ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الزَّانِيَةِ غَيْرِ الْحَامِلِ هَلْ تَحِبُّ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، أَوْ تُسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ

فَلَذَهَبَ الْأَقْلُ إِلَى وَجُوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى عَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهَا

وَالدَّلِيلُ غَيْرُ نَاهِضٍ مَعَ الْفَرِيقَيْنِ، فَإِنَّ الْأَكْثَرَ اسْتَدْلَوْا بِقَوْلِهِ ﷺ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» [البخاري (٦٨١٨)، مسلم (١٤٥٨)]، وَلَا دَلِيلَ فِيهِ إِلَّا عَلَى عَدَمِ لِحُوقِ وَلَدِ الزَّانِي بِالزَّانِيَةِ وَالْقَائِلُ بِوَجُوبِ الْعِدَّةِ اسْتَدْلَ بِعُمُومِ الْأَدْلَةِ، وَلَا يَنْفِي أَنَّ الزَّانِيَةَ غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِيهَا، فَإِنَّهَا فِي الزَّوْجَاتِ.

نَعَمْ تَدْخُلُ فِي دَلِيلِ الْاسْتِبْرَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ «لَا تُرْطَأُ

وَقَدْ سَرَدَهَا فِي الشَّرْحِ، فَلَا حَاجَةَ بِالْإِطَالَةِ بِذِكْرِهَا مَعَ عَدَمِ نُهُوضِ دَلِيلٍ قَوْلٍ مِنْهَا عِنْدَنَا.

وَأَمَّا عِدَّتُهَا فَاخْتَلَفَتْ أَيْضًا فِيهَا

فَلَذَهَبَتِ الظَّاهِرَةُ إِلَى أَنَّهَا كَعِدَّةِ الْحِرَّةِ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ: لِأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَنَا الْعِدَّةَ فِي الْكِتَابِ، فَقَالَ «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» [البقرة: ٢٢٨] «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [البقرة: ٢٣٤].

وَقَالَ «وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» [الطلاق: ٤].

وَقَدْ عَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ أَبَاحَ لَنَا الْإِمَاءَ أَنْ عَلَيْهِنَ الْعِدَّةُ الْمَذْكُورَاتِ وَمَا فَرَّقَ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ حُرٍّ، وَلَا أَمَةٍ فِي ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا

وَتَعَقَّبَ اسْتِدْلَالُهُ بِالآيَاتِ بِأَنَّهَا كُلُّهَا فِي الزَّوْجَاتِ الْحُرَّاتِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» [البقرة: ٢٢٩]

فِي حَقِّ الْحُرَّاتِ، فَإِنَّ افْتِدَاءَ الْأَمَةِ إِلَى سَيِّدِهَا لَا إِلَيْهَا وَكَذَا قَوْلُهُ «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا» [البقرة: ٢٣٠] فَجَعَلَ ذَلِكَ إِلَى الزَّوْجَيْنِ.

وَالْمُرَادُ بِهِ الْعَقْدُ.

وَفِي الْأَمَةِ ذَلِكَ يَخْتَصُّ بِسَيِّدِهَا وَكَذَا قَوْلُهُ «فَإِذَا بَلَغَتِ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ٢٣٤] وَالْأَمَةُ لَا فَعَلَ لَهَا فِي نَفْسِهَا

قُلْتُ: لَكَيْتَ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ، وَلَا تُثَبِّتُ فِيهَا سَنَةٌ صَحِيحَةٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قِيَاسٌ نَاهِضٌ هُنَا فَمَاذَا يَكُونُ حُكْمُهَا فِي عِدَّتِهَا فَلَا اقْرَبُ أَنَّهَا زَوْجَةٌ شَرْعًا قِطْعًا، فَإِنَّ الشَّارِعَ قَسَمَ لَنَا مِنْ أَهْلِ لَنَا وَطْؤَهَا إِلَى زَوْجَةٍ، أَوْ مَا مَلَكَتِ الْيَمِينُ فِي قَوْلِهِ «إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتِ أَيْمَانُهُمْ» [المومنون: ٦]، وَهَذِهِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ النِّزَاعِ لَيْسَتْ مَلَكَتِ يَمِينٍ قِطْعًا فَهِيَ زَوْجَةٌ فَتَشْمَلُهَا الْآيَاتُ وَخُرُوجُهَا عَنْ حُكْمِ الْحُرَّاتِ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ الْاِئْتِدَاءِ وَالْعَقْدِ وَالْفِعْلِ بِالْمَعْرُوفِ فِي نَفْسِهَا لَا يُنَافِي دُخُولَهَا فِي

قولي الشافعي: إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته، أو طلاقه، أو رده، ولا بد من ثبوت ذلك

قالوا: لأن عقدنا ثابت بيقين، فلا يرتفع إلا بيقين وعليه يدل ما رواه الشافعي (الأم: ٢٤١/٥) عن علي موقوفاً «امراة المفقود امراة اثبتت فلتصبر حتى يأتيها يقين موته»

قال البيهقي: هو عن علي موطوفاً مشهوراً ومثله أخرجه عنه عبد الرزاق (٩٠/٧)

قالت الهادوية: فإن لم يحصل اليقين بموته، ولا طلاقه تربصت العمر الطيعي مائة وعشرين سنة وقيل: مائة وخمسين إلى مائتين.

وهذا كما قال بعض المحققين قضية فلسفية طبيعية ينبغي الإسلام منها إذ الأعمار قسم من الخالق الجبار والقول بأنها العادة غير صحيح كما يعرفه كل مُعَيَّر بل هو اندر النادر بل مُعْتَرَك المنايا كما أخبر به الصادق بين السئين والسبعين.

وقال الإمام يجيى لا وجه للتربص لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها، فهو كالحاضر إذ لم يفتها إلا الوطء، وهو حق له لا لها وإلا فسخها الحاكم عند مطالبتها من دون المفقود لقوله تعالى ﴿وَلَا تُنكِحُوهُنَّ حَتَّىٰ يَخْرُجُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] ولحديث «لا ضرر، ولا ضرار في الإسلام» [أحمد (٣١٣/١)، ابن ماجه (٢٣٤١)].

والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء والظهار، وهذا بلغ والفسخ مشروع بالغيب ونحوه.

قلت: وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي وعمر أقوال موقوفة.

وفي «الإرشاد» لابن كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما يُنفق على امرأته قال: يُنفق بينهما قلت: سنة؟ قال: سنة.

قال الشافعي: الذي يشبه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة النبي ﷺ.

وقد طوّلنا الكلام في هذا في حواشي «ضوء النهار» واخترنا الفسخ بالغيب، أو بعدم قدرة الزوج على الإنفاق.

حامل حتى تصنع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضتها (ابو داود (٢١٥٧))

قال المصنف في التلخيص (٢٦٠/٣): إنما استدلت الحائلة بحديث رُوِيَ على فساد يكاح الحامل من الزنا، واحتج به الحنفية على امتناع وطئها.

قال: وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مُطلق النساء

وتعقب بأن العبرة بعموم اللفظ.

١٤- المفقود لها تربص أربع سنين وتعتد

١٠٦٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُود - تَرْبِصُ أَرْبَعَ سِنِينَ ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا - أَخْرَجَهُ نَائِلٌ [الوطاء (٣٥٥)] وَالشَّافِعِيُّ [الأم: ٢٤١/٥]. وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى.

وفيه قصة أخرجه عبد الرزاق [المصنف (٨٦/٧)] بسنده في الفقيه الذي قد قال: دخلت الشعب فاستهوتني الجن فمكثت أربع سنين فأتت امرأتي عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فامرأها أن تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ثم دعا وليه - أي ولي الفقيه - فطلقها ثم امرأها أن تعتد أربعة أشهر وعشر ثم جئت بعدما تزوجت فخيرني عمر بينها وبين الصادق الذي أصدقها

ورواه ابن أبي شيبة [المصنف (٢٣٨/٤)] عن عمرو ورواه البيهقي (٤٤٦/٧).

وفيه دليل على أن مذهب عمر: أن امرأة المفقود بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم تبين من زوجها كما يفيد ظاهر رواية النكاتب، وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولي الفقيه بطلاق امرأته.

وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحاق، وهو أحد قولي الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر

وذهب أبو يوسف وعمر ورواية عن أبي حنيفة واحد

الَّتِي يَسْتَأْهِلُ النَّاسُ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهَا فَبِالْأَوَّلِ الْبِكْرُ.

والمراءُ من قوله «نَاكِحًا» أَي مُتَزَوِّجًا بِهَا.

وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة بالأجنبية، وأنه يُباحُ لهُ الخلوة بالحرم، وهَذَانِ الْحُكْمَانِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِمَا.

وقد ضبط العلماء الحرم بأنه كُلُّ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا عَلَى التَّأْيِيدِ بِسَبَبِ مُبَاحِ يَحْرُمُهَا فَقَوْلُهُ «عَلَى التَّأْيِيدِ» اخْتِرَازٌ مِنْ أُخْتِ الزَّوْجَةِ وَعَمِّيَّتِهَا وَخَالَئَتِهَا وَغَوِيَّهِنَّ.

وقوله: (بسبب مباح) اخترازٌ عن أم الموطوءة بشبهة وبيتها، فإنها حرام على التأييد لكن لا بسبب مباح، فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مُباح، ولا مُحَرَّم، ولا يغيرهما من أحكام الشرع الخمسة؛ لأنَّهُ لَيْسَ فَعْلٌ مُكَلَّفٌ.

وقوله: (يُحْرِمُهَا) اخترازٌ عن الملاعة، فإنها مُحَرَّمَةٌ عَلَى التَّأْيِيدِ لَا لِحَرَمَتِهَا بَلْ تَغْلِيظًا عَلَيْهَا.

ومفهومُ قوله (لا يبيِّن) أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْبَقَاءُ عِنْدَ الْأَجْنِبِيَّةِ فِي النَّهَارِ خُلُوةً، أَوْ غَيْرَهَا لَكِنْ قَوْلُهُ:

١٠٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٣٣).

دل على تحريم خلوته بها ليلاً، أو نهاراً، وهو دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة وإفاد جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع محرمها وتسميتها خلوةً تسامح فلا يشاء مُقْطَعٌ.

١٧- وجوب استبراء المسبية

١٠٦٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَايَا أَوْطَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٥٧)، وَصَحَّحَهُ الْعَاكِمُ (١٩٥/٢).

وله شاهدٌ عن ابن عباس رضي الله عنهما في الدارقطني (٢٥٧/٣).

وقصةُ المفقود أخرجها البيهقي وفيها أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو لَمَّا رَجَعَ: إِنِّي خَرَجْتُ لصلَاةِ الْعِشَاءِ فَسَبَّيْتُ الْجَنُّ فَبَلِّغْتِ فِيهِمْ زَمَانًا طَوِيلًا فَغَزَاهُمْ جَنُّ مُؤْمِنُونَ، أَوْ قَالَ: مُسْلِمُونَ فَقَاتَلُوهُمْ وَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ فَسَبَوْا مِنْهُمْ سَبَابًا فَسَبَوْنِي فِيمَا سَبَوْا مِنْهُمْ، فَقَالُوا: نَرَاكَ رَجُلًا مُسْلِمًا لَا يَحِلُّ لَنَا سَبَاؤُكَ فَخَيَّرُونِي بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الْقَفُولِ فَاخْتَرْتُ الْقَفُولَ إِلَى أَهْلِي فَأَقْبَلُوا مَعِي، فَأَمَّا اللَّيْلُ، فَلَا يُحْدِثُونِي.

وَأَمَّا النَّهَارُ فَإِعْصَارُ رِيحٍ اتَّبَعَهَا، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَمَا كَانَ طَعَامُكَ فِيهِمْ؟ قَالَ: الْفُولُ وَمَا لَا يُذَكَّرُ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: فَمَا كَانَ شَرَابُكَ قَالَ: الْجَدْفُ قَالَ قَتَادَةُ: وَالْجَدْفُ مَا لَا يُخْمَرُ مِنَ الشَّرَابِ.

نعم لو ثبت قوله:

١٥- المفقود لها تنتظر حتى يأتيها البيان

١٠٦١- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ امْرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٣١٢/٣).

لَكَانَ مُفَوِّيًا لِتِلْكَ الْآيَاتِ إِلَّا أَنَّهُ ضَعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ الْقَطَّانِ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَغَيْرُهُمْ.

١٦- تحريم الخلوة بالأجنبية

١٠٦٢- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبِيَّتُنْ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحًا، أَوْ ذَا مَحْرَمٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٧١).

وفي لفظٍ لمسلم (٢١٧١) (١٩) أيضاً زيادة «عند امرأةٍ ثيبٍ» قيل: إنما خصَّ الثيبَ؛ لِأَنَّهَا الَّتِي يُدْخَلُ عَلَيْهَا غَالِبًا.

وَأَمَّا الْبِكْرُ فَهِيَ مُتَّصِفَةٌ فِي الْعَادَةِ مُجَانِبَةٌ لِلرِّجَالِ أَشَدَّ مُجَانِبَةً وَلَأنَّهُ يُعْلَمُ بِالْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا نَهَى عَنِ الدُّخُولِ عَلَى الثَّيِّبِ

فلاستبراء لازم فيها وكل من غلب على الظن براءة زوجها لكونه يجوز حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه وإطال بما خلاصته: أن ماخذ مالك في الاستبراء إنما هو العلم بالبراءة فحيث لا تعلم، ولا تظن البراءة وجب الاستبراء وحيث تعلم، أو تظن البراءة، فلا استبراء وبهذا قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والأحاديث الواردة في الباب تشير إلى أن العلة الحمل، أو تحويزه.

وقد عرفت أن النص ورد في السبائا وقيس عليه انتقال الملك بالشراء، أو غيره.

وقد ذهب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبائا، لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولأن الشراء ونحوه عنده كالزواج.

واعلم أن ظاهر أحاديث السبائا جواز وطئهن، وإن لم يدخلن في الإسلام، فإنه لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بحضة، أو بوضع الحمل، ولو كان الإسلام شرطاً لبيته وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا يجوز، والذي قضى به إطلاق الأحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله جواز الوطء للمسيئة من دون إسلام.

وقد ذهب إلى هذا طائفة وغيره.

واعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال: وقعت في سهمي جارية يوم جلواء كأن عناقها إبريق فضة قال: فما ملكت نفسي أن جعلت أقبليها والناس ينظرون أخرجه البخاري [التاريخ الكبير (١/٤١٩)].

١٨- ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب

١٠٦٥ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

تحقق عليه من حديثه [البخاري (٦٨١٨)، مسلم (١٤٥٨)].

ومن حديث عائشة في قصة سنان [البخاري (٢٠٥٣)، مسلم (١٤٥٧)].

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في سبائا أوطاس) اسم واد في ديار هوازن، وهو موضع حرب حين قيل: وادي أوطاس غير وادي حنين.

(ولا توطأ حائل حتى تصنع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة) أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حائل حتى تصنع، أو حائل حتى تحيض».

(في الشارطي) إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام قاله ابن كثير في «الإرشاد».

والحديث دليل على أنه يجب على السبائا استبراء المسيئة إذا أراد وطأها بحضة إن كانت غير حامل ليتحقق براءة زوجها وبوضع الحمل إن كانت حاملاً وقيس على غير المسيئة المشتراة والمملوكة بأي وجوه من وجوه التملك بجامع ابتداء التملك.

وظاهر قوله، «ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة» عموم البكر والتب فالتيب لما ذكر والبكر أخذاً بالعموم وقياساً على العدة، فإنها تحب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم وإلى هذا ذهب الأكثرون.

وقد ذهب آخرون إلى أن الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة زوجها.

وأما من علم براءة زوجها، فلا استبراء عليها، وهذا رواه عبد الرزاق (٢٢٧/٧) عن ابن عمر قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء.

ورواه البخاري في الصحيح عنه وأخرج في الصحيح (٤٣٥٠) مثله عن علي رضي الله عنه من حديث بريدة.

ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه أحمد (١٠٨/٤) من حديث زعيم «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينجح نكاحاً من السبائا حتى تحيض».

وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل إفاده قول المازري من المالكية في تحقيق مذهبه حيث قال: إن القول الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل، فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها حاملاً، أو شك في حملها، أو تردد فيه

وَعَنْ ابْنِ مَسْوُودٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (١٨١/٦).

وَعَنْ عُثْمَانَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٧٥).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: إِنَّهُ جَاءَ عَنْ بَعْضِ عَشْرِينَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ نَسَبِ الْوَلَدِ بِالْفِرَاشِ مِنَ الْأَبِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَى الْفِرَاشِ

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَرَأَةِ.

وَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنْ حَالَةِ الْإِفْتِرَاشِ

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ لِلزَّوْجِ

ثُمَّ اخْتَلَفُوا بِمَاذَا يَثْبُتُ

فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْحُرَّةِ بِإِمْكَانِ الرُّوْطِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، أَوْ فَاسِدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادُوَّةِ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ بِهَا بَلْ وَلَوْ طَلَقَهَا عَقِبَ الْعَقْدِ فِي الْمَجْلِسِ

وَذَهَبَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الدُّخُولِ الْحَقِيقِيِّ وَاخْتَارَهُ تَلْمِيزُهُ ابْنَ الْقَيْمِ قَالَ: وَهَلْ بَعْدُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَأَهْلُ الْعَرَفِ الْمَرَأَةَ فِرَاشًا قَبْلَ الْبِنَاءِ بِهَا؟ وَكَيْفَ تَأْتِي الشَّرِيعَةُ بِالْحَاقِ نَسَبِ مَنْ لَمْ يَبْنِ بِأَمْرَاتِيهِ، وَلَا دَخَلَ بِهَا، وَلَا اجْتَمَعَ بِهَا لِمَجْرَدِ إِمْكَانِ ذَلِكَ؟ وَهَذَا الْإِمْكَانُ قَدْ يَقْطَعُ بِاتِّفَاقِهِ عَادَةً، فَلَا تَصِيرُ الْمَرَأَةُ فِرَاشًا إِلَّا بِدُخُولِ مُحَقِّقٍ.

قَالَ فِي «النَّسَارِ»: هَذَا هُوَ الْمُتَقَيَّنُّ وَمَنْ إِيْنَ لَنَا الْحُكْمُ بِالدُّخُولِ بِمَجْرَدِ الْإِمْكَانِ، فَإِنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ مُشْكُوكٌ فِيهِ وَغَيْرُ مُتَعَبَّدُونَ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ بِعِلْمٍ، أَوْ ظَنٍّ وَالْمُمْكِنُ أَعْمُ مِنَ الْمُظُنِّ

وَالْعَجَبُ مِنْ تَطْبِيقِ الْجُمْهُورِ بِالْحُكْمِ مَعَ الشَّكِّ فَظَهَرَ لَكَ قُوَّةُ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحَدِ هَذَا فِي ثُبُوتِ فِرَاشِ الْحُرَّةِ.

وَأَمَّا ثُبُوتُ فِرَاشِ الْأُمَةِ فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ شُمُولُهُ لَهُ، وَأَنَّهُ

يَثْبُتُ الْفِرَاشُ لِلْأُمَةِ بِالرُّوْطِ إِذَا كَانَتْ مَمْلُوكَةً لِلرُّوْطِيِّ، أَوْ فِي شَبْهَةِ مَلِكٍ إِذَا اعْتَرَفَ السَّيِّدُ أَوْ ثَبَتَ بَوَاجُوهُ وَالْحَدِيثُ وَارِدٌ فِي الْأُمَةِ وَلَفْظُهُ فِي رَوَايَةِ عَائِشَةَ قَالَتْ «اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا ابْنُ أَخِي عُبَيْةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ أَنْظِرْ إِلَيَّ شَبْهَهُ وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبْهِهِ فَرَأَى شَبْهًا بَيْنَهُمَا بَعْثَةً، فَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ وَاجْتَنَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةَ» فَانْبَثَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَلَدَ لِفِرَاشِ زَمْعَةَ لِلْوَلِيدَةِ الْمَذْكُورَةِ.

فَسَبَّ الْحُكْمَ وَعَلِمَهُ إِنَّمَا كَانَ فِي الْأُمَةِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالنَّخْعِيُّ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ

وَذَهَبَتِ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْفِرَاشُ لِلْأُمَةِ إِلَّا بِدَعْوَى الْوَلَدِ، وَلَا يَكْفِي الْإِقْرَارُ بِالرُّوْطِ، فَإِنْ لَمْ يَدْعِهِ، فَلَا نَسَبَ لَهُ وَكَانَ مَلِكًا مَالِكِ الْأُمَةِ، وَإِذَا ثَبَتَ فِرَاشُهَا بِدَعْوَى أَوَّلِ وَلَدٍ مِنْهَا فَمَا وَلَدَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ لِحَقِّ السَّيِّدِ، وَإِنْ لَمْ يَدْعِ الْمَالِكُ ذَلِكَ

قَالُوا: وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْحُرَّةِ وَالْأُمَةِ، فَإِنَّ الْحُرَّةَ تُرَادُّ لِلِاسْتِفْرَاشِ وَالرُّوْطِ بِخِلَافِ مَلِكِ الْيَمِينِ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَابِعٌ وَاعْتَلَبَ الْمَنَافِعَ غَيْرُهُ.

وَاجِبٌ بَانَ الْكَلَامُ فِي الْأُمَةِ الَّتِي اتَّخَذَتْ لِلرُّوْطِ، فَإِنَّ الْغُرُضَ مِنَ الْاسْتِفْرَاشِ قَدْ حَصَلَ بِهَا، فَإِذَا عُرِفَ الرُّوْطُ كَانَتْ فِرَاشًا، وَلَا يُخْتِاجُ إِلَى اسْتِلْحَاقِ الْحَدِيثِ دَالٌّ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ «وُلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي» الْحَقُّ النَّبِيُّ ﷺ بِزَمْعَةَ صَاحِبِ الْفِرَاشِ وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَى الشَّبْهِ الْبَيِّنِ الَّذِي فِيهِ الْمَخَالَفَةُ لِلْمَلْحُوقِ بِهِ.

وَتَأَوَّلَتِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْهَادُوَّةُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِتَأْوِيلَاتٍ كَثِيرَةٍ وَزَعَمُوا أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُلْحَقِ الْغُلَامُ الْمُنْتَازِعُ فِيهِ بِنَسَبِ زَمْعَةَ وَاسْتَدَلُّوا «بِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ بِالْإِحْتِجَابِ مِنْهُ».

وَاجِبٌ بَانَ أَمْرُهَا بِالْإِحْتِجَابِ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِحْتِيَاظِ وَالْوَرَعِ وَالصَّبَاطَةِ لِأَهْلِيهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَعْضِ الْمُبَاحَاتِ مَعَ الشَّبْهِ وَذَلِكَ لَمَّا رَأَاهُ ﷺ فِي الْوَلَدِ مِنَ الشَّبْهِ الْبَيِّنِ بَعْثَةً بِنِ أَبِي

وقاصِر. وإنما المقرُّ به يُشارك المقرُّ في الإرث دون النسب ولكنَّ قولَه

«لَعَبْدٍ هُوَ أَحْرُوكَ» كما أخرجه البخاري (٤٣٠٣) دليلٌ
ثبوت النسب في ذلك

ثم اختلف الفاتلون بلحوق النسب بإقرار غير الأب هل
هو إقرار خلافة ونيابة عن الميت، فلا يشترط عدالة المستلحق
بل ولا إسلامه، أو هو إقرار شهادة فتتبرر فيه أهلية الشهادة؟
فقال الشافعي وأحمد: إنه إقرار خلافة ونيابة.

وقالت المالكية: إنه إقرار شهادة.

واستدلَّت الهادوية والخنفية بالحديث على عدم ثبوت
النسب بالقيافة لقوله «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»

قالوا: ومثل هذا التركيب يفيد الحصر ولأنه لو ثبت
بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعى به بعثة ولم
يحكم به له بل حكم به لغيره

ودفع الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة إلا أنه إنما يثبت
بها فيما حصل من وطأين مُحْرَمِينَ كالمُشْتَرِي والبائع يطان
الجارية في طهر قبل الاستبراء واستدلوا بما أخرجه الشيخان
[البخاري (٣٥٥٥)، مسلم (١٤٥٩)] من «اسْتَبْرَأَ عَمَّا يَقُولُ مُجْزِرٌ
الْمُدْلِجِي».

وقد رأى قديمي أسامة بن زيد وزيد: إن هذِهِ الأقدام
بعضها من بعض فاستبشر عليه السلام بقوله وقرره على قِيَافَتِهِ
وسياهي الكلام فيه في آخر باب الدعوى

وبما ثبت من قوله عليه السلام في قصة اللعان «إِنْ جَاءَتْ بِهٍ
عَلَى صِفَةٍ كَذَا فَهُوَ لِفُلَانٍ» [خ (٥٣١٦)، م (١٤٩٧)]، أو على
صفة كذا فَهُوَ لِفُلَانٍ، فإنه دليل الإلحاق بالقيافة، ولكنَّ منعه
الأيمن عن الإلحاق فدل على أن القِيَافَةَ مُقْتَضٍ لَكِنَّهُ عَارِضٌ
الْعَمَلُ بِهَا الْمَنْعُ «وَبِأَنَّهُ عليه السلام قَالَ لَأَمْ سَلِّمَ لَمَّا قَالَتْ: أَوْ تَخْلِيْمُ
الْمَرْأَةِ؟ فَقَالَ: فَمَنْ أَقْبَنُ يَكُونُ الشَّيْبَةُ؟» [مسلم (٣١١)] ولأنه أمر
سودة بالاحتجاب كما سلف لما رأى من الشَّيْبَةِ وبأنه «قَالَ لِلزُّبَي
ذَكَرَ لَهُ أَنَّ امْرَأَتَهُ أَتَتْ بِوَلَدٍ عَنْ غَيْرِ لَوْزِي لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقًا»
[خ (٥٣٠٥)، م (١٥٠٠)]، فإنه ملاحظة للشَّيْبَةِ وَلَكِنَّهُ لَا حُكْمَ
لِلْقِيَافَةِ مَعَ ثُبُوتِ الْفِرَاشِ فِي ثُبُوتِ النِّسْبِ.

وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف

فقالوا: الحديث دلٌّ على مشروعية حكم بين حَكَمَيْنِ، وهو
أن يأخذ الفرع شبهة من أكثر من أصل فيعطى أحكاماً، فإن
الفراش يقتضي إلحاقه بزمعة والشَّيْبَةُ يقتضي إلحاقه بعثة فاعطي
الفرع حكماً بين حَكَمَيْنِ فروعِي الفِرَاشِ في إثبات النسب
وروعي الشَّيْبَةُ الْبَيِّنُ بعثة في أمر سودة بالاحتجاب

قالوا: وهذا أولى التقديرات، فإن الفرع إذا دار بين أصليين
فالحق باحدهما فقط، فقد أبطل شبهة الثاني من كل وجه، فإذا
أُلْحِقَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ وَجْهِ كَانَ أَوَّلَى مِنَ الْغَايَةِ أَحَدِهِمَا فِي
كُلِّ وَجْهِ فَيَكُونُ هَذَا الْحُكْمُ، وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما
يجب للمدعي من أحكام البينة ثابتاً بالنظر إلى ما يتعلق بالغير
من النظر إلى المحارم غير ثابت.

قالوا: ولا يمتنع النسب من وجه دون وجه كما ذهب أبو
حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من
الزنا، وإن كان لها حكم الأجنبية.

وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض.

وفي الحديث دليل على أن لغير الأب أن يستلحق الولد،
فإن عبد بن زمة استلحق أخاه بإقراره بأن الفِراشَ لأبيه.

وظاهر الرواية أن ذلك يصح، وإن لم يصدق الورثة، فإن
سودة لم يذكر منها تصديق، ولا إنكار إلا أن يقال: إن سكوتها
قائم مقام الإقرار.

وفي المسألة قولان:

الأول: أنه إذا كان المستلحق غير الأب، ولا وارث غيره
وذلك كان يستلحق الجد، ولا وارث سواء صح إقراره وثبت
نسب المقرِّ به وكذلك إن كان المستلحق بعض الورثة وصدقه
الباقون.

والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بإقراره
واحداً كان، أو جماعة، وهذا مذعَّب أحمد والشافعي؛ لأن
الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله.

الثاني: للهادوية أنه لا يصح الاستلحاق من غير الأب،

والْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ يُبَيِّنُهُ الدَّلِيلُ الظَّاهِرُ وَالتَّكْلُفُ لِرَدِّ الظُّوَاهِرِ مِنَ
الْأَدْلَةِ مُحَامَاةً عَنِ الْمَذَاهِبِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ التَّبَعِ لَمَّا جَاءَ عَنِ اللَّهِ
وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْحَصْرُ فِي حَدِيثِ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ فَتَنَعَمُ هُوَ لَا يَكُونُ
الْوَلَدُ إِلَّا لِلْفَرَّاشِ مَعَ بُتُوَيْهِ وَالْكَلَامُ مَعَ انْتِفَائِهِ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ
حَصْرًا أَغْلِبِيًّا، وَهُوَ غَالِبٌ مَا يَأْتِي مِنَ الْحَصْرِ، فَإِنَّ الْحَصْرَ
الْحَقِيقِيَّ قَلِيلٌ، فَلَا يُقَالُ قَدْ رَجَعْتُمْ إِلَى مَا ذَمَّمْتُمْ مِنَ التَّأْوِيلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَاللَّعَاهِرِ» أَيِ الزَّانِي «الْحَجَرُ» فَالْمُرَادُ لَهُ الْخِيَنَةُ
وَالْحَرَمَانُ

وَقِيلَ: لَهُ الرُّمِيُّ بِالْحَجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ يَقْصُرُ
الْحَدِيثُ عَلَى الزَّانِيِ الْمُحْصَنِ وَالْحَدِيثُ عَامٌّ.

٣٢- كتاب الرضاع

بِكسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا وَمِثْلُهُ الرُّضَاعَةُ

١- لا تحرم المصّة والمصتان

١٠٦٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصْتَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٠).

المصّة الواحدة من المص، وهو أخذ اليسير من الشيء كما في «الضياء».

وفي القاموس: مَصَصْتُهُ بِالْكَسْرِ أَمَصُهُ وَمَصَصْتُهُ أَمَصُهُ كَخَصَصْتُهُ أَحَصُهُ: شَرَبْتُهُ شَرْبًا رَفِيقًا.

والحديث دلّ على أن مص الصبي للثدي مرة، أو مرتين لا يصير به رضيعاً.

وفي المسألة أقوال:

الأول: أن الثلاث فصاعداً تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء لفهؤم حديث مسلم هذا وحديثه (مسلم (١٤٥١)) الآخر بلفظ «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان» فافاد بمفهوميّه تحريم ما فوق الاثنين.

والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف: وهو أن قليل الرضاع وكثيرة يحرم، وهذا يروى عن عليّ وابن عباس وآخرين من السلف، وهو مذهب الهاديّة والحنفية ومالك.

قالوا: وحده ما وصل الجوف بنفسه.

وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم واستدلوا بأنه تعالى علّق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقاً للآية، فقال ﷺ «يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» [البحاري (٢٦٤٥)، مسلم (١٤٤٧)].

ولحديث عُبَيْدِ بْنِ الْأَيْتِي (برقم (١٠٧١)).

وقوله ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ رَعِمْتَ أَنَّهَا أَرْضَعَتْكُمَا؟» ولم يستفصل عن عدد الرضعات، فهذه أدلتهم ولكنها اضطربت أقوالهم في ضبط الرضعة وحقيقتها اضطراباً كثيراً ولم يرجع إلى دليل.

ويجاب عما ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه مجمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستيفصال.

القول الثالث: أنها لا تحرم إلا خمس رضعات، وهو قول ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واستدلوا بما يأتي من حديث عائشة، وهو نص في الخمس وبأن سهلة بنت سهيل أرضعت سالماً خمس رضعات ويأتي أيضاً (برقم (١٠٥٨)).

وهذا إن عارضه مفهؤم حديث المصّة والمصتان، فإن الحكم في هذا منطوق، وهو أقوى من المفهؤم، فهو مقدم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرآناً، فإن له حكم خبر الأحاد في العمل به كما عرفت في الأصول.

وقد عضده حديث سهلة (١٤٥٣)، فإن فيه «أنها أرضعت سالماً خمس رضعات لتحرم عليه»، وإن كان فعل صحابيه، فإنه دالّ أنه قد كان متقررّاً عندهم أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات ويأتي تحقيقه.

وأما حقيقة الرضعة فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس فمتى التقم الصبي الثدي واتمّص منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض كنفس، أو استراحة يسيرة، أو شيء يلهيه ثم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها رضعة واحدة كما أن الأكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة.

وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة، وهو موافق للغة، فإذا حصلت خمس رضعات على هذيه الصفة حرمت.

٢- إنما الرضاعة من الجماعة

١٠٦٧- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ، فَإِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥١٠٢)، مسلم (١٤٥٥)].

(وعنها) أي عن عائشة (قالت قال رسول الله ﷺ «انظرن من إخوانكم، فإنما الرضاعة من المجاعة» متفق عليه).

في الحديث قصة، وهو «أنه ﷺ دخل على عائشة وعندها رجل فكانت تغير وجهه كأنه كره ذلك، فقالت: إنه أخي، فقال: انظرن من إخوانكم، فإنما الرضاعة من المجاعة».

قال المصنف: لم أقف على اسمه واطنه ابناً لأبي القعيس.

وقوله: (انظرن) أمر بالتحقيق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الإرضاع، فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط.

وقال أبو عبيد: معناه أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع، وهو تعليل لإمعان التحقق من شأن الرضاع، وإن الرضاع الذي ثبت به الحرمة وتحل به الخلوة هو حيث يكون الرضيع طفلاً بسد اللبن جوعه لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير جزءاً من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها.

فمعناه لا رضاعة معتبرة إلا الغنية عن الجماعة، أو المطعمة من الجماعة، فهو في معنى حديث ابن مسعود الآتي [برقم (١٠٦٤)] «لا رضاع إلا ما أنشأ العظم، وأثبت اللحم» وحديث أم سلمة «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء» أخرجه الترمذي [(١١٥٢)] وسأني [برقم (١٠٦٢)] وصححه.

واستدل به على أن التغذي بلبن المرضعة مُحَرَّم سواء كان شرباً، أو وجوراً، أو سعوطلاً، أو حقنة حيث كان يسد جوع الصبي، وهو قول الجمهور.

وقالت الهاديونية والحنفية لا تحرم الحقة وكأنهم يقولون:

٢- إنما الرضاعة من الجماعة

قلت: إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ما ذكروا، وإن لوحظ مُسَمَّى الرضاع، فلا يشمل إلا القيام الشدي ومصر اللبن منه كما قوله الظاهرية، فإنهم قالوا: لا يحرم إلا ذلك ولا حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما قد عرفت.

وقد ورد حديث عائشة معارضاً لذلك وهو:

٣- رضاع الكبير

١٠٦٨- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ سَأَلِمَا مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا. وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، فَقَالَ: أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ».

رواه مسلم (١٤٥٣).

(وعنها) أي عائشة (قالت «جاءت سهلة بنت سهل، فقالت يا رسول الله إن سألما مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا. وقد بلغ ما يبلغ الرجال، فقال أَرْضِعِيهِ تَحْرِمِي عَلَيْهِ».

وفي سنن أبي داود (٢٠٦١) «فأرضعوه خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا مِنَ الرُّضَاعَةِ».

رواه مسلم، وكأنه ذكره المصنف كالشير إلى أنه قد خصص هذا الحكم بحديث سهلة، فإنه دال على أن رضاع الكبير يحرم مع أنه ليس داخلاً تحت الرضاعة من الجماعة وبيان القصة أن أبا حذيفة كان قد تبنى سالماً وزوجه وكان سالم مولى لامرأة من الأنصار فلما أنزل الله «ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ» الآية [الأحراب: ٥] كان من له أب معروف نسب إلى أبيه ومن لا أب له معروف كان مولى وإخاً في الدين فعند ذلك جاءت سهلة تذكر ما نصه الحديث في الكتاب هنا.

وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهبت عائشة رضي الله عنها إلى ثبوت حكم التحريم، وإن كان الرضيع بالغاً عاقلًا قال عروة: إن عائشة أم المؤمنين أخذت بهذا الحديث فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحبت أن يدخل

لِلنَّفَقَةِ لِلرَّضْعَةِ وَالَّتِي يُجْبَرُ عَلَيْهَا الْإِبْرَانِ رَضِيعًا أَمْ كَرِهًا كَمَا يُرْشَدُ إِلَيْهِ آخِرُ الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ٢٣٣] وَعَائِشَةُ هِيَ الرَّائِيَةُ لِحَدِيثِ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ وَهِيَ الَّتِي قَالَتْ بِرَضَاعِ الْكَبِيرِ، وَأَنَّهُ يُحْرَمُ فَذَلِكَ أَنَّهَا فَهِمَتْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ «إِنَّهُ خَاصٌّ بِسَالِمٍ» فَذَلِكَ تَطْنُنٌ مِنْهَا. وَقَدْ أَجَابَتْ عَلَيْهَا عَائِشَةُ، فَقَالَتْ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ [البخاري (٥٥٥٦)، مسلم (١٩٦١)] فَسَكَتَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، وَلَوْ كَانَ خَاصًّا لَيَبُغِ اللَّهُ ﷺ كَمَا بَيَّنَّ اخْتِصَاصَ أَبِي بُرْدَةَ بِالتَّضْحِيَةِ بِالْجَذْعَةِ مِنَ الْمَعْرِ.

وَالْقَوْلُ بِالنَّسْخِ يَدْفَعُهُ أَنَّ قِصَّةَ سَهْلَةَ مَتَأَخَّرَتْ عَنْ نَزُولِ آيَةِ الْحَوْلِينَ، فَإِنَّهَا «قَالَتْ سَهْلَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟»

قَالَ: هَذَا السُّؤَالُ مِنْهَا اسْتِنكَارٌ لِرَضَاعِ الْكَبِيرِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ التَّحْلِيلَ بَعْدَ اعْتِمَادِ التَّحْرِيمِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ الرُّضَاعَةَ لَعَنَ إِنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ كَانَ فِي سَنِّ الصَّغَرِ وَعَلَى اللَّعْنَةِ وَرَدَتْ آيَةُ الْحَوْلِينَ وَحَدِيثُ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْآيَةَ لِبَيَانِ الرُّضَاعَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلنَّفَقَةِ لَا يُنَافِي أَيْضًا أَنَّهَا لِبَيَانِ زَمَانِ الرُّضَاعَةِ بَلْ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى زَمَانًا مِنْ أَرَادَ تِمَامَ الرُّضَاعَةَ وَلَيْسَ بَعْدَ التَّمَامِ مَا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ مَا حَكَّمَ الشَّارِعُ بِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ

وَالْأَحْسَنُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ سَهْلَةَ وَمَا عَارَضَهُ: كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ الصَّغَرُ فِي الرُّضَاعَةِ إِلَّا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كِرْضَاعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَفْنِي عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَشَقِّ اخْتِجَالِهَا عَنْهُ كَحَالِ سَالِمٍ مَعَ امْرَأَةِ أَبِي حُنَيْفَةَ فَمَنْعَلُ هَذَا الْكَبِيرِ إِذَا أَرْضَعَتْهُ لِلْحَاجَةِ أَثَرُ رَضَاعِهِ.

وَأَمَّا مِنْ عَدَاهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الصَّغَرِ انْتَهَى.

فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ حَسَنًا وَإِعْمَالًا لَهَا مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ لظَاهِرِهَا بِاخْتِصَاصِ، وَلَا نَسْخٍ، وَلَا إلْغَاءٍ لِمَا اعْتَبَرَتْهُ اللَّغَةُ وَدَلَّتْ لَهُ الْأَحَادِيثُ.

عَلَيْهَا مِنَ الرُّجَالِ رَوَاهُ مَالِكٌ [الموطأ (٧)] وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعُرْوَةَ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ وَنَسَبَهُ فِي الْبَحْرِ إِلَى عَائِشَةَ وَدَاوُدَ الطَّائِرِيِّ وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ سَهْلَةَ هَذَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِي صَحِّهِ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ» [النساء: ٢٣]، فَإِنَّهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الصَّغَرِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ الصَّغَرِ فَالْجُمْهُورُ قَالُوا: مَهْمَا كَانَ فِي الْحَوْلِينَ، فَإِنْ رَضَاعَهُ يُحْرَمُ، وَلَا يُحْرَمُ مَا كَانَ بَعْدَهُمَا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «خَوَلَيْنِ كَابِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرُّضَاعَةَ» [البقرة: ٢٣٣].

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الرُّضَاعُ الْحَرَمُ مَا كَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ وَلَمْ يَقْدُرُوا بِزَمَانٍ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ فُطِمَ وَلَهُ عَامٌ وَاحِدٌ وَاسْتَمَرَّ فُطَامُهُ ثُمَّ رَضِعَ فِي الْحَوْلِينَ لَمْ يُحْرَمْ هَذَا الرُّضَاعُ شَيْئًا، وَإِنْ تَعَادَى رَضَاعُهُ وَلَمْ يَقْطَعْ فَمَا يَرْضَعُ، وَهُوَ فِي الْحَوْلِينَ حَرَمٌ وَمَا كَانَ بَعْدَهُمَا لَا يُحْرَمُ، وَإِنْ تَعَادَى إِرْضَاعُهُ.

وَفِي الْمَسَالِقِ أَقْوَالٌ أُخَرُ عَارِيَّةٌ عَنِ الاسْتِدْلَالِ، فَلَا نُطِيلُ بِهَا الْمَقَامَ.

وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَتَقَدَّمَ [برقم (١٠٥٧)]، فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَنْ يُشْبِعُهُ اللَّبَنُ وَيَكُونُ غِذَاءَهُ لَا غَيْرُهُ، فَلَا يَدْخُلُ الْكَبِيرُ سِيمًا وَقَدْ وَرَدَ بِصِغَةِ الْحَصْرِ.

وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ سَالِمٍ بِأَنَّهُ خَاصٌّ بِقِصَّةِ سَهْلَةَ، فَلَا يَتَعَدَّى حُكْمَهُ إِلَى غَيْرِهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا نَرَى هَذَا إِلَّا خَاصًّا بِسَالِمٍ، وَلَا نَدْرِي لَعَلَّهُ رُخْصَةٌ لِسَالِمٍ.

أَوْ أَنَّهُ مَنَسُوخٌ.

وَأَجَابَ الْقَائِلُونَ بِتَحْرِيمِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ بِأَنَّ الْآيَةَ وَحَدِيثُ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَإِرَادَانِ لِبَيَانِ الرُّضَاعَةِ الْمَوْجِبَةِ

٤ - التحريم بالرضاع كالنسب

١٠٦٩ - وَعَنْهَا «أَنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ - جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ قَالَتْ: فَأَيَّتُ أَنْ أَذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي صَنَعْتَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذَنَ لَهُ عَلَيَّ، وَقَالَ: إِنَّهُ عَمَّكَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥١٠٣)، مسلم (١١٤٥)].

(وعنها) أي عن عائشة (أن أفلح) يفتح الهمزة ففاء آخره حاء مهملة مولى لرسول الله ﷺ وقيل: مولى لأم سلمة (أخا أبي القعيس) بقاف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مثناة تحية

(جاء يستأذن عليها بعد الحجاب) قالت: فأيتت أن أذن له فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعه فأمرني أن أذن له علي. وقال: إنه عمك الأول، نُفِقَ عليه.

اسم أبي القعيس وائل بن أفلح الأشعري، وقيل اسمه الجعد

فعلى الأول يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه

قال ابن عبد البر: لا أعلم لأبي القعيس ذكراً إلا في هذا الحديث.

والحديث دليل على بُرُوت حُكْمِ الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة وذلك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب ولد الولد أوجب تحريم ولد الولد له لتعلقه بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم: اللقاح واحد أخرجته عنه ابن أبي شيبه.

فإن الوطء يدرُ اللبن فللرجل منه نصيب وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب.

والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه.

وفي رواية أبي داود (٢٠٥٧) زيادة تصريح حيث قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَاسْتَرْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: أَتَسْتَرِينَ مِنِّي، وَأَنَا عَمَّكَ

قُلْتُ مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةً أَخِي قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ» الحديث.

وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه، فقالوا: لا يثبت حكم الرضاع للرجل؛ لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها

قالوا: ويدل عليه قوله تعالى «وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ» (النساء: ٢٣).

واجيب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث، فإن ذكر الأمهات لا يدل على أن ما عداهن ليس كذلك ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرفت في الأصول.

وقد استدلوا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب، ولا يخفى أنه لا حجة في ذلك.

وقد اطال بعض المتأخرين البحث في المسألة وسبقه ابن القيم في الهدى (٥٠٦/٥) واستحسنه ابن تيمية والواضح ما ذهب إليه الجمهور.

٥ - التحريم بخمس رضعات

١٠٧٠ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ».

(رواه مسلم (١٤٥٢)).

(وعنها) أي عائشة (قالت) «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ، وهو فيما يقرأ من القرآن» رواه مسلم.

«يقرأ» بضم حرف المضارعة

تريد أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى إنه توفي رسول الله ﷺ وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما

بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على أنه لا يُتلى، وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم، وهو أحد أنواع النسخ، فإنه ثلاثة أقسام:

نسخ التلاوة والحكم مثل «عشر رضعات يحرم».

والثاني: نسخ التلاوة دون الحكم كـ «خمس رضعات وكـ الشيخ» والشيخ إذا زنيا فارجموهما.

والثالث: نسخ الحكم دون التلاوة، وهو كثير نحو قوله تعالى «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» الآية [البقرة: ٢٣٤].

وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث، وإن العمل على ما أفاده هو أرجح الأقوال.

والقول بأن حديث عائشة هذا ليس بقرآن - لأنه لا يثبت بخبر الأحاد، ولا هو حديث؛ لأنها لم تروه حديثاً - مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجري عليه حكم الفاظ القرآن، فقد روته عن النبي ﷺ فله حكم الحديث في العمل به.

وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع وعمل به الهاديون والخنفية في قراءة ابن مسعود في صياح الكفارة «ثلاثة أيام متتابعات»، وعمل مالك في فرض الأخت من الأم بقراءة أبي «ولله أخ أو أخت من أم».

والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة والعمل بحديث الباب هذا لا عذر عنه ولذا اخترنا العمل به فيما سلف.

٦- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

١٠٧١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١١٤٧)].

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أريد بضمة الهنزة مني للمجهول).

(على ابنة حمزة) أي قيل: لهُ تزوجها (فَقَالَ إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

اختلف في اسم ابنة حمزة على سبعة أقوال ليس فيها ما يُحرم به، وإنما كانت ابنة أخيه ﷺ، لأنه رضع من ثوبه أمة أبي لهب.

وقد كانت أرضعت عمه الحمزة.

وأحكام الرضاع هي حرمة التناكح وجواز النظر والخلوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث وجوب الإنفاق والعنق بالملك وغيره من أحكام النسب.

وقوله ﷺ «ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» يراد به تشبيهه به في التحريم.

ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع، فإن أقربه أقارب للرضع.

وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده، فلا علاقة بينهم وبين المرضع، فلا يثبت لهم شيء من الأحكام لهم.

٧- تحريم الرضاع قبل الفطام

١٠٧٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٥٢) وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْعَاجِزُ [هو عند ابن حبان (٤٢٢٤)].

(وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق بالأمعاء فتحة فريقة فتاف».

(الأمعاء) جمع المعى بكسر الميم وفتحها.

(وكان قبل الفطام. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْعَاجِزُ).

والمراد ما سلك فيها من الفتق بمعنى الشق.

والمراد ما وصل إليها، فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ

إليها.

٩- لا رضاع إلا ما أنبت اللحم

١٠٧٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٩).

وهو قوله: (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما أنشَرَ» بشين معجمة فزاي أي شد وقوى (العظم، وأنبت اللحم أخرج أبو داود)، فإن ذلك إنما يكون لمن هو في سن الحولين ينمو باللين ويقوى به عظمه وينبت عليه لحمه.

١٠- قبول شهادة المرضعة

١٠٧٥- «وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّابٍ، فَجَاءَتْ أَمْرَأَةً، فَقَالَتْ: لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ. وَقَدْ قِيلَ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ فَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٠٤).

(وعن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ)، وهو أبو سرورة عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَامِرِ الْقُرَشِيِّ التُّوَيْلِيُّ اسلم يوم الفتح يعد في أهل مكة (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إيباب) بكسر الهمزة (فجاءت امرأة)

قال المصنف: لم أعرف اسمها

(«فَقَالَتْ: لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ. وَقَدْ قِيلَ؟ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ فَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل وبسبب على ذلك البخاري وإليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل.

وقال أبو عبيد: يجب على الرجل المارقة، ولا يجب على

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ مَا وَصَلَهَا وَغَذَّاهَا وَاكْتَفَتْ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هَذَا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ»، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ قَبْلَ الْحَوْلِينَ كَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْآخَرِ «إِنْ أَبْيَى إِبْرَاهِيمَ مَاتَ فِي الثَّدْيِ، وَإِنْ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ» (ينعوه مسلم (٢٣١٦)).

وأخرج شطره السامي البخاري (١٣٨٢) [وتقدّم الكلام في الأمرين ويدل لهذا الأخير:

٨- لا رضاع إلا في الحولين

١٠٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٣/٤) وَابْنُ عَدِيٍّ [«الكامل» (٢٥٦٢/٧)] مَرْفُوعًا وَمَوْثُوقًا، وَزَجَّحًا مَوْثُوقًا.

لأنه تفرد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة؛ قاله الدارقطني.

وقال: كان ثقة حافظاً

ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقه.

قلت: وهذا ليس بعلّة كما قررناه مراراً.

وقال ابن عدي: إن الهيثم كان يغلط.

وقال البيهقي: الصحيح أنه موقف

وروى البيهقي (٤٦٢/٧) التحديد بالحولين عن عمر وابن

مسعود

والحديث دالٌّ على اعتبار الحولين، وأنه لا يسمى الرضاع رضاعاً إلا في الحولين.

وقد تقدّم أنه الذي دلّت عليه الآية والقول بأنها إنما دلّت على حكم الواجب من التفقة ونحوها لا على مدّة الرضاع تقدّم دفعه ويدل لهذا الحكم:

الحَاكِمُ الْحَكْمُ بِذَلِكَ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي الرُّضَاعِ إِلَّا امْرَأَتَانِ وَذَهَبَتْ
الْهَادُوَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الرُّضَاعَ كَثِيرُهُ لَا بُدَّ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ،
أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ الْمَرْضُوعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقَرَّرُ فَعْلُهَا.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَرْضُوعَةِ مَعَ ثَلَاثِ نِسْوَةٍ بِشَرَطِ
أَنْ لَا تُعْرَضَ بِطَلَبِ أَجْرٍ.

قَالُوا: وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ وَالتَّحَرُّزِ عَنْ
مِطَانِ الْأَشْيَاءِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ هَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ سِيَمًا.

وَقَدْ تَكَرَّرَ سُؤَالُهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَاجَابَهُ بِقَوْلِهِ
«كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ» وَفِي بَعْضِ الْفَاطِمِ «دَعَاهَا».

وَفِي رَوَايَةِ الدَّارِقُطِيِّ (١٧٧/٤) «لَا خَيْرَ لَكَ فِيهَا»، وَلَوْ كَانَ
مِنْ بَابِ الْأَخْيَاطِ لِأَمْرَةٍ بِالطَّلَاقِ مَعَ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ لَمْ
يُذَكَّرِ الطَّلَاقُ فَيَكُونُ هَذَا الْحَكْمُ مَخْصُوصًا مِنْ عُمُومِ الشَّهَادَةِ
الْمُعْتَبَرِ فِيهَا الْعَدَدُ.

وَقَدْ اغْتَبَرْتُمْ ذَلِكَ فِي عَوَارِثِ النِّسَاءِ فَقُلْتُمْ يُكْتَفَى بِشَهَادَةِ
امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْعِلَّةُ عِنْدَهُمْ فِيهِ أَنَّهُ قَلَّمَا يَطْلُعُ الرِّجَالُ عَلَى ذَلِكَ
فَالضَّرُورَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ فَكَذَا هُنَا.

١١- النهي عن استرضاع الحمقى

١٠٧٦- وَعَنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمَقَى».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [المراسيل] (٢٠٧)، وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَيْسَتْ لَزِيَادٍ
صَحِيحَةٌ.

(وَعَنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ
الْحَمَقَاءُ» خَفِيفَةُ الْعَقْلِ (أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ مُرْسَلٌ وَلَيْسَ
لَزِيَادٍ صَحِيحَةً).

وَوَجْهُ النَّهْيِ أَنَّ لِلرُّضَاعِ تَأْثِيرًا فِي الطَّبَاعِ فَيَخْتَارُ مَنْ لَا
حِمَاةَ فِيهَا وَغَوَّهَا.

رجلٌ شحيح) الشُّحُّ: البخلُ مع حرصٍ، فهو أخصُّ من البخلِ
والبخلُ يَخْتَصُّ بمنع المال والشُّحُّ يَكُلُّ شيءً

(«لا يُعْطِيَنَّ مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِيهِ وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا أَخَذْتُ
مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: خُذِي مِنْ
مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث فيه دليلٌ على جوازِ ذِكْرِ الإنسان بما يَكْرَهُ إذا كَانَ
على وجهِ الاشتيْكَاءِ والفتْيَا، وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَجَازُوا فِيهَا
الغَيْبَةَ ودُلَّ على وَجوبِ نفقةِ الزَّوْجَةِ والأولادِ على الزَّوْجِ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ كَبِيرًا لِعُمُومِ اللَّفْظِ وَعَدَمِ
الاستيفصال، فَإِنْ أَتَى مَا يُخَصِّصُهُ مِنْ حَدِيثٍ آخَرَ وَإِلَّا فَالْعُمُومُ
قَاضٍ بِذَلِكَ.

وليه دليلٌ على أَنَّ الْوَاجِبَ الْكِفَايَةَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ لِلنَّفَقَةِ
وإِلَى هَذَا دَعَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْهَادِي وَالشَّافِعِيُّ وَعَلَيْهِ دَلٌّ
قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾
[البقرة: ٢٣٣].

وفي قول للشَّافِعِيِّ: إِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِالْأَمْدَادِ فَعَلَى الْمَوْسِرِ كُلِّ
يَوْمٍ مُدَّانٍ وَالْمَوْسِرُ مُدٌّ وَنِصْفُ الْمَوْسِرِ مُدٌّ

وعن الْهَادِي كُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ وفي كُلِّ شَهْرٍ دَرَهْمَانِ لِلْإِدَامِ
وعن أَبِي يَعْلَى: الْوَاجِبُ رَطْلَانِ مِنَ الْخَبِزِ كُلِّ يَوْمٍ فِي حَقِّ
الْمَوْسِرِ وَالْمَوْسِرِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي صَفَتِهِ وَجُودَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْسِرَ
وَالْمَوْسِرَ مُسْتَرَيَانِ فِي قَدْرِ الْمَأْكُولِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْجُودَةِ
وغيرِهَا

قَالَ الثَّوْرِيُّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ اغْتَبَرَ التَّقْدِيرَ
قَالَ الْمَصْنُفُ تَعْقِبًا لَهُ: لَيْسَ صَرِيحًا فِي السَّرْدِ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ
التَّقْدِيرُ بِمَا ذَكَرَ مُخْتِاجٌ إِلَى دَلِيلٍ، فَإِنْ ثَبَتَ حُمْلَتِ الْكِفَايَةِ فِي
ذَلِكَ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَارِ.

وفي قولِهَا «إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْأَمِّ
وَلَايَةً فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى أَوْلَادِهَا مَعَ عُمُودِ الْآبِ وَدَلِيلٌ أَنَّ مَنْ
تَعَذَّرَ عَلَيْهِ اسْتِيفَاءُ مَا يَجِبُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَقْرَبًا عَلَى
الْأَخِذِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهَا أَنَّهُ حَرَامٌ.

وقَدْ سَأَلَتْهُ هَلْ عَلَيْهَا جُنَاحٌ فَاجَابَ عَلَيْهَا بِالْإِبَاحَةِ فِي

٣٣- كتاب النفقات

جمع نفقة.

والمراءُ بها الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو
غيره من الطعام والشراب وغيرهما.

١- الأخذ من النفقة دون علم الزوج لبيحله

١٠٧٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
«دَخَلْتُ هِنْدَ بِنْتُ عُثْبَةَ - امْرَأَةً أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَبَا
سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِيَنِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِيَنِي
وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، فَهَلْ
عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: خُذِي مِنْ مَالِهِ
بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَمَا يَكْفِي بَنِيكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٦٤)، مسلم (١٧١٤)].

(عن عائشة قالت دخلت هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد
شمس بن عبد مناف أسلمت عام الفتح في مكة بعد إسلام
زوجها

قُتِلَ أَبُوهَا عُثْبَةُ وَعَمُّهَا شَيْبَةُ وَأَخُوهَا الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ يَوْمَ
بَدْرٍ فَشَقَّ عَلَيْهَا ذَلِكَ فَلَمَّا قُبِلَ حَزْءُ فَرَحَتْ بِذَلِكَ وَعَمِدَتْ إِلَى
بَطْنِهِ فَشَقَّتْهُ وَأَخَذَتْ كِبْدَهُ، فَلَاكَتْهَا ثُمَّ لَفَظَتْهَا

تَوَقَّيْتُ فِي الْحَرَمِ سَنَةً أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ
(امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ) أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ اسْمُهُ صَخْرُ بْنُ
حَرْبٍ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ

مَنْ رُؤَسَاءُ قُرَيْشٍ اسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ قَبْلَ إِسْلَامِ زَوْجِهِ حِينَ
أَخَذَتْهُ جُنْدُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ الْفَتْحِ وَأَجَارَهُ الْعَبَّاسُ ثُمَّ غَدَا بِهِ
إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْلَمَ وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ سَنَةً
اَثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ

(على رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن أبا سُفْيَانَ

المستقبل وأقرها على الأخذ في الماضي.

٢- ابدأ بمن تعول

وقد ورد في بعض الفاظ في البخاري [(١٧٦١)]، وهو عند مسلم باللفظ نفسه (١٧١٤) [(٨)] «لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف».

وقوله: «خذني ما يكتفيك وكذلك» يُحتمل أنه فتيا منه عليه السلام.

ويحتمل أنه حكم.

وفيهِ دليل على الحكم على الغائب من دون نصب عنه وعليهِ بوب البخاري [ك (الأحكام، باب (٢٨)] باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث

لكنه قال النووي: شرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد، أو متعزراً لا يُقدر عليه، أو متعزراً ولم يكن أبو سفيان فيه شيء بل كان حاضراً في البلد، فلا يكون هذا من القضاء على الغائب

إلا أنه قد أخرج الحاكم في تفسير المتنحة في المستدرک (٤٨٦/٢) «أنه عليه السلام لما اشترط في التبعة على النساء: ولا يسرقن قالت هند: لا أباعك على السرقة إنني أسرق من زوجي فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلل لها منه، فقال: أما الرطب فتعم وأما التابس فلا»، وهذا المذكور يدل على أنه قضى على حاضر إلا أنه خلاف ما بوب له البخاري وكأنه لم يصح له زيادة الحاكم.

والحاصل أن القصة مُرددة بين كونه فتياً وبين كونه حكماً وكونه فتياً أقرب؛ لأنه لم يطالبها ببينة، ولا استحلها.

وقد قيل: إنه حكم بعلومه بصدقها فلم يطلب منها بينة، ولا يمينا، فهو حجة لمن يقول: إنه يحكم الحاكم بعلومه إلا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليلاً على معين من صور الاحتمال إنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى أن لها الأخذ من ماله إن لم يتم بكفايتها، وهو الحكم الذي أراده المصنف من إيراد الحديث هذا هنا في باب النفقات.

١٠٧٨- وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَإِذَا بَعْنُ تَعُولٍ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخَاكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ».

رواه النسائي (٦١/٥) وصححه ابن حبان (٣٣٤١) والدارقطني (٤٥٠-٤٤٣/٣).

(وعن طارق المحاربي) هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحاء مهملته روى عنه جامع بن شداد وربيعة - بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملته وتشديد الشاء التخيصة - ابن جراح بكسر الحاء المهملته وتخفيف الراء والشين المعجمة

قال «قدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا وَإِذَا بَعْنُ تَعُولٍ أُمُّكَ وَأَبَاكَ وَأَخَاكَ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ». رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني.

الحديث كالتفسير لحديث «يَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ يَدِ السُّفْلَى» وفسر في النهاية اليد العليا بالمعطية أو النفقة، واليد السفلى بالمانعة أو السائلة.

وقوله: (أبدأ بمن تعول) دليل على وجوب الإنفاق على القريب.

وقد فصله بذكر الأم قبل الأب إلى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على أن الأم أحق من الأب بالبر

قال القاضي عياض: وهو مذنب الجمهور وبدل له ما أخرجه البخاري (٥٩٧١) من حديث أبي هريرة فذكر الأم ثلاث مرات ثم ذكر الأب معطوفاً بهن ثم فمن لا يجد إلا كفاية لأحد أبويه خص بها الأم للأحاديث هـ.

وقد نبه القرآن على زيادة حق الأم في قوله «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ

كُرْهًا» [الأحقاف: ١٥].
وفي قوله (وَاحْتَكِ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ.... إِلَى آخِرِهِ) دليلٌ على

وجوب الإنفاق لل قريب المعسر، فإنه تفصيل لقوله «وَابْدَأْ بِمَنْ تَمُولُ» فجعل الأخ من عياله وإلى هذا ذهبَ عُمَرُ وإِسْنُ أَبِي لَيْلَى واحِدٌ وَالْهَادِي وَلَكِنَّهُ اشْتَرَطَ فِي الْبَحْرِ أَنْ يَكُونَ الْقَرِيبُ وَارثًا مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وَاللَّامُ لِلْجَنَسِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّ النِّفْقَةَ تَحِبُّ لِفَقِيرٍ غَيْرِ مُكْتَسِبٍ زَمَنًا، أَوْ صَغِيرًا، أَوْ مَجْنُونًا لِعَجْزِهِ عَنِ كِفَايَةِ نَفْسِهِ

وقَدْ قَالَ ﷺ «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [مسلم (١٢١٨)] فَمَهْمَا كَانَتْ زَوْجَةٌ مُطِيعَةً، فَهَذَا الْحَقُّ الَّذِي لَهَا ثَابِتٌ.

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ «تَرْبِيبَ الْمُسْنَدِ» (٢١٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ «أَنَّ عُمَرَ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْمُرُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا، أَوْ يُطْلَقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنِفْقَةٍ مَا حَسِبُوا» وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ.

ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ.

٣- للمملوك طعامه وكسوته

١٠٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٦٢).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ وَجُوبِ نِفْقَةِ الْمَمْلُوكِ وَكِسْوَتِهِ.

وظَاهِرُهُ مُطْلَقُ الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ، فَلَا يَبْجَانُ مِنْ عَيْنِ مَا يَأْكُلُهُ السَّيِّدُ وَيَلْبَسُهُ وَحَدِيثُ مُسْلِمٍ بِالْأَمْرِ بِإِطْعَامِهِمْ ثَمًا يَطْعَمُ وَكِسْوَتِهِمْ ثَمًا يَلْبَسُ عَمَلٌ عَلَى التَّدْبِيرِ، وَلَوْلَا مَا قِيلَ: مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى هَذَا لَاحْتَمَلْنَا أَنْ هَذَا يُقَيَّدُ مُطْلَقَ حَدِيثِ الْكِتَابِ وَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكَلَّفُهُ السَّيِّدُ مِنَ الْأَعْمَالِ إِلَّا مَا يُطِيقُهُ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا.

٤- من حق الزوجة الإنفاق عليها

١٠٨٠- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ

قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِحْدَى هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ فَاقْوَالَ: أَحْسَنُهَا: تَحِبُّ؛ لِأَنَّهُ يَقْبَحُ أَنْ يُكَلَّفَ التَّكْسِبُ مَعَ اتِّسَاعِ مَالٍ قَرِيبِهِ.

وَالثَّانِي: الْمَنَعُ لِلْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ، فَإِنَّهُ نَازِلٌ مَنَزَلَةَ الْمَالِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَجِبُ نِفْقَةُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ دُونَ الْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَصَاحِبَةِ بِالْمَعْرُوفِ أَنْ يُكَلَّفَ أَصْلُهُ التَّكْسِبَ مَعَ عُلُوِّ السِّنِّ

وَعِنْدَ الْحَنَفِيِّ يُلْزَمُ التَّكْسِبُ لِقَرِيبٍ مَحْرَمٍ فَقِيرٍ عَاجِزٍ عَنِ الْكَسْبِ بِقَدْرِ الْإِرْثِ. هَكَذَا فِي كِتَابِ الْفَرِيقَيْنِ.

وَفِي الْبَحْرِ نَقَلَ عَنْهُمْ مَا يُخَالِفُ هَذَا، وَهَذِهِ أَقْوَالٌ لَمْ يُسْفَرْ فِيهَا وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ.

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقًّا﴾ [الإسراء: ٢٦] مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الْقَرِيبَ حَقًّا عَلَى قَرِيبِهِ وَالْحَقُوقُ مُتَاوَنَةٌ فَمَعَ حَاجَتِهِ لِلنِّفْقَةِ تَحِبُّ وَمَعَ عَدَمِهَا فَحَقُّهُ الْإِحْسَانُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْبَرِّ وَالْإِكْرَامِ وَالْحَدِيثُ كَالْمَبِينِ لِدَوِي الْقَرَبَى وَدَرَجَاتِهِمْ فَيَجِبُ الْإِنْفَاقُ لِلْمَعْسَرِ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي الْحَدِيثِ وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْوَلَدُ وَالزَّوْجَةُ لِأَنَّهُمَا قَدْ عَلِمَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، وَهُوَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ وَالتَّقْيِيدُ بِكُونِهِ وَارثًا مَحَلُّ تَوْفُقِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْعُلَمَاءِ خِلَافًا فِي مَقْطُوعِ نِفْقَةِ الْمَاضِي

فَقِيلَ: تَسْقُطُ لِلزَّوْجَةِ وَالْأَقَارِبِ

وَقِيلَ: لَا تَسْقُطُ

وَقِيلَ: تَسْقُطُ نِفْقَةُ الْقَرِيبِ دُونَ الزَّوْجَةِ وَعُلِّلُوا هَذَا

أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» الْحَدِيثُ، وَتَقَدَّمَ (برقم ٩٦٣) فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ

(وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَبِدة) قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» - الْحَدِيثُ وَتَقَدَّمَ فِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ بِتَمَامِهِ وَنَسَبُهُ إِلَى أَحْمَدَ (٤٤٧/٤) وَأَبِي دَاوُدَ (٢١٤٢) وَالتِّرْمِذِيَّ (١١٣٩٥) وَابْنِ مَاجَةَ (١٨٥٠)، وَأَنَّهُ عَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ بِكَ النِّكَاحِ، بَاب (٩٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤١٧٥) وَالحَاكِمُ (١٨٨/٢) وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

١٠٨١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطَوِيلِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ النِّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ لِلزَّوْجَةِ كَمَا دَلَّتْ لَهُ الْآيَةُ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

وَقَوْلُهُ: «بِالْمَعْرُوفِ» إِيْلَامٌ بِأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا مَا تُعَوِّفُ مِنْ إِنْفَاقِ كُلِّ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى «لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا» [الطلاق: ٧]

ثُمَّ الرَّاجِبُ لَهَا طَعَامٌ مُصْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نِفَقَةٌ، وَلَا تَحِبُّ الْقِيَمَةُ إِلَّا بِرِضَا مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ.

وَقَدْ طَوَّلَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ [٤٩٠/٥-٥٠٢] وَاخْتَارَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ قَالَ مَا لَفْظُهُ: وَأَمَّا فَرَضُ الذَّرَاهِمِ، فَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الثَّبَتَةِ، وَلَا التَّابِعِينَ، وَلَا تَابِعِيهِمْ، وَلَا نَصْرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنْ أُمَّةٍ الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ نِفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ وَالرَّائِسَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْرُوفِ فَرَضُ الذَّرَاهِمِ بَلِ الْمَعْرُوفُ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ

الشَّارِعُ أَنْ يَكْسُوَهُمْ ثَمًا يَلْبَسُ وَيَطْعَمُهُمْ ثَمًا يَأْكُلُ وَلَيْسَتْ الذَّرَاهِمُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَلَا عَوْضٍ، وَلَا يَصْحُ الْاِغْتِيَاظُ عَمَّا لَمْ يَسْتَقِرَّ وَلَمْ يَمْلِكْ، فَإِنَّ نِفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ إِنَّمَا تَحِبُّ يَوْمًا فَيَوْمًا، وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَقَرَّةً لَمْ تَصَحَّ الْمَاعُوضَةُ عَنْهَا بِغَيْرِ رِضَا الزَّوْجِ وَالْقَرِيبِ، فَإِنَّ الذَّرَاهِمَ تُجْعَلُ عَوْضًا عَنِ الْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ، وَهُوَ إِمَّا الْبَرُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، أَوِ الْمُتَقَاتُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَكَيْفَ يُجْبَرُ عَلَى الْمَاعُوضَةِ عَلَى ذَلِكَ بِذَرَاهِمٍ مِنْ غَيْرِ رِضَا وَلَا إِجْبَارٍ الشَّرْعَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا مُخَالَفٌ لِقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَنُصُوصِ الْأُمَّةِ وَمَصَالِحِ الْعِبَادِ وَلَكِنْ إِنْ اتَّفَقَ الْمُنْفِقُ وَالْمُنْفَقُ عَلَيْهِ جَازَ بِاتِّفَاقِهِمَا.

عَلَى أَنَّ فِي اغْتِيَاظِ الزَّوْجَةِ عَنِ النِّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهَا نِزَاعًا مَعْرُوفًا فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ.

٥- الْحَضُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَهْلِ

١٠٨٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [عَشْرَةَ النِّسَاءِ (٢٩٥)]

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٩٩٦) بِقَلْبٍ «أَنْ يَخْشِيَ عَفْنَ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ النِّفَقَةِ عَلَى الْإِنْسَانِ لِمَنْ يَقُوتُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَثِمًا إِلَّا عَلَى تَرْكِهِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

وَقَدْ بُولَغَ هُنَا فِي إِثْمِهِ بَأَن جُعِلَ ذَلِكَ الْإِثْمُ كَافِيًا فِي هَلَاكِهِ عَنْ كُلِّ إِثْمٍ سِوَاهُ.

وَالَّذِينَ يَقُوتُهُمْ وَيَمْلِكُ قُوَّتَهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ أَهْلُهُ وَأَوْلَادُهُ وَعِيْدُهُ عَلَى مَا سَلَفَ تَفْصِيلُهُ.

وَلَفْظُ مُسْلِمٍ خَاصٌّ بِقُوَّتِ الْمَالِيكِ وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ عَامٌّ.

٦- لَا نِفَقَةَ لِلْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

١٠٨٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ رِزْقَتِهِ، «فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا» - قَالَ: لَا نِفَقَةَ لَهَا.

٧- إذا عسر الزوج عن النفقة

١٠٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعْوُنُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعِمْنِي، أَوْ طَلِّقْنِي».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٩٦/٣)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى») تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا

(«وَيَبْدَأُ» أَيُّ فِي الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ (أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعْوُنُ يَقُولُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ أَطْعِمْنِي، أَوْ طَلِّقْنِي» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ) أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا أَنَّ فِي حِفْظِ عَاصِمٍ شَيْئاً.

وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٤٢٨) مَوْقُوفاً عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ شَيْءٌ تَقُولُهُ عَنْ رَايِكَ، أَوْ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: هَذَا مِنْ كَيْسِي.

إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مِنْ اسْتِنبَاطِهِ هَكَذَا قَالَهُ الشَّاطِرُونَ فِي الْأَحَادِيثِ وَالَّذِي يَظْهَرُ بَلَى وَتَعَيَّنَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ لَهُمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالُوا: هَذَا شَيْءٌ تَقُولُهُ عَنْ رَايِكَ أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَجَابَ بِقَوْلِهِ «مِنْ كَيْسِي» جَوَابَ التَّهَكُّمِ بِهِمْ لَا مُخْبِراً أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَيْفَ يَصُحُّ حُلُّ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مِنْ كَيْسِي أَبِي هُرَيْرَةَ» عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْحَقِيقَةَ.

وَقَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَنْسَبُ اسْتِنبَاطُهُ إِلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَذَبٌ مِنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَاشَا أَبَا هُرَيْرَةَ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ حَدِيثٍ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [مُسْلِمٌ فِي «الْقَدِيمَةِ» (٣)] فَالْقَرَأَانُ وَاضِحَةٌ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَّا التَّهَكُّمَ بِالسَّائِلِ وَلِذَا قُلْنَا إِنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُ.

وَالَّذِي أَتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنَ الرِّوَايَةِ بَعْضُ حَدِيثِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ فَسَّرَ قَوْلَهُ «مِنْ كَيْسِي أَبِي هُرَيْرَةَ» أَيُّ مِنْ حِفْظِهِ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْكَيْسِ إِشَارَةً إِلَى مَا فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (١١٩) وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٣٠/٧)، وَرِجَالُهُ بَنَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَحْفُوظُ وَقَفَهُ. وَتَبَيَّنَ نَفْيُ النِّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٠).

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ فِي حَقِّ الْمَطْلُوعَةِ بَائِسًا، وَأَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَالْكَلَامُ هُنَا فِي نَفَقَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ.

ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ النِّفَقَةَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا سِوَاهُ كَانَتْ حَامِلًا، أَوْ حَاتِلًا

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِهَذَا النَّصِّ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَبطريقِ الْأَوَّلِ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْمُؤَيَّدَةُ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ وَوُجُوبُ التَّرْبِصِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لَا يُوجِبُ النِّفَقَةَ

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ الْفَهَادِي إِلَى وَجُوبِ النِّفَقَةِ لَهَا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ «مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ» [البقرة: ٢٤٠]

قَالُوا: وَنَسَخَ الْمَدَّةُ مِنَ الْآيَةِ لَا يُوجِبُ نَسْخَ النِّفَقَةِ لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ بِسَبَبِهِ فَتَجِبُ نَفَقَتُهَا.

وَأَجِيبَ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَحِبُّ النِّفَقَةَ بِالْوَصِيَّةِ كَمَا دَلَّ لَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ» [البقرة: ٢٤٠] فَنَسَخَتْ الْوَصِيَّةُ بِالْمَتَاعِ إِثْمًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [البقرة: ٢٣٤] وَإِذَا بَاءَتِ الْمَوَارِيثُ وَإِثْمًا بِقَوْلِهِ ﷺ «لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ» [أَحْمَدُ (٢٦٧/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٠)، التِّرْمِذِيُّ (٢١٢١)].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» [الطلاق: ٦]، فَإِنَّهَا وَارِدَةٌ فِي الْمَطْلُوعَاتِ، فَلَا تَتَنَاوَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا نَسَخَتْ آيَةَ «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ» بِآيَةِ الْمِيرَاثِ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُنَّ مِنَ الرَّبْعِ وَالشُّمَنِ وَنَسَخَ أَجَلَ الْخَوْلِ بِأَنَّهُ جَعَلَ أَجْلَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَأَمَّا ذِكْرُ الْمُصَنِّفِ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ الْبَائِسَ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ بِجَمَاعِ الْيَتِيمَةِ وَالْحُلِّ لِلْغَيْرِ.

بسط ثوبه، أو غمرة كانت عليه فاملاه رسول الله ﷺ حديثاً كثيراً ثم لفه فلم ينس منه شيئاً كأنه يقول: ذلك الثوب صار كيساً وأشرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف بحديث أبي هريرة تاماً وتماؤه في البخاري «ويقول العبد اطعني واستعملني».

وفي رواية الإسماعيلي «ويقول خادمك: أطعني وإلا يغني ويَقُولُ الابن: إلى من تدعيني»

والكل دليل وجوب الإنفاق على من ذكر من الزوجية والمملوك والولد.

وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة العبد وإلا وجب بيعه.

وإيجاب نفقة الولد على أبيه، وإن كان كبيراً.

قال ابن المنذر: اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد، ولا مانع له، ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالاً كانوا أو بالغين، إناء أو دكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء.

وهذه الجمهور إلى أن الواجب الإنفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا إذا كانوا زمنى، فإن كانت لهم أموال، فلا وجوب على الأب.

واستدل به على أن للزوجة إذا عسر زوجها بنفقها طلب الفراق ويدل له:

٨- جواز تفريق الزوجين إن عجز الزوج عن الإنفاق

١٠٨٥- «وعن سعيد بن المسيب - في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله - قال: يفرق بينهما».

أخرجه سعيد بن منصور (٨٢/٢) عن سفيان عن أبي الزناد عنه قال: قلت لسعيد بن المسيب: سقة؟ فقال: سقة، وهذا مرسل قوي.

وهو قوله: (وعن سعيد بن المسيب ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال يفرق بينهما» أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه ﷺ قال: قلت لسعيد بن المسيب: سقة؟ قال: سقة، وهذا مرسل قوي) ومراسيل سعيد معمول بها لما

عرف من أنه لا يرسل إلا عن ثقة

قال الشافعي: والذي يشبه أن يكون قول سعيد: سقة سنة رسول الله ﷺ.

وأما قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر، فإنه خلاف الظاهر وكيف يقوله السائل سنة ويريد سؤاله عن سنة عمر هذا مما لا ينبغي حل الكلام عليه وهل سال السائل إلا عن سنة رسول الله ﷺ، وإنما قال جماعة إنه إذا قال الراوي: من السنة كذا، فإنه يُحتمل أن يريد سنة الخلفاء.

وأما بعد سؤال الراوي، فلا يريد السائل إلا سنة رسول الله ﷺ، ولا يجيب الجيب إلا عنها عن سنة غيره؛ لأنه إنما سال عما هو حجة، وهو سنة ﷺ.

وقد أخرج الدارقطني (٢٩٧/٣) والبيهقي (٦٦/٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «قال رسول الله ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما».

وأما دعوى المصنف أنه وهم الدارقطني فيه وتبعه البيهقي على الزعم، فهو غير صحيح.

وقد حققناه في حواشي «ضوء النهار» وسياقي كتاب عمر إلى أمراء الأجناد في أنهم يأخذون على من عندهم من الأجناد أن ينفقوا، أو يطلقوا.

وقد اختلف العلماء في هذا الحكم، وهو فسخ الزوجية عند إفسار الزوج على أقوال:

(الأول) ثبوت الفسخ، وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين.

ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد ويه قال أهل الظاهر مستندين بما ذكر ومحدث «لا ضرر، ولا ضرار» (أحمد ٣١٣/١)، ابن ماجه (٢١٤١) تقدم تحريجه

وبأن النفقة في مقابل الاستمتاع بدليل أن الناشز لا نفقة لها عند الجمهور، فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه فإيجاب فراق الزوجة أول؛ لأن كسبتها ليس مستحقاً للزوج كاستحقاق السيد لكسبه عبده

على عدم الوجوب عليه ﷺ وليس فيه أنهن سألن الطلاق، أو الفسخ.

ومعلوم أنهن لا يسمحن بفراقه، فإن الله تعالى قد خيرهن فاخترن رسول الله ﷺ والدار الآخرة، فلا دليل في القصة.

وأما إقراره لأبي بكر وعمر على ضربيهما فلما علم من أن للآباء تأديب الأبناء إذا أتوا ما لا ينبغي.

ومعلوم أنه ﷺ لا يفرط فيما يجب عليه من الإنفاق فلعلهن طلبن زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالكلية.

وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن امرأة طلبت الفسخ، أو الطلاق لإعسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان نساء الصحابة كرجالهن يصرن على ضلوك العيش وتعسرو كما قال مالك: إن نساء الصحابة كن يردن الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن.

وأما نساء اليوم، فإنما يتزوجن رجاء الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة.

وأما حديث ابن المسيب، فقد عرفت أنه من مراسيله وأثمه العلم يختارون العمل بها كما سلف، فهو موافق لحديث أبي هريرة المرفوع الذي عاضده مرسل سعيدي، ولو فرض سقوط حديث أبي هريرة، ففيما ذكرناه غنية عنه.

(والقول الثالث) أنه يحبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجذ ما ينفق، وهو قول العنبري.

وقالت الهادوية: يحبس للتكسب والقولان مشكلان لأن الواجب إنما هو الغداء وفيه والعشاء وفيه، فهو واجب في وفيه فالحبس إن كان في خلال وجوب الواجب، فهو مانع عنه فيعود على الغرض المراد بالنقض، وإن كان قبله، فلا وجوب فكيف يحبس لغير واجب، وإن كان بعده صار كالثنين، ولا يحبس له مع ظهور الإعسار اتفاقاً.

وفي هذه المسألة قال محمد بن داود لمراة سألت عن إعسار زوجها، فقال: ذهب ناس إلى أنه يكلف السعي والاكتساب.

وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على الفسخ بالعنة، والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج غنياً وبأنه تعالى قال ﴿وَلَا تَضَارُّوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]

وقال ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وأي إمساك بمعروف وأي ضرر أشد من تركها بغير نفقة.

والثاني ما ذهب إليه الهادوية والحنفية، وهو قول الشافعي أنه لا فسخ بالإعسار عن النفقة مستلذين بقوله تعالى ﴿وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رُزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]

قالوا: وإذا لم يكلفه الله النفقة في هذا الحال، فقد ترك ما لا يجب عليه، ولا يائمه بتركه، فلا يكون سبباً لتفريق بينه وبين سكينه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم (١٤٧٨)، «وأنه ﷺ لما طلب أزواجه منه النفقة قال أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجها أعناهما وكلاهما يقول تسألين رسول الله ﷺ ما ليس عنده» - الحديث.

قالوا: فهذا أبو بكر وعمر يضربان بنتيهما بحضرة ﷺ لما سألاه النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للحق لم يقر النبي ﷺ الشيعين على ما فعلا ولتين أن لهما أن تطالبوا مع الإعسار حتى يثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ ولأنه كان في الصحابة المعسر بلا ريب ولم يخبر النبي ﷺ أحداً منهم بأن للزوجة الفسخ، ولا فسخ أحد.

قالوا: ولأنها لو مرضت الزوجة وطال مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها لوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ وكذلك الزوج.

فدل أن الإنفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم.

وأما حديث أبي هريرة، فقد بين أنه من كسبه وحديثه الآخر لعله مثله وحديث سعيدي مرسل.

وأوجب بأن الآية إنما دللت على سقوط الوجوب عن الزوج وبه نقول.

وأما الفسخ، فهو حق للمرأة تطالب به، وبأن قصة أزواجه ﷺ وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كآية دللت

ونسخ لا طلاق، ولا رجعة له، وإن أيسر في العدة، فإن طلق كان طلاقاً رجعيّاً له فيه الرجعة. والله أعلم.

٩- من غاب عن امرأته ينفق أو يطلق

١٠٨٦- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله تعالى عنه أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالِ غَائِبُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يَنْفِقُوا، أَوْ يُطْلَقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِتَفَقُّهٍ مَا حَسَبُوا.

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [تَرْغِيبُ الْمُسْلِمِ: ٦٥/٢] ثُمَّ التَّبَهُّيُّ (٤٦٩/٧) يَأْتِيهِمْ حَسَنٌ.

تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ وَجْهِ هَذَا الرَّأْيِ مِنْ عُمَرَ، وَأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّفَقُّهَ عِنْدَهُ لَا تَسْقُطُ بِالْمَطْلِ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ وَعَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْأَزْوَاجِ الْإِنْفَاقَ، أَوْ الطَّلَاقَ.

١٠- الحث على الإنفاق على الأقرب فالأقرب

١٠٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى أَهْلِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْتَ أَعْلَمُ».

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [تَرْغِيبُ الْمُسْلِمِ: ٢٠٩] وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩١)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٦٢/٥) وَالْحَاكِمُ (٤١٥/١) بِتَقْيِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٩٩٧) مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ تَقْدِيمُ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اخْتَلَفَ عَلَى يَحْيَى الْقَطَّانُ وَالتَّوْرِيُّ فَقَدَّمَ يَحْيَى الزَّوْجَةَ عَلَى الْوَلَدِ وَقَدَّمَ سُفْيَانُ الْوَلَدَ عَلَى الزَّوْجَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقَدَّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بَلْ يَكُونَانِ

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا تَوَمَّرُ الْمَرْأَةُ بِالصَّبْرِ وَالْإِحْسَابِ فَلَمْ تَفْهَمْ مِنْهُ الْجَوَابَ فَاعَادَتْ السُّؤَالَ، وَهُوَ يُجَنَّبُ ثُمَّ قَالَ: يَا هَذِهِ قَدْ أَجَبْتُكَ وَلَسْتُ قَاضِياً فَأَقْضِي، وَلَا سُلْطَاناً فَأَمْضِي، وَلَا زَوْجاً فَأَرْضِي.

وظَاهِرُ كَلَامِهِ الْوَقْفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ رَابِعاً.

(القول الخامس) أَنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا كَانَتْ مُوسِرَةً وَزَوْجَهَا مُعْسِراً كَلَفَتْ الْإِنْفَاقَ عَلَى زَوْجِهَا، وَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ.

وَرَدَّ بِأَنَّ الْآيَةَ سَاقَتْهَا فِي نَفَقَةِ الْمَوْلُودِ الصَّغِيرِ وَلَعَلَّهُ لَا يَرَى التَّخْصِصَ بِالسِّيَاقِ.

(القول السادس) لَابِنِ الْقَيْسِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا تَزَوَّجَتْ عَالَةً بِإِعْسَارِهِ، أَوْ كَانَ مُوسِراً ثُمَّ أَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَنْسَخُ لَهَا وَإِلَّا كَانَ لَهَا الْفَسْخُ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ عِلْمَهَا بِعُسْرَتِهِ وَلَكِنْ حَيْثُ كَانَ مُوسِراً عِنْدَ تَزَوُّجِهَا ثُمَّ أَعْسَرَ لِلْجَانِحَةِ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ عَدَمِ بُيُوتِ الْفَسْخِ لَهَا.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ عُرِفَتْ أَنَّ اقْوَامًا دَلِيلًا وَأَكْثَرَهَا قَاتِلًا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْفَسْخِ فِي تَأْجِيلِهِ بِالتَّفَقُّهِ.

فَقَالَ مَالِكٌ: يُؤْجَلُ شَهْرًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: سَنَةً.

وَقِيلَ: شَهْرًا، أَوْ شَهْرَيْنِ.

(قُلْتُ): وَلَا دَلِيلٌ عَلَى التَّعْيِينِ بَلْ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّضَرُّرُ الَّذِي يَعْلَمُ وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التُّطْلِيقُ قَالَ: تَرَأْفَةُ الزَّوْجَةِ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَنْفِقَ أَوْ يُطْلَقَ.

وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ نَسَخَ تَرَأْفَتُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُثْبِتَ الْإِعْسَارَ ثُمَّ تَنْسَخَ هِيَ

وَقِيلَ: تَرَأْفَتُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَجْبِرَهُ عَلَى الطَّلَاقِ، أَوْ يَفْسَخَ عَلَيْهِ، أَوْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الْفَسْخِ، فَإِنْ نَسَخَ، أَوْ أَذِنَ فِي الْفَسْخِ، فَهُوَ

سواء؛ لأنه قد صحَّ أنه عليه السلام كان إذا تكلم تكلم ثلاثاً، فيحتمل أن يكون في إعادته قدم الولد مرة ومرة قدم الزوجة فصارا سواء.

(قلت): هذا حمل بعيد فليس تكريره ﷺ لما يقوله ثلاثاً بمطرد بل عدم التكرير غالب، وإنما يُكرّر إذا لم يُفهم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجري فيه التكرير لعدم الحاجة إليه لفهم السائل للجواب ثم رواية جابر التي لا تردّد فيها تقوي رواية تقديم الأهل والحديث قد تقدّم.

وليه حث على إتفاق الإنسان ما عنده، وأنه لا يدخر؛
لأنه قال له في الآخر بعد كتابته وكفاية من يجب عليه: «أنت
اعلم» ولم يقل: ادخر لحاجتك، وإن كانت هذه العبارة تحتل
ذلك.

١٠٨٨- وَعَنْ يَهْزُبِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ
أَبْرُؤُ؟ قَالَ: أُمُّكَ قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أُمُّكَ قُلْتُ: ثُمَّ
مَنْ؟ قَالَ: أُمُّكَ قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَبَاكَ، ثُمَّ
الْأَقْرَبُ فَأَلْقَرُّ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥١٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٩٧) وَحَسَنُهُ

(وعن يهزم) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي - (بن حكيم
عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري، صحابي
تقدم ضبطه

﴿قَالَ: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرَأُ؟ قَالَ: أَمُكُ قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ قَالَ: أَمُكُ قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ قَالَ: أَمُكُ قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ قَالَ: أَبَاكَ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسَيْنُهُ وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٥٠/٤).

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْأُمِّ بِالْبُرِّ وَأَحْفَئَهَا
بِهِ عَلَى الْأَبِّ.

عن أبي بصير: أن أبا بصير قال: «أنت أحقُّ به ما لم تنكح». رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم.

٣٤- كتاب الحضانة

يُكْسَرُ الحاءُ الْمُهْمَلَةُ مصدرٌ من: حَضَنَ الصَّبِيَّ حَضْنًا وحضانة جعله في حضنيه أو رباه فاحضننه

والحِضْنُ يُكْسَرُ الحاءُ: هُوَ ما دُونَ الإِبطِ إِلَى الكَتِفِ والصُّدْرِ، أَوْ العَضُدَيْنِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَجَانِبُ الشَّيْءِ، أَوْ نَاحِيَتُهُ كما في «القاموس».

وفي الشَّرع: حَفَظَ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِهِ وَتَرْبِيَّتِهِ وَوَقَائِتُهُ عَمَّا يُهْلِكُهُ، أَوْ يَضُرُّهُ.

١- حق المرأة في حضانة الولد ما لم تتزوج

١٠٨٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ أَيْسَى هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتُدْبِي لَهُ سِقَاءً، وَحِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ، وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقْنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي».

رواه أئفند (١٨٢/٢) وأبو داود (٢٢٧٦)، وصححه الحاكم (٢٠٧/٢).

(وعن عبد الله بن عمرو) بفتح المُهْمَلَةِ ووقع بضمها في نسخة، وهو غلط.

(إن «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَيْسَى هَذَا كَانَتْ بَطْنِي لَهُ وَعَاءً») بِكسر الواو والمد.

وقد يُضْمُ ويقال الإِعَاءُ: الظَرْفُ كما في القاموس

(ولدي له سقاء) هُوَ كِكْسَاءٍ: جِلْدُ السُّخْلَةِ إِذَا أَجْدَعُ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ كما فِيهِ أَيْضاً

(وحجري) بِجاء مُهْمَلَةٍ مُثَلَّثَةٍ فَجِيمٌ فَرَاءٌ حَضَنَ الْإِنْسَانُ

(لَهُ حِوَاءٌ) بِجاء مُهْمَلَةٍ بَزَنَةٍ كِسَاءٌ أَيْضاً: اسْمُ الْمَكَانِ الَّذِي يَحْوِي الشَّيْءَ أَيْ يَضُمُّهُ وَيَجْمَعُهُ

(وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقْنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ

الحديث دليل على أن الأم أحقُّ بحضانة ولدها إذا أراد الأب انتزاعه منها.

وقد ذَكَرَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ صِفَاتٍ اخْتَصَتْ بِهَا تَقْضِي اسْتِحْقَاقَهَا وَأَوَّلِيَّتَهَا بِحُضَانَةِ وَلَدِهَا وَأَقْرَبَهَا ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَحَكَمَ لَهَا.

ففيه تبيين على المعنى المقتضي للحكم، وأن العلة والمعاني المعتبرة في إثبات الأحكام مُستقرّة في الفطرة السليمة.

والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه وقضى به أبو بكر ثم عمر

وقال ابن عباس: ربيها وفراشها وحرها خير لهُ منك حتى يشب ويختار لنفسه وأخرجه عبد الرزاق (١٥٤/٧) في قصة.

ودل الحديث على أن الأم إذا نكحت سقط حقها من الحضانة وإليه ذهب الجماهير.

قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم

وفذهب الحسن وابن حزم إلى عدم سقوط الحضانة بالنكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي موزوجة وكذا أم سلمة تزوجت بالنبي ﷺ وبقي ولدها في كفالتها وكذا ابنه حمزة قضى بها النبي ﷺ لخالتها وهي موزوجة

قال: وحديث ابن عمر المذكور فيه مقال، فإنه صحيفة يريد؛ لأنه قد قيل: إن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه صحيفة.

وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن شعيب قبله الأئمة وعملوا به البخاري وأحمد وابن المنذر والحميدي وإسحاق بن راهويه أمثالهم، فلا يلتفت إلى القدح فيه.

وأما ما احتج به، فإنه لا يتم دليلاً إلا مع طلب من تنقل إليه الحضانة ومناعته.

وأما مع عدم طلبه، فلا نزاع في أن للأم الموزوجة أن تقسم

بولدها ولم يُذكر في القصص المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك، فلا دليل فيما ذكره على ما ادّعاء.

٢- تخيير الولد بين ابويه

١٠٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي. وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بَنِي أَبِي عَيْبَةَ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ، وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ بِيَدِ أَيْمَانِهِمَا شَيْئًا فَاخْذُ بِبَيْدِ أُمِّهِ، فَانْطَلَقْتَ بِهِ».

رواه أحمد (٤٤٧/٢) والأربعة (إبراهيم داود (٢٢٧٧)، الرمزي (١٣٥٧)، السنائي (١٨٥/٦)، ابن ماجه (٢٣٥١))، وصححه الترمذي. وصححه ابن القطان.

والحديث دليل على أن الصبي بعد استيفائه بنفسه يُخَيَّر بين الأم والأب.

واختلف العلماء في ذلك

فذهب جماعة قليلة إلى أنه يُخَيَّر الصبي عملاً بهذا الحديث، وهو قول إسحاق بن راهويه وحديث التخيير من السبع السنن. وذهبته اليهودية والحنفية إلى عدم التخيير، وقالوا: الأم أولى به إلى أن يستغنى بنفسه، فإذا استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر والأم أولى بالأنثى

ووافقهم مالك إلى عدم التخيير لكنه قال إن الأم أحق بالولد ذكراً كان، أو أنثى

قيل: حتى يبلغ وفي المسألة تفاصيل بلا دليل.

واستدل نفاة التخيير بعموم حديث «أنت أحق به مما لم تنكحني»

قالوا: ولو كان الاختيار إلى الصغير ما كانت أحق به.

(واجب) بأنه إن كان عاماً في الأزمنة أو مطلقاً فيها فحديث التخيير يخصه، أو يقيد، وهذا جمع بين الدليلين، فإن لم يختَر الصبي أحد أبويه فقبل: يكون للام بلا قرعة؛ لأن

الحصانة حق لها، وإنما يُنقل عنها باختياره، فإذا لم يُخَيَّر بقي على الأصل

وقيل: وهو الأقوى دليلاً إنه يُفْرغ بينهما إذ قد جاء في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ: فقال النبي ﷺ: «استئهما، فقال الرجل من يحول بيني وبين ولدي، فقال ﷺ اختر أيهما شئت فاختار أمه فذهبت به» أخرجه البيهقي (٣/٨).

وظاهره تقديم القرعة على الاختيار لكن قدّم الاختيار عليها لعمل الخلفاء الراشدين به

إلا أنه قال في الهدي النبوي (٤٧٤/٥): إن التخيير والقرعة لا يكونان إلا إذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الأم أصون من الأب وأغير منه قدّمت عليه، ولا التفات إلى قرعة، ولا اختيار الصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف القول يؤثر البطالة واللعب، فإذا اختار من يساعده على ذلك، فلا التفات إلى اختياره وكان عند من هو أنفع له، ولا تحتمل الشريعة غير هذا والنبي ﷺ قال: «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم على تركها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع» [أحمد (٤٠٤/٣)، أبو داود (٤٩٤)، الرمزي (٤٠٧)] واللّه يقول: «فأولئك هم أهل بيوتكم ناراً» [التحریم: ٦].

فإذا كانت الأم تتركه في المكتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته أقرابه وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به، ولا تخيير، ولا قرعة وكذلك العكس انتهى وهذا كلام حسن.

٣- جواز أن تكون الحصانة للأم الكافرة

١٠٩١- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سَيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أُمَّهُ أَسْلَمَتْ وَأَبَتْ أَمْرَ أُمَّهُ أَنْ تُسَلِّمَ فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّ نَاحِيَةَ وَالْأَبَ نَاحِيَةَ، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِهِ فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ فَأَخَذَهُ.

أخرجه أبو داود (٢٢٤٤) والسنائي (١٨٥/٦) وصححه الحاكم (٢٠٦/٢).

إلا أنه قال ابن المنذر: لا يثبت أهل النقل.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي حُرِّ لَهْ وَلَدٌ مِنْ أُمِّهِ: إِنْ أُمُّ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ يُنْعَ فَتَنْقَلْ، فَيَكُونُ الْأَبُ أَحَقُّ بِهِ وَاسْتَدَلَّ بِعَمُومِ حَدِيثٍ «لَا تَوْلَهُ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا» وَحَدِيثٍ «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَ الْأَوَّلَ الْبَيْهَقِيُّ (٥/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَحُسْنَةُ السَّيُوطِيُّ.

وَأَخْرَجَ الثَّانِي أَحْمَدُ (٤١٧/٥) وَالسَّيُوطِيُّ (١٢٨٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ: وَمَنَافِعُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَمَلُوكَ لِلشَّيْءِ فَحَقُّ الْحَضَانَةِ مُسْتَنَى، وَإِنْ اسْتَعْرَقَ وَقْتَ مِنْ ذَلِكَ كَالْأَوْقَاتِ الَّتِي تُسْتَسَى لِلْمَمْلُوكِ فِي حَاجَةِ نَفْسِهِ وَعِبَادَةِ رَبِّهِ.

٤- الحالة بمنزلة الأم

١٠٩٢- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْرَةَ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٩)

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «وَالْحَالَةُ عِنْدَ حَالَتِهَا، وَأَنَّ الْحَالَةَ وَالِدَةٌ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى بُرُوتِ الْحَضَانَةِ لِلخَالَةِ، وَأَنَّهَا كَالْأُمِّ وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ الْحَالَةَ أُولَى مِنَ الْأَبِ وَمِنْ أُمِّ الْأُمِّ وَلَكِنْ خَصَّ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ حَضَانَةَ الْمَرْأَةِ الْمَرْجُوعَةِ أُولَى مِنَ الرِّجَالِ، فَلِأَنَّ عَصِيَّةَ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الرِّجَالِ مَوْجُودُونَ طَالِبُونَ لِلْحَضَانَةِ كَمَا دَلَّتْ لَهُ الْقِصَّةُ وَخِصَامُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَعْفَرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَارِثَةَ.

وَقَدْ سَبَقَتْ، وَأَنَّهُ قَضَى بِهَا لِلخَالَةِ.

وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ.

وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ رَافِعٍ ضَعُفَهُ الثَّوْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا الصَّبِيِّ فَقِيلَ: إِنَّهُ أُنْثَى وَقِيلَ: ذَكَرٌ.

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ تَخْيِيرُ الصَّبِيِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ سِنَ التَّخْيِيرِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَقْعَدَهُ ﷺ بَيْنَهُمَا دَعَا أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ فَاخْتَارَ أَبَاهُ لِأَجْلِ الذُّعُورَةِ النَّبَوِيَّةِ فَلَيْسَ مِنْ أَدْلَةِ التَّخْيِيرِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى بُرُوتِ حَقِّ الْحَضَانَةِ لِلْأُمِّ الْكَافِرَةِ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُسْلِمًا، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَقٌّ لَمْ يَقْعُدْهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا.

وَلِإِنَّ هَذَا دَعَبَ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالثَّوْرِيِّ.

وَدَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهَا مَعَ كُفْرِهَا

قَالُوا: لِأَنَّ الْحَاضِنَ يَكُونُ حَرِيصًا عَلَى تَرْبِيَةِ الطِّفْلِ عَلَى دِينِهِ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَطَعَ الْمَوَالَاةَ بَيْنَ الْكَافِرِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَجَعَلَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ، وَقَالَ: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١] وَالْحَضَانَةُ وَلَايَةٌ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مُرَاعَاةِ مَصْلَحَةِ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ كَمَا عَرَفْتَ قَرِيبًا وَحَدِيثٌ رَافِعٌ قَدْ عَرَفْتَ عَدَمَ انْتِهَاضِهِ.

وَعَلَى الْقَوْلِ بِصَحِّهِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ هَذِهِ وَكَيْفَ تَبَيَّنَتْ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ الْكَافِرَةِ مَثَلًا.

وَقَدْ اشْتَرَطَ الْجُمْهُورُ وَهُمْ الْهَادُوَّةُ وَأَصْحَابُ أَحْمَدَ وَالثَّانِفِيُّ عَدَالَةَ الْحَاضِنِ، وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْفَاسِقِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ شَرْطًا فِي غَايَةِ مِنَ الْبَعْدِ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا فِي الْحَاضِنَةِ لَضَاعَ أَطْفَالُ الْعَالَمِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَطْفَالُ الْفَسَاقِ بَيْنَهُمْ يَرِثُونَهُمْ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الدُّنْيَا مَعَ أَنَّهُمْ الْأَكْثَرُونَ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ انْتَرَعَ طِفْلٌ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا لَفَسَقِهِ، فَهَذَا الشَّرْطُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْعَمَلِ بِهِ.

نَعَمْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْحَاضِنِ عَاقِلًا بَالِغًا، فَلَا حَضَانَةَ لِمَجْنُونٍ، وَلَا مَعْتُورٍ، وَلَا طِفْلٍ إِذْ هَؤُلَاءِ يَخْتَاجُونَ لِمَنْ يَحْضَنُهُمْ وَيَكْفِيهِمْ.

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ حُرِّيَّةِ الْحَاضِنِ، فَقَالَتْ بِهِ الْهَادُوَّةُ وَأَصْحَابُ الْأَنْثَمَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَالُوا: لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَتَوَلَّى غَيْرَهُ وَالْحَضَانَةُ وَلَايَةٌ.

وَقَدْ وَرَدَتْ رِوَايَةٌ فِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهَا لَجَعْفَرٍ فَاسْتَشْكَلَ الْقَضَاءُ بِهَا لَجَعْفَرٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مَحْرَمًا، وَهُوَ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي الْقَرَابَةِ لَهَا

بَطْعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَنَاولْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٦٠)، مسلم (١٦٦٣)]، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ (خَادِمُهُ) فَاعْلَمْ (بَطْعَامِهِ) فَلْيُجْلِسْهُ مَعَهُ (لِيَأْكُلَ) لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَنَاولْهُ لُقْمَةً، أَوْ لُقْمَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ).

الْخَادِمُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا أَوْ حُرًّا.

وظَاهِرُ الْأَمْرِ الْإِجْبَابُ، وَأَنَّهُ يَنَاولُهُ مِنَ الطَّعَامِ مَا ذُكِرَ مُخِيرًا.

وَفِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِأَنْ يُطْعِمَهُ ثَمَّ يَطْعُمُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مُؤَاكَلَتُهُ، وَلَا أَنْ يُشَبِّعَهُ مِنْ عَيْنٍ مَا يَأْكُلُ بَلْ يُشْرِكُهُ فِيهِ بِأَنْ يَشِيءَ مِنْ لُقْمَةٍ أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْوَاجِبَ إِطْعَامُ الْخَادِمِ مِنْ غَالِبِ الْقَوْتِ الَّذِي يَأْكُلُ مِنْهُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ وَكَذَلِكَ الْإِدَامُ وَالْكُسُوءُ، وَأَنَّ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ بِالنَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْمَشَارَكَةَ.

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ وَلِي حُرَّةٌ وَعِلَاجُهُ فِدْلٌ عَلَى أَنْ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالْخَادِمِ الَّذِي لَهُ عَنَافَةٌ فِي تَحْصِيلِ الطَّعَامِ فَيَنْدَرِجُ فِي ذَلِكَ الْحَامِلُ لِلطَّعَامِ لَوْجُودُ الْمَعْنَى فِيهِ، وَهُوَ تَعَلُّقُ نَفْسِهِ بِهِ.

٦- رعاية الحيوان في مأكله ومشربه

١٠٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَذِبْتُ امْرَأَةً فِي هِرْقٍ، سَجَّتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلْتُ النَّارَ فِيهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٦٥)، مسلم (٢٢٤٢)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عَذِبْتُ امْرَأَةً، قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا).

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهَا لِلزَّوْجَةِ جَعْفَرٍ وَهِيَ خَالَتُهَا، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ جَعْفَرٍ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَنَازَعُ جَعْفَرًا.

وَقَالَ فِي مَحَلِّ الْخُصُومَةِ: بَنَتْ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي أَيْ زَوْجَتِي قَضَى بِهَا لْجَعْفَرِ لَمَّا كَانَ هُوَ الْمَطَالِبُ ظَاهِرًا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ بِمَزَلَةِ الْأُمِّ» إِبَانَةٌ أَنَّ الْقَضَاءَ لِلْخَالَةِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ «قَضَى بِهَا لْجَعْفَرِ» قَضَى بِهَا لِلزَّوْجَةِ جَعْفَرٍ، وَإِنَّمَا أَوْقَعَ الْقَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَطَالِبُ، فَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ ثَانِيًا بِأَنَّ الْحَالَةَ مُزَوَّجَةٌ، وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْحِصَانَةِ لِحَدِيثٍ «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي».

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْمَزُوجَةِ لِلزَّوْجِ، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ حِصَانَتُهَا؛ لِأَنَّهُ تَشْتَغِلُ بِالْقِيَامِ بِحَقِّهِ وَخِدْمَتِهِ، فَإِذَا رَضِيَ الزَّوْجُ بِأَنَّهَا تَحْضَنُ مِنْ لَهَا حَقَّ فِي حِصَانَتِهِ وَاحِبٌ بَقَاءَ الطِّفْلِ فِي حَجَرِهِ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحِصَانَةِ، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ دَلِيلُ الْحُكْمِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَسَنِ وَالْإِمَامِ يَحْيَى وَابْنِ حَزْمٍ وَابْنِ جَرِيرٍ وَلَا أَنَّ النِّكَاحَ لِلْمَرْأَةِ إِنَّمَا يَسْقُطُ حِصَانَةُ الْأُمِّ وَحَدَّثَهَا حَيْثُ كَانَ الْمَنَازَعُ لَهَا الْأَبَ.

وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنَ الْحِصَانَةِ بِالتَّزْوِيجِ، أَوْ الْأُمُّ وَالْمَنَازَعُ لَهَا غَيْرُ الْأَبِ يُؤَيِّدُهُ مَا عُرِفَ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَطْلُوقَةَ يَشْتَدُّ بُغْضُهَا لِلزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ وَمِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَقَدْ يَبْلُغُ بِهَا الشَّائِئَ إِلَى إِهْمَالٍ وَلِلدَّيْمَةِ مِنْ قَصْدٍ لِإِغَاظِهِ وَتَبَالُغٍ فِي التَّحْبِيبِ عِنْدَ الزَّوْجِ الثَّانِي بِتَوْفِيرِ حَقِّهِ وَبِهَذَا يَجْتَمِعُ شَمْلُ الْأَحَادِيثِ وَالْقَوْلِ بِأَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهَا لْجَعْفَرِ.

وَأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ لِلْعَصْبَةِ حَقًّا فِي الْحِصَانَةِ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ «الْحَالَةُ أُمٌّ» صَرِيحٌ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْقَضَاءِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأُمَّ لَا تَنَازَعُ فِي حِصَانَةِ وَلَدِهَا، فَلَا حَقَّ لْغَيْرِهَا.

٥- رعاية الخادم وإطعامه

١٠٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ

وفي رواية أنها حميرته.

وفي رواية من بني إسرائيل

(في هرة) هي أنثى السُّنُورِ والهرُّ الذَّكَرُ

(«سَجَّنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَّتْهَا إِذْ هِيَ حَبْسَتُهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ») يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمَعْجَمَةَ وَيَجُورُ ضَمُّهَا وَكَسْرُهَا وَشِينِ مَعْجَمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلِفٌ.

والمراد هوامُّ الأرضِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

والحديثُ دليلٌ على تحريمِ قَتْلِ الْهَرَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَذَابَ إِلَّا عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَأَةَ كَافِرَةً فَعَذِّبَتْ بِكُفْرِهَا وَزِيدَتْ عَذَابُهَا بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهَا كَانَتْ مُسْلِمَةً، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ النَّارَ بِهَذِهِ الْمَعْصِيَةِ.

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِ أَصْبَهَانَ: كَانَتْ كَافِرَةً.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ عَنْ عَائِشَةَ فَاسْتَحَقَّتِ الْعَذَابَ بِكُفْرِهَا وَظُلْمِهَا.

وَقَالَ الذَّمِيرِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُنْهَاجِ»: إِنَّ الْأَصْحَاحَ أَنَّ الْهَرَّةَ يَجُورُ قَتْلُهَا حَالَةَ عَدُوِّهَا دُونَ هَذِهِ الْحَالِ وَجَوْرُ الْقَاضِي قَتْلُهَا فِي حَالِ سُكُونِهَا إِلْحَاقًا لَهَا بِالْخَمْسِ الْفَوَاسِقِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ الْهَرَّةِ وَرِبْطِهَا إِذَا لَمْ يُهْمَلْ إِطْعَامُهَا

قُلْتُ: وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِطْعَامُ الْهَرَّةِ بَلِ الْوَاجِبُ تَحْلِيَّتُهَا تَبْطِشُ عَلَى نَفْسِهَا.

٣٥- كتاب الجنائيات

وقد أورد على الحصر أنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة.

واجب بأنه داخل تحت قوله: «المفارق للجماعة» أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصداً والصائل لا يقتل قصداً بل دفعاً.

وله دليل على أنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه بل لدفع شره. وقد بسطنا القول في ذلك في حواشي «ضوء النهار».

وقد يقال: إن الكافر الأصلي داخل تحت «التارك لدينه» المفارِق للجماعة؛ لأنه ترك فطرته التي فطر عليها كما عُرف في محله.

١٠٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ قَتْلُ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ خِيصَالٍ: زَانٍ مُخَصَّنٌ فَيَرْجَمُ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيَحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ، أَوْ يُصَلَّبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ».

رواه أبو داود (٤٣٥٣) والبيهقي (١٠١/٧)، وصححه البخاري (٣٩٧/٤).

الحديث أفاد ما أفاده الحديث الأول الذي قبله.

وقوله: «فَيَحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» بعد قوله: «يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ» بيان لحكم خاص خارج عن الإسلام خاص، وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل، أو الصليب، أو النفي، فهو أخص من الذي أفاده الحديث الذي قبله:

والنفي: الحبس عند أبي حنيفة.

وعند الشافعي النفي من بلد إلى بلد لا يزال يطلب، وهو هارب فرغ.

وقيل: ينفي من بلده فقط.

وظاهر الحديث والآية أيضاً أن الإمام مخير بين هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً.

جمع جنابة مصدر من جنى الذنب ينجسه جنابة: أي جرة إليه.

وإنما جمع - وإن كان مصدرًا - لاختلاف أنواعها، فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عمداً وخطأً.

١- باب القصاص

١- لا يباح دم امرئ إلا بإحدى ثلاث

١٠٩٥- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبِ الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمَفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٧٨)، مسلم (١٦٧٦)].

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجل دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ» هُوَ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ «مُسْلِمٌ»

(إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني أي المحصن يقتل بالرجم) (والنفس بالنفس والتارك لدينه أي المرتد عنه) (المفارِق للجماعة: متفق عليه).

فيه دليل على أنه لا يباح دم المسلم إلا بإتيانه بإحدى الثلاث. والمراد من «النفس بالنفس» القصاص بشروطه وسيأتي (والتارك لدينه) يعم كل مرتد عن الإسلام بأي ردو كانت فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام.

وقوله: «المفارق للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة، أو بغى، أو غيرهما كالأجارج إذا قاتلوا وأفسدوا.

٢- أول ما يُقضى بين الناس الدماء

١٠٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٦٤)، مسلم (١٦٧٨)].

فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان، فإنه يُقدَّم في القضاء إلا الأهم، ولكنَّه يُعارضه حديث «أَوَّلُ مَا يُخَاسَبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ».

أخرجه أصحابُ السننِ (أبو داود (٨٦٥)، الترمذي (٤١٣)، النسائي (٢٣٢/١)، ابن ماجه (١٤٢٦)) من حديث أبي هريرة.

ويجاب بأن حديث الدماء فيما يتعلَّقُ بحقوق المخلوق؛ وحديث الصلاة فيما يتعلَّقُ بعبادة الخالق وبأن ذلك في أوَّلِيَّةِ القضاء والآخر في أوَّلِيَّةِ الحساب كما يدلُّ له ما أخرجه النسائي (٨٣/٧) من حديث ابن مسعود بلفظ «أَوَّلُ مَا يُخَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ وَأَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».

وقد أخرج البخاري (٤٧٤٤) من حديث عليٍّ عليه السلام وغيره «أَنَّهُ ﷺ أَوَّلُ مَنْ يَجْشُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي قَتْلِ بَذَرٍ» - الحديث. فيسن فيه أوَّل قضية يُقضى فيها.

وقد بين الاختصاص حديث أبي هريرة «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ وَيَأْتِي كُلُّ قَتِيلٍ قَدْ حَمَلَ رَأْسَهُ يَقُولُ: يَا رَبِّ مَلَّ هَذَا فِيمَ قَتَلْتَنِي» [الطبراني في «الأوسط» (٧٦٦)] - الحديث.

وفي حديث ابن عباس يرفعه «يَأْتِي الْمَقْتُولُ مُعْلَقاً رَأْسُهُ يَلْخِذُ يَدَيْهِ مُلْكِباً قَاتِلَهُ يَبْدُو الْآخَرَى تَشْخُطُ أَوْدَاجُهُ دَمًا حَتَّى يَقِفَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى» [الترمذي (٣٠٢٩)، النسائي (٨٧/٧)]، وهذا في القضاء في الدماء.

وفي القضاء في الأموال ما أخرجه ابنُ ماجه (٢٤١٤) من حديث ابن عمر يرفعه «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَارٌ، أَوْ دِرْهَمٌ قُضِيَ مِنْ حَسَنَاتِهِ». وفي معناه عدة أحاديث، وأنها إذا فُتيت حسنته قبل أن يُقضى ما عليه طُرِحَ عليه من سيئات خصوه والقي في النار. وقد استشكل ذلك بأنه كيف يُعطى الثواب، وهو لا

يَتَنَاهَى في مُقَابَلَةِ الْعِقَابِ، وَهُوَ يَتَنَاهَى بِعَنِي عَلَى الْقَوْلِ بِمَجْرُوحِ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ.

واجاب البيهقي بأنه يُعطى من حسناته ما يُوازِي عُقُوبَةَ سَيِّئَاتِهِ مِنْ غَيْرِ الْمُضَاعَفَةِ الَّتِي يُضَاعَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا الْحَسَنَاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَحْضِ الْفَضْلِ الَّذِي يَخْصُ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَهَذَا فِيمَنْ مَاتَ غَيْرَ نَاوٍ لِقَضَاءِ دِينِهِ.

وأما مَنْ مَاتَ، وَهُوَ يَنْوِي الْقَضَاءَ، فَلِإِنَّ اللَّهَ يُقْضَى عَنْهُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي أَبْوَابِ السَّلَامِ.

٣- قصاص العبد من السيد

١٠٩٨- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ».

رواه أحمد (١٠٥) والترمذي (أبو داود (٤٥١٦)، الترمذي (١٤١٤)، النسائي (٢٠/٨)، ابن ماجه (٢٦٦٣)، وحسنه الترمذي، وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة. وقد اختلف في سماعه منه.

وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ» وصحح الحاكم (٣٦٧/٤) هذه الزيادة.

(وعن سمرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ بِالْجَنِينِ وَالِدَالِ الْمُهْمَلَةِ (عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ). رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي، وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة. وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة أقوال:

قال ابن معين: لم يسمع الحسن منه شيئاً، وإنما هو كتاب. وقيل: سمع منه حديث العقيقة.

وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة.

(وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ» وصحح الحاكم هذه الزيادة).

والحديث دليل على أن السيد يُقَادُ بعبديه في النفس والأطراف إذ الجذع قطع الأنف أو الأذن، أو اليد، أو الشفة كما في «القاسوس» ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد بطريق الأولى.

والمسألة فيها خلاف:

ذَهَبَ النُّعْمِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ مُطْلَقًا عَمَلًا بِحَدِيثِ سَمُرَةَ وَأَيْدُهُ عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «النَّفْسُ بِالنَّفْسِ» [المائدة: ٤٥].

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ سَيِّدَهُ عَمَلًا بِعُمُومِ الْآيَةِ وَكَأَنَّهُ يَخْصُ السَّيِّدَ بِحَدِيثِ «لَا يَقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦٨/٨) إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ عَيْسَى يُذَكِّرُ عَنِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦٨/٨) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو «فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ لَمَّا جَبَّ عَبْدُهُ وَجَدَّعَ أَفْئَهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: مَنْ مَثَلَ بَعْدِي وَحَرَّقَ بِالنَّارِ، فَهُوَ حُرٌّ، وَهُوَ مَوْلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فَاعْتَقَهُ ﷺ وَلَمْ يَقْتَصْ مِنْ سَيِّدِهِ إِلَّا أَنْ فِيهِ الْمَثَى بِنِ الصَّبَاحِ ضَعِيفٌ. وَرَوَاهُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَلَا يُخْتَجُّ بِهِ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقَادُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ مُطْلَقًا مُسْتَدَلِّينَ بِمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْحُرُّ بِالْحُرِّ» [البقرة: ١٧٨]، فَإِنَّ تَعْرِيفَ الْمُسْتَدِلِّ يُفِيدُ الْحَصْرَ، وَأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِغَيْرِ الْحُرِّ وَلِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي صَدْرِ الْآيَةِ: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ» [البقرة: ١٧٨]، وَهُوَ الْمَسَاوَاةُ وَقَوْلُهُ «الْحُرُّ بِالْحُرِّ» [البقرة: ١٧٨] تَفْسِيرٌ وَتَفْصِيلٌ لَهَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ: «النَّفْسُ بِالنَّفْسِ» [المائدة: ٤٥] مُطْلَقٌ، مُقَيَّدٌ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ وَتِلْكَ سَبَقَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، وَشَرِيعَتُهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ شَرِيعَةٌ لَنَا لَكِنَّهُ وَقَعَ فِي شَرِيعَتِنَا التَّفْسِيرُ بِالزِّيَادَةِ وَالْقُصَانِ كَثِيرًا فَيَقْرُبُ أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدَ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ إِذْ فِيهِ تَخْفِيفٌ وَرَحْمَةٌ، وَشَرِيعَةُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَخْفَى مِنْ شَرَائِعِ مَنْ قَبْلَنَا، فَإِنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمْ فِيهَا الْأَصَارَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ آيَةَ الْمَائِدَةِ نَسَخَتْ آيَةَ الْبَقَرَةِ لِتَأْخُرَهَا مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ لَا تَنَاقُ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ إِذْ لَا تَعَارُضُ بَيْنَ عَامٍّ وَخَاصٍّ وَمُطْلَقٍ

وَمُقَيَّدٍ حَتَّى يُصَارَ إِلَى النَّسْخِ؛ وَلِأَنَّ آيَةَ الْمَائِدَةِ مُتَقَدِّمَةٌ حُكْمًا، فَإِنَّهَا حِكَايَةٌ لِمَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ فِي الثَّوَرَةِ وَهِيَ مُتَقَدِّمَةٌ نَزُولًا عَلَى الْقُرْآنِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١٣/٥) مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانَا لَا يَقْتُلَانِ الْحُرَّ بِالْعَبْدِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٤٨/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ «مِنْ السُّنَّةِ أَنَّ لَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ». وَفِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ.

وَمَثَلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [الدارقطني: ١٣٣/٣]، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٨/٨) وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سَمُرَةَ، فَهُوَ ضَعِيفٌ، أَوْ مَنْسُوخٌ بِمَا سَرَدَنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

هَذَا وَأَمَّا قَتْلُ الْعَبْدِ بِالْحُرِّ فَاجْتِمَاعٌ، وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْحُرَّ لَا يُقْتَلُ بِالْعَبْدِ فَلَزِمَ مِنْ قَتْلِهِ قِيَمَتُهُ عَلَى خِلَافٍ فِيهَا مَعْرُوفٌ، وَلَوْ بَلَغَتْ مَا بَلَغَتْ، وَإِنْ جَاوَزَتْ دِيَةَ الْحُرِّ. وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي حَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ.

وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ، فَفِيهِ حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ صَبْرًا مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَتَفَاهَ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُقِذْ بِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْتِقَ رَقَبَةً» [الدارقطني: ١٤٣/٣].

٤- لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ

١٠٩٩- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٠٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٦٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ (٧٨٨) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧٧٨/٨). وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ.

وَفِي إِسْنَادِهِ عِنْدَهُ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ وَوَجْهُ الْاضْطِرَابِ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَقِيلَ: عَنْ عَمْرٍو وَهِيَ رِوَايَةُ الْكِتَابِ وَقِيلَ: عَنْ سُرَاقَةَ وَقِيلَ: بِمَا وَسَطُهُ

وفيها الشيء بن الصباح، وهو ضعيف.

قال الترمذي: وروي عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم انتهى.

قال الشافعي: طرق هذا الحديث كلها منقطعة.

وقال عبد الحق: هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح فيها شيء.

والحديث دليل على أنه لا يقتل الوالد بالولد.

قال الشافعي: حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول.

وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالهنادية والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق مطلقاً للحديث.

قالوا: لأن الأب سبب لوجود الولد، فلا يكون الولد سبباً لإعدامه.

وذهب الباقي إلى أنه يقاد الوالد بالولد مطلقاً لعموم قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وأجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده.

وذهب مالك إلى أنه يقاد بالولد إذا أضجعه وذبحه.

قال: لأن ذلك عمد حقيقة لا يَحْتَمِلُ غيره، فإن الظاهر في مثل استيصال الجراح في القتل هو قصد العمد والعمدية أمر خفي لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال.

وأما إذا كان على غير هذه الصفة فيما يَحْتَمِلُ عدم إزهاق الروح بل قصد التأديب من الأب، وإن كان في حق غيره يُحْكَمُ فيه بالعمد، وإنما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الثقة على ولده وعلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب فيحمل على عدم قصد القتل، وهذا رأي منه. وإن ثبت النص لم يقاومه شيء.

وقد قضى به عمر في قصة المدلجي والرم الأب الدية ولم يعطه منها شيئاً. وقال: «ليس لقاتل شيء». فلا يرث من الدية إجماعاً، ولا من غيرها عند الجمهور والجد والأُم كالأب عندهم في سقوط القرد.

٥- لا يُقتل مسلم بكافر

١١٠٠- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: «قُلْتُ لِغُلِيِّ:

هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوُحْيِ غَيْرُ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا قَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَاكُ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

رواه البخاري (٦٩١٥).

وأخرجه أحمد (١٢٢/١) وأبو داود (٤٥٣) والنسائي (١٩/٨) من وجوه آخر عن علي رضي الله تعالى عنه. وقال فيه: «المؤمنون تكافأ دماؤهم، ويسنئ بدينهم أذنابهم وهم على من سواهم، ولا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده».

وصححه الحاكم (١٤١/٢).

(وعن أبي جحيفة قال: «قُلْتُ لِغُلِيِّ عليه السلام هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن؟ قال: لا والذي فلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا قَهْمًا» استثناء من لفظ «شيء» مرفوع على البدلية.

(يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة) أي الورقة المكتوبة.

(قلت وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل) أي الدية سُمِّيَتْ عقلاً، لأنهم كانوا يعقلون الإبل التي هي دية بقاء دار المقبول.

(وفِكَاكُ) بكسر الفاء وفتحها (الأسير)، وأن لا يقتل مسلم بكافر. رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجوه آخر عن علي عليه السلام. وقال فيه: «المؤمنون تكافأ دماؤهم» أي تتساوى في الدية والقصاص.

(ويسنئ بدينهم أذنابهم وهم يد على من سواهم، ولا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده) وصححه الحاكم.

قال المصنف: إنما سأل أبو جحيفة علياً عليه السلام عن ذلك؛ لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لأهل البيت - عليهم السلام - لا سيما علي عليه السلام اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيره. وقد سأل علياً عليه السلام عن هذه المسألة غير أبي

جُحِيفَةً أَيْضاً.

عبد الرحمن بن اليلماني. وقد روي مرفوعاً قال البيهقي: وهو خطأ.

وقال الدارقطني: ابن اليلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله!

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا الحديث ليس بمسند، ولا يجعل مثله إماماً تسفك به دماء المسلمين.

وذكر الشافعي في «الأم» أن حديث ابن اليلماني كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية الضمري.

قال: فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً؛ لأن حديث «لا يقتل مسلم بكافر» خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب (أحمد ١٨٠/٢)، أبو داود (١٥٩١)، الترمذي (١٤١٣) وقصة عمرو بن أمية مقدمة قبل ذلك بزمان.

هذا وما ذكرته الحنفية من التقدير، فقد أجيب عنه بأنه لا يجب التقدير؛ لأن قوله: «ولا ذو عهد في عهده» كلام تام، فلا يحتاج إلى إضمار؛ لأن الإضمار خلاف الأصل، فلا يصرار إليه إلا لضرورة فيكون نهيًا عن قتل المعاهد.

وقولهم: إن قتل المعاهد معلوم وإلا لم يكن للعهد فائدة، فلا حاجة إلى الإخبار به.

جوابه: أنه محتاج إلى ذلك إذ لا يعرف إلا بطريق الشارع، وإلا؛ فإن ظاهر العمومات يقضي بجواز قتله، ولو سلم تقدير الكافر، فلا يسلم استلزام تخصيص الأول بالحربي؛ لأن مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه.

ومعنى قوله (ويسمى بذييهم أذناهم) أنه إذا آمن المسلم حرياً كان أماناً من جميع المسلمين، ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة أم هانئ (انظر: غ ٦٨٧٩)، م (١٦٧٢) ويشترط كون المؤمن مكلفاً، فإنه يكون أماناً من الجميع، فلا يجوز نكث ذلك.

وقوله: «وهم يد على من سواهم» أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التخاذل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدةً وفعلهم فعلاً واحداً.

ثم الظاهر أن المسؤول عنه هو ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المعجز وسنة النبي ﷺ، فإن الله تعالى سمأها وحياً إذ فسّر قوله تعالى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» [النجم: ٣] بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله «وما في هذِهِ الصَّحِيفَةِ»، فلا يلزم منه نفي ما نسب إلى عليٍّ عليه السلام من «الجفر» وغيره. وقد يقال: إن هذا داخل تحت قوله «إلا فهما» يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن، فإنه كما نسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم ونور بصيرته أنه يستنبط ذلك من القرآن. ومن لم يكن كذلك فهو حابط في ظلمات الجهل.

والحديث قد اشتمل على مسائل:

(الأولى) العقل، وهو الذية وأبني تحقيقها.

(والثانية) فكاك الأسير أي حكم تخليص الأسير من يدي العدو. وقد ورد الترغيب في ذلك.

(والثالثة) عدم قتل المسلم بالكافر قرداً وإلى هذا ذهب الجماهير، وأنه لا يقتل ذو عهد فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب فيدخل علينا بأمان، فإن قتله محرّم على المسلم حتى يرجع إلى مأميه فلو قتله مسلم.

فقال الحنفية: يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استحقاق، ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله في الحديث «ولا ذو عهد في عهده»، فإنه معطوف على قوله «مؤمن»، فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الأول فيقدر، ولا ذو عهد في عهده بكافر، ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحربي؛ لأن الذمي يقتل بالذمي ويقتل بالمسلم، وإذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف، وهو مطابق للمعطوف عليه، فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير، ولا يقتل مؤمن بكافر حربي ومفهوم حربي أنه يقتل بالذمي بديل مفهوم المخالفة، وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون: إن الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربي صريحاً.

وأما قتله بالذمي فيعموم قوله تعالى: «النفس بالنفس» ولا أخرجه البيهقي (٣٠/٨). من «أنه ﷺ قتل مسلماً بمأخذ». وقال: أنا أكرم من وفى بذييهم، وهو حديث مرسل من حديث

٦- يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرَاةِ

١١٠١- وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه: «أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكَ هَذَا: فُلَانٌ، فُلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٧٩)، مسلم (١٦٧٢)]، واللفظ لمسلم.

الحديث دليل على أنه يجب القصاص بالمثل كالحمد.

وأنه يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرَاةِ.

وأنه يُقْتَلُ بِمَا قُتِلَ بِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

(الأولى) وجوب القصاص بالمثل وإليه ذهب الهاديون والشافعي ومالك ومحمد بن الحسن عملاً بهذا الحديث

والمعنى المناسب ظاهر قوي، وهو صيانة الدماء من الإهدار ولأن القتل بالمثل كالقتل بالحمد في إزهاق الروح.

وذهب أبو حنيفة والشافعي والنخعي إلى أنه لا قصاص في القتل بالمثل واحتجوا بما أخرجه البيهقي (٤٢/٨) من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السِّيفَ وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْضٌ».

وفي لفظ [٤٢/٨] «كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَدِيدِ خَطَأٌ وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْضٌ».

واجب أن الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع، ولا يُخْتَجُّ بِهِمَا، فلا يُقاوم حديث أنس هذا.

وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض الجرح، أو بأن اليهودي كان عاذته قتل الصبيان، فهو من الساعين في الأرض فساداً تكلف.

وأما إذا كان القتل بالكره لا يقصد بمثلها القتل غالباً كالعصا والسطر والطمية ونحو ذلك فعند الهاديون والليث ومالك يجب القود.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجهاه من العلماء من الصحابة

والتابعين ومن بعدهم: لا قصاص فيه، وهو شبه العمد، وفيه الدية مائة من الإبل معلّقة فيها أربعون في بطونها أولادها، لما أخرجه أحمد (١١٤/٢) وأهل السنن إلا الترمذي (أبو داود (٤٥٤٧)، النسائي (٤٠/٨)، ابن ماجه (٢٦٢٧)) من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا، وَإِنِّي قَتَلْتُ الْخَطِيئَةَ شِبْهَ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فِيهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

قال ابن كثير في «الإرشاد»: في إسناده اختلاف كثير ليس هذا موضع بسطه.

قلت: إذا صح الحديث، فقد انقضى الرجة وإلا فلا أصل عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص.

(المسألة الثانية) قتل الرجل المرأة. وفيه خلاف:

ذهب إلى قتله بها أكثر أهل العلم وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك لهذا الحديث

وعن الحسن البصري أنه لا يقتل الرجل بالأنثى وكأنه يستدل بقوله تعالى «الْأُنثَى بِالْأُنثَى».

ورّد بأنه ثبت إلا في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول أن الذكر يقتل بالأنثى، فهو أقوى من مفهوم الآية.

وذهب الهاديون إلى أن الرجل يُقَادُ بِالْمَرَاةِ وَيُوقَى وَرَثَتُهُ نَصَفَ دِيَّتِهِ قَالُوا: لِفَتْوَاهُمَا فِي الدِّيَةِ وَلأنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ».

ورّد بأن التفاوت في الدية لا يوجب التفاوت في النفس ولذا يُقْتَلُ عَبْدٌ قِيمَتُهُ أَلْفٌ بَعْدَ قِيمَتِهِ عَشْرُونَ. وقد وقفت المساواة في القصاص؛ لأن المرأة بالمساواة في الجروح أن لا يزيد المقتص على ما وقع فيه من الجرح.

(المسألة الثالثة) أن يكون القود بمثل ما قُتِلَ بِهِ وإلى هذا ذهب الجمهور، وهو الذي يُستَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِن عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ» [النحل: ١٢٦]. وقوله: «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٤٩] وبما أخرجه

كَانَتْ خَطَأً، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ أَرْضَ جَنَابَتِهِ فَاغْطَاهُ مِنْ عَدُوِّهِ مُتَبَرِّعاً بِذَلِكَ.

وَقَدْ حَلَّهُ الْخَطَأِيُّ عَلَى أَنَّ الْجَانِي كَانَ خُرّاً وَكَانَتْ الْجَنَابَةُ خَطَأً وَكَانَتْ عَاقِلَتُهُ فَقَرَأَ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ شَيْئاً إِنَّمَا لِفَقْرِهِمْ وَإِنَّمَا لِأَنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ الْجَنَابَةَ الْوَاقِعَةَ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ كَانَ الْجَنِيُّ عَلَيْهِ مَمْلُوكاً - كَمَا فِي الْبَيْهَقِيِّ (١٠٥/٨) - وَقَدْ يَكُونُ الْجَانِي غُلَاماً خُرّاً غَيْرَ بَالِغٍ وَكَانَتْ جَنَابَتُهُ عَمْداً فَلَمْ يَجِدْ أَرْضَهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ وَكَانَ قَبِيحاً فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ أَوْ رَأَاهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ فَوَجَدَهُمْ فَقَرَأَ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ لِيَكُونَ جَنَابَتِهِ فِي حُكْمِ الْخَطِئِ، وَلَا عَلَيْهِمْ لِيَكُونَهُمْ فَقَرَأَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَتَتْهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ يَجْعَلْ أَرْضَهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ» هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ عَمْدَ الصَّغِيرِ يَكُونُ فِي مَالِهِ، وَلَا تَحْمَلُهُ الْعَاقِلَةُ.

وَقَوْلُهُ «أَوْ رَأَاهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ» يَعْنِي مَعَ اخْتِمَالِ أَنَّهُ خَطَأً، وَهَذَا اتَّفَاقٌ وَمَعَ اخْتِمَالِ أَنَّهُ عَمْدٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادَوِيُّ وَابْنُ حَنِفَةَ وَمَالِكٌ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ اِحْتِمَالِ لِلْحَدِيثِ كَمَا لَا يَخْفَى.

٨- لَا يَقْتَصُّ فِي الْجَرَاحَاتِ حَتَّى تَتَبَرَّأَ

١١٠٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَقْدَنِي، فَقَالَ: حَتَّى تَبْرَأَ ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَقْدَنِي، فَأَفَادَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجَتْ، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرَجُكَ ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٢) وَالدَّارِمِيُّ (٨٨/٣) وَأَعْبَلُ بِالْإِسْنَانِ.

بَنَاءً عَلَى أَنَّ شُعَيْباً لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ.

وَقَدْ دُفِعَ بِأَنَّهُ ثَبَتَ لِقَاءَ شُعَيْبٍ لِجَدِّهِ. وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ تَزِيدُهُ قُوَّةً.

الْبَيْهَقِيُّ (٤٣/٨) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عَنْهُ ﷺ «مَنْ غَرَضَ غَرَضَنَا لَهُ وَمَنْ حَرَّقَ حَرَقَنَاهُ وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَنَاهُ» أَيَّ مَنْ اتَّخَذَهُ غَرَضاً لِلْسَّهَامِ.

وَهَذَا يُقِيدُ بِمَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ الَّذِي قُتِلَ بِهِ يَجُوزُ فَعْلُهُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ فَعْلُهُ كَمَنْ قُتِلَ بِالسَّحْرِ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ. وَفِيهِ خِلَافٌ

قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِذَا قَتَلَ بِاللُّوَاطِ، أَوْ بِإِجَارِ الْخُمْصِ أَنَّهُ يَدْسُ فِيهِ خَشَبَةً وَيُوجِرُ الْخُلَّ.

وَقِيلَ: يَسْقُطُ اغْتِيَابُ الْمِائِلَةِ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَالْكُوفِيُّونَ وَابْنُ حَنِفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْاِقْتِصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ وَاجْتَنَبُوا بِمَا أَخْرَجَهُ الْبِزْأَرُ كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» ٢٩١/٦ وَابْنُ عَدِيٍّ «الْكَامِلِ» (٢٥٤٣/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَا قُوَّةَ إِلَّا بِالسَّيْفِ». إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: طَرَفُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَاجْتَنَبُوا بِالنَّهْيِ عَنِ الْمَلَةِ وَيَقُولُهُ ﷺ «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ» [مُسْلِمٌ (١٩٥٥)].

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِمَا ذُكِرَ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَاقْرَءْ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ كَرَّرَ الْإِقْرَارَ.

٧- إِذَا كَانَتْ الْجَنَابَةُ خَطَأً

١١٠٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ غُلَاماً لِأَنَاسٍ فَقَرَأَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأَنَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ شَيْئاً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٤) وَالثَّلَاثَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ [أَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٠)].

النَّسَائِيُّ (٢٥/٨). وَلَمْ يَخْرُجْهُ التِّرْمِذِيُّ.

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا غَرَامَةٌ عَلَى الْفَقِيرِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٥/٨): إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالْغُلَامِ فِيهِ الْمَمْلُوكُ فَاجْتِمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ جَنَابَةَ الْعَبْدِ فِي رُقْبَتِهِ، فَهُوَ يَدُلُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ جَنَابَتَهُ

وقيل: يعود إلى المقتولة وذلك أن عاقلتها قالوا: إن ميراثها لنا، فقال «لا ميراثها لزوجها وولدها».

(فقال حمل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم -.

(من النابغة) بالنون بعد الألف موحدة فغين معجمة، وهو زوج المرأة القاتلة.

(الهللي) يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل؟ الاستهلال: رفع الصوت يريد أنه لم تعلم حياته بصوت نطق، أو بكاء.

(فمثل ذلك يطل) بالنسبة التخيية - أو له - مضمومة، وتشديد اللام على أنه مضارع مجهول من: طل ومعناه يهتد ويُلغى، ولا يضمن ويروى بالموحدة وتخفيف اللام على أنه ماضٍ من البطلان.

(فقال رسول الله ﷺ إنما هذا) أي هذا القاتل (من إخوان الكهان من أجل سجيته الذي سجع. متفق عليه).

في الحديث مسائل:

(الأولى) فيه دليل على أن الجنين إذا مات بسبب الجنائية وجبت فيه الغرة مطلقاً سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً أو مات في بطنها.

فإنما إذا خرج حياً ثم مات، ففيه الدية كاملة ولكنه لا يُدّ أن يعلم أنه جنين تخرج منه يد، أو رجل وإلا فالأصل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة. وقد فسّر الغرة في الحديث بعبد، أو وليدة وهي الأمة.

قال الشعبي: الغرة خمسمائة درهم.

وعند أبي داود (٤٥٧٨) والنسائي (٤٧/٨) من حديث بريدة «مائة شاة».

وقيل: خس من الإبل إذ هي الأصل في الديات، وهذا في جنين الحرّة.

وأما جنين الأمة فقيل: يُخصّص بالقياس على ديتها فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الأرض منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنين الحرّة، فإن اللازم فيه

وهو دليل على أنه لا يقتصر من الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية.

قال الشافعي: إن الانتظار مندوب بدليل تمكينه ﷺ من الاقتصاص قبل الاندمال.

وذهب الهاديون وغيرهم إلى أنه واجب؛ لأن دفع المفسد واجب، وإذنه ﷺ بالاقتصاص كان قبل علمه ﷺ بما يؤول إليه من المفسدة.

٩- قتل امرأة في بطنها جنين

١١٠٤- وعن أبي هريرة قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاخصصوا إلى رسول الله ﷺ، ف قضى رسول الله ﷺ: أن دية جنيها غرة: عبد أو وليدة وقضى بديّة المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهللي: يا رسول الله، كيف يغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان»؛ من أجل سجيته الذي سجع.

متفق عليه [بخاري (٦٩١٠) - مسلم (١٦١٨)].

(وعن أبي هريرة قال: «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاخصصوا إلى رسول الله ﷺ ف قضى رسول الله ﷺ أن دية جنيها غرة») بضم الغين المعجمة وتشديد الراء منون.

(عبد أو وليدة) هما بدل من «غرة» و«أو» للتقسيم.

(وقضى بديّة المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معهم) في سنن أبي داود [ابو داود (٤٥٧٧)، النسائي (٧٤/٨)] أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ف قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيتها والعقل على عصيتها.

ومثله في مسلم (١٦٨١) فضمير «ورثها» يعود إلى القاتلة

نصفُ عشرِ الديةِ فيكونُ اللّازمُ فيه نصفُ عشرِ قيمَتِها.

(الثانية) قوله (وقضى بديّة المرأة على عاقلتها) يدلُّ على أنَّه لا يجبُ القصاصُ في مثل هذا، وهو من أدلّة من يُثبتُ شبهة العمد، وهو الحقُّ، فإنَّ ذلكَ القتلُ كانَ مجبرٍ صغير، أو عودٍ صغير لا يقصدُ به القتلُ بحسبِ الأغلبِ فتجبُ فيه الديةُ على العاقلة، ولا قصاصٌ فيه.

والخفيةُ تجعلُهُ من أدلّة عدم وجوب القصاصِ بالمثل.

(الثالثة) في قوله (على عاقلتها) دليلٌ على أنَّها تجبُ الديةُ على العاقلة؛ والعاقلة هُم العصبَةُ. وقد فسّرتُ بمن عدا الولدِ وذوي الأرحام كما أخرجه البيهقي (١٠٨/٨) من حديثِ أسامة بن عُمر، فقال أبوها: إنما يعقلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقال «الديةُ على العصبةِ وفي الجنينِ غرّة» ولهذا بوب البخاري (باب جنين المراق، وأنَّ العقلَ على الوالدِ وعصبةُ الوالد لا على الولد) إك الديات، باب (٢٦).

قال الشافعي: لا أعلمُ خلافاً في أنَّ العاقلةَ العصبةُ وهُم القرابة من قبَل الأبِ وفسّر بالأقرب فالأقرب من عصبَةِ الذكّر الحرِّ المُكلّف.

وفي ذلكَ خلافٌ يأتي في القسامة.

وظاهرُ الحديثِ وجوبُ الديةِ على العاقلةِ وبِهِ قال الجمهورُ.

وخالف جماعةٌ في وجوبها عليهم، فقالوا: لا يعقل أحدٌ عن أحدٍ مُستدلين بما عند أحمد (٢٢٦/٢) وأبي داود (٤٢٠٨)، و(٤٤٩٥) [[والترمذي (٢٨١٢) والنسائي (١٨٥/٣) والحاكم (٤٢٥/٢): «أنَّ رجلاً أتى إلى النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: من هذا؟ قال: ابني، فقال له النبي ﷺ: إنه لا يجزيكَ، ولا تجزي عليّ».

وعند أحمد (٤٢٦/٣)، وأبي داود والترمذي (١١٦٣) من حديث عمرو بن الأحوص أنَّه ﷺ قال «لا يجزي جاني إلا على نفسه لا يجزي جاني على ولده».

وجمع بينهما وبين وجوب الديةِ على العاقلة بأنَّ المرادَ به الجزء الأخرى أي لا يجزي عليه جنابة يُعاقبُ بها في الآخرة

وعلى القول بأنَّ الوالدَ والولدَ ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي، فلا إشكال ولا يتم الحديثُ دليلاً.

(الرابعة) قوله ﷺ (إنما هو من إخوان الكهّان من أجل سجيهِ الذي سجع) يُظهرُ أنَّ قوله «من أجل سجيهِ» مُدرجٌ فهِمةُ الراوي، ففيهِ دليلٌ على كراهةِ السجع.

قال العلماء: إنما كرههُ من هذا الشخصِ لوجهين.

أحدهما: أنَّه عارضَ بِهِ حُكْمَ الشرعِ ورامَ إبطالَهُ.

الثاني: أنَّه تكلفهُ في مخاطبتيه، وهذانِ الوجهانِ من السجع مذمومان.

وأما السجعُ الذي وردَ منه ﷺ في بعضِ الأوقات، وهو كثيرٌ في الحديثِ فليس من هذا؛ لأنَّهُ لا يعارضُ حُكْمَ الشرعِ ولا يتكلفُهُ، فلا نهى عنه.

١١٠٥- وأخرجَهُ أَبُو داود (٥٧٢)،

وَالنَّسَائِيُّ (٤٧/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بِنْتِ النَّابِغَةِ، فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَذَكَرَهُ مُخْتَصِراً، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٢١) وَالْحَاكِمُ (٥٧٥/٣).

قوله: (وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بِنْتِ النَّابِغَةِ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

(فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى. فَذَكَرَهُ مُخْتَصِراً وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

وأخرجه أبو داود (٥٧٠) بلفظ «أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيهَا بَغْرَةَ عَبْدِ، أَوْ أَمَةٍ، فَقَالَ: ابْنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ قَالَ: فَأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَتَشَدَّ لَهُ» ثُمَّ قَالَ أَبُو داود: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: إِمْلَاصُ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا سُمِّيَ إِمْلَاصاً؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزْلُقُ قَبْلَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا زُلِقَ مِنَ الْيَدِ وَغَيْرِهَا، فَقَدْ مِلَصَ انْتَهَى.

ولا يُدْ من أن يعلم أنَّ الجنينَ قد تَخَلَّقَ وجرى فيه الرُّوحُ

يُصَفَّ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ الْجَانِيَةَ.

فَعَفُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. فِيهِ مَسَائِلُ:

(الأولى) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْاِقْتِصَاصِ فِي السَّنَنِ، فَإِنْ كَانَتْ بِكَمَالِهَا، فَهِيَ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّنَنِ بِالسَّنَنِ﴾ [المائدة: ٤٥]. وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى قَلْعِ السَّنَنِ بِالسَّنَنِ فِي الْعَمَلِ.

وَأَمَّا كَسْرُ السَّنَنِ، فَقَدْ دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى الْقِصَاصِ فِيهِ أَيْضًا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَذَلِكَ إِذَا عُرِفَتِ الْمِثْلَةُ وَأَمُكِنَ ذَلِكَ مِنْ دُونِ سَرَايَةِ إِلَى غَيْرِ الْوَاجِبِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قُلْتُ لِأَحَدٍ - يُرِيدُ ابْنَ حَنْبَلٍ - كَيْفَ فِي السَّنَنِ؟ قَالَ: تُبْرَدُ أَيُّ يُبْرَدُ مِنْ سَنِّ الْجَانِي بِقَدْرِ مَا كُسِرَ مِنْ سَنِّ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ الْحَدِيثُ حَمُولٌ عَلَى الْقَلْعِ، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ كَسْرَتِ: قَلَعَتْ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

وَأَمَّا الْعِظَمُ غَيْرُ السَّنَنِ، فَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِي الْعِظَمِ الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ دَهَابُ النَّفْسِ إِذَا لَمْ تَمُتْ فِيهِ الْمِثْلَةُ بَأَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَى قَدْرِ الذَّاهِبِ.

وَقَالَ اللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَالْحَنَفِيُّ: لَا قِصَاصَ فِي الْعِظَمِ غَيْرِ السَّنَنِ؛ لِأَنَّهُ دُونَ الْعِظَمِ حَاتِلًا مِنْ جُلْدٍ وَلَحْمٍ وَعَصَبٍ فَيَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْمِثْلَةُ فَلَوْ أَمُكِنَتْ لَحَكَمْنَا بِالْقِصَاصِ وَلَكِنْ لَا نَصْلُ إِلَى الْعِظَمِ حَتَّى نَنَالَ مَا دُونَهُ ثَمَّا لَا يُعْرَفُ قَدْرُهُ.

(الثَّانِيَةُ) قَوْلُهُ (أَتَكْسِرُ ثِيَةَ الرَّبِيعِ؟) ظَاهِرُ الْاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارُ. وَقَدْ تَوَوَّلَ بَأَنَّهُ لَمْ يُرْذَ بِهِ الْحُكْمُ وَالْمَعَارِضَةُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ أَنْ يُؤَكِّدَ النَّبِيُّ ﷺ طَلَبَ الشَّفَاعَةِ مِنْهُمْ وَأَكَّدَ طَلَبَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقِسْمِ.

وَقِيلَ: بَلْ قَالَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْقِصَاصَ خَتَمَ وَظَنَ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدِّيَةِ، أَوْ الْعَفْوِ وَيُرْشِدُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ فِي جَوَابِهِ «يَا أُنْسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ».

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْإِنْكَارَ بَلْ قَالَهُ تَوْفَعًا وَرَجَاءً مِنْ فَضْلِ اللَّهِ أَنْ يُلْهِمَ الْخَصْمَ الرِّضَا حَتَّى يَعْفُوا، وَيَقْبِلُوا الْأَرْضَ. وَقَدْ وَقَعَ الْأَمْرُ عَلَى مَا أَرَادَ.

وَالشَّافِعِيُّ فَسَرُوهُ بِمَا ظَهَرَ فِيهِ صُورَةُ الْاَدْمِيِّ مِنْ يَدٍ وَاصْبِعٍ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فِيهِ الصُّورَةُ وَيَشْهَدُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ بِأَنَّهُ ذَلِكَ أَصْلُ الْاَدْمِيِّ فَحُكْمُهُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الصُّورَةُ خَفِيَّةً، وَإِنْ شَكَّ أَهْلُ الْخَبَرَةِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ اتِّفَاقًا.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِي الْجَنِينَ غَرَّةً ذَكَرَ كَانَ أَوْ أُنْثَى لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ.

١٠- الْقِصَاصُ فِي السَّنَنِ

١١٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ الرَّبِيعَ بَنَتَ النَّضَرَ - عَمَّتُهُ - كَسْرَتِ ثِيَةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْضَ، فَأَبَوْا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَكْسِرُ ثِيَةَ الرَّبِيعِ؟ لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسِرُ ثِيَتَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُنْسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفُوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا بَرَّةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (البخاري ٢٧٠٣)، مسلم (١٦٧٥).

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ الرَّبِيعَ) بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ الْمُتَوَحِّجَةِ فَمَشَاءُ نَحْوِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ أُخْتُ أَنَسٍ (بَنَتِ النَّضَرَ عَمَّتُهُ) أَيُّ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَهِيَ غَيْرُ الرَّبِيعِ بَنَتِ مُعَوَّذٍ وَوَقَعَ فِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ «بَنَتِ مُعَوَّذٍ».

قَالَ الْمَصْنَفُ: إِنَّهُ غَلَطَ

(«كَسْرَتِ ثِيَةَ جَارِيَةٍ» أَيُّ شَابِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا فِي رَوَايَةٍ. (فَطَلَبُوا) أَيُّ قَرَابَةِ الرَّبِيعِ (إِلَيْهَا) أَيُّ إِلَى الْجَارِيَةِ (الْعَفْوُ) فَأَبَوْا فَعَرَضُوا الْأَرْضَ فَأَبَوْا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَكْسِرُ ثِيَةَ الرَّبِيعِ؟ لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسِرُ ثِيَتَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أُنْسُ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ فَرَضِيَ الْقَوْمُ

وفي إلهامهم العفو في تقديره ﷺ على الحلف دليل على أنه يجوز الحلف فيما يُظن وقوعه.

(الثالثة) قوله ﷺ (كتاب الله القصاص) المشهور الرفع على أنه مبتدأ وخبر ويجوز النصب في الأول على المصدر وفعله محذوف أي: كتب كتاب الله. وفي الثاني على أنه مفعول للكتاب أو للفعل المقدّر. ويحتمل وجوهاً آخر.

قيل: أراد بالكتاب: الحكم أي حكم الله القصاص.

وقيل: أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (المائدة: ٤٥)، أو إلى ﴿فَعَاثِبُوا بَعْثًا مَّا عَوْيْتُمْ بِهِ﴾ (الحل: ١٢٦)، أو إلى ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ (المائدة: ٤٥).

وفي قوله ﷺ (إن من عباد الله من لو أقسم - إلى آخره) تعجب منه ﷺ بوقوع مثل هذا من حلف أنس على نفي فعل الغير وإصرار الغير على إيقاع ذلك الفعل وكان قضية ذلك في العادة أن يحنث في يمينه فأنهم الله تعالى الغير العفو فبر قسم أنس، وإن هذا الاتفاق وقع إكراماً من الله تعالى؛ لأنس لير في يمينه، وأنه من جملة عباد الله الذي يُعطيهم الله تعالى أربهم ويحبب دعاءهم.

وفيه جواز الثناء على من وقع له مثل ذلك عند أمن الفتنة عليه.

١١- من لم يُعرف قاتله

١١٠٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَا أَوْ رَمِيًا بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطِيءِ، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ».

أخرجه أبو داود (٤٥٤٠)، والنسائي (٣٩/٨)، وابن ماجه (٢٦٣٥) بإسناد قوي.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ من قُتِلَ فِي عِمِّيَا) بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المشاء والقصر فعلى من العماء.

وقوله: (أو رميًا) بزني مصدر يُراد به المبالغة.

(«بَحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا» فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطِيءِ وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ». أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي).

قال في «النهاية» في تفسير اللفظين: المعنى أن يوجد بينهم قاتل يُعَمَّى أمره، ولا يَتَبَيَّنُ قَاتِلُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ قَتِيلِ الْخَطِيءِ تَجِبُ فِيهِ الدِّيَّةُ.

الحديث فيه مسألتان

الأولى) أنه دليل على أن من لم يُعرف قاتله، فإنها تجب فيه الدية وتكون على العاقلة. وظاهره من غير إيمان قسامة. وقد اختلف في ذلك.

فقالته الهادوية: إن كان الحاضرون الذين وقع بينهم القتل مُنَحْصِرِينَ لَزِمَتِ الْقِسَامَةُ وَجَرَى فِيهَا حُكْمُهَا مِنَ الْإِيمَانِ وَالدِّيَةِ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُنَحْصِرِينَ لَزِمَتِ الدِّيَةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

وقال الخطابي: اختلف هل تجب الدية في بيت المال، أو لا.

قال إسحاق بالجواب وتوجيهه من حيث المعنى أنه مُسَلِّمٌ مَاتَ بِفَعْلٍ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَوَجِبَتْ دِيَّتُهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

وذهب الحسن إلى أن دية تجب على جميع من يحضر وذلك؛ لأنه مات بفعلهم، فلا تتعداهم إلى غيرهم.

وقال مالك: إنه يُهدر؛ لأنه إذا لم يوجد قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد.

وللشافعي قول: إنه يُقال لوليّه: ادع على من شئت واحلف، فإن حلف استحق الدية، وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة وذلك لأن الدّم لا يجب إلا بالطلب.

وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذو الأقوال. وقد عرفت أن سند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال.

(المسألة الثانية) في قوله «وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدُهُ» دليل على أن الذي يوجب القتل عمداً هو القود عيناً.

وفي المسألة قولان:

(الأول) أنه يجب القود عيناً وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة ويدل لهم قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ» [البقرة: ١٧٨] وحديث «كُتِبَ اللَّهُ الْقِصَاصُ».

قالوا: وأما الدية، فلا تجب إلا إذا رضي الجاني، ولا يجبر الجاني على تسليمها.

(والثاني) للهادية واحد ومالك وغيرهم وقول للشافعي: أنه يجب بالقتل عمداً أحد امرين القصاص، أو الدية لقوله ﷺ «مَنْ قَتَلَ لَه قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقَيَّدَ وَإِمَّا أَنْ يُؤَدَّى». أخرجه أحمد (٢/٢٣٨) والشيخان البخاري (١١٢)، مسلم (١٣٥٥) وغيرهم.

واجب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرّم الدية قالوا: وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين.

قلنا: الاختصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه.

وقد أخرج أحمد (٤/٣١) وأبو داود (٤٤٩٦) عن أبي شريح الخزاعي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «مَنْ أُصِيبَ بِدَمٍ، أَوْ خَيْلٍ - وَالْخَيْلُ: الْجَرَّاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، أَوْ يَقْعُقَ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ لَه النَّارُ».

١٢- إذا عاون رجل رجلاً على قتل آخر

١١٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُجَبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ».

رواه الدارقطني مؤصلاً (٣/١٤٠)، وصححه ابن القطان، ورجاله ثقات إلا أن البيهقي (٥٠/٨) زجج المرسلاً.

قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد: وهذا الإسناد على شرط مسلم.

قلت: إشارة إلى إسناد الدارقطني، فإنه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ... الحديث، ثم قال الحافظ البيهقي: ما رواه غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن إسماعيل بن أمية مرسلاً، وهذا هو الصحيح.

ثم قال ابن كثير: وهو كما قال.

الحديث دليل على أنه ليس على الممسك سوى حسيه ولم يذكر قدر مذبذبه فهي راجعة إلى نظر الحاكم، وأن القود، أو الدية على القاتل وإلى هذا ذهب الهادي والحنفية والشافعية للحديث ولقوله تعالى: «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٩٤].

وذهب مالك والنخعي وابن أبي ليلى إلى أنهما يقتلان جميعاً إذ هما مشتركان في قتله، فإنه لولا الإمساك ما قتل.

واجب بأن النص منع الإلحاق، فإن حكم ذلك حكم الحافر للبشر والمردى إليها، فإن الضمان على المردى دون الحافر اتفاقاً ولكن الحديث السادس عشر للأولين كما سيأتي.

١٣- قتل مسلم بمعاهد

١١٠٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ، وَقَالَ: أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِوَعْدِهِ».

أخرجه عبد الرزاق (١٠١/١٠) هكذا مرسلاً، ووصله الدارقطني (٣/١٣٥) بذكر ابن عمر، وإشاد المؤصول وإه.

(وعن عبد الرحمن بن البيلماني) بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح اللام ضممه جماعة، فلا يخرج بما انفرد به إذا وصل، فكيف إذا أرسل؟ فكيف إذا خالف؟

وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف.

إن «النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد، وقال: أنا أولى من وفى بوعده». أخرجه عبد الرزاق هكذا مرسلاً ووصله الدارقطني بذكر

ابن عمر فيه وإسناد الموصول (و). تقدم الكلام في الحديث قريباً.

١٤- قتل المشركين في القتل

١١١٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُتل غلام غيلة، فقال عمر: لو اشتراك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به.

أخرج البخاري (٦٨٩٦).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُتل غلام غيلة) بكسر الغين المعجمة وسكون الشاؤم التحتية أي سراً (فقال عمر رضي الله عنه: لو اشتراك فيه أهل صنعاء لقتلتهم به أخرج البخاري) وأخرج ابن أبي شيبة (٤٩٩/٥) من وجه آخر عن نافع أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل.

وأخرج في «الموطأ» (ص ٥٤٣) بسند آخر من حديث ابن المسيب «أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة. وقال: لو غلأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعاً».

وللحديث قصة أخرجها الطحاوي والبيهقي (٤١/٨) عن ابن وهب قال: حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه «أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل فأتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً، فقالت له: إن هذا الغلام يفضحنا فاقطعه فابى فاشتتت منه فطارعها فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخدامها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة وطرحوه في ركة في ناحية القرية ليس فيها ماء... وذكر القصة. وفيها: فآخذ خليلها فاعترفت ثم اعترفت الباقون فكتب يعلى - وهو يومئذ أمير - بشائهم إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر بقتلهم جميعاً. وقال: والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين.

وفي هذا دليل أن رأي عمر رضي الله عنه أنه تقتل الجماعة بالواحد. وظاهره ولو لم يباشره كل واحد ولذا قلنا: إن فيه دليلاً لقول مالك والنخعي؛ وقول عمر: «لو تملاً» أي توافق دليل على ذلك.

وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب:

(الأول) هذا وإنه ذهب جماهير فقهاء الأمصار، وهو مروي عن علي رضي الله عنه وغيره. وقد أخرج البخاري (١٦٨١٠) باب (٢١) «عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقتله علي رضي الله عنه ثم أتياه بأخر، فقالا: هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمتهم ذية الأول. وقال: لو أعلم أنكما تعمداً لقطعكما»، ولا فرق بين القصاص في النفس والأطراف.

(والثاني) للناصر والشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحداً من الجماعة.

وفي رواية عن مالك يقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم الباقرن الحصة من الذية وحجبتهم أن الكفاءة معتبرة، ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحر بالعبد.

واجب بأنهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول؛ بل لأن كل واحد منهم قاتل.

(والثالث): لربيعة وداود أنه لا قصاص على الجماعة بل الذية رعاية للمائلة، ولا وجه لتخصيص بعضهم.

فهذه أقوال العلماء في المسألة والظاهر قول داود؛ لأنه تعالى أوجب القصاص، وهو المائلة. وقد اتفقت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزعم الروح بها، فإن زعمت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور، وإنما يصح على قول النخعي.

وإن كان كل واحد قاتلاً بانفراذه لزم توارد المؤثرات على اثر واحد والجمهور يمنعونه على أنه لا سبيل إلى معرفة أنه مات بفعلهم جميعاً، أو بفعل بعضهم، فلان فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بانفرادها لم يلزم أنه مات بكل منها، فلا عبرة بالأسبق كما قيل.

وأما حكم عمر رضي الله عنه فعلى أصحابي لا تقوم به الحجة ودعوى أنه إجماع غير مقبولة، وإذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد، فإنه تلزمهم ذية واحدة؛ لأنها عوض عن دم المقتول.

وقيل: تلزم كل واحد ونسب قاتله إلى خلاف الإجماع هذا

بعدُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَإِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْ مَالِكٍ. وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ مُوجِبَةَ الْقَوْدِ عَيْنًا وَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ إِلَّا بِرِضَا الْجَانِي وَتَقَدَّمَ الْمُخْتَارُ.

مَا قَرَرْنَاهُ هُنَا ثُمَّ قَوِيَ لَنَا قَتْلُ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ وَحَرَرْنَا دَلِيلَهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ». وَفِي ذَيْلِنَا عَلَى «الْأَبْحَاثِ الْمُسْتَدَدَةِ».

١٥- التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالْقَتْلِ

٢- بَابُ الدِّيَاتِ

بِتَخْفِيفِ الْمُنَاوَةِ التَّخْيِيَّةِ جَمْعُ دِيَّةٍ كَعَدَاتٍ جَمْعُ عِدَةٍ.

أَصْلُ دِيَّةٍ: وَدِيَّةٌ بِكَسْرِ الْوَاوِ مُصَدَّرٌ وَذِي الْقِتْلِ يَدِيهِ إِذَا أُعْطِيَ وَلِيَّةٌ دِيَّتَهُ حَذَفَتْ فَأَنَّ الْكَلِمَةَ وَعُضُوهَا عَنْهَا تَاءُ الثَّانِيَةِ كَمَا فِي عِدَةٍ وَهِيَ اسْمٌ لِأَعْمَ ثَمَّا فِيهِ الْقَصَاصُ وَمَا لَا قَصَاصَ فِيهِ.

١١١١- وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا بِالْعَقْلِ أَوْ يَقْتُلُوا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٠٤) وَالتَّسَنُّيُّ (٢٠٥/٥).

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٦٨٨٠)، مسلم (١٣٥٥)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

(وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ) بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاوَةِ التَّخْيِيَّةِ فَحَاءٌ مُهْمَلَةٌ.

(الْخَزَاعِيُّ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَرَايَ بَعْدَ الْأَلْفِ عَيْنٌ مُهْمَلَةٌ وَاسْمُهُ عَمْرُو بْنُ خُوَيْلِدٍ وَقِيلَ: غَيْرُهُ.

(قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) «فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ» بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَرَاءَ تَنْبِيْهُ خَيْرَةً بَيْنَهُمَا بِقَوْلِهِ «إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا بِالْعَقْلِ» أَوْ يَقْتُلُوا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَنُّيُّ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

أَصْلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ: «ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعْتَشِرُ خَزَاعَةٍ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذِهِ، وَإِنِّي عَاقِلُهُ فَمَنْ قَتَلَ لَهُ - الْحَدِيثُ - وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي شَرِيحٍ فِيهِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ، وَلَا مُنَافَاةَ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ: إِنَّ الْوَاجِبَ أَحَدُ الشَّيْنَيْنِ إِمَّا الْقَصَاصَ، أَوْ الدِّيَّةَ وَالْخَيْرَةَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوَلِيِّ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْعَفْوُ جَنَاحًا أَوْ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَةِ، أَوْ الْقَصَاصُ، وَلَا خِلَافَ فِي تَخْيِيرِهِ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ: الْمَصَالِحَةُ إِلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيَةِ. وَفِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَشْهُرُهُمَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَنَابِلَةِ جَوَازُهُ.

وَالثَّانِي: لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ إِلَّا الدِّيَّةُ، أَوْ دُونَهَا، وَهَذَا أَرْجَحُ دَلِيلًا، فَإِنَّ اخْتَارَ الدِّيَّةَ سَقَطَ الْقَوْدُ وَلَمْ يَمْلِكْ طَلِبُهُ

١- ذِكْرُ الدِّيَاتِ عَلَى الْعُمومِ

١١١٢- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ أَنَّ مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَّةُ. وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ. وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ. وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ. وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَّةُ. وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ. وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ. وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ. وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ. وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ. وَفِي الْمُتَقَلِّةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفٌ دِينَارًا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرْاسِيلِ» (٩٢)، وَالتَّسَنُّيُّ (٥٨/٨) وَابْنُ خَرِيقَةَ (٢٢٦٩) وَابْنُ الْجَزَوِيِّ (٧٨٤) وَابْنُ جِبَالٍ (٦٥٥٩) وَأَخَذُوا وَخَلَّفُوا فِي صَحِيحِهِ.

(عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالحاء المَهْمَلَة مفتوحة وسكون الزاي، وهو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمرو بن عبد العزيز اسمه كُتِبَتْ.

(عن أبيه عن جدّه) عمرو بن حزم (أن النبي ﷺ كَتَبَ إلى أهل اليمن فذكر الحديث) أوّلُه «من مُحَمَّد النبي إلى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل: ذي رعين أمّا بعد» إلى آخر ما هنا.

(وليه أن من اغتبط) بالعين المَهْمَلَة بعدها مُثَنَاء فوقية ثُمَّ مُوحدة آخرها طاء مَهْمَلَة أي من قَتَلَ قَتِيلًا بلا جنائية منه، ولا جريرة تُوجب قَتْلَهُ.

(مُؤْنًا قَتْلًا عَنْ يَتَمِّهِ، فَإِنَّهُ قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ) فيه دليل على أنهم مُحْذَرُونَ كما قرأناه.

(وإن في النفس الدِّيَة مائة من الإبل) بدل من الدِّيَة.

(وفي الأنف إذا أوجع) بضم المَهْمَلَة وسكون الواو وكسر العين المَهْمَلَة فموحدة.

(جدعه) أي قطع جميعه.

(الدِّيَة، «وفي اللسان الدِّيَة») إذا قطع من أصله، أو ما يمنع منه الكلام (وفي الذكر الدِّيَة وفي الشفتين الدِّيَة). إذا قطع من أصله.

(وفي التبتين الدِّيَة. وفي العينين الدِّيَة. وفي الرجل الواحدة نصف الدِّيَة) إذا قطعت من مفصل الساق.

(وفي المامومة) هي الجنابة التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجلبة الرقيقة عليها.

(ثلث الدِّيَة. وفي الجانفة) قال في القاموس: هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره.

(ثلث الدِّيَة. وفي النقلة) اسم فاعل من نقل مُشَدَّد القاف وهي التي تخرج منها صغار العظام وتنتقل من أماكنها وقيل: التي تنقل العظم أي تكسره.

(خمس عشرة من الإبل «وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل. وفي السن خمس من الإبل. وفي

المَوْضِيقَة) اسم فاعل من أوضَحَ وهي التي توضح العظم وتكشفه

(خمس من الإبل، الرجل يقتل بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار). أخرجه أبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد واختلفوا في صحته.

قال أبو داود في المراسيل: قد أَسَدَ هذا، ولا يصح والذي قال: إن في إسناده سليمان بن داود وهم إنما هو ابن أرقم.

وقال أبو زرعة: عرضه على أحمد، فقال: سليمان بن داود هذا ليس بشيء.

وقال ابن حبان: سليمان بن داود اليماني ضعيف وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما يرويان عن الزهري والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني فمن ضعفه إنما ظن أن الراوي هو اليماني.

وقال الشافعي: لم ينقلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ.

قال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تغني شهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه المتواتر يلقي الناس إياه بالقبول والمعرفة.

قال العقيلي: حديث ثابت عفوًا إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري.

وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم في الكتب المنقولة كتابًا أصح من كتاب عمرو بن حزم، فإن الصحابة والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم.

قال ابن شهاب: قرأت في كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم حين بعته إلى نجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي. وقال أحمد: أرجو أن يكون صحيحًا.

وقال الحافظ بن كثير في «الإرشاد» بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه ما لفظه: قلت: وعلى كل تقدير، فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديمًا وحديثًا يعتمدون عليه ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه. ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان.

وإذا عرفت كلام العلماء هذا عرفت أنه معمول به، وأنه أولى من الرأي المحض. وقد اشتمل على مسائل فقهية:

(الأولى) فيمن قتل مؤمناً اغتياطاً أي بلا جناية منه، ولا جريرة توجب قتله كما قدمناه.

وقال الخطابي: اغتبط بقتله أي قتله ظلماً لا عن قصاص. وقد روي «الاغتياط» بالغين المعجمة كما يفيد تفسيره في سنن أبي داود، فإنه قال: إنه سئل يحيى بن يحيى الغساني عن الاغتياط، فقال: القاتل الذي يقتل في الفتنة فيرى أنه في هدى لا يستغفر الله تعالى منه.

فهذا يدل أنه من الغبطة: الفرح والسرور وحسن الحال، فإذا كان المقتول مؤمناً وفرح بقتله، فإنه داخل في هذا الوعيد.

ودل على أنه يجب القود إلا أن يرضى أولياء المقتول، فإنهم مخيروا بينه وبين الدية كما سلف.

(المسألة الثانية) أنه دل على أن قدر (الدية مائة من الإبل).

وفيه دليل أيضاً على أن الإبل هي الواجبة، وأن سائر الأصناف ليست بتقدير شرعي بل هي مصلحة وإلى هذا ذهب القاسم والشافعي.

وأما أسانها فسيأتي في حديث بعد هذا بيانها إلا أن قوله في الحديث «وعلى أهل الذهب ألف دينار» ظاهرة أنه أصل أيضاً على أهل الذهب، والإبل أصل على أهل الإبل. ويحتمل أن ذلك مع عدم الإبل، وأن قيمة المائة منها ألف دينار في ذلك العصر ويدل لهذا ما أخرجه أبو داود (٤٥٦٤) والنسائي (٤٧/٨) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطي على أهل القرى أربعين ديناراً، أو عذلتها من الورق ويقومها على أثمان الإبل إذا غلت رقع من قيمتها، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها. وتلفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربعين ديناراً إلى ثمانين ديناراً وعذلتها من الورق ثمانين ألف درهم.

قال: وقضى على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان دية عقليه في الشاء بألفي شاة».

وأخرج أبو داود (٤٥٤٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن رجلاً من بني عدي قتل فجعّل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفاً».

ومثله عند الشافعي (الأم: ١١٣/٦) رسلاً. وعند الترمذي (١٣٨٨) وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم.

وعند أهل العراق أنها من الورق عشرة آلاف درهم.

ومثله عن عمر (الأم: ١١٣/٦) عليه السلام وذلك بتقرير الدينار بعشرة دراهم وأتفقوا على تقرير المثلل بها في الزكاة.

وأخرج أبو داود (٤٥٤٣) عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «قضى في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة وعلى أهل الحنظل مائتي حنظل وعلى أهل القمح شيتاً لم يحفظه محمد بن إسحاق».

وهذا يدل على تسهيل الأمر، وأنه ليس يجب على من لزمته الدية إلا من النوع الذي يجده ويتأد التعامل به في ناحيته وللعلماء هنا أقوال مختلفة وما دللت عليه الأحاديث أولى بالاتباع، وهذا.

التقديرات الشرعية كما عرفت. وقد استبدل الناس عرفاً في الديات، وهو تقديرها بسبعمائة قرش، ثم إنهم يجمعون عروضا يقطع فيها بزيادة كثيرة في اثمائها فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية، ولا أعرف لهذا وجهاً شرعياً، فإنه أمر صار مانوساً ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك حتى إنه صار من الأمثال قطع دية إذا قطع شيء بمن لا يبلغه.

(المسألة الثالثة) قوله «ولهي الأنف إذا أوعب جذعته» أي استزصل، وهو أن يقطع من العظم المنحدر من مجمع الحاجبين، فإن فيه الدية، وهذا حكم مجمع عليه.

واعلم أن الأنف مركب من أربعة أشياء: من قصبه ومارن وأرنبة وروثة فالقصبه هي العظم المنحدر من مجمع الحاجبين والمارن هو الغضروف الذي يجمع المنخرين. والروثة بالراء وبالثلثة طرف الأنف.

وفي القاموس: المارن: الأنف، أو طرفه، أو ما لاني منه.

واختلف إذا جُي على أحد هذه.

فقيل: تلزم حكومة عند الهادي.

وذهب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن دية لما رواه الشافعي (الأم: ١٢٧/٦) عن طاوس قال: عندنا في كتاب رسول الله ﷺ «في الأنف إذا قطع مائة مائة من الإبل» قال الشافعي: وهذا أبين من حديث آل حزم.

وفي الروثة نصف الدية لما أخرجه البيهقي (٨٨/٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال: «قضى النبي ﷺ إذا قطعت نذوة الأنف ينصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب، أو الورق».

قال في النهاية: النذوة هنا روث الأنف وهي طرفه ومقدمته.

(المسألة الرابعة) قوله (وفي اللسان الدية) أي إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الإطلاق، وهذا مجمع عليه وكذا إذا قطع منه ما يمنع الكلام.

وأما إذا قطع ما يطل بعض الحروف فحصته معتبرة بعدد الحروف.

وقيل: بحروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفاً ولا حروف الحلق وهي ستة، ولا حروف الشفة وهي أربعة والأول أولى بأن النطق لا يتأتى إلا باللسان.

(المسألة الخامسة) قوله (وفي الشفتين الدية) وأحدتهما شفة بفتح الشين وتكسر كما في القاموس وحده الشفتين من تحت المنخرين إلى منتهى الشدين في عرض الوجه.

وفي طوله من أعلى الذقن إلى أسفل الحدين، وهو مجمع عليه.

واختلف إذا قطع إحداهما:

فذهب الجمهور إلى أن في كل واحدة نصف الدية على سواء وروي عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثاً. وفي السفلى ثلثين إذ منافعتها أكثر لحفظها للطعام والشراب.

(السادسة) قوله (وفي الذكر الدية) هذا إذا قطع من أصله،

وهو مجمع عليه، فإن قطع الحشفة، ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية واختاره المهدي كذهب الهادي.

وظاهر الحديث أنه لا فرق بين العينين وغيره والكبير والصغير وإليه ذهب الشافعي.

وعند الأكثر أن في ذكر الخصي والعين حكومة.

(السابعة) قوله (وفي البيضتين الدية)، وهو حكم مجمع عليه. وفي كل واحدة نصف الدية.

وفي البحر عن علي بن الحسين وعن ابن المسيب رضي الله عنهما أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية؛ لأن الولد يكون منها وفي اليمنى ثلث الدية.

(الثامنة) أن في الصلب الدية، وهو إجماع والصلب بالضم والتحريك عظم من لدن الكاهل إلى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالمصالبة قال تعالى: «يخرج من بين الصلب والترائب» (الطارق: ٧)، فإن ذهب المني مع الكسر فديتان.

(التاسعة) أفاد أن (في العينين الدية)، وهو مجمع عليه وفي إحداهما نصف الدية، وهذا في العين الصحيحة.

واختلف في الأعور إذا ذهب عينه بالجنابة.

فذهب الهادي والخنفية والشافعية إلى أنه يجب فيها نصف الدية إذ لم يفصل الدليل، وهو هذا الحديث وقياساً على من له يد واحدة، فإنه ليس له إلا نصف الدية، وهو مجمع عليه.

وذهب جماعة من الصحابة ومالك وأحمد إلى أن الواجب فيها دية كاملة؛ لأنها في معنى العينين.

واختلفوا إذا جُي على عين واحدة.

فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى: «والعين بالعين» (المائدة: ٤٥).

وعن أحمد أنه لا قود فيها.

(العاشر) قوله (وفي الرجل الواحدة نصف الدية) وحد الرجل التي تحب فيها الدية من مفصل الساق، فإن قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد.

وفي حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ «وَالْأَصَابِغُ سَوَاءٌ». أخرجه أحمد (٢٠٧/٢) وأبو داود (٤٥٦٢). وقد كان لعمر في ذلك رأي آخر ثم رجع إلى الحديث لما روي له.

(الرابعة عشرة) أنه يجب (في كل سن خمس من الإبل) وعليه الجمهور. وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث.

(الخامسة عشرة) أنه يلزم (في الموضحة خمس من الإبل) وإليه ذهب الهاديون والفرقان. وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص.

(فائدة) روى البيهقي (٨٢/٨) عن زيد بن ثابت أن في الناشمة عشراً من الإبل وحكاه البيهقي عن عبد من أهل العلم.

وروى عبد الله بن أحمد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بارع ديات. رواه عبد الله بن أحمد (مسألة ٤١٧).

وروى النسائي (٥٥/٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ قضى في العين العوزاء السادة لمكانها إذا طمست بثلث ديتها. وفي اليد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها. وفي السن السوداء إذا نزع بثلث ديتها» ذكره ابن كثير في «الإرشاد».

وأما قوله: (وإن الرجل يقتل بالراة) فتقدم الكلام فيه.

٢- دِيَةُ الْخَطَا

١١١٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَاِ أَخْمَاسُ عِشْرُونَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ».

أخرجه الدارقطني (١٧٢/٣).

وأخرجه الأربعة (أبو داود (٤٥٤٥)، الترمذي (١٣٨٦)، النسائي (٤٣/٨)، ابن ماجه (٢٦٣١)) بلفظ «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» بدل «لَبُونٍ». وإشاد الأول القوي.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٦/٥) من وجه آخر موقوفاً، وهو أشبه من

واعلم أنه ذكر البيهقي (٨٥/٨) عن الزهري أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم «وفي الأذن خمسون من الإبل» قال: وروينا عن عمر وعلي أنهمما قضيا بذلك.

وروى البيهقي (٨٥/٨) من حديث معاذ «أنه قال: وفي السمع مائة من الإبل وفي العقل مائة من الإبل». وقال البيهقي إسناده ليس بقوي.

قال ابن كثير: لأنه من رواية رشدين بن سعد المصري، وهو ضعيف.

قال زيد بن أسلم: مضت السنة أن في العقل إذا ذهب الدية. رواه البيهقي (٨٦/٨).

(الحادية عشرة) أنه دل على أن في (المأمومة والجائفة) وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية.

قال الشافعي: لا أعلم خلافاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «في الجائفة ثلث الدية» ذكره ابن كثير في الإرشاد.

وقال في «نهاية المجتهد» (٣٤٣/٤): اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح الرأس، وأنه لا يقاد منها، وأن فيها ثلث الدية، وأنها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن.

واختلفوا إذا وقعت في غير ذلك من الأعضاء فنضت إلى تجويفه.

فحكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل جراحة نافذة إلى تجويف عضو من الأعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختاره مالك.

وأما سعيد، فإنه قاس ذلك على الجائفة على غير ما روي عن عمر رضي الله عنه في موضحة الجسد.

(الثانية عشرة) (في المقتلة خمس عشرة من الإبل) وتقدم تفسيرها.

(الثالثة عشرة) أفاد أن (في كل أصبع عشراً من الإبل سواء كانت من اليدين أو الرجلين، لسان فيها عشراً)، وهو رأي الجمهور.

المرفوع.

شعيب عن أبيه عن جدّه رفعه إلى النبي ﷺ «الدّية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفة في بطونها أولادها». وقد تقدّم تفسير هذه الأسنان في الزكاة.

٣ - أعنى الناس ثلاثة

١١١٥ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إن أعنى الناس على الله ثلاثة: من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله، أو قتل لداخل الجاهلية».

أخرجه ابن حبان (٥٩٩٦) في حديث صحيح.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال أعنى) بفتح الهَمْزة وسكون العين المَهْمَلَة فمَشَاء فوقه فالف مقصورة اسم تفضيل من العتو، وهو التجبر.

(الناس على الله ثلاثة من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله، أو قتل لداخل) بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المَهْمَلَة: الثأر وطلب المكافاة بجنابة جُئِت عليه من قتل، أو غيره.

(الجاهلية أخرجه ابن حبان في حديث صحيح).

الحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة أزيد في العتو على غيرهم من العتاة:

(الأول) من قتل في الحرم فمعصية قتله تزيد على معصية من قتل في غير الحرم. وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح في رجل قتل بالمزدلفة إلا أن السبب لا يخص به إلا أن يقال: الإضافة عهدية والمعهود حرم مكة.

وقد ذهب الشافعي إلى التغليب في الدية على من وقع منه قتل الخطيئ في الحرم، أو قتل محرماً من النسب، أو قتل في الأشهر الحرم قال: لأن الصحابة غلظوا في هذه الأحوال.

وأخرج السُّدِّي عن مرة عن ابن مسعود قال: «ما من رجل يهْمُ بَسِيَّتِهِ فَتَكْتَبَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ رَجُلًا لَوْ هُمُ بَعْدَ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا بِالنِّسْبَةِ الْحَرَامِ إِلَّا أَذَاقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ». وقد رفعه في رواية.

(وعن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «دية الخطيئ أخماساً أي تؤخذ أو تجب بيته قوله: (عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون نبات مخاض، وعشرون نبات لبون، وعشرون نسي لبون). أخرجه الدارقطني. وأخرجه الأربعة بلفظ (وعشرون بني مخاض بدل (لبون). وإسناد الأول أقوى) أي: من إسناد الأربعة فإن فيه خشف بن مالك الطائي. قال الدارقطني: مجهول. وفيه الحجاج بن أرطاة.

واعلم أنه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال: إن جعله لبني اللبون غلط منه، ثم قال البيهقي: والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود، والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد أخماسها بني المخاض لا كما توهمه شيخنا الدارقطني.

والحديث؛ دليل على أن دية الخطأ تؤخذ أخماساً كما ذكر، وإليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء، وإلى أن الخامس بنو لبون.

وعن أبي حنيفة أنه بنو مخاض كما في رواية الأربعة.

وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعاً مطلقاً.

وذهب الشافعي ومالك إلى أن الدية تختلف باعتبار العمد وشبه العمد والخطأ، فقال: إنها في العمد وشبه العمد تكون اثلاثاً كما في الخطأ.

وأما التغليب في الدية فإنه ثبت عن عمر وعثمان فيمن قتل في الحرم بدية وثلاث تغليظاً.

وثبت عن جماعة القول بذلك، ويأتي الكلام فيه.

(وأخرجه) أي: حديث ابن مسعود (ابن أبي شيبة من وجه آخر موقوفاً) على ابن مسعود (وهو أصح من المرفوع).

١١١٤ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٤١)،

وَالْتِّرَمِذِيُّ (١٣٧٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَفَعَهُ «الدّية ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفة في بطونها أولادها».

وهو قوله: (وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن

٥- دية الأصابع والأسنان

١١١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ - يَغْنِي الْخِنْصَرُ وَالْإِنْهَامُ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٥).

وَلِأَبِي دَاوُدَ (٤٥٥٩) وَالتِّرْمِذِيِّ (١٣٩٢): «دِيَّةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ: الثَّيْبَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ.

وَلَا بِنَ حَبَانٍ (٦٠١٢) «دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَتِيمِ وَالرُّجُلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَغْنِي الْخِنْصَرُ وَالْإِنْهَامُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ) إِنْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(دِيَّةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ) هَذَا أَعْمٌ مِنَ الْأَوَّلِ.

(وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ) زَادَهُ بَيَاناً بِقَوْلِهِ (الثَّيْبَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ)، فَلَا يُقَالُ: الدِّيَّةُ عَلَى قَدْرِ النُّفْعِ وَالضَّرْسُ أَنْفَعُ مِنَ النُّفْعِ.

(وَلَا بِنَ حَبَانٍ) إِنْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَتِيمِ وَالرُّجُلَيْنِ سَوَاءٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ. وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا مُسْتَوْفَى.

٦- ضمان الطيب

١١١٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَفَعَهُ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ - وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفاً - فَأَصَابَ نَفْساً فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ».

أَخْرَجَهُ الدَّرَقُطِيُّ (١٩٦/٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢١٢/٤).

وَهُوَ عَبْدُ أَبِي دَاوُدَ (٤٥٨٦) وَالتَّيْمِيُّ (٥٢/٨).

وغيرهما [ابن ماجه (٣٤٦٦)]، إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى مِنْ وَصَلَةٍ.

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ قَالَ مَنْ تَطَبَّبَ) إِنْ تَكَلَّفَ الطَّبِّ وَلَمْ يَكُنْ طَبِيباً كَمَا يَدُلُّ لَهُ صِغَةُ تَفَعَّلَ.

(وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفاً) فَأَصَابَ نَفْساً فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ

قُلْتُ: وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» مُتَعَلِّقٌ بِغَيْرِ الْإِرَادَةِ بَلْ بِالْإِلْحَادِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِرَادَةُ فِي غَيْرِهِ وَالْآيَةُ مُحْتَمَلَةٌ.

وَوُرِدَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الدِّيَّةِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظِ «عَقَلَ شَيْبَةُ الْعَمْدِ مَغْلَظٌ مِثْلُ قَتْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ وَذَلِكَ أَنَّ يَتْرُو الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ فَتَكُونُ دِمَاءٌ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ، وَلَا حَمَلٍ سِلَاحٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٥).

(وَالثَّانِي) مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ إِنْ مِنْ كَانَ لَهُ دَمٌ عِنْدَ شَخْصٍ فَيُقْتَلُ رَجُلًا آخَرَ غَيْرَ مَنْ عِنْدَهُ لَهُ الدَّمُ سَوَاءٌ كَانَ لَهُ مُشَارَكَةٌ فِي الْقَتْلِ أَوْ لَا.

(الثَّالِثُ) قَوْلُهُ «إِنْ قَتَلَ لِلدَّخْلِ الْجَاهِلِيَّةِ» تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الدَّخْلِ، وَهُوَ الْعِدَاوَةُ أَيْضاً. وَقَدْ فُسِّرَ الْحَدِيثُ حَدِيثُ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيُّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَعْتَى النَّاسُ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ طَلَبَ بَدَمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بَصُرَ عَنْهُ مَا لَمْ تُبْصَرْ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٨).

٤- دية الخطأ وشبه العمد

١١١٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «أَلَا إِنَّ دِيَّةَ الْخَطَا وَشَيْبَةِ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٧) وَالتَّيْمِيُّ (٤١/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٢٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانٍ (٦٠١١).

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: هُوَ صَحِيحٌ، وَلَا يَضُرُّهُ الْاِخْتِلَافُ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَفْسِيراً لِلْحَدِيثِ الَّذِي سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. وَفِيهِ تَغْلِيظٌ عَقْلِ الْخَطَا وَلَمْ يَبَيِّنْهُ هُنَاكَ فَبَيَّنْهُ هُنَا.

بالبشارة، فَهُوَ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ عَمْدًا، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَعَلَى الْعَاقِلَةِ.

٧ - دية الموضح

١١١٩ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٩/٢) وَالْأَرْنَؤَابِسُو دَاوُدَ (٤٥٦٦)، السَّيَمِي (١٣٩٠)، النَّسَائِي (٥٧/٨)، ابْنُ مَاجَه (٢٦٥٥).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ، عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ [الْمُسَقَّى (٧٨٥)].

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

(أَنَّهُ ﷺ قَالَ «الْمَوَاضِحُ» جَمْعٌ مُوَضِّحَةٌ «خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْنَؤَابِسُو دَاوُدَ «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ كُلُّهُنَّ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ، وَهُوَ يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ كِتَابِ عَمْرٍو بْنِ حَزَمٍ.

وَمَوْضِحَةُ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ سَوَاءٌ بِالْإِجْمَاعِ إِذْ هُمَا كَالْعَضْوِ الْوَاحِدِ.

٨ - دية أهل الذمة نصف دية المسلم

١١٢٠ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ يَنْصَفُ عَقْلَ الْمُسْلِمِينَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٣/٢) وَالْأَرْنَؤَابِسُو دَاوُدَ (٤٥٨٣)، السَّيَمِي (١٤١٣).

وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ «دِيَةُ الْمُتَعَاهِدِ يَنْصَفُ دِيَةَ الْخَرِّ».

وَلِلنَّسَائِيِّ (٤٤/٨): «عَقْلُ الْمَرْأَةِ بِمِثْلِ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتَلَفَ الثَّلَثُ مِنْ دِيَّتِهَا» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «عَقْلُ الذِّمَّةِ يَنْصَفُ عَقْلَ الْمُسْلِمِينَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْنَؤَابِسُو دَاوُدَ: «دِيَةُ الْمُتَعَاهِدِ يَنْصَفُ دِيَةَ الْخَرِّ». وَلِلنَّسَائِيِّ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ بِمِثْلِ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتَلَفَ الثَّلَثُ مِنْ دِيَّتِهَا» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ لَكَيْتَهُ قَالَ

ضَامِينَ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمِيُّ، وَهُوَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا إِلَّا أَنَّ مِنْ أَرْسَلَهُ أَقْوَى ثَمَنٍ وَصَلَةٍ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَضَمُّنِ الْمُتَطَبِّبِ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ نَفْسٍ فَمَا دُونَهَا سِوَاءَ أَصَابَ بِالسَّرَايَةِ أَوْ بِالْبَاشِرَةِ وَسِوَاءَ كَانَ عَمْدًا، أَوْ خَطَأً. وَقَدْ ادَّعَى عَلَى هَذَا الْإِجْمَاعُ.

وَفِي «نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» (٤٤٢/٣) إِذَا اعْتَنَى أَيُّ الْمُتَطَبِّبِ كَانَ عَلَيْهِ الضَّرْبُ وَالسَّجُنُ وَالذِّمَّةُ فِي مَالِهِ وَقِيلَ: عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُتَطَبِّبَ هُوَ مَنْ لَيْسَ لَهُ خَبَرَةٌ بِالْعِلَاجِ وَلَيْسَ لَهُ شَيْخٌ مَعْرُوفٌ وَالطَّبِيبُ الْحَاقِقُ هُوَ مَنْ لَهُ شَيْخٌ مَعْرُوفٌ وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ بِجُودَةِ الصَّنْعَةِ وَإِحْكَامِ الْمَعْرِفَةِ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ» (١٤٢/٤): إِنَّ الطَّبِيبَ الْحَاقِقَ هُوَ الَّذِي يُرَاعِي فِي عِلَاجِهِ عَشْرِينَ أَمْرًا وَسَرَدَهَا هُنَالِكَ.

قَالَ: وَالطَّبِيبُ الْجَاهِلُ إِذَا تَعَاطَى عِلْمَ الطَّبِّ أَوْ عِلْمَهُ وَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ بِهِ مَعْرِفَةٌ، فَقَدْ هَجَمَ بِجَهَالَتِهِ عَلَى إِتْلَافِ الْأَنْفُسِ وَأَقْدَمَ بِالتَّهَوُّرِ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُهُ فَيَكُونُ قَدْ غَرَّرَ بِالْعَلِيلِ فَيَلْزِمُهُ الضَّمَانُ، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ الْمَعَاجِلَ إِذَا تَعَدَّى قَتَلَتْ الْمَرِيضَ كَانَ ضَامِنًا.

وَالْمَتَّعَاتِي عِلْمًا أَوْ عَمَلًا لَا يَعْرِفُهُ مُتَعَدٍّ، فَلِذَا تَوَلَّدَ مِنْ فَعْلِهِ التَّلَفُ ضَمَنَ الدِّمَّةِ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْدُ بِذَلِكَ دُونَ إِذْنِ الْمَرِيضِ وَجَنَابَةِ الطَّبِيبِ عَلَى قَوْلِ عَائِدَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى عَاقِلَتِهِ هـ.

وَأَمَّا إِعْنَاتُ الطَّبِيبِ الْحَاقِقِ، فَإِنَّ كَانَ بِالسَّرَايَةِ لَمْ يَضْمَنْ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهَا سَرَايَةٌ فَعَلٌ مَادُونٌ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَمِنْ جِهَةِ الْمَعَاجِلِ.

وَهَكَذَا سَرَايَةٌ كُلُّ مَادُونٍ فِيهِ لَمْ يَتَعَدَّ الْفَاعِلُ فِي سَبِيهِ كَسَرَايَةِ الْحَدِّ وَسَرَايَةِ الْقَصَاصِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فَإِنَّهُ أَوْجَبَ الضَّمَانَ بِهَا.

وَفَرَّقَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَ الْفَعْلِ الْمَقْدَرِ شَرْعًا كَالْحَدِّ وَغَيْرِ الْمَقْدَرِ كَالْتَعَزِيرِ، فَلَا يَضْمَنْ فِي الْمَقْدَرِ وَيَضْمَنْ فِي غَيْرِ الْمَقْدَرِ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْإِجْتِهَادِ، فَهُوَ فِي مِثْلَةِ الْعُدْوَانِ، وَإِنْ كَانَ الْإِعْنَاتُ

ابن كثير: إِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، وَهُوَ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينَ لَا يُخْتَجُّ بِهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأَثَمَةِ، وَهَذَا مِنْهُ.

قلت: تَعَتُّوا فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الشَّامِيِّينَ، وَقَبْلُوهُ فِي الشَّامِيِّينَ وَالَّذِي يُرْجَحُ عِنْدَ الظَّنِّ قَبُولُهُ مُطْلَقًا لِتَقْوِيهِ وَضَبْطِهِ وَكَأَنَّهُ لِلذَّكَاءِ صَحَّحَ ابْنُ خُرَيْمَةَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَهِيَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَابْنِ جُرَيْجٍ لَيْسَ بِشَامِيٍّ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ:

(الأولى) فِي دِيَّةِ أَهْلِ الدِّمَةِ وَهَاهُنَا لِلْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الأول: أَنَّهَا نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ (٣٧٤/٦): لَيْسَ فِي دِيَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ شَيْءٌ أَبْيَنُ مِنْ هَذَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ شَبْرَةَ وَاحِدٌ بَنِي حَنْبَلٍ غَيْرَ أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً، فَإِنْ كَانَ عَمْدًا لَمْ يَقْضَ بِهِ وَتَضَاعَفَ عَلَيْهِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا.

وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَسَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ: دِيَّتُهُ دِيَّةُ الْمُسْلِمِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ: دِيَّتُهُ الثَّلَاثُ مِنْ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ انْتَهَى.

فَعَرَفْتُ أَنَّ دَلِيلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ حَدِيثُ الْكِتَابِ.

وَأَسْتَدِلُّ بِالْقَوْلِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُ الْخَفِيِّ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادَوِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَتَّبِعُكُمْ وَيَتَّبِعُهُمْ مِيثَاقَ فَلْيَتَّ مُسَلِّمَةً إِلَى أَعْلَاهِ﴾ [النساء: ٩٢].

قَالُوا: فَذَكَرَ الدِّمَةُ وَالظَّاهِرُ فِيهَا الْإِكْمَالُ.

وَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٢/٨) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الرَّهْزَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كَانَتْ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ».... الْحَدِيثُ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الدِّمَةَ مُجْمَلَةٌ وَحَدِيثُ الرَّهْزَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُرْسَلٌ وَمَرَاسِيلُ الرَّهْزَرِيِّ قَبِيحَةٌ وَذَكَرُوا آثَارًا كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ الْإِسْنَادُ.

وَدَلِيلُ الْقَوْلِ الثَّلَاثُ هُوَ مَقْهُومُ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ [يَقْدُمُ بِرَقْم (١١٠٢)] «وَفِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ يَافَةُ مِنَ الْإِبِلِ»، فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنَةِ بَخْلَافِهَا وَكَأَنَّهُ جَعَلَ بَيَانَ هَذَا الْمَقْهُومَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ (٣٥٦)] نَفْسُهُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَضَى فِي دِيَّةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ بِأَرْبَعَةِ أَلْفٍ. وَفِي دِيَّةِ الْيَهُودِيِّ بِمِائَتَيْنِ وَمِثْلُهُ عَنْ عُثْمَانَ ﷺ فَجَعَلَ قَضَاءَ عُمَرَ ﷺ مِثْنًا لِلْقَدْرِ الَّذِي أَجَلَهُ مَقْهُومُ الصَّفَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ دَلِيلَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَقْوَى، وَلَا سِيَّما وَقَدْ صَحَّحَ الْحَدِيثَ إِمَامَانِ مِنَ أَثَمَةِ السُّنَنِ.

(المسألة الثانية) مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ «وَاللَّسَانِي» أَيِ مَنْ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «عَقَلَ الْمَرْأَةُ مِثْلَ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتَلَعَّ الثَّلَاثُ مِنْ دِيَّتِهَا»، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَرْضَ جَرَاحَاتِ الْمَرْأَةِ يَكُونُ كَأَرْضِ جَرَاحَاتِ الرَّجُلِ إِلَى الثَّلَاثِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ كَانَ جَرَاحَتُهَا مُخَالَفَةً لَجَرَاحَاتِهِ وَمُخَالَفَةً بِأَنْ يُلْزَمَ فِيهَا نِصْفُ مَا يُلْزَمُ فِي الرَّجُلِ وَذَلِكَ لِأَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ «دِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنَ دِيَّةِ الرَّجُلِ»، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فَيَقَاسُ عَلَيْهِ مَقْهُومُ الْمَخَالَفَةِ مِنْ أَرْضِ جَرَاحَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى الدِّمَةِ الْكَامِلَةِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحَابَةِ.

وَذَهَبَ عَلِيُّ ﷺ وَالْهَادَوِيُّ وَالْخَفِيُّ إِلَى أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ وَجَرَاحَاتُهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٩٥/٨) عَنْ عَلِيٍّ أَيْضًا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: جَرَاحَاتُ النِّسَاءِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ فِيمَا قُلْتُ وَكَثُرَ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ صَحَّحَ ابْنُ خُرَيْمَةَ حَدِيثَ «إِنْ عَقَلَ الْمَرْأَةُ كَعَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَتَلَعَّ الثَّلَاثُ» فَالْعَمَلُ بِهِ مُتَعَيْنٌ وَالظَّنُّ بِهِ أَقْوَى وَيَقُولُ قَفَّاهُ الْمَدِينَةُ السَّبْعَةُ وَجُمْهُورُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَاحِدٌ وَنَقَلَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُدْسِيُّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ. وَقَالَ: لَا نَعْلَمُ لَهَا مُخَالَفَةً مِنَ الصُّحَابَةِ إِلَّا عَنْ عَلِيٍّ ﷺ، وَلَا نَعْلَمُ كِبْرَتَهُ عَنْهُ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: قُلْتُ: هُوَ ثَابِتٌ عَنْهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخَرُ بَلَا دَلِيلَ نَاهِضٍ.

٩- لا قَوْذَ فِي جَوَاحٍ بِلَا قَصْدٍ

١١٢١- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«عَقَلَ شِبْهُ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ فَتَكُونَ دِمَاءٌ بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ، وَلَا حَمَلٍ سِلَاحٍ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّفَهُ (٩٥/٣).

(وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «عَقَلَ شِبْهُ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ» يَنْبُتُ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظِ «مَاءٌ مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطْنِهَا أَوْلَادُهَا» وَتَقْدَمُ.

(وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ)

وَيَنْبَغِي شَبْهُ الْعَمْدِ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ) النَّزْوُ: يَفْتَحُ النَّوْنُ فَرَايَ فَوَارٍ أَيْ يَشُبُّ الشَّيْطَانُ (فَتَكُونَ دِمَاءٌ بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَغِينَةٍ، وَلَا حَمَلٍ سِلَاحٍ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّفَهُ) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧٠/٨) بِإِسْنَادِهِ وَلَمْ يُصَحِّفْهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْجَوَاحُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ بِسِلَاحٍ بَلْ بِحَجَرٍ، أَوْ عَصَا أَوْ نَحْوِهَا، فَإِنَّهُ لَا قَوْذَ فِيهِ، وَأَنَّهُ شِبْهُ الْعَمْدِ فَيُلْزَمُ فِيهِ الدِّيَةُ مُغْلَظَةً كَمَا تَقْدَمُ فِي دِيَةِ الْعَمْدِ.

وَقَدْ تَقْدَّمَ أَنَّ الدِّيَةَ فِي الْعَمْدِ وَشِبْهِ الْعَمْدِ تَكُونُ اثْنَلَاثًا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ، وَأَنَّهَا أَرْبَاعٌ عِنْدَ الْهَادَوِيِّ وَتَقْدَّمَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَنَّهَا تَكُونُ أَحْسَاسًا كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَاضِي (بِرَقْمِ ١١٠٣) فِي الْخَطِّ فَقَدْ تَقْدَّمَ أَنَّهُ قَالَ بِهِ أَصْحَابُ الرَّايِ وَغَيْرُهُمْ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِبْتِاطِ شِبْهِ الْعَمْدِ وَقَدْ مَنَّا أَنَّهُ الْحَقُّ.

١٠- من جعل الدية اثني عشر ألفاً

١١٢٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: «قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا».

رَوَاهُ الْأَرْمَنَةُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٨٨)، النَّسَائِيُّ (٤٤/٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٦٢٩) وَزُجَّجَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ [«الْعَلَّاهُ لَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٤٦٣/١)»].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا» بَيْنَ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّ الْمَرَادَ دَرَاهِمًا.

(رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَزُجَّجَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ). وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَمْرٍو بِنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِثْلَ هَذَا.

وَأَمَّا زُجَّجَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِرْسَالَهُ لَمَّا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَيْمُونٍ رَوَاهُ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِنَّمَا قَالَ لَنَا فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرَّةً وَاحِدَةً وَأَكْثَرُ مَا كَانَ يَقُولُ: عَنْ عِكْرَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ وَكَوْنُهُ قَالَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً كَافٍ فِي الرُّفْعِ، فَإِنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا لَحُكِمَ بِرَفْعِ الْحَدِيثِ فإِرْسَالُهُ مَرَارًا لَا يَقْدَحُ فِي رَفْعِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَأَخْلُ الْعِرَاقِ أَنَّهَا عَشْرَةُ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ: لِقَوْلِ عَلِيٍّ بِهِ، وَهُوَ تَوْقِيفٌ انْتَهَى.

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَطْرُدْ هَذَا فِيمَا يَنْقُلُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْ تَارَةً يَقُولُ: مِثْلَ هَذَا وَتَارَةً يَقُولُ إِنَّ قَوْلَ عَلِيٍّ اجْتِهَادٌ، وَلَا يُلْزَمُ وَدَعَا تَوْقِيفَ غَيْرِ صَحِيحَةٍ إِذْ مِثْلُ هَذَا فِيهِ لِلْاجْتِهَادِ مَسْرَحٌ.

١١- لَا يُطَلَّبُ أَحَدٌ بِجَنَایَةِ غَيْرِهِ

١١٢٣- وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ: أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٨٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٠٨)، وَصَحَّفَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (٧٧٠).

(وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَبِالْمُلْتَمِثَةِ اسْمُهُ رِفَاعَةُ بْنُ يَثْرِبِي يَفْتَحُ الْمُثَنَاءَ التَّحْنِيَةَ وَسُكُونِ الْمُثَنَاءِ فَرَاءَ فَمَوْحِدَةً

من أهل البلد، أو القرية التي يوجد فيها القَتِيلُ لا يعلم قَاتِلَهُ، ولا يدعي أوليائه قَتْلَهُ على أحدٍ بعينه.

١- قصة مع يهود

١١٢٤- عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ رضي الله عنه عَنْ رَجَالٍ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ فَأَتَى مُحَيِّصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ. فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَأَقْبَلَ هُمُ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كِبَرُ» يُرِيدُ السَّنَ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ. وَإِنَّمَا أَنْ يَأْذَنُوا بِحَرْبٍ» فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ. فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ لِحُوَيْصَةَ، وَمُحَيِّصَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ: «أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَجِفُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَيَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟» قَالُوا: لَيْسُوا مُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مِائَةَ نَاقَةٍ.

قَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ.

نَقَّحَ عَلَيْهِ [البحاري (١٦٩٨)، مسلم (١٦٦٩)]

(وعن سهل بن أبي حنمة) بفتح المَهْمَلَةِ وسُكُونِ التَّلَاسِي، واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسي أنصاري.

(عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بضم الميم فحاة مهملة فمشاة نخبة مشددة فصاد مهملة.

(ابن مسعود خرجا إلى خيبر من جهنم بضم الجيم وفتحها المشقة هنا.

فِيهِ النَّسْبَةُ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَدَّاهُ فِي أَهْلِ الْكُفْرِ.

(قَالَ «أَتَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَخْبِي عَنْكَ، وَلَا تَخْبِي عَنْهُ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ)

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٦٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٥١) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْأَحْوَصِ أَنَّهُ شَهِدَ حِجَّةَ الْوُدَاعِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ «لَا يَخْبِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا يَخْبِي جَانٍ عَلَى وَلَدِهِ».

وَلِي الْبَابِ رَوَايَاتُ أُخْرَى تُعَضِّدُهُ.

وَالْجَنَاحُ: الذَّنْبُ، أَوْ مَا يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ مِمَّا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْعِقَابَ، أَوْ الْقَصَاصَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ أَحَدٌ بِجَنَاحٍ غَيْرِهِ سِوَاهُ كَانَ قَرِيبًا كَالْأَبِ وَالْوَلَدِ وَغَيْرِهِمَا، أَوْ أَجْنَبِيًّا فَالْجَنَاحُ يُطَالَبُ وَحْدَهُ بِجَنَاحِهِ، وَلَا يُطَالَبُ بِجَنَاحِهِ غَيْرُهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»، فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ أَمَرَ الشَّارِعُ بِتَحْمِلِ الْعَاقِلَةِ الدِّيَّةِ فِي جَنَاحِ الْخَطِيئَةِ وَالْقَسَامَةِ.

قُلْتُ: هَذَا مُخَصَّصٌ مِنَ الْحُكْمِ الْعَامِّ.

وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ تَحْمِيلِ الْجَنَاحِ بَلْ مِنْ بَابِ التَّعَاذِيرِ وَالتَّنَاصُرِ فِيمَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

٣- بَابُ الْقَسَامَةِ

بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الْمُهْمَلَةِ: مَصْدَرُ اقْسَمَ قَسَمًا وَقَسَامَةً.

وَهِيَ الْأَيْمَانُ تُقْسَمُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ إِذَا ادَّعَا الدَّمَ، أَوْ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمُ الدَّمَ.

وَخَصَّ الْقِسْمُ عَلَى الدَّمِ بِالْقَسَامَةِ.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: الْقَسَامَةُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ اسْمٌ لِلْقُرْمِ الَّذِينَ يُقْسَمُونَ وَعِنْدَ الْفُقَهَاءِ اسْمٌ لِلْأَيْمَانِ.

وَفِي «الْقَامُوسِ»: الْقَسَامَةُ: الْجَمَاعَةُ يُقْسَمُونَ عَلَى الشَّيْءِ وَيَأْخُذُونَهُ، أَوْ يَشْهَدُونَ.

وَفِي «الضِّيَاءِ»: الْقَسَامَةُ: الْأَيْمَانُ تُقْسَمُ عَلَى خَمْسِينَ رَجُلًا

(أصَانَهُمْ فَأَتَى مُحِصَّةً) مُغَيَّرَ الصَّبِيغَةَ.

وَتَكَلَّمَ عَلَى مَسَائِلَ.

(فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ) مُغَيَّرَانِ أَيْضًا.

(فِي عَيْنِ فَأَتَى) أَيْ مُحِصَّةً (يَهُودَ) اسْمُ جَنْسٍ يُجْمَعُ عَلَى يَهُودَانَ.

(فَقَالَ أَتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ فَاقْبَلْ هُوَ وَأَخُوهُ حُوبِصَةُ) بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْوَائِ فَمَشَاءُ نَحْوِيَّةٌ مُشَدَّدَةٌ فَصَادُ مُهْمَلَةٌ (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَلَذَهَبَ مُحِصَّةً لِيَتَكَلَّمَ) وَكَانَ أَصْغَرَ مِنْ حُوبِصَةَ.

وَفِي رَوَايَةٍ «فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمَ وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبُرَ كَبْرٌ) بِلَفْظِ الْأَمْرِ فِيهِمَا الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ

(بِرِوَايَةِ السَّنَنِ) مُدْرَجٌ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ «كَبُرَ» أَيْ يَتَكَلَّمَ مِنْ كَانَ أَكْبَرَ سَنًا.

(فَتَكَلَّمَ حُوبِصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِصَّةُ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّمَا أَنْ يَذْهَبُوا) أَيْ الْيَهُودُ (صَاحِبِكُمْ) أَيْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ (وَأَمَّا أَنْ يَأْذَنُوا بِخَرْبٍ فَكَتَبَ) أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ) أَيْ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُمْ قَتَلُوا عَبْدَ اللَّهِ.

(فَكَتَبُوا أَيْ الْيَهُودُ إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ) فَقَالَ أَيْ النَّبِيُّ ﷺ (لِحُوبِصَةَ وَمُحِصَّةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ (أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِفُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ قَالُوا لَا).

وَفِي رَوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٦٩) (٣) قَالُوا لَمْ نَحْضُرْ وَلَمْ نَشْهَدْ. وَفِي بَعْضِ الظَّاهِرِ الْبُخَارِيِّ (٦٨٩٨) أَنَّهُ «قَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ قَالُوا مَا لَنَا بَيِّنَةٌ» فَقَالَ أَتَخْلِفُونَ.

(قَالَ فَتَخْلِفْ لَكُمْ يَهُودُ قَالُوا لَيْسُوا مُسْلِمِينَ).

وَفِي لَفْظٍ «قَالُوا لَا نَرْضَى بِأَيَّامِ الْيَهُودِ.

وَفِي لَفْظٍ (٣١٧٣) «كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيَّامٍ قَدِمَ كُفَّارٌ».

(فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَيْنِهِ قَبَعَتْ إِلَيْهِمْ مِائَةً نَاقَةً.

قَالَ سَهْلٌ: فَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةً حَمْرَاءَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَصْلُ كَبِيرٍ فِي بُيُوتِ الْقِسَامَةِ عِنْدَ الْقَاتِلِينَ بِهَا وَهُمْ الْجَمَاهِيرُ، فَإِنَّهُمْ اتَّبَعُوا وَيُسَوِّحُوا أَحْكَامَهَا.

(الأول): أَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ الْقِسَامَةَ بِمَجْرَدِ دَعْوَى الْقَتْلِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ مِنْ ذَوْنِ شُبْهَةٍ إجماعاً. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَدَاوُدَ كُيُوتُهَا مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ، وَلَا دَلِيلَ لَهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الشُّبْهَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ بِهَا الْقِسَامَةُ.

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الشُّبْهَةَ اللَّوْثَ، وَهُوَ كَمَا فِي «النِّهَايَةِ» أَنَّ يَشْهَدُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَلَى إِقْرَارِ الْمَقْتُولِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَنَّ فَلَانًا قَتَلَنِي، أَوْ يَشْهَدُ شَاهِدَانِ عَلَى عداوةٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَهْدِيدٍ لَهُ مِنْهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَهُوَ مِنَ اللَّوْثِ التَّلَطُّحُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ كَالْهَادِيَّةِ وَالْحَفِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: وَجُودُ الْمَيِّتِ وَبِهِ اثَرُ الْقَتْلِ فِي مَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِمَحْضُورَيْنِ تُثَبِّتُ بِهِ الْقِسَامَةَ عِنْدَهُمْ إِذَا لَمْ يَدَّعِ الْمُدَّعَى عَلَى غَيْرِهِمْ قَالُوا: لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَّتْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَرَدَّ بِأَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ أَصَحُّ مَا وَرَدَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اللَّوْثِ وَحَقِيقَتُهُ شُبْهَةٌ يَغْلِبُ الظَّنُّ بِالْحُكْمِ بِهَا كَمَا فَضَّلَهُ فِي النَّهَايَةِ، وَهُوَ هُنَا الْعَدَاوَةُ فَلِهَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَالثَّانِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهَذَا قِسَامَةٌ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْقَتُولِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ عَدَاوَةٌ كَمَا كَانَ فِي قِصَّةِ خَيْرٍ.

قَالُوا: فَإِنَّهُ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَيَلْقِيهِ فِي مَحَلٍّ طَائِفَةٍ لِيَسْبَ إِلَيْهِمْ.

وَقَدْ عُدُوا مِنْ صُورِ اللَّوْثِ: قَوْلُ الْمَقْتُولِ قَبْلَ وَقَاتِهِ: قَتَلَنِي فَلَانٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ اثَرٌ، أَوْ يَقُولُ: جَرَحَنِي وَيَذْكُرُ الْعَمْدَ وَادَّعَى مَالِكٌ أَنَّهُ ثَمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأَثَمَةَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

وَرَدَّهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْلُهُ مِنْ فَقْهَاءِ الْأَمْصَارِ غَيْرُهُ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ اللَّيْثُ وَاخْتَجَّ مَالِكٌ بِقِصَّةِ بَقْرَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِنَّهُ أَحْيَا الرَّجُلَ وَآخِرَ بِقَاتِلِهِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ ذَلِكَ مُعْجَزَةٌ لَنَبِيِّ وَتَصَدِيقُهَا قَطْعِيٌّ.

قُلْتُ: وَلأنَّهُ أَحْيَاهُ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَيْنٌ قَاتِلُهُ، فَإِذَا أَحْيَا اللَّهُ

مَقْتُولًا بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَيْنٌ قَاتِلَةٌ قُلْنَا بِهِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ أَبَدًا.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُهُ بِأَنَّ الْقَاتِلَ يَطْلُبُ غَفْلَةَ النَّاسِ فَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ خَبَرُ الْمَجْرُوحِ أَذَى ذَلِكَ إِلَى إِيْطَالِ الدَّمَاءِ غَالِبًا وَلِأَنَّهَا حَالَةٌ يَتَحَرَّى فِيهَا الْمَجْرُوحُ الصَّدْقَ وَيَتَجَنَّبُ الْكَذِبَ وَالْعَاصِي وَيَتَحَرَّى التَّقْوَى وَالْبَرُّ فَوَجِبَ قَبُولُ قَوْلِهِ، وَلَا يَغْنَى ضَعْفُ هَذِهِ الْأَسْتِدْلَالَاتِ. وَقَدْ عُدُّوا صَوْرَ اللَّوْثِ مَبْسُوطَةً فِي كِتَابِهِمْ.

(المسألة الثانية): أَنَّهُ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْقَتْلِ وَكُلِّ عَلَى أَصْلِهِ ثُبُوتُ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ الْقَسَامَةُ فَتُبَيَّنَتْ أَحْكَامُهَا، فَمَنْهَا الْقَصَاصُ عِنْدَ كَمَالِ شُرُوطِهَا لقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «تَسْتَحِقُّونَ قَتِيلَكُمْ أَوْ صَاحِبِيكُمْ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِدِينِهِ».

وقَوْلُهُ (دَمَ صَاحِبِكُمْ) فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (١٦٦٩)، (٢) «يُقَسَّمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِدِينِهِ»، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ» الْحَدِيثُ يُشْعِرُ بَعْدَمَ الْقَصَاصِ إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّصْرِيحَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَقْوَى فِي الْقَوْلِ بِالْقَصَاصِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ ثُبُوتُ الْقَوْدِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى جَمَاعَةٍ حَلَفُوا وَثُبُوتُ عَلَيْهِمُ الدِّينَةَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

وَفِي قَوْلِ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَصَاصُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا حَلَفَ خَمْسِينَ مِائَةً، فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَازِمَةٌ لِلْوَرِثَةِ ذِكْرًا كَانُوا، أَوْ إِنَّمَا عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

وَمِنْهَا أَنْ يُدَى بِأَيِّمَانِ الْمُدْعِيْنَ فِي الْقَسَامَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الدَّعَاوِي كَمَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعِي وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ» [الْبَارِقِيُّ (٢١٧/٤)]. وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْسَ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٦/١٠) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ.

قَالُوا: وَلِأَنَّ جَنِبَةَ الْمُدْعَى إِذَا قَوِيَتْ بِشَهَادَةٍ أَوْ شُبْهَةٍ صَارَتْ الْيَمِينَ لَهُ وَهَذَا الشُّبْهَةُ قَوِيَّةٌ فَصَارَ الْمُدْعَى فِي الْقَسَامَةِ مُشَابِهًا لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ التَّائِيْدُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَلَا يَمِينُ عَلَى الْمُدْعِيْنَ فَيَحْلِفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ

الْقَرْيَةِ مَا قَتَلْنَاهُ، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلَهُ وَإِلَى هَذَا جَنَحُ الْبَخَارِيِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فِي قِصَّةِ الْأَنْصَارِ وَيَهُودِ خَيْبَرَ فَيَرُدُّ الْمُخْتَلَفُ إِلَى الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفُوا فَهَلْ تَلَزَمُهُمُ الدِّينَةُ أَمْ لَا.

ذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَلَزَمُهُمُ الدِّينَةُ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُمْ إِذَا حَلَفُوا خَمْسِينَ مِائَةً بَرِئُوا، وَلَا دِينَةَ عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِ تَدُلُّ قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ الْآيَةَ.

وَاسْتَدَلَّ الْجَمَاعَةُ الْمَذْكُورَةُ وَمَنْ مَعَهُمْ فِي إِيْجَابِ الدِّينَةِ بِأَحَادِيثَ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ لَعَدِمَ صَحَّةَ رَفْعِهَا عِنْدَ أَمَّةٍ هَذَا الشَّانِ.

وقَوْلُهُ (قَوْدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ). وَفِي لَفْظِ «أَنَّهُ وَدَاهُ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ».

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ اقْتَرَضَهَا مِنْهَا، وَأَنَّهُ لَمَّا تَحَمَّلَهَا ﷺ لِلْإِصْلَاحِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْقَضَاءِ عَنِ الْغِلْمِ لَمَّا غَرِمَهُ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ فَلَمْ يَأْخُذْهَا ﷺ لِنَفْسِهِ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحُلُّ لَهُ وَلَكِنْ جَرَى إِعْطَاءُ الدِّينَةِ مِنْهَا جَرَى إِعْطَائِهَا فِي الْغَرَمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَى ذَلِكَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ، فَلَا يَصِحُّ، فَإِنَّ غَارِمَ أَهْلِ الدِّمَةِ لَا يُعْطَى مِنَ الزُّكَاةِ كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْيَهُودَ لَمْ تَلَزَمُهُمُ الدِّينَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ الْمُدْعُونَ كَمَا عَرَفَتْ فَمَا وَدَاهُ ﷺ إِلَّا تَبَرُّعًا مِنْهُ لِنَلَأِ يُهْدَرَ دَمُهُ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ (١٢/٨) أَنَّهُ ﷺ قَسَمَهَا عَلَى الْيَهُودِ وَأَعَانَهُمْ بَعْضُهَا، فَقَالَ ابْنُ الْقَيْسِ «فَرَادَ الْعَادَةَ (١٣/٥)»: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، فَإِنَّ الدِّينَةَ لَا تَلَزِمُ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ بِمَجْرَدِ دَعْوَى الْقَتِيلِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ أَوْ إِيْمَانِ الْمُدْعِيْنَ وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُدْعِيْنَ أَنْ يَحْلِفُوا فَأَبَوْا فَكَيْفَ يُلْزَمُ الْيَهُودُ بِالْدِّينَةِ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى انْتَهَى.

قُلْتُ: وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُكْمٌ مِنْهُ ﷺ بِالْقَسَامَةِ أَصْلًا كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ الْحَدِيثُ عَلَى حِكَايَةِ لِلْوَاقِعِ فَقَطْ، وَذَكَرَ لَهُمْ ﷺ قِصَّةَ الْحُكْمِ عَلَى التَّقْدِيرِ. وَمَنْ ثُمَّ كَتَبَ إِلَى يَهُودَ بَعْدَ أَنْ دَارَ بَيْنَهُمُ الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ

وسبأني تحقيقه.

عليه.

وبأن الأيمان لا تأثير لها في إثبات الدماء.

وقوله «فكذبوا والله ما قلنا» فيه دليل على الاكتفاء
بالمكاتبة وبغير الواحد مع إمكان المشافهة.(فائدة) اختار مالك إجراء هذه الدعوى في الأموال فاجاز
شهادة المسلوبين على السالين، وإن كانوا مدعين.قال: لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة
والانفراد عن الناس انتهى.ولا يخفى أنه لا يتم هذا إلا بعد ثبوت أنه ﷺ حكم
بالقسامة وعرفناك هنا عدم نهوض ذلك واستزاده بياناً عن
قريب، وإذا ثبت فهذا قياس من مالك مصادم لنص «التيئة على
المدعي واليمين على المنكر». إلا أن يكون مذهبه جواز
تخصيص عموم النص بالقياس للعلماء كلام في حجية العام
بعد تخصيصه.١١٢٥- وعن رجل من الأنصار: «أن رسول
الله ﷺ أقر القسامة على ما كانت عليه في
الجاهلية وقضى بها رسول الله ﷺ بين الناس من
الأنصار في قتيل ادعوة على اليهود».

رواه مسلم (١٦٧٠)

قوله (على ما كانت عليه في الجاهلية) كأنه أشار إلى ما
أخرجه البخاري (٣٨٤٥) في قصة الهاشمي في الجاهلية.وفيها «أن أبا طالب قال: للقاتل اختر من إحدى ثلاث إن
شئت أن تؤدى مائة من الإبل، فإنك قتلت صاحبنا خطأ، وإن
شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، وإن آبيت قتلناك
به».

وفيه دليل على ثبوت القتل بالقسامة.

واعلم أنا قد اشترنا إلى أنه لم يثبت القسامة إلا الجاهل
كما قررناه عنهم.وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة
وابن غلبة والناصر إلى عدم شرعيتها لمخالفتها الأصول المقررة
شراً فإن الأصل أن التيئة على المدعي واليمين على المدعىوبأن الشرع ورد بأنه لا يجوز الحلف على ما علم قطعاً،
أو شهيداً حساً وبأنه ﷺ لم يحكم بها، وإنما كانت حكماً
جاهلياً فتلطف بهم رسول الله ﷺ ليرتهم كيف لا يجري
الحكم بها على أصول الإسلام.وبيان أنه لم يحكم بها أنهم لما قالوا له: وكيف خلعت ولم
نحضر ولم نشاهد؟ لم يبين لهم أن هذا الحلف في القسامة من
شأنه ذلك، وأنه حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله:
«يخلف لكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين» فلم يوجب ﷺ،
وبيّن لهم أن ليس لكم إلا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً
مسلمين كانوا، أو غيرهم بل عدل إلى إعطاء الدية من عنده
ﷺ، ولو كان الحكم ثابتاً لبيّن وجهه لهم بل تقريره ﷺ لهم
على أنه لا حلف إلا على شيء مشاهد مرئي دليل على أنه لا
حلف في القسامة؛ لأنه لم يطلب ﷺ اليهود للإجابة عن
خصوصهم في دعواهم فالقصة منادية بأنها لم تخرج مخرج الحكم
الشرعي إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فهذا أقوى
دليل بأنها ليست حكماً شرعياً.وإنما تلطف ﷺ في بيان أنها ليست بحكم شرعي بهذا
التدرج المنادي بعدم ثبوتها شرعاً وأقرهم ﷺ بأنهم لا يملفون
على ما لا يعلمونه، ولا شاهدوه، ولا حضروه ولم يبين لهم
بحرف واحد أن إيمان القسامة من شأنها أن تكون على ما لا
يُعلم.وبذا تعرف بطلان القول بأن في القصة دليلاً على الحكم
على الغائب إذ لا حكم فيها أصلاً. وبطلان الجواب عن كونها
مخالفة للأصول بأنها مخصصة من الأصول؛ لأن للقسامة سنة
مستقلة بنفسها مفردة مخصصة للأصول كسائر المخصصات
للحاجة إلى شرعيتها حيطة لحفظ الدماء وردع المعتدين.ووجه بطلانه أنه فرع ثبوت الحكم بها عن الشارع فلز
ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً حسناً ولكن لم يثبت الحكم بها
كما عرفناك.

وأما ما في حديث مسلم «أنه ﷺ أقر القسامة على ما

كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتَالِ ادَّعَوُهُ عَلَى الْيَهُودِ، فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الْقِصَّةِ الَّتِي فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ. وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقْضِ بِهَا فِيهِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ. وَقَدْ عَرَفْتُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَنْ يُودِيَ الدِّيَّةَ الْقَاتِلُ لَا الْعَاقِلَةُ كَمَا قَالَ أَبُو طَالِبٍ: إِنَّمَا أَنْ تُودِيَ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهَا مِنْ مَالِهِ لَا مِنْ عَاقِلِيهِ، أَوْ يَحْلِفُ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ، أَوْ تَقْتُلُ وَهَذَا فِي قِصَّةِ خَبِيرٍ لَمْ يَقْعِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ الدَّعَى عَلَيْهِمْ لَمْ يَحْلَفُوا وَلَمْ يُسَلِّمُوا دِيَّةً وَلَمْ يُطْلَبْ مِنْهُمْ الْحَلْفُ.

وَلَيْسَ هَذَا قَدْحًا فِي رَوَايَةِ الرَّادِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلْ فِي اسْتِثْنَائِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفَادَ حَدِيثُهُ أَنَّهُ اسْتَبْطَأَ قِضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْقَسَامَةِ مِنْ قِصَّةِ أَهْلِ خَبِيرٍ وَلَيْسَ فِي تِلْكَ الْقِصَّةِ قِضَاءٌ وَعَدَمُ صَحَّةِ الاسْتِثْنَاءِ جَائِزٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا رَوَاتُهُ لِلْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ هِيَ الَّتِي يَتَعَيَّنُ قَبُولُهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الزُّنَادِ: «قَتَلْنَا بِالْقَسَامَةِ وَالصَّحَابَةَ مُتَوَافِرُونَ إِنِّي لَأَرَى أَنَّهُمْ أَلْفُ رَجُلٍ فَمَا اخْتَلَفَ مِنْهُمْ إِنْسَانٌ»، فَإِنَّهُ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٣٥/١٢) إِنَّمَا نَقَلَهُ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ خَارِجَةٍ بِنِ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ كَمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ هَشِيمٍ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ وَإِلَّا فَأَبُو الزُّنَادِ لَا يَبُثُّ أَنَّهُ رَأَى عَشْرَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَضْلًا عَنْ أَلْفٍ انْتَهَى.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِمَا رَوَاهُ أَبُو الزُّنَادِ لِثُبُوتِ مَا رَوَاهُ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ الْفَقِيهَةِ الثَّقَةِ، وَإِنَّمَا دَلَّسَ أَبُو الزُّنَادِ بِقَوْلِهِ «قَتَلْنَا» وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ قَتَلَ مَعْشَرِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُمْ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ غَايَتَهُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَنْ خَارِجَةَ فَعَلَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ حَتَّى يَكُونَ حُجَّةً.

وَلَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ فَعَلِ عُمَرُ بِالْقَسَامَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْقِتَالِ بِهَا إِنَّمَا نَزَاعًا فِي ثُبُوتِ حُكْمِهِ ﷺ بِهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَبُثَّ.

٢- مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ لَا يُقَاتَلُ

١١٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتُهُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

الْبَغْيُ مُصَدَّرٌ بَغْيٍ عَلَيْهِ يَفْتَحُ الْغَيْنَ الْمَعْجَمَةَ بَغْيًا يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَسُكُونُ الْمَعْجَمَةِ عَنَى وَظَلَمَ وَعَدَلَ عَنِ الْحَقِّ، وَلَهُ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ وَذَكَرَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِي هُنَا وَسَاقَهُ

١- تحريم قتال المسلم

١١٢٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٧٤)، مُسْلِمٌ (٩٨).

إِنِّي مِنْ حَمَلَةِ لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ كُنْتُ بِمَحْمِلِهِ عَنِ الْمَقَاتِلَةِ إِذَا الْقَتْلُ لَازِمٌ لِحَمْلِ السِّيفِ فِي الْأَغْلَبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا كِنَايَةَ فِيهِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ حَمْلَهُ حَقِيقَةً لِإِرَادَةِ الْقِتَالِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ «عَلَيْنَا».

وَقَوْلُهُ (فَلَيْسَ مِنَّا) تَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَنَّ الْمُرَادَ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَتِنَا وَهَدْيِنَا، فَإِنَّ طَرِيقَتَهُ ﷺ نَصَرَ الْمُسْلِمَ وَالْقِتَالُ دُونَهُ لَا تَرْوِيهِ وَإِخَافَتُهُ وَقِتَالُهُ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُسْتَحْلِ.

فَإِنْ اسْتَحْلَ الْقِتَالَ لِلْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِاسْتِحْلَالِهِ الْحَرَمَ الْقَطْعِيَّ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قِتَالِ الْمُسْلِمِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ.

وَأَمَّا قِتَالُ الْبَغَاةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ خَارِجٌ مِنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ.

٢- مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ لَا يُقَاتَلُ

١١٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتُهُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٤٨).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتُهُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

بِكِسْرِ الْمِيمِ مُصَدَّرٌ نَوْعِي (جَاهِلِيَّةً). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

تَمَامُهُ فِي مُسْلِمٍ «يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ بِهَذَا، وَهُوَ مِنْ أَصَحِّ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ: لَا مَطْعَنَ فِي صَحَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ لَرُدُّهُ مُعَاوِيَةُ، وَإِنَّمَا قَالَ مُعَاوِيَةُ: «قَتَلَهُ مِنْ جَاءَ بِهِ»، وَلَوْ كَانَ فِيهِ شَكٌّ لَرُدُّهُ، وَانْكَرَهُ حَتَّى أَجَابَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ حَمْرَةَ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٤/٤٣) وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ فِي نَقْلِهِ مِنْ أَنَّهُ نَقَلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنِ الْخَلَّالِ فِي الْعِلَلِ أَنَّهُ حَكَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ طَرِيقاً لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ صَحِيحٌ [المتخبط من العلل] للخلال (ص ٢٢٢).

وَحُكِيَ إِيضاً عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَمْ يَصَحِّ.

فَقَدْ أَجَابَ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ: الْأَسْتِرَاحُ إِلَى ذِكْرِ هَذَا الْخِلَافِ السَّاقِطِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِبُطْلَانِهِ مِنْ مِثْلِ ابْنِ حَجَرٍ عَصِيَّةٍ شَنِيعَةٍ، فَأَمَّا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْ هَذَا الشَّانَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ فِي «التَّذَكُّرَةِ» كَثْرَةَ خَطِيئِهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، فَهُوَ أَجْهَلُ وَأَحْقَرُ مِنْ أَنْ يَتَهَيَّضَ لِمَعَارِضَةِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَفِرْسَانِهِ وَحَفَاطَتِهِ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَالبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالْحَمِيدِيِّ.

وَقَدْ رَوَاهُ كَامِلاً أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّهْلِيُّ وَالحَاكِمُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْقُرْطُبِيُّ وَالإِسْمَاعِيلِيُّ وَالبَرْقَانِيُّ وَأَمَثَلُهُمْ. وَقَدْ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْهُمْ تَوَاتَرَهُ وَصَحَّتُهُ وَجَمَاعَةُ مِنْهُمْ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَنِ وَأَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي آخِرِ تَذَكُّرَتِهِ وَالحَاكِمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لَهُ وَحِكَاةٌ عَنِ ابْنِ خُزَيْمَةَ الْمَعْرُوفِ بِإِمَامِ الْأَيْمَةِ وَلَمْ يَحْكُ أَحَدٌ عَنْهُمْ خِلَافاً فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا الذَّهَبِيُّ، فَإِنَّهُ حَقَّقَ صَحَّةَ دَعْوَاهُ بِمَا أوردَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ الْجَمْعَةِ.

وَالنَّبْعُ مِنَ الصَّحَّةِ بِمَجْرَدِ الْعَصِيَّةِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ صَنِيعُ مَنْ

قَوْلُهُ «عَنِ الطَّاعَةِ» أَيُّ طَاعَةِ الْخَلِيفَةِ الَّذِي وَقَعَ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ وَكَانَ الْمُرَادُ خَلِيفَةَ أَيِّ قَطْرٍ مِنَ الْأَقْطَارِ إِذْ لَمْ يُجْمَعْ النَّاسُ عَلَى خَلِيفَةٍ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ انْتِشَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بَلْ اسْتَقْبَلُ أَهْلُ كُلِّ إِقْلِيمٍ بِقَائِمٍ بِأُمُورِهِمْ إِذْ لَوْ حُمِلَ الْحَدِيثُ عَلَى خَلِيفَةِ اجْتِمَعِ عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ لَقُلْتُ فَائِذَتَهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ) أَيُّ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ اتَّفَقُوا عَلَى طَاعَةِ إِمَامٍ انْتَضَمَ بِهِ شَمْلُهُمْ وَاجْتَمَعَتْ بِهِ كَلِمَتُهُمْ وَحَاطَهُمْ عَنْ عَدُوِّهِمْ.

قَوْلُهُ: (لَمِيشَتُهُ مِيشَةً جَاهِلِيَّةً) أَيُّ مَنْسُوبَةٌ إِلَى أَهْلِ الْجَاهِلِ. وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ لَيْتَنِي مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ بِمَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْكُلَّ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ حُكْمِ إِمَامٍ، فَإِنَّ الْخَارِجَ عَنِ الطَّاعَةِ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَارَقَ أَحَدُ الْجَمَاعَةَ وَلَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِمْ، وَلَا قَاتَلَهُمْ أَنَا لَا تَقَاتِلَهُ لَرُدُّهُ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَيَذَعْنَ لِلْإِمَامِ بِالطَّاعَةِ بَلْ نُخْلِيهِ وَشَأْنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ ﷺ بِقِتَالِهِ بَلْ أَخْبَرَ عَنْ حَالِ مَوْتِهِ، وَأَنَّهُ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا ثَبَتَ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ ﷺ لِلْخَوَارِجِ «كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلاً، وَلَا تَظْلَمُوا أَحَدًا، فَإِنْ فَعَلْتُمْ نَفَذْتُ إِلَيْكُمْ بِالْحَرْبِ»، وَهَذَا ثَابِتٌ عَنْهُ بِالْفَاطِطِ مُخْتَلَفٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٦/١) وَالتَّطَرُّبِيُّ وَالحَاكِمُ (١٥٢/٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلَهُمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ وَسَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ.

فَدَلُّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الْخِلَافِ عَلَى الْإِمَامِ لَا يُوجِبُ قِتَالَ مَنْ خَالَفَهُ.

٣- دليل الفقه الباغية

١١٢٨- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَارًا الْفَيْئَةَ الْبَاغِيَّةَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩١٦).

لَا عِلْمَ لَهُ بَلْ مِنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَلَا حَيَاةَ. اُنْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ عَدَمَ صَحِّهِ وَلَيْسَ لَهُ هُوَ قَدَحٌ فِي صَحِّهِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ أَحَقُّرُ مِنْ أَنْ يَتَهَضَّ لِمُعَارَضَةِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ وَفِرْسَانِهِ وَحِفَاطِهِ.

فَالأَوَّلَى فِي الْجَوَابِ عَنْ نَقْلِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ مَا قَالَهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ أَيْضاً إِنَّهُ قَدْ رَوَى يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ الْإِسْمَاعِيلِيَّ الْحَافِظَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ سَمِعَهُ عَنْهُ يَعْقُوبُ. وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ.

ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ عَمَّارٍ فِي «الْبَيَلاءِ» وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَكَانَ يَرَى الضَّرْبَ عَلَى رَوَايَاتِ الضَّعَافِ وَالْمُنْكَرَاتِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا حَكَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَإِلَّا فَعَايَنَهُ أَنَّهُ قَدْ تَعَارَضَ عَنْ أَحْمَدَ الْقَوْلَانِ فَيَطْرَحُ.

وَفِي تَصْحِيحٍ غَيْرِهِ مَا يُعْنِي عَنْهُ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَأَمَّا الْحِكَايَةُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، فَإِنَّهُ رَوَاهَا الْمُسَنِّفُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيصِ وَلَمْ يَنْسِبْهَا إِلَى رَاوٍ فَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ مُعَاوِيَةٌ وَمَنْ فِي حَزْبِهِ وَالْفِتْنَةُ الْحَقَّةُ عَلَيَّ ﷺ وَمَنْ فِي صَحْبِيَّتِهِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ بِهَذَا الْقَوْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَتَمِّهِمْ كَالْعَامَرِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَوْضَحَنَاهُ فِي الرُّوضَةِ النَّدِيَّةِ.

٤- لَا يُقْتَلُ أَسِيرُ الْبَغَاةِ وَجَرِيْهِمْ

١١٢٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيْجَتِهَا، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ فَيْؤُهَا».

رَوَاهُ النَّبَّازُ [«كُشَفُ الْأَسْتَارَةِ» (١٨٤٩)] وَالْحَاكِمُ (١٥٥/٢)، وَصَحَّحَهُ فَوْهَيْمٌ، لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كُثْرَتُ بَنِي حَكِيمٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَضَحَّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَرِيقٍ نَحْوَهُ مَوْقُوفًا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف: ٤٢٤/٢] وَالْحَاكِمُ (١٥٥/٢).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَدْرِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ بِذَلِكَ وَكَانَهُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَوْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يُحَدِّثُهُ.

(كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيْجَتِهَا) أَيُّ لَا يُتَمَّمُ قَتْلُ مَنْ كَانَ جَرِيْجًا مِنَ الْبَغَاةِ.

(وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ فَيْؤُهَا. رَوَاهُ النَّبَّازُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ فَوْهَيْمٌ؛ لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كُثْرَتُ بَنِي حَكِيمٍ) - وَهُوَ الْكَافِرُ وَسُكُونُ الرَّاوِ وَمِثْلُهُ مَفْتُوحَةٌ فَرَاءَ - (بَنِي حَكِيمٍ)، وَهُوَ مَتْرُوكٌ (وَضَحَّ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ مِنْ طَرِيقٍ مَوْقُوفًا. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ فِي «الْمِيزَانِ»: كُثْرَتُ بَنِي حَكِيمٍ عَنْ عَطَاءٍ وَمَكْحُولٍ، وَهُوَ كُوفِيٌّ نَزَلَ حَلَبَ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَحَادِيثُهُ بِوَاطِئٍ اُنْتَهَى.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ. وَأَمَّا الرُّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ (١٨١/٨) وَغَيْرُهُ.

فِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ:

(الأولى): جَوَاؤُ قِتَالِ الْبَغَاةِ، وَهُوَ إِيْجَاعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَتْ﴾ [الحجرات: ٩].

قُلْتُ: وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى الْوُجُوبِ وَبِهِ قَالَتِ الْهَادِيَّةُ وَلَكِنْ شَرَطُوا ظَنَّ الْغَلْبَةِ.

وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ قِتَالَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ قَالُوا: لَمَّا يَلْحَقُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الضَّرْرِ مِنْهُمْ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَوَّلًا قَبْلَ قِتَالِهِمْ دُعَاؤُهُمْ إِلَى الرُّجُوعِ عَنِ الْبَغْيِ وَتَكْرِيرُ الدُّعَاءِ كَمَا فَعَلَهُ عَلِيٌّ ﷺ فِي الْخَوَارِجِ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا فَارَقُوهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ابْنَ عَبَّاسٍ فَنَاطَرَهُمْ فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ أَلَا يَدُونَ وَكَانُوا ثَمَانِيَةَ أَلْفٍ وَبَقِيَ أَرْبَعَةٌ أَبْرَأَ أَنْ يَرْجِعُوا وَأَصْرُوا عَلَى فَرَاقِهِ فَاَرْسَلَ إِلَيْهِمْ: كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلًا، وَلَا تَظْلَمُوا أَحَدًا فَقَتَلُوا

عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ ثم بقروا بطن سريته وهي جلي وأخرجوا ما في بطنها فبلغ علياً كرم الله وجهه - فكتب إليهم: أفيدونا بقاتل عبد الله بن خباب، فقالوا: كلنا قتله فاذن حيثن في قتالهم.

وهي روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري.

(المسألة الثانية): أنه لا يُجهز على جريحها، وهو من: أجهز على الجريح وجهز أي: بث قتله وأسرع وتعم عليه ودليله قوله: «ولا يُجهز على جريحها».

وأخرج البيهقي (١٨١/٨) أن علياً عليه السلام قال لأصحابه يوم الجمل: إذا ظهرتم على القوم، فلا تطلبوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من ألتو فاقضوه وما سوى ذلك، فهو لورثته.

قال البيهقي: هذا منقطع والصحيح أنه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب شيئاً.

ودل الحديث أيضاً على أنه لا يقتل أسير البغاة.

قالوا: وهذا خاص بالبغاة؛ لأن قتالهم إنما هو لدفعهم عن المحاربة.

ودل الحديث أيضاً على أنه لا يطلب هاربها، وظاهره ولو كان متحيزاً إلى فئة وإلى هذا ذهب الشافعي قال: لأن القصد دفعهم في تلك الحال. وقد وقع.

وذهب الهادوية والخنفية إلى أن الهارب إلى فئة يقتل إذ لا يؤمن عودته.

والحديث يراد بهذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام.

(المسألة الثالثة): قوله: «ولا يقسم قلوبها» أي لا يُغنم فيقسم دال على أن أموال البغاة لا تُغنم، وإن أجلبوا بها إلى دار الحرب وإلى هذا ذهب الشافعية والخنفية وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيئة من نفسه».

وقد صحح البيهقي أن علياً عليه السلام لم يأخذ سلباً فأخرجه (١٨١/٨) عن الدراودي عن جعفر بن محمد عن أبيه

أن علياً عليه السلام كان لا يأخذ سلباً.

وأخرج أيضاً (١٨١/٨) عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم شيئاً.

وأخرج (١٨٢/٨) عن أبي أمامة قال: شتدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون مؤلفاً، ولا يسلبون شيئاً.

وذهب الهادوية إلى أنه يُغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويغنم لقول علي عليه السلام: لكم المعسكر وما حوى.

وأجيب بأن الحديث موضح بأنها لا تُغنم وبأن ما ذكرناه عن علي عليه السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقاً.

(المسألة الرابعة): يؤخذ من إطلاق قوله «ولا يُجهز على جريحها» أنه لا يُضمن البغاة ما أتلّفوه في القتال من الدماء والأموال وإليه ذهب الإمام يحيى والخنفية.

واستدل أيضاً بقوله تعالى: «حتى تفيء إلى أمر الله» [الحجرات: ٩] ولم يذكر ضماناً.

وبما أخرجه البيهقي (١٧٤/٨) عن ابن شهاب قال: هاجت الفتن الأولى فادركت الفتن رجالاً ذوي عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن شهد معه بدرًا وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أمر الفتن، ولا يُقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل، ولا حد في سباء امرأة سببت، ولا يرى عليها حد، ولا بينها وبين زوجها ملاعة، ولا يرى أن يذفها أحد إلا جلد الحد ويرى أن تُرد إلى زوجها الأول بعد أن تعتد فتتقضي عدتها من زوجها الآخر ويرى أن يرثها زوجها.

قلت: وهذا وإن لم يكن إجماعاً، فإنه مقو للبراءة الأصلية إذ الأصل أن أموال المسلمين وماءهم معصومة.

وذهب الشافعي وحكي عن الهادوية إلى أنه يقتصر ممن قتل من البغاة واستدلوا بعموم الآيات والأحاديث نحو «ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً» [الأنعام: ٢٣] وحديث

«مَنْ اعْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلِ عَنِّيْنَةٍ، فَهُوَ قَوْدٌ» [مدافع المن للشافعي (١٤٣٣)].

واجِبٌ بأنَّها عُمُومَاتٌ خُصَّتْ بِمَا ذُكِرَ مِنْ أدَلَّةِ أَهْلِ القَوْلِ الأوَّلِ.

٥- من يُحاولُ الفِتنة يُقاتلُ

١١٣٠- وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شَرِيحٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنَاكَم وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢)

(وعَنْ عَرْفَجَةَ) - بَضَمُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَضَمُّ الْفَاءِ وَجِيمٌ - (بِنْ شَرِيحٍ) بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ مُصَغَّرُ شَرَحٍ وَقِيلَ بِالْمُهْمَلَةِ.

(قَالَ) سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَنَاكَم وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢) بِلَفْظٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «سَتَكُونُ هَنَاتَ وَهَنَاتَ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَاتِبًا مَنْ كَانَ».

وَفِي لَفْظٍ (١٨٥٢) (٠٠) «فَاقْتُلُوهُ».

وَفِي لَفْظٍ [مُسْلِمٌ (٦٠) (١٨٥٢)] «مَنْ أَنَاكَم وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٧١٤٣)، مسلم (١٨٤٩)] وَاللَّفْظُ [البخاري] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْرِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَمَاتَ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً».

وَفِي لَفْظٍ (١٨٤٩) (٥٦) «مَنْ خَرَجَ عَنِ السُّلْطَانِ شَيْئًا مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً».

دَلَّتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْمُسْلِمِينَ. وَالْمَرَادُ أَهْلُ قَطْرِ كَمَا قُلْنَا، فَإِنَّهُ

قَدْ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ لِإِدْخَالِهِ الضَّرَرَ عَلَى الْعِبَادِ. وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ جَانِئًا، أَوْ عَادِلًا. وَقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثٍ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ [مُسْلِمٌ (١٨٥٥)].

وَفِي لَفْظٍ [خ (٧٠٥٥)، م (٧٠٥٦)، م (١٧٠٩)، (٤٢)] مَا لَمْ تَرَوْا كُفْرًا بِوَاحٍ.

وَقَدْ حَقَّقْنَا هَذِهِ الْمَبَاحِثَ فِي مَنَحَةِ الْغَفَارِ حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ (٢٤٨٧/٤) تَحْقِيقًا تُضْرَبُ إِلَيْهِ أَبَاطُ الْإِبِلِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْعِمِ الْمُتَفَضِّلِ.

٥- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي

١- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١١٣١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ». رَوَاهُ أَبُو كَاوُدٍ (٤٧٧١) وَالتَّيَمِيُّ (١١٥/٧) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٤١٩).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٨٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٤٧٧٢)، التِّرْمِذِيُّ (١٤٢١)، التَّيَمِيُّ (١١٥/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٨٠)] وَابْنُ حِبَّانَ (٣١٩٤) وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْقَاتِلَةِ لِمَنْ قَصَدَ اخْتِذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، قَلِيلًا كَانَ الْمَالُ أَوْ كَثِيرًا، وَهَذَا قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ عَلَى اخْتِذِ الْقَلِيلِ مِنَ الْمَالِ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: سَبَبُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ هَلِ الْقِتَالُ لِدَفْعِ الْمُنْكَرِ، فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، أَوْ مِنْ بَابِ دَفْعِ الضَّرْرِ فَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي ذَلِكَ؟.

وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الثَّانِعِيِّ رضي الله عنه أَنَّ مَنْ أَرَادَ مَالَهُ، أَوْ نَفْسَهُ، أَوْ حَرَمَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الدَّفْعَ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ

قَوْدَ، وَلَا دِيَّةَ، وَلَا كَفَّارَةً لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصِدَ الْقَتْلَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْفِعَ عَمَّا ذُكِرَ إِذَا أُرِيدَ ظُلْمًا بَغِيرِ تَفْصِيلٍ، إِلَّا أَنْ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ كَالْجَمْعَيْنِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ السُّلْطَانِ لِلْآثَارِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِالضَّرْبِ عَلَى جَوْرِهِ وَتَرْكِ الْقِيَامِ عَلَيْهِ.

وَفَرَّقَ الْأَوْزَاعِيُّ بَيْنَ الْحَالِ الَّتِي لِلنَّاسِ فِيهَا جَمَاعَةٌ وَإِمَامٌ فَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا فِي حَالِ الْخِلَافِ وَالْفِرْقَةِ فَلَيْسَتْ سَلَمٌ، وَلَا يُقَاتِلُ أَحَدًا.

(قُلْتُ): وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ «أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِيهِ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: فَهُوَ فِي النَّارِ». وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ إِطْلَاقُ الْأَحْوَالِ.

(قُلْتُ): هَذَا فِي جَوَازِ قِتَالِ مَنْ يَأْخُذُ الْمَالَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَيْ لِمَنْ يَرَاهُ أَخَذَ مَالِهِ ظُلْمًا الْإِسْلَامَ وَتَرَكَ الْمَنْعَ بِالْقِتَالِ؟ الظَّاهِرُ جَوَازُهُ.

وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ «فَكَرَّ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولُ» [أَحَدٌ (٢٩٢/٥)]، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَازِ الْإِسْلَامِ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ بِالْأَوَّلِ فَيَحْمِلُ قَوْلُهُ هُنَا، وَلَا تُعْطِيهِ عَلَى أَنَّهُ نَهَى لِغَيْرِ التَّحْرِيمِ.

٢- لا دية للمعتدي

١١٣٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا، فَخَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبِيهِ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَزَعَ نَبِيَّتَهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَعْصُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٢)، مُسْلِمٌ (١٦٧٣)]، وَاللَّفْظُ لِـمُسْلِمٍ.

(وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا

فَخَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبِيهِ فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ فَتَزَعَ نَبِيَّتَهُ فَاخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَعْصُ أَحَدُكُمْ») بِفَتْحِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَاضِيَهُ غَضَضَ بِكَسْرِ الضَّادِ الْأَوَّلِ يَغْضَضُ بِفَتْحِهَا فِي الْمُضَارَعِ فَادْغَمَتْ وَنَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا.

(أَخَاهُ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ) أَيْ الذَّكَرُ مِنَ الْإِبِلِ (لَا دِيَّةَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

اِخْتَلَفَ فِي الْعَاصِرِ وَالْمَعْرُوضِ مِنْهُمَا.

فَقَالَ الْحَافِظُ: الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْمَعْرُوضَ أَجْبَرُ يَغْلَى لَا يَغْلَى قِيلَ: فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ يَغْلَى هُوَ الْعَاصِرُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْجَنَابَةَ الَّتِي وَقَعَتْ لِأَجْلِ الدَّفْعِ عَنِ الضَّرَرِ تُهْدَرُ، وَلَا دِيَّةَ عَلَى الْجَانِي وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَقَالُوا: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الصَّائِلِ وَاحْتِجُوا أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَهَرَ عَلَى آخَرٍ سِلَاحًا لِقَاتِلِهِ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ قَتْلَ الشَّاهِرِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالُوا: وَلَوْ جَرَحَهُ الْمَعْرُوضُ فِي عَمَلٍ آخَرَ مِنْ بَدَنِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَشَرَطُ الْإِهْدَارِ أَنْ يَتَأَلَّمَ الْمَعْرُوضُ، وَأَنْ لَا يُمَكِّنَهُ تَخْلِيصُ يَدِهِ بَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ، أَوْ فَكٍّ لِحْيَةٍ لِبَرَسَلَهُمَا وَمَهْمَا امْتَكَنَ التَّخْلِيصُ بِدُونِ ذَلِكَ فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى الْأَثَقِلِ لَمْ يُهْدَرِ.

وَلِلشَّافِعِيِّ رَجْعَةٌ أَنَّهُ يُهْدَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَدَلِيلُ شَرَطِ الْإِهْدَارِ بِمَا ذُكِرَ مَأْخُذٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكَلْبِيَّةِ فِي الشَّرْعِ وَإِلَّا، فَلَا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ، فَإِنْ كَانَ الْعَضُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْبَدَنِ جَرَى فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ قِيَاسًا.

٣- فقء عين من نظر إلى محل غير

١١٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه: «لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٦٨٨٨)، مُسْلِمٌ (٢١٥٨)].

وَلِي لَفْظُ الْخَمْدِ (٣٨٥/٢) وَالسَّائِي (٦١/٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٠٤) بِلا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قِصَاصٍ.

من حيث لا يشعر.

وفي الحديث دليل أنه إنما يُباح له قصد العين بشيء خفيف كالذرّى والبندقية والحصاة لقوله «فحذفته».

قال الفقهاء: فأما لو رماه بالنشاب أو بحجر يقتله فقتله، فهذا قتل يتعلّق به القصاص، أو الدية.

وعما تصرف فيه الفقهاء: أن هذا الناظر إذا كان له محرم في الدار، أو زوجة أو متاع لم يجوز قصد عينه إذا لم يكن في الدار إلا محارمه.

ومنها إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها فله الرمي إن كان مكشوف العورة، ولا ضمان وإلا فوجهان أظهرهما: لا يجوز رمية.

ومنها أن الحريم إذا كنّ في الدار مستترات، أو في بيت، ففي وجه لا يجوز قصد عينه؛ لأنه لا يطلع على شيء.

قال بعض الفقهاء: والأظهر الجواز لإطلاق الأخبار، وأنه لا تنضبط أوقات السرّ والتكشيف، والاختياط حسم الباب.

ومنها أن ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار، فإن كان بائه مفتوحاً، أو ثم كوة واسعة، أو ثلمة مفتوحة فينظر، فإن كان مُحْتَازاً لم يجوز قصده، وإن كان وقف وتعمد فليل: لا يجوز قصده لفرط صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة وقيل: يجوز لتعديبه بالنظر.

وأجري هذا الخلاف فيما إذا نظر من سطح بيت، أو نظر المؤذن من المنذبة لكون الأظهر هاهنا عندهم جواز الرمي؛ لأنه لا تقصير من صاحب الدار.

ثم قال: واعلم أن ما كان من هذه التصرفات الفقهيّة داخلًا تحت إطلاق الحديث، فهو مأخوذ منها وما لا فيعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس، وهو قليل فيما ذكر. انتهى كلامه.

واعلم أنه يؤخذ من الحديث صحة قول الفقهاء: إنها تُهدم الصوامع المحدثّة المغورة وكذا تلبية الملك إذا كانت مغورة، وهو مخفي عن القاسم الرّسمي، وهو رأي عمر، فإنه أخرج عنه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» عن يزيد بن أبي حبيب قال:

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم: «لَوْ أَنَّ امْرَأَةً اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَحَذَفَهُ بِخَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) دلّ الحديث على تحريم الإطلاع على الغير بغير إذنه.

وعلى أن من أطلع قاصداً للنظر إلى محلّ غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالكه، فإنه يجوز للمطلع عليه دفعه بما ذكر، وإن فقا عينه، فإنه لا ضمان عليه.

(وفي لفظ لأحمد والنسائي وصححه ابن حبان، فلا دية له، ولا قصاص).

وأما إذا كان ماذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على الناظر وكذا لو كان الناظر إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن، ولو نظر منه ما لا يجلّ له النظر إليه؛ لأن التقصير من الناظر إليه وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره والخلاف فيه للمالكية.

قال يحيى بن يعمر من المالكية: لعلّ مالكاً لم يبلغه الخبر. وقال ابن دقيق العيد: تصرف الفقهاء في الحكم بأنواع من التصرفات.

منها أنه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع، أو في خالص ملك الناظر إليه، أو في سبكة مُسَدَّة الأسفل اختلّفوا فيه والأشهر أنه لا فرق، ولا يجوز مدّ العين إلى حرم الناس بحال.

وفي وجه للشافعية: أنه لا نفقاً إلا عين من وقف في ملك الناظر إليه والحديث مطلق.

ومنها أنه هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار والنهي.

فيه وجهان للشافعية.

أحدهما: لا.

والثاني: نعم.

(قلت): وهو الذي يدلّ له الحديث ويؤيده الحديث الآخر «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ يَخْتَلِ الْمَطْلِعَ عَلَيْهِ لِيَطْعَنَهُ» [بخاري (٦٩٠٠)، مسلم (٢١٥٧)] والختلّ فسره في «النهاية» بقوله: يُراوده ويطلبه

ودليلهم الحديث والآية.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً وحجته حديث «العجماء جرحها جبار» أخرجه أحمد (٢٣٩/٢) والشيخان [البخاري (١٤٩٩)، مسلم (١٧١٠)] من حديث أبي هريرة وأحمد والنسائي وابن ماجه (٢٦٧٤) عن عمرو وابن عوف.

٤- تحمّل أهل الماشية إفساد ماشيتهم

وفيه زيادة وكنته قال الطحاوي: مذهب أبو حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ.

وأما إذا أرسلها من دون حافظ، فإنه يضمن.

وكذا المالكية يُعَيِّدون ذلك بما سُرِخت الدواب في مسارحها المعتادة للرعي.

وأما إذا كانت في أرض مزروعة لا مسرح فيها، فإنهم يضمنون ليلاً، أو نهاراً.

وفي المسألة أقوال أخر لا تناسب النص هذا، ولا دليل لها يقاومها، فالعمل بما أفادته الآية والنص معين.

٦- باب قتل المرتد

١- قتل رجل أسلم ثم تهوّد

١١٣٦- وعن معاوية بن جبل رضي الله عنه - في رجل أسلم ثم تهوّد - لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله، فأمر به فقتل.

متفق عليه [البخاري (٦٩٢٣)، مسلم (١٧٣٣)].

وفي رواية لأبي داود (٤٣٥٥): «وكان قد استيب قبل ذلك».

(وعن معاوية بن جبل رضي الله عنه في رجل أسلم ثم تهوّد لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله) جَوْرٌ في «قضاء» رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مصدر حذف فعله، وهو يُشير إلى حديث «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وسيأتي من خرجه.

(فأمر به فقتل. متفق عليه. وفي رواية لأبي داود: وكان استيب قبل ذلك).

أول من بنى غُرْفَةً بمصرَ خارجةً بن حذافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب إلى عمرو بن العاص: سلامٌ عليك أما بعد، فإنه بلغني أن خارجة بن حذافة بنى غُرْفَةً ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا فأخذمها إن شاء الله تعالى والسلام.

١١٣٤- وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: «قضى رسول الله ﷺ: أن يحفظ الحوائط بالنهار على أهلها، وأن يحفظ الماشية بالليل على أهلها، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل».

رواه أحمد (٢٩٥/٤) والترمذي (١٣٥٧٠) وابن ماجه (٢٣٣٢)، النسائي (٤٠٢) كما في تحفة الأشراف (١٧٥٣)، ابن ماجه (٢٣٣٢)، وصححه ابن حبان [موارد الطمان (١١٦٨)].

وفي إسناده اختلاف

مداره على الزهري. وقد اختلف عليه، فإنه روي من طرق كلها عن الزهري عن حرام عن البراء؛ وحرام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم وأخرجه البيهقي (٣٤١/٨) من طرق. وفيها الاختلاف.

إلا أنه قال الشافعي رحمه الله: أخذنا به لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله.

قال البيهقي: ورويناه عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته الغنم بالليل، ولا يضمن ما أفسدته بالنهار ويتناول هذه الآية «وَذَاوُدَ وَسَلَمَانُ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْخَرِّ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ» [الأنبياء: ٧٨] وكان يقول: النفس بالليل.

وروي مره عن مسروق «إذ نفست فيه غنم القوم» قال: كان كرمًا فدخلت فيه ليلاً فما تركت فيه خضراً.

فدل الحديث أنه لا يضمن مالك البهيمه ما جتته في النهار؛ لأنه يعتاد إرسالها في النهار ويضمن ما جتته بالليل؛ لأنه يعتاد حفظها بالليل وإلى هذا ذهب الهادي ومالك والشافعي.

راوي الحديث أَنَّهُ قَالَ: تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ الْمُرْتَدَّةَ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ هُوَ
وَالدَّارِقُطِيُّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ امْرَأَةً مُرْتَدَّةً فِي خِلَافِهِ
وَالصَّحَابَةُ مُتَوَافِرُونَ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَأَخْرَجَ أَيْضاً (الدَّارِقُطِيُّ: ١١٩/٣) حَدِيثًا مَرْفُوعًا فِي قَتْلِ
الْمَرْأَةِ وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ خَالِدٍ حِينَ «بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ
أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعَهُ، فَإِنْ عَادَ وَإِلَّا
فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعُهَا، فَإِنْ
عَادَتْ وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهَا» [الطبراني، كما في المجموع: ٢٦٣/٦]
وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ نَصٌّ فِي حُلِّ النِّزَاعِ.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَا تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ إِذَا ارْتَدَّتْ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ قَدْ «وَرَدَ عَنْهُ ﷺ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ لَمَّا
رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً. وَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ».

رواه أحمد. (٤٨٨/٣)

وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ قَتْلِ الْكَافِرَةِ
الْأَصْلِيَّةِ كَمَا وَقَعَ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ النَّهْيِ فَيَكُونُ النَّهْيُ مَخْصُوصًا
بِمَا فَهِمَ مِنَ الْعَلَّةِ، وَهُوَ لَمَّا كَانَتْ لَا تَقَاتِلُ فَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِهَا إِنَّمَا
هُوَ لِتَرْكِهَا الْمَقَاتِلَةَ فَكَانَ ذَلِكَ فِي دِينِ الْكَافَرِ الْأَصْلِيِّينَ الْمُتَحَرِّضِينَ
لِلْقِتَالِ وَيَقِي عُمُومَ قَوْلِهِ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ» سَالِمًا عَنِ الْمَعَارِضِ
وَأَيَّدَتْهُ الْأَدْلَةُ الَّتِي سَلَفَتْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ إِطْلَاقَ التَّبْدِيلِ فَيَشْمَلُ مَنْ تَنَصَّرَ
بَعْدَ أَنْ كَانَ يَهُودِيًّا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْيَانِ الْكُفْرِيَّةِ وَإِلَى هَذَا
ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَسِوَاهَا كَانَ مِنَ الْأَدْيَانِ الَّتِي تُقَرَّرُ بِالْجَزْأَةِ أَمْ لَا
لِإِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ.

وَخَالَفَتِ الْحَنَفِيَّةُ فِي ذَلِكَ، وَقَالُوا: لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا تَبْدِيلَ
الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ.

قَالُوا: وَإِطْلَاقُ الْحَدِيثِ مُتَرَوِّكٌ اتِّفَاقًا فِي حَقِّ الْكَافِرِ إِذَا
اسْلَمَ مَعَ تَنَاوُلِ الْإِطْلَاقِ لَهُ وَبِأَنَّ الْكُفْرَ مَلَّةً وَاحِدَةً فَالْمُرَادُ مَنْ
بَدَّلَ دِينَ الْإِسْلَامِ بِدِينٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كما في
«المجموع»: ٢٦٣/٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «مَنْ خَالَفَ دِينَهُ
دِينَ الْإِسْلَامِ فَأَضْرِبُوا عُنُقَهُ» فَصَرَّحَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ.

الحديث دليل على أنه يجب قتل المرتد، وهو إجماع، وإنما
وقع الخلاف هل يجب استنابته قبل قتله، أو لا؟

ذهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى وَجُوبِ اسْتِنَابَتِهِ لِمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ
(٤٣٥٦) هَذِهِ وَلَهُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى «فَدَعَاهُ أَبُو مُوسَى عَشْرِينَ
لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا وَجَاءَ مُعَاذٌ فَدَعَاهُ فَأَبَى فَضْرَبَ عُنُقَهُ».

وَذَهَبَ الْحَسَنُ وَطَاوَسٌ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ
وَجُوبِ اسْتِنَابَتِهِ الْمُرْتَدَّ، وَأَنَّهُ يُقْتَلُ فِي الْحَالِ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِهِ ﷺ
«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» خ (٦٩٢٢) يَعْنِي: وَالْفَاءُ تَقْدِيرُ التَّعْقِيبِ
كَمَا لَا يَخْفَى، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ حُكْمَ الْحَرْبِيِّ الَّذِي بَلَّغَتْهُ
الدَّعْوَةُ، فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ مِنْ دُونِ أَنْ يُدْعَى.

قَالُوا: وَإِنَّمَا شُرِعَتِ الدَّعْوَةُ لِمَنْ خَرَجَ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا عَنْ
بَصِيرَةٍ.

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ عَنْ بَصِيرَةٍ فَلَا.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَطَاءٍ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُسْلِمًا لَمْ يُسْتَنْبَ
وَإِلَّا اسْتَنْبَبَ نَفْلَةً عَنْهُمَا الطَّحَاوِيُّ.

ثُمَّ لِلْقَاتِلِينَ بِالْإِسْتِنَابَةِ خِلَافٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يَكْفِي
مَرَّةً، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ فِي مَجْلِسٍ، أَوْ فِي يَوْمٍ، أَوْ فِي ثَلَاثَةِ
أَيَّامٍ؟

وَيُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُسْتَنْبَبُ شَهْرًا.

٢- مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ

١١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

رواه البخاري (٦٩٢٢).

الحديث دليل على وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم،
وهو عام للرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

وَالأَوَّلُ: إجماع.

وفي الثاني خلاف:

ذهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ الْمُرْتَدَّةَ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «مَنْ»
هُنَا تَعْمُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى وَلِأَنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

٣- قتل سب الرسول ﷺ

فقد يُجاب عنه أن عهدهم تضمن إقرارهم على تكذيبهم له ﷺ، وهو أعظم سب، إلا أن يقال: يخصص من بين غيره من السب والله أعلم.

١١٣٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا «أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ، فَيَنْهَاهَا، فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمُعْوَلُ، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: أَلَا اشْهَدُوا، فَإِنْ دَمَهَا هَذَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٦١) وَرَوَاهُ بَقَاتٌ.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَدَتْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ فَيَنْهَاهَا، فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ أَخَذَ الْمُعْوَلُ بِكَسْرِ الِيمِمْ وَعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ وَفَتَحَ الزَّوَارِ فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهِ فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ أَلَا اشْهَدُوا، فَإِنْ دَمَهَا هَذَرٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَاهُ بَقَاتٌ).

الحديث دليل على أنه يُقتل من سب النبي ﷺ ويهدر دمه، فإن كان مسلماً كان سبه له ﷺ ردةً فيقتل.

قال ابن بطال: من غير استتابة.

ونقل ابن المنذر عن الأوزاعي والليث أنه يُستتاب، وإن كان من أهل العهد، فإنه يُقتل إلا أن يسلم.

ونقل ابن المنذر عن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق أنه يُقتل أيضاً من غير استتابة.

وعن الحنفية أنه يُعزَّرُ بالمعاهد، ولا يُقتل.

واختج الطحاوي بأنه ﷺ لم يقتل اليهود الذي قالوا: السَّامُ عليك، ولو كان هذا من مسلم لكان ردةً ولأن ما هم عليه من الكفر أشد من السب.

قلت: يؤيده أن كفرهم به ﷺ معناه أنه كذاب وأي سب أفحش من هذا. وقد أقرؤا عليه إلا أن يقال: إن هذا النص في حديث الأمة يُقاس عليه أهل الذمة.

وأما القول بأن دماءهم إنما حُفِنَتْ بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي ﷺ فمن سبه منهم انتقض عهده فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه.

نُفِقَ عَلَيْهِ [البحاري (٢٦٩٥)، مسلم (١٦٩٨)] وَهَذَا اللَّفْظُ يُسْمَعُ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك) قال في الفتح (١٢/١٣٨): ضَمُّنْ أُنْشِدُكَ مَعْنَى أَذْكَرُكَ فَحَذَفْتَ الْبَاءَ إِنِّي أَذْكَرُكَ اللَّهُ رَافِعاً نَشِيدِي إِنِّي صَوْنِي وَهُوَ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ فَنُونٍ سَاكِنَةٍ وَضَمِّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ إِنِّي أَسْأَلُكَ

(اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى) اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ إِذَا الْمَعْنَى لَا أُنْشِدُكَ إِلَّا الْقَضَاءَ بِكِتَابِ اللَّهِ.

(فَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُمْ كَانَ الرَّائِي يَعْرِفُ أَنَّهُ أَفْقَهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ كَوْنِهِ سَأَلَ أَهْلَ الْفَقْهِ.

(نعم) فاقض بيننا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِنَ لِي فَقَالَ: قُلْ. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَثَاوُةٌ نَحْسِيَّةٌ فَضَاهِ كَاجِرٍ وَزناً وَمَعْنَى.

(وَعَلَى هَذَا فَرَنَى بِأَمْرَائِهِ. وَإِنِّي أَخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاوٍ وَزَلِيدَةٍ فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جُلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرُّجْمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الزَّلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ) كَانَهُ قَدْ عَلِمَ ﷺ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْصَنٍ وَقَدْ كَانَ اعْتَرَفَ بِالزَّانِي.

(وَاعْدُ يَا أَنِيسُ) تَصْغِيرُ نَسَبٍ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا ذِكْرَ لَهُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ (إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجَمْهَا. نُفِقَ عَلَيْهِ وَهَذَا اللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ). الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى الزَّانِي غَيْرِ الْمُحْصَنِ مِائَةَ جُلْدَةٍ وَعَلَيْهِ دَلُّ الْقُرْآنِ. وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَغْرِيبُ عَامٍ وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الرُّجْمُ عَلَى الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَعَلَى أَنَّهُ يَكْفِي فِي الْاعْتِرَافِ بِالزَّانِي مَرَّةً وَاحِدَةً كَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَحْكَامِ. وَإِلَى هَذَا دَعَبَ الْحَسَنُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَدَاوُدُ وَآخَرُونَ.

وَدَعَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعُ مَرَّاتٍ مُسْتَدْلِينَ بِمَا يَأْتِي مِنْ قِصَّةٍ سَاعِزٍ وَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِهِ.

وَأَمْرُهُ ﷺ أَنِيساً بِرَجِيحِهَا بَعْدَ اعْتِرَافِهَا دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ حَكْمِ الْحَاكِمِ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا بِمَا أَتَى بِهِ الْخَصْمُ عَنْدهُ وَهُوَ

٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ

الْحُدُودُ: جَمْعُ حَدٍّ، وَالْحَدُّ: أَصْلُهُ مَا يَجْزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَيَمْنَعُ اخْتِلَاطَهُمَا.

سُمِّيَتْ هَذِهِ الْبَقَرَاتُ حُدُوداً لِكَوْنِهَا تَمْنَعُ عَنِ الْمَعَاوِدَةِ؛ وَيُطْلَقُ الْحَدُّ عَلَى التَّذْذِيرِ.

وَهَذِهِ الْحُدُودُ مُقَدَّرَةٌ مِنَ الشَّارِعِ؛ وَيُطْلَقُ الْحَدُّ عَلَى نَفْسِ الْمَعَاصِي نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُنَازِلُكُمْ هُنا وَهُنَا فَيَقْتُلُكُمْ أَوْ يَغْلِبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَعَلَى فِعْلٍ بِهِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي

١- الرُّجْمُ عَلَى الْمُحْصَنِ وَالْجُلْدُ لغيره

١١٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهْنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُنْشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِّنْ لِي، فَقَالَ: قُلْ قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا فَرَنَى بِأَمْرَائِهِ، وَإِنِّي أَخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ، فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاوٍ وَزَلِيدَةٍ فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرُّجْمَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الزَّلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَاعْدُ يَا أَنِيسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجَمْهَا».

أحد قولي الشافعي، وبه قال أبو ثور كما نقله القاضي عياض.

وقال الجمهور: لا يصح ذلك.

قالوا: وقصة أنيس يطرؤها احتمال الأعداء.

وإن قوله ﷺ: «فارجمها» بعد إعلامه ﷺ أو أنه فروض الأمر إليه.

والمعنى: فإذا اعترفت محضرة من يثبت ذلك بقوله: حكمت.

قلت: ولا يخفى أن هذه تكلفات.

واعلم أنه ﷺ لم يبعث إلى المرأة لأجل إثبات الحد عليها، فإنه ﷺ قد أمر باستئجار من أتى بفاحشة وبالستر عليه ونهى عن التجسس، وإنما ذلك؛ لأنها لما قُذفت المرأة بالزنى بعث إليها ﷺ ليتكبر فتطالب بحد الذنب أو تقر بالزنى فيسقط عنه، فكان منها الإقرار فوجب على نفسها الحد؛ ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود (٤٤٦٧) والنسائي [الكبرى] كما في تحفة الأشراف (٧٣٤٨) عن ابن عباس «أن رجلاً أقر أنه زنى بامرأة فجَلَدَهُ النبي ﷺ، ثم سأل المرأة فقالت: كذب فجَلَدَهُ جَلْدَةَ الْفَرِيَةِ ثَمَانِينَ» وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي.

٢- حُكْمُ الْبِكْرِ وَالثَّيْبِ

١١٤٠- وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَبِيلَا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْسُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ».

رواه مسلم (١٦٩٠).

إشارة إلى قوله تعالى «أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» [النساء: ١٥]

بين به أنه قد جعل الله تعالى لهنَّ السَّيْلَ بما ذكره من الحكم.

وفي الحديث مسألان:

الأولى حُكْمُ الْبِكْرِ إِذَا زَنَى.

والمراد بالبكر عند الفقهاء: الحرُّ البالغُ الَّذِي لَمْ يُجَامَعْ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

وقوله (بالبكر) هذا خرج مخرج الغالب؛ لأنه يُرَادُ بِهِ مَقْهُومُهُ فَإِنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْبِكْرِ الْجَلْدُ سِوَاهُ كَانَ مَعَ بَكْرٍ أَوْ ثَيْبٍ كَمَا فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ.

وقوله (نفى سنة) فيه دليل على وجوب التغريب للزاني البكر عاماً وأنه من تمام الحد، وإليه ذهب الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم وأدعي فيه الإجماع.

وذهبَت الْهَادِيَةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجِبُّ التَّغْرِيبُ. وَاسْتَدُلُّوا الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي آيَةِ النُّورِ، فَالتَّغْرِيبُ زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ ثَابِتٌ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فَلَا يُعْمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ نَاسِخًا.

وجوابه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة. وقد عملت الحنفية بمثله بل بدونه كتقصيص الوضوء من القهقهة وجواز الوضوء بالنيب وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه.

وقال ابن المنذر: «أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضي بكتاب الله ثم قال: إن عليه جلد مائة وتغريب عام» وهو المبين لكتاب الله، وخطب بذلك عمر على رؤوس المنابر.

وكان الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ فَلْيَغْرِهَا» [البخاري (٢١٥٣)، مسلم (١٧٠٣)] والبيع يفوت التغريب.

قال: وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرّة؛ لأنها في معناها.

قال: ويتأكد بحديث: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» البخاري (١٠٨٧)، مسلم (١٣٣٨). قال: وإذا انتفى عن النساء انتفى عن الرجال. انتهى.

وفيه ضعف؛ لأنه مبني على أن العام إذا خص لم يبق دليلاً، وهو ضعيف كما عُرف في الأصول.

ثم نقول: الأمة خصصت من حكم التغريب وكان الحديث عاماً في حكمه للذكر والأنثى والأمة والعبد، فخصت

مَنْهُ الْأُمَةُ وَبَقِيَ مَا عَذَاهَا دَاخِلًا تَحْتَ الْحُكْمِ.

وَاسْتَدُلُّ الْهَادُوَّةُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُهْدِيُّ «فِي الْبَحْرِ» مِنْ قَوْلِهِ.

قُلْتُ: التَّغْرِيبُ عُقُوبَةٌ لَا حَدَّ لِقَوْلِ عَلِيٍّ «جَلْدُ مَائَةٍ وَحِسْبُ سَنَةٍ» وَلِنَفْيِ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ وَلَمْ يُنَكِّرْ ثُمَّ قَالَ: لَا أَنْفِي بَعْدَهَا أَحَدًا وَالْخُدُودُ لَا تَسْقُطُ. أَنْتَهَى.

وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ مَا قَالَهُ.

أَمَّا كَلَامُ عَلِيٍّ عليه السلام فَإِنَّهُ مُؤَيَّدٌ لِمَا قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْحَبْسَ عَوْضًا عَنِ التَّغْرِيبِ فَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ.

وَأَمَّا نَفْيُ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ فَاجْتِهَادٌ مِنْهُ زِيَادَةٌ فِي الْعُقُوبَةِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ لَا يَنْفِي حَدًّا بِاجْتِهَادِهِ وَالنَّفْيُ فِي الزَّنَى بِالنَّصِّ، وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِنَّ الْمَرَأَةَ لَا تُغْرَبُ.

قَالُوا: لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ وَفِي نَفْسِهَا تَضْيِيعٌ لَهَا وَتَعْرِضٌ لِلْفِتْنَةِ، وَلِهَذَا نَهَيْتُ عَنِ السَّفَرِ مَعَ غَيْرِ مُحْرَمٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَرُدُّ مَا ذَكَرَ، لِأَنَّهُ قَدْ شَرَطَ مَنْ قَالَ بِالتَّغْرِيبِ أَنْ تَكُونَ مَعَ عَمْرِيهَا وَاجْتَرَأَ مِنْهَا إِذَا وَجِبَتْ بِجَانِبَيْهَا؛ وَقِيلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَاجِرَةٌ الْجَلَادِ.

وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَإِنَّهُ ذَهَبَ مَالِكٌ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْفَى.

قَالُوا: لِأَنَّ نَفْيَهُ عُقُوبَةٌ لِلْإِكْرَامِ لِمَنْعِهِ نَفْعَهُ مَدَّةَ غُرْبَتِهِ وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ قَاضِيَةٌ لَا أَنْ يُعَاقَبَ إِلَّا الْجَانِي وَمَنْ ثَمَّةَ سَقَطَ فَرَضُ الْجِهَادِ وَالْحَجِّ عَنِ الْمَمْلُوكِ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَدَاوُدُ: يُنْفَى لِعُمُومِ أدْلَةِ التَّغْرِيبِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَعَلَيْهِنَّ يَصْفُ مَا عَلَى الْمُخَضَّنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» (النساء: ٢٥) وَيَصْفُ فِي حَقِّ الْمَمْلُوكِ لِعُمُومِ آيَةِ.

وَأَمَّا مَسَافَةُ التَّغْرِيبِ فَقَالُوا: أَقَلُّهَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ لِتَحْصِيلِ الْغَرَبِ، وَغَرْبُ عُمَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الشَّامِ، وَغَرْبُ عُثْمَانَ إِلَى مِصْرَ وَمَنْ كَانَ غَرِيبًا لَا وَطَنَ لَهُ غَرْبٌ إِلَى غَيْرِ الْبَلَدِ الَّتِي وَاقَعَ فِيهَا الْمَعْصِيَةُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي قَوْلِهِ: «وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ». وَالْمُرَادُ بِالثَّيْبِ مَنْ

قَدْ وَطِنَ فِي بَيْتِكَ صَحِيحٌ وَهُوَ خُرُوبُ بَالِغٍ عَاقِلٍ وَالْمَرَأَةُ مِثْلُهُ.

وَهَذَا الْحُكْمُ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ، وَالْحُكْمُ هُوَ مَا دُلَّ لَهُ قَوْلُهُ: (جَلْدُ مَائَةٍ وَالرَّجْمُ) فَإِنَّهُ أَفَادَ أَنَّهُ يُجْمَعُ لِلثَّيْبِ الْجَلْدُ وَالرَّجْمُ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [بُحْوَهِ (٦٨١٢)] أَنَّهُ جَلَّدَ شُرَاحَةَ يَوْمِ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: جَلَّدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ الشَّعْبِيُّ: قِيلَ لِعَلِيٍّ: جَعَلْتَ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ فَاجَابَ بِمَا ذَكَرَ.

قَالَ الْحَازِمِيُّ: وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادُوَّةِ.

وَقَبَّ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ عُبَادَةَ مَنْسُوخٌ بِقِصَّةِ «مَاعِزٍ وَالْغُلَامَيْنِ» وَالتَّيْهَوِيَّةِ، فَإِنَّهُ ﷺ رَجَمَهُمْ وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ جَلَّدَهُمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الْجَلْدَ ثَابِتٌ عَلَى الْبِكْرِ سَاقِطٌ عَنِ الثَّيْبِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ عُبَادَةَ مُتَقَدِّمٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَاخُرِهَا تَصْرِيحٌ بِسُقُوطِ الْجَلْدِ عَنِ الْمَرْجُومِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ تَرْكُ رَأْيِهِ لَوْضُوحِهِ وَلِكُونِهِ الْأَصْلَ.

وَقَدْ اخْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِنَظِيرِ هَذَا حِينَ عَوْرَضَ فِي إِيْجَابِ الْعَمْرَةِ «بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ سَأَلَهُ أَنْ يَحْجَّ عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعَمْرَةَ».

فَاجَابَ بِأَنَّ السُّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى سُقُوطِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ جَلْدَ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ رَجَمَهُمْ ﷺ لَوْ وَقَعَ مَعَ كَثْرَةٍ مِنْ يَحْضُرُ عَذَابَهُمَا مِنْ طَوَافِقِ الْمُؤْمِنِينَ يَبْعَثُ أَنَّهُ لَا يَرُودُهُ أَحَدٌ مِمَّنْ حَضَرَ فَعَدَمُ إِبْتَائِهِ فِي رَوَايَةِ مِنَ الرُّوَايَاتِ مَعَ تَوَعُّبِهَا وَاخْتِلَافِهَا لَهَاظِلُّهَا دَلِيلٌ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ الْجَلْدُ فَيَقُومُ مَعَهُ الظَّنُّ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ.

وَفَعَلَ عَلِيٌّ عليه السلام ظَاهِرٌ أَنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنْهُ لِقَوْلِهِ: «جَلَّدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ عَمِلَ بِاجْتِهَادِهِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، فَلَا يَتِمُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوَقَّفَ، وَإِنْ كَانَ فِي قَوْلِهِ: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» مَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ تَوَقَّفَ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى قُوَّةُ دَلَالَةِ حَدِيثِ عُبَادَةَ عَلَى إِثْبَاتِ جُلْدِ النَّبِيِّ ثُمَّ رَجِيهِ، وَلَا يَخْفَى ظُهُورُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْلِدْ مِنْ رَجْمِهِ فَأَنَا أَتَوَقَّفُ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ، وَكَذَلِكَ قَدْ جُزِمَتْ فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ» بِقُوَّةِ الْقَوْلِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ ثُمَّ حَصَلَ لِي التَّوَقُّفُ هُنَا.

٣- الرَّجْمُ بِالْإِقْرَارِ

لَا. دَقَّبَ مَنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُمْ وَهُمْ الْحَسَنُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَدَاوُدُ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّكْرَارِ مُسْتَدَلِّينَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ فِي سَائِرِ الْأَقَارِبِ كَالْقَتْلِ وَالسَّرْقَةِ، وَيَأْتِي ﷺ قَالَ لَانِيسَ: «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجَمْهَا» وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ تَكَرُّرَ الاعْتِرَافِ فَلَوْ كَانَ شَرْطًا مُعْتَبَرًا لَذَكَرَهُ ﷺ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

وَدَقَّبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعُ مَرَّاتٍ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ مَاعِزٍ هَذَا.

وَاجِبٌ عَنْهُمْ بِأَنَّ حَدِيثَ مَاعِزٍ هَذَا اضْطَرَبَتْ فِيهِ الرُّوَايَاتُ فِي عَدَدِ الْإِقْرَارَاتِ فَجَاءَ فِيهَا أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، (١٦٩٢) (١٨) وَوَقَعَ فِي طَرِيقِ أُخْرَى عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٩٢) (١٧) أَيْضًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثٍ عِنْدَهُ أَيْضًا فِي طَرِيقِ أُخْرَى (١٦٩٦) (٢٤) «فَاعْتَرَفْتُ بِالزَّانِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

وَقَوْلُهُ ﷺ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «قَدْ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» حِكَايَةٌ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ فَالْمَقْهُومُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَمَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا زِيَادَةً فِي الْأَسْبَابِ وَالتَّيْسِيقِ وَلِذَلِكَ سَأَلَهُ ﷺ هَلْ بِهِ جُنُونٌ أَوْ هُوَ شَارِبُ خمرٍ وَأَمَرَ مَنْ يَشُمُّ رَائِحَتَهُ وَجَعَلَ يَسْتَفْسِرُهُ عَنِ الزَّانِي كَمَا سَيَأْتِي بِالْفَاطِزِ عَدِيدَةً كُلِّ ذَلِكَ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ الَّتِي عُرِضَتْ فِي أَمْرِهِ، وَلِأَنَّهَا قَالَتْ الْجَهَنَّمِيَّةُ: أَتُرِيدُ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا. فَعَلِمَ أَنَّ التَّرْدِيدَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْإِقْرَارِ.

وَبَعْدَ فَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا اضْطِرَابَ وَأَنَّهُ أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَهَذَا فَعَلَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ﷺ وَلَا طَلِبَهُ لِتَكَرُّرِ إِقْرَارِهِ، بَلْ فَعَلَهُ مِنْ تَلَقُّاءِ نَفْسِهِ وَتَقْرِيرِهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ لَا عَلَى شَرْطِيَّتِهِ. وَاسْتَدَلَّ الْجَمْعُ هُؤُلَاءِ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اعْتَبِرَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانِي أَرْبَعَةً.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ وَاضِحٌ الْبَطْلَانِ لِأَنَّهُ قَدْ اعْتَبِرَ فِي الْمَالِ عَدْلَانِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ يَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً أَتَّفَاقًا.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: دَلَّتِ الْفَاطِزُ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْإِمَامِ الْاسْتِفْصَالَ عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي يُجِبُّ مَعَهَا الْحُدُ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ

١١٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَتَنَادَاهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَبْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ (٦٨١٥)، مُسْلِمٌ (١٦٩١).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَتَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ» أَيْ انْتَقَلَ مِنَ النَّاحِيَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي يَسْتَقْبِلُ بِهَا وَجْهَهُ.

(«فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَبْكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟» يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ فَجَاءَ مُهْمَلَةً فَصَادُ مُهْمَلَةٌ أَيْ تَزَوَّجَتْ.

(قَالَ: نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ اشْتَمَلَ عَلَى مَسَائِلَ

الْأُولَى: أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ إِقْرَارٌ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعًا أَوْ

في هذا الحديثِ الفاظٌ كثيرةٌ دالةٌ عليه، ففي حديثِ بُرَيْدَةَ (م) (١٦٩٥) أَنَّهُ قَالَ: «أَشْرَبْتُ خُمْراً؟» قَالَ: لَا، وَأَنَّهُ قَامَ رَجُلٌ يَسْتَنْكِهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ رِيحاً.

وفي حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ (٦٨٤٤): «لَعَلَّكَ قُبِّلْتَ أَوْ غَمَزْتَ».

وفي روايةٍ: «هَلْ ضَاغَمْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ بَاشَرْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ جَامَعْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

وفي حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَبَيْتَهَا؟ لَا يُكْنَى». رواه البخاري (٦٨٢٤).

وفي حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٤٤٢٨) «أَبَيْتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «دَخَلَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْعُرْوَةُ فِي الْمَكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْيَنْزِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «تَنْدِرِي مَا الزُّنَى؟» قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُ مِنْهَا حَرَاماً مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ خِلَافاً. قَالَ: فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ: تُطَهِّرُنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ.

فدلَّ جميعٌ ما ذُكِرَ على أَنَّهُ يَجِبُ الْاسْتِفْصَالُ وَالتَّبَيُّنُ، وَأَنَّهُ يُنْدَبُ تَلَقُّنٌ مَا يُسْقَطُ الْحَدَّ، وَأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْمَوَاقِعَةِ.

وقد رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَلَقُّنُ الْمُقَرِّ كَمَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) فِي قِصَّةِ شَرَاةٍ فَإِنَّهُ قَالَ لَهَا عَلِيٌّ: اسْتَكْرَهْتِ؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَلَعَلَّ رَجُلًا أَتَاكَ فِي نَوْمِكَ؟ الْحَدِيثُ.

وعند المالكِ أَنَّهُ لَا يَلْفَنُ مِنْ اشْتِهَارِ بَاطِلِهِ الْحَرَمَاتِ.

وفي قوله: (أَشْرَبْتُ خُمْراً) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِقْرَارُ السُّكْرَانِ. وفيه خلافٌ.

وفيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُحْفَرُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ رَجْوِهِ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٩٥) فَحْفَرُ لَهُ حَفِيرَةٌ.

وفي الحديثِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٨٢٦) «أَنَّهُمَا لَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَابَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكَاهُ بِالْحَوْرَةِ فَرَجَمَاهُ» زَادَ فِي رِوَايَةٍ «حَتَّى مَاتَ».

وأخرج أبو داود (٤٤١٩) أَنَّهُ قَالَ (رضي الله عنه) عِنْدَ أَخْبَرِ

بِهِرِيهِ «هَلَّا رَدَدْتُمُوهُ إِلَيَّ».

وفي روايةٍ «تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وأخذ من هذا النُّهَادِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ أَنَّهُ يَصَحُّ رُجُوعُ الْمُقَرِّ عَنِ الْإِقْرَارِ فَإِذَا هَرَبَ تَرَكَّ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ.

وفي قوله (لَعَلَّهُ يَتُوبُ) إِنْكَارٌ لِأَنَّهُ مَا جَاءَ إِلَّا تَائِباً يُطَلَّبُ تَطْهِيرُهُ مِنَ الذَّنْبِ.

وقد أخرج أبو داود (٤٤٢٨) أَنَّهُ قَالَ (رضي الله عنه) فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ لَقِيَ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَنْعَمُونَ فِيهَا.

ولعله يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ عَنِ إِقْرَارِهِ وَيَتُوبُ يَنْتَهِي وَيَبْنِي اللَّهُ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَهُ أَوْ الْمُرَادُ يَتُوبُ عَنْ إِكْذَابِهِ نَفْسَهُ.

واعلم أن قولَه: (فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ) يدلُّ عَلَى أَنَّهُ (رضي الله عنه) لَمْ يَحْضُرِ الرَّجْمَ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجِمُ الْإِمَامَ فِيمَنْ ثَبِتَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْإِقْرَارِ. وإلى هذا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالنُّهَادِيُّ وَالْأَوَّلَى حُلٌّ ذَلِكَ عَلَى التَّنْذِيرِ.

وعليه يُحْمَلُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٠/٨) عَنْ عَلِيٍّ (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ بَغَى عَلَيْهَا وَلَدَعَا وَكَانَ اخْتِرَافَ فَلَا إِمَامَ أَوْ لَمْ يَرْجَمْ فَإِنْ ثَبِتَ بِالنِّبْيَةِ فَأُولَئِكَ مَنْ يَرْجُمُ الشُّهُودَ».

٤- التَّبَيُّتُ مِنَ الْمُقَرِّ بِالزُّنَى فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ

١١٤٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ قُبِّلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟ قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ».

رواه البخاري (٦٨٢٤).

(وعن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ قُبِّلْتَ أَوْ غَمَزْتَ) بِقَسَمِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمِيمِ الْفَزَائِي، فِي «النَّهَائِيَّةِ» أَنَّهُ فُسِّرَ الْغَمَزُ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ بِالْإِشَارَةِ كَالرَّمْزِ بِالْعَيْنِ وَالْحَاجِبِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا الْجَسُّ بِالْيَدِ لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «أَوْ لَمَسْتَ» عَوْضاً عَنْهُ.

(أَوْ نَظَرْتَ) قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. رواه البخاري. والمراد

اسْتَفْهَمَهُ هَلْ هُوَ أَطْلَقَ لَفْظَ الزَّانِي عَلَى أَيِّ هَذِهِ مَجَازًا وَذَلِكَ
كَمَا جَاءَ «الْعَيْنُ تَزْنِي وَزَنَاهَا النَّظَرُ» [أحمد (٣٢٩/٢)].

والحديث دليلٌ على الثَّبُوتِ وَتَلَقُّينِ المسقط للحدِّ وأِنَّهُ لَا بُدَّ
مِنَ التَّصْرِيحِ فِي الزَّانِي بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ
ذَلِكَ.

٥- نزولُ الرجم في كتاب الله تعالى

١١٤٣- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا
بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ
الرَّجْمِ قُرْآنًا وَوَعْنَانًا وَعَقْلَانًا فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ
أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ،
فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَحْصَنَ مِنَ
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ
الِاعْتِرَافُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٠)، مُسْلِمٌ (١٦٩١).

(وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ
مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ
قُرْآنًا وَوَعْنَانًا وَعَقْلَانًا فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ
فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي
كِتَابِ اللَّهِ فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي
كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ إِذَا
قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ (أَوْ الِاعْتِرَافِ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ «أَوْ الِاعْتِرَافُ»: وَقَدْ قُرَأْنَاهَا
«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةُ» وَيُنْ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ
[كبرى: ٧١٥٦/٤] حُلُّهَا مِنَ السُّورَةِ وَأَنَّهَا كَانَتْ فِي سُورَةِ
الْأَحْزَابِ.

وَكَذَلِكَ أَخْرَجَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُوطَّأِ (ص ٥١٥)
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: وَفِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ «إِذَا زَنَى
فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةُ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ [جامع الترمذي (١٤٣١)]: «لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ
زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُهَا بِيَدِي».

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنْ نَسْخِ التَّلَاوَةِ مَعَ بَقَاءِ الْحُكْمِ.

وَقَدْ عُدَّ الْأَصُولِيُّونَ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ النَّسخِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا إِذَا وَجِدَتْ الْمَرْأَةَ الْخَالِيَةَ مِنَ
الرَّوْجِ أَوْ السَّيِّدَ حَبْلِي وَلَمْ تَذْكُرْ شَيْئًا أَنَّهُ يَبُثُّ الْحَدَّ بِالْحَبْلِ وَهُوَ
مَذْهَبُ عُمَرَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ.

وَقَالَتِ الْهَادِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ لَا يَبُثُّ الْحَدَّ
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ اعْتِرَافٍ؛ لِأَنَّ الْخُدُودَ تَسْقُطُ بِالشَّهَادَاتِ.

وَاسْتَدَلُّ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ قَالَهُ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ وَلَمْ يُكْزَرْ عَلَيْهِ
فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْإِجْمَاعِ.

قُلْتُ: لَا يَنْفَى أَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الْإِجْمَاعُ لَا مَا يَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ.

٦- حَدُّ الْأَمَةِ الْجَلْدُ ثُمَّ الْبَيْعُ

١١٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا
فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ
فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّلَاثَةَ
فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٩)، مُسْلِمٌ (١٧٠٣)، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ
[وَالْبُخَارِيُّ أَيْضًا (٢٢٣٤)]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
«إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ
عَلَيْهَا» بِمَثَاوَةِ نَحْوِهَا فَمَوْحِدَةٌ: التَّعْنِيفُ لَفْظًا وَمَعْنَى.

(لَوْ أَنَّ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ
الثَّلَاثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا
لَفْظُ مُسْلِمٍ).

فِيهِ مَسَائِلُ

الأولى: قوله: (فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا) أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ السَّيِّدُ بَزْنِ أَمَتِهِ جَلْدَهَا وَإِنْ لَمْ تَقَمْ شَهَادَةٌ وَذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وقيل: المراد إذا تَبَيَّنَ زَنَاهَا بِمَا يَتَبَيَّنُ بِهِ فِي حَقِّ الْحَرِّ وَهُوَ الشَّهَادَةُ أَوْ الْإِقْرَارُ، وَالشَّهَادَةُ تَقَامُ عِنْدَ الْحَاكِمِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّينَ: تَقَامُ عِنْدَ السَّيِّدِ.

وَيَقُولُ: (فَلْيُجْلِدْنَهَا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَلَايَةَ جَلْدِ الْأَمَةِ إِلَى سَيِّدِهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيِّ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الزَّمَانِ إِسَامٌ وَإِلَّا فَالْحُدُودُ إِلَيْهِ. وَالْأَوَّلُ أَقْوَى.

وَالْمَرَادُ بِالْجَلْدِ: الْحَدُّ الْمَعْرُوفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَعَلَيْهِنَّ يَنْصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].

المسألة الثانية: قوله: (وَلَا يُؤْرَبُ عَلَيْهَا) وَرَدَّ فِي لَفْظِ النَّسَائِيِّ «وَلَا يُعْتَقَهَا» [كبرى: ٣٠٠/٤]، بِلَفْظِ «لَا يَعْتَقَهَا» وَهُوَ بِمَعْنَى مَا هُنَا، وَهُوَ نَهْيٌ عَنِ الْجَمْعِ لَهَا بَيْنَ الْعُقُوبَةِ بِالتَّعْنِيفِ وَالْجَلْدِ.

وَمَنْ قَالَ: الْمَرَادُ أَنَّهُ لَا يَقْنَعُ بِالتَّعْنِيفِ دُونَ الْجَلْدِ فَقَدْ أَبْعَدَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ لَا يُعَزَّرُ بِالتَّعْنِيفِ وَاللُّؤْمِ وَإِنَّمَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ لِلتَّحْذِيرِ وَالتَّخْوِيفِ، فَإِذَا رَفَعَ وَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَفَاهُ وَيُؤَيِّدُ هَذَا نَهْيُهُ ﷺ عَنْ سَيِّئِهِ الَّذِي أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الْخَمْرِ وَقَالَ: «وَلَا تَكُونُوا عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ» [خ (٦٧٨١)].

وَيَقُولُ: (ثُمَّ إِنْ زَنَتْ... إِلَى آخِرِهِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّانِيَةَ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّنَى بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ تَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَإِنَّمَا إِذَا زَنَى مَرَارًا مِنْ دُونِ تَحُلُلِ إِقَامَةِ الْحَدِّ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ (فَلْيُعْطَهَا) أَنَّهُ لَا يُقِيمُ عَلَيْهَا الْحَدَّ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (١٠٤/١٢): الْأَرْجَحُ أَنَّهُ يُجْلَدُ قَبْلَ الْبَيْعِ ثُمَّ يَبْعُهَا، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْحَدَّ لَا يُتْرَكُ وَلَا يَقُومُ الْبَيْعُ مَقَامَهُ.

المسألة الثالثة: ظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ بَيْعِ السَّيِّدِ لِلْأَمَةِ، وَأَنَّ

إِسْمَاكَ مَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ الْفَاحِشَةُ مُحَرَّمٌ، وَهَذَا قَوْلُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: حَلَّلَ الْفَقَهَاءُ الْأَمْرَ بِالْبَيْعِ عَلَى الْحَضِّ عَلَى مُبَاعَدَةِ مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّنَى لِئَلَّا يُظَنَّ بِالسَّيِّدِ الرُّضَا بِذَلِكَ فَيَكُونُ دِيُونًا. وَقَدْ ثَبَتَ الرَّعِيدُ عَلَى مَنْ انْتَصَفَ بِالذِّبَانَةِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِرَاقُ الزَّانِيَةِ لِأَنَّ لَفْظَ «أَمَةٍ» أَحَدِكُمْ «عَامٌّ لِمَنْ يَطُوعًا مَالِكُهَا وَمَنْ لَا يَطُوعًا، وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّارِعُ مُجَرَّدَ الزَّنَى مُوجِبًا لِلْفِرَاقِ إِذْ لَوْ كَانَ مُوجِبًا لَهُ لَوَجِبَ فِرَاقُهَا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ بَلْ لَمْ يُوجِبْهُ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ فِرَاقِهَا بِالْبَيْعِ كَمَا قَالَ دَاوُدُ وَأَتْبَاعُهُ وَهَذَا الْإِجَابُ لَا لِمَجْرَدِ الزَّنَى بَلْ لِتَكَرُّرِهِ لِئَلَّا يُظَنَّ بِالسَّيِّدِ الرُّضَا بِذَلِكَ فَيَنْصَفُ بِالصَّمَةِ الْقَبِيحَةِ.

وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي الزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ طَلَاقُهَا وَفِرَاقُهَا لِأَجْلِ الزَّنَى بَلْ إِنْ تَكَرَّرَ مِنْهَا وَجِبَ لَهَا عِرْفَتُ.

قَالُوا: وَإِنَّمَا أَمَرَ بِبَيْعِهَا فِي الثَّلَاثَةِ لَمَّا ذَكَرْنَا قَرِيبًا، وَلَهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَسِيلَةِ إِلَى تَكْثِيرِ أَوْلَادِ الزَّنَى.

قَالَ: وَحَلَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْوُجُوبِ وَلَا سَلَفَ لَهُ مِنَ الْأَمَةِ فَلَا نَشْتَغِلُ بِهِ وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ: فَكَيْفَ يَجِبُ بَيْعُ مَا لَهُ قِيَمَةٌ خَطِيرَةٌ بِالْحَقِيرِ أَنْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الظَّاهِرَ مَعَ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ وَلَمْ يَأْتِ الْقَائِلُ بِالِاسْتِحْبَابِ بِدَلِيلٍ عَلَى عَدَمِ الْإِجَابِ.

وَقَوْلُهُ: وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

قُلْنَا: وَثَبَتَ هُنَا مُخَصَّصٌ لِذَلِكَ النَّهْيِ وَهُوَ هَذَا الْأَمْرُ وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الشَّيْءِ الثَّمِينِ بِالشَّيْءِ الْحَقِيرِ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ عَالِمًا بِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ جَاهِلًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَوْلُهُ: وَلَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَسِيلَةِ إِلَى تَكْثِيرِ أَوْلَادِ الزَّنَى.

قَالَ: لَيْسَ فِي الْأَمْرِ بِبَيْعِهَا قَطْعٌ لِذَلِكَ إِذْ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا بِتَرْكِهَا لَهُ وَلَيْسَ فِي بَيْعِهَا مَا يُصِيرُهَا تَارِكَةً لَهُ وَقَدْ قِيلَ فِي وَجْهِهِ الْحُكْمُ فِي الْأَمْرِ بِبَيْعِهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَانِعِ الزَّنَى: إِنَّهُ جَوَازٌ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا الْمُشْتَرِي وَتَعْلَمَ بِأَنَّهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مِلْكِ السَّيِّدِ

الْأَوَّلُ بِسَبَبِ الزَّانِي فَتَرَكُهُ خَشْيَةً مِنْ تَثْقِيلِهَا عِنْدَ الْمَلَائِكِ أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْفَى بِالتَّسْرِي بِهَا أَوْ بِتَرْوِيجِهَا.

المسألة الرابعة: هل يجب على البائع أن يُعرِّفَ المشتري بسبب بيعها لئلا يدخل تحت قوله «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [١٠٢، ١٠٣، ١٠٤] فإن الزنى عيبٌ ولذا أمر بالخطأ من القيمة بمَحْمَلٍ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ أَمَرَهُ بِبَيْعِهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِبَيَانِ عَيْبِهَا ثُمَّ هَذَا الْعَيْبُ لَيْسَ مَعْلُومًا كُتُوبُهُ فِي الْاِسْتِجْبَالِ فَقَدْ يَتَوَبُّ الْفَاجِرُ وَيُغْجَرُ الْبَارُّ، وَكَوْنُهُ قَدْ وَقَعَ مِنْهَا وَأَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ وَقَدْ صَيَّرَهُ كَثِيرُ الْوَاقِعِ وَلِهَذَا نَهَى عَنِ التَّعْنِيفِ لَهَا وَبَيَّانٍ عَيْبِهَا قَدْ يَكُونُ مِنَ التَّعْنِيفِ وَأَمَّا أَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ ذِكْرُ سَبَبِ بَيْعِهَا فَلَعَلَّهُ يُنْدَبُ وَيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِ الْمُنَاصِحَةِ.

المسألة الخامسة: في إطلاق الحديث دليلٌ على إقامة الحدِّ على الأمة مطلقاً سواءً أخصنت أو لا. وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاجِشَةٍ فَقُلَّيْهُنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٤٥] دليلٌ على شرطية الإحصان ولكنَّ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلتَّنْصِيفِ فِي جِلْدِ الْمُحْصَنَةِ مِنَ الْإِمَاءِ وَأَنَّ عَلَيْهَا نِصْفَ الْجِلْدِ لَا الرَّجْمِ إِذْ لَا يَنْتَصِفُ فَيَكُونُ فَائِدَةُ التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ فِي الْآيَةِ وَصَرَّحَ بِتَفْصِيلِ الْإِطْلَاقِ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُطْبَتِهِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمْ الْحَدَّ مِنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَنَ.

رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك.

وهذا مذهب الجمهور.

وذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحَدُّ مِنَ الْعَبِيدِ إِلَّا مَنْ أَحْصَنَ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنَّهُ يُؤَيِّدُ كَلَامَ الْجُمْهُورِ إِطْلَاقَ الْحَدِّ الْآتِي:

٧- الْأَمْرُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْعَبِيدِ

وَقَدْ لَمْ يُمْسِكْ مُرْقُوفٌ (١٧٠٥).
عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٩/٨) مَرْفُوعاً وَقَدْ غَفَلَ الْحَاكِمُ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدُ الشَّيْخِينَ وَاسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِمَا.

قُلْتُ: يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُهُ لِكَوْنِ مُسْلِمٍ لَمْ يَرْفَعْهُ. وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ رَفْعُهُ [٣٦٩/٤].

وَالْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَلَائِكِ الْحَدَّ عَلَى الْمَالِكِ إِلَّا أَنْ هَذَا يَحْمِلُ ذِكْرَهُمْ وَإِنَّا نَحْمِلُهُمْ فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَدُلَّ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِمْ مُطْلَقاً أَحْصَنُوا أَوْ لَا، وَعَلَى أَنَّ إِقَامَتَهُ إِلَى الْمَالِكِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى.

وَاخْتَلَفَ فِي الْأَمَةِ الْمَرْجُوعُ:

فَالْجُمْهُورُ يَقُولُونَ: إِنَّ حُدُّهَا إِلَى سَيِّدِهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: حُدُّهَا إِلَى الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجُهَا عَبْدًا لِلِإِمَامِ فَأَمْرُهَا إِلَى السَّيِّدِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي السَّيِّدِ صِلَاةٌ وَلَا غَيْرَهَا.

قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: يُقِيمُهُ السَّيِّدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا.

قَالَ: لِأَنَّهُمْ لَا يَقْرَأُونَ إِلَّا بِالصُّغَارِ. وَفِي تَسْلِيطِهِ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى عَمَالِكِهِ مُنَافَاةٌ لِذَلِكَ؛ ثُمَّ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ لِلْسَّيِّدِ إِقَامَةَ حَدِّ السَّرْقَةِ وَالشَّرْبِ وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ بِلَا دَلِيلٍ نَاهِيصٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَطَعَ يَدَ غُلَامٍ لَهُ سَرَقَ، وَجَلَدَ عَبْدًا لَهُ زَنَى، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهُمَا إِلَى الرَّوَالِي.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٥٢٠) بِسَنَدِهِ أَنَّ عَبْدَ لَبْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ سَرَقَ وَاعْتَرَفَ فَأَمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ فَقَطَعَتْ يَدَهُ.

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ [تَرْغِيبُ الْمُسْنَدِ] (٢٥٧) وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٩٤/٧) بِسَنَدِهِمَا إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَتْ جَارِيَةً لَهَا زَنْتٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ

١١٤٥- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٧٣).

الْمَدِينَةَ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ
جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٦) (٢٤).

(وعن عمران بن حصين وَأَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ) هِيَ الْمَعْرُوفَةُ
بِالْعَامِيَّةِ (تَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَبْلَى مِنَ الزُّنَى فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ
اللَّهُ أَصَبْتُ حَدًّا فَأَقِمْنِي عَلَى قَدْعَا نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا فَقَالَ: أَحْسِنِ
إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتِينِي بِهَا فَفَعَلَ فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَّتْ مَتْنِي
لِلْمَجْهُولِ أَيْ شُبَّتْ وَوَرَدَ فِي رِوَايَةٍ (عَلَيْهَا نِيَابَهَا ثُمَّ أَمَرَ بِهَا
فَرُجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَالَ عُمَرُ: نَصَلِّي عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَقَدْ زَنَتْ! فَقَالَ: لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا
لِلَّهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (فَإِذَا وَضَعْتَ فَأَتِينِي بِهَا فَفَعَلَ) أَنَّهُ وَقَعَ الرُّجْمُ
عَقِبَ الرُّضْحِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِمُسْلِمٍ (١٦٩٥)
(٢٣) [أَنَّهَا رُجِمَتْ بَعْدَ أَنْ فَطَمَتْ وَلَدَهَا وَأَتَتْ بِهِ وَفِي يَدَيْهِ
كِسْرَةُ خُبْزٍ، فِي رِوَايَةِ الْكِتَابِ طَيِّبٌ وَاخْتِصَارٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ الرَّوَايَتَيْنِ: وَهَذَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ:
ظَاهِرُهُمَا الْاِخْتِلَافُ فَإِنَّ الثَّانِيَةَ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ رَجْمَهَا كَانَ بَعْدَ
فَطَامِهِ وَأَكْلِهِ الْخُبْزِ وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ رَجَمَهَا عَقِبَ الْوِلَادَةِ فَيَجِبُ تَأْوِيلُ
الْأَوَّلَى وَحُمَلُهَا عَلَى وَفْقِ الثَّانِيَةِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأَوَّلَى:
«قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ» إِنَّمَا قَالَهُ بَعْدَ الْفَطَامِ،
وَأَرَادَ بِرِضَاعِهِ كِفَالَتَهُ وَتَرْبِيَتَهُ وَسُئِلَ رِضَاعًا مَجَازًا؛ ائْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الرُّجْمِ وَقَدَّمَ الْكَلَامَ فِيهِ. وَأَمَّا
شَدُّ نِيَابِهَا عَلَيْهَا فَلِأَنَّهَا لَا تُكْشَفُ عِنْدَ اضْطِرَابِهَا مِنْ مَسِّ
الْحِجَارَةِ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا تُرْجَمُ الْمَرْأَةُ قَاعِدَةٌ وَالرَّجُلُ قَائِمًا إِلَّا
عِنْدَ مَا لِكُلِّ فَقَالَ: قَاعِدًا.

وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى الْمَرْأَةِ بِنَفْسِهِ إِنْ
صَحَّتِ الرَّوَايَةُ «فَصَلَّى» بِالْبَاءِ لِلْمَعْلُومِ.

فَاعْتَمَدْتُ بَنَتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ تَحْمِلُهُ وَلِيدَتَهَا حَمِيمًا إِذَا زَنَتْ
[البيهقي: ٢٤٥/٨].

وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِمَامُ إِلَّا
أَنْ لَا يُوجَدُ إِمَامٌ أَقَامَهُ السَّيِّدُ.

وَذَهَبَتِ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقِيمُ الْحُدُودَ مُطْلَقًا إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ
مَنْ أَذِنَ لَهُ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الطُّحَاوِيُّ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ مُسْلِمٍ بِنِيسَارٍ
قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنَ الصُّحَابَةِ يَقُولُ: «الزَّكَاةُ
وَالْحُدُودُ وَالْفِيءُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى السُّلْطَانِ».

قَالَ الطُّحَاوِيُّ: وَلَا نَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا مِنَ الصُّحَابَةِ.

وَقَدْ تَعَقَّبَهُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: بَلْ خَالَفَهُ اثْنَا عَشَرَ نَفْسًا مِنَ
الصُّحَابَةِ.

وَقَدْ سَمِعْتُ مَا رَوَيْ عَنْ الصُّحَابَةِ وَكَفَى بِهِ رَدًّا عَلَى
الطُّحَاوِيِّ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٤٥/٨) عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ
وَفِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: أَدْرَكْتُ بَقَايَا الْأَنْصَارِ
وَهُمْ يَضْرِبُونَ الْوَلِيدَةَ مِنْ وَلَدَتِهِمْ فِي مَجَالِسِهِمْ إِذَا زَنَتْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَأْمُرُ بِهِ وَأَبُو بَرزَةَ يَحْدُّ
وَلِيدَتَهُ.

٨- الصلاة على من أقيم عليه الحدُّ

١١٤٦- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ
امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حَبْلَى مِنَ الزُّنَى
- فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْنِي عَلَى،
قَدْعَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا. فَقَالَ: أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا
وَضَعْتَ فَأَتِينِي بِهَا. فَفَعَلَ. فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَّتْ عَلَيْهَا
نِيَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ. ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ
عُمَرُ: أَنْصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ:
لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقِصَّةُ الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ) أَمَّا حَدِيثُ مَاعِزٍ وَالْجُهَنِيِّ فَتَقَدَّمَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْكَافِرِ إِذَا زَنَى، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيُّ وَمَعْظَمُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ وَأَنَّهُ شَرْطٌ لِلْإِحْصَانِ الْمَوْجِبِ لِلرَّجْمِ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ الْأَثَقَ عَلَيْهِ.

وَرَدَّ قَوْلَهُ بَأَنَّ الشَّافِعِيَّ وَاحِدًا لَا يَشْتَرِطَانِ ذَلِكَ وَدَلِيلُهُمَا وَقَوْلُ التَّصْرِيحِ بَأَنَّ الْيَهُودِيِّينَ الَّذِينَ زَنُوا كَانُوا قَدْ أَحْصَانَا.

وَقَدْ أَجَابَ مَنْ اشْتَرَطَ الْإِسْلَامَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا رَجَمَهُمَا بِحُكْمِ التَّوْرَةِ وَلَيْسَ مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمَا بِمَا فِي كِتَابَيْهِمَا فَإِنَّ فِي التَّوْرَةِ الرَّجْمَ عَلَى الْحَصَنِ وَعَلَى غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا رَجَمَهُمَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا بِمَا لَا يَرَاهُ فِي شَرْعِهِ مَعَ قَوْلِهِ «وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا» بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ (الْمائدة: ٤٩) وَمَنْ نَمَّةً اسْتَدْعَى شُهُودَهُمْ لَيَقُومَ عَلَيْهِمَا الْحُجَّةُ مِنْهُمْ.

وَرَدَّهُ الْخَطَّابِيُّ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمَا» بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ وَإِنَّمَا جَاءَهُ الْقَوْمُ سَائِلِينَ الْحُكْمَ عِنْدَهُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الرُّوَايَةُ فَتَبَيَّنَهُمْ عَلَى مَا كَتَمُوهُ مِنْ حُكْمِ التَّوْرَةِ وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ عِنْدَهُ مُخَالَفًا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِالْمَنْسُوخِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِالْمَنْسُوخِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَجْنَى اخْتِمَالُ الْقِصَّةِ لِلْأَمْرَيْنِ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَالثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِهِ. وَفِيهِ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ.

وَقَدْ دَلَّتِ الْقِصَّةُ عَلَى صَحَّةِ أَنْكِحَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِأَنَّ كِبُوتَ الْإِحْصَانِ فَرَعٌ مِنْ كِبُوتِ صِحَّتِهِ وَأَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ، كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: أَمَّا الْخَطَابُ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ فَبِيْهِ نَظَرٌ لِتَوْقُفِهِ عَلَى أَنَّهُ

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (١٩٧/١٨)، (١٩٨)]: إِنَّهَا بَضْمُ الصَّادِ وَكَسْرُ اللَّامِ.

قَالَ: وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبِي دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٤٤٤٠) فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا.

وَلَكِنْ أَكْثَرُ الرُّوَاةِ لِمُسْلِمٍ يَفْتَحُ الصَّادَ وَفَتْحَ السَّلَامِ. وَظَاهِرُ قَوْلِ عُمرَ: «تُصَلِّي عَلَيْهَا» أَنَّهُ ﷺ بِأَشْرَ الصَّلَاةِ بِنَفْسِهِ فَهُوَ يُؤَيِّدُ رِوَايَةَ الْأَكْثَرِ لِمُسْلِمٍ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ صَلَّى وَتُصَلِّي، أَيِ تَوَمَّرُوا وَأَنَّهُ اسْتَدَّ إِلَيْهِ ﷺ لِكُونِهِ الْأَمْرَ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَإِنَّ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ.

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ صَلَّى ﷺ عَلَيْهَا أَوْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ، فَالْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْجُومِ يُصَادِمُ النَّصَّ إِلَّا أَنْ تُخَصَّصَ الْكَرَاهَةُ بِمَنْ رُجِمَ بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ لِمَا أَتَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّبَعْ فَهَذَا يَنْزِلُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْفَاسِقِ، فَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلَا دَلِيلٌ مَعَ الْمَانِعِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تُسْقَطُ الْحَدَّ وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْجُمْهُورِ.

وَالْخِلَافُ فِي حَدِّ الْحَارِبِ إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقَدْرَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَسْقَطُ بِالتَّوْبَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ» (الْمائدة: ٣٤).

٩- رَجْمُ رَجُلٍ وَيَهُودِيٍّ وَامْرَأَةٍ

١١٤٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: «رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٠١) -

وَقِصَّةُ الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٦٨٤١)، مسلم (١٦٩٩)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ.

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) يُرِيدُ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ.

(وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً) يُرِيدُ الْجُهَنِيَّةَ.

حَكَمَ ﷺ بشروع لا بما في التوراة على أحد الاختماليين.

وقد أسلفنا لك غير مرّة أن هذا ليس بعلة قاحلة بل روائته موصولة زيادة من ثقة مقبولة.

١٠- كَيْفَ يُضْرَبُ الضَّعِيفُ الْحَدَّ

١١٤٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عَبَّادَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ فِي آبَائِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبَتْ بِأَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعِيدٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اضْرِبُوهُ حَدَّهُ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أضعفُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: خُذُوا عُثْكَالًا فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاحٍ ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَفَعَلُوا.

رواه أحمد (٢٢٢/٥) والنسائي (كبرى) (٧٣٠٩) وابن ماجه (٢٥٧٤)، وإسناده حسن، لكن اختلف في وصله وإرساله. (وعن سعيد بن سعد بن عبادة) هو أنصاري.

قال الواقدي: صحبته صحيحة كان والياً لعلي بن أبي طالب على اليمن.

(قال كان بين أبياتنا جمع بيت).

(رويجل) تصغير رجل.

(ضعيف فخب) بالخاء المعجمة فمؤخدة فمثلة أي فجر.

(بأمة من إمائهم) فذكر ذلك سعد لرسول الله ﷺ فقال: اضربوه حدّه فقالوا: يا رسول الله إنه أضعف من ذلك قال: خذوا عُثْكَالًا بِكسر العين فمثلة بزنة قرطاس وهو العذق.

(فيه مائة شمرّاح) بالشين المعجمة أوّلُهُ وراء آخره خاء معجمة بزنة عُثْكَالٍ وهو عُصَنٌ دقيق في أصل العُثْكَالِ.

(ثم اضربوه به ضربة واحدة ففعلوا.) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وإرساله.

قال البيهقي [السنن الكبرى: ٢٣٠/٨]: المحفوظ عن أبي أمامة أي ابن سهل بن خفيف كونه مرسلاً.

وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عبادة موصولاً.

والمراد هنا بالعُثْكَال: العَصَنُ الكَبِيرُ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أغصان صغار وهو للنخل كالعتود للعنب، وكل واحد من تلك الأغصان يُسمى شمرّاحاً.

وفي الحديث دليل على أن من كان ضعيفاً لمرضٍ ونحوه ولا يطيق إقامة الحدّ عليه بالعتاد أقيم عليه بما يَحْتَمِلُهُ مجموعاً دفعة واحدة من غير تكرار للضرب مثل العنكول ونحوه.

ولل هذا ذهب الجماهير قالوا: ولا بُدّ أن يباشر المحدود جميع الشماريخ ليقع المقصود من الحدّ.

وقيل: يجزئ، وإن لم يباشر جميعه وهو الحق فإنه لم يخلق الله العناكيل مصفوفة كل واحد إلى جنب الآخر عِرضاً مُتَشَرِّعاً إلى تمام مائة قط ومع عدم الانتشار يمتنع مباشرة كل عُود منها، فإن كان المريض يُرجى زوال مرضه أو خيف عليه شدّة حرّ أو برد آخر الحدّ عليه إلى زوال ما يُخَافُ.

١١- قَتْلُ اللُّوطِيِّ وَالْوَاقِعِ عَلَى الْبَهِيمَةِ

١١٤٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَغْمَلُ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ.

رواه أحمد (٢٦٩/١) والأربعة وأبو داود (٤٤٦٢)، الترمذي (١٤٥٥)، النسائي (كبرى) (٢١٥٩)، ابن ماجه (٢٥٦١) ورواهه مؤثرون، إلا أن فيه اختلافاً.

ظاهرة أن الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله «ومن وجدتموه... إلخ» فقط وذلك أن الحديث قد روي عن ابن عباس مُفَرَّقاً، وهو مُخْتَلَفٌ في بُرْهَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ:

أما الحكم الأول فإنه قد أخرج البيهقي (٢٣٢/٨) من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية قال: يُرْجَمُ

وأخرج (٢٣٢/٨) عنه أنه قال: يُنْظَرُ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْقَرْيَةِ

فِيهِ بِمُتَكَسِّسٍ ثُمَّ يُتْبَعُ الْحِجَارَةُ.

يُتْبَعُ الْحِجَارَةُ.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٢/٨) عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَتَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٢٣٢/٨).

وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضاً (٢٣٢/٨) عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ قَالَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِيمَنْ أَتَى بَهِيمَةً، دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ وَإِنْ حَدٌّ مِنْ يَأْتِيهَا قَتْلُهُ.

فَهَذَا الْاِخْتِلَافُ عَنْهُ دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ سُنَّةٌ فِيهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ بِاجْتِهَادِهِ كَذَا قِيلَ فِي بَيَانِ وَجْهِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «إِنْ فِيهِ اخْتِلَافٌ».

وَالِيهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي آخِرِ قَوْلَيْهِ وَقَالَ: إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ وَرَوِيَّ عَنْ الْقَاسِمِ وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ أَنَّهُ يُوجِبُ حَدَّ الزَّانِي قِيَاساً عَلَى الزَّانِي.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ مَسْأَلَتَانِ

وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْمَوْزِدُ وَالنَّاصِرُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُعَزَّرُ فَقَطْ إِذْ لَيْسَ بَرْنِي.

الْأُولَى: فِيمَنْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً وَفِي حُكْمِهَا أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ:

وَالْحَدِيثُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا عُرِفَتْ وَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ قَتْلِ الْبَهِيمَةِ مَأْكُولَةً كَانَتْ أَوْ لَا وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ عَلِيٌّ عليه السلام وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

الْأُولَى: أَنَّهُ يُحَدُّ حَدَّ الزَّانِي قِيَاساً عَلَيْهِ بِجَمَاعٍ لِإِلَاجٍ مُحَرَّمٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ وَهَذَا قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ.

وَقِيلَ لابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئاً وَلَكِنْ أَرَى «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُتَبَخَّرَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْعَمَلِ» (البَيْهَقِيُّ: ٢٣٣/٨).

وَاعْتَدُوا عَنِ الْحَدِيثِ بَأَنَّ فِيهِ مَقَالاً فَلَا يَتَهَضُّ عَلَى إِيَّاحَةِ دِمِ السَّلَمِ.

وَيُرَوَّى أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهَا تُرَى فَيَقَالُ: هَذِهِ الَّتِي فَعَلَ بِهَا مَا فَعَلَ.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُزِي أَنْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الَّتِي جُمِعُوا عَلَى الْإِلْحَاقِ اللَّوَاظِرِ بِالزَّانِي لَا دَلِيلَ عَلَى عُلِّيَّتِهَا.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَتْلُهَا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: يُقْتَلُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ مُحَصَّنِينَ كَانَا أَوْ غَيْرَ مُحَصَّنِينَ، لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ لِلنَّاصِرِ وَقَدِيمُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ طَرِيقَةُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَقُولُوا فِي الْقَتْلِ فَعِلٌ وَلَمْ يُتَكَبَّرْ فَكَانَ إِجْمَاعاً سِيماً مَعَ تَكْرِيرِهِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْحَدِيثُ هَذَا مُعَارَضٌ بَنِيهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِمَا كَلَفَ.

وَتَعَجَّبَ فِي «الْمَنَارِ» مِنْ قَلَّةِ الذَّاهِبِ إِلَى هَذَا مَعَ وَضُوحِ دَلِيلِهِ لَفْظاً وَبَلُوغِهِ إِلَى حَدِّ يُعْمَلُ بِهِ سُنْداً.

قَالَ الْمُهَدِّيُّ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُقُوبَتَهُ بِقَتْلِهَا إِنْ كَانَتْ لَهُ وَهِيَ مَأْكُولَةٌ جَمْعاً بَيْنَ الْأَدَلَّةِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يُحْرَقُ بِالنَّارِ، فَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٢/٨) أَنَّهُ اجْتَمَعَ رَأْيُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَحْرِيقِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ. وَفِيهِ قِصَّةٌ وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْرَافٌ.

١٢- حَدُّ الضَّرْبِ مَعَ التَّغْرِيبِ

١١٥٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ: حَرَقَ اللَّوْطِيَّةُ بِالنَّارِ أَرْبَعَةً مِنَ الْخُلَفَاءِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَهَيْشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ يُرْمَى بِهِ مِنْ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْقَرِيَةِ مُتَكَسِّساً ثُمَّ

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٣٨)، وَرِجَالُهُ هَؤُلَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَفْقِهِ

وَرَوَاهُ

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٣/٨) أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ جَلَدَ نَفْسِي مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ وَمِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ.

وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي التَّغْرِيبِ وَكَأَنَّهُ سَاقَهُ الْمَصْنُفُ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ نَسْخَ التَّغْرِيبِ.

١٣- لَعْنُ الْمُخْتَلِينِ وَالْمَرْجَلَاتِ

١١٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ. وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِكُمْ»

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٤).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ» جَمْعُ مُخْتَلٍ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَنُونٌ فَمَثَلَةٌ اسْمٌ مَفْعُولٌ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٌ رَوَى بِهِمَا.

(مِنَ الرِّجَالِ وَالْمَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

اللَّعْنُ مِنْهُ ﷺ عَلَى مُرْتَكِبِ الْمَعْصِيَةِ دَلٌّ عَلَى كِبَرِهَا، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ وَالْإِنْشَاءَ كَمَا قَدَّمْنَا وَالْمُخْتَلُ مِنَ الرِّجَالِ الْمَرَادُ بِهِ مَنْ تَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ فِي حَرَكَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخْتَصَّةِ بِالنِّسَاءِ. وَالْمَرَادُ مِنْ تَخَلُّقٍ بِذَلِكَ لَا مَنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خَلْقَتِهِ وَجَبَلَتِهِ.

وَالْمَرَادُ بِالْمَرْجَلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ الْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ هَكَذَا وَرَدَ تَفْسِيرُهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٩٧).

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ تَشَبُّهِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَبِالْعَكْسِ.

وَقِيلَ: لَا دَلَالَةَ لِلْعَنِ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْذُنُ فِي الْمُخْتَلِينَ بِالْإِخْوَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَإِنَّمَا نَفْسِي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ وَصَفَ الْمَرَأَةَ بِمَا لَا يَفْطَنُ لَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ لَهُ إِرْبَةٌ فَهُوَ لِأَجْلِ تَتَبُّعِ أَوْصَافِ الْأَجْنِيَّةِ.

(قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ مَنْ أَذِنَ لَهُ كَانَ ذَلِكَ صِفَةً لَهُ خَلَقَهَا لَا

تَخْلُقُ هَذَا. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَمَّا مَنْ انْتَهَى فِي التَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ إِلَى أَنْ يُؤْتَى فِي دُبُرِهِ وَبِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ إِلَى أَنْ تَتَّحِطَى السُّحْقُ فَإِنَّ لِهَذَيْنِ الصَّنِفَيْنِ مِنَ اللَّوْمِ وَالْعُقُوبَةِ أَشَدُّ ثَمَنًا لَمْ يَصِلْ إِلَى ذَلِكَ.

(قُلْتُ: أَمَّا مَنْ يُؤْتَى مِنَ الرِّجَالِ فِي دُبُرِهِ فَهُوَ الَّذِي سَلَفَ حُكْمُهُ قَرِيبًا.

١٤- دَفْعُ الْحُدُودِ بِالشَّبَهَاتِ

١١٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعًا».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٤٥) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٢٤) وَالْحَاكِمُ (٣٨٤/٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلَفْظٍ: «ادْرُؤُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٨/٨) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: بِلَفْظٍ: «ادْرُؤُوا الْخُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعًا» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِلَفْظٍ: «ادْرُؤُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مِنْ قَوْلِهِ بِلَفْظٍ: «ادْرُؤُوا الْخُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ») وَذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (٦٣/٤) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعًا وَتَمَامُهُ وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِتِمَامِ أَنْ يُعْطَلَ الْخُدُودُ قَالَ: وَفِيهِ الْمُخْتَارُ بْنُ نَافِعٍ وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ

إِلَّا أَنَّهُ سَاقَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ عِدَّةَ رَوَايَاتٍ مَوْقُوفَةٍ صَحَّحَ بَعْضُهَا وَهِيَ تَعَاوُذُ الْمَرْفُوعِ وَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي الْجَمَلَةِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُدْفَعُ الْحُدُودُ بِالشَّبَهَاتِ الَّتِي يَجُوزُ وَقُوعُهَا كَدَعْوَى الْإِخْوَانِ أَوْ أَنَّهَا أُتِيَتْ الْمَرَأَةُ وَهِيَ نَائِمَةٌ فَيَقْبَلُ قَوْلَهَا وَيُدْفَعُ عَنْهَا الْحُدُودَ، وَلَا تَكْلُفُ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَا زَعَمْتَهُ.

١٥- إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَصَلَ فَعَلَهُ إِلَى الْحَاكِمِ

١١٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلَيْسَتْ بِسِتْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْتَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٤٤/٤).

وَهُوَ فِي الْمُوطَأِ (ص ٥١٥) مِنْ مَرَّاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ» جَمْعُ قَادُورَةٍ. وَالْمُرَادُ بِهَا الْقَبِيحُ وَالْقَوْلُ السَّيِّئُ مِمَّا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا) فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلَيْسَتْ بِسِتْرِ اللَّهِ وَلَيْتَبَ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ) وَقَالَ: عَلَى شَرْطِهِمَا

(وَهُوَ فِي الْمُوطَأِ مِنْ مَرَّاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: لَا أَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ أَسَنَدَ بَوْجُوهُ مِنَ الْوُجُوهِ وَمَرَادُهُ بِذَلِكَ حَدِيثُ مَالِكٍ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَاكِمِ فَهُوَ مُسْنَدٌ مَعَ أَنَّهُ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي النَّهَائِيَةِ: أَنَّهُ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهَذَا ثَمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ الْعَارِفُ بِالْحَدِيثِ وَلَهُ اشْتِبَاهٌ لِدَلِيلِ كَثِيرَةٍ أَوْقَعَهُ فِيهَا أَطْرَاحُهُ صِنَاعَةُ الْحَدِيثِ الَّتِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا كُلُّ فَقِيهٍ وَعَالِمٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَلَمَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَنْ يَسْتَرَّ وَلَا يَفْضَحَ نَفْسَهُ بِالْإِقْرَارِ وَيَبَادِرَ إِلَى التَّوْبَةِ فَإِنَّ أَبْدَى صَفْحَتَهُ لِلْإِمَامِ - وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا حَقِيقَةُ أَمْرِهِ - وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَةُ الْحَدِّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٦) مَرْفُوعاً «تَعَاوَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ».

٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

الْقَذْفُ لَفْعٌ: الرَّمْيُ بِالشَّيْءِ.

وَفِي الشَّرْعِ: الرَّمْيُ بِوَطْءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَى الْمُقْذُوفِ.

١- حَدُّ الْقَذْفِ فِي حَادِثَةِ الْإِفْكِ

١١٥٤- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَنْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ فَضَرَبُوا الْحَدَّ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٠/٦) وَالْأَيْبَقِيُّ (أَبُو دَاوُدَ ٤٤٧٤)، السَّيِّدِيُّ (٣١٨١)، السَّامِيُّ [كَمَرِي] (٧٣٥١)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٦٧)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ [كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ (٤٤)]

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَنْبَرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ» مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ» [النور: ١١] إِلَى آخِرِ ثَمَانِي عَشْرَةِ آيَةٍ عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَاتِ فِي الْحَدِّ.

فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ هُمَا حَسَنٌ وَمُسْطَحٌ.

(وَامْرَأَةٍ) هِيَ حَمْنَةُ بَنْتُ جَحْشٍ (فَضَرَبُوا الْحَدَّ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَيْبَقِيُّ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.

فِي الْحَدِيثِ ثُبُوتُ حَدِّ الْقَذْفِ وَهُوَ ثَابِتٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ» [النور: ٤]. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْقَذْفُ لِعَائِشَةَ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَرْصَةَ سَلُولَ وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ جَلَدَهُ ﷺ حَدُّ الْقَذْفِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ [زَادِ الْمَعَادَ: ٢٦٤/٣] وَعَدَّ أَعْدَاءُ فِي تَرْكِهِ ﷺ لِحَدِّهِ.

وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي الْإِكْلِيلِ أَنَّهُ ﷺ حَدَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقَذْفِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمَاورِدِيِّ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْلِدْ أَحَدًا مِنَ الْقَذْفَةِ، لِعَائِشَةَ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا.

فَقَدْ رَدَّ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ ثَبَتَ مَا يُوجِبُهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَحَدِّ الْقَافِزِ

يُثْبِتُ بَعْدَ كُيُوتِ مَا قَذَفَ بِهِ وَلَا يَخْتِاجُ فِي إِثْبَاتِهِ إِلَى بَيِّنَةٍ.
 (قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَعْينَ أَحَدًا مِنَ الْقَذْفَةِ وَكَأَنَّهُ

يُرِيدُ مَا ثَبَتَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ فَإِنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبَرَهُ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِبْنِ سُلُوكٍ وَإِنْ مَسْطَحًا مِنَ الْقَذْفَةِ، وَهُوَ الْمَرَادُ
 بِنَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ
 يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾ [الأنعام: ٢٢].
 فِي الْإِيمَانِ وَجِبَ جُلْدُهُ جُلْدُ الْقَذْفِ.

كَمَا أَنَّهُ إِذَا رُمِيَ اجْنَبِيَّ اجْنَبِيَّةً وَلَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ جُلِدَ
 لِلْقَذْفِ فَالْأَزْوَاجُ بِاقْوَانٍ فِي عُمُومٍ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾
 دَاخِلُونَ فِي حُكْمِهِ وَلِذَا قَالَ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ وَالْأَفْحَدُ فِي ظَهْرِكَ».

وَأَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ اللَّعَانِ لِإِفَادَةِ أَنَّهُ إِذَا فَقَدَ الزَّوْجَ الْبَيِّنَةَ
 وَهُمْ الْأَرْبَعَةَ الشَّهَدَاءَ فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَوْضَهُمُ الْأَرْبَعَ
 الْإِيمَانَ. وَزَادَ الْخَامِسَةَ لِلتَّكْيِيدِ وَالتَّشْدِيدِ وَجُلِدَ الزَّوْجُ بِالنُّكُولِ
 قَوْلَ الْجُمْهُورِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شَهَدَاءَ وَلَمْ يَجْلِفُوا إِنْ كَانُوا أَزْوَاجًا لَمْ رَمَوْا وَغَايَتُهُ أَنَّهَا قِيدَتْ
 الْآيَةُ الثَّانِيَةَ بَعْضُ أَفْرَادِ عُمُومِ الْأُولَى بِقَيْدِ زَائِدٍ عَوْضًا عَنِ الْقَيْدِ
 الْأَوَّلِ إِذَا فَقَدَ الْأَوَّلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١٥٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ
 قَالَ: لَقَدْ أَذْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ
 تَعَالَى عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَلَمْ أَزْهَمْ يَضْرِبُونَ
 الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَرْبَعِينَ.

زَوَّاهُ مَالِكُ [الموطأ] (ص ٥١٧) وَالْفَرَزِيُّ فِي جَابِيهِ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ) وَهُوَ أَبُو عَمْرٍاءَ عَبْدِ اللَّهِ
 بْنِ عَامِرٍ الْقَارِي الشَّامِيُّ^(١) كَانَ عَالِمًا ثَقَّةً حَافِظًا لِمَا رَوَاهُ فِي
 الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ التَّابِعِينَ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ.

رَوَى عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَغَيْرِهِ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى الْغُبَرَاءِ
 بْنِ شِهَابِ بْنِ الْمُخَزُومِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَلَدَ سَنَةَ إِحْدَى

(١) وَهَمَّ الصَّنَعَانِي فِي تَرْجُمَتِهِ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ
 رَبِيعَةَ الْعَزَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِي حَلِيفُ بَنِي عَدِيٍّ. وَلَدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.
 وَيُرْوَى عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ. مَرْجَمٌ فِي «التَّهْذِيبِ».

٢- نسخ حَدِّ الْقَذْفِ فِي اللَّعَانِ

١١٥٥- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَوَّلُ لِعَانٍ
 كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ ابْنَ سَحْمَاءَ قَذَفَهُ هِلَالُ
 بْنُ أُمَيَّةَ بِأَمْرَائِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ، وَالْأَفْحَدُ
 فِي ظَهْرِكَ» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْقُوبَ (٢٨٢٤)، وَرَجَّاهُ هَقَاتُ.

وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ (٤٧٤٧) نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ (أَوَّلُ لِعَانٍ) قَدْ اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِي سَبَبِ نَزُولِ آيَةِ
 اللَّعَانِ.

فَقِي رِوَايَةِ أَنَسٍ هَلَوُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ هِلَالٍ.

وَفِي أُخْرَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ عُوَيْمَرَ الْعَجْلَانِيِّ رَحِمَهُ
 اللَّهُ (٤٧٤٥) وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَوَّلَ لِعَانٍ كَانَ بِنَزُولِهَا لِبَيَانِ الْحُكْمِ.

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ هِلَالٍ وَصَادَفَ مَجِيءَ
 عُوَيْمَرَ الْعَجْلَانِيِّ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَا
 ادَّعَاهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِلَّا أَنَّهُ نَسَخَ وَجُوبُ الْحَدِّ
 عَلَيْهِ بِالْمَلَاعَةِ وَهَذَا مِنْ نَسَخِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ وَإِنْ كَانَتْ آيَةُ جُلْدِ
 الْقَذْفِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤]
 سَابِقَةً نَزُولًا عَلَى آيَةِ اللَّعَانِ، وَالْأَفْحَادُ اللَّعَانُ إِمَّا نَاسِخَةٌ
 عَلَى تَقْدِيرِ تَرَاخِي النَّزُولِ عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِطُهُ لِقَذْفِ الزَّوْجِ، أَوْ
 مُخَصَّصَةٌ إِنْ لَمْ يَتَرَاخَ النَّزُولُ أَنْ تَكُونَ آيَةُ اللَّعَانِ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ
 أُرِيدَ بِالْعُمُومِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾

وعشرين من الهجرة ومات سنة ثمان مائة وعشرة ومائة.

(قال: لقد أدركت أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ومن بعدهم فلم أرهم يضرّون المملوكَ) ذَكَرَ كَانَ أَوْ أَتَى (في القذفِ) إِلَّا أَرْبَعِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ) دَلَّ عَلَى أَنَّ رَأْيِي مِنْ ذَكَرَ تَنْصِيفَ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الْمَمْلُوكِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ النَّصْوَ وَرَدَ فِي تَنْصِيفِ حَدِّ الزُّنَى فِي الْإِمَاءِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] فَكَأَنَّهُمْ قَاسُوا عَلَيْهِ حَدَّ الْقَذْفِ فِي الْأَمَةِ إِذَا كَانَتْ قَازِفَةً وَخَصَّصُوا بِالْقِيَاسِ عُمُومَ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤].

ثُمَّ قَاسُوا الْعَبْدَ عَلَى الْأَمَةِ فِي تَنْصِيفِ الْحَدِّ فِي الزُّنَى وَالْقَذْفِ بِجَمَاعِ الْمَلِكِ وَعَلَى رَأْيِي مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ دُخُولِ الْمَالِيكِ فِي الْعُمُومَاتِ لَا تَخْصِصَ.

إِلَّا أَنَّهُ مَذْهَبُ مُرَدُّهُ فِي الْأَصُولِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَمَاهِيرِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ. وَذَهَبَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْصَفُ حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْعَبْدِ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَكَأَنَّهُمْ لَا يَرُونَ الْعَمَلَ بِالْقِيَاسِ كَمَا هُوَ رَأْيِي الظَّاهِرِيَّةُ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْقِيَاسَ غَيْرُ تَامٍ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْعِلَّةَ فِي إِلْحَاقِ الْعَبْدِ بِالْأَمَةِ الْمَلِكِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ الْعِلَّةُ إِلَّا مَا يَدْعُوهُ مِنَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَسَائِلِكِ الْعِلَّةِ وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ كَوْنِ الْأَنْوَةِ جُزْءَ الْعِلَّةِ لِنَقْصِ حَدِّ الْأَمَةِ؛ لِأَنَّ الْإِمَاءَ يُمْتَنَهُنَّ وَيُغْلَبْنَ، وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣] أَيْ لَهُنَّ.

وَلَمْ يَأْتِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الذُّكُورِ إِذْ لَا يُغْلَبُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَحَيْثُ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يِلْحَقُ الْعَبْدَ بِالْأَمَةِ فِي تَنْصِيفِ حَدِّ الزُّنَا وَلَا الْقَذْفِ، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ لَا يُنْصَفُ لَهَا حَدُّ الْقَذْفِ بَلْ يُحْدُ لَهَا كَحَدِّ الْحُرَّةِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

وَدَعَوَى الْإِجْمَاعُ عَلَى تَنْصِيفِهِ فِي حَدِّ الزُّنَا غَيْرَ صَحِيحَةٍ لِخِلَافِ دَاوُدَ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا فِي الْقَذْفِ فَقَدْ سَمِعْتُ الْخِلَافَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ.

٣- لَا يُحْدُ السَّيِّدُ فِي مَمْلُوكِهِ

١١٥٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٥٨)، مسلم (١٦٦٠)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْدُ الْمَالِكُ فِي الدُّنْيَا إِذَا قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا تَحْتَ عُمُومِ آيَةِ الْقَذْفِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِالْإِحْصَانِ الْحُرَّةَ وَلَا التَّرَوُّجَ وَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى الْحُرِّ وَعَلَى الْمُحْصَنِ وَعَلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُحْدُ لِقَذْفِهِ مَمْلُوكَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْ وَجِبَ حَدُّهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَجِبْ حَدُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذْ قَدْ وَرَدَ أَنَّ هَذِهِ الْحُدُودَ كَفَّارَاتٌ لِمَنْ أَقِيمَتْ عَلَيْهِ وَهَذَا إِجْمَاعٌ.

وَأَمَّا إِذَا قَذَفَ الْعَبْدَ غَيْرَ مَالِكِهِ فَإِنَّهُ أَيْضًا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْدُ قَازِفُهُ إِلَّا أُمُّ الْوَلَدِ فِيهَا خِلَافٌ.

فَذَهَبَ الْهَادِوَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ أَيْضًا عَلَى قَازِفِهَا لِأَنَّهُ أَيْضًا مَمْلُوكَةٌ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهَا.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالظَّاهِرِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُحْدُ.

وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

٣- بَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ

١- أَقْلُ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ السَّارِقُ

١١٥٨- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٨٩)، مسلم (١٦٨٤)]، وَاللَّفْظُ بِمُسْلِمٍ.

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَيُسْتَعْمَلُ بِالْفَاءِ وَبِشَمٍّ وَلَا يَأْتِي بِالْوَاوِ.

لَهُ عَلَى أَقْوَالٍ بَلَغَتْ إِلَى عَشْرِينَ قَوْلًا وَالَّذِي قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ مِنْهَا قَوْلَانِ:

(الأول): أَنَّ النَّصَابَ الَّذِي تَقْطَعُ بِهِ رُبْعُ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ، وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَهَذَا مَذْهَبُ فَهَّاهِ الْحِجَازِ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ بَيَّنَّ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الشُّيْخَانِ كَمَا سَمِعْتُ وَهُوَ نَصٌّ فِي رُبْعِ الدِّينَارِ.

قَالُوا: وَالثَّلَاثَةُ الدَّرَاهِمُ قِيمَتُهَا رُبْعُ دِينَارٍ وَلَا يَأْتِي مِنْ «أَنَّهُ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» رَح (٦٣٩٥)، م (١٦٨٦).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمُ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيمَتُهَا رُبْعُ دِينَارٍ لَمْ تُوجِبِ الْقَطْعَ.

وَاجْتَبَى لَهُ أَيْضًا بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّهُ أَتَى عُثْمَانَ بِسَارِقٍ سَرَقَ أَتْرَجَةً قَوِّمَتْ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ مِنْ حَسَابِ الدِّينَارِ بَاتِي عَشْرَ قَطْعٍ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَطَعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ كَانَتْ قِيمَتُهُ دَرَاهِمَيْنِ وَنِصْفًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: رُبْعُ الدِّينَارِ مُوَافِقُ الثَّلَاثَةِ الدَّرَاهِمِ وَذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ وَكَانَ كَذَلِكَ بَعْدَهُ، وَلِهَذَا قَوِّمَتِ الدُّنْيَةُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الْوَرَقِ وَأَلْفَ دِينَارٍ مِنَ الذَّهَبِ.

(القول الثاني) لِلْهَادِيَّةِ وَأَكْثَرُ فَهَّاهِ الْعِرَاقِ أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ إِلَّا سَرَقَةُ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَا يَجِبُ فِي أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٧/٨) وَالطُّحَاوِيُّ [شرح معاني الآثار] (١٦٣/٣) وَمَنْ طَرِيقَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ كَانَ ثَمَنُ الْجَمْرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ» د (٤٣٨٧)، س (٨٢/٨).

وَرَوَى أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَثَلَهُ [النسائي] (٨٤/٨).

قَالُوا: وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري] (٦٧٩٥)، مُسْلِمٌ (١٦٨٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ «أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم قَطَعَ فِي مِجَنٍّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَنْ «قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» لَكِنْ هَذَا الرَّوَايَةُ قَدْ

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَلَوْ زَادَ وَإِذَا زَادَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صَاعِدًا فَهَوَّ حَالُ مُؤَكَّدَةٍ

(تَمَقَّقَ عَلَيْهِ وَالْفَقْطُ لِمُسْلِمٍ) وَلَفْظُ الْبَخَارِيِّ «تَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ أَبِي عَنْ عَائِشَةَ وَهِيَ:

١١٥٩- وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٨٠/٦): «اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِيهِمَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ».

إِحْبَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» الْآيَةُ [المائدة: ٣٨] وَلَمْ يُذْكَرْ فِي الْقُرْآنِ نَصَابٌ مَا يُقْطَعُ فِيهِ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسَائِلَ:

(الأولى): هَلْ يُشْتَرِطُ النَّصَابُ أَوْ لَا؟

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى اشْتِرَاطِهِ مُسْتَدَلِّينَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ.

وَذَهَبَ الْحَسَنُ وَالظَّاهِرِيُّ وَالْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ بَلْ يُقْطَعُ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ [البخاري] (٦٧٨٣)، مُسْلِمٌ (١٦٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ صلى الله عليه وسلم: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ».

وَاجْتَبَى بَأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ فِي جِنْسِ الْمَسْرُوقِ وَقَدَرِهِ وَالْحَدِيثُ بَيَّنَّ لَهَا وَبِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَدِيثِ الْبَيْضَةِ غَيْرُ الْقَطْعِ بِسَرَقَتِهَا بَلْ الْإِخْبَارُ بِتَحْقِيرِ شَأْنِ السَّارِقِ وَخَسَارَةِ مَا رَجَعَهُ مِنَ السَّرْقَةِ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا تَعَاطَى هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْحَقِيرَةَ وَصَارَ ذَلِكَ خُلُقًا لَهُ جَرَّاهُ عَلَى سَرَقَةٍ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَّا يُلْغَى قَدْرُهُ مَا يُقْطَعُ بِهِ فليَحْذَرُ هَذَا الْقَلِيلَ قَبْلَ أَنْ تَمْلِكَهُ الْعَادَةُ فَيَتَعَاطَى سَرَقَةً مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، ذَكَرَ هَذَا الْخَطَّابِيُّ وَسَبَقَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ إِلَيْهِ؛ وَنَظِيرُهُ حَدِيثُ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَيْفَ خَصَّ قِطَاعًا» [البَيْهَقِيُّ] (٤٣٧/٢) وَحَدِيثُ «تَصَدَّقْ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُخْرَقٍ».

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِفْخَصَ الْقِطَاعِ لَا يَصْحُحُ تَسْيِيلُهُ وَلَا التَّصَدُّقُ بِالظِّلْفِ الْمُخْرَقِ لَعَدِمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِمَا فَمَا قَصَدَ صلى الله عليه وسلم إِلَّا الْمُبَالَغَةَ فِي التَّرْهِيْبِ مِنَ السَّرْقَةِ.

(الثَّانِيَةُ): اخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي قَدْرِ النَّصَابِ بَعْدَ اشْتِرَاطِهِمْ

عارضت رواية الصحيحين والواجب الاختياط فيما يُسْتَبَاحُ بِهِ العضو المحرم قطعهُ إلا بحَقِّه فيجب الأخذ بالتيقن وهو الأكثر.

وقال ابن العربي: ذُفِبَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ مَعَ جَلَالَتِهِ فِي الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ الْقَطْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَذَلِكَ أَنَّ الْيَدَ مُحَرَّمَةً بِالْإِجْمَاعِ فَلَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ وَالْعَشْرَةُ مُتَّفَقٌ عَلَى الْقَطْعِ بِهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ فَيَمْسُكُ بِهِ مَا لَمْ يَقَعْ الْأَتْفَاقُ عَلَى دُونِ ذَلِكَ.

(قلت): قد استُفِيدَ مِنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْاضْطِرَابُ فِي قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَجْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ عَشْرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا وَرَدَ فِي قَدْرِ قِيَمَتِهِ، وَرَوَايَةُ «رُبْعِ دِينَارٍ» فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٦٧٨٩)، م (١٦٨٤) صريحة في المقدار فلا يُقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا فِيهِ اضْطِرَابٌ. عَلَى أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ قِيَمَةَ الْمَجْنِ «ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» لِمَا يَأْتِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٧٩٥)، م (١٦٨٦) وَبَاقِي الْأَحَادِيثِ الْمُخَالَفَةِ لَهُ لَا تُقَاوِمُهُ سَنَدًا.

وَأَمَّا الْاِخْتِيَاطُ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّلِيلِ فَهُوَ اتِّبَاعُ الدَّلِيلِ لَا فِيمَا عَدَاهُ، عَلَى أَنَّ رَوَايَةَ التَّحْدِيدِ لِقِيَمَةِ الْمَجْنِ بِالْعَشْرَةِ جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَفِيهِمَا كَلَامٌ مَعْرُوفٌ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَرَى الْقَدَحَ فِي ابْنِ إِسْحَاقَ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ كَمَا قُرْنَا فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ.

(المسألة الثالثة): اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يُقَدَّرُ بِهِ غَيْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

فَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ: يُقَوَّمُ بِالذَّرَاهِمِ لَا بِرُبْعِ الدِّينَارِ يَعْنِي إِذَا اِخْتَلَفَ صَرَفُهُمَا مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رُبْعُ دِينَارٍ صَرَفَ دَرَاهِمِينَ مِثْلًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَصْلُ فِي تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ هُوَ الذَّهَبُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي جَوَاهِرِ الْأَرْضِ كُلِّهَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الصَّكَالَ الْقَدِيمَةَ كَانَ يُكْتَبُ فِيهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ وَزَنُ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ، فَعَرَفَتِ الدَّرَاهِمُ بِالثَّنَائِسِيرِ وَحَصَرَتْ بِهَا حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمِ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيَمَتُهَا رُبْعَ دِينَارٍ لَمْ تُوجِبِ الْقَطْعَ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَقَالَ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي التَّقْوِيمِ أَبُو نُورٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَدَاوُدُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بِقَوْلِ مَالِكٍ فِي التَّقْوِيمِ بِالذَّرَاهِمِ.

وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ فِي قَدْرِ النَّصَابِ تَفَرُّعًا عَنِ الدَّلِيلِ كَمَا عَرَفْتُ.

وَفِي الْبَابِ اقْوَالٌ كَمَا قَدَّمْنَا لَمْ يَنْهَضْ لَهَا دَلِيلٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى شَغْلِ الْأَوْرَاقِ وَالْأَوْقَاتِ بِالْقَالِ وَالْقِيلِ.

٢- من قُطِعَ فِي مَجْنٍ

١١٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مَجْنٍ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٦٧٩٥)، مسلم (١٦٨٦)).

الْمَجْنُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ: التَّرْسُ يُفْعَلُ مِنَ الْاجْتِنَانِ وَهُوَ الْاسْتِيَارُ وَالْاِخْتِفَاءُ وَكَسَرَتْ مِيمُهُ لِأَنَّهُ أَلَا فِي الْاسْتِيَارِ قَالَ: وَكَانَ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَيَّانٍ وَمَعَصِرٍ وَقَدْ عَرَفْتُ مِمَّا مَضَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمُ بِرُبْعِ دِينَارٍ وَتَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٣٦/٦): «وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْقَطْعَ فِي رُبْعِ الدِّينَارِ.

ثُمَّ أَخْرَجَ الرَّوَايَ هُنَا «أَنَّهُ ﷺ قَطَعَ فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ» مَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهَا رُبْعُ دِينَارٍ وَإِلَّا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ «وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ».

وَقَوْلُهُ هُنَا (قِيَمَتُهُ) هَذَا هُوَ الْمَعْتَبَرُ أَعْنِي: الْقِيَمَةُ، وَرَدَ فِي بَعْضِ الْفَاطِظِ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ بِلَفْظٍ: «ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْمَعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ، وَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ مِنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ فَكَأَنَّهُ لِيَسَاوِيَهُمَا عِنْدَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ فِي عَرَفِ الرَّوَايِ أَوْ بِإِغْتِبَارِ الْغَلْبَةِ، وَإِلَّا فَلَوْ اِخْتَلَفَتْ الْقِيَمَةُ وَالثَّمَنُ الَّذِي شَرَاهُ بِهِ مَالِكُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ.

٣- من قُطِعَ فِي بَيْضَةٍ وَحِبِلٍ

١١٦١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ

يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْخَبْلَ فَتُقَطَّعَ يَدُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا [البخاري (٦٧٨٣)، مسلم (١٦٨٧)].

تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَدَلَّةِ الظَّاهِرِيَّةِ وَلَكِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِمَا ذَكَرَ قَرِيبًا، وَالْمَوْجِبُ لِتَأْوِيلِهِ مَا عَرَفْتَهُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ (ع) (٦٧٨٩)، م (١٦٨٤): «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ وَيَنَارٍ». وَقَوْلُهُ فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦/٦): «وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ» فَتَعَيَّنَ تَأْوِيلُهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْأَعْمَشِ لَهُ بِأَنَّهُ أُرِيدَ بِالْبَيْضَةِ: بَيْضَةُ الْحَدِيدِ وَيَسْجُلُ: حَبْلُ الشَّيْءِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ فِي التَّهْنِجِينَ عَلَى السَّارِقِ لِيَقْتَرِبَ الْعَظِيمُ بِالْحَقِيرِ.

قِيلَ: فَالْوَجْهُ فِي تَأْوِيلِهِ أَنَّ قَوْلَهُ: «تُقَطَّعُ» خَيْرٌ لَا أَمْرٌ وَلَا فِعْلٌ، وَذَلِكَ لِإِسْنِ بَدَلِيلِ جَوَازِ أَنْ يُرِيدَ ﷺ أَنَّهُ يَقْطَعُهُ مِنْ لَا يُرَاعِي النَّصَابَ أَوْ بِشَهَادَةِ عَلَى النَّصَابِ، وَلَا يَصُحُّ إِلَّا دُونُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

٤- لَا شَفَاعَةَ فِي الْحُدُودِ

١١٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٨٨)، مسلم (١٦٨٨)(٨)]، وَاللَّفْظُ لِإِسْلَمٍ. وَلَهُ [مسلم (١٦٨٨)(١٠)] مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْهَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا».

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مُخَاطِبًا لِأَسَامَةَ: (أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟) ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِإِسْلَمٍ (وَلَهُ) إِنِّي لَسَلِمُ

(مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْهَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا») الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: «أَتَشْفَعُ»

لَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ كَمَا يَدُلُّ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٦٧٨٨) «أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمُهُمُ الْمَرْأَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ قَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ يَجْزِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَتَشْفَعُ؟ - الْحَدِيثُ - وَهَذَا اسْتِفْهَامُ إِنكَارٍ، وَكَأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ عِلْمُ أَسَامَةَ بِأَنَّهُ لَا شَفَاعَةَ فِي حَدٍّ. وَفِي الْحَدِيثِ مَسْأَلَتَانِ:

(الْأُولَى): النَّهْيُ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ، وَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ بِبَابِ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ وَقَدْ دُلَّ لَهَا قِيْدُهُ مِنْ أَنَّ الْكَرَاهَةَ بَعْدَ الرَّفْعِ مَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ «فَأَنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَسَامَةَ: لَمَّا شَفَعْتَ «لَا تَشْفَعُ فِي حَدٍّ فَإِنَّ الْحُدُودَ إِذَا أَتَتْهُ إِيَّيْ فُلَيْسَ لَهَا مَنَزَلٌ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ «تَعَاوَا الْحُدُودَ فِيمَا يَتَنَكَّمُ فَمَا بَلَّغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ» وَصَحَّحَهُ (٣٨٣/٤) الْحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧) وَالْحَاكِمُ (٣٨٣/٤) وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٧٣/٥) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا وَفِي الطَّبْرَانِيِّ [الكبير: (٢٧٠/١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ «فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي مَلَكِيهِ».

وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٥/٣) مِنْ حَدِيثِ الزُّبَيْرِ مَوْصُولًا بِلَفْظٍ «اشْفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَالِي؛ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْوَالِي فَعَفَا فَعَفَا اللَّهُ عَنْهُ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: لَقِيَ الزُّبَيْرُ سَارِقًا فَشَفَعَ فِيهِ فَقِيلَ: حَتَّى يَبْلُغَ الْإِمَامَ فَقَالَ: إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمَشْفُوعَ».

قِيلَ: وَهَذَا الْمَوْقُوفُ هُوَ الْمُتَعَمِّدُ، وَتَأْتِي قِصَّةُ «الَّذِي سَرَقَ رِذَاءَ صَفْوَانَ وَرَفَعَهُ إِلَيْهِ ﷺ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ لَا يَقْطَعَهُ فَقَالَ ﷺ: هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» وَيَأْتِي مِنْ أَخْرَجَهُ (د) (٤٣٩٤)، س (٦٩/٨)، ج (٢٥٩٥).

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَعَادِلَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الشَّفَاعَةِ بَعْدَ الْبَلُوغِ

إلى الإمام، وأنه يجبُ على الإمام إقامة الحدِّ.

الحديث.

وَأَدْعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ، وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ.

وَنَقَلَ الْخَطَّابِيُّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ عُرِفَ بِأَذْيَةِ النَّاسِ وَغَيْرِهِ، فَقَالَ: لَا يُشْفَعُ فِي الْأَوَّلِ مُطْلَقًا وَفِي الثَّانِي تَحْسُنُ الشَّفَاعَةُ قَبْلَ الرَّفْعِ؛ وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ» [أحمد (١٨١/٦)، أبو داود (٤٣٧٥)] مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الشَّفَاعَةِ فِي التَّعْزِيرَاتِ لَا فِي الْحُدُودِ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى ذَلِكَ

(الْمَسْأَلَةُ الْغَانِيَةُ): فِي قَوْلِهِ: (كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجِدُهُ) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٧٣/٨) بِلَفْظٍ «اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ عَلَى السَّنَةِ أَنْاسٌ يَعْرِفُونَ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ فَبَاعَتْهُ وَاخْذَلَتْ ثَمَنَهُ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٠٣/١٠) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّ فُلَانَةً تَسْتَعِيرُ خَلِيًّا يَأْخُذُ بِهَا إِيَّاهَا فَمَكَتْ لَا تَرَاهُ فَجَاءَتْ إِلَى ابْنَتِي اسْتَعَارَتْ لَهَا فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ: مَا اسْتَعَرْتُكَ شَيْئًا؛ فَرَجَعْتَ إِلَى الْأُخْرَى فَأَتَكَرَّتْ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَاها فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا اسْتَعَرْتُ مِنْهَا شَيْئًا؛ فَقَالَ: أَذْهَبُوا إِلَى بَيْتِهَا تَجِدُوهُ تَحْتَ فِرَاشِهَا فَأَتَوْهُ، وَآخَذُوهُ فَأَمَرُ بِهَا قَطْعُتْ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى جَحْدِ الْعَارِيَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالظَّاهِرِيَّةِ.

وَوَجْهُ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ وَاضِحَةٌ «إِنَّهُ ﷺ رَتَّبَ الْقَطْعَ عَلَى جَحْدِ الْعَارِيَةِ».

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ لَا يَبْثُ الْحُكْمُ الْمَرْتَبُ عَلَى الْجُحُودِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ تَرْجِيحُ رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَنَّهَا كَانَتْ جَا حِلَّةً عَلَى رَوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَنَّهَا كَانَتْ سَارِقَةً.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ فِي جَحْدِ الْعَارِيَةِ.

قَالُوا: لِأَنَّ الْآيَةَ فِي السَّارِقِ وَالْجَا حِلَّةٍ لَا يُسَمَّى سَارِقًا.

وَرَدَّ هَذَا ابْنُ الْقَيِّمِ وَقَالَ: إِنَّ الْجَحْدَ دَاخِلٌ فِي اسْمِ السَّرْقَةِ.

قُلْتُ: أَمَّا دُخُولُ الْجَا حِلَّةٍ تَحْتَ لَفْظِ السَّارِقِ لَفْظٌ فَلَا تُسَاعِدُهُ عَلَيْهِ اللَّغَةُ وَأَمَّا الدَّلِيلُ فَثُبُوتُ قَطْعِ الْجَا حِلَّةٍ بِهَذَا

قَالَ الْجُمْهُورُ: وَحَدِيثُ الْمَخْزُومِيَّةِ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظٍ «أَنَّهَا سَرَقَتْ»، مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمَسْعُودِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ مُصَرِّحًا بِذِكْرِ السَّرْقَةِ.

قَالُوا: فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا سَرَقَتْ وَرَوَايَةُ جَحْدِ الْعَارِيَةِ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ كَانَ لَهَا بَلْ إِنَّمَا ذَكَرَ جَحْدَهَا الْعَارِيَةَ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ خُلُقًا لَهَا مَعْرُوفًا فَعَرَفَتْ الْمَرَأَةُ بِهِ وَالْقَطْعُ كَانَ لِلْسَّرْقَةِ.

وَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا أَجَابَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ ثُمَّ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَرِ عَنْهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَكِنْ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ جَعَلَ الَّذِي ذَكَرَهُ ثَانِيًا رَوَايَةً وَهُوَ يَقْتَضِي مِنْ حَيْثُ الْإِشْعَارُ الْعَادِي أَنَّهُمَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ دَقِيقِ فِي «شَرْحِ الْعَمْدَةِ» وَالْمُصَنِّفُ هُنَا صَنَعَ مَا صَنَعَهُ صَاحِبُ «الْعَمْدَةِ» فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ الْجُمْهُورُ: وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ

٥- ليس على مختلس قطع

١١٦٣-- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

«لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّهِبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٢/٣) وَالْأَرْمَنَةُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩١)، النَّسَائِيُّ (٨٨/٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٩١) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٤٨) وَابْنُ جِبَانَ (٤٤٥٧).

قَالُوا: وَجَا حِدِ الْعَارِيَةِ خَائِنٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَامٌّ لِكُلِّ خَائِنٍ وَلَكِنَّهُ مُخَصَّصٌ بِجَا حِدِ الْعَارِيَةِ وَبِكَوْنِ الْقَطْعِ فِيمَنْ جَحْدَ الْعَارِيَةَ لَا غَيْرِهِ مِنَ الْخَوْنَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يُخَصُّ لِلْقَطْعِ بِمَنْ اسْتَعَارَ عَلَى لِسَانِ غَيْرِهِ مُخَادَعًا لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي الْعَارِيَةِ وَأَتَكَرَّهًا لِمَا طَوَّلَبَ بِهَا.

قَالَ: فَإِنَّ هَذَا لَا يَقْطَعُ بِمَجْرُؤِ الْخِيَانَةِ بَلْ لِمُشَارَكَةِ السَّارِقِ فِي اخْتِزَالِ الْمَالِ خَفِيَّةً.

والحديث فيه كلام كثير لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت.

٦- لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ

وَهَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْخَائِنَ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

والمراد (بالخائن) الذي يضمّر ما لا يظهره في نفسه، والخائن هنا: هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع إظهاره له النصيحة والحفظ. والخائن أعم، فإنها قد تكون الخيانة في غير المال، ومنه خائنة العين وهي مسارقة الناظر بطريقه ما لا يحلّ له نظره.

(والمنتهب) المغير من النهبة وهي الغارة والسلب وكان المراد هنا ما كان على جهة الغلبة والقهر.

(والمختلس) السالب من «اختلسه»: إذا سلبه.

واعلم أن العلماء اختلفوا في شرطية أن تكون السرقة في حرز.

فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وهو قول للناصر والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل باستيراطه من السنة والإطلاق الآية.

وذهب غيرهم إلى اشتراطيه مستدلين بهذا الحديث إذ مفهومه لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية.

واجب بأن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة يقيد بها القرآن ويؤيد عدم اغتياره «أنه ﷺ قَطَعَ يَدَ مَنْ أَخَذَ رِذَاءَ صَفْوَانٍ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» «وَيَأْتِيهِ ﷺ قَطَعَ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ وَإِنَّمَا كَانَتْ تَجَحَّدُ مَا تَسْتَعِيرُهُ».

وقال ابن بطال: الحرز مأخوذ من مفهوم السرقة لغة؛ فإين صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اغتيال الحرز.

فالمسألة كما ترى والأصل عدم الشرط وأنا استخير الله وأتوقف حتى يفتح الله.

١١٦٤- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ».

رواه المذکورون أحمد (٤٦٣/٣)، أبو داود (٤٣٨٨)، النسائي (٨٧/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٣)، وصححه أيضا الترمذي (١٤٤٩) وابن حبان (٤٤٦٦).

(وعن رافع بن خديج ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمر في «النهاية»: الثمر: هو الرطب ما دام في رأس النخلة، فإذا قطع فهو الرطب، قال: ويقع على كل الثمار.

(ولا كثرة) هو يفتح الكاف وفتح المثناة جُمَارُ النخل وهو شحمه الذي في وسط النخل كما في «النهاية».

(رواه المذكورون) وهم أحمد والأربعة.

(وصححه أيضا الترمذي وابن حبان) كما صححا ما قبله.

قال الطحاوي: الحديث نقلته الأئمة بالقبول والتمر المراد به ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجذ ويحز.

وعلى هذا تأوله الشافعي وقال: حوائط المدينة ليست بحرز وأكثرها تدخل من جوانبها.

والتمر: اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير.

وأما الكثر فوقع تفسيره في رواية النسائي بالجمار، والجمار بالجم آخره راء بزنة رمان، وهو شحم النخل الذي في وسط النخلة كما في «النهاية».

والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع في سرقة الثمر والكثرة وظاهره سواء كان على ظهر الميت له أو قد جذ. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة.

قال في نهاية المجتهد: قال أبو حنيفة: لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والحطب والحشيش وعمدته في منع القطع في الطعام الرطب قوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثرة».

وعند الجمهور أنه يُقَطَّعُ في كُلِّ مُحَرَّرٍ سِوَاهُ كَانَ عَلَى أَصْلِهِ بَاقِيًا وَقَدْ جُذِّ؛ وَسِوَاهُ كَانَ أَصْلُهُ مُبَاحًا كَالْحَشِيشِ وَغَيْرِهِ أَوْ لَا.

وقالوا: لعموم الآية والأحاديث الواردة في اشتراط النصاب.

وأما حديث «لَا قَطْعُ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَةٍ» فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ أَخْرَجَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ عَادَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ عَدَمِ إِحْرَازِ حَوَائِظِهَا فَتَرَكُوا الْقَطْعَ لِعَدَمِ الْحَرَزِ فَإِذَا أَحْرَزَتْ الْحَوَائِظُ كَانَتْ كَغَيْرِهَا.

٧- اعتراف السارق وليس معه شيء

١١٦٥- وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اغْتِرَافًا. وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءَ بِهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ - ثَلَاثًا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٨٠)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَأَحْمَدُ (٢٩٣٥) وَالتَّيْمِيُّ (٦٧/٨)، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ.

(وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيِّ رضي الله عنه) لَا يُعْرَفُ لَهُ اسْمٌ، عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ. رَوَى عَنْهُ أَبُو الْمُنْذِرِ مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ هَذَا الْحَدِيثَ.

(قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اغْتِرَافًا وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخَالُكَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فَنَاءً مَعْجَمَةً - أَيِ: أَظْنُكَ.

(سَرَقْتَ قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءَ بِهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ ثَلَاثًا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَأَحْمَدُ وَالتَّيْمِيُّ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَالْحَدِيثُ إِذَا رَوَاهُ مُجْهُولٌ لَمْ

يَكُنْ حُجَّةً وَلَمْ يَجِبِ الْحُكْمُ بِهِ.

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: أَبُو الْمُنْذِرِ الْمَذْكُورُ فِي إِسْنَادِهِ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ تَلْقِيْنُ السَّارِقِ الْإِنْكَارَ. وَقَدْ رَوَى «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِسَّارِقٍ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا» [مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٢٤/١٠) مِنْ مَرْسَلٍ عَطَاءَ].

قَالَ الرَّافِعِيُّ: لَمْ يُصَحِّحُوا هَذَا الْحَدِيثَ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: قَوْلُهُ: «قُلْ: لَا» - لَمْ يُصَحِّحْهُ الْأَثَمَةُ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٦/٨) مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ أُتِيَ بِجَارِيَةٍ سَرَقَتْ، فَقَالَ: أَسْرَقْتَ؟ قُولِي: لَا؛ فَقَالَتْ: لَا؛ فَخَلَّى سَبِيلَهَا.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٢٤/١٠) عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أُتِيَ بِرَجُلٍ سَرَقَ فَسَأَلَهُ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا؛ فَقَالَ: لَا، فَتَرَكَهُ.

وَسَاقَ رَوَايَاتٍ عَنِ الصُّحَابَةِ دَالَّةً عَلَى التَّلْقِينِ.

وَاخْتَلَفَ فِي إِقْرَارِ السَّارِقِ فَتَحَبَّتِ الْهَادِثَةُ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ثُبُوتِ السَّرْقَةِ بِالْإِقْرَارِ مِنْ إِقْرَارِهِ مَرَّتَيْنِ وَكَانَ هَذَا دَلِيلَهُمْ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْأَسْتِثْبَاتِ وَتَلْقِيْنِ الْمُسْقِطِ، وَلِأَنَّهُ تَرَدَّدَ الرَّأْيُ هَلْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكَانَ طَرِيقُ الْإِخْتِيَاظِ لَهُمْ أَنْ يَشْتَرُطُوا الْإِقْرَارَ ثَلَاثًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ.

وَفَقَّبَ الْفَرِيقَانِ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً كَسَائِرِ الْأَقَارِيرِ، وَلِأَنَّهُمَا قَدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ لَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا اشْتِرَاطُ عِدَّةِ الْإِقْرَارِ.

٨- الْحِسْمُ بَعْدَ الْقَطْعِ

١١٦٦- وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٨١/٤) مِنْ حَدِيثِ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فَسَأَلَهُ بِمَعْنَاهُ. وَقَالَ فِيهِ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ أَحْسِمُوهُ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ «كَشَفُ الْأَسْرَارِ» (١٥٦٠) أَيْضًا، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ

(وَأَخْرَجَهُ) أَيِ حَدِيثِ أَبِي أُمَيَّةَ.

(الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ بِمَعْنَاهُ وَقَالَ فِيهِ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوا ثُمَّ اخْصِمُوهُ» بِالْمَهْمَلَتَيْنِ.

(وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ أَيْضًا) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَقَالَ: وَلَا بَأْسَ بِاسْتِئْذَانِهِ).

الحديثُ دالٌّ على وجوبِ حَسْمِ مَا قُطِعَ؛ وَالْحَسْمُ: الْكَفْيُ بِالْأَرَاءِ: أَيُّ يَكْفِي عَمَّا قُطِعَ لِيَنْقَطِعَ الدَّمُ، لِأَنَّهُ مَنَافَذُ الدَّمِ تَنْسُدُ وَإِذَا تَرَكْتُ فَرُبَّمَا اسْتَرْسَلَ الدَّمُ فَيُؤْذِي إِلَى التَّلَفِ.

وفي الحديثِ دلالةٌ على أَنَّهُ يَأْمُرُ بِالْقَطْعِ وَالْحَسْمِ الْإِسَامُ، وَأَجْرَةُ الْقَاطِعِ وَالْحَاسِمِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَفِيهِ الدَّوَاءُ الَّذِي يُحْسِمُ بِهِ مِنْهُ لِأَنَّهُ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى غَيْرِهِ.

(فَاتِدَّةٌ): مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تُعْلَقَ يَدُ السَّارِقِ فِي عُقْبِهِ لَمَّا أُخْرِجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٥/٨) بِسَنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ «أَنَّهُ سُئِلَ أَرَأَيْتَ تَعْلِقُ يَدَ السَّارِقِ فِي عُقْبِهِ مِنَ السُّنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ سَارِقًا ثُمَّ أَمَرَ بِيَدَيْهِ فَعُلِقَتْ فِي عُقْبِهِ».

وَأَخْرَجَ (٢٧٥/٨) بِسَنَدِهِ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَطَعَ سَارِقًا فَمَرَّ بِهِ وَبَدَّه مُعْلَقَةً فِي عُقْبِهِ.

وَأَخْرَجَ (٢٧٥/٨) عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ أَقْرَأَ عَنْدهُ سَارِقٌ مَرَّتَيْنِ فَقَطَعَ يَدَهُ وَعَلَّقَهَا فِي عُقْبِهِ قَالَ الرَّادِيُّ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يَدِهِ تَضْرِبُ صدرَهُ.

٩- إِذَا تَلَفَ الْمَسْرُوقُ لَمْ يَغْرَمِ

السَّارِقُ إِذَا أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ

١١٦٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٩٣/٨) وَيُنَبِّهُ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ.

وَقَالَ أَبُو خَاتِمٍ: هُوَ مُتَكَرِّرٌ «الْعَلَلُ» (٤٥٧/١).

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْمُسَوِّدِ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالْمُسَوِّدُ لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

قَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا مُرْسَلٌ وَلَيْسَ بِثَابِتٍ.

وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٧/٨) وَذَكَرَ لَهُ عِلَّةٌ أُخْرَى.

وفي الحديثِ دليلٌ على أَنَّ الْعَيْنَ الْمَسْرُوقَةَ إِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِ السَّارِقِ لَمْ يَغْرَمْهَا بَعْدَ أَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَطْعُ عَلَيْهِ سِوَاهُ أَتْلَفَهَا قَبْلَ الْقَطْعِ أَوْ بَعْدَهُ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْهَادِوِيُّ.

وَرَوَاهُ أَبُو يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي «شرحِ الْكَفَى» عَلَى مَذْهَبِهِ تَعْلِيلٌ ذَلِكَ بِأَنَّ اجْتِمَاعَ حَقِّينِ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ فَصَارَ الْقَطْعُ بَدَلًا مِنَ الْغَرَمِ وَلِذَلِكَ إِذَا نَشَى السَّرْقَةَ فِيمَا قُطِعَ بِهِ لَمْ يَقْطَعْ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَآخَرُونَ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَغْرَمُ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» (٨/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٥٦١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٦٦) وَحَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هَذَا لَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ مَعَ مَا قِيلَ فِيهِ.

ولقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» [البقرة: ١٨٨] ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا يَجِلُّ مَالٌ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» [الدارقطني: ٢٦١/٣] وَلَأَنَّهُ اجْتَمَعَ فِي السَّرْقَةِ حَقَانٌ: حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَحَقٌّ لِأَدَمِيٍّ فَاتَّقَضَى كُلُّ وَاحِدٍ مَوْجِبُهُ وَلَأَنَّهُ قَامَ الْإِجْمَاعُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ موجودًا بَعَيْنِهِ أَخَذَ مِنْهُ فَيَكُونُ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ فِي ضَمَانِهِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْأَمْوَالِ الْوَاجِبَةِ.

وقوله «اجْتِمَاعُ الْحَقِّينِ» مُخَالَفٌ لِلْأَصُولِ دَعَايَ غَيْرِ صَحِيحَةٍ فَإِنَّ الْحَقَّيْنِ مُخْتَلِفَانِ فَإِنَّ الْقَطْعَ بِحُكْمَةِ الزُّجْرِ، وَالتَّغْرِيمَ لِتَقْوِيَةِ حَقِّ الْأَدَمِيِّ كَمَا فِي الْفُصْبِ وَلَا يَنْفِي قُوَّةُ هَذَا الْقَوْلِ.

١٠- لَا سَرْقَةَ فِي الثَّمَرِ إِنْ أَصَابَهُ بِفِيهِ

١١٦٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخِذٍ حَبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ الْجَرِينُ فَعَلَيْهِ

الْقَطْعُ».

وَقَالَ: هَذَا مَنْسُوخٌ وَالنَّاسِخُ لَهُ «قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ أَنْ مَا أَتَلَفَتْ فَهِيَ ضَامِنَةٌ» أَيُّ مَضْمُونٍ عَلَى أَهْلِهَا، قَالَ: وَإِنَّمَا يَضْمَنُونَهُ بِالْقِيَمَةِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٨٥/٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٨١/٤).

وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ بَهْزٍ فِي الرِّكَازِ.

(الرَّابِعَةُ): أَخَذَ مِنْهُ اشْتِرَاطُ الْحَرْزِ فِي وُجُوبِ الْقَطْعِ لِقَوْلِهِ ﷺ: (بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرُ). وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «لَا قَطْعَ فِي نَمَرٍ وَلَا فِي حَرِيْسَةِ الْجَبَلِ فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِيرُ أَوْ الْمَرَّاحُ فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٥-٨٤/٨).

قَالُوا: وَالْإِحْرَازُ مَاخُودٌ فِي مَفْهُومِ السَّرْقَةِ فَإِنَّ السَّرْقَةَ وَالْإِسْتِرَاقَ هُوَ الْحِجْيُ مُسْتَرْتَأً فِي خُفْيَةٍ لِأَخْذِ مَالٍ غَيْرِهِ مِنْ حَرْزٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ، فَالْحَرْزُ مَاخُودٌ فِي مَفْهُومِ السَّرْقَةِ لَعْنَةً وَلِذَا يُقَالُ لِمَنْ خَانَ أَمَانَتَهُ: سَارِقٌ، هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَتِ الظَّاهِرِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ عَمَلًا بِإِطْلَاقِ الْآيَةِ الْكُرْعِيَّةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَرْزُ مَاخُودًا فِي مَفْهُومِ السَّرْقَةِ فَلَا إِطْلَاقَ فِي الْآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ «حَرِيْسَةَ الْجَبَلِ» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ فَرَأَى فَمَثَلًا نَحِيَّةً فَنَسِيخَ مُهْمَلَةً.

«وَالْجَبَلُ» بِالْجِيمِ فَمَوْحِدَةٌ قِيلَ: هِيَ الْحَرُوسَةُ، أَيُّ لَيْسَ فِيمَا يُحْرَسُ بِالْجَبَلِ إِذَا سَرِقَ قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ حَرْزٍ.

وَقِيلَ: حَرِيْسَةُ الْجَبَلِ الشَّاةُ الَّتِي يُدْرِكُهَا اللَّيْلُ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى مَاوَاهَا.

وَالْمَرَّاحُ الَّذِي تَسَاوَى إِلَيْهِ الْمَاشِيَةُ لِبَلَا كَذَا فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»، وَهَذَا الْأَخِيرُ أَقْرَبُ بِمَرَادِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١- إِذَا وَصَلَ خَيْرُ السَّارِقِ إِلَى الْحَاكِمِ أَقِيمَ عَلَيْهِ

الْحُدُّ

١١٦٩- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ قَالَ - لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ - هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠١/٣) وَالْأَثَرِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٤)، وَالنَّسَائِيُّ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ النَّمْرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخَذِلٍ خَبْنَةً يَضْمُ الْحَاءَ الْمُعْجَمَةَ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ قُنُونٍ وَهُوَ مِعْطَفُ الْإِزَارِ وَطَرَفُ الثَّوْبِ.

(فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ. وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرُ) هُوَ مَوْضِعُ النَّمْرِ الَّذِي يُجْتَفَى فِيهِ.

(فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: الْمَرَادُ بِالنَّمْرِ الْمُعْلَقِ: مَا كَانَ مُعْلَقًا فِي النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يُجَذَّ وَيُجَرَّنَ، وَالنَّمْرُ: اسْمٌ جَامِعٌ لِلرُّطْبِ وَالْيَابِسِ مِنَ النَّمْرِ وَالْعَنْبِ وَغَيْرِهِمَا.

وَالْحَدِيثُ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى): أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ الْحَتَّاجُ فِيهِ لِسْدَ فَاقَتِهِ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ لَهُ.

(وَالثَّانِيَةُ): أَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَإِنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَنْ يُجَذَّ وَيُؤْوِيَهُ الْجَرِيرُ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْجَذِّ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَطْعِ وَإِيوَاءِ الْجَرِيرِ لَهُ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ مَعَ بُلُوغِ الْمَاخُودِ النَّصَابَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ» وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْجَرِيرَ حَرَزٌ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ إِذْ لَا قَطْعَ إِلَّا مِنْ حَرْزٍ كَمَا يَأْتِي.

(الثَّالِثَةُ): أَنَّهُ أَجَلٌ فِي الْحَدِيثِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٨/٨) تَفْسِيرَهَا بِأَنَّهَا غَرَامَةٌ مِثْلِيَّةٌ وَبِأَنَّ الْعُقُوبَةَ جُلْدَاتٌ نَكَالًا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ، فَإِنَّ غَرَامَةً مِثْلِيَّةً مِنَ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ.

وَقَدْ أَجَارَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ وَقَالَ: لَا تُضَاعَفُ الْغَرَامَةُ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا الْعُقُوبَةُ فِي الْأَبْدَانِ لَا فِي الْأَمْوَالِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَبْرِ هَلْ هُوَ حَرَزٌ لِلْكَفَنِ يَقْطَعُ أَخْذَهُ أَوْ لَيْسَ بِحَرَزٍ؟ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ النَّبَّاشَ سَارِقٌ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ وَالنَّهَادِي وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَقَالُوا: يَقْطَعُ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْمَالَ خَفِيَةً مِنْ حَرَزِهِ لَهُ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَائِشَةَ

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَقْطَعُ النَّبَّاشَ؛ لِأَنَّ الْقَبْرَ لَيْسَ بِحَرَزٍ.

وَفِي الْمَنَارِ؛ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا صُعُوبَةٌ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمَيْتِ كَحُرْمَةِ الْحَيِّ، لَكِنَّ حُرْمَةَ يَدِ السَّارِقِ كَذَلِكَ الْأَصْلُ مِنْهَا وَلَمْ يَدْخُلِ النَّبَّاشُ تَحْتَ السَّارِقِ لَعَنَةً وَالْقِيَاسُ الشَّرْعِيُّ غَيْرُ وَاضِحٍ وَإِذَا تَوَقَّفْنَا أَمْتَنَ الْقَطْعُ أَنْتَهَى.

وَاخْتَلَفَ فِي السَّارِقِ مَنْ يَنْتَسِبُ الْمَالَ.

فَذَهَبَ النَّهَادِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ يَنْتَسِبُ الْمَالَ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ. وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ يَقْطَعُ.

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَالْخُمْسِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا قَالُوا: لِأَنَّهُ قَدْ يُشَارِكُ فِيهَا بِالرُّضْخِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ.

١٢- من سَرَقَ غَيْرَ مَرَّةٍ

١١٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ يَوْمًا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: اقْطَعُوهُ فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ الْخَامِسَةَ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤١٠) وَالتَّيَمِيُّ (٩٠/٨) وَاسْتَكْرَهَ.

تَمَامُهُ عَنْهُمَا «فَقَالَ جَابِرٌ: فَانْطَلَقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ ثُمَّ اجْتَرَرْنَاهُ فَالْقَيْنَاهُ فِي بئرٍ وَرَمِينَا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ.

(٦٨/٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٩٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ (٨٢٨) وَالْحَاكِمُ (٣٨٠/٤) وَالْحَدِيثُ أَخْرَجُوهُ مِنْ طَرَفٍ:

مِنْهَا عَنْ طَاوُسٍ عَنْ صَفْوَانَ وَرَجَحَهَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَالَ: إِنَّ سَمَاعَ طَاوُسٍ مِنْ صَفْوَانَ مُتَكِنٌ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ عُثْمَانَ وَقَالَ: أَدْرَكْتُ سَبْعِينَ شَيْخًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلِلْحَدِيثِ قِصَّةٌ.

أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٥/٨) عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ قَالَ: «بَيْنَمَا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةٍ مُضْطَجِعٌ بِالْبَطْحَاءِ إِذْ جَاءَ إِنْسَانٌ فَأَخَذَ بُرْدَةً مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ فَقَالَ: إِنِّي أَغْفُو وَأَتَجَاوَزُ، فَقَالَ: فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ».

وَلَهُ الْفَاسْطُ فِي بَعْضِهَا «أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» وَفِي أُخْرَى: «فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ نَائِمًا».

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَقْطَعُ يَدَ السَّارِقِ فِيمَا كَانَ مَالِكُهُ حَافِظًا لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُغْلَقًا عَلَيْهِ فِي مَكَانٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: رَدَاءُ صَفْوَانَ كَانَ مُحَرَّزًا بِاضْطِجَاعِهِ عَلَيْهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ.

قَالَ فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (٤٠٦/٤): وَإِذَا تَوَسَّدَ النَّائِمُ شَيْئًا فَتَوَسَّدَهُ لَهُ حَرَزٌ عَلَى مَا جَاءَ فِي رَدَاءِ صَفْوَانَ.

قَالَ فِي «الْكَنْزِ» لِلْحَنَفِيِّ: وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَتَاعًا وَرَبُّهُ عَنْدَهُ يَقْطَعُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُحَرَّزٍ بِالْحَافِظِ؛ لِأَنَّ الْمَسْجِدَ مَا بُنِيَ لِإِحْرَازِ الْأَمْوَالِ فَلَمْ يَكُنِ الْمَالَ مُحَرَّزًا بِالْمَكَانِ أَنْتَهَى.

وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي الْحَرَزِ وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِشَرْطِيَّتِهِ.

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْإِمَامُ بِحْيٍ: إِنَّ لِكُلِّ مَالٍ حَرَزًا يَخْصُهُ فَيَحْرُزُ الْمَاشِيَةَ لَيْسَ حَرَزُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

وَقَالَتِ النَّهَادِيُّ وَالْحَنَفِيُّ: مَا أُحْرِزَ فِيهِ مَالٌ فَهُوَ حَرَزٌ لِنَفْسِهِ، إِذَا الْحَرَزُ مَا وُضِعَ لِمَنْعِ الدَّخْلِ أَوْ يَدْخُلُ وَالْخَارِجُ أَوْ يَخْرُجُ وَمَا كَانَ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ بِحَرَزٍ لَا لَعَنَةً وَلَا شَرْعًا.

وَكَذَلِكَ قَالُوا: الْمَسْجِدُ وَالْكَعْبَةُ حَرَزَانِ لِأَنَّهُمَا وَكُسُوهُمَا.

(وَأَسْتَنْكَرَهُ) أَيِ النَّسَائِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: الْحَدِيثُ مُتَكَرِّرٌ، وَمُصْعَبٌ
بُنْ ثَابِتٌ لَيْسَ بِقَوِيٍّ الْحَدِيثِ.

قِيلَ: لَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الْآيِيُّ: وَهُوَ قَوْلُهُ

١٣- نَسَخُ الْقَتْلِ فِي السَّرْقَةِ الْخَامِسَةِ

١١٧١- وَأَخْرَجَ [النَّسَائِيُّ (٩٨/٨)] مِنْ حَدِيثِ
الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنْسُوخٌ.

(وَأَخْرَجَ) أَيِ النَّسَائِيُّ. (مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ)
وَأَخْرَجَ حَدِيثَ الْحَارِثِ الْحَاكِمُ (٣٨٢/٤).

وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٦/٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ
الْجُهَنِيِّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حَدِيثُ الْقَتْلِ مُتَكَرِّرٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

(وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنْسُوخٌ). وَزَادَ ابْنُ عَبْدِ
الْبَرِّ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَفِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ»: أَنَّ نَاسِخَهُ حَدِيثٌ «لَا يَجِلُّ دَمٌ
أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذُ ثَلَاثٌ» [الْبَخَارِيُّ (٦٨٧٨)، مُسْلَمٌ (١٦٧٦)]
تَقْدِمُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حِكَايَةَ أَبِي مُصْعَبٍ
عَنْ عُثْمَانَ وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ يُقْتَلُ لَا أَصْلَ لَهُ وَجَاءَ فِي
رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٨٩/٨) «بَعْدَ قَطْعِ قَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ سَرَقَ
الْخَامِسَةَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَ بِهَذَا حِينَ قَالَ: أَقْتُلُوهُ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى نَيْسَبَةِ مِنْ قُرَيْشٍ
فَقَالَ: أَقْتُلُوهُ فَقَتَلُوهُ».

قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قَتْلِ السَّارِقِ فِي الْخَامِسَةِ، وَإِنْ قَوَّاهُ
الْأَرْبَعُ تَقَطَّعَ فِي الْأَرْبَعِ الْمَرَاتِ.

وَالْوَاجِبُ قَطْعُ الْيَمِينِ فِي السَّرْقَةِ الْأُولَى إجماعاً، وقراءة ابن
مسعودٍ مُبَيَّنَةٌ لِإِجْمَالِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ قَرَأَ «فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا».

وَفِي الثَّانِيَةِ الرَّجُلُ الْيَسْرَى عِنْدَ الْأَكْثَرِ لِفَعْلِ الصَّحَابَةِ.

وَعِنْدَ طَاوُسٍ الْيَدُ الْيَسْرَى لِقَرِيبِهَا مِنَ الْيَمَنِ.

وَفِي الثَّلَاثَةِ يَدُهُ الْيَسْرَى وَفِي الرَّابِعَةِ رِجْلُهُ وَهَذَا عِنْدَ
الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٨١/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي
هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فِي السَّارِقِ إِنْ سَرَقَ: فَأَقْطَعُوا يَدَهُ
ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا يَدَهُ ثُمَّ إِنْ
سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ».

وَفِي إِسْنَادِهِ الْوَاقِدِيُّ وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [الْأَم: ١٦٢/٦]
مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (١٨٢/١٧)] وَالدَّارَقُطْنِيُّ (١٣٧/٣)
نَحْوَهُ عَنْ عَصَمَةَ بْنِ مَالِكٍ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَخَالَفَتِ الْهَادُوَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ فَقَالُوا: يُحْبَسُ فِي الثَّلَاثَةِ لِمَا رَوَاهُ
الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٥/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَ
رِجْلَهُ وَأَتَى بِهِ فِي الثَّلَاثَةِ: بَائِي شَيْءٍ يَتَمَسَّحُ وَبَائِي شَيْءٍ يَأْكُلُ لِمَا
قِيلَ لَهُ: تَقَطَّعَ يَدُهُ الْيَسْرَى ثُمَّ قَالَ: أَقْطَعُ رِجْلَهُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ
يَمْسِي؟ إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنَ اللَّهِ، ثُمَّ ضَرَبَهُ وَخَلَّدَ فِي السِّجْنِ.

وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ هَذَا رَأْيٌ لَا يُقَاوِمُ النُّصُوصَ وَإِنْ
كَانَ الْمَنْصُوصُ فِيهِ ضَعْفٌ فَقَدْ عَاضَدَتْهُ الرُّوَايَاتُ الْأُخْرَى.

وَأَمَّا عِلُّ الْقَطْعِ فَيَكُونُ مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ إِذْ هُوَ أَقْلُ مَا
يُسَمَّى يَدًا وَلَفَعْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٤/٣) مِنْ
حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَارِقٍ فَقَطَّعَ يَدَهُ مِنْ
مَفْصِلِ الْكَفِّ». وَفِي إِسْنَادِهِ مُجْهُولٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٢/٥) مِنْ مُرْسِلٍ رَجَاءِ بْنِ حَيْوَةَ
«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَّعَ مِنَ الْمَفْصِلِ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ رَجَاءٍ عَنْ عَدِيٍّ
رَفَعَهُ وَعَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عُمَرَ.

وَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ: وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يَقْطَعُ
مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ إِذْ هُوَ أَقْلُ مَا يُسَمَّى يَدًا.

وَرَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِمَنْ قَطَّعَتْ أَصَابِعُهُ: مَقْطُوعُ الْيَدِ لَا
لُغَةً وَلَا عُرفًا، وَإِنَّمَا يُقَالُ: مَقْطُوعُ الْأَصَابِعِ.

وقد اختلفت الروايات عن علي عليه السلام.

فروي أنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبصر والوسطى.

وقال الزهري والخوارزمي: إنه يقطع من الإبط إذ هو اليد حقيقة.

والأقوى الأول للدليل المأثور.

وأما محل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم.

وروي عن علي عليه السلام أنه كان يقطع الرجل من الكعب.

وروي عنه وهو للإمامية أنه معقد الشراك.

(خاتمة): أخرج أحمد (٤٥/٦) وأبو داود (١٤٩٧) عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال لها - وَقَدْ دَعَتْ عَلَى سَارِقٍ سَرَقَهَا بِلَحْفَةٍ - : لَا تَسْبُحِي عَنْهُ بِدَعَائِكَ عَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ: لَا تُحْقِفِي عَنْهُ الْإِثْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ بِالسَّرْقَةِ.

وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه.

وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: بلغني أن الرجل ليظلم مظلماً فلا يزال المظلوم يشتم الظالم ويتنصه حتى يستوفي حقه ويكون للظالم الفضل عليه؛ وفي الترمذي (٣٥٥٢) عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدْ اتَّصَرَ».

لأن قيل: قد مدح الله المتصمر من البغي ومدح العافي عن الجرم.

قال ابن العربي: فالجواب أن الأول محمول على ما إذا كان الباغي وقفاً ذا جرأة وفجور والثاني على من وقع منه ذلك نادراً فتقاربت عثرته بالعفو عنه.

وقال الواحدي: إن كان الانتصار لأجل الدين فهو محمود، وإن كان لأجل النفس فهو مباح لا يحمده عليه.

واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال:

كان ابن المسيب لا يحلل أحداً من عرض ولا مال.

وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحلان منهما.

ورأى مالك التحليل من العرض دون المال.

٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ

١- جُلْدُ الشَّارِبِ أَرْبَعِينَ لَمْ ثَمَانِينَ

١١٧٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

«أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ».

قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

نُفِقَ عَلَيْهِ (بخاري ٦٧٧٣)، مسلم (١٧٠٦).

الخمر مصدر خمر كضرب ونصر خمرأ؛ يُسمى به الشراب المختصر من العنب إذا غلى وقذف بالزبد، وهي مؤنثة وتذكر. ويقال: خمره.

وفي الحديث مسائل:

(الأولى): أن الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة إجماعاً وتطلق على ما هو أعم من ذلك، وهو ما استكر من العصور أو من النبيذ أو من غير ذلك وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لا؟.

قال صاحب القاموس: العموم أصح؛ لأنها حُرِّمَتْ وما بالمدينة خمر عنب ما كان إلا البسر والتمر انتهى.

وكأنه يريد أن العموم حقيقة وسميت خمرأ، قيل: لأنها تخمر العقل أي تستره فيكون بمعنى اسم الفاعل، أي الساترة للعقل.

وقيل: لأنها تغطي حتى تشتت يقال: خمره أي غطاه فيكون بمعنى اسم المفعول، وقيل: لأنها تخلط العقل من: خامرة: إذا خلطه ومنه

هينأ مريشاً غير داه مخامر

أي مخالط.

وقيل: لأنها تترك حتى تُدرَك؛ ومنه اختُمرَ العجِين: أي بلغ إدراكه.

وقيل: مأخوذة من الكلِّ لاجتماع المعاني هذه فيها.

قال ابن عبد البر: الأرجح كلها موجودة في الخمر؛ لأنها تركت حتى أدركت وسكنت فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه.

(قلت) فالخمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقة إجماعاً.

وفي النجم الوهاج: الخمر بالإجماع المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد.

واشترط أبو حنيفة أن يقذف وحيث لا يكون مجمعاً عليه.

واختلف أصحابنا في وقوع الخمر على الأنبذة.

فقال المزني وجماعة بذلك لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأكثر وهو ظاهر الأحاديث ونسب الرافعي إلى الأكثرين أنه لا يقع عليها إلا مجازاً انتهى.

(قلت) ويؤيد جزم ابن سينة في «المحكم» وجزم به صاحب «الهداية» من الحنفية حيث قال: الخمر عندنا ما اختصر من ماء العنب إذا اشتد، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم.

ورد ذلك الخطابي وقال: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب فيقال لهم: إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرًا عرب فصحاء فلو لم يكن الاسم صحيحاً لما أطلقوه.

وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب النكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناول اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العربية وللنسبة الصحيحة ولفهم الصحابة؛ لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما وحرموا ما

كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم، ويأتي حديث عمر (بالحاري ٥٥٨١) أنه نزل تحريم الخمر وهي من الخمسة الحديث وعمر من أهل اللغة، وإن كان يحتمل أنه أراد بيان ما تعلق به التحريم لا أنه المسمى في اللغة لأنه بصدد بيان الأحكام الشرعية ولعل ذلك صار اسماً شرعياً لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية، وسدل له حديث مسلم (٢٠٠٣) عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام».

قال الخطابي: إن الآية لما نزلت في تحريم الخمر وكان مسماها مجهولاً للمخاطبين بين أن مسماها هو ما أسكر فيكون مثل لفظ الصلوة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية. انتهى.

(قلت) هذا يخالف ما سلف عنه قريباً ولا يخفى ضعف هذا الكلام فإن الخمر كانت من أشهر اشربة العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كالصلوة والزكاة وأشعارهم فيها لا تحصى فكأنه يريد أنه ما كان تعميم الاسم لفظ الخمر لكل مسكر معروفاً عندهم فعرفتهم به الشرع فإنهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالأزار يضيفونها إلى ما يتخذ منه من ذرة وشعير ونحوهما بل يطلقون عليه لفظ الخمر فجاء الشرع بتعميم الاسم لكل مسكر.

فحصل مما ذكر جميعاً أن الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد الذي يقذف بالزبد وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب أو غيره إما بنقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغيره.

وقد علمت أنه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخمر على كل ما أسكر، وهم أهل اللسان، والأصل الحقيقة فقد أحسن صاحب «القاموس» بقوله: والعموم أصح.

وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سينة وشارح الكنز فما أظنها إلا بعد تقرير هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقد ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لأهل اللغة.

(المسألة الثانية) قوله «فجلده مجريدتين نحو أربعين» فيه دليل

على ثبوت الحدِّ على شارِبِ الخمرِ، وأدعي فيه الإجماعُ ونزوعُ في دعواه؛ لأنَّه قد نَقَلَ عن طائفةٍ من أهل العلم أنَّه لا يجبُ فيه إلاَّ التعزيرُ؛ لأنَّه ﷺ لم يُنصَّ على حدٍّ مُعيَّنٍ، وإنَّما ثبتَ عنه الضربُ المطلقُ.

وفيه دليلٌ على أنَّه يَكُونُ الجلدُ بالجريدِ وهو سَعْفُ النخلِ.

وقد اختلفَ العلماءُ هل يَتَعَيَّنُ الجلدُ بالجريدِ على ثلاثة أقوال:

أقربُها جوازُ الجلدِ بالعودِ غيرِ الجريدِ ويجوزُ الإقتصارُ على الضربِ باليدِينِ والنَّعالِ.

قالَ في شرحِ مُسلمٍ: أجمعوا على الإكْتِفَاءِ بالجريدِ والنَّعالِ وأطرافِ الثيابِ.

ثم قالَ: والأصحُّ جوازُهُ بالسُّوطِ.

وقالَ المصنَّفُ: توسَّطَ بعضُ المتأخريينَ فعيَّنَ السُّوطَ للمُتَمَرِّدِينَ وأطرافَ الثيابِ والنَّعالِ للضَّعْفَاءِ ومن عَدَاهُمْ بحسبِ ما يليقُ بِهِمْ وقد عيَّنَ قولُهُ في الحديثِ «مَرُوعَيْنِ» ما أخرجهُ البيهقيُّ (٣١٩/٨) وأحمدُ (٢٤٧/٣) بلفظِ «فَأَمَرُ قَرِيباً مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا فَجَلَدَهُ كُلُّ وَاحِدٍ جَلْدَتَيْنِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ».

قالَ المصنَّفُ: وهذا يجمعُ ما اختلفَ فيه على تشعُّبِهِ، وإنَّ جُمْلَةَ الضَّرَبَاتِ كَانَتْ أَرْبَعِينَ لَا أَنَّهُ جَلَدُهُ بِمَرْدَتَيْنِ أَرْبَعِينَ.

(المسألةُ الثالثةُ) قولُهُ «فلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ... إِلَى آخِرِهِ» سَبَبُ اسْتِشَارَتِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٩) وَالنَّسَائِيُّ [كُورِي] كَمَا فِي «الصفحة» (٩٦٨٥) أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ أَتَهَمَكُوا فِي الْخَمْرِ وَتَحَاقَرُوا الْعُقُوبَةَ قَالَ: وَعِنْدَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فَسَأَلَهُمْ فَأَجَبُوا عَلَى أَنْ يَضْرَبَ ثَمَانِينَ.

وأخرجَ مالِكٌ في الموطأِ (ص ٥٢٦) عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ «أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: نَرَى أَنَّ تَجْلِدُهُ ثَمَانِينَ فَإِنَّهُ إِذَا شَرِبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى أَفْتَرَى فَجَلَدَهُ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ».

وهذا حديثٌ مُعْضَلٌ ولهذا الأثرُ عن عليٍّ طرقٌ وقد أنكره ابنُ حزمٍ كما سلف. وفي معناه نكارةٌ لأنَّه قالَ: إِذَا هَذَى

أَفْتَرَى وَهَذَا لَا يُعَدُّ قَوْلُهُ فَرِيَةً؛ لِأَنَّهُ لَا عَمْدَ لَهُ وَلَا فَرِيَةَ إِلَّا عَنْ عَمْدٍ.

وقد أخرجَ عبدُ الرزَّاقِ (٣٧٨/٧) قَالَ: جَاءَتْ الْأَخْبَارُ مُتَوَاتِرَةً عَنْ عَلِيٍّ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسُنْ فِي الْخَمْرِ شَيْئًا وَلَا يَنْفِي أَنَّ الْحَدِيثَ الْآتِي يُؤَيِّدُهُ.

٢- الاستدلال على الشرب بالقرينة

١١٧٣- ولمسلم (١٧٠٧) عن عليٍّ - عليه السلام - فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وفي الحديثِ: أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَى يَقْبِيَا الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْبِيَاهَا حَتَّى شَرِبَاهَا.

وهو قوله (ولمسلم عن عليٍّ في قصة الوليد بن عُقْبَةَ) حَقَّقْنَاهَا فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ عَلَى ضَوْءِ النَّهَارِ» وَفِيهَا «أَنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ عَلِيًّا بِجَلْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: اجْلِدْهُ فَجَلَدَهُ فَلَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ قَالَ: امْسِكْ.

«جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سُنَّةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ» بِعَارِضِهِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَعَ جُرْأَةِ الشَّارِبِينَ لَا أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مُطْلَقًا فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ كَيْفَ يَجْعَلُ فِعْلَ عُمَرَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْإِشَارَةِ إِلَى فِعْلِ عُمَرَ وَهُوَ الثَّمَانُونَ، وَلَكِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: «امْسِكْ» بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا الْأَحَبُّ إِلَيْهِ.

وأجيبَ عنه بأنَّ في صحيح البخاري (٣٦٩٦) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ عَلِيًّا جَلَدَ الْوَلِيدَ ثَمَانِينَ وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ وَالَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ أَرْجَحُ وَكَأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: «وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ»، أَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بِتِمَامِ الثَّمَانِينَ وَهَذِهِ أَوَّلُ مِنَ الْجَوَابِ الْآخِرِ وَهُوَ أَنَّهُ جَلَدَهُ بِسُوطٍ لَهُ رَأْسَانِ فَضْرَبَهُ أَرْبَعِينَ فَكَانَتْ الْجُمْلَةُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِعَدَمِ مُنَاسِبَةِ سِيَاقِهِ لَهُ.

وَالرَّوَايَاتُ عَنْهُ عليه السلام «أَنَّهُ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ» كَثِيرَةً،
إِلَّا أَنَّ فِي الْفَاطِمَاتِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ وَفِي بَعْضِهَا بِالْعَمَلِ فَكَأَنَّهُ فِيمَ
الصُّحَابَةِ أَنَّ ذَلِكَ يَقْدَرُ بِنَحْوِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ

فَلَذَهَبَتِ الْهَادِوَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَاحِدٌ وَاحِدٌ قَوْلِي
الشَّافِعِيُّ: أَنَّهُ يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى السُّكْرَانِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً قَالُوا: لَقِيَامِ
الِإِجْمَاعِ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ عُمَرَ فَإِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَدَاوُدُ: أَنَّهُ أَرْبَعُونَ؛ لِأَنَّهُ
الَّذِي رَوَى عَنْهُ عليه السلام فَعَلَهُ، وَلِأَنَّهُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي
خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ عليه السلام، وَمَنْ تَبَعَ مَا فِي الرِّوَايَاتِ وَاخْتِلَافِهَا عِلْمٌ
أَنَّ الْأَحْوَطَ الْأَرْبَعُونَ وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا.

وَفِي هَذَا (الْحَدِيثِ) «أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَى الْوَلِيدِ أَنَّهُ رَأَاهُ يَقْبِئُ
الْخَمْرَ فَقَالَ غُفْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْبِئَهَا حَتَّى شَرِبَهَا» فِي مُسْلِمٍ
(١٧٠٧) (٣٨) «أَنَّهُ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ
شَرِبَ الْخَمْرَ وَشَهِدَ عَلَيْهِ آخَرُ أَنَّهُ رَأَاهُ يَقْبِئُهَا» الْحَدِيثُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هَذَا دَلِيلٌ لِمَالِكٍ وَمُوافقيه في
أَنَّ مِنْ تَقْبِئِ الْخَمْرِ يُحَدُّ حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ؛ وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يُحَدُّ
بِمَجْرِدِ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ شَرِبَهَا جَاهِلًا كَوْنَهَا خَمْرًا أَوْ مَكْرَهًا
عَلَيْهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْدَادِ الْمُسْقِطَةِ لِلْحُدُودِ، وَدَلِيلٌ لِمَالِكٍ هُنَا
أَقْوَى؛ لِأَنَّ الصُّحَابَةَ اتَّفَقُوا عَلَى جَلْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ الْمَذْكُورِ
فِي هَذَا الْحَدِيثِ. اهـ.

(قُلْتُ) وَمِمَّنْ مَا قَالَهُ مَالِكٌ قَالَتْ الْهَادِوَةُ

ثُمَّ لَا يَجْنِي أَنْ اقْتِصَارَ الْمُصَنِّفِ عَلَى الشَّاهِدِ بِالْقِيَمِ وَحْدَهُ
تَقْصِيرٌ لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ جَلَدَ الْوَلِيدَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى التَّحْقِيقِ وَلَيْسَ
كَذَلِكَ كَمَا عَرَفْنَاكَ بِمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنَ الرَّوَايَةِ، فَلَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ
عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْقِيَمِ كَافِيَةٌ فِي ثَبُوتِ الْحَدِّ إِلَّا أَنْ يَقُومَ
دَلِيلٌ غَيْرُ مَا هُنَا.

٣- قَتْلُ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ

١١٧٤- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ عليه السلام عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ
قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا

شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّلَاثَةَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ
إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٥/٤)، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالْأَرْبَعَةُ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٢)،
الزَّمَرِيُّ (١٤٤٤)، النَّسَائِيُّ [كُتِبَ] كَمَا فِي (مَحْفَةِ الْأَشْرَافِ)،
(١١٤١٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٧٣).

وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

وَأَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٥) صَرِيحًا عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(وَعَنْ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ:
«إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّلَاثَةَ
فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ -
وَهَذَا لَفْظُهُ - وَالْأَرْبَعَةَ).

اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ فِي قَتْلِهِ هَلْ يُقْتَلُ إِنْ شَرِبَ الرَّابِعَةَ أَوْ
إِنْ شَرِبَ الْخَامِسَةَ؟.

فَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٢) مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ الْعَطَّارِ وَذَكَرَ
الْجَلْدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بَعْدَ الْأَوَّلَى ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ شَرِبُوا فَاقْتُلُوهُمْ».

وَأَخْرَجَ (أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٣)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ رِوَايَةِ
نَافِعٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: وَاحْسِبْهُ قَالَ فِي الْخَامِسَةِ «فَإِنْ شَرِبَهَا فَاقْتُلُوهُ».

وَالِ قَتْلُهُ ذَهَبَتْ الظَّاهِرَةُ، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ وَاحْتِجُّ
لَهُ وَادَّعَى عَدَمَ الْإِجْمَاعِ عَلَى نَسْخِهِ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَلَمْ يَذْكُرُوا نَاسِخًا صَرِيحًا إِلَّا مَا
يَأْتِي مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ (٤٤٨٥) «أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ
الْقَتْلَ فِي الرَّابِعَةِ».

وَقَدْ يُقَالُ: الْقَوْلُ أَقْوَى مِنَ التَّرْكِ فَلَعَلَّهُ صلى الله عليه وسلم تَرَكَ لِعَذْرِ.

(وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو
دَاوُدَ صَرِيحًا عَنِ الزُّهْرِيِّ) يُرِيدُ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ
قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ
فَاجْلِدُوهُ - إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ:
فَأُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ
أُتِيَ بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ ثُمَّ أُتِيَ بِهِ الرَّابِعَةَ فَجَلَدَهُ فَرُفِعَ الْقَتْلُ
عَنِ النَّاسِ فَكَانَتْ رُخْصَةً».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا (يُرِيدُ نَسْخَ الْقَتْلِ) مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ

بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِثْلُهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دُونَ هَذَا، فَيَكُونُ بَيْنَ الْجَدِيدِ وَالْخَلْقِ.

٤- النهي عن ضرب الوجه

١١٧٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٥٩)، مسلم (٢٦١٢)].

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ ضَرْبُ الْوَجْهِ فِي حَدٍّ وَلَا غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ لَا يُضْرَبُ الْحُدُودُ فِي الْمَرَأَةِ وَالْمَذَكِيرِ لِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٩/٥) عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّهُ قَالَ لِلْجَلَادِ اضْرِبْ فِي أَعْضَائِهِ، وَاعْطِ كُلَّ عَضْبٍ حَقَّهُ، وَأَتَّقِ وَجْهَهُ وَمَذَكِيرَهُ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٧٠/٧) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ يَهُيَى (٣٢٧/٨) مِنْ طَرُقٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

وَأَمَّا نَهْيُهُ عَنِ الْمَرَأَةِ وَالْمَذَكِيرِ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مَعَ ضَرْبِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي ضَرْبِهِ فِي الرَّأْسِ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُضْرَبُ فِيهِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مَأْمُونٍ.

وَذَهَبَ الْفُهَادِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى جَوَازِ ضَرْبِهِ فِيهِ قَالُوا: لِقَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْجَلَادِ «اضْرِبِ الرَّأْسَ» وَلِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه اضْرِبِ الرَّأْسَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ فِيهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/٦).

وَفِيهِ ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ أَنَّهُ لَا يُضْرَبُ إِلَّا فِي رَأْسِهِ.

(فَاتِدَّةٌ فِي الْحَدِيثِ [د (٤٤٧٨)] «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُخْنَسَ عَلَيْهِ التُّرَابُ وَيَتَكَّتْ فَلَمَّا وَلَّى شَرَعَ الْقَوْمُ يَسُونَهُ وَيَدْعُونَ عَلَيْهِ وَيَقُولُ الْقَائِلُ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، فَقَالَ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَذَا وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

وَأَوْجِبَ الْمَازِرِيُّ التَّرِيبَ وَالتَّيْبِيتَ.

وَأَمَّا صَفَةُ سَوَاطِئِ الضَّرْبِ فَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (٥١٥) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ مُرْسَلًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ رَجُلًا فَأَتَتْهُ بِسَوْطٍ خَلْقِي. فَقَالَ: فَوْقَ هَذَا، فَأَتَتْهُ بِسَوْطٍ جَلِيدٍ فَقَالَ:

وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه سَوَاطِئَ الْحَدِّ بَيْنَ سَوَاطِئِ وَضَرْبِهِ بَيْنَ ضَرْبَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: السَّوْطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ مِنْ سُيُورٍ تَلَوَّى وَتُلْفَأُ.

٥- لا تقام الحدود في المساجد

١١٧٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٠١) وَالحَاكِمُ (٣٦٩/٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٩٩). وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ ضَعِيفٌ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٠) وَالحَاكِمُ (٣٦٩/٤) وَابْنُ السَّكَنِ وَالدَّارِقُطِيُّ (٨٦/٣) وَابْنُ يَهُيَى (٣٢٨/٨) مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ، وَلَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى وَالْكُلُّ مُتَعَاذَةٌ وَقَدْ عَمِلَ بِهِ الصُّحَابَةُ، فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٦/٥) عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ فِي حَدٍّ، فَقَالَ: أَخْرَجَاهُ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ اضْرَبُوهُ وَأَسْنَدَهُ عَلَى شَرْطِ الشُّبْحَيْنِ.

وَأَخْرَجَ (٥٢٦/٥) عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَيْهِ فَسَارَهُ، فَقَالَ: يَا قُبْرُ أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَقَمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ» وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ.

وَلِي عَدَمِ جَوَازِ إِقَامَةِ الْحَدِّ فِي الْمَسْجِدِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْكُوفِيُّونَ لَمَّا ذُكِرَ مِنَ الدَّلِيلِ.

وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالشَّعْبِيُّ إِلَى جَوَازِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ دَلِيلًا وَكَانَهُ حَمْلُ النَّهْيِ عَلَى التَّنْزِيهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَقَوْلُ مَنْ نَزَّهَ الْمَسْجِدَ أَوَّلَى - يُرِيدُ قَوْلَ الْأَوَّلِينَ.

٦- تحريم الخمر ونبذ التمر

١١٧٧- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْخَمْرِ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٢).

فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر خمرًا عند نزول آية التحريم.

٧- الخمر من حمسة

١١٧٨- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْجِنَطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالْخَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٨١)، مسلم (٣٠٣٢)].

وأخرجه الثلاثة أيضاً [د (٣٦٦٩)، ت (١٨٧٤)، النسائي (٢٩٥/٨)].

لا يقال: إنه معارضٌ بحديث أنس؛ لأن حديث أنس إخبارٌ عما كان من الشراب في المدينة وكلامٌ عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو إخبارٌ عما يشربه الناس مطلقاً.

وقوله (والخمر ما خامر العقل) إشارة إلى وجوه التسمية. وظاهره أن كل ما خالط العقل وغطاه يسمى خمرًا لغة سواء كان مما ذكر أو من غيره ويدل له أيضاً:

٨- كل مسكر حرام

١١٧٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٣).

فإنه دالٌّ على أن كل مسكر يسمى خمرًا.

وفي قوله («كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ») دليلٌ على تحريم كل مسكر وهو عامٌ لكل ما كان من عصيرٍ أو نبيذٍ.

وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم ما تناوله مطلقاً وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الإسكار.

ذهب إلى تحريم القليل والكثير ثما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعاً مستدلّين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا وبما أخرجه أبو داود (٣٦٨٧) من حديث عائشة «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَعَلَهُ الْكَفَّ مِنْهُ حَرَامٌ» وبما أخرجه ابن جبان (٥٣٧٠) والطحاوي [شرح معاني الآثار، ٢١٦/٤] من حديث سعد بن أبي وقاص أنه رضي الله عنه قال «أَنْهَاكُمُ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ».

وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقالٍ في إسانيدها لكنّها تتعاضد بما سمعت.

قال أبو مظفر السمعاني: الأخبار في ذلك كثيرة لا مساعٍ لأحبر في العدول عنها.

وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحلُّ ذوق المسكر من غير عصير العنب والرطب. وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في «شرح الكتر» حيث قال: إن أبا حنيفة قال: الخمر هي التي من ماء العنب إذا غلى واشتدّ وقذف بالزبد حُرِّمَ قليلها وكثيرها.

وقال: إن الغليان من آية الشدوِّ وكماله بقذف الزبد ويسكره إذ به يتميّز الصافي من الكدر واحكام الشرع قطعية فتناط بالنهاية كالحدود وإكفار المشتلِّ وحرمة البيع والتجاسة.

وعند صاحبه: إذا اشتدّ صار خمرًا ولا يشترط القذف بالزبد؛ لأن الاسم يثبت به والمعنى المقتضي للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة. وأما الطلاب - بكسر الطاء - وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه والسكر - بفتح السين - وهو النّي من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو: النّي من ماء الزبيب فالكلُّ حرامٌ إن غلى واشتدّ وحرمتها دون الخمر، والحلال منها أربعة: نبيذ التمر والزبيب إن طبخ

أدنى طيخ وإن اشتد إذا شرب ما لا يسكر بلا لهو وطرب.

والخليطان: وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب وينبذ العسل والتبن والبر والشعير والدرة طيخ أو لا.

والمثلث العنبي: انتهى كلامه ببعض تصرفه فيه.

فهذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدلالاً لها بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا تشملها أدلة تحريم الخمر وتؤول حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث:

قال بعضهم: المراد به ما يقع السكر عنده قال: ويؤيده أن القائل لا يسمى قاتلاً حتى يقتل، قال: ويدل له حديث ابن عباس يرفعه «خُرِّمَتِ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا وَالْمُسْكِرُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ».

أخرج النسائي (٣٢٠/٨) ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصليه وانقطاعه وفي رفيعه ووقفه.

على أنه على تقدير صحته فقد قال أحمد وغيره: إن الرجح أن الرواية فيه «والمسكر» بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين أو بفتح السين.

وعلى تقدير كونه فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قاذح فلا تنهض على المدعي.

ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومته لكل مسكر كما قاله مجد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم.

وقد أخرج البخاري (٥٥٩٨) عن ابن عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق - وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة، وقيل المكسورة، وهو فارسي معرب أصله: باذة وهو الطلاء - فقال ابن عباس «سبق محمد ﷺ الباذق، ما أسكر فهو حرام الشراب الحلال الطيب. وليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث».

وأخرج البيهقي (٢٩٤/٨) عن ابن عباس أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس: وما طلاؤكم هذا، إذا سألتموني فينبوإ إلي الذي تسألوني عنه فقالوا: هو العنب يعصر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال: وما الدنان؟ قالوا: دنان

مقبرة. قال: مرفقة؟ قالوا: نعم. قال: يسكر؟ قالوا: إذا أكثر منه. قال: فكل مسكر حرام.

وأخرج عنه (٢٩٤/٨) أيضاً أنه قال في الطلاء: إن النار لا تحل شيئاً ولا تحرمه.

وأخرج أيضاً (٢٩٤/٨) عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال: يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يعني - أهل الشام - يقال له الطلاء. قالت: صدق الله وبلغ حبي سمعت حبي رسول الله ﷺ يقول: «إن أناساً من أمي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها».

وأخرج (٢٩٥/٨) مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يشربن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب على رؤوسهم التعازيف يخيف الله بهم الأرض ويجعل منهم قرّة وختاريز».

وأخرج (٢٩٥/٨) عن عمر أنه قال: إني وجدت من فلان ربح شراب فزعم أنه يشرب الطلاء وإني سائل عما يشرب فإن كان يسكر جلذته، فجلذته الحد تاماً.

وأخرج (٢٩٥/٨) عن أبي عبيد أنه قال: جاءت في الأشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي ﷺ وأصحابه وكل له تفسير.

(فالؤها) الخمر: وهي ما على من عصير العنب فهذا مما لا اختلاف في تحريمه بين المسلمين إنما الاختلاف في غيرها.

ومنها السكر - يعني بفتح السين - وهو نقيع التمر الذي لم تمسه النار. وفيه يروى عن ابن مسعود أنه قال: السكر حر.

(ومنها) البش: بكسر الباء الموحدة والمثناة أي الفوقية الساكنة والمهملة وهو نبيذ العسل.

(ومنها) الجعة بكسر الجيم وهي نبيذ الشعير.

ومنها المزر: وهو من الدرة، جاء تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر ﷺ. وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال: والخمر من العنب والسكر من التمر.

(ومنها) السكركة يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة - عن أبي موسى أنها من الدرة.

الأعضاء.

وَحَكَى الْعِرَاقِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةُ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَشِيشَةِ
وَأَنَّ مِنْ اسْتَحْلَئَهَا كَفَرٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ أَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ فِي آخِرِ الْمَائَةِ
الْسادسة من الهجرة حينَ ظَهَرَتْ دَوْلَةُ التَّارِ وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ
الْمُنْكَرَاتِ وَهِيَ شَرُّ مِنَ الْخَمْرِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، لِأَنَّهَا تُورِثُ
نَشْوَةً وَلَذَّةً وَطَرِباً كَالْخَمْرِ وَيَصْعَبُ الطَّعَامُ عَلَيْهَا أَعْظَمَ مِنْ
الْخَمْرِ وَقَدْ أَخْطَأَ الْقَائِلُ:

حَرْمُومًا مِنْ غَيْرِ عَقْلِ وَنَقْلِ وَحَرَامٌ تَحْرِيمُ غَيْرِ الْحَرَامِ
وَأَمَّا الْبَيْحُ فَهُوَ حَرَامٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنَّ الْحَدَّ فِي الْحَشِيشَةِ وَاجِبٌ.

قَالَ ابْنُ الْبَيْطَارِ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ وَتُسَمَّى الْقَنْبُ تَوْجِدُ فِي
مَصْرٍ مُسْكِرَةً جَدًّا إِذَا تَنَاوَلَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا قَدَرٌ دَرَهْمٍ أَوْ
دَرَهْمَيْنِ، وَقَبَائِحُ خَصَالِهَا كَثِيرَةٌ، وَعَدُّ مِنْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِائَةً
وَعَشْرِينَ مَضْرُوءَةً دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً، وَقَبَائِحُ خَصَالِهَا مَوْجُودَةٌ فِي
الْأَفْيُونِ. وَفِيهِ زِيَادَةٌ مَضَارٌ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْجَوْزَةِ: إِنَّهَا مُسْكِرَةٌ وَنَقَلَهُ عَنْهُ
مُتَأَخِّرُونَ عُلَمَاءُ الْفَرِيقَيْنِ وَاعْتَمَدُوهُ.

١٠- إِرَاقَةُ النَّبِيذِ فِي مَسَاءِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ

١١٨١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ يُنْذِرُ لَهُ الزُّبَيْبُ فِي السَّقَاءِ، فَيَشْرِبُهُ يَوْمَهُ،
وَالْغَدَّ، وَبَعْدَ الْغَدِّ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءَ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ
وَسَقَاءَهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٤).

هَذِهِ الرُّوَايَةُ إِحْدَى رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ وَلَهُ الْفَاطَةُ أُخْرَى قَرِيبَةً مِنْ
هَذِهِ فِي الْمَعْنَى.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِنْتِزَاجِ وَلَا كَلَامَ فِي جَوَازِهِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ مِنْ يَقُولِ جَوَازِ شَرْبِ النَّبِيذِ إِذَا اشْتَدَّ بِقَوْلِهِ فِي
رَوَايَةٍ أُخْرَى «سَقَاءَهُ الْخَادِمَ» أَوْ «أَمَرَ بِصَبِّهِ» فَإِنَّ سَقْيَةَ الْخَادِمِ

(وَمِنْهَا) الْفَضِيخُ: يَعْنِي بِالْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ وَالْخَاءُ
الْمَعْجَمَةُ مَا اقْتَضَخَ مِنَ الْبَسْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ عَسَهُ نَارٌ وَسَمَاءُ ابْنُ
عُمَرَ الْفَضُوخُ.

قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: فَإِنْ كَانَ مَعَ الْبَسْرِ تَمَرٌ فَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى
الْخَلِيطِينَ.

قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: بَعْضُ الْعَرَبِ تُسَمَّى الْخَمْرَ بَعْضُهَا الطَّلَاءُ.

قَالَ عُيَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ:

هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطَّلَاءُ كَمَا الذُّبُّ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ
قَالَ: وَكَذَلِكَ الْخَمْرُ تُسَمَّى الْبَازِقَ.

إِذَا عَرَفْتَ فَهَذِهِ آثَارُ تَوْجِدِ الْعَمَلِ بِالْعُمُومِ وَمَعَ التَّعَارُضِ
فَالْتَّرَجِيحُ لِلْمَحْرُمِ عَلَى الْمَبِيحِ وَمِنْ أَدْلَةِ الْجُمْهُورِ.

٩- مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ

١١٨٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٣/٣) وَالْإِسْنَاءُ (٣٦٨١)، الْحَمْدِيُّ
(١٨٦٥)، ابْنُ مَاجَهٍ (٣٣٩٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٣٨٢)

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٣٠١/٨) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٥١/٤) وَابْنُ حِبَّانَ
(٥٣٧٠) مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ بَلَفَظَ
«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ».

وَالْبَابُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
وَعَنْ خَوَاتِمْ وَعَنْ سَعِيدٍ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ كُلُّهَا
مُخْرَجَةٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ، وَالْكُلُّ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.
(فَالَّذِي) وَيَحْرُمُ مَا أَسْكَرَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوباً
كَالْحَشِيشَةِ.

قَالَ الْمَصْنَفُ: مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تُسْكِرُ وَإِنَّمَا تُخَلِّدُ فَهِيَ
مُكَابِرَةٌ فَإِنَّهَا تُحَدِّثُ مَا تُحَدِّثُ الْخَمْرُ مِنَ الطَّرِبِ وَالنَّشْوَةِ.

قَالَ: وَإِذَا سَلِمَ عَدَمُ الْإِسْكَارِ فَهِيَ مُفْتَرَةٌ وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو
دَاوُدَ (٣٦٨٦) أَنَّهُ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُفْتَرُ: كُلُّ شَرَابٍ يُورِثُ الْفُتُورَ وَالْخُورَ فِي

دليل على جواز شربه، وإنما تركه ﷺ تنزهاً عنه.

وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الإسكار وإنما بدا فيه بعض تغير في طعمه من خموصة أو نحوها فسقاه الخادم مبادرة لحشية الفساد.

ويَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ كَأَنَّهُ قَالَ: سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ أَمْرًا بِهَافَرِيقٍ أَيْ إِنْ كَانَ بَدَا فِي طَعْمِهِ بَعْضُ تَغْيِيرٍ وَلَمْ يَشْتَدَّ سَقَاهُ الْخَادِمُ وَإِنْ اشْتَدَّ أَمْرٌ بِإِهْرَاقِهِ وَبِهَذَا جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ:

١١- لَا يَتَدَاوَى بِخَمْرٍ

١١٨٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

أَخْرَجَهُ التَّيْهَقِيُّ (٥/١٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٣٩١).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ [وَكِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، (١٥٩)] وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا [وَكِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، بَابُ (١٥)] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَيَأْتِي مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٤) عَنْ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ:

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِفَاءٌ فَتَحْرِمُ شَرْبَهَا بَاقٍ لَا يَرْفَعُهُ تَجْوِيزُ أَنَّهُ يَدْفَعُ الضَّرَرَ عَنِ النَّفْسِ.

وَلِى هَذَا ذَهَبُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَتِ الْهَادِثَةُ: إِلَّا إِذَا غَصَّ بِلَقْمَةٍ وَلَمْ يَمِزْ مَا يُسَوِّغُهَا بِهِ إِلَّا الْخَمْرَ جَازَ.

وَأَدْعَى فِي «الْبَحْرِ» الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا. وَفِيهِ خِلَافٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ: يَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا كَمَا يَجُوزُ شَرْبُ الْبَوْلِ وَالْدَّمِ وَسَائِرِ النُّجَاسَاتِ لِلتَّدَاوِي.

قُلْنَا: الْقِيَاسُ بَاطِلٌ فَإِنَّ الْقَيْسَ عَلَيْهِ مُحَرَّمٌ بِالنَّصِّ الْمَذْكُورِ لِعُمُومِهِ لِكُلِّ مُحَرَّمٍ.

(فائدة) في «النَّجْمِ الرَّشَاحِ» قَالَ الشَّيْخُ: كُلُّ مَا يَقُولُهُ الْأَطْبَاءُ مِنَ الْمَنَافِعِ فِي الْخَمْرِ وَشَرْبِهَا كَانَ عِنْدَ شَهَادَةِ الْقُرْآنِ أَنَّ فِيهَا مَنَافِعَ لِلنَّاسِ قَبْلَ. وَأَمَّا بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ الْمَائِدَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى

الْخَالِقُ لِكُلِّ شَيْءٍ سَلَبَهَا الْمَنَافِعَ جُمْلَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَنَافِعِ وَبِهَذَا تَسْقُطُ مَسْأَلَةُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ وَالَّذِي قَالَهُ مَنْقُولٌ عَنِ الرَّبِيعِ وَالضَّحَّاكِ. وَفِيهِ حَدِيثٌ أَسْنَدُهُ الشُّعْلِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ الْخَمْرَ سَلَبَهَا الْمَنَافِعَ».

١١٨٣- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٣) وَغَيْرُهُمَا (٢٠٤٦).

(وَعَنْ وَائِلِ) هُوَ ابْنُ حَجْرٍ - بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ.

(الْحَضْرَمِيُّ) أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا.

أَمَّا ذَا الْحُكْمِ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ وَهُوَ تَحْرِيمُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ وَزِيَادَةُ الْأَخْبَارِ بِأَنَّهَا دَاءٌ.

وَقَدْ عَلِمَ مِنْ حَالِ مَنْ يَسْتَعْمَلُهَا أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ عَنْ شَرْبِهَا أَدْوَاءٌ كَثِيرَةٌ، وَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ إِخْبَارِ الشَّارِعِ أَنَّهَا دَاءٌ فَتَبَحَّ اللَّهُ وَصَافَهَا مِنَ الشُّعْرَاءِ الْخُلَعَاءِ وَوَصَفَ شَرْبَهَا وَتَشْوِيقِ النَّاسِ إِلَى شَرْبِهَا وَالْمُكُوفِ عَلَيْهَا كَأَنَّهُمْ يُضَادُّونَ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ فِيمَا حَرَّمَ وَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ تِلْكَ الْأَشْعَارَ بِلِسَانِ شَيْطَانِي يَدْعُونِ إِلَى مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ.

٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ

التَّغْزِيرُ: مُصَدَّرُ عَزَرَ مِنَ الْعَزَرِ (بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الرَّيِّ الْمَعْجَمَةِ): وَهُوَ الرُّدُّ وَالنَّخْ.

وَهُوَ فِي الشَّرْعِ تَأْدِيبٌ عَلَى ذَنْبٍ لَا حَدَّ فِيهِ، وَهُوَ مُخَالَفَتُ لِلْحُدُودِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُو:

(الْأَوَّلُ) أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ، فَتَغْزِيرُ ذَوِي الْهَيْئَاتِ اخْفَ، وَيَسْتَوُونَ فِي الْحُدُودِ مَعَ النَّاسِ.

(وَالثَّانِي) أَنَّهَا تَجُوزُ فِيهِ الشُّفَاعَةُ دُونَ الْحُدُودِ.

(وَالثَّالِثُ) التَّأَلُّفُ بِهِ مَضْمُونٌ خِلَافًا لِأَيِّ حَنِيفَةٍ وَمَالِكٍ.

وَقَدْ فُرِّقَ قَوْمٌ بَيْنَ التَّعْزِيرِ وَالتَّادِيْبِ وَلَا يَتِمُّ لَهُمُ الْفَرْقُ، وَيُسَمَّى تَعْزِيراً لِدَفْعِهِ وَرَدُّهُ عَنْ فِعْلِ الْقَبَائِحِ، وَيَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ الْفَاعِلِ.

وَقَوْلُهُ (وَحُكْمُ الصَّائِلِ) الصَّائِلُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ صَالَ عَلَى قَرْيَةٍ إِذَا سَطَا عَلَيْهِ وَاسْتَطَالَ.

١- لَا يَجْلَدُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ فِي تَعْزِيرِ

١١٨٤- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٤٨)، مسلم (١٧٠٨)].

(عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَجْلَدُ رُوِيَ مَبْنِياً لِلْمَعْلُومِ وَمَبْنِياً لِلْمَجْهُولِ وَمَجْزُوماً عَلَى النَّهْيِ وَمَرْفُوعاً عَلَى النَّهْيِ.

(فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِي رِوَايَةٍ [البخاري (٦٨٤٨)] «عَشْرَ جُلْدَاتٍ» فِي رِوَايَةٍ [البخاري (٦٨٤٩)] «لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ».

وَالْمُرَادُ بِحُدُودِ اللَّهِ: مَا عَيَّنَ الشَّارِعُ فِيهِ عِدداً مِنَ الضَّرْبِ أَوْ عُقُوبَةٍ مَخْصُوصَةً كَالْقَطْعِ وَالرَّجْمِ وَهَذَانِ دَاخِلَانِ فِي عُمُومِ حُدُودِ اللَّهِ خَارِجَانِ عَمَّا فِيهِ السِّيَاقُ إِذَ السِّيَاقُ فِي الضَّرْبِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حَدِّ الزُّنَى وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَحَدِّ الْحَارِبِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بِالزُّنَى وَالْقَتْلِ فِي الرِّدَّةِ وَالْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ هَلْ يُسَمَّى حَدّاً أَمْ لَا؟ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي عُقُوبَةِ جَحْدِ الْعَارِيَةِ وَاللُّوَاطِ وَإِتْيَانِ الْبَهِيمَةِ وَتَحْمِيلِ الْمَرْأَةِ الْفَحْلَ مِنَ الْبَهَائِمِ عَلَيْهَا وَالسَّحَاقِ وَأَكْلِ الدَّمِّ وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخَنَازِيرِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَالسَّحَرِ وَالْقَذْفِ بِشَرْبِ الْخَمْرِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ تَكَاسُلاً وَالْأَكْلِ فِي رَمَضَانَ هَلْ يُسَمَّى حَدّاً أَوْ لَا؟

فَمَنْ قَالَ: يُسَمَّى حَدّاً أَجَازَ الزِّيَادَةَ فِي التَّعْزِيرِ عَلَيْهَا عَلَى الْعَشْرَةِ الْأَسْوَاطِ.

وَمَنْ قَالَ لَا يُسَمَّى لَمْ يُجْزَءْ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْعَمَلِ بِحَدِيثِ الْبَابِ.

فَذَهَبَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ اللَّيْثُ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَآخَرُونَ إِلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى الْعَشْرَةِ وَلَكِنْ لَا يَبْلُغُ أَدْنَى الْحُدُودِ.

وَذَهَبَ الْقَاسِمُ وَالنَّهَادِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ التَّعْزِيرُ فِي كُلِّ حَدٍّ دُونَ حَدٍّ جَنْبِئِهِ لَمَا يَأْتِي مِنْ فِعْلِ عَلِيٍّ ﷺ.

(قُلْتُ) لَا دَلِيلَ لَهُمْ إِلَّا أَعْمَالُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ كَمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيّاً ﷺ جَلَدَ مِنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ زُنَى مِائَةَ سَوْطٍ إِلَّا سَوْطَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ ﷺ ضَرَبَ مِنْ نَقْشٍ عَلَى خَاتَمِهِ مِائَةَ سَوْطٍ، وَكَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِعْلَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِدَلِيلٍ وَلَا يُقَاوَمُ النَّصُّ الصَّحِيحُ، وَإِنْ مَا نَقَلَ عَنْ عُمَرَ لَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلاً وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغِ الْحَدِيثُ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

كَمَا أَنَّهُ قَالَ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ مُعْتَذِراً: لَوْ بَلَغَ الْخَبَرُ الشَّافِعِي لَقَالَ بِهِ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي.

وَمِثْلُهُ قَالَ الدَّوْدِيُّ مُعْتَذِراً لِمَالِكٍ: لَمْ يَبْلُغْ مَالِكاً هَذَا الْحَدِيثُ فَرَأَى الْعُقُوبَةَ بِقَدْرِ الذَّنْبِ. وَلَوْ بَلَغَهُ مَا عَدَلَ عَنْهُ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ.

٢- أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ

١١٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ، إِلَّا الْحُدُودَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٦/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٠٠) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٦٧/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (١٧٩٢) وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ (٢٦٧/٨).

وَلِلْحَدِيثِ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

وَالْإِقَالَةُ: هِيَ مُوَافَقَةُ الْبَائِعِ عَلَى نَقْضِ الْبَيْعِ، وَأَقِيلُوا هُنَا مَأْخُذٌ مِنْهَا.

وَالْمُرَادُ هُنَا مُوَافَقَةُ ذِي الْهَيْئَةِ عَلَى تَرْكِ الْمُواخَذَةِ لَهُ أَوْ

تَخْفِيفُهَا.

عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ فَاجِدٌ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ
الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ.
(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٧٨).

وَفَسَّرَ الشَّافِعِيُّ ذَوِي الْهَيْئَاتِ بِالَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ بِالْشَّرِّ فَيُزَلُّ
أَحَدُهُمُ الرِّلَّةُ.

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: مَا كُنْتُ لَأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا فَيَمُوتَ
فَاجِدٌ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ) يَتَخَفَّفُ
الدَّالِ الْمُهْمَلَةُ وَسُكُونِ الْمُنَاوَةِ التَّحْتِيَّةِ أَيْ غَرِمَتْ دَيْتُهُ.
(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

وَالْعُرَاتُ: جَمْعُ عَثْرَةٍ. وَالْمَرَادُ هُنَا: الرِّلَّةُ.

وَحَكَى الْمَاورِدِي فِي ذَلِكَ وَجْهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَارِ.

وَالثَّانِي: مَنْ إِذَا أَذْنَبَ تَابَ.

وَفِي عَثْرَاتِهِمْ وَجْهَانِ.

أَحَدُهُمَا: الصَّغَائِرُ.

وَالثَّانِي: أَوَّلُ مَعْصِيَةٍ يَزَلُّ فِيهَا مُطِيعٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ مِنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرَاتِ فَإِنْ مَاتَ ضَمَّتْهُ الْإِمَامُ وَكَذَا
كُلُّ مُعْزَرٍ يَمُوتُ بِالتَّعْزِيرِ يَضُمُّهُ الْإِمَامُ.
وَالِي هَذَا ذَعَبَ الْجُمْهُورُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَطَّابَ فِي: «أَقْبَلُوا» لِلْأَثْمَةِ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ إِلَيْهِمْ
التَّعْزِيرُ لِعُمُومِ وَلَايَتِهِمْ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْاجْتِهَادُ فِي اخْتِيَارِ
الْأَصْلِحِ لِاخْتِلَافِ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ النَّاسِ وَبِاخْتِلَافِ
الْمَعَاصِي وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَوِّضَهُ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ.

وَلَيْسَ التَّعْزِيرُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ إِلَّا لثَلَاثَةٍ:

الْأَبُ فَإِنَّ لَهُ تَعْزِيرَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِلتَّعْلِيمِ وَالزُّجْرِ عَنْ سَيِّئِ
الْأَخْلَاقِ وَالظَّاهِرِ أَنَّ لِلْأُمِّ فِي زَمَنِ كَوْنِ الصَّبِيِّ فِي كِفَالَتِهَا لَهَا
ذَلِكَ وَلِلْأُمِّ بِالصَّلَاةِ وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَعْزِيرُ الْبَالِغِ
وَإِنْ كَانَ سَفِيحًا.

الثَّانِي: السَّيِّدُ يُعْزَرُ رَقِيقُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى
عَلَى الْأَصْحِ.

الثَّالِثُ: الزَّوْجُ لَهُ تَعْزِيرُ زَوْجَتِهِ فِي أَمْرِ النُّشُوزِ كَمَا صَرَّحَ
بِهِ الْقُرْآنُ، وَهَلْ لَهُ ضَرْبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا؟

الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَخْفَ فِيهَا الزُّجْرُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ
إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَالزَّوْجُ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ يَكْتَلَفُ بِالْإِنْكَارِ بِالْيَدِ أَوْ
اللِّسَانِ أَوْ الْجَنَانِ. وَالْمَرَادُ هُنَا الْأَوْلَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ - إِلَى قَوْلِهِ -
وَكُلُّ سَنَةٍ» (١٧٠٧) وَقَدْ تَقَدَّمَ فَلَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ جَلَدَهُ جُلْدًا
غَيْرَ مُقَدَّرٍ وَلَا تَقَرَّرَتْ صِفَتُهُ بِالْجُرِيدِ وَالنَّعَالِ وَالْيَدِي وَلِذَا قَالَ
أَنْسَ: «نَحْوَ أَرْبَعِينَ».

قَالَ التَّوْبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ مَا مَعْنَاهُ: وَأَمَّا مَنْ مَاتَ فِي
حَدٍّ مِنَ الْحُدُودِ غَيْرِ الشَّرْبِ فَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جُلِدَهُ
الْإِمَامُ أَوْ جَلَدَهُ فَمَاتَ فَإِنَّهُ لَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى الْإِمَامِ وَلَا
عَلَى جَلَّاءِهِ وَلَا يَبْتَ الْمَالُ.

وَأَمَّا مَنْ مَاتَ بِالتَّعْزِيرِ فَمَنْعُنَا وَجُوبُ الضَّمَانِ لِلدَّيَّةِ
وَالْكَفَّارَةِ؛ ثُمَّ ذَكَرَ تَفَاصِيلَ فِي ذَلِكَ مَذْعُوبَةً.

٣- التَّعْزِيرُ عَلَى الْخَمْرِ وَدَفْعُ دَيْتِهِ إِنْ مَاتَ فِي الْحَدِّ

١١٨٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: مَا كُنْتُ لَأَقِيمَ

٤- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١١٨٧- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

رواه الأربعة زابو داود (٤٧٧٢)، النسائي (١١٦/٧)، ابن ماجه (٢٥٨٠) وصححه الترمذي (١٤٢١).

في قتال الصائِلِ الذي ذكره في الترجمة.

وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رواه الأربعة وصححه الترمذي.

في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجبَه فإذا قُتِلَ فهو شَهِيدٌ كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم (١٤٠) عن أبي هريرة «أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخْذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِهِ. قَالَ: فَإِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: فَاقْتُلْهُ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: فَهُوَ فِي النَّارِ».

قالوا: فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ التَّعْدِي مِنْهُ والحديث عامٌ لقليل المال وكثيره.

وقد أخرج أبو داود (٤٧٧٢) وصححه الترمذي (١٤١٨) (١٤٢١) عنه ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». وفي الصحيحين (٢٤٨٠)، م (١٤١) ذكر المال فقط.

وجه الدلالة أنه لما جعله صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً دل على أنه له القتل والقتال.

قال في «النجم الوهاج»: ومحل ذلك إذا لم يمحذ ملجأً تحصن وغوره أو لم يستطع الهرب وإلا وجب عليه.

(قلت) لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه.

قالوا: ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جورهِ فلا يجوز دفعه عن أخذ

المال ويجب الدفع عن البضغ لأنه لا سبيل إلى إباحته.

قالوا: وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر لا إذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قريباً في شرح الحديث الأول.

وصح أن عثمان رضي الله عنه منع عبيده أن يدفعوا عنه وكانوا أربعمائة وقال: من القى سلاحه فهو حر.

قالوا: وخالف المضطر فإن في القتل شهادة بخلاف ترك الأكل وهل ترك الدفاع عن قتل النفس مباح أو مندوب؟ فيه خلاف.

٥- النهي عن قتل المؤمن

١١٨٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ».

أخرجه ابن أبي خيثمة والدارقطني (١٣٢/٣).

وأخرج أحمد (٢٩٢/٥) نحوه عن خالد بن عرفة.

(وعن عبد الله بن خباب) بفتح الحاء المعجمة فموحدة مشددة فالف فموحدة وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته

(قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تكون فتن فكن فيها عبد الله المقتول ولا تكن القاتل»). أخرجه ابن أبي خيثمة) بالحاء المعجمة مفتوحة فمشدة سكونية فمثلة (والدارقطني). وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفة بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الطاء وبالفاء المهملة.

وخالد صحابي عداؤه في أهل الكوفة، روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه، ولأه سعد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين.

والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها روى لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم.

وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل: إن الخوارج دخلوا

وقالت طائفة: يجب عليه التحول من بلد الفتنه أصلاً.

ومنهم من قال: يترك المقاتلة وهو قول الجمهور.

وشذ من أوجبه حتى لو أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه.

ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور إن قتل أو قتل وهو الحق.

وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغي وحلوا هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة الحق.

وقال بعضهم بالتفصيل وهو: أنه إن كان القتال بين طائفتين لا إمام لهن فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي.

وقال الطبري: إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المظلم أخطأ وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها.

وقيل: إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لغير الدين.

وليه دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس.

وقوله «إن استطعت» يدل على أنها لا تحرم المدافعة وإن النهي للتنزيه لا للتحريم.

قصة فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ دُعراً يجر رداءه، فقال: والله أراعيكموني مرتين قالوا: أنت عبد الله بن خباب؟ قال: نعم قالوا: هل سمعت من أبيك شيئاً تحدثنا به؟ قال: سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي فإن أدركك ذلك فكن عبد الله المقتول قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدث عن رسول الله ﷺ؟ قال نعم فقدموه على ضفة النهر فضربوا عنقه وبقروا أم ولديه عمًا في بطيها.

والحديث قد أخرجه أحمد (٢٩٢/٥) والطبراني (المعجم الكبير) (١٨٩/٤) وابن قانع من غير طريق مجهول إلا أن فيه علي بن زيد بن جدهان. وفيه مقال.

ولفظه عن خالد بن عرفة «ستكون فتنة يغدي وأخذت واختلاف فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القاتل فأفعل».

وأخرج أحمد (١٦٩/١) والترمذي (٢١٩٤) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «فإن دخل علي يبيي وبسط يده ليقتلني قال: كن كإبي آدم».

وأخرج أحمد (١٠٠/٢) من حديث ابن عمر بلفظ «ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل إبي آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة».

وأخرج أحمد (٤٠٨/٤) وأبو داود (٤٢٥٩) وابن جبان (٥٩٦٢) من حديث أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال في الفتنة «كسروا فيها ويسكنكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالهجارة فإن دخل على أحدكم يئنه فليكن كخير إبي آدم» وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين.

والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها.

قال القرطبي: اختلف السلف في ذلك:

فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال إنه يجب عليه أن يلزم يئنه.

٢- الجهاد بالأموال والأنفس والألسن

١١٩٠- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ».

رواه أحمد (١٥٣/٣) والنسائي (٧/٦) وصححه الحاكم (٨١/٢).

الحديث دليل على وجوب الجهاد

بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار.

وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه، وهذا هو المقاد من عدو آيات في القرآن «جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ» [التوبة: ٤١].

والجهاد باللسان بإقامة الحجّة عليهم ودعائهم إلى الله تعالى وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكابة للعدو «وَلَا تَسْأَلُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ» [التوبة: ١٢٠].

وقال ﷺ لِحَسَّانَ: «إِنْ هَجَرُوا الْكُفَّارَ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَقَعِ الثَّلَبِ» [مسلم (٢٤٩٠) مطولاً بنحوه، ولفظه أخرجه ابن خزيمة (٢٦٨٠) من قوله ﷺ لعبد الله بن رواحة].

٣- جهاد المرأة الحج

١١٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ، هُوَ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ».

رواه ابن ماجه (٢٩٠١)، وأصله في البخاري (٢٨٧٥).

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟» هُوَ خَيْرٌ فِي مَعْنَى الْاسْتِغْنَاءِ فِي رَوَايَةِ «أَعْلَى النِّسَاءِ؟» [قال نعم جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة]. رواه ابن ماجه وأصله في البخاري) بلفظ «قَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ: جِهَادُكُنَّ الْحَجُّ». وفي لفظ له آخر «فَسَأَلَهُ نِسَاءُهُ عَنِ الْجِهَادِ فَقَالَ: نَعَمْ الْجِهَادُ الْحَجُّ».

وأخرج النسائي (١١٣/٥) عن أبي هريرة «جهاد الكبير أي العاجز «والمرأة والصغير الحج».

٣٧- كِتَابُ الْجِهَادِ

الجهاد: هو مصدر جَاهَدْتُ جِهَادًا أي: بلغت المشقة، هذا معناه لغة.

وفي الشرع: بذل الجهد في قتال الكفار أو البغاة.

١- علامة النفاق في الجهاد

١١٨٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِوَمَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ».

رواه مسلم (١٩١٠).

فيه دليل على وجوب العزم على الجهاد والحقوا به فعل كل واجب.

قالوا: فإن كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند إمكانه وإن كان من الواجبات المؤقتة وجب العزم على فعله عند دخول وقته. وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الأصول وفي المسألة خلاف معروف.

ولا يخفى أن المراد من الحديث هنا أن من لم يغزُ بالفعل ولم يحدث نفسه بالغزو مات على خصلة من خصال النفاق.

فقولُه: (ولم يحدث نفسه) لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا: لم يخطر بباله أن يغزو ولا حدث به نفسه ولو ساعة من عمره ولو حدثها به وأخطر الخروج للغزو بباله حيناً من الأحيان خرج من الانصاف بمصلحة من خصال النفاق وهو نظير قوله ﷺ «ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ» [البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦)] أي لم يخطر بباله شيء من الأمور، وحديث النفس غير العزم وعقد النية.

ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة أو معصية ثم مات قبل فعلها أنه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً.

دلّ ما ذُكِرَ على أنّه لا يجب الجِهَادُ على المرأة.

وعلى أنّ الثَّوَابَ الَّذِي يَقُومُ مقامُ ثوابِ جهادِ الرجالِ حجٌّ المرأةَ وعمرُها، ذلكَ لأنَّ النساءَ مأموراتُ بالسَّترِ والسَّكُونِ، والجهادُ يُنافي ذلكَ، إذْ فيه مُخالطةُ الأقرانِ والمبارزةُ ورفعُ الأصواتِ.

وأما جوازُ الجِهَادِ لهنَّ فلا دليلٌ في الحديثِ على عدمِ الجوازِ. وقد أُرِدَفَ البخاريُّ هذا البابَ ببابِ خروجِ النساءِ للغزوِ وقِتالِهِنَّ وغيرِ ذلكَ. [كتابُ الجهاد، باب (٦٥)]

وأخرجَ مُسلمٌ (١٨٨) منَ حديثِ أنسٍ «أنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ خِنْجَرًا يَوْمَ حُتَيْنَ وَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بَطْنَهُ».

فَهُوَ يَدُلُّ على جوازِ القِتالِ وإنْ كانَ فيه ما يَدُلُّ على أنّها لا تُقاتِلُ إلّا مُدافعةً وليسَ فيه أنّها تقصدُ العدوَّ إلى صفِهِ وطلبِ مُبارزَتِهِ.

وفي البخاريِّ (٣٠٠٤) ما يَدُلُّ على أنّ جهادَهنَّ إذا حضرنَ مواقفَ الجِهَادِ سقيَ الماءِ ومداواةَ المرضى ومناولةَ السُّهَامِ.

٤- سقوطُ الجهادِ مع حاجةِ الوالدين

١١٩٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قالَ: «جاءَ رَجُلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ في الجِهَادِ. فَقَالَ أَخِي وَإِلَذاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

نُتَقِيَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٨١)].

سُمِيَ إِتِّعَابُ النَّفْسِ في القيامِ بمصالحِ الأبوينِ وإِرغامِ النَّفْسِ في طلبِ ما يُرضيهما وبذلِ المالِ في قضاءِ حوائِجِهِما جِهَادًا من بابِ المُشاكَلَةِ لما استأذنتُ في الجِهَادِ من بابِ قولِهِ تعالى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠] ويَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ اسْتِيعَارًا بعلاقةِ الضَّدِّيَّةِ لأنَّ الجِهَادَ فيه إنزالُ الضَّرِرِّ بالأعداءِ واستِعمالُ في إنزالِ النِّعِ بِالوالدينِ.

وفي الحديثِ دليلٌ على أنّهُ يسقطُ فرضُ الجِهَادِ مع وجودِ الأبوينِ أو أحديهما لما أخرجهُ أحمدُ (٤٢٩٣) والنَّسائيُّ (١١٠٦) من طريقِ معاويةَ بنِ جَاهِمَةَ أنْ إِيَّاهُ «جَاهِمَةُ جَاءَ إلى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الْغَزْوَ وَجِئْتُ لَأَسْتَشِيرَكَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: الزَّمَمَا».

وظَاهِرُهُ سواءَ كانَ الجِهَادُ فرضَ عينٍ أو فرضَ كفايةٍ وسواءَ تضرَّرَ الأبوانِ بخروجهِ أو لا.

وَقَبَّ الجَاهِمِيُّ من العلماءِ إلى أنّهُ يَحْرُمُ الجِهَادُ على الولدِ إذا منَعَهُ الأبوانِ أو أحدهُما بشرطِ أنْ يَكُونَا مُسلمينَ لأنَّ بَرَهُمَا فرضٌ عينٍ والجِهَادُ فرضٌ كفايةٌ فإذا تَعَيَّنَ الجِهَادُ فلا يشترطُ إِدْنُهُما.

(لأنَّ قيل) بَرُ الوالدينِ فرضٌ عينٍ أيضاً والجِهَادُ عندَ تعيُّنِهِ فرضٌ عينٍ فَهُمَا مُستَثْنانِ فما وجَّهَ تقديمُ الجِهَادِ؟

(قلت) لأنَّ مصلحتَهُ أعمُ إذْ هي لحفظِ الدِّينِ والدِّفاعِ عنِ المُسلمينَ فمصلحتُهُ عامَّةٌ مُقدَّمةٌ على غَيرِها وَهُوَ يُقدِّمُ على مصلحتِهِ حفظَ البدنِ.

وفيه دلالةٌ على عَظَمِ بَرِ الوالدينِ فإنَّهُ أَفضَلُ من الجِهَادِ، وإنَّ المُشْتَارَ يُشِيرُ بالصِّحَةِ المحضَةِ؛ وأنَّهُ يَبْنِي لَهُ أنْ يَسْتَفْضَلَ من مُسْتَشِيرِهِ ليدلَّهُ على ما هوَ الأفضَلُ.

١١٩٣- وَلَا حَمْدَ (٧٥٠٣) وَأَبِي دَاوُدَ (٧٥٣٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ. وَزَادَ: «أَرَجِعْ فَاسْتَأْذِنَهُمَا فَإِنْ أَدْنَاكَ لَكَ وَإِلَّا فَبَرَّهُمَا»

(ولاحدُ أبي داودَ من حديثِ أبي سَعِيدٍ نحوه) في الدَّلالةِ على أنّهُ لا يجبُ عليهُ الجِهَادُ والِداهُ في الحَيَاةِ إلّا بإِذْنِهِمَا كما دَلَّ لَهُ قولُهُ (وزادَ) أيُّ أبو سَعِيدٍ في روايةٍ (ارجعْ لاسْتَأْذِنَهُمَا فإنَّ أدْنَاكَ) بالخروجِ للجِهَادِ (وإلا فبرَّهُما) بعدمِ الخروجِ للجِهَادِ وطاعَتِهِمَا.

٥- وجوبُ الهجرةِ من بلادِ المُشركينِ

١١٩٤- وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ».

وأجاب من أوجب الهجرة بأن حديث «لا هجرة» يُراد به نفيها عن مكة كما يدلُّه قوله «بعد الفتح» فإن الهجرة كانت واجبة من مكة قبله

وقال ابن العربي: الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت فرضاً على عهد رسول الله ﷺ واستمرت بعده لمن خاف على نفسه والتي انقطعت بالأصالة هي القصْد إلى النبي ﷺ حيث كان.

وقوله (ولكن جهاد وثمة) قال الطيبي وغيره: هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله.

والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة قد انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نيّة صالح كالفراغ من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفراغ من الفتن والنيّة في جميع ذلك مُعْتَبَرَةٌ.

وقال النووي: المعنى أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يُمكن تحصيله بالجهاد والنيّة الصالحة و«جهاد» معطوف بالرفع على محل اسم لا:

٧- الجهاد من أجل كلمة الله

١١٩٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨١٠)، مسلم (١٩٠٤)].

وفي الحديث هنا اختصار ولفظه عن أبي موسى أنه «قال أغرابي للبي ﷺ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَنْعَمِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذَّكْرِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قال: مَنْ قَاتَلَ» الحديث.

والحديث دليل على أن القتال في سبيل الله يُكْتَبُ أجره لمن قاتل لِيَكُونَ كلمة الله هي العليا ومفهومه أن من خلا عن هذه الخصلة فليس في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط ويبقى الكلام فيما إذا انضم إليها قصد غيرها وهو المغنم مثلاً هل هو

رَوَاهُ الْفَلَّاحُ [ابن داود (٢٦٤٥)، السومدي (١٦٠٤)، النسائي (٣٦/٥) مسلماً، وإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَرَوَّجَهُ الْبُخَارِيُّ إِسْنَادَهُ] [العلل الكبير] للسومدي (ص ٢٦٤).

وكذا رَوَّجَهُ أَيْضاً أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ إِسْنَادُهُ إِلَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ.

ورَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (٣٠٢/٢)] موصولاً.

والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة وهو مذهب الجمهور لحديث جابر ولما أخرجه النسائي (٨٢/٥) من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه مرفوعاً «لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا بَعْدَ مَا أَسْلَمَ أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ» ولعموم قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ» الآية [النساء: ٩٧].

وفذهب الأقل إلى أنها لا تحب الهجرة وأن الأحاديث منسوخة وهو قوله.

٦- لا هجرة بعد الفتح

١١٩٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ». متفق عليه [البخاري (٢٨٢٥)، مسلم (١٣٥٣)].

قالوا: فإنه عام ناسخ لوجود الهجرة الدال عليه ما سبق وبأنه ﷺ لم يامر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه، ولم يُكَيِّزْ عليهم مقامهم ببلدِهِمْ «ولأنه ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً قَالَ لِأَمِيرِهِمْ: إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِلَالٍ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ عَنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَعْلِمُهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا وَاخْتَارُوا دَارَهُمْ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَغْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» الحديث سيأتي بطوله فلم يُوجب عليهم الهجرة والأحاديث غير حديث ابن عباس محمولة على من لا يامن على دينه قالوا: وفي هذا جمع بين الأحاديث.

في سبيل الله أو لا.

قال الطبري: إنه إذا كان أصل المقصد إعلاء كلمة الله تعالى لم يضرب ما حصل من غيره ضمناً، وبذلك قال الجمهور والحديث يحتمل أنه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصد التشريك لأنه قد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ويتأيد بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] فإن ذلك لا ينافي فضيلة الحج فكذلك في غيره؛ فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل، فإن كان هو إعلاء كلمة الله لم يضرب ما انضاف إليه ضمناً.

وبقي الكلام فيما إذا استوى القصدان فظاهر الحديث والآية أنه لا يضرب إلا أنه أخرج أبو داود والنسائي (٢٥/٦) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بإسناد جيّد قال: «جاء رجل فقال: يا رسول الله، أرأيت رجلاً غزاً يلتبس الأجر والذكر، ما له؟ قال: لا شيء له فأعادها ثلاثاً، كل ذلك يقول: لا شيء له ثم قال رسول الله ﷺ: إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً وابتغي به وجهه».

(قلت) فيكون هذا دليلاً على أنه إذا استوى الباعثان الأجر والذكر مثلاً بطل الأجر ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر لأنه انقلب عمله للرياء والرياء مبطل لما يشاركه بخلاف طلب المغنم فإنه لا ينافي الجهاد بل إذا قصد بأخذ المغنم إغاية المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له أجر فإنه تعالى يقول: ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [الرعدة: ١٢٠]. والمراد النيل المأذون فيه شرعاً.

وفي قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» [د (٢٧١٨)] قبل القتال دليل على أنه لا ينافي قصد المغنم القتال بل ما قاله إلا ليجهّد السامع في قتال المشركين.

وفي البخاري (٣١٢٣) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّذَبَّ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرَسُولِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أَذْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

ولا يخفى أن الأخبار هذه دليل على جواز تشريك النية إذ الإخبار به يقتضي ذلك غالباً، ثم إنه يقصد المشركين لجرؤ نهيب

أموالهم كما خرج رسول الله ﷺ بمن معه في غزاة بدر لأخذ غير المشركين، ولا ينافي ذلك أن تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من إعلاء كلمة الله تعالى، وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] ولم يذمهم بذلك مع أن في هذا الإخبار إخباراً لهم بمحبتهم للمال دون القتال.

فإعلاء كلمة الله يدخل فيه إخافة المشركين وأخذ أموالهم وقطع أشجارهم ونحوه.

وأما حديث أبي هريرة عند أبي داود (٢٥١٦) «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَّبِعِي عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا فَقَالَ: لَا أَجْرَ لَهُ فَأَعَادَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ لَا أَجْرَ لَهُ، فَكَأَنَّهُ فَهَمَ ﷺ أَنْ الْحَامِلُ هُوَ الْعَرَضُ مِنَ الدُّنْيَا فَاجَابَهُ بِمَا أَجَابَ وَإِلَّا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَشْرِيكَ الْجِهَادِ بِطَلَبِ الْغَنِيمَةِ أَمْرًا مَعْرُوفًا فِي الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٧٦/٢) والبيهقي (٣٠٧/٦) بإسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال: اللهم ارزقني رجلاً شديداً أقاتله ويقَاتِلني، ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ سلبه».

فهذا يدل على أن طلب العَرَض من الدنيا مع الجهاد كان أمراً معلوماً جوازاً للصحابه فيدعون الله بنيله.

٨- لا تنقطع الهجرة

١١٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ». زَوَاهِ النَّسَائِي (١٤٦/٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٦٦).

(وعن عبد الله بن السعدي رضي الله عنه) هو أبو محمد عبد الله بن السعدي وفي اسم السعدي أقوال وإنما قيل له السعدي لأنه كان مسترضعاً في بني سعد سكن عبد الله الأردن ومات بالشام سنة خمسين على قول. له صحبة ورواية.

قاله ابن الأثير: ويقال فيه ابن السعدي المالكي نسبة إلى جدّه ويقال فيه: ابن السعدي كما في أبي داود.

(قال قال رسول الله ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ

الْعَدُوُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ.

وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَلَى مَعْنَاهُ تَظَاهَرَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَهَذَا أَحَدُهَا وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَقَتْلُ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَادَّعَى فِي «الْبَحْرِ» الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجوبِ دَعْوَةٍ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ.

(وَالثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «فَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ» دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ لِأَنَّ بَنِي الْمِصْطَلِقِ عَرَبٌ مِنْ خِرَاعَةٍ، وَإِلَيْهِ دَخَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ بِهِ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَدَخَبَ آخَرُونَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ اسْتِرْقَاقِهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ نَاهِيٌّ وَمَنْ طَالَعَ كِتَابَ السَّيْرِ وَالْمَغَازِي عِلْمٌ يَقِينًا اسْتِرْقَاقُهُ ﷺ لِلْعَرَبِ غَيْرِ الْكِنَانِيِّينَ كَهَوَازِنَ وَبَنِي الْمِصْطَلِقِ وَقَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «أَذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ» وَفَادَى أَهْلُ بَدْرٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالْقَتْلِ وَالْاسْتِرْقَاقِ لِثُبُوتِهَا فِي غَيْرِ الْعَرَبِ مُطْلَقًا وَقَدْ ثَبِتَ فِيهِمْ وَلَمْ يَصَحَّ تَخْصِيصٌ وَلَا نَسْخٌ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ لَيْسَ عَلَى عَرَبِي مَلَكٌ وَقَدْ «سَبَى النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَرَبِ» كَمَا وَرَدَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ وَأَبُو بَكْرٍ رَخ (٢٤٥٣) م (٢٥٢٥) ع وَعَلَيْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَبَا بَنِي نَاجِجَةَ وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ.

١٠- دَعْوَةُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثٍ

١١٩٩- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِيهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَيَمْنٍ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا. ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاتْلُوا مِنْ كَفَرٍ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَإِنْ هُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْتُلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ

دَلِ الْحَدِيثُ عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِ الْهِجْرَةِ وَأَنَّهُ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَإِنْ قِتَالَ الْعَدُوُّ مُسْتَمِرًّا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَكِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهَا وَلَا كِلَامٍ فِي ثَوَابِهَا مَعَ حُصُولِ مُقْتَضِيهَا وَأَمَّا وَجُوبُهَا فَبِهِ مَا عُرِفَ.

٩- جَوَازُ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ وَقَتْلُ الْمُقَاتِلِينَ

١١٩٨- وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَهُمْ غَارُونَ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ». حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٤١)، مسلم (١٧٣٠)]، وَفِيهِ: «وَأَصَابَ يَوْمِيذُ جُؤَيْرِيَّةً».

(وَعَنْ نَافِعٍ) هُوَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يُقَالُ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعٌ بْنُ سَرِجٍ بَقِيَ السَّيْنِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَكَسَرَ الْجِيمِ، كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ وَأَبَا سَعِيدٍ وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ الْمَشْهُورِينَ بِالْحَدِيثِ الْمَأْخُوذِ عَنْهُمْ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِائَةً وَقَبِلَ عَشْرِينَ.

(قَالَ «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ») بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحُ الطَّاءِ وَكَسَرَ اللَّامِ بَعْدَهَا قَافٌ: بَطْنٌ شَهِيرٌ مِنْ خِرَاعَةٍ.

(وَهُمْ غَارُونَ) بِالْغَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ جَمْعُ غَارٍ أَيْ غَافِلُونَ فَاخْذَهُمْ عَلَى غِرَةٍ.

(فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ) حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِيهِ وَأَصَابَ يَوْمِيذُ جُؤَيْرِيَّةً فِيهِ مَسَائِلَتَانِ

(الْأُولَى) الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمُقَاتَلَةِ قَبْلَ الدَّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَسَائِلَةِ وَهِيَ

عَدَمُ وَجُوبِ الْإِنْذَارِ مُطْلَقًا، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْأَيْبِيِّ. وَالثَّانِي وَجُوبُهُ مُطْلَقًا، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَالثَّلَاثُ يَجِبُ أَنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ وَلَا يَجِبُ أَنْ بَلَغَتْهُمْ

وَيَنْهَا بِقَوْلِهِ (ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ فَإِنْ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ) وَيَبْدَأُ حُكْمَ أَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ تَضَمُّنُهُ قَوْلُهُ (وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ) مَا أَصِيبَ مِنْ مَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَوْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْخَيْلِ وَالرِّكَابِ.

(والفقيه) هُوَ مَا حَصَلَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ مِنْ غَيْرِ حَرْبٍ وَلَا جِهَادٍ.

(شيء إلا أن يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ هُمْ أَبَوْا) أَيِ الْإِسْلَامِ (فَاسْأَلْهُمْ الْجِزْيَةَ) وَهِيَ الْخِصْلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ. (فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ عَلَيْهِمُ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ) وَهَذِهِ الْخِصْلَةُ الثَّلَاثَةُ.

(وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِنَّكُمْ إِنْ تَخْفِرُوا ذِمَّتَكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تَنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣١)

(وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا أُمِرَ أميراً على جيشٍ هُمُ الْجَنْدُ أَوْ السَّائِرُونَ إِلَى الْحَرْبِ أَوْ غَيْرِهِ.

(أَوْ سَرِيَّةً) هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْجَيْشِ تَخْرُجُ مِنْهُ تُغِيرُ عَلَى الْعَدُوِّ وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ.

(أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاتَّبَعُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْغُلُولِ: الْخِيَانَةُ فِي الْمَغْنَمِ مُطْلَقًا.

(وَلَا تَعْدُوا) الْغَدْرُ ضِدُّ الْوَفَاءِ (وَلَا تُمَلُّوا) مِنَ الْمُتَلِّئِ، يُقَالُ: مَثَلُ بِالْقَتِيلِ إِذَا قَطَعَ أَنْفَهُ أَوْ أُذُنَهُ أَوْ مَذَاكِرَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْ أَطْرَافِهِ.

(وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا) الْمَرَادُ غَيْرُ الْبَالِغِ مِنَ التَّكْلِيفِ.

(وَإِذَا لَقِيتَ غَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: أَيِ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ

(فَإَيُّهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ) أَيِ الْقِتَالِ

وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَدْعُو الْأَمِيرُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ قِتَالِهِمْ. وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ لِكَيْتُمْ مَعَ بُلُوغِهَا يُحْمَلُ عَلَى الْاسْتِجَابِ كَمَا دَلَّ لَهُ إِغَارَتُهُ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ «وَهُمْ غَارُونَ» وَالْأَوْجَبُ دَعَاؤُهُمْ.

وَلِهِيَ دَلِيلٌ عَلَى دُعَائِهِمْ إِلَى الْهِجْرَةِ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُوَ

وقَدْ دَخَلَ الْعَرَبُ فِي الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مُحَارِبٌ فَلَمْ يَبْقَ فِيهِمْ بَعْدَ الْفَتْحِ مَنْ يُسَى وَلَا مَنْ تُضْرَبُ عَلَيْهِ الْجَزْيَةُ بَلْ مَنْ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْهُمْ فَلَيْسَ إِلَّا السَّيْفُ أَوْ الْإِسْلَامُ كَمَا كَانَ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِي أَهْلِ الرُّدَّةِ وَقَدْ سَمِيَ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ وَهَوَازِنَ، وَهَلْ حَدِيثُ الْاسْتِثْرَاءِ أَحَدُ (٦٢/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٢١٥٧) [إِلَّا فِي سَبَايَا أَوطَاسٍ].

وِاسْتَمَرَّ هَذَا الْحُكْمُ بَعْدَ عَصْرِهِ ﷺ فَفَتَحَتْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِلَادَ فَارَسَ وَالرُّومِ وَفِي رَعَابِيهِمُ الْعَرَبُ خُصُوصًا الشَّامَ وَالْعِرَاقَ وَلَمْ يَبْهَتُوا عَنْ عَرَبِيٍّ مِنْ عَجَمِيٍّ بَلْ عَمَّمُوا حُكْمَ السَّبْيِ وَالْجَزْيَةِ عَلَى جَمِيعٍ مِنْ اسْتَوْلَوْا عَلَيْهِ.

وَبِهَذَا يَعْرِفُ أَنَّ حَدِيثَ بُرَيْدَةَ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ فَرَضِ الْجَزْيَةِ وَفَرْضُهَا كَانَ بَعْدَ الْفَتْحِ فَكَانَ فَرْضُهَا فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ نَزُولِ سُورَةِ (بَرَاءة) وَلِذَا نَهَى فِيهِ عَنِ التَّلَّةِ وَلَمْ يَنْزِلِ النَّهْيُ عَنْهَا إِلَّا بَعْدَ أَحَدٍ. وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى جَنَّ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ وَلَا يَخْفَى قُوَّتُهُ.

(المسألة الثالثة) تَضْمَنَ الْحَدِيثُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْعَدَوِيَّ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُمُ الْأَمِيرُ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ بَلْ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةً وَقَدْ عَلَّلَهُ بِأَنَّ الْأَمِيرَ وَمَنْ مَعَهُ إِذَا اخْفَضُوا ذِمَّتَهُمْ إِنِّي نَقَضُوا عَهْدَهُمْ فَهُوَ أَهْلُهُ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ أَنْ يَخْفَرُوا ذِمَّتَهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ نَقَضَ الذِّمَّةَ مُحَرَّمًا مُطْلَقًا.

قِيلَ: وَهَذَا النَّهْيُ لِلتَّزْيِيرِ لَا لِلتَّحْرِيمِ وَلَكِنْ الْأَصْلُ فِيهِ التَّحْرِيمُ وَدَعَوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّزْيِيرِ لَا تَيْمُّ، وَكَذَلِكَ تَضْمَنَ النَّهْيُ عَنْ إِنْزَالِهِمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمُ اللَّهِ أَمْ لَا فَلَا يُنْزِلُهُمْ عَلَى شَيْءٍ لَا يَدْرِي أَيْقَعُ أَمْ لَا بَلْ يُنْزِلُهُمْ عَلَى حُكْمِهِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِي مَسَائِلِ الْأَجْتِهَادِ مَعَ وَاحِدٍ وَلَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا لِلْحَقِّ. وَقَدْ أَقْمَنَّا أدْلَةً أَحَقِّيَّةَ هَذَا الْقَوْلِ فِي مَحَلِّ آخَرٍ.

١١- التَّوْرَةُ فِي الْحَرْبِ

١٢٠٠- وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بَغِيرَهَا».

نُفِثَ عَلَيْهِ [الْبَحَارِ] (٢٩٤٧)، مُسْلَمٌ (٢٧٦٩).

مَشْرُوعٌ نَدْبًا بِدَلِيلٍ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنَ الْإِذْنِ لَهُمْ فِي الْبَقَاءِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْغَنِيمَةَ وَالْفَيْءَ لَا يَسْتَحَقُّهُمَا إِلَّا الْمُهَاجِرُونَ، وَأَنَّ الْأَعْرَابَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَحْضُرُوا الْجِهَادَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى خِلَافِهِ وَادَّعَوْا نَسْخَ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَأْتُوا بِبَرَاهِنٍ عَلَى نَسْخِهِ.

(المسألة الثانية) فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَزْيَةَ تُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ كِتَابِيٍّ أَوْ غَيْرِ كِتَابِيٍّ أَوْ غَيْرِ عَرَبِيٍّ لِقَوْلِهِ «عَدُوُّكَ» وَهُوَ عَامٌّ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ عَرَبًا كَانُوا أَوْ عَجَمًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزْيَةَ» [التوبة: ٢٩] بَعْدَ ذِكْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «سَتُوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» [الموطأ] (ص ١٨٧) وَمَا عَدَّاهُمْ دَاخِلُونَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ» [البقرة: ١٩٣]. وَقَوْلُهُ: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ كُلَّهُ» [البقرة: ١٩٣].

وَاعْتَذَرُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ بِدَلِيلِ الْأَمْرِ بِالتَّحَوُّلِ وَالْهَجْرَةِ وَالآيَاتِ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ مَنْسُوخٌ أَوْ مُتَأَوَّلٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِعَدُوِّكَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

(قُلْتُ) وَالَّذِي يَظْهَرُ عُمُومُ اخْتِذِ الْجَزْيَةِ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ لِعُمُومِ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ.

وَأَمَّا آيَةُ فَافَادَتْ اخْتِذِ الْجَزْيَةَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَمْ تَتَّعِضْ لِأَخْذِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ وَلَا لِعَدَمِ اخْتِذِهَا.

وَالْحَدِيثُ يَبَيِّنُ اخْتِذَهَا مِنْ غَيْرِهِمْ. وَحَلُّ «عَدُوِّكَ» عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ وَإِنْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْإِشَادِ» إِنَّ آيَةَ الْجَزْيَةِ إِنَّمَا نَزَلَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَرْبِ الْمُشْرِكِينَ وَعِبْدَةِ الْأَوْتَانِ وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ نَزْلِهَا إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ، قَالَهُ تَقْوِيَّةٌ لِلذَّهَبِ لِإِمَامِهِ الشَّافِعِيِّ.

وَلَا يَخْفَى بَطْلَانُ دَعْوَاهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ الْجَزْيَةِ إِلَّا أَهْلُ الْكِتَابِ بَلْ بَقِيَ عَبْدُ النَّبِرَانِ مِنْ أَهْلِ فَارَسٍ وَغَيْرِهِمْ وَعِبَادُ الْأَصْنَامِ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ.

وَأَمَّا عَدَمُ اخْتِذِهَا مِنَ الْعَرَبِ فَلِأَنَّهَا لَمْ تُشْرَعْ إِلَّا بَعْدَ الْفَتْحِ

سَبَقَ قَلَمٌ وَهُوَ ثَابِتٌ فِيمَا رَأَيْتُهُ مِنْ نُسْخِهِ.

قَالَ «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهْبُ الرِّيحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ بَلْفِظٍ «إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ انْتَظَرَ حَتَّى تَهْبُ الْأَرْوَاحُ وَتَخْضُرَ الصَّلَاةُ».

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِي التَّأخِيرِ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ مِظَنَّةٌ إِبْجَابَةُ الدُّعَاءِ وَأَمَّا هُبُوبُ الرِّيحِ فَقَدْ وَقَعَ بِهِ النَّصْرُ فِي الْأَحْزَابِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [الْأَحْزَاب: ٩] فَكَانَ تَوْخِي هُبُوبَهَا مِظَنَّةً لِلنَّصْرِ.

وَقَدْ عَلَّلَ بَأَنَّ الرِّيحَ تَهْبُ غَالِبًا بَعْدَ الزُّوَالِ فَيَحْصِلُ بِهَا تَبْرِيدُ حَدِّ السَّلَاحِ لِلْحَرْبِ وَالزِّيَادَةُ لِلنَّشَاطِ، وَلَا يُعَارِضُ هَذَا مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ صَبَاحًا لِأَنَّ هَذَا فِي الْإِغَارَةِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَصَافَةِ لِلْقِتَالِ.

١٣- جَوَازُ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ عِنْدَ التَّرَسُّ بِهَمٍّ

وَنَحْوُهُ

١٢٠٢- وَعَنْ الصَّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ ﷺ قَالَ:

«سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّنُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ، فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٣٠١٢)، مُسْلِمٌ (١٧٤٥)].

(وَعَنِ الصَّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهَا فِي الْحَجِّ.

قَالَ سُلَيْمٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَقَعَ فِي صَاحِبِ ابْنِ حُبَانَ السَّائِلُ هُوَ الصَّعْبُ وَلَفْظُهُ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَأَفَهُ بَعْنَاهُ».

(عَنِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّنُونَ) بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ مِنْ: يَبَيِّنُ مِثْلِي لِلْمُجْهُولِ.

(فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ فَقَالَ هُمْ مِنْهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ «عَنِ أَهْلِ الدَّارِ» وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِالْمُضَافِ

(وَعَنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً» وَرَأَى يَفْتَحُ الْوَأَارَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ أَيْ سَتَرَهَا بِغَيْرِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ جَاءَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ بَلْفِظٍ «إِلَّا فِي غَزْوَةِ بُكُوكَ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ لَهُمْ مُرَادُهُ». وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٣٧). وَزَادَ فِيهِ: «وَيَقُولُ: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ».

وَكَانَتْ تَوَرُّتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ قَصْدَ جِهَةٍ سَأَلَ عَنْ طَرِيقِ جِهَةٍ أُخْرَى إِلَيْهَا أَنَّهُ يُرِيدُهَا وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَتَمُّ فِيمَا يُرِيدُهُ مِنْ إِبْصَارِ الْعَدُوِّ وَإِتْيَانِهِمْ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ غَيْرِ تَأْهِيبِهِمْ لَهُ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ هَذَا وَقَدْ قَالَ ﷺ «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ».

١٢- وقت القتال

١٢٠١- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ ﷺ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبُ الرِّيحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٤/٥) وَالثَّلَاثَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٥)، السُّوْمِيُّ (١٦١٣)، النَّسَائِيُّ «كُورِي» كَمَا فِي «نَحْوَةِ الْأَشْرَافِ» (١١٦٤٧)]. وَصَحَّحَهُ الْخَطَّابُ (١١٦/٢)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٣١٦٠).

(وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ فَنُورٌ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ الْأَثِيرِ مَعْقِلَ بْنَ مُقَرَّنٍ فِي الصُّحَابَةِ إِنَّمَا ذَكَرَ النُّعْمَانُ بْنَ مُقَرَّنٍ وَعِزَا هَذَا الْحَدِيثَ إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالسُّرْمَذِيُّ أَخْرَجُوهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ فَيَنْظُرُ فَمَا أَظُنُّ لَفْظَ مَعْقِلٍ إِلَّا سَبَقَ قَلَمٌ وَالشَّارِحُ وَقَعَ لَهُ أَنَّهُ قَالَ هُوَ مَعْقِلُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنِ بْنِ الْمُرْزِيِّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ النُّعْمَانَ هُوَ ابْنُ مُقَرَّنٍ فَإِذَا كَانَ لَهُ أَخٌ فَهُوَ مَعْقِلُ بْنُ مُقَرَّنٍ لَا ابْنُ النُّعْمَانِ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: إِنَّ النُّعْمَانَ هَاجَرَ وَلَهُ سَبْعَةٌ إِخْوَةٌ يُرِيدُ أَنَّهُمْ هَاجَرُوا كُلُّهُمْ مَعَهُ فَارَاجَعْتُ «التَّقْرِيبَ» لِلْمَصْنُفِ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ صَحَابِيًّا يُقَالُ لَهُ مَعْقِلُ بْنُ النُّعْمَانِ وَلَا ابْنُ مُقَرَّنٍ بَلْ فِيهِ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّنٍ فَتَعَيَّنَ أَنَّ لَفْظَ «مَعْقِلٍ» فِي نُسْخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ»

المحذوف.

القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهي عن ذلك.

وفي قوله «هُمْ مِنْهُمْ» دليلٌ بإطلاقه لمن قال: هُمْ مِنْ أَهْلِ
النَّارِ وَهُوَ ثَالِثُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

والثاني أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ فِي الصَّبِيانِ
وَالأولى الوقف.

١٤- لَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ

١٢٠٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَبِعَهُ فِي يَوْمٍ بَذَرَ: ازْجِعْ فَلَنْ
أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ».

رواه مسلم (١٨١٧).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ أَيْ
مُشْرِكٍ تَبِعَهُ يَوْمَ بَذَرَ:

(ازْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ».) رواه مسلم) ولفظه عن عائشة
قَالَتْ «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَذْرِ فَلَمَّا كَانَ بِحَرَةِ الْوَبَرَةِ
أَذْرَكَ رَجُلٌ قَدْ كَانَ تَذَكَّرُ فِيهِ جُرْأَتُهُ وَتَجَدَّهَ فَصَرَاحَ أَصْحَابُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ فَلَمَّا أَذْرَكَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
جِئْتُ لِأَتَبِعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ قَالَ: أَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ:
فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ فَلَمَّا أَسْلَمَ أَذِنَ لَهُ».

والحديث من أدلة من قال: لا يجوز الاستعانة بالمشركين في
القتال وهو قول طائفة من أهل العلم.

وذهب الهاديون وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك
قالوا: لَأَنَّهُ ﷺ اسْتَعَانَ بِصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَاسْتَعَانَ
بِيهودِ بَنِي قَيْنِقَاعَ وَرَضَخَ لَهُمْ. أخرجه أبو داود (٢٣٨١) في
المراسيل. وأخرجه الترمذي (١٥٥٨) عن الزهري مرسلاً
ومراسيل الزهري ضعيفة.

قال الذهبي: لَأَنَّهُ كَانَ خَطَأً فِي إِسْرَائِيلَ شُبُهَةٌ تَدْلِسُ.

وصحح البيهقي [معرفة السنن والآثار: ٧٧/١٣] من حديث
أبي حميد الساعدي أَنَّهُ رَدَّهُمْ.

قال المصنف: ويجمع بين الروايات بأن الذي رده يوم بدر

والتبث: الإغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم
بصبيانهم ونسائهم فيصاب النساء والصبيان من غير قصد
لقتلهم ابتداءً.

وهذا الحديث أخرجه ابن حبان (١٣٧) من حديث
الصعب. وزاد فيه: «ثُمَّ نَهَى عَنْهُمْ يَوْمَ خَيْبَرَ وَهِيَ مُدْرَجَةٌ فِي
حَدِيثِ الصَّعْبِ

وفي سنن أبي داود (٢٦٧٢) زيادة في آخره: «قَالَ سُفْيَانُ:
قَالَ الزُّهْرِيُّ: ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ
وَالصَّبِيَانِ».

ويؤيد أن النهي في حين ما في البخاري هو عند إمام داود
(٢٦٦٩)، ابن ماجه (٢٨٤٤): «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحَدِهِمْ: أَلْحِقْ
خَالِدًا فَقُلْ لَهُ: لَا تَقْتُلْ ذُرِّيَّةً وَلَا عَسِيفًا وَأَوَّلُ مُشَاهِدٍ خَالِدٍ
مَعَهُ ﷺ غَزَاةً حَيْنَ كَذَا قِيلَ.

ولا يخفى أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ مَعَهُ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ قَبْلَ ذَلِكَ.

وأخرج الطبراني في الأوسط (٦٧٣) من حديث ابن عمر
قال: «لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَتَى بِأَمْرًا مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا
كَانَتْ هَذِهِ تَقَاتِلُ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ».

وقد اختلف العلماء في هذا. فذهب الشافعي وأبو حنيفة
والجمهور إلى جواز قتل النساء والصبيان في البیان عملاً برواية
الصحيحين.

وقوله: «هُمْ مِنْهُمْ» أي في إباحة القتل تبعاً لا قصداً إذا لم
يُمْكِن انفصالهم عمن يستحق القتل.

وذهب مالك والأوزاعي إلى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ
وَالصَّبِيَانِ بِحَالٍ حَتَّى إِذَا تَرَسَّ أَهْلُ الْحَرْبِ بِالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ أَوْ
تَحَصَّنُوا بِحَصْنٍ أَوْ سَفِينَةٍ هُمَا فِيهِمَا مَعَهُمْ لَمْ يَجَزَ قِتَالُهُمْ وَلَا
تَحْرِيقُهُمْ

وإليه ذهب الهاديون إلا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّرَسُّ: يَجُوزُ قَتْلُ
النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ حَيْثُ جُعِلُوا تَرَسًا وَلَا يَجُوزُ إِذَا تَرَسُوا بِمُسْلِمٍ
إِلَّا مَعَ خَشْيَةِ اسْتِصْالِ الْمُسْلِمِينَ.

ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز

تفرس فيه الرُّغْبَةُ في الإسلامِ فردّه رجاءً أن يُسلمَ فصَدَقَ ظَنُّهُ
أو أن الاستِيعَانَةَ كَانَتْ مَعْنُوَةً فَرُخِصَ فِيهَا وَهَذَا أَقْرَبُ.

وقد اسْتَعَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ تَأَلَّفَهُمْ
بِالْغَنَائِمِ. وقد اشْتَرَطَ الْهَادَوِيُّ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مُسْلِمُونَ يَسْتَقِلُّ
بِهِمْ فِي إِصْصَاءِ الْأَحْكَامِ.

وفي شرح مُسلم: أَنَّ الشَّافِعِي قَالَ: إِنْ كَانَ الْكَافِرُ حَسَنَ
الرَّأْيِ فِي الْمُسْلِمِينَ وَدَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِسْتِيعَانَةِ اسْتَعَيْنَ بِهِ وَالْأُ
فَيُكْرَهُ.

ويجوزُ الْإِسْتِيعَانَةُ بِالْمَنَافِقِ إجماعاً لاسْتِيعَانَتِهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي وَاصِحَابِهِ.

١٥- الإنكار على قتل النساء والصبيان

١٢٠٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى
امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَأَنْكَرَ قَتْلَ النِّسَاءِ
وَالصَّبْيَانِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بخاري (٣٠١٤)، مسلم (١٧٤٤)).

وقد أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (الأوسط) (٦٧٣) «أَنَّهُ ﷺ لَمَّا دَخَلَ
مَكَّةَ أَتَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ تَقَاتِلُ». أَخْرَجَهُ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا هَذِهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٣٣٣) عَنْ عِكْرَمَةَ «أَنَّهُ ﷺ
رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً بِالطَّائِفِ فَقَالَ: أَلَمْ أَنْهَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ مَنْ
صَاحِبُهَا؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتَهَا فَأَرَادَتْ أَنْ
تَصْرَعَنِي فَتَقْتُلَنِي، فَتَقَتَّلْتُهَا فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تَوَازَى» ومفهومُ قوله
«لِقَاتِلِ» وَتَقْرِيرُهُ لِهَذَا الْقَاتِلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا إِذَا قَاتَلَتْ قُتِلَتْ.

وَاللَّهُ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَاسْتَدَلَّ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
(٢٦٦٩) وَالنَّسَائِيُّ (ذكرى) كما في (تحفة الأشراف) (٣٦٠٠) وَابْنُ
جِبَانَ (٤٧٨٩) مِنْ حَدِيثِ رَبِيعِ بْنِ رَيْعِ التَّمِيمِيِّ قَالَ: «كُنَّا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ فَرَأَى امْرَأَةً
مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَاتِلِ».

١٦- جواز قتل شيوخ المشركين

١٢٠٥- وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْتُلُوا شُيُوخَ
الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبِقُوا شَرْخَهُمْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٧٠) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٨٣).

(وعَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْتُلُوا شُيُوخَ
الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبِقُوا شَرْخَهُمْ») بِالشَّيْخِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ
وَالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ: هُمُ الصَّغَارُ الَّذِينَ لَمْ يُدْرِكُوا. ذَكَرَهُ فِي النَّهَائَةِ.

(رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال: حسن غريب وفي
نسخة «صحيح» وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما
قدمناه.

والشيخ: من استبانت فيه السنُّ أو من بلغَ خَمْسِينَ سَنَةً أَوْ
إِحْدَى وَخَمْسِينَ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

والمراءُ هنا الرِّجَالُ الشَّبَابُ أَهْلُ الْجِلْدِ وَالْقِسْوَةُ عَلَى الْقِتَالِ
وَلَمْ يُرِدِ الْحَرَمِيَّ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالشُّيُوخِ مَنْ كَانُوا بِالْغَيْنِ مُطْلَقًا فَيُقْتَلُ
وَمَنْ كَانَ صَغِيرًا لَا يُقْتَلُ فَيُؤَاقِقُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ
الصَّبْيَانِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالشَّرِخِ مَنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الشَّبَابِ فَإِنَّهُ
يُطْلَقُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ حَسَّانُ:

إِنْ شَرَّخَ الشَّبَابَ وَالشَّعْرُ الْأَسْوَدُ مَا لَمْ يُعَاصِ كَانَ جُنُوسًا
فَإِنَّهُ يُسْتَبْقَى رَجَاءً لِإِسْلَامِهِ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: الشَّيْخُ
لَا يَكَاذُ يُسَلِّمُ وَالشَّبَابُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ
مَخْصُوصًا بِمَنْ يَجُوزُ تَقْرِيرُهُ عَلَى الْكُفْرِ بِالْجُزْئِ.

١٧- جواز المبارزة

١٢٠٦- وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ «أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ
بَدْرٍ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٧٤٤) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُطَوَّلًا (٢٦٦٥).

وفي المغازي من البخاري (٣٩٦٥) عَنْ عَلِيٍّ - كَرَّمَ اللَّهُ
وَجْهَهُ - أَنَّهُ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجِيئُ لِلْخَصْمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ

قَالَ: كُنَّا بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ فَخَرَجَ صَفٌّ عَظِيمٌ مِنَ الرُّومِ فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى حَصَلَ فِيهِمْ ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا فَصَاحَ النَّاسُ، سُبْحَانَ اللَّهِ أَلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَوَلَّوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ إِنَّا لَمَّا اعْتَزَلْنَا اللَّهَ دِينَهُ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ فَلَمَّا بَيَّنَّا سِرًّا: إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ فَلَوْ أَنَّا قُمْنَا فِيهَا وَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ فَكَانَتْ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ الَّتِي أَرَدْنَا.

وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية.

قِيلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ الْوَاحِدِ فِي صَفِّ الْقِتَالِ وَلَوْ ظَنَّ الْهَلَاكُ.

(قُلْتُ) أَمَا ظَنَّ الْهَلَاكُ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ إِذْ لَا يُعْرَفُ مَا كَانَ ظَنُّ مَنْ حَمَلَ هُنَا وَكَانَ الْقَاتِلُ يَقُولُ: إِنَّ الْغَالِبَ فِي وَاحِدٍ يَخْمُلُ عَلَى صَفٍّ كَبِيرٍ أَنَّهُ يَظُنُّ الْهَلَاكُ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَسْأَلَةِ حَمْلِ الْوَاحِدِ عَلَى الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ مِنَ الْعَدُوِّ: إِنَّهُ صَرَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِفِرْقَةٍ شَجَاعَتُهُ وَظَنُّهُ أَنَّهُ يُزْهِبُ الْعَدُوَّ بِذَلِكَ أَوْ يُجْزِي الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الصَّحِيحَةِ فَهُوَ حَسَنٌ وَمَتَى كَانَ مُجَرَّدَ تَهَوُّرٍ فَمَنْعُ لَا سِيَّمَا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ وَهَنُ الْمُسْلِمِينَ.

(قُلْتُ) وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٣٦) مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ - قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ وَلَا بَأْسَ بِهِ - عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَنْهَزَمَ أَصْحَابُهُ فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ فَرَجَعَ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً فِيمَا عِنْدِي حَتَّى أَهْرَيْقَ دَمَهُ».

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَالْأَحَادِيثُ وَالْأَثَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ تَدُلُّ جَوَازَ الْمَارِزَةِ لِمَنْ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ بِلَاءَ فِي الْحُرُوبِ وَشِدَّةَ وَسْطُورَةٍ.

١٩- جَوَازُ حَرْقِ الْأَشْجَارِ وَإِفْسَادِهَا

١٢٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٣٠٢١)، مُسْلِمٌ (١٧٤٦)).

قَيْسٌ: وَفِيهِمْ أُنْزِلَتْ «هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ» (الْمِجْلَى: ١٩) قَالَ هُمُ الَّذِينَ تَبَارَزُوا فِي بَدْرِ حِمَّةٍ وَعَلِيٌّ وَعُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَشَيْبَةُ بْنُ رَيْحَةَ وَعُتْبَةُ بْنُ رَيْحَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

وَتَفْصِيلُهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّهُ بَرَزَ عُبَيْدَةُ لِعُتْبَةَ وَحِمَّةُ لَشَيْبَةَ وَعَلِيٌّ لِلْوَلِيدِ.

وَعَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: قَتَلَ عَلِيٌّ وَحِمَّةً مِنْ بَارِزَتَيْهَا وَاخْتَلَفَ عُبَيْدَةُ وَمَنْ بَارِزُهُ بِضَرَبَتَيْنِ فَوَقَعَتِ الضَّرْبَةُ فِي رُكْبَةٍ عُبَيْدَةَ فَمَاتَ مِنْهَا لَمَّا رَجَعُوا بِالْأَصْقَاءِ.

وَمَا لَ عَلِيٍّ وَحِمَّةُ عَلَى مَنْ بَارَزَ عُبَيْدَةَ فَاعَانَاهُ عَلَى قَتْلِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَارِزَةِ.

وَالِي ذَلِكَ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ إِلَى عَدَمِ جَوَازِهَا.

وَشَرَطَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَاحِدًا وَإِسْحَاقُ إِذْنُ الْأَمِيرِ كَمَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

١٨- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾

١٢٠٧- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أُنْزِلَتْ

هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ.

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٢)، السَّائِبِيُّ (كَبِيرٌ)، كَمَا فِي وَحْفَةِ الْأَشْرَافِ (٣٤٥٢))، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٢) وَابْنُ حِبَّانَ (٤٧١١) وَالْحَاكِمُ (٢٧٥٢).

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ يَعْنِي «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ) وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

(وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ مِنْ حَدِيثِ اسْلَمَ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عِمْرَانَ

الْغُلُولَ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ فَقَالَ: لَا أَلْفَيْسُ أَخَذَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتَيْهِ شَاةً لَهَا فُغَاءٌ، عَلَى رَقَبَتَيْهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنَيْنِي فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا قَدْ أَلْبَسْتُكَ - الحديثُ وَذَكَرَ فِيهِ الْبَعِيرَ وَغَيْرَهُ.

فإنه دلّ الحديث على أنه يأتي الغالّ بهذِهِ الصِّفَةِ الشَّيْئَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ فَعَلُّ هَذَا هُوَ الْعَارُ فِي الْآخِرَةِ لِلْغَالِّ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ شَيْءٌ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا ذَنْبٌ لَا يُغْفَرُ بِالشَّفَاعَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا».

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أوردَهُ فِي حُلِّ التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ بَعْدَ تَشْهِيرِهِ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ.

وَالْحَدِيثُ الَّذِي سَقْنَاهُ وَرَدَ فِي خُطَابِ الْعَامِلِينَ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْغُلُولَ عَامٌ لِكُلِّ مَا فِيهِ حَقٌّ لِلْعِبَادِ وَهُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْغَالِّ وَغَيْرِهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجِبُ عَلَى الْغَالِّ رُدُّ مَا أَخَذَ؟

(قُلْتَ) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنَّهُمْ أَجَعُوا عَلَى أَنَّ الْغَالِّ يُعِيدُ مَا غَلَّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.

وَأَمَّا بَعْدَهَا فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالْإِيْثُ وَمَالِكٌ: يَدْفَعُ إِلَى الْإِمَامِ خُمُسَهُ وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِي وَكَانَ الشَّافِعِيُّ لَا يَرَى ذَلِكَ.

وَقَالَ: إِنْ كَانَ مَلِكُهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَمْلِكْهُ لَمْ يَتَصَدَّقَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ التَّصَدُّقُ بِمَالٍ غَيْرِهِ وَالْوَاجِبُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى الْإِمَامِ كَالْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ.

٢١- السِّلْبُ لِلْقَاتِلِ

١٢١٠- وَعَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسِّلْبِ لِلْقَاتِلِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧١٩)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٧٥٣).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السِّلْبَ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنَ الْعَدُوِّ الْكَافِرِ سَبْعَةُ قَاتِلَةٍ سَاءَ قَالَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقِتَالِ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ

يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِفْسَادِ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِالتَّحْرِيقِ وَالْقَطْعِ لِمَصْلَحَةٍ وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتِ الْآيَةُ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ﴾ الْآيَةُ [الحشر: ٥] قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّكَ تَنْهَى عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ فَمَا بَالُ قَطْعِ الْأَشْجَارِ وَتَحْرِيقِهَا؟

قَالَ فِي مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ: اللَّيْتَةُ فِعْلَةٌ مِنَ اللَّوْنِ وَيَجْمَعُ عَلَى الْوَانِ.

وَقِيلَ: مِنَ اللَّيْنِ وَمَعْنَاهُ النَّخْلَةُ الْكَرْمَةُ وَجَمْعُهَا لَيْنٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى جَوَازِ التَّحْرِيقِ وَالتَّخْرِيبِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ.

وَكَرِهَهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو نُورٍ وَاجْتَبَاهُ بَابُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ وَصَّى جُيُوشَهُ أَنْ لَا يَفْعَلُوا ذَلِكَ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي بَقَائِهَا لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا تَصِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ، فَارَادَ بَقَاءَهَا لَهُمْ وَذَلِكَ يَدُورُ عَلَى مُلَاحَظَةِ الْمَصْلَحَةِ.

٢٠- تحريم الغلول

١٢٠٩- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٨/٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٣١/٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٥٥).

(وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ بِضْعُ النَّعِينِ الْمُعْجَمَةِ وَضِمُّ اللَّامِ

(نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْغُلُولَ الْخِيَانَةُ فِي الْغَنِيمَةِ.

قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهُ يَغْلُو فِي مَتَاعِهِ أَيْ يُخْفِيهِ وَهُوَ مِنَ الْكِبَائِرِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ.

وَالْعَارُ: الْفُضِيحَةُ فَفِي الدُّنْيَا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ انْتَضَحَ بِهِ صَاحِبُهُ وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَلَعَلَّ الْعَارَ مَا يُقِيدُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ

سلبه. أو لا، وسواء كان القاتل مُقْبِلًا أو مُنْهَزمًا، وسواء كان ممن يستحق السَّهْم في الغنم أو لا إذ قوله «قُضِيَ بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ» حُكْمٌ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ.

قال الشافعي: وقد حُفِظَ هذا الحُكْمُ عن رسول الله ﷺ في مواطن كثيرة منها «يَوْمَ بَدْرٍ فَإِنَّهُ ﷺ حَكَمَ بِسَلْبِ أَبِي جَهْلٍ لِمُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ لَمَّا كَانَ هُوَ الْمُؤَثَّرُ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ؛ وَكَذَا فِي قَتْلِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ لِرَجُلٍ يَوْمَ أُحُدٍ أَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ سَلْبَهُ». رواه الحاكم (٣/٣٠٠).

والأحاديث في هذا الحُكْمِ كثيرة. وقوله ﷺ في يوم حُنين «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» [البخاري (٣١٤٢)، مسلم (١٧٥١)] بعد القتال لا يُنَافِي هذا بل هو مُفَرِّدٌ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ مِنْ قَبْلِ حُنين ولذا قال عبد الله بن جحش: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رَجُلًا شَدِيدًا - إلى قوله - أَقْتَلُهُ وَأَخْذُ سَلْبِهِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ قَرِيبًا.

وأما قول أبي حنيفة والهادوية: إِنَّهُ لَا يَكُونُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا إِذَا قَالَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقِتَالِ مَثَلًا: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ وَإِلَّا كَانَ السَّلْبُ مِنَ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَإِنَّهُ قَوْلٌ لَا تَوَافُقُهُ الْأَدَلَّةُ.

وقال الطحاوي: ذَلِكَ مُوَكَّلٌ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ «فَإِنَّهُ ﷺ أَنْطَى سَلْبَ أَبِي جَهْلٍ لِمُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَهُ وَلِمُشَارِكِهِ فِي قَتْلِهِ «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» [خ (٣١٤١)، م (١٧٥٢)] لَمَّا أَرَاتَاهُ سَيِّفَيْهِمَا».

واجب عنه بآئنه ﷺ إِنَّمَا أَعْطَاهُ مُعَاذًا لِأَنَّهُ الَّذِي أَثَّرَ فِي قَتْلِهِ لَمَّا رَأَى عُمُقَ الْجَنَابَةِ فِي سَيْفِهِ؛ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» فَإِنَّهُ قَالَهُ تَطْيِيبًا لِنَفْسِ صَاحِبِهِ.

وأما تخميسُ السَّلْبِ الَّذِي يُعْطَاهُ الْقَاتِلُ فَعَمُومُ الْأَدَلَّةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ قَاضِيَةٌ بِعَدَمِ تَخْمِيصِهِ.

وبه قال أحمد وابن المنذر وابن جرير وآخرون كأنهم يُخَصِّصُونَ عُمُومَ الْآيَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَمْرَ دَاوُدَ (٢٧٢١) وَابْنَ حَبَّانَ (٤٨٤٤) بِزِيَادَةِ «وَلَمْ يُخْمَسِ السَّلْبُ» وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «[الكبير] (٤٩/١٨)».

واختلَفُوا هَلْ تَلَزَمَ الْقَاتِلُ الْبَيْتَةَ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَ مَنْ يُرِيدُ اخْذَ

سلبه.

فقال الليث والشافعي وجماعة من المالكية: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ لورود ذلك في بعض الروايات بلفظ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ».

وقال مالك والأوزاعي: يَقْبَلُ قَوْلُهُ بِلَا بَيِّنَةٍ، قالوا: لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ قَبِلَ قَوْلَ وَاحِدٍ وَلَمْ يُحْلِفْهُ بَلْ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ؛ وَذَلِكَ فِي قِصَّةِ مُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ وَغَيْرِهَا فَيَكُونُ مُخَصَّصًا لِحَدِيثِ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةِ.

٢٢- معرفة القاتل بالقرينة

١٢١١- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ فِي - قِصَّةِ أَبِي جَهْلٍ - قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ بِسَيِّفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: أَيْكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيِّفَيْكُمَا؟ قَالَا: لَا. قَالَ: فَنَظَرُ فِيهِمَا، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣١٤١)، مسلم (١٧٥٢)].

(وعن عبد الرحمن بن عوف ﷺ فِي قِصَّةِ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ.

قال فابتدراه) تسابقا إليه.

(بسيّفَيْهِمَا) أي ابني عفراء (حتى قتلاه) ثم انصرفا إلى رسول الله ﷺ فأخبراه. فقال: أَيْكُمَا قَتَلَهُ؟ هل مسحتما سيّفَيْكُمَا؟ قالا: لا. قال فنظر فيهما أي في سيّفَيْهِمَا.

(فقال: كِلَاكُمَا قَتَلَهُ فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ) بفتح الجيم آخره حاءٌ مُهْمَلَةٌ بِزِيَادَةِ فَعُولٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

استدلّ به على أن للإمام أن يُعْطِيَ السَّلْبَ لِمَنْ شَاءَ وَأَنَّهُ مُفَوَّضٌ إِلَى رَأْيِهِ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ابْنِي عَفْرَاءَ قَتَلَا أَبَا جَهْلٍ، ثُمَّ جَعَلَ سَلْبَهُ لَغَيْرِهِمَا.

واجب عنه أنه إذا حَكَمَ بِهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ لِأَنَّهُ رَأَى أَنْزَ صَرِيحَهُ بِسَيْفِهِ هِيَ الْمُؤَثَّرَةُ فِي قَتْلِهِ لِعَمَقِهَا

فَاعْطَاهُ السَّلْبَ وَطَيَّبَ قَلْبَ ابْنِي عَفْرَاءَ بِقَوْلِهِ «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ» وَالْأُ
فَالْجَنَابَةُ الْقَائِلَةُ لَهُ ضَرْبَةُ مُعَاذٍ بِنِ عَمْرٍو وَنِسْبَةُ الْقَتْلِ إِلَيْهِمَا مَجَازٌ
أَيُّ: كَلَاكُمَا أَرَادَ قَتْلَهُ، وَقَرِئَتْ الْجَزَاءُ إِعْطَاءُ سَلْبِ الْمَقْتُولِ
لِغَيْرِهِمَا. وَقَدْ يُقَالُ هَذَا مَعْلُ التَّرَاعِ.

٢٢- جواز قتل الكفار بالمنجنيق إذا تحصنوا

١٢١٢- وَعَنْ مَكْحُولٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٣٣٥)، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ، وَوَصَّلَهُ الْعَقْلِيُّ
[الصَّغَاءُ] (٢٤٤/٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

(وَعَنْ مَكْحُولٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَكْحُولُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الشَّامِيُّ كَانَ مِنْ سَبِي كَابِلٍ وَكَانَ مَوْلَى لَامِرَاءَ مِنْ قَيْسٍ وَكَانَ
سَدَبِيًّا لَا يَفْصَحُ، وَهُوَ عَالِمُ الشَّامِ وَلَمْ يَكُنْ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْقِتَا فِي
زَمَانِهِ، سَمِعَ مِنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ وَوَالِدَةٍ وَغَيْرِهِمَا. وَرَوَى عَنْهُ
الرُّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَرَبِيعَةُ الرَّائِي وَعِطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ
عَشْرَةَ وَمِائَةٍ.

(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ) أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ وَوَصَّلَهُ الْعَقْلِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ
عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ثَوْرٍ رَاوِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ
وَلَمْ يَذْكُرْ مَكْحُولًا فَكَانَ مِنْ قِسْمِ الْمُعْضِلِ.

وَقَالَ السَّهْلِيُّ: ذَكَرَ الرَّيْمِيُّ بِالْمَنْجَنِيْقِ الرَّاقِدِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ
مَكْحُولٌ وَذَكَرَ أَنَّ الَّذِي أَشَارَ بِهِ سَلْمَانُ الْفَارَسِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ وَمِنْ
حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ «أَنَّ صلى الله عليه وسلم حَاصَرَهُمْ خَمْسًا
وَعِشْرِينَ لَيْلَةً» وَلَمْ يَذْكُرْ أَشْيَاءَ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٤٣٢٥)، مسلم (١٧٧٨)] مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «حَاصَرُ أَهْلِ الطَّائِفِ شَهْرًا».

وَفِي مُسْلِمٍ (١٠٥٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ الْمُدَّةَ كَانَتْ أَرْبَعِينَ
لَيْلَةً.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُ الْكُفَّارِ إِذَا تَحَصَّنُوا
بِالْمَنْجَنِيْقِ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَدَافِعِ وَلِغَوِيهَا.

٢٤- جواز قتل من حل قتلَه

وإن كان متعلقًا بأستار الكعبة

١٢١٣- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ،
فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ:
اقتلوه».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٤٤)، مسلم (١٣٥٧)].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ
الْمِغْفَرُ» بِالْعَيْنِ الْمَجْمُوعَةُ فَاءً، فِي الْقَامُوسِ: الْمَغْفَرُ كَيْمَنِيْرٌ وَبِهَاءٍ
وَكَيْبَانِيَّةٌ: زُرْدٌ مِنَ الدَّرْعِ يَلْبَسُ تَحْتَ الْقَلَنْسُوَةِ أَوْ حُلٌّ يَتَّقَعُ بِهَا
السَّلْحُ.

(فَلَمَّا نَزَعَهُ الْمِغْفَرُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ) يَفْتَحُ الْخَاءُ
الْمُنْعَجِمَةَ وَفَتْحُ الطَّاءِ الْمُهْمَلَّةُ.
(مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ: اقتلوه. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ يَوْمَ الْفَتْحِ
لَأَنَّهُ دَخَلَ مُقَاتِلًا وَلَكِنْ يَخْتَصُّ بِهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ الْقِتَالِ فِيهَا
كَمَا قَالَ صلى الله عليه وسلم «وَأِنَّمَا أُجِلْتُ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢٩٥)، مسلم (١٣٥٤)].

وَأَمَّا امْرَأَةٌ صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ وَهُوَ أَحَدُ جَمَاعَةِ تِسْعَةِ أَمْرٍ
بِقَتْلِهِمْ وَلَوْ تَعَلَّقُوا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَاسْلَمَ مِنْهُمْ سِتَّةٌ وَقُتِلَ
ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ خَطَلٍ وَكَانَ ابْنُ خَطَلٍ قَدْ اسْلَمَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم
مُصَدِّقًا وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَ مَعَهُ مَوْلَى يَخْلَعُهُ
مُسْلِمًا فَتَزَلَّ مِزْلًا وَأَمَرَ مَوْلَاهُ أَنْ يَذْبَحَ لَهُ نِيسًا وَيَصْنَعَ لَهُ
طَعَامًا فَتَامَ فَاسْتَيْقِظَ وَلَمْ يَصْنَعْ لَهُ شَيْئًا فَعَدَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ ثُمَّ ارْتَدَّ
مُشْرِكًا، وَكَانَتْ لَهُ قَيْتَانِ تَغْنِيَانِيهِ بِهِجَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمَا
مَعَهُ فَقُتِلَتْ إِحْدَاهُمَا وَاسْتَوْمِنَ لِأُخْرَى فَأُشْتُهَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَتَلَهُ صلى الله عليه وسلم بِحَقِّ مَا جَاءَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَدُلَّ عَلَى
أَنَّ الْحَرَمَ لَا يَعِصُمُ مِنَ إِقَامَةِ وَاجِبٍ وَلَا يُؤْخَرُهُ عَنْ وَفْيِهِ أَنْتَهَى.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا.

فَلْتَعَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُسْتَوْفَى الْحُدُودُ وَالْقِصَاصُ

بِكُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ وَلِهَذَا الْقَصْدُ.
وَذَهَبَ الْجَنَهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ
إِلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَوْفَى فِيهَا حَدٌّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آيِنًا﴾
[آل عمران: ٩٧] وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُسْفَكُ بِهَا دَمٌ».

وَأَجَابُوا عَمَّا اخْتَجَّ بِهِ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ لَا عُمُومَ لِلْأَدْلَةِ فِي
الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بَلْ هِيَ مُطْلَقَاتٌ مُقَيَّدَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ
وَهُوَ مُتَأَخَّرٌ فَإِنَّهُ فِي يَوْمِ الْفَتْحِ بَعْدَ شَرْعِيَةِ الْحُدُودِ.

وَأَمَّا قَتْلُ ابْنِ خَطَلٍ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ فَإِنَّهُ كَانَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي
أُحِلَّتْ فِيهَا مَكَّةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَمَرَّتْ مِنْ صَبِيحَةِ يَوْمِ
الْفَتْحِ إِلَى الْعَصْرِ وَقَدْ قُتِلَ ابْنُ خَطَلٍ وَقَتِ الضُّحَى بَيْنَ زَمَرَمَ
وَالْمَقَامِ: وَهَذَا الْكَلَامُ فِيمَنْ ارْتَكَبَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ثُمَّ التَّجَأَ
إِلَيْهِ.

وَأَمَّا إِذَا ارْتَكَبَ إِنْسَانٌ فِي الْحَرَمِ مَا يُوجِبُ الْحَدَّ فَاخْتَلَفَ
الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا يُقَامُ فِيهِ حَدٌّ.

فَذَهَبَ بَعْضُ الْهَادَوِيَّةِ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ
الْحَدُّ وَهُوَ فِيهِ.

وَخَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَنْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ أُقِيمَ
عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَذَكَرَ الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا: مَنْ أَحْدَثَ حَدًّا فِي
الْحَرَمِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا أَحْدَثَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ:

﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ
قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] وَدَلَّ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ يُقَامُ.

وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَجَنِّيِ إِلَيْهِ بِأَنَّ الْجَانِيَّ فِيهِ هَاتِكَ لِحُرْمَتِهِ
وَالْمُتَجَنِّيَ مُعْظَمٌ لَهَا وَلَئِنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَمْ وَالْحَدُّ عَلَى مَنْ جَنَى فِيهِ
مِنْ أَهْلِهِ لِعَظَمِ الْفَسَادِ فِي الْحَرَمِ وَأَدَّى إِلَى أَنْ مِنْ أَرَادَ الْفَسَادَ
قَصِدَ إِلَى الْحَرَمِ لِيَسْكُنَهُ وَفَعَلَ فِيهِ مَا تَقَضَّاهُ شَهْوَتُهُ.

وَأَمَّا الْحَدُّ بِغَيْرِ الْقَتْلِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْقَصَاصِ ففِيهِ
خِلَافٌ أَيْضًا.

فَذَهَبَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ يُسْتَوْفَى لِأَنَّ الْأَدْلَةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ
فِيمَنْ سَفَكَ الدَّمَ وَإِنَّمَا يَنْصَرَفُ إِلَى الْقَتْلِ وَلَا يُلْزَمُ مَنْ تَحَرَّمَ

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحُكْمَ لِلْأَخْصَرِ حَيْثُ صَحَّ أَنَّ سَفَكَ الدَّمَ
لَا يَنْصَرَفُ إِلَّا إِلَى الْقَتْلِ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ الدَّلِيلَ خَاصَّ بِالْقَتْلِ وَالْكَلَامُ مِنْ أَوَّلِهِ
فِي الْحُدُودِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَلِيلِهَا عَلَى الْقَتْلِ إِذْ حَدُّ الزُّنَى غَيْرُ الرُّجْمِ
وَحَدُّ الشُّرْبِ وَالْقَذْفِ يُقَامُ عَلَيْهِ.

٢٥- جَوَازُ الْقَتْلِ صَبْرًا

١٢١٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَذْرِ ثَلَاثَةَ صَبْرَاءَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٣٣٧)، وَرِجَالُهُ يَقَاتُونَ.

(وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ﷺ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

(بْنُ جُبَيْرٍ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فَمُنْشَأَةٌ فِرَاءُ
الْأَسَدِيِّ مَوْلَى بَنِي وَابَةَ بَطْنٍ مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ كُوفِيٌّ أَحَدُ
عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ.

سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ وَابْنَ الزُّبَيْرِ وَأَنَسًا
وَأَخَذَ عَنْهُ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ.

قَتَلَهُ الْحَجَّاجُ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ فِي شُعْبَانَ مِنْهَا وَمَاتَ
الْحَجَّاجُ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَذْرِ ثَلَاثَةَ صَبْرَاءَ) فِي الْقَامُوسِ:
صَبْرُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْقَتْلِ أَنْ يُحْبَسَ وَيُرْمَى حَتَّى يَمُوتَ.
وَقَدْ قَتَلَهُ صَبْرًا وَصَبْرَةً عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ صَبُورَةٌ مُصْبِرَةٌ لِلْقَتْلِ انْتَهَى

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ) وَالثَّلَاثَةُ هُنَّ
طُعَيْمَةُ بِنْتُ عَدِيٍّ وَالتَّضَرُّ بْنُ الْحَارِثِ وَعَقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَمَنْ
قَالَ بَدَلُ «طُعَيْمَةَ»: الْمَطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ فَقَدْ صَحَّفَ كَمَا قَالَهُ
الْمُصَنِّفُ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَتْلِ الصَّبْرِ

عداده في أهل الكوفة وحديثه عندهم، روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن أبيه

(أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَخْرَجُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». أخرجه أبو داود ورجاله مؤثّقون) وفي معناه الحديث المتفق عليه البخاري (١٣٩٩)، مسلم (٢٠) «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُواهَا أَخْرَجُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» الحديث.

وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرّم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك.

قالوا: من أسلم طوعاً من ذون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كارض اليمن.

وإن أسلموا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم.

وأما أموالهم فالتفوق غنيمة وغير المتقول فيه.

ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت فينا للمسلمين على أقوال.

(الأول) لملك ونصرة ابن القيم أنها تكون وفقاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأزاق المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها كان له ذلك.

قال ابن القيم: وبه قال جمهور العلماء وكانت عليه سيرة الخلفاء الراشدين ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا لعمر: اقم الأرض التي فتحوها في الشام. وقالوا له: خذ خمسها واقسمها. فقال عمر: هذا غير المال ولكن أحسنه فينا يجري عليكم وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي الله عنه.

وكذلك جرى في فتوح مصر وأرض العراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة.

ثم قال: ووافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قسم.

فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير فيها تحييز مصلحة لا تحييز شهوة، فإن كان الأصلح

إلا أنه قد روي عنه ﷺ برجال ثقات وفي بعضهم مقال «لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا» [الحاكم (٢٧٥/٤)] قاله ﷺ بعد قتل ابن خطل يوم الفتح.

٢٦- جواز مفادة المسلم بالمشرك

١٢١٥- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قتل رجلين من المسلمين برجل مشرك».

أخرجه الترمذي، وصححه (١٥٦٨)، وأصله عند مسلم (١٦٤١).

فيه دليل على جواز مفادة المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة: لا تجوز المفادة ويتعين إما قتل الأسير أو استرقاقه. وزاد مالك: أو مفادته بأسير.

وقال صاحب أبي حنيفة: لا تجوز المفادة بغيره أو بمال أو قتل الأسير أو استرقاقه. وقد وقع منه ﷺ قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط، (سيرة ابن هشام: ٣٤٧/٢) وفداؤه بالمال كما في أسارى بدر رد (٢٦٩١)، والمثل عليه كما من على أبي عزة يوم بدر على أن لا يقايل فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في حقه «لا يُلغح المؤمن من جحر مرتين» [البخاري (٦١٣٣)، مسلم (٢٩٩٨)] والاسترقاق وقع منه ﷺ لأهل مكة ثم اعتقهم.

٢٧- تحريم الدماء بالإسلام

١٢١٦- وعن صخر بن العنلة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَخْرَجُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ».

أخرجه أبو داود (٣٠٦٧)، ورجاله مؤثّقون.

(وعن صخر) بالصائد المَهْمَلَة فخاء معجمة ساكنة فراء

(ابن العيلة) بالعين المَهْمَلَة مفتوحة وسكون المشاء التَّخْنِيَة ويقال ابن أبي العيلة

الْمَطْعَمِ بْنِ عَدِيٍّ إِلَى مَكَّةَ فَإِنَّ الْمَطْعَمَ بْنَ عَدِيٍّ أَمَرَ أَوْلَادَهُ الْأَرْبَعَةَ فَلَبِسُوا السِّلَاحَ وَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِنْدَ الرُّكْنِ مِنَ الْكَعْبَةِ فَبَلَغَ ذَلِكَ قُرَيْشًا فَقَالُوا لَهُ: أَنْتَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا تُخْضِرُ ذِمَّتَكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْبَيْدَ الَّتِي كَانَتْ لَهُ أَنَّهُ اعْظَمُ مِنْ سَمِيٍّ فِي تَقْضِي الصَّحِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ كَتَبَهَا قُرَيْشٌ فِي قِطْعَةٍ بَنِي هَاشِمٍ وَمِنْ مَعَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حِينَ حَصَرُوهُمْ فِي الشَّعْبِ وَكَانَ الْمَطْعَمُ قَدْ مَاتَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ أَخْذِ الْفِدَاءِ مِنَ الْأَسِيرِ وَالسَّمَاخَةُ بِهِ لَشَفَاعَةِ رَجُلٍ عَظِيمٍ وَأَنَّهُ يُكَافَأُ الْحَسَنَ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا.

٢٩- انْفِسَاخُ نِكَاحِ الْمَسِيَّةِ

١٢١٨- «وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فَتَحَرَّجُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ - (الْأَيَّةُ [النِّسَاءِ: ٢٤]).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٦).

قَالَ أَبُو عَبْدِ الْبَكْرِ: أُوطَاسٌ وَادٍ فِي دِيَارِ هَوَازِنَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى انْفِسَاخِ نِكَاحِ الْمَسِيَّةِ فَلَا مَسْتَبَاحَ عَلَى هَذَا مُتَّصِلٍ.

وَالِى هَذَا دَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ. وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ سَوَاءٌ سُبِيَّ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ لَا.

وَدَلَّتْ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ الرِّوْطِ وَلَوْ قَبْلَ إِسْلَامِ الْمَسِيَّةِ سَوَاءً كَانَتْ كِتَابِيَّةً أَوْ وَثِيَّةً إِذِ الْآيَةُ عَامَّةٌ وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ ﷺ عَرَضَ عَلَى سَبَايَا أُوطَاسٍ الْإِسْلَامَ وَلَا أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ أَنَّهَا لَا تَوَطَأُ مَسِيَّةً حَتَّى تُسَلِّمَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَاخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٦٤) مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبِيَّاتِ بْنِ سَارِيَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ وَطْءَ السَّبَايَا حَتَّى

لِلْمُسْلِمِينَ قَسَمَتْهَا قَسَمَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يَقْفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقْفَهَا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ قَسَمَةُ الْبَعْضِ وَوَقَفَ الْبَعْضُ فَعَلَهُ.

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ فَإِنَّهُ قَسَمَ أَرْضَ قُرَيْظَةَ وَالنُّضِيرَ وَتَرَكَ قَسَمَةَ مَكَّةَ وَقَسَمَ بَعْضَ خَيْبَرَ وَتَرَكَ بَعْضَهَا لِأَنْبِيَاءِهِ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

وَدَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ فِيهَا بَيْنَ الْأَصْلَحِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ: إِمَّا الْقِسْمَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ أَوْ يَتْرُكُهَا لِأَهْلِهَا عَلَى خَرَاجٍ أَوْ يَتْرُكُهَا عَلَى مُعَامَلَةٍ مِنْ غَلَّتِهَا أَوْ مِنْ بَهَا عَلَيْهِمْ. قَالُوا: وَقَدْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ.

٢٨- جَوَارُ تَرَكَ أَخْذَ الْفِدَاءِ مِنَ الْأَسِيرِ لَشَفَاعَةِ فِيهِ

١٢١٧- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِ لَتَرَكْتَهُمْ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٣٩).

(وَعَنْ جُبَيْرٍ بِالْجَمْعِ وَالْمَوْحَدَةِ وَالرَّاءِ مُصَغَّرًا)

(ابْنُ مُطْعِمٍ) بَزَنَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَيِ ابْنِ عَدِيٍّ.

وَجُبَيْرٌ صَحَابِيٌّ عَارَفٌ بِالْأَنْسَابِ كَانَ عَارِفًا بِالْأَنْسَابِ. قِيلَ: إِنَّهُ أَخَذَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا) هُوَ وَالِدُ جُبَيْرِ الْمَذْكُورِ هُنَا (ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَنِ) جَمْعُ نَتْنٍ بِالنُّونِ وَالْمَثْنَاءُ الْفَوَئِيزَةُ

(لَتَرَكْتَهُمْ لَهُ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ الْمَرَادُ بِهِمْ أَسَارَى بَدْرٍ وَصَفَهُمْ بِالنَّتَنِ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْكِ كَمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَشْرِكِينَ بِالنَّجَسِ.

وَالْمَرَادُ لَوْ طَلَبَ مِنِّي تَرْكُهُمْ وَإِطْلَاقَهُمْ مِنَ الْأَسْرِ بِغَيْرِ فِدَاءٍ لَفَعَلْتُ ذَلِكَ مُكَافَأَةً لَهُ عَلَى يَدِ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ رَجِعْ مِنَ الطَّائِفِ دَخَلَ ﷺ فِي جَوَارِ

يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ».

فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولم يذكر الإسلام وما أخرجه في السنن [د (٢١٥٨)] مرفوعاً «لا يجبل» لانه يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها» ولم يذكر الإسلام وأخرجه أحمد (١٠٨/٤).

وأخرج أحمد (١٠٩/٤) أيضاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينجح شيئاً من السبايا حتى تبيض خضته» ولم يذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسيية في حديث واحد.

وقد ذهب إلى ذلك طائوس وغيره.

وقد ذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى أنه لا يجوز وطء المسيية بالملك حتى تسلم إذا لم تكن كيتية، وسبايا أوطاس هن وثنيات فلا بد عندنهم من التأويل بأن حلهن بعد الإسلام، ولا يتم ذلك إلا لجرد الدعوى فقد عرفت أنه لم يأت بشرطية الإسلام.

٣٠- جواز التنفيل للجيش

١٢١٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعث رسول الله ﷺ سرية وأنا فيهم، قيل نجس، فغضبوا إبلاً كثيرة، فكانت سهمانهم اثني عشر بغيراً، ونفلوا بغيراً بغيراً.

متفق عليه (بخاري (٣١٣٤)، مسلم (١٧٤٩)).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعث رسول الله ﷺ سرية، بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الباء.

(وأنا فيهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي جهة (نجس) فغضبوا إبلاً كثيرة وكانت سهمانهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب

(اثني عشر بغيراً ونفلوا بغيراً بغيراً. متفق عليه) السرية: قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه وهي من مائة إلى خمسمائة، والسرية: التي تخرج بالليل والسرية: التي تخرج بالنهار.

والمراد من قوله «سهمانهم» أي انصباؤهم أي أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر أعني اثني عشر بغيراً والنفل زيادة يُزادها الغازي على نصيبه من الغنم.

وقوله (نفلوا) مبني للمجهول فيحتمل أنه نفلهم أميرهم وهو أبو قتادة. ويحتمل أنه النبي ﷺ.

وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم (١٧٤٩) (٣٦) أن القسم والتنفيل كان من أمير الجيش وقرّر النبي ﷺ ذلك لأنه قال: ولم يغيره النبي ﷺ.

وأما رواية ابن عمر عند مسلم (١٧٤٩) (٣٧) أيضاً بلفظ «ونفلنا رسول الله ﷺ بغيراً بغيراً».

فقد قال النووي: نسب إلى النبي ﷺ لما كان مقرراً لذلك ولكن الحديث عند أبي داود (٢٧٤٣) بلفظ «فأصبنا بغيراً كثيراً وأعطانا أميرنا بغيراً بغيراً لكل إنسان ثم قديمنا إلى النبي ﷺ فقسّم بيننا غنمنا فأصاب كل رجل اثني عشر بغيراً بعد الخمس» فدل على أن التنفيل من الأمير والقسم منه ﷺ.

وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي ﷺ ثم بعد الوصول قسم النبي ﷺ بين الجيش وتولى الأمير قبض ما هو للسرية جملة ثم قسم ذلك على أصحابه، فمن نسب ذلك إلى النبي ﷺ فليكونه الذي قسم أولاً، ومن نسب ذلك إلى الأمير فباختيار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخراً.

وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليه بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه ﷺ.

في هذه القصّة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك: إنه يكره أن يكون التنفيل بشرط من الأمير بأن يقول: من فعل كذا فله كذا.

قال: لأنه يكون القتال للدنيا فلا يجوز - يرويه قوله ﷺ «من قتل قتيلاً فله سبكه» [خ (٢١٠٠)، م (١٧٥١)] سواء قاله قبل القتال أو بعده فإنه تشريع عام إلى يوم القيامة.

وأما لزوم كون القتال للدنيا فالعمدة الباعث عليه فإنه لا

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَةُ وَالْحَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْفَرَسَ لَهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ لِمَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ أَبِي دَاوُدَ بَلْفِظَ «فَأَعْطَى لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ مُجْمَعِ بْنِ جَارِيَةَ [أحمد (٤٢٠/٣)، أبو داود (٢٧٣٦)] وَلَا يُقَاوَمُ حَدِيثَ الصَّحِيحِينَ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا حَضَرَ فَرَسَيْنِ فَقَالَ الْجَاهِلُونَ: لَا يُسَهَّمُ إِلَّا لْفَرَسٍ وَاحِدٍ وَلَا يُسَهَّمُ لَهَا إِلَّا إِذَا حَضَرَ بِهَا الْقِتَالُ.

٣٢- لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ

١٢٢١- وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٣)، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ [شرح معاني الآثار (٢٤٢/٣)].

(وَعَنْ مَعْنٍ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، هُوَ أَبُو يَزِيدَ مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ السُّلَمِيُّ بَضَمُ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ.

لَهُ وَلِأَبِيهِ وَلِجَدِّهِ صُحْبَةٌ شَهِدُوا بَدْرًا كَمَا قِيلَ وَلَا يَعْلَمُ مِنْ شَهِدٍ بَدْرًا هُوَ وَابْنُ وَجْدَةَ غَيْرُهُمْ وَقِيلَ لَا يَصُحُّ شُهُودُهُ بَدْرًا. يَعِدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ.

(ابْنُ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا تَقْلُ» بَفَتْحِ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ) هُوَ الْغَنِيمَةُ (الْأَبْعَدُ الْخُمْسِ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ الْمُرَادُ بِالتَّقْلِ: هُوَ مَا يَزِيدُهُ الْإِمَامُ لِأَحَدٍ الْغَانِمِينَ عَلَى نَصِيْبِهِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ. وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْقِسْمَةِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ وَحَدِيثُ مَعْنٍ هَذَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

بَلْ غَايَةُ مَا دُلَّ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُخْمَسُ الْغَنِيمَةُ قَبْلَ التَّنْفِيلِ مِنْهَا. وَتَقَدَّمَ مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَخْبَارِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيلَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ التَّنْفِيلِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ مِنَ الرَّبْعِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ:

يَصِيرُ قَوْلُ الْإِمَامِ: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ كَذَا قِتَالُهُ لِلدُّنْيَا بَعْدَ الْإِعْلَامِ لَهُ أَنَّ الْجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ جَاهِدٍ يَتَكُونُ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا.

فَمَنْ كَانَ قَصْدُهُ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ لَمْ يَضُرَّهُ أَنْ يُرِيدَ مَعَ ذَلِكَ الْمَغْنَمَ وَالْإِسْتِرْزَاقَ كَمَا قَالَ ﷺ «وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي» [أحمد (٥٠/٢)، أبو داود (٤٠٣١)].

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَكُونُ التَّنْفِيلُ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ أَوْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ؟

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَكْثَرُ مَا رَوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيلَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ.

٣١- مَا يُسَهَّمُ لِلرَّاجِلِ وَالْفَرَسِ

١٢٢٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٦٣)، مسلم (١٧٦٢)]. وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ. وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٧٣٣): أَسْنَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْنَمٍ: سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ، وَسَهْمًا لَهُ.

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمَرَ (قَالَ) «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ وَلِأَبِي دَاوُدَ) أَيِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

(أَسْنَمَ لِلرَّجُلِ وَلِفَرَسِهِ ثَلَاثَةَ أَسْنَمٍ سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ وَسَهْمًا لَهُ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسَهَّمُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ ثَلَاثَةَ سَهَامٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ لَهُ سَهْمٌ وَلِفَرَسِهِ سَهْمَانِ.

وَالِيهِ ذَهَبَ النَّاصِرُ وَالْقَاسِمُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ سَهْمًا فَكَانَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْنَمٍ».

وَلَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (مَكْرِي: ١/٤٤٣٤/٣) مِنْ حَدِيثِ «الرُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَسْنَمٍ سَهْمَيْنِ لِفَرَسِهِ وَسَهْمًا لَهُ وَسَهْمًا لِفَرَسَاتِهِ» يَعْنِي مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

٣٣- التنفيل بالثلث

١٢٢٢- وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاةِ وَالثَّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ».

رواه أبو داود (٢٧٥٠)، وصححه ابن الجارود (١٠٧٩) وابن حبان (٤٨٣٥) والحاكم (١٣٣٢).

(وعن حبيب بن مسلمة) بالحاء المهملة المفتوحة وموحذتين بينهما مشاة نخيئة، هو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة مجاهدته لهم، ولأه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية وأذربيجان وكان فاضلاً مجاب الدعوة.

مات بالشام أو بآرمينية سنة اثنتين وأربعين.

قال: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبَدَاةِ» بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة.

(والثلث في الرجعة. رواه أبو داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم).

دل الحديث أنه ﷺ لم يجاوز الثلث في التنفيل.

وقال آخرون: لإمام أن يُنقل السرية جميع ما غنمت لقوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ١] ففرضها إليه ﷺ.

والحديث لا دليل فيه على أنه لا يُنقل أكثر من الثلث.

واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر: إنه ﷺ بين البداء والقول حين فضل إحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهر عند دخولهم وضعفه عند خروجهم ولأنهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسير والإمعان في بلاد العدو واجم وهم عند القبول تصنف دوابهم وابدانهم وهم أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم لطول عهديهم بهم وحبهم للرجوع فبرى أنه زادهم في القبول لهذه العلة والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر: هذا ليس بالبين؛

لأن فحواه يؤهم أن الرجعة هي القول إلى أوطانهم وليس هو معنى الحديث.

والبداء إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة العسكر فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه فإن قتلوا من الغزوة ثم رجعوا فارقموا بالعدو ثانية كان لهم ثلث غنموا الثلث لأن نهوضهم بعد القول أشد لكون العدو على حذر وحزم انتهى. وما قاله هو الأقرب والله سبحانه أعلم.

٣٤- التنفيل حسب المصلحة

١٢٢٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لَأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قِسْمَةِ عَامَةِ الْجَيْشِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣١٣٥)، مسلم (١٧٥٠)].

فيه أنه ﷺ لم يكن ينقل كل من يعث بل بحسب ما يراه من المصلحة في التنفيل.

٣٥- ما لا يُعدُّ من الغلول

١٢٢٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَارِنَا الْقَسَلِ وَالْعَبَّ، فَتَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ».

رواه البخاري (٣١٥٤) ولأبي داود (٢٧٠١): «لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الْخُمْسُ».

وصححه ابن حبان (٤٨٢٥).

(وعنه) أي ابن عمر قال: «كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَارِنَا الْقَسَلِ وَالْعَبَّ فَتَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ». رواه البخاري ولأبي داود أي عن ابن عمر (لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الْخُمْسُ وصححه ابن حبان).

لا نرفعه: لا نعمله على سبيل الإذخار أو لا نرفعه إلى من يتولى أمر الغنمة ونستأذنه في أكليه أكفاء بما علم من الإذن في ذلك.

ودهب الجمهور إلى أنه يجوز للغنائم أخذ القوت وما

يُصْلَحُ بِهِ وَكُلُّ طَعَامٍ اغْتِيذَ أَكَلُهُ عُمُومًا وَكَذَلِكَ عِلْفُ الدُّوَابِّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ سَوَاءٌ كَانَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ.

ودليلُهُمْ هذا الحديثُ وما أخرجه الشيخان والبخاري (٤٢١٤)، مسلم (١٧٧٢) من حديثِ ابنِ مُغْفَلٍ «قَالَ أَصَبْتُ جِرَابَ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي مِنْهُ أَحَدًا فَالْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسِمُ».

وهذه الأحاديثُ مُخَصَّصَةٌ لأحاديثِ النَّهْيِ عن الغُلُولِ، ويدلُّ لهُ أيضاً:

٣٦- طَعَامُ الْوَاحِدِ لَا يُعَدُّ مِنَ الْغُلُولِ

١٢٢٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه - قَالَ: «أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ».

أخرجه أبو داود (٢٧٠٤) وصححه ابنُ الجارود [المعنى] (١٠٧٢) والحاكم (٢٦٢).

فإنَّهُ واضحٌ في الدَّلَالَةِ على اخْتِذِ الطَّعَامِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وقَبْلِ التَّخْمِيسِ قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ

وَأَمَّا سِلَاحُ الْعَدُوِّ ودَوَابُّهُمْ فلا أعلمُ بينَ المسلمينَ خلافاً في جَوَازِ اسْتِعْمَالِهَا.

فَلَمَّا إِذَا انْقَضَتْ الْحَرْبُ فالوَاجِبُ رَدُّهَا فِي الْمَغْنَمِ.

وَأَمَّا الثِّيَابُ وَالْحِرْتُ والأدَوَاتُ فلا يجوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّهُ إِذَا اخْتِاجَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا لِحَاجَةٍ ضَرُورِيَّةٍ كَانَ لَهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِثْلُ أَنْ يَشُدَّ الْبِرْدَ فَيَسْتَدْفِي بِشَوْبٍ وَيَتَقَوَّى بِهِ عَلَى الْمَقَامِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ مُرْصِداً لَهُ لِقِتَالِهِمْ.

وسئلُ الأوزاعيُّ عن ذلك فقال: لَا يَلْبَسُ الثَّوبَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْمَوْتَ.

(قلت):

٣٧- جَوَازُ الرُّكُوبِ وَلِبْسِ الثِّيَابِ مِنَ الْفِيءِ دُونَ

إِتْلَافِ

١٢٢٦- وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَغْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْباً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ».

أخرجه أبو داود (٢١٥٩) والدارمي (٢٤٨٠)، ورجاله لا بأسَ بِهِمْ. يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الرُّكُوبِ وَلِبْسِ الثَّوبِ وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ النَّهْيُ إِلَى الإِعْجَافِ وَالْإِخْلَاقِ لِلثَّوبِ فَلَوْ رَكِبَ مِنْ غَيْرِ إِعْجَافٍ وَلِبْسَ مِنْ غَيْرِ إِخْلَاقٍ وَإِتْلَافٍ جَازٌ.

٣٨- إِجَارَةُ الْمُسْلِمِ

١٢٢٧- وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ».

أخرجه ابنُ أبي شيبة (٥٠٩/٦) وأحمد (١٩٥/١)، وفي إسناده ضعفٌ.

(وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء والحاء المهملة (قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يجيرُ بالجيم والراء بينهما مُنْأَنَ تَحِيَّةٍ مِنَ الْإِجَارَةِ وَهِيَ الْأَمَانُ

(على المسلمين بعضهم. أخرجه ابنُ أبي شيبة وأحمد وفي إسناده ضعف) لأنَّ في إسناده الحجاج بن أرقطاة ولكنَّهُ يُجِيرُ ضعفه:

١٢٢٨- وَلِلطَّيَّالِسِيِّ [مسند (١٠٦٣)] مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ»

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالطَّيَّالِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ» وما في الصحيحين [البخاري (٢٧٥٥)، مسلم (١٣٧٠)] وَهُوَ:

٣٩- إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

١٢٣١- وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:

«لَا خَرَجَنُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٦٧).

وأخرج أحمد (٩٢/١) بزيادة: «لئن عشت إلى قابل» وأخرج الشيخان [البخاري (٣٠٥٣)، مسلم (١١٣٧)] من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «أنه ﷺ أوصى عند موته بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب».

وأخرج البيهقي (٢٠٨/٩) من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب».

قال مالك: قال ابن شهاب: ففحص عمر عن ذلك حتى أتاه الثلج واليقين عن رسول الله ﷺ أنه قال «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خير».

قال مالك: وقد أجلى يهود نجران وذلك أيضاً.

والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى والمجوس من جزيرة العرب لعموم قوله «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» وهو عام لكل دين والمجوس مخصوهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرفت.

وأما حقيقة جزيرة العرب، فقال مجذ الدين في القاموس: جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات، أو ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً. ومن جذة إلى أطراف ريف العراق عرضاً انتهى.

واضيفت إلى العرب لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم.

وبما تضمنته الأحاديث من وجوب إخراج من له دين غير الإسلام من جزيرة العرب.

قال مالك والشافعي وغيرهما: إلا أن الشافعي والهادوني خصوا ذلك بالحجاز.

قال الشافعي: وإن سأل من يعطي الجزية أن يعطيها

١٢٢٩- عَنْ عَلِيٍّ ﷺ «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ

يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ».

زَادَ ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

(عن علي ﷺ «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ» زاد ابن ماجه من وجه آخر) من حديث علي: «ويجير عليهم أقصاهم» كالدفع لئولهم أنه لا يجير إلا أذنهم فتدخل المرأة في جوار إجازتها على المسلمين كما أفاده:

١٢٣٠- وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٣٥٧)، مسلم (٣٣٦)] مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ».

(وفي الصحيحين من حديث أم هاني) بنت أبي طالب، قيل: اسمها هند، وقيل: فاطمة وهي أخت علي بن أبي طالب ﷺ.

«قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ» وذلك أنها أجازت رجلين من أحابها وجاءت إلى النبي ﷺ تخبره أن علياً أخاها لم يجز إجازتها فقال ﷺ «قد أجزنا» الحديث.

والأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد ماذون أم غير ماذون لقوله: «أذنناهم» فإنه شامل لكل وضيع، وتعلم صحة أمان الشريف بالأولى وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند جماعة من أصحاب مالك فإنهم قالوا: لا يصح أمان المرأة إلا بإذن الإمام وذلك لأنهم حملوا قوله ﷺ «لَمْ هَانِيٍّ» «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ» على أنه إجارة منه.

قالوا: فلو لم يجز لم يصح أمانها وحمل الجمهور على أنه ﷺ أمضى ما وقع منها وأنه قد انعقد أمانها لأنه ﷺ سماًها مجيرة ولأنها داخلة في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعض أئمة الأصول أو من باب التغليب بقرينة:

ويعبري عليه الحُكْمُ على أن يسكنَ الحجازَ لم يكنْ له ذلك. والمراد بالحجاز مكةُ والمدينةُ واليمامةُ ومخاليقها كلها.

وفي القاموس: الحجاز مكةُ والمدينةُ والطائفُ ومخاليقها فإنها حُجِرَتْ بين نجدٍ ونيْهامَةٍ أو بين نجدٍ والسَّراةِ أو لأنّها اختُجِرَتْ بالحرارِ الخمسِ حرّةُ بني سُلَيْمٍ وراقِمٍ ولىلى وشوران والنَّارِ.

قال الشافعي: ولا أعلمُ أحداً أجدى أحداً من أهلِ الذِّمَّةِ من اليمنِ وقد كانتْ لَهَا ذِمَّةٌ وليسَ اليمنُ بحجازٍ فلا يجلبهم أحدٌ من اليمنِ ولا بأسٌ أن يُصالحَهُمْ على مقايضهم باليمن.

(قلت) لا يخفى أن الأحاديثَ الماضيةَ فيها الأمرُ بإخراج من ذُكِرَ من أهلِ الأديانِ غيرِ دينِ الإسلامِ من جزيرة العرب. والحجازُ بعضُ جزيرة العرب.

ورود في حديثِ أبي عُبَيْدَةَ الأمرُ بإخراجهم من الحجازِ وهو بعضُ مُسمًى جزيرة العرب والحُكْمُ على بعضِ مُسمياتِها بِحُكْمٍ لا يعارضُ الحُكْمَ عليها كُلِّها بذلك الحُكْمُ كما قرَّرَ في الأصولِ أن الحُكْمَ على بعضِ أفرادِ العامِ لا يُخصَّصُ العامَ وهذا نظيره.

وليسَتْ جزيرة العرب من الفاسطِ العمومِ كما وهم فيه جماعةٌ من العلماء.

وغاية ما أفاده حديثُ أبي عُبَيْدَةَ زيادةُ التأكيدِ في إخراجهم من الحجازِ لأنَّهُ دخلَ إخراجُهُمْ من الحجازِ تحتَ الأمرِ بإخراجهم من جزيرة العرب ثم أفردَ بالأمرِ زيادةَ تأكيدٍ لا أَنَّهُ تخصيصةٌ أو نسخٌ وكيفَ وقد كانَ آخرُ كلامِهِ ﷺ «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» كما قال ابنُ عَبَّاسٍ أوصى عند موته.

وأخرج البيهقي (٢٠٨/٩) من حديثِ مالكٍ عن إسماعيلَ بنِ أبي حَكِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: بلغني أَنَّهُ كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ لَا يَتَّقِينَ دِينَانَ بِأَرْضِ الْعَرَبِ».

وأما قولُ الشافعي: إنَّهُ لا يعلمُ أحداً أجلاهم من اليمنِ فليسَ تركُ إجلائهم بدليلٍ فإن أعداءَ من تركَ ذلكَ كثيرةٌ.

وقد تركَ أبو بكرٍ ﷺ إجلاءَ أهلِ الحجازِ معَ الاتفاقِ على وجوبِ إجلائهم لتخليصِ مجاهدِ أهلِ الرُّودِ ولم يكنْ ذلكَ دليلاً على أَنَّهُمْ لا يُجْلَوْنَ بل أجلاهم عمرُ ﷺ.

وأما القولُ بأنَّهُ ﷺ أقرَّهُمْ في اليمنِ بقوله لماعذُ «خَذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً أو عَذْلَةً مَعَاوِيَةَ» [أبو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، النسائي (٢٥٠/٥)] فهُذا كانَ قبلَ أمرِهِ ﷺ بإخراجهم فإنَّهُ كانَ عندَ وفاتِهِ كما عرفت.

فالحقُّ وجوبُ إجلائهم من اليمنِ لوضوحِ دليلِهِ، وكذا القولُ بأنَّ تقريرَهُمْ في اليمنِ قد صارَ إجماعاً سُكُوتِيّاً لا ينهضُ على دفعِ الأحاديثِ فإنَّ السُّكُوتَ من العلماءِ على أمرٍ وقعَ من الآحادِ أو من خليفةٍ أو غيرهٍ من فعلٍ محظورٍ أو تركٍ واجبٍ لا يدلُّ على جوازٍ ما وقعَ، ولا على جوازٍ ما تركَ فإنَّهُ إنَّ كانَ الواقعُ فعلاً أو تركاً لمُنكَرٍ وسَكُوتاً ولم يدكُ سُكُوتُهُمْ على أَنَّهُ ليسَ بمُنكَرٍ لما علِمَ من أن مراتبَ الإنكارِ ثلاثٌ باليدِ أو اللسانِ أو القلبِ؛ وانقضاءُ الإنكارِ باليدِ واللسانِ لا يدلُّ على اتِّفائِهِ بالقلبِ وحيثُ لا يدلُّ سُكُوتُهُ على تقريرِهِ لما وقعَ حتَّى يُقالَ: قد أجمعَ عليه إجماعاً سُكُوتِيّاً إذ لا يثبتُ أَنَّهُ قد أجمعَ السَّاكِتُ إذا علِمَ رضاهُ حتَّى يُقالَ رضاهُ بالواقعِ ولا يعلمُ ذلكَ إلا علامُ الغيوبِ.

وبهذا يعرفُ بطلانُ القولِ بأنَّ الإجماعَ السُّكُوتِيَّ حُجَّةٌ ولا أعلمُ أحداً قد حرَّزَ هذا في ردِّ الإجماعِ السُّكُوتِيَّ معَ وضوحِهِ والحمدُ لِلَّهِ المنعمِ المُتَّفَضِّلِ فقد أوضحناه في رسالَةِ مُسْتَقْلَلَةٍ فالعجبُ مَنْ قالَ: ومثلهُ قد يُفِيدُ القطعَ.

وكذلكَ قولُ مَنْ قالَ: إنَّهُ يُحْتَمَلُ أن حديثَ الأمرِ بالإخراجِ كانَ عندَ سُكُوتِهِمْ بغيرِ جزيرةٍ باطلٌ لأنَّ الأمرِ بإخراجهم عندَ وفاتِهِ ﷺ؛ والجزيرةُ فُرِضَتْ في التاسعةِ من الهِجْرةِ عندَ نزولِ «براءة» فَكَيْفَ يَتِمُّ هذا، ثم إنَّ عُمَرَ أَجْلَى أَهْلِ نَجْرَانَ وقد كانَ صالحَهُمْ ﷺ على مالٍ واسعٍ كما هو معروفٌ وهو جزيرةٌ.

والتكليفُ لِتَقْرِيمِ ما عليه النَّاسُ وردَ ما وردَ من النُّصوصِ بمثلِ هذهِ التَّأويلاتِ ثَمَّ يُطِيلُ تعجُّبُ النَّاظِرِ المنصفِ.

قال النووي: قال العلماءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالى: ولا يُمنعُ

وما بقي يجعله في الكراع) بالرأى والعين المهمة بزنة غراب اسم لجميع الخيل.

(والسلاح غدة في سبيل الله تعالى. متفق عليه).

بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعهم النبي ﷺ بعد قدومه إلى المدينة على أن لا يحاربوه وأن لا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخلهم ومنازلهم بناحية المدينة فنكسوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قريش فحالفهم وكان ذلك على رأس ستة أشهر من واقعة بدر كما ذكره الزهري.

وذكر ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان بعد قصة أحد وبئر معونة وخرج إليهم النبي ﷺ يستعينهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية الضمري من بني عامر فجلس النبي ﷺ إلى جنب جدار لهم فتمالؤوا على إلقاء صخرة عليه من فوق ذلك الجدار وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأتاه الخبر من السماء فقام مظهاً أنه يقضي حاجة وقال لأصحابه: لا تبرحوا ورجع مسرعاً إلى المدينة فاستبسطه أصحابه فاخبروا أنه رجع إلى المدينة فلحقوا به فامر مجريهم والمسير إليهم فتحصنوا فامر بقطع النخل والتحريق وحاصرهم ستة ليال، وكان ناس من المنافقين بعثوا إليهم أن ائبوا أو تمنعوا فإن قوتكم قاتلنا معكم فترصوا فقتل الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم، فسألوا أن يجلو من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصرخوا على ذلك إلا الحلقة بفتح الحاء المهمة وفتح اللام فقات وهي السلاح - فخرجوا إلى أدرعات وأرباع من الشام وآخرون إلى الحيرة ولحق آل أبي الحقيق وآل حبي بن أخطب بخير وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال الله تعالى: ﴿أَوَّلَ الْحَشْرِ﴾ [الحشر: ٢] والحشر الثاني من خير في أيام عمر رضي الله عنه. وقوله: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ الآية ما أخذ بغير قتال.

قال في نهاية المجتهد (٣٧٦/٢): إنه لا خمس فيه عند جمهور العلماء.

وإنما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب لأن بني النضير كانت على ميلين من المدينة فمشوا إليها مشاة غير رسول الله

الكفار من الردد مسافرين إلى الحجاز ولا يمتكنون فيه أكثر من ثلاثة أيام.

قال الشافعي ومن وافقه: إلا مكة وحرمها فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال.

فإن دخل في خفية وجب إخراجها فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وحجته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(قلت) ولا يخفى أن البانين هم من الجوس والمجوس حكمهم حكم أهل الكتاب لحديث «سئوا بهم سنة أهل الكتاب» (الوطأ: ٢٧٨/١) فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب.

وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت «لا يجتمع ويبان في أرض العرب».

٤٠ - جواز ادخار قوت سنة

١٢٣٢ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النُّضِيرِ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً. فَكَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةٌ سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكِرَاعِ وَالسَّلَاحِ، غُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

متفق عليه [البخاري (٢٩٠٤)، مسلم (١٧٥٧)].

(وعنه) أي عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها ثمانية تحية).

(وما آفاء الله على رسوله لما لم يوجف) الإيجاف من الوجف وهو السير السريع.

(عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء: الإبل.

(فكانت للنبي ﷺ خاصة فكان ينفق على أهله نفقة سنة)

(١٢٠١٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٧٧)

وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَمَنْشَأَ نَحْيَةً فَيَنْتِمْ مُهْمَلَةً فِي «النَّهَابَةِ»: لَا انْقَضَتْهُ (بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبَسَ الرُّسُلَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى حِفْظِ الْعَهْدِ وَالْوَفَاءِ بِهِ وَلَوْ لِكَافِرٍ. وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ الرُّسُلُ بَلْ يُرَدُّ جَوَابُهُ فَكَانَ وَصُولُهُ أَمَانًا لَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْبَسَ بَلْ يُرَدُّ.

٤٣- حَكْمُ الْأَرْضِ الْمَفْتُوحَةِ

١٢٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا قَرْيَةً أَتَيْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةً عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٥٦)

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَرْيَةِ الْأُولَى هِيَ الَّتِي لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ بِحَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ بَلْ أَجْلَبِي عَنْهَا أَهْلُهَا وَصَالِحُوا فَيَكُونُ سَهْمُهُمْ فِيهَا أَيُّ حَقِّهِمْ مِنَ الْعَطَاءِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْفِيءِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالثَّانِيَةِ مَا أَخَذَتْ عَنْوَةً فَيَكُونُ غَنِيمَةً يُخْرَجُ مِنْهَا الْخُمْسُ وَالْبَاقِي لِلْغَنَائِمِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «هِيَ لَكُمْ» أَيُّ بَاقِيهَا وَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْخُمْسَ فِي الْفِيءِ».

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَ الشَّافِعِيِّ قَالَ بِالْخُمْسِ فِي الْفِيءِ».

لَا يَنْفَعُ فَإِنَّهُ رَكِبَ جَمَلًا أَوْ حِمَارًا وَلَمْ تَنْتَلِ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَشَقَّةَ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: (كَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ) أَيُّ ثَمًا اسْتَبْقَاهُ لِنَفْسِهِ. وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْرِضُ لَهُمْ نَفَقَةُ سَنَةٍ وَلَكِنَّهُ كَانَ يُنْفَقُ قَبْلَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ فِي وَجُوهِ الْخَيْرِ وَلَا يَتِمُّ عَلَيْهِ السَّنَةُ وَلِهَذَا تَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدَرَعَهُ مَرْهُونَةً عَلَى شَعِيرٍ اسْتَدَانَهُ لِأَهْلِهِ.

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ ادِّخَارِ قُوَّةِ سَنَةٍ وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ.

وَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْإِدْخَارِ ثَمَّا يَسْتَغْلُ الْإِنْسَانُ مِنْ أَرْضِهِ.

وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ السُّوقِ وَيُدْخِرَهُ فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ ضَيِّقِ الطَّعَامِ لَمْ يَمِزْ بَلْ يَشْتَرِي مَا لَا يَحْصُلُ بِهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَقُوتِ أَيَّامٍ أَوْ شَهْرٍ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ سَعَةٍ اشْتَرَى قُوَّةَ السَّنَةِ وَهَذَا التَّفْصِيلُ نَقْلُهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

٤١- قِسْمُ جِزْيَةِ مِنَ النِّفْلِ

١٢٣٣- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَأَصَبْنَا فِيهَا غَنَمًا، فَقَسَمَ بَيْنَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغْنَمِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٧)، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ.

الْحَدِيثُ مِنْ أَدَلِّهِ التَّفْصِيلِ وَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ فِيهِ فَلَوْ ضُمَّهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا لَكَانَ أَوْلَى.

٤٢- حِفْظُ الْعَهْدِ وَالْوَفَاءُ بِهِ

١٢٣٤- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبَسُ الرُّسُلَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٨) وَالنَّسَائِيُّ [كَبَرَى] كَمَا فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ

(قلت) لأن رواية عبد الرحمن موصولة وصحيحة ورواية ابن عباس هي عن مجوسي لا تقبل اتفاقاً.

وأخرج الطبراني «الكبير» (٤٣٧/١٩) عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ «سُئِلُوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وأخرج البيهقي (١٩١/٩) عن المغيرة في حديث طويل مع فارس وقال فيه «فَأَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ أَنْ تَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَتَحْذَهُ أَوْ تَزُدُّوا الْجِزْيَةَ» وَكَانَ أَهْلُ فَارَسِ مَجُوساً.

فدلت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموماً ومن أهل هجر خصوصاً كما دلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى.

قال الخطابي: وفي امتناع عمر رضي الله عنه من أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر، دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الأوزاعي وإنما تقبل من أهل الكتاب.

وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم:

فذهب الشافعي في أغلب قوله إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقال أكثر أهل العلم: إنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى.

(قلت) قدمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دل له حديث بريدة ولا يخفى أن في قوله «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» ما يشعر بأنهم ليسوا بأهل كتاب. ويدل لما قدمناه.

٢- جواز أخذ الجزية من العرب

١٢٣٧- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ عُمَيْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّ النَّبِيَّ

٣٨- كتاب الجزية والهدنة

الأنظهر في الجزية أنها مأخوذة من الإجزاء لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة ديو.

(والهدنة) هي مشاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة ومشروعية الجزية سنة تسع على الأنظهر وقيل: سنة ثمان.

١- أخذ الجزية من مجوس هجر

١٢٣٦- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا - يَعْنِي الْجِزْيَةَ - مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ».

رواه البخاري (٣١٥٧).

وله طريق في الموطأ (١٨٧) فيها انقطاع.

وهي ما أخرجه الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ».

قال البيهقي وابن شهاب: إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب، وابن المسيب حسن المرسل وهذا الانقطاع هو الذي أشار إليه المصنف.

وأخرج الشافعي «ترتيب السند» (٤٣٠) من حديث عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: لا أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وأخرج أبو داود (٣٠٤٤) والبيهقي (١٩٠/٩) عن ابن عباس قال: «جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي ﷺ، فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شرراً. قلت: مة، قال: الإسلام أو القتل».

قال: وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية.

قال ابن عباس: وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت أنا.

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَجَارَ خَالِدٌ أَكْبَدِرَ مِنَ الْقَتْلِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَفْتَحَ لَهُ دُومَةَ الْجَنْدَلِ، فَفَعَلَ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْفَيْ بَعِيرٍ وَتَمَانِيَاةٍ رَأْسٍ وَالْفَيْ دِرْعٍ وَأَرْبَعِيَاةٍ رُمْحٍ فَعَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةَ خَالِصًا ثُمَّ قَسَمَ الْفَيْمَةَ - الْحَدِيثَ. وَفِيهِ أَنَّهُ قَدِمَ خَالِدٌ بِأَكْبَدِرٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَبَى فَافَرَّهُ عَلَى الْجَزِيَةِ.

٣- مقدار الجزية

١٢٣٨- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ. فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عِدْلَهُ مَعَاوِيَةً».

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ رَأْسُ دَاوُدَ (١٥٧٦)، السُّوْمِي (٦٢٣)، النَّسَائِيُّ (٢٥٠/٥)، صَحِيحَةُ ابْنِ حِبَّانَ (٤٨٨٦) وَالْحَاكِمُ (٣٩٨/١).

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ» بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةً وَتُكْسَرُ الْمَثَلُ وَقِيلَ بِالْفَتْحِ مَا عَادَلَهُ مِنْ جَنْبِهِ وَبِالْكَسْرِ: مَا لَيْسَ مِنْ جَنْبِهِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ ثُمَّ دَالٌ مُهْمَلَةٌ.

(مَعَاوِيَةً) يَفْتَحُ الْمِيمُ فَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ بَعْدَهَا أَلِفٌ فَفَاءٌ وَرَاءَ بَعْدَهَا يَاءٌ النَّسْبَةِ إِلَى مَعَاوِرَ وَهِيَ بِلْدٌ بِالْيَمَنِ تُصْنَعُ فِيهَا الثِّيَابُ فَتُسَبِّتُ إِلَيْهَا فَالْمِرَادُ أَوْ عِدْلُهُ ثَوْبًا مَعَاوِيَةً.

(أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحِيحَةُ ابْنِ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَذَكَرَ أَنْ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ مُرْسَلًا وَأَنَّهُ أَصَحُّ.

وَأَعْلَهُ ابْنُ حَزْمٍ بِالْإِنْقِطَاعِ أَنْ مَسْرُوقًا لَمْ يَلِقْ مُعَاذًا. وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ، قَالَ: وَيُلْغِي عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ هَذَا الْحَدِيثَ إِنْكَارًا شَدِيدًا.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّمَا الْمُنْكَرُ رَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذٍ، فَأَمَّا رَوَايَةُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ فَإِنَّهَا مَحْفُوظَةٌ قَدْ رَوَاهَا عَنْ الْأَعْمَشِ جَمَاعَةٌ.

بَعَثَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرٍ دُومَةَ الْجَنْدَلِ، فَأَخَذُوهُ فَأَتَوْا بِهِ. فَحَقَّنَ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَةِ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٣٧)

(وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ غُمَرٍ) هُوَ أَبُو عَمْرِو عَاصِمُ بْنُ غُمَرِ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ الْعَدَوِيُّ الْقُرَشِيُّ.

وَلَدَ قَبْلَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَسْتَيْنِ وَكَانَ وَسِيمًا جَسِيمًا خَيْرًا فَاضِلًا شَاعِرًا، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ قَبْلَ مَوْتِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بَارِعَ سَنِينَ؛ وَهُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِأُمِّهِ رَوَى عَنْهُ أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ.

(عَنْ أَنَسٍ) أَيِ ابْنِ مَالِكٍ.

(وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ) أَيِ ابْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ الْقُرَشِيِّ الْمَكِّيِّ، سَمِعَ أَبَاهُ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَامِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرَهُمْ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرٍ) بِضَمٍّ الْهَمْزُ بَعْدَ الْكَافِ مُثَنَّاةٌ نَحْوُهُ فَدَالٌ مُهْمَلَةٌ فَرَاءَ.

(دُومَةُ) بِضَمٍّ الدَّالُ الْمُهْمَلَةُ وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَدُومَةُ الْجَنْدَلِ: اسْمٌ مَحَلٌّ.

(فَأَخَذُوهُ وَأَتَوْا بِهِ فَحَقَّنَ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَةِ). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَكْبَدِرُ دُومَةُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ يُقَالُ إِنَّهُ مِنْ غَسَّانَ.

فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اخْتِزَامِ الْجَزِيَةِ مِنَ الْعَرَبِ كَجَوَازِهِ مِنَ الْعَجَمِ أَنْتَهَى.

(قُلْتُ) فَهُوَ مِنْ أَدْلَةٍ مَا قَدَّمَاهُ وَكَانَ ﷺ بَعَثَ خَالِدًا مِنْ ثُبُوكَ وَالنَّبِيِّ ﷺ بِهَا فِي آخِرِ غَزْوَةِ غَزَاهَا وَقَالَ لَخَالِدٍ «إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ الْبَقَرُ» [البیهقي (١٨٧/٩)]، فَضَمَّى خَالِدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ حَضْبِهِ بِمَبْصَرِ الْعَيْنِ فِي لَيْلَةٍ مُقْبِرَةٍ أَقَامَ وَجَاءَتْ بَقَرُ الْوَحْشِ حَتَّى حَكَّتْ قُرُونَهَا بِبَابِ الْقَصْرِ فَخَرَجَ إِلَيْهَا أَكْبَدِرُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ خَاصِيهِ فَتَلَقَّتْهُمْ جُنْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذُوا أَكْبَدِرَ وَقَتَلُوا أَخَاهُ حَسَّانَ فَحَقَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَمَهُ وَكَانَ نَضْرَانِيًّا وَاسْتَلَبَ خَالِدٌ مِنْ حَسَّانَ قَبَاةَ دِينَاجٍ مَخْصُصًا بِالذَّهَبِ وَبَعَثَ بِهِ

واختلَفوا في الجنونِ المقلوبِ والشَّيخِ وأهلِ الصَّوامعِ والفقيرِ.

قال: وكلُّ هذه مسائلُ اجتِهَادِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا تَوْكِيفٌ شرعيٌّ
قال: وسببُ اخْتِلَافِهِمْ هلْ يُقْتَلُونَ أمْ لَا؟ (١ هـ).

هذا وأما روايةُ البيهقي (١٩٣/٩) عن الحَكَمِ بنِ عُثَيِّبةَ أنَّ
«النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى مُعَاذٍ بِأَلْيَمَنَ عَلَى كُلِّ حَالِمٍ أَوْ خَالِمَةٍ
دِينَارٌ أَوْ قِيَمَتُهُ» فإِسْنَادُهَا مُتَقَطِّعٌ.

وقَدْ وَصَلَهُ أَبُو شَيْبَةَ عَنْ الحَكَمِ بنِ عُثَيِّبةَ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ
ابنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ «فَعَلَى كُلِّ حَالِمٍ دِينَارٌ أَوْ عِدْلُهُ مِنَ الْمَعَاوِرِ
ذَكَرَ أَوْ أَتَى حُرًّا أَوْ عَبْدًا دِينَارٌ أَوْ عِوَضُهُ مِنَ الثَّيَابِ» لَكِنَّهُ قَالَ
الْبَيْهَقِيُّ: أَبُو شَيْبَةَ ضَعِيفٌ.

وفي البابِ عَنْ عمرو بنِ حَزَمٍ وَلَكِنَّهُ مُتَقَطِّعٌ وَعَنْ عُرْوَةَ.
وفيه انْقِطَاعٌ وَعَنْ معمرٍ عن الأعمشِ عن أبيِ وإثْلٍ عَنْ
مُسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذٍ. وفيه «وَحَالِمَةٌ» لَكِنْ قَالَ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ: إِنَّ
مَعْمَرًا إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الزُّهْرِيِّ غَلَطَ كَثِيرًا.

وبِهِ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ فِي اخْتِزِ الْجَزِيَةِ مِنَ الْأَنْثَى حَدِيثٌ
يُجْعَلُ بِهِ.

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عمرو بنِ مُسْلِمٍ وَعِدَّةً مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَكُلُّهُمْ حَكَوْا عَنْ
عَدِيٍّ مَضُوا قَبْلَهُمْ بِحُكُومٍ عَنْ عَدِيٍّ مَضُوا قَبْلَهُمْ كُلُّهُمْ تَقَعُ أَنَّ
صَلَحَ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ لِأَهْلِ الذَّمِّ بِالْيَمَنِ عَلَى دِينَارٍ كُلِّ سَنَةٍ وَلَا
يُثَبِّتُونَ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ مِّنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزِيَةُ.

وقَالَ عَامُّهُمْ: وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ زُرُوعِهِمْ وَقَدْ كَانَ لَهُمْ زُرُوعٌ
وَلَا مِنْ مَوَاشِيهِمْ شَيْئًا عِلْمَنَاهُ.

قال: وسألتُ عددًا كبيرًا مِنْ ذَمَّةِ أَهْلِ الْيَمَنِ مُتَفَرِّقِينَ فِي
بُلْدَانِ الْيَمَنِ فَكُلُّهُمْ أَتَيْتْ لِي - لَا يَخْتَلَفُ قَوْلُهُمْ - أَنَّ مُعَاذًا
أَخَذَ مِنْهُمْ دِينَارًا عَنْ كُلِّ بَالِغٍ مِنْهُمْ وَصَمَّوْا الْبَالِغَ حَالِمًا.

قالوا: وَكَانَ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ مُعَاذٍ «إِنَّ عَلَى كُلِّ
حَالِمٍ دِينَارًا».

واعلم أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ هَذَا وَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ
التَّقْدِيمُ أَنَّهُ يَجِبُ قَبُولُ الْجَزِيَةِ مِمَّنْ بِذَلِكَ وَيَحْرَمُ قَتْلُهُ وَهُوَ الْمَقْهُومُ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يُنْطَوَّأَ الْجَزِيَّةُ» الْآيَةُ [الرَّحْمَةُ: ٢٩] أَنَّهُ

مِنْهُمْ سُبَيَّانُ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ وَأَبُو عَوَانَةَ وَيَحْيَى بْنُ
شُعْبَةَ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.

وقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ مُعَاذٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا
بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ» أَوْ مَعْنَاهُ.

والْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَزِيَةِ بِالدِّينَارِ مِنَ الذَّمِّ عَلَى
كُلِّ حَالِمٍ أَوْ بَالِغٍ فِي رِوَايَةٍ «مُخْتَلَمٍ». وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سِوَاهُ
كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا.

والمرادُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ الدِّينَارُ مِمَّنْ ذُكِرَ فِي السُّنَّةِ.

وإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: أَقْلٌ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ
الذَّمِّ دِينَارٌ عَنْ كُلِّ حَالِمٍ.

وبِهِ قَالَ أَحَدُ فَقَّالٍ: الْجَزِيَةُ دِينَارٌ أَوْ عِدْلُهُ مِنَ الْمَعَاوِرِ لَا
يُزَادُ عَلَيْهِ وَلَا يُقْصَرُ.

إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ جَعَلَ ذَلِكَ حَدًّا فِي جَانِبِ الْقَلَّةِ وَأَمَّا
الرِّبَادَةُ فَتَجَوُّزٌ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَحَ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي خُلَّةٍ
النِّصْفَ فِي مُحْرَمٍ وَالنِّصْفَ فِي رَجَبٍ يُؤَدُّونَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ
وَعَارِيَةً ثَلَاثِينَ دِرْعًا وَثَلَاثِينَ فَرَسًا. وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا أَوْ ثَلَاثِينَ مِنْ
كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ السِّلَاحِ يَغْزُو بِهَا الْمُسْلِمُونَ ضَائِبِينَ لَهَا
حَتَّى يَرُدُّوَهَا عَلَيْهِمْ إِنْ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدَةً».

قال الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَمِنْ أَهْلِ الذَّمِّ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ يَذْكُرُ أَنَّ قِيَمَةَ مَا أَخَذُوا مِنْ كُلِّ
وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ دِينَارٍ.

وإِلَى هَذَا ذَهَبَ عُمَرُ فَإِنَّهُ أَخَذَ زَائِدًا عَلَى الدِّينَارِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا تَوْكِيفَ فِي الْجَزِيَةِ فِي
الْقَلَّةِ وَلَا فِي الْكَثَرَةِ وَإِنَّ ذَلِكَ مُوَكَّلٌ إِلَى نَظَرِ الْإِمَامِ، وَيَجْعَلُ
هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَحْمُولَةً عَلَى التَّخْيِيرِ وَالنَّظَرِ فِي الْمَصْلُوحَةِ.

وفي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَزِيَةَ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْأَنْثَى
لِقَوْلِهِ «حَالِمٍ».

قالَ فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ (٣٧٨/٢): اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَحِبُّ
الْجَزِيَةُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَوْصَافٍ: الذُّكُورَةُ وَالْبُلُوغُ وَالْحَرِّيَّةُ.

ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله تعالى: ﴿فَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] بإعطاء الجزية.

وأما جوازها وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية وهو إعطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد إعطائهم.

٤ - الإسلام يعلو ولا يعلى عليه

١٢٣٩ - وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو الْمَرْثِي رضي الله عنه قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُعْلَى». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٥٢/٣).

فيه دليل على علو أهل الإسلام على أهل الأديان في كل أمر لإطلاقه فالخُ لأهل الإيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملل كما أشير إليه في إلجائهم إلى مضايق الطرق ولا يزال دين الحق يعلو ويزداد علواً والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الأعصار.

٥ - لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام

١٢٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَصْبَاحِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٦٧).

فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي والنصراني بالسلام لأن ذلك أصل النهي وحمله على الكراهة خلاف أصله وعليه حمله الأقل.

وللإتحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف.

ودفع طائفة منهم ابن عباس إلى جواز الابتداء لهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية إلا أنه قال المازري: إنه يقال: السلام عليك بالإفراد، ولا يقال: السلام عليكم، واحتج لهم بعموم قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]

وأحاديث الأمر بإفشاء السلام.

والجواب أن هذه العمومات خصوصية لمحدث الباب وهذا إذا كان الذمي منفرداً.

وأما إذا كان معه مسلم جاز الابتداء بالسلام ينوي به المسلم لأنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سلم على مجلس فيه اخلاط من المشركين والمسلمين.

ومفهوم قوله «لا تبدؤوا» أنه لا ينهى عن الجواب عليهم إن سلموا، ويدل له عموم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ [النساء: ٨٦] وأحاديث «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» (م (٢١٦٣)). وفي رواية (م (٢١٦٤)) «إن اليهود إذا سلموا عليكم يقولوا: أخذهم السام عليكم فقولوا وعليك». وفي رواية «قل: وعليك» أخرجها مسلم (٢١٦٤) (٩).

واتفق العلماء على أنه يرد على أهل الكتاب ولكنه يقتصر على قوله «وعليكم» وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات (م (٢١٦٥)) (١١)، (م (٢١٦٦)) (١٢).

قال الخطابي: عامة الحديثين يروون هذا الحرف بالواو.

قالوا: وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو.

وقال الخطابي: هذا هو الصواب لأنه إذا حذف صار كلامه بعينه مردوداً عليهم خاصة وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما قالوا.

قال النووي: إثبات الواو وحذفها جائز إن صحت به الروايات فإن الواو وإن اقتضت المشاركة فالموت هو علينا وعليهم ولا امتناع.

وفي الحديث دليل على إلجائهم إلى مضيق الطرق إذا اشتبكوا هم والمسلمون في الطريق فيكون واسعاً للمسلمين فإن خلت الطريق عن المسلمين فلا حرج عليهم. وأما ما يفعله اليهود في هذه الأزمنة من تعلم جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق فشيء ابتدعوه لم يرو فيه شيء وكأنهم يريدون التناول بأنهم من أصحاب اليمين فيبغض منعهما مما يتعمدونه من ذلك لشدة محافظتهم عليه ومضافة المسلم.

ذلك.

٦- جواز المهادنة مع المشركين لمدة معلومة

١٢٤١- وَعَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. وَفِيهِ «هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَهْلِيلَ بْنِ عَمْرٍو: عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشَرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ، وَيَكْفُفُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٦٥)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٧٣١)

(وعن المسور بن مخرمة ومروان أن النبي ﷺ خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ «بلوغ الرام» بإفراد «ذكر» وكان الظاهر «فذكر» بضمير التثنية ليعود إلى المسور ومروان وكأنه أراد: فذكر أي الراوي

(بطوله وفيه: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله بن سهل بن عمرو على وضع الحرب عشرين سنة يامن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض. أخرجه أبو داود وأصله في البخاري).

الحديث دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام وإن كره ذلك أصحابه فإنه ذكر في المهادنة ما يفيد:

٧- جواز الصلح على عدم استقبال المسلمين

١٢٤٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٧٨٤) بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْنَاهُ عَلَيْنَا فَقَالُوا: أَتَكْتَبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا»

(وأخرج مسلم بعضه من حديث أنس. وفيه أن «من جاء منكم لم نردّه عليكم ومن جاءكم منا ردّدناه علينا» أي من جاء من المسلمين إلى كفار مكة لم يردّوه إلى رسول الله ﷺ، ومن جاء من أهل مكة إليه ﷺ ردّه إليهم فكبره المسلمون

فَقَالُوا: أَتَكْتَبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا. فَإِنَّهُ ﷺ كَتَبَ هَذَا الشَّرْطَ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ كَرَاهَةٍ أَصْحَابِهِ لَهُ.

والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصّة الحديبية واستوفاه ابن القيم في زاد المعاد (٢٨٦/٣) وذكر فيه كثيراً من الفوائد:

وفيه أنه ﷺ ردّ إليهم أبا جندل بن سهيل وقد جاء مسلماً قبل تمام كتاب الصلح وأنه بعد ردّ إليهم جعل الله له فرجاً ومخرجاً ففر من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم وانضاف إليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم والقصّة مبسطة في كتاب السير. وقد ثبت أنه ﷺ لم يردّ النساء الخارجات إليه.

فَقِيلَ: لِأَنَّ الصَّلْحَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، وَارَادَتْ قُرَيْشٌ تَعْمِيمَ ذَلِكَ فِي الْفَرِيقَيْنِ، فَإِنَّمَا لَمَّا خَرَجَتْ أُمُّ كَلثُومَ بِنْتُ أَبِي مُعَيْطٍ مُهَاجِرَةً طَلَبَ الْمَشْرِكُونَ رُجُوعَهَا فَمَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْآيَةَ وَفِيهَا: «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» الآية (الممتحنة: ١٠).

والحديث دليل على جواز الصلح على ردّ من وصل إلينا من العدو كما فعله ﷺ، وعلى ألا يردوا من وصل منا إليهم.

٨- تحريم قتل المعاهد

١٢٤٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا كَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٦٦).

(وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ» يفتح المشاء التثنية وفتح الراء أصله يراح أي لم يجد رائحة الجنة وإن ريحها لم يوجدها من مسيرة أربعين عاماً).

أخرجهُ البخاريُّ

وفي لفظٍ للبخاري (٦٩١٤) «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ» - الحديث.

وفي لفظٍ لَهُ تقييدُ ذَلِكَ «بغيرِ جُرمٍ» وفي لفظٍ لَهُ «بغيرِ حقٍّ».

وعندَ أبي داود (٢٧٦٠) والنسائي (٢٤/٨) «بغيرِ حَلِّهَا» والتقييدُ معلومٌ من قواعدِ الشرع.

وقولُهُ (من مسيرةِ أربعينَ عاماً) وقعَ عندَ الإسماعيليِّ «سبعينَ عاماً».

ووقعَ عندَ الترمذي (١٤٠٣) من حديثِ أبي هريرةَ وعندَ البيهقي (٢٠٥/٩) من روايةِ صفوانَ بنِ سليمٍ عن ثلاثينَ من أبناءِ الصحابةِ بلفظِ «سبعينَ خريفاً».

وعندَ الطبراني [الأوسط] (٦٦٣) من حديثِ أبي هريرةَ «مسيرةَ مائةِ عامٍ». وفيه من حديثِ أبي بكرٍ «خمسائةَ عامٍ» وهو في الموطأ من حديثِ آخرَ وفي «مُسْنَدِ الفردوسِ» عن جابرٍ «إِنَّ رِيحَ الْجَنَّةِ لَيَذُرُّكَ مِنْ مَسِيرَةِ أَلْفِ عَامٍ» وقدَّ جمعَ العلماءُ بينَ هذِهِ الرواياتِ المختلفةِ.

قالَ المصنَّفُ ما حاصلُهُ: إِنَّ ذَلِكَ الإدراكَ في موقفِ القيامةِ وأَنَّهُ يَتَفَاوَتْ بِتَفَاوُتِ مَرَاتِبِ الْأَشْخَاصِ فَالَّذِي يُدْرِكُهُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِمِائَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَاحِبِ السَّبْعِينَ إِلَى آخِرِ ذَلِكَ.

وقدَّ أشارَ إلى ذَلِكَ شيخنا في «شرحِ الترمذي» ورأيتَ نحوهً في كلامِ ابنِ العربي.

وفي الحديثِ دليلٌ على تحريمِ قتلِ المعاهدِ وتقدّمِ الخلافِ في الاتِّصَاصِ مِنْ قَاتِلِهِ.

وقالَ الْمُهَلَّبُ: هذا فيه دليلٌ على أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ الْمُعَاهِدَ أَوْ الذِّمِّيَّ لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ.

قالَ: لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى ذِكْرِ الْوَعْدِ الْآخِرِيِّ دُونَ الدُّنْيَوِيِّ هَذَا كَلَامُهُ.

الخارج من المدينة يمشي معه المدعوون إليها.

(«وسابق بين الخيل التي لم تَضْمَر من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر فيمن ساق». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ زَادَ الْبَخَارِيُّ) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(قَالَ سُفْيَانُ مِنَ الْخَفَاءِ إِلَى ثِنْتِ الْوَدَاعِ حَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ).

الحديث دليل على مشروعية السباق وأنه ليس من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد وهي دائرة بين الاستحياب والإباحة بحسب الباعث على ذلك.

قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدرب على الحرب. وفيه دليل على جواز تضمير الخيل المعدة للجهاد وقيل: إنه يُسْتَحَبُّ.

١٢٤٥- وعنه رحمته الله أن «النبي ﷺ ساق بين الخيل، وَفَضَّلَ الْقُرْحَ فِي الْغَايَةِ». رواه أحمد (١٥٧٢) وأبو داود (٢٥٧٧)، وصححه ابن حبان (٤٦٨٨).

(وعنه) أي ابن عمر - رضي الله عنهما - (أن «النبي ﷺ ساق بين الخيل وَفَضَّلَ الْقُرْحَ») جمع قارح والقارح: ما كملت سنة كالبازل في الإبل (في الغاية). رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان.

فيه مثل الذي قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها وهو المراد من قوله «وَفَضَّلَ الْقُرْحَ».

٢- جواز السباق على جمل من غير المتسابقين

١٢٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ خَافِرٍ».

٣٩- كتاب السبق والرُمي

السُّبُقُ - بفتح السين المهملة وسكون الموحدة - مصدر وهو المراد هنا.

ويقال بتحرريك الموحدة: وهو الرَّمْيُ الذي يوضع لذلك. (والرُمي) مصدر رمى. والمراد به هنا: المناضلة بالسهم للسبق.

١- مشروعية السباق بين الخيل

١٢٤٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: «سَاقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمِرَتْ، مِنَ الْخَفْيَاءِ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثِنْتَةُ الْوَدَاعِ وَسَاقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تَضْمَر مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَاقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٤٢٠)، مسلم (١٨٧٠)).

زَادَ الْبَخَارِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ: مِنَ الْخَفْيَاءِ إِلَى ثِنْتِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ، أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ.

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «سَاقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمِرَتْ» من التضمير: وهو كما في «التهاية» أن يُظَاهَرَ عَلَيْهَا بِالْعَلَفِ حَتَّى تَسْمَنَ ثُمَّ لَا تَعْلَفُ إِلَّا قُوَّتَهَا لِنَحْفٍ. زَادَ فِي «الصَّحَاحِ»: وَذَلِكَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَعَلَّوْهُ الْمُدَّةَ تُسَمَّى الْمَضْمَارَ وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يُضْمَرُ فِيهِ الْخَيْلُ أَيْضًا مَضْمَارًا.

وقيل: تُشَدُّ عَلَيْهَا سُرُوجُهَا وَتُجَلَّلُ بِالْأَجَلَّةِ حَتَّى تَعْرِقَ فَيَنْهَبَ رَهْلُهَا وَيَشْتَدَّ لَحْمُهَا.

(من الخفاء) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مُثَنَاءٌ نَحْيَةً مَعْدُودَةً وَقَدْ تَقَصَّرَ مَكَانَ خَارِجِ الْمَدِينَةِ.

(وَكَانَ أَمْدُهَا) بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ أَيِ غَايَتِهَا.

(ثِنْتَةُ الْوَدَاعِ) حُلٌّ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ

رواه أحمد (٤٧٤/٢) والثلاثة [أبو داود (٢٥٧٤)، الترمذي (١٧٠٠)، النسائي (٢٢٦/٦)]، وصححه ابن حبان (٤٦٩٠).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا سبق بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة: هو ما يجعل للسابق على السبق من جعل.

(إلا في خف أو نصل أو حافر. رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) ورواه الشافعي [ترتيب المسند (٤٢٢، ٤٢٣)] وأخرجه الحاكم من طريق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأعلّ الدارقطني بعضها بالوقف.

ورواه الطبراني [الكبير (٣٨٢/١٠)] وأبو الشيخ من حديث ابن عباس.

قوله (إلا في خف) المراد به الإبل والحافر والخيل.

والنصل: السهم أي ذي خف أو ذي حافر أو ذي نصل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

والحديث دليل على جواز السباق على جعل فإن كان الجعل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من القمار.

وظاهر الحديث أنه لا يُشرع السبق إلى فيما ذكر من الثلاثة.

وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي.

وأجازه عطاء في كل شيء.

وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أو لا ومن أجازه عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات. وقد ذكرها في الشرح.

٣- شرط السباق أن لا يكون قماراً

١٢٤٧- وعنه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من أدخل فرساً بين فرستين - وهو لا يَأْمَنُ أن يُسَبِّقَ - فلا بأس به، فإن أَمِنَ فهو قمار».

رواه أحمد (٥٠٠/٢) وأبو داود (٢٥٧٩) وإسناده ضعيف.

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي ﷺ قال: «من

أدخل فرساً بين فرستين وهو لا يَأْمَنُ أن يُسَبِّقَ) مُعَيَّرُ الصُّنْعَةِ أي يسبقه غيره (فلا بأس به فإن أَمِنَ فهو قمار). رواه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف ولائحه الحديث في صحته إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم [العلل (٣١٨/٢)]: أحسن أحواله أن يكون موقوفاً على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله: انتهى.

وهو كذلك في الموطأ عن الزهري عن سعيد.

وقال ابن أبي خيثمة: سألت ابن معين عنه فقال: هذا باطل وضرب على «أبي هريرة».

وقد غلط الشافعي من رواه عن سعيد عن أبي هريرة.

وفي قوله: (وهو لا يَأْمَنُ أن يُسَبِّقَ) دلالة على أن الحفل وهو الفرس الثالث في الرهان يشترط عليه أن لا يكون مُحْتَقَقُ السبق وإلا كان قماراً.

ول هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القمار، ولعل الوجه أن المقصود إنما هو الاختيار للخيل فإذا كان معلوم السبق فات الغرض الذي شرع لأجله. وأما المسابقة بغير جعل فباحة إجماعاً.

٤- شرعية التدريب على القوة

١٢٤٨- وعن عتبة بن غامر رضي الله عنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ وهو على المنبر يقرأ «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» - الآية [الأنفال: ٦٠] ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي».

رواه مسلم (١٩١٧).

أما الحديث تفسير القوة في الآية بالرمي بالسهم لأنه المعتاد في عصر النبوة ويشمل الرمي بالبنادق للمشرقيين والبنادق.

ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه لأن الإعداد إنما يكون مع الاحتياج إذ من لم يحسن الرمي لا يسمى مُعَدّاً للقوة. والله أعلم.

كما ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ [الأنعام: ١٣٩].

٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

١- تحريم كل ذي ناب

١٢٤٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَكُلُّهُ حَرَامٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٣٣)

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ مَا لَهُ نَابٌ مِنْ سَبَاعِ الْحَيَوَانَاتِ، وَالنَّابُ: السِّنُّ خَلْفَ الرُّبَاعِيَّةِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» وَالسَّبْعُ هُوَ الْمُفْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» أَيْضاً. وَفِيهِ: الْاِفْتِرَاسُ الْاَصْطِيَادُ.

وَفِي «النِّهَايَةِ» أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ هُوَ: مَا يَفْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَيَأْكُلُهُ قَهْرًا وَقَسْرًا كَالْأَسَدِ وَالذَّنَبِ وَالشَّعْرِ وَغَيْرِهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْحَرْمِ مِنْهَا.

فَذَهَبَ الْهَادِوَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ وَدَاوُدُ إِلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ وَلَكِبَهُمْ اخْتَلَفُوا فِي جِنْسِ السَّبَاعِ الْحَرْمَةِ.

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كُلُّ مَا أَكَلَ اللَّحْمَ فَهُوَ سَبْعٌ حَتَّى الْفِيلُ وَالضَّبُعُ وَالْبِرْبُوعُ وَالسُّنُورُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْرُمُ مِنَ السَّبَاعِ مَا يَعْدُو عَلَى النَّاسِ كَالْأَسَدِ وَالذَّنَبِ وَالشَّعْرِ دُونَ الضَّبُعِ وَالثَّلَبِ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْدَوَانِ عَلَى النَّاسِ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُمرَ عَلَى رَوَايَةٍ عَنْهُ فِيهَا ضَعْفٌ وَالشَّعْثِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ إِلَى حُلِّ لَحْمِ السَّبَاعِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الْآيَةُ [الأنعام: ١٤٥] فَالْحَرْمُ هُوَ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ وَمَا عَدَاهُ حَلَالٌ.

(وَأَجِيبْ) بِأَنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَهُوَ نَاسِخٌ لِلآيَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَى نَسْخَ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، وَبِأَنَّ الْآيَةَ خَاصَّةٌ بِالنَّمَانِيَةِ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْأَنْعَامِ رَدًّا عَلَى مَنْ حَرَّمَ بَعْضَهَا

فَقِيلَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الْآيَةُ أَيْ أَنَّ الَّذِي احْتَلَمُوهُ هُوَ الْحَرْمُ وَالَّذِي حَرَّمُوهُ هُوَ الْحَلَالُ وَإِنَّ ذَلِكَ افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ وَقَرْنِ بِهِمَا لَحْمَ الْخَنَزِيرِ لِكُونِهِ مُشَارِكًا لَهَا فِي عِلَّةِ التَّحْرِيمِ وَهُوَ كَوْنُهُ رَجَسًا.

فَالْآيَةُ وَرَدَتْ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ يُحْلِسُونَ الْمَيْتَةَ وَالذَّمَّ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغْوِ اللَّهِ بِهِ وَيَحْرَمُونَ كَثِيرًا مِمَّا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ، وَكَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْآيَةِ بَيَانُ حَالِهِمْ وَأَنَّهُمْ يُضَادُّونَ الْحَقَّ فَكَانَتْهُ قِيلَ: مَا حَرَامٌ إِلَّا مَا احْتَلَمُوهُ مُبَالِغَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ

(قُلْتَ)

قُلْتَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: قُلْ لَا أَجِدُ الْآنَ مُحَرَّمًا إِلَّا مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ ثُمَّ حَرَّمَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

وَيُرْوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرَهُ أَكْلَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ لَا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ.

٢- تحريم كل ذي مخلب

١٢٥٠- وَأَخْرَجَهُ (١٩٣٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَلْفِظُ: نَهَى، وَزَادَ «وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

(وَأَخْرَجَهُ) أَيْ أَخْرَجَ مَعْنَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَلْفِظُ نَهَى) أَيْ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

(وَزَادَ) أَيْ ابْنُ عَبَّاسٍ.

(وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِخْلَبٍ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَجْمُوعِ وَفَتْحِ اللَّامِ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ.

(مِنْ الطَّيْرِ).

وأخرج الترمذي (١٤٧٨) من حديث جابر تحريم كل ذي غلب من الطير.

وأخرجه (١٤٧٤) أيضاً من حديث العباس بن سارية. وزاد فيه: «يوم خير».

في «القاموس»: المخلب: ظفر كل سبع من الماشي والطائر أو هو لما يصيد من الطير. والظفر لما لا يصيد.

وإلى تحريم كل ذي غلب من الطير ذهب الهاديون.

ونسب النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور.

وفي نهاية المجتهد نسب إلى الجمهور القول بجل كل ذي غلب من الطير.

وقال: وحرّمها قوم ونقل النووي أثبت لأنه المذكور في كتب الفريقين وأحمد فإن في دليل الطالب على مذهب أحمد ما لفظه: ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثير من ذلك.

ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية.

وقال مالك: يكره كل ذي غلب من الطير ولا يحرم.

وأما النسب فقالوا: ليس بذي غلب لكنه محرم لاستخباذه.

قالت الشافعية: ويحرم ما ندب قتله كحيّة وعقرب وغراب أبغ وحداة وفارة وكل سبع ضار واستدلوا بقوله ﷺ: «خمس فواسق يقتلن في الجحيم والخرم» وتقدم في كتاب الحج قالوا: ولأن هذه مستحبات شرعاً وطبعاً

(قلت) وفي دلالة الأمر بقتلها على تحريم أكلها نظر ويأتي لهم أن الأمر بعدم القتل دليل على التحريم وقد قال الشافعي: إن الأدمي إذا وطئ بهيمة من بهائم الأنعام فقد أمر الشارع بقتلها.

قالوا: ولا يحرم أكلها فدل على أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم

٣- تحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحليل لحوم الخيل

١٢٥١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذْنِ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ».

متفق عليه (بخاري (٤٢١٩)، مسلم (١٩٤١)).

وفي لفظ للبخاري: وَرَخِصَ

(وعن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل». متفق عليه وفي لفظ للبخاري) لرواية جابر هذه.

(ورخص) عوض «أذن» وقد ثبت في روايات (٤٤٢٦)، (١٩٣٨) م (١٩٣٨) «أنه ﷺ وَجَدَ الْفُدُورَ تَغْلِي بِلَحْمِهَا فَأَمَرَ بِإِزَاقَتِهَا وَقَالَ: لَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِهَا شَيْئاً».

والأحاديث في ذلك كثيرة في رواية إنها رجس أو نجس وفي لفظ «إنها رجس من عمل الشيطان».

وفي الحديث مسألان:

(الأولى) أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية إذ النهي أصله التحريم وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا ابن عباس فقال: ليست بحرام.

وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس: وأبى ذلك البحر وتلا قوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» الآية.

وروي عن عائشة وعن مالك بروايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة.

وأما ما أخرج أبو داود (٣٨٠٩) عن غالب بن أجمر قال: «أصابنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سيماناً حمر فأتيت رسول الله ﷺ فقلت: إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابنا سنة. فقال: أطعم أهلك من سمين حمرك فإنما حرمتها من جهة جوار القرية» يعني الجلالة - .

فقد قال الخطابي: أما حديث ابن أجمر فقد اختلف في إسناده.

معناه من الأحاديث الصحيحة.

وأخرج ابن أبي شيبة بسندوه على شرط الشيخين عن عطاء أنه قال لابن جريج: لم يزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج: قلت له أصحاب رسول الله؟ قال: نعم.

ويأتي حديث أسماء: «تَحَرَّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ».

وَقَهَّتِ الْهَادِثَةُ وَمَالِكٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَفْصِيِّ إِلَى تَحْرِيمِ أَكْلِهَا.

وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ» (ابن داود (٣٧٩٠)، السامي (٢٠٢/٧)، ابن ماجه (٣١٩٨)).

وفي رواية بزيادة «يَوْمَ خَيْبَرَ» (أحمد (٨٩/٤)، ابن داود (٣٨٠٦)).

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِيهِ: هَذَا إِسْنَادٌ مُضْطَرَبٌ مُخَالَفٌ لِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ.

وقال البخاري: يروى عن أبي صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم.

وفيه نظر (التاريخ الكبير (٢٨٦٩)).

وَضَعُفَ الْحَدِيثُ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْخَطَّابِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لِتَرْكَبُوهَا زِينَةً» (البحر: ٨) وَتَفْرِيرُ الْإِسْتِدْلَالِ بِالآيَةِ بِوَجْهِهِ.

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَنْصُوصَةَ تَقْتَضِي الْحَصْرَ فَبَاحَةَ أَكْلِهَا خِلَافَ ظَاهِرِ الْآيَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ كَوْنُ الْعِلَّةِ مَنْصُوصَةً لَا يَقْتَضِي الْحَصْرَ فِيهَا فَلَا يُقَدَّرُ الْحَصْرُ فِي الرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ فَإِنَّهُ يُتَّقَضَى بِهَا فِي غَيْرِهِمَا اتِّفَاقًا وَإِنَّمَا نَصٌّ عَلَيْهِمَا لِكُونِهِمَا أَغْلَبُ مَا يَطْلُبُ وَلَوْ سَلِمَ الْحَصْرُ لَامْتَنَعَ حَمْلُ الْأَثْقَالِ عَلَى الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَلَا قَائِلٌ بِهِ.

الثَّانِي: مِنْ وَجْهِهِ دَلَالَةُ الْآيَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَكْلِ عَطْفُ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى اشْتِرَاكِهِمَا مَعَهَا فِي حُكْمِ التَّحْرِيمِ

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عُيَيْدِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشَرٍ عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ أَنَّ سَيِّدَ مُزَيْنَةَ إِجْرَ أَوْ ابْنَ أَبِي إِجْرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مَسْعُودٌ فَقَالَ: عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي مَعْقِلٍ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَحَدُهُمَا عَنْ الْآخَرِ وَقَدْ ثَبَتَ التَّحْرِيمُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ - يُرِيدُ هَذَا - وَسَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ مُتَّصِلًا ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ «إِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرِيَةِ» فَإِنَّ الْجَوَالَ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعِزَّةَ وَهِيَ الْجَلَّةُ لِأَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْ لُحُومِهَا لِأَنَّهَا رَجَسٌ وَسَاقَ سِنْدَهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ «لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَصْبَنَّا حُمُرًا خَارِجَةً مِنَ الْقَرِيَةِ فَتَحَرَّنَا وَطَبَخْنَا مِنْهَا فَتَأَذَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِيكُم عَنْهَا وَإِنَّهَا رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَكَفَيْتُ الْقُدُورَ» (البخاري (٤١٩٨)، مسلم (١٩٤٠)) أَتَتْهُ.

وَبِهَذَا يَبْطُلُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا حُرِّمَتْ خَافَةَ قَلَّةَ الظَّهْرِ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «(الكبير (٤٣٢/١١)) وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرَ الْأَهْلِيَّةَ مَخَافَةَ قَلَّةِ الظَّهْرِ».

وفي رواية البخاري (٤٢٢٧) عن ابن عباس في المغازي من رواية الشعبي أنه قال ابن عباس: لا أدري أنه انتهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها حولة الناس فكره أن تذبح حولتهم أو حرمتها البتة يوم خيبر.

فإنه يقال: قد علم بالنص أنه حرمتها لأنها رجس وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتردد في نقله النهائي وإذا قد ثبت النهائي وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «(الكبير (١٦١/٢٥)) مِنْ حَدِيثٍ أَمْ نَصَرِ الْحَارِثِيَّةِ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ: أَلَيْسَ تَرَعَى الْكَلَا وَتَأْكُلُ الشَّجَرَةَ؟ قَالَ: فَأَصِيبُ مِنْ لُحُومِهَا» فَهِيَ رَوَايَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ لَا تَعَارِضُ بِهَا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ.

(المسألة الثانية) دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل وإلى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وجمهور السلف والخلف لهذا الحديث ولما في

٤ - حل الجراد

١٢٥٢ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٩٥)، مسلم (١٩٥٢)].

(وعن ابن أبي أوفى قال: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ») وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ وَالْوَحْدَةُ جَرَادَةٌ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنثَى كَحِمَامَةٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى حُلِّ الْجَرَادِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَآخِرُ ابْنِ مَاجَةَ (٣٢٢٠) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَهَادَّانِ الْجَرَادَ فِي الْأَطْبَاقِ». وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ: إِنَّ جَرَادَ الْأَنْدَلُسِ لَا يُؤْكَلُ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ مُحْضٌ.

فَإِذَا ثَبَتَ مَا قَالَهُ فَتَحَرَّمَهَا لِأَجْلِ الضَّرَرِ كَمَا تَحْرُمُ السُّمُومُ وَغُورُهَا.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَرَادَ أَمْ لَا وَحَدِيثُ الْكِتَابِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ مَعَهُمْ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ زِيَادَةً لَفْظًا: «نَأْكُلُ الْجَرَادَ مَعَهُ».

قِيلَ: وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ أُنِ الْمَرَادُ غَزَوْنَا مَعَهُ فَيَكُونُ تَأْكِيدًا لِقَوْلِهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ نَأْكُلُ مَعَهُ.

(قُلْتَ) وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي يَحْسَنُ حُلُّ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ إِذَا التَّامِسُ بُلِغَ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي الطَّبِّ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ بِزِيَادَةٍ: «وَيَأْكُلُ مَعَنَا».

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨١٣) مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَخْرَمُهُ» فَقَدْ أَعْلَاهُ الْمُنْذِرِيُّ بِالْإِسْرَافِ.

وَكَذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ [الكامل (٥٢١/٢)] فِي تَرْجُمَةِ ثَابِتِ بْنِ زُهَيْرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعَنْبِ فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَخْرَمُهُ» وَسُئِلَ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَابِتٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ.

فَمَنْ أَفَرَدَ حُكْمَهُمَا عَنْ حُكْمٍ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ اخْتِاجٌ إِلَى دَلِيلٍ. وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْنُ هَذَا مِنْ بَابِ دَلَالَةِ الْاِقْتِرَانِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ.

الثَّالثُ: مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ آيَةِ أَنَّهَا سَبَقَتْ لِلْاِمْتِنَانِ فَلَوْ كَانَتْ مِمَّا يُؤْكَلُ لَكَانَ الْاِمْتِنَانُ بِهِ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِبَقَاءِ الْبَنِيَةِ وَالْحَكِيمُ لَا يَمْتَنُ بِأَدْنَى النِّعَمِ وَيَتَرَكُ أَعْلَاهَا سَيِّمًا وَقَدْ اِمْتَنَ بِالْأَكْلِ فِيمَا ذَكَرَ قَبْلَهَا.

(وَاجِبٌ) بَأْنُهُ تَعَالَى خَصَّ الْاِمْتِنَانُ بِالرُّكُوبِ لِأَنَّهُ غَالِبٌ مَا يَتَنَفَّعُ بِالْخَيْلِ فِيهِ عِنْدَ الْعَرَبِ فَخُوطِبُوا بِمَا عَرَفُوهُ وَالْفَرَسُ كَمَا خُوطِبُوا فِي الْأَنْعَامِ بِالْأَكْلِ وَحَمِلَ الْاِنْتِقَالُ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ انْتِفَاعِهِمْ بِهَا لِذَلِكَ فَاقْتَصَرَ فِي كُلِّ مِنَ الصَّفَتَيْنِ بِغَالِبٍ مَا يَتَنَفَّعُ بِهِ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ: مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ آيَةِ: لَوْ أُيِّحَ أَكْلُهَا لَفَاتَتْ الْمُنْفَعَةُ الَّتِي اِمْتَنَ بِهَا وَهِيَ الرُّكُوبُ وَالزَّيْنَةُ.

(وَاجِبٌ) عَنْهُ بَأْنُهُ لَوْ لَزِمَ مِنَ الْإِذْنِ فِي أَكْلِهَا أَنْ تَفْنَى لِلزَّمِّ مَثَلُهُ فِي الْبَقْرِ وَغُورِهَا مِمَّا أُيِّحَ أَكْلُهُ وَوَقَعَ الْاِمْتِنَانُ بِهِ لِمُنْفَعَةٍ أُخْرَى.

وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ الْاِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ بِجَوَابٍ إِجْمَالِيٍّ وَهُوَ أَنَّ آيَةَ النُّحْلِ مَكِّيَّةٌ اتَّفَاقًا وَالْإِذْنُ فِي أَكْلِ الْخَيْلِ كَانَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ بِأَكْثَرِ مِنْ سِتٍّ سَنِينَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ آيَةَ النُّحْلِ لَيْسَتْ نَصًّا فِي تَحْرِيمِ الْأَكْلِ وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي جَوَازِهِ، وَأَيْضًا لَوْ سَلِمَ مَا ذَكَرَ كَانَ غَايَتُهُ الدَّلَالَةُ عَلَى تَرَكِّ الْأَكْلِ وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ أَوْ خِلَافَهُ الْأَوَّلَى.

وَحَيْثُ لَمْ يَتَّعَيْنِ هُنَا وَاحِدٌ مِنْهَا لَا يَتِمُّ بِهَا التَّمَسُّكُ بِالْأَدْلَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِالْجَوَازِ أَوَّلًا.

وَأَمَّا زَعْمُ الْبَعْضِ أَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ لِكُونِهِ وَرْدًا بِلَفْظِ الرُّخْصَةِ وَالرُّخْصَةُ اسْتِثْنَاءُ الْمَحْظُورِ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ رَخِصَ لَهُمْ فِيهَا بِسَبَبِ الْمَخْصَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى حُلِّ الْمَطْلُوقِ فَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ وَرْدًا بِلَفْظِ «إِذْنٌ لَنَا» وَلِنَفْظِ «أَطْعَمْنَا» فَعَبَّرَ الرَّأْيِيُّ بِقَوْلِهِ «رَخِصَ لَنَا» عَنْ «إِذْنٍ» لَا أَنَّهُ أَرَادَ الرُّخْصَةَ الْاِصْطِلَاحِيَّةَ الْحَادِثَةَ بَعْدَ زَمَنِ الصَّحَابَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ (إِذْنٌ) وَ(رَخِصَ) فِي لِسَانِ الصَّحَابَةِ.

أمر بأكليها ولم يأكل منها.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَا يَخْشَى أَنْ عَدَمَ أَكْلِهِ ﷺ لَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَّتِهَا.

وَحَكَى الرَّاقِعِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ تَحْرِيمَهَا.

(ثَالِثَةٌ) ذَكَرَ الدُّمَيْرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ أَنَّ الَّذِي تَحْيِضُ مِنْ الْحَيَوَانِ الْمَرَأَةَ وَالضَّبْعَ وَالْحَفَاشَ وَالْأَرْنَ بَ وَيَقَالُ: إِنَّ الْكَلْبَةَ كَذَلِكَ.

٦- تحريم أكل النمل والنحل والهدهد والصرور

١٢٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدُّوَابِّ: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهَذْهَدِ، وَالْصُرُورِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٧/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٦٧).

وَمُسْنَدُ ابْنِ جِبَانَ (٥٦٤٧).

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ أَقْوَى مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ مَا ذُكِرَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا لِأَنَّهُ لَوْ حُلَّ لَمَا نَهَى عَنِ الْقَتْلِ وَتَقَدَّمَ لَنَا فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ بَحْثٌ.

وَتَحْرِيمُ أَكْلِهَا رَأْيُ الْجَمَاهِيرِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خِلَافَ الْأَنْمَلَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا إِجْمَاعٌ.

٧- حل الضبع

١٢٥٥- وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِجَبَابِرِ ﷺ: الضَّبْعُ صَبْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٨/٣) وَالْأَرْنَ بَ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١)، التَّرمذِيُّ (١٧٩١)، النَّسَائِيُّ (٢٠٠/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٢٣٦).

وَيُؤْكَلُ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ لِحَدِيثٍ: «أَجَلٌ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَزَاءُ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٧٢/٤) مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ: إِنَّ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ وَرَجَّحَ الْبَيْهَقِيُّ الْمَوْقُوفَ وَقَالَ: لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ أَمْ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَوَرَدَ حَدِيثَانِ ضَعِيفَانِ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ.

وَوَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَرَمَ فِيهِ الْجَزَاءُ فَدَلُّهُ أَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ بَرٌّ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَحْرِيٌّ.

٥- حل الأرنب

١٢٥٣- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ فِي قِصَّةِ الْأَرْنَ بَ - قَالَ: فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٣٥)، مسلم (١٩٥٣)].

وَفِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ قَالَ أَنَسٌ: «أَتَمَّجْنَا أَرْنَ بَ وَنَحْنُ بَمَرْ الظُّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ وَتَوَيَّعُوا فَأَخَذَتْهَا فَجَعَتْ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا أَوْ قَالَ: بِفَخِيزِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهَا» وَهُوَ لَا يَدُلُّ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهَا.

لَكِنْ فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ (٢٥٧٢) قَالَ الرَّوَايُ - وَهُوَ هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ - قُلْتُ لِأَنَسٍ: وَأَكَلَ مِنْهَا؟ قَالَ: وَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ فَقَبِلَهُ.

وَالْإِجْمَاعُ وَاقِعٌ عَلَى حُلِّ أَكْلِهَا.

إِلَّا أَنَّ الْهَادُوِيَّةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعِكْرَمَةَ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالُوا: يُكْرَهُ أَكْلُهَا لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٢) وَابْنُ بَيْهَقٍ (٣٢١/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهَا «جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَزَعَمَ - أَيِ ابْنِ عُمَرَ - أَنَّهَا تَحْيِضُ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٢١/٩) عَنْ عُمَرَ وَعَمَّارٍ مِثْلَ ذَلِكَ وَأَنَّهُ

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَنْفِذِ

يَضُمُّ الْقَفَافَ وَتَنْجِهَا وَضَمَّ الْفَاءِ

(فَقَالَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا» فَقَالَ شَيْخُ

عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّهَا حَبِيشَةٌ

مِنَ الْخَبَائِثِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ ضَعُفَ

بِجَهَالَةِ الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ وَلَهُ طَرَقٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ يَرِدْ إِلَّا مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِهِ أَبُو طَالِبٍ وَالْإِمَامُ يَحْيَى.

وَقَالَ الرَّائِعِيُّ فِي الْقَنْفِذِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَحْرُمُ وَيَوْمَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدًا لَمَّا رُويَ فِي

الْخَبَرِ أَنَّهُ مِنَ الْخَبَائِثِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ وَهُوَ أَقْوَى مِنْ

الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِهِ لِعَدَمِ تَهْوِضِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَصْلَ

الْإِبَاحَةُ فِي الْحَيَوَانَاتِ.

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي الْأَصُولِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ

الْعُلَمَاءِ.

٩ - النهي عن أكل الجلالة

١٢٥٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -

قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْأَبَانِيَةِ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْمَنَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ [أَبُو دَاوُدَ (٣٧٨٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٨٩)]

وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٢٤).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قِيَاسُ قَاعِدَتِهِ وَعَنْهُ (قَالَ:

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْأَبَانِيَةِ». أَخْرَجَهُ الْأَرْمَنَةُ إِلَّا

النَّسَائِيَّ وَحَسَنَةَ التِّرْمِذِيَّ وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٣٩١/٢) وَالدَّارِقُطِيُّ

(٢٨٣/٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٣٣/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَبْنِ الْعَاصِ

نَحْوَهُ. وَقَالَ: حَتَّى تُعْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨١١) وَالنَّسَائِيُّ

(٢٣٩/٧) وَالْحَاكِمُ (٣٩١/٢) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ وَبْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ

وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٣٩٦٥).

(وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ الْمَكِّيُّ

وَتَقَّهَ أَبُو زُرْعَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَلَمْ يَنْكَلَمْ فِيهِ أَحَدٌ وَسَمِيَ الْقَسُ

لِعِبَادَتِهِ.

وَوَهَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي إِعْلَالِهِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ.

(قَالَ «قُلْتُ لِجَابِرِ الضُّعَيْ صَيِّدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ قَالَهُ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْمَنَةُ وَصَحَّحَهُ

الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُلِّ أَكْلِ الضُّعَيْ.

وَالَّذِي ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فَهُوَ مُخَصَّصٌ مِنْ حَدِيثِ تَحْرِيمِ كُلِّ

ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا

«الضُّعَى صَيِّدٌ فَإِذَا أَصَابَهُ الْمُحَرِّمُ فَفِيهِ كَيْشٌ مُسِيٌّ وَيُؤْكَلُ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٥٢/١) وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا زَالَ النَّاسُ يَأْكُلُونَهَا وَيَبِيعُونَهَا بَيْنَ

الصُّفَا وَالْمُرُوءَةِ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ.

وَحَرَمَةُ الْهَادِيَّةِ وَالْحَفَنِيَّةِ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْعَامِّ كَمَا أَشْرَنَا

إِلَيْهِ، وَلَكِنْ أَحَادِيثُ التَّحْلِيلِ تُخَصِّصُهُ وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى

التَّحْرِيمِ بِحَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ. وَفِيهِ «قَالَ ﷺ: أَوْتَاكُلُ الضُّعَى

أَخَذَ؟». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٩٢) وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو

أُمَيَّةَ وَهُوَ مُتَّفِقٌ عَلَى ضَعْفِهِ.

٨ - تحريم أكل القنفذ

١٢٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ

سُئِلَ عَنِ الْقَنْفِذِ فَقَالَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِي إِلَيَّ

مُحَرَّمًا - فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

يَقُولُ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهَا حَبِيشَةٌ مِنَ

الْخَبَائِثِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨١/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٩) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَالنَّاقَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا وَجْهَ لَهُ.

(قلنا) لِطَيْبِبِ أَجَوَانِيهَا ١ هـ.

وَالْعَمَلُ بِالْأَحَادِيثِ هُوَ الْوَاجِبُ وَكَأَنَّهُمْ حَلُّوا النَّهْيَ عَلَى التَّزْيِيرِ وَلَا يَنْهَضُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ. وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِلتَّوْقِيسِ فَلَمْ يُعْرِفْ وَجْهَهُ.

١٠- حل الحمار الوحشي

١٢٥٨- «وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ - فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٢٤)، مسلم (١١٩٦)]

تَقْدِمُ ذِكْرُ قِصَّةِ الْحِمَارِ هَذَا الَّذِي أَهْدَاهُ أَبُو قَتَادَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُ لَحْمِهِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

وَفِيهِ خِلَافٌ شَاذٌ أَنَّهُ إِذَا عُلِفَ وَأَسْرَ صَارَ كَالْأَهْلِيِّ.

١١- حل الفرس

١٢٥٩- «وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا. فَأَكَلْنَاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥١٠)، مسلم (١٩٤٢)].

وَفِي رَوَايَةٍ [البخاري (٥٥١١)] «وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ».

وَفِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ (٢٩٠/٤) «هَذَا فَرَسًا فَأَكَلْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى حِلِّ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ وَتَقْدِمُ الْكَلَامِ فِيهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ وَفَرَزَهُ كَيْفَ وَقَدْ قَالَتْ: إِنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ أَهْلُهُ ﷺ وَقَالَتْ هُنَا: «نَحَرْنَا» وَفِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ «ذُبَحْنَا».

فَقِيلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّحْرَ وَالذَّبْحَ وَاحِدٌ.

قِيلَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ جِازًا إِذِ النَّحْرُ لِلْإِبِلِ خَاصَّةً وَهُوَ الضَّرْبُ بِالْحَدِيدِ فِي لَبِّهِ الْبَدَنَةِ حَتَّى تُفَرَّى أَوْدَاجُهَا

عَنْ جَدِّهِ بِلَفْظٍ «نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنِ الْجَلَالَةِ وَعَنْ رُكُوبِهَا»، وَلَأَبِي دَاوُدَ أَنْ يَرْكَبَ عَلَيْهَا وَأَنْ يَشْرَبَ الْبَانِهَا وَالْجَلَالَةُ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ وَالنَّجَاسَاتِ سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ الدَّجَاجِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا وَتَحْرِيمِ الرُّكُوبِ عَلَيْهَا.

وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّ مَنْ وَقَفَ فِي عِرْفَاتٍ رَاكِبًا عَلَى جَلَالَةٍ لَا يَصِحُّ حُجَّتُهُ.

وَوَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَكَلَتِ الْجِلَّةَ فَقَدْ صَارَتْ مُحَرَّمَةً.

وَقَالَ التَّوَوِيُّ: لَا تَكُونُ جَلَالَةٌ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى عُلْفِهَا النَّجَاسَةُ.

وَقِيلَ: بَلِ الْإِغْيَارُ بِالرَّائِحَةِ وَالْتِّسُّنُ وَبِهِ جَزَمَ النَّسَائِيُّ وَالْإِمَامُ يَحْيَى.

وَقَالَ: لَا تَظْهَرُ بِالطَّبِيخِ وَلَا بِالْقَاءِ التَّوَابِلِ وَإِنْ زَالَ الرَّيْحُ لِأَنَّ ذَلِكَ تَغْطِيَةٌ لَا اسْتِحَالَةٌ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَرِهَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالشَّافِعِيُّ وَقَالُوا: لَا تُؤْكَلُ حَتَّى تُحْسِنَ آيَامًا.

(قُلْتُ) قَدْ عَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ حِسَبَهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَكَسَانَ ابْنِ عُمَرَ يَحْسِبُ الدَّجَاجَةَ ثَلَاثَةَ وَلَمْ يَرِ مَالِكٌ بِأَكْلِهَا بِأَسَاءَ مِنْ غَيْرِ حِسَبٍ.

وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ إِلَى التَّحْرِيمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.

وَمَنْ قَالَ: يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ قَالَ: لِأَنَّ النَّهْيَ الْوَاردَ فِيهِ إِنَّمَا كَانَ لِتَغْيِيرِ اللَّحْمِ وَهُوَ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ بِدَلِيلِ الْمَذْكُورِ إِذَا جَافَ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا رَأْيَ فِي مُقَابِلِ النَّصِّ وَلَقَدْ خَالَفَ النَّاظِرُونَ هُنَا السُّنَّةَ.

فَقَالَ الْمُهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ: «الْمَذْمُومُ وَالْفَرِيقَانِ وَنَدَبَ حِسَبُ الْجَلَالَةِ قَبْلَ الذَّبْحِ، الدَّجَاجَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالشَّاةُ سَبْعَةً، وَالْبَقَرُ

وَالذَّبْحُ هُوَ قَطْعُ الْأَوْدَاجِ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ.
قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْأَصْلُ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ وَفِي غَيْرِهَا الذَّبْحُ

وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي الْبَقَرَةِ ﴿فَذَبِّحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١].

وَفِي السُّنَّةِ مَعْرُهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي غَيْرِ مَا يُذْبَحُ وَذَبِيحٌ مَا يُنْحَرُ.

فَأَجَاذَهُ الْجُمْهُورُ وَالْخِلَافُ فِيهِ لِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ (وَمَنْ بِالْمَدِينَةِ) يَرُدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ
حَلَّهَا قَبْلَ فَرَضِ الْجِهَادِ فَإِنَّهُ فَرَضَ أَوَّلَ دُخُولِهِمُ الْمَدِينَةَ.

١٢- حلّ الضب

١٢٦٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: «أَكْلُ الضَّبِّ عَلَى مَا إِذْنُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٩١)، مسلم (١٩٤٦)].

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حَلِّ أَكْلِ الضَّبِّ وَعَلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ.

وَحَكَى عِيَّاضٌ عَنْ قَوْمٍ تَحْرِيمُهُ وَعَنِ الْحَنَفِيَّةِ كَرَاهَتَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَظُنُّهُ لَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ
عَجُوزٌ بِالنَّصِّ وَبِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ لِلْقَائِلِينَ بِالتَّحْرِيمِ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٦)
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الضَّبِّ». وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ
وَرِجَالُهُ شَامِيُونَ وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الشَّامِيِّينَ فَلَا يَتِمُّ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ:
لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ.

وَلَا قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ: فِيهِ ضَعِيفٌ وَمَجْهُولُونَ، فَإِنْ رَجَّاهُ
تَفَاتَتْ كَمَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ.

وَلَا قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ: فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لِمَا
عُرِفَتْ مِنْ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْهُمْ.

وَبِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ حَسَنَةَ «أَنَّهُمْ طَبَخُوا ضَبًّا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ أَثَرُهُ مِنْ يَسِي
إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ دَرَابُ فِي الْأَرْضِ فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ
فَأَلْقَوْهَا». وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩٦/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٥٢٦٦)

وَالطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (١٩٧/٤)] وَسَنَدُهُ عَلَى شَرْطِ
الشَّيْخَيْنِ.

وَاجِبٌ عَنِ الْأَوَّلِ بَأَنَّ النَّهْيَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ التَّحْرِيمَ
صَرَفَهُ هُنَا إِلَى الْكَرَاهَةِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٤٤) أَنَّهُ ﷺ قَالَ
«كُلُّهُ فَإِنَّهُ خَلَالٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي» وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ تَرُدُّ مَا
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٤٨) أَنَّهُ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنْ
النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِي الضَّبِّ لَا أَكُلُهُ وَلَا أَنْهَى عَنْهُ وَلَا أَحَرَّمُهُ»
وَلِهَذَا أَعْلَى ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ الرُّوَايَةَ فَقَالَ «بَنَسْنَا مَا قُلْتُمْ مَا بَعِثَ
نَبِيُّ اللَّهِ إِلَّا مُحَرَّمًا أَوْ مُحَلَّلًا» كَذَا فِي مُسْلِمٍ.

وَاجِبٌ عَنِ الثَّانِي بَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ ذَلِكَ أَعْي
خَشِيَةَ أَنْ تَكُونَ أَثَرُ مَسْخُوحَةٍ قَبْلَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ
الْمَسْخُوحَ لَا يَنْسَلُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (١٩٩/٤)] مِنْ
حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْفِرْدَةِ
وَالْخَنَازِيرِ أَهِيَ مِمَّا مَسِيحٌ؟ قَالَ: إِنْ اللَّهُ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ
يَسْخُ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا وَلَا عَاقِبَةً» وَأَصْلُ الْحَدِيثِ فِي
مُسْلِمٍ [(٢٦٦٣) (٣٣)] وَلَمْ يَعْرِفْهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

فَقَالَ: قَوْلُهُمْ «إِنَّ الْمَسْخُوحَ لَا يَنْسَلُ» دَعْوَى فَإِنَّهُ لَا يُعْرَفُ
بِالْعَقْلِ إِنَّمَا طَرِيقَةُ الثَّقَلِ وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(وَاجِبٌ) أَيْضًا بَأَنَّهُ لَوْ سَلِمَ أَنَّهُ مَسْخُوحٌ لَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ
أَكْلِهِ فَإِنْ كَوْنُهُ كَانَ آدَمِيًّا قَدْ زَالَ حُكْمُهُ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ أَصْلًا
وَلِنِهَا كَرِهَ ﷺ الْأَكْلَ مِنْهُ لِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
كَمَا كَرِهَ الشَّرْبَ مِنْ مَيَاةِ ثَمُودَ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرْتَحِرْهُ لِمَا أَمَرَ بِالْقَائِلِيَّاتِ أَوْ
بِتَقْرِيرِهِمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ وَلَازِمٌ لَهُمْ فِي أَكْلِهِ فَاجْزَابُ
الَّذِي قَبْلَهُ هُوَ الْأَحْسَنُ وَيَسْتَفَادُ مِنَ الْجَمْعِ جَوَازُ أَكْلِهِ وَكَرَاهَتُهُ
لِلنَّهْيِ.

١٣- تحريم قتل الضفدع

١٢٦١- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ
ﷺ «أَنَّ طَبِيخًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الضَّفَدَعِ

يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَتَهَى عَنْ قَتْلِهَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٩٩/٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤١١/٤).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧١) وَالنَّسَائِيُّ (٢١٠/٧).

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غُثْمَانَ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ الْقُرَشِيُّ ابْنُ أَخِي طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصُّحَابِيُّ قِيلَ: إِنَّهُ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْسَتْ لَهُ رُؤْيَا.

اسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَقِيلَ يَوْمَ الْحَدِيثِ وَقُتِلَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ رَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ

(أَنَّ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الضَّفَدَعِ) بِزَنَةِ الْخُنْصَرِ.

(يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَتَهَى عَنْ قَتْلِهَا». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ (٣١٨/٩) بِلَفْظٍ: «ذَكَرَ طَبِيبٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دَوَاءً وَذَكَرَ الضَّفَدَعُ يَجْعَلُهَا فِيهِ فَتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الضَّفَادِعِ» قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ أَقْوَى مَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الضَّفَدَعِ.

وَأَخْرَجَ (٣١٨/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: «لَا تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ فَإِنَّ نَقِيعَهَا تَنْسِيجٌ وَلَا تَقْتُلُوا الْخُفَّاشَ فَإِنَّهُ لَمَّا خَرِبَ يَبِيتُ الْمَقْدُوسُ قَالَ: يَا رَبِّ سَلْطَنِي عَلَى الْبَحْرِ حَتَّى أُغْرِقَهُمْ» قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَنَسٍ «لَا تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ فَإِنَّهَا مَرَّتْ عَلَى نَارِ إِبْرَاهِيمَ فَجَعَلَتْ فِي أَفْوَاهِهَا الْمَاءَ وَكَانَتْ تَرُشُهُ عَلَى النَّارِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ الضَّفَادِعِ.

قَالُوا: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا وَلَئِنْهَا لَوْ حَلَّتْ لَمْ يَنْهَى عَنْ قَتْلِهَا وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ هَذَا الْاِسْتِدْلَالِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ.

٤١- كتاب الصيد والذبائح

الصيد: يُطلق على المصدر أي التصيد وعلى المصيد.

واعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين من القرآن الأولى قوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَصِيدُوا بَأَيْدِيكُمْ وَرِمَاحِكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤] والثانية: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ [المائدة: ٤] الآية والآلة التي يصاد بها ثلاثة: الحيوان الجارح، والحذذ، والمثقل، ففي الحيوان:

١- جواز اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع

١٢٦٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ».

متفق عليه [بخاري (٢٣٢٢)، مسلم (١٥٧٥)].

الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب واقتنائها وإمساكها إلا ما استثناه من الثلاثة.

وقد وردت بهذه الألفاظ روايات في الصحيحين [بخاري (٢٣٢٣)، مسلم (١٥٧٤)] وغيرهما [النسائي (١٨٨٧)، ابن ماجه (٣٢٠٦)].

واختلف العلماء هل المنع للتحريم أو للكره فقليل بالأول ويكُون نقصان القيراط عقوبة في اتخاذها بمعنى أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له وفي رواية «قيراطان»، وحكمه التحريم ما في بقائها في البيت من السبب إلى ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية وبعدهم سبب لصد ذلك ولتنجيها الأواني، وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدرج فلو كان حراماً لذهب الثواب مرة واحدة. وفيه أن فعل المكروه تنزيهاً لا يقتضي نقص شيء من الثواب.

وذهب إلى تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى.

واختلف في الجمع بين رواية «قيراط» ورواية «قيراطان».

ف قيل: إنه باختيار كثرة الأضرار كما في المدن ينقص قيراطان وقلته كما في البوادي ينقص قيراط أو أن الأول إذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها.

أو قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل.

فالمتقصر في الرواية باختيار كل واحد من الليل والنهار والمثنى باختيار مجموعهما.

واختلفوا أيضاً هل النقصان من العمل الماضي أو من الأعمال المستقبلية.

قال ابن التين المستقبلية وحكى غيره الخلاف فيه.

وفيه دليل على أن من اتخذ الماذون منها فلا نقص عليه وقيس عليه اتخاذه لحفظ الدور إذا احتجج إلى ذلك أشار إليه ابن عبد البر.

واتفقوا على أنه لا بدخل الكلب العقور في الإذن لأنه مأمور بقتله.

وفي الحديث دليل على التحذير من الإتيان بما ينقص الأعمال الصالحة.

وفيه الإخبار بلطف الله تعالى في إباحته لما يحتاج إليه في تحصيل المعاش وحفظه.

(تنبيه) ورد في مسلم (١٥٧٣) الأمر بقتل الكلاب.

فقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه.

وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعاً ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم.

قال: وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتنائها جميعاً وأمر بقتلها جميعاً ثم نهى عن قتل ما عدا الأسود ومنع الاقتناء في جميعها إلا المستثنى هـ.

والمراد بالأسود البهيم ذو النقطتين فإنه شيطان والبهيم الخالص السواد والنقطتان معروفتان فوق عينيه.

فيفقده.

٢- حل أكل صيد الكلب المعلم

١٢٦٣- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَذْرَكَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي أَثْمَهُمَا قَتْلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ (البخاري (٥٧٥)، مسلم (١٩٢٩)).

(وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك المعلم فأذكر اسم الله تعالى عليه فإن أمسك عليك فأذركه حياً فأذبحه. وإن أذركه قد قتل ولم يأكل منه فكله. وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل منه فإنك لا تدري أيهما قتله. وإن رميت بسهمك فأذكر اسم الله تعالى» هذا إشارة إلى آلة الصيد الثانية أعني المحذذ وهو قتله بالرمح والسيوف لقوله تعالى: «تَنَالُهُ آيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ» (المائدة: ٤٩) ولكن الحديث في السهم «فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل». متفق عليه وهذا لفظ مسلم).

في الحديث مسائل.

(الأولى) أنه لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه فلو امتسك بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجمهور.

والدليل قوله ﷺ (إذا أرسلت) فمفهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك.

وعن طائفة أن المعتبر كونه معلماً فيحل صيده وإن لم يرسله صاحبه بناءً على أنه خرج قوله «إذا أرسلت» خرج الغالب فلا مفهوم له.

وحقيقة المعلم هو أن يكون بحيث يُغري فيقصد ويزجر

وقيل التعليم قبول الإرسال والإغراء حتى يمثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو ويترك أكل ما أمسك، فالمعتبر امتثاله للزجر قبل الإرسال وأما بعد إرساله على الصيد فذلك معتذر والتكليب إلهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال تعالى: «تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ» (المائدة: ٤).

قال جاز الله: مما عرفكم أن تعلموه من اتباع الصيد بإرسال صاحبه والزجاريه بزجره وانصافه بدعائه وامساك الصيد عليه وأن لا يأكل منه

(المسألة الثانية) في قوله: (فأذكر اسم الله عليه) هذا ماخوذ من قوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» فإن ضمير «عليه» يعود إلى ما أمسك على معنى سمووا عليه إذا أدركتم ذكاته أو إلى ما علمتم من الجوارح أي سمووا عليه عند إرساله كما أفاده «الكشاف».

وكذلك قوله: (إن رميت فأذكر اسم الله) دليل على اشتراط التسمية عند الرمي. وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية.

واختلف العلماء في ذلك:

فذهب النهدية والحنفية إلى أن التسمية واجبة على الذكاري عند الإرسال ويجب عليه أيضاً عند الذبح والنحر فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمداً مستدلين بقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» (الأنعام: ١٢١) وبالحديث هذا.

قالوا: وقد غفي عن الناس بحديث «رُفِعَ عَنْ أَثْمِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ» (ابن ماجه (٢٠٤٥)) ولما يأتي من حديث ابن عباس بلفظ «فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل» وسأيت في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم: ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» قالوا فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية.

لقوله تعالى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ»

[الائدة: ٥] وَهُمْ لَا يُسْمُونَ.

ولحديث عائشة الآتي «إِنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا يَلْحَمُ لَا نَذَرِي أَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا أَفْأَكُلُ مِنْهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَمُوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوا».

وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله: (ولا تأكلوا) المراد به ما ذُبِحَ للأصنام كما قال تعالى: «وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ» - «وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ» لأنه تعالى قال: «وَرَأَيْتُمْ لَيْسَتْ» وقد اجمع المسلمون على أن من أَكَلَ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِفَاسِقٍ فوجب حملها على ما ذُكِرَ جمعاً بينه وبين الآيات السابقة، وحديث عائشة.

وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يُسَمَّ عَلَيْهِ ولو كان تاركها ناسياً لظاهر الآية الكريمة، وحديث عدي رضي الله عنه فإنه لم يُفَصِّلْ.

قالوا: وأما حديث عائشة. وفيه «أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا حَدِيثَ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ يَأْتُونَ بِلَحْمَانِ» - الحديث فقد قال ابن حجر: إنه أعله البعض بالإرسال.

قال الدارقطني: الصواب أنه مرسل على أنه لا حجة فيه لأنه أدار الشارع الحكم على المظنة وهي كون الذابح مسلماً وإنما شكك على السائل حداثة إسلام القوم فالفأه رضي الله عنه.

بل فيه دليل على أنه لا بُدَّ من التسمية وإلا لبين له عدم لزومها وهذا وقت الحاجة إلى البيان وأما حديث «رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ وَالسَّيِّئَانِ» فهم متفقون على تقدير رفع الإنم أو نحوه ولا دليل فيه.

وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما يتقن أنه لم يُسَمَّ عَلَيْهِ وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال رضي الله عنه «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا»

(المسألة الثالثة) في قوله: «فَإِنْ أَذْرَكَه حَيًّا فَأَذْبَحْهُ».

فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجدته حياً ولا يحل إلا بها وذلك اتفاق، فإن أدركه. وفيه بقية حياة فإن كان قد

قطع خلقومه أو مريته أو جرح أمعاءه أو أخرج حشوة فيحلّ بلا ذكاء.

قال النووي: بالإجماع.

وقال المهدي للهادوية: إنه إذا بقي فيه رمق وجب تذكيته، والرمق إمكان التذكية لو حضرت آلة.

ودل قوله: (وَإِنْ أَذْرَكَه وَقَدْ قُتِلَ وَلَمْ يَأْكُلْهُ فَكُلْهُ) أنه إذا أَكَلَ حَرَمَ أَكْلُهُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ مِنْ شَرْطِ الْمَعْلَمِ أَنْ لَا يَأْكُلَ فَكُلُّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ كَامِلِ التَّعْلِيمِ.

وقد ورد في الحديث الآخر [البخاري (٥٤٨٣)، مسلم (١٩٢٩)] تعليل ذلك بقوله رضي الله عنه «فَلْيَنِي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنْ عَلَيْكُمْ» [الائدة: ٤] فإنه فسر الإمساك على صاحبه بأن لا يأكل منه.

وقد أخرج أحمد (٢٣١/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ فَأَكَلَ الصَّيْدَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا أُرْسِلَتْ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» وإلى هذا ذهب أكثر العلماء.

وروي عن علي رضي الله عنه وجماعة من الصحابة حله وهو مذنب مالك لقوله رضي الله عنه في حديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود (٢٨٥٧) بإسناد حسن أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَتْنِي فِي صَنِيعِهَا قَالَ: «كُلْ مِمَّا أَمْسَكَنْ عَلَيْكَ» قَالَ: وَإِنْ أَكَلَ؟ قَالَ: «وَإِنْ أَكَلَ».

وفي حديث سلمان «كُلْهُ وَإِنْ لَمْ تُدْرِكْ مِنْهُ إِلَّا بَصْفَةٌ».

قيل: فيحمل حديث عدي على أن ذلك في كلب قد اعتاد الأكل فخرج عن التعليم.

وقيل: إنه محمول على كراهة التنزيه، وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل.

وقد كان عدي مؤسراً فاختار رضي الله عنه له الأولى وكان أبو ثعلبة معسراً فأفاته بأصل الحل.

وقال الأولون: الحديثان قد تعارضا، وهذه الأجوبة لا ينفى ضعفها فيرجع إلى الترجيح.

وَهُوَ التَّضَرُّعُ فَيَشْمَلُ الْجَوَارِحَ كُلَّهَا. وَالْمَرَادُ بِالْجَوَارِحِ هُنَا: الْكَوَاسِبُ عَلَى أَهْلِهَا وَهُوَ عَامٌّ.

قَالَ فِي «الْكُشَافِ»: الْجَوَارِحُ: الْكَوَاسِبُ مِنْ سَبَاحِ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ وَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمْرِ وَالْعَقَابِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ.

وَالْمَرَادُ بِالْكَلْبِ مُعْلَمُ الْجَوَارِحِ وَمُضَرَّبُهَا بِالصَّيْدِ لِصَاحِبِهَا وَرِائِضُهَا لِذَلِكَ بِمَا عَلِمَ مِنَ الْحِيلِ وَطَرِيقِ التَّادِيَةِ وَالتَّقْيِيفِ وَاشْتِقَاقِهِ مِنَ الْكَلْبِ لِأَنَّ التَّادِيَةَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْكِلَابِ فَاشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ لِكُنْيَتِهِ فِي جَنْبِهِ أَوْ لِأَنَّ السَّبْعَ يُسَمَّى كَلْبًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ» الْمُسْتَرْكُ (٥٣٩/٢) فَأَكَلَهُ الْأَسَدُ.

أَوْ مِنَ الْكَلْبِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الضَّرَاوَةِ يُقَالُ هُوَ كَلْبٌ يَكْدُ إِذَا كَانَ ضَارِبًا بِهِ أ. هـ.

فَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى شُمُولِ الْآيَةِ لِلْكَلْبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ عَلَى تَقْدِيرِ الْأَشْتِقَاقِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ وَالْعَرَبُ تَصِيدُ بِالْكِلَابِ وَالطُّيُورِ وَغَيْرِهِمَا وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٤٦٧) مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي فَقَالَ: مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ». وَقَدْ ضَعُفَ بِمَجَالِدٍ وَلَكِنْ قَدْ أَوْضَحْنَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» أَنَّهُ يُعْمَلُ بِمَا رَوَاهُ.

٣- النهي عن أكل صيد المعراض بعرضه

١٢٦٤- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٧٥).

(وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ» بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ آخِرُهُ مُعْجَمَةٌ بِأَنِّي تَفْسِيرُهُ.

(قَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ») بِشَحِّ الرَّاءِ وَبِالْقَافِ مُشْتَأَةً نَحْوِيَّةً وَذَالٌ مُعْجَمَةٌ بَزَنَةً

وَحَدِيثُ عَدِيٍّ أَرْجَحُ لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَمُتَّيَّدٌ بِالْآيَةِ وَقَدْ صَرَّحَ ﷺ بِأَنَّهُ يَخَافُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ فَيَتَرَكُ تَرْجِيحًا لَجَنْبَةِ الْحَظَرِ كَمَا قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ [١] (١٩٢٩) «وَأَنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ» - إِلَى قَوْلِهِ - «فَلَا تَأْكُلْ» فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُؤْتَرَّ فِيهِ كَلْبٌ آخَرُ غَيْرُ الْمُرْسَلِ فَيَتَرَكُ تَرْجِيحًا لَجَنْبَةِ الْحَظَرِ.

وَقَوْلُهُ «وَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ مَنَهِكٍ فَكُلْهُ إِنْ شِئْتَ» [مُسْلِمٌ (١٩٢٩) (٦)].

اِخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ فِي هَذَا.

فَرَوَى عَنْ مُسْلِمٍ (١٩٣١) وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ فِي الَّذِي يُدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «كُلْ مَا لَمْ يَتَّخِ» وَرَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِهِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَنَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ فَكُلْ مَا لَمْ يَتَّخِ» [هُوَ يَهْلُ الْفَرْقَ عِنْدَ مَالِكٍ فِي «الْمَوَاطِنِ» مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ (ص ٣٠٤)] وَلاِخْتِلَافِهَا اِخْتَلَفَتْ الْعُلَمَاءُ.

فَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا غَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ ثُمَّ وَجِدَ بِهِ أَثَرَ مِنَ الْكَلْبِ فَإِنَّهُ يَأْكُلُهُ مَا لَمْ يَتَّخِ فَلِذَا بَاتَ كَرِهَ. وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ. وَالتَّعْلِيلُ بِمَا لَمْ يَتَّخِ وَمَا لَمْ يَتَّخِ هُوَ النَّصُّ وَيَعْمَلُ ذِكْرُ الْأَوْقَاتِ عَلَى التَّقْيِيدِ بِهِ وَتَرَكُ الْأَكْلِ لِلْإِخْطِاطِ وَتَرْجِيحِ جَنْبَةِ الْحَظَرِ.

وَقَوْلُهُ «وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فَلَا تَأْكُلْ» ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَجِدَ بِهِ أَثَرَ السَّهْمِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ مَا مَاتَ إِلَّا بِالْفَرْقِ لَا بِالسَّهْمِ

(الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ) الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي صَيْدِ الْكَلْبِ وَاخْتَلَفَ فِيهِ يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِ كَالْفَهْدِ وَالنَّمْرِ وَمِنَ الطُّيُورِ كَالْبَازِي وَالشَّاهِينِ وَغَيْرِهِمَا:

فَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يَحِلُّ صَيْدُ كُلِّ مَا قَبْلَ التَّعْلِيمِ حَتَّى السُّورُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ: لَا يَحِلُّ إِلَّا صَيْدُ الْكَلْبِ. وَأَمَّا مَا صَادَهُ غَيْرُ الْكَلْبِ فَيَشْتَرُ إِدْرَاكَ ذَكَائِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ» [الْبَلَدَةُ: ٤] دَلِيلٌ لِلثَّانِي بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكَلْبِ بِسُكُونِ اللَّامِ فَلَا يَشْمَلُ غَيْرَهُ مِنَ الْجَوَارِحِ وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَلْبِ بِفَتْحِ السَّلَامِ وَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّكْلِيبِ

عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل). رواه البخاري.

أخرجه مسلم (١٩٣١).

اختلف في تفسير المعراض على أقوال:

لعل أقربها ما قاله ابن التين: إنه عصا في طرفها حديدة يرمي به الصائد فما أصاب بحدوه فهو ذكي يؤكل وما أصاب بعرضيه فهو وقيد أي موقود والموقود ما قتل بعصا أو حجر أو ما لا حد فيه والموقود: المضروبة بخشبة حتى تموت من قذته ضربته.

وفي الحديث إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد وهي المحدث فإنه عليه السلام أخبر أنه إذا أصاب بحد المعراض أكل فإنه محدث وإذا أصاب بعرضيه فلا يأكل.

وفيه دليل أنه لا يحل صيد الثقل.

وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري.

وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقاً.

وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها لبعض ومعارضة الأثر لها وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيذ محرّم بالكتاب والإجماع ومن أصوله أن العقير ذكاة الصيد فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيداً منعه على الإطلاق ومن رآه عقراً مختصاً بالصيد - وأن الوقيذ غير معتبر فيه - لم يمنعه على الإطلاق ومن فرق بين ما أخرق من ذلك وما لم يخرق نظر إلى حديث عدي هذا هو الصواب.

هذا وقوله (فإنه وقيد) أي كالوقيد وذلك لأن الوقيذ المضرروب بالعصا من دون حد وهذا قد شاركه في العلّة وهي القتل بغير حد.

٤- جواز الصيد بالسهم مالم ينتن

١٢٦٥- وعن أبي ثعلبة عن النبي ﷺ قال:

«إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَغَابَ عَنْكَ فَأَذْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ، مَا لَمْ يَنْتَنَ».

تقدّم الكلام فيما غاب عن مصرعيه من الصيد سواء كان بسهم أو جرح.

وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما انتن من اللحم. قيل: ويعمل على ما يضر الأكل أو صار مستنخياً أو يُحمل على التنزيه ويقاس عليه سائر الأطعمة المتينة.

٥- حكم اللحم المجهول التسمية عليه

١٢٦٦- وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَدْرِي: أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ».

رواه البخاري (٥٥٠٧).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ».

تقدّم أن في رواية «أَنْ قَوْمًا حديثو عهد بالجاهلية» وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ «قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدَ بِالْكَفَرِ» وفي رواية مالك (الموطأ: ٤٨٨/٢) زيادة «وذلك في أول الإسلام» والحديث قد أعلّ بالإرسال وليس بعلة عندنا على ما عرفت سيما وقد وصله البخاري.

وتقدّم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك، وإنما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين وكذا ما ذمّه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية.

قال ابن عبد البر: لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير إلا أن يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عنهم بقوله: «فسموا... إلخ» من الأسلوب الحكيم وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه قال: الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه وتأكلوا منه. وهذا يقرر ما قدمناه من وجوب التسمية إلا أن نحمل أمور المسلمين على السلامة.

عن الخذف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة، ويلحق به كل ما فيه مفسدة.

واختلف فيما يقتل بالبدقة:

فقال النووي: إنه إذا كان الرمي بالبندق وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمي الطيور الكبار بالبندق.

وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عن البيهقي (٢٤٩/٩) أنه كان يقول «المقتولة بالبدقة تلك الموقودة» فهذا في المقتولة بالبدقة، وكلام النووي في الذي لا يقتلها وإنما تحبسها على الرامي حتى يذكيها، وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قتل بالبدقة وذلك لأنه قتل بالثقل.

(قلت) وأما البنادق المعروفة الآن فإنها ترمي بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كالليل فيقتل بحدوه لا بصديه فالظاهر حل ما قتله.

٧- تحريم جعل الحيوان هدفاً للرمي

١٢٦٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً». (رواه مسلم (١٩٥٧)).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاء معجمة وهو في الأصل الهدف يرمى إليه ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها (رواه مسلم)).

الحديث نهي عن جعل الحيوان هدفاً يرمى إليه والنهي للتحريم لأنه أصله ويؤيده قوة حديث «لن الله من فعل هذا» (م (١٩٥٨) (٥٩)) لما مر ﷺ وطائر قد نصب وهم يرمونه. ووجه حكمة النهي أن فيه إلاماً للحيوان وتضييعاً لآلئيه وتقريناً لذكائه إن كان مما يذكي ولمنعوه إن كان غير مذكي.

وأما ما اشتهر من حديث «المؤمن يذبح على اسم الله سمي أم لم يسم» وإن قال الغزالي في «الإحياء»: إنه صحيح فقد قال النووي: إنه مجمع على ضعفه.

وقد أخرجه البيهقي (٢٤٠/٩) من حديث أبي هريرة وقال إنه منكراً لا يحتاج به.

وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل (٣٧٨) عن الصلت السدوسي عن النبي ﷺ قال: «ذبيحة المسلم خلال ذكر اسم الله أو لم يذكر» فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل.

وقولنا فيما تقدم: إنه ليس الإرسال علة نريد إذا علوا به حديثاً موصولاً ثم جاء من جهة أخرى مرسل.

٦- النهي عن صيد الخذف

١٢٦٧- وعن عبد الله بن مغفل ﷺ أن «رسول الله ﷺ نهى عن الخذف، وقال: إنها لا تصيد صيداً، ولا تنكأ عدواً، ولكنها تكسر السن، وتفقأ العين».

مُثَقَّفٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٢٢٠)، مسلم (١٩٥٤)]، واللفظ لمسلم.

(وعن عبد الله بن مغفل أن «رسول الله ﷺ نهى عن الخذف» بفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة فقاء.

(وقال إنها) أنت الضمير مع أن مرجعه الخذف وهو مذكر نظراً إلى المخدوف به وهي «الحصاة»

(لا تصيد صيداً ولا تنكأ) بفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره.

(عدواً ولكنها تكسر السن وتفقأ العين) مُثَقَّفٌ عَلَيْهِ واللفظ لمسلم الخذف: رمي الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوهما يجعلهما بين أصبعيه السبائين أو السبابة والإبهام.

وفي تحريم ما يقتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد الثقل، لأن الحصاة تقتل بثقلها لا بمجد. والحديث نهي

٨ - صحة تذكية المرأة، والتذكية بحجر حاد

١٢٦٩ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ امْرَأَةً ذُبِحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٢).

الحديث دليل على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير. وفيه خلاف شاذ أنه يكره ولا وجه له.

ودليل على صحة التذكية بالحجر الحاد إذا فرى الأوداج لأنه قد جاء في رواية أنها كسرت الحجر وذبحت به والحجر إذا كسر يكون فيه الحد.

ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المالك وخالف فيه إسحاق بن زاهوي وأهل الظاهر وغيرهم.

واحتجوا بأمرو رضي الله عنه بأكل ما في قدر ما ذبح من المغنم قبل القسمة بذي الحليفة كما أخرجه الشيخان [البخاري (٢٤٨٨)، مسلم (١٩٦٨)].

(وأجيب) بأنه إنما أمر بإراقة المرق وأما اللحم فباقي جمع ورُدَّ إلى المغنم.

(فإن قيل) لم يُنقل جمعه ورده إليه.

(قلنا) ولم يُنقل أنهم أنفقوه وأحرقوه فيجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية.

(قلت) لا يخفى تكلفُ الجواب والرق ما لو كان حلالاً لما أمر بإراقته فإنه من إضاعة المال.

وأما الاستدلال على المدعي بشاة الأسارى فإنها ذُبِحَتْ بغير إذن مالكها فأمر صلى الله عليه وسلم بالتصدق بها على الأسارى كما هو معروف، فإنه استدلال غير صحيح وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستحل أكلها ولا إباح لأحد من المسلمين أكلها بل إن يطعم تطعم الكفار المستحلين للميتة.

وقد أخرج أبو داود (٢٧٠٥) من حديث رجل من الأنصار قال «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ شَدِيدَةٌ وَجَهَدُوا فَأَصَابُوا غَنَمًا فَاتَّبَعُوهَا فَإِنْ قُدُورُنَا لِنَتَغَلَّى

إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى فَرَسِهِ فَأَكْفَأَ قُدُورُنَا ثُمَّ جَعَلَ يُرْمِلُ اللَّحْمَ بِالْزَّرَابِ وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ فَهَذَا مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [خ (٢٤٨٨)، م (١٩٦٨)]. وفيه التصريح بأنه حرام. وفيه إلتاف اللحم لأنه ميتة فعرفت قوة كلام أهل الظاهر.

وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالكه فإنه لا يرد على أهل الظاهر لأنهم يقولون بطل ما ذبح بغير إذن مالكه مخافة أن يموت أو نحو.

وفيهِ دليل على أنه يجوز تمكين الكفار مما هو مُحَرَّمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ويدلُّ له «أنه صلى الله عليه وسلم نهى عُمَرَ عَنْ لُبْسِ الْخُلَّةِ مِنَ الْخَبِيرِ قَبْعَتْ بِهَا عُمَرُ لِأَخِيهِ الْمُشْرِكِ إِلَى مَكَّةَ» كما في البخاري [البخاري (٨٨٦)، مسلم (٢٠٦٨)] وغيره.

قال المصنف في الفتح (٤٨٢/٤): ويدل الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما أؤتمن عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك فخشيت على الشاة أن تموت فذبحتها.

ويؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك.

٩ - شرط الذكاة ما يقطع ويجري الدم

١٢٧٠ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظَّفَرُ. أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ. وَأَمَّا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ».

نَقَّاهُ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٤٣)، مسلم (١٩٦٨)].

(عن رافع بن خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن خديج: يا رسول الله إنا لاقو العدو غداً وليس معنا مدى فقال صلى الله عليه وسلم (ما أنهر الدم) يفتح الهَمْزة فنون ساكنة فهذه مفتوحة فراء أي ما أسأله وصبه بكثرة من النهر (وذكر اسم الله عليه فكل، ليس السن والظفر. أما السن فعظم وأما الظفر فمدى) بضم الميم ويفتحها وتفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مدية مثلثة الميم وهي الشفرة أي السكين

(الحبشة: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

بالحبشة.

وفيه دلالة صريحة بأنه يُشْتَرَطُ في الذكاة ما يقطع ويمجى الدم.

واعلم أنه تَكُونُ الذكاة بالنحر للإبل وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى يفري أوداجها واللثة بفتح اللام وتسد يد المرخدة موضع القلادة من الصدر.

والذبح لما عداها وهو قطع الأوداج أي الودجين وهما عرقان محيطان بالخلقوم فقولهم «الأوداج» تغليب على الخلقوم والمريء فسميت الأربعة أوداجاً.

واختلف العلماء فقيل: لا بُدَّ من قطع الأربعة وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب.

وقال الشافعي: يكفي قطع الأوداج والمريء.

وعن الثوري: يجزئ قطع الودجين.

وعن مالك: يشترط قطع الخلقوم والودجين لقوله ﷺ «ما أنهر الدم وإنهاره إجراؤه وذلك يكون بقطع الأوداج لأنها مجرى الدم وأما المريء فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره.

والحديث دليل على أنه يجزئ الذبح بكلِّ مُحَدَّدٍ فيدخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة.

والنهي عن السن والظفر مطلقاً من آدمي أو غيره مفصل أو متصل ولو كان محدداً.

وقد بين ﷺ وجه النهي في الحديث بقوله «أما السن فعظم» فالعلة كونها عظماً وكأنه قد سبق منه ﷺ النهي عن الذبح بالعظم وقد علل الثوري وجه النهي عن الذبح بالعظم أنه ينجس به وهو من طعام الجن فيكون كالاستجمار بالعظم.

وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه مدى الحبشة أي وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم، وأورد عليه بأن الحبشة تذبج بالسكين أيضاً فيلزم المنع من ذلك للتشبه.

(واجب) بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مختص

وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما منع لما فيه من التعذيب للحيوان ولا يحصل به إلا الخنق الذي ليس على صفة الذبح.

وقال البيهقي [معركة السن والآثار (١٨٣/٧)]: رواية عن الشافعي أنه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب وهو من بلاد الحبشة وهو لا يفري فيكون في معنى الخنق.

والى تحريم الذبح بما ذكره ذهب الجمهور.

وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين، واختلوا بما أخرجه أبو داود (٢٨٢٤) من حديث عدي بن حاتم «أفر الدم بما شئت».

والجواب أنه عام خصصه حديث رافع بن خديج.

١٠- النهي عن قتل الحيوان صبراً

١٢٧١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا».

رواه مسلم (١٩٥٥).

هو دليل على تحريم قتل أي حيوان صبراً وهو إمساكه حياً ثم يرمى حتى يموت وكذلك من قتل من الادميين في غير معركة ولا حرب ولا خطأ فإنه مقتول صبراً والصبر: الحبس.

١١- الإحسان في القتل والذبح

١٢٧٢- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ وَلْيُجِدْ أَعْدُكُمْ شَفَرَتَهُ، وَلْيُرِجْ ذَبِيحَتَهُ».

رواه مسلم (١٩٥٥) (٥٧).

(وعن شداد بن أوس) شداد بالشين المعجمة والسين

بِاسَانِيْدِهِ كُلَّهَا.

وَقَالَ الْجَوْنِيُّ: إِنَّهُ صَحِيحٌ لَا يَطْرُقُ اخْتِمَالٌ إِلَى مَثْنِيهِ وَلَا ضَعْفٌ إِلَى سَنَدِهِ، وَتَابَعَهُ الْغَزَالِيُّ.

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ بِمَجْمُوعِ طَرِيقِهِ يُعْمَلُ بِهِ. وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

وَالْبَابُ عَنْ جَابِرِ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي أَمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَفِيهِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ثَمَّا يُؤَيَّدُ الْعَمَلُ بِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَيِّتًا بَعْدَ ذَكَائِهِ فَهُوَ حَلَالٌ مُذَكَّى بِذَكَاءِ أُمِّهِ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ حَتَّى قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَمْ يَرِدْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْجَنِينَ لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِاسْتِثْنَاءِ الذَّكَاءِ فِيهِ إِلَّا مَا يُرَوَّى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَذَلِكَ لَصِرَاحَةِ الْحَدِيثِ فِيهِ، فَقِي لَفْظُ «ذَكَاةُ الْجَنِينِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٥/٩) فَالْبَاءُ سَبِيئَةٌ أَيْ أَنَّ ذَكَائَهُ حَصَلَتْ بِسَبَبِ ذَكَاةِ أُمِّهِ أَوْ ظَرْفِيَّةٌ لِبَوَاقٍ مَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٣٣٥/٩) أَيْضًا «ذَكَاةُ الْجَنِينِ فِي ذَكَاءِ أُمِّهِ».

وِاشْتَرَطَ مَالِكٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَشْعَرَ لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَصَامٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «إِذَا أَشْعَرَ الْجَنِينَ فَذَكَائِهِ ذَكَاةُ أُمِّهِ» لَكِنَّهُ قَالَ الْخَطِيبُ: تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ عَصَامٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٣٠٣) مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ أَصَحُّ.

وَعُورِضٌ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرَ». وَفِيهِ ضَعْفٌ لِسَوْرِ حَفْظِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَلَكِنَّهُ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٣٥/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ أَشْعَرَ أَوْ لَمْ يُشْعَرَ» رَوَاهُ مِنْ أَوْجُو عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَفَعَهُ عَنْهُ ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

مُهَمَّلَتَيْنِ هُوَ أَبُو يَعْلَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ النَّجَّارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ ابْنُ أَخِي حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ لَمْ يَصِحَّ شُهُودُهُ بَدْرًا، نَزَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَعَدَّاهُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، مَاتَ بِهِ سَنَةٌ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قَالَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ: كَانَ شَدَّادٌ مِمَّنْ أَوْتِيَ الْعِلْمَ وَالْحِلْمَ.

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قُتِلْتُمْ فَآخِضُوا الْقَتْلَةَ» بِكَسْرِ الْقَافِ مُصَدَّرٌ نَوْعِيٌّ.

(وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَآخِضُوا الذَّبْحَةَ) بَزَنَةُ الْقَتْلَةِ.

(وَلْيَجِدْ أَحَدَكُمْ شَفْرَةً وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَوْلُهُ «كَتَبَ الْإِحْسَانَ» أَيْ أَوْجِبَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ» (الْحَجَل: ٩٠) وَهُوَ فَعْلٌ الْحَسَنُ ضِدُّ الْقَبِيحِ قِيَتَاوَلِ الْحَسَنُ شَرْعًا وَالْحَسَنُ عُرْفًا وَذَكَرَ مِنْهُ مَا هُوَ أَبْعَدُ شَيْءٍ عَنْ اغْتِيَابِ الْإِحْسَانِ وَهُوَ الْإِحْسَانُ فِي الْقَتْلِ لِأَيِّ حَيَوَانٍ مِنْ آدَمِيٍّ وَغَيْرِهِ فِي حَدِّ وَغَيْرِهِ.

وَدَلٌّ عَلَى نَفْيِ الْمَثَلَةِ مُكَافَأَةً إِلَّا أَنَّهُ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِقَوْلِهِ «فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ» (الْبَقَرَةُ: ١٩٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ وَأَبَانَ بَعْضُ كَيْفِيَّةِ إِحْسَانِهَا بِقَوْلِهِ (وَلْيَجِدْ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مِنْ: أَحَدُ السَّكِينِ: أَحْسَنَ حَدَّثًا، وَالشَّفْرَةُ بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ: السَّكِينُ الْعَظِيمَةُ وَمَا عَظَمَ مِنَ الْحَدِيدِ وَحَدَّدَ.

وَقَوْلُهُ (وَلْيُرِخْ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ أَيْضًا مِنَ الْإِرَاحَةِ وَيَكُونُ بِإِحْدَادِ السَّكِينِ وَتَعْجِيلِ إِمْرَارِهَا وَحَسَنِ الصَّنْعَةِ.

١٢ - ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ

١٢٧٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩/٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٥٨٨٩).

الْحَدِيثُ لَهُ طَرِيقٌ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٤٧٦) وَأَبِي دَاوُدَ (٢٨٢٧)

وَالدَّارَقُطَنِي (٢٧١/٤) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: أَنَّهُ لَا يُخْتَجُّ

عند أبي داود في مراسيله بلفظ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرْ» ورجاله مؤفقون.

وفي الباب مُرسلٌ صحيحٌ ولكنها لا تقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقاً إلا أنها تفتت في عضد وجوب التسمية مطلقاً وتَجعلُ تركَ أكل ما لم يُسمَ عليه من باب التورع.

(قلت) والموقوفان عنه قد صحَّا وتعارضاً فيطرحان ويرجع إلى إطلاق حديث الباب وما في معناه.

وذهبت الهاديَّة والحنفية إلى أنَّ الجنين إذا خرج ميتاً من المذكاة فإنه ميتة لعموم «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» [الائدة: ٣].

وكذا لو خرج حياً ثُمَّ مَاتَ وإليه ذهب ابن حزم.

وأجابوا عن الحديث بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حياً فهو ذكاة أمه قاله في البحر.

(قلت) ولا يخفى أنه إلغاء للحديث عن الإفادة فإنه معلوم أنَّ ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره كيف ورواية البيهقي بلفظ «ذكاة الجنين في ذكاة أمه» فهي مفسرة لرواية «ذكاة أمه» وفي أخرى «بذكاة أمه».

١٣- مَنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ

١٢٧٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيَسِّمْ ثُمَّ لْيَأْكُلْ».

أخرجه الدارقطني (٢٩٦/٤). وفيه راو في حفظه ضعف. وفي إسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٨١/٤) بإسناد صحيح إلى ابن عباس مرفوعاً عليه.

وله شاهد عند أبي داود في مراسيله (٣٧٨) بلفظ «ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله عليها أو لم يذكر» ورجاله مؤفقون.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ النبي ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ» الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس قال فيه «فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله».

«فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل». أخرجه الدارقطني. وفيه راو في حفظه ضعف ينسب بقوله: (وي إسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ. وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس موقوفاً عليه وله شاهد

واستحب العلماء التضحية بالآخرين لهذا الحديث وأجازوها بالأجم الذي لا قرن له أصلاً.

واختلفوا في مكسور القرن فاجازة الجمهور.

وعند الهادوية لا يُجزئ إذا كان القرن الذابح مما تحله الحياة.

اتفقوا على استحباب الأملح.

قال النووي: إن أفضلها عند الصحابة البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها، ثم البلقاء وهي التي بعضها أسود وبعضها أبيض، ثم السوداء.

وأما حديث عائشة «يطأ في سواد وسرك في سواد وينظر في سواد» فمعناه أن قوائمته ويطئه وما حول عينيه أسود.

(قلت) إذا كانت الأفضلية في اللون مستندة إلى ما ضحى به ﷺ فالظاهر أنه لم يتطلب لوناً معيناً حتى يحكم بأنه الأفضل بل ضحى بما اتفق له وتيسر حصوله فلا يدل على أفضلية لون من الألوان.

وقوله «ويسمي ويكبر» فسرهُ لفظُ مسلم بأنه بسم الله والله أكبر.

أما التسمية فتقدم الكلام فيها.

وأما التكبير فكأنه خاص بالتضحية والهدي لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وأما وضع رجله ﷺ على صفحة العنق وهي جانبه فلتكون أثبت له وأمكن لئلا تضطرب الضحية.

ودل هو وما بعده أنه يتولى الذبح بنفسه ندباً.

٢- الدعاء عند الذبح

١٢٧٦- ولمسلم (١٩٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها «أمر بكبري أقرن، يطأ في سواد، ويترك في سواد وينظر في سواد، فأبى به ليضحي به، فقال لها: يا عائشة هللمي المذبة ثم قال: أشحذها بحجر

٤٢- كتاب الأضاحي

الأضاحي: جمع أضحية بضم الهمزة ويحور كسرهما ويحور حذف الهمزة فتفتح الصاد كأنها اشتقت من اسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبها سمي اليوم يوم الأضحي.

١- طريقة الذبح وما يقول الذابح

١٢٧٥- وعن أنس بن مالك: «أن النبي ﷺ كان يضحى بكبشين أقرنين، ويسمي، ويكبر، ويضع رجله على صفاحيهما».

وفي لفظ: ذبحهما يديه.

وفي لفظ: سميتين [البحاري (٥٥٥٨)، مسلم (١٩٦٦)].
ولابي عوانة في صحيحه (٧٧٩٦) «ثمينين» - بالثنية بدل السين -

وفي لفظ لمسلم (١٩٦٦)، «وتقول: بسم الله والله أكبر».

(عن أنس بن مالك ﷺ) «أن النبي ﷺ كان يضحى بكبشين أملحين أقرنين ويسمي ويكبر ويضع رجله على صفاحيهما» بالهملتين الأولى مكسورة.

وفي «النهاية»: صفحة كل شيء: وجهه وجانبه.

(وفي لفظ ذبحهما يديه. وفي لفظ: سميتين. ولابي عوانة في صحيحه) أي عن أنس ﷺ.

(ثمينين بالثنية بدل السين) هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبي عوانة أو المصنف.

(وفي لفظ لمسلم) من رواية أنس (ويقول بسم الله والله أكبر).

الكبش: هو الثني إذا خرجت رباعيته، والأملح: الأبيض الخالص وقيل: الذي يخالط بياضه شيء من سواد وقيل: الذي يخالط بياضه حمرة وقيل: هو الذي فيه بياض وسواد واليباض أكثرها والآخر هو الذي له قرنان.

جابر «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ أَبْرَهُمَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا فَكَتِفَ لِي بِيَرُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا فَقَالَ ﷺ: إِنْ مِنْ الْبَرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ وَأَنْ تُصَوِّمَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ» (مسلم في المقدمة (٣٢)).

٣- الحَضُّ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ

١٢٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا».

رواه أحمد (٣٢١/٢) وابن ماجه (٣١٢٣).
وصححه الحاكم (٣٨٩/٢) وزجج الأئمة غيره أي غير الحاكم وقفه.

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا». رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم وزجج الأئمة غيره) أي غير الحاكم (وقفه).

وقد استدلل به على وجوب التضحية على من كان له سعة لأنه لما نهى عن قربان المصلى دل على أنه ترك واجباً كائنه يقول: لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا الواجب ولقوله تعالى: «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْخَرْ» ولحديث غنم بن سليم مرفوعاً «على أهل كل بيت في كل عام أضحية» (أحمد (٢١٥/٤)، أبو داود (٢٧٨٨)، السومدي (١٥١٨)، الساني (١٦٧/٧)) دل لفظه على الوجوب.

والوجوب قول أبي حنيفة فإنه أوجبها على المعدم والموسر.

وقيل: لا تجب والحديث الأول موقوف فلا حجة فيه والثاني ضعيف باي رملة.

قال الخطابي: إنه مجهول والآية محتملة فقد فسر قوله «وَأَنْخَرْ» بوضع الكف على النحر في الصلاة أخرجه ابن أبي حاتم وابن شهابين في سننهم وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس. وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك.

ولو سلم فهي دالة على أن النحر بعد الصلاة فهي تعيين

فَعَلَعْتَ، ثُمَّ أَخَذَهَا، وَأَخَذَهُ، فَأَضْحَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ.

(رواه من حديث) أي لسلم من حديث عائشة رضي الله عنها «أَمَرَ بِكَشِّ أَقْرَنِ يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَتْرَكَ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ فَأَتَى بِهِ لِيَضْحِيَ بِهِ فَقَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمِئْتَةَ ثُمَّ قَالَ (اشْحَذِيهَا) أي المذبة. تقدم ضبطها وهو بمعنى «وليحد أحدكم شفرته».

(بحجر ففعلت ثم أخذها) أي المذبة.

(وأخذها فاضحعه) أي الكباش.

«ثُمَّ ذَبَحَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ».

فيه دليل على أنه يستحب إضجاع الغنم ولا تدبح قائمة ولا باركة لأنه أرفق بها وعليه اجمع المسلمون ويكره الإضجاع على جانبها الأيسر لأنه أيسر للذابح في أخذ السكين باليمين وإسالك رأسها باليسار.

وفيه أنه يستحب الدعاء بقبول الأضحية وغيرها من الأعمال. وقد قال الخليل والذبيح - عليهما السلام - عند عمارة البيت «رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» [البقرة: ١٢٧].

وقد أخرج ابن ماجه (٣١٢١) أنه ﷺ قال عند التضحية وتوجيهها القبلة: «وَجَّهْتُ وَجْهِي، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ عَمَدٍ وَآلِهِ» إلى «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

ودل قوله: (وَالِ مُحَمَّدٍ) وفي لفظ (عن مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ) أنه تجزئ التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشركهم في ثوابها.

ودل أنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات إن لم يكن من الغير أمر ولا وصية فيصح أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت وغيرها.

وقد تقدم ذلك ودل أنه ما أخرجه الدارقطني من حديث

لوقتِهِ لا لوجوبِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا غَرَّتْ فَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ «فَسَوْه» (٣٢٦/٣٠) عَنْ أَنَسٍ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَأَمَرَ أَنْ يُصَلِّيَ ثُمَّ يَنْحَرُ».

ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة.

بل قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة.

وقد أخرج مسلم (١٩٧٧) وغيره من حديث أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا يَشْرِبْ شَيْئًا».

قال الشافعي: إن قوله «فأراد أحدكم» يدل على عدم الوجوب.

ولما أخرجه البيهقي (٢٦٣/٩) من حديث عبد الله بن عمر «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ بِيَوْمِ الْأَضْحَى عِيدًا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ. فَقَالَ الرَّجُلُ فَإِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا مَنِيحَةً أَنْتَى أَوْ شَاةَ أَهْلِي وَمَنِيحَتَهُمْ أَذْبَحُهَا؟ قَالَ: لَا» - الحديث.

ولما أخرجه البيهقي (٢٦٤/٩) أيضاً من حديث ابن عباس أنه قال ﷺ «ثَلَاثَ هُنَّ عَلَيَّ فَرَضٌ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ» وَعَدَّ مِنْهَا الضَّحِيَّةَ.

وأخرجه أيضاً من طريق أخرى بلفظ «كُتِبَ عَلَيَّ النَّحْرُ وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ».

وبما أخرجه (٢٦٤/٩) أيضاً من أنه ﷺ «لَمَّا ضَحَّى قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يَضَحْ مِنْ أُمَّتِي».

وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب.

فأخرج البيهقي (٢٦٥/٩) عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما.

وأخرج (٢٦٥/٩) عن ابن عباس: أنه كان إذا حضر الأضحية أعطى مولاه درهمين فقال: اشتر بهما لحماً واخبر الناس أنه ضحى ابن عباس.

وروي أن بلالاً ضحى بديك.

ومثله روي عن أبي هريرة.

والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة.

٤ - وقت الأضحية بعد الصلاة

١٢٧٨ - وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ ﷺ قَالَ:

«شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَى عَنَمٍ قَدْ ذُبِحَتْ، فَقَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةَ مَكَانِهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البحاري (٩٨٥)، مسلم (١٩٦٠)].

(وعن جندب بن سفيان هو أبو عبد الله جندب بن سفيان البجلي العلقمي الأحسي، كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين.

(قال «شهدت الأضحية مع رسول الله ﷺ فلما قضى صلاة بالناس نظر إلى عنم قد ذبحت فقال: من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها، ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله».

متفق عليه).

فيه دليل على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله. والمراد صلاة المصلي نفسه.

ويحتمل أن يراد صلاة الإمام وأن اللام للعهد في قوله «الصلاة» يراد به المذكورة قبلها وهي صلته ﷺ.

والله ذهب مالك فقال: لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه.

ودليل اعتبار ذبح الإمام ما رواه الطحاوي (شرح معاني الآثار) (١٧١/٤) من حديث جابر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ فَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ فَنَحَرُوا وَظَنُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُعِيدُوا».

وأجيب: بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى

فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقييدها بصلاته ﷺ.

وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحة.

ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه.

وقال الشافعي وداود: وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العبد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى.

قال القرطبي: ظواهر الحديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية حل الصلاة على وقتها.

وقال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أظهر في اختيار قبل الصلاة وهو قوله في رواية (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى).

قال: لكن إن أجرناه على ظاهره اقتضى أنها لا تجزئ الأضحية في حق من لم يصل العيد، فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث ولأوجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث.

وقد أخرج الطحاوي (شرح معاني الآثار: ١٧٢/٤) من حديث جابر «أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَتَنَّى أَنْ يَذْبَحَ أَحَدٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ».

صححه ابن حبان (٥٩٠٩).

وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال، وهذا الكلام في ابتداء وقت التضحية وأما انتهائها فاقوال.

ف عند الهادوية: العاشر ويومان بعده.

وبه قال مالك وأحمد.

وعند الشافعي: أن أيام الأضحية أربعة: يوم النحر وثلاثة بعده.

وعند داود وجماعة من التابعين: يوم النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام.

وعند جماعة: أنه في آخر يوم من شهر ذي الحجة.

قال في بداية المجتهد (٤٤٧/٢): سبب اختلافهم شيان:

أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ الآية [الحج: ٢٨].

فقيل: يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور.

وقيل: العشر الأول من ذي الحجة.

والسبب الثاني: معارضة دليل الخطاب في هذه الآية بحديث جابر بن مطعم مرفوعاً أنه قال ﷺ «كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٌ وَكُلُّ أَيَّامٍ التَّشْرِيقِ ذَبِيحٌ» [أحمد (٨٧/٤)].

فمن قال في الأيام المعلومات: إنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور وقال: لا نحر إلا في هذه الأيام.

ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال: لا معارضة بينهما إذ الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر؛ والحديث المقصود منه ذلك قال يجوز الذبائح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق.

ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر إلا ما يروى عن سعيد بن جابر أنه قال: يوم النحر من أيام التشريق. وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين.

وأما من قال: يوم النحر فقط فبناءً على أن المعلومات: العشر الأول.

قالوا: وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبائح هنا إلا اليوم العاشر وهو محل الذبائح المنصوص عليه فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى.

(فائدة) في «النهاية» أيضاً ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا يجوز التضحية في ليالي أيام النحر.

وذهب غيره إلى جواز ذلك.

وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واللييلة نحو قوله ﴿تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٩٥] ويطلق

على النهار دون الليل نحو «سَبْعَ لَيَالٍ وَسِتِّينَ أَيَّامًا» [الحاقة: ٧] فعطف الأَيَّامَ على اللَّيَالِي والعطف يقتضي المغايرة، ولكن في النظر في إيهما أظهر والمحتاج بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل عمل بمفهوم القلب ولم يقل به إلا الدُّشَائِقُ، إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والأصل في الذبح الحظر فيبقى الليل على الحظر والدليل على مجوزِهِ في الليل ١ هـ.

(قلت) لا حظر في الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك.

فَذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا عَيْبَ غَيْرُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِمَّا كَانَ أَشَدَّ مِنْهَا أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا كَالْعَمِيَاءِ وَمَقْطُوعَةِ السَّاقِ. وَقَوْلُهُ (الْبَيْنُ عَوْرُهَا) قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: إِنَّهُ يُعْفَى عَمَّا كَانَ الذَّاهِبُ الثَّلَثُ فَمَا دُونَ وَكَذَا فِي الْعَرَجِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَرَجَاءُ إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنِ الْغَنَمِ لِأَجْلِو فَهَوَّ بَيْنَ.

وقوله (ظَلَعُهَا) أي اعوجاجُها.

٥- ما لا يجوز من الضحايا

٦- سنُّ الأضحية

١٢٨٠- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا إِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّئَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٦٣).

المسنّة: الثبئة من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كما قدمنا.

والحديث دليل على أنه لا يجزئ الجذع من الضئان في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنّة.

وقد نقل القاضي عياض الإجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتي.

وحكي عن ابن عمر والزهرري: أنه لا يجزئ ولو مع التعسر.

وذَهَبَ كَثِيرُونَ إِلَى إِجْزَاءِ الْجَذَعِ مِنَ الضَّئَانِ مُطْلَقًا وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ بِقِرْنَةِ حَدِيثِ أُمِّ بِلَالٍ أَنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّئَانِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦٨/٦) وَابْنُ جُرَيْجٍ وَالبَيْهَقِيُّ (٢٧١/٩)، وَأَشَارَ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٩) إِلَى حَدِيثِ «يُغْتَمَرُ الْأَضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّئَانِ».

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِفَلْظِ «ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّئَانِ» (النسائي (٢١٩/٧)).

١٢٧٩- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَبْعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ظَلَعُهَا، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٤/٤) وَالْأَرْنَؤَةُ (إِسْرَ دَاوُدَ (٢٨٠٢)، النَّسَائِيُّ (٢١٥/٧)، ابْنُ مَاجَهَ ((٣١٤٤))، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٧) وَابْنُ حِبَّانَ (٥٩١٩).

(وعن البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَبْعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ظَلَعُهَا وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي» بِضَمِّ الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَإِسْكَانِ النُّونِ وَكَسْرِ الْقَافِ أَيْ الَّتِي لَا يَبْقَى لَهَا بِكَسْرِ النُّونِ وَإِسْكَانِ الْقَافِ وَهُوَ الْمَخُ.

(رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان وصححه الحاكم وقال: على شرطيهما وصوب كلامه المصنف وقال: لم يخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما» ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح.

وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث.

وقال الترمذي: صحيح حسن.

والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مائعة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ عِنْدَ تَعْسُرِ الْمُسْتَأْذِنِ.

٧- لا تجزئ الأضحية بعيب

١٢٨١- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ، وَلَا نَضْحِي بِعَوْرَاءَ، وَلَا مُقَابِلَةَ وَلَا مَذَابِرَةَ، وَلَا خَرْقَاءَ، وَلَا ثَرْقَاءَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٠/١) وَالْأَيْبِيُّ (٢٨٠٤)، النَّسَائِيُّ (٢١٦/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٢)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٥٩٢٠) وَالْحَاكِمُ (٤٦٨/١).

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذْنَ» أَيْ نَسْتَشْرِفَ عَلَيْهِمَا وَنَتَأَمَّلَهُمَا لِئَلَّا يَقَعَ نَقْصٌ وَعَيْبٌ.

(وَلَا نَضْحِي بِعَوْرَاءَ وَلَا مُقَابِلَةَ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ: مَا قُطِعَ مِنْ طَرَفٍ أَذِنَهَا شَيْءٌ ثُمَّ بَقِيَ مُعْلَقًا.

(وَلَا مَذَابِرَةَ) وَالْمَذَابِرَةُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ: مَا قُطِعَ مِنْ مُؤَخَّرِ أَذِنِهَا شَيْءٌ وَتَرِكَ مُعْلَقًا.

(وَلَا خَرْقَاءَ) بِالخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةً وَالرَّاءِ سَاكِنَةً: الْمَشْقُوقَةُ الْأَذِنِ.

(وَلَا ثَرْمِي) بِالثَّرْمِ فَرَاءً وَمِيمٌ وَالْفَاءُ مَقْصُورَةٌ: هِيَ مِنَ الثَّرَمِ وَهِيَ سَقُوطُ الثَّيْبِ مِنَ الْأَسْنَانِ وَقِيلَ الثَّيْبُ وَالرَّبَاعِيَّةُ وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَنْقَطَعَ السِّنُّ مِنْ أَصْلِهَا مُطْلَقًا وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِنَقْصَانِ أَكْلِهَا قَالَهُ فِي «النَّهَائَةِ».

وَوَقَعَ فِي نُسَخَةِ الشَّرْحِ «شَرْقَاءَ» بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْقَافِ وَعَلَيْهَا شَرْحُ الشَّارِحِ وَلَكِنْ الَّذِي فِي نُسَخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ» الصَّحِيحَةُ «الثَّرْمِي» كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَيْبِيُّ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تُجْزَأُ الْأُضْحِيَّةُ إِلَّا مَا ذُكِرَ وَهُوَ مَذْنَبُ الْهَادِيَّةِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى تُجْزَأُ وَتَكْرَهُ وَقَوَاهُ الْمُهْدِيُّ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَعَ الْأَوَّلِ.

وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنِ التَّضْحِيَةِ بِالصَّفْرَةِ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ. فَقَاءَ مَفْتُوحَةً فَرَاءَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٣) وَالْحَاكِمُ (٢٢٥/٤) وَهِيَ الْمَهْزُولَةُ كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

وَفِي رِوَايَةِ «الصَّفْرَةِ» قِيلَ: هِيَ الْمُسْتَأْذِنَةُ الْأَذْنَ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٣) مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ عَسَامٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُسْفَرَةِ وَالْمُسْتَأْذِنَةِ وَالْبَهْقَاءِ وَالْمُسْتَيْعَةِ وَالْكَسْرَاءِ.

فَالْمُسْفَرَةُ: الَّتِي تَسْتَأْصِلُ أَذِنَهَا حَتَّى يَيْدُوَ صِمَاقُهَا. وَالْمُسْتَأْذِنَةُ: الَّتِي اسْتَوْصَلَ قَرْنُهَا مِنْ أَصْلِهَا. وَالتَّجْقَاءُ: الَّتِي تُبْحَقُ عَيْنُهَا. وَالْمُسْتَيْعَةُ: الَّتِي لَا تَتَّبِعُ الْغَنَمَ عَجْفًا أَوْ ضَعْفًا. وَالْكَسْرَاءُ: الْكَسِيرَةُ. هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَأَمَّا مَقْطُوعُ الْإِلِيَّةِ وَالذَّنْبِ فَإِنَّهُ يُجْزَأُ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٨/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٦) وَابْنُ يَثِيهٍ (٢٨٩/٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «اسْتَشْرِفْتُ كَبْشًا لِأُضْحِي بِهِ فَعَدَا الذَّنْبُ فَأَخَذَ مِنْهُ الْإِلِيَّةُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ». وَفِيهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ وَشَيْخُهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُرْظَةَ مَجْهُولٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْيَتِيمِيِّ (٢٨٩/٩) وَاسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الْمُنْتَقَى (٣٠٣/٢) عَلَى أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ بَعْدَ تَعْيِينِ الْأُضْحِيَّةِ لَا يَضُرُّ.

وَذَهَبَتْ الْهَادِيَّةُ إِلَى عَدَمِ إِجْزَاءِ مَسْلُوبِ الْإِلِيَّةِ وَالذَّنْبِ.

وَفِي نَهَائَةِ الْمُجْتَهِدِ (٤٣٧/٢): أَنَّهُ وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْحَسَنِ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ:

فَذَكَرَ النَّسَائِيُّ (٢١٥/٧) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْرَهُ النِّقْصَ يَكُونُ فِي الْقَرْنِ وَالْأَذْنِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا كَرِهْتُهُ فَدَعُهُ وَلَا تُحَرِّمُهُ عَلَى غَيْرِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَلِيٍّ عليه السلام «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ» الْحَدِيثَ.

فَمَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: لَا تَنْقُصُ إِلَّا الْعَيُوبُ الْأَرْبَعَةَ وَمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَلَّ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ عَلَى الْعَيْبِ الْيَسِيرِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ يَبِينٍ وَحَدِيثَ عَلِيٍّ

على الكثيرين.

(فائدة) أجمع العلماء على جواز التضيعة من جميع بهيمة الأنعام وإنما اختلفوا في الأفضل.

والظاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعليه ﷺ وأمره وإن كان يُحتمل أن ذلك لأنها المتيسرة لهم.

ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبري عن واحد.

وما روي عن أسماء أنها قالت: ضحينا مع رسول الله ﷺ بالحليل.

وما روي عن أبي هريرة أنه ضحى بديك.

٨- توزيعها على المساكين دون الجزار

١٢٨٢- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمَ لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجِلَالِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا».

متفق عليه [بخاري (١٧١٦)، مسلم (١٣١٧)].

هذا في بُذْنِهِ ﷺ التي ساقها في حجة الوداع وكانت مع التي أتى بها علي ﷺ من اليمن مائة بدنة نحرها ﷺ يوم النحر يعني، نحر يديه ﷺ ثلاثاً وستين ونحر بقيتها علي ﷺ. وقد تقدم في كتاب الحج.

والبدن تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم إلا أنها هنا الإبل وهكذا استعمالها في الأحاديث وفي كتب الفقهاء في الإبل خاصة.

ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم.

وأه لا يعطي الجزار منها شيئاً أجرة لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة.

وحكم الأضحية حكم الهدي في أنه لا يُباع لحمها ولا جلدها ولا يعطى الجزار منها شيئاً.

قال في نهاية المجتهد (٤٥١/٢): العلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها.

واختلفوا في جلدها وشعرها مما يُتبع به.

فقال الجمهور: لا يجوز.

وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض.

وقال عطاء: يجوز بكل شيء دراهم وغيرها.

وأما فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعوضة في العروض هي من باب الانتفاع لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به.

٩- جواز الاشتراك في البدنة والبقرة

١٢٨٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

رواه مسلم (١٣١٨).

دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما يُجزيان عن سبعة وهذا في الهدي ويقاس عليه الأضحية بل قد ورد فيها نص فخرج الترمذي (١٥٠١) والنسائي (٢٢٢/٧) من حديث ابن عباس قال «كنا مع رسول الله ﷺ في السفر فحضر الأضحية فاشتركنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة».

وقد صح اشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف [أحمد: (٣٢١/٢)، ج (٣١٢٣)].

وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفيده أحمد بن عيسى والفرقان.

قال النووي: سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين مفرضين أو متطوعين أو بعضهم متفرق وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد.

وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْأَشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ إِلَّا فِي هَدْيِ الطَّوْعِ. وَهَدْيُ الْإِحْصَارِ عَنْهُ مِنْ هَدْيِ الطَّوْعِ.

أَيُّوبُ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدُ.

وَأَشْتَرَطَتِ الْهَادِيَةُ فِي الْأَشْتِرَاكِ اتِّفَاقَ الْغَرَضِ قَالُوا وَلَا يَصِحُّ مَعَ الْإِخْتِلَافِ لِأَنَّ الْهَدْيَ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَلَا يَتَّبَعُ بِأَنَّهُ يَكُونُ بَعْضُهُ وَاجِبًا وَبَعْضُهُ غَيْرَ وَاجِبٍ.

وَقَالُوا: إِنَّهَا تُجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ لِمَا سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رِ (١٥٠١)، س (٢٢٢/٧) وَقَاسُوا الْهَدْيَ عَلَى الْأَصْحِيَّةِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٣/٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ «أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ عَنِ النَّضْحِيَّةِ وَأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُهَا فَقَالَ: قَلَّمَ أَظْفَارَكَ، وَقَصَّ شَارِبَكَ، وَاخْلَقَ عَاتِكَ، فَذَلِكَ تَمَامُ أَصْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

(وَأَجِيبْ) بِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ مَعَ النَّصِّ.

وَادَّعَى ابْنُ رُشْدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي النَّسَكِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ رُويَ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَذَلَ الْبَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاءٍ». أَخْرَجَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبُخَارِيُّ (٢٥٠٧)، مُسْلِمٌ (١٩٦٨)] وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ «الْبَدَنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ» رِ (١٥٠١)، س (٢٢٢/٧).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَإِجْمَاعُهُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَنَارَ فِي ذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ أ. هـ.

وَلَا يَجْنَى أَنَّهُ لَا إِجْمَاعَ مَعَ خِلَافٍ مِنْ ذَكَرْنَا وَكَأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى الْخِلَافِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّاةِ فَقَالَتِ الْهَادِيَةُ: تُجْزَى عَنْ ثَلَاثَةٍ فِي الْأَصْحِيَّةِ قَالُوا: ذَلِكَ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ تَضْحِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَبْشِ عَنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ.

قَالُوا: وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهَا تُجْزَى عَنْ أَكْثَرٍ لَكِنَّ الْإِجْمَاعَ قَصَرَ الْإِجْرَاءَ عَنِ الثَّلَاثَةِ.

(قُلْتُ) وَهَذَا الْإِجْمَاعُ الَّذِي ادَّعَوْهُ يُبَيِّنُ مَا قَالَهُ فِي «نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ لَا تُجْزَى إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ.

وَالْحَقُّ أَنَّهَا تُجْزَى الشَّاةُ عَنِ الرَّجُلِ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ لِفَعْلِهِ ﷺ، وَلَمَّا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٣٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي

وَهَذَا فِيهِ شَرْعِيَّةٌ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي يَوْمِ التَّضْحِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْهُ مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ أَنَّهُ يَجْرِمُ لِلنَّهْيِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ.

وَقَالَ مِنْ يُحَرِّمُهُ: فَذَ قَامَتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ [الْبُخَارِيُّ (١٧٠٠)، مُسْلِمٌ (١٣٢١)] وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ «عَائِشَةَ قَالَتْ: أَنَا قَتَلْتُ فَلَانِدَ هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدِّي ثُمَّ قَلَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمَّ يَحْزَمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءَ مِمَّا أَحْلَهُ اللَّهُ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْرِمُ عَلَى الْمَرْءِ شَيْءَ يَبْعَثُهُ بِهِذِي، وَالْبَعْثُ بِالْهَدْيِ أَكْثَرُ مِنْ إِيرَادَةِ التَّضْحِيَةِ.

(قُلْتُ) هَذَا قِيَاسٌ مِنْهُ وَالنَّصُّ قَدْ خَصَّ مِنْ يُرِيدُ التَّضْحِيَةَ بِمَا ذُكِرَ.

(فَالِدَةٌ أُخْرَى) يُسْتَحَبُّ لِلْمُضْحِي أَنْ يَصَدَّقَ وَإِنْ يَأْكُلَ.

وَأَسْتَحَبُّ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُقَسِّمَهَا اثْنَلَاثًا، ثَلَاثًا لِلدُّخَارِ، وَثَلَاثًا لِلصَّدَقَةِ، وَثَلَاثًا لِلْأَكْلِ لِقَوْلِهِ ﷺ «كُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخُرُوا». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥١٠) بِلفظ: «كَتَبْتُ نَهْيَكُمْ عَنْ

لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ لَيْتَسِعَ ذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ
لَهُ، فَكَلُّوا مَا بَدَا لَكُمْ، تَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا».

ولعل الظاهرة توجب التَّجَزُّؤَ!

وقال عبد الوهاب: أوجب قوم الأكل وليس بواجب في
المذهب.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ).

وَالْأَحَادِيثُ دَلَّتْ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْعَقِيدَةِ وَاخْتَلَفَتْ فِيهَا
مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ:

فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنَّهَا سُنَّةٌ.

وَفَعَبَ دَاوُدَ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ.

وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى السُّنَّةِ وَمَحْدِثُ
«مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ». أَخْرَجَهُ
مَالِكٌ [الوطاء] (ص ٣١).

وَاسْتَدَلَّتِ الطَّاهِرِيَّةُ بِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عنها أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُمْ بِهَا رِت (١٥١٣) وَالْأَمْرُ دَلِيلُ الْإِجَابِ.

وَاجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ صَرْفُهُ عَنِ الْوَجوبِ قَوْلُهُ «فَأَحَبَّ أَنْ
يَنْسِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ».

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: (يَوْمَ سَابِعِي) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَقَّتْهَا
وَسَيَّأَتِي فِيهِ حَدِيثُ سَمُرَةَ [د (٢٨٣٧)، ت (١٥٢٤)، ص
(١٦٦/٧)، ج (٣١٦٥)] وَأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ يُعَقُّ قَبْلَ السَّابِعِ.

وَكَذَا عَنِ الْكَبِيرِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٠/٩) مِنْ حَدِيثِ
أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ الْبَغْنَةِ» وَلَكِنَّهُ قَالَ:
مُنْكَرٌ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

وَقِيلَ: تُجْزئُ فِي السَّابِعِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ
(٣٠٣/٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ
«الْعَقِيقَةُ تَذْبِيعُ لِسْتِمٍ وَلَا رُبْعَ عَشْرَةٍ وَلَا خَدَى وَعَشْرِينَ».

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُجْزئُ عَنِ الْغُلَامِ شَاةٌ لَكِنْ:

٢- يعق عن الغلام شاتين، وعن الأثني شاة

١٢٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَمَرَهُمْ: أَنْ يُعَقَّ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَاثِمَتَانِ، وَعَنْ
الْجَارِيَةِ شَاةً».

٤٣- كتاب العقيدة

العقيدة: هي الذبيحة التي تُذبح للمولود.

وأصل العنق: الشق والقطع.

وقيل للذبيحة: عقيدة لأنه يشق حلقها ويقال عقيدة للشعر
الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الرخسري
أصلاً والشاة المذبوحة مُشَقَّةٌ منه.

١- يعق عن الغلام كبشاً

١٢٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً».

رَوَاهُ أَبُو فَاوَدَ (٢٨٤١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْخَارُودِ (٩١١)
وَعَبْدُ الْحَقِّ، وَلَكِنْ رَجَّحَ أَبُو خَاتِمٍ إِسْنَادَهُ [«العلل» (٤٩/٢)].

وَقَدْ خَرَّجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٩/٩) وَالْحَاكِمُ (٢٣٧/٤) وَابْنُ حِبَّانَ
(٥٣٩١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَرَادَةً «يَوْمَ السَّابِعِ وَسَمَّاهُمَا وَأَمَرَ
أَنْ يُعَاطَ عَنْ رَأْسَيْهِمَا الْأَذَى».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٩/٩) وَالْحَاكِمُ (٢٣٧/٤) مِنْ حَدِيثِ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ
وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ وَلَادَتِهِمَا».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ إِيضاً (٣٢٤/٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
النَّبِيِّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَخَتَنَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ.

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: إِمَاطَةُ الْأَذَى: حَلْقُ الرَّأْسِ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا. وَفِيهِ «وَكَانَ أَهْلُ
الْجَاهِلِيَّةِ يَجْعَلُونَ قُطْنَةً فِي دَمِ الْعَقِيقَةِ وَيَجْعَلُونَهَا عَلَى رَأْسِ
الْمَوْلُودِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِ خُلُوقاً». وَرَوَاهُ
أَحْمَدُ (٣٥٥/٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٦٤/٧) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ وَسَنَدُهُ
صَحِيحٌ وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ.

١٢٨٥- وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانَ (٥٣٠٩) مِنْ حَدِيثِ

أَنَسٍ نَحْوَهُ.

رواه الترمذي وصححه (١٥١٣).

المصنف في التريب.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يُعْقَ عَنْ الْغُلَامِ شَتَانٍ» مَكْفَتَانِ) قَالَ النَّوَوِيُّ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَبِعِذَاهَا هَمْزَةً وَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ.

(وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ). رواه الترمذي وصححه وقال: حسن صحيح.

إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْ لَفْظَةَ «يُعْقُ» فِي نَسَخِ التَّرْمِذِيِّ.

قال أحمد وأبو داود: معنى «مَكْفَتَانِ» مُتَسَاوِيَتَانِ أَوْ مُتَقَارِبَتَانِ.

وقال الخطابي: المراد التَّكَافُؤُ فِي السَّنِّ فَلَا تَكُونُ إِحْدَاهُمَا مُسَنَّةً وَالْأُخْرَى غَيْرَ مُسَنَّةٍ بَلْ يَكُونَانِ مِمَّا يَجْزِي فِي الْأَصْحِيَّةِ.

وقيل: معناه أَنْ يُذْبَحَ إِحْدَاهُمَا مُقَابِلَةً لِلْأُخْرَى.

دلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُعْقُ عَنِ الْغُلَامِ بضعفٍ مَا يُعْقُ عَنِ الْجَارِيَةِ.

وَاللَّهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَاحِدٌ وَدَاوُدُ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ يَجْزِي عَنِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ شاةٌ لِلْحَدِيثِ الْمَاضِي.

(وَاحِبٌ) بَأَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ وَهَذَا قَوْلٌ وَالْقَوْلُ أَقْوَى، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ ﷺ ذَبَحَ عَنِ الذَّكَرِ كِبْشًا لِيَبَانَ أَنَّهُ يَجْزِي، وَذَبَحَ الْاِثْنَيْنِ مُسْتَحَبٌّ، عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةَ بَلَفْظِ «كَبِشَيْنِ كَبِشَيْنِ».

وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مِثْلُهُ وَحَيْثَلُو فَلَا تَعَارَضَ.

وَفِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّاةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهَا مَا يَشْتَرَطُ فِي الْأَصْحِيَّةِ وَمِنْ اشْتَرَطَهَا فَبِالْقِيَاسِ.

١٢٨٧ - (وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٤٢٢/٦) وَالْأَرْبَعَةُ وَأَبُو

دَاوُدَ (٢٨٣٤)، التِّرْمِذِيُّ (١٥١٦)، النَّسَائِيُّ (١٦٥/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٦٢) عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ نَحْوَهُ.

(وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا زَايٌ) (الْكَعْبِيَّةُ) الْمَكِّيَّةُ صَحَابِيَّةٌ لَهَا أَحَادِيثُ قَالَهُ

(نَحْوَهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَلَفْظُهُ فِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ بْنَ سَبَاعٍ أَخْبَرَهُ «أَنَّ أُمَّ كُرْزٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ قَالَ: عَنِ الْغُلَامِ شَتَانَانِ وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةً وَلَا يَضُرُّكُمْ أَذْكَرَانَا كُنْ أَمْ إِنَاثَا» قَالَ أَبُو عِيسَى - يَعْنِي التِّرْمِذِيُّ -: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ يُفِيدُ مَا يُفِيدُ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ.

٣ - العقيقة والحلق والتسمية في اليوم السابع

١٢٨٨ - وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِيهِ، وَيُحْلَقُ، وَيُسَمَّى».

رواه أحمد (٧/٥) والأربعة (أبو داود (٢٨٣٧)، النسائي (١٦٦/٧)، ابن ماجه (٣١٦٥))، وصححه الترمذي (١٥٢٢).

وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا على أنه سمعه الحسن من سمرة واختلفوا في سماعه لغيره منه من الأحاديث.

قال الخطابي: اختلف في قوله (مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ) فذهب أحمد بن حنبل: أنه إذا مات وهو طفل لم يُعْقَ عنه أنه لا يشفع لأبويه.

(قلت) ونقله الحلبي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطر عن وهما إمامان عالمان متقدمان على أحمد.

وقيل: إن المعنى العقيقة لازمة لا بُدَّ مِنْهَا فَشَبَّهَ لَزُومَهَا لِلْمَوْلُودِ بِلزوم الزَّهْنِ لِلْمَرْهُونِ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ وَهُوَ يَقْوِي قَوْلَ الظَّاهِرِيَّةِ بِالْوَجُوبِ.

وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعره، ولذلك جاء «فأميطوا عنه الأذى».

ويقوي قول أحمد ما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني وأخرجه ابن حزم (إلهي) (٥٢٥/٧) عن بريدة الأسلمي قال: إن الناس يُعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يُعرضون على الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وهذا دليل - لو ثبت - لمن قال بالوجوب.

وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ بِالْيَوْمِ السَّابِعِ كَمَا دَلَّ مَا مَضَى وَدَلَّ لَهُ هَذَا أَيْضًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: تَفُوتُ بَعْدَهُ وَقَالَ: مَنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْعَقِيدَةُ.

وَاللُّعْلَمَاءُ خِلَافٌ فِي الْحَقِّ بَعْدَ السَّابِعِ وَقَوْلُ عَائِشَةَ «أَمَرَهُمْ» أَيِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ يَعِزُّ كُلُّ مُوَلَّدٍ لَهُ عَنْ وَلَدِهِ.

فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ التَّفَقُّعُ لِلْمَوْلُودِ.

وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَمْتَنِعَ.

وَإِذَا اخْتُلِفَ فِي لَفْظِ (تُذْبِحُ) بِالْبِنَاءِ لِلْمُجْهُولِ أَنَّهُ يُجْزَى أَنْ يَعِزُّ عَنْهُ الْأَجْنَبِيُّ وَقَدْ تَأَيَّدَ بِأَنَّهُ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ كَمَا سَلَفَ إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ ﷺ أَبُوهُمَا كَمَا وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ «كُلُّ بَيْتٍ أُمَّ يَتَنَمَّوْنَ إِلَى عَصْبَتِهِ إِلَّا وَلَدَ فَاطِمَةَ فَأَنَا وَلِيُّهُمْ وَأَنَا عَصَبَتُهُمْ». وَفِي لَفْظِ «وَأَنَا أَبُوهُمْ» أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا [«تاريخ بغداد» (٢٨٥/١١)] وَمِنْ حَدِيثِ عُمَرَ [«المعجم الكبير» للطبراني (٤٤/٣)] رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩٠/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ «أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لَمَّا وَلَدَتْ حَسَنًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أُعْزُّ عَنْ وَلَدِي بِذِمِّ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنْ أَخْلِقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِوِزْنِ شَعْرَةٍ فِضَّةً» فَهُوَ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اجْزَأَ عَنْهُ مَا ذَمَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ وَأَنَّهَا ذَكَرَتْ هَذَا فَعَمَّهَا ثُمَّ عَنِ عَنْهُ وَارْتَدَّهَا إِلَى تَوَلِّيِ الْخَلْقِ وَالتَّصَدُّقِ وَهَذَا أَقْرَبُ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَأْذِنُهُ إِلَّا قَبْلَ ذِمِّهِ وَقَبْلَ جَمْعِهِ وَقَبْلَ الذَّبْحِ وَهُوَ السَّابِعُ.

وَفِي قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ (وَيُحْلَقُ) دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ حَلْقِ رَأْسِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ. وَظَاهِرُهُ عَامٌّ لِحَلْقِ رَأْسِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ.

وَحَكَى الْمَازَرِيُّ كَرَاهَةً حَلْقِ رَأْسِ الْجَارِيَةِ.

وَعَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ تَحْلُقُ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا تَقْيِيبُ أُذُنِ الصَّبِيِّ لِأَجْلِ تَعْلِيقِ الْحَلْقِيِّ فِيهَا الَّذِي يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ وَقَبْلَهَا.

فَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» (٢١٧/٢): إِنَّهُ لَا يَرَى فِيهِ رُخْصَةً

فَإِنَّ ذَلِكَ جُرْحٌ مُؤَلَّمٌ وَمِثْلُهُ مُوجِبٌ لِلْقَصَاصِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِحَاجَةِ مَهْمَةٍ كَالْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ وَالْحِنَانِ، وَالتَّزْيِينِ بِالْحَلْقِيِّ غَيْرُ مُهِمٍّ فَهُوَ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ مُعْتَادًا وَالْمَنْعُ مِنْهُ وَاجِبٌ وَالِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَالْأَجْرَةُ الْمَأْخُودَةُ عَلَيْهِ فِي مَقَابِلَتِهِ حَرَامٌ أ هـ.

وَفِي كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ تَقْيِيبَ أُذُنِ الصَّبَايَا لِلْحَلْقِيِّ جَائِزٌ وَيُكْرَهُ لِلصَّبَايَا.

وَفِي قِتَارِ قَاضِي خَانَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ: لَا بَأْسَ بِتَقْيِيبِ أُذُنِ الطِّفْلِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَهُ وَلَمْ يُكْرَهْ عَلَيْهِمْ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ (وَيُسَمَّى) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الرِّوَايَةِ.

وَأَمَّا رَوَاتُهُ بِلَفْظِ «وَيُدْعَى» مِنَ الدُّمِّ أَيْ يُفْعَلُ فِي رَأْسِهِ مِنْ دَمِ الْعَقِيدَةِ كَمَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَقَدْ وَهَمَ رَاوِيهَا بِبَلِّ الْمَرَادِ تَسْمِيَةَ الْمَوْلُودِ.

وَيَنْبَغِي اخْتِيَارَ الْأَسْمِ الْحَسَنِ لَهُ لَمَّا ثَبِتَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ وَصَحَّ عَنْهُ «أَنْ أُخْنِعَ الْأَسْمَاءُ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ نُسِيَ شَاهَانِ شَاءَ مَلِكُ الْأَمْلَاكِ لَا مَلِكَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى» [الْبُخَارِيُّ (٦٢٠٥)، مُسْلِمٌ (٢١٤٣)] فَتَحَرَّمَ التَّسْمِيَةُ بِذَلِكَ.

وَالْحَقُّ بِهِ تَحْرِيمُ التَّسْمِيَةِ بِقَاضِي الْقَضَاوِ وَأَشْنَعُ مِنْهُ حَاكِمُ الْحُكَّامِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ.

وَمِنَ الْأَقْلَابِ الْقَبِيحَةِ مَا قَالَهُ الرَّخْشَرِيُّ: إِنَّهُ تَوَسَّعَ النَّاسُ فِي زَمَانِنَا حَتَّى لَقَبُوا السُّفْلَةَ بِالْقَابِ الْعَلِيَّةِ، وَهَبَ أَنْ الْعَذْرَ مَبْسُوطٌ فَمَا أَقُولُ فِي تَقْيِيبِ مَنْ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ فِي قَبِيلٍ وَلَا دَبِيرٍ بَغْلَانِ الدِّينِ هِيَ لِعَمْرِي وَاللَّهُ الْغَضَّةُ الَّتِي لَا تُسَاغُ.

وَاحِبُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَنَحْوَهُمَا وَاصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ [د (٤٩٥٠)، س (٢١٨/٦)].

وَلَا تُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَبِسِوَاهِهَا خِلَافًا لِلْمَالِكِيِّ.

وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدَهُمْ بِمَحْمَدٍ فَقَدْ جَهِلَ» فَيَنْبَغِي التَّسْمِيَةَ بِاسْمِهِ ﷺ.

فَقَدْ أَخْرَجَ فِي كِتَابِ «الْخَصَائِصِ» لَابِنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ: أَلَا لِيَقُمْ مِنْ أَسْمَى

مُحَمَّدٍ فَلْيَدْخُلِ الْجَنَّةَ تَكْرَمَةً لِنَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَقَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رَزَقُوا رِزْقًا خَيْرًا.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ أَوْ عَنْهُمْ فِيهِ اثَرٌ.

(لهاتذة) روى أبو داود (٥١٠٥) والترمذي (١٥١٤) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ حِينَ وُلِدَا».

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٧٩/٣). وَالْمَرَادُ الْأُذُنَ الْيُمْنَى.

وَفِي بَعْضِ الْمَسَانِيدِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودِ سُورَةَ الْإِنْخِلَاصِ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ السَّنِيِّ [عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ] (٦٢٣) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى لَمْ تَضُرَّهُ أُمُّ الصَّبِيِّانِ وَهِيَ التَّابِعَةُ مِنَ الْجَنَّةِ».

وَيَسْتَحَبُّ تَحْنِيكُهُ بِتَمْرٍ لَمَّا فِي الصَّبْحَيْنِ [البخاري (٥٤٦٧)، مسلم (٦١٩٨)] مِنْ حَدِيثِ «أَبِي مُوسَى قَالَ: وَلَدَ لِي غُلَامٌ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ وَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ».

وَالْتَحْنِيكُ: أَنْ يَضَعَ التَّمْرَ وَغَوَّهَ فِي حَنَكِ الْمَوْلُودِ حَتَّى يَنْزِلَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَيَنْفَعِي أَنْ يَكُونَ الْخَنَكُ مِنْ أَهْلِ الْخَبَرِ مَنْ يُرْجَى بَرَكَتُهُ.

٤٤- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

الْإِيمَانُ: يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ: جَمْعُ الْبَيْمَنِ وَأَصْلُ الْبَيْمَنِ فِي اللُّغَةِ: الْيَدُ الْجَارِحَةُ. وَأُطْلِقَتْ عَلَى الْحَلْفِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا أَخَذَ كُلُّ بَيْمَنِ صَاحِبِهِ.

(وَالنُّذُورُ) جَمْعُ نَذَرٍ وَأَصْلُهُ الْإِنذَارُ بِمَعْنَى التَّخْوِيفِ.

وَعَرَفَهُ الرَّاعِبُ بِأَنَّهُ إِجْبَابٌ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِحُدُوثِ أَمْرٍ.

١- النهي عن الحلف بغير الله

١٢٨٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَتَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْنُتْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٦٤٦)، مسلم (١٦٤٦)].

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَكْبٍ الرُّكْبُ: رُكْبَانُ الْإِبِلِ اسْمُ جَمْعٍ أَوْ جَمْعُ وَهْمِ الْعَشْرَةِ فُصَاعِدًا وَقَدْ يَكُونُ لِلخَيْلِ.

(وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ فَتَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ) لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ إِلَّا بِهَذَا اللَّفْظِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَحْلِفُ بِغَيْرِهِ غَيْرَ «مُقَلِّبِ الْقُلُوبِ» كَمَا يَأْتِي.

(أَوْ لِيَصْنُتْ) بِضَمِّ الْمِيمِ، مِثْلُ قَتَلَ يَقْتُلُ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، وَهُوَ:

١٢٩٠- وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٤٨) وَالتِّرْمِذِيِّ (٥٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا) «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ» (النَّذْرُ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ: الْمَثَلُ. وَالْمُرَادُ هُنَا: اصْنَانُهُمْ وَأَوْثَانُهُم الَّتِي جَعَلُوهَا لِلَّهِ تَعَالَى أَمْثَالًا لِعِبَادَتِهِمْ إِيَّاهُ وَحَلْفِهِمْ بِهَا غَيْرَ قَوْلِهِمْ: وَاللَّاتُ وَالْعُزَّى) «وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

الْحَدِيثَانِ دَلِيلٌ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ لِلتَّحْرِيمِ كَمَا هُوَ أَصْلُهُ وَيَوْمَ قَالَتِ الْخَنَابِلَةُ وَالظَّاهِرِيَّةُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِجْمَاعِ.

وَفِي رِوَايَةِ عَنْهُ: إِنَّ الْبَيْمَانَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَكْرُوهٌ مِنْهُي عَنْهَا لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ الْحَلْفَ بِهَا.

وَقَوْلُهُ: «لَا يَجُوزُ» بَيَّانٌ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْكِرَاهَةِ التَّحْرِيمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَوَّلًا.

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْلِفَ أَحَدًا بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى لَا بِطَلَقٍ وَلَا عِتَاقٍ وَلَا نَذْرٍ وَإِذَا حَلَفَ الْحَاكِمُ أَحَدًا بِذَلِكَ وَجِبَ عَزْلُهُ.

وَعِنْدَ جُمْهُورِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَشْهُورِ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّهُ لِلْكِرَاهَةِ وَمِثْلُهُ لِلْمَاورِدِيِّ مَا لَمْ يُسَوِّ فِي التَّعْظِيمِ.

(قُلْتُ) لَا يَحْسَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ وَاضِحَةٌ فِي التَّحْرِيمِ لِمَا سَمِعْتُ وَلِمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥١) وَالْحَاكِمُ (١٨/١) وَاللَّفْظُ لَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ كَفَرًا». وَفِي رِوَايَةِ لِلْحَاكِمِ (١٨/١) «كُلُّ يَمِينٍ يَحْلِفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ تَعَالَى شِرْكٌ».

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٦٩/٢) بِلَفْظٍ «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٦٤٧) «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتُ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٧/٧) مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ «أَنَّهُ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى قَالَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخُذْ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنْتَ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا وَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَلَا تَعُدْ».

يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا.

وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ فِي الْحَلْفِ بِهَذِهِ الْحُرْمَاتِ إِذِ الْكُفَّارَةُ مَشْرُوعَةٌ فِيمَا أَدْنَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَحْلِفَ بِهِ لَا فِيمَا نَهَى عَنْهُ وَلَئِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِعُ كُفَّارَةَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَقُولُ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ لَا غَيْرَ.

٢ - اليمين على نية المستحلف

١٢٩١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» [مسلم (١٦٥٣)].

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» [مسلم (١٦٥٣) (٢١)].
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية الحلف ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى بها غير ما أظهره. وظاهره الإطلااق سواء كان الحلف لله الحاكيم أو المذعي للحق.

والمراد حيث كان الحلف لله التحليف كما يشير إليه قوله: «على ما يصدقك به صاحبك» فإنه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقاً فيما ادّعاه على الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف. واعتبرت الشافعية أن يكون الحلف الحاكيم وإلا كانت النية نية الحالف.

قال النووي: وأما إذا حلف بغير استحلاف وورى فتتقنه ولا يحنث سواء حلف ابتداءً من غير تحليف أو حلقه غير القاضي أو غير نائبه ولا اعتبار في ذلك نية المحلف.

والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال إلا إذا استحلّفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث أما إذا حلف بغير استحلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية الحالف.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْأَخِيرَةُ تُقَوِّي الْقَوْلَ بِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِنَصْرِيجِهَا بِأَنَّهُ شَرَكٌ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلِذَا أَمَرَ بِتَجْدِيدِ الْإِسْلَامِ وَالْإِتْيَانِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

وَأَسْتَدِلُّ الْقَائِلُ بِالْكَرَاهَةِ بِحَدِيثِ «أَفْلَحَ - وَأَيُّهُ - إِنْ صَدَقَ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١).

وَاجِبٌ عَنْهُ:

أَوَّلًا: بِأَنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٣٦٧/١٤): إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ غَيْرُ عَفْوَطَةٍ وَقَدْ جَاءَتْ عَنْ رَاوِيهَا «أَفْلَحَ وَاللَّهُ إِنْ صَدَقَ» بَلْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ رَاوِيَهَا صَحَّفَ (وَاللَّهِ) إِلَى (أَيُّهِ).
وَالثَّانِي: أَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ خَرَجَ الْقَسَمِ بَلْ هِيَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ مِثْلُ «تَرَبَّتْ يَدَاهُ».

وقولنا من غير تأويل. إشارة إلى تأويل القائل بالكرَاهَةِ فَإِنَّهُ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ «فَقَدْ أَشْرَكَ» بِمَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ: قَدْ حَلَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِثْلَ هَذَا عَلَى التَّغْلِظِ كَمَا حَلَّ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ «الرِّبَاءُ شِرْكٌ» [ابن ماجه (٣٩٨٩)] عَلَى ذَلِكَ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ هَذَا إِنَّمَا يَرْفَعُ الْقَوْلَ بِكُفْرٍ مِنْ حَلْفٍ بِغَيْرِ اللَّهِ وَلَا يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ كَمَا أَنَّ الرِّبَاءَ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا وَلَا يُكْفَرُ مَنْ فَعَلَهُ كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْبَعْضُ.

وَأَسْتَدِلُّ الْقَائِلُ بِالْكَرَاهَةِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَقْسَمَ فِي كِتَابِهِ بِالْمَخْلُوقَاتِ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَغَيْرِهِمَا.

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَبْدِ الْإِقْدَاءُ بِالرَّبِّ تَعَالَى فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَيَحْكُمُ مَا يُرِيدُ عَلَى أَنَّهَا كُلُّهَا مُؤَوَّلَةٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ وَرَبُّ الشَّمْسِ وَغَوِيهِ.

وَوَجْهُ التَّحْرِيمِ أَنَّ الْحَلْفَ يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الْمُحْلُوفِ بِهِ وَمَنْعَ النَّفْسِ عَنِ الْفِعْلِ أَوْ عَزْمِهَا عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ عَظَمَةِ مَنْ حَلَفَ بِهِ وَحَقِيقَةُ الْعَظَمَةِ مُخْتَصَّةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ.

وَيَحْرُمُ الْحَلْفُ بِالْبِرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ مِنَ الدِّينِ أَوْ بِأَنَّهُ يَهُودِيٌّ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٠٠) وَالنَّسَائِيُّ (٦/٧) بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ

خيراً من التّماذي على اليمين وجب عليه التّكفير وإتيان ما هو خير كما يفيدُه الأمرُ ولكنّه صرح الجماهير بأنّه إنّما يُستحبُّ له ذلك لأنّه يجب. وظاهره وجوب تقديم الكفارة ولكنّه ادّعى الإجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها إلى ما بعد الحنث وعلى أنّه لا يصحُّ تقديمها قبل اليمين.

ودلت رواية «ثمّ انتبأ الذي هو خير» على أنّه يُقدّم الكفارة قبل الحنث لأقتضاء «ثمّ التّرتيب» رواية الرواة تحمّل على رواية «ثمّ» حملاً للمطلق على المقيّد فلأنّ تمّ الإجماع على جواز تأخيرها وإلاّ فالحديث دالٌّ على وجوب تقديمها.

ومن ذُهب إلى جواز تقديمها. على الحنث مالمالك والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين.

وهو قول جماهير العلماء. لكن قالوا: يُستحبُّ تأخيرها عن الحنث. وظاهره أنّ هذا جارٍ في جميع أنواع الكفارة.

وذُهب الشافعي إلى عدم إجزاء تقديم التّكفير بالصّوم.

وقال: لا يجوز قبل الحنث لأنها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان.

وأما التّكفير بغير الصّوم فجازت تقديمه كما لا يجوز تعجيل الزكاة.

وذُهب النّهادوية والحنفية إلى أنّه لا يجوز تقديم التّكفير على الحنث على كلّ حال.

قالت النّهادوية: لأنّ سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين فلا يصحُّ التقديم قبل تمام سبب الوجوب.

وعند الحنفية: السبب: الحنث.

ولا يخفى أنّ الحديث دالٌّ على خلاف ما عللوا به وذُهبوا إليه فالقول الأوّل أقرب إلى العمل به.

٤- حكم المشيئة في اليمين

١٢٩٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ».

وسواء في هذا كلّ اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعنق إلاّ أنّه إذا حلفه القاضي بالطلاق والعنق فتنفذه التورية ويكون الاغتیار بنية الخالف لأنّ القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعنق وإنما يستحلف بالله اهـ.

(قلت) ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث بالقاضي أو نائبه بل ظاهر الحديث أنّه إذا استحلفه من له الحقّ فالتّية نية المستحلف مطلقاً.

٣- العدول عن اليمين إلى خير منها

١٢٩٢- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

متفق عليه البخاري (٦٦٢٢)، مسلم (١٦٥٢).

وفي لفظ للبخاري (٧١٤٧): «قَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ».

وفي رواية لأبي داود (٣٢٧٨): «كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وإسنادهما صحيح.

(وعن عبد الرحمن بن سمرة) بن حبيب بن عبد شمس العيشمي، أبو سعيد صحابي من مسلمة الفتح افتتح سجستان ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها.

(قال: قال رسول الله ﷺ: وإذا حلفت على يمينٍ أتي على علفٍ منه سمأه مينا مجازاً.

(ورأيت غيرها خيراً منها فكفر عن يمينك وأتِ الذي هو خير). متفق عليه وفي لفظ البخاري «قَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ». وفي رواية لأبي داود عن عبد الرحمن أيضاً.

(«كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وإسنادهما) بالثنية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود. والأولى إفراذ الضمير ليعود إلى رواية أبي داود فقط لما علم من عرفهم أنّ ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال: إسناده (صحيح).

الحديث دليل على أنّ من حلف على شيء وكان تركه

لِلإِمْنِ الْحَاصِلِ بِتَرْكِهِ أَوْ لِتَحْصِيلِ ثَوَابِ التَّدْبِ عَلَى الْقَوْلِ بِاسْتِحْبَابِهِ.

وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِ حُلَّ الْيَمِينِ وَمَنْعَ الْحَنْثِ.

وَاخْتَلَفُوا هَلِ الْاسْتِثْنَاءُ مَانِعٌ لِلْحَنْثِ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ مِنْ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّهَارِ وَالنَّذْرِ وَالْإِقْرَارِ.

فَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْفَعُ إِلَّا فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَاسْتَقْوَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «ذَلِكَ كَقَارَةِ آيَمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ» [البقرة: ٨٩] فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْيَمِينُ الشَّرْعِيَّةُ وَهِيَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْعِنَقُ لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦١/٧) مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ مَرْفُوعاً «إِذْ قَالَ لَا مَرَأِيَةَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِي: أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ حُرٌّ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ حُمَيْدُ بْنُ مَالِكٍ وَهُوَ مُجْهُولٌ وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ بِقَوْلِهِ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُعْتَبَرٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فِيمَا شَاءَهُ اللَّهُ أَوْ لَا يَشَاءُهُ.

فَإِنْ كَانَ ثَمَّ يَشَاءُهُ اللَّهُ بَأَن كَانَ وَاجِباً أَوْ مَدْنُوباً أَوْ مُبَاحاً فِي الْمَجْلِسِ أَوْ حَالِ التَّكَلُّمِ لِأَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ حَاصِلَةٌ فِي الْحَالِ فَلَا تَبْطُلُ الْيَمِينُ بَلْ تَتَعَدَّى بِهِ.

وَإِنْ كَانَ لَا يَشَاءُهُ بَأَن يَكُونَ مُحْظُوراً أَوْ مَكْرُهاً فَلَا تَتَعَدَّى الْيَمِينُ. فَجَعَلُوا حُكْمَ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْمَشِيئَةِ حُكْمَ التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ فَيَقَعُ الْمَعْلُوقُ عِنْدَ وَقُوعِ الْمَعْلُوقِ بِهِ وَيَتَقَيَّ بِانْتِفَائِهِ.

وَكَذَا قَوْلُ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» حُكْمُهُ حُكْمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا تَطَابُقُهُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْاسْتِثْنَاءِ النِّيَّةُ وَهُوَ قَوْلُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ.

وَحُكْمِي عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ صَحَّةُ الْاسْتِثْنَاءِ بِالنِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ.

وَلِإِذَا أَشَارَ الْبَاخَرِيُّ وَبَوَّبَ عَلَيْهِ بَابَ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٢) وَالْأَرْنَؤَةُ (ابو داود (٣٢٦١)، الترمذي (١٥٣١)، النسائي (١٢/٧)، ابن ماجه (٢١٠٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤٣٤٠).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ أَيُّوبَ السُّخْتِيَانِي.

قَالَ ابْنُ عُثَيْمَةَ: كَانَ أَيُّوبُ يَرْفَعُهُ تَارَةً وَتَارَةً لَا يَرْفَعُهُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا يَصِحُّ رَفَعُهُ إِلَّا عَنْ أَيُّوبَ مَعَ أَنَّهُ شَكَّ فِيهِ.

(قُلْتُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ رَفَعَهُ تَارَةً وَوَقَفَهُ أُخْرَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَيُّوبَ ثَقَّةً حَافِظاً لَا يَضُرُّ تَفَرُّدَهُ بِرَفْعِهِ وَكَوْنُهُ وَقَفَهُ تَارَةً لَا يَقْدَحُ فِيهِ لِأَنَّ رَفَعَهُ زِيَادَةٌ عَدْلٍ مَقْبُولَةٌ وَقَدْ رَفَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ وَمُوسَى بْنُ عُقَيْبَةَ وَكَثِيرُ بْنُ قَرْقَدٍ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى وَحَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ مَرْفُوعاً يَقْوِي رَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفاً فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ إِذَا لَا مَسْرَحَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ.

وَلِإِذَا مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ بِأَن قَوْلَهُ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يَمْنَعُ انْعِقَاقَ الْيَمِينِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلاً.

قَالَ: وَلَوْ جَازَ مُنْفَصِلاً كَمَا قَالَ بَعْضُ السُّلَفِ لَمْ يَحْنَثْ أَحَدٌ فِي يَمِينٍ وَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى الْكُفَّارَةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي زَمَنِ الْإِتِّصَالِ.

فَقَالَ الْجَمْهُورُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُتَّصِلاً بِالْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ سَكُوتٍ بَيْنَهُمَا وَلَا يَضُرُّهُ التَّنْفُسُ.

(قُلْتُ) وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَدُلُّ لَهُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ «فَقَالَ».

وَعَنْ طَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّ لَهُ الْاسْتِثْنَاءَ مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: قَدَّرَ حَلْبَةَ النَّاقَةِ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَهُ الْاسْتِثْنَاءُ أَبَدًا حَتَّى يَذْكُرَهُ.

(قُلْتُ) وَهَذِهِ تَقَارِيرُ خَالِيَةٍ عَنِ الدَّلِيلِ وَقَدْ تَأَوَّنَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِأَن مُرَادَهُمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» تَبَرُّكاً أَوْ يَجِبُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» [الكهف: ٢٤] فَيَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ رَافِعاً

[كتاب الإيمان والقدور، باب (٢٣)] (يعني بفتح الهَمْزَة).

ومذهبُ الهادوية: صحةُ الاستثناءِ بالنيةِ وإن لم يلفظْ بالعمومِ إلا من عددٍ منصوبٍ فلا بُدَّ من الاستثناءِ باللفظِ.

والقلبُ يَقْلِبُ بَيْنَ الخواطرِ الحسنةِ والسَّيئةِ، واللَّسَنُ مِنَ الْمَلَكِ تَارَةً وَمِنَ الشَّيْطَانِ أُخْرَى والحِفْظُ مِنَ حِفْظَةِ اللَّهِ اهـ.
(قلت) وقوله: «والكَلَامُ» بناءً منه على إنباتِ الْكَلَامِ النَّفْسِيَّ وَإِنْ عَلِمَ الْقَلْبُ.

وقوله ﷺ: (لا) رُدُّ وَفِي السَّابِقِ مِنَ الْكَلَامِ.

والحديثُ دليلٌ على جوازِ الأقسامِ بصفةٍ من صفاتِ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ صفاتِ الذَّاتِ.

والى هذا دُعِيتُ الهادويةُ حيثُ قالوا: الحلفُ بِاللَّهِ أَوْ بصفةٍ لذاتِهِ أَوْ لفعليهِ لَا يَكُونُ عَلَى ضَلْعًا، ويريدون بصفةِ الذَّاتِ كالعِلْمِ والقُدْرَةِ.

وَلِكَيْلَهُمْ قالوا: لَا بُدَّ مِنْ إِضافَتِهَا إِلَى اللَّهِ تعالى كعِلْمِ اللَّهِ ويريدون بصفةِ الفعلِ كالعهْدِ والأمانَةِ إِذَا أُضيفَتْ إِلَى اللَّهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَنِ الْحَلْفِ بِالْأَمَانَةِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٣) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بلفظِ «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا» وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمَانَةَ لَيْسَتْ مِنْ صفاتِهِ تعالى بَلْ مِنْ فُرُوضِهِ عَلَى الْعِبَادِ.

وقولُهُمْ «لَا يَكُونُ عَلَى ضَلْعًا»، اخْتِرَازٌ عَنِ الْغَضَبِ وَالرُّضَا وَالْمَشِيئَةِ فَلَا تَتَعَدَّى بِهَا الْيَمِينُ.

وَذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ - وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ - إِلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَكَذَلِكَ الصِّفَاتِ صَرِيحٌ فِي الْيَمِينِ وَتَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ.

وَصَلَّتِ الشَّافِعِيَّةُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمْ وَالْحَنَابِلَةُ قَالُوا: إِنْ كَانَ اللَّفْظُ يَخْتَصُّ بِاللَّهِ تعالى كالرَّحْمَنِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقِ الْخَلْقِ فَهُوَ صَرِيحٌ بِتَعَدُّهِ إِلَى الْيَمِينِ سِوَاةَ قَصْدِ اللَّهِ تعالى أَوْ اطلاقِ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ تعالى وَعَلَى غَيْرِهِ لَكِنْ يَقْبَلُ كَالرُّبِّ وَالْخَالِقِ فَتَتَعَدَّى إِلَى الْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَ اللَّهِ تعالى وَلَئِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ عَلَى السَّوَاءِ، نَحْوُ الْحَيِّ وَالْمَوْجُودِ فَإِنْ نَوَى غَيْرَ اللَّهِ تعالى أَوْ اطلاقِ فَلَيْسَ بِيَمِينٍ وَإِنْ نَوَى بِهِ اللَّهُ تعالى انْعَقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ.

٥- يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

١٢٩٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ

ﷺ: لَا، وَمُقْلِبِ الْقُلُوبِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٢٨).

المرادُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي كَانَ يُوَاطَبُ عَلَيْهِ فِي الْقَسَمِ وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي كَانَ ﷺ يُقْسِمُ بِهَا «لَا وَمُقْلِبِ الْقُلُوبِ» فِي رِوَايَةٍ «لَا وَمَصْرِفِ الْقُلُوبِ» (هُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٢/٧)).

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» [خ (٦٦٢٩)] -.

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» [خ (٦٦٣٠)] -.

«وَاللَّهُ» [خ (٦٦٣١)] - «وَرُبُّ الْكَعْبَةِ» [خ (٦٦٣٨)].

وَلَابِنِ أَبِي شَيْبَةَ (هُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٦٤)): «كَانَ إِذَا اجْتَهَدَ فِي الْيَمِينِ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ».

وَلَابِنِ مَاجَةَ (٢٠٩١) «كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».

وَالْمَرَادُ بِتَقْلِبِ الْقُلُوبِ: تَقْلِبُ أَعْرَاضِهَا وَأَحْوَالِهَا لَا تَقْلِبُ ذَاتَ الْقَلْبِ.

قَالَ الرَّاعِبِيُّ: تَقْلِبُ اللَّهِ الْقُلُوبَ وَالْبَصَائِرَ صَرْفَهَا عَنْ رَأْيٍ لِي رَأْيٍ وَالتَّقْلِبُ التَّصْرِيفُ قَالَ اللَّهُ تعالى: «أَوْ يَأْخُذْهُمْ فِي تَقْلِبِهِمْ» [النحل: ٤٦].

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْقَلْبُ جُزْءٌ مِنَ الْبَدَنِ خَلَقَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ لِلْإِنْسَانِ عَمَلُ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْبَاطِنَةِ وَجَعَلَ ظَاهِرَ الْبَدَنِ عَمَلُ التَّصْرِيفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْقَوْلِيَّةِ وَوَكَّلَ بِهِ مَلَكًا يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَشَيْطَانًا يَأْمُرُ بِالشَّرِّ وَالْعَقْلُ بِنُورِهِ يَهْدِيهِ، وَالْهَوَى بِظُلْمَتِهِ يُغْوِيهِ وَالتَّقْضَاءُ مُسَيِّطَرٌ عَلَى الْكُلِّ.

وَهَذِهِ هِيَ الْمُرَادَةُ فِي حَدِيثٍ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يُخْلَفَ بِهِ» [«الخلية» لابن نعيم (٢٦٧/٧)] وَذَلِكَ لِمَا يَتَضَمَّنُ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى.

(وَالْقَانِي) وَهُوَ مَعْلُومُ الْكَذِبِ الْيَمِينُ هِيَ الْغَمُوسُ وَيُقَالُ لَهَا الزُّورُ وَالْفَاجِرَةُ وَسَمِيَتْ فِي الْأَحَادِيثِ: يَمِينٌ صَبْرٌ وَيَمِينًا مَصْبُورَةٌ.

قَالَ فِي النَّهَايَةِ (٣٨٦/٣) سَمِيَتْ غَمُوسًا لِأَنَّهَا تَغْمِسُ صَاحِبَهَا فِي النَّارِ فَعَلَى هَذَا هِيَ فِعْلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَقَدْ فُسِّرَهَا فِي الْحَدِيثِ بِالَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ غَمُوسًا إِلَّا إِذَا اقْتَضَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ كُلَّ عُلُوفٍ عَلَيْهِ كَذِبًا يَكُونُ غَمُوسًا وَلَكِنَّهَا تُسَمَّى فَاجِرَةً.

(الثالث) مَا ظُنُّ صَدَقُهُ وَهُوَ قِسْمَانِ:

الأولُ مَا انْكَشَفَ فِيهِ الْإِصَابَةُ فَهَذَا الْحَقُّ الْبَعْضُ بِمَا عُلِمَ صَدَقَهُ إِذْ بِالْإِنْكَشَافِ صَارَ مَثَلُهُ.

وَالْقَانِي: مَا ظُنُّ صَدَقُهُ وَانْكَشَفَ خِلَافُهُ.

وَقَدْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ الْخَلْفُ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ لِأَنْ وَضَعَ الْخَلْفُ لِقَطْعِ الْإِحْتِمَالِ فَكَانَ الْخَالِفُ يَقُولُ: أَنَا أَعْلَمُ مَضْمُونِ الْخَبَرِ وَهَذَا كَذِبٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى ظَنِّهِ.

(الرابع) مَا ظُنُّ كَذِبُهُ وَالْخَلْفُ عَلَيْهِ مُحَرَّمٌ.

(الخامس) مَا شَكَّ فِي صَدَقِهِ وَكَذِبِهِ وَهُوَ أَيْضًا مُحَرَّمٌ.

فَتَخْلَصُ أَنَّهُ يَجْرِمُ مَا عَدَا الْمَعْلُومَ صَدَقُهُ.

وَقَوْلُهُ «مَا الْكِبَائِرُ؟» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ السَّائِلِ أَنَّ فِي الْمَعَاصِي كِبَائِرَ وَغَيْرَهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أئِمَّةِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا كِبَائِرٌ.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهَا تَقْسَمُ إِلَى كِبَائِرَ وَصَغَائِرَ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ تَجَنَّبْتُمَا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ» [النساء: ٣١] وَيَقُولُهُ: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِنْسَانِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّعْمَ» [الشورى: ٣٧].

٦- اليمينُ الغموسُ من الكبائرِ

١٢٩٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ». وَفِيهِ قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٧٥).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) أَيِ ابْنِ الْعَاصِ.

(قَالَ) «جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ» وَهِيَ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ وَضَمِّ الْمِيمِ آخِرُهُ مُهْمَلَةٌ.

(وَفِيهِ قُلْتُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ السَّائِلَ ابْنَ عَمْرٍو رَاوِيَ الْحَدِيثِ وَالْمُجِيبُ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ غَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ لِعَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ الْمُجِيبُ؛ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

(«وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟» قَالَ: الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

اعْلَمْ أَنَّ الْيَمِينَ إِذَا أَنْ تَكُونُ بِعَقْدِ قَلْبٍ وَقَصْدٍ أَوْ لَا، بَلْ تَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ بِغَيْرِ قَلْبٍ وَإِنَّمَا تَقَعُ بِحَسْبِ مَا تَوَدُّهُ الْمُتَكَلِّمُ سِوَاهُ كَانَتْ بِإِتِّبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوِ: وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ وَلَا وَاللَّهِ فَهَذِهِ هِيَ اللَّغْوُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» [البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩] كَمَا يَأْتِي دَلِيلُهُ.

وَأِنْ كَانَتْ عَنْ عَقْدِ قَلْبٍ فَيَنْظُرُ إِلَى حَالِ الْخُلُوفِ عَلَيْهِ فَيَنْقَسِمُ بِحَسْبِهِ إِلَى أَقْسَامٍ خَمْسَةٍ: إِثْمًا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الصَّدَقِ أَوْ مَعْلُومَ الْكَذِبِ أَوْ مَظْنُونِ الصَّدَقِ أَوْ مَظْنُونِ الْكَذِبِ أَوْ مُشْكُوكًا فِيهِ.

(فَالأَوَّلُ) يَمِينٌ بَرٌّ صَادِقَةٌ وَهِيَ الَّتِي وَقَعَتْ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوِ: «فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ» [الدَّارِيَات: ٢٣] وَوَقَعَتْ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: إِنَّهُ ﷺ حَلَفَ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَسْمِيَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي صَغَائِرَ وَهُوَ حُلُّ النَّزَاعِ.

وقيل: لَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا الْخِلَافُ لَفْظِي لِاتِّفَاقِ الْكُلِّ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَعَاصِي مَا يَقْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ وَمِنْهَا مَا لَا يَقْدَحُ فِيهَا.

(قُلْتُ) وَفِيهِ أَيْضًا تَأْمُلٌ.

وقوله (فَلَذَكَرَ الْحَدِيثَ) ذَكَرَ فِيهِ الْإِسْرَافَ بِاللَّهِ وَعَقُوقَ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلَ النَّفْسِ وَالْيَمِينَ الْغَمُوسَ.

وقَدْ تَرَضَّ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَحْدِيدِ الْكِبَرَةِ وَأَطَالَ نَقْلَ أَقَاوِيلِهِمْ فِي ذَلِكَ وَهِيَ أَقَاوِيلُ مَدْخُولَةٌ.

والتَّحْقِيقُ أَنَّ الْكِبَرَ وَالصَّغَرَ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ فَلَا يَتِمُّ الْجُزْمُ بِأَنَّ هَذَا صَغِيرٌ وَهَذَا كَبِيرٌ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى مَا نَصَّ الشَّارِحُ عَلَى كِبَرِهِ فَهُوَ كَبِيرٌ وَمَا عَدَاهُ بَاقٍ عَلَى الْإِبْهَامِ وَالْإِحْتِمَالِ.

وقَدْ عُدَّ الْعَلَامِيُّ فِي «قَوَاعِدِهِ» الْكِبَائِرَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا بَعْدَ تَتَبُعِهَا مِنَ النُّصُوصِ فَابْلَغَهَا خَمْسًا وَعَشْرِينَ، وَهِيَ الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْقَتْلُ وَالزُّنَى (وَأَفْحَشُهُ بِمَجْلِلَةِ الْجَارِ) وَالْفِرَارُ مِنَ الزَّحْفِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ.

وَقَدْفَ الْحَصَنَاتِ، وَالسُّحْرُ، وَالْإِسْطِطَالَةُ فِي عَرْضِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَالْيَمِينَ الْغَمُوسَ، وَالنَّمِيمَةَ، وَالسَّرْقَةَ، وَشَرِبَ الْخَمْرِ، وَاسْتِحْلَالَ يَبْتَ اللَّهُ الْحَرَامَ وَنَكَثَ الصَّفْقَةَ، وَتَرَكَ السُّنَّةَ، وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَمَنْعُ ابْنِ السَّبِيلِ مِنْ فَضْلِ الْمَاءِ، وَعَدَمُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالتَّسَبُّبُ إِلَى شَتْمِهِمَا، وَالْإِضْرَارُ فِي الرُّصِيَّةِ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ السَّرْقَةَ لَمْ يَرِدِ النَّصُّ بِأَنَّهَا كَبِيرَةٌ، وَإِنَّمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٢٤٧٥)، مسلم (٥٧)] «لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ». وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٦٥/٨): «فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ النَّصُّ «فِي الْغُلُولِ» وَهُوَ إِخْفَاءُ بَعْضِ الْغَنِيمَةِ بِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ. [البخاري (٦٧٠٧)، مسلم (١١٥)]

وَجَاءَ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِغَيْرِ عَذْرِ» [الزمذني (١٨٨)]، «وَمَنْعِ الْفَحْلِ» وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَجَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ ذِكْرُ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ اسْتِطَالَةُ الْعَمْرِ فِي عِرْضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [هو عند أبو داود (٤٨٧٧)] وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الذُّنُوبِ الْكَبِيرِ وَالْأَكْبَرِ:

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِي الْغَمُوسِ.

وقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ.

وقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ [أحمد (٣٦١/٢)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ يَحِينَ صَبْرٌ يَفْطَعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ». وَفِيهِ رَاوٍ مُجْهُولٌ.

وقَدْ رَوَى آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ وَإِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا «كُنَّا نَعُدُّ الذَّنْبَ الَّذِي لَا كَفَّارَةَ لَهُ الْيَمِينَ الْغَمُوسَ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ كَاذِبًا لَيَقْتَطِعَهُ».

قَالُوا وَلَا مُخَالَفَةَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَكِنْ تَكَلَّمَ ابْنُ حَزْمٍ [الْمَحَلِّي (٣٦/٨)] فِي صَحِّهِ أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلِإِ عَدَمِ الْكَفَّارَةِ دَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ.

وَدَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِيهَا وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «شَرْحِ الْمَحَلِّي» لِعَمُومِ «وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَلْتُمْ مِنَ الْإِيمَانِ فَكَفَّارَتُهُ» - الْآيَةِ [المائدة: ٨٩] وَالْيَمِينَ الْغَمُوسَ مَعْقُودَةً.

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ حَتَّى تُخَصَّنَ الْآيَةُ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا تُكَفَّرُ إِلَّا التُّوبَةُ فَالْكَفَّارَةُ تَنْفَعُهُ فِي رَفْعِ إِمَامِ الْيَمِينَ، وَيَبْقَى فِي ذَنْبِهِ مَا اقْتَطَعَهُ بِهَا مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَإِنْ تَحَلَّلَ مِنْهُ وَتَابَ عَمَّا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِنْتِمَاءُ.

٧- اللغو في الإيمان

١٢٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ

تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٦٣).

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً (٣٢٥٤) وَرَجَّحَ وَقْفَهُ.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَوْقُوفاً عَلَى عَائِشَةَ (وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّغْوَ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَا يَكُونُ عَنْ قَصْدِ الْخَلْفِ وَإِنَّمَا جَرَى عَلَى اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ الْخَلْفِ.

وَالِى تَفْسِيرِ اللَّغْوِ بِهَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَنَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَذَهَبَ الْهَادِوِيُّ وَالْحَنَفِيُّ إِلَى أَنَّ لَغْوَ الْيَمِينِ أَنْ يَخْلَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَظُنُّ صِدْقَهُ فَيُكْشَفُ خِلَافُهُ.

وَذَهَبَ طَاوُسٌ إِلَى أَنَّهَا الْخَلْفُ وَهُوَ غَضَبَانُ.

وَفِي ذَلِكَ تَفَاسِيرُ أُخَرُ لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَتَفْسِيرُ عَائِشَةَ أَقْرَبُ لِأَنَّهَا شَاهَدَتْ التَّزْيِيلَ وَهِيَ عَارِفَةٌ بِلُغَةِ الْعَرَبِ.

وَعَنْ عَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَطَاوُسٍ وَالحَسَنِ وَأَبِي قَلَابَةَ «لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ» لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ لَا يُرَادُ بِهَا الْيَمِينُ وَهِيَ مِنْ صَلَوةِ الْكَلَامِ لِأَنَّ اللَّغْوَ فِي اللَّغْوِ مَا كَانَ بَاطِلاً وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ.

فَفِي الْقَامُوسِ: اللَّغْوُ وَاللُّغَا كَالْقَتَى: السَّقَطُ وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ كَلَامٍ وَغَيْرِهِ.

٨ - جَوَازُ الْيَمِينِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنَى

١٢٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

نُفِّقَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٤١٠)، مسلم (٢٦٧٧)].

وَسَاقُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٧) وَابْنُ حِبَّانَ (٨٠٨) الْأَسْمَاءَ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ سَرَدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

اتَّفَقَ الْحَفَاطُ مِنْ أَمَّةِ الْحَدِيثِ أَنَّ سَرَدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحَسَنَى مُنْهَصَرَّةٌ فِي هَذَا الْعَدَدِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِمَفْهُومِ الْعَدَدِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَصَرَ لَهَا بِاعْتِبَارِ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

فَالْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ تَخْتَصُّ بِفَضِيلَةٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَسْمَائِهِ تَعَالَى وَهُوَ أَنَّ إِحْصَاءَهَا سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَلِإِذَا هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ حَصْرُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ غَيْرُهَا، وَبَدَلُ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩١/١). وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٩٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِعْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ النَّبِيِّ عِنْدَكَ» فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ تَعَالَى أَسْمَاءً لَمْ يَعْرِفَهَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بَلِ اسْتَأْثَرَتْ بِهَا.

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ بَعْضُ عِبَادِهِ بَعْضَ أَسْمَائِهِ وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ.

وَقَدْ جَزَمَ بِالْحَصْرِ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: قَدْ صَحَّ أَنَّ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى لَا تَزِيدُ عَلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ اسْمًا لِقَوْلِهِ ﷺ «مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا» فَفِي الزِّيَادَةِ وَأَبْطَلَهَا.

ثُمَّ قَالَ: وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي إِحْصَاءِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ اسْمًا مُضْطَرِبَةً لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ أَصْلًا وَإِنَّمَا تَوَخَّذَ مِنْ نَصِّ الْقُرْآنِ وَمَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ سَرَدَ أَرْبَعَةً وَثَمَانِينَ اسْمًا اسْتَخْرَجَهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

وَقَالَ الشَّارِحُ تَبَعًا لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي التَّلْخِصِ (١٩١/٤): إِنَّهُ ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ أَحَدًا وَثَمَانِينَ اسْمًا وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي كَلَامِ ابْنِ

حزم أربعة وثلاثين.

الصفات.

وقد نقلنا كلامه وتعيين الأسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص.

واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسماً وسردها في التلخيص وغيره.

وذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في «إشار الحق» أنه تبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسماً وإن قال صاحب «الإشارة» مائة وسبعة وخمسين فإننا عدناها فوجدناها كما قلنا أولاً وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرده الأسماء الحسنى المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه عليه السلام.

ودهب كثيرون إلى أن عدّها مرفوع.

وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه: ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى ثم سردها على رواية الترمذي. وذكر اختلافاً في بعض ألفاظها وتبديلاً في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال: واعلم أن الأسماء الحسنى على أربعة أقسام:

القسم الأول: الاسم العلم وهو الله.

والثاني: ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير.

والثالث: ما يدل على إضافة أمر إليه كخالق والرازق.

والرابع: ما يدل على سلب شيء عنه كالعلي والقُدوس.

واختلف العلماء أيضاً هل هي توقيفية يعني أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسماً بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة؟

فقال الفخر الرازي: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية.

وقالت المعتزلة والكرامية: إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى.

وقال القاضي أبو بكر والغزالي: الأسماء توقيفية دون

قال الغزالي: كما أنه ليس لنا أن نسمي النبي ﷺ باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه كذلك في حق الله تعالى.

وأفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصاً فلا يقال مساجد ولا زارع ولا فائق وإن جاء في القرآن «فَيَسْمُ الْمَاهِدُونَ» [الدّيات: ٤٨] - «أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ» [الواقعة: ٦٤] - «فَالِقُ الْخَبِّ وَالنَّوَى» [الأنعام: ٩٥].

ولا يقال: مآكر ولا بناء وإن ورد «وَمَكَّرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ» [آل عمران: ٥٤] - «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا» [الدّيات: ٤٧].

وقال القشيري: الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجز ولو صغ معناه.

وقد أوضحنا هذا البحث في كتابنا «إيقاظ الفكر».

وقوله: (من أحصاها) اختلف العلماء في الإحصاء:

فقال البخاري وغيره من المحققين: معناه حفظها. وهو الظاهر فإن إحدى الروايتين مفسرة للآخرى.

وقال الخطابي: يَحْتَمِلُ وَجُوهًا:

أحدها: أن يعدّها حتى يستوفّيها بمعنى أن لا يقتصر على بعضها فیدعّر الله بها كلّها ويشي عليه بجميعها فيستوعب الموعود عليها من الثواب.

وثانيها: المراد بالإحصاء: الإطاقة والمعنى: من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بموجبها فإذا قال: الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء.

ثالثها: المراد به الإحاطة بمعانيها.

وقيل: (أحصاها) عمل بها فإذا قال: الحكيم، سلّم لجميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة وإذا قال: القدوس، استحضّر كونه مقدساً منزهاً من جميع النقائص. واختاره أبو الوفاء ابن عقيل.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذِكْرَ الْحَدِيثِ هُنَا غَيْرُ مُوَافِقٍ لِبَابِ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ وَإِنَّمَا مَحَلُّهُ بَابُ الْأَدَبِ الْجَامِعِ.

١٠ - النهي عن النذر

١٢٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ. وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٦٠٨)، مسلم (١٦٣٩)].

هَذَا أَوَّلُ الْكَلَامِ فِي النَّذْرِ.

وَالنُّذُورُ لُغَةً: الْتِرَامُ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ.

وَفِي الشَّرْعِ: التِّرَامُ الْمُكَلَّفُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مُنْجَزًا أَوْ مُعْلَقًا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا النَّهْيِ.

فَقِيلَ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَقِيلَ: بَلْ مُتَوَاتِرٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهَايَةِ (٣٩/٥): تَكَوَّرَ النَّهْيُ عَنِ النَّذْرِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِأَمْرٍ وَتَحْذِيرٌ عَنِ التَّهَوُّنِ بِهِ بَعْدَ إيجابِهِ وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ الزُّجْرُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَفْعَلَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْحُكْمِ وَإِسْقَاطُ لِلزُّومِ الْوَفَاءِ بِهِ، إِذَا كَانَ بِالنَّهْيِ يَصِيرُ مَعْصِيَةً فَلَا يُلْزَمُ وَإِنَّمَا وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَا يَجْرُ لَهُمْ فِي الْعَاجِلِ نَفْعًا. وَلَا يَصْرِفُ عَنْهُمْ ضَرًّا وَلَا يَرُدُّ قَضَاءً. فَقَالَ: لَا تَنْذَرُوا عَلَى أَنْكُمْ تُدْرِكُونَ بِالنَّذْرِ شَيْئًا لَمْ يَقْدِرْهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ أَوْ تَصْرِفُونَ بِهِ عَنْكُمْ مَا قَدَّرَ عَلَيْكُمْ فَإِذَا نَذَرْتُمْ وَلَمْ تَتَّقِدُوا هَذَا فَاخْرَجُوا عَنْهُ بِالْوَفَاءِ مِنْهُ، فَإِنَّ الَّذِي نَذَرْتُمُوهُ لَازِمٌ لَكُمْ أَهـ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ بَعْدَ تَقْلِي مَعْنَاهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: وَهَذَا عِنْدِي بَعِيدٌ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاذِرَ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ مُسْتَقْتَلًا لَهَا لَمَّا صَارَتْ عَلَيْهِ ضَرْبَةٌ لِازِمٍ فَلَا يَنْشَطُ لِلْفِعْلِ نَشَاطٌ مُطْلَقٌ لِاخْتِيَارٍ أَوْ لِأَنَّ النَّاذِرَ يُصِيرُ الْقُرْبَةَ كَالْعَرَضِ

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: طَرِيقُ الْعَمَلِ بِهَا أَنْ مَا كَانَ يَسُوعُ الْإِقْدَاءُ بِهِ كَالرَّحِيمِ وَالْكَرِيمِ فَيَمُرُّ الْعَبْدُ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ يَصْحَ لَهُ الْأَنْصَافُ بِهَا، وَمَا كَانَ يَخْتَصُّ بِهِ نَفْسَهُ كَالْجَبَّارِ وَالْعَظِيمِ فَعَلَى الْعَبْدِ الْإِقْرَارُ بِهَا وَالْخُضُوعُ لَهَا وَعَدَمُ التَّحَلِّي بِصِفَةِ مِنْهَا، وَمَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْوَعْدِ يَقِفُ فِيهِ عِنْدَ الطَّمَعِ وَالرَّغْبَةِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْوَعِيدِ يَقِفُ مِنْهُ عِنْدَ الْخَشْيَةِ وَالرَّهْبَةِ وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنْ حِفْظَهَا لَفْظًا مِنْ دُونِ عَمَلٍ وَأَنْصَافٍ كَحِفْظِ الْقُرْآنِ مِنْ دُونِ عَمَلٍ لَا يَنْفَعُ كَمَا جَاءَ «يَقْرُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِرُ حَاجِرَهُمْ» [البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤)].

وَلَكِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ثَوَابٍ مِنْ قَرَأَهَا سِرْدًا وَإِنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِمَعْصِيَةٍ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَقَامَ الْكَمَالِ الَّذِي لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنَ الرِّجَالِ. وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ لَا تَحُلُو مِنْ تَكْلُفٍ تَرَكَّاهَا.

(وَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَتِمُّ أَنْ الْمَرَادَ (مَنْ حِفْظُهَا) عَلَى مَا هُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَلَمْ يَأْتِ بَعْدِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(قُلْتَ) لَعَلَّ الْمَرَادَ مَنْ حَفِظَ كُلَّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْجُودُ فِيهِمَا أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ فَقَدْ حَفِظَ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ فِي ضَمْنِهَا فَيَكُونُ حَتًّا عَلَى تَطَلُّبِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَحِفْظِهَا.

٩ - المبالغة في الثناء على المعروف

١٢٩٨- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٣٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٤١٣).

المعروف: الإحسان.

وَالْمَرَادُ: مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ بِأَيِّ إِحْسَانٍ فَكَافَأَهُ بِهَذَا الْقَوْلِ فَقَدْ بَلَغَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ مَبْلَغًا عَظِيمًا وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَافَأَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ بَلْ دُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَبْنِي الثَّنَاءَ عَلَى الْحَسَنِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ «إِنَّ الدُّعَاءَ إِذَا عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْمُكَافَأَةِ مُكَافَأَةً» [أبو داود (١٦٢٧)، السامري (٨٢/٥)].

عن الذي نذر لأجله فلا تكون خالصة ويدل عليه قوله «إنه لا يأتي بخير».

وقال القاضي عياض: المعنى أنه لا يغالب القدر وإن النهي خشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك.

وقوله (لا يأتي بخير) معناه أن عقابه لا تحمد.

وقد يتعذر الوفاء به وأنه لا يكون سبباً لخير لم يقدر فيكون مباحاً.

وذهب أكثر الشافعية - ونقل عن المالكية - إلى أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه.

واختلجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القربة وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم.

وجزم الحنابلة بالكراهية، وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة.

وقال ابن المبارك: يكره النذر في الطاعة والمعصية فإن نذر بالطاعة ووفى به كان له اجر.

وذهب النووي في «شرح المهذب» إلى أن النذر مستحب.

وقال المصنف: وأنا أتعجب ممن أطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت النهي الصريح فأقل درجاته إن يكون مكروهاً.

قال ابن العربي: النذر شبهة بالدعاء فإنه لا يرذ القدر لكنه من القدر وقد ندب إلى الدعاء ونهي عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة اهـ.

(قلت) القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويزيده تأكيداً تعليقه بأنه لا يأتي بخير فإنه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال مُحَرَّمَةٌ فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله «وإنما يستخرج به من البخيل». وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وغيرها من الطاعات فلا تدخل في النهي.

ويدل له ما أخرجه الطبري [هـ: ٢٠٨/٢٩] بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: «يُوقُونَ النَّذْرَ» [الإنسان: ٧] قال: كانوا يندرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما افترض الله عليهم.

وهو وإن كان أثراً فهو يقوي ما ذكر في سبب نزول الآية.

هذا وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموال فلا كلام في تحريمها لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم.

وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير على الشرك، ويجب النهي عنه وإبانه أنه من أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً وصارت تعتقد اللواتي لقباض النذور على الأموال، ويجعل للقادسين إلى محل الميث الضيقات وينحرف في بابها النحائر من الأنعام، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد اشبعنا الكلام في هذا في رسالة «تطهير الاعتقاد» عن درن الإلحاد.

والحديث ظاهر في النهي عن النذر مطلقاً ما يندر به ابتداء كمن يندر أن يخرج من ماله كذا - وما يقرب به معلقاً كأن يقول: إن قدم زيد تصدقت بكذا.

١١- كفارة النذر كفارة اليمين

١٣٠٠- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَارَةُ النَّذْرِ كَفَارَةُ يَمِينٍ».

رواه مسلم (١٦٤٥).

وزاد الترمذي (١٥٢٨) فيه «إِذَا لَمْ يَسْمِهِ» وَصَحَّحَهُ.

١٢- لا وفاء لنذر في معصية

١٣٠١- وَلِمُسْلِمٍ (١٦٤٦)؛ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ:

«لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ».

الحديث دليل على أنه من نذر بأي نذر من مال أو غيره فكفارته كفارة يمين ولا يجب الوفاء به وإلى هذا ذهب جماعة من فقهاء أهل الحديث كما قال النووي.

وقد أخرج البيهقي (٦٥/١٠) عن عائشة رضي الله عنها «في رجل جعل ماله في سبيل الله صدقة قالت: كفارة يمين».

وأخرج (٦٥/١٠) أيضاً عن أم صفية «أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وإنسان يسألها عن الذي يقول: كل ماله في سبيل الله أو كل ماله في رِثَاجِ الكعبة ما يكفر ذلك؟ قالت عائشة: يكفره ما يكفر اليمين».

وكذا أخرجه (٦٦/١٠) عن عمر وابن عمر وأم سلمة.

قال البيهقي: هذا في غير العتق فقد روي عن ابن عمر من وجه آخر أن العتاق يقع، وكذلك عن ابن عباس، ودليلهم حديث عتبة هذا.

وذهب آخرون إلى تفصيل في المنذور به:

فإن كان المنذور به فعلاً فالفعل إن كان غير مقدور فهو منعقد، وإن كان مقدوراً فإن كان جنسه واجباً لزم الوفاء به عند الهادوية ومالك وأبي حنيفة وجماعة آخرين.

وقول الشافعي: إنه لا ينعقد النذر المطلق بل يكون يميناً فيكفرها، ذكر هذا الخلاف في «البحر».

وذهب داود وأهل الظاهر، وذكر النووي في شرح مسلم: أنه أجمع المسلمون على صحة النذر وجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة فإن كان معصية أو مباحاً كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء.

وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين.

وقال في نهاية الجتهيد (٤٢٥/٢): إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم.

وإن كان على جهة الشرط فقال مالك: يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في ذلك، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقاً وإن كان معيناً المنذور به لزمه وإن كان جميع ماله.

وكذا إذا كان المعين أكثر من الثلث.

وذهب الشافعي إلى أنها تحب كفارة يمين لأنه الحقها بالأيمان.

ثم ذكر أقاويل في المسألة لا ينهض عليها دليل، وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعي.

وحديث عتبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه. وقد حملته جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر.

وقالوا: هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ذكره النووي في «شرح مسلم» وهو الذي دل عليه إطلاق حديث عتبة.

١٣ - أنواع النذر وكفارته

١٣٠٢ - ولأبي داود (٣٢٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

وإسناده صحيح، إلا أن الحفاظ رجحوا وفقه.

(ولأبي داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وإسناده صحيح لكن رجح الحفاظ وفقه). على ابن عباس من قوله.

أما النذر الذي لم يسَمَّ كان يقول: لله علي نذر:

فقال كثير من العلماء: في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عتبة وحديث ابن عباس.

وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا، وكذلك من نذر نذراً لا يطيقه عقلاً ولا شرعاً كطلوع السماء وحجبتين في عام لا ينعقد

وَتَلَزُمُهُ كُفَّارَةٌ بَيْنَ.

١٥- نَذَرُ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَجَاهِيهِ الْعُلَمَاءِ لَا تَلَزُمُهُ الْكُفَّارَةُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ:

١٣٠٥- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «نَذَرْتُ

أَخِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ».

١٤- النذر في معصية

١٣٠٣- وَلِلْبُخَارِيِّ (٦٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ» وَلَمْ يَذْكُرْ كُفَّارَةً.

وَحَدِيثُ عُمَرَ «لَا يَبِينُ عَلَيْكَ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (هُوَ عَدِ ابْنُ دَاوُدَ (٣٢٧٢) بِهَوَاءِ.

وَذَهَبَتْ الْهَادِوَةُ وَابْنُ حَنْبَلٍ إِلَى وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ لِحَدِيثِ

ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ «وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ بَيْنَ» فَقَدْ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ (٢٩١٧) وَالْحَاكِمُ (٣٠٥/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٧٠/١٠٠) وَلَكِنْ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَنْظَلِيُّ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى فِيهَا عِلَّةٌ.

وَرَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٣٢٩٢)، التِّرْمِذِيُّ (١٥٢٤)، النَّسَائِيُّ (٢٦١٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢١٢٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ. وَفِيهِ رَاوٍ مَتْرُوكٌ وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٥٩/٤). وَفِيهِ أَيْضاً مَتْرُوكٌ.

وَلَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِنَذْرِ الْمَعْصِيَةِ لِقَوْلِهِ: «فَلَا يَعْصِيهِ» وَلِمَا يُفِيدُهُ:

١٣٠٤- وَلِلْمُسْلِمِ (١٦٤١) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ» وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلِلْمُسْلِمِ (١٦٤١) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ» فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي النُّهْيِ عَنِ الْوَفَاءِ كَالَّذِي قَبْلَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (١٨٦٦)، مُسْلِمٌ (١٦٤٤))، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

وَلَاخِذٌ (١٤٣/٤) وَالْأَرْبَعَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٣٢٩٣)، التِّرْمِذِيُّ (١٥٤٤)،

النَّسَائِيُّ (٢٠/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢١٣٤)) فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَضَعُ بِتَعَاهُ أَخِيكَ شَيْئاً، مُرَّحاً فَتَضَعُهُ، وَلَتَرْكَبَ، وَتَقْصِمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ وَلَهُ أَنْ يَرْكَبَ لَغَيْرِ عَجْزٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَذَهَبَتْ الْهَادِوَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرُّكُوبُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمَشْيِ فَإِذَا عَجَزَ جَازَ لَهُ الرُّكُوبُ وَلَزِمَهُ دَمٌ مُسْتَدْلِكٌ بِرَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٣٣٠٣) لِحَدِيثِ عُقْبَةَ «بِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ: إِنْ أَخِي نَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً وَإِنَّمَا لَا تُطِيقُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهَ تَعَالَى لَغَنِي عَنْ مَشْيِ أَخِيكَ فَلَتَرْكَبَ وَلَتَهْدِ بِدَنَّةٍ».

قَالُوا: فَتَيَسَّدُ رَوَايَةُ الصَّحِيحِينَ بِأَنَّ الْمَرَادَ: وَلَتَمْشِيَ إِنْ اسْتَطَاعَتْ وَتَرْكَبَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا تُطِيقُ الْمَشْيَ فِيهِ أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهَا.

وَقَوْلُهُ (فَلَتَضَعُهُ) ذَكَرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي الرُّوَايَةِ «أَنَّهَا نَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ لِلَّهِ مَاشِيَةً حَتَّى مَخْتَمِرَةً قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مُرَّحاً - الْحَدِيثُ».

وَلَعَلَّ الْأَمْرَ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِأَجْلِ النَّذْرِ بِعَدَمِ الْإِخْتِمَارِ فَإِنَّهُ نَذَرُ بِمَعْصِيَةٍ فَوَجِبَ كُفَّارَةُ بَيْنَ وَهُوَ مَنْ أَدْلُوَ مِنْ يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ فِي النَّذْرِ بِمَعْصِيَةٍ

إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ (٨٠/١٠) أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافاً وَقَدْ ثَبَتَ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَلَتَرْكَبَ وَلَتَهْدِ بِدَنَّةٍ» قَالَ وَهُوَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يَصُحُّ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْأَمْرُ بِالْإِهْدَاءِ فَإِنْ صَحَّ فَكَأَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٌ وَفِي وَجْهِ خَفَاءٍ.

١٦ - قضاء النذر عن الميت

١٣٠٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَقَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ. فَقَالَ: اقْضِهِ عَنْهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٧٦١)، مسلم (١٦٣٨)].

لَمْ يُبَيَّنْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مَا هُوَ النَّذْرُ وَجَاءَ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (هِيَ عِنْدَ السَّامِيِّ (٢٥٣/٦)) «أَفْجَزِي أَنْ أَغْتَنِّي عَنْهَا فَقَالَ: أَغْتَنِّي عَنْ أُمِّكَ».

فَظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا نَذَرَتْ بِعَتَقِ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٥٤/٦) «عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَقْيُ الْمَاءِ» فَإِنَّهُ فِي امْرِئٍ آخَرَ غَيْرِ الْفَتَا إِذْ هَذَا فِي سُؤَالِهِ ﷺ عَنِ الصَّدَقَةِ تَبَرُّعاً عَنْهَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُلْحَقُ الْمَيِّتُ مَا فَعَلَ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ عَتَقٍ وَصَدَقَةٍ أَوْ غَوِيهِمَا وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ.

وَهَلْ يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْوَارِثِ؟

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ أَنْ يَقْضِيَ النَّذْرَ عَنِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَ مَالِيًّا وَلَمْ يَخْلَفْ تَرَكَةً وَكَذَا غَيْرُ الْمَالِيِّ.

وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: يُلْزَمُهُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ سَعْدٍ.

وَاجِبٌ: بِأَنْ حَدِيثَ سَعْدٍ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْوَجُوبِ، وَالظَّاهِرُ مَعَ الظَّاهِرِيَّةِ إِذَا الْأَمْرُ لِلْوَجُوبِ.

١٧ - شرط النذر

١٣٠٧ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ﷺ قَالَ:

«نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: هَلْ كَانَ

فِيهَا وَثْنٌ يُعْبَدُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ: أَوْفَى بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣١٣) وَالطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير (٧٥/٢-٧٦)]، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كُرْدَمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤١٩/٣).

(وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ) هُوَ ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ الْأَشْهَلِيُّ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ مِمَّنْ بَايَعَ نَحْتَ الشَّجَرَةِ حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو قَلَابَةَ وَغَيْرُهُ.

(قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ» بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِهَا وَتَعْدِهَا وَأَوْ ثَمَّ أَلِفٌ بَعْدَ الْأَلِفِ نُونٌ: مَوْضِعٌ بِالشَّامِ وَقِيلَ: اسْتَفْلَ مَكَّةَ دُونَ يَلْمَلَمَ.

(فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ يُعْبَدُ قَالَ: لَا قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ فَقَالَ: لَا فَقَالَ: أَوْفَى بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالطَّبْرَانِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كُرْدَمٍ بِفَتْحِ الْكَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ (عِنْدَ أَحْمَدَ).

وَالْحَدِيثُ لَهُ سَبَبٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٣١٤) وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ وَلَدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ أَنْ أَذْبَحَ عَلَى رَأْسِ بُؤَانَةٍ - فِي عَقَبَةٍ مِنَ الصَّاعِدَةِ - عَنْهُ - الْحَدِيثُ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَيَأْتِيَ بِقَرْبَةٍ فِي حُلٍّ مُعَيَّنٍ أَنَّهُ يَتِمُّ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْحُلِّ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْهَادِثِيَّةِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَاجَارَةُ غَيْرُهُ لِغَيْرِ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ أ. هـ.

وَلَكِنَّهُ يُعَارِضُهُ حَدِيثُ «لَا تُسَدُّ الرُّحَالَ» (ع (١١٩٧)، م (٨٢٧)) فَيَكُونُ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ هُنَا لِلنَّذْرِ كَذَا قِيلَ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا:

١٨- لا يتعين المكان في النذر

١٣٠٨- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ تَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا» فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا» فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فَشَأْنُكَ إِذَنْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٥)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٠٤/٤)

وَصَحَّحَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الْإِقْرَاجِ» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَكَانُ فِي النَّذْرِ - وَإِنْ عَيَّنَ - إِلَّا نَدْبًا.

١٩- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

١٣٠٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثِهِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]، وَالْفَلْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي آخِرِ بَابِ الْإِعْتِكَافِ.

وَلَعَلَّهُ أوردَهُ هُنَا لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ النَّذْرَ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْمَكَانُ إِلَّا لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ.

وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى لُزُومِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ بِالصَّلَاةِ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

وَخَالَفَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: لَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ، وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ مَحَلٍّ شَاءَ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَهُ لِلْمَشْيِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذَا كَانَ لِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَأَمَّا غَيْرُ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى عَدَمِ لُزُومِ الْوَفَاءِ لَوْ نَذَرَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا إِلَّا نَدْبًا.

وَأَمَّا شِدُّ الرِّحَالِ لِلذَّهَابِ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ، وَالْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ: إِنَّهُ حَرَامٌ وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُحَقِّقُونَ - أَنَّهُ لَا يَجْرُمُ وَلَا يَكْرَهُ.

قَالُوا: وَالْمَرَادُ أَنَّ الْفَضِيلَةَ الثَّامَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي شِدِّ الرِّحَالِ إِلَى الثَّلَاثَةِ خَاصَّةً وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي آخِرِ بَابِ الْإِعْتِكَافِ.

٢٠- وفاء نذر الجاهلية

١٣١٠- «وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٣٢)، مسلم (١٦٥٦)].

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ (٢٠٤٢): فَاعْتَكِفْ لَيْلَةً.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ بِهِ إِذَا اسْلَمَ.

وَاللَّهُ ذَهَبَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ النَّذْرُ مِنَ الْكَافِرِ.

قَالَ الطُّحَاوِيُّ: لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّقَرُّبُ بِالْعِبَادَةِ.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَهِمَ مِنْ عُمَرُ أَنَّهُ سَمِعَ بِفَعْلٍ مَا كَانَ نَذْرَ فَامَرَهُ بِهِ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ طَاعَةً وَلَيْسَ هُوَ مَا كَانَ نَذْرَ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِهِ اسْتِحْبَابًا وَإِنْ كَانَ التَّزَامُ فِي خِلَالِ لَا يَنْعَقِدُ فِيهَا.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقَسُونَ الْأَوَّلَ أَوْفَقَ بِالْحَدِيثِ وَالتَّوَابُلِ تَعَسَّفَ.

وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصُّومُ إِذِ اللَّيْلُ لَيْسَ ظَرْفًا لَهُ.

وَتُعَقَّبُ بَأَنَّ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٥٦) «يَوْمًا وَلَيْلَةً».

وَقَدْ وَرَدَ ذِكْرُ الصُّومِ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٢٤٧٤) وَالنَّسَائِيِّ «كَبَرَى» كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٧٣٥٤) «اغْتَكِفَ وَصَمَّ» وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٤٥ - كِتَابُ الْقَضَاءِ

القضاء: بلدُ الولاية المعروفة.

وهو في اللغة: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ، منها إْحْكَامُ الشَّيْءِ والفِرَاقُ مِنْهُ.

ومنه «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ» [فصل: ١٧].

وعنَى إِمضاءِ الأَمْرِ، ومنه «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ» [الإسراء: ٤].

وعنَى الحُكْمَ والإلْزامَ ومنه «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» [الإسراء: ٢٣].

وفي الشَّرْعِ: إلْزامُ ذِي الولاية بعدَ التَّرافِعِ.

وقيل: هُوَ الإِكْرَاهُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْوَقَائِعِ الْخَاصَّةِ لِمَعِينٍ أَوْ جَهَةٍ. والمُرَادُ بِالْجَهَةِ، كَالْحُكْمِ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ عَلَيْهِ.

١ - باب أحكام القضاء

١ - القضاة ثلاثة

١٣١١ - عَنْ بُرَيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاةُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ».

رَوَاهُ الْأَثَنَاءُ [أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٣)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٢٣)، النَّسَائِيُّ (٤٠٩)، كَمَا فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ (٢٠٠٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٣١٥)] وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٩٠/٤).

(عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «الْقَضَاةُ ثَلَاثَةٌ اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ» وَكَأَنَّهُ قِيلَ: مِنْ هُمْ؟ فَقَالَ (رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ،

وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» تَفَرَّدَ بِهِ الْخُرَاسَانِيُّونَ وَرَوَاهُ مَرَاوِزَةُ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَهُ طَرِيقٌ غَيْرُ هَذِهِ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنَ النَّارِ مَنْ الْقَضَاةِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَعَمِلَ بِهِ.

وَالْعَمْدَةُ الْعَمَلُ فَإِنْ مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ وَمَنْ حَكَمَ بِجَهْلٍ سَوَاءٌ فِي النَّارِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ حَكَمَ بِجَهْلٍ وَإِنْ وافقَ حُكْمُهُ الْحَقَّ فَإِنَّهُ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَهُ فَقَالَ: يَقْضِي لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى مَنْ وافقَ الْحَقَّ، وَهُوَ جَاهِلٌ فِي قَضَائِهِ - أَنَّهُ قَضَى عَلَى جَهْلٍ.

وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْحُكْمِ بِجَهْلٍ أَوْ مُخَالَفَةِ الْحَقِّ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ.

وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاجِيَ مَنْ قَضَى بِالْحَقِّ عَالِمًا بِهِ؛ وَالْاِثْنَانِ الْآخَرَانِ فِي النَّارِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ النُّهْيَ عَنْ تَوَلِيَةِ الْجَاهِلِ الْقَضَاةَ.

قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ شَرْحِ السُّنَنِ»: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لغيرِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَقْلُدَ الْقَضَاةَ وَلَا يَجُوزَ لِلْإِمَامِ تَوَلِيَتُهُ.

قَالَ: وَالْمُجْتَهِدُ مَنْ جَمَعَ خَمْسَةَ عُلُومَ: عِلْمَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِلْمَ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقْوِيلَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ مِنْ إِبْجَاعِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ، وَعِلْمَ اللُّغَةِ، وَعِلْمَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ طَرِيقُ اسْتِنبَاطِ الْحُكْمِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ إِذَا لَمْ يَجِدْهُ صَرِيحاً فِي نَصِّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِبْجَاعٍ فَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ وَالْجَمْلَ وَالْمُفْرَدَ، وَالْخَاصَّ وَالْعَامَّ وَالْمُحْكَمَ وَالْمُشَابِهَ وَالْكَرَاهَةَ وَالتَّحْرِيمَ وَالْإِبَاحَةَ وَالتَّدْبِيعَ، وَيَعْرِفُ مِنَ السُّنَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَيَعْرِفُ مِنْهَا الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ وَالْمُسْنَدَ وَالْمَرْسَلَ، وَيَعْرِفُ تَرْتِيبَ السُّنَةِ عَلَى الْكِتَابِ وَيَسْتَكَمِّنُ حَتَّى إِذَا وَجَدَ حَدِيثاً لَا يُوافِقُ ظَاهِرَهُ الْكِتَابَ اهْتَدَى إِلَى وَجْهِ عَمَلِهِ فَإِنَّ السُّنَةَ بَيَانٌ لِلْكِتَابِ فَلَا تُخَالَفُهُ.

إِنَّمَا تَجِبُ مَعْرِفَةُ مَا وَرَدَ مِنْهَا مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ دُونَ مَا عَدَّاهَا مِنَ الْقَصَصِ وَالْأَخْبَارِ وَالْمَوَاعِظِ.

وَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَعْرِفَ مَنْ عَلِمَ اللُّغَةَ مَا آتَى فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ مِنْ أُمُورِ الْأَحْكَامِ دُونَ الْإِحَاطَةِ بِمَجْمِيعِ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَيَعْرِفُ أَقَاوِيلَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي الْأَحْكَامِ وَمَعْظَمَ فِتَاوَى فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ حَتَّى لَا يَقَعَ حُكْمُهُ مُخَالَفًا لِأَقْوَالِهِمْ فَيَأْمَنَ فِيهِ خَرَقُ الْإِجْمَاعِ.

فَإِذَا عَرَفَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ فَهُوَ مُجْتَهِدٌ وَإِذَا لَمْ يَعْرِفَهَا فَسَيَلُهُ التَّقْلِيدُ هـ.

٣- النهي عن الحرص على الإمارة

١٣١٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَتَسْكُونُونَ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُغَمَّتِ الْمَرْضِعَةُ، وَبُسَّتِ الْفَاطِمَةُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٤٨).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ») عَامٌّ لِكُلِّ إِمَارَةٍ مِنَ الْإِمَارَةِ الْعَظِيمَى إِلَى أَدْنَى إِمَارَةٍ وَلَوْ عَلَى وَاحِدٍ.

(«وَسْكُونُونَ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُغَمَّتِ الْمَرْضِعَةُ» أَيُّ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْهَا (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

قَالَ الطَّبْرِيُّ: ثَانِيَةُ الْإِمَارَةِ غَيْرُ حَقِيقَتِي فَتَرَكَ ثَانِيَةً نَعَمْ وَالْحَقُّ يَبْسُ نَظَرًا إِلَى كَوْنِ الْإِمَارَةِ حَيْثُ تَلْزَمُ قَاهِيَةً ذَهَابًا.

وَقَالَ غَيْرُهُ: أَنْتَ فِي لَفْظٍ وَتَرَكَهُ فِي لَفْظٍ لِلْإِتْسَانِ وَالْأَفْعَالُ وَاحِدٌ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الْأَوْسَطُ» (٦٧٤٧)] وَالبَزْأَرُ [كَشَفَ الْأَسْطَرِ (١٥٩٧)] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ بَلَفَظَ: «أَوَّلُهَا مَلَامَةٌ، وَثَانِيهَا نَدَامَةٌ، وَثَالِثُهَا عَذَابٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ عَذَلَ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (١٢٧/٥)] مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَرْفَعُهُ «بِنِعْمِ الشَّيْءِ الْإِمَارَةُ لِمَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَخَلَّهَا، وَبِئْسَ الشَّيْءُ الْإِمَارَةُ لِمَنْ أَخَذَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا تَكُونُ عَلَيْهِ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَهَذَا يَقِيدُ مَا أَطْلَقَ فِيمَا قَبْلَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٨٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ «قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي

٢- التحذير من ولاية القضاء

١٣١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذَبَحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٠/٢) وَالْأَلْبَانِيُّ (٣٥٧١)، السَّوْمَلِيُّ (١٣٢٥)، السَّامِيُّ [«كَبِيرُ»] كَمَا فِي «مُحَقِّقَةِ الْأَشْرَافِ» (١٢٩٩٥)، ابْنُ مَاجَهٍ (٢٣٠٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَرَبَةَ وَابْنُ حِبَّانَ.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى التَّحْذِيرِ مِنْ وَلايَةِ الْقَضَاءِ وَالدُّخُولِ فِيهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ فَقَدْ تَعَرَّضَ لَذَبْحِ نَفْسِهِ فليَحْذَرُهُ وَلْيَتَوَقَّعْ فَإِنَّهُ إِنْ حَكَمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ مَعَ عَلَيْهِ بِهِ أَوْ جَهْلُهُ لَهُ فَهُوَ فِي النَّارِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ ذَبْحِ نَفْسِهِ: إِهْلَاكُهَا أَيْ فَقْدَ أَهْلَكُهَا بِتَوَلِّيهِ الْقَضَاءِ، وَإِنَّمَا قَالَ «بِغَيْرِ سِكِّينٍ» لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّهُ لَمْ يُؤْذَ بِالذَّبْحِ فَرِي الْأَوْدَاجِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْغَالِبِ بِالسُّكِّينِ بَلْ أُرِيدَ بِهِ إِهْلَاكُ النَّفْسِ بِالْعَذَابِ الْآخِرِيِّ.

وَقِيلَ: ذَبَحَ ذَبْحًا مَعْنَوِيًّا وَهُوَ لَا زَمَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَصَابَ الْحَقُّ فَقَدْ أَتَعَبَ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا لِإِرَادَتِهِ الْوُقُوفَ عَلَى الْحَقِّ وَطَلِبِهِ وَاسْتِيفَاءَ مَا تَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَتُهُ فِي النَّظَرِ فِي الْحُكْمِ، وَالْمَوْقِفِ مَعَ الْخَصْمَيْنِ، وَالتَّوَسُّوِيَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْعَدْلِ وَالْقِسْطِ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ لَزِمَهُ عَذَابُ الْآخِرَةِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنَ التَّعَبِ وَالتَّصَبُّبِ.

عَلَيْهِ فِيهَا.

سَلَامَةً مُجَاوِرَتِهَا، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تُطْلَبَ مَا امْتَكَنَ.

وَأِنْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْهُ
 ﷺ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، فَغَلَبَ عَذْلُهُ جَوْرَهُ
 فَلَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَذْلَهُ فَلَهُ النَّارُ».

٤ - أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا أَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

١٣١٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ
 أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ
 أَجْرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَيْهَقِيُّ (٧٣٥٢)، مُسْلِمٌ (١٧١٦)].

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا
 حَكَمَ الْحَاكِمُ) أَيِ إِذَا أَرَادَ الْحُكْمَ لِقَوْلِهِ (فَاجْتَنَهَدَ) فَإِنَّ الْاجْتِنَاهِدَ
 قَبْلَ الْحُكْمِ.

(ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ إِذَا حَكَمَ وَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ) أَيِ لَمْ
 يُوَافِقْ مَا هُوَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْحُكْمِ (فَلَهُ أَجْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ
 قَضِيَّةٍ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ قَدْ يُصَيِّبُهُ مِنْ أَعْمَلٍ بِفِكْرِهِ وَتَبَيُّعِ الْأَدْلَةِ
 وَوَقْفَةِ اللَّهِ فَيَكُونُ لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْاجْتِنَاهِدِ وَأَجْرُ الْإِصَابَةِ.

وَالَّذِي لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ هُوَ مَنْ اجْتَنَهَدَ فَخَاطَأَ فَلَهُ أَجْرُ
 الْاجْتِنَاهِدِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ
 مُجْتَنَهِدًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ التَّمَكُّنُ مِنْ اخِذِ الْأَحْكَامِ مِنْ
 الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ يُعْزَى وَجُودُهُ بَلْ كَادَ يَعمُدُ بِالْكَلْبِيَّةِ وَمَعَ تَعَذُّرِهِ
 فَمَنْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْلِدًا مُجْتَنَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِيهِ.

وَمَنْ شَرْطُهُ أَنْ يَتَحَقَّقَ أَصُولَ إِمَامِيهِ وَأَدْلَتَهُ وَيَتَزَلَّ أَحْكَامَهُ
 عَلَيْهَا فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ مَنْصُوصًا مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِيهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا أَصْلُ عَظِيمٍ فِي اجْتِنَابِ الْوَلَايَةِ لَا سِيَّمَا
 لِمَنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ وَهُوَ فِي حَقِّ مَنْ دَخَلَ فِيهَا بِغَيْرِ أَهْلِيَّةٍ وَلَمْ
 يَعدَلْ فَإِنَّهُ يَنْدَمُ عَلَى مَا فَرَّطَ فِيهِ إِذَا جُوزِيَ بِالْجَزَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛
 وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا وَعَدَلَ فِيهَا فَاجْرُهُ عَظِيمٌ كَمَا تَصَافَرَتْ بِهِ
 الْأَخْبَارُ وَلَكِنْ فِي الدُّخُولِ فِيهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ
 الْأَكَابِرُ مِنْهَا، فَامْتَنَعَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا اسْتَدْعَاهُ الْمَأْمُورُ لِقَضَاءِ الشَّرْقِ
 وَالْغَرْبِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ لَمَّا اسْتَدْعَاهُ الْمَنْصُورُ فَجَبَسَهُ
 وَضَرَبَهُ؛ وَالَّذِينَ امْتَنَعُوا مِنَ الْأَكَابِرِ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ. وَقَدْ عُدَّ فِي
 النُّجْمِ الْوَهَّاجِ جَمَاعَةٌ.

(تَبَيَّنَ فِي قَوْلِهِ: (سَتَحَرَّصُونَ) دَلَالَةً عَلَى مَحَبَّةِ النَّفْسِ
 لِلْإِمَارَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ نَيْلِ حُظُوظِ الدُّنْيَا وَلِذَلِكَ وَفَرَّضَ الْكَلِمَةَ وَلِذَا
 وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ طَلِبِهَا كَمَا أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [الْبَيْهَقِيُّ (٦٦٢٢)،
 مُسْلِمٌ (١٦٥٢)] أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ،
 فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ
 مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٢٣) عَنْهُ ﷺ:
 «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِالشُّفَعَاءِ وَكَلَّ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ
 يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٧٢٣) أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّا لَا
 نُؤَلِّي هَذَا الْأَمْرَ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» حَرَصَ
 بِفَتْحِ الرَّاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا أَكْثَرَ النَّاسَ وَلَوْ حَرَصْتَ
 بِمُؤْمِنِينَ» [يُوسُفُ: ١٠٣].

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ أَرْضَى النَّاسِ وَأَفْضَلِهِمْ
 فَيُؤَلِّيهِ، لَمَّا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٩٢/٤) وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ (١١٨/١٠) أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عِصَابَةٍ وَفِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ
 مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ تَعَالَى مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمَاعَةَ
 الْمُسْلِمِينَ».

وَأَمَّا نَهْيُهُ عَنْ طَلِبِ الْإِمَارَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ تُفِيدُ قُوَّةَ بَعْدِ
 ضَعْفٍ، وَقُدْرَةَ بَعْدِ عَجْزٍ تَتَخَذُهَا النَّفْسُ الْمَجْبُولَةُ عَلَى الشَّرِّ
 وَسَبِيلَةَ إِلَى الْإِنْتِقَامِ مِنَ الْعَدُوِّ، وَالتَّنْظِيرُ لِلصَّدِيقِ.

وَتَبَيُّعِ الْأَغْرَاضِ الْفَاسِدَةِ وَلَا يُوثِقُ بِحَسَنِ عَاقِبَتِهَا. وَلَا

(قلت) ولا يخفى ما في هذا الكلام من البطالان. وإن تطابق عليه الأعيان وقد يتنا بطلان دعوى تعدد الاجتهاد في رسالتنا السماوية بإرشاد القاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار إلا من كفران نعممة الله عليهم فإنهم أعني المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها - مُجْتَهِدُونَ يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتَابُ بْنُ أَبِي سَيْدٍ قَاضِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على مكة ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول الله ﷺ في اليمن ولا معاذُ بْنُ جَبَلٍ قاضيه فيها وعامله عليها ولا شريح قاضي عُمَرُ وعلي ﷺ على الكوفة.

وبذلك قولُ الشارح «فمن شرطه» أي المقلد «أن يكون مُجْتَهِدًا في مذهب إماميه وأن يتحقق أصوله وأدلتها» أي ومن شرطه أن يتحقق أصول إماميه وأدلتها وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصاً من مذهب إماميه فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكم بكيادة عديمه بالكيفية وسأه متعذراً فهلاً جعل هذا المقلد إمامه كِتَابُ اللَّهِ وسنة رسوله ﷺ عوضاً عن إماميه وتبعية نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تبعية نصوص إماميه والعبارة كلها الفاظ دالة على معانٍ فهلاً استبدل بالفاظ «إماميه» ومعانيها الفاظ «الشارح» ومعانيها ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تنزيلها عن مذهب إماميه فيما لم يجده منصوصاً تالاه لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب ونههم مرامهم، والتفتيش عن كلامهم.

ومن المعلوم يقيناً أن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ أقرب إلى الأفهام وأدنى إلى إصابة المرام فإنه أبلغ الكلام بالإجمال، وأعدبه في الأنواء والأسماع وأقره إلى الفهم والانتفاع، ولا ينكر هذا إلا جلود الطباع ومن لا حظ له في الشفع والانتفاع.

والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الإلهي، والخطاب النبوي هي كافتهمنا، وأحلامهم كاحلامنا، إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلهية، والأحاديث النبوية لما كنا متكلمين ولا سامورين ولا منهيين لا اجتهداً ولا تقليداً أما الأول فلاستحالة. وأما الثاني، فلأننا لا نقلد حتى

نعلم أنه يجوز لنا التقليد، ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب. والسنة على جوازها لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل بفهم به غير من الأدلة من كثير وقليل، على أنه قد شهد المصطفى ﷺ بأنه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره وأوعى لكلامه حيث قال: «قرب مبلغ أفقه من سامع» (أحمد ٤٣٦/١)، الرمز (٢٦٥٧)، ابن ماجه (٢٣٣) وفي لفظ: «أوعى له من سامع» والكلام قد وثقناه حقه في الرسالة المذكورة.

ومن أحسن ما يعرفه القضاء كِتَابُ عُمَرُ ﷺ الذي كتبه إلى أبي موسى الذي رواه أحد الدارقطني (٢٠٦/٤) والبيهقي (١١٥/١٠).

قال الشيخ أبو إسحاق: هو أجل كتاب فإنه بين آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولفظه:

«أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر، فانهم إذا أدلى إليك الرجل الحجة فاقض إذا فهمت، وامض إذا قضيت. فإنه لا يرفع تكلم بحق لا نفاذ له.

أس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضايتك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يياس ضعيف من عدلك.

البينة على من المذمي واليمين على من أنكرك، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً.

ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه فإن جاء بينته أعطيته حقه، وإلا استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعمى ولا يمنحك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت به عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل.

الفهم الفهم فيما يحتلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ.

ثم اعرف الأشياء والأمثال، وقس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أقربها إلى الله تعالى وأشبهها بالحق.

المسلمون عدولٌ بعضهم على بعضٍ إلا مجلوداً في حدٍّ، أو مُجرباً عليه شهادةٌ زور، أو ظليماً في ولاءٍ أو نسبٍ أو قرابةٍ فإنَّ الله تعالى تولى منكم السرائر.

٥- النهي عن الحكم عند الغضب

١٣١٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البخاري (٧١٥٨)، مسلم (١٧١٧)].

النَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ وَحَمْلِهِ الْجُمْهُورُ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَتَرْجَمُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لَهُ بَابُ كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ.

وَتَرْجَمُ الْبُخَارِيُّ بَابُ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُقْنِي الْمُقْنِي وَهُوَ غَضْبَانٌ؟ [كتاب الأحكام، باب (١٣)].

وَصَرَّحَ النَّوَوِيُّ بِالْكَرَاهَةِ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ نَظَرًا إِلَى الْعَلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِذَلِكَ وَهِيَ أَنَّهُ لَمَّا رَتَّبَ النَّهْيُ عَلَى الْغَضَبِ وَالْغَضَبُ بِنَفْسِهِ لَا مُنَاسِبَةَ فِيهِ لِمَنْعِ الْحُكْمِ، وَأَمَّا ذَلِكَ لِمَا هُوَ مَظْنَّةٌ لِحَصُولِهِ وَهُوَ تَشْوِيشُ الْفِكْرِ وَمَشْغَلَةُ الْقَلْبِ عَنْ اسْتِيفَاءِ مَا يَجِبُ مِنَ النَّظَرِ وَحَصُولِ هَذَا قَدْ يُفْضِي إِلَى الْخَطِإِ عَنِ الصَّوَابِ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُطْرَدٍ مَعَ كُلِّ غَضَبٍ وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ فَإِنْ أَفْضَى الْغَضَبُ إِلَى عَدَمِ تَمْيِيزِ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ فَلَا كَلَامَ فِي تَحْرِيمِهِ وَإِنْ لَمْ يُفْضِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَقُلْ أحواله الْكَرَاهَةُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَرَاتِبِ الْغَضَبِ وَلَا بَيْنَ أَسْبَابِهِ.

وَخَصَّهُ الْبُغَوِيُّ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ بِمَا إِذَا كَانَ الْغَضَبُ لغيرِ اللَّهِ وَعَلَّلَ بِأَنَّ الْغَضَبَ لِلَّهِ يُؤْمَنُ مَعَهُ مِنَ التَّعَدِّيِّ بِخِلَافِ الْغَضَبِ لِلنَّفْسِ.

وَاسْتَبْعَدَهُ جَمَاعَةٌ لِمَخَالَفَتِهِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَالْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ نَهِيَ عَنِ الْحُكْمِ مَعَهُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الظَّاهِرَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمَ، وَأَنَّ جَعْلَ الْعَلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ صَارِفَةً إِلَى الْكَرَاهِيَةِ بَعِيدٌ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ ﷺ مَعَ غَضَبِهِ فِي قِصَّةِ الرَّبِيعِ [البخاري

وَادراً بِالْبَيِّنَاتِ وَالْإِيمَانِ وَإِنَّاكَ وَالْغَضَبُ وَالْقَلَقُ وَالضُّجُرُ وَالْتَّأَذِي بِالنَّاسِ عِنْدَ الْخُصُومَةِ، وَالتَّتَكُّرُّ عِنْدَ الْخُصُومَاتِ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ فِي مَوَاطِنِ الْحَقِّ، يُوجِبُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْأَجْرَ، وَيَحْسَنُ بِهِ الذِّكْرَ، فَمَنْ خَلَصَتْ نِيَّتُهُ فِي الْحَقِّ وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ كَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ تَخَلَّقَ لِلنَّاسِ بِمَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ شَأْنُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعِبَادِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً؛ فَمَا ظَنُّكَ بِثَوَابٍ مِنَ اللَّهِ فِي عَاجِلِ رِزْقِهِ، وَخَزَائِنِ رَحْمَتِهِ وَالسَّلَامُ أَهـ.

وَلِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رضي الله عنه عَهْدٌ عَهْدُهُ إِلَى الْأَشْتَرِ لَمَّا وَلِيَ مِصْرَ فِيهِ عِدَّةُ مَصَالِحٍ وَأَدَابٍ وَمَوَاعِظٍ وَحِكْمٍ وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي النَّهْجِ لَمْ أَتَقَلَّهُ لَشَهْرَتِهِ.

وَقَدْ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ يَقْضِي الْقَاضِي حُكْمَهُ إِذَا أَخْطَأَ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٣٤٢٧)، مسلم (١٧٢٠)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَنْتَمَا أَمْرَانِ مَعَهُمَا إِبْنَاهُمَا جَاءَ الذُّبُّ فَذَهَبَ بَابِنِ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتَيْهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بَابِيكَ وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بَابِيكَ. فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى فَخَرَجَتَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَأَخْبَرَتَاهُ فَقَالَ: اتَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشْفَقُ يَتَيْنَكُمَا يَضْمِنُ فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا. فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى».

وَاللُّغَمَاءُ قَوْلَانِ فِي الْمَسْأَلَةِ:

قَوْلٌ أَنَّهُ يَقْضُهُ إِذَا أَخْطَأَ.

وَالْآخَرُ: لَا يَقْضُهُ لِحَدِيثِ «وَأَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» [خ (٧٣٥٢)، م (١٧١٦)].

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ: أَخْطَأَ مَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنَ الْحَقِّ وَهَذَا الْخَطَأُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْكَلَامُ فِي الْخَطِإِ الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ فِي الدُّنْيَا مِنْ عَدَمِ اسْتِكْمَالِ شُرَاطِطِ الْحُكْمِ أَوْ نُحْوِهِ.

(٢٣٥٩)، مسلم (٢٣٥٧) «فلما عَلِمَ مَنْ أَنْ عَصَتَهُ مَانِعَةٌ عَنْ إخراج الغصبِ لَهُ عن الحقِّ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَيْضاً عَدَمُ تَسْوِغِ الْحُكْمِ مَعَ غَضَبِهِ إِذِ النَّهْيُ يَقْتَضِي الفسادَ والتَّفْرِقَةَ بَيْنَ النَّهْيِ لِلذَّاتِ وَالنَّهْيِ لِلوصفِ كما يَقُولُهُ الجَمْهُورُ غَيْرُ واضِحَةٍ كما قُرِّرَ في غَيْرِ هذا المَحَلِّ».

وقَدْ أَخْرَجَ الْحَقُّ بِالغَضَبِ الجَوْعَ والعَطَشَ المَرطَانِ لما أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٦/٤) والْبَيْهَقِيُّ (١٠٥/١٠) بِسَنَدٍ تَعَرَّدَ بِهِ القَاسِمُ العَمْرِيُّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنِ أَبِي سَعِيدٍ الخَدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبَعَانُ رَيَّانٌ».

وَكَذَلِكَ الْحَقُّ بِهَ كُلِّ مَا يَشْغُلُ القَلْبَ وَيَشْوِشُ الفِكْرَ مِنْ غَلَبَةِ النَّعَاسِ أَوْ النُّهْمِ أَوْ المَرَضِ أَوْ نَحْوِهَا.

٦- وجوب السماع من طرفين

١٣١٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخِرِ، فَسَوْفَ تَذَرِي كَيْفَ تَقْضِي».

قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِياً بَعْدُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٠/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣١) وَخُصَّه، وَقَوَاهُ ابْنُ المَدِينِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠٦٥).

الحديث أَخْرَجُوهُ مِنْ طَرُقٍ أَحْسَنَهَا رِوَايَةُ البَزَّازِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام.

وفي إِسْنَادِهِ عَمْرِو بْنُ أَبِي المَقْدَامِ وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْهُ عَنْ أَبِي البَخْتَرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عَلِيًّا عليه السلام أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٣٠٥/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لَوْلَا هَذَا المَنْهَمُ.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخَرُ تَشْهَدُ لَهُ وَيَشْهَدُ لَهُ:

١٣١٧- وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٩٣/٤) مِنْ

حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ).
والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَعَ دَعْوَى المَدْعَى أَوَّلًا ثُمَّ يَسْمَعَ جَوَابَ المَجِيبِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ الْحُكْمَ عَلَى سَمَاعِ دَعْوَى المَدْعَى قَبْلَ جَوَابِ المَجِيبِ.

فَإِنْ حَكَّمَ قَبْلَ سَمَاعِ الإِجَابَةِ عَمْدًا بَطَلَ قَضَاؤُهُ وَكَانَ قَدْحًا فِي عَدَالَتِهِ.

وَأِنْ كَانَ خَطَأً لَمْ يَكُنْ قَادِحًا وَأَعَادَ الْحُكْمَ عَلَى وَجْهِ الصُّحَّةِ وَهَذَا حَيْثُ أَجَابَ المَخْصَمُ، فَإِنْ سَكَتَ عَنِ الإِجَابَةِ أَوْ قَالَ: لَا أَقْرُ وَلَا أَكْجُرُ.

ففي «البحر» عَنِ الإِمَامِ يَحْيَى وَمَالِكٍ: يَحْكُمُ عَلَيْهِ لِتَصْرِيحِهِ بِالتَّمَرُّدِ إِنْ شَاءَ حَبْسَهُ حَتَّى يَقْرَ أَوْ يُكْجِرَ.

وقيل: بَلْ يُلْزِمُهُ الْحَقُّ بِسُكُوتِهِ إِذِ الإِجَابَةُ تَحِبُّ فَوْرًا فَلِذَا سَكَتَ كَانَ كَتْمًا.

وَاجِبٌ بَأَنَّ التَّكْوُلَ الاِئْتِنَاعَ مِنَ اليمينِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ.

وقيل: يُحْبِسُ حَتَّى يَقْرَ أَوْ يُكْجِرَ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ التَّمَرُّدَ كَافٍ فِي جَوَازِ الْحُكْمِ إِذِ الْحُكْمُ شَرْعٌ لِفَصْلِ الشَّجَارِ، وَدَفْعِ الضَّرَارِ، وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي «البحر».

قيل: والأولى أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ حُكْمُهُ حُكْمُ الغَائِبِ فَمَنْ أَجَازَ الْحُكْمَ عَلَى الغَائِبِ أَجَازَ الْحُكْمَ عَلَى المَشْتَعِ عَنِ الإِجَابَةِ لِاشْتِرَاقِهِمَا فِي عَدَمِ الإِجَابَةِ، وَفِي الْحُكْمِ عَلَى الغَائِبِ قَوْلَانِ

الأول: أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَى الغَائِبِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ جَائِزًا لَمْ يَكُنِ الحُضُورُ عَلَيْهِ وَاجِبًا وَلِهَذَا الحديثُ فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ حَتَّى يَسْمَعَ لَهُ كَلَامَ المَدْعَى عَلَيْهِ، وَالغَائِبُ لَا يُسْمَعُ لَهُ جَوَابٌ، وَهَذَا الَّذِي دَعَبَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

والثاني: يُحْكَمُ عَلَيْهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ هَنْدٍ وَتَقَدَّمَ الكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

وَهَذَا مَذْهَبُ التَّهَادُوتِ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَحَمَلُوا حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا عَلَى الحَاضِرِ، وَقَالُوا: الغَائِبُ لَا يَقُوتُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَإِنَّهُ إِذَا حَضَرَ كَانَتْ حُجَّتُهُ قَائِمَةً وَتُسْمَعُ وَيَعْمَلُ بِمَقْتَضَاهَا وَلَوْ أَذَى

إلى نقض الحكم؛ لأنه في حكم المشروط.

٧ - حكم الحاكم لا يحل الباطل

١٣١٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٢٤٥٨)، مسلم (١٧١٣)].

زَادَ فِي رِوَايَةِ [خ (٦٩٦٧)] «فَلَا يَأْخُذُهُ» رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ.

(فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

الْحَنُّ: هُوَ الْمِيلُ عَنْ جِهَةِ الْاسْتِقَامَةِ.

وَالْمَرَادُ أَنَّ بَعْضَ الْخَصْمَاءِ يَكُونُ أَعْرَفَ بِالْحُجَّةِ وَأَفْظَنَ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ «عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ» أَيُّ مِنَ الدَّعْوَى وَالْإِجَابَةِ وَالْيَمِينَةِ أَوْ الْبَيْعَةِ. وَقَدْ تَكُونُ بَاطِلَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَيَقْطَعُ مَنْ مَالَ أَخِيهِ قِطْعَةً مِنْ نَارٍ بِاعْتِبَارِ مَا يَزُولُ إِلَيْهِ مِنْ بَابِ «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا» [النساء: ١٠].

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَحِلُّ بِهِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مَا حَكَمَ لَهُ بِهِ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا كَانَ مَا ادَّعَاهُ بَاطِلًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَمَا أَقَامَهُ مِنَ الشَّهَادَةِ كَاذِبًا.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَيَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِمَا ظَهَرَ لَهُ وَالْإِلْزَامُ بِهِ، وَتَخْلِيصُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ مِمَّا حَكَمَ بِهِ لَوْ اِمْتَنَعَ وَبِنَفْذِ حُكْمِهِ ظَاهِرًا وَلَكِنَّهُ لَا يَحِلُّ بِهِ الْحَرَامُ إِذَا كَانَ الْمُدَّعِي مُبْطَلًا وَشَهَادَتُهُ كَاذِبَةً.

وَاللَّهُ هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ. وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: إِنَّهُ يَنْفَذُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَإِنَّهُ لَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ زُورٍ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ زَوْجَةُ فُلَانٍ حَلَّتْ لَهُ. وَاسْتَدَلَّ بِالنَّارِ لَا يُقَامُ بِهَا دَلِيلٌ وَبِقِيَاسٍ لَا يَقْوَى عَلَى مُقَاوَمَةِ النَّصِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْخَطِإِ وَقَدْ نُقِلَ

الِاتِّفَاقُ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ فِيمَا حَكَمَ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْخَطِإِ فِي الْأَحْكَامِ.

وَجَعَلَ بَيْنَ اتِّفَاقِهِمْ وَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ بَأَنِّ مُرَادَهُمْ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ فِيمَا حَكَمَ فِيهِ بِاجْتِهَادِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ الْخَطِإِ عَلَيْهِ فِيهِ، وَذَلِكَ كَقَصَصِ أُسَارَى بَذَرٍ، وَالْإِذْنِ لِلْمُتَخَلِّفِينَ.

وَأَمَّا الْحُكْمُ الصَّادِرُ عَنِ الطَّرِيقِ الَّتِي فُرِضَتْ كَالْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بَيْنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِلْبَاطِلِ لَا يُسَمَّى الْحُكْمُ بِهِ خَطِإً بَلْ هُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى وَفْقِ مَا وَقَعَ بِهِ التَّكْلِيفُ مِنْ وَجوبِ الْعَمَلِ بِالشَّاهِدِينَ، وَإِنْ كَانَا شَاهِدِي زُورٍ فَالْتَقْصِيرُ مِنْهُمَا.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَلَا حِيلَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَلَا غُتْبَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهِ.

بِمُخَالَفَةِ مَا إِذَا أَخْطَأَ فِي الْاجْتِهَادِ الَّذِي وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى وَفْقِهِ مِثْلُ أَنْ يَحْكُمَ بَأَنِّ الشُّفْعَةَ مِثْلًا لِلْجَارِ، وَكَانَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ فِي عِلْمِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا لِلْخُلَاطِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لِلْحَقِّ الَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ فَيُثْبِتُ فِيهِ الْخَطَأَ لِلْمَجْتَهِدِ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْحَقَّ مَعَ وَاحِدٍ وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا أَخْطَأَ كَانَ لَهُ أَجْرٌ.

وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُمَكِّنُ أَطْلَاعَهُ عَلَى أَعْيَانِ الْقَضَايَا مُفْصَلًا كَذَا قَالَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ

قُلْتُ: وَفِيهِ تَأْمُلٌ؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَحْكُمُ عَلَى نَحْوِ مَا يَسْمَعُ وَلَمْ يَنْفَرِ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِمَا عِلْمُ وَالتَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ «فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» دَالٌّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِهِ بِمَا يَسْمَعُ فَإِذَا حَكَمَ بِمَا عَلِمَهُ فَلَا تَجْرِي فِيهِ الْعِلَّةُ.

٨ - محاسبة القضاة شديداً

١٣١٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَلِيلِيهِمْ لِضَعْفِهِمْ؟».

زَوَاهُ ابْنُ جِبَانَ (٥٠٥٩)

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ

تَقْدُسُ أُمَّةٌ أَيْ: تُطَهَّرُ

(لا يُؤْخَذُ مِنْ شِدِيدِهِمْ لِضَعْفِهِمْ). رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ وَأَخْرَجَ حَدِيثَ جَابِرٍ أَيْضاً ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠١٠) وَشَهِدَ لَهُ:

١٣٢٠- وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ، عِنْدَ الْبُزَّارِ [كَشَفَ الْأَسَارَ] (١٥٩٦) وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ الْبُزَّارِ) فِي الْبَابِ عَنْ قَابُوسِ بْنِ الْخَارِقِ عَنْ أَبِيهِ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٣١٣/٢٠) وَابْنُ قَانِعٍ [معجم الصحابة] (١٣٣/٣). وَفِيهِ عَنْ خَوْلَةَ غَيْرِ مَنْسُوبَةٍ.

فَقِيلَ: إِنَّهَا امْرَأَةٌ حَمَزَةٌ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٢٣٣/٢٤) وَأَبُو نُعَيْمٍ [معجم الصحابة] (٣١٦/٦) وَشَوَاهِدُ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا ذَكَرَ وَمِنْهَا:

١٣٢١- وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٤٢٦).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَآخَرُ) أَيْ وَلَهُ شَاهِدٌ.

(مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ). وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تُطَهَّرُ أُمَّةٌ مِنَ الذُّنُوبِ لَا يُتَصَفَّى لِضَعْفِهَا مِنْ قُوَّتِهَا فِيمَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَقِّ لَهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْرُ الضَّعِيفِ حَتَّى يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنَ الْقَوِيِّ كَمَا يُؤَيَّدُهُ حَدِيثُ «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» [البخاري] (٢٤٤٣).

٩- أمية القاضي يوم القيامة

١٣٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُدْعَى بِالْقَاضِيِ الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْجِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمُرِهِ».

رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ (٥٠٥٥). وَأَخْرَجَهُ الْإِسْهَاقِيُّ (٩٦/١٠)، وَلَفَّظَهُ فِيهِ نَفْرَةً.

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ حِسَابِ الْقَضَاءِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَذَلِكَ لِمَا يَتَعَاطُونَهُ مِنَ الْخَطَرِ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَرَّى الْحَقَّ، وَيُلْغَ فِيهِ جَهْدَهُ وَيَحْذَرُ مِنْ خُلْطَاءِ السُّوءِ مِنَ الْوُكَلَاءِ وَالْأَعْوَانِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٧١٩٨) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ مَرْفُوعاً «مَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ. وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُرُهُ عَلَيْهِ وَالْمَنْصُورُ مِنَ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٥٨/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ «مَا مِنْ وَاَلِ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ الْحَدِيثِ.

وَيَحْذَرُ الْغَرَمَاءُ وَالْوُكَلَاءُ وَيُرَوِّى لَهُمْ حَدِيثُ «مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْتَرِعَ». وَفِي لَفْظٍ «مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يَظْلِمُ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبِ مِنَ اللَّهِ». رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧) وَ(٣٥٩٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَلَمَّا عَرَفْتَهُ تَحَنَّنَ أَكَابِرُ الْعُلَمَاءِ وَلَايَةَ الْقَضَاءِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْقَاضِيِ الْعَدْلِ فَكَيْفَ بِقَضَاءِ الْجَوْرِ وَالْجَهَالَةِ!

فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ فِي «الْغُرَبَالِ» أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْخَلِيفَةِ بِقَضَاءِ مِصْرَ فَاتَّخَفَى فِي بَيْتِهِ فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ يَوْمًا فَقَالَ: يَا ابْنَ وَهْبٍ لَا تَخْرُجْ فَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسِتْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُحْشَرُونَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْقَضَاءِ مَعَ السُّلَاطِينِ.

١- عدم جواز تولية المرأة للقضاء

١٣٢٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٢٥).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَوَلِيَةِ الْمَرْأَةِ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ الشَّارِعُ قَدْ اثْبَتَ لَهَا أَنَّهَا رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى جَوَازِ تَوَلِّيَتِهَا الْأَحْكَامَ إِلَّا الْحُدُودَ.

وَذَهَبَ ابْنُ جُرَيْرٍ إِلَى جَوَازِ تَوَلِّيَتِهَا مُطْلَقًا.

والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولي أمرهم امرأة وهم منهبون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم مأمورون بأكساب ما يكون سبباً للفلاح.

١١ - زجر الوالي عن الاحتجاب

١٣٢٤ - وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَزْدِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ، وَفَقِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ».

أخرجه أبو داود (٢٩٤٨) والترمذي (١٣٣٣).

(وعن أبي مريم الأزدي) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى عنه ابن عمه أبو الشماخ وأبو المعطل وغيرهما.

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ». أخرجه أبو داود والترمذي ولفظه عند الترمذي: «مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْخَلَّةِ وَالْمَسْكِينَةِ إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمَسْكِينَتِهِ».

وأخرجه الحاكم (٩٣/٤) عن أبي مخيمرة عن أبي مريم وله قصة مع معاوية.

وذلك أنه قال لمعاوية: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ - الحديث فجعل معاوية رجلاً على حوائج المسلمين.

ورواه أحمد (٢٣٨/٥) من حديث معاذ بلفظ «مَنْ وَلَّى مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً فَاحْتَجَبَ عَنْ أُولِي الضُّعْفِ وَالْحَاجَةِ احْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ورواه الطبراني في الكبير (كما في «الطغيص» ٢٠٨/٤) من حديث ابن عباس بلفظ «إِنَّمَا أَمِيرٌ احْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ فَأَقَمَهُمُ احْتَجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وقال ابن أبي حاتم (العلل ٤٢٨/٢) عن أبيه في هذا الحديث: مُتَّكَرٌ.

وأخرج الطبراني (الكبير ٣٠١/٢٢) رجال نقس إلا

شيخه، فإنه قال المذري: لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي جحيفة أنه قال لمعاوية: سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أحيت أن أضعه عندك غفلة أن لا تلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ وَلَّى مِنْكُمْ عَمَلًا فَحَجَبَ بَابَهُ عَنْ ذِي حَاجَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ حَجَبَهُ اللَّهُ أَنْ يُلْجَ بَابَ الْجَنَّةِ، وَمَنْ كَانَتْ هِمَّتُهُ الدُّنْيَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ جِوَارِي. فَلْيَنْتِ بِخِرَابِ الدُّنْيَا وَلَمْ تُبْعَثْ بِعَمَارَتِهَا».

والحديث دليل على أنه يجب على من ولي أي أمر من أمور عباد الله أن لا يحتجب عنهم وأن يسهل الحجاب ليصل إليه ذو الحاجة من فقير وغيره.

وقوله «احتجب الله عنه» كناية عن منعه له من فضله وعطاياه ورحمته.

١٢ - لعن الراشي والمرتشي في الحكم

١٣٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ».

رواه أحمد (٣٨٧/٢) والأربعة والترمذي (١٣٣٦) من حديث أبي هريرة. وأخرجه من حديث ابن عمرو، أبو داود (٣٥٨٠)، الترمذي (١٣٣٧)، ابن ماجه (٢٣١٣)، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان.

في «النهاية»: الراشي: من يعطي الذي يعينه على الباطل والمرتشي: الآخذ.

(في الحكم) رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان.

زاد في «النهاية»: والرائش: هو الذي يمشی بينهما وهو السفير بين الدافع والآخذ، وإن لم يأخذ على سفارته أجراً فإن أخذ فهو أبلغ.

١٣٢٦ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَمْرٍو.

عَنْدَ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا النَّسَائِيَّ (انظر ما قبله).

إلا أنه لم يذكر لفظ «الحكم» وكذا في رواية أبي داود لم

يَذْكُرُهَا إِنَّمَا زَادَهَا فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ.

وَالرُّشُوءُ: حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ سِوَا مَا كَانَتْ لِلْقَاضِي أَوْ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَةِ أَوْ لغيرِهَا.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٨).

وَحَاصِلُ مَا يَأْخُذُ الْقَضَاءُ مِنَ الْأَمْوَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: رِشْوَةٌ وَهَدِيَّةٌ وَاجْرَةٌ وَرِزْقٌ.

فَالْأَوَّلُ الرِّشْوَةُ إِنْ كَانَتْ لِيَحْكُمَ لَهُ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْإِخْذِ وَالْمَعْطَى وَإِنْ كَانَتْ لِيَحْكُمَ لَهُ بِالْحَقِّ عَلَى غَيْرِهِ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ دُونَ الْمَعْطَى؛ لِأَنَّهَا لَاسْتِيفَاءٌ حَقُّهُ فَهِيَ كَجَعْلِ الْآبِقِ وَاجْرَةٍ الْوَكَالَةِ عَلَى الْخُصُومَةِ.

وَقِيلَ: تَحْرِمُ؛ لِأَنَّهَا تَوْقِعُ الْحَاكِمَ فِي الْإِثْمِ.

وَأَمَّا الْهَدِيَّةُ وَهِيَ الثَّانِي: فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يُهَادِيهِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ فَلَا تَحْرِمُ اسْتِدَامَتُهَا وَإِنْ كَانَ لَا يُهْدَى إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوَلَايَةِ فَلَمْ يَكُنْ تَحْرِمُ تَمَنُّنَ لَا خُصُومَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدٍ عِنْدَهُ جَازَتْ وَكَرِهَتْ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ خُصُومَةً عِنْدَهُ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ وَالْمُهْدِي وَيَأْتِي فِيهِ مَا سَلَفَ فِي الرِّشْوَةِ عَلَى بَاطِلٍ أَوْ حَقٍّ.

وَأَمَّا الْاجْرَةُ وَهِيَ الثَّلَاثُ: فَإِنْ كَانَ لِلْحَاكِمِ جَرَايَةٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَرِزْقٌ حَرُمَتْ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُجْرِيَ لَهُ الرِّزْقُ لِأَجْلِ الْإِسْتِغْنَاءِ بِالْحُكْمِ فَلَا وَجْهَ لِلْأَجْرِ وَإِنْ كَانَ لَا جَرَايَةَ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ جَازَ لَهُ اخْتِذُ الْاجْرَةِ عَلَى قَدَرِ عَمَلِهِ غَيْرَ حَاكِمٍ فَإِنْ أَخَذَ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ حَرَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى الْاجْرَةُ لِكُونِهِ عَمَلًا لَا لِأَجْلِ كُونِهِ حَاكِمًا فَأَخْذُهُ لَمَّا زَادَ عَلَى أَجْرِهِ مِثْلِهِ غَيْرَ حَاكِمٍ إِنَّمَا اخْتَدَاهَا لَا فِي مُقَابَلَةِ شَيْءٍ بَلْ فِي مُقَابَلَةِ كُونِهِ حَاكِمًا وَلَا يَسْتَحِقُّ لِأَجْلِ كُونِهِ حَاكِمًا شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ اتِّفَاقًا فَاجْرَةُ الْعَمَلِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ فَأَخْذُ الزِّيَادَةِ عَلَى أَجْرِهِ مِثْلِهِ حَرَامٌ.

وَلِذَا قِيلَ: إِنْ تَوَلَّى الْقَضَاءُ لِمَنْ كَانَ غَنِيًّا أَوَّلَى مِنْ تَوَلَّيَ مِنْ كَانَ فَقِيرًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَفَقْرِهِ يَصِيرُ مُتَعَرِّضًا لِتَنَاوُلِ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَنَاوُلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ نُدْرِكْ فِي زَمَانِنَا هَذَا مَنْ يَطْلُبُ الْقَضَاءَ إِلَّا

وَهُوَ مُصْرَحٌ بِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُبْهُ إِلَّا لِاخْتِيَاغِهِ إِلَى مَا يَقُومُ بِأَوْدِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَنْتَهَى.

١٣- وجوب مجيء الخصمين عند القاضي

١٣٢٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ».

رَوَاهُ أَبُو فَاوُدَ (٣٥٨٨)، وَصَحَّحَهُ الْخَاكِمُ (٩٤/٤).

وَآخِرُجُهُ أَحْمَدُ (٤/٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (١٣٥/١٠) كُلُّهُمَا مِنْ رِوَايَةِ مُصْعَبِ بْنِ نَابِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. وَفِيهِ كَلَامٌ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: إِنَّهُ كَثِيرُ الْغُلْطِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ قُعُودِ الْخَصْمَيْنِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ وَيُسَوِّي بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْمُسْلِمَ كَمَا فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ ﷺ مَعَ غَيْرِهِ الذُّمِّيَّ عِنْدَ شَرِيحٍ، وَهِيَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (١٢٩/٤) بِسَنَدِهِ قَالَ: وَجَدْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ دَرَعًا لَهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ تَقَطَّعَهَا فَعَرَفَهَا فَقَالَ: دَرْعِي سَقَطَتْ عَنْ جَمَلٍ لِي أَوْرَقٌ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: دَرْعِي فِي يَدِي، ثُمَّ قَالَ الْيَهُودِيُّ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَأَتَوْا شَرِيحًا فَلَمَّا رَأَى عَلِيًّا قَدْ أَقْبَلَ تَحَرَّفَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَجَلَسَ عَلِيٌّ فِيهِ ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَوْ كَانَ خَصْمِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَسَاوَيْتُهُ فِي الْمَجْلِسِ لَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجْلِسِ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ. قَالَ شَرِيحٌ: مَا تَشَاءُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ: دَرْعِي سَقَطَتْ عَنْ جَمَلٍ لِي أَوْرَقٌ فَالتَّقَطَّعَهَا هَذَا الْيَهُودِيُّ. قَالَ شَرِيحٌ: مَا تَقُولُ يَا يَهُودِيُّ قَالَ: دَرْعِي فِي يَدِي. قَالَ شَرِيحٌ: صَدَقْتَ وَاللَّهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا لَدَرْعُكَ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ شَاهِدَيْنِ فَدَعَا قَتْرَبًا وَالحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَشَهِدَا إِنَّهَا لَدَرْعُهُ. فَقَالَ شَرِيحٌ: أَمَّا شَهَادَةُ مَوْلَاكَ فَقَدْ اجْزَنَاهَا. وَأَمَّا شَهَادَةُ ابْنِكَ فَلَا نَجِيَّهَا فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: تَكَلَّمْتَ أَثَمَكَ أَمَا سَمِعْتَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ: أَفَلَا تَجِيزُ شَهَادَةَ سَيِّدِي شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ ثُمَّ قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: خُذِ الدَّرْعَ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَاءَ مَعِيَ إِلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَقَضَى لِي، وَرَضِيَ

شهادة، وهذا أحسن الأجوبة وهو جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك.

والثاني: أن المراد بها شهادة الحسبة وهي ما لا تتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم عضواً ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى أو ما فيه شائبة لله تعالى كالصلاة والوقف والوصية العامة ونحوها.

وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الآدميين المختصة.

الثالث: أن المراد بقوله «أن يأتي بالشهادة قبل أن يسألتها» المبالغة في الإجابة فيكون لقوة استدعائه كالذي أتى بها قبل أن يسألتها كما يقال في الجواب: إنه يعطي قبل الطلب.

وهذا الأجوبة مبينة على أن الشهادة لا تؤدى قبل أن يطلبها صاحب الحق.

ومنهم من أجاز ذلك عملاً برواية زيد وتاول حديث عمران بأحد تاويلات.

الأول: أنه محمول على شهادة الزور أي: يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم، حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم.

الثاني: أن المراد إثباته بالشهادة بلفظ الحلف نحو أخلف بالله ما كان إلا كذا وهذا جواب الطحاوي.

الثالث: أن المراد به الشهادة على ما لم يعلم مما سيكون من الأمور المستقبلية فيشهد على قوم بأنهم من أهل النار، وعلى قوم بأنهم من أهل الجنة من غير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء. حكاه الخطابي.

والأول أحسنها.

٢ - مذمة الشهادة بعد القرون الثلاثة الأولى

١٣٢٩ - وعن عمران بن حصين رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «إن خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون قَوْمٌ يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون

صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك سقطت عن جل لك النقطة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله فوهبها له علي رضي الله عنه وأجازه بتسعمائة وقيل معه يوم صفين».

وقول شريح: «والله إنها لدرعك» كأنه عرفها، ويعلم أنها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لأبيه، فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل إليه من الخير للمدعى عليه.

٢ - بَابُ الشَّهَادَاتِ

الشهادة: مصدر شهد - جمع لإرادة أنواع الشهادة.

قال الجوزري: الشهادة خبر قاطع والشاهد: حامل الشهادة ومؤيدها؛ لأنه مشاهد لما غاب عن غيره.

وقيل: هي مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى: «شهد الله أنه لا إله إلا هو» [آل عمران: ١٨] أي علم.

١ - خَيْرُ الشُّهَدَاءِ

١٣٢٨ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا».

رواه مسلم (١٧١٩).

دل على أن خير الشهداء من يأتي بشهادته لما هي له قبل أن يسأله.

إلا أنه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران. وفيه «ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون» في سياق الذم لهم.

ولما تعارضا اختلف العلماء في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه:

الأول: أن المراد بحديث زيد إذا كان عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فيأتي إليه فيخبره بها أو يموت صاحبها فيخلف ورثته فيأتي إليهم فيخبرهم بأنه عنده لهم

وَلَا يُوفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٥١)، مسلم (٢٥٣٥)].

القرن: أهل زمان واحد مُتْقَارِبٍ اشْتَرَكُوا فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَقْصُودَةِ.

ويقال: إِنَّ ذَلِكَ غُصُوصٌ بِمَا إِذَا اجْتَمَعُوا فِي زَمَانٍ أَوْ رِئِيسٍ يَجْمَعُهُمْ عَلَى مَلَّةٍ أَوْ مَذْهَبٍ أَوْ عَمَلٍ.

ويطلق القرن على مَدَّةٍ مِنَ الزَّمَانِ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِهَا مِنْ عَشْرَةِ أَعْوَامٍ إِلَى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِ مِنْ صَرَّحَ بِالتَّسْعِينَ وَلَا بِمِائَةِ وَعَشْرِينَ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ بِهِ قَاتِلٌ.

قُلْتُ: أَمَّا التَّسْعُونَ فَنَعَمْ. وَأَمَّا الْمِائَةُ وَالْعَشْرُونَ فَصَرَّحَ بِهِ فِي «الْقَامُوسِ» فَإِنَّهُ قَالَ: أَوْ مِائَةٍ أَوْ مِائَةٍ وَعَشْرُونَ.

وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَلَامٍ «عِشْنَ قَرْنًا» فَعِاشَ مِائَةٍ سَنَةً [أحمد: (١٨٩/٤)] انْتَهَى.

قَالَ صَاحِبُ «المَطَالِعِ»: الْقَرْنُ أُمَّةٌ هَلَكَتْ فَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ.

وَقَرْنُهُ ﷺ الْمَرَادُ بِهِ هُمُ الْمُسْلِمُونَ فِي عَصْرِهِ.

وَقَوْلُهُ (هُمْ الَّذِينَ يُلَوِّهُمُ) هُمُ التَّابِعُونَ وَالَّذِينَ يُلَوِّ التَّابِعِينَ أَنْبَاءُ التَّابِعِينَ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصُّحَابَةَ أَفْضَلُ مِنَ التَّابِعِينَ، وَالتَّابِعِينَ أَفْضَلُ مِنَ تَابِعِيهِمْ وَأَنَّ التَّفْضِيلَ بِالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ.

وَالِيهِ ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِلَى أَنَّ التَّفْضِيلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الصُّحَابَةِ لَا إِلَى الْأَفْرَادِ فَجَمْعُ الصُّحَابَةِ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ لَا كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمْ، إِلَّا أَهْلُ بَدْرٍ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ.

يُرِيدُ أَنَّ أَفْرَادَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ أَفْرَادٍ مِنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ.

وَاسْتَدْلُّ عَلَى ذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٦٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ (٧٢٢٦) مِنْ حَدِيثِ عَمَارٍ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «أَمَّتِي مِثْلُ الْمَطَرِ لَا يَذَرِي أَوَّلُهُ خَيْرًا أَمْ آخِرُهُ».

وَمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٦/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٨/٢) وَالْإِسْرَافِيُّ (٣٠٨/٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُمُعَةَ؟ قَالَ «قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ خَيْرٌ مِنَّا؟ أَسْلَمْنَا مَعَكَ، وَهَاجَرْنَا مَعَكَ قَالَ «قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ بِي وَلَمْ يَزَوْنِي» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨٥/٤).

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٤١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٥٨) مِنْ حَدِيثِ ثَعْلَبَةَ يَرْفَعُهُ «يَأْتِي أَتْيَامٌ لِلْعَامِلِ فِيهِمْ أَجْرُ خَمْسِينَ» قِيلَ: مِنْهُمْ أَوْ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ «بَلَى مِنْكُمْ».

وَأَخْرَجَ أَبُو الْحَسَنِ الْقُطَّانُ فِي مَشِيخَتِهِ عَنْ أَنَسٍ يَرْفَعُهُ «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِ عَلَى دِينِهِ لَهُ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ».

وَجَمَعَ الْجَمْهُورُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بَانَ لِلصُّحْبَةِ فَضِيلَةٌ وَمَزِيَّةٌ لَا يُوزِنُهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَعْمَالِ، فَلَمَنْ صَحَبَهُ ﷺ فَضِيلَتُهَا وَإِنْ قَصَرَ عَمَلُهُ، وَاجْرُهُ بِاِخْتِيَارِ الْإِجْتِهَادِ فِي الْعِبَادَةِ وَتَكُونُ خَيْرِيَّةٌ مِنْ يَأْتِي بِاِخْتِيَارِ كَثَرَةِ الْأَجْرِ لَا بِالنَّظَرِ إِلَى ثَوَابِ الْأَعْمَالِ وَهَذَا قَدْ يَكُونُ فِي حَقِّ بَعْضِ الصُّحَابَةِ.

وَأَمَّا مِثَالُهُمُ الصُّحَابَةُ فَإِنَّهُمْ حَازُوا السَّبْقَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ وَبِهَذَا يَحْصُلُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْمَافِضَةَ بَيْنَ الْأَعْمَالِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَعْمَالِ الْمُسَاوِيَةِ فِي النَّوْعِ، وَفَضِيلَةَ الصُّحْبَةِ مُخْتَصَّةٌ بِالصُّحَابَةِ لَمْ يَكُنْ لِمَنْ عَدَاهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ النَّوْعِ.

وَلِي قَوْلِهِ (لَمْ يَكُنْ قَوْمٌ...) إِلَى آخِرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْنَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ بَعْدِ الصُّحَابَةِ مَنْ يَتَصَفَّ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْمَذْمُومَةِ، وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرَادَ بِحَسْبِ الْأَغْلَبِ.

وَاسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى تَعْدِيلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَلَكِنَّهُ أَيْضاً بِاِخْتِيَارِ الْأَغْلَبِ.

وَقَوْلُهُ (لَا يُؤْتَمِنُونَ) أَيُّ لَا يَرَاهُمُ النَّاسُ أَمْنَاءً وَلَا يَقْنُونَ بِهِمْ لظُهُورِ خِيَانَتِهِمْ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْأَمَانَةَ أَوَّلُ مَا يُرْفَعُ مِنَ النَّاسِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ (يَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ) أَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِي الْمَاكِلِ وَالْمَشَارِبِ وَهِيَ أَسْبَابُ السَّمَنِ.

وَقِيلَ: ارَادَ كَثَرَةَ الْمَالِ.

وقيل: المراد أنهم يسمنون أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف.

وفي حديث أخرجه الترمذي (٢٣٠٢) بلفظ «ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَسْمَنُونَ وَيُجِبُونَ السَّمْنَ» فجمع بين السمن أي التكثير بما ليس عندهم وتعاطي أسباب السمن.

٣ - ثَلَاثَةٌ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ فِي ثَلَاثَةٍ

١٣٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٠٤/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٠).

(وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمَرٍ» بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء فسرها أبو داود بالحنه - بالحاء المهملة - وهي الحقد والشحناء.

(على أخيه «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ» بالقاف وبعد الألف نون ثم عين مهملة يأتي بيانه (لأهل البيت. رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أبو داود (٣٦٠٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَهَادَةَ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ».

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٦) والبيهقي (٢٠٠/١٠) وإسناده قوي.

وأخرجه الترمذي (٢٢٩٨) والدارقطني (٢٤٤/٤) والبيهقي (١٥٥/١٠) من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمَرٍ لِأَخِيهِ» - الحديث. وفيه ضعف.

قال الترمذي: لا يصح عندنا إسناده.

وقال أبو زرعة في العللي: مُتَكَرَّرٌ (ابن أبي حاتم (٤٧٦/١)).

وضمعة عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي.

وقال البيهقي: لا يصح من هذا شيء عن النبي ﷺ.

وقوله (الخائِن) قال أبو عبيدة: لا نزاع خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده وأتمنهم عليه فإنه قد سُمي ذلك أمانة قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ» [الأنفال: ٢٧] فمن ضيع شيئاً مما أمر الله تعالى به أو ما نهى عنه فليس ينبغي أن يكون عدلاً فإنه إذا كان خائناً فليس له تقوى تردّه عن ارتكاب عظورات الدين التي منها الكذب فلا يحصل الظن بخبره لأنه مظنة تهمّة أو مسلوب الأهلية.

وأما (ذي الغمَر) فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء.

والمراد بأخيه: المسلم: المشهود عليه والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين فإن ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحجبه إنزال الضرر بمن يحقد عليه.

وأما شهادة المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فإنها تقبل شهادته عليه، وإن كان بينهما عداوة في الدين فإن عداوة الدين لا تقتضي أن يشهد عليه زوراً فإن الدين لا يسوغ ذلك.

وأما خرج الحديث على الأغلب.

و «القانع»: هو الخادم لأهل البيت والمنقطع إليهم للخدمة وقضاء الحوائج ومواليتهم عند الحاجة.

وفي تمام الحديث، «وأجازها» أي شهادة القانع «لغيرهم» أي: لغير من هو تابع لهم وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم؛ لأنه مظنة تهمّة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب الخير إليهم فمنع من الشهادة.

ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد وعليه دلّ قوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢] وقد سموا العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة.

وقد نازعناهم في هذا الرسم في عدو من المباحث كرسالة

٥- الْحُكْمُ بِظَاهِرِ الْحَالِ

١٣٣٢- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ خَطَبَ

فَقَالَ: «إِنْ أَنَسَا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ الْوَحْيُ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٤١).

وَمَتَامُهُ «فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمَّاهُ وَقُرْبَانَهُ وَلَيْسَ لَنَا مِنْ سِرِّيهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سِرِّيهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا أَمَّا نَامُهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ إِنْ سِرِّيَّةٌ حَسَنَةٌ».

اسْتَدْلَ بِهِ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةٍ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ رِبِيَّةٌ نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ الْحَالِ.

وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِ الْمَعْدَلِ مِنَ الْاسْتِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ كَشْفٍ عَنْ حَقِيقَةِ سِرِّيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ إِلَّا بِالْوَحْيِ. وَقَدْ انْقَطَعَ.

وَكَانَ الْمَصْنَفُ أَوْرَدَهُ وَإِنْ كَانَ كَلَامُ صَحَابِيٍّ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خُطِبَ بِهِ عُمَرُ وَأَقْرَأَهُ مِنْ سَمْعِهِ فَكَانَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الصَّحَابَةِ؛ وَلَأنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْمُجْهُولَ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَ عُمَرَ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَسْتُ أَعْرِفُكَ وَلَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا أَعْرِفُكَ أَنتَ بِنِ يَعْرفُكَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا أَعْرِفُهُ. قَالَ بَائِي شَيْءٌ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: بِالْعَدَالَةِ وَالْفَضْلِ فَقَالَ: هُوَ جَارُكَ الْأَدْنَى الَّذِي تَعْرِفُ لَيْلَةً وَنَهَارَةً وَمَدْخَلُهُ وَخُرْجُهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَعَامَلْتُكَ بِالذُّبَابِ وَالذُّرْهَمِ اللَّذِينَ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ؟ قَالَ: لَا قَالَ: فَرَفِيقُكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؟ قَالَ: لَا قَالَ: لَسْتُ تَعْرِفُهُ ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: أَنتَ بِنِ يَعْرفُكَ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

٦- شَهَادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ

١٣٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ؓ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

الْمَسَائِلَ الْمُهِّمَةَ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوَى حُكَامَ الْأُمَّةِ وَحَقَّقْنَا الْحَقَّ فِي الْعَدَالَةِ فِي رِسَالَةِ ثَمَرَاتِ النَّظَرِ، فِي عِلْمِ الْأَثَرِ. وَفِي مَنَحَةِ الْغَفَارِ، حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَاخْتَرْنَا أَنَّ الْعَدْلَ هُوَ مَنْ غَلَبَ خَيْرُهُ شَرُّهُ وَلَمْ يُجْرَبْ عَلَيْهِ اغْتِيَاؤُ كَذِبٍ وَاقْمَنَا عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ هُنَاكَ وَالشَّارِحُ هُنَا مَشَى مَعَ الْجَمَاهِيرِ. وَذَكَرَ بَعْضُ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَفْسِيرِ مُرَادِهِمْ.

٤- رَدُّ شَهَادَةِ الْبُدِيِّ فِي الْقُرْوَى

١٣٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدْوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٦٧).

الْبُدِيُّ: مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ نُسِبَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ النِّسْبَةِ وَالْقِيَاسُ بِادْوِيٍّ.

وَالْقَرْيَةُ: بِفَتْحِ الْقَافِ وَقَدْ تَكَسَّرَ: الْمَصْرُ الْجَامِعُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ شَهَادَةِ الْبُدِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ إِلَّا عَلَى بَدْوِيٍّ مِثْلِهِ فَتَصَحُّ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَخْشَى أَنْ لَا يَقْبَلَ شَهَادَةُ الْبُدِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مَتَّهَمٌ حَيْثُ يُشْهَدُ بِدَوِيًّا وَلَمْ يُشْهَدْ قَرْيَوِيًّا.

وَالْيَهِ ذَهَبَ مَا لَكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ الْبُدِيِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَفَاءِ فِي الدِّينِ وَالْجَهَالَةِ بِأَحْكَامِ الشَّرَائِعِ؛ وَلَأنَّهُمْ فِي الْغَالِبِ لَا يَضْطَوْنَ الشَّهَادَةَ عَلَى وَجْهِهَا.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ لَا تَعْرِفُ عِدَالَتَهُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ إِذَا الْغَلَبَ أَنَّ عِدَالَتَهُمْ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ.

وَقَدْ اسْتَدْلَ فِي «الْبَحْرِ» لِقَبُولِ شَهَادَتِهِمْ بِقَبُولِهِ ﷺ لِشَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى هَلَالِ رَمَضَانَ.

أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ.

نَفَقَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٥٤)، مسلم (٨٧)]، فِي خَبِيثٍ طَوِيلٍ.

وَلَفْظُهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الرَّادِّينَ». وَجَلَسَ وَكَانَ مُكَبِّئًا ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ.

تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ الزُّورِ.

قَالَ الثَّعْلَبِيُّ: الزُّورُ تَحْسِينُ الشَّيْءِ وَوَصْفُهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَى مَنْ سَمِعَهُ أَوْ رَأَاهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فَهُوَ عَمِيهٌ الْبَاطِلُ بِمَا يُوهِمُ أَنَّهُ حَقٌّ. وَقَدْ جَعَلَ ﷺ قَوْلَ الزُّورِ عَدِيلًا لِلْإِشْرَافِ وَمَسَاوِيًا لَهُ.

وَقَالَ الثَّوَوِيُّ: وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ التَّيَادُرُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْكَ أَكْبَرُ بَلَا شَكٍّ وَكَذَلِكَ الْقَتْلُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ وَذَلِكَ بِأَنَّ التَّفْضِيلَ لَهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُنَاطَرُهَا فِي الْمَفْسَدَةِ وَهِيَ التَّسْبِيبُ إِلَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ فَهِيَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكِبَائِرِ الَّتِي يُتَسَبَّبُ بِهَا إِلَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ فَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الزُّورِ وَمِنَ السَّرْقَةِ.

وَأَمَّا اهْتَمُّ ﷺ بِإِبْخَارِهِمْ عَنْ شَهَادَةِ الزُّورِ وَجَلَسَ وَأَتَى بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ وَكَرَّرَ الْإِبْخَارَ لِيَكُونَ قَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ اسْتَهْلَ عَلَى اللِّسَانِ وَتَهَاوَنَ بِهَا أَكْثَرُ؛ وَلِأَنَّ الْحَوَامِلَ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهِمَا فَاجْتِنَابُ بِشَائِهِ بِخِلَافِ الْإِشْرَافِ فَإِنَّهُ يَبْنُو عَنْهُ قَلْبُ الْمُسْلِمِ.

وَلِأَنَّهُ لَا تَعْدَى مَفْسَدَتُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَشْرِكِ بِخِلَافِ قَوْلِ الزُّورِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَنْ قِيلَ فِيهِ، وَالْعُقُوقُ بِصَرْفٍ عَنْهُ كَرَمِ الطَّبَعِ وَالْمُرُوءَةِ.

٧- الشَّهَادَةُ بِالْيَقِينِ

١٣٣٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: تَرَى الشَّمْسَ؟ قَالَ نَعَمْ. قَالَ: عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أَوْ دَعْ».

أَخْرَجَهُ بَنُو عَبْدِ [الكامل (٢٢١٣/٦)] بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ

الْحَاكِمُ (٩٨/٤) قَاطِعًا.

لَأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدَ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ مَشْمُولٍ ضَعْفُهُ النَّسَائِيُّ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ يُرَوْ مِنْ وَجْهِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا عَلَى مَا يَعْلَمُهُ عِلْمًا يَقِينًا كَمَا تَعْلَمُ الشَّمْسُ بِالشَّاهِدَةِ.

وَلَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالظَّنِّ فَإِنْ كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى فِعْلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَاهُ.

وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صَوْتٍ فَلَا بُدَّ مِنْ سَمَاعِ ذَلِكَ الصَّوْتِ وَرُؤْيَا المَصْرُوتِ أَوْ التَّعْرِيفِ بِالمَصْرُوتِ بِعَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ عِنْدَ مَنْ يَكْتَفِي بِهِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ فَإِنَّهَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالظَّنِّ.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبَخَارِيُّ لِلشَّهَادَةِ عَلَى الظَّنِّ بِقَوْلِهِ: (بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ وَالرُّضَاعِ الْمُسْتَقْبِضِ، وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ [كتاب الشهادات، باب (٧)] وَذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ فِي بُيُوتِ الرُّضَاعِ، وَثَبُوتُهُ إِنَّمَا هُوَ بِالْإِسْتِغَاظَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَدِيثًا عَلَى رُؤْيَا الرُّضَاعِ، وَاشَارَ بِذَلِكَ إِلَى بُيُوتِ النَّسَبِ، فَإِنَّ مِنْ لَازِمِ الرُّضَاعِ بُيُوتِ النَّسَبِ. وَأَمَّا بُيُوتِ الرُّضَاعَةِ نَفْسُهَا بِالْإِسْتِغَاظَةِ فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ صَرِيحِ الْأَحَادِيثِ فَإِنَّ الرُّضَاعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْبِضًا عِنْدَ مَنْ وَقَعَ لَهُ.

وَحَدُّ الْإِسْتِغَاظَةِ عِنْدَ الْهَادُوَّةِ شَهْرَةٌ فِي الْحَلَّةِ تُشَمَّرُ ظَنًّا أَوْ عِلْمًا، وَأَمَّا اكْتَفَى بِالشَّهْرَةِ فِي الْمَذْكُورَةِ إِذْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى التَّحْقِيقِ بِالنَّسَبِ لِتَعَدُّرِ التَّحْقِيقِ فِيهِ فِي الْأَغْلَبِ.

وَأَرَادَ الْبَخَارِيُّ بِالمَوْتِ الْقَدِيمِ مَا تَطَاوَلَ الزَّمَانُ عَلَيْهِ، وَحَدُّهُ الْبَعْضُ بِخَمْسِينَ سَنَةً وَقِيلَ: أَرْبَعِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشُقُّ فِيهِ التَّحْقِيقُ.

وَالِى الْعَمَلِ بِالشَّهْرَةِ فِي النَّسَبِ ذَهَبُ الْهَادُوَّةِ وَالشَّافِعِيَّةُ وَاحِدٌ وَمِثْلُهُ الْمَوْتُ.

كَذَلِكَ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْهَادُوَّةُ فِي بُيُوتِ الْوَلَاءِ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٢٥٤/٥): اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ضَابِطِ مَا تُقْبَلُ فِيهِ الشَّهَادَةُ بِالْإِسْتِغَاظَةِ فَيَصُحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي النَّسَبِ قِطْعًا، وَالْوِلَادَةِ فِي الْمَوْتِ وَالْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ وَالْوِلَايَةِ

والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه وذلك على الرجح في جميع ذلك، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلائي إلى آخر كلامه.

٨- القضاة بالشاهد واليمين

١٣٣٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَيْنِ وَشَاهِدٍ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٨) وَالتَّيَمِيُّ «كَرَى» كَمَا فِي «نَحْطِ الْأَشْرَافِ» (٦٢٩٩)، وَقَالَ: إِشَادَةٌ جَيِّدَةٌ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا مَطْعَنَ لِأَحَدٍ فِي إِسْنَادِهِ.

كَذَا قَالَ لِكُنْه. قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ص ٢٠٤): سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبَخَارِيَّ - عَنْهُ فَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْهُ عِنْدِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عُبَّاسٍ يُرِيدُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ رَاوِيَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: قَدْ سَمِعَ عَمْرُو بْنُ أَبِي عَبَّاسٍ عِدَّةَ أَحَادِيثَ وَسَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا. وَسَمِعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ وَلَهُ شَوَاهِدُ مِنْهَا.

١٣٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِثْلَهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٤٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٥٠٧٣).

وَأَخْرَجَهُ إِضًا الشَّافِعِيُّ «تَرْبِيعُ الْمُسْنَدِ» (٦٣٢).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٤٦٣/١): عَنْ أَبِيهِ: هُوَ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثُ عَنْ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَدْ سَرَدَ الشَّارْحُ أَسْمَاءَهُمْ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ الْقَضَاءُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاهِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ مَذْهَبُ فَقْهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ وَالْهَادَوِيَّةِ وَمَالِكٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَمَدَتُهُمْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَالْيَمِينُ، وَإِنْ

كَانَ حَاصِلُهَا تَأْكِيدُ الدَّعْوَى لَكِنْ يَعْظُمُ شَأْنُهَا فَإِنَّهَا إِشْهَادٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ الْحَقِيقَةُ كَمَا يَقُولُ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ الدَّعْوَى لَكَانَ مُقْتَرِبًا عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ صِدْقَهُ فَلَمَّا كَانَتْ بِهِئِذِهِ الْمَنْزِلَةُ الْعَظِيمَةُ هَابَهَا الْمُؤْمِنُ بِالْعَمَانِ وَعَظُمَ شَأْنُ اللَّهِ عِنْدَهُ أَنْ يَخْلَفَ بِهِ كَاذِبًا وَهَابَهَا الْفَاجِرُ لِمَا يَرَاهُ مِنْ تَعْجِيلِ عِقَابِهِ عَقُوبَةُ اللَّهِ لِمَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً.

فَلَمَّا كَانَ لِلْيَمِينِ هَذَا الشَّأْنُ صَلَحَتْ لِلْهُجُومِ عَلَى الْحُكْمِ كَشَهَادَةِ الشَّاهِدِ.

وَقَدْ اعْتَبَرَتْ الْإِيمَانُ فَقَطْ فِي اللَّعَانِ فِي الْقِسَامَةِ فِي مَقَامِ الشُّهُودِ.

وَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى عَدَمِ الْحُكْمِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطَّلَاق: ٢].

وَقَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» [البقرة: ٢٨٢] قَالُوا: وَهَذَا يَقْتَضِي الْحَصْرَ وَيُفِيدُ مَفْهُومَ الْمَخَالَفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَغَيْرِ ذَلِكَ، وَزِيَادَةُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ تَكُونُ نَسْخًا لِمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْثُهُ عَلَى تَقْدِيرِ اغْتِيَابِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ يَصْحُحُ نَسْخُهُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» (خ ٢٦٦٩).

وَاجِبٌ: بَأْنُ هَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ صَحِيحٌ يُعْمَلُ بِهِمَا فِي مَنْطُوقِهِمَا فَإِنَّ مَفْهُومَ أَحَدِهِمَا لَا يُقَاوِمُ مَنْطُوقَ الْآخَرِ.

هَذَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٦٠٩) أَنَّهُ قَالَ سَلَمَةُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ عَمْرُو «فِي الْحَقُوقِ» يُرِيدُ: أَنَّ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الرَّاويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خَصَّ الْحُكْمَ بِالشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ بِالْحَقُوقِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهَذَا خَاصٌّ بِالْأَمْوَالِ دُونَ غَيْرِهَا فَلِإِنْ الرَّاويَ وَقَفَّ عَلَيْهَا وَالْخَاصُّ لَا يَتَعَدَّى بِهِ عَمَلُهُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَاقْتِضَاءُ الْعَمُومِ مِنْهُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ حِكَايَةُ فِعْلٍ وَالْفِعْلُ لَا عُمُومَ لَهُ أَهـ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِلَّا الْحَدُّ

والقصاصُ للإجماعِ أَثَمًا لَا يَبْتَنَانِ بِذَلِكَ.

٣ - بَابُ الدَّعَاوَى وَالْيَمِينَاتِ

الدَّعَاوَى: جَمْعُ دَعْوَى وَهِيَ اسْمُ مَصْدَرٍ مِنْ ادَّعَى الشَّيْءَ: إِذَا زَعَمَ أَنَّهُ لَهُ حَقٌّ أَوْ بَاطِلًا.

(وَالْيَمِينَاتُ) جَمْعُ يَمِينَةٍ وَهِيَ الْحُجَّةُ الْوَاضِحَةُ سُمِّيَتْ الْحُجَّةَ يَمِينَةً لِوُضُوحِ الْحَقِّ بِهَا وَظُهُورِهِ.

١ - اليمينُ على المدعى عليه

١٣٣٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَغْطِي النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالِهِمْ، وَلَكِنْ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٤٥٥٢)، مسلم (١٧١١).

وَاللَّيْثِيُّ (٢٥٢/١٠) يَأْسَدُ صَحِيحٌ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَغْطِي النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنْ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِلَّيْثِيِّ) أَبِي مَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»).

وَالْبَابُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (كَمَا فِي «الطَّلْعِيِّ» (٢٢٩/٤) وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٣٤١).

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ أَحَدٍ فِيمَا يَدَّعِيهِ لِمَجْرُودِ دَعْوَاهُ بَلْ يَخْتِاجُ إِلَى الْيَمِينَةِ أَوْ تَصْدِيقِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ طَلَبَ يَمِينَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلَهُ ذَلِكَ.

وَالِإِذَا هَذَا ذَهَبَ سَلَفُ الْأُمَمِ وَخَلَفُهَا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحِكْمَةُ فِي كَوْنِ الْيَمِينَةِ عَلَى الْمُدَّعَى أَنْ جَانِبَ

الْمُدَّعَى ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ فَكَلَّفَ الْحُجَّةَ الْقَوِيَّةَ وَهِيَ الْيَمِينَةُ فَيَقْوَى بِهَا ضَعْفُ الْمُدَّعَى؛ وَجَانِبُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَوِيٌّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِرَاقُ ذَاتِهِ فَانْكَفَى مِنْهُ بِالْيَمِينِ وَهِيَ حُجَّةٌ ضَعِيفَةٌ.

٢ - القرعةُ في اليمينِ

١٣٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينِ: أَيُّهُمْ يَخْلِفُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٧٤).

يُفَسِّرُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٦) وَالنَّسَائِيُّ [«وَكُرِيَ» (٤٨٧)] مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَتَاعٍ لَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمِينَةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْتَهِمَا عَلَى الْيَمِينِ مَا كَانَ أَحَدُاهُمَا ذَلِكَ أَوْ كَرَاهَا».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَمَعْنَى الِاسْتِهَامِ هُنَا الْاِقْتِرَاعُ يُرِيدُ أَنَّهُمَا يَقْتَرَعَانِ فَأَيُّهُمَا خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ حَلَفَ وَآخَذَ مَا ادَّعَى.

وَرَوَى مِثْلَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ أَنَّهُ أَتَى بَنِي بَنِي وَجَدَ فِي السُّوقِ يُسَاعُ فَقَالَ رَجُلٌ: هَذَا نَعْلِي لَمْ أَبِيعْ وَلَمْ أَهَبْ وَفَرَعَ عَلَى خَمْسَةٍ يَشْهَدُونَ وَجَاءَ آخَرُ يَدَّعِيهِ زَعَمَ أَنَّهُ نَعْلُهُ وَجَاءَ بِشَاهِدَيْنِ قَالَ الرَّأْيِي: فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ فِيهِ قَضَاءً وَصَلَحًا وَسَوْفَ أُبَيِّنُ لَكُمْ ذَلِكَ. أَمَا صَلَحُهُ فَإِنَّ يُبَاعُ النُّعْلُ فَيَقْسَمُ عَلَى سَبْعَةِ أَشْهُمٍ لِهَذَا خَمْسَةٌ وَلِهَذَا اِثْنَانِ وَإِنْ لَمْ يَصْطَلَحَا فَالْقَضَاءُ أَنْ يَخْلِفَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ وَلَا وَهَبَهُ وَأَنَّهُ نَعْلُهُ فَإِنْ تَنَاحَضْتُمَا أَيُّكُمَا يَخْلِفُ فَإِنَّهُ يُقْرَعُ بَيْنَكُمَا عَلَى الْخَلْفِ فَأَيُّكُمَا قَرَعَ خَلَفَ. انْتَهَى كَلَامُ الْخَطَّابِيِّ.

٣ - شدةُ الوعيدِ لمن اقتطَعَ حقًّا ليس له

١٣٣٩ - وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِيهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ

مَا لَمْ يَمُرَّ مُسْلِمٌ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ مُثْقَلٌ عَلَيْهِ.

والمراد بِكَوْنِهِ فَاجِرًا فِيهَا أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا أَنَّهُ غَيْرُ مُثْقَلٍ وَإِذَا كَانَ تَعَالَى عَلَيْهِ غَضَبَانٌ حَرَّمَهُ جَسَدُهُ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ عَذَابَهُ.

٤- في رجلين اختصما ليس لأحدهما بينة

١٣٤١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ، وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ».

رواه أحمد (٤٠٢/٤) وأبو داود (٣٦١٣) والنسائي (٢٤٨/٨)، وقلة لفظه، وقال: إسناد جيد.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَعِيرُ أَوْ الدَّابَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا مَعًا فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمَلِكِ بِالْيَدِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُونَا بِنَفْسِ الدُّعْوَى يَسْتَحْقُّونَ لَوْ كَانَ الشَّيْءُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا.

وَلَوْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٥) عَقِيْبَهُ حَدِيثًا فَقَالَ: «أَدْعِيَا بَعِيرًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهُوَ مَرْوِيٌّ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِي الْحَدِيثِ التَّقْدِيمَ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ. وَفِي هَذَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ فَاحْتُمِلَ أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ وَاحِدَةً إِلَّا أَنَّ الشَّهَادَاتِ لَمْ تَعَارَضَتْ تَهَاتَرَتْ فَصَارَا كَمَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُ وَحَكَمَ بِالشَّيْءِ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ لَاسْتِوَائِهِمَا فِي الْيَدِ. وَيَحْتُمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا.

فَلَمَّا أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ عَلَى دَعْوَاهُ نَزَعَ الشَّيْءَ مِنْ يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِمَا.

وَلَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الشَّيْءِ يَكُونُ فِي يَدِ الرَّجُلِ يَتَدَاعَاهُ اثْنَانِ يَقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً.

فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ: يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَمَنْ

عَلَيْهِ الْجَنَّةُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرْكَلٍ.

رواه مسلم (١٣٧).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ الرَّعِيدِ لِمَنْ حَلَفَ لِإِخْذِ حَقٍّ لْغَيْرِهِ أَوْ يُسْقِطُ عَنْ نَفْسِهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِقْطَاعِ لِحَقِّ الْمُسْلِمِ وَالتَّعْبِيرُ بِحَقِّ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ شَرْعًا كَجِلْدِ الْيَتَةِ وَنَحْوِهِ.

وَذَكَرَ الْمُسْلِمُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَإِلَّا فَالذَّمُّ مِثْلُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ.

قِيلَ: وَيَحْتُمِلُ أَنْ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ تَخْتَصُّ بِمَنْ اقْتَطَعَ بِيَمِينِهِ حَقَّ الْمُسْلِمِ لَا حَقَّ الذَّمِّيِّ وَإِنْ كَانَ مُحْرَمًا فَلَهُ عُقُوبَةُ أُخْرَى وَإِجْبَابُ النَّارِ وَتَحْرِيمُ الْجَنَّةِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَّبَعْ وَيَتَخَلَّصُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي أَخَذَهُ بِاطْلَاقٍ.

ثُمَّ الْمُرَادُ بِالْيَمِينِ: الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً فِي الْحَدِيثِ فَقَدْ قِيلَ:

١٣٤٠- وَعَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

مُثَقَّفٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٧١٨٣)، مُسْلِمٌ (١٣٨)).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنِ الْأَشْعَثِ) بِشَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ فَعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ مُفْتَوَحَةٍ فَمَثَلُهُ وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ

(ابن قَيْسٍ) بْنِ مَعْدِي كَرِبَ الْكِنْدِيُّ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وَفْدٍ كَنْدَةٍ وَكَانَ رَئِيسَهُمْ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ عَشْرٍ وَكَانَ رَئِيسًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُطَاعًا فِي قَوْمِهِ وَجِبْهًا فِي الْإِسْلَامِ وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَخَرَجَ لِلْجِهَادِ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَشَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ وَغَيْرَهَا ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَصَلَّى عَلَيْهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا

خَرَجَتْ لَهُ الْقِرْعَةُ صَارَ لَهُ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِهِ قَدِيمًا.

كَاذِبًا.

ثُمَّ قَالَ فِي الْجَدِيدِ: فِيهِ قَوْلَانِ

أَحَدُهُمَا: يُقْضَى بِهِ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ.

وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي يُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا فَأَيُّهُمَا خَرَجَ سَهْمُهُ حَلَفَ: لَقَدْ شَهِدَ شُهُودُهُ بِحَقِّ ثَمَّ يُقْضَى لَهُ بِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا أَقْضِي بِهِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ فِي يَدٍ غَيْرِهِمَا.

وَحُكِّيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ لِأَحَدِهِمَا شُهُودًا وَاشْتَهَرِيهَمَا فِي الصَّلَاحِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يُؤْخَذُ بِأَكْثَرِ الْبَيِّنَتَيْنِ عَدَدًا.

وَحُكِّيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَصَصِ الشُّهُودِ أَيْ: كَلَامِ الْخُطَّابِيِّ.

وَفِي «النَّارِ» أَنَّ الْقِرْعَةَ لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهَا وَإِنَّمَا وَظِيفَتُهَا حَيْثُ تَعَذَّرَ التَّقَرُّبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَكَوْنُ الْمُدْعَى هُنَا مُشْتَرَكًا أَحَدَ الْخِطَمَاتِ فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِهَا بِالْقِرْعَةِ وَاخْتَارَ قِسْمَةَ الْمُدْعَى وَهُوَ الصُّوَابُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمَادَوِيَّةِ.

٥- تَغْلِيظُ الْحَلْفِ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

١٣٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْبَرِي هَذَا بَيِّعِينَ أَيْمَةً تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٤٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٢٤٦) وَالتَّسَنُّيُّ [كَبَرَى] (٤٩١/٣).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٤٣٦٨)

وَأَخْرَجَ التَّسَنُّيُّ [كَبَرَى] (٣/٤٩٢) بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ حَلَفَ عِنْدَ مِثْبَرِي هَذَا بَيِّعِينَ كَاذِبَةً يَسْتَجِلُّ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَةِ إِثْمٍ مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْبَرِهِ ﷺ

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَغْلِيظِ الْحَلْفِ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَوْ لَا؟.

وَالْحَدِيثُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِنَّمَا فِيهِ عَظَمَةُ إِثْمٍ مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْبَرِهِ ﷺ كَاذِبًا.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا تَغْلِيظَ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْخَالِفِ الْإِجَابَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ التَّغْلِيظُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

قَالُوا: فِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَنِيرِ. وَفِي مَكَّةَ بَيْنَ الرَّحْمَنِ وَالْمَقَامِ. وَفِي غَيْرِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: فِي الزَّمَانِ يَنْظُرُ إِلَى الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ كَعَبْدِ الْعَصْرِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

اخْتِجَّ الْأَوَّلُونَ بِإِطْلَاقِ أَحَادِيثَ «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» وَيَقُولُ «شَاهِدْكَ أَوْ يَمِينُهُ».

وَاخْتِجَّ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ جَابِرٍ وَحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ وَبِفِعْلِ عُمَرَ وَعِثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ السَّلَفِ.

وَاسْتَدْلُوا لِلتَّغْلِيظِ بِالزَّمَانِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ» [الْمَائِدَةُ: ١٠٦] قَالَ الْمُسَرُّونَ: هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: يُسْتَحَبُّ التَّغْلِيظُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَلَا يَجِبُ.

وَقِيلَ: هُوَ مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ لِلْحَاكِمِ إِذَا رَأَى حَسَنًا أَلَزَمَ بِهِ.

٦- جَزَاءُ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

١٣٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاحِ يَمْنَعُهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلَاقٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ: لَا أَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ

وفي مُسلم (١٠٧) مثل حديث أبي هريرة قال «وَشَيْخٌ زَانٌ وَمَلَكَ كَذَابٌ، وَعَابِلٌ مُسْتَكْبِرٌ».

وأخرج أيضاً (١٠٦) من حديث أبي ذر مرفوعاً «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: التَّائِبُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئاً إِلَّا مِثْلَهُ، وَالْمُنْفِقُ سِلْعَتُهُ بِالْخَلْفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْتَلِ إِزَارُهُ».

فحصل من مجموع الأحاديث تسع خصال إن جعلنا المنفق سلعته بالخلف الكاذب، والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا: شيئاً واحداً.

وإن جعلناهما شيئين كما هو الظاهر، فإن المنفق سلعته بالكذب اعم من الذي يحلف لقد أعطى فتكون عشرة.

١٣٤٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: نَتَجَتَ هَذِهِ النَّاقَةُ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيْنَهُ، فَقَضَى بَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ» [الدارقطني (٢٠٩/٤)].

(وعن جابر رضي الله عنه) «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَتَجَتَ هَذِهِ النَّاقَةُ عِنْدِي وَأَقَامَا أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (يَبُيِّنُ) فَقَضَى بَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ» سيأتي من أخرجه.

وأخرج الذي بعده.

وقد أخرج هذا البيهقي (٢٥٦/١٠) ولم يضعف إسناده.

وأخرج نحوه عن الشافعي إلا أن فيه «تداعيا دابة» ولم يضعف إسناده أيضاً.

والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها. وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك وغيرهما.

قال الشافعي: يُقَالُ لَهُمَا: قَدْ اسْتَرْتَمَا فِي الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةِ. وللذي هو في يده سبب بكتوبتيه في يده هو أقوى من سبب فهو له الفضل لقوة سببه، وذكر هذا الحديث.

وذهب الهادوية وجماعة من الآل وابن حنبل إلى أنها ترجح بينة الخارج وهو من لم يكن في يده.

عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٥٨)، مسلم (١٠٨)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِمْ» هَذِهِ كِتَابَةٌ عَنْ غَضَبِهِ تَعَالَى وَإِشَارَةٌ إِلَى حَرَامِيهِمْ مِنْ رَحْمَتِهِ.

(وَلَا يُرَكِّبُهُمْ) أَيُّ لَا يُطَهِّرُهُمْ عَنْ آدَانِسِ الذُّنُوبِ بِالْمَغْفِرَةِ.

(وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْقَلَاةِ يَنْتَعُهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسَلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لَاخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا وَصَدَّقَهُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ «عَلَى فَضْلِ مَاءٍ» أَيُّ عَلَى مَاءٍ فَاضِلٍ عَنْ كِفَايَتِهِ فَهَذَا مَنَعَ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مِنْهُ وَهُوَ مُخْتِاجٌ لَهُ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ.

وقوله «وَصَدَّقَهُ» أي المشتري وضمير «هو» للأخذ مصدر قوله «لَاخَذَهَا» لدلالة فعله عليه مثل «اغْدُلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقَرُّ» [الثالثة: ٨] أي والأخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكَبَ أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة.

وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلظ بالزمان.

وقوله «بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا» أَيُّ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا.

والوعيد يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِمَجْمُوعٍ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَبَايَعَةِ لِأَجْلِ الدُّنْيَا فَإِنَّهَا نِيَّةٌ غَيْرُ صَالِحَةٍ وَلِعَدَمِ الْوَفَاءِ بِالْخُرُوجِ عَنِ الطَّاعَةِ وَتَقْرِيقِ الْجَمَاعَةِ.

والأصل في بيعه الإمام أن يقصد بها إقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله بإقامته ويهدم ما أمر الله بهدمه.

ووقع في البخاري (٢٦٧٦) «وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى تَعْيِينِ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْطَعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ» فَيَكُونُ مَنْ تَوَعَّدَ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْوَعِيدِ أَرْبَعَةً.

على خلافِ القياس، وَبِتُّ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَى مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ الْكِتَابِ عَلَى كِبُوتِ رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى.

وَالْمُرَادُ بِهِ: أَنَّهَا تَجِبُ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ بِالنُّكُولِ شَيْءٌ إِلَّا إِذَا حَلَفَ الْمُدْعَى.

وَذَهَبَ الْهَادِوِيُّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ الْحَقُّ بِالنُّكُولِ مِنْ دُونِ تَحْلِيفِ الْمُدْعَى.

وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ: لَا يُحْكَمُ بِهِ وَلَكِنْ يُجْبَسُ حَتَّى يَحْلِفَ أَوْ يَقْرَأَ.

اسْتَدَلَّ الْهَادِوِيُّ بِأَنَّ النُّكُولَ كَالِإِقْرَارِ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَعَرُّدٍ عَنْ حَقٍّ مَعْلُومٍ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ هُوَ الْيَمِينُ فَيَجْبَسُ لَهُ حَتَّى يُؤَقِّعَ أَوْ يُسْقِطَهُ بِالِإِقْرَارِ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضاً بِأَنَّهُ حَكَمَ بِهِ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو مُوسَى.

وَاجِبٌ بَعْدَ حُجَّةِ أَفْعَالِهِمْ، نَعَمْ لَوْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ كَانَ الْحُجَّةَ فِيهِ.

٩ - الِاعْتِبَارُ بِالْقُرَائِنِ أَوْ الْخَبَرَةِ فِي الْحُكْمِ

١٣٤٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُوراً تَبَرَّقَ أَسَارِيرَ وَجْهِهِ فَقَالَ: «أَلَسَمَ تَرَيَّ إِلَى مُجَرَّرِ الْمُدْلِجِي؟» نَظَرَ آيْفاً إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: هَذِهِ الْأَفْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٧٠)، مسلم (١٤٥٩)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُوراً تَبَرَّقَ بِفَتْحِ الْمُنَاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَضَمِّ الرَّاءِ

قَالُوا: إِذْ شُرِعَتْ لَهُ - وَلِلْمُنْكَرِ الْيَمِينُ - وَلَقَوْلِهِ ﷺ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى» فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا تَقِيْدُ بَيْنَهُ الْمُنْكَرِ.

وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ فَيَسْتَدْلُ بِهِ لَمْ يَحْلِفْ لَهُ شَيْئاً ذَكَرَهُ فِي «الْبَحْرِ».

وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ خَاصٌّ وَحَدِيثُ «الْيَمِينَةِ عَلَى الْمُدْعَى» عَامٌّ وَالْخَاصُّ مُخَصَّصٌ مُقَدَّمٌ، وَاتُّرُكُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَصِحْ، وَعَلَى صَحِيحِهِ فَعَارِضٌ بِمَا سَبَقَ.

وَعَنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يَقْسَمُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْيَدَ مُقَوِّيةٌ لِبَيِّنَةِ الدَّخْلِ فَسَاوَتْ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ.

وَيُرْوَى عَنْهُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَلِلْحَنَفِيَّةِ تَفْصِيلٌ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

٨ - رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ

١٣٤٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ». وَرَأَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ (٢١٣/٤). وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ». وَرَأَاهُمَا) أَيْ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ.

(الدَّارَقُطْنِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ) لِأَنَّ مَدَارَهُمَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ الْفَرَاتِ، وَعُمَدٌ لَا يَعْرِفُ، وَإِسْحَاقُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْكُشَافِ (٦٤/١): إِنَّ إِسْحَاقَ بْنَ الْفَرَاتِ قَاضِي مِصْرَ ثَقَّةٌ مَعْرُوفٌ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْإِعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَحَادِيثِ الْقِسَامَةِ فَإِنَّهُ «قَالَ ﷺ لِأَوْلِيَاءِ الدِّمِ «اتَّخِلِفُونِ فَأَبَوْا قَالَ: فَتَخَلَّفَ يَهُودُ» [البخاري (٧١٩٢)] وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَسَاقِ الرُّوَايَاتِ فِي الْقِسَامَةِ وَفِيهَا رَدُّ الْيَمِينِ.

قَالَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

(قُلْتُ) وَهَذَا مِنْهُ قِيَاسٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْدهُمْ أَنَّ الْقِسَامَةَ

(أسارى وجهه) هي الخطوط التي في الجبهة واحداً سيراً وسرراً وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أساري أي: تضيء وتستير من الفرح والسرور.

(فقال: ألم ترى إلى مجزٍ) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مُشَدَّدة مكسورة ثم زاي أخرى اسم فاعل؛ لأنه كان في الجاهلية إذا أسر اسيراً جزاً ناصيته وأطلقه.

(المدحجي) بضم الميم وبالدال المهملة وجيم بزنة (مخرج) نسبة إلى بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة.

(نظر آفاً) أي الآن.

(«أبى زيد بن خازن وأسماء بن زيد فقال هذو الأقدام بغضها من بغض» متفق عليه) في رواية البخاري أنه عليه السلام قال «ألم تری أن مجزراً المدلجي دخل فرأى أسماء وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبذت أقدامهما فقال: إن هذو الأقدام بغضها من بغض».

واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسماء لكونه كان اسود شديد السواد وكان زيد أبيض كذا قاله أبو داود وأم أسماء هي أم أيمن كانت حبشية سوداء.

ورفع في الصحيح أنها كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ.

ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد النبي ﷺ وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشي فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بكنيتها واسمها بركة.

والحديث دليل على اعتبار القيافة في ثبوت النسب.

وهي: مصدر قاف قيافة والقائف الذي يتبع الأنصار ويعرفها ويعرف شبة الرجل بابيه وأخيه.

ولم اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجهابير العلماء مستدلين بهذا الحديث.

وجه دلائله ما علم من أن التقرير منه ﷺ حجة لأنه أحد أقسام السنة.

وحقيقة التقرير أن يرى النبي ﷺ فعلاً من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم إنكاره لها كمضي كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كالذي كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وإذا هم للمسلمين ولم ينكروا كان ذلك تقريراً دالاً على جوازه، فإن استبشر به فوضح كما في هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجزٍ في إثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب.

واستدل للعمل بها بما رواه مالك [الموطأ] (ص ٤٦١) عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب كان يلبس أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام فأتى ذات يوم رجلاً إلى عمر عليه السلام كلاهما يدعي ولد امرأة فدعا قائفاً فنظر إليه القائف فقال: لقد اشتراكا فيه فضربه عمر بالدرة ثم دعا المرأة فقال: أخبريني خبرك: فقالت: كان هذا - لأحد الرجلين - يأتيها في ليل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد استمر بها حمل ثم ينصرف عنها فأهريق عليه دماً ثم خلف عليها الآخر فلا أدري من أيهما هو، فكبر القائف، فقال عمر للغلام: فإلى أيهما شئت فانتسب ففضى عمر بمحض من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم فكان الإجماع تقوى به أدلة القيافة.

قالوا أيضاً: وهو مروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا مخالف لهما من الصحابة، وبدل عليه حديث اللعان [البخاري] (٤٧٤٥).

وقوله ﷺ «إن جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان أو على صفة كذا وكذا فهو لفلان» فجاءت به على الوصف المذكور فقال: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن» [البخاري] (٤٧٤٧).

فقوله «فهو لفلان» إثبات للنسب بالقيافة وإنما مبيحت الأيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفته.

وهذه اليهودية والخنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة في إثبات النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين أو المشتريين أو الزوجين.

وللأدوية في الزوجين تفاصيل معروفة في الفروع، وتأولوا

حديث مُجَرَّزٌ هَذَا وَقَالُوا: لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّقْرِيرِ؛ لِأَنَّ نَسَبَ
أَسَامَةَ كَانَ مَعْلُومًا إِلَى زَيْدٍ وَإِنَّمَا كَانَ يَدْعُو الْكُفَّارَ فِي نَسَبِهِ
لَاخْتِلَافِ اللَّوْنِ بَيْنَ الْوَلَدِ وَأَبِيهِ، وَالْقِيَافَةُ كَانَتْ مِنْ أَحْكَامِ
الْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ بِإِبْطَالِهَا وَمَحْوِ آثَارِهَا فَسُكُونُهُ ﷺ
عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى مُجَرَّزٍ لَيْسَ تَقْرِيرًا لِفِعْلِهِ، وَاسْتِيشَارُهُ إِنَّمَا هُوَ
لِلْإِزَامِ الْخَصْمِ الطَّاعِنِ فِي نَسَبِ أَسَامَةَ بِمَا يَقُولُهُ وَيَعْتَمِدُهُ فَلَا
حُجَّةَ فِي ذَلِكَ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ
مَنْهُ ﷺ إِنْكَارُ الْقِيَافَةِ وَإِلْحَاقُ النِّسْبِ بِهَا كَقَدَمِ إِنْكَارِهِ مُضِيِّ
كَافِرٍ إِلَى كَيْسِيَّةٍ وَهَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ بَلِ الدَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَى خِلَافِهِ
وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ فِي قِصَّةِ اللَّعَانِ بِمَا سَمِعْتَ ثُمَّ فَعَلَ الصَّحَابَةُ مِنْ
بَعْدِهِ.

وَقَوْلُهُمْ بِثُبُوتِ النِّسْبِ بِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى عَدَمِ إِنْكَارِهِ
ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» (خ (٦٧٥٠)) فَذَلِكَ فِيمَا إِذَا عَلِمَ
الْفِرَاشُ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحُكْمَ بِهِ مُتَقَدِّمٌ قَطْعًا وَإِنَّمَا الْقِيَافَةُ عِنْدَ
عَدُوِّهِ ثُمَّ الْأَصْحُحُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْإِلْحَاقِ أَنَّهُ يَكْفِي قَائِفٌ وَاحِدٌ.
وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ وَحَدِيثُ الْبَابِ دَالٌّ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ
بِالْوَاحِدِ.

لَكِنْ لَا يَلُغُ مَا وَعَدَ بِهِ هُنَا مِنَ الْأَجْرِ.

ووقع في رواية مسلم «إرب» عوض «عضو» وهو بكسر
الهمزة وإسكان الراء فموحدة العضو.

وليه أن عتق كامل الأعضاء أفضل من عتق ناقصها فلا
يكون خصباً ولا فاقده غيره من الأعضاء، والأعلى ثمناً أفضل
كما يأتي.

وعتق الذكر أفضل من عتق الأنثى كما يدلُّه: قوله

٢- العتق فكاك من النار

١٣٤٨- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٥٤٧)، وَصَحَّحَهُ، عَنْ أَبِي

أَمَامَةَ ﷺ «وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ
كَانَتْمَا فِكَاهَهُ مِنَ النَّارِ».

فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر.

فالرجل إذا عتق امرأة كانت فِكَاهَةً نصفه من النار.

والمرأة إذا اعتقت الأمة كانت فِكَاهَةً من النار كما دلُّ له
مفهوم هذا ومنطوق:

١٣٤٩- وَلِأَبِي دَاوُدَ (٣٩٦٧) مِنْ حَدِيثِ كَعْبٍ

بِنِ مَرْءَةٍ ﷺ «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً
كَانَتْ فِكَاهَةً مِنَ النَّارِ».

قوله (ولأبي داود من حديث كعب بن مرة «وأيما امرأة
مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فِكَاهَةً من النار») وبهذا
والذي قبله استدلل من قال: عتق الذكر أفضل.

ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في
الإناث من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك مما يختص
بالرجال إما شرعاً وإما عادة؛ ولأن في الإمام من تضييع بالعتق،
ولا يرغب فيها بخلاف العبد.

وقال آخرون: عتق الأنثى أفضل؛ لأنه يكون ولدًا حرًا
سواء تزوجها حرًا أو عبدًا.

وقوله في رواية «حتى فرجته بفرجه» استشكله ابن العربي

٤٦- كِتَابُ الْعِتَى

العتق: الحرية، يقال: عتق عتقاً بكسر العين ويفتحها فهو
عتيق وعاتق.

وفي «النجم الزاهج»: العتق إسقاط الملك من آدمي تقرأ
لله وهو مندوب وواجب في الكفارات. وقد حث الشارع عليه
كما قال تعالى: «فَكَ رَقَبَةً» [البلد: ١٣] فُسِّرَتْ بعتقها من
الرق.

والأحاديث في فضله كثيرة منها:

١- الحظ على العتي

١٣٤٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً اسْتَقْدَّ
اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

متفق عليه [البخاري (٢٥١٧)، مسلم (١٥٠٩)].

(عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما
امرئ مسلم أعتق امرأة مسلمة استقْدَّ الله بكل عَضْوٍ مِنَ الْعَيْنِ
وَضَمَمَهَا (منه عَضْوًا مِنَ النَّارِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَتَمَامُهُ فِي الْبُخَارِيِّ
«حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرْجِهِ».

فيه دليل إذا كان المعتق والمعتق مسلمين اعتقه الله من
النار.

وفي قوله «استقْدَّ» ما يشعر بأنه بعد استحقاقه لها
واشتراط إسلامه لأجل هذا الأجر وإلا فإن عتق الكافر يصح.

وقولهم «لا قرية لكافر» ليس المراد أنه لا ينفذ منه ما من
شأبه أن يقترب به كالتجني والهبة والصدقة وغير ذلك، إنما
المراد أنه لا يُثَابَ عليها، وإلا فهي نافذة منه لكن لا نجاة له
بسببه من النار.

وفي تقييد الرقبة المعتقة بالإسلام أيضاً دليل على أن هذه
الفضيلة لا تنال إلا بعتق المسلم وإن كان في عتق الكافرة فضل

قَالَ النَّوَوِيُّ: حَلَّهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً وَاحِدَةً أَمْ لَا لَوْ كَانَ مَعَ شَخْصٍ أَلْفَ دَرَاهِمٍ مِثْلًا فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا رَقَابًا يُعْتِقُهَا فَرَجَدَ رَقَبَةً نَفْسَهُ وَرَقَبَتَيْنِ مَفْضُولَتَيْنِ.

قَالَ: فَثَنَانِ أَفْضَلُ بِخِلَافِ الْأَصْحِيَّةِ فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ السَّمِينَةَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي الْعِتْقِ فَكَّ الرَّقَبَةِ. وَفِي الْأَصْحِيَّةِ طِيبُ اللَّحْمِ انْتَهَى.

وَالأَوَّلَى أَنَّ هَذَا لَا يُؤْخَذُ قَاعَةً كَلِيَّةً بَلْ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ شَخْصٌ بِمَحَلٍّ عَظِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَاتِّفَاعِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ فَعِتْقُهُ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ جَمَاعَةٍ لَيْسَ فِيهِمْ هَذِهِ السَّمَاتُ فَيَكُونُ الضَّائِبُ أَغْيَارَ الْأَكْثَرِ نَفْعًا.

وَقَوْلُهُ: «وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» أَيُّ مَا كَانَ اغْتِيَابُهُمْ بِهَا أَشَدَّ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْهُ تُحِبُّونَ» [آل عمران: ٩٢].

٤- تَبْعِيضُ الْعَتَقِ

١٣٥١- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٢٥٢٢)، مُسْلِمٌ (١٥٠١)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ أَيْ لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نَقْصَ.

(فَاعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَإِلَّا) يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ (فَقَدْ عَتَقَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

(مِنْهُ مَا عَتَقَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَهُ حَصَّةٌ فِي عَبْدٍ إِذَا عَتَقَ حَصَّتَهُ فِيهِ وَكَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ تَسْلِيمُ حَصَّةِ شَرِيكَهِ بَعْدَ تَقْرِيمِ حَصَّةِ الشَّرِيكِ تَقْرِيمًا مِثْلِيًّا وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ جَمِيعَةً.

قَالَ: لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْفَرَجِ هِيَ الزُّنَا وَالزُّنَا كَبِيرَةٌ لَا تُكْفَرُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْعِتْقَ يُرْجِعُ عِنْدَ الْمَوَازَنَةِ مِثْلَ تَكُونُ حَسَنَاتُ الْعِتْقِ رَاجِحَةٌ تَوَازِي سَيِّئَةَ الزُّنَا مَعَ أَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لِهَذَا بِالزُّنَا فَإِنَّ الْبِدَّ يَكُونُ بِهَا الْقَتْلُ وَالرُّجُلُ يَكُونُ بِهَا الْفِرَاقُ مِنَ الرَّحْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(فَالْتَدَةِ) فِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ» أَنَّهُ «أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ نَسَمَةً عَدَدَ سِنِي عُمرِهِ» وَعَدَّ أَسْمَاءَهُمْ.

قَالَ: وَأَعْتَقَتْ عَائِشَةُ سَبْعًا وَسِتِّينَ وَعَاشَتْ كَذَلِكَ، وَأَعْتَقَ أَبُو بَكْرٍ كَثِيرًا وَأَعْتَقَ الْعَبَّاسُ سَبْعِينَ عَبْدًا رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٢١/٣).

وَأَعْتَقَ عُثْمَانُ وَهُوَ مُحَاصَرٌ عَشْرِينَ، وَأَعْتَقَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ مِائَةَ مُطَوَّقِينَ بِالْفُضْيَةِ، وَأَعْتَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرَ الْفَا وَأَعْتَمَرَ أَلْفَ عُمرَةٍ. وَحُجَّ سِتِّينَ حَجَّةً. وَحَسَنُ أَلْفَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَعْتَقَ ذُو الْكُلَّاعِ الْحَمِيرِيَّ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ثَمَانِيَةَ أَلْفٍ عَبْدٍ. وَأَعْتَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ثَلَاثِينَ أَلْفَ نَسَمَةٍ. انْتَهَى.

٣- أَفْضَلُ الرِّقَابِ أَغْلَاهَا ثَمَنًا

١٣٥٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٢٥١٨)، مُسْلِمٌ (٨٤)].

(وَعَنْ «أَبِي ذَرٍّ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ قَالَ: أَغْلَاهَا) رُويَ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ.

(ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) دَلَّ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ أَفْضَلُ أَعْمَالِ الْبِرِّ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَتَقَدَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ هُنَاكَ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَعْلَى ثَمَنًا أَفْضَلُ مِنَ الْأَدْنَى قِيَمَةً.

عَلَيْهِ

وقد اجمع العلماء على أن نصيب المعتق يُعتق بنفس العتق.

وقيل: إن السَّعَايَةَ مُنْزَجَةٌ لِمَا فِي الْخَبَرِ.

ودل على أنه لا يُعتق نصيب شريكه إلا مع يسار المعتق لا مع إيساره لقوله في الحديث (وَالْأَمُّ) أَيُّ وَالِأَيُّ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) وَهِيَ حَصَّتُهُ.

وظاهر الحديث تبعيض العتق إلا أنه قد وقع في هذا اللفظ بين أئمة العلم.

فقال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ؛ لأنه رواه أيوب عن نافع قال: قال نافع: وَالْأَمُّ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ فَفَصَلَهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ.

قال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع.

وقال غيره: قد رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعلاه منه.

قال القاضي عياض: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى وقد جرداه، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرنا.

وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي ﷺ.

قال الشافعي: لا أحسب عالماً في الحديث يَشْكُكُ في أن مالِكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب؛ لأنه كان الزم له حتى لو تساوى وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كان الحجة مع من لم يشك.

هذا وللعلماء في المسألة أقوال

أقوالها: ما وافقه هذا الحديث، وهو أنه لا يُعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي.

وقالت الهاديونية وآخرون: إنه يُعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال، فإنه يُشتمى العبد في حصّة الشريك مُستدلين.

١٣٥٢ - وَلَهُمَا [البخاري (٢٥٢٧)، مسلم (١٥٠٣)] عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْأَمُّ قَوْمٌ عَلَيْهِ وَاسْتَسْعَى غَيْرُ مَشْقُوقٍ

بقوله (وَلَهُمَا) أي الشيخين (عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَالْأَمُّ قَوْمٌ الْعَبْدُ عَلَيْهِ وَاسْتَسْعَى غَيْرُ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ وَقِيلَ: إِنَّ السَّعَايَةَ مُنْزَجَةٌ فِي الْخَبَرِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّرِيكَ مَالٌ قَوْمُ الْعَبْدِ وَاسْتَسْعَى فِي قِيَمَةِ حَصَّةِ الشَّرِيكَ.

واجب بأن ذكر السَّعَايَةَ ليست من كلامه ﷺ بل مُدرجة من بعض الرواة في الخبر كما أشار إليه المصنف.

قال ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ، وأنه من قول قتادة.

قال السائي: بلغني أن هماماً رواه فجعل هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة.

وكذا قال الإسماعيلي: إنما هو من قول قتادة مدرج على إدراج السَّعَايَةَ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى رَفْعِهِ فَإِنَّهُمَا فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّصْحِيحِ.

وقد روى السَّعَايَةَ في الحديث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وهو أرفق حديث قتادة لكثرة ملازميه وكثرة أخيه عنه من همام وغيره فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة من همام وشعبة وما رواه لا ينافي رواية سعيد لأنهما اقتصرا في رواية الحديث على بعضيه.

وأما إعلال رواية سعيد بن أبي عروبة بأنه اختلط فمردود لأن روايته في الصحيحين [خ (٢٥٢٧)، م (١٥٠٣)] قبل اختلاطه فإنه فيهما من رواية يزيد بن زريع وهو من أثبت الناس في سعيد وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه.

ثم رواه البخاري (٢٥٢٦) من رواية جرير بن حازم لمُتَابِعِيهِ لَمْ يَتَّفِقْ عَنْهُ التَّفَرُّدُ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنْ غَيْرَهُمَا تَابِعَهُمَا ثُمَّ قَالَ: اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ كَأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: إِنَّ شُعْبَةَ أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ. فَكَيْفَ لَمْ يَذْكُرِ الْاسْتِسْعَاءَ؟

فاجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أورده مختصراً وغيره ساقط بتأويله والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

(قلت) وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي: اتفقوا

على أن ذَكَرَ الاستِسْعاءَ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

والإعسار في العتق وعدمه.

وبعدَ تَقَرُّرِ هَذَا لَكَ فَقَدْ عَرَفْتَ تَعَارُضَ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْأَنْثَمَةِ الْحَفَاطِ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَلَا كَلَامَ فِي أَنَّهَا قَدْ رُوِيَتْ مَرْفُوعَةً وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِدْرَاجِ حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ نَاجِضٌ.

وقَدْ تَقَاوَمَتِ الْأَدَلَّةُ هُنَا وَلَكِنَّهُ عَضُدُ الْقَوْلِ بَرَفْعِ زِيَادَةِ السَّعَايَةِ إِلَيْهِ ﷺ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِدْرَاجِ وَمَعَ بُرُوتِ رَفْعِهَا فَقَدْ عَارَضَتْ رَوَايَةً «وَالْأَصْلُ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

وقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِوَجْهِينَ.

الْأَوَّلُ: أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ «وَالْأَصْلُ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» أَيُّ بَاغِتَاقِ مَالِكِ الْحَصَّةِ حَصَّتُهُ وَحَصَّةُ الشَّرِيكِ تُعْتَقُ بِالسَّعَايَةِ فَيُعْتَقُ الْعَبْدُ بَعْدَ تَسْلِيمِ مَا عَلَيْهِ وَيَكُونُ كَالْمُكَاتَبِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَيُظْهِرُ أَنَّ ذَلِكَ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ لِقَوْلِهِ غَيْرَ مُشَقُوقٍ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الزُّرْمِ بَأَنَ يُكَلَّفُ الْعَبْدُ الْاِكْتِسَابَ وَالطَّلَبَ حَتَّى يَحْصَلَ ذَلِكَ لِحَصْلِ لَهُ غَايَةِ الْمَشَقَّةِ وَهُوَ لَا يَلْزَمُ فِي الْكِتَابَةِ ذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ فَهَذَا مِثْلُهَا.

وَالِ هَذَا الْجَمْعُ ذَهَبَ الْبَيْهَقِيُّ «السَّنَ الْكَبِيرُ: ٢٨٢/١٠» وَقَالَ: لَا تَبْقَى بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مُعَارَضَةٌ أَصْلًا وَهَوَ كَمَا قَالَ، إِلَّا أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يُبْقَى الرُّقُّ فِي حَصَّةِ الشَّرِيكِ إِذَا لَمْ يُخْتَرِ الْعَبْدُ السَّعَايَةَ وَيَجْعَلُ حَدِيثُ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شَقِصًا فِي غُلَامٍ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَيْسَ لَكَ شَرِيكَ». وَفِي رَوَايَةٍ: «فَاجْزَأَ عَتَقَهُ». وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ «الْكَبِيرُ: ١٨٦/٣» بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ، وَمِثْلُهُ مَا أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٧٥/٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شَقِصًا فِي مَمْلُوكٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «هُوَ كُلُّهُ فَلَيْسَ لَكَ شَرِيكَ» عَلَى الْمَوْسِرِ فَتَنْدَفِعُ الْمَعَارَضَةُ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٤٨) مِنْ طَرِيقِ مَلْقَامٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَلَمْ يَضْمَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ فَهُوَ فِي حَقِّ الْعَمَلِ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ «الْكَبِيرُ» كَمَا فِي «نَحْوَ الْأَشْرَافِ» (٧٦٧٥) عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَلْفُظُ «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ فِيهِ شُرَكَاءُ وَلَهُ وَفَاءٌ فَهُوَ حُرٌّ وَبِضْمَنِ نَصِيْبِ شُرَكَائِهِ بِقِيَمَتِهِ لَمَّا أَسَاءَ مِنْ شُرَكَائِهِمْ وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ» فَقَالَ «وَلَهُ وَفَاءٌ» فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنْ وَجْهِ الْجَمْعِ بِاعْتِبَارِ الْإِسْأَارِ

وَالْقَائِمِ مِنْ وَجْهَيْ الْجَمْعِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالِاسْتِسْعاءِ: أَنَّ الْعَبْدَ يَسْتَمِرُّ فِي خِدْمَةِ سَيِّدِهِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقِ رَقِيقًا بِقَدْرِ مَا لَهُ مِنَ الرُّقِّ. وَمَعْنَى (غَيْرِ مُشَقُوقٍ عَلَيْهِ) أَنَّهُ لَا يُكَلَّفُهُ سَيِّدُهُ مِنَ الْخِدْمَةِ فَوْقَ مَا يُطِيقُهُ، وَلَا فَوْقَ حَصَّتِهِ مِنَ الرُّقِّ.

قِيلَ: إِلَّا أَنَّهُ يَبْعُدُ هَذَا الْجَمْعُ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «الْأَوْسَطُ» (٢١١١) وَالْبَيْهَقِيُّ (١٧٨/٤) مِنْ حَدِيثِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ أَعْتَقَ مَمْلُوكًا لَهُ عِنْدَ مَوْزِيهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةً وَآمَرَهُ أَنْ يَسْعَى فِي الثَّلَاثِينَ».

قُلْتُ: قَدْ يَقُولُ مَنْ اخْتَارَ هَذَا الْوَجْهَ مِنَ الْجَمْعِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَمْرِ ﷺ أَنْ يَسْعَى فِي الثَّلَاثِينَ يَسْعَى عَلَى مَوَالِيهِ بِقَدْرِ ثَلَاثِي رَقِيْبِهِ مِنَ الْخِدْمَةِ لِأَنَّهُ الَّذِي بَقِيَ رَقًا لَهُمْ.

وَيُبَيِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا شَرِيكَ لَكَ» فِيمَا إِذَا كَانَ مَالِكُ الشَّقِصِ غَنِيًّا فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَالِكِينَ فَيُعْتَقُ الْعَبْدُ كُلُّهُ وَيَسْلَمُ قِيَمَةُ مَا هُوَ لَشُرَكَائِهِ.

وَيَجْعَلُ حَدِيثَ السَّعَايَةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ قَادِرًا عَلَيْهَا كَمَا يُرْسَدُ قَوْلُهُ ﷺ: «غَيْرَ مُشَقُوقٍ عَلَيْهِ» وَحَدِيثُ «وَالْأَصْلُ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَعْتَقُ فَقِيرًا وَالْعَبْدُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى السَّعَايَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا كُلُّهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَعْتَقُ يَمْلِكُ بَعْضَ الْعَبْدِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَمْلِكُهُ كُلُّهُ فَأَعْتَقَ بَعْضُهُ فَجُمُوهُورُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ يُعْتَقُ كُلُّهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ يُعْتَقُ مِنْهُ ذَلِكَ الْقَدْرُ الَّذِي عَتَقَ وَيَسْعَى فِي الْبَاقِي وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ وَحَمَّادٍ.

وَحُجَّتُهُ الْأَوَّلِينَ حَدِيثُ أَبِي الْمَلِيحِ وَغَيْرُهُ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَى عَتَقِ الشَّقِصِ فَإِنَّهُ إِذَا سَرَى إِلَى مَلِكِ الشَّرِيكِ فَبِالْأَوَّلَى إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكَ.

وَحُجَّتُهُ الْآخَرِينَ أَنَّ السَّبَبَ فِي حَقِّ الشَّرِيكِ هُوَ مَا يَدْخُلُ عَلَى شَرِيكِهِ مِنَ الضَّرَرِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَهُ جَمِيعُهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ضَرَرٌ فَلَا قِيَاسٌ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ رَأَى فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ.

٥- عتق الوالد

١٣٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدَ وَالِدَةٍ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ».

رواه مسلم (١٥١٠).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجزي بفتح حرف المضارعة أي لا يكافي (ولد والدة إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه. رواه مسلم) فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء وأنه لا بد من الإعتاق بعده. وإلى هذا ذهب الظاهرية.

وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء، وتناولوا قوله «فيعتقه» بأنه لما كان شراؤه سبب عنه العتق نسب إليه العتق مجازاً ولا يخفى أن الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمره الآتي. وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتي.

ولأنما كان عتقه جزاءً لأبيه لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لينخليصه بذلك من الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع.

والحديث نص في عتق الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً في قول بالقياس.

٦- عتق المحرم

١٣٥٤- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ حُرٌّ».

رواه أحمد (١٥٠/٥) والأربعة (٣٩٤٩)، الترمذي (١٣٦٥) في «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٤٥٨٥)، النسائي (٤٥٨٥)، ابن ماجه (٢٥٢٤)، وروى جَمْعٌ مِنَ الْخَفَاطِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

وأخرجه أبو داود مرفوعاً (٣٩٤٩) من رواية حماد.

ومرفوعاً (٣٩٥١) و(٣٩٥٢) من رواية سعييل وقال: سعيد أحفظ من حماد، فالوقف حيتل أرجح.

وأخرجه أيضاً (٣٩٥٠) من طريق سعيد عن قتادة أن عمر

بن الخطاب قال: من ملك - الحديث فوقه على عمر.

وقال أبو داود: لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شكك فيه تحت ح (٣٩٤٩).

قال ابن المديني: هو حديث منكرو.

وقال البخاري: لا يصح.

ورواه ابن ماجه (٢٥٢٥) والنسائي «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٧١٥٧) والترمذي تحت (١٣٦٥) والحاكم (٢١٤/٢) من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهم.

قال النسائي: حديث منكرو.

وقال الترمذي: لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ.

وقال الطبراني: وهم ضمرة في هذا الإسناد والحفوظ بهذا الإسناد «نهي عن بيع الولاء وعن هيبته».

ورد الحاكم هذا وقال: إنه روي من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد.

وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا: ضمرة بن ربيعة لا يضر نكرته؛ لأنه ثقة لم يكن في الشام رجل يشبهه.

قلت فقد رفعه ثقة فارساً غيره له لا يضر كما كرونا.

وفي الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة محرمة للزواج فإنه يعتق عليه، وذلك كالأبساء وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والإخوة وأولادهم والأخوال والأعمام لا أولادهم.

وإلى هذا ذهب الهادي والحفيضة مستدلين بالحديث.

وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الأول عن الآباء، وقياساً للأبناء عليهم وبناء منه على عدم صحة هذا الحديث عنده.

وزاد مالك: الإخوة والأخوات قياساً على الآباء.

وذهب داود إلى أنه لا يعتق أحد بهذا السبب لظاهر حديث أبي هريرة الماضي، فيشتريه فيعتقه، فلا يعتق إلا بالإعتاق عنده.

وإذا لم يكن له مالٌ وجب أن ينفذ لكل واحدٍ منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السَّيِّ في ردّه بأن الحديث الأحادي من الأصول فكيف يُقال: إنه خالف الأصول ولو سلّم فمن الأصول أنه لا يدخل ضرراً على الغير وقد ادخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتّقين، وإذا جُمع العتق في شخصين كما في مسألة الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فإنه يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة اتفاقاً ثم إذا أريد القسمة تعيّن الأنصباء بالقرعة اتفاقاً.

٨- العتق بشرط

١٣٥٦- وَعَنْ سَفِينَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَغَيْقُكَ وَأَشْرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتُ».

رواه أحمد (٢٢١/٥) وأبو داود (٣٩٣٢) والنسائي [الكبرى] كما في نسخة الأشراف (٤٤٨١) والحاكم (٦٠٦/٣).

(وعن سفينة رضي الله عنها) بالسَّيِّن المَهْمَلَةِ ففاه فمشتاة نخبة فنون.
قال «كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ: أَغَيْقُكَ وَأَشْرِطُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتُ». رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم.

الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتق وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط.

وجه دلالته أنه علم أنه ﷺ قرّر ذلك إذ الخدمة له.
وروي عن عمر أنه اعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة بعده ثلاث سنين.

قال في «نهاية المجتهد»: لم يختلفوا في أن العبد إذا اعتقه سيده على أن يخدمه سنين أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته.
وبهذا قالت الهاديّة والخنفية.

وهذا الحديث كما عرفت قد صحّحه ائمة فالعمل به متعين. وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة لحمل «فيغيبه» على المعنى المجازي كما قاله الجمهور فلا يكون فيه حجة لداود.

٧- ردّ العتق على ما جاوز الثلث من مال المعتق

١٣٥٥- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا أَتَقَى سِتَّةَ مَمَالِكٍ لَهُ، عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَانًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً. وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا».

رواه مسلم (١٦٦٨).

(وعن عمران بن حصين رضي الله عنه) «أَنَّ رَجُلًا أَتَقَى سِتَّةَ مَمَالِكٍ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّاهُمْ أَثْلَانًا ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا» وهو ما رواه النسائي [كبرى] كما في نسخة الأشراف (١٠٨٨٠) وأبو داود (٣٩٦٠) أنه ﷺ قال «لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يُذْفَنَ لَمْ يُذْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ» (رواه مسلم).

دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية ينفذ من الثلث وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد.

ولما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العبد من غير تقويم فقال مالك: يعتبر التقويم فإذا كانوا ستة أعبد اعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل أو أكثر. وذهب البعض إلى أن المعتبر العدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسألة الستة الأعباد.

وخالف الهاديّة والخنفية وذهبوا إلى أنه يعتق من كل عبد ثلثه. ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة.

قالوا: وهذا الحديث أحادي خالف الأصول وذلك؛ لأن السَّيِّ قد أوجب لكل واحدٍ منهم العتق فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع.

٩- الولاء لمن اعتق

١٣٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا [البخاري (٥٠٩٧)، مسلم (١٥٠٤)].

في البيع في قصّة بريّة وتقدّم شرحه بما فيه كفاية وأفادت كلمة «إنما» الحصر، وهو إثبات الولاء لمن ذكر ونفيه عن غيره.

فاستدل به على أنه لا ولاء بالإسلام خلافاً للهادوية والحنفية.

١٠- الولاء لا يباغ ولا يوهب

١٣٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ، لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [ترتيب المسند (٢٣٧)] وصححه ابن حبان (٤٩٥٠) والحاكم (٣٤١/٤).

وأصله في الصحيحين [البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)] بغير هذا اللفظ.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ» في القاموس: بضم اللام وفتحها في النسب والثوب.

(«كُلِّحِمَّةٍ النَّسَبِ لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ) يريد أن يهبها بلفظ «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هيبته». أخرجه البخاري (٢٥٣٥) من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

وأخرجه مسلم (١٥٠٦) (١٦) من هذو الطريق. وقال الترمذي (١٢٣٦) بعد تحريجه: حسن صحيح.

ومعنى تشبيهه بلحمة النسب أنه يجري الولاء مجرى النسب في الميراث كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصير

كالشيء الواحد كما يفيدُه كلام «النهاية».

والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء ولا هيبته فإن ذلك أمر معنوي كالنسب لا يتأتى انتقاله كالأبوة والأخوة لا يتأتى انتقالهما.

وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك وعليه جماهير العلماء. وروى عن السلف جواز بيعه.

وعن آخرين منهم جواز هيبته وكأنهم لم يطلعوا على الحديث أو حلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله.

١١- المدبر والمكاتب وأم الولد

المدبر: اسم مفعول وهو الرقيق الذي غلّق عتقه بموت مالكه سمي بذلك؛ لأن مالكه دبر دتيه وآخرته.

أما دتيه: فاستمرار انتفاعه بمجدة عبده.

وأما آخرته: فتحصيل ثواب العتق.

والمكاتب: اسم مفعول وهو الرقيق الذي وقفت عليه الكتابة؛ وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالاً أو نحوه من مالك أو نحوه وهو على خلاف القياس عند من يقول إن العبد لا يملك.

وأما الولد: تقدم ذكرها في كتاب البيع.

١٢- رد العتق إذا كان مفلساً

١٣٥٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٤)، مسلم (٩٩٧)].

وفي لفظ البخاري (٢١٤٢): فاشترج.

وفي رواية الشافعي (٤٦١): «وكان عليه دين قباضة بمائة درهم، فأعطاه». وقال: أفني دينك.

وفي الحديث دليلٌ على جواز بيع المدبر لحاجته لنفقته أو قضاء دينه وذَهَبَ طائفةٌ إلى عدم جواز بيعه مُطلقاً مُستدلّين بقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [البقرة: ٢١].

ورَدُّ بَأْنِهِ عامٌ خصّصه حديثُ الْكِتَابِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ إِلَى جَوَازِ بَيْعِهِ مُطلقاً مُستدلّين بحديث جابر وشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج الموصي باع ما أوصى به، وكذلك مع استغنائه.

قالوا: والحديث ليس فيه قصرُ البيع على الحاجة والضرورة، وإنما الواقعُ جزئيٌّ من جزئيات صور جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيدُ اعتبار الجواز المطلق والظاهر القول الأول.

١٣ - الْمَكَاتِبُ عَبْدُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ شَيْءٌ

١٣٦٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ دِرْهَمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَصْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٧٨/٢) وَالثَّلَاثَةِ [العمدي (١٢٦٠)، النسائي كما في «تحفة الأشراف» (٨٦٧٣)، ابن ماجه (٢٥١٩)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢١٨/٢).

وروي من طرقٍ كلّها لا تخلو عن مقال.

قال الشافعيُّ في حديث عمرو بن شعيب: لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل العلم يُثبته. وعلى هذا فتيا المفتين.

والحديث دليلٌ على أن الْمَكَاتِبَ إذا لم يفر بما كُتِبَ عليه فهو عبد، لهُ أحكامُ المالك.

والى هذا ذهب الجمهورُ الهاديّةُ والحنفيةُ والشافعيةُ ومالكٌ وفي المسألة خلاف.

فروي عن عليٍّ عليه السلام أنه يُعْتَقُ إذا أدى الشرطَ ويروى عنه أنه يُعْتَقُ بقدر ما أدى ودليله ما أخرجه النسائي (٤٥/٨) من رواية عكرمة عن النبي ﷺ قال: «يُؤْذِي الْمَكَاتِبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى دِيْنَهُ حُرّاً وَمَا بَقِيَ دِيْنَهُ عَبْدٌ».

(عن جابر عليه السلام أن رجلاً اسمه [أبو] مذكورٌ كما في رواية مُسلم (٩٩٧) وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٣٩٥٧) وَالنَّسَائِيِّ (٣٠٤/٧) أَوْ اسْمُهُ «أَبُو مَذْكُورٍ» وَاسْمُ غُلَامِهِ أَبُو يَعْقُوبَ.

(من الأنصارِ اعْتَقَ غُلَاماً لَهُ) اسْمُهُ يَعْقُوبُ كما في مُسلم أيضاً (عن ذُبرٍ) بضم الدالِ المُهْمَلَةِ وبضمّ الموحدة وسكونها.

«وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بَنِمَانِيَّةٍ دِرْهَمٌ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي لَفْظِ الْبَحَارِيِّ فَاحْتَاجَ. فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ أَيُّ عَنْ جَابِرٍ.

«وَكَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ قَبَاعَةٍ بَنِمَانِيَّةٍ دِرْهَمٍ فَأَغْطَاهُ وَقَالَ أَفْضَى ذَيْنَكَ».

الحديث دليلٌ على مشروعيتِ التدبير، وهو مُتَّفَقٌ على مشروعيتِهِ واختلَفَ العلماءُ هلْ يَنْفَذُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ مِنَ الثَّلَثِ.

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَنْفَذُ مِنَ الثَّلَثِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ وَالظَّاهِرِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ يَنْفَذُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

اسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِقِيَاسِهِ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِجَمَاعٍ أَنَّهُ يَنْفَذُ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَبِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً «الْمُذْتَبَرُّ مِنَ الثَّلَاثِ» [ابن ماجه (٢٥١٤)].

ورَدُّ الحديثُ بِأَنَّهُ جَزَمَ اثْنَةُ الْحَدِيثِ بِضَعْفِهِ وَإِنْكَارِهِ، وَإِنْ رَفَعَهُ بَاطِلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ.

وروى البيهقيُّ (٣١٤/١٠) عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مُرْسِلاً «أَنَّ رَجُلًا اعْتَقَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ فَجَعَلَهُ ﷺ مِنَ الثَّلَاثِ».

وَأَخْرَجَ (٣١٤/١٠) عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَذَلِكَ مَوْقُوفاً.

وَاسْتَدَلَّ الْآخَرُونَ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْهَبَةِ وَغَوْهَا ثَمَّا يُخْرِجُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ.

ودليلُ الأولينِ أولى لتأييدِ القياسِ بالمرسلِ والموقوفِ؛ ولأنَّ قِيَاسَهُ عَلَى الْوَصِيَّةِ أَوْلَى مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْهَبَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٢٥/١٠): قَالَ أَبُو عَيْسَى فِيمَا بَلَغَنِي عَنْهُ: سَأَلْتُ الْبُخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ.

وَاحْتَلَفَ عَلَى عِكْرَمَةَ فِيهِ وَرَوَايَةُ عِكْرَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلَةٌ وَرَوَايَتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلَةٌ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طُرُقٍ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا.

(قُلْتُ) فَقَدْ ثَبَتَ لَهُ أَصْلٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ الْكِتَابِ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ دَلِيلُهُ الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مَا خَلَّتْ طَرَفُهُ عَنْ قَادِحٍ إِلَّا أَنَّهُ إِثْبَتُهُ أَتَارَ سَلَفِيَّةٍ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ وَلَأنَّهُ اخْتِطَاطٌ فِي حَقِّ السَّيِّدِ فَلَا يَزُولُ مَلْكُهُ إِلَّا بِمَا قَدْ رَضِيَ بِهِ مِنْ تَسْلِيمٍ مَا عِنْدَ عِبْدِهِ فَلَا اقْرَبَ كَلَامُ الْجُمْهُورِ.

١٤ - احتجاج السيدة عن المكاتب

١٣٦١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكْتَابٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٩/٦) وَالْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٨)، النَّسَائِيُّ [كَبَرَى] كَمَا فِي نَحْوَةِ الْأَسْرَافِ (١٨٢٢١)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٢٠)، وَصَحَّحَهُ الْفَرِيدِيُّ (١٦٦١).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلَيْنِ.

(الْأُولَى) أَنَّ الْمَكْتَابَ إِذَا صَارَ مَعَ جَمِيعِ مَالِ الْمَكْتَابَةِ فَقَدْ صَارَ لَهُ مَا لِلْأَحْرَارِ فَتَحْتَجِبِي مِنْهُ سَيِّدَتُهُ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لِامْرَأَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ.

وَلَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: هَذَا خَاصٌّ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ اخْتِجَابُهُنَّ عَنِ الْمَكْتَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَ مَالُ الْكِتَابَةِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَهُ وَإِلَّا مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مَنَعَ سُودَةَ مِنْ نَظَرِ ابْنِ زَعَمَةَ إِلَيْهَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» [الْبُخَارِيُّ (٢٠٥٣)، مُسْلِمٌ (١٤٥٧)].

قُلْتُ: وَلَكِنْ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ قَبْلُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ دَرَاهِمًا.

وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي مَكْتَابٍ وَاحِدٍ لَجَمِيعِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ [النَّسَائِيُّ وَكَبَرَى] (٥٠٣٣) بِمَعْنَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا «إِذَا كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ عَبْدَهَا فَلْيَرْهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ فَإِذَا قَضَاهَا فَلَا تُكَلِّمُهُ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ» فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ الْكِتَابِ.

(السَّأَلَةُ الثَّانِيَةُ) دَلَّ الْحَدِيثُ بِمَعْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ يَمُورُ لِلْمَلُوكِ الْمَرَاةَ النَّظَرُ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنَّ يَتَنَبَّهَنَّ وَيَجِدْ مَا لَ الْكِتَابَةِ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ مَنْطُوقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» فِي سُورَةِ النُّورِ وَفِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ.

وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا «قَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ لَمَّا تَقَنَّتْ بِسُوبٍ وَكَانَتْ إِذَا تَقَنَّتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رَجُلُهَا وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رَجُلُهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَيْسَ عَلَيْكَ بِأَسْرُ إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٠٦) وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَالْبَيْهَقِيُّ (٩٥/٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُجَاهِدٍ: قَالَ «كَانَ الْعَبْدُ يَدْخُلُونَ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدُ عَالِيَهُنَّ».

وَفِي «تَسِيرِ الْبَيَّانِ» لِلْأَزْوَاجِ أَنَّ رُؤْيَا الْمَلُوكِ لِلْأَكْثَرِ هُوَ الْمَنْصُوصُ لِلشَّافِعِيِّ.

وَذَكَرَ الْخَلَّافَ لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَرَدَّهُ وَهُوَ خِلَافُ مَا نَقَلْنَا عَنْهُ فِيمَا يَأْتِي، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ لَهُ.

وَالِى مَا أَفَادَهُ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْمَلُوكَ كَالْأَجْنِيِّ.

قَالُوا: يَدُلُّ لَهُ صَحَّةُ تَرْوِيحِهَا لِأَنَّهُ بَعْدَ الْعِتْقِ.

وَاجَابُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَفْهُومٌ لَا يُعْمَلُ بِهِ.

وَعَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِ«مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ»: الْمَلُوكَاتُ مِنَ الْإِمَاءِ لِلْحَرَائِرِ وَخَصَّهُنَّ بِالذِّكْرِ رَفْعًا لِتَوْحِيدِ مُغَايِرَتِهِنَّ لِلْحَرَائِرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ نِسَائِيَهُنَّ» إِذَا الْإِمَاءُ لَسْنَ مِنْ نِسَائِيَهُنَّ.

ولا يخفى ضعف هذا وتكلفه والحقُّ الحقُّ بالاتباع.

وتقدّم الخلاف في المسألة وبين الرّاجح منها.

١٥- دِيَةُ الْمَكَاتِبِ

١٦- لم يترك رسول الله ﷺ عبداً ولا أمة

١٣٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُودَى الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةَ الْحُرِّ، وَيَقْدَرُ مَا رَقَ مِنْهُ دِيَةُ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٨١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٥/٨).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ قال: يُودى بضم حروف المضارعة مبنى للمجهول من: وداه يديه.

«المَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةُ الْحُرِّ وَيَقْدَرُ مَا رَقَ مِنْهُ دِيَةُ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ).

سقط هذا الحديث بشرحه من الشرح وهو دليل على أنّ للمَكَاتِبِ حُكْمَ الْحُرِّ في قدر ما سلمه من كِتَابَتِهِ فَيُعْتَقُ دِيَتُهُ إِنْ قِيلَ وَكَذَلِكَ الْحَدُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَنْصُفُ وَهَذَا قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ.

وَدَفَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَشَرِيحٌ إِلَى أَنَّهُ يُعْتَقُ كُلُّهُ إِذَا سَلِمَ قِسْطاً مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ:

وعن عليّ رَوَاهُ رِوَايَةٌ مِثْلُ كَلَامِ الْهَادَوِيَّةِ.

واستدل من قال: لا تَبْتِغُضُ أَحْكَامَهُ بَأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ». إِلَّا أَنَّهُ مَوْقُوفٌ وَقَدْ رَفَعَهُ ابْنُ قَائِمٍ وَاعْلَهُ بِالْإِنْقِطَاعِ.

وأخرجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أبو داود (٣٩٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ.

لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمْ أَرَ مِنْ رَضِيَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُبَيِّنُهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وقد أخرج أبو داود (٤٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٦/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٦/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعِينَ بِلَفْظِ «الْمَكَاتِبُ يُعْتَقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى وَتَوَرَّثَ وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ» وَلَا عِلَّةَ لَهُ وَهُوَ يُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْكِتَابِ. وَلَعَلَّهُ هُوَ. إِنَّمَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ.

١٣٦٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ - أَخِي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغَلْتُهُ الْبَيْضَاءَ وَبِلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٦١).

(وعن عمرو بن الحارث) هو عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بكسر الضاد المعجمة وراء خفيفة عداؤه في أهل الكوفة روى عنه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره قاله المصنف في «التقريب».

(أخي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغَلْتُهُ الْبَيْضَاءَ وَبِلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

الحديث دليل على ما كان عليه ﷺ من تنزيهه عن الدنيا وادناسها وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها؛ لأنّه مُتَفَرِّغٌ لِلْإِقْبَالِ عَلَى تَبْلِيغِ مَا أَمَرَ بِهِ وَعِبَادَةِ مَوْلَاهُ وَالِاشْتِغَالِ بِمَا يُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ وَمَا يَرْضَاهُ.

وقوله «ولا عبداً ولا أمة» قدّمنا «أنّه ﷺ أغتق ثلاثاً وستين رَقَبَةً فَلَمْ يَمُتْ وَعِنْدَهُ مَمْلُوكٌ، وَالْأَرْضُ الَّتِي جَعَلَهَا صَدَقَةً».

قال أبو داود (٢٩١٥) «كَانَتْ نَخْلُ بَنِي النَّضِيرِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً أَعْطَاهُ اللَّهُ إِنَّمَا فَقَالَ «مَا آفَأَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ» [الحشر: ٧] فَأَعْطَى أَكْثَرَهَا الْمُهَاجِرِينَ وَبَقِيَ مِنْهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي فِي أَيْدِي بَنِي فَاطِمَةَ».

ولأبي داود (٢٩٦٧) أيضاً من طريق ابن شهاب «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَايَا بَنُو النَّضِيرِ وَخَيْرٌ وَفَذَكَ فَأَمَّا بَنُو النَّضِيرِ فَكَانَتْ حَبْساً لِبَنِيهِ وَأَمَّا فَذَكَ فَكَانَتْ حَبْساً لِأَبْنَاءِ

السَّيْلِ وَأَمَّا خَيْرٌ فَجَزَأَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ قَسَمَ جُزْأَهَا لِنَفَقَةٍ أَهْلِهِ وَمَا فَضَّلَ مِنْهُ جَعَلَهُ فِي فَقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ.

١٧- عن الأمة إذا ولدت من سيدها

١٣٦٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٥) وَالْحَاكِمُ (١٩/٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ. وَرَوَّجَ جَمَاعَةٌ وَقَفَّهَ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ) إِذْ فِي سَنَدِهِ الْحَسَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّهْشَبِيِّ ضَعِيفٌ جَدًّا (وَرَوَّجَ جَمَاعَةٌ وَقَفَّهَ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى حُرِّيَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ بَعْدَ وَفَاةِ سَيِّدِهَا وَعَلَيْهِ دَلُّ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ «وَلَا أَمَةٌ» فَإِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَفَّى وَخَلَّفَ مَارِيَةَ الْقَيْطِيَّةَ أُمَّ إِبْرَاهِيمَ وَتَوَفَّتْ فِي أَيَّامِ عُمَرَ فَدَلَّ أَنَّهَا عَتَقَتْ بِوَفَاتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلِاجْلِ هَذَا الْحُكْمِ ذَكَرَ الْمُسَنِّفُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْبَيْعِ.

١٨- فضل من أعان مكاتباً

١٣٦٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٧/٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨٩/٢).

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ» الْغَارِمُ الَّذِي يَلْتَزِمُ مَا ضَمَنَهُ وَتَكْفُلُ بِهِ وَيُؤَدِّيهِ قَالَهُ فِي «النِّهَايَةِ».

(«أَوْ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» رَوَاهُ

أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ اجْرِ هَذِهِ الْإِعَانَةِ لِمَنْ ذُكِرَ وَذُكِرَ هُنَا لِاجْلِ الْمُكَاتَبِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْمُكَاتَبِ «فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» [النور: ٢٣].

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ [كبرى: ١٩٨/٣، ١٩٩] مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «فِي الْآيَةِ رُبْعُ الْكِتَابَةِ».

قَالَ النَّسَائِيُّ: وَالصَّوَابُ وَقَفُّهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ (٣٩٧/٢) فِي رَوَايَةِ الرَّفْعِ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَفِي الرُّقَابِ» [البقرة: ١٧٧] بِإِعَانَةِ الْمُكَاتِبِينَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ [تفسيره: ١٢٩/١٠] وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ السَّيِّدَ أَنْ يَدَعَ الرُّبْعَ لِلْمُكَاتَبِ مِنْ ثَمَنِهِ.

وَهَذَا تَعْلِيمٌ مِنَ اللَّهِ وَلَيْسَ بِفَرِيضَةٍ وَلَكِنْ فِيهِ اجْرٌ.

٤٧- كتاب الأدب

١- حق المسلم على المسلم ست

١٣٦٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ: إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبُهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانصَحَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَتَشَمَّتُهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعْتَهُ».

رواه مسلم (٢١٦٢).

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حق المسلم على المسلم ست: إذا لقيه فسلم عليه وإذا دعاك فأجبه وإذا استنصحك فانصحه وإذا عطس فحمد الله فشمته») بالسین المهملة والشین المعجمة

(«وإذا مرض فعده وإذا مات فاتبعه».) رواه مسلم.

وفي رواية له (٢١٦٢/٤) «خمس» أسقط ثما عده هنا «وإذا استنصحك فانصحه».

والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم.

والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعله إما واجباً أو مندوباً ندباً مؤكداً شبيهاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنيين فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي.

فالأولى من الست: السلام عليه عند ملاقاته لقوله: «إذا لقيته فسلم عليه».

والأمر دليل على وجوب الإتياء بالسلام.

إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الإتياء بالسلام سنة وأن رده فرض.

وفي صحيح مسلم (٥٤) مرفوعاً الأمر بإنشاء السلام وأنه سبب للتحاب.

وفي الصحيحين (البخاري (٢٨)، مسلم (٣٩)) «أَنْ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَتَقَرُّأُ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

قال عمار: ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان، إنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار.

ويا لها من كلمات ما أجمعها للخير.

والسلام: اسم من أسماء الله تعالى فقوله: السلام عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال: الله معك والله بصحك.

وقيل السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك.

وأقل السلام أن يقول: السلام عليكم وإن كان المسلم عليه واحداً لتأولو وملائكته.

وأكمل منه أن «يزيد ورحمة الله وبركاته» ويجزيه «السلام عليك» و«سلام عليك» بالإنفراد والتكثير.

فإن كان المسلم عليه واحداً وجب الرُّدُّ عليه عينا.

وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرُّدُّ فرض كفاية في حقهم ويأتي قريبا حديث «يُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُوا أَنْ يُسَلِّمَ أَخْذُهُمْ، وَيُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ» (البيهقي: ٤٨/٩).

وهذا هو سنة الكفاية ويشترط كون الرُّدُّ على الفور وعلى الغائب في ورقة أو رسول.

ويأتي حديث «أَنْهُ يُسَلِّمُ الرَّاجِبُ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذمي حق في رد السلام وما ذكره معه ويأتي حديث «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ» (٢١٦٧) ويأتي فيه الكلام.

وقوله (إذا لقيته) يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقته لكنه قد ثبت حديث «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَلِّمْ وَإِذَا قَامَ فَلْيُسَلِّمْ وَلْيَسِتِ الْأَوَّلَى بِأَخْتٍ مِنَ الْآخِرَةِ» (احمد (٢٣٠/٢)، ابو داود (٥٢٠٨)، الرمذي (٢٧٠٦)).

فلا يُعْتَبَرُ مفهوم إذا لقيته ثم المراد بلفظه وإن لم يطل بينهما

الافراق لحديث أبي داود (٥٢٠٠) «وَإِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ فَإِنْ خَالَ يَنْتَهَمَا شَجَرَةً أَوْ جِدَارًا ثُمَّ لَقِيَهِ فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ».

وقال أنس: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَمَاشَرُونَ فَإِذَا لَقِيَهُمْ شَجَرَةٌ أَوْ أَكْمَةٌ تَفَرَّقُوا بَيْنَهَا وَشِمَالًا فَإِذَا التَّقُوا مِنْ وَرَائِهَا يُسَلِّمُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ الطبراني في «الأوسط» كما في «المجموع» ٣٤/٨.

والثانية: (وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبُهُ) ظَاهِرُهُ عُمُومٌ أَحَقِّيهِ الإِجَابَةَ فِي كُلِّ دَعْوَةٍ يَدْعُوهُ لَهَا وَخَصَّهَا الْعُلَمَاءُ بِإِجَابَةِ دَعْوَةِ الْوَلِيمَةِ وَغَوَّهَا وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا فِي دَعْوَةِ الْوَلِيمَةِ وَاجِبَةٌ وَفِيمَا عِذَاهَا مَتَدُونَةٌ لِثُبُوتِ الْوَعِيدِ عَلَى مَنْ لَمْ يُجِبْ فِي الْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ.

وَالثَّالِثَةُ قَوْلُهُ (وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ) أَيِ طَلَبَ مِنْكَ النُّصِيحَةَ فَانْصَحْهُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ نَصِيحَةٍ مَنْ يَسْتَنْصَحُ وَعَدَمِ الْغَشِّ لَهُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَصِيحَتُهُ إِلَّا عِنْدَ طَلِبِهَا وَالنُّصْحُ بِغَيْرِ طَلَبٍ مَتَدُونٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْخَيْرِ وَالْمَعْرُوفِ.

الرَّابِعَةُ قَوْلُهُ (وَإِذَا عَطَسَ فَخَيِّدِ اللَّهَ فَمَنْعَتُهُ) بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ.

قَالَ تَلْعَبُ: يُقَالُ شَمْتُ الْعَاطِسَ وَسَمْتُهُ: إِذَا دَعَوْتُ لَهُ بِالْهُدَى وَحَسَنَ السَّمْتِ الْمُسْتَقِيمِ.

قَالَ: وَالْأَصْلُ فِيهِ السَّيْنُ الْمُهْمَلَةُ فَقَلَبْتَ شَيْئًا مُعْجَمَةً.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ التَّشْمِيَةِ لِلْعَاطِسِ الْحَامِدِ.

وَأَمَّا الْحَمْدُ عَلَى الْعَاطِسِ فَمَا فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِهِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ إِنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

وَقَدْ جَاءَ كَيْفِيَةُ الْحَمْدِ وَكَيْفِيَةُ التَّشْمِيَةِ وَكَيْفِيَةُ جَوَابِ الْعَاطِسِ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ ﷺ «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَتُصْلِحُ بِأَلْسِنَتِهِمْ».

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٢) وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ. وَفِيهِ زِيَادَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ خَالٍ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَتَقُولُ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَتُصْلِحُ بِأَلْسِنَتِهِمْ» أَيْ شَانِكُمْ.

وَالِىَ هَذَا الْجَوَابِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَقُولُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ. وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «[الأوسط]» (٥٦٨٥) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (ص ٢٧٤) بِلَفْظٍ: «يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ» وَقِيلَ: يَخْتَارُ أَيُّ اللَّفْظَيْنِ وَقِيلَ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وَالِىَ وَجوبِ التَّشْمِيَةِ مَنْ ذَكَرَ ذَهَبَتِ الظَّاهِرَةُ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ سَامِعٍ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَسْمَعُهُ أَنْ يَقُولَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ» وَكَأَنَّهُ مَذْهَبُ أَبِي دَاوُدَ صَاحِبِ السُّنَنِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ «أَنَّهُ كَانَ فِي سَفِينَةٍ فَسَمِعَ عَاطِسًا عَلَى الشَّطِّ فَاتَّخَذَ قَارِبًا بِدَرَاهِمٍ حَتَّى جَاءَ إِلَى الْعَاطِسِ فَشَمَّتْهُ ثُمَّ رَجَعَ فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَعَلَّهُ يَكُونُ مُجَابَ الدَّعْوَةِ فَلَمَّا رَقِدُوا سَمِعُوا قَائِلًا يَقُولُ لِأَهْلِ السَّفِينَةِ: إِنَّ أَبَا دَاوُدَ اشْتَرَى الْجَنَّةَ مِنَ اللَّهِ بِدَرَاهِمٍ» انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا ارَادَ طَلَبَ الدَّعْوَةِ كَمَا قَالَ، وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ وَاجِبًا.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ حَضَرَ مِنْ عَطَسَ فَلَمْ يَحْمَدْ أَنْ يَذْكُرَهُ الْحَمْدُ لِيَحْمَدَ فِيْشَمَّتْهُ وَهُوَ مِنْ بَابِ النُّصْحِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ.

وَمِنْ آدَابِ الْعَاطِسِ عَلَى مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٦٤/٤) وَابْنُ بَيْهَقٍ [شُعَبُ الْإِيمَانِ] (٩٣٥٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفَّيْهِ عَلَى وَجْهِهِ وَلْيُخَفِّضْ بَها صَوْتَهُ» وَأَنْ يَزِيدَ بَعْدَ الْحَمْدِ لِلَّهِ كَلِمَةً «رَبِّ الْعَالَمِينَ» فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ «[الكبير]» (٤٥٣/١١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» فَإِذَا قَالَ

أَحَدَكُمْ: رَبِّ الْعَالَمِينَ قَالَتْ الْمَلَائِكَةُ رَحِمَكَ اللَّهُ. وفيه ضعف.

ويشرع أن يُشمتَّه ثلاثاً إذا كرَّر العاطس ولا يزيد عليها لما أخرجه أبو داود (٥٠٣٥) عن أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُشَمِّتْهُ جَلِيسُهُ فَإِنْ رَأَى عَلَى ثَلَاثٍ فَهُوَ مَرْكُومٌ وَلَا يُشَمِّتُ بَعْدَ ثَلَاثٍ».

قال ابن أبي جرة: في الحديث دليل على عظم نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير.

وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العاطس ثم شرع له الحمد الذي يُشَابُّ عليه ثم الدُّعاء بالخير لمن شمتَّه بعد الدُّعاء منه له بالخير.

ولما كان العاطس قد حصل له بالعاطس نعمة ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة شرع له حمد الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على هيئتها والتمام بها بعد هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الأرض لها.

ومفهوم الحديث أنه لا يُشمتُّ غير المسلم كما عرفت.

وقد أخرج أبو داود (٥٠٣٨) والترمذي (٢٧٣٩) وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال «كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطِسُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ يَقُولُ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ» ففيه دليل أنه يقال لهم ذلك ولكن إذا حمدوا الله.

(الخامسة): قوله (إِذَا مَرَضَ فَعُدَّة) ففيه دليل على وجوب عيادة المسلم للمسلم.

وجزم البخاري بوجوبها.

قبل: يَجْتَمِلُ أَنَّهَا فَرَضٌ كَفَايَةٌ.

ودُفِّعَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا مَدْرُودَةٌ.

ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب.

قال المصنف: يعني على الأعيان.

وإذا كان حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه

ومن لا يعرفه، وسواء فيه القريب وغيره، وهو عام لكل مرض. وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود (٣١٠٢) من حديث زيد بن أرقم «قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعٍ بَغْيِي» وصححه الحاكم (٣٤٢/١) وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٥٨).

وظاهر العبارة ولو في أول المرض إلا أنه قد أخرج ابن ماجه (١٤٣٧) من حديث أنس «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُودُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ». وفيه راو متروك.

ومفهومه كما عرفت دال على أنه لا يُعَادُ الذمي، إلا أنه قد ثبت «أَنَّ ﷺ عَادَ خَادِمَهُ الذَّمِّيَّ وَأَسْلَمَ بِبِرْكَةِ عِيَادَتِهِ ﷺ» [البخاري (٢٥٦٥٦)].

وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض مزني وعرض عليه كلمة الإسلام.

(السادسة): قوله (وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعُهُ) دليل على وجوب تشيع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف.

٢- شكر النعمة

١٣٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ».

متفق عليه [البخاري (٦٤٩٠)، مسلم (٢٩٦٣)].

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ». فهو أجدر بالجيم والدال المهملة فراء أحق).

(أن لا تزدروا) تحقروا (نعمة الله عليكم) علة للأمر والنهي معاً (متفق عليه).

الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة.

والمراد بمن هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر إلى المتبلى بالأسقام ويتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التي هي

وفي صحيح مسلم نسبتُه إلى الأنصار:

قال المازري والقاضي عياض: والمشهور أنه كلابي ولعلهُ حليف الأنصار.

قال «سألت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن البرِّ والإثم فقال: البرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ وَالإثمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» أخرجه مسلم.

قال النووي: قال العلماء: البرُّ يَكُونُ بمعنى الصَّلةِ وبمعنى الصدقة وبمعنى اللطف والمبرِّ وحسن الصحبة والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الأمور هي مجامع حُسْنِ الخلق.

وقال القاضي عياض: حُسْنُ الخلق مخالقة الناس بالجميل والبشر والتؤدُّ لَهُمْ والإشفاق عَلَيْهِمْ واخْتِمَالُهُمْ والحملُ عَنْهُمْ والصبرُ عَلَيْهِمْ في المكاره وترك الكبر والاسيطرة عَلَيْهِمْ ومجانبة الغلظة والغضب والمواخذة.

وحكى فيه خلافاً هل هو غريزة أو مكتسب؟

قال: والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالتخلق والاقتران بغيره.

وقال الشريف في «التعريفات»: قيل: حُسْنُ الخلق هيئة راسخة تصدر عنها الأفعال الحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى إعمال فكر ورويته انتهى.

قيل: ويجمع حُسْنَ الخلق قوله: «طَلَاقةُ الْوَجْهِ وَكَمَفُ الْأَذَى» وبذلك المعروف حُسْنَ الخلق.

وقوله (وَالإثمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ) أي تحرك الخاطر في صدرك وتردَّدتْ هل تفعله لكونه لا لوم فيه أو تركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً.

وفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردَّد في إباحته.

وفي معناه حديث «دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَّا مَا لَا يَرِيكَ» أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي (هو عبد الومدي ٢٥١٨)، السامي (٣٢٧/٨).

أصل كل إنعام، وينظر إلى من في خلقه نقص من عمى أو صمم أو بكم ويتقل إلى ما هو فيه من السلامة عن تلك العاهات التي تجلب ألهم والغم، وينظر إلى ما ابتلي بالدنيا وجمع خطاياها والافتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق ويعلم أنه قد فضّل بالإفلال وأنعم عليه بقلّة تبعه الأموال في الحال والمآل.

وينظر إلى من ابتلي بالفقر المدقع أو بالدين المنقطع ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأمرين وتقرّ عينه بما أعطاه ربّه.

وما من قبلي في الدنيا بخير أو شرّ إلا ويحد من هو أعظم منه بليّة فتسلى به ويشكر ما هو فيه عما يرى غيره ابتلي به، وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم أنه من المفرطين.

فبالنظر الأول يشكر ما لله من النعم.

وبالنظر الثاني يستحي من مولاه ويقع باب المتاب بانسالم الندم.

فهو بالأول مسرور لنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حياة من مولاه.

وقد أخرج مسلم (٢٩٦٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ».

٣- البر والإثم

١٣٦٨- وعن النّوّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

أخرجه مسلم (٢٥٥٣).

(وعن النّوّاسِ) بفتح النون وتشديد الواو وسين المهملة.

(ابن سميان) بفتح السين المهملة وكسرهما وبالعين المهملة.

ورّد أبوه سميان الكلابي على رسول الله ﷺ وزوجه ابنته وهي التي تعودت من النبي ﷺ - سكن النّوّاس الشام وهو معدود منهم.

الْمُؤْمِنُ أَنَّهُمْ يَتَنَاجَوْنَ بِقَتْلِهِ أَوْ بِمَا يَكْرَهُ الْمُؤْمِنُ فَإِذَا رَأَى الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ خَشِيَهِمْ فَتَرَكَ طَرِيقَهُ عَلَيْهِمْ فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ النَّجْوَى فَلَمْ يَنْتَهَوْا فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوْنَا عَنْ النَّجْوَى﴾.

٤- النهي عن التاجي دون الثالث

١٣٦٩- وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ، حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُخْرِئُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٢٩٠)، مسلم (٢١٨٤)]، واللفظ لمسلم.

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ» المناجاة المشاورة والمسارة.

(دون الآخر حتى تختلطوا بالناس) وعلمه بقوله (من أجل أن ذلك يُخْرِئُهُ) من: أحزن يُحْزِنُ مثل: أخرج يُخْرِجُ أو من حَزُنَ يُحْزِنُ بضم الزاي (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ واللفظ لمسلم).

فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهما ثالث إلا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لانتفاء العلة التي نص عليها وهي أنه يُخْرِئُهُ انفرادُهُ وإيهام أنه ممن لا يؤهل للسُرِّ أو يوهمه أن الخوض من أجله.

ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهى عن انفراد اثنين بالمناجاة لنفقد العلة.

وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر.

والله ذهب ابن عمر ومالك وجمهور العلماء.

وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه.

وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن التاجي كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَهَوْنَا عَنْ النَّجْوَى﴾ [المجادلة: ٨] قال: هم اليهود.

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال: «كَانَ يَتَنَاجَى الْيَهُودُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مُزَادَةً فَكَانُوا إِذَا مَرَّ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَلَسُوا يَتَنَاجَوْنَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَظُنُّ

٥- لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه

١٣٧٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَقْسَحُوا وَتَوَسَّعُوا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٢٦٩)، مسلم (٦٢٧٠)]، مسلم (٢١٧٧).

ولفظ مسلم: «لَا يُقِيمَنَّ» بصيغة النهي مؤكداً للفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به المصنف في معنى النهي.

وظاهره التحريم فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيمه منه.

إلا أنه قد أفاد حديث «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

أخرجه مسلم (٢١٧٩) أنه إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصل أو غيره ثم فارقه لأي حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه.

وإلى هذا ذهب النهادية والشافعية وقالوا: لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو لا فإنه أحق به.

قالوا: وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها.

والحديث يشمل من قعد في موضع مخصوص ليتجارة أو حرفة أو غيرها.

قالوا: وكذلك من اعتاد في المسجد علماً يُدرِّس فيه فهو

أَحَقُّ بِهِ. قَالَ الْمَهْدِيُّ: إِلَى الْعَشِيِّ.
وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: إِلَى الْأَبَدِ مَا لَمْ يُضْرَبْ.

وَأَمَّا إِذَا قَامَ الْقَاعِدُ مِنْ مَحَلِّهِ لِغَيْرِهِ فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ جَوَازُهُ
وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ لَهُ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ لَا
يَقْعُدُ فِيهِ (م) (٢١٧٧) (٢١٩).
وَحَمَلَ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَهُ تَوَرُّعًا لِحَوَازِ أَنَّهُ قَامَ لَهُ حَيَاءٌ مِنْ غَيْرِ
طَبِيعَةِ نَفْسٍ.

٦- اللعق بعد الطعام

١٣٧١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى
يُلْعَقَهَا أَوْ يُلْعَقَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٥٦)، مسلم (٢٠٣١) (١٢٩)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يُلْعَقَهَا» بِنَفْسِهِ
(يُلْعَقُهَا) غَيْرَهُ.

الْأَوَّلُ يَفْتَحُ حُرُوفَ الْمَضَارَعَةِ مِنْ: لَعَقَ وَالثَّانِي بَضَمُوهُ مِنْ
الْعَقِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَعْيِينِ غَسْلِ الْيَدِ مِنَ الطَّعَامِ وَأَنَّهُ
يُجْزئُ مَسْحُهَا.

وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ لَعَقُ الْيَدِ أَوْ الْعَاقِفَا الْغَيْرِ وَعَلَّلَهُ
فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِيهِ الْبَرَكَةُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
(٢٠٣٣) أَنَّهُ ﷺ: «أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصُّحُفَةِ وَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا
تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةَ».

وَكَذَلِكَ «أَمَرَ ﷺ بِالْتِقَاطِ اللَّقْمَةِ وَمَسْحِهَا وَأَكْلِهَا» كَمَا فِي
رَوَايَةِ مُسْلِمٍ أَيْضًا (٢٠٣٣) بِلَفْظٍ «إِذَا وَقَعَتْ لَقْمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَبِيطْ
مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ».

وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنَ اللَّعَقِ وَالْإِعَاقِ وَلَعَقِ الصُّحُفَةِ وَأَكْلِ مَا
يَسْقُطُ ظَاهِرُ الْأَوَامِرِ وَجُوبُهَا وَإِلَى هَذَا دَعَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ
وَقَالَ: إِنَّهَا فَرَضٌ.

وَالْبَرَكَةُ هِيَ النَّمَاءُ وَالزِّيَادَةُ وَثُبُوتُ الْخَيْرِ. وَالْمَرَادُ هُنَا مَا
يَحْصُلُ بِهِ التَّغْذِيَةُ وَتَسْلَمُ عَاقِبَتُهُ مِنْ أَذَى وَيَقْوَى عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ
وغير ذلك.

وَهَذِهِ الْبَرَكَةُ قَدْ تَكُونُ فِي لَعَقِ يَدَيْهِ أَوْ لَعَقِ الصُّحُفَةِ أَوْ
أَكْلِ مَا يَسْقُطُ مِنْ لَقْمَةٍ وَإِنْ كَانَ عَلَّلَ أَكْلَ السَّاقِطِ بِأَنَّهُ لَا
يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ.

وَالْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ «يَدَهُ» هُوَ أَصَابِعُ يَدَيْهِ الثَّلَاثُ كَمَا وَرَدَ (م)
(٢٠٣٢) «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَلَا يَزِيدُ الرَّابِعَةَ
وَالْخَامِيَةَ إِلَّا إِذَا اخْتَنَجَهَا بِأَن يَكُونَ الطَّعَامُ غَيْرَ مُشْتَدٍّ وَتَحَوُّهُ».

وَقَدْ أَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ أَكَلَ
بِخَمْسٍ» وَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَلَيْهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْعَاقِ الْغَيْرِ أَصَابِعُهُ مِنْ زَوْجَةٍ
وَعَادِمٍ وَوَلَدٍ وَغَيْرِهِمْ فَإِنْ تَنَجَّسَتِ اللَّقْمَةُ السَّاقِطَةُ فَيُزِيلُ مَا فِيهَا
مِنْ نَجَاسَةٍ إِنْ امْتَكَنَ وَإِلَّا أَطْعَمَهَا حَيَوَانًا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ
كَمَا ذَكَرَهُ الثَّوْرِيُّ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِطْعَامِ الْمُتَنَجِّسِ وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ
الْأُمَّةِ خَلْفًا عَنْ مَلْفٍ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

٧- من يتدبأ بالسلام أولاً

١٣٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ الصَّغِيرُ عَلَى
الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٢٣١)، مسلم (٢١٦٠)].

وَفِي رَوَايَةٍ لِإِسْلَمٍ (٢١٦٠) وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ
الصَّغِيرُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ. وَفِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي) بَلْ هُوَ فِي الْبُخَارِيِّ (٦٢٣٢).

وَقَالَ الْمَصْنَفُ إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ تَسْلِيمُ الصَّغِيرِ عَلَى الْكَثِيرِ فِي
«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فَيَشْكُلُ جَمْعُ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ.
وظَاهِرُ الْأَمْرِ الْجَوَابُ.

وقال المازري: إنه للندب قال: فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة. (قلت) والأصل في الأمر الوجوب وكأنه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البدء بالسلام.

والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير. قال ابن بطال عن المهلب: وإنما شرع للصغير أن يتدبى الكبير لأجل حق الكبير؛ ولأنه أمر بتوقيره والتواضع له. ولو تعارض الصغير المعنوي والحسي كأنه يكون الأصغر أعلم مثلاً.

قال المصنف: لم أر فيه نقلاً والذي يظهر اختيار السن؛ لأن الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز. وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد.

قال المازري: لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما إذا كان راكباً فإذا ابتداءه بالسلام آمن منه ونسب إليه؛ أو لأن التصرف في الحاجات امتنعاً فصار للقاعدة مزية فامر المار بالابتداء أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثيرهم فسقط البدء عنه للمشقة عليه.

وفي شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير. وذلك لفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدؤوا لحيف على الواحد الزهو فاحتيط له فلو جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير:

قال المصنف: لم أر فيه نصاً. واعتبر النووي المور فقال: الوارد يبدأ سواء كان صغيراً أو كبيراً.

وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله وخرج به عن العرف.

وفي شرعية ابتداء الرائب على الماشي، وذلك؛ لأن للرائب مزية على الماشي فعوض الماشي بأن يبدأ الرائب بالسلام احتياطاً على الرائب من الزهو لو حاز الفضيلتين.

١٣٧٣ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ [لم يخرجه] وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٨/٩).

فيه أنه يجرئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداءً وراذلاً. قال النووي: يستثنى من عموم ابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلا أو في الحمام أو نائماً أو

فإن قيل: هل يحسن أن نقول: رُدَّ السلام فإنه واجب؟
قيل: نعم فإنه من الأمر المعروف والنهي عن المنكر فيجب فإِنْ
لَمْ يَجِبْ حَسَنُ أَنْ يُحْلَلَهُ مِنْ حَقِّ الرُّدِّ.

٩- لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام

١٣٧٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا
لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ».
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٦٧).

ذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
بِالسَّلَامِ.

وَهُوَ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ إِذْ أَصْلُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ لَهُمْ بِالسَّلَامِ.
وَلَكِنْ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِ: السَّلَامُ عَلَيْهِمْ.

وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ.

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ جَمَاعَةٍ جَوَّازَ ذَلِكَ لِمَكِينٍ
لِلضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ.

وَبِهِ قَالَ عُلُقَمَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ يَقُولُ: إِنْ سَلَّمَ عَلَى ذِمِّي ظَنَّهُ مُسْلِمًا
ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّهُ يَهُودِيٌّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ لَهُ: رُدِّ عَلَيَّ سَلَامِي.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَالْغَرَضُ مِنْهُ أَنْ
يُوحِشَهُ وَيُظْهِرَ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَلْفَةٌ.

وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ
العَرَبِيِّ.

فَإِنْ ابْتَدَأَ الذِّمِّيُّ مُسْلِمًا بِالسَّلَامِ فَفِي الصَّحِيحِينَ [البخاري
(٦٢٥٨)، مسلم (٢١٦٣)] عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ
الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ [البخاري (٦٢٥٧)، مسلم (٢١٦٤)] عَنْ
ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ فَإِنَّمَا

نَاعَسُوا أَوْ مُصَلَّيًّا أَوْ مُؤَدَّنًا مَا دَامَ مُتَلَبِّسًا بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، إِلَّا أَنْ
السَّلَامَ عَلَى مَنْ كَانَ فِي الْحِمَامِ إِنَّمَا كَرِهَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِزَارٌ
وَالْأَفْلَاكِ كَرَاهَةً.

وَأَمَّا السَّلَامُ حَالِ الْخَطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَيُكْرَهُ لِلأَمْرِ
بِالْإِنصَاتِ فَلَوْ سَلَّمَ لَمْ يَجِبِ الرُّدُّ عَلَيْهِ عِنْدَ مَنْ قَالَ: الْإِنصَاتُ
وَاجِبٌ وَيَجِبُ عِنْدَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ سُنَّةٌ، وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ لَا يَنْبَغِي
أَنْ يَرُدَّ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا الْمُشْتَغَلُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَقَالَ الْوَاحِدِيُّ: الْأَوَّلَى تَرَكُ
السَّلَامَ عَلَيْهِ فَإِنْ سَلَّمَ كَفَاهُ الرُّدُّ بِالْإِشَارَةِ وَإِنْ رَدَّ لَفْظًا اسْتَأْنَفَ
الاسْتِعَاذَةَ وَقَرَأَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ نَظَرٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُسْرَعُ السَّلَامُ عَلَيْهِ
وَيَجِبُ عَلَيْهِ الرُّدُّ.

وَيُنْتَذَبُ السَّلَامُ عَلَى مَنْ دَخَلَ بَيْتًا لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: «فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» [الآية (النور):
٦١].

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ» (ص ٣١٠) وَابْنُ شَيْبَةَ
(٢٥٦/٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: يُسْتَحَبُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ
فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [هو عند الطبري في «تفسيره»
(١٨/١٧٤)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ.

فَإِنْ ظَنَّ الْمَارُ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ عَلَى الْقَاعِدِ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ
يَتَرَكُّ ظَنَّهُ وَسَلَّمَ فَلَعَلَّ ظَنَّهُ يُخْطِئُ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِ سَلَامُهُ
رَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ كَمَا وَرَدَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا يَسَلِّمُ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ
يَكُونُ سَبًّا لِتَأْيِيمِ الْآخِرِ فَهُوَ كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَاتِ
الشَّرْعِيَّةَ لَا تَتَرَكُّ بِمَثَلِ هَذَا، ذَكَرَ مَعْنَاهُ النَّوَوِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَسَلَّمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَوَرُّطُ
الْمُسْلِمِ فِي الْمَعْصِيَةِ أَشَدُّ مِنْ مَصْلَحَةِ السَّلَامِ عَلَيْهِ؛ وَامْتِنَالُ حَدِيثِ
الْأَمْرِ بِالْإِنشَاءِ يَحْصُلُ مَعَ غَيْرِ هَذَا.

يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكَ فَقُلْ وَعَلَيْكَ.

وإلى هذه الرواية - بإيجاب الواو - ذهب طائفة من العلماء.

واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي التشريك وقد قدّمنا ذلك. وما ثبت به النصّ أولى بالاتباع.

وقال الخطابي: عاثة المحدثين يروون هذا الحرف «وعليكم» بالواو.

وكان ابن عينية يرويه بغير الواو.

وقال الخطابي: وهذا هو الصواب.

(قلت) وحيث ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان.

وفي قوله: «فقولوا: وعليك» ما يدلّ على إيجاب الجواب عليهم في السلام.

والله ذهب عامة العلماء.

ويروى عن آخرين أنّه لا يردّ عليهم.

والحديث يدفع ما قالوه:

وفي قوله (فاضطروهم إلى اضيقه) دليل على وجوب ردّه عن وسط الطرقات إلى اضيقها. وتقدّم فيه الكلام.

١٠- تشميت العاطس

١٣٧٥- وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ لَهُ: يَهْدِيكَمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِأَلْكُمْ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢٤).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي ﷺ) قال «إذا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَإِذَا قَالَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكَمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بِأَلْكُمْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

تَقَدَّمَ فِيهِ الْكَلَامُ وَلَوْ أَتَى بِهِ الْمَصْنَفُ بَعْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ لَكَانَ الصَّوَابُ:

١١- النهي عن الشرب قائماً

١٣٧٦- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبُ أَحَدُكُمْ قَائِماً».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢٦).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَشْرَبُ أَحَدُكُمْ قَائِماً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَتَمَامُهُ «فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِمَّ» مِنْ الْقِيَمِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٠١/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِماً فَقَالَ: مَهْ فَقَالَ: لِمَهْ؟ فَقَالَ «أَيُّسْرُكَ أَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ الْهَرُّ؟» قَالَ لَا. قَالَ «فَدَرْ شَرِبَ مَعَكَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ الشَّيْطَانُ».

وليه راو لا يعرف وثقة يحيى بن معين.

والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً؛ لأنه الأصل في النهي وإليه ذهب ابن حزم.

وذهب الجمهور إلى أنّه خلاف الأولى.

وآخرون إلى أنّه مكروه، كأنهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم (٢٠٢٧) من حديث ابن عباس «سَقَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ».

وفي صحيح البخاري (٥٦١٥) «أَنَّ عَلِيًّا ﷺ شَرِبَ قَائِماً. وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ» فَيَكُونُ فَعْلُهُ ﷺ بَيَانًا لِكُونِ النَّهْيِ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

وأما قوله «فليستقي» فإنه نقل اتفاق العلماء على أنّه ليس على من شرب قائماً أن يستقيم وكانهم حملوا الأمر أيضاً على التذنب.

١٢- الاعتال باليمين والنزع بالشمال

١٣٧٧- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ

للاستحياب.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، وَلْتَكُنِ الْيَمْنَى أَوْ لَهَا تَتَعَلَّ وَآخِرُهُمَا تُنَزَّعُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٥٦)، مسلم (٢٠٩٧)].

١٣- النهي عن المشي في نعل واحدة

١٣٧٨- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَلْيَنْعِلْهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيَخْلَعُهُمَا جَمِيعًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٥٥)، مسلم (٢٠٩٧)].

(وعنه) إِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَلْيَنْعِلْهُمَا» بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنْ: اتَّعَلَّ كَمَا ضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ وَضَمِيرُ التَّثْنَةِ لِلرُّجُلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهُمَا ذَكَرٌ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا مِنَ النَّعْلِ.

(جميعاً أو ليخلعهما) إِي التَّعْلِينَ وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ (٥٨٥٥) «أَوْ لِيَحْفِظَهُمَا جَمِيعًا». وَهُوَ لِلْقَدَمَيْنِ (جَمِيعًا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ عَنِ الْمَشْيِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.

وَحَمَلُهُ الْجَنُودُ عَلَى الْكَرَاهَةِ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا الْقَرِينَةَ حَدِيثَ التِّرْمِذِيِّ (١٧٧٧) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «رَأَيْتُ أَنْقَطَعَ شَيْئٌ مِنْ نَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَشَى فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ حَتَّى يَصْلَحَهَا».

إِلَّا أَنَّهُ رَجَّحَ الْبُخَارِيُّ وَقَفَّه [العلل الكبير] للوهمي (ص ٢٩٣)].

وَقَدْ ذَكَرَ رَزِينٌ عَنْهَا قَالَتْ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَعَلَّ قَائِمًا وَيَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ».

وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ النَّهْيِ.

فَقَالَ قَوْمٌ: عَلَّتُهُ أَنْ النَّعَالَ شَرَعَتْ لَوَاظِمَةُ الرَّجُلِ عَمَّا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَوْلٍ وَخَوْفٍ فَإِذَا انْفَرَدَتْ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ احْتَاجَ الْمَاشِي أَنْ يَتَوَقَّى لِإِحْدَى رَجُلَيْهِ مَا لَا يَتَوَقَّى لِلْآخَرِ فَيَخْرُجُ لِلذَّكَاءِ عَنْ سَجِيَّةٍ مَشِيَّتِهِ وَلَا يَأْمَنُ مَعَ ذَلِكَ الْعِثَارُ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا مَشِيَّةُ الشَّيْطَانِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْكَرَاهَةُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الشُّهُورَةِ فِي الْمَلَابِسِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (٢٠٩٨) «إِذَا أَنْقَطَعَ شَيْءٌ مِنْ أَحَدِكُمْ

(وعنه) إِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ وَإِذَا نَزَعَ أَيُّ نَعْلَهُ (فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ). وَلْتَكُنِ الْيَمِينُ أَوْ لَهَا تَتَعَلَّ وَآخِرُهُمَا تُنَزَّعُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ إِلَى قَوْلِهِ «بِالشَّمَالِ».

وَأَخْرَجَ بَابِيهِ مَالِكٌ [الموطأ] (ص ٥٧١) [والتِّرْمِذِيُّ (١٧٧٩) وَابُو دَاوُدَ (٤١٣٩)].

ظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوَجُوبُ.

وَلَكِنَّهُ ادَّعَى الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِجَاعِ عَلَى أَنَّهُ لِلَاِسْتِحْيَابِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْبِدَاءُ بِالْيَمِينِ مَشْرُوعَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِفَضْلِ الْيَمِينِ حَسًّا فِي الْقُوَّةِ وَشُرْعًا فِي التَّدْبِيرِ فِي تَقْدِيمِهَا.

قَالَ الْخَلِيبِيُّ: إِنَّمَا يَبْدَأُ بِالشَّمَالِ عِنْدَ الْخَلْعِ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ كَرَامَةً؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةُ اللَّبَنِ فَلَمَّا كَانَتْ الْيَمِينُ أَكْرَمَ مِنَ الْيَسْرَى بَدَأَ بِهَا فِي اللَّبْسِ وَأَخَّرَتْ فِي النَّزْعِ لِتَكُونَ الْكَرَامَةُ لَهَا أَدْوَمَ وَحَصْنَتُهَا مِنْهَا أَكْثَرَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: مَنْ بَدَأَ فِي الْإِتِّعَالِ بِالْيَسْرَى أَسَاءَ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَلَكِنْ لَا يَجْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ نَعْلَيْهِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَنْبَغِي أَنْ تُنَزَعَ النَّعْلُ مِنَ الْيَسْرَى وَيَبْدَأَ بِالْيَمِينِ.

وَلَعَلَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ الْخَلْعُ إِذَا بَدَأَ بِالْيَسْرَى ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ لِبْسَهُمَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَشْرُوعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَاتَ عَمَلُهُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْيَابِ الْإِتِّعَالِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ» وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٩٦) «اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا اتَّعَلَّ» إِي يُبْسِ الرَّاكِبَ فِي خُفِّهِ الْمَشْفُوقَةِ وَقَلَّةِ النَّصَبِ وَسَلَامَةِ الرَّجُلِ مِنْ أَدَى الطَّرِيقِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِذَا لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْإِجَابِ فَهُوَ

بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة. والمراد جرّ الثوب على الأرض وهو الذي يدلّ له حديث البخاري (٥٧٨٧) «ما أسفل من الكعنين من الإزار في النار».

وتقييد الحديث بالخيلاء دالّ بمفهوميّه أنّه لا يكون من جرّة غير خيلاء داخلًا في الوعيد.

وقد صرح به ما أخرجه البخاري (٥٧٨٤) وأبو داود (٤٠٨٥) والنسائي (٢٠٨/٨) أنّه «قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث: إن إزاري يستزجي إلا أن أتأهذه فقال له رسول الله ﷺ: «إني كنت ممن يفعل خيلاء».

وهو دليل على اغتبار المفاهيم من هذا النوع.

وقال ابن عبد البر: إن جرّه لغبر الخيلاء مذموم.

وقال النووي: أنّه مكروه وهذا نصّ الشافعي.

وقد صرحت السنة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق كما أخرجه الترمذي [«الشمال» (١٢٠)] والنسائي [«الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٩٧٤٤)] عن عبيد بن خالد قال: «كنت أمشي وعليّ برد أجرة فقال لي رجل: ارفع ثوبك فإنه أبغى وأقبح فتظرت فإذا هو النبي ﷺ فقلت: إنما هي بردة ملخأ فقال: ما لك في أسورة؟ قال: فتظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقه».

وأما ما هو دون ذلك فإنه لا حرج على فاعله إلى الكعنين وما دون الكعنين فهو حرام إن كان للخيلاء.

وإن كان لغبرها فقال النووي وغيره: أنّه مكروه.

وقد يُنتج أن يقال: إن كان الثوب على قدر لابس له لكنه يسدّله فإن كان لا عن قصد كالذي وقع لأبي بكر فهو غير داخل في الوعيد، وإن كان الثوب زائداً على قدر لابس له فهو ممنوع من جهة الإسراف محرّم لأجله، ولأجل التشبّه بالنساء، ولأجل أنّه لا يامن أن تتعلّق به النجاسة.

وقال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه فيقول: لا أجره خيلاء؛ لأنّ النهي قد تناوله لفظاً، ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه إذا صار حكمه أن يقول: لا أشته؛ لأنّ تلك العلة ليست في: فإنها دعوى غير مسلمة بل إطلا

فلا يمش في ثوب واحد حتى يصلحها».

وتقدّم ما يمارضه من حديث عائشة فيحمل على التدب.

وقد ألحق بالتعلين كل لباس شفع كالحفّين.

وقد أخرج ابن ماجّة (٣١١٧) من حديث أبي هريرة «لا يمش أحدكم في ثوب واحد ولا خف واحد».

وهو عند مسلم (٢٠٩٩) من حديث جابر.

وعند أحمد (٤٢/٣) من حديث أبي سعيد.

وعند الطبراني [«الكبير» (٢٣/١٢)] من حديث ابن عباس.

وقال الخطابي: وكذا إخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى والازدياء على أحد المنكبين دون الآخر.

(قلت) ولا يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى يلحق بالأصل فالأولى الإقتصار على محل النصّ والله اعلم.

١٤- النهي عن جرّ الثوب خيلاء

١٣٧٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«قال رسول الله ﷺ: لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء».

متفق عليه [البخاري (٥٧٩١)، مسلم (٢٠٨٥)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء» بضمّ الحاء المعجمة والمد: البطر والكبر [متفق عليه].

فسرّ نفي نظر الله بنفي رحمته إليه أي لا يرحم الله من جرّ ثوبه خيلاء سواء كان من النساء أو الرجال.

وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث منه ﷺ: «فكيف تصنع النساء بذيولهن فقال ﷺ: «يزدن فيه شبرا» قالت: إذا تكشيف أفداهن قال «فيريخين ذراعاً لا يزدن عليهن».

أخرجه النسائي (٢٠٩/٨) والترمذي (١٧٣١). والمراد

ذيله دالة على تكبره انتهى.

وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الحيلة ولو لم يقصده اللابس.

وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه «إياك وجر الإزار فإن جر الإزار من المخيلة».

وقد أخرج الطبراني «الكبير» (٢٧٧/٨) من حديث أبي أمامة وفي قصته لعمر بن زُرارة الأنصاري «إن الله لا يحب المسبل».

والقصة أن «أبا أمامة قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زُرارة الأنصاري في خلقه إزار ورداء قد أسبل فجعل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول: «عبدك وابن عبدك وأمتك» حتى سمعها عمرو فقال: يا رسول الله إني حمن الساقين فقال: «يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه إن الله لا يحب المسبل».

وأخرجه الطبراني عن عمرو بن زُرارة وفيه «وضرب رسول الله ﷺ أربع أصابع تحت ركبته عمرو وقال: «يا عمرو وهذا موضع الإزار» ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال: «يا عمرو وهذا موضع الإزار» الحديث. ورجاله ثقات.

وحكم غير الثوب والإزار حكمهما.

وكذلك لما سأل شعبة محارب بن دثار قال شعبة: أذكر الإزار؟ قال: ما خص إزاراً ولا قميصاً.

ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره.

وأخرج أهل السنن إلا الترمذي «أبو داود (٤٠٩٤)، النسائي (٤٠٩٤)، كما في «تحفة الأشراف» (٦٧٦٨)، ابن ماجه (٣٥٧٦) عن ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر منها شيئاً خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة».

في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال.

قال ابن بطال: وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائدة على ما جرت به العادة.

وأخرج النسائي (٢١١/٨) من حديث عمرو بن أمية أن «النبي ﷺ أرخى طرف عمامته بين كفيه».

وكذلك تطويل أكمام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبالاً مُحَرَّمًا.

وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة. (قلت) وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة.

١٥- الأكل باليمين

١٣٨٠- وَعَنْهُ رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

أخرجه مسلم (٢٠٢٠).

(وعنه) أي ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه علله بأنه فعل الشيطان وخلقته والمسلم مأمور بتجنب طريق أهل الفسق فضلاً عن الشيطان.

وقد ذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لا أنه بالشمال مُحَرَّمٌ وقد زاد نافع: الأخذ والإعطاء.

١٦- النهي عن الإسراف والخيلاء

١٣٨١- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنهم قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ، وَاشْرَبْ، وَالْبَسْ، وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ».

أخرجه أبو داود (٧٩/٥)، ابن ماجه (٣٦٠٥)

وأحمد (١٨١/٢)، وعَلَّقَهُ الْبَخَارِيُّ [كتاب اللباس، باب (١)].

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلْ وَاشْرَبْ وَانْسَ وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرَفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ» بالخاء المعجمة ومثناة تحتيّة وزن عظيم: التَّكْبِيرُ.

(أخرجه أبو داود وأحمد وعَلَّقَهُ الْبَخَارِيُّ).

دلّ على تحريم الإسراف في المأكّل والمشرب والملبس والتصدّق.

وحقيقة الإسراف: مُجَاوِزَةُ الْحُدِّ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ وَهُوَ فِي الْإِنْفَاقِ أَشْنَعُ.

والحديث مأخوذ من قوله تعالى: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا» [الأعراف: ٣١] وفيه تحريم الخيلاء والكبر.

قال عبد اللطيف البغدادي: هذا الحديث جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه.

وفيهِ مَصَالِحُ النَّفْسِ وَالْجَسَدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَإِنَّ السَّرْفَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مُضَرٌّ بِالْجَسَدِ وَمُضَرٌّ بِالْمَعِيشَةِ وَيُؤَدِّي إِلَى الْإِتْلَافِ فَيُضَرُّ بِالنَّفْسِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِلْجَسَدِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.

والمخيلة تُضَرُّ بِالنَّفْسِ حَيْثُ تُكْسِبُهَا الْمُنْجَبُ، وَتُضَرُّ بِالْآخِرَةِ حَيْثُ تُكْسِبُ الْإِنَّمُ، وَبِالدُّنْيَا حَيْثُ تُكْسِبُ الْمَقْتَ مِنَ النَّاسِ.

وقد علّق البخاري عن ابن عباس «كُلْ مَا شِئْتَ وَاشْرَبْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَتْكَ اثْنَتَانِ سَرَفٌ وَمَخِيلَةٌ» [كتاب اللباس، باب

[(١)].

السوء» وفي سننوه ضعف:

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ إِي - حَدِيثُ الْبُخَارِيِّ - مُعَارَضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

قَالَ: وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الزُّيَادَةَ كَنَاءَةٌ عَنِ الْبِرِّ فِي الْعَمَلِ بِسَبَبِ التَّوْفِيقِ إِلَى الطَّاعَةِ وَعِمَارَةِ وَفَيْهِ بِمَا يَنْفَعُهُ فِي الْآخِرَةِ وَصِبَاتِهِ عَنْ تَضْيِيعِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَمِثْلُ هَذَا مَا جَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَقَاعَصَرَ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ بِالنَّسَبِ إِلَى أَعْمَارٍ مِنْ مَضَى مِنَ الْأَسَمِ فَأَعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ (الوطا ١٥).

وَحَاصِلُهُ أَنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ تَكُونُ سَبَبًا لِلتَّوْفِيقِ لِلطَّاعَةِ وَالصِّبَاتِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ فَيَقْبَى بَعْدَهُ الذِّكْرُ الْجَمِيلُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ.

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ: لِلْعِلْمِ الَّذِي يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ بِتَالِيهِ وَلِحَوِّهِ وَالصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ عَلَيْهِ، وَالْخَلْفِ الصَّالِحِ.

وَالثَّانِيَهُمَا: أَنَّ الزُّيَادَةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَذَلِكَ بِالنَّسَبِ إِلَى عِلْمِ الْمَلِكِ الْمَوْكَلِ بِالْعَمَلِ، وَالَّذِي فِي الْآيَةِ بِالنَّسَبِ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ كَانَ يُقَالُ لِلْمَلِكِ فِي عَلَيْهِ أَنَّهُ يَصِلُ أَوْ يَقْطَعُ فَالَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ وَالَّذِي يُقَالُ مِثْلًا: إِنَّ عُمَرَ فَلَانَ مِائَةً إِنَّ وَصَلَ رَجِمَهُ، وَإِنْ قَطَعَهَا فَيَسْتَوِي وَقَدْ سَبَقَ مِثْلًا فِي عِلْمِ الْمَلِكِ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ الزُّيَادَةَ وَالْقَصَصُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] وَالْحَوُّ وَالْإِثْبَاتُ بِالنَّسَبِ إِلَى مَا فِي عِلْمِ الْمَلِكِ وَمَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ؛ وَأَمَّا الَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ فَلَا عَمَلٌ فِيهِ الْبَيِّنَةُ.

وَيُقَالُ لَهُ: الْقَضَاءُ الْمَبْرُمُ وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ: الْقَضَاءُ الْمَعْلِيُّ.

وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ الْبَيِّنُ فَإِنَّ الْأَمْرَ مَا يَتَّبِعُ الشَّيْءَ فَإِذَا أَخْرَجَ حَسَنٌ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الذِّكْرِ الْحَسَنِ بَعْدَ فَقْدِ الْمَذْكُورِ وَوَجْهَهُ الطَّبِيعِيُّ.

وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي «الْفَاتِي».

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ (كَمَا فِي «الفتح»

(٤١٦/١٠)) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي الدُّرْدَاءِ قَالَ «ذَكَرْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَصَلَ رَجِمَهُ أَسْبَغَ لَهُ فِي أَجَلِهِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ

٤٨ - كتاب البر والصلة

البر: - بِكَسْرِ الْمُوحَّدَةِ - هُوَ التَّوَسُّعُ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ.

وَالْبِرُّ - بِفَتْحِهَا - : التَّوَسُّعُ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالصَّلَةُ - بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ - : مَصْدَرُ وَصَلَهُ كَوَعَدَهُ عِدَّةً.

فِي «النَّهَائَةِ»: تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ صِلَةِ الْأَرْحَامِ وَهِيَ كَنَاءَةٌ عَنِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْأَقْرَبِينَ مِنْ ذَوِي النَّسَبِ وَالْأَصْهَارِ وَالتَّعَطُّفِ عَلَيْهِمْ وَالرَّفْقِ بِهِمْ وَالرَّعَايَةِ لِأَحْوَالِهِمْ وَكَذَلِكَ إِنْ بَدَأُوا وَأَسَاؤُوا. وَضَدَ ذَلِكَ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ. انْتَهَى.

١ - صلة الرحم تزيد في الرزق

١٣٨٢ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَجِمَهُ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٨٥).

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ إِيَّيْهِ يَبْسَطَ اللَّهُ لَهُ فِي رِزْقِهِ) إِيَّيْهِ يَوْسَعُ لَهُ فِيهِ.

(وَأَنْ يُنْسَأَ) مِثْلُهُ فِي ضَبْطِهِ. بِالسُّنَنِ الْمُهْمَلَةِ مُخَفَّفَةٌ إِيَّيْهِ يُؤَخَّرُ لَهُ.

(فِي أَثَرِهِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالتَّثْنَةِ فَرَأَى إِيَّيْهِ أَجَلُهُ (فَلْيَصِلْ رَجِمَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ) وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٧٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ مَثَرَةٌ فِي الْمَالِ مَنَسَأَةٌ فِي الْأَجَلِ».

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٥٩/٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعاً «صِلَةُ الرَّحِمِ وَحُسْنُ الْجَوَارِ يُعَمِّرَانِ الدِّيَارَ وَيَزِيدَانِ فِي الْأَعْمَارِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى (٤١٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً «إِنْ الصَّدَقَةُ وَصِلَةُ الرَّحِمِ زَيْدُ اللَّهِ بِهِمَا فِي الْعُمْرِ وَيَنْدَفَعُ بِهِمَا مَيْتَةُ

صلتها.

فَقِيلَ: هِيَ الرُّحْمُ الَّتِي يَحْرُمُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا بِمِثْلِ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا حَرَّمَ عَلَى الْآخَرِ.

فَعَلَى هَذَا لَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَعْمَامِ وَلَا أَوْلَادُ الْأَخَوَالِ.

وَاحْتَجَّ هَذَا الْقَائِلُ بِتَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرَاةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا فِي النِّكَاحِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ التَّقَاطُعِ.

وَقِيلَ: هُوَ مَنْ كَانَ مُتَّصِلًا بِمِرَاثٍ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ «ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» [م (٢٥٤٨)].

وَقِيلَ: مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخَرِ قَرَابَةٌ مِثْلَ مِثْلِهِ كَانَ يَرْتُهُ أَوْ لَا.

ثُمَّ صَلَّةُ الرُّحْمِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: دَرَجَاتُ بَعْضِهَا أَرْفَعُ مِنْ بَعْضٍ وَأَدْنَاهَا تَرَكَ الْمُهَاجِرَةَ وَصَلَّتْهَا بِالْكَلَامِ وَلَوْ بِالسَّلَامِ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْقُدْرَةِ وَالْحَاجَةِ فَمِنْهَا وَاجِبٌ وَمِنْهَا مُسْتَحَبٌّ فَلَوْ وَصَلَ بَعْضُ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَصِلْ غَايَتَهَا لَمْ يُسَمَّ قَاطِعًا وَلَوْ قَصُرَ عَمَّا يَقْدُرُ عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي لَهُ: لَمْ يُسَمَّ وَاصِلًا.

وَقَالَ الْقَرَطُبِيُّ: الرُّحْمُ الَّتِي تُوصَلُ الرُّحْمُ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ.

فَالْعَامَّةُ: رَحِمُ الدُّنْيَا، وَتَجِبُ صَلَاتُهَا بِالتَّوَادُدِ وَالتَّنَاصُحِ وَالْعَدْلِ وَالْإِنصَافِ وَالْقِيَامِ بِالْحَقِّ وَالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ.

وَالرُّحْمُ الْخَاصَّةُ: تَرْيَدُ بِالْفَقْفَقَةِ عَلَى الْقَرِيبِ وَتَقْفُقُ حَالِهِ وَالتَّغَالُفُ عَنْ زَلَّتِهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: الْمَعْنَى الْجَامِعُ: لِيَصَالُ مَا امْتَكَنَ مِنَ الْخَيْرِ وَدَفِنَ مَا امْتَكَنَ مِنَ الشَّرِّ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَهَذَا فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْفَسَّاقُ فَتَجِبُ الْقَاطِعَةُ لَهُمْ إِذَا لَمْ تَنْفَعِ الْمَرْعُظَةَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا بَابِي شَيْءٍ تَحْصُلُ الْقَطِيعَةُ لِلرُّحْمِ.

فَقَالَ الزُّيْنِيُّ الْعِرَاقِيُّ: تَكُونُ بِالإِسَاءَةِ إِلَى الرُّحْمِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: تَكُونُ بِتَرْكِ الْإِحْسَانِ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ أَمْرَةً بِالصَّلَاةِ نَاقِيَةً عَنِ الْقَطِيعَةِ فَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، وَالصَّلَاةُ نَوْعٌ مِنَ الْإِحْسَانِ كَمَا فَسَّرَهَا بِذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٌ، وَالْقَطِيعَةُ ضَلْعًا وَهِيَ

زِيَادَةٌ فِي عُمرِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] وَلَكِنَّ الرَّجُلَ تَكُونُ لَهُ الذَّرِيَّةُ الصَّالِحَةُ يَدْعُونَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَآخِرُجُهُ فِي الْكَبِيرِ مَرْفُوعًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى.

وَجَزَمَ ابْنُ فُورَكَ أَنَّ الْمَرَادَ بِزِيَادَةِ الْعُمُرِ: نَفْيُ الْآفَاتِ عَنْ صَاحِبِ الْبِرِّ فِي فَهْمِهِ وَعَقْلِهِ.

قَالَ غَيْرُهُ: فِي أَعْمٍ مِنْ ذَلِكَ وَفِي عَلَيْهِ وَرِزْقِهِ.

وَلَا بَيْنَ الْقِيمِ فِي كِتَابِ «الدَّاءِ وَالذَّوَاءِ» كَلَامٌ يَقْضِي بِأَنَّ مُدَّةَ حَيَاةِ الْعَبْدِ وَعُمُرِهِ هِيَ مَهْمَا كَانَ قَلْبُهُ مُقْبِلًا عَلَى اللَّهِ ذَاكِرًا لَهُ مُطِيعًا غَيْرَ عَاصٍ فَهَلْ هِيَ عُمرُهُ وَحَيَاتُهُ، وَمَتَى أَعْرَضَ الْقَلْبُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَاشْتَغَلَ بِالْمَعَاصِي ضَاعَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ حَيَاةِ عُمرِهِ.

فَعَلَى هَذَا مَعْنَى أَنَّهُ (يُسَمَّى لَهُ فِي أَجْلِهِ) أَيُّ يُمْرُّ اللَّهُ قَلْبُهُ بِذِكْرِهِ وَأَوْقَاتُهُ بِطَاعَتِهِ وَيَأْتِي تَحْقِيقُ صَلَّةِ الرُّحْمِ فِي:

٢ - جزاء قاطع الرحم

١٣٨٣ - وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» يَعْنِي قَاطِعَ رَحِمٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٩٨٤)، مسلم (٢٥٥٦)].

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ يَرْفَعُهُ «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعْجَلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا آخَرَ اللَّهُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ قُطِيعَةِ الرَّحِمِ».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرُودِ (ص ٢٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ «إِنْ أَعْمَلَ إِنْسَانٌ تَعْرِضَ عَنِّيهِ الْخَمِيسَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَلَا يَقْبَلُ عَمَلُ قَاطِعِ رَحِمٍ».

وَأَخْرَجَ (ص ٢٧) فِيهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى «إِنَّ الرُّحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعٌ رَحِمٍ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (١٥١/٨)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ مُغْلَقَةٌ دُونَ قَاطِعِ الرَّحِمِ».

وَعَلِمَ أَنَّهُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَدِّ الرُّحْمِ الَّتِي تَحْسَبُ

ترك الإحسان.

محرّم عقوقه.

وأما ما أخرجه الترمذي (١٩٠٨) من قوله ﷺ «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَجْمُهُ وَصَلَّهَا».

فإنه ظاهر في أن الصلة إنما هي ما كان للقاطع صلة رجه وقدأ على رواية «قُطِعَتْ» بالبناء للفاعل وهي رواية.

فقال ابن العربي في شرحه: المراد الكاملة في الصلة.

وقال الطيبي: معناه ليس حقيقة الواصل ومن يُعْتَدُ بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله ولكنه من يتفضل على صاحبه.

وقال المصنف: لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات واصل ومكافئ وقاطع.

فالواصل: هو الذي يتفضل ولا يتفضل عليه.

والمكافئ: هو الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذه.

والقاطع: الذي لا يتفضل عليه ولا يتفضل.

قال الشارح: وبالأولى من يتفضل عليه ولا يتفضل أنه قاطع.

قال المصنف: وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين فمن بدأ فهو القاطع فإن جوزي سمي من جازاه مكافئاً.

٣- النهي عن العقوق

١٣٨٤- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَادَّ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتِ وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

متفق عليه البخاري (٥٩٧٥)، مسلم (٥٩٣).

الأمهات: جمع أمهات لغة في الأم ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فلانها تعم.

وإنما خصت الأم هنا إظهاراً لعظم حقها وإلا فالأب

وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن اللفظي وهو أن يحصل من الولد للأبوين أو أحدهما إيذاء ليس بالهين عرقاً فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهى فخالفتها بما لا يعد في العرف مخالفتة عقوقاً فلا يكون ذلك عقوقاً، وكذلك لو كان مثلاً على الأبوين دين للولد أو حق شرعي فرافقه إلى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقاً كما «وقع من بغض أولاد الصخابة شيكايه الأب إلى النبي ﷺ في احتياجه لعماله فلم يعد النبي ﷺ شيكايته عقوقاً».

(قلت في هذا تأمل فإن قوله ﷺ «أَنْتَ وَمَالُكَ لِابْنِكَ» د (٣٥٣٠)، ج (٢٢٩٢)).

دليل على نهيه عن منع أبيه عن ماله وعن شيكايته.

ثم قال صاحب الضابط: فعلى هذا، العقوق أن يؤدي الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبويه كان محرماً من جملة الصغائر فيكون في حق الأبوين كبيرة، أو مخالفة الأمر أو النهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من قوأت نفسه أو غصبي حن أعضائه في غير الجهاد الواجب عليه، أو مخالفتهم في سفر يشق عليهما وليس بفرض على الولد أو في غيبه طويلاً فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب، أو ترك تعظيم الوالدين، فإنه لو قدم عليه أحدهما ولم يقم إليه أو قطب في وجوه فإن هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الأبوين.

قوله «وَوَادَّ الْبَنَاتِ» بسكون الهمزة وهو دفس البنات حيث وهو محرّم وخص البنات؛ لأنه الواقع من العرب فلأنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهية لهن.

يقال: أول من فعله قيس بن عاصم التميمي. وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقاً خشية الفاقة والفققة.

وقوله «مَنْعًا وَقَاتِ» المنع: مصدر من منع بمنع.

والمراد منع ما أمر الله أن لا يمنع.

(وهات) فعل أمر مجزوم.

والمراد النهي عن طلب ما لا يستحق طلبه.

وقوله «وَكُرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ» يروى بغير تنوين جكاية

ولفظ الفعل.

وروي موطأً وهي في رواية البخاري، «قيلًا وقيلًا»، على النقل من الفعلية إلى الاسم والاول أكثر.

والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول: قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا وإنما نهى عنه؛ لأنه من الاشتغال بما لا يعي المتكلم ولكونه قد يتضمن الغيبة والتهمة والكذب ولا سيما مع الإكثار من ذلك قلما يخلو عنه.

وقال الحب الطبري: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنهم مصدران للقول تقول قلت قولاً وقيلًا.

وفي الحديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام.

ثانيها: إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها لتخير عنها فتقول: قال فلان كذا وقيل له كذا.

والنهي عنه إما للزجر عن الاستيثار منه. وإما لما يكرهه المحكي عنه.

ثالثها: أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله: قال فلان كذا وقال فلان كذا.

وعمل كراهة ذلك في أن يكثر منه بحيث لا يامن من الزلل، وهو في حق من ينقل بغير تثبت في نقله لما يسمعه ولا يختلط له.

ويؤيد هذا الحديث الصحيح «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» أخرجه مسلم [المقدمة (٥/٥)].

قلت: ويحتمل إرادة كل من الثلاثة.

وقوله «وكثرة السؤال» هو السؤال للمال أو عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى وتقدم في الزكاة مسألة المال وقد نهى عن الأغلوطات. أخرجه أبو داود (٣٦٥٦) وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا فينتج بذلك شر وفتنة.

وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد أن يكون إلا فيما لا ينفع.

وقد ثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندر وقوعها جداً لما في ذلك من التطلع والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ.

وقيل: كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان، وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤول.

وقوله «إضاعة المال» التبادر من الإضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي.

وقيل: هو الإسراف في الإنفاق.

وقيل: بعضهم بالإنفاق في الحرام ورجح المصنف أنه ما أنفق في غير وجوه المأذون فيها شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية؛ لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد وفي التبذير تعويت تلك المصالح إما في حق صاحب المال أو في حق غيره.

قال: والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة وجوه.

الأول: الإنفاق في الوجوه المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه.

الثاني: الإنفاق في الوجوه المحمودة شرعاً ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يقوُت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه.

والثالث: الإنفاق في المباحات وهو منقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون على وجه يلقى بحال المنفق ويقدر ماله فهذا ليس بإضاعة ولا إسراف.

والثاني: أن يكون فيما لا يلقى به عرفاً فإن كان لدفع مفسدة إما حاضرة أو متوقعة فذلك ليس بإسراف، وإن لم يكن كذلك فالجهاز على أنه إسراف.

قال: ابن دقيق العيد: ظاهر القرآن أنه إسراف.

وصرح بذلك القاضي حسين فقال في قسم الصدقات: هو حرام.

وتبعه الغزالي.

وجزم به الرافعي في الكلام على الفارم.

وقال الباجي من المالكية: إنه يحرم استيعاب جميع المال

بالصدق.

فبرهنا.

قال: ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث كضيف أو عبد أو وليمة.

والإنفاق على كراهة الإنفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما إن انضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتيال الغني الفاحش في المبايعات بلا سبب.

وقال السبكي في الحلييات: وأما إنفاق المال في الملأ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف.

ومن بذل مالا كثيراً في عرض يسير فإنه يعدّه العقلاء مضيعاً انتهى.

وقد تقدم الكلام في الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه الكفاية.

٤- رضا الله في رضا الوالدين

١٣٨٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَضَا اللَّهُ فِي رَضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطَ اللَّهُ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ».

أخرجه الترمذي (١٨٩٩)، وصححه ابن جبان (٤٢٩) والحاكم (١٥١/٤).

الحديث دليل على وجوب إرضاء الولد لوالديه وتحريم إسقاطهما فإن الأول فيه مرضاة الله والثاني فيه سخطه فيقدم رضاهما على فعل ما يجب عليه من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر (البخاري ٣٠٠٤)، مسلم (٢٥٤٩) «أَنَّهُ جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ ﷺ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ: أَحْيِ وَإِلَئِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَجَاهِدْ».

وأخرج أبو داود (٢٥٣٠) من حديث أبي سعيد «أَنَّ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ هَاجَرْتُ قَالَ: «هَلْ لَكَ أَهْلٌ بِالْيَمَنِ؟» فَقَالَ: أَبَوَايَ قَالَ «أَوْنَا لَكَ؟» قَالَ: لَا قَالَ «فَارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَوْنَا لَكَ فَجَاهِدْ وَإِلَّا

وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات. وإليه ذهب جماعة من العلماء كالأمير الحسين ذكره في «الشفاء» والثانفي فقالوا: يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الأبوان إلا فرض العين كالصلاة فإنها تقدم وإن لم يرض بها الأبوان بالإجماع.

وذهب الأكثر إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والمنسوب وإن لم يرض الأبوان ما لم يتضرراً بسبب فقد الولد، وحلوا الأحاديث على المبالغة في حق الوالدين، وأنه يتبع رضاها ما لم يكن في ذلك سخط الله كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥].

قلت: الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك ومثله غيره من الكبائر.

وليه دلالة على أنه يطيعهما في ترك فرض الكفاية والعين، لكن الإجماع خصص فرض العين وأما إذا تعارض حق الأب وحق الأم فحق الأم مقدم لحديث البخاري (٥٩٧١) «قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحْبِي قَالَ: أُمُّكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ قَالَ: أَبُوكَ».

فإنه دل على تقديم رضا الأم على رضا الأب.

قال ابن بطال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب.

قال: وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع. قلت: وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥] ومثلها «حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ» [لقمان: ١٤].

قال القاضي عياض: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل على الأب في البر.

ونقل الحارث المحاسبي الإجماع على هذا.

واختلفوا في الأخ والجد من أحق ببره منهما؟.

فقال القاضي: الأكثر الجذ.

قال العلماء: والمراد: من الطاعات والأمر بالمباحة.

وحزم به الشافعية.

قال ابن الصلاح: وهذا قد يُعد من الصعب المتنوع، وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يحب لنفسه من الخير.

ويقدم من أهل بسبب على من أهل بسبب ثم القرابة من ذوي الرحم ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ثم العصباء ثم المصاهرة ثم الولاية ثم الجار.

وأشار ابن بطلال إلى أن الترتيب حيث لا يمكن البر دفعة واحدة.

والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثل حصول ذلك من جهة لا يزاخه فيها بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئاً من النعمة عليه وذلك سهل على القلب السليم وإنما يعسر على القلب الدغل عافانا الله وإخواننا أجمعين. انتهى.

ورود في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم (١٥٠/٤) من حديث عائشة «سألت النبي ﷺ: أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال: زوجها قلت: فعلى الرجل؟ قال أمه».

ولعل مثل هذا مخصوص بما إذا حصل الضرر للوالدين فإنه يقدم حقهما على حق الزوج جمعاً بين الأحاديث.

هذا على رواية الأخر.

ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصديق والعدو والقريب والأجنبي والأقرب جواراً والأبعد فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به وهلم جرا إلى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق بحسب حاله.

٥- حق الجار

١٣٨٦- وعن أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره ما يحب لنفسه».

نقل عليه البخاري (١٣)، مسلم (٤٥).

الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله «لأخيه أو لجاره».

ووقع في البخاري «لأخيه» بغير شك.

الحديث دليل على عظم حق الجار والأخر.

وليه نفي الإيمان عن لا يحب لهما ما يحب لنفسه.

وتأولته العلماء بأن المراد منه نفي كمال الإيمان، إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف بذلك لا يخرج عن الإيمان، وأطلق المحبوب ولم يعين.

وقد عينة ما في رواية النسائي (١١٥/٨) في هذا الحديث بلفظ «حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه».

وقد أخرج الطبراني من حديث جابر «الجيران ثلاثة: جار له حق وهو المشرك له حق الجوار، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام، وجار له ثلاثة حقوق جار مسلم له رجم له حق الإسلام والرجم والجوار» (معرفة كشف الاستار) (١٨٩٦).

وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ٤٤) والترمذي (١٩٤٣) - وحسنه - أن عبد الله بن عمر ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودي.

فإن كان الجار أياً أحب له ما يحب لنفسه وإن كان كافراً أحب له الدخول في الإيمان مع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان.

قال الشيخ محمد بن أبي جرة: حفظ حق الجار من كمال الإيمان والإصرار به من الكبار لقوله ﷺ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره» البخاري (٦٠١٨)، مسلم (٤٧).

قال: ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره.

والذي يشمل الجميع إرادة الخير وموعظته بالحسنى

يَأْكُلُ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَزَانِيَ بِحَلِيلَةٍ يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهَمَّلَةَ الزَّوْجَةَ (جَارِكَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ (البقرة: ٢٢) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِنْثِقَاقٍ﴾ (الأنعام: ١٥١) الأخرى «خَشْيَةَ إِنْثِقَاقٍ» (الاسراء: ٣١).

وقوله «أَنْ تَزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» أي يزوجه النبي تحل له وعبر به «تزاني»؛ لأن معناه تزني بها برضاها.

وفيه فاحشة الزنى وإفساد المرأة على زوجها واستجماله قلبها إلى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار أعظم؛ لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويركن إليه وقد أمر الله تعالى برعاية حقّه والإحسان إليه فإذا قابل هذا الزانى بامرأته وإفسادها عليه مع تمكينه منها على وجه لا يتمكّن منه غيره كان غاية في القبح.

والحديث دليل على أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم تختلف الكبائر باختلاف مفسداتها الناشئة عنها.

٧- كيف يشتّم الرجل والديه

١٣٨٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالَّذِي قِيلَ: وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالَّذِي؟ قَالَ: نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ».

متفق عليه (البخاري (٥٩٧٣)، مسلم (٩٠)).

قوله: «شَتْمُ الرَّجُلِ وَالَّذِي» أي يتسبب إلى شتمهما فهو من الجار المرسل استعماناً للتسبب في المسبب عنه وقد يشتم بجوابه عن سألته بقوله «نعم».

وله تحريم التسبب إلى أذى الوالدين وشتمهما ويأثم الغير بسبهما.

قال ابن بطال: هذا الحديث أصل في سد الذرائع.

والدُّعَاءُ لَهُ بِالْهِدَايَةِ وَتَرْكُ الإِضْرَارِ لَهُ إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَحِلُّ لَهُ الإِضْرَارُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ.

والَّذِي يَخْصُ الصَّالِحُ هُوَ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ وَغَيْرَ الصَّالِحِ كَفُهُ عَنِ الْأَذَى وَامْرُؤُهُ بِالْحَسَنِ عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِهِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

وَالْكَافِرُ يُعْرِضُ الْإِسْلَامَ عَلَيْهِ وَالتَّوَّابُ فِيهِ بَرَقٌ.

وَالْفَاسِقُ يَعْظُمُ بِمَا يُنَاسِبُهُ بِالرَّقْنِ وَيَسْتُرُ عَلَيْهِ زَلُّهُ وَيَنْهَاهُ بِالرَّقْنِ فَإِنْ نَفَعَ وَإِلَّا هَجَرَهُ قَاصِداً تَأْدِيبَهُ بِذَلِكَ مَعَ إِعْلَامِهِ بِالسَّبَبِ لِيَكْفُرَ.

وَيَقْدُمُ عِنْدَ التُّعَارُضِ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ أَبَاً كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جَارَتَيْنِ فَلِي أَيْهُمَا أَهْلِي؟ قَالَ: إِلَى أَقْرَبِهِمَا أَبَاً».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٢٠) وَالْحَكَمَةُ فِيهِ أَنَّ الْأَقْرَبَ أَبَاً يَرَى مَا يَدْخُلُ بَيْتَ جَارِهِ مِنْ هَدِيَّةٍ وَغَيْرِهَا فَيَتَشَوَّفُ لَهُ بِخِلَافِ الْأَبْعَدِ.

وَتَقْدُمُ أَنْ حَدَّ الْجَارُ أَرْبَعُونَ دَاراً مِنْ كُلِّ جِهَةٍ وَجَاءَ عَنْ عَلِيٍّ ؓ مِنْ سَمْعِ الدُّعَاءِ فَهُوَ جَارٌ.

وقيل: مَنْ صَلَّى مَعَكَ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْمَسْجِدِ فَهُوَ جَارٌ.

٦- شدة ذنب الزاني بحليلة جاره

١٣٨٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

متفق عليه (البخاري (٦٠٠١)، مسلم (٨٦)).

(وعن ابن مسعود ؓ قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً هُوَ الشُّبَّةُ وَقَالَ لَهُ: يَدٌ وَتَذِيذٌ».

(وهو خَلَقَكَ قُلْتُ ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةً أَنْ

ويؤخذ منه أنه إن آت أمره إلى مُحَرَّمٍ حَرَمَ عَلَيْهِ الفعل وإن لم يقصد الحَرَمَ، وعليه ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

واستنبط منه الماوردي تحريم بيع الثوب الحرير إلى من يتحقق منه لبسه والغلام الأمرد إلى من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصير لمن يتخذه خراً.

وفي الحديث دليل على أنه يُعمل بالغالب؛ لأن الذي يسبُّ أبا الرجل قد لا يُجازيه بالسبِّ لكنَّ الغالب هو المجازة.

٨- النهي عن الحجر فوق ثلاث

١٣٨٩- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ: يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ».

متفق عليه [بخاري (٦٠٧٧)، مسلم (٢٥٦٠)].

نفى الحل دالاً على التحريم فيحرم هجران المسلم فوق ثلاثة أيام.

ودلَّ مفهومه على جوازه في ثلاثة أيام.

وحكمة جواز ذلك في هذه المدة أن الإنسان مجبول على الغضب وسوء الخلق وغو ذلك فعفي له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض تخفيفاً على الإنسان ودفعاً للإضرار به ففي اليوم الأول يسكن غضبه وفي الثاني يُراجع نفسه وفي الثالث يعتذر وما زاد على ذلك كان قطعاً لحقوق الأخوة وقد فسّر معنى الهجر بقوله «يلتقيان» - إلى آخره - وهو على الغالب من حال المهاجرين عند اللقاء.

وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام.

والله ذهب الجمهور ومالك والشافعي واستدلَّ له بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عم ابن مسعود في أثناء حديث موقوف: وفيه «ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه».

قال أحمد وابن القاسم: إن كان يؤذيه ترك الكلام، فلا

يكتفيه رد السلام بل لا بُدَّ من الرجوع إلى الحال الذي كان بينهما.

وقيل: ينظر إلى حال المهجور فإن كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء بما تطيب به نفسه ويزيل علة الهجر كان من تمام الوصل وترك الهجر، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كفى السلام.

وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن عبد البر: اجمعوا على أنه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالته تجلب نقصاً على المخاطب له في دينه أو مضرّة تحصل عليه في نفسه أو دنياه فرب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية.

وتقدّم الكلام في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعاً وقد وقع من السلف المهاجرين بين جماعة من أعيان الصحابة والتابعين وتابعيهم.

ولقد عدَّ الشارح جماعة من أولئك يستتكر صدورهم من أمثالهم أقاموا عليه ولهم أعداء إن شاء الله والحمل على السلامة متعين، والعباد مظنة المخالفة.

وأما قول الذهبي: إنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض سيما السلف.

قال: وحدهم رأس ثلاثمائة من الهجرة.

فقد بينّا اختلال ما قال في «ثمرات النظر في علم الأثر» وقد نقل في الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها إذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره.

٩- كل معروف صدقة

١٣٩٠- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

أخرجه البخاري (٦٠٢١).

المعروف ضد المنكر.

قال ابن أبي جرة يطلق اسم المعروف عن ما عُرف بادلته الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا فإن

قَارَنَتْهُ النَّيَّةُ أَجْرَ صَاحِبِهِ جَزْماً وَالْأَفْيِيهِ أَحْجَمَالاً.

وَالصَّدَقَةُ هِيَ مَا يُعْطِيهِ الْمُتَصَدِّقُ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَةَ وَالْمُنْدُوبَةَ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ بِأَنَّهُ صَدَقَ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بِالْبَيْعِ، وَهُوَ إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ لَهُ حُكْمُ الصَّدَقَةِ فِي الثُّوَابِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتَصِرُ الْفَاعِلُ شَيْئاً مِنَ الْمَعْرُوفِ وَلَا يَخْلُ بِوَ. وَفِي الْحَدِيثِ «إِنَّ كُلَّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ» وَقَالَ: «فِي بَضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الشَّرِّ صَدَقَةٌ» [مسلم (١٠٠٦)] وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَلَفْظُ «كُلُّ مَعْرُوفٍ» عَامٌّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٥٦) وَحُسْنُهُ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ «يَسْمُكُ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ لَكَ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِشْرَاؤُكَ الرَّجُلَ فِي أَرْضِ الضَّلَالَةِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِسْطَاؤُكَ الْحَجَرَ وَالشُّوكَ وَالْعِظْمَ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِفْرَاغُكَ مِنْ ذَلُوكَ إِلَى ذَلِّهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ» وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حُبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٤٧٤، ٥٢٩).

وَفِي الْأَحَادِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحْتَصِرُ فِيمَا هُوَ أَصْلُهَا، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ مُنْطَوَّعاً فَلَا تَخْتَصِرُ بِأَهْلِ الْبِسَارِ بَلْ كُلُّ أَحَدٍ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ مِنْ غَيْرِ مَشْقَةٍ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ يَقُولُهُ مِنَ الْحَسَنِ يُكْتَبُ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ.

١٠- من المعروف البشاشة بوجه أخيك

١٣٩١- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئاً، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ» [مسلم (٢٦٢٦)].

(وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئاً وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ» بِاسْتِثْنَاءِ السَّلامِ وَيُقَالُ: طَلِقْتُ. وَالْمَرَادُ: سَهْلٌ مُبْسُطٌ.

وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ (٢٦٢٥).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ

مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ». أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

فِيهِمَا الْحُثُّ عَلَى فِعْلِ الْمَعْرُوفِ وَلَوْ بِطَلَاةِ الْوَجْهِ وَالْبِشْرِ وَالْإِيْسَامِ فِي وَجْهِ مَنْ يُلَاقِيهِ مِنْ إِخْوَانِهِ.

وَلِيهِ الْوَصِيَّةُ بِحَقِّ الْجَارِ وَتَعَاهُدُهُ وَلَوْ بِمَرَقَةٍ تَهْدِيهَا إِلَيْهِ.

١١- فضل من أعان مسلماً

١٣٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسِّرَ عَلَى مُغْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩٩).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ لِفِطْرٍ مُسْلِمٍ «مَنْ فَرَّجَ» عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسِّرَ عَلَى مُغْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» هَذَا لَيْسَ فِي مُسْلِمٍ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ غَيْرُهُ [أَبُو دَاوُدَ (٤٩٤٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٩٣٠)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٥)] «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

الحديث فيه مسائل

(الْأُولَى) فَضِيلَةٌ مِنْ فَرْجٍ عَنْ الْمُسْلِمِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا وَتَفْرِيجُهَا إِذَا بِاعْطَاؤِهِ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَتْ كُرْبَتُهُ مِنْ حَاجَةٍ أَوْ بِذَلِّ جَاهِهِ فِي طَلْبِهِ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ قَرْضِهِ، وَإِنْ كَانَتْ كُرْبَتُهُ مِنْ ظُلْمٍ ظَالِمٍ لَهُ فَرَّجَهَا بِالسَّعْيِ فِي رَفْعِهَا عَنْهُ أَوْ تَخْفِيفِهَا وَإِنْ كَانَتْ كُرْبَةً مَرَضٍ أَصَابَهُ أَعَانَهُ عَلَى الدَّوَاءِ إِنْ كَانَ لِدَيْهِ أَوْ طَبِيبٌ يَنْفَعُهُ.

وَبِالْجَمَلَةِ تَفْرِيجُ الْكُرْبِ بَابٌ وَاسِعٌ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ إِزَالََةَ كُلِّ مَا يَنْزِلُ بِالْعَبْدِ أَوْ تَخْفِيفَهُ.

(الثَّانِيَةُ) التَّيْسِيرُ عَلَى الْمَعْسَرِ هُوَ أَيْضاً مِنْ تَفْرِيجِ الْكُرْبِ وَإِنَّمَا خَصَّهُ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ وَهُوَ إِنتِظَارُهُ لِمَعْرُوفٍ فِي الدُّنْيَا أَوْ لِإِرَاؤِهِ لَهُ

الظاهر أنه يجب عليه إخبار زيد، وإلا كان معيناً للشارق بالكنم منه على الإنم واللئيم تعالى يقول: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنِّمِ وَالْعُدُوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وأما جرح الشهود والسرؤاء والأمناء على الأوقاف والصدقات وغير ذلك فإنه من باب نصيحة المسلمين الواجبة على كل من أطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو مجمع عليه.

(الرابعة) الإخبار بأن «الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» فإنه دال على أنه تعالى يتولى إعانة من أعان أخاه وهو يدل على أنه يتولى عونه في حاجة العبد التي يسعى فيها. وفي حوائج نفسه فينال من عون الله ما لم يكن يناله بغير إعانيه، وإن كان تعالى هو المعين لعبده في كل أمره لكن إذا كان في عون أخيه زادت إعانة الله فيؤخذ منه أنه ينبغي للعبد أن يشتغل بقضاء حوائج أخيه فيقدمها على حاجة نفسه لينال من الله كمال الإعانة في حاجاته.

وهذه الجملة المذكورة في الحديث دللت على أنه تعالى يجازي العبد من جنس فعله فمن ستر ستر عليه ومن ستر يسر عليه ومن أعان أعين.

ثم إنه تعالى بفضله وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على المعسر والسائر للمسلم وجعل تفرج الكربة يجازي به في يوم القيامة كأنه لعظام يوم القيامة آخر عز وجل جزاء تفرج الكربة. ويحتمل أن يفرج عنه في الدنيا أيضاً لكنه طوي في الحديث وذكر ما هو أهم.

١٢ - من ذل على خير فله مثل اجر فاعله

١٣٩٣ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من ذل على خير فله مثل اجر فاعله».

أخرجه مسلم (١٨٩٣).

دل الحديث على أن الدلالة على الخير يؤجر بها الدال عليه كاجر فاعل الخير، وهو مثل حديث «من سن سنة حسنة

منه أو غير ذلك، فإن الله يسر له عليه أموره ويسهلها له لتسهيله لأخيه فيما عنده له.

واليسير لأمر الآخرة بأن يهون عليه المشاق فيها ويرجع وزن الحسنات ويلقي في قلوب من لهم عنده حق يجب استيفاؤه منه في الآخرة المساعة وغير ذلك.

ويؤخذ منه أن من ستر على معسر ستر عليه.

ويؤخذ منه أنه لا بأس على من ستر على مؤسر؛ لأن مطلقه ظلم يحل عرضه وعقوبته.

(والقائلة) من ستر مسلماً أطلع منه على ما لا ينبغي إظهاره من الزلات والعيثات فإنه ماجور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة فيستره في الدنيا بأن لا يأتي زلة يكره اطلاع غيره عليها، وإن أتاه لم يطلع الله عليها أحداً، وستره في الآخرة بالمغفرة لذنبه وعدم إظهار قبائحها وغير ذلك. وقد «حث صلى الله عليه وآله وسلم على الستر للمسلم فقال: في حق ساعز «هلاً سترت عليه بردائك يا هزال» [ابو داود (٤٣٧٧)].

وقال العلماء: وهذا الستر مندوب لا واجب فلو رفعه إلى السلطان كان جائزاً له ولا يائمه به.

قلت: ودليله أنه ﷺ لم يلم هزلاً ولا إبان له أنه أتى بل حرّضه على أنه ينبغي له ستره فإن علم أنه تاب وأقلع حرم عليه ذكر ما وقع منه ووجب عليه ستره وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتماذي في الطغيان.

وأما من عرف بذلك فإنه لا يستحب الستر عليه بل يرفع أمره إلى من له الولاية إذا لم يخف من ذلك مفسدة، وذلك؛ لأن الستر عليه يغيره على الفساد ويبرئه على أدبية العباد ويمحى غير من أهل الشر والعداوة وهذا بعد انقضاء فعل المعصية.

فأما إذا رآه، وهو فيها فالواجب المبادرة لإنكارها والمنع منها مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها؛ لأنه من باب إنكار المنكر لا يحل تركه مع الإمكان.

وأما إذا رآه يسرق مال زيد فهل يجب عليه إخبار زيد بذلك أو ستر السارق؟

حديث أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ. وَمَلْعُونٌ مَنْ سُئِلَ بِوَجْهِ اللَّهِ ثُمَّ مَنَعَ سَائِلَهُ مَا لَمْ يُسَأَلْ هَجْرًا» بضم الهاء وسكون الجيم أي امرأ قبيحاً لا يليق.

ويَحْتَمِلُ مَا لَمْ يَسَأَلْ سُؤلاً قبيحاً أي بكلام قبيح.

ولكن العلماء حلوا هذا الحديث على الكراهة. ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ المضطر، ويكون ذكره هنا أن منعه مع سؤاله بالله أقبح وأقطع.

ويجمل لمن السائل على ما إذا ألح في المسألة حتى أضجر المسؤول.

ودل الحديث على وجوب المكافاة للمحسن إلا إذا لم يجد فإنه يكافئه بالأداء وأجزأه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطب به، وهو ظاهر الحديث.

في الإسلام كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا» (م (١٠١٧)) والدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير، وعلى إرشاد ملتزم الخير على أنه يطلبه من فلان والوعظ والتذكير وتأليف العلوم النافعة.

ولفظ «خير» يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة.

فلله در الكلام النبوي ما أشمل معانيه وأوضح مبانيه ودلالته على خير الدنيا والآخرة

١٣- وجوب المكافاة للمحسن

١٣٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَلِإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ».

أخرجه البيهقي (١٩٩/٤).

وقد أخرجه أبو داود (١٦٧٢) وابن حبان في صحيحه (٣٤٠٨) والحاكم (٤١٢/١). وفيه زيادة: «وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ».

ولها رواية (س: ٨٢/٥) «فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مَكَاافَاتِهِ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ شَكَرْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ الشَّاكِرِينَ».

وأخرج الترمذي (٢٠٣٤) وقال: حسن غريب «مَنْ أَعْطِيَ عَطِيَّةً فَوَجَدَ فَلْيَجِزْهُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُتَيْنِ فَإِنْ مِنْ أَتَى فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَخَلَّى بِبَاطِلٍ فَهُوَ كَلَابِيسِ نَوْبِي رُورٍ».

والحديث دليل على أنه من استعاذ بالله عن أي أمر طلب منه غير واجب عليه فإنه يعاذ بترك ما طلب منه أن يفعل، وأنه يجب إعطاء من يسأل بالله وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا الجنة فمن سأل من المخلوقين بالله شيئاً وجب إعطاؤه إلا أن يكون منهياً عن إعطائه.

وقد أخرج الطبراني (كما في «المجمع» (١٠٣/٣)) بسند رجاله رجال الصحيح إلا شيخه - وهو ثقة على كلام فيه - من

٤٩- كتاب الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ

الزُّهْدُ: هُوَ قَلَّةُ الرُّغْبَةِ فِي الشَّيْءِ. وَإِنْ شُئْتَ قُلْتَ: الرُّغْبَةُ عَنْهُ.

وفي اصطلاح أَهْلِ الْحَقِيقَةِ: بُغْضُ الدُّنْيَا وَالْإِعْرَاضُ عَنْهَا. وَقِيلَ: تَرَكُ رَاحَةَ الدُّنْيَا لِرَاحَةِ الْآخِرَةِ، وَقِيلَ: تَرَكُ نَعِيمَ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا لِنَعِيمِ الْآخِرَةِ وَلَذَائِهَا. وَقِيلَ: أَنْ يَخْلُو قَلْبُكَ مِمَّا خَلَّتْ مِنْهُ يَدَاكَ. وَقِيلَ: بَذَلَ مَا يَمْلِكُ وَلَا تُؤْتِرُ مَا تُدْرِكُ.

وقيل: تَرَكُ الْأَسْفَى عَلَى مَعْدُومٍ، وَنَفَى الْفَرْحَ بِمَعْلُومٍ. قَالَهُ الْمَنَاوِيُّ فِي «تَعْرِيفَاتِهِ».

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٤٠) وَابْنُ مَاجَةَ (٤١٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعاً «الزُّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَكِنَّ الزُّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا: أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيْكَ اللَّهُ أَوْتَقَ مِنْكَ بِمَا فِي يَدِ اللَّهِ وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ الْمُصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصِيبْتَ بِهَا أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا لَوْ أَنَّهَا بَقِيَتْ لَكَ» أَنْتَهَى.

فَهَذَا تَفْسِيرُ الزُّهَادَةِ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَالْوَرَعُ فِي «التَّعْرِيفَاتِ» لِلْمَنَاوِيِّ: الْوَرَعُ: تَحَبُّبُ الشُّبُهَاتِ خَوْفَ الْوُقُوعِ فِي مُحَرَّمٍ.

وقيل: تَرَكُ مَا يَرِيكَ، وَنَفَى مَا يَبْعِيكَ.

وقيل: الْأَخْذُ بِالْأَوْثَقِ وَحَمْلُ النَّفْسِ عَلَى الْأَشَقِّ.

وقيل: النَّظَرُ فِي الْمَطْعَمِ وَاللِّبَاسِ، وَتَرَكُ مَا بِهِ بَأْسٌ.

وقيل: تَحَبُّبُ الشُّبُهَاتِ، وَمِرَاقَبَةُ الْخَطَرَاتِ.

١- الحلال بين والحرام بين

النُّعْمَانُ بِأَصْبَغِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتَ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٥٢)، مُسْلِمٌ (١٥٩٩)).

(عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِأَصْبَغِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ» وَيُرْوَى مُشْتَبِهَاتٌ - بَضْمٌ الْمِيمِ وَتَشْدِيدُ الْمُوَحَّدَةِ - وَمُشْتَبِهَاتٌ بَضْمُهَا أَيْضاً وَتَخْفِيفُ الْمُوَحَّدَةِ.

(«لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتَ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ» بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْبِرَاءَةِ أَيْ: حَصَلَ لَهُ الْبِرَاءَةُ مِنَ الذَّمِّ الشَّرْعِيِّ وَصَانَ عَرْضَهُ مِنْ ذَمِّ النَّاسِ.

(لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، «وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ» أَيْ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَإِنَّمَا حَذَفَهُ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ إِذْ لَوْ كَانَ الْوُقُوعُ فِي الشُّبُهَاتِ وَقُوعاً فِي الْحَرَامِ لَكَانَتْ مِنْ قِسْمِ الْحَرَامِ الْبَيِّنِ. وَقَدْ جَعَلَهَا قِسْماً بِرَأْسِهِ وَكَمَا يَدُلُّ لَهُ التَّشْبِيهُ بِقَوْلِهِ: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

اجمع الأئمة على عظم شأن هذا الحديث وأنه من الأحاديث التي تدور عليها قواعد الإسلام.

قال جماعة: هُوَ ثُلُثُ الْإِسْلَامِ فَإِنْ دَوَّرَانَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى حَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (الْبُخَارِيُّ (١)، مُسْلِمٌ (١٩٠٧)).

١٣٩٥- عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى

وعلى حديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»
(الرملي (٢٣١٧)، ابن ماجه (٣٩٧٦)).

وقال أبو داود: إنه يدور على أربعة.

هذه ثلاثة ورابعها حديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (بخاري (١٣)، مسلم (٤٥)).

وقيل: حديث «أزهد في الدنيا يحبك الله وأزهد فيما في أيدي الناس يحبك الناس» (ابن ماجه (٤١٠٢)).

قوله: (الحلال بين) أي قد بينه الله ورسوله إما بإعلام بأنه حلال نحو «أجل لكم صيد البحر» الآية (المائدة: ٩٦)، وقوله تعالى: «فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً» (الأنفال: ٦٩) أو سكنت عنه تعالى ولم يحرمه، فالأصل حله.

أو بما أخبر عنه رسول الله ﷺ بأنه حلال أو امتن الله ورسوله به فإنه لازم حله.

وقوله: (والحرام بين) أي بينه الله لنا في كتابه على لسان رسوله ﷺ نحو «حرمت عليكم الميتة» (المائدة: ٣) أو بالنهي عنه «لا تأكلوا أموالكم يتنكم بالباطل» (البقرة: ١٨٨).

والإخبار عن الحلال بأنه بين إعلام بحل الانتفاع به في وجوه النفع كما أن الإخبار بأن الحرام بين إعلام باجتنابه.

وقوله (وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس) المراد بها التي لم يعرف حلها ولا حرمتها فصارت مترددة بين الحل والحرمة عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها إلا العلماء بنص فما لم يوجد فيه شيء من ذلك اجتهد فيه العلماء والحقوه باليهما بقياس أو استصحاب أو نحو ذلك فإن حفي دليله فالورع تركه ويدخل تحت «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ» أي أخذ بالبراءة (الدينه وعرضه).

إذا لم يظهر فيه للعالم دليل تحريمه ولا حله فإنه يدخل في حكم الأشياء قبل ورود الشرع، فمن لا يثبت للعقل حكماً يقول: لا حكم فيها بشيء؛ لأن الأحكام شرعية والفرص أنه لم يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل.

والقائلون بأن العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال: التحريم والإباحة والوقف.

وإنما اختلف في التشبهات هل هي مما اشتبته تحريمه أو ما اشتبته بالحرام الذي قد صح تحريمه؟

رجح المحققون الأخير ومثلوا ذلك بما ورد في حديث «عقبة بن الحارث الصحابي الذي أخبرته أمة سوداء بأنها أرضته وزوجته فقال النبي ﷺ عن ذلك فقال ﷺ كيف وقد قيل؟» (بخاري (٥١٠٤)).

فقد صح تحريم الأخت من الرضاة شرعاً قطعاً وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم.

ومثله «التمر التي وجدنا ﷺ في الطريق فقال: لولا أني أخاف أنها من الزكاة أو من الصدقة لأكلتها» (مسلم (١٠٧١)).

فقد صح تحريم الصدقة عليه ثم التبت هذه التمرة بالحرام المعلوم.

وأما ما التبت هل حرمة الله علينا أم لا؟

فقد وردت أحاديث دالة على أنه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص «إن من أعظم الناس إثمًا في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألتي» (بخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨)) فإنه يفيد أنه كان قبل سؤالي حلالاً ولما اشتبته عليه سأل عنه فحرم من أجل مسألتي.

ومنها أحاديث: «ما سكنت الله عنه فهو مما عفي عنه» (المستدرک (٣٧٥/٢)) له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى: «ويجبل لهم الطيبات» (الأعراف: ١٥٧) فكل ما كان طيباً ولم يثبت تحريمه فهو حلال وإن اشتبته علينا تحريمه.

والمراد بالطيب: ما أحله الله على لسان رسول الله ﷺ أو سكنت عنه، والخبيث ما حرّمه وإن عدته النفوس طيباً كالخمر فإنه أحد الأطيبين في لسان العرب في الجاهلية.

وقال ابن عبد البر: إن الحلال اكتسب الطيب وهو الحلال المحض وإن التشابه عدنا في حيز الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع ذكره صاحب «تنقيح المذهب في الترغيب في الصدقة» نقله عنه السيّد محمد بن إبراهيم.

وقد حققنا أنه من قسم الحلال البين في رسالتنا المسماة:

«القول المبين».

كضرب المثل للمخاطبين ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ حَمَاهُ تَعَالَى: هُوَ الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى الْعِبَادِ.

وقوله (ومن وقع في الشبهات... إلخ) أي من وقع فيها فقد حَامَ حَوْلَ حِمَى الْحَرَامِ فَيَقْرُبُ وَيَسْرِعُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ.

وفيه إرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام وإن كانت غير مُحَرَّمَةٍ فَإِنَّهُ يُخَافُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهَا الْوُقُوعُ فِي الْحَرَامِ، فَمَنِ اخْتَلَطَ لِنَفْسِهِ لَا يَقْرُبُ الشَّيْئَاتِ لِئَلَّا يَدْخُلَ فِي الْمَعَاصِي.

ثُمَّ أَخْبَرَ ﷺ مُتْبِعًا مُؤَكِّدًا بَأَنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تُضَعُّ فِي الْقَمِّ لِصَغَرِهَا وَأَنَّهَا مَعَ صَغَرِهَا عَلَيْهَا مَدَارُ الْجَسَدِ كُلِّهِ فِي صَلَاحِهِ وَفَسَادِهِ فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

وفي كلام الغزالي أنه لا يُرَادُ بِالْقَلْبِ هَذِهِ الْمَضْغَةُ إِذْ هِيَ مَوْجُودَةٌ لِلشَّيْءِ مُدْرَكَةٌ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ بَلِ الْمُرَادُ بِالْقَلْبِ لَطِيفَةٌ رَبَّانِيَّةٌ رُوحَانِيَّةٌ لَهَا بِهَذَا الْقَلْبِ الْجِسْمَانِيُّ تَعَلُّقٌ وَتِلْكَ اللَّطِيفَةُ هِيَ حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ وَهِيَ الْمُدْرِكَةُ الْعَارِفَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ الْمُخَاطَبُ وَالْمَعَاتِبُ وَالْمَطَالِبُ، وَلِهَذَا اللَّطِيفَةُ عِلَاقَةٌ مَعَ الْقَلْبِ الْجِسْمَانِيِّ وَذَكَرَ أَنَّ فِي جَمِيعِ الْحَوَاسِ وَالْأَعْضَاءِ أَجْنَادَ مُسَخَّرَةً لِلْقَلْبِ وَكَذَلِكَ الْحَوَاسِ الْبَاطِنَةُ كَالْحَدَمِ لِلْقَلْبِ وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِيهَا وَالْمُرَدَّدُ لَهَا وَقَدْ خُلِقَتْ مَجْبُولَةٌ عَلَى طَاعَةِ الْقَلْبِ لَا تَسْتَطِيعُ لَهُ خِلَافًا وَلَا عَلَيْهِ عِمْرَادًا فَإِذَا أَمَرَ الْعَيْنَ بِالِانْفِتَاحِ انْفَتَحَتْ وَإِذَا أَمَرَ الرَّجُلَ بِالْحَرَكَةِ حَرَكَتْ وَإِذَا أَمَرَ اللِّسَانَ بِالْكَلَامِ وَجَزَمَ بِهِ تَكَلَّمَ وَكَذَا سَائِرُ الْأَعْضَاءِ.

وَتَسْخِيرُ الْأَعْضَاءِ وَالْحَوَاسِ لِلْقَلْبِ يُشْبِهُ مِنْ وَجْهِ تَسْخِيرِ الْمَلَائِكَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَسَانَّهُمْ جَبَلُوا عَلَى طَاعَتِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُ خِلَافًا وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ وَهُوَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَامِلَةٌ بِطَاعَتِهَا لِلرَّبِّ وَالْأَجْفَانُ تُطِيعُ الْقَلْبَ بِالِانْفِتَاحِ وَالْإِنْطِاقِ عَلَى سَبِيلِ التَّسْخِيرِ وَإِنَّمَا انْفَقَرَ الْقَلْبُ إِلَى الْجَنُودِ مِنْ حَيْثُ انْفِتَحَتْ إِلَى الْمَرْكَبِ وَالزَّادِ لِسَفَرِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقَطَعَ الْمَنَازِلَ إِلَى لِقَائِهِ فَلَا جِلْوَ خُلِقَتِ الْقُلُوبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الدَّارِي: ٥٦] وَإِنَّمَا مَرْكَبُهُ الْبَدَنُ وَزَادَهُ الْعِلْمُ وَإِنَّمَا الْأَسْبَابُ الَّتِي تُوَصِّلُهُ إِلَى الزَّادِ وَتُمَكِّنُهُ مِنَ التَّرَوُّدِ مِنْهُ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

وقال الخطابي: مَا شَكَّكَتْ فِيهِ فَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَمَكْرُوهٌ.

فَالوَاجِبُ: اجْتِنَابُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْحَرَّمَ.

وَالْمُنْدُوبُ: اجْتِنَابُ مُعَامَلَةٍ مِنْ غَلَبَ عَلَى مَالِهِ الْحَرَامُ.

وَالْمَكْرُوهُ: اجْتِنَابُ الرُّخْصَةِ الْمَشْرُوعَةِ أَنْتَهَى.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَقَدْ يُنَازَعُ فِي الْمُنْدُوبِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْحَرَامُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الْاجْتِنَابِ وَهُوَ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْيَهُودِيَّةُ فِي مُعَامَلَةِ الظُّلَمِ فِيمَا لَمْ يُظَنَّ تَحْرِيمُهُ، لِأَنَّ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ الْحَرَامُ يُظَنُّ فِيهِ التَّحْرِيمُ أَنْتَهَى.

وقد أوضحنا هذا في حواشي «ضوء النهار».

وقسم الغزالي الورع أقساماً:

ورع الصُّلْبَيْنِ: وَهُوَ تَرْكُ مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى حَلِّهِ.

وورع المتقين: وَهُوَ مَا لَا شَبْهَةَ فِيهِ، وَلَكِنْ يُخَافُ أَنْ يَجْرِيَ إِلَى الْحَرَامِ.

وورع الصالحين: وَهُوَ تَرْكُ مَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالًا بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ الْاِخْتِمَالِ مَوْقِعٌ وَإِلَّا فَهُوَ وَرَعُ الْمُوسِرِينَ.

قلت: ورع الموسرين قد بوبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ: (بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسْوَاسَ فِي الشَّيْئَاتِ) كَمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ أَكْلِ الصَّيْدِ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ انْفَلَتَ مِنْ إِنْسَانٍ وَكَمَنْ تَرَكَ شِرَاءَ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَجْهُولٍ لَا يَدْرِي أَمَالُهُ حَرَامٌ أَمْ حَلَالٌ؟ وَلَا عِلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّحْرِيمِ.

وَكَمَنْ تَرَكَ تَنَاوُلَ شَيْءٍ لَخَبَرٍ وَرَدَ فِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ وَيَكُونُ دَلِيلٌ لِإِحَاطَتِهِ قَوِيًّا وَتَأْوِيلُهُ مُشْتَبَعٌ أَوْ مُشْتَبَدٌ.

وَالْكَلَامُ فِي الْخَبَرِ مُتَّعٍ وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ.

وقوله (إِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى) إِنْجَارٌ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ مَلُوكُ الْعَرَبِ وَغَيْرُهُمْ فَإِنَّهُ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حِمًى يَحْمِيهِ مِنَ النَّاسِ وَيَمْنَعُهُمْ عَنْ دُخُولِهِ فَمَنْ دَخَلَهُ أَوْقَعَ بِهِ الْعُقُوبَةَ وَمَنْ أَرَادَ نَجَاةَ نَفْسِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ لَمْ يَقْرَبْهُ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ، وَذَكَرَ هَذَا

على نبيل الدنيا وعدمه.

والحديث نظير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ الآية [الحج: ١٦].

ثم اطال في هذا المعنى بما يَحْتَمِلُ مُجَلَّدَةً لَطِيفَةً وَإِنَّمَا أَشْرْنَا لِي كَلَامِهِ لِيَعْلَمَ مَقْدَارُ الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ وَأَنَّهُ جَزْ قَطْرَاتُهُ لَا تُنَزِفُ. وَأَمَّا كَوْنُ الْقَلْبِ مَحَلَّ الْعَقْلِ أَوْ مَحَلَّهُ الدَّمَاغُ فَلَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ عِلْمِ الْآثَارِ حَتَّى يُشْتَغَلَ بِذِكْرِهَا وَذِكْرِ الْخِلَافِ فِيهَا.

٢- تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ

١٣٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ وَالْقَطِيفَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٨٦).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَعَسَّ) تَعَسَّ الْقَامُوسُ: كَسَمِعَ وَمَنَعَ وَإِذَا خَاطَبْتَ قُلْتَ: تَعَسَّ كَسَمِعَ وَإِذَا حَكَيْتَ: قُلْتَ تَعَسَّ كَفَرَحَ وَهُوَ: الْهَلَاكُ وَالْعَنَاءُ وَالسَّقُوطُ وَالشَّرُّ وَالْبَعْدُ وَالْإِغْطَاطُ.

(عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ وَالْقَطِيفَةِ) الثَّوْبُ الَّذِي لَهُ خَلٌّ (إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

المراد بعبد الدينار والد رهم من استعبده الدنيا يطلبها وصار كالعبد لها تتصرف فيه تصرف المالك لئلاها وينغمس في شهواتها ومطالبها.

وَذَكَرَ الدِّينَارِ وَالْقَطِيفَةَ مُجَرَّدُ مَثَالٍ وَإِلَّا فَكُلُّ مَنْ اسْتَعْبَدَهُ الدُّنْيَا فِي أَيِّ أَمْرٍ وَشَغَلَتْهُ عَنْهُ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَعَلَ رِضَاهُ وَسَخَطَهُ مُتَعَلِّقًا بِنَيْلِ مَا يُرِيدُ أَوْ عَدَمِ نَيْلِهِ فَهُوَ عَبْدُهُ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الْإِمَارَاتِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الصُّوَرِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الْأَطْيَانِ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْمَذْمُومَ مِنَ الدُّنْيَا كُلُّ مَا يُعْبِدُ الْعَبْدَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَشْغَلُهُ عَنْ وَاجِبِ طَاعَتِهِ وَعِبَادَتِهِ لَا مَا يُعِينُهُ عَلَى الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَقَدْ يَتَحَيَّنُ طَلِبُهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهُ.

وقوله (رضي) أي عن الله بما ناله من خطاياها.

(وإن لم يعط لم يرض) أي عنه تعالى ولا عن نفسه فصارت سائحاً فهذا الذي تعس؛ لأنه أراد رضاه على مولاه وسخطه

٣- كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ

١٣٩٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ غَابِرٌ سَبِيلٍ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤١٦).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي) يُرْوَى بِالْأَفْرَادِ وَالشَّيْءِ وَهُوَ بِكَسْرِ الْكَافِ: جَمْعُ الْكَفِّ وَالْعَضْدِ.

(قَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ غَابِرٌ سَبِيلٍ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

الغريب هو من لا مسكن له بأوطيه ولا سكن يأنس به ولا بلد يستوطن فيه كما قيل في المسيح ابن مريم: سعيد المسيح يسوع لا ولد لموت ولا بناء لمخرب.

وعطف «أو غابر سبيل» من باب عطف الترفي «أو» ليست للشك بل للتخيير أو الإباحة، والأمر للإرشاد.

والمعنى: قدّر نفسك ونزلها منزلة من هو غريب أو غابر سبيل.

ويحتمل أن «أو» للإضراب.

٤- من تشبه يقوم فهو منهم

١٣٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ.

الحديث فيه ضعف وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة تخرجه عن الضعيف.

ومن شواهده ما أخرجه أبو يعلى [كما في «نصب الراية» (٣٤٦/٤)] مرفوعاً من حديث ابن مسعود «مَنْ رَضِيَ عَمَلِ قَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ».

والحديث دالٌّ على أن من تشبه بالفاسق كان منهم أو بالكفار أو بالمتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مكرَّب أو هيئة.

قالوا: فإذا تشبه بالكافر في زيٍّ واعتقد أن يكون بذلك مثله كفر فإن لم يعتد فيه خلاف بين الفقهاء: منهم من قال: يكفر وهو ظاهر الحديث. ومنهم من قال: لا يكفر ولكن يؤدَّب.

٥- احفظ الله يحفظك

١٣٩٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَتَبْتُ خَلْفَ

النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥١٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كَتَبْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ: يَا غُلَامُ احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ» بالجرم جواب الأمر).

(«احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ» مثله «تجاهك» في القاموس: وجهاك وتجاهك - مثلين - : تلقاء وجهك).

(وإذا سألت) حاجة من حوائج الدارين.

والمعنى: بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل؛ لأن الغريب قد يستوطن بلداً بخلاف عابر السبيل فهذه قطع المسافة إلى مقصده والمقصود هنا إلى الله تعالى «وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى» [النجم: ٤٢].

قال ابن بطال: لما كان الغريب قليلاً الانسباط إلى الناس بل هو مستوحش منهم ولا يكاد يمرُّ بمن يعرفه فيأمن به فهو ذليل في نفسه خائف وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بقوة وتخفيفه من الأثقال غير متشبث بما يمنعه عن قطع سفره، منه زاده وراحته يُبلغه إلى ما يعينه من مقصده.

وفي هذا الحديث إشارة إلى إشار الزُّهْدِ في الدنيا واخذ البُلغة منها والكفاف، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يُلغى إلى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما يُلغى الحل.

وقوله (وكان ابن عمر... إلخ) قال بعض العلماء: كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع وهو متضمن لنهاية تقصير الأمل في الدنيا، وأن العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا يتنظر الصباح وإذا أصبح ينبغي له أن لا يتنظر المساء بل يظن أن أجله يدرُّه قبل ذلك.

وفي كلامه الإخبار بأنه لا بُدَّ للإنسان من الصحة والمرض فيقتسم أيام صحته وينفق ساعاته فيما يعود عليه نفعه فإنه لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعة؛ ولأنه إذا مرض كُتِبَ له ما كان يعمل صحيحاً فقد أخذ من صحته لمرضيه حظه من الطاعات.

وقوله (من حياتك لموتك) أي خذ من أيام الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقديم ما يفعله بعد الموت وهو نظير حديث «بادرُوا بالأعمال سبعا ما تتظنون إلا قرأ مُسِيئاً أو غنى مُطْعِياً أو مَرَضاً مُسْبِداً أو هَرَمًا مُقْتَدَاً أو مَوْتًا مُجْهِزاً أو الدُّجَالَ فَإِنَّهُ شَرُّ مُتَنَظِّرٍ أو السَّاعَةِ وَالسَّاعَةِ أَذَى وَأَمْرٌ».

أخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٦) وَالْحَاكِمُ (٥١٦/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(فاسأل الله) فإن يديه أمورهما.

(وإذا استعنت فاستعين بالله). رواه الترمذي وقال حسن صحيح وتامته «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك جفت الأقلام وطويت الصحف».

واخرجه أحمد (٣٠٧/١) عن ابن عباس بإسناد حسن بلفظ «كنت رديف النبي ﷺ فقال: يا غلام - أو يا غليم - ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت بلى. قال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء تعرف في الشدة، وإذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله قد جف القلم بما هو كائن، قل أن الخلق جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله تعالى لم يقدرُوا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدرُوا عليه. واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسراً».

وله الفاظ أخر وهو حديث جليل افردته بعض علماء الخبالة بتصنيف مفرد فإنه اشتمل على وصايا جلية.

والمراد من قوله «احفظ الله» أي حُدوده وعهوده وأوامره ونواهيه.

وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتناع، وعند نواهيه بالاجتناب.

وعند حُدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهى عنه فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها.

وقال تعالى: «وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ» [البقرة: ١١٢] وقال: «هَذَا مَا تَرَعُدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيفٍ» [ق: ٣٢] فسر العلماء الحفيظ: بالحافظ لأوامر الله تعالى.

وفسر بالحافظ لذنبه حتى يرجع منها فأمره ﷺ بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفصيلها واسعة.

وقوله (تجده تجاهلك) وفي اللفظ الآخر «يحفظك» والمعنى

تقارب أي تجده أمامك بالحفظ لك من شُرور الدارين جزاء وفاً من باب «وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم» [البقرة: ٤٠] يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب.

وعن كل امر مزهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى: «وكان أبوهما صالحاً» [الكهف: ٨٢].

وقوله: (فاسأل الله) أمر بإفراد الله عز وجل بالسؤال وإزالة الحاجات به وحده.

وأخرج الترمذي (٣٥٧١) مرفوعاً «سألوا الله من فضله فإن الله يحب أن يُسأل».

وفيه (٣٣٧٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «من لا يسأل الله يغضب عليه».

وفيه «إن الله يحب المُلِحِينَ في الدعاء».

وفي حديث آخر صحيح ابن حبان (٨٦٦) «يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شئسنع نعليه إذا انقطع».

وقد «تابع النبي ﷺ جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئاً منهم الصديق وأبو ذر ونونان وكان أحدُهم يسقط سوطه أو يسقط خيطام ناقته فلا يسأل أحداً أن يتاوله» [مسلم (١٠٤٣)].

وإفراد الله بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فإن السؤال بذل لِمَاءِ الوَجْهِ وذلك لا يصلح إلا لله تعالى؛ لأنه القادر على كل شيء الغني مطلقاً واليساد بخلاف هذا.

وفي صحيح مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر ﷺ حديث قدسي فيه «يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا غمس في البحر».

وزاد في الترمذي (٢٤٩٥) وغيره [ج: (٤٢٥٧)] «وقد يك بآتي جواد واجد ماجد أفعل ما أريد عطائي كلاماً وعذابي كلاماً إذا أردت شيئاً أقول له كن فيكون».

وقوله (إذا استعنت فاستعين بالله) مأخوذ من قوله «وإياك

نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥] أَي نَعْرُذُكَ بِالْإِسْتِعَانَةِ.

[٣٩١٩] «طَلَبَ الْخَلَالَ وَاجِبٌ».

أَمَرَ ﷺ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ فِي إِفْرَادِهِ تَعَالَى
بِالْإِسْتِعَانَةِ فَاتَّخَذَ:

لِلأُولَى: أَنَّ الْعَبْدَ عَاجِزٌ عَنِ الْإِسْتِقْلَالِ بِنَفْسِهِ فِي الطَّاعَاتِ.
وَالثَّانِيَةِ: أَنَّهُ لَا مُعِينَ لَهُ عَلَى مَصَالِحِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ إِلَّا اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ فَمَنْ أَعَانَهُ اللَّهُ فَهُوَ الْمَعَانُ، وَمَنْ خَذَلَهُ فَهُوَ الْمَخْذُولُ.
وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ [مسلم (٢٦٦٤)] «أَخْرِصْ عَلَى مَا
يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ».

وَعَلَّمَ ﷺ الْعِبَادَ أَنْ يَقُولُوا فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ
نَسْتَعِينُهُ» [أبو داود (٢١١٨)، الترمذي (١١٠٥)، النسائي (١٠٤/٣)].

«وَعَلَّمَ مُعَاذًا أَنْ يَقُولَ ذُبِّرَ الصَّلَاةُ «اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ
وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ» [أحمد (٢٤٤/٥)، أبو داود (١٥٢٢)،
النسائي (٥٣/٣)].

فَالْعَبْدُ أَحْرَجُ إِلَى مَوْلَاهُ فِي طَلَبِ إِعَاتِيهِ عَلَى فِعْلِ
الْمَامُورَاتِ وَتَرْكِ الْمَحْظُورَاتِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْقُدُورَاتِ.

قَالَ سَيِّدُنَا يَعْقُوبُ ﷺ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْمَقْدُورِ: «وَاللَّهِ
الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ» [يوسف: ١٨]. وَمَا ذُكِرَ مِنْ هَذِهِ
الْوَصَايَا النَّبَوِيَّةِ لَا يُتَانِي فِي الْقِيَامِ بِالْأَسْبَابِ فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ سُؤَالِهِ
وَالْإِسْتِعَانَةِ بِهِ، فَإِنْ مِنْ طَلَبِ رِزْقِهِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعَاشِ
الْمَأْذُونِ فِيهَا رِزْقٌ مِنْ جِهَتِهِ فَهُوَ مِنْهُ تَعَالَى وَإِنْ حُرِمَ فَهُوَ لِمَصْلَحَةٍ
لَا يَعْلَمُهَا وَلَوْ كَشَفَ الْغَطَاءَ لَعَلَّمَ أَنَّ الْحَرَامَانَ خَيْرٌ مِنَ الْعَطَاءِ.

وَالْكَسْبُ الْمَدْحُورُ الْمَاجُورُ فَاعْلَمْ عَلَيْهِ هُوَ مَا كَانَ لَطَلِبِ
الْكِفَايَةِ لَهُ وَلَمْ يَعُولْهُ أَوْ الزَّائِدَ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ لِيُغْرِضَ
صَحِيحَ كَيْفِيَةِ الرَّحْمِ أَوْ طَلَبِ الْعِلْمِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهٍ
الْخَيْرِ لَتَكْثُرَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْإِسْتِغْنَالِ بِالْدُّنْيَا وَتَفْتَحَ بَابُ عَيْتِهَا
الَّذِي هُوَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «كَسْبُ الْخَلَالِ فَرِيضَةٌ». أَخْرَجَهُ
الطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (٧٤/١٠)] وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ [«شعب الإيمان» (٨٧٤١)]
وَالْقُضَاعِيُّ [«مسند الشهاب» (١٢١)] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً وَفِيهِ
عِبَادٌ بَنُ كَثِيرٍ ضَعِيفٌ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ الدِّيلَمِيِّ [مسند الفردوس]

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً «طَلَبَ الْخَلَالَ جِهَادٌ».
رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ [«مسند الشهاب» (٨٢)] وَمِثْلُهُ فِي الْخَلِيصَةِ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْكَسْبُ الْخَلَالَ مَدْنُوبٌ أَوْ وَاجِبٌ إِلَّا لِلْعَالِمِ
الْمُسْتَعْنِ بِالتَّدْرِيسِ وَالْحَاكِمِ الْمُسْتَعْرِقِ أَوْقَاتَهُ فِي إِقَامَةِ الشَّرِيعَةِ
وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَاتِ الْعَامَّةِ كَالْإِمَامِ فَتَرَكَ الْكَسْبَ لَهُمْ
أَوَّلَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِغْنَالِ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا هُمْ فِيهِ وَبِرِزْقِهِ مِنَ
الْأَمْوَالِ الْمَدْعُورَةِ لِلْمَصَالِحِ.

٦- ازهد في الدنيا يحبك الله

١٤٠٠- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: «جَاءَ
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلَّنِي عَلَى
عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ أَحْبَبَنِي اللَّهُ، وَأَحْبَبَنِي النَّاسُ، فَقَالَ:
ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ
يُحِبُّكَ النَّاسُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤١٠٢) وَغَيْرُهُ، وَنَسْنَدُهُ حَسَنٌ.

فِيهِ خَالِدُ بْنُ عُمَرَ الْقُرَشِيُّ مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ وَنَسَبٌ إِلَى
الْوَضْعِ فَلَا يَصُحُّ قَوْلُ الْحَاكِمِ: إِنَّهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْخَلِيَةِ (٤١/٨) مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ
عَنْ أَنَسٍ بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ سَمَاعُ مُجَاهِدٍ مِنْ أَنَسٍ
وَقَدْ رُوِيَ مُرْسَلًا.

وَقَدْ حَسَّنَ التَّوْرِيُّ الْحَدِيثَ كَأَنَّهُ لَشَوَاهِدِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرَفِ الزُّهْدِ وَفَضْلِهِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ سَبَبًا
لِحُبِّ اللَّهِ لِعِبَادِهِ وَلِحُبِّ النَّاسِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْ زَهَدَ فِيمَا هُوَ عِنْدَ
الْعِبَادِ أَحْبَبَهُ؛ لِأَنَّهُ جَلَبَتِ الطَّبَائِعُ عَلَى اسْتِغْنَالِ مَنْ أَنْزَلَ
بِالْمَخْلُوقِينَ حَاجَاتِهِ وَطَمَعَهُ فِيمَا فِي أَيْدِيهِمْ.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِطَلَبِ عِبَادَةِ الْعِبَادِ وَالسَّعْيِ فِيمَا يُكْسَبُ
ذَلِكَ بَلْ هُوَ مَدْنُوبٌ إِلَيْهِ أَوْ وَاجِبٌ كَمَا قَالَ ﷺ «وَالَّذِي
نَفْسِي بَيْنَ يَدَيْهِ لَا تَزِينُنَا حَتَّى تَحَابُّوا» [مسلم (٥٤)].

وَأَرشَدَ ﷺ إِلَى إِشْهَاءِ السَّلَامِ فَإِنَّهُ مِنْ جَوَالِبِ الْحُبَّةِ وَإِلَى
النَّهَادِي وَغَيْرِ ذَلِكَ.

٧- إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ

١٤٠١- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ
التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٦٥).

فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ عِبَّةَ اللَّهِ لِعَبْدِهِ بِأَنَّهَا إِرَادَتُهُ الْخَيْرَ لَهُ وَهِدَايَتَهُ
وَرَحْمَتَهُ، وَتَقْبِضُ ذَلِكَ بُغْضُ اللَّهِ لَهُ.

وَالْتَّقِيُّ هُوَ الْآتِي بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُجْتَنِبُ لِمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ،
وَالْغَنَى هُوَ غِنَى النَّفْسِ، فَإِنَّهُ الْغِنَى الْمَحْرُوبُ إِلَيْهِ تَعَالَى؛ قَالَ
ﷺ: «لَيْسَ الْغِنَى بِكَثْرَةِ الْغَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ»
[البخاري (٦٤٤٦)، مسلم (١٠٥١)].

وَأَشَارَ عِيَّاضٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ غِنَى الْمَالِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ.

وَالْخَفِيُّ: بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَالْفَاءِ أَيْ الْخَامِلِ الْمَقْطُوعِ إِلَى
عِبَادَةِ اللَّهِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ بِأَمُورِ نَفْسِهِ. وَضَبَطَهُ بَعْضُ رُؤَاةِ مُسْلِمٍ
بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ. وَالْمُرَادُ بِهِ الْوُصُولُ لِلرَّحِمِ
اللطيفِ بِهِمْ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الضَّعْفَاءِ.

وَلِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَفْضِيلِ الْإِعْتَزَالِ وَتَرْكِ الْإِخْتِلَاطِ بِالنَّاسِ.

٨- مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَوءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ

١٤٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ النَّمْرِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ النَّبَوِيَّةِ يَعْمُ الْأَقْوَالُ كَمَا
رَوَى أَنْ فِي صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ
عَمَلِهِ قُلْ كَلَامَهُ إِلَّا فِيمَا يَعْنِيهِ».

وَيَعْمُ الْأَفْعَالُ فَيَنْدَرُجُ فِيهِ تَرْكُ التَّوَسُّعِ فِي الدُّنْيَا وَطَلَبِ
الْمَنَاصِبِ وَالرِّيَاسَةِ وَحُبِّ الْمَحْمَدَةِ وَالشَّاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا لَا يَخْتِجُ

إِلَيْهِ الْمَرْءُ فِي إِصْلَاحِ دِينِهِ وَكَيْفَايَتِهِ مِنْ دُنْيَاهُ.

وَأَمَّا اسْتِغْنَاءُ الْعُلَمَاءِ بِالْمَسَائِلِ الْفَرْضِيَّةِ

فَقِيلَ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْاسْتِغْنَاءِ بِمَا لَا يَعْنِي بَلْ هُوَ تَمَّا
يُوجِرُونَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا عَرَفُوا مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّهُ فِي آخِرِ
الزَّمَانِ يَقْلُ الْعِلْمُ وَيَفْشُو الْجَهْلُ اجْتَهَدُوا فِي ذَلِكَ لَمَّا يَأْتِي مِنَ
الزَّمَانِ، أَوْ مَنْ يَأْتِي مِنَ الْعِبَادِ الْمُحْتَاجِينَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ مَعَ
عَجزِهِمْ عَنِ الْبَحْثِ، فَإِنَّهُمْ اتَّعَبُوا الْقَرَّاحَ وَخَرَّجُوا التَّخَارِيجَ
وَقَدَّرُوا التَّقَادِيرَ، وَالْأَعْمَالُ بِالْيَتَاتِ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَخْرِيجَ التَّخَارِيجِ وَتَقْدِيرَ التَّقَادِيرِ لَيْسَ
مِنَ الْعِلْمِ الْحَمِيدِ؛ لِأَنَّ غَايَتَهَا أَقْوَالٌ خَرَجَتْ مِنْ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ
وَلَيْسَتْ أَقْوَالاً لَهُمْ وَلَا أَقْوَالاً لِمَنْ يُخْرِجُهَا وَلَا اخْتِصَاجَ إِلَيْهَا،
وَالْعَمَلُ بِهَا مُشْكِلٌ إِذْ لَيْسَتْ لِقَائِلُ إِذِ الْقَائِلُ بِهَا لَيْسَ بِمُجْتَهِدٍ
ضَرُورَةً فَلَا يَقْلُدُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْلُدُ مُجْتَهِدَ عَدْلٍ، وَالْفَرَضُ أَنَّ
الْمُخْرِجِينَ لَيْسُوا مُجْتَهِدِينَ.

وَأَمَّا تَقْدِيرُ التَّقَادِيرِ، فَإِنَّهُ قَسَمٌ مِنَ التَّخَارِيجِ إِذْ غَالِبُ مَا
يُقَدَّرُ أَنَّهُ يُجَابُ عَنْهُ بِأَقْوَالِ الْمُخْرِجِينَ وَفِي كَلَامِ عَلِيِّ ﷺ
«الْعِلْمُ نُقْطَةٌ كَثُرَتْهَا الْجُهَالُ».

بَلْ هَذِهِ الْمَوْضُوعَاتُ فِي التَّخَارِيجِ كَانَتْ مُضِرَّةً لِلنَّظَرِ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِذْ شَغَلَتْ النَّظَّارِينَ عَنِ النَّظَرِ فِيهِمَا وَنَبِيلِ
بِرْكَيْهِمَا فَقَطَعُوا الْأَعْمَارَ فِي تَقْرِيرِ تِلْكَ التَّخَارِيجِ وَقَدْ اشْتَبَعَ
الْكَلَامُ عَنْ ذَلِكَ وَعَلَى ذَلِكَ الْاسْتِغْنَاءُ بِهِ طَوَائِفُ مِنْ عُلَمَاءِ
الْمُتَحَقِّقِينَ، وَإِنْ كَانَ الْاسْتِغْنَاءُ بِهَا قَدْ عَمَّ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْ أَهْلِ
الْمَذَاهِبِ.

٩- ذُمُّ التَّوَسُّعِ فِي الْمَأْكُولِ وَالشَّعْبِ

١٤٠٣- وَعَنْ الْمُقَدَّمِ بْنِ مَعْلُوبٍ كَرِبَ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَإَ ابْنُ آدَمَ وِعَاءً شَرًّا مِنْ
بَطْنِهِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ (٢٣٨٠).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٢٣٦) وَتَمَامُهُ «فَحَسَبُ
ابْنِ آدَمَ أَكَلَاتِ يَيْمَنُ صُلْبُهُ فَإِنْ كَانَ فَاعِلًا لَا مَخَالَةَ

وفي لفظ ابن ماجه (٣٣٤٩): «فَلَمَّا عَلَيَتْ ابْنُ آدَمَ نَفْسُهُ قُلْتُ لَطْعَامِي، وَتُلْتُ لِشَرَابِي، وَتُلْتُ لِنَفْسِي».

والحديث دليل على ذمِّ التَّوَسُّعِ فِي الْمَأْكُولِ وَالشَّيْءِ وَالْإِمْتِلَاءِ، وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَرُّ مَا فِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ الدُّنْيَا، وَالْبَدَنِيَّةِ، فَإِنَّ فَضْلَ الطَّعَامِ مَجْلِبَةٌ لِلْسَّقَامِ وَمُثْبِتَةٌ عَنِ الْقِيَامِ بِالْأَحْكَامِ.

وَهَذَا الْإِرْشَادُ إِلَى جَعْلِ الْأَكْلِ ثُلُثَ مَا يَدْخُلُ الْمَعْدَةَ مِنْ أَفْضَلِ مَا أُرْشِدَ إِلَيْهِ سَيِّدُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ، فَإِنَّهُ يُخَفِّفُ عَلَى الْمَعْدَةِ وَيَسْتَمِدُّ مِنَ الْبَدَنِ الْغِذَاءَ وَتَنْتَفِعُ بِهِ الْقَوَى وَلَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَدْوَاءِ.

وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذمِّ الشَّيْءِ.

فقد أخرج السُّبْرَارُ [كشف الاستار] (٣٦٦٩) بإسنادين أحدهما رجاله ثقات مرفوعاً بلفظ «أَكْثَرُهُمْ شَبَعاً فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ جُوعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَه ﷺ لِأَبِي جُحَيْفَةَ لَمَّا تَجَشَّأَ فَقَالَ: فَمَا مَلَأَتْ بَطْنِي مِنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً.

وأخرج الطُّبْرَانِيُّ بإسناد حسن «وَأَهْلُ الشَّيْءِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْجُوعِ غَدًا فِي الْآخِرَةِ».

زَادَ الْبَيْهَقِيُّ [شعب الإيمان] (٥٦٤٥) «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ».

وأخرج الطُّبْرَانِيُّ [الكبير] (٢٨٤/٢) بسند جيد «أَنَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا عَظِيمَ الْبَطْنِ فَقَالَ بِأَبْصَرِهِ «لَرَّكَانَ فِي غَيْرِ هَذَا لَكَانَ خَيْرًا لَكَ».

وأخرج الْبَيْهَقِيُّ [شعب الإيمان] (٥٦٧٠) واللفظ لَهُ وَالشَّيْخَانِ [بخاري] (٤٧٢٩)، مُسَلَّمٌ (٢٧٨٥) مُخْتَصَرًا «لَيُؤْتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْعَظِيمِ الطَّوِيلِ الْأَكُولِ الشَّرْبِ فَلَا يَزُونَ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ أَفْرَوْوا إِنْ شِئْتُمْ «فَلَا نَقِيسُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنَ» [الكهف] ١٠٥».

وأخرج ابن أبي الدنيا [كما في «الرَّغْبِ وَالرَّهْبِ»] (٣١١١) «أَنَّ ﷺ أَصَابَهُ جُوعٌ يَوْمًا فَعَمَدَ إِلَى حَجَرٍ فَوَضَعَهُ عَلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا رَبُّ نَفْسٍ طَاعِمَةٍ نَاعِمَةٍ فِي الدُّنْيَا جَائِعَةٍ غَارِبَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلَا رَبُّ مُكْرِمٍ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ لَهَا مُهَيِّنٌ أَلَا رَبُّ مُهَيِّنٌ

لِنَفْسِهِ، وَهُوَ لَهَا مُكْرِمٌ».

وصحَّ حديث [ابن ماجه] (٣٣٥٢) «مِنَ الْإِسْرَافِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اسْتَهْنَتْ».

أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ [شعب الإيمان] (٥٦٤٠) بِإِسْنَادٍ فِيهِ ابْنُ لَهْبَعَةَ عَنْ عَائِشَةَ «قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَكَلَتْ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ أَمَا تُحِبِّينَ أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ شُغْلٌ إِلَّا جَوْفُكَ؛ الْأَكْلُ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ مِنَ الْإِسْرَافِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» وَصَحَّ «كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَالتَّبَسُّوْا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ» [السنائي] (٧٩/٥)، ابْنُ مَاجَهٍ (٣٦٠٥).

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا وَالطُّبْرَانِيُّ [«الكبير»] (١٢٧/٨) «سَيَكُونُ رَجُلَانِ مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ أَلْوَانَ الطَّعَامِ وَيَشْرَبُونَ أَلْوَانَ الشَّرَابِ وَيَتَبَسَّوْنَ أَلْوَانَ الثِّيَابِ وَيَتَشَدَّقُونَ فِي الْكَلَامِ فَأُولَئِكَ شِرَارُ أُمَّتِي».

وَقَالَ لُقْمَانُ لَابْنِهِ: يَا بُنَيَّ إِذَا امْتَلَأَتِ الْمَعْدَةُ نَامَتِ الْفِكْرَةُ وَخَرَسَتِ الْحِكْمَةُ وَقَعَدَتِ الْأَعْضَاءُ عَنِ الْعِبَادَةِ.

وَفِي الْخَلْوِ عَنِ الطَّعَامِ فَوَائِدُ فِي الْإِمْتِلَاءِ مَفَاسِدُ فِي الْجُوعِ صَفَاءُ الْقَلْبِ وَإِقَادُ الْقَرِيحَةِ وَنَفَادُ الْبَصِيرَةِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ يُورِثُ الْبِلَادَةَ وَيَعْمِي الْقَلْبَ وَيُكَثِّرُ الْبَخَارَ فِي الْمَعْدَةِ وَالذَّمَاغَ كَشَبَهُ السُّكَّرِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى مَعَادِنِ الْفِكْرِ فَيَثْقُلُ الْقَلْبُ بِسَبَبِهِ عَنِ الْجُرْيَانِ فِي الْأَفْكَارِ.

وَمِنْ فَوَائِدِهِ كَسْرُ شَهْوَةِ الْمَعَاصِي كُلِّهَا وَالْإِسْتِيْلَاءُ عَلَى النَّفْسِ الْأَشَارَةِ بِالسُّوءِ، فَإِنَّ مَنَشَأَ الْمَعَاصِي كُلِّهَا الشَّهَوَاتُ، وَالْقَوَى وَمَادَّةُ الْقَوَى الشَّهَوَاتُ وَالشَّهَوَاتُ لَا مَحَالَةَ الْأَطْعَمَةُ فَتَقْلِيلُهَا يُضَعِّفُ كُلَّ شَهْوَةٍ وَقُوَّةٍ، وَإِنَّمَا السَّعَادَةُ كُلُّهَا فِي أَنْ يَمْلِكَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ وَالشَّقَاوَةَ كُلُّهَا فِي أَنْ تَمْلِكَهُ نَفْسُهُ.

قَالَ ذُو النُّونِ: مَا شَبِعْتَ قَطُّ إِلَّا عَصَبْتَ أَوْ هَمَمْتَ بِمَعْصِيَةٍ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَوَّلُ بَدْعَةٍ حَدَّثْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشَّيْءُ إِنَّ الْقَوْمَ لَمَّا شَبِعَتْ بَطُونُهُمْ جَحَّتْ بِهِمْ نَفُوسُهُمْ إِلَى الدُّنْيَا [الجويع لابن أبي الدنيا] (٢٢).

وَيَقَالُ: الْجُوعُ خَزَانَةُ اللَّهِ وَأَوَّلُ مَا يَنْدَفِعُ بِالْجُوعِ

طعام أبداً فقال إيليس: لله علي أن لا أنصح مسلماً أبداً.

١١- الصمتُ حكمةٌ

١٤٠٥- عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ».

أَخْرَجَهُ التَّيْهِي فِي الشُّعْبِ [٥٠٧٧] بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وَضَعَّحَ أَنَّهُ مَوْثُوقٌ مِنْ قَوْلِ لُقْمَانَ الْحَكِيمِ.

وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام، فرآه يسرد درعاً لم يكن رآها قبل ذلك، فجعل يتعجب مما رأى فاراداً أن يسأله عن ذلك فسمعه حكمة عن ذلك فترك ولم يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها، ثم قال: نعم الدرع للحرب فقال لقمان: الصمتُ حكمة - الحديث.

وقيل تردّد إليه سنة، وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله.

وليه دليل على حسن الصمت ومدحه. والمراد به عن فضول الكلام.

وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء.

وفي الحديث [الومدي (٢٥٠١)] «مَنْ صَمَتَ نَجَا».

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ غَامِرٍ قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا النَّجَاةُ؟ قَالَ «أَمْسِكَ عَلَيْكَ لِسَانُكَ» الحديث [٢٤٠٦].

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ لِي بِمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَرَجَلَيْهِ أَتَكْفُلُ لَهُ بِالْجَنَّةِ» [البخاري (٦٤٧٤)].

وَقَالَ مُعَاذٌ رضي الله عنه لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَنْزَاخُذُ بِمَا نَقُولُ؟ قَالَ «كَذَلِكَ أَمُكُ وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ» [أحمد (٢٣١٥)، الومدي (٢٦١٦)].

وَقَالَ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْراً أَوْ لِيَصْمُتْ» [البخاري (٦٠١٨)، مسلم (٤٧)] الأحاديث فيه واسعة جداً، والآثار عن السلف كذلك.

واعلم أن فضول الكلام لا تنحصر، بل المهمّ معصوم في كتاب الله تعالى حيث قال: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا

شَهْوَةُ الْفَرْجِ وَشَهْوَةُ الْكَلَامِ، فَإِنَّ الْجَانِعَ لَا تَحْرُكُ عَلَيْهِ شَهْوَةُ فَضُولِ الْكَلَامِ، فَيَتَخَلَّصُ مِنْ أَقَاتِ اللِّسَانِ، وَلَا يَتَحْرُكُ عَلَيْهِ شَهْوَةُ الْفَرْجِ فَيَخْلُصُ مِنَ الْوَقُوعِ فِي الْحَرَامِ».

ومن فوائد: قلّة النوم، فإن من أكل كثيراً شرب كثيراً، فنام طويلاً وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية.

وعدّ الغزالي في «الإحياء» عشر فوائد لتقليل الطعام وعدّ عشر مفسدات للتوسّع منه فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك، فإنها تميل إلى الشرّ ويصعب تداركها وليرضها من أوّل الأمر على السداد، فإن ذلك أهون له من أن يجربها على الفساد، وهذا أمر لا يَحْتَمِلُ الإطالة إذ هو من الأمور التجريبية التي قد جربها كل إنسان، والتجربة من أقسام البرهان.

١٠- خير الخطائين التوابون

١٤٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٩٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٥١)، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ.

خطاؤون أي: كثيرو الخطأ، إذ هو صفة مبالغية.

والحديث دالٌّ على أنه لا يخلو من الخطيئة إنسان لما جُبِلَ عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما إليه دعاه وترك ما عنه نهاه، ولكنّه تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده وأخبر أنه خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ.

وفي الأحاديث أدلّة على أن العبد إذا عصى الله وتاب تاب الله عليه، ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله إلا هالك. وقد خصّ من هذا العموم يحيى بن زكريا عليه السلام، فإنه ورد أنه ما هم بخطيئة.

وروي أنه لقى إيليس ومعه معاليق من كل شيء فسأله عنها فقال: هي الشهوات التي أصيب بها بني آدم فقال: هل لي فيها شيء؟ قال: ربما شبت فشغلناك عن الصلاة والذكر قال: هل غير ذلك؟ قال: لا قال: لله علي أن لا أملاً بطني من

مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيَّنَّ النَّاسُ «النساء»:
(١١٤).

وَأَقَاتُهُ لَا تَنْحَصِرُ فَعُدُّ مِنْهَا: الخوضُ في الباطل، وهُوَ
الحِكَايَةُ للمعاصي مِنْ مُخَالَطَةِ النِّسَاءِ وَمَجَالِسِ الخَمْرِ وَمَوَاقِفِ
الْفَسَادِ وَتَتَعَمُّ الْأَغْنِيَاءُ وَتَجْبِرُ الْمُلُوكَ وَمَوَاسِمِهِمُ الْمَذْمُومَةِ
وَأَحْوَالِهِمُ الْمَكْرُوهَةِ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ نَمَّا لَا يَحِلُّ الخَوْضُ فِيهِ، فَهَذَا
حَرَامٌ.

ومنها الغيبةُ والنَّمِيمةُ وكَفَى بِهَا هَلَاكاً فِي الدِّينِ.

ومنها المراءى، والمجادلةُ، والمزاحُ.

ومنها الخصومةُ والسُّبُّ، والفحشُ وبِذَاءَةُ اللِّسَانِ
وَالِاسْتِهْزَاءُ بِالنَّاسِ وَالسُّخْرِيَّةُ، وَالْكَذْبُ.

وقَدْ عُدَّ الْغَرَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» عَشْرِينَ آفَةً وَذَكَرَ فِي كُلِّ آفَةٍ
كَلَاماً بَسِيطاً حَسَنًا، وَذَكَرَ عِلَاجَ هَذِهِ الْآفَاتِ.

ولذا قيل:

٥٠- كتاب مساوى الأخلاق

الْأَقْلُ لِمَنْ كَانَ لِي حَاسِداً أَتَدْرِي عَلَى مَنْ أَسَأْتُ الْأَدَبَ
أَسَأْتُ عَلَى اللَّهِ فِي فَعْلِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَعَبَ
فَجَازَاكَ عَنِّي بِأَنْ زَادَنِي وَسَدَّ عَلَيَّ وَجْهَهُ الطَّلِبَ
ثُمَّ الْحَاسِدُ إِنْ وَقَعَ لَهُ الْخَاطِرُ بِالْحَسَدِ فَدَفَعَهُ وَجَاهَدَ نَفْسَهُ
فِي دَفْعِهِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ بَلْ لَعَلَّهُ مَاجِرٌ فِي مُدَافَعَةٍ.

١- مَدْمَةُ الْحَسَدِ

١٤٠٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ
الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٠٣)

١٤٠٧- وَلَابِنِ مَاجَةَ (٤٢١٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ
نَحْوَهُ.

(إِيَّاكُمْ) ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّحْذِيرِ، وَالْحَذَرُ مِنْهُ
(الحسد).

وفي ذم الحسد أحاديث وأثار كثيرة.

ويقال: أَوَّلُ ذَنْبٍ عَصَى اللَّهُ بِهِ الْحَسَدَ، فَإِنَّهُ أَمَرَ إِبْلِيسَ
بِالسُّجُودِ لِأَدَمَ فَحَسَدَهُ فَاغْتَنَعَ عَنْهُ فَعَصَى اللَّهَ فَطَرَدَهُ وَتَوَلَّدَ مِنْ
طَرَفِهِ كُلُّ بَلَاءٍ وَفِتْنَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى الْعِبَادِ.

والحسد لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى نِعْمَةٍ، فَإِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى
أَخِيكَ نِعْمَةً فَلَيْتَ فِيهَا حَالَتَانِ.

إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّعْمَةُ وَتُحِبَّ زَوَالَهَا وَهَلْوَاهَا
تُسَمَّى حَسِداً.

الثَّانِيَةُ: أَنْ لَا تُحِبَّ زَوَالَهَا وَلَا تَكُونَ وَجُودَهَا وَدَوَامَهَا لَهُ
وَلَكِنَّكَ تُرِيدُ لِنَفْسِكَ مِثْلَهَا فَهَذَا يُسَمَّى غِبْطَةً.

فَالْأَوَّلُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا نِعْمَةً عَلَى كَافِرٍ أَوْ فَاجِرٍ،
وَهُوَ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى تَهْيِيجِ الْفِتْنَةِ وَإِفْسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَلِيَدَاءِ
الْعِبَادِ، فَهَذِهِ لَا يَضُرُّكَ كِرَاهَتُكَ لَهَا وَلَا عُبُودُكَ زَوَالَهَا، فَإِنَّكَ لَمْ
تُحِبَّ زَوَالَهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ نِعْمَةٌ بَلْ مِنْ حَيْثُ هِيَ آكَةٌ لِلْفَسَادِ
وَالْبَغْيِ.

ووجه تحريم الحسد مع ما عُلِمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ تَسْخِطُ
لِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَجِوَدِهِ فِي تَفْضِيلِ بَعْضِ عِبَادِهِ عَلَى بَعْضٍ؛

وَفِي الْإِحْيَاءِ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَلْقَى الْأَمْرَ إِلَيْهِ وَرَدَّ إِلَى
اخْتِيَارِهِ لَسَعَى فِي إِزَالَةِ النِّعْمَةِ فَهُوَ حَسُودٌ حَسِداً مَذْمُوماً، وَإِنْ
كَانَ تَرَدَّدَهُ التَّقْوَى عَلَى إِزَالَةِ ذَلِكَ فَيَعْفَى عَنْهُ مَا يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ
مِنْ ارْتِيَاكِهِ إِلَى زَوَالِ النِّعْمَةِ مِنْ عَمُودِهِ مَهْمَا كَانَ كَارِهاً لِذَلِكَ
مِنْ نَفْسِهِ بِعَقْلِهِ وَدِينِهِ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٠٣/١٠)
مَرْفُوعاً «ثَلَاثٌ لَا يَسْلَمُ مِنْهُنَّ أَحَدُ الطَّيْرَةِ وَالطَّرْنِ، وَالْحَسَدُ قِيلَ:
فَمَا الْمَخْرُجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا تَطَلَّيْتَ فَلَا تُرَاجِعْ
وَإِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تَحَقِّقْ، وَإِذَا حَسَدْتَ فَلَا تَبْتَغِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو نَعِيمٍ [أَخْبَارُ أَصْهَانِ (٢٢٧/١)] «كُلُّ إِبْنِ آدَمَ
حَسُودٌ وَلَا يَضُرُّ حَاسِداً حَسِداً مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِاللِّسَانِ أَوْ يَفْعَلَ
بِالْيَدِ». وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثٌ لَا تَخْلُو عَنْ مُقَالَ.

وَفِي «الرَّوَاغِرِ» لِابْنِ حَبِيرٍ الْهَيْتَمِيُّ: إِنَّ الْحَسَدَ مَرَاتِبٌ
وَهِيَ إِمَّا عِبَّةٌ زَوَالِ نِعْمَةٍ غَيْرِ، وَإِنْ لَمْ تَتَّقِلْ إِلَى الْحَاسِدِ، وَهَذَا
غَايَةُ الْحَسَدِ أَوْ مَعَ انْتِقَالِهَا إِلَيْهِ أَوْ انْتِقَالِ مِثْلِهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا أَحَبَّ
زَوَالَهَا لِثَلَاثٍ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَوْ لَا مَعَ عِبَّةٍ زَوَالِهَا، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ
الْمَعْفُوفُ عَنْهُ مِنَ الْحَسَدِ إِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا، وَالطَّلُوبُ إِنْ كَانَ فِي
الدِّينِ انْتَهَى.

وَهَذَا الْقِسْمُ الْأَخِيرُ يُسَمَّى غِيْرَةً، فَإِنْ كَانَ فِي الدِّينِ فَهُوَ
الْمَطْلَبُ وَعَلَيْهِ جَهْلٌ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ (٥٠٢٥)، مُسْلِمٌ
(٨١٥)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ

وإسكانها عند الشرِّ ومناعتها للجوارح للانتقامِ ممن أغضبها، فإن النفس في حكم الأعداء الكثيرين وغلبتها عما تشتهيه في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريدونه منه.

وفيهِ إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو؛ لأنه جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة.

وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام.

والحديث فيه إرشاد إلى أن من أغضبه أمرٌ وراذات النفس المبادرة إلى الانتقام ممن أغضبه أن يجاهدَهَا ويمنعَهَا عما طلبت.

والغضب غريزة في الإنسان فمَهْمَا قُصِدَ أو نُوزِعَ في غرضٍ ما اشتعلت نار الغضب وشارت حتى يحمر الوجه، والعينان من الدم؛ لأن البشرة تحكي لون ما وراءها، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه.

وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون خوفاً.

وإن كان على الظنير تردّد الدم بين انقباض وانسباط فيحمر ويصفر.

والغضب يترتب عليه تغيير الباطن والظاهر كتغير اللون والرعدة في الأطراف، وخروج الأفعال على غير ترتيب واستحالة الخلق حتى لو رأى الغضبان نفسه حالة الغضب لسكن غضبه حياءً من قبح صورته واستحالة خلقته، هذا في الظاهر.

وأما في الباطن فقبحة أشد من الظاهر؛ لأنه يولد حقداً في القلب وإضرار السوء على اختلاف أنواعه.

بل قبح باطنه مقدّم على تغيير ظاهره فإن تغيير الظاهر ثمرة تغيير الباطن، فيظهر على اللسان الفحش والشتم ويظهر في الأفعال بالضرب، والقَتْل وغير ذلك من المفسد، وقد ورد في الأحاديث دواء الغضب:

فاخرج ابن عساكر [تاريخ دمشق (٤٠٤/٤٦٤)] موقوفاً

فهو يقوم به آتاء الليل وآتاء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو يُنفق منه آتاء الليل وآتاء النهار.

المراء أنه يغار ممن اتصف بهاتين الصفتين فيقتدي به عجة للسرور في هذا المسلك، ولعل تسميته حسداً مجاز.

والحديث دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر.

ونسبة الأكل إليه مجاز من باب الاستعارة.

وقوله (كما تأكل النار الحطب) تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما يذهب الحطب بالنار ويتلاشى جرمه.

واعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد أنه لا يضر بجسده المحسود في الدين ولا في الدنيا، وأنه يعود وبالاً حسديه عليه في الدارين إذ لا تزول نعمة بحسد قط، وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان؛ لأن الكفار يحبون زواله عن المؤمنين.

بل المحسود يتمتع بحسنات الحاسد؛ لأنه مظلوم من جهته سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص، والغيبة وهتك السر وغيرها من أنواع الإيذاء فيلقى الله مفلساً من الحسنات محروماً من نعمة الآخرة كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا، فإذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جرّ لنفسه بالحسد كل غم وتكدب في الدنيا والآخرة.

٢- مدّة الغضب

١٤٠٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

متفق عليه [بخاري (٦١٤)، مسلم (٢٦٠٩)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة» بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالعين المهملة على زنة همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع

(إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب) متفق عليه)

المراء بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس

«الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالشَّيْطَانُ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَالْمَاءُ يُطْفِئُ النَّارَ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْتَسِلْ».

وفي رواية (٤٧٨٤) «فَلْيَتَوَضَّأْ».

وأخرج ابن أبي الدنيا «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ سَكَنَ غَضَبُهُ».

وأخرج أحمد (٢٣٩/١) «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُتْ».

وأخرج أحمد (١٥٢/٥) وأبو داود (٤٧٨٢) وابن حبان (٥٦٨٨) «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَإِلَّا فَلْيَضْطَجِعْ».

وأخرج أبو الشيخ: «الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا وَجَدَهُ أَحَدُكُمْ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ وَجَدَهُ جَالِسًا فَلْيَضْطَجِعْ».

والنَّهْيُ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْغَضَبِ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ.

وقد بَوَّبَ البخاري (بابُ ما يجوزُ مِنَ الْغَضَبِ وَالشَّدْوَةِ لِأَمْرِ اللَّهِ). وقد قال تعالى: «جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ» [البقرة: ٧٣] وذكر خمسة أحاديث في كُلِّ مِنْهَا غَضَبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أسبابٍ مُخْتَلِفَةٍ رَاجِعَةٍ إِلَى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ كَانَ لِأَمْرِ اللَّهِ وإِظْهَارِ الْغَضَبِ فِيهِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِيَكُونَ أَوْكَدَ.

وقد ذَكَرَ تعالى في مُوسَى وَغَضَبِهِ لَمَّا عَبَدَ الْعَجَلُ وَقَالَ: «وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ» [الأعراف: ١٥٤].

٣- الظُّلُمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ

١٤٠٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظُّلُمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٤٧)، مسلم (٢٥٧٩)].

الحديث من أدلِّهِ تحريمِ الظُّلْمِ، وَهُوَ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِهِ سِوَاكَ كَانَ فِي نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عَرَضٍ فِي حَقِّ مُؤْمِنٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ، وَإِخْبَارُهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

قِيلَ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ يَكُونُ ظِلْمَاتٍ عَلَى صَاحِبِهِ لَا يَهْتَدِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبِيلًا حَيْثُ يَسْعَى نُورُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ.

وقيل: إِنَّهُ يُرِيدُ بِالظُّلْمَاتِ الشَّدَائِدَ، كَمَا تَعَالَى: «قُلْ مَنْ يُجَيِّبُكُمْ مِنَ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ» [الأنعام: ١٦٣] أَيْ مَنْ شَدَائِدِهِمَا.

وقيل: إِنَّهُ كِتَابَةٌ عَنِ النَّكَالِ، وَالْعُقُوبَاتِ.

٤- مَذْمَةُ الشُّحِّ

١٤١٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٨).

في الشُّحِّ وفي التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَخْلِ أَقْوَالٌ: فَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ الشُّحِّ: إِنَّهُ أَشَدُّ مِنَ الْبَخْلِ وَأَبْلَغُ فِي الْمَنَعِ مِنَ الْبَخْلِ.

وقيل: هُوَ الْبَخْلُ مَعَ الْحَرَصِ.

وقيل: الْبَخْلُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ وَالشُّحُّ عَامٌّ.

وقيل: الْبَخْلُ بِالْمَالِ خَاصَّةً وَالشُّحُّ بِالْمَالِ، وَالْمَعْرُوفُ.

وقيل: الشُّحُّ الْحَرَصُ عَلَى مَا لَيْسَ عَنْدَهُ، وَالْبَخْلُ بِمَا عَنْدَهُ.

وقوله: «فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» يُجْمَلُ أَنَّهُ يُرِيدُ الْهَلَاكَ الدُّنْيَوِيَّ الْمَفْسُورَ بِمَا بَعْدَهُ فِي تِمَامِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ «هَلَكَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحْلَوْا عِمَارَتَهُمْ»، وَهَذَا هَلَاكُ دُنْيَوِيٍّ، وَالْحَامِلُ لَهُمْ هُوَ شُحُّهُمْ عَلَى حِفْظِ الْمَالِ وَجَمْعِهِ وَازْدِيَادِهِ وَصِبَاتِهِ عَنْ ذَعَابِهِ فِي التَّفَقَّاتِ فَضَمُّوا إِلَيْهِ مَالَ الْغَيْرِ صِبَاةً لَهُ وَلَا يُدْرِكُ مَالُ الْغَيْرِ إِلَّا بِالْجَوْرِ وَالْمَعْصِيَةِ الْمُضْيِئَةِ إِلَى الْقَتْلِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَارِمِ.

وَيُجْمَلُ أَنَّ يُرَادُ بِهِ الْهَلَاكُ الْآخِرِيُّ، فَإِنَّهُ يَنْفَرُ عَنْهُ أَقْرَبُهُ مِنْ ارْتِكَابِ هَذِهِ الظَّالِمِ، وَالظَّاهِرُ حُلُّهُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ:

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي ذَمِّ الشُّحِّ، وَالْبَخْلِ كَثِيرَةٌ، وَالْآيَاتِ الْقِرَائِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ» [النساء: ١٣٧] «وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ» [محمد: ٣٨] «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا

لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴿[آل عمران: ١٨٠]﴾ «وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: ٩].

وفي الحديث «ثَلَاثٌ مُهْلِكَاتٌ: شُحُّ مَطَاعٍ وَهَوَى مُتَّبِعٍ وَإِعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ». أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٥٤). وفيه زيادة.

وفي الدعاء النبوي «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ، - إِلَى قَوْلِهِ - وَالْبَخْلِ». أخرجه الشيخان البخاري (٦٣٦٧)، مسلم (٢٧٠٦).

وقال رحمه الله: «شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شُحُّ هَالِكٌ، وَجَبْنَ خَالِكٌ». أخرجه البخاري في التاريخ «الكبير» (٨/٦) وأبو داود (٢٥١١) عن أبي هريرة مرفوعاً، والآثار فيه كثيرة.

(لأن قلت) وما حقيقة البخل المذموم وما من أحدٍ إلا وهو يرى نفسه أنه غير بخيل ويرى غيره بخيلاً ورُبُّما صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس فيقولون جماعة: إنه بخيل ويقول آخرون: ليس بخيلاً فماذا حد البخل الذي يوجب الهلاك؟ وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها؟.

(قلت) السخاء هو أن يؤدي ما أوجب الله عليه، والواجب واجب.

واجب الشرع: وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والشقات لمن يجب عليه إنفاقه وغير ذلك.

وواجب المروءة، والعادة.

والسخي: هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة، فإن منع واحداً منهما فهو بخيل لكن الذي يمنع واجب الشرع أبخل، فمن أعطى زكاة ماله مثلاً ونفقة عياله بطيبة نفسه، ولا يتيمم الخبيث من ماله في حق الله، فهو سخي.

والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات، فإن ذلك مستقيم ويختلف استقباؤه باختلاف الأحوال، والأشخاص، وتفصيله بطول فمن أراد استيفاء ذلك راجع الإحياء للغزالي فهو كلام جيد.

واعلم أن البخل داء له دواء وما أنزل الله من داء إلا دواءه، وداء البخل سببه أمران:

الأول: حُبُّ ذَاتِ الْمَالِ والشغف به وبقائه لديه، فإن الدنانير مثلاً رسولٌ تنال به الحاجات والشهوات فهو محبوبٌ لذلك، ثم صار محبوباً لنفسه؛ لأن الموصول إلى الذات لذية، فقد ينسى الحاجات والشهوات وتَصِيرُ الدنانير عنده هي المحبوبة، وهذا غاية الضلال، فإنه لا فرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث تُقضى به الحاجات.

فهذا سبب حُبِّ الْمَالِ وَتَفَرُّغُ مِنْهُ الشُّحُّ، وعلاجه بضدّه.

فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر، وعلاج طول الأمل الإكتفاء من ذكر الموت وذكر موت الأقربان والنظر في ذكر طول تبعهم في جمع المال، ثم ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم. وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد.

وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم وينظر في نفسه، فإنه ربما لم يخلف له أبوه فلساً.

ثم ينظر ما أعد الله عز وجل لمن ترك الشح وبذل من ماله في مرضاة الله وينظر في الآيات القرآنية الحاتئة على الجود المانعة عن البخل.

ثم ينظر في عواقب البخل في الدنيا، فإنه لا بُدَّ لجامع المال من آفات تُخرجه على رغم أنفيه، فالسقاء خيرٌ كله ما لم يخرج إلى حد الإسراف المنهي عنه وقد أذب الله عباده أحسن الأداب فقال: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» [الفرقان: ٦٧] فخيَارُ الأمور أوسطها.

وخلاصته أنه إذا وجد العبد المال أنفق في وجوه المعروف بالتي هي أحسن، ويكون بما عند الله أوثق منه بما هو لديه، وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والكفاف وعدم الطمع.

٥ - مذهب الرياء

١٤١١ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الشَّرُّ الْأَصْغَرُ: الرِّيَاءُ».

أخرجه أحمد بإسناد حسن (٤٢٨/٥).

(وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه) هو محمود بن لبيد الأنصاري

الأشبهلي، ولَدَ على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ وحدثَ عنه أحاديث. وانواعُ ذلك واسعة، وهو يُرى أَنَّهُ من أَهْلِ الدِّينِ والصَّلاحِ.

قال البخاري: لَهُ صُحْبَةٌ.

وقال أبو حاتم: لا تُعرفُ لَهُ صُحْبَةٌ.

وذكره مُسلمٌ في التَّابِعِينَ.

قال ابنُ عبدِ البر: الصُّوَابُ قولُ البخاري.

وهو أحدُ العلماء، مات سنة مِيتٍ وَتِسْعِينَ.

(قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الشُّرُكُ الْأَصْفَرُ» كَأَنَّهُ قِيلَ مَا هُوَ فَقَالَ ﷺ «الرِّيَاءُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ يَاسَنَادٍ حَسَنٍ».)

الرِّيَاءُ مصدرٌ رَأَى فاعِلٌ ومصدرُهُ يَأْتِي على بناءِ مُفاعِلَةٍ وفعالٍ، وهو مَهْمُوزُ العَيْنِ؛ لأنَّهُ من الرُّؤْيَةِ ويمُجُورٌ تخفيفُها بقلبِها ياءً.

وحقيقته لُغَةٌ: أن يرى غيرَهُ خلافَ ما هو عليه.

وشرعاً: أن يفعلَ الطَّاعَةَ ويَتَرَكَ المعصِيَةَ مع ملاحظةٍ غيرِ اللَّهِ أو يُخَبِّرَ بِهَا أو يُحِبُّ أن يَطلُعَ عليها لمَقْصِدِ دُنْيَوِيٍّ من مالٍ أو نحوِهِ.

وقد ذمَّهُ اللَّهُ في كِتَابِهِ وجعلَهُ من صفاتِ المنافقين في قوله: ﴿يُزَامُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] وقال ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيُتِمِّلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]. وقال ﴿تَوَلَّى لِلْمُضَلِّينَ﴾ - قوله - ﴿الَّذِينَ هُمْ يَرَاوُنَ﴾ [الماعون: ٤ - ٦].

ووردَ فيه من الأحاديثِ الكَثِيرَةِ الطَّبِيعَةُ الدَّالَّةُ على عظمَةِ عقابِ المرائي، فإنَّهُ في الحقيقةِ عابِدٌ لغيرِ اللَّهِ. وفي الحديثِ القدسي «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مِنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَهُوَ لَهُ كُلُّهُ وَأَنَا عَنْهُ بِرِيءٌ وَأَنَا أَعْنَى الْأَغْنِيَاءِ عَنِ الشُّرُكِ» [٢٩٨٥].

واعلم أن الرِّياءَ يَكُونُ بالبدنِ، وذلك بإظهارِ النُّحولِ والاصفرارِ ليوهمَ بذلكِ شدَّةَ الاجتهادِ، والحزنِ على أمرِ الدِّينِ وخوفِ الآخرةِ، وليبدلَ بالنُّحولِ على قَلَّةِ الأكلِ، ويتشعثَ الشعرُ ودرنِ الشُّوبِ يوهمُ أن هُمَّه بالدِّينِ ألَّهَهُ عن ذلكِ،

ويَكُونُ الرِّياءُ بالقولِ بالوعظِ في المواقِفِ ويَذْكُرُ حِكَمِيَّاتِ الصَّالحينَ ليدلَّ على عتاقِهِ بأخبارِ السُّلفِ وتَبَخُّرِهِ في العلمِ وتَنَاسُفِ على مُقارَفَةِ النَّاسِ للمعاصي والتَّأَوُّو من ذلكِ. والأمرُ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكرِ محضُ الرِّياءِ.

والرِّياءُ بالقولِ لا تنحصرُ أبوابُهُ. وقد تَكُونُ المراءاةُ بالأصحابِ، والأتباعِ والتلاميذِ فيقال: فلانٌ متَّبِعٌ قُدْوَةٍ.

والرِّياءُ بابٌ واسعٌ إذا عرفت ذلكِ، فبعضُ أبوابِ الرِّياءِ أعظمُ من بعضٍ لاخْتِلَافِهِ باختلافِ أركانِهِ، وهي ثلاثة:

المراءى بِهِ، والمراءى لأجلِهِ، ونفسُ قصدِ الرِّياءِ، فقصدُ الرِّياءِ لا يخلو من أن يَكُونُ مُجَرَّدًا عن قصدِ الثُّوَابِ أو مصحوبًا بإرادَتِهِ، والمصحوبُ بإرادةِ الثُّوَابِ لا يخلو عن أن تَكُونُ إرادةُ الثُّوَابِ أَرَجَحَ أو أضعفُ أو مُساويةٌ فَكَانَتْ صُورَ أربع:

الأولى: أن لا يَكُونُ قصدُ الثُّوَابِ بسلِ فعلِ الصَّلَاةِ مثلاً لِبَرَاءَةٍ غَيْرِهِ، وإذا انفردَ لا يفعلُهَا.

وأخرج الصَّدَقَةُ ثَلَاثًا يُقال: إِنَّهُ يَحْمِلُ، وَهَذَا أَغْلَظُ أنواعِ الرِّياءِ وأخبثُهَا، وهو عِبَادَةُ للعبادِ.

الثَّانية: قصدُ الثُّوَابِ لَكِنْ قَصْدًا ضَعِيفًا بحيثُ إِنَّهُ لا يَحْمِلُهُ على الفعلِ إِلَّا مُرَااةَ العبادِ ولكِنَّهُ قصدُ الثُّوَابِ فَهَذَا كَالَّذِي قَبْلَهُ.

الثَّالثة: تساوى القَصْدانِ بحيثُ لم يبعثْهُ على الفعلِ إِلَّا مجموعُهُمَا ولو خَلَى عن كُلِّ واحدٍ مِنْهُمَا لم يفعلْهُ فَهَذَا تَسَاوَى صلاحِ قَصْدِهِ ونفسيهِ، فلعلَّهُ يُخْرِجُ رَأْسًا بِرَأْسٍ لا لَهُ ولا عَلَيْهِ.

الرَّابِعة: أن يَكُونُ أَطْلَاعُ النَّاسِ مُرَجِّحًا أو مُقَوِّيًا لنشاطِهِ ولو لم يَكُنْ لما تَرَكَ العِبَادَةَ.

قال الغزالي: والذي نَظَنُّهُ، والعلمُ عندَ اللَّهِ أَنَّهُ لا يَحِيطُ أَصْلُ الثُّوَابِ ولكِنَّهُ يَقْصُرُ ويعاقِبُ على مقدارِ قصدِ الرِّياءِ، وينابُ على مقدارِ قصدِ الثُّوَابِ وحديث: «أَنَا أَعْنَى الْأَغْنِيَاءِ عَنِ الشُّرُكِ» [٢٩٨٥] عمولٌ على ما إذا تساوى القَصْدانِ أو أن قصدَ الرِّياءِ أَرَجَحُ.

وأما المراءى به، وهو الطاعات فيقسم إلى الرياء بأصول العبادات، وإلى الرياء بأوصافها، وهو ثلاث درجات:

الرياء بالإيمان، وهو إظهار كلمة الشهادة، وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في الذل الأسفل منها. وفي هؤلاء أنزل الله تعالى: «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ» الآية (المافقون: ١).

وقرب منهم الباطنية الذين يظهرُونَ الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافاً، ومنهم الرافضة أهل التفتية الذين يظهرُونَ لكل فريق أنهم منهم تفتية.

والرياء بالعبادات كما قدمناه، وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد وأما إذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادات لم يؤثر فيه إلا إذا ظهر العمل للغير وتحدث به.

وقد أخرج الذيلمي [الفردوس] (٧٢٢) مرفوعاً «إن الرجل ليعمل عملاً سراً فيكتبه الله عنده سراً فلا يزال به الشيطان حتى يتكلم به فيمحق من السر ويكتب غلاية، فإن عاد تكلم الثانية محي من السر، والغلاية وكتب رياء».

وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادات، ثم ندّم في أثناء العبادات فأوجب البعض من العلماء الاستئناف لعدم انعقادها. وقال بعضهم: يلغو جميع ما فعله إلا التحريم.

وقال بعض: يصح؛ لأن النظر إلى الخواص كما لو ابتدأ بالإخلاص وصحبه الرياء من بعده.

قال الغزالي: والقولان الآخريان خارجان عن قياس الفقه.

وقد أخرج الواحدي في أسباب النزول (ص ٢٢٦) جواب «جندب بن زهير لما قال للنبي ﷺ: إني أغسل الغسل لله، وإذا أطلع عليه سرتي فقال ﷺ: «لا شريك لله في عبادته».

وفي رواية: «إن الله لا يقبل ما شورك فيه». رواه ابن عباس.

وروى عن مجاهد أنه «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني أتصدق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا لله فذكر ذلك مني فسرني وأعجب به، فلم يقل النبي ﷺ: له شيئاً حتى نزلت الآية يعني قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا

صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحدًا» (الكهف: ١١٠).

ففي الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي (٢٣٨٤) من حديث أبي هريرة وقال: حديث غريب قال: «قلت: يا رسول الله بيننا أنا في بيتي في صلاتي إذ دخل علي رجل فأعجبني الحال التي رأيته عليها فقال رسول الله ﷺ: لك أجران».

وفي «الكشاف» من حديث «جندب أنه ﷺ قال له: لك أجران أجر السر وأجر العلانية». وقد يرجح هذا الظاهر قوله تعالى: «وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَزِينُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَّخِذُ مَا يُثْقِلُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ» (البقرة: ٩٩) فدل على أن محبة الشأن من رسول الله ﷺ لا تنافي للإخلاص ولا تعدد من الرياء.

وتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله: «إذا أطلع عليه سرتي» لمحبة الشأن عليه فيكون الرياء في محبة الشأن على العمل، وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً، وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الشأن من المطلع عليه وإنما هو مجرد محبة لما يصدر عنه وعلم به غيره.

ومحمّل أن يراد بقوله «فيعجبني» أي: يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله: ﷺ «أنتم شهداء الله في الأرض».

وقال الغزالي: أما مجرد السرور بالاطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر في العمل فبعيد أن يفسد في العبادات.

٦ - آية المنافق ثلاث

١٤١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانًا».

متفق عليه [بخاري (٣٣)، مسلم (٥٩)].

وقد ثبت عند الشيخين [بخاري (٣٤)، مسلم (٥٨)] من حديث عبد الله بن عمرو رابعة: وهي «وإذا خاصم فجر».

والمنافق: من يظهر الإيمان ويبطن الكفر.

٧- مذمة السباب والقتال

١٤١٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٤٤)، مسلم (٦٤)].

السَّبُّ لُغَةً: الشَّمُّ والتَّكْلُمُ في أعراضِ النَّاسِ بما لا يبغي كالسَّابِّ.

والفسوق مصدر فُسِقَ.

وَهُوَ لُغَةٌ: الخروجُ.

وشرعاً: الخروجُ من طاعةِ اللَّهِ.

وفي مفهوم قوله (المسلم) دليلٌ على جوازِ سبِّ الكافر، فإنَّ كانَ مُعَاهِداً فَهُوَ أَذِيَّةٌ لَهُ. وقد نَهَى عَنْ أَذْيِهِ فَلَا يَعْمَلُ بِالْمُفْهُومِ فِي حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَ حُرِيّاً جَارَ سَبِّهِ إِذْ لَا حُرْمَةَ لَهُ.

وَأَمَّا الْفَاسِقُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ سَبِّهِ بِمَا هُوَ مُرْتَكِبٌ لَهُ مِنَ الْمَعَاصِي.

فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى جَوَازِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُسْلِمِ فِي الْحَدِيثِ الْكَامِلُ الْإِسْلَامَ، وَالْفَاسِقُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَبِمَحْدُودِ «اذْكُرُوا الْفَاسِقَ» بِمَا فِيهِ كَيْفَ يَحْذَرُهُ النَّاسُ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَانْكَرَهُ أَحْمَدُ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَإِنْ صَحَّ حَمَلٌ عَلَى فَاجِرٍ مُعْلَنٍ بِفَجْورِهِ أَوْ بِأَنِّي بِشَهَادَةٍ أَوْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فَيُخْتِاجُ إِلَى بَيَانِ حَالِهِ لِنَلَا يَقَعُ الْأَعْتِمَادُ عَلَيْهِ أَنْتَهَى كَلَامُ الْبَيْهَقِيِّ.

وَلَكِنَّهُ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٤٣٧٢) وَالصَّغِيرِ (٥٩٨) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ رَجَالَهُ مَوْثُوقِينَ.

وَأَخْرَجَهُ فِي الْكَبِيرِ (٤١٨/١٩) أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ «مُعَاوِيَةَ بْنِ حَنْذَلَةَ» قَالَ: خَطَبَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: خَشَى مَتَى تَزْعُمُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ أَهْنِكُوهُ حَتَّى يَحْذَرَهُ النَّاسُ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ [«شعب الإيمان» (٩٦٦٤)] مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ «مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غِيْبَةَ لَهُ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٢٩٩٠) «كُلُّ أُنْثَى مُعَاتَى إِلَّا الْمَجَاهِرُونَ»

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ هَذِهِ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ، فَإِنَّ كَانَتْ فِيهِ هَذِهِ كُلُّهَا فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَإِنْ كَانَ مُصَدِّقاً بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، لِحَدِيثِ «وَأَنْ صَلَّى وَصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ» [م (٥٨)].

وَقَدْ اسْتَشْكَلَ الْحَدِيثُ بِأَنَّ هَذِهِ الْخِصَالَ قَدْ تَوَجَّدَتْ فِي الْمُؤْمِنِ الْمَصْدُوقِ الْقَائِمِ بِشَرَائِعِ الدِّينِ، وَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْنَاهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ الْحَقَّقُونَ: وَالْأَكْثَرُونَ - وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ - إِنَّ هَذِهِ الْخِصَالَ هِيَ خِصَالُ الْمُنَافِقِينَ، فَإِذَا انْصَفَ بِهَا أَحَدٌ مِنَ الْمَصْدُوقِينَ اشْتَبَهَ الْمُنَافِقُ فَيُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ النِّفَاقِ جِازاً، فَإِنَّ النِّفَاقَ هُوَ إِظْهَارُ مَا يُبْطِنُ خِلَافَهُ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي صَاحِبِ هَذِهِ الْخِصَالَ وَيَكُونُ نِفَاقُهُ فِي حَقِّ مَنْ حَدَّثَهُ وَوَعَدَهُ وَاتَّعَمَّهُ وَخَاصَمَهُ وَعَاهَدَهُ مِنَ النَّاسِ لَا أَنَّهُ مُنَافِقٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ يُبْطِنُ الْكُفْرَ.

وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا كَانَ فِي حَقِّ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي أَيَّامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحْدَثُوا بِإِيمَانِهِمْ فَكَذَّبُوا وَاتَّعَمُوا عَلَى رَسُولِهِمْ فَخَانُوا وَوَعَدُوا فِي الدِّينِ بِالنَّصْرِ فَفَسَدُوا وَأَخْلَفُوا وَفَجَرُوا فِي خُصُومَاتِهِمْ، وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيحٍ وَرَجَعَ إِلَيْهِ الْحَسَنُ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلَى خِلَافِهِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَإِلَيْهِ مَالٌ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ رَدَّ الْحَدِيثُ فِي رَجُلٍ مُعَيَّنٍ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُوَاجِهُهُمْ بِصَرِيحِ الْقَوْلِ يَقُولُ: فَلَانْ مُنَافِقٌ، وَإِنَّمَا يُشِيرُ إِشَارَةً.

وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ أَنَّ مَعْنَاهُ التَّحْذِيرُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَعَذَّاهُ هَذِهِ الْخِصَالَ الَّتِي يُخَافُ عَلَيْهَا أَنْ تُغْضِي بِهِ إِلَى حَقِيقَةِ النِّفَاقِ وَأَيْدِ هَذَا الْقَوْلِ بِقَصَّةِ ثَعْلَبَةَ الَّذِي قَالَ فِيهِ تَعَالَى: «فَأَغْضَبَهُمْ نِفَاقاً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ» [التوبة: ٢٧]، فَإِنَّهُ آتَى بِهِ خُلُفَ الْوَعْدِ، وَالْكَذِبِ إِلَى الْكُفْرِ فَيَكُونُ الْحَدِيثُ لِلتَّحْذِيرِ مِنَ التَّخَلُّقِ بِهَذِهِ الْأَخْلَاقِ الَّتِي تَزُولُ بِصَاحِبِهَا إِلَى النِّفَاقِ الْحَقِيقِيِّ الْكَامِلِ.

٨ - مذمة الظن

١٤١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

متفق عليه [البخاري (٦٠٦٦)، مسلم (٢٥٦٣)].

المراد بالتحذير من الظن بالمسلم شراً نحو قوله «اجتنبوا كثيراً من الظن» [الحجرات: ١٢].

والظن هو ما يخطر بال نفس من التجويز المحتمل للصحة، والبطان فيحكم به ويعمل عليه كذا فسر الحديث في «مختصر النهاية».

وقال الخطابي: المراد التهمة وعمل التحذير والنهي إنما هو عن التهمة التي لا سبب لها يوجبها كمن اتهم بالفاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضي ذلك.

وقال النووي: والمراد التحذير من تحقيق التهمة، والإصرار عليها وتقرؤها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر، فإن هذا لا يكلف به كما في الحديث «تجاوز الله عما تحدثت به الأمة أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل» [البخاري (٦٦٦٤)، مسلم (١٢٧)] ونقله عياض عن سفيان.

والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم ولا فحش ولا فجور ويقيد إطلاقه حديث «أخبروا من الناس بسوء الظن». أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٩٨)، والبيهقي (١٢٩/١٠)، والعسكري من حديث أنس مرفوعاً.

قال البيهقي: تفرد به بقية.

وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفاً: «يجرم سوء الظن». أخرجه القضاعي [مسند الشهاب (٢٤)] مرفوعاً من حديث عبد الرحمن بن عائذ مرسلاً وكل طريقه ضعيفة وبعضها يقوي بعضاً ويدل أن لها أصلاً. وقد قال ﷺ: «أخوك البخري ولا تأمنه». أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٧٧٤) عن عمر وأبو داود (٤٨٦١) عن عمرو بن العاص.

وقد قسم الزغشري الظن إلى واجبي، ومندوب، وحرام

وهم الذين جاهروا بمعاصيهم فتهتكوا ما ستر الله عليهم فيبحون بها بلا ضرورة ولا حاجة، والأكثر يقولون: بأنه يجوز أن يقال للفاسق: يا فاسق، وبما فسد، وكذا في غيبه بشرط قصد النصيحة له أو لغيره لبيان حاله أو للزجر عن صنيعه لا لقصد الواقعة فيه فلا بد من قصد صحيح إلا أن يكون جواباً لمن يبذره بالسب، فإنه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى: «وَلَمَنْ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» [الشورى: ٤١] ولقوله ﷺ: «الْمُسْتَأْنَبَانِ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَغْدِرِ الْمُظْلَمُونَ». أخرجه مسلم (٢٥٨٧) ولكنه لا يجوز أن يقتدي ولا يسبه بأمر كذب.

قال العلماء: وإذا انتصر المسبوب استوفى ظلامته وبرئ الأول من حقه وبقي عليه إثم الابتداء، والإثم المستحق لله تعالى

وقيل: برئ من الإثم ويكف عن البادي اللوم والذم لا للإثم.

ويجوز في حال الغضب لله تعالى [لقوله ﷺ لأبي ذر: إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ] [البخاري (٣٠)، مسلم (١٦٦١)] وقول عمر في قصة حاطب «دعني أضرب عنق هذا المنافق» [خ (٣٩٨٣) م (٢٤٩٤)] وقول أسيد لسعيد: «إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين» [خ (٤١٤١)].

ولم ينكر ﷺ هذه الأقوال وهي بمحضرة.

وقوله ﷺ (وقال كافر) دال على أنه يكفر من يقابل المسلم بغير حق، وهو ظاهر فيمن استحل قتل المسلم أو قاتله حال إسلامه.

وأما إذا كانت المقاتلة لغير ذلك فإطلاق الكفر عليه مجازاً ويراد به كفر النعمة، والإحسان وأخوة الإسلام لا كفر الجحود وسماه كفراً؛ لأنه قد يؤول به ما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يعنى عن الحق فقد يصير كفراً أو أنه فعل كفعل الكافر الذي يقابل المسلم.

ومباح.

فالواجب: حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ.

والحرام: سُوءُ الظَّنِّ بِهِ تعالى ويَكُلُّ من ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» الْحَدِيثَ.

والمندوب: حُسْنُ الظَّنِّ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الْعَدَالَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

والجائز مثل قول أبي بَكْرٍ لعائشة: إِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ أَوْ أَخْتَاكَ لِمَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ أَنَّ الَّذِي فِي بَطْنِ امْرَأَتِي أَثْنَى.

ومن ذَلِكَ سُوءُ الظَّنِّ بِمَنْ اشتهرَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَخَالَطَةِ الرَّيْبِ، وَالْجَاهِرَةِ بِالْخَبَائِثِ فَلَا يَحْرُمُ سُوءُ الظَّنِّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دُلَّ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يُظَنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا وَمَنْ دَخَلَ فِي مَخَاطِلِ السُّوءِ أَتَاهُمْ، وَمَنْ هَتَكَ نَفْسَهُ ظَنًّا بِهِ السُّوءَ، وَالَّذِي يُعَمِّرُ الظُّنُونِ الَّتِي يَجِبُ اجْتِنَابُهَا عَمَّا سِوَاهَا أَنْ كُلَّ مَا لَا تُعْرِفُ لَهُ أَمَارَةٌ صَحِيحَةٌ وَسَبَبٌ ظَاهِرٌ كَانَ حَرَامًا وَاجِبَ الاجْتِنَابِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَظْنُونُ بِهِ مِمَّنْ شُوْهِدَ مِنْهُ الشَّرُّ وَالصَّلَاحُ.

وَمَنْ عُرِفَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ فِي الظَّاهِرِ فَظَنُّ الْفَسَادِ، وَالْخِيَانَةِ بِهِ مُحَرَّمٌ مُخْلَافٍ مِنْ اشتهرَ بَيْنَ النَّاسِ بِتَعَاطِي الرَّيْبِ فَتَقَابُلُهُ بَعَكْسِ ذَلِكَ.

ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي «الْكُشَافِ».

وقوله (لِيَأْتِ الظَّنُّ أَكْذَبَ الْحَدِيثِ) سَمَاهَا حَدِيثًا؛ لِأَنَّهُ حَدِيثُ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا كَانَ الظَّنُّ أَكْذَبَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْأَكْذَبَ مُخَالَفَةُ الْوَاقِعِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى أَمَارَةٍ، وَقَبْحُهُ ظَاهِرٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَى إِظْهَارِهِ.

وَأَمَّا الظَّنُّ فَيَزَعُمُ صَاحِبُهُ أَنَّهُ اسْتَنَدَ إِلَى شَيْءٍ فَيُخْفِي عَلَى السَّمَاعِ كَوْنَهُ كَاذِبًا بِحَسَبِ الْغَالِبِ فَكَانَ أَكْذَبَ الْحَدِيثِ.

٩- مذمة الغش

١٤١٥- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعْيَةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرِعْيَتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

تَفَقَّ عَنْهُ [البخاري (٧١٥٠)، مسلم (١٤٢)].

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ. وَفِيهِ قِصَّةٌ «وَهِيَ أَنَّ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ عَاذَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَكَانَ عُيَيْدُ اللَّهِ عَامِلًا عَلَى الْبَصْرَةِ فِي إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ وَوَلِيِّهِ يَزِيدُ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢٠٧/٢٠) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: قَدِمَ إِلَيْنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ أَمِيرًا أَمَرَهُ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ غُلَامًا سَفِيهًا يَسْفِكُ الدَّمَاءَ سَفْكًا شَدِيدًا، وَفِيهَا مَعْقِلُ الْمُرْتَضَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّكَ عَمَّا أَرَاكَ تَصْنَعُ فَقَالَ لَهُ: وَمَا أَنْتَ وَذَلِكَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقُلْنَا لَهُ: مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِكَلَامِ هَذَا السَّفِيهِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ عِنْدِي عِلْمٌ فَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا أَمُوتَ حَتَّى أَقُولَ بِهِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ، ثُمَّ مَرَضَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُيَيْدُ اللَّهِ يَعُوذُهُ فَقَالَ لَهُ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: إِنِّي أَحَدُثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعْيَةً فَلَمْ يَحْطَظْ بِنَفْسِهِ لَمْ يَرْجُ رَابِعَةُ الْجَنَّةِ» وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ أَحَدُ رِوَايَتَيْ مُسْلِمٍ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٤٢) «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجْتَنِبُهُمْ مَعَهُمْ وَلَا يَنْصَحُ لَهُمْ إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَزَادَ: «كَتَبْتُهُ لِنَفْسِي».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [كما في «المجموع» (٢١٢/٥)] «مَا مِنْ إِمَامٍ وَلَا وَالٍ بَاتَ لَيْلَةً سَوَدَاءَ غَاشًّا لِرِعْيَتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَعَزَّوْجُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَسِيرَةِ سِتِّينَ عَامًا».

وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٩٢/٤) وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَمَرَهُ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً فَقَلْبُهُ لَنَفْسِهِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا حَتَّى يَدْخُلَهُ جَهَنَّمُ».

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ [اليس في المطبوع]، وَالْحَاكِمُ (٩٢/٤) أَيْضًا وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عَصَابَةٍ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ عَنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالْمُؤْمِنِينَ». وَفِي إِسْنَادِهِ وَآوِ إِلَّا أَنَّ ابْنَ نُمَيْرٍ وَثَّقَهُ وَحَسَّنَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ أَحَادِيثَ. وَالرَّاعِمِيُّ هُوَ الْقَائِمُ بِمَصَالِحِ مَنْ يَرْعَاهُ.

وقوله (يَوْمَ يَمُوتُ) مُرَادُهُ أَنَّهُ يَدْرِكُهُ الْمَوْتُ، وَهُوَ غَاشٌّ

لرعيته غير نائب من ذلك.

فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفَقَ بِهِ.

والغش بالكسر: ضد النصح ويتحقق غشه بظلمه لهم
بأخذ أموالهم وسفك دمايهم وانهالك أراضهم واختياجه عن
خلتهم وحاجتهم وحسبه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله
سبحانه المعين للمصارف، وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر
دينهم وديارهم، وإهمال الحدود وردع أهل الفساد وإضاعة
الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد.

ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم
وتوليته من غيره أرضى لله عنه مع وجوده.

والأحاديث دالة على تحريم الغش وأنه من الكبائر لسرور
الوعيد عليه بعينه، فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن
كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وهو
على رأي من يقول بخلود أهل الكبائر في النار واضح.

وقد حمله من لا يرى خلود أهل الكبائر في النار على
الزجر والتغليظ.

قال ابن بطال: هذا وعيد شديد على أئمة الجور فمن
ضيع من استرعاة الله أو خائنهم أو ظلمهم، فقد توجه إليه
الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من
ظلم أئمة عظمه.

ومعنى (حرم الله عليه الجنة) أي انفذ عليه الوعيد ولم
يرض عنه المظلومين.

١٠- مذمة ضرر الوالى لرعيته

١٤١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّيِّ شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ
فَاشَقَّ عَلَيْهِ».

أخرجه مسلم (١٨٢٨)

شق عليهم: أدخل عليهم المشقة أي: المصرة.

والدعاء عليه منه ﷺ بالمشقة جزاء من جنس الفعل، وهو
عام لمشقة الدنيا والآخرة، وتماثله «وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّيِّ شَيْئًا

ورواه أبو عوانة في صحيحه (٧٠٢٣) بلفظ «وَمَنْ وَلِيَ
مِنْهُمْ شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَعَلَيْهِمْ بَهْلَةُ اللَّهِ» فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَمَا بَهْلَةُ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَعْنَةُ اللَّهِ».

والحديث دليل على أنه يجب على الوالى تسيير الأمور
على من وليهم والرفق بهم ومعاملتهم بالعفو والصنع وإيثار
الرخصة على العزيمة في حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة، ويفعل
بهم ما يجب أن يفعل به الله.

١١- مذمة ضرب الوجه

١٤١٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».

نقله عليه البخاري (٢٥٥٩)، ٠ (٢٦١٢).

(وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ
أَحَدُكُمْ أَى غَيْرَهُ كَمَا يَذُلُّ لَهُ فَاعِلٌ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ» فنقل
عليه).

وفي رواية [م] (٢٦١٢) «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ وَفِي رِوَايَةٍ
[٢٦١٢] (١٤) «فَلَا يُلْطَمَنَّ الْوَجْهَ» الحديث.

وهو دليل على تحريم ضرب الوجه وأنه يقتضى فلا يضرب
ولا يُلْطَمَ ولو في حد من الحدود الشرعية ولو في الجهاد،
وذلك، لأن الوجه لطيف يجمع المحاسن، وأعضاؤه لطيفة وأكثر
الإدراك بها فقد يطلها ضرب الوجه. وقد ينقصها. وقد يشين
الوجه، والشين فيه فاحش؛ لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره،
ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً من شين، وهذا النهي عام
لكل ضرب ولطم من تاديب أو غيره.

١٢- مذمة الغضب

١٤١٨- وَعَنْهُ ﷺ «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ، أَوْصِنِي قَالَ: لَا تَغْضَبَ فَرَدَّدَ مِرَارًا، وَقَالَ: لَا
تَغْضَبَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١٦).

١٣- مذمة أكل الأموال بالباطل

(وَعَنْهُ) إِيْ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي قَالَ: لَا تَغْضَبْ فَرْدًا مَرَارًا وَقَالَ: لَا تَغْضَبْ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

جاء في رواية أحمد (٣٤/٥) تفسيره بأنه جارية - بالجيم - ابن قدامة.

وجاء في حديثه أَنَّهُ «سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّقْفِيُّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ لِي قَوْلًا أَتَنْفَعُ بِهِ وَأَقِلُّ قَالَ: «لَا تَغْضَبْ وَلَكَ الْجَنَّةُ».

ورود عن آخرين من الصحابة مثل ذلك.

والحديث نَهَى عن الغضب، وهو كما قال الخطابي: نَهَى عن اجتناب أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه.

وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهي عنه؛ لأنه أمر جلي.

وقال غيره: وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتسب فيدفعه بالرياضة.

وقيل: هو نَهَى عما ينشأ عنه الغضب، وهو لكونه يقع عند مخالفة أمر يُريدُه فيحملُه الكبرُ على الغضب والذي يتراضح حتى تذنب عنه عزه النفس يسلم من شر الغضب.

وقيل: معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب.

قيل: إنما اقتصر ﷺ على هذه اللفظة؛ لأن السائل كان غضوباً، وكان ﷺ يفتي كل أحد بما هو أولى به.

قال ابن التين: جمع النبي ﷺ في قوله: «لا تغضب» خير الدنيا والآخرة؛ لأن الغضب يؤول إلى التقاطع، ومنع الرفق ويؤول إلى أن يؤذي الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصاً في دينه انتهى.

ويجمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى؛ لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فمن جاهدتهما حتى يغلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان أملك لفهم نفسه عن غير ذلك بالأول.

وتقدم كلام يتعلّق بالغضب وعلاجه.

١٤١٩- وَعَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١١٨).

الحديث دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله بأن لا يكون من المصارف التي عينها الله تعالى أن يأخذَه وَيَمْلِكُهُ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي الْمَوْجِبَةِ لِلنَّارِ.

وفي قوله: (يَتَخَوَّضُونَ) دلالة على أنه يُفْسَحُ توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون، فإن كانوا من ولأه الأموال أبيع لهم قدر ما يحتاجونه لأنفسهم من غير زيادة. وقد تقدم الكلام في ذلك.

١٤- مذمة الظلم

١٤٢٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ - قَالَ: يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧).

(وعن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ) مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَدْسِيَّةِ.

(قَالَ) الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

«يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» وَأَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: «وَمَا رَيْكَ بِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ» (صلى: ٤٦) (وجعلته بينكم مُحَرَّمًا فلا تظالموا). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

التحرير لغة: المنع عن الشيء.

وشرعاً: ما يستحق فاعله العقاب.

وهذا غير صحيح إرادته في حق تعالى بل المراد به أنه تعالى مُتَزَعٌ مُتَقَدِّمٌ عَنِ الظُّلْمِ، وأطلق عليه لفظ التحريم

ذَكَرَ بِاللَّفْظِ أَوْ بِالرَّمْزِ أَوْ بِالِإِشَارَةِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَمَنْ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ كَقَوْلِهِمْ: قَالَ مَنْ يَدْعِي الْعِلْمَ أَوْ بَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الصَّلَاحِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ثَمَّا يَفْهَمُ السَّامِعُ الْمُرَادَ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ عِنْدَ ذِكْرِهِ: اللَّهُ يُعَافِينَا، اللَّهُ يَتُوبُ عَلَيْنَا، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبَةِ.

وقوله (ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ) شاملٌ لَذِكْرِهِ فِي غَيْبِهِ وَحُضْرِهِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ طَائِفَةٌ وَيَكُونُ الْحَدِيثُ بَيَانًا لِمَعْنَاهَا الشَّرْعِيَّةُ.

وَأَمَّا مَعْنَاهَا لَعْنَةً فَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْغَيْبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْغَيْبَةِ.

وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ أَنَّ مَعْنَاهَا الشَّرْعِيَّةَ مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةَ وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ حَدِيثًا مُسْتَدًّا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا كَرِهْتَ أَنْ تَرَاجِعَ بِهِ أَخَاكَ فَهُوَ غَيْبَةٌ» [«الغيبة» لابن أبي الدنيا (٨٠)].

فَيَكُونُ هَذَا إِنْ ثَبَتَ مُخَصَّصًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَتَفَاسِيرُ الْعُلَمَاءِ دَالَّةٌ عَلَى هَذَا فَفَسَّرَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: ذَكَرَ الْغَيْبَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَآخَرُ بِقَوْلِهِ: هِيَ أَنْ تَذْكُرَ الْإِنْسَانَ مِنْ خَلْفِهِ بِسُوءٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ.

نَعَمْ ذَكَرَ الْعَيْبَ فِي الْوَجْهِ حَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَذَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْبَةً.

وَفِي قَوْلِهِ: (أَخَاكَ) أَيُّ الدِّينِ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ تَجَوُّزُ غَيْبَتِهِ وَتَقَدُّمُ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَيْسَ بِأَخٍ كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَسَائِرِ أَهْلِ الْمَلَلِ، وَمَنْ قَدْ أَخْرَجَتْهُ بَدْعُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا غَيْبَةَ لَهُ.

وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالْأَخِ جَذْبٌ لِلْمُقْتَضَابِ عَنْ غَيْبَتِهِ لِمَنْ يَغْتَابُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَخَاهُ فَلِأَوَّلَى الْحَوِثِ عَلَيْهِ وَطِيَّ مُسَارِبِهِ وَالتَّأَوُّلُ لِمَعَايِبِهِ لَا نَشْرَافًا بِذِكْرِهَا.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ (بِمَا يَكْرَهُ) مَا يُشْعِرُ بِهِ بَأْثًا إِذَا كَانَ لَا يَكْرَهُ مَا يُعَابُ بِهِ كَأَهْلِ الْخِلَافَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْبَةً، وَتَحْرِيمُ الْغَيْبَةِ مَعْلُومٌ مِنَ الشَّرْعِ وَثَبُتٌ عَلَيْهِ.

لِمَشَابَهَتِهِ الْمَنْعُوعَ بِجَمَاعِ عَدَمِ الشَّيْءِ، وَالظُّلْمُ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ فِي عُرْفِ اللَّغَةِ: التَّصَرُّفُ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ أَوْ مُجَاوِزَةُ الْحُدُودِ وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ لِلْعَالَمِ كُلِّهِ التَّصَرُّفُ بِسُلْطَانِهِ فِي دَفْعِهِ وَجَلُّو.

وقوله (فَلَا تَظْلَمُوا) تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ «وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا».

وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ عَقْلًا أَقْرَبُ الشَّارِعُ وَزَادَهُ قُبْحًا وَتَوَعَّدَ عَلَيْهِ بِالْعَذَابِ «وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا» [طه: ١١١] وَغَيْرُهَا.

١٥- مذمة الغيبة

١٤٢١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَتَوَّلُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٩).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» يَكْتُمُ الْغَيْبَ الْمُنْعَجَّةَ.

(قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ لِي أَخِي مَا أَتَوَّلُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقَدْ بَهْتَهُ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْهَاءِ مِنَ الْبَهْتَانِ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ كَأَنَّهُ سَبَقَ لِتَفْسِيرِ الْغَيْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَغْتَبِ بَغْضُكُمُ بَغْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].

وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى حَقِيقَةِ الْغَيْبَةِ.

قَالَ فِي النَّهَايَةِ: هِيَ أَنْ يَذْكُرَ الْإِنْسَانَ فِي غَيْبَتِهِ بِسُوءٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «فِي الْأَذْكَارِ» تَبَعًا لِلغَزَالِيِّ: ذَكَرَ الْمَرْءَ بِمَا يَكْرَهُ سِوَاءَ كَانَ فِي بَدَنِ الشَّخْصِ أَوْ دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ خَلْقِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَالِدِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ زَوْجِهِ أَوْ خَادِمِهِ أَوْ حُرَّتِيهِ أَوْ طَلَاقِيهِ أَوْ عِبَسِيهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ ذِكْرُ سُوءٍ سِوَاءِ

وَأَمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ أَوِ الْكِبَارِ فَقُلَّ
الْقَرِطِيُّ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْكِبَارِ.

وَأَسْتَدِلُّ بِكِبَرِهَا بِالْحَدِيثِ الشَّابِتِ «إِنَّ وَمَاءَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ
وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» [البخاري (١٠٥)، مسلم (١٦٧٩)].

وَفَقَّبَ الْغَزَالِيُّ وَصَاحِبُ «الْعَمْدَةِ» مِنَ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهَا مِنَ
الصَّغَائِرِ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَمْ أَرَ مِنْ صَرَحَ أَنَّهَا مِنَ الصَّغَائِرِ غَيْرَهُمَا.
وَفَقَّبَ الْمُهْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَقْطَعْ
بِكِبَرِهِ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ كَمَا تَقُولُهُ الْمُتَزَلَّةُ:

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَعُدُّ أَكْلَ الْمَيْتَةِ كَبِيرَةً وَلَا يَعُدُّ
الْغِيَةَ كَذَلِكَ وَاللَّهُ أَنْزَلَهَا مِثْلَ أَكْلِ لَحْمِ الْآدَمِيِّ إِنِّي مَيِّتًا.

وَالْأَحَادِيثُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْغِيَةِ وَاسِعَةٌ جَدًّا دَالَّةٌ عَلَى
شِدَّةِ حَرَمِهَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَشَى الْعُلَمَاءُ مِنَ الْغِيَةِ أُمُورًا سِتَّةً.

(الْأَوَّلُ) التَّظْلُمُ فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْمَظْلُومُ: فَلَا ظُلْمَ لِي
وَاحْذَرِ مَالِي أَوْ أَنَّهُ ظَالِمٌ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذِكْرُهُ لِلذِّكْرِ شِكَايَةً عَلَى
مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَتِهَا أَوْ تَحْقِيقِهَا، وَدَلِيلُهُ قَوْلُ هُنْدٍ عِنْدَ
شِكَايَتِهَا لَهُ ﷺ مِنْ أَبِي سَفْيَانَ إِنَّهُ رَجُلٌ شَحِيحٌ.

(الثَّانِي) الْإِسْتِغْنَاءُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِذِكْرِهِ لِمَنْ يَظُنُّ قُدْرَتَهُ
عَلَى إِزَالَتِهِ فَيَقُولُ: فَلَا فَعْلَ كَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاهِرًا
بِالْمَعْصِيَةِ.

(الثَّالِثُ) الْإِسْتِغْنَاءُ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُفْتِي: فَلَا ظُلْمَ لِي بِكَذَا فَمَا
طَرِيقِي إِلَى الْخُلَاصِ عَنْهُ؟ وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْخُلَاصَ عَمَّا
يُحَرِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِذِكْرِ مَا وَقَعَ مِنْهُ.

(الرَّابِعُ) التَّحْذِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْإِعْزَازِ كَجَرَحِ الرُّوَاةِ
وَالشُّهُرِ، وَمَنْ يَتَصَدَّرُ لِلتَّنْذِيرِ، وَالْإِقْنَاءِ مَعَ عَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ،
وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ ﷺ «بَشِّرْ أَخُو الْعَشِيرَةِ» [البخاري (٦٠٣٢)، مسلم
(٢٥٩١)]. وَقَوْلُهُ ﷺ «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغْلُوكَ» وَذَلِكَ أَنَّهَا
«جَاءَتْ قَاطِمَةً بِنْتُ قَيْسٍ تَسْتَأْذِنُهُ ﷺ وَتَنْشِيرُهُ وَتَذْكُرُ أَنَّهُ
خَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَخَطَبَهَا أَبُو جَهْمٍ فَقَالَ: أَمَّا مُعَاوِيَةُ
فَصُغْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ،

ثُمَّ قَالَ: أَنْجَحِي أَسَامَةَ» - الْحَدِيثُ [مسلم (١٤٨٠)].

(الخَامِسُ) ذِكْرُ مَنْ جَاهَرَ بِالْفِسْقِ أَوِ الْبِدْعَةِ كَالْمُكَاسِبِ
وَذَوِي الْوَلَايَاتِ الْبَاطِلَةِ فَيَجُوزُ ذِكْرُهُمْ بِمَا يُجَاهِرُونَ بِهِ دُونَ
غَيْرِهِ وَتَقْدَمُ دَلِيلُهُ فِي حَدِيثِ «اذْكُرُوا الْفَاجِرَ».

(السَّادِسُ) التَّعْرِيفُ بِالشَّخْصِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ كَالْأَعْرَجِ،
وَالْأَعْرَجِ، وَالْأَعْمَشِ وَلَا يُرَادُ بِهِ نَقْصُهُ وَغَيْبَتُهُ، وَجَمَعَهَا ابْنُ أَبِي
شَرِيفٍ فِي قَوْلِهِ:

الذُّمُّ لَيْسَ بِغِيَّةٍ فِي سِتَّةٍ مُظْلَمٌ وَمَعْرُوفٌ وَعَذْرٌ
وَلَظْهَرٌ فَسَقٌ وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرٍ

١٦ - ملزمة البغض بين المسلمين

١٤٢٢ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَحَاسَلُوا وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا
تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِيعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ
اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا
يُخَذِّلُهُ، وَلَا يُخَفِّرُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى
صَدْرِهِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ
يُخَفِّرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ:
دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٦٤)

(وَعَنْهُ) ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا
تَحَاسَلُوا وَلَا تَتَاجَشُوا» بِالْجَمْعِ وَالشَّرِّ الْمَعْجَمَةُ.

(وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا يَبِيعْ) بِالْفَعْلِ الْمُتَعَجَّمَةِ مِنَ
الْبَغْيِ وَبِالْمُهْمَلَةِ مِنَ التَّبِيعِ.

(بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ) مُتَصَوِّبٌ عَلَى
النَّدَاءِ.

(«إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُخَذِّلُهُ وَلَا
يُخَفِّرُهُ») بَفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالْقَافِ
فَرَاءً.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ «لَا يُخَفِّرُهُ» بِضَمِّ الْيَاءِ

وبالحاء المعجمة وبالفاء أي لا يغدر بعهده ولا ينقض أمانته.

قال: والصواب الأول

(«التقوى ها هنا ويشير إلى صدوره ثلاث مرات. يحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم. كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه». أخرجه مسلم).

الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع:

الأول: التحاسد، وهو تفاعل يكون بين اثنين.

فهو نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين، ويعلم منه النهي عن الحسد من جانب واحد بطريق الأول؛ لأنه إذا نهى عنه مع من يكافئه ويمار به بحسبه مع أنه من باب «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» فهو مع عدم ذلك أولى بالنهي.

وتقدم تحقيق الحسد.

(الثاني): النهي عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهي عنها أنها من أسباب العداوة، والبغضاء.

وقد روي بغير هذا اللفظ في الموطأ (ص ٥٦٦) بلفظ «ولا تنافسوا» من المنافسة وهي الرغبة في الشيء. ومجبة الانفراد به ويقال: نافست في الشيء منافسةً ونافسا إذا رغبت فيه والنهي عنها نهى عن الرغبة في الدنيا وأسبابها وحظوظها، كما قال:

يا خاطب الدنيا الدنيا ثنية إنها شرك الردى وقرارة الأوجال (والثالث): النهي عن التباغض، وهو تفاعل. وفيه ما في «تحاسدوا» من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بها بالأولى.

وهو نهى عن تعاطي أسبابه؛ لأن البغض لا يكون إلا عن سبب، والذم مترجئة إلى البغض لغير الله، فأما ما كانت لله فهي واجبة، فإن البغض في الله، والحب في الله من الإيمان بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليهما.

(الرابع): النهي عن التدابر.

قال الخطابي: أي لا تهاجروا فيهجر أحدكم أخاه. مأخوذ من تولية الرجل للآخر ذبرة إذا عرض عنه حين يراه.

وقال ابن عبد البر: قيل للإعراض تدابر؛ لأن من أبغض

أعرض، ومن أعرض وألى ذبرة، والحب بالعكس.

وقيل: معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر.

وسمي المستأثر مستدبرا؛ لأنه يولي ذبرة حين يستأثر بشيء دون الآخر.

وقال المازري: معنى التدابر المعادة تقول: دابرته أي عاديته.

وفي الموطأ عن الزهري: التدابر الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه وكأنه أخذه من بقية الحديث وهي «يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» (بخاري ٦٢٣٧)، مسلم (٢٥٦٠)، فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الإعراض.

(الخامس): النهي عن البغي إن كان بالغين المعجمة، وإن كان بالمهملة فعن بيع بعض على بيع بعض. وقد تقدم في كتاب البيع.

قال ابن عبد البر: تضمن الحديث تحريم بغض المسلم، والإعراض عنه وقطيعة بعد صحته بغير ذنب شرعي، والحسد لله على ما أنعم الله تعالى عليه، ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ السبب، ولا يبحث عن معايبه ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب، والحى والميت.

وبعد هذو المناهي الخمسة حثهم بقوله «وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا» فأشار بقوله: «عباد الله» إلى أن من حق العبودية لله الامتثال لما أمر.

قال القرطبي: المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحمة، والمحبة، والمواساة، والمعاونة والنصيحة.

وفي رواية لمسلم (٢٥٦٣) زيادة «كما أمر الله» أي بهذو الأمور، فإن أمر رسول الله ﷺ أمر منه تعالى. وزاد المسلم حثا على إخوة المسلم بقوله: «المسلم أخو المسلم» وذكر في حقوق الأخوة أنه لا يظلمه.

وتقدم تحقيق الظلم وتحرته والظلم محرم في حق الكافر أيضاً، وإنما خص المسلم لشرفه ولا يخذله، والخذلان ترك الإعانة والنصر. ومعناه: إذا استعان به في دفع أي ضرر أو

جلب أي نفع أعانه «ولا يحقره»: ولا يَحْقِرُهُ ولا يَتَكَبَّرُ عَلَيْهِ وَيَسْتَفْخِفُ بِهِ.

ويروى «لا يَحْقِرُهُ»، وَهُوَ بِمَعْنَاهُ.

وقوله (التقوى هاهنا) إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية الله ومراقبته وإخلاص الأعمال له.

وعليه دل حديث مسلم (٢٥٦٤) «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَائِكُمْ وَلَا إِلَى صُورَتِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ» أي أن المجازة، والمحاسبة إنما تكون على ما في القلب دون الصورة الظاهرة، والأعمال البارزة، فإن عمدها النيات وعملها القلب وتقدم أن في الجسد مُضغَةً إذا صلحت صلح الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد.

وقوله (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه) أي يَكْفِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ بِهَذَا الْخِصْلَةِ وَحْدَهَا.

ولي قوله: (كل المسلم على المسلم حرام) إخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض، وهو معلوم من الشرع علماً قطعياً.

١٧- مذمة المنكرات والأهواء

١٤٢٣- وَعَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ».

أخرجه الترمذي (٣٥٩١)، وصححه الحاكم (٥٣٢/١). واللفظ له.

(وعن قطبة) بضم القاف وسكون الطاء المهملتين وفتح الموحدة.

(ابن مالك) يقال له التغلي بالمشاؤة الفوقية، والغين المعجمة، ويقال: التغلي بالملئقة، والغين المهملتين.

(قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ».) أخرجه الترمذي وصححه الحاكم واللفظ له (التجنب المباحة: أي بساعدني. والأخلاق: جمع خلقي).

قال القرطبي: الأخلاق أوصاف الإنسان التي يُعامل بها غيره، وهي حمودة ومذمومة.

فالحمودة على الإجمال أن تكون من غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تتصف لَهَا، وعلى التفصيل: العفو، والحلم، والجود والصبر وتحمّل الأذى والرحمة والثقة وقضاء الخواص والتؤدّد ولين الجانب ونحو ذلك.

والمذمومة ضد ذلك وهي مُنْكَرَاتُ الْأَخْلَاقِ التي سأل ﷺ رَبُّهُ أَنْ يُجَنِّبَهَا لَهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

ولي قوله «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». أخرجه أحمد (٤٠٣/١) وصححه ابن حبان (٩٥٩).

وفي دعائه ﷺ في الافتتاح: «وَاهِدْنِي لِأَخْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَخْسَنِهَا سِوَاكَ، وَأَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنْهَا سِوَتُهَا غَيْرُكَ» [ابو داود (٧٦٠)، السامي (١٢٩/٢)].

ومنكرات الأعمال ما يُنْكَرُ شرعاً أو عادةً.

ومنكرات الأهواء جمع هوى، والهوى هو ما تشتهي النفس من غير نظر إلى مقصد يُحْمَلُ عليه شرعاً.

ومنكرات الأدواء: جمع داء وهي الأسقام المنفرة التي كان النبي ﷺ يتعوذ منها كالجدام، والبرص، والمهلكة: كذات الجنب «وَكَانَ ﷺ يَسْتَعِذُّ مِنْ سَيِّئِ الْأَسْقَامِ» [المستدرک: ٥٣٠/١].

١٨- مذمة المراء وإخلاف الموعد

١٤٢٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُمَارِ أَخَاكَ وَلَا تُمَارِضْهُ، وَلَا تَعِدْهُ مَوْعِداً فَتُخْلِفْهُ».

أخرجه الترمذي بسند ضعيف (١٩٩٥).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا تُمارِ من الماراة وهي المجادلة.

(أخاك ولا تُمارِضه) من المزاح.

(ولا تعده موعداً فتخلفه) أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف).

صفات المنافقين. وظاهرة التحريم. وقد قيده حديث «أَنْ تُعَدَّ وَأَنْتَ مُضْمِرٌ لِخِلَافِهِ» وأما إذا وعدته وأنت عازم على الوفاء فعرض مانع فلا يدخل تحت النهي.

١٩ - مذمة البخل وسوء الخلق

١٤٢٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبَخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٦٢).

وَلَمْ يَسْتَبِدِّهِ حَقَّقْ.

قَدْ عَلِمَ قُبْحُ الْبَخْلِ عُرْفاً وَشريعاً. وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: «الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ» [النساء: ٣٧] بَلْ ذَمَّ مِنْ يَأْمُرُ النَّاسَ وَيُجَنِّمُهُمْ عَلَى خِلَافِهِ فَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا يَخْضِرْ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ» [الماعون: ٣] جَعَلَهُ مِنْ صِفَاتِ الَّذِينَ يَكْذِبُونَ يَوْمَ الدِّينِ.

وَقَالَ فِي الْحِكَايَةِ عَنِ الْكُفَّارِ: إِنَّهُمْ قَالُوا وَهُمْ فِي طَبَقَاتِ النَّارِ: «وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمُسْكِينِ» [الأنعام: ٤٣، ٤٤]، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَذْمُومِ مِنْهُ وَقَدْ مَنَّا كَلَامَهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَحَدَّثَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ فِي الشَّرْعِ مَنَعُ الزَّكَاةِ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَنَعُ كُلِّ وَاجِبٍ، فَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ كَانَ بِخِيلاً يَنَالُهُ الْعِقَابُ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: هَذَا الْحَدُّ غَيْرُ كَافٍ، فَإِنَّ مِنْ يَرُدُّ اللَّحْمَ، وَالْخَبْزَ إِلَى الْقَصَابِ، وَالْخَبْزَ لِنَقْصِ وَزْنِ حَبِيَّةٍ يُعَدُّ بِخِيلاً اتِّفَاقاً وَكَذَا مِنْ يُضَاقِقُ عِيَالَهُ فِي لُقْمَةٍ أَوْ عَمْرَةٍ أَكَلَوْهَا مِنْ مَالِهِ بَعْدَمَا سَلَّمَ لَهُمْ مَا فَرَضَ الْقَاضِي لَهُمْ، وَكَذَا مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ رَغِيفٌ فَحَضَرَ مِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يُشَارِكُهُ فَاخْفَاهُ يُعَدُّ بِخِيلاً أَيْ.

قُلْتُ: هَذَا فِي الْبَخْلِ عُرْفاً لَا مِنْ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ فَلَا يَرُدُّ نَقْضاً.

وَأَمَّا حُسْنُ الْخُلُقِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَسُوءُ الْخُلُقِ ضِدُّهُ. وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ أَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ يُنَافِي الْإِيمَانَ فَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ رِكَمًا فِي «الْعَصْفَاءِ» لِلْعَقْلِيِّ (٢٩١/٤) «سُوءُ الْخُلُقِ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الْخُلُقُ الْعَمَلَ».

لَكِنْ فِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ سَيِّمًا فِي الْمِرَاءِ، فَإِنَّهُ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ «الْكَبِيرَ» (١٧٨/٨) أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ قَالُوا: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَمَارَى فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ فَقَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا لَمْ يَنْقُصْ مِثْلُهُ، ثُمَّ اتَّهَرْنَا وَقَالَ: أَبْهَذَا يَا أُمَّةٌ مُحَمَّدُ أَمِرتُمْ؟ إِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَبْغُلُ هَذَا ذُرُّوا الْمِرَاءَ لِقَبْلِهِ خَيْرُهُ، ذُرُّوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُعَارِي، ذُرُّوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ الْمُعَارِي قَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ، ذُرُّوا الْمِرَاءَ، كَفَى إِنَّمَا أَنْ لَا تَزَالَ مُعَارِيًا، ذُرُّوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّ الْمُعَارِي لَا أَشْفَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ذُرُّوا الْمِرَاءَ فَأَنَا زَعِيمٌ بِثَلَاثَةِ آيَاتٍ فِي الْجَنَّةِ وَرِيَاضِهَا أَسْفَلُهَا وَأَوْسَطُهَا وَأَعْلَاهَا لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ، وَهُوَ صَادِقٌ، ذُرُّوا الْمِرَاءَ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا نَهَانِي عَنْهُ رَبِّي بَعْدَ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ».

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٢٤٥٧)، مسلم (٢٦٦٨)] مَرْفُوعاً «إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصْمُ» أَيْ الشَّدِيدُ الْخُصُومَةُ أَيْ الَّذِي يَجْجُ صَاحِبُهُ.

وَحَقِيقَةُ الْمِرَاءِ طَعْنُكَ فِي كَلَامٍ غَيْرِكَ لِإِظْهَارِ خِلَلٍ فِيهِ لَغَيْرِ غَرَضٍ سِوَى تَحْقِيرِ قَائِلِهِ وَإِظْهَارِ مَرْئِيَّتِكَ عَلَيْهِ.

وَالْجِدَالُ هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِإِظْهَارِ الْمَذَاهِبِ وَتَفْهِيمِهَا.

وَالْخُصُومَةُ لُجَاجٌ فِي الْكَلَامِ لِيَسْتَوْفِيَ بِهِ مَالاً أَوْ غَيْرَهُ، وَيَكُونُ تَارَةً إِبْتِدَاءً وَتَارَةً اغْتِرَاضاً، وَالْمِرَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا اغْتِرَاضاً، وَالْكُلُّ قَبِيحٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ وَيَبِينِهِ وَإِدْحَاضِ الْبَاطِلِ وَهَدْمِ أَرْكَانِهِ.

وَأَمَّا مُنَاطَرَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْفَائِذَةِ، وَإِنْ لَمْ تَحُلْ عَنِ الْجِدَالِ فَلَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي النَّهْيِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَجَادِلْهُمْ بَالْتِي هِيَ أَحْسَنُ» [الحل: ١٢٥] وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ» [الأنعام: ٤٦]. وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ سَلْفاً وَخَلْفاً.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ النَّهْيُ عَنْ مُعَارَاةِ الْأَخِ، وَالْمِرَاحِ: الدُّعَابَةُ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ مَا يَجْلِبُ الْوَحْشَةَ أَوْ كَانَ بِبَاطِلٍ. وَأَمَّا مَا فِيهِ بَسْطُ الْخُلُقِ وَحَسَنِ التَّخَاطُبِ وَجَبَرَ الْخَاطِرِ فَهُوَ جَائِزٌ.

فَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٩٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ لَتَدَاعِيْنَا قَالَ: إِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا».

وَأَمَّا الْحَدِيثُ النَّهْيُ عَنْ إِخْلَافِ الْوَعْدِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ

الأُمُور» [الشورى: ٤٣].

وأخرج ابنُ مندَّةٍ (كما في «كشف الحفاء» ٥٥٩/١). «سُوءُ الْخَلْقِ شُرٌّ، وَطَاعَةُ النِّسَاءِ نَدَامَةٌ، وَحُسْنُ الْمَلَائِكَةِ نَمَاءٌ.

وأخرج الخطيبُ «وإنَّ لكلَّ شيءٍ تَوْبَةٌ إِلَّا صَاحِبَ سُوءِ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَقَعَ فِيهِمَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ».

وأخرج الصَّابُونِيُّ «مَا مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَوْبَةٌ إِلَّا سُوءُ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ صَاحِبُهُ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَقَعَ فِيهِمَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ».

وأخرج الترمذي (١٩٤٦) وابنُ ماجَّةٍ (٣٦٩١) «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْخَلْقِ»

الأحاديثُ في هذا الباب واسعةٌ ولعلهُ يحملُ المؤمنُ في الحديثِ على كاملِ الإيمانِ أو أنَّه خرجَ خرجَ التحذيرِ والتَّعْذِيرِ أو أَرَادَ إِذَا تَرَكَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مُسْتَحْلًا لِتَرْكِهِ وَاجِبٌ قَطْعِيٌّ.

٢٠ مدَّةُ المستئين

١٤٢٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَاوِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ».

أخرجه مُسْلِمٌ (٢٥٨٧).

دلَّ الحديثُ على جوازِ مُجَازَاةٍ مَنْ أَيْتَدَأَ الْإِنْسَانُ بِالْأَذْيَةِ بِمِثْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَائِدًا عَلَى الْبَاوِي؛ لِأَنَّهُ التَّسْبِيبُ لِكُلِّ مَا قَالَهُ الْمَجْبُوبُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى الْمَجْبُوبُ فِي أَذْيِهِ بِالْكَلَامِ فَيَحْتَصِرُ بِهِ إِثْمُ عُدُوِّيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُذِنَ لَهُ فِي مِثْلِ مَا عَوْقَبَ بِهِ «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠] «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٩٤] وَعَدَمُ الْمَكَافَاةِ وَالصَّبْرِ وَالْإِحْتِمَالِ أَفْضَلُ فَقَدْ ثَبَتَ «أَنْ رَجُلًا سَبَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه وَبَحَضَرْتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَسَكَتَ أَبُو بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ، ثُمَّ أَجَابَهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا سَكَتَ أَبُو بَكْرٍ كَانَ تِلْكَ نَجِيبٌ عَنْهُ فَلَمَّا انْتَصَفَ لِنَفْسِهِ حَضَرَ الشَّيْطَانُ هَذَا اللَّفْظَ أَوْ غَوْهُ [أبو داود (٤٨٩٦) من حديث سعيد بن المسيب مرسلاً، وموصولاً (٤٨٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه] قَالَ تَعَالَى: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمٍ

٢١- مدَّةُ المضارَّةِ والمنازعةِ

١٤٢٧- وَعَنْ أَبِي صِرْمَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّةَ اللَّهِ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».

أخرجه أبو داود (٣٦٣٥) والترمذي (١٩٤٠)، وحسنه.

(وعن أبي صرمَةَ) بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ اسْتَبْهَرَ بِكُنْيَتِهِ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَهُوَ مِنْ بَنِي مَازِنَ بْنِ النَّجَّارِ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّةَ اللَّهِ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».) أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه أي: مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُسْلِمٍ مَضْرَّةً فِي مَالِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ عَرَضِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ «ضَارَّةَ اللَّهِ» أَيْ جَزَاءَهُ مِنْ جَنْسِ فَعْلِهِ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الْمَضْرَّةَ.

والمشاقَّةُ: المنازعةُ أي: مَنْ نَازَعَ مُسْلِمًا ظُلْمًا وَتَعَدِيًّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَشَقَّةَ جَزَاءً وَفَاقًا.

والحديثُ تحذيرٌ عن أذى المسلم بأيِّ شيءٍ.

٢٢- مدَّةُ الفاحشِ البذيءِ

١٤٢٨- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ».

أخرجه الترمذي وصحَّحه (٢٠٠٢)

البغضُ: ضِدُّ الْحُبِّ وَيَبْغِضُ اللَّهُ عَبْدَهُ إِذَا نَزَلَ الْعُقُوبَةُ بِهِ وَعَدَمُ إِكْرَامِهِ إِثْمًا.

والبذيءُ: فَعِيلٌ مِنَ الْبَذَاءِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْقَبِيحُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِ كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ الْآخِي.

٢٣- مذمة اللعن

١٤٢٩- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه -
رَفَعَهُ «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا
الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ».

أخرجه الرملي (١٩٧٧) وحسنه.

وصححه الحاكم (١٢/١)، وزجج الدارقطني وقفه.

(ولله) أي الترمذي (من حديث ابن مسعود رفعه) «لَيْسَ
الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَذِيءِ» وحسنه
الحاكم وزجج الدارقطني وقفه.

الطعن السب يقال: طعن في عرضه أي سبه.

واللَّعَّانُ: اسم فاعل للمبالغة بزنة فعال أي كثير اللعن،
ومفهوم الزيادة غير مراد، فإن اللعن محرم قليله وكثيره.

والحديث إخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان
السب واللن إلا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشاربه
الخمر، ومن لعن الله ورسوله.

٢٤- مذمة سب الأموات

١٤٣٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ
أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

أخرجه البخاري (١٣٩٣).

سب الأموات عام للكافر وغيره.

وقد تقدم وعلمه ﷺ بإفضائهم إلى ما قدموا من أعمالهم
وصار أمرهم إلى مولاهم.

وقد مر الحديث بلفظه في آخر الجنائز، والكلام عليه.

٢٥- مذمة النمام

١٤٣١- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٥٦)، مسلم (١٠٥)].

(وعن حذيفة رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ
الْجَنَّةَ قَتَاتٌ» بَقَابٍ وَمِثْلُهُ فَوْقَهُ وَبَعْدَ أَلْفِ مِثْلَةٍ أَيْضًا، وَهُوَ
النَّمَامُ.

وقد روي بلفظه [متفق عليه].

وقيل: إِنَّ بَيْنَ الْقَتَاتِ وَالنَّمَامِ فَرْقًا:

فَالنَّمَامُ الَّذِي يَحْضُرُ الْقِصَّةَ لِيَلْفَحَهَا.

وَالْقَتَاتُ: الَّذِي يَسْمَعُ مِنْ حَدِيثٍ لَا يَعْلَمُ بِهِ، ثُمَّ يَقُولُ مَا
سَمِعَهُ.

وحقيقة النميعة: نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض
للفساد بينهم.

وقال الغزالي: إِنَّ حَدَّثًا كُشِفَ مَا يُكْرَهُ كُشِفَهُ سِوَاهُ كَرِهَهُ
الْمَقُولُ إِلَيْهِ أَوْ الْمَقُولُ عَنْهُ أَوْ ثَلَاثٌ وَسِوَاهُ كَانَ الْكُشْفُ بِالرَّمْزِ
أَوْ بِالْكِتَابَةِ أَوْ بِالْإِيمَانِ.

قَالَ: فَحَقِيقَةُ النَّمِيعةِ: إِفْشَاءُ السِّرِّ وَهَتَّكُ السِّرِّ عَمَّا يُكْرَهُ
كُشِفَهُ فَلَوْ رَأَاهُ يَخْفِي مَا لَا لِنَفْسِهِ فَذَكَرَهُ فَهُوَ نَمِيعةٌ كَذَا قَالَهُ

(قلت) ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النميعة بل يكون
من إفشاء السر، وهو محرم أيضاً.

ورود في النميعة عدة أحاديث أخرج الطبراني [كما في
«المجمع» (٩١/٨)] مرفوعاً «لَيْسَ مِنَّا ذُو حَسَدٍ وَلَا نَمِيعةٍ وَلَا
كِبَانَةٍ وَلَا أَنَا مِنْهُ، ثُمَّ تَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ،
وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾»
[الأحزاب: ٥٨].

وأخرج أحمد (٢٧٧/٤) «خِيَارُ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ إِذَا رُؤُوا ذُكِرَ
اللَّهُ، وَشَرُّ عِبَادِ اللَّهِ الْمُشَاوِرُونَ بِالنَّمِيعةِ الْبَاغُونَ لِلْبَرَاءَةِ الْغَيْبِ
وَيَحْضُرُهُمُ اللَّهُ مَعَ الْكِلَابِ» وغير هذا من الأحاديث.

وقد تجب النميعة كما إذا سمع شخصاً يحدث بمرادة
إيذاء إنسان ظلماً وعدواناً فيحذره منه، فإن أمكن تحذيره بغير
ذكر من سمعه منه وإلا ذكر له ذلك. والحديث دليل على عظم

ذنب النمام.

قال الحافظ المنذري: اجتمعت الأمة على أن النعمة محرمة وأنها من أعظم الذنوب عند الله.

وفي كلام الغزالي ما يدل على أنها لا تكون كبيرة إلا مع قصد الإفساد.

٢٦- مدته الغضب

٢٨- مدته من تسمع لقوم هم له كارهون

١٤٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ».

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَائِيُّ [الأوسط] (١٣٢٠) -

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

تقدم الكلام في الغضب مراراً، وهذا الحديث في فضل من كَفَّ غَضَبَهُ ومنع نفسه من إصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك إلا بالعلم والصبر وجهاد النفس، وهو أمر شاق، ولذا جعل الله جزاءه كَفَّ عَذَابِهِ عَنْهُ. وقد قال تعالى في صفات المؤمنين: «وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ» [الشورى: ٤٧].

٢٧- مدته الخداع والبخل

١٤٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ، وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَتَرْغَةُ خَلِيلَيْنِ (١٩٤٦) و(١٩٦٣). وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

(وعن أبي بكر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» من أول الأمر (خبٌّ) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة: الخداع.

(ولا بخل) تقدم الكلام على البخل.

(ولا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ)، وهو من يترك ما يجب عليه من حق الماليل أو تجاوز الحد في عقوباتهم، ومثله تركه لتأديبهم بالآداب الشريعة: من تعليم فرائض الله وغيرها، وكذا البهائم

سوء الملكة يكون بإهمالها عن الإطعام وتحميلها ما لا تطيق من الأحمال، والمشقة عليها بالسَّير والضرب العنيف وغير ذلك. (أخرجه الترمذي ورفقه حديثين في إسناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة.

وقد مضى كثير منها.

١٤٣٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: الرِّصَاصَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٤٢).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ» بفتح الهمزة، والمذ وضم النون

(يوم القيامة يعني الرصاص) هو مدرج في الحديث تفسيراً لما قبله.

(أخرجه البخاري)

هكذا في نسخ بلوغ المرام: (تسمع) بالثاء فوقية وتشديد الميم، ولفظ البخاري «من استمع».

والحديث دليل على تحريم استماع حديث من يكره سماع حديثه ويعرف بالقرائن أو بالتصريح.

وروى البخاري في الأدب المفرد (ص ٣٤٠) من رواية سعيد المقبري قال: مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت إليهما فلطم صدري وقال: إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستاذنهما.

قال ابن هبيل البر: لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهما.

قال المصنف: ولا ينبغي للدخول عليهما القعود عنهما ولو تباعد عنهما إلا بإذنهما؛ لأن افتتاح الكلام سرّاً، دل على

أُتِمَّا لَا يُرِيدَانِ الإِطْلَاعَ عَلَى حَدِيثَيْهِمَا. وَقَدْ يَكُونُ لِبَعْضِ النَّاسِ قُوَّةُ فَهْمٍ إِذَا سَمِعَ بَعْضَ الْكَلَامِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى بَاقِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الرُّضَا، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الإِذْنِ حَيَاءٌ مِنْهُ، وَفِي الْبَاطِنِ الْكَرَاهَةُ.

وَيَلْحَقُ بِاسْتِمَاعِ الْحَدِيثِ اسْتِشْقَاقُ الرُّائِحَةِ وَمَسُّ الثُّوبِ وَاسْتِخْبَارُ صَغَارِ أَهْلِ الدَّارِ مَا يَقُولُ الْأَهْلُ، وَالْجِرَانُ مِنْ كَلَامٍ أَوْ مَا يَعْمَلُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ. وَإِنَّمَا لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ عَنْ مُنْكَرٍ جَارٍ لَهُ أَنْ يَهْجُمَ وَيَسْتَمَعَ الْحَدِيثَ لِإِزَالَةِ الْمُنْكَرِ.

٢٩- مذمة المتبع لعيوب الناس

١٤٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ».

أَخْرَجَهُ الْبُزَارُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [كما في «المجمع» (١٠/٢٢٩)].

طُوبَى مُصَدَّرٌ مِنَ الطَّيِّبِ، أَوْ اسْمُ شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّائِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا. وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لِمَنْ شَغَلَهُ النَّظَرُ فِي عَيْبِهِ وَطَلَبَ إِزَالَتِهَا أَوْ السُّتْرَ عَلَيْهَا عَنْ الْإِسْتِغْلَالِ بِذِكْرِ عُيُوبِ غَيْرِهِ وَالتَّعَرُّفِ لِمَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنَ الْعُيُوبِ، وَذَلِكَ بَأَن يُقَدِّمَ النَّظَرَ فِي عَيْبِ نَفْسِهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْيبَ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مَا يَرِدَعُهُ عَنْ ذِكْرِ غَيْرِهِ.

٣٠- مذمة الكبر

١٤٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَاطَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ لَقِيَ اللَّهَ، وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ الْمُسْتَدْرَكُ (١/٦٠)، وَرِجَالُهُ بَهَاتٌ.

تَعَاطَلَ يَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ مِثْلَ تَوَانَيْتَ بِمَعْنَى وَنَيْتَ. وَفِيهِ مُبَالِغَةٌ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا أَيُّ مَنْ عَظَّمَ نَفْسَهُ إِنَّمَا بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنَ التَّعْظِيمِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَهُ الْإِهَانَةَ.

وَيَحْتَمِلُ هُنَا أَنْ تَعَاطَمَ بِمَعْنَى تَعَظَّمَ مُشْدَدَةً أَيْ اعْتَقَدَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ عَظِيمٌ كَتَكَبَّرَ اعْتَقَدَ أَنَّهُ كَبِيرٌ، أَوْ يَكُونُ تَعَاطَلَ بِمَعْنَى

اسْتَفْتَلَ أَيُّ طَلَبَ أَنْ يَكُونَ عَظِيمًا، وَهَذَا يُلَاقِي مَعْنَى تَكَبَّرَ.

وَالْكِبَرُ كَمَا قَالَ الْمُهْدِيُّ فِي كِتَابِ «تَكْمِلَةِ الْأَحْكَامِ»: هُوَ اعْتِقَادُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنَ التَّعْظِيمِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَهُ الْإِهَانَةَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩١)، وَالحَاكِمُ (٢٦/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٩٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ يُجِيبُ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا قَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُجِيبُ الْجَمَالَ الْكِبَرُ يَبْطُرُ الْحَقُّ وَغَمَطُ النَّاسِ».

قِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَنِ الْحَقِّ فَلَا يَرَاهُ حَقًّا.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَنِ الْحَقِّ فَلَا يَقْبَلُهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ الِازْتِغَاغُ عَنِ النَّاسِ وَاخْتِكَارُهُمْ وَدَفْعُ الْحَقِّ، وَإِنْكَارُهُ تَرْفَعًا وَتَجْبُرًا.

وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ «وَلَكِنَّ الْكِبَرَ مَنْ يَبْطُرُ الْحَقَّ وَازْدَرَى النَّاسَ».

يَبْطُرُ الْحَقَّ: دَفَعَهُ وَرَدَّهُ.

«غَمَطُ النَّاسِ» بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ هُوَ اخْتِقَارُهُمْ وَازْدِرَائُهُمْ هَكَذَا جَاءَ مُفْسَّرًا عِنْدَ الْحَاكِمِ قَالَهُ الْمُنْدَرِيُّ.

وَلَفْظَةُ (مَنْ) رُوِيَتْ بِالْكَسْرِ لِمِيقَاتِهَا عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ وَتَقْتَضِيهَا عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَالتَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْإِعْتِقَادِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى عَدَمِ الْإِمْتِثَالِ تَعَزُّزًا وَتَرْفَعًا وَاخْتِقَارًا لِلنَّاسِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الرَّوَاغِرِ»: الْكِبَرُ إِنَّمَا بَاطِنٌ، وَهُوَ خُلُقُ النَّفْسِ وَاسْمُ الْكِبَرِ بِهَذَا أَحَقُّ. وَإِنَّمَا ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَعْمَالُ تَصَدُّرُ مِنَ الْجَوَارِحِ وَهِيَ ثَمَرَاتُ ذَلِكَ الْخُلُقِ، وَعِنْدَ ظُهُورِهَا يُقَالُ تَكَبَّرَ وَعِنْدَ عَدَمِهَا يُقَالُ كَبُرَ، فَالْأَصْلُ هُوَ خُلُقُ النَّفْسِ الَّذِي هُوَ الْإِسْتِرَوَاحُ وَالرُّكُوءُ إِلَى رُؤْيَةِ النَّفْسِ فَوْقَ التَّكَبُّرِ عَلَيْهِ فَهُوَ يَسْتَدْعِي مُتَكَبِّرًا عَلَيْهِ وَمُتَكَبِّرًا بِهِ.

وَبِهِ فَارَقَ الْعُجْبَ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَدْعِي غَيْرَ الْمُعْجَبِ بِهِ حَتَّى

٣٣- مَدْمَةُ اللَّعْنِ

١٤٣٩- وَعَنْ أَبِي الدُّدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شَفَعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ تَسْلِيمٌ (٢٥٨٩).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي اللَّعْنِ قَرِيبًا.

وَالْحَدِيثُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ كَثِيرِي اللَّعْنِ لَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ قَبُولُ شَفَاعَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَيْ لَا يَشْفَعُونَ حِينَ يَشْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ فِي إِخْوَانِهِمْ.

وَمَعْنَى (وَلَا شُهَدَاءَ) قِيلَ لَا يَكُونُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ عَلَى تَبْلِيغِ الْأَمْرِ رُسُلَهُمْ إِلَيْهِمُ الرُّسَالَاتِ، وَقِيلَ: لَا يَكُونُوا شُهَدَاءَ فِي الدُّنْيَا وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لَفْسَقِهِمْ؛ لِأَنَّ إِكْتِسَارَ اللَّعْنِ مِنْ أَدَلَةِ التَّسَاهُلِ فِي الدِّينِ.

وَقِيلَ: لَا يَرْزُقُونَ الشَّهَادَةَ وَهِيَ الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

فَ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِ «شَفَعَاءَ» وَحَدَّثَهُ عَلَى هَذَيْنِ الْأَخْبَرِينَ.

وَيُحْتَمَلُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِمَا وَيَرَادُ أَنْ شَهَادَتَهُ لَمْ تَمْ تَقْبَلْ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَكْتُبْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابٌ مِنْ شَهْدِ الْحَقِّ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ.

٣٤- مَدْمَةُ التَّعْيِيرِ

١٤٤٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٠٥) وَخَسَنُهُ، وَشَدَّدَهُ انْقِطَاعُهُ.

كَأَنَّهُ حَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ لِشَوَاهِدِهِ فَلَا يَضُرُّهُ انْقِطَاعُهُ.

وَكَانَ مِنْ عَيَّرَ أَخَاهُ، أَيْ عَابَهُ مِنَ الْعَارِ، وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ لَزِمَ بِهِ عَيْبٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ يُجَازَى بِسَلْبِ التَّوْفِيقِ حَتَّى يَرْتَكِبَ مَا عَيَّرَ أَخَاهُ بِهِ وَذَلِكَ إِذَا صَحَبَهُ إِعْجَابُهُ بِنَفْسِهِ بِسَلَامَتِهِ

لَوْ قُرِضَ انْفِرَادُهُ دَائِمًا لَمَا امْتَكَنَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْعَجَبُ دُونَ الْكِبَرِ، فَالْعَجَبُ مُجَرَّدُ اسْتِعْظَامِ الشَّيْءِ، فَإِنْ صَحَبَهُ مَنْ يَرَى أَنَّهُ فَوْقَهُ كَانَ كِبَرًا أَوْ لَا.

وَالِاخْتِيَالُ فِي الْمَشْيَةِ هُوَ مِنَ التَّكْبَرِ وَعَطْفُهُ عَلَيْهِ مِنْ عَطْفِ أَحَدٍ نَوْعِي الْكِبَرِ عَلَى الْآخَرِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ هَذَا الْكِبَرِ يَسْتَحِقُّ الْوَعِيدَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ احْتَدَمَا لَا يَكُونُ يَهْدُوهُ الْمَتَابَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَحَادِيثُ فِي ذَمِّ الْكِبَرِ مُطْلَقًا.

وَالْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الْكِبَرِ وَإِجَابِهِ لِنُغْصِبِ اللَّهِ تَعَالَى.

٣١- مَدْمَةُ الْعَجَلَةِ

١٤٣٧- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: خَسَنٌ (٢٠١٢).

الْعَجَلَةُ هِيَ السَّرْعَةُ فِي الشَّيْءِ وَهِيَ مَذْمُومَةٌ فِيمَا كَانَ الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْأَنَاءَ مَحْمُودَةً فِيمَا يُطْلَبُ تَعْجِيلُهُ مِنَ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَتَحْوِيلِهَا.

وَقَدْ يُقَالُ: لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ الْأَنَاءِ، وَالْمَسَارَعَةِ، فَإِنْ سَارَعَ بِتَوَدُّعٍ وَتَأَنٍّ قَسِمَ لَهُ الْأَمْرَانِ، وَالضَّابِطُ أَنْ خِيَارَ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا.

٣٢- مَدْمَةُ الشُّؤْمِ

١٤٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٥/٦) وَلَمْ يَشَاهِدْهُ ضَعْفٌ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

الشُّؤْمُ: ضِدُّ الْبَيِّنِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَقِيقَةِ سُوءِ الْخَلْقِ وَأَنَّ الشُّؤْمَ، وَإِنْ كُلُّ مَا يَلْحَقُ مِنَ الشُّرُورِ فَسَبِيهُ سُوءِ الْخَلْقِ. وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ سُوءَ الْخَلْقِ وَحَسَنَهُ اخْتِيَارُ مَكْتَسَبٍ لِلْعَبْدِ وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

ثُمَّ عَيَّرَ بِهِ أَخَاهُ.

وَلِهَذَا إِذَا ذَكَرَ الذَّنْبَ لِمَجْرُودِ التَّعْيِيرِ فَيَجِبُ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ.

وَأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ عَيْبَ الْغَيْرِ إِلَّا لِلأُمُورِ السُّتُوِّ الَّتِي سَلَفَتْ مَعَ حُسْنِ الْقَصْدِ فِيهَا.

٣٥- مذمة الكذب

١٤٤١- وَعَنْ بَهْرٍ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيَلْهُو لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ».

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٩٠)، الترمذي (٢٣١٥)، النسائي (١٩٦/١٠)، وإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

(وَعَنْ بَهْرٍ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ وَيَلْهُو لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ وَحُسْنُهُ التَّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٩٦/١٠).

وَالرَّوَيْلُ: الْهَلَاكُ، وَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ وَفِي مَعْنَاهُ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي تَحْرِيمِ الْكُذْبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِثْلُ حَدِيثِ «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَالْفُجُورُ يَهْدِي إِلَى النَّارِ» سَيَأْتِي وَآخَرُجَ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٧٣٤) «إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ وَهُمَا فِي النَّارِ» وَمِثْلُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٧٦/٢) مِنْ حَدِيثِ إِبْنِ لَهْيَعَةَ «مَا عَمِلَ أَهْلُ النَّارِ؟ قَالَ «الْكَذِبُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَذَبَ فَجَرَ، وَإِذَا فَجَرَ كَفَرَ، وَإِذَا كَفَرَ دَخَلَ النَّارَ».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٣٨٦) أَنَّهُ قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ وَمِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي قَالَا لِي الَّذِي رَأَيْتَهُ يَشُقُّ شَذَقَهُ فَكَذَّابٌ يَكْذِبُ الْكَذِبَةَ تُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ» فِي حَدِيثِ رُوْيَاهُ ﷺ، وَالْأَحَادِيثُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْكُذْبِ لِإِصْحَالِ الْقَوْمِ، وَهَذَا تَحْرِيمٌ خَاصٌّ.

وَيَحْرُمُ عَلَى السَّامِعِينَ سَمَاعَهُ إِذَا عَلِمُوهُ كَذِبًا؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى الْمُنْكَرِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّكْوِيرُ أَوْ الْقِيَامُ مِنَ الْمَوْقِفِ. وَقَدْ عُدَّ الْكُذْبُ مِنَ الْكِبَائِرِ.

قَالَ الرَّوْيَانِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّهُ كَبِيرَةٌ، وَمَنْ كَذَبَ قَصْدًا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّ الْكُذْبَ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وَقَالَ الْمَهْدِيُّ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ وَلَا يَتِمُّ لَهُ نَفْيُ كَبِيرِهِ عَلَى الْعُمُومِ، فَإِنَّ الْكُذْبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِضْرَارَ بِمُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ كَبِيرَةٌ.

وَقَسَمَ الْغَزَالِيُّ الْكُذْبَ فِي الْإِحْيَاءِ إِلَى وَاجِبٍ وَمُبَاحٍ وَمَحْرُومٍ. وَقَالَ: إِنَّ كُلَّ مَقْصِدٍ عَمُودٍ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ بِالصَّدْقِ، وَالْكَذْبُ جَمِيعًا، فَالْكَذْبُ فِيهِ حَرَامٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ بِالْكَذْبِ وَحْدَهُ مُبَاحٌ إِنْ أُنْتِجَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ الْمَقْصُودِ، وَوَاجِبٌ إِنْ وَجِبَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَصْمَةٌ مِنْ يَجِبُ إِنْقَادُهُ، وَكَذَا إِذَا خَشِيَ عَلَى الْوَدِيعَةِ مِنْ ظَالِمٍ وَجِبَ الْإِنْكَارُ وَالْخَلْفُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَقْصُودٌ حَرْبٍ أَوْ إِصْلَاحٍ ذَاتَ الْبَيْنِ أَوْ اسْتِمَالَةٌ قَلْبِ الْمُجَنِّي عَلَيْهِ إِلَّا بِالْكَذْبِ فَهُوَ مُبَاحٌ.

وَكَذَا إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ فَاحِشَةٌ كَالزُّنَى وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَسَالَةِ السُّلْطَانِ فَلَهُ أَنْ يَكْذِبَ وَيَقُولَ: مَا فَعَلْتُ.

ثُمَّ قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ تُقَابَلَ مَفْسَدَةُ الْكُذْبِ بِالْمَفْسَدَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الصَّدْقِ فَإِنْ كَانَتْ مَفْسَدَةُ الصَّدْقِ أَشَدَّ فَلَهُ الْكُذْبُ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْعَكْسِ أَوْ شَكٍّ فِيهَا حُرِّمَ الْكُذْبُ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِنَفْسِهِ اسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَكْذِبَ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ لَمْ تَحْسُنِ الْمَسَاحَةُ بِحَقِّ الْغَيْرِ، وَالْحَزْمُ تَرْكُهُ حَيْثُ أُبَيِّحَ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْكُذْبُ اتِّفَاقًا فِي ثَلَاثِ صُورٍ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (٢٦٠٥) قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: لَمْ أَسْمَعْ بِرَخْصِ فِي شَيْءٍ ثَمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذَبَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْكُذْبِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ الصُّورِ.

أَخْرَجَ ابْنُ التَّجَارِ عَنْ الثَّوْرَانِ بْنِ سَمْعَانَ مَرْفُوعًا: «الْكَذِبُ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الرَّجُلُ يَكُونُ بَيْنَ

لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ.

وأخرج نحوه البيهقي (٣٩٩/٣) من حديث أبي موسى.

وهو دالٌّ على أنه يجب الاستحلال، وإن لم يكن قد علم إلا أنه يحمل على من قد بلغه ويكون حديث أنس فيمن لم يعلم ويقيد به إطلاق حديث البخاري.

٣٧- مدّة شديد الخصام

١٤٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ».

أخرجه مسلم (٢٦٦٨).

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» يفتح الحاء المعجمة وكسر الصاد المهملة (أخرجه مسلم).

الألد: مأخوذ من لديدي الوادي وهما جانباه.

والخصم: شديد الخصومة الذي يحجّ مخاصمته وجّه الاشتقاق أنه كلما اختجّ عليه حجّة أخذ في جانب آخر.

وقد وردت أحاديث في ذمّ الخصومة كحديث «مَنْ جَادَلَ فِي خُصُومَةٍ بغير علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع» تقدم تحريجه أحمد (٧٠/٢)، أبو داود (٣٥٩٧).

وأخرج الترمذي (١٩٩٤) وقال: غريب من حديث ابن عباس مرفوعاً «كفى بك إنماً أن لا تزال مُخاصماً».

وظاهر إطلاق الأحاديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت في حق.

وقال النووي في الأذكار: فإن قلت: لا بُدّ للإنسان من الخصومة لاستيفاء حقّه.

فالجواب ما أجاب به الغزالي: أن الذم إنما هو لمن خاصم باطل وبغير علم كوكيل القاضي فإنه يتوكّل قبل أن يعرف الحق في أي جانب.

الرَّجُلَيْنِ لِيُصْلَحَ بَيْنَهُمَا، وَالرَّجُلُ يُحَدِّثُ امْرَأَتَهُ لِيُرْضِيَهَا بِذَلِكَ، وَالْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ [أحمد (٤٥٤/١)]

واعلم أن ذلك لحكمة الاجتماع ومصلحته.

(قلت): انظر إلى حكمة الله ومحبته لاجتماع القلوب كيف حرّم النيمة وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد العداوة، والوحشة وأباح الكذب، وإن كان حراماً إذا كان لجمع القلوب وجلب المودة وإذغاب العداوة.

٣٦- مدّة الغيبة

١٤٤٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَفَّارَةٌ مَنْ اغْتَابَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ».

رواه البخاري بن أبي أسامة بإسناد ضيفه [رواه مسند الحارث] (١٠٨٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٧٨٦) وغيرهما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي أسانيدهما ضعف.

وروي من طريق أخرى بمعناه، والحاكم (٥١١/١) من حديث حذيفة، والبيهقي [شعب الإيمان (٦٧٨٨)] قال: وهو أصحّ ولفظه قال: «كَانَ فِي إِسْنَانِي ذَرْبٌ عَلَى أَهْلِي فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَيْنَ أَنْتَ مِنَ اسْتِغْفَارِ يَا حَذِيفَةُ إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ».

هذا الحديث لا دليل فيه نصّاً أنه لأجل الاغتياب بل لعلّه لدفع ذرب اللسان.

والحديث دليل على أن الاستغفار من الغتاب لمن اغتابه يكفي ولا يحتاج إلى الاعتذار منه.

وفصلت النهادية والشافعية فقالوا: إذا علم الغتاب وجب الاستحلال منه. وأما إذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضاً لأنه يجلب الوحشة وإغيار الصدر، إلا أنه أخرج البخاري (٣٥٣٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ فِي عِرْضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ دِيْنَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخِذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ

ويدخلُ في الذمُّ من يطلبُ حقاً لكن لا يقتصرُ على قدرِ الحاجة بل يُظهرُ اللدَّ والكذبَ لإيذاء خصمه وكذا من يحملُهُ على الخصومةِ محضُ العنادِ لقَهْرِ خصمه وكسره.

ومثله من يخلطُ الخصومةَ بكلماتٍ تؤذي وليس إليها ضرورة في التوصلِ إلى غرضه فهذا هو المذموم.

بخلافِ المظلوم الذي ينصرُ حُجَّتَهُ بطريقِ الشرع من غيرِ لدٍ وإسرافٍ وزيادةٍ الحجاجِ على الحاجة من غيرِ قصدِ عنادٍ ولا إيذاء، ففعله هذا ليس مذموماً ولا حراماً لكن الأولى تركُهُ ما وجدَ إليه سبيلاً.

وفي بعضِ كتبِ الشافعية أنها تردُّ شهادة من يُكثرُ الخصومة؛ لأنها تُنقصُ المروءة لا لكونها معصية.

وأصلُ الفجورِ الشُّقُّ فَهُوَ شَقُّ الدُّيَانَةِ، ويطلقُ على الميلِ إلى الفسادِ وعلى الانبعاثِ في المعاصي وَهُوَ اسمٌ جامعٌ للشرِّ.

وقوله (وما يزال الرجلُ يكذبُ) هو كما مرَّ في قوله «وما يزال الرجلُ يصدقُ» في أنه إذا تَكَرَّرَ منه الكَذِبُ اسْتَحَقَّ اسمُ المبالغةِ وَهُوَ الكَذَّابُ.

وفي الحديثِ إشارةٌ إلى أن من تحرَّى الصدقَ في أقوالِهِ صارَ لَهُ سَجِيَّةٌ ومن تَعَمَّدَ الكَذِبَ وَتَحَرَّاهُ صارَ لَهُ سَجِيَّةٌ، وأنه بالتدربِ والاكتسابِ تستمرُّ صفاتُ الخيرِ والشرِّ.

والحديثُ دليلٌ على عظمةِ شأنِ الصدقِ وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنةِ.

ودليلٌ على عظمةِ قبحِ الكَذِبِ وأنه ينتهي بصاحبه إلى النارِ، وذلك مع ما يُصاحِبُها في الدنيا فإن الصدوقَ مقبولُ الحديثِ عندَ الناسِ مقبولُ الشهادةِ عندَ الحكامِ محبوبٌ مرغوبٌ في أحاديثِهِ والكذوبُ بخلافِ هذا كُلِّهِ.

٢- التحذيرُ من الظنِّ

١٤٤٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٦٤) - مسلم (٢٥٦٣)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» بِالتَّصْنِيبِ مُخَدَّرٌ مِنْهُ (فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

تقدَّم بيانُ معناه وأنه تحذيرٌ من أن يُحَقِّقَ ما ظَنَّهُ وأما نفسُ الظَّنِّ فقد يَهْجُمُ على القلبِ فيجبُ دفعُهُ والإعراضُ عن العملِ عَلَيْهِ.

٣- التحذيرُ من الجلوسِ في الطرقاتِ

١٤٤٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى

٥١- كتاب مكارم الأخلاقِ

١- فصل الصدقِ

١٤٤٤- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٩٤) - مسلم (٢٦٠٧)].

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي بِفَتْحِ خَرَفِ الْمُضَارَعَةِ إِلَى الْبِرِّ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الصدقُ: ما طابقَ الواقعَ. والكذبُ: ما خالفَ الواقعَ هذه حقيقتُهُمَا عندَ الجمهورِ من الهادويَّةِ وغيرِهِم.

والهدايةُ: الدلالةُ الموصلةُ إلى المطلوبِ.

والبرُّ: بِكَسْرِ الموحدةِ أصلُهُ التَّوَسُّعُ في فعلِ الخيراتِ وَهُوَ اسمٌ جامعٌ للخيراتِ كُلِّهَا ويطلقُ على العملِ الصَّالِحِ الخاصِّ.

قال ابنُ بطالٍ قوله: «وإن البرَّ... إلى آخرِهِ» مصداقُهُ قوله تعالى: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نِيعٍ» [الإسفار: ١٣].

وقال قوله: (وما يزال الرجلُ يصدقُ إلى آخرِهِ) المرادُ يَتَكَرَّرُ مِنْهُ الصِّدْقُ حَتَّى يَسْتَحَقَّ اسمُ المبالغةِ وَهُوَ الصِّدِّيقُ.

الطُرُقَاتِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا، نَتَخَذُ فِيهَا، قَالَ: فَأَمَّا إِذَا أُيِّنْتُمْ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٦٥)، مسلم (٢١٢١)].

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كُنْتُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرُقَاتِ» بِضَمِّينِ جَمْعُ طَرِيقٍ «قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَخَذُ فِيهَا قَالَ: فَأَمَّا إِذَا أُيِّنْتُمْ أَيِ امْتَنَعْتُمْ عَنْ تَرْكِ الْجُلُوسِ عَلَى الطَّرُقَاتِ.

«فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمُخَرَّمَاتِ وَكَفُّ الْأَذَى عَنِ الْمَارِّينِ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ.

«وَرَدُّ السَّلَامِ» إِبْرَاهِيمُ عَلَى مَنْ لَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَارِّينِ إِذِ السَّلَامُ يُسْنُ إِبْتِدَاءً لِلْمَارِّ لَا لِلْقَاعِدِ.

«وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ فَهَمُّوا أَنْ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلْجُوبِ وَأَنَّهُ لِلتَّرْغِيبِ فِيمَا هُوَ الْأَوَّلُ إِذْ لَوْ فَهَمُوا الْوُجُوبَ لَمْ يُرَاجَعُوا.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ رَجَوْا وَقَوَّعَ النُّسخَ تَخْفِيفاً لِمَا شَكَّوْا مِنْ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ زِيدَ فِي أَحَادِيثِ حَقِّ الطَّرِيقِ عَلَى هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٤٨١٦): «وإِرشَادُ ابْنِ السَّبِيلِ وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ».

وزَادَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: «وَإِغَاثَةُ الْمَلْهُوفِ».

وزَادَ الْبِزْزَارُ «كَشَفُ الْأَسْتَارِ» (٢٠١٩): «وَالْإِعَانَةُ عَلَى

الْحَمْلِ».

وزَادَ الطَّبْرَانِيُّ «الْكِبَرُ» (١٣٨/٢٢): «وَاعِينُوا الْمَظْلُومَ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيراً».

وزاد أبو داود (٤٨١٧)، وكذا في مراسيل يحيى بن يعمر: «وتهدوا الضال»..

وزاد في حديث أبي طلحة: «حسن الكلام» وهذه الريادة عند م (٢١٦١) وليست عند د.

وزاد في حديث البراء عند أحمد (٢٨٢/٤) والترمذي (٢٧٢٦) «وأنشوا السلام».

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «التَّوْشِيحِ» فَاجْتَمَعَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ أَدْبَاباً وَقَدْ نَظَّمَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَدْ نَظَّمَهَا فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ:

جَمَعْتَ آدَابَ مَنْ رَأَى الْجُلُوسَ عَلَى الدَّ طَرِيقٍ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْخَلْقِ إِنْ سَأَلْنَا أَفْشَى السَّلَامِ وَاحْسَنَ فِي الْكَلَامِ وَشَمَّتْ عَاطِساً وَسَلَاماً رُذِّحْنَا فِي الْحَمْلِ عَاوَنَ وَمَظْلُوماً أَعْنِ وَاغْنِ نَهْشَانُ أَهْدِ سَبِيلاً وَاهْدِ حِيَرَاتَنَا بِالْعَرَفِ مَرْوَانَةَ عَنْ تَكْبَرٍ وَكَفَّ أَذَى وَغَضَّ طَرِفاً وَأَكْثَرَ ذِكْرَ مَوْلَانَا

إِلَّا أَنْ الْأَحَادِيثَ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا وَذَكَرْنَاهَا السُّيُوطِيُّ فِي التَّوْشِيحِ فِيهَا أَحَدُ عَشَرَ أَدْبَاباً وَفِي الْآيَاتِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ: لِأَنَّهُ زَادَ: حُسْنَ الْكَلَامِ وَهُوَ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ لَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَزَادَ فِيهَا: وَإِنْ شَاءَ السَّلَامُ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي حَدِيثٍ إِنَّمَا فِيهَا رَدُّ السَّلَامِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِيهَا

وَالْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطَّرُقَاتِ أَنَّهُ لَجُلُوسِهِ يَتَعَرَّضُ لِلْفِتْنَةِ فَإِنَّهُ قَدْ يَنْظُرُ إِلَى الشَّهَوَاتِ تَمُنُّ بِخَافِ الْفِتْنَةِ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِنَّ مَعَ مُرُورِهِنَّ.

وَفِيهِ التَّعَرُّضُ لِلزُّوْمِ حُقُوقِ اللَّهِ وَالْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَ قَاعِداً فِي مَنْزِلِهِ لَمَا عَرَفَ ذَلِكَ وَلَا لَزِمَتْهُ الْحُقُوقُ الَّتِي قَدْ لَا يَقُومُ بِهَا وَلَمَّا طَلَبُوا الْإِذْنَ فِي الْبَقَاءِ فِي مَجَالِسِهِمْ.

وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهَا عَرَفْتُهُمْ بِمَا يَلْزِمُهُمْ مِنَ الْحُقُوقِ وَكُلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحُقُوقِ قَدْ وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَّفَقَةً تَقَدَّمَ بَعْضُهَا وَيَأْتِي بَعْضُهَا.

٤ - فضل التفقه في الدين

١٤٤٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٧١)، مسلم (١٠٣٧)).

وفي الشرع يحتاجُ إلى اكتسابٍ وعلمٍ وثبةٍ فلذلك كان من الإيمان.

وقد يكونُ كسبيًا. ومعنى كونه من الإيمان أن المستحي يقطعُ بمجايزه عن المعاصي فيصيرُ كالإيمانِ القاطعِ بينه وبين المعاصي.

وقال ابنُ قتيبة: معناه أن الحياةَ يمنعُ صاحبَهُ من ارتكابِ المعاصي كما يمنعُ الإيمانُ فسَميَ إيمانًا كما يُسمَى الشيءُ باسمَ ما قامَ مقامُهُ والحياةُ مُركَّبٌ من جُبنٍ وعَفْوٍ.

وفي الحديثِ «الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلِّهِ وَلَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ» (البخاري (٦١١٧)، مسلم (٣٧)).

فإن قلت: قد يمنعُ الحياةُ صاحبَهُ عن إنكارِ المنكرِ والإخلالِ ببعضِ ما يجبُ فلا يَتِمُّ عمومُ «أنه لا يأتي إلا بخير»؟

(قلت) قد أُجيبَ عنه بأن المرادَ من الحياةِ في الأحاديثِ الحياةَ الشرعي، والحياةُ الذي ينشأُ عنه تركُ بعضِ ما يجبُ ليسَ حياةَ شرعيًّا بل هو عجزٌ ومهانةٌ وإنما يُطلقُ عليه الحياةُ لمشابهته الحياةَ الشرعي.

وبجوابِ آخرٍ وهو أن من كان الحياةُ من خلقِهِ فالخيرُ عليه أغلبُ أو أنه إذا كان الحياةُ من خلقِهِ كان الخيرُ فيه بالذاتِ فلا يُنافيه حصولُ التقصيرِ في بعضِ الأحوالِ.

قال القرطبي في «المفهم» شرح مُسلم (٢١٩/١): وكان النبي ﷺ قد جُمعَ له النوعانِ من الحياةِ المكتسبِ والغريزيِّ وكان في الغريزيِّ أشدُّ حياءً من العذراءِ في خدرها وكان في المكتسبِ في الذروة العليا ﷺ

١٤٥٠- وعن ابنِ مسعودٍ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

أخرجه البخاري (٣٤٨٣)

لفظُ الأولى ليسَ في البخاري بل في سننِ أبي داود (٤٧٩٧).

الحديثُ دليلٌ على عظمةِ شأنِ التَّقْوَى في الدينِ وأنه لا يُعطاهُ إلا مَنْ أرادَ اللهُ بهُ خيراً عظيماً كما يُرشدُ إليه التَّنْكِيرُ ويدلُّ له المقامُ.

والفقهُ في الدينِ تعلُّمُ قواعدِ الإسلامِ ومعرفةُ الحلالِ والحرامِ ومفهومِ الشرطِ أنْ مَنْ لَمْ يَتَّقِ في الدينِ لَمْ يردِ اللهُ بهُ خيراً.

وقد وردَ هذا المفهومُ منطوقاً في روايةِ أبي يعلى (٧٣٨١) «وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ لَمْ يَبَالِ اللَّهُ بِهِ».

وفي الحديثِ دليلٌ ظاهرٌ على شرفِ الفقهِ في الدينِ والمتفهمينَ فيه على سائرِ العلومِ والعلماءِ. والمرادُ بهُ معرفةُ الكتابِ والسنةِ.

٥- فضل حسن الخلق

١٤٤٨- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ».

أخرجه أبو داود (٤٧٩٩) والترمذي وصححه (٢٠٠٣).

وتقدّمَ الكلامُ في حقيقته بما لا يحتاجُ فيه إلى الإعادة لقربِ عهده.

٦- فضل الحياء

١٤٤٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٧٤)، مسلم (٣٦)).

الحياةُ في اللغةِ: تغيُّرٌ يلحقُ الإنسانَ من خوفٍ ما يُعابُ بهُ.

وفي الشرعِ خلقٌ يبعثُ على اجتنابِ القبيحِ ومنعٍ من التقصيرِ في حقِّ ذي الحقِّ.

والحياةُ وإن كانَ قد يكونُ غريزةً فهو في استعمالِهِ على

ووقع في حديث خديفة «إِنْ آخَرَ مَا تَعَلَّقَ بِهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى - إِلَى آخِرِهِ».

وأخرجه أحمد (٤٠٥/٥) والبرزأ [كشف الأسارة] (٢٠٢٨). والمراد من النبوة الأولى: ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم لأنه أمر أطبق عليه العقول.

وفي قوله (فاصنع ما شئت) قولان:

الأول أنه بمعنى الخبر أي: صنعت ما شئت، وعبر عنه بلفظ الأمر للإشارة إلى أن الذي يكف الإنسان عن مدافعة الشر هو الحياة فإذا تركته تفرقت دواعيه على موقعة الشر حتى كأنه مأمور به.

أو الأمر فيه للتهديد أي اصنع ما شئت فإن الله مجازيك على ذلك.

الثاني: أن المراد انظر إلى ما تريد فعله فإن كان مما لا يستحي منه فافعله وإن كان مما يستحي منه فدعه ولا تبالي بالخلق.

٧- فضل القوة والتحذير من (لو)

١٤٥١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ. وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، أَخْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا. وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلْتُ، فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ».

أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ مِنْ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ خَيْرٌ» لوجود الإيمان فيهما.

(أحرص) من حرص يحرص كضرب يضرب ويقال: حرص كسميع.

(على ما يفعله) في ذلك ودينك.

(واستعن بالله) عليه (ولا تعجز) بفتح الجيم وكسرها.

«وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا. وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلْتُ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ». أخرجه مسلم (المراد من القوي: قوي عزيمة النفس في الأعمال الأخروية فإن صاحبها أكثر إقداماً في الجهاد وإنكار المنكر والصبر على الأذى في ذلك واحتمال المشاق في ذات الله والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعيف بالعكس من هذا إلا أنه لا يخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه.

ثم أمره ﷺ بالحرص على طاعة الله وطلب ما عنده وعلى طلب الاستعانة به في كل أموره إذ حرص العبد بغير إعانة الله لا ينفعه كما قال:

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ لِلْفَتَى فَاتَّخَذَ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادَهُ وَنَهَاهُ عَنِ الْعِزِّ وَهُوَ التَّسَاهُلُ فِي الطَّاعَاتِ وَقَدْ اسْتَعَاذَ مِنْهُ ﷺ بقوله «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ. وَمِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ» [السامي (٢٥٧/٨) وسياي.

ونهاه إذا أصابه شيء من حصول ضرر أو فوات نفع عن أن يقول (لو).

قال بعض العلماء: هذا إنما هو لمن قال متفقاً ذلك حتماً، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعاً فاما من رد ذلك إلى مشيئة الله، وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله فليس من هذا.

واستدل له بقول أبي بكر في الغار «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ رَأْسَهُ لَرَأَانَا» [البخاري (٣٩٢٢)، مسلم (٢٣٨١)] وسكوته ﷺ.

قال القاضي عياض: لا حجة فيه؛ لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه.

قال: وكذا جميع ما ذكره البخاري في «الصحيح» [كتاب الصبي، باب (٩)] في باب ما يجوز من اللؤ.

كحديث «لَوْلا حَدَثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ» (٤٤٨٤) الحديث.

«لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» الحديث (٧٢٣٩).

«لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي» (٧٢٤٠) وشيئة ذلك، فكُلُّهُ مُسْتَقْبَلٌ وَلَا اغْتِرَاضٌ فِيهِ عَلَى قَدْرِ فَلَا كَرَاهِيَّةَ فِيهِ؛ لَأنَّهُ إِنَّمَا

عُصِيَ اللَّهُ بِهِ هُوَ أَسْرَعَ عُقُوبَةً مِنَ الْبَغْيِ».

أخبر عن اعتقاده فيما كان يفعل لولا المانع، وعمّا هُوَ في قدرته فأنما ما ذهب فليس في قدرته.

٩- فضل الدفاع عن المسلم

١٤٥٣- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْعُيُوبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه الترمذي، وخشنة (١٩٣١)

قال القاضي: فالذي عندي في معنى الحديث أن النهي على ظاهره وعمومه لكن نهى تنزيه، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: «فَإِنْ لَوْ تَفَتَحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ» [٢٦٦٤].

قال النووي: وقد جاء من استعمال «لو» في الماضي قوله صلى الله عليه وسلم: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبِرْتُ مَا سَقَتْ الْهَدْيُ» [البخاري (١٦٦١)] وغير ذلك.

١٤٥٤- وَلَا خَمَدَ (٤٦١/٦) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوَهُ.

فالظاهر أن النهي إنما هُوَ عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيه لا تحريم.

في الحديثين دليل على فضيلة الرد على من اغتاب أخاه عنده وهو واجب؛ لأنه من باب الإنكار للمعصية ولذا ورد الوعيد على تركه كما أخرجه أبو داود (٤٨٨٤) وابن أبي الدنيا [كتاب «الصمت» (٢٤١)] «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَخْذُلُ امْرَأً مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ تَنَهَّكَ فِيهِ حُرْمَتُهُ وَيَتَقَصُّ مِنْ عِرْضِهِ إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُجِبُ فِيهِ نَصْرَتَهُ».

وأما من قاله تأسفاً على ما فاتته من طاعة الله، وما هُوَ مُتَعَذِّرٌ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث.

٨- فضل التواضع

١٤٥٢- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْحَى إِلَيَّ: أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ».

أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

وأخرج أبو الشيخ «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ عَنْهُ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَلَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» [الروم: ٢٤٧].

التواضع: عدم الكبر وتقدم تفسير الكبر.

وأخرج أبو داود (٤٨٨٣) وأبو الشيخ أيضاً «مَنْ حَمَى عِرْضَ أَخِيهِ فِي الدُّنْيَا بَعَثَ اللَّهُ لَهُ مَلَكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِيهِ مِنَ النَّارِ».

وعدم التواضع يؤدي إلى البغي؛ لأنه يرى لنفسه منزلة على الغير فيبغى عليه بقوله أو فعله ويفخر عليه ويزدريه، والبغي والفخر مذمومان، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة البغي منها عن أبي بكره قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَوْ أَحَقُّ مِنْ أَنْ يُعْجَلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدُخِّرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّجِيمِ».

أخرجه الترمذي (٢٥١١) والحاكم (٣٥٦/٢) وصححه وأخرجه ابن ماجه (٤٢١١).

وأخرج الأصبهاني [الدرع والدرهم (٢٢٠٧)] «مَنْ اغْتَابَ عَنْهُ أَخُوهُ فَاسْتَطَاعَ نَصْرَتَهُ فَصَرَتْهُ نَصْرَةُ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُرْهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المتغائبين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور: الرد عن عرض أخيه ولو بإخراج من اغتاب إلى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الإنكار بالقلب أو الكرامة للقول.

وقد عذ بعض العلماء السموات كبيرة لورود هذا الوعيد ولدخوله في وعيد من لم يغير المنكر؛ ولأنه أحد المتغائبين حكماً

وأخرج البيهقي [شعب الإيمان (٤٨٤٢)] «لَيْسَ شَيْءٌ يَمَّا

وإن لم يكن مُتَعَاتِبًا لَعَنَ وَشَرَعًا.

١١- فضل السلام والكرم وقيام الليل

١٤٥٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ يَنَامَ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٤٨٥).

الإفشاء لَعَنَ الْإِفْهَارُ.

والمراء: نشر السلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه.

وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو البخاري (١٢)، مسلم (٣٩) «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: تَطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

ولا بُدَّ في السلام أن يكون بلفظ مُسَمِّعٍ لمن يردُّ عليه.

وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد (٢٩٥) بسند صحيح عن ابن عمر «إِذَا سَلَّمْتَ فَاسْمِعْ فَإِنَّهَا تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ».

قال النووي: أَقْلَهُ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ حَيْثُ يَسْمَعُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ يَكُنْ آتِيًا بِالسَّلَامَةِ فَإِنْ شَكَّ اسْتَظْهَرَ.

وإن دخل مكانًا فيه إيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم (٢٠٥٥) عن المقداد قال «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَسَلِّمُ تَسْلِيمًا لَا يُوقِظُ نَائِمًا وَيُسْمِعُ الْيَقْظَانَ».

فإن لقي جماعة يسلم عليهم جميعاً وتكره أن يخص أحدهم بالسلام؛ لأنه يؤلّد الوخشة.

ومشروعة السلام لجلب التحاب والألفة فقد أخرج مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا تَحَابُّونَ بِهِ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول لما أخرجه النسائي [وعمل اليوم والليلة] (٣٤٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسَلِّمْ وَإِذَا قَامَ

١٠- فضل الصدقة والعفو والتواضع

١٤٥٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٨).

فسر العلماء عدم النقص بمعنيين

(الأول) أنه يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية.

(والثاني) أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقص عينها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة.

قلت:

والمعنى الثالث: أنه تعالى يخلفها بعوض يظهر به عدم نقص المال بل زبماً زائدته ودليلاً قوله تعالى: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ» [سبا: ٣٩] وهو مجرب محسوس.

وفي قوله: (مَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا) حث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على إساءته وإن كانت جائزة قال تعالى: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» [الشورى: ٤٠].

وفيه أن يجعل الله تعالى للعافي عزاً وعظمة في القلوب؛ لأنه بالاتصاف يظن أنه يعظم ويصان جانيه ونهَاب ويظن أن الإغضاء والعفو لا يحصل به ذلك، فآخبر رسول الله ﷺ بأنه يزداد بالعفو عزاً.

وفي قوله (وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ) أي لأجل ما أعدّه الله للمتواضعين «إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ» دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لإطلاقيه.

وفي الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع، وهذِهِ مِنْ أَمْهَاتِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

فَلْيُسَلِّمْ فَلْيَسْتِ الْأُولَى أَخْتُ مِنَ الْآخِرَةِ.

وَتَجَنَّبُ مَا يُؤْبَقُهَا مِنَ الْأَعْمَالِ وَحَصُولِ الْخَاتِمَةِ الصَّالِحَةِ.

١٢- فضل النصيحة

١٤٥٧- وَعَنْ تَعِيمِ الدَّارِيِّ عليه السلام قَالَ: قَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٥).

(عن تعيم الداري عليه السلام) هُوَ أَبُو رُقَيْةَ تَعِيمُ بْنُ أَوْسِ بْنِ خَارِجَةَ، نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ دَارٍ وَيُقَالُ: الدَّيْرِيُّ نَسَبًا إِلَى دَيْرٍ كَانَ فِيهِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَكَانَ نَصْرَانِيًّا وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحِينَ وَالْمَوْطَأِ دَارِيٌّ وَلَا دَيْرِيٌّ إِلَّا تَعِيمٌ.

اسْلَمَ سَنَةَ تِسْعٍ، كَانَ يُحْتَمُّ الْقُرْآنُ فِي رَكْعَةٍ، وَكَانَ رِيًّا رَدَّدَ الْآيَةَ الْوَاحِدَةَ اللَّيْلُ كُلَّهُ إِلَى الصَّبَاحِ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى الشَّامِ. وَرَوَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ قِصَّةَ الْجَنَاسَةِ وَالذُّجَالِ وَهِيَ مُتَقَبَّةٌ لَهُ وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ وَلَيْسَ لَهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ شَيْءٌ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا أَيُّ قَالَهَا ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَيُّ: مَنْ يَسْتَحِقُّهَا؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثُ جَلِيلٌ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوهُ بَلْ عَلَيْهِ مَدَارُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: النَّصِيحَةُ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ مَعْنَاهَا حَيَاةُ الْحِظِّ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ. وَمَعْنَى الْإِخْبَارِ عَنِ الدِّينِ بِهَا: أَنْ عَمَادَ الدِّينِ وَقَوَامُهُ النَّصِيحَةُ.

قَالُوا: وَالنَّصِيحُ لِلَّهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَنَفْيُ الشُّرْكِ عَنْهُ وَتَرْكُ الْإِلْهَادِ

وَتَكْرَهُ أَوْ تَحْرُمُ الْإِشَارَةُ بِالْيَدِ وَالرَّاسِ لِمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ] (٣٤٢) بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا «لَا تَسْلِمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمْ بِالرُّؤُوسِ وَالْأَكْفَفِ».

إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ حَالِ الصَّلَاةِ فَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي بِالْإِشَارَةِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي الْجِزْمِ الْأَوَّلِ.

وَجُوزَتْ الْإِشَارَةُ بِالسَّلَامِ عَلَى مَنْ بَعْدَ عَنْ سَمَاعٍ لَفْظِ السَّلَامِ

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِالْأَمْرِ بِإِفْشَاءِ السَّلَامِ مَنْ قَالَ بِوَجوبِ الْإِتِّدَاءِ بِالسَّلَامِ.

وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِتِّدَاءُ فَرَضَ عَيْنَ كُلِّ أَحَدٍ فِيهِ حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ وَالشَّرِيعَةُ عَلَى التَّخْفِيفِ وَالتَّيسِيرِ فَيَحْمِلُ عَلَى الْإِسْتِجَابِ انْتَهَى.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي التَّسْلِيمِ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِخْلَاصَ الْعَمَلِ لِلَّهِ تَعَالَى وَاسْتِعْمَالَ التَّوَاضُعِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ الَّذِي هُوَ شَعَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَحْمَدِيَّةِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي مَشْرُوعِيَّةِ السَّلَامِ عَلَى غَيْرِ مَعْرُوفٍ اسْتِفْتَاخُ الْمُخَاطَبَةِ لِلتَّنَاسُلِ لِيَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ إِخْوَةً فَلَا يَسْتَحْسِنُ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى صَلَاةِ الْأَرْحَامِ مُسْتَوْفَى وَعَلَى إِطْعَامِ الطَّعَامِ فَيَسْمَلُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِتْفَاقُهُ وَلِزْمُهُ إِطْعَامُهُ وَلَوْ عَرَفَا أَوْ عَادَةً وَكَالْصَّدَقَةِ عَلَى السَّائِلِ لِلطَّعَامِ وَغَيْرِهِ فَالْأَمْرُ بِحَمُولٍ عَلَى فَعْلٍ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ لِيَسْمَلَ الْوَاجِبُ وَالْمُنْدُوبُ.

وَالْأَمْرُ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ فِي قَوْلِهِ «وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ» قَدْ وَرَدَ تَفْسِيرُهُ بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ. وَالْمَرَادُ بِالنَّاسِ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَلَهُنَّ لَا يُصَلُّونَ تِلْكَ السَّاعَةَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُرِيدَ ذَلِكَ وَمَا يَشْمَلُ نَافِلَةَ اللَّيْلِ.

وَقَوْلُهُ (تَدَخَّلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ) إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَكَأَنَّهُ بِسَبِيلِهَا يَحْصُلُ لِفَاعِلِهَا التَّوْفِيقُ

علم الناس أنه يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسه المكروه فإن خشى أذى فهو في سعة والله أعلم.

١٣- فضل التقوى وحسن الخلق

١٤٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مَا يَدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٠٤) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٤/٤).

الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق.

وتقوى الله تعالى هي الإتيان بالطاعات واجتناب المقيحات فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة.

وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه.

١٤- فضل بسط الوجه وحسن الخلق

١٤٥٩- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسْغَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْقَى [مسنده] (٦٥٥٠)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٢٤/١).

(وعنه) أي أبي هريرة

(قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ لِيَسْغَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم) أي: لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس وقلّة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه والطلاقة ولين الجانب وخفض الجناح وغير ذلك مما يجلب التحاب بينكم فإنه مراد الله، وذلك فيما عدا الكافر، ومن أمرنا بالإغلاظ عليه.

في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتزبيده تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه والحب فيه والبغض فيه وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى.

قال الخطابي: وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه والله تعالى غني عن نصيح الناصحين.

والنصيحة لكتابه: الإيمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حلله وتحريم ما حرّمه والافتداء بما فيه والتدبر لعانيه والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بمواعظه والاعتبار بزواجه والمعرفة له.

والنصيحة لرسول الله ﷺ: تصديقه بما جاء به وأتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتعظيم حقه وتوقيره حيّاً وميتاً وحيّة من أمر بمحبته من آله وصحبه ومعرفة سنيته والعمل بها ونشرها والدعاء إليها والذب عنها.

والنصيحة لأئمة المسلمين: إعانتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم لحوائج العباد ونصحتهم في الرفق والعدل.

قال الخطابي: ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم.

وتعداد أسباب الخير في كل من هذه الأقسام لا تنحصر.

قيل: وإذا أريد بائمة المسلمين: العلماء: فنصحتهم بقبول أقوالهم وتعظيم حقهم والافتداء بهم.

ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهما فهو حقيقة فيهما.

والنصيحة لعامة المسلمين: بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخراتهم وكف الأذى عنهم وتعليمهم ما جهلوه وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وغير ذلك.

والكلام على كل قسم يحتمل الإطلاة وفي هذا كفاية. وقد بسطنا الكلام عليه في «شرح الجامع الصغير».

قال ابن بطال: في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديناً وإسلاماً وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول.

قال: والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقي والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية إذا

١٥- فضل المصاحبة والمكاشفة

١٤٦٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الْمُؤْمِنُ مِرَّةً أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ يَشَادُ حَسَنَ (٤٩١٨).

أي المؤمن لأخيه المؤمن كالمرأة التي ينظر فيها وجهه،
فالمؤمن يُطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبئه على إصلاحه
ويرشده إلى ما يُزيّنه عند مولاه تعالى وإلى ما يُزيّنه عند عباده
وهذا داخل في النصيحة.

١٦- فضل المخالط للناس والصابر على أذاهم

١٤٦١- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنهما قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ،
وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ
وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٣٢) يَشَادُ حَسَنَ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ
(٢٥٠٧) إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الصَّحَابِيَّ.

فيه أفضلية من يُخالط الناس مخالطة يامرهم فيها
بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويمسّ معاملتهم فإنه أفضل من
الذي يمتزلهم ولا يصبر على المخالطة.

والأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان، ولكل
حال مقال ومن رجح العزلة فله على فضلها أدلة. وقد
استوفاهما الغزالي في الإحياء وغيره.

١٧- فضل حسن الخلق

١٤٦٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ
خَلْقِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٣/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٠٣/١).

(وعن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: اللَّهُمَّ

كما حسنت خلقي) بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام.

(فحسن خلقي) بضمهم اللام.

(رواه أحمد وصححه ابن حبان).

قد كان ﷺ من أشرف العباد خلقاً وخلقاً، وسؤاله ذلك
اعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعليماً للامة.

﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].

وقال أبو البشر ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]
وقال يوسف: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ
الْأَحَادِيثِ﴾ - إلى قوله - ﴿تَرْفِئُنِي مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١].
بالصالحين [يوسف: ١٠١].

وقال يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ
الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

ودعا نبينا ﷺ في مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء
وغيرها، ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة.

فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال:
التفويض والتسليم أفضل من الدعاء، فإن قائل هذا ما ذاق
حلاوة المناجاة لربه ولا تضربه واعتراه مجاذبه وذنبه.

واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد (١٨/٣)
«أَنَّ لَا يَضِيحُ الدُّعَاءُ بَلْ لَا يَدْخُلُ الدُّعَاءُ مِنْ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ
يُعْجَلَ لَهُ دَعْوَتُهُ. وَإِمَّا أَنْ يَدْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ. وَإِمَّا أَنْ
يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ يَمْلَأُهَا» وصححه الحاكم (٤٩٣/١).

وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قد أودعناها أوائل الجزء
الثاني من «التنوير شرح الجامع الصغير» وذكرنا فائدة الدعاء مع
سبق القضاء.

١- فصل الذكر

١٤٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي
وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَعَاتُهُ».

أخرجه ابن خزيمة (٣٧٩٢)، وصححه ابن حبان (٨١٥)، وذكره
البخاري تعليقاً ذلك الوحيد، تحت باب (٤٣).

وهو في البخاري (٧٤٠٥) بلفظ قال النبي ﷺ: يقول الله
عز وجل: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي فَلَنْ
ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأَ ذَكَرْتُهُ فِي
مَلَأَ خَيْرٍ مِنْهُمْ وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَيْئاً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعاً وَإِنْ
تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعاً تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعاً وَإِنْ أَتَانِي بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِنْ
حَسَنَةٍ أَتَيْتُهُ بِهَرُونَةٍ».

٥٢- كتاب الذكر والدعاء

الذكر: مصدرُ ذَكَرَ: وَهُوَ مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ وَالْقَلْبِ.
والمراد به ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى.

(والدعاء) مصدرُ دعا وَهُوَ الطَّلَبُ، ويطلق على الحث
على فعلِ الشيءِ نحو: دعوتُ فلاناً استغثته.

ويقال: دعوتُ فلاناً استغثتُ به، ويطلق على العبادة
وغيرها.

(واعلم) أن الدعاء ذَكَرَ اللَّهُ وزيادة فكلُّ حديثٍ في فضل
الذكر يصدق عليه وقد أمرَ اللَّهُ تعالى عباده بدعائه فقال:
﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وأخبرهم بأنه قريبٌ يُجيبُ
دُعَاءَهُمْ فقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ
دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وسمَّاهُ مُخِ العبادَةِ ففي الحديث عند الترمذي (٣٣٧١) من
حديث انسٍ مرفوعاً «الدُّعَاءُ مُخِ الْعِبَادَةِ».

وأخبر ﷺ أن الله تعالى يغضبُ على من لم يدعُ فإنه
أخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ١٩٥) من حديث أبي هريرة
مرفوعاً «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ».

وأخبر ﷺ أنه تعالى يحبُّ أن يُسألَ فأخرج الترمذي
(٣٥٧١) من حديث ابن مسعودٍ مرفوعاً «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ
فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُسْأَلَ».

والأحاديثُ في الحثِّ عليه كثيرة، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ حَقِيقَةَ
العبودية والاعترافَ بغنى الربِّ وإفئزاز العبدِ وقدرته تعالى،
وعجز العبدِ وإحاطته تعالى بكلِّ شيءٍ علماً.

فالدُّعَاءُ يزيدُ العبدَ قرباً من ربه واعتباراً بحقه، ولذا حثَّ
ﷺ على الدعاء، وعلمَ اللَّهُ عباده دُعَاءَهُ بقوله: ﴿رَبَّنَا لَا
تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَغْطَيْنَا﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦] ونحوها.

وأخبرنا بدعواتِ رسوله ﷺ وتضرعهم حيث قال أيوب: «أَتَيْتُ
مُسَيَّبِي الضَّرَّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣] وقال زكريا
عليه السلام: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾ [الأنبياء: ٨٩] وقال:

اللَّهُ ﷻ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

دل الحديث على فضيلة مجالس الذكر والذاكرين وفضيلة الاجتماع على الذكر.

وأخرج البخاري (٦٤٠٨) «أَنَّ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى تَنَادَوْا هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ قَالَ: فَيُحْفَوْنَهُمْ بِأَجْنِيحِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» الحديث.

وهذا من فضائل مجالس الذكر تحضرها الملائكة بعد التماسيهم لها.

والمراد بالذكر: هو التسييح والتحميد وتلاوة القرآن ونحو ذلك.

وفي حديث الزبair [كشف الأستار] (٣٠٦٢) «أَنَّ تَعَالَى يَسْأَلُ مَلَائِكَتَهُ مَا يَصْنَعُ الْعِبَادُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ فَيَقُولُونَ: يُعْظَمُونَ آلَآءَكَ، وَيَتْلُونَ كِتَابَكَ وَيُصَلُّونَ عَلَى نَبِيِّكَ وَيَسْأَلُونَكَ لِأَخْرَجْتَهُمْ وَدُنِّيَاهُمْ».

والذكر حقيقة في ذكر اللسان ويوجر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه، وإنما يشترط أن لا يقصد غيره فإن انضاف إلى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل، وإن انضاف إليهما استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفي النقائص عنه ازداد كمالاً، فإن وقع ذلك في عمل صالح ثما فرض من صلاة أو جهاد أو غيره فذلك، فإن صح التوجه وأخلص لله فهو أبلغ في الكمال.

وقال: الفخر الرازي: المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسييح والتحميد والتمجيد. والذكر بالقلب: التفكير في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطلع على أحكامه وفي أسرار مخلوقات الله.

والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة بالطاعات، ومن ثمة سمي الله الصلاة ذكراً في قوله: «فَاسْتَوُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»

وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره تعالى وأنه مع ذاكروه برحمته ولطفه وإعائته والرضا بحاله.

وقال ابن أبي جمرة: معناه أنا معه بحسب ما قصده من ذكره لي.

ثم قال: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ أَوِ بِاللِّسَانِ أَوْ بِهِمَا مَعاً أَوْ بِامْتِثَالِ الْأَمْرِ واجتناب النهي.

قال: والذي تدل عليه الأخبار أن الذكر على نوعين:

أحدهما: مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر.

والثاني: على خطر.

قال: والأول: مستفاد من قوله تعالى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ».

والثاني: من الحديث الذي فيه «مَنْ لَمْ تَنْهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا» [الكبير] للطبراني (٥٤/١١).

لكن إن كان في حال المعصية يذكر الله خوفاً ووجل فإنه يرجى له.

١٤٦٤- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

أخرجه ابن أبي شيبة (٥٧/٦) والطبراني [الكبير] (١٦٦/٢٠) بإسناد حسن.

الحديث من أدلة فضل الذكر وأنه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضاً من المنجيات من عذاب الدنيا ومخاوفها ولذا قرن الله الأمر بالثبات لقتال أعدائه وجهادهم بالأمر بذكره كما قال: «إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَاقْبَتُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا» [الأنفال: ٤٥] وغيرها من الآيات والأحاديث الواردة في مواقف الجهاد.

٢- فضل مجالس الذكر

١٤٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

[الجمعة: ٩].

شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ».

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ أَنَّ الذِّكْرَ عَلَى سَبْعَةِ أَنْحَاءٍ: فَيُذَكَّرُ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ وَيُذَكَّرُ الْأَذْنَانِ بِالْإِصْغَاءِ وَيُذَكَّرُ اللِّسَانُ بِالنَّشَاءِ وَيُذَكَّرُ الْيَدَانِ بِالْعَطَاءِ وَيُذَكَّرُ الْبَدَنُ بِالرِّفَاءِ وَيُذَكَّرُ الْقَلْبُ بِالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَيُذَكَّرُ الرُّوحُ بِالنَّسِيمِ وَالرِّضَاءِ.

وَرَوَى فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذِّكْرَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ جَمِيعًا وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٩٠) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٩٦/١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَزْكَاهَا عِنْدَ مَلِكِكُمْ وَأَرْفَعَهَا فِي دَرَجَاتِكُمْ وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِنْثَاقِ الذَّهَبِ وَالزُّرْقِ وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقَوْا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى قَالَ: ذَكَرَ اللَّهُ».

وَلَا تُعَارَضُهُ أَحَادِيثُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالذِّكْرِ الْأَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ ذِكْرُ اللِّسَانِ وَالْقَلْبِ وَالتَّفَكُّرُ فِي الْمَعْنَى، وَاسْتِحْضَارُ عَظَمَةِ اللَّهِ فَهَذَا أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَالْجِهَادِ أَفْضَلُ مِنَ الذِّكْرِ بِاللِّسَانِ فَقَطْ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّهُ مَا مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ إِلَّا وَالذِّكْرُ مُشْتَرِطٌ فِي تَصْحِيحِهِ فَمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ صَدَقَتِهِ أَوْ صِيَامِهِ فَلَيْسَ عَمَلُهُ كَامِلًا، فَصَارَ الذِّكْرُ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ حَدِيثُ «يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنُ خَيْرَ مِنْ عَمَلِهِ» [المعجم الكبير] (١٨٥/٦).

٣- ذمُّ المجالس التي لا يذكر فيها الله

١٤٦٦- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٨٠)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ) زَادَ «فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ وَإِنْ

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٣٧/٢) بِلَفْظٍ «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَمْنُئِي طَرِيقًا فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ».

وَفِي رَوَايَةٍ (أَحْمَدُ (٤٦٣/٢)) «إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ دَخَلُوا الْجَنَّةَ لِلثَّوَابِ».

وَالْبَرَةُ: بِمَشَاوِءِ فَوْقِيَّةٍ مَكْسُورَةٍ فَرَاءَ بِمَعْنَى: الْحَسْرَةُ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هِيَ النِّقْصُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ سِيمَا مَعَ تَفْسِيرِ الْبَرَةِ بِالنَّارِ أَوِ الْعَذَابِ فَقَدْ فَسَّرَتْ بِهِمَا فَإِنَّ التَّعْذِيبَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ عَظُورٍ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ الرَّاجِبَ هُوَ الذِّكْرُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ مَعًا. وَقَدْ عُدَّتْ مَوَاضِعُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ فَلَبَّغَتْ سِتَّةً وَارْبَعِينَ مَوْضِعًا.

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: مَعْنَى صَلَاةِ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّهِ: تَنَاوُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَلَائِكَتِهِ.

وَمَعْنَى صَلَاةِ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِ: الدُّعَاءُ لَهُ بِمَحْصُولِ النَّشَاءِ وَالتَّعْظِيمِ.

وَفِيهَا أَقْوَالٌ أُخِرُ هَذَا أَجْوَدًا.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الصَّلَاةُ مِنْهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ تَشْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ تَكْرِمَةٌ وَعَلَى مَنْ دُونِ النَّبِيِّ رَحْمَةٌ.

فَمَعْنَى قَوْلِنَا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ: عَظَمَ مُحَمَّدًا.

وَالْمَرَادُ بِالتَّعْظِيمِ: إِعْلَاءُ ذِكْرِهِ وَإِظْهَارُ دِينِهِ وَإِقْضَاءُ شَرِيعَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ بِأَحْزَانِ مَثَوِيَّتِهِ، وَتَشْفِيعِهِ فِي أُمِّيَّتِهِ. وَالشَّفَاعَةُ الْعَظْمَى لِلخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ.

وَمُشَارَكَةُ الْأَلِّ وَالْأَزْوَاجِ بِالْعَطْفِ يُرَادُ بِهِ فِي حَقِّهِمُ التَّعْظِيمُ اللَّائِقُ بِهِمْ وَبِهَذَا يَظْهَرُ وَجْهُ اخْتِصَاصِ الصَّلَاةِ بِالْأَنْبِيَاءِ اسْتِغْلَالًا دُونَ غَيْرِهِمْ وَيَتَأَيَّدُ هَذَا بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (١٦٩/١)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ «إِذَا صَلَّيْتُمْ

عَلَيَّ فَصَلُّوا عَلَى أَنْبِيَائِ اللَّهِ تَعَالَى بَعَثَهُمْ كَمَا بَعَثَنِي».

فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث.

وأخرج ابن أبي شيبة (٥١٩/٢) بسند صحيح عن ابن عباس «مَا أَعْلَمُ الصَّلَاةَ تَبْغِي لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

وَحَكَى الْقَوْلَ بِهِ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ: مَا تَعْبَدُنَا بِهِ.

وقال القاضي عياض: عامة أهل العلم على الجواز.

قال: وأنا أميلُ إلى قول مالك وهو قول الحققين من المتكلمين والفقهاء.

قالوا: يذكر غير الأنبياء بالرخصي لا بالصلاة، والصلاة على غير الأنبياء استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما حدثت من دولة بني هاشم يعني: العبيدين.

وأما الملايكة فلا أعلم في حديثنا وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس؛ لأن الله سبحانه رسلاً والمصنف لابن أبي شيبة (٥١٩/٢).

وأما المؤمنون فقالت طائفة: لا تجوز استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص كالآل والأزواج والذرية، ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا غيرهم. وقد بينا أنه يدعى للصحابة وغيرهم بما ذكره الله من أنه رضي عنهم وبالمغفرة كما أمر به رسوله: «وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» (محمد: ١٩) وأما الصلاة عليهم فلم ترد.

والمسألة فيها خلاف معروف فقال بجوازه البخاري ووردت أحاديث «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﷺ صَلِّ عَلَى آلِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ» كما أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد.

ورود أنه ﷺ صلى على آل أبي أوفى (٦٢٥٩) فمن قال بجوازها استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله.

ومن ادّعى أن الله تعالى قال: «هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ» (الأحزاب: ٤٣) ومن منع قال: هذا ورد من الله ومن رسول الله ﷺ ولم يرد الإذن لنا.

وقال ابن القيم: يُصَلِّي على غير الأنبياء والملائكة وأزواج النبي ﷺ وذريته وأهل طاعته على سبيل الإجمال.

ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما تفعله الرافضة فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحيان من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس.

واختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحي.

فقيل: بشرع مطلقاً.

وقيل: تبعاً ولا يفرد بواحد لكونه صار شعاراً للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني.

قلت: هذا التعليل يكره صار شعاراً لا ينهض على المنع والسلام على الموتى قد شرعه الله على لسان رسول الله ﷺ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» (مسلم (٢٤٩)) وَكَانَ نَائِباً فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ قَيْسَ بْنِ عَاصِمٍ وَرَحْمَةُ مَا شَاءَ أَنْ يَرْحُمَا
وَمَا كَانَ قَيْسٌ مَوْتُهُ مَوْتِ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَيْنَا قَوْمٍ نَهْمَا

٤- فضل التهليل والتحميد

١٤٦٧- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَغْتَنَى أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بخاري (٦٤٠٤)، مسلم (٢٦٩٣)).

زَادَ مُسْلِمٌ «لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» وفي لفظ (٢٦٩١) «مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عِزَّةٌ عَشْرَ رِقَابٍ وَكُنْتُ لَهُ مِائَةَ حَسَنَةٍ، وَمُحِبَّتٌ عَنْهُ مِائَةُ سَنَةٍ وَكَانَتْ لَهُ حِزْبًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُنْسِيَ وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ».

خطاياها ولو كانت مثل زبد البحر.

والأحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي (٣٣٨٣) والنسائي [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٨٣٧)] وصححه ابن حبان (٨٤٦) والحاكم (٥٠٣/١) من حديث جابر مرفوعاً «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وهي كلمة التوحيد والإخلاص وهي اسم الله الأعظم».

ومعنى التسيح داخل فيها فإنه التزبه عما لا يليق بالله، وهو داخل في «لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك الخ» وفضائلها عديدة.

واجب عنه بأنه انضاف إلى ثواب التهليل مع التكفير ثلاثة أمور: رفع الدرجات وكتب الحسنات وعق الرقاب.

والعق يتضمن تكفير جميع السيئات فإنه من اعتق ربة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار كما سلف.

وظاهر الأحاديث أن هذه الفضائل لكل ذاك.

وذكر القاضي عن بعض العلماء أن الفضل الواردة في مثل هذه الأعمال الصالحة والأذكار إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصر على شهواته، وانتهك دين الله وحرماته بلا حق من الأفاضل المطهرين في ذلك ويشهد له قوله تعالى: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» الآية [الحاقة: ٢١].

١٤٦٩- وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتَ بِعَذِّكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وَرَّزْتَ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَّتَهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِزَاءِ نَفْسِهِ، وَرِزَّةِ عَرْشِهِ وَمِزَادَ كَلِمَاتِهِ».

أخرجه مسلم (٢٧٢٦).

(وعن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «لقد قلت بعذِّك أربع كلمات لو ورزْتَ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَّتَهُنَّ خِطَابَ لَهَا مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَّتَهُنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ

وأخرج أحمد (٤١٥/٥) من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب. وفيه «مَنْ قَالَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فذكره بلفظ «عَشْرَ مَرَّاتٍ كُنْ كَعَدَلِ أَرْبَعِ رِقَابٍ وَكُتِبَ لَهُ بِهِنَّ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَمُحِبِّي عَنْهُ بِهِنَّ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرَفِعَ لَهُ بِهِنَّ عَشْرُ دَرَجَاتٍ وَكُنْ لَهُ حِزْزاً مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُنْسِيَ وَإِذَا قَالَهَا بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَمِثْلُ ذَلِكَ» وسنده حسن.

وأخرجه جعفر في الذكر عن أبي أيوب رفعه قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ» فذكر مثله لكن زاد «يُحْيِي وَيُمِيتُ» وقال: «تَعْدِلُ عَشْرَ رِقَابٍ وَكَانَ لَهُ مَسْلَخَةٌ مِنْ أَوَّلِ نَهَارِهِ إِلَى آخِرِهِ وَلَمْ يَعْمَلْ يَوْمِيَّوًى عَمَلًا يَقْهَرُهُنَّ وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ يُنْسِي فَمِثْلُ ذَلِكَ».

وذكر العشر الرقاب في بعضها والأربع في بعضها كأنه باعتبار الشخص الذكر في استحضار معاني الألفاظ بالقلوب، وإحاض التوجه والإخلاص لعالم الغيوب فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك ومحسبه كما قال القرطبي.

٥- فضل التسيح والتحميد

١٤٦٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٤٠٥)، مسلم (٢٦٩١)].

معنى سبحان الله تنزيهه عن كل ما لا يليق به من نقص فيلزم منه نفي الشريك والصاحب والولد وجميع ما لا يليق.

والتسيح يطلق على جميع الفاظ الذكر ويطلق على صلاة النافلة ومنه صلاة التسيح خُصَّتْ بذلك لكثرة التسيح فيها.

وفي الحديث دلالة أنه تكفر بهذا الذكر الخطايا، وظاهره ولو كبار والعلماء يقدون ذلك بالصغار ويقولون: لا تمحى الكبائر إلا بالتوبة.

وقد أورد على هذا سؤال وهو: أنه يدل على أن التسيح أفضل من التهليل فإنه قال في التهليل «إِنْ مِنْ قَالَ مِائَةَ مَرَّةٍ فِي يَوْمٍ مُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ» كما قدمناه وهنا قال: حُطَّتْ عَنْهُ

وَيَحْمَدُهُ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَاءِ نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ. (أخرجهُ مُسْلِمٌ).

(عدد خلقه): منصوبٌ صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ تقديره: أسبغهُ تسييحاً ومثله أخواته.

وخلقه شاملٌ لما في السموات والأرض وفي الدنيا والآخرة.

(ورضاء نفسه) أي عددٌ من رضي الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاءُ عنهم لا يقتضي ولا يقطع.

(وزنة عرشه) أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله.

(ومدادٌ كلماته) بكسر الميم هو ما تُمَدُّ بِهِ الدواة كالخبر؛ والكلمات هي معلوماتُ الله ومقدوراتُه وهي لا تنحصرُ وهي لا تنهاى، ومدادها هو كلُّ مَدَّةٍ يُكْتُبُ بِهَا معلومٌ أو مقدورٌ وذلك لا ينحصرُ لتعلقه بغير المنحصر كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِزَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ الآية [الكهف: ١٠٩].

الحديث دليلٌ على فضل هذه الكلمات وإن قالها يُدْرِكُ فضيلةَ تكرار القول بالعدد المذكور.

٦- فضل الباقيات الصالحات

١٤٧٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

أخرجهُ النسائي [عمل اليوم والليلة (٨٤٨)]، وصححه ابنُ جبان (٨٤٠) والخامس (٥١٢/١).

الباقيات الصالحات: يرادُ بها الأعمالُ الصالحةُ التي يبقى لصاحبها أجرها أبدَ الآبادِ وفُسْرَها ﷺ بهذه الكلمات.

ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٦] وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ تَفْسِيرُهَا بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ.

فأخرج ابنُ المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ مردويه عن حديثِ ابنِ عباسٍ «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ هُنَّ ذِكْرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَتَبَارَكَ اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ وَالْجِهَادِ وَالصَّلَاةِ وَجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَسَنَاتِ وَهُنَّ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ الَّتِي تَبْقَى لِأَهْلِهَا فِي الْجَنَّةِ».

وأخرج ابنُ أبي شيبة وابنُ المنذرِ عن قتادة «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ».

ولا يُنَافِي تَفْسِيرُهَا فِي الْحَدِيثِ بِمَا ذُكِرَ فَإِنَّهُ لَا حَصَرَ فِيهِ عَلَيْهَا.

٧- أحبُّ الكلامِ إلى الله أربع

١٤٧١- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

أخرجهُ مسلمٌ (٢١٣٧).

يعني إنما كانت أحبُّ إليه تعالٍ لاشتمالها على تنزيهه وإثبات الحمد لله والوحدانية والأكبرية.

وقوله (لا يضرُّك بأيِّهنَّ بدأت) دلٌّ على أنه لا ترتيبٌ بينها ولكن تقدمُ التنزيهُ أولاً؛ لأنه تقدُّمُ التَّخْلِيَةِ - بالخاء المعجمة - على التَّحْلِيَةِ - بالخاء المَهْمَلَةِ - والتنزيهُ تخليّةٌ عن كُلِّ قَيْحٍ وإثباتُ الحمد والوحدانية والأكبرية تحليةٌ بِكُلِّ صِفَاتِ الْكَمَالِ. لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ تَعَالَى مُنْزَهَةً ذَاتَهُ عَنْ كُلِّ قَيْحٍ لَمْ تَضُرَّ الْبِدَاءُ بِالتَّحْلِيَةِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى التَّخْلِيَةِ.

والأحاديثُ في فضل هذه الكلمات مجموعةٌ ومُتَفَرِّقةٌ بِحَرٍّ لَا تَزُودُ الدَّلَالَ، وَلَا تَسِيحُ الإِمْلَاءَ وَكَفَى بِمَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهَا الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، وَأَنَّهَا أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

٨- فضل الحوقلة

١٤٧٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذْكَ عَلَى كَثَرٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٣٨٤)، مسلم (٢٧٠٤)]، وَآدِ النَّسَائِي [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٣٥٨)]: «لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ».

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَلَا أَذْكَ عَلَى كَثَرٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [آدِ النَّسَائِي] مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى «لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ») إِنْ أَنْ تَوَابَهَا مُذْخَرٌ فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ ثَوَابٌ نَفِيسٌ كَمَا أَنَّ الْكَثَرَ أَنْفُسُ أَمْوَالِ الْعِبَادِ.

فَالرَّادُّ مَكْنُونُ ثَوَابِهَا عِنْدَ اللَّهِ لَكُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ اسْتِسْلَامٌ وَتَقَرُّبٌ إِلَى اللَّهِ وَاعْتِرَافٌ بِالْإِذْعَانِ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا صَانِعَ غَيْرَهُ وَلَا رَادَّ لِأَمْرِهِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئاً مِنَ الْأَمْرِ. وَالْحَوْلُ: الْحَرَكَةُ وَالْحِيلَةُ، أَيْ: لَا حَرَكَةَ وَلَا اسْتَطَاعَةَ وَلَا حِيلَةَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ.

وَرَوَى تَفْسِيرُهَا مَرْفُوعاً أَيْ «لَا حَوْلَ عَنِ الْمَعَاصِي إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ» ثُمَّ قَالَ ﷺ: «كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

وَقَوْلُهُ (وَلَا مَلْجَأَ) مَأْخُذٌ مِنْ لُجَا إِلَى اللَّهِ وَهُوَ بَقِيَّةُ الْهَمْزَةِ يُقَالُ لَجَأْتُ إِلَيْهِ وَالتَّجَأْتُ: إِذَا اسْتَنْدْتُ إِلَيْهِ وَاعْتَصَدْتُ بِهِ أَيْ: لَا مُسْتَنْدَ مِنْ قِضَاءِ اللَّهِ وَلَا مَهْرَبَ عَنْ قِضَائِهِ إِلَّا إِلَيْهِ.

٩- الدعاء هو العبادة

١٤٧٣- وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ».

رَوَاهُ الْأَرْمَنَةُ [أَبُو دَاوُدَ (١٤٧٩)، السَّامِيُّ [كَبِيرِي] كَمَا فِي وَحْفَةِ الْأَشْرَافِ (١١٦٤٣)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٨٢٨)]، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٦٩).

يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» ثُمَّ قَالَ:

«إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَاخِرِينَ» [غافر: ٦٠] وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

١٤٧٤- وَلَهُ [التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧١)] مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظِ «الدُّعَاءُ مُخِ الْعِبَادَةِ»

(وَلَهُ) أَيْ لِلتِّرْمِذِيِّ (مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً لَفْظُ «الدُّعَاءُ مُخِ الْعِبَادَةِ») أَيْ خَالِصُهَا، لِأَنَّ مُخِ الشَّيْءِ خَالِصُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ مُخِهَا لِأَمْرَيْنِ.

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ انْتِثَالٌ لِأَمْرِ اللَّهِ حَيْثُ قَالَ «ادْعُونِي».

الثَّانِي: أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ نَحَاجَ الْأُمُورِ مِنَ اللَّهِ انْقَطَعَ عَمَّا سِوَاهُ وَأَفْرَدَهُ بِطَلْبِ الْحَاجَاتِ، وَإِنْزَالِ الْفَاقَاتِ وَهَذَا هُوَ مُرَادُّ اللَّهِ مِنَ الْعِبَادَةِ.

١٠- فضل الدعاء

١٤٧٥- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٣٣٧٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ رَفَعَهُ «لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ أَكْرَمَ مِنَ الدُّعَاءِ».

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٨٧٠) وَالْحَاكِمُ (٤٩٠/١).

١١- الدعاء بين الأذان والإقامة

١٤٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٦٧)] وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٦٩٦) وَغَيْرُهُ.

تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ بِلَفْظٍ آخَرَ فِي بَابِ الْأَذَانِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَتَنَازَلُ الدُّعَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ لِحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ (٣٤٩٩) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: جَوْفَ اللَّيْلِ وَأَذْبَارَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ».

وَأَمَّا هَذِهِ الْهَيْئَةُ الَّتِي يَفْعَلُهَا النَّاسُ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ بَأَنَّ يَبْقَى الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَالْمَأْمُومُونَ خَلْفَهُ

يَدْعُو وَيَدْعُونَ:

﴿إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ﴾.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٨٦).

وَلَهُ حَرَاهِدٌ مِنْهَا عَبْدُ أَبِي دَاوُدَ (١٤٨٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَنَجَّوْنُهَا يَقْضَى بِأَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ مَسْحِ الْوُجُوِّ بِالْيَدَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الدُّعَاءِ.

فِيلَنْ: وَكَانَ الْمُنَاسِبَةُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَكُنْ لَا يَرُدُّهُمَا صَفَرًا فَكَانَ الرَّحْمَةُ أَصَابَتْهُمَا فَانْسَبَ إِفَاضَةُ ذَلِكَ عَلَى الْوُجُوِّ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ وَأَحَقُّهَا بِالْتَّكْرِيمِ.

١٤- فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

١٤٧٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أُرْزِلَ النَّاسُ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٩١١).

الْمُرَادُ: أَحَقُّهُمْ بِالشَّفَاعَةِ أَوْ الْقَرَبِ مِنْ مَزَلِّيٍّ فِي الْجَنَّةِ. وَلَيْهِ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ وَقَدْ تَقَدَّسَتْ قَرِيبًا وَلَوْ أَضَافَ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى مَا سَلَفَ لَكَانَ أَوْفَقَ.

١٥- سَبْدُ الْاسْتِغْفَارِ

١٤٨٠- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبْدُ الْاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتَ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَاعْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ».

أَخْرَجَهُ الْبَغَاوِيُّ (٦٣٠٦).

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ «مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مِائَةً بِهَا فَمَاتَ مِنْ

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا رُوي عَنْهُ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ مَعْرُوفَةٌ وَوَرَدَ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ كَمَا سَلَفَ فِي الْأَذْكَارِ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

١٢- استجابة الدعاء برفع اليدين

١٤٧٧- وَعَنْ سَلَمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ رِيَكُمْ حَيٍّ كَرِيمٍ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفَرًا».

أَخْرَجَهُ الْأَزْهَقِيُّ إِلَّا النَّسَائِيُّ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٨)، الْوَلَدِيُّ (٣٥٥٦)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٨٦٥)).

وَصَفَّهُ تَعَالَى بِالْحَيَاءِ يُحْمَلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ نُؤْمِنُ بِهَا وَلَا نَكْفُفُهَا وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ جَائِزٌ وَتَطْلُبُ لَهُ الْعِلَاقَاتُ هَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالصُّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(صَفَرًا) بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْفَاءِ أَيُّ خَالِيَةً.

وَالْفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ» [الْبَغَاوِيُّ (١٠٣١)، مُسْلِمٌ (٨٩٥)] فَالْمُرَادُ بِهِ الْمُبَالِغَةُ فِي الرَّفْعِ وَأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ إِلَّا فِي الْاسْتِسْقَاءِ.

وَأَحَادِيثُ رَفْعِهِ ﷺ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ أَفْرَدَهَا الْحَافِظُ الْمُنْدَرِيُّ فِي جُزْءٍ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٩) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «السَّأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ وَالْاسْتِسْقَاءُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ وَالْإِيْهَالُ أَنْ تَمُدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا» وَهُوَ مَوْقُوفٌ.

وَأَمَّا مَسْحُ الْيَدَيْنِ بَعْدَ الدُّعَاءِ فَوَرَدَ فِيهِ:

١٣- مَسْحُ الْوُجُوِّ بِالْيَدَيْنِ بَعْدَ الدُّعَاءِ

١٤٧٨- وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْخُطَابِ وَالطَّبِيبِ الْإِسْتِطَافِ كَقَوْلِ أَبِي الْبَشْرِ «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [الأعراف: ٢٣].

وقد اشتمل الحديث على الإقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد في التوحيد لله، وبالإقرار بأنه الخالق، والإقرار بالعهد الذي أخذه على الأمم، والإقرار بالعجز عن الوفاء من العبد، والاستعاذة به تعالى من شر السيئات نحو «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا» والإقرار بنعمته على عباده.

وأفردها للجنس والإقرار بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه تعالى.

وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل. وأما ما استشكل به من أنه كيف يستغفر وقد غفر له ﷺ ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضاً معصوم فإنه من الفضول؛ لأنه ﷺ أخبر بأنه يستغفر الله ويتوب إليه في اليوم سبعين مرة وعلمنا الاستغفار فعلى الناس والامتناع لا إيراد السؤال والإشكال.

وقد علم هذا من خاطبهم بذلك فلم يوردوا إشكالا ولا سؤالا، ويكفي كونه ذكر الله على كل حال، وهو مثل طلبنا للرزق وقد تكفل به وتعلمه لنا ذلك «وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» [البقرة: ١١٤] وكَلَهُ تَعُدُّ وَذَكَرَ لِلَّهِ تَعَالَى.

١٦- كلمات تُقال في الصباح والمساء

١٤٨١- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُمَسِّي، وَحِينَ يُصْبِحُ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَاقِبَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي. اللَّهُمَّ اسْتَرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي».

أخرجه النسائي [عمل اليوم والليلة (٢٨٢/٨)] وابن ماجه (٣٨٧١)، وصححه الحاكم (٥١٧/١)، (٥١٨).

يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُمَسِّيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

قال الطيبي: لَمَّا كَانَ هَذَا الدُّعَاءُ جَامِعاً لِمَعَانِي التَّوْبَةِ اسْتَعِيرَ لَهُ اسْمُ السَّيِّدِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الرَّئِيسُ الَّذِي يَقْصُدُ إِلَيْهِ فِي الْخَوَاصِّ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ.

وجاء في رواية الترمذي (٣٣٩٣): «إِلَّا أَدُلُّكَ عَلَى سَيِّدِ الْإِسْتِغْفَارِ؟».

وفي حديث جابر عند النسائي [عمل اليوم والليلة (٤٧١)] «تَعَلَّمُوا سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ».

وقوله (لا إله إلا أنت خلقتني) ووقع في رواية [الأوسط، للطبراني (٨٣٠٩)] «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي» وزاد فيه «أَمَنْتُ لَكَ مُخْلِصاً لَكَ دِينِي».

وقوله (وأنا عبدك) جملة مؤكدة لقوله: «أنت ربي». ويَحْتَمِلُ أَنْ عَبْدَكَ بِمَعْنَى عَابِدِكَ فَلَا يَكُونُ تَأْكِيداً وَيُؤَيِّدُهُ عَطْفُ قَوْلِهِ «وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ».

ومعناه كما قال الخطابي: أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت ومتمسك به ومستنجز وعذك في التوبة والأجر.

وفي قوله (ما استطعت) اعتراف بالعجز والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى.

قال ابن بطال: يُرِيدُ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ حَيْثُ أَخْرَجَهُمْ أَمْثَالَ الذُّرِّ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» [الأعراف: ١٧٢] فَأَقْرَأُوا لَهُ بِالرُّبُوبِيَّةِ وَأَذْعَنُوا لَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وبالوعد ما قال على لسان نبيه «أَنْ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئاً أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةُ» [البخاري (١٢٣٨)، مسلم (٩٢)].

ومعنى (أبوء) أقر وأعترف، وهو مهموز وأصله البواء ومعناه اللزوم ومنه بؤاء الله منزلاً أي: أسكنه، فكأنه الزمه به.

(وأبوء بذنبي) اعترف به وأقر.

وقوله (فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت) اعتراف بذنبه أولاً ثُمَّ طلب غفرانه ثانياً.

العافية في الدين: السلامة من المعاصي والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعات.

وفي الدنيا السلامة من شروها ومصائبها.

وفي الأهل السلامة من سوء العشرة والأمراض والأسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام.

وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه وسرُّ العوزات عالم لمورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك. والروعات جمع روعة وهي الفرع.

وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات؛ لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فما له من قوة.

وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحته؛ لأن الاغتيال أخذ الشيء خفية وهو أن يخيف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالغرق كما صنع بفرعون فأكمل اغتيال من التخت.

١٧- الاستعاذة من زوال النعمة والعافية

١٤٨٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفَجَاءَةِ يَقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٣٩).

الفجاءة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمد وهي البغثة.

وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد فالاستعاذة من الذنب في الحقيقة كأنه قال: نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم العباد.

وتحول العافية انتقالها ولا يكون إلا بحصول ضلعا وهو المرض.

١٨- الاستعاذة من غلبة الدين والعدو وشماتة الأعداء

١٤٨٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٦٥/٨)، وَصَحَّحَهُ الْخَالِكِيُّ (٥٣١/١).

غلبة الدين: ما يغلب المدين قضاءه.

ولا يُنَافِي الاستعاذة كونه ﷺ استندان ومات ودرعه مرهونة في شيء من شعير فإن الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يُقدَّر على قضائه.

ولا يُنَافِيهِ أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمَدِينِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيمَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ. وَرَوَى هَذَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعًا؛ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى مَا لَا غَلَبَةَ فِيهِ فَمَنْ اسْتَدَانَ دِينًا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى قَضَائِهِ فَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا. وَفِيهِ رَدٌّ حَدِيثُ «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٨٧) وَقَدْ تَقَدَّمَ.

ولذا استعاذ ﷺ من المغرم وهو الدين، ولما سأله عائشة عن وجوه إكثاره من الاستعاذة منه قال: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ» [البخاري (٨٣٢)، مسلم (٥٨٩)] فَاَلْمُسْتَدِينُ يَتَعَرَّضُ لِهَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ.

وأما غلبة العدو أي بالباطل لأن العدو في الحقيقة إنما يُعَادِي فِي أَمْرِ بَاطِلٍ، إمَّا لِأَمْرِ دِينِيٍّ أَوْ لِأَمْرِ دُنْيَوِيٍّ كَفُضْبِ الظَّالِمِ لِحَقِّ غَيْرِهِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِنْتِصَافِ مِنْهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَأَمَّا شِمَاتَةُ الْأَعْدَاءِ فَهِيَ فَرَحُ الْعَدُوِّ بِضُرِّ نَزَلَ بِعَدُوِّهِ.

قال ابن بطال: شِمَاتَةُ الْأَعْدَاءِ مَا يَنْكُأُ الْقَلْبَ وَتَبْلُغُ بِهِ النَّفْسُ أَشَدَّ مَبْلَغٍ.

وقد قال هارون لأخيه عليهما السلام «فَلَا تُشْنِيتْ بِي الْأَعْدَاءَ» [الأعراف: ١٥] لَا تَفْرَحْهُمْ بِمَا تُصِيبُنِي بِهِ مِنْ عِتَابِكَ وَتُجْلِدُكَ عَلَيَّ بِالْمَعْصِيَةِ.

١٩- الدعاء بأسماء الله الحسنى

صفات كماله وعلو ذاته.

١٤٨٤- وَعَنْ بَرِيذَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِأَسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أُجَابَ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٣)، السُّؤْمَدِي (٣٤٧٥)، النَّسَائِي (٣٨٥٧)، وَتَحْفَةُ الْأَشْرَافِ (١٩٩٨)، ابْنُ مَاجَه (٣٨٥٧)، وَصَحْحَةُ ابْنِ جِبَان (٨٩١).

(الْأَحَدُ) صِفَةُ كَمَالٍ؛ لِأَنَّ الْأَحَدَ الْحَقِيقِيَّ مَا يَكُونُ مُتَزَةً الذَّاتِ عَنْ أَهْلِ التَّرْكِيبِ وَالتَّعَدُّدِ وَمَا يَسْتَبْزِمُ أَحَدَهُمَا كَالْجَسْمِيَّةِ وَالتَّحْيِيزِ وَالْمَشَارَكَةِ فِي الْحَقِيقَةِ وَمُتَصِفًا بِمَوَاصِفِهَا كَوْجُوبِ الْوُجُودِ وَالْقُدْرَةِ الذَّاتِيَّةِ وَالْحِكْمَةِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْأُلُوهِيَّةِ.

وَالصَّمَدُ: السَّيِّدُ الَّذِي يُصَمَدُ إِلَيْهِ فِي الْخَوَاصِجِ وَيَقْصَدُ، وَالتَّصَفُّ بِهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ الَّذِي يَسْتَفْنِي عَنْ غَيْرِهِ مُطْلَقًا وَكُلُّ مَا عَدَاهُ مُخْتَاجٌ إِلَيْهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ. إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ.

ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يفتقر إليه ما يعينه أو يخلف عنه لامتناع الحاجة والفناء عليه وهو رد على من قال: الملايكة بنات الله ومن قال: عزيز ابن الله؛ والمسيح ابن الله.

وقوله: (لم يولد) أي لم يسبقه عدم؛ فإن قلت: المعروف تقدم كون المولود مولوداً على كونه والداً فكان هذا يقتضي أن يقال: الذي لم يولد ولم يلد.

قلت: القصد الأصلي هنا نفي كونه تعالى ليس له ولد كما ادَّعاه أهل الباطل ولم يدع أحد أنه تعالى مولود فالمقام مقام تقديم نفي ذلك.

لأن قلت: فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه؟

قلت: تسمياً لئلا يفرد الله تعالى عن مشابهات المخلوقين وتحقيقاً لكونه ليس كمثله شيء.

والكفوف: المماثل أي لم يكن أحد يماثل في شيء من

وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تحري هذه الكلمات عند الدعاء لإخباره ﷺ أنه إذا سُئِلَ بِهَا أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهَا أُجَابَ وَالسُّؤَالُ: الطَّلِبُ لِلْحَاجَاتِ وَالدُّعَاءُ أَعْمُ مِنْهُ فَهُوَ مَنْ عَطَفَ الْعَامَ عَلَى الْخَاصِّ.

٢٠- دعاء الصباح والمساء

١٤٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ» وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٥٠٦٨)، السُّؤْمَدِي (٣٣٩١)، النَّسَائِي (٣٨٦٨)، ابْنُ مَاجَه (٣٨٦٨)، وَعَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (٨).

الظُّرْفُ شُعْلَقٌ بِمَقْدَرِ أَيِّ بَقْوَتِكَ وَقَدَرَتِكَ وَإِبْجَادِكَ أَصْبَحْنَا: أَيِ دَخَلْنَا فِي الصُّبْحِ إِذْ أَنْتَ الَّذِي أَوْجَدْتَنَا وَأَوْجَدْتَ الصُّبْحَ وَمَثَلُهُ أَمْسَيْنَا.

وَالنُّشُورُ مِنْ نَشَرَ الْمِيتِ إِذَا أَحْيَاهُ. وَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ آخِرُ الْمَوْتِ فَالْإِيقَاطُ مِنْهُ كَالْإِحْيَاءِ بَعْدَ الْإِمَاتَةِ كَمَا نَاسَبَ فِي الْمَسَاءِ ذِكْرُ الْمَصِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَنَامُ فِيهِ وَالنُّوْمُ كَالْمَوْتِ.

وفيه الإقرار بأن كل إنعام من الله تعالى.

٢١- الدعاء للعالم والآخرة

١٤٨٦- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً. وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

صَحَّحَ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٦٣٨٩)، مُسْلِمٌ (٢٦٩٠)).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّمَا كَانَ يَدْعُو بِهِذِهِ الْآيَةَ لِمَجْمَعِهَا مَعَانِي الدُّعَاءِ كُلِّهِ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قال: والحسنة عندهم ههنا النعمة فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب نسأل الله أن يمن علينا بذلك.

وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة.

فقال ابن كثير: الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة، وزوجة حسنة وولد بار، ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنيئ وباب جملة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم، فإنها مندرجة في حسنات الدنيا.

فأما الحسنة في الآخرة فاعلاماً دخول الجنة وتوابعه من الأمن.

وأما الوقاية من النار فهي تقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحرم وترك الشبهات أو العفو محضاً.

ومراذه بقوله «وتوابعه»: ما يلحق به في الذكر لا ما يتعقبه حقيقة.

٢٢- الاستغفار من الخطيئة والجهل والإسراف

١٤٨٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئَتِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمَقْدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٣٩٨)، مسلم (٢٧١٩)].

الخطيئة الذنب.

والجهل: ضد العلم.

والإسراف: مجاوزة الحد في كل شيء.

وقوله (في أمري) يشمل تعلقه بكل ما تقدم أو بقوله (إسرائي) فقط.

والجِدُّ: بِكَسْرِ الجيم ضِدُّ الْهَزْلِ.

وقوله (خطيئي وعمدي) من عطف الخاص على العام إذ الخطيئة تكون عن هزل وعن جد وتكرير ذلك لتعدو الأنواع التي تقع من الإنسان من المخالفات والاعتراف بها وإظهار أن النفس غير مُبرأة من العيوب إلا ما رحم علام الغيوب.

وقوله (وكل ذلك عندي) خبره محذوف أي موجود.

ومعنى (أنت المقدم) أي تقدم من تشاء من خلقك فيصف بصفات الكمال ويتحقق محقق العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخذلانك وتبعية لك له عن درجات الخير.

قال المصنف: وقع في حديث ابن عباس أنه ﷺ كان يقول في صلاة الليل تقدم بيانه ووقع في حديث علي (٧٧١)(٢٠١) عليه السلام أنه كان يقول بعد الصلاة.

واختلفت الروايات هل كان يقول بعد السلام أو قبله؟ ففي مسلم (٧٧١)(٢٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول بين التشهد والسلام.

وأورد ابن حبان في صحيحه (١٩٦٦) بلفظ «كان إذا فرغ من الصلاة وهو ظاهر في أنه بعد السلام. ويشتمل أنه كان يقول قبله وبعده».

٢٣- الدعاء بالصلاح في الدنيا والآخرة

١٤٨٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٢٠).

تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في فضله عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم

كُلُّ شَرٍّ آتٍ مِنْ كُلِّ شَرِّ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ.
أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا.

٢٤- الدعاء بالنعيم

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَازِمَةَ (٣٨٤٦)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٨٦٩) وَالْحَاكِمُ.

الْحَدِيثُ تَضَمَّنَ الدُّعَاءَ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالِاسْتِعَاذَةَ مِنْ شَرِّهَا وَسُؤَالِ الْجَنَّةِ وَأَعْمَالِهَا وَسُؤَالَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ كُلَّ قَضَاءٍ خَيْرًا.

وَكَانَ الْمُرَادُ سُؤَالَ اعْتِقَادِ الْعَبْدِ أَنْ كُلَّ مَا أَصَابَهُ خَيْرٌ، وَإِلَّا فَإِنَّ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَى اللَّهُ بِهِ خَيْرٌ وَإِنْ رَأَى الْعَبْدُ شَرًّا فِي الصُّورَةِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ تَعْلِيمُ أَهْلِيهِ أَحْسَنَ الْأَدْعِيَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ خَيْرٍ يَنَالُونَهُ فَهُوَ لَهُ، وَكُلُّ شَرٍّ يُصِيبُهُمْ فَهُوَ مُضِرٌّ عَلَيْهِ.

١٤٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلَّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ «الْكَبِيرُ» (٤٤٤/٤) وَالْحَاكِمُ (٥١٠/١)

٢٥- الدعاء بالعلم والاستعاذة من النار

١٤٩٠- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٣٥٩٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَرَزَّنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

فِيهِ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا النَّائِفَ وَالنَّائِفَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا فِيمَا يَعُودُ فِيهَا عَلَى نَفْعِ الدِّينِ وَالْأَمْرِ عَدَا هَذَا الْعِلْمِ فَإِنَّهُ عَمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: «وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ» [البقرة: ١٠٢] إِنِّي فِي أَمْرِ الدِّينِ فَإِنَّهُ نَفَى الدُّفْعَ عَنْ عِلْمِ السُّحْرِ لِعَدَمِ نَفْعِهِ فِي الْآخِرَةِ بَلْ لَأَنَّهُ ضَارٌّ فِيهَا وَقَدْ يَنْفَعُهُمْ فِي الدُّنْيَا لَكِنَّهُ لَمْ يَعُدَّهُ نَفْعًا.

٢٦- كلمتان حبيبتان إلى الرحمن

١٤٩٢- وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٦٤٠٦)، مسلم (٢٦٩٤)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

هَذَا آخِرُ حَدِيثٍ خَتَمَ بِهِ الْبَخَارِيُّ «صَحِيحَهُ» وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُمَّةِ فِي خَتْمِ تَصَانِيفِهِمْ فِي الْحَدِيثِ.

وَالْمُرَادُ مِنَ «الْكَلِمَتَانِ»: الْكَلَامُ نَحْوُ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ وَهُوَ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ.

وَقَوْلُهُ (سُبْحَانَ اللَّهِ...) [الخ] مُبْدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَصَحَّحَ الْإِسْنَادُ بِهِ وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْخَبَرَ تَشْرِيقًا لِلْسَّامِعِ إِلَى الْمُبْدَأِ سِيمَا بَعْدَمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَوْصَافِ.

وَالْحَبِيبَةُ بِمَعْنَى الْمَحْبُوبَةِ إِنِّي مُحِبٌّ بَيْنَ لَه تَعَالَى وَالْخَفِيفَةُ: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ وَالثَّقِيلَةُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ أَيْضًا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: الْخَفَةُ مُسْتَعَارَةٌ لِلْسُّهُولَةِ شَبَّهَ سُهُولَةَ جَرَيَانِهَا عَلَى اللِّسَانِ بِمَا خَفَّ عَلَى الْحَامِلِ مِنْ بَعْضِ الْأَمْتَةِ فَلَا يُثَبُّهُ كَالشَّيْءِ الثَّقِيلِ.

٢٦- السؤال من الخير كله

١٤٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَادَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ، وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ

الصحيح [البخاري (٤٧٢٩)، مسلم (٢٧٨٥)] «الْكَافِرُ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بُعُوضَةٍ».

(واجب) بأن هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن.

والصحيح أن الكافر توزن أعماله إلا إنه على وجهين:
أحدهما: أن كفره يوضع في كفة ولا يجد حسنة يضعها في الأخرى لبطان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لا شيء فيها.
(قال القرطبي: وهذا لظاهر قوله تعالى: «وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ» [الأعراف: ٩] فإنه وصف الميزان بالخفة.

والثاني أنه قد يقع منه العتق والبر والصلة ومساثر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات فمن كانت له جمعت ووضعت في الميزان غير أن الكفر إذا قابلها رجح بها.

ويتمثل أن هذه الأعمال توازن ما يقع منه من الأعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فإن مساوئها عذبت بالكفر وإن زادت عذبت بما كان زائداً على الكفر منه وإن زادت أعمال الخير معه طاح عقاب مساثر المعاصي وعذبت على الكفر كما جاء في حديث أبي طالب «أنه في ضحضاح من نار». [البخاري (٣٨٨٥)، مسلم (٢١٠)].

اللهم تغل موازين حسناتنا إذا وزنت، وخفف موازين سيئاتنا إذا في كفة الميزان وضعت.

واجعل سجلات دنوبنا عند بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان ووقفنا بجعل كلمة التوحيد عند المئات آخر ما ينطق به اللسان آمين اللهم آمين.

قد انتهى بحمد ولي الإنعام ما قصدناه من شرح «بلوغ المرام» (سبل السلام) نسأل الله أن يجعله من موجبات دخول دار السلام، وأن يتجاوز عنا ارتكباتنا من الخطايا والآثام، وأن يجعل في كفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الأقاليم، وأن ينفع به الآثام إنه ذو الجلال والإكرام.

والمولى لعباده من فضاليه كل مرام.

والحمد لله حمداً لا يفنى ما بقيت الليالي والآثام.

وفيه إشارة إلى أن سائر التكالييف شاقة على النفس ثقيلة وهذو سهلة عليها، مع أنها تنقل في الميزان كتقل الشاق من الأعمال.

وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال: لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فتقلت فلا يحملك ثقلها على تركها، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا تحملك خفتها على ارتكابها. والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن.

واختلف العلماء في الموزون.

فقيل: الصحيح؛ لأن الأعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة ولحديث السجلات والبطاقة.

وقد ذهب أهل الحديث والمحققون إلى أن الموزون نفس الأعمال وأنها تجسد في الآخرة، ويدل له حديث جابر مرفوعاً «توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات فمن ثقلت حسناته على سيئاته يقال حَبَّوْهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ ثَقُلَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ يُقَالُ حَبَّوْهُ دَخَلَ النَّارَ قِيلَ لَهُ: فَمَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ؟ قَالَ: أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ».

أخرجته خيشة في فوائده (كما في «تفسير القرطبي» (٢١١/٧)).

وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مرفوعاً.

والأحاديث ظاهرة في أن أعمال بني آدم توزن وأنه عام لجميعهم.

وقال بعضهم: إنه يخص المؤمن الذي لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الألف [٦٥٤٢]، م (٢١٦).

ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر فإنه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان.

نقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال: الكافر مطلقاً لا ثواب له ولا توضع حسنة في الميزان لقوله تعالى: «فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا» [الكهف: ١٠٥] ولحديث أبي هريرة في

ولا يزولُ إن زالَ دورانُ الشُّهُورِ والأعوامِ.
 والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسولِهِ الكَاشِفِ بأنوارِ الوحي كُلِّ
 ظلامٍ وعلى آئِهِ العلماءِ الأعلامِ.
 وأصحابِهِ الكِرَامِ، وحسبنا اللَّهُ ونعمَ الوَكِيلُ، ولا حولَ
 ولا قُوَّةَ إلا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.
 وافقَ الفراغُ منه في صباحِ الأربِعاءِ ليلةَ السَّابعِ والعشرينَ
 من شَهْرِ ربيعِ الآخرِ سنةَ ١١٦٤ خَتَمَهَا اللَّهُ تعالى بِخَيْرٍ، وما
 بعدَهَا من الأعوامِ، انتهى.

فهرس الآيات القرآنية

- ٨٥٣ ﴿إِلَّا مَا ذُكِّرْتُمْ﴾
 ٦٧٣ ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾
 ٩٦٣ ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ﴾
 ٩٧٤، ٩٦١ ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾
 ٨٨٠ ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِنَّمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ﴾
 ١٠٠٠ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾
 ٩٢٨ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾
 ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠٠ ﴿أَلَمْ تَنْزِيلَ﴾
 ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ
 ٩٩٦ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾
 ٩٨٣ ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾
 ٦٧٩ ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾
 ٦٢١ ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾
 ٨١٢ ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾
 ٧٨٤ ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ
 ٩٩٨ ذَاخِرِينَ﴾
 ٥٠١ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾
 ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ
 ٥٩٤ مُسْلِمُونَ﴾
 ٨٦٠ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾
 ٥٥٤ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾
 ٦٦ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾
 ٦٠٧ ﴿أَنْ تَتَّقُوا بِأْمُرِ الْكُفْرِ﴾
 ٣٩٦ ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾
 ٨٨٠ ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾
 ٤٦٢، ٤٦١، ٦٢ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾
 ٦٣٥ ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾
 ٤٩٢ ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾
 ٣٢٣ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾
 ٦٣٥ ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾
 ٧٣٩ ﴿الْأَتَى بِالْأَتَى﴾
 ٣٩١ ﴿أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾
 ٢٩١ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾
- ٦٤٢ ﴿أَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾
 ٩٦٦ ﴿اجْتَبُوا كَثِيرًا مِنَ الطَّنِّ﴾
 ٩٤٩ ﴿أَجَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾
 ٢٣ ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ﴾
 ٩٩٨ ﴿ادْعُونِي﴾
 ٩٩٢، ٣٢٦، ٩٩٨ ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾
 ٧١٤ ﴿ادْعُوهُمْ لَكِبَائِهِمْ﴾
 ٧٦٨ ﴿إِذْ نَفَسْتُمْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوْمِ﴾
 ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ
 ٩٦٤ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾
 ٢٣٦ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾
 ٣٠٧ ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾
 ٧٠٤ ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ﴾
 ٢٦٠ ﴿إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالَى﴾
 ١٩٥ ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾
 ١٨٤ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾
 ١١٣ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾
 ٩٩٣ ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾
 ٦٠١ ﴿أَذْعَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾
 ٦٨١ ﴿أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ﴾
 ٦٨ ﴿أَزْجَلِكُمْ﴾
 ٢٢٣ ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾
 ٦٩٧ ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾
 ٩٠٩ ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾
 ٤٠٠ ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾
 ٣١٥ ﴿اِقْرَبْتِ﴾
 ١٢٣ ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ﴾
 ٧٨٠ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾
 ٥٣٩ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾
 ٦٦٢ ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾
 ٦٦٢ ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾
 ١٠٦ ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾
 ٦٧٩، ٦٧٨ ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ﴾
 ٧٠٦ ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾

| | |
|---|--|
| ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾..... ١٦٠ | ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ، وَقُومُوا لِلَّهِ |
| ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾..... ٢٢٤ | ﴿فَانِيتِينَ﴾..... ١٥٩ |
| ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾..... ٣٩٥ | ﴿حَتَّىٰ تَقِيَّ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾..... ٧٦٤ |
| ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾..... ٤١ | ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾..... ٦١٢ |
| ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾..... ٨٣٣ | ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾..... ٨٣٧، ٨١٦ |
| ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾..... ٨٩٦، ٣٨ | ﴿الْحَرُ بِالْحَرِّ﴾..... ٧٣٦ |
| ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾..... ١٣٤ | ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾..... ٨٦١، ٩٤٩ |
| ﴿أَنِّي مُسَيِّئٌ ضَلَّيْتُ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾..... ٩٩٢ | ﴿حِمٌّ﴾..... ٢٣٧، ٢٠١ |
| ﴿اهْتَرْتُ وَرَبَّتْ﴾..... ٥١٨ | ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾..... ٥٦٨، ١٩٦ |
| ﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾..... ١٦١ | ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾..... ٣٢٦ |
| ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾..... ٤٥٦ | ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ |
| ﴿أَوْ لَا مَسْئَمَ الْنِسَاءِ﴾..... ٧٧، ٧٧ | الدِّينِ﴾..... ٣٢٦ |
| ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾..... ٩٢١ | ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾..... ٩٤١ |
| ﴿أَوْ يَسَائِلِينَ﴾..... ٩٢١ | ﴿حَوَّلَيْنِ كَامِلَيْنِ لَعَنَّ أَزَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾..... ٧١٥ |
| ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقَابُهِمْ﴾..... ٨٧٩ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾..... ٣٨٤ |
| ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾..... ٧٧٢ | ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾..... ٤٠٣ |
| ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾..... ٩٢٠ | ﴿خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾..... ٩٤٣ |
| ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾..... ٢١٩ | ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ لِّإِيمَانِكُمْ إِذَا خَلَقْتُمْ﴾..... ٨٧٨ |
| ﴿يَجْعَلْ مَا عَرِّقْتُمْ بِهِ﴾..... ٥٥٤ | ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيَةً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾..... ٤٦٠ |
| ﴿يَجَارَةٌ عَنِ نَرَاضٍ﴾..... ٥١٥، ٤٨٥ | ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ |
| ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾..... ٩٠٨ | الْأَحَادِيثِ﴾..... ٩٩٢ |
| ﴿تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾..... ٦٥٧، ٦٤٠ | ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾..... ٩٩٢ |
| ﴿تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾..... ٨٥٣ | ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾..... ٣٧١، ٣٦٤ |
| ﴿تَبْلُكُ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾..... ٧٧١ | ﴿رَبَّنَا ثَقُلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾..... ٨٦٣ |
| ﴿تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾..... ٨٦٥ | ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾..... ٩٩٢ |
| ﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾..... ٨٥٣ | ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ |
| ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾..... ٩٩٢ | الْخَاسِرِينَ﴾..... ١٠٠٠ |
| ﴿التَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾..... ٢٠٢ | ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾..... ٩٩٢ |
| ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾..... ٤٢٨ | ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾..... ٢٠٠ |
| ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾..... ٧٠٤ | ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾..... ٦٣٧ |
| ﴿جَاهِدُوا الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾..... ٩٦١ | ﴿سَأْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾..... ١٧٥ |
| ﴿جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾..... ٨١٠ | ﴿سَجَّ﴾..... ٣٢٥، ٢٥٤ |
| ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾..... ١٥٩ | ﴿سَجَّ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾..... ٢٠١، ١٩٩ |

| | | | |
|---|----------|--|---------------|
| ﴿سُبْحَانَ، وَحَمْدُ﴾ | ٢٣٨ | ﴿فَاعْتَبِهِمْ يَفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا | ٩٦٥ |
| ﴿سَمِعَ لَيَالٍ وَنَمَائَةِ أَيَّامٍ﴾ | ٨٦٦ | اللَّهُ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ | ٢٤ |
| ﴿سَمَاعُونَ لَلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلْسَخْتِ﴾ | ٤٠٦ | ﴿فَاغْسِلُوا﴾ | ٦٢ |
| ﴿الشَّمْسُ وَضَحَاهَا﴾ | ٢٦٥ | ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا | ٨١٦ |
| ﴿شَهَادَةً بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾ | ٥٩٤ | بِرُءُوسِكُمْ﴾ | ٤١٥ |
| ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ | ٩٠٠ | ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ | ٨٨٣ |
| ﴿شَيْاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ | ١٦٦ | ﴿فَالَا نَ بَاشِرُوهُمْ﴾ | ٧٢٦، ٦٦٣ |
| ﴿ص﴾ | ٢٤٠، ٢٣٧ | ﴿فَالِئِذَا الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ | ٤٨٢ |
| ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ | ٢١٩ | ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ﴾ | ٤٨٢ |
| ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ | ٦٧٠، ٦٦٣ | ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ | ٣٣ |
| ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ | ٦٦٣ | ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا | ٥٤٣ |
| ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ | ٢٣ | افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ٧٠٢ |
| ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ | ٥٤٣ | ﴿فَإِنْ طَلَّقَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ | ١٩٧ |
| ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ | ٧٠٢ | ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا | ٦٣٠ |
| ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ | ١٩٧ | غَيْرَةً﴾ | ٦٣٠، ٦٦٣ |
| ﴿فَاتَّوْنَا حَزَنَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ | ٦٣٠ | ﴿فَإِنْ فَأَوْا﴾ | ٦٨١ |
| ﴿فَاتَّوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ | ٦٣٠ | ﴿فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ | ٩٠٥ |
| ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاجِئَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى | | ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ | ٧٢٤، ٦٩٧ |
| الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ | ٧٧٨ | ﴿فَاتَّقِفُوا عَلَيْهِنَ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَ﴾ | ٦١٤ |
| ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي | | ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ | ٣٩ |
| أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ٧٠٦ | ﴿فَإِنَّهُ رَجْسٌ﴾ | ١٥٣ |
| ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ | ٩٨ | ﴿فَاتَيْنَا تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ | ٢٣٧ |
| ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ | ٩٣٧ | ﴿فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَوْهُ﴾ | ٦٤٧ |
| | ٩٣٨ | ﴿فَتَتَّالَيْنِ أَمْتَعَكُنَّ﴾ | |
| ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾ | ٩٣١ | ﴿فَتَتَّبِعُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ | ١٠٨ |
| ﴿فَإِذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ | ٤٧٢ | مِنْهُ﴾ | ٨٥٠ |
| ﴿فَإِذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾ | ٢٢٩ | ﴿فَلَذَبُوهَا﴾ | ٢٠٤ |
| ﴿فَإِزْسَلُّوا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ | ٨١٧، ٤٦٢ | ﴿فَنَسِخَ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَفْقَرَهُ﴾ | ٧٨٥ |
| ﴿فَإَسْأَلِ الَّذِينَ يَفْرَهُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ | ٦٨٩ | ﴿فَنَشَاهِدُهُمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ | ٨٦٣، ٣١٢ |
| ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ | ٦٨٨ | ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ | ٧٠٤، ٦٧٠، ٦٦٦ |
| ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا﴾ | ٢٩٨ | ﴿فَطَلِّقُوهُمْ لِعَدَّتِهِمْ﴾ | ٧٤٤ |
| ﴿فَاسْتَمِعُوا﴾ | ٣٠٠ | ﴿فَمَا تَبِوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ | ٤٢٣، ٤٢٠ |
| ﴿فَاسْتَمِعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ | ٩٩٣ | ﴿فَبَدِّلْهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ | |

- ﴿فَعَلَيْهِمْ يَنْصَبُ مَا عَلَى الْمُخْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ٧٧٣،
 ٧٨٦، ٧٧٧
 ﴿فَقَسَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ٤٥٦
 ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نِيْنِي﴾ ٧٦٣
 ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ١٥١
 ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ ٩٦٨
 ﴿فَقَضَّاهُنَّ مَتَعَ سَمَاوَاتٍ﴾ ٨٩٠
 ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ ٩١٣
 ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ ٤٩٢
 ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِمَّن مَّالِ اللَّهِ
 الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ٩٢٣
 ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ٨٥٤
 ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ ٩٤٩
 ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ ٩٤٣
 ﴿فَلَا تُرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ ٨٣٩
 ﴿فَلَا تُشْمِتْ بِي الْأَعْدَاءَ﴾ ١٠٠١
 ﴿فَلَا تَغْضَبُوهُمْ أَنْ يَنْهَكُنْ أَرْوَاحُهُمْ﴾ ٦١٢
 ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ ٦٥٧
 ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ ٧٠٦
 ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ٧٠٦، ٦٦٣
 ﴿فَلَا نَقِمْ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُنُوبًا﴾ ٩٥٦، ١٠٠٥
 ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ١٧٦
 ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ٢٧٩
 ﴿فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى
 عَلَيْكُمْ﴾ ٩٧٥، ٨٦٠، ٧٤٥، ٥٥٤
 ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ٤٢١
 ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ ٩٨٨
 ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ ٤٥٨، ٤٥٧
 ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيُصِمِلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا
 يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ ٩٦٤، ٩٦٣
 ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ٩٩٣
 ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى فَتْسَرَةٍ﴾ ٥٣٨
 ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ ٨٨٣
 ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ ٩٩٢
 ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا
 أَرْحَامَكُمْ﴾ ٤٩٣
 ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ٤٢١
 ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ٦٠٠
 ﴿فَوَرَّبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ
 تَنْطِفُونَ﴾ ٨٨٠
 ﴿فَوَرَّاهُ وَجْهَهُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١٥٤
 ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ٩٦٣
 ﴿فِي يَوْمٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ١٧٩
 ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحْيُونَ أَنْ يَمُوتُوا﴾ ٩٧
 ﴿ق﴾ ٢٩٣، ٣١٥
 ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ٢٩٢، ٢٩٣، ٣٠١
 ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ٨٣٨
 ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ ٤٧٤
 ﴿قَاتِلِينَ﴾ ١٥٩
 ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ٣١٢
 ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ ١٧
 ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ ٦٧٤
 ﴿قُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ٢٧٩
 ﴿قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ٨٢٩، ٥٤٩، ١٠٨
 ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُخَرَّمًا﴾ ٤٣
 ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ مُخَرَّمًا﴾ ٨٤٨، ٨٤٨، ٨٤٤، ٨٤٣
 ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ٦٦٥
 ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِذَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ ٩٩٧
 ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ
 الرِّزْقِ﴾ ٦٠١
 ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ النَّارِ وَالْبَحْرِ﴾ ٩٦١
 ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرَضُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ
 حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ ١٢٠
 ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٥٤، ٢٥٤، ٢٥٤، ٣٠١
 ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾ ٢٤٥
 ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ٢٤٤، ٢٥٤، ٣٠١
 ﴿قُرْأَ أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ ٧٣٠
 ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٢٤٥

- ٨١٣ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾
 ٤٩٢ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾
 ٤٩٥ ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾
 ٨٦٥ ﴿الَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾
 ٢٦٥ ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُيْسِقْ﴾
 ٧٢٣ ﴿مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾
 ٩٢٢ ﴿مَا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾
 ٨٢١ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ﴾
 ١٧٦ ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾
 ٩٢١ ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾
 ٢٢٧ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾
 ٧٢٤ ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾
 ٥٥٤ ﴿وَيَنْلُهَا﴾
 ٢٠١ ﴿الْمَصْرَ﴾
 ٤٤٠ ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾
 ٥٩٧ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذِينَ﴾
 ٨٥٥ ﴿مِنْ الْخَوَارِجِ مَكْلُومِينَ﴾
 ٦٩٧ ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾
 ٦٨٣ ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمَاسَا﴾
 ٦٨٣ ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾
 ٣٦٤ ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾
 ٣٦٢ ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾
 ٦٣٤ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾
 ٥٨٨ ﴿نَصِيًّا مَفْرُوضًا﴾
 ١٦ ﴿نَعْتِي﴾
 ٧٣٨، ٧٣٧، ٧٣٦ ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾
 ٩٥٣ ﴿هَذَا مَا تَوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيفٍ﴾
 ٨٢٠ ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾
 ٢٠٢ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾
 ٣٢٥ ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾
 ٩٩٥ ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾
 ٧٢٢ ﴿وَأَتَا ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾
- ٥٩٦ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ﴾
 ٤٩٢ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ﴾
 ٧٤٥، ٧٣٦ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ﴾
 ٦٥٧ ﴿كُلُّ النِّمْلِ﴾
 ٥٣٣ ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾
 ٩٣٦ ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾
 ٥٥٢ ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾
 ٩٩٢ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾
 ٩٤٩، ٥٥٤ ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾
 ٦٩٧ ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ﴾
 ٧٠١ ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِهِمْ وَلَا يَخْرُجُوا إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ﴾
 ٦٨٨ ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾
 ٦٧٧ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾
 ٦٧٧ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾
 ٦٤٧ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَتَعْتَوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ﴾
 ٩٥٨ ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾
 ٦٢٦ ﴿لَا هُنَّ جِلْ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَجْلُونَ لَهُنَّ﴾
 ٨٨٢، ٨٨٠ ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾
 ٦٨١، ٦٧٢، ٢٢٨ ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾
 ٨٣ ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾
 ٨٣٣ ﴿لَاوِلَ الْحَشْرِ﴾
 ٨٤٥ ﴿لَا يُزَكِّيْهَا وَزِينَةً﴾
 ٦٨٨ ﴿لَا يُؤْمِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾
 ٦٧٤، ٦٧٣ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾
 ٦٨١ ﴿لِلَّذِينَ يُؤْذُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرْبُصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾
 ١٧ ﴿لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾
 ٦٧٤ ﴿لِمَ تَخْرُجُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾
 ٩١٤ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾

- وَاتَّيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنطَارًا..... ٦٤٦، ٦٤٢
- وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى..... ٤٦٤
- وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً..... ٣٦٨
- وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ..... ٤٤٠، ٤٧٩
- وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا..... ١٤٦
- وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ..... ٦١٦
- وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ
وَأُشْهِدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى
شَهِدْنَا..... ٤٦٩
- وَإِذَا حُيْتُمْ بِبُحْيَةٍ فَخَبِّرُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا..... ٨٣٨
- وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ خِزَارًا..... ٢٨٩
- وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ
إِذَا دَعَانِ..... ٣٢٦، ٩٩٢
- وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ..... ٣٠٧
- وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا..... ٢٩٤
- وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ..... ٣٠٧
- وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ..... ٩٧٧
- وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ..... ١٣٦
- وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ..... ٨٧٨
- وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ..... ٨٥٣
- وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ..... ٣١٧، ٣١٨
- وَأَرْجُلُكُمْ..... ٦٨
- وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَتْمَيْنِ..... ٦٨
- وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ..... ١٠٠٠، ٢٢١
- وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ..... ٣٢٣
- وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً..... ١٥
- وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ..... ٣٧١
- وَأَسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ..... ٩٩٥، ٣٦٤
- وَأُشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ..... ٥١٥
- وَأُشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ..... ٩٠٥، ٦٧٨، ٩٠٢
- وَأَضْرِبُوهُمْ..... ٦٦١
- وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ..... ٨٤٢
- وَاَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ..... ٦٥٧
- وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ..... ٣٩١
- وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ..... ٣٠١
- وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا..... ٩٩٧
- وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ..... ٧٣٩، ٧٤٤
- وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ..... ٩٥٣
- وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ..... ٥٥٤
- وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ..... ٥٥٤
- وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ
قَوَامًا..... ٩٤١، ٩٦٢
- وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا
فَقَدْ اخْتَلَفُوا بَيْنَنَا وَإِنَّمَا مِيسًا..... ٣٧٣، ٦٣١، ٩٧٦
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا..... ٧١٧
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ
مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ..... ٧٢٤
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ
مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ..... ٧٢٤
- وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا..... ٦٩٦، ٧٠٦
- وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ..... ٧٨٥، ٧٨٦
- وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ..... ٧٨٤
- وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذُّعْبَ..... ٣٩٠
- وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذُّعْبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ..... ٣٨٢
- وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا..... ٧٨٧
- وَالسَّمَاءُ بَيْنَاهَا..... ٨٨٣
- وَالسَّنُّ بِالسَّنِّ..... ٧٤٣، ٧٤٤
- وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا..... ٢٠٢
- وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ..... ٧٥٠
- وَاللَّائِي يَشْنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ..... ٧٠٦
- وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ..... ٩٥٤
- وَاللَّهُ يَقْضِ وَيَسْطُ..... ٥٠٧
- وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى..... ٢٦٥
- وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ..... ٨٢٦

- وَيُعْلَمُونَ أَحَقُّ بِرَدِّهِمْ ٧٠٦
 وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ٤٨٣، ٤٨٢
 وَالْهٰذِي مَكْرُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ ٥١
 وَأَمْسَحُوا بَرُوسِكُمْ ٧١٦
 وَأَمَّا تَأْتِيكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ٧١٥
 وَأَمَّا تَأْتِيكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْرَأَكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ ٧٨٠
 وَأَنْ أَحْكَمْ تَبَيَّنْهُمَا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ٤٩٣
 وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ٩٥٢
 وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ٦٥٨
 وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا ٤٢١
 وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ٩٤١
 وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ٦١١
 وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى ٧٣٩، ٥١٠
 وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ٦٨٢
 وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٧٥٥
 وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ مِيقَاتَ فِدْيَةِ مُسَلَّمَةٍ إِلَى أَهْلِهَا ٥٨٨
 وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ بِمِثْلِ خَطِّ الْأُنثَيْنِ ٩٩، ٩٨، ٧٧
 وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْفُوهَا ١١٣
 وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى ١١٣
 وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ ٥٩٦، ٤٤٣
 وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ٨٦٣
 وَأَنخَرْ ٢٤
 وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ٢٩١
 وَإِنَّكَ لَتَهْدِي ٦٨٣
 وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُكْرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ٦٣٤
 وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ ٩٥٣
 وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ ٦٩٦
 وَأَوَّلَاتٍ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ ٦٩٦، ٦٩٥
 وَأَوَّلَاتٍ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ٥٩٠
 وَأَوَّلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ٩٥٤
 وَإِنَّا لَنَسْعِين ٥١
 وَأَوْبِدْكُمْ ١٥٩
 وَيُعْلَمُونَ أَحَقُّ بِرَدِّهِمْ ٦٦٧
 وَيُعْلَمُونَ أَحَقُّ بِرَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ ٦٧٩
 وَيُعْلَمُونَ أَحَقُّ بِرَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ٢٩٠
 وَتَرَكُوا قَائِمًا ٤٤١
 وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ٥٩٩
 وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ٥٥٤
 وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِنْسِ وَالْعَدْوَانِ ٨١٣
 وَتَزِدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّرْكِ يَكُونُ لَكُمْ ٩٧٤
 وَجَاوِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ٩٧٥، ٩٧٢، ٨١١، ٥٥٤
 وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ٦٩٣، ٦٢٠
 وَخَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ٤٥٤
 وَخَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ١٥٤
 وَخِشْمًا كُنْتُمْ قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ٢٨٩
 وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ٦٣٢
 وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ٧٦٨
 وَذَاوُدَ وَسَلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ ٢١
 وَسَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ٨٥٣
 وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ٤١
 وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ ٤٢١
 وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ٧٢٠، ٧١٥
 وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ٧٢٧، ٧٢٢
 وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ٩٢٣
 وَفِي الرِّقَابِ ٨١٦
 وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ٨٤٣
 وَقَالُوا مَا فِي بَطْنِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ ٩٧٠
 وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ٨٩٠
 وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَاءَهُ ٨٩٠
 وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ٢٥٤
 وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ٨٣٨
 وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ١٥٩
 وَقُولُوا لِلَّهِ قَائِمِينَ

- وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴿٩٥٣﴾
وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٨٧﴾
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴿٧٩٣﴾
وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى
الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ ﴿٨٩٩﴾
وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴿٨٥٣﴾
وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴿٤٥٦﴾
وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴿٩٧٤﴾
وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴿٣٦٨، ٣٦٩، ٧٥٧﴾
وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَذْعُرُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا
بَغْيٍ عِلْمٍ ﴿٩٤٤﴾
وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴿٣٤٦﴾
وَلَا تُضَارُّوهُمْ ﴿٧٢٦﴾
وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴿٩٤٦﴾
وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفَاتِلُوكُمْ فِيهِ
فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴿٨٢٤﴾
وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِفْلَاقٍ ﴿٩٤٣﴾
وَلَا تَقُولُوا لِسْمِي إِنْنِي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿٣٧١﴾
وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴿٥٥٢﴾
وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا
حَرَامٌ ﴿٦٧٤﴾
وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴿٨٢٠، ٨٢٠﴾
وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ ﴿٦٢٦﴾
وَلَا تُمْسِكُوهُمْ ضِرَارًا ﴿٧٠٧﴾
وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴿٦١٢﴾
وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ ﴿٦١٢﴾
وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ مِنْهُ تَنفِقُونَ ﴿٥٦٧﴾
وَلَا الضَّالِّينَ ﴿١٩٨، ١٩٨، ١٩٧﴾
وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ ﴿٤٤١﴾
وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي
الْقُرْبَىٰ ﴿٧٨٥﴾
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ
خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴿٩٦٢﴾
- ﴿٩٧٤﴾ وَلَا يَخُصُّ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ﴿٩٧٤﴾
﴿٧٠٤﴾ وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴿٧٠٤﴾
﴿٩٧٠﴾ وَلَا يَمْتَنَّبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا ﴿٩٧٠﴾
﴿٤٦٨﴾ وَلَا يَتَالَوْنَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ﴿٤٦٨﴾
٨١٠، ٨١٣
﴿٣٠٤﴾ وَلَنَاتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ﴿٣٠٤﴾
٣١٧، ٨٦٢
﴿٦٥٧﴾ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ ﴿٦٥٧﴾
﴿٨٨٢﴾ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ ﴿٨٨٢﴾
٦٩٧
﴿٦٤٧﴾ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴿٦٤٧﴾
٤٤٤
﴿٩٧٤﴾ وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ ﴿٩٧٤﴾
٩٦١
﴿٥٧٢﴾ وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ ﴿٥٧٢﴾
﴿٩٦٦﴾ وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ
سَبِيلٍ ﴿٥٥٤، ٩٦٦﴾
٩٧٥
﴿٧٣١﴾ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿٧٣١﴾
٤٤٣
﴿٨٩٢﴾ وَمَا أَكْثَرَ النَّاسَ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨٩٢﴾
٩٨٨
﴿٨٥٤﴾ وَمَا أَفْقَحْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يَخْلُقُهُ ﴿٩٨٨﴾
٨٥٤
﴿٢٢٨﴾ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴿٢٢٨﴾
٩٥٠
﴿٨٥٤﴾ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴿٨٥٤﴾
٩٦٩
﴿٤٥٦﴾ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رُزْقُهَا ﴿٤٥٦﴾
٤٥٦
﴿٣١٩﴾ وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ﴿٣١٩﴾
٧٣٨
﴿٦٤٧﴾ وَمَنْعُوهنَّ ﴿٦٤٧﴾
٨٨٣
﴿٨٨٣﴾ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴿٨٨٣﴾

- ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَخَذُوا مَسَا﴾
 يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَّاتٍ الرُّسُولِ ﴿٩٦٤﴾
 ﴿وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ ١٠٠٥
 ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ٨٢٤، ٤٦٠
 ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِیْلِهِ سُلْطَانًا﴾ ٧٦٤
 ﴿وَمَنْ قُوِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ ٧٢٦
 ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ ٦٠٧
 ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّبِعُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ﴾
 اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ ﴿٩٥١﴾
 ﴿وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ ٩٦١
 ﴿وَمَنْ يَتَّخِذْ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ ٧٧١
 ﴿وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ٧٨٦
 ﴿وَمَنْ يُوَقِّ شَيْءٌ نَفْسَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ٩٦٢
 ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ ٦٦
 ﴿وَهُمْ يَحْشِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْيُونَ مَيِّتًا﴾ ٢٨٦
 ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ ٦٢١
 ﴿وَوَضَعْنَا الْإِنْسَانَ بَرًّا بِالدِّينِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾
 وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴿٧٢٢، ٩٤١﴾
 ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ ٣٩٧
 ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ ١٠٠٤
 ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ ٩٤٩
 ﴿وَيُخْرِوْنَ لِلْأَذْقَانِ﴾ ٤٩٣
 ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ ٣٣١
 ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ﴾
 بَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ ﴿٣١٨﴾
 ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ٦٨٩
 ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ ٦٨٩
 ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ٣٩٧
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ ٦٠٤، ٦٠٤
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ٦٠٤
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ٤٨
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ ٣٠٢
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَخُونُوا﴾
 أَمَانَاتِكُمْ ﴿٩٦٢﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ﴾
 وَاحِدَةٍ ﴿٦٠٣﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ ٦٧٤
 ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ ١٦
 ﴿يَا عِبَادِي إِنِّي حَزَنْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي﴾ ٩٦٩
 ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ ٣٣٩
 ﴿يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ٦٨١
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ٦٧٦
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ١٦
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ٦٧٤
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا نَفْسَ الْبَشَرِ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ﴾
 أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴿٨٥٢﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ٦٦٦
 ﴿يَتَرَفَّصْنَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ٧٢٤
 ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ ٧٥٠
 ﴿يُذَكِّرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ ٨٣
 ﴿يُزَامُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ٩٦٣
 ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ ٢٨١، ٦٠١
 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ ٦٨٩
 ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ﴾
 ذِكْرَاهَا ﴿٦٨٩﴾
 ﴿يُنْحَرُوا لِلَّهِ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ ٩٣٧
 ﴿يُؤْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ٥٨٩
 ﴿يُؤْفُونَ بِالْأَنْذَارِ﴾ ٨٨٥

فهرس الأحادیث والآثار

| | |
|---|---|
| أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمَ..... ٦٨٠ | أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمَ..... ٦٨٠ |
| أَمَرَكَ بِأَمْرَيْنِ إِلَهُمَا فَعَلْتَ..... ١١٨ | أَمَرَكَ بِأَمْرَيْنِ إِلَهُمَا فَعَلْتَ..... ١١٨ |
| أَمَنْتُ لَكَ مُخْلِصًا لَكَ دِينِي..... ١٠٠٠ | أَمَنْتُ لَكَ مُخْلِصًا لَكَ دِينِي..... ١٠٠٠ |
| آيَةُ الْمُنَاقِبِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ..... ٩٦٤ | آيَةُ الْمُنَاقِبِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ..... ٩٦٤ |
| أَتَيْتَنِي بِغَيْرِهَا..... ٩٣ | أَتَيْتَنِي بِغَيْرِهَا..... ٩٣ |
| أَتَوْنِي بِغُرْصٍ يَبْأِيكُمْ خَمِصٌ أَوْ لَيْسَ..... ٣٧٨ | أَتَوْنِي بِغُرْصٍ يَبْأِيكُمْ خَمِصٌ أَوْ لَيْسَ..... ٣٧٨ |
| ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْإِيثَامِ لَا تَأْكُلُوهُ..... ٣٨٤ | ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْإِيثَامِ لَا تَأْكُلُوهُ..... ٣٨٤ |
| أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ..... ٦٢ | أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ..... ٦٢ |
| أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ..... ٦٣٤ | أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ..... ٦٣٤ |
| أَبْدَأُ بِمَتَابِعِهَا، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ..... ٣٤٤، ٣٤٣ | أَبْدَأُ بِمَتَابِعِهَا، وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ..... ٣٤٤، ٣٤٣ |
| أَبْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ..... ٦١، ٦٢، ٦١ | أَبْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ..... ٦١، ٦٢، ٦١ |
| أَبْرَحَكُمْ أَيْسَرُهُنَّ مُؤَنَةً..... ٦٤٦ | أَبْرَحَكُمْ أَيْسَرُهُنَّ مُؤَنَةً..... ٦٤٦ |
| أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْضَ..... ٦٩١ | أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْضَ..... ٦٩١ |
| أَبْغَضُ الْخَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ..... ٦٦٥ | أَبْغَضُ الْخَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ..... ٦٦٥ |
| أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ..... ٩٨١ | أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ..... ٩٨١ |
| أَبْغَضِي..... ٩٤ | أَبْغَضِي..... ٩٤ |
| الْإِبِلَ وَالْفَنَمَ فَمَنْ ابْتِغَاهَا بَعْدَ..... ٥٠٩ | الْإِبِلَ وَالْفَنَمَ فَمَنْ ابْتِغَاهَا بَعْدَ..... ٥٠٩ |
| لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ..... ٧٠٤ | لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ..... ٧٠٤ |
| أَتَى إِلَى مَضِيٍّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ..... ١٥٥ | أَتَى إِلَى مَضِيٍّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ..... ١٥٥ |
| أَتَى بِطَلْقِي مُدًّا..... ٥٨ | أَتَى بِطَلْقِي مُدًّا..... ٥٨ |
| أَتَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي نَعِمْ فَقَالَ:..... ٣٧٩ | أَتَى رَجُلٌ مِنْ بَنِي نَعِمْ فَقَالَ:..... ٣٧٩ |
| أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولُ..... ٧٧٤ | أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولُ..... ٧٧٤ |
| أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَتَدَاوَاهُ..... ٧٧٤ | أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَتَدَاوَاهُ..... ٧٧٤ |
| أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي..... ٣٤٦ | أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي..... ٣٤٦ |
| أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَيْعِ..... ٤١٦ | أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَيْعِ..... ٤١٦ |
| أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ..... ١٤٢ | أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ..... ١٤٢ |
| أَتَى بَنِي قَالِي الْجَمْرَةَ..... ٤٧٥ | أَتَى بَنِي قَالِي الْجَمْرَةَ..... ٤٧٥ |
| أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ..... ٦٣١ | أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ..... ٦٣١ |
| أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْعَايِظَ، فَأَمَرَنِي..... ٩٣ | أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْعَايِظَ، فَأَمَرَنِي..... ٩٣ |
| أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ..... ٥٩٦ | أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ..... ٥٩٦ |
| أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ..... ٣٩ | أَنَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ..... ٣٩ |
| أَنَابِي جَبْرِيلَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ..... ٤٥١ | أَنَابِي جَبْرِيلَ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ..... ٤٥١ |
| أَنَابِي جَبْرِيلَ فَقَالَ: كُنْ عَجَاجًا..... ٤٥١ | أَنَابِي جَبْرِيلَ فَقَالَ: كُنْ عَجَاجًا..... ٤٥١ |
| أَنَاهُ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ..... ٤١٥ | أَنَاهُ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ..... ٤١٥ |
| أَنَاءَ مَا لَمْ فَتُخَلِّ عَنْ..... ١٣٦ | أَنَاءَ مَا لَمْ فَتُخَلِّ عَنْ..... ١٣٦ |
| أَنَاءَ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِمَرْفَاتٍ..... ٤٧٢ | أَنَاءَ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِمَرْفَاتٍ..... ٤٧٢ |
| أَنْتَ بِطَعَامٍ..... ٥٥٧ | أَنْتَ بِطَعَامٍ..... ٥٥٧ |
| أَنْتَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مَطْلَرٌ خَرَّ..... ٣٣٢ | أَنْتَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مَطْلَرٌ خَرَّ..... ٣٣٢ |
| أَتَخْلِفُونَ فَأَيُّوا قَالَ: فَتَخْلِفُ..... ٩١٠ | أَتَخْلِفُونَ فَأَيُّوا قَالَ: فَتَخْلِفُ..... ٩١٠ |
| أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَجِفُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ..... ٧٥٧ | أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَجِفُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ..... ٧٥٧ |
| أَتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ..... ٨٥ | أَتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ..... ٨٥ |
| أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ فَلَنَا..... ٤٧٨ | أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ فَلَنَا..... ٤٧٨ |
| أَتَذَرُونَ مَا الْغِيَّةُ؟..... ٩٧٠ | أَتَذَرُونَ مَا الْغِيَّةُ؟..... ٩٧٠ |
| أَتَذَرُونَ مَا الْغِيَّةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ..... ٩٧٠ | أَتَذَرُونَ مَا الْغِيَّةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ..... ٩٧٠ |
| أَتَذَرِي مَا النُّشُّ قُلْتُ:..... ٦٤٢ | أَتَذَرِي مَا النُّشُّ قُلْتُ:..... ٦٤٢ |
| أَتَرَانِي مَا كُنْتُ لَأَخَذَ جَمَلِكَ؟..... ٤٨٩ | أَتَرَانِي مَا كُنْتُ لَأَخَذَ جَمَلِكَ؟..... ٤٨٩ |
| أَتَرَدُّنِي عَلَيْهِ خَلِيقَتَهُ؟ قَالَتْ..... ٦٦٣ | أَتَرَدُّنِي عَلَيْهِ خَلِيقَتَهُ؟ قَالَتْ..... ٦٦٣ |
| أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ قَتَانًا..... ٢٦٥ | أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ قَتَانًا..... ٢٦٥ |
| أَتَسْمَعُ الْأَذَانَ..... ٢٥٩ | أَتَسْمَعُ الْأَذَانَ..... ٢٥٩ |
| أَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟..... ٢٥٩ | أَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟..... ٢٥٩ |
| أَتَسْمَعُ..... ٧٨٩ | أَتَسْمَعُ..... ٧٨٩ |
| اَتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ..... ٩٦١ | اَتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ..... ٩٦١ |
| اَتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ..... ٨٧ | اَتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ..... ٨٧ |
| اَتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: أَنْ يَقْعُدَ..... ٨٨ | اَتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ: أَنْ يَقْعُدَ..... ٨٨ |
| اَتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ: التِّرَازَ..... ٨٨ | اَتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ: التِّرَازَ..... ٨٨ |
| أَتِمُّوا الصَّغْتَ الْمُتَقَدِّمَ ثُمَّ الَّذِي..... ٢٧٠ | أَتِمُّوا الصَّغْتَ الْمُتَقَدِّمَ ثُمَّ الَّذِي..... ٢٧٠ |
| أَتَمِّي صَوْمَكَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ..... ٤١٨ | أَتَمِّي صَوْمَكَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ..... ٤١٨ |
| أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ،..... ٧٩٧ | أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ،..... ٧٩٧ |
| أَتَى بِقِصْعَةٍ مِنْ..... ٦٥٤ | أَتَى بِقِصْعَةٍ مِنْ..... ٦٥٤ |
| أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ..... ٧٩٢ | أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ..... ٧٩٢ |
| أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ..... ٣٥٠ | أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ..... ٣٥٠ |
| أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَعَ..... ٧٩٦ | أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَعَ..... ٧٩٦ |
| أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ..... ٦٥٦ | أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ..... ٦٥٦ |
| أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ..... ١٠٠ | أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ..... ١٠٠ |
| أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْفِقِ..... ٤٧١ | أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْفِقِ..... ٤٧١ |
| أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُمْ أَنْ..... ٥٣٩ | أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُمْ أَنْ..... ٥٣٩ |
| أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ..... ٧٥٧، ٧٥٦ | أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ..... ٧٥٧، ٧٥٦ |
| أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بَعْنَى أَوْ..... ٤٤٩ | أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بَعْنَى أَوْ..... ٤٤٩ |

| | | | |
|--------------------|---|---|-----|
| ٥٣٦ | أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَاحِبِهِ..... | أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ..... | ٦٦٩ |
| ٦٥٤ | أَتَيْنَا بِحَفَنَةِ كَثِيرَةٍ الرَّيْدِ..... | أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ..... | ٦٦٩ |
| ٢٦٠ | أَتَقُلُّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ..... | أَخْبَرَنَا أَنَّكَ عَقِيمٌ..... | ٦٢٨ |
| ٣٠١ | الْاِثْنَانِ جَمَاعَةٌ..... | اِخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ..... | ٧١٠ |
| ٢٧٦ | اِثْنَانٍ فَمَا فَرَّقَهُمَا جَمَاعَةٌ..... | اِخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ..... | ٥٧٠ |
| ٦٤٥ | أَجَارَ بَنَاحَ امْرَأَةٍ..... | أَخَذَ الْجَزْيَةَ..... | ٨٣٥ |
| ٧٨٤ | اجْتَبَيْنَا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ الَّتِي..... | أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي..... | ٩٥١ |
| ٧٨٤ | اجْتَبَيْنَا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ..... | أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ..... | ٣٦٧ |
| ١١٢ | اجْتَوَيْتِ الْمَدِينَةَ..... | أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ..... | ٣٩٢ |
| ٢٥٤، ٢٥٣ | اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ..... | أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ..... | ٣١٥ |
| ١٨٢ | اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ..... | أَخْرَ غَسَلَ الرَّجُلَيْنِ..... | ١٠٥ |
| ٩٩٧ | أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ..... | أَخْرَجَ ثُمَّ لَا تَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ..... | ٤٧٦ |
| ٦٩٣ | اِخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَفَضَّحَهُ عَلَى..... | أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ حَزِيرَةٍ..... | ٨٣٢ |
| ٨٩٨ | اِخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ..... | أَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ..... | ٣٥٦ |
| ٢٦٥ | اِخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً..... | أَحْرَكَ الْبَكْرِيُّ وَلَا تَأْمَنُ..... | ٩٦٦ |
| ٥٦٧ | اِخْتَمَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي..... | أَذُ الْأَمَانَةِ إِلَى مَنْ اتَّصَلَكَ، وَلَا..... | ٥٥٤ |
| ٨٣ | اِخْتَمَمَ وَصَلَى..... | أَدْخَلَ الْعَيْتَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي..... | ٣٦١ |
| ١٠٠، ٨٠، ١٠٠، ٨٠ | اِخْتَمَمَ وَصَلَى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ..... | ادْخُلُوهَا مِنْ حَيْثُ قَالَ حَسَّاءُ..... | ٤٦٧ |
| ٤٥٧، ٤١٦، ٤٥٧، ٤١٦ | اِخْتَمَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ..... | ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ..... | ٧٨٣ |
| ٩٦٦ | اخْتَرِسُوا مِنَ النَّاسِ بِسُوءِ الظَّنِّ..... | أَذْرَكَتْ عَشْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ..... | ٢٧٠ |
| ٣٦٨ | اِحْتِ فِي وَجْهِهِ التُّرَابَ..... | ادْعَيْتَا بَعِيرًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ..... | ٩٠٧ |
| ٢١٥ | أَحَدٌ أَخَذَ..... | ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا..... | ٧٨٣ |
| ٦٩٠ | أَحَدُكُمْ كَاذِبٌ..... | أَدُّوا صَاعًا مِنْ قَمِيحٍ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ..... | ٣٩٣ |
| ٩٥٤ | اِحْرَصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِزْ..... | أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَشْرَ تَمْرَيْنِ..... | ٣٩٣ |
| ٢٨٠ | أَحْسَنْتَ يَا عَائِشَةُ..... | إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِي: أَنْتَ طَالِقٌ..... | ٨٧٨ |
| ٣٤٧ | أَحْسِنُوا كَفْنَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهُمْ..... | إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرْ أَثَرُ..... | ٣٣٥ |
| ٣٤٧ | أَحْسِنُوا الْكَفْنَ وَلَا تَوَدُّوا مَوْتَاكُمْ..... | إِذَا ابْتَاعَ الرَّجُلُ سِلْعَةً ثُمَّ..... | ٥٣٧ |
| ٩٥٢ | اِحْضَرِ اللَّهُ تَجِدُهُ..... | إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَمَلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ..... | ١٠٢ |
| ٢٠٦ | أَحْضَرِ مَا قَالَ الْعَبْدُ..... | إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ..... | ٢٩٧ |
| ٣٣٤ | أَحِلُّ الدُّعْبِ وَالْخَرِيرُ لِأَنَابٍ..... | إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ..... | ٧٣٢ |
| ٣٥ | أَجَلٌ لَنَا كَذَا..... | إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ، وَالْإِمَامَ..... | ٢٧٨ |
| ٨٤٧ | أَجَلٌ لَنَا مِثْنَتَانِ وَدَمَانُ السَّمَكِ..... | إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ..... | ٩٢ |
| ٣٥ | أَجِلْتُ لَنَا مِثْنَتَانِ وَدَمَانٍ..... | إِذَا اجْتَمَعَ ذَا عِيَانٍ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا..... | ٦٥٣ |
| ٦٩٢ | أَخَافُ أَنْ تَبْتَعْهَا نَفْسِي..... | إِذَا اخْتَلَفَ الشَّيْءَانِ فَالْقَوْلُ..... | ٥١٦ |

| | | | |
|----------|--|----------|---|
| ٤٣٠، ٤٠٧ | إِذَا اتَّصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا | ٤٨٨ | إِذَا اخْتَلَفَ الْمُبَايَعَانِ وَلَيْسَ |
| ٩٣٣ | إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ | ٣٩٠ | إِذَا أُوتِيَ رُكَاةُهُ فَلَيْسَ بِكَتَرٍ |
| ٢٧٤ | إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّفِّ وَقَدْ | ١٤٧ | إِذَا أَذْنَتْ قَرَسْلَنَ، وَإِذَا أَقَمَتْ |
| ٣٩٨ | إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ | ٣٣٩ | إِذَا أَرَدَتْ بِبَيْتِكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضِي |
| ٣٩٨ | إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبٍ | ٨٥٤ | إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ فَكُلِّ الصَّيْدِ |
| ٩٣٣ | إِذَا انْقَطَعَ شَيْءٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَمْسُ | ٨٥٣ | إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبٌ فَادْكُرْ اسْمَ اللَّهِ |
| ٥٠٩ | إِذَا بَاغَ أَحَدُكُمْ الشَّاةَ أَوْ اللَّفْقَةَ | ٩٤ | إِذَا اسْتَحْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ |
| ٩٦ | إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَرَّ ذَكْرَهُ | ٥٠٤ | إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ |
| ٥١٧ | إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ | ٥٩١ | إِذَا اسْتَهْلُ الْمَوْلُودُ وَوَرثَ |
| ٢٥ | إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ فَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ | ٢٥ | إِذَا اسْتَيْظَرَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُدْخِلْ |
| ٥١٥ | إِذَا بَلَغَ الرُّجُلَانِ | ٥٥ | إِذَا اسْتَيْظَرَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ |
| ٥٢٣ | إِذَا بَلَغَتْهُمُ بِالْعِيَةِ | ٥٥ | إِذَا اسْتَيْظَرَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ |
| ٣٥٨ | إِذَا بَنَعَ أَحَدُكُمْ الْجِنَاةَ فَلْيَأْخُذْ | ١٢٦ | إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ |
| ١٧٤ | إِذَا تَنَاقَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ | ٤٩٧ | إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى |
| ٢٢٠ | إِذَا تَنَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ | ٨٦٠ | إِذَا اشْتَرَى الْخَبِيثَ فَذَكَاتُهُ ذَكَاءٌ |
| ٨٩، ٨٨ | إِذَا تَنَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَرَا | ٨٥٥ | إِذَا أَصَبَتْ بِحَدِّهِ فُكُلٌ وَإِذَا أَصَبَتْ |
| ٨٩٥ | إِذَا تَنَاقَضَ إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ | ٦٣٢ | إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْعِيَةَ فَلَا |
| ٢٧٥ | إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَخْسَنَ الْوُضُوءَ | ٩٦٤ | إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ سُرْبِي |
| ٧١ | إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفِيُّهُ | ١٠٦ | إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ خُضْبِهَا |
| ٤٨ | إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، فَتَمَضَّضَ | ٦٠٣ | إِذَا أَنَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَاوِمًا |
| ٤٨ | إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ | ٧٩ | إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدِيهِ إِلَى فَرْجِهِ |
| ٥٦ | إِذَا تَوَضَّأَتْ فَخَلَّلَ أَصَابِعَ يَدَيْكَ | ٤١٣، ٤١٢ | إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى |
| ٦٣ | إِذَا تَوَضَّأَتْ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ | ٤١٤ | إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ حَامِئًا وَأَذْبَرَ |
| ٥٦ | إِذَا تَوَضَّأَتْ فَتَمَضَّضْ | ٢٨٣ | إِذَا أَقَمْتَ عَشْرًا فَأَبِمِ الصَّلَاةِ |
| ٦٠ | إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِمَنَامِكُمْ | ١٤٩ | إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَقُومُوا |
| ١٥٧ | إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ | ١٨٢ | إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا |
| ٨٥ | إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ | ٩٢٩ | إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ |
| ١٥٧ | إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ | ٩٣٥ | إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِبَيْمِهِ |
| ٢٦٢ | إِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجَدْتَ النَّاسَ | ٦٥٤ | إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ |
| ٢٧٨ | إِذَا جِئْتُمْ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا | ٢٦٧، ٢٦٦ | إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ |
| ٩٠ | إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا | ٢٢٩ | إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ |
| ٩٨ | إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، | ٧٤٥ | إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ |
| ٢٧٦ | إِذَا خَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا نُمْ | ١٩٨ | إِذَا أَمَّنَ الْإِنَامُ فَأَمْتُوا، فَإِنَّهُ |
| ٢٦٨، ٢٦٧ | إِذَا خَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ أَحَدُكُمْ | ٣٦٥ | إِذَا أَنَا مِتَ فَأَمْسَعُوا بِي كَمَا أَمَرَ |

| | | | |
|----------|--|----------|--|
| ٢٧٤ | إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمْشُوا إِلَى | ١٤٧ | إِذَا خَضَرْتَ الصَّلَاةَ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ |
| ١٤٤ | إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ | ٨٩٢ | إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهِدْ ثُمَّ |
| ٦٥٥ | إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ | ٦٦٠ | إِذَا خَرَجَ مِنْهُ غَيْرِي عَرَفَ بِهِ |
| ٨٠٠ | إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ | ٢٨١ | إِذَا خَرَجْتَ مِيلاً فَقَصُرْتُ الصَّلَاةَ |
| ٢٣٥ | إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ | ٦٠٤ | إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ |
| ٢٣٣ | إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ | ٣٨ | إِذَا دُبِعَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَّرَ |
| ١٦٤ | إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَرَفٍ فَلْيَذُرْ | ٨٥ | إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ |
| ١٦٥ | إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ | ١٨١ | إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا |
| ٢٩٦ | إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ | ٢٩٤ | إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ |
| ٢٤٥ | إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ | ٢٧٣ | إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ |
| ٢١٨ | إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ | ٨٦٤ | إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ |
| ١٦٧ | إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ يَلْقَاءَ | ٨٦٩ | إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ |
| ٢١٦، ١٩١ | إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ | ٦٤٩ | إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ |
| ٢٠٩ | إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى | ٦٣٦ | إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ |
| ٣٥٨ | إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى جِنَاةٍ فَقَدْ قَضَيْتَ | ٦٤٩ | إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ |
| ٣٥٧، ٣٥٦ | إِذَا صَلَّيْتُ عَلَى الْعَبْدِ فَأَخْلِصُوا | ٦٥١ | إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ |
| ٩٩٤ | إِذَا صَلَّيْتُ عَلَى فُصِّلُوا عَلَى | ٩٤ | إِذَا دَعَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَايِطِ |
| ٣٥٨ | إِذَا صَلَّيْتُ | ٣٦٠ | إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَاةَ فَقُومُوا، |
| ٢٦٠ | إِذَا صَلَّيْنَا فِي رَحَالِكُمَا | ١٧٧ | إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَتَبَاعُ |
| ٨٠١ | إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الزَّوْجَةَ | ٤٠٨ | إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ |
| ٩٦٨ | إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ | ٢٢٣ | إِذَا رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ |
| ٩٤٥ | إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا | ٢٠٣ | إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ |
| ٢٥٥ | إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ | ٨٥٥ | إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَنَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ |
| ٥٢٩ | إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ صَبَاحاً رِيغَتْ | ٨٥٦ | إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَنَابَ عَنْكَ |
| ٦٦٥ | إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطْلَقْ أَوْ لِيُوسِكَ | ٤٧٦ | إِذَا رَمَيْتُمْ وَخَلَقْتُمْ فَقَدْ حُلَّ |
| ٦٢٣ | إِذَا عَقَبَتِ الْأَمَةُ فَهِيَ بِالْخِيَارِ | ٧٧٦ | إِذَا رَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنْ |
| ٩٢٥ | إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: الْحَمْدُ | ٧٧٢ | إِذَا رَنَتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا |
| ٩٢٦ | إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَمِّئْهُ | ٧٧٦ | إِذَا رَنَى فَارْجُوهُمَا أَلْتَنَ |
| ٩٢٥ | إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفَّهُ | ٢١٣ | إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا |
| ٩٣٢، ٩٢٥ | إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ | ٢٠٩، ٢٠٨ | إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ |
| ٩٢٥ | إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ | ٩٣١، ٨٣٨ | إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْكِتَابِ |
| ٩٦١ | إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: أَعْرُدْ | ٩٣١ | إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ فَأَنَا |
| ٩٦١ | إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا | ٩٨٨ | إِذَا سَلَّمْتَ فَاسْمَعْ فَإِنَّهَا نَجِيَّةٌ |
| ٩٦١ | إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُنْ | ٢٧٥ | إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ أَيْ الصَّلَاةَ |

| | | | |
|--------|---|----------|---|
| ٩٢٤ | إِذَا لَقِيتَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ..... | ١٥١، ٨٠ | إِذَا نَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ..... |
| ٨٨٥ | إِذَا لَمْ يُسَمِّهِ..... | ٩٦٨ | إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبْ..... |
| ٨١٧ | إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ..... | ١٩٨ | إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتْ..... |
| ٥٧٦ | إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ..... | ٢٦٤، ٢٠٥ | إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ..... |
| ٣٥٧ | إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تُحِسُّوهُ وَأَسْرِعُوا..... | ١٩٨ | إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾..... |
| ٣٤٩ | إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجُلِ..... | ١٤٥ | إِذَا قَالَ السَّامِعُ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ..... |
| ٣٥١ | إِذَا مِتَ فَلَا يُؤَدَّنُ أَحَدٌ فَإِنِّي أَخَافُ..... | ١٤٥ | إِذَا قَالَ الْمُؤَدَّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ..... |
| ٥٨٧ | إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِخَاطِبٍ فَلْيَأْكُلْ..... | ١٧٠ | إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ..... |
| ١٥٩ | إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَالْتَمَسِيحَ لِلرِّجَالِ..... | ٥٦ | إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ..... |
| ١٥٩ | إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَلْيَسِيحَ الرِّجَالُ..... | ١٨٤ | إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلْ قَائِمًا..... |
| ٧٤ | إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سَجُودِهِ بَاعَى..... | ٧٤٠ | إِذَا قَاتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ..... |
| ٢٢٠ | إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا..... | ١٦٩ | إِذَا قَدَّمَ النِّسَاءُ فابْدُؤُوا بِهِ..... |
| ٩٢٧ | إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ..... | ٢٨٣ | إِذَا قَبِمَتْ بِلَدَةٍ، وَأَنْتَ مُسَافِرٌ..... |
| ٤٢٣ | إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ صَلَاةُ الصُّبْحِ..... | ١٩٨ | إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾..... |
| ٧٨ | إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا..... | ١٩٥ | إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا..... |
| ١٦٩ | إِذَا وَضِعَ النِّسَاءُ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ..... | ١٩٧ | إِذَا قَرَأْتُمْ الْفَاتِحَةَ فَأَقْرَؤُوهَا..... |
| ٣٦٢ | إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ..... | ٩٨٨، ٩٢٤ | إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسَلِّمْ وَإِذَا..... |
| ١٥٧ | إِذَا وَطِنَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخَفِيئِهِ..... | ٨٥ | إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ..... |
| ٣٥ | إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ..... | ٢٩٣ | إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ..... |
| ٤٩٠ | إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ،..... | ١٨٥ | إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ ذَاكَ عَلَى إِجَابِهَا..... |
| ٩٢٩ | إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُحِطْ..... | ١٨٢ | إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَسْبِغِ الْوُضُوءَ..... |
| ٣٥، ٢٥ | إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ..... | ٩٢١ | إِذَا كَاتَبْتَ إِخْدَاكَ عَنْ عَبْدِكَ فَلْيُرِّمَا..... |
| ٨٥٤ | اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا..... | ٢٧٨ | إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ..... |
| ٩٧١ | اذْكُرُوا الْفَاجِرَ..... | ١٧١ | إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ..... |
| ٩٦٥ | اذْكُرُوا الْفَاسِقَ بِمَا فِيهِ كَيْ يَحْذَرَهُ..... | ٣٨٦ | إِذَا كَانَ بَعْلًا مُشْرُومًا، وَفِيمَا..... |
| ٨٧٤ | أَذْنٌ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ..... | ١٥٢ | إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ..... |
| ٤٧٠ | أَذْنٌ لِلظُّلْمِ..... | ١٥٣، ١٥٢ | إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يُعْطَى..... |
| ٦١٨ | أَذْنٌ لَنَا فِي..... | ٥٦٢ | إِذَا كَانَ طَرِيفُهُمَا وَاحِدًا..... |
| ٨٤٦ | أَذْنٌ لَنَا..... | ٩٢١ | إِذَا كَانَ لِإِخْدَاكَ مَكَاتِبَ، وَكَانَ..... |
| ٩٤١ | أَذْنًا لَكَ؟..... | ٢٧ | إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ..... |
| ٥٩ | الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ..... | ٣٨١ | إِذَا كَانَتْ لَكَ مَاتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ..... |
| ٦٠٧ | أَذْعَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ..... | ٣٤٦ | إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنِ..... |
| ٦٨٦ | أَذْعَبَ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةٍ بَيْنِي وَبَيْنَ..... | ٢٥٤ | إِذَا كُنْتُ لَا تَخَافُ الصُّبْحَ وَلَا النُّومَ..... |
| ١٣٩ | أَذْعَبَ فَأَذْنٌ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْبَرَامِ..... | ٩٢٨ | إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَنْتَاجِي..... |

| | |
|--|--|
| أَذْبَحُوا بِهِ فَأَقْطَعُوهُ، ثُمَّ أَحْسِمُوهُ..... ٧٩٢، ٧٩٣ | اسْتَنْقَى فَأَشَارَ..... ٣٣٠ |
| أَذْبَحُوا فَأَتَمَّ الطَّلَاقَ..... ٨١٤ | اسْتَنْقَى بَعِيراً بِكَراً..... ٥٢٢ |
| أَرَى بَعْضَ مَنْ عَلَّمَهُ الْمَسْحَ..... ٦٩ | اسْتَنْقَى مِنْ رَجُلٍ..... ٥٣٥ |
| أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أَثْمَهُ..... ٢٨٦ | اسْتَطْلَقَ الْوِكَأَةَ..... ٨٤ |
| أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ..... ٨٠١ | اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعاً..... ٥٥٥ |
| أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ بِرِيْدٍ أَخَذَ..... ٧٦٦ | اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً عَلَى أَلْسِنَةِ أَنَاسٍ يُعْرِقُونَ..... ٧٩٠ |
| أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ..... ٤٨٧ | اسْتَعْمَلَ رَجُلًا..... ٥٢٠ |
| أَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ كَمَذْلِبِينَ..... ٢٤٢ | اسْتَعْمَلَ لِلصَّفِّ..... ٢٧١ |
| أَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِمْ..... ٢٤٢ | اسْتَفْقَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ..... ٨٨٨ |
| أَرْبَعَ مِنْ أُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا..... ٦٢١ | اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ..... ٩٣٣ |
| أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ..... ٢٤٣ | اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ..... ٥٣٥ |
| أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ..... ٢٤٣ | اسْتَشْرَوْهُ مِنَ الْبُولِ، فَإِنَّ عَذَابَ..... ٩٥ |
| أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا..... ٦٩٩ | اسْتَشْرَوْهُ..... ٩٥ |
| ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَذِنَا..... ٨١١ | الاسْتِهْلَالُ الْعُطَّاسُ..... ٥٩١ |
| ارْجِعْ فِي غَيْرِ سُنَّةٍ؟..... ٦٧٨ | اسْتَهْمَا، فَقَالَ الرَّجُلُ مَنْ يَحُولُ..... ٧٣٠ |
| ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ..... ١٤٧ | أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكُ..... ٣٥٧ |
| ارْخُضْنِي..... ٢١٠ | أَسْفَرَ بِالصَّبِيحِ مَرَّةً..... ١٢٧ |
| ارْزُقْنِي طَرَفَ عِمَامَتِهِ..... ٩٣٥ | أَسْفَرُوا..... ١٢٧ |
| أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ..... ٤٧١ | اسْتَقْنَا..... ٣٢٨ |
| الْأَرْضُ كُلُّهَا سَجْدٌ إِلَّا الْمُقْبِرَةَ..... ١٥٥ | اسْتَكُونَا فِي الصَّلَاةِ..... ١٩٢ |
| أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ..... ٣٧٩ | الْإِسْلَامُ يُجِبُ مَا قَبْلَهُ..... ١٠٠ |
| ارْضُضِي الْعُمَرَةَ..... ٤٧٩ | الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ..... ٥٨٨ |
| ارْزُقْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا..... ١٩٠ | الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى..... ٨٣٨ |
| ارْزُقْ وَلَا خَرَجَ فَمَا سِيلَ يَوْمَئِذٍ..... ٤٧٥ | أَسْلَمَ، وَأَبَتْ امْرَأَتُهُ أَنْ..... ٧٣٠ |
| ارْزُقْ فِي الدُّنْيَا يُجِيبُكَ اللَّهُ..... ٩٤٩ | أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ..... ٦٢٤ |
| أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَعَتٌ..... ٨٨٢ | أَسْلَمَتْ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتَ، فَجَاءَ..... ٦٢٧ |
| أَسْأَلُكَ لَكَ التَّيِّبَ فَإِنَّهُ يُسَالُ..... ٣٦٦ | أَسْلَمْتُ، وَتَخَيَّيْتُ خَمْسَ نِسْوَةٍ فَسَالَتْ..... ٦٢٥ |
| الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ وَالْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ..... ٩٣٥ | أَشْتَرَيْتُ كَيْشًا لِأَصْحِي بِهِ فَعَدَا الذُّبُّ..... ٨٦٧ |
| أَسْبَغَ الرُّضُوءَ، وَخَلَلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ..... ٥٦ | أَشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْرٍ فَلَادَةً بِأَتْنِي..... ٥٢١ |
| أَسْبَغَ الرُّضُوءَ..... ٥٦ | أَشْتَرَيْتُهَا وَأَغْنِيَهَا وَأَشْتَرِطِي..... ٤٩٢ |
| اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ..... ٤٧٠ | الْإِسْرَافُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ..... ٩٠٤ |
| اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ..... ٨١٠ | أَشْرَيْتُ خَمْرًا؟ قَالَ: لَا، وَأَنَّهُ..... ٧٧٥ |
| اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ..... ٢٧٧ | أَشْعِرْنَاهَا لِيَأْهُ..... ٣٤٣ |
| اسْتَفْقَى عِنْدَ أَحْبَابِ الرِّبَةِ..... ٣٢٥ | اسْتَفْعَمُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَالِي..... ٧٨٩ |

| | | | |
|---|----------|---|----------|
| أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ | ٣٦٥ | أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ | ٥٦٨ |
| أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ | ٢٧٨ | أَعْطِي ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ وَعَنْ | ٦٥٦ |
| أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ | ٦٧٤ | أَعْطِي يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا فَعَطَبَ عَلَيْهِ | ٣٠٣ |
| أَصَابَ عَمْرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ | ٥٧٧ | أَعْطَيْتَ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ | ١٠٧ |
| أَصَابَتْنا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي | ٨٤٤ | إِعْظَامًا لِلَّهِ | ٣٦٠ |
| أَصَابَتْنا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ | ٣٢٩ | أَعْظَمَ النَّاسُ جُزْأً مَنْ سَأَلَ عَنْ | ٦٨٨ |
| أَصَابَهُ جُوعٌ يَوْمًا فَعَمَدَ | ٩٥٦ | أَعْظَمَ | ١٢٧ |
| أَصْبَحَ يَغِيظُ النَّبِيَّ ﷺ عَرُوسًا | ٦٤٨ | أَعْلَى النِّسَاءِ؟ | ٨١٠ |
| أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ | ١٤٤ | أَغْلَبْنَا النِّكَاحَ وَاضْرَبُوا عَلَيْهِ | ٦٠٨ |
| أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ | ١٢٧ | أَغْلَبْنَا النِّكَاحَ | ٦٠٨ |
| أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ: | ١٢٧ | أَغْلَبْنَا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ | ٦٠٨ |
| أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْرٍ فَكَانَ | ٨٣٠ | أَعْمَرَ | ٥٧٠ |
| اضْطَدَّته لَكَ | ٤٥٥ | أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ | ١٨٩ |
| أَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ | ١١١ | أَعْتَبْنَاهُمَا بِمِثْلِ قُدُورِ النَّحَاسِ وَأَتَيْنَاهُمَا | ٣٦٤ |
| أَصَلَّيْتُ | ٢٩٤ | أَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَبِيِّ الْمُصْطَلِقِ | ٨١٤ |
| أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ | ١٢٢، ١٢٠ | اغتسل بعد غشائه عند | ١٠٢ |
| أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ | ٥٣٨ | اغتسل بغض أزواج النبي ﷺ | ٣٠ |
| أَصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَضْرَبَ | ١٧٨ | اغتسل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَبَسَ | ٤٥١ |
| اضْرَبَ الرَّأْسَ | ٨٠١ | اغتسلي واستغفري بغرب، وأخبري | ٤٦٠ |
| أَطْعِمَ عَرَقًا مِنْ تَمَرٍ مَبْنِيٍّ مَسْكِينًا | ٦٨٦ | اغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى | ٥٥١ |
| أَطْعَمْنَا | ٨٤٦ | اغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ | ٧٦ |
| أَعْنَى النَّاسِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ | ٧٥٣ | اغْسِلْ فَرَجَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ | ١٠٣ |
| أَعْتَقَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ رَقَبَةً | ٩٢٢ | اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ | ٣٤٣ |
| أَعْتَقَ رَجُلًا مِثْلًا | ٤٩٠ | اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتْعًا | ٣٤٤ |
| أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا | ٦٤٠ | اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا | ٣٤٤ |
| أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِينَ | ٩١٤ | اغْسِلْنَهَا وَتَرَأَ وَاجْعَلْنِ شَعْرَهَا | ٣٤٤ |
| أَعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عِتْقِي | ٦٤١ | أَقْنُوهُمْ عَنْ الطَّوَانِ فِي هَذَا الْيَوْمِ | ٣٩٥، ٣٩٣ |
| اعْتَقَهَا وَلَدَهَا | ٤٩٤ | أَقَاضَ | ١٠٤ |
| اعْتَكِفَ وَصُمَ | ٨٨٩ | أَقَاتَانِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ | ٢٦٥ |
| اغْلِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ | ٥٧٨ | أَفْرِ الدَّمَّ بِمَا شِئْتَ | ٨٥٩ |
| أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ | ٦٣٣ | أَفَرَضَكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ | ٥٩٢ |
| أَعْطَى لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ | ٨٢٨ | أَفَضْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ | ٤٧٣ |
| أَعْطَاهُ دِينَارًا | ٥١٢ | أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانُ بِاللَّهِ | ١٣٤ |
| أَعْطَاهَا | ٦٤٢ | أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ | ١٣٤ |

| | |
|--|--|
| أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ..... ١٣٣ | أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ تُصِيبْ أَحَدَكُمْ جَنَابَةٌ..... ١٠٢ |
| أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٩٩٦ | أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ..... ٢٤٧ |
| أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ..... ٢٤٧ | أَقْرَبُ صِيَةٍ وَأَمِيطُهُ عَنْكَ بِإِذْخِرَةٍ..... ٤٨ |
| أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي..... ٤٣٧ | أَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّةِ الْعِيسَى..... ٧٧٢ |
| أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقِيَامِ..... ٢١١ | أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ..... ٣٩٢ |
| أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ..... ٤٨١، ٢٦٥ | أَقْطَعَ الرَّبِيزُ حُضْرَ..... ٥٧٤ |
| أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ..... ٤٨١ | أَقْطَعَ الرَّبِيزُ..... ٥٧٤ |
| أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ صَوْمُ..... ٤٢٧ | أَقْطَعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ..... ٥٧٣ |
| أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ..... ٤٨١ | اقطعوا في رُبْعِ دِهْنَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا..... ٧٨٧ |
| أَنْظِرِ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ؛ لِأَنْهُمَا..... ٤١٧ | أَقْلْتُ..... ٥١٥ |
| أَنْظِرِ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ..... ٤١٧ | أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ الْإِ فِي..... ٧٩٠ |
| انفعل ما يفعل الحاج، غير..... ١٢١ | أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ غَيْرَاتِهِمْ..... ٨٠٦ |
| أَنْفَحَ إِنْ صَدَقَ..... ١٨٢ | أَيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقَتْ أَسْفَى..... ٢٧٣ |
| أَنْفَحَ - وَأَيُّو - إِنْ صَدَقَ..... ٨٧٦ | أَيِّمُوا الْخُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ..... ٧٧٨ |
| أَنْفَحَ وَاللَّهُ إِنْ صَدَقَ..... ٨٧٦ | أَيِّمُوا صُفُوفَكُمْ..... ٢٧٠ |
| أَنْجِزِي أَنْ أَغْنِيَ عَنْهَا فَقَالَ..... ٨٨٨ | اكتحل في رَمَضَانَ..... ٤١٨ |
| أَنَامَ بِبُوكَ أَرْبَعِينَ..... ٢٨٤ | أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ النَّوَلِ..... ٩٥ |
| أَنَامَ بِبُوكَ عِشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ..... ٢٨٣ | أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى..... ٩٩٠ |
| أَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ خَيْرَ..... ٦٥٢ | أَكْثَرُهُمْ شَيْعًا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ..... ٩٥٦ |
| أَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْرٍ، وَالْمَعْيَةِ..... ٦٥٢ | أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَإِنَّ ذَلِكَ..... ٢٣٨ |
| الْإِنَامَةُ..... ٢٦٠ | أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَمَا مِنْ..... ٢٣٨ |
| أَنَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا..... ١٥١، ١٤٦ | أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذِمَّ اللَّذَاتِ..... ٢٣٨ |
| أَنْبَلُ رَجُلٍ بِنَاصِحَتَيْنِ وَقَدْ جَنَحَ..... ٢٦٥ | أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذِمَّ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ..... ٢٣٨ |
| أَنْبَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ..... ٢٧٠ | أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذِمَّ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ..... ٢٣٨ |
| أَنْبَلُ وَأَدَبَرُ..... ٥٤ | أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فَإِنَّهُ..... ٢٣٨ |
| اقتلت امرأتان من مُذَيْلِ..... ٧٤١ | أَكْلُ نَمْرٍ خَيْرٌ مَكْدًا؟ فَقَالَ..... ٥٢٠ |
| اقتدوا باللذنين من بعلبي أبي..... ٢٥٠ | أَكْلُ الصُّبِّ عَلَى مَا يَدَّوْ رَسُولِ..... ٨٥٠ |
| اقتلوا الأسودين في الصلاة..... ١٦٢ | أَكْلُ بَنَةٍ..... ٤٥٥ |
| اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا..... ٨١٩ | الآن بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ..... ٥٣٣ |
| أَقْرُ الْفَسَادَةِ عَلَى مَا..... ٧٦٠ | الآن بَعْدَ مَا شَيْعْتَ!..... ٤١٨ |
| أَقْرُ الْفَسَادَةِ..... ٧٦٠ | أَلَا أَذْنَتُمُونِي..... ٣٥١ |
| أَقْرُؤْكُمْ أَيُّ..... ٢٦٩ | أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِالنَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ..... ٦١٩ |
| أَقْرُؤُوا عَلَى مَوَاقِفِ سُورَةِ يس..... ٣٧١ | أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ..... ٩٩٤ |
| أَقْرُؤُوا عَلَى مَوَاقِفِ يس..... ٣٤٠ | أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟..... ٩٠٠ |

| | | | |
|----------|--|---------------|---|
| ٥١٨ | إِلَّا مَثَلًا يَبْتَغِي | ١٠٠٠ | أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْفَارِ؟ |
| ٢٧٩ | إِلَّا الْمَغْرِبَ | ٩٨٨ | أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا تَخَافُونَ |
| ٢٦١ | إِلَّا مِنْ عَذْرِ | ٣٨ | أَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا فَإِنْ |
| ٨٥ | إِلَّا مَنْ وَجَدَ رِيحًا أَوْ سَمِعَ صَوْتًا بِأَذْنِهِ | ١٤٠ | إِلَّا الْإِقَامَةَ |
| ٥٧٩ | إِلَّا الْوَالِدَ | ٨٧٥ | أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلَّفُوا |
| ٧٣٩ | أَلَا، وَإِنْ فِي قَتْلِ الْخَطِيئَةِ | ٥٣٧ | إِلَّا أَنْ تَرَكَ صَاحِبَهَا وَفَاءً |
| ٢٠٣ | أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَتْرَأَ الْقُرْآنَ | ٥٠٢ | إِلَّا أَنْ تُتْلَمَ |
| ٩٠٤ | أَلَا وَقَوْلُ الرَّؤُوفِ | ٧٥٣ | أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطِيئَةِ وَغِيْرَهُ الْعَمْدِ |
| ٩٥٠ | أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ | ١٤٤ | أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ |
| ١٣١ | إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ | ٥٠٦ | إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ |
| ٨١٨ | أَلْحَقْ | ٥٨٧ | إِلَّا أَنْ يُسْتَفْتَى عَنْهَا |
| ٥٨٨ | أَلْحَقُوا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا | ٨٧٨ | إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ |
| ٥٨٨ | أَلْحَقُوا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا | ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٥ | إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَقَةُ |
| ٧٨٩ | الَّذِي سَرَقَ رِذَاءَ صَفْوَانَ وَرَفَعَهُ | ٥٣١ | إِلَّا أَنْ يَشْرِبَ الْمُبْتَاعُ |
| ٣٨ | الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ | ٤٨٩ | إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ |
| ٣٣٠، ٢٢٥ | أَلْطَوُا بِنَاءَ الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ | ٤٠٧ | إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ |
| ٢١٥ | أَلْقَمَ كَفَّهُ السُّبْرَى وَرُكْبَتَهُ | ٤٣٠ | إِلَّا أَنْ يُؤَافِقَ صَوْمًا مُعْتَادًا |
| ٤٩٠ | أَلْفَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكَلَّوْهُ | ٩٠٤ | أَلَا أَتُبْنِكُمْ بِكَبِيرِ الْكِبَائِرِ |
| ٦٦ | اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ | ١٥٢ | إِلَّا بِخِمَارٍ |
| ٣٢٣ | اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً | ٦٦٢ | إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ |
| ٣٢٣ | اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا | ٢٧١ | أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ |
| ٤٧٤ | اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ قَالُوا | ٢٧٤ | أَلَا دَخَلْتَ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَرَزْتَ رَجُلًا |
| ٤٧٤ | اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ | ٢٧٦ | أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى مَظَا فَيَصْلِي |
| ٩٥٤ | اللَّهُمَّ اعْنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ | ٩٨٨ | إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ |
| ٣٢٩ | اللَّهُمَّ اغْنِنَا | ٥٧٨ | أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ |
| ٣٤١ | اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِمَنْ سَلَّمَ وَارْفَعْ | ٥٤٣ | إِلَّا شَرَطًا حَرَّمَ خِلَالًا |
| ١٠٠٣ | اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي | ٤٦٢ | إِلَّا شَرِيكًا مَوْ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ |
| ٢٠٤ | اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي | ٢٧٩ | إِلَّا الصَّبْحَ |
| ١٨٨ | اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ | ٧٣٨ | إِلَّا فَهْمًا يُغْنِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا |
| ٣٢٩ | اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ | ٨١٧ | إِلَّا فِي غُرُوزٍ يَبُولُ فَإِنَّهُ أَظْهَرُ |
| ١٠٠٠ | اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَاقِبَةَ | ٩٩٤ | إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ خِسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ |
| ١٠٠٤ | اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ | ٤٩١ | إِلَّا كَلْبٌ صَنِيدٌ |
| ١٠٠١ | اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ | ٥٨٦ | أَلَا لَا يَجِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّاعِ |
| ١٠٠١ | اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةٍ | ٧٢٠ | إِلَّا مَا أَخَذْتَ مِنْ مَالِهِ |

| | | | |
|--|----------|--|----------|
| اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ..... | ٩٨٦، ٩٦٢ | أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ..... | ٥٣ |
| اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا..... | ٢٢١ | أَمَّا الرُّكُوعُ فَنَقُطُوا فِيهِ الرَّبُّ..... | ٢٠٤ |
| اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي..... | ٢١٢ | أَمَّا الرِّيَاةُ فَلَا..... | ٦٦٣ |
| اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ..... | ٢١١ | أَمَّا السَّنُ فَنَقُطُ..... | ٨٥٩ |
| اللَّهُمَّ اهْدِنِي..... | ٢١٣ | أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا..... | ٦٧١ |
| اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي أَهْلِهِ..... | ٣٨٤ | أَمَّا مَالِي فَاللَّهُ أَغْلَمَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ..... | ٥٩٣ |
| اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا..... | ١٠٠٢ | أَمَّا مُتَابِعَةٌ فَصَلُّوكُمُ..... | ٩٧١ |
| اللَّهُمَّ بَيْنَ..... | ٦٩١ | الإِمَامُ الْقَادِلُ وَشَابُ نَشَأَ فِي..... | ٣٩٥ |
| اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُكَرَّمَاتِ الْأَخْلَاقِ..... | ٩٧٣ | أَمْسِي بِغُلِّ الْمَطَرِ لَا يَنْزِي أَوَّلُهُ..... | ٩٠١ |
| اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّامِيَّةِ..... | ١٥٠ | أَمَرَ الْأَمِيَّ وَقَدْ..... | ٢٧٤ |
| اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ..... | ٢٦٣ | أَمَرَ أَنْ يُحْنَى عَلَيْهِ..... | ٨٠١ |
| اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ..... | ٨٥٥، ٤٥٧ | أَمَرَ بِالْقَطْرِ اللَّفْقَةِ وَمَسْحِهَا..... | ٩٢٩ |
| اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي فَلَانٍ..... | ٣٨٤ | الْأَمْرِ بِصَبِّ ذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ عَلَى..... | ٢٥ |
| اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ..... | ٩٩١، ٩٧٣ | أَمَرَ بِصَبِّ..... | ٨٠٤ |
| اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ..... | ١٠٠٠ | أَمَرَ بِكَيْسٍ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ..... | ٨٦٣، ٨٦٢ |
| اللَّهُمَّ مَا لَعَنْتَ مِنْ لَعْنَةٍ فَاجْعَلْهَا..... | ٥١٨ | أَمَرَ بِبِلَالٍ: أَنْ يَشْفَعُ الْأَذَانَ شَفْعًا..... | ١٣٩ |
| اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي..... | ٩٦٨ | أَمَرَ بِبِلَالٍ أَنْ يُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ..... | ١٤٢ |
| اللَّهُمَّ هَذَا إِتْبَالٌ لِيْلِكَ وَإِدْبَارُ..... | ١٥٠ | أَمَرَ بِبِلَالٍ بِالْإِقَامَةِ..... | ١٤٢ |
| أَلَمْ تَرَنِي إِلَى مُجَرِّزِ الْمُذَلِّجِي..... | ٩١٠ | أَمَرَ بِبَلْعِي الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةِ..... | ٩٢٩ |
| أَلَمْ تَرَنِي أَنْ مُجَرِّزَا الْمُذَلِّجِي..... | ٩١١ | أَمَرَ بِبَلْعِي بِيَاضَةَ يَنْكَاحِ أَبِي..... | ٦٢١ |
| أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْهُ الْمَرْأَةُ لَمْ..... | ١٢١ | أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِعِ..... | ٥٣٠ |
| أَلَيْسَ فِي الشَّتِّ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا..... | ٤٠ | أَمَرَ رَجُلًا..... | ٦٩٢ |
| أَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا..... | ٤٠ | أَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ..... | ٣٨٩ |
| أَلَيْسَ مِنْ بَعْدِيَا طَرِيقٍ هِيَ أَطْيَبُ..... | ١٥٨ | أَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ..... | ١٧٤ |
| أَلَيْسَتْ نَفْسًا..... | ٣٦٠ | أَمَرَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بِالرُّقُوفِ عِنْدَ قَبْرِهِ..... | ٣٦٦ |
| إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ، أَوْ يَقْتُلُوا..... | ٧٤٧ | أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَصَدَّقُوا..... | ٥٣٠ |
| إِمَّا أَنْ يَدُوَّ صَاحِبِكُمْ، وَإِمَّا..... | ٧٥٧ | أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ..... | ٤٨٠ |
| إِمَّا أَنْ يَدُوَّ صَاحِبِكُمْ..... | ٧٥٩ | أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ..... | ٢٠٦ |
| أَمَّا أَنَا فَاصُومُ وَأَفْطِرُ فَمَنْ..... | ٤٣٢ | امْرَأَةً سَوْدَاءَ..... | ٣٥٠ |
| أَمَّا أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ..... | ٣٥٠، ٢٧٧ | امْرَأَةً عَلَى مِثْبَ فَوْقَ ثَلَاثِ إِلَّا..... | ٦٩٨ |
| أَمَّا أَنْتَ ظَلَمْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ..... | ٦٦٦، ٦٦٥ | امْرَأَةً الْمَقْفُودِ امْرَأَةً ابْتَلَيْتَ فَلْتَصْبِرْ..... | ٧٠٧ |
| أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ الْفَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ..... | ٨٩٣ | امْرَأَةً الْمَقْفُودِ امْرَأَتُهُ حَتَّى..... | ٧٠٨ |
| أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ..... | ٤٩٢ | أَمَرْتُ أَنْ أَخُذَهَا مِنْ أَغْيَايَكُمُ..... | ٤٠١، ٣٩٥ |
| أَمَّا بَعْدُ..... | ٢٩٢، ٢٩١ | أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ حَتَّى سَبْعَةَ أَعْظَمَ..... | ١٨٦ |

| | | | |
|---------------------------------|----------|-----------------------------------|----------|
| أمرت أن أسجد على سبعة أعظم | ٢٠٦ | أن أجز وقت المغرب الشفق | ١٣٢ |
| أمرت أن أقابل الناس حتى | ٨٢٥ | إن آدم عليه السلام قبضته الملائكة | ٣٤٧ |
| أمرنا أن لا نكفهي بدون ثلاثة | ٩٤ | أن أبا بكر الصديق ؓ كتب | ٣٧٤ |
| أمرنا أن نخرج العواتق ذوات | ٣١٠ | أن أبا بكر كان يسمعهم التكبير | ٢٦٧ |
| أمرنا أن نخرج العواتق، والحیض | ٣١٠ | أن أبا بكر نظر إلى ثوب عليه كان | ٣٤٨ |
| أمرنا رسول الله ﷺ: إذا خرصتم | ٣٨٨ | أن أبا طالب قال: للقاتل اختر | ٧٦٠ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن تستغرف | ٨٦٧ | أن أبا قتادة سكب له وضوء | ٢٣ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن تستغرف | ٨٦٧ | إن إبراهيم حرم مكة ودعا | ٤٥٩ |
| أمرنا رسول الله ﷺ: أن نعصم | ٤٢٧ | إن إبراهيم حرم مكة | ٤٦٠ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نقوي | ٥٤٧ | إن أبغض الرجال إلى الله الألد | ٩٧٤ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ | ٣٥٥ | أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة | ٣٢٤ |
| أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة | ٣٩٣ | أن ابنة الجوز لما أدخلت | ٦٧٤ |
| أمرنا رسول الله ﷺ في البيذيين | ٣١٨ | إن ابني إبراهيم مات في الندي | ٧١٨ |
| أمرنا النبي ﷺ أن نخرج العواتق | ٣١٠ | إن أبواب السماء مغلقة دون | ٩٣٨ |
| أمرنا نبينا | ٣١٠ | إن أبي يحنأ مالي | ٥٣٠ |
| أمرني رسول الله ﷺ أن أبيع | ٥٠٧ | إن أحن الشروط أن يؤتى به | ٦١٧ |
| أمرني رسول الله ﷺ أن أقرأ | ٢٢٦ | إن أحن ما أخذتم عليه أجرأ | ٥٦٨ |
| أمرني رسول الله ﷺ: أن أقرم | ٨٦٨ | إن أبا صداة قد أذن | ١٤٨ |
| أمره أن يجهر | ٥٢٥ | أن أختع الأسماء عند الله | ٨٧٣ |
| أمره أن يعيد الوضوء | ٦٥ | إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك | ٩٦٣، ٩٦٢ |
| أمره ﷺ أن ينادي في المدينة | ١٩٥ | إن الأذان متصل بالصلاة فلا | ١٤٨ |
| أمرها بالنسل لكل | ١١٧ | أن الأرض كانت تكوى على عهد | ٥٦٦ |
| أمرهم: أن | ٨٧٢، ٨٧١ | إن استظفت أن تكون خلف الإمام | ٢٧١ |
| أمرهم النبي ﷺ: أن يرملوا | ٤٦٧ | إن استظفت وإلا فأوم إماء | ٢٢٨ |
| أمرهم | ٨٧٣ | إن استظفت | ٨٠٩ |
| أمنك عليك لسانك | ٩٥٧ | إن الإسلام يجب ما قبله | ١٠٠ |
| أمنك | ٧٩٩ | أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا | ٤٥١ |
| أمنكم عليكم أموالكم، ولا | ٥٨٠ | إن أغنى الناس على الله ثلاثة | ٧٥٢ |
| أمنكم عليكم أموالكم | ٥٨٠ | أن أغراباً جاء إلى النبي | ٤١٠ |
| أمنكمي قدر ما كانت تحبسك حبيبتك | ١١٩ | أن أغنى كانت له أم ولد | ٧٧٠ |
| أمكنكم بما معكم من القرآن | ٦٠٦ | إن أعتان أمني تعرض عشية | ٩٣٨ |
| أملككم لأبيه | ٤١٥ | أن أفضل الأعمال إطعام الطعام | ٩٢٤ |
| أميران وليتا أميرين الرجل يكون | ٣٥٨ | أن أفلح أنا أبي الفعير | ٧١٦ |
| إن أجز ما تعلق به أهل الجاهلية | ٩٨٦ | أن الله أخذت من أمره أن | ١٦١ |

| | | | |
|----------|---|----------|---|
| ٩٧٥ | إِنَّ اللَّهَ يُغِضُ الْفَاجِسَ الْبَذِيَّةَ | ٢٥٠ | إِنَّ اللَّهَ أَمَدُّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ |
| ٣٣٥ | إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْتُمْ عَلَى | ٢٧١ | إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ |
| ٣٣٥ | إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ | ٥٩٧ | إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثَلَاثَ |
| ٩٥٥ | إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ النَّفِيَّ | ٩٨٧ | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ أَن |
| ٩٥٣ | إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمَلِيحِينَ فِي | ٦٧٢ | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَجَّارٌ عَنْ أَثْمِي |
| ١٧٥ | إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرْتَا | ٨٦٠ | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ |
| ٨١١ | أَنْ أُمَّ سَلِيمٍ اتَّخَذَتْ خِنْجَرًا | ٨٨٧ | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ شِفَاءً |
| ٨٧٢ | أَنْ أُمَّ كُرَرٍ أَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا | ٨٠٥ | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ الْخَمْرَ |
| ٥٩ | إِنَّ أَثْمِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | ٢٨١ | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى |
| ٣٨٩ | أَنْ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَهَا | ٨٨٠ | إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يَخْلَفَ |
| ٧٤٦ | أَنْ امْرَأَةً بِضْعَاءَ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا | ٥٩٥ | إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ فِي الْوَصِيَّةِ |
| ٧٠٠ | أَنْ امْرَأَةً تُؤْتِي عَنْهَا زَوْجُهَا | ٤٨٦ | إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ |
| ٦٦٤ | أَنْ امْرَأَةً قَابِلَتْ أَثْمَ رَسُولٍ | ٩٣٩ | إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ |
| ٦٦٢ | أَنْ امْرَأَةً قَابِلَتْ بَنِي قَيْسٍ أَثْمَ | ٤٦٠ | إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ |
| ٦٦٢ | أَنْ امْرَأَةً قَابِلَتْ بَنِي قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ | ٤٨٦ | إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ |
| ٧٩٠ | أَنْ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّ | ٢٨٠ | إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَفَعَتَيْنِ |
| ٤٩١ | أَنْ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ | ٥٩٦، ٤٤٤ | إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَغْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ |
| ٨٥٨ | أَنْ امْرَأَةً كَبَحَتْ شَاةً بِخَجَرٍ | ٨٥٩ | إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ |
| ٦٢٩ | أَنْ امْرَأَةً وَفَاعَةَ لَمْ تَشْكُ مِنْ | ٤٤٦ | إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ |
| ٧٠١، ٧٠٠ | أَنْ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ | ٩٣٥ | إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْبِلَ |
| ٦٤٥ | أَنْ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ | ٣٦٨ | إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ بِذَمْعِ الْعَيْنِ |
| ٧٧٩ | أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَثْمَ | ١٥٢ | إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ الْآبِقِ |
| ٤٤٢ | أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ | ٤٨ | إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ |
| ٧٧٩ | أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ | ٩٦٤ | إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مَا شَرَكَ فِيهِ |
| ٥٥٧ | إِنَّ أَمْرًا لَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ | ٩٧٣ | إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَابِكُمْ |
| ٩٠٣ | إِنَّ أَنَسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ | ٦٥٠ | إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا |
| ٨٠٣ | إِنَّ أَنَسًا مِنْ أَثْمِي يَشْرَبُونَ | ٨٠٥ | إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ |
| ٢٥٢ | إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ | ٤١٤ | إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكْتُبِ الصَّيَّامَ بِاللَّيْلِ |
| ٣١٣ | إِنَّ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْمَشِيرَ فِي مِصْلَى | ٦٣١ | إِنَّ اللَّهَ لَيَذْنُقُ بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ |
| ٩٣٠ | إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مِنْ بَدَأَ | ٥٣٣ | إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ |
| ٩٩٩ | إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | ٢٧٩ | إِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُحِبُّ الْوَتَرَ |
| ٥٩٦ | إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ | ٤٨٦ | إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَا |
| ٢٧٥ | إِنَّ بِكُلِّ خَطْرَةٍ يَخْطُرُهَا إِلَى الصَّلَاةِ | ٢٧١ | إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ |
| ١٤١ | أَنْ بِلَالًا اسْتَدَارَ فِي أَذَانِهِ | ٢٧١ | إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ |

| | | | | | |
|--------------------|-------|---|----------|-------|--|
| ٩٦٤ | | إِنَّ الرُّجُلَ لَيَفْعَلُ عَمَلًا سِرًّا | ١٤٠ | | إِنْ بِلَا كَانَ يُنْتَى الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ |
| ٧٤٢ | | أَنْ رَجُلًا أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ | ١٤٣ | | إِنْ بِلَا يُؤَدُّ بِلِيلٍ، فَكُلُّوا |
| ٨٦٤، ٥٩٦ | | أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ | ١٤٥، ١٤٣ | | إِنْ بِلَا يُؤَدُّ بِلِيلٍ |
| ٣٥٠ | | أَنْ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ بِالشُّكِّ | ٣١٥ | | أَنْ يَبِينَ كُلُّ تَكْبِيرَتَيْنِ قَدَرٌ |
| ٥١١ | | أَنْ رَجُلًا اشْتَرَى غُلَامًا فِي رَمَنٍ | ١٠٧، ١٠٦ | | إِنْ تَخَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةً، فَاغْسِلُوهَا |
| ٩١٨ | | أَنْ رَجُلًا أَغْنَى سِتَّةَ مَمَالِكٍ | ٩٤٣ | | أَنْ تَزَانِي بِحَلِيلَةٍ جَارِكَ |
| ٩١٦ | | أَنْ رَجُلًا أَغْنَى قَبْضًا فِي مَمْلُوكٍ | ٩٧٤ | | أَنْ تَعِدَهُ وَأَنْتَ مُضْطَرٌّ لِخِلَافِهِ |
| ٩٢٠ | | أَنْ رَجُلًا أَغْنَى عَبْدًا لَهُ عَنْ | ٢٤٨ | | أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ |
| ٩١٦ | | أَنْ رَجُلًا أَغْنَى نَعِيْبَةً فِي مَمْلُوكٍ | ٤٩٦ | | أَنْ تَنْتَجِ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا |
| ٧٧٢ | | أَنْ رَجُلًا أَقْرَأَهُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ | ٦٦٤ | | أَنْ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ كَانَ دَمِيماً |
| ٦٥٤ | | أَنْ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَهُ ﷺ بِشِمَالِهِ | ٢٧٤ | | إِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَجِدْ مَوْضِعاً |
| ١٧٢ | | أَنْ رَجُلًا أَمَّ قَوْمًا فَبَصَقَ فِي | ٧١١ | | إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صِفَةٍ كَذَا فَهَرِّ لِفْلَانٍ |
| ٦٩٢ | | أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ | ٩١١ | | إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صِفَةٍ كَذَا وَكَذَا |
| ٦٩٢ | | أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ | ٦١٤ | | أَنْ جَارِيَةً بِكَرٍّ أَتَتْ النَّبِيَّ |
| ٤٢٣ | | أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ | ٧٣٩ | | أَنْ جَارِيَةً وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضِيَ |
| ٨٠١ | | أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَيْهِ فَسَارَهُ، فَقَالَ: | ١٣١ | | إِنْ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ |
| ٣٢٨ | | أَنْ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ | ٣٣٣ | | إِنْ الْخَبِيرُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا هَكَذَا |
| ٨٦٥ | | أَنْ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ | ٩٤٨ | | إِنْ الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ |
| ٦٣٩ | | أَنْ رَجُلًا سَأَلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ | ٦٠٣ | | إِنْ الْخَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ |
| ٨٠ | | أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْضَأُ | ٦٣٢ | | إِنْ خَوَاءٌ خَلِيفَتُ مِنْ ضِلْعِ آدَمَ |
| ٣٧١ | | أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ | ٦٥٤ | | أَنْ خِيَّاطًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِيَطْعَامَ |
| ٩٨٨ | | أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ | ٩٠٠ | | إِنْ خَيْرُكُمْ قُرْبِي، ثُمَّ الَّذِينَ |
| ٨٤٥ | | أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخُمْرِ | ٨٨٤ | | إِنْ الدُّعَاءُ إِذَا عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ |
| ٩٧٥ | | أَنْ رَجُلًا سَبَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ بِحَضْرَتِهِ | ٩٩٨ | | إِنْ الدُّعَاءُ هُوَ الْعِيَادَةُ |
| ٨٠٠ | | أَنْ رَجُلًا شَهِدَ عَلَى الْوَلِيِّ أَنَّهُ | ٧٥ | | إِنْ دَمَ الْخَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ، |
| ٧٤٠ | | أَنْ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي | ٩٧١ | | إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ |
| ٦٧١ | | أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا | ١٦٩ | | أَنْ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ |
| ٦٨٣ | | أَنْ رَجُلًا طَافَ مِنْ امْرَأَتَيْهِ | ٥٩٢ | | أَنْ رِقَابُ بْنُ حَذِيفَةَ تَزَوَّجَ |
| ٩٦٦، ٩٦٨ | | أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ | ٩٩٩ | | إِنْ رَيْبُكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحِي |
| ٨٦٣، ٨١٣، ٦٩٤، ٦٣٩ | | أَنْ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا | ٤٣٥ | | أَنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ |
| ٨٨٩ | | أَنْ رَجُلًا قَتَلَ عِبْدَةً صَبْرًا مُتَعَمِّداً | ٩٦٩ | | إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالٍ |
| ٧٣٦ | | أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ | ٦٥١ | | إِنْ رَجَالَهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ |
| ٨٩ | | أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ | ١٠٠١ | | إِنْ الرَّجُلُ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ |
| ٧٧١ | | أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ | ٦٤٠ | | أَنْ الرَّجُلُ فِي الْجَنَّةِ لَيُغْفَى |

| | | | |
|--------------------|--|----------|---|
| ٦٤٤ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُوجَ امْرَأَةً | ٩١٩ | أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ أَغْنَى غُلَامًا |
| ٤٥١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ | ٤٩٠ | أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ |
| ٤٥٢ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ | ٧٤٩ | أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ قَيْسٍ قُتِلَ |
| ٤٢٤ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمٍ | ٩١٦ | أَنْ رَجُلًا مِنْهُمْ أَغْنَى مَمْلُوكًا |
| ٤٥٢ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ | ٩٤١ | أَنْ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ |
| ٦٥٦ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ | ٥٥٨ | إِنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولٍ |
| ٧٤٩، ٥١٤، ٧٤٩، ٥١٤ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ | ٩٠٧ | أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ |
| ٣٥٤ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ | ٩٠٦ | أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَنَاعٍ |
| ٥٦٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَامَلَ أَهْلًا | ٩٠٩ | أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ |
| ٨٢٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ | ٤٠٢ | أَنْ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا |
| ٧٨٩ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَشْفَعُ | ٩٣٨ | إِنْ الرُّحْمَةُ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ |
| ٥٩٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ | ٨٣٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ |
| ٤١٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صُومُوا | ٣٩٢ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ |
| ٣٩١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي كَثْرٍ | ٣١٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ |
| ٣٣ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ | ٤٧٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْدَى لِلطَّلْعِ |
| ٦٩٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنِينَ | ٦١٨ | إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْدَى لَنَا فِي |
| ٢٢٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ | ٥٢٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا |
| ٧٨٩ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مُخَاطِبًا | ٢٧١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْتَرَ لِلصَّفِّ |
| ٨٢٤ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ | ٧٦٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَ الْفَسَادَةَ |
| ٩٠٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَيْنِ | ٦٩٢ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا |
| ٧٥١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْعَيْنِ | ٥٢٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ |
| ٢١٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ شَهْرًا | ٨٧٢، ٨٧١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ: أَنْ |
| ٢٠٨ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى | ١٦١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ لِحَاجَةٍ |
| ٢١٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ | ٥١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ |
| ٤٣١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ | ٤٣ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ |
| ٥٥٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضٍ | ٣٦٤ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَفِيَ مِنْ قَبْلِ |
| ٣٦٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي جَنَازَةٍ | ٥٣٨ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَجَرَ عَلَى مَعَاذٍ |
| ٥٤٦ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤَنِّي بِالرَّجُلِ | ٤٨٣ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ |
| ٣١٢ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتُرُ | ٥٦٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودٍ |
| ٢٢٤ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ | ٢٠٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ |
| ٦٥٩ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ | ١٧١ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحَامَةً |
| ٢٥٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَجِبُ | ٥٢٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ فِي بَيْعٍ |
| ٢٢٢ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ | ٥٢٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ فِي الْعَرَايَا |
| ٢٤٩ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي | ٤٧٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ لِرِعَاءٍ |

| | | | | |
|----------|--|----------|---|-----|
| ٤٠٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عَمْرًا | ٤٠٥ | إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَنْفُخُ | ٧٨ |
| ٨٥ | إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ خَاتَمًا | ٨٥ | إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لَأَلٍ مُحْتَمِلٍ | ٤٠٣ |
| ٣٦٧ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَنْ زَايَرَاتٍ | ٣٦٧ | إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصَلَةُ الرَّجْمِ يَزِيدُ | ٩٣٧ |
| ٥١١، ٥١٠ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرُّ عَلَى صَبْرَةٍ | ٥١١، ٥١٠ | أَنْ صِلَةَ الرَّجْمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ | ٩٣٧ |
| ٤٧٦ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ | ٤٧٦ | إِنْ صَلَّيْتَ الصُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ | ٢٥٧ |
| ٩٤ | إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى | ٩٤ | إِنْ صَوْمَ شَعْبَانَ أَفْضَلُ الصُّومِ | ٤٢٧ |
| ٤٩٦، ٤٩٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَيْحٍ | ٤٩٦، ٤٩٥ | إِنْ ضَاقَ بِكَ الْمَكَانُ أَعِدْ صَلَاتَكَ | ٢٧٤ |
| ٤٨٨ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَمَسٍ | ٤٨٨ | أَنْ طَبِيبًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ | ٨٥٠ |
| ٦٥٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الشَّرْبِ | ٦٥٥ | إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ حُطْيَتَهُ | ٢٩٢ |
| ٣٣٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسٍ | ٣٣٥ | أَنْ عَائِشَةُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ | ٦١١ |
| ٦١٨ | إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ يَوْمٌ | ٦١٨ | أَنْ عَائِشَةُ كَانَتْ قَدْ أَكَلَتْ | ٤٧٩ |
| ٤٧٥ | أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حُجَّةٍ | ٤٧٥ | أَنْ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ | ٤٧٧ |
| ٦٢٩ | أَنْ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ نَوَيْمَةَ | ٦٢٩ | أَنْ الْعَبَّاسُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي | ٣٨٤ |
| ٦٧٠ | أَنْ رُكَّانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ سَهْمَةَ | ٦٧٠ | أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ أَتَى | ٦٢٣ |
| ٣٤١ | إِنْ الرُّوحُ إِذَا قُبِضَ أَتَبَعَهُ الْبَصَرُ | ٣٤١ | أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ أَدْخَلَ | ٣٦١ |
| ٨٤٠ | إِنْ رَيْحَ الْجَنَّةِ لَيَنْزِلُكَ مِنْ مَسِيرَةٍ | ٨٤٠ | أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْتَطِعْ | ٦٢٩ |
| ٦٢٣ | أَنْ رُوحَ بَرَبْرَةٍ كَانَ خُرًّا | ٦٢٣ | إِنْ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ إِذَا صَلَّى | ٢٩٩ |
| ٦٢٢ | إِنْ رُوحَ بَرَبْرَةٍ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ | ٦٢٢ | أَنْ عُثْمَانُ أَمَرَ عَلِيًّا بِجَلْدِ الْوَلِيدِ | ٧٩٩ |
| ٧٠١ | أَنْ رُوحَهَا خَرَجَ فِي طَلَبٍ أَعْبَدَ | ٧٠١ | أَنْ عُثْمَانُ دَعَا بِوَضْوِهِ فَفَسَلَ | ٥٠ |
| ٦٢٢ | أَنْ رُوحَهَا كَانَ عَبْدًا | ٦٢٢ | أَنْ الْفَرَقَ يَكْتَلُ بِنَسْجِ ثَلَاثِينَ صَاعًا | ٦٨٦ |
| ٤٤٢ | أَنْ السَّائِلَ رَجُلٌ وَأَنَّهُ سَأَلَ هَلْ يَحُجُّ | ٤٤٢ | إِنْ عَقَلَ الْمَرْأَةُ كَعَقْلِ الرَّجُلِ | ٧٥٥ |
| ٦٩٥ | أَنْ سَيِّئَةَ الْأَمَلِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ | ٦٩٥ | إِنْ عَلَى كُلِّ خَالِمٍ دِينَارًا | ٨٣٧ |
| ٥٩٠ | إِنْ السُّدُسُ الْآخِرُ | ٥٩٠ | إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ حِرْفَةً وَلَا تُزِيلُوهُمْ | ٤٩٢ |
| ٤٩ | أَنْ السَّوَالَا بْنَ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ | ٤٩ | إِنْ عَلِيًّا سَأَلَ | ٧٦ |
| ٦٥٨ | أَنْ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ وَهَبَتْ | ٦٥٨ | أَنْ عَلِيًّا ﷺ شَرِبَ قَائِمًا | |
| ٦٥٨ | أَنْ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ | ٦٥٨ | أَنْ عَلِيًّا ﷺ شَرِبَ قَائِمًا، وَقَالَ | ٩٣٢ |
| ٦٥٨ | أَنْ سَوْدَةَ حِينَ أَسْنَتَتْ، وَخَافَتْ | ٦٥٨ | أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بِي | ٣٦٤ |
| ٨٧٨ | إِنْ شَاءَ اللَّهُ | ٨٧٨ | أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لِأَنْ أَصُومَ | ٤٠٨ |
| ٦٥١ | إِنْ شَاءَ طَعِيمٍ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ | ٦٥١ | أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُؤْمِنُهُمْ بِعَشْرِينَ | ٢٤٩ |
| ١٠٣ | إِنْ شَاءَ | ١٠٣ | أَنْ عَلِيًّا كَثُرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْمٍ | ٣٥٤ |
| ٦٥٨ | إِنْ شِئْتُ ثَلَاثُ ثَمَرٍ دَرْتُ | ٦٥٨ | أَنْ عُمَرُ اسْتَشَارَ فِي الْخُمْرِ فَقَالَ لَهُ | ٧٩٩ |
| ٦٥٨ | إِنْ شِئْتُ | ٦٥٨ | أَنْ عُمَرُ أَمَرَ أَيْبًا وَتَمِيمًا | ٢٤٩ |
| ٦٣٣ | إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةٌ | ٦٣٣ | أَنْ عُمَرُ أَتَكَرَّ عَلَيْهِمْ لَيْتَهُمْ | ١٧٩ |
| ٥٥ | إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَنْتَحِ عَقْلًا | ٥٥ | أَنْ عُمَرُ أَوْصَى بِهَا إِلَى خَفِصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ | ٥٧٧ |

| | | | |
|----------|--|-----|--|
| ٢٦٤ | إِنْ كَذَبْتُمْ آتِفَا لَتَفْعَلُونَ فَنَلْ | ٧٤٢ | أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ |
| ٩٤٥ | إِنْ كُلُّ نَسِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ | ٧٤٢ | أَنْ عُمَرَ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ إِهْلَاصِ |
| ١٥٨ | إِنْ كُنَّا لَتَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ | ٧٤٦ | أَنْ عُمَرَ قَتَلَ خُمْسَةَ أَرْبَعَةِ بَرَجَلِ |
| ٦٩١ | إِنْ كُنْتُ صَدَقْتُ عَلَيْهَا، فَهَوَ | ٧٢٢ | أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ |
| ٨٢ | أَنْ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ | ١٧٦ | أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> مَرَّ بِعَسَاةٍ يُنْشِدُ |
| ٦٠٧ | إِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ | ١١١ | إِنْ عُمَرَا صَلَّيَ بِهِمْ وَهُوَ جُنُبٌ |
| ٩٧٩ | إِنْ اللَّعَّائِينَ لَا يَكُونُونَ شُفَعَاءَ | ٦٤٦ | أَنْ عُمَرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ تَعْمَدُ |
| ٨٨٢ | إِنْ لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ | ٦٤٦ | أَنْ عُمَرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ |
| ٢٥ | إِنْ الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ | ٦٧١ | أَنْ عُوَيْرَا الْعَجْلَانِيَّ طَلَقَ |
| ٣١ | إِنْ الْمَاءُ لَا يَجُنُبُ | ٧٤٠ | أَنْ عَلَامًا لِأَنَاسٍ قُفِرَا قُطِعَ |
| ٢٧ | إِنْ الْمَاءُ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا | ٤٣٥ | إِنْ عَلِيَّتُمْ فَلَا تَغْلِبُوا عَلَى السَّيِّئِ |
| ١٦٦ | إِنْ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي يَقْطَعُ نِصْفَ | ٦٢٤ | أَنْ عَلِيَّانَ بَنِي سَلَمَةَ أَسْلَمَ، |
| ٥٤١، ٤٠٢ | إِنْ الْمَسْأَلَةُ لَا تَجُلُ إِلَّا لِأَخِي | ٤٩٠ | أَنْ فَارَةَ وَفَقْتُ فِي سَمْنٍ، فَصَاتَتْ |
| ١٧٦ | إِنْ الْمَسْجِدَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالطَّاعَةِ | ١١٥ | أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ كَانَتْ |
| ١٨١ | أَنْ مَسْجِدَهُ <small>صلى الله عليه وسلم</small> كَانَ عَلَى عَهْدِهِ | ١١٦ | أَنْ فَاطِمَةُ جَاءَتْ النَّبِيَّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> فَقَالَتْ |
| ٤٦٨ | أَنْ الْمُشْرِكِينَ جَلَسُوا مِمَّا يَلِي | ٨٧٣ | أَنْ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لَمَّا |
| ٤٧٢ | إِنْ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ | ٣٦٧ | أَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ تَزُورُ |
| ٩٩٣ | أَنْ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ | ٦٥٩ | أَنْ فَاطِمَةَ هِيَ النَّبِيَّ خَاطَبَتْ |
| ٩٨٥ | إِنْ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامٍ | ٦١٤ | أَنْ فَتَاةٌ دَخَلَتْ عَلَيْهَا |
| ٥٧٦ | إِنْ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ | ٩٩ | إِنْ الْفَتَاةَ الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ |
| ٨٥٠ | إِنْ الْمَمْسُوحُ لَا يَنْسَلُ | ٦٨٠ | أَنْ فَرَقَ هَدِيَّةٌ جَاءَتْ لَهُ بَيْنَ |
| ٦٣٣ | إِنْ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ | ٤٤٢ | إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِيَادِهِ |
| ٩٤٩ | إِنْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ إِثْمًا فِي | ٢٢٥ | أَنْ قُفِرَا الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا |
| ٨٨١ | إِنْ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ اسْتِطَالَةٌ | ١٦١ | إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا |
| ٨٣٩ | أَنْ مِنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ | ٣٦١ | أَنْ الْفَائِزِ كَالْحَامِلِ فِي الْأَجْرِ |
| ٧٤٣ | إِنْ مِنْ عِيَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ | ٦٢٣ | إِنْ قَارِئَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ |
| ٩٩٦ | إِنْ مَنْ قَالَ يَأْتِي مَرَّةً فِي يَوْمٍ | ٤٢ | أَنْ قَدَحَ النَّبِيُّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ |
| ١٠٠٠ | أَنْ مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِي شَيْئًا | ٧٨٩ | أَنْ قُرَيْشًا أَهْمَتُهُمُ الْمَرْأَةُ |
| ٣٦٤ | إِنْ الْمَيِّتُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ | ٨٢٥ | إِنْ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَوْا |
| ٦٦٨ | إِنْ النَّاسُ قَدْ اسْتَجْلَوْا فِي أَمْرِ كَانَتْ | ٨٥٦ | أَنْ قَوْمًا حَدِيثَ عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ |
| ٣٠٠ | أَنْ نَاسًا مِنَ الصَّخَابَةِ اجْتَمَعُوا | ٨٥٦ | أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> إِنَّ |
| ٥٥٤ | إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ | ٦٢٥ | أَنْ قَيْسَ بْنَ الْخَارِثِ أَسْلَمَ، |
| ٥٧٩ | إِنْ النِّسَاءُ يَعْطِينَ زَعْبَةً وَزَعْبَةً | ٤٨٧ | إِنْ كَانَ جَائِدًا فَالْقَوْمَا وَمَا حَزَلَهَا |
| ٦٠٩ | إِنْ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ نَاطِلٌ | ٤٣٤ | إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> لِيَذْخِلَ |

| | | | |
|----------|---|----------|---|
| ٥٥٧ | إِنَاءُ يَبْنَاهُ وَطَعَامٌ بَطْنَاهُ | ٨١٠ | إِنْ هَجَرَ الْكُفَّارَ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ |
| ٧٣٢، ٧٣٠ | أَنْتَ أَحَقُّ بِمَا لَمْ تَنْتَكِحْ | ١٩٨، ١٥٨ | إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا |
| ٧٢٨ | أَنْتَ أَكْلَمُ | ٣٥٠ | إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا |
| ١٤٦ | أَنْتَ إِسْمُكُمْ، وَاقْتَدُوا بِأَصْعَفِيهِمْ | ٣٥٠ | إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً |
| ١٠٠٠ | أَنْتَ رَبِّي | ٣٣٥ | إِنْ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا |
| ٩٣٩ | أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ | ٤٦٨ | إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْفِرْلَانِ |
| ٨١٣ | اَنْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ | ٢٤٧ | إِنْ الْوَيْلُ لِمَنْ يَحْتَمِ وَلَا كَصَلَابِكُمْ |
| ٩٦٤ | أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ | ٦٢٣ | إِنْ وَطِنُكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ |
| ٣٧٢ | أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ | ١٧٩ | أَنْ وَلِيدَةً سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا حَيَاءٌ |
| ٣٠٥ | انْحَدَرِ الصَّفَّ الْمُؤَخَّرُ بِالسُّجُودِ | ١٧٩ | أَنْ وَلِيدَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ لِحَيٍّ |
| ١٤١ | انْجِرَافُ الْمُؤَدَّنِ عِنْدَ قَوْلِهِ | ٩٠٠ | أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ |
| ٣٢١ | انْخَفَسَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ | ٥٧٧ | أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَنْ وَلَّيَهَا بِالْمَعْرُوفِ |
| ٨٩٧، ٥٥٤ | انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا | ٥٢٦ | أَنْ يَبِيعَ نَمْرَ حَابِلِهِ إِنْ كَانَ |
| ٦٠٦ | انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَعَلِمَهَا | ٧٢٣ | أَنْ يَخْبِسَ عَشْرَ يَمَلِكٍ قُوَّتُهُ |
| ٢٦٠ | انْظُرْ مَنْ يُصَلِّيَ مَعَكَ | ٥١٦ | أَنْ يَسْتَقِيلَهُ |
| ٦٠٤ | انْظُرْتُ إِلَيْهَا قَالَتْ لَا قَالَ ادْعُبْ | ١٣٧ | أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ |
| ٧١٤ | انْظُرُوا مَنْ إِخْوَانُكُمْ، فَإِنَّمَا | ٤٨٠ | أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْيَتِيمِ |
| ٩٢٦ | انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ | ٤٣ | أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ |
| ٨٤٧ | انْفَجْنَا أَرْبَابًا وَنَحْنُ بِعَمْرٍ | ٤٩٠ | أَنْ يَكُونَ نَذْرُ الْكُفْرِ |
| ١٠٥ | انْقَضِيَ شَعْرُكَ وَاعْتَسَلِي | ٨٩٣ | أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِسَامِيٍّ |
| ٩٦٦ | إِنَّكَ أَمْرٌ | ١٧٦ | أَنْ يَأْتِيَ الْيَهُودَ أَتْرَا النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ |
| ٥٩٦ | إِنَّكَ إِنْ تَذَرُ إِلَى آخِرِهِ | ٨٣٨ | إِنْ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ |
| ٨٣٦ | إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ الْبَقَرَ | ١٢٦ | أَنَا أَشْهَدُ لَكَ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ |
| ١٥٠ | إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْعَيْمَانَ | ٩٦٣ | أَنَا أَغْنَى الْأَغْنِيَاءَ عَنِ الشُّرُكِ |
| ٩٣٤ | إِنَّكَ لَسْتَ بِمَنْ يَفْعَلُهُ خِيَلَاءُ | ٤٠٩ | إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا |
| ٧٧٥ | أَيُّكُنَّهَا؟ | ٣٦٨ | أَنَا بَرِيءٌ مِنْ خَلْقٍ وَسَلَقٍ وَخَوْقٍ |
| ٧٧٥ | أَيُّكُنَّهَا؟ لَا يُكْتَبُ | ٨١١ | أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُعِيمُ |
| ١١٤ | انْكَسَرَتْ إِحْدَى زُنْدِي | ١٨٨ | أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ |
| ٣١٩، ٣١٨ | انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ | ٩٩٢ | أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِ بِي وَأَنَا |
| ٨٩٦ | إِنْكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ | ٨٦٩ | أَنَا قَتَلْتُ قَلَابِدَ |
| ٢٢١ | إِنْكُمْ تَفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ | ٣٨٥ | إِنَّا كُنَّا احْتَجَجْنَا فَأَلْسَنَّا الْعَبَّاسَ |
| ٨٩١ | إِنْكُمْ سَتَخْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ | ٤١ | إِنَّا نَجَارُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ |
| ٩٩٠ | إِنْكُمْ لَا تَسْمَعُونَ النَّاسَ بِأَمْرٍ إِلَيْكُمْ | ٣١١ | إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ |
| ١١٧ | إِنَّمَا آتَيْتُ نَجَا | ٥٩١ | أَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَغْقِلْ |

| | | | |
|-----|--|----------|---|
| ١٣٣ | إِنَّهُ يَذْعَبُ مُسْتَطِيلًا فِي الْأَفْقِ | ٩٤٨ | إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ |
| ٦٤٤ | إِنَّهُ يَرْوِي عَنْ بَعْضِ أَشْجَعِ | ٩٦٦ | إِنَّمَا أَنْتَ مُتَأَنٍّ تُجَادِلُ عَنْ الْمُتَأَنِّينَ |
| ٩٢٤ | أَنَّهُ يُسَلِّمُ الرَّكَّابُ عَلَى الْمَاشِي | ٣٤ | إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَشِّرِينَ وَلَمْ |
| ٣٦ | إِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ وَيُؤَخِّرُ الشِّقَاءَ | ٤٠٤ | إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ |
| ١٦٨ | أَنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاةَ مَنْ لَيْسَ لَهُ | ٤٨٥ | إِنَّمَا التَّبِعُ عَنْ تَرَاضٍ |
| ١٦٥ | أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْيَهُودِيَّ | ٢٦٧ | إِنَّمَا التَّغْرِيبُ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ |
| ٣٢٥ | أَنَّهُ يَكْبَرُ فِيهِمَا سَبْعًا وَخَمْسًا | ٢٦٣، ٢٦٢ | إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ |
| ٣٣٦ | أَنَّهُ أَخْرَجَتْ جَبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ | ٥٦٢ | إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّفْعَةَ |
| ٧١٣ | أَنَّهُ أَرْضَعَتْ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ لِيُحَرِّمَ | ٨٤٥ | إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمُرَ |
| ٢٤٩ | إِنَّهَا بَذَعَتْ | ٨٤٥، ٤٤ | إِنَّمَا حَرَمَهَا مِنْ أَجْلِ جِوَالِ الْقَرِيَةِ |
| ٣٩٠ | أَنَّهُ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ | ٧١٥ | إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ |
| ٨٤٤ | إِنَّهَا رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ | ٣٨٧ | إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ |
| ٧٩٠ | أَنَّهُ سَرَقَتْ | ٩٦٠ | إِنَّمَا الشَّيْءُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ |
| ٨٨٦ | أَنَّهُا سَوَّعَتْ غَائِثَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِنْسَانًا | ٤٥٥ | إِنَّمَا صَدَنَ لَهُ وَأَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ |
| ٧٧ | أَنَّهُا كَانَتْ تَعْرِضُ فِي قَبْلَتِهِ | ٥٨٠ | إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ |
| ٤١٨ | أَنَّهُا كَانَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى | ٣٦٠ | إِنَّمَا قُمْنَا لِلْمَلَايِكَةِ |
| ١٨٣ | إِنَّهَا لَا تَبِمُ صَلَاةٍ أَخَذَكُمْ حَتَّى | ١١٥ | إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ |
| ١٣٦ | إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٍّ | ٩٨ | إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ |
| ٧٧٥ | أَنَّهُا لَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ | ٣٦٠ | إِنَّمَا نَقُومُ إِعْظَامًا لِلَّذِي يُقْبَضُ |
| ٣٦٢ | أَنَّهُا لَمَّا وَضِعَتْ أُمُّ كُلثُومٍ | ٧٤١ | إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ |
| ٨٨٧ | أَنَّهُا نَزَلَتْ أَنْ تَخْجُجَ لِلَّهِ مَاشِيَةً | ٧٤٢ | إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ |
| ٦١٤ | إِنَّهَا وَاقِعَةٌ عَيْنٍ | ١١٧ | إِنَّمَا هِيَ رُكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ |
| ٦٩٥ | أَنَّهُا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاؤِ زَوْجِهَا | ٨٤ | إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُسْتَطِجِعًا |
| ٨٠٢ | أَنَّهُاتُكَ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ | ٩١٩ | إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى |
| ٣١٧ | أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ | ١١٠ | إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدِكَ |
| ٤٨٧ | إِنَّهُمْ جَمَلُوا الشَّخْمَ ثُمَّ نَاعَوْهُ وَأَكَلُوا | ١٠٩ | إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدِكَ |
| ٨٥٠ | أَنَّهُمْ طَبَّخُوا ضَبَابًا فَقَالَ النَّبِيُّ | ٣٣٦ | إِنَّمَا بَلَّسَ الْخَبِيرَ مَنْ لَا خَلَاقَ |
| ٣٩١ | أَنَّهُمْ قَالُوا: وَمَا الرِّكَازُ يَا | ٤١٥ | أَنَّهُ أَنَاهُ ﷺ رَجُلٌ فَسَّاهُ عَنْ |
| ٨٥٤ | أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا | ٤٧٢ | أَنَّهُ أَنَاهُ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَاتٍ |
| ٨٥٤ | إِنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ | ٧٣٠ | أَنَّهُ اسْلَمَ، وَبَيَّتَ امْرَأَتَهُ أَنْ |
| ٩٧٤ | أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ | ٦٤٠ | أَنَّهُ أَغْنَى صَبِيَّةً وَجَعَلَ عِنْفَهَا |
| ٤٢٠ | إِنَّهُمْ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ | ٦٥٦ | أَنَّهُ أُعْطِيَ ﷺ الْفَدْحَ فَشَرِبَ وَعَنْ |
| ٢٤٩ | أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُومُونَ فِي زَمَنِ | ١٠٢ | أَنَّهُ اغْتَسَلَ بَعْدَ غَشَايِهِ عِنْدَ |
| ٢٦٠ | إِنَّهُمْ لَا يَخْضَرُونَ جَمَاعَتَهُ ﷺ وَلَا يُجِيعُونَ | ٣٧٥ | أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْخُمْسِ وَالْعِشْرِينَ خَمْسُ شَيْءٍ |

| | | | |
|---|-----|---|----------|
| أَلَهُمَا كَأَنَّا يَأْكُلَانِ طَعَامًا وَفِي | ١٦٩ | أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ | ٢٧٩ |
| إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجْعَلَ فِي صُدُورِ | ٤٤٣ | أَوَّلُ مَا كُرِمَتْهُ الْحِجَابَةُ لِلصَّائِمِ | ٤١٧ |
| إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوِزْرُ | ٢٤٨ | أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ | ٢٥١، ٢٤٢ |
| إِنِّي رَجُلٌ أَسْرَدُ الصَّوْمَ أَفَاصُومُ | ٤٢٠ | أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ | ٧٣٥ |
| إِنِّي كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا | ٤١١ | أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ | ٧٣٥ |
| إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا أُصِيبَ مِنَ النِّسَاءِ | ٦٨٤ | أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي | ٧٣٥ |
| إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ | ١٠٦ | أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ | ٧٣٥ |
| إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ | ١٠٦ | أَوَّلُ مَنْ يَجْتَنِبُ بَيْنَ يَدَيَّ | ٧٣٥ |
| إِنِّي لَا أَخْبِسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَخْبِسُ | ٨٣٤ | أَوَّلُ الزَّوْفِ: أَيُّ لِلصَّلَاةِ الْمَقْرُوضَةِ | ١٣٤ |
| إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ | ٦٥٩ | أَوَّلُ الزَّوْفِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَوْسَطُهُ | ١٣٤ |
| إِنِّي لَا سَتِيحُكُمْ | ١٩٧ | أَوَّلِيكَ شِرَارُ الْخَلْقِ | ١٧٦ |
| إِنِّي لَأَفْعَلُهُ أَنَا وَغُلُوهُ | ٦٣٣ | أَوَّلِيكَ الْعَصَاةُ | ٤٢٠ |
| إِنِّي لَمْ أَبْعَثْ إِلَيْكَ لِيَتَّبِعْهَا | ٣٣٤ | أَوَّلَاهُمْ | ٣٢ |
| إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ وَلِدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ | ٨٨٨ | أَوَّلَمَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ | ٦٤٨ |
| أَهْدَى أَبُو جَهْمٍ بَنَ حُذَيْفَةَ إِلَى | ١٧٣ | أَوَّلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ | ٦٥٢ |
| أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيئًا | ٤٥٥ | أَوَّلَمَ وَلَوْ بِشَاةٍ | ٦٤٨ |
| أَهْلِي | ٢١٠ | أَوَّلَهَا سَلَامَةً، وَثَابِتًا نَدَامَةً | ٨٩١ |
| أَهْلُ بَيْتِ أَخُوخَ إِلَيَّ مِنَّا فَضْجُك | ٤٢٢ | أَوَّمَا لَهُ بِرَأْسِهِ | ١٦١ |
| أَهْلُ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ | ٤٥٠ | أَوَّيَاكُلُ الصَّبْحِ أَحَدًا؟ | ٨٤٨ |
| أَوْ لَمَسْتُ | ٧٧٥ | أَيُّ الرَّجُلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ | ١٩٩ |
| أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ | ٧٧ | إِيَّاكَ وَالْإِنْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ | ١٧١ |
| أَوْزَرُوا بِخُمْسٍ أَوْ بِسِتَمِ أَوْ بِسِتَمِ | ٢٤٦ | إِيَّاكَ وَجَزَّ الْإِزَارَ فَإِنْ جَزَّ | ٩٣٥ |
| أَوْزَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا | ٢٥٥ | إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ | ٩٨٤، ٩٨٣ |
| أَوْزَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ؛ فَإِنْ | ٢٥٣ | إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ | ٩٥٩ |
| الْأَوْدَاجُ | ٨٥٩ | إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ | ٩٨٣ |
| أَوْسَطُ أَيَّامِ الشَّرِيقِ | ٤٧٨ | إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ | ٩٨٣، ٩٦٦ |
| أَوْصَى ﷺ بِثَلَاثٍ: أَجِيزُوا الزَّوْفَ | ٥٩٤ | إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ | ٩٦٧ |
| أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ | ٨٣١ | إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ | ٩٨٠ |
| أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ | ٥٥٢ | إِيَّاكُمْ، وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ مَعَ | ٩٨٠ |
| أَوْصِي | ٥٩٥ | إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ | ٣٥١ |
| أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ | ٨٩٣ | إِيَّاكُمْ وَنَبِيَّ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ | ٣٦٨ |
| أَوَّلَ مَا اشْتَكَى ﷺ فِي بَيْتِ مِيمونة | ٦٥٩ | أَيَّامُ أَكَلٍ وَشَرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ | ٤٢٨ |
| أَوَّلُ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي | ٢٥١ | أَيَّامُ الشَّرِيقِ أَيَّامُ أَكَلٍ وَشَرْبٍ | ٤٢٨ |
| أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ وَكُنْتَيْنِ | ٢٧٩ | أَيْسُرُكَ أَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ الْفِيرُ؟ | ٩٣٢ |

| | | | |
|----------|--|---------------|---|
| ٩٩٧ | الْبَائِيَاتُ الصَّالِحَاتُ كُلُّ شَيْءٍ | ٥٧٨ | أَسْرُوكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبِرِّ |
| ٩٩٧ | الْبَائِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لَا إِلَهَ إِلَّا | ٢٩٧ | أَتَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ |
| ٩٩٧ | الْبَائِيَاتُ الصَّالِحَاتُ هُنَّ ذَكَرُ | ٣٠٦ | أَيُّكُمْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ |
| ١١٣ | بَاكٌ ثُمَّ تَبِعَهُمْ فَيَقِيلُ | ٦٧٠ | أَيُّكُمْ يَكْتَابُ اللَّهُ |
| ٩٥٣ | بَالِغِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ | ٤٩٤ | إِمَّا أَنَّهُ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فِي حُرَّةٍ |
| ٥٤ | بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ | ٩٢٣ | إِمَّا أَنَّهُ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا |
| ٥٤، ٥٣ | بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ | ٩١٣ | إِمَّا امْرَأَةٌ سَلِمَتْ أَمْرًا |
| ٥٤ | بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ | ٧٧٥ | إِمَّا امْرَأَةٌ بَعَى عَلَيْهَا وَلَدُهَا |
| ٦٤٤ | الْبَدْرُ الْمُعِيرُ | ٦٧٩ | إِمَّا امْرَأَةٌ تَزَوَّجَهَا اثْنَانِ |
| ٨٦٩ | الْبَدْنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ | ٦١٥ | إِمَّا امْرَأَةٌ زَوَّجَهَا وَلِيَّانِ |
| ٨٥ | الْبَرَاءُ فِي الْمَوَارِدِ | ٦٢٨، ٦٠٩ | إِمَّا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ |
| ٥٣٣ | بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ | ٦٤٣، ٦٤٢، ٦١٧ | إِمَّا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ |
| ٣٩٦ | بِرْزُخِ الْهَلَالِ فِي الْخِصَالِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلظَّلَالِ | ٨٩٨ | إِمَّا أَمِيرٌ اخْتَجَبَ عَنِ النَّاسِ |
| ٨٦٢ | بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ | ٣٨ | إِمَّا إِمْرَأَتٌ دُفِعَ |
| ٧٧٣ | بِسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | ٥٣٦ | إِمَّا رَجُلٌ بَاغَ شَتَاؤَ فَاظْفَرَسَ |
| ٣٤٥ | الْبُسُوفُ ثِيَابُ الْبِيَاضِ فَإِنَّهَا | ٥٥٦ | إِمَّا رَجُلٌ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ |
| ٣٤٦ | الْبُسُوفُ مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبِيَاضِ، فَإِنَّهَا | ٥٣٦ | إِمَّا رَجُلٌ |
| ٦٢٧ | الْبُيُوتُ ثِيَابُكَ وَالْخَفِيُّ | ٤٤٣ | إِمَّا صَبِيٌّ حَجٌّ، ثُمَّ بَلَغَ الْجَنَّةَ |
| ١٨٠ | الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا | ٦١٥ | إِمَّا عَبْدٌ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنٍ |
| ١٧٢ | الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ | ٤٤١ | إِمَّا غُلَامٌ حَجَّ بِهٖ أَهْلُهُ ثُمَّ |
| ٥٢٣ | بِعِ الْجَمْعِ بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ | ٨٣٤ | إِمَّا قَرِيْبَةٌ أَتَيْتُمُوهَا فَأَقْسَمْتُمْ |
| ٦٠٤ | بَعَثَ أُمَّ سُلَيْمٍ إِلَى امْرَأَةٍ | ٣٩٦ | إِمَّا سُلَيْمٌ كَسَا سُلَيْمًا نَوْبًا |
| ٨٣٦ | بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ | ١٧٤ | إِنَّمَا أَذْرَكْتُكَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ |
| ٨٣٥ | بَعَثَ خَالِدَ بْنَ | ٣٠٣ | إِنَّمَا النَّاسُ إِنْكُمْ لَنْ تَطِيقُوا |
| ٤٠٥ | بَعَثَ رَجُلًا عَلَى | ٥١٦ | الْبَائِعِ وَالْمُتَبَاعِ بِالْخِيَارِ |
| ٤١١ | بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ | ٩٥٢ | يَأْبُرُوا بِالْأَعْمَالِ مَتَاعًا مَا تَنْتَظِرُونَ |
| ٧١ | بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ | ٣٢٦ | يَأْذِنُ اللَّهُ، فَلَمْ يَأْتِ بَابَ مَسْجِدِهِ |
| ٥٧٧، ٥٥٠ | بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ | ٩٧١ | بِشْنِ آخَرِ الْعَشِيرَةِ |
| ٧١ | بَعَثَ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمْ | ٤٣ | بِشْنِ خَطِيبِ الْقَوْمِ أَنْتَ |
| ٢٤٠ | بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى | ٦٥٠ | بِشْنِ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ |
| ٤١ | بَعَثَ عَلِيًّا وَآخَرَ مَعَهُ | ٣٧٢ | بِشْنِ الْمَرْءِ كَانَ لَقَدْ كَانَ فَقَطًّا غَلِيظًا |
| ٣٧٤ | بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى | ٨٥٠ | بِشْنَمَا مَا قُلْتُمْ مَا بُعِثَ نَبِيٌّ |
| ١٧٦ | بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيَلًا، فَجَاءَتْ | ٥٠٦ | بَاغَ جُلُسًا وَقَدَحًا وَقَالَ |
| ٨٣٦ | بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى النِّجَمِ | ٤٢٦ | بَاعَدَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ |

| | | | |
|-----|--|--------------------|--|
| ٧٣٤ | التَّارِكُ لِبَيْتِهِ الْمَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ | ٨٣٦ | بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ |
| ٦٥٨ | تَبَنَّى بِذَلِكَ رِضًا رَسُولُ اللَّهِ | ٥٣٩ | بَعَثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى |
| ٩٤٥ | تَبَسُّكُ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ لَكَ | ١٦١ | بَعَثَ لِحَاجَةِ |
| ١٧٤ | التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا | ٧٦٩ | بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ أَنَّهُ |
| ١٧٤ | التَّشَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ | ٤٨٩ | بَغْنِيهِ بِأَوْفِيَةٍ قُلْتُ: لَا تُنْمِ |
| ٩٦٦ | تَجَاوَزَ اللَّهُ عَمَّا تَحَدَّثْتُ بِهِ | ٤٨٩ | بَغْنِيهِ بِأَوْفِيَةٍ |
| ٤٥١ | تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ | ٤٨٩ | بَغْنِيهِ فَبَعَثَهُ بِأَوْفِيَةٍ وَاشْتَرَطَتْ |
| ٢٢٣ | تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا | ٤٨٩ | بَغْنِيهِ |
| ٥٢٩ | تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ | ٥٣٧ | بَغْنِيهِ |
| ١٨٢ | تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ | ٨٤٠ | بَغْيَرُ جُرْمٍ |
| ٩٠٩ | تَدَاعَا ذَاتَهُ | ٨٤٠ | بَغْيَرُ حَقٍّ |
| ٧٧٥ | تَدْرِي مَا الرُّنَى؟ | ٨٤٠ | بَغْيَرُ جِلْهًا |
| ٥٩٥ | تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ | ٨٩١ | بَغْيَرُ سِكِّينٍ |
| ٥٨١ | تَذْوِبُ وَخَرَّ الصَّدْرُ | ٦٥٩ | بَغْيَرُ وَقَاعٍ |
| ٤١٠ | تَرَادَى النَّاسُ الْهَلَالُ، فَأَخْبِرْتَ | ٥٥٧ | بَقْصَمَةٌ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَيْهَا |
| ٦٠٣ | تَرَبَّتْ يَدَاكَ | ٢٤١ | بِكَثْرَةِ السُّجُودِ |
| ٨٧٦ | تَرَبَّتْ يَدَاكَ | ٥٥٥ | بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّةٌ |
| ٣٧٤ | تَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ | ٩٠١ | بَلَنْ مِنْكُمْ |
| ٥٨٣ | تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى | ١٠٦ | بَلَغَ عَالِيَتُهُ أَنْ ابْنَ عُمَرَ |
| ٨٠٠ | تَرَكَ الْقَتْلَ فِي الرَّابِعَةِ | ١٠٥ | بُلُوا الشَّعْرَ وَأَنْقَرُوا الْبَشَرَ |
| ٧٧٥ | تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ | ٤٥٠ | يُبْدَاؤَكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ |
| ٦٢٨ | تَرْوُجُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي | ٢٢٦ | يَبْدُو الْخَيْرِ |
| ٦٢٧ | تَرْوُجُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ | ٥١٠ | يَبْعُ الْمُخَفَّلَاتِ خِلَافَةً وَلَا تَحِلُّ |
| ٦١٦ | تَرْوُجُ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّنْ مَيِّمَةٌ، وَهُوَ | ٥١٦ | الْيَتِيمَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا |
| ٤٥٤ | تَرْوُجُهَا ﷺ وَهُوَ خَلَالٌ | ٢٤٣ | يَبْنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً |
| ١٧٥ | التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ | ٩٠٦، ٧٦٠، ٧٥٩، ٤٨٨ | الْيَتِيمَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَتِيمُ |
| ١٥٩ | التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ | ٩١٠، ٥٨٤ | الْيَتِيمَةُ عَلَى الْمُدْعَى |
| ٦١١ | تُسَانَرُ الْيَتِيمَةُ | ٦٨٩ | الْيَتِيمَةُ وَإِلَّا خَذَ فِي ظَهْرِكَ |
| ٧٥٩ | تُسَجِّقُونَ قِيْلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ | ٧٨٥ | الْيَتِيمَةُ، وَإِلَّا فَخَذَ فِي ظَهْرِكَ |
| ٤١٢ | تُسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً | ٨٩٤ | يَتِيمًا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا |
| ٣٨٥ | تُسَلِّفُ صَدَقَةً مَالِ الْغَبَاسِ | ٧٩٥ | يَتِيمًا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةٍ مَضْطَجِعٌ |
| ٤٩ | تُسَوَّكُوا فَإِنَّ السَّوَّكَ مَطْهَرَةٌ | ٩٠١ | تَأْتِي أَيَّامٌ لِلْعَالَمِ فِيهِمْ أَجْرٌ |
| ٢٣٢ | تَشْهَدُ | ٣٧٩ | تُؤَخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى |
| ٥٧٧ | تَصَدَّقُ بِأَصْلِهِ: لَا بَيَاعَ وَلَا يَوْمَئِذٍ | ٣٧٤ | تُؤَخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ |

| | | | |
|----------|--|--|----------|
| ٣٩٨ | تَصَدَّقُوا فَقَالَ..... | تَوْضًا حَتَّى أَسْرَعَ فِي التَّضَرُّعِ..... | ٦٢ |
| ٧٨٧ | تَصَدَّقِي وَلَوْ بِظِلْفٍ مُخْرَقٍ..... | تَوْضًا عَلَى الْوَلَاءِ ثُمَّ قَالَ: | ٦٠ |
| ٧٨٠ | تُصَلِّي عَلَيْهَا..... | تَوْضًا فَحَسَرَ..... | ٥١ |
| ٣٥٧ | تَضُمُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ..... | تَوْضًا فَتَسَلَّ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ..... | ٦٢ |
| ٦٣٤ | تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلَتْ وَتَكْسُوهَا..... | تَوْضًا فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ..... | ٦١ |
| ٧٨٩، ٧٨٤ | تَمَافُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ..... | تَوْضًا كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ..... | ٥٥ |
| ١٣٩ | تَمَّال..... | تَوْضًا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَرَّةً..... | ٥٢ |
| ٩٩٣ | تَمَّالِي يَسَّالُ مَلَائِكَتُهُ مَا..... | تَوْضًا مِنْ إِبْنِهِ وَاجِدٍ..... | ٦٦ |
| ٤٨٠ | تَمْدِيدُ أَلْفِ صَلَاةٍ..... | تَوْضًا مِنْ إِبْنِهِ يَسْعُ رِطْلَيْنِ..... | ٥٨ |
| ٩٩٦ | تَمْدِيدُ عَشْرِ رِقَابٍ وَكَانَ لَهُ مَسْلَحَةٌ..... | تَوْضًا وَاعْبَلْ ذَكَرَكَ..... | ٧٦ |
| ٩٥١ | تَمَسَّ عَبْدُ الدُّيْنَارِ وَالذَّرْهَمِ..... | تَوْضًا وَضُرُوءُهُ لِلصَّلَاةِ..... | ١٠٥ |
| ١٠٠٠ | تَمَلُّوْا سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ..... | تَوْضًا..... | ٦٧ |
| ٦٤٦ | تَمَوَّذْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ..... | تَوْضُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ وَلَا تَوْضُوا..... | ٨١ |
| ٢٥٧ | تَفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَتَنْظُرُ..... | تَوْضِعُ فِي الْأَرْضِ..... | ٣٦١ |
| ٧٦٢ | تَقْتُلُ عَشَارًا الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ..... | تَوْضِعُ الْمَوَازِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... | ١٠٠٥ |
| ١٠٩ | تَقْتُلُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ..... | تَوْفِي رَجُلٍ فَلَمْ تُصَبِّ لَهُ حَسَنَةً..... | ٣٦٤ |
| ٢٦٧، ٢٦٥ | تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي، وَلِيَائَتُمْ..... | تَوْفِي رَجُلٍ مِنَّا فَغَسَلْنَاهُ..... | ٥٤٦ |
| ٧٨٧ | تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ..... | الْتِيْمُ ضَرَبَتَانِ: غَرَبَةُ لِلْوَجْهِ..... | ١١١ |
| ٩٧٢ | التَّفَرُّى مَا هُنَا وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ..... | تَكَلَّمَ أَمَّاكَ وَهَلْ يَكْبُ النَّاسُ..... | ٩٥٧ |
| ٣١٣ | التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأَوَّلَى..... | ثَلَاثُ جِدْمُ جِدٍّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ..... | ٦٧٢ |
| ٨٠٨ | تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ..... | ثَلَاثُ جِدْمُ جِدٍّ، وَهَزْلُهُنَّ..... | ٦٧٢ |
| ٩٤٩ | الثَّمَرَةُ الَّتِي وَجَدَهَا ﷺ فِي الطَّرِيقِ..... | ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ..... | ١٣٠، ٣٧٠ |
| ٤٣٥ | الْتِمُسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ..... | ثَلَاثُ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، النَّبِيُّ..... | ٥٦٤ |
| ٦٤ | تَمَضْمَضَ فَاَسْتَشَقَّ ثَلَاثًا..... | ثَلَاثُ لَا تَوْخَرُ..... | ١٣٤ |
| | تَمَضْمَضَ ﷺ وَاسْتَشَقَّ ثَلَاثًا..... | ثَلَاثُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُنَّ أَحَدُ الطَّيْرِ..... | ٩٥٩ |
| ٦٧ | تَمَضْمَضَ وَاسْتَشَقَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ..... | ثَلَاثُ لَا يُغْفِرُنَّ: الْفِتْنَةُ وَالْحِجَامَةُ..... | ٤١٩ |
| ١٢١ | تَمَكَّتِ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ..... | ثَلَاثُ لَا يُغْفَرُنَّ: الْكَلَالُ وَالْمَاءُ..... | ٥٧٤ |
| ١٦٠ | تَتَخَنَّجُ..... | ثَلَاثُ لَيَالٍ..... | ٥٩٣ |
| ٦٠٢ | تَتَكَبَّحُ الْمَرْأَةُ لِارْتِعَاجِ لِمَالِهَا..... | ثَلَاثُ مَرَّاتٍ غَرْفَةٌ وَاحِدَةٌ..... | ٦٤ |
| ٥٨١ | تَهَادَوْا تَحَابُّوا..... | ثَلَاثُ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَقَقَاتٍ..... | ٦٤ |
| ٥٨١ | تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَلَاكَةَ تَسْلُ..... | ثَلَاثُ مُهْلِكَاتٍ: شَحٌّ مُطَاعٌ وَهَوًى..... | ٩٦٢ |
| ٤٦٢ | تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى وَرَكِبَ ﷺ فَصَلَّى..... | ثَلَاثُ مَنْ عَلَيَّ فَرَايَضُ وَلَكُمْ..... | ٢٤٧ |
| ٥٨ | تَوْضًا بِإِبْنِهِ فِيهِ قَدَرٌ..... | ثَلَاثُ مَنْ عَلَيَّ فَرَضٌ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ..... | ٨٦٤ |
| ٥٨ | تَوْضًا بِنَلْسِ مَدٍّ..... | ثَلَاثَةٌ عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ..... | ٦٧٧ |

| | | | |
|----------|--|----------|--|
| ٤٧٩ | ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ..... | ٣٤٤ | ثَلَاثَةَ قُرُونٍ..... |
| ٤٦٥ | ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ إِلَى..... | ٦٣٦ | ثَلَاثَةَ لَا تَقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةً، وَلَا..... |
| ٣٠٥ | ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفَّ الْأَوَّلُ..... | ٩٠٩، ٩٠٨ | ثَلَاثَةَ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ..... |
| ٣٠٥ | ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ هُوَ لَا أَحَدَ الطَّائِفَةِ..... | ٨٧٧ | ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ..... |
| ٨١٠ | ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يَخْدُثُ فِيهِمَا..... | ٩٨ | ثُمَّ اجْتَهَدَ..... |
| ١١٠ | ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ..... | ١٧٢ | ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَصَنَعَ..... |
| ٦٠٦ | ثُمَّ طَافَ رَأْسَهُ فَلَمَّا رَأَتْ..... | ٦٥ | ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ..... |
| ٥٨٣ | ثُمَّ عَرَفَهَا..... | ٦٤ | ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ..... |
| ٥٨٥ | ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ..... | ٩٣٨ | ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ..... |
| ٥٨٥ | ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِبْ..... | ١٤٢ | ثُمَّ أَذْنُ بِلَالٍ، فَصَلَّى النَّبِيُّ..... |
| ٥١ | ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى سَالَ الْمَاءُ..... | ١٩٠ | ثُمَّ أَرَفَعَ حَتَّى تَغْتَدِلَ قَائِمًا..... |
| ٥٢ | ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ..... | ١٩٤ | ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ..... |
| ١٠٤ | ثُمَّ غَسَلَ..... | ٤٦٣ | ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ..... |
| ٦٨٩ | ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا..... | ١٠٣ | ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَقَنَاتٍ مِلَّةً..... |
| ٣٢٠ | ثُمَّ قَرَأَ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ..... | ١٠٤ | ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ..... |
| ٤١٩ | ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنْ بَغَضَ..... | ١٩٤ | ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا..... |
| ١٦٧ | ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ..... | ١٨٤ | ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ اقْرَأْ بِمَا..... |
| ٢١٧ | ثُمَّ لِيَسْخِرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ..... | ١٨٣ | ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَمِمَّا..... |
| ٣٦ | ثُمَّ لِيَطْرَحَهُ فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ..... | ٧٧٦ | ثُمَّ إِنْ زِلْتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْخَدَّ..... |
| ٥٤ | ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ..... | ٥١٧ | ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ..... |
| ٥٤ | ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إصْبَعِيهِ..... | ٤٦٣ | ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ فَخَرَّ..... |
| ٨١٨ | ثُمَّ نَهَى عَنْهُمْ يَوْمَ حَتِّينَ وَهِيَ مَذْرُوءَةٌ..... | ٧٤٧ | ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعَشَرُ خِرَافَةٍ قَتَلْتُمْ..... |
| ١٩٣ | ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ..... | ٢١٠ | ثُمَّ أَفْرَى سَاجِدًا ثُمَّ تَنَّى رَجُلِيهِ..... |
| ٦٦١، ٦٦٠ | ثُمَّ يُجَابِعُهَا..... | ١٨٣ | ثُمَّ بِمَا نِيفَتْ..... |
| ٩٠٢ | ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَتَسَمَّنُونَ وَيُجَيِّوْنَ..... | ١٣٩ | ثُمَّ تَرَفَّعَ صَوْتُكَ بِالشَّهَادَةِ أَشْهَدُ..... |
| ٤٧٥ | ثُمَّ يَخْلِفُوا أَوْ يَقْصُرُوا..... | ٢١١ | ثُمَّ تَرَكَهُ..... |
| ٢٩ | ثُمَّ يَنْتَسِلُ مِنْهُ..... | ٦٤١ | ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَقَّتَهَا صَدَاقَهَا..... |
| ٢٩ | ثُمَّ يَنْتَسِلُ..... | ٧٠٤ | ثُمَّ تَطَهَّرْ ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَنْتَ،..... |
| ٢٠٥ | ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا..... | ٦٦٦ | ثُمَّ تَطَهَّرْ..... |
| ١٨٥ | ثُمَّ يَكْبِرُ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى..... | ١٣٩ | ثُمَّ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا..... |
| ١٨٤ | ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يُمَكِّنَ..... | ١٨٤ | ثُمَّ تَكْبِيرٌ وَتَرْكَعٌ حَتَّى تَطْعَنَ..... |
| ٩٠٠ | ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يَشْهَدُونَ..... | ١٨٧، ١٨٦ | ثُمَّ حَتَّى..... |
| ١٨٧ | ثُمَّ يَمْكُثُ قَائِمًا حَتَّى يَقَعَ كُلُّ..... | ٨٦٣ | ثُمَّ دُبْعَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ..... |
| ٩٤٤ | ثُمَّ زَاتِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ الْأَنْثَرِ..... | ٢٣٢ | ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ..... |

| | | | |
|----------|---|-------------------------|---|
| ٥٩٠ | جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ | ٦٧٠ | نُفِرَاتِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ أَهْلِ الْأَثَرِ |
| ٧٠ | جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ | ٧٨٨ | نُفْنُهُ ثَلَاثَةُ ذَرَاهِمَ |
| ٧٦٧ | جَعَلَ يَحْتَلِ الْمَطْلِعَ | ٦١٣، ٦١١ | النَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا |
| ٣٢٧ | جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ | ٦١٤ | النَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا |
| ١٥٦ | جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا | ٦٠٩ | النَّيْبُ أَوْلَى بِنَفْسِهَا |
| ١٥٦ | جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا | ٨٨٠ | جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ |
| ١٥٦ | جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا | ٣٣ | جَاءَ أَغْرَابِي قَبَالَ فِي طَائِفَةٍ |
| ٣٤ | جُفُوفُ الْأَرْضِ طَهْرُهَا | ٤٣ | جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَالِبٌ |
| ٨٠٧ | جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ - | ٦٠١ | جَاءَ ثَلَاثَةٌ وَهَطُوا إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ |
| ٧٩٩ | جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ | ٥٨٣ | جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ |
| ٦٦١ | جَلَدَ الْعَبْدَ | ٤٢١، ١٩٩، ١٩٨ | جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: |
| ٨٠٠ | جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ | ٩٦٤، ٨٠٨، ٩٥٤، ٧٢٧، ٥٨٩ | |
| ٧٧٣ | جَلَدَ مِائَةً وَخَمْسَ سَنَةٍ | ٨١١ | جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ |
| ٧٧٣ | جَلَدْنَاهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَعْنَاهَا بِسَنَةٍ | ٨١٣ | جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ |
| ٢٦٦ | جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ | ٨٣٥ | جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ إِلَى النَّبِيِّ |
| ٢٩٠ | جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ | ٩٤١ | جَاءَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ ﷺ فِي |
| ٣٦١ | جَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ سَعْدِ | ٧١٦ | جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ |
| ٨٨١ | الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لَيْغَرٍ عُدْرٍ | ٦٢٢ | جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ |
| ٢٨٥ | جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ | ٤٤٣ | جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ |
| ٢٨٥ | جَمَعَ فِي غَزْوَةٍ | ٦٠٥ | جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، |
| ١٤٢ | جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ | ٣٤٨ | جَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ |
| ٣٠٢، ٣٠١ | الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ | ٣٩٨ | جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ |
| ٦٣٥ | جَنَبْنَا | ٧١٤ | جَاءَتْ سَهْلَةٌ بِنْتُ سَهْلٍ، فَقَالَتْ |
| ٦٣٥ | جَنَبِي | ٧٤ | جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيْشٍ |
| ١٧٩ | جَنَبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَحَابِلَكُمْ | ٩٧١ | جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ تَسْتَأْذِنُهُ |
| ١٧٧ | جَنَبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَحَابِلَكُمْ | ٤٣ | جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ |
| ٣٢٠ | جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُفْرَةِ | ٥٦٢ | الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ، يَنْتَظِرُ |
| ٢٤٧ | جَزَفَ اللَّيْلُ الْآخِرَ فَصَلَ مَا نَبِثَ | ٥٦١ | الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْبِهِ |
| ٧٩٥ | جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ | ٥٦١ | جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ |
| ٨٤٧ | جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهَا | ٥٨٢ | جَارَةٌ لِحَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةٍ |
| ٩٤٢ | الْجَبْرَانِ ثَلَاثَةٌ: جَارٌ لَهُ حَقٌّ | ٨١٠ | جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ |
| ٨٣٨ | خَاصَرُوا أَهْلَ الطَّائِفِ شَهْرًا | ٨١١ | جَاهِمَةٌ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ |
| ٨٣٨ | خَاصَرَهُمْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ | ٣٢٧ | جَعَلَ عِطَافُهُ الْإِيْمَنَ عَلَى عَائِقِهِ |
| ٤٦١ | حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْحَلِيفَةِ | ٣٤٦ | جُعِلَ فِي قَبْرِهِ قَطِيفَةٌ خُمْرَاءُ لَمْ |

| | | | |
|----------|--|-----|---|
| ١٨٤ | حَتَّى يُسَبِّحَ الرُّسُودَ كَمَا أَمَرَهُ | ٤٦٤ | حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ |
| ٥٦٠ | حَتَّى يَغْرَضَ عَلَى شَرِيكِهِ | ٢٢٣ | حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدَّوْهُ |
| ٣٥٨ | حَتَّى يُفَرِّغَ مِنْ ذَنْبِهَا | ٤٧٣ | حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا |
| ١٤٣ | حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ | ٢٤٢ | حَتَّى أَتَوَّلَ أَقْرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ |
| ٩٤٦ | حَتَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى الشَّيْرِ | ٤٦٢ | حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فَرَمَلْ فِي بَطْنِ الْوَادِي |
| ٣٦٤ | حَتَّى يَبْدُوَ | ٧٣ | حَتَّى إِنِّي لَأَسْمَعُ لِأَحَدِهِمْ غَطِيظًا |
| ٣٦٤ | حَتَّى مِنْ قَبْلِ | ٤٤٧ | حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ |
| ٤٧٢ | الْحُجَّ عُرْفَةَ الْحُجَّ عُرْفَةَ | ٥٥٣ | حَتَّى تُؤَدِّيَهُ |
| ٤٤٠ | حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ | ٣٥٨ | حَتَّى تُدْفَنَ |
| ٤٣٩ | الْحُجَّ وَالْمُزْمَرَةُ فَرِيضَتَانِ | ١٨٦ | حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ |
| ٥٣٨ | حَجَرٌ عَلَى مَعَاذِ | ٦٣٦ | حَتَّى تَرْجِعَ |
| ٩١ | حَجَرَانِ لِلصَّفْحَتَيْنِ وَحَجَرٍ لِلْمَسْرُوقِ | ٦٣٦ | حَتَّى تُصْبِحَ |
| ٤٤٢ | حُجِّي عَنْهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدُكَ | ١٨٤ | حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا |
| ٦٧٢ | حَدَّثَتْ بِهَ أَنْفُسَهَا | ١٨٢ | حَتَّى تَطْمَئِنَّ |
| ٣٣٢ | حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أَهْلِي | ١٨٣ | حَتَّى تُغْتَابِلَ |
| ٨١٧ | الْحَرْبُ خُدْعَةٌ | ٦٨٤ | حَتَّى تُفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ |
| ٨٢٠ | حَرَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْلَ نَحْيٍ | ٣١٩ | حَتَّى تُنْجِلِي |
| ٨٢٦ | حَرَمَ وَطْءَ السَّبَا | ٣٥٨ | حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ |
| ٨٠٣ | حَرُمَتْ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا | ١٨٧ | حَتَّى حَادَى أَذْنِيَهُ |
| ٥٧٢ | حَرِيمُ الْبَرِّ الْبَدِيءُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ | ٢٤٨ | حَتَّى خُيِّتَ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ |
| ٦٠٢ | الْحَسْبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ التَّقْوَى | ٤٧٣ | حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ |
| ٦٦٧ | حَسْبُهَا تَطْلِيقَةٌ | ٤٦٣ | حَتَّى غَابَ الْفُرْصُ |
| ٨٩٩ | الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ مِثْلَا شَبَابٍ | ٩١٣ | حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ |
| ٣٦١ | خَصَرَ جِنَازَةَ الْخَارِثِ الْأَعْوَرِ | ١٤٣ | حَتَّى يُؤَدِّدَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ |
| ٦٣٨، ٦٣٧ | خَضَرَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ | ٥٠٦ | حَتَّى يَأْذَنَ |
| ٩٢٤ | حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ | ٣٠٩ | حَتَّى يَأْكُلَ ثَمَرَاتِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا |
| ٦٢٨ | الْحَقِّي بِأَهْلِكَ | ٦٥٩ | حَتَّى يَبْلُغَ الْبَرِّ هُوَ يَوْمُهَا |
| ٨٢٢ | حَكَمَ بِسَلْبٍ | ٥١١ | حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ حَمْرًا |
| ٣٥ | الْحِلُّ مِيتَةٌ | ٥١١ | حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ |
| ٤٨٣ | حَلٌّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ | ٦٠٥ | حَتَّى يَبْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ |
| ٨٧٥ | خَلَفَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهْيِ قَالَ فَذَكَرَتْ | ٥١٦ | حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَائِهِمَا |
| ٢١٥ | خَلَقَ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالْوُسْطَى | ٩٤٢ | حَتَّى يُجِبَ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا |
| ٤٥٥ | جِمَارٌ وَخَشٍ يَقَطُرُ دَمًا | ٢٠٨ | حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِنْطِئِهِ |
| ٦٠١ | حَمْدُ اللَّهِ وَأَنْتَى | | |

| | | | |
|--------------------|---|-----|---|
| ٦٢١ | الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْعَبَ عَنْكُمْ | ٣٣٠ | خَرَجَ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَنْفِي |
| ٩٥٤ | الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ | ٤١٩ | خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي |
| ١٦ | الْحَمْدُ لِلَّهِ | ٩٧٤ | خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَخَرُّ |
| ٥٨١ | حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ | ٣٢٥ | خَرَجَ لِلْإِسْتِغْفَاءِ فَصَلَّى |
| ٩٦١ | حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا | ٣٢٤ | خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مُتَرَاغِمًا، مُتَبَدِّلًا |
| ٢٧٨ | حَمَى عَلَى الصَّلَاةِ | ٩٣ | خَرَجَ |
| ٩٨٥ | الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ وَلَا يَأْتِي | ١٤٤ | خَرَجَتْ مِنَ النَّارِ |
| ٩٨٥ | الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ | ١١٥ | خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا |
| ٣٤١ | حِينَ تَوَفَّى سَجْدِي بِرَدِّ حَبْرَةٍ | ٤٤٩ | خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ |
| ٣٤١ | حِينَ تَوَفَّى - سَجْدِي | ٨٥٨ | خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ |
| ٣٤٠ | حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ | ٥٨٣ | خَرَجَتْهَا |
| ١٣٠ | حِينَ يُعْدِلُ الرُّوحُ ظِلَّهُ | ٥٥٦ | خُفِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سِتِّعِ أَرْضِينَ |
| ٥٩٠ | الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ | ٣٢٠ | خَسَنَتِ الشَّمْسُ |
| ٧٣٢ | الْخَالَةُ أُمُّ | ١٦٨ | الْخُشُوعُ فِي الْقَلْبِ |
| ٧٣٢ | الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ | ٢٤٩ | خُشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ الْوِزْرُ |
| ٣٨٧ | خَذَ الْحَبُّ مِنَ الْحَبِّ | ٩٧٤ | خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ |
| ٨٣٢ | خَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ | ٣٠١ | خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ |
| ٧٧٢ | خَذُوا عَنِّي، خَذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلُ | ٢٩٠ | خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا وَاقِبًا |
| ٤٧٦، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٦٦ | خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ | ٣١٣ | خَطَبَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ |
| ٤٧١ | خَذُوا عَنِّي | ٣٧٠ | خَطَبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا |
| ٣٤ | خَذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ | ٤٧٨ | خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرَّؤُوسِ |
| ٤٩٠ | خَذَوْهَا وَمَا خَوْلَهَا وَكَلَّوْا سَنَكُكُمْ | ٤٧٧ | خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النُّخْرِ |
| ٥٥٤ | خَذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ | ٤٤ | خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بَعْنَى، وَهُوَ |
| ٧٢١ | خَذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ | ٩٦٥ | خَطَبَهُمْ |
| ٤٩٢ | خَلِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ | ٣٨٨ | خَفَّفُوا فِي الْخَرْصِ فَإِنْ فِي الْمَالِ |
| ٤٩٢ | خَلِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ | ٥٣٩ | خَلَعَ نَعْلَهُ فَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ |
| ٤٩٣ | خَلِيهَا | ٧٥٤ | خَمَسَ خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ |
| ٥١١ | الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ | ٣١٢ | خَمَسَ صَلَوَاتِ كَتَبَنَ اللَّهُ عَلَى |
| ٢٣١ | خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ | ٨٤٤ | خَمَسَ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْجُلِّ |
| ٦٢ | خَرَجَ - أَيْ النَّبِيُّ ﷺ - مِنَ الْبَابِ | ٤٥٦ | خَمَسَ مِنَ الثَّوَابِ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقُ |
| ١١٢ | خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَخَضَرَتْ | ٣٠٢ | خَمْسَةٌ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمُ الْمَرْأَةُ |
| ١١٢ | خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ وَلَيْسَ مَعَهُمَا | ٦٨٧ | خَوْلَنَ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ نَعْلَةَ |
| ١٦١ | خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قُبَاءَ | ٩٧٦ | خَيَّرَ عِبَادَ اللَّهِ الَّذِينَ إِذَا |
| ٨١٨ | خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرِ | ٢٨٦ | خَيْرُ أَهْلِ الَّذِينَ إِذَا أَسَأَلُوا |

| | | | |
|----------|---|---|----------|
| ٦٤٦ | خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ | دَخَلَتْ مِنْدِبَتْ عُنْبَةَ - امْرَأَةً | ٧٢٠ |
| ٣٩٧ | خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ | دَعَا مَا يَرْيُكَ إِلَّا مَا لَا يَرْيُكَ | ٩٢٧ |
| ٢٧١ | خَيْرُ صُغُوفِ الرُّجَالِ أَوْلُهَا، وَشَرُّهَا | دَعَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ | ٣٣٠ |
| ٢٧١ | خَيْرُ صُغُوفِ الرُّجَالِ أَوْلُهَا | دَعَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى | ٣٥٦ |
| ١٨٨ | الْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ | دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا | ٤٧٤ |
| ٤٥٨ | خَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ كَتَبًا فِي الْيَدِيَّةِ | الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ | ١٥١، ٩٩٨ |
| ٢٨٧ | خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ | الدُّعَاءُ مَعَ الْعِبَادَةِ | ٩٩٨، ٩٩٢ |
| ٦٢٢ | خَيْرُتْ بَرِيرَةَ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ | دَعَا يَهُودِيٌّ إِلَى خُبْرٍ | ٤١ |
| ٦٢٣ | خَيْرُتْ | دَعْنِي أَضْرِبَ عُنُقَ هَذَا الْمَنَافِقِ | ٩٦٦ |
| ٩٣٨ | الدَّاءُ وَالذَّرَاءُ | دَعْنَهَا | ٧١٩ |
| ٤٠ | وَبَاغُ الْأَيَّامِ ذَكَاتُهُ | دَعْنَهَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ | ٦٧ |
| ٤٤ | وَبَاغُ الْأَيَّامِ طُهُورُهُ | دَعَوَى أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي يَلْكَ | ٢٤٩ |
| ٤٠ | وَبَاغُ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ طُهُورُهَا | دَعُوهُ | ٣٤ |
| ٤٠ | وَبَاغُهَا ذَكَاتُهَا | دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَفْرَائِكَ | ٧٠٤ |
| ٤٠ | وَبَاغُهَا طُهُورُهَا | دَعِيَ الصَّلَاةَ قَدَرُ الْأَيَّامِ الَّتِي | ٧٥ |
| ٦٥٩ | دَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ يَوْمَ | دَفَعَ إِلَى يَهُودٍ | ٥٦٥ |
| ٧٧٥ | دَخَلَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟ | الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةٌ | ٩٥٦ |
| ٣٤١ | دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ | وَيَّةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ | ٧٥٣ |
| ٦٨٤ | دَخَلَ رَمَضَانَ فَجِئْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي | وَيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ | ٧٥٣ |
| ٦٨٤ | دَخَلَ رَمَضَانَ | الدُّنْيَةُ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ | ٧٥٢ |
| ٣٤٠ | دَخَلَ عَلَى شَابٍ وَهُوَ فِي | الدُّنْيَةُ ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ | ٧٥٢ |
| ٧١٤ | دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا | وَيَّةُ الْخَطِ أَخْمَاسًا أَيْ تَوْخِذٌ | ٧٥٢ |
| ٧١٦ | دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحٌ فَاسْتَمَرَّتْ مِنْهُ | وَيَّةُ الْخَطِ أَخْمَاسًا عِشْرُونَ حَقَّةً | ٧٥١ |
| ٦٥٥ | دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ | الدُّنْيَةُ عَلَى الْغَصْبَةِ وَفِي الْخَيْبِ | ٧٤٢ |
| ٩١٠، ٤١١ | دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ | وَيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ | ٧٥٥ |
| ٣٤٣ | دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ | وَيَّةُ الْمُعَاهِدِ يَصْفُ وَيَّةُ الْحُرِّ | ٧٥٤ |
| ٦٥٨ | دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ | الدُّنْيُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا | ٩٨٩ |
| ٣٧٠ | دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا | الدُّنْيُ النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا قُلْنَا: | ٩٨٩ |
| | دَخَلَ الْمَسْجِدَ رَجُلٌ | الدُّنْيَارَانِ عَلَيَّ | ٥٤٦ |
| ١٨٢ | دَخَلَ الْمَسْجِدَ | وَيَنَارَانِ | ٥٤٦ |
| ٨٢٣ | دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى | الذُّنْبُ وَالشَّيْرُ | ٤٥٦ |
| ٤٨٣ | دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ | ذَاتُ الدُّنْيِ | ٦٠٢ |
| ٩٣، ٨٦ | دَخَلَ | ذَلِكَ مُغِيثٌ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ | ٦٢٢ |
| ٢٧٥ | دَخَلْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ الْمَسْجِدَ | ذُبَحْنَا | ٨٤٩ |

| | | | |
|----------|--|----------|--|
| ١٩٢ | رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ | ٨٦١، ٨٥٧ | ذُبِيحَةُ الْمُسْلِمِ خِلَالَ ذِكْرِ اسْمِهِ |
| ٢١٠ | رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ | ٤٠ | ذِكَاةُ الْأَيْمِ دِبَاغُهُ |
| ٩٠ | رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلًا | ٨٦١ | ذِكَاةُ أُمِّهِ |
| ١٧١ | رَأَى نُحَامَةً | ٨٦٠ | ذِكَاةُ الْجَيْنِ بِذِكَاةِ أُمِّهِ |
| ٦٧٠ | رَاجِعِ امْرَأَتِكَ | ٨٦٠ | ذِكَاةُ الْجَيْنِ ذِكَاةُ أُمِّهِ أَشْفَرُ |
| ٣٦٠ | الرَّاجِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي | ٨٦٠ | ذِكَاةُ الْجَيْنِ ذِكَاةُ أُمِّهِ |
| ٣٣١ | رَأَيْتَ بُخَارَى رَجُلًا عَلَى بَغْلَةٍ | ٨٦١، ٨٦٠ | ذِكَاةُ الْجَيْنِ فِي ذِكَاةِ أُمِّهِ |
| ١٤٠ | رَأَيْتَ بِلَالًا يُؤَذِّنُ أَتَشْعِقُ فَاهُ | ٤٠ | ذِكَاةُهَا دِبَاغُهَا |
| ٥٧ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ | ٥١٧ | ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ |
| ١٨٥ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ | ٨٥١ | ذَكَرَ طَبِيبٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دَوَاءً |
| ٢١٤ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْخَطَ بِالتَّكْبِيرِ | ٩٠ | ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ |
| ١٠٢ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثُمَّ | ٩٣٧ | ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَصَلَ |
| ٢٢٣ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ عَنْ | ٢٠٣ | ذَلِكَ أَذْنَاهُ |
| ٢٠٩ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو مَكَدًا | ٦٣٨ | ذَلِكَ الرَّأْدُ الْخَفِيُّ |
| ١٧٨ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي، | ٦٨٩ | ذَلِكُمْ الْفَرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مَلَائِكَتَيْنِ |
| ١٧٨ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرْنِي وَأَنَا | ٨٣١ | وَمِنَ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةً يَسْمَى |
| ٣٣٥ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِالصُّفْرَةِ | ٥١٩ | الدُّعْبُ بِالذُّعْبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ |
| ١٥٤ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى | ٥١٩ | الدُّعْبُ بِالذُّعْبِ وَزَنَا بِوَزْنِ |
| ٢٠٩ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتْرَبِعًا | ٣٧٢ | رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُكْحَى |
| ١٦٠ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي | ٩٥٦ | رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَكَلَتْ |
| ١٥٤ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ | ٨١٩ | رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً بِالطَّائِفِ |
| ٤٦٩ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنِّبْتِ | ٨١٩ | رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً |
| ٦٤ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ | ٤٣٥ | رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةٌ |
| ٢٠٢ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي | ٩٥٦ | رَأَى رَجُلًا عَظِيمَ الْبَطْنِ |
| ٩٣٣ | رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَعَلَّقُ قَائِمًا | ٢٠٧ | رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ |
| ٤٦٨ | رَأَيْتَ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّرْتُمَةِ | ٩٣٢ | رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِمًا |
| ٤٢ | رَأَيْتَ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسٍ | ٦٥ | رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدِيمٍ |
| ٩٨٠ | رَأَيْتَ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ آتِيَانِي | ٦٩ | رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْسَحُ |
| ٢١٤، ٢١٣ | رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ: إِذَا سَجَدَ وَضَعَ | ٦٤٧ | رَأَى عَلَى عُنْدِ الرَّخْمَنِ |
| ٩٠ | رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ مُسْتَقْبِلٍ | ٣٣٦ | رَأَى عَلَيْهِ رِبْعَةً مُضْرَجَةً |
| ٥١٨ | الرَّبَا ثَلَاثَةً وَسِتُّونَ بَابًا أَيْسَرُهَا | ٣٦٣ | رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًا |
| ٩٣٣ | رُئِمَا انْقَطَعَ شَيْعُ نَعْلِ رَسُولٍ | ٦٥ | رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا. وَفِي قَدِيمٍ |
| ٤٥ | رُئِمَا حَتَّتَهُ مِنْ نَوْبِ رَسُولٍ | ٣٥٩ | رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ |
| ٢٦٤، ٢٠٥ | رُئِمَا لَكَ الْخَمْدُ | ٥٨ | رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذْنِيهِ |

| | |
|--|---|
| رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ..... ٢٦٤ | رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ وَالنَّسَبُ..... ٨٥٤، ٨٥٣ |
| رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا..... ٣٩٥ | رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ النَّائِمِ..... ٦٧٧ |
| رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فُهْرًا..... ٨٩٠ | رُفِعَ الْقَلَمُ..... ٦٧٧، ٣٨٤ |
| رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ..... ٥٧٤ | رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ..... ١٨٦ |
| رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ؓ قَالَ: غَزَوْتُ..... ٥٧٤ | رَفَعَ رُكْعَتَيْنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ..... ٤٥٠ |
| رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ..... ٧٨٠ | رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجُمُعَةَ يَوْمَ..... ٤٧٣ |
| رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعًا..... ٢٤٣ | رَمَلَ..... ٤٦٢ |
| رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ..... ٦١٧ | الرُّمْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي وَهَنَ..... ٥٣٤ |
| رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَمْنَعِ..... ٤٢٩ | الرِّبَاءُ شِرْكٌ..... ٨٧٦ |
| رَخِصَ فِي بَيْعٍ..... ٥٢٧ | الرُّيْحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ..... ٣٢٣ |
| رَخِصَ فِي الْحِجَابَةِ لِلصَّائِمِ..... ٤١٧ | رَادَّ عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَابِئَةٍ..... ٤٨١ |
| رَخِصَ فِي الْعَرَايَا..... ٥٢٧ | رَادَّكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ..... ٢٧٣ |
| رَخِصَ فِي الْغَرَبِ يَأْخُذُهَا أَهْلُ..... ٥٢٧ | رَادَّكَ اللَّهُ حِرْصًا..... ٢٧٣ |
| رَخِصَ لِرِعَاءٍ..... ٤٧٧ | رَجَرَ امْرَأَةٌ عَنْ الْبُكَاءِ..... ٣٦٩ |
| رَخِصَ لِرِغَاةِ الْإِبِلِ..... ٤٧٧ | رَجَرَ أَنْ تُصِلَ الْمَرْأَةُ..... ٦٣٧ |
| رَخِصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ..... ٣٣٣ | رَجَرَ أَنْ يُغْتَبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ..... ٣٦٩ |
| رَخِصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ..... ٤٢١ | رَجَرَ عَنِ الشَّرْبِ قَائِمًا قَالَ قَتَادَةُ..... ٦٥٦ |
| رَخِصَ لِلْمَرْأَةِ..... ٦٩٨ | الزُّرْعُ لِلزَّرَاعِ وَإِنْ كَانَ غَاصِيًا..... ٥٥٨ |
| رَخِصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ..... ٧٢ | زَكَاةُ الْأَرْضِ بَيْنَهَا..... ٣٤ |
| رَخِصَ لَنَا..... ٨٤٦ | الزَّكَاةُ وَالْحُدُودُ وَالْفِيءُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى..... ٧٧٩ |
| رَخِصَ..... ٢٩٦ | زَوَّجَ امْرَأَةً..... ٦٤٤ |
| رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ..... ٦٢٦ | زَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً..... ٦٤٥ |
| رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْغَاصِ..... ٦٧٠ | زَوَّجْنَاهَا..... ٦٠٨ |
| رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله..... ٩٠٢ | زَوَّجْنَاهَا..... ٦٠٨ |
| رَدَّ عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ بِرَأْسِهِ..... ١٦١ | سَابِقُ بَيْنِ الْخَيْلِ..... ٨٤١ |
| رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى..... ٦٢٥ | سَابِقُ بَيْنِ الْخَيْلِ وَفَضْلٌ..... ٨٤١ |
| رَدَّ الْيَعِينِ عَلَى..... ٩١٠ | سَابِقُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَيْلِ الْيُحْيَى..... ٨٤١ |
| رَدُّمَا عَلَيْهِ بَعْدَ سَتَيْنِ..... ٦٢٥ | سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ..... ٤٢٠ |
| رَدُّعًا..... ٤٥٥ | سَأَلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ اسْتِغْلَامٍ..... ٤٦٩ |
| رُصُوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا..... ٢٧٠ | سُئِلَ أَرَأَيْتَ تَعْلِيْقَ يَدٍ..... ٧٩٣ |
| رُصُوا صُفُوفَكُمْ..... ٢٧١ | سَأَلَ أَهْلُ قُبَاءَ..... ٩٧ |
| رَضَا اللَّهُ فِي رَضَا الْوَالِدَيْنِ..... ٩٤١ | سَأَلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ..... ٤٥١ |
| رَضِيَتْ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا..... ١٥٠ | سُئِلَ: أَيُّ الْكُسْبِ..... ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٥ |
| رَضَعَ أَصْبَعَهُ فَرَأَيْتَهُ..... ٢١٥ | سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ..... ٤٢٦ |

| | | | |
|----------|---------------------------------|----------|---------------------------------|
| ٨١٤ | سئل النبي ﷺ عن القرب | ٨١٧ | سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار |
| ٩٦٥ | سباب المسلم فسوق، وقناله | ٨٤٦ | سئل رسول الله ﷺ عن الجزاء |
| ٥١٨ | السببان بالسب | ٤٢ | سئل رسول الله ﷺ عن الحمر |
| ١١٦ | سبحان الله هذا من الشيطان | ٨٥٠ | سئل رسول الله ﷺ عن القردة |
| ٤٥٦ | السبح الغادي | ٥٦٧ | سئل رسول الله ﷺ عن كسب الحجام |
| ٣٩٥ | سبعة يظلهم الله في ظل عرشه | ٤٥ | سئل رسول الله ﷺ عن النسي |
| ٣٩٥ | سبعة يظلهم الله في ظله | ٩٨ | سئل عثمان عن نجام |
| ٣٩٧ | سبق درهم مائة ألف درهم | ٤٥٢ | سئل عما يلبس |
| ٨٠٣ | سبق محمد ﷺ الباذق، ما أسكر فهو | ٩٤ | سئل عن الاستطابة فقال |
| ١٦٧ | سنة الإمام لمن خلفه | ٦٤٣ | سئل عن رجل تزوج امرأة |
| ٨٠٩ | سكركم فتنة بعدي وأحداث | ٤٢٤ | سئل عن صوم |
| ٧٦٥ | سكركم هنات وهنات فمن أراة | ٨٤٦ | سئل عن العيب فقال |
| ٢٣٨ | سجد بالنجم | ٤٨٧ | سئل عن فارة وقعت |
| ٢٣٥ | سجد بعد السلام، وأنه | ٦٨٨ | سئل فلاة، فقال: يا رسول الله |
| ٢٣٤ | سجد رسول الله ﷺ سجدة في الشهر | ٦٨٨ | سئل فلاة |
| ٢٤٠ | سجد رسول الله ﷺ فأطال السجود | ٤٥٢ | سئل ما يلبس |
| ٢٣٣ | سجد سجدة في الشهر | ١٠٣ | سئل النبي ﷺ أينما أخذنا |
| ٢٤٠ | سجد في الظهر فرأى | ٨٠٥ | سئل النبي ﷺ عن الحمر يصفونها |
| ٢٤٠ | سجد النبي ﷺ، فأطال السجود | ٤٩١ | سألت جابرًا عن نعم السور |
| ٢٤٠ | سجد وجهي للذي خلقه وصورة | ٥٦٦، ٥٦٥ | سألت رافع بن خديج عن كراء |
| ٢٣٦ | سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا | ٨١٧ | سألت رسول الله ﷺ |
| ٢٣٧ | سجدنا داود توبة، وسجدنا لها | ٩٤٣ | سألت رسول الله ﷺ: أي الذنب |
| ٢٣٤ | سجدنا قبل السلام | ١٧٠ | سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات |
| ٧٣٣ | سجدتها حتى ماتت فدخلت النار | ٩٢٧ | سألت رسول الله ﷺ عن البر |
| ٢٣٧ | السجود في قراءة القرآن ليس ركعة | ٤٧ | سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض |
| ٣٤٥ | سجدي بيزد حيرة | ٨٥٥ | سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي |
| ٥٩٤ | سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى | ٨٥٥ | سألت رسول الله ﷺ عن صيد الغمراض |
| ٥٩٥ | سعد بن أبي وقاص قال: قلت | ١٥ | سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية |
| ٨٠٤ | سقاء الخاوم | ٦٤١ | سألت عائشة رضي الله عنها: كم |
| ٩٣٢، ٦٥٦ | سقيت رسول الله ﷺ من زمزم | ٦٤٢ | سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم |
| ٣٦١ | سل من قبل رأسه | ٩١٤ | سألت النبي ﷺ: أي العمل أفضل |
| ٢٤١ | سل | ٩٤٢ | سألت النبي ﷺ: أي الناس أعظم |
| ٢١٧ | السلام على الله، السلام على | ١٧٠ | سألت النبي ﷺ عن كل شيء |
| ٢١٨ | السلام عليك أيها النبي ورحمة | ٩١٤ | سألت النبي |

| | | | |
|----------|---|---------------|--|
| ٦٠ | سِيمَا لَيْسَتْ لِأَخِي غَيْرِكُمْ | ٩٢٤ | السَّلَامُ عَلَيْكَ |
| ٩٧٩ | الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ | ٩٩٥ | السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ذَا رَقَمٍ مُؤْمِنِينَ |
| ٥٨٤ | شَأْنُكَ | ٣٦٧ | السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دِيَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ |
| ٩٠٨، ٩٠٥ | شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ | ٢٣٢ | سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ |
| ٩٤٣ | شَمُّ الرَّجُلِ وَالنَّبِيِّ | ١٦١ | سَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي |
| ٤٣٣ | شَدَّ يَتْرُزُهُ | ٩٠ | سَلَّمَانَ بِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ |
| ٦٥٠ | شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ | ٣٣١ | سَلُّوا اللَّهَ يُطْرُونَ أَكْفَكُمْ وَلَا |
| ٦٥٠ | شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُشْنَعُهَا | ١٥١ | سَلُّوا اللَّهَ الْمُغْفَرُ وَالْعَافِيَةُ |
| ٩٦٢ | شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شَعْرٌ مَالِحٌ | ٩٥٣ | سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّ اللَّهَ |
| ٦٥٦ | شَرِبَ مِنْ دُمُومٍ | ٩٩٢ | سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهُ |
| ١٣٦ | شَبِلَتْ عَنْ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الطَّهْرِ | ٥٢٧ | سَمِعَ رَجُلًا مُخْتَابِينَ مِنْ |
| ٥٦٠ | الشُّعْنَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاءٍ فِي أَرْضٍ | ٢٦٣ | سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَوْدَةُ اللَّهِ |
| ٥٦٠ | الشُّعْنَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاءٍ | ٢٦٤، ٢٠٥ | سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَوْدَةُ |
| ٥٦٠ | الشُّعْنَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ | ٤٤٥ | سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ |
| ٥٦٣ | الشُّعْنَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ | ٢١٨ | سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو |
| ٥٦٣ | الشُّعْنَةُ كَحَلِّ عِقَالٍ | ٦٩٣ | سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - حِينَ |
| ١٣٢ | الشُّعْنُ الْحُمْرَةُ | ١٠٠٢ | سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ |
| ٢٠٨ | شَكَأَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مُشَقَّةً | ١٩٧ | سَمِعْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «غَيْرِ |
| ٣٢٥ | شَكَأَ إِلَيْهِ ﷺ قَوْمُ الْقَحْطِ | ٨٤٢ | سَمِعْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى |
| ٣٢٦ | شَكَأَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَحُوطٌ | ٤٥٢ | سَمِعْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَقَاتٍ |
| ٣٣٣ | شَكَوًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمَلِ | ٥٢٦ | سَمِعْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ |
| ١٢٧، ٢٠٨ | شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرْزًا | ٢٠٢، ٢٠١ | سَمِعْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي |
| ٦٠٤ | شَمِي عَوَارِضَهَا | ٥٠٦ | سَمِعْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ |
| ٨٠٠ | شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَخَذَعُمَا | ٥٣٦ | سَمِعْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ |
| ٨٦٤ | شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | ٤٣٤ | السُّنَّةُ عَلَى الْمُغْتَكِبِ أَنْ لَا |
| ٣٦٩ | شَهِدْتُ بِنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ تَذْفَنُ | ٨٣٥ | سُئِلُوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ |
| ٨١٧ | شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَقَابِلْ | ٨٣٥، ٨٣٣، ٨١٦ | سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ |
| ٨٢٩ | شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ | ٩٧٥ | سُوءُ الْخَلْقِ شُرْمٌ، وَطَاعَةُ النَّسَاءِ |
| ٢٨٣ | شَهِدْتُ مَعَهُ الْفَتْحَ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ | ٩٧٤ | سُوءُ الْخَلْقِ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا |
| ٧٧٦ | الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُومُوهُمَا | ٥٧٨ | سُوءُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ |
| ٢٣٧ | «ص» لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ | ٥٧٨ | سُوءُوا بَيْنَهُمْ |
| ٥٠٩ | صَاعًا مِنْ طَعَامٍ | ٣٧٩ | سَيَأْتِيَكُمْ رَكْبٌ مَبْغُضُونَ فَإِذَا |
| ٨٣٧ | صَالِحٌ أَهْلُ نَجْرَانَ | ٩٩٩ | سَيِّدُ الْأَسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ |
| ٣٠٨ | صَامَ أَهْلُ الشَّامِ وَمُعَاوِيَةُ | ٩٥٦ | سَيَكُونُ رَجُلَانِ مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ |

| | | | |
|----------|---|----------|---|
| ٢٣٥ | صَلَّى فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ | ٦٤١ | صَدَّقَهَا عَيْفَهَا |
| ١٧٣ | صَلَّى فِي خَيْصَمَةٍ | ٣٧٦ | صَدَقَهُ الْغَنَمُ |
| ٢٦١ | صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ | ٣٩٩ | صَدَقَهُ وَصِلَةٌ |
| ٢٦٥ | صَلَّى مُعَاذُ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ | ١١١ | الصَّعِيدُ وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ |
| ٢٣٠ | صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشَاءِ | ٢٧١ | الصُّفُوفِ الْأَوَّلِ |
| ٨٦٤ | صَلَّى يَوْمَ النَّخْرِ | ٢٧٠ | صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْفِيهَا فَإِنْ أَذْرَكَهَا |
| ٢٥٥ | صَلَاةُ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ | ٢٨٧ | صَلَّى عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَنْطَفَتْ، وَإِلَّا |
| ١٣٤ | الصَّلَاةُ إِذَا خَضَعَ وَقَعَهَا | ٢٨٧ | صَلَّى قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا |
| ٢٥٧ | صَلَاةُ الْأَوَائِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ | ٢٨٧، ٢٢٨ | صَلَّى قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ |
| ٢٦٠، ٢٥٨ | صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ | ٨٨٩ | صَلَّى هَامَانًا |
| ٣٠٧ | صَلَاةُ الْخَرْقِ رَكْعَةٌ عَلَى آيٍ وَجِبِ | ٣٥٦ | صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ |
| ١٣٨ | الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ فِي الْأَذَانِ | ٢٣٥ | صَلَّى بِنَا الْمُعْمِرَةَ بِنِ شُعْبَةَ |
| ١٣٨ | الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ | ٢٤٩ | صَلَّى بِهِمْ فَمَنَاهِي رَكْعَاتِ |
| ٢٧٦ | صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى | ٣٢٥ | صَلَّى بِهِمْ وَرَكْعَتَيْنِ |
| ٢٧٦ | صَلَاةُ الرَّجُلَيْنِ يَوْمَ أَخَذَهُمُ | ٢٢٩ | صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ |
| ٢٧٩ | صَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ | ٢٣٢ | صَلَّى بِهِمْ، فَتَهَا |
| ٢٧٩ | صَلَاةُ السَّفَرِ رَكْعَتَانِ نَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ | ٣٢١ | صَلَّى حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ فَمَنَاهِي |
| ٢٤٧ | الصَّلَاةُ فِي جُزْفِ اللَّيْلِ | ١٩٥ | صَلَّى خَلْفَ أَبِي نَعْتِمٍ وَأَبُو |
| ٤٨١، ٤٣٧ | الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِعَائِدَةٍ | ١٩٨ | صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ |
| ٤٨١ | صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفًا | ١٣٦ | صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ |
| ٤٨٠ | صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ | ٣٦١، ٣٥٦ | صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ |
| ٤٨٢ | الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ | ٢٣٣ | صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا سَلَّمَ |
| ١٣٤ | الصَّلَاةُ لَوْفِيهَا | ٤٧٩ | صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ |
| ٢٤٥ | صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ | ٤٦٣ | صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّخْرِ |
| ٢٥٢ | صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى | ٢٨٤ | صَلَّى الظُّهْرَ |
| ٢٤٦ | صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى | ٣٥٤ | صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ |
| ٢٤٦ | صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى | ١٥٥ | صَلَّى عَلَى جَمَارِهِ |
| ٣٥٠ | صَلَاةُ ﷺ عَلَى التَّوْبَةِ بْنِ مَعْرُورٍ فَإِنَّهُ | ٣٥٣ | صَلَّى عَلَى رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ |
| ٣٥١ | صَلَاةُ ﷺ عَلَى الْغُلَامِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي | ٣٦٤ | صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ |
| ١٢٥ | صَلَاةً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَظِلُّهُ | ٣٥٤ | صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَكَيْزٍ أَرَبَمَا |
| ٩٣٧ | صَلَّةُ الرَّحِمِ وَحَسَنُ الْجَوَارِ يَعْمُرَانِ | ٣٤٨ | صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ |
| ٥٤٢ | الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ | ٣٤٨ | صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ |
| ١٢٧ | صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْفِيهَا | ٣٤٨ | صَلَّى عَلَيْهِمْ وَكَثُرَ عَلَى |
| ٢٧٧ | صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا | ٣٢٢ | صَلَّى فَرَكَعَ خَمْسَ رَكْعَاتٍ وَسَجَدَ |

| | |
|--|---|
| صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ..... ٢٧٨ | طَعَامٌ بِطَعَامٍ..... ٥٥٧ |
| صَلُّوا فِي رَحَالِكُمْ..... ٢٧٨ | طَعَامُ الزَّيْمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ..... ٦٥١ |
| صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ..... ٢٤٤، ٢٤٣ | طُعْمَةٌ لِلْمَسَاكِينِ..... ٣٩٥ |
| صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى..... ٢٠٤، ١٩٤، ١٩١، ١٨٧ | طَلَّاقُ الْأُمَةِ طَلِّيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا..... ٧٠٥ |
| ٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢٠٨، ٢٠٥ | طَلَّاقُ الْأُمَةِ طَلِّقَتَانِ وَقَرُؤُهَا..... ٧٠٥ |
| ٢٩٢، ٢٩٠، ٢٦٤، ٢٣٢ | طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ..... ٦٦٩ |
| صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ..... ٣٥٥ | الطَّلَاقُ وَالْعَنَاقُ وَالْكَفَّاحُ..... ٦٧٢ |
| صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ..... ٢٨٦ | طَلَّاقَةُ الرَّجُلِ وَكَفُّ الْأَذَى، وَتَبْدُلُ..... ٩٢٧ |
| صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَيْنَيْنِ..... ١٤١ | طَلَّبَ الْخَلَالُ جِهَادًا..... ٩٥٤ |
| صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَوَضَعَ..... ١٩٣ | طَلَّبَ الْخَلَالُ وَاجِبًا..... ٩٥٤ |
| صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَيْنَيْنِ،..... ١٤١ | طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ،..... ٦٧٠ |
| صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ..... ٢٢٢ | طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي..... ٦٧٠ |
| صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا مَرَّتْ..... ٢٠٢ | طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ..... ٦٧٠ |
| صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ..... ١٩٣ | طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ خَائِضَةٌ..... ٦٦٥ |
| صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فَقَرَأَ..... ١٩٧ | طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا..... ٦٢٠ |
| صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ..... ٣٥٣ | طَلَّقَ رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ..... ٦٧٠ |
| الصُّنْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ..... ٩٥٧ | طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا..... ٧٠١ |
| صُومُوا لِرُؤُوسِكُمْ..... ٤٠٧ | طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ..... ٧٠١ |
| صِيَامٌ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ..... ٤٢٧ | طَلَّقَهَا قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالَ..... ٦٩٢ |
| صِتْيَةُ النَّبِيِّ لَكُمْ خِلَالُ مَا لَمْ..... ٤٥٤ | طَلَّقَهَا يَغْنِي سَوْدَةٌ..... ٦٥٨ |
| ضَارَةُ اللَّهِ..... ٩٧٥ | طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ..... ٣٩٥ |
| ضَلَّاهُ الْمُؤْمِنِينَ حَرَّقَ النَّارَ..... ٥٨٤ | طَهَّرُوا إِنَاءَهُ أَخَذَكُمْ إِذَا وَلَّغَ فِيهِ..... ٣١ |
| الصَّبِيحُ صِتْيَةٌ فَإِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ..... ٨٤٨ | الطهور شطر..... ٤٨ |
| ضحى بكبشين أملحين..... ٣٧١ | الطهور..... ٦٠ |
| ضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّانِ..... ٨٦٦ | طَوَّافُكَ بِالنَّيْتِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصُّفَا..... ٤٧٨ |
| ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ..... ٨٦٦ | طَوَّافُكَ بِالنَّيْتِ..... ٤٧٩ |
| ضَرَبَ الْفَحْلُ أَوْ الْعَبْدُ..... ٦٦١ | طَوَّيْتُ لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْتُهُ عَنْ عِيَّوبِ..... ٩٧٨ |
| ضَرَبَ لَهُ..... ٨٢٨ | الطَّيِّبَاتِ..... ٢١٨ |
| ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ..... ٧٨٢ | ظَاهِرًا أَوْ خَائِلًا..... ٦٦٧ |
| ضَفَرْنَا شَعْرَهَا..... ٣٤٤ | الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ..... ٩٦١ |
| طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصْطَفِيًا بِبَرْدٍ..... ٤٦٩ | ظُلُمًا طَوْقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٥٥٦ |
| طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ..... ٦٥١ | ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي،..... ١٨٧ |
| الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِعِثَلٍ..... ٥٢١ | ظَلَمْتُ نَفْسِي..... ١٨٨ |
| طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ..... ٥٥٧ | الظُّهْرُ يَرْكَبُ بِتَقْوِيهِ إِذَا كَانَ..... ٥٣٣ |

| | | | |
|--|-----|---|---------------|
| الظَّهْرُ يُرَكَّبُ..... | ٥٣٣ | عَشْرَ جَلَدَاتِ..... | ٨٠٦ |
| الظَّهْرُ..... | ٣٩٧ | عَشْرَ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ..... | ٧١٧ |
| الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي..... | ٥٨١ | عَشْرَ مَرَّاتٍ كُنْ كَعَدَلِ أَرْبَعِ..... | ٩٩٦ |
| الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى..... | ٥٧٨ | عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ شَاةً..... | ٣٧٨ |
| عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا..... | ٤٣٩ | الْعَظْمُ وَالرَّوْتَةُ طَعَامُ الْجِبْرِ..... | ٩٥ |
| عَادَ خَادِمُهُ الذَّمِّيَّ وَأَسْلَمَ..... | ٩٢٦ | عَقٌّ عَنِ الْحَسَنِ..... | ٨٧١ |
| عَافِيِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ..... | ٩٢٦ | عَقٌّ عَنِ نَفْسِي..... | ٨٧١ |
| عَارِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ..... | ٥٧٠ | عَقْلُ أَهْلِ الذَّمِّ يَصْنَفُ عَقْلُ..... | ٧٥٤ |
| عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ..... | ٥٥٣ | عَقْلُ الذَّمِّ يَصْنَفُ عَقْلُ الْمُسْلِمِينَ..... | ٧٥٤ |
| عَافِيِي..... | ٢١٠ | عَقْلُ شَيْبَةِ الْعَمْدِ مُعْلَظٌ بِمِثْلِ..... | ٧٥٦، ٧٥٣ |
| عَامِلُ أَهْلِ..... | ٥٦٥ | عَقْلُ الْمَرْأَةِ بِمِثْلِ عَقْلِ الرَّجُلِ..... | ٧٥٥، ٧٥٤ |
| عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ..... | ٣٠٢ | الْعَقِيقَةُ تُذْبِحُ لِسَبْعٍ وَلِأَرْبَعِ..... | ٨٧١ |
| عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَأَمَتُكَ..... | ٩٣٥ | عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ..... | ٨٦٣ |
| عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ..... | ٢١٦ | عَلَى جَنْبِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بِوَجْهِهِ..... | ٢٢٨ |
| عَبْدُهُ..... | ٣٩٣ | عَلَى خَيْرِ فُجَاءَةٍ بِشَرِّ جَنِيْبِهِ..... | ٥٢٠ |
| عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ..... | ٨٢٠ | عَلَى زَوْجِهَا وَأَبْنَائِهَا فِي جِغْرِهَا..... | ٣٩٩ |
| عَجَزَ حِمَارٌ وَخَشِرَ..... | ٤٥٥ | عَلَى صَدْرِهِ..... | ١٩٣ |
| عَجَلَ هَذَا..... | ٢١٨ | عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ..... | ٢٨٩ |
| الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ..... | ٩٧٩ | عَلَى فَضْلِ مَاءٍ..... | ٩٠٩ |
| الْعَجْمَاءُ جَبَّارٌ وَالْمَعْدُونُ جَبَّارٌ..... | ٣٩١ | عَلَى الْفِطْرَةِ..... | ١٤٤ |
| الْعَجْمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ..... | ٧٦٨ | عَلَى كُلِّ خَالِمٍ..... | ٨٣٧ |
| عَدُ شَهَادَةٍ..... | ٩٠٣ | عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ..... | ٣٩٣ |
| عَدَلَ الْبَعِيرُ بِعَشْرِ..... | ٨٦٩ | عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ..... | ٨٧٦ |
| عُدْبَتُ امْرَأَةٍ فِي هَرَوٍ، سَجَنَتْهَا..... | ٧٣٢ | عَلَى مَيْتَةٍ..... | ٦٩٩ |
| الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ،..... | ٦٢٠ | عَلَى نَحْرِ مَا أَسْمَعُ..... | ٨٩٦ |
| عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ..... | ٩٠٦ | عَلَى هَذَا فَرَأَى بِأَمْرَائِهِ. وَإِنِّي..... | ٧٧١ |
| عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ..... | ٥٤٠ | عَلَى وَفَيْهَا..... | ١٣٤ |
| عَرِضْتُ عَلَى أَجُورٍ أُمِّي، حَتَّى..... | ١٨١ | عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ..... | ٧٩٣، ٥٥٦، ٥٥٣ |
| عَرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَظَةَ..... | ٥٤٠ | الْعِلْمُ نَقْطَةٌ كَثُرَ مَا الْجُهَالُ..... | ٩٥٥ |
| عَرَضَهُ ﷺ عَلَى عَمِّهِ عِنْدَ السِّيَاقِ..... | ٣٣٩ | الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ..... | ١٧ |
| عِرْقٌ ظَالِمٌ..... | ٥٥٩ | عَلِمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ..... | ٥٦٨ |
| عِرْقٌ قَالَ فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ..... | ٦٩٤ | عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّهَدَاءَ..... | ٦٠٣ |
| عِشْ قَرْنًا..... | ٩٠١ | عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ..... | ٩٦ |
| الْعِشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يُذْهِبُ النَّفْسَ..... | ١٦٩ | عَلِمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ..... | ٢١٢ |

| | | | |
|--|----------|--|----------|
| عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ | ٢١٦ | فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ | ٨٧٧ |
| عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ | ٢١٨ | فَأَبْدَوْا | ١٧٠ |
| عَلِيٌّ وَالْفَضْلُ وَقَتْمٌ وَشُقْرَانٌ | ٣٦٣ | فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ | ٨٧٧ |
| عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ | ٩٨٣ | فَأَتَى بَطْنُ الْوَادِي وَادِي عَرَفَةَ | ٤٦٢ |
| عَلَيْكُمْ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ وَعَلَيْكُمْ | ٢٧١ | فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا | ٥٧٧ |
| عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ | ٢٥٠ | فَأَبْرَأُ أَنْتَ | ٢٦٥ |
| عَمْرُ أَرْضاً | ٥٧٠ | فَأَنبِئَهَا وَلَوْ خَبِراً | ٢٥٩ |
| عَمْرٌ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولٍ | ٧٤٢ | فَأَجَازَ عَقَبَهُ | ٩١٦ |
| الْعُمَرَى لِمَنْ أَعْمَرَهَا، وَالرُّهْقَى | ٥٨١ | فَأَجَازَنِي | ٥٤٠ |
| الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ | ٥٨٠ | فَأَجِبْ | ٢٦٠ |
| الْعُمَرَى إِلَى الْعُمَرَى كَفَّارَةٌ | ٤٣٨ | فَأَجَزَى الْقَرْسَ حَتَّى قَامَ ثُمَّ | ٥٧٤ |
| عَمِلَ الرَّجُلُ يَدِيهِ، وَكُلُّ نَبِيٍّ | ٤٨٥ | فَأَحْبَبُ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَقْمَلْ | ٨٧١ |
| عَمِلَ الرَّجُلُ يَدِيهِ وَيَمَلُّهُ الْمَرْأَةُ | ٤٨٦ | فَأَحْضَرَهَا | ٢٥٩ |
| عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ | ٤٩ | فَإِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَصْنَافُ فَيُعْبَأُ | ٥٢١، ٥٠٠ |
| عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَجَمَعَهُمَا | ٢٩٦ | فَإِذَا اغْتَسَلْتَ مِنْ حَيْضَتِهَا الْآخَرَى | ٦٦٦ |
| غَيْرِ وَتَوَرَّجَ | ٤٦٠ | فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا | ٣٢٠ |
| الْعَيْنُ تَذْمَعُ وَيَخْرُؤُ الْقَلْبُ | ٣٦٨ | فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ | ٢١٠ |
| الْعَيْنُ تَرْزِي وَيَزَاهَا النَّظَرُ | ٧٧٦ | فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ فَاجْلِسْ عَلَى | ١٨٥ |
| الْعَيْنُ وَكَأَهُ الشُّو، فَإِذَا نَامَتْ | ٨٣ | فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى | ١٨٥، ١٨٤ |
| الْعَيْنُ وَكَأَهُ الشُّو فَمَنْ نَامَ | ٨٤، ٧٣ | فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكْ عَنْ | ١٢٣ |
| عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ | ٨٣٤ | فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ | ١٣٢ |
| عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ | ٨٤٦ | فَإِذَا فَرَعْتَ أَوْثَنِي | ٣٤٤ |
| عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْماً | ٣٠٥ | فَإِذَا قَالَ خِي عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ | ١٤٥ |
| غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ | ١٠٠ | فَإِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَأَنْتَ | ٥٨٠ |
| غُسْلُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى | ٣٤٣ | فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فِيهَا | ٣٧٦ |
| غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى | ١٠١ | فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً | ٣٧٦ |
| غُيْبِي نِسَاءَهُ وَلَمْ يُخْدِثْ | ١٠٢ | فَإِذَا كَبَّرَ | ٢٦٣ |
| الْفَضْبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا وَجَدَهُ | ٩٦١ | فَإِذَا هُمْ يُعِيلُونَ | ٦٣٨ |
| الْفَضْبُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالشَّيْطَانُ | ٩٦١ | فَإِذَا وَجَبَتْ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِئَةً | ٣٦٩ |
| غَلَا السَّعَرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ | ٥٠٧ | فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُلْدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ | ٥٦٢ |
| الْعَلَامُ الْيَهُودِيُّ الَّذِي كَانَ يَخْدُمُ | ٦٧٧ | فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُلْدُودُ وَصُرِفَتْ | ٥٦٢، ٥٦٠ |
| عَمَّطَ النَّاسَ | ٩٧٨ | فَإِذَا لَهَ أَرْزَاجُهُ | ٦٥٩ |
| الغبية | ٩٧٠ | فَكَرَادَ أَحَدُكُمْ | ٨٦٤ |
| الغَيْشُ | ٥٥٠، ٥٠٧ | فَارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَذِنَا | ٩٤١ |

| | | | |
|-----|--|-----|---|
| ٥٧٧ | فَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ أَحْبَسَ أَدْرَاعَهُ | ٧٧٢ | فَارْجُمُهَا |
| ٢١١ | فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتْ | ٧١٤ | فَارْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ |
| ٣٨٨ | فَأَمَّا الْقِيَاءُ، وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَانُ | ٧٦ | فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ |
| ٥٢٨ | فَأَمَّا لَا فَلَا تَبْنَعُوا حَتَّى يَبْدُوَ | ٧٦ | فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ لِمَكَانِ ابْنَتِي |
| ٧٩٩ | فَأَمَرُ قَرِيبًا مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا | ٤٦٣ | فَاسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةَ فِدْعًا وَكِبَرًا |
| ٨٣٥ | فَأَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ أَنْ يُقَاتِلَكُمْ | ٣٢٧ | فَاسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةَ، وَقَلْبَ رِدَاءِ |
| ٥٢٥ | فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَاجَى | ٥٧٨ | فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي |
| ٣٦ | فَأَمْلَقُوهُ | ٨٢٧ | فَأَصْبَنَا نِعْمًا كَبِيرًا وَأَعْطَانَا |
| ٨٧٢ | فَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى | ٦٨٦ | فَأَطْعِمْ وَسْقًا مِنْ ثَمَرِ سِتِينَ |
| ٥٥٠ | فَإِنْ ابْتَنَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَحْ يَدَكَ | ٦٧١ | فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ أَنْ رُوجَهَا |
| ٢٧٥ | فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْمِزُ | ٦٢١ | فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى |
| ٨٥٤ | فَإِنْ أَذْرَكَهُ حَتَّى فَادَّيْحُهُ | ٧٠٢ | فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ: |
| ٦٣١ | فَإِنْ اسْتَمْنَعْتَ بِهَا اسْتَمْنَعْتَ بِهَا | ٧٠٣ | فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ قَالَتْ قُلْتُ يَا |
| ٦٣١ | فَإِنْ اسْتَمْنَعْتَ بِهَا اسْتَمْنَعْتَ | ٢٩٢ | فَأُطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَفْصِرُوا الْخُطْبَةَ |
| ٦١٣ | فَإِنْ اسْتَجْرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا | ٧٧٤ | فَاعْتَرَفَتْ بِالرُّبُيِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ |
| ٦١٠ | فَإِنْ اسْتَجْرُوا | ٨٢٨ | فَأَعْطَى لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ |
| ٧٧٤ | فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُهَا | ٣٤٤ | فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ |
| ٦٣١ | فَإِنْ أَعْرَجَ شَيْءٌ مِنَ الصُّلْعِ | ٣٤٦ | فَأَعْطَاهُ |
| ٤٠٨ | فَإِنْ أَعْمَى عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا | ٥٨٤ | فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ |
| ٤٥٩ | فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ لِقِتَالِ رَسُولٍ | ٢٤١ | فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ أَيْ عَلَى نِيلٍ |
| ٥٨٤ | فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا | ٢٤١ | فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَتْرَةِ السُّجُودِ |
| ٥٨٤ | فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا | ١١٧ | فَأَفْعَلِي |
| ٤٠٨ | فَإِنْ خَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ | ١٢٦ | فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ |
| ٦١٠ | فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا | ٧٦٥ | فَأَقْتُلُوهُ |
| ٨٠٩ | فَإِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي وَتَسَطَّ | ٤٠٩ | فَأَقْدَرُوا ثَلَاثِينَ |
| ١٧١ | فَإِنْ رُبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ | ٤٠٩ | فَأَقْدَرُوا لَهُ |
| ١٧٠ | فَإِنْ الرُّحْمَةُ تَوَاجَهَتْ | ٧٤٠ | فَأَقْرَءْ |
| ٥٠٠ | فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَبَاعَ | ١٨٤ | فَأَقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ |
| ٦٥٣ | فَإِنْ سَبَّ أَحَدُهُمَا فَاجِبِ الَّذِي | ٢٧٥ | فَأَقْضُوا |
| ٦٥١ | فَإِنْ شَاءَ طَعِيمٌ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ | ٧٩٦ | فَأَقْضُوا أَيْمَانَهُمَا |
| ٩٩٤ | فَإِنْ شَاءَ عَذْبُهُمْ وَإِنْ شَاءَ عَفَرُ لَهُمْ | ١٤٩ | فَأَقْبِمْ أَنْتَ |
| ٤١٥ | فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ سَاتَمَهُ فَلْيَقُلْ | ١٨٣ | فَأَقْبِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ |
| ٨٠٠ | فَإِنْ شَرِبَهَا فَأَقْتُلُوهُ | ٤٠٩ | فَاكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ |
| ٨٠٠ | فَإِنْ شَرِبُوا فَأَقْتُلُوهُمْ | ٤٠٩ | فَاكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ |

| | | | |
|------|---|----------|--|
| ٣٤٤ | فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا فَرَغَ الْأَعْرَابُ | ٥٨١ | فَإِنْ الْغَائِبُ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ |
| ٤٦٥ | فَإِنَّهُ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَأْسِهِ رَاكِبًا | ٩٤٧ | فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مُكَافَأَتِهِ فَادْعُوا |
| ٣٤٢ | فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | ٨٥٣ | فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ |
| ٣٦١ | فَإِنَّهُ يَنْهَى بِجَنَاحِهِ الْيَدِي | ٩٥٦ | فَإِنْ غَلَبَتْ ابْنُ آدَمَ نَفْسُهُ قَتَلْنَا |
| ١٧٢ | فَإِنَّهُ يَقُومُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ | ٨٨١ | فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ |
| ١٧٣ | فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي | ١١٨ | فَإِنْ قَوِيَتْ |
| ٣٦٦ | فَإِنَّهَا تَذْكُرُ الْآخِرَةَ | ٣٣٩ | فَإِنْ كَانَ مُتَمَنِّيًا |
| ٤٨٧ | فَإِنَّهَا تَطْلُبُ بِهَا السُّنَنُ | ١٨٤، ١٨٣ | فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ |
| ٣٦٦ | فَإِنَّهَا عَيْرَةٌ وَذِكْرٌ لِلْآخِرَةِ | ٢٦٩، ٢٦٨ | فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِرَاقَةِ سَوَاءً |
| ٣٧٧ | فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَرُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا فَتَوَدُّوا | ٤٢٧ | فَإِنْ كُنْتُ صَائِمًا فَصُمِّ الْبَيْضَ ثَلَاثَ |
| ٦٣١ | فَإِنَّهُمْ خُلِقُوا مِنْ ضِلَعٍ | ٤٢٧ | فَإِنْ كُنْتُ صَائِمًا فَصُمِّ الْغُرُ |
| ٨٥٤ | فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُنْسَكَ | ٢٢٨ | فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْجُدَ أَوْمَ |
| ٦٧ | فَإِنِّي أَدْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخَفَيْنِ وَغَمًا | ٢٢٨ | فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِ |
| ٦٥١ | فَإِنِّي مُكَابِرٌ بِكُمْ الْإِمَامَ | ٩٨٧ | فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ |
| ٤٨٣ | فَإِيَّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ | ٥٣٧ | فَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ |
| ١٠٤١ | فَإَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّيْ أَنْزَلْتُهُ | ١٧٨ | فَإِنْ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِذَلِكَ |
| ١٢٦ | فَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا | ١٧٧ | فَإِنْ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا |
| ٣٨٢ | فَبِحَسَابِ ذَلِكَ | ٨٦١ | فَإِنْ الْمُسْلِمُ فِيهِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ |
| ٦٨٩ | فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ | ١٦٦، ١٦٥ | فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ |
| ٧٥٨ | فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ | ٢٢٨ | فَإِنْ نَالَتْهُ مُشَقَّةٌ فَجَالِسًا |
| ٧٩٤ | فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمَجْنُونِ | ٨٦١، ٨٥٣ | فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَفْتَحُ |
| ٢٦٥ | فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا فَقَالَ إِنَّهُ | ٣٨٠ | فَإِنَّا آخِذُوهُمْ |
| ٦٣٩ | فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ | ٤٥٩ | فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَكُبُورِنَا |
| ٦٣٩ | فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا | ٥٧٨ | فَانْطَلِقْ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ |
| ٢٤٠ | فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ | ٧٩٥ | فَانْطَلِقْنَا بِهِ فَقَتَلْنَاهُ |
| ٥٤٦ | فَبَحْمَلُهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ | ٤١٣ | فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، |
| ٧٦١ | فَبَعِثْ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْتَ نِكَ | ٣٣٨ | فَإِنَّكُمْ لَا تَذْكُرُونَهُ فِي كَثِيرٍ إِلَّا |
| ١١٨ | فَبَعِثْ لِي فِتْنَتَيْنِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ | ٨٩٦ | فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ |
| ٧٧٨ | فَتَكَلَّمْ حَوْبَةً ثُمَّ تَكَلَّمْ | ١٦٦ | فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ |
| ٦٨٨ | فَلَا تُؤْمِنُ وَوَعَدَهُ وَذَكَرَهُ | ٨٢٢ | فَإِنَّهُ ﷺ أَغْطَى سَلْبَ أَبِي جَهْلٍ |
| ٢٣١ | فَتَنَّتِ الْمَحْيَا | ١٠٢ | فَإِنَّهُ انْشَطَ بِالْعَمَلِ |
| ٢٢١ | فَتَنَّتِ الْمَسِيحَ الدُّجَالَ | ٩٦١ | فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ |
| ٣٢٧ | فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقَبِيلَةِ يَدْعُو، ثُمَّ | ٧٩٠ | فَإِنَّهُ ﷺ رَتَّبَ الْقَطْعَ عَلَى جُحْدِهِ |
| ١٨٥ | فَتَوَضَّأَ | ٧٨٩ | فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَسَامَةَ: لَمَّا شَفَعَ |

| | | | |
|---|-----|--|----------|
| فَتَارَ إِلَيْهِ | ٢٦٥ | فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ | ٣٩٥، ٣٩٢ |
| فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ | ٥٣٠ | فَرِيضَتُ | ٢٧٩ |
| فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِبْ | ٥٤٨ | فَرَعْنَا | ٣٤٤ |
| فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَكْرُوءِ | ٦٩١ | فَرَعْنَا فِينَا النَّظَرَ وَخَفَضْنَاهُ | ٤٠٢ |
| الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَأَمَّا الْفَجْرُ | ١٣٣ | فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: | ٦٨٩ |
| الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحْرَمُ الطَّعَامُ | ١٣٣ | فَرَّقَ فِي الْأَعْرَافِ فِي رَكْعَتَيْ | ٢٠٢ |
| فَجَعَلَ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ هَكَذَا، | ١٤١ | فَرَّقَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ | ٢٧٣ |
| فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهْ مَا مَنَا وَمَا | ١٤١ | فَرَمَى بِهَا، وَأَخَذَ عُرْدًا لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ | ٢٢٩ |
| فَجَلَدَهُ بِخَيْرِيَّتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ | ٧٩٨ | فَرِيْعَةً بِنْتُ مَالِكٍ أَنْ زَوَّجَهَا | ٧٠١ |
| فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ | ٦٠٦ | فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَاتَتْ | ٧٠١ |
| فَحَذَفْتُهُ | ٧٦٧ | فَرُورُوا | ٣٦٦ |
| فَحَسِبَ ابْنُ آدَمَ أَكَلَاتِ يُفْعَلُ | ٩٥٥ | فَسَأَلَ عَنْهَا | ٣٥٠ |
| فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَهَا | ٥٤١ | فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ | ٥٨٣ |
| فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ | ٤٥٨ | فَسَأَلَهُ بِسَاءُ عَنْ الْجَهَادِ فَقَالَ | ٨١٠ |
| فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ | ٣٠٣ | فَسَأَلُوهُ أَنْ يَقْرَأَهُمْ بِهَا عَلَى | ٥٦٥ |
| فَحَوَّلُوا مَقْعِدَتِي إِلَى الْفَيْلَةِ | ٩٠ | فَسَى ذَرَابَتُهُمْ | ٨١٤ |
| فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ | ١٥٢ | فَسَلَّاهُ بِفِصَّةٍ | ٤٢ |
| الْفَخْرُ بِالْأَنْسَابِ | ٦٢١ | فَسَمُّوا... إلخ | ٨٥٦ |
| فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ فَحَمِدَ | ٣٢٢ | فَسَأَلْتُكَ إِذْ | ٨٨٩ |
| فَخَلُّوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَهْلِهَا | ٣٥٨ | فَسَدَّ مِيزَرُهُ وَاعْتَزَلَ النِّسَاءَ | ٤٣٣ |
| فَدَى رَجُلَيْنِ | ٨٢٥ | فَسَقَّقْنَاهَا | ٣٣٤ |
| فَدَعَاهُ أَبُو مُوسَى عَشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا | ٧٦٩ | فَصَامَ النَّاسُ ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ | ٤١٩ |
| فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيِّيهِ | ٦٥٢ | فَصَعَّدَ فِي النَّظَرِ وَصَوْبِهِ | ٦٠٦ |
| فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ | ٤٦٣ | فَصَفُّوا | ٣٠٤ |
| فَدْنَيْتُ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى | ٤٢٤ | فَصَلَّ مَا بَيْنَ صِيَابِنَا وَصِيَامِ | ٤١٢ |
| فَدْنَيْتُ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ | ٤٤٢ | فَصَلَّى فِيهَا لَيْلِي فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ | ٢٦٥ |
| فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ بَيْنِهَا | ١٢١ | فَصَلَّى لَنَا | ٣٠٥ |
| فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا | ٤٠٢ | فَصَلَّى | ٧٧٩ |
| فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ مِمَّا يَلْزُقُ كَتَبَهُ | ٥٢ | فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ | ٣١٩ |
| فَرُبُّ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ | ٢٨٦ | فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَثِفَ مَا | ٣٢٠ |
| فَرُبُّ مُتَّبِعٍ أَفْقَهُ مِنْ سَامِعٍ | ٨٩٣ | فَصَلُّوا وَادْعُوا | ٣٢٠ |
| فَرُبُّ مُتَّبِعٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ | ١٢٩ | فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ | ٦٨٥ |
| فَرَوَّعَهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا | ٦٦٧ | فَصُمَّ | ٦٨٦ |
| فَرَضَ اللَّهُ - تَعَالَى - الصَّلَاةَ عَلَى | ٣٠٦ | فَصُومُوا | ٤٠٩ |

| | | | |
|-----|--|----------|---|
| ٢٤ | فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْرَأُوا بِهِ..... | ٥٥٥ | فَضَاعَ بَعْضُهَا فَمَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ..... |
| ٣٠٦ | فَقَامُوا مَقَامَ الْأَوَّلِ فَكَثِرَ رَسُولٌ..... | ٣٤٣ | فَضَرَبْنَا شَجَرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ..... |
| ٨٧٦ | فَقَدْ أَشْرَكَ..... | ٢٣٨ | فَضَلَّتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ..... |
| ٧٨٩ | فَقَدْ ضَادَ اللَّهُ فِي مَلِكِهِ..... | ٤١٨ | الْفَيْطَرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا..... |
| ٢٨ | فَقَدْ طَهَرَ..... | ٤١٨ | الْفَيْطَرُ مِمَّا دَخَلَ..... |
| ٥٣٥ | فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ..... | ٣٠٨ | الْفَيْطَرُ يَوْمَ يَفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى..... |
| ٩٧ | فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ..... | ٦٤٦ | فَطَلَّقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ يُنْتَعَهَا..... |
| ٣٥٥ | فَقَرَأَ بِمَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجَّهَرَ..... | ٧٠٤ | فَطَلَّقُوهُمْ لِقَبْلِ عِدَّتِهِمْ..... |
| ٢٧٢ | فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ..... | ٢٢٨ | فَعَلَى جَنْبِ..... |
| ٢٣٣ | فَقُمْتُ إِلَى خَصِيرِ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ..... | ٨٣٧ | فَعَلَى كُلِّ حَالِمٍ دِيَارٌ أَوْ عِدْلُهُ..... |
| ٢٦٢ | فَقُولُوا اللَّهُمَّ..... | ٢١٧ | فَعَلَّمَنَا التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ..... |
| ١٤٦ | فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ..... | ٦٠٨، ٦٠٧ | فَعَلَّمَنَا مِنَ الْقُرْآنِ..... |
| ٩٣٢ | فَقُولُوا: وَعَلَيْكَ..... | ٦٢١ | فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ..... |
| ٢٣٢ | فَقِيلَ لِمُحَمَّدٍ ابْنِ سِيرِينَ: سَلِّمْ فِي الشَّهْرِ..... | ٦٠٠ | فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ..... |
| ٤١٩ | فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ..... | ١٠٨ | فَعَيْنُهُ طَهُورُهُ وَتَسْجُدُهُ..... |
| ٥٥٠ | فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَعْفَرٍ وَخَالِدٌ..... | ٣٧٦ | فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَيْتٌ كَبِيرٌ..... |
| ٢١٠ | فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَتَيْنِ..... | ٤١١ | فَقَالَ: أَرَبِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحَتْ..... |
| ٢٣٥ | فَكَانَ يُرْجَى إِنْ خَمَلَتْ بِهِ أَنْ يَكُونَ..... | ٣٤ | فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْ، مَهْ..... |
| ٣٠٦ | فَكَانَتْ لِلْقَوْمِ رَكْعَةٌ وَرَكْعَةٌ..... | ٢٣٢ | فَقَالَ أَصْدَقُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى..... |
| ٧٥٨ | فَكَبِّرُوا أَيُّ الْيَهُودِ إِنَّا وَاللَّهِ..... | ٥٨٣ | فَقَالَ اغْرِفْ عِفَاصَهَا..... |
| ٧٦٠ | فَكَبِّرُوا وَاللَّهِ مَا قَلْنَا..... | ٥٣٥ | فَقَالَ: أَغْطِيهِ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيَّرَ..... |
| ٢٨٨ | فَكَرِهَ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا..... | ٨٧٨ | فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ..... |
| ٨٧٧ | فَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي..... | ٧١٧ | فَقَالَ إِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي إِنَّهَا..... |
| ٣٤٧ | فَكَفَّنَ أَبِي وَعُمِّي فِي نَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ..... | ١٨٦ | فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ..... |
| ٥١٥ | فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ..... | ٤٥٩ | فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا..... |
| ٧٦٦ | فَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولُ..... | ٤٣٩ | فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي..... |
| ٩٣٤ | فَكَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِبُكْرِيهِنَّ..... | ٦٨٨ | فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَنْ..... |
| ٤٧٨ | فَلَا إِذَنْ..... | ٤٤٤ | فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْرًا بِي..... |
| ٨٥٥ | فَلَا تَأْكُلْ..... | ٦٠٦ | فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ..... |
| ٢٦٨ | فَلَا تَبْكِينَ عَلَى مَا لَكَ بِغَدِ الْيَوْمِ..... | ٢٤ | فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَزَكَبُ..... |
| ٧٠٨ | فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَالنَّزْعَةِ..... | ٧٧٤ | فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَكَيْتُ..... |
| ٤١٢ | فَلَا تَدْعُوهُ وَلَوْ أَنْ يَخْرُجَ..... | ٩٩ | فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَهَلْ يَكُونُ..... |
| ٢٦١ | فَلَا تَقْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا..... | ٧١٨ | فَقَالَتْ قَدْ أَزْصَعْتُكُمَا فَسَأَلْ..... |
| ٤٩٤ | فَلَا تَقْرَبُوهُ..... | ٥٣٩ | فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ لَنَا..... |

| | | | |
|-----|---|-----|--|
| ٢٢١ | فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ | ٦٥٦ | فَلَا تَلْمِزْنِي فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا أَتَمْلِكُ |
| ٦٠٠ | فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَعْضَى لِلْبَصَرِ | ٣٥٣ | فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ |
| ٤١٨ | فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ | ٢٦١ | فَلَا صَلَاةَ لَهُ |
| ٩٦١ | فَلْيَتَزَوَّضْ | ٤١١ | فَلَا صِيَامَ لَهُ |
| ٢١٧ | فَلْيَذْغِ | ٤١٨ | فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ |
| ٦٦٧ | فَلْيَرَا جَعْلَهَا | ٤١٩ | فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ |
| ٣٧٦ | فَلْيَسْ فِيهَا صَدَقَةٌ | ٣٢٨ | فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى |
| ٩٣٢ | فَلْيَسْتَقِ | ٨٩٦ | فَلَا يَأْخُذْهُ |
| ٥٣١ | فَلْيَسْلِفْ فِي كُلِّ مَعْلُومٍ | ٢١٤ | فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ |
| ٢٧٨ | فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ | ١٧٦ | فَلَا يَحْجُنْ بَعْدَ هَذَا النَّعَامِ مُشْرِكٌ |
| ٥٩ | فَلْيُطِلْ عُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ | ٥٣٠ | فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا |
| ٥٦ | فَلْيَنْسِلِ | ٥٣٨ | فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ |
| ٨٥ | فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ | ٨٨٧ | فَلَا يَنْعَصِي |
| ٢١٧ | فَلْيَقُلْ | ٩٦٨ | فَلَا يَلْطِمَنَّ الرَّوْحَ |
| ٤٥٢ | فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا | ٨٨٧ | فَلْيَرْكَبْ وَلْيَهْدِ بَدَنَهُ |
| ٣٦ | فَلْيَمْقَلْهُ | ٨٢٩ | فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الْخُمْسُ |
| ٢٧٥ | فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا | ٦٨٨ | فَلَمْ يُجِبْهُ |
| ٥٨٨ | فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ | ٦٢٧ | فَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً، وَلَا صَدَقًا |
| ٤٨٧ | فَمَا تَرَى فِي بَيْعِ شُحْرَمِ الْمَيْتَةِ | ٥٤٠ | فَلَمْ يَرَبِّي بَلَعَتْ |
| ٣٧٥ | فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ | ٢١١ | فَلَمْ يَزَلْ يَقْتَتِ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ |
| ٣٨٢ | فَمَا رَأَى فَيَحْسَابُ ذَلِكَ | ٤٧٣ | فَلَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى الْجُمْرَةَ |
| ٤٧٦ | فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ | ٣٤٣ | فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَلْفَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ |
| ٦٧ | فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ | ٦٧٥ | فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا |
| ٩٤٩ | فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ | ٦٢٧ | فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ يَدَيَهَا |
| ٥٩ | فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى آخِرِهِ | ٦٥٤ | فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ جَعَلْتَ أَلْقِيَهُ إِلَيْهِ |
| ٩٠٣ | فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَشْأَهُ وَقَرَّبَنَا | ٣٤٤ | فَلَمَّا فَرَّغَ |
| ٢٩٠ | فَمَنْ أَتْبَاكَ... إِلَى آخِرِهِ | ٧٩٩ | فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ... إِلَى آخِرِهِ |
| ٥٠٥ | فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا | ٤٦٤ | فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا |
| ٥١٩ | فَمَنْ رَأَى | ٤٩٨ | فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا |
| ٨٩٣ | فَمِنْ شَرَطِهِ | ٥٠٩ | فَلَهُ الْخِيَارُ ثَلَاثًا |
| ٧٤٧ | فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَبِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي | ٣٥٨ | فَلَهُ قَبْرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا |
| ٣٣٩ | فَمَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا | ٦٦٩ | فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمُ |
| ٢٥١ | فَمَنْ لَمْ يُؤَيِّرْ فَلَيْسَ مِنَّا | ٦٦٩ | فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ |
| ٥٤٦ | فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَبْرُكْ وَفَاءً | ١٨٠ | فَلْيَصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ |

| | | | |
|---------------|---|----------|--|
| ٧٤٦ | فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى | ٩٣٢ | فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَعِزْ |
| ٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٣ | فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْمَشْرِ | ٥٣٢ | فَسَلِّفُهُمْ فِي الْجِنَّةِ وَالشَّعِيرِ |
| ٤٩٤ | فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا | ٦٠٦ | فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَنَدَ |
| ١٥٥ | فِي سَفَرِ الْقَصْرِ | ٦٣٨ | فَنَظَرَتْ فِي الرُّومِ، وَقَارِسَ فَإِذَا |
| ٣٩٤ | فِي صَاعٍ مِنْ بُرٍّ | ٥٤٣ | فَنَكَسُوا رُؤُوسَهُمْ |
| ٣٧٦ | فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ | ١٥٨ | فَهَذِهِ بِهَذِهِ |
| ١٠٠٥ | فِي صَخَصَاحٍ مِنْ نَارٍ | ٤٩٢ | فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ |
| ٣٦ | فِي طَعَامٍ أَخَذَكُمْ | ٥٠٩، ٥٠٨ | فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ |
| ٥٢٧ | فِي الْعَرَايَا | ٥٠٩ | فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ |
| ٨٨١ | فِي الْغُلُولِ | ٦٩١ | فَهُوَ لِرُزْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ |
| ١٤٥ | فِي فَضْلِ الْقَوْلِ | ٩١١ | فَهُوَ لِفُلَانٍ |
| ٧٣٦ | فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ لَمَّا جَبَّ عِنْدَهُ | ٦٩١ | فَهُوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ |
| ٣٤٩ | فِي قِصَّةِ الْعَامِلِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ | ٥٨٦ | فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ |
| ٣٥٠ | فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ | ٢٧٠ | فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَرَى |
| ٣٧٥ | فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ | ٧٥٨ | فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ |
| ٣٧٥ | فِي كُلِّ خَمْسٍ شاةٍ | ١٩٤ | فَوَصَفَ الصَّلَاةَ هَكَذَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ |
| ٣٨٠ | فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ فِي أَرْبَعِينَ | ٤٤٤ | فَوْقَ ثَلَاثٍ |
| ٣٧٦ | فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ | ١٣٠ | فَوَقْتُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا |
| ٥٦١ | فِي كُلِّ شِيرْلُو | ٩٢٣ | فِي الْآيَةِ رُبْعُ الْكِتَابَةِ |
| ٥٦١ | فِي كُلِّ شَيْءٍ | ٩٧٠ | فِي الْأَذْكَارِ |
| ٤٩٢ | فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِفَةٌ | ٧٥٠ | فِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ مَارْتُهُ مِائَةً |
| ٣٧٩ | فِي كُلِّ فَرْسٍ سَائِمَةٍ وَيَنَارٍ أَوْ | ٩٤٥ | فِي بَضْعٍ أَخَذَكُمْ صَدَقَةٌ، وَالْإِسْثَالُ |
| ٧٩٥ | فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ نَائِمًا | ٤٦ | فِي بَوْلِ الرَّضِيعِ |
| ٧٥٤ | فِي الْمَوَاضِيعِ خَمْسَ، خَمْسَ، مِنَ الْإِبِلِ | ٦٩٢ | فِي تَخْلِيفِ جِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ |
| ٦٠٣ | فِي النِّكَاحِ، وَغَيْرِهِ | ٨٩٧ | فِي تَمَرَةٍ |
| ٣١٠ | فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ | ٣٤٣ | فِي تَوْبَتِهِ اللَّذِينَ أَحْرَمَ فِيهِمَا |
| ٧٥٧ | فَيَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ؟ | ٣٤٣ | فِي تَوْبَتِهِ |
| ٤٥ | فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ | ٧٥١ | فِي الْخَافِيَةِ ثَلَاثُ الدَّيَّةِ |
| ٢١٧ | فَيَدْعُو بِهِ | ٢٩٩ | فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُرَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ |
| ٦٤٠ | فَيَذْنُرُ | ٧٢٣ | فِي الْخَابِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا رُوحُهَا |
| ٩٣٤ | فَيَرْحِيئُهُ دِرَاعًا لَا يَزِدُّنَ عَلَيْهِ | ٩٠٥ | فِي الْحُقُوفِ |
| ٣٦٥ | فَيَعَادُ رُوحَهُ فِي جَسَدِهِ | ٦١٨ | فِي خَيْرٍ |
| ٩١٨، ٩١٧ | فَيُعْتِقُهُ | ٨٨٦ | فِي رَجُلٍ جَعَلَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَدَقَةً |
| ٩٦٤ | فَيُعْجَبِي | ٧٢٥ | فِي الرَّجُلِ لَا |

| | | | |
|-----|---|----------|---|
| ٥٥٩ | قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ..... | ٦٥٦ | فِيمَا أَمْلِكُ..... |
| ٤٧ | قَالَ - فِي ذِمِّ الْخَيْضِ..... | ٣٨٧ | فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ رِيحَ الْعُشْرِ..... |
| ٧٩٦ | قَالَ: فِي السَّارِقِ..... | ٣٨٧، ٣٨٦ | فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ..... |
| ٨٠٠ | قَالَ فِي شَارِبِ..... | ٣٨٦ | فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ..... |
| ٨٥٠ | قَالَ فِي الضُّبِّ لَا..... | ٣٨٦ | فِيمَا سَقَتِ..... |
| ٣٤٩ | قَالَ ﷺ فِي النَّامِذِيَّةِ: إِنَّهَا تَابَتْ تَوْبَةً..... | ٤٨١ | فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ..... |
| ٣٤٨ | قَالَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ: لَا..... | ٣٦٥ | فَيُنَادِي مُنَادٍ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ..... |
| ٧٧٥ | قَالَ ﷺ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ: وَالَّذِي..... | ٤٢٢ | فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا..... |
| ٣٩٢ | قَالَ فِي كَثْرٍ وَجَدَهُ..... | ٢٩٨ | فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ..... |
| ٣٩١ | قَالَ - فِي كَثْرٍ..... | ٣٥٨ | الْقَائِلِ وَمَا الْفِرَاطَانِ؟..... |
| ٣٣ | قَالَ - فِي الْهَرَّةِ..... | ١٣٠ | قَائِمِ الظُّهَيْرَةِ..... |
| ٩٤ | قَالَ لَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: انْبَغِي..... | ١٧٥ | قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ..... |
| ٤٧٦ | قَالَ لِأَصْحَابِهِ: قُومُوا فَانْحَرُوا..... | ٤٨٦ | قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ..... |
| ٩١٠ | قَالَ ﷺ لِأَوْلِيَاءِ الدِّمِ اتَّخِلِفُوا..... | ٨٣٢ | قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى..... |
| ٦٤١ | قَالَ لِعُمَيْرِيَّةَ لَمَّا جَاءَتْ..... | ١٧٥ | قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ..... |
| ٨١٨ | قَالَ لِرَجُلٍ بَيْعَهُ..... | ٧٦٦ | قَاتَلَ يَحْيَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا..... |
| ٩٠٤ | قَالَ لِرَجُلٍ: تَرَى..... | ٤٧٩ | الْقَارِ يُطَوِّفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى..... |
| ٦٠٤ | قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوُّجَ..... | ٤٦٦ | قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لَا أَسْلِمُ..... |
| ٨٦٩ | قَالَ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ عَنِ التَّضْحِيَةِ..... | ٧٨٩ | قَالَ: أَتَشْفَعُ..... |
| ٢٢٢ | قَالَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ تَقُولُ..... | ٨٣٠ | قَالَ أَصَبْتُ جِرَابَ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْرٍ..... |
| ٧٩٢ | قَالَ لِسَارِقٍ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ..... | ٨١٢ | قَالَ أَغْرَابِيُّ لِلْبَيْهِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ..... |
| ٨٩٢ | قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا..... | ٤٧٣ | قَالَ: أَفَضْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ..... |
| ٩٨ | قَالَ لِعَيْثَانَ بْنِ مَالِكٍ..... | ٣٤٠ | قَالَ اللَّهُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي..... |
| ٨٠١ | قَالَ لِلْجَلَادِ اضْرِبْ فِي أَعْضَائِهِ..... | ٤١٢ | قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي..... |
| ٩٢ | قَالَ ﷺ لِلْجَنْ لَمَّا سَأَلُوهُ..... | ٥٦٧، ٥٩٠ | قَالَ: اللَّهُ..... |
| ٤٣ | قَالَ لِلْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ..... | ٦٥٠ | قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا..... |
| ٧١١ | قَالَ لِلَّذِي ذَكَرَ لَهُ أَنَّ امْرَأَتَهُ..... | ٦٥٩ | قَالَ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ..... |
| ٦٩٠ | قَالَ لِلْمُعَلِّمَيْنِ..... | ٤٩٥ | قَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ..... |
| ٧٩٤ | قَالَ - لَمَّا أَمَرَ..... | ٣٩٧ | قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا فَقَالَ..... |
| ٦٤٨ | قَالَ لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ..... | ٩٩ | قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَرْأَةِ..... |
| ٢٢٩ | قَالَ لِمَرْيَضٍ - صَلَّى..... | ٤١٠ | قَالَ: صُومُوا..... |
| ٩٤ | قَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا..... | ٣٩١ | قَالَ فِي الْإِبِلِ صَدَّقْتُهَا..... |
| ٢٢٧ | قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ..... | ٨٢٦ | قَالَ فِي أَسَارَى بَذَرِ..... |
| ٦٠٣ | قَالَ لَهُ: تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ:..... | ٣٤٢ | قَالَ - فِي الَّذِي..... |

| | |
|--|--|
| فَالَهُ: لَكَ أَجْرَانِ..... ٩٦٤ | قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَلَّقَ..... ٤٨٢ |
| فَالِهَا: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ..... ١١٦ | قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ..... ٦٦٩ |
| فَالِإِلَهَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: الْيَتِيمَ..... ٦٩٠ | قَدْ أَفْضَرُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا..... ٣٧٢ |
| فَالِ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْيَتِيمِ قَالُوا..... ٧٥٨ | قَدْ رَأَيْتَ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ..... ٢٤٨ |
| فَالِ لَهُنَّ: فَإِذَا فُرِغَتْ..... ٣٤٤ | قَدْ رُفِضَتْ صِلَاتُكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى..... ١٥٣ |
| فَالِ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ..... ٥٥٥ | قَدْ زُوِّجَتْكُمَا..... ٢٠٨ |
| فَالِ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ..... ٢٥٣ | قَدْ سَمِعْتُ فِي هَؤُلَاءِ تَأْيِينَ إِنْسَانٍ..... ١٣٩ |
| فَالِ مُحَاطِبًا..... ٧٨٩ | قَدْ شَرِبَ مَعَكَ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْهُ..... ٩٣٢ |
| فَالِ: مَضَتْ السَّنَةُ بَعْدَ فِي الْمَلَاعِينِ..... ٦٨٩ | قَدْ شَهِدْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ..... ٧٧٤ |
| فَالِ مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا..... ٥٧٠ | قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَيِّمِكُمْ..... ٢٦٥ |
| فَالِ: هَبِي لِي نَفْسَكَ..... ٦٧٥ | قَدْ قَامَتْ الصَّلَاةُ..... ١٤٦، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧ |
| فَالِ: وَفِي السَّنَةِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ..... ٧٥١ | قَدِيمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةِ،..... ٣١٦ |
| فَالِ يَا بَنِي بَيَاضَةَ..... ٦٢٢ | قَدِيمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةِ وَبِهَا..... ٣٦ |
| فَالِ: يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ..... ٤٦٩ | قَدِيمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ..... ٤٦٨ |
| قَالَتْ حَوَلَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،..... ٤٧ | قَدِيمُ مُعَاوِيَةَ حَاجِبًا أَوْ مُعْتَمِرًا..... ٣٩٤ |
| قَالَتْ عَائِشَةُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَتَكَرَّ..... ٣٥٣ | قَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةِ وَنَحْنُ..... ٥٣٠ |
| قَامَ بِجَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي..... ٣٢٠ | قَدِيمُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةِ، وَهُمْ..... ٥٣١ |
| قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ..... ٧٧٩ | قَدِيمُ التُّعْمَانِ بْنِ أَبِي الْجَوْنِ..... ٦٧٤ |
| قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يقرأ فِيهِمَا..... ١٩٥ | قَدِيمًا الْمَدِينَةِ، فَإِذَا رَسُولُ..... ٧٣١ |
| قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:..... ٨٦٦ | قَدَّمُوا قُرْشًا..... ٢٦٩ |
| قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ..... ٨٢١ | قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِقَاتِحَةٍ..... ٣٥٥ |
| قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا..... ٣٢٠ | قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ..... ٨٧٤ |
| قَامَ لِلْجَنَازَةِ ثُمَّ قَعَدَ..... ٣٦٠ | قَرَأَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النِّجْمَ، فَلَمْ..... ٢٣٨ |
| قَتَلَ بَعْضُ نِسَائِهِ..... ٧٧ | قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ..... ٨٢٨ |
| قَتَلَ الْخَجَرَ وَالْتَرَمَةَ،..... ٤٦٧ | قَضَى بِالسُّبُلِ لِلْقَاتِلِ..... ٨٢٢، ٨٢١ |
| قَتَلَ الْخَجَرَ..... ٤٦٨ | قَضَى بِهَا لِجَعْفَرٍ..... ٧٣٢ |
| قَتَلَ عُثْمَانُ بْنُ..... ٣٤١ | قَضَى بِبِعِينٍ..... ٩٠٥ |
| قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ..... ٧٥٦ | قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَحْفَظَ الْخَزَائِطُ..... ٧٦٨ |
| قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُتَاهِدٍ..... ٧٤٥، ٧٣٨ | قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْخَصْمَتَيْنِ..... ٨٩٩ |
| قَتَلَ يَوْمَ بَنِي..... ٨٢٤ | قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَنْ تَوَفَّى..... ٥٣٦ |
| قَتَلْنَا بِالْقِسَافَةِ وَالصَّحَابَةُ مَثَرُ الْفُرُونِ..... ٧٦١ | قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشُّفَعَةِ فِي..... ٥٦٠ |
| قَتَلَهُ مِنْ جَاءَ بِهِ..... ٧٦٢ | قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشُّفَعَةِ..... ٥٦٠ |
| قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ..... ٢٩٦ | قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرْزَخٍ..... ٦٤٤ |
| قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجَرْتَ..... ٨٣١ | قَضَى فِي ابْنَةِ خَمْزَةَ..... ٧٣١ |

| | | | |
|----------|---|----------|---|
| ٢٤٧ | قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّبِيِّ | ٧٤٩ | قَضَى فِي اللَّيْلَةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ |
| ٩٦٤ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَنْبَغُ أَنَا | ٧٥١ | قَضَى فِي النَّعِينَ |
| ٤٩ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ | ٥٩٧ | قَضَى مُحَمَّدٌ ﷺ أَنْ الدِّينَ قَبِيلٌ |
| ٨١٠، ٤٣٨ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ | ٧٥٠ | قَضَى النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قُطِعَتْ ثَنَدُوهُ |
| ٢٣٨ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي سُورَةِ | ٥٦٠ | قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّعْبَةِ فِي كُلِّ |
| ٤٢٦ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَزَكْ نَصْرُومُ | ٧٩٤ | قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ |
| ٦٣٣ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ | ٨٩٠ | الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ |
| ٧٢٣ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ | ٧٨٨ | قَطَعَ فِي ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ |
| ٧٢٨ | قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَيْرُ؟ | ٧٨٧، ٧٨٨ | قَطَعَ فِي بَيْحٍ قِيمَتُهُ |
| ٤٤٨ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَصْدُرُ النَّاسُ | ٧٨٧ | قَطَعَ فِي بَيْحٍ |
| ٨٨٩، ٦٩٥ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ | ٧٩٦ | قَطَعَ مِنَ الْمَفْصِلِ |
| ٦٥٦ | قُلْنَا: فَاكُلْ قَانَ | ٧٩١ | قَطَعَ يَدٌ مِنْ أَخَذَ رِذَاءَ |
| ٩٣٠ | قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَلْتَقِي | ٩٣٩ | قَطَعْتَ |
| ٢٩٤ | قُمَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ | ٥٥٢ | قُلِ الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا |
| ٢٠٣ | قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْدًا فَاسْتَأْذَنَّا | ٨٧٥ | قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا |
| ٢٠٢ | قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ النِّسَاءِ | ٨٣٨ | قُلْ: وَعَلَيْكَ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ |
| ٢١٠ | قُمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ | ٤٣ | قُلْ: وَمَنْ يَنْصُرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ |
| ٢١٠ | قُمْتُ شَهْرًا، بَعْدَ | ٣٢٧ | قَلْبَ رِذَاءَةٍ |
| ٢١٠ | قُمْتُ شَهْرًا | ٢١١ | قُلْتُ لِأَيِّ: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ |
| ٩٢١ | قَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ لَمَّا تَقَنَّتْ | ١٦٠ | قُلْتُ لِجَلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ |
| ٢١٩ | قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ | ٨٤٨ | قُلْتُ لِجَابِرِ الصُّغَيْرِ صَدِّيقِي؟ |
| ٢٦٤ | قُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ | ٤١٥ | قُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَيُّ نَاشِئِ الصَّائِمِ |
| ٩٠١ | قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ | ٧٣٧ | قُلْتُ لِغُلَامِي عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ عِنْدَكُمْ |
| ٦٤٨ | قَوْمَتِ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمَ وَثَلَاثًا | ٧٣٧ | قُلْتُ لِغُلَامِي: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ |
| ٨٠ | قِيَّ ذِرَاعٍ وَدَسَعَةً تَمَلَأُ الْقَمَمَ | ٢٦٦ | قُلْتُ: وَحَيْثُ قَدْ ثَبِتَ |
| ٢٠٠ | قِيَّامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ | ٤٣٦ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ |
| ٣٦٠ | قِيَّامَهُ ﷺ لِحِجَابَةِ يَهُودِيٍّ مَرَّتْ | ٥٦١ | قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرْضٌ لِي لَيْسَ |
| ٤١٩ | قِيلَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمْ | ٨٩١ | قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعِينَنِي |
| ٢٥ | قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اتَّوَضَّأَ مِنْ | ٥٣٣ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَلَانًا |
| ٤٣٦ | قِيلَ لَهُ: هَذَا الْفَضْلُ فِي | ٩٤٣ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جَارِئِينَ |
| ٦٧٤ | قِيلَ لَهَا: اسْتَعِيْذِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ | ٤٠ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ |
| ٣٩٧ | قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ | ٥٠٠ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ |
| ٦٠٢ | قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النِّسَاءِ | ٦٢٤ | قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ |
| ٤٣٨ | قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بِرُ الْحَجِّ | ٩٩٨ | قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدُّعَاءِ |

| | |
|--|---|
| قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ..... ٤٤٠ | كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ..... ١٠٠٣ |
| قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى كُلِّ..... ٥٤٧ | كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ..... ٤٦٦ |
| قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ..... ٥٢٩ | كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ..... ١٨٤ |
| قِيلَ وَقَالَ..... ٩٤٠ | كَانَ إِذَا قَعَدَ..... ٢١٥ |
| قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ ذَرَاهِمَ..... ٧٨٧ | كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَهَادَيْنَ..... ٨٤٦ |
| الْكَافِرُ لَا يَرُونَ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ..... ١٠٠٥ | كَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِسِتٍّ..... ٦٢٥ |
| كَالْمُرَائِي يَرْغَى حَوْلَ النِّجْمِ يُوشِكُ..... ٩٤٨ | كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى..... ٧٣ |
| كَالْعَائِدِ فِي قَبِيهِ..... ٥٧٨ | كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُونَ..... ٢٠٧ |
| كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷺ..... ٨١ | كَانَ أَطْوَلُ مَا يَسْجُدُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ..... ٣٢١ |
| كَانَ أَحَدُهُمْ يَنْسُطُ ثَوْبَهُ..... ٢٠٨ | كَانَ أَكْثَرَ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ..... ١٠٠٢ |
| كَانَ إِذَا اجْتَهَدَ فِي التَّحِيْنِ قَالَ..... ٨٧٩ | كَانَ أَكْثَرَ..... ٤٣١ |
| كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ انْطَلَقَ..... ٨٥ | كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطاً عَلَيْهَا..... ٦٣٦ |
| كَانَ إِذَا أَرَادَ غَرْوَهُ..... ٨١٦، ٨١٧، ٨١٦ | كَانَ بِلَالٌ قَبْلَ أَنْ يُعَيِّمَ..... ١٤٩ |
| كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرِيغَ..... ٢٨٥ | كَانَ بَيْنَ الْيَهُودِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ..... ٩٢٨ |
| كَانَ إِذَا أَكَلَ أَكَلَ بِخُمْسٍ..... ٩٢٩ | كَانَ ثَمَرُ الْمَجْنُونِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ..... ٧٨٧ |
| كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ..... ٦٤٠ | كَانَ خَرّاً..... ٦٢٢ |
| كَانَ إِذَا أَوْتَرَ يَنْسُجَ..... ٢٢٣ | كَانَ الْحُسَيْنُ..... ٤٦ |
| كَانَ إِذَا تَابَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ..... ٥١٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ..... ٨٧ |
| كَانَ إِذَا جَاءَهُ..... ٢٤٠ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ..... ٣٨٤ |
| كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ..... ٩٢ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِجَنَازَةٍ..... ٥٤٦ |
| كَانَ إِذَا خَطَبَ يَغْتَمِدُ..... ٣٠٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا..... ٦٦٠ |
| كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مِثْرِهِ..... ٢٩١ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ..... ١٨٩ |
| كَانَ إِذَا رَأَى الْفَطْرَ..... ٣٢٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ..... ١٠٣ |
| كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا..... ٦٠٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا..... ٨١٤ |
| كَانَ إِذَا رَفَأَ..... ٦٠٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ..... ٢٢٤ |
| كَانَ إِذَا رَفَعَ فَرْجَ..... ٢٠٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ..... ٩٣ |
| كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَطْرُقَ..... ١٥٥ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، اخْمَرَتْ..... ٢٩١ |
| كَانَ إِذَا سَالَ جَعَلَ..... ٢٣٠ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ..... ٨٦، ٨٥ |
| كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ..... ٢١٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ..... ٤٣٣ |
| كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ قَالَ: اللَّهُمَّ..... ١٥٠ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ..... ٢١١، ٢٠٥ |
| كَانَ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ..... ٢٢٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا..... ٢٨١ |
| كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ جَعَلَ بَيْنَهُ..... ١٦٧ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ..... ٢٢٦ |
| كَانَ إِذَا صَلَّى..... ٢٠٨ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْعُبَيْرَ..... ٢٩١ |
| كَانَ إِذَا غَشِيَ أَهْلَهُ فَأَلْزَلَ..... ١٠٢ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ..... ٦٥٩ |

| | | | |
|------------|---|---------------|--|
| ٢٣٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا | ٣٥٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى |
| ٢٠٢ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ | ٣٦٤، ١٩٨، ١٩٧ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَعَ مِنْ |
| ١٠١، ٨٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ | ٢٠٤، ١٩٢ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى |
| ٦٥٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ | ٣١٥ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمٌ |
| ٦٥٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِنِسَائِهِ | ١٨٨ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَثُرَ لِلصَّلَاةِ |
| ١٠٠٤، ١٠٠٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ | ٢٥٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ |
| ٢٢٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذُبُرٌ | ٩٩٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَذَّ يَدَيْهِ |
| ٢٠٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ | ١٩٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ |
| ٣٥٥ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى | ٤٢٧، ٣٩٠ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُنَا أَنْ |
| ١٠٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَأْمٍ وَهُوَ | ٦٠٢ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُنَا بِالتَّاءِ |
| ٨٠٤ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْذِرُ لَهُ الزَّيْبُ | ١٢٠ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتَرُ |
| ٨٢٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بَعْضُ | ٤٠٨ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ |
| ١٣١ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ | ٦٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَرَضَّأُ بِالْمُدِّ |
| ٢٥٤ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَيِّرُ بِهِ سُبْحٌ | ٣١٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمٌ |
| ٦٢٢ | كَانَ زَوْجُ بَرِيْرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ | ٨٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ |
| ٣٥٤ | كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُكَبِّرُ عَلَى | ٨٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ |
| ٣٥٤ | كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ۞ يُكَبِّرُ | ١٨٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِي الصَّلَاةَ |
| ٦٦٩ | كَانَ طَلَّاقُ الثَّبَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ | ٢٥٠ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعَ |
| ٦٦٩ | كَانَ طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً | ١٩٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا |
| ٦٦٩ | كَانَ طَلَّاقُ الثَّلَاثِ | ١٢٥ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْقَصْرَ |
| ٦٦٨ | كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ | ١٦٥ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ |
| ٦٢٢ | كَانَ عَبْدًا | ١٦٢، ١٦١ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ |
| ٩٢١ | كَانَ الْغَيْبُ يَدْخُلُونَ عَلَى أَزْوَاجِ | ٤٢٦ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ حَتَّى |
| ٤٨٩ | كَانَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَهِيَ | ٤٢٧ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ فِي كُلِّ |
| ٣٢٧ | كَانَ عَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ | ٤٣١ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ مِنَ الشَّهْرِ |
| ٥٥٦، ٥٥٧ | كَانَ عَبْدٌ بَعْضُ | ٤٢٩، ٤٢٧ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ مِنْ كُلِّ |
| ٤٤١ | كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ | ٢١٨ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُ التَّشَهُّدَ |
| ٢٠١ | كَانَ فَلَانٌ يُطِيلُ الْأَوْتَيْنِ مِنْ | ٢١٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُ دَعَاءَ |
| ٧٨١ | كَانَ فِي آيَاتِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ | ٣٧٠ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا |
| ٣٦٠ | كَانَ فِي جَنَازَةٍ | ٩٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْتَسِلُ مِنْ |
| ٩٢٥ | كَانَ فِي سَفِينَةٍ فَسَمِعَ غَاطِسًا عَلَى | ٤٤ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْسِلُ الْعَنِيَّ |
| ٩٨١ | كَانَ فِي لِسَانِي ذَرْبٌ عَلَى أَهْلِي | ٤١٣ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْطَرُ عَلَى |
| ٧٩٥ | كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ | ٥٧٩ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ الْهَيْبَةَ |
| ٧١٦ | كَانَ فِيمَا أُتْرِلَ مِنَ الْقُرْآنِ | ٤١٥ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ |

| | | | |
|--------------------|---|-----|---|
| ١٢٢ | كَانَ يَأْمُرُنِي فَأَقْرُرُ..... | ٧١٦ | كَانَ يَمِينَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ..... |
| ٤٢٨ | كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِإِفْطَارِهِمَا..... | ١٢٧ | كَانَ قَدَرُ صَلَاةٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرِ..... |
| ٣٨٩ | كَانَ يَنْتَعِلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ..... | ١٧٢ | كَانَ قِرَامٌ لِعَالِيَةِ سَنَرَتْ بِهِ..... |
| ٢٢٤ | كَانَ يَنْمُوذُ..... | ٣٣٧ | كَانَ حُمُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الرَّسَنِجِ..... |
| ٦٥٥ | كَانَ يَنْتَفِسُ فِي الشَّرَابِ..... | ١٤٣ | كَانَ لَا يُؤَذِّنُ..... |
| ١٣٨ | كَانَ يُتَوَبُّ فِي الْأَذَانِ الْأَوَّلِ..... | ٩٥ | كَانَ لَا يَسْتَنْزِلُهُ عَنْ بَوْلِهِ..... |
| ٢٤٤ | كَانَ ﷺ يُحَافِظُ فِي النَّوْمِ وَاللَّيْلِ..... | ٢١١ | كَانَ لَا يَنْقُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ..... |
| ٣٦٦ | كَانَ يُخْرِجُ إِلَى الْعِيدِ..... | ٤١٦ | كَانَ لَا يَمَسُّ وَجْهَهَا..... |
| ٣١٠ | كَانَ يُخْرِجُ نِسَاءَهُ وَتَنَاتَهُ..... | ٥٦٦ | كَانَ لِرِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قُصُوفُ..... |
| ٥٧ | كَانَ يُخَلِّلُ لِحَيْتِهِ..... | ٢٩٢ | كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ..... |
| ٢١١ | كَانَ يَدْعُو لِلْمُسْتَضْعَفِينَ..... | ٦٤٠ | كَانَ لَهُ قُوَّةٌ ثَلَاثِينَ رَجُلًا..... |
| ٢٤٨ | كَانَ يَذْفِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ..... | ١٦٠ | كَانَ لِي مِنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ..... |
| ٥١ | كَانَ يَذِيرُ الْمَاءَ عَلَى بَرْقَقِيهِ..... | ٥٢٨ | كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ..... |
| ١٠٢ | كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى..... | ٤٨٠ | كَانَ النَّاسُ يُنْصَرِفُونَ مِنْ كُلِّ..... |
| ١٩٩ | كَانَ يَرْتَلُّ السُّورَةَ حَتَّى تَكُونَ..... | ٤٣٣ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْتَكِفَ..... |
| ١٨٦، ١٩١، ١٨٦، ١٩١ | كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ..... | ٦٢ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَذَانَ..... |
| ٦٥٩ | كَانَ يَسْأَلُ..... | ٨٦ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ..... |
| ٢٥٤ | كَانَ يَسْبَحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ..... | ٩٢٦ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُودُ إِلَّا بَعْدَ..... |
| ٢٥٧ | كَانَ يَسْتَجِيبُ..... | ٧٠ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا..... |
| ٣٠١ | كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ..... | ٦٠٢ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالنَّبَاةِ..... |
| ٣٠١ | كَانَ يَسْتَغْفِرُ..... | ٢٠٨ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجَاهِي بِيَدَيْهِ..... |
| ٢٢٦ | كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْمَأْمُومِينَ..... | ٣٤٧ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ..... |
| ٢٠٨، ٢٠٧ | كَانَ يَسْتَحْدُ عَلَى كَوْرِ عِمَامَتِهِ..... | ٩٨٨ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ..... |
| ٢٢٢ | كَانَ يُسَلِّمُ..... | ٣١٣ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ..... |
| ٢١٥ | كَانَ يُشِيرُ بِالسَّابِقِ..... | ٦٠ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ السُّمْنُ..... |
| ٤٢٣ | كَانَ يُصْبِحُ جُنْبًا..... | ٤١٥ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ..... |
| ٤٣٠ | كَانَ يَصِلُ شَعْبَانُ بِرَمَضَانَ..... | ٢٣٩ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ..... |
| ٢٩٧ | كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ..... | ٣١٥ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ..... |
| ١٣٦، ١٢٩، ١٣٦، ١٢٩ | كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ..... | ٢١٣ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْقُتُ فِي صَلَاةٍ..... |
| ٣١٢ | كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعِيدِ..... | ٣٥٤ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى الْحَنَائِزِ..... |
| ٢٨٨ | كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ..... | ٨٦٤ | كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَرُ قَبْلَ أَنْ..... |
| ٢٥٢ | كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ..... | ٥٤٦ | كَانَ يُؤْتَى بِالرُّجُلِ..... |
| ٢٥٣ | كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ..... | ٩٢٩ | كَانَ يَأْكُلُ بِلَاثِ أَصَابِعَ..... |
| ١٨٩، ١٦٢، ٢٤٩ | كَانَ يُصَلِّي..... | ٣١٢ | كَانَ يَأْمُرُ..... |

| | | | |
|-----|---|-----|--|
| ٢٠٩ | كَانَ ﷺ يُعْنِكُ يَدَيْهِ عَلَى | ٤٢٦ | كَانَ يُصْرَمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ |
| ٣٥٩ | كَانَ يُعْنِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَأَبُو بَكْرٍ | ٤٢٧ | كَانَ يُصْرَمُ عِدَّةً |
| ٣٥٩ | كَانَ يُعْنِي | ٨٦٢ | كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ |
| ٣٥١ | كَانَ يُنْهَى عَنِ النَّفْيِ | ٣٧١ | كَانَ يُضْحِي عَنْ نَفْسِهِ |
| ٣٥١ | كَانَ يُنْهَى عَنْ | ٦٤٠ | كَانَ يُطَوَّفُ عَلَى نِسَائِهِ |
| ٩٢٦ | كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ | ٦٣٩ | كَانَ يُطَوَّفُ عَلَى |
| ٢٤٦ | كَانَ ﷺ يُؤَيِّرُ بِلَالًا لَا يَجْلِسُ إِلَّا | ٤٣٣ | كَانَ يُتَجَفَّفُ الْعَشْرُ |
| ٢٤٦ | كَانَ يُؤَيِّرُ بِلَالًا لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ | ١٦٧ | كَانَ يُعْرِضُ رَأْسَهُ لِكَيْ يَصَلِّيَ |
| ٢٥٦ | كَانَ | ٥٦٦ | كَانَ يُعْطِي أَرْضَهُ بِالثَّلَثِ وَالرَّيْعِ |
| ٧٨٩ | كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْعِيْرُ الْمَنَاعِ | ٤٠٥ | كَانَ يُعْطِي عَمْرَ |
| ٨٣٣ | كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النُّضَيْرِ مِمَّا | ٣١٧ | كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ |
| ٧٥٥ | كَانَتْ دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنُّضْرَانِيِّ | ٢٢٢ | كَانَ يُعَلِّمُهُمُ مِنَ الدُّعَاءِ |
| ٩٣ | كَانَتْ رَوْثَةُ جِمَارٍ | ٥٨ | كَانَ يُقْتَسَلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ |
| ٢٠٠ | كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ، فَيَذْهَبُ | ٣٠ | كَانَ يُقْتَسَلُ بِفَضْلِ |
| ٣٣٦ | كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ | ١٠٤ | كَانَ يُقْتَسَلُ وَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ |
| ٩٢٢ | كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَائَا | ٢٥٦ | كَانَ يُفْعَلُ كَذَا |
| ٦٣٨ | كَانَتْ لَنَا جَزَارٌ، وَكُنَّا نَعْرِزُ | ٤١٦ | كَانَ يُقْبَلُ بَعْضُ نِسَائِهِ فِي الْفَرِيضَةِ |
| ٦٧٤ | كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ | ٢٠٠ | كَانَ يُقْرَأُ فِي الْأَخْرَسَيْنِ |
| ٩٢٢ | كَانَتْ نَحْلُ بَنِي النُّضَيْرِ لِرَسُولِ | ٢٠٠ | كَانَ يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ |
| ١٢٢ | كَانَتْ النُّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ | ٢٨٠ | كَانَ يُقْصَرُ فِي السَّفَرِ |
| ٥٩٤ | كَانَتْ وَصِيَّتُهُ ﷺ حِينَ خَضَرَهُ الْمَوْتُ | ٢٨٠ | كَانَ يُقْصَرُ وَتُحِمْ |
| ٨٧٩ | كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي | ٩٣ | كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ |
| ٨٧٩ | كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ، لَا، وَمُقَلَّبِ | ٢٢٦ | كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ |
| ٦٣٤ | كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى | ٢١٠ | كَانَ يَقُولُ بَيْنَ |
| ٦٣٤ | كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا | ٩٣ | كَانَ ﷺ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي |
| ١٧٦ | كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ | ٣٢٩ | كَانَ يَقُولُ عِنْدَ |
| ١٧٥ | كَانُوا يُتَخَذُونَ كُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ | ٢٢٣ | كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ |
| ٦٦٩ | كَانُوا يَفْعَلُونَ | ٢٤٠ | كَانَ يَقُولُ فِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ |
| ٣٥٤ | كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ | ٢٢١ | كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ بَعْدَ |
| ١٨٦ | كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ | ١٤٥ | كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَدُّ |
| ٣٥٤ | كَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ | ٣٦١ | كَانَ ﷺ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ فَمَرَّ |
| ٧٥٧ | كَبَّرَ كَبْرَ | ٥٦٦ | كَانَ يَكْرِي |
| ٧٥٨ | كَبَّرَ | ٣٣٦ | كَانَ يَلْبِسُهَا لِلرُّفْدِ وَالْحُمَةِ |
| ٣١٨ | كَبَّرُوا اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ | ٦١ | كَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ تَارَةً |

| | | | |
|----------|--|----------|--|
| ٩٦٥ | كُلُّ أَمْتِي مُعَانِي إِلَّا الْمَجَاهِرُونَ | ٨٧٢ | كَتَبْتَنِي كَتَبْتَنِي |
| ٣٩٦ | كُلُّ أَمْرِي فِي ظِلِّ صِدْقَتِهِ حَتَّى | ٧٤٥ | كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ |
| ٣٩٦ | كُلُّ أَمْرِي فِي ظِلِّ صِدْقَتِهِ | ٨٦٠ | كُتِبَ الْإِحْسَانُ |
| ٢٩١ | كُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ | ٧٤٧ | كُتِبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ |
| ٨٧٣ | كُلُّ نَبِيٍّ أَمْ يَتَّبِعُونَ إِلَى عَصِيَّةٍ | ٨٣٧ | كُتِبَ إِلَى مُعَاذٍ بِالْيَمَنِ |
| ٢٩٢ | كُلُّ خَطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ | ٨٦٤ | كُتِبَ عَلَيَّ النُّعْرُ وَلَمْ يَكُنْ |
| ٨٤٣ | كُلُّ ذِي نَابِ مِنْ السَّبَاعِ فَأَكَلَهُ | ٣٥٨ | كُتِبَ لَهُ فِرَاطَانِ مِنَ الْآخِرِ أَخَفَهُمَا |
| ١٠٨ | كُلُّ رَجُلٍ | ١٢٠ | الْكُدْرَةُ وَالصُّمْرَةُ شَيْئَانِ |
| ٢٥٤ | كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ | ٩٨٠ | الْكُذِبُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَذَبَ |
| ٧٣٩ | كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السَّيْفُ وَلِكُلِّ | ٩٨٠ | الْكُذِبِ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا |
| ٧٣٩ | كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَدِيدَةِ خَطَأٌ | ٨٥ | كَذَّبَتْ |
| ٨٧٢ | كُلُّ غُلَامٍ مَرَّتَيْنِ يَغْوِيغَتُهُ تَذْبِجٌ | ٩٩٨ | كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ عَنْ اللَّهِ |
| ٨٦٩ | كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنْحَرٌ وَكُلُّ | ١٣٣ | كَذَّبَ السَّرْحَانُ |
| ٥٣٩ | كُلُّ قَرْضٍ جَزْءٌ مُنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَاٌ | ٧٨٢ | كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا |
| ٥٣٥ | كُلُّ قَرْضٍ جَزْءٌ مُنْفَعَةٌ فَهُوَ وَجْهٌ | ٣٣٤ | كَسَانِي النَّبِيِّ ﷺ حُلَّةٌ سِرَاءٌ |
| ٥٣١ | كُلُّ كَلَامٍ لَا يُذَكِّرُ اللَّهَ فِيهِ | ٣٣٤ | كَسَانِي النَّبِيِّ |
| ٩٣٦ | كُلُّ مَا شِئْتُ وَاشْرَبْتُ مَا شِئْتُ مَا | ٥٦٧ | كَسَبَ الْحِجَامُ خَبِيثٌ |
| ٨٥٥ | كُلُّ مَا لَمْ يَتَّقِنِ | ٩٥٤ | كَسَبَ الْحِلَالُ فَرِيضَةً |
| ٨٠٢ | كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَمَا اسْتَكْرَ مِنْهُ | ٣٦٢ | كَسَرَتْ عَظْمَ الْعِمَّتِ كَكَسَرِهِ حَبًا |
| ٨١٢ | كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ | ٧٤٣ | كَسَرَتْ نَيْفَةً جَارِيَةً |
| ٧٩٨ | كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ | ٦٣٢ | كَسَرَتْهُ |
| ٨٠٢ | كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ | ٨٠٩ | كَسَرُوا فِيهَا فَيَسْكُنُ وَأَوْتَارَكُمُ |
| ٩٤٤ | كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ | ٢٤٥ | كَفَى بِالنَّسْلِيمِ |
| ٩٤٥ | كُلُّ مَعْرُوفٍ | ٩٤٠ | كَفَى بِالْعَمْرِ إِذَا أَنْ يُحْدَثَ |
| ٨٥٤ | كُلُّ مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكَ | ٧٢٣، ٤٤١ | كَفَى بِالْعَمْرِ إِذَا أَنْ يُصْنَعَ |
| ٩٧٦ | كُلُّ وَاشْرَبْتُ وَالْبَسْتُ وَتَصَدَّقْتُ فِي | ٩٨١ | كَفَى بِكَ إِذَا أَنْ لَا تَزَالَ مُخَاصِمًا |
| ٩٣٥ | كُلُّ، وَاشْرَبْتُ، وَالْبَسْتُ، وَتَصَدَّقْتُ | ٩٨١ | كَفَارَةٌ مَنْ اغْتَبَتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ |
| ٨٧٥ | كُلُّ نَعِيمٍ يُخْلَفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ | ٨٨٥ | كَفَارَةُ النَّذْرِ كَفَارَةُ بَعِيْنٍ |
| ٨٣٩، ٨٢٢ | كَلَامًا قَلِيلًا | ٦٨٣ | كَفَرٌ، وَلَا تَمُذُّ |
| ١٦٥، ١٦٤ | الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ | ٣٤٦ | كَفَنَ فِي ثَلَاثِ أَثْرَابٍ بَيْضٍ |
| ٩١٩ | كَلْحَمَةُ النَّسَبِ لَا يَبَاغُ وَلَا يُرْهَبُ | ٣٤٦ | كَفَنَ فِي قَطِيفَةٍ خَمْرَاءَ |
| ١٠٤٤ | كَلِمَتَانِ خَبِيَّتَانِ إِلَى الرَّخْمَنِ | ٩٥٩ | كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَسِرَةٌ وَلَا يَضُرُّ |
| ١٠٠٤ | الْكَلِمَتَانِ | ٩٥٧ | كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَايَيْنِ |
| ٤٢٣ | كَلَّمَ أَنْتَ وَأَمَلْتُ نَيْتُكَ وَصَمُّ يَوْمًا | ٦٣٥ | كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَطْعَمُ الشَّيْطَانُ |

| | | | |
|-----|--|-----|--|
| ٤١ | كُنَّا نَقْرُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتُصِيبُ | ٤٢٢ | كُلُّهُ أَنْتَ وَعِيَالُكَ فَقَدْ كَثُرَ |
| ٨٢ | كُنَّا نَقْسِلُ الْعَيْتَ فَيَمُتُ مِنْ | ٨٥٤ | كُلُّهُ وَإِنْ لَمْ تَذُرْكَ مِنْهُ إِلَّا |
| ٦٦٩ | كُنَّا نَقْعَلُ | ٩٥٦ | كُلُّوْا وَاشْرَبُوا، وَالْبُسُوْا فِي غَيْرِ |
| ٢١٧ | كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا الشَّهَادَةُ | ١٤٣ | كُلُّوْا وَاشْرَبُوا |
| ٤٥٣ | كُنَّا نَنْصَحُ وَجُوهَنَا بِالْمِسْكِ | ٨٦٩ | كُلُّوْا وَتَصَدَّقُوا وَادْخُرُوا |
| ١٣٨ | كُنْتُ أَوْذُنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكُنْتُ | ٨٥٠ | كُلُّوْهُ فَإِنَّهُ خِلَالُ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ |
| ٥٠٠ | كُنْتُ أَيْبُ الْإِبِلِ بِالْبَيْعِ فَأَبِيعُ | ٩٧٢ | كُنَّا أَمْرُ اللَّهِ |
| ٤٦ | كُنْتُ أَعْدَمُ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنِ | ٦٦١ | كُنَّا نَضْرِبُ الْعَبْدَ أَوْ الْأَمَةَ |
| ٤٥٢ | كُنْتُ أَطِيبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَطِيبِ | ٤٦٠ | كُنَّا حَرَمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ وَإِنِّي |
| ٤٥٣ | كُنْتُ أَطِيبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَخْرَابِهِ | ٢٢٠ | كُنَّا صَلَّيْتُ |
| ٤٥٢ | كُنْتُ أَطِيبَ النَّبِيِّ ﷺ | ٢٨١ | كُنَّا يُحِبُّ أَنْ تُوْتَى غَزَائِمُهُ |
| ١٠٦ | كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ | ٧٧٥ | كُنَّا يَغِيبُ الْمَرْوَدُ فِي الْمَكْحَلَةِ |
| ٩٣٤ | كُنْتُ أَمْسِي وَعَلَيَّ بُرْدٌ أَجْرُهُ | ٩٥١ | كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ |
| ١٧٣ | كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي | ١٩٢ | كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ |
| ٩٥٢ | كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ | ٤٠٨ | كُنَّا عِنْدَ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَيْتُ |
| ٩٥٣ | كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا | ١١٩ | كُنَّا لَا نَمُدُّ الْكُنْزَةَ وَالصُّفْرَةَ |
| ٥٤٨ | كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ | ٨٦٨ | كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ |
| ٨٧ | كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ | ٨١٩ | كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ |
| ٩١٨ | كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأَمٍّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ | ٦٣٢ | كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا |
| ٣٦٦ | كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ | ١٥٣ | كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ |
| ٨٦٩ | كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَاحِ | ٤٩٤ | كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِنَا أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ |
| ٧٦٢ | كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ | ٥٠٣ | كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي |
| ٦٣٣ | الْكَيْسَ الْكَيْسَ | ٢٠٠ | كُنَّا نَخْرُجُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ |
| ٣٦٧ | كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ | ٤٥٣ | كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ |
| ٢٧٠ | كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ | ٤٩٨ | كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ |
| ٨٩٦ | كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَّهُ أَيُّ: تَطْهَرُ | ١٩٩ | كُنَّا نُصَلِّيُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الطَّهَرُ |
| ٨٩٦ | كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ | ١٢٦ | كُنَّا نُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ |
| ٧٦٣ | كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَنَى مِنْ | ١٢٦ | كُنَّا نُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ |
| ٤٦٧ | كَيْفَ قَالَ حَسَّانُ | ٥٣٢ | كُنَّا نُصِيبُ الْغَنَائِمَ مَعَ رَسُولِ |
| ٧٥٨ | كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيْمَانِ قَدَمِ كُفَّارِ | ٨٢٩ | كُنَّا نُصِيبُ فِي مَغَازِنِ الْعَسَلِ |
| ٧١٣ | كَيْفَ وَقَدْ رَغِمَتْ أَنَّهَا أَرْضَتُنَا | ٢١٣ | كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَيْنِ |
| ٧١٩ | كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ | ٨٨١ | كُنَّا نَمُدُّ الذَّنْبَ الَّذِي لَا كَفَّارَةَ |
| ٤٧٢ | كَيْفَا نُنْكِرُ | ٦٣٩ | كُنَّا نَنْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ |
| ٦٥٣ | لَا أَكُلُ شَيْئًا | ٣٩٤ | كُنَّا نَنْطِيطُهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ |

| | | | |
|----------|--|----------|--|
| ٩٠٣ | لا تُجُورُ شَهَادَةُ بَدْوِيٍّ عَلَى صَاحِبِهِ | ٨٤٦ | لا أَكَلَهُ وَلَا أَرَمَهُ |
| ٩٠٢ | لا تُجُورُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ | ١٢١ | لا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ |
| ٩٧١ | لا تُحَاسِدُوا وَلَا تَتَاجَسَرُوا وَلَا تَبَاغَضُوا | ٣٩٤ | لا أُخْرِجُ إِلَّا مَا كُنْتُ أُخْرِجُ عَلَى عَهْدِي |
| ٩٧١ | لا تُحَاسِدُوا وَلَا تَتَاجَسَرُوا | ٢٧٨ | لا أَرَاهُ عَلَى خَالٍ إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا |
| ٦٩٨ | لا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ | ١٧٨ | لا أَرَبَّعَ اللَّهُ يَجَارُكَ |
| ٧١٣ | لا تُحَرِّمُ الْإِسْلَاجَةَ وَالْإِسْلَاجَانَ | ١٨٢ | لا أَرِيدُ |
| ٧١٣ | لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّانَ | ١٩٩ | لا أَسْتَطِيعُ |
| ٩٤٥ | لا تُخْفِرُنَّ مِنَ الْمَغْرُوفِ شَيْئًا | ٥٧٨ | لا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ |
| ٤٠١ | لا تُجِلُّ الصَّدَقَةَ لِعَيْشٍ إِلَّا | ٢٥٦ | لا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ |
| ٩٨٦ | لا تُجِلُّ لَقَطَتَهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ | ٩٩٦، ٤٦١ | لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ |
| ٥٣٤ | لا تُحْلِبُ مَاشِيَةً امْرَأَتِي بِغَيْرِ | ٣٣٩، ٢١٥ | لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ |
| ٨٧٥ | لا تُخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ | ٨٢١ | لا أُتِيْلُكَ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا |
| ٨٧٥ | لا تُخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ | ١٠٥ | لا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تُخْضِيَ عَلَى |
| ٢٦٤ | لا تُخْلِفُوا عَلَى إِمَائِكُمْ وَلَا تَتَابِعُوهُ | ٥٢١ | لا تَأْسُ بِبَيْعِ الْكُفْرِ بِالْشَّيْبِ |
| ٢٧٠ | لا تُخْلِفُوا فَتُخْلِفَ قُلُوبُكُمْ | ٣٧٩ | لا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ |
| ٤٢٩ | لا تُخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ | ٣٨٧ | لا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ |
| ٣٤٤ | لا تُذْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ | ٣٧٢ | لا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ |
| ٣٦٩ | لا تُذَفُّوا مَوْتَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا | ٦٥٥ | لا تَأْكُلُوا بِالْشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ |
| ٨٦٦ | لا تُذَلِّمُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا إِنْ | ٥٢٢، ٥٢١ | لا بُيَاعَ حَتَّى تَقْصَلَ |
| ٦٩٢ | لا تُرْدُّ يَدُ لَابِسٍ | ٨٣٨ | لا تُبْدُوُوا |
| ٥٨٠ | لا تُرْفِيُوا، وَلَا تُغْمِرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ | ٩٢٤، ٨٣٨ | لا تُبْدُوُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى |
| ٤٧٣ | لا تُرْمُوا الْجُمُعَةَ حَتَّى تَطْلُعَ | ٩٣١ | لا تُبْدُوُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى |
| ٢٤ | لا تُرَرِّمُوهُ | ٣٤٩ | لا تُبْرِزْ نَحْيَكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى |
| ٦٤١، ٦٠٩ | لا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا | ٥١٣، ٤٩٩ | لا يُبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ |
| ٦٠٩ | لا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ | ٥١٨ | لا يُبْعُوا الذَّمُّ بِالذَّمِّ إِلَّا |
| ٧٧٢، ٤٤٤ | لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي | ٥١٩ | لا يُبْعُوا غَايِبًا مِنْهَا بِنَاجِزٍ |
| ٤٤٤ | لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَمِيرَةً لَيْلَةً | ٨٥٧ | لا تُسْجِدُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا |
| ٨٩٩ | لا تُسَافِرُوا فِي الْمَجْلِسِ | ٥٥ | لا تُسَبِّحُوا صَلَاةَ أَحَدٍ حَتَّى يُسَبِّحَ |
| ٩٧٦، ٣٧٢ | لا تُسَبِّحُوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ | ١٩٤ | لا تُسَبِّحُوا صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَقْعَلَ |
| ٦٥٠ | لا تُسْتَرُوا الْجُلُزَ بِالنِّيَابِ | ٥٢ | لا تُسَبِّحُوا صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى |
| ٩٨٩ | لا تُسَلِّمُوا نَسْلِمَ الْيَهُودِ فَإِنَّ | ١٣٨ | لا تُسَلِّمُوا فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ |
| ٥١٣ | لا تُسْتَرُوا السُّكَّانَ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ | ١٩٤ | لا تُخْرِجُوا صَلَاةَ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِغَايَةِ |
| ٤٣٣ | لا تُسْأَلُ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ | ٣٦٤ | لا تُجْعَلُوا قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ مِنْ |
| ٨٨٩ | لا تُسْأَلُ الرِّجَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ | ٣٧٢، ١٧٥ | لا تُجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا |

| | | | |
|--|----------|---|--------------------|
| لا تَشُدُّ الرِّحَالَ..... | ٨٨٨ | لا تَلْقُوا الرِّكْبَانَ، وَلَا يَنْحِ | ٥٠٣ |
| لا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذُّهَبِ وَالْفِضَّةِ..... | ٣٣٢، ٣٧ | لا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى تَهْبِطُوا بِهَا | ٥٠٤ |
| لا تَشْرَبُوا وَاحِداً أَوْ شَرْباً وَاحِداً..... | ٦٥٥ | لا تَمَارِ أَحَاك، وَلَا تَمَارِحَهُ، وَلَا | ٩٧٣ |
| لا تَشْفَعْ فِي حَدِّ فَإِنَّ الْحُدُودَ..... | ٧٨٩ | لا تَمَسْ طَبِياً | ٧٠٠ |
| لا تَصِيحْ صَلَاةً مَنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ..... | ١٥٣ | لا تَمْسَحِ الْخَصِيَّ وَأَنْتَ تُصَلِّي | ١٧٠ |
| لا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْفَتَمَ فَمَنْ..... | ٥٠٨ | لا تَنْبَغِي | ٤٠٣ |
| لا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا..... | ١٥٧، ١٥٦ | لا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَرَاوِجُ | ١٠٥ |
| لا تَصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرْتَيْنِ..... | ٢٦٢ | لا تَنْفِقِ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا | ٣٩٨ |
| لا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمِيناً..... | ٤٣٠ | لا تَنْقُطِ الْهَجْرَةَ مَا قُبِلَ الْعُدُوُ | ٨١٣ |
| لا تَصِيدْ صَيْداً وَلَا تَنْكَأَ..... | ٨٥٧ | لا تَنْكَحِ الْأَيْمَ حَتَّى تُسَأَلَ | ٦١٠ |
| لا تَعُدَّ..... | ٢٧٣ | لا تَنْكِحُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ | ٦٠٢ |
| لا تَعَالُوا فِي الْكَمَرِ فَإِنَّهُ يُسَلَبُ..... | ٣٤٨ | لا تَهْجُرُوا إِلَّا فِي الْبَيْتِ | ٦٣٤ |
| لا تَغْضَبْ وَلَكِ الْجَنَّةُ..... | ٩٦٩ | لا تُوَاصِلُوا قُلُوبَكُمْ أَرَادَ أَنْ | ٤١٤ |
| لا تَغْضَبْ..... | ٩٦٩ | لا تُؤَيِّرُوا بِثَلَاثِ | ٢٥٤ |
| لا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ..... | ٨٢١ | لا تُوطَأَ حَابِلٌ حَتَّى تَضَعُ، وَلَا | ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٦، ٧٠٤ |
| لا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ..... | ٨٢١ | لا تُؤَلِّهِ وَالِدَةً عَنْ وَلَدِهَا | ٧٣١ |
| لا تَقْرُسْ أَفْرِاشَ السَّجِّ وَاعْتَمِدْ..... | ٢٠٨ | لا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا تُؤْخَذْ صَدَقَاتُهُمْ | ٣٧٩ |
| لا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ..... | ٨٠١، ١٧٨ | لا جَنْبَ..... | ٣٧٩ |
| لا تُقَبِّحْ..... | ٦٣٤ | لا خَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمَهُمُ بِالْمَعْرُوفِ | ٧٢١ |
| لا تَقْتُلُوا الضُّفَادِعَ فَإِنَّ نَفْسَهَا..... | ٨٥١ | لا خَرَجَ..... | ٤٧٦ |
| لا تَقْتُلُوا الضُّفَادِعَ فَإِنَّهَا مَرُتٌ..... | ٨٥١ | لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ | ٩٥٩ |
| لا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ..... | ٤٠٧ | لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ | ٥٧١ |
| لا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ..... | ٤٠٧ | لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ..... | ٥٧١ |
| لا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا..... | ٤٠٨ | لا حَزَلَ عَنِ الْمَغَاسِي إِلَّا بِعِصْمَةٍ | ٩٩٨ |
| لا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ..... | ٢٨٦، ٢٨٢ | لا حَزَلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ | ١٤٥ |
| لا تُقَطِّعْ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رَنْعٍ..... | ٧٨٩، ٧٨٦ | لا خِلَابَةَ..... | ٥١٧ |
| لا تَقُولُوا: جَاءَ رَمَضَانُ فَإِنَّ رَمَضَانَ..... | ٤٠٧ | لا خَيْرَ لَكَ فِيهَا | ٧١٩ |
| لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَبْهَامِيَ..... | ١٨٠ | لا رِبَا إِلَّا فِي النَّبِيَّةِ | ٥١٩ |
| لا تَقُومُ السَّاعَةُ..... | ١٨٠ | لا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ | ٧١٨ |
| لا تَلْبَسُوا الْخَرِيرَ..... | ٣٣٢ | لا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمُ | ٧١٨، ٧١٤ |
| لا تَلْبَسُوا..... | ٧٠٣ | لا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ..... | ٧١٨ |
| لا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَإِنَّ تَلْقَاءَ..... | ٥٠٤ | لا رُكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ | ٣٨٥ |
| لا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَّى..... | ٥٠٥ | لا رُكَاةَ فِي مَالِ امْرِئٍ حَتَّى يَحُولَ | ٣٨٢ |
| لا تَلْقُوا الْجَلْبَ..... | ٥٠٥ | لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ | ٨٤١ |

| | |
|--|--|
| لا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا ٦٨٩، ٦٩٠ | لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثُرَ ٧٩١، ٧٩٢ |
| لا سَهْوَ إِلَّا فِي قِيَامٍ عَنْ جُلُوسٍ ٢٣٥ | لا قَرَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ ٧٤٠ |
| لا شَرِيكَ لِلَّهِ فِي عِبَادَتِهِ ٩٦٤ | لا قِيلُولَةٌ فِي الطَّلَاقِ ٦٧٨ |
| لا شَرِيكَ لِلَّهِ ٩١٦ | لا قِيلُولَةٌ فِي طَلَاقٍ ٦٧٨ |
| لا شَرِيكَ لَهُ ١٨٨ | لا كَفَالَةٌ فِي حَدٍّ ٥٤٧ |
| لا شُعْفَةٌ إِلَّا فِي دَارٍ أَوْ عَقَارٍ ٥٦١ | لا يَنْعَظِمُ لَهُ ١٧٥ |
| لا شُعْفَةٌ لِفَنَائِبٍ وَلَا لِصَغِيرٍ، وَالشُّعْفَةُ ٥٦٣ | لا مَانِعٌ لِمَا أُعْطِيَتْ ٢٠٦ |
| لا صَامَ مَنْ صَامَ الْآبِدَ ٤٣١ | لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ٩٩٨ |
| لا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ ٤٣٢ | لا مَنَ فِي جَوْفِهِ خَمَزٌ ١٥٢ |
| لا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا ٦١٤ | لا مِرَاسَهَا لِزَوْجِهَا وَلَوَلَدِهَا ٦٩٧ |
| لا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ٣٥٥ | لا تَنَزَّكَ كِتَابَ رَبِّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ٦٩٧ |
| لا صَلَاةَ بِخَضِرَةٍ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ ٢٧٨، ١٧٣ | لا تَنْزَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ٦٧٦ |
| لا صَلَاةَ بِخَضِرَةٍ طَعَامٍ ١٧٤ | لا تَنْزَرُ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ٦٧٧ |
| لا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ ١٢٩ | لا تَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ ٨٢٨ |
| لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ١٢٩ | لا تَقُلْ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ ٦١٠ |
| لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ١٢٩ | لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ مُزَيْبٍ أَوْ ٦١٠ |
| لا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا ١٣٥، ١٢٩ | لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ، وَالسُّلْطَانُ ٦٠٩ |
| لا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ ١٢٩ | لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّ ٦٠٩ |
| لا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ ١٣٥ | لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ ٨١٢ |
| لا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ، وَلَا ٦٣ | لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ٢٦٩ |
| لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمٍّ ١٩٤ | لا هِجْرَةَ ٨١٢ |
| لا صَلَاةَ لِمَنْ قَلَّ الصَّغْفُ ٢٧٤ | لا، هُوَ حَرَامٌ ٤٨٦ |
| لا صَلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ لَا قَبْلَهَا ٣١٣ | لا، وَالَّذِي يَمْلِكُ بِخَلْقِ ٦٨٨ |
| لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَقْرُضْهُ مِنْ ٤١٠ | لا وَاللَّهُ وَيَلَى وَاللَّهُ ٨٨٢ |
| لا ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ ٧٠٧ | لا وَتَرَانٍ فِي لَيْلَةٍ ٢٥٤ |
| لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ وَلِلرَّجُلِ أَنْ ٥٤٣ | لا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ٧٢٤ |
| لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ٧٢٥، ٥٧١ | لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ ٨٣ |
| لا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلَا عَقْنَ ٦٧٥ | لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ ٨٣ |
| لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ٦٧٥ | لا وَضُوءَ كَامِلٍ ٦٣ |
| لا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ ٣٧٠ | لا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ٦٣ |
| لا عَقُوبَةَ فَرَقَ عَشْرَ ضَرَبَاتٍ ٨٠٦ | لا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَنَصِيَّةٍ ٨٨٦، ٨٨٧ |
| لا غِيَّةَ لِمَاسِقٍ ٣٧٢ | لا وَمُصْرَفٍ الْقُلُوبِ ٨٧٩ |
| لا قُرْبَةَ لِكَاغِبٍ ٩١٣ | لا وَمُغْلِبٍ الْقُلُوبِ ٨٧٩ |
| لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا فِي حَرِيصَةٍ ٧٩٤ | لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي ٨٨٢ |

| | | | |
|----------------|-------------------------------|-------------------------|-----------------------------|
| ٧٩٦ | لا يأتي إلا بخبر | ٩٨٥ | لا يحل دم امرئ مسلم إلا |
| ٧٣٤ | لا يأتي بخبر | ٨٨٥ | لا يحل دم امرئ مسلم يشهد |
| ٤٠٠ | لا يأخذ أحدكم متاع أخيه | ٥٤٤ | لا يحل السؤال إلا لثلاثة |
| ٤٩٩، ٤٩٨ | لا يؤذّن إلا مترصص | ١٤٨ | لا يحل سلف وتبع، ولا شرطان |
| ٧٣٤ | لا يؤذيه بفتار يذره | ٦٣١ | لا يحل قتل مسلم إلا يأخذي |
| ٥٤٤ | لا يؤمن أحدكم بغيري قاعدا | ٢٦٤ | لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا |
| ٨٢٧، ٧٠٦ | لا يؤمن أحدكم حتى يجب لأخيه | ٩٤٩ | لا يحل لامرئ يؤمن بالله |
| ٢٧٠ | لا يؤمنكم ذو جراءة في دينه | ٢٧٠ | لا يحل لامرأ تؤمن بالله |
| ٢١٣ | لا يبرك | ٢١٣ | لا يحل لامرأ تسافر بريدأ |
| ٥٠٤ | لا يبيع بفسكه على بيع بفس | ٥٠٤ | لا يحل لرجل مسلم أن يعطي |
| ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٥ | لا يبرل أحدكم في الماء الدائم | ٥٣٠ | لا يحل لك |
| ٧٠٨ | لا يبيّن رجل عند امرأ إلا | ٤٢٧ | لا يحل للمرأ أن تصوم وزوجها |
| ٣٠٢ | لا يبيع حاضر لباد | ٤٢٨ | لا يحل للمرأ أي المروجة |
| ٢٩٧ | لا يطلع الإمام في مكانه | ٩٤٤ | لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه |
| ٣٣٨ | لا يمتحن أحدكم الموت بضر | ٥٦١ | لا يحل له أن يبيع |
| ٣٣٨ | لا يمتحن أحدكم الموت | ٧٩٣، ٧٦٤، ٥٤٤، ٥٤٢، ٥٣٩ | لا يحل مال امرئ مسلم إلا |
| ٥٨٩ | لا يتوارث أهل ملتين | ٥٧٩ | لا يحل |
| ٨٣٣ | لا يجتمع دينان في أرض العرب | ٥٤٤ | لا يخلين أحد مائنة أحد |
| ٨٣١ | لا يجتمع دينان في جزيرة العرب | ٩٧٣ | لا ينجفوه |
| ٩١٧ | لا يجزي ولد والده إلا أن | ٦٠٥ | لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه |
| ٦٦٠ | لا يجلد أحدكم امرأة جلد | ٩٧١ | لا يخفوه |
| ٨٠٦ | لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا | ٧٠٨، ٤٤٤ | لا يخلون رجل بامرأ إلا |
| ٦١٥ | لا يجتمع بين المرأة وعمتها | ٤٤٤ | لا يخلون رجل بامرأ |
| ٧٥٧ | لا يجني جان إلا على نفسه | ٩٧٧ | لا يدخل الجنة حب، ولا بخل |
| ٧٤٢ | لا يجني جان إلا على نفسه لا | ٩٧٥ | لا يدخل الجنة سبي الخلق |
| ٥٤١، ٥٤٠ | لا يجوز لامرأ عطية إلا بإذن | ٩٣٨ | لا يدخل الجنة قاطع |
| ٦٧٢ | لا يجوز اللعب في ثلاث: الطلاء | ٩٧٦ | لا يدخل الجنة قتات |
| ٥٤٠ | لا يجوز للمرأ أمر في مالها | ٩٧٨ | لا يدخل الجنة من في قلبه |
| ٨٧٥ | لا يجوز | ٩٧٧ | لا يدخل الجنة |
| ٥٠٨ | لا يحكر إلا خاطي | ٥٦ | لا يدخل |
| ٧١٤ | لا يحرم من الرضاع إلا ما فتن | ٥٨٨ | لا يرث المسلم الكافر، ولا |
| ٧١٧ | لا يحرم من الرضاع إلا ما | ٥٨٩ | لا يرث المسلم الكافر |
| ٨٩٤ | لا يحكم أحد بين اثنين وهو | ٥٩٥ | لا يرثي إلا ابنة لي |
| ٥٦٠ | لا يحل - أن يبيع حتى يغرض | ٤٢١ | لا يرخص في هذا إلا للكبير |

| | |
|---|--|
| لا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ..... ١٥٠ | لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرَأُوا..... ١٦٧ |
| لا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ..... ١٧١ | لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ..... ١٦٥ |
| لا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ..... ٣٩٩ | لا يَقْعُدُ..... ٢٤٦ |
| لا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ وَهُوَ غَنِيٌّ..... ٣٩٩ | لا يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ..... ٢٠٥ |
| لا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى..... ٢٦٥ | لا يَقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ..... ٩٢٨ |
| لا يَزَالُ النَّاسُ بِغَيْرِ مَا عَجَلُوا..... ٤١٢، ٤١١ | لا يَكُونُ عَلَى صِدْعًا..... ٨٧٩ |
| لا يَزَالُ..... ٣٩٩ | لا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا..... ٥٠٤ |
| لا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ..... ٨٨١ | لا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ..... ٨٢٥ |
| لا يُسْفِكُ بِهَا دَمٌ..... ٨٢٤ | لا يُمْسُ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرًا..... ٨٢ |
| لا يُسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَنَمِ الْمُسْلِمِ..... ٥٠٥ | لا يُسْنُ أَخَذَكُمْ ذِكْرَهُ بِحَبِيصِهِ..... ٨٩ |
| لا يُشْرَبَنَّ أَخَذَكُمْ قَائِمًا فَمَنْ..... ٦٥٥ | لا يُنْشِ أَخَذَكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ..... ٩٣٤، ٩٣٣ |
| لا يُشْرَبَنَّ أَخَذَكُمْ قَائِمًا..... ٩٣٢ | لا يُنْبَغُ جَارُ جَارَةٍ أَنْ يَغْرُرَ..... ٥٤٣ |
| لا يُصَلِّي أَخَذَكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ..... ١٥٢ | لا يُمَوِّنُ أَخَذَكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُخَيِّنُ..... ٣٤٠ |
| لا يَصُومَنَّ أَخَذَكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ..... ٤٢٩ | لا يُبَيِّنُ عَلَيْكَ وَلَا تَذَرُ فِي مَغْصِيَةٍ..... ٨٨٧ |
| لا يَضْرُكُ بِلَيْهَمَا يَدَاتِ..... ٤٤٠ | لا يُبَادِي..... ١٤٨ |
| لا يُضَيِّعُ الدُّعَاءَ بَلْ لَا يَدُ..... ٩٩٢ | لا يُنْبِي لِحَبِيفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَبْقَى..... ٣٥٧ |
| لا يُعْتَدُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ..... ٤٠٩ | لا يُنْجَسُ شَيْءٌ..... ٢٦ |
| لا يُعْطِي مِنَ الثَّقَفِ مَا يَكْفِيَنِي..... ٧٢٠ | لا يُزْعَهُ شَيْءٌ حَتَّى تَرْجِعُوا..... ٥٢٣ |
| لا يَغْلُمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ..... ٩٤٨ | لا يُنْظَرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَمَّا رَجُلًا..... ٦٣١ |
| لا يَعْقِبُهَا..... ٧٧٧ | لا يُنْظَرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ قَوْلَهُ..... ٩٣٤ |
| لا يَغْتَسِلُ أَخَذَكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ..... ٢٨ | لا يُنْظَرُ إِلَيْهِ..... ٥٠٣ |
| لا يَغْرُمُ السَّارِقُ إِذَا أُتِمَّ عَلَيْهِ..... ٧٩٣ | لا يُنْكِحُ..... ٤٥٤ |
| لا يَغْلِقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي..... ٥٣٤ | لا يُنْكِحُ الرَّأْيِي الْمَجْلُودُ إِلَّا..... ٦١٩ |
| لا يَغْلِقُ..... ٥٣٤ | لا يُنْكِحُ الْمُعْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ،..... ٦١٦، ٤٥٤ |
| لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَدَيْهَا..... ٥٠٦ | لا يُنْكِحُ..... ٦٢٠ |
| لا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا..... ٧٣٦ | لا..... ١٣٦، ٦٩٨، ٦١٦، ٥٠٥، ٤٢ |
| لا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ..... ٧٣٦ | لا خَدَعًا..... ٩٠٩ |
| لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا..... ١٥١ | لا خَرَجْنَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى مِنْ..... ٨٣١ |
| لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ..... ٦٤٨ | لا خِيَةَ أَوْ لِبَاقِهِ..... ٩٤٢ |
| لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةً..... ١٥٢ | لا خِيَةَ..... ٩٤٢ |
| لا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا..... ٨١٢ | لا عَنَ بَيْنَ رَجُلٍ..... ٦٩١ |
| لا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ..... ٧٣٨ | إِنَّمَا يَغْرُسُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا..... ١٦٩ |
| لا يَقْتُلَنَّ قَرْصِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا..... ٨٢٥ | لَا أَنْ أَصْرَمَ..... ٤٠٨ |
| لا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبَعَانٌ..... ٨٩٥ | لَا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَسْئَلْهُ..... ٨٠٧ |

| | | | |
|-----|---|----------|--|
| ٣٥ | لَقَعَةُ الشَّيْطَانِ | ٨٣١ | لَقِنَ عِشْتَ إِلَى قَابِلٍ |
| ٣٣٩ | لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ | ٤٩٥ | لَا نَ يَأْخُذُ أَخَذَكُمْ خَبَلًا يَأْخُذُ |
| ٣٣٩ | لَقَنُوا | ٤٠٠ | لَا نَ يَأْخُذُ أَخَذَكُمْ خَبَلَهُ قِيَامِي |
| ٥٩٠ | لَكَ سُدُسٌ آخَرُ | ١٥٧، ٣٧٢ | لَا نَ يَجْلِسُ أَخَذَكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ |
| ٤١١ | يَكُلُّ أَمْرِي مَا نَوَى | ٤١٢ | لَا نَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخَّرُونَ |
| ٢٣٦ | يَكُلُّ سَنَوِي سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ | ٨٥ | لَيْسَ خَاتَمًا |
| ١٤٣ | يَكُلُّ صَلَاةٍ | ٤٦٢، ٤٦٠ | لَيْتَ اللَّهُ لَيْتَ، لَيْتَ |
| ٥٩٧ | لِلذِّكْرِ وَفِي خَطِّ الْأَنْثَيْنِ | ٤٦٤ | لَيْتَ خَفَا خَفَا تَعْبُدًا وَرِقًا اكْشَفَ |
| ٧٢٢ | لِلْعَمَلِكِ طَعَامُهُ وَكِسْفُهُ، وَلَا | ٤٦٤ | لَيْتَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بَيْنَكَ وَالرَّغْبَاءُ |
| ٤٦٨ | لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ | ١٨١ | لَتُخْرِقْنَهَا كَمَا زُخْرِقْنَهَا |
| ٤٧٦ | لَمْ أَشْعُرْ | ٢٧٠ | لَتَسُونُ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ |
| ٤٥٩ | لَمْ تَحُلْ | ١٧٩ | لَتَعْلَمَ الْيَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا |
| ٥٤٠ | لَمْ يُجِزْنِي | ٧٠٥ | لَتَنْتَظِرَ عِدَّةَ الْيَالِي وَالْأَيَّامِ |
| ٦٢٦ | لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا | ٧٧٥ | لَتَمُتْكَ قَبْلَتْ أَوْ عَمَزَتْ |
| ٣٢٥ | لَمْ يُخْطَبْ | ١٩٥، ١٩٤ | لَتَمُتْكُمْ تَقْرَؤُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ |
| ٣٣٣ | لَمْ يُرْخَصْ فِي الدُّبَاغِ إِلَّا فِي | ٣٦٣ | لَتَمَنَّ اللَّهُ زَاوِيَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَلِّينَ |
| ٦٤١ | لَمْ يُرْفَعْ أَسْرَ بَلْ قَالَهُ نَطَّنًا | ٧٨٨، ٧٨٧ | لَتَمَنَّ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ |
| ٤٧٩ | لَمْ يُرْمَلْ فِي السَّبْعِ | ٨٥٧ | لَتَمَنَّ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا |
| ٤٧٣ | لَمْ يُزَلِّ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِي حَتَّى | ٣٦٣ | لَتَمَنَّ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى |
| ٢٣٨ | لَمْ يُسْجَدْ فِي شَيْءٍ مِنْ | ٥١٨ | لَتَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكَلِ الرِّبَا |
| ٧٩٩ | لَمْ يُسَنَّ فِي الْخَمْرِ | ٨٩٨، ٥٢٤ | لَتَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي |
| ٣٤٨ | لَمْ يُصَلِّ عَلَى قَتْلَى | ١٧٥ | لَتَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَاوِيَاتِ الْقُبُورِ |
| ٤٣٢ | لَمْ يُصَمِّ وَلَمْ يُفْطِرْ | ٦١٩ | لَتَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ |
| ٦٣٥ | لَمْ يُضْرَ الشَّيْطَانُ أَبَدًا | ٧٨٣ | لَتَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَشَّينَ |
| ٦٣٥ | لَمْ يُضْرَ | ٣٦٧ | لَتَمَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّابِغَةَ وَالْمُسْتَوْعَةَ |
| ٢٤٥ | لَمْ يُضْطَجِعْ لِسْنُهُ | ٣٦٧ | لَتَمَنَّ زَاوِيَاتِ |
| ٦٠٦ | لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ | ٦١٩ | لَتَمَنَّ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ |
| ٦٠٦ | لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ | ٦٣٧ | لَتَمَنَّ الْوَاصِلَةَ، |
| ٩٩٩ | لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ | ٢٩٤ | لَتَمَنَّتْ |
| ١٠٢ | لَمْ يَكُنْ يُخْجِبُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ يُخْجِرُهُ | ٤٤١ | لَقَى رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ |
| ١٢٩ | لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً | ٤٥ | لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرَكُ الْعَنِي مِنْ |
| ٢٨ | لَمْ يَنْجُسْ | ٩٩٦ | لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ |
| ٣٢٤ | لَمْ يَنْقُصْ قَوْمَ الْعِكِيَالِ وَالْعِمَزَانَ | ٤٤ | لَقَدْ كُنْتُ أَحْكَمُ يَابِسًا بِطَفْرِي |
| ٥٩٤ | لَمْ يَوْصِ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا | ٤٤ | لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ قُرْبِ رَسُولٍ |

| | |
|---|--|
| لَمْ يُوقِفْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً..... ٣٥٥ | لَنْ تَبِمَ الصَّلَاةُ إِلَّا بِمَا ذُكِرَ..... ١٨٥ |
| لَمَّا أَتَى مَا عَزَّ بِنُ مَالِكٍ إِلَى..... ٧٧٥ | لَنْ يُبْلَغَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ..... ٨٩٧ |
| لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْغُو اسْتَقْبَلَ..... ٣٢٧ | لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ..... ٥٩٤ |
| لَمَّا اشْتَرَطَ فِي النِّبَةِ..... ٧٢١ | لَهُ عُنْمَةٌ وَعَلَيْهِ عُرْمَةٌ..... ٥٣٤ |
| لَمَّا اقْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ..... ٨٤٥ | لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَمَوْعِدٌ كُلُّ..... ٩٩٥ |
| لَمَّا بَعَثَ مُنَادًا إِلَى..... ٨٣٧ | لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ..... ٦٣٩ |
| لَمَّا بَلَغَ مَسَاحَ رَأْسِهِ..... ٥٤ | لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَقْبَلْتُ..... ٩٨٧ |
| لَمَّا تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فِي..... ٦٦٨ | لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ..... ٣٤٩ |
| لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رَضِيَ..... ٦٤٢ | لَوْ أَنْ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ..... ١٠٢ |
| لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ..... ٦٤٢ | لَوْ أَنْ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ..... ٦٣٥ |
| لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي..... ٣٤٦ | لَوْ أَنْ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ..... ٦٣٥ |
| لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ..... ٤٦٦ | لَوْ أَنْ أَمْرًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ..... ٧٦٧، ٧٦٦ |
| لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ..... ٣٧٠ | لَوْ أَنْ النَّاءَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ..... ٦٣٩ |
| لَمَّا جَاءَهُ ﷺ السَّائِلُ يَسْتَفْهِيهِ..... ٦٨٥ | لَوْ بَنَتْ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ..... ٥٣٠ |
| لَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ سَأَلَ أَبُو..... ٤٢ | لَوْ تَمَلَّأَ..... ٧٤٦ |
| لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ..... ٦٤٦ | لَوْ خَضَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ..... ١٦٨ |
| لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَبِي..... ٨١٩ | لَوْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا أَخَذَتْ النِّسَاءَ..... ٣١١ |
| لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ..... ٣٦٠ | لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يُدْفَنَ لَمْ..... ٩١٨ |
| لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَبِي..... ٨١٨ | لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوْ جَبَّتْ..... ٤٤٦ |
| لَمَّا صَلَّيْتُ فِي مَسْجِدِ ذِي..... ٤٥٠ | لَوْ كَانَ شَيْءٌ يُنْهَى عَنْهُ..... ٦٣٩ |
| لَمَّا ضَخَّيْتُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ..... ٨٦٤ | لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ هَذَا لَكَانَ خَيْرًا..... ٩٥٦ |
| لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ..... ٦٧٩ | لَوْ كَسَوْنَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ..... ٣٣٦ |
| لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ..... ٤٥٨ | لَوْ مَدَّ هَذَا الْمَسْجِدَ إِلَى صَنْعَاءَ..... ٤٨١ |
| لَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاُعِهِمَا كَذَّبَتْ..... ٦٩٢ | لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لِادْعَى..... ٩٠٦ |
| لَمَّا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَتَرَدِّينَ..... ٦٦٣ | لَوْ يَعْلَمُ الْمَاءُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي..... ١٦٣، ١٦٢ |
| لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ، أَمَرَ رَسُولُ..... ٤٣ | لَوْ يَعْلَمُ الْمَاءُ..... ١٦٦ |
| لَمَّا نَزَلَ غَدْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ..... ٧٨٤ | لَوْ يَعْلَمُ الْمُصَلِّي مَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ..... ١٦٦ |
| لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قُلْتُ يَا..... ٦٩٥ | لَوْ..... ٩٨٧ |
| لِمَالِهَا وَحَسْبُهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا..... ٦٠٢ | لَوْي عُنْفُهُ لَمَّا بَلَغَ خِيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ..... ١٤١ |
| الْمُنْمَةُ فِي تَحْقِيقِ شُرَاطِطِ الْجُمُعَةِ..... ٣٠١ | لَوْ جَبَّتْ..... ٤٤٦ |
| لِمَكَانِ ابْنَيْهِ مِنِّي..... ٧٦ | لَوْ قَتَلَهَا..... ١٢٦ |
| لِمَكَانِ فَاطِمَةَ..... ٧٦ | لَوْ قَتَلَهَا لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ..... ١٢٦ |
| لِمَنْ شَاءَ..... ٢٤٣ | لَوْ قَتَلَهَا..... ١٣٤ |
| لِمَنْ وَهَبْتُ لَهُ..... ٥٨٠ | لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخْرَجْتُهَا..... ١٣٤ |

| | | | |
|----------|--|----------|---|
| ٣٠٧ | لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَرْبِ سَهْوٌ | ٤٩ | لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أَهْلِي لَأَمَرْتُهُمْ |
| ٣٧٩ | لَيْسَ فِي الْعَتِيدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةٌ | ٧٧٦ | لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ رَادَّ عُمْرُ فِي كِتَابٍ |
| ٣٨٢ | لَيْسَ فِي الْمَالِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ | ٣١٧ | لَوْلَا أَنَّهُ السَّنَةُ لَصَلَّيْتُ فِي |
| ١٢٤ | لَيْسَ فِي الثَّرَمِ تَفْرِيطٌ عَلَى مَنْ | ٩٤٩ | لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنَّهَا مِنَ الزَّكَاةِ |
| ٣٧٩ | لَيْسَ فِيمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ | ٩١١، ٦٩٢ | لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ |
| ٣٩١ | لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ أَرْزَاقٍ صَدَقَةٌ | ٩٨٦ | لَوْلَا جِدْنَانِ قَوْمِيكَ بِالْكَفْرِ |
| ٣٨٢ | لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ أَرْزَاقٍ مِنْ | ٥٣٩، ٥٣٧ | لِي الْوَاجِدُ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ |
| ٣٨٥ | لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ أَرْزَاقٍ مِنْ | ٩٥٦ | لِكُوثُنَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْعَظِيمِ |
| ٣٨٥ | لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَرْزَاقٍ | ٤١٨ | لِيَتَّقِيَ الصَّائِمُ |
| ٣٨٧ | لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَرْسَقٍ صَدَقَةٌ | ١٠٣ | لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنِمَ |
| ٣٨٥ | لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَرْسَقٍ مِنْ | ٦١٣ | لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي حَاضِرٌ |
| ٣٤٥ | لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ | ٦٥٨ | لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ حَوَانٌ |
| ٨٨١ | لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ يَمِينِ صَبْرٍ | ٩٦٠ | لَيْسَ الشَّيْءُ بِالصَّرْعَةِ، إِنَّمَا |
| ٥٧١، ٥٥٨ | لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ | ٩٦٠ | لَيْسَ الشَّيْءُ بِالصَّرْعَةِ |
| ٧٣٧ | لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ | ٩٩٨ | لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ أَكْرَمُ مِنْ |
| ٥٣٠ | لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ | ٩٨٧ | لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا عَصَى اللَّهُ بِهِ |
| ٥٣٩ | لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا سَبِيلٌ | ٧٩٠ | لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّبِعِهِ وَلَا |
| ٥٩١ | لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْعَمِيرَةِ شَيْءٌ | ٦٧٥ | لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ طَلَاقٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ |
| ٩١٦ | لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ | ٣٨٠ | لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عِبْدِهِ وَلَا |
| ٦١١ | لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الشَّيْبِ أَمْرٌ | ٤٥٧ | لَيْسَ عَلَى الْمُخْرَمِ فِي قَتْلِهِنَّ |
| ٥٧٨ | لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوءِ الَّذِي | ٣٠٢ | لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ |
| ٩٧٦ | لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ وَلَا اللَّعَانِ | ٥٩٩، ٥٥٣ | لَيْسَ عَلَى الْمُشْتَعِيرِ غَيْرَ الْمُغْلُ |
| ٩٧٦ | لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ، وَلَا | ٣٩٣ | لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي غَنِيهِ صَدَقَةٌ |
| ٤٢٠ | لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي الشَّعْرِ | ٣٧٩ | لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي غَنِيهِ وَلَا |
| ٤٢٠ | لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ | ٤٣٥ | لَيْسَ عَلَى الْمُتَنَكِّفِ صِيَامٌ إِلَّا |
| ٦٠٢ | لَيْسَ مِنْ | ٢٣٦ | لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِنَامَ سَهْوٌ |
| ٩٧٦ | لَيْسَ مِمَّا دُوَّ حَسَدٌ وَلَا نَمِيَّةٌ | ٤٧٧، ٤٧٥ | لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلَقٌ وَإِنَّمَا |
| ٣٦٧ | لَيْسَ مِمَّا مِنْ ضَرْبِ الْخُدُودِ وَشَقٌّ | ٩٢١ | لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ إِنَّمَا هُوَ أَبْرَكَ |
| ٢٥١ | لَيْسَ مِمَّا | ٨١ | لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسْلِ مَيِّتِكُمْ |
| ٩٣٩ | لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِي وَلَكِنْ | ٩٥٥ | لَيْسَ الْبَنَى بِكَثْرَةِ الْفَرْصِ، وَلَكِنْ |
| ٥٧٠ | لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهْوٌ أَحَقُّ بِهَا | ٣٨٣ | لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْقَوَائِلُ شَيْءٌ |
| ٢٩٣ | لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ | ٣٨٣ | لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْمُتَبَيَّرَةِ صَدَقَةٌ |
| ١٦٤ | لَيْسَتْ أَخَذَكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ | ٣٨٨ | لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صَدَقَةٌ |
| ٩٢٩ | لَيْسَتْ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ | ٣٨٧ | لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صَدَقَةٌ |

| | | | |
|-----|--|-----|--|
| ٤٣٣ | مَا تَقْدُمُ وَمَا تَأَخَّرُ | ٨٠٣ | لَيْشَرَّيْنِ أَنَّاسٍ مِنْ أُمَّيِ الْخَمَرِ |
| ١٨٤ | مَا تَيْسَّرَ مَعَكَ | ٢٧٨ | يُصَلُّ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ |
| ١٨٤ | مَا تَيْسَّرَ | ٦٧٥ | لِيَضَعَ يَدَهُ |
| ٩٩٤ | مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا | ٣٣١ | لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّيِ أَقْوَامٍ يَسْتَحِلُّونَ |
| ٩٩٣ | مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ | ٢٠٣ | لَيْلَةَ الثَّغَامِ |
| ٢٧٦ | مَا حَسْبُكَ يَا فَلَانُ عَنِ الصَّلَاةِ | ٤٣٥ | لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ |
| ٥٩٣ | مَا حَقُّ أَعْرَبِيٍّ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ | ٤٣٥ | لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ |
| ٧٢٣ | مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَخَذْنَا عَلَيْهَا قَالَ | ٢٧١ | لِيَلْبِي مِنْكُمْ أَهْلُ الْأَخْلَامِ وَالنُّهْيِ |
| ٣٨٣ | مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةُ مَا لَا قَطُ | ٣٤٧ | لِيَلْبِي أَقْرَبَكُمْ إِنْ كَانَ يَغْلُمُ |
| ٢٥٧ | مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي | ٢٨٧ | لِيَتَّبِعِينَ أَقْوَامَ عَنْ وَدْعِهِمْ |
| ٢٨٥ | مَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً | ١٧٣ | لِيَتَّبِعِينَ أَقْوَامَ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ |
| ٢٥٧ | مَا رَأَيْتَهُ سَبَّحَهَا | ١٧٣ | لِيَتَّبِعِينَ |
| ٣٦١ | مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهِدَ جِنَازَةً | ١٤٣ | لِيُوقِطَ نَائِمُكُمْ وَيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ |
| ٣١٦ | مَا رَكِبَ فِي عَيْدٍ وَلَا جِنَازَةٍ | ٢١٧ | مَا أَحَبُّ |
| ٢١١ | مَا زَالَ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ | ٥٩٢ | مَا أَخَّرَ الزَّوَالِدَ أَوْ الزَّوَالِدَ فَهُوَ |
| ٩٤٩ | مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا | ٥٩٢ | مَا أَخَّرَ |
| ٥٦٥ | مَا شِئْنَا | ٨٩٧ | مَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مِنْ خَلِيفَةٍ |
| ١٢٨ | مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ لِرَفِيقِهَا | ٩٣٤ | مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ |
| ٢٤٦ | مَا صَلَاةُ اللَّيْلِ إِلَّا مَتْنِي مَتْنِي فَيُسَلِّمُ | ٨٠٤ | مَا اسْتَكْرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ |
| ٥٤٦ | مَا صَنَعَتِ الدُّيَّانَانِ حَتَّى كَانَ | ٩٩٥ | مَا أَغْلَمَ الصَّلَاةَ تَنْبِيْهِ لِأَخِي |
| ٦٦١ | مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً | ٤٨٦ | مَا أَكَلَ أَكَلَ طَعَامًا قَطُ خَيْرًا |
| ٦٥٤ | مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُ | ٣٥ | مَا أَلْقَاهُ الْبُخْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ |
| ٣٥٨ | مَا عَلَيْنَا عَلَى الْجِنَازَةِ إِذَا وَلَكِنْ | ١٨١ | مَا أَمَرْتُ بِتَفْصِيدِ الْمَسَاجِدِ |
| ٩٩٣ | مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى | ٦٨٦ | مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي |
| ٩٨٠ | مَا عَمِلَ أَهْلُ النَّارِ؟ قَالَ الْكَذِبُ | ٨٥٨ | مَا أَتَاهُ الدَّمُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ |
| ١٢٢ | مَا فَوْقَ الْإِزَارِ | ٨٥٩ | مَا أَتَاهُ الدَّمُ |
| ٣٦ | مَا قَطِيعٌ مِنَ الْبَيْمَةِ - وَهِيَ حَيْثُ | ٤٥٠ | مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ |
| ٩٩٤ | مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا | ٢٤٥ | مَا بَانَ الرَّجُلُ إِذَا صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ |
| ٢٥١ | مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي | ٤٦٠ | مَا بَيْنَ لَاتِيَّتِهَا |
| ٨٨٠ | مَا الْكِبَائِرُ؟ | ١٥٤ | مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ |
| ٩٧٠ | مَا كَرِهَتْ أَنْ تَوَاجِعَ بِكَ أَخَاكَ | ١٣٢ | مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الزَّوْقَيْنِ وَقْتُ |
| ٣٦٥ | مَا كُنْتُ تَعْبُدُ؟ فَإِنْ كَانَ اللَّهُ | ٦٠٦ | مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ |
| ٥١٨ | مَا لَعَنْتُ فَعَلَى مَنْ لَعَنْتُ | ٩٢٢ | مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ |
| ٢٩٩ | مَا لَمْ يَسْأَلْ إِنَّمَا أَوْ قَطِيعَةً رَجِمَ | ١٢٩ | مَا تَرَكَ السُّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ |

| | | | |
|--------|-------------------------------------|--------|---|
| ٢٥ | النماء طهور | ٢٩٩ | مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ إِنَّمَا |
| ٩٩، ٩٧ | النماء من الماء | ٢٩٩ | مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ حَرَامًا |
| ٨٨٢ | مائة إلا واحدا | ٦٠٦ | مَا لَهُ رِدَاءٌ غَيْرُهُ فَلَهَا يَصْفُهُ |
| ٧٤١ | مائة شاة | ٣٥٩ | مَا مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ |
| ٧٥٦ | مائة من الإبل منها أربعون في بطونها | ٩٥٥ | مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ |
| ٣٨٦ | ماتني الذرهم | ٩٦٧ | مَا مِنْ إِمَامٍ وَلَا وَالٍ بَاتَ لَيْلَةً |
| ٣٦٨ | مات ميت من آل رسول الله ﷺ | ٨٩٨ | مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ |
| ٣٨ | ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها | ٩٦٧ | مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ |
| ١٤٩ | المؤذن أملك بالأذان، والإمام | ٢٧١ | مَا مِنْ خَطْرَةٍ أَكْثَمَ أَجْرًا مِنْ |
| ١٤٩ | المؤذن أملك بالأذان | ٩٣٨ | مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَدُ أَنْ يُعْجَلَ |
| ٩٣٠ | المؤمنان إذا اجتمعا فليهما | ٩٨٧ | مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَدُ أَوْ أَخْبَرُ مِنْ |
| ٧٧٣ | ماجر والغامدية واليهودية | ٩٧٥ | مَا مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ |
| ٥٣٠ | مال أخيك | ٣٥٢ | مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ |
| ٥٤٤ | مالي أراكم عنها معرضين | ٧٥٢ | مَا مِنْ رَجُلٍ يَهْمُ بِسَيِّئَةٍ فَتُكْتَبُ |
| ٩٩١ | المؤمن الذي يخالط الناس | ٩٨٥ | مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلَ |
| ٩٨٦ | المؤمن القوي خير وأحب | ٣٨٢ | مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا يَفْضُوهُ لَا |
| ٥٢٥ | المؤمن ليس باللعان | ٥٣٣ | مَا مِنْ عَبْدٍ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فِي |
| ٩٩١ | المؤمن مراء أخيه المؤمن | ٩٦٧ | مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعْيَةً |
| ٨٥٧ | المؤمن يذبح على اسم الله | ٤٢٦ | مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ |
| ٣٣٩ | المؤمن يموت بعرق | ٩٨٧ | مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَخْذُلُ امْرَأَةً مُسْلِمَةً |
| ٣٣٩ | المؤمن يموت بعرق الحيين | ٥٣٢ | مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُدَادُ ذَنْبًا يَلْعَمُ |
| ٧٣٨ | مؤمن | ٣٥٢ | مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ |
| ٧٣٧ | المؤمنون تكافأ دماؤهم | ٣٤٠ | مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقْرَأُ عَنْدهُ |
| ٦٩٩ | المترقى عنها زوجها لا تلبس | ٨٩٧ | مَا مِنْ وَالٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ |
| ٦٤٤ | مثل ما قضيت ففرج بها ابن | ٢٦١ | مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟ |
| ١٦٣ | مثل مؤخره الرجل | ٦٦ | مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَسْبِغُ |
| ٥١٩ | مثلا بمثل والفضة بالفضة | ٩٨٨ | مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا |
| ٥١٩ | مثلا بمثل وسواء بسواء | ٣٢٣ | مَا حَبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلَّا جُنَّا النَّبِيَّ |
| ٥١٨ | مثلا بمثل | ٥٣٠ | مَا هَذَا؟ |
| ٦٩٧ | مخالف للقرآن | ١٥٢ | مَا هَذَا الْاِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتَ؟ |
| ١٦٨ | المختصرون يوم القيامة على | ٢٧٧ | مَا هُوَ |
| ٩٢٠ | المذبر من اللبس | ٨٠٩ | مَا يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ إِذَا جَاءَ أَحَدٌ |
| ٤٦٠ | المدينة حرام ما بين غير | ٢٧ | النماء طهور إلا أن يتغير ريحه |
| ٨٤٩ | المذهب والفريقان وذنب حبس الجلالة | ٢٦، ٢٥ | النماء طهور لا ينجسه شيء |

| | | | |
|----------|--|----------|--|
| ٨٦١ | الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ | ٩٢ | مُرْ أَثْنُكَ أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِرَوْثَةٍ |
| ٥١٦ | الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ | ٣٣٠ | مُرْ بِرَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي |
| ٣٥٩ | الْمُسْنِي خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمُسْنِي أَمَامَهَا | ٣٩ | مُرْ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ |
| ٣٠٠ | مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ | ٣٨ | مُرْ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ لِمَيْمُونَةٍ |
| ٤٦ | مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ يُرْسَ بَوْلٌ مِنْ | ٩٥ | مُرْ بِضَرِيرَيْنِ يُعَذِّبَانِ |
| ٥١ | مَضْمَضٌ وَاسْتَنْشَقٌ وَتَنَفُّ | ٣٦٨ | مُرْ بِسَيِّءِ ابْنِ عَتِيدٍ |
| ٥٤٥ | مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أُتْبِعَ | ٤٥٨ | مُرْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدَنِيَّةِ |
| ٨٥٧ | الْمَقْتُولَةُ بِالْبُدْنَةِ تِلْكَ الْمَوْفُودَةُ | ١٦٤ | مُرْ بَيْنَ بَيْدِي الصَّفِّ عَلَى |
| ٩٢٢ | الْمُكَاتَّبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ | ٤٠ | مُرْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا |
| ٤٩٣ | الْمُكَاتَّبُ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ | ٣٧١ | مُرْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِغُيُورِ الْمَدِينَةِ |
| ٩٢٢، ٩٢٠ | الْمُكَاتَّبُ عِتْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ | ٢٠٩ | مُرْ عَلَى امْرَأَتَيْنِ |
| ٩٢٢ | الْمُكَاتَّبُ يُعْتَقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى | ٥١١، ٥١٠ | مُرْ عَلَى صَبْرَةٍ |
| ٢٠٥ | مِلءُ الْأَرْضِ فِيهَا | ٣٧٢ | مُرْ عَلَيْهِ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَأَنَارُوا |
| ٦٣٠ | مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا | ٥٨٣ | مُرْ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ |
| ٩٤٧ | مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِرُوحِهِ اللَّهِ | ٤٠ | مُرْ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا |
| ٣٢٦ | مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ | ٥٤٨ | مُرْ حَبَابُ أَخِي وَشَرِيكِي كَانَ لَا يُمَارِي |
| ٣٢٦ | مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ | ١٦١ | مُرْزَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي |
| ٦٢٣ | مَلَكَتْ نَفْسُكَ فَاخْتَارِي | ٩٧٧ | مُرْزَتْ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَمَعَهُ رَجُلٌ |
| ٦٠٨ | مَلَكَتْهَا | ٦٦٦، ٦٦٥ | مُرَّةٌ فَلْيُرْجِعْهَا، ثُمَّ لْيُطْلَقْهَا |
| ٨٧ | مَنْ آدَى الْمُسْلِمِينَ فِي طُرُقِهِمْ | ٦٦٥ | مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْمَعُوا |
| ٥٨٤ | مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ | ٧٣٠ | مُرُومُهُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْمَعُوا وَاضْرِبُواهُمْ |
| ٤٩٧ | مَنْ ابْتِغَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى | ١٥٦ | مُرَابِلُ الْإِبِلِ |
| ٥٣٠ | مَنْ ابْتِغَى نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوُزَّرَ | ٦٤٧ | المس النكاح والفريضة الصداق |
| ٥٣٠ | مَنْ ابْتِغَى نَخْلًا | ٩٩٩ | الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكَبَيْكَ |
| ١٠٠ | مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ | ٤٠٠ | الْمَسْأَلَةُ كَذُّ يَكْذُ بِهَا الرَّجُلُ |
| ٨٧ | مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَسِرْ فَلَانَ | ٩٧٥ | الْمُسْتَبَانُ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِي |
| ٩٢ | مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَسِرْ | ٤٣٧ | مَسْجِدِي هَذَا |
| ٧٦٥ | مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى | ٤٨١ | مَسْجِدِي |
| ٧٦٥ | مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ | ٥٥ | مَسَحَ أَذْنَيْهِ بِمَاءٍ غَيْرِ |
| ٨٥٢ | مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ | ٦٩ | مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ |
| ٧٤٢ | مَنْ أَجَلَ سَجْعُو | ٥١ | مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ |
| ٥٧٢ | مَنْ أَخَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ | ٧٨ | مَسَنَتْ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: |
| ٩٣٧ | مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُلْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ | ٩٧٢ | الْمُسْلِمُ آخِرُ الْمُسْلِمِ |
| ٩٣ | مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا | ٨٦١ | الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ |

| | | | |
|-----------|--|---|----------|
| ٢٤٦ | مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرِيَّزَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ | مَنْ اغْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلِ عَنْ بَيْنِهِ | ٧٦٥ |
| ٥٠٨ | مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا | مَنْ اغْتَنَى شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْبٍ | ٩١٤ |
| ٤٥١ | مَنْ أَخْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غَيْرَ | مَنْ اغْتَنَى شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْبٍ فَكَانَ | ٩١٤ |
| ٨٨٢ | مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ | مَنْ اغْتَنَى عَبْدًا وَلَهُ فِيهِ شِرْكَاءُ | ٩١٦ |
| ٥٧٠ | مَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ | مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوِيغًا | ٦٤٥ |
| ٥٥٦ | مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كَلَّفَ | مَنْ أَعْطَى عَطِيَّةً فَوَجَدَ فَلْيَجْزِهِ | ٩٤٧ |
| ١٠٠١، ٥٣٢ | مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ | مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ | ٢٩٧ |
| ٨٤٢ | مَنْ أَدْخَلَ قَرْسًا بَيْنَ قَرْسَيْنِ | مَنْ اغْتَيْبَ عِنْدَهُ أَخُوهُ فَاسْتَطَاعَ | ٩٨٧ |
| ٢٨٩ | مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ | مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا | ٤١٨ |
| ٢٩٠، ٢٧٥ | مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ | مَنْ أَفْطَرَ | ٤١٨ |
| ٢٧٨ | مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ | مَنْ أَقَامَ مُسْلِمًا أَقَامَ اللَّهُ | ٥١٥ |
| ١٢٤، ١٢٣ | مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ | مَنْ أَقَامَ نَادِمًا | ٥١٥ |
| ١٢٩ | مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً | مَنْ أَقَامَ سَبْعَةَ عَشَرَ قَصْرَ وَمَنْ أَقَامَ أَكْثَرَ | ٢٨٣ |
| ٢٥٥ | مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُرِيَّزْ | مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِحَبِيْبِهِ | ٩٠٦ |
| ٤٧٢ | مَنْ أَدْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ | مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا | ٥٥٦ |
| ١٢٨ | مَنْ أَدْرَكَ فِي الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ | مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ | ٥٥٦ |
| ٥٣٦ | مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِغَيْرِهِ | مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَنِيدٍ | ٤٩١ |
| ٥٣٧ | مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ | مَنْ اكْتَحَلَ فَلْيُورِزْ، مَنْ فَعَلَ | ٩٢ |
| ٥٣٧ | مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ | مَنْ أَلْفَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا | ٩٦٥ |
| ١٢٨ | مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ | مِنْ إِبْنِهِ | ٦٦ |
| ٥٦٩ | مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيَسِّمْ لَهُ | مَنْ أَهْلُ بِحَبِيْبَةٍ أَوْ عُمَرَةٍ مِنْ | ٤٥١ |
| ٦٠٧ | مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةُ، وَمَنْ | مَنْ أَهْلُ بِعُمَرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ | ٤٥١ |
| ٩٤٧ | مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ | مَنْ أَهْلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَنْصَى | ٤٥١ |
| ٨٩٢، ٩٦٧ | مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عَصَابَةٍ | مَنْ أَرَدَعَ وَدِيعَةً فَلْيَسِّمْ عَلَيْهِ | ٥٩٩ |
| ٣٨٣ | مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ | مِنْ الْبَابِ | ٦٢ |
| ٩٧٧ | مَنْ اسْتَمْتَعَ | مَنْ بَاعَ تَبَعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ | ٤٩٨ |
| ٩٥٦ | مَنْ الْإِسْرَافُ أَنْ تَأْكُلَ كُلُّ مَا | مَنْ بَذَلَ دِيْنَهُ فَأَقْتُلُوهُ | ٧٦٩، ٧٦٨ |
| ٥٣١ | مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ | مَنْ بَذَلَ دِيْنَهُ | ٧٦٩ |
| ١٦١ | مَنْ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ بِإِشَارَةٍ تَغْهَمُ | مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا مِنْ مَالٍ خِلَالِ | ١٧٤ |
| ٤٩٧ | مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى | مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَيْفَ خَصِصَ | ٧٨٧ |
| ٨٠ | مَنْ أَصَابَهُ فِيءٌ أَوْ رَعَانٌ، أَوْ قَلَسٌ | مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ | ٧٣ |
| ٧٤٥ | مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ، أَوْ خَبَلٍ - وَالْخَبَلُ | مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا | ٣٥٨ |
| ٨٩٧ | مَنْ أَغَانَ عَلَى خُصْمَتِهِ بِظُلْمٍ فَقَدْ | مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا | ٣٥٧ |
| ٩٢٣ | مَنْ أَغَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ | مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةِ | ١٠٧ |

| | | | |
|----------|--|-----|---|
| ٩٧٧ | مَنْ تَسْمَعُ حَيْثُ قَوْمٌ، وَمَنْ لَهُ..... | ٧٦١ | مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السَّلَاحَ فَلَيْسَ..... |
| ٩٥٢ | مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ..... | ٨٩٧ | مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ..... |
| ٧٥٣ | مَنْ تَطَلَّبَ - وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ..... | ٢٥٥ | مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ..... |
| ٩٧٨ | مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاسْتَخَالَ..... | ٢٥٥ | مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ اللَّيْلِ..... |
| ١٧١ | مَنْ تَقَلَّ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمٌ..... | ٧٦٩ | مَنْ خَالَفَ دِينَهُ دِينَ الْإِسْلَامِ فَأَضْرَبُوا..... |
| ٩٥٧ | مَنْ تَكْفَلَ لِي بِمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ..... | ٧٦٥ | مَنْ خَرَجَ عَنِ السُّلْطَانِ شَيْراً مَاتَ..... |
| ٢٩٣ | مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ..... | ٧٦١ | مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ..... |
| ٥٢١ | مَنْ تَعَمَّرَ الْبَيْتَ لَا يُعَلِّمُ مَكِيلَهَا..... | ٣٥٨ | مَنْ خَرَجَ مَعَ جِنَازَةٍ مِنْ بَيْنِهَا..... |
| ٣٩٢ | مَنْ تَعَمَّرَ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى..... | ٦٧ | مَنْ دَعَا بِوَضُوءٍ قَوَضَ، فَسَاعَةً..... |
| ٥١٠ | مَنْ تَعَمَّرَ..... | ٧٩٧ | مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدْ انْتَصَرَ..... |
| ١٨٠ | مَنْ تَتَخَّعَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَدْفِنِهِ..... | ٩٤٦ | مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ بِنْتُ أَجْرِ..... |
| ١٠١، ٢٩٨ | مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءِ ثُمَّ..... | ٨٦٥ | مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَدْبَحْ..... |
| ٦٧ | مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ..... | ٤١٩ | مَنْ دَرَّعَ الْقِيَّءَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ..... |
| ١٠١، ١٠٠ | مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا..... | ٦٣ | مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوَّلَ وَضُوئِهِ طَهَّرَ..... |
| ٨٣٩ | مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ تَرُدَّهُ عَلَيْهِمْ..... | ٣٩٠ | مَنْ ذَهَبَ فَقَالَ لَهَا: أَنْعُطِينَ..... |
| ٩٨١ | مَنْ جَادَلَ فِي خُصُومَةٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ..... | ٦٤٦ | مَنْ ذَهَبَ..... |
| ٢٤٣ | مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ..... | ٣٥٧ | مَنْ رَأَى جِنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْثَرُ..... |
| ٧٨٩ | مَنْ خَالَتْ شِقَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ..... | ٧٦٥ | مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئاً يَكْرَهُهُ..... |
| ٥١١ | مَنْ حَبَسَ الْعَبْدَ أَيَّامَ الْقَطَافِ..... | ٦٤٠ | مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ..... |
| ٣٦٤ | مَنْ حَتَّى عَلَى مُسْلِمٍ احْتِسَاباً كُتِبَ..... | ٩٨٧ | مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ..... |
| ٦٠٦ | مَنْ حَذَّيْبٌ فَلَذَبْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ فَقَالَ..... | ٩٨٧ | مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدَّ اللَّهُ..... |
| ٩٥٥، ٩٤٩ | مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرَكُهُ..... | ٩٥٢ | مَنْ رَضِيَ عَمَلٌ قَوْمٌ كَانُوا مِنْهُمْ..... |
| ٥٧٢ | مَنْ حَفَرَ بَرّاً فَلَهُ أَرْبَعُونَ..... | ٣٦٧ | مَنْ زَارَ قَبْرَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا..... |
| ٨٧٩ | مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا..... | ٥٥٨ | مَنْ زَوَّعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بِغَيْرِ..... |
| ٨٧٥ | مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ..... | ٢٧٣ | مَنْ السَّاعِي آتِفاً..... |
| ٨٧٥ | مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ كَفَرَ..... | ٣٧٩ | مَنْ سَبَّ أُمَّةً مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ..... |
| ٩٠٨ | مَنْ خَلَفَ عَلَى مِثْرِي هَذَا يَمِينٍ..... | ٤٠١ | مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ..... |
| ٦٨١ | مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا..... | ٤٠١ | مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَوْقِيَةٌ فَقَدْ أَحْفَ..... |
| ٨٧٧ | مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ..... | ٤٠١ | مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يَغْنِيهِ فَإِنْسَأ..... |
| ٩٠٧ | مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْطَعُ بِهَا..... | ٢٢٥ | مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبَّ كُلِّ صَلَاةٍ..... |
| ٩٠٨ | مَنْ خَلَفَ عِنْدَ مِثْرِي هَذَا يَمِينٍ..... | ٣٤٧ | مَنْ سَبَّحَ مُسْلِماً سَبَّهَ اللَّهَ..... |
| ٨٧٦ | مَنْ خَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ..... | ٥٦٧ | مِنْ السُّخْتِ كَسَبَ الْحَجَّامُ..... |
| ٨٧٥ | مَنْ خَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ..... | ٢٧١ | مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي صَفٍّ رَفَعَهُ..... |
| ٩٨٧ | مَنْ خَمَى عِرْضَ أَخِيهِ فِي الدُّنْيَا..... | ٢٧١ | مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ غُفِرَ..... |

| | | | |
|----------|--|---|---------------|
| ٦٢١ | مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ | مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِيلِهِ | ٨٨٤ |
| ٨٨ | مَنْ سَلَ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ | مَنْ ضَارَ ضَارُهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقَ | ٥٧٢ |
| ١٧٧ | مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشِدُ ضَاةً فِي | مَنْ ضَارَ مُسْلِمًا ضَارُهُ اللَّهُ، | ٩٧٥ |
| ٢٦١ | مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا | مِنْ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَقَالَتْ | ٥١١ |
| ٢٦١ | مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ مِنْ | مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى | ٨٩٢ |
| ٩٤٦ | مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فِي الْإِسْلَامِ | مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ | ٨٩٢ |
| ٦٥٧ | مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ | مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ قُلْ كَلَامُهُ | ٩٥٥ |
| ١٣٨ | مِنْ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَدُّ | مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَخِيهِ، فَهُوَ | ٥٧٠ |
| ١١٥ | مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ | مَنْ غَبَرَ أَحَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ | ٩٧٩ |
| ٧٣٦ | مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَقْتُلَ حُرٌّ | مَنْ غَرَضَ غَرَضًا لَهُ وَمَنْ حَرَّقَ | ٧٤٠ |
| ٣١٦ | مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى الْعِيْدِ | مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ | ٦٤ |
| ٤٥١ | مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَغْتَسِلَ إِذَا آزَادَ | مَنْ غَسَلَ مَتَابًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ | ٨١ |
| ٣٥٥ | مِنْ السُّنَّةِ | مَنْ غَسَا فَلَيْسَ مِنَّا | ٧٧٨، ٦٢٨ |
| ٢٩٦، ٢٩٥ | مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ | مِنْ غَيْرِ وَقَاعٍ | ٦٤٠ |
| ٨٠٠ | مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ - إِلَى | مَنْ قَاتَهُ صَلَاةَ الْعِيْدِ مَعَ الْإِمَامِ | ٣١٢ |
| ٥٢٤ | مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى | مَنْ فَرَّجَ | ٩٤٥ |
| ٢٣٥ | مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ | مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَدَنِ وَاللِّدَى | ٧٣١، ٥٠٦ |
| ٣٥٧ | مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ | مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ | ٨١٢ |
| ٤٧١ | مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَعْنِي | مَنْ قَالَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ: لَا إِلَهَ | ٩٩٦ |
| ٤٧٢ | مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا يَعْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ | مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ | ٩٩٦ |
| ٤٣٢ | مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَمِئَتْ عَلَيْهِ | مَنْ قَالَ حِينَ يُنَادِي الْمُنَادِي: | ١٥٠ |
| ٤٣٢ | مَنْ صَامَ الدَّهْرَ فَقَدْ وَهَبَ نَفْسَهُ | مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ بَانَتْ مَرَّةً | ٩٩٥ |
| ٤٢٥ | مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ اتَّبَعَهُ سِتًّا | مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ | ٩٩٦ |
| ٤٢٦ | مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرُهُ بِعَشْرَةٍ | مَنْ قَالَ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ | ٢٢٦ |
| ٤٠٨ | مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ | مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ | ٩٩٥، ٢٢٦ |
| ٢٤٣ | مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً | مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مُوقِنًا بِهَا | ٩٩٩ |
| ٢٤٣ | مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً | مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا | ٤٣٢ |
| ١٩٥ | مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَيَرَاءَهُ | مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاخْتِسَابًا | ٤٣٢، ٢٤٩ |
| ١٩٥ | مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَقْرَأَ فِيهَا بِأَمٍ | مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ | ٩٢٨ |
| ٢٥٧ | مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ | مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ | ٨٠٨ |
| ٣٥٣ | مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا | مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ | ٨٠٨، ٧٦٥ |
| ٢٤٠ | مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ﷺ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ | مَنْ قُتِلَ عَبْدُهُ قَتَلْتَاهُ، وَمَنْ | ٧٣٥ |
| ١٢٨ | مَنْ صَلَّى مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ | مَنْ قُتِلَ فِي عَمَلٍ أَوْ رَمِيًا بِحَجَرٍ | ٧٤٤ |
| ٩٥٧ | مَنْ صَمَّتْ نَجَا | مَنْ قُتِلَ قِتْلًا فَلَهُ سَكْبَةٌ | ٨٢٧، ٨٢٢، ٨١٣ |

| | | | |
|------------------------------|---|----------|---|
| ٨٢٢ | مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ | ٤٢٤ | مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ أَطْعِمَ |
| ٧٤٥ | مَنْ قُتِلَ لَهُ قَبِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرٍ | ٤٢٤ | مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ |
| ٨٣٩ | مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ بِفَتْحٍ | ٨١٠ | مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغُزْ وَلَمْ يُحَدِّثْ |
| ٨٣٩ | مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَابِعَةً | ٧٤٨ | مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ إِلَى شَرْحِيلِ بْنِ |
| ٨٤٠ | مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ دُمَةٌ | ٧٩ | مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ |
| ٧٨٦ | مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يَقَامُ عَلَيْهِ | ٩١٧ | مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِيمٍ مُحَرَّمٌ فَهُوَ |
| ٢٢٧ | مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكَرْسِيِّ دَبَّرَ كُلَّ | ١٤٢ | مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا |
| ٢٢٧ | مَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ | ١٣٠ | مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ |
| ٤٤١ | مَنْ الْقَوْمُ فَقَالُوا: مَنْ | ٢٥٥ | مَنْ نَامَ عَنِ الْوُزْرِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّ |
| ٨٧٣ | مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ | ٨٨٧ | مَنْ نَذَرَ أَنْ يَنْصِيَ اللَّهَ فَلَا |
| ٨٦٣ | مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَضَحْ فَلَا | ٨٨٦ | مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ |
| ٢٩٧ | مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ | ٤١٨ | مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَكَلَّلَ أَوْ |
| ٤٢٩ | مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُطْرُوعًا مِنَ الشَّهْرِ | ٩٤٥ | مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ |
| ٦٣٣، ٦٣١ | مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ | ٥٨٦، ٥٨٥ | مَنْ وَجَدَ لَفْظَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوِي |
| ٩٥٧، ٩٤٢، ٨٣٠، ٨٢٧، ٧٠٩، ٦٥٠ | | ٧٨١ | مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلًا قَوْمٍ |
| ٩٨١ | مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلِمَةٌ لِأَخِيهِ | ٢٧٨ | مَنْ وَجَدْتَنِي قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ |
| ٦٥٧ | مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَاتَ | ٨٩٨ | مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ |
| ٩٤٣ | مِنْ الْكَبَائِرِ شَتَمَ الرَّجُلَ وَالِدَيْهِ | ٨٧٤ | مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَّنَ فِي |
| ٧٢٤ | مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَوَضَّأْ | ٨٧١ | مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْبَبْ أَنْ |
| ٤٨٤ | مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرِجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ | ٨٩١ | مَنْ وَلَّى الْقَضَاءُ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ |
| ٥٥٧ | مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ عَلَيْهِ | ٩٦٧ | مَنْ وَلَّى مِنْ أُمْرِ الْمُسْلِمِينَ |
| ٩٧٧ | مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ | ٨٩٨ | مَنْ وَلَّى مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ |
| ٦٤ | مَنْ كَفَّ وَاحِدًا | ٣٨٤، ٣٨٣ | مَنْ وَلَّى يَتِيمًا لَهُ مَالٌ، فَلْيُتَجَرَّ |
| ٧٢٤ | مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ | ٥٨٢ | مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَهُوَ أَخْرُجَ بِهَا |
| ٧٢٤ | مِنْ كَيْسِي | ٩٨٤ | مَنْ يُرِدُ اللَّهَ بِخَيْرٍ أَوْ يَفْقَهُهُ |
| ٩٥٣ | مَنْ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ | ٤٠٠ | مَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّرًا |
| ٢٩٣ | مَنْ لَمَّا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ | ٤٩٥ | مَنْ يَشْتَرِي بَنًى رُومَةً يُوسِّعُ |
| ٩٩٣ | مَنْ لَمْ تَنْتَهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ | ٤٩٠ | مَنْ يَشْتَرِيهِ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بَيْنَ |
| ٤١٠ | مَنْ لَمْ يَبْسُطِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ | ٤٣٦ | مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقُهَا |
| ٢٧٥ | مَنْ لَمْ يَدْرِكْ الرُّكْعَةَ فَلَا يَتَعَدَّ | ٢٨٣ | مَنْ يَقُولُ الْيَوْمَ أَخْرُجْ عَدُوًّا يَقْصُرُ |
| ٤١٤ | مَنْ لَمْ يَذْغِ قَوْلَ الزُّوْرِ وَالْعَمَلِ | ٢٩١ | مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، |
| ٩٩٢ | مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ | ١٤٩ | مَهْلًا يَا بِلَالُ فَإِنَّمَا يَغِيصُ مِنْ |
| ٢٥١، ٢٤٧ | مَنْ لَمْ يُؤَيِّرْ فَلَيْسَ مِنَّا | ٤٠٥ | مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَإِنَّمَا |
| ٧٣٥ | مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَارٌ، أَوْ دِرْهَمٌ | ٣٦٩ | الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ الْخِمَى |

| | | | |
|----------|---|---------------|--|
| ٥٠٠ | نَهَى أَنْ يُبَاعَ السِّلْعَةُ حَيْثُ يُبْتَاعُ..... | ٣٦٨ | الْمَيْتُ يَعْذُوبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا..... |
| ٤٩٧ | نَهَى أَنْ يُبَاعَ السِّلْعَةُ..... | ٣٨٧ | النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ..... |
| ٤٧٥ | نَهَى أَنْ تُحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا..... | ٦٢١ | النَّاسُ كَأَنَّكَانَ الْمُشْطِ لَا فَضْلَ..... |
| ٣٦٣ | نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يُزَادَ..... | ٦٢١ | النَّاسُ كُلُّهُمْ وَلَدُ آدَمَ..... |
| ٩٤ | نَهَى ﷺ أَنْ يُسْمَخَ بِعَظْمٍ..... | ٨٤٦ | تَأْكُلُ الْجَرَادُ مَعَهُ..... |
| ٩٤ | نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى..... | ٢٥٢ | نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ..... |
| ١٥٦ | نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي مَتْنِعِ مَوَاطِنَ..... | ٦٨٩ | نَبَذَ بِمَا يَدُ اللَّهُ بِهِ..... |
| ١٥٦ | نَهَى أَنْ يُصَلَّى..... | ٥٥١ | نَحَرَ ثَلَاثًا وَمِائَتَيْنِ..... |
| ١٦٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ..... | ٤٧٦ | نَحَرَ قَبْلَ أَنْ..... |
| ٥١٤ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرَةٌ..... | ٤٦٦ | نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَمِنْ كُلِّهَا مَنَحَرٌ..... |
| ٧١٩ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْرَكَ..... | ٨٤٩، ٨٤٥ | نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ..... |
| ٣٠ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُغْتَسَلَ..... | ٨٦٨ | نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ..... |
| ٧٠٩ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُوَلَّيَ حَابِلٌ..... | ٨٤٩ | نَحَرْنَا..... |
| ٣٣٢ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُشْرَبَ فِي..... | ٨٠٧، ٧٩٩ | نَحَوَ أَرْبَعِينَ..... |
| ٦٣٢ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُطْرُقَ النِّسَاءُ..... | ٨٨٨ | نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ..... |
| ٥٠٥ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ حَاصِرٌ..... | ٨٨٧ | نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَشْتَبِيَ إِلَيَّ بَيْتَ..... |
| ٣٦٣ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ..... | ٩٧ | نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ..... |
| ٣٦٣ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ..... | ٨٣٩ | نَصَبَ الْمُتَنَجِّينَ..... |
| ٦١٦ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْنَعَ..... | ١٠٨ | نُصِرْتُ بِالرَّغَبِ عَلَى عَذْوِي مَسِيرَةً..... |
| ١٦٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى..... | ٣٩٤ | يَصْطَبُ صَاعٍ..... |
| ٨٥٩ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ..... | ٣٥٢ | نَعَى النُّجَاشِيَّ..... |
| ٥١٤ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ عَلَيْهِ وَآلَهُ..... | ٩٩ | نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ..... |
| ٦٥٠ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ طَعَامٍ..... | ٢٤٩ | يَعْنِي الْبِدْعَةَ هَذِهِ..... |
| ٦٥٥ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَانٍ..... | ٢٤٩ | يَعْنِي الْبِدْعَةَ..... |
| ٩١ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِغْبَالٍ..... | ٨٩١ | يَعْنِي الشَّيْءَ الْإِمَارَةَ لِمَنْ أَخَذَهَا..... |
| ٨٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَبَانَ..... | ٦٩٤ | نَعَمْ قَال: فَأَنَّى ذَلِكَ؟ قَال:..... |
| ٥٢٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ..... | ٩٤٣، ٤٤١، ٢٣١ | نَعَمْ..... |
| ٥٢٧ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ..... | ١٥ | النِّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ الْإِسْلَامُ، وَالْبَاطِنَةُ..... |
| ٤٩٦ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ..... | ١٦ | النِّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ هِيَ لَا..... |
| ٥٢١، ٥٢٠ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ..... | ٨٦٦ | يَنْفَسُ الْأَضْحِيَّةَ الْجَذْعَ مِنَ الضَّانِ..... |
| ٤٩٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ..... | ١٠٠٠ | نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا..... |
| ٤٩٩ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْتَانِ..... | ٧٣٤ | النَّفْسُ بِالنَّفْسِ..... |
| ٤٩٤ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ..... | ٣٤٢ | نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدُنْيِهِ..... |
| ٤٩٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ..... | ٦٢٩ | نَكَحَ امْرَأَةً مِنْ مَرْيَتَةٍ..... |

| | | | |
|-----|---|----------|--|
| ٦٥٥ | نَهَى عَنْ الشَّرْبِ | ١٧٧ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاشُدِ |
| ٤٣١ | نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ | ٤٨٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ |
| ٤٢٨ | نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ الْفِطْرِ | ٨٤٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْجَلَّالَةِ |
| ٨٥٠ | نَهَى عَنْ الضَّبِّ | ٤١٣ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحِجَامَةِ |
| ٣٣٥ | نَهَى عَنْ لُبْسِ | ٦٥٦ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشَّرْبِ |
| ٥٨٦ | نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ | ٦١٣ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشُّغَارِ |
| ٦١٨ | نَهَى عَنْ الْمُتَعَةِ | ٤٩٥ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ |
| ٥٠١ | نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ | ٨٤٧ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعِ |
| ٥٠١ | نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ | ٨٠٤ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَلِيلٍ مَا |
| ٥٦٦ | نَهَى عَنْ الْمُزَارَعَةِ | ٨٠٤ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ |
| ٣٣٥ | نَهَى عَنْ الْمَيَّائِرِ الْخُمْرِ | ٣٣٣ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْخَبِيرِ |
| ٨٨٤ | نَهَى عَنْ النَّذْرِ | ٨٤٥ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ |
| ٦٥٥ | نَهَى عَنْ النُّفْعِ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ | ٦١٨ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُتَعَةِ |
| ٦١٨ | نَهَى عَنْهُ يَوْمٍ | ٥٠٢ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ |
| ٩١٩ | نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ | ٥٢٦ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ |
| ٥٠٢ | نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاصَرَةِ | ٨٦٧ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُصَفَّرَةِ |
| ٤١٤ | نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْوِصَالِ وَلَيْسَ | ٥٠٥، ٥٠١ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ النُّجْشِ |
| ٣٦٠ | نَهَانَا أَنْ نُخْرَجَ فِي جَنَازَةٍ | ٤١٣ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْوِصَالِ |
| ٩٠ | نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ | ٨٤٤ | نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ |
| ٦١٨ | نَهَانَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا | ٨٥٨ | نَهَى عُمَرُ عَنْ لُبْسِ الْحُلَّةِ |
| ٨٨ | النَّهْيُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ | ٥٢٩ | نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ |
| ٨٤٩ | نُهِيَ عَنْ لُحُومِ الْخُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ | ٥٢٢ | نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ |
| ٣٦٠ | نُهِيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَازِ، وَلَمْ | ٥٢٩ | نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعَيْنِ حَتَّى يَسُوذَ |
| ٩٩٤ | يُتَى الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ | ٥٢٦ | نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ |
| ٦٧٥ | فَبِي لِي نَفْسِكَ | ٥٠٦ | نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَايَدَةِ |
| ١١٨ | هَذَا أَغْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ | ٥١٤ | نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ |
| ٨٣٩ | هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ | ٩١٧ | نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَةِ |
| ٤٦ | هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا فَإِذَا طَعِمَا | ٤٩٦، ٤٩٥ | نَهَى عَنْ بَيْعِ |
| ٤٨١ | هَذَا مَسْجِدِي وَمَا زِيدَ فَهُوَ مِنِّي | ٤٨٨ | نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَنْعِ النَّبِيِّ |
| ٧٥٣ | هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ | ٤٨٨ | نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ |
| ٧٥٣ | هَذِهِ، وَهَذِهِ | ٤٨٨ | نَهَى عَنْ ثَمَنِ |
| ٤١٦ | هَدَيْتُ | ٤١٧ | نَهَى عَنْ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ |
| ٣٢٤ | هَكَذَا صَلَاةُ الْكَايِ | ٨٥٧ | نَهَى عَنْ الْخَذْفِ، |
| ١٠٢ | هَكَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا | ٥١٣ | نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا |

| | | | |
|--------|--|-----|---|
| ٦٦٦ | هَلْ نَجِدُ شَيْئًا..... | ٦٠٧ | هِيَ وَاحِدَةٌ..... |
| ٦٤٦ | هَلْ تَذَرِي يَا..... | ٧٦٣ | وَأَتَيْنَاهُمْ إِحْدَاهُمُ يَتَفَارَأُ مِنْ دَعْبِهِ..... |
| ٦٢١ | هَلْ نَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟..... | ٢٦٠ | وَأَدَمُ مِنْ تَرَابٍ..... |
| ١٩٨ | هَلْ نَسْمَعُ النَّدَاءَ..... | ٢٦٠ | وَأَمِينَ..... |
| ١٩٦ | هَلْ صَاحِبَتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ:..... | ٧٧٥ | وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ..... |
| ٧٢٢ | هَلْ لَكَ أَهْلٌ يَا لَيْمَنَ؟..... | ٩٤١ | وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ..... |
| ٦٥٥ | هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحِيهِ شَيْءٌ..... | ٤٥٥ | وَأَبْرَأُ..... |
| ٣٠٣ | هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا: مَعَنَا..... | ٤٥٥ | وَأَبْشُرُوا..... |
| ٩٠٢ | هَلَّا رَدَدْتُمُوهُ إِلَيَّ..... | ٧٧٥ | وَأَجَاوَزَهَا..... |
| ٢١٠ | هَلَّا سَرَرْتُ عَلَيْهِ بِرَدَائِكَ يَا..... | ٩٤٦ | وَأَجْتَرَنِي..... |
| ١٧٠ | هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا..... | ٤٢٢ | وَاحِدَةٌ أَوْ دُفْعٌ..... |
| ٦٨٨ | هَمُّ مِنْهُمْ..... | ٨١٨ | وَأَخْبِرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ..... |
| ٦٥٥ | هِنَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ لَا يُبْدَلُ..... | ٢٤٨ | وَإِخْتِنَانَهَا أَنْ يَقْلُبَ رَأْسَهَا..... |
| ٣١٢ | هُنَّ شَقَائِقُ الرِّجَالِ..... | ٩٩ | وَإِخْذِ بِهِ الْحِجَابُ حِينَ أَمُرَ عَلَى الْمَدِينَةِ..... |
| ٥٢٣ | هُنَّ لَاهِلِيَّهٌ..... | ٤٤٧ | وَإِخْذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيْتُمْ..... |
| ٤٤٧ | هُنَّ لَهُنَّ..... | ٤٤٧ | وَأُخْرُوا السُّحُورَ..... |
| ٤٤٧ | هُنَّ لَهُنَّ..... | ٤٤٧ | الْوَادُ الْخَفِيُّ..... |
| ٨٤٩ | هَذَا فَرَسًا فَاتَّكَلْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ..... | ٨٤٩ | وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ..... |
| ١٧١ | هُوَ إِخْلَاسٌ..... | ١٧١ | وَإِذَا اسْتَصْحَكَ فَانْصَحْهُ..... |
| ٧١١ | هُوَ أَخْوَكُ..... | ٧١١ | وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا..... |
| ٦٢٦ | هُوَ أَمْلَكُ لِضَعْفِهَا مَا دَامَتْ فِي دَارٍ..... | ٦٢٦ | وَإِذَا انْصَرَفُوا أَنَّهُ مَلَكَانَ..... |
| ٦٢٦ | هُوَ أَوْلَى بِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَصَرِهَا..... | ١٩٠ | وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ..... |
| ٤٨٧ | هُوَ حَرَامٌ..... | ٦٧٣ | وَإِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّمَا..... |
| ٢٤، ٢٣ | هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْجُلُ بَيْنَتُهُ..... | ٨٧٧ | وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى بَعِيْنٍ فَرَأَيْتَ..... |
| ٩١٦ | هُوَ كُلُّهُ فَلَيْسَ لِلَّهِ شَرِيْكٌ..... | ٩٦٤ | وَإِذَا حَاصَمَ فَجَرَ..... |
| ٦٥٨ | هُوَ أَنْ إِنْ شِئْتَ سَبَّحْتَ لَكَ..... | ٩٢٥ | وَإِذَا لَقِيَ أَحَدَكُمْ صَاحِبَهُ فَلْيَسَلِّمْ..... |
| ٢٩٩ | هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ..... | ٩٢٤ | وَإِذَا فَرِضَ نَعْدُهُ وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ..... |
| ٦٧٤ | هِيَ حَرَامٌ..... | ٢١٠ | وَأَرْحَمَنِي..... |
| ٤٢٠ | هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ..... | ٩٨٤ | وَأَرْشَادُ ابْنِ السَّبِيلِ وَتَشْمِيعُ الْعَاطِسِ..... |
| ٥٨٣ | هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ قَالَ..... | ٤٥ | وَأَسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْكُنْيَةِ..... |
| ٥٨٥ | هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ..... | ٢٠٦ | وَأَسْتَقْبَلُ بِأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقَيْلَةَ..... |
| ٨٣٤ | هِيَ لَكُمْ..... | ٢٠٧ | وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ..... |
| ٢٦٦ | هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ..... | ٤٩٣ | وَأَشْتَرِطِي لَهُنَّ الْوَلَاءَ..... |
| ٢٩٩ | هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ..... | ٨١٤ | وَأَصَابَ يَوْمِيذُ جَوْبِيَّةَ..... |

| | | | |
|--|----------|---|----------|
| وَأَضَاعَةَ النَّالِ..... | ٩٤٠ | وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَجِيَّةٌ..... | ١٢٤ |
| وَاضْرَبُوا عَلَيْهِ بِالْدُفُوفِ..... | ٦٠٨ | وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ..... | ١٢٥، ١٢٤ |
| وَأَطْرَافُ الْقَدَمَيْنِ..... | ٢٠٦ | وَالْبَيْشَاءُ أَحْيَانًا يَفْقَدُهَا، وَأَحْيَانًا..... | ١٢٥ |
| وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ..... | ٩٥٣ | وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَمْرِ..... | ١٩٠ |
| وَأَعْلَمُهُ أَجْرُهُ وَهُوَ فِي عَمَلِهِ..... | ٥٦٨ | وَاللَّهُ إِنَّا لَا نُوَلِّي هَذَا الْأَمْرَ..... | ٨٩٢ |
| وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْتَضِعُ..... | ١٦٨ | وَاللَّهُ إِنَّهَا لَيُورَعُكَ..... | ٩٠٠ |
| وَأَعِينُوا الْمَظْلُومَ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا..... | ٩٨٤ | وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْسَنَكُمْ..... | ٤٢٤ |
| وَأَعَانَةُ الْمَلْهُوفِ..... | ٩٨٤ | وَاللَّهُ فِي عَزَنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ..... | ٥٩٩ |
| وَأَعْدَى يَا أَيُّسُ..... | ٥٥١ | وَاللَّهُ تَتَّبِعُنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ كَيْخَالِفَنَّ..... | ٢٧٠ |
| وَأَفْشُوا السَّلَامَ..... | ٩٨٤ | وَاللَّهُ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ..... | ٣٥٣ |
| وَأَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا..... | ١٩٤ | وَالنِّمَاءُ وَالنَّارُ..... | ٥٧٤ |
| وَأَكْمِلُوا الْعِبَادَةَ ثَلَاثِينَ..... | ٤٠٩ | وَالْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا..... | ٥٤٢ |
| وَالْأَفْشَاكَ بَهَا..... | ٥٨٤ | وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بِعَيْنِهِ..... | ٤٨٨ |
| وَالْأَفْعَدُ عَقْنُ مَنْهُ مَا عَقْنُ..... | ٩١٦ | وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلِكٌ..... | ٤٨٨ |
| وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ..... | ٧٥٤ | وَالْمَرْأَةُ وَالْفَتِيُّوفُ الْحُجَّ..... | ٨١٠ |
| وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ..... | ٧٥١ | وَالْمُسْكِرُ..... | ٨٠٣ |
| وَالْإِعَانَةُ عَلَى الْحَمَلِ..... | ٩٨٤ | وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ..... | ٥٤٣ |
| وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ..... | ٩٨٤ | وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمَاتِ..... | ٣٠١ |
| وَالْبُكَرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا..... | ٦١٤، ٦١١ | وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ..... | ٤٦٢ |
| وَالْتَصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ..... | ١٥٩ | وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَقْرَاعُهُ..... | ٥٧٧ |
| وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ..... | ٥٩٥ | وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَفْتَتُ..... | ٢١٠ |
| وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ..... | ٧٧٣ | وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمْعٍ..... | ٤٤٩ |
| وَالْحَاجَرِيَّةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، وَأَنْ..... | ٧٣١ | وَأَمْرُ فَرْسٍ عَلَيْهِ الْمَاءُ..... | ٣٦٤ |
| وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ..... | ٨٧٩ | وَأَمْرُهُ بِطَلَايِهَا..... | ٦٦٢ |
| وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تُوْمِنُوا..... | ٩٥٤ | وَأَنْ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ..... | ٧٢٩ |
| وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ..... | ٩٤٢ | وَأَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ..... | ٨٩٤ |
| وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ..... | ٢٥٨ | وَأَنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ..... | ٩٨٦ |
| وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ..... | ٨٧٩ | وَأَنْ أُخْرَجَ مَا فِي الضَّلْعِ..... | ٦٣٢ |
| وَالزُّرْقُ الْخِثَانُ بِالْخِثَانِ ثُمَّ..... | ٩٨ | وَأَنْ أَكَلَ..... | ٨٥٤ |
| وَالزَّيْتُ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ..... | ٥٣٢ | وَأَنْ الْبِرُّ... إِلَى آخِرِهِ..... | ٩٨٣ |
| وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرَّكْعَةُ..... | ١٢٩، ١٢٨ | وَأَنْ تَأْكُلَ خَبْثًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ..... | ٣١٦ |
| وَالسَّلْطَةُ كَمَا هِيَ..... | ٤٨٨ | وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ..... | ٤٣٩ |
| وَالشَّارِبُ مِنْ شَرِبِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ..... | ١٤٧ | وَأَنْ ذُقْتَ تَقِيْمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرْتَهَا..... | ٦٣١ |
| وَالشَّمَالُ عَلَى الْيَمِينِ..... | ٣٢٧ | وَأَنْ السَّاعَةُ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا..... | ٥٩٤ |

| | |
|--|--|
| وَأَيُّكُمْ يَنْبَغِي..... ٦٥٨ | وَأَنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبْعَتَ لَيْسَانِي..... ٦٥٨ |
| وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ أَعْتَنَ امْرَأَتَيْنِ..... ٩١٣ | وَأَنْ سَهَا مِنْ خَلْفِ الْإِيمَانِ فَلَيْسَ..... ٢٣٦ |
| وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ..... ٩١٣ | وَأَنْ شَدَّذَتْ خَشِيَّتَ عَلَيْهِ..... ٤٤٢ |
| وَأَيُّمَا إِمَامٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَرَ..... ٤٤ | وَأَنْ صَلَّى وَصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ..... ٩٦٥ |
| وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أَعْتَنَ..... ٤٤٣ | وَأَنْ لِكُلِّ شَيْءٍ تَوْتَةٌ إِلَّا صَاحِبُ..... ٩٧٥ |
| وَتَارَكَ عَلَيْكَ..... ٦٠٣ | وَأَنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَمِ الْقُرْآنِ اجْزَاءَ..... ١٩٥ |
| وَتَبَالِغْ فِي الْاسْتِشْقَاءِ إِلَّا أَنْ..... ٥٢ | وَأَنْ لَمْ يُتْرَكْ..... ٩٩، ٩٨ |
| وَتَبَرَّيْ مِنْهُمَا الْمَيْتَ قَالَ نَعَمْ..... ٥٤٦ | وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ..... ٢١٦ |
| وَتَبَرَّيْ مِنْهُمَا الْمَيْتَ..... ٥٤٦ | وَأَنْ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ فَأَقَاضَ..... ٤٧٢ |
| وَتَرَكَاةُ وَرِضْوَانُهُ وَكَرَامَتُهُ..... ٢٢٢ | وَأَنْ نَجَّسَ عَلَيْهِ..... ٣٣٢ |
| وَتَرَكَاةُ..... ٢٢٢ | وَأَنْ رَجَعْتَ مَعَ كُلِّكَ كَلْبًا آخَرَ..... ٨٥٥ |
| وَتَوَخَّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ..... ١١٨ | وَأَنَا أَبُوهُمْ..... ٨٧٣ |
| وَتَوَخَّرِي مِنْ ذَلِكَ وَتَعْتَمِدِ الضُّحَى..... ٢٥٨ | وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ..... ١٠٠٠ |
| وَتَوَخَّرُوا فِيهِمَا..... ٢٩٤ | وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمَصْنُفُ..... ١٨٧ |
| الْوَيْزُرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ..... ٢٤٧ | وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ..... ٨٦٣ |
| الْوَيْزُرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ..... ٢٤٧ | وَأَنْظَرُوا فِي زَكَاةِ عَبْدِي فَإِنْ..... ٣٩٦ |
| الْوَيْزُرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُورِزْ فَلَيْسَ..... ٢٥١ | وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا..... ٩١٤ |
| الْوَيْزُرُ حَقٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ..... ٢٤٧ | وَأَنْجِبُوا إِلَيْهِ..... ٦٢٢ |
| الْوَيْزُرُ حَقٌّ..... ٢٥١ | وَأِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ..... ٨٢٣ |
| الْوَيْزُرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ..... ٢٤٧ | وَأِنَّمَا الشَّارِعَ بِالْوَضْعِ مِنْ حُكْمِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهُ..... ٨١ |
| الْوَيْزُرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ..... ٢٥٣، ٢٥٠ | وَأِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ..... ٤٩٣ |
| وَتَرْتَفِعُ قِيْسَ رُمُحٍ أَوْ رُمُحَيْنِ..... ١٣٠ | وَأِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْجَحِيلِ..... ٨٨٥ |
| وَتُعَجِّلِي الْمَصْرَ..... ١١٨ | وَأِنَّمَا يُمَكِّنُ الْأَنْجَرَافَ بِالْقَمِ..... ١٤١ |
| وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ..... ١١٨ | وَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا طَلَبَ أَرْوَاجَهُ مِنْهُ..... ٧٢٦ |
| وَتُعَجِّلِينَ الْمَصْرَ..... ١١٨ | وَأَنَّهُ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ..... ٤٨٢ |
| وَتُقَضَى إِلَيْهِ ثُمَّ يُنْشَرُ سِرُّهَا..... ٦٣٣ | وَأَنَّهُ يُتَّقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ..... ٣٦ |
| وَتُلْتَقِي..... ١٠٦ | وَأَنَّهُ يُتَّقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي..... ٣٥ |
| وَتُمَكِّنُ جَنَّتَكَ..... ٢٠٧ | وَأَنَّهُ لَا تَجِلُ لِأَخِي بَعْدِي فَلَا..... ٤٥٨ |
| وتهدوا الضال..... ٩٨٤ | وَأَنَّهُ لَا تَجِلُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا..... ٤٠٣ |
| وَتَوْصِي لِكُلِّ صَلَاةٍ..... ١١٩ | وَأَنَّهُ لَمْ تَجِلْ؛ لِأَخِي كَانَ قَلْبِي..... ٤٥٨ |
| وَجَبَتْ..... ٣٧٢ | وَأَنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ..... ٤٦٠ |
| وَجَدَ الْقُدُورَ تَغْلِي بِلَحْمِهَا..... ٨٤٤ | وَأَهْدِينِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِينِي..... ٩٧٣ |
| وَجَدْتَ فِي مُسَاوِي أُمِّي النُّخَامَةَ..... ١٨٠ | وَأَهْلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ..... ٤٤٩ |
| وَجَعَلَ التُّرَابَ لِي طَهْرًا..... ١٠٩ | وَأَهْلَ الشَّيْخِ فِي الدُّنْيَا هُمْ..... ٩٥٦ |

| | | | |
|---------------|---|------|---|
| ٨٩١ | وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ | ٨٢٨ | وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي |
| ٢٣٩ | وَسَجَدْنَا | ٣٢٧ | وَجَعَلَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ |
| ٣٢١ | وَسُجُودُهُ نَحْوُ مِنْ رُكُوعِي | ٢٩٢ | وَجَعَلْتُ أَمْتُكَ لَا يَجُورُ لَهْمُ |
| ٦٩٧ | وَسُنَّةُ نَبِيِّنَا | ١٠٨ | وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا طَهُوراً |
| ٣٦٣ | وَسَوَى لَحْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ | ١٠٩ | وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً |
| ٤٩٢ | وَشَرَطَ اللَّهُ أَوْثَنَ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ | ١٠٩ | وَجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا |
| ٣٨١ | وَشَطْرَ مَالِهِ | ١٠٨ | وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا وَلَا مَنِي |
| ٩٠٩ | وَشَيْخُ زَانٍ وَمَبْلَكُ كَذَّابٍ وَعَائِلٌ | ٩٧٠ | وَجَعَلَنِي بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا |
| ٩٠٩ | وَصَدَقَهُ | ٨٦٣ | وَجُئْتُ وَجْهِي، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ عَمَدٍ |
| ١٢٣ | وَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي | ١٨٩ | وَجُئْتُ وَجْهِي |
| ٤٨١ | وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ | ٢١٧ | وَحَدَّثَ لَا شَرِيكَ لَهُ |
| ٩٨٩ | وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ | ٥٧٣ | وَحَرِيمٌ بِرِزْقِ النَّفَاةِ |
| ٢٧٧ | وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا | ٦٦٥ | وَحُسْبِيَتْ تَطْلِيقةٌ |
| ١٤٧ | وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي | ٣٢٨ | وَحَوْلَ رِدَائِهِ لِيَحْوِلَ الْقَحْطُ |
| ١١٠ | وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَتَفَخَّ فِيهِمَا | ٣٢٧ | وَحَوْلَ رِدَائِهِ |
| ١٠٩ | وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَتَفَخَّ | ٣٢٧ | وَحَوْلَ النَّاسِ مَعَهُ |
| ٩٣٥ | وَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ أَصَابِعَ | ٣٢٦ | وَحَوْلَ |
| ٤٨ | الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ | ٧٥٩ | وَدَاؤُهُ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ |
| ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢ | وُضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ | ٩٥٣ | وَذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ وَاجِدٌ مَاجِدٌ |
| ٦٥١ | وُطْعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ وَطْعَامُ | ٨٥٦ | وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ |
| ٢١٠ | وَعَافِي | ٨٧٧ | وَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَرْتُ |
| ٣٢٦ | وَعَدَ النَّاسَ | ٨٧٩ | وَرَبَّ الْكَعْبَةِ |
| ٣٠٨ | وَعَرَّفْتُكُمْ يَوْمَ تَعْرِفُونَ | ٧٤١ | وَرُفَّتْهَا |
| ٧٥٢، ٧٥١ | وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاصِرَ | ٤٠٥ | وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَمَدَى مِنْهَا |
| ٣٢ | وَعَفَرُوهُ الثَّامَةَ بِالتَّرَابِ | ٣٩٦ | وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ |
| ٤٢١ | وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوِّفُونَهُ | ٩٠٩ | وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَمِينِ كَادِيَّةٍ |
| ٤٢١ | وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيفُونَهُ فِدْيَةٌ | ٩٤٤ | وَرُجِعَتْهُ أَنْ يَأْتِيَ فَيَسْلَمَ عَلَيْهِ |
| ٧٤٩ | وَعَلَى أَهْلِ الذَّمِّ أَلْفَ دِينَارٍ | ٧٦٩ | وَرَدَّ عَنْهُ ﷺ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ |
| ٩٥٤ | وَعَلِمَ مُعَاذًا أَنْ يَقُولَ دَبْرٌ | ٥٠٩ | وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا |
| ٩٣٢، ٨٣٨ | وَعَلَيْكُمْ | ٥٠٨ | وَرَدَّهَا مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ |
| ٤٩٠ | وَعَلَيْهِ نَبِيٌّ | ٣٢٨ | وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ |
| ٣٧١ | وَعَنْ أُمِّهِ بَكِشٌ | ١٠٠٤ | وَرَدَّنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى |
| ٨٧٢ | وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٍ | ٦٤٨ | وَرَدَّ نَوَافِةً مِنْ ذَهَبٍ قَوْمَتُ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ |
| ٥١ | وَعَسَلُ دِرَاعِيهِ حَتَّى جَاوَزَ الْفَرَافِقَ | ٨٤١ | وَسَاقٍ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ |

| | | | |
|----------|--------------------------------|----------|---------------------------------|
| ١٤٢ | وكان ﷺ إذا انتهى إلى المصلى | ١٨٧، ١٨٦ | وفرّج بين أصابعه |
| ٣١٠ | وكان إذا رجع أكل من كبد | ٨٤١ | وفضل الفرع |
| ١٩٠ | وكان إذا رفع رأسه | ٧٥١ | وفي الأذن خمسون من الإبل |
| ٥٢٨ | وكان إذا سئل عن صلاحها قال | ٧٤٩ | وفي الأنف إذا أوعب جذعه |
| ٣٤٣ | وكان الذي أجلسه في حجره علي | ٧٥٠ | وفي الرجل الواحدة نصف الدية |
| ٨٧١ | وكان أهل الجاهلية يجعلون | ٥٧٧ | وفي الرقاب وفي سبيل الله |
| ٦٥٩ | وكان أول ما يدعى به من مرضه | ٣٩١ | وفي الرقة ربع العشر |
| ٤٩٦ | وكان نيعا | ٣٩٢، ٣٩١ | وفي الركاز الخمس |
| ١٤٣ | وكان رجلا أعفى | ٧٥١ | وفي السمع مائة من الإبل |
| ٩٢٠ | وكان عليه دين قباعه بمائة | ٣٧٦ | وفي صدقة الغنم في سابعها |
| ٧١٨ | وكان قبل الفطام | ٧٤٨ | وفي كل أصبع من أصابع اليد |
| ٧٦٨ | وكان قد استتيب قبل ذلك | ٧٤٨ | وفي اللسان الدية |
| ٢٢٦ | وكان له بكل واحدة قالها عتق | ٧٥٥ | وفي النفس المؤمنة مائة من |
| ١٠٨ | وكان من قبلي إنما كانوا يصلون | ٤٥٠ | وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة |
| ٩٧٣ | وكان ﷺ يستعيد من سبي الأسقام | ١٢٢ | وقت رسول الله ﷺ للنساء في |
| ١٩١ | وكان يقول الحق | ١٢٣ | وقت الظهر إذا زالت الشمس |
| ٣٣٦ | وكان يلبسها للزينة والجمعة | ٤٤٨ | وقت لأهل العراق ذات |
| ١٢٣، ٣١٦ | وكان | ٤٤٨ | وقت لأهل العراق |
| ٦٩١ | وكانت خابلا | ٤٤٧ | وقت لأهل المدينة ذا الحليفة |
| ٨٥٦ | وكانوا خليفي عهد بالكفر | ٤٤٧ | وقت لأهل المدينة ومن |
| ٩٤٠ | وكثر السؤال | ٤٤٦ | وقت لأهل المدينة |
| ٩٣٩ | وكره لكم قيل وقال | ٤٤٩ | وقت لأهل المشرق العقيق |
| ١٣١ | وكره النبي ﷺ الصلاة بصف | ١٢٢ | وقت للنساء أربعين يوما |
| ٦٣٢ | وكرهتها | ١٧٢ | وقد أرسد ﷺ إلى أي جهة ينصت |
| ٦٣٢ | وكرهنا طلاقها | ٣٥ | وقد بال ﷺ، وجعل رجلا عند |
| ٨٨٧ | وكرهته كفارة يمين | ٦٠٤ | وقد خطب امرأة: انظر |
| ٣٤٢ | وكتفوه في ثوبين | ٢٤٠ | وقد سجد ﷺ في سورة «ص» وقال: هي |
| ٨٤٣ | وكل ذي مخلب من الطير | ٣٥٩ | وقد مضى رسول الله ﷺ وأبو بكر |
| ٢٩١ | وكل ضلالة في النار | ٦٦٦ | وقرأ النبي ﷺ «يا أيها النبي» |
| ٦٥٤ | وكل مما يليك | ٥٧٠ | وقضى به عمر |
| ٢٠٦ | وكلنا لك عبد | ٦٨٩ | وقضى رسول الله ﷺ أن لا يبيت لها |
| ١١٨ | وكلما يطهرن يبقات خضيهن وطهرهن | ٩٣٩ | وقع من بغض أولاد الصحابة |
| ٣٦٠ | وكلنا نهى عن اتباع الجنائز | ٨٢٥ | وقع منه ﷺ قتل الأسير |
| ٩٧٢ | وكونوا عباد الله إخوانا | ٤٧٥ | وقف في حجة |

| | | | |
|----------|--|----------|---|
| ٤٩٩ | وَلَا اغْتِكَافُ إِلَّا بِصَوْمٍ | ٤٣٤ | وَلَا رُبَّ مَا لَمْ يَضْمَنْ |
| ٤٩٩ | وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ | ٤٩٩ | وَلَا شَرْطَانُ فِي بَيْعٍ |
| ٥٦١ | وَلَا تُؤْمَرُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا | ٢٦٩ | وَلَا شَفْعَةٌ إِلَّا فِي رُبْعٍ أَوْ خَائِطٍ |
| ٥٦٣ | وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا | ٩٧١ | وَلَا شَفْعَةٌ لِغَايِبٍ |
| ٩٢٢ | وَلَا تَتَابَعُوا فِي الْقُمُودِ | ٢٦٤ | وَلَا عَيْدًا وَلَا أَتَةً |
| ١٧٢ | وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَائِمِ | ٩٠٢ | وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ |
| ٧٠٩ | وَلَا تَخْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ | ٨٧٥ | وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ خَمَلٍ حَتَّى تَحِضَ حَيْضَةً |
| ٢٥٢ | وَلَا تُحْطَظُوا وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ | ٣٤٢ | وَلَا فِي غَيْرِهِ |
| ٥٨٦ | وَلَا تَخْتَضِبُ | ٦٩٨ | وَلَا اللَّفْظَةُ مِنْ مَالٍ مُنْأَمَدٍ |
| ٥٦٣ | وَلَا تَخْتَلِفُوا قَتْلَكُمْ | ٢٧٢ | وَلَا لِلنَّصْرَانِيِّ شَفْعَةٌ |
| ٨٦٧ | وَلَا تُخَنُّ مِنْ خَانِكَ | ٥٥٤ | وَلَا تُضْحِي بِعُزْرَةٍ وَلَا مُقَابَلَةٍ |
| ٥١٤ | وَلَا تُسْتَقْبَلُوا رَمَضَانَ بِيَوْمٍ | ٤٠٨ | وَلَا يَبِيعُ صَوْفٌ عَلَى ظَهْرٍ وَلَا لَبَنٌ |
| ٥٠٣ | وَلَا تُسْتَقْبَلُوا الْقَبِيلَةَ وَلَا تُسْتَدْبَرُوهَا | ٩٢ | وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَادٍ قَال: لَا |
| ٥٠٤ | وَلَا تُسْلِفُوا فِي النُّخْلِ حَتَّى يَبْدُوَ | ٥٣٢ | وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَادٍ |
| ٥١٨ | وَلَا تُشِفُّوا | ٥١٨ | وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ |
| ٥٠٩ | وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ لِلْبَيْعِ | ٦٦١ | وَلَا يُجَهِّزُ عَلَى جَرِيحِهَا |
| ٦٦١ | وَلَا تُضْرِبُ طَعْنَتَكَ ضَرْبَكَ أَمَتِكَ | ٥٨١ | وَلَا يَخْفَرُ |
| ٥٨١ | وَلَا تُمَدُّ فِي صَدَقَتِكَ | ٢٧٣ | وَلَا يَحِلُّ بِالزُّورِ زَكَاةٌ حَتَّى |
| ٢٧٣ | وَلَا تُمَدُّ | ١٢١ | وَلَا يُخْطَبُ عَلَيْهِ |
| ١٢١ | وَلَا تُقْرَأُ الْخَائِضُ وَلَا الْجُنْبُ | ٧٨٩، ٧٨٨ | وَلَا يُرْتَبَى إِلَّا أَنْتَ لِي وَاحِدَةً |
| ٧٨٩، ٧٨٨ | وَلَا تُقَطَّعُوا فِيمَا هُوَ أَذَى مِنْ ذَلِكَ | ٦٩٨ | وَلَا يُسْطَبُّ بِبَيْعِهِ |
| ٦٩٨ | وَلَا تُكْتَمَلُ، وَلَا تُنَسَّ طَبِيبًا إِلَّا | ٧٠٠ | وَلَا يُسَلَّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِمْ |
| ٧٠٠ | وَلَا تُكْتَمَلُ | ٧٧٧ | وَلَا يُعْطَى الْهَرَمَةُ وَلَا الدَّرَنَةُ |
| ٧٧٧ | وَلَا تُكُونُوا عَرْنَا لِلشَّيْطَانِ عَلَى | ٨٢٠ | وَلَا يُغْتَفَى |
| ٨٢٠ | وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ | ٦٩٨ | وَلَا يُغْتَسَلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ |
| ٦٩٨ | وَلَا تُنْشِطُ | ٥٠٥ | وَلَا يُغْتَسَلُ |
| ٥٠٥ | وَلَا تَتَاجَشُوا | ٩٧٢ | وَلَا يُقَتَّلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ |
| ٩٧٢ | وَلَا تَتَافَسُوا | ٦١٤، ٦١٠ | وَلَا يُنْسَمُ قِيَوْمًا |
| ٦١٤، ٦١٠ | وَلَا تُنْفَخُ الْبُكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ | ٦٣٤ | وَلَا يُفْضَى |
| ٦٣٤ | وَلَا تُهَجَّرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ | ٢٤٦ | وَلَا يَقُولُ: هَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ |
| ٢٤٦ | وَلَا تُؤْمَرُوا لَا تُشَبِّهُوا بِصَلَاةٍ | ٦٦٢ | وَلَا يَمَسُّ مَاءً |
| ٦٦٢ | وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ | ٧٣٨ | وَلَا يُنْجِي لِلْإِيمَانِ أَنْ يُعْطَلَ |
| ٧٣٨ | وَلَا دُونَ عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ | ٢٢٤ | الْوَلَاءُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَنَ |
| ٢٢٤ | وَلَا رَأْدَ لِمَا قَضَيْتَ | | |

| | | | |
|----------|---|--------------------|--|
| ٩٠٩ | وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ | ٥٩٢، ٩١٩ | الْوَلَاءُ لُحْمَةً كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ، |
| ٧٢٣، ٧٢٢ | وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ | ٩١٩ | الْوَلَاءُ لُحْمَةً |
| ٢٦٠ | وَلَوْ خَبِرَ أَوْ رَحَقَا | ٤٤٦ | وَالْأَهْلُ الشَّامِ الْجُحْفَةُ |
| ٢٦٠ | وَلَوْ خَبِرَ عَلَى يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ | ٤٤٦ | وَالْأَهْلُ نَجْوَى قَرْنِ الْمَنَارِ |
| ٦٠٧ | وَلَوْ خَانَمَا مِنْ حَبِيدٍ | ٤٤٦ | وَالْأَهْلُ الْيَمِينُ يَلْمَلَمُ |
| ٥٥٢ | وَلَوْ كَانَ مُرَأً | ١١٦ | وَلَتَجْلِسَ فِي مَرْكَزٍ فَإِذَا رَأَتْ |
| ٩٨٦ | وَلَوْ كُنْتُ رَاجِعاً بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ | ٧١٠ | وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي |
| ٤٤٦ | وَلَوْ رَجَبْتُ لَمْ تَقْوَمُوا بِهَا وَلَوْ | ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٦ | الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ |
| ٩٨٦ | وَلَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُنْتِي | ٩٢١، ٩١٢، ٧١١، ٦٣٦ | الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ |
| ٢٦٩ | وَلَيُؤْمِكُمْ أَكْبَرُكُمْ | ٨٧٤ | وَلَدَ لِي غَلَامٌ فَاتَيْتُ |
| ٢٦٢ | وَلَيَجْعَلَ إِلَهِي صُلَى فِي تَيْبِهِ | ٦٦١ | وَلَعَلَّهُ أَنْ يُضَاجِعَهَا |
| ٨٦٣ | وَلَيُجِدْ أَحَدَكُمْ شَفْرَتَهُ | ٩٧٨ | وَلَكِنَّ الْكَبِيرَ مَنْ بَطَرَ الْحَقَّ |
| ٣٤٧ | وَلَيُخْسِنَ كَفَّتَهُ | ٣٢٤ | وَلَكِنَّ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ |
| ٣٨٢ | وَلَيْسَ فِي الْمَالِ رُكَاةٌ إِلَى آخِرِهِ أَنْتَهَى | ٦٠٦ | وَلَكِنَّ هَذَا إِذَا رِي قَالَ |
| ٣٩٩ | وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْغَةٌ لَحْمٍ | ٥٧٢ | وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشِيَّتَهُ فِي |
| ٣٨٢ | وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ | ٧١٢ | وَلِلْعَاهِرِ |
| ٣٨٧ | وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ | ٥٩٦ | وَلَمْ تَوْصِي، وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ |
| ٣٨٢ | وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ | ٢٦٥ | وَلَمْ يَتَّخِذْهُ دَائِمًا |
| ٥٣٨ | وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ | ٥١٥ | وَلَمْ يَزَلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ |
| ٢٨٨ | وَلَيْسَ لِلْحَيَّاطِ ظِلٌّ | ٧٤٠ | وَلَمْ يَجْعَلْ أَرْضَهَا عَلَى عَاقِلِيهِ |
| ٢١٤ | وَلَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ | ٣٤٨ | وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ تَيْبِهِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ |
| ٢١٤، ٢١٣ | وَلَيَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ | ٨٢٢ | وَلَمْ يَخْمَسْ السَّلْبَ |
| ٦٤٨ | الْوَلِيْمَةُ حَتَّى وَسَنَةً فَمَنْ دَعِيَ | ٦٩٤ | وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ |
| ٦٧٢ | وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ | ٦٦٧ | وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا |
| ٨٣٣ | وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ | ٢٣٢ | وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُوِ حَتَّى يَقَنَّهُ |
| ١٨٧ | وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ | ٣٦٠ | وَلَمْ يَغْزَمْ عَلَيْنَا |
| ٧٣٨ | وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ | ١٠٨ | وَلَمْ يَكُنْ أَخَذَ مِنَ الْإِنْتِفَاءِ يُصَلِّي حَتَّى |
| ٣٧٧ | وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا | ٩٢٠ | وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَلِيعٌ |
| ٩٨٣ | وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ | ٦٥٢ | وَلَمْ يُوَقِّتْ |
| ٩٦ | وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ | ٧١٧ | وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ |
| ٨٨٠ | وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: الَّتِي | ٢٢٤ | وَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ |
| ٦٦٧ | وَمَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ | ٩١٦ | وَلَهُ وَفَاءٌ |
| ٢٢٥ | وَمَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَهُوَ يَقُولُ | ٦٤٠ | وَلَهُ يَوْمَئِذٍ نَسْجٌ بِسُوءٍ |
| ٥٨ | وَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ | ٣٩٨ | وَلَهَا يَصْنَفُ أَجْرُهُ |

| | | | |
|---|--------|--|-----|
| وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً..... | ٥٣ | وَنَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنَّتَيْهِ..... | ٢٠٩ |
| وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ..... | ٥٥ | وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ..... | ٨٤٩ |
| وَمَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمْ يَفْطُرْ..... | ٥٣ | وَنَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعيراً..... | ٨٢٧ |
| وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً..... | ٥٩ | وَنَعَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً..... | ٥٨٠ |
| وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ..... | ٥٣ | وَنَعَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ..... | ٦٥٨ |
| وَمَكَنَ جَنَّتَيْكَ..... | ٢٠٧ | وَنَعَا أَحَبُّ إِلَيَّ..... | ٧٩٩ |
| وَمِلَّةُ الْأَرْضِ..... | ٢٠٥ | وَنَهْلُ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنْ الصَّيَامِ..... | ٦٨٦ |
| وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ..... | ٤٢٠ | وَنَهْمُ غَارُونَ..... | ٨١٥ |
| وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤَيَّرَ بِوَاحِدَةٍ..... | ٢٤٦ | وَنَهْمُ يَدٍ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ..... | ٧٣٨ |
| وَمَنْ أُحِيلَ فَلْيُخْتَلْ..... | ٥٤٥ | وَنَهْنُ إِخْدَى عَشْرَةً..... | ٦٤٠ |
| وَمَنْ أَذْنُ فَهُوَ يَغِيصُ..... | ١٤٨ | وَنَهْوُ أَهْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ..... | ١١٧ |
| وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ..... | ٩٤٧ | وَنَهْوُ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ..... | ٣٢٢ |
| وَمَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا تَبِعَتْهُ أَقَالُ..... | ٥١٤ | وَنَهْوُ صَائِمٍ..... | ٤١٦ |
| وَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوَضَّعَ..... | ٣٦١ | وَنَهْوُ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ لَمَّا سَقَطَ..... | ٢٠٩ |
| وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ..... | ٧٣٥ | وَنَهْوُ قَائِمٍ عِنْدَ رَأْسِهِ..... | ٣٦٤ |
| وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ..... | ٩٤٥ | وَنَهْوُ مُخْرِمٍ..... | ٦١٧ |
| وَمَنْ غَسَلَ مِثْنًا فَأَذَى فِيهِ..... | ٣٤٧ | وَنَهْوُ يُؤْمُ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ..... | ١٦٢ |
| وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ..... | ٧٤٥ | وَنَهْوُ يُرْضُ بِأَنْ يُغْفَى..... | ٦٩٤ |
| وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرٍ..... | ٤٥٩ | وَهِيَ أَنْ عَيَّدَ اللَّهُ بْنُ زَيْنَادٍ عَادَ..... | ٩٦٧ |
| وَمَنْ لَا فَلَاحَ حَرَجَ..... | ٩٣ | وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ..... | ٢٩٨ |
| وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدُّعْوَةَ..... | ٦٥٠ | وَوَادُ النَّبَاتِ..... | ٩٣٩ |
| وَمَنْ لَمْ يَذْكُرْ جَمْعًا فَلَا حَجَّ..... | ٤٧٢ | وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ..... | ١٣٢ |
| وَمَنْ لَمْ يُغْفَ لَمْ يَبَالِ اللَّهُ..... | ٩٨٥ | وَوَقْتُ مَا مَنَا وَجَعَتْ كُلُّهَا مَوَقْتُ..... | ٤٦٦ |
| وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ..... | ٨٤، ٨٣ | وَوَقْتُ مَا مَنَا وَعَرَفَتْ كُلُّهَا..... | ٤٦٦ |
| وَمَنْ نَدَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا..... | ٨٨٧ | وَيَأْكُلُ مَعَنَا..... | ٨٤٦ |
| وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ... إلخ..... | ٧٨١ | وَيَبْدَأُ أَيُّ فِي الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ..... | ٧٢٤ |
| وَمَنْ وَجَدَنِي زَاكِمًا أَوْ قَائِمًا أَوْ..... | ٢٧٥ | وَيُجِيبُ عَلَيْهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا..... | ٥٧٩ |
| وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي..... | ٩٤٨ | وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَنْصَاهُمْ..... | ٨٣١ |
| وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّيِّ شَيْئًا..... | ٩٦٨ | وَيُخْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُخْرَمُ مِنَ النَّسَبِ..... | ٧١٧ |
| وَمَنْ وَلِيَ مِنْهُمْ شَيْئًا فَشَنَ..... | ٩٦٨ | وَيُخْفِرَانِ بِأَنْبِيَائِهِمَا وَيَطَّانَ..... | ٣٦٥ |
| وَمَنْ يَرُدُّ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمُ..... | ٧٥٣ | وَيُحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ..... | ١٣٣ |
| وَمَنْعُ الْفَحْلِ..... | ٨٨١ | وَيُذْعَى إِلَيْهَا مِنْ بَابَاهَا..... | ٦٥٠ |
| وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا..... | ٣٤٤ | وَيُذَمَّى..... | ٨٧٣ |
| وَمَيِّمُونَةٌ كَانَا..... | ٣٠ | وَيُرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَّقِدِينَ مِنَّا..... | ٣٧١ |

| | | | |
|----------|---|----------|--|
| ١٥٩ | يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ | ٤٦ | وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ |
| ٤٦٩ | يَا عَمْرُو إِنَّكَ رَجُلٌ | ٨٦٢ | وَيُسَمِّي وَيَكْبِرُ |
| ٩٣٥ | يَا عَمْرُو إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ | ٣٦٥ | وَيُضْرَبُ بِعِطَارِقٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً |
| ٩٣٥ | يَا عَمْرُو وَهَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ | ٦٣٧ | وَيُفَعِّلُ بِهَا |
| ٦٥٣ | يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ وَكُلَّ بَيْتِكَ | ٣٦٥ | وَيُقَالُ لَهُ: نَمِ قِيَامُ نَوْمَةٍ |
| ٦٠٠ | يَا مَعْشَرَ | ٧٢٥ | وَيَقُولُ خَادِمُكَ: أَطْعِمْنِي وَإِلَّا |
| ٥٨٢، ٥٨١ | يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ | ٧٢٥ | وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَمْعِلْنِي |
| ٥٩ | يَأْتُونَ | ١٦٥ | وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ |
| ٨٤ | يَأْتِي أَخَذَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ | ٦٥ | وَيَنْزِلُ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ |
| ٩٠١ | يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانُ الصَّابِرِ | ٩٨٠ | وَيَنْزِلُ لِلذَّوِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ |
| ٧٣٥ | يَأْتِي الْمَقْتُولُ مُتَلَفًا رَأْسَهُ | ٢٤٦ | ويوتر من ذلك خمس |
| ٤٦٩ | يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | ٤٧٨ | ويَوْمُ الرَّؤُوسِ |
| ٥٨٦ | يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ | ٦٥٩ | يَا ابْنَ أَخِي كَانَ |
| ٩٢٠ | يُؤْذِي الْمَكَاتِبَ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى | ٧٤٣ | يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ |
| ٢٦٨ | يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ | ٢٤٧ | يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتَرُوا فَإِنَّ |
| ١٧١ | يُؤْتِ صَاحِبُ النُّخَامَةِ فِي الْقَبِيلَةِ | ٩٨٨ | يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ |
| ٣٤٣ | يُؤْتِ مُلْكِيًّا | ٤٦٣، ٤٦١ | يَا أَيُّهَا النَّاسُ، السَّيِّئَةُ، السَّيِّئَةُ |
| ٥٥ | يُؤْتِ الشَّيْطَانُ | ٨٩٨ | يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ |
| ٤٨٨ | يُزَادَانِ | ٦٢٢ | يَا بَنِي تِيَاهَةَ، أَنْجِسُوا أَبَا هِنْدٍ |
| ١٢٠ | يُضَدَّقُ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَنْصَفُ وَيُنَارِ | ٦٢٢ | يَا بَنِي تِيَاهَةَ |
| ٢٧١ | يُضْمِنُ الصُّفُوفَ الْمُقَدِّمَةَ وَيُزَاحُونَ | ١٣٢ | يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنْ كَانَ |
| ٢٣١ | يُخْرِجُ رِذَاءَهُ مُغَضَّبًا | ١٣١ | يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا |
| ٣٨ | يُخْرِجُ | ٤٢٠ | يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجِدْ فِي |
| ٩٣٠، ٩٢٤ | يُخْرِجُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا | ٧٢ | يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَى الْخَفَيْنِ |
| ٥٨ | يُخْرِجُ فِي الْوُضُوءِ رِطْلَانِ | ٦٩٤ | يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ امْرَأَتِي |
| ٣٢٨ | يُجْهَرُ | ٨٥٤ | يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي بِلَا مَكَلَّةٍ |
| ٨٣٠ | يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ | ٥٠٧ | يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا |
| ٨٣٠ | يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ | ٤٨ | يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ لَمْ يَذْهَبْ |
| ٨٣٤ | يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْقَرْبَةِ | ٩٨٤ | يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بِذِ |
| ٩٦٦ | يُحَرِّمُ سَوْءَ الظَّنِّ | ٣٩٧ | يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْيَدُ |
| ٧١٣ | يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ | ٦٩٠ | يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي |
| ٧٦٠ | يُخْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ قَالُوا لَيْسُوا | ٢٥٢ | يَا عَائِشَةُ، إِنْ عَيْنِي تَنَامَانِ |
| ١٨٣ | يُحْمَلُهُ | ٩٥٣ | يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَآخِرَكُمْ |
| ٢٢٤ | يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ | ٩٩٨ | يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذْكَ |

| | |
|---|--|
| يُخْبِي وَيُخَيِّتُ..... ٩٩٦ | يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ..... ٢٦٦ |
| يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ..... ٧٣٤ | يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ..... ٢٦٦ |
| يُخْلَلُ بِهَا شَيْقُ رَأْسِهِ الْأَيْمَنُ فَيَنْشَعُ..... ١٠٣ | يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ..... ٤٥٧ |
| الْيَدُ الْغُلَيَّا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ..... ٧٢٤، ٧٢١، ٣٩٦ | يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ وَإِنَّا بَنُ حُجْرٍ..... ١٩٣ |
| الْيَدُ الْغُلَيَّا..... ٣٩٧ | يُقَرِّوْنَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ..... ٨٨٤ |
| يُذْعَى بِالْقَاصِي الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٨٩٧ | يُقَسِّمُ خُمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ..... ٧٥٩ |
| يُذْعَوْنَ..... ٥٩ | يُقَصِّرُ وَيُحْتَمُّ..... ٢٨٠ |
| يُذْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَذْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ..... ٧٦٢ | يُقَطِّعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ -..... ١٦٤ |
| يَذُّهُ..... ٩٢٩ | يُقَطِّعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ..... ١٦٤ |
| يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَافِظَ بِهِمَا..... ١٩٢ | يُقَطِّعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ..... ١٦٥ |
| يَزِدُّنَ فِيهِ شَيْراً..... ٩٣٤ | يُقَطِّعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ..... ١٦٥ |
| يَسْأَلُ أَحَدَكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا..... ٩٥٣ | يُقَلِّلُهَا..... ٢٩٩، ٢٩٨ |
| يَسْأَلُ مَلَائِكَتَهُ مَا..... ٩٩٣ | يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي..... ٩٩٢ |
| يُسَبِّحُونَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ تَسْبِيحَةً..... ٢٢٦ | يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مِنْ عَمَلٍ عَمَلًا..... ٩٦٣ |
| يُسَبِّحُونَ عَشْرًا وَيُحْمَدُونَ عَشْرًا..... ٢٢٦ | يَقُولُ حِينَ أَدْنَى..... ٥٢٧ |
| يُسْتَحْلُونَ..... ٣٣١ | يَقُولُ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ..... ٦٧٤ |
| يُسْتَظَلُّ بِهِ..... ٢٨٨ | يَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ..... ٣١٣ |
| يُسَجَّدُ عَلَى جَنَهِتِهِ..... ٢٠٨ | يُكَبِّرُ حِينَ كَذَا وَحِينَ كَذَا..... ٢٠٥ |
| يُشْرَبُ بِتَقْوِيهِ إِذَا كَانَ مَرُوءًا..... ٥٣٣ | يُخَفَّفُ..... ٣٢٠ |
| يُشْفَعُ الْأَذَانُ..... ١٣٧ | يَكُونُ قَدْ وَجِبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ..... ٣٨٣ |
| يُطْفَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظَرُ فِي..... ٨٦٢ | يَلْتَقِيَانِ - إِلَى آخِرِهِ..... ٩٤٤ |
| يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ..... ١٥٨ | يَلْتَقِيَانِ فَيُغْرَضُ هَذَا وَيُغْرَضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا..... ٩٧٢ |
| يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَذْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ وَصَلَاةَ..... ٢١٣ | الْيَجِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ..... ٩٠٨ |
| يُعْمِدُ أَحَدَكُمْ إِلَى خِزَانَةِ أَخِيهِ..... ٥١٤ | الْيَجِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ..... ٨٧٦ |
| يُغْسَلُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا..... ٣٢ | الْيَجِينُ الْعَمُوسُ..... ٨٨٠ |
| يُغْسَلُ ذَكَرُهُ وَأَنْثِيُّهُ وَيَتَوَضَّأُ..... ٧٦ | يَعِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ..... ٨٧٦ |
| يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأَنْثَى وَيَنْضَعُ..... ٤٦ | يَنْتَظِرُ بِهَا..... ٥٦٣ |
| يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْخَارِيَةِ، وَيُرْسُ..... ٤٦ | يُودَى الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَقَى..... ٩٢٢ |
| يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْخَارِيَةِ..... ٤٦ | يُوقِظُونَ لِلصَّلَاةِ..... ٧٣ |
| يُغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ..... ٥٦٧ | يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عِيدِكُمْ..... ٤٢٩ |
| يُغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ..... ٩٢٥ | |
| يُغْرَضُ عَلَيْنَا..... ٢١٧ | |
| يُغَطَّرُ وَتَصُومُ..... ٢٨٠ | |
| يُفْعَلُ ذَلِكَ..... ١٩٤ | |

المحتويات

| | | | |
|----|--|----|--|
| ٤٤ | ٤- طهارةُ المني..... | ١٥ | المقدمة..... |
| ٤٦ | ٥- نجاسةُ بولِ الجاريةِ والغلام..... | ١٥ | ١- البدءُ بفتحِ المقدمة..... |
| ٤٧ | ٦- نجاسةُ دمِ الحيض..... | ١٧ | ٢- الهدفُ من المختصر..... |
| ٤٨ | ٤- بَابُ الوُضُوءِ..... | ٣ | ٣- بيان رموزِ تخريجِ الكتابِ والتعريف |
| ٤٩ | ١- السواكُ عند الوضوء..... | ١٨ | بأصحابها..... |
| ٥٠ | ٢- صفةُ الوضوءِ على العموم..... | ٢١ | ٤- فاتحةُ المقدمة..... |
| ٥٣ | ٣- صفةُ المسحِ على الرأس..... | ٢٣ | ١- كِتَابُ الطَّهَارَةِ..... |
| ٥٤ | ٤- صفةُ مسحِ الأذنين..... | ٢٣ | ١- بَابُ المِيَاوِ..... |
| ٥٥ | ٥- يستترُ إذا استيقظ من نومه..... | ٢٣ | ١- طهارةُ ماءِ البحر..... |
| ٥٥ | ٦- يغسلُ يده إذا استيقظ من نومه..... | ٢٥ | ٢- طهارةُ الماء..... |
| ٥٦ | ٧- الإِسْبَاحُ في الوضوءِ والمبالغة..... | ٢٧ | ٣- حكمُ الماءِ إذا بلغَ قَلَتَيْنِ..... |
| ٥٧ | ٨- تحليلُ اللحية..... | ٢٨ | ٤- حكمُ الاغتسالِ في الماءِ الدائم..... |
| ٥٨ | ٩- قدرُ ما يتوضأُ به ويغتسلُ..... | ٣٠ | ٥- حكمُ الاغتسالِ بفضلِ الرجلِ والمرأة..... |
| ٥٨ | ١٠- ماءٌ جديدٌ يأخذُ لأذنيه..... | ٣١ | ٦- حكمُ الماءِ والإناءِ إذا وَلَغَ فيه الكلبُ..... |
| ٥٩ | ١١- فضلُ التوضؤِ يومَ القيامة..... | ٣٣ | ٧- حكمُ الماءِ إذا شربتَ منه امرأة..... |
| ٦٠ | ١٢- البدءُ بالأيمنِ في الوضوءِ والعمل..... | ٣٣ | ٨- نجاسةُ بولِ الأدمي..... |
| ٦١ | ١٣- المسحُ على بعضِ الرأسِ والعمامة..... | ٣٥ | ٩- ثَمَا أَجَلُ مِيتَانِ ودَمَانِ..... |
| ٦١ | ١٤- الأمرُ بالترتيبِ في الوضوء..... | ٣٥ | ١٠- حكمُ الشرابِ إذا وقعَ فيه الذبابُ..... |
| ٦٢ | ١٥- كيفُ يديرُ الماءَ في وضوئه..... | ٣٦ | ١١- حكمُ ما قُطِعَ من البهيمةِ وهي حيَّة..... |
| ٦٣ | ١٦- الأمرُ بالسميةِ على الوضوء..... | ٣٧ | ٢- بابُ الآتية..... |
| ٦٤ | ١٧- الفصلُ بينَ المضمضةِ والامتنشاقِ..... | ١ | ١- النهي عن الأكلِ والشربِ في آتيةِ الذهبِ |
| ٦٥ | ١٨- كيفُ يتمضمضُ ويستترُ..... | ٣٧ | والفضة..... |
| ٦٥ | ١٩- ضرورةُ وصولِ الماءِ إلى أعضاءِ الوضوء..... | ٣٨ | ٢- طهارةُ الإهابِ إذا دُبِغَ..... |
| ٦٦ | ٢٠- قدرُ ما يتوضأُ به ويغتسلُ..... | ٤٠ | ٣- حكمُ آتيةِ أهلِ الكتابِ..... |
| ٦٦ | ٢١- الأذكارُ بعد الوضوء..... | ٤١ | ٤- الوضوءُ من مزادةِ امرأةٍ مشركة..... |
| ٦٧ | ٥- بَابُ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ..... | ٤٢ | ٥- جوازُ وضعِ سلسلةِ فضةٍ في القدح..... |
| ١ | ١- شرطُ المسحِ على الخفينِ إدخالهما على | ٤٢ | ٣- بابُ إِزَالَةِ النجاسةِ وبيانها..... |
| ٦٧ | وضوء..... | ٤٢ | ١- النهي عن اتخاذِ الحمرِ خلأً..... |
| ٦٩ | ٢- من ذكرَ مسحَ أعلى الخُفِّ وأسفله..... | ٤٣ | ٢- نجاسةُ لحومِ الحمرِ الأهلية..... |
| ٦٩ | ٣- من ذكرَ مسحَ أعلى الخُفِّ..... | ٤٤ | ٣- طهارةُ ثَعَابِ الإِبِلِ..... |

- ٤- الفترة التي يمسح عليهما في السفر والإقامة ٧٠
- ٥- جواز المسح على العمائم وإن لم توضع ٧١
- على طهارة ٧١
- ٦- بقاء الطهارة في المسح إلا من جنباً ٧١
- ٧- ما يُذكر من التحديد في فترة المسح ٧٢
- ٨- ما يُذكر من الإطلاق في مدة المسح ٧٢
- ٦- باب نواقض الوضوء ٧٣
- ١- بقاء الوضوء مع النوم دون تمكُّن ٧٣
- ٢- الوضوء من الاستحاضة ٧٤
- ٣- الوضوء من المذي ٧٦
- ٤- التقييل لا يُفسد الوضوء ٧٧
- ٥- نقض الوضوء من صوت أو ريح دون الوسواس ٧٨
- ٦- بقاء الوضوء مع من الذكر ٧٨
- ٧- نقض الوضوء من من الذكر ٧٩
- ٨- الوضوء من القيء والرعاف والقلس والمذي ٨٠
- ٩- الوضوء من لحوم الإبل ٨٠
- ١٠- الوضوء من حمل الميت والاعتسَال من غسله ٨١
- ١١- لا يمس القرآن إلا طاهر ٨٢
- ١٢- جواز ذكر الله على غير طهارة ٨٣
- ١٣- بقاء الوضوء مع الاحتجام ٨٣
- ١٤- الوضوء من النوم مع التمكن ٨٣
- ١٥- بقاء الوضوء مع الوسواس والتخيل ٨٤
- ٧- باب آداب قضاء الحاجة ٨٥
- ١- نزح الخاتم عند قضاء الحاجة ٨٥
- ٢- الدعاء قبل الدخول ٨٦
- ٣- الإعانة في قضاء الحاجة ٨٦
- ٤- لا تُقضى الحاجة في طريق أو ظل الناس ٨٧
- أو الموارد أو تحت الأشجار ٨٧
- ٥- النهي عن حديث اثنين وهما في قضاء حاجة ٨٨
- ٦- من الذكر بالشمال ٨٩
- ٧- لا تُستقبل القبلة ولا تستدبر بفائط أو بول، ولا يُستنجى بعظم ٩٠
- ٨- ضرورة الاستار عند قضاء الحاجة ٩٢
- ٩- ما يُقال عند الخروج من الغائط ٩٢
- ١٠- الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار ٩٣
- ١١- لا يُستنجى بعظم أو روث ٩٤
- ١٢- ضرورة التزوء من البول ٩٥
- ١٣- يُقعد في الخلاء على اليسرى ٩٦
- ١٤- نثر الذكر ثلاثاً بعد البول ٩٦
- ١٥- فضل من استنجى بالحجارة ثم الماء ٩٧
- ٨- باب الغسل وحكم الجنب ٩٧
- ١- إنما اغتسل من المني ٩٧
- ٢- يغتسل من الجماع وإن لم يُنزَل ٩٨
- ٣- اغتسل المرأة كالرجل من الاحتلام ٩٩
- ٤- أربع يُغتسل منها ٩٩
- ٥- الاغتسال عند الإسلام ١٠٠
- ٦- وجوب غسل الجمعة ١٠١
- ٧- استحباب غسل الجمعة ١٠١
- ٨- لا يقرأ القرآن وهو جنب ١٠١
- ٩- استحباب الوضوء بين الجماعين ١٠٢
- ١٠- جواز النوم على جنباً ١٠٣
- ١١- صفة الاغتسال للجنب ١٠٣
- ١٢- لا يُشترط نقض الشعر عند الاغتسال ١٠٥
- ١٣- لا يدخل الجنب والحائض المسجد ١٠٦
- ١٤- اغتسال الزوجين معاً ١٠٦

- ١٥- التحريض على تعميم الاغتسال ١٠٦
- ٩- باب التيمم ١٠٧
- ١- ميزة الأمة بالتيمم ١٠٧
- ٢- صفة التيمم بضربة واحدة ١٠٩
- ٣- من قال: التيمم ضربتان ١١١
- ٤- لا حرج بالتيمم عند فقد الماء ١١١
- ٥- مَنْ وَجَدَ الماءَ بعد التيمم ١١٢
- ٦- التيمم بسبب المرض ونحوه ١١٣
- ٧- المسح على الجباير ١١٤
- ٨- المسح على مكان الجرح ١١٤
- ١٠- باب الحيض ١١٥
- ١- صفة دم الحيض والاستحاضة ١١٥
- ٢- صفة الاستحاضة وما يكون فيها من ١١٦
- الاستحاضة ١١٦
- ٢- كيفية صلاة المستحاضة ١١٧
- ٤- المستحاضة تقتل لكل صلاة أو ترضأ؟ ١١٩
- ٥- حكم ما ينزل بعد الطهر ١١٩
- ٦- تحريم نكاح الحائض ١٢٠
- ٧- اتزار الحائض عند المباشرة ١٢٠
- ٨- كفارة من يأتي الحائض ١٢٠
- ٩- الحائض تدع الصلاة والصيام ١٢١
- ١٠- الحائض تؤدي مناسك الحج غير ١٢١
- الطواف ١٢١
- ١١- يحل من الحائض ما فوق الإزار ١٢٢
- ١٢- مدة النفاس ١٢٢
- ٢- كتاب الصلاة ١٢٣
- ١- باب المواقيت ١٢٣
- ١- أوقات الصلوات ١٢٣
- ٢- وقت العصر والفجر، واستحباب تأخير ١٢٥
- العشاء، وكرامة الحديث بعدها ١٢٥
- ٣- تقديم وتأخير العشاء، ووقت الفجر ١٢٥
- ٤- وقت صلاة المغرب ١٢٦
- ٥- تأخير صلاة العشاء ١٢٦
- ٦- تحيُّن الإبراء في صلاة الظهر ١٢٦
- ٧- استحباب تأخير الفجر إلى الإسفار ١٢٧
- ٨- مَنْ أدرك من الوقت ركعة أدرك الصلاة ١٢٨
- ٩- كراهة الصلاة بعد الصبح وقبل العصر ١٢٩
- ١٠- الساعات التي يُنهى فيها عن الصلاة ١٣٠
- والدفن ١٣٠
- ١١- جواز الصلاة في البيت والطواف في أي ١٣١
- ساعة ١٣١
- ١٢- توضيح لوقت المغرب ١٣٢
- ١٣- الفجر فجران ١٣٣
- ١٤- أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها ١٣٣
- ١٥- لا صلاة بعد الفجر ١٣٥
- ١٦- صلاة ركعتي الظهر بعد العصر ١٣٦
- ٢- باب الأذان ١٣٦
- ١- كيفية الأذان كانت رؤيا لصحابي ١٣٦
- ٢- من الأذان في صلاة الفجر «الصلاة خير ١٣٨
- من النوم» ١٣٨
- ٣- الترجيع في الأذان ١٣٩
- ٤- ازدواج الأذان وإفراد الإقامة ١٣٩
- ٥- هيئة المؤذن في أذانه ١٤٠
- ٦- اختيار الصوت الحسن للأذان ١٤١
- ٧- العيد بلا أذان ولا إقامة ١٤١
- ٨- الأذان والإقامة لصلاة ذهب وقتها ١٤٢
- ٩- أذان واحد لصلتين في الجمع وإمامتان ١٤٢
- ١٠- إقامة واحدة لصلتين ١٤٢
- ١١- اتخاذ مؤذنين لصلاة واحدة ١٤٣
- ١٢- إذا أخطأ المؤذن في وقته، يُنادي بخطئه ١٤٤

- ١٣- الترددُ عند الأذان كما يقول المؤذن ١٤٤
- ١٤- استحبابُ أن لا يأخذَ المؤذنُ أجراً ١٤٦
- ١٥- أذانٌ من لم يسمع الأذانَ لصلاةٍ فيها جمع ١٤٧
- ١٦- طريقةُ أداء الأذان والإقامة ١٤٧
- ١٧- شرطُ الوضوء للمؤذن ١٤٨
- ١٨- مَنْ أَذَّنَ فهو يُقيم ١٤٨
- ١٩- المؤذنُ يؤذنُ والإمامُ يقيم ١٤٩
- ٢٠- استحبابُ الدعاء بين الأذان والإقامة ١٥٠
- ٣- باب شروط الصلاة ١٥١
- ١- شرطُ الطهارة ١٥١
- ٢- شرطُ السترِ للمرأة ١٥١
- ٣- سترُ العورة بالثوب ونحوه ١٥٢
- ٥- ضرورةُ أن يُغطي قميص المرأة قدميها ١٥٣
- ٦- شرطُ التوجه إلى القبلة إلا إن تعذر ١٥٣
- ٧- جوازُ الصلاة على الراحلة في النافلة ١٥٤
- ٨- البدءُ بالصلاة على الراحلة إلى القبلة ١٥٥
- ٩- لا يُصلّى في مقبرة أو حُمام ١٥٥
- ١٠- النهي عن الصلاة في سبع مواضع ١٥٦
- ١١- لا يُصلّى إلى القبور ١٥٦
- ١٢- إزالةُ الأذى من النعلين إذا أرادَ الصلاة فيهما ١٥٧
- ١٣- شرطُ عدم الكلام في الصلاة ١٥٨
- ١٤- إذا أرادَ المصلي أمراً وهو في الصلاة ١٥٩
- ١٥- البكاءُ في الصلاة ١٦٠
- ١٦- جوازُ التنحُّج في الصلاة ١٦٠
- ١٧- جوازُ الإشارة في الصلاة ١٦٠
- ١٨- جوازُ حمل الصغير في الصلاة ١٦١
- ١٩- جوازُ قتل المؤذي في الصلاة ١٦٢
- ٤- باب سترِ المصلي ١٦٢
- ١- عقوبةُ المارِّ بين يدي المصلي ١٦٢
- ٢- ما يجعلُ سترَ للمصلي ١٦٣
- ٣- يقطعُ الصلاة: المرأةُ والحمارُ والكلبُ الأسود ١٦٤
- ٤- مقاتلةُ المارِّ بين يدي المصلي ١٦٥
- ٥- ضرورةُ السترة للمصلي ١٦٦
- ٦- الصلاةُ لا يقطعها شيء ١٦٧
- ٥- باب الحثِّ على الخشوع في الصلاة ١٦٨
- ١- النهي عن الاختصار في الصلاة ١٦٨
- ٢- البدءُ بالعشاء قبل العشاء ١٦٩
- ٣- النهي عن مسح الحصى عن مواضع السجود في الصلاة ١٧٠
- ٤- النهي عن الالتفات في الصلاة ١٧٠
- ٥- النهي عن البصاق في الصلاة بين يديه ١٧١
- ٦- النهي عن التصاوير لأنها تلهي عن الصلاة ١٧٢
- ٧- إزالةُ أو إبعادُ اللباس الملفت عن الصلاة ١٧٢
- ٨- النهي عن رفع الأَبصار في الصلاة ١٧٣
- ٩- النهي عن الصلاة بحضرة الطعام أو مدافعة الأخشين ١٧٣
- ١٠- النهي عن التثاؤب في الصلاة ما استطاع ١٧٤
- ٦- بابُ المَسَاجِد ١٧٤
- ١- الصلاةُ في البيوت ١٧٤
- ٢- النهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد ١٧٥
- ٣- النهي عن اتخاذ القبور مساجد ١٧٦
- ٤- جوازُ ربط الأسير بسارية المسجد ١٧٦
- ٥- جوازُ إنشاء الشعر في المساجد ١٧٦
- ٦- النهي عن السؤال عن الضالة في المسجد ١٧٧
- ٧- النهي عن البيع في المسجد ١٧٧
- ٨- النهي عن إقامة الحدود في المساجد ١٧٨

- ٩- جواز إقامة المريض في المسجد ١٧٨
- ١٠- جواز التدريب في المسجد ١٧٨
- ١١- إقامة المرأة في المسجد ١٧٩
- ١٢- النهي عن البصاق في المسجد ١٨٠
- ١٣- النهي عن التباهي في المسجد ١٨٠
- ١٤- النهي عن زخرفة المساجد ١٨١
- ١٥- فضل من يزيل الأوساخ من المسجد ١٨١
- ١٦- استحباب صلاة تحية المسجد ١٨١
- ٧- باب صفة الصلاة ١٨٢
- ١- صفة عامة في هيئة الصلاة وما يقرأ فيها ١٨٢
- ٢- ما يذكر عند البدء في الصلاة ١٨٧
- ٣- ما يقول المصلي بعد التكبير من الدعاء ١٨٨
- ٤- الاستعاذة من الشيطان قبل الفاتحة ١٨٩
- ٥- ثم قراءة الفاتحة (وصفة الصلاة) ١٨٩
- ٦- ويرفع يديه عند التكبير في الافتتاح
- والركوع والرفع ١٩١
- ٧- ويضع يده اليمنى على اليسرى ١٩٣
- ٨- ويقرأ بالفاتحة ١٩٤
- ٩- ولا يجهر بالبسملة ١٩٦
- ١٠- من جهر بالبسملة ١٩٧
- ١١- رفع الصوت بـ (أمين) ١٩٧
- ١٢- من أجاز الذكر مكان الفاتحة ١٩٨
- ١٣- ما زاد على الركعتين يقتصر فيها على الفاتحة ١٩٩
- ١٤- الركعتان الأوليان أطول من الآخرين ٢٠٠
- ١٥- الصلاة التي يطيل فيها ويقصر في القراءة ٢٠١
- ١٦- ما يقرأ في سورة المغرب ٢٠١
- ١٧- ما يقرأ في سورة الفجر ٢٠٢
- ١٨- السؤال عند آية الرحمة، والاستعاذة عند آية العذاب ٢٠٢
- ١٩- الركوع لتعظيم الرب والسجود للدعاء ٢٠٣
- ٢٠- ما يدعو في الركوع والسجود ٢٠٣
- ٢١- صفة الصلاة بعد القراءة ٢٠٤
- ٢٢- ما يقال بعد الرفع من الركوع ٢٠٥
- ٢٣- الأعظم التي يسجد عليها ٢٠٦
- ٢٤- صفة السجود ٢٠٨
- ٢٥- صفة الركوع والسجود ٢٠٩
- ٢٦- جواز التربع في الصلاة ٢٠٩
- ٢٧- ما يقول بين السجدين ٢١٠
- ٢٨- جلسة الاستراحة بين الركعتين ٢١٠
- ٢٩- جواز القنوت في الصلاة بعد الركوع ٢١٠
- ٣٠- ترك القنوت في الفجر ٢١١
- ٣١- ما يقال في قنوت الوتر ٢١٢
- ٣٢- تأكيد قنوت الفجر ٢١٣
- ٣٣- نزول الساجد على يديه قبل ركبته ٢١٣
- ٣٤- نزول الساجد على ركبته قبل يديه ٢١٣
- ٣٥- هيئة الجلوس للشهادة والإشارة بالسبابة ٢١٥
- ٣٦- قراءة التحيات في الجلوس، والدعاء قبل السلام ٢١٦
- ٣٧- الأمر بالتحيات والصلاة على النبي ٢١٨
- والدعاء قبل السلام ٢١٨
- ٣٨- صيغة الصلاة على النبي ﷺ ٢١٩
- ٣٩- الاستعاذة من أربع قبل السلام ٢٢٠
- ٤٠- ما يدعو به في الصلاة ٢٢١
- ٤١- صيغة السلام عن اليمين والشمال ٢٢٢
- ٤٢- ما يسبح به عقب الصلاة ٢٢٣
- ٤٣- ما يدعو به عقب الصلاة ٢٢٤
- ٤٤- فضل التسبيح عقب الصلاة ٢٢٥
- ٤٥- الحضر على الدعاء بالذكر والشكر ٢٢٧
- والعبادة عقب الصلاة ٢٢٧
- ٤٦- قراءة آية الكرسي عقب الصلاة ٢٢٧

- ٢٢٧- ٤٧- وجوب الاعتناء بالنبي ﷺ في صلاته ٢٢٧
- ٢٢٨- ٤٨- مَنْ لم يستطع الصلاة قائماً (صلاة المريض) ٢٢٨
- ٢٢٨- ٨- باب سُجُود السُّهُوِّ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ ٢٢٩
- ٢٢٩- ١- سُجُودُ السُّهُوِّ قَبْلَ السَّلَامِ ٢٢٩
- ٢٣٠- ٢- سُجُودُ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ ٢٣٠
- ٢٣٢- ٣- سُجُودُ السُّهُوِّ قَبْلَ التَّشَهُُّدِ ٢٣٢
- ٢٣٢- ٤- يَبْيِ الشَّاكُّ عَلَى الْيَقِينِ وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ ٢٣٢
- ٢٣٣- ٥- النِّسْيَانُ وَالشُّكُّ يَسْتَدْعِي سَجْدَتِي السُّهُوِّ ٢٣٣
- ٢٣٥- ٦- سُجُودُ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ ٢٣٥
- ٢٣٥- ٧- مَنْ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ دُونَ تَشَهُُّدٍ سَجَدَ لِلْسُّهُوِّ ٢٣٥
- ٢٣٦- ٨- لَيْسَ عَلَى الْمَأْمُومِ سُهُوٌّ ٢٣٦
- ٢٣٦- ٩- لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ ٢٣٦
- ٢٣٦- ١٠- سُجُودُ التَّلَاوَةِ ٢٣٦
- ٢٣٧- ١١- السُّورَةُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا السُّجُودُ ٢٣٧
- ٢٣٨- ١٢- السُّجُودُ فِي سُورَةِ النَّجْمِ ٢٣٨
- ٢٣٨- ١٣- لَمْ يَسْجُدْ فِي سُورَةِ النَّجْمِ ٢٣٨
- ٢٣٨- ١٤- مَنْ سَجَدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ ٢٣٨
- ٢٣٨- ١٥- مَنْ لَمْ يَسْجُدْ فِي سُورَةِ الْحَجِّ ٢٣٨
- ٢٣٩- ١٦- سُجُودُ التَّلَاوَةِ لَيْسَ فَرَضاً ٢٣٩
- ٢٣٩- ١٧- سُنَّةُ النَّبِيِّ فِي السُّجُودِ وَسُجُودُ مَنْ مَعَهُ ٢٣٩
- ٢٤٠- ١٨- سُجُودُ الشُّكْرِ ٢٤٠
- ٢٤١- ٩- باب صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ٢٤١
- ٢٤١- ١- الدُّعَاءُ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ ٢٤١
- ٢٤١- ٢- نَوَافِلُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ٢٤١
- ٢٤٢- ٣- مَا يُذَكَّرُ مِنْ أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ ٢٤٢
- ٢٤٢- ٤- التَّشْدِيدُ عَلَى رُكْعَتِي الْفَجْرِ ٢٤٢
- ٢٤٣- ٥- فَضْلٌ مِنْ أَمْرِ بِنَوَافِلِ الصَّوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٦- مَا يُذَكَّرُ مِنْ أَرْبَعٍ قَبْلَ الْعَصْرِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٧- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٨- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٩- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٠- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١١- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٢- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٣- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٤- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٥- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٦- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٧- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٨- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ١٩- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٠- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢١- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٢- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٣- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٤- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٥- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٦- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٧- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٨- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٢٩- مَا يُذَكَّرُ مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٣٠- قُلْتُ مَا كَانَ يَصْلِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الضُّحَى ٢٤٣
- ٢٤٣- ٣١- صَلَاةُ الْأَوَائِينَ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٣٢- مَا يُذَكَّرُ مِنْ عَدَدِ رُكْعَاتِ الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ٢٤٣
- ٢٤٣- ٣٣- مَا يُذَكَّرُ أَنَّهَا ثَمَانٌ ٢٤٣

- ١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ ٢٥٨
- ١- فضلُ صلاة الجماعة على صلاة الفرد ٢٥٨
- ٢- التشديدُ في حضور الجماعة ٢٥٨
- ٣- أثقلُ الصلاة على المنافقين ٢٦٠
- ٤- الأعمى لا يُرخصُ له في التخلف عن الجماعة مع سماع النداء ٢٦٠
- ٥- من سَمِعَ النداء وجبَ عليه الحضور ٢٦١
- ٦- مَنْ صَلَّى منفرداً ثم أدرك الجماعة فليصل معهم ٢٦١
- ٧- الاتِّمَامُ بِالْإِمَامِ ٢٦٢
- ٨- كُلُّ يَأْتُمُ بِمَنْ قَبْلَهُ مِنَ الصَّفوفِ ٢٦٤
- ٩- أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ٢٦٥
- ١٠- لَا تَطَوَّلُ الصَّلَاةُ بِالْمَأْمُومِينَ ٢٦٥
- ١١- أَبُو بَكْرٍ يَأْتُمُ بِالنَّبِيِّ وَالنَّاسُ بِأَبِي بَكْرٍ ٢٦٦
- ١٢- الْحَضُّ عَلَى التَّخْفِيفِ فِي الصَّلَاةِ ٢٦٧
- ١٣- تَقْدِيمُ الْأَقْرَأِ فِي الْإِمَامَةِ ٢٦٧
- ١٤- مَرَاتِبُ التَّرْجِيحِ فِي تَقْدِيمِ الْإِمَامِ ٢٦٨
- ١٥- مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ ٢٦٩
- ١٦- رَصُّ الصَّفوفِ ٢٧٠
- ١٧- خَيْرُ الصَّفوفِ أَوَّلُهَا ٢٧١
- ١٨- الْمَأْمُومُ عَلَى عَيْنِ الْإِمَامِ ٢٧٢
- ١٩- صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ ٢٧٢
- ٢٠- الْبَدْءُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ وَصُولِ الصَّفِّ ٢٧٣
- ٢١- إِعَادَةُ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ مُنْفَرِداً ٢٧٣
- ٢٢- مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ أَتَمَّهَا ٢٧٤
- ٢٣- الْحَضُّ عَلَى تَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ ٢٧٦
- ٢٤- الْمَرْأَةُ تَوُجُّ أَمْلَ بَيْتِهَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ رَجُلٌ ٢٧٦
- ٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى ٢٧٧
- ٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْمُسْلِمِ بِعُمُومٍ ٢٧٧
- ٢٦- الدُّخُولُ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ مِنْ مَكَانٍ مَا وَصَلَ ٢٧٨
- ٢٧- فَائِلَةٌ فِي الْأَعْذَارِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ ٢٧٨
- ١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ ٢٧٩
- ١- صَلَاةُ السَّفَرِ وَصَلَاةُ الْحَضَرِ ٢٧٩
- ٢- يَجُوزُ فِي السَّفَرِ الْقَصْرُ وَالْإِتِمَامُ ٢٨٠
- ٣- الْحَضُّ عَلَى إِيْتَانِ الرُّخْصِ ٢٨٠
- ٤- مَنْ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ ٢٨١
- ٥- الْمُدَّةُ الَّتِي يَقْصُرُ فِيهَا الْمُسَافِرُ ٢٨٢
- ٦- طَرِيقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُسَافِرِ ٢٨٤
- ٧- مَا يَجْمَعُ الْمُسَافِرُ بَيْنَهُمَا ٢٨٥
- ٨- مَنْ قَالَ الْقَصْرَ مِنْ غَيْرِ خَمْسِينَ مِلاً ٢٨٦
- ٩- الْحَضُّ عَلَى الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ ٢٨٦
- ١٠- صَلَاةُ الْمَرِيضِ حَسَبَ الْإِسْطَاعَةِ ٢٨٦
- ١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ ٢٨٧
- ١- التَّشْدِيدُ عَلَى مُتَخَلِّفِ الْجُمُعَةِ ٢٨٧
- ٢- وَقْتُ الْجُمُعَةِ ٢٨٨
- ٣- عَدَدُ الْحُضُورِ فِي الْجُمُعَةِ ٢٨٩
- ٤- مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ ٢٨٩
- ٥- خُطْبَتَانِ وَهُوَ قَائِمٌ ٢٩٠
- ٦- صُورَةُ الْخُطْبِ وَمَا يَبْدَأُ بِهِ ٢٩١
- ٧- الْحَضُّ عَلَى تَقْصِيرِ الْخُطْبَةِ ٢٩٢
- ٨- مَا يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ ٢٩٢
- ٩- النَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْجُمُعَةِ ٢٩٣
- ١٠- تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَالْخُطْبَةُ يُخْطَبُ ٢٩٤
- ١١- مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ٢٩٥
- ١٢- مَا يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ ٢٩٥
- ١٣- إِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ أَجْزَأُ الْعِيدُ ٢٩٥
- ١٤- نَافِلَةُ الْجُمُعَةِ أَرْبَعٌ بَعْدَهَا ٢٩٦
- ١٥- الْجُمُعَةُ لَا تَوْصِلُ بِصَلَاةٍ إِلَّا بِفَاصِلٍ ٢٩٧

- ١٦- فضل الجمعة ٢٩٧
- ١٧- الساعة المستجابة ٢٩٨
- ١٨- نصاب الجمعة ٣٠٠
- ١٩- الاستغفار للمؤمنين في خطبة الجمعة ٣٠١
- ٢٠- التذكير بآيات القرآن ٣٠١
- ٢١- مَنْ يُعَذَّر في الجمعة ٣٠١
- ٢٢- استقبال الخطيب ٣٠٣
- ٢٣- ترك الخطيب على عصا ٣٠٣
- ١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ ٣٠٣
- ١- من قال ركعة واحدة ويتم أخرى ٣٠٣
- ٢- من قال: ركعتين مع الإمام ٣٠٦
- ٣- من قال: ركعة واحدة دون إتمام ٣٠٦
- ٤- رفع السهو في صلاة الخوف ٣٠٧
- ١٤- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ٣٠٨
- ١- تحديد العيدين ٣٠٨
- ٢- الإفطار قبل صلاة الفطر ٣٠٨
- ٣- أكل تميرات قبل الفطر ٣٠٩
- ٤- الأكل قبل صلاة الفطر وبعد صلاة الأضحى ٣٠٩
- ٥- شهود النساء العيدين وإن كنَّ حُيْضًا ٣١٠
- ٦- الصلاة قبل الخطبة ٣١١
- ٧- عدد ركعات العيد ٣١١
- ٨- صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة ٣١٢
- ٩- صلاة ركعتين بعد العيد في البيت ٣١٣
- ١٠- الموعظة في خطبة العيد ٣١٣
- ١١- تكبيرات ركعتي العيد ٣١٣
- ١٢- ما يقرأ في صلاة العيد ٣١٥
- ١٣- المخالفة في طريق العيد ٣١٥
- ١٤- اللعب يوم العيد ٣١٦
- ١٥- الخروج إلى العيد مشياً ٣١٦
- ١٦- صلاة العيد في المسجد إذا كان مطراً ٣١٧
- ١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ٣١٨
- ١- الكسوف لا يكون لسبب موت ونحوه ٣١٨
- ٢- الدعاء في الكسوف ٣٢٠
- ٣- الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات ٣٢٠
- ٤- من ذهب إلى ثمان ركعات وأربع سجعات أو غير ذلك ٣٢١
- ٥- من قال ست ركعات بأربع سجعات ٣٢٢
- ١٠- من قال عشر ركعات بأربع سجعات ٣٢٢
- ١٦- صلاة الفرج ٣٢٣
- ١- الدعاء عند الريح ٣٢٣
- ٢- الصلاة عند الزلزلة ٣٢٤
- ١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ ٣٢٤
- ١- هيئة الخروج إلى الصلاة، وبيان ركعاتها ٣٢٤
- ٢- خطبة الاستسقاء وقلب الرواء ٣٢٦
- ٣- الدعاء في الاستسقاء ٣٢٨
- ٤- الاستسقاء بالعباس ٣٢٩
- ٥- الكشف عن البدن لبصيص المطر ٣٢٩
- ٦- الدعاء عند رؤية المطر ٣٢٩
- ٧- استسقاء نمل في عهد سليمان ٣٣٠
- ٨- إشارة بظهر الكفين إلى السماء ٣٣٠
- ١٩- بَابُ الْمَلْبَاسِ ٣٣١
- ١- تحريم الحرير ٣٣١
- ٢- تحريم الشرب في آية الذهب والفضة وليس الدياج ٣٣٢
- ٣- مقدار ما يتجوَّز من الحرير ٣٣٣
- ٤- مَنْ يُرَخَّصُ له في الحرير ٣٣٣
- ٥- جواز الحرير للنساء ٣٣٤
- ٦- تحريم الذهب والحرير على الرجال ٣٣٤
- ٧- رؤية أثر النعمة على العبد ٣٣٥

- ٨- النهي عن لبس القسي والمعصر ٣٣٥
- ٩- جواز ثياب فيها أطراف من الدياج ٣٣٦
- ٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ ٣٣٨
- ١- الإكثار من ذكر الموت ٣٣٨
- ٢- النهي عن تمني الموت ٣٣٨
- ٣- يموت المؤمن وهو يكابد ٣٣٩
- ٤- تلقين المحتضر ٣٣٩
- ٥- قراءة يس على الأموات ٣٤٠
- ٦- الدعاء للميت واغماض عينه ٣٤٠
- ٧- تغطية الميت ٣٤١
- ٨- تقبيل الميت ٣٤١
- ٩- شدة الدفن على الميت ٣٤٢
- ١٠- غسل الميت وتكفينه ٣٤٢
- ١١- تحريد الميت لتغسله ٣٤٣
- ١٣- عدد ما يغسل وجعل الكافور فيه ٣٤٣
- ١٣- تكفين رسول الله في ثلاثة أثواب ٣٤٥
- ١٤- تكفين الميت في قميص ٣٤٦
- ١٥- تكفين الميت بثياب يفض ٣٤٦
- ١٦- تحسين الكفن ٣٤٦
- ١٧- جمع القتلى في قبر واحد وتقديم الأقرأ ٣٤٧
- ١٨- النهي عن المغالاة في الكفن ٣٤٨
- ١٩- تغسيل الرجل زوجته ٣٤٩
- ٢٠- يُصلى على المدة ٣٤٩
- ٢١- ترك الصلاة على المتحر ٣٥٠
- ٢٢- الصلاة على القبر ٣٥٠
- ٢٣- النهي عن النعي ٣٥١
- ٢٤- الصلاة على الغائب، ونعيه ٣٥٢
- ٢٥- شفاعة المصلين في الميت ٣٥٢
- ٢٦- مكان ما يقوم على المرأة في الصلاة عليها ٣٥٣
- ٢٧- الصلاة على الميت في المسجد ٣٥٣
- ٢٨- تكبيرات الجنائز ٣٥٤
- ٢٩- قراءة فاتحة الكتاب في التكبير الأولى ٣٥٤
- ٣٠- الدعاء للميت ٣٥٦
- ٣١- الإخلاص للميت في الدعاء ٣٥٦
- ٣٢- الإسراع بالجنائز ٣٥٧
- ٣٣- أجر من شهد الجنائز ٣٥٧
- ٣٤- المشي أمام الجنائز ٣٥٩
- ٣٥- نهى النساء اتباع الجنائز ٣٦٠
- ٣٦- القيام للجنائز ٣٦٠
- ٣٧- كيف يدخل الميت على قبره ٣٦١
- ٣٨- ما يُقال عند وضع الميت في القبر ٣٦٢
- ٣٩- النهي عن كسر عظم الميت ٣٦٢
- ٤٠- لحد القبر وبناء اللين ٣٦٢
- ٤١- قدر ما يُرفع من القبر ٣٦٢
- ٤٢- النهي عن تحصيل القبر وبنائه ٣٦٣
- ٤٣- حثيات من تراب توضع على القبر ٣٦٤
- ٤٤- الاستغفار للميت بعد الدفن ٣٦٤
- ٤٥- من التلقين للميت في قبره ٣٦٥
- ٤٦- الرخصة في زيارة القبور بل الحصى عليها ٣٦٦
- ٤٧- لعن زائرات القبور ٣٦٧
- ٤٨- لعن النائحة والمستمعة ٣٦٧
- ٤٩- النهي عن النياحة ٣٦٧
- ٥٠- عذاب الميت بنياح أهله عليه ٣٦٨
- ٥١- الدمع والحزن ليسا من النياحة ٣٦٩
- ٥٢- النهي عن الدفن ليلاً إلا اضطراراً ٣٦٩
- ٥٣- تقديم الطعام لأهل الميت ٣٧٠
- ٥٤- السلام على أهل القبور ٣٧٠
- ٥٥- النهي عن سب الأموات ٣٧٢
- ٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ ٣٧٤
- ١- باب زكاة مختلف الأموال ونصابها ٣٧٤

- ١- فرض الصدقة على الأغنياء ٣٧٤
- ٢- زكاة الإبل والغنم والفضة ٣٧٤
- ٣- زكاة البقر ٣٧٨
- ٤- زكاة المياه ٣٧٩
- ٥- لا صدقة في العبد والفرس ٣٧٩
- ٦- الجبر في أخذ الزكاة ٣٨٠
- ٧- زكاة الدراهم والحول فيها ٣٨١
- ٨- ليس في البقر العوامل صدقة ٣٨٣
- ٩- زكاة مال اليتيم ٣٨٣
- ١٠- الدعاء للمتصدق ٣٨٤
- ١١- تعجيل الصدقة قبل وقتها ٣٨٤
- ١٢- نصاب الزكاة ٣٨٥
- ١٣- زكاة الزرع ٣٨٦
- ١٤- ما يؤخذ من زكاة الزرع ٣٨٧
- ١٥- زرع لا صدقة فيه ٣٨٨
- ١٦- الإطعام من ثمر الزرع ٣٨٨
- ١٧- زكاة العنب ٣٨٩
- ١٨- زكاة الأسورة من الذهب ٣٨٩
- ١٩- زكاة الفضة ٣٩٠
- ٢٠- زكاة عروض التجارة ٣٩٠
- ٢١- صدقة الركاز ٣٩١
- ٢٢- زكاة الكثر والركاز ٣٩١
- ٢- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ٣٩٢
- ١- مقدار زكاة الفطر وبيان مستحقها ٣٩٢
- ٢- وقت إخراجها ٣٩٤
- ٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيْ النَّفْلِ ٣٩٥
- ١- فضل الصدقة في اليوم الآخر ٣٩٥
- ٢- خير الصدقة ٣٩٦
- ٣- صدقة المرأة من طعام بيتها ٣٩٨
- ٤- صدقة المرأة على زوجها ٣٩٨
- ٤- تَقْبِيحُ السُّؤَالِ ٣٩٩
- ١- وجه السائل يوم القيامة ٣٩٩
- ٢- من يسأل الناس تكثراً ٤٠٠
- ٣- العمل أفضل من السؤال ٤٠٠
- ٤- المسألة كذا ٤٠٠
- ٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ ٤٠١
- ١- من تحمل عليه الصدقة ٤٠١
- ٢- لا تعطى لغني أو قوي ٤٠٢
- ٣- المسألة من حاملة وفاقة وعيش ٤٠٢
- ٤- لا تعطى لآل محمد ٤٠٣
- ٥- من يعطى من الخمس من آل النبي ﷺ ٤٠٤
- ٦- مولى النبي له حكم آله ٤٠٥
- ٧- لا خرج في العطاء وهو غير الصدقة ٤٠٥
- ٥- كِتَابُ الصِّيَامِ ٤٠٧
- ١- بَابُ صِفَةِ الصِّيَامِ ٤٠٧
- ١- لا يقدر رمضان بصيام يصله به ٤٠٧
- ٢- لا يصام يوم الشك ٤٠٨
- ٣- إتمام عدة الشهر والتقدير له ٤٠٨
- ٤- شهادة الواحد في رؤية الهلال ٤١٠
- ٥- النية في الصيام ٤١٠
- ٦- الإفطار بعد نية الصيام ٤١١
- ٧- سنة تعجيل الفطر ٤١١
- ٨- بركة السحور ٤١٢
- ٩- الإسراع في الإفطار ٤١٢
- ٢- بَابُ مَا يَبْطُلُ بِهِ الصِّيَامُ وَمَا يَجُوزُ ٤١٣
- ١- النهي عن الوصال ٤١٣
- ٢- بطلان الصيام بالمنكرات ٤١٤
- ٣- جواز التقييل في الصيام ٤١٥
- ٤- جواز الاحتجام في الصيام ٤١٦
- ٥- أفطر الحاجم والمحجوم ٤١٦

- ٦- الرخصة في الحجابة ٤١٧
- ٧- الاكتحال في الصيام ٤١٨
- ٨- إقام الصائم إذا نسي ٤١٨
- ٩- الإنطار في القيء ٤١٩
- ٣- باب الرخص في الصيام ٤١٩
- ١- الإنطار في السفر ٤١٩
- ٢- رخصة الإنطار في السفر ٤٢٠
- ٣- رخصة إنطار الشيخ الكبير ٤٢١
- ٤- كفارة الجماع في نهار رمضان ٤٢١
- ٥- من أدرك الصبح وهو جنب ٤٢٣
- ٦- من مات وعليه صيام ٤٢٤
- ٤- باب صوم التطوع ٤٢٤
- ١- صيام عرفة وعاشوراء والاثنين ٤٢٤
- ٢- صيام ستة من شوال ٤٢٥
- ٣- صيام النافلة ٤٢٦
- ٤- الصيام في شعبان ٤٢٦
- ٥- صيام ثلاثة أيام من الشهر ٤٢٧
- ٥- باب ما نهى عن صومه ٤٢٧
- ١- نهى المرأة عن الصيام إلا بإذن زوجها ٤٢٧
- ٢- النهي عن صيام العيدين ٤٢٨
- ٣- النهي عن صيام أيام التشريق ٤٢٨
- ٤- النهي عن صيام يوم الجمعة ٤٢٩
- ٥- النهي عن صيام النصف الأخير من شعبان ٤٣٠
- ٦- النهي عن صيام يوم السبت ٤٣٠
- ٧- مشروعية صيام السبت والأحد ٤٣١
- ٨- النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة ٤٣١
- ٩- النهي عن صيام الدهر ٤٣١
- ٦- باب الاعتكاف وقيام رمضان ٤٣٢
- ١- أجر من قام رمضان ٤٣٢
- ٢- الحضر على القيام في العشر الأواخر ٤٣٣
- ٣- الاعتكاف بعد الفجر ٤٣٣
- ٤- لا يخرج من الاعتكاف إلا لحاجة ٤٣٤
- ٥- ما يمنع منه المعتكف ٤٣٤
- ٦- ليلة القدر في السبع الأواخر ٤٣٥
- ٧- ليلة القدر في ليلة سبع وعشرين ٤٣٥
- ٨- ما يقال في ليلة القدر ٤٣٦
- ٩- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ٤٣٦
- ٦- كتاب الحج ٤٣٨
- ١- باب فضله وتبين من فرض عليه ٤٣٨
- ١- جزاء الحج الجنة ٤٣٨
- ٢- الحج جهاد المرأة ٤٣٨
- ٣- استيجاب العمرة ٤٣٩
- ٤- الحج والعمرة فريضة ٤٣٩
- ٥- من يجب عليه الحج ٤٤٠
- ٦- حج الصبي ٤٤١
- ٧- الحج عن الشيخ الكبير ٤٤١
- ٨- الحج عن الميت ٤٤٢
- ٩- للصبي حج وعليه أخرى ٤٤٣
- ١٠- لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ٤٤٤
- ١١- حج عن نفسك ثم عن قريبك ٤٤٥
- ١٢- وجوب الحج لمرة واحدة ٤٤٦
- ٢- باب المواقيت ٤٤٦
- ١- ميقات المدينة والشام ونجد واليمن ٤٤٦
- ٢- ميقات العراق ٤٤٨
- ٣- ميقات المشرق ٤٤٨
- ٣- باب وجوه الإحرام وصفته ٤٤٩
- ١- حج المفرد والقارن والمتمتع ٤٤٩
- ٤- باب الإحرام ٤٥٠
- ١- الإهلال من مسجد ذي الحليفة ٤٥٠
- ٢- رفع الأصوات بالإهلال ٤٥١

- ٣- تجرّد لإهلاله واغتسل ٤٥١
- ٤- لباسُ المحرم ٤٥٢
- ٥- الطيب قبل الإحرام وقبل الطواف ٤٥٣
- ٦- لا ينكح المحرم ولا يخطب ٤٥٤
- ٧- أكلُ المحرم من صيد غيره ٤٥٤
- ٨- ردُّ المحرم هدية الصيد ٤٥٥
- ٩- ما يجوز من قتل الدواب في الإحرام ٤٥٦
- ١٠- احتجم وهو محرم ٤٥٧
- ١١- مَنْ يخلّق رأسه لعذر ٤٥٧
- ١٢- حرمة مكة ٤٥٨
- ١٣- حرمة المدينة ٤٦٠
- ٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ ٤٦٠
- ١- حجة الوداع ٤٦٠
- ٢- ما يدعو بعد فراغه من التلبية ٤٦٦
- ٣- منى منحر، وعرفة موقف ٤٦٦
- ٤- دخول مكة والخروج منها ٤٦٦
- ٥- القادم من مكة يبيت بذي طوى ٤٦٧
- ٦- تقبيل الحجر الأسود ٤٦٧
- ٧- ثلاثة أشواط يرملُ فيها ٤٦٧
- ٨- استلام الركنتين اليمانيّين ٤٦٨
- ٩- اتباع السنة في تقبيل الحجر ٤٦٨
- ١٠- استلام الركن بمحجنٍ وتقبيل المحجن ٤٦٩
- ١١- الاضطباع في الطواف ٤٦٩
- ١٢- التكبير في حين التهليل ٤٧٠
- ١٣- الإسراع بالضعفة من مزدلفة ٤٧٠
- ١٤- جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر لعذر ٤٧٠
- ١٥- رمي الجمرة بعد طلوع الفجر ٤٧١
- ١٦- من أجاز رمي الجمار قبل الفجر ٤٧١
- ١٧- الحجّ، مزدلفة وعرفة ٤٧١
- ١٨- الإفاضة قبل أن تطلع الشمس ٤٧٢
- ١٩- التلبية حتى رمي الجمار ٤٧٣
- ٢٠- رمي الجمرة بسبع حصيات ٤٧٣
- ٢١- وقت رمي الجمرات ٤٧٣
- ٢٢- رمي الجمرات الثلاث ٤٧٣
- ٢٣- التحليق والتقصير ٤٧٤
- ٢٤- الحلق قبل الذبح والنحر قبل الرمي ٤٧٥
- ٢٥- النحر قبل الحلق ٤٧٦
- ٢٦- الحل بعد الرمي والحلق ٤٧٦
- ٢٧- على النساء التقصير ٤٧٧
- ٢٨- المبيت بمكة ليالي منى ٤٧٧
- ٢٩- الرخصة في عدم المبيت ٤٧٧
- ٣٠- الخطبة يوم النحر ٤٧٧
- ٣١- الخطبة ثاني يوم النحر ٤٧٨
- ٣٢- الطواف والسعي يكفي الحج والعمرة ٤٧٨
- ٣٣- لا رمل في طواف الإفاضة ٤٧٩
- ٣٤- المحصب ثم طواف الوداع ٤٧٩
- ٣٥- نزول الأبطح ٤٧٩
- ٣٦- البيت آخر أعمال الحجاج ٤٨٠
- ٣٧- فضل الصلاة في المسجدين ٤٨٠
- ٦- بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ ٤٨٢
- ١- حكم من أحصر ٤٨٢
- ٢- عليّ حيث حبستي ٤٨٣
- ٣- من مرض بكسر أو عرج ونحوه ٤٨٤
- ٧- كِتَابُ الْبُيُوعِ ٤٨٥
- ١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ ٤٨٥
- ١- فضل البيع المبرور ٤٨٥
- ٢- تحريم بيع ما حرّم أكله، والتحليل فيها ٤٨٦
- ٣- الحكم عند اختلاف المتبايعين ٤٨٨
- ٤- النهي عن من الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن ٤٨٨

- ٥- البيعُ بشرط ٤٨٩
- ٦- منعُ المفلس من التصرف في ماله ٤٨٩
- ٧- حكمُ السمنِ تَقَعُ فيه الفأرة ٤٩٠
- ٨- النهي عن ثمنِ السُّنُورِ والكلب ٤٩١
- ٩- كلُّ شرطٍ ليس في كتابِ الله فهو باطل ٤٩١
- ١٠- النهي عن بيعِ أمهات الأولاد ٤٩٣
- ١١- النهي عن بيعِ فضلِ الماء ٤٩٤
- ١٢- النهي عن عسبِ الفحل ٤٩٥
- ١٣- النهي عن بيعِ حَبْلِ الحبلَة ٤٩٥
- ١٤- النهي عن بيعِ الولاء وهبته ٤٩٦
- ١٥- النهي عن بيعِ الحصاة والغرر ٤٩٦
- ١٦- لا يُباعُ الطعام حتى يُكْتال ٤٩٧
- ١٧- النهي عن بيعتين في بيعة ٤٩٨
- ١٨- لا يحلُّ سلفُ وبيعٍ ولا شرطان ولا ربح ٤٩٨
- ما لم يضمن ولا بيع ماليس عندك ٤٩٨
- ١٩- النهي عن بيعِ العُربان ٤٩٩
- ٢٠- لا تَبِعْ ما ليس عندك ٤٩٩
- ٢١- التصرفُ بالتدبُّع في حضورِ البائع ٥٠٠
- ٢٢- النهي عن التجش ٥٠١
- ٢٣- النهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والثنيا ٥٠١
- ٢٤- النهي عن المخاضرة والملاسة والمنازعة ٥٠٢
- ٢٥- النهي عن تلقيِ الركبان ٥٠٣
- ٢٦- النهي عن تلقيِ الجَلَب ٥٠٥
- ٢٧- لا يبيع الرجلُ على بيعِ أخيه ٥٠٥
- ٢٨- زجرُ مَنْ فَرَّقَ بينَ والدٍ وولدها ٥٠٦
- ٢٩- النهي عن بيعِ الآخرين بتفريق ٥٠٧
- ٣٠- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْتَعَرُّ ٥٠٧
- ٣١- النهي عن الاحتكار ٥٠٨
- ٣٢- النهي عن تصرية الإبل والغنم ٥٠٨
- ٣٣- مَنْ رَدَّ الْحَقْلَةَ ٥١٠
- ٣٤- مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي ٥١٠
- ٣٥- تحريمُ البيع لمن يقصدُ بالمبيع حراماً ٥١١
- ٣٦- الخراجُ بالضمان ٥١١
- ٣٧- مَنْ تَصَرَّفَ بِشْرَاءٍ مالم يوكَلْ بِشْرَائِهِ ٥١٢
- ٣٨- النهي عن شراء بطون الأنعام والعبد ٥١٣
- الآبق والصداقات دون قبض ٥١٣
- ٣٩- لا يُشْتَرَى السمكُ في الماء ٥١٣
- ٤٠- النهي عن بيعِ الثمرة قبل صلاحها ٥١٤
- ٤١- النهي عن بيعِ المضامين والملاقيع ٥١٤
- ٤٢- الإقالة في البيع ٥١٤
- ٢- بَابُ الْخِيَارِ ٥١٥
- ١- البيعان بالخيار مالم يتفرقا ٥١٥
- ٢- ما يُقَالُ للخداع في بيعه ٥١٧
- ٣- بَابُ الرُّبَا ٥١٧
- ١- لعنُ آكلِ الرُّبَا ٥١٨
- ٢- مرتبةُ الربا بين الكبائر ٥١٨
- ٣- لا تبيعوا الذهبَ بالذهب إلا مثلاً بمثل ٥١٨
- ٤- الزيادةُ ربا ٥١٩
- ٥- لا تبيع التمرَ بالتمر إلا مثلاً بمثل ٥١٩
- ٦- النهي عن بيع مجهول الكيل ٥٢٠
- ٧- الشعرُ بالشعر ٥٢١
- ٨- النهي عن بيعِ الذهب مع غيره بالذهب ٥٢١
- الخالص للجهالة ٥٢١
- ٩- النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٥٢٢
- ١٠- النهي عن بيعِ العينة ٥٢٣
- ١١- هديةُ المشفع من الربا ٥٢٤
- ١٢- لعنُ الراشي والمرتشي ٥٢٤
- ١٣- جواز اقتراض الحيوان ٥٢٥
- ١٤- النهي عن المزابنة ٥٢٦
- ١٥- النهي عن بيعِ الرطب بالتمر ٥٢٦
- ١٦- النهي عن بيعِ الدين بالدين ٥٢٦

- ٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا وَيَبِيعُ أَصُولِ الْفَمَارِ ٥٢٧
- ١- الرخصة في بيع العرايا ٥٢٧
- ٢- النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ٥٢٨
- ٣- من باع ثمراً فأصابته جائحة ٥٣٠
- ٤- الشرط في النخل المؤبر ٥٣٠
- ٥- بَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ ٥٣١
- ١- حكم السلف في الثمار ٥٣١
- ٢- زجر من لا يؤدي الحقوق لأصحابها ٥٣٢
- ٣- جواز بيع الثياب نسيئة ٥٣٣
- ٤- الدابة ترهن ٥٣٣
- ٥- الرهن له غنمه وعليه غرمه ٥٣٤
- ٦- الحث على قضاء الدين بأحسن منه ٥٣٥
- ٧- كل قرض جر منفعة فهو ربا ٥٣٥
- ٨- كتابُ التُّفْلِسِ وَالْحَجَرِ ٥٣٦
- ١- المال عند المفلس صاحبه أحق به ٥٣٦
- ٢- ليس للدائن على المفلس من سبيل ٥٣٨
- ٣- يُعطى الدائن من المفلس متاعه ٥٣٨
- ٤- من بلغ خمس عشرة سنة صار له حكم الرجال ٥٤٠
- ٥- المرأة لا تُعطي إلا بإذن زوجها ٥٤٠
- ٦- من تحمل له المسألة ٥٤١
- ٩- كتابُ الصَّلْحِ ٥٤٢
- ١- الصلح جائزٌ والمسلمون عند شروطهم ٥٤٢
- ٢- لا يمنع جازٍ جازه أن يغرز خشبة في جداره ٥٤٣
- ٣- تحريم مال المسلم إلا بطبيعته ٥٤٤
- ١٠- كتابُ الحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ ٥٤٥
- ١- مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ ٥٤٥
- ٢- جواز تحمل الدين عن المدين ٥٤٦
- ٣- قضاء النبي ﷺ الدين عن الميت ٥٤٦
- ٤- لا كفالة في حد ٥٤٧
- ١١- كتابُ الشَّرِكَةِ ٥٤٨
- ١- شر الحيانة في الشراكة ٥٤٨
- ٢- الشراكة قبل الإسلام ٥٤٨
- ٣- جواز شركة الأبدان ٥٤٨
- ١٢- كتابُ الْوَكَالَةِ ٥٥٠
- ١- شرعية الوكالة والعمل بالقرينة ٥٥٠
- ٢- التصرف بمال الوكيل دون علمه ٥٥٠
- ٣- الوكالة في الذبح ٥٥١
- ٤- الوكالة في إقامة الحد ٥٥١
- ١٣- كتابُ الْإِقْرَارِ ٥٥٢
- ١٤- كتابُ الْعَارِيَةِ ٥٥٣
- ١- ضمان العارية ٥٥٣
- ٢- أداء الأمانة ٥٥٤
- ٣- عارية مؤداة ٥٥٥
- ٤- عارية مضمونة ٥٥٥
- ١٥- كتابُ الْقَصْبِ ٥٥٦
- ١- عقاب الغاصب ٥٥٦
- ٢- إذا زال النفع عن المنصوب ٥٥٦
- ٣- مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إذْنِهِمْ ٥٥٨
- ٤- ليس لعرق ظالم حق ٥٥٨
- ٥- إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ٥٥٩
- ١٦- كتابُ الشَّفَعَةِ ٥٦٠
- ١- ما يجوز فيه الشفعة وما لا يجوز ٥٦٠
- ٢- جار الدار أحق بالدار ٥٦١
- ٣- الجار أحق بصقبة ٥٦١
- ٤- الجار أحق بشفعة جاره ٥٦٢
- ٥- فوربة الشفعة ٥٦٣
- ١٧- كتابُ الْقِرَاضِ ٥٦٤
- ١- في القرض بركة ٥٦٤

- ٢- الشرط في المقارضة..... ٥٦٤
- ١٨- كتاب المساقاة والإجارة..... ٥٦٥
- ١- المساقاة والمزارعة بشطر ما يخرج..... ٥٦٥
- ٢- كراء الأرض..... ٥٦٥
- ٣- نهى عن المزارعة وأمر المؤاجرة..... ٥٦٦
- ٤- أجرة الحجام..... ٥٦٧
- ٥- كراهة أجرة الحجام..... ٥٦٧
- ٦- الحث على إعطاء أجرة الأجير..... ٥٦٧
- ٧- أحق ما فيه أجر..... ٥٦٨
- ٨- أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه..... ٥٦٨
- ٩- تعيين الأجرة..... ٥٦٩
- ١٩- كتاب إحياء الموات..... ٥٧٠
- ١- أحقية الأرض التي لا صاحب لها..... ٥٧٠
- ٢- من أحيأ أرضاً ميتة فهي له..... ٥٧٠
- ٣- لا حمى إلا لله ولرسوله..... ٥٧١
- ٤- تحريم الضرر..... ٥٧١
- ٥- امتلاك الأرض ليس لها صاحب..... ٥٧٢
- ٦- حریم البئر..... ٥٧٢
- ٧- الإقطاع ببعض الأرض الموات..... ٥٧٣
- ٨- إقطاع الإمام الأرض الموات..... ٥٧٤
- ٩- الناس شركاء في ثلاث..... ٥٧٤
- ٢٠- كتاب الوقف..... ٥٧٦
- ١- انقطاع عمل ابن آدم إلا من ثلاث..... ٥٧٦
- ٢- الوقف لا يباع ولا يوهب..... ٥٧٦
- ٣- صحة وقف العروض..... ٥٧٧
- ٢١- كتاب الهبة..... ٥٧٨
- ١- هبة الأولاد مع العدل بينهم..... ٥٧٨
- ٢- الزجر عن الرجوع في الهبة..... ٥٧٨
- ٣- عدم الجواز في الرجوع عن العطية إلا لوالديه..... ٥٧٩
- ٤- قبول الهدية والإثابة عليها..... ٥٧٩
- ٥- اشتراط رضا الواهب..... ٥٨٠
- ٦- المعمرى لمن وهبت له..... ٥٨٠
- ٧- النهي عن شراء الهبة..... ٥٨١
- ٨- الحض على الإهداء..... ٥٨١
- ٩- من ذهب إلى جواز الرجوع في الهبة..... ٥٨٢
- ٢٢- كتاب اللقطة..... ٥٨٣
- ١- حكم اللقطة لآل البيت..... ٥٨٣
- ٢- ما توصف به اللقطة..... ٥٨٣
- ٣- تعريف الضالة..... ٥٨٤
- ٤- الانتفاع باللقطة بعد مرور مدة التعريف بها..... ٥٨٥
- ٥- النهي عن لقطة الحاج..... ٥٨٦
- ٦- اللقطة من مال المعاهد كاللقطة من مال المسلم..... ٥٨٦
- ٢٣- كتاب الفرائض..... ٥٨٨
- ١- ما بقي من الفرائض فلاولى رجل ذكر..... ٥٨٨
- ٢- لا وراثه بين دينين..... ٥٨٨
- ٣- في بنت وبنت ابن وأخت..... ٥٨٩
- ٤- لا يتوارث أهل ملتين..... ٥٨٩
- ٥- ميراث الجد..... ٥٨٩
- ٦- ميراث الجد..... ٥٩٠
- ٧- الخال وارث من لا وارث له..... ٥٩٠
- ٨- ميراث المولود..... ٥٩١
- ٩- ليس للقاتل ميراث..... ٥٩١
- ١٠- ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصيته..... ٥٩٢
- ١١- الولاء لا يباع ولا يوهب..... ٥٩٢
- ١٢- أفرضكم زيد بن ثابت..... ٥٩٢
- ٢٤- كتاب الوصايا..... ٥٩٣
- ١- الأمر بالوصية..... ٥٩٣
- ٢- أكثر ما يوصى به الثلث..... ٥٩٤

- ٢٣- أحقُّ الشروط ما استحللتم به الفروج ٦١٧
- ٢٤- الترخيص في المتعة والنهي عنها ٦١٧
- ٢٥- النهي عن المتعة ٦١٨
- ٢٦- لعن المحلل والمحلل له ٦١٩
- ٢٧- لا ينكح الزاني إلا مثله ٦١٩
- ٢٨- لا حتى يذوق الآخر من عُيَلَتِها ٦٢٠
- ٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ ٦٢٠
- ١- كفاءة العرب والموالي ٦٢٠
- ٢- كفاءة الدين ٦٢١
- ٣- إنكاح الحجام ٦٢٢
- ٤- تخيير بريرة بعد العتق ٦٢٢
- ٥- طلاق إحدى الأختين ٦٢٤
- ٦- طلاق ما زاد عن الأربع ٦٢٤
- ٧- إقرار النكاح إن تأخر إسلام أحد الزوجين ٦٢٥
- ٨- نقض النكاح بكفر أحد الزوجين ٦٢٦
- ٩- إذا تزوجت المرأة على زوجها الأول دون أن يطلقها ٦٢٧
- ١٠- ردُّ المرأة إذا علمَ عيباً ٦٢٧
- ١١- إذا وجدَ عيباً هل يدفعُ الصداق ٦٢٨
- ١٢- الحكمُ في العَيْنِ ٦٢٩
- ٣- بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ ٦٣٠
- ١- النهي عن إتيان الدبر ٦٣٠
- ٢- الرِّصَّةُ بالنِّسَاءِ ٦٣١
- ٣- المهلةُ في الدخولِ على النساءِ من سفرٍ ٦٣٢
- ٤- النهي عن نشرِ السرِّ بينهما ٦٣٣
- ٥- حقُّ الرُّوْجَةِ ٦٣٣
- ٦- مَنْ أتى امرأته في قبلها من دبرها ٦٣٤
- ٧- الدعاء عند الجماع ٦٣٥
- ٨- حرمةُ امتناع المرأة عن الفراش ٦٣٦
- ٣- الصدقةُ عَنْ مَنْ لم يرَ ٥٩٦
- ٤- لا وصية لوارث ٥٩٦
- ٥- شرعية الوصية بالثلث ٥٩٧
- ٢٥- كِتَابُ الْوَدِيعَةِ ٥٩٩
- ١- لا ضمان في الوديعة ٥٩٩
- ٢٦- كِتَابُ النِّكَاحِ ٦٠٠
- ١- باب الحلال والحرام في النكاح ٦٠٠
- ١- الحَضُّ على الزواج ٦٠٠
- ٢- الزواج من السنّة ٦٠١
- ٣- تزوّجوا الرِّدَّةَ الولد ٦٠٢
- ٤- تُنْكَحُ المرأةُ لأربع ٦٠٢
- ٥- ما يدعى للمتزوّج من المباركة ٦٠٣
- ٦- ما يُقال في خطبة النكاح ٦٠٣
- ٧- النظر إلى ما يدعو إلى نكاح المخطوبة ٦٠٤
- ٨- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ٦٠٥
- ٩- جواز أن يكونَ المهرُ سوراً من القرآن ٦٠٥
- ١٠- إعلان النكاح ٦٠٨
- ١١- لا نكاح إلا بولي ٦٠٩
- ١٢- بطلانُ النكاح بغير إذن الولي ٦٠٩
- ١٣- الأئمُّ تستامر والبكر تستأذن ٦١٠
- ١٤- لا تزوّج المرأة المرأة أو نفسها ٦١١
- ١٥- النهي عن الشغار ٦١٣
- ١٦- حكم الإكراه على الزواج ٦١٤
- ١٧- من زوّجها وليّان ٦١٥
- ١٨- زواج العبد بإذن مولاه ٦١٥
- ١٩- لا يُجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ٦١٥
- ٢٠- لا ينكح المحرم ٦١٦
- ٢١- زواج النبي ﷺ محرماً ٦١٦
- ٢٢- زواجه وهو حلال ٦١٦

- ٩- لمن الواصلة والمستوصلة والواشمة ٦٣٧
- ١٠- جوارز الغيلة والعزل ٦٣٧
- ١١- جوارز العزل ٦٣٩
- ١٢- الطواف على النساء بغسل واحد ٦٣٩
- ٤- بَابُ الصَّدَاقِ ٦٤٠
- ١- جعل العتق هو الصداق ٦٤٠
- ٢- الصداق خمس مئة درهم ٦٤١
- ٣- درع الصداق ٦٤٢
- ٤- لمن الصداق ٦٤٢
- ٥- صداق المثل ٦٤٣
- ٦- الاستحلال بالصداق ٦٤٥
- ٧- جوارز الصداق بتعنين ٦٤٥
- ٨- جوارز الصداق بخاتم من حديد ٦٤٥
- ٩- لا مهر أقل من عشرة دراهم ٦٤٦
- ١٠- خير الصداق أيسره ٦٤٦
- ١١- صداق المطلقة قبل الدخول ٦٤٦
- ٥- بَابُ الْوَلِيْمَةِ ٦٤٧
- ١- الأمر بالوليمة ٦٤٧
- ٢- وجوب الإجابة إلى الوليمة ٦٤٩
- ٣- شر الطعام الوليمة ٦٥٠
- ٤- إجابة الصائم للوليمة ٦٥٠
- ٥- جوارز تعدد أيام الوليمة إلا اليوم الثالث ٦٥١
- ٦- الوليمة بمدين من شعير ٦٥٢
- ٧- وليمة بلا لحم ولا خبز ٦٥٢
- ٨- إجابة أقرب الداعين ٦٥٣
- ٩- الأكل متكتناً ٦٥٣
- ١٠- آداب الطعام ٦٥٣
- ١١- البركة في وسط الطعام ٦٥٤
- ١٢- جوارز استحباب طعام، وكره آخر ٦٥٤
- ١٣- النهي عن الأكل بالشمال ٦٥٥
- ١٤- النهي عن التنفس في الإناء ٦٥٥
- ٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ ٦٥٦
- ١- يعدل فيما يملك ٦٥٦
- ٢- تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين ٦٥٧
- ٣- الإقامة عند البكر والثيب ٦٥٧
- ٤- ثلاثة أيام أو سبعة للزوجة الجديدة ٦٥٨
- ٥- جوارز أن تهب المرأة يومها لضررتها ٦٥٨
- ٦- جوارز الطواف على النساء في ليلة واحدة ٦٥٩
- ٧- الاستئذان في أن يُمرض عند إحداهن ٦٥٩
- ٨- القرعة بين النساء في السفر ٦٦٠
- ٩- النهي عن ضرب المرأة بشدة ٦٦٠
- ٢٧- كتاب الطلاق ٦٦٢
- ١- بَابُ الْخُلْعِ ٦٦٢
- ١- جوارز العوض في الخلع أو رد الصداق ٦٦٢
- ٣- جوارز الخلع لقيح الوجه ٦٦٤
- ٣- أول خلع في الإسلام ٦٦٤
- ٢- بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ ٦٦٥
- ١- أبغض الطلاق ٦٦٥
- ٢- طلاق المرأة وهي حائض ٦٦٥
- ٣- طلاق الثلاث مرة واحدة ٦٦٨
- ٤- لا هزل في النكاح والطلاق والرجعة ٦٧٢
- ٥- تجاوز الله عن وسوس الأمة إلا أن تعمل بها ٦٧٢
- ٦- العفو عن الخطأ والنسيان والإكراه ٦٧٣
- ٧- تحريم الزوجة ليس طلاقاً ٦٧٣
- ٨- جوارز الكناية عن الطلاق ٦٧٤
- ٩- لا طلاق إلا بعد نكاح ٦٧٥
- ١٠- لا طلاق فيما لا يملك ٦٧٧
- ١١- ثلاثة رُفِعَ عنهم القلم ٦٧٧

- ١٢- الإيلاء على رجعة المطلقة..... ٦٧٨
- ١٣- رجعة المطلقة لأنها حائض..... ٦٧٩
- ٢٨- كتاب الإيلاء..... ٦٨٠
- ١- للإيلاء كفارة..... ٦٨٠
- ٢- مدة الإيلاء وبيان أنه ليس بطلاق..... ٦٨٠
- ٣- بين إيلاء الجاهلية والإسلام..... ٦٨٢
- ٢٩- كتاب الظهار..... ٦٨٣
- ١- لا يمسه في الظهار حتى يكفر..... ٦٨٣
- ٢- كفارة من واقع من ظهار في رمضان..... ٦٨٤
- ٣٠- كتاب اللعان..... ٦٨٨
- ١- التفريق باللعان..... ٦٨٨
- ٢- لا حق للملاعن في الصداق..... ٦٩٠
- ٣- جواز لعان المرأة الحامل..... ٦٩١
- ٤- اللعنة الخامسة واجبة في الفرقة والعقاب..... ٦٩٢
- ٥- الاعتراف بالكذب بعد اللعان..... ٦٩٢
- ٦- إن امرأتي لا ترد يد لأمس..... ٦٩٢
- ٧- عقوبة اللعان الكاذب..... ٦٩٣
- ٨- الإقرار بالوليد..... ٦٩٣
- ٩- الشك في الولد..... ٦٩٤
- ٣١- كتاب العدة والإخضاع..... ٦٩٥
- ١- انقضاء العدة بوضع الحمل..... ٦٩٥
- ٢- العدة بثلاث حيض..... ٦٩٦
- ٣- المطلقة ثلاثاً ليس لها سكن ولا نفقة..... ٦٩٧
- ٤- الحداد أربعة أشهر وعشراً..... ٦٩٨
- ٥- ما تفعله الحائض..... ٧٠٠
- ٦- الكحل للحائض..... ٧٠٠
- ٧- جواز خروج المعتدة للضرورة..... ٧٠١
- ٨- عدة المتوفى عنها زوجها في بيتها..... ٧٠١
- ٩- خروج المطلقة ثلاثاً من بيتها..... ٧٠٢
- ١٠- عدة أم الولد..... ٧٠٣
- ١١- الأقراء هي الأطهار..... ٧٠٤
- ١٢- عدة الأمة حيضتان..... ٧٠٥
- ١٣- تحريم وطء الحامل من غير الواطئ..... ٧٠٦
- ١٤- المفقود لها تربص أربع سنين وتعتد..... ٧٠٧
- ١٥- المفقود لها تنتظر حتى يأتيها البيان..... ٧٠٨
- ١٦- تحريم الخلوة بالأجنبية..... ٧٠٨
- ١٧- وجوب استبراء المني..... ٧٠٨
- ١٨- ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب..... ٧٠٩
- ٣٢- كتاب الرضاع..... ٧١٣
- ١- لا تحرم المصّة والمصتان..... ٧١٣
- ٢- إنما الرضاعة من الجماعة..... ٧١٤
- ٣- رضاع الكبير..... ٧١٤
- ٤- التحريم بالرضاع كالنسب..... ٧١٦
- ٥- التحريم بمخس رضعات..... ٧١٦
- ٦- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب..... ٧١٧
- ٧- تحريم الرضاع قبل الفطام..... ٧١٧
- ٨- لا رضاع إلا في الحولين..... ٧١٨
- ٩- لا رضاع إلا ما أثبت اللحم..... ٧١٨
- ١٠- قبول شهادة الرضعة..... ٧١٨
- ١١- النهي عن استرضاع الحمقى..... ٧١٩
- ٣٣- كتاب النفقات..... ٧٢٠
- ١- الأخذ من النفقة دون علم الزوج لبخله..... ٧٢٠
- ٢- أبداً بمن تعول..... ٧٢١
- ٣- للمملوك طعامه وكسوته..... ٧٢٢
- ٤- من حق الزوجة الإنفاق عليها..... ٧٢٢
- ٥- الحضر على الإنفاق على الأهل..... ٧٢٣
- ٦- لا نفقة للحامل المتوفى عنها زوجها..... ٧٢٣
- ٧- إذا عسر الزوج عن النفقة..... ٧٢٤

٨- جواز تفريق الزوجين إن عجز الزوج عن

الإنفاق ٧٢٥

٩- من غاب عن امرأته ينفق أو يطلق ٧٢٧

١٠- الحث على الإنفاق على الأقرب فالأقرب ٧٢٧

٣٤- كِتَابُ الْحِصَّانَةِ ٧٢٩

١- حق المرأة في حضانة الولد ما لم تزوج ٧٢٩

٢- تخير الولد بين أبويه ٧٣٠

٣- جواز أن تكون الحضانة للكافرة ٧٣٠

٤- الحالة بمنزلة الأم ٧٣١

٥- رعاية الخادم وإطعامه ٧٣٢

٦- رعاية الحيوان في مأكله ومشربه ٧٣٢

٣٥- كِتَابُ الْجَنَائِزِ ٧٣٤

١- باب القصاص ٧٣٤

١- لا يُباح دم امرئ إلا بإحدى ثلاث ٧٣٤

٢- أول ما يُقضى بين الناس الدماء ٧٣٥

٣- قصاص العبد من السيد ٧٣٥

٤- لا يُقتل الوالد بالولد ٧٣٦

٥- لا يُقتل مسلم بكافر ٧٣٧

٦- يُقتل الرجل بالمرأة ٧٣٩

٧- إذا كانت الجنابة خطأ ٧٤٠

٨- لا يقتص في الجراحات حتى تبرأ ٧٤٠

٩- قتل امرأة في بطنها جنين ٧٤١

١٠- القصاص في السن ٧٤٣

١١- من لم يُعرف قاتله ٧٤٤

١٢- إذا عاون رجل رجلاً على قتل آخر ٧٤٥

١٣- قتل مسلم بمعاذ ٧٤٥

١٤- قتل المشتركين في القتل ٧٤٦

١٥- التخير بين العقل والقتل ٧٤٧

٢- باب الديات ٧٤٧

١- ذكر الديات على العموم ٧٤٧

٢- دية الخطأ ٧٥١

٣- أعتى الناس ثلاثة ٧٥٢

٤- دية الخطأ وشبه العمد ٧٥٣

٥- دية الأصابع والأصابع ٧٥٣

٦- ضمان الطبيب ٧٥٣

٧- دية الموضح ٧٥٤

٨- دية أهل الذمة نصف دية المسلم ٧٥٤

٩- لا قود في جراح بلا قصير ٧٥٦

١٠- من جعل الدية اثني عشر ألفاً ٧٥٦

١١- لا يُطلب أحد مجنونة غيره ٧٥٦

٣- باب القسامة ٧٥٧

١- قصة مع يهود ٧٥٧

٤- باب قتال أهل النفي ٧٦١

١- تحريم قتال المسلم ٧٦١

٢- من فارق الجماعة لا يُقاتل ٧٦١

٣- دليل الفتنة الباغية ٧٦٢

٤- لا يُقتل أسير البغاة وجريهم ٧٦٣

٥- من يحاول الفتنة يُقاتل ٧٦٥

٥- باب قتال الجاني ٧٦٥

١- من قتل دون ماله فهو شهيد ٧٦٥

٢- لا دية للمعتدي ٧٦٦

٣- فقه عين من نظر إلى محل غيره ٧٦٦

٤- تحمل أهل الماشية إفساد ماشيتهم ٧٦٨

٦- باب قتل المرتد ٧٦٨

١- قتل رجل أسلم ثم تهود ٧٦٨

٢- من بذل دينه فاقتلوه ٧٦٩

٣- قتل سائر الرسول ﷺ ٧٧٠

٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ ٧٧١

١- باب حد الزاني ٧٧١

١- الرجم على المحصن والجلد لغيره ٧٧١

- ٢- حَكْمُ الْبَكْرِ وَالثَّيْب ٧٧٢
- ٣- الرَّجْمُ بِالْإِقْرَارِ ٧٧٤
- ٤- التَّثْبِثُ مِنَ الْمُقَرَّرِ بِالزَّنَى فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ ٧٧٥
- ٥- نَزُولُ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ٧٧٦
- ٦- حَدُّ الْأَمَةِ الْجَلْدُ ثُمَّ الْبَيْعُ ٧٧٦
- ٧- الْأَمْرُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْعَبِيدِ ٧٧٨
- ٨- الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ٧٧٩
- ٩- رَجْمُ رَجُلٍ وَيَهُودِيٍّ وَامْرَأَةٍ ٧٨٠
- ١٠- كَيْفُ يُضْرَبُ الضَّعِيفُ الْحَدُّ ٧٨١
- ١١- قَتْلُ اللُّوطِيِّ وَالْوَقِيعِ عَلَى الْبَهِيمَةِ ٧٨١
- ١٢- حَدُّ الضَّرْبِ مَعَ التَّغْرِيبِ ٧٨٢
- ١٣- لَعْنُ الْمُخْتَلِثِينَ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ ٧٨٣
- ١٤- دَفْعُ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ ٧٨٣
- ١٥- إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَصَلَ فَعَلَهُ إِلَى الْحَاكِمِ ٧٨٤
- ٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ ٧٨٤
- ١- حَدُّ الْقَذْفِ فِي حَادِثَةِ الْإِفْكَ ٧٨٤
- ٢- نَسْخُ حَدِّ الْقَذْفِ فِي اللَّعَانِ ٧٨٥
- ٣- لَا يُحَدُّ السَّيِّدُ فِي مَمْلُوكِهِ ٧٨٦
- ٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ ٧٨٦
- ١- أَقْلُ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ السَّارِقُ ٧٨٦
- ٢- مَنْ قُطِعَ فِي مَجْنُونٍ ٧٨٨
- ٣- مَنْ قُطِعَ فِي بَيْضَةٍ وَحَبْلٍ ٧٨٨
- ٤- لَا شَفَاعَةَ فِي الْحُدُودِ ٧٨٩
- ٥- لَيْسَ عَلَى مَخْتَلِسٍ قُطْعٌ ٧٩٠
- ٦- لَا قُطْعٌ فِي نَعْرٍ ٧٩١
- ٧- اعْتِرَافُ السَّارِقِ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ ٧٩٢
- ٨- الْحَسْمُ بَعْدَ الْقُطْعِ ٧٩٢
- ٩- إِذَا تَلَفَ الْمَسْرُوقُ لَمْ يَغْرَمِ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ٧٩٣
- ١٠- لَا سَرَقَةَ فِي الثَّمَرِ إِنْ أَصَابَهُ بَقِيَّةُ ٧٩٣
- ١١- إِذَا وَصَلَ خَبْرُ السَّارِقِ إِلَى الْحَاكِمِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ٧٩٤
- ١٢- مَنْ سَرَقَ غَيْرَ مَرَّةٍ ٧٩٥
- ١٣- نَسْخُ الْقَتْلِ فِي السَّرَقَةِ الْخَامِسَةِ ٧٩٦
- ٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ ٧٩٧
- ١- جَلْدُ الشَّارِبِ أَرْبَعِينَ ثُمَّ ثَمَانِينَ ٧٩٧
- ٢- الِاسْتِدْلَالُ عَلَى الشَّرْبِ بِالْقَرِينَةِ ٧٩٩
- ٣- قَتْلُ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ ٨٠٠
- ٤- النَّهْيُ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ ٨٠١
- ٥- لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ ٨٠١
- ٦- تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَنَبِيذِ الثَّمَرِ ٨٠٢
- ٧- الْخَمْرُ مِنْ خَمْسَةِ ٨٠٢
- ٨- كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ٨٠٢
- ٩- مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ٨٠٤
- ١٠- إِزَاقَةُ النَّبِيذِ فِي مَسَاءِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ ٨٠٤
- ١١- لَا يَتَدَاوَى بِخَمْرٍ ٨٠٥
- ٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ ٨٠٥
- ١- لَا يَجْلَدُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ فِي تَغْزِيرٍ ٨٠٦
- ٢- أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَتَهُمْ إِلَّا الْحُدُودَ ٨٠٦
- ٣- التَّغْزِيرُ عَلَى الْخَمْرِ وَدَفْعُ دَيْتِهِ إِنْ مَاتَ فِي الْحَدِّ ٨٠٧
- ٤- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ٨٠٨
- ٥- النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ ٨٠٨
- ٣٧- كِتَابُ الْجِهَادِ ٨١٠
- ١- عَلَامَةُ النِّفَاقِ فِي الْجِهَادِ ٨١٠
- ٢- الْجِهَادُ بِالْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَاللِّسَنِ ٨١٠
- ٣- جِهَادُ الْمَرْأَةِ الْحُجَّ ٨١٠
- ٤- سَقُوطُ الْجِهَادِ مَعَ حَاجَةِ الْوَالِدَيْنِ ٨١١
- ٥- وَجُوبُ الْهَجْرَةِ مِنْ بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ ٨١١

- ٦- لا هجرة بعد الفتح ٨١٢
- ٧- الجهاد من أجل كلمة الله ٨١٢
- ٨- لا تنقطع الهجرة ٨١٣
- ٩- جواز استرقاق العرب وقتل المقاتلين ٨١٤
- ١٠- دعوة المشركين إلى إحدى ثلاث ٨١٤
- ١١- التوراة في الحرب ٨١٦
- ١٢- وقت القتال ٨١٧
- ١٣- جواز قتل النساء والصبيان عند التترس ٨١٧
- بهم ونحوه ٨١٧
- ١٤- لا يستعان بمشرك ٨١٨
- ١٥- الإنكار على قتل النساء والصبيان ٨١٩
- ١٦- جواز قتل شيوخ المشركين ٨١٩
- ١٧- جواز المبارزة ٨١٩
- ١٨- «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» ٨٢٠
- ١٩- جواز حرق الأشجار وإفسادها ٨٢٠
- ٢٠- تحريم الغلول ٨٢١
- ٢١- السلب للمقاتل ٨٢١
- ٢٢- معرفة القاتل بالقرينة ٨٢٢
- ٢٣- جواز قتل الكفار بالمنجنيق إذا تحصنوا ٨٢٣
- ٢٤- جواز قتل مَنْ حُلَّ قَتْلُهُ وإن كان متعلقاً ٨٢٣
- بأستار الكعبة ٨٢٣
- ٢٥- جواز القتل صبراً ٨٢٤
- ٢٦- جواز مفاداة المسلم بالمشرك ٨٢٥
- ٢٧- تحريم الدماء بالإسلام ٨٢٥
- ٢٨- جواز ترك أخذ الفداء من الأسير ٨٢٦
- لشفاعة فيه ٨٢٦
- ٢٩- انفساخ نكاح المسيئة ٨٢٦
- ٣٠- جواز التنفيل للجيش ٨٢٧
- ٣١- ما يُسهم للراجل والفرس ٨٢٨
- ٣٢- لا نفل إلا بعد الخمس ٨٢٨
- ٣٣- التنفيل بالثلث ٨٢٩
- ٣٤- التنفيل حسب المصلحة ٨٢٩
- ٣٥- ما لا يُعد من الغلول ٨٢٩
- ٣٦- طعام الواحد لا يُعد من الغلول ٨٣٠
- ٣٧- جواز الركوب ولبس الثياب من الفبي ٨٣٠
- دون إتلاف ٨٣٠
- ٣٨- إجارة المسلم ٨٣٠
- ٣٩- إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ٨٣١
- ٤٠- جواز ادخار قوت سنة ٨٣٣
- ٤١- قسم جزء من النفل ٨٣٤
- ٤٢- حفظ العهد والوفاء به ٨٣٤
- ٤٣- حكم الأرض المفتوحة ٨٣٤
- ٣٨- كِتَابُ الْجَزِيَّةِ وَالْهَدَنَةِ ٨٣٥
- ١- أخذ الجزية من مجوس هجر ٨٣٥
- ٢- جواز أخذ الجزية من العرب ٨٣٥
- ٣- مقدار الجزية ٨٣٦
- ٤- الإسلام يعلم ولا يُعلم عليه ٨٣٨
- ٥- لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ٨٣٨
- ٦- جواز المهادة مع المشركين لمدة معلومة ٨٣٩
- ٧- جواز الصلح على عدم استقبال المسلمين ٨٣٩
- ٨- تحريم قتل المعاهد ٨٣٩
- ٣٩- كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمْيِ ٨٤١
- ١- مشروعية السباق بين الخيل ٨٤١
- ٢- جواز السباق على جعل من غير المتسابقين ٨٤١
- ٣- شرط السباق أن لا يكون قماراً ٨٤٢
- ٤- شرعية التدريب على القوة ٨٤٢
- ٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ٨٤٣
- ١- تحريم كل ذي ناب ٨٤٣
- ٢- تحريم كل ذي خلب ٨٤٣

- ٣- تحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحليل لحوم الخيل ٨٤٤
- ٤- حلُّ الجراد ٨٤٦
- ٥- حلُّ الأرناب ٨٤٧
- ٦- تحريم أكل النمل والنحل والهدهد والصُرَد ٨٤٧
- ٧- حلُّ الضيع ٨٤٧
- ٨- تحريم أكل القنفذ ٨٤٨
- ٩- النهي عن أكل الجلالة ٨٤٨
- ١٠- حلُّ الحمار الوحشي ٨٤٩
- ١١- حلُّ الفرس ٨٤٩
- ١٢- حلُّ الضب ٨٥٠
- ١٣- تحريم قتل الضفدع ٨٥٠
- ٤١- كتاب الصيد والذبائح ٨٥٢
- ١- جواز اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع ٨٥٢
- ٢- حلُّ أكل صيد الكلب المعلم ٨٥٣
- ٣- النهي عن أكل صيد المعارض بعرضه ٨٥٥
- ٤- جواز الصيد بالسهم مالم ينتن ٨٥٦
- ٥- حكم اللحم المجهول التسمية عليه ٨٥٦
- ٦- النهي عن صيد الخذف ٨٥٧
- ٧- تحريم جعل الحيوان هدفاً للرمي ٨٥٧
- ٨- صحة تذكية المرأة، والتذكية بمجرٍ حاد ٨٥٨
- ٩- شرط الذكاة ما يقطع ويمرر الدم ٨٥٨
- ١٠- النهي عن قتل الحيوان صبراً ٨٥٩
- ١١- الإحسان في القتل والذبح ٨٥٩
- ١٢- ذكاة الجنين ذكاة أمه ٨٦٠
- ١٣- مَنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ ٨٦١
- ٤٢- كتاب الأضاحي ٨٦٢
- ١- طريقة الذبح وما يقول الذابح ٨٦٢
- ٢- الدعاء عند الذبح ٨٦٢
- ٣- الحضُّ على الأضحية ٨٦٣
- ٤- وقت الأضحية بعد الصلاة ٨٦٤
- ٥- ما لا يجوز من الضحايا ٨٦٦
- ٦- سنُّ الأضحية ٨٦٦
- ٧- لا تجزئ الأضحية بعيب ٨٦٧
- ٨- توزيعها على المساكين دون الجزار ٨٦٨
- ٩- جواز الاشتراك في البدنة والبقرة ٨٦٨
- ٤٣- كتاب العقبة ٨٧١
- ١- يعقُّ عن الغلام كيشاً ٨٧١
- ٢- يعقُّ عن الغلام شاتين، وعن الأنثى شاةً ٨٧١
- ٣- العقبة والحلق والتسمية في اليوم السابع ٨٧٢
- ٤٤- كتاب الأيمان والنذور ٨٧٥
- ١- النهي عن الحلف بغير الله ٨٧٥
- ٢- اليمين على نية المستحلف ٨٧٦
- ٣- العدول عن اليمين إلى خير منها ٨٧٧
- ٤- حكم المشية في اليمين ٨٧٧
- ٥- يمين النبي ﷺ ٨٧٩
- ٦- اليمين الغموس من الكبائر ٨٨٠
- ٧- اللغو في الأيمان ٨٨١
- ٨- جواز اليمين بأسماء الله الحسنى ٨٨٢
- ٩- المبالغة في الشاء على المعروف ٨٨٤
- ١٠- النهي عن النذر ٨٨٤
- ١١- كفارة النذر كفارة اليمين ٨٨٥
- ١٢- لا وفاء لنذر في معصية ٨٨٥
- ١٣- أنواع النذر وكفارته ٨٨٦
- ١٤- النذر في معصية ٨٨٧
- ١٥- نذر المشي إلى بيت الله ٨٨٧
- ١٦- قضاء النذر عن الميت ٨٨٨
- ١٧- شرط النذر ٨٨٨
- ١٨- لا يتعين المكان في النذر ٨٨٩
- ١٩- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ٨٨٩

- ٢٠- وفاء نذر الجاهلية ٨٨٩
- ٤٥- كِتَابُ الْقَضَاءِ ٨٩٠
- ١- باب أحكام القضاء ٨٩٠
- ١- القضاة ثلاثة ٨٩٠
- ٢- التحذير من ولاية القضاء ٨٩١
- ٣- النهي عن الحرص على الإمارة ٨٩١
- ٤- أجر الحاكم إذا أصاب أو أخطأ ٨٩٢
- ٥- النهي عن الحكم عند الغضب ٨٩٤
- ٦- وجوب السماع من طرفين ٨٩٥
- ٧- حكم الحاكم لا يحل الباطل ٨٩٦
- ٨- محاسبة القضاة شديداً ٨٩٦
- ٩- أمانة القاضي يوم القيامة ٨٩٧
- ١٠- عدم جواز تولية المرأة للقضاء ٨٩٧
- ١١- زجر الوالي عن الاحتجاج ٨٩٨
- ١٢- لعن الراشي والمرتشي في الحكم ٨٩٨
- ١٣- وجوب مجيء الخصمين عند القاضي ٨٩٩
- ٢- بَابُ الشَّهَادَاتِ ٩٠٠
- ١- خير الشهداء ٩٠٠
- ٢- مذمة الشهادة بعد القرون الثلاثة الأولى ٩٠٠
- ٣- ثلاثة لا تجوز شهادتهم في ثلاثة ٩٠٢
- ٤- رد شهادة البدوي في القروي ٩٠٣
- ٥- الحكم بظاهر الحال ٩٠٣
- ٦- شهادة الزور من أكبر الكبائر ٩٠٣
- ٧- الشهادة باليقين ٩٠٤
- ٨- القضاء بالشاهد واليمين ٩٠٥
- ٣- بَابُ الدَّعَاوَى وَالْيَمِينَاتِ ٩٠٦
- ١- اليمين على المدعى عليه ٩٠٦
- ٢- القرعة في اليمين ٩٠٦
- ٣- شدة الوعيد لمن اقتطع حقاً ليس له ٩٠٦
- ٤- في رجلين اختصما ليس لأحدهما بينة ٩٠٧
- ٥- تغليب الحلف بالمكان والزمان ٩٠٨
- ٦- جزاء اليمين الكاذبة يوم القيامة ٩٠٨
- ٨- رد اليمين على طالب الحق ٩١٠
- ٩- الاعتبار بالقرائن أو الخبرة في الحكم ٩١٠
- ٤٦- كِتَابُ الْعَتَقِ ٩١٣
- ١- الحضر على العتق ٩١٣
- ٢- العتق فكاً من النار ٩١٣
- ٣- أفضل الرقاب أغلاها ثمناً ٩١٤
- ٤- تبعض العتق ٩١٤
- ٥- عتق الوالد ٩١٧
- ٦- عتق المحرم ٩١٧
- ٧- رد العتق على ما جاوز الثلث من مال المعتق ٩١٨
- ٨- العتق بشرط ٩١٨
- ٩- الولاء لمن أعتق ٩١٩
- ١٠- الولاء لا يباع ولا يوهب ٩١٩
- ١١- المدبر والمكاتب وأم الولد ٩١٩
- ١٢- رد العتق إذا كان مفلساً ٩١٩
- ١٣- المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته شيء ٩٢٠
- ١٤- احتجاج السيدة عن المكاتب ٩٢١
- ١٥- دية المكاتب ٩٢٢
- ١٦- لم يترك رسول الله ﷺ عبداً ولا أمة ٩٢٢
- ١٧- عتق الأمة إذا ولدت من سيدها ٩٢٣
- ١٨- فضل من أعان مكاتباً ٩٢٣
- ٤٧- كِتَابُ الْأَدَبِ ٩٢٤
- ١- حق المسلم على المسلم ست ٩٢٤
- ٢- شكر النعمة ٩٢٦
- ٣- البر والإنم ٩٢٧
- ٤- النهي عن التناجي دون الثالث ٩٢٨

- ٥- لا يُقِيمُ الرجلُ الرجلَ من مجلسه ٩٢٨
- ٦- اللعقُ بعدَ الطعامِ ٩٢٩
- ٧- من يتدبَّعُ بالسلامِ أولاً ٩٢٩
- ٨- يُجزئُ عن الجماعةِ في السلامِ واحدٌ ٩٣٠
- ٩- لا تبدؤوا اليهودَ والنصارى بالسلامِ ٩٣١
- ١٠- تشميتُ العاطسِ ٩٣٢
- ١١- النهي عن الشربِ قائماً ٩٣٢
- ١٢- الاعتعالُ باليمينِ والنزعُ بالشمالِ ٩٣٢
- ١٣- النهي عن المشي في نعلٍ واحدٍ ٩٣٣
- ١٤- النهي عن جرِّ الثوبِ خيلاً ٩٣٤
- ١٥- الأكلُ باليمينِ ٩٣٥
- ١٦- النهي عن الإسرافِ والخيلاءِ ٩٣٥
- ٤٨- كتابُ البرِّ والصَّلة ٩٣٧
- ١- صلةُ الرحمِ تزيدُ في الرزقِ ٩٣٧
- ٢- جزاءُ قاطعِ الرحمِ ٩٣٨
- ٣- النهي عن العقوقِ ٩٣٩
- ٤- رضا الله في رضا الوالدينِ ٩٤١
- ٥- حقُّ الجارِ ٩٤٢
- ٦- شدةُ ذنبِ الزاني مجلبةٌ جاره ٩٤٣
- ٧- كيف يشتمُّ الرجلُ والديه ٩٤٣
- ٨- النهي عن الحجرِ فوق ثلاثٍ ٩٤٤
- ٩- كلُّ معروفٍ صدقةٌ ٩٤٤
- ١٠- من المعروفِ البشاشةُ برجوهِ أخيك ٩٤٥
- ١١- فضلُ من أعانَ مسلماً ٩٤٥
- ١٢- من دَلَّ على خيرٍ فله مثلُ أجرِ فاعله ٩٤٦
- ١٣- وجوبُ المكافأةِ للمحسنِ ٩٤٧
- ٤٩- كتابُ الزُّهدِ والوَرَعِ ٩٤٨
- ١- الحلالُ بينَ والحرامُ بينَ ٩٤٨
- ٢- تعيَّنَ عبدُ الدينارِ والدرهمِ ٩٥١
- ٣- كُنْ في الدنيا كأنك غريبٌ ٩٥١
- ٤- من تشبَّه بقومٍ فهو منهم ٩٥٢
- ٥- احفظ الله يحفظك ٩٥٢
- ٦- ازهد في الدنيا يُحبك الله ٩٥٤
- ٧- إن الله يُحبُّ العبدَ التقى ٩٥٥
- ٨- من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ٩٥٥
- ٩- ذمُّ التوسُّعِ في الماكولِ والشبعِ ٩٥٥
- ١٠- خيرُ الخطائينِ التوابونَ ٩٥٧
- ١١- الصمتُ حكمةٌ ٩٥٧
- ٥٠- كتابُ مساوئ الأخلاقِ ٩٥٩
- ١- مذمةُ الحسدِ ٩٥٩
- ٢- مذمةُ الغضبِ ٩٦٠
- ٣- الظلمُ ظلماتٌ يوم القيامةِ ٩٦١
- ٤- مذمةُ الشُّحِ ٩٦١
- ٥- مذمةُ الرياءِ ٩٦٢
- ٦- آيةُ المنافقِ ثلاثٌ ٩٦٤
- ٧- مذمةُ السبابِ والقتالِ ٩٦٥
- ٨- مذمةُ الظنِّ ٩٦٦
- ٩- مذمةُ الغشِّ ٩٦٧
- ١٠- مذمةُ ضررِ الوالي لرعيته ٩٦٨
- ١١- مذمةُ ضربِ الوجهِ ٩٦٨
- ١٢- مذمةُ الغضبِ ٩٦٨
- ١٣- مذمةُ أكلِ الأموالِ بالباطلِ ٩٦٩
- ١٤- مذمةُ الظلمِ ٩٦٩
- ١٥- مذمةُ الغيبةِ ٩٧٠
- ١٦- مذمةُ البغضِ بين المسلمين ٩٧١
- ١٧- مذمةُ المنكراتِ والأهواءِ ٩٧٣
- ١٨- مذمةُ المراءِ وإخلافِ الموعدِ ٩٧٣
- ١٩- مذمةُ البخلِ وسوءِ الخلقِ ٩٧٤
- ٢٠- مذمةُ المستئينِ ٩٧٥
- ٢١- مذمةُ المضارَّةِ والمنازعةِ ٩٧٥

- ٢٢- مذمة الفاحش البذيء ٩٧٥
- ٢٣- مذمة اللعن ٩٧٦
- ٢٤- مذمة سب الأموات ٩٧٦
- ٢٥- مذمة النمام ٩٧٦
- ٢٦- مذمة الغضب ٩٧٧
- ٢٧- مذمة الخداع والبخل ٩٧٧
- ٢٨- مذمة من سمع لقوم هم له كارهون ٩٧٧
- ٢٩- مذمة المتبع لعيوب الناس ٩٧٨
- ٣٠- مذمة الكبر ٩٧٨
- ٣١- مذمة العجلة ٩٧٩
- ٣٢- مذمة الشؤم ٩٧٩
- ٣٣- مذمة اللعن ٩٧٩
- ٣٤- مذمة التعبير ٩٧٩
- ٣٥- مذمة الكذب ٩٨٠
- ٣٦- مذمة الغيبة ٩٨١
- ٣٧- مذمة شديد الخصام ٩٨١
- ٥١- كتاب مكارم الأخلاق ٩٨٣
- ١- فضل الصديق ٩٨٣
- ٢- التحذير من الظن ٩٨٣
- ٣- التحذير من الجلوس في الطرقات ٩٨٣
- ٤- فضل التفقه في الدين ٩٨٤
- ٥- فضل حسن الخلق ٩٨٥
- ٦- فضل الحياء ٩٨٥
- ٧- فضل القوة والتحذير من (لو) ٩٨٦
- ٨- فضل التواضع ٩٨٧
- ٩- فضل الدفاع عن المسلم ٩٨٧
- ١٠- فضل الصدقة والعفو والتواضع ٩٨٨
- ١١- فضل السلام والكرم وقيام الليل ٩٨٨
- ١٢- فضل النصيحة ٩٨٩
- ١٣- فضل التقوى وحسن الخلق ٩٩٠
- ١٤- فضل بسط الوجه وحسن الخلق ٩٩٠
- ١٥- فضل المصارحة والمكاشفة ٩٩١
- ١٦- فضل المخالط للناس والصابر على أذاهم ٩٩١
- ١٧- فضل حسن الخلق ٩٩١
- ٥٢- كتاب الذكر والدعاء ٩٩٢
- ١- فضل الذكر ٩٩٢
- ٢- فضل مجالس الذكر ٩٩٣
- ٣- ذم المجالس التي لا يذكر فيها الله ٩٩٤
- ٤- فضل التهليل والتحميد ٩٩٥
- ٥- فضل التسيح والتحميد ٩٩٦
- ٦- فضل الباقيات الصالحات ٩٩٧
- ٧- أحب الكلام إلى الله أربع ٩٩٧
- ٨- فضل الحوقلة ٩٩٨
- ٩- الدعاء هو العبادة ٩٩٨
- ١٠- فضل الدعاء ٩٩٨
- ١١- الدعاء بين الأذان والإقامة ٩٩٨
- ١٢- استجابة الدعاء برفع اليدين ٩٩٩
- ١٣- مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ٩٩٩
- ١٤- فضل الصلاة على النبي ﷺ ٩٩٩
- ١٥- سيد الاستغفار ٩٩٩
- ١٦- كلمات تقال في الصباح والمساء ١٠٠٠
- ١٧- الاستعاذة من زوال النعمة والعافية ١٠٠١
- ١٨- الاستعاذة من غلبة الدين والعدو ١٠٠١
- وشماتة الأعداء ١٠٠١
- ١٩- الدعاء بأسماء الله الحسنى ١٠٠٢
- ٢٠- دعاء الصباح والمساء ١٠٠٢
- ٢١- الدعاء للدنيا والآخرة ١٠٠٢
- ٢٢- الاستغفار من الخطيئة والجهل والإسراف ١٠٠٣

- ٢٣- الدعاءُ بالصلاح في الدنيا والآخرة..... ١٠٠٣
- ٢٤- الدعاءُ بالنفع..... ١٠٠٤
- ٢٥- الدعاءُ بالعلم والاستعاذة من النار..... ١٠٠٤
- ٢٦- السؤالُ من الخير كُلِّهِ..... ١٠٠٤
- ٢٧- كلمتان حبيبتان إلى الرحمن..... ١٠٠٤